

شرح الكافية في النجوى

محمَّد بن الحسن بن المِلَّة والدين المحقق الرضوي الأسترابادي

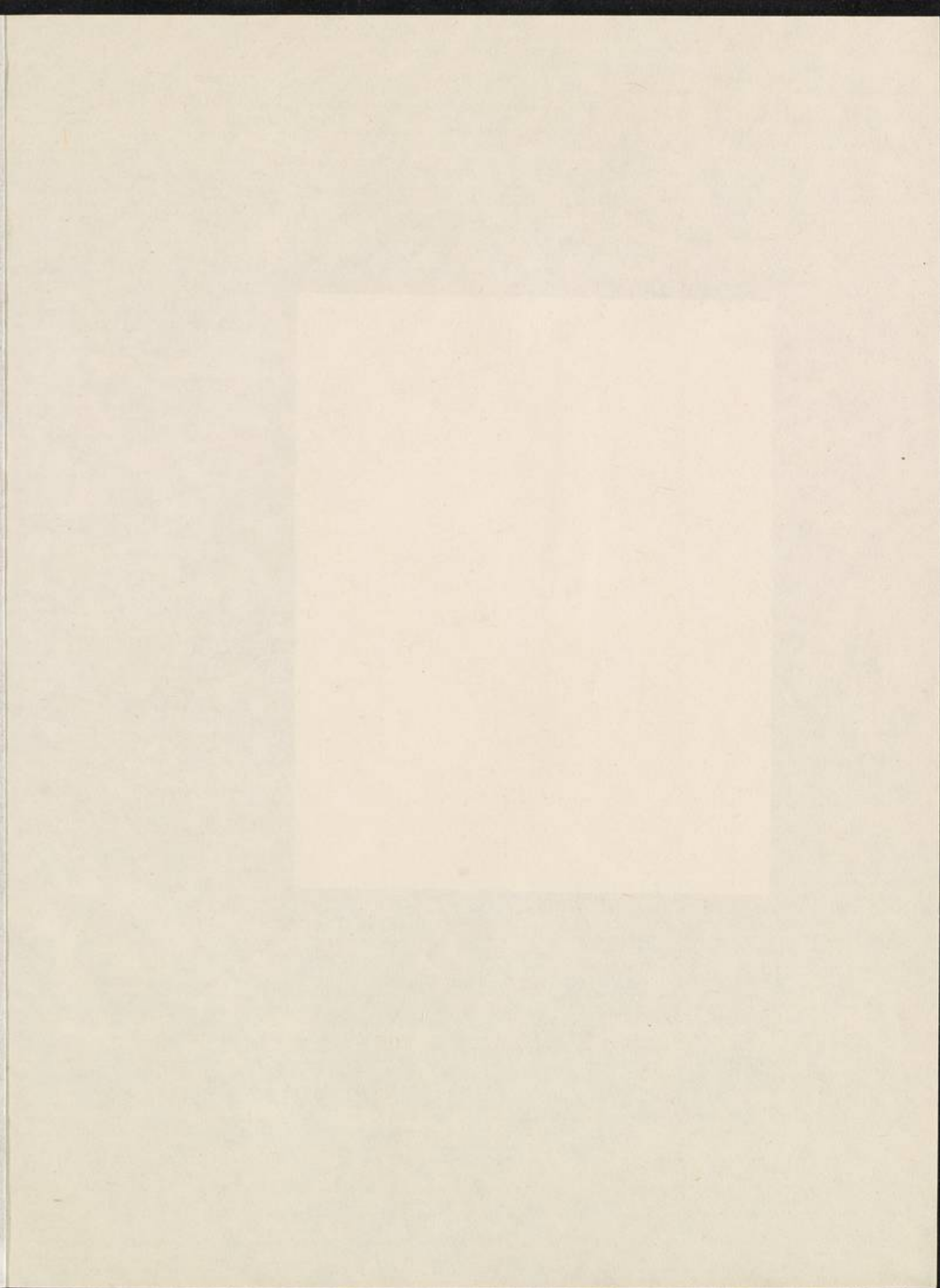
المتوفى سنة ٦٨٨ هـ

وبهامشة

حاشية للسيد شريف الجرجاني

من منشورات المكتبة الرضوية لاجل آلاء الله الجامعة

المؤسس الشيخ عبد الكريم الشيرازي



﴿ فهرس الجزء الاول من شرح الكافية لنجم الأئمة محمد بن حسن الرضى ﴾

٠٠ ونونهما	٠٢ (الكلمة) وتحققها مع الكلم واشتقاقها
٣٣ التقديرى للتعذر والاستئصال	٠٠ وإطلاقها على القصيدة
٣٥ (غير المنصرف)	٠٣ الفرق بين القول والكلام واللفظ
٣٦ مشابهة الاسم للفعل ثلثة	٠٠ وبيان المفرد والمركب
٣٨ حكم غير المنصرف وما يجوز صرفه	٠٤ دفع المناقاة بين الوحدة والجنس وانه
٣٩ جمع الاقصى والفا التأنيث	٠٠ على ضربين موضع توافق المبتداء
٤٠ العدل	٠٠ للخبر ووضع المركبة
٤٤ وزن الفعل من الاسماء ثلثة ٢ ضرب	٠٦ قسمة الشيء الى جزئياته
٤٦ الوصف والصفات الغالبة	٠٧ دفع التناقض في قولك من حرف جر
٤٨ التأنيث	٠٠ وتحقيق اتصاف الالفاظ بالاسمية والفعلية
٥٢ المعرفة	٠٧ (الكلام) والفرق بين الجملة والكلام
٥٣ العجمة	٠٠ والاسناد والاخبار
٥٤ منتهى الجموع	٠٩ (الاسم) وما فيه معنى الحرف قد يكون
٥٨ منع الصرف مقدم على الاعلال	٠٠ مفردا وقد يكون جملة
٥٩ التركيب والالف والنون	١٠ الفرق بين من ولفظ الابتداء
٦١ وزن الفعل	١٢ معنى كاف الاسمية والحرفية
٦٤ العملية المؤثرة ثلثة اضرب	١٢ استقلال معنى اسمى الاستفهام
٦٧ اختلاف سيويوه والاختفش في اجر	٠٠ والشرط وخواص الاسم ومعنى الحد
٧٠ جميع الباب باللام والاضافة ينكسر	٠٠ والاطراد والانعكاس
٧٠ (المرفوعات) (الفاعل)	١٤ بيان اقسام التنوين
٧٣ موضع وجوب تقدم الفاعل على المفعول	١٥ قد يقصد بالثنية والجمع التكرير
٧٥ موضع وجوب تأخره عنه وحذف	١٦ (المعرب)
٠٠ الفعل والفاعل	١٦ الفرق بين المعرب والمبني في الحكم
٧٧ تنازع الفعلين	٠٠ (الاعراب)
٨٣ (مفعول مالم يسم فاعله) وقيام الجملة	١٩ المحتاج الى تمييز معانى الكلام على ضربين
٠٠ المؤلة مقام الفاعل ونائبه	٢١ بيان اختلاف ناصب الفضلات
٨٥ (المبتدأ والخبر)	٢٢ وحذف حرف الجر لزوما
٨٦ المبتدأ الذى لا خبر له	٠٠ وضع الاسماء لتستعمل مركبة
٨٨ بيان عامل المبتدأ والخبر واصله التقديم	٢٣ انواع الاعراب
٨٨ وقوع المبتدأ نكرة بلا تخصيص او معه	٢٥ (العامل)
٩١ كون الخبر جملة	٢٦ بيان عامل المضاف اليه وتقسيم اسماء
٩١ بيان الرابطة والظرف يقدر بجملة	٠٠ المعربة
٩٤ ظرف الزمان لا يقع خبرا عن اسم	٢٦ اسماء الستة
٠٠ عين والاحال منه ولا صفة له	٢٩ بيان اختلافات علامة الثنية والجمع

٩٥ جواز رفع بعض الظروف	١٤٣ تابع تابع المنادى
٩٦ وقوع اليوم خبرا عن لفظ الجمعة	١٤٥ نداء يا الله خاصة
١٠٠ والسبت	١٤٧ المنادى المضاف الى ياء المتكلم
٩٧ اشتمال المبتدأ ماله صد الكلام	١٤٨ ترخيم المنادى
٩٨ تضمن الخبر المفرد ماله الصدر	١٥٣ ما حذف للترخيم في حكم الثابت
١٠٠ تعدد الخبر بلا عطف او معه	١٥٦ استعمال النداء في المندوب ووزيادة
١٠١ تضمن المبتدأ معنى الشرط في الخبر	١٠٠ الالف في اخره
١٠٣ حذف المبتدأ والخبر جواز وكذا	٩٥٩ يجوز حذف حرف النداء
١٠٥ اسم الجنس اما للاستغراق او الخصوص	١٦٠ ويحذف المنادى
١٠٧ جواز رفع الحال مسداً للخبر	١٦٢ ما ضم راعله على شريطة التفسير
١٠٩ اصل المبتدأ التعريف وتعدده	١٦٤ ما يجب الصدر
١٠٩ (خبران واخواتها)	١٦٧ الفعل المؤكد لا يعمل فيما قبله
١١١ (خبر لاني الجنس)	١٦٩ التفسير على ضربين
١١٢ (اسم ما ولا المشبهتين بليس)	١٧٠ ما يختار فيه الرفع بالابتداء
١١٢ (المنصوبات) فمنه المفعول المطلق	١٧٢ ما يختار فيه النصب بالعطف
١١٦ حذف فعله جوازاً ووجوباً	١٧٥ ما يستوي الامر ان
١١٨ اسماء اصوات مقام المصادر	١٧٦ ما يجب النصب
١١٩ مواضع القياس ستة	١٧٨ تفصيل ما يشتغل عنه المفسر من الضمير
١٢٣ توكيد لنفسه ولغيره	١٨٠ التحذير
١٢٤ اجدك لاتفعل ١٢٧ (المفعول به)	١٨٣ (المفعول فيه) وتفسير المبهم من المكان
١٢٩ حذف فعله جوازاً ووجوباً في	١٨٥ نصب الفعل جميع انواع الزمان
١٣١ المنادى	١٨٦ لفظ مكان وكذا لفظ الموضوع والمقام
١٣٢ وبناء على ما رفع به	وظرف الزمان على ضربين واسماء الشجر
١٣٣ لام الاستغناء	١٨٧ الظرف المتصرفه وغير المتصرفه
١٣٦ توابع المنادى	١٨٩ انصرف الظروف وعدم
١٣٩ لزوم اللام في الاعلام واقسامها	١٩٠ اعلام الاجناس وما يكثر جعل
١٤٠ الاعلام الغالبة اربعة اقسام	١٩١ (المفعول له) والعلة الحاملة والغائبة
١٤١ نداء المعروف باللام	١٩٤ (المفعول معه) وعامل المفعول معه
	١٩٨ (الحال) ٢٠١ عامل الحال
	٢٠٤ وجوب تقديمها
	٢٠٧ عدم اشتراط الاشتقاق في الحال
	٢٠٩ مادل على حديثين على ضربين

- ٢١١ كونها جملة خبرية وما فيها من الرابط
٢١٢ حذف العامل
٢١٤ الظاهر ان المؤكدة تجئ بعد
... الفعلية كما بعد الاسمية
٢١٥ اختلاف عامل المؤكدة (التميز)
٢١٧ معنى المقدار
٢١٨ معنى تمام الاسم
٢٢١ التمييز عن النسبة وهو اما اسم او صفة
٢٢٤ (المستثنى) وهل هو مشترك لفظي او لا
٢٢٥ دفع التناقض في الاستثناء بوجوه
٢٢٦ اعراب المستثنا والاختلاف في عامله
٢٢٨ بيان قسمي المنقطع مع تحقيق لا عاصم
... اليوم آه
٢٣١ بيان شرط اختيار البديل في المستثنى
٢٣٥ الاستثناء المفرغ
٢٣٥ المفعول معه يجئ بعد الا
٢٣٦ الاستثناء في التوابع وما فيه من
... الاشكال وحله
٢٣٧ تعذر البديل على اللفظ
٢٤٠ بيان انواع الستة من احكام الاستثناء
٢٤٤ مجرور بعد غير وسوى وسواء
٢٤٥ وغير صفة جلت على الا
٢٤٧ واعراب سوى وسواء
٢٤٧ تفصيل لاسما
٢٤٩ الواو الداخلة على لاسما اعتراضية و
... جواز كونها عاطفة ولا خبر ولا لاسما
... محذوف ولا سواء مقام لاسما ومطلب
... مهم
٢٥٠ حرف النفي مع الايفيد معنى الشرط
... والجزاء يدخل الاو لا بمعنى الاعلى
... الماضي اذا تقدمهما السؤال
٢٥١ خبر كان واخواتها وبيان خصائصه
... من وقوع خبر كان ماضيا بلا قد او عدمه
٢٥٢ حذف عامل كان
٢٥٥ (اسم ان واخواتها)
٢٥٥ (المنصوب بلا التي لنفي الجنس)
٢٥٦ وجه بناء اسمها وان النكرة في
... سياق النفي تفيد العموم
٢٥٦ دخول الجار على لاء التبرئة والجملة
... التينية لا محل لها من الاعراب
٢٥٧ بيان مشابهة لاء التبرئة لان
٢٥٩ الجملة الاسمية مقدرة بالفعل في الدعاء
... عدم تكرير تكرير لافى الموضعين
٢٦٠ تأويل العلم بنكرة وفي مثل لاحول
... آه خمسة اوجه
٢٦٠ تجويز عمل العاملين المتماثلين في معمول
... واحد
٢٦١ دخول الهمزة على لا واعراب نعت
... اسم المبني وعطفة
٢٦٥ الفصل بين المضافين باللام المقحمة
... وبالظروف
٢٦٦ (خبر ما ولا المشهتين)
٢٦٧ بيان ان العازلة وعملها
٢٧١ لفظ لات كربت وتمت
٢٧٢ (المجرورات)
٢٨٣ الاضافة المعنوية
٣٧٥ اضافه غير الى ضد واحد
٢٧٧ الاضافة اللفظية
٢٧٨ اضافة اسمى الفاعل والمفعول الى
... معمولها
٢٨٠ افادة اللفظية التخفيف
٢٨٣ حكم المضاف الى السبب والاجنبى
٢٨٥ عدم جواز اضافة الصفة الى
... موصوفها وبالعكس
٢٨٦ اضافة ذا و ذات و ذا صبح و ذا غبوق
٢٨٨ جوز الكوفيون اضافة الشئ الى
... نفسه مع اختلاف اللفظين و اضافة
... افعال التفضيل
٢٨٩ حكم اى فى الاصفة حكم افع

٣٢٠ اجاز الكوفية ترك الجار اذا عطف
على الضمير المجرور ومنع تواتر القرأت السبع
٣٢١ المعطوف في حكم المعطوف عليه
٣٢٣ العطف على العاملين مختلفين

٣٢٥ احكام العطف من حذف الواو مع
... معطوفها وكذا ام مع معطوفها و
... حذف الواو من دون المعطوف و
حذف المعطوف عليه بعدلى وعدم حذفه
... بعد حرف التصديق والعاطف ام
... واما جواز تقديم المعطوف بالواو
... والفاء وثم واو

٣٢٧ ومطابقة الضمير للمعطوف باو وحتى
... وغيرهما

٣٢٧ لا يستنكر عود ضمير الاثنين الى
... المعطوف باو وعطف الفعل على
الاسم وبالعكس عطف الماضى على
... المضارع وبالعكس وعطف المفرد على
على الجملة وبالعكس اذ تجانس وتطابق
... الصفة والموصوف اكثر من تطابق
الابتداء والخبر والحال وصاحبها وتجويز
... المخالفة في الاعراب اذا عرف المراد
(التأكيد)

٣٠٠ الفرق بين الفاظ التأكيذا اضعف
... او قطعت عن الاضافة والاثنان
... لم يستعمل مضافا في المشهور الفصيح
٣٣٢ التأكيذ اللفظى على ضربين
٣٣٣ قد يكون مع التأكيذ اللفظى عاطف
... بخلاف المعنوى وافادة بعض
... الابدال معنى الفاظ الشمول

٣٣٦ التأكيذ بالنفس والعين وبكل واجمع
٣٣٧ (البدل)

٣٣٩ للبدل اربعة اقسام

٣٤٠ كون المبدلين معرفتين او نكرتين

٣٤٠ وظاهرين ومضمرين وابدال الضميرين

٣٤٣ (عطف البيان)

٢٩١ احكام الاضافة من حذف المضاف
٢٩٢ وحذف المضاف اليه والفصل بينهما
٢٩٣ المضاف الى ياء المتكلم من الصحيح او
... المعتلة

٢٩٥ حكم اسماء الستة عند اضافتها

٢٩٦ حكمها عند القطع

٢٩٨ (التوابع)

٢٩٩ الكلام على عامل التوابع وعامل

... البدل وبديلية الجار والمجرور من الجار

... والمجرور

٣٠١ (النعت) والصفة العامة والخاصة

... ومن العامة الخال والخبر

٣٠٣ فائده التخصيص والتواضع آه

... وعدم اشتراط اشتقاقه

٣٠٤ من الجوامد الواقعة صفة اما سماعى

... وقياسى ككل وجدو حق وشرعك

... وحسبك

٣٠٦ والسماعى ضربان

٣٠٧ وصف النكرة بالجملة وانها ليست

... نكرة ولا معرفة

٣٠٨ وصف بحال الموصوف وبمتعلقه

٣١٠ مطلب سواء عليهم ما نذرتهم الاية

٣١١ المضمير لا يوصف وكذا ذو اللام

٣١٢ مراتب التعريف

٣١٣ التزم وصف باب هذا بنى اللام

٣١٤ احكام النعت من جمع الاوصاف

... مع تفرق الموصوفات

٣١٥ وتفرق الصفات مع جمع الموصوفات

٣١٦ قطع الصفة رفعا ونصبامع ان واوها

... اعتراضية

٣١٧ حذف الموصوف وتقديم ما يصلح

... للنعت بابدال المنعوت والجر بالجار

٣١٨ (العطف)

٣١٩ ولا يعاد العامل الاسمى والجار والمجرور

عطف على مثلها ام المجرور على المجرور

شَرْحُ الْكَافِيَةِ

فِي النَّحْوِ

Sharḥ al- kāfiyah fī al- nahw

مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ نَجْمِ الْمِلَّةِ وَالْدِّينِ الْمُحَقِّقِ الرَّضِيِّ الْأَسْتَرَابَادِيِّ

الْمُتَوَفَّى سَنَةِ ٦٨٨ هـ

وَبِهَامِشَةٍ

حَاشِيَةٍ لِلسَّيِّدِ شَرِيفِ الْجُرْجَانِيِّ

عَنْ مَنَسُورِ مَسْئُومٍ الْمَكْتَبَةِ الرِّضْوِيَّةِ لِأَجَاءِ اللّاهُوتِ الْجَعْفَرِيَّةِ

المؤسّس الشَّيْخُ عَبْدُ الْكَرِيمِ التَّيْبَرِي

حَقَّ الطَّبْعُ مَحْفُوظٌ

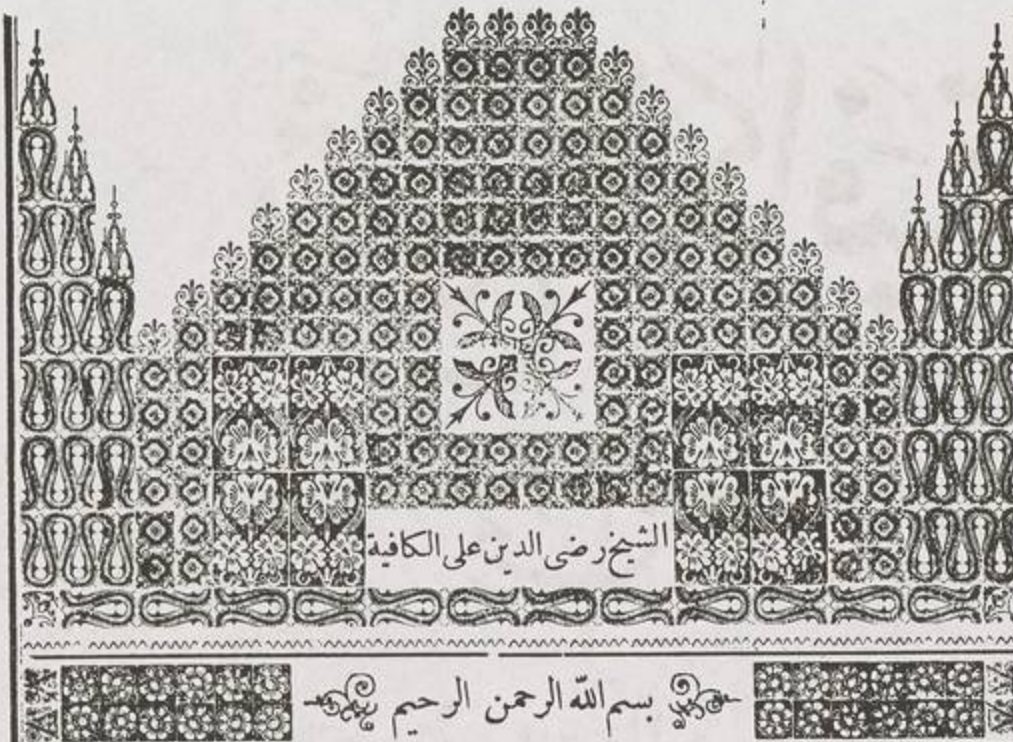
✽ ناشر: انتشارات مرتضوی

✽ تیراژ: ۳۱۵۰ جلد

✽ نوبت چاپ: دوم، زمستان ۱۳۶۶

✽ چاپ از: چاپخانه حیدری

✽ آدرس ناشر: ناصر خسرو، کوچه حاج نایب، تلفن ۳۱۹۱۳۱



(بسم الله الرحمن الرحيم)
 ٢ قوله تاهت في مواحي معرفته سبالة الافهام * وغرقت في بحار عزته سابعة الاوهام * كل ما يخطر ببال ذوى الافكار فبمعزل عن حقيقة ملكوته * وجبعت ما تعقد عليه ضمائر * اولى الابصار فعلى خلاف مآذاته المقدسة عليه من نعوت جبروته * وصلواته على * خاتم انبيائه * ومبلغ انبائه * محمد بن عبد الله المشر به ٣ قبل ميلاده * وعلى السادة * الاطهار ٤ من عترته واولاده * وبعد فقد طلب الى بعض من اعتنى بصلاح حاله * ٥ واسعفه بما تسعه مقدرتى من مقترحات آماله * تعليق ما يجرى مجرى الشرح على مقدمة ابن الحاجب عند قرائتها على ٦ فاندبت له ٧ مع عوز ما يحتاج اليه الغائص في هذا * ٨ الحج * والسالك لثل هذا الفج * من الفطنة الوقادة والبصيرة النقادة * بذلا لمسؤله * وتحقيقا لموله * ثم اقتضى الحال بعد الشروع * ٩ التجاوز عن الاصول الى الفروع * فان جاء مرضيا فيبركات ٢ الجناب المقدس ٣ الغرورى صلوات الله على مشرفه لانتفاقه فيه * والا فمن قصور مؤلفه فيما يتحججه * والله تعالى المؤمل لارشاد السبيل وهو حبيبنا ونعم الوكيل * (قوله الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد) اعلم ان الكلم جنس الكلمة مثل تروتمرة وليس المجرد من التاء من هذا النوع فجعل الذى التا كايحى تحقيقه فى باب الجمع بل هو جنس حقه ان يقع على القليل والكثير كالغسل والماء ٤ لكن الكلم لم يستعمل ٥ الاعلى مافوق الاثنين بخلاف نحو تروتمر وضرب * وقيل ان اشتقاق الكلمة والكلام من الكلم وهو الجرح لتأثيرهما فى النفس ٦ وهو اشتقاق بعيد وقد تطلق الكلمة

٢ قوله الجناب (بالفتح الفناء وما قرب من محلة القوم ٣ قوله الغرورى) والغرى الحسن يقال (مجازا)
 رجل غرى والغرى ان قبر امالك وعقيل سمي غرين لان النعمان بن المنذر كان يغربهما بدم من يقتله يوم يؤسه ٤ (قوله لكن الكلم لم يستعمل) اى لم يطلق ٥ قوله (الاعلى مافوق الاثنين فلذلك قيل الكلم جمع ٦ (قوله وهو اشتقاق بعيد) لبعد المناسبة المعنوية التى يتوقف عليها الاشتقاق بين المشتقين هنا كما لا يخفى

٧ (قوله كلمة شاعر) أي قصيدته ٨ قوله (والكلام بمعناه) أي بمعنى اللفظ المستعمل بمعنى الملفوظ فيكون معناه المتكلم به ٩ (قوله لكن القول اشتهر) أي في عرف اللغة ٢ (قوله واشتهر الكلام لغة) أي في العرف، اللغوى ٣ (قوله واللفظ خاص بما يخرج من الفم آه) ٣ قبل فيكون اللفظ اخص من الكلمة لانها تطلق على مفردات

كلام الله تعالى فلا يجوز اخذه في حدها واجيب بان المراد ما هو لفظ حقيقة او حكما على ما ذكر ليتناول الضمائر المنوية ولا شك ان تلك الكلمات من شأنها ان يتلفظ بها قطعاً بل هي ملفوظة بالفعل ايضاً وان لم تكن ملفوظة بالقياس اليه تعالى ٤ (قوله مع قصد ان يصير متواطئاً عليه) أي لابد من قصد التواطؤ لان الغرض فهم المعنى وتفهمه من اللفظ ولا يتصور الا بالتواطؤ بينه وبين غيره وانما لم يصرحوا بذلك لان تعيين اللفظ بازاء المعنى لا يخلو عنه ظاهراً فتأمل

٥ (قوله فلا يقال اذا استعملت) الاستعمال اطلاق اللفظ على المعنى وارادة فهمه منه وليس جعل اللفظ للمعنى وتعيينه بازائه بل هو متوقف عليه فلا حاجة الى التقييد باولا لاخر اوجه عن حد الوضع

٦ (قوله كما اذا سميت يزيد) أي بعد كونه مصدراً

٧ (قوله ومحرفات

مجازاً على القصيدة والجل يقال ٧ كلمة شاعر قال الله تعالى ﴿وتمت كلمة ربك الحسنى﴾ واللفظ في الاصل مصدر ثم استعمل بمعنى الملفوظ به وهو المراد به هنا كما استعمل القول بمعنى المقول وهذا كما يقال الدنار ضرب الامير أي مضروبه ٨ والكلام بمعناه لكنه لم يوضع في الاصل مصدراً على الصحيح اذ ليس على صيغة مصادر الافعال التي تنصبها على المصدر نحو كلمته كلاماً وتكلم كلاماً بل هو موضوع لجنس ما يتكلم به سواء كان كلمة على حرف كواو العطف او على اكثر او كان اكثر من كلمة وسواء كان مهملأ او لا اما اطلاقه على المفردات فكقولك لمن تكلم بكلمة كزيد او بكلمات غير مر ككبة تركيب الاعراب كزيد عمرو بكر هذا كلام غير مفيد واما اطلاقه على المجهول فكقولك تكلم فلان بكلام لا معنى له ٩ فالحقول والكلام واللفظ من حيث اصل اللغة بمعنى يطلق على كل حرف من حروف المعجم كان او من حروف المعاني وعلى اكثر منه مفيداً كان او لا ٩ لكن القول اشتهر في المفيد بخلاف اللفظ والكلام ٢ واشتهر الكلام لغة في المركب من حرفين فصاعداً ٣ واللفظ خاص بما يخرج من الفم من القول فلا يقال لفظ الله كما يقال كلام الله وقوله ٤ ثم قد استعمل الكلام استعمال المصدر فقبل كلمته كلاماً كاعطى عطاء مع انه في الاصل لما يعطى وهذا كما يحكى عنهم عجبت من دهنيك حليتك بضم الدال بمعنى دهنيك بفتحها وقد اختص الكلام في اصطلاح النحاة بما سمى ٥ والمقصود من قولهم وضع اللفظ جعله او لا معنى من المعاني ٤ مع قصد ان يصير متواطئاً عليه بين قوم ٥ فلا يقال اذا استعملت اللفظ بعد وضعه في المعنى الاول انك واضعه اذ ليس جعلاً او لا بل لو جعلت اللفظ الموضوع لمعنى اخر مع قصد التواطؤ قبل انك واضعه ٦ كما اذا سميت يزيد رجلاً ولا يقال لكل لفظة بدت من شخص لمعنى انها موضوعه له من دون اقتزان قصد التواطؤ بها ٧ ومحرفات العوام على هذا ليست الفاظاً موضوعية لعدم قصد المحرف الاول الى التواطؤ ٨ وعلى ما فسرنا الوضع لم يكن محتاجاً الى قوله لمعنى لان الوضع لا يكون الا للمعنى الا ان يفسر الوضع بصوغ اللفظ مهملأ كان او لا ومع قصد التواطؤ او لا فيحتاج الى قوله لمعنى لكن ذلك على ٩ خلاف المشهور من اصطلاحهم ٢ ومعنى اللفظ ما يعنى به أي يراد بمعنى المفعول (قوله لمعنى مفرد يعنى به المعنى الذي لا يدل جزء لفظه على جزئه سواء كان لذلك المعنى جزء نحو معنى ضرب الدال على المصدر والزمان او لا جزء له كعنى ضرب ونصر فالمعنى المركب على هذا هو الذي يدل جزء لفظه على جزئه نحو ضرب زيد وعبد الله اذا لم يكونا عليين واما مع العلمية فعناهما مفرد وكذا لفظهما لان اللفظ المفرد لفظ لا يدل

العوام آه) الظاهر ان المحرف الاول استعمل اللفظ المحرف في ذلك المعنى بتوهم وضعه لانه جعله له وعينه بازائه وانما فهم المعنى منه لمشابهته المحرف منه الموضوع لذلك المعنى فلا حاجة اذن الى التصريح بقصد التواطؤ لاخراج المحرفات

٢ (قوله ولو قال الكلمة لفظ مفرد موضوع اه) فيخرج به المركبات ويخرج بالموضوع المبهلات ولا يرد حيثئذ ماسياتي من ان الوضع اخرج المركبات فلاحاجة الى قيد الافراد لاخراجها ولا ينبغي عليك ان اعتبار الافراد والتركيب في الالفاظ انما يحسن اذا اعتبر دلالتها على معنى او اعتبر ما يستلزم دلالتها عليه ٤ اعني الوضع وعلى هذا فلو قال المص

جزؤه على جزء معناه وهما كذلك واللفظ المركب الذي يدل جزؤه على جزء معناه * والمشهور في اصطلاح اهل المنطق جعل المفرد والمركب صفة اللفظ فيقال اللفظ المفرد واللفظ المركب ولا ينبغي ان يخترع في الحدود الفاظ بل الواجب استعمال المشهور المتعارف منها فيها لان الحد للتبيين وليس له ان يقول اني اردت بالمعنى المفرد المعنى الذي لا تركيب فيه لان جميع الافعال اذن يخرج عن حد الكلمة (٢) ولو قال الكلمة لفظ مفرد موضوع سلم من هذا ولم يرد عليه ايضا الاعتراض بان المركبات ليست بموضوعة على ما يجئ (واحترز بقوله لفظ عن نحو الخط والعقد والنصب والاشارة فانها ربما دلت بالوضع على معنى مفرد وليست بكلمات ويجوز الاحتراز بالجنس ايضا اذا كان اخص من الفصل بوجه وهو ههنا كذا لان الموضوع للمعنى المفرد قد يكون لفظا وقد لا يكون (٣) واحترز بقوله وضع عن لفظ دال على معنى مفرد بالطبع لالوضع كاح الدال على السعال ونحو ذلك وعن المحرف وعن الممهل لانه دال ايضا على معنى كحيوة المتكلم به ولكن عقلا لا وضعا وبقوله لمعنى عما صيغ للمعنى كالمبهلات كأم ونحوه من الهذيان وقدر الكلام على هذا الاحتراز وبقوله مفرد عن لفظ وضع للمعنى المركب نحو عبد الله وضرب زيد غير عليم (فان قيل ان التاء في لفظ الكلمة للوحدة لان كلمة وكلما كثره وتما واللام فيه للجنس فيتناقضان لدلالة الجنس على الكثرة المتناقضة للوحدة (٤) فالجواب ان اللام في مثله ليس للجنس ولا للعهد كما يجئ في باب المعرفة ولئن سلمنا ذلك قلنا ان الجنس على ضربين احدهما استغراق الجنس وهو الذي يحسن فيه لفظة كل كقوله تعالى ﴿ ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا ﴾ اى كل الانسان والام يحز الاستثناء لانه عند الجمهور من التحاة يخرج ما لولاه لوجب دخوله تحت المستثنى منه وهذا الاستغراق مفيد للكثرة ٥ فيناقض الوحدة والثاني ماهية الجنس من غير دلالة اللفظ على القلة ولا الكثرة بل ذاك احتمال عقلي كما في قوله تعالى ﴿ لن اكله الذئب ﴾ ولم يكن هناك ذئب معهود ولم يرد استغراق الجنس ايضا ومثله قولك ادخل السوق واشتر اللحم وكل الخبز فهذا النوع من الجنس لا يناقض الوحدة اذ دلالة فيه على الكثرة ٦ والمقصود في هذا الموضوع هو الثاني اى ماهية الجنس من حيث هي هي لان الحد انما يذكر لبيان ماهية الشيء لالبيان استغراقه (٧) ان قيل لم يقل لفظة ليوافق الخبر المبتدأ في التأنيث (فالجواب انه لا يجب توافقهما فيه الا اذا كان الخبر صفة مشتقة غير سببية نحو هند حسنة او حكمها كالمنسوب اما في الجوامد فيجوز نحو هذه الدار مكان طيب وزيد نسمة عجيبة (وقوله لفظ ههنا وان كان بمعنى الصفة اى ملفوظ بها كما ذكرنا الا ان اصله مصدر ويعتبر الاصل في مثله نحو امرأة

الكلمة لفظ موضوع مفرد لكان مع رعاية ذلك الحسن قد سلم من هذا واما الاعتراض بالمركبات فهو مدفوع بما سياتى وربما يتوهم ان مفرد في عبارة المص مرفوع صفة اخرى للفظ اخرت عن الصفة الاولى لما اشير اليه وفيه ان ذلك يوجب الالتباس وانه صرح في شرحه بخلاف ذلك ومنهم من قال جعل المص المفرد صفة للمعنى واراد ايضا بالمعنى المفرد ما دل عليه بلفظ مفرد لكنه لم يرد باللفظ المفرد مصطلح اهل الميزان بل اراد به ما ارتضاء في مختصره ومنتهاه حيث قال اللفظ المفرد هو اللفظ بكلمة واحدة وقال المنطقيون ما وضع لمعنى ولا جزء له يدل فيه والمركب بخلافه فيهما فتحو بعلبك مركب على الاول لا الثاني ونحو يضرب بالعكس ويلزمهم ان نحو ضارب ومخرج مما لا ينحصر

مركب هذا كلامه فقد رد عليهم تفسيرهم بلزوم تركيب نحو ضارب كما اعترف به الشارح حيث قال فيما بعد (صوم) فالاعتراض بهذه الكلم اعتراض وارد وحيثئذ تعين ان يريد بالمعنى المفرد ما يستفاد من اللفظ المفرد بالتفسير المذكور ولا فيكون معنى عبد الله علما ولا يكون عبد الله علما داخلا في حد الكلمة والمراد بالكلمة في حد المفرد هو المعنى ٥

٨ قوله فان قيل كان ينبغي ان يقول لفظة ليخرج عنه آه) فيستغنى بذلك عن قيد الافراد وحاصل الجواب ان جميع المركبات لا تخرج به فاحتجج الى قيد الافراد وبه يستغنى عن قيد الحاق التاء من يدعى ان نحو عبدالله علم ليس كلمة واحدة يحتاج الى التاء لاجراء مثله ولعله انسب **٥** بقواعد العربية ٩ قوله وحروف المضارعة على معنى) وهو

الاستقبال او الحال

٢ قوله (وعلى حال الفاعل) من التكلم والخطاب والتذكير مثلا
٣ قوله (والتنوين ولام التعريف) لاختفاء في ان التنوين ولام التعريف من حروف المعاني وقد عدوها فيها فكل واحدة منهما كلمة على حيالها فحوى الرجل كتمان لا كلمة واحدة لان قيد افراد المعنى اخرجها عن حدها كما اخرج نحو قالا وقالوا لكن لشدة الامتزاج بينهما يطلق عليهما اللفظة كما مر واما الف التثنية وواو الجمع وياء النسبة وتاء التأنيث المتحركة والفاء التأنيث فقد قيل انها من حروف المباني زيدت في الكلم وجعل المجموع دالا على المعنى المقصود كالف ضارب وميم مضروب فان الدال على الفاعل هو مجموع لفظ ضارب الا ان هذه الدلالة انما حصلت بزيادة الالف فلذلك قيل انها الفاعل كما

صوم ورجلان صوم فلابؤنث ولايتي ولا يجمع (٨ فان قيل كان ينبغي ان يقول لفظة ليخرج عنه الكلمتان اذ هما لفظتان وكذا الكلمات) قلت لا يخرج مثل ذلك بناء والوحدة لان مثل قولك قالا وقالوا كارتطى وبرقع لفظة واحدة وكذا كل ما يتلفظ به مرة واحدة مع ان كل واحد من الاولين كلمتان بخلاف الثانيين (ان قيل هلا استغنى بقوله وضع عن قوله مفرد لان الواضع لم يضع الا المفردات اما المركبات فهي الى المستعمل بعد وضع المفردات لالى الواضع (فالجواب انا نسلم ان المركب ليس بموضوع وبيانه ان الواضع اما ان يضع الفاظا معينة سماعية وتلك هي التي تحتاج في معرفتها الى علم اللغة واما ان يضع قانونا كليا يعرف به الالفاظ فهي قياسية وذلك القانون اما ان يعرف به المفردات القياسية وذلك كما بين ان كل اسم فاعل من الثلاثي المجرد على وزن فاعل ومن باب افعل على وزن مفعول وكذا حال اسم المفعول والامر والالة والمصغر والجمع ونحو ذلك وتحتاج في معرفتها الى علم التصريف واما ان يعرف به المركبات القياسية وذلك كما بين مثلا ان المضاف مقدم على المضاف اليه والفعل على الفاعل وغير ذلك من كيفية تركيب اجزاء الكلام وتحتاج في معرفة بعضها الى التصريف كالمنسوب والفعل المضارع وفي معرفة بعضها الى غيره من علم النحو كما ذكرنا (ان قيل ان في قولك مسلمان ومسلمون وبصري وجب افعال المضارعة جزء لفظ كل واحد منها يدل على جزء معناه اذ الواو تدل على الجمعية والالف على التثنية والياء على النسبة وحروف ٩ المضارعة على معنى في المضارع ٢ وعلى حال الفاعل ايضا وكذا تاء التأنيث في قائمة ٣ والتنوين ولام التعريف والفاء التأنيث فيجب ان يكون لفظ كل واحد منهما مركبا وكذا المعنى فلا يكون كلمة بل كلمتين (فالجواب ان جميع ما ذكرت كلمتان صارتا من شدة الامتزاج ككلمة واحدة ٤ فاعرب المركب اعراب الكلمة وذلك لعدم استقلال الحروف المتصلة في الكلم المذكورة ٥ وكذلك الحركات الاعرابية ولمعاملتها معاملة الكلمة الواحدة سكن اول اجزاء الفعل في المضارع وغير الاسم المنسوب اليه نحو نمرى وعلوى ووشوى ونحو ذلك ٦ فتغيرت بالحرفين ٧ بنية المنسوب اليه والمضارع ٨ وصارتا من تمام بنية الكلمة واما سكن لام الكلمة بلحوق التاء في نحو ضربت ٩ فلا يوجب تغير البنية اذ لا تعتبر حركة اللام وسكونها في البنية كما يحكى في اول التصريف ان شاء الله تعالى ٢ اما الفعل الماضي نحو ضرب فقيه نظر لانه كلمة بلا خلاف مع ان الحدث مدلول بحروفه المرتبة والاخبار عن حصول ذلك الحدث في الزمن الماضي مدلول وزنه الطارئ على حروفه والوزن جزء اللفظ اذ هو عبارة عن عدد الحروف مع مجموع الحركات والسكنات الموضوعة وضعا معينا والحركات مما يتلفظ به فهو اذن كلمة مركبة

قيل سين الاستفعال للسؤال ونون الانفعال للمطاوعة مع ان كل واحد من استفعال وانفعال كلمة حقيقة لا كلمتان في حكمها فكذلك نحو بصرى ومسلان فالالفاظ المشتكلة على هذه الحروف كل واحد منها كلمة واحدة حقيقة وكذا الحال في حروف المضارعة فالهمزة في اضرب ليست كلمة بل هي مع ما بعدها كلمة واحدة حقيقة والضمير المستتر كلمة اخرى

من جزئين يدل كل واحد منهما على جزء معناه وكذا نحو اسد في جمع اسد وكذا المصغر ونحو رجال ومساجد ونحو ضارب ومضروب ومضرب لان الدال على معنى التصغير والجمع والفاعل والمفعول والآلة في الامثلة المذكورة الحركات الطارئة مع الحرف الزائد ٣ ولا يصح ان يدعى ههنا ان الوزن الطارئ كلمة صارت بالتركيب بجزء كلمة كما ادعينا في الكلم المتقدمة وكما يصح ان يدعى في الحركات الاعرابية ٤ فالاعتراض بهذه الكلم اعتراض وارد (وقد يقال ان الحركات الطارئة والحروف الزائدة سبب لدلالة المجموع على المعنى المقصود فلذلك نسب الدلالة اليها كما مر ايماء اليه فالاعتراض مندفع ٥ قوله (وكذا ان اردت به ان لفظ معنى الكلمة اسم لانها لفظ) اي لان المعنى الكلمة لفظ ٦ قوله فتقول هذا ايضا مغالطة (فان قيل الاظهر ان يقال في الجواب معنى الكلمة هو مفهوم لفظ وضع لمعنى مفرد وهذا المفهوم ليس بلفظ بل له افراد هي الفاظ دالة على معان مفردة فلا يصح قولك معنى الكلمة اسم لان معناها لفظ قلنا هذا الجواب لا يجدى نفعا لان الخصم يدعى ان الفعل يصدق عليه معنى الكلمة وهو مفهوم لفظ دال على معنى مفرد وان كل ما يصدق عليه هذا المفهوم فهو لفظ يصح الاخبار عنه فالفعل يصح الاخبار عنه فيكون

٣ قوله (ولا يصح ان يدعى ههنا) لما ذكرنا من الاتفاق على انها كلمة واحدة ٤ قوله (فالاغراض بهذه الكلم اعتراض وارد) وقد يقال ان الحركات الطارئة والحروف الزائدة سبب لدلالة المجموع على المعنى المقصود فلذلك نسب الدلالة اليها كما مر ايماء اليه فالاعتراض مندفع ٥ قوله (وكذا ان اردت به ان لفظ معنى الكلمة اسم لانها لفظ) اي لان المعنى الكلمة لفظ ٦ قوله فتقول هذا ايضا مغالطة (فان قيل الاظهر ان يقال في الجواب معنى الكلمة هو مفهوم لفظ وضع لمعنى مفرد وهذا المفهوم ليس بلفظ بل له افراد هي الفاظ دالة على معان مفردة فلا يصح قولك معنى الكلمة اسم لان معناها لفظ قلنا هذا الجواب لا يجدى نفعا لان الخصم يدعى ان الفعل يصدق عليه معنى الكلمة وهو مفهوم لفظ دال على معنى مفرد وان كل ما يصدق عليه هذا المفهوم فهو لفظ يصح الاخبار عنه فالفعل يصح الاخبار عنه فيكون

اسما

٧ (قوله قلت لم يردان من آه) يعني ان كلمة من في هذا التركيب اسم يدل على لفظه من المستعملة في معنى الابتداء والحكم بالحرفية انما هو على ذلك المدلول لا الدال الذي هو الاسم فلا تناقض اصلا وكذلك الحال في قولك ضرب فعل ماض والحاصل ان من وضرب اسمان لهما مستعملين في معنيهما ٧ فالمدكور في هذا التركيب هو الاسم والمحكوم عليه بالحرفية هو المسمى

واعلم ان هذا اعني الحكم يكون من وضرب اذا اريد بهما لفظهما اسمين كلام ظاهري مال اليه جماعة نظرا الى جواز الحكم عليهما وليس بصحيح لان دلالة الالفاظ على انفسها ان سلت فليست بالوضع قطعاً لثبوتها في الالفاظ الممثلة كقولك جسق مهممل ودعوى وضع الممثلة للدلالة على انفسها بما لا يقدم عليه من له مسكة في مباحث الالفاظ والتحقيق ان الالفاظ لا تصف بالاسمية والفعلية والحرفية في انفسها بل بالقياس الى ما وضعت هي بازائها من المعاني فاذا اردت ان تحكم على لفظ بما ثبت له في نفسه وتلفظ به واجريت عليه الحكم وقلت مثلا ضرب مركب من ثلاثة احرف لم يكن هناك ضرب دالا على شيء هو المحكوم عليه بالتركيب بل هو نفسه محكوم عليه بذلك وقد احضر في ذهن السامع بان تلفظ به وكذلك اذا حكمت على لفظ بما ثبت له بالقياس الى ما وضع له وعين

(فان قيل فاذا كان نحو من وضرب في قولك من حرف جر وضرب فعل ماض اسمين فكيف اخبرت عنهما بان الاول حرف والثاني فعل وهل هذا الاتناقض ٧ قلت لم يردان من في هذا التركيب حرف وضرب فعل بل المعنى ان من اذا استعمل في المعنى الذي وضع له او لا نحو خرجت من الكوفة حرف وكذا ضرب فعل ماض في نحو ضرب زيد (ومثله اذا قلت مدلول الفعل لا يخبر عنه فانك اخبرت عن قولك مدلول الفعل بقولك لا يخبر عنه لان المراد مدلول الفعل اذا كان تحت لفظ الفعل لا يخبر عنه وقولك مدلول الفعل ليس كذا وكذا قولك الفعل لا يسند اليه اي الفعل اذا كان بلفظه نحو ضرب زيد وقصدت معناه الموضوع هوله (وكذا قولهم الجهور مطلقا لا يحكم عليه اي الشيء الذي لا شعوره اصلا لا يحكم عليه ولفظ الجهور مطلقا مشعوره وبمعناه اذ هو لا نعرفه ففي جميع ذلك مبتدآن احدهما محكوم عليه بشيء وهو المذكور في لفظك والاخر محكوم عليه بنقيض ذلك وهو المكنى بلفظك عنه فلا يلزم التناقض لان التناقض لا يكون الا مع اتحاد الموضوعين * قوله (لأنها اما ان تدل على معنى في نفسها او لا الثاني الحرف والاول اما ان يقرن باحد الازمنة الثلاثة او لا الثاني الاسم والاول الفعل وقد علم بذلك حد كل واحد منها) اعلم ان اسم ان ضمير الكلمة والمضاف محذوف اما من الاسم او من الخبر اي لان حالها اما دلالة او لانها ذات دلالة ويجوز ان يكون ان تدل مبتدأ محذوف الخبر ٨ اي دلالتها ثابتة ومثله قولك زيدا اما ان يسافر او يقيم واللام في قوله لانها متعلق بمادل عليه قوله وهي اسم وفعل وحرف اذ المعنى الكلمة محصورة في هذه الاقسام واستدل على الحصر بان قال هذا اللفظ الدال على معنى مفرد اعني الكلمة اما ان يدل على معنى في نفسه او على معنى لاني نفسه الثاني الحرف اعني الكلمة الدالة على معنى لاني نفسه والاول اي الكلمة الدالة على معنى في نفسها اما ان تقرن باحد الازمنة الثلاثة او لا الثاني الاسم اي الكلمة الدالة على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة والاول الفعل اي الكلمة الدالة على معنى في نفسها مقترن باحد الازمنة الثلاثة فهذه قسمة دائرة النفي والاثبات فتكون حاصرة اي لا يمكن الزيادة فيها ولا النقصان فبين بدليل الحصر حد كل واحد من الاقسام لانه ذكر فيه جنس كل واحد وفصله كإيناء المركب من الجنس والفصل هو الحد * قوله (الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد ولا يتأتى ذلك الا في اسمين او في فعل واسم) انما قدم حد الكلمة على حد الكلام مع ان المقصود الاهم من علم النحو معرفة الاعراب الحاصل في الكلام بسبب العقد والتركيب لتوقف الكلام على الكلمة ٢ وتوقف المركب على جزئه ونعني بتضمنه الكلمتين تركبه منهما او كونهما جزئيه ٣ وذلك من دلالة المركب على كل جزء من اجزائه دلالة تضمن وجزء الكلام يكونان ملفوظين كزيد قائم وقام زيد ومقدرين كنعم في جواب من قال ازيد

بازائه كما اذا قلت ضرب فعل ماض لم يكن المحكوم عليه الانفس ما تلفظت به وان كان اتصافه بالمحكوم به مستفاد له من غيره والمقصود انه فعل ماض بسبب كونه موضوعا لمعناه فليس هناك دال هو اسم ومدلول هو فعل والالفاظ كلها متساوية

تقديره فلذلك قال ان يخبر احراز عن النسبة الاضافية
٥ قوله (فكان على المص ان يقول كلمتين او اكثر) قيل الاسناد نسبة فلا يقوم الابشيثين مسند ومسند اليه لا باكثر وهما اما كلمتان او ما في حكمهما في قبول الاسناد به او اليه فلذلك اقتصر على كلمتين

٦ قوله (الاسناد الذي في خبر المبتداء في الحال) اي اذا كان جملة خبرية او في الاصل اذا كان انشائية او طلبية

٧ قوله (جزاء الشرط وجواب القسم كلامان) جواب القسم كلام بلا نزاع واما جواب الشرط فقيه بحث والحق ان الكلام هو المجموع المركب من الشرط والجزاء لا الجزاء وحده لان الصدق والكذب انما تعلقا بالنسبة التي بينهما لا بالنسبة التي بين طرفي الجزاء يظهر لك ذلك بالتأمل في قولك ان ضربتني ضربتك فانه قد لا يوجد منك ضرب المخاطب اصلا ويكون هذا الكلام صادقا ولو كان الحكم المقصود متعلقا بالجزاء لم يتصور صدقه مع انتفاء مدلوله في الواقع بالكلية

قام او اقام زيد او احدهما مقدار ادون الاخر وهو اما فعل كافي ان زيد قام او الفاعل كما في زيد قام او المبتدأ او الخبر كافي قوله تعالى ﴿فصبر جميل﴾ والمراد بالاسناد ان يخبر في الحال او في الاصل بكلمة او اكثر عن اخرى على ان يكون الخبر عنه اهم ما يخبر عنه بذلك الخبر في الذكر واخص به ٤ (فقولنا ان يخبر احراز عن النسبة الاضافية وعن التي بين التوابع ومتبوعاتها) وقولنا في الحال كافي قام زيد وزيد قائم وقولنا في الاصل ليشمل الاسناد الذي في الكلام الانشائي نحو بعثت وانت حر و في الطلبي نحو هل انت قائم وليتك اولئك قائم وكذا نحو اضرب لانه مأخوذ من تضرب بالاتفاق وقياسه لتضرب بزيادة حرف الطلب قياسا على سائر الجمل الطلبية فحذف بخلاف اللام وخذف حرف المضارعة لكثرة الاستعمال بدلالة قولك فيمالم بسم فاعله منه لتضرب وفي الغائب ليضرب وفي المتكلم لاضرب ولنضرب لما قل استعمالها (وقولنا بكلمة كافي زيد قائم) (وقولنا او اكثر ليعم نحو زيد ابوه قائم وزيد قائم ابوه) (فكان على المصنف ان يقول كلمتين او اكثر وليس له ان يقول الاصل في الخبر الافراد لانه لا دليل عليه ويحیی فيه من يد بحث ان شاء الله تعالى) (وقولنا على ان يكون الخبر عنه اهم ما يخبر عنه احراز عن كون الفعل خبرا ايضا عن واحد من المنصوبات في نحو ضرب زيد عمرا امامك يوم الجمعة ضربة وضرب زيد يوم الجمعة امامك ضربة فان المرفوع في الموضعين اخص بالفعل واهم بالذکر من المنصوبات كما يحیی في باب المصدر) (وكان على المصنف ان يقول بالاسناد الاصل المقصود ما تركب به لذاته ليخرج بالاصلي اسناد المصدر واسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف قائما مع ما اسندت اليه ليست بكلام واما نحو قائم الزيدان فلكونه بمنزلة الفعل وبمعناه كما في اسماء الافعال وليخرج بقوله المقصود ما تركب به لذاته ٦ الاسناد الذي في خبر المبتدأ في الحال او في الاصل وفي الصفة والحال والمضاف اليه اذا كانت كلها جلا والاسناد الذي في الصلة والذي في الجملة القسمية لانها التوكيد جواب القسم والذي في الشرطية لانها قيد في الجزاء ٧ جزاء الشرط وجواب القسم كلامان بخلاف الجملة الشرطية والقسمية والفرق بين الجملة والكلام ان الجملة ما تضمن الاسناد الاصل سواء كانت مقصودة لذاتها او لا كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ما ذكر من الجمل فيخرج المصدر واسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما اسندت اليه (والكلام ما تضمن الاسناد الاصل وكان مقصودا لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس) واما قال بالاسناد ولم يقل بالاخبار لانه اعم اذ يشمل النسبة التي في الكلام الخبري والطلبی والانشائي كاذكرنا (واحتراز بقوله بالاسناد عن بعض ما ركب من اسمين كالمضاف والمضاف اليه والتابع ومتبوعه وبعض المركب من الفعل والاسم نحو ضربك وعن جميع الانواع الاربعة الاخر من التركيبات الثابتة الممكنة بين الكلم الثالث وهي اسم مع حرف وفعل مع فعل او حرف مع حرف وذلك لان احدا جزاء الكلام هو الحكم اي الاسناد الذي هو رابطة ولا بد له من طرفين مسند ومسند اليه والاسم بحسب الوضع يصلح لان يكون مسندا ومسندا اليه والفعل يصلح لكونه مسندا لا مسندا اليه والحرف لا يصلح لاحدهما والتركيب العقلي الثنائي بين الثلاثة الاشياء اعني الاسم والفعل والحرف لا يعدو ستة اقسام الاسمان والاسم مع الفعل او الحرف والفعل

٨ قوله او بمعنى مع آء) قيل رد على هذا الوجه الأخير ان الاسناد ح يكون داخل في المتضمن ويلزم اتحاد مع مائتضمنه فيما اذا تركب الكلام من الكلمتين فقط نحو اضرب فيحتاج الى ان يأول بتضمنه كل واحد من الاجزاء الثلاثة وفيه بعد واما اذا جعل الباء للاستعانة متعلقة بتضمن كان المتضمن ٩ مجموع الكلمتين والاسناد والمتضمن مجموع الكلمتين

٩ قوله وقال المص ان الضمير في قولهم ما دل آء قال المص في الايضاح الضمير في ما دل على معنى في نفسه يرجع الى معنى اى ما دل على معنى باعتباره في نفسه وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك الدار في نفسها حكمها كذا اى لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف ما دل على معنى في غيره اى حاصل في غيره اى باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه انتهى كلامه ومحصوله ما ذكرناه كما لا يخفى على ذي فطنة واما اعتراض الشارح فليس بشئ اذ ليس مقصوده ان مؤدى لفظة في في الموضعين واحد بل لا تصور ذلك لان كون المعنى معقولا في نفسه ملحوظا في ذاته وكونه ملحوظا في غيره اذ تعرف حاله امر معقول كما اوضحناه واما حكم الدار كسكنها مثلا فلا يوجد الا فيها سواء كان ناشيا من ذاتها او مستفادا من غيرها

مع الفعل او الحرف او الحرفان فلا سمان يكونان كلاما لكون احدهما مسندا والاخر مسندا اليه وكذا الاسم مع الفعل لكون الفعل مسندا والاسم مسندا اليه والاسم مع الحرف لا يكون كلاما اذ لو جعلت الاسم مسندا فلا مسند اليه ولو جعلته مسندا اليه فلا مسند واما نحو يازيد فلسدياء مسد دعوت الانشائي والفعل مع الفعل او الحرف لا يكون كلاما لعدم المسند اليه واما الحرف مع الحرف فلا مسند فيهما ولا مسند اليه (فظهر بهذا المعنى قوله ولا يتأتى اى لا يتيسر الاسناد الا في اسمين او فعل واسم والباء في قوله بالاستعانة اى تركب من كلمتين بهذا الرابط ٨ او بمعنى مع اى مع هذا الرابط * قوله (الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة) لم يقتصر على ما تقدم مع قوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها لانه اراد ان يصرح بحد كل واحد من الاقسام في اول صنفه والذي تقدم لم يكن حدا مصرح به ولا المقصود منه الحد بل كان المراد منه الدليل على الحصر (قوله ما دل اى كلمة ذات والاورد عليه الخط والعقد والنسبة والاشارة وانما اورد لفظة ما مع احتمالها للكلمة وغيرها اعتمادا على ما ذكره قبل من كون الاسم احداقسام الكلمة في قوله وهى اسم وفعل وحرف فكل اسم كلمة لان الكلمة كلها والاسم جزئ لها (وقوله في نفسه الجارو المجرور مجرور المحل صفة لقوله معنى والضمير البارز في نفسه لما التى المراد بها الكلمة كما ان الضمير في قوله قبل على معنى في نفسها للكلمة ٩ (وقال المصنف ان الضمير في قولهم ما دل على معنى في نفسه وقولهم في غيره راجع الى معنى وان معنى ما دل على معنى في نفسه اى لا باعتبار غيره كقولهم الدار قيمتها في نفسها كذا اى باعتبار نفسها لا باعتبار كونها في وسط البلد او غير ذلك (وفيه نظر لان قولهم في حد الحرف على معنى في غيره نقبض قولهم على معنى في نفسه ولا يقال في مقابلة قولك قيمة الدار في نفسها كذا قيمة الدار في غيرها كذا بل يقال لا في نفسها (ومعنى الكلام على ما اخترنا اعنى جعل في نفسه صفة لمعنى والضمير لما الاسم كلمة دلت على معنى ثابت في نفس تلك الكلمة ٢ والحرف كلمة دلت على معنى ثابت في لفظ غير هافغير صفة للفظ وقد يكون اللفظ الذى فيه معنى الحرف مفردا كالمعرف باللام والمنكر بتكوين التنكير وقد يكون جملة كافي هل زيد قائم لان الاستفهام معنى في الجملة اذ قيام زيد مستفهم عنه وكذا النفي في ما قام زيد اذ قيام زيد منفي ٣ فالحرف موجود لهناه في لفظ غيره اما مقدم عليه كما في نحو بصرى او مؤخر عنه كما في الرجل والاكثر ان يكون معنى الحرف مضمون ذلك اللفظ فيكون متضمنا للمعنى الذى احدث فيه الحرف مع دلالة على معناه الاصلى الا ان هذا تضمن معنى لم يدل عليه لفظ المتضمن كما كان لفظ البيت متضمنا لمعنى

وكذلك قيمة الدار امر منسوب اليها سواء نشأت من ذاتها او من غيرها بل مقصوده التشبيه بينهما بحسب اعتبار الخارج تارة وعدم اعتباره تارة اخرى وان امتازا بانه يصح ان يقال المعنى ملحوظ معتبر في نفسه او غيره ولا يصح ان يقال الدار حسنة في نفسها او غيرها وذلك لان ارتباط حسنيتها بغيرها اذا كان سببها ليس بحيث يصح كون الغير ظرفا له بخلاف ارتباط تعقل المعنى بالغير فانه ملحوظ في ذلك الغير ومعتبر فيه ٢ قوله (والحرف كلمة دلت على معنى ثابت في لفظ غيرها) قد طول الكلام في تحقيق ح

٤ قوله (وقديكون الحرف دالا على معنيين) والاكثر ان يدل على معنى واحد ٥ قوله (وقد تكون دالة على العين ايضا كالهزة في اضرب آه) اذا كانت هذه الحروف دالة على معاني الضمائر كانت هي بالاسمية والاستقلال اولى من الضمائر المقدرة ولا معنى لجعل معانيها حاصلة في تلك الضمائر واعلم ان الشارح تبع في هذا المقام ما وقع في عبارة المتقدمين من التهمة ولم يدقق النظر فيها ليطالع على مقاصدها ٦ قوله (فمعنى ١٠ من ومعنى لفظ الابتداء سواء) هذا باطل

قطعا اذ لو كان معناهما واحدا لصح الاخبار عن معنى من كما صح عن معنى الابتداء قال السكاكي لو كان الابتداء والانتهاء والظرفية معاني من والى وفي مع ان الابتداء والانتهاء والظرفية اسماء لكانت هي ايضا اسماء لان الكلمة اذا سميت اسماء سميت لمعنى الاسمية لها وانما هي متعلقات معانيها اي اذا انما دلت هذه الحروف معاني رجعت الى هذه بنوع استلزام وفي ذلك اشارة الى ما حققناه من معاني الحروف واما ما يقال من ان الواضع اشترط في دلالة من على معناه ذكر متعلقه ولم يشترط ذلك في لفظ الابتداء فيرد عليه ان هذا الاشتراط مما لا فائدة له اصلا وايضا لم يرد نص بهذا الاشتراط بل يفهم ذلك من التزام ذكر متعلقات الحروف وذلك مشترك بينهما وبين الاسماء اللازمة الاضافة والجواب بان ذكر المتعلق في الحرف لتحصيل

الجدار ودالا عليه بل الدال على المضمون فيما نحن فيه لفظ اخر مقترن بالمضمن فرجل في قولك الرجل متضمن لمعنى التعريف الذى احدث فيه اللام المقترن به وكذا ضرب زيد في هل ضرب زيد متضمن لمعنى الاستفهام اذ ضرب زيد مستفهم عنه ولا بد في المستفهم عنه من معنى الاستفهام وموجده فيه هل وقديكون معنى الحرف مادل عليه غيره مطابقة وذلك اذا كان ذلك الغير لازم الاضمار كادل هزة اضرب ونون نضرب على معنى الضميرين اللزيم اضمارهما (٤ وقديكون الحرف دالا على معنيين كل منهما في كلمة كحروف المضارعة الدالة على معنى في الفعل ومعنى في الفاعل والاغلب في معنى الحرف ان يكون معنى الاسماء الدالة على المعاني دون الاعيان ٥ وقد تكون دالة على العين ايضا كالهزة في اضرب ونون نضرب وتاء تضرب في خطاب المذكر فانها تفيد معاني الفاعلين بعد الافعال (ثم نقول ان معنى من الابتداء ٦ فمعنى من ومعنى لفظ الابتداء سواء ٧ الا ان الفرق بينهما ان لفظ الابتداء ليس مدلوله مضمون لفظ آخر بل مدلوله معناه الذى في نفسه مطابقة ومعنى من مضمون لفظ آخر يضاف ذلك المضمون الى معنى ذلك اللفظ الاصلى فلهذا جاز الاخبار عن لفظ الابتداء نحو الابتداء خير من الانتهاء ولم يحز الاخبار عن من لان الابتداء الذى هو مدلولها في لفظ آخر فكيف يخبر عن لفظ ليس معناه فيه بل في لفظ غيره وانما يخبر عن الشئ باعتبار المعنى الذى في نفسه مطابقة فالحرف وحده لا معنى له اصلا اذ هو كالعلم المنسوب بجنب شئ يدل على ان في ذلك الشئ فائدة ما فاذا افرد عن ذلك الشئ بقى غير دال على معنى اصلا (فظهر بهذا ان المعنى الافرادى للاسم والفعل في انفسهما والحرف في غيره ولا يصح الاعتراض على حد الحرف بالصفات وذلك بان يقال ان معنى طويل مثلا في جاءني رجل طويل موجد لمعناه اي الطول في موصوفه حتى صار الموصول متضمنا له وذلك ان معنى طويل ذو طول فهو دال على معنيين احدهما قائم بالاخر اذ الطول قائم بذو فمعناه الطول وصاحبه لا مجرد الطول الذى في رجل وانما ذكر الموصوف قبله ليعين ذلك صاحب الذى دل عليه طويل وقام به الطول لاليقوم به الطول * واما قولهم النعت دال على معنى في متبوعه فلكون المتبوع معينا لذلك الذى قام به المعنى ومخصصه له وكونه اياه بل المصدر في قولك ضرب زيد مفيد لمعنى في لفظ غيره اعني ضاربة زيد لكنهم احتزوا عن مثله بقولهم دل اي دل بالوضع ولم يوضع المصدر ليفيد في لفظ غيره معنى اذ يصح ان يقول الضرب شديد ولا يذكر الضارب ولا يخرج

دلالة على معناه وفي الاسم اللازم الاضافة لتحصيل غايته من وضعه تحكيم بحت وايضا اذا كان معنى من صالحا في نفسه لان يحكم عليه وبه لكنه لا يفهم من لفظة من وحدها فاذا ضم اليها ما يتم به دلالتها وفهم ذلك المعنى صح ان يحكم عليه وذلك بما لا يشبهه فساد على ذي مسكة في معرفة اللغة فظهر ان الاحتياج الى ذكر متعلق الحرف انما هو

٨ قوله (ولا يندفع هذا الاعتراض الا بما قال بعضهم الحرف ما لا يدل الاعلى معنى في غيره) اي الحرف لا يدل الاعلى معنى معقول في غيره فلم يصلح للحكم عليه ولا به ووجب ١١ ذكر متعلقه والفعل يدل على حدث معقول في نفسه وعلى

نسبته الى غيره وهي معقولة في غيرها آلة لتعرف حال طرفيها فوقع باعتبار الحدث محكوما به ووجب باعتبار النسبة المخصوصة ذكر فاعله كذا كمتعلق الحرف ٩ قوله (ويتبين معنى قوله غير مقترن آه) وذلك لان السلب انما يتقبل بتعقل الايجاب فاذا علم معنى الاقتران باحد الازمنة الثلاثة علم معنى عدم الاقتران به ٢ قوله (ان قلنا انه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال) او بالعكس ٣ قوله (وكذا ان قلنا ايضا باشتراك في الحال) والاستقبال (الظاهر بين الحال والاستقبال لكنه اراد باشتراكهما فيه فقلب ٤ قوله (سواء كان الانشاء العارض) اي غير الاصل اعني الوضعي ٥ قوله (لازما) اي غير مفارق عن ذلك الفعل

٦ قوله (ولا يدخل في هذا الحد لفظ الماضي آه) قال المص الماضي والمستقبل يدل على نفس الزمان والزمان

بذلك عن الوضع ويصح ان يعترض عليه بالافعال فان ضرب وضع ليدل على ضاربة ما ارتفع به ٨ ولا يندفع هذا الاعتراض الا بما قال بعضهم الحرف ما لا يدل الاعلى معنى في غيره فان ضرب مفيد في نفسه الاخبار عن وقوع ضرب وفي فاعله عن ضاربيته بخلاف من فانه لا يفيد الامعنى الابتداء في غيره (قوله غير مقترن صفة بعد صفة لقوله معنى ٩ ويتبين معنى قوله غير مقترن ببيان قوله في حد الفعل هو ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة اي على معنى واقع في احد الازمنة الثلاثة معينا بحيث يكون ذلك الزمان المعين ايضا مدلول اللفظ الدال على ذلك المعنى بوضعه له او لا فيكون الظرف والمظروف مدلولي لفظ واحد بالوضع الاصل فيخرج عن حد الفعل نحو الضرب والقتل وان وجب وقوعه في احد الازمنة الثلاثة معينا في نفس الامر لان ذلك المعين لا يدل عليه لفظ المصدر (ويخرج نحو الصبح والغروب والقبولة والسرى لان اللفظ وان دل على زمان لكنه ليس احد الازمنة الثلاثة اي الماضي والحال والمستقبل) وكذلك يخرج نحو خلق السموات وقيام الساعة لانه وان اقترن الحدان كل واحد منهما باحد الازمنة معينا عند السامع لكن لا بدلالة اللفظ عليه وضعا ويخرج ايضا اسما الفاعل والمفعول عند اعمالهما لانهما وان كانا لا يعملان عندهم الامع اشتراط الحال والاستقبال الا ان ذلك الزمان مدلول عملهما العارض لا مدلولهما وضعا (وكذا يخرج اسماء الافعال لان ذلك فيها ليس بالوضع الاول بل بالوضع الثاني كما يجئ في بابها ويدخل فيه المضارع لانه دال على احد الازمنة الثلاثة بالوضع ٢ ان قلنا انه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال ٣ وكذا ان قلنا ايضا باشتراك في الحال والاستقبال لان اللفظ المشترك في معنيين حقيقة فيهما موضوع لكل واحد منهما فهو في اصل الوضع لاحد الازمنة الثلاثة معينا وكذا في الاستعمال والتباس ذلك المعين على السامع لا يتخلل بكونه لاحدهما معينا (وكذا تدخل الافعال الانشائية لعروض الانشاء وكون الفعل لاحدهما معينا في الوضع ٤ سواء كان الانشاء العارض ٥ لازما كافي عني او غير لازم كافي بعث واشترت ٦ ولا يدخل في هذا الحد لفظ الماضي والمستقبل والحال اذا اريد به الفعل الذي مضى والفعل الآتي والفعل الحالى لان لفظ الماضي ليس موضوعا للحدث الكائن فيما مضى من الزمان بل لكل ماض في الزمان او في المكان نحو مضى في الارض وكذا المستقبل والحال (والاولى ان يقال الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن بزمان من حيث الوزن حتى لا يرد مثل هذا من الاصل ولا يرد ايضا مثل الصبح والغروب والسرى ولا الاسم الموضوع دالا بتركيبه على احد الازمنة الثلاثة كالغروب مثلا بمعنى كون الشيء في الماضي او في المستقبل فان دلالة على احد الازمنة الثلاثة بالحروف المرتبة بالوزن ومن ثمه تبقى هذه الدلالة مع تغير الوزن كالغابر ٧ وغبر يغبر والحق انه بمعنى الماضي او البقاء في المكان او في الزمان قال الله تعالى

غير مقترن بزمان فاذا اريد بهما الفعل الذي انقضى والذي لم يأت فالمعنى ماض زمانه ومستقبل زمانه فحذف المضاف واقام المضاف اليه مقامه فتوهم

٨ قوله (والحق ان مثل هذا الاهمال لا يحسن في الحدود) وقد يقال لا اهمال مع الشهرة وثباده المعنى المقصود من العبارة
واما احتمال غير المقصود فلا يمنع الظهور ٩ قوله ﴿ ١٢ ﴾ (وكذا لفظ الاقتران مهممل غير ظاهر فيما ذكرنا من

﴿ كانت من الغابرين ﴾ وانما لم يفسر قوله الا زمنا الثلاثة لشهرتها في الماضي والمستقبل
والحال (٨) والحق ان مثل هذا الاهمال لا يحسن في الحدود ٩ وكذا لفظ الاقتران مهممل
غير ظاهر فيما ذكرنا من تفسيره ولا يورد في الحدود الا الالفاظ الصريحة المشهورة
في المعنى المقصود بها (ان قيل ان ضمير الغائب والاسماء الموصولة وكاف التشبيه
الاسمية وكم الخبرية واسماء الشرط واسماء الاستفهام خارجة عن حد الاسم بقوله في نفسه
(فالجواب ان الضمير المذكور والاسماء الموصولة وان احتاجا ضرورة الى لفظ آخر لكن
لا يفيدا معناهما الذي هو الشيء المبهم ويحدثاه في ذلك اللفظ فان لفظة الذي مثلا تفيد
معناها الذي هو الشيء المبهم في نفسها لا في صلتها وانما تحتاج الى صلتها لكشف ذلك الابهام
ورفعه منها لا لاثبات ذلك الابهام في الصلة وكذا ضمير الغائب فمعناها مبهمان لكن اشترط فيهما
من حيث الوضع انه لا بد لهما من معين مخصص فلذا عدا من المعارف (وكذا اسم الإشارة الا
انه كثيرا ما يكتب في بقرينة غير لفظية للتخصيص ٢ واما الكاف الاسمية فمعناها المثل
بخلاف الحرفية فان معناها التشبيه الحاصل في لفظ آخر وكذا معنى كم كثير
لا الكثرة التي هي معنى فيما بعدها ٣ بخلاف رب عند من قال بحرفيتها فان معناها
القلة التي في مجرورها وانما وجب القول بهذا في رب وكم والكافين الاسمية والحرفية
صونا لحدى الاسم والحرف عن الاعتراض ولولا ذلك لكان الفرق بين الكافين وبين رب وكم
بما فرقنا تحكما لكن لما ثبت اسمية كم بدخول علامات الاسماء عليها ولم يثبت مثله
في رب وكذا في الكافين اضطررنا الى الفرق بينهما من حيث المعنى ليسلم الحدان
(واما اسم الاستفهام واسم الشرط فكل واحد منهما يدل على معنى في نفسه وعلى معنى في غيره
نحو قولك ايهم ضربت وايهم تضرب اضرب فان الاستفهام متعلق بمضمون الكلام
اذ تعين مضروب المخاطب مستفهم عنه ومعنى الشرط موجود في الشرط والجزاء
واى في الموضعين دال على ذات ايضا وهى ليست معنى فيما بعدها فسلم حد الاسم
(ويجوز الجواب عنه بما قال سيبويه ان حرفي الاستفهام والشرط اغنى الهمزة
وان حذفنا وجوبا قبل مثل هذا الاسم لكثرة الاستعمال فكان الاصل ايهم ضربت
وان ايهم تضرب اضرب ثم تضمن اى معنى الاستفهام والشرط فالعنيان عارضان
فيها وان كانا لازمين وكذا ماسوى اى من اسماء الاستفهام والشرط نحو من تضرب
اى امن تضرب ومن بمعنى اى في التعيين في الاستفهام وكذا من تضرب اضرب اى ان
من تضرب فجميع اسماء الاستفهام والشرط بمعنى اى الشرطية والاستفهامية هذا
٤ ولوقلنا الحرف ما لا يدل الاعلى معنى في غيره لم يرد عليه الاعتراض بمثلهما وبالكاف
ورب وكم * قوله ﴿ ٥ ﴾ ومن خواصه دخول اللام والجرو والتنوين والاسناد اليه
والاضافة) الفرق بين الحد والخاصة ان الحد مطرد ومنعكس ٦ والخاصة مطردة

تفسيره) وهوان الاقتران
باحد الازمنة الثلاثة انما
هو بحيث يكون ذلك الزمان
مدلول اللفظ ايضا وقديقال
اعتبار الحثية مشهور في
الحدود فالعنى ما دل على
معنى مقترن من حيث هو
مقترن فيكون دالاعلى
الاقتران ايضا ٢ قوله
(واما الكاف الاسمية فمعناها
المثل آه) فعنى الاسمية
بالفارسية ما نند ومعنى
الحرفية همجو ٣ قوله
(بخلاف رب عند من قال
بحرفيتها فان معناها القلة التي
في مجرورها) لا القليل
٤ قوله ولوقلنا الحرف
ما لا يدل الاعلى معنى في غيره
لم يرد عليه آه) اى لم يرد
الاعتراض على حد الحرف
بهذه الاسماء وان اكتفى
بدلالته على معنى في غيره
وردت نقصا عليه كالأفعال
على ما مر ٥ قوله (ومن
خواصه) اورد من
للتبعض اذ من جللتها تاء
التأنيث المتحركة وياء
النسبة وكونه فاعلا ومفعولا
وموصوفا ومثنى ومجموعا
ومنادى ومصغرا وقد اشار

الشارح فيما بعد الى بعضها واطلق التأنيث ٦ قوله (والخاصة مطردة غير منعكسة) هكذا (غير)
ذكر المص في شرح الفصل قال بعضهم اراد ان ٥

(قوله والمراد بالاطراد) حاصله ان الاطراد استلزام الوجود للوجود والانعكاس استلزام العدم للعدم ٨ (قوله فيطرده قضية الحدو المحدود) جعل اول الاطراد صفة ١٣ الحدو الخاصة فلذلك قدمهما في التركيب مبتدأ وجعله ثانيا باعتبار

القضية الحاصلة منهما ومن المحدود وذو الخاصة فآخر هما اذ ذلك حقهما ففهما فيها

٩ (قوله اي لام التعريف الحرفية) لما صح اطلاق لام التعريف على لام الموصول وان لم يشتهر ذلك الاطلاق دفع وهم الشمول بالتصريح بالحرفية ٢ (قوله والفعل لا يدل على الذات الا ضمنا) الظاهر من كلامهم جميعا ان دلالة الفعل الاصطلاحي

وهو المقصود ههنا على الذات التزامية لاتضمنية وبيان الشارح ظاهر في العكس فتأمل ٣ (قوله الا ضمنا) يرد عليه ان الصفات ايضا لا تدل على الذات الا ضمنا كما علم مما سبق فيجب ان لا يعرف باللام كالافعال والاولى ان يقال الاسم لما صح ان يكون محكوما عليه وما وقع محكوما عليه لا يقصده غالباً مفهومه الذي هو واحد بل يقصد ذاته اعني ماصدق عليه مفهومه وذلك متعدد فيحتاج الى تعيينه باللام واما المحكوم به فحقه ان يراد به مفهومه وكذلك الروابط فلا حاجة هنالك الى تعيين ٤ (قوله واما

غير منعكسة ٧ والمراد بالاطراد ان تضيف لفظ كل الى الحد فتجعله مبتدأ وتجعل المحدود خبره كقولك قولنا الاسم مادل على معنى في نفسه غير مقترن كل مادل على معنى في نفسه غير مقترن فهو اسم وكذا تقول في الخاصة كل مادخله لام التعريف فهو اسم * والمراد بالعكس عند النحاة ان تجعل مكان هذين تقيضيهما فنقول كل مالم يدل على معنى في نفسه غير مقترن فليس باسم ولا يصح ان تقول في الخاصة كل مالم يدخله لام التعريف فليس باسم وقد يقال العكس ان يجعل المبتدأ خبرا والخبر مبتدأ مع بقاء النفي والايجاب بحاله وهذه عبارة المنطقيين ٨ فطرده قضية الحدو المحدود كلية مع جعل المحدود موضوعاً نحو كل اسم دال على معنى في نفسه غير مقترن وتنعكس كلية نحو كل دال على معنى في نفسه غير مقترن اسم وقضية الخاصة تنعكس كلية ولا تطرد كذلك نحو كل مادخله اللام اسم ولا يقال كل اسم يدخله اللام (قوله دخول اللام ٩ اي لام التعريف الحرفية بخلاف لام الموصول في نحو الضارب والمضروب فانها لا تدخل الاعلى فعل في صورة الاسم كما يجيء في الموصولات وبخلاف سائر الالات كلام الابتداء ولا جواب لو وغير ذلك) وانما اختصت لام التعريف بالاسم لكونها موضوعاً لتعيين الذات المدلول عليها مطابقة في نفس الدال ٢ والفعل لا يدل على الذات ٣ الا ضمنا والحرف مدلوله في غيره لا في نفسه ٤ (واما قول الشاعر * يقول الخن ٥ وابعض العجم ناطقا * الى ربنا صوت الحمار الجذع * فليست اللام فيه للتعريف بل هي اسم موصول دخل على صريح الفعل لمشابهة لاسم المفعول وهو مع ذلك شاذ قبيح لا يجيء الا في ضرورة الشعر) وانما اختص الجر بالاسم لانهم قصدوا ان يوفوا الاسم لاصلته في الاعراب حركاته الثلاث وينقصوا من المضارع الذي هو فرعه فيه واحدا منها ٦ فنقصوه ما لا يكون معمول الفعل وهو الجر واعطوه ما يكون معموله وهو الرفع والنصب (واما التنوين فاخص من جملة اقسامها الخمسة بالاسم ما ليس للترنم فهي اذن اربعة اقسام احدها للتكثير نحو صه ومه ٧ ودج وسيبويه قيل ويختص بالصوت واسم الفعل واما التنوين في نحو رب احدوا ابراهيم فليس يتمحض للتكثير بل هو للتمكن ايضا لان الاسم ينصرف وانا لا ارى منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتكثير معا فرب حرف يفيد فائدتين كالف والواو في مسلمان ومسلمون فنقول التنوين في رجل يفيد التكثير ايضا ٨ فاذا سميت بالاسم ٩ تتمحض للتمكن وانما اختص تنوين التكثير بالاسماء لمثل ما ذكرنا في لام التعريف ٢ وثانيها للتمكن ومعناه كون الاسم معربا فلا يمكن الا في الاسم وانما لم يجعل لاعراب المضارع علامة لعروضه وانما حذفت علامة الاعراب من غير المنصرف مع كونه معر بالمشابهة للفعل الذي اصله البناء وثالثها للتعويض عن المضاف اليه كحيث مررت بكل قائما وسيجيء ان المضاف لا يكون الاسما ورابعها لمقابلة نون جمع المذكر السالم في جمع المؤنث السالم نحو مسلمات على الاعرف من

قول الشاعر يقول الخن ٥ اي الفحش (قوله وابعض العجم ناطقا) تمييز بمعنى نطقا اي ابعض نطق العجم واراد به صوتها ولا يصح اه

٣ (قوله لم تثبت في نحو قوله تعالى من عرفات) لانه غير منصرف ٤ (قوله وليس فيها ابضاشي * من تلك المعاني) يعني الاربعة
٥ (قوله لكنهم حطوها عن النون) اي اقسام التنوين ٦ (قوله لان التاء التي كانت فيها المحض التانيث سقطت فيه علامة والتاء لجمع المؤنث
لا لمحض التانيث فلا يكون سببا لمنع الصرف ومع وجودها لا يمكن تقدير تاء اخرى اذ لم يعهد ذلك ٧ (قوله وان قلنا انه لا علامة
تانيث فيها لا متحصنة آه) لا بد في المؤنث من علامة التانيث ١٤ اما لفظا او تقدير لانهم عرفوه بذلك ٨ (قوله

اقوالهم ولا معنى له الا في الاسم وانما قالوا انه تنوين مقابلة اذ لو كانت للتمكن ٣ لم تثبت في نحو قوله
تعالى * من عرفات * ولو كانت للتكثير لم تثبت في الاعلام وليست عوضا عن المضاف اليه
ولا لترنم فليبق الا ان يقال هي في جمع المؤنث في مقابلة النون في جمع المذكر لان هذا معنى مناسب
الترنم الى جعلهم نصب هذا الجمع تابعا للجر كما في جمع المذكر فالتنوين في جمع المذكر قائم مقام
التنوين التي في الواحد في المعنى الجامع لاقسام التنوين فقط وهو كونه علامة تمام الاسم وليس
في النون شيء من معاني الاقسام الخمسة المذكورة فكذلك التنوين التي في جمع المؤنث السالم
علامة تمام الاسم فقط ٤ وليس فيها ابضاشي * من تلك المعاني ٥ لكنهم حطوها عن النون بسقوطها
مع اللام وفي الوقف دون النون لان النون اقوى واجلد بسبب حركتها * وقال الربيعي وجار الله
ان التنوين في نحو مسلمات للصرف * قال جار الله وانما لم تسقط في عرفات لان التانيث فيها
ضعيف ٦ لان التاء التي فيها كانت لمحض التانيث سقطت والتاء فيه علامة لجمع المؤنث وفيما قاله
نظر لان عرفات مؤنث ٧ وان قلنا انه لا علامة تانيث فيها لا متحصنة للتانيث ولا مشتركة
لانه لا يعود الضمير اليها الا مؤنثا نقول هذه عرفات مباركا فيها ولا يجوز مباركا فيه الا بتأويل بعيد
٨ كما في قوله * ولا ارض اقبل ابقالها * ٩ فتأنيثها لا يقصر عن تأنيث مصر الذي هو بتأويل
البقعة والاولى عندي ان يقال ان التنوين للصرف والتمكن ٢ وانما لم يسقط في نحو من عرفات لانه
لو سقط لبغ الكسر في السقوط وتبع النصب وهو خلاف ما عليه الجمع السالم اذ الكسرية
متبوع لا تابع فهو فيه كالتنوين في غير المنصرف للضرورة لم يخذل ما منع هذا مع انه ٣ جوز
المبرد والزجاج ههنا مع العلية حذف التنوين وبقاء الكسر ويروى ببيت امرئ القيس *
٤ تنورتها من اذرعات واهلها * يثر اذنى دارها نظر على * بكسر التاء بلاتنوين
٥ وبعضهم يفتح التاء في مثله مع حذف التنوين ويروى من اذرعات كسائر
ما لا ينصرف فعلى هذين الوجهين التنوين للصرف بلا خلاف والاشهر بقاء التنوين
في مثله مع العلية ايضا وقال بعضهم التنوين فيه عوض من منع الفتح (واما تنوين
الترنم فهو في الحقيقة لترك الترنم ٦ لانه انما يؤتى به اشعارا بترك الترنم عند بني تميم
في روى مطلق وذلك ان الالف والواو والياء في القوافي تصلح للترنم بما فيها من المد
فيبدل منها التنوين لمناسبتها اياها اذا قصد الاشعار بترك الترنم لخلو التنوين من المد
وهذا التنوين يلحق الفعل ايضا والمعرف باللام قال * اقل اللوم عاذل والعنان * وقولى
ان اصبت لقد اصابن * ولم يسمع دخولها الحرف ٧ ولا يمتنع ذلك في القياس نحو نعمن

كما في قوله ولا ارض) اي
لا مكان ولا موضع ٩ (قوله
فتأنيثها لا يقصر عن تأنيث
مصر الذي هو بتأويل
البقعة) لا مانع في مصر من
تقدير التاء ليكون مؤنثا
باعتبار ذلك التقدير وفي
عرفات ما ذكرنا من المانع
وهو انه لم يعهد تقدير التاء مع
وجودها واما تأنيث الضمير
فيكفي فيه وجود التاء التي
الجمع المؤنث ولا يكفي ذلك
في منع الصرف لضعفه ٢
(قوله وانما لم يسقط في نحو
من عرفات لانه لو سقط
لتبعه الكسر) لان الكسر
في غير المنصرف انما سقط
تبع السقوط التنوين ٣ (قوله
جوز المبرد والزجاج ههنا
مع العلية حذف التنوين
وابقاء الكسر) لان جعل
الكسر تابعا للتنوين في السقوط
ههنا كما في سائر غير المنصرف
يوجب ذلك المحذور ٤
(قوله تنورتها) تنورت اي
رايت من بعيد ٥ (قوله
وبعضهم يفتح التاء في مثله)

ولا يبالى بما ذكر من المحذور ٦ (قوله لانه انما يؤتى به اشعارا بترك) (في القافية)
الترنم) ويلحق آخر الايات والانصاف المصرفة ٧ (قوله ولا يمتنع ذلك في القياس نحو نعمن)
التثيل في الحرف بالقافية المطلقة نحو ربن اولي

٨ (قوله وهو كقوله وقاتم) اى مغبر الجوانب ٩ (قوله الاعماق) العمق بالضم والفتح ايضا ما بعد من اطراف المفاوز
٢ (قوله حاوى) اى خالى ٣ (قوله ١٥) المخترقن (الموضع الذى يمر فيه الرياح * اخره مشتبه الاعلام
لما ع الخفقن الخفق السراب
اى رب مظلة كذا قطعه

٤ (قوله وانما اختص
كون الشئ مسندا اليه آه)
فان قيل كيف يصح جعل
الاسناد اليه خاصة للاسم
مع شموله له فيكون منعكسا
قلنا لا شمول ولا انعكاس
ولذلك احتاج من عرف
الاسم بما يصح ان يحدث
عنه الى ان يقول اويكون فى
معنى ما يصح ان يحدث عنه
ليدخل فيه الاسماء اللازمة
الظرفية

٥ (قوله غزلا ناشدن
لنا آه) شدن الغزال
شدونا قوى وطلع قرنه
واستغنى عن امه (الضال
بالالف السدر البرى
الواحدة ضالة والسمة
بضم الميم من شجر الطلح
وجهه اسمر

٦ (قوله وقول الجحاج

فى القافية وقد يلحق عند بعضهم الروى المقيد فيخص باسم الغالى لان الغلو تجاوز الحد
وحدها التنوين ان يكون بدلا من حرف الاطلاق دلالة على ترك الترم فاذا دخل القافية
المقيدة فقد جاوز حده ويخرج به الشعر ايضا عن الوزن فهو غال بهذا الوجه ايضا
٨ وهو كقوله * وقاتم ٩ الاعماق ٢ حاوى ٣ المخترقن * فيفتح ما قبل النون تشبيها
لها بالخفيفة اويكسر لاسا كنين كفى حينئذ على ما يجئ فى آخر الكتاب وانما الحق بالروى
المقيد تشبيها له بالمطلق ٤ وانما اختص كون الشئ مسندا اليه بالاسم لان المسند اليه مخبر عنه
اما فى الحال او فى الاصل كاذ كرنا ولا يخبر الا عن لفظ دال على ذات فى نفسه مطابقة والفعل
لا يدل على الذات الاضما والحرف لا يدل على معنى فى نفسه ولهذه العلة اختص التثنية
والجمع والتأنيث والتصغير والنسبة والنداء بالاسم واما نحو ضربت وضربا وضربوا
فالتأنيث والتثنية والجمع فيه راجع الى الاسم وكذا التصغير فى نحو قوله * يا أميلج ه غزلا
ناشدن لنا * من هؤلاء بين الضال والسر * راجع الى المفعول المنجب منه اى هن مليحات
والتصغير للشفقة نحو يابنى فهو شئ موضوع غير موضعه كما ان التأنيث فى ضربت
فى غير موضعه واما نحو قوله تعالى * رب ارجعون * على تأويل ارجعنى ارجعنى
ارجعنى ٦ وقول الجحاج يا حرسى اضربا عنقه اى اضرب اضرب فليس الاول بجمع
والثانى بتثنية اذ التثنية ضم مفرد الى مثله فى اللفظ غيره فى المعنى والجمع ضم مفرد الى مثليه
او اكثر فى اللفظ غيره فى المعنى وارجعونى واضربا بمعنى التكرير كاذ كرنا والتكرير ضم
الشئ الى مثله فى اللفظ مع كونه اياه فى المعنى للتأنيث كيد والتقرير والغالب فيما يفيد التأنيث كيد
ان يذكر بلفظين فصاعدا لكنهم اختصروا فى بعض المواضع باجرائه مجرى المثني
والجموع لمشابهة لهما من حيث ان التأنيث كيد اللفظى ايضا ضم شئ الى مثله فى اللفظ وان
كان اياه فى المعنى ايضا فقوله اضربا عنقه مثل ليك وسعديك وقوله تعالى * ارجع
البصر كرتين * فى كون اللفظ فى صورة المثني وليس به (واختص الاضافة اعنى كون
الشئ مضافا بالاسم لان المضاف اما متخصص كفى غلام رجل واما متعرف كفى غلام زيد
والتعرف والتخصص من خصائص الاسم كما مر فى لام التعريف واما الاضافة فى نحو
ضارب زيد وحسن الوجه ومؤدب الخدام وان لم تخصص المضاف ولم تعرفه فهى
فرع الاضافة المحضة فلا يكون المضاف ايضا فى مثلها الا اسما (ولم يذكر المص من
خواص الاسم كونه مضافا اليه لتلايرد عليه مثل قوله تعالى * يوم يجمع الله الوسيل *
من اضافة الظروف الى الافعال وعده بعضهم من خواصه ايضا واعتدروا عن الايراد
المذكور بان المضاف اليه فى الحقيقة المصدر المدلول عليه بالفعل اى يوم جمع الله قيل
والدليل على ان المضاف اليه هو المصدر تعرف المضاف به مع خلو الفعل من التعريف
نحو ايتك يوم قدم زيد الحار او البارد * واما انا فلا اضمن صحة هذا المثال ومجئ مثله
فى كلامهم والظاهر ان المضاف اليه لفظا فى نحو يوم قدم زيد الجملة الفعلية لا الفعل

يا حرسى (الحرس حرس السلطان وهم الحراس الواحد حرسى لانه قد صار اسم جنس فنسب اليه ولا تقل حارس الا بقصد
معنى الحراسة دون الجنس

٨ (قوله كما يقال في ضرب زيد مثلاً ان زيداً مركب الى ضرب) اي مضموم ٨ (قوله ويطلق على المجموع فيقال ضرب زيد مركب آه) هذا مركب في نفسه والاول مركب مع غيره ٩ (قوله كما تقول مثلاً لاجل الخفين هو زوج) وبهذا المعنى ورد قوله تعالى ثمانية ازواج من الضأن اثنين الآية ٢ (قوله وتقول لهما معازوج) هذا زوج في نفسه وكل واحد زوج للآخر لا في نفسه ٣ (قوله فيوهم ان المغرب من الاسماء لا يكون الامر كما من شيتين فصاعداً كخمسة

عشرون نحو) التمثيل بعلبك اظهروا ان كان قوله ونحوه شاملاً وجعل التمثيل را جعاً الى المركب مطلقاً لا يحسن ٤ (قوله الا ترى ان المضاف اسم مركب الى المضاف اليه ولا يستحق بهذا التركيب اعراباً آه) قيل المبتدأ ركب مع الخبر وليس احدهما عاملاً في الآخر على المذهب المختار عند البصرية فالعبر في الاعراب التركيب الذي يتحقق معه العامل سواء كان مع العامل اولاً

وحده كان الاسمية في قولهم اتيتك زمن الحجاج امير هي المضاف اليها وامان حيث المعنى فالمصدر هو المضاف اليه الزمان في الجملتين * قوله (وهو معرب ومبنى المعرب المركب الذي لم يشبه مبنى الاصل) هذا حدمعرب الاسم لا مطلق المعرب لانه في صنف الاسماء فلا يذكر الاقسامها فكانه قال الاسم المعرب هو الاسم المركب وكذا جميع الحدود التي نذكرها في صنف الاسم ولفظ المركب يطلق على شيتين على احدا الجزئين او الاجزاء بالنظر الى الجزء الاخر او الاجزاء الاخر ٧ كما يقال في ضرب زيد مثلاً ان زيداً مركب الى اضرب وضرب مركب الى زيد فهما مركبان ٨ ويطلق على المجموع فيقال ضرب زيد مركب من ضرب ومن زيد وهذا ٩ كما تقول مثلاً لاجل الخفين هو زوج الاخر ٢ وتقول لهما معازوج ومراد المص المعنى الاول وليس بمرضى لان المركب في اصطلاحهم في المجموع اشهر منه في كل واحد من جزئيه واجزائه ٣ فيوهم ان المغرب من الاسماء لا يكون الامر كما من شيتين فصاعداً كخمسة عشرون نحوه وهذا باب المص يورد في حدود هذه المقدمة الفاظ غير مشهورة في المعنى المقصود اعتماده على عنايته وينبغي ان يختار في الحدود والرسوم اوضح الالفاظ في المعنى المراد ويحترز عن الالفاظ المشتركة فكيف باستعمال لفظ هو في غير المعنى المقصود اظهر ثم وان نزلنا عن هذا المقام وسلمنا ان المركب في الظاهر هو احدا الجزئين او الاجزاء فليس كل اسم مركب الى غيره غير مشابه لمبنى الاصل معرباً بل الاسم المركب الى عامله ٤ الا ترى ان المضاف اسم مركب الى المضاف اليه ولا يستحق بهذا التركيب اعراباً بل المضاف اليه يستحقه بالتركيب الاضافي لان المضاف عامله على قول او الحرف المقدر على الاخر كما يجيء وكذا التابع مع متبوعه لا يستحق احدهما بهذا التركيب اعراباً معينا وكذا اسماء الحروف الموجودة في اوائل السور نحوهم ويس (قوله ٥ مبنى الاصل هذا ايضا من ذلك لانه اصطلاح مجدد منه مراد به الحرف والفعل الماضي والامر على ما فسر في الشرح وان اخذنا لفظ المبني الاصل على ما يقتضيه اللفظ من المعنى المشهور ٦ دخل فيه مطلق الافعال وان كانت مضارعة اذ اصل جميع الافعال البناء على ما ذهب اليه البصرية ٧ فيرد عليه اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر وجميع باب ما لا ينصرف بلى ان اختار مذهب الكوفيين في كون المضارع اصيلاً في الاعراب كالاسم لتوارد المعاني عليه كما يجيء في باب لم يرد عليه ما ذكرنا ولا يرد على تفسيره المبني الاصل بالحرف والماضي والامر المصدر في نحو اعجبني ضرب زيد عمر المس وذلك

٥ (قوله مبنى الاصل هذا ايضا من ذلك لانه اصطلاح مجدد) فيه مناقشة تظهر بالتأمل في الفرقين ان يقال هذا مبنى الاصل وهذا اصله البناء اذ المتبادر من الاول ان المشار اليه متصف بالبناء وذلك بحسب الاصاله دون العروض المتبادر من الثاني ان

(بان يقال)

اصله ان يبني سواء بني كما هو اصله او عرض له الاعراب وح يدفع ما اورده وينحصر مبنى الاصل في الامور الثلاثة والجملة من حيث هي ٦ قوله دخل فيه مطلق الافعال وان كانت مضارعة) ودخل فيه ايضا الجملة من حيث هي جملة ٧ (قوله فيرد عليه اسم الفاعل واسم المفعول آه) اي يخرج هذه الاسماء العربية عن حد المعرب

٨ قوله (وهو الاسماء المعددة تعديدا كاسماء العدد نحو واحد اثنان آه) جعل صاحب الكشف الاسماء المعددة العارية عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع ١٧ في المعرب الذي هو اسم مفعول من قولك اعربت فان ذلك لا يحصل

الاباء اجراء الاعراب على الكلمة بعد التركيب بل في المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد العقد والتركيب وهو الظاهر من كلام الامام عبد القاهر واعتبر المص مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل واما وجود الاعراب بالفعل في كون الاسم معربا فلم يعتبره احد ولذلك يقال لم تعرب الكلمة وهي معربة

٢ وهذا الحذف نسخ قوله (توقف كل محدود على حده فيكون دورا) ولا يندفع الدور بما يقال ان الموقوف على معرفة المعرب هو

الاختلاف الحاصل في كلام المنشي* والذي توقف عليه معرفته هو الاختلاف الحاصل في كلام المنشي* والذي توقف عليه معرفته هو الاختلاف

الاصلي من معرفة المعرب لكن معرفة المعرب انما يترتب عليها ذلك الحصول اذا حصل منها او لا معرفة

بان يقال المصدر ههنا يشبه الماضي لتقديره به مع ان اي ان ضرب والالم يعمل فهو مشابه للماضي مع انه معرب لان مشابهة المصدر لمطلق الفعل سبب عمله لامشابهته للماضي بدليل انه يعمل وان كان بمعنى الحال او الاستقبال (وانما ذكر في حد المعرب التركيب وكونه غير مشابه للمبنى الاصل احترازا من قسمي المبنى وذلك لان الاسم ان يبنى لعدم موجب الاعراب اعني المعاني المتعاقبة على الاسم الواحد كالفا على والمفعولية والاضافة وهو ٨ الاسماء المعددة تعديدا كاسماء العدد نحو واحد اثنان ثلاثة واسماء حروف التهجى نحو الف باتاتا ونحو زيد بكر عمرو والاصوات كنخ وهدع والمعاني الموجبة للاعراب انما تحدث في الاسم عند تركيبه مع العامل فالتركيب شرط حصول موجب الاعراب فلهذا قال المركب اي الاسم الذي فيه سبب الاعراب فتخرج هذه الاسماء المجردة عن السبب ويحى في التصريف في باب التقاء الساكنين تحقيق الكلام في الاسماء المعددة تعديدا انشاء الله تعالى (واما ان يبنى مع حصول الموجب للاعراب لوجود المانع منه والمانع مشابهته للحرف او للفعل على ما يحى في باب المبنى وذلك في المضمرات والمبهمات واسماء الافعال والمركبات وبعض الظروف على ما يأتي (فقوله الذي لم يشبه مبنى الاصل يخرج هذه الاسماء وانما صح الاحتراز بالجنس ايضا لكونه اخص من الفصل بوجه * قوله (وحكمه ان يختلف آخره لاختلاف العوامل لقطا او تقديرا) هذا الذي جعله المصنف بعد تمام حد المعرب حكما من احكامه لازما له جملة النحاة حد المعرب فقالوا المعرب ما يختلف آخره باختلاف العامل (قال المصنف ٢ وهو الحق يلزم منه الدور لان المقصود ليس بمطلق اختلاف الاخر بل الاختلاف الذي يصح لغة ومعرفة مثل هذا الاختلاف موقوفة على معرفة المعرب او لان حددنا المعرب باختلاف العامل كان معرفة المعرب متوقفة على معرفة الاختلاف ٩ توقف كل محدود على حده فيكون دورا هذا ان قصد تعريف حقيقة المعرب ليميز عند المنشي* للكلام فيعطيه بعد تعقل حقيقته حقه من اختلاف الآخر ٢ اما ان عرف الاختلاف الصحيح لا من معرفة المعرب بل بحصول الاختلاف في كلام صحيح موثق به كالقرآن وغيره جاز تعريف المعرب بذلك الاختلاف لعدم توقف معرفته اذن على معرفة المعرب (ان قيل اي فرق بين المعرب والمبنى في الحكم المذكور فان المبنى ايضا يختلف تقديرا وذلك في احد قسميه اعني المركب منه مع العامل نحو جاءني هؤلاء فهو مثل جاءني قاض (فالجواب ان المعرب يختلف آخره تقديرا اي يقدر الاعراب على حرفه الاخير ولا يظهر اما للتعذر كما في المقصور او للاستئصال كما في المنقوص ٣ بخلاف المبنى فان الاعراب لا يقدر على حرفه الاخير اذا المانع من الاعراب في جلته وهو مناسبتة للمبنى لا في آخره نحو هؤلاء وامس وقد يكون في آخره ايضا كما في جلته نحو هذا فلماذا يقال في نحو هؤلاء انه في محل الرفع اي في موضع الاسم المرفوع بخلاف المقصور في جاء في الفتى فانه يقال ان الرفع مقدر في آخره

الاختلاف الحاصل (ش) في كلامهم فنقول (٢) المنشي* مثلهذا الاسم (ل) معرب وكل ما هو معرب فاختلفة في كلامهم هكذا فهذا الاسم اختلف في كلامهم هكذا وحينئذ يعطيه ذلك الاختلاف فالدور انما هو بالنظر الى المقصود من هم التعريف

٤ قوله (هذا تمام الحد على ما يؤذن به كلامه في الشرح) فانه فصل هذا عما بعده وبين ان هذا الحد اولى من حده باختلاف الآخر وطول فيه ثم قال قوله ليدل تنبيهه على علة وضع ١٨ اعراب في الاسماء فهذا اليدان بمنزلة

التصريح

٥ قوله (بيان لعله وضع الاعراب في الاسماء) ولو كان من تمام الحد كما يحتمل عبارة المتن لم يرد النقص بالعامل

٦ قوله (ليدل فيه ضمير الاختلاف او ضمير ما) اذا كان الاختلاف دالا على هذه المعاني كان هو الاعراب وهو باطل عند المصنف فالصواب ان الضمير لما

٧ قوله (فهم في الظاهر كالقاطع والسكين) ولا شك ان القاطع انما حصل من القاطع بهذه الآلة ٨ قوله وهذا تغير في الآخر وكذا في الف المثني وياه (اه) يعني ان الفتح قبل الالف والياء في المثني والضم والكسر قبل الواو والياء في الجمع تغير في الآخر ايضا

٩ قوله (لان الاختلاف امر لا يتحقق ثبوته آه) لم يرد ان آخر العرب لا يتصف بالاختلاف حتى يرد عليه ما ذكره الشارح بل اراد ان الاختلاف ليس امرا متحققا بل هو امر اعتباري وليس

(قوله لفظا او تقدير ا مصدران بمعنى المفعول اي يختلف آخره اختلافا ملفوظا او مقدرا فهما نصب على المصدر ويجوز ان يكون المضاف مقدرا اي اختلاف لفظا او تقدير * قوله (الاعراب ما يختلف آخره به) ٤ هذا تمام الحد على ما يؤذن به كلامه في الشرح * وقوله (ليدل على المعاني المعنوية عليه) ٥ بيان لعله وضع الاعراب في الاسماء والضمير في قوله آخره للعرب وفي قوله به لما قوله المعنوية اي المتعاقبة (قوله عليه اي على العرب) قوله ٦ ليدل فيه ضمير الاختلاف او ضمير ما يعني بما الحركات والحروف ويدخل في عموم لفظة ما العامل ايضا لانه الشئ الذي يختلف آخر العرب به لان الاختلاف حاصل من العامل بالآلة التي هي الاعراب ٧ فهما في الظاهر كالقاطع والسكين وان كان فاعل الاختلاف في الحقيقة هو المتكلم بالاعراب الان التهمة جعلوا العامل كالعلة المؤثرة وان كان علامة لآلة ولهذا سموه عاملا (ويمكن الاعتذار للمصنف بناء على ظاهر اصطلاحهم اعني ان العامل كالعلة الموجودة بان يقال بآه الاستعانة بدخولها في الآلة اكثر منه في الموجد) ولا يعترض على الحد بكسر الآخر لاجل ياء الاضافة وياه النسبة وقعه لاجل تاء التأنيث بان يقال الاعراب الذي كان على الآخر اتنى لاجل ياء الاضافة من غير انتقال الى شئ آخر واتنى لاجل ياء النسبة وتاء التأنيث وانتقل الى الياء والتاء بتركبهما مع الاسم ٨ وهذا تغير في الآخر وكذا في الف المثني وياه وواو الجمع وياه وذلك لانه قال الاعراب ما يختلف آخر العرب به والمغرب كما ذكرنا هو المركب مع عامله ولا يدخل العامل في المضاف الى الياء والمنسوب والمؤنث بالتاء والمثنى والمجموع الابد لحاق الاحرف المذكورة به لانك اخبرت مثلا في قولك جائني مسلمان عن المثني ولم تخبر عن المفرد ثم تنبيه وكذا البواقي فقبل لحاق هذه الاحرف كان الاسم مبني لعدم التركيب فلم يختلف آخر العرب بهذه الاحرف (ولا يقال ان الحد غير جامع لان التغير في نحو مسلمان ومسلون ليس في الاخر اذ الاخر هو النون وذلك لان النون فيهما كالتنوين فكما ان التنوين لعروضه لم يخرج ما قبله عن ان يكون آخر الحروف فكذا النونان (قال المصنف انما اخترت هذا الحد وهو مختار عبد القاهر على ما نسب اليه لاندلسي على حد بعض المتأخرين الاعراب اختلاف الآخر ٩ لان الاختلاف امر لا يتحقق ثبوته في الآخر حتى يسمى اعرابا ولهم ان يقولوا انك ايضا اثبتت الاختلاف من حيث لا تدري بقولك ما يختلف آخره ولا يختلف آخر شئ بشئ الا وهنك اختلاف اذ الفعل متضمن للمصدر (وقال ولو ثبت الاختلاف ايضا ٢ فهو امر واحد ناش من مجموع الضم والفتح والكسر لا من كل واحد منها اذ لو لم يتركب الكلمة واحد منها لم يكن هناك اختلاف فالاختلاف شئ واحد والاعراب بالاتفاق ثلاثة اشياء فكيف يكون الاعراب اختلافا (ولهم ان يقولوا هذا منك بناء على ان معنى الاختلاف انقلاب حركة حركة اخرى وانقلاب حرف حرفا آخر ٣ والانقلاب من حيث هو هو شئ واحد (والحق

الموجود في آخر العرب ان تلك الحركات والحروف الدالة على المعاني المعنوية عليه فهي الاعراب لذلك (ان معنى الامر الاعتباري الذي يتصف بها آخر العرب والاستحالة في ان يكون امر موجود في آخر العرب سببا لانضافه

٤ قوله (فان زيد مثلاً في حال الافراد لم يستحق شيئاً من الحركات آه) قال ولئن سلم ان ثمة اى في آخر زيد امر ازيدا فلا بد ان يكون ناشياً عن متعدد ١٩ من الضم والفتح والكسر واذا نشأ عن متعدد بطل تقسيم

الاعراب الى ثلاثة يريد ان الامر الزايد على تقدير تحقيقه هو الاختلاف الناشئ من متعدد اذ لا يعقل اختلاف من امر واحد ولا شك ان الاختلاف الناشئ من هذه الثلاثة لا يكون ثلاثة بل اثنين اذ ينشأ من الضم والفتح اختلاف ومن هذا الفتح والكسر اختلاف ففي المثال المذكور قد استوفى زيد اقسام الاعراب قطعاً ولم يوجد هناك الا اختلافان وما يظن من حصول الاختلاف نظراً الى السكون السابق ليس بشئ لان نسبة الاختلاف الى طرفيه على السواء فاذا كان هو الاعراب وكان الاسم في احد طرفيه معرباً لزم ان يكون في الطرف الاخر كذلك دفعا لتحكم فيكون في حال السكون السابق معرباً ايضاً وهو باطل وبما قررنا صار تقرير الشارح واعتراضه هباء منثوراً ٦ قوله (فقد حصل

ان معنى قولنا يختلف الاخر اى يتصف بصفة لم يكن عليها قبل ٤ فان زيد مثلاً في حال الافراد لم يستحق شيئاً من الحركات فلما ضمت الدال بعد التركيب في حالة الرفع فقد اختلف اى انتقلت من حال السكون الى هذه الحركة المعينة ٦ فقد حصل بالحركة الواحدة اختلاف في الآخر وانتقال الآخر الى الفتحة غير انتقاله الى الضمة ٧ وكذا انتقاله من السكون الى الكسرة فهنا ثلاث اختلافات مغاير بعضها لبعض ٨ بحسب تعابير الحالات المنتقل اليها وان كانت داخلية في مطلق الاختلاف فالاختلاف اذن ثلاثة كالأعراب والاعراب ايضاً هو الانتقالات المذكورة * هذا اذا عرب بالحركات وان عرب بالحروف فاختلاف الآخر اذن واحد نوعين احدهما رد حرف محذوف من الكلمة فقط اورده مع القلب كما اذا اردت مثلاً اعراب اب بالحروف رددت عليه الواو المحذوفة رفعاً ورددتها وقلبها الفا في النصب ويا في الجر وثانيهما جعل العين او الحرف الذي زيد في الآخر لغرض يمينه اعراباً ايضاً او جعله مع القلب اعراباً كما جعلت الالف والواو المزيدين علامتين للتثنية والجمع في نحو مسلمان ومسلمون علامتي الرفع ايضاً وجعلتهما مع القلب علامتي النصب والجر وكذا فوه وذو مال فقد اختلف حال الواو والالف رفعاً لانهما صارا لشئيين بعدما كانا لشيء واحد (وينبغي ان يقدر كل واحدة من الكسرتين في نحو ان المسلمات وبالمسلمات غير الاخرى فالاختلاف في آخره ثلاثة فهما كضممتي فلك مفرداً وفلك مجموعاً وكذا فتحنا نحو ان اجدو باجد ويا ان المسلمين وبالمسلمين وان المسلمين وبالمسلمين ٩ وليس كذلك الف المثنى وواو المجموع اذ جعلنا اعراباً لان علامتي التثنية والجمع لا يجوز حذفهما ٢ فتبين لك بهذا ان الاختلاف في كل اسم ثلاثة كالأعراب وهو هو ولو جعلنا ايضاً الاختلاف تحول حركة حركة او حرف حرفاً كما فهم المص فهم ايضاً ثلاث اختلافات بحسب التحولات تحول الضمة قحمة وتحول الضمة كسرة وتحول الفتحة كسرة وكذا في الحروف ولو جعلنا تحول الضمة قحمة غير تحول الفتحة ضمة حصل ست اختلافات (٣ والحق ان معنى الاختلاف ما ذكرنا اولاً وهو ثلاثة) وقال ايضاً لو كان الاعراب هو الاختلاف لزم ان يكون الاسم في اول تركيبه غير معرب كما لو جعل مثلاً زيد اسماً لشخص ثم ركب مع عامله اول تركيب نحو جاءني زيد فلا اختلاف اذ لم تحول حركة الى حركة بعد (٤ والجواب ان معنى الاختلاف كما ذكرنا انتقال الآخر من السكون الى حركة ما فقيه اذن اختلاف ثم تقول ولو فسرنا الاختلاف ايضاً بانقلاب حركة لكان الالتزام مشتركاً بينه وبين النحاة ٥ لقوله ما اختلف آخره فلم ينقلب حركة حركة لم يكن ما اختلف آخره (فان قال اردت ما يكون به الاختلاف اذا كان قيل العبارة الصحيحة عن مثل هذا المراد ما يختلف آخره لا ما اختلف (قوله ليدل على المعاني تعليل لوضع الاعراب في الاسماء * اعلم ان ما يحتاج الى التمييز بين معاني الكلم على ضربين احدهما

بالحركة الواحدة اختلاف في الآخر وانتقال الآخر الى الفتحة (اى من السكون ٧ قوله) وكذا انتقاله من السكون الى الكسرة (آه) اعتبر الانتقال من السكون الى احد الثلاثة على سبيل البديل ولم يعتبر الانتقال من احدها الى الآخر وهذا اه

ان يكون في كلمة معنيان او اكثر غير طارئ احدهما على الآخر كما في الكلم المشتركة نحو القرء في الطهر والحيض وضرب في التأثير المعروف والسير وكذا جميع الافعال المضارعة عند من قال باشتراكهما ومن للابتداء والتبيين والتبعيض فثل هذا لا يلزمه العلامة المميزة لاحد المعنيين او المعاني عن الآخر لان جاعله لاحد المعنيين ه واضعاً كان او مستعملاً لم يراع فيه المعنى الآخر حتى يخاف اللبس فيضع العلامة لاحدهما (والثاني ان يكون في الكلمة معنيان او اكثر بطراً احدهما او احدها على الآخر او الآخر فلا بد للطارئ ان لم يلزم من علامة مميزة له من المطروء عليه ٧ ومن ثم احتاج كل مجاز الى قرينة دون الحقيقة وهذا الطارئ غير اللازم للكلمة لا يلزم ان يطلب له اخف العلامات بل قد تغير له صبغة الكلمة كافي التصغير والجمع المكسر والفعل المسند الى المفعول كرجل ورجال وضرب وقد يحتل به حرف دال عليه صابر كاحد حروف تلك الكلمة كافي المثني والجمع السالم والنسب والمؤنث والمعرف نحو مسلمان ومسلون ومسلمات وزيدى ومسلمة والمسلم وقد يكون قرينة المعنى الطارئ على الكلمة كلمة اخرى مستقلة كالوصف الدال على معنى في موصوفه والمضاف اليه الدال على معنى في المضاف وان كان طراً ان المعنى لازماً للكلمة فان كان الطارئ معنى واحداً لا غير ككون الفعل عمدة فيما تركب منه ومن غير فلاحاجة الى العلامة لانها تطلب للتلبيس بغيره وان كان الطارئ اللازم احد الشئين او الاشياء فاللايق بالحكمة ان يطلب له اخف علامة تمكن لازمة ٨ ولا تقتصر للتمييز على الكلمة الاخرى التي بها طراً ذلك المعنى كما تقتصر في المضاف والموصوف لان المعنى المحتاج فيهما الى العلامة غير لازم لهما بخلاف مانحن فيه فاحتاطوا في هذا النوع اتم احتياط حتى ان بعد ما طراً بسببه المعنى كائن هناك علامة لازمة للكلمة دالة على معناها الطارئ ومثل هذا المعنى انما يكون في الاسم لانه بعد وقوعه في الكلام لابد ان يعرض فيه امام معنى كونه عمدة الكلام او كونه فضلة فجعل علامته ابعاض حروف المد التي هي اخف الحروف اعني الحركات ٧ وجعلت في بعض الاسماء حروف المد وهي الاسماء الستة والمثنى والمجموع بالواو والنون لعله تذكرها في كل واحد منها ولم يحتل به حروف مد اجنبية لما قصد ذلك بل جعلت في الاسماء الستة لام الكلمة او عينها علامة وفي المثنى والمجموع حرفاً التثنية والجمع علامتين كل ذلك لاجل التخفيف وجعل الرفع الذي هو اقوى الحركات للعمد وهي ثلاثة الفاعل والمبتدأ والخبر وجعل النصب للفضلات سواء اقتضاها جزء الكلام بلا واسطة كغير المفعول معه من المفاعيل وكالحال والتمييز او اقتضاها بواسطة حرف كالمفعول معه والمستثنى غير المفرغ والاسماء التي تلي حروف الاضافة اعني حروف الجر (وانما جعل للفضلات النصب الذي هو اضعف الحركات واخفها لكون الفضلات اضعف من العمدة واكثر منها) ثم اريد ان يميز بعلامة ما هو فضلة بواسطة حرف ولم يكن بقي من الحركات غير المكسر فيزبه مع كونه منصوب المحل لانه فضلة فصار ٢ معنى كون الاسم مضافاً اليه معنى

(العمدة)

٦ قوله (واضعاً كان او مستعملاً لم يراع فيه المعنى الآخر) اي الواضع في وضعه لم يلاحظ المعنى الاخر اصلاً وكذا المستعمل في استعماله فيه لم يلاحظه لعدم احتياجه اليها وربما لاحظته فنصب قرينة ٧ قوله (ومن ثم احتاج كل مجاز الى قرينة) فان المستعمل في المعنى المجازي لا بد له من ملا حظة المعنى الحقيقي فلا بد له من نصب قرينة مانعة منه بل الواضع في تجويز الاستعمال فيه يحتاج الى اعتبار قرينة اجالا ٨ قوله (ولا يقتصر للتمييز على الكلمة الاخرى التي بها طراً ذلك المعنى) كالعامل الذي يطرأ به المعاني المعنوية على الاسماء ٩ قوله (وجعلت) اي العلامة في بعض الاسماء حروف المد ٢ قوله (معنى كون الاسم مضافاً اليه معنى العمدة) اي اضيف اليه معنى العمدة وهو معنى الفعل بواسطة حرف

العمدة بحرف معنى اخر منضم الى المعنيين المذكورين علامته الجر فان سقط الحرف ظهر الاعراب المحلى في هذه الفضلة نحو الله لا فعلن فاذا عطف على المجرور فالجمل على الجر الظاهر اولى من الجمل على النصب المقدر (وقد يحمل على المحل كما في قوله تعالى ﴿وَأَسْحَوْا بُرُوسَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾ بالنصب فان سقط الجار مع الفعل لزوما كما في الاضافة زال النصب المقدر كما سيحى * ثم اعلم ان محدث هذه المعاني في كل اسم هو المتكلم وكذا محدث علاماتها لكنه نسب احداث هذه العلامات الى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم فسمى عاملا لكونه كالسبب للعلامة كما انه كالسبب للمعنى المعلم فقبل العامل في الفاعل هو الفعل لانه به صار احد جزئى الكلام (وكذا العامل في كل واحد من المبتدأ والخبر هو الآخر على مذهب الكسائى والقراء اذ كل واحد منهما صار عمدة بالآخر (واختلف في ناصب الفضلات فقال القراء هو الفعل مع الفاعل وهو قريب على الاصل المذكور ٣ اذ باسناد احدهما الى الآخر صار فضلة ٤ فهما معا سبب كونها فضلة فيكونان ايضا سبب علامة الفضلة (وقال هشام بن معوية هو الفاعل وليس بعيد لانه جعل الفعل الذى هو الجزء الاول بانضمامه اليه كلاما فصار غيره من الاسماء فضلة (وقال البصريون العامل هو الفعل نظرا الى كونه المقتضى للفضلات (وقول الكوفيين اقرب بناء على الاصل الممهد المذكور (وجعل الحرف الموصل لاحد جزئى الكلام الى الفضلة عاملا للجر في ظاهر الفضلة اذ بسببه حصل كون ذلك الاسم مضافا اليه تلك العمدة (ثم قد يحذف حرف الجر لزوما مع الفعل الذى اوصله الحرف الى الفضلة لغرض التخصيص او التعريف فى الاسم كما يحى * فى باب الاضافة فيزول النصب المحلى عن المجرور لفظا لكون الناصب اى الفعل مع الفاعل محذوفا نسبيا منسيا مع حرف الجار الدال عليه فكان اصل غلام زيد غلام حصل لزيد فاذا حذف الجار قام الاسم المراد تخصيصه او تعريفه مقام الحرف الجار لفظا فلا يفصل بينهما كما لم يفصل بين الحرف ومجروره ومعنى ايضا لدلالته على معنى اللام فى نحو غلام زيد اذ هو مختص بالثانى وعلى معنى من فى نحو خاتم فضية اذ هو مبین بالثانى فيحال عمل الجر على هذا الاسم كما احيل على حرف الجر كما يحى * فاصل الجر ان يكون علم الفضلة التى تكون بواسطة ثم يخرج فى موضعين عن كونه علم الفضلة ويبقى علمه للمضاف اليه فقط احدهما فيما اضيف اليه الاسم والثانى فى المجرور المسند اليه نحو مر بزيد والاصل فيهما ٥ ايضا ذلك كما بينا (وكان قياس المستثنى غير المفرغ بالا والمفعول معه الجر ايضا ٦ اذ هما فضلتان بواسطة الحرفين لكن لما كان الواو فى الاصل للعطف وغير مختص باحد القيلين وكان الا يدخل على غير الفضلة ايضا كالمستثنى المفرغ لم يروا اعمالهما فبقى ما بعدهما منصوبا فى اللفظ هذا (واما الحروف فلا يطرأ على معانيها شئ بل معانيها طارية على معاني الفاظ اخر كما مر فى حد الاسم (واما الافعال فلا يلزمها الامعنى واحد طارىء كما مر بلى قد يطرأ عليها فى بعض المواضع احد المعنيين المتبسين كما فى قولك ما بالله حاجة فيظلمك على ما يحى * فى قسم الافعال فاعتبر ذلك الكوفيون

٣ قوله (اذ باسناد احدهما الى الآخر صار فضلة)
اي ما عداهما من متعلقات الفعل

٤ قوله (فهما معا سبب كونها فضلة اى فى كون الفضلة فضلة

٥ قوله (ايضا ذلك) اى كونه حكم الفضلة
٦ قوله (اذ هما فضلتان بواسطة الحرفين) اى الاسم والفعل

٧ قوله (أسماء الاصوات كـنخ وجه وده) جه وده كلاهما زجر للابل ودج صياح للدجاج ٨ قوله (تكتبان في الطريق لام الف) قال ابو النجم العجلي اقبلت من عند زياد كالحرف تخط رجلاي بخط مختلف وتكتبان في الطريق لام الف قال في الصحاح الالف على ضربين لينة ومتحركة فاللينة تسمى الفاو المتحركة تسمى همزة ويظهر من ذلك ان الالف يتناولهما معا الا انه ميز بين قسميهما باطلاق الالف على احدهما وتسمية الآخر بالهمزة وفي الكشف ان مسمى الالف لا يكون الاسا كنافل يمكن جعل المسمى ههنا صدر الاسم كافي الحروف الاخر ولم يستثن من اسماء الحروف ٢٢ ❦ الالف قيل وذلك لان اسم

الهمزة محدث وهي داخله في الالف وبالجمله فالالف اما مختص بالساكنة او متناول للمتحركة ايضا وقد حكم الشارح بانه اسم للهمزة فقط لانه مصدر بها على قياس سائر اسماء الحروف وجعل اسم الساكنة لفظه لا وفيه تكلف لا ينبغي ثم ان جعله اسماء الحروف في سلك الاسماء صوات بعيد جدا لان اسماء الحروف تستعمل في التراكيب مراد بها معانيها التي يراد بها حال افرادها وتعرف باللام كذلك كسائر الاسماء العربية بخلاف الاصوات فانها اذا وقعت في التراكيب يراد بها الفاظها فالحق فيها ما حقق في الكشف منقولا عن ائمة النحو غاية ما في الباب ان وقوع هذه الاسماء بطريق التعديد كثير كاسماء العدد ٩

وقالوا اعراب المضارع اصلي لا بمشابهته الاسم خلافا للبصريين على ما يبيح في بابه فظهر بهذا التقدير ان الاصل في الاعراب الاسماء دون الافعال والحروف وان اصل كل اسم ان يكون معربا (فان قيل كيف حكم بذلك واصل الاسماء الافراد وهي في حالة الافراد غير مستحقة للاعراب كالتقدم في الاسماء المعدودة) قلت انما حكم بذلك لان الواضع لم يضع الاسماء الا لتستعمل في الكلام مركبة فاستعملها مفردة مخالف لنظر الواضع فبناء المفردات وان كانت اصولا للمركبات عارض لها لكون استعمالها مفردة عارضها غير وضعي (وقد خرج من عموم قولهم اصل الاسماء الاعراب صنفان منها احدهما ٧ اسماء الاصوات كـنخ وجه وده لان الواضع لم يضعها الا لتستعمل مفردة لانها لم تكن في الاصل كلمات كما يبيح في بابها والثاني اسماء حروف التهجى لانها كالحكاية لحروف التهجى التي ليست بكلم ومن ثم كانت او ايلها تلك الحروف المحكية الالفظة لا فانهم لما لم يمكنهم النطق بالالف الساكنة توصلوا اليه باللام المتحركة كما توصلوا الى النطق بلام التعريف الساكنة بالالف المتحركة اعني الهمزة (واما الف فهو اسم الهمزة لان اوله الهمزة فينبغي ان تقول لا ولا تقول لام الف) واما قوله ٨ تكتبان في الطريق لام الف ٩ فقصوده اللام والهمزة لاصورة لا (ولو نظر الواضع في الصنفين الى وقوعهما مركبين لكانا معربين في نظره فلم يحز ان يصوغهما على اقل من ثلاثة احرف لانك لا تجد معربا على اقل من ثلاثة احرف الا وقد حذف منه شيء كيدودم وقد صاغ كثيرا منهما على حرفين كـنخ وجه وبا وتا وثا (٢) وانما صاغ على اقل من ثلاثة ما كان يعرف انه يكون في التركيب مشابها للحرف كما ومن واء الضمير وكافه فعلم انه يثبت لثبوت علته فجوز بناؤه على اقل من ثلاثة (ثم نقول لا يلزم الكسائي والقراء ما الزما في ترفع المبتدأ والخبر من انه يجب تقدم كل واحد من المبتدأ والخبر على الاخر لانه يجب تقدم العامل على المفعول فيلزم تقدم الشيء على نفسه لان المتقدم على المتقدم على الشيء متقدم على ذلك الشيء) وانما لم يلزمهما ذلك ٣ لان العامل النحوي ليس مؤثرا في الحقيقة حتى يلزم تقدمه على اثره بل هو علامة كما مر ولوا جينا ايضا تقدمه لكونه كالسبب كما مر (٥) قلنا ان كل واحد من المبتدأ والخبر متقدم على صاحبه من وجه متأخر عنه من وجه آخر ٦ فاذا اختلف الجهتان فلا دور واما تقدم المبتدأ فلان حق

قوله (فقصوده اللام والهمزة لاصورة لا) الظاهر ان المراد صورة الالف الساكنة لان الهمزة لاصورة (المنسوب) لها معينة الا في اول الكلمة ٢ قوله (وانما صاغ على اقل من ثلاثة آه) قال صاحب الكشف ان اسماء الحروف تقع في التعديد كثيرا فخنفت بالقصر فيما هو ممدود وبذلك يندفع كلام الشارح ٣ قوله (لان العامل النحوي ليس مؤثرا) فان قلت المؤثر في الحقيقة يجب تقدمه على اثره تقدما بالذات دون الزمان والتلفظ والمقصود ههنا

٢ (قوله واستحالة تقدم الشيء على مؤثره ضعف عملهما) ومن جعل العامل فيهما معنى الابتداء واعتبر فيه التجرد عن العوامل قال هو عامل ٢٣ معنى ضعيف ينتفى عند دخول العوامل اللفظية فلذلك

يبطل عمله معها

٣ (قوله ووجه مشابهتهما للفضلة) أى المبتداء المنصوب والخبر المنصوب


٤ (قوله بجى فى ابوابها) أى العوامل المذكورة

٥ (قوله وانما جاز تقدم كل واحد من جزئى الاسمية على الآخر آه) ومن قال العامل هو الابتداء قال لما لم يكن شئ منهما معمولا للآخر جاز تقدم كل واحد منهما على الآخر الا ان المحكوم عليه اولى بالتقديم

٦ (قوله تداعين باسم الشيب فى مثل) قاله ذو الرومة وتماه جوانبه من بصرة وسلام* الشيب بكسر الشين صوت مشافر الابل عند شرب الماء والمثل اسم موضع وقيل الذى فيه ثلثة والبصرة حجارة رخوة يميل الى البياض والسلام بكسر السين الحجارة الرقيقة قوله تداعين

المنسوب ان يكون تابعا للنسب اليه وفرعاه واما تقدم الخبر فلانه محط الفائدة وهو المقصود من الجملة لانك انما ابتدأت بالاسم لغرض الاخبار عنه والغرض وان كان متأخرا في الوجود الا انه متقدم في القصد وهو العلة الغائية وهو الذى يقال فيه اول الفكرة آخر العمل فيرفع كل منهما صاحبه بالتقدم الذى فيه فترافع المبتدأ والخبر اذن كعمل كلمة الشرط والشرط كل منهما فى الآخر فى نحو قوله تعالى ﴿ اياما تدعوا ﴾ فاداة الشرط متقدمة على الشرط اذ هى مؤثرة لمعنى الشرط فيه متأخرة عنه تأخر الفضلات عن العمدة فالمبتدأ والخبر على هذا التقدير اعلان فى الرفع كالفاعل وليس بمحمولين فى الرفع عليه وهو مذهب الاخفش وابن السراج ولا دليل على ما يعزى الى الخليل من كونهما فرعين على الفاعل ولا على ما يعزى الى سيبويه من كونه المبتدأ اصل الفاعل فى الرفع وعلى التقرير المذكور التميز والحال والمستثنى الفضلة اصول فى النصب كالمفعول وليست بمحمولة عليه كما هو مذهب النحاة (ولما كان مستنكرا فى ظاهر الامر ترافع المبتدأ والخبر لما تقرر فى الاذهان من تقدم المؤثر على الاثر ٢ واستحالة تقدم الشئ على مؤثره ضعف عملهما فنسخ عملهما كثير مما دخل عليهما مؤثرا فيهما معنى ككان وظن وكاد وان اخواتها وما ولا التبرئة على ما يجى فى ابوابها فصارت العمدة فى صورة الفضلة منتصبة وهى اسم ان ولا التبرئة وخبر كان وكاد ومفعولا ظن ٣ ووجه مشابهتهما للفضلة ٤ بجى فى ابوابها ٥ وانما جاز تقدم كل واحد من جزئى الاسمية على الآخر لعمل كل واحد منهما فى الآخر والعامل مقدم الرتبة على معموله لكن الاولى تقدم المسند اليه لسبق وجود الخبر عنه على الخبر وان كان الخبر مقدما فى العناية ولم يلزم على هذا جواز تقدم الفاعل على الفعل لان الفاعل معمول للفعل وليس عاملا فيه كما كان المبتدأ فى الخبر ولم يعتنوا بحال المفاعيل ولم يلزموها موضعها الطبيعى اعنى ما بعد العامل لكونها فضلات فظهر لك ان اصل الاسماء الاعراب فما وجدت منها مبني فاطلب لبنائه علة كما ذكره فى المضمرات والمبهمات واسماء الافعال والكنيات وبعض الظروف (واما اسماء الاصوات واسماء حروف التهجي فبناؤهما اصلى ولا يحتاج الى تعليل واعرابهما فى نحو قوله ٦ تداعين باسم الشيب فى مثل * وقوله اذا اجتمعوا على الف وواو * ويا هاج بينهم جدال * معلل بكونهما مركبين وهو خلاف الاصل والله اعلم بالصواب * (قوله وانواعه رفع ونصب وجر فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة) اعلم ان الحركات فى الحقيقة ابعاض حروف العلة فضم الحرف فى الحقيقة اتيان بعده بلا فصل ببعض الواو وكسره الاتيان بعده بجزأ من الياء وفتح الاتيان بعده بشئ من الالف والافا الحركة والسكون من صفات الاجسام فلا تحل الاصوات لكنتك لما كنت تأتى عقيب الحرف بلا فصل ببعض حروف المد

الضمير فيه للابل أى دعا بعضها بعضا الى الماء بهذا الصوت وهو شائعة بعضها على بعض فى حوض مثل او مكان جوانبه من هذين الحجرين

٧ (قوله وبضد ذلك سكون الحرف يعني ان سكون الحرف ان لا يؤتى  ٢٤ بعده بشيء من هذه الأبعاض بلا فصل

٨ (قوله لكنها من فرط اتصالها به يتوهم انها معه لا بعده) ومن فرط الاتصال وشدة لزوم تعذر او تعسر النطق بالحرف ابتداء بدون الحركة واما اذا تلفظ بالحرف بعد حرف آخر فلا تعسر اصلا في ترك الحركة فالاتيان بشيء من تلك الأبعاض لازم الحرف اما بعده بلا فصل واما قبله

بلا فصل او مع فصل ٩ (قوله وحركة البناء كسر الان الاولين) اي الجر والحفظ

٢ (قوله من صورة الفم من الثالث) اي الكسر ٣ (قوله والظاهر في اصطلاحهم ان الاعراب هو الاختلاف) يمكن ان يقال الظاهر في اصطلاحهم ان الاعراب هو الحركات والحروف وذلك لان الاعراب انما سمي اعرابا لان فيه ابانة وكشفا عن المعنى والابانة انما هي للحركات والحروف انفسها لانها اعلام المعاني اتفاقا كما يدل عليه قوله الرفع انتقال الاخر الى علامة العمدة وايضا سمو المعاني بالمقتضية اي للاعراب ولا شك انها تقتضي اولاً وبالذات ما هي علامة لها واما الاختلاف فهو

سمى الحرف متحركا كما نك حركت الحرف الى مخرج حرف المد ٧ وبضد ذلك سكون الحرف فالحركة اذن بعد الحرف ٨ لكنها من فرط اتصالها به يتوهم انها معه لا بعده بلا فصل فاذا اشبعت الحركة وهي بعض حرف المد صارت حرف مد تاما (وانما قيل لعلم الفاعل رفع لانك اذا ضمنت الشفتين لاجراج هذه الحركة ارتفعتا عن مكانهما فالرفع من لوازم مثل هذا الضم وتوابعه فسمى حركة البناء ضمنا وحركة الاعراب رفعاً لان دلالة الحركة على المعنى تابعة لشبوت نفس الحركة اولاً وكذلك نصب الفم تابع لفتح كأن الفم كان شيئاً ساقطاً فنصبته اي اقتته بفتحك اياه فسمى حركة البناء فتحاً وحركة الاعراب نصبا) واما جر الفمك الأسفل الى اسفل وحفظه فهو ككسر الشيء اذا المكسور يسقط ويهوى الى اسفل فسمى حركة الاعراب جراً وحفظاً ٩ وحركة البناء كسراً لان الاولين اوضح واظهر في المعنى المقصود ٢ من صورة الفم من الثالث ثم الجزم بمعنى القطع والوقف والسكون بمعنى واحد والحرف الجازم كالشيء القاطع للحركة او الحرف فسمى الاعرابي جزماً والبنائي وقفاً وسكوناً (وانما سمي العرب معرباً لان الاعراب ابانة المعنى والكشف عنه من قوله صلى الله تعالى عليه واله  الثيب يعرب عنها لسانها  اي بين وسمى المبني مبنياً لبقائه على حالة واحدة كالبناء المرصوص (قوله فالرفع علم الفاعلية) اي علامتها (والاولى كايينا ان يقال الرفع علم كون الاسم عمدة الكلام ولا يكون في غير العمدة والنصب علم الفضلية في الاصل ثم يدخل في العمدة تشبيها بالفضلات كما مضى (وعلى قول المصنف الرفع في الاصل علم الفاعلية والنصب علم المفعولية ثم يكونان فيما يشابههما واما الجر فعلم الاضافة اي كون الاسم مضافاً اليه معنى اولفظة كما في غلام زيد وحسن الوجه (فالرفع ثلاثة اشياء الضم والالف والواو في نحو جاء مسلماً ومسلمون وابوك (والنصب اربعة الفتح والكسر والالف والياء في نحو ان مسلماً ومسلمات واياك ومسلمين ومسلمين والجر ثلاثة اشياء الكسر والفتح والياء في نحو يزيد وباحدو بمسلمين وبابيك وكل ما سوى الضم في الرفع والفتح في النصب والكسر في الجر فروعها كايحيى وبين الضم والرفع عموم وخصوص من وجه اما كون الرفع اعم فلو قوعه على الضم والالف والواو واما كونه اخص فلان الضم قديكون علم العمدة كما في جاء الرجل وقد لا يكون كما في حيث وكذا الكلام في النصب والجر واذا اطلق الضم والفتح والكسر في عبارات البصرية فهي لا تقع الاعلى حركات غير اعرابية بناءً كانت كضمة حيث اولاً كضمة قاف قفل ومع القرينة تطلق على حركات الاعراب ايضاً كقول المصنف بالضمة رفعاً والكوفيون يطلقون القاب احداً النوعين على الآخر مطلقاً (وقوله وانواعه رفع ونصب وجر الرفع والنصب والجر عنده الحركات كما ذكرنا او الحروف وعلى مذهب من قال الاعراب الاختلاف قال الرفع انتقال الاخر الى علامة العمدة والنصب انتقاله الى علامة الفضلة والجر انتقاله الى علامة الاضافة ٣ والظاهر في اصطلاحهم ان الاعراب هو الاختلاف الا ترى ان البناء ضده وهو عدم الاختلاف اتفاقاً ولا يطلق البناء على الحركات

(وانما)

ع تابع لذلك الاقتضاء فالظاهر ان الاعراب هو تلك العلامات واما قوله البناء هو عدم الاختلاف فيكون الاعراب هو الاختلاف لانهم متقابلان فقول هذا التخيل يضمحل بان المغرب فيه شيان الاختلاف وما هو سببه واما المبني فليس فيه الاعداد الاختلاف اذ لا حاجة فيه الى سبب يقتضيه بل يكفي عدم سبب الاختلاف وقد بينا ان الاختلاف لا يصلح ان يكون اعرابا بل الاعراب هو سبب ٢٥ الاختلاف ولما لم يكن في المبني الاعداد الاختلاف اى البقاء على

حالة واحدة تعين ان يسمى بناء وليس الحركة والسكون في آخره سنيا لعدم الاختلاف فلذلك لم يطلق البناء على الحركات والتقابل بين عدم الاختلاف وبين سبب الاختلاف من حيث هو كذلك حاصل في الجملة وذلك كاف في جعلهما متقابلين

٤ (قوله وانما جعل الاعراب في آخر الكلمة آه) واذ قيل الرفع علم الفاعلية مثلا فان اريد بالفاعلية ما هي صفة الاسم فالوجه في جعل الاعراب في آخر الكلمة ما ذكره وان اريد بها ما هي صفة لدلوله فالوجه ان يقال الدال على الوصف بعد الدال على الموصوف به

٥ للاعراب منه (قوله نظرا الى ان المسمى عاملا في الحقيقة

(٤) وانما جعل الاعراب في آخر الكلمة لانه دال على وصف الاسم اى كونه عمدة او فضلة والدال على الوصف بعد الموصوف (قوله والعامل مابه يقوم المعنى المقتضى ٥) انما بين العامل لاحتياج قوله قبل ويختلف آخره لاختلاف العامل الى بيانه ويعنى بالتقوم نحو امن قيام العرض بالجواهر فان معنى الفاعلية والمفعولية والاضافة كون الكلمة عمدة او فضلة او مضافا اليها وهى كالاعراض القائمة بالعمدة والفضلة والمضاف اليه بسبب توسط العامل فالموجد كما ذكرنا لهذه المعاني هو المتكلم والآلة العامل ومحلها الاسم وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم لكن النحاة جعلوا الآلة كائنها هى الموجدة للمعاني وعلاماتها كما تقدم فلماذا سميت الآلات عوامل (فالبناء في قوله به يقوم للاستعانة ٦ نظرا الى ان المسمى عاملا في الحقيقة آلة والمقوم هو المتكلم وليس البناء كما في قولك قام هذا العرض بهذا المحل ولا شك ان في لفظ المصنف ابهاما ٢ لان الظاهر في نحو قام به وتقوم به هذا المعنى الاخير (فاذا ثبت ان العامل في الاسم ما يحصل بوساطته في ذلك الاسم المعنى المقتضى للاعراب وذلك المعنى كون الاسم عمدة او فضلة او مضافا اليه العمدة او الفضلة فاعلم ان بينهم خلافا في ان العامل في المضاف اليه هو اللام المقدرة او من او المضاف فمن قال انه الحرف المقدر نظر الى ان معناه في الاصل هو الموقع المقدم للاضافة بين الفعل والمضاف اليه اذا صل غلام زيد غلام حصل لزيد فعنى الاضافة قائم بالمضاف اليه لاجل الحرف ولا ينكرهنا عمل حرف الجر مقدرا ٣ وان ضعف مثله في نحو خير في قول رؤية وذلك لقوة الدال عليه بالمضاف الذى هو مختص بالمضاف اليه او متعين به كما ان نصب ان المقدرة في نحو احضر الوغى ضعيف فاذا وقع موقعها فاء السببية او واو الجمع كما يجي في باب نواصب المضارع جاز نصبها مطردا ولذا الجر برب المقدرة بعد الواو والفاء وبلى ليس بضعيف (ومن قال ان عامل الجر هو المضاف وهو الاولى قال ان حرف الجر شريعة منسوخة والمضاف مفيد معناه ولو كان مقدرا لكان غلام زيد نكرة كعلام لزيد فعنى كون الثانى مضافا اليه حاصل له بوساطة الاولى فهو الجار بنفسه (وقال بعضهم العامل معنى الاضافة وليس بشئ لانه ان اراد بالاضافة كون الاسم مضافا اليه فهذا هو المعنى المقتضى والعامل مابه يقوم المعنى المقتضى (وان اراد بها النسبة التى بين المضاف والمضاف اليه فينبغي ان يكون العامل في الفاعل والمفعول ايضا النسبة التى بينهما وبين الفعل كما قال خلف العامل في الفاعل هو الاسناد لا الفعل (قوله فالمفرد

قائمة بالعامل بل بالاسم بواسطة العامل

٢ (قوله لان الظاهر في نحو قام به ويقوم به هذا المعنى الاخير) اما الظهور في نحو قام به فلا خفاء فيه واما في نحو تقوم به فلانه تفعل منه فعناه بحسب اللغة راجع اليه ٣ (قوله وان ضعف مثله في نحو خير في قول رؤية) اعنى حين سئل كيف اصبحت قال خير اى بخير

٤ (قوله وكان عليه ان يضم اليه قيد آخر وهو ان لا يكون من الاسماء) ٢٦ الستة آه قبل الاسماء الستة يعلم خروجها

المنصرف والجمع المكسر المنصرف بالضممة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا جمع المؤنث السالم بالضممة والكسرة غير المنصرف بالضممة والفتحة اخوك وابوك وجوك وهنوك وفوك وذومال مضافة الى غير ياء المتكلم بالواو والالف والياء المثني وكلام مضافا الى مضمر واثنان بالالف والياء جمع المذكر السالم واولو وعشرون واخوانها بالواو والياء) هذا تقسيم الاسماء العربية بحسب اعراباتها المختلفة وذلك اننا بينا ان الرفع ثلاثة اشياء والنصب اربعة والجر ثلاثة فهو يريد بيان محال هذه الاعراب وان كل واحد منها في اى معرب يكون فبدأ بمعربات اعرابها بالحركات لانها الاصل في الاعراب لخفتها وقسمتها لثلاثة اقسام احدها ما استوفى الحركات الثلاث كل واحدة منها في محلها اعني الضم في حالة الرفع والفتح في النصب والكسر في الجر وهو شيان احدهما المفرد اى الذى لا يكون مثني ولا مجموعا سواء كان مضافا او لا (المنصرف احتراز عن غير المنصرف ٤ وكان عليه ان يضم اليه قيد آخر وهو ان لا يكون من الاسماء الستة ولا يجوز ان يكون قوله المفرد احترازا عن المضاف فيخرج الاسماء الستة اذ لو احتراز عنه لوجب ان لا يستوفى شئ من المضاف الحركات الثلاث وثانيهما الجامع لثلاثة قيود الجمعية احترازا عن المثني اذا عرابه بالحروف وعن المفرد اذ قدم ذكره والتكثير احترازا عن السالم لان اعراب المذكور منه بالحروف والمؤنث غير مستوف للحركات والانصراف احترازا عن غير المنصرف نحو مساجد وانباء) وانما اعراب الجمع المكسر اعراب المفرد اى بجميع الحركات اذا كان منصرفا لمشايبته للمفرد بكونه صيغة مستأنفة مغيرة عن وضع مفردة ويكون بعضه مخالفا لبعض في الصيغة كالمفردات المتخالفة الصيغ وايضا لم يطرد في اخره حرف لين صالح لان يجعل اعرابا كافي الجمع بالواو والنون (قوله بالضممة رفعا للجار والمجرور خبر المبتدأ) وقوله رفعا مصدر بمعنى المفعول كقولهم الفاعل رفع اى مرفوع وانتصابه على الحال اى مرفوعين والعامل فيه الجار والمجرور وذو الحال الضمير المستكن فيه (والباء في قوله بالضممة بمعنى مع ٥ ويجوز ان يكون المعنى ملتبسان بالضممة) ومعنى الكلام هما مع هذه الحركة المعينة في حال كونهما مرفوعين اى مصاحبين لعلم العمدة (وكذا قوله والفتحة نصبا وامثاله وهذا من باب العطف على عاملين مختلفين المجوز عند المصنف قياسا نحو ان في الدار زيدا والجرة عمرا على ما يجيى (٦) والثاني من الثلاثة الاقسام ما فيه الضمة رفعا والكسرة جرا ونصبا وهو شئ واحد اعني الجمع بشرطين احدهما ان يكون جمع المؤنث احترازا عن جمع المذكر الذى هو بالواو والياء والثاني ان يكون سالما احترازا عن المكسر المستوفى للحركات نحو رجال اوللضم والفتح نحو مساجد) وانما نقص هذا الجمع الفتح واتبع الكسر اجراء له مجرى اصله اعني جمع المذكر السالم على ما يجيى بعد (والثالث ما فيه الضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا وهو ايضا شئ واحد غير المنصرف مفردا كان او مجموعا مكسرا نحو اجد ومساجد وانما نقص الكسر واتبع الفتح لما يجيى في بابه) ثم ثنى بمعربات اعرابها بالحروف وقسمها ايضا لثلاثة اقسام احدها ما استوفى الحروف الثلاثة كلا في محلها وهى الاسماء الستة بشرط افرادها وكونها غير

من هذا الحكم بواسطة ذكرها فيما بعد وبيان اعرابها فلا حاجة الى الاحتراز عنها ورد بانه بين فيما بعد اعراب غير المنصرف فكان ينبغي ايضا ان يكتفى بذلك ولا يصرح بقيد الانصراف ههنا احترازا عنه وقد يقال هى اسماء محصورة وغير المنصرف لا يكاد ينحصر في عدد فاحتيط في الاحتراز عن غير المنصرف كيلا يقع غلط في امور كثيرة واكتفى في الاحتراز عن المحصورة بادنى شئ اذ ليس الاعتناء بحاله كالاكتفاء بما لا ينحصر مع ان الاختصار في العبارة مطلوب له جدا

٥ (قوله ويجوز ان يكون المعنى ملتبسان بالضممة) فيكون الباء للاتصاف

٦ (قوله والثاني من الثلاثة الاقسام ما فيه الضمة رفعا والكسرة جرا ونصبا آه) التمثيل بالمكسر من جمع المؤنث اولى لان المكسر من جمع المذكر قد خرج بالقيد الاول وقد احتاط في القيد الاول بفعله احترازا

عما لا يخرج القيد الثاني وهذا الاحتياط بالثاني انسب

٧ (قوله لان المصغر منها يتحرك عينه ولامه) اي ما يصغر منها احتراز عن ذو ٨ (قوله وتصريحه بهذه الاسماء الستة يعني عن الاحتراز عن تثنيها ٢٧ - وجعها) قيل فلا حاجة ايضا الى قوله مضافة الى غير ياء المتكلم لانه

اوردها مضافة الى غيرها واجيب بان خصوصية المضاف اليه المذكور غير معتبرة والقصد الى نفي الاضافة الى ياء المتكلم فقط في غاية الخفاء فاحتج الى التصريح به وليس الاحتراز عن المصغر بصيغة المكبر ولا عن المثني والمجموع بصيغة الواحد كذلك

٩ (قوله وايش الغرض من ردها) قيل هي كلمة مستقلة بمعنى اي شيء وليست مخففة منه

٢ (قوله وقال الكوفيون انها معربة بالحركات على ما قيل الحروف آه) ولانه لا يكون الا عراب في وسط الكلمة

٣ (قوله وقال الربيعي ابو الحسين

٤ اوله وانني حينما يثنى الهوى بصرى * من حيث ما سلكوا ادنو فانظور

٥ (قوله ينباع من زفرى غضوب جصرة) اي قوية ضخمة وتماه زيافة مثل الفنيق المكرم

٦ (قوله وقال الجرعي انقلابها هو الاعراب

مصغرة و اضافتها الى غير ياء المتكلم لانها اذا ثنيت اوجعت فاعرابها سائر الاسماء المثناة والمجموعة وكذا اذا صغرت لان المصغر منها يتحرك عينه ولامه وجوبا ليم وزن فعيل وحرف العلة المجهول اعرابا يجب سكونه ليشابه الحركة وانما اشترط اضافتها الى غير ياء المتكلم لما سيجي ان المقطوع منها عن الاضافة محرك بالحركات لما سندر كرو المضاف الى ياء المتكلم لا يتبين اعرابه على ما سيجي * (٨) وتصريحه بهذه الاسماء الستة يعني عن الاحتراز عن تثنيها وجعها وتصغيرها (فلم في اعراب هذه الاسماء اقوال الاقرب عندي ان اللام في اربعة منها وهى ابوك واخوك وجوك وهنوك اعلام للمعاني المتناوبة كالحركات وكذا العين في الباقيين منها اعني فوك وذو مال فهى في حال الرفع لام الكلمة او عينها وعلم العمدة وفي النصب والجر علم الفضلة والمضاف اليه فهى مع كونها بدلا من لام الكلمة وعينها حرف اعراب (وسنشد هذا الوجه بعد ذكر الوجه المقولة فيها فعن سيويه ان هذه الاسماء ليست معربة بالحروف بل بحركات مقدرة على الحروف فاعرابها كاعراب المقصور لكن اتبعت في هذه الاسماء حركات ما قبل حروف اعرابها حركات اعرابها كما في امرء وابن ثم حذفت الضمة للاستئصال فبقى الواو ساكنة وحذفت الكسرة ايضا للاستئصال فانقلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها وقلبت الواو المفتوحة الفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها (والاعتراض عليه انه كيف خالفت الاربعة منها اعني المحذوفة اللام اخواتها من يد ودم في رد اللام في الاضافة ٩ وايش الغرض من ردها اذا لم يكن لاجل الاعراب بالحرف وايضا اتباع حركة ما قبل الاعراب لحركة الاعراب اقل قليل وايضا يستفاد من الحروف ما يستفاد من الحركات في الظاهر فهلا نجعلها مثلها في كونها اعلاما على المعاني (وقال المصنف ظاهر مذهب سيويه ان لها اعرابين تقديرى بالحركات ولفظى بالحروف قال لانه قدر الحركة ثم قال في الواو وهى علامة الرفع وهو ضعيف لحصول الكفاية باحد الاعرابين (٢) وقال الكوفيون انها معربة بالحركات على ما قبل الحروف وبالحروف ايضا وهو ضعيف لمثل ما ضعف له ماتا اول المصنف كلام سيويه وقال الاخفش انها مزيدة للاعراب كالحركات ويتعذر ما قال في فوك وذو مال لبقاء المعرب على حرف واحد وذلك ما لا نظير له (٣) وقال الربيعي انها معربة بحركات منقولة من حروف العلة الى ما قبلها وانقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها والفا لانفتاحه كما في ياجل وهو ضعيف لان نقل حركة الاعراب الى ما قبل حرفها لم يثبت الاوقنا بشرط سكون الحرف المنقول اليه (وقال المازني انها معربة بالحركات والحروف ناشئة منها للاشباع كما في قوله ٤ ادنو فانظور * وقوله ٥ ينباع من زفرى غضوب جصرة * وهو ايضا ضعيف لان مثل ذلك لضرورة الشعر ويسوغ حذفه بلاختلال الا في الوزن وايضا يبقى فوك وذو مال على حرف (٦) وقال الجرعي انقلابها هو الاعراب واماهى فاما لام او عين فعلى قوله لا يكون

واماهى فاما لام او عين آه) هذا يناسب ما قبل من ان الاعراب

هو الاختلاف والاعتراض عليه بما ذكره يناسب الاعتراض على ذلك بما تقدم من ان الاسم في التركيب الاول لا يكون معربا

في الرفع اعراب ظاهر وهو ضعيف لدلالة الواو في الظاهر على الفاعلية كالضمة
وقال ابو على انها حروف اعراب وتدل على الاعراب فان اراد انها كانت حروف
اعراب يدور الاعراب عليها ثم جعلت كالحركات فذاك ما اخترنا وان اراد ان الحركات
مقدرة عليها الآن مع كونها كالحركات الاعرابية فهو ما حل المصنف كلام سيبويه
عليه وقال المصنف ان الواو والالف والياء مبدلة من لام الكلمة في اربعة ومن عينها
في الباقيين لان دليل الاعراب لا يكون من سنخ الكلمة فهي بدل يفيد ما لم يفده المبدل
منه وهو الاعراب كالتاء في بنت تقييد التانيث بخلاف الواو التي هي اصلها ولا يبق
ذو وفوك على حرف لقيام البدل مقام المبدل منه هذا اخر كلامه (ويقال عليه
اي محذور يلزم من جعل الاعراب من سنخ الكلمة لغرض التخفيف فيقتصر على ما
يصلح للاعراب من سنخها ٧ كما اقتصر في المثني والمجموع على ما يصلح للاعراب من
سنخهما اعني علامة التثنية والجمع اذهى من سنخ المثني والمجموع (ثم نقول انما جعل
اعرابها بالحروف الموجودة دون الحركة على ما اخترنا توطئة لجعل اعراب المثني
والمجموع بالحروف لانهم علموا انهم يحوجون الى اعرابها بالاستيفاء المفرد للحركات
والحروف وان كانت فروعا للحركات في باب الاعراب لثقلها وخفة الحركات لانها اقوى
من حيث تولدها منها فاستبد بها المفرد الاول لان الحروف اقوى لان كل حرف منها كحركتين
او اكثر ففكرها ان يستبد المثني والمجموع مع كونها فرعين للمفرد بالاعراب الاقوى
فاختاروا من جملة المفردات هذه الاسماء واعربوها بهذا الاقوى ليثبت في المفردات
الاعراب بالحركات التي هي الاصل في الاعراب وبالحروف التي هي اقوى منها مع كونها
فروعا لها وفضلوها على المثني والمجموع باستيفائها للحروف الثلاثة كل في موضعه وكل
واحد من المثني والمجموع لم يستوفها ولا كان كل حرف فيهما في موضعه (وانما اختاروا
هذه الاسماء بخلاف نحو غندلشابهتها للمثني باستلزام كل واحد منها ذاتا اخرى كالآخ وللآخ والاب
(لابن وخصوصا ذلك بحال الاضافة ليظهر ذلك اللازم فتقوى المشابهة وخصوصا هذه الاسماء
من بين الاسماء المفردة المشابهة للمثني لان لام بعضها وعين الاخر حرف علة يصلح ان يقوم
مقام الحركات فاستراحوا من كلفة اجتلاب حروف اجنبية مع ان اللام في اربعة منها
كأنها مجلوبة للاعراب فقط لكونها محذوفة قبل نسيا منسيا فهي اذن كالحركات
المجتلبة للاعراب (وكذا الواو في فوك لانها كانت مبدلة منها الميم في الافراد فلم ترد
الى اصلها الا للاعراب واما في نحو حر فليس لانه حرف علة واما نحو ابن واسم فهمزة
الوصل فيه بدل من اللام بدليل معاقبتها اياها في النسب نحو ابني وبنوي فكان لامها
ليست حرف علة والحرف المقصود جعله كالحركات من هذه الاسماء واو فاختاروها
لتكون الواو التي فيها اصلا للرفع الذي هو اسبق الاعراب فمن ثم لم يجعلوها منها نحو
يد ودم اذ لامه ياء (ثم نقول جعلوا الواو ياء في الجر والفا في النصب ليكون الالف اعرابا
مثل الفتح والياء مثل الكسر ٤ لانفتاح ما قبلها وانكساره وجعلت ساكنة للتخفيف
في المعرب بالحروف التي هي اثقل من الحركات ولتناسب الحركات التي قامت مقامها

٧ (قوله كما اقتصر في
المثني والمجموع على ما يصلح
للاعراب من سنخهما) قد
تقدم ان المختار عند
الشارح ان المثني ونظائره
كلمتان في الحقيقة صارتا من
شدة الامتزاج في حكم
كلمة واحدة فلا يكون
الالف في المثني كلام الكلمة
او عينها في كونها من سنخ
الكلمة
٤ لا لانفتاح نسخه

٨ قوله (على ان ما قبل لام الكلمة كان حرف اعراب) اي حال الافراد عن الاضافة ٩ قوله (وكان عليه ان يذكر ايضا مذروان آه) المذروان اطراف الاليتين ولا واحدهما لانه لو كان واحدا مذكرى على ما يزعم ابو عبيدة لقالوا مذكران في التثنية لان المقصور اذا كان على اربعة احرف يثنى بالياء على كل حال ٢ قوله (وذلك ان معنى ثناء لو استعمل طرف الحبل) قال في الصحاح الثناء ٢٩ بالمد والكسر عقال البعير ونحوه من حبل مثنى وكل واحد من ثنييه فهو ثناء لو افرد تقول عقلت

البعير بثنائين اذا عقلت يديه جميعا بحبل او بطرفي حبل وانما لم يهمز لانه لفظ جاء مثنى لا يفرد واحده فيقال ثنا فتركت الياء على الاصل لانه من ثنيت ولو افرد واحده وقيل ثناء لقليل ثناء ان بالهمز ككسا ان وردا ان ٣ قوله (وكان عليه ايضا ان يذكر ههنا هذان واللذان ونحوهما) قال في شرح المفصل اسماء الاشارة كلها مبنية عند المحققين لاحتياجهما الى معنى الاشارة كاحتياج المضمر الى التكلم والخطاب وتقدم الذكر وقال بعض الناس ان المثنى معرب متمسكا بالاختلاف كسائر المثنيات ثم اجاب عن هذا التمسك بالتأويل بعد استشكله وقال ان ذان صيغة موضوعة للرفع وذن للنصب وحكم ان الحال في اللذان والذين كذلك واختار ايضا في

لان الحركات ابعاض حروف المد الساكنة وجعل ما قبلها من الحركات من جنسها للتخفيف والتثنية في الاربعة منها ٨ على ان ما قبل لام الكلمة كان حرف اعراب واما في الباقيين فطرذا للباب (ومعنى جوك ابو زوجك واخوه وابنه وبالجملة فالحم نسب زوج المرأة والهن الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره من العورة والفعل القبيح او غير ذلك) والثاني من الثلاثة الاقسام التي اعرابها بالحروف ما رفعه الف ونصبه وجره ياء وهو المثنى وما حبل عليه ونعني بالمثنى كل اسم كان له مفرد ثم الحق باخوه الف ونون ليدل على ان معه مثله من جنسه على ما يحكى في باب المثنى فلم يكن كلا على هذا دخلا في المثنى اذ لم يثبت كل في المفرد (واما قوله في كلت رجلها سلامي زائدة * فالالف محذوفة للضرورة كما يحكى وكذا اثنان اذ لم يثبت للمفرد اثنان لكن كلا ليس بمثنى ولا وضعه وضع المثنى اذ هو كقولك كالف عصي بخلاف اثنان فانه ليس بمثنى كما ذكرنا لكن وضعه وضع المثنى اذ هو كقولك ابنان واسمان محذوف اللام مثلهما لانه من الثني (٩ وكان عليه ان يذكر ايضا مذروان اذ لم يستعمل مفرد فانه ثابت في التقدير اذ كانه كان مذكرى ثم ثني لم يمكنه مثل ذلك في ثنائان فكان عليه ان يذكره (٢ وذلك ان معنى ثناء لو استعمل طرف الحبل وليس في الطرف الواحد معنى الثني كالم يمكن ان يقال لمفرد اثنان اثنان اذ ليس في المفرد معنى الثني فالثنائان طرفا الحبل المثنى فالثني في مجموع الحبل لا في كل واحد من طرفيه (٣ وكان عليه ايضا ان يذكر ههنا هذان واللذان ونحوهما لان ظاهر مذهبه كما ذكر في شرح المفصل انها صيغ موضوعة للثني غير مبنية على الواحد وقال ويدل عليه جواز تشديد نون هذان وانهم لم يقولوا ذيان واللذان قبحوا ذان واللذان عنده في المثنى ينبغي ان يكون مثل عشرون في الجمع كلاهما صيغ موضوعة وان ثبت في الظاهر ما يوهم انه مفردا (وانما اعرب المثنى وجع المذكر السالم بالحروف لان الحركات استوفتها الاحاد مع ان في اخرهما ما يصلح لان يكون اعرابا من حروف المد ومن ثم اعرب المكسر وجع المؤنث السالم بالحركات وانما اعربا بهذا الاعراب المعين لان الالف كان جلب قبل الاعراب في المثنى علامة للتثنية وكذا الواو في الجمع علامة للجمع لمناسبة الالف بحفته لقلة عدد المثنى والواو بثقله لكثرة عدد الجمع وهذا حكم مطرد في جميع المثنى والمجموع نحو ضربا وضربوا وانما وانتموا وهما وهما وكما وكوا ثم ارادوا اعرابهما فان المثنى والمجموع متقدم لا محالة على اعرابهما فجعل فيهما ما يصلح لان يكون اعرابا واسبق الاعراب الرفع لانه علامة العمد كما ذكرنا فجعلوا الف المثنى وواو المجموع علامة للرفع فيهما ولم يبق من حروف اللين وهي التي هي اولى بالقيام مقام الحركات الا الياء للجر والنصب في المثنى والمجموع والجر

شرح الكافية بناؤها فعلى هذا يجب على المص

ههنا ان لا يذكرها لانه بصدد بيان الاعراب والاعراب فيها على ما اختاره نعم على مذهب من جعلها معربة يجب ذكرها اذا لم يجعل مشاة في الحقيقة والمصنف انما ارتكب كونها صيغا موضوعة للثني ليتيها له الحكم بكونها غير معربة واذا جعلت معربة فالصواب ان تجعل مشاة حقيقة لكن قد خولف فيها نوع مخالفة ما لقياس ما لقياس مفرداتها

اولى بها فقلبت الف المثني وواو الجمع في الجرياء فلم يبق للنصب حرف فاتبع الجر دون
الرفع لكونهما علامتي الفضلات بخلاف الرفع وترك فتح ما قبل الياء في المثني ابقاء على
الحركة الثابتة قبل اعراب المثني مع عدم استئصالها (واما الضم قبل ياء الجمع فقلب
كسرا لاستئصاله قبل الياء الساكنة لوابقيت والتباس الرفع بغيره وبطلان السعي لو
قلبت الياء لضمه ما قبلها واوامع ان تغيير الحركة اولى من تغيير الحرف ٢ فارتفع التباس
المجموع بالمثني بسبب كسر ما قبل ياء المجموع ان حذف نوناهما بالاضافة وكسر
النون في المثني لكونه تنوينا ساكنا في الاصل والاصل في تحريك الساكن اذا اضطر اليه
ان يكسر لما يجيء في التصريف وفتح في الجمع للفرق فحصل الاعتدال في المثني بخفة
الالف وثقل الكسرة وفي الجمع بثقل الواو وخفة الفتحة واما الياء فيهما فطارية
للاعراب كما ذكرنا (وقال سيبويه حرف المد في المثني والمجموع حروف اعراب فقال
بعض اصحابه الحركات مقدرة عليها قياسا على مذهبه في الاسماء الستة فالمثني والمجموع
اذن معربان بالحركات المقدرة كالمقصود ٣ وفهم الاعراب من هذه الحروف يضعف
هذا القول (وقال ابو علي لا اعراب مقدر عند سيبويه على الحروف لان النون عنده
عوض من الحركة والتنوين قال وانما بدل من الحركة مع كون انقلاب الحرف دالا
على المعنى لان الانقلاب معنى لالفاظ فقصد الاعراب اللفظي ونقول باي شيء نعرف ان
هذه الحروف كانت في الاصل حروف الاعراب ولم لا يجوز كما اخترنا ان يجعل ما هو علامة
المثني والمجموع قبل كونه حرف الاعراب علامة الاعراب ايضا فيكون علامة المثني
والمجموع وعلامة الاعراب معا اذ لاتنافي بينهما ٤ ثم نقول الدال على المعنى هو الالف
والواو والياء وهي لفظية (فان قيل كيف يكون معرب بلا حروف اعراب (قلنا ذاك انما
يلزم اذا اعرب بالحركات لانها لا بد لها من الحروف فاما اذا اريد الاعراب بالحروف
فان الحرف لا يحتاج الى حرف اخر يقوم به (وقال الاخفش والمازني والمبرد انها دلائل
الاعراب لا حروف الاعراب (وقال الكوفيون هي الاعراب ومعنى القولين سواء فان
ارادوا انها زيدت من اول الامر للاعراب فقيه نظر اذ ينبغي ان يصاغ المثني والمجموع
اولا ثم يعربا وان ارادوا انهم جعلوا علامتي المثني والمجموع دلائل الاعراب فذاك ما اخترناه
(وقال الجرمي هي حروف الاعراب وانقلابها علامة الاعراب فعلى مذهبه يكونان في الرفع
معربين بحركة مقدرة اذ الانقلاب لم يحصل بعد كما ذكرنا على مذهبه في الاسماء الستة (وقال
بعضهم الاعراب بالحركات مقدر في متلوا الالف والواو والياء والحروف دلائل الاعراب
وهذا قريب من قول الكوفيون في الاسماء الستة والكلام عليه ما مر هناك (فان قيل علامة
الاعراب لا تكون الا بعد تمام الكلمة وانتم اخترتم في الاسماء الستة وفي المثني والمجموع
حصولها قبل تمام حروفها (فالجواب ان حق اعراب الكلمة ان يكون بعد صوغها
وحصولها بكمال حروفها وفي اخرها لما تقدم من ان الاعراب دال على صفات الكلمة
فيكون بعد ثبوتها فان كان بالحركات فلا بد ان يكون على حرفها الاخير ومحل الحركة
بعد الحرف كما مر فيكون الحركة بعد جميع حروف الكلمة واما اذا كان بالحروف التي

٢ قوله (فارتفع التباس
المجموع بالمثني بسبب كسر
ما قبل ياء المجموع) قد توهم
بعضهم ان الفرق بكسر
النون وفتحها دفع الالتباس
بين المثني والمجموع من
المعتل اللام في حالتي النصب
والجر وذلك لسقوط لام
الفعل فلا يحصل الفرق
بحركة ما قبل ياء الاعراب
ففرق بحركة النون فيقال
في المثني اشقين بكسر النون
وفي الجمع اشقين بفتحها
وهكذا مصطفىين ومصطفىين
وهو سهو لان لام الفعل
لا يحذف في المثني فيقال
اشقيان و اشقين
ويحذف في الجمع فلا اشتباه
حتى يفرق بالنون

٣ قوله (وفهم الاعراب
من هذه الحروف يضعف
ضعف بنفسه واضعفه
غيره واما اضعفه فعناء نسبه
الى الضعف

٤ قوله (ثم نقول الدال على
المعنى هو الالف والواو)
لا الانقلاب

هي من سنخ الكلمة فلا بد ان يكون الحرف آخر حروفها ويكون الاعراب بها ايضا
بعد ثبوت جميع حروف الكلمة لانها انما تجعل اعرابا بعد ثبوت كونها اخر حروف
الكلمة امانون المثني والمجموع فالذي يقوى عندي انه كالتنوين في الواحد في معنى
كونه دليلا على تمام الكلمة وانها غير مضافة لكن الفرق بينهما ان التنوين ه مع افادتها
هذا المعنى يكون على خمسة اقسام كما مر بخلاف النون فانه لا يشوبها من تلك المعاني
شيء (وانما يسقط التنوين مع لام التعريف لاستكراه اجتماع حرف التعريف مع حرف
يكون في بعض المواضع علامة للتنكير ولا تسقط النون معها لانها لا تكون للتنكير
(وكذا يسقط التنوين للبناء في نحو يازيد ولا رجل بخلاف النون في نحو يازيدان
ويازيدون ولا مسلمين ولا مسلمين لانها ليست للتمكين كالتنوين (وكذا يسقط التنوين
رفعا وجرا في الوقف بخلاف النون لانها متحركة واسكان المتحرك يكفي في الوقف
وان كان الحرف الاخير ساكنا فان كان ذلك بعد حركة الاعراب وهو التنوين فقط
حذف بعد الضم والكسر وقلب الفا بعد الفتح لانه حرف معروض للحذف لعدم
لزومه للكلمة وضعفه بالسكون والوقف محل التخفيف والحذف فخفت بعد الفتح
بقلبها الفالخفة الالف وحذفت بعد الضم والكسر لثقل الواو والياء وقلبها حرف
علة لما يجيء في التصريف من المناسبة بينهما (وان كان الساكن حرفا خيرا من جوهر
الكلمة فان كان حرفا صحيحا نحو ليضرب ومن كم بقيت بحالها وكذا ان كانت الفا لخفتها
نحو الفتى وحبلتي ويخشى وان كانت واوا او ياء نحو القاضي ويرمى ويدعو فالاولى
الاثبات وجاز الحذف كما يجيء في باب الوقف (وقال سيديويه النون في الاصل عوض
من حركة الواحد وتنوينه مع لان حروف المد عنده حروف اعراب امتنعت من
الحركة فجاء بالنون بعدها عوضا من الحركة والتنوين اللذين كان المفرد يستحقهما
ثم والحركة وان كانت مقدرة على الحروف عند بعض اصحابه لكن لما لم تظهر
كانت كالعدم ثم انه رجع جانب الحركة مع اللام اي جعل عوضا منها بعدما كان
عوضا منهما ثبت معها ثبات الحركة وجانب التنوين مع الاضافة فحذف معها
حذف التنوين فهي في نحو جاءني رجلان يفتي عوضا منهما وهو الاصل وفي الرجلان
عوض من الحركة فقط وفي رجلان من التنوين فقط وفي رجلان وقفا ليس عوضا
منهما ولا من احدهما وفي نحو يازيدان ولا رجلين عوض من حركة البناء فقط وفيما
قال بعد لان حروف العلة الدالة على ما دلت عليه الحركة مغنية عن التعويض من الحركة
(وقال بعض الكوفيين انه تنوين حركت للساكنين فقويت بالحركة وهو
ما اخترنا ان ارادوا انه كالتنوين في معنى كونه علامة التمام لافي المعاني الخمسة وقيل
هو بدل من الحركة وحدها وهو ضعيف لحذفها في الاضافة (وقال الفراء هو للفرق
بين المفرد المنصوب الموقوف عليه بالالف والمثنى المرفوع وثبوته مع اللام يضعفه
وكذا مع الياء وواو الجمع (وقيل هو بدل من تنوين في المثنى ومن اكثر في المجموع
بناء على ان المثنى كان في الاصل مفردا مكررا مرتين والجمع مفردا مكررا اكثر منهما

ه مع كونها علامة
الكمال تكون على
افادته هذا المعنى على
خمس اقسام نسخته

قول خرطت الورق اذا
حسته وهو ان يقبض عن
مملاه ثم يبريدك عليه الى
اسفله والقتاد شجر له شوك
مثال الابر (صحاح)

٦ فيها وان لم يتبع نسخته
٢ قوله ولم تبدل التاء
من الياء الا في اثنتين (اي
من لفظها فان التاء فيها بدل
من الياء في اثنتين)

٣ قوله (وعند الجرعى)
قال ابو عمر و الجرعى
١١ ملحقه والالف لام
الفعل فعنده وزنه فعمل
و لو كان الامر كما زعم
لقالوا في النسبة اليها
تكنوى فلما قالوا كلوى
واسقطوا التاء علم انهم
اجروها مجرى التاء التي
في اخت التي اذا نسبت
اليها قلت اخوى

٤ قوله قال في كلت رجلها
سلامي زايد قآه وقال في
الصحاح هكذا في كلت
رجلها سلامي واحدة
كلتاها مقرونة بزايدة اراد
في احدى رجلها السلاميات
عظام الاصابع قال ابو
عبدة السلام في الاصل
عظم يكون في فرس البعيره
اخره ومن يحترث
حرثي وحرثك يهزل

ودون تصحيح ذلك ٦ خرط القتاد ومع تسليمه نقول انهما مصوغان صيغة اسم مفرد
ككلا ورجال وعشرة فلا يستحقان الانتوينسا واحدا لانه اهدر ذلك التكرير اللفظي
(واما كلا فاعرب اعراب المثني لشدة شبهه به لفظا بكون آخره الفا ولا ينفك عن
الاضافة حتى يتميز عنه بالتجرد عن النون ومعنى بكونه مثني المعنى وخص ذلك بحال
اضافته الى المضمر وهو ثلاثة اشياء نحو كلاهما وكلاهما وكلاهما اذا كان مضافا الى
المضمر فالأغلب كونه جاريا على المثني تأكيده له نحو جاءني الرجلان كلاهما وجئنا كلانا
وجئنا كلاهما وان جاز ايضا ان تقول كلاهما جاءني بعد ذكر شخصين فلا يكون
تأكيده وكذا كلاهما جئنا وكلانا جئنا واذا كان في الأغلب جاريا على المثني وهو
موافق له معنى ولفظا كما مر واصل المثني ان يكون معربا فالاولى جعله موافقا لمبتوعه في
الاعراب ثم طرد ذلك ٦ فيما اذا لم يتبع المثني المعرب نحو جئنا كلانا وجئنا كلاهما وكلاهما
كلاهما وكلاهما جئنا (واما اذا اضيف الى المظهر فانه لا يجري على المثني اصلا اذ لا
يقال جاءني اخواك كلا اخويك وكنانة يعربونه مضافا الى المظهر ايضا اعراب المثني
(وذكر صاحب المغنى ان بعض العرب يثبت الالف في كلا وكلتا مضافين الى المضمر في
الاحوال كافي المضافين الى المظهر ولا ادري ما صحته) والالف لا تبدل من الواو عند سيوبه
لابدال التاء منها في المؤنث كافي اخت وبنت ٢ ولم تبدل التاء من الياء الا في اثنتين وقال السيرافي هو
بدلا من الياء لسماع الامالة فيه (واما الكسرة فلا تؤثر عند المصنف في امالة الالف المنقلبة
عن الواو ويحذف الكلام عليه في باب الامالة) وكلتي فعلى والالف للتأنيث جعل اعرابا كما
في كلا وانما تجيء بالالف التأنيث بعد التاء ولم يكن جمعيا من علامتي التأنيث لان التاء لم تمحض
للتأنيث فلماذا جازتوسطها بل فيها رايحة منه لكونها بدلا من اللام في المؤنث كانت
وبنت وثنان ولهذا لم ينفتح ما قبلها ولم تنقلب تاء بنت واخت في الوقف هاء (واجاز
يونس اختي وبنتي ولو كانت لمحض التأنيث لم تجز هذه الامور) والالف ايضا لما كانت
تغير للاعراب صارت كأنها ليست للتأنيث فجاء الجمع بينهما (٣) وعند الجرعى وزنه فعمل
ولم يثبت مثله في كلامهم (وعند الكوفيين الالف في كلا وكلتا للتثنية ولزم حذف
نونهما للزومهما للاضافة وقالوا اصلهما كل المفيد للاحاطة فخفف بحذف احدى
اللامين وزيد الف التثنية حتى يعرف ان المقصود الاحاطة في المثني لافي الجمع قالوا لم
يستعمل واحدهما اذ لا احاطة في الواحد فلفظهما كلفظ الاثنين سواء وقالوا ويجوز
للضرورة استعمال الواحد ٤ قال * في كلت رجلها سلامي زايدة * كلتاها مقرونة
بواحدة * وقال * كلت كفيه توالى دائما * يجيوش من عقاب ونعم * والجواب انهما
لو كانا مثنيتين لم يجوز رجوع ضمير المفرد اليهما قال * كلانا اذا ما نال شيئا فاته ٥ * وقال تعالى
* كلتا الجنين آتت اكلاهما * ولوجب قلب الفيهما نصبا وجرا اضيفا الى المضمر او الى
المظهر كسائر التثاني (واما البيتان فالالف حذف فيهما للضرورة بدليل فتح التاء
ولو كانت مفردة لوجب كسر التاء في قوله في كلت وضمه في قوله كلت كفيه ولكان
معنى المفرد مخالفا للمعنى المثني (واعلم ان كلا وكلتا لاتضافان الا الى المعارف لان

٥ قوله قال انما افردت اولو
وعشرون) قيل كان الواجب
حينئذ على المص ان يذكر
اولات مع جمع المؤنث السالم
٦ قوله (واما عليون
وقلون فانها جمع عليّة) العلية
بالكسر الغرفة وزنها فعلية
من المضاف هكذا قال بعضهم
وقيل هي بالضم وزنها فعلية
٧ قوله (ولنا ان نحد المثنى
بانه اسم دال آه) هذا كلام
لا يجدي نفعاً في دفع قول
المص لان اعتراضه على
التحاة مبني على تحديدهم
المثنى والمجموع بما تقدم
ذكره نعم ان اراد ان لنا ان
نختار لهما حدين آخرين لا
نحتاج معهما الى استثناء تلك
الامور فلا كلام فيه

٨ قوله (واما ذوو) فيلزم
فيه حذف النون بسبب لزوم
الاضافة

٩ قوله (والثاني باب غلامى)
الاولى ان يقال يعنى كل
ما عرب بالحركات لفظاً من
المفردات والمجموع المكسرة
وجمع المؤنث السالم اذا
اضيف الى ياء المتكلم فيخرج
ايضاً نحو عصاى وسكاراى
ويدخل فيه نحو عبادى
ومسلماتى ايضاً

وضعهما للتأكيّد ولا يؤكّد التأكيّد المعنوى الا المعارف كيجئ في بابه والمضاف اليه يجب
ان يكون مثنى اما لفظاً ومعنى نحو كلالا رجائين او معنى نحو كلالنا (ولا يجوز تفريق المثنى
الا في الشعر نحو كلال زيد وعمر) والحق التاء بكلام مضاف الى مؤنث افصح من تجريده نحو
كلالا امرأتين ويجوز الحمل على اللفظ مرة وعلى المعنى اخرى قال تعالى ﴿كلتا الجنّتين آتت
اكلهما﴾ ثم قال ﴿وفجرنا خلّالهما نهراً﴾ (والقسم الثالث ما فيه الواو والياء ٥ قال
انما افردت اولو وعشرون واخواتها بالذكر لان جمع المذكر السالم كل اسم ثبت مفردة
ثم الحق بذلك المفرد واو ونون دلالة على ما فوق الاثنين وليس اولو وعشرون واخواتها
كذلك لان اولو موضوع وضع جمع السلامة وليس به اذ لم يأت اول في المفرد وكذا
عشرون واخواته وليس عشرون ثلاث واربع احاد العشرون وثلاثون واربعون وان اوهم
ذلك اذ لو كان كذلك لقليل لثلاث عشرات مع كل عشرة تزيد عليها عشرون لان اقل الجمع
ثلاثة وكذا قيل ثلاثون للتسعة مع كل ثلاثة تزيد عليها ٦ واما عليون وقلون ونحوها فانها
جمع عليّة وقلة ونحوها وان كانت على خلاف القياس هذا قوله ٧ (ولنا ان نحد المثنى بانه اسم
دال على مفردين في آخره الف اوياء ونون مزيدتان فيدخل فيه اثنان وثلاثان ومذروان
واللذان وهذان بخلاف كلالا تحتساج الى افراد هذه المثنيات بالذكر ونحو جمع المذكر
السالم بانه اسم دال على اكثر من اثنين في آخره واو اوياء ونون مزيدتان فيدخل فيه اولو
وعشرون واخواته ٨ واما ذوو فهو داخل في حد الجمع المذكور على اى وجه كان
لان واحده ذو قال ﴿ولكنى اريد به الذوياء﴾ قوله (التقدير فيما تعذر كعصى وغلماي
مطلقاً او استقل كقاض رفعاً وجراً ونحو مسلمي رفعاً واللفظي فيما عداه) هذا بيان ان
الاعراب المذكور في اى الاسماء المعربة يكون مقدراً وفي ايها يكون ظاهراً حصر الاسماء
المقدرة الاعراب لا مكان ضبطها فبقى ما لم يذكر منها ظاهر الاعراب (قوله فيما تعذر
اى في معرب تعذر اعرابه فحذف المضاف وهو اعراب واقام المضاف اليه اعنى الضمير
مقامه فصار مرفوعاً فاستتر في الفعل * اعلم ان تقدير الاعراب لاحد شيئين اما تعذر
النطق به واستحالته واما تعسره واستثقاله فالتعذر في بابين يستحيل في كل واحد منهما
على الاطلاق اى رفعاً ونصباً وجراً الاول باب عصى يعنى كل معرب مقصور فانه يتعذر
اعرابه لفظاً في الاحول الثلاث لان الالف لو حاولت تحريكه لخرج عن جوهره وانقلب
حرفاً اخر اى همزة فلا يمكن تحريك الالف مع بقائه الفاً ٩ والثاني باب غلامى يعنى كل
مفرد احترازاً عن نحو غلاماى ومسلمي مضافاً الى ياء المتكلم فانه يتعذر الاعراب اللفظي
فيه مطلقاً ايضاً لان اعراب المضاف متأخر عن اضافته وذلك لان الاسم انما يستحق
الاعراب بعد تركيبه مع عامله كما تقرر في قولك جاء غلام زيد مثلاً يستحق المضاف
الاعراب الابدع كونه مسنداً اليه اى كونه عمدة الكلام اذ هو المقضى لرفع الاسماء وكونه
مسنداً اليه مسبوق بثبوته اولا في نفسه والمسند اليه الجمى في مثلنا ليس مطلق الغلام
بل الغلام المتصف بصفة الاضافة الى زيد فالاعراب مسبوق بالاضافة فالاول الاضافة

٢ قوله (لما اضافوا الاسم المفرد الى ياء المتكلم التزموا ان يكون ٣٤ حركة ما قبل الياء كسرة) يتجه على

ثم كون المضاف عمدة او فضلة ثم الاعراب (ثم نقول انهم ٢ لما اضافوا الاسم المفرد الى ياء المتكلم التزموا ان يكون حركة ما قبل الياء كسرة لتوافقها فلما اردوا الاعراب بعد ذلك وجدوا محل الاعراب مشغولا بحركة لازمة واحتمال الحرف لحركتين متخالفتين كانتا او متماثلتين مستحيل ضرورة (وكذا في نحو قاضي في المفرد يستحيل ظهور الاعراب فيه لوجوب ادغام حرف الاعراب (واما المستقل اعراجه فشيئان يستقل في احدهما رفعا وجرا وفي الاخر رفعا فالاول اسم المنقوص اي الذي حرف اعراجه ياء قبلها كسرة فيستقل الضم والكسر على الياء المكسور ما قبلها وذلك محسوس لضعف الياء وثقل الحركتين مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة فان سكن ما قبلها وما قبل الواو لم تستقل الحركتان عليهما نحو ظبي ودلو وكرسي ومغزو واما الفتحة فلحققتها لا تستقل على الياء مع كسرة ما قبلها نحو رأيت القاضي ويسمى هذا النوع منقوصا لانه نقص حركتين وسمى نحو الفتى والعصى مقصورا لكونه ضد الممدود اول كونه ممنوعا من مطلق الحركات والقصر المنع والاول اولى لانه لا يسمى نحو غلامى مقصورا وان كان ممنوعا من الحركات الاعرابية ايضا هذا مع انه لا يجب اطراد الالقاب وايضا مذهب النحاة ان نحو غلامى مبنى على مايجئ والمقصور من القاب المعرب (والثاني كل جمع مذكر سالم مضاف الى ياء المتكلم فان رفعه وحده مقدر فيه وذلك نحو جائئى مسلمى والاصل مسلوى اجتمعت الواو والياء مع تماثلهما في اللين واوليهما ساكنة مستعدة للادغام فقلب اقلهما الى اخفهما اعنى الواو الى الياء اذ المراد بالادغام التخفيف وكذا يعمل لو كانت الثانية واوا نحو سيد وميت وان كان القياس في ادغام المتقاربين قلب الاول الى الثانى كما يجئ في التصريف ان شاء الله تعالى وادغم بعد القلب اولاهما في الاخرى وكسر ما قبل الياء لاتمام ما شرعوا فيه من التخفيف ولكون الضمة قريبة من الطرف ٢ والطرف محل التغيير فمن لم يكسر الضم في نحو سيل وميل اي لانه لم يسبقه تخفيف اخر حتى يتم به ولم يكن الضم قريبا من الطرف وليست الياء الساكنة المدغمة في امتناع انضمام ما قبلها كالياء الساكنة غير المدغمة فان ذلك لا يجوز فيها ولذا قيل في جمع ابيض بيض وفي فعلى من الطيب طوبى واما المدغمة في المتحركة فكأنها متحركة لصيرورتها مع المتحركة كحرف واحد ٣ فتحو سيل كهيام (٤ وان كان الاسم الذى قلب واوه ياء للادغام فى الياء على اخف الاوزان اي ثلاثيا ساكن الوسط جوزوا ايضا بقاء الضم على حاله ٥ فقالوا في جمع الوى الى قثبت ان الواو الذى هو علامة الرفع مقدر في جائئى مسلمى (واما في حالة الجر والنصب فالياء باقية الا انها ادغمت والمدغم ثابت ولعله انما لم يعد نحو جائئى صالحا القوم وصالحوا القوم ورأيت صالحى القوم ومررت بصالحى القوم من المقدر حرفه لظهور عروض الحذف لان الكلمتين مستقلتان بخلاف نحو مسلمى فان المضاف اليه لكونه ضميرا متصلا بجزء المضاف (٦ واما لفظه في الاحوال الثلاث فقد دخلت في باب غلامى فلذا لم يفرد بالذكر وكان عليه ان يعد في المستقل اعراجه الموقوف عليه رفعا وجرا بالسكون نحو جائئى زيد ومررت بزيد وان يعد

الشارح ان يقال كان الاولى ان يحصل تلك الكسرة المجتلية للياء بعد ورود العامل علامة الاعراب ايضا فتكون الكسرة حينئذ مفيدة لفائدتين بعدما كانت مفيدة لفائدة واحدة على قياس ما اختاره في علامة التنبيه والجمع فيكون اعراب غلامى لفظيا في حالة الجر كما هو الاصل ٢ قوله والطرف محل التغيير فمن ثمة لم يكسر الضم اي لم يقلب الضم كسرا ٣ قوله (فتحو سيل كهيام) الهيام بالضم اشد العطش وجنون العشق وداء يأخذ الابل فتهم في الارض لا ترى ٤ قوله (وان كان الاسم) الى قوله الى مؤخر عن قوله وليست الياء الساكنة الى قوله كهيام ٤ قوله (فقالوا في جمع الوى الى) الاولى هو الرجل المجتنب المنفرد ولا يزال كذلك ٦ قوله (واما لفظه في الاحوال الثلاث فقد دخلت في باب غلامى) دخول في في باب غلامى ظاهر لاشبهة فيه واما في فيحتمل ان يقال اعراجه بالواو تقديرا في حال الرفع وبالياء لفظا في حال النصب والجر على قياس مسلمى وكأنه انما ادرجه في باب غلامى نظرا الى اخواته والى اللغة الاخرى فيه وان كانت قليلة (في قسم)

في قسم المتعذر اعرابه مطلقا المحكى في نحو من زيد ومن زيدا ومن زيد لكونه معربا مقدر الاعراب وجوبا لا اشتغال محله بحركة الحكاية * واعلم ان مذهب النحاة ان باب غلامى مبنى لاضافته الى المبنى وخالفهم المصنف كما رأيت لانه عدّه من قسم المعرب المقدر اعرابه وهو الحق بدليل اعراب نحو غلامه و غلامك و غلامى ومن اين لهم ان الاضافة الى المبنى مطلقا سبب البناء بل لها شرط كما يجيئ في الظروف البنية فاذا عرفت المعرب الذى اعرابه مقدر اما مطلقا او في بعض الاحوال دون بعض فما بقي من المعربات اعرابه ظاهر وهو قوله واللفظي فيما عده * قوله (غير المنصرف ما فيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما وهى * عدل ووصف وتأنيت ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب * والنون زائدة من قبلها الف * ووزن فعل وهذا القول تقريب * مثل عمرو اجر وطلحة وزينب و ابراهيم ومساجد ومعدي كرب و عمران واحد وحكمه ان لا كسر ولا تنوين) قوله ما فيه علتان * اعلم اولا ان قول النحاة ان الشئ الفلاني علة لكذا لا يريدون به انه موجب له بل المعنى انه شئ اذا حصل ذلك الشئ ينبغي ان يختار المتكلم ذلك الحكم لمناسبة بين ذلك الشئ وذلك الحكم والحكم في اصطلاح الاصوليين ما توجه به العلة و اياه عنى المصنف بقوله وحكمه ان لا كسر ولا تنوين لان سقوط الكسر والتنوين في غير المنصرف مقتضى العلتين وتسميتهما ايضا لكل واحد من الفروع في غير المنصرف سببا و علة مجاز لان كل واحد منهما جزء العلة لاعلة تامة اذ اجتماع اثنين منها يحصل الحكم فالعلة التامة اذن مجموع علتين او واحدة منها تقوم مقامهما مع حصول شرط كل واحد منهما واستعرف الشروط ان شاء الله تعالى (ويدخل في الحد الذى ذكره المصنف لغير المنصرف ما دخله الكسر والتنوين للضرورة او للتناسب ٨ وكذا المجموع بالالف والتاء علما والمجموع بالواو والنون علما المؤمنت كمسلمات ومسلمون وان لم يحذف منهما الكسر والتنوين لثبوت العلتين في جميع ذلك (ففي قوله بعد ويجوز صرفه للضرورة او التناسب نظر لان الصرف على قوله عبارة عن تعرى الاسم عن السببين المعبرين وعن السبب القائم مقامهما وهو في حال الضرورة وقصد التناسب غير مجرد عنهما فكان الوجه ان يقول ويزول حكم غير المنصرف للضرورة او للتناسب لان حكم غير المنصرف حكم قد يتخلف عن العلة بخلاف حكم المعرب اعنى اختلاف الاخر باختلاف العوامل لفظا او تقدير افانه لا يتخلف عن علة الاعراب ٩ وعلى ما حد النحاة غير المنصرف اعنى قولهم هو ما لا يدخله الكسر والتنوين للسببين يجوز ان يقال يجوز صرفه للضرورة (٢ وكذا على ما حد المصنف يكون ما دخله اللام او الاضافة مما فيه علتان من التسع غير منصرف وعند غيره هو منصرف سواء قالوا ان الكسر سقط تبعا للتنوين او قالوا ان الكسر والتنوين سقطا معا وذلك ان اكثرهم قالوا ان الاسم لما شابه الفعل حذف لاجل مشابهته اياه علامة تمكنه التى هى التنوين اى علامة اعرابه لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء وجعلوا ترك الصرف عبارة عن حذف التنوين وقالوا ثم تبعه الكسر بعد صيرورة الاسم غير منصرف (وقوا هذا القول ٣ بانه لما لم يكن مع

٨ قوله (وكذا المجموع بالالف والتاء علما) للمصنف ان يمنع وجود السببين المعبرين في مسلمات علما كما عرف من كلام العلامة وان يجعل التنوين للمقابلة لا للممكن وان يحذف كمر ٩ قوله (وعلى ما حد النحاة غير المنصرف اعنى قولهم هو ما لا يدخله الكسر) سبب عدول المص عن هذا الحد ما سبق في حداد المعرب ٢ قوله وكذا على ما حد المص يكون ما دخله اللام او الاضافة آه) قديقال دخول اللام والاضافة يوجب ضعف المشابهة مع الفعل فيزول اعتبار السببين او احدىهما فلا يكون في الاسم مع اللام او الاضافة سببان معتبران كما في هند اذا اعتبر مقاومة سكون الوسط لاحد السببين فيمكن ان يدعى صرف الاسم مع اللام او الاضافة على مذهبه ايضا لان المراد بما ذكره في الحد سببان معتبران لثلاثين تقص بنحو هند اذا صرف ولا يمكن اجراء ذلك في الضرورة او التناسب ٣ قوله (بانه لما لم يكن مع اللام او الاضافة تنوين حتى يحذف) اى حتى يحذف لاجل السببين فيصير ممنوعا من الصرف يحذفه ٤

اللام والاضافة تنوين حتى تحذف لمنع الصرف لم يسقط الكسر فظهر ان سقوطه لتبعية التنوين لا باصالة ٤ فعلى قول هؤلاء نحو الاجر واجركم منصرف لان التنوين لم توجد فتحذف كما في اجران واجمرون (هـ) وقال بعضهم انه لما شبه الفعل حذف الكسر والتنوين مع المنع الصرف ونحو الاجر واجركم عندهم ايضا منصرف لان الكسر والتنوين لم يحذفا ولا احدهما مع اللام والاضافة لمنع الصرف والاول اقرب اعني ان الكسر سقط تبعا للتنوين وذلك انه يعود في حال الضرورة مع التنوين تابعه مع انه لا حاجة داعية الى اعادة الكسر اذ الوزن يستقيم بالتنوين وحده فلو كان الكسر حذف ايضا لمنع الصرف كالتنوين لم يعد بلا ضرورة اليه اذ مع الضرورة لا يرتكب الا قدر الحاجة (و) اما تبعية الكسر في الحذف لان التنوين يحذف لمنع الصرف ايضا كما في الوقف ومع اللام والاضافة والبناء فارادوا النص من اول الامر على انه لم يسقط الالمشابهة الفعل * لا للضافة ولا للبناء ولا لشيء اخر فحذفوا معه صورة الكسر التي لا تدخل الفعل ولهذا يؤتى بنون العماد في نحو ضربني ويضربني (و) اما لم يظهر اثر منع الصرف في المثني وجع المذكر السالم مع اجتماع السبين نحو اجران ومسلمون علمين للمؤنث لان النون فيهما ليس للتمكن كما ذكرنا حتى يحذف فبتبعه الكسر (و) ايضا فان النصب فيهما تابع للجر فلم يتبع الجر النصب بلى ان سمي بهما واعربا اعراب المفرد اى جعل النون معتقب الاعراب وجب منع صرفها للعلمين لان اذن فيهما تنوين التمكن ولا يتبع نصبهما الجر (ثم نقول اصل الاسم الاعراب كاذ كرنا ثم قد يتفق مشابهته للفعل وهى على ثلاثة اضرب (احدها وهو اقواها ان يصير معنى الفعل سواء كافي اسماء الافعال فيبنى الاسم نظرا الى اصل الفعل الذى هو البناء ويعطى عمله) وثانيها وهو واسطها ان يوافق من حيث تركيب الحروف الاصلية وبشابهه في شئ من المعنى كاسم الفاعل والمفعول والمصدر والصفة المشبهة فيعطى عمل الافعال التى فيه معناها ولا يبنى لضعف امر الفعل في البناء بتطفل بعضه وهو المضارع على الاسم في الاعراب فلا يبنى منه الاقوى المشابهة للافعال اى الذى معناه معنى الفعل سواء كاسم الفاعل (وثالثها وهو اضعفها ان لا يشابه لفظا ولا يتضمن معناه ولكن يشابه بوجه بعيد ككونه فرعا لاصل كما ان الافعال فرع الاسماء افادة واشتقاقا اما الافادة فلا تحتاج الفعل في كونه كلاما الى الاسم واستغناء الاسم فيه عنه واما الاشتقاق فيجئ في باب المصدر فلا يبنى بهذه المشابهة لضعفها مع ضعف الفعل في البناء ولا يعطى به عمل الفعل لان ذلك يتضمن معناه الطالب للفاعل والمفعول وهو خلو منه بل تنزع بهذه المشابهة علامة الاعراب فيكون اسما معربا بلا علامة اعراب ثم يتبعه الكسر على قول او ينزع التنوين والكسر معا كما تقدم (و) اما احتيج في هذا الحكم الى كون الاسم فرعا من جهتين ولم يقتنع بكونه فرعا من جهة واحدة لان المشابهة بالفرعية مشابهة غير ظاهرة ولا قوية اذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج في اثباتها فيه الى تكلف كما مضى وكذا اثبات الفرعية في الاسماء بسبب هذه العلل غير ظاهر كما يجئ فلم تكف واحدة منها اذا قامت

هـ لاجل السبين والاسقط ههنا وكان الاسم ممنوع الصرف من هذه الجهة ٤ قوله (فعلى قول هؤلاء نحو الاجر واجركم منصرف) وانما مثل بالاجر واجركم لان دخول اللام والاضافة لا ينافى وجود شئ من سببيه بخلاف ما فيه علمية مؤثرة نحو اجدكم وعثماننا اذ علمية مع الضافة واللام فيكون هذا عند المص ايضا منصرفا ولذلك قال اولا لا يكون مادخله اللام والاضافة مما فيه علتان من التسع غير منصرف هـ قوله (وقال بعضهم انه لما شبه الفعل حذف الكسر والتنوين آه) كان القياس على قولهم ان يحذف الكسر لا مكانه مع تحقق مقتضيه اعني وجود السبين الا ان دخول اللام والاضافة اوجب فيهما ضعفا

٢ قوله (فالجواب ان الاسم تطفل على الفعل فيما هو من خواص الفعل) اي وهو كونه فرعاً من وجهين ٣ في اسم الفعل معنى الاسم هو معنى الفعل ٣٧ وفي اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر يتضمن الاسم معنى

الفعل نسخته

٤ قوله (اي يكون علل منع الصرف عدلاً ووصفاً وكذا) الاظهر ان يقال معناه يمنع الصرف عدلاً ووصفاً وكذا وكذا والنون زائدة (قوله وهو كل الف زائدة) اي لا للتأنيث ٦ قوله (كما في ارطى وذفرى آه) قال الجوهري الارطى شجر من اشجار الرمل يدغ به والفه للخلق لا للتأنيث لان الواحدة ارطاة والذفرى من القفاء هو الموضوع الذي يعرق من البعير خلف الاذن يقال هذه ذفرى اسيلة لا ينون لان الفها للتأنيث وبعضهم ينونه في النكرة ويجعل الفه للالحاق بدرهم وهجرع والجنبى القصير البطين يهمز ولا يهمز والنون والالف للالحاق بسفرجل يقال رجل جنبى بالنون وجنباة والقبعرى العظيم الشديد الالف ليست للتأنيث لانك تقول قبعراة فلو كانت للتأنيث لما لحقه تأنيث آخر هذا وما شبهه لا ينصرف في المعرفة

مقام اثنين (فان قلت اذا شبه الاسم غير المنصرف الفعل فقد شبهه الفعل ايضا فلم كان اعطاء الاسم حكم الفعل اولى من العكس) ٢ فالجواب ان الاسم تطفل على الفعل فيما هو من خواص الفعل وليس ذلك لمطلق المناسبة بينهما وذلك كما يصير ٣ اسم الفعل بمعنى الفعل ويتضمن هنا اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر معنى الفعل فيتطفل الاسماء على الافعال في المعنى فتعطى حكم الفعل وذلك ببناء اسم الفعل وعمله عمله معا وعمل البواقي عمله حسب وهذا مطرد في كل ما يعطى حكماً لاجل مشابهته لنوع آخر كما اذا اتفق مشابهة الحرف للفعل بتضمن معناه كان واخواتها وما ولا اعمل عمل الفعل (واذا اتفق مشابهة الاسم للحرف باحتياجه الى غيره كالموصلات والمضمرات والغايات او بتضمن معناه كاسماء الشرط والاستفهام ونحو ذلك كما يجئ في باب المبنى بنى الاسم لتطفله على الحرف فيما يخصها وههنا يكفي ادنى مشابهة لاجل بناء الاسم بخلاف مشابهته للافعال وذلك لتمكن الحرف ورسوخه في البناء دون الفعل (واذا شبه الفعل الحرف بلزوم معنى الانشاء الذي هو بالاصالة للحرف اعطى حكم الحرف في عدم التصرف كفي عسى وفعل التعجب وان شبه الاسم كالمضارع اعرب كما يجئ في باب فظهر ان الاسم قديشابه الفعل والحرف وكذا الفعل قديشابه الاسم والحرف واما الحرف فيشابه الفعل فقط (قوله والنون زائدة انتصب زائدة على انها حال من النون والعامل معنى الكلام فان معنى قوله وهى عدل ووصف الى آخره) اي تكون علل منع المنصرف عدلاً ووصفاً وكذا والنون زائدة وقد اُلحق باسباب المذكورة ما شبه الف التأنيث المقصورة ٥ وهو كل الف زائدة في آخر الاسم العلى سواء كانت للالحاق ٦ كفي ارطى وذفرى وجنبى ولا كقبعرى لانها بالعلمية تمتنع من التاء كالف التأنيث فاذا عد الالف والنون سبباً لم مشابهة الف التأنيث بالامتناع من التاء فعد الالف المقصورة الممتنعة من التاء اولاً لم مشابهتها لها لفظاً وامتناعاً من التاء ٧ واما الف الالحاق الممدودة فلم تلحق مع العلمية بالالف التأنيث الممدودة وان كانت ايضا ممتنعة من التاء مثل الف التأنيث الممدودة لاجتماع شيئين (احدهما ضعف ما يشبهه الف الالحاق الممدودة اي الهمزة في نحو حراء في باب التأنيث دون الالف في نحو سكرى لكون الهمزة في الاصل الفا) والثاني كون همزة الالحاق في مقابلة الحرف الاصلى ولذلك اثر الالف والنون في نحو سكران لم مشابهة الف التأنيث الممدودة لان النون ليست في مقام حرف اصيلى والالف الالحاق المقصورة وان كانت في مقابلة حرف اصيلى لكنها تشبه علامة التأنيث الاصلية اي الالف المقصورة لا المقلدة عن علامة التأنيث اي الف التأنيث الممدودة (واما فرعية هذه العلل فان العدل فرع ابقاء الاسم على حاله والوصف فرع الموصوف والتأنيث فرع التذكير والتعريف فرع التنكير اذ كل ما نعرفه كان مجهولاً في الاصل عندنا والعجمة في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في كل كلام

وينصرف في النكرة قال واما زيدت الالف في قبعرى ليلحق بنات الخمسة بنات الستة وقد خطى في هذا الحكم ٧ قوله (واما الف تأنيث الالحاق الممدودة) كعلباء ملحق بسرداح

٨ (قوله ككون الاسم مصغرا او منسوبا آه) قال بعضهم التصغير ٣٨ والنسبة يتايفان الفعل لان المصغر والمنسوب

مو صوفان معنى فلذلك لم يعتبر بخلاف الجمعية والتأنيث فانهما لا يتايفانه بل الفعل لما كان للحقيقة لم يحتاج اليهما

٩ (قوله وغير ذلك بما لا يحصى) ككونه مثنى وكونه مشتقا وكونه مقلوبا وكونه محذوفا منه شيء
٢ (قوله ويجوز صرفه للضرورة او التناسب)
قبل انما ذكر الجواز مع ان الضرورة موجبة للصرف لانه عطف عليه التناسب وهو غير موجب اولانه اراد بالضرورة ما يتناوله انكسار الوزن واتزخافه وذلك مجوز وليس بموجب
٣ (قوله فهو كقولهم هنأني الشيء ومرأني)
قال في الصحاح هنأ الطعام وهني بالضم والكسر وهنأني الطعام وكذلك مرأ الطعام ومرأي بالضم والكسر مثل فقه وفقه
قال الاخفش يقال مرأني الطعام وبعضهم يقول امرأني الطعام وقال الفراء يقال هنأني ومرأني اذا اتبعوها هنأني قالوها بغير الف واذا افردوها قالوا امرأني

ان لا يخالطه لسان اخر فيكون العربية اذن في كلام العجم فرعا والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون فرع الف التانيث كما يجئ بعد او فرع ما زيد اعليه ووزن الفعل في الاسم فرع وزن الاسم اذا كان خاصا بالفعل او اوله زيادة كزيادة الفعل لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع غيره وهنأ فروع اخر لم يعتبروها ٨ ككون الاسم مصغرا او منسوبا وشاذ ٩ وغير ذلك مما لا يحصى وذلك اختيار منهم بلا علة مخصوصة (قوله وحكمه ان لا كسر ولم يقل ان لا جر لانه يدخله الجر عند الجمهور اذ هو عندهم معرب والجر انواع وجره فتح فالفتح الذي في باجده عندهم عمل الجار وهو يعمل الجر لا بحالة (وقال الاخفش والمبرد والزجاج غير المنصرف في حال الجر مبني على الفتح خفته وذلك لان مشابهته للمبني اى الفعل ضعيفة فحذفت علامة الاعراب مطلقا اى التنوين وبني في حالة واحدة فقط واختص بالبناء في حالة الجر ليكون كالفعل المشابه في التعرى من الجر (قوله ٢ ويجوز صرفه للضرورة او التناسب مثل سلاسل واغلالا وقواريرا) قال الاخفش ان صرف مالا ينصرف مطلقا اى في الشعر وغيره لغة الشعراء وذلك انهم كانوا يضطرون كثيرا لاقامة الوزن الى صرف مالا ينصرف فمقرن على ذلك السنتهم فصار الامر الى ان صرفوه في الاختيار ايضا وعليه حل قوله تعالى ﴿سلاسل واغلالا وقواريرا﴾ وقال هو والكسائي ان صرف مالا ينصرف مطلقا لغة قوم الا افعل منك وانكره غيرهما اذ ليس بمشهور عن احد في الاختيار نحو جاءني اجد وابراهيم ونحو ذلك واما للضرورة فلا خلاف في جواز صرفه فلا يصرف مافيه الالف المقصورة لعدم الضرورة ومنع الكوفيون صرف افعل من في الضرورة لان من مع مجروره كالمضاف اليه فلا ينون ماهو كالمضاف والاصل الجواز لان الكلام في الضرورة وفرق بين المضاف وماهو كالمضاف وجوز الكوفيون وبعض البصريين للضرورة ترك صرف المنصرف لا مطلقا بل بشرط العلية دون غيرها من الاسباب لقوتها كما نين لك عند الكلام في تفصيل الاسباب وذلك بكونها شرطا لكثير من الاسباب مع كونها سببا واستشهدوا بقوله ﴿فاكان حصن ولا حابس﴾ يفوقان مرداس في مجمع ومنعه الباؤون استدلالا بان الضرورة تجوز رد الاشياء الى اصولها فجاز صرف غير المنصرف ولا يخرج لاجلها الاشياء عن اصولها وقريب من هذا الوجه جواز قصر الممدود في الشعر دون مد المقصور الانادرا ومنعوا روايتهم بان قالوا الرواية يفوقان شينخي والانصاف ان الرواية لو ثبتت عن ثقة لم يحز ردها وان ثبت هناك رواية اخرى (قوله سلاسل صرف ليناسب المنصرف الذي يليه اى اغلالا ٣ فهو كقولهم هنأني الشيء ومرأني والاصل امرأني (قوله قواريرا يعنى اذا قرئ منونا لا اذا وقف عليه بالالف لان الالف حيثئذ كما تحتل ان تكون بدلا من التنوين يحتمل ان تكون للاطلاق كما في قوله تعالى ﴿الظنونا والسيلا﴾ فلا يكون نصا فيما استشهدله من صرف غير المنصرف وانما صرف ليناسب او اخرى الاى في هذه

٣ (قوله و فرس مأمورة اى مؤمرة) قال ابو عبيدة امرته بالمدوامرته لغتان بمعنى كثرته ومنه الحديث وامر هو اى كثر
قال يعقوب ولم يقله احد غيره وقال ابو الحسن امر ماله بالكسراى كسروا امر الله ماله بالمدقال واما قيل مأمورة للازدواج والاصل
مؤمرة على وزن مفعلة والسكة الطريقة المصطفة من النخل قال الاصمعي هي ههنا الخديدة التى تحرث بها ومعنى مأبورة
مصلحة وقيل ملقحة ٤ (قوله و جار حزاب) الحزابى بالخاء المهملة والزاء المعجمة رجل حزاب وحزاية ايضا اذا كان غليظا
ماثلا الى القصر ٥ (قوله و اما هو وزن) هي ٣٩ قبيلة من قيس قوله (و شراحيل) علم رجل وكذا

براقش اسم كلبة ومعافرا سم
حى من اليمين قال الجوهرى
شراحيل اسم رجل
لا ينصرف فى معرفة ولا فى
نكرة عند سيويه لانه بزنة
جمع الجمع وينصرف عند
الاخفش فى النكرة فان
صغرت انصرف عندهما
لانه عربى وفارق السراويل
لانها انجنية ٦ (قوله نحو
جالى و كالى فى المنسوب)
لا يعلم من هذين المثالين كون
ياء النسب غير معتد بها فى منع
الصرف الا اذا جعل مجرد
هذا الوزن سببا مستقلا فى
المنع هذا ان قصد
الاستدلال وان قصد مجرد
التشيل فلا كلام فيه
٧ (قوله وكذا تهام بفتح
التاء فى المنسوب) قال
الجوهرى تهامة بلد
والنسبة اليها تهامى وتهام
واذا قمت التاء لم تشدد
كفى يمان وشأ م الا ان
الالف فى تهام من لفظها

السورة لان اواخر الاى كالتوافى يعتبر توافقهما وتجانسهما وكذا كل كلام مسجع الا ترى
الى قوله عليه الصلاة والسلام (خير المال سكة مأبورة ٣ و فرس مأمورة) اى مؤمرة
يعنى كثيرة النتاج وقال تعالى (والفجر ثم قال بسر ويمال سجا لموافقة قلى *) قوله وما
يقوم مقامهما الجمع والفا التانيث (اعلم ان الاكثرين على ان قيام الجمع الاقصى مقام سبيين
وقوته لكونه لا نظيره فى الاحاد العربية اما نحو ثمان ورباع اى الذى القى رباعيته ورجل شناع
اى طويل ٤ و جار حزاب اى غليظ قصير فشواذ واما نحو الترامى والتغازى فالاصل فيه
ضم ما قبل الاخر لكنه كسر لاجل الياء ٥ واما نحو هو وزن وشراحيل علمين فنقول عن الجمع
وسيجئ حكمه واما يمان وشأم فالالف فيهما عوض من احدى يائى النسب فهذا الوزن عارض لم
يعتد به وذلك لانهما صارا الى هذا الوزن بسبب احدى يائى النسب والالف الذى هو بدل من
الاخرى وياء النسب عارضة لا يعتد بها فى الوزن ٦ نحو جالى وكالى فى المنسوب الى جال
وكال ٧ وكذا تهام بفتح التاء فى المنسوب الى التهم بمعنى تهامة قال * ارقنى الليلة برق
بالتهم * يالك برق من يشفه لايلم * قال سيويه منهم من يقول يمانى وشأ مى بتشديد الياء
وهو قليل ويحى وجهه فى التصريف انشاء الله تعالى * وانما تعد ياء النسب عارضة ٨
فى قارى وكراسى ٩ وعوارى وبخاتى ودباسى ونحوها لانها ثبتت فى آحادها وصيغت هذه
المجموع على اعتبار تلك الياءات فى الاحاد وليس ذلك اى اعتداد الياء فى المفرد وصوغ الجمع
عليه مطردا الا ترى انك لا تقول فى جمع عجى عجامى وان كان ياؤه للوحدة كما فى بختى
وقيل ان ثمانيا مثل يمان الالف والياء للنسب الى الثن الذى هو جزء من ثمانية (وفيه نظر
اذلا معنى للنسب فى ثمان فانه بالاضافة الى ثمن كالأربع والخمس الى الخمس ولا معنى
لنسب هذين العددين الى جزئيهما وتقدير النسب فى الرباعى انسب فيكون منسوب الى
الرباعية وهى السن (ويجوز ان يقال فى اثمانى انه منسوب الى الثمانية اى مجرد العدد لان
الاثمانى لا يستعمل الا فى المعدود والثمانية فى الاصل العدد لا المعدود كما تقول فى صريح
العدد ستة ضعف ثلاثة ولا تقول ست ضعف ثلاث وقد يجئ تحقيقه فى باب العدد فالالف
فيهما اذن غير الالف المنسوب اليه تقدير الكونه بدل من احدى يائى النسب وكذلك الياء غير
الياء كما قيل فى هجان وقلك وقد جاء ثمان فى الشعر غير منصرف شاذ قال الشاعر * يحذ

وفيها بدل عن احدى يائى النسبة وقد يستعمل التهمة فى موضع تهامة ٨ (قوله فى قارى) القمري منسوب الى طير قرى
والانثى قرية والجمع قارى غير مصروف والدبسى طير منسوب الى طير دبس والادبس من الطير والخليل مالونه بين السواد
والجره ٩ (قوله وعوارى) العارية بالتشديد كأنها منسوبة الى العار لان طلبها عار وعيب

٢ (قوله برمة اعشار) اى انكسرت قطعا قوله (وثوب اسمال) السمل الخلق من الثياب يقال ثوب اسمال كما قالوا ربح
اقتصاد تقصدت الرماح تكسرت ٣ (قوله ونظفة امشاج) نظفة امشاج هى ماء الرجل المختلط بماء المرأة ٤ (قوله
ولا باجر وآنك) الاجر قد يشد درأؤه قال فى الصحاح الا آنك الاسرب وافعل من صبغ الجمع ولم يحى عليه الواحد الا آنك
واشد قال المص و ايضا يحتمل ان يكون آنك فاعلا ٥ (قوله ولا بايلم لانها لغة ردية) الايلم خصوص المقل وفيه ثلاث لغات ايلم
وايلم وايلم والواحدة بالهاء والمقل ثمر الدوم وقد فسر ٤٠ الدوم بشجر المقل ٦ (قوله بلغتها) تمامه

و ثمانى مولعا بلقاحها * وهو على التوهم لما رأى فيه معنى الجمع ولفظه يشبه لفظ الجمع ظنه جمعها
(اما سراويل فاعجى فى الاشهر وقدينا الآحاد بالعربية او عربى مفرد شاذ او جمع تقديره
كما يحى واما نحوا كلب واجال فانهما وان لم يأت لهما نظير فى الاحاد الا ان كونهما جمعى قلة
وحكم جمع القلة حكم الآحاد بدليل تصغيره على لفظه فت فى عضد جمعيتها مع انه نسب
الى سيويه ان افعل لا مفرد وكذا قال تعالى * نمانى بطونه * والضمير للانعام و جاز وصف
المفرد به نحو ٢ برمة اعشار و ثوب اسمال ٣ ونظفة امشاج (ولم يوصف المفرد بغير
هذا الوزن من المجموع ولا يصح الاعتذار بمجئ افعال فى الواحد نحو ادرج فى اسم موضع
لكونه منقولاً عن الجمع كداين ٤ ولا باجر وآنك لانهما اعجيان ٥ ولا بايلم لانها لغة ردية
شاذة والفصيح ضم الهمزة ولا باشد لانه جمع شدة على غير القياس او هو جمع لا واحد له بدليل
قوله * ٦ بلغتها واجتمعت اشدى * فانث الفعل وقال بعضهم انما قوى حتى قام مقام السبيين
لكونه نهاية جمع التكسير اى يجمع الجمع الى ان ينتهى الى هذا الوزن فيرتدع ولهذا سمي
بالاقصى نحو كلب واكلب واكالب ونم وانعام واناعم واما قوله عليه الصلاة والسلام
* انكن ٧ صواحبات يوسف * وقوله * جذب الصرارين بالكروور * جمع صراء
جمع صار بمعنى الملاح فهما جمع سلامة ونحن قلنا نهاية جمع التكسير وقيل لما لم يكن له فى الاحاد
له نظير اشبه الاعجى الذى لا نظير له فى كلام العرب ففيه الجمع وشبه العجمة وعلى هذا ففقه سبيان
لاسبب كالسبيين * وقال الجزولى فيه الجمع وعدم النظر فى الآحاد وعدم النظر فيها عنده
سبب مستقل لا يحتاج الى الجمعية كما يأتى فى سر وائل ففيه عنده ايضا سبيان والاسباب عنده
اكثر من التسعة * وقال المصنف منع صرف مثل هذا الجمع لتكرر الجمع حقيقة كالكلب او
كونه على وزن جمع الجمع كساجد فلا اثر عنده لكونه اقصى جوع التكسير واما قيام التانيث
اعنى الممدودة والمقصورة مقام سبيين فلزومهما الكلمة وبناء الكلمة عليهما بخلاف تاء التانيث
فان بناءها على العروض وان اتفق فى بعض الاسماء لزومها ٨ كمنصوة وقمودة وحجارة وخزاية
وغيرها كما يحى فى باب التانيث * قوله (فالعدل خروجه عن صيغة الاصلية تحقيا كثلث
ومثلث واخروج جمع او تقديره كمرو باب قطام فى تميم) العدل اخراج الاسم عن صيغته الاصلية
بغير القلب لا التخفيف ولا للاحق ولا للمعنى ٩ فقولنا بغير القلب ليخرج نحو ايس فى يأس وقولنا

وشطت الباطل عندى حدى
٧ (قوله صواحبات
يوسف) وكذا قوله قد
جرت الطير ايامينا جمع
ايامن جمع ايمن قوله (وقوله)
اى العجاج قوله (جذب
الصرارين) فى الصحاح
الصارى الملاح والجمع
صراء مثل قارى وقراء
وكافر وكفار وقال فى باب
الراء الصرارى الملاح
والجمع الصرارىون واستشهد
بقول العجاج جذب
الصرارين بالكروور وقال
وقد يقال للملاح ايضا
الصارى كالفاضى والكروور
جمع كرو وهو جبل الشراع
٨ (قوله كمنصوة وقمودة)
يقال فى رأسه عناصر اذا بقى
فى رأسه شعر متفرق فى
نواحيه الواحدة عنصوة
فهى فعلوة وبعضهم يقول
عنصوة يلحقها بعرقوة
والقمودة خلف الرأس
٩ (قوله فقولنا بغير القلب

ليخرج نحو ايس) يمكن ان يلتزم كون آيس على وزن يابس نظرا الى عدد الحروف وخصوصية (ولا)
الحركات والسكنات ولا يلاحظ فى ذلك ترتيب الحروف بحسب المقابلة بالفاء والعين واللام فانه امر اعتبارى فلا خروج عن
الصيغة الاصلية فلا حاجة الى الاحتراز واما نحو مقام ومقول ففيه علة تخرجه عن صيغته الاصلية والتبادر من الخروج اذا
اطلق ما لا يستند الى اخراج كافى قولك خرج زيد الى بلد كذا ونحو فخذو عنق لم يخرج عن صيغته الاصلية خروجاً تاماً
بل يستعمل على تلك ٥

ولالتخفيف احتراز عن نحو مقام ومقول وفخذ وعنق وقولنا ولا للخالق ليخرج نحو كوث وقولنا ولا معنى ليخرج نحو رجيل ورجال (٢ قوله خروجه اى خروج الاسم ولو قال اخراجه لكان اوفق لمعنى العدل وهو الصرف يقال اسم معدول اى مصروف عن بنيته والمعدول الانصراف والخروج (٢ قوله عن صيغته الاصلية يخرج عنه اخر ان قلنا انه معدول عن الآخر وسحر عند من قال انه معدول غير منصرف وامس عند تميم اذ هما معدولان عن السحر والامس واللام ليست من صيغة الكلمة لان الكلمة لم تصغ عليها الا ان تقول كائنها من صيغة الكلمة وبنيتها لشدة امتزاجها بها (٢ قوله تحقيقا نصب على المصدر لان الخروج اما خروج تحقيق اى خروج محقق كرجل سوء بمعنى رجل سيئ او خروج تقدير اى خروج مقدر ويعنى بالعدل المحقق ما يتحقق حاله بدليل يدل عليه غير كون الاسم غير منصرف بحيث لو وجدناه ايضا منصرفا لكان هناك طريق الى معرفة كونه معدولا بخلاف العدل المقدر فانه الذى يصار اليه لضرورة وجدان الاسم غير منصرف وتعدر سبب اخر غير العدل فان عمر مثلا لو وجدناه منصرفا لم نحكم قط بعدوله عن عامر بل كان كادد (٢ واما ثلاث ومثلث فقد قام دليل على انهما معدولان عن ثلاثة ثلاثة وذلك انا وجدنا ثلاث وثلاثة ثلاثة بمعنى واحد وفائدتهما تقسيم امر ذى اجزاء على هذا العدد المعين ولفظ المقسوم عليه فى غير لفظ العدد مكرر على الاطراد فى كلام العرب نحو قرأت الكتاب جزءا جزءا وجاءنى القوم رجلا رجلا وابصرت العراق بلدا بلدا فكان القياس فى باب العدد ايضا التكرير عملا بالاستقراء والحقا للفرد المتنازع فيه بالاعم الاغلب فلما وجد ثلاث غير مكرر لفظا حكم بان اصله لفظ مكرر ولم يأت لفظ مكرر بمعنى ثلاث الا لثلاثة ثلاثة فقلل انه اصله وقد جاء فعال ومفعول فى باب العدد من واحد الى اربعة اتفاقا وجاء فعال من عشرة فى قول الكميت * ولم يستر شوك حتى رميت * فوق الرجال خصالا عشارا * والمبرد والكوفيون يقيسون عليها الى التسعة نحو خاس وخمس وسداس ومسدد والسماع مفقود بلى يستعمل على وزن فعال من واحد الى عشرة مع يأتى النسب نحو الخاسى والسداسى والسباعى والثمانى والتساعى وعند سيبويه ان منع الصرف فى هذا للعدل والوصف (٢ فان قيل الوصف فى هذا المكرر عارض كعروضه فى اربع فى نحو نسوة اربع فكيف اثر فيه ولم يؤثر فى اربع (٢ قلت هذا التراكيب المعدول لم يوضع الاوصافا ولم يستعمل الامع اعتبار معنى الوصف فيه ووضع المعدول غير وضع المعدول عنه والفراء يحيز صرف هذا المعدول اذا لم يحزر على الموصوف وليس بوجه اذا الموضوع على الوصفية كاجر يؤثر فيه الوصف وان لم يتبع الموصوف وقال ابن السراج وانما لم ينصرف لكون مثنى مثلا معدولا عن لفظ اثنين وعن معناه ايضا لانه عدل عن معناه مرة واحدة الى معنى اثنين اثنين فقيه عدل لفظى وعدل معنى وقيل ان فيه عدلا مكررا من حيث اللفظ لان اصله كان اثنين مرتين فجعل مرة واحدة ثم غير لفظ اثنين الى مثنى (٢ وقال الكوفيون وابن كيسان ان فيه العدل ٣ والتعريف كما فى عمر اذا يدخله اللام واذا جرى على النكرة فمحمول على البدل ولا دليل على

لم يخرج عن صيغة له اصلية بل هو اسم له صيغة مأخوذ من اسم آخر له صيغة اخرى وكذا الحال فى نحو رجيل ورجال اذا لم يكن حق رجال ان يكون على صيغة رجل بل لفظ مأخوذ من لفظ رجل فهناك اخذ صيغة من صيغة اخرى لا خروج اسم من صيغة الى اخرى فالحد محمول على ظاهره مستغن عما زاده من القيود وذكر بعضهم ناقلا عن المص انه لا بد من اعتبار الخروج عن المعنى الاصلى ايضا والاورد ما لا يحصى كثرة من المعدولات من حيث اللفظ كالجموع الواردة على خلاف القياس نحو امكن وكالمصغرات والمنسوبات التى وردت على خلاف صيغها القياسية فتأمل فى جريان هذا القيد فى جميع المعدولات

٤ نظر قال في الكشف وهي تكررات يعرفن بلام التعريف تقول ﴿ ٤٢ ﴾ فلان ينكح المثنى والثلاث والرابع ٤ قوله

(فمضى آخر في الاصل اشد تأخرا وكان في الاصل معنى جاء في زيد آه) هذا معنى ما يقال من ان آخر كان في الاصل موضوعا للاختلاف في الصفة فنقل الى الاختلاف في الذات

٥ قوله (فمضى رجل آخر رجل غير زيد) فاذا قيل جاء في زيد وآخر يفهم منه ان المراد رجل آخر بخلاف جاء في زيد وغيره

٦ وقوله (في الجماعات المتأخرة) الظاهر اعتبار التأخر لا الزيادة فيه

٧ قوله (الاعلاة آه) الغرض من الاستشهاد ان المضاف اليه محذوف من علالة وهو ساجح تقديره الاعلاة ساجح او بداهة ساجح لدلالة الثاني عليه

٨ قوله (ويلزم على هذا القول ان يكون آخران وآخرون واواخرآه) لكن لا يكون على هذا القول لفظ آخر للمفرد المذكور معدولا لان مجرد حذف من لا يوجب عدلا وعلى القول يكون هو مع جميع تصاريفه معدولا لكنه لا يؤثر العدل فيه لاستغنائه عنه بوزن الفعل والوصفية الاصلية ولا في غيره الا في آخر كما قرر في الشرح

ما قالوا ولو كان معرفة ولا شك ان فيه معنى الوصف لجري على المعارف وكيف يكون معرفة وهو يقع حالا نحو جاء في القوم مثنى (واما آخر فانه جمع اخرى التي هي مؤنث اخر وهو افعال التفضيل بشهادة الصرف نحو آخر اخران آخرون واواخر واخرى اخريان اخريات واخر مثل الفضل الافضلان الافضلون والافاضل والفضلي والفضليان والفضليات والفضل ٤ فمضى آخر في الاصل اشد تأخرا وكان في الاصل معنى جاء في زيد ورجل آخر اشد تأخرا من زيد في معنى من المعاني ثم نقل الى معنى غير ٥ فمضى رجل آخر رجل غير زيد (ولا يستعمل الا فيما هو من جنس المذكور اولا فلا يقال جاء في زيد وحار آخر ولا امرأة اخرى) وتستعمل اخريات في المعنى الاول ولا تستعمل الامع اللام او الاضافة كما هو حقها نحو جاء في فلان في اخريات الناس اي ٦ في الجماعات المتأخرة وكذا الاواخر فلما خرج آخر وسائر تصاريفه عن معنى التفضيل استعملت من دون لوازم افعال التفضيل اعني من والاضافة واللام وطوبى بالمجرد عن اللام والاضافة ما هو له نحو رجلان اخران ورجال آخرون وامرأة اخرى ومرأتان اخريان ونسوة آخر (قيل الدليل على عدل اخرانه لو كان مع من المقدرة كافي الله اكبر للزم ان يقال بنسوة آخر على وزن افعال لان افعال التفضيل مادام بمن ظاهرة او مقدرة لا يجوز مطابقتها لهوله بل يجب افراده ولا يجوز ان يكون بتقدير الاضافة لان المضاف اليه لا يحذف الا مع بناء المضاف كما في الغايات او مع ساد مسد المضاف اليه وهو التنوين كما في حينئذ وكلا آتينا او مع دلالة ما اضيف اليه تابع ذلك المضاف عليه نحو قوله ﴿ ٧ ﴾ الاعلاة او بداهة ساجح ﴿ اخذا من استقراء كلامهم فلم يبق الا ان يكون اصله اللام (ولما منع ان يمنع الحصر فيما ذكر من الوجوه بما ذهب اليه الخليل في اجمع واخواته من كونها معرفات بتقدير الاضافة مع عربها من تلك الوجوه فالاولى ان يقال في امتناع كون آخر بتقدير الاضافة ان المضاف اليه لا يحذف الا اذا جاز اظهاره ولا يجوز اظهاره ههنا (ومنع ابو علي من كون آخر معدولا عن اللام استدلالا بانه لو كان كذا لوجب كونه معرفة كامس وسحر المعدولين عن ذى اللام وكان لا يقع صفة للتكررات كما في قوله تعالى ﴿ من ايام اخر ﴾ (واجيب بانه معدول عن ذى اللام لفظا ومعنى اي عدل عن التعريف الى التنكير ومن اين له انه لا يجوز تخالف المعدول والمعدول عنه تعريفا وتنكيرا ولو كان معنى اللام في المعدول عن ذى اللام واجبا لوجب بناء سحر كما ذهب اليه بعضهم لتضمنه معنى الحرف فتعريف سحر ليس لكونه معدولا عن ذى اللام بل لكونه علما (وذهب ابن جنى الى ان قياس اخر لما تجرد عن اللام والاضافة ان يستعمل بمن ويفرد لفظه في جميع الاحوال فاخر في قولك بنسوة اخر معدول عن اخر من (٨) ويلزم على هذا القول ان يكون اخران وآخرون واواخر واخرى واخريات معدولات ايضا عن اخر من الا ان اخرى واواخر غنيان عن اعتبار العدل بالف التأنيث والجمعية والمثنى والمجموع بالواو والنون لا يتبين فيهما حكم منع الصرف في موضع نحو اجران واجعون كما مر واما اخريات فاستعملها باللام

(والاضافة)

قوله (فعلى هذا لا يفسر العدل بما فسر به المصاعني خروجه عن صيغته الأصلية أم) إنما احتاج الى هذا التفسير ليصور العدل عن المضاف فان حذف المضاف اليه لا يخرج المضاف عن صيغته بخلاف حذف اللام فانها الشدة امتزاجها بمدخولها صارت من تمة صيغته بخلاف المضاف اليه وبخلاف لفظة ٤٣ من المحذوفة عن آخر على قول ٣ قوله (وضع تأكيداً للمعارف) ربما

والإضافة كما هو الأصل ولولم يكن أيضاً لم يبين فيه اثر منع الصرف لكونه كعرفات هذا (وفي ادعاء كون الفاظ المؤنث والمثنين والجمعوعين معدولة عن لفظ الواحد المذكور بعد فالاولى ان لا يدعى كون آخر وتصاريقه معدولة عن احد لوازم افعال التفضيل على التعيين بل نقول هي معدولة عما كان حقها ولازمها في الأصل اعني احداً الاشياء الثلاثة مطلقاً (وانما عدل عنه لتعريفه عن معنى افعال التفضيل الذي هو المستلزم لاحدها كما يجيء في باب افعال التفضيل وذلك لانه صار بمعنى غير كاذ كرنا ٢ فعلى هذا لا يفسر العدل بما فسر به المصنف اعني خروجه عن صيغته الأصلية بل نقول العدل اخراج اللفظ كاذ كرنا عما الأصل ان يكون معه من الصيغة او استلزام كلمة اخرى فيدخل فيه سحر وامس ونحو ضحى وعشية ومساء وبكرامعينات لان الأصل في تخصيص اللفظ المطلق بشيء معين مما كان يقع عليه وضعا ان يكون باللام والاضافة) ويدخل فيه الغايات ايضاً نحو قبل وبعد لقطعها عن المضاف اليه الذي كان يقتضيه وضعا فعلى هذا اذا كان المعدول معرباً وانضم الى عدله سبب آخر امتنع صرفه فلم يمتنع ضحى واخواته لعدم اعتبار العلمية فيها كما اعتبرت في سحر على ما يجيء (واما جمع ومثله اخواته من كنع وبضع وبتع فالأكثرون على انه معدول عن جمع لانه جمع جمعاء وقياس جمع فعلاء افعال فعل كمرء وجر قال ابو علي ليس قياس كل فعلاء ان يجمع على فعل بل قياس فعلاء مؤنث افعال الجمعوع على فعل ايضاً وجمع مجوع على اجمعون لاجمع وقوله * حلائل اسودين واجرينا * شاذ كما يجيء في باب الجمع ولو كان جمع معدولاً عن جمع وفعل يصلح لجمع المذكور والمؤنث لجاء في الرجال جمع قال والحق ان جمعاء اسم لصفة وقياس جمع فعلاء اسما فعالاً في التكسير وفعلاوات في التصحيح كصحارى وصحراوات فجمع معدول عن احدهما ويرد عليه ان جمعاً لو كان اسماً لكان اجمع ايضاً كذلك لجمعه اذن على اجمعون شاذ اذ لا يجمع بالواو والنون الا العلم او الوصف كما يجيء في باب الجمع واما السبب الاخر فيه وفي جمع ففن الخليل انه تعريف اضافي وكذا في اجمع لان الأصل في جاء في القوم اجمعون اجمعهم اي جميعهم وقرأت الكتاب اجمع اي جميعه قيل هو ضعيف لان تعريف الاضافة غير معتبر في منع الصرف (وله ان يقول انما لم يعتبر ذلك مع وجود المضاف اليه لان حكم منع الصرف لا يتبين فيه كما يجيء واما مع حذفه فما المانع من اعتباره (وقال بعضهم فيه التعريف الوضعي كالاعلام اي ٣ وضع تأكيداً للمعارف بلا علامة التعريف والمؤكد لا يكون المعرفة الا ما جاوز الكوفيون من نحو قوله * قدصرت البكرة يوماً اجمعاً * مما كان المؤكد فيه محدوداً ففيهما على هذا القول شبه العلمية ٤ ويرد عليه صباحاً ومساءً وبكرام وضحى وعتمة وضخوة اذا كانت

تأكيداً للمعارف) ربما يدعى كون الفاظ التوكيد اعلالاً ما جنسية لمعانيها ففيها علمية بخلاف نحو صباح اذ فيه شبه العلمية ٤ قوله (ويرد عليه صباحاً ومساءً وبكرام وضحى وعتمة وضخوة) وقد صرح فيما بعد بان صباحاً ومساءً وضحى اذا اريد بها معينات كانت معربة منصرفة قال واما سحر اذا اريد به سحر بعينه فامرء مشكل سواء قلنا انه مبني على الفتح او معرب غير منصرف وذلك لمخالفته لآخواته المذكورة هذا ما ذكره هناك ولا نزاع فيه الا بان الجوهرى حكم بان ضحى اذا اردت به ضحى يومك لم تنونه كسحر ويفهم منه انه معرب غير منصرف واما ما ذكره ههنا من نحو عتمة وضخوة ففيه بحث لان الظاهر انهما في حكم غدوة وبكرة وفينة اذا اريد بها معينات وهي غير منصرفة وصرح به المصنف في الايضاح وقد عدها العلامة في الاعلام الاجناس

ووافق الشارح فيما بعد حيث عدها من الاعلام الجنسية ولا شك ان العلمية الجنسية مؤثرة في منع الصرف مع التأنيث كاسامة وصرح الجوهرى ايضاً بان بكرة وغدوة اذا اريد بهما بكرة وغدوة بعينهما لا ينصرفان والتفصي عن ذلك بان تقدير العلمية لاجل منع الصرف وذلك مخصوص بغدوة هـ

ه وبكرة وفينة واماعشية وعثمة اذا اردت بهما عشية ليلتك وعثمتها فصرفتان اتفاقا كما صرح به المص في الايضاح في مباحث العدل بل صرح في مباحث الاعلام بان سحر اذا اريد به ٤٤ سحر بعينه غير منصرف للعدل

والعلمية او مبنى وصرح في مباحث العدل بان سحرا منونا يطلق على سحر بعينه فتأمل

ه قوله (قال اتاني وعيد الخوص من آل جعفر فيا عبد عمرو لو نهيت الا حاوصا) الخوص ضيق في مؤخر العين والمرأة حوصاء وعنى بالاحاوص اولاد الاحوص بن جعفر بن كلاب واراد بعبد عمرو عبد عمرو بن شريح ابن الاحوص هجا الاعشى علقمة ابن علاثة بن عوف بن الاحوص فاوعده بالقتل

٦ قوله (فاجمع واخر فيهما العدل والوصف والوزن واخر وجمع آه) فقد اجتمع العدل والوزن فلا يكونان متضادين

٧ قوله (وكان على المص ان يذكر سحر معينا) وقيل مبنى لتضمنه معنى اللام كما

٨ قوله (ويذكر امس رفعا على لغة) انما قال رفعا لما سيقوله ان مذهبهم ان يعربوه في حال الرفع غير مصروف وان ينوه على الكسر في حالتها النصب والجر قال سيبويه وبعض بني تميم

يفتحون امس بعد مذ قال السيرا في لانهم تركو صرفه وسيأتي ٩ قوله (كحطم وختع) الحطم الكسر رجل حطم (قالوا) وحطمة ايضا اذا كان قليل الرجة للماشية وختع في الارض اي ذهب ودليل ختع اي ماهر بالدلالة ٢ قوله (وبالكع) لكع عليه

معينات فانها اذن معارف بلا علامة مخصصة بعد العموم كالاتي الغالبة نحو التجم والصعق ففيه العدل عن اللام مع شبه العلمية مع ان جميعها منصرفة وايضا شبه العلم لم يثبت جمعه بالواو والنون بل المجموع هذا الجمع اما العلم واما الوصف (وقال المصنف فيه وفي اجمع مع العدل الوصف الاصل وان صار بالغلبة في باب التأكيدهما عنده كاسود وارقم ونحوهما وهذا قريب) لكن بقي الكلام في ان اجمع في الاصل من اي الصفات هو امن باب اجر حراء ام من باب الافضل والفضلي لا يجوز ان يكون من باب اجر لجمعه على اجمعون وجمعه بالنظر الى اصله فعل وبالنظر الى نقله الى الاسماء بالغلبة افاعل كاسود واداهم ه قال ه اتاني وعيد الخوص من آل جعفر ه فيا عبد عمرو لو نهيت الاحاوصا فافعلون لا يجوز فيه لاقبل الغلبة ولا بعدها وايضا افعال فعلاء لا يجرى في الاغلب الا في الالوان والخلق والاولى ان يقال انه في الاصل افعال التفضيل بشهادة اجمعون وجمع فكان معنى قولنا قرأت الكتاب اجمع في الاصل انه اتم جمعا في قرأتى من كل شئ فهو تفضيل لقولهم جميع نحو اجدوا شهر في المحمود والمشهور ثم جعل بمعنى جميعه وانمى عنه معنى التفضيل فعديل في اللفظ عن لوازم افعال التفضيل الثلاثة اعنى اللام والاضافة ومن كما ذكرنا في اخر ٦ فاجمع واخر فيهما العدل والوصف والوزن واخر وجمع فيهما العدل والوصف (ويرد على جعل اجمع من باب الافضل ان مؤنثه جمعاء وحقه جمعي كاخري) والجواب عنه انه لما انمى عنه معنى التفضيل جاز ان يغير بعض تصاريفه عما هو قياسه (ولما بقي فيه معنى الصفة مع ان وزنه افعال صار كاجر الذي هو على افعال وهو صفة فجاز جمعاء كحمرء واذا جاز لك ان تقول حسناء وخسقاء وعليا مع ان مذكراتها حسن وخشن وعال لكونها صفات فكيف اذا انضم الى الصفة وزن افعال هذا ٧ وكان على المصنف ان يذكر سحر معينا في العدل المحقق اذ هو غير منصرف في القول المشهور ٨ ويذكر ايضا امس رفعا على لغة بني تميم كما يجرى في الظروف المبنية لقيام الدليل على عدلهما هو ان كل لفظ جنس اطلق واريد به فرد من افراده معين فلا بد فيه من لام المهدسواء صار بالغلبة علما نحو التجم والصعق اولانحو قوله تعالى فعصى فرعون الرسول ه اخذنا من استقراء كلامهم فثبت عدل سحر وامس محققا واما علميتهما فمقدرة كما يجرى في الظروف المبنية (قوله او تقدير اقدمضى التقدير ه اعلم ان ماهو على وزن فعل من الاسماء على ثلاثة اضرب اما اسم جنس غير صفة وذلك على ضربين مفرد كصرد وهدي وجمع كغرف وجرف فهذه كلها منصرفة وان سمي بها اذا كان المسمى مذكرا واما صفة وذلك على ثلاثة اقسام (احدها مبالغة فاعل غير مختصة بالنداء ٩ كحطم وختع في مبالغة حاطم وخانع فهو كضروب في مبالغة ضارب) وثانيها مبالغة فاعل مختصة بالنداء نحو يافسق ٢ وبالكع فهو في المذكر كفعال في المؤنث نحو يافساق وبالكع كما يجرى في باب النداء وفعل وفعال المختصان بالنداء معدولان عند الحاجة بخلاف نحو حطم وختع

قالو لم يكونا معدولين بل كانا كحطم لم يختصا بالنداء بل ساوقا ما هما لمبالغة في شيوع الاستعمال
 كما ساق حطم في الاستعمال حاطما ولم يختص باباب دون باب وانا لا ارى في نقصان بعض الاشياء
 المشتركة في معنى عن بعض في التصرف دليلا على ان الناقص معدول عن الشايع وسيجيئ لهذا
 مزيد بحث في اسماء الافعال (ولما كان من مذهبهم ان جميع انواع فعال مبذية كانت او ممنوعة من
 الصرف معدولة وكذا فعل المختص بالنداء فرعوا عليه انك اذا سميت بها ففعل لا ينصرف
 اتفاقا نحو فسق علما للعدل والعلمية وكذا فعال عند بني تميم نحو تزال وفجار وفساف اعلاما وهذا
 الذي قالوا حق لو ثبت لهم ان جميعها معدول ولم يثبت ودونه خرط الفتاد كما يجيئ في اسماء
 الافعال) وثالث الاقسام جمع فعلى افعال التفضيل ولا عدل فيها الا في اخر وجع واتباعه كما ذكرنا
 هما واما علم وهو ان جمع شرطين ثبوت فاعل وعدم فعل قبل العلمية فهو غير منصرف ٣ كقثم
 وجحي لانه ثبت قائم وجاح ٤ وعدم قثم وجحي قبل العلمية ٥ فحكمنا بكونه معدولا عن
 فاعل جنسا ٦ وقطعنا بعدم نقله عن فعل الجنسي فقلنا هو علم مرتجل اي غير منقول عن شيء
 وهو معدول وانما جلناه على كونه معدولا ولم يجوز ان يكون مرتجلا غير معدول كعمران
 وسعاد لكثرة كون فعل الجامع للشرطين غير منصرف واضطرارنا حينئذ الى تقدير العدل فيه
 على ما تقدم لثلاث خرم القاعدة الممهدة فكل فعل علم جامع للشرطين يجهل بكونه في كلامهم
 منصرفا او غير منصرف فعلمنا ان تقدير العدل فيه ونمنعه الصرف الحاقا للشكوك فيه بالاغلب
 ٧ اما دد فانه وان جمع الشرطين لكنه سمع في كلامهم منصرفا فلا نقدر العدل فيه وان اختلف
 احد الشرطين وذلك بان لا يجيئ له فاعل قبل العلمية ولا فعل فهو منصرف لوجاء مثل ذلك
 في كلامهم ولا اعرف له مثالا وكذا ان جاء له فاعل قبل العلمية مع ثبوت فعل ايضا قبلها
 فهو منصرف كحطم وختع علمين لجواز نقله عن فعل جنسا وان لا يكون معدولا عن فاعل ولا سيما
 ان النقل في الاعلام اكثر واغلب من العدل اما عمرو زفر علمين فكان الواجب على هذا الاصل
 صرفهما لانه كما جاء لهما فاعل قبل العلمية جاء فعل ايضا نحو عمر جمع عمرة والزفر السيد ٨ قال
 الاعشى * يا بى الظلامة منه ٩ النوفل الزفر * لكنهما لما سمعا غير منصرفين حكمنا بانهما حال
 العلمية غير منقولين عن فعل الجنسي بل هما معدولان عن فاعل وان اختلف الشرطان
 كلاهما فلا كلام في كونه منصرفا ايضا لو اتفق مجيئه (فان قيل هلا حكم في المرتجلة
 التي هي ٢ نحو موهب ومكوزة ومحجب وحيوة انها معدولة عن موهب ومكازة ومحجب
 وحية) قلت لانها وان كانت خارجة عن القياس الا ان هذه التغيرات رجوع الى
 الاصل من وجه فكأنها ليست بمعدولة اذا لعدل خروج عن الاصل وهذا رجوع اليه
 اما في محجب ومكوزة فظاهر واما موهب فانه وان كان قياس معتل الفاء بالواو ان يصاغ
 منه مفعول بكسر العين لكن الاصل في فعل مقتوح العين ان يبنى منه مفعول بالفتح ٣ فاعدول
 الى الكسر في نحو موضع وموجل مخالفة للاصل (وانما خولف جلا على الاكثر وذلك
 لان مثل الفاء الواوى اكثر من باب يفعل بكسر العين والموضع مبنى على المضارع) وقد

٥ الوسخ لكعاى لصق به
 رجل لكع اى لثيم وامرأة
 لكع وقد لكع لكاعة فهو لكع
 وامرأة لكعاء فلا يصرف
 لكع في المعرفة لانه معدول
 من الكع ولكاع من لكعاء
 ٣ قوله (كقثم وجحي) قثم له
 من المال اذا اعطاه دفعة جيدة
 ٤ قوله (وعدم قثم) وقثم اسم
 رجل معدول عن قائم وهو
 المعطى يقال اجتحمه وهو قلب
 اجتاحه وجحي اسم رجل قال
 الاخفش لا ينصرف لانه
 مثل عمر ٥ قوله (فحكمنا
 بكونه معدولا عن فاعل
 جنسا) هذا مخالف لما قد قيل
 من ان عمر معدول عن عامر علما
 ٦ قوله (وقطعنا بعدم
 نقله عن فعل الجنسي)
 اى اسم الجنس الصفة
 ٧ قوله (اما دد) اذت النانة
 تؤد اذ الى رجعت الحتين في
 اجوافها والاد الداهية
 والامر القطيع وكذلك الاد
 على مثال فاعل وادد ابو قبيلة
 يصرفه العرب وجعلوه
 كقنب ولم يجعلوه كعمر
 ٩ قوله (قال الاعشى الباهلى
 يا بى الظلامة منه النوفل
 الزفر) اوله اخور غائب
 يعطيها ويسألها
 ٩ قوله (النوفل) النوفل
 الكثير العطاء اى يا بى
 الظلامة لانه النوفل
 ٣ قوله (فاعدول ه

الزفر والزفير ادخال النفس زفر يزفر فهو زافر ٢ قوله (نحو موهب) هو اسم رجل ٣ قوله (فاعدول ه

الى الكسر في نحو موضع وموجل) اى معتل الفاء الواوى من باب يفعل بالكسر اكثر منه من باب يفعل بالفتح ٧ (قوله واما مورق) قال الجوهري مورق شاذ كوحده ٨ (قوله لكن ٤٦) اكثر من مفعل كايحيى في التصريف)

حكي الكوفيون موضع بفتح الضاد على الاصل (٧) واما مورق في اسم رجل فانما صرف اما بناء على انه فوعل او على انه مفعول ٨ لكن كونه اكثر من مفعل كايحيى في التصريف او همهم انه غير معدول عن مفعول بالكسر وكذلك موكل علما (واما شمس بن مالك بضم الشين فللم يلزم لم يعتبر في الوزن (ولو سلمنا لزومه قلنا انه منقول عن جمع شمس والالزم جواز صرفه وترك صرفه كافي هندلان امر العدل ظاهر وليس كالجمعة في نوح ولوط حتى يقال انه لا يؤثر في الثلاثي الساكن الاوسط ٩ واما حيوة فان الصيغة لم تغير والعدل خروج عن الصيغة الاصلية فوزن حيوة وحيوة جميعا فعلة قلنا ان ترتكب كونها معدولة (قوله وقطام في تميم اى في لغة تميم اما في لغة اهل الحجاز ففيها ايضا عدل مقدور عند النحاة لكنها مبنية وكلامه في العربات غير المنصرفة ويعني باب قطام ما هو على وزن فعال من اعلام الاعيان المؤنثة وذلك ان فعال على اربعة اقسام كايحيى اسم فعل كزال وبنائه ظاهر وعلم للصادر على رأى النحاة كفجار للفجرة وصفة للمؤنث كفساق بمعنى فاسقة وهما ايضا مبنيان باتفاق قالوا لمساكنه باب تزال عدلا ووزنا ولم يكتفوا في المشابهة بالوزن لثلاثين نحو سحاب وجهام وكلام وكهام فانها معربة فقالوا اكان تزال معدول عن ازل ففساق وفجار في التقدير معدولتان عن فاسقة والفجرة (والقسم الرابع علم الاعيان المؤنثة فلغة الحجازيين بنائه كله قبل لمساكنه ايضا تزال وزنا وعدلا مقدرا وبنو تميم افتروا فرتين اكثرهم على ان ذات الراء من هذا القسم مبنية على الكسر للوزن والعدل المقدر كخضار وانما قدر والعدل فيها تحصيليا للكسر اللازم بسبب البناء اذ كسر الراء مصحح للامالة المطلوبة المستحسنة وغير ذات الراء كقطام معربة غير منصرفة للتأنيث والعلمية ولم يحتاجوا في ترك الصرف ههنا الى تقدير العدل كما احتج اليه في عمر الا ان بعض النحاة يقدرونه فيه من غير ضرورة لانه من باب حضار الذى وجب تقدير العدل فيه لغرض البناء الذى هو سبب الامالة فقدروه فيه ايضا طردا للباب واقلهم على ان جميع هذا القسم غير منصرف من ذوات الراء كان اولا وسيجيء الكلام على تقدير العدل في مثله في اسماء الافعال * قوله (الوصف شرطه ان يكون في الاصل فلا تنضره الغلبة فلذلك صرف مررت بنسوة اربع وامتنع اسود وارقم للحيوة وادهم للقيد وضعف منع افعى للحيوة واجدل للصقر واخيل للطائر) الوصف ٣ تقدير الكلام شرطه ان يكون في الاصل فلذلك صرف مررت بنسوة اربع ولا تنضر الغلبة فلذلك امتنع اسود وارقم * وانا الى الآن لم يقم لى دليل قاطع على ان الوصف العارض غير معتد به في منع الصرف اما قولهم مررت بنسوة اربع مصروفا فيجوز ان يكون الصرف لعدم شرط وزن الفعل على ما ذكر وهو عدم قبوله للتاء فانه يقبلها لقولهم اربعة لا لعدم شرط الوصف وليس قولهم ٤ ان التاء في اربعة ليست بطارية على اربع لان اربعة للذكر واربع للمؤنث والمذكر في الرتبة قبل المؤنث بخلاف يعمل ويملة فان يعملة للمؤنث فالتاء طارية بشئ * وان دققوا فيه النظر لانه اذا جاز ان لا يعتد

اى مفعول بالفتح اكثر في الكلام من مفعول بالكسر ٩ قوله (واما حيوة) الاصل حية فقلت الياء التي هي لام الفعل واو فزال الادغام لكن لم تغير الصيغة ٣ قوله تقدير الكلام شرطه ان يكون في الاصل آه) اشار بهذا التقدير الى ان عطف امتنع على صرف يقتضى تفرعه على ما تفرع هو عليه وليس بصحيح ولعل الوجه في العطف الصوري ان يجعل مجموع المعطوف والمعطوف عليه متفرعا على مجموع ما تقدم ويحال رد كل فرع الى اصله على ذهن المتعلم لظهور ان الفرع الاول انما هو للشرط المذكور بلا واسطة وان الثاني متعلق بالواسطة المترتبة على ذلك الشرط اعني عدم مضرة الغلبة واما قوله وضعف فهو عطف على صرف بلا اشكال كما سيذكره ٤ قوله ان التاء في اربعة ليست بطارية على اربع آه) وليس ايضا بشئ ما قيل من ان المانع قبول التاء للتأنيث والتاء في اربعة ليست للتأنيث بل للتذكير

وذلك لان التاء في اربعة للتأنيث ايضا فان قولك اربعة رجال باعتبار التأنيث في الجمع المذكور وكذا الحال في الزيدون الاربعة وان كان جمع سلامة

٥ (قوله قد يعرض له بعد) اي بعد كون الوزن ٤٧ الاصل معتد به في العمل ٦ (قوله وكذا اسوداه) الاسود العظيم

من الحيات وفيه سواد
٢ قوله (لا يتبع الموصوف
لفظا فلا يقال قيد ادهم)
والسرف في ذلك ان خصوصية
الموصوف صارت بالغلبة
داخله في مفهوم الوصف
مع ملاحظة اتصافه بمعنى
المشتق منه فلا يصح اجراؤه
على غيره وهو ظاهر ولا عليه
ايضا ان يصير المعنى قيد هو
قيد فيه دهمه والاسم اذا دل
على ذات مبهمه باعتبار معنى
مخصوص فهو الوصف
مطلقا واذا دل على الذات
فقط فهو اسم محض غير صفة
مطلقا واذا دل على ذات
معينة باعتبار معنى مخصوص
فهو في عداد الاسماء وفيه
شأبة الوصفية نحو آله
وكتاب

٣ جمع اسود قال احب
لحبها السودان حتى
احب لحبها سود الكلاب
٤ قوله في كتاب الشعر
الابرق (الابرق كل ما فيه
سواد وبياض والابرق
غلظ فيه حجارة ورمل وطين
مختلطة وجعه ابارق) قوله
والابطح (بطحه القاء على
وجهه فانبطح وتبطح السيل
اي اتسع في البطحاء والابطح
مسيل واسع فيه دقاق

بالوزن الاصل في العمل لكونه ٥ قد يعرض له بعد ما يخرج عن الاعتبار وهو التاء
في المؤنث فكيف يعتد بالوزن العارض في اربع مع كونه قبل على حالة خرج بها عن
شرط اعتبار الوزن وهي اتصاله بالهاء فاذا كان الوزن في الحال حاصل فيهما والمخرج
عن اعتباره في حال اخرى فسواء كان تلك الحال قبل او بعد بل الاول ينبغي ان يكون اضعف
لانه عارض غير لازم اذ قد يجوز في اربع للمؤنث استعمال الاصل اعني اربعة للذكور في الثاني
اعني يعمل الوزن الفعل اصل لكنه غير لازم لانه يقال للمؤنث يعمل فالوزنان متساويان في عدم
الزوم واربع يزيد ضعفا بعروض الوزن على العمل (قوله فلا تنصر الغلبة معنى الغلبة ان يكون
اللفظ في اصل الوضع عاما في اشياء ثم يصير بكثرة الاستعمال في احدها شهره بحيث لا يحتاج
لذلك الشيء الى قرينة بخلاف سائر ما كان واقعا عليه كابن عباس فانه كان عاما يقع على كل
واحد من بني العباس ثم صار اشهر في عبد الله فلا يحتاج له الى قرينة بخلاف سائر اخواته وكذا
النجم في الثريا والبيت في الكعبة ٦ فكذا اسود كان عاما في كل ما فيه سواد فكثرت استعماله
في الحية السوداء حتى لا يحتاج فيها الى قرينة من الموصوف او غيره اذا غلبت به ذلك النوع
من الحيات بخلاف سائر السود فانه لا بد لكل منها اذ قصدته من قرينة اما الموصوف نحو ليل
اسود او غيره نحو عندى اسود من الرجال وبهذا الشرح يتبين لك انه لا يخرج
الاوصاف العامة بالغلبة عن معنى الوصفية ولا سيما اذا لم تصر اعلاما بالغلبة فان اعتبار
الوصف مع العلمية فيه نظر كما يجيء وكيف يخرج عن الوصف (ومعنى الغلبة تخصيص
اللفظ ببعض ما وضع له فلا يخرج عن مطلق الوصف بل انما يخرج عن الوصف العام
اي لا يطلق على كل ما وضع له بل يخرج الوصف لفظا عن كونه وصفا اي ٢ لا يتبع
الموصوف لفظا فلا يقال قيد ادهم لكن المقصود في باب ما لا ينصرف الوصف من
حيث المعنى لا من حيث اللفظ فبان بهذا ضعف قول المصنف في شرح قوله بعد
وخالف سيبويه الاخفش وهو قوله ومذهب سيبويه اولى لما ثبت متقدما من اعتبار
الوصفية الاصلية وان زال تحقيقها معنى بل لا استدلال له في باب اجرا اذا نكر بعد
العلمية باب اسود الغالب لان معنى الوصف في اجر اذا زال بالعلمية تحقيقا لم يعد بعد
التنكير لان معنى رب اجر اذن رب مسمى باجر كان فيه الحجرة او لا حتى يجوز في السود ان
٣ المسمى كل واحد منهم باجر رب اجر لقيته فاذا لم يعد تحقيقا لم يعتبر في منع الصرف
ويجوز مع العلمية ايضا بقاء معنى الوصف كما يجيء فيجوز ان يعتبر بعدها فليس اعتبار
الوصف بعد العلمية بلازم وهو في الوصف الغالب من دون العلمية كاسود لازم لبقائه
بحاله قطعاً ويعضد بقاء معنى الوصف في مثله عندهم قول ابى على ٤ في كتاب الشعر
الابرق والابطح وان استعملا استعمال الاسماء وكسرا تكسيرها لم يخلع عنهما معنى
الوصف بدلالة انهم لم يصرفوها ولا نحوهما في النكرة فعملت ان معنى الوصف مقر

الخصى والجمع الاطح والبطحاء مثل الابطح

هـ (قوله ومعنى ارقم) الارقم الحية التي فيها سواد وبياض
٦ قوله (نحو ايم افعى) اليم الحية
٧ قوله (ولنا ان نقول صرف هذه الكلمات) ظاهر كلام المص يقتضى ان نحو اسود وارقم وادهم زال عنه معنى الوصفية بالكلمة وان الاولين بمعنى الحية فقط والاخير بمعنى القيد مطلقا ومع ذلك يدعى ان تلك الوصفية الاصلية الزائلة بالكلمة معتبرة في منع الصرف ولذلك استدل بمنع الصرف في هذه الاسماء على صحة مذهب سيويوه فمح لا يمكن له ان يجعل عدم استعمال المتكلم اجدلا وافعى واخيلا في معنى الوصفية سيما للصرف ويجزم بطلان منع الصرف فيها كما امكن ذلك للشارح ولا يمكن لاحد الجزم بانتفاء الوصفية الاصلية فيها بل الظاهر ذلك فلذلك حكم بعدم تحقق الوصفية الاصلية فيها ويضعف منع صرفها نعم يرد عليه ما اورده الشارح سابقا من ان هذه هـ

فيهما واذا اقر فيهما معنى الوصف علقت الحال والظرف بهما هذا لفظه ونحن نعلم ان معنى اسود انغالب حية سوداء هـ ومعنى ارقم حية فيها سواد وبياض ومعنى ادم قيد فيه دهمه اى سوادى قيد من حديد لان الحديد اسود فلم يثبت بنحو اسود ان الوصفية الاصلية تعتبر بعد زوالها فلا حجة اذن لسيويوه في منع صرف اجر المنكر بعد العملية كما انه لم يثبت باربوع ان الوصفية العارضة لا تعتبر (وقال بعضهم ربما لم تعتبر الصفة الغالبة بنحو ابطح ونحوه من الغالبات فتصرف وذلك لنقصانها عن سائر الصفات لفظا لعدم جريها على الموصوف وان كان معنى الوصف باقيا فيها) قوله وضعف منع افعى معطوف على قوله صرف اى ولكون الوصف الاصلى معتبرا ضعف منع افعى لانه لم يتحقق كونه وصفا فى اصل الوضع ولا يثبت ايضا فى الاستعمال ٦ نحو ايم افعى بل توهم انها موضوعة للصفة لما رواها انها للحية الخبيثة الشديدة من قولهم فعوة السم اى شدته وكذا توهم الصفة فى الاجدل الذى هو الصقر انه موضوع فى الاصل للوصف اى طائر ذو جدل وهو الاحكام (وقد قيل للدرع جدلاء فكأنها مؤنث اجدل وكذا توهم فى اخيل ان معناه الاصلى طائر ذو خيلان ولم يثبت ما توهموه تحقيقا) ٧ ولنا ان نقول صرف هذه الكلمات ونحوها لان مستعملها لا يقصد معنى الوصف مطلقا لا عارضا ولا اصليا فافعى وان كانت فى نفسها خبيثة واجدل طائرا ذا قوة واخيل طائرا ذا خيلان الا انك اذا قلت مثلا قيت اجدلا فعناه هذا الجنس من الطير من غير ان تقصد معنى القوة كما تقول رأيت عقابا لا تقصد فيها معنى الوصف بالشدّة وان كانت اقوى من الصقر وليس صرفها لكونها غير موضوعة للوصف تحقيقا كما اشار اليه المصنف فاما منع صرف مثله فغلط ووهم (قوله التأنيث بالتاء شرطه العملية والمعنوى كذلك وشرط تحتم تأثيره زيادة على الثلاثة او تحرك الاوسط او العجمة فهند يجوز صرفه وزينب وسقروماه وجور تمتنع فان سمي به مذكر فشرطه الزيادة فقدم منصرف وعقرب تمتنع) اعلم ان التأنيث على ضربين تأنيث بالالف وتأنيث بالتاء فاهو بالالف متحتم التأثير بلا شرط للزوم الالف وضعها على مامر ولذا قام مقام سبين وزيد بتاء التأنيث تاء زائدة فى اخر الاسم مفتوحا ما قبلها تقلب هاء فى الوقف فتحو اخت وبنت ليس مؤنثا بالتاء بل التاء بدل من اللام لكنه اختص هذا الابدال بالمؤنث دون المذكر لمناسبة التاء للتأنيث ٨ فعلى هذا الوسميت بنت واخت وهنت مذكرة لصرفها (والتأنيث بالتاء على ضربين احدهما ان يكون التاء فيه ظاهرا فشرطه العملية سواء كان مذكرة حقيقيا كحمزة او مؤنثا حقيقيا كعزة اولاهذا ولا ذاك كغرة فالعملية شرط تأثيره متحتما فلا يؤثر من دون العملية بدليل نحو امرأة قائمة وفى قائمة الوصف الاصلى والتأنيث بالتاء فالخلل لم يجزى الامن التأنيث لان شرط الوصف وهو كونه وضعيا على ما ذكر المصنف حاصل وذلك انخلل ان وضع تاء التأنيث فى الاصل على العروض وعدم الثبات تقول فى قائمة قائم فلم يعتد بالعارض (وانما قلنا فى الاصل لان اصل وضعها للفرق بين المذكر والمؤنث ولا يجزى لهذا المعنى فى الصفات والاسماء الا غير لازمة

للکلمة كضاربة ومضروبة وحسنة وامرأة ورجلة وحجارة واما في غير هذا المعنى فقد تكون لازمة كافي حجارة وغرفة كايحيى في باب التأنيث (ثم ان العلمية حيث كانت الكلمة من الكلمات العربية صيرتها مصونة عن النقصان فيلزم التاء بسببها فناء عايشة كراء جعفر صارت لازمة لا تحذف الا في الترقيم كايحذف الحرف الاصلى وانما ذلك لان التسمية باللفظ وضع له وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة فقولك عايشة في الجنس ليس موضوعا مع التاء فاذا سميت به فقد وضعت وضا ثانيا مع التاء فصار التاء كلام الكلمة في هذا الوضع واما ان كانت العلمية في غير الكلم العربية فربما تصرف العرب فيها بالنقص وتغير الحركة وقلب الحرف ان استقلوها كافي جبرائيل وميكائيل وارسطاطا ليس فقالوا جبريل وجبرال وجبرين وميكل وارسطو وارسطاليس ونحو ذلك وذلك لورودها على غير اوزان كلمهم الخفيفة وتركيب حروفها المناسبة مع عدم مبالاتهم بما ليس من اوضاعهم ولذلك قالوا اعجمى فاعلم به ناشيت (واما الزيادة في الاعلام فنقول ان كان الحرف الزائد لا يفيد معنى كالف التأنيث في نحو بشرى وذكرى وتاء التأنيث في نحو غرفة والفاء الاخلاق في نحو معزى لم يحز زيادته لان مثل ذلك لا يكون الاحال الوضع وكلامنا فيما زاد على العلم بعد وضعه اذا استعمل على وضعه العلمى (وكذا الحكم ان لم تفد الزيادة الا ما فاد العلم كناء الوحدة ولا م التعريف من غير اشتراك العلم (وان افادت الزيادة معنى اخر فان لم يقع لفظ العلم بذلك المعنى على ما وضع له او لا لم يحز لزوال الوضع العلمى فلا تزيد عليه التاء المفيدة لمعنى التأنيث (وان بقى لفظ العلم مع تلك الزيادة واتعا على ما كان موضوعا له جازت مطلقا ان لم يخرج العلم بها عن التعيين كياء النسبة وياء التصغير وتوين التمكن نحو هاشمى وطليحة وان خرج بها عن التعيين جازت بشرط جبران التعيين بعلامته كافي الزيدان والزيدون على ما يحى في باب الاعلام * فان قيل فاذا صار التاء بالعلمية لازما فهلا قيل في نحو حزة انه قائم مقام سبين كالالف فتكون العلمية شرط قيامه مقام سبين ولا تكون سببا * قلت لما ذكرنا من ان وضع التاء في الاصل على العروض فلزومه عارض فلم يبلغ مبلغ الالف التي وضعها على الازوم (وثانيهما ان يكون التاء مقدرا وهو الذى سماه المصنف بالمعنوى سواء كان حقيقيا كهند وزينب او غير حقيقى كحلب ومصر (والالف لا تقدر كالتاء اذا لاف للزومها لا تحذف حتى تقدر (ولا تؤثر التاء مقدرة ايضا الامع العلمية (ولا يصح الاستدلال على كون التأنيث المعنوى ايضا مشروطا بالعلمية بانصراف نحو حايض وامرأة جريح كافعل المصنف في شرحه لان المراد بالمؤنث المعنوى ما كان التاء فيه مقدرا كما مر لا المؤنث الحقيقى وفي نحو حائض لاتاء مقدرا اذ لو كان كذلك لكان غير منصرف مع كونه علما للذكر كعقرب وليس كذلك و لكنت تقول في تصغيره تصغير الترقيم حيضة كاتقول في سماسمية وليس كذلك لانك تقول فيه حيض (الا ترى الى نحو حائض منصرفا مع التأنيث والوصف ومثله مع العلمية ايضا منصرف كايحيى (وانما شرط فيه العلمة ايضا لان

ه الاسماء لم تخرج عن

الوصفية بالكلية

٨ (قوله فعلى هذا الوسميت

بينت واخت مذكرا

لصرفها) وان سميت بها

مؤثا حقيقيا كانت كهند في

جواز الصرف و عدمه

ويحتمل ان يقال انها

مصرفية قطع على قياس

ما مر من كلام العلامة في

عرفات وذلك لان التاء

الموجودة فيها لفظا ليست

بتمحضة للتأنيث فلا تعتبر

في منع الصرف ولا يمكن

معها تقدير تاء اخرى اذ لم

يعهد ذلك في كلامهم كما مر

هناك

هذه نسخة اوضح دلالة

على المقصود

المقدر عندهم اضعف من الظاهر وشرط الظاهر العلمية (والفرق بينهما ان العلمية
تصير التاء الظاهرة متحمة التأثير مطلقا وان كانت الكلمة على ثلاثة ساكنة الاوسط
كشاة علما لان العلامة ظاهرة واما التاء المقدر فضعيف فان سد مسده في اللفظ حرف
اخر اثر وجوبا والافقيه الخلاف كما يجيئ وما يسد مسده الحرف الاخير في الزايد على
الثلاثة لان موضع التاء في كلامهم فوق الثلاثة ولا تزداد ثلاثة ٢ واما نحوثة وشاة فمحذوف
اللام ودليل سده مسد التاء تصغيرهم عقربا على عقير من دون التاء بخلاف قدر
فان تصغيره قديرة فالمؤنث بالتاء المقدرة حقيقيا كان اولا اذ اذاد على الثلاثة وسميت به
لم ينصرف سواء سميت به مذكرا حقيقيا او مؤنثا حقيقيا ولا هذا ولا ذلك وذلك
لان فيه تاء مقدرة وحرفا سادا مسده فهو بمنزلة حزة (وان كان ثلاثيا فاما ان يكون
متحرك الاوسط اولا) والاول ان سميت به مؤنثا حقيقيا كقدم في اسم امرأة او غير
حقيقي كسقر لجنهم فجميع النحويين على منع صرفه للتاء المقدرة ولقيام تحرك الوسط
مقام الحرف الرابع القائم مقام التاء والدليل على قيام حركة الوسط مقام الحرف
الرابع انك تقول في حبل حبل وحلوى ٣ ولا تقول في جزى الاجزى كما لا تقول
في جادى الاجادى (وخالفهم ابن الانبارى فجعل سقر كهند في جواز الامرين نظرا
الى ضعف الساد مسد التاء (وان سميت به مذكرا حقيقيا او غير حقيقي فلا خلاف
عندهم في وجوب صرفه لعدم تقدير تاء التأنيث وذلك كرجل سميت بسقر وكتاب
سميته بقدوم وانما لم يقدر لطرء ان التذكير في الوضع الثاني على ما ضعف تأنيثه
في الوضع الاول فلي هذا تقول في تصغير سقر اسم رجل سقير (واما اذينة وعينة
لرجلين فسمى بهما بعد التصغير وان لم يسد مسد التاء ولا مسد الساد مسده شئ وذلك
اذا كان ثلاثيا ساكن الاوسط فلا يخلو اما ان يكون فيه عجمة اولا فان لم يكن فان سميت به
مذكرا سواء كان حقيقيا اولا كهند اذا جعلته اسم رجل ٤ او اسم سيف مثلا فلا
خلاف في صرفه وان سميت به مؤنثا حقيقيا او غيره (فالزجاج وسيبويه والمبرد جزموا
بامتناعه من الصرف لكونه مؤنثا بالوضعين الغوى والعلى فظهر فيه امر التأنيث
(وغيرهم خيروا فيه بين الصرف وتركه لقوات الساد مسد حرف التأنيث وما يسد مسد
الساد (وكذا الخلاف فيما سكن خشوه للاعلال لاوضعا كدارونار وفي الثاني كيد اسم
امرأة (وان كان فيه العجمة كما هو جور فان سميت به مذكرا حقيقيا اولا فالصرف لاغير
اذ هما كنوح ولوط كما يجيئ وان سميت به مؤنثا حقيقيا ولا فترك الصرف لاغير لان العجمة
وان لم تكن سببا في الثلاثي الساكن الاوسط كما يجيئ لكن مع سقوطها عن السببية
لا تقصر عن تقوية السبين حتى يصير الاسم بهما متحتم المنع (فظهر بهذا التفصيل
ان المؤنث اذا سمي به مذكر حقيقي او غير حقيقي يعتبر في منع صرفه زيادة على ثلاثة
احرف ولا يعتبر تحرك الاوسط ولا العجمة (وهنا شروط اخر لمنع صرف المؤنث
اذا سمي به مذكر تركها المصنف (احدها ان لا يكون ذاك المؤنث منقولا عن مذكر
فان ربابا اسم امرأة لكن اذا سميت به مذكرا انصرف لان الرباب قبل تسمية المؤنث به

٢ (قوله واما نحوثة
وشاة فمحذوف اللام)
الثبة الجماعة واصلها
ثبي والجمع ثبات وثبون
وانابي والثبة ايضا وسط
الحوض الذي يثوب اليه
الماء والهاء ههنا عوض
عن الواو الذاهبة من
وسطه لان اصله ثوب
كما قالوا اقامة فعوضوا
الهاء من الواو والذاهبة
من الوسط
٣ (قوله ولا تقول في جزى
الاجزى) جاز جزى
اي سريع والجزنوع من
السير فوق العنق
٤ اسم رجل على الثلاثة
وسميت به لم ينصرف
سواء سميت به مذكرا
حقيقيا او مؤنثا حقيقيا
اولا هذا ولا ذلك وذلك
لان فيه تاء مقدرا وحرفا
سادا مسده فهو بمنزلة
حزة وان كان ثلاثيا
فاما ان يكون متحرك
الاوسط اولا والاول
ان سميت به مؤنثا حقيقيا
كقدم في اسم امرأة او
غير حقيقي كسقر لجنهم او
اسم سيف آه نسخه

كان مذكرا بمعنى الغيم وكذا لو سميت بنحو حايض وطالق مذكرا انصرف لانه في الاصل لفظ مذكر وصف به المؤنث اذ معناه في الاصل شخص حايض لان الاصل المطرد في الصفات ان يكون المجرد من التاء منها صيغة المذكر وذو التاء موضوعا للمؤنث فكل نعت لمؤنث بغير التاء فهو صيغة موضوعة للمذكر استعملت للمؤنث (وثانيها ان لا يكون تأنيث المؤنث الذي سمي به المذكر تأنيثا يحتاج الى تأويل غير لازم فان نساء ورجالا وكل جمع مكسر خال من علامة التأنيث لو سميت بها مذكرا انصرفت لان تأنيثها لاجل تأويلها بجماعة ولا يلزم هذا التأويل بل لنا ان نؤولها بالجمع فيكون مذكرا ولم يبق التأنيث الحقيقي الذي كان في المفرد ولا التذكير الحقيقي في نحو نساء ورجال بل تأنيثهما باعتبار التأويل بالجماعة وهو غير لازم كما ذكرنا (وثالثها ان لا يغلب استعماله في تسمية المذكر به وذلك لان الاسماء المؤنثة السماعية كذراع وعناق وشمال وجنوب على أربعة اضرب قسمة عقلية اما ان يتساوى استعمالها مذكرة ومؤنثة فاذا سمي بها مذكر جاز فيها الصرف وتركه او يغلب استعمالها مذكرة فلا يجوز بعد تسمية المذكر بها الا الصرف او يغلب استعمالها مؤنثة فالوجه ترك الصرف اذا سمي بها مذكر وجاز الصرف ايضا ولا تستعمل الا المؤنثة فليس فيها بعد تسمية المذكر بها الامنع الصرف اما ان عكست الامر اعني سميت المؤنث باسم المذكر حقيقي كانا اولا فان كان الاسم ثلاثيا متحرك الاوسط كجبل وحسن او زaida على الثلاثة كجعفر فلا كلام في منع صرفهما هـ لظهور امر التأنيث بالطراء آن مع ساد مسد التاء اوساد مسد الساد (وان كان ثلاثيا ساكن الاوسط كزيد وبحر يسمى بمثلهما امرأة فالخليل وسيبويه و ابو عمرو ينعونه الصرف متحتما كما وجور لظهور امر التأنيث بالطراء آن (و ابو زيد وعيسى والجرمي يجعلونه مثل هند في جواز الامرين ويرجحون صرفه على صرف هند نظرا الى اصله (قوله و شرط تحتم تأثيره اي تأثير المعنوي والمراد به تأنيث ما التاء فيه مقدرة سواء كان حقيقيا كزنب او لا كعقرب (قوله زيادة على الثلاثة او تحرك الاوسط او العجمة اي اذا سمي به المؤنث وذلك لما ذكرنا ان اخر حروف الزايد على الثلاثة يقوم مقام التاء وتحرك الاوسط يقوم مقام الزايد مسد التاء (واما العجمة فانها وان لم تسد مسد التاء ولا مسد الزايد المذكور وليست ايضا سيبا في الثلاثي الساكن الاوسط كما يجيء لكنها مقوية للتأنيث الضعيف تأثيره لكون علامته مقدرة بلانائب فالضعف من قبله لا من قبل العلية فهو المحتاج الى التقوية لا العلية فلذا قال و شرط تحتم تأثيره اي تأثير التأنيث المعنوي به (قوله فهند يجوز صرفه خلوه من جميع شرائط التحتم الثلاث وزينب تمتنع للزيادة وسقر لتحرك الاوسط وماه وجور للعجمة (قوله فان سمي به مذكر اي بالمؤنث المقدر تاؤه الذي عبر عنه بالمعنوي (قوله فشرطه الزيادة اي الزيادة على الثلاثة ولا يفيد تحرك الاوسط ولا العجمة لضعف امر التأنيث في الاصل بسبب تقدير علامته فيزيل التذكير الطارئ في الوضع العلمي ذلك

هـ (قوله لظهور امر
التأنيث بالطراء آن) فان
الطارى له جدة وطراوة
وظهور وليس ذلك الامر
الاصلى بل هو بمنزلة
امرئ

٢ (كصرفهم ثقيفا ومعدا وحنينا و دابقا) قال الجوهري حنين موضع يذكر ويؤنث فان قصدت البلد والموضع ذكرته وصرفته كقوله تعالى ويوم حنين وان قصدت البلدة والبقعة اثنته ولم تصرفه كما قال * نصرورا نبيهم وشدوا ازره * بحنين يوم تواكل الابطال * قال ودابق اسم موضع والاغلب * ٥٢ * عليه التذكير والصرف لانه في الاصل

اسم نهر وقديؤنث ولايصرف

٣ قوله (وترك صرفهم سدوس وخندف وهجر وعمان) سدوس بالفتح ابوقيلة وخندف اسم امرأة الياس بن مضر ونسب ولد الياس اليها وهجر اسم بلد مذكر مصروف وفي المثل كبضع تمر الى هجر والنسبة اليه هاجري على غير قياس وعن بالمكان اقام به وعمان بالتحفيف بلد واما الذي بالشام فهو عمان بالفتح والتشديد

٤ قوله (وقريش) القرش الكسب والجمع وقد قرش يقرش قال الفراء وبه سميت قريش وهي قبيلة وابوهم النضر بن كنانة بن حزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر فكل من كان من ولد النضر فهو قريش دون ولد كنانة ومن فوقه فان اردت بقريش الحى صرفته وان اردت به القبيلة لم تصرفه

٥ ابن اذ بن طابخة بن الياس بن مضر (منه)

الامر ضعيف الا اذا سدمسد علامته حرف ولا تقاومه الحركة القائمة مقام الساد ويكون ماء وجور اذن كنوح ولوط لان الجميع علم المذكر فلا تكون التاء مقدرة وسيجيء ان العجمة لا تاثير لها في الثلاثي الساكن الاوسط بالسببية بل انما تؤثر بالشرطية بعد ثبوت سبين دونها فقدم وجور منصرفان لعدم الحرف الزائد وعقرب ممتنع لان الباء قام مقام تاء التأنيث (واما اسماء القبائل والبلدان فان كان فيها مع العجمة سبب ظاهر بشروطه فلا كلام في منع صرفها كباهلة وتغلب وبغداد وخراسان ونحو ذلك وان لم يكن فالاصل فيها الاستقرار فان وجدتهم سلكوا في صرفها او ترك صرفها طريقة واحدة فلا تخالفهم ٢ كصرفهم ثقيفا ومعدا وحنينا ودابقا ٣ وترك صرفهم سدوس وخندف وهجر وعمان فالصرف في القبائل بتأويل الاب ان كان اسمه كثقيف او الحى وفي الاماكن بتأويل المكان والموضع ونحوهما وترك الصرف في القبائل بتأويل الام ان كان في الاصل كخندف او القبيلة وفي الاماكن بتأويل البقعة والبلدة ونحوهما (وان جوزوا صرفها وترك صرفها كما في ثمود وواسط ٤ وقريش فجوزهما ايضا على التأويل المذكور (وان جهلت كيفية استعمالهم لها فلك فيها الوجهان هذا وربما جعلوا الاب مؤولا بالقبيلة فنعوه الصرف قال * وهم قريش الاكرمون اذا اتنموا * طابوا فروما في العلى وعروقهما * ويصفونه ببنت نحو تميم بنت مر ٦ وقيس بنت عيلان (وكذا قديؤولون اسم الام بالحى فيصفونه بابن ٧ نحو باهلة بن اعصر وباهلة امرأة وقديؤنث ما اسند الى اسم الاب مع صرفه بتأويل حذف مضاف مؤنث نحو جائني قريش مصروفا اى اولاد قريش قال الله تعالى * كذبت ثمود المرسلين * بصرف ثمود على ما قرئ فيعتبر المضاف المحذوف كافي قوله تعالى * وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا او هم قائلون * ويجوز ان يكون صرف مثله لتأويله بالحى وتأنيث المسند لتأويله بالقبيلة فهو مؤول بالمذكر والمؤنث باعتبار شيئين الاسناد والصرف ولا منع فيه (واما نحو قولهم قرأت هودا فان جعلته اسم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم على حذف المضاف اى سورة هود فالصرف وان جعلته اسم السورة فترك الصرف لانه كاه وجور (واما اسماء الكلم المبنية في الاصل نحو ان تنصب وترفع وضرب فعل ماض فالاكثر الحكاية وان اعربت بها فلك الصرف بتأويل اللفظ وتركه بتأويل الكلمة واللفظة ويجيى بسط القول فيها وفي اسماء حروف التهجى اذا سميت بها السور او غيرها في باب الاعلام ان شاء الله تعالى * قوله (المعرفة شرطها ان تكون علمية) وذلك لان المعارف خمس المضمرات والمبهمات وهما

٦ (قوله قيس بنت عيلان) يقال لالياس بن مضر قيس بنت عيلان وليس في العرب عيلان غيره وهو في الاصل (مبنيان) اسم فرسه ويقال وهو لقب مضر لانه يقال قيس بن عيلان ٧ قوله (نحو باهلة بن اعصر وباهلة امرأة) باهلة اسم امرأة من همدان كانت تحت معن بن اعصر بن سعد بن قيس بن عيلان نسب ولده اليها وقولهم باهلة بن اعصر ٨

مبينان فلا مدخل لهما في غير المنصرف اذ هو معرب (واما ذو اللام والمضاف فلا يمكن فيهما منع الصرف عند من قال غير المنصرف ما حذف منه التنوين والكسر تبعاً للتنوين ٨ واذا لم يدخلهما التنوين ليحذف فكيف تبعه الكسر وكذا عند من قال هو ما حذف منه الكسر والتنوين معا واما عند المصنف فيمكن منع صرفهما لانه قال هو ما فيه علتان او واحدة قائمة مقامهما لكنه لا يظهر فيهما عنده حكم منع الصرف وهو ان لا كسر ولاتنوين لمساوية الفعل فلم يبق من جملة المعارف الا العلم (وانما اعتبر الخليل في اجمع واخواته تعريف الاضافة لسقوط المضاف اليه منها وتعرض المضاف لدخول التنوين فيظهر اثر منع الصرف * قوله (العجمة شرطها ان تكون علمية في العجمية وتحرك الاوسط او زيادة على الثلاثة فنوح منصرف وشر و ابراهيم ممتنع) قوله علمية في العجمية اى كون الاسم علما في اللغة العجمية اى يكون قبل استعمال العرب له علما وليس هذا الشرط بل لازم بل الواجب ان لا يستعمل في كلام العرب اولا الامع العلمية سواء كان قبل استعماله فيه ايضا علما ك ابراهيم واسماعيل اولا ك قالون فانه الجيد بلسان الروم سمي نافع به راويه عيسى لجودة قرأته (وانما اشترط استعمال العرب له اولا مع العلمية لان العجمة في الاجمى تقتضى ان لا يتصرف فيه تصرف كلام العرب ووقوعه في كلامهم يقتضى ان يتصرف فيه تصرف كلامهم فاذا وقع اولاه مع العلمية وهى منافية للام والاضافة فامتنع معها جاز ان يمتنع ما بها قبحها ايضا اعنى التنوين رعاية لحق العجمة حين امكنت فيتبع الكسر التنوين على ما هو عادة وبقى الاسم بعد ذلك قابلا لسائر تصرفات كلامهم على ما يقتضيه وقوعه فيه لما تقرر ان الطارىء يزيل حكم المطرؤ عليه فيقبل الاعراب وياء النسبة وياء التصغير ويخفف ما يستثقل فيه بحذف بعض الحروف وقلب بعضها نحو جرجان واذر يجان في كركان واذربا يكان ونحو ذلك (واما اذا لم يقع الاجمى في كلام العرب اولا مع العلمية قبل اللام والاضافة اذ لا مانع فيقبل التنوين ايضا مع الجر مع سائر التصرفات كاللجام والفرند والبرق والبذخ فيصير الكلمة العربية فان جعل بعد ذلك علما كان كانه جعلت الكلمة العربية علما فينظر ان كان فيه مع العلمية سبب اخر غير العجمة منع الصرف كنرجس وبقم ففيهما الوزن وكذا آجر مخففا وان لم يكن صرفت كلجام علما ففي العجمة على ما قال المصنف بمجموع الشرطين واجب العلمية في العجمة مع احد الشرطين الباقين وهما اما الزيادة او تحرك الاوسط (وعند سيبويه واكثر النحاة تحرك الاوسط لا تأثر له في العجمة فتحو ملك عندهم منصرف متحتما كنوح ولوط فهم يعتبرون الشرطين المعينين كون الاجمى علما في اول استعمال العرب له والزيادة على الثلاثة وهو اولى وذلك ان تحرك الاوسط في المؤنث نحو سقر انما اثر لقيامه مقام الساد مسد علامة التأنيث واما العجمة فلا علامة لها حتى يسد مسدها شئ بل الاجمى بمجرد كونه ثانيا سكن وسطه او تحرك يشابه كلام العرب ويصير كانه خارج عن وضع كلام العجم لان اكثر كلامهم على الطول ولا يراعون الاوزان الخفيفة بخلاف كلام العرب

٥ كقولهم تميم بنت مر
فالتذكير للحى والتأنيث
للقبيلة سواء كان الاسم
في الاصل لرجل او امرأة
ويعصرو وعصر اسم رجل
لا ينصرف لانه مثل يقتل
واقتل وهو ابو قبيلة منها
باهلة

٨ للسببين وفيهما لم يحذف
التنوين للسببين فكيف
نسخه

(٩) والزحشرى تجاوز عما ذهب اليه المصنف بان جعل الاجمى اذا كان ثلاثيا ساكن
 الاوسط جازا صرفه وترك صرفه مع ترجيح الصرف فقد جوز تأثير العجمة مع ساكن
 الوسط ايضا فكيف لا يؤثر مع تحر كه وليس بشئ لانه لم يسمع نحو لوط غير منصرف
 في شئ من الكلام والقياس المذكور ايضا يمنع (والذي غره تختم منع صرف ماء وجور
 ولولا العجمة لكان مثل هندود عدي يجوز صرفه وترك صرفه وذهل عن ان تأثير الشئ
 على ضربين اما لكونه شرطاً كالزيادة على الثلاثة في التأنيث المعنوي واما لكونه سببا
 كالعدل في ثلث والعجمة في ماء وجور من القسم الاول اذ لو كانت سببا في الثلاثي الساكن
 الاوسط لسمع نحو لوط غير منصرف في كلام فصيح او غير فصيح (ويتبين بما تقدم
 علة وجوب صرف نحو لوط وجواز منع نحو هند مع ان كل واحد منهما ثلاثي ساكن
 الاوسط وذلك ان خفة الاول الحقة بالعربي وايضا فالتأنيث له معنى ثبوتى في الاصل
 وله علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات وهو تصغير بخلاف العجمة فانه لا معنى
 لها ثبوتى بل معناها امر عدى وهو ان الكلمة ليست من اوضاع العرب ولا علامة لها
 مقدرة فالتأنيث اقوى منها (قوله وشتر وهو حصن بارآن) ويجوز ان يقال ان امتناعه
 من الصرف لاجل تأويله بالبقعة او القلعة الا ان يقول انه لا يستعمل الا مذكرا فلا يرجع
 اليه الا ضمير المذكر لكن ذلك مما لم يثبت للمثال الصحيح لك لانه اسم ابى نوح النبى
 عليه السلام * قوله (الجمع شرطه صيغة منتهى الجموع بغيرهاء كساجد ومصاييح
 واما نحو فرازة فنصرف وحضاجر علما للضبع غير منصرف لانه منقول عن الجمع
 وسراويل اذ لم يصرف وهو الاكثر فقد قيل اجمى حل على موازنه وقيل عربى
 جمع سرواله تقديرا واذا صرف فلا اشكال ونحو جوار رفعا وجرا كقاض)
 قوله صيغة منتهى الجموع اى وزن غاية جموع التكسير لانه يجمع الاسم جمع التكسير
 جعا بعد جمع فاذا وصل الى هذا الوزن امتنع جمعه جمع التكسير كجمع كلب على اكلب
 وجمع اكلب على اكلب وكجمع نعم على انعام وجمع انعام على اناعيم (واما قيدنا
 بغاية جموع التكسير لانه لا يمتنع جمعه جمع السلامة وان لم يكن قياسا مطردا على ما يحى
 في التصريف في باب الجمع نحو قوله صلى الله عليه وسلم (انكن صواحبات يوسف)
 وقوله * جذب الصزاريين بالكروور * وقوله * واذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم *
 ٢ خضع الرقاب نواكسى الابصار * كما ذكره ابو على في الجملة (وضابط هذه الصيغة
 ان يكون اولها مفتوحا وثالثها الفا وبعدها حرفان ادغم احدهما في الاخر اولا
 كساجد ودواب او ثلاثة ساكن الوسط فلو فات هذه الصيغة لم تؤثر الجمعية كما في جر
 وحسان مع ان فى كل واحد منهما الجمعية والصفة (واما شرط فى هذه الصيغة ان تكون
 بغيرهاء احترازا عن نحو ملائكة لان التاء تقرب اللفظ من وزن المفرد نحو كراهية
 وطواعية وعلاية فتكسر من قوة جمعيتها فلا يقوم مقام السيبين ولا سيما على مذهب
 من قال ان قيامه مقامهما لكونه لانظيره فى الاحاد كما ذكرنا قبل ولا يلزم منع ثمان ورباع
 وحزاب وان حصلت فيها صيغة منتهى الجموع لان هذه الصيغة شرط السبب

٩ قوله (والزحشرى
 تجاوز عما ذهب اليه
 المص) تجاوز عنه بمعنى
 تعدى عنه وقد سبق نظيره

٢ قوله (خضع الرقاب
 نواكسى الابصار)
 نكست الشئ قلبته على
 رأسه والناكس المطأطى
 رأسه وجمع فى الشعر على
 نواكس وهو شاذ كما ذكرناه
 فى فوارس قال الفرزدق
 نواكس الابصار كذا
 فى الصحاح فكان قوله كما
 ذكر ابو على اشارة الى
 ذلك

٣ انه اذا كان علما ينبغي ان يكون منصرفا نسخة ٤ قوله (قوله فان قيل ليس بين الجمعية والعلمية تضاد) لم يقصد بهذا السؤال ان اعتبار الجمعية الاصلية بعد زوالها يتوقف على عدم التنافي بين الجمعية والعلمية فلا يصح اعتبارها في مساجد بعد العلم فانه ظاهر الفساد بل اراد في هذا المقام ان يتحقق ان الجمعية يمكن ان يجامع العلم وانها لا تعتبر في منع الصرف فكيف تعتبر اذا زالت بالكلية ليتحقق ان العلم معتبر في منع صرف مساجد دون الجمعية على خلاف ما اختاره المص ٥ قوله (الاطلاق قيد كإيقال الوصف لا بد فيه ان لا يكون عاما ولا خاصا بل لا بد فيه من الاطلاق) قيد معنى الاطلاق هو ان لا يعتبر قيد ولا عدمه فهو في الحقيقة بيان عدم التقييد بشئ من القيود وليس قيدا اصلا نعم اذا اعتبر انضمام مفهومه الى مسمى مطلقا ٥٥ كان هناك تقييد ذاته بهذا المفهوم وليس هذا الانضمام بمحفوظ

المراد الاطلاق لا التقييد بالاطلاق وقد غير في بعض النسخ قوله الاطلاق قيد الى معناه ان الاطلاق انما ينافي بخصوص اذا كان قيدا ولا نسلم ان هذا القيد آه م وهذا ايضا ساقط لان كلام المص هو ان الوصف مطلق اي غير مقيد بخصوصية الذات فلا يصدق على اسم واحد انه علم وانه صفة معا والا كان ذلك الاسم مقيدا بخصوصية الذات وغير مقيد بها وهو محال م هذه عبارة تلك النسخة فنقول الاطلاق لا ينافي بخصوص الا اذا كان اطلاق قيدا كما يقال الوصف لا بد فيه ان لا يكون لاعاما الى آخره منه

والمؤثر هو المشروط مع الشرط (قوله وحضاجر علما للضبع غير منصرف) قوله علما حال من الضمير الذي في غير منصرف اي لا ينصرف في حال كونه علما للضبع والضبع لا يطلق الا على الانثى والذكر ضبعان وذلك ٣ لانه لا يبق اذن فيه معنى الجمع اذ يقع على كل واحدة منها وهي علم للجنس لا لواحدة معينة فهي كاسامة للاسد على ما يجيء في باب الاعلام (فقيه اذن الشرط وحده وهو الصيغة من دون معنى الجمع فكان ينبغي ان يكون منصرفا كثمان ورباع) والجواب عنه عند المصنف ان الجمع الاقصى اذا سمي به لا ينصرف لان المعتبر في الجمع عنده ان يكون في الاصل كما ذكرنا في الوصف فلا يضر زوال الجمع بالعلمية لعروض الزوال فلا اثر على هذا القول للعلمية في منع مساجد علما بل المؤثر الجمعية الاصلية القائمة مقام سيبين * ٤ فان قيل ليس بين الجمعية والعلمية تضاد كما ذكر المصنف بعد من تضاد الوصف والعلمية (فالجواب ليستا بمضادتين ويصح اعتبار حقيقة الجمعية مع العلمية كما يسمى جماعة معينة من الرجال بكرام مثلا فيكون معناه هذه الجماعة المسماة بهذا اللفظ فيكون معنى الجمعية باقيا وهذا كما يسمى بابانين جبلان فروعى مع العلمية معنى التثنية فهما وان جعلنا كشيء واحد مسمى بلفظ المثنى لكنه يفهم من معنى ابانين معنى التثنية اذ معناه هذان الجبلان المعينان فلا تنافي بين العلمية والجمعية والتثنية (والاولى عندي ان لا تنافي ايضا بين الوصف والعلمية واما قول المصنف بعد في الشرح ان العلمية تقيد بخصوص والصفة تقيد العموم فتنافيا فنقول ٥ الاطلاق لا ينافي بخصوص الا اذا كان الاطلاق قيدا كما يقال الوصف لا بد فيه ان لا يكون لاعاما ولا خاصا بل لا بد فيه من الاطلاق ٧ ولا نسلم ان هذا القيد شرط في الصفة لانك تقول هذا العالم وكل عالم والاول خاص والثاني عام وكلاهما وصفان وان اراد المص باطلاق العموم قلنا لان نسلم ان ماهية الوصف لا بد فيها من معنى العموم بل الصفة المرادة في باب منع

٧ قوله (ولا نسلم ان هذا القيد شرط في الصفة) معنى الوصف كما مر ان يدل الاسم على ذات معينة باعتبار معنى معين هو المقصود فاذا قصد به دلالة على ذات معينة لا باعتبار اتصافها بذلك المعنى فقد خرج عن الوصفية بالكلية كاجر علما الاسود وان قصد به ذات معينة مع اتصافها بذلك المعنى فقد زالت الوصفية لكن لا بالكلية كاسود للحية واجر علما لاجر اذا قصد به معنى الحجر فبين العلمية المقتضية للملاحظة الخصوصية وبين الوصفية الباقية على حالها بكمالهامنافاة فلا يمكن ان يكون اسم علما ووصفا على الاطلاق وان امكن في العلم ان يلاحظ اتصاف الذات بمعنى من المعاني لكن ذلك الاسم لا يكون وصفا مقابلا للاسم غير الصفة بل يكون اسما فيه شأبة الوصفية واما في قولك هذا العالم فلم يخرج العالم عن الوصفية المطلقة لان الخصوصية مستفادة من غيره لانه فتأمل

٨ قوله (انما سميت هائثا) من هنأت البعير هنا اذا طليته بالقطران قال الاموى لتهنى بالكسراى تمرى قوله (قوله وان اراد المص آه) ٩ وقوله من حيث هي هي آه) لم يدع المص الا الاطلاق المنافي لاعتبار التقييد في مفهوم الصفة المجمع للقيود الوجودية والعدمية الخارجة عن مفهومها فلا يرد عليه ما ذكره فان الخصوص هناك مستفاد من خارج الصفة والانصاف ان الوصفية المقابلة للاسمية في قولهم اسم الجنس ٥٦ اما اسم غير صفة واما صفة معناها كاذكرناه

الصرف ان يكون الاسم وضع دالا على معنى غير الشمول وصاحبه صحيح التبعية لما يخصص ذلك صاحب كايحيى في باب الوصف فاذا ثبت في اسم ان دلالة على ما ذكرنا وصحة تبعيته لذلك المخصص وضعيتان فلا يضره في منع الصرف عروض ما يمنع جريه على ذلك المخصص وتبعيته له الا ترى ان نحو اسود وارقم عرض فيه ما يمنع الجري وهو الغلبة لكن لما كان المعنى الموضوع له الوصف وهو العرض وصاحبه باقيا لم يضره ذلك العارض على ان لي في اعتبار كون دلالة الاسم على المعنى وصاحبه وضعية في باب منع الصرف نظرا كاذكرنا في اربع فنقول يمكن ان يعتبر في حاتم معنى الختم فيكون دالا على معنى وصاحبه لكن عرض له المانع من الجري وهو العلمية كما عرض في نحو اسود وارقم الغلبة المانعة من الجري فالعلمة ههنا كالغلبة هناك لافرق بينهما الا ان الكلمة بالعلمية تصير اخص منها بالغلبة وحدها لان العلمية تخصصها بذات واحدة والغلبة بنوع واحد بل الفرق بين العلمية والغلبة مطلقا ان الغلبة لا تنفك عن مراعاة معنى الوصف كما في اسود وارقم والاكثر في العلمية عدم مراعاته والدليل على امكان لمح الوصف مع العلمية قولهم ٨ انما سميت هائثا لتهنأ وقول حسان * وشق له من اسمه ليحمله * فذو العرش محمود وهذا محمد * وايضا فنحن نعلم ان القلب كالمظفر وقفة من الاعلام والقلب هو الذي يعتبر فيه المدح او الذم فيمكن فيه معنى الوصف الاصلى وبؤكد هذا قول النحاة انما تدخل اللام على الاعلام التي اصلها المصادر والصفات كالفضل والعباس للجمع الوصفية الاصلية فلولم يجتمع الوصف مع العلمية كيف لمع ولو كانت الصفة ٩ من حيث هي هي تقتضى العموم وتنافي الخصوص لم يحزن نحو هذا العالم فانه خاص بالضرورة مع اعتبار معنى الوصف فيه * فان قلت فاذا لم يكن بينهما تناف فلم لم يمنع هائثا * ومحمد في المثل والبيت المذكورين وكذا كل علم ملوح فيه الوصف الاصلى * قلت كذا كان يجب الا ان المقصود الاهم الاعم في وضع الاعلام لما كان تخصيص المسمى بها سواء لمع فيها المعنى الاصلى كما في القلب او لم يلح كتسميتهم الاحمر بالاسود وبالعكس وكان المعنى الاصلى انما يلح لمخافيا فيها وبؤما اليه ايماء مختلصا في بعض الاعلام لم يعتد بذلك الوصف الاصلى لكونه كالنسخ مع لمح وكذا نقول في الجمعية في نحو مساجد علما انما لم تعتبر وان لم ينافها العلمية وامكن لمحها في بعض الاعلام لان المقصود الاهم في وضع العلم غير معنى الجمعية (فاذا ثبت ان معنى الوصف والجمعية لا يعتبران في الموضع الذي يصح لمحهما فيه فكيف بالاعتبار في نحو مساجد اسم رجل الذي لم يلح فيه معنى الجمع وفي خاتم اذا

مرتين كون الاسم دالا على ذات ما مبهم باعتبار معنى معين هو المقصود اولا ترى ان اسماء الزمان والمكان والآلة لم يجعلوها صفات لدلالاتها على ذات معينة باعتبار نسبة معنى اليها ولا شك ان الوصفية بهذا التفسير لا تجتمع العلمية نعم ان فسرت بكون الاسم دالا على اتصاف ذات بمعنى اعم من ان يكون تلك الذات معينة او مبهمه امكن اجتماعها مع العلمية امكانا ظاهرا لكن المشهور في تفسيرها هو الاول وبه يظهر الفرعية في الاسم كما سيأتي في كلام الشارح فلذلك حكم المص بمناقضتها للعلمية وكان الشارح نظر الى الثاني فحكم بعدم المناقضة وقس على ما ذكرنا حال الجمعية مع العلمية فان مقتضى الجمعية في كرام

صححة اطلاقه على كل جماعة موصوفة بالكرم وذلك لا يجتمع كونه علما لجماعة مخصوصة فالوصفية والجمعية (لم) اذا اعتبرنا على ما هما عليه من الاطلاق لا تجتمعان العلمية نعم لا تزولان معها بالكلية بل يبقى معها اعتبار الاتصاف واعتبار التعدد فقال الشارح بقاء الانصاف اذا كان واجبا كافي نحو اسود من الصفات الغالبة كان معتبرا في منع الصرف وان لم يكن واجبا لم يعتد به سواء كان باقيا او لا واما الجمعية فلم يوجد فيها ما يعتد بها والله اعلم

لم يلمح فيه معنى الوصف فالاولى اذن في منع الصرف مساجد علما قال ابو علي وهو ان
فيه العلية وشبه العجة حيث لم يكن له في الاحاد نظير كان الاعجمي ليس يشبه العربي
فيزيد عنده في الاسباب شبه العجة (وعند الجزولي فيه سببان تامان غير مبني احدهما
على سبب اخر ٢ كما قال ابو علي ان فيه شبه العجة وذلك ان الجزولي يعدد عدم النظر
في الاحاد سببا من الاسباب كالعلية والوصفية وغيرهما ولم يعدد شرط السبب كما فعل
غيره وكان سعيد ابن الاخفش يصرف نحو مساجد علما زال السبب وهو الجمع وهو
خلاف المستعمل عندهم (قوله وسراويل الا كثرون على انه غير منصرف قال * فتى
فارسي في سراويل راح * واختلف في تعليله فعند سيويوه ونسبه ابو علي انه اسم
اعجمي مفرد عرب كما عرب الاجر ولكنه اشبه من كلامهم ما لا ينصرف قطعاً نحو
قناديل فحمل على ما يناسبه فمنع الصرف ولم يمنع الاجر تخففاً لان جمع ما وزنه ليس
ممنوعاً من الصرف الا ترى الى نحو اكلب وابحر فعلى قوله ليس فيه من الاسباب شئ
لان العجة شرطها العلية وفيه اتسائيت المعنوي وشرطه ايضا العلية واما الصيغة
فليست سبباً بل هي شرط لسبب الجمعية الا عند الجزولي فسيويوه يمنعه الصرف لا
لسبب بل لموازنة غير المنصرف (وقال الجزولي فيه عدم النظر والعجة الجنسية
وعدم النظر عنده سبب كما مر لكن الكلام في العجة الجنسية ويجوز له ان يعتبرها
في هذا الوزن خاصة لاني غيره لا طراد منع صرف جميع ما على هذا الوزن (وقال المبرد
هو عربي جمع سرولة والسروالة قطعة خرقة قال * عليه من اللوم سرولة *
فليس يرق لمستعطف * وبشكل عليه بان اطلاق لفظ الجمع على الواحد لم يجز في
الاجاس فلا يقال لرجل رجال بل جاء ذلك في الاعلام كدائن في مدينة معينة (وجوابه
ان الجمع فيه مقدر لا محقق كعدل عمرو ذلك ان لنا قاعدة ممهدة ان ما على هذا الوزن
لا ينصرف الا للجمعية ولم تحقق فيه لكونه لالة مفردة فقد رناها لثلاث نخرم القاعدة
وايضاً اذا اشتمل الشئ على الاقطاع جازلك ان تطلق اسم تلك الاقطاع على المجتمع
منها كبرمة اعشار وليس الخصم ان يقول ان مثل هذا مختص بوزن الافعال لانه قد جاء
نحو قوله * جاء الشتاء وقبض اخلاق * شرادم يحب منه اتواق * ٣ وشرادم لفظ
جمع بالاتفاق والتوافق ابنه وقد نسب الى سيويوه ان افعلالا مفرد وقال ابو الحسن ان
من العرب من يصرف سراويل لكونه مفرداً ونسب بعضهم الى سيويوه انه يقول
بانصرافه ايضا نظرا الى قوله عرب كما عرب الاجر وهو غلط لان تشبيه سيويوه له بالاجر
لاجل التعريب فقط لا لكونه منصرفاً مثله الا ترى الى قوله بعدا لانه اشبه من كلامهم
ما لا ينصرف (قوله واذا صرف فلا اشكال لان السبب اعني الجمعية غير حاصل فلا
يفيد الشرط وحده هذا ويمكن تقدير الجمع في سراويل مطلقاً يصرف اولم يصرف
وذلك لاختصاص هذا الوزن بالجمع فمن لم يصرفه فنظر الى ذلك المقدر ومن صرف
فلزواله بوقوعه على الواحد وكذا يجوز في نحو حار حزاب ان يقدر الجمع وذلك
لجوز بعضهم فيه الصرف وتركه نحو رأيت حار احزابي وحزابيا فنقول

كما قال نسخته

٢ قوله (كما قال ابو علي)
فان ابا علي جعل احد
السبين ههنا مبني على سبب
آخر هو العجة
٣ قوله (وشراد م لفظ
جمع بالاتفاق) الشرذمة
الطائفة من الناس والقطعة
من الشئ وثوب شرادم
اي قطع وشرادم جمع بلا
خلاف لفظ مفرد بالاتفاق

٤ قوله (هو جمع حزباء) الحزباء الارض الغليظة والحزباء اخص منه ٥ قوله والجمع الحزابي كالصحارى بالتخفيف (واصله التشديد كما قلنا في الصحارى ٦ قوله (سماء الاله فوق سبع سماء ٥٨ سماءيا) سماءو البيت سقفه

جمعها على فعائل كما يجمع
سحابة على سحاب ثم رده
الى الاصل ولم ينون كايون
جوار ثم نصب الياء الاخيرة
لانه جعله بمنزلة الصحيح
الذي لا ينصرف كما تقول
مررت بصحائف

٧ قوله (منصرفا او غير
منصرف) المنقول من
المصنف في اماليه ان
الصرف مذهب المبرد
ومن قال بقوله ومنع
الصرف مذهب سيويه
ومن قال بقوله

٨ قوله (وذلك ان
الاعلال مقدم على منع
الصرف لان الاعلال سببه
قوى آه) واما ما يقال
من ان منع الصرف متوقف
على اعتبار الاعراب الذي
يطرأ على الاسم بعد اعتبار
تركيبه مع غيره والاعلال
متعلق به حال افراده المتقدم
على التركيب فيتقدم عليه
قطعا فیه بحث لان الاعلال
باسكان الحرف الاخير
لا يتصور الا بملاحظة
الاعراب

٩ قوله (ومن ثمه صرف

٤ هو جمع حزباء اي الارض الغليظة ٥ والجمع الحزابي كالصحارى بالتخفيف (قوله ونحو
جوار اي المنقوص من هذا الجمع * اعلم ان الاكثر على ان جوار في اللفظ كقاض رفعوا جرا
وقد جاء عن بعض العرب في الجر جوارى قال الفرزدق * فلو كان عبد الله مولى
هجوته * ولكن عبد الله مولى مواليا * وقال اخر * سماء الاله فوق سبع سماءيا *
وهي قليلة واختارها الكسائي وابو زيد وعيسى بن عمر ولا خلاف في النصب انه
جوارى وانه غير منصرف (ثم اختلفوا في كون جوار رفعوا جرا ٧ منصرفا او غير
منصرف فقال الزجاج ان تنوينه للصرف ٨ وذلك ان الاعلال مقدم على منع
الصرف لان الاعلال سببه قوى وهو الاستئصال الظاهر المحسوس في الكلمة (واما
منع الصرف فسببه ضعيف اذ هو مشابهة غير ظاهرة بين الاسم والفعل على مائتين
قبل قالوا فسقط الاسم بعد الاعلال عن وزان اقصى الجموع الذي هو الشرط
فصار منصرفا (والاعتراض عليه ان الياء الساقط في حكم الثابت بدليل كسرة الراء
في جاء تنى جوار وكسر الراء حكم لفظى كمنع الصرف فاعتبار احدهما دون
الاخر تحكم وكل ما حذف لاعلال موجب فهو بمنزلة الباقي كمنع وشج والا كان
كالمعدوم كيدودم ٩ ومن ثم صرف جندل وذلك مقصوري جندل وذلك (وقال
المبرد التنوين عوض من حركة الياء ومنع الصرف مقدم على الاعلال واصله جوارى
بالتنوين ثم جوارى بحذفها ثم جوارى بحذف الحركة ثم جوار بتعويض التنوين
من الحركة ليخف الثقل بحذف الياء للساكين (وقال سيويه والخليل ان التنوين
عوض من الياء ففسر بعضهم هذا القول بان منع الصرف مقدم على الاعلال فاصله
جوارى بالتنوين ثم جوارى بحذفها ثم جوارى بحذف الحركة للاستئصال ثم جوار
بحذف الياء لاستئصال الياء المكسور ما قبلها في غير المنصرف الثقيل بسبب الفرعية
وانما ابدل التنوين من الياء ليقطع التنوين الحاصل طمع الياء الساقط في الرجوع
اي يلزم اجتماع الساكنين لورجعت (والاعتراض عليه وعلى مذهب المبردان لو كان
منع الصرف مقدما على الاعلال لوجب الفتح في قولك مررت بجوارى كما في اللغة
القليلة الخبيثة وذلك لان منع الصرف يقتضى شيئين حذف التنوين وتبعية الكسرة
في السقوط وصيرورته فتحا وايضا يلزم ان يقال جاءنى الجوار ومررت بالجوار عند
سيويه بحذف الياء لان الكلمة لا تخف بالالف واللام وثقل الفرعية باق معهما
(وفسر السيرا في وهو الحق قول سيويه بان اصله جوارى بالتنوين والاعلال
مقدم على منع الصرف لما ذكرنا حذف الياء لالتقاء الساكنين ثم وجد بعد الاعلال
صيغة الجمع الاقصى حاصلة تقديرا لان المحذوف للاعلال كالثابت بخلاف المحذوف
نسيا كما ذكرنا فحذف تنوين الصرف ثم خافوا رجوع الياء لزوال الساكنين في غير
المنصرف المستقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى بالفرعية فعوض التنوين من الياء

جندل وذلك آه) ذلال القميص ما يلى الارض من اسافله الواحد ذل القميص وهو قصر (بخلاف)
الذلال والجندل الحجارة ومنه سمي الرجل والجندل بفتح النون وكسر الدال الموضع فيه حجارة

بخلاف نحو احوى واشقى فانه قدم الاعلال في مثلها ايضا ووجد علة منع الصرف
بعد الاعلال حاصلة لان الف احوى المنون ثابت تقديره فهو على وزن افعل
فحذف تنوين الصرف لكن لم يعوض التنوين من الالف المحذوفة ولا من حركة
اللام كما فعل في جوار لان احوى بالالف اخف منه بالتنوين (واما جوار فهو
بالتنوين اخف منه بالياء والخفة اللفظية مقصودة في غير المنصرف بقدر ما يمكن
تنبيهها بذلك على ثقله المعنوي بكونه متصفا بانقر عين الا ترى انك تقول خطأ يا
وبريا وادوى بلاتوين اتفاقا لما انقلبت الياء القافية الجمع الاقصى (وكل غير منصرف
منقوص حكمه حكم جوار فيما ذكرنا ٢ ويحذف فيه الخلاف المذكور نحو قاض اسم
امرأة واعيل تصغير اعلى واذا جعل هذا النوع اعنى جوار واعيل علما فيونس يجعل
حاله مخالفا لحاله في التنكير وذلك بانه يقدم منع الصرف على الاعلال فتبقى الياء ساكنة
في الرفع ومفتوحة في النصب والجر نحو جاء تنى جوارى وقاضى واعيل ياء ساكنة
ورأيت جوارى وقاضى واعيل ومررت بجوارى وقاضى واعيل ياء مفتوحة
في الحالين (وانما قدم منع الصرف لان العملية سبب قوى في باب منع الصرف حتى
منع الكوفيون الصرف لها وحدها في نحو قوله ٣ يفوقان مرداس في جمع * كما
تقدم واما عند سيويوه والتحليل فحال نحو جوار ٤ واعيل علما كان او نكرة سواء
* واعلم انك اذا صغرت نحو احوى قلت احى بحذف الياء الاخيرة نسيا لكونها متطرفة
بعدياء مكسورة مشددة في غير فعل او جار مجراء كاحي والحى وقياس مثلها الحذف
نسبا كما يحى في التصريف انشاء الله تعالى فسيويوه بعد حذف الياء نسيا يمنع
الصرف لانه بقى في اوله زيادة دالة على وزن الفعل وعيسى بن عمر يصرفه لنقصانه عن
الوزن بحذف الياء نسيا بخلاف نحو جوار فان الياء كالثابت بدليل كثرة الراء كما ذكرنا
فلم يسقط عن وزن اقصى الجموع (والاولى قول سيويوه الا ترى انك لا تنصرف نحو
بعد ويضع علما وان كان قد سقط حرف من وزن الفعل وابو عمرو بن العلاء لا يحذف
الياء الثالثة من نحو احى نسيا بل يعله اعلال اعيل وذلك لان في اول الكلمة الزيادة
التي في الفعل وهى الهمزة بخلاف عطى تصغير عطاء فجعله كالجارى مجرى الفعل
اعنى المحيى في الاعلال فاحي عنده كاعيل سواء في الاعلال ومنع الصرف وتعويض
التنوين من الياء كما ذكرنا وبعضهم يقول احيو في تصغير احوى كاسيود في تصغير
اسود كما يحى في التصريف ويكون في الصرف وتركه كاعيل على الخلاف المذكور
* قوله (التركيب شرطه العملية وان لا يكون باضافة ولا اسناد مثل بعلبك) انما كان
شرط التركيب العملية لان الكلمتين معا تدخلان في وضع العلم فيؤمن حذف احدهما
اذا العملية كما قلنا تؤمن من النقصان ولو لاها لكان التركيب عرضة للانفكاك والزوال
(قوله وان لا يكون باضافة ولا اسناد لانه لو كان باحدهما وجب ابقاء الجزئين على حالهما
قبل العملية كما يحى في باب المبنيات (وكان عليه ان يقول ولا معر باجزؤه الاخير قبل
العملية ليخرج نحو ان زيدا علما وكذلك نحو ما زيد (ويقول ايضا وان لا يكون الثانى

٢ قوله (ويحى فيه الخلاف
المذكور) فسيويوه يقول
هذه قاض ومررت بقاض
ورأيت قاضى ويجعل
التنوين عوضا عن الياء كما في
جوار ومن ذهب الى
صرف جوار يقول ههنا
هذه قاضى باثبات الياء
ورأيت قاضى ومررت
بقاضى باثباتها وقمها
فظهر الاختلاف ههنا لفظا
اذلا خلاف في وجود ما يمنع
الصرف فلا يتصور تنوين
الصرف بخلاف جوار
حيث اختلف في وجود
ما يمنع الصرف فيه ٣ قوله
(يفوقان مرداس) ردست
القوم رميتهم بحجر والمر
داس حجر يرمى به فى البر
ليعلم فيها ما دام لاومنه سمى
الرجل ٤ قوله (واعيل)
حال اعيل كحال جوار في
الاتفاق على صورة
اللفظ والاختلاف في
الصرف وعدمه لا كحال
قاض اسم امرأة

نما يبنى قبل العملية ليخرج نحو سيويه وخسة عشر علما فان الافصح اذن مراعاة البناء
 الاول على مايجي في باب المبنيات قوله (٥ ما فيه الف و نون ان كان اسما فشرطه العملية
 كعمران او صفة فانتفاء فعلاية وقيل وجود فعلي ومن ثم اختلف في رجن دون سكران
 وندمان) اعلم ان الالف والنون انما تواترا لمشا بهتتهما الف التأنيث الممدودة من جهة
 امتناع دخول تاء التأنيث عليهما معا وبفوات هذه الجهة يسقط الالف والنون عن
 التأثير وتشا بهما ايضا بوجوه اخرى لا يضرب فواتهما نحو تساوي الصدرين
 وزنا فسكر من سكران كحمر من حراء وكون الزايد في نحو سكران مختصين
 بالمذكر كما ان الزايد في نحو حراء مختصان بالمؤنث وكون المؤنث في نحو سكران صيغة
 اخرى مخالفة للمذكر كما ان المذكر في نحو حراء كذلك وهذه الواجهة الثلاثة موجودة
 في فعلاية فعلي غير حاصلة في عمران وعثمان وغطقان ونحوها وتشابهها ايضا بوجهين
 آخرين لا يفيدان من دون الامتناع من التاء وهما زيادة الالف والنون معا كزيادة زايدي
 حراء معا وكون الزايد الاول في الموضعين الفا فانه اجتمع الوجهان في ندمان وعريان
 مع انصرافهما فالاصل على هذا هو الامتناع من تاء التأنيث (وقال المبرد جهة الشبه
 ان النون كانت في الاصل همزة بدليل قلبها اليه في صنعاني وبهراني ٦ في النسب الى
 صنعاء وبهراء وليس بوجه اذ لا مناسبة بين الهمزة والنون حتى يقال ان النون ابدل منها
 واما صنعاني وبهراني فالقياس صنعاء وبهراء وكحمر اوى فابدلوا النون من الواوى
 شاذا وذلك للمناسبة التي بينهما لا ترى الى ادغام النون في الواو وجرأهم على هذا
 الابدال قولهم في النسب الى اللحية والرقبة لحياي ورقباني بزيادة النون من غير ان تبدل
 من حرف فزيادتهما مع كونها مبدلة من حرف تناسبها اولى (ثم انهم بعد اتفاقهم على
 ان تأثير الالف والنون لاجل مشابهة الف التأنيث اختلفوا وقالوا اكثر من يحتاج الى
 سبب اخر ولا تقوم بنفسها مقام سيبين كالالف لنقصان المشبه عن المشبه به وذلك الاخر
 اما العملية كعمران واما الصفة كما في سكران وذهب بعضهم الى انها كالالف غير محتاجة
 الى سبب اخر فالعملية عنده في نحو عمران ليست سببا بل شرط الالف والنون اذ بهما يمنع
 عن زيادة التاء وهذا الانتفاء هو شرطها سواء كانت مع العملية او الوصف والوصف
 عنده في نحو سكران لا سبب ولا شرط والاول اولى لضعفها فلا تقوم مقام علتين (قوله
 ان كان اسما اي غير صفة وانما شرط فيه العملية ليس من بهاء عن دخول التاء كما ذكرنا
 في التأنيث بالتاء (قوله او صفة فانتفاء فعلاية عطف باو على عاملين مختلفين عطف صفة
 على كان ٧ وقوله فانتفاء على ان لان التقدير او ان كان صفة فشرطه انتفاء فعلاية
 وليس هذا مما يجوز المصنف مثله كما يجي في باب العطف (وقوله وقيل وجود فعلي
 والاول اولى لان وجود فعلي ليس مقصودا بذاته بل المطلوب منه انتفاء التاء لان كل
 مايجي منه فعلي لا يجي منه فعلاية في لغتهم الا عند بعض بني اسد فانهم يقولون في كل
 فعلاية جاء منه فعلي فعلاية ايضا نحو غضبانة وسكرانة فيصرفون اذن فعلاية فعلي
 وهذا دليل قوي على ان المعتبر في تأثير الالف والنون انتفاء التاء لا وجود فعلي فاذا كان

٥ ان الف والنون اذا كانا
 في اسم نسخة

٦ (قوله في النسب الى
 صنعاء وبهراء) بهراء قبيلة
 من قضاة

٧ اي على خبر كان وعلى
 جواب ان لمصححه

٨ (قوله ثم تقول منع صرف رجن اولى اذبه يصير الفرد اعنى رجن ملحقا بالاغم الاغلب ٢ (قوله كم دون بيشة من حزن) اليش بكسر الباء نبت بيلاد ٦١ الهنبد وهو سم وبيشة اسم موضع وقد تهمز فيقال ببشة

٣ (قوله نحو حسان وقبان حس الرود الكلاء استأصله قبن في الارض قبونا ذهب قب اللحم ذهب نداوته

٤ (قوله نحو شيطان) شطن عنه اى بعد شاط يشيط اى هلك

٥ (قوله ورماني) رمان قيل فعال كفتاح وخاض وان لم يكن تركيب رمن مستعملا وقيل فعلا من رم

٦ (قوله ولا في صرف ندمان) ندم فهو ندمان اى نادم ونادمني فلان

على الشراب فهو نديمي وندماني وجع النديم ندام وجع الندمان ندامي والمرأة ندمانة والنسوة ندامي ايضا

(قوله وخضم) هو اسم الغبرين عمر بن تميم وقد غلب على القبيلة قيل سموا بذلك لكثرة خضمهم

وخضم ايضا اسم ماء

٨ (قوله ونحو تنضب) تنضب شجر يتخذ منه السهام والتاء زائدة لانه ليس في الكلام فعل وفعل في الكلام تفعل مثل تقتل وتخرج الواحدة تنضبة

٨ (قوله ويرمع) يرمع حجارة بيض رقاق تلح (قوله وتدرأ واتمد) يقال فلان ذو درأ اى ذو قوة وعدة على دفع اعدائه عن نفسه واتمد حجر يكتمل به

المقصود من وجود فعلي انتفاء التاء وقد حصل هذا المقصود في رجن لا بواسطة وجود رجي بل لانهم خصصوا هذه اللفظة بالبارى تعالى فلم يطلقوه على غيره ولم يضعوا منه مؤثنا لامن لفظه اعنى بالتاء ولا من غير لفظه اعنى فعلى فيجب ان يكون غير منصرف * فان قلت لانسلم ان وجود فعلي مطلوب ليتطرق به الى انتفاء فعلاية بل هو مقصود بذاته لانه يحصل بوجودها مشابهة بين الالف والنون وبين الف التانيث لكون مؤنث هذا على غير لفظه كما ان مذكر ذاك على غير لفظه * قلت هذا الوجه وان كان يحصل به بينهما مشابهة الا انه ليس وجهها للمشابهة ضروريا بحيث لا يؤثر الالف والنون بدونه بل الوجه الضروري كما ذكرنا في التأثير انتفاء التاء الاترى الى عدم انصراف مروان وعثمان بمجرد انتفاء التاء من دون وجود فعلي (٨ ثم نقول منع الصرف في رجن اولى لان المنوع من الصرف مما هو على هذا الوزن وصفا في كلام العرب اكثر من المصروف فيثبت بهذا ايضا ان اشتراط التاء انتفاء التاء اولى من اشتراط وجود فعلي (وللخصم ان يقول بل الصرف فيما يشك فيه هل صرفته العرب اولا اولى لانه الاصل وهكذا الخلاف بينهم قائم في فعلاية هل انتفى منه فعلاية اولا وهل وجد له فعلي اولا فبعضهم يصرفه لان الصرف هو الاصل وبعضهم يمنعه الصرف لانه الغالب في فعلاية وقد جاء عريان في ضرورة الشعر ممنوع الصرف تشبيها بسباب سكران قال * كم دون بيشة من خرق ومن علم * كانه لامع عريان مسلوب * وقد جائت الفاظ تحتل نونها الاصل فتكون مصروفة اذا سميت بها وتحتل الزيادة فلا تصرف ٣ نحو حسان وقبان فهما اما من الحسن والقبن فيصرفان واما من الحس والقبن فلا يصرقان وكذا ٤ نحو شيطان ٥ ورماني (وقال الاخفش اذا سميت باصيلا منع الصرف لان اللام بدل من النون كما لا تصرف اذا سميت بهراق اذ الهاء بدل من الهمزة (قوله ومن ثم اختلف في رجن يعنى ومن اجل الاختلاف في الشرط فمن قال الشرط انتفاء فعلاية لم يصرفه في قولك الله رجن الرحيم لحصول الشرط اذ لم يجز الرحانة ومن قال الشرط وجود فعلي صرفه اذ لم يجز رجي ولم يختلف في منع سكران لحصول الشرط على المذهبين ٦ ولا في صرف ندمان لان انتفاء الشرط على المذهبين * (قوله وزن الفعل شرطه ان يختص بالفعل كشم وضرب اويكون اوله زيادة كزيادته غير قابل للتاء ومن ثم امتنع اجر وانصرف يعمل (لحيي يعمل بالتاء (قوله يختص بالفعل نحو شمر فان هذا الوزن لم يأت في الاسماء الاعجمية نحو بقم ونحو شلم لبيت المقدس وكلامنا في كلام العرب او منقولا عن الفعل نحو شمر لفرس وبذر لاء وعثر لموضع ٧ وخضم لرجل فاصل هذه الكلمات كلها افعال ونحو يزيد ويشكر ونرجس خواص لعدم هذه الاوزان في اجناس اسماء العربية فيزيد ويشكر في الاسماء منقولة ونرجس اعجمي ٨ ونحو تنضب ويرمع واعصروا صبع ٩ وتدرأ واتمد من الغالبة في الفعل (واما فعل فمن الخواص اذ لم يأت

٨ (قوله ويرمع) يرمع حجارة بيض رقاق تلح

٩ (قوله وتدرأ واتمد) يقال فلان ذو درأ اى ذو قوة وعدة على دفع اعدائه عن نفسه واتمد حجر يكتمل به

تضعيف ايتق ارشدت الى ان الهمزة والنون اصليان وان اشبهتا في الظاهر الزائد فايثق فعل ملحوق بجعفر كهدد نسخة

٢ (قوله كهدد) مهدد من اسماء للنساء وهو فعل والميم اصلية والدال ملحقة

٣ (قوله و نون نهشل) النهشل الذئب والصقر وهو مثل جعفر

٢ قوله (وساسم) ساسم بفتح السين شجرا سود

٣ قوله (نحو ايدع وافكل) الايدع الزعفران والافكل على افعال الرعدة

٤ فيكونان في غير الالوان والعيوب فكما يجي افعال فعلاء وهو اسم يجي افعال يفعل ايضا وهو فعل لان افعال فعلاء

من باب فعل يفعل بكسر العين في الماضي وقمها في المضارع لم يجي الا قليلا نحو اشيب ففي كل ما ذكرنا يساوي الاسم والفعل ويزيد الفعل بمجيئه حكاية عن النفس في باب جدت واحدد في غير الالوان والعيوب

فعل في اسماء الاجناس الادئل لدوية وقيل ان العرب قد تنقل الفعل الى اسماء الاجناس وان كان قليلا كقوله صلى الله عليه وسلم ﴿ ان الله تعالى نهاكم عن قيل وقال ﴾ وقولهم لطائر تبشر ولاخر تنوط لتنويطه عشه فيجوز في دئل بمعنى دوية ان يكون منقولا من فعل مالم يسم فاعله من قولهم دئل فيه اى اسرع والدال ان مشى سريع واما دئل علما فيجوز ان يكون من ذلك ويجوز ان يكون منقولا من دأل والتغير دلالة النقل الى العلم كما قيل شمس بن مالك فيكون في دئل علما الوزن والعدل مع العلية وان صح ما نقل ان الوعل لغة في الوعل والرثم بمعنى الاست فهما شاذان (قوله او يكون اوله زيادة كزيادته اى اول وزن الفعل الذى في الاسم زيادة كزيادة الفعل من حروف اتين وغيرها ٩ فالوق المشتق منه مألوق اذا سمى به انصرف لان الهمزة اصلية وكذا ايتق علما لكونه ملحقا بجعفر ٢ كهدد فالهمزة اصلية ولو كان افعال لوجب الادغام كاشد واحب واما ألبب علما فممنوع من الصرف لكونه منقولا من جع لب والفك شاذولم يأت في الكلام فعلل حتى يكون ملحقا به ٣ ونون نهشل اصلية لصرفه مع العلية (والتخاة قالوا في موضع قول المصنف او يكون اوله زيادة كزيادته او يغلب عليه اى يكون ذلك الوزن في الافعال اكثر منه في الاسماء حتى يصح ان يقال وزن الفعل فيضاف الى الفعل اذ لو غلب الوزن في الاسماء تساوى فيه الفعل والاسم لم يقل او وزن الفعل (والذى حل المصنف على مخالفتهم شيئا احدهما انه رأى فاعل في الافعال اغلب ولو سميت بخاتم لانصرف اتفاقا فلو كانت الغلبة في الافعال معتبرة لم ينصرف والدليل على غلبته في الافعال ان باب المفاعلة اكثر من ان يحصى والماضى منه فاعل وفاعل الاسمى اقل قليل كخاتم وعالم ٢ وساسم (والثاني انه رأى ان نحو احدواجر لا ينصرف وعنده ان هذا الوزن في الاسم اكثر منه في الفعل قال لان كل فعل ثلاثى ليس من الالوان والعيوب يجي منه افعال التفضيل ومنهما يجي افعال فعلاء كاجر واعور وكلاهما اسمان واما افعال الفعل فلم يجي منه الاماضيا للافعال من بعض الافعال الثلاثية كخرج واذهب لامن كلها فلم يسمع نحو اقتل وانصر ولذارد على الاخفش قياس احسب واخل واظن واوجد وازعم على اعلم وارى (قال ويجي افعال ماضيا للافعال من غير ما جاء منه فعل ثلاثى قليلا كاشحم والحم واتمر ويقال به في الاسماء ومن غير الفعل الثلاثى ايضا في القلة ٣ نحو ايدع وافكل وارنب (ولقائل ان يقول على قوله افعال فعلاء لم يجي من جميع الافعال الثلاثية بل جاء على ما اخترت انت من مذهب البصر بين وهو ان افعال التعجب فعل ٤ ومن كل ما يجي منه افعال التفضيل الاسمى يجي منه افعال التعجب الفعلى والذى جاء في فعل يفعل مفتوح العين وفي فعل يفعل بكسر العين في الماضي وقمها في المضارع من حكاية النفس في المضارع نحو اذهب واحدد يزيد على افعال فعلا ٥ اذلا يجي من غير باب فعل يفعل الا قليلا كاشيب على ما يجي في التصريف ان شاء الله تعالى (لكن الانصاف ان الغلبة في افعال الفعلى

ومن باب اذهب ويذهب من كل ما يجي آه نسخة ٥ قوله اذلا يجي من غير باب فعل يفعل الا قليلا ٥ (ليست)

ليست بظاهرة ٦ اذ كون الوزن غالبا في احد القبيلين لا يمكن الحكم به الا بعد الاحاطة بجميع اوزان القبيلين ٧ وهو اما متعذر او متعسر ولا سيما على المبتدئ فلا يصح ان يجعل الغلبة شرط وزن الفعل (وفيه نظرا ذربا يمكن معرفة ذلك بمجرد كون ذلك الوزن قياسا في احدهما دون الاخر كما نعرف مثلا ان افعال في الفعل مثلا قياس في الامر من يفعل الكثير الغالب كاذب واحد وليس في الاسم قياسا في شيء كاصبع وايضا كون الوزن خاصا باحد القبيلين وهو القائل به في نحو شم وضرب لا يمكن الا بالاحاطة بجميع اوزان القبيل الاخر وهو متعذر او متعسر (وانما اشترط في وزن الفعل تصديره بالزيادة المذكورة لكون هذه الزيادة قياسية في جميع الافعال المتصرفية دون الاسماء اذ لا فعل متصرف الاوله مضارع ولا يخلو المضارع من الزيادة في اوله (واما غير المتصرف كنم وبئس وعسى فقل قليل فصارت هذه الزيادة لا طرادها في جميع الافعال دون الاسماء اشد اختصاصا بالفعل فجرت الوزن وان كان مشتركا بالفعل الى جانب الفعل حتى صح ان يقال هو وزن الفعل وايضا فان هذه الزوائد في الفعل لا تكون الا لمعنى (واما في الاسماء فقد تكون لمعنى كاجر وافضل منك وقد لا تكون كارب وافكل وايدع فكانها لم ترد فيها فصارت بالفعل اشهر واخص لان اصل الزيادات ان تكون لمعنى (وانما اشترط مع هذا الشرط ان لا يكون الوزن مما يلحقه تاء التانيث ولا يكون عرضة له لان الوزن بهذه التاء يخرج من اوزان الفعل اذ الفعل لا يلحقه هذه التاء فكما تجر الزيادة المصدرة الوزن الى جانب الفعل تجره التاء الى جانب الاسم لاختصاصه بالاسم وترجح التاء في الجرادا الوزن في الاسم الزيادة لجواز الحاق التاء نحو ارملة وبعملة اما الحاق التاء باسودة في الحية فلا يضر لان هذا الحاق عارض بسبب غلبة هذا اللفظ في الاسماء والاصل ان يقال في مؤنثه سوداء هذا والاوزان الخاصة بالفعل كثيرة نحو استفعل واستفعل واستفعل واستفعل ومنها تفاعل وتفعول وتفاعل ودحرج ودحرج ودحرج وافعل وافعل وافعل وكذا انفعال وانفعل وانفعل وغير ذلك (واذا سميت بنرجس بكسر النون ٢ وترتب بضم التاء الاولى فالصرف واجب لعدم الوزن والزيادة المذكورة شرط الوزن فلا تؤثر من دون المشروط ولم يصرفهما فانصرف ارملة ويعمل مع الوصف الاصل السليم من الخلل والوزن المشروط بتصدر الزجاج نظرا الى وزنيهما المشهورين اعني نرجس على وزن نضرب وترتب على وزن تقتل (واذا غير وزن الفعل عما كان عليه فان كان بابدال الزيادة المعبرة في اول الوزن حرفا اخر كهراق وهرق فانه لا يضر ذلك بوزن الفعل وان كان الهاء لا اختصاص له بالفعل كالهزمة وذلك لعدم لزوم ذلك الابدال لان الاكثر في الاستعمال اراق وارق (وان كان التغيير بغير ذلك فان كان بعد التغيير الزيادة المصدرة المعبرة حاصلة فلا يضر ذلك التغيير ايضا لانها تحرز وزن الفعل وتدل عليه نحو يعد ويهب وكذا المحذوف العين كتقل وتبع وتخف من قولك لم تقل ولم تبع ولم تخف وكذا المحذوف اللام نحو يخش ويرم ويغزو وكذا اخش وارم واغزل لان همزة الوصل بالفعل

ه ربما يقال باب الافعال ليس بقليل فاذا قوبل افعال التعجب بافعال التفضيل بقي هناك في الاسماء افعال فعلاء وافعل الاسمي من غير فعل كارب واخواته وبقي في الافعال ماضى الافعال ومضارع يفعل من فعل ومن فعل وهذه الثلاثة تزيد على افعال فعلاء وافعل الاسمي زيادة ظاهرة

٦ وقال المصنف معرفة غلبة الوزن في احد القبيلين لا يمكن الا بعد الاحاطة بما وقع على ذلك الوزن في القبيلين آه نسخته

٧ قوله (وهو اما متعذر او متعسر) اي العلم الذي هو معنى الاحاطة ههنا ٢ قوله (وترتب) امر ترتب اي ثابت قوله (بضم التاء الاولى) وبضم الثانية ايضا واما ترتب بضم التاء الاولى وفتح الثانية على ما في الصحاح فقيه وزن الفعل مع الشرط كما في ترتب بفتح التاء الاولى وضم الثانية

ايضا اخص لانها مطردة في الفعل اذ لا فعل ثلاثي متصرف الا وقياس امره ان يكون
بهمزة الوصل نحو وعد وقل اصله الهمزة لولم يتحرك في المضارع ما بعد حرف المضارعة
فاذا سميت بفعل محذوف العين او اللام لاجل الجزم او الوقف رددت المحذوف لان
سقوطه انما كان للجزم والوقف الجارى مجراه والجزم لا يكون في الاسماء فنقول في
المسمى بنقل واخش جاءني تقول واخشي وكذا في المسمى بنقل وبع جاءني قول
وبيع (وان لم يكن في المغير الزيادة المعتبرة المصدرة وكان التغير لازما كالمسمى بنقل وبع
وعدا وبقي وبيع ٣ لم يعتبر الوزن الفائق الاصلى تقول جاءني قيل وبيع وفي قل
وبيع وخف جاءني قول وبيع وخاف وان لم يكن التغير لازما كما يقال في علم علم فهو
عند سيويه يضر ايضا بالوزن كما في رد وبيع (وقال المبرد ان كان التغير قبل النقل
اخذ بالوزن لانه لا يجمع اذن العملية (واما ان كان بعد النقل والتسمية كما اذا سمي بعلم ثم
خفف فالوزن معتبر لانه جامع الوزن العلمية وزوال الوزن فيه يكون عارضا غير لازم
(واما التغير في الاول فهو في العملية لازم اذ لم يصادفه الوزن العلمى الا مخففا هذا (واعلم
ان الوزن المشترك في بين الاسم والفعل الذي لا اختصاص له بالفعل بوجه لا يؤثر مطلقا
خلاف ليونس فانه اعتبر وزن الفعل مطلقا سواء غلب على الفعل او لم يغلب فنعم الصرف
في نحو جبل وعضد وكتف وجعفر وحاتم اعلاما (واعتبره عيسى بن عمر بشرط
كونه منقولا عن الفعل ٤ نحو كعسب واستدل بقوله * انا ابن جلا وطلاع الثيا
٥ * متى اضع العمامة تعرفوني * والجواب انه ان كان علما فمحكى لكون الفعل سمي به
مع الضمير فتكون جملة * كيزيد في قوله * نبيت اخوالى بنى يزيد * ظلما علينا لهم
فديد * وان لم يكن علما فهو صفة موصوف مقدر اى انا ابن رجل جلا امره اى
انكشف او جلا الامور اى كشفها وفيه ضعف لان الموصوف بالجمال لا يقدر الا بشرط
تذكره في باب الصفة واما بغير ذلك فقليل نادر ولا سيما اذ لزم منه اضافة غير الظرف
الى الجملة * قوله (وما فيه عملية مؤثرة اذ انكر صرف لمتين من انها لا تجماع مؤثرة
الاماهى شرط فيه الا العدل ووزن الفعل وهما متضادان فلا يكون الا احدهما فاذا
نكر بقى بلا سبب او على سبب واحد) يعنى بكون العملية مؤثرة ان يكون منع صرف
الاسم موقوفا عليها وذلك على ثلاثة اضرب لانها اما ان تكون سببا لا غير او شرطا
لا غير او شرطا وسببا معا (فالاول في موضعين اتفاقا احدهما ان تكون مع العدل في
اسم لم يوضع الاعلا كعمر وقطام في تميم والثاني ان تكون مع الوزن سواء كان الاسم
ممنوع الصرف قبل العلمية كاحر اولا كاصبع واثمد ويزيد ويشكر وفي موضعين
على الخلاف الاول باب مساجد علما فان العملية سبب فيه عند ابى علي والجزولى والسبب
الثاني عند ابى علي شبه العجوة وعند الجزولى عدم النظر في الاحاد وليست سببا عند
المصنف لا باعتباره الجمع الاصلى فيكون اذن نحو ثمان ورباع علمين منصرفا عند المصنف
غير منصرف عند غيره (واما سراويل علما فعند سيويه فيه العلمية والتأنيث المعنوى
وقد يذ كر لكن التأنيث اغلب فلذلك اعتبر كما مر في التأنيث فقال سراويل كعقرب

٣ اصله قول وبيع

٤ قوله (نحو كعسب)
كعسب الرجل اذا قارب
بين الخطى
٥ قوله (وطلاع الثيا)
الثنية طريق العقبة يقال
فلان طلاع الثيا اذا كان
ساميا لمعالى الامور

اذا سمي به وعند الجزولي فيه العلمية والتأنيث والعجمة وعدم النظر وكان القياس يقتضي ان لا تؤثر العلمية عنده لحصول الاكتفاء بالعجمة الجنسية عنده وعدم النظر لكن عادته ان لا يلغى سببا فيقول في جراء علما سيبان الثاني من الموضوعين كل عدل كان قبل العلمية ممنوع الصرف نحو مشني وثلاث فلا خفش وابوعلي واكثر التحاة يصرفونه لزوال الوصف بالعلمية وزوال العدل بطلان معنى العدد وذهب الجرمي وابن بابشاد الى منع صرفه اعتبارا للعدل الاصلية مع العلمية وهو قياس قول سيبويه في اجر المنكر بعد العلمية ولا تنافي بين العدل والعلمية بدليل عمر (واما اخرو جمع علمين فغير منصرفين عند سيبويه اعتبارا للعدل الاصلية مع العلمية وكذا لكع لان فيه العدل كما ذكرنا عندهم) واما ان سميت بفضل من قولك الفضل فانه ينصرف اذ لا عدل في الاصل (والاخفش والكوفيون يصرفون اخرو جمع ولكع اعلاما اذ العلمية وضع اخر (وقول سيبويه اقرب لان العدل امر لفظي وبالعلمية لم يتغير اللفظ (وعكس سيبويه الامر في سحر اذا سمي به غير ما وضع له او لا من ظرف زمان او ظرف مكان او رجل او غيره فجعله منصرفا ولعل ذلك لظهور فعل في باب العدل نحو عمرو وزفر ولكع عندهم بخلاف فعل (والثاني اعني كون العلمية شرطا لا غير في موضع واحد على الخلاف هـ وهو الالف والنون مع العلمية سبب مقام سيبين عند بعضهم والعلمية شرطه وفي الحقيقة الشرط انتفاء التاء وهو معطل باحد ثلاثة اشياء العلمية كافي عمران ووجود فعلي كما في سكران واختصاص اللفظ كافي رجن وعند الباقيين الالف والنون سبب والعلمية سبب آخر كما مر فان العلمية شرطهما عند بعضهم في الاسم نحو عمران وعثمان لانه يمنع بها من التاء فتشابه الف التأنيث فيقوم مثلها مقام سيبين وعند الباقيين العلمية سبب معها كما مر (والثالث اعني ان تكون العلمية شرطا وسببا معاني اربعة مواضع اتفاقا في المؤنث بالتاء لفظا وتقديرا وفي الاعمى وفي المركب وفي ذى الالف الزائدة المقصورة وحال العلمية غير المؤثرة على ضربين اما ان لا تجتمع السبب وذلك مع الوصف على ما ذكره المصنف وقد ذكرنا انها تجامعه لكن الوصف لا يعتبر معها واما ان تجامع ولا تؤثر وهو اذا كان مع الف التأنيث نحو صحراء وبشرى خلافا للجزولي فانه لا يلغى سببا فهذا حال العلمية في جميع باب ما لا ينصرف رجعنا الى شرح كلام المصنف فنقول انما انصرف كل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر لان جميع ما العلمية المؤثرة شرط فيه فقط او شرط وسبب معا خمسة اشياء التأنيث بالتاء والعجمة والتركيب والالف المقصورة الزائدة والالف والنون في الاسم فلو فرضنا اجتماعها في اسم مع استحالة مجامعة الالف المقصورة للالف والنون واقصى ما يمكن اجتماعه من هذه العلمية والتأنيث والعجمة والتركيب والالف والنون كما في آذريجان لكان يزول تأثير الجمع بزوال العلمية لان المشروط لا يؤثر بدون الشرط وجميع ما العلمية المؤثرة سبب فيه ثلاثة اشياء العدل والوزن وشبه العجمة او عدم النظر في الاحاد في باب مساجد على خلاف المذكور ولا يجتمع اثنان منها مع العلمية المؤثرة لوجهين الاول ان كل واحد منها يضاد الاخرين

هـ وهو الالف والنون فان
العلمية شرطهما آه نسخة

لان اوزان العدل امافعال او مفعل او فعل او فعل او فعال كثلث ومثلث واخر وسحر
وامس عند تميم وقطام عندهم ايضا وليس شيء منها وزن الفعل ولا اوزان الجمع الاقصى وليس
الجمع ايضا من اوزان الفعل الثاني انه لو لم يتضاد الثلاثة ايضا لم يجتمع مع العلمية المؤثرة اثنان
منها اذا العلم يكون اذن منقولاً مما اجتمع فيه اثنان منها فلم تكن العلمية الطارئة مؤثرة لاستقلالها بمنع
الصرف قبل ورود العلمية فاذا ثبت انه لا يجتمع مع العلمية المؤثرة اثنان منها ثبت انه لا يكون معها
الا احدها فاذا نكر ذلك الاسم بقي على سبب واحد فيصرف ايضا هذا غاية ما يمكن ان يتمحل
لتسمية قول المصنف (ويمكن ان يرتكب عدم التضاد بين العدل والوزن كما قلنا في دئل وكما يمكن
ان يقال في اصمت علم المكان القفر اذا صله اصمت بضمين فعديل الى اصمت في حال العلمية ولم تطرأ
العلمية فيه على وزن الفعل والعدل حتى يقال ليست بمؤثرة لاستقلالها بالتأثير دونها لانه انما
عدل علما كما قلنا في شمس بن مالت فاذا نكر مثله بقي فيه الوزن والعدل فلا ينصرف لان العدل وان
حصل فيه لاجل العلمية لكنه لا يخرج العلم اذا نكر عن صيغته ومن اين له ان صيغة العدل
محصورة فيما ذكر من الاوزان هذا كله ان قلنا ان العلم بعد التنكير لا يعتبر اصله كما هو مذهب
الاخفش وان اعتبرنا كما هو مذهب سيويه السبب الاصل الذي الغناه لاجل العلمية قلنا في ثلاث
ومثلث وباليهما انها لا تنصرف لاعتبار الوصف الاصل مع العدل كما في اجر و فرق بعضهم
بين هذا الباب وبين باب اجر بان قال الوصف ههنا لا يثبت من دون العدد وقد زال العدد
بالسمية ولا يرجع بعد التنكير اذ معنى رب ثلاث رب مسمى بهذا اللفظ بخلاف اجر المنكر فانه
لا منع ان يكون معنى رب اجر رب مسمى بهذا اللفظ فيه الحجرة (والذي يقوى عندي ان الزائل
بالكلية لا يعتبر وصفا كان او غيره في باب اجر كان او في غيره وسيأتي تمام الكلام عليه في موضعه
(وقياس قول سيويه في اجر ان ينصرف اخر وجع بعد التنكير لانها من باب افعال التفضيل
كما ذكرنا وسيأتي ان افعال التفضيل لا يعتبر فيه الوصف بعد التنكير واذا نكر سحر
بعد التسمية به فالواجب الصرف لانه لا علمية فيه اذن ولا عدل اذا عدل انما ثبت له
قبل التسمية به لكون المراد به سحر يومك وكذا امس رفعا عند بني تميم
واذا نكرت نحو مساجد بعد التسمية به فهو غير منصرف عند الاكثرين اما عند
المصنف فلانه يعتبر الجمع الاصل مع العلمية التي ظاهرها مناقض له فكيف لا يعتبره
بعد التنكير (واما عند الجزولي فلسبب واحد وهو عدم النظير في الآحاد وشبه سبب
اخر يعني الجمع اذ لفظه ونسب ابو على الى الاخفش انه لا يصرفه بعد التنكير
ايضا ويفرق بينه وبين اجر بان علامة الجمع باقية فيه بعد التنكير بخلاف نحو اجر
اذ مثل هذا الوزن قد يكون غير صفة كارب و افكل (وقال العبدى لافرق بينه
وبين اجر ولانص للاخفش في ترك صرفه (وقول الجزولي اولى (واذا نكرت
سر او بل بعد التسمية فهو عند المبرد كساجد اذ هو جمع سرواثة وقياس قول سيويه
ايضا ترك الصرف اذ هو اعجمي حل على موازنه كما كان قبل التسمية وكذا قياس

قول الجزولي يعتبر فيه عدم النظير والجمعة الجنسية كما اعتبرها قبل العلمية ومن صرفه قبل التسمية بصرفه ايضا بعدها (واما الكلام في اجر بعد التنكير فسيجيء ومثله فعلا ان الصفة اذا سمي به ثم نكر سواء بصرفه الاخفش خلافا لسيبويه) وقال الاخفش لو سميت باسم مركب آخر جزئيته ذوالف التأنيث او الجمع الاقصى نحو معدى صحراء او معدى مساجد ثم نكرته صرفته لان الاسم الاخير بعد التسمية صار جزء الكلمة فليس بمجموع الكلمة اذن ذالف التأنيث ولا الجمع الاقصى حتى يمتنع عن الصرف بعد التنكير والاخرون لم يصرفوها بعد التنكير نظرا الى افرادهما (٢) وقول الاخفش ان مجموع الكلمة ليس ذالف التأنيث مع جعل الجزأ الاخير بجزأ الكلمة ممنوع واما قوله بمجموع الكلمة ليس الجمع الاقصى فسلم (قوله مؤثرة) حال ومفعول تجماع ما ويعني بما هي شرط فيه التأنيث بالناء والجمعة والتركيب والالف والنون في الموضوع اسما (قوله الاعدل) ٣ مستثنى مما سبق من المستثنى منه المقدر الذي استثنى منه لفظة ما بعد استثنائها اى لتجماع سببا غير السبب الذي هي شرط فيه الاعدل فكلا المستثنين من ذلك المقدر نحو قولك ماضرت الازيدا الاعرا اى ماضرت احدا غير زيد الاعرا فالعلمية المؤثرة تجماع الاربعة الاشياء وهي شرط فيها وتجماع العدل والوزن وليست شرطا فيهما بل هي سبب معهما فان كانت في اسم واحد مع الاربعة الاول كاذر يجان فاذا نكربقي بلا سبب لزوال شرط الاربعة الاسباب وكذلك ان كانت مع الاثنين او ثلاثة من الاربعة وان كانت مع العدل او الوزن قال ولا يمكن ان تكون معهما معا لتضادهما فلا يكون الامع احدهما كما في نحو عمرو واحد فاذا نكر الاسم بقي على سبب واحد قال وانما قلت وهما متضاد ان ليصح حكمى الكلى يكون كل ما فيه علمية مؤثرة منصرفا بعد التنكير اذ لو لم يتضادا وجاز اجتماعهما مع العلمية المؤثرة في اسم لكان ذلك الاسم غير منصرف بعد التنكير ٤ لبقاء السبين المستغنيين عن العلمية المؤثرة واما بيان تضادهما فما تقدم (واعترض على قوله بان قيل لم يكن محتاجا الى هذا الاحتراز ٥ لان كلامه في العلمية المؤثرة ولو اتفق اجتماعها لم تكن العلمية مؤثرة لان مثل هذا العلم لو وقع لكان منقولا عن اسم فيه العدل ووزن الفعل فلا تؤثر فيه العلمية الطارئة كما في جراء وسعدى علمين بلى لو كانت الاسباب الثلاثة مجتمعة بحيث لم يطرأ بعضها على بعض لجاز ان يقال ان حكم منع الصرف منسوب الى اثنين منها غير معينين فيكون للعلمية تأثيرا بكونها احد الثلاثة المؤثرة اثنان منها ويمكن ان يجوز اجتماعها ويمنع طرأ أن العلمية اذن على الوزن والعدل كما في نحو اصمت على ما مر اذ لو لم يتضادا ايضا واجتمعا في اسم لم تكن العلمية مؤثرة معهما اذا كانت العلمية اذن طارئة عليهما بعد استقلالهما بالتأثير (والجواب عن الاعتراض منع وجوب طرأ أن العلمية على الوزن والعدل اذن كما ذكرنا في اصمت) والاعتراض الحق ان يمنع التضاد بينهما وذلك بمنع حصر اوزان العدل فيما ذكر قبل على ما بينا * (قوله وخالف سيبويه الاخفش في مثل اجر علما ثم ينكر اعتبارا للصفة بعد التنكير ولا يلزمه باب خاتم

٢ وقول الاخفش قوى
قوله مؤثرة آه نسخته

٤ قوله (مستثنى مما سبق من
المستثنى منه المقدر الذي
استثنى منه لفظة ما) يمكن
ان يقال قوله لتجماع
مؤثرة الاماهى شرط
فيه حاصل معناه
كل ما تجماعه العلمية مؤثرة
فهى شرط فيه فقوله الا
العدل مستثنى من هذا
الحاصل فيكون المقصود
بالاستثناء اخراجها عن
اشراط العلمية فيهما وح
يكون تفريع قوله فاذا نكر
اظهر

٤ مع ان العلمية مؤثرة
لبقاء آه نسخته
٥ زيد في بعض النسخ
من هنا الى قوله اذلو
لم يتضادا

٢ قوله (قوله اعتبار منصوب على انه حال آه) ويمكن ان يجعل مفعولا له اي خالفه في منع صرفه لاعتبار الصفة ٣ لان معنى خالف سيويه اعتبر الصفة بخلاف الاخفش نسخته
٤ اذ فيه العلمية نسخته
٥ قد جعت المتضادين (قوله قد جعت المتضادين آه) اي اعتبرتهما في حكم واحد فكأنك جمعتهما في حالة واحدة ٦ (قوله والحق ان اعتبار مازال بالكلية آه) احتراز عن نحو اسود ٧ (قوله كزيد وعمر و قليلا ما يلحق ذلك) يقال زاد زيدا وزيادة ويقال عمر الرجل بالكسر وعمره على غير قياس لان قياس مصدره التحريك اي عاش زمانا طويلا ٨ (قوله وان كان لم يعتبر في وضع العلم الوصف الا صلى بل قطع النظر عنه بالكلية آه) وبذلك يظهر اعتبار الوصف الاصلى لكنه على خلاف القياس عنده وعلى القياس عند سيويه فلا نزاع بينهما في الحكم ح

لما يلزم من ايهام اعتبار متضادين في حكم واحد ٢ قوله (اعتبارا) منصوب على انه حال من سيويه اي خالف سيويه معتبرا او مصدر لقوله خالف سيويه ٣ اذ معناه اعتبر سيويه دون الاخفش (قوله ولا يلزمه باب خاتم) هذا جواب عن الزام الاخفش لسيويه في اعتبار الصفة بعد زوالها وتقريره ان الوصف الاصلى لو جاز اعتباره بعد زواله لكان باب خاتم غير منصرف ٤ العلمية الحالية والوصف الاصلى فاجاب المصنف عن سيويه بان هذا الزام لا يلزمه لان في خاتم ما يمنع من اعتبار ذلك الوصف الزائل بخلاف اجر المنكر وذلك المانع اجتماع المتضادين وهما الوصف والعلم اذ الوصف يقتضي العموم والعلمية الخصوص وبين العموم والخصوص تناف (قوله في حكم واحد) يعني في الحكم بمنع الصرف لانك تحتاج في هذا الحكم الى اجتماع سييين فتكون ٥ قد جعت المتضادين في حالة واحدة ولو لم يكن اعتبار المتضادين في حكم واحد جاز اذ لا يلزم اجتماعهما في حالة واحدة كما اذا حكمنا بجمع اجر على جر لان اصله صفة وعلى احامر لاجل العلمية فقد حصل في هذه اللفظة متضادان لكن بحكمين فلم يحتجعا في حالة فاذا نكر اجر فانه يصح اعتبار الوصف (وليس معنى الاعتبار انه يرجع معنى الصفة الاصلية حتى يكون معنى رب اجر رب شخص فيه معنى الجرمة بل معنى رب اجر رب شخص مسمى بهذا اللفظ سواء كان اسودا او ابضا او اجر فعنى اعتبار الوصف الاصلى بعد التنكير انه كالثابت مع زواله لكونه اصليا وزوال ما يضاؤه وهو العلمية فصار اللفظ بحيث لو اراد مريدا اثبات معنى الوصف الاصلى فيه لجاز بالنظر الى اللفظ لزوال المانع هذا ٦ والحق ان اعتبار مازال بالكلية ولم يبق منه شيء خلاف الاصل اذ المعدوم من كل وجه لا يؤثر بمجر تقدير كونه موجودا فالاولى ان يقال ان اعتبر معنى الوصف الاصلى في حال التسمية كالوسمى مثلا باجر من فيه جرمة وقصد ذلك ثم نكر جاز اعتبار الوصف بعد التنكير لبقائه في حال العلمية ايضا لكنه لم يعتبر فيها لان المقصود الاهم في وضع الاعلام المنقولة غير ما وضعت له لغة ولذلك تراها في الاغلب مجردة عن المعنى الاصلى ٧ كزيد وعمر و قليلا ما يلحق ذلك ٨ وان كان لم يعتبر في وضع العلم الوصف الاصلى بل قطع النظر عنه بالكلية كالوسمى باجر اسود او اشقر لم يعتبر بعد التنكير ايضا (وقال الاخفش في كتاب الاوسط ان خلافه في نحو اجر انما هو في مقتضى القياس واما السماع فهو على معنى الصرف هذا كله في افعال فعلاء وكذا فعلاان فعلى (واما افعال التفضيل نحو اعلم فانك اذا سميت به ثم نكرته فان كان مجردا من من التفضيلية انصرف اجبا ولا يعتبر فيه سيويه الوصف الاصلى كما اعتبر في نحو اجر وان كان مع من لم يصرف اجبا بخلاف من الاخفش كما كان في اجر (اما الاول فلضعف افعال التفضيل في معنى الوصف ولذا لا يعمل في الظاهر كما يعمل افعال فعلاء فاذا تجرد من من التباس بافعال الاسمي الذي لا معنى للوصف فيه كافكل وايدع ولا يظهر فيه معنى الوصف (واما افعال فعلاء فثبتت عمله في الظاهر قبل العلمية واشعار لفظه بالالوان والخلق الظاهرة في الوصف يكفي

في بيان كونه موضوعا صفة فاذا اتصل افعل بمن فقد تميز عن نحو افعل وظهر فيه معنى التفضيل الذي هو وصف (واما الثاني فانما وافق الاخفش سيويه في منع الصرف مع من ٩ لظهور وصفه اذن كما ذكرنا وكون من مع مجروره كالمضاف اليه ومن تمام افعل التفضيل من حيث المعنى الوضعي فلونون لكان الثاني متصلا منفصلا لان التنوين يشعر بالانفصال بسبب وجود علامته للوصف اعني من ٢ بخلاف باب اجر لعريه عن العلامة الدالة على الوصف ولو سميت رجلا باجمع الذي يؤكد به ثم نكرته صرفته البتة اجمالا لكونه في معنى الوصف اخفى من افعل التفضيل لانه كان بمعنى كل قبل العلمية وانحى عنه معنى الوصف على ما تقدم في جميع هذا حكم جميع ما لا ينصرف في حال العلمية وبعدها * ثم اعلم ان التصغير يخل من اسباب منع الصرف بالعدل عن وزن الى آخر لانه يزول الوزن المعدول اليه بالتصغير وذلك الوزن مراعى في العدل اذ العدل امر لفظي وكذا الجمع الاقصى يخل بالتصغير لوجوب رده الى واحده فيقال في رباع ومساجد ربع ومسجد ٣ ولو سميت بالجمع المذكور ثم صغرته انصرف ايضا لزوال علامة الجمع ووزنه المعتبر (واذا صغرت سراويل علمالم ينصرف لان التصغير لا يذهب بالتأنيث المعنوي الذي يكون فيه فيكون كعناق اذا صغر بعد التسمية به ويخل بالتصغير وزن الفعل ايضا ان لم يكن اوله زيادة كزيادة الفعل كخضيم ودحرج في خضم ودحرج واما ان كان اوله زيادة كزيادته فان التصغير لا تزيله كما تقول في تصغير اجد ونرجس ويشكر وتغلب احيدون ويحس ويشيكر وتغلب لانه على وزن مضارع فيعمل نحو يطر يبطر واما ان عرض الوزن في المصغر ولم يكن في المكبر كما تقول في تضارب علما تضيرب ٤ وفي تحلى تحيلى فبعضهم لا يعتبروه لعروضه والاكثر يرون يعتبرونه لان التصغير وضع مستأنف (قال بعضهم يعتبر الوصف العارض في التصغير لكونه بناء مستأنفا كما اعتد بالوصف العارض في نحو مثنى وثلاث لكونه وضعاً مستأنفاً فلا ينصرف اذ يرتفع تصغير ادور للوزن والوصف العارض في التصغير والدليل على عروض الوصف في التصغير قولهم غليون ورجيلون في جمع مصغر غلام ورجل قال فكان القياس ان ينصرف العلم في نحو حيزة تصغير حيزة لعروض الوصف المنافي للعلمية الا انه لما لم يكن ظاهرا في التصغير لم يعتد به (والدليل على خفاء معنى الوصف في المصغر عدم جريه فلا يقال شخص رجل وفيما قال نظر اذ لم يكن ظاهرا لم يعتد به في ادير والاولى ان يقال لا تنافي بين الوصف والعلمية كما ذكرنا ٥ لان الوصف المعتبر في باب منع الصرف هو الذي وضع صحيح التبعية لما يخص الذات المبهمة المدلول عليها كما ذكرنا قبل وذلك لان الفرعية انما تتبين في مثل هذا الوصف وهي المطلوبة في غير المنصرف واما التنافي بين الوصف والعلمية فقد ذكرنا ما عليه واما الالف والنون فنقول ان بقى الالف في التصغير كما كان فلا يخل التصغير بهما نحو سكيران وعثمان

٩ لظهور وصفه اذن بسبب وجود علامة آه نسخة
٢ قوله بخلاف باب اجر لعريه عن العلامة (عري من ثيابه يعري عريا و فرس عري ليس عليه سرج وجعه اعراء ٣) قوله ولو سميت به المذكر (بخلاف المؤنث اذ هنالك علمية وتأنيث

٤ (قوله وفي تحلى تحيلى) التحلى ما افسده السكين من الجلد اذا قشر

٥ (قوله لان الوصف المعتبر في باب منع الصرف هو الذي وضع صحيح التبعية) يظهر من هذا اعترافه بان الوصفية المعتبرة في منع الصرف لا تتجمع العلمية اصلا نعم لا يجب زوالها بالكلية معها

٦ (قوله ومعرفة ما يقرب الفه) قال عبد القاهر انما يجب قلب الالف قبل النون في التصغير اما للدلالة على ان النون اصلية واما لانه كسر ذلك الاسم على فعالين فان فقد الامر ان فليس الاحفظ ٧٠ الالف ٢ (قوله ومن لم يقل بتبعية الكسر

التنوين قال لم يحذف مع اللام والاضافة) اى بالاضافة واللام فعلى مذهب غير المص هو منصرف حيث حدوا غير المنصرف بما منع منه الكسر والتنوين واما على مذهبه فهو غير منصرف ان لم يزل بهما ما يوجب منع صرفه وقد تقدم كلام في هذا

المعنى ٣ (قوله ويرد على الثانى) اى على القول بحذف الكسر اصالة واما ذكره في توجيه الكسر ح مع اللام والاضافة ٤ (قوله والاول اولى) وهو القول بالتبعية ٥ الدالة على الفاعلية والابتداء والخبر وما جرى مجراها فكل ما فيه احده هذه الاشياء مرفوع وان لم يكن فاعلا كالمبتدأ والخبر وخبران واسم كان واسم ما ولا المشبهتين بليس وخبر لا التى لنفى الجنس اذا دل كل واحد منهما على كون الاسم عمدة الكلام نسخه (قوله ونعنى بعلم الفاعلية الضم والالف والواو الدالة على الفاعلية) هذه النسخة هى الموافقة لتوجيه كلام

في سكران وعثمان وان انقلب ياء كما تقول في سلطان علما سليطين فانه يخل بهما ٦ ومعرفة ما يقرب الفه مما لا يقرب تبين في التصريف في باب التصغير فعلى هذا التصغير يخل بالعدل عن وزن وبالجمع مطلقا وبالالف والنون والوزن من وجه دون وجه ولا يخل بالوصف والعلية والتأنيث والتركيب والعجمة (قوله وجميع الباب باللام والاضافة ينجر بالكسرة) اى كان بدونهما ينجر بالفتح فصار بسببهما ينجر بالكسر * اعلم ان من ذهب في منع غير المنصرف الكسر الى انه لاجل تبعية التنوين المحذوف لمنع الصرف قال لم يحذف الكسر مع اللام والاضافة لانه لم يحذف التنوين معهما لمنع الصرف حتى يتبعها الكسر بل حذفت لانها لا تجتمع معهما اذ التنوين دليل تمام الاسم و اضافته مشعرة بعدم تمامه فتنافرا واما تنافر اللام والتنوين فقد مر في بيان نونى المثني والجمع (ويجوز ان يقول لما عاقبت اللام والاضافة التنوين صارتا كالعوض منه فكأنه ثابت فلم يحذف الكسر ٢ ومن لم يقل بتبعية الكسر للتنوين قال لم يحذف مع اللام والاضافة لانهما من خواص الاسماء فترجح بهما جانب الاسمية فضعف شبه الفعل فكأنه ليس فيه علتان من تسع فدخله الكسر فعلى هذا صار الاسم بهما منصرفا وعلى الوجه الاول هو باق على حاله من عدم الانصراف لاسبب في الاسم وقد ذكرنا هل يكون الاسم بهما منصرفا او باقيا على عدم الانصراف في اول باب ما لا ينصرف (٣ ويرد على الثانى ان كون الاسم فاعلا ومفعولا ومضافا اليه بحرف جر ظاهر او مقدر من خواص الاسم ايضا ولا يعود الكسر ٤ فالاول اولى * قوله (المرفوعات هو ما شتمل على علم الفاعلية) قدم المرفوعات على المنصوبات والمجرورات لان المرفوع عمدة الكلام كالفاعل والمبتدأ والخبر والبواقي محمولة عليها والمنصوب في الاصل فضلة لكن يشبه بها بعض العمد كاسم ان وخبر كان واخواتها وخبر ما ولا والمجرور في الاصل منصوب المحل كما تقدم تحقيقه (قوله هو ما شتمل) ذكر الضمير مع رجوعه الى المؤنث اى المرفوعات نظرا الى خبر الضمير اعنى ما لان المبتدأ هو الخبر فيجوز مطابقة المبتدأ له كطابقته للمعود اليه ومثله قولهم من كانت امك (ويعنى باشتماله على علم الفاعلية تضمنه اياه بحيث يكون علم الفاعلية احد اجزائه) (ويعنى بعلم الفاعلية الضم والالف والواو ٥ اذا دل كل واحد منها على كون الاسم الذى هو فى اخره عمدة الكلام فكل ما فيه احد هذه الاشياء مرفوع (والاولى على ما اخترناه قبل ان يقال المرفوعات ما شتمل على علم العمدة لان الرفع فى المبتدأ والخبر وغيرهما من العمد ليس بمحمول على رفع الفاعل كما بينا بل هو اصل فى جميع العمد على ما تقرر قبل * (قوله فنه الفاعل وهو ما اسند اليه الفعل او شبهه وقدم عليه على جهة قيامه به مثل قام زيد وزيد قائم ابوه) قوله (فنه الفاعل) اى وما شتمل على علم الفاعلية وقال بعد ومنها المبتدأ والخبر جلا على معنى ما

المص ولقول الشارح فالاولى فتأمل

(انما قدم الفاعل على سائر المرفوعات بناء منه على انه اصل المرفوعات ولهذا سمي الرفع علامة
 الفاعلية وقد ذكرنا ما عليه (قوله ما اسند اليه) قد عرفت في حد الكلام معنى الاسناد ولم يقل
 ما اخبر بالفعل عنه ليدخل فيه فاعل الفعل الانشائي نحو بعت وهل ضرب زيد ونحوه (قوله
 او شبهه) يعني به اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل ولم يقل
 او معناه فيدخل فيه الظرف والجار والمجرور المرتفع بهما الضمير في نحو زيد قد امك او في
 الدار او الظاهر نحو زيد اما امك غلامه لكون الرفع في الحقيقة عنده الفعل او اسم الفاعل المقدر
 خلافا لمن قال انه الظرف والجار على ما يجيء في باب المبتدأ (قوله وقدم عليه) الضمير فيه للفعل
 او شبهه وفي عليه لما ٧ واحترز بقوله وقدم عليه عن المبتدأ لان نحو زيد في قولك زيد قام مسند
 اليه قام لان قام خبر عنه والمسند اليه هو الخبر عنه في الحال او الاصل كما مر في حد الكلام فكل
 خبر يرفع ضمير المبتدأ يجوز ان يقال هو مسند الى المبتدأ وان يقال هو مسند الى ذلك الضمير
 والمجموع مسند الى المبتدأ وكل خبر رافع لغير ضمير المبتدأ فهو مع مرفوعه مسند الى المبتدأ وكل
 خبر غير رافع لشيء كالجوامد فهو وحده مسند الى المبتدأ نحو وانت زيد * ان قيل فالمبتدأ في قولك
 قائم زيد يدخل في حد الفاعل لان المسند قدم عليه * قلت هو مؤخر تقديره وتقديمه
 كالتقديم (قوله على جهة قيامه به) اي قيام الفعل او شبهه والضمير في به لما اي على طريقة
 قيامه به وشكله سواء كان قائما او لا يقال عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته اي
 على طرزه وطريقته والجار في قوله على جهة متعلق باسند او صفة لمصدره اي اسنادا
 على طريقة اسناد القيام (ويعني بتلك الجهة ان لا يغير صيغة الفعل الى فعل ويفعل
 واشباههما وذلك ان طريقة اسناد الفعل القائم مصدره بالفاعل حقيقة نحو ظرف زيد
 عدم التغير فكل ما اسند الفعل اليه على هذا النمط من الاسناد فاعل عند النحاة وان لم يكن
 الفعل قائما به على الحقيقة كالامور النسبية نحو قرب وبعد زيد وكذا الافعال المتعدية
 نحو ضرب وقتل لان الضرب نسبة بين الضارب والمضروب لا يقوم باحدهما دون
 الاخر بل بهما الصدوره عن احدهما ووقوعه على الاخر (وبقوله على جهة قيامه به)
 يخرج مفعول مالم يسم فاعله وهو عند عبد القاهر والنحشري فاعل اصطلاحا
 فلا يحترزان عنه ليدخل في الحد (وعند من حد بهذا الحد ليس بفاعل وخلافهم لفظي
 راجع الى انه اهل يقال له في اصطلاح النحاة فاعل اولا وليس خلافا معنويا) وتمثله بزيد
 قائم ابوه لرفع شبه الفعل للفاعل ليس نصا فيما قصد لاحتمال كون قائم خبرا مقدما على ابوه
 ولو قال ابواه لكان نصا (والعامل في الفاعل المسند خلافا لخلف فانه قال هو الاسناد
 وقد ذكرنا في حد الاعراب علة وجوب تقدم الفعل على الفاعل * (قوله والاصل
 ان يلي فعله فلذلك جاز ضرب غلامه زيد وامتنع ضرب غلامه زيدا) قوله (يلي فعله)
 اي يكون بعده بلا فصل من قولهم وليك الشيء اي قرب منك (قوله فلذلك جاز)
 اي جواز هذه المسئلة معلل بكون الاصل في الفاعل ان يلي الفعل وذلك ان يقال انما جاز
 ضرب غلامه زيد مع ان ما يرجع اليه الضمير مؤخر عنه لان زيد فاعل واصله ان يلي

٧ (قوله واحترز بقوله
 وقدم عليه من المبتدأ ا)
 قال المص هذا القيد لدفع
 توهم دخول زيد من زيد قام
 في حد الفاعل ولا حاجة اليه
 حقيقة لان قام مسند الى ضمير
 مستتر والمجموع مسند الى
 زيد الا انه اتفق ان الضمير هو
 زيد فتوهم انه وارد وليس
 بوار دلان هذه دلالة عقلية
 وحدنا باعتبار الدلالة القوية

الفعل فهو متقدم على الضمير تقديرًا وكذلك عدم جواز ضرب غلامه زيدا مفعلاً بما ذكر
وذلك ان يقال انما لم يحز ضرب غلامه زيدا لان غلامه فاعل واصل الفاعل
ان يلى الفعل فهو مقدم على زيدا لفظا واصلا فيكون الضمير قبل الذكر ولا يجوز ذكره
ضمير مفسره بعده الا في ضمير الشأن لغرض تفخيم الشأن بذكره مبهما ثم مفسرا ليكون
اوقع في النفس كما يحى (وليس هذا الغرض مقصودا فيما نحن فيه اوفى الضمير الذى يحى
بفسره فيما بعده منصوبا على التمييز لان ذلك المنصوب لا يحى به الا لغرض رفع الابهام
عن الضمير فلا يلبس بخلاف زيدا في مسئلتنا فان مجيئه ليكون مفعولا لالكونه للتمييز
فقط وانت اذا جئت بعد المبهم بشئ الغرض من مجيئك به تفسيره فقط لم يبق الابهام
واما اذا جئت بعده بشئ الغرض الاصلى منه غير التفسير كالمفعول ههنا فلا يكتفى
في التفسير لانه يحمل على ما هو المراد الاصلى منه ويبقى الابهام بحاله فن ثم منع الفراء
والكسائى في باب التنازع اعمال الثانى اذا توجه الاول الى المتنازع فيه بالفاعلية كما يحى
خلاف البصرية (وقد جوز الاخفش وتبعه ابن جنى نحو ضرب غلامه زيدا اى اتصال
ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كاقضاءه للفاعل
واستشهد بقوله * جزى ربه عني عدى بن حاتم * جزاء الكلاب العاويات ٢ وقد فصل
* وبقوله * لما عصى اصحابه مصعبا * اذى اليه الكيل صاع بصاع * ويجوز التأويل
رب الجزاء واصحاب العصيان وبقوله * اليت شعري هل يلومني قومه * زهيرا على
ما جرته من كل جانب * ٣ والاولى تجوز ما ذهب اليه لكن على قلة وليس للبصرية منعه
مع قولهم في باب التنازع بما قالوا (وكذا نقول يحسن اعطيت درهمه زيدا لان مرتبة
المفعول الاول قبل الثانى وان تأخر عنه لكونه فاعلا معنى كما يحى في باب مفعول مالم يسم
فاعله ويقل نحو اعطيت صاحبه الدرهم قلة ضرب غلامه زيدا) (وكذا اذا كان للفعل
مفعول يتعدى اليه الفعل بنفسه فترتبته اقدم مما يتعدى اليه الفعل بحرف الجر ظاهرا
نحو قتلت بأخيه زيدا او مقدرنا نحو اخترت قومه زيدا اى من قومه فن ثمة حسن رجوع
الضمير الى المتأخر عنه في المسئلتين * قوله واذا انتفى الاعراب لفظا فيهما والقرينة
او كان مضمر متصلا او وقع مفعوله بعد الا او معناها وجب تقديمه (هذا بيان لما يعرض
فيوجب تقديم الفاعل على المفعول بعد ان كان جائز التأخير عنه (قوله لفظا) منصوب
على التمييز اى انتفى لفظ الاعراب لا تقديره (قوله فيهما) اى في الفاعل والمفعول به الذى
دل عليه سياق الكلام اى اذا انتفى الاعراب اللفظى في الفاعل والمفعول معا مع انقضاء
القرينة الدالة على تمييز احدهما عن الاخر وجب تقديم الفاعل لانه اذا انتفت العلامة
الموضوعة للتمييز بينهما اى الاعراب لما نعت والقرائن اللفظية والمعنوية التى قد توجد
في بعض المواضع دالة على تعيين احدهما من الاخر كما يحى فليلزم كل واحد مركزه
ليعرفا بالمكان الاصلى والقرينة اللفظية كالاعراب الظاهر في تابع احدهما او كليهما
نحو ضرب موسى عيسى الظريف واتصال علامة الفاعل بالفعل نحو ضربت موسى
حبلى او اتصال ضمير الثانى بالاول نحو ضرب فتاه موسى ونحوه والمعنوية نحو اكل

٢ عوى الذئب والكلب
وابن آوى يعوى عواء اذا
صاح صحاح
٣ قوله والاولى تجويز
ماذبا اليه لكن على قلة)
وذلك لوروده فى كلام
الفصحاء قال حسان رضى الله
عنه ولوان مجدا اخلد الدهر
واحدا من الناس ابقى مجده
الدهر مطعما وقال غيره كسا
حلمة ذا الحلم اثواب
سودد ورقى نداه ذا الندى
فى ذرى الجمد وقال غيرهما
جزى بنوه ابا الغيلان من كبر
وحسن فعل كما يجزى سنمار
وقال غيرهم لما رأى طالبوه
مصعبا زهروا وكادلو ساعد
المقدور ينتصر الى خير ذلك
كقوله تغنى حلاها هند
من حلى

٤ قوله (وذلك انهم لا يجيزون تو الى اربع حركات في كلمة واحدة) فلم يجوزوا تحريك الياء فيهما ٥ قوله اما لو تقدم المفعول على الفاعل آء فيه نظر لانه ٧٣ لا جواب في كلامه لاما وقد ثبت انه لا بد له من جواب مقرون

بالفاء وقوله لكان في جواب لودون اما فتأمل

الكمثرى موسى واستخلف المرتضى المصطفى صلى الله تعالى عليه وسلم ونحو ذلك (وكذا ان كان الفاعل ضميرا متصلا وجب تقديمه على المفعول سواء كان المفعول اسما ظاهرا كضربت زيدا او مضمرا منفصلا كضربت الاياك او مضمرا متصلا كضربتك لئلا يصير المتصل منفصلا * فان قيل ففي المثال الذي اورده اخيرا اعني ضربتك صار الذي هو ضمير متصل منفصلا عن عامله * قلت لما كان التاء فاعلا وضميرا متصلا وكلا الامرين موجب للاتصال بالعامل صار بهما كبعض حروف الفعل الاترى الى اسكان لام ضربت بخلاف ضربك ٤ وذلك انهم لا يجيزون تو الى اربع حركات في كلمة واحدة فلما صار هذا المركب كالكلمة الواحدة عاملوه معاملة فصار ضمير المفعول في ضربتك كانه اتصل بالعامل ٥ اما لو تقدم المفعول على الفاعل مع اتصالهما لكان الفاعل المتصل غير متصل بعامله ولا بما هو كالجاء من عامله لان المفعول وان كان من حيث كونه ضميرا متصلا كالجاء لكنه من حيث كونه مفعولا فضلة (قوله او وقع مفعوله بعد) اي مفعول الفاعل نحو قولك ما ضرب زيد الاعرا (وينبغي ان تعرف اولا انك اذا ذكرت قبل اداة الاستثناء معمولا لخاصة العامل فيما بعدها وجب ان يكون ما لذلك المتقدم من الفاعلية او المفعولية او الحالية او غير ذلك محصورا في التأخر وما لذلك التأخر من تلك المعاني باقيا على الاحتمال لم يدخله الخصوص ولا العموم كما اذا قلت مثلا ما ضرب زيد الاعرا فضارية زيد محصورة في عمرو اي ليس ضاربا لاحد الا لعمرو اما مضروبة عمرو فعلى الاحتمال اي يجوز ان يكون مضروبا لغير زيد ايضا والعكس لو قلت ما ضرب عمرو الا زيد مضروبة عمرو مقصورة على زيد اي لم يضربه الا زيد وضارية زيد باقية على الاحتمال اي يصح ان يكون ضاربا لغير عمرو ايضا وكذا في نحو ما جاء زيد الا را كبا يجوز ان يكون حالة الركوب لغير زيد ايضا ٦ بخلاف ما جاء را كبا الا زيد ٧ فاذا تقرر هذا تبين ان ضرب زيد في قولك ما ضرب زيد الاعرا مقصور على عمرو ومضروبة عمرو على الاحتمال فلو قدمت عمرا على زيد فاما ان تقدمه عليه من دون الانحو ما ضرب عمرا الا زيد وفيه انعكاس المعنى اذ نصير المضروبة خاصة والضارية باقية على الاحتمال فلا يجوز واما ان تقدمه عليه مع الا نحو ما ضرب الاعرا زيد فعند هذا نقول ان اردت ان عمرا وزيدا مستثنيان معا والمراد ما ضرب احدا احد الاعرا زيد اختلا ايضا لان مضروبة عمرو في اصل المسئلة اعني في ما ضرب زيد الاعرا كانت على الاحتمال ٨ وبالتقدير المذكور الان صارت مضروبيته مختصة بزيد لان الاحتمال المذكور فيما بعد الا انما يكون في الفاعل اذا ذكرت مفعولا خاصا نحو ما ضربني الا زيد وكذا يكون في المفعول اذا ذكرت فاعلا خاصا ٨ نحو ما ضربت الا زيدا اما اذا لم تذكرهما ٩ او ذكرتهما عامين فليس فيما بعد الا الاحتمال المذكور فاعلا كان او مفعولا نحو ما ضرب الا زيد وما ضرب احد الا زيد في الفاعل

٦ قوله (بخلاف ما جاء را كبا الا زيد آء) فانه لا يجوز ههنا ان يكون قد جاء غيره را كبا ويجوز ذلك هناك وايضا في الاول ينحصر بجيئه في حال الركوب ولا ينحصر ركوبه في حال المجئ وفي الثاني ينحصر المجئ را كبا في زيد ولا ينحصر زيد في المجئ را كبا لجواز ان يجئ غير راكب ايضا اذا تعدد المجئ

٧ وبالتقدير المذكور الآن لا ضارب الا زيد ولا مضروب الاعرو فصار ضارية هذا مقصورة على هذا ومضروبة هذا مقصورة على هذا هذامع ان استثناء شيئين آء

في نسخة اخرى

٨ قوله (نحو ما ضربت الا زيدا اما اذا لم تذكرهما اي لم تذكر المفعول فقط او الفاعل فقط بدليل قوله او قدرتهما

٩ وقوله (او ذكرتهما) اي ذكرت الفاعل عاما فقط او ذكرت المفعول عاما فقط بدليل قوله وكذا اذا ذكرت

٢ وما ضرب الا زيدا وما ضرب احد الا زيدا في المفعول وكذا اذا ذكرت فاعلا ومفعولا
 حامين نحو ما ضرب احد احد الا زيد عمرو او قدرتهما حامين ولم تذكرهما نحو ما ضرب الا زيد
 عمرا بقي المستثنى غير محتملين وانما كان كذا اذ ليس هناك غير ذلك المفعول العام شئ^{*} يتعلق به
 الفاعل المستثنى وكذا ليس غير ذلك الفاعل العام شئ^{*} يتعلق به المفعول المستثنى كما كان حين
 ذكرتهما خاصين فيكون في ما ضرب الاعرا زيد المضروبة المطلقة مقصورة على عمرو والضاربة
 المطلقة مقصورة على زيد وتختص مضروبة عمرو بزيد وهو عكس المعنى هذا مع ان استثناء
 شيئين باداة واحدة بلا عطف غير جائز مطلقا عند الاكثرين لضعف اداة الاستثناء اذا اصل
 فيه الاوهى حرف فلا يستثنى به شيان لاهى وجه البديل ولا على غيره فلا تقول في البديل ما سخا
 احد بشئ^{*} الاعرو بدرهم ولا تقول في غير البديل ما سخا احد بشئ^{*} الاعرا الدينار (ويجوز
 مطلقا عند جماعة وبعضهم فصلوا فقالوا ان كان المستثنى منهما مذكورين والمستثنى بديلين
 منهما جاز نحو ما ضرب احد احد الا زيد عمرا وذلك لان الاسمين يكونان بديلين مما قبل الا
 كما^{*} هما واقعان موقع ما بديلا منهما اى كما^{*} هما وقعا قبل الاول ليسا بمستثنين فكأنك قلت ضرب زيد
 عمرا ومثل هذا عند الاولين بدل ومعمول عامل مضمحل من جنس الاول لا بد لان والتقدير ما ضرب
 احد احد الا زيد ضرب عمرا وان كان المستثنى منهما مقدرين نحو ما ضرب الا زيد عمرا او كان
 احدهما مذكورا دون الاخر ٣ نحو ما ضرب القوم الابعضهم بعضا او كلاهما مذكورين ٤
 لكن المستثنى لم يبدل منهما نحو ما ضرب احد بشئ^{*} الا زيد او الا زيد السوط لم يجوز لان
 المستثنى اذن ليسا كالواقعين قبل الاوهى تضعف عن استثناء شيئين الاعلى الوجه المذكور فان
 استدل من اجاز مطلقا بقوله تعالى ﴿وما تراك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي الرأي﴾ فانه
 لم يذكر المستثنى منهما والتقدير ما تراك اتبعك احد في حالة الاراذلنا في بادي الرأي اى بلا
 روية فلغيرهم ان يعتذروا بانه منصوب بفعل مقدر اى اتبعوا في بادي الرأي او بان الظرف
 يكفيه راحة الفعل فيجوز فيه ما لا يجوز في غيره (وان اردت في اصل المسئلة اعنى ما ضرب
 الاعرا زيدا ن زيد مقدم معنى وليس بمستثنى وان المراد ما ضرب زيد الاعرا فالعنى لا ينعكس
 ولا يلزم استثناء شيئين باداة الا الا ان اكثر النحاة منعوا ان يعمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا
 ان يكون معموله الواقع بعد المستثنى هو المستثنى منه نحو ما جاءنى الا زيد احد او تابعا للمستثنى نحو
 ما جاءنى الا زيد الظريف او معمول لا غير العامل في المستثنى نحو قولك * رأيتك اذ لم يبق الا الموت
 ضاحكا * وذلك ان ما بعد الا من حيث المعنى من جملة مستأنفة غير الجملة الاولى لان قولك ما جاءنى
 الا زيد بمعنى ما جاءنى غير زيد وجاءنى زيد فاختصر الكلام وجعلت الجملة واحدة فالاولى ان
 لا يتوغل المعمول في الحيز الاجنبى عن عامله اما المستثنى فانه على طرف ذلك الحيز غير متوغل
 فيه وانما جاز وقوع المستثنى منه وتابع المستثنى بعد المستثنى لان المستثنى له تعلق بهما من
 وجه فكأنه وكل واحد منهما كالشئ الواحد واما نحو ضاحكا فليس في الحيز الاجنبى

٢ قوله وما ضرب الا زيدا
 ما ضرب احد الا زيدا
 في المفعول اى احد وفيه
 بحث اذ يلزم حذف الفاعل
 فكأنه جعل الضمير المستتر
 من قبيل المقدردون المذكور

٣ قوله (وما ضرب القوم)
 اى احدا
 ٤ قوله لكن المستثنى لم يبدل
 منهما (سواء لم يبدل شئ^{*} منهما
 او بديل احدهما دون الاخر
 بسوط نسخته طريق نسخته

من عامله اذ قولك اذلم يبق الموت معمول رأيتك و ضاحكا معموله الاخر (فاذا ثبت هذا فان وقع معمول اخر لما قبل الابد المستثنى غير ثلاثة المذكورة امام رفوع او منصوب ولا يكون الا في الشعر كقوله * كان لم يمت حتى سواك ولم تقم * على احد الاعليك النوايح * وكقوله * لا اشتهى يا قوم الاركاها * باب الامير ولا دفاع الحاجب * أضمر واه عاملا اخر من جنس الاول اى قامت النوايح واشتهى باب الامير كارهوا والكسائي جوز مطلقا عمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها سواء كان العمل رفعا او نصبا صريحا كان النصب كما ذكرنا ولا كما في قولك ما مررت الاراكبا يزيد في الشعر وفي غيره بلا تقدير ناصب ولا رفع (وابن الانباري جوز رفع ما بعد المستثنى فقط دون النصب فتبين لك على هذا ان ما قبل الا لا يعمل فيما بعد المستثنى على الاصح سواء كان ذلك ايضا مستثنى او لا كما مضى فلا يجوز في ما ضرب زيد الاعمر ما ضرب الاعمر زيدا وانما قلت في اول بيان المسئلة معمولا خاصا لانه اذا كان المعمول عاما نحو ما ضرب احدا لزيدا فلا يقال ان مضروبة زيد باقية على الاحتمال لانه لم يبق بعد احد شئ * يمكن ان يضرب زيدا كما كان في ما ضرب زيدا الاعمر امكن ان يضرب عمرا غير زيد ايضا (قوله او معناها) يعنى ما في انما من معنى الحصر وذلك ان المشهور عند النحاة والاصوليين ان معنى انما ضرب زيد عمرا ما ضرب زيد الاعمر فان قدمت المفعول على هذا انعكس الحصر كما ذكرناه في ما ضرب زيدا الاعمر (وقد خالف بعض الاصوليين في افادته الحصر استدلالا بنحو قوله صلى الله تعالى عليه وسلم * انما الاعمال بالنيات * وانما الولاء للمعتق * واجيب بان المراد في الخبرين التأكيد فكأنه ليس عمل الابالية وليس الولاء الا بالمعتق كقوله صلى الله تعالى عليه وسلم * لا صلوة لجار المسجد الا في المسجد * قوله (واذا اتصل به ضمير مفعول او وقع بعد الا او معناها او اتصل مفعوله وهو غير متصل وجب تأخيره) بيان لما يعرض فيوجب مخالفة الاصل اى تأخير الفاعل عن المفعول (قوله اتصل به) اى بالفاعل ضمير مفعول راجع الى مفعول وجب تأخير الفاعل عند الاكثرين ومثاله ضرب زيدا غلامه اذ لو قدمته لكان اضمارا قبل الذكر لفظا واصلا كما مر (وينبغي ان يجوز عند الاخفش وابن جنى كما تقدم (وكذا الحكم لو اتصل ضمير المفعول بصلة الفاعل او صفته نحو ضرب زيدا الذي ضرب غلامه واكرم هند اكرم رجل ضربها هكذا قيل (ولو قيل يجوز اكرم رجل هند ضربها لجاز لان الفصل بين الوصف والموصوف بالاجنبى غير ممتنع بخلاف الصلة والموصول اذا الاتصال الذى بين الاولين اقل مما بين الاخيرين (قوله او وقع بعد الا) اى وقع الفاعل نحو ما ضرب عمرا لزيدا معناها نحو انما ضرب عمرا زيدا وانما وجب تأخير الفاعل ههنا لما ذكرنا بعينه في وجوب تقديمه في ما ضرب زيد الاعمر فان مضروبة ما قبل المحصورة فيما بعدها والضاربة محتملة فلو قدمت الفاعل بلا الا لانعكس المعنى ولو قدمته معها لجاء المحذور المذكور * قوله وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا في مثل زيد لمن قال من قاما وليك يزيد ضارع لخصوصة *

٤ (قوله اى قامت النوايح آه) قيل فالفعل الاول بقی بلا فاعل الا ان يعتبر ضمير وفيه تعسف

٥ (قوله وانما قلت آه) قد فصل هذا المعنى سابقا بالحق في بعض النسخ ومع ذلك الا لالحاق لا يحتاج الى هذا الكلام انما الولاء لمن اعتق نفسه

٦ (قوله زيد لمن قال من قام) الصواب ان قولك من قام جملة اسمية صورة وفعلية حقيقة لان الاستفهام بالفعل اولى لكنه لما اريد الاختصار ودل بكلمة واحدة على ذات الفاعل ومعنى الاستفهام انقلبت الجملة اسمية في الجواب روى التنبيه على اصل السؤال وقد ينال هذا المعنى كما ينبغي في حاشية تلخيص المفتاح فارجع اليها ٨ قوله والبيت لحارث بن نهيك وتماه (رجل نهيك اى شجاع لانه ينهك عدوه اى يبالغ فيه) ٨ (قوله من قولهم ضرع ضراعة) خضع وذل ٢ (قوله مثل اورس فهو وارس) الورس نبت اصفر يكون باليمن يتخذ منه الفمرة للوجه تقول منه اورس المكان واورس الرسم اى اصفر ورقه بعد الادراك فهو وارس ولا يقال مورس وهو من النوادر والفمرة طلاء يتخذ من الورس وقد غمرت المرأة وجهها تغميرا اى طلت به وجهها ليصفولونها منه ٤ (قوله يقال طاح يطوح اى هلك وسقط وكذلك اذا تاه في الارض

ووجوبا في مثل وان احد من المشر كين استجارك وقد يحذفان معا مثل نعم لمن قال اقام زيد) قوله (لقيام قرينة جوازا) لا يحذف شئ من الاشياء الا لقيام قرينة سواء كان الحذف جائزا او واجبا ٦ (قوله زيد لمن قال من قام) الظاهر ان زيدا مبتدأ لفاعل لان مطابقة الجواب للسؤال اولى ومن ثم قالوا في جواب ماذا اذا كان ذا بمعنى الذى انه رفع لان السؤال بحملة اسميه بخلاف ما اذا كان ذا زيدا فان الاولى نصب الجواب كما يجئ في باب الموصولات وايضا فالسؤال عن القائم لا عن الفعل والاهم تقديم المسؤل عنه فالاولى ان يقدر زيد قام بلى قولهم * الا حظية فلا الية برفع حظية من باب حذف الفعل بخلاف اى ان لا يتفق لك حظية من النساء فان الال الية اى غير مقصورة فيما تحظى به النسوان عند ازواجهن من الخدمة والتصنع وروى النصب فيهما على تقدير ان لا كن حظية فلا كون الية (قوله ولبيك يزيد ضارع لخصومة) هذا ايضا من جنس الاول اى مما القرينة فيه السؤال الان السؤال ايضا ههنا مقدر مدلول عليه بلفظ الفعل المبني للمفعول لانه يلتبس الفاعل اذن على السامع فيسأل عنه فكانه لما قال لبيك يزيد سأل سائل من يبيكه فقيل ضارع اى يبيكه ضارع والسؤال في الاول مصرح به ٧ والبيت للحارث بن نهيك وعجزه * ومختبط بماتطيج الطوايح * يقال بكيته اى بكيت عليه بحذف حرف الجر لكثرة الاستعمال وليس بقياس كما يجئ في باب المعتدى وغير المعتدى من قسم الافعال والضارع الذليل ٨ من قولهم ضرع ضراعة (قوله لخصومة) متعلق بضارع وان لم يعتمد على شئ لان الجار والمجرور يكتفى براحة الفعل اى يبيكه من يضرع ويذل لاجل الخصومة فان زيدا كان ملجأ وظهرا للاذلاء والضعفاء والمختبط الذى يأتيك للغرور من غير وسيلة يقال اختبطني فلان واصله من خبطت الشجرة اذا ضربتها بالعصا ليسقط ورقها بماتطيج اى تذهب وتهلك والطوايح بمعنى المطيحات يقال طوحت المطيحات والطوايح واطاحت المطوايح اى ذهبت به ورمته ولا يقال المطوحت ولا المطيحات وهو اما على حذف الزوائد ٢ مثل اورس فهو وارس واعشب فهو عشب او على النسب مثل ماء دافق اى ذودفق ٤ يقال طاح يطوح مثل قال يقول وطاح بطيح وهو واوى من باب فعل يفعل بكسر العين فيهما عند الخليل (وقوله بماتطيج متعلق بمختبط اى يسأل من اجل اذهاب الوقائع ماله ومامصدرية اوبيكى المقدر اى يبكى لاجل اهلاك المنيا يزيد) ويجوز ان تكون ما بمعنى التى اى لاجل خلال النكرم التى طوحتها الطوايح وتطيح على كل تقدير حكاية حال ماضية بورد الماضى بصورة الحال اذا كان الامر هائلا لتصويره للمخاطب نحو لقيت الاسد فاضربه فاقتله (قوله ووجوبا في مثل وان احد من المشر كين استجارك) انما كان الحذف واجبا مع وجود المفسر نحو استجارك الظاهر لان الغرض بالاتيان بهذا الظاهر تفسير المقدر فلما ظهرت لم تحتاج الى مفسر لان الابهام المحوج الى التفسير انما كان لاجل التقدير ومع الاظهار لابهام والغرض من الابهام ثم التفسير احداث وقع في النفوس لذلك المبهم لان النفوس

تتشوق اذا سمعت المبهمة الى العلم المقصود منه وايضا في ذكر الشئ مرتين مبهمة مفسرا
توكيد ليس في ذكره مرة (وانما لم يحكم بكون احد مبتدأ واستجارك خبره لعلمهم
بالاستقراء باختصاص حرف الشرط بالفعلية على انه نسب الى الاخفش جواز وقوع
الاسمية بعدها بشرط كون الخبر فعلا فثاننا على مذهبه اذن ليس من قبيل ما نحن فيه
ويبطل ما نسب اليه بوجوب النصب في ان زيدا ضربته الاعلى ما اجاز بعض الكوفيين
من نحو * لا تجزعي ٥ ان منفس اهلكته * ٦ ومع ذلك ما اولوه الا باضمار فعل رافع
لمنفس اي ان اهلك ٧ منفس وهو مع ذلك مردود على ما يجيئ الكلام عليه بعد وجميع
ما ذكرنا من الوقاف والخلاف يطرد في نحو * لودات سوار لطمني * وهلا زيد قام
اعني كل حرف لا يليه الا الفعل ومفسر الفعل المقدر اما فعل صريح كما مر او حرف
يؤدي معنى الفعل مثل ان الموضوع للثبوت والتحقيق فهي اذن دالة على ثبت وتحقيق
والترم ان يكون خبرها فعل كما يجيئ في قسم الحروف ليكون ان مشعرا بمعنى الفعل المقدر
وخبرها في صورة ذلك الفعل اعني الفعل الماضي فيكونان معا كالفعل الصريح المفسر
وذلك بعد لو خاصة نحو قوله تعالى ﴿ لو ان الله هداي * اي لو ثبت وتحقيق ان الله
هداني فان مع ما في حيزه فاعل ذلك المقدر (قوله وقد يخذ فان معا مثل نم) اي
يخذف الفعل والفاعل اما حذف الفاعل وحده فلم يثبت الا عند الكسائي كما يجيئ في
التنازع (وانما حكم بعد نم بحذف الفعل والفاعل معالان نم حرف لا يفيد معناه
الافرادى ايضا الا بالضمامة الى غيره كما سبق في حد الاسم وههنا افاد المعنى الكلامي
فلا بد من تقدير الكلام المدلول عليه بقرينة الكلام الذي صدقه لفظه نم وذلك الكلام
في مثالنا جملة فعلية فيقدر بعد نم جملة فعلية واذا كان السؤال بجملة اسمية كان المقدر
بعد نم اسمية كما يقال ازيد قائم فتقول نم اي نم زيد قائم وحذف الجملتين بعد حرف
التصديق جائز لا واجب ولذا قال وقد يخذ فان * قوله (واذا تنازع الفعلان ظاهرا
بعدهما فقد يكون في الفاعلية مثل ضربني واكرمني زيدوني المفعولية مثل ضربت واكرمت
زيدا وفي الفاعلية والمفعولية مختلفين) اعلم انه لو قال الفعلان فصاعدا او شبههما ليشمل
اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة نحو انا قاتل وضارب زيدا ويشمل ايضا اكثر من
عاملين نحو ضربت واهنت واكرمت زيدا لكان اعم لكنه اقتصر على الاصل وهو الفعل
وعلى اول المتعددات وهو الاثنان (قوله ظاهرا بعدهما) انما قال ذلك لان بعض المضمرات
لا يصح تنازعه وذلك لان المضمر المتنازع لا يخلو من ان يكون متصلا او منفصلا ويستحيل
التنازع في المضمر المتصل بالعامل الاخير مرفوعا ومنصوبا لان التنازع انما يكون حيث
يمكن ان يعمل في المتنازع فيه وهو في مكانه كل واحد من المتنازعين لو خلاه الاخر
والعامل الاول يستحيل عمله في المضمر المتصل بالعامل الاخير لان المتصل يجب اتصاله به
او بما هو بجزئه ولا يتصل بعامل اخر واما المنفصل فان كان مرفوعا نحو ما ضرب
وما اكرم الا انا وكذا الظاهر الواقع هذا الموقع نحو ما قام وما قعد الا زيد فلا يجوز

٥ (قوله ان منفس)
يقال لفلان منفس ونفيس
اي مال كثير
٦ آخره فاذا هلكت فعند
ذلك فاجزعي
٦ او ان اهلك

ان يكون ايضا من باب التنازع على الوجه الذي التزمه البصريون وهو ان الاول اذا توجه الى التنازع بالفاعلية والغية فلا بد ان يكون ٧ في العامل الملغى ضمير موافق للتنازع (وانما لم يحز ان يكون منه اذ لو كان الملغى ههنا هو الاول واضمرت فيه ضميرا مطابقا للتنازع فان كان بدون الا صار هكذا ماضرت وما اكرم الا انا وما قام اي هو اعني زيدا وما قعد الا زيد فيكون الا انا مستثنى من المتعدد المقدر في ثما اكرم والا زيد مستثنى من المتعدد المقدر في ما قعد ولا يجوز ان يكونا مستثنين من ماضرت وما قام لانه لا متعدد فيهما لا ظاهرا ولا مقدر فيصير الضرب والقيام منفين عن التنازع بعدما كانا مثبتين له وشرط باب التنازع ان لا يختلف المعنى بالاضمار في الملغى وان كان الاضمار في الملغى مع الاقلت في الاول ماضرب الا انا وما اكرم الا انا اذ لا يمكن اتصال الضمير مع الفصل بالا فلا يكون من باب التنازع لان الملغى في باب التنازع اما ان يكون خاليا من العمل في التنازع وفي نايه اعني الضمير كضربت واكرمتي زيد وكذا ضرب واكرمت هند عند الكسائي او يكون فيه نائب عن التنازع اعني الضمير في نحو ضربا واكرمت الزيدين ليظهر كونه ملغى وكون الاخر هو العمل ولا يظهر في الا انا الذي بعدما ضرب نيابة عن الا انا الذي بعدما كرم كما ظهرت في الف ضربا نيابة عن الزيدين في قولك ضربا واكرمت الزيدين فلا يظهر كون ماضرب ملغى وكون ما اكرم معملا اذ لكل منهما من الفاعل مثل للآخر على السواء (وكان يجب ان تقول في الثاني مقام الا هو وما قعد الا زيد ولا يستعمل مثله في كلامهم بل المستعمل مقام وما قعد الا زيد (ويجوز ان يكون هذا من باب التنازع عند الكسائي ويكون الفاعل محذوفا من الاول مع اعماله للثاني كما هو مذهبه على ما يحيى (ويلزم البصريين ايضا في هذا المقام متابعة الكسائي في مذهبه لانهم يوافقونه ههنا في ان هذا من باب الحذف لا الاضمار لانهم حذفوا الفاعل مع الا لدلالة الثاني عليه لانه هو وكل ما ذكرنا على افعال الاول في المنفصل المرفوع يحيى مثله في افعال الثاني فيه (وان كان التنازع فيه منفصلا منصوبا نحو ماضرت وما اكرمت الا اياك جاز ان يكون من باب التنازع وتكون قد حذفت المفعول مع الا من الاول مع افعال الثاني او من الثاني مع افعال الاول اذ المفعول يجوز حذفه بخلاف الفاعل وكذا المجرور المنصوب المحل نحو قمت وقعدت بك فعلى هذا يجوز التنازع في الضمير المنفصل والمجرور ولا سيما اذا تقدم ذلك الضمير على العاملين نحو اياك ضربت واكرمت فقول المصنف ظاهرا غير وارد مورد ٢ وكذا قوله بعدهما لاحاجة اليه اذ قد يتنازعا في ما هو قبلهما اذا كان منصوبا نحو زيدا ضربت وقتلت وبك قمت وقعدت واياك ضربت واكرمت (قوله فقد يكون في الفاعلية) اي يكون التنازع * اعلم ان العاملين في التنازع على ضربين اذ هما اما متفقان او مختلفان والمتفقان على ثلاثة اضرب لانهما اما يتفقا في التنازع في الفاعلية حسب نحو ضربني واكرمتني زيدا او في المفعولية حسب نحو ضربت واكرمت زيدا او في الفاعلية والمفعولية معا نحو ضرب واكرمت زيدا وعمرا ولم يذكر

٧ فيه ضمير موافق للتنازع سواء كان الملغى هو الاول او الثاني وانما لم يحز ان يكون منه لان الملغى ان كان هو الاول لنضه فقول المص بعدهما آه نضه

٢ قوله (وكذا قوله بعدهما لاحاجة اليه اذ قد يتنازعا في ما هو قبله بحث لان الاختلاف في الاختيار انما يتأني في التأخر لا في التقدم لان الاول اقرب واهم ولا في المتوسط لان العامل الاول قد تسلط عليه ولا مخالفة للاصل في اعماله مع تساويهما في القرب وامتياز الاول بالاهمية

٣ قوله (لانه اما ان يطلب الاول
للفاعلية والثاني للمفعولية اي
يطلب الاول المتنازع فيه
ليكون فاعلا له ٤ اي فقد
يتنازع الفعلان في الفاعلية
وللمفعولية مختلفين لان معنى
قوله فقد يكون اي التنازع
فقد يتنازعان واحترآه نسخه
٥ قوله (اي فقد يتنازع آه)
هذا التفسير مقدم في بعض
النسخ على قوله لان معنى آه
وهو الظاهر

المصنف هذا الثالث لانه يتبين بالقسمين الاولين لانهما اذا تنازعا في الفاعلية والمفعولية معا فقد
تنازعا في الفاعلية وتنازعا ايضا في المفعولية والمختلفان على ضربين ٣ لانه اما ان يطلب الاول
الفاعلية والثاني للمفعولية نحو ضرب بنى واكرمت زيدا او بالعكس نحو ضربت واكرمتى زيد
(فقوله مختلفين) حال من الفعلين لان معنى قوله فقد ٤ يكون اي التنازع فقد يتنازعان ٥ اي فقد
يتنازع الفعلان في الفاعلية والمفعولية مختلفين (واحترز بقوله مختلفين عن القسم الثالث من
اقسام المتفقين لانهما تنازعا في ذلك القسم في الفاعلية والمفعولية ايضا لكن متفقين في التنازع وانما
احترز عنه لان هذا القسم كاذب كراتين من القسمين الاولين حتى لا يتكرر بعض الاقسام * قوله
(ويختار البصريون اعمال الثاني والكوفيون الاول) اي البصريون يقولون المختار اعمال
الثاني مع تجويز اعمال الاول ايضا وكذا الكوفيون يختارون اعمال الاول مع تجويز اعمال
الثاني وانما اختار البصريون اعمال الثاني لانه اقرب الطالبين الى المطلوب فالاولى ان يستبد به دون
الابعدو ايضا لو اعلمت الاول في العطف في نحو قام وقعد زيد لفصلت بين العامل ومعموله باجنبي
بلا ضرورة ولعل عطف على الشيء وقد بقيت منه بقية وكلاهما خلاف الاصل ولا تجى هذه العلة
في غير العطف نحو جاءني لا كرمه زيد وكاد يخرج زيد (وقال الكوفيون اعمال الاول اولى
لانه اول الطالبين واحتياجه الى ذلك المطلوب اقدم من احتياجه الثاني ولا شك مع الاستقراء ان
اعمال الثاني اكثر في كلامهم) قوله الاول اي اعمال الاول * قوله (فان اعلمت الثاني اضمرت
الفاعل في الاول على وفق الظاهر دون الحذف خلافا للكسائي وجاز خلافا للقراء مثل
ضرب بنى وضربت زيدا وحذفت المفعول ان استغنيت عنه والا اظهرت) هذا بيان
انه اذا اعلمت الثاني على ما هو اختيار البصريين فكيف يكون حال الاول فقال
الاول اذن اما ان يطلب المتنازع للفاعلية او للمفعولية فان كان الاول نحو ضرب بنى واكرمت
زيدا فالبصريون يضمرون في الاول فاعلا مطابقا للاسم المتنازع في الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتأنيث فتقول ضرب بنى واكرمت زيدا ضرب بنى واكرمت الزيد بنين
ضرب بنى واكرمت الزيد بنين ضرب بنى واكرمت هند اضرب بنى واكرمت
الهنديين ضرب بنى واكرمت الهنديات (والكسائي يحذف الفاعل من الاول حذرا
من الاضمار قبل الذ كر كما ذكرنا قبل فحاله كما قيل * فكنت ٦ كالساعي الى مشعب * مؤايلا من
سبل الراعد * وذلك لان حذف الفاعل اشنع من الاضمار قبل الذ كر لانه قد جاء بعده
ما يفسره في الجملة وان لم يجى لمحض التفسير كما جاء في نحو ربه رجلا فهو يقول ضرب بنى
واكرمت زيدا او الزيد بنين او هندا او الهنديين او الهنديات) (ونقل المصنف
عن القراء مع هذه المسئلة اي اعمال الثاني اذا طلب الاول للفاعلية وقال انه يوجب
اعمال الاول في مثل هذا والنقل الصحيح عن القراء في مثل هذا ان الثاني ان طلب
ايضا للفاعلية نحو ضرب واكرم زيد جاز ان يعمل العاملين في المتنازع
فيكون الاسم الواحد فاعلا للفعلين لكن اجتماع المؤثرين التامين على اثر واحد مدلول

٦ قوله (كالساعي الى مشعب)
بالفتح ثعبت الماء فجرته والثعب
بالتحريك مسيل الماء في الوادي
والثعب بالفتح واحد مثاعب
الحياض

على فساد في الاصول وهم يحرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية (وقال جازان تأثي بفاعل
الاول ضمير بعد المتنازع نحو ضربني واكرمني زيد هو جئت بالمنفصل لتعذر المتصل بلزوم
الاضمار قبل الذكر وان طلب الثاني للمفعولية مع طلب الفعل الاول له لاجل الفاعلية نحو ضربني
واكرمت زيداهو تعين عنده الاتيان بالضمير بعد المتنازع كرايت كل هذا حذرا مما لزم البصريين
والكسائي من الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل (قوله وحذفت المفعول ان استغثت عنه
والاظهرت) يعني اذا عملت الثاني وطلب الاول للمفعولية فالواجب حذف المفعول وافق البصريون
ههنا الكسائي في حذف المفعول بخلاف الفاعل لان الحذف هناك ايضا كان الوجه للزوم
الاضمار قبل الذكر الا انه تعذر لان الفاعل لا يحذف وفي المفعول هذا المانع مرتفع لانه فضلا
يحذف في السعة فكيف مع مثل هذا المحوج اعني الاضمار قبل الذكر (قوله ان استغثت عنه)
في مثل ضربت واكرمني زيد لا تقول ضربته واكرمني زيد وقال المالكي يجوز ذلك
على قلة (قوله والاظهرت) يعني ان لم تستغن عن المفعول اظهرت وذلك لكونه احد مفعولي
باب علمت مع ذكر الاخر فانه لا يجوز حذفه على ما هو المشهور عندهم وذلك لكون مضمون
المفعولين هو المفعول الحقيقي لان المعلوم في قولك علمت زيدا قائما مصدر المفعول الثاني مضافا الى
الاول اي علمت قيام زيد بخلاف مفعولي اعطيت فان كل واحد منهما مفعول به اذ زيد في قولك
اعطيت زيدا درهما معطى وكذا الدرهم ولا يجوز ايضا اضماره لكونه اضمارا قبل الذكر في المفعول
لا في الفاعل فلم يبق بعد تعذر الحذف والاضمار الا الاظهار (واعترض على هذا بانه يجوز في السعة
وان كان قليلا حذف احد مفعولي باب علمت عنه قيام القرينة لان كل واحد منهما
في الظاهر منصوب برأسه ظاهر في المفعولية كفعولي اعطيت وقد جاء ذلك في القرآن
والشعر قال الله تعالى ﴿ولا يحسبن الذين يخولون بما اتاهم الله من فضله هو خيرا لهم﴾
اي بخلمهم هو خيرا فحذف اولهما وقال الشاعر * ٨ لا تخلنا على غرائك انا * طال
ما قدوشى بناء الاعداء * اي لا تخلنا اذلاء فحذف ثانيهما سلنا انه امتنع الحذف
لم امتنع الاضمار نحو حسبي وحسبت زيدا قائما (قوله لكونه اضمارا قبل الذكر
في المفعول * قلنا ان جاز الحذف في هذا المفعول فاحذف وان لم يحذف فهو كالفاعل فليحذف
فيه ايضا الاضمار قبل الذكر لمشاركته الفاعل في جلة جواز الاضمار قبل الذكر
وهي امتناع جواز حذفه سلنا انه يمتنع الاضمار قبل الذكر في مطلق المفعول لم لا يجوز
اضماره بعد الذكر كما هو مذهب الفراء في ضربني واكرمت زيدا هو فيقول ههنا
حسبي وحسبت زيدا قائما اياه كذا ذكر السيرافي هذا (والحق ان يقال في هذا الاخير
ان الفصل بين المبتدأ والخبر بالاجنبي قبيح ولا سيما اذا صار في تقدير اسم مفرد بسبب
كون مضمونهما مفعولا حقيقيا لعلمت وبابه * (قوله وان عملت الاول اضمرت الفاعل
في الثاني والمفعول على المختار الا ان يمنع مانع فتظهر) هذا بيان انه اذا عملت الاول
٢ على ما هو المختار عند الكوفيين فكيف يكون حال الثاني فقال لا يخلو اما ان يطلبه

٧ بالياء (قوله لا تخلنا) اي
لا تحسبنا جازعين على غرائك
اي على اغرائك وقدوشى
يتقبلك الاعداء الى الملك فلم
يضرنا (قوله قدوشى بنا)
ووشى كلامه اي كذب
ووشى به الى السلطان وشاية
اي سعى ٨ اوله * ايها الناطق
م المرقش عنا * عند عمرو وهل
لذلك انتهاء يعني ايها المتكلم
بالكذب والباطل عند الملك
هل لذلك الكلام انتهاء
م المرقش المزين منه
٢ على ما هو اختيار الكوفيين
نسخه

للفاعلية او للمفعولية فتقول في الاول ضربت وضربني زيد او ضربت وضرباني الزيد
وضربت وضربوني الزيد وضربت وضربتي هنداً وضربت وضربتاني الهنديين
وضربت وضربتي الهندات تضمير الفاعل في الثاني على وفق الظاهر بلا خلاف من
احد لانه ليس اضمارا قبل الذكر لكون المتنازع من حيث كونه معمولاً للاول
مقدماً على العامل الثاني تقديره وان كان مؤخراً لفظاً (قوله والمفعول على المختار)
اي واضمرت المفعول ايضاً في الثاني كالفاعل على الوجه المختار فيكون ضميراً بارزاً
ولا يحذفه نحو ضربني وضربته زيد (ويجوز حذفه ايضاً لكونه فضلة اما اختيار
الاضمار فلان الثاني اقرب الطالبين فالاولى اذا لم يحظ بمطلوبه مع الامكان ان يشغل
بما يقوم مقام المطلوب ويخلفه حتى يترك ذلك المطلوب للابعد الذي حقه ان لا يعمل
مع وجود الاقرب وحتى لا يظن بسبب عدم تأثيره فيه مع القرب انه ليس بمطلوبه
وانه موجه الى غيره (فلما اتفق البصريون والكوفيون في مثل هذه المسئلة ٣ اعني
عند افعال الاول وطلب الثاني للمفعول على ان المختار اضمار المفعول في الثاني كان خلو الثاني
عن الضمير في قوله تعالى ﴿ هَاؤُمِ اقْرَؤْا كُتَابِهٖ ﴾ وقوله تعالى ﴿ اَتَوْنِي اَفْرِغْ عَلَيْهِ
قَطْرًا ﴾ دليلاً للبصرية على ان المختار افعال الثاني والا كان افصح الكلام اي القرآن
على غير المختار اي على حذف المفعول من الثاني عند افعال الاول (قوله الا ان يمنع مانع
فتظهر) على المختار وذلك اذا كان ذلك المفعول احد مفعولي باب علمت ويلزم من
اضماره مطابقاً للعود اليه مخالفة بينه وبين المفعول الاول في الافراد او التثنية او الجمع
او التذكير او التأنيث نحو حسبتني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقاً (قال المصنف لم
يجز حذف منطلقين لكونه ثاني مفعولي حسبت ٤ ولا اضماره لانك لو اضمرت مثنى
ليطابق المفعول الاول اذ هما مبتدأ وخبر في الاصل وتطابقهما في الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتأنيث واجب لخالف المعود اليه وهو منطلقاً ولو اضمرت مفرداً ليطابق
المرجوع اليه لخالف المفعول الاول فلما امتنع الحذف والاضمار وجب اظهاره هذا
كلامه (والكلام على عدم جواز حذف احد مفعولي حسبت قد سبق ولو سلم له لم يسلم
وجوب المطابقة بين الضمير والمعود اليه اذا لم تلبس المخالفة بينهما قال تعالى ﴿ فَاِنْ كَانَتْ
وَاحِدَةً ﴾ وقوله ﴿ فَاِنْ كُنْ نِسَاءً ﴾ والضمير للاولاد فالاضمار قديماً على المعنى المقصود
فيجوز حسبتني وحسبتهما اياهما الزيدان منطلقاً وان كان المعود اليه مفرداً مراعاة للسند
اليه وكذا تقول حسبت وحسباني اياه الزيدان قائمين وحسبت وحسبتني اياه هذا قائمة
وحسبتني وحسبتني اياها هند قائما وفي كل هذا القبح حاصل لفصل الاجنبى بين العامل
والمعمول وفي بعضها بين المبتدأ والخبر في الاصل (قوله) (وقول امرئ القيس * هـ كفاًني
ولم اطلب قليل من المال * ليس منه لفساد المعنى) هذا جواب عن استدلال الكوفية بهذا البيت
في كون افعال الاول هو المختار وذلك انهم قالوا الشاعر فصيح وقد اعمل الاول بلا ضرورة
اذ لو اعمل الثاني لم ينكسر عليه الوزن ولا غيره وايضاً لو اعمل الثاني لم يلزمه محذور
اذ كان يكون الفاعل مضمر في كفاًني فاخترت افعال الاول مع انه لزمه شئ غير مختار

٣ اعني اذا اعملت الاول
والثاني طالب للمفعول نحوه

٤ والاعتراض قد سبق قال
ولا اضماره آه نحوه

• اوله * ولو ان ما سعى
لادنى معيشة

بالاتفاق وهو حذف المفعول من الثاني كما مر وفيه دليل على ان اعمال الاول مختار عند الفصحاء
اذ العاقل لا يختار احد الامرين مع لزوم مشقة ومكرومه في ذلك الامر دون الامر الاخر
الازيادة ذلك الذي اختاره في الحسن على الاخر (اجاب البصرية بان هذا الاستدلال انما يصح
اذا كان هذا البيت من باب التنازع وليس منه لفساد المعنى (وبانه مبني على مقدمة وهي ان لو
تنفي شرطها وجزائها سواء كانا مثبتين او منفيين فان كانا مثبتين وجب انتفاء هما نحو لو كان لي مال
لحببت فالجواب وجوب المال منفيان وان كانا منفيين وجب ثبوتهما لان نفي النفي اثبات نحو لو لم
ترزني لم اكرمك فالزيارة والاكرام مثبتان وان كان احدهما مثبتا دون الاخر وجب ثبوت
المنفي وانتفاء المثبت نحو لو لم تستمني اكرمك ٨ ولو شتمتني لم اكرمك ٩ (رجعنا الى بيان
فساد معنى البيت لو كان من باب التنازع (فنقول اوله * فلوان ما سعى لادنى معيشة * وقوله
ان ما سعى لادنى معيشة شرط لو اي لو ثبت ان سعى لادنى معيشة فيكون المعنى لم يثبت ان سعى
لادنى معيشة اي ان طلبى لقليل من المال (وقوله كفاني) جزاء لو وقوله لم اطلب قليل من المال
عطف عليه فيكون حكمه حكم الجواب فيكون عدم طلب قليل من المال منتفيا اي ثبت ان طلبى
لقليل من المال وهو اثبات لما انتفاء بعينه في المصراع الاول فيكون تناقضا فيفسد المعنى فان قال
الكوفي ان التناقض انما جاء لجعلك الواو في ولم اطلب للعطف ونحن نقول ٢ ان الواو للحال
(فالجواب انك تكون اذن مستشهدا بما يحتمل العطف الراجح والحال المرجوح اذ واو العطف
اكثر من واو الحال والاستشهاد ينبغي ان يكون بالراجح او بما هو نص في المقصود لا بما يحتمله
و غيره على السواء فكيف اذا كان غير المقصود راجحا والمقصود مرجوحا * فان قلت فاللام
توجه قوله ولم اطلب اذا لم يكن موجهها الى قليل قلنا قيل الى الجهد المحذوف المدلول عليه بقوله
بعد * ولكنما سعى لجهد مؤثّل * وقيد برك الجهد المؤثّل امثالي * والمعنى لو كان سعى لتحصيل
اقل ما يعاش به من المال ٣ لكنني اكنفي بذلك لانه قد حصل لي ذلك ولم اكن اطلب الجهد (والا
ظهر ان مفعول لم اطلب محذوف نسبيا كما في قوله تعالى ﴿ يقبض ويبسط ﴾ اي له القبض وله
البسط وكذا ههنا معنى البيت لو كان سعى لقليل من المال للمعنى ما وجدته منه عن السعى ولم يكن
مني طلب مع ذلك الوجدان بل كنت استقر واطمئن ولكنني اسعى لتحصيل مجد مؤثّل اي مؤصل
مدخر لنفسي ولعقبى يرجع اليه عند التفاخر * واعلم انه قد يتنازع الفعلان المتعديان الى ثلاثة
خلاف للجرمي نحو اعلمت واعلمني زيد عمرا قائما على اعمال الثاني وحذف مفاعيل
الاول واعلمني واعلمته اياه زيد عمرا قائما على اعمال الاول واضمار مفاعيل الثاني
(والاولى ان يقال اعلمته ذلك قصدا للاختصار اذ مفعول علمت في الحقيقة كذا ذكرنا
هو مضمون المفعولين فيكون ذلك اشارة اليه وانما منعه الجرمي لعدم السماع وكذا
يتنازع فعلا تعجب خلافا لبعضهم نظرا الى قلة تصرف فعل تعجب تقول ما احسن
وما اكرم زيدا على اعمال الثاني وحذف مفعول الاول وما احسن واكرمه زيدا

٨ قالتم مثبت والاكرام
منفي
٩ قالتم منفي والاكرام
مثبت

٢ (قوله ان الواو للحال)
فالمعنى كفاني قليل من المال
غير طالب له وفيه بحث وهو
ان الكفاية انما هي على تقدير
السعى لادنى معيشة فلا يجوز
تقييدها بعدم الطلب كما
يشهد به التأمل الصحيح من
ذى فطرة سليمة
٣ لكان يكتفي وجدان
قليل من المال من الطلب
والجهد ويعني منه نسخه

على افعال الاول * قوله (مفعول مالم يسم فاعله كل مفعول حذف فاعله واقم هو مقامه
وشرطه ان تغير صيغة الفعل الى فعل ويفعل ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت ولا الثالث من
باب اعلمت والمفعول له والمفعول معه كذلك واذا وجد المفعول به تعين له تقول ضرب زيد يوم
الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره فتعين زيد فان لم يكن فالجميع سواء والاول من باب
اعطيت اولى من الثاني) قوله (مفعول مالم يسم فاعله) اي مفعول الفعل الذي لم يسم فاعله
(وقولهم فعل مالم يسم فاعله اي فعل المفعول الذي لم يسم فاعله اضيف الفعل الى المفعول
لانه صيغ له) (قوله الى فعل ويفعل) اي الى فعل ويفعل ونظائرهما بما يضم اوله في الماضي
ويكسر ما قبل اخره حتى يم نحو افعل وافتعل واستفعل وفعل وفعل وفعل وتفعّل وامثالها
ويضم اوله في المضارع ويفتح ما قبل اخره حتى يم يفتعل ويستفعل ويفعل وامثالها لكنه
اقتصصر على الثلاثي لكونه اصلا للرباعي وذو الزيادة (قوله ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت
ولا الثالث من باب اعلمت) اعلم ان الثالث من باب اعلمت هو الثاني من باب علمت كما يحكي في باب
والذي زاد بسبب الهمزة هو المفعول الاول اذ معنى اعلمت زيدا عمرا فاضلا صيرت زيدا يعلم
عمرا فاضلا والثالث مفعولا علمت فكل ما ثبت للمفعول الثاني من باب علمت يثبت لثالث مفاعيل
اعلمت فنقول اذا كان ثاني مفعولي علمت ظرفا غير متصرف او جارا ومجرورا او جملة نحو
علمت زيدا عندك او ابوه منطلق او في الدار ٢ لم يسم مقام الفاعل اذ معنى الظرف الذي
لا يتصرف لزوم نصبه على الظرفية او انجراره بمن نحو من قبلك والجار لا ينوب مع المفعول
به الصريح كما يحكي والجملة كما لا تقع فاعلا لا تقع موقعا ايضا بلى اذا كانت محكية جاز قيامها
مقامه لكونها بمعنى المفرد اي اللفظ نحو قوله تعالى ﴿ قِيلَ يَا اَرْضُ ابْلَعِي مَاءَك ﴾ اي قيل
هذا القول وهذا اللفظ (وكذا قد تحكي الجملة في مقام الفاعل ومفعول مالم يسم فاعله وهي
في الحقيقة مأولة بالاسم الذي تضمنته كقوله تعالى ﴿ وتبين لكم كيف فعلنا بهم ﴾
وقوله تعالى ﴿ اولم يهد لهم كم اهلكنا ﴾ اي تبين لكم فعلنا بهم واولم يهد لهم
اهلنا كما فيصح نحو بين لكم كيف فعلنا (وما اجازه الكسائي والفراء من قيام
الجملة التي هي خبر لكان وجعل مقام الفاعل نحو كين يقام وجعل يفعل فبعيد لوجهين
احدهما ان هذين الفعلين من عوامل المبتدأ والخبر وما حذف في هذا الباب من الفاعل
فليس بمنوى ولا يحذف المبتدأ الامع كونه منويا فلا ينوب على هذا خبر كان المفرد
ايضا عن الفاعل نحو كين قائم (وقد اجازه الفراء دون الكسائي والثاني ان الجملة
لا تقوم مقام الفاعل الاحكية او مؤولة بالمصدر المضمون ولا معنى لكين القيام
(والمتقدمون منعوا من قيام ثاني مفعولي علمت مطلقا مقام الفاعل قالوا لانه مسند اسند الى
المفعول الاول فلو قام مقام الفاعل والفاعل مسندا اليه صار في حالة واحدة مسندا ومسندا
اليه فلا يجوز وفيما قالوا نظرا لان كون الشيء مسندا الى شيء ومسندا اليه شيء اخر
في حالة واحدة لا يضر كما في قولنا اعجبني ضرب زيد عمرو فاعجبني مسندا

٢ فلا كلام في امتناع قيامه
مقام الفاعل لان معنى غير
المتصرف من الظروف ان
يلزم النصب على الظرفية
والجار والمجرور لا ينوب
نسخه

الى ضرب وضرب مسندا الى زيد ولو كان لفظ مسندا الى شيء اسند الى ذلك الشيء الى ذلك
اللفظ بعينه لم يجوز هذا كما يكون الشيء مضافا ومضافا اليه بالنسبة الى شيئين كغلام في قولك
فرس غلام زيد (واما المتأخرون فقالوا يجوز نيابته عن الفاعل اذا لم يلتبس كما اذا كان
نكرة واول المفعولين معرفة نحو ظن زيد قائم لان التنكير يرشد الى انه هو الخبر في الاصل
(والذي ارى انه يجوز قياسا نيابته عن الفاعل معرفة كان او نكرة واللبس مرتفع مع الزام
كل من المفعولين مركزه وذلك بان يكون ما كان خبرا في الاصل بعدما كان مبتدأ فلا يجوز
في نحو علمت زيدا اباك مع اللبس تقديم الثاني على الاول وهذا كما قلنا في نحو ضرب موسى
عيسى وكذا في نحو علمت زيدا اباك فاذا لزم كل واحد مركزه لم يلتبس اذا قام مقام
الفاعل وهو في مكانه وليس معنى قيام المفعول مقام الفاعل ان يلي الفعل بلا فصل بل معناه ان
يرتفع بالفعل ارتفاع الفاعل فنقول علم زيدا ابوك والمرفوع ثاني المفعولين وعلمك زيدا ابوك
والمرفوع ثالث المفاعيل (وكذا يجب حفظ المراتب في باب اعطيت اذا التبتست مخالفتها
نحو اعطيت زيدا اخاك فان لم تلبس لقريته جاز العدول كقوله تعالى ﴿ افرايت من اتخذ
الهه هوا ﴾ ٣ هذا الذي قلنا من حيث القياس ولا شك ان السماع لم يأت الابقام
اول مفعولى علمت لكون مرتبته بعد الفاعل بلا فصل والجار احق ٤ بصقبه (وكذا
لم يسمع الاقيام اول مفاعيل علمت كقوله ﴿ نبث عمرا غير شاكر نعمتي ﴾ ٥ لانه
في الحقيقة فاعل علم اذ معنى علم زيد عمرا منطلقا علم زيد عمرا منطلقا وقيام ثاني مفاعيل
علمت مقام الفاعل اولى من حيث القياس من قيام ثالثها كما كان قيام اول مفعولى علمت اولى
فنقول علمك زيدا اباك ولا يلبس مع لزوم كل مركزه (قوله والمفعول له والمفعول معه
كذلك) انما لا يقوم مقام الفاعل لان النائب منابه ينبغي ان يكون مثله في كونه من
ضروريات الفعل من حيث المعنى وان جاز ان لا يذ كر لفظا كما ان الفاعل من ضروريات الفعل
(ولا شك ان الفعل لا بد له من مصدر اذ هو جزءه وكذا لا بد له من زمان ومكان يقع فيهما
ولا بد للمتعدى من مفعول به يقع عليه (٥ وكذا المجرور مفعول به لكن بواسطة
حرف الجر ولهذا كان كل مجرور ليس من ضروريات الفعل لم يقم مقام الفاعل كالمجرور
بلام التعليل نحو جئتك للسمن فلا يقال جئ للسمن اذ رب فعل بلاغرض لكونه عبثا فن ثم
لم يقم المفعول له مقام الفاعل (وانما لم يقم المفعول معه مقامه اذ هو مصاحب ورب فعل
يفعل بلا مصاحب مع ان معه الواو التي اصلها العطف وهى دليل الانفصال والفاعل
بجزء الفعل ولو حذفها لم يعرف كونه مفعولا معه (وكذا التمييز والمستثنى ليسا من
ضرورياته واجاز الكسائي نيابة التمييز لكونه في الاصل فاعلا فقال في طاب زيد نفسا
طيبت نفس زيد (واما الحال فانها وان كانت من ضروريات الفعل لكن قلة مجيئها
في الكلام منعتها من نيابة عن الفاعل الذي لا بد لكل فعل منه (قوله واذا وجد المفعول به
تعيين له) اى للقيام مقام الفاعل وذلك لكون طلب الفعل للمفعول به بعد الفاعل اشد
منه لسائر المنصوبات هذا مذهب البصريين (واما الكوفيون ووافقهم بعض

٣ هذا مع انه لا شك مع
هذا كله ان قيام الاول في
علمت واعلمت مقام الفاعل
اولى اما في علمت فلكونه بعد
الفاعل بلا فصل احق
بصقبه واما في علمت فلهذا
ولكونه فاعلا بالنسبة الى
الثاني والثالث لانه عالم وقيام
الثاني في علمت بعد الاول
اولى من الثالث ولا يلبس مع
لزومه مركزه نحو علمك
زيد اباك نسخته
٤ قوله (بصقبه) صقت
داره اى قربت ٥ واما
الجار والمجرور فاما ان يلحقه
بالمفعول به لانه هو لكن
بواسطة حرف الجر او يلحقه
بالظرف لجريه مجراه في كل
حكم نحو ان من الكرام زيدا
وان امامك نهرا ونحو
ذلك واما المفعول له فغرض
ورب فعل بلاغرض نسخته

المتأخرين فذهبوا الى ان قيام المفعول به المجرور مقام الفاعل اولى لانه واجب استدلالا
٦ بالقرأة الشاذة ﴿لولا نزل عليه القرآن﴾ بالنصب ٧ وبقول الشاعر ولو ولدت فقيرة
جرو و كلب * لسب بذلك الجر والكلابا * وامثاله (ومنع الجزولي نيابة المنصوب
لسقوط الجار مع وجود المفعول به المنصوب من غير حذف الجار كما في امرتك الخير
والوجه الجواز لا تحاقه بالمفعول به الصريح والاختفاء اجاز نيابة الظرف والمصدر مع
وجود المفعول به بشرط تقدمهما على المفعول به ووصفهما والشرط في المفعول المطلق
القائم مقام الفاعل ان يكون ملفوظا به (وقد اجاز سيويه اضمار المصدر المفعول فيقال
لمن ينتظر القعود قد قعد او الخروج قد خرج بناء على قرينة التوقع اى قعد القعود المتوقع
ويحوز نيابة المصدر المدلول عليه بغير لفظ العامل اذا كان المصدر مفعولا به نحو قولك قت
فاستحسن اى استحسن قيامي (ويشترط في المفعول المطلق ايضا ان لا يكون لمجرد التوكيد
اذ النائب عن الفاعل يجب ان يكون مثله في افادة ما ليفده الفعل حتى يتبين احتياج
الفعل اليه ليصيرا معا كلا ما فلو قلت ضرب ضرب لم يحز لان ضرب مستغن بدلالته
على ضرب عن قولك ضرب بل يقال ضرب ضرب ضربة او الضرب الفلاني ولذلك قال
المصنف ضربا شديدا وكذا يشترط الفائدة المتجددة في كل ما ينوب عن الفاعل
فلا يقال ضرب شئ وجلس مكان او زمان او في موضع لان هذه الاشياء معلومة
من الفعل ولا فائدة متجددة في ذكرها (ويشترط في الظرف النائب ان يكون متصرفا
ملفوظا به وقد اجاز بعضهم في غير المتصرف نحو قعد عندك وليس بوجه واجاز
بعضهم في غير الملفوظ به مع القرينة نحو انت في الدار ضرب اى ضرب فيها وقوله
تعالى ﴿كل اولئك كان عنه مسؤولا﴾ عنه مرفوع المحل ٢ بمسؤلا المقدر المفسر
بمسؤلا الظاهر كما في قوله تعالى ﴿وان احد من المشر كين استجارك﴾ لكن ليس
في مسؤلا المفسر ضمير كما كان في استجارك المفسر وذلك لاصالة الفعل في رفع المسند اليه فلا
يجوز خلوه منه بخلاف اسمي الفاعل والمفعول (والا كثرون على انه اذا فقد المفعول به
تساوت البواقي في النيابة ولم يفضل بعضها بعضا (ورجح بعضهم الجار والمجرور منها لانه
مفعول به لكن بواسطة حرف (ورجح بعضهم الظرفين والمصدر لانها مفاعيل بلا واسطة
(وبعضهم المفعول المطلق لان دلالة الفعل عليه اكثر (والاولى ان يقال كل ما كان ادخل
في عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به فهو اولى بالنيابة وذلك اذن اختياره
(قوله من باب اعطيت) اى بماله مفعولان او لهما ليس بمبتدأ وانما كان اولى لان فيه معنى
الفاعلية دون الثاني ففي اعطيت زيدا درهما زيد عا ط اى آخذ والدرهم معطو وفي كسوت
عمر اجمة عمرو مكتس وانجبة مكتساة وكذا في غيره * قوله (ومنها المبتدأ والخبر فالمبتدأ
هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه او الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف
الاستفهام رافعة لظاهر مثل زيد قائم وما قائم الزيد ان واقائم الزيدان فان طابقت مفردا

٦ قوله (بالقرأة الشاذة لولا
نزل عليه القرآن بالنصب)
وبقرأة ابى جعفر ليحزى
قوما بما كانوا يكسبون
٧ قوله (قوله وبقول الشاعر
ولو ولدت فقيرة آه) ونظيره
قول الآخر اتيج لى من
العدى نذيرا * به وقيت
الشر مستطيرا منه

٢ قوله (بمسؤل) اى مسؤلا
عنه في كتابه

٣ قوله (والخبر هو المجرد
المستند به) لم يوجد في نسخة
المتن عند الشارح لفظة به ولا
الهمزة في قوله او الصفة
٤ قوله (فكأنهما معدومان)
فالجريد اما حقيقى او حكمى
٣ قوله لكنه بشكل بقولهم
آه) هذا الاشكال وما بعده
يتجه على تقديرى اطلاق
والتقييد بخلاف مامر
٣ قوله ان لليس زائدا ولا
جاريا مجرى الزائد) وانما لم
يجرى مجرى الزائد لغيرها
معنى الكلام بالنفي
٤ قوله هذا هو حد المبتدأ
الثانى وهو الصفة الواقعة آه
٥ قوله (والصفة المشبهة)
والمنسوب كقرشى في حكم
الصفة

جاز الامر ان والخبر ٣ هو المجرد المستند به للغياب للصفة المذكورة) واعلم ان المبتدأ
اسم مشترك بين ماهيتين فلا يمكن جمعهما في حد لان الحد ميبين للماهية بجميع اجرائها فاذا
اختلف الشئان في الماهية لم يجتمعا في حد فافرد المصنف لكل منهما حدا وقدم منهما ما هو
الاكثر في كلامهم وفسر الزمخشري والمصنف العوامل اللفظية في حد المبتدأ بنواسخ
المبتدأ وهى كان وان وذن واخواتها وماو لا والاولى ان نطلق ولا نخص عاملا دون عامل صونا
للحد عن اللفظ المجمل ونجيب عن قولهم بحسبك زيد وما فى الدار من احد بزيادة الباء
ومن ٤ فكأنهما معدومان وعن قولهم فى نحو ان زيدا منطلق وعمر وان عمرو معطوف على محل
اسم ان لكونه مرفوع المحل بالابتداء بجواب قريب من الاول وذلك ان لفظة ان لعدم تغييرها
معنى الجملة صارت كالحروف الزائدة التى لا فائدة فيها الا التأكيد ٢ لكنه بشكل بقولهم لا رجل
ظريف فى الدار جلال رفعة هذه الصفة على محل الاسم الذى هو المبتدأ ان اخترنا مذهب الاخفش
والمبرد وهوان لاهذه عاملة وخبرها مرفوع بها واسمها منصوب المحل (ووجه الاشكال
هو ٣ ان لليس زائدا ولا جاريا مجرى الزائد فاسمها اذن اسم ليس بمجرد عن العامل اللفظى
وهو مبتدأ والالم يحز المحل على موضعه بالرفع ولا يشكل ان اخترنا مذهب سيبويه وهوان
لاهذه ليست بعاملة والخبر مرفوع لكونه خبر المبتدأ (فان قيل نحن لانحمل الصفة
المرفوعة على اسمها وحده بل على محل المركب الذى هو لامع اسمها وهذا المركب مجرد
عن العوامل (فالجواب انه قد خرج اذن هذا المركب عن حد المبتدأ بقولهم هو الاسم
المجرد وليس هذا المركب باسم بل هو حرف مع اسم الا ان يقال انه بالتركيب صار كاسم
واحد لكن الاعتراض وارد على كل حال على مذهب من اجاز رفع صفة الاسم لا التبرئة
اذا كان مضافا نحو لا غلام رجل ظريف فى الدار لانه لا يصح فيه دعوى التركيب
وصيرورتهما كاسم واحد (قوله الاسم المجرد) لا يرد عليه نحو نسمع بالمعدي لان تراه
وقوله تعالى ﴿ سواء عليهم انذرتهم ﴾ عند من قال انذرتهم مبتدأ لتأويلهما بالاسم
اى سماعتك بالمعدي وسواء عليهم انذارك وتركه ولو قال المبتدأ الاسم المستند اليه
لدخل فيه الفاعل ولو اقتصر على قوله الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لدخل فيه
الاسماء التى لا تركيب مع عاملها نحو واحد اثنان والخبر والمبتدأ الثانى فبقوله مسندا اليه
خرجت الثلاثة (قوله او الصفة الواقعة الى آخره) ٤ هذا هو حد المبتدأ الثانى والحق
تكلفوا ادخال هذا ايضا فى حد المبتدأ الاول فقالوا ان خبره محذوف لسد فاعله مسد
الخبر وليس بشئ بل لم يكن لهذا المبتدأ اصلا من خبر حتى يحذف ويسد غيره مسده
ولو تكلف له تقدير خبر لم يتأت اذ هو فى المعنى كالفعل والفعل لا خبر له فن ثمة تم بفاعله
كلما من بين جميع اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ولهذا ايضا لا يصغر ولا
يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع الاعلى لغيره كاونى البراغيث ويعنى بالصفة اسم الفاعل
واسم المفعول ٥ والصفة المشبهة (قوله رافعة لظاهر) احتراز عن نحو قائمان الزيدان
واقائمون الزيدون فانه خبر ويريد بالظاهر ما كان بارزا غير مستكن سواء كان مظهرا

٦ في الام اقامان هما
والصواب اقام هما
٧ (قوله بعد حرف النفي
والف الاستفهام آه) وكذا
بعد ان نحو ابن جالس اخواك
و بعد متى نحو متى ذاهب
المران وبعد كيف نحو كيف
مصبح ابنك وبعدكم نحوكم
ما كت صديقك وبعد ايان
نحو ايان قادم رفيقك الى
غير ذلك
٨ (قوله غير مأسوف على
زمن) الاسف شدة الحزن
وقد أسف على ما فاته
٢ فالعامل على هذا تجريد
الاسم للاسناد اليه في المبتدأ
الاول وتجريد الاسم لاسناده
الى شئ آخر في المبتدأ الثاني
نسخه

نحو اقام الزيدان او مضمر كقولك بعد ذكر الزيدان اقامان هما ٦ فان قولك هما فاعل مع كونه
مضمر (قوله بعد ٧ حرف النفي والف الاستفهام) وكذا بعد هل الاستفهامية نحو ما قام الزيدان
واقام الزيدون وهل حسن الزيدان والاحفش والكوفيون جوز وارفع الصفة للظاهر على انه
فاعل لهما من غير اعتماد على الاستفهام او النفي نحو قام الزيدان كما يجيزون في نحو في الدار زيدان
يعمل الطرف بلا اعتماد و اجري نحو غير قام الزيدان مجرى ما قام لكونه بمعناه قال ٨ غير مأسوف
على الزمن * ينقضى بالهم والحزن * ومثل ذلك اقل رجل يقول ذلك الا زيد عند ابى على كما يجي
في باب استثناء وكذا قولهم خطيئة يوم لا اصيد فيه اى قل رجل يقول ذلك ويخطئ * يوم لا اصيد
فيه اى يقل ويندر فهذه كلها مبتدآت لا اخبار لهما لما فيها من معنى الفعل (ولا يدخل نواسخ المبتدأ
عليها لما فيها من معنى النفي فيلزم الصدر) (ورب عند ابى عمر ومبتدأ لا خبر له كقل رجل لما فيه من معنى
التقليل الذى هو قريب من النفي كما يجي في باب حروف الجر) ويجوز عند الاحفش والفراء ان قاما
الزيدان وسوغ الكوفيون هذا الاستعمال في ظن ايضا نحو ظننت قائما الزيدان وكلاهما بعيد عن
القياس لان الصفة لا تصير مع فاعلها جملة كالفعل الامع دخول معنى يناسب الفعل عليها كعنى النفي
والاستفهام او دخول ما لا بد من تقديرها فعلا بعده كاللام الموصولة واما ان وظن فليس من ذينك
في شئ بل هما يطلبان الاسمية فلا يصح تقديرها فعلا بعدهما (واما العامل في المبتدأ فقال
البصريون هو الابتداء وفسروه بتجريد الاسم عن العوامل للاسناد اليه ويكون معنى الابتداء
في المبتدأ الثاني تجريد الاسم عن العوامل لاسناده الى شئ) (واعترض بان التجريد امر عدمى
فلا يؤثر) (واجيب بان العوامل في كلام العرب علامات في الحقيقة لا مؤثرات والعدم المخصوص
اعنى عدم الشئ المعين يصح ان يكون علامة لشيء لخصوصيته ٢) (وفسر الجزولى الابتداء
بجعل الاسم في صدر الكلام لفظا تحقيقا او تقدير للاسناد اليه او لاسناده حتى يسلم من الاعتراض
بان التجريد امر عدمى فلا يؤثر ثم قال المتأخرون كالزنجشري والجزولى هذا الابتداء هو
العامل في الخبر ايضا لطلبه لهما على السواء ونقل الاندلسى عن سيويه ان العامل في الخبر هو
المبتدأ ويحكى هذا عن ابى على وابى الفتح وقال الكسائى والفراء هما يترافعان وقد قويا هذا
في حد العامل (وقال بعضهم المبتدأ الاول يرتفع باسناد الخبر اليه كما قال خلف في ارتفاع الفاعل
وقال الكوفيون المبتدأ الاول يرتفع بالضمير العايد من الخبر اليه لا شراطهم الضمير في الخبر الجامد
ايضا كما يجي (قوله فان طابقت مفردا جاز الامر ان) اى ان كانت الصفة المذكورة مطابقة
للمفرد بعدها في الافراد جاز الامر ان كونها مبتدأ ما بعدها فاعلها او كونها خبرا عما بعدها
(فنقول الصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام وحرف النفي اما ان تكون مفردة او لاقان
كانت مفردة فالسند اليه بعدها اما مفرد او لا والمفردة المفرد ما بعدها يحتمل وجهين كما
ذكرنا الآن والمفردة التى ما بعدها ليس بمفرد مبتدأ لا غير ما بعدها فاعلها والتى ليست
بمفردة فلا بد من مطابقة ما بعدها لها نحو اقامان الزيدان واقامون الزيدون والظاهر

انها خبر عما بعدها وتحتل ان تكون مبتدأ ما بعدها فاعلها على لغة * يتعاقبون فيكم ملائكة * والعامل في المبتدأ الثاني تجريده عن العوامل لاسناده الى شئ اخر وعلى ما اخترنا في حد العامل يترافع هو وفاعل كالمبتدأ الاول وخبره لان كون كل واحد منهما مفعول يقوم بالآخر كالمبتدأ والخبر (قوله والخبر هو المجرد) دخل فيه المبتدأ الاول والثاني والاسماء المفعولة (قوله المسند) اخرج منه المبتدأ الاول والاسماء المفعولة (قوله المغاير للصفة المذكورة) اخرج منه المبتدأ الثاني * قوله (واصل المبتدأ التقديم ومن ثم جاز في داره زيد وامتنع صاحبها في الدار) انما كان اصل المبتدأ التقديم لانه محكوم عليه ولا بد من وجوده قبل الحكم فقصد في اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه (واما تقديم الحكم في الجملة الفعلية فلكون عاملا في المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل المعمول) وانما اعتبر هذا الامر اللفظي اعني العمل والغنى الامر المعنوي اعني تقدم المحكوم عليه على الحكم لان العمل طارى والاعتبار بالطارى دون المطر وأعليه (واما وجوب تقديم الحكم في نحو اقام الزيدان مع ان كل واحد عاملا في الاخر على الصحيح فلكون الصفة فرعاً على الفعل في العمل وقيل انما تقدم الفعل في الفعلية لكون الفعل محتاجاً الى الاسم واستغناء الاسم عنه ٣ فارادوا في الجملة المركبة منهما تنيم الناقص بالكامل وقصدوا ايضا الايدان من اول الامر انها فعلية فلو قدم الفاعل لم يتعين للفعلية من اول الامر اذا امكن صيرورته كلاماً باسم اخر (قوله ومن ثم) اي ومن جهة كون اصل المبتدأ التقديم جازت هذه المسئلة يعني ان قيل لم جازت وفيها اضممار قبل الذكر قلنا لان اصل المبتدأ التقديم فالتقدير زيد في داره فالعود اليه بعد الضمير لفظاً وقبله تقديرا (قوله وامتنع صاحبها في الدار) امتناع هذه ايضا معلل بكون اصل المبتدأ التقديم فيكون الضمير في صاحبها راجعاً الى الدار المؤخر عن صاحبها لفظاً واصلاً فيكون ضميراً قبل الذكر فلا يجوز (ومن جوز ثمه ضرب غلامه زيداً ينبغي ان يجوز هذا لان طلب المبتدأ خبره كطلب الفعل للمفعول بل اشد وكان ترتيب الكلام يقتضي ان يذكر المصنف ههنا المواضع التي يجب فيها تقديم المبتدأ والمواضع التي يجب فيها تأخير ثم يذكر المواضع التي يصح فيها تنكير المبتدأ * (قوله وقد يكون المبتدأ نكرة اذا تخصصت بوجه مامثل ولعبد مؤمن خير من مشرك وارجل في الدار ام امرأة وما احدث خير منك وشر اهر ذنانا وفي الدار رجل وسلام عليك) اعلم ان جمهور النحاة على انه يجب كون المبتدأ معرفة او نكرة فيها تخصيص ما قال المصنف لانه محكوم عليه والحكم على الشئ لا يكون الا بعد معرفته وهذه العلة تطرد في الفاعل مع انهم لا يشترطون فيه التعريف ولا التخصص (واما قول المصنف ان الفاعل يختص بالحكم المتقدم عليه فوهم لانه اذا حصل تخصيصه بالحكم فقط كان بغير الحكم غير مخصص فتكون قد حكمت على الشئ قبل معرفته وقد قال ان الحكم على الشئ لا يكون الا بعد معرفته (وقال ابن الدهان وما احسن ما قال اذا حصلت الفائدة فاخبر عن اي نكرة شئت وذلك لان الغرض من الكلام افادة المخاطب فاذا حصلت جاز الحكم سواء تخصص

٣ فارادوا من اول الامر
انها فعلية ولوبدى بالاسم
لا يحتمل صيرورته كلاماً
باسم آخر وبالفعل فلم يتعين
للفعلية آه نسخه
ومن ثمه جوز نسخه

٤ هرب الكلب صوته دون نباحه من قلة ٨٩ مغبره على البرد وقدر الكلب بهر هربا صحاح ه (قوله

الى مخة عرقوب) العرقوب
العصب الغليظ الموتر فوق
عصب الانسان وعرقوب
الدابة في رجلها بمنزلة الركبة
قال الاصمعي كل ذي
اربع عرقوباه في رجله
وركناه في يديه

٢ الثرى التراب الندى
قال الاصمعي العرب تقول
شهر ثرى وشهر ترى وشهر
ترعى اى تمطرا ولا ثم يطلع
النبات فترام ثم يطول فترماه
النعص

٣ اى جعل الله اعوجاجا
في الحجر لافيك يضرب
في الدعاء بالخير ومدح
بالمخاطب بعدم الاعوجاج
٤ فغلط لانه على ماذكروا
في تعليل كون المبتدأ
معرفة او مختصا يجب
ان يحصل له الاختصاص
بغير الخبر حتى اذا حكمت
بعد بالخبر عليه تكون
حاكما على مختص قبل
الحكم اما اذا قلنا ان
الاختصاص يحصل له في
الخبر فيكون غير مختص
بدون الخبر فتكون قد
حكمت بالخبر على غير
المختص فيكون المحذور
باقيا ولو كفى الاختصاص
آه نسخه ه فظهر ما قلنا ان

المحكوم عليه بشئ اولا فضايط تجوز الاخبار عن المبتدأ وعن الفاعل سواء كانا معرفتين
او نكرتين مختصتين بوجه او نكرتين غير مختصتين بشئ واحد وهو عدم علم المخاطب بحصول
ذلك الحكم للمحكوم عليه فلو علم في المعرفة ذلك كما لو علم قيام زيد مثلا فقلت زيد قائم عد لغوا
ولو لم يعلم كون رجل ما من الرجال قائما في الدار جاز لك ان تقول رجل قائم في الدار وان لم تخصص
النكرة بوجه وكذا تقول كوكب انقض الساعة قال الله تعالى ﴿ وجوه يومئذ ناضرة ﴾ وكذا
في الفاعل لا يجوز مع علم المخاطب بقيام زيد ان تقول قام زيد ويجوز مع عدم علمه بقيام رجل
في الدار ان تقول قام في الدار رجل (ولا انكران وقوع المبتدأ معرفة اكثر من وقوعه
نكرة لاشتباه الخبر بالصفة في كثير من المواضع بخلاف الفاعل فان فعله لتقدمه عليه
وجوبا لا يلتبس بصفته ثم نقول يقع المبتدأ نكرة من غير تخصيص في كثير من المواضع
(احدها ماء التجبية على مذهب سيويه كما يحى في بابه) والثاني المبتدأ الذى هو فاعل
في المعنى نحو شراهر ذائب وامراعه عن الحرب وشراها الجاك ه الى مخة عرقوب
(الثالث المبتدأ الذى خبره ظرف او جار ومجرور) الرابع كلمات الاستفهام نحو من
عندك وما حدث او ما يقع بعد حرف الاستفهام نحو ارجل في الدار وهل رجل في الدار
وارجل في الدار ام امرأة (الخامس ما بعد واو الحال نحو ما اراك الا وشخص يضربك
(السادس بعدما نحو اما غلام فليس عندك واما جارية فلا املكها) السابع الجواب
نحو قولك رجل في جواب من جاءك اى رجل جاءني لان السؤال بالاسمية فالجواب
بمثلا اولى وغير ذلك مما لا يحصى ولا ضابط له كقولهم شهر ٢ ترى وشهر ترى وشهر
مرعى وقولهم امت في حجر ٣ لافيك وقوله تعالى ﴿ وجوه يومئذ ناضرة ﴾ اما
قول المصنف في ماء التجبية وفي نحو شراهر ذائب ان ذلك لما كان في المعنى فاعلا
والفاعل يختص بالحكم المتقدم عليه فكذا يختص هذا ايضا ٤ فقد ذكرنا ما عليه وهو
ان المحكوم عليه اذا اختص بعين الحكم فانت حاكم على غير المختص فلا يتم قولهم اذن
في تعليل كون المبتدأ معرفة او مختصا ان الحكم ينبغي ان يكون على مختص ولو كفى
الاختصاص الحاصل من الخبر لجاز الابتداء باى نكرة كانت سواء تقدم الخبر عليها
او تأخر لان المختص في الصورتين حاصل ه على الجملة فظهر بما ذكرنا ان قول المص
في نحو في الدار رجل ان المبتدأ يختص بالحكم المتقدم ليس بشئ واما قوله في نحو ارجل
في الدار ام امرأة ان التخصيص حاصل عند المتكلم لانه يعلم كون احدهما في الدار فنقول
لو كفى الاختصاص الحاصل عند المتكلم في جواز تنكير المبتدأ لجاز الابتداء باى نكرة
كانت اذا كانت مخصوصة عند المتكلم بل انما يطلب الاختصاص في المبتدأ عند المخاطب
على ماذكروا (ولو كان المجوز للتنكير في ارجل في الدار ام امرأة معرفة المتكلم بكون
احدهما في الدار للزم امتناع ارجل في الدار وهل رجل في الدار وارجل في الدار
او امرأة لعدم لفظه ام الدالة على حصول الخبر عند المتكلم وعدم شئ آخر يتخصص

التخصيص الحاصل بتقدم الخبر في نحو في الدار رجل لا يتجمع ايضا واما قوله في ارجل في الدار ام امرأة ان التخصيص حاصل نسخه

٦ في سياق النفي تفيد العموم
نمضه

به المبتدأ (قوله في احد خير منك) ان وجه التخصيص فيه ان النكرة ٦ في سياق العموم
فقولك احدهم جنس الانس حيث لم يبق احدهم وفيه نظر وذلك ان التخصيص ان يجعل
لبعض من الجملة شئ ليس لسائر امثاله وانت اذا قلت ما احدهم منك فالقصد ان هذا الحكم
وهو عدم الخبرة ثابت لكل فرد فرد فلم يتخصص ببعض الافراد لاجل العموم بشئ وكيف
ذلك والخصوص ضد العموم بل الحق ان يقال انما جاز ذلك لانك عينت المحكوم عليه وهو
كل فرد فرد ولو حكمت بعدم الخبرة على واحد غير معين لم يحصل للحطاب فائدة لعدم
تعين المحكوم عليه اما اذا بينت ان حكمي على الواحد حكمي على كل فرد فرد فقد تعين المحكوم
عليه وهو كل فرد فرد وكذلك كلمات الشرط نحو من صحت نجاة تحصل الفائدة فيها بسبب
التعين الحاصل من العموم لا بسبب تخصصها بشئ (وقد اضطرب اقوالهم فيها فاختر
الاندلسي ان الخبر هو الشرط دون الجزاء لجواز خلوه من الضمير اذا ارتفعت كلمة الشرط
بالابتداء دون الشرط فانه اذا ارتفع كلمة الشرط على الابتداء فلا بد للشرط من ضمير نحو
من قام قت وفي الدعاء من كان الناس ثقته ورجاء فانت ثقتي ورجائي (وقيل الخبر هو
الشرط والجزاء مضاف لضمير ورثتهما بسبب كلمة الشرط كجملة الواحدة (وقيل
كلمة الشرط مبتدأ لا خبر له هذا ما قيل فيها (ويمكن ان يقال على مذهب سيويه
ان كلمات الشرط والاستفهام كانت مع حروف الشرط وحرف الاستفهام فحذفنا
لكثرة الاستعمال على ما ذكرنا في حد الاسم ان كلمات الشرط اما فاعلة لفعل مقدر
او مفعولة له او للظاهر فقولك من قام قت اي ان من قام اي ان انسان قام كقوله
تعالى ﴿ ان امرء هلك ﴾ وقولك من ضربت ضربه اي من ضربت اي ان انسانا
ضربت فهو مفعول للفعل الظاهر وقولك من ضربت ضربه اي من ضربت فهو
مفعول للمقدر المفسر بالظاهر ٧ وكذا في نحو ما كان فليكن كذا هو فاعل وفي ما فعلت
افعل هو مفعول للفعل الظاهر بعده وفي ما فعلته افعل مفعول للفعل المقدر وما تفعل
افعل ما تفعله افعله (وكذا في كلمات الاستفهام (وقوله في سلام عليك) انه مختص
بنسبته الى المسلم لان اصله سلمت سلاما فسلاما المنسوب منسوب الى المتكلم فاذا
رفعته فهو باق على ما كان عليه في حال النصب غير مطرد في جميع الدعاء اذ ليس معنى
ويل لك ويلي لك لان معنى ويل الهلاك ولو قدرت ايضا ويلك لك لكان خلفا من
القول بل المراد مطلق الهلاك لك فالاولى ان يقال تنكيره لرعاية اصله حين كان
مصدرا منصوبا ولا تخصيص فيه اذ تخصيصه بالنظر الى مخاطب انما كان
بذكر الفعل الناصب والمسند اليه (وانما تأخر الخبر عنه مع كونه جارا ومجرورا التقديم
الاهم وللتبادر الى ما هو المراد اذ لو قدمت الخبر وقلت عليك فقيل ان تقول سلام ربما
يذهب الوهم الى اللعنة فيظن ان المراد عليك اللعنة ولهذا انحزل ابوتمام وترك الانشاد
على ما يحكى لما ابتدا القصيدة وقال * على مثلها من اربع وملاعب * فعارضه شخص
كان حاضرا فقال * لعنة الله والملائكة والناس اجمعين * وبعد المصراع * ٢ تذال

٧ وكذا نحو ما كان فليكن
كذا وما تفعل افعل آه
نمضه

٢ قوله (تذال مصونات
الدموع السواكب)
الاذالة الاهانة واذالت
المرأة قناعها اي ارسلته

مصونات الدموع السواكب * هذا مع ان سلام لا يجوز ان يكون بمعنى مصدر سلمت لان سلمت مشتق من سلام عليك كليت من لبيك وسجلت من سبحان الله فعني سلمت قلت سلام عليك كان لبيت وسجحت بمعنى قلت لبيك وسبحان الله فعني سلام الذي هو بمعنى صدر سلمت قول سلام عليك فعلى مفسر المصنف ينبغي ان يكون معنى سلام عليك قولي للفظ سلام عليك عليك وليس كذا بل سلام في قولك سلام عليك بمعنى المصدر سلمك الله اى جعلك سالما قال اصل سلمك الله سلاما ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال فبقى المصدر منصوبا وكان النصب يدل على الفعل والفعل على الحدوث فلما قصدوا دوام نزول سلام الله عليه واستمراره ازالوا النصب الدال على الحدوث فرفعوا سلام وكذا اصل ويل لك هلكت ويلا اى هلاكا فرفعوه بعد حذف الفعل نقضا لغبار معنى الحدوث * قوله (الخبر قد يكون جملة نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه فلا بد من عائد وقد يحذف) اعلم ان خبر المبتدأ قد يكون جملة اسمية او فعلية كما مثل به المصنف وانما جاز ان يكون جملة لتضمنها للحكم المطلوب من الخبر كتضمن المفرد له وقال ابن الانبارى وبعض الكوفيين لا يصح ان تكون طلبية لان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب وهو وهم وانما اتوا من قبل ابهام لفظ خبر المبتدأ وليس المراد بخبر المبتدأ عند الحاجة ما يحتمل الصدق والكذب كما ان الفاعل عندهم ليس من فعل شيئا في قولك ازيد عندك يسمون الظرف خبرا مع انه لا يحتمل الصدق والكذب بل الخبر عندهم ما ذكره المصنف وهو المجرد المسند للغير للصفة المذكورة ويدل على جواز كونه طلبية قوله تعالى ﴿بل انتم لامر حبابكم﴾ وايضا اتفقوا على جواز الرفع في نحو قولهم اما زيد فاضربه (وقال ثعلب لا يجوز ان يكون قسمية نحو ما زيد والله لا ضربه والاولى الجواز اذا لمنع) قوله فلا بد من عائد لا تخلو الجملة الواقعة خبرا من ان تكون هي المبتدأ معنى اولافان كانت لم تحتاج الى الضمير كافي ضمير الشأن نحو هو زيد قائم وكفى قولك مقولى زيد قائم لا ارتباطها به بلا ضمير لانها هو وان لم تكن اياه فلا بد من ضمير ظاهر او مقدر وقد يقام الظاهر مقام الضمير وانما احتاجت الى الضمير لان الجملة في الاصل كلام مستقل فاذا قصدت جعلها جزء الكلام فلا بد من رابطة تربطها بالجزء الاخر وتلك الرابطة هي الضمير اذ هو الموضوع لمثل هذا الغرض فمن ثمة قيل في بعض الاخبار كما يجي ان الظاهر قائم مقام الضمير وهذا الضمير الرابط يجوز حذفه قياسا وسماعا لقياس في موضع وهو ان يكون الضمير مجرورا بمن والجملة خبرية ابتدائية والمبتدأ فيها جزء من المبتدأ الاول نحو البر الكرم بستانى اى الكرم منه لان جزئيه تشعر بالضمير فيحذف الجار والمجرور معا فان كان المبتدأ الثانى نكرة فالجار والمجرور صفة له نحو السمن منوان بدرهم وكذا اذا كان معروفا باللام كفى البر الكرم منه بستانى لان التعريف غير مقصود قصده فهو كقوله * ولقد امر على التميم يسبنى * ويجوز ان يكون حالا من الضمير الذى في الخبر والعامل فيه الخبر اى البر الكرم كائن بستانى كائنا منه (قال الفراء ويحذف ايضا قياسا اذا كان الضمير منصوبا مفعولا به والمبتدأ

كل قال * قد أصبحت ام الخيار تدعى * على ذنبا كله لم اصنع * وقال * ثلاث كلمن
قتلت عدا * فاخرى الله رابعة تعود * قال لان كلمن ضربت بمعنى الجداى مامنهم احد
الاضربت وقال السيراني ليس هذا بحجة ٢ اذ كل موجب يتهاء رده الى الجحد كما تقول
في زيد ضربت ما زيد الا مضروب ثم يقال له لا تأثير للجحد ٣ في جواز حذف الضمير معه
(والسماع في غير ذلك اما في الجرور فحق قوله تعالى * ولن صبر وغفران ذلك لمن عزم
الامور * اي ان ذلك منه واما في المنصوب فيشترط كونه منصوبا بفعل لفظا قال * ٤
فتوب لبست وثوب اجر * او بصفة محلا نحو انا زيد ضارب ولا يخص مع كونه سماعا بالشعر
خلافا للكوفيين واما المرفوع فلا يحذف لكونه عمدة وقد يحذف في الصلة في بعض الاحوال
لكونها اشد ارتباطا بالموصول من المبتدأ كما يجئ في باب الموصولات وجواز حذف الضمير
في الصلة احسن منه في الصفة لكون اتصالها بالموصول اشد اذ لا غنى للموصول عنها وهما
بتقدير مفرد نحو قوله تعالى * اهذا الذي بعث الله رسولا * ثم الحذف بعدها في الصفة
احسن منه في خبر المبتدأ نحو جاءني رجل ضربت لانها مع الموصوف جزء الجملة بخلاف الخبر
فانه مع المبتدأ جملة فالتخفيف فيما هو مع غيره ككلمة واحدة اولى (وانما كان الحذف
في الصفة انقص حسنا منه في الصلة اذ ليس الصفة من ضروريات الموصوف كما كانت الصلة
من لوازم الموصول وضرورياته (فالحذف في الجملة اذا كانت خبرا للمبتدأ على ما قال
سيبويه يجوز في الشعر بلا وصف ضعف وهو في غيره ضعيف (واما وضع الظاهر
مقام الضمير فان كان في معرض التفخيم جاز قياسا كقوله تعالى * الخاقعة ما الخاقعة * اي ماهي
وان لم يكن فعند سيبويه يجوز في الشعر ٥ بشرط ان يكون بلفظ الاول قال * لعمرك ما معن بترك
حقه * ولا منسى * معن ولا متيسر * بجر منسى * فاذا رفعته فهو خبر مقدم على المبتدأ وقال *
لا اري الموت يسبق الموت شي * ٦ * وان لم يكن بلفظ الاول لم يجر عنده * وقال الاخفش يجوز
وان لم يكن بلفظ الاول في الشعر كان او في غيره قال * اذا المرء يغش الكرم بهمة او شكت * حبال
الهوى بنا بالفتى ان تقطعا * وليس هذا في خبر المبتدأ قال ويجوز زيد قام ابوطاهر اذا كان زيد
يكنى بابي طاهر قال الله تعالى * ان الذين امنوا وعملوا الصالحات انا لانضيع اجر من
احسن عملا * ومنع بعضهم في غير التفخيم مطلقا ولا وجه له مع ورود * قوله وما
وقع ظرفا فلا كثر انه مقدر بجملة * اي ظرفا او جارا ولم يذكره لجره مجراه
في جميع احكامه حتى سماه بعضهم ظرفا اصطلاحا وانتصاب الظرف خبرا للمبتدأ عند
الكوفيين على الخلاف يعنون الخبر لما كان هو المبتدأ في نحو زيد قائم او كانه هو
في نحو وازواجه امهاتهم ارتفع ارتفاعه و لما كان مخالفا له بحيث لا يطلق اسم الخبر
على المبتدأ فلا يقال في نحو زيد عندك ان زيدا عنده خالقه في الاعراب فيكون
العامل عندهم معنويا وهو معنى المخالفة التي انصف بها الخبر ولا يحتاج عندهم الى
تقدير شيء يتعلق به الخبر (واما البصريون فقالوا لا بد للظرف من محذوف يتعلق به

٢ قوله (اذ كل موجب
يتهاء رده الى الجحد) فيه
تكلف ٣ قوله (في جواز
حذف الضمير منه) كان
ذاك باعتبار طول الكلام
٤ صدره فاقبلت جبا على
الركبتين

٥ قوله (بشرط ان يكون
باللفظ الاول) اي في خبر
المبتدأ وغيره ٦ تمامه *
نقص الموت ذا الفنى والفقيرا

لفظي اذ مخالفة الشيء للشيء لا توجب نصبه (وقال بعض النحاة العامل فيه المبتدأ وقال البصريون
الظرف منصوب على انه مفعول فيه كما انه كذلك اتفاقا في نحو جلست امامك
وخرجت يوم الجمعة والجار والمجرور منصوب المحل على انه مفعول به كما انه كذلك اتفاقا في نحو
مررت بزيد الا ان العامل ههنا مقدر وينبغي ان يكون ذلك العامل من الافعال العامة اي بما
لا يخلو منه فعل نحو كائن وحاصل ليكون الظرف دالا عليه ولو كان خاصا كآكل وشارب
وضارب وناصر لم يحز لعدم الدليل عليه وقد يحذف خاص لقيام الدليل نحو من لك بالمذهب
اي من يضمن ولا يجوز عند الجمع وراظهار هذا العامل اصلا لقيام القرينة على تعيينه وسد الظرف
مسده كما يحكي في لولا زيد لكان كذا فلا يقال زيد كائن في الدار وقال ابن جني بجوازه ولا شاهد له
واما قوله تعالى ﴿ فلما رآه مستقرا عنده ﴾ فمعناه ساكنا غير متحرك وليس بمعنى كائنا (وكذا
حال الظرف في ثلاثة مواضع اخر الصفة والصلة والحال وفيما عدا المواضع الاربعة لا يتعلق
الظرف والجار والمجرور الا بمفوض موجود (واكثرهم على ان المحذوف المتعلق به فعل
لانا نحتاج الى ذلك المحذوف للتعلق وانما يتعلق الظرف باسم الفاعل في نحو انا مار بزيد لمشايبته
للفعل فاذا احتجنا الى المتعلق به فالاصل اولى وايضا للقياس على الذي في الدار زيد وكل رجل
في الدار فله درهم والمتعلق في الموضعين فعل لا غير كيا تي (وذهب ابن السراج وابو الفتح
الى انه اسم لكونه مفردا والاصل في خبر المبتدأ ان يكون مفردا (ولما منع ان يمنع قالوا انما
كان اصله الافراد لانه القول المقتضي نسبة امر الى اخر فينبغي ان يكون المنسوب شيئا واحدا
كالمنسوب اليه والالكنت هناك نسبتان او اكثر فيكون خبران او اكثر لا خبر واحد فالتقدير
في زيد ضرب غلامه زيد مالك لغلام ضارب (والجواب ان المنسوب يكون شيئا واحدا كما
قلتم لكنه ذو نسبة في نفسه فلا نقدره بالمفرد فالمنسوب الى زيد في الصورة المذكورة
ضرب غلامه الذي تضمنته الجملة قالوا انه يفصل بالظرف بين اما وجوابها ولا
يفصل بينهما الا بالمفرد كما يحكي (والجواب ان الظرف في مثله ليس بمستقر اي بمتعلق
بمحذوف بل هو منصوب بالمفوض بعد الفاء نحو اما قد امك فزيد قائم فهو كالمفعول به
في نحو اما زيد فانا ضارب كما يحكي في حروف الشرط * واعلم ان صيرورة الجملة
ذات محل من الاعراب بعد ان لم تكن لا يدل على كونها بتقدير المفرد بل يكفي في صيرورتها
ذات محل وقوعها موقع المفرد وان كان بعد الظرف معمول نحو زيد خلقت
واقفا فصد ابى على معمول الظرف لقيامه مقام العامل ومن ثم وجب حذفه
(وقال غيره هو للعامل المقدر لان الظرف جامد لا يلاقى الفعل في تركيبه ملاقة اسم
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر له (وكذا الخلاف في ان الخبر الجمعا هو
ثم ذهب السيرافي الى ان الضمير حذف مع المتعلق (وذهب ابو علي ومن تابعه
الى انه انتقل الى الظرف لانه يؤكده كقوله * فان فؤادي عندك الدهر اجع *
ويعطف عليه كقوله * الا يأنحله من ذات عرق * عليك ورجة الله السلام *

وينتصب عنه الحال كقوله تعالى ﴿ في الجنة خالدين فيها ﴾ قال ابو علي وادعى بعضهم انه مجع عليه ان الظرف اذا اعتمد على موصول او موصوف او ذي حال او حرف استفهام او حرف نفى فانه يجوز ان يرفع الظاهر لتقويه بالاعتماد كاسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وكذا قال اذا وقعت بعده ان المصدرية كقوله تعالى ﴿ ومن آياته انك ترى الارض خاشعة ﴾ لا صريح المصدر اما قوله * ٢ احقابي ابناء سلمى بن جندل * تهددكم اياي وسط المجالس * فلا اعتماد للظرف قيل انما عمل في ان بلا اعتماد لشبهها بالضمير في انها لا توصف مثله (ويجوز ان يقال في جميع ذلك ان الظرف خبر قد تقدم على مبتداه اما في غير المواضع المذكورة نحو في الدار رجل فالرفع مبدأ مقدم الخبر (وعند الكوفيين والاعفش في احد قوله هو فاعل للظرف لتضمنه معنى الفعل كما قالوا في نحو قائم زيد (وانما قال الكوفيون ذلك لاعتقادهم ان الخبر لا يتقدم على المبتدأ مفردا كان او جملة فيوجبون ارتفاع زيد في نحو في الدار زيد وقائم زيد على الفاعلية لئلا يتقدم الضمير على مفسره وليس بشي لان حق المبتدأ التقديم فالضمير متأخر تقديرا كما في ضرب غلامه زيد (واما الاعفش فلا يوجب ذلك بل يجوز ارتفاعه بالابتداء ايضا اذ هو يجوز تقدم الخبر على المبتدأ لكنه لما اجاز عمل الصفة بلا اعتماد اجاز كون زيد في قائم زيد فاعلا ايضا وله في جواز عمل الظرف بلا اعتماد قولان وذلك لان الظرف اضعف في عمل الفعل من الصفة وثبوت الاجماع على جواز في داره زيد يصح تقديم الخبر ويمنع كون زيد فاعلا والازم الاضمار قبل الذكر وكذا قولهم ان في الدار زيدا دل على ان زيدا كان مبتدأ والام ينتصب ومنع بعض البصريين من نحو في داره قيام زيد وفي دارها عبد هند وذلك لان المبتدأ حقه التقديم فجاز عود الضمير من الخبر اليه نحو في داره زيد فلما اضيف اليه المبتدأ فليس له التقديم الاصل (والاولى جواز ذلك كما ذهب اليه الاعفش وذلك لانه عرض للمضاف اليه بسبب التركيب الاضافي الحاصل بينه وبين المبتدأ وصورته معه كاسم واحد مرتبة التقديم تبعا للمبتدأ وان لم يكن له ذلك في الاصل وقد ورد في كلامهم في ا كفانه درج الميت * واعلم ان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن اسم عين ولا حالا منه ولا صفة له لعدم الفائدة ٣ الا في موضعين احدهما ان يشبه العين المعنى في حدوثها وقتا دون وقت نحو الليلة الهلال الثاني ان يعلم اضافة معنى اليه تقديرا نحو قول امرئ القيس * اليوم خرو غدا امر * اى شرب خرو وقوله * اكل عام نعم تحوونه اى حوايته ه ولو قلت الارض يوم الجمعة او زيد يوم السبت لم يحز لانه لا فائدة لتخصيص حصول شي بزمان هو في غيره حاصل مثله (ويكون ظرف الزمان خبرا عن اسم معنى بشرط حدوثه ثم ينظر فان استغرق ذلك المعنى جميع الزمان او اكثره وكان الزمان نكرة رفع غالبا نحو الصوم يوم والسير شهر اذا كان السير في اكثره لانه باستغراقه اياه كانه هو ولا سيما مع التنكير المناسب للخبرية (ويجوز نصب هذا الزمان

٢ قوله (احقابي ابناء سلمى بن جندل) سلمى حى من دارم و ابو سلمى بضم السين والد زهير الشاعر وليس في العرب خبره

٣ الا في ثلاثة مواضع الاول ان يشبه العين بالمعنى آه نسخه ٤ وتاممه يلحقه قوم وتتجونه ه والثالث ان يكون اسم العين عام واسم الزمان خاص كقولك لا كوكب الليلة قال تعالى (ليس لوقعها كاذبة) على تأويل ليس في وقت وقوعها نفس كاذبة او يكون اسم الزمان مسؤولا به عن زمان خاص واسم العين عام نحو في اى ليلة ليس كوكب ومتى لم يكن رجل ويكون ظرف الزمان خبرا عن اسم معنى مطلقا آه نسخه

المنكر وجره بقى نحو الصوم في يوم او يوم اخلافا للكوفيين وذلك ان في عندهم يوجب التبعض فلا يجوزون صمت في يوم الجمعة بل يوجبون النصب والاولى جوازه كما هو مذهب البصريين ولا يعلم افادة في التبعض وان كان الزمان معرفة نحو الصوم يوم الجمعة لم يكن الرفع غالبا كافي الا وعند البصريين واوجب الكوفيون النصب كما اوجبوهما في المنكر للعلة المذكورة فان وقع الفعل لافي اكثر الزمان سواء كان الزمان معرفة او منكرافا لا غلب نصبه او جره بقى اتفاقا بين الفريقين نحو الخروج يوما في يوم والسير يوم الجمعة او في يوم الجمعة واما قوله تعالى ﴿الحج اشهر معلومات﴾ فلنا كيد امر الحج ودعاء الناس الى الاستعداد له حتى كان افعال الحج مستغرقة لجميع الاشهر الثلاثة (واذا كان ظرف المكان خبرا عن اسم عين سواء كان اسم مكان او لا فان كان غير متصرف نحو زيد عندك فلا كلام في امتناع رفعه ٧ وان كان متصرفا وهو نكرة فالرفع راجح نحو انت منى مكان قريب وادراك منى يمين او شمال وهو باق على الظرفية عند البصريين والمضاف محذوف اما من المبتدأ اى مكانك منى مكان قريب او من الخبر اى انت منى ذو مكان قريب (ومثله عند الكوفيين بمعنى اسم الفاعل فيجب رفعه وليس بظرف كما يحكى عن قريب وان كان معرفة فالرفع مرجوح نحو زيد خلفك ودارى امامك وذلك لان اصل الخبر التنكير ومع ذلك فرفع المعرفة لا يختص بالشعر نحو قوله ٨ الا جبرئيل امامها * خلافا للجرحى والكوفيين ٩ واذا كان المكان في موضع الخبر عن عين والمراد تعيين المنزلة من قرب او بعد قال سيويه لا يستعمل منه الا ما استعملته العرب فلا تنقل هو منى مجلسك ومتكأ زيد ومربط الفرس قال ولو اظهرت المكان في هذه الاشياء جاز نحو هو منى مكان مجلسك ومكان متكأ زيد وذلك ان المكان يستعمل قياسا في تعيين القرب او البعد (ومما استعملته العرب مقعد قولهم هو منى مزجر الكلب اى مهان ومقعد القابلة اى قريب وكذا مقعد لآزار ومقعد الحائن وهو منى مناط الثريا اى بعيد قال ابو ذؤيب * فوردن والعويق ٢ مقعد رابى * الضرباء فوق النجم لا يتلغ * اى عال مشرف كالامين على الياسرين فانه اعلى منهم ليشرف عليهم كى لا يخونوا (قال بعضهم ما كان من هذه الظروف بمعنى القرب نحو مقعد الازار فجعله ظرفا اولى من رفعه وما كان منها في معنى البعد كمناط الثريا فرفعه اولى قال لان الظرف حاو للمظروف فقربه من المظروف يحقق له الاحتواء وبعده عنه يبعده عن الاحتواء (وفيه نظرو ذلك لان الظرف في قولك انت منى مناط الثريا ليس بعيدا من المظروف بل هو محتو عليه لكنهما بعيدان عن المتكلم ويجب رفع كل واحد من ظرفي الزمان والمكان اذا كان متصرفا وموقتا محدودا واخبرت به عن اسم عين لارادة تقدير المسافة القريبة او البعيدة نحو دارك منى فرسخ وانت منى برصد ومنزلك منى ليلة اى ذات مسافة فرسخ على حذف مضاف بعد مضاف وكذا ذو مسافة سرى ليلة ومنى متعلق بمدلول الخبر اى بعيدة منى هذا القدر (وكذا قولهم هو منى فوت اليد اى اذا مددت اليه يدى لم ائله وهو منى دعوة الرجل اى اذا صاح الرجل لم تبلغه صيحته والتقدير ذو مكان فوت اليد وذو مكان بلوغ دعوة الرجل (واما

٦ او جبهه ظ

٧ قوله (وان كان آه فيه)

اشارة الى الفرق بين ماذا

كان الظرف المتصرف خبرا

عن اسم مكان وبينه اذا كان

خبرا عن اسم آخر كزيد مثلا

وهذا الفرق لم يفهم من قوله

فالرفع مرجوح آه

٨ صدره شهدنا فالتقى لنا

من كتيبة * مد الدهر

٩ وان لم يتصرف كالفوق

والتحت لزم نصبه اجاعا

وان كان خبرا عن المكان

نحو دارى خلفك ومنزلى

امامك جوز وارفعه في السعة

نسخه

٢ قوله (مقعد رابى الضرباء

فوق النجم لا يتلغ) ربأت

القوم اذا كنت طليعة لهم

على شرف م والضرب

الذى يضرب بالقдах وهو

المؤكل بها والجمع الضرباء

وقوله لا يتلغ اى لا يرفع

رأسه م اى على محل مرتفع

فوق نسخه

انتصاب نحو قولك دارى خلف دارك فرسخين وميلا وبريدا اويوما وليلة فلان الخبر هو خلف دارك ونصبها على الحال عند المبرد من الضمير في الخبر اى ذات مسافة فرسخين وعلى التمييز عند الجمهور وهو تمييز عن النسبة اى تباعدت فرسخين فالفرسخان مبعدان لهما كما ان الماء في امتلاء الاناء ماء مالى ويجوز ان ينتصب على المصدر كقولك دنوت انملة اى دنوا انملة كما قيل في قوله تعالى ﴿ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات﴾ ويجوز رفعها وخلف ظرف للخبر اى ذات مسافة فرسخين خلف دارك او هما خبران وكذا قولهم دارى من خلف دارك فرسخين او فرسخان لان دخول من في مثله وخروجها على السواء كما في قولك جئت قبلك ومن قبلك قال ابو عمر واذا دخلت من وجب الرفع في الظروف التى بعد المجرور لان التمييز فضلة وبدخول من خرج الكلام عن التمام وليس بشئ اذ يقال دارى من خلف دارك ويسكت عليه ويجوز ايضا انت منى فرسخين بالنصب على ان منى خبر المبتدأ اى من اشياعى وفرسخين حال اى ذوى سير فرسخين او على الظرف اى في فرسخين اى انت من اشياعى ماسرنا فرسخين كقوله صلى الله عليه وسلم ﴿سلمان منا﴾ واعلم ان نحو خلف وقدام من الظروف ظروف عند البصرية اضيفت اولم تضيف وترك الاضافة قليل عندهم وهى عند الكوفية لا تكون ظروف الامع الاضافة اما عند الافراد فهى بمعنى اسم الفاعل فعنى جلست خلفا عندهم اى متأخرا نصب على الحال وقام مكانا طيبا اى مغتبطا فاذا وقعت خبرا عن المبتدأ وجب عندهم رفعها نحو انت خلف وقدام اى متأخر ومتقدم والبصرية تجوز نصبها على قلة ٢ كما ذكرنا واما رفعها عندهم فعلى حذف المضاف كما مر وهى باقية على الظرفية وهو الاولى اذ خروج الشئ عن معناه خلاف الاصل فلا يرتكب ما امكن حله على عدم خروجه عنه وقوله ﴿وساغ لى الشراب وكنت قبلا﴾ ٣ ا كاد اغص بالماء الحميم ﴿اى قبل ذلك يقوى مذهب البصرية﴾ ٤ واعلم ان اليوم اذا وقع خبرا عن لفظى الجمعة والسبت جاز نصبه على ضعفه لكونهما فى الاصل مصدرين فعنى اليوم الجمعة والسبت اى الاجتماع والسكون والاولى رفعه لغلبة الجمعة والسبت فى معنى اليومين (ولا يجوز نصب اليوم خبرا عن الاحد والاثنين اذ هما معنى اليومين واليوم لا يكون فى اليوم واجازه الفراء وهشام وذلك لتأويلهما اليوم بالآن كما يقال انا اليوم افعل كذا اى الآن فعنى اليوم الاحد اى الآن الاحد والآن اهم من الاحد فيصح ان يكون ظرفه هذا (ولندكر طرفا مما يتعلق بخبر المبتدأ اذا كان مفردا فنقول هو اماما مشتق او جامدا وكلاهما اما ان يغير المبتدأ لفظا او لا والاول اما ان يتعدي معنى زيدا خوفاً وزيد قائم او يغيره معنى ايضا والمغاير يقع خبرا عنه اما المساواة فى معنى كقوله تعالى ﴿وازواجه امهاتهم﴾ والحذف المضاف من المبتدأ او الخبر نحو دارى منك فرسخان اى بعد دارى فرسخان او دارى منك ذات مسافة فرسخين او لكون واحد من المبتدأ والخبر معنى والاخر عينا ولزوم ذلك المعنى لتلك العين حتى صار كانه هى كقول الخنساء * ترتع مرتعت حتى اذا ادكرت * فانها هى اقبال وادبار * وقوله تعالى ﴿ولكن البر من آمن﴾ وان قدرنا المضاف فى مثله فى المبتدأ اى لكن ذا

٢ قوله (كما ذكرنا) هذا الحكم اعنى لزوم النصب فى غير المتصرف قد علم من قوله فلا كلام فى امتناع رفعه ٣ قوله (ا كاد اغص بالماء الحميم) الحميم الماء الحار والحميم ايضا المطر الذى يأتى فى شدة الجر

٤ ونصب اليوم ان ذكر مع الجمعة والسبت مما كان فى الاصل بمعنى المصدر جاز على ضعفه نحو اليوم الجمعة والسبت اى الاجتماع والسكون ولا يجوز لو ذكر مع الاحد والاثنين اذ الظرف لا ظرف له آه نسخه

البر من آمن وحالها اقبال او في الخبر نحو بر من آمن وذات اقبال او جعلنا المصدر بمعنى
الصفة نحو ولكن الباروهى مقبلة جاز لكنه يخلو من معنى المبالغة والثاني اى الذى لا يغير
المبتدأ لفظا يذكر للدلالة على الشهرة او عدم التغير كقوله * انا ابو النجم وشعرى
شعرى * اى هو المشهور المعروف بنفسه لاشئ آخر كما يقال مثلا شعرى مليح وتقول
انا اناى ما تغيرت عما كنت قال * رفونى وقالوا يا خويلد لاترع * فقلت وانكرت الوجوه
هم هم * واما الجامد فان كان مأولا بالمشتق نحو قولك ه هذا القاع عرفج كله اى غليظ
تحمل الضمير فكله ههنا تأكيد للضمير ويجوز ان يكون مبتدأ مؤخرا عن الخبر وان لم يكن
مأولا به لم يتحملة خلافا للكسائى فكانه نظرا الى ان معنى زيدا خوك متصف بالاخوة وهذا
زيد اى متصف بالزيدية او محكوم عليه بكذا وذلك لان الخبر عرض فيه معنى الاسناد
بعد ان لم يكن فلا بد من رابط وهو الذى يقدره اهل المنطق بين المبتدأ والخبر فالجامد
كله على هذا متحمل للضمير عند الكسائى لكنه لما لم يشابه الفعل لم يرفع الظاهر كالمشتق
وكذا لم يجر على ذلك الضمير تابع لخفاؤه واما المشتق فهو متحمل للضمير اتفاقا ان لم يرفع
الظاهر خبرا كان او نعتا او حالا فيستكن فيه ان جرى على من هوله نحو زيد قائم وان جرى
على غير من هوله اكد المستكن به بمنفصل خبرا كان المحتمل للضمير نحو انا زيدا ضاربه انا ونعتا
نحو لقيت رجلا ضاربه انا او حالا نحو لقيت زيدا مكرمدانت او صلة نحو الضاربه انا زيدا وان
امن اللبس جاز ترك الضمير المنفصل في هذه الصور عند الكوفية واما البصرية فواجبوه
طردا نحو هذ زيد ضاربه هى وتام البحث فيه يحى * في باب الاضمار ان شاء الله تعالى * قوله
(واذا كان المبتدأ مشتملا على ماله صدر الكلام مثل من ابوك او كانا معرفتين او متساويين
مثل افضل منك افضل منى او كان الخبر فعلا له مثل زيد قام وجب تقديمه) قوله (من ابوك)
مبنى على مذهب سيويه وذلك لانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة مضمنة استفهاما او نكرة
هى افعال تفضيل مقدم على خبره والجملة صفة لما قبلها نحو مررت برجل افضل منه ابوه
وغير سيويه على ان مثل هذين خبران مقدمان والمثال المتفق عليه فى مثل هذا المقام من قام
وما جاء بك وابهم قام ومن قام قت وانما كان للشرط والاستفهام والعرض والتمنى ونحو
ذلك مما يغير معنى الكلام مرتبة المصدر لان السامع يبنى الكلام الذى لم يصدر بالمغير
على اصله فلو جوز ان يحى بعده ما يغيره لم يدر السامع اذا سمع بذلك المغير هو راجع الى
ما قبله بالتغيير او مغير لما سيجى بعده من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه (وكذلك حكم
المضاف الى اداة الشرط او الاستفهام يجب تصدرة نحو غلام من قام وغلام من يقيم اقم
لان معنى الشرط والاستفهام يسرى الى المضاف والا لم يجز تقدمه على ماله المصدر
(قوله او كانا معرفتين او متساويين) ليس على الاطلاق بل يجوز تأخر المبتدأ عن الخبر
معرفتين او متساويين من قيام القرينة المعنوية الدالة على تعيين المبتدأ كما فى قوله * بنونا
بنوا بنائنا وبنائنا * بنوهن ابنا الرجال الاباعد * وذلك لاننا نعرف ان الخبر محط الفائدة
فما يكون فيه التشبيه الذى تذكر الجملة لاجله فهو الخبر كقولك ابو يوسف ابو حنيفة
اى مثل ابى حنيفة ولو اردت تشبيه ابى حنيفة بابى يوسف فابو يوسف هو الخبر ومثله قول

٤ قوله (رفونى وقالوا
يا خويلد لاترع) يقال
رفوت الشوب ارفوه
بهمز ولا بهمز ورفوت
الرجل سكنته من الرعب
قال ابو خراش الهذلى
واسمه خويلد رفونى
البيت وقوله لاترع اى
لاتخف ولا يلحقك خوف
ورعت فلانا وروعته
فارتاع اى افزعته ففزع
وفى الصحيح لم ترع فى البيت
٥ قوله (هذا القاع
عرفج) القاع الارض
المستوية والعرفج شجر
ينبت فى السهل الواحدة
مرجحة

٢ قوله (وارى الجنى
اشتارته ايدعوا سل)
ارى السحاب ودقوا الارى
ايضا العسل اشتار العسل
اجتناها

ابى تمام * لعاب الافاعى القاتلات لعابه * ٢ وارى الجنى اشتارته ايدعوا سل * اى بنوا
بنائنا مثل بنينا ولعابه مثل لعاب الافاعى (قوله او كان الخبر فعلا له) اى فعلا مسندا الى ضمير
المبتدأ نحو زيد قام فانه لو قدم اشبه المبتدأ بالفاعل فان قيل فليجز ان كان الضمير بارزا
نحو الزيدان قاما والزيدون قاموا قلت يشبه المبتدأ بالبدل من الضمير او بالفاعل على
لغة * يتعاقبون فيكم ملائكة او نقول منع ذلك جلا على المفرد مع انه قيل فى قوله تعالى
(ثم عموا وصموا كثير منهم) وقوله تعالى (واسرروا النجوى الذين ظلموا) ان
كثير والذين مبتدآن مقدما للخبرين (ويجب ايضا تأخير الخبر اذا اقترن بالفاء نحو الذى
يا تبني فله درهم نظرا الى اصل الفاء الذى هو التعقيب وايضا لكونه فاء الجزاء وهو
عقيب الشرط لاستحقاق ادائه صدر الكلام (ويجب ايضا تأخير الخبر اذا جاء بعد الا
لفظا او معنى نحو ما زيد الا قائم وانما زيد قائم لانك ان قدمته من غير الا انعكس المعنى
كذلكرنا فى تقديم الفاعل وتأخيرها ولا يجوز التقديم مع الالمابجئى فى باب الاستثناء
(ويجب ايضا تأخير الخبر اذا اقترن المبتدأ بلام الابتداء نحو لزيد قائم او كان ضمير
الشان للزوم تصدرهما * قوله (واذا تضمن الخبر المفرد ماله صدر الكلام مثل ابن
زيدا وكان مصححا ٣ مثل فى الدار رجل ٤ او متعلقة ضمير فى المبتدأ مثل على التمرة مثلها
زيدا ٦ او عن ان مثل عندى انك قائم وجب تقديمه) هذا بيان لموجبات تقديم الخبر
وانما قال الخبر المفرد لانه ان كان الخبر جملة متضمنة لما يقتضى صدر الكلام لم يجب تقديمه
نحو زيد من ابوه اذا استفهام وسائر ما يقتضى صدر الكلام يكفيها ان تقع صدر
جملة من الجملة بحيث لا يتقدم عليها احد ركني تلك الجملة ولا ماصر من تمامها من
الكلم المغيرة لمعناها كان واخواتها وسائر ما يحدث معنى من المعانى فى الجملة التى يدخلها
فلا يقال ان من يا تنى اشكره (واما قولهم علمت ايهم فى الدار فان الفعل لما كان من
افعال القلوب وليس اثرها المعنوى بظاهر كفعال العلاج فانها محسوسة الاثار كالضرب
والمشى جوز تقديمه على الكلام المصدر باداة الاستفهام والنفي ولا م الابتداء مع تأثيره
فيه معنى مع ان تقدمه كلا تقدم اذ معنى ظننت زيدا قائما زيد قائم فى ظنى ومنع من
العمل فيه ظاهرا احتراما للفظ المقتضى للمصدر (واما قولهم الذى ما يضرب والذى
ان تضربه يضربك فان الموصول وان كان مع الصلة ككلمة واحدة الا انه لا يؤثر
فى صلته معنى ونحو قولهم زيد من ابوه وعمره فى دار من هو اولى بالجواز لان المبتدأ
كما انه لا يؤثر معنى من المعانى فى الخبر ليس هو معه ايضا كالمفرد كما كان الموصول مع
صلته كذلك (فان قيل كيف الجمع بين قوله ههنا اين مفرد وقوله قبل وما وقع ظرفا
فالاكثر انه مقدر بجملة (قلت لا شك ان لفظ اين اسم مفرد فى الوضع سواء قدر
بالجملة او بالمفرد فان فى اين زيد مفرد واقع موقع الجملة على الاصح فيصح ان يقال
انه خبر مفرد (وان كان الاستفهام ظرفا متعلقا بالخبر المفرد الملفوظ به وجب تقديمه
على المبتدأ اما مع الخبر نحو غلام راكب زيدا وبدونه نحو غلام زيد راكب (قوله
واذا تضمن الخبر المفرد) اعلم انه لا يقع من جملة مقتضيات المصدر خبرا مفردا الا كلمة

٣ وله ليس فى المقروءة
على ابن الحاجب
٤ او متعلقه صحح الشارح
بكسر اللام وفتح اللام
فى المقروءة على ابن الحاجب
٦ او يكون خبرا عن ان
نسخه

الاستفهام نحو من زيد او مضاف اليها نحو غلام من زيد (قوله او كان مصححا
اي كان الخبر اي تقدمه مصححا لمجيئ المبتدأ نكرة على ما ذكر قبل في جواز تنكير
المبتدأ ان تقدم حكم النكرة عليها خصصها حتى جاز وقوعها مبتدأ وقد قلنا
عليه ما فيه كفاية والاولى ان يقال في ايجاب تقديم الظرف خبرا عن المبتدأ المنكر في
الاغلب مما لا يتضمن معنى الدعاء ان العلة فيه خوف لبس الخبر بالصفة مع كثرة استعمال
الظرف خبرا فلو قل وقوع الظرف خبرا عن المنكر اغتفر ذلك اللبس القليل كما في
قوله تعالى ﴿ وجوه يومئذ ناضرة ووجوه يومئذ باسرة ﴾ وتقديم الخبر غير
الظرف على المبتدأ لا يرفع اللبس ولا يعينه للخبرية اذ لو قلت في رجل قائم قائم رجل
احتمل ككون رجل خبرا عن قائم او بدلا منه (واما الظرف فانه اذا تقدم تعين
للخبرية بسبب انتصابه لفظا او محلا هذا كله على مذهب سيبويه (واما على مذهب
الاخفش والكوفيين فالظرف عامل في الاسم الذي بعده فليس اذن من هذا الباب
قولنا في الاغلب احتراز عن قولهم امت في حجر لافيك * وقولنا مما لا يتضمن معنى
الدعاء احتراز عن نحو سلام عليك وويل لك فان الاغلب تأخير الخبر لما ذكرنا قبل
(قوله او متعلقه) اي متعلق الخبر بكسر اللام ونعني بالمتعلق جزؤا الخبر فقولك على التمرة خبر
والمجرور جزؤه ويجوز ان يريد بالخبر ذلك المقدر لان الجار والمجرور متعلق به والمجرور
وحده يتعلق بعامله لان الجار ليس بمتعلق في الحقيقة بل بسبب تعلق المجرور ما بعامله
القاصر يعني اذا اتصل بالمبتدأ ضمير يرجع الى جزء الخبر وجب تقديم الخبر حتى
لا يلزم ضمير قبل الذكر فلو قلت مثلها زيدا على التمرة لكان مثل صاحبها في الدار
وقد تقدم امتناعه واذا كان الضمير في صفة المبتدأ نحو على التمرة زيد مثلها جاز
تأخير الخبر عن المبتدأ بان يتوسط بينه وبين صفته نحو زيد على التمرة مثلها اذ الفصل
بين الصفة والموصوف جائز فان تقدم المفسر المتعلق بالخبر على المبتدأ ذى الضمير
وتأخر الخبر عنه نحو في الدار مالكمها نائم جاز عند البصريين وعند هشام من الكوفيين
خلافا للباقيين وكان المانع نظر الى ان المفسر مرتبه التأخر لتعلقه بالخبر وليس بشيء
لان التقدم اللفظي كاف في صحة عود الضمير الا ترى الى قوله تعالى ﴿ واذا بتلى
ابراهيم ربه ﴾ ووافق الكسائي البصريين في جواز نحو زيدا غلامه ضارب
لا في نحو زيدا غلامه ضرب وكانه نظر الى شدة طلب الفعل لمفعوله فكان مفعوله
متأخر بخلاف اسم الفاعل فان طلبه له بالمشابهة (والاولى الجواز في الكل لما ذكرنا
من الاكتفاء بالتقدم اللفظي (قوله او عن ان) يعني او كان الخبر عن ان مع اسمها
وخبرها يريد اذا كان ان مع صلتها مبتدأ وجب تقديم خبرها عليها وقد تقدم انها
مع صلتها فاعل عنداني على اذا كان الخبر ظرفا (وانما تعين تقديم الخبر لئلا يلتبس
بان المكسورة ٧ لانك لو جئت بالخبر بعد خبر ان المفتوحة اما ظرفا نحو ان زيدا
قائم عندي او غير ظرف نحو ان زيدا قائم حق لاشتبهت المفتوحة بالمكسورة ولم تدفع
الفتحة الخفية اللبس لكون الموقع موقع المكسورة لان لها صدر الكلام بخلاف

٧ لان المكسورة لا تصلح
ان تكون مع اسمها
وخبرها مبتدأ لكونها
جمله والمبتدأ مفرد فاذا
تقدم الخبر حرف من
اول الامر ان الذي يحكى
بعده ان المفتوحة لان
الخبر لا بدله من مبتدأ
ولا يصلح له الا المفتوحة
واما ان قلت ان زيدا
قائم عندي فرما التبت
المفتوحة بالمكسورة
لانك لو جئت آه نسخه
٧ قوله (لان المكسورة آه)
هذه النسخة تؤدي الى
التكرار

المفتوحة كما ينبغي في باب الحروف المشبهة بالفعل ولا يرفع مجيء خبر المبتدأ بعد خبران
 اللبس ايضا اذ ربما يظن انه خبر بعد خبر لان المكسورة او يظن في الطرف تعلقه
 بخبر ان (واذا تقدم الخبر على ان عرف انه خبر المبتدأ وانه ليس في حيز ان المفتوحة
 اذهى حرف موصولة ويجيء في باب الموصول ان مافي حيز الصلة لا يتقدم على
 الموصول ولا في حيز خبر المكسورة لانها المصدر فاذا تعين ان المقدم خبر والمكسورة
 مع اسمها وخبرها لا يصح ان يكون مبتدأ لانها جلة والمبتدأ مفرد تعين ان ما بعد الخبر
 هي ان المفتوحة لا غير (واذا كان ان المفتوحة مع صلتهما بعد امانحو امانك خارج
 فلا صدقه فانها تقدم على خبرها لما تذكر في حروف الشرط ان الجملة التامة لا توسط
 بين اما وفائها فلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة (ويجب ايضا تأخير المبتدأ الذي
 بعد الالفاظا نحو ما قائم الازياد ومعنى نحو انما قائم زيد لانك ان قدمته من دون الا
 انعكس الحصر وان قد مته مع الالم يحز لتقدم اداة الاستثناء على الحكم في
 الاستثناء المفرغ ولا يجوز ذلك كما ينبغي في باب الاستثناء (واذا كان تقديم الخبر يفهم
 منه معنى لا يفهم بتأخيره وجب التقديم نحو قولك تميمي انا اذا كان المراد التفاخر بتميم
 او غير ذلك مما يقدم له الخبر ٢ * قوله (وقد تعدد الخبر مثل زيد عالم عاقل) اعلم ان
 تعدد الخبر اما ان يكون بعطف او بغيره فالاول نحو زيد عالم وعاقل وليس قولك هما
 عالم وجاهل من هذا لان كلامنا فيما تعدد فيه الخبر عن شئ واحد وههنا الخبر عنه
 بالعالم غير الخبر عنه بالجاهل (والثاني على ضربين لان الاخبار المتعددة اما
 ان تكون متضادة او لا وليس ما تعدد لفظا دون معنى من هذا في الحقيقة نحو زيد
 جائع نائع لانهما بمعنى واحد والثاني في الحقيقة تأكيد للاول فان لم تكن متضادة
 كقوله تعالى ﴿ وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد ﴾ ففي كل واحد
 ضمير يرجع الى المبتدأ ان كان مشتقا ولا اشكال فيه وان كانت متضادة فهي على ضربين
 اما ان يتصف جزؤه المبتدأ ببعض تلك الاخبار والجزء الاخر بالخبر الآخر او يتصف
 المجموع بكل واحد منهما فالاول نحو قولك للابلق هذا ابيض اسود وليس هو
 في الحقيقة مما تعدد فيه الخبر لانه مثل قولك هما عالم وجاهل الا ان الفرق بينهما ان
 الضمير في كل واحد من عالم وجاهل لا يرجع الى مجموع المبتدأ بل المعنى هما رجل
 عالم ورجل جاهل واما الضمير في كل واحد من ابيض واسود ٣ فانه يرجع الى
 مجموع المبتدأ بدليل مطابقتها له افرادا وتثنية وجعا كقولك هما ابيضان
 اسودان وهم بيض اسود (وانما جاز ذلك مع ان المراد بعضه ابيض وبعضه اسود
 كما ان المراد بالاول احدهما عالم والاخر جاهل لاتصال البعضين بخلاف جزئي
 الاول فان كل واحد منهما منفرد عن الآخر واذا جاز اسناد الشئ الى الشئ مع
 ان المسند اليه في الحقيقة متعلقة الخارج منه مع قيام القرينة نحو هذا حسن الغلام
 بنصب الغلام وجره فلان يجوز اسناد الشئ الى الشئ مع ان المسند اليه في الحقيقة
 جزء المسند اليه في الظاهر اولى وهذا كما تقول النار نجح احرأى ظاهر قشره ومنه قولهم

٢ كما اذا قصدت بيان انك
 من تميم لا غير قلت تميمي انا
 نسخته

٣ قوله (فانه يرجع الى
 مجموع المبتدأ بدليل
 مطابقتها له) قد يقال
 لدلالة المطابقة المذكورة
 على رجوع الضمير الى
 مجموع المبتدأ لان اختلافه
 يستلزم اختلاف بعضه
 اختلافا على سنته اذا اعتبر
 البعض مطلقا من كل
 ويجاب بانه لا كلام في صحة
 هذا الاعتبار والدال على
 رجوع الضمير الى مجموع المبتدأ
 هو وجوب المطابقة حيث
 لا يصح مع تعدد الابعاض
 البيض والابعاض السود
 في واحد مثلا بان يقال
 هذان اسودان ابيضان
 اسود بيض فتأمل

٤ (قوله وحصل بالا نكسار كيفية متوسطة بينهما) فالثابت ظاهرا في جميع الاجزاء هو الكيفية المتوسطة لكل واحد من الطعنين فالخبر ان معا ﴿ ١٠١ ﴾ يتضمنان ضميرا واحدا بتأويل مراكا هو المشهور

٦ اذا المعنى في جميع اجزائه نسخته

٥ (قوله نحو هذا اسود و ابيض وهذا حلو

وحامض) كان دخول العاطف ههنا للنظر

الى تعدد الخبر لفظا والاولى تركه واما نحو

ابيض اسود فان نظر الى تأويله بالابلق كان

الاولى تركه وان نظر الى ان المبتدأ

والخبر متعدد ان معنى كان الاولى ان يؤتى به

٦ (قوله لان المبتدأ مفكوك تقديره آه)

لم يرد ان هذا من قبيل العطف فيما بين الجمل

بل اراد تصوير الفك فان قلت اذا كان من قبيل

العطف في المفردات وجب تشارك المفردين

في الاسناد الى شئ واحد وهو باطل قطعاً

قلت ربما يعتبر العطف بينهما اولا حتى يصيرا

به كشيء واحد فيسند المجموع الى مجموع

المبتدأ على ارادة التفصيل اعتمادا لهم

زيد حسن الوجه وحسن وجه وحسن وجهان نصباً وجراً واما الثاني اعني ما اتصف فيه المجموع بكل واحد منهما نحو هذا حلوا حامض فلا اشكال فيه لان الضمير يرجع من كل واحد من الخبرين الى مجموع المبتدأ اذا المعنى في جميع اجزائه حلاوة وفيها كلها جوضة لانهما مزج الطعمان في جميع اجزائه وانكسر احد هما بالآخر وحصل بالا نكسار كيفية متوسطة بينهما * واعلم انه يجوز ان يعطف احد الخبرين على الآخر بالواو مع اتصاف مجموع المبتدأ بكل واحد من الخبرين تقول زيد كريم شجاع وزيد كريم وشجاع كما يعطف بعض الاوصاف على بعض نحو قوله * الى الملك القرم وابن الهمام * وليث الكتبية في المزدحم * وكذا ما هو بمنزلة في رجوع الضمير من كل واحد من الخبرين الى مجموع المبتدأ ٥ نحو هذا ابيض واسود وهذا حلو حامض واما اذا لم يرجع ضمير كل واحد الى مجموع المبتدأ نحو هما عالم وجاهل فلا بد من الواو ٦ لان المبتدأ مفكوك تقديره اي احد هما عالم والآخر جاهل * (قوله وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط فيصح دخول الفاء في الخبر وذلك الاسم الموصول بفعل او ظرف والنكرة الموصوفة بهما مثل الذي يأتي في اوفى الدار فله درهم وكل رجل يأتي اوفى الدار فله درهم وليت ولعل مانعان بالاتفاق والحق بعضهم ان بهما) اعلم ان الفاء تدخل (على خبر المبتدأ الواقع بعد ما وجو بانحو ما زيد فقائم ولا تحذف الا للضرورة كقوله * فاما القتال لا قتال لديكم * اولا ضمائر القول كقوله تعالى ﴿ فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم ﴾ اي فيقال لهم اكفرتم وتجيء علة الايمان بالفاء في خبر مثل هذا المبتدأ في حروف الشرط وتدخل جوازا في خبر مبتدأ مذكور ههنا وهو شيان احد هما الاسم الموصول اما بفعل او ظرف ويدخل في قولنا الموصول اللام الموصولة ايضا في نحو ﴿ الزانية والزاني فاجلدوا ﴾ وصلتها لا تكون الا فعلا في صورة اسم الفاعل او المفعول لما يجيء في الاسماء الموصولة والاعراب في الموصول الذي يدخل في خبره الفاء ان يكون اما وصلته مستقبلة كما في اسماء الشرط وفعل الشرط نحو من تضرب اضرب وقد يكون خاصا وصلته ماضية كقوله تعالى ﴿ ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ﴾ الآية لان الآية مسوقة للحكاية عن جماعة مخصوصين حصل منهم الفتى اي الاحراق وكذا قوله تعالى ﴿ وما افاء الله على رسوله منهم فاسا اوجفتم ﴾ وقد يكون الموصول خاصا وصلته مستقبلة كقوله تعالى ﴿ قل ان الموت الذي تقرون منه فانه ملائكتكم ﴾ اذ لا يريد كل موت تقرون منه يلقام اذرب موت فرمته الشخص فمالا فاه ذلك النوع كوت بالقتل بالسيف مثلاً ولا فاه نوع اخر منه فالمعنى هذه الماهية التي تقرون منها ملائكتكم وجاز دخول الفاء في خبر المبتدأ ههنا وان لم يكن موصولا لانه موصوف بالموصول (وقد يقع الماضي بعد الموصول المذكور وهو بمعنى المستقبل تضمنه معنى الشرط كقولك الذي اتاني فله درهم والموصول بالظرف

على فهم السامع واذا تعدد المبتدأ لفظا ايضا كان ذكر

العاطف اوجب ومنه قوله ان من كل علم وعمود كل صناعة والوجه في العطف بين الخبرين ما ذكرناه فقام

نحو الذي قدامك او في الدار فله درهم) وانما وصل المبتدأ الذي في خبره الفاء او وصف بالفعل او الظرف فقط لكون الموصول والموصوف ككلمة الشرط والخبر كاجزاء الذي يدخله الفاء واما الصلة والصفة فيكونان كالشرط وكان حق الموصول على هذا ان لا يكون الا مبهما كاسماء الشرط نحو من وما الشرطيتين (وانما جاز ان لا يكون مبهما كما في قوله تعالى ﴿ ان الذين قتلوا ﴾ لانه دخيل في معنى الشر (وكذا كان حق الصلة ان لا تكون الا فعلا مستقبلا المعنى كشرط من وما الا انه لما لم يكن شرطا في الحقيقة جاز ان لا يكون صريحا في الفعلية بل يكون بما يقدر معه الفعل كالظرف والجار والمجرور وان لا يكون مستقبلا المعنى كقوله تعالى ﴿ ان الذين قتلوا ﴾ وكذا كان حق الخبر ان تلزمه الفاء لكونه كاجزاء فمن حيث انه ليس جزء الشرط حقيقة جاز تجريده منها) مع قصد السببية نحو الذي يأتيه درهم (ولا يلزم مع الفاء ان يكون الاول سببا للثاني بل اللازم ان يكون ما بعد الفاء لازما لمضمون ما قبلها كما في جميع الشرط والجزاء ففي قوله تعالى ﴿ قل ان الموت الذي تفرون منه ﴾ الآية الملازمة لازمة للفرار وليس الفرار سببا للملازمة وكذا في قوله تعالى ﴿ وما بكم من نعمة فمن الله ﴾ كون النعمة منه تعالى لازم لحصولها معنى فلا يغرنك قول بعضهم ان الشرط سبب للجزاء ويحى تحقيقه في حروف الشرط ان شاء الله تعالى (والثاني النكرة العامة الموصوفة بالفعل او الظرف او الجار نحو كل رجل يأتيه او اما مك او في الدار فله درهم (وقد يحى صفتها ايضا ما ضيا مستقبلا المعنى نحو كل رجل اناك غدا فله درهم لما ذكرنا في الموصول (وقد تدخل الفاء على خبر كل وان كان مضافا الى غير موصوف نحو كل رجل فله درهم لمضارعة الكلمات الشرط في الابهام (وكذا ان كان مضافا الى غير موصوف بغير الثلاثة المذكورة نحو كل رجل عالم فله درهم (وعند سيويه لا تدخل الفاء على خبر غير ما ذكرنا من المبتدآت (والاختفاء يحيز زيادتها في جميع خبر المبتدأ نحو زيد فوجد وانشد * وقائلة خولان فانكح فتأنهم * واكرومة الحين خلوكا هيا وسيويه يؤول مثله بنحو هذه خولان فانكح (قوله وليت ولعل مانعان باتفاق) جميع نواسخ المبتدأ تمنع دخول الفاء في خبر المبتدأ المذكور الا ما ذكره وذلك لانه انما دخله الفاء لمشابهة المبتدأ لكلمة الشرط ويلزمها التصدر ولا بد خلها نواسخ الابتداء لان تلك النواسخ تؤثر معنى في الجملة وقد تقدم ان ما يؤثر في الجملة لا يدخل على جملة مصدرية بل لازم التصدر ٣ الا ان هذا المبتدأ لكونه غير راسخ العرق في الشرطية جاز ان يدخله ما لا يؤثر في الجملة المتأخرة معنى ظاهرا وهو ان نحو قوله تعالى ﴿ ان الذين قتلوا المؤمنين ﴾ الآية (والحق المالكى بها ان المفتوحة ولكن من غير سماع لكنه لما رأى انه يجوز العطف بالرفع على محل اسم لكن كما يجوز على محل اسم ان كما يحى في الحروف المشبهة بالفعل (وكذا اجري بعضهم ان المفتوحة في جواز رفع المعطوف على اسمها مجرى المكسورة على ما يحى في الموضع المشار اليه اجراهما مجرى ان المكسورة (واما كلمات الشرط الجازمة الثابتة الاقدام في الشرطية فلا بد خلها شئ

٢ (قوله وقائلة خولان فانكح فتأنهم آه) يقال خولان قبيلة من اليمن والاكرومة من الكرم كالاجوبة من العجب ٣ في قوله واذا تضمن الخبر المفرد نسخته

٤ (قوله ان من يدخل
الكنيسة يوما) الكنيسة
معبد النصارى قوله جثا
ذرا الجؤذر ولد البقرة
الوحشية ٥ قوله قال
المصنف اتباعا لعبد القاهر
آه (قال المص فى ايضاح
المفصل وهو يعنى منع
سيبويه من دخول الفاء
فى خبر ان يعيد من جهة
النقل والفقهاء اما النقل فقد
استشهد سيبويه فى كتابه
بعد قوله (الذين ينفقون
اموالهم بقوله تعالى) قل ان
الموت الذى تقرون منه (
واما الفقهاء فيبعدونه وقوعه
فى مخالفة الواضحات قال
والظاهر ان نسبة هذا المنع
اليه مبنية على نقل الزمخشري
فانه وان ابهم الكلام فى
المفصل الا انه اوضحه معللا
فى غيره
٦ بدله لولا زيد لكان كذا
ومثل ضربى زيدا قائما
ومثل كل رجل وضيعته
ومثل لعمر كذا لافعلن كذا
بخط ابن الحاجب قوله كذا
ليس فى المقروءة
وجعله بدلا تعسف ظاهر
٨ قوله وعامله محذوف
على ما قال المص فى فجاجات
وقت (وهو المختار
فى الكشف

من نواسخ الابتداء الا فى الضرورة فيضم مع ذلك بعدها ضمير الشأن حتى لا يخرج
كلمات الشرط فى التقدير عن المصدر فى جلته وذاك نحو قوله ٤ ان من يدخل الكنيسة
يوما * يلق فيها جأ ذرا وظباء (قوله والحق بعضهم ان بهما) اى الحق ان فى المنع
من دخول الفاء بليت ولعل ٥ قال المصنف اتباعا لعبد القاهر ان هذا المحقق سيبويه
خلافا للاخفش (ونقل العبدى وابو البقاء وابن يعيش ان المجوز لدخول الفاء مع ان
سيبويه خلافا للاخفش) قوله وليت ولعل مانعان بالاتفاق (لوجه تخصيصهما بل كل
ناسخ للابتداء هكذا سوى ما استثنى) وما ذكره المصنف من ان امتناع دخول الفاء
فى خبر ليت ولعل للزوم التناقض وذلك لان ما بعد الفاء الجزائية لا يكون الا خبرا اى
محتملا للصدق والكذب وخبر ليت ولعل لا يحتملان ذلك ليس بشئ * لصحة قولك ان جاءك
زيد فاضربه قال الله تعالى * ان الذين يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير حق
ويقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس فبشرهم بعذاب اليم * (قوله وقد
يحذف المبتدأ لقيام قرينة جوازا كقول المستهل الهلال والله والخبر جوازا نحو
خرجت فاذا السبع ووجوبا فيما التزم فى موضعه غيره نحو ٦ لولا على لهلك عمر
وضربى زيدا قائما وكل رجل وضيعته ولعمر كذا لافعلن كذا) المستهل المبصر للهلال
وقد ذكرنا انه لا يحذف شئ لا وجوبا ولا جوازا الامع قرينة دالة على تعيينه * اعلم
انه قد يحذف المبتدأ وجوبا اذا قطع النعت بالرفع كما يحجى فى بابه نحو الحمد لله اهل الحمد
اى هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان فى الاصل صفة فقطع لقصد المدح
او الذم او الترجيح كما يحجى فلو ظهر المبتدأ لم يتبين ذلك ويحذف وجوبا ايضا عند من
قال فى نحو نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد وفيه نظر على ما يحجى فى بابه (قوله
جوازا ووجوبا نصب على المصدر اى حذف واجبا وجائزا واذا فى قوله اذا السبع
للفجأة (واختلف فيها فنقل عن المبرد انها ظرف مكان فعلى قوله يجوز ان تكون
خبر المبتدأ الذى بعدها اى فبالمكان السبع فنقول على هذا مررت فاذا زيدا قائما واذا
عنده متعلق بكائن وشبهه من متعلقات الظروف العامة (ولا يجوز على قوله ان يكون
اذا مضافا الى الجملة الاسمية المحذوفة الخبر اذ لا يضاف من ظروف المكان الى الجملة
الا حيث على ما يحجى فى الظروف المبنية (وما ذكره لا يطرده فى جميع مواضع اذا المفجأة
اذلا معنى لقولك فبالمكان السبع بالباب فى تأويل قولهم خرجت فاذا السبع بالباب
(وقال الزجاج ان اذا المفجأة ظرف زمان فعلى قوله يجوز ان تكون فى قولهم فاذا
السبع خبرا عما بعدها بتقدير مضاف اى فاذا حصول السبع اى فى ذلك الوقت
حصوله لان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثة كما مر (ويجوز ان يكون الخبر محذوفا
واذا ظرف لذلك الخبر غير ساد مسده اى فى ذلك الوقت السبع بالباب فحذف بالباب
لدلالة قرينة خرجت عليه (ويجوز ان يكون ظرف الزمان مضافا الى الجملة الاسمية
٨ وعامله محذوف على ما قال المص فى فجاجات وقت وجود السبع بالباب الا انه
اخراج اذا عن الظرفية اذ هو اذن مفعول به لفجأت ولا حاجة الى هذه الكلفة فان

إذا الظرفية غير متصرفة على الصحيح (ونقل عن ابن بري ان اذا المفاجأة حرف فعلى هذا خبر المبتدأ في نحو فاذا السبع محذوف بلا خلاف) (واما الفاء الداخلة على اذا المفاجأة فنقل عن الزيادي انها جواب شرط مقدر ولعله اراد انها فاء السببية التي المراد منها لزوم ما بعدها لما قبلها كما تقدم اي مفاجأة السبع لازمة للخروج (وقال المازني هي زائدة وليس بشيء اذ لا يجوز حذفها) (وقال ابوبكر مبرمان هي للعطف جلا على المعنى اي خرجت ففاجأت كذا وهو قريب (قوله التزم في موضعه) يقال التزمته الشيء فالتزمه اي قبل ملازمته اي في خبر التزم العرب ذكر غير الخبر المقدر في موضعه فيحذف الخبر وجوبا في موضع يكون فيه مع القرينة الدالة على تعيين الخبر المقدر من بين سائر الاخبار لفظ ساد مسد ذلك الخبر وهو في اربعة ابواب على ما ذكره المصنف * اولها المبتدأ الذي بعد لولا هذا على مذهب البصريين (وقال القراء لولا هي الرافعة للاسم الذي بعدها لاختصاصها بالاسماء كسائر العوامل (وقال الكسائي الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر كافي قوله * لودات سوار لطمتني * وهو قريب من وجه وذلك ان الظاهر منها انها لو التي تفيد امتناع الاول لامتناع الثاني كما يحكي في حروف الشرط دخلت على لا وكانت لازمة للفعل لكونها حرف شرط فتبقى مع دخولها على لا على ذلك الاقتضاء ومعناها مع لا ايضا باق على ما كان كما تبقى مع غير لا من حروف النفي فمعنى لولا على لهلك عمر لولم يوجد على لهلك عمر ينتفي الاول اي انتفي انتفاء وجود على لاتفاء هلاك عمرو انتفاء الانتفاء ثبوت فن ثم كان لولا مفيدة ثبوت الاول وانتفاء الثاني كقاعدة لوفي قولك لولم تأتني شمتك كما مر في بيان قوله * ولوان ما سعى لادنى معيشة * كفاقي ولم اطلب قليل من المال * لكن منع البصريين من هذا التقدير وحلهم على ان قالوا لولا كلمة بنفسها وليست لوالداخلة على لا لان الفعل بعد لوان اضمر وجوبا فلا بد من الاتيان بمفسر كما مر في باب الفاعل وليس بعد لولا مفسر وايضا لفظ لا لا يدخل على الماضي في غير الدعاء وجواب القسم الامكرا في الاغلب كما يحكي في قسم الحروف ولا تكثير بعد لولا فقال البصريون الاسم المرفوع بعده مبتدأ ولا يجوز ان يكون جواب لولا خبره كما مر في امازيد فقام لكونه جملة خالية عن العائد الى المبتدأ في الاغلب كما في لولا على لهلك عمر فخبره محذوف وجوبا لحصول شرطى وجوب الحذف احدهما القرينة الدالة على الخبر المعين ٣ وهي لفظة لولا اذ هي موضوعة لتدل ٤ على انتفاء اللزوم فلولادالة على ان خبر المبتدأ الذي بعدها موجود لا قائم ولا قاعد ولا غير ذلك من انواع الخبر والثاني اللفظ الساد مسد الخبر وهو جواب لو (وربما دخلت لولا هذه على الفعلية قال * قالت امامة لما جئت زائرها * هلا رميت ببعض الاسهم السود * لادر درك اني قدر ميتهم * ٥ لولا حددت ولا عذرى لمحدود ٦ *) وثانيها كل مبتدأ يكون مصدرا صريحا نحو ضربني او بمعنى المصدر وهو افعال التفضيل مضافا الى المصدر لانه بعض ما يضاف اليه كما يحكي في باب نحو اخطب ما يكون اي كون واكثر ٤ شربي

٢ اي يعلم قطعاً انتفاء الاول
لانتفاء الثاني لانه لازمه
اي الثاني لازم للاول واذا
انتفى اللازم انتفى اللزوم
قطعاً بخلاف العكس

٣ (قوله وهي لفظة لولا اذ هي
موضوعة لتدل على انتفاء
الملزوم) الموجود في النسخ
المتعددة لفظة لولا وح
لا يصح قوله اذ هي
موضوعة لتدل على انتفاء
الملزوم كما لا يخفى فالاولى
ان يقال لفظة لو ويجعل
حكمه ذلك يقتضي دلالة لو
لا على وجود ما بعدها كانه
قبل لولا كلمة برأسها لكنها
مركبة من لو ولا تناسب
ذلك ان يكون لولا دالة على
وجود ما بعدها

٤ على ان الاسم الذي بعدها
موجود بدلالة انتفاء جوابها
فقولنا لولا على بمعنى لولا
على موجود نسجه

٥ (قوله لولا حددت ولا
عذرى لمحدود) عذره
يعذره عذرا وعذرا او
الاسم المعذرة والعذرى
٦ اي لولا الحد وهو
الحرمان نسجه

السويق ويكون المصدر مضافا الى الفاعل نحو ضربى زيدا او الى المفعول نحو
ضربى زيدا او اليهما نحو تضاربنا وبعد ذلك حال منهما معا فى المعنى نحو ضربى زيدا
قائما او تضاربنا قائمين او من احدهما نحو ضربى هنذا قائما او قائمة (ويقع هذا الحال
فعلا ايضا خلافا للقرأ نحو علمى بزيد كان ذا مال) ويقال سمع اذنى زيدا يقول ذلك
اى سمع اذنى كلام زيد على حذف المضاف (وان كانت الحال المذكورة جملة
اسمية فعند غير الكسائى يجب معها واو الحال نحو ضربى زيدا وعلامه قائم قال النبى
صلى الله تعالى عليه وسلم ﴿ اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد ﴾ اذا الحال
فضلة وقد وقعت موقع العمدة فيجب معها علامة الحالية اذ كل واقع غير موقعه ينكر
(وجوز الكسائى تجردها عن الواو لوقوعها موقع خبر المبتدأ فتقول ضربى
زيدا ابوه قائم كما فى قوله كئنه فوه الى فى) ويجوز عند الكسائى اتباع المصدر
المذكور بالتوابع نحو ضربى زيدا كله او ضربى زيدا الشديد قائما (ومنه
غيره لغلبة معنى الفعل عليه ولهذا ذهب ابن درستويه الى ان هذا المبتدأ لا خبر له
لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما ولم يسمع الاتباع مع الاستقرار
(وفى خبر مثل هذا المبتدأ اقوال ذهب ابن درستويه وابن باب شاذ الى انه
لا خبر له لكونه بمعنى الفعل كما قلنا فعنى ضربى زيدا قائما اضربه قائما وهو نحو اقام
الزيدان عندهما) وذهب الكوفيون الى ان نحو قائما حال من معمول المصدر لفظا ومعنى
والعامل فيه المصدر الذى هو مبتدأ وخبر المبتدأ مقدر بعد الحال وجوبا اى ضربى
زيدا قائما حاصل (وذهب الاخفش الى ان الخبر الذى سدت الحال مسده مصدر
مضاف الى صاحب الحال اى ضربى زيدا ضربه قائما اى ماضى اياه الا هذا
الضرب المتعدي وكذا ٨ اكثر شربى السويق شربه ملتوتا) وذهب البصريون
الى انه حال من معمول المصدر معنى لالفاظا والعامل فى الحال محذوف اى ضربى زيدا
حاصل اذا كان قائما والدليل على بطلان مذهب الكوفية ان كلهم متفقون على ان
معنى ضربى زيدا قائما ما اضرب زيدا الا قائما وهذا المعنى المتفق عليه لا يستفاد الا
من تقدير البصرية والاخفش (وبينه مبنى على مقدمة وهى ان اسم الجنس اعنى
الذى يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد اذا استعمل ولم تقم قرينة تخصصه ببعض
ما يقع عليه فهو فى الظاهر لاستغراق الجنس اخذا من استقرار كلامهم فعنى التراب
يايس والماء بارد ان كل ما فيه هاتان الماهيتان حاله كذا فلو قلت مع قولهم النوم يتقضى
الطهارة ان النوم مع الجلوس لا يتقضى لكان مناقضا لظاهر ذلك اللفظ واذا قام
قرينة التخصص فهو للتخصص نحو اشترى اللحم واشرب الماء لان شرب الجميع وشرب
الجميع ممتنعان) فاذا تقرر هذا قلنا ان الجنس الذى هو مصدر غير مقيد عند البصرية
بحال تخصصه بل الحال عندهم قيد فى الخبر فيبقى الجنس على العموم فيكون المعنى كل
ضرب منى واقع على زيد حاصل فى حال القيام وهذا المعنى مطابق للمعنى المتفق عليه
اعنى ما اضرب زيدا الا قائما (واما عند الكوفية فالجنس عندهم مقيد بالحال المخصص له

٨ قوله (اكثر شربى
السويق ملتوتا) يقال
لت الشئ يلته اذا شده
واوثقه ولنت السويق
الته اذا جدحته

فيكون المعنى ضربى زيدا المختص بحال التام حاصل وهو غير مطابق للمعنى المتفق عليه
لانه لا يمتنع من حصول الضرب المقيد بالقيام حصول الضرب المقيد بالقعود ايضا
في وقت اخر فليس في تقديرهم اذن معنى الحصر المراد المتفق عليه (وبهذا يبطل
مذهب ابن درستويه ايضا لانه لا حصر في قولك اضرب زيدا قائما) وما يفسد
مذهب الكوفية خاصة زيادة على ما تقدم من جهة اللفظ انه ليس في تقديرهم ما يسد
مسد الخبر لان مقام الخبر عندهم بعد الحال وليس بعدها لفظ واقع موقع الخبر وقد
تقدم ان الخبر لا يحذف وجوبا الا اذا سد مسده لفظ (وكذا نقول في قولهم اكثر
شربى السويق ملتوتا ان معناه ان شربى له ملتوتا اكثر من شربه غير ملتوت فلو قدرناه
على مذهب الكوفية اكثر شربى السويق ملتوتا حاصل لم يحصل هذا المعنى المتفق
عليه اذ يجوز ان نقول هذا اللفظ او تريد اذن من شربه ملتوتا عشر مرات مثلا وغير
ملتوت الف مرة ويريد باكثر شربى السويق ملتوتا تسع مرات مثلا فانه اكثر
شربه ملتوتا (ويرد على مذهب الاخفش حذف المصدر مع بقاء معموله وذلك
عندهم ممتنع اذ هو بتقدير ان الموصولة مع الفعل والموصول لا يحذف الا ان يقال اذا
قامت قرينة قوية دالة عليه فلا بأس بحذفه كما قال سيبويه في باب المفعول معه ان
تقدير مالك وزيدا مالك وملا بستك زيدا هذا (والقرينة الدالة على تعيين الخبر
الذى هو حاصل عند البصرية هو الاخبار عن الضرب بكونه مقيدا بالقيام لانه لا يمكن
تقييده بقيد الابد حصوله واللفظ الساد مسد الخبر هو الحال فقد حصل شرطا
وجوب الحذف واصله عندهم ضربى زيدا حاصل اذا كان قائما (وليس اذا للاستقبال
ههنا بل هو للاستمرار كما في قوله تعالى ﴿ واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض ﴾
وقوله ﴿ واذا ما غضبوا هم يغفرون ﴾ * ومثله كثير حذف حاصل كما يحذف
متعلقات الظروف العامة نحو زيد عندك ٣ والركض في الميدان فبقى اذا كان قائما
ثم حذف اذا مع شرطه العامل في الحال واقم الحال مقام الظرف لان في الحال معنى
الظرفية اذ معنى جائي زيد راكبا اى في وقت الركوب فالحال قائم مقام الظرف القائم
مقام الخبر فيكون الحال قائما مقام الخبر (فان قيل لم لا يكون كان المقدرة ناقصة وقائما
خبرها (قيل لان مثل هذا المنصوب اى الذى يحى بعد المصدر المضبوط بالضوابط
المذكورة لا يكون الانكارة لم يسمع مع كثرته الا كذا فلو كان خبر كان لجاز تعريفه
ولسمع ذلك مع طول الابتداء هذا ما قيل فيه ٤ والذى يظهر لى ان تقديره بنحو ضربى
زيدا يلابسه قائما اذا اردت الحال عن المفعول في المعنى وضربى زيدا يلابسه قائما
اذا كان عن الفاعل في المعنى اولى ثم نقول حذف المفعول الذى هو ذو الحال فبقى
ضربى زيدا يلابس قائما ويجوز حذف ذى الحال على ما اورد مع قيام القرينة
تقول الذى ضربت قائما زيد اى ضربته ثم حذف يلابس الذى هو خبر المبتدأ
والعامل في الحال وقام الحال مقامه كما تقول راشدا مهديا اى سر راشدا مهديا
فيكون على هذا مستريحين من حذف اذا مع شرطه الذى هو العامل ولم يثبت مثله

٣ (قوله والركض في الميدان)

الميدان واحدا الميادين يقال
مادالشيء يمد اذا تحرك
٤ مع طول الاستقراء هذا
ما قيل وفيه تكلفات
كثيرة آه نسجه

في كلامهم ولا يحتاج الى الاستدلال على ان كان تامة لا ناقصة وعلى مذهب من يجوز ان يعمل في الحال غير العامل في صاحبها يجوز ان يكون التقدير ضربى زيدا حاصل قائما فيكون العامل حاصلًا وذو الحال معمول ضربى وفيه تكلفات كثيرة من حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة وذلك لان معنى قولهم حاصل اذا كان قائما ظاهر في معنى الناقصة ومن قيام الحال مقام الظرف ولا نظيره والذي اوقعهم في هذا واوقع غيرهم فيما لزمهم التزامهم اتحاد العامل في الحال وصاحبها بلا دليل دلهم عليه ولا ضرورة الجأتهم اليه (والحق انه يجوز اختلاف العاملين على مذهب اليه المالكى) فنقول تقديره ضربى زيدا حاصل قائما والعامل في الحال حاصل وفي صاحبها ضربى وهو الياء اوزيدا فنقول حذفنا كائن او حاصل العامل في الحال لكونه عاماشاملا لجميع الافعال كما حذفناه في نحوزيد عندك اوفى الدار لمشابهة الحال للظرف والحذف في كليهما واجب لقيام الحال والظرف مقام العامل كما تقدم بيانه * واعلم انه يجوز رفع الحال السامسد الخبر عن افعال المضاف الى المصدرية الموصولة بكان او يكون نحو اخطب ما يكون الامير قائم هذا عند الاخفش والمبرد ومنعه سيويه والاولى جوازه لانك جعلت ذلك الكون اخطب مجاز افجاز جعله قائما ايضا (ولا يجوز مثل ذلك بعد مصدر صريح الا في الضرورة فلا تقول ضربى زيدا قائم اذا لم يجز في اول الكلام ولا شك ان المجاز يؤنس بالمجاز) ويجوز ان يقدر في افعال المذكور زمان مضاف الى ما يكون بخلاف نحو اكثر ضربى السويق وضربى زيدا وذلك لكثرة وقوع المصدرية مقام الظرف نحو قولك ما ذكر شارق فيكون التقدير اخطب اوقات ما يكون الامير قائم اى اوقات كون الامير فتكون قد جعلت الوقت اخطب وقائما كما يقال نهارة صائم وليله قائم ويرجح هذا التقدير انه سميع اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة يرفع يوم الجمعة وايضا كثرة وقوع المصدرية زمانا وكثرة وقوع الزمان مستندا اليه الواقع فيه كقوله * وما ليل المطى بنائم * ومنع المبرد من نحو قولك احسن ما يكون زيد القيام وذلك لان احسن في الحقيقة زيد فلا يخبر عنه بنفس القيام (واجازه الزجاج وهو الاول لانك جعلت احسن وان كان في الحقيقة زيدا مصدرا وذلك باضافته الى المصدرية (قوله وكل رجل وضعته) الضيعة في اللغة العقار وهى ههنا كناية عن الصنعة) وضابط هذا كل مبتداء عطف عليه بالواو التي بمعنى مع وفيه مذهبان (قال الكوفيون وضيعة خبر المبتداء لان الواو بمعنى مع فكانت قلت كل رجل مع ضيعة فاذا صرحت بمع لم تحتاج الى تقدير الخبر فكذلك الواو التي بمعنى مع فلا يكون هذا المثال اذن مما نحن فيه اى مما حذف خبره وفيه نظر لان الواو وان كانت بمعنى مع تكون في اللفظ للعطف في غير المفعول معه فاذا كان وضيعة عطف على المبتداء لم يكن خبرا (فان قيل يجوز ان يكون رفع ما بعد الواو منقولا عن الواو لكونها خبر المبتداء كما هو مذهب السيرافى في نصب المفعول معه على ما يحكى في بابيه وذلك انه يقول النصب الذي على المفعول معه

فلانا اي يعارضه ويفعل
مثل فعله وهما يتباريان
وفلان يباري الريح
سحباء

هـ (قوله طليحان) طلح
البعير اعبي فهو طليح
وناقه طليح اسفار اذا
جهدها السير

٣ وتكير الخبر لان الاصل
ان يكون الخبر عنه معلوما
والخبر مجهولا والنكرة
مناسبة للمجهول وقد
يعرفان وينكران بشرط
الفائدة نحو الله الهنا
وتمرة خير من زنبور
ولا يخبر بالمعرفة عن النكرة
الا عند سبويه في نحو كم
مالك واقصد رجلا خير
منه ابوه كما ذكرنا فان قبل
الكلام موضوع للفائدة
فاذا كان الخبر معرفة فما
الفائدة في ذلك الكلام
فالجواب ان المقاد في نحو
اخوك زيد اطلاق لفظ
زيد المعرفة على اخوك
المعرفة وهذا الذي
جهله المخاطب لاذات
زيد فلا يضرب تعريف
لفظ الخبر لان المجهول
اسناد الخبر الى المبتدأ
وجله عليه لانفس الخبر
لكنه جيء بالخبر نكرة في

هو الذي كان في الاصل على مع فلما قام الواو مقامه لم يمكن ان يكون عليها لكونها في الاصل
حرفا فتقل الى ما بعدها (فالجواب ان مع اذا وقع خبرا عن المبتدأ لا يستحق الرفع لفظا
حتى ينقل الى ما بعده بل يكون منصوبا لفظا على الظرفية مرفوعا محل لقيامه مقام الخبر
نحو زيد معك كما تقول زيد عندك) وقال البصريون الخبر محذوف اي كل رجل وضيعته
مقرونان وفيه ايضا اشكال اذ ليس في تقديرهم لفظ يسد مسد الخبر فكيف حذف وجوبا
(وانما قلنا ذلك لان الخبر مثنى فمحله بعد المعطوف وليس بعد المعطوف لفظ يسد مسد
الخبر ولوجاز ان نقول ان المعطوف ساد مسد الخبر المحذوف بعده لم يصح الاعتراض على
تقدير الكوفيين في قولك ضربني زيدا قائما حاصل بانه ليس هناك ما يسد مسد الخبر اذ لهم
ان يقولوا ايضا تأخر الحال عن محله فسد مسد الخبر (ولو تكلفنا وقلنا التقدير كل رجل
مقرون وضيعته اي هو مقرون بضيعته وضيعته مقرونة به كما تقول زيد قائم وعمره ثم
حذف مقرون واقيم المعطوف مقامه لبق البحث في حذف خبر المعطوف وجوبا من غير
ساد مسده) ويجوز ان يقال عند ذلك ان المعطوف اجري مجرى المعطوف عليه في وجوب
حذف خبره هذا (والظاهر ان حذف الخبر في مثله غالب لا واجب وفي نهج البلاغة
٣ وانتم والساعة في قرن واحد) فلا يكون اذن من هذا الباب فلا يرد اشكال (قال
الكوفيون ان ولي معطوفا على مبتدأ فعل لاحدهما واقع على الاخر جازان يكون ذلك
الفعل خبرا عنهما سواء دل ذلك الفعل على التفاعل او لا فالاول نحو زيد والريح ياربها
فياربها خبر عنهما لكونه بمعنى متباريان والثاني نحو زيد وعمره يضربه (وقريب منه قول
امير المؤمنين على رضي الله عنه) فهم والجنة كن قدراها) وانما جاز ذلك لتضمن الخبر
ضميرهما (والبصريون ينعون مثل هذه على ان يكون الفعل خبرا اذ الفعل في ذلك
كالصفة فلا يقال زيد وعمره ضاربه بالاتفاق ويجوزونها على ان يكون الفعل حالا
لا غير فزيد والريح عندهم مثل كل رجل وضيعته ٤ وباربها حال واعلم انه قد يعني
ما اضيف اليه المبتدأ عن المعطوف فيطابقهما الخبر كما يقال راكب الناقة هـ طليحان
وقولك مقاتل زيد قويا اي زيد ومن يقاومه زيد قويا (قوله ولعمرك لا فعلن) ضابطه
كل مبتدأ في الجملة القسمية متعين للقسم نحو لعمرك وايمان الله كما يجيء في باب القسم فان تعيينه
للقسم دال على تعيين الخبر المحذوف اي لعمرك ما قسم به وجواب القسم ساد مسد الخبر
المحذوف والعمر والعمر بمعنى ولا يستعمل مع اللام الا المفتوحة لان القسم موضع التحفيف
لكثرة استعماله وقد يستعمل لعمرك في قسم السؤال ايضا نحو لعمرك لا فعلن (وقد ترك
المصنف قسما اخر مما يجب فيه حذف الخبر وهو اذا كان الخبر ظرفا متعلقا بالمتعلق العام نحو
زيد قد امكنك او في الدار على ما ذكرنا قبل (وتجوز ابن جني اظهار ذلك المتعلق ليس بوجه
لان الامرين اي الدلالة على تعيين الخبر والسد بشيء اخر مسده حاصلان فوجب الحذف
(ولعل المصنف انما ترك ذكره لكون هذا الساد مسد الخبر مرفوع المحل بكونه خبرا
دون سائر ما تقدم مما سد مسد الخبر) ثم اعلم ان الاغلب في الاستعمال تعريف المبتدأ
٢ لان الاصل كون المسند اليه معلوما وكذا الاصل تكير الخبر لانه مسند فشا به الفعل

والفعل خال من التعريف والتكثير كما ذكرنا في اول الكتاب ولا يصح تجريد الاسم عنهما فجردناه مما يطرأ ويحتاج الى العلامة وهو التعريف وبقيناه على الاصل فكان نكرة (وانما كان الاصل في الاسناد الفعل دون الاسم لان الاسم يصلح لكونه مسندا ومسندا اليه والفعل مختص بكونه مسندا لا غير فصار الاسناد لازماله دون الاسم) واما قول النحاة اصل الخبر التكثير لان المسند ينبغي ان يكون مجهولا فليس بشئ لان المسند ينبغي ان يكون معلوما كالمسند اليه (وانما الذي ينبغي ان يكون مجهولا هو انتساب ذلك المسند الى المسند اليه فالمجهول في قولك زيد اخوك هو انتساب اخوة المخاطب الى زيد واسناده اليه لا اخوته) واذا تعددت المبتدآت نحو زيد ابوه اخوه عمه خاله ابنته صهرها جاريته سيدها صديقه قادم فالمبتدأ الاخير مع خبره خبر عما قبله بلا فصل فصديقه قادم خبر عن سيدها وهكذا الى المبتدأ الاول فتكون الجملة التي بعد الاول وهى مركبة من جل خبرا عن الاول ويضاف كل واحد من المبتدآت الى ضمير متلوه الا المبتدأ الاول (وان لم تضاف المبتدآت كل واحد منها الى ضمير ما قبله فانك تأتى بالعوايد بعد خبر المبتدأ الاخير فيكون اخر العوايد لاول المبتدآت وما قبل الاخر لما بعد اول المبتدآت وهكذا على الترتيب وذلك نحو عند زيد عمرو بكر خالد قائم عنده في داره بامرهم معها فكانك قلت بكر خالد قائم عنده ومعناه بكر مع خالد ثم جعلت هذه الجملة اى بكر مع خالد خبرا عن عمرو مع رابطة في داره فكانك قلت عمرو بكر مع خالد في داره اى عمرو داره مشتملة على بكر وخالد ثم جعل هذه الجملة خبرا عن زيد مع رابطة بامرهم فكانك قلت زيد عمرو داره مشتملة على بكر وخالد بامرهم اى بامر زيد اى زيد امرهم بجمع بكر وخالد ثم جعل هذه الجملة خبرا عن هند مع رابطة معها فكانك قلت هند زيد امرهم بجمع بكر وخالد معها وعلى هذا القياس ان كانت المبتدآت اكثر * (قوله خبران واخواتها هو المسند بعد دخول هذه الحروف نحو ان زيدا قائم وامره كامر خبر المبتدأ الا في تقديمه الا اذا كان ظرفا) اعلم انه لما كان مذهبه ان الاصل في رفع الاسماء الفاعل وفي نصبها المفعول لم يكن له بد من ان يدعى ان كل مرفوع او منصوب غيرهما فهما مشبهان بهما من وجه كما يقال ان المبتدأ يشبه الفاعل لكونه مسندا اليه والخبر يشبه المفعول لكونه ثانيا جزئى الجملة وخبران واخواتها يشبهه لكون عامله اى ان واخواته مشابهة للفعل المتعدى الا انه قدم منصوبه على مرفوعه تنبيها بفرعية العمل على فرعية العامل وخبر لا التبرئة مشبه بخبر ان المشبه للفاعل واسم ما المجازية مشبه لاسم ليس انذى هو فاعل (وقدتين بهذا وجه مشابهة اسم ان واسم لا التبرئة وخبر ما المجازية للمفعول) وكذا نقول ان الحال والتمييز والمستثنى المنصوب مشابهة للمفعول بكونها فضلات واما من قال وهو الحق ان الرفع علامة العمد فاعلة كانت اولا والنصب علامة الفضلات مفعولة كانت اولا فلا يحتاج الى تشبيه هذه المرفوعات بالفاعل بل يحتاج الى نصب بعض العمد وهى اسم ان واخواتها واسم لا التبرئة وخبر كان واخواتها

وخبر ما المجازية الى تشبيهها بالفضلة فيقول ان ان واخواتها لما شابهت الفعل المتعدى كمايجي في بابها علمت رفعا ونصبا مثله ولم يقدم الرفع على النصب كما قدم في ما المجازية لان معنى ما ومعنى الفعل الذي يعمل عمله اعني ليس شيء واحد فكان ترتيب معمولها كترتيب معمولي ليس اعني تقديم المرفوع على المنصوب تطبيقا للفظ بالمعنى واما ان فليست بمعنى الفعل المتعدى على السواء بل معناها يشبه معناه من وجه وكذا لفظها لفظه والمشابهة قوية كمايجي في بابها فاعطيت عمل الفعل في حال قوته وهو اذا تصرف في معموله بتقديم النصب على الرفع وعند الكوفيين ان خبر ان واخواتها وكذا خبر لا التبرئة مرفوع بما ارتفع به حين كان خبر المبتدأ لا بالحروف لضعفها عن علمين ومذهب البصريين اولى لان اقتضاءها للجزئين على السواء فالاولى ان يعمل فيهما ولا سيما مع مشابهة قوية بالفعل المتعدى (قوله بعد دخول هذه الحروف) يخرج خبر المبتدأ وكل ما كان اصله ذلك سوى خبر هذه الحروف لكن دخل فيه غير المحدود فان نحو حسنا في قولك ان رجلا حسنا غلامه في الدار مسند الى غلامه بعد دخول ان وليس بخبرها وكذا يرد على حد خبر لا التبرئة نحو لارجل حسنا غلامه في الدار وكذا يرد على حد اسم ما ولا المشبهتين بليس نحو ما زيد الظريف غلامه في الدار فان غلامه مسند اليه مع انه ليس باسم ما وكذا يرد على حده خبر المبتدأ بقوله المجرى المسند الى اخره صفة المبتدأ في نحو قوله تعالى ﴿ ولعبد مؤمن خير ﴾ ولو قال هناك المغاير للصفة المذكورة ولتابع المبتدأ وقال ههنا المسند بعد دخولها الذي كان في الاصل خبر المبتدأ وفي اسم ما هو المسند اليه الذي كان في الاصل مبتدأ لسلم من الاعتراض (قوله وامره اي حاله وشانه كامر خبر المبتدأ) اي في اقسامه من كونه مفردا وجملة وفي احكامه من كونه متحدا ومتعددا ومثبنا ومخدوفا وغير ذلك وفي شرائطه من انه اذا كان جملة فلا بد من الضمير ولا يحذف الا اذا علم (قوله الا في تقديمه) اي ليس امره كامر خبر المبتدأ في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على اسم ان وقد جاز تقديم الخبر على المبتدأ ٣ وانما ذلك لان هذه الحروف فروع على الفعل في العمل كمايجي في بابها فاريده ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصل ان يتقدم المرفوع على المنصوب كما عرفت في باب الفاعل عند قوله والاصل ان يلي فعله فلما عملت العمل لفرعيتها لم تصرف في معموليها بتقديم ثانيهما على الاول كما تصرف في معمولي الفعل لنقصانها عن درجة الفعل وقديخالف خبرها خبر المبتدأ في غير ما ذكر ايضا وذلك ان خبرها لا يكون مفردا متضمنا ماله صدر الكلام كمايجي في قسم الحروف (قوله الا ان يكون ظرفا) استثناء من قوله في تقديمه الذي كان منفيا لكونه مستثنى من الموجب فيكون المستثنى الثاني موجبا لكونه من منفي اي ليس امره كامر خبر المبتدأ في تقديمه الا اذا كان ظرفا فان حكمه اذن حكمه في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى ﴿ ان الينا اياهم ثم ان علينا حسابهم ﴾ وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا وانما جاز تقديم الخبر ظرفا

٣ وانما كان كذلك لان هذه
الحروف فروع على الفعل
في العمل فلم تصرف آه
نسخه

لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيرها لان كل شئ من المحدثات فلا بد ان يكون في زمان او مكان فصارت مع كل شئ كقريبه ولم تكن اجنبية منه فدخلت حيث لا يدخل غيرها كالحارم يدخلون حيث لا يدخل الاجنبي واجرى الجار مجراه ٢ لمناسبة بينهما اذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور والجار محتاج الى الفعل او معناه كاحتياج الظرف ٣ قوله خبر لا التي لنفي الجنس هو المسند بعد دخولها نحو لا غلام رجل ظريف فيها ويحذف كثيرا وبنو تميم لا يثبتونه ٣ وجه مشابهته للفاعل مشابهته لخبر ان المشابه للفاعل فهو مشبه بالمشبه ووجه مشابهة لا التبرئة لان لا للمبالغة في النفي لكونها لنفي الجنس كما ان ان للمبالغة في الاثبات وقيل جلت عليها حل النقيض على النقيض ٤ وارتفاع خبر لا بها ان لم يكن اسمها مبنيا عند جميع النحاة وان كان اسمها مبنيا نحو لارجل ظريف (قال سيديويه ارتفاعه بكونه خبر المبتدأ ولارجل مرفوع المحل بالابتداء وذلك لانه لما صدر الاسم الذي كان معربا بسببها مبنيا وصار دخولها عليه سبب بناءه مع قرينه منها استبعد ان يكون الخبر البعيد منها يستحق بسببها اعرابا فبقى على اصله من الرفع بالابتداء وهو عند غيره مرفوع بلا كما كان مع اسمها المنصوب بها) قال المصنف ليس هنا تمثيل النحاة لارتفاع خبر لا بنحو لارجل ظريف بحسن لانه في الظاهر صفة لاسم لا والمثال ينبغي ان يكون ظاهرا فيما يمثله ويستقبح اذا كان فيه احتمال مامثل له واحتمال غيره على السواء واقبح منه اذا كان غير ما مثل له اظهر ومثالهم كذلك لان خبر لا يحذف كثيرا فظريف في لارجل ظريف في الصفة اظهر وقال في مثالنا لا يحتمل ظريف الا الخبر لان المضاف المنفي بلا لا يوصف الا بالمنصوب والذي ذهب اليه من امتناع وصف المضاف المنفي بلا بالمرفوع مذهب جماعة من النحاة وقد خولفوا فيه وجوزوا رفعه جلا على المحل وذلك لان لاهذه مشبهة بان فكما يجوز في توابع اسم ان وان كان معربا المحل على المحل فكذا في توابع اسم لا معربا كان او مبنيا وللاولين ان يفرقوا بين لا وان في هذا الباب بان ان لا تريل معنى الابتداء بل معناها توكيد مضمون الجملة فكان المبتدأ باق على حاله فجاز المحل على المحل بخلاف لا فان معنى الجملة يتغير بها عما كانت عليه فلا يجوز ان تقدر كالعدم ويجعل الاسم بعده كالمبتدأ به كالفعل مع ان وكان مقتضى ذلك ان لا يجوز المحل على محل اسمها الا انهم جوزوا ذلك اذا كان اسمها مبنيا لانه اذا كان معربا فالمحل على الاعراب الظاهر اي النصب اولى من الرفع البعيد الذي ان اعتبر فلكونه اصلا في هذا الاسم مع مشابهة لا لان التي الابتداء معها كالباقى اما اذا كان مبنيا فنصبه بعيد كرفعه لان النصب فيه صار بسبب البناء قحفا فصار نصب تابعه جلا على قحه المشابه للنصب بعروضه بلا وزواله بزوالها مساويا لرفع تابعه جلا على رفعه الذي كان له في الاصل لان كل واحد منهما بعيد (قوله ظريف فيها) لافائدة في ايراد هذا الظرف بعد الخبر ولا معنى له ان علقناه بالخبر اذ يكون المعنى ليس لغلام رجل ظرافة في الدار وهذا معنى صحيح ومثاله ايضا ظاهر بسبب هذا الظرف في كون

لكثرته في الكلام مثله
واحتياجه الى الفعل
او معناه ولناسبته له لان
الظرف في الحقيقة جار
ومجرور لكونه بمعنى
في نسخه
٣ (قوله وجه مشابهته
للفاعل مشابهته لخبر ان
بسبب مشابهة تامله لان
٤ (قوله وارتفاع خبر
لا بها ان لم يكن اسمها
مبنيا عند جميع النحاة آه)
ما تقدم من قول الكوفيين
ان حل على اطلاقه
مناف لهذا الاجماع والاولى
ان يقال اراد جميع نحاة
البصرة القائلين بعمل لا وان
واخواتها في اخبارها

٥ قوله (سمج) اي قبح

ظريف صفة لغلام رجل و الظرف خبر لا والمعنى ليس في الدار غلام رجل ظريف
ولو قال لا غلام رجل قائم فيها لكان اظهر من جهة المعنى في كون فيها متعلقا بالخبر (قوله
٦ و بنو تميم لا يثبتونه الا اذا كان ظرفا) اقتدى فيه بجماد الله قال الجزولي بنو تميم لا
يلفظون به الا ان يكون ظرفا قال الاندلسي لا ادري من اين نقله ولعله قاسه قال والحق
ان بنى تميم يحذفون وجوبا اذا كان جوابا او قامت قرينة غير السؤال دالة عليه واذا لم
تقم فلا يجوز حذفه رأسا اذ لا دليل عليه بل بنو تميم اذن كاهل الجحاز في ايجاب الاتيان به
فعلى هذا القول يجب اثباته مع عدم القرينة عند بنى تميم وغيرهم ومع وجودها يكثر
الحذف عند اهل الجحاز ويجب عند بنى تميم * قوله (اسم ما ولا المشبهتين بليس هو المسند
بعد دخولهما نحو ما زيد قائما ولا رجل افضل منك وهو في لاشاذ) اسم ما وخبرها قد
يكونان معرفتين او احدهما نحو ما زيد قائما وما زيد هو الظريف ٧ واما الجملة الاسمية
التي تدخلها لا ٨ فاما ان يكون المبتدأ فيها معرفة مع تكرير لانحو لا زيد فيها ولا عرو
او يكون جزءا آها نكرتين نحو لا رجل قائم (قوله وهو في لاشاذ) اى عمل ليس في لاشاذ
قالوا يحى في الشعر فقط نحو قوله * من صد عن نيرانها * فان ابن قيس لا يبرح
* والظاهر انه لا يعمل لا عمل ليس لاشاذ ولا قياسا ولم يوجد في شئ من كلامهم خبر
لا منصوبا كخبر ما وليس وهى في نحو لا يبرح ومستصرخ الاولى ان يقال هى التى فى
نحو لا اله الاى لا التبرئة الا انه يجوز لها ان تهمل مكررة نحو لا حول ولا قوة ويجب
ذلك مع الفصل بين اسمها وبينها ومع المعرفة ويشذ في غير ذلك نحو لا يبرح وذلك
لضعفها في العمل كما يحى في المنصوبات عند ذكر اسمها والظاهر فيها الاستغراق مع
ارتفاع المبتدأ المنكر بعدها لان النكرة في سياق غير الموجب للعموم على الظاهر سواء
كانت مع لا او ليس او غيرهما من حروف النفي او النهى او الاستفهام ويحتمل ان يكون
لغير الاستغراق مع القرينة فيجوز لا رجل في الدار بل رجلان واما اذا انتصب اسمها
او انفتح فهي نص في الاستغراق كما ان ما جاءني رجل ظاهر في الاستغراق ويجوز
العدول عنه للقرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان وما جاءني من رجل نص في الاستغراق
فلا يجوز ما جاءني من رجل بل رجلان ٩ * قوله (المنصوبات هو ما شتمل على علم المفعولية)
قدتين شرحه بما ذكرنا في حد المرفوعات وعلم الفضلة كما تقدم في اول الكتاب اربعة
الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رأيت زيدا ومسلات واياك ومسلمين وقد قسم
الحاة المنصوبات قسمين اصلا في النصب يعنون به المفعولات الخمسة ونحو لا عليه وهو
غير المفعولات من الحال والتمييز وغير ذلك والذي جعلوه غير المفعولات يمكن ان يدخل
بعضها في حيز المفاعيل فيقال للحال هو مفعول مع قيد مضمونه اذ الجحى في جاءني زيد
راكبا فعل مع قيد الركوب الذي هو مضمون راكبا ويقال للمستثنى هو المفعول بشرط
اخراجهم وكأثرهم اثروا التخفيف في التسمية والمفعول بلا قيد شئ آخر هو المفعول
المطلق كما يحى في جعل المفعول معه والمفعول له اصلا في النصب لكونهما مفعولين
وجعل المستثنى والحال فرعين مع انهما ايضا مفعولان لكن مع قيد كالاولين نظر

٦ قوله (و بنو تميم لا يثبتونه
آه) قال الزمخشري و بنو
تميم لا يثبتونه في كلامهم
اصلا

٧ بخلاف اسم لا وخبرها
بلى يحى اسم لا معرفة مع
تكرار لا ووجه مشابهة اسم
ما في لغة الجحاز للفاعل
مشابهة لاسم ليس ووجه
مشابهة ما ليس للنفي
ودخول الجملة الاسمية
وكونها في الاظهر لنفي الحال
كليس نعمه

٨ قوله فاما ان يكون المبتدأ
فيها معرفة مع تكرير لانحو
لا زيد فيها ولا عرو وهذه
الداخل على المعرفة مكررة
هى لاء التبرئة كما هو المشهور
وسند كره عن قريب

٩ هذا ختم الكلام في
المرفوعات

٢ قوله (قدم المفعول المطلق لانه المفعول الحقيقي آه) جعل المفعول الحقيقي الذي هو الاثر عين الفعل الذي هو التأثير بناء على انهم لا يميزون بينهما ولذلك حكموا بان المفعول المطلق

هو المصدر وان قرئ قوله وفعله على صيغة الماضي معطوفا على اوجده كما يتبادر اليه الوهم فما ذكرناه يفهم من قوله ولاجل قيام هذا المفعول به آه

٣ مما اوجده الفاعل المذكور الان فاعلية الفاعل ليست لاسناده اليه لان في قولك ضربته تأديبا ضاربة المتكلم لاجل اسناد الضرب اليه لاسناد التأديب فالاولى تقديم ما صار الفاعل الذي هو اول مطلوبات الفعل بسببه فاعلا على غيره نعمه

٣ قوله (قال انما قلت ههنا اسم بخلاف سائر الحدود اه) اعترض بانه لا حاجة الى ذكره لان كلامه في قسم الاسم فلو قال مفعله لكان المراد الاسم قطعاً فكأنه قال هو اسم فعل مدلوله فاعل فعل مذكور بمعناه

وان كان الاصاله في النصب بسبب كون الشيء من ضروريات معنى الفعل فالحال كذلك دون المفعول معه والمفعول له اذرب فعل بلاعلة ولا مصاحب ولا فعل الا وهو واقع على حالة من الموقع والموقع عليه (والحق ان يقال النصب علامة الفضلات في الاصل فيدخل فيها المفاعيل الخمسة والحال والتمييز والمستثنى واماسائر المنصوبات فعمد شبهت بالفضلات كاسم ان واسم لا التبرئة وخبر ما للجازية وخبر كان واخواتها (قوله فنه المفعول المطلق وهو اسم مفعله فاعل فعل مذكور بمعناه) ٢ قدم المفعول المطلق لانه المفعول الحقيقي الذي اوجده فاعل الفعل المذكور وفعله ولاجل قيام هذا المفعول به صار فاعلا لان ضاربية زيد في قولك ضرب زيد ضربا لاجل حصول هذا المصدر منه (اما المفعول به نحو ضربت زيدا والمفعول فيه نحو ضربت قد املك يوم الجمعة فليس بما مفعله فاعل الفعل المذكور واوجده وكذا المفعول معه واما المفعول له وان كان ٣ مفعولا للفاعل وصادرا منه الا ان فاعليته ليست لقيام هذا المفعول به الا ترى ان كون المتكلم زائرا في قولك زرتك طمعا ليس لاجل قيام الطمع به بل لاجل الزيارة فبان ان المفعول المطلق اخص بالفاعل من المفعول له فهو احق بتقديم ذكره وايضا لافعل الاوله مفعول مطلق ذكر اولم يذكر بخلاف المفعول له فرب فعل بلاعلة (وقدم المفعول به بعد المفعول المطلق لان طلب الفعل الراجع للفاعل له اشد من طلبه لغيره الا ترى انه كما يقع على فاعله بصوغه على صورة اسم فاعل منه يقع على المفعول به بصوغه على صورة اسم مفعول منه بلا قيد آخر في قولك ضرب زيد عمرا يوم الجمعة وخالدا اكراما لك زيد ضارب وعمرو مضروب واما يوم الجمعة فهو مضروب فيه وخالد مضروب معه واكراما مضروب له فتعلق ذلك الفعل بالمفعول به بتغيير صيغته من غير قيد آخر نحو ضرب زيد واما الى غيره فبحرف جر نحو ضرب في يوم الجمعة واما قولهم سير فرسخا وصيد يوم كذا فمحاذ قليل وكذا فرسخ مسير ويوم مصيد وهو على حذف حرف الجر للاتساع كما في نحو استغفرت الله ذنبا (قال سيديويه في قولهم جئتكم خفوق النجم اصله حين خفوق النجم فانسع في الكلام واختصر قال وليس هذا في سعة الكلام بابعدهم من قولهم صيد عليه يومان وولده ستون عاما وسير عليه فرسخا يعني انك جعلت المفعول فيه كالمفعول اتساعا واختصارا فجعله كاترى في غاية البعد (وقدم المفعول فيه على المفعول له والمفعول معه لان احتياج الفعل منا الى الزمان والمكان ضروري بخلاف العلة والمصاحب (وقدم المفعول له على المفعول معه اذ الفعل الذي لاعلة له ولا غرض قليل بخلاف الفعل بلامصاحب فانه اكثر منه مع المصاحب وايضا يصل الفعل اليه بواسطة الواو بخلاف سائر المفاعيل ولولا مراعاة التسمية كما قلنا لكان تقديم الحال على المفعول له والمفعول معه اولى اذ الفعل لا يخلو من حال من حيث المعنى (وانما سمي مانحن فيه مفعولا مطلقا لانه ليس مقيدا لكونه مفعولا حقيقيا بحرف جر كما لمفعول به والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه (قوله هو اسم مفعله) ٣ قال انما قلت ههنا اسم

٤ قوله (فلم يكن داخل حتى يخرج لانه اذا فعل مضمونه لم يفعله هذا آه) فان قيل فعلى هذا لا يكون ضربا في ضربت ضربا داخلا ايضا لانه لم يفعله بل فعل مدلوله الذي هو الحدث واجيب بانهم ١١٤ يجرون صفات المدلولات المطابقة على

الالفاظ الدالة عليها دون صفات المدلولات التضمنية ٥ قوله (والضمير في معناه عائد الى اسم او الى ما) قيل عوده الى ما لا يصح قطعاً لان المراد به الحدث ولا معنى له واما عوده الى اسم ففيه ان الفعل لا يكون بمعناه قطعاً والجواب ان المراد اشتماله على معنى ذلك الاسم فلا محذور

٦ قوله (ويبطل هذا الحد بنحو كرهت كراحتي آه) وير بما يدفع بان المراد اسم مافعله فاعل فعل مذكور بحسب ذلك الفعل المذكور وليست هذه الامور اذا كانت مفعولاتها صادرة عن الفاعل باعتبار الفعل المذكور بل باعتبار فعل آخر من جنس ذلك الفعل

٧ قوله (فظهر انه تأ كيد للمصدر المضمون وحده لا للاخبار) اي لا النسبة الاخبارية التي في ضربت ٨ القهقري الرجوع الى خلف فاذا قلت رجعت القهقري فكأنك قلت رجعت الرجوع الذي يعرف بهذا الاسم لان

بخلاف سائر الحدود ليخرج نحو ضربت الثاني في قولك ضربت ضربت فانه شئ فعله المتكلم الذي هو فاعل فعل المذكور (قلت ان اراد بقوله فعله المتكلم او جده بالقول اي قاله فالمقول في الحقيقة وان كان مفعولاً الا ان الفعل في ظاهر اصطلاحهم يطلق على غير القول فيقال هذا مقول وهذا مفعول فلم يكن اذن داخلاً في قوله مافعله حتى يخرج بقوله اسم وايضا ضربت باعتبار انه مقول ليس بفعل بل هو اسم لان المراد هذا اللفظ المقول فلا يخرج بقوله اسم مافعله لكونه اسماً وتأويله باللفظ يدخل في الحد جميع المفاعيل فان لفظ زيدا ويوم الجمعة واما مك لفظ او جده الفاعل بالقول في قولك ضربت زيدا يوم الجمعة امامك وان اراد وهو الظاهر بقوله فعله انه فعل مضمونه الذي هو الضرب ٤ فلم يكن داخلاً حتى يخرج لانه اذن فعل مضمونه ولم يفعله هذا (ويعنى باسم مافعله اسم الحدث الذي فعله ويخرج عن هذا الحد نحو ضربا في ما ضربت ضربا لانه لم يفعل فاعل الفعل المذكور ههنا فعلاً الا ان يقول النفي فرع الاثبات فجرى مجراه والحق به وكذا نحو مات موتاً وفنى فناء جار مجرى مافعله الفاعل (واحتراز بقوله فاعل فعل مذكور عن نحو اعجبني الضرب فان الضرب فاعله فاعل فعل ما لم يكن لم يفعله فاعل الذي هو اعجب لان فاعله الضرب وهو لا يفعل نفسه وكذا استحسنت الضرب) قوله مذكور) صفة فعل وكذا قوله بمعناه ٥ والضمير في معناه عائد الى اسم او الى ما (قوله بمعناه) احتراز عن نحو كرهت قيامي فان قيامي اسم لمافعله المتكلم وهو فاعل الفعل المذكور لكن ليس كرهت بمعنى قيامي ٦ ويبطل هذا الحد بنحو كرهت كراحتي واحببت جني وابعضت بغضى على ان المنصوبات مفعول بها * قوله (ويكون للتأ كيد والنوع والعدد نحو جلست جلوساً وجلسة وجلسة فالاول لا يثنى ولا يجمع بخلاف اخويه) المراد بالتأ كيد المصدر الذي هو مضمون الفعل بلا زيادة شئ عليه من وصف او عدد وهو في الحقيقة تأ كيد لذلك المصدر المضمون لكنهم سموه تأ كيدا للفعل توسعاً فقولك ضربت بمعنى احدثت ضربا فلما ذكرت بعده ضربا صار بمنزلة قولك احدثت ضربا ضربا ٧ فظهر انه تأ كيد للمصدر المضمون وحده لا للاخبار والزمان اللذين تضمنهما الفعل (ويعنى بالنوع المصدر الموصوف وذلك على ضروب لانه اما ان يكون موضوعاً على معنى الوصف كالقهقري ٨ والقر فضاء وكالجلسة والركبة لان الفعلة للمصدر المختص بصفة من الصفات كصفة الحسن او القبح او الشدة او الضعف او غير ذلك فالجلسة ليست لمطلق الجلوس (وربما يذكر بعدها ما يعين ذلك الوصف نحو جلسة حسنة وربما يترك نحو جلست جلسة) واما ان يكون موصوفاً بصفة مع ثبوت الموصوف نحو جلست جلوساً حسناً او مع حذفه نحو اعمل صالحاً اي عملاً صالحاً ومنه ضربت ضرب

القهقري ضرب من الرجوع صحاح ٨ قوله (والقر فضاء) القر فضاء ضرب من القعود بمد ويقصر (الامير) وهو جلسة المحتجب لانه يحتجب بيديه مكان الثوب

الامير لانك حذفت الموصوف ثم حذفت المضاف من الصفة والاصل ضربته ضربا مثل ضرب الامير وذلك لانك لاتفعل فعل غيرك (واما ان يكون اسما صريحا مبنيا كونه بمعنى المصدر اما بمن نحو ضربته انواعا من الضرب واما بالاضافة وذلك اما في اى نحو ضربته اى ضرب واما في افعال التفضيل نحو ضربته اشد ضرب وقدمت خير مقدم لان ايا و افعال التفضيل بعض ما يضافان اليه كما يجي في باب الاضافة (ويجوز ان يكون هذا ٩ مما حذفت موصوفه اى ضربا اى ضرب و ضربا اشد ضرب (واما في بعض او كل نحو ضربته بعض الضرب او كل الضرب او غير مبين في اللفظ نحو ضربته انواعا واجناسا (واما ان يكون مصدرا مثنى او جموعا لبيان اختلاف الانواع نحو ضربته ضربين اى مختلفين قال تعالى ﴿ وتظنون بالله الظنونا ﴾ او معرفا بلام العهد كما اذا اشرت الى ضرب معهود شديد او خفيف او غير ذلك فتقول ضربته الضرب ونحو القرفصاء في قعد القرفصاء والقهقرى في رجع القهقرى مصدر بنفسه كما ذكرنا عند سيويه (وقال المبرده في الاصل صفة المصدر اى القعدة القرفصاء والرجوع القهقرى (وعند بعض الكوفيين هو منصوب بفعل مشتق من لفظه وان لم يستعمل فكانه قيل تقهقرى القهقرى وتقرص القرفصاء ونحوه وعدم سماع وقوع هذه الاسماء وصفالشيء وعدم سماع افعالها يضعف المذهبين اذ هو اثبات حكم بلا دليل ويعنى بالعدد ما يدل على عدد المرات معينا كان او لا وهو اما مصدر موضوع له نحو ضربت ضربة وضربتين وضربات او مصدر موصوف بما يدل عليه نحو ضربته ضربا كثيرا واما عدد صريح يميز بالمصدر نحو ضربته ثلاث ضربات قال الله تعالى ﴿ فاجلدوهم ثمانين جلدة ﴾ او مجرد عن التمييز نحو ضربته الفا (ويجوز ان يكون المجرد صفة لمصدر محذوف اى ضربا الفا (واما الة موضوعة موضع المصدر نحو ضربته سوطا وسوطين واسواط والاصل ضربته ضربة بسوط فحذف المصدر المراد به العدد واقيم الة مقامه دالة على العدد بافرادها (وكذا في ضربت ضربتين بسوط او ضربات بسوط وضعت الة مقام المثنى والمجموع مشاة ومجموعة فقبل ضربت سوطين واسواط وتثنيتهما وجعها تثنية المصدر وجعه لاتثنية الة وجعها لانك ربما قلت ضربته سوطين واسواط مع انك لم تضربه العدد المذكور الابسوط واحد لكنك تثيت الة وجعها لقيامها مقام المصدر المثنى والمجموع (ويجوز ان يكون اصل ضربته سوطا ضربته ضربة سوط فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه (وقد اجتمع في هذا القسم اى فيما قام فيه الة مقام المصدر النوع والعدد كما اجتمعا في نحو قولك ضربته ضربين وضربا قاصدا لاختلاف الانواع (قوله فالاول لاثنى ولايجمع (اذ المراد بالتاكيد ما تضمنه الفعل بلا زيادة عليه ولم يتضمن الفعل الالماهية من حيث هى والقصد الى الماهية من حيث هى يكون مع قطع النظر عن قلتها وكثرتها والتثنية والجمع لا يكونان الا مع النظر الى كثرتها فتناقضا (قوله

٩ اى كل واحد من مثالى ما بين
كونه بمعنى المصدر بالاضافة

بـخلاف اخويه) يعنى النوع والعدد وذلك لان النوع قديكون نوعين فصاعدا وكذا قديكون
العدد اثنين فصاعدا) قوله (وقديكون بغير لفظه نحو قعدت جلوسا) اى قديكون المصدر بغير
لفظ الفعل وذلك امامصدر او غير مصدر والمصدر على ضربين اما ان يلاقى الفعل فى الاشتقاق
٢ نحو قوله تعالى ﴿ وتبتل اليه تبتلا والله انتبكم من الارض نباتا ﴾ واما ان لا يلاقى
فيه نحو قعدت جلوسا (ومذهب سيديوه فى كليهما ان المصدر منصوب بفعله المقدر اى
تبتل اليه وتبتل نفسك تبتلا وانتبكم من الارض فنبتم نباتا وقعدت وجلست جلوسا
(ومذهب المازنى والمبرد والسيرا فى انه منصوب بالفعل الظاهر وهو اولى لان الاصل
عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة اليه) واما غير المصدر فقد ذكرنا طرفا منه ومن جملة
الضمير الراجع الى مضمون عامله نحو قوله ﴿ هذا سراقة للقران يدرسه ﴾ والمرؤ
عند الرشى ان يلقيها ذيب ﴿ اى يدرس الدرس او الى غير مضمون عامله نحو
اعجبني الضرب الذى ضربته او اسم الاشارة المشار به الى غير مضمون عامله نحو
اعجبني ضربى فضربت ذاك ومن غير المصدر نحو اعطيته عطاء وكنته كلاما فانهما
ليسا بمصدرين لشيء من الافعال ﴿ قوله (وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا
كقوله لمن قدم خيز مقدم ووجوبا سماما مثل سقيا ورعيا وخيبة وجدعا وجدا وشكرا
وعجبا) اعلم انه لا بد فى الواجب الحذف والجارزة من القرينة (قوله ٣ جوازا ووجوبا)
نصب على المصدر بفعل محذوف اى بعضه يسمع حذفه وجوبا سماما ولا يقاس عليه
وبعضه يقاس عليه فى وجوب الحذف قياسا (واقول الذى ارى ان هذه المصادر وامثالها
ان لم يأت بعدها ما يبينها ويعين ما تعلقت به من فاعل او مفعول اما بحرف جرا او باضافة
المصدر اليه فليست مما يجب حذف فعله بل يجوز نحو سقاك الله سقيا ورعاك الله رعايا وجدعاك
جدعا وشكرت شكر او جدت جدا (وفى نهج البلاغة فى الخطبة البكالية ﴿ نحمد
على عظيم احسانه ﴿ ونير برهانه ﴿ ونواى فضله وامتنانه ﴿ جدا يكون لحقه اداء ﴿
واما ما بين فاعله بالاضافة نحو كتاب الله وصيغة الله وسنة الله ووعد الله وحنانك
ودو اليك او بين مفعوله بالاضافة نحو ضرب الرقاب وسبحان الله ولييك وسعديك
ومعاذ الله او بين فاعله بحرف جر نحو بؤسالك اى شدة وسحقالك اى بعد او كذا بعدالك
او بين مفعوله بحرف جر نحو عقراك اى جرحا وجدعاك والجذع قطع الانف او الاذن
او الشفة او اليد وشكرالك وجدالك وعجبامك فيجب حذف الفعل فى جميع هذا قياسا
والمراد بالقياس ان يكون هناك ضابط كلى يحذف الفعل حيث حصل ذلك الضابط
والضابط ههنا ما ذكرنا من ذكر الفاعل او المفعول بعد المصدر مضافا اليه او بحرف
الجر لالبيان النوع احترازا عن نحو قوله تعالى ﴿ ومكروا مكبرهم ﴾ وسعى لها سعيها ﴿
وانما وجب حذف الفعل مع هذا الضابط لان حق الفاعل والمفعول به ان يعمل فيهما
الفعل ويتصل به فاستحسن حذف الفعل فى بعض المواضع اما ابانة لقصد الدوام والازوم
يحذف ما هو موضوع للحدث والتجدد اى الفعل فى نحو جدالك وشكرالك وعجبا

(منك)

٢ قال زين العرب فى شرح
المصابيح ان العرب يستعملون
القعود فى مقابلة القيام
والجلوس فى مقابلة
الاضطجاع ونحوه وحكى
ان النصر بن ثميل دخل على
المأمون وقام بين يديه فقال
له المأمون اجلس فقال
يا امير المؤمنين لست بمضطجع
فاجلس قال فكيف اقول قال
قل اقعد

٣ (قوله جواز او وجوبا
نصب على المصدر) الصواب
قوله سماما وقياسا نصب على
المصدر بفعل محذوف وما فى
الكتاب سهو من القلم
كما لا يخفى

تحنن على مرة بعد اخرى
وحنانا بعد حنان وتحنن
ترجم وحنان كحجاب
الرجة والرزق ودو اليك
اى مداولة على الامر
وتد اول بعد تد اول

منك ومعاذ الله وسبحان (واما التقدم ما يدل عليه كما في قوله تعالى ﴿ كتاب الله عليكم ﴾ وصيغة الله ﴿ ووعده الله ﴾ اولكون الكلام بما يستحسن الفراغ منه بالسرعة نحو لبك وسعديك ودوايك وهذا ذك وهما جيك في المصدر مبهما لا يدري ما تعلق به من فاعل او مفعول فذكر ما هو مقصود المتكلم من احدهما بعد المصدر ليختص به فلما بينهما بعد المصدر بالاضافة او بحرف الجر فبحر اظهار الفعل بل لم يحز فلا يقال كتب كتاب الله ووعده وعده الله واضربوا ضرب الرقاب واسبح سبحان الله واجد جدالك وعقر الله عقرالك وذلك لما ذكرناه من ان حق الفاعل والمفعول ان يتصلا بالفعل معمولين له فلما حذف الفعل لاحد الدواعي المذكورة وبين المصدر المبهم اما بالاضافة او بحرف الجر فلو ظهر الفعل رجع الفاعل او المفعول الى مكانه ومركزه بعد الفعل متصلا بالفعل ومعمولا له فوزانه وزان نحو قوله تعالى ﴿ ان امرء هلك ﴾ واما قولهم ٤ حردت حرده وحدت حده وقصدت قصده ونحوت نحوه ونحو ذلك فليس انتصاب الاسماء في ذلك على المصدر بل هو مفعول به على جعل المصدر بمعنى المفعول كقوله ﴿ دار لسعدي اذه من هواكا ﴾ والمعنى قصدت به جهته التي ينبغي ان يقصدها من يطلبه (ويجوز ان يكون المعنى حردته حرده الذي يليق به وحده حده الذي ينبغي فيكون مضافا لبيان النوع كما في قوله تعالى ﴿ وقد مكروا مكرهم ﴾ وفعلت فعلتك وقوله تعالى ﴿ وسعى لها سعيها ﴾ (واجار والمجرور بعد هذه المصادر في محل الرفع على انه خبر المبتدأ الواجب حذفه ليلي الفاعل او المفعول المصدر الذي صار بعد حذف الفعل ٢ كانه قائم مقام الفعل كما كان ولي الفعل ٣ والمعنى هولك اي هذا الدعاء لك (وكذا كل ما فيه من التبينية المبينة للعارف نحو قوله تعالى ﴿ وما بكم من نعمة فن الله ﴾ ان جعلنا ما بمعنى الذي واما المبينة للنكرة فهي صفة لها كالوجعلنا ما في الآية نكرة وقدين ايضا بعض انواع المفعول به اللازم استمرار فعله بحرف الجر نحو مرحبا بك واهلا بفلان اي هذا الدعاء مختص بك هذا ان فسرت مرحبا بموضع الرحب اي اتيت موضعا رحيبا وان فسرت بالمصدر اي رحب موضعك مرحبا اي رحبا فهو من هذا الباب والجملة المفسرة المحذوفة المبتدأ لا محل لها لانها مستأنفة * ثم اعلم ان هذه المصادر مع الحال المذكورة من استحسان حذف فعلها للدواعي المذكورة اما ان يتوغل في حذف فعلها بحيث لا ينوي قبلها تقديرا بل بصير المصدر عوضا منه وقائما مقامه كالمصادر الصائرة اسماء افعال كما يجيء في بابها نحو هيئات ورويد وشتان فتبني لقيامها مقام المبنى ولا يكون لها اذن محل من الاعراب كما لم يكن للفعل الذي قامت هي مقامه وبنائها على الفتح اكثر اذن ٤ لتبقى مبنية على الاعراب الذي استحقه حال المصدرية فيرجع اذن في استعمال الفاعل والمفعول بعدها الى الوجه الذي كانا يستعملان عليه مع الفعل لصيرورة المصدر كالفعل فيقال هيئات زيد (ويجوز ان يراعى اصلها في المصدرية مع كونها اسماء افعال فيستعمل الفاعل والمفعول بعدها استعمالهما مع المصادر قال الله تعالى هيئات هيئات لما تواعدون ﴿ فهو بمنزلة بعدا لما تواعدون استعمالا واما في المعنى فهيئات اسم فعل

٤ قوله حردت حرده
يقول حردت حردك اي
قصدت قصدك

٢ لزوم حذف الفعل قبله
نسخه

٣ (قوله والمعنى هولك
اي هذا الدعاء لك)
والشهور النصب على الحال

٤ ان زادت على حرفين
نسخه

• (قوله فيكون حاشا زيدا
مصدرا مضافا) لاحرف
جر حاشى كلمة تفيد معنى
التنزيه في باب الاستثناء تقول
اساء القوم حاشى زيد وهى
حرف من حروف الجر
فوضعت موضع التنزيه
والبراءة فعنى حاشى الله
براءة الله وتنزيهه وهى
قراءة ابن مسعود على اضافة
حاشى الى الله اضافة البراءة
ثم قال الله وتعتست بهر البيان
من يرى وينزه والدليل
على تنزيل حاشى منزلته
قراءة ابي السماك حاشا لله
بالتنوين كشاف ٦ قوله
(وواها لك اى طيبا) اذا
تعجبت من طيب شئ قلت
واها له ما اطيبه ٧ قوله
(وى لزيد آه) وى كلمة
تعجب يقال وىك ووى لعبد الله
واما وىه فكلمة يقال فى
الاستحاثات ٨ قوله (واوه)
اوه من كذا كلمة توجع
وربما قلبوا الواو الفاقالوا
آه ٩ قوله (منهم) اذا
الداعى المثوب (الثوب
فى اذان الفجر ان يقال الصلاة
خير من النوم

والالم بين) واما ان لا يتوغل فى حذف فعلها بل يكون فعلها مقدر قبلها لينصبها كالمصادر
المذكورة ههنا وهذه المصادر كما انها قائمة مقام الفعل كالمصادر الاولى من حيث لم تستعمل
الافعال قبلها لكنها ليست قائمة مقام افعالها اذ لو قامت مقامها لم تقدر قبلها فلم تكن تنصب
فبا تنصبا عرنا ان الفعل مقدر قبلها وبناء الاولى عرنا قيامها مقام افعالها (وقد يجوز
فى بعض المصادر ان يستعمل الاستعمالين اعنى يكون مصدرا واسم فعل نحو رويد زيدا ورويد
زيدا وبله زيد وبله زيدا) ويجوز ان يكون حاشى من هذا الباب هـ فيكون حاشى زيد
مصدرا مضافا كرويد زيد بدليل القراءة الشاذة ﴿ حاشا لله ﴾ منونا ويكون حاشى لزيد
اسم فعل مستعملا استعمال المصادر كما ذكرنا فى هيات لزيد (ومن جملة المصادر القياسية
المضبوطة بالضابط المذكور مصادر لم توضع افعالها نحو دفرا الهى تننا وبهرا اى تعسا اما
بهرا بمعنى غلبة فعله فعل مستعمل فهما مثل القهقرى والقرفصاء اعنى ان جميعها مصادر لافعل
لها على مذهب سيبويه الا ان الفرق بينهما ان دفرا وبهرا لم يستعمل ناصبهما وبيننا بحرف جر
بخلاف نحو القرفصاء فانه استعمل ناصبه من غير لفظه والناصب المقدر لدفرا وبهرا ايضا فعل
من غير لفظهما والتقدير انت دفرا وتعتست بهرا (ومنها اسماء اعيان هى الة مقامة مقام المصادر نحو
ترباك وجندلا اى رमित رميا بترب وجندل فهذا مثل ضربته سوطا والفرق بينهما مثل الفرق
بين بهرا والقهقرى (ومنها صفات قائمة مقام المصدر نحو هنيئلك اى هناء وعائذ بك اى
عياذا وهى مثل قم قائما اى قياما وتعال جائيا والفرق بينهما ما ذكرنا فى القسمين المذكورين وقد
قل فى هذا القسم انه نصب على الحال المؤكدة كاقيل فى قم قائما (ومنها اسماء اصوات قامت
مقام المصادر كما هامنك اى توجعا ٦ وواها لك اى طيبا ووافاة لك اى كراهة فيقدر
لجميعها افعال بمعناها ويلزم اضممار ناصب ما كان فى الاصل صوتا وان لم يبين بالجار نحو ايتها
اى كفوا ووبها اى زيادة وذلك لان الاصوات بعيدة من الاشتقاق والتصرف والمصدر
اصل فى باب التصرف والاشتقاق اذ جميع انواع الافعال والاسماء المتصلة بها صادرة
عنه على الصحيح من المذهب فلما صار مالا يشتق منه قائما مقام المشتق منه قطع عنه
الفعل الناصب له نصب المفعول المطلق لانه فى الاغلب يكون مشتقا من مفعوله المطلق
(والاصوات القائمة مقام المصادر يجوز اعرابها نصبا الا ان يكون على حرفين ثانيا فيهما
حرف مد نحو ٧ وى لزيد وذلك نحو آها وواها وويها ويجوز ابقاؤها على البناء
الاصلى نحو اف لكما ٨ واوه على اخوانى وآه من ذنوبى (والظاهر ان وىلك
وويحك وويسك وويك من هذا الباب (واصل كلها وى على ما قال الفراء جئ
بلام الجر بعدها مفتوحة مع المضمر نحو وى لك ووى له ثم خلط اللام بوى حتى صارت
لام الكلمة كما خلط اللام بيا فى قوله ﴿ فخير نحو عند الناس منكم ﴾ ٩ اذا الداعى المثوب
قال يالا ﴿ فصار معربا باتمامه ثلاثيا فجاز ان يدخل بعدها لاما اخرى نحو ويلاك
لصيرورة الاولى لام الكلمة ثم نقل الى باب المبتدأ فقل ويل لك كما فى سلام عليك

٣ قوله (ولا تنكأ) نكأت
الفرحة أي قشرتها

٤ قوله (قرح الفؤاد فيجمعها)
يجمعها بكسر الباء وهم
لا يقولون يعلم بالكسر لكن
لما اجتمعت ياءان قويت
تحمل الكسر

٥ قوله (قعدك وعمرك آه)
قال بعد ما ذكر هذه الامثلة
اعني قعدك وقعيدك لا آتيك
وقعدك الله وقعيدك الله
لا آتيك هذه مصادر منصوبة
بفعل مضمر والمعنى
بصاحبك الذي هو صاحب
كل نجوى كما يقال نشدتك
الله ومعنى عمر الله احلف
ببقاء الله ودوامه واذا قلت
عمرك الله فكانك قلت
تعميرك الله أي باقرارك له
بالبقاء وقال في شرح
المفصل عمرك الله فيه معنى
السؤال ولذلك يجاب بما
يجاب به قسم السؤال
وكذلك في قعدك الله معنى
السؤال أيضا كعمرك الله

٢ قوله (وكذا قعدك الله
تقديرا) انما قال تقدير الان
فعله لم يستعمل كما مر
وسيصرح به ايضا

٣ قوله (أي اسأل الله
تعميرك واسأل الله عمرك
آه) يقال سألت الشيء
وعن الشيء ايضا

ثم جعل ويج وويت وويس كنايةات عن ويل وهذا كما قالوا قاتله الله بمعنى قتله ثم
استشنعوها فكنوا عنها بقاتعه وكاتعه ثم صار بعض الاصوات القائمة مقام المصادر
قائما مقام الفعل فصار اسم فعل مخصوصه ومه وايه وغير ذلك مما سنذكره في اسماء
الافعال كما يقوم المصدر الاصل مقام الفعل فيصير اسم فعل على ما مر قبل (ويجوز في كل
صوت يدعى صيرورته اسم فعل ان يقال ببقائه على مصدريته ويكون بناؤه نظرا الى
اصله حتى كان صوتا لالكونه اسم فعل فضه انت وزيد نحو ضربا انت وزيد وذلك
لانا علمنا صيرورة المصادر اسماء افعال بكونها مبنية كما ذكرنا فاذا كان لنا طريق الى
بناء هذه الاسماء غير كونها اسماء افعال وهو النظر الى اصله فلا ضرورة تلجئنا الى
كونها اسماء افعال (ومن المصادر المضبوطة بالضابط المذكور قولهم عمرك الله وقعدك
الله بفتح القاف قال المازني سمعت كسرهما ممن لا اثق به وهما عند سيديوه منصوبان على
المصدر وقد استعمل فعل عمرك بخلاف قعدك قال * عمرتك الله الا ما ذكرت لنا * هل
كنت جارتنا ايام ذي سلم * ولا يقال قعدتك الله واكثر ما يستعملان في قسم السؤال
فيكون جوابهما مافيه الطلب كالامر والنهي قال * قعيدك ان لا تسمعي ملامة * ٣ ولا
تنكأ ٤ قرح الفؤاد فيجمعها * وان زائدة وقال * ايها المنكح الثريا سهيلا * عمرك الله
كيف يلتقيان * هي شامية اذا ما استقلت * وسهيل اذا استقل يمانى * وقد ذكر
الجوهري استعمال ٥ قعدك وعمرك في القسم الذي لا سؤال فيه قال يقال قعدك لا آتيك
وكذا قعيدك وقعدك الله لا آتيك وقعيدك الله لا آتيك وعمر الله ما فعلت كذا وعمرك الله
ما فعلت كذا قال ابن يعيش لا يستعملان الا في القسم (قال الجوهري وقد جاء عمرك الله في
غير القسم واستشهد بقوله * عمرك الله كيف يلتقيان * وقال المعنى سألت الله ان يطيل عمرك
ولم يرد القسم) وقد ذكرنا انه في البيت قسم السؤال (والاصل عند سيديوه عمرتك الله تعميرا
لحذف الزوائد من المصدر واقيم مقام الفعل مضافا الى المفعول به الاول ٢ وكذا قعدك الله
تقديرا ومعنى عمرتك اعطيتك عمرا بان سألت الله ان يعمرك فلما ضمن عمر معنى السؤال
تعدى الى المفعول الثاني اعني الله وكذا قعدتك الله وان لم يستعمل ان جعلتك قاعدا متمكنا
بالسؤال من الله تعالى (واجاز الاخفش رفع الله في عمرك الله ليكون فاعلا أي عمرك الله
تعميرا) ويجوز ان لا يكون انتصابهما على المصدر ويكون التقدير اسأل الله عمرك ٣ أي
اسأل الله تعميرك واسأل الله قعدك أي تقعيدك وتمكينك على حذف الزوائد واسأل متعد الى
مفعولين او يكون المعنى اسأل بحق تعميرك الله أي اعتقادك بقاءه وابديته وتقعيدك الله
أي نسبتك اياه الى القعود أي الدوام والتمكن فيكون انتصابهما بحذف حرف القسم
نحو الله لافعلن وهما مصدران محذوف الزوائد مضافان الى الفاعل والله مفعول به
للمصدرين (ويجوز ان يكون معنى قعدك الله بكسر القاف بحق قعدك أي قعيدك
أي ملازمك العالم باحوالك وهو الله فالله عطف بيان لقعدك ويؤيد هذا التأويل
قولهم قعيدك الله بمعناه فالقعد والقعيد بمعنى المقاعد كالحلف والحليف فعلى هذا مذهب

سيبويه وهو ان نصبهما على المصدر وعلى تأويلهما باسأل تعميرك وتقعيدك ليس معنى القسم ظاهرا فيهما مع انهما لا يستعملان الا في القسم كما ذكرنا الا ان يقال لما كانا للدعاء للمخاطب جريا مجرى قسم السؤال لانه قد يبدأ السؤال بالدعاء للسؤال كانه قيل طول الله عرك افعلى كذا وكذا * قوله (وقياسا في مواضع منها ما وقع مثبتا بعد نفي او معنى نفي داخل على اسم لا يكون خبرا عنه او وقع مكررا مثل ما زيد الاسير او ما انت الاسير البريد وانما انت سيرا وزيد سيرا سيرا) قوله ما وقع مثبتا الى آخره هذا مصدر يجب حذف فعله باجتماع شيئين احدهما ان يكون ناصبه خبرا عن شئ * لوجعلت هذا المصدر خبرا عنه لم يكن الاجازا لكونه صاحب ذلك المصدر (والثاني ان يكون المصدر مكررا او بعد الا او معناها نحو ما زيد الاسير وما الدهر الاقلبا وانما انت سيرا وزيد سيرا سيرا والمنون تقريبا تقريبا) وكذا ان دخل على المبتدأ نواسخه نحو ان زيدا سيرا سيرا ويجوز ان يكون نحو ما كان زيد الاسير من هذا (وانما وجب حذف الفعل لان المقصود من مثل هذا الحصر او التكرير وصف الشئ بدوام حصول الفعل منه ولزومه له ووضع الفعل على الحدوث والتجدد وان كان يستعمل المضارع في بعض المواضع للدوام ايضا نحو قولك زيد يؤدى الطريد ويؤمن الخائف والله يقبض ويبسط وذلك ايضا لمشابته لاسم الفاعل الذى لادلالة فيه وضعه على الزمان فلما كان المراد التنصيص على الدوام والزم لم يستعمل العامل اصلا لكونه اما فعلا وهو موضوع على التجدد او اسم فاعل وهو مع العمل كالفعل بمشابهته فصار العامل لازم الحذف فان ارادوا زيادة المبالغة جعلوا المصدر نفسه خبرا عنه نحو زيد سير سير وما زيد الاسير كما ذكرنا في المبتدأ في قولنا فانما هي اقبال وادبار فينمحي اذن عن الكلام معنى الحدوث اصلا لعدم صريح الفعل وعدم المفعول المطلق الدال عليه ومثل هذا المعنى اعنى زيادة المبالغة في الدوام رفعوا بعض المصادر المنصوبة التى قدمنا ان فاعلها او مفعولها يبين بالاضافة او حرف الجر بعد حذف الفعل لزوما تبيننا لمعنى الدوام قال * عجب لتلك قضية واقامتى * فيكم على تلك القضية اعجب * قال سيبويه سمعنا بعض من يوثق به وقد قيل له كيف اصبحت قال جد لله وثناء عليه ومنه سلام عليك وويل لك (قوله مثبتا بعد نفي) انما شرطهما لانه لو كان منفيما نحو ما زيد سيرا او لم يكن بعد نفي نحو زيد سيرا لم يكن فيه معنى الحصر المفيد للدوام فلم يجب حذف الفعل اذ قصده هو الموجب لحذف الفعل كما ذكرنا (قوله داخل على اسم) صفة لنفي وليس دخول النفي على الاسم المذكور شرط وذلك لانه يجوز كما قلنا في نحو ما كان زيد الاسير وما وجدتك الاسير البريد ان يكون انتصاب المصدر على انه مفعول مطلق كما يجوز ان يكون لكونه خبر الفعلين مجازا فالشرط اذن ما ذكرنا اعنى كون ناصبه خبرا عن شئ * لا يكون هو المصدر خبرا عنه الاجازا (قوله او معنى نفي) يريد به ما في انما من معنى الحصر نحو انما زيد سيرا (واعلم ان هذا المصدر الذى

بعد الاو معناها قد يكون منكرا كما ذكرناو معرفا اما بالاضافة نحو ما زيد الاسير لبريد او باللام
نحو ما زيد الاسير وكذا يجي مكررا نحو ما زيد الاسير اسيرا قالوا فحينئذ حذف الفعل او جب
لقيام الاول مقامه (قوله او وقع مكررا) فيه نوع اخلال لان مراده او وقع مكررا بعد اسم لا يكون
خبر عنه حتى لا يرد عليه نحو قوله تعالى ﴿ دكت الارض دكا ﴾ ولا يعطى لفظه هذه
الفائدة لا بتكلف * قوله (و منها ما وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة مثل قوله تعالى ﴿
(فشدوا الوثاق فاما منابعد واما فداء) ﴾ يعني بمضمون الجملة مصدرا مضافا الى الفاعل
او المفعول فمضمون شدوا الوثاق شد الوثاق يعني باثر ذلك المضمون فائدته ومقصوده وغرضه
المطلوب منه وسماه اثر لان الغرض من الشيء يحصل بعد حصول ذلك الشيء كالاثر الذي
يكون بعد المؤثر ويعني بتفصيل ذلك الغرض بيان انواعه المحتملة * واعلم ان ضابط هذا القسم
ان يذكر جملة طلبية او خبرية تتضمن مصدرا يطلب منه فواء واغراض فاذا ذكرت تلك
الفوائد والاعراض بالفاظ مصادر منصوبة على انها مفعولة مطلقة عقيب تلك الجملة وجب
حذف افعالها وذلك لان تلك الاعراض تحصل من ذلك المصدر المضمون فيصح ان يقوم ما تضمن
ذلك المصدر اعني الجملة المتقدمة مقام ما يتضمن تلك الاعراض اي افعالها الناصبة لها فلما صح
ذلك وتكررت تلك الفوائد استقل ذكر افعالها قبلها فالزم قيام متضمن المصدر الذي هي اغراضه
مقام متضمناته فوجب حذفها فقوله تعالى ﴿ شدوا الوثاق ﴾ جملة تتضمن شد الوثاق والمطلوب
من شد الوثاق اما قتل او استرقاق او من او فداء فقد فصل الله تعالى هذا المطلوب بقوله ﴿ فاما
منابعد واما فداء ﴾ وتقول في الخبرية زيد يكتب فقرة بعد او يباعو ويبيعو وعمر ويشتري طعاما فاما
يبيعو واما اكلا ونحو ذلك * قوله ومنها ما وقع للتشبيه علاجا بعد جملة مشتملة على
اسم بمعناه وصاحبه مثل مررت بزيد فاذا له صوت صوت جار وصراخ صراخ الشكلى
يعني ان قوله صوت جار مصدر فائدته التشبيه اذ المعنى مثل صوت جار (قوله بعد
جملة) يعني بها نحوله صوت وهذه الجملة مشتملة على اسم بمعنى هذا المصدر المنسوب
وهو المبتدأ المرفوع وهي مشتملة ايضا على صاحب ذلك الاسم اي الذي قام به ذلك
الحدث وهو الضمير المجرور باللام في مسئلتنا وكان ينبغي ان يضم اليه شرطا اخر وهو
ان يكون معنى ذلك الاسم المضمون للجملة الذي هو بمعنى المصدر المنسوب عارضا
لصاحبه غير لازم حتى يخرج نحو قولهم له علم علم الفقهاء وله هدى هدى
الصلحاء فان الثاني اذن يكون مرفوعا لا غير لان الجملة المتقدمة لا تدل اذن على معنى
الفعل اعني على الحدث واكثر الحاجة على ان هذا المصدر منصوب بفعل مقدر بين
الجملة المتقدمة والمصدر يدل عليه الجملة المتقدمة دلالة تامة مغنية عنه فلماذا وجب
حذفه ٢ فالاصل له صوت بصوته صوت جار اي تصويت جار فاقم الاسم مقام
المصدر كما اعطى عطاء وكلما وظاهر كلام سيبويه ان المصدر منصوب
بقوله له صوت لا يفعل مقدر (قال سيبويه وانما انتصب لانك مررت به في حال تصويت

٤ قوله متضمن المصدر الذي
هو اغراضه مقام متضمناته
هي الافعال الناصبة

(٢ قوله فالاصل له صوت
يصوته صوت جار) الصوت
معروف وقد صات الشيء
يصوت صوت وكذلك صوت
تصويتا

ومعالجة يعني ان هذه الجملة الاسمية بمعنى الفعل والفاعل فهو ٣ بمعنى يصوت لانها تدل على المصدر الحادث وعلى ما قام به ذلك المصدر وقد افترن بالجملة ما دل على زمان ذلك المصدر الحادث اي الحال الماضية وهو لفظ مررت في مسئلتنا للمجموع كالفعل والفاعل وهذا وجه قوي (وقد قيل ان العامل في المصدر المنصوب الاسم الذي بمعناه في الجملة المتقدمة لان المعنى فاذا له تصويت والتصويت مصدر يعمل فعله اذا لم يكن مفعولا مطلقا كما يجيء في باب المصدر فهو كما تقول عجت من ضربك ضرب الاميراي من ان ضربت ضرب الامير وكقولك ضربك ضرب زيد خير من ضرب عمرو ضربه (وفي هذا تردد لان المصدر عندهم لا يعمل عمل الفعل الا اذا صح تقديره بان وفعل منه ويسمى لوقلت مررت فاذا له ان يصرخ صراخ الشكلى بمعنى له صراخ لان معنى له ان يفعل اي يصح وقوع الفعل منه ولا يمتنع وليس قطعاً بوقوع الفعل بخلاف له صراخ فانه قطع بحصول الفعل (وعلى الوجهين الاخيرين لا يكون من هذا الباب لان طامله ظاهر ويجوز ان يدعى القول الثاني من هذه الاقوال الثلاثة في نحو قوله تعالى ﴿صنع الله ووعده الله وكتب الله وصبغة الله﴾ لان قبلها ما يؤدى معنى افعالها فيقال هذه المصادر منصوبة بالذكورة قبلها القيامها مقام افعالها (واجاز غير سيبويه رفع هذا المصدر المنصوب اعنى نحو صوت حار وصراخ الشكلى اما على البدل ٤ واما على الوصف وذلك على احد وجهين قال الخليل على حذف المضاف ٥ اي مثل صوت حار فيجيز اذن تعريفه مع كون الموصوف غير معرفة لان مثل لا يعرف بالاضافة وبني عليه انه يجوز هذا رجل اخوزيد على الوصف اي مثل اخي زيد ورد عليه سيبويه وقال لوجاز هذا لجاز هذا قصير الطويل اي مثل الطويل وقال غير الخليل هو جامد مأول بالمشتق اي له صوت منكر كما تقول مررت برجل اسد اي جرى ومثله قليل كما يجيء في باب الوصف فاذا تعرف فهو عند هؤلاء بدل لا غير فاذا انتصب المصدر اعنى نحو ٦ صوتا حسنا جازان يكون حالا على احد التأويلين المذكورين في الوصف وذو الحال الضمير المستكن في له واما اذا لم يكن المصدر للتشبيه وجاء موصوفا نحو فاذا له صوت صوت حسن فقال سيبويه يجب رفعه على احد وجهين اما على انه بدل من الاول او وصف له وانما حكم فيه بالبدل لا التوكيد اللفظي كما في جاءني زيد لان الثاني مع وصفه صار كاسم واحد مفيد مالم يفده الاول ولولم يكن معه الصفة لكان تأكيد الاخير ومن جعله وصفا مع ان معنى الوصف ليس فيه فلكونه مع وصفه كاسم واحد الاترى انهم جعلوا الحال الموطئة حالا لان في وصفه معنى الحالية كما في قوله تعالى ﴿انا انزلناه قرآنا عربيا﴾ وهذا كما قال سيبويه في نحو لاماء ماء باردا ٧ فان كررت فصار وصفا فانت فيه بالخيار ان شئت نونت وان شئت لم تنون جعل الثاني لكونه تكميلا للاول موصوفا بشئ كالوصف للاول ومن جعله بدلا فان معنى الوصف في تابعه في الظاهر لافيه ولا منع عندى ان يكون الثاني اعنى صوت حسن توكيدا لفظيا كما يجيء في باب النداء (واجاز

٣ فهو ما دل الى الجملة لانها بمعنى الكلام ٤ او عطف البيان فان عطف البيان هو بدل الكل من الكل كما يجيء في باب البدل واما على الوصف آه نسخته (قوله اي مثل صوت حار فيجيز اذن تعريفه مع كون الموصوف نكرة) كان يقال صوت الحمار (٦ قوله صوتا حسنا جازان يكون حالا على احد التأويلين المذكورين في الوصف) اي مثل صوت الحمار او متكررا ٧ (قوله فان كررت فصار وصفا فانت فيه بالخيار) كما هو حكم الوصف في لارجل ظريف وظريفا ٧ فان كرر منى لا بلا فصل بين الاسم وذلك المكرر ثم وصف الثاني نحو لاماء ماء باردا فان شئت بينت الثاني نظرا الى كونه تكميلا لفظيا وان شئت اعربت به رفعا ونصبا وذلك لانه لما وصف صار مع وصفه كانه وصف للاول كالحال الموطئة في قوله تعالى ﴿انا انزلناه قرآنا عربيا﴾ والاعراب في المكرر الموصوف اولى نظرا الى كونه كالصفة من الاعراب في المكرر غير الموصوف واما وصف المكرر اعنى باردا فليس فيه الا الاعراب

الخليل في هذا المصدر الموصوف النصب ايضا ما على المصدر او على الحال وانما اختار سيبويه
الاتباع في الثاني دون النصب على المصدر لكونه بلفظ الاول ومعناه فالاولى ان تجعل الثاني
مع تابعه تابع الاول حتى يكون تابع الثاني كتابع الاول واذا جاء بعد الجملة المذكورة
صفة للمصدر المضمون من غير تكرير المصدر فالاولى الاتباع ويجوز النصب على حذف المصدر
الموصوف نحوه صوت حسن ويجوز حسنا اي صوتا حسنا وكذا ان خلت الجملة المتقدمة
من صاحب الاسم الذي بمعنى المصدر فالاولى اتباع المصدر وان كان للتشبيه وصفا وبدلا كما
ذكرنا نحو مررت فاذا في الدار صوت جار وانما ضعف نصبه لان الجملة المتقدمة ليست
اذن كالفعل خلوها مما اسند اليه الحدث معنى ولا بد للفعل من مسند اليه وقد اجازوا النصب فيه
على المصدر او الحال كما مر وروى في بيت رؤية * ٧ فيها ازدهاف ايما ازدهاف * نصب
ايما مع انه لم يذكر صاحب الاسم ولا الموصوف وهو في غاية الضعف فالوجه الاتباع في مثله
* قوله (ومنها ما وقع مضمون جملة لا محتمل لها غيره مثل له على الف درهم اعترافا ويسمى
توكيد نفسه) يعني يكون المصدر مضمونا لجملة لا محتمل تلك الجملة من جميع المصادر
الاذاك المصدر فلا محتمل لها اذن من المصادر الاذاك المصدر ولهذا قيل ان المصدر الظاهر
يؤكد نفسه فاعترافا في له على الف درهم اعترافا يؤكد الاعتراف الذي تضمنته الجملة المذكورة
كما ان المصدر يؤكد نفسه في نحو ضربت ضربا الا ان المؤكد ههنا مضمون المفرد اي
الفعل من دون الفاعل لان الفعل يدل وحده على الضرب والزمان (واما في مسئلتنا
فالاقرار مضمون الجملة الاسمية بكما لا مضمون احد جزئها (ومنه قولهم الله اكبر
دعوة الحق لان الله اكبر اول اذان الذي هو الدماء الحق ٩ اذ هو دعاء الى الصلاة
فدعوة الحق كرجل صدق وجار سوء ومنه قوله * اني لا منحك الصدود وانتي *
قسما اليك مع الصدود لا ميل * لان قسما بمعنى التأكيده وهو الحاصل في الكلام السابق
بسبب ان واللام فالمصدر المؤكد لنفسه هو الذي يؤكد جملة تدل على ذلك المصدر
نصا ومنه صبغة الله وصنع الله وكتاب الله ونحوها لان ما تقدمه من الكلام نص
على معاني هذه المصادر وجيء بالمصادر مضافة الى الفاعل لانه حصل اليأس من اظهار
فعلها كما تقدم ففي مثل هذه المصادر ضابطان لوجوب حذف افعالها الاضافة المذكورة
وكونها تأكيدها لانفسها ولا يمتنع في كل ما هو تأكيده لنفسه من المصادر ان يقال الجملة
المتقدمة عاملة فيه لنبايتها عن الافعال الناصبة وتأديتها معناها كما قلنا في نحو زيد صوت
صوت جار فلا يكون من المنصوب باللازم اضماره * قوله (ومنها ما وقع مضمون
جملة لها محتمل غيره نحو زيد قائم حقا ويسمى توكيد غيره) اعلم ان قولك زيد قائم حقا
مثل رجوع زيد القهقري في ان المصدر في كليهما مؤكد لما يحتمل غيره الا ان المحتمل في الاول
جملة وفي الثاني مفرد اعني مجرد الفعل من دون الفاعل * ثم اعلم ان المؤكد لغيره في الحقيقة
مؤكد لنفسه والافليس بمؤكد لان معنى التأكيده تقوية الثابت بان تكرره واذا لم يكن
الشيء ثابتا فكيف يقوى واذا كان ثابتا فكرر انما يؤكد نفسه وبيان كونه ٢ مؤكدا لنفسه

٧ قوله (في بيت رؤية فيها
ازدهاف ايما ازدهاف)
ازدهاف الخفة والتزق وفيه
ازدهاف اي استعجال وتقمم
ومنه قول رؤية فيه ازدهاف
ايما ازدهاف نصب ايما على
الحال صحاح واوله * لولا
توقى على الاشراف *
* المحتنى في النفث النفثاف *
* في مثل مهوى هوة
الوصاف * قولك اقوالا
مع التحلاف * فيها ازدهاف
ايما ازدهاف * * والله بين
القلب والاضعاف * اي
لولا اني اتوقى لرميت بي
في الهواء البعيد في مثل هوة
الوصاف وهوته مثل عند
العرب قولك يدل من التاء
في المحتنى فيها ازدهاف اي
في تلك الاقوال تسارع الى
الحلف والله اي هو بين
القلب وما يحويه فلا يخفى
عليه ما تضمنه ايها الاب
يخاطب اياه العجاج ٩ او دعوة
الحق اذ هو دعاء الحق نسخته
٢ على التفصيل ان قولهم
الحق في جميع نسخته

ان جميع الامثلة الموردة للمؤكد لغيره اما صريح القول او ماهو في معنى القول قال تعالى ﴿ ذلك عيسى بن مريم قول الحق ﴾ وقولهم هذا القول لا قولك اى هذا هو القول الحق لا اقول مثل قولك انه باطل وهذا زيد غير ما تقول ما فيه مصدرية اى قولاً غير قولك (ومعنى هذا زيد بمعنى قوله * انا ابو النجم اى هذا هو ذلك المشهور الممدوح لا كما تقول في حقه من ضد ذلك وقولك هذا زيد قائم حقاً اى قولاً حقاً) وكذا هذا عبد الله حقاً والحق لا الباطل ٣ وكذا قول ابي طالب * اذا لاتبعناه على كل حالة * من الدهر جدا غير قول التهازل * اى قولاً جدا (وكذا قولك لا فعلنه البتة اى قطعت بالفعل وجزمت به قطعة واحدة والمعنى انه ليس فيه تردد بحيث اجزم به ثم يدولى ثم اجزم به مرة اخرى فيكون قطعتان او اكثر بل هو قطعة واحدة لا يثنى فيها النظر ٤ وكذا قولهم افعله البتة اى جزمت بان تفعله وقطعت به قطعة فالبتة بمعنى القول المقطوع به وكان اللام فيها فى الاصل للعهد اى القطعة المعلومة منى التى لا تردد فيها فنقول التقدير الاصلى فى مثل هذا المصدر ان يجعل الجملة المتقدم مفعولاً بهما قلت وهذا المصدر مفعولاً مطلقاً قلت بياناً للنوع فالقول الناصب مدلول الجملة المتقدمة لان المتكلم اذا تكلم بالجملة فهى مقولة فمعنى جميع هذه المصادر ان كانت بعد الجملة الخبرية قولاً حقاً مطابقاً للخارج (وهذا المعنى يدل عليه الجملة السابقة نصاً بحيث لا احتمال فيها لغيره من حيث مدلول اللفظ اذ جميع الاخبار من حيث اللفظ لا يدل الاعلى الصدق) واما الكذب فليس بمدلول اللفظ بل هو تقيض مدلوله واما قولهم الخبر يحتمل الصدق والكذب فليس مرادهم ان الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المراد انه يحتمل الكذب من حيث العقل اى لا يمنع عقلاً ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتاً (وكذا ما يجئ بعد الامر والنهى من المؤكد لغيره كالبتة يدلان عليه دلالة نص لان الامر قاطع بطلب الفعل والناهى قاطع بطلب تركه (واما قولهم ٥ اجدك لا تفعل كذا قال * اجدك لا تقضيان كرا كما * ولا يستعمل الامع النفي فليس مؤكداً للفعل المذكور بعده ٦ كما توهم بعضهم اذ لو اكد قوله جدياً قوله لا تقضيان كرا كما لكان مؤكداً لمضمون المفرد اعنى الفعل بلا فاعل فيكون نحو رجوع زيد القهقرى لان عدم القضاء يكون اذن هو المحتمل للجد وغيره فيكون كالرجوع المحتمل للقهقرى وغيرها (فان قلت جدك مضمون عدم قضاء مخاطبين لان ذلك قد يكون جداً وقد يكون هزلاً فيكون مؤكداً للجملة لا للمفرد (قلت عدم القضاء هو المحتمل للجد والهزل سواء اسندته الى مخاطبين او غيرهما ويعارض بنحو زيد رجوع القهقرى فان القهقرى فى هذا المثال بيان لرجوع زيد لا للرجوع المطلق فثبت ان جدك مبين لمضمون المفرد ونحن انما جعلنا المصدر مؤكداً لغيره اذا اكد معنى القول الذى هو مضمون الجملة لكونها مقولة (ولا يجوز ان يقدر اجدك اقول لا تقضيان كما قدرنا فى بيت ابي طالب اقول لاتبعناه على كل حالة جد الفساد المعنى فنصب اجدك اذن بطرح الباء والمعنى اجدك كما قال الاصمعي ومثله قوله * احقا بنى ابناء سلمى بن جندل * تهددكم اياى وسط المجالس * اى فى حق ٥ ومعنى حقاً وجدك متقاربان او نقول انتصابه

٣ قوله (وكذا قول ابي طالب اذن لاتبعناه على كل حالة آه) هذا من قصيدة له فى مدح النبى عليه السلام واوله * فوالله لو لا ان اجئ بسببة * تخير على اشيا خافى المحافل * ومعنى تخير اى ترجع ٤ قوله (وكذا قولهم افعله البتة آه) وقطعت همزة البتة على خلاف القياس ٥ اوله * خليلي هيا طال ما قدر قدتما ٦ قوله كما توهم بعضهم (آه) كالزنجشرى والمص فى الايضاح قوله (اجدك واجدك بمعنى ولا يتكلم به الا مضافاً قال الاصمعي معناه اجد منك هذا ونصبه على طرح الباء قيل ما اتاك فى الشعر من قولك اجدك فهو بكسر الجيم واذا اتاك بالواو وجدك فهو مفتوح ٥ قوله (ومعنى حقاً وجدك متقاربان) جد فى الامر يجد ويجدو وكذا اجد

على الحال ٢ كافي فعلته جهداً على الخلاف الذي يحى فيه (والعامل في اجد كما الفعل الذي بعده اذا لم يكن مصدراً بما لان لها صدر الكلام) ويجوز ان يقال هو بتقدير انجد ان جد اثم بين ما يسأل عن الجد فيه وهو لا تقضيان فيكون اذن مما يجب حذف فعله بضابط اضافته الى الفاعل فقدتين لك بما قدمنا ان جميع المصادر المؤكدة لغيرها ينبغي ان تكون مدلوله الجملة المتقدمة بحيث لا يحتمل من حيث اللفظ سواها كافي المؤكدة لنفسها ويقوى ذلك انه لا يجوز لك ان تقول زيد قائم غير حق او هو عبد الله قولاً باطلا لان اللفظ السابق لا يدل عليه فظهر ان قولهم في نحو متى زيد قائم ظنك ان ظنك مصدر مؤكد لغيره كحقا في قولك زيد قائم حقاً ليس بشيء اذ ليس قولك زيد قائم دالا على ظن المخاطب نصاً فانصبه بنزع الخافض كما قيل في اجدك او على المصدر لكنه غير مؤكد ولا يجوز اظهار ناصبه لكونه مضافاً الى فاعله (فاذا ثبت هذا قلنا انما قيل لمثل هذه المصادر مؤكداً لغيره مع ان اللفظ السابق دال عليه نصاً لانك انما تؤكد بمثل هذا التأكيده اذا توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة السابقة في نفس الامر وغلب في ذهنه كذب مدلولها فكانت كدت باللفظ النص في معنى لفظاً محتملاً لذلك المعنى ولنقيضه والنص غير المحتمل فلذلك قيل مؤكداً لغيره واما المؤكد لنفسه فلا يذكر المثل هذا الغرض فيسمى توكيداً لنفسه وهذه عبارة التأخرين وسيبويه يسمى المؤكد لنفسه التأكيده الخاص والمؤكد لغيره التأكيده العام (وقال المصنف معنى التوكيد لغيره اى التوكيد لدفع احتمال غيره وليس بشيء لانه في مقابلة التوكيد لنفسه فينبغي ان يكون الغير مؤكداً كالنفس) وانما وجب حذف الفعل الناصب في المؤكد لنفسه ولغيره لكون الجملتين كالتائتين عن الناصب من حيث الدلالة عليه وقائمتين مقامه اعنى قبل المصدر فلا يجوز تقدم المصدرين على الجملتين لكونهما كالعامل الضعيف (قال الزجاج ولا يمتنع التوسط نحو زيد حقاً اخوك وانا لا ارى بأساً بارتكاب كون الجملتين بانفسهما عاملتين في المصدرين لافادتهما معنى الفعل كما ذكرنا فلا يتقدم المصدر ان عليهما لضعف العامل فلا يكونان اذن من هذا الباب) فالإضافة الى الفاعل في نحو صبغة الله ووعده الله للامن من اظهار الفعل مع حصول النائب عنه * (قوله ومنها ما وقع مثني نحو لبيك وسعديك) ليس وقوعه مثني من الضوابط التي يعرف بها وجوب حذف فعله سواء كان المراد بالتثنية التكرير كقوله تعالى ﴿ثم ارجع البصر كرتين﴾ اى رجعا كثيراً مكرراً او كان لغير التكرير نحو ضربته ضربتين اى مختلفتين بل الضابط لوجوب الحذف في هذا وامثاله اضافته الى الفاعل او المفعول كما ذكرنا قبل ولبك مثني عند سيبويه مفرد كلدى عند يونس قلب الفهاياء لما اضيف الى المضمر كالف لدى وليس بوجه لبقاء ياءه مضافاً الى الظاهر قال * دعوت لما بنا مسورا * فلبى فلبى يدي مسورا * قال ابو علي معتذراً ليونس يجوز ان يقال اجرى الشاعر الوصل مجرى الوقف على لغة من وقف على افعى افعى بالياء واصل لبيك البالك البايين اى اقيم لخدمتك وامثال مأمورك ولا يرح عن

٢ (قوله كافي فعلته جهداً على الخلاف) الجهد والجهد الطاقة وقرئ الاجهدهم بالفتح والضم قال القراء الجهد بالضم الطاقة وبالفتح من قولك اجهد جهداً في هذا الامر اى ابلغ غايتك ولا يقال اجهد جهداً بالضم فأدلة هذه الزيادة المحقة المضروب عليها الاعتذار عن دخول هذه المصادر في ضابطة الاضافة مع ان ناصبها مذكور على ما ذكره ههنا فتأمل

٤ (قوله دعوت لما بناى مسورا آه) مسورا اسم رجل ولبى الاول فعل من التفعيل المعنى دعوت مسورا لما بناى اى اصابنى من الحاجة فلبانى اى فاجابنى ثم قال فلبى يدي مسورا اى اقيم في طاعته اقامة بعد اقامة واكون كالشيء الذى يسديه اى اكون تحت تصرفه وحكمه

٢ (قوله وقولهم دوايك اى تداول الامر دواين) تداولته الايدى ١٢٦ اى اخذته هذه مرة وهذه مرة

٣ (قوله وهذا ذيك) الهذ
الاسراع فى القطع وفى القراءة
٤ (قوله وطعنا وخضا)
الوخض طعن غير جائف
وقد وخضته بالرح
٥ (قوله ارضى وذؤبان
الخطوب تنوشنى) الذئب
معروف وجعه اذؤب
وذئاب وذؤبان وذؤبان
العرب صعا ليكها الذين
يتلصصون يقال للرجل اذا
تناول رجلا لياخذ برأسه
ولحيته نأشه ينوشه نوشا
٦ (قوله او نعمت عينك
نعمة اى قرّة) ويقال ايضا
ونعم عين ونعم عين ونعمى
عين
٧ لا يجب حذف فعلة بخلاف
فاها لفيك فلما انمحي عنها
معنى المبتدأ والخبر وصار
معنى فاها لفيك اصابة
داهية ومعنى فاه الى فى اى
مشافهة او مشافها من غير ان
يفهم من المضاف والمضاف
اليه معنى ومن الجار
والجرور معنى آخر كما كان
فى الاصل اعرب من الجملتين
ما قبل الاعراب وهو الجزء
الاول باعراب المصدر
او الحال اى فاه وفاها فلما
صارت الجملة آه نسخته

مكانى كالمقيم فى موضع والثنية للتكرير كما فى قوله تعالى ﴿ثم ارجع البصر كرتين﴾
والمعنى البابا كثيرا متتاليا فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه وحذف زوائده ورد الى
الثلاثى ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه كل ذلك ليفرغ المحيب
بالسرعة من التلبية فيتفرغ لاستماع المأمور به حتى يمثله ويجوز ان يكون من لب
بالمكان بمعنى الب فلا يكون محذوف الزوائد واما قولهم لى يلى فهو مشتق من لبيك لان
معنى لى لى قال لبيك كما ان معنى سبح وسلم وبسمل قال سبحان الله وسلام عليك وبسم الله واما سبح
بمعنى تزه وسلم بمعنى جعله سالما فلم يشتقا من سبحان الله وسلام عليك وسعديك مثل
لبيك اى اسعدك اى اعينك اسعدين الا ان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف الب فانه يتعدى
باللام ٢ وقولهم دوايك اى تداول الامر دواين ٣ وهذا ذيك اى اسرع اسراعين قال
﴿ضربا هذا ذيك ٤ وطعنا وخضا﴾ اى ضربا يقال فيه هذا ذيك كقوله ﴿جاؤا بمذق
هل رأيت الذئب قط﴾ وهجاء جيك اى كف كفين كلهما مصادر لم يستعمل الا للتكرير بخلاف
حنانك ومثلها حوايك وان كان ظرفا فانه يستعمل حنان وحوال قال ﴿فقلت حنان ما اتى
بك هاهنا﴾ اذ ونسب ام انت بالحقى عارف * ومعنى حنانك اى تحن تحننا بعد تحن (ومن
المصادر الواجب حذف فعلها قياسا ايضا كل ما كان توبيخا مع استفهام كان او لانه قوله
﴿ارضى وذؤبان الخطوب تنوشنى﴾ وامكرا وانت فى الحديد وقياما قد علم الله
وأقياما وقد قعد الناس (وانما وجب حذف الفعل فيه حرصا على ان تجار الموبخ عما انكر عليه
وقد استعملت الصفات مقام المصادر فى التوبيخ نحو اقاما وقد قعد الناس واقاما قد علم الله
وقد قعد الناس وكذا قولهم اتميا مرة وقيسيا اخرى وقد قيل انها احوال كما يحى *
فى باب الحال ومما يشبه ان يكون قياسا كل مصدر عطف على جملة بالواو والمراد
بالعطف تأكيد المعطوف عليه وتبيينه كما يقول المحيب للطالب نعم ونعمة عين اى افعل
وانعم عينك انعاما اى اقرها فحذف الزوائد واضاف الى المفعول ٦ او نعمت عينك
نعمة اى قرّة وهذا مضبوط بضابط الاضافة ايضا كما تقدم ويقول الراد لا افعل ذلك
ولا اكيدا ولاهما وهو مصدر كاد اى قرب ويقال ايضا ولا كودا ولا مكادة ويقول الراد
على الناهى لا افعلن ذلك ورغما وهو انا ويقول * اغتديت ولا اغتداء الغراب *
واغتديت ولا اغتداء القطا * اى ولا اغتديت اغتداء الغراب بل اسرع من ذلك
(وانما وجب حذف الفعل فى هذه المصادر لدلالة المعطوف عليه على الفعل المقدر
واغتناء عنه) ومن القياسات نحو ﴿وتقبل اليه تبتيلا﴾ عند سيويه وهذا آخر القياسات
وقد جاءت الجملة قائمة مقام المصدر وهى فاها لفيك اى فاه الداهية والمعنى ذهبت
دهيا والاصل فوها لفيك اى الى فيك واللام بمعنى الى كما تقول فى الحال كلمته فاه الى فى
اى مشافها ويجوز ان تكون هذه ايضا بمعنى المصدر اى كلمته مشافهة الا انه ٧ لا يجب
حذف ناصبه كما وجب ذلك فى فاها لفيك ثم جعلت الجملة التى هى فوها لفيك بمعنى
المصدر اى اصابة داهية فانمحي عنها معنى المبتدأ والخبر وكذا صار معنى فاه

الى في اى مشافهة او مشافها من غير ان يفهم من المضاف والمضاف اليه معنى ومن
الجار والمجرور معنى آخر فلما صارت الجملة بمعنى المفرد اعرب منها ما قبل الاعراب
وهو الجزء الاول باعراب المفرد الذى صارت بمعناه وهو المصدر او الحال ف قيل في فوها
وفوه فاها وفاه وترك المضاف اليه والجار والمجرور على ما كانتا عليه وقيل انتصاب
فاها على انه مفعول به اى جعل الله فالله اية الى فيك اى جعلها مشافهتك * قوله
(المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل نحو ضربت زيدا واعطيت عمرا درهما) قوله
ما وقع عليه فعل الفاعل لفظ جار الله يريد ما وقع عليه او جرى مجرى الواقع ليدخل
فيه المنصوب في ما ضربت زيدا واوجدت ضربا وحدثت قتلا فكانك اوقعت عدم الضرب
على زيد وكان الضرب كان شيئا اوقعت عليه الابدان وفسر المصنف وقوع الفعل بتعلقه
بمالا يعقل الابه فعلى تفسيره ينبغي ان تكون المجرورات في مررت زيدا وقربت من عمرو
وبعدت من بكر وسرت من البصرة الى الكوفة مفعولا بها ولا شك انه يقال انها مفعول بها
لكن بواسطة حرف جر ومطلق لفظ المفعول به لا يقع على هذه الاشياء في الاصطلاحهم
وكلامنا في المطلق وايضا ٨ فان معنى اشترك في قولهم اشترك زيد وعمرو لا يفهم بعد اسنادك
اياه الى زيد الابشئ آخر وهو عمرو وغيره وليس بمفعول في الاصطلاح (والاقرب
في رسم المفعول به ان يقال هو ما يصح ان يعبر عنه باسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله
المثبت او المفعول مثبتا) فبقولنا اسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله يخرج عنه جميع
المعمولات اما المفعول المطلق فلان الضرب في قولك ضربت ضربا وحدثت ضربا وان
كان مفعولا للتكلم في المثالين الا انه لا يقال في الاول ان ضربا مضروب ويقال في الثاني
انه محدث واما سائر المفاعيل فيطلق عليها اسم المفعول المصوغ من عامله لكن مقيدا بحرف
الجر كما يقال في سرت اليوم فرسخا وحدثت زيدا اكرامك ان اليوم مسير فيه وكذا فرسخا
وزيدا مفعول معه واكراما مفعوله وكذا في قولك مررت زيدا وقت الى زيد زيد
ممرور به ومقوم اليه وزيدا في قربت زيدا وحدثت زيدا وبعثت زيدا مالا وكلت زيدا
طعاما وبعيت زيدا شرا وامثالها ملحق بالمفعول به بحذف حرف الجر لانه مقرب منه
ومجئ اليه ومبيع منه ومكيل له ومبغى له (وقولنا المثبت او المفعول مثبتا ليعم زيدا في
نحو ضربت زيد وما ضربت زيدا) وافعال القلوب في الحقيقة لاتعدى الا الى مفعول
واحد وهو مضمون الجزء الثاني مضافا الى الاول فالعلوم في علمت زيدا قائما قيام
زيد لكن نصبهما مع التعلق بمضمونهما معا ولذا قل حذف احدهما من دون الآخر
مع انهما في الاصل مبتدأ وخبر لاني لو حذفتهما لكانت كالحذف بعض
الكلمة (وباب كسوت واعطيت متعد الى مفعولين حقيقة لكن اولهما مفعول
هذا الفعل الظاهر اذ زيد في قولك كسوت زيدا جبة واعطيت زيدا جبة مكسو
معطى وثانيهما مفعول مطاوع هذا الفعل اذا جبة مكساة ومعطوة اى مأخوذة
وكذا نحو حفرت زيدا النهر زيدا محفر والنهر مخفور فالمعنى حلت زيدا على

٨ قوله (فان معنى اشترك
في قولهم اشترك زيد وعمرو
ولا يفهم بعد اسنادك آه)
قد يقال هو مسند الى زيد
وعمر معا بحسب المعنى
المقصود والاسناد لا يسمى
تعلقا ولو سلم فالمراد التعلق
بغير الفاعل كما لا يخفى وعمرو
فاعل حقيقة وقصدا وان لم
يسم فاعلا لفظا واما قولك
ضارب زيد عمر ا فليس عمرو
وفيه مما قصد جهة فاعليته
بل جهة مفعوليته اعني تعلق
الفعل به من حيث الوقوع

ان يكتسى الجبة ويعطوها ويحفر النهر وليس انتصاب الثاني في مثله بالمطاوع
المقدر كما قال بعضهم اى احفرته فحفر النهر لانك تقول احفرته النهر فلم يحفره بل
انتصاب المفعولين بالفعل الظاهر لانه متضمن لمعنى الحمل على ذلك الفعل المطاوع اى جلته
على ان يحفر النهر كما مر (وباب اعلمتك زيدا قائما في الحقيقة متعد الى مفعولين فان المعلم هو
المخاطب وقيام زيد هو المعلوم كما قلنا في كسوت واعطيت فنصب الثاني والثالث لكونهما
معامتين لمفعوله الثاني كما قلنا في علمت (وقولهم المفعول به الضمير يرجع الى الالف واللام
اى الذى يفعل به فعل اى يعامل بالفعل ويوقع عليه يقال فعلت به فعلا قال تعالى ﴿ وما ادرى
ما يفعل بى ولا بكم ﴾ وكذا الضمير فى المفعول فيه ومعه (٢) واما ناصب المفعول فالفعل
عند البصريين او شبهه بناء على انه به يقوم المعنى المقتضى للرفع اى الفاعلية والمعنى المقتضى
لنصب اى المفعولية (وقال الفراء هو الفعل والفاعل (وقال هشام بن معاوية من الكوفيين
هو الفاعل وقد ذكرنا في حد العامل ان هذين القولين اولى ببناء على ان النصب علامة
الفضلة لعلامة المفعولية (وقال خلف من الكوفيين ان عامله كونه مفعولا كما قال
فى الفاعل ان عاملة الاسناد على ما تقدم ﴿ قوله (وقد تقدم على الفعل) هذا الحكم
ليس مختصا بالمفعول به بل المفعولات الخمسة فيه سواء الا المفعول معه وذلك لمراعاة
اصل الواو اذ هي فى الاصل للعطف فوضعها اثناء الكلام ويجب تأخير منصوب
الفعل عنه ان كان الفعل بنون تأكيد مشددة او مخففة فلا يقال زيدا اضربن
ولعل ذلك لكون تقديم المنصوب على الفعل دليلا فى ظاهر الامر على ان الفعل غير مهم
والام يؤخر عن مرتبة اى الصدر وتوكيد الفعل مؤذن بكونه مهما فيتناfran فى
الظاهر (وكذا يجب تأخيره عنه لو اشتبه المنصوب بغيره بسبب التقديم كما فى ضرب
موسى عيسى اذ لو قلت فيه عيسى ضرب موسى لظن ان المقدم مبتدأ وكذا لو كان
الناصب فعل التعجب نحو ما احسن زيدا لانه لا يتصرف فى معموله كما يجيئ (وكذا
لو كان الفعل صلة للحرف نحو عجبت من ان ضربت زيدا لانه لا يفصل بين الحروف
الموصولة وصلتها كما يجيئ فى باب الموصولات (ويجب تقديم منصوب الفعل عليه ان
تضمن المنصوب معنى الاستفهام او الشرط او اضيف الى ما تضمن احدهما نحو ايهم
ضربت واى حين تركب اركب و غلام ايهم ضربت و غلام من لقيت فاكرمه
(وكذا ان كان المنصوب معمولا لما يلى الفاء التى فى جواب اما اذا لم يكن له منصوب
سواء نحو قوله تعالى ﴿ فاما اليتيم فلا تقهر ﴾ وذلك لما يجيئ فى حروف الشرط
من انه لا بد من نائب مناب الشرط المحذوف بعد ما ولو كان له منصوب اخر جاز ان تقدم
ايهما شئت وتختل الاخر بعد عامله نحو اما يوم الجمعة فاضرب زيدا (وكذا ان سد
شرط آخر مسد شرطا اما نحو اما ان لقيت زيدا فاضرب خالدا لم يجب تقديم المنصوب
(ومنع الكوفيون نحو زيدا غلامه ضرب لان زيدا متأخر فى التقدير من وجوه
احدها بالنظر الى غلامه لانه من تمام خبره والثانى بالنظر الى ضرب لانه معموله

٢ قوله (واما ناصب المفعول
فالفعل عند البصريين) كانه
هو الرفع للفاعل عندهم

والثالث بالنظر الى فاعل ضرب لانه مفعوله فيبقى الضمير المتصل بعلامه كانه لا مفسر له قبله بخلاف قوله تعالى ﴿ واذتلى ابراهيم ربه ﴾ لان المنصوب متأخر من جهة المفعولية فقط ٢ وبخلاف زيدا ضرب غلامه فانه متأخر من جهة المفعولية والمفعولية (واجازه البصرية وهو الحقا كتنفاء بالتقدم اللفظي وكذا منع الكوفيون نحو غلامه او غلام اخيه ضرب زيد واى شئ اراد اخذ زيد على ان في اراد ضمير زيد وذلك لان المفسر في هذه الصور هو الفاعل ٣ ولا يجوز ان تقدره قبل المفعول المقدم على الفعل لان الفاعل لا يتقدم على الفعل فكيف يفسر ما هو متقدم لفظا وليس بمقدم تقديرا وهذا بخلاف ضرب غلامه زيد فان مرتبة المفسر قبل الضمير ويجوز تقديمه عليه واجازه البصريون وهو الحق نظرا الى ان مرتبة المفعول بعد الفاعل فاذا لم يحجز تقديم المفسر وحده اى الفاعل اخرنا ما اتصل به المفسر فنقول ان تقدير غلامه ضرب زيد ضرب زيد غلامه وكذا منعوا نحو ما طعامك اكل الازيد لانك حذفت الفاعل الذى هو الاصل والعمدة واعتنيت بالمفعول الذى هو فضلة وذلك بان قدمته على الفعل واجازه البصريون وهو اولى لان المستثنى سد مسد الفاعل * واعلم انه لا يوقع فعل فاعله ضمير متصل على مفسره الظاهر اى لا ينصبه فلا يقال زيدا ضرب كايحى في المنصوب على شريطة التفسير * قوله (وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا كقولك زيدا لمن قال من اضرب ووجوبا في اربعة مواضع الاول سماعي نحو امراء ونفسه (وانتهوا خيرا لكم) واهلا وسهلا) القرينة الدالة على تعيين المحذوف قد تكون لفظية كما اذا قال شخص من اضرب فنقول زيدا وقد تكون حالية كما اذا رأيت شخصا في يده خشبة قاصدا لضرب شخص فنقول زيدا (قوله امرأ ونفسه) اى دع امرأ والواو بمعنى مع او للعطف وعلة وجوب الحذف في السماعيات كثرة الاستعمال وانما كانت سماعية لعدم ضابط يعرف به ثبوت علة وجوب الحذف اى كثرة الاستعمال بخلاف المنادى فان الضابط كونه منادى قوله تعالى ﴿ انتهوا خيرا لكم ﴾ تفسير سيبويه انتهوا عن التثليث واتوا خيرا لكم (وقال الكسائي التقدير انتهوا يكن خيرا لكم وليس بوجه لان كان لا يقدر قياسا فلا يقال عبدالله المقتول اى كن ذلك (وقال الفراء لو كان على اضمار كان لجازائق الله محسنا اى تكن محسنا وهو عنده بتقدير انتهوا انتهاء خيرا لكم وقولهم حسبك خيرا لك ووراك اوسع لك بتقدير حسبك واث خيرا لك وورا لثوائت مكانا اوسع لك يقوى مذهب سيبويه اى تقدير ائت في الآية وكذا قوله * ٤ فواعده سرحتي مالك * او الربى بينهما اسهلا * اى قولى ائت مكانا اسهلا ٥ وكذا قولهم انه امر قاصدا اى انه عن هذا واث امر قاصدا وقرينة ائت في هذه المواضع انك نهيت في الاول عن شئ ثم جئت بعده بما لا تنهى عنه بل هو مما يؤمر به فيجب ان ينصب بائت او اقصد او ما يفيد هذا المعنى وليس قولهم امر قاصدا مما يجب حذف فعله على ما ذكر سيبويه واورده الزمخشري في ذلك اورد سيبويه وانتهوا خيرا لكم وحسبك خيرا لك فيما وجب اضمار فعله

٢ وكذا جاز زيدا ضرب غلامه لانه متأخر من جهة المفعولية نسخته

٣ قوله (ولا يجوز ان يقدره قبل المفعول المتقدم على الفعل آه) واما اذا جعل زيد فاعل اراد وفي احد ضمير مستتر راجع اليه فلا مانع

٤ (قوله فواعده سرحتي مالك) السرح شجر عظام طوال الواحدة سرحة يقال هي الآم على وزن الآع وسرحة ايضا اسم موضع وقد يكتنى بها عن المرأة فيقال سرحة فلان م بالفتح شجر حسن المنظر مر الطعم

٥ (قوله وكذا قولهم انه امر قاصدا اى انه عن هذا واث امر قاصدا آه) قال المصنف تقدير ائت في هذه المواضع كما ذكره سيبويه اظهر والمعنى عليه ولذلك اظهره في مثل ائت واث امر قاصدا وعد الزمخشري انه امر قاصدا مما يجب الحذف فيه غلط

ولعله سمع انته واثت امرا قاصدا باظهار ناصب امرا ولم يسمع اظهار ناصب خير الكم وخيرالك والافاللاثة متقاربة المعنى ومعنى امرا قاصدا اذا قصد والقصد فى الامر خلاف القصور والافراط قال * كلاطر فى قصد الامور ذميم * (قوله اهلا) اى اتيت اهلا لاجانب وسهلا اى وطئت مكانا سهلا عليك لاوعرا (وقال المبرد هى منصوبة على المصدر اى رحبت بلادك مرحبا اى رحبا واهلت اهلا اى تأهلت تأهلا فقد رله فعلا وان لم يكن له كما قيل فى نحو القهقرى على نحو ما ذكرنا وسهل موضعك سهلا على وضع سهلا موضع سهولة (ومن الواجب اضمار فعلها سماعا قولهم هذا ولا زعماتك كأن المخاطب كان يزعم زعمات كاذبة فلما ظهر ما يخالف ذلك من قول عليه سماء الصدق صادر من غيره قيل له هذا ولا زعماتك اى هذا الحق ولا اتوهم زعماتك ويجوز ان يكون التقدير ازعم هذا ولا ازعم زعماتك او ازعم هذا ولا تزعم زعماتك (ومنها قولهم من انت زيدا واصله ان رجلا غير معروف بفضيلة يسمى يزيد وكان اسم رجل مشهور فانكر ذلك عليه اى من انت ذا كرا زيدا او تذكر زيدا وانتصاب ذا كرا على الحال من معنى من انت اى من تكون كما قيل فى كيف انت وقصة من تريد اى كيف تكون ويقال هذا ايضا فى ذكر عظيم بسوء اى من انت تذكر زيدا ويروى زيد بالرفع اى كلامك زيد نحو كلمته فوه الى فى والنصب اقوى واشهر (ومنها قولهم عذيرك من فلان والعذير اما بمعنى العاذر كالسمع او المعذر كاللايم بمعنى المولى واعذر وعذر بمعنى ويجوز ان يكون العذير بمعنى العذر الا ان الفعل فى مصدر غير الاصوات قليل كالنكير واما فى الاصوات ٢ كالصهيل والنائم فكثير والعذير ايضا الحال يحاولها المرء يعذر عليها قال * جارى لاتستكرى عذبرى * سبرى واشفاقى على بعبرى * بين بقوله سبرى واشفاقى الحال التى ينبغى ان يعذرفها ولا يلام عليها يقال هذا اذا اساء شخص الصنيع الى المخاطب اى اخضر هاذرك او عذرك او الحال التى تعذرفها ولا تلام وهى ٣ فعل المكروه الى ذلك الشخص اى لك العذر فيما تجازيه لسوء صنيعه اليك ومعنى من فلان اى من اجل الاساءة اليه وايدائه ٤ اى انت ذو عذرف فيما تعامله به من المكروه ومنه ما يروى عن النبى صلى الله عليه وسلم انه قال لابي بكر * اعذرني من عابشة * اى من جهة تأديبها وتعريتها وفي الخبر * لن يهلك الناس حتى يعذروا من انفسهم * اى يقيموا العذر بسبب كثرة ذنوبهم لمعذبتهم ومهلكهم فعنى من انفسهم اى من جهة انفسهم واهلا كما ويقال من يعذرني من فلان اى من اجل ايدائي اياه اى الى عذر فى ايدائه فهل ههنا من يعذرني (ومنها قولهم اهلك والليل ان كان الواو فيه بمعنى مع فالعنى الحق اهلك مع الليل اى لا يسبقك الليل اليهم وان كانت للعطف انتصب الليل بفعل اخر غير ناصب اهلك اى الحق اهلك واسبق الليل (ومنها كليهما وتما اى اعطنى كليهما وتما واصله انه قال شخص بين يديه زبدوسنام وتما لآخر اى هذين تريد مشيرا الى الزبدوسنام فقال ذلك الاخر ذلك (ومنها قولهم الكلاب على البقراى ارسل واحشفا وسوكيلة اى اتجمع حشفا وكل شىء ولا شتية حراى اصنع كل شىء ولا تركب شتية حرواى تأتني فاهل الليل

٤ الرحب بالضم السعة

٢ (قوله كالصهيل والنائم)
النائم صوت ضعيف كالانين
يقال نأمت القوس وسمعت
نديم الاسد

٣ (قوله وهو فعل المكروه)
الى ذلك الشخص اى لك
العذرآه) هذا على المعنيين
الاولين اعنى العاذر
والعذر ظاهر واما على
المعنى الثالث فلا يصح هذا
التقدير اعنى قوله اى من
الاجل الاساءة كما لا يخفى
٤ (قوله اى انت ذو عذر
آه) هذا محمول معناه
على التقادير الثلاثة

واهل النهار اى فتأى اهل الليل واهل النهار اى اهلا لك بالليل والنهار وديار الاحبة
 اى اذكرها وقولهم كاليوم رجلا اى ما رأيت كرجل اليوم رجلا على حذف ناصب
 رجل وحذف ما اضيف الى اليوم وكاليوم حال مقدم من رجل وقيد يقال كلاهما بالرفع
 وتمر اوكل شئ ولا شئمة حراى كلاهما الى ه وكل شئ امم ووجوب الحذف فى جميع ما ذكر
 وامثالها لكونها امثالا او كالمثل فى كثرة الاستعمال والامثال لا تغير * واعلم ان المفعول به
 يحذف كثيرا الا فى افعال القلوب كما يجيى فى بابها وكذا المتعجب منه فانه لا يحذف الا مع
 قيام القرينة على تعيينه نحو ما احسنك واجل اذلا فائدة فى التعجب من دون المتعجب منه
 ولا يحذف المجاب به نحو ضربت زيدا فى جواب من قال من ضربت اذ هو مقصود الكلام
 وكذا اذا كان مستثنى نحو ما ضربت الا زيدا وما حذف من المفعول به فهو على ضربين
 اما منوى كما فى قوله تعالى ﴿ يغفر لمن يشاء ﴾ اى لمن يشاؤه او غير منوى وذلك اما
 لتضمن الفعل معنى اللزوم كقوله تعالى ﴿ يخالفون عن امره اى يعدلون ﴾ وقوله ﴿ وان
 تعتذر بالحل من ذى ضرورتها ﴾ الى الضيف يجرح فى عراقيها نصلى * اى يؤثر بالجرح
 واما للبالغة بترك التقيد كما تقول فلان يعطى ويمنع قال الله تعالى ﴿ والله يقبض ويبسط ﴾
 * قوله (والثانى المنادى وهو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعوا لفظا او تقديرا)
 قوله المطلوب اقباله اى الذى يطلب منه ان يقبل عليك بوجهه (قال المصنف المطلوب
 اقباله اخرج المندوب ٣ لانه المتفجع عليه لا المطلوب اقباله وبحرف نائب مناب ادعو
 ٤ اخرج نحو زيد فى قولك اطلب اقبال زيد وقد تصلف المصنف بهذا الحد وقال ان
 الزمخشري لم يجد المنادى لاشكاله وذلك لانه لوحد بامر معنوى اى كونه مطلوب الاقبال
 دخل فيه زيد فى اطلب اقبال زيد ولوحد بامر لفظى اى ما دخل عليه يا واخواتها دخل
 فيه المندوب وايس بمنادى والظاهر ان جار الله لم يحده لظهوره لاشكاله فان المنادى
 عنده كل مادخله ياء واخواتها والمندوب عنده منادى على وجه التفجع ه كما صرح به لما
 فصل احكام المنادى فى الاعراب والبناء وكذا الظاهر من كلام سيويه انه منادى كما قال
 الجزولى المندوب منادى على وجه التفجع فاذا قلت يا محمد فكنك تناديه وتقول له
 تعال فانا مشتاق اليك ومنه ٦ قولهم فى المرائى لا تبعد اى لا تهلك كانهم من ضمنهم بالميت
 عن الموت تصوروه حيا فكرهوا موته فقالوا لا تبعد اى لا تبعدت ولا هلكت وكذا
 المندوب المتوجع عليه نحو واويلاه واثيراه واحزنه اى احضر حتى يتعجب من
 فظاعتك والدليل على انه مدعو قوله تعالى ﴿ لاتدعوا اليوم ثورا واحدا وادعوا
 ثورا كثيرا ﴾ امرهم بقول واثيراه وكذا المستغاث منادى دخله معنى الاستغاثة
 وكذا المتعجب منه منادى دخله معنى التعجب فعنى يالهاء وبالدواهى احضرا حتى يتعجب
 منكما وكذا لا يرد عليه المخصوص فانه يقول هو منادى نقل الى معنى الاختصاص
 والعارض غير متعديه هذا وانتصاب المنادى عند سيويه على انه مفعول به وانتصبه
 الفعل المقدر واصله عنده يا ادعوا زيدا فحذف الفعل حذف لازما لكثرة الاستعمال
 لدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته واجاز المبرد نصب المنادى على حرف النداء

٥ قوله وكل شئ امم) يقال
 الامم الشئ اليسير
 ٦ قوله فان تعتذر بالحل) يقال
 الحل هو السنة الفخط
 ٣ قوله (لانه المتفجع عليه
 لا المطلوب اقباله) التفجعة
 الرزية وقد فجعت المصيبة
 اى وجعته وكذلك فجعت
 وتفجعت له اى توجعت
 ٤ قوله (اخرج نحو زيد
 فى قولك اطلب اقبال زيد
 وقد تصلف بهذا آه) الاولى
 ان يقال فى قولك ليقبل زيد
 فان ما ذكره ظاهر فى الاخبار
 فلا يكون زيد فيه مطلوبا
 اقباله بل محبرا عن طلب اقباله
 ٥ قوله (كما صرح به لما فصل
 آه) حيث قال وانتصابه محلا
 اذا كان مفردا معرفة كقولك
 يا زيد ثم قال او مندوبا كقولك
 يا زيد آه
 ٦ قوله (ومنهم قولهم فى
 المرائى لا تبعد) رثيت الميت
 مرثية ورثوته اذا بكيته
 وعددت محاسنه وكذلك
 اذا نظمت فيه شعرا

لسده مسد الفعل وليس بعيد لانه يقال امالة الفعل فلا يكون اذن من هذا الباب اى مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى المذهبين فيازيد جلة وليس المنادى احد جزئى الجملة فعند سيبويه جزء آ الجملة اى الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد حرف النداء سد مسد احد جزئى الجملة اى الفعل والفاعل مقدر ولا منع من دعوى سده مسد هما والمفعول به ههنا على المذهبين واجب الذكر لفظا او تقديرا اذ لانداء بدون المنادى وما اورد ههنا الزاما من ان الفعل لو كان مقدر او كان ياعوضا منه لكان جلة خبرية غير لازم لان الفعل مقصوده بالانشاء فالاولى ان يقدر بلفظ الماضى اى دعوت او ناديت لان الاغلب فى الافعال الانشائية مجيئها بلفظ الماضى (وقال ابو على فى بعض كلامه ان يا واخواته اسماء افعال ومنع بان اسماء الافعال لا تكون على اقل من حرفين والهمزة من ادوات النداء ويمكن ان يقال خالفت اخواتها لكثرة استعمال النداء فمحوز فى اداته ما لا يحوز فى غيرها الا ترى الى الترقيم ومنع ايضا بان الضمير فيه لا يكون لغائب لعدم تقدم ذكره ولا المتكلم لان اسم الفعل لا يضم فى ضمير المتكلم (والجواب ان اسم كل فعل يحجرى بحجرى ذلك الفعل فى كون فاعله ظاهرا او مضمرا غائبا او متكلما او مخاطبا لكنه لا يبرز فى اسم الفعل شئ من الضمائر تقول صه فى المفرد المذكر والمؤنث وكذا فى مثاهما ومجموعهما واذا كان اداة النداء بمعنى فعل المتكلم استتر فيه ضميره فيكون كما قال بعضهم فى اف انه بمعنى اتضجر او تضجرت وفى او انه بمعنى اتوجع او توجعت وقيل لو كان اسم فعل تم منى دون المنادى لكونه جلة (والجواب انه قد يعرض للجملة ما لا يستقل كلاما بوجوده كالجملة القسمية والشرطية والنداء لا بدله من منادى * واعلم انه قد ينصب عامل المنادى المصدر اتفاقا نحو يازيد دعاء حقا ويجوز ان يكون مثل الله اكبر دعوة الحق وزيد قائم حقا اى منتصبا بعامل مقدر كاقيل فيهما واجاز المبرد نصبه للحال نحو يازيد قائما اذا ناديته فى حال قيامه قال ومنه قوله * يا بؤس للجهل ضرار الاقوام * والظاهر ان عامله بؤس الذى بمعنى الشدة وهو مضاف الى صاحب الحال اعنى الجهل تقدير الزيادة اللام فهو مثل اعجبني مجيئ زيد راكبا * قوله (ويبنى على ما يرفع به ان كان مقردا معرفة مثل يازيد ويارجل ويازيدان ويازيدون) انما قال على ما يرفع به ليكون اعم من قوله يبنى على الضم فان نحو يازيدان ويازيدون خارج منه وما يرفع به الاسم الضم والالف والواو (وقال الكسائى المنادى المفرد المعرفة مرفوع لتجرده عن العوامل اللفظية ولا يعنى ان التجرد فيه عامل الرفع كما قال بعضهم فى المبتدأ بل المراد به انه لم يكن فيه سبب البناء حتى يبنى فلا بد فيه من الاعراب ثم انا لو جردناه لشابه المضاف الى ياء المتكلم اذا حذف الياء ٦ ولو قمتناه لشابه غير المنصرف فرفعتاه ولم ننونه ليكون فرقا بينه وبين ما يرفع بعامل رافع ولا يعترض عليه بالمبتدأ فان العامل فيه عنده هو الخبر (قال وانما نصب المنادى المضاف لطوله ولان المنصوبات فى كلام العرب اكثر فهو عنده مرفوع او منصوب بلا عامل (وقال الفراء اصل يازيد يازيدا ليكون المنادى بين الصوتين ثم اكتفى بيا ونوى الالف فصار كالفائيات فبنى على الضم وقطع المضاف

٦ قوله (ولو قمتناه لشابه غير المنصرف) اى لاشتبه المنادى المعرفة بالمنادى المفرد النكرة اذا كان غير منصرف نحو يا حجر لغير معين

لوقوع المضاف اليه موقع الف يازيدا فحركته عنده ليست نصبا ولا ادري ما يقول
 في نصب المضارع والمفرد النكرة ولم لايجرى المضاف مجراهما في كونه منصوبا (قوله
 مفردا) اى الذى لا يكون مضافا ولا مضارعا له فيدخل فيه نحو يازيدان ويازيدون
 ويعنى بالمعرفة ما كان مقصودا قصده سواء تعرف بالنداء او كان معرفة قبله فيضم نحو
 يازيد ويارجل ويا هذا ويانت والضم مقدر فى المنقوص والمقصور نحو يا قاضى ويا فتى
 وفى المبنى قبل النداء نحو يا هذا ويا هؤلاء (ويونس يحذف الياء فى المنقوص ويعوض
 منها تنوينا فيقول يا قاض لانه لم يعهد لام المنقوص ثابتا مع السكون بلالام واضافة ولا
 يحذف فى بامرى من الراءه خوفا من الاجحاف بالكلمة) وانما بنى المفرد المعرفة لوقوعه
 موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها افرادا وتعريفا
 وذلك لان يازيد بمنزلة ادعوك وهذا الكاف مشابه للكاف فى ذلك لفظا ومعنى (وانما
 قلنا ذلك لما تقرر ان الاسم لا يبنى للمشابهة الحرف بوجه او الفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم المبنى
 واما المضاف والمضارع له فلم يبنيا لانهما ليسا كالکاف افرادا ولم يبن المفرد المنكر لانه ليس
 مثلها تعريفا ولم يقع موقعها وان وقع المضمر منادى جازيا يانت نظرا الى المظهر قال
 * يا بجر بن ابجر يا اتا * انت الذى طلقت عام جعنا * وجازيا اياك نظرا الى كونه
 مفعولا كما ورد فى كلام ابن الاحوص يا اياك قد كفيتك قاله لايه لما اراد ان يتكلم واذا
 اضطر الى تنوين المنادى المضموم اقتصر على القدر المضطر اليه من التنوين قال
 * سلام الله يا مطر عليها * وليس عليك يا مطر السلام * وعند يونس بنصب رجوعابه
 الى حركته الاعرابية لما اضطر الى ازالة البناء بتنوين التمكن (وانما بنى المفرد على
 الحركة لان له عرفا فى الاعراب وبنى على الضم فرقا بين حركتى المنادى العرب
 نحو يا قوم ويا قومنا وحركة المبنى نحو يا قوم كما عملوا ذلك فى نحو قبلك ومن قبلك
 ومن قبل * قوله (ويخفف بلام الاستغاثة نحو يا يزيد ويفتح لاحاق المفها
 ولا لام نحو يازيداء وينصب ما سواهما نحو يا عبد الله ويا طالعا جبلا ويارجلا لغير
 معين) هذه اللام المفتوحة تدخل المنادى اذا استغيث به نحو يا الله ارجع منه نحو يا
 للماء ويا للدواهى وهى لام التخصيص ادخلت علامة للاستغاثة والتعجب (وانما
 اختيرت من بين الحروف لمناسبة معناها لعناهما اذا المستغاث مخصوص من بين امثاله
 بالنداء وكذا التعجب منه مخصوص من بين امثاله بالاستحضار لغرابته فاللام معدية
 لادعوا والمقدر عند سيويه او حرف النداء القائم مقامه عند المبرد الى المفعول وجاز
 ذلك مع ان ادعو متعد بنفسه لضعفه بالاضمار اولضعف النائب منابه الا ترى انك
 تقول ضربى لزيد حسن وانا ضارب لزيد ولا يجوز ضربت لزيد وانما قمت لزيد
 الجرفى المستغاث لاجتماع شيئين احدهما الفرق بين المستغاث والمستغاث له وذلك لانه
 قد بلى ياما هو مستغاث له بكسر اللام والمنادى محذوف نحو يا للظلم ويا للضعف
 اى يا قوم والثانى وقوع المستغاث موقع الضمير الذى تفتح لام الجر معه لما يحى
 فى حروف الجر فان عطفت بغير ياء نحو قوله * يا لكهول وللشبان للعجب * كسرت

لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث وان عطفت مع ياء فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو قوله * ياعطافنا ويا رباح * وانما يكسر لام المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير نحو قوله يا الله للمسلمين (وفتحت اللام في المتعجب منه لوقوعه موقع الضمير فقط ويطرد كسر لامة على تأويل انه مدعوله والمنادى محذوف نحو ياللدواهي وباللواء وبالفلقية ٣) وحكى الفراء عن بعضهم ان اصل يالزيد يآل زيد فحقف وهو ضعيف لانه يقال ذلك فيما لاآله نحو ياللدواهي وبالله ونحوهما (وقد يستعمل المستغاث له بمن نحو بالله من الم الفراق وهو متعلق بمادل عليه ما قبله من الكلام اى استغث بالله من الم الفراق واما اللام الداخلة في المستغاث له فهو متعلق بما تعلق به اللام الاولى فمضى يا الله للمسلمين اخص الله بالدعاء لاجل المسلمين وقد يستغنى عن المستغاث له اذا كان معلوما وقد تدخل اللام المفتوحة على المنادى المهدد نحو يالزيد لاقتلك قال * ٤ مهلهل يالبكر انشروا الى كليب * يالبكر اين اين الفرار * وقولهم ان هذه لام الاستغاثة كانه استغاث بهم لنشر كليب واستغاث بهم للفرار تكلف ولا معنى للاستغاثة ههنا لاحقيقة ولا مجازا (ولا يجوز دخول اللام على المنادى في غير المعاني المذكورة فلو قلت يالزيد قد كان كذا وانت تحدثه لم يحز ولا يستعمل من حروف النداء في الاستغاثة والتعجب الا يا وحدها لكونها اشهر في النداء فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها في المنادى المستغاث به والتعجب منه والمهدد (قولوا لالام) قال الخليل اللام بدل من الزيادة في اخر المستغاث به والتعجب منه فكل واحد ٦ من ياء والالف يعاقب صاحبه في الاستغاثة والتعجب ولا يجتمعان وحكم هذه الزيادة كحكم زيادة المندوب فيكون مرة واوا ومرة ياء ومرة الفا كزيادة المندوب على ما يجيئ (وانما صار المستغاث به والتعجب منه معربين عند اللام وان كانا مفردين معرفتين لان علة البناء في المنادى ضعيفة لانه لمشابهة للاسم المبنى المشابه للحرف فغلبت اللام المقتضية للجر حرف النداء المقتضية للبناء لضعفها في اقتضاء البناء على ما قلنا مع كونها ابعد من مقتضى الجر (قوله وينصب ماسواهما) اى ينصب ماسوى المفرد المعرفة والمستغاث مع اللام كان او مع الالف وماسواهما ثلاثة اقسام المضاف والمضارع والمفرد النكرة ويعنون بالمضارع للمضاف اسماء يجيئ بعده شئ من تمامه امام معمول للاول نحو ياطالعا جبلا ويا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد واما معطوف عليه عطف النسق على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسماء شئ واحد نحو يا ثلاثة وثلاثين لان المجموع اسم لعدد معين كاربعة وخسة فهو كخمسة عشر الا انه لم يركب لفظه ولا فرق في مثل هذا العدد المعطوف بعضه على بعض بين ان يكون علما او لا فانه مضارع للمضاف وهذا ظاهر مذهب سيويه وكذا تقول لاثلاثة وثلاثين عندى (وقال الاندلسي وابن يعيش هو انما يضارع المضاف اذا كان علما والافلا يقال عندهما في غير العلم يا ثلاثة والثلاثون او والثلاثين كيازيد والحارث اذا قصد جماعة معينة

٣ الفليقة الداهية

يالبكر) مهلهل اخوكليب
بن وائل يقال شعر
مهلهل اى رقيق قيل
انما سمي به لانه اول من
ارق الشعر
٦ من الالف

والاقلت يائلاثة وثلاثين نحو يارجلا وامرأة لغير معين والاول اولى لطوله قبل النداء
وارتباط بعضه ببعض من حيث المعنى كما في ياخيلا من زيد بل اشد وامانعت هوجلة
اوظرف نحو قولك ياخليما لايجعل ولايجعل قال * ٢ اياشاعر الاشاعر
اليوم مثله * جرير ولكن في كليب تواضع * وقال * اعبداحل في شعبي غريبا *
الوما لاابالك واغتربا * وقال * ادار ٣ بحزوى هجت للعين عبرة * ٤ فاء الهوى
يرفض او يترقرق * وقال * الايانخلة من ذات عرق * عليك ورجة الله
السلام * فكل هذا مضارع للمضاف سواء جعلته علما او لا واذالم تجعله علما جاز
ان يعرف بالقصد كما في يارجل وان لايعرف لعدم القصد كما في رجلا فنقول في النكرة
ياحسننا وجهه ظريفا ويائلاثة وثلاثين ظرفاء وياعبدا حل في شعبي غريبا ونقول في
المعرفة ياحسننا وجهه الظريف ويائلاثة وثلاثين الظرفاء وكان القياس في الموصوف
بالجملة او الظرف ايضا ان يحوز نحو ياخليما لايجعل القدوس وادارا يحزوى الدراسة
لكنه كره وصف الشيء بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة فالوجه ان لا يوصف الا بالنكرة
على تقدير انه كان موصوفا بجميع تلك الصفات المنكرة قبل النداء فنقول ياخليما لايجعل
غفارا للذنوب هذا وان لم يكن المعطوف مما يكون مع المعطوف عليه اسما لشيء واحد
بل كل منهما اسم لشيء مستقل نحو يارجل وامرأة او لم يكن الوصف بالجملة او الظرف
فليس متبوعهما مضارعا للمضاف لانه يحوز جعله مفردا معرفة مستقلا فنقول يارجل
وامرأة ويارجل الظريف ولايحوز مع قصد التعريف يارجلا وامرأة ويارجلا ظريفا
بخلاف نحو يائلاثة وثلاثين اذا الاول لا يستقل من دون الثاني من حيث المعنى ٥ وبخلاف
نحو ياخليما لايجعل لان الجملة والظرف لا يكونان صفة للمعرفة الا ترى انك لا تقول في باب
لا ياخليما لايجعل ولاغلاما من الغلمان في الدار لان الجملة والظرف يصح وقوعهما
وصفا للنكرة فظهر انهم مضطرون الى جعل نحويا خليما لايجعل وادارا يحزوى
مضارعا للمضاف مع قصد التعريف ايضا بخلاف نحويا رجلا ظريفا (فان قيل اجعل
الجملة او الظرف صلة للذي وقد صح وصفا للمعرفة) قيل يبعد الكلام اذن جدا
عن اصله بزيادة الموصول والنداء موضع الاختصار الا ترى الى الترقيم وحذف
حرف النداء وصرح الكسائي والفرء بنحويا رجلا را كبا لمعين ٦ لجعله
من قبيل المضارع للمضاف حتى انهما اجازا يارا كبا لمعين على حذف الموصوف وفي
كلام سيويه ايضا ما يشعر بجوازه (وفيه اشكال لاستلزام لارجلا را كبا ولاقائل به
واما سائر التوابع من البدل وعطف البيان والتأكييد فلايحوز ان يكون المنادى
بها مضارعا للمضاف لان شيئا منها ليس مع متبوعها اسما لمسمى واحد كما في ثلاثه وثلاثين
في العدد فلا يلزم من ضم متبوعاتها فساد كالتزم في نحويا خليما لايجعل (قوله ويارجلا
لغير معين) الفرء والكسائي لا يحجزان النكرة مفردة بل يوجبان الصفة نحويا رجلا
ظريفا ونحو قوله * فيارا كبا اما عرضت فبلغا * ندماي من نجران ان لا تلقيا *
انما جاز عندهما اما لكون را كبا وصفا لموصوف مقدر اي يارجلا را كبا اولكونه

٢ قوله (قال اياشاعر
الاشاعر اليوم) هو جرير
يحمجو عباس بن يزيد
الكندى

٣ حزوى اسم موضع
بعينه واراد بماء الهوى
الدمع لانه يعثه ومعنى
يرفض ينصب متفرقا وتر
قرقه جولانه في العين

٤ قوله (فاء الهوى
يرفض او يترقرق) ار
فضاض الماء ترششه يقال
رقرقت الماء فترقرق اي
جاء وذهب

٥ قوله (وبخلاف نحو
ياخليما لايجعل لان الجملة
والظرف لا يكونان صفة
للمعرفة آه) ولا يصح الحمل
على الحال اذ ليس المعنى
على تقييد النداء

٦ على انه مضارع آه
نسخه

٧ اي يحواز يارجلا
راكبا لمعين

معرفة ولا يرى البصريون بأسا بكون المنادى نكرة غير موصوفة لافي اللفظ ولا في
التقدير اذ لا مانع من ذلك (واجاز ثعلب ضم المنادى المضاف والمضارع له اذ اجاز
دخول اللام عليهما نحو يا ضارب الرجل ويا ضاربا رجلا وان لم يحز دخول اللام
نحو يا عبدالله ويا خيرا من زيد لم يحز ضمهما ولعل ذلك في المضاف لكون جواز
دخول اللام فيه دليلا على ان الاضافة غير حقيقية وان المضاف كالمفرد ولذلك جاز
يازيد الحسن الوجه برفع الوصف اتفاقا ولم يحز في يازيد ذا المال الا بالنصب واجرى
المضارع للمضاف اذ اصلح اللام مجرى المضاف * قوله (وتوابع المنادى المبني المفردة
من التأكييد والصفة وعطف البيان والمعطوف بحرف المتمنع دخول ياعليه ترفع
على لفظه وتنصب على محله نحو يازيدا لعاقل والعاقل والخليل في المعطوف يختار
الرفع وابوعمر والنصب وابوالعباس ان كان كالحسن فكالخليل والافكابي عمرو
والمضافة المعنوية تنصب والبدل والمعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المستقل مطلقا
والعلم الموصوف بابن مضافا الى علم آخر يختار قمحه) كان عليه ان يقول توابع المنادى
المبني غير المستغاث الذي في اخره زيادة الاستغاثه ٧ فان توابعه لا ترفع نحو يازيدا
وعمر ٨ ولا يجوز عمرو لان المتبوع مبني على الفتح وكذا توابع المنادى المجرور
باللام لا تكون الامجورة تقول يا لزيد وعمرو ولا يجوز رفعها ونصبها لظهور
اعراب المتبوع واما نحو ضرب زيد وعمرو فسيجيء الكلام عليه في باب الاضافة
(وقال الاصمعي لا يوصف المنادى المضموم لشبهه بالمضمر الذي لا يجوز وصفه
فارتفع نحو الظريف في قولك يازيد الظريف على تقدير انت الظريف وانتصابه
على تقدير اعني الظريف وليس بشيء اذ لا يلزم من مشابهته له كونه مثله
في جميع احكامه (ثم تقول توابع المنادى على ضربين اما بدل او عطف نسق مجرد
عن اللام او غيرهما من بقية التوابع الخمسة وهي النعت والتأكييد وعطف البيان
وعطف النسق ذواللام والضرب الاول كالمنادى المستقل اي كالمنادى الذي
باشره حرف النداء سواء كانا مفردين او لا وكان متبوعهما مضموما او لا فتقول
يازيد ورجلا اذا قصدت التنكير كما تقول يا رجلا وتقول يازيد ويا رجلا اذا قصدت
التعريف وكذا يا عبدالله ورجلا ويا عبدالله ورجلا واذا كان مضافا او مضاربا له
نحو يازيد وعبد الله ويا عبد الله وطالعا جبلا وتقول في البدل يازيدا خانا ويا عبدالله اخ
وذلك لان البدل ساد مسد البدل منه والاول في حكم الساقط وعطف النسق من حيث
المعنى منادى مستأنف فاذا لم يكن معه في اللفظ ما يمنع مباشرة حرف النداء اعني اللام
جعل في اللفظ كالمنادى المستأنف الذي باشره النداء هذا مانص عليه سيويه واجاز
يازيد وعمروا على الموضع اذ بين مباشرة حرف النداء حقيقة وبين ماهو في حكم
المباشرة فرق قالوا ونظير ذلك رب شاة وسخلتها (وعلى ما اجاز لا يمنع نحو يازيد
وعمر بالرفع جلا على اللفظ وكذا اجازيا عبدالله وزيدا بالنصب وكل ذلك بناء
على انه قد يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع وكذا البدل ساد مسد المتبوع وجاز

٧ (قوله فان توابعه لا ترفع
نحو يازيدا وعمر آه)
وكذلك يقال يا جميعا
ولا يجوز اجمعون وكذا
يقال يازيدا الظريف
بالنصب فقط
٨ ويا جميعا اجمعين ويازيدا
اخا في البدل وكذا
المجرور باللام نحو يا
للحلول ولا الشبان ونحو يا
لزيد وعمرو ونحو يا لزيد
الظريف لا ترفع توابعه
ولا تنصب

قيامه مقامه فجاز ان يكون في اللفظ كالتداء المستأنف والذي ارى ان عطف البيان هو البديل كما يحى في باب التوابع فيطردفيه حكم البديل نحو يا عالم زيد وياذا المال بكر بالضم فيهما ويجوز في البديل ان لا يجعل كالمستقل فيقال يا عالم زيد بالرفع كما يحى في التوابع (فان قيل فاذا كان البديل والمعطوف المجرد عن اللام في حكم ما باشره الحرف المباشر لمتبو عهما فليجز لارجل غلام لعمرو في البديل ولا غلام وجارية في العطف) قلت لم يطرد ذلك فيه اما لان بناء اسم لا للتركيب على ما قيل ولا تركيب مع كون احد جزئي المركب مقدرا واما لان عمل لا ضعيف لضعف مشا بهتها لان كما يحى في بابها الاترى الى انزالها عن العمل بالفصل بينها وبين معمولها نحو لافيهما قول والى جواز انزالها بتكرار اسمها فاذا ضعفت عن التأثير مع ظهورها فكيف تؤثر مع تقديرها بخلاف ياعلى انه قد جاء لا غلام وجارية بالفتح في المعطوف (واما الضرب الثاني من التوابع اعني النعت والتأكيد وعطف البيان عند النحاة وعطف النسق ذا اللام فنقول ان كانت تابعة للنساقى العرب تبعته اعرابا معارف كانت او نكرات اذ لا محل لمتبو عهما (وقال الاخفش في عطف النسق ذى اللام التابع للعرب انه يجوز فيه الرفع ايضا نحو يا رجلا والحارث ويا عبد الله والحارث وذلك لقوة حكم كونه في حكم المستأنف معنى وكأنه باشره حرف النداء كما تقول في يائها الرجل وكذا اجاز ضم عطف البيان المفرد التابع للعرب نحو يا اخانا زيد وقال ان هذا موضع قد اطرديه المرفوع وهو غريب لم يذكره غيره وقد قد منا ان عطف البيان هو البديل فيلزم اذن ضمه اذا كان مفردا تبع العرب او المبنى وان كانت التوابع المذكورة تابعة للنساقى المبنى على ما يرفع به سواء كان الضمة ظاهرة او مقدرة نحو يا زيد ويا قاضى ويا فتى ويا هذا فلا يخلو التوابع من ان تكون مضافة اولا والمضافة اما لفظية كما في يا زيد الحسن الوجه قال * يا ذا المخوفنا بمقتل شيخه * ٢ جرتنى صاحب الاحلام * وكذا المضارع للمضاف نحو يا هؤلاء العشرون رجلا واما معنوية نحو يا زيد ذا المال والاولى حكمها حكم المفردات لان اضافتها كلا اضافة فيجوز فيها الرفع والنصب لانها اذن في حكم المضارع للمضاف والمضارع اذا كان تابعا للمضموم ليس واجب النصب كالمضاف اما اذا كان منادى فحكمه حكم المضاف في وجوب النصب والثانية اى المضافة اضافة معنوية يجب نصبها نحو يا زيد ابا عمرو في عطف البيان ويا زيد ذا المال في الوصف ويا تميم كلكم في التأكيد وجاز يا تميم كلهم نظرا الى لفظ تميم قبل النداء لان الخطاب فيه عارض وعطف النسق ذى اللام لا يكون مضافا اضافة حقيقية (وابن الانبارى يحيز في هذه المضافات الرفع ايضا كما في المفرد وان لم تكن التوابع المذكورة مضافة جاز رفعها ونصبها تقول في الوصف يا زيد الظريف والظريف وفي عطف البيان عند النحاة يا عالم زيد وياذا وفي التأكيد يا تميم اجعون واجمعين وفي المعطوف ذى اللام يا زيد والحارث والحارث واما التوكيد اللفظى فان حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد لانه هو هو لفظا ومعنى

٢ جرتنى بمهمة مضمومة
بعدها جيم ساكنة يريد
بذلك والد امرى القيس
الشاعر قتلته بنو اسد

٢ قوله (لقائل يا نصر نصر نصرا) جاز فيه أربعة أوجه أحدها ﴿ ١٣٨ ﴾ ان يضم الاول وينصب الثاني

والثالث على عطف البيان من موضع الاول او على عطف المصدر يعنى يا نصر نصر نصرا او على ان الاول عطف بيان والثاني مصدر او بالعكس والثاني ان يضم الاول ويرفع الثاني على انه عطف بيان من الاول وينصب الثالث على الموضع او على المصدر والثالث ان يضم الاول والثاني على ان الثاني بدل من الاول او تأكيد لفظي له وينصب الثالث اما على عطف البيان او على المصدر والرابع ان ينصب الاول ويجر الثاني بالاضافة على ان يكون المضاف اليه جنسا كما تقول طلحة الخير وخاتم الجود والتكثير للتفخيم وينصب الثالث اما على عطف البيان او على المصدر او يكون الاول جنسا والثاني علما فكأنه خطوب النصر مجازاة على هذا فالثالث لا يكون الامصادر

فكان حرف النداء باشره لما باشر الاول وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا قال رؤبة ﴿ انى واسطار سطر سطرًا ﴾ ٢ لقائل يا نصر نصر نصرا ﴿ وفي جعل ابى على وجار الله يا زيد زيد بدلا وجعل سيويه اياه عطف بيان نظر لان البدل وعطف البيان يفيد ان ما لا يفيد الاول من غير معنى التأكيد والثاني فيما نحن فيه لا يفيد الا التأكيد فان وصفت الثاني نحو يا زيد زيد الطويل فابو عمرو يضم الثاني ايضا على انه تأكيد لفظي الاول موصوف او بدل منه بما حصل له من الوصف كما في قوله تعالى ﴿ بالناسية ناصية ناصية كاذبة ﴾ كما ذكرنا في لزيد صوت صوت حسن ولا يجوز ان يكون الثاني مع وصفه وصفا للاول كما جاز هناك لان العلم لا يوصف به وحكى يونس عن رؤبة انه كان يقول يا زيد زيدا الطويل بنصب زيد الثاني على انه تأكيد مثل ياتيم اجعين فلا يمنع اذ رفعه وذلك لانك لما وصفته صار مع صفته كالوصف للاول فعلى هذا يكون رفع زيد الثاني ونصبه مع الوصف اكثر منهما لو لم يوصف لصيرورته مع الوصف كالوصف للاول كما يحى في قولهم لاماء ماء باردا ﴿ ثم اعلم انه انما جاز الرفع في المفرد جلا على اللفظ ولم يحز في المضاف عند غير ابن الانبارى لان النصب في توابع المنادى المضموم كان هو القياس لان التوابع الخمسة انما وضعت تابعة للعرب في اعرابه لا للبنى في بناءه الا ترى انك لا تقول جاني هؤلاء الكرام بجر الصفة جلا على اللفظ بل يجب رفعها على المحل لكنه لما كانت الضمة التي هي الحركة البنائية تحدث في المنادى بحدوث حرف النداء وتزول بزوالها صارت كالرفع وصار حرف النداء كالعامل لها وكذلك قحمة نحو لارجل فلشابهة الضمة للرفع جازان يرفع التوابع المفردة لانها كالتابعة للرفع وقلل شيئا من استنكار تبعية حركة الاعراب لحركة البناء التي هي خلاف الاصل كون الرفع غير بعيد في هذا التابع المفرد لانه لو كان منادى لتحرك بشبه الرفع اى الضم بخلاف التابع المضاف اذ المنادى المضاف واجب النصب (واما ابن الانبارى فلم ينظر الى تصور وقوعها موقع المنادى بل نظر الى مشابهة متبوعها للمرفوع وتابع المرفوع مرفوع سواء كان مضافا او مفردا وليس بعيد في القياس لكنه لم يثبت (فان قيل فلم لم يحز بناء التوابع المفردة ولا سيما الوصف منها كما جاز في لارجل ظريف فكنت تقول يا زيد الظريف واللام لا تمنع البناء كما لم تمنع في الخمسة عشر (قلت انما جاز ذلك في الاثنى في الحقيقة هو الوصف لا الموصوف فكان لا باشرت الوصف وذلك لان معنى لارجل ظريف فيها لاظرافة في الرجال الذين فيها فالمنفى مضمون الصفة فهم لنى الظرفاء لالنى الرجال فكانه قيل لاظريف فيها بخلاف يا زيد الظريف فان المنادى لفظا ومعنى هو المتبوع فبان الفرق على انه اورد الاخفش في مسائله الكبير ان بعضهم يقول في الوصف وعطف البناء نحو يا زيد الطويل ويا عالم زيد انهما مبنيان على الضم كما في البدل وقد قدمنا ان عطف البيان هو البدل (قوله والخليل في المعطوف يختار الرفع) اى في المنسوق ذى اللام وانما اختار الرفع مع تجويز النصب نظرا الى المعنى لانه منادى

(مستقل)

مستقل معنى وان لم يصح مباشرة حرف النداء له فالرفع اولى تنبيهها على استقلاله
معنى كما في يائها الرجل وابو عمرو بن العلاء يختار النصب لانه لاجل اللام يمتنع وقوعه
موقع المتبوع فاستبعد ان يجعل حركته كحركة ما باشره الحرف وكان الوجه ان ينظر
الى كونه تابعا والوجه في التوابع ان تتبع متبوعاتها في الاعراب لا في البناء ٢ ويلزم الخليل
وابا عمرو نظرا الى العلتين المذكورتين اختيار الرفع او النصب في التابع المذكور
مع كون المتبوع غيره المضموم (قوله وابو العباس ان كان كالحسن فكما لخليل) اى المبرد
يوافق الخليل في اختيار الرفع اذا كان ذو اللام مثل الحسن في عروض اللام وجواز
حذفها فكانه اذن مجرد عن اللام ويوافق ابا عمرو في اختيار النصب مع لزوم اللام
كما في الصعق لامتناع مباشرة حرف النداء له مطلقا فكيف يضم (ويحتاج ههنا الى
معرفة لزوم اللام في الاعلام وعروضها وذلك بان ينظر الى العلم فان كان غالبا اى كان
في الاصل المحض ثم كثر استعماله لواحد من ذلك الجنس لخصلة مختصة به من بين ذلك
الجنس ولا بد ان يكون وقت استعماله لذلك الواحد قبل العملية مع لام العهد ليفيد
الاختصاص به وصار بكثرة الاستعمال عماله ويسمى ذلك بالعلم الاتفاقي كانت اللام
في مثله لازمة لانه لم يصح علم الامع اللام فصارت كبعض حروف ذلك العلم وذلك
امافي الاسم كالبيت والنجم والكتاب واما في الصفة فكالصعق ومن الاعلام الاتفاقية
ما يكون بالاضافة نحو ابن عباس وابن الزبير وان لم يكن غالبا فاما ان يكون منقولا من
الصفة او المصدر او لا والمنقول من احدهما كالعباس والحسن والحسين والفضل
والعلاء والنضر تكون اللام فيه عارضة غير لازمة لانها لم تصر مع اللام اعلاما حتى
تكون كاحد اجزائها بل انما دخلت اللام في مثلها بعد العملية وان لم يكن العلم محتاجا
الى التعريف وذلك للحم الوصفية الاصلية ومدح المسمى بها ان كانت متضمنة للمدح
كالحسن والحسين وذمه ان كانت متضمنة للذم ٧ كلقبيح والجهم لو سمي بهما فكأنك
اخرجتهما عن العملية واطلقتها على المسمى بها اوصافا ومن ثم قيل في المثل انما سميت
هاتئذ هاتئذ والصفات قبل العملية اذا اسعملت في بعض ما يصلح له كانت مع اللام كالضارب
لبعض الموصوفين بالضرب وكذا المصادر اجريت مجرى الصفات لانه قد يوصف
بها ايضا نحو صوم وزور وعدل وليس جواز دخول اللام في الاعلام المنقولة
عن الوصف والمصدر مطردا الا ترى انك لاتقول في محمد وعلى الحمد والعلی بل
يجوز دخول اللام في اكثرها وما ليس منقولا من الوصف والمصدر فان كان في الاصل
المنقول منه معنى المدح او الذم فالاولى جواز لمح الاصل نحو الاسد في المسمى باسد
والكلب في المسمى بكلب قالوا بنوا ليث في بنى ليث بن بكر بن مناة وان لم يكن في
الاصل المنقول منه ذلك لم يدخله اللام الا اذا وقع اشتراك اتفاقا فيختل اما ان
تضيف العلم او تعرفه باللام وان كان في اصل فعلا وليس بمطردين قياسين قال * علا
زيدنا يوم النقارأس زيدكم * ببيض ماض الشفرتين يمان * وقال * رأيت الوليد بن
اليزيد مباركا * شديد ابا حنا الخلافة كاهله * واما اعلام ايام لاسبوع كالاخذ

٢ قوله (ويلزم الخليل
وابا عمرو نظر الى العلتين)
للخليل ان يقول اردت
ان الرفع اولى للتنبيه
على الاستقلال مع رماية
الاتباع اللفظي ولا
يتصور ذلك الا اذا كان
المتبوع مضموما واما
السؤال على ابي عمر
فساقط لان المتبوع اذا
كان منصوبا تعين النصب
في التابع قطعا واذا كان
مجرورا يحمل على لفظه
كامر

٧ قوله كلقبيح والجهم
رجل جهم الوجه اى
كالوجه

والاثنين والثلاثاء والاربعاء والخميس فمن الغوالب فيلزمها اللام وقد تجرد اثنان من اللام دون اخواته نحو قولهم هذا يوم اثنين مباركا فيه وانما حكمنا بكونها غالبية وان لم يثبت الثلاثاء والاربعاء والخميس اجناسا بمعنى الثالث والرابع والخامس محافظة على القاعدة المهمة في كون الاعلام اللازمة لامها في الاصل اجناسا صارت بالغلبة اعلاما مع لام العهد فيقدر كونها اجناسا وكذا في نحو الثريا والدبران والعيوق والسماك وان لم يثبت الفاظها اجناسا ولم تعرف في بعضها ايضا معنى شاملا للمسمى المعين ولاخواته كما عرفنا في الثلاثاء والاربعاء وربما يكون في هذه الاعلام ماثبت لفظه جنسا لكن لا يعرف كيفية غلبته في واحد من جنسه كالمشتري في الكوكب المعين فاننا لا ندري ما معنى الاشتراء فيه ولذلك قال سيبويه وما لم يعرف من هذا الجنس اصله فالحق بما عرف وعند المصنف ما لزمته اللام من الاعلام التي لم يثبت استعمال الفاظها في الجنس الشامل لذلك المعين وغيره كالثلثاء والاربعاء والدبران والمشتري ليست من الغوالب لان العلم الغالب ما كان جنسائهم صار بالغلبة علما قال بل هي اسماء موضوعة لمسمياتها (وانما ارتكب سيبويه تلك الطريقة اجراء لازما لامها مجرى واحدا في التقدير لما أمكن وكان الاكثر ماثبت جنسيته ثم اختص بواحد من الجنس فالحق القليل بالاعم الاغلب فالغوالب عند سيبويه على اربعة اقسام احدها ماثبت جنسيته لفظا ويعرف فيه المعنى العام الشامل للمسمى المعين ولاخواته كالنجم والصعق وابن عباس وثانيها ما يعرف فيه ذلك المعنى ولم يثبت جنسية لفظه كالثلثاء وثالثها ما لا يعرف فيه ذلك المعنى وثبت جنسية لفظه كالمشتري ورابعها ما لا يعرف فيه ذلك المعنى ولم يثبت جنسية لفظه كالنجم والعيوق للكوكبين لمن لا يعرف معنى العوق والدبور فيهما هذا ٩ بطوله (ومذهب المبرد ليس ما حال عليه المصنف ولا يدل عليه كلامه وذلك انه قال ان كانت اللام في العلم اخترت مذهب الخليل لان الالف واللام لا معنى لهما فيه ولا يفيدان التعريف بلى يلحق بهما الوصفية الاصلية فقط فكأنه مجرد عنهما لان تعريفه بالعلية قال وان كانت اللام في الجنس اخترت مذهب ابي عمرو لان اللام اذن تفيد التعريف فليس الاسم كالمجرد عنها فعلى هذا مذهب المبرد في الحسن والصعق معا اختيار الرفع لان اللام لا تفيد التعريف وهذا كما ترى خلاف ما نسب المصنف اليه (قوله والمضافة المعنوية) اي التوابع المضافة وهي في مقابلة قوله قبل وتوابع المبنى المفردة وليس في نسخ الكافية تقييد المضافة بالمعنوية ولا بد منه لان اللفظية كما ذكرنا جارية مجرى المفردة وذكر في شرح المفصل في تجويز الرفع في نحو * يا ذا الجوفنا وفي نحو يا صاح يا ذا الضامر العنس مع انهما مضافان علتين احدهما ان صفة اسم الاشارة لا تكون الا مفردة كما يجيء في باب الوصف فكأنه قال يا ذا الرجل الضامر العنس فالصفة في الحقيقة مفردة والثانية ان اللام في الضامر والخوف اسم موصول مع صلته في حكم المفردة وان كان مضارعا للمضاف فكانه قال الذي ضمرت عنسه ولو كان الذي ضمرت عنسه يقبل حركة لم تكن الا الرفع فكذا ما كان مثله وتزول علتاه في قولك يا زيد الحسن الوجه فان الموصوف

٩ كلامه نسخته

ليس باسم الإشارة ولا يكون الالف واللام موصولا الا في اسم الفاعل او المفعول ويجوز رفع الوصف اتفاقا فالاولى ما قدمناه وهو ان المضاف اللفظي وان كان مضارما للمضاف لكن لا يجري تابعا مجرى المضاف في وجوب النصب بل انما يجري مجراه اذا كان منادى (قوله غير ما ذكر) اي غير ذى اللام (قوله مطلقا) اي مفردين كانا ولا وكان متبوعهما مضموما ولا (قوله والعلم الموصوف باین) حكم ابنة حكم ابن فيما ذكر واما بنت فليس مثلهما في النداء اما في غير النداء ففي جريها مجراها وجها الاولى المنع لان التخفيف معهما لفظا وخطا انما هو لكثرة الاستعمال ولم يكثر استعمال بنت والشرط ان يكون العلم موصوفا باین متصلا بموصوفه احترازا عن نحو يازيد الظريف ابن عمرو فانه لا يفتح المنادى في مثله اذ مثله غير كثير الاستعمال فالشروط اربعة وهي كون المنادى علما احترازا عن نحو يارجل ابن زيد وكونه موصوفا باین احترازا عن نحو يازيد ابن عمرو في الدار على ان ابن عمر مبتدأ وكون ابن متصلا كما ذكرنا وكونه مضافا الى علم احترازا عن نحو يازيد ابن اخينا فاذا اجتمعت الشروط اختير فتح المنادى ولا يجب وقد ذهب بعضهم الى وجوبه وانما اختير فتح المنادى مع هذه الشروط لكثرة وقوع المنادى جامعها والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه لفظا بفقهه وسهل ذلك كون الفتحة حركته المستحقة في الاصل لكونه مفعولا وخففوه خطا بحذف الف ابن وابنة (والكوفيون يجوزون فتح المنادى العلم الموصوف باى صفة منصوبة كانت نحو يازيد ذا المال) وبعض البصريين يجوزون فتح المنادى المفرد المعرفة علما كان اولاد او وقع موصوفا باین الواقع بين متفقي اللفظ نحو يا عالم بن العالم (والعلم المتصف باین وابنة الجامع للشرائط الاربع في غير النداء يخفف بحذف تنوينه وجوبا) ويحذف الف ابن خطا ايضا نحو جاءني زيد بن عمرو وقوله * جارية من قيس بن ثعلبة * شاذ (وان اختلف احدى الشرائط لم يحذف التنوين ولا الالف خطا والمعتبر في كل ما ذكرنا لفظ ابن وابنة لا تنبيههما وجمعهما وتصغيرهما لانه لا يكثر استعمالهما كذلك وكذا المعتبر كون العلم الموصوف مفردا لان المثني والجمع ليسا بعلمين وايضا لا يكثر استعمالهما * قوله واذا نودي المرف باللام قيل يا أيها الرجل ويا هذا الرجل ويا ايها الرجل و التزموا رفع الرجل لانه المقصود وتوابعه لانها توابع معرب وقالوا يا الله خاصة) لودخل اللام المنادى فلما ان يبنى معها وهو بعيد لكون اللام معاينة للتنوين فهي كالتنوين فمن ثم قل بناء الاسم معها كالحمة عشر واخواته والان فاستكره دخولها مطردا في المنادى المبني واما ان يعرب وهو ايضا بعيد لحصول علة البناء وهي وقوع المنادى موقع الكاف وكونه مثله في الافراد والتعريف وقال بعضهم انما يجمعوا بينهما كراهة اجتماع حرفي التعريف وفيه نظر لان اجتماع حرفين في احدهما من الفائدة ما في الاخر وزيادة لا تستنكر كما في لقدوا الان على ما يحى في موضعيهما قالوا وليس المحذور اجتماع التعريفين المتغايرين بدليل قولك يا هذا ويا عبد الله ويا الله ويا انت بل الممتنع اجتماع اداتي التعريف لحصول الاستغناء باحدهما (وقال المبرد في الاعلام انها تنكر ثم تعرف بحرف النداء

ولا يتم ما قال في بالله وباعبد الله (وقال المازني في اسم الإشارة يتكرر ثم يجبر بحرف النداء الفات من الإشارة ومن ثم لا يقال هذا اقبل اي ياهذا ولا حاجة الى ما ارتكبا اذ لا منع من كون الشيء المعين مواجها مقصودا بالنداء واي محذور في اجتماع مثل هذين التعريفين هذا (ولما قصدوا الفصل بين حرف النداء واللام بشيء طلبوا اسما مبهما غير دال على ماهية معينة محتاجا بالوضع في الدلالة عليها الى شيء اخر يقع النداء في الظاهر على هذا الاسم المبهم لشدة احتياجه الى تخصيصه الذي هو ذو اللام وذلك ان من ضرورة المنادى ان يكون متميزا بالماهية ٢ وان لم يكن معلوم الذات فلامعنى نحو يا شئ ويا موجود الا ان يكنى بتمثيلهما عن ان المخاطب ما فيه شيء مما يكون في العقلاء الا انه يقع عليه اسم الشيء والموجود وهذا مجاز وكلامنا في الحقيقة فوجدوا الاسم المتصرف بالصفة المذكورة ايا بشرط قطعه عن الاضافة اذ هي تخصصه نحو اي رجل واسم الإشارة واما لفظ شئ وما بمعنى شيء فانهما وان كانا مبهمين لكن لم يوضعا على ان يزال ابهامهما بالتخصيص بخلاف اي واسم الإشارة فانهما وضعا مبهمين مشروطا ازالة ابهامهما بشيء اما اسم الإشارة فبالإشارة الحسية او بالوصف واما اي فباسم اخر بعده واما ضمير الغائب فانه وضع مبهما مشروطا ازالة ابهامه لكن بما قبله لا بما بعده وان اتفق ذلك فالأغلب ان يكون ذلك منكرا كافي ربه رجلا واما نحو رأيته زيدا فقليل واما الموصول فانه وان ازال ابهامه ما بعده لكنه جملة (ثم نقول ان ايا المقطوع عن الاضافة احوج الى الوصف من اسم الإشارة لانه كذا كرنا وضع مبهما مزال الابهام باسم بعده بخلاف اسم الإشارة فانه قد يزول ابهامه بالإشارة الحسية فلهذا قد يقتصر على ياهذا دون يايها ومن ثم يجوز بعضهم في نعت ياهذا النصب والرفع كما في يازيد الظريف وواجب رفع نعت اي (وفصل بعضهم في وصف ياهذا فقال ان كان لبيان الماهية نحو ياهذا الرجل وجب الرفع لانه غير مستغنى عنه والاباز الرفع والنصب نحو ياهذا الطويل رفعا ونصبا (واما المازني والزجاج فجوزا النصب والرفع في وصف اسم الإشارة واي قياسا على نحو يازيد الظريف ولم يثبت (وانما قطع اي المتوصل به الى نداء ذي اللام عن الاضافة لما ذكرنا من قصد الابهام وايضا لو لم يقطع عن الاضافة لكان منصوبا وكذا ذو اللام الذي هو وصفه فلم يمكن التنبيه بنصبه على كونه مقصودا بالنداء كما يمكن بلزوم الرفع وترك النصب وابدل هاء التنبيه من المضاف اليه لانه لم يكن يخلو من مضاف اليه او من تنوين قائم مقامه نحو ﴿ اياما تدعوا ﴾ وليس هذا موضع التنوين وايضا التنوين يبدل من مضاف اليه معلوم مقدر كافي قوله تعالى ﴿ ورفعا بعضهم فوق بعض درجات ﴾ و ﴿ كلا هدينا ﴾ والقصد ههنا الابهام وهاء التنبيه ايضا مناسب للنداء اذ النداء ايضا تنبيه ثم لكون اسم الإشارة اوضح من اي وصف اي به في بعض المواضع نحو يا يهذه فيقتصر عليه (وانما توصل باي الى نداء اسم الإشارة لان اسم الإشارة في الاصل ما يشار به للمخاطب الى شيء فهو في اصل الوضع لغير المخاطب ولهذا يؤتى فيه بحروف الخطاب كايحيى في باب فحوشى في بعض الاماكن من ان يدخله حرف

٢ وقوله (وان يكون)
اي وان لم يكن ملوما كما في
يارجلا
هذه النسخة محمولة على
التكرار

يجعله مخاطبا اى حرف النداء ففصل بينهما باى فى بعض المواضع لتناكرهما فى الظاهر
ثم قد يوصف هذا الوصف باسم الجنس نحو يا ايها الرجل ٣ فعلى ما ذكرنا ليس هذا
التركيب مصوغا لاجل نداء المرفع باللام على ما او ما اليه المصنف بل لاجل نداء اسم
الاشارة بدليل اقتصارهم كثيرا على نحو يا ايها من دون الوصف باسم الجنس
(وقال الاخفش فى يا ايها الرجل اى موصول وذو اللام بعده خبر مبتدأ محذوف والجملة
صلة اى) وانما وجب حذف هذا المبتدأ لمناسبة التخفيف للمنادى ولا سيما اذا زيد عليه
كلمتان اعنى ايها (ويصح تقوية مذهبه بكثرة وقوع اى موصولة فى غير هذا الموضع
وندور كونها موصوفة كما يجيى فى باب الموصولات قيل لو كانت موصولة لكانت
مضارعة للضاف فوجب نصبها) والجواب انه اذا حذف صدر صلتها فالأغلب بناؤها
على الضم كما يأتى فى الموصول فحرف النداء على هذا تكون داخلية على اسم مبنى على
الضم فلم يغيره وان كان مضارعا للضاف كما فى قولك يا من قال كذا (والا كثرون على ان
ذا اللام وصف لاسم الاشارة فى النداء وغيره لانه اسم دال على معنى فى تلك الذات بالمبهمة
وهو الرجولية وهذا حد النعت كما يجيى اى مادل على معنى فى متبوعه) وقال بعضهم
هو عطف بيان لعدم الاشتقاق (والجواب ان الاشتقاق ليس بشرط فى الوصف كما يجيى
فى باب الوصف اسم الاشارة الا باسم الجنس المرفع باللام كما يأتى فى باب النعت اما
اسم الجنس فلانه هو الدال على الماهية من بين الاسماء والمحتاج اليه فى نعت اسماء الاشارة
بيان ماهية المشار اليه فمن ثم قبح نعتها من الصفات المشتقة الا بما يخص بعض الماهيات
نحو هذا العالم قبح هذا الابيض (واما التعريف باللام فلان تعيين الماهية حصل من
لفظ الجنس وتعيين الفرد من افرادها علم من اسم الاشارة فلم يبق الا تطابق النعت
المنعوت مع انهما كلمتان بمنزلة قولك الرجل لمعهود لان لفظ هذا لا يفيد الاتعيين
الفرد الذى دل عليه الرجل وهذه الفائدة تحصل من لام العهد فظهر شدة احتياج
المبهم الى صفته فمن ثمة لا يجوز الفصل بين النعت والمنعوت ههنا فلا تقول هذا اليوم
الرجل كما يجوز فى غير هذا النوع ولا يجوز ايضا تقريظ صفاته نحو هؤلاء الرجل
والفرس والبقر (قوله والتزموا رفع الرجل) اى اسم الجنس الواقع صفة لاي ٢
وهذا وان كان القياس جواز نصبه ايضا كما فى يازيد الظريف لكن نهوا بالتزام رفعه
على كونه مقصودا بالنداء فكانه باشره حرف النداء (واما الظريف فى يازيد الظريف
فليس مقصودا بالنداء بل المقصود به زيد وقد ذكرنا الخلاف فى تجويز نصبه
قبيل قوله وتوابعه اى التزموا رفع توابعه * اعلم ان تابع تابع المنادى عند النحاة مثل
متبوعه مطلقا ان كان تابع المنادى مرفوعا او منصوبا يحمل التابع على ظاهرا عراب
التابع سواء كان المنادى اى او هذا او غيرهما ٣ تقول فى غيرهما ٤ يازيد الطويل ذو الجملة
اذا جعلته صفة للطويل وان جعلته على زيد نصبت ومن نصب الطويل نصب ذا الجملة
لا غير كان نعتا للطويل اول زيد واما فى اى فان التابع الذى يجيى بعد وصفه لا يكون
الا تابعا لوصف اى لانه هو المنادى فى الحقيقة و اى وصلة اليه فعلى هذا اذا كان

٣ فعلى هذا ليس نحويا
ايها الرجل لاجل آه
نسخه

٢ صفة مفردة لمنادى
مضموم
٣ قال سيبويه تقول نسخته
٤ قوله (يازيد الطويل
والجملة) الوفرة الشعرية
ذالى شحمة الاذن والجملة
اكبر منها والجملة اكبر
من الجملة وهى التى الت
بالمسكين

ذلك التابع مضافا معنويا فالواجب الرفع نحو يا ايها الرجل ذو المال (ولا يجوز يا ايها الرجل وعبد الله لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيجب اذن ان يكون عبد الله صفة اي ولا يجوز لانه لا يوصف الابدنى اللام ويجوز يا ايها الرجل الحسن الوجه كما يجوز يا ايها الحسن الوجه وكذا يجوز يا ايها الفاضل والحسن الوجه (وان ابدل من وصف اي فان جعل المبدل منه في حكم الطرح لم يحز الا ان يكون البديل مما يجوز كونه صفة لاي اعني الجنس ذاللام فلا تقول يا ايها الرجل زيد وان لم يجعل المبدل منه في حكم الطرح جاز يا ايها الرجل زيد برفع زيد وسيجيء في باب البديل انه يجوز جعل المبدل منه في حكم الطرح وتركه نحو يا عالم زيد بالضم ويا عالم زيد وزيد بالرفع والنصب (ولا يجوز نحو يا ايها الرجل زيد بضم زيد بدلا من اي لما تقدم ان التابع الذي يعد وصف اي لا يتبع اي (واما اذا جئت به بعد وصف اسم الاشارة فيجوز فيه الامر ان اسم الاشارة قد يستبدل من دون وصفه فتقول يا هذا الرجل زيد وذو المال جلا على الوصف وزيد بالضم وذا المال جلا على هذا واذا كان ذلك التابع عطف نسق مجردا عن اللام لم يحز الاحله على هذا نحو يا هذا الرجل وذو الجمة لانك لو اجلته على الوصف كان وصف هذا واسم الاشارة لا يوصف الابدنى اللام كما قلنا في اي (ولا يجوز عطف المضاف لارفعها ولا نصبها على المفرد الذي هو صفة للمنادى المضمون نحو يا زيد الطويل وذو الجمة اما النصب فلان المنصوب لا يعطف على الرفع واما الرفع فلان حق المعطوف جواز قيامه مقام المعطوف عليه ولا يجوز يا زيد ذو الجمة برفع ذو قال فلم يبق الا النصب عطف على زيد (واجاز المازني الرفع جلا على الطويل ويمنع من كون المعطوف كالمعطوف عليه في كل ما يحبله ويمتنع عليه الا ترى الى قولهم يا زيد والخارث ولا يجوز يا الخارث (والجواب انه كان القياس امتناع نحو يا زيد والخارث لكنه انما جاز لان المانع من نحو يا الخارث اجتماع يا واللام لفظا ولم يجتمعا في يا زيد والخارث فهو مثل يا ايها الرجل من حيث انهما اجتمعا في صورتين تقديرهما لالفاظا (قوله لانها توابع معرب) يوحى الى ان المعرب لا يحبله والى انه لا يحبل على محله وترك ظاهر اعرابه وفي الموضعين نظر (اما الاول فلان المضاف اليه اضافة غير محضة له محل من الاعراب مع كونه معربا لفظا نحو حسن الوجه ومودب الخدام وضارب زيد وكذا ما اضيف اليه المصدر قال * طلب المعقب حقه المظلوم * واما الثاني فانه وان كان ظاهر كلام سيويه منع الحمل على موضع ما اضيف اليه اسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر وان جاء في الظاهر ما يوهم خلاف ذلك فهو يضمه عاملا كقوله في ضارب زيد وعمران التقدير ضارب زيد وضارب عمران ولا يجوز في نحو حسن الوجه والبدا للرفع في المعطوف كل هذا كراهة لمخالفة التابع لظاهر اعراب المتبوع الى المحل الخفي لكنه يشكك باتفاقهم على جواز العطف على محل اسم ان في نحو ان زيدا منطلق وعمر (وله ان يرتكب ان الجملة غير المؤكدة اعني عمرو مع خبره المقدر عطف على الجملة المؤكدة اعني ان مع اسمه وخبره ولا تقول ان الاسم عطف على الاسم وكذا نقول

ه قال الاندلسي
نسخه

في نحو قوله * فان لم تجد من دون عدنان والدا * ٧ ودون معد فلتزك العواذل * وقوله *
 فلسنا بالجبال ولا الحديد * ان المنسوب عطف على الجار والمجرور (قوله والتزموا رفع الرجل)
 كانه جواب عن سؤال مقدر وهو انه اذا كان صفة للمنادى المضموم فلم يجز فيه النصب كما في يازيد
 الظريف (قوله وتوابعه) كانه جواب عن سؤال وارد على الجواب عن السؤال الاول اي اذا
 كان هو المقصود بالنداء والمقصود بالنداء كالمنادى المضموم فالوجه ان يجوز في توابعه مجاز
 في توابع المضموم فعلى هذا صار نحو الرجل في بابها الرجل كالنعامة اذا قيل لم وجب رفعه قيل
 هو المنادى المفرد الذي باشره حرف النداء لكونه مقصودا دون موصوفه فاذا قيل فيجب اذن
 ان يجوز في توابعه مجاز في توابع المنادى المضموم بل مثله (قوله وقالوا يا الله خاصة) يعني لم يدخل
 حرف النداء من جملة ما فيه اللام الالفاظة الله قيل انما جاز ذلك لاجتماع شيئين في هذه اللام لزومها
 للكلمة فلا يقال لاه الانادرا قال * يسمعها لاه الكبار * وكونها بدلا من همزة اله فلا يجمع بينهما
 الا قليلا قال * معاذ الله ان تكون كظبية * ولادمية ولا عقيلة رب رب * واما التجم والصعق
 والذي وبابه فان لا مهلا لازمة لكتما ليست بدلا من الفاء واما الناس فان اللام فيه عوض من الفاء
 واصله اناس ولا يجتمعان الا في الشعر كقوله * ان المنايا يطلعن على الاناس الا منينا * الا انها
 ليست لازمة اذ يقال في السعة ناس فقالوا واصله الاله فعال بمعنى مفعول والالاهة
 العبادة واله بفتح العين اي عبد فآله بمعنى مألوه اي معبود فالله في الاصل من الاعلام
 الغالبة كالصعق كانه كان عاما في كل معبود ثم اختص بالمعبود بالحق لانه اولى من
 يؤوله اي يعبد وصار مع لام العهد علماله فلكثر استعمال هذه اللفظة صار تخفيف همزتها
 اغلب من تركه وصار الالف واللام كالعوض من الهمزة لقلة اجتماعهما (ولا نقول
 اجتماعهما يختص حال الضرورة كما قلنا في الاناس وذلك انه قديمي الآله في السعة اورد
 ابو الفرج الاصفهاني ان امية بن خلف كان يسمى عبد الرحمن بن امية عبدا لآله فلما
 خفت الهمزة نقلت حركتها الى ما قبلها كاهو القياس وحذفت فصار الله ثم اسكنوا
 اللام الاولى وادغوها في الثانية ولا تدغم لو خفت نحو الالاهة بمعنى العبادة لان
 التخفيف مع عروضه غير غالب كما غلب في الله فكان اللامين لم يلتقيا (والاكثر في بالله
 قطع الهمزة وذلك للايدان من اول الامر ان الالف واللام خرجا عما كانا عليهما في الاصل
 وصارا بجزء الكلمة حتى لا يستكره اجتماع يا واللام فلو كانا بقيا على اصلهما لسقط
 الهمزة في الدرج اذ همزة اللام المعرفة همزة وصل (وحكى ابو علي يا الله بالوصل على
 الاصل) وجوز سيويه ان يكون الله من لاه يليه ليها اي استتر فيقال في قطع همزته
 واجتماع اللام ويا ان هذا اللفظ اختص باشياء لا تجوز في غيره كاختصاص مسماء
 تعالى وخواصه في اللهم وتالله وآله وهالله ذوالله مجرورا بحرف مقدر في السعة
 وافتالله لتفعلن بقطع الهمزة كما يجيء في باب القسم (وقوله * من اجلك يا التي تبت
 قلبي * وانت بخيلة بالوصل غني * شاذ ووجه جوازه مع الشذوذ

٦ قوله (فلتزك العواذل)
 وزعته ازعه وزعا كففته
 ٧ قوله (ودون معدآه) فانه
 حل دون الآخر على محل
 دون الاول لان معني لم تجد
 من دون عدنان لم تجدان دون
 عدنان والدا يقول قصارى
 الانسان الموت فينبغي ان
 يتعظ بموت من قبله ويرتدع
 عن المعاصي فيقول انسب
 الى عدنان او معد فان لم تجد
 من بينها من الآباء باقيا فاعلم
 انك ستصير الى مصيرهم
 واراد بالعواذل ما زعمه
 ويكفه من حوادث الدهر
 وزواجه سماها عواذل
 على السعة

٢ قوله يا كان تبغيا لى شرا
 بغية الشئ اذا طلبته له وفي
 رواية ان يكسب لى شرا
 ٣ فى اخره نسخ ٤ قوله
 (يا هناه هن كلمة كناية ومعناه
 شئ حقير تقول فى النداء
 يا هن اقبل ويا هنان اقبلا
 ويا هنون اقبلوا ولك ان
 تدخل فيه الهاء فتقول يا هنه
 كما تقول له وماليه وسلطانيه
 تريد الهاء لبيان الحركة ولك
 ان تشبع الحركة فتولد الالف
 فتقول يا هناه اقبل وهذه
 اللفظة مخصوصة بالنداء كما
 خص به يافل ولك ان تقول
 يا هناه اقبل بهاء مضمومة
 ويا هنانيه اقبلا ويا هنوناه
 اقبلوا وحركة الهاء فيهن
 منكورة ولكن هكذا رواء
 الاخفش ٥ قوله (يا نومان
 ويا ملكهان آه) يقال يا نومان
 يقال يا نومان للكثير النوم
 ولا يقال رجل نومان لانه
 يختص بالنداء ٦ المنادى المفرد
 اذا تكرر لفظه وولى الاسم
 الثانى آه نسخه

لزوم اللام وقوله في الغلامان اللذان فرا ٢ ايا كان تبغيا لى شرا ١ (وبعض الكوفيين
 يجوز دخول يا على ذى اللام مطلقا فى السعة والميمان فى اللهم عوض من يا اخرتا تبركا بالابتداء
 باسمه تعالى وقال الفراء اصله يا الله امانا بالخير فخفف بحذف الهمزة وليس بوجه لانتك تقول اللهم
 لا تؤمهم بالخير ويجمع بين يا والميم المشددة ضرورة قال * انى اذ لما حدث الماء * اقول يا اللهم
 يا اللهم * وقد زاد ٣ ما قال * وما عليك ان تقولى كما * سمحت او صليت يا اللهم ما * اردد
 علينا شيخنا مسلما * ولا يوصف اللهم عند سيويه كما لا يوصف اخواته اعنى الاسماء المختصة
 بالنداء نحو ٤ يا هناه ٥ ويا نومان ويا ملكهان وفل (وقد اجاز المبرد وصفه لانه بمنزلة يا الله
 وقد يقال يا الله الكريم وقد استشهد بقوله تعالى ﴿ قل اللهم فاطر السموات والارض ﴾
 وهو عند سيويه على النداء المستأنف ولا ارى فى الاسماء المختصة بالنداء مانعا من الوصف
 بلى السماع مفقود فيها (قوله ولك فى مثل ياتيم تيم عدى الضم والنصب) يعنى بمثله ٦
 المنادى المكرر اذ اولى الثانى اسم مجرور بالاضافة فالثانى واجب النصب ولك فى الاول
 الضم والنصب قال * ياتيم تيم عدى لا بالكم * لا يلقينكم فى سورة عمر * وقال * يا زيدا زيد اليعملات
 الذيل * تطاول الليل عليك فاتزل * اما الضم فى الاول فواضح لانه منادى مفرد معرقة والثانى
 عطف بيان وهو البدل على ما يأتى فى بابه واما نصب الاول فقال سيويه ان تيم الثانى مقمّم بين
 المضاف والمضاف اليه وهو تاء كيد لفظى لتيم الاول وقدم فى توابع المنادى المبني ان التاكيد
 اللفظى فى الاغلب حكمه حكم الاول وحركته حركته اعرابية كانت او بناءة فكما ان الاول
 محذوف التنوين للاضافة فكذلك الثانى مع انه ليس بمضاف (وشبهه سيويه باللام المقحمة بين
 المضاف والمضاف اليه فى لا بالكم لتاكيد اللام المقدرة وانما جئنا بتاكيد المضاف لفظا بينه وبين
 المضاف اليه لابعده المضاف اليه لئلا يستنكر بقاء الثانى بلا مضاف اليه ولا تنوين معوض عنه ولا بناء
 على الضم وجاز الفصل به بينهما فى السعة مع انه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف
 اليه الا فى الضرورة وذلك بالظرف خاصة فى الاغلب كما يجئ فى باب الاضافة لانتك لما
 كررت الاول بلفظه وحركته بلا تغيير صار كأن الثانى هو الاول وكأنه لا فصل
 هناك الا ترى انتك تقول ان ان زيد قائم مع قولهم لا يفصل بين ان واسمها الا بالظرف
 وتقول لا لارجل فى الدار مع ان النكرة المفصولة بينها وبين لاء التبرئة واجبة الرفع كقوله
 تعالى ﴿ لا فيها غول ﴾ وقال * فلا والله لا يلقى لمانى * ولا للمابهم ابدا دواء * مع ان
 حروف الجر لا تدخل الا فى الاسم ويمكن ان يكون قوله * وصا ليالات كما يؤثقتن *
 من هذا فلا يكون فى البيت دليل على اسمية الكاف الثانية (وقال المبرد ان تيم الاول
 مضاف الى عدى مقدر يدل عليه هذا الظاهر ولم يبدل من المضاف اليه التنوين كما تبدل
 فى قوله تعالى ﴿ كلا هدينا ﴾ لان القرينة الدالة على المحذوف موجودة بعد مثل المضاف
 اعنى عدى الظاهر الذى اضيف اليه تيم الثانى فكان المضاف اليه الاول
 لم يحذف واذا جاز حذف المضاف اليه فى مثله مع اختلا المضافين نحو قوله * بين

ذراعى وجبهة الاسد * وقولهم نصف وربع درهم فهو مع اتفاقهما اجوز لان كثرة التكرار ادعى الى الاستكرام فهو عند المبرد فى الاصل مضاف ومضاف اليه بعدهما مثلهما (وعند سيبويه ليست الاضافة مكررة وقال بعضهم بعدم موافقة المبرد فى ان اصله ياتيم عدى تيم عدى ان تيم الاول مضاف الى عدى الظاهر والذى اضيف اليه الثانى محذوف قال لما حذف المضاف اليه من الثانى بقى ياتيم عدى تيم تقدم تيم على عدى لما ذكرنا فى قول سيبويه وكذا يقول هذا القائل فى نحو ذراعى وجبهة الاسد الا انه لا يطردله ههنا ان يقول ان الفصل كالفصل لان المضاف الثانى ليس بلفظ الاول كما كان فى تيم تيم عدى فالاول قول المبرد (وقد اجاز السيرافى وجهها رابعا فى نحو ياتيم تيم عدى وهوانه كان فى الاصل ياتيم بالضم تيم عدى ففتح اتباعا لنصب الثانى كما فى يازيد بن عمرو وهذا كما ذكرنا فى قوله والعلم الموصوف بابن ان الكوفيين يجوزون فتح المنادى العلم الموصوف بمنصوب اى صفة كان لان تيم عطف بيان للاول فهو كالوصف فى التبيين * قوله (والمضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه يا غلامى ويا غلامى ويا غلاما ويا غلاما وبالهاء وقفا وقالوا يا ابى ويا امى ويا بنت ويا ممت فتحوا كسرا وبالا لف دون الياء ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل باب يا غلامى وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم) اختلف فى ياء المتكلم فقال بعضهم اصلها الفتح لان واضع المفردات ينظر الى الكلمة حال افرادها دون تركيبها فكل كلمة على حرف واحد كواو والعطف وفاء وباء الجر ولامه وياء المتكلم اصلها الحركة لثلاثى ابتداء بالساكن واصل حركتها الفتح لان الواحد ولا سيما حرف العلة ضعيف لا يحمّل الحركة الثقيلة من الضمة والكسرة (وقال بعضهم اصلها الاسكان وهو اولى لان السكون هو الاصل وقولهم الواضع ينظر الى الكلمة حال افرادها ممنوع وظاهر انه نظر فى المضمرات الى حال تركيبها بدليل وضعها مرفوعة ومنصوبة ومجرورة والاعراب لا يكون الاحالة التركيب ولولم ينظر فى الكلمات الى حال تركيبها لم يطرد وضعه للكلم التى ليس فيها حال التركيب علة البناء على ثلاثة احرف فما زاد بل جاز وضعها على حرف او حرفين كما وضع ياء الضمير وكافه ونحو ما ومن هذا وعلى كل حال فلا شك ان اسكان ياء المتكلم اكثر استعمالا اذ لم يلزم اجتماع الساكنين وذلك لعدم الاحتياج اذن الى حركتها لوقوعها ابدا بعد كلمة اخرى فلا يبتدأ بها مع كونها حرف علة وهذان اعنى الفتح والسكون مطردان فى غير النداء ايضا نحو جاءنى غلامى واما يا غلام بحذف الياء فى النداء فلان النداء موضع تخفيف الا ترى الى الترقيم وذلك لان المقصود غيره فيقصد الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص الى المقصود من الكلام فخفف يا غلامى بوجهين حذف الياء وابقاء الكسر دليلا عليه وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة (وهذان الوجهان لا يكونان فى كل منادى مضاف الى ياء المتكلم بل فى الاسم الذى غلب عليه الاضافة الى الياء واشتهر بها لتدل الشهرة على الياء المغيرة بالحذف او القلب فلا تقول يا عدو ويا عدوا وقد جاء شاذا فى المنادى نحو يا غلام ويا ابى بالفتح اجتزأ بالفتح عن الالف اما فتح يا بنى واصله يا بنى

قليس بشاذ كما شذ يا غلام لاجتماع اليائين (وقد يضم في النداء ما قبل الياء المحذوفة وذلك في الاسم الغالب عليه الاضافة الى الياء للعلم بالمراد ومنه القراءة الشاذة رب احكم وربما ورد في الندرة الحذف والقلب في غير النداء لكن الحذف في الفواصل والقوافي ليس بنادر طلبا للازدواج (قوله وبالهاء وقفا) اذا وقفت على يا غلاما فبالهاء لبيان الالف كما يجيء في باب الوقف واذا وقفت على يا غلامى بسكون الياء وصلا فالوقف عليها بالسكون ايجاد ويجوز حذفها واسكان ما قبلها كما تقف على ما حذف ياؤه وصلا وذلك على مذهب من وقف على القاضي باسكان الضاد كما يجيء في باب الوقف واذا وقفت على يا غلامى بفتح الياء وصلا جاز الاسكان للوقف وجاز الحاق هاء السكت مع ابقاء الفتح (قوله وقالوا يا ابى ويامى) يطرد فيهما ما في سائر المنادى المضاف الى الياء ويزيد ان عليها يجوز ابدال الياء تاء تأنيث هذا عند البصريين قالوا والدليل على انها بدل منها انهم لا يجزمون بينهما وانما بدلت تاء التأنيث لانها تدل في بعض المواضع على التثنية كما في علامة ونسابة والاب والام مظهرتا التثنية ودليل كونها للتأنيث انتقالها في الوقف هاء (وقال الكوفيون التاء للتأنيث وياء الاضافة مقدرة بعدها ولو كان الامر كما قالوا لسمع يا ابى ويامتى ايضا) ويجوز حذف هذه التاء المبدلة من التاء لترخيم فيلزم فتح ما قبلها نحو يا ابى ويام على ما حكى يونس لثلاثا تلتبس ببناء الاب والام بل تاء (والفراء يقف عليهما بالتاء لانها ليست للتأنيث المحض كما في اخت وبنت) والاولى الوقف بالهاء لانفتاح ما قبلها كما في ظلمة وغرفة بخلاف تاء اخت وبنت فمن وقف عليها بالتاء كتبها تاء ومن وقف بالهاء كتبها هاء لان مبنى الخط على الوقف وانما تفتح هذه التاء لانها بدل عن ياء حر كتبها الفتح لو حركت (وقال الاندلسى اصل يا ابى ويامتى يا ابى ويامتا فحذف الالف وهو ضعيف لان الالف خفيفة لا تستثقل فتحذف واما حذفها في يا ابن ام ويا ابن عم فمحتمل للثقل الحاصل بالتركيب وقيل يا ابى ويامتى انهما رخا بحذف التاء ثم ردت التاء مفتوحة كما يجيء من نحو قوله * ٢ كلينى نهم يا امية ناصب * وقد يقال يا ابى ويامتى بالضم وهو اقل من الاول وكسر التاء فيهما اكثر لمناسبة الكسرة للياء التي هي اصلها وجازيا ابتداء ويا امثالانه جمع بين عوضين بخلاف يا ابى ويامتى فانه لا يجوز لانه جمع بين العوض والمعوض منه ٣ (قوله ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل باب يا غلامى) المضاف الى ياء المتكلم اذا اضيف اليه المنادى فهو كما اضيف اليه غيره الا الام والعم اذا اضيف اليهما ابن او بنت منادى فانه يجوز فيهما تخفيف الياء قياسا بالحذف او القلب الفا لكثرة الاستعمال بخلاف غيرهما فانه لم يكثر استعمال نحو يا غلام اخى فعلى هذا يجوز فيهما ما جاز في باب يا غلامى من الاربعة الالوان ويزيدان عليه باطراد فتح الميم نحو يا ابن ام ويا ابن عم اجزاء بالفتحة عن الف لزيادة استتقاله فبولغ في تخفيفه اكثر من تخفيف يا غلام ولهذا كان حذف الياء فيهما مع فتح الميم او كسرها اكثر من حذف يا نحو يا غلامى * قوله (وترخيم المنادى جائز وهو في غيره ضرورة

٢ (قوله كلينى نهم امية ناصب) هم ناصب اى ذونصب مثل تامر ولابن ويقال هو فاعل بمعنى مفعول فيه لانه ينصب فيه ويتعب كقولهم ليل نائم اى ينام فيه ٣ (قوله ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة) قديتهم ان العمدة في حكم العم

انما كثر الترخيم في المنادى دون غيره لكثرة ولكون المقصود في النداء هو المنادى له
 ٢ فقصده بسرعة الفراغ من النداء الافضاء الى المقصود بحذف اخره اعتبارا * قوله (وهو
 حذف في اخره تخفيفا) يعنون بالحذف للتخفيف ما لم يكن له موجب كما كان في باب قاض
 وعصا والافكل حذف لا بد فيه من تخفيف ويقولون لهذا ايضا حذف بلاعلة وحذف
 الاعتبار مع انه لا بد في كل حذف من قصد التخفيف وهو الالة فهذا اصطلاح منهم وهذا
 الذي ذكره ان كان حد الترخيم خرج منه ترخيم غير المنادى فان اردنا الحد الشامل لجميع
 اقسامه قلنا هو حذف اخر الكلمة اعتبارا جوازا فنخرج منه حذف التنوين والحركة وقفا
 لانهما بعد اخر الكلمة ويدخل فيه حذف التاء والجزء الاخير من نحو بعلبك لان المحذوف
 صار اخر الكلمة بدلالة تعاقب الاعراب عليه ويخرج منه حذف الياء في نحو يا غلام اذ
 المضاف اليه ليس اخر الكلمة الا ترى الى ان مورد الاعراب ما قبله (ويخرج منه الحذف
 في باب عصا وقاض لان الحذف لالة الاعتبار ويخرج ايضا حذف لام نحو يدوم لانه
 واجب * قوله (وشرطه ان لا يكون مضافا ولا مستغاثا ولا جلة ويكون اما علما زائدا
 على ثلاثة احرف واما بناء تأنيث) شرط ترخيم المنادى خمسة اربعة منها عدمية متعينة
 وهي ان لا يكون مضافا ولا مضارعا له وان لا يكون مستغاثا ولا يكون مندوبا ولا يكون جلة
 والشرط الاخير ثبوت غير متعين بل هو احد شرطين احدهما كونه علما زائدا على ثلاثة احرف
 والثاني كونه بناء تأنيث وانما يذكر المصنف مضارع المضاف لان حكمه حكم المضاف (وانما
 لم يقل ولا مندوبا لان المندوب عنده ليس بمنادى كما مضى (واجاز الكوفيون ترخيم المضاف
 ويقع الحذف في اخر الاسم الثاني نحو قوله * خذوا حظكم يا آل عكرم ٣ واذكروا * او
 اصرنا والرحم بالغيب تذكر * وقوله * اباعر ولا تبعد فكل ابن حرة * سيدعوه داعي
 موته فيجيب * اي يا آل عكرمة وابعروا وهو عند البصريين ضرورة في غير المنادى كافي
 قول ذي الرمة * ديار مية اذني تساعقنا * ولا يرى مثلها عجم ولا عرب * وقول المتنبي *
 لله ما فعل الصوارم والقنا * في عمرو خاب ٤ وضية الاغنام * ٥ وبعض العرب يرخم
 الجملة بحذف عجزها نحو يا تأبط (والفراء والاقفش جوزا ترخيم الثلاثي المتحرك الاوسط
 علما لان حركة الاوسط كالرابع في رخمان نحو رجل علما (ونقل ابن الخشاب عن
 الكوفيين جواز ترخيم الثلاثي علما سكن اوسطه او تحرك ويجوز ترخيم غير المنادى
 للضرورة وان خلا من تأنيث وعلية على تقدير الاستقلال كان او علانية المحذوف
 عند سيبويه (والمبرد يوجب تقدير الاستقلال واستدل سيبويه بقوله * الاضحت
 حب الكرم ٦ رماما * ٧ واضحت منك ٨ شاسعة اماما اي امامة وانما لم يجز ترخيم
 المضاف والمضاف اليه على ما اختاره البصرية ولا ترخيم الجملة علين لانها اذا سمي بهما
 يراعى حال جزئيهما قبل العملية في استقلال كل واحد من الجزئين باعرابه على ما يجئ
 في باب التركيب فلما كان كل واحد من جزئيهما مستقلا من حيث اللفظ اي
 الاعراب لمراعاة حالهما قبل العملية وانمحي بعد العملية عن كل واحد من جزئيهما معنى

٢ فيقصد سرعة نفعه

٣ (قوله واذكروا او
 اصرنا والرحم بالغيب
 تذكر) الاصرة ما عطفك
 على رجل من رحم او قرابة
 او صهر او معروف والجمع
 الاواصر والرحم القرابة
 والرحم مثله

٤ (قوله وضية الاغنام)
 جعلهم اغناما لانهم كانوا
 جاهلين حيث عصوه ففعل
 بهم ما فعل وقد يتوهم ان
 الاغنام بالتاء لابلنون من
 الغنمة وهو العجمة والاعتم
 هو الذي لا يفصح شيئا
 والجمع عتم

٥ (قوله وبعض العرب آه
 اراد عمرو بن حابس

٦ (قوله رماما) اي بالية
 جمع رمة

٧ (قوله واضحت منك
 شاسعة) اماما قال المصنف في
 الايضاح ورده المبرد بان
 الرواية وما عهدي كعهدك
 يا اماما وهو من تعسفاته

٨ (قوله شاسعة) اي
 بعيدة

الاستقلال لان عبدالله وتأبط شرا من حيث المعنى كزيد وروعى اللفظ والمعنى معالم يمكن الحذف من الاول نظرا الى المعنى اذ ليس باخرا لاجزاء ولم يمكن حذف الثانى ولا حذف اخر الثانى نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية (ويجوز ان يعلل امتناع ترخيم المضاف والمضاف اليه بان المضاف اليه لم يمتزج بالمضاف امتزاجا تاما بحيث يصح حذفه باسره او حذف آخره يدلي ان اعراب المضاف باق والاعراب لا يكون الا فى اخر الكلمة ولم يكن ايضا منفصلا عن المضاف بحيث يصح حذف اخر المضاف للتخيم بدليل حذف التنوين وهو علامة تمام الكلمة منه لاجل المضاف اليه فهو متصل بالمضاف بالنظر الى سقوط التنوين من المضاف منفصل عنه لبقاء الاعراب على المضاف كما كان فلم يصح ترخيم احدهما والمضارع للمضاف حكمه حكم المضاف (٨) وانما لم يرخم المستغاث المجرور باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب او البناء فلم يورد عليه الترخيم الذى وهو من خصائص المنادى وهذه العلة تطرد فى ترك ترخيم المضاف والجملة عليمين (وامتنع الترخيم فى المستغاث الذى فى اخره زيادة المدلان الزيادة تنافى الحذف وكذا المندوب لان الاغلب فيه زيادة مدة فى اخره لاظهار التفجع وتشهير المندوب وغير المزيدي فيه قليل نادر (قوله ويكون اما علما زائدا على ثلاثة احرف اما اشترط العلمية فى الترخيم لكثرة نداء العلم فناسبه التخفيف بالتخيم مع انه لشهرته فيما ابقى منه دليل على ما لقي (وانما اشترط فى العلم زيادة على الثلاثة لانهم كرهوا نقص الاسم نقصا قياسا مطردا على اقل ابنية العرب اى عن الثلاثى بلاعلة ظاهرة موجبة بخلاف نحو يدوم فان النقص فيه وان كان بلاعلة لكنه قليل غير قياسى والشذوذ لا يعأبه وبخلاف نحو عم وشبح وعصافانه وان كان قياسيا لكنه لعلة ظاهرة ملبثة الى الحذف (فان قلت المنادى المرخم مبنى والاسماء المبنية تكون على اقل من ثلاثة احرف نحو ما ومن (قلت البناء فيه عارض فهو فى حكم العرب وضمه مشبه للرفع على ما بينا قبل واذا لم يكن علما وصوفا بالزيادة على ثلاثة فالشرط كونه بناء تأنيث نحو شاة وثبة فانه يرخم وان لم يكن علما ولا زائدا على الثلاثة وذلك لان وضع التاء على الزوال وعدم اللزوم كفى باب ما لا ينصرف فيكفيه ادنى مقتضى للسقوط فكيف اذا وقع موقعها كثر فيه سقوط الحرف الاصلى اعنى اخر المنادى (وانما لم يبال ببقاء نحوثة وشاة بعد الترخيم على حرفين لان بقاءه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا عن ثلاثة اذ التاء كلمة اخرى لكنها امتزجت بما قبلها بحيث صارت معتقبا لاعراب فالامر فيه كما قيل فى المثل * قبل البكاء كنت عابسة * ٩ وقبل النعاس كنت مضمرة * ولو اعتبرنا سد التاء مسد لأم الكلمة بكونه معتقبا لاعراب قلنا لما كان بناؤه على عدم اللزوم لم يكثر بما يصير اليه حال الكلمة بعده والدليل على عدم لزمه حذفه فى جمع السلامة نحو عرفات وتقديره فى نحو الدار والشمس وليس لأئفى التأنيث هذه الاحوال (قال سيويه كل اسم فى اخره تاء فان حذف التاء منه فى كلام العرب اكثر كان الاسم مع التاء

٨ (وانما لم يرخم المستغاث المجرور باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب) واما النصب الحاصل فى المضاف حال العلمية فليس اثر النداء ولا باعتبار ما قبل هذه الحالة

٩ قوله (وقبل النعاس كنت مضمرة) الضمر والضمر على مثال العسر والعسر الهزال وخفة اللحم يقال ضمير الفرس بالفتح وبالضم ايضا ضمورا واضمرته وضميرته

ثلاثة اواكثر وسواء كان الاسم علما او لا ولغلبة الترخيم فيه عومل اخر غير المرخم منه في بعض المواضع معاملة المرخم اعني قبح التاء كما في قوله *كليني لهم يا ميمة ناصب * وليل اقلسيه بطي الكواكب * فصار في المنادى غير المرخم وجهان ضم التاء وقبحها (ثم اعلم ان الذين يحذفون التاء وهم الاكثرون على ما قلنا اذا وقفوا الحقوا باخره الهاء فيقولون في يطلع يطلعهم وقليل ما يوقف بسكون الحاء لانهم يلحقون هاء السكت ٢ باخر ما ليست حركة اخره اعرابية ولا مشبهة بها نحو روقه وانه وحيهله وان لم يكن هناك في الوصل حرف ينقلب هاء في الوقف فالحاقه بما كان هناك هاء في الاصل اولى ويفنى عن الهاء في الشعر الف الاطلاق نحو قوله * ففي قبيل التفرق ياضباعا * ولايك موقف منك الوداعا * ولا يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط الا ماشد من نحو ياصاح ومع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله وليس اطرق كرا منه لان الكرا ذكر الكروان (وقال المبرده هو مرخم كروان ولا ضرورة الى ما قال مع ما ذكرنا من المحمل الصحيح ويجوز وصف المرخم الاعند الفراء وابن السراج قال * فقالوا تعال ٣ يا زى ابن محزم * فقلت لهم اني خليف صداء * وكانهما رأيا الوصف من تمام الموصوف لكونه دالا على معنى فيه فاذا رخم الكلمة يحذف شئ من جوهرها لا يزداد عليها شئ اخر من الخارج فعلى هذا لا يمتنع عندهما مجئ سائر التوايع * قوله (فان كان في آخره زيادتان في حكم الواحدة كاسماء ومروان او حرف صحيح قبله مدة وهو اكثر من اربعة احرف حذفنا وان كان مركبا حذف الاسم الاخير وان كان غير ذلك فحرف واحد (قسم ما يحذف للترخيم ثلاثة اقسام وهو اما حرفان او كلمة او حرف واحد فحذف الحرفين في موضعين احدهما اذا كان في اخر الكلمة زيادتان في حكم الواحدة بمعنى انهما زيدتا معا لانهما معا بمعنى واحد لان كل واحدة في مسلمان وكذا مسلمون بمعنى اخر فلما زيدتا معا حذفنا معا وهاتان الزيادتان سبعة اصناف زيادتا التثنية نحو زيدان ويضربان علمين وزيادتا جمع المذكر السالم نحو مسلمون ويسلمون علمين وزيادتا جمع المؤنث السالم نحو مسلمات وزيادتا نحو مروان وعثمان وندمان وحراسان ويأتى النسب وما شبههما نحو كوفي ورومي وكربي والفا التأنيث كصحراء وهزمة الاخاق مع الالف التي قبلها ٢ كافي حرباء وعلباء (قوله اسماء هذا اذا جعلناها فعلاء من الوسامة اى الحسن على ما هو مذهب سيبويه لافعالا جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه يكون اذن من باب عمار لامن باب حراء ٣ ورجح مذهب سيبويه بان التسمية بالصفات اكثر منها بالجمع ورجح مذهب غيره بان قلب الواو المفتوحة همزة لم يأت الا في احد وايقضا لم يثبت في الصفات اسماء بمعنى الجميلة ولا واسماء حتى يكون اسماء علما منقولا منه وعلى مذهب سيبويه اذا سميت به رجلا لم ينصرف لالفى التأنيث وعند غيره ينصرف لانه مثل رباب اذا سمي به رجل في كونه قبل تسمية المؤنث به مذكرا (قوله او حرف صحيح) كان عليه ان يقول حرف صحيح غير تاء التأنيث قبله مدة زائدة وذلك لانه لا يحذف ٤ في نحو

٢ في الوقف كثيرا تسحه
٣ قوله (يا زى) رخم يزيد
يحذف الدال صداء قبيلة من
الين اوحى من بنى اسد وقيل
اسم فرسه ٢ قوله (كافي حرباء
وعلباء) الحرباء هوا كبر
من العظاية يستقبل الشمس
ويدور معها كيف دارت
ويتلون الوانا بحر الشمس
وهو ذ كرام حبين والعلباء
عصب العنق
٣ وقد يجئ في التصريف
جمع الفريقين فيه وتر
جيجاتهم انسحه ٤ قوله (في
نحو غفرانة وسعلاة) الغفرانة
الناقة القوية والسعلاة اخبث
الغيلان وكذلك السعلاء
يمد ويقتصر

عقرانة وسعلاة الالاء وحدها وذلك لكونها كلمة واحدة وان كانت على حرف فاكتفى بها وكذا اذا كانت المدة غير زائدة لم تحذف كما في ه مستباح ومستج (ونقل عن الاخفش جواز حذف المدة الاصلية ايضا والمشهور خلافه ونعني بالمدة الفا او واو او ياء ساكنين ما قبلهما من الحركة من جنسهما فلا يحذف مع الحرف الاخير الواو والياء المتحركتين في نحو ٦ كنهور ومشرىف لتحصنهما بالحركة وتقويهما بها ولا تحذفهما ايضا اذا لم يكن ما قبلهما من جنسهما سواء كانا للالحاق نحو سنور وبردون ٧ ملحقان بمجرد حل اول لم يكونا له ٨ كعليق وقبى وذلك لمساوئهما اذن للحروف الصنحية بقلة المدة فيهما لان المد في الاغلب لا يكون الا في الالف والواو والياء اللتين حركة ما قبلهما من جنسهما (واما مذهب ورش في مد نحو الموت والحسينين وقفا فمما انفرد به وانما حذف الحرفان ههنا لانه كان الاول حذف المد الزائد لكن لما لم يكن اخرا والترجيم حذف الاخر لم يجز حذفه فلما حذف الحرف الاخير صار متطرفا فتبعه في السقوط ولو قال يحذف حرفان فيما قبل اخره حرف مد وهو اكثر من اربعة لم نحو عمار ومروان ولكنه فصل هذا التفصيل تبسيها على تخالف علتي الحذف في الصنفين كما ذكرنا (قوله وهو اكثر من اربعة احرف) انما اشترط هذا لثلاثي بقى بعد الحذف على حرفين (والفراء يجيز حذف المد ايضا في نحو سعيد وعمود وعاد لكن لا يوجب كما في نحو عمار ومسكين ومنصور) قوله وهو اكثر من اربعة احرف (قيد في قوله او حرف صحيح قبله مدة لافي قوله زيادتان في حكم الواحدة لان نحو يدان ودمان وثبون وقلون ودمي يرخم بحذف زيادته للترخيم لان بقاء الكلمة على حرفين فيه ليس لاجل الترخيم بل قبله كان كذلك كما قلنا في نحو ثبة وشاة (وذهب الجرمي الى منع حذف الحرفين في نحو يدان وثبون ودمي والاول اولى وانما لم يحذف زيادتا ثبون لانهما غيرتا بناء الواحد فكانه ليس جمع المذكر السالم وكأنه مثل ثمود (واجاز الفراء حذف الهزة دون الالف في نحو جراء والمشهور حذف الزيادتين معا) وبعضهم يجوز يا حرا مفتوح الهزة قياسا على ذي الاء في نحو قوله * كلبني لهم يا ميمة ناصب * والوجه المنع لان اختصاص ذي الاء بذلك لما ذكرنا من كثرة وقوع الترخيم فيه فعومل غير المرحم منه معاملة المرحم ولا كذلك ذي الالف وبعض الكوفيين يمنع من ترخيم المؤنث بالهمزة على لغة الضم لثلاثي لثلاثي بالمد (وكذلك لا يجيز بعضهم لثله ترخيم المثني وجمع المؤنث السالم على لغة الضم لثلاثي لثلاثي بالفرد ولا يجوز ترخيم جمع المذكر السالم ٩ مطلقا وكذا لا يجوز ترخيم المنسوب مطلقا نحو زبدى اذ لو ضم لالتبس ببناء المنسوب اليه ولو كسر لالتبس بالمضاف الى الياء وهذا كما منع سيويه من ترخيم نحو قائمة وقاعدة غير علم على لغة الضم ايضا لان له مذكرا فيشتبه به واما اذا كان علما فيجوز على لغة الضم ايضا اذ لا مذكرا له اذن من لفظه فيلتبس به (وقال المصنف الظاهر جواز الضم في نحو قائمة علما كان او لا (اقول لاشك ان اللبس فيما قال سيويه اغلب واكثر لكونه غير علم بخلاف ما ذكره غيره لان جميعهما مشروط

٥ قوله (كما في مستباح ومستج) تحت الرجل مما اعطيته واستمجه سألته العطاء

٦ قوله (كنهور ومشرىف) الكنهور العظيم من السحاب والشرياف ورق الزرع اذا طال وكثر حتى يخاف فسادة فيقطع يقال شريفة الزرع اذا قطعت شريافه

٧ قوله (ملحقين بمجرد دخل) الجر دخل العظيم من الابل الضخم

٨ قوله (كعليق وقبىط العليق) مثال القبيط نبت يتعلق بالشجر يقال له بالفارسية سرند وربما قالوا العليق مثال القبيطى النساطف وكذلك القبيط والقبيطاء بالتخفيف والمديقال اذا خففت مددت واذا شددت قصرت ٩ قوله (مطلقا) اى على اللتين

بالعلمية واشتهار المسمى بعلمه مما يزيل اللبس في الغالب ثم الحق ان كل موضع قامت فيه قرينة تزيل اللبس جاز ترخيم جميع ما ذكر على نية الضم كان اولاً والا فلا (والفراء محذف الساكن ايضا في الاسم الذي قبل اخره ساكن ٣ نحو هرقل وسبطر على نية المحذوف لتلا يشبه الحرف نحو نعم واجل وهو ضعيف لان معنى نية المحذوف ان المحذوف كالمفوط (والكوفيون يحذفون ٤ في نحو حولايا ويزدرايا الاحرف الثلاثة اعني الالفين مع الياء التي بينهما كزيادة الجمع (والبصريون يجتزئون بحذف الالف الاخيرة لتحسن الياء قبله بحركته من الحذف (قوله وان كان مركبا حذف الاسم الاخير) لما يريد حذف شيء منه وكان موضع اتصال الكلمتين كالمفصل والكلمتان كعظيمين متصلين ٥ عنده فهو اقبل للفتك من مفاصل المتصل بعضها ببعض لانه قريب العهد بالالتيام بسبب التركيب العارض حذف الجزء الاخير بكماله فاذا رخت خمسة عشر قلت يا خمسة اقبل وفي الوقف تقلب التاء هاء في اللغتين ولا تخليه تاء لانها تلك التاء التي كانت في خمسة قبل ان يضم اليها عشر كما انك لو سميت رجلا بمسلمتين قلت في الوقف يا مسلمه بالها لان التاء تطرفت لفظا ولا يوقف على تاء التأنيث الا في بعض اللغات (قالوا فاذا رخت اثنا عشر واثنتا عشرة واثني عشر واثنتي عشرة حذفت عشر مع الالف والياء لان عشر بمنزلة النون المحذوفة فكانك ترخم اثنان واثني ومن ثمه لا يضاف اثناعشر كما يضاف ثلاثة عشر واخواتها كما يجئ في باب المركب (قال المصنف فيه نظر من جهة ان الثاني اسم برأسه ولا يلزم من معاقبه للنون حذف الالف معه حذفها مع النون (قوله وان كان غير ذلك فحرف واحد) اي غير ما حذف منه حرفان وهو ذوو زيادتين في حكم الواحدة وذو حرف صحيح غير التاء قبله مدة زائدة وغير ما حذف منه كلمة وهو المركب * قوله (وهو في حكم الثابت على الاكثر فيقال يا حار ويا ثمو ويا كرو وقد يجعل اسما برأسه فيقال يا حار ويا ثمي ويا كرا) اي المحذوف للترخيم في حكم ما ثبت فيبقى الحرف الذي صار اخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه وكان القياس ان يكون جعل ما بقى بعد الترخيم اسما برأسه وهو الاكثر لان المعلوم من استقراء كلامهم ان المحذوف لعلة موجبة قياسية كما في عصا وقاض في حكم الثابت فلذا بقي ما قبل المحذوف من الحرف على حركته وان المحذوف لاللة موجبة قياسية كان لم تغن بالامس فلذا صار ما قبل المحذوف في نحو غدو يدوم معتقب الاعراب وذلك لانهم لو قصدوا كونه كالثابت لم يحذفوه لاللة موجبة لكن لما كان الترخيم لعلة قياسية مطردة قريبة من الايجاب لطلبهم التخفيف في النداء باقصى ما يمكن حتى فعلوا بالمضاف الى ياء المتكلم الذي فيه ادنى ثقل لكونه في صورة المنقوص ما رأيت وفي نحو يا زيد بن عمرو ما هو المشهور من فتح الضم وذلك لما قدمنا من ان النداء مع كثرته في الكلام ليس مقصودا بالذات بل هو لتنبية المخاطب ليصغى الى ما يجئ بعده من الكلام المنادى له فصار حذف الترخيم مطردا كالواجب فاعومل المرخم في الاغلب معاملة نحو عصا وقاض مما الحذف فيه مطرد واجب (ومن جعله اسما برأسه نظرا الى انه وان كان قياسيا

٣ قوله (هرقل وسبطر)
هرقل ملك الروم على وزن
خندف ويقال ايضا هرقل
على وزن دمشق واسد
سبطر على وزن هز برای
يمتد عند الوثبة
٤ قوله (في نحو حولايا
ويزدرايا) لكنهم يقلبونها
همزة فيقولون يا حولاء
على اللغة القليلة كما سيأتي
في ترخيم شقاوة وخزاية
٥ اي عند التركيب

مطرذا لكنه ليس بواجب فاذا كان المحذوف منوى الثبوت لم يغير ما بقى الا في مواضع بعضها مختلف فيه و بعضها متفق عليه فمنها اسم ازال الترخيم سبب حذف حرف لين منه (قال الجمهور في نحو اعلون وقاضون على هذه اللغة يا اعل ويا قاضى برجوع الالف والياء لانه زال في اللفظ الساكن الاخير الذى حذفه) وقال المصنف ونعم ما قال لوقيل يا اعل ويا قاض في هذه اللغة لم يبعد لان الساكن الاخير كالثابت لفظا ولا خلاف في رد الالف والياء في اللغة القليلة اى لغة الضم لزوال الساكنين لفظا وتقديرا (ومنها اسم يبقى بعد المحذوف منه حرف اصلي السكون كان مدغما في ذلك المحذوف وقبله الف نحو اسحار بفتح الهزة وكسر ها والكسر اكثر وهو نبت فسيبويه يتبع الحرف الساكن ما قبله من الفتحة والالف فتقول يا اسحار بالفتح لانه التقي ساكنان ففتح الاخير اتباعا لما قبله كما في قوله * عجبت لمولود وليس له اب * وذى ولد لم يلد له ابوان * وقولهم انطلق في تخفيف انطلق وذلك لانه لما تصرف فيه بعد الترخيم بضم راءه على نية الاستقلال شابه الفعل الذى هو الاصل في التصرف فحرك بالفتح لازالة الساكنين دون الكسر اتباعا لما قبله كما تبع في الفعل وصيانة له من الكسر ما يمكن نحو لم يلد له وانطلق ولم يضار بالفتح على الوجه المختار (وغير سيبويه يحجز في نحو اسحار مرخا الكسر ايضا للساكنين ٢ على حاله على هذه اللغة اى الكثيرة كما في هرق) والفراء يحذف الراء الاولى ايضا في اسحار مع الالف قبلها والساكن المدغم في نحو ٣ ارزب بناء على اصله في هرق فلما اذا لم يكن المدغم اصلي السكون فانه يرد الى اصل حركته ان لزم ساكنان اتفاقا منهم تقول في المسمى بتحاب يا تحاب وفي راء ياراء وفي مضار اسم مفعول يا مضار وان لم يلزم ساكنان فالنحاة يقولون الساكن على سكونه اذ المدغم فيه كالثابت (او الفراء يرد الساكن الى اصل حركته لانه لا يرى كما ذكرنا سكون الحرف الاخير في الترخيم ٤ فيقول يا تحمر بكسر الراء ويا مقر بسكون القاف وفتح العين في مقر ولا يحذف الحرف الساكن كما في نحو ٥ خدب لانه قادر على ازالة سكون الاخير بغير الحذف وذلك بان يرد الى اصله ولم يمكن ذلك في خدب اذ لم يكن للساكن اصل في الحركة (وما ذهب اليه الفراء من رد المدغم الى اصل حركته قياس مذهب الجمهور في قولهم يا قاضى ويا اعل في المسمى بقاضون واعلون الا ان الفارسي فرق بينهما بان للياء في قاضى اصلا في الثبوت في بعض المواضع نحو رأيت قاضيا وقاضية بخلاف الكسر في تحمر فانه لم يثبت في موضع من المواضع (ومنها نحو ثمود فانه يجوز عند الجمهور جعل المحذوف منوى الثبوت بعد حذف الدال فقط فتقول يا ثمولان الواو في التقدير ليس اخر الكلمة (ومنع الفراء من ذلك لان الواو في الظاهر اخر الكلمة وقبلها ضمة وهذا كما قال في ترخيم هرق على نية المحذوف انه لا يجوز ابقاء الحرف الساكن لئلا يشبه الحرف قال فاذا قصدت جعل حرف محذوف ثمود في حكم الثابت حذفت الواو ايضا بناء على مذهبه من تجويز ياعم ويوسع وياعم في ترخيم عمود وسعيد وعماد كامر (واذا جعل المرخم اسما برأسه ضم ما قبل المحذوف لفظا ان

٢ وهو اولى لكونه اسما
واما ان لم يكن قبل المدغم
ساكن آخر نحو

٣ ارزب

٤ قوله (فيقول يا تحمر
بكسر الراء ويا مقر بسكون
القاف وفتح العين في مقراء)
اى الراء التى هي عين الكلمة

٥ وخدب فيبقى الساكن
على حاله نسخته

٢ ومنهم من يحجزا بقاؤه
على حاله نسخته

٣ قوله (نحو ارزب)
ركب ارزب اى ضم
والركب منبت العانة

٤ قوله (وخدب) رجل
خدب اى ضم

كان صحيحا او في حكمه نحو يا حار ٢ ويا مرو ويا قري في حارث ومرو وقرية وتقديرا
ان كان ياء مكسورا ما قبلها او الفان نحو يا قاضي ويا مشترا في قاضيه ومشترا وان كان
واوا بعد ضمة كما في قلنسوة وشمود ابدلت الواو ياء والضمة كثرة نحو يا قلنسي وياثمي
وفي الكثيرة قلت يا ثمو ويا قلنسو لانه لم يأت في كلام العرب اسم متمكن اخره واو قبلها
ضمة الا وتقلب الواو ياء والضمة كسرة نحو التغازي والادلي لما يجي في التصريف
في باب الاعلال والمنادى في حكم المتمكن لعروض بناءه وان كان ما قبل المحذوف ياء
او واوا بعد فتحة قلبتها الفات تقول في غليان وتزوان يا غلي ويا تزا وفي الكثيرة يا غلي
ويا تزا لانك اذا نويت المحذوف لم يوازن الفعل تقديرا حتى تقلب الفاء بخلاف ما اذا
لم تنو كما يجي في التصريف ان شاء الله تعالى (وان كان واوا او ياء بعد الف زيادة
قلبت همزة نحو يا ثقاء ٣ ويا خزاء في شقاوة وخزاية وفي الكثيرة يا شقاو ويا خزاي
لاز كل واوا ويا تغرفت بعد الف زائدة قلبت الفاء ثم همزة كما في رداء وكساء لان مثل
هذه الواو والياء انما تقلبان الفاء همزة اذا تطرفتا كما يجي في التصريف (وان كان
ما قبل المحذوف ثاني الكلمة وهو حرف لين فان عرفت ما حذف من الاصول رددته
لما كان كيا شاة في ترخيم شاه اوفاء كما تقول في ترخيم شيه وديه ياوشى وياودى برد العين
الى سكونها عند الاخفش وياوشى وياودى ببقاء حركة العين عند سيويه والاول
اولى لان تحريك العين انما كان لحذف الفاء كما يجي في باب النسب فان الاخفش يقول
وشى وسيويه وشوى وان لم تعرف ثالث الاصول ضعفت الثاني ذاللين ٤ كما تقول
يالاء في المسمى بلات وان لم يكن الثاني حرف لين لم ترد للحذف كما تقول ياثب وياعد
في ثبة وعدة كل ذلك لان المنادى المضموم حكمه حكم المعربات كما مر ولا يجي في
المعربات ٥ اسم ثانية حرف لين ٦ لثلا يقطع ذلك اللين مع التنوين للساكنين فيبقى
المعرب على حرف واحد (وان ادت هذه اللغة الى قلب مالا يكون منقلبا
كما يرخم حبلان وحبلوى فقد ذكر المبرد انها لا تجوز اذن لانها تؤدي الى كون الف
فعلى منقلبا عن ياء او واو ولم يعهد الالتئاث غير منقلبة عن شىء (وقياس قول الاخفش
جوازها لانه يكون اذن ملحقا ٧ بجندب بفتح الدال (واما السيراني فاجازها
وان لم يثبت فعلا قال لان هذا شىء عرض وليس بنية اصلية (وكذا ذكر المبرد عن
المازني في كل ما أدى نية الاستقلال فيه الى وزن لانظيره انه لا يرخم الاعلى نية المحذوف
وذلك نحو طيلسان على لغة كسر اللام وفرزدق ٨ وقذعل وسعود وهندلع وعنفوان
(واجاز السيراني ترخيم جميعها على نية الاستقلال نظرا الى ان المثل ليست باصلية
الترى انه يجوز اتفاقا ان تقول في منصور على نية الاستقلال يا منص ٩ وفي خضم
يا خض مع ان مفعول ليسا من ابنتهم فتقول يا طيلس ويا فرزدو يا قذعم ويا سعى ويا هندل
ويا عنفى فالواو اذا رخت صحراوى على القلى قلبت الواو همزة فلوازلتها عن النداء
لصرفه لان همزته اذن ليست منقلبة عن الف التائث بل هي منقلبة عن الواو المنقلبة
عن الهمز المنقلب عن الف التائث فبعد التائث فيها والاولى ان لا تصرفه نظرا

٢ قوله (ويا مرو)
المر وحجارة بضم براقة
يقدر منها النار الواحدة
مرو وبها سميت المروة
بمكة

٣ قوله (ويا خزاء) اى
خزى خزاية اى استخفى
فهو خزيان

٤ قوله (كما تقول يالاء
فى المسمى بلات) هى
كلمة لازبت عليها التاء

٥ قوله (اسم) على
حرفين

٦ لم يرد المحذوف نسجه

٨ قوله (بجندب)
الجندب ضرب من
الجنادب وهو الاخضر
الطويل والجندب ايضا
الجل الضخم

٧ وقوله (وقذعل)
القذعل والقذ عملة الضخم
من الابل ويقال ما عنده
قذعملة اى شىء

٩ قوله (وفى خضم
يا خض) خضم على وزن
بضم اسم رجل ابى قبيلة
وقد غلب على القبيلة
يزعمون انهم سمو بذلك
لكثرة الخضم وهو المضغ
فيهم

الى الاصل * قوله (وقد استعملوا صيغة النداء في ٢ المندوب وهو المتفجع عليه يا اووا واختص بواو حكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى ولك زيادة الالف في اخره) هذا منه بناء على ان المندوب غير المنادى وقد ذكرنا ما عليه فلا نعيده (قوله المتفجع عليه) دخل فيه المجرور ٣ في نحو تفجعت على زيد فلما قال يا اووا اخرج وكل منادى يدخله معنى من المعاني كالاستغاثة والتعجب والندبة لا يستعمل فيه الاحرف النداء المشهور اعني يا كما ذكرنا دون اخواتها لانها امها فتصرفت ودخلت في جميع انواعه وقد اخل المصنف باحد قسمي المندوب وهو المتوجع منه نحو واحزن اووا ويلا وواثورا (قوله واختص بواو) يعني اختص لفظ المندوب بالندبة بسبب لفظة وا فوازيد مختص بالندبة ويازيد مشترك بين الندبة والنداء (وقيل قد يستعمل وا في النداء المحض وهو قليل) قوله وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى (فيقال وازيد واعد الله واطالعا جبلا اذا كان معروفا معينا وكذا توابعه كتوابع المنادى على التفصيل المذكور وذلك لانه منادى في الاصل لحقه معنى الندبة (وقال المصنف بناء على مذهبه اعني ان المندوب مخصوص بالتفجع عليه ٤ كما ان المنادى مخصوص فاستعمل لفظ المنادى في المندوب لاشتراكهما في معنى الخصوص وكثيرا ما يحمل العرب بابا على باب اخر مع اختلافهما لاشتراكهما في امر عام كقولهم في باب الاختصاص اما انا فافعل كذا ايها الرجل فاستعمل فيه صورة النداء لمشاركتها له في معنى الاختصاص كما سيجي (قوله ولك زيادة الالف في اخره) اي لك الحاق الالف اخر المندوب ويجوز ان لا تلحقه سواء كان مع يا اووا (وقال الاندلسي يجب الحاقهما مع ياللا يلتبس بالنداء المحض والاولى ان يقال ان دلت قرينة حال على الندبة كنت مخيرا مع يا ايضا والاوجب الحاق معها تقول يا محمد يا علي بلا الحاق (وجوز الكوفيون الاستغناء بالفتحة عن الف بالندبة نحو يا زيد ووازيد ولم يثبت وقد يلحق هذا الالف المنادى غير المندوب (قال ابن السراج تقول في نداء البعيد يا زيد والهالك في غاية البعد ومنه قولهم يا هناه في المنادى غير المصرح باسمه * قوله فان خفت اللبس قلت واغلامكيه وواغلامكموه) اخر الكلمة لا يخلوا من ان يكون ساكنا او متحركا والمتحرك اما ان تكون حركته اعرابية او لا والعرب بالحركات لا يلحقه الا الالف ويقدر الاعراب نحو واضرب الرجل في المسمى بضرب الرجل وكذا واضربت الرجل وواغلام الرجل (والفراء يجوز اتباع المدة للحركات ٥ قياسا على مدة الانكار نحو واضرب الرجل وواغلامكيه ولم يثبت (وانما غير الحركة الاعرابية لاجل مدة الندبة دون مدة الانكار لان الندبة من مواضع مدة الصوت اعلا ما بالمصيبة فاخترنا وفيها الالف دون الواو والياء لان المد فيها اكثر منه في الواو والياء فلا تقلب الالف واو ولا ياء الا للضرورة كما يجيئ واما الانكار فلا يطلب مدا تاما فليس اصل مده ان يكون بالالف بل حروف العلة فيه سواء وللبراء ان يقول الاولى ان يحافظ على الحركات الاعرابية ما امكن هذا وان لم تكن الحركة اعرابية ولم يؤد الحاق الالف الى اللبس كما في قطام وحذام وحيث اعلا ما

٢ قوله (المندوب) من ندب الميت اي بكى عليه وعد محاسنه ليعلم الناس انه اصابه امر عظيم ليعذروه في البكاء ويشاركوه في التفجع ٣ قوله (في نحو تفجعت على زيد) اي توجعت

٤ قوله (كما ان المنادى مخصوص بطلب الاقبال

٥ قوله (قياسا على مدة الانكار) مدة الانكار تتبع حركة الاخر فيقال في هذا عمرا عمروه وفي رأيت عثمان اعثماناه وفي مررت بخدام اخداميه وان كان الاخر ساكنا حرك بالكسر ثم تبعته المدة كقولك في جاءني زيدا زيدنيه ومعناها انكار ان يكون الامر على ما زعم المخاطب او انكار ان يكون الامر على خلاف ما زعمه

٦ (قوله لحصول اللبس)
 لاحتمال ان يكون المراد ندبة
 يا غلام بالضم ٧ (قوله
 ويا سمندواه) لم اجد هذه
 الكلمة مستعملة جنسا كيف
 ولو كانت اسم جنس لوجب
 قلب الواو ياء كما هو القياس
 الواجب الاطراد وجعلها
 علما مرتجلا او اعجميا مشكلا
 ايضا لانها معرفة اذ لا وجه
 لبنائها فيجب القلب ايضا
 وغاية ما يتكلف تصحيحها ان
 تجعل اعجمية محكية على حالها
 فلا يرد وجوب القلب لكن
 يبقى الكلام في ان الحركة
 مقدرة على الواو او الكلمة
 بتمامها في محل التحرك وقد
 يتوهم انها تصحيف سندو علما
 منقول عن الفعل لكنها ح
 يكون جلة محكية على حالها
 فلا تكون الحركة مقدرة
 بل محكية وقد صرح بان
 واو ضربوا لاصل لها في
 الحركة ولو مثل يبدعوا
 علما لكان اقرب وقد ضرب
 في بعض النسخ على هذه
 الكلمة والله اعلم بالصواب
 م قال الشيخ لم يظهر لي معناه

مشهورة فالاجود الالف لانها الاصل في مدالندبة كاذ كرنا فلا تقلب الالبس (قال
 الاندلسي والمصنف تتبعها مدة من جنسها ولا تغير حركة البناء للزومها) قال سيديويه
 وتقول في ندبة يازيد ويا غلام يعني ماسقط منه ياء الاضافة وازيداه وواغلاماه فتحذف الكسرة
 كما فتحذف الضمة في يازيد (قلت ولو اخترنا ههنا مختار الاندلسي اتباع المدة للحركة غير
 الاعرابية كان اولى ٦ لحصول اللبس وقلب الالف ياء بعد النون الثانية التي بعد الالف
 اكثر من سلامتها فوازيدانيه اكثر من وازيدناه لثلاثي يشبهه المشي بفعالان واما التي بعد الياء
 فالالف هو الوجه نحو قوله و اجمعتي الشاميتيناه وان كانت الحركة غير اعرابية
 وادى الالف الى اللبس اتبعها حرفا من جنسها اتفاقا نحو واغلامكيه في غلام المخاطبة لثلاثي يلتبس
 بغلام المخاطب ووا منهوه في المسمى منه لثلاثي يلتبس بالمسمى بمنها ولا يجوز في النداء المحض
 يا غلامك لاستحالة خطاب المضاف والمضاف اليه معا في حالة (واما المندوب فلما لم يكن مخاطبا
 في الحقيقة بل متفجعا عليه جازوا غلامكاه والساكن لا يخلو اما ان يكون تنوين الفاء او واو
 او ياء او ميم جمع او غيرهما فالتنوين يحذف للساكنين نحو واغلام زيداه وانما حذف مع مدة
 الندبة دون مدة الانكار لان اصل المندوب المنادي الذي هو محل التخفيف (واجاز الفراء
 في المنون المندوب ثلاثة اوجه اخرى احدها فتحذفها لاجل الف الندبة والثاني حذفها
 للساكنين واتباع المدة حركة ما قبلها نحو واغلام زيديه بناء على مذهبه في جواز اتباع مدة
 الندبة للحركات الاعرابية والثالث كسرهما للساكنين واتباع المدة لكسرتها كما في مدة
 الانكار (وما ذكرناه اولا هو المشهور المستعمل وان كان الفاحذفها لالف الندبة عند النحاة
 نحو وامعلاه واغلامكماء لان حذف اول الساكنين اذا كان مدا هو القياس كما يجيء
 في التصريف (وقال المصنف بل استغنى بها عن الف الندبة وان كان واو او ياء فان كانت
 الحركة فيها مقدرة حركتها بالفتح نحو يا قاضيه وباراضيه وياراميه ويا يرميه
 ٧ ويا سمندواه واما اذا نذبت يا غلامى بسكون الياء فكذا تقول عند سيديويه يا غلامياه لان
 اصلها الفتح عنده (واجاز المبرد يا غلاماه بحذف الياء للساكنين ولم يذكر سقوطها
 في المضاف الى المضاف الى الياء نحووا انقطاع ظهرا (قال السيرافي والقياس فيهما واحد
 يجوز سقوطها لاجتماع الساكنين (قال المصنف الحذف ليس بوجه وقال نحو واغلاميه
 اوجه اما لان اصلها السكون فيمن قال بذلك فلا يزيد عليها مدة اخرى كما يجيء واما لان
 السكون العارض فيه كالاصل بدليل قولك وامصطفاه ولا ترد الالف الى اصلها
 استغناء بها عن الف الندبة بخلاف الف الثانية فانك تقلبها لالف المقصور نحو مصطفىان
 وذلك للزوم الف الثانية في المشي بخلاف مدة الندبة فانها لا تلزم المندوب (اما قوله
 اصلها السكون فقد تقدم ان ذلك مختلف فيه (واما قوله السكون العارض فيه كالاصل
 فنقول ذلك في الالف لكونها كالف الندبة في الصورة فجازان بغنى عنها كما ذهبت اليه
 واما الياء فلا لقولك يا قاضيه وان لم يكن للواو والياء اصل في الحركة فان كانتا
 مدتين اى ما قبلهما من الحركة من جنسهما نحو واغلامهوه ووا اخا غلاميه
 وواضربوا ووا اضربني اذا سمي بهما فانك تكتفي بما فيهما من المد عن الف الندبة

لكون مدهما أصليا بخلاف مد نحو يا قاضي فان اصل هذه الياء الحركة والفاء الندبة ليست لازمة للندوب كذا كرنا فقد لا يؤتى بهامع انه ليس في اخر المندوب مد نحو وازيد فكيف اذا كان في اخره مدا صلى وان لم يكونا مدتين جئت بالف الندبة بعدهما ان شئت نحو وقاتل لواء ويا قاتل كياه واما ميم الجمع فلا يأتى بعدها الف الندبة لثلاثا يلتبس المجموع بالثنى نحو واغلا مكموه وواغلا مهمى والواو والياء بعدها اما اللتان حذفنا في الجمع للاستثقال كما يحى في المضمرات ردتا لمد الندبة واستغنى بهما عن الف الندبة كما قلنا ٢ في غلامه وواغلا مهمى واما الف المد فقلبتا واوا وياء للبس واما الساكن غير هذه الاشياء فيفتح ويلحق الفان نحو يامناه في المسمى بمن (وسيدويه يحيز نحو واقنسر وناه اذ لا منع) وقال الكوفيون المسمى بالجمع السالم المذكور ان اعربته بالحروف لا يجوز ندبته كما لا يجوز تثنيته وجعه فلا يجوز وازيد وناه وان اعربته بالحركات وجعلت النون معتقب الاعراب ولا بد اذن من ان تلزمه الياء كما يحى في باب الاعلام جاز ندبته نحو وازيد وناه واقنسر وناه وكذا يلزم على مذهبهم انك اذا سميت بالثنى واعربته بالحركات والزمته الالف جاز ندبته والافلا وليس بشئ اذ لا مناسبة بين الندبة وبين التثنية والجمع حتى يمنع فيما امتناعه (وتقول في المسمى باثنى عشر عند سيدويه واثناعشراء بالالف في اثني لانه غير مضاف وعشر معاقب للنون فكانك قلت واثنان) وقال الكوفيون واثنى عشراء بالياء تشبيها له بالمضاف لان نون المثني لا تسقط الا في الاضافة فكانه مضاف (واجاز ابن كيسان الوجهين * قوله (ولك الهاء في الوقف) يعنى ان الحاق هاء السكت بعد زيادة الندبة واوا كانت اوياء او الفاء جائز في الوقف لا واجب (وبعضهم يوجبها مع الالف لثلاثا يلتبس المندوب بالمضاف الى ياء المتكلم المقلوبة الفاء نحو ياغلاما وينبغى ان لا يجب عندها القائل معوا لانها تكفى في الفرق بين الندبة والنداء وليس ما قال بوجه لان الالف المنقلبة عن ياء المتكلم قد تلحقها الهاء في الوقف كما مر فاللبس اذن حاصل مع الهاء ايضا والفارق هو القرينة (وانما الحقا هذه الهاء بان الحرف المدو لا سيما الالف خلفها فاذا جئت بعدها بهاء ساكنة تبينت كما تبين بها الحركة في غلاميه على ما يحى في بابها من التصريف وهذه الهاء تحذف وصلها و بما ثبتت فيه في الشعر اما مـ كسورة للساكنين او مضمومة بعد الالف والواو تشبيها بهاء الضمير الواقعة بعدهما (وبعضهم يفتحها بعد الالف لمناسبة الالف قبلها واثباتها في الوصل لا جراه الوصل مجرى الوقف قال * يامر حباه بحمار ٣ ناجية * والكوفيون يثبتونها وقفا ووصلها في الشعر وفي غيره * قوله (ولا يندب الا المعروف فلا يقال وارجله وامتنع وازيد الطويلة خلافا لبونس) هذا الذى ذكر في المتفجع عليه واما المتوجع منه فانك تقول وامصيتاه وليست بمعروفة ويعنى بالمعروف المشهور علما كان او لا فلو كان علما غير مشهور لم يندب وكذا غيره من المعارف فلا يقال واهذاه (وانما ذلك لتحصيل عذر النادب في الندبة لانه اذا كان المندوب مشهورا لا يلام النادب في الندبة عليه ولولم يكن علما وكان المتفجع عليه مشهورا بذلك الاسم جاز ندبته تقول يا ضاربا زيدا اذا كان زيد رجلا عظيما وقد ضربه

٢ في منهو نسخة

٣ قوله (ناجية) الناجية السريعة تنجو بمن ركبها

المتفجع عليه واشتهره وكذلك يا حسنا وجهه في المشهور بذلك فضابط المندوب ان يكون معرفة مشهورا سواء كان تعرفه قبل الندبة او بحرف الندبة تقول وامن قلع باب خيراه وامن حفر بئر زمزماه لاشتهار الرجلين بذلك وموضع مدة الندبة اخر المضاف اليه وان كان المندوب في الحقيقة هو المضاف نحووا امير المؤمنين والمندوب هو الامير الا انك لما اردت ندبة المضاف الى المؤمنين فلو اخطت مدتها المضاف لانفك من المضاف اليه فالحققتها المضاف اليه والمراد المضاف كما تقول حبر ماني وان لم تكن ملكك الرمان بل الحب فقط وكذا تقول في المضارع للمضاف واطالعا جبلاء وكذا تلحقها اخر الصلة نحو وامن حفر بئر زمزماه (وكذا قال يونس والكوفيون انك تلحقها اخر الصلة لا اخر الموصوف نحو وازيد الظريفاه (وقال الخليل وسيبويه بل تلحقها اخر الموصوف نحو وازيداه الظريف لان اتصال الموصوف بصفته لفظا اقل من اتصال المضاف بالمضاف اليه والموصول بصلته (وليونس ان يقول انه متصل بها على الجملة لفظا او اتصاله بها في المعنى اتم من اتصال الموصول بصلته والمضاف بالمضاف اليه وان كان في اللفظ انقص وذلك لانه يطلق اسم الصفة على موصوفها ولا يطلق اسم المضاف اليه على المضاف ولا الصلة على موصولها (وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان فقال واجمعتي الشاميتناه والجمجمة القدح (وحكى الكوفيون وارجلا مسجماه (وقد استشهد الكوفيون بهذا على جواز ندبة غير المعروف وهو شاذ عند البصريين (وحكى الاندلسي عن الكوفيين انهم ربما نوتوا المندوب في الوصل نحو وازيدا يا هذا * قوله (ويجوز حذف حرف النداء الامع اسم الجنس والاشارة والمستغاث والمندوب نحو ﴿ يوسف اعرض عن هذا ﴾ وايها الرجل وشذ اصبح ليل وافند مخنوق واطرق كرى (يعنى بالجنس ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيارجل اولم يتعرف كيارجلا وسواء كان مفردا او مضافا او مضارعا له نحو يا غلام فاضل ويا حسن الوجه ويا ضاربا زيدا قصدت بهذه الثلاثة واحدا بعينه ولا (وانما لا تحذفه من النكرة لان حرف التنبيه انما يستغنى عنه اذا كان المنادى مقبلا عليك متنبها لما تقول له ولا يكون هذا الا في المعرفة لانها مقصودة قصدها (وانما لا تحذفه من المعرفة المتعرفة بحرف النداء اذ هي اذن حرف تعريف وحرف التعريف لا يحذف مما تعرف به حتى لا يظن بقاؤه على اصل التنكير الا ترى ان لام التعريف لا تحذف من المتعرف بها وحرف النداء اولى منها بعدم الحذف اذ هي مفيدة مع التعريف التنبيه والخطاب وكان ينبغي ان لا يحذف من اى ايضا اذ هو ايضا جنس متعرف بالنداء الا ان المقصود بالنداء لما كان وصفه كما تقدم وهو معرفة قبل النداء باللام جاز حذفه الا ترى انه لا يجوز الحذف من يا ايها من غير ان تصف هذا بذى اللام كما لا يجوز الحذف من يا هذا فثبت ان الاعتبار في حذف حرف النداء من اى بوصفه نحو وايها الرجل او بوصف وصفه نحو ايها الرجل (وانما لم يحذف عند البصريين مع اسم الاشارة وان كان

متعرفا قبل النداء لما ذكرنا قبل من انه موضوع في الاصل لما يشار اليه للمخاطب وبين كون الاسم مشارا اليه وكونه منادى اى مخاطبا تناظر ظاهرا فلما اخرج في النداء عن ذلك الاصل وجعل مخاطبا احتيج الى علامة ظاهرة تدل على تغييره وجعله مخاطبا وهى حرف النداء والكوفيون جوزوا حذف الحرف من اسم الاشارة اعتبارا بكونه معرفة قبل النداء واستشهاده بقوله تعالى ﴿ثم انتم هؤلاء﴾ وليس في الآية دليل لان هؤلاء خبر المبتدأ كما يجي في الحروف فيبقى على هذا من المعارف التى يجوز حذف الحرف منها العلم والمضاف الى اى معرفة كانت والموصولات واما المضمرات فيشذنها وانحويا انت ويا اياك تقول في الموصولات من لا يزال محسنا احسن الى (ومن قال في ضبط ما يحذف منه الحرف انه يحذف مما لا يوصف به اى يلزمه جواز الحذف في يا غلام رجل ويا خيرا من زيد مع تكثيرهما وذلك مما لا يجوز وانما لم يجز الحذف من المستغاث والمتعجب منه والمندوب اما المستغاث به فللبالغة في تنبيهه باظهار حرف التنبيه لكون المستغاث له امرا مهما واما المتعجب منه والمندوب فلانها منا ديان مجازا ولا يقصد فيهما حقيقة التنبيه والاقبال كما في النداء المحض فلما نقلنا عن النداء الى معنى آخر مع بقاء معنى النداء فيهما مجازا الزمنا لفظ علم النداء تنبيهها على الحقيقة المنقولين هما منها (ولم يذكر المصنف لفظة الله فيما لا يحذف منه الحرف وهى منه لانه لا يحذف الحرف منه الا مع ابدال الميم منه فى آخره نحو اللهم وذلك لان حق ما فيه اللام ان يتوصل الى ندائه باى او باسم الاشارة فلما حذفت الوصلة مع هذه اللفظة لكثرة ندائها لم يحذف الحرف منه ٢ لئلا يكون اجحافا (قوله اصبح ليل) اى ادخل في الصباح وصر صبحا لانه ام جندب زوجة امرى القيس ٣ تبرم به وكان مفرا كما ويقال انه سألها عن سبب تفريقكمن له فقالت له لانك ثقيل الصدر خفيف الجوز سريع الارقاة بطى الافاقة (قوله ٤ اطرق كرا) رقية يصيدون بها الكرى يقولون ﴿اطرق كرا ان النعام فى القرى﴾ ما ان ارى هنا كرا ﴿فيسكن ويطرق حتى يصاد وهذه مثل رقية الضبع حامرى ام عامرى والمعنى ان النعام الذى هو اكرمك قد اصطيد وحل الى القرى فلا تحلى ايضا (ومثل ذلك قولهم افتد مخنوق) قاله شخص وقع فى الليل على سليك بن سلكة وهونائم مستلق فخنقه وقال افتد مخنوق فقال له سليك الليل طويل ه وانت مقمر اى انت آمن من ان اغتالك فقيم استجمالك فى الاسر ثم ضغطه سليك فضرط فقال سليك اضرطا وانت الا على فذهبت كلهما امثالا ﴿قوله (وقد يحذف المنادى لقيام القرينة نحو الا يا اسجدوا) المنادى مفعول به فيجوز حذفه اذا قامت قرينة دالة عليه بخلاف سائر المفعول به فانه قد يحذف نسيا منسيا كما تقدم (قوله الا يا اسجدوا) بتخفيف الا على انها حرف تنبيه ويا حرف نداء اى يا قوم اسجدوا ومن قرأ الا اسجدوا بتشديد اللام فان ناصبة للمضارع ادغمت نونها فى لام لا ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب اى فهم لا يهتدون لان يسجدوا ولا زائدة او نقول ان لا يسجدوا بدل من السيل اى قصدهم عن السجود ويجوز

٢ قوله (قوله لئلا يكون اجحافا) اجحف به اى ذهب به وسيل جحاف بالضم اذا جرف كل شئ وذهب به ٣ قوله (تبرم به وكان مفرا) برم به بالكسر اذا سئمه وكذا تبرم به وفركت المرأة زوجها فركا اى ابغضته وكذا فركا زوجها ولم تسمع هذه اللفظة فى غير الزوجين ويقال رجل مفرك بالتشديد الذى تبغضه النساء

٤ قوله (اطرق كرا رقية) وفى المثل اطرق كرا اطرق كرا ان النعام فى القرى يضرب للمعجب بنفسه يقال اطرق اذا ارخى عينيه ينظر الى الارض

٥ قوله (وانت مقمر) يقال اقمرنا اى طلع علينا القمر

٦ قوله (في جلة امسك فلانا
عن فل) سابقه * تير ايديها
عجاج القسطل * اذ عصبت
في العطن المغر بل * تدافع
الشيب ولم تقتل * في جلة
البيت فقوله عجاج اي الغبار
والدخان ايضا وقوله
القسطل بالسين والصاد
ايضا الغبار وقوله عصبت
اجتمعت وتدافع الشيب
اي يدافعن تدافع الشيب
وقوله في جلة اختلاط الاء
صوات واما قوله ولم يقتل
من الاقتال واصله تقتل
فلما اريد ادغام التاء في التاء
سكنت الاولى ومعنى البيت
اذا اجتمعت الابل في عطن له
تراب كالدقيق المغر بل
ارتفع الغبار من ايديهن لدفع
بعضهن بعضا على الماء تدافع
الشيوخ ذوى الاحلام ولا
يقتلن وقد كثر اصوات
الرعاة لقول بعضهم لبعض
امسك البعير الفلاني عن
البعير لئلا يضره

٧ قوله انا معاشر الانبياء
فيانك * بكاءت الناقة او
الشاة تبكاً بكاء اي قل لبئها
٨ (وقوله يكشف الضباب)
الضباب الغبار

ان يكون بدلا من قوله اعمالهم فلا تكون لازائدة اي فزين لهم الشيطان ان يسجدوا
هذا * واعلم انه قد جاء اسماء لاتستعمل في غير النداء وهي فل وفلة وليس فل ترخيم فلان
والام يحز في المذكر الاي فلا اعلى مذهب الفراء كما تقدم من تجويزه نحو ياعم في يا عماد
ولو كان ترخيم فلان لقليل في المؤنث يافلان يحذف تاء فلانة ومن ذلك يامكرمان وما
ملامان ويا نومنان اي يا كريم ويا لثيم ويا نائم كذا ياملكعان اي يالكع وكل * سو على
مفعلان فهو مختص بالنداء والغالب فيه السب ومن الابنية المختصة بالنداء كل ماهو
على فعل في سب المذكر وفعل في سب المؤنث نحو خبث ولكع وخبث ولكاع
وفعل هذه قياسية عند سيويه كالتى بمعنى الامر من الثلاثي وكذا فعل في مذكرها
ومفعلان سماعي وربما اضطر الشاعر الى استعمال بعض الاسماء المذكورة غير منادى
كقوله * في جلة امسك فلانا عن فل * وقال * اطوف ما طوف ثم آوى * الى بيت
قصيده لكاع * ويسمع شئ من الاسماء المختصة بالنداء موصوفا وما اصله النداء باب
الاختصاص وذلك ان تأتى باى وتجريه مجراء في النداء من ضمه والمجى بهاء التنبيه في مقام
المضاف اليه ووصف اي بذى اللام وذلك بعد ضمير المتكلم الخاص كانا واني او المشارك
فيه نحو نحن وانا لغرض بيان اختصاص مدلول ذلك الضمير من بين امثاله بما نسب اليه
وهو اما في معرض التفاخر نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل اي انا اختص من بين
الرجال باكرام الضيف او في معرض التصاغر نحو انا المسكين ايها الرجل اي مختصا
بالمسكنة من بين الرجال او لمجرد بيان المقصود بذلك الضمير لا للافتخار ولا للتصاغر نحو
انا ادخل ايها الرجل ونحن نقرأ ايها القوم فكل هذا في صورة النداء وليس به بل المراد
بصفة اى هو ما دل عليه ضمير المتكلم السابق لا المخاطب وانما نقل من باب النداء الى
باب الاختصاص لمشاركة معنوية بين البابين اذ المنادى ايضا مختص بالمخاطب من بين امثاله
ولا يجوز في باب الاختصاص اظهار حرف النداء مع اى لانه لم يبق فيه معنى النداء
لاحقيقة كما في يازيد ولا مجازا كما بقي في المتعجب منه والمندوب فكره استعمال علم النداء
في الخالى عن معناه بالكلية وحال ظاهراى ووصفه من ضم الاول ولزوم رفع الثانى
كما هما في النداء لكن مجموع نحو ايها الرجل في باب الاختصاص في محل النصب
لوقوعه موقع الحال اي مختصا من بين الرجال وهذا كما قيل في نحو سواء ائت ام قعدت
ان ائت او قعدت وان كان في الظاهر جلة معطوفة على جلة الا انه في الحقيقة بتقدير
مبتدا عطف عليه اسم آخر اي سواء قيامك وقعودك كما يحى في باب حروف العطف
وقد يقوم مقام اى المذكور اسم منصوب دال على المراد من الضمير المذكور اما معرف
باللام نحو نحن العرب اقرى للنزل او مضاف نحو قوله صلى الله تعالى عليه وسلم * ٧ انا
معاشر الانبياء فانك فيانك * اي قلة كلام وقولهم نحو آل فلان كرماء وربما كان
المنصوب علما قال * بنا تيمما ٨ يكشف الضباب * قال ابو عمر وان العرب
نصبت في الاختصاص اربعة اشياء معشر وآل واهل وبني قال * انا بنى ضبة

لانقر* اقول لاشك ان الاربعة المذكورة كثر استعمالا في باب الاختصاص ولكن ليس الاختصاص محصورا فيها (قال المصنف المعروف باللام ليس منقولاً عن النداء لان المنادى لا يكون ذاللام ونحو ايها الرجل منقول عنه قطعاً والمضاف يحتمل الامرين ان يكون منقولاً عن المنادى ونصبه بالمقدرة كافي ايها الرجل وان ينتصب بفعل مقدر كاعني او اخص او امدح قال والنقل خلاف الاصل فالاولى ان ينتصب انتصاب نحو نحن العرب هذا كلامه والاولى ان يقال الجميع منقول عن النداء وانتصابه انتصاب المنادى اجراء لباب الاختصاص مجرى واحداً (ثم نقول لكنهم جوزوا النصب ودخول اللام في نحو نحن العرب لانه ليس بمنادى حقيقة ولانه لا يظهر في باب الاختصاص حرف النداء المكروه مجامعته للآم وقد يأتي الاختصاص الذي باللام والاصافة بعد ضمير المخاطب نحو سبحانك الله العظيم وبك اهل الرحمة اتوسل قالوا وان كان الاختصاص باللام والاصافة بعد ضمير الغائب نحو مررت به الفاسق او بعد الظاهر نحو الحمد لله الحميد او كان المختص منكر افليس من هذا الباب بل هو منصوب اما على المدح نحو الحمد لله الحميد والذم نحو ﴿وامرأته حماله الحطب﴾ او الترحم نحو قوله * ٢ لنا يوم وللكروان يوم * تطير البائسات ولا نظير * وقوله * ويأوى الى نسوة عطل * وشعنا مراضيع مثل السعالى * بفعل لا يظهر وهو اعني او اخص في الجميع او امدح واذم و اترجم كل في موضعه هذا ما قيل (ولو قيل في الجميع بالنقل من النداء لم يعد لان في الجميع معنى الاختصاص فتكون قد اجرينا هذا الباب مجرى واحداً وكما ينصب على الذم ما هو المراد مما قبله نحو قوله تعالى ﴿وامرأته حماله الحطب﴾ ينصب عليه ٣ ما يشبهه في القبح شئ مما قبله كقوله * ٤ لحي الله جرماً كما ذر شارق * وجوه كلاب هارشت فاز بارت * وقال * ٦ اقارع عوف لا حاول غيرها * وجوه قروود تبتغي من تجادع * واعلم انه ليس لك في قولك يا ايها الرجل وعبد الله المسلمين ان تجعل المسلمين صفة للرجل وعبد الله لاختلاف اعرابهما فهو مثل قولك اصنع ماسر اباك واخب اخوك الصالحين فاما ان تنصبه على المدح او ترفعه عليه اي هما المسلمين واعني الصالحين كما يجيء في باب النعت واما اذا قلت يا زيد وعمرو الطويلين او الطويلان فهما صفتان لاتفاق الموصوفين اعراباً وبناءً واذا قلت يا هؤلاء وزيد الطوال لم يكن الطوال وصفاً بل عطف بيان لانه لا يفصل بين اسم الاشارة وصفته كما مر وعلى الجملة كل اسم فيه معنى الوصف ويمتنع كونه وصفاً جارياً على الموصوف لما منع لفظي يرفع او ينصب على المدح او الذم او الترحم ان كان فيه معنى من هذه المعاني والافهوه عطف بيان لان فيه شرحاً وبياناً كالوصف * قوله (الثالث ما ضمير عامله على شريطة التفسير وهو كل اسم بعده فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره او متعلقه لوسطه عليه هو او مناسبه لنصبه نحو زيدا ضربته وزيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه وزيدا حبست عليه ينصب بفعل يفسره ما بعده اي ضربت وجاوزت وآهنت ولا بست)

٢ (قوله لنا يوم وللكروان يوم تطير البائسات) اي الكروان والتأنيث باعتبار قصد الافراد من الجنس والبائسات نصب على الاختصاص يقال بئس الرجل ياأس بؤسا اشتدت حاجته ٣ لفظة مامر فوعة ينصب اي اسم وشئ مرفوع يشبه ٤ (قوله لحي الله) لحي الله اي قبحه ولعنه اي ابغده ٥ (قوله هارشت فاذ بارت) الهراش والمهراشة بالكلاب تحريش بعضها على بعض واذ بارت الكلاب تنفست واذ بارت الشعر انتفش ٦ (قوله وقال اقارع) الا قارع الشداد والقارعة الشديدة من شدائد الدهر

انما وجب اضممار الفعل ههنا لان المفسر كالعوض من الناصب ولم يؤت به الا عند تقرير الناصب ليفسره فظاهر الفعل يغني عن تفسيره فحكم الناصب ههنا كحكم الرفع في نحو قوله تعالى ﴿وان احد من المشركين استجارك﴾ كما ذكرنا في باب الفاعل (وهذا عند الكسائي والقراء ليس مما ناسبه مضمحل الناصب لهذا الاسم عندهما لفظ الفعل المتأخر عنه اما لذاته ان صح المعنى واللفظ بتسليطه عليه نحو زيدا ضربته فضربت عامل في زيدا كما انه عامل في ضميره واما غيره ان اختل ٧ المعنى بتسليطه عليه فالعامل فيه مادل عليه ذلك الظاهر وسد مسده كما في زيدا مررت به وعروا ضربت اخاه فالعامل في زيدا هو قولك مررت به لسده مسد جاوزت وفي عروا ضربت اخاه لسده مسد اهنت وليس قبل الاسم في الموضعين فعل مضمحل ناصب عندهما (وانما جاز عندهما ان يعمل الفعل الطالب لمفعول واحد في ذلك المفعول وفي ضميره معا في حالة واحدة لان الضمير في المعنى هو الظاهر فيكون فائدة تسليطه على الضمير بعد تسليطه على الظاهر المقدم تأكيد ايقاع الفعل عليه وليس الضمير المؤخر عندهما من احد التوابع الخمسة لانه لو جعل مثلاً كيدا او بدلاً او عطف بيان لوجب ان يكون الضمير مثل الظاهر اعراباً في جميع المثل وليس كذا الا ترى الى قولهم زيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه (ولو قيل على مذهبهما ان المنتصب بعد الفعل الظاهر وشبهه سواء كان ضميراً او متعلقه هو بدل الكل من المنصوب المتقدم لكان قولاً فالضمير في زيدا ضربته بدل من زيدا وكذا الجار والمجرور في زيدا مررت به اذا المعنى زيدا جاوزته وكذا اخاه في قولك زيدا ضربت اخاه بدل من زيدا على حذف المضاف من زيدا اي متعلق زيد ضربت اخاه وكذا في قولك زيدا ضربت عروا في داره وزيدا لقيت عروا واخاه بتقدير ملابس زيد ضربت وملابس زيد لقيت ثم بينت الملابس بقولك عروا في داره فانه ملابس زيد بكونه مضروباً في دار زيد بقولك عروا واخاه فانه ملابس زيد بكونه ملقباً هو واخوه زيد وان كانت الملابس في الصورتين بعيدة كما يجئ في مذهب البصريين ايضاً (واختار البصريون كون المنصوب معمولاً لفعل مقدر يفسره ما بعده قياساً على المرفوع في نحو ﴿ان امرءه هلك﴾ مع انه قد ذهب شاذ منهم الى ان المرفوع في مثله مبتدأ لافعال كما تقدم في باب الفاعل (ولا يجوز للكوفي ان يرتكب ان ارتفع امرء بهلك المؤخر كما ارتكب في هذا الباب ان انتصاب الاسم بهذا التأخر ٩ لان الفعل باتفاق من جميع النحاة لا يرفع ما قبله (قوله كل اسم بعده فعل) احتراز عن نحو زيدا بولك ولا يريد بقوله بعده فعل ان يليه الفعل متصلاً به بل ان يكون الفعل اوشبهه جزء الكلام الذي بعده نحو زيدا عمرو ضربته وزيدا انت ضارب (قوله اوشبهه) ليشمل نحو زيدا اناضابه او انا محبوس عليه ويعني بشبهه الفعل اسمى الفاعل والمفعول اما المصدر فلا يكون مفسراً في هذا الباب لان ما لا ينصب بنفسه لو سلب لا يفسر كما يجئ ومنصوب المصدر لا يتقدم عليه وكذا الصفة المشبهة لا تنصب ما قبلها وشبه الفعل انما يفسر اذا لم يصدر الاسم بحرف لازم للفعل اما اذا كان مصدر اياه فلا يكون المفسر الا فعلاً سواء

٧ احدهما نسخة
قوله اخاه ليس في نسخة

٨ قوله (الا ترى الى قولهم
زيدا مررت به وزيدا
ضربت غلامه آه) قبل عليه
ان لم تقدر عاملاً في زيدا
يلزم دخول العامل اولاً في
البدل وهو غير سائغ وان
قدرت عاملاً فيه فقد حصل
المطلوب اذا المقصود تقدير
ناصب ويطرد هذا في جميع
المثل
قوله (ولو كان الضمير راجعاً
الى المنصوب المقدم لم يجز
ليس في نسخة
٩ قوله (لان الفعل باتفاق من
جميع النحاة لا يرفع ما قبله)
قيل فيه نظر

فسر الرفع او الناصب نحو ان زيد قام وان زيدا ضربته (ولا بد لشبه الفعل مما يعتمد عليه اما قبل الاسم المحدود نحو زيدا هندا ضاربها او بعده نحو زيدا انت محبوس عليه وزيدا ضاربه عمرو) وكذا حرف الاستفهام وحرف النفي نحو ازيدا ضاربها العمران وما زيد ضاربها البكران والالم ينصب ضمير الاسم المحدود ولا متعلقه لالفاظ ولا محلا فلا يجوز زيد اضاربه العمران كما يجوز زيد ايضربه العمران (قوله مشغول عنه بضمره) اى مشغول عن العمل فى ذلك الاسم المتقدم بالعمل فى الضمير الراجع اليه اى انما لم يعمل فى الاسم المتقدم بسبب العمل فى ضميره ولولا ذلك لعمل فيه وهو احتراز عن نحو زيدا ضربت فانه ليس من هذا الباب لان عامله ظاهر وهو الفعل المؤخر وعن نحو زيد قام وزيدا قائما ايضا لان هذا الفعل وشبهه لا يعمل الرفع فيما قبله حتى يقال انه اشغل عنه بضميره فظهر ان قوله بعد لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه غير محتاج اليه مع قوله مشغول عنه بضميره لان معناه كما ذكرنا انه لولا الضمير لمعمل فى ذلك المتقدم والفعل لا يرفع ما قبله لما تقرر من مظانه فلم يبق الا النصب فعنى مشغول عنه بضميره اى لو سلط عليه ولم يشغل بضميره لنصبه (قوله او متعلقه) اى مشغول بضميره او بما يتعلق به ذلك الضمير والتعلق يكون من وجوه كثيرة نحو كونه مضافا الى ذلك الضميره نحو زيدا ضربت غلامه ومنه نحو زيدا ضربت عمرا واخاه لان الفعل مشغول بذلك المضاف لكن بواسطة العطف او موصوفا بعامل ذلك الضمير او موصولا له نحو زيدا ضربت رجلا يحبه وزيدا ضربت الذى يحبه واما عطف عليه موصوف عامل الضمير او موصوله نحو زيدا لقيت عمرا ورجلا يضربه وزيدا لقيت عمرا والذى يضربه وغير ذلك من التعلقات وقوله * فكلا اراهم اصبحوا يعقلونه * صحاحات مال ٢ طالعات بمحرم * مما اشغل الفعل فيه بنفس الضمير اذ التقدير يعقلون كلا وضابط التعلق ان يكون ضمير المنصوب من تمة المنصوب بالمفسر وليس الشرط ان يكون الضمير منصوبا لفظا او محلا كما ظن بعضهم نظرا الى نحو زيدا ضربته او مررت به او انا ضاربه بل الشرط انتصابه لفظا او محلا او انتصاب متعلقه كذلك الا ترى انك تقول هندا ضربت من تملكه او مررت بمن تملكه والضمير مرفوع والمعنى ضربت مملوكها ومررت بمملوكها (واحتراز بقوله مشغول عنه بضميره ٣) بقوله لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه عن ان يتوسط بين الاسم والفعل كلمة واجبة التصدر كان واخواتها نحو زيدا نى ضربته وعمرو ليتك تضربه واما ان المفتوحة فانه وان لم يجب تصدرها لكن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها لكونها حرفا مصدريا (ومن الواجب تصدرها كم نحو زيدكم ضربته وحرفا الاستفهام نحو زيد هل ضربته وأضربه وكذا العرض نحو زيدا لا تضربه وحروف التحضيض نحو زيد هلا ضربته او لا اولولا او لوما وكذا الالتمنى نحو هندا لا رجل يضربها ولام الابتداء نحو زيد لعمر ويضربه وكذا ما وان من جملة حروف النفي نحو زيد ما ضربته بخلاف لم ولن ولا فيجوز عمرا لم اضربه ولا اضربه ولن اضربه اذ العامل يتخطاها قال * قد اصبحتم ام الخيار تدعى * على ذنبا كاهم اصنع * يروى برفع كله

٢ قوله (طالعات بمحرم)

المحرم بكسر الراء منقطع
انف الجبل والجمع المحارم

٣ قوله (لو سلط عليه هو

او مناسبه لنصبه) وانما

جهما لان حاصلهما واحد

كاهم

(ونصبه)

ونصبه اما لن فليل ذلك فيها لكونها نقيضة سوف التي يتخطاها العامل نحو زيدا سوف اضرب
واما لم فلا متراجها بالفعل بتغيرها معناه الى الماضي حتى صارت بجزئه واما لا فلكثرتها في الكلام
حتى انها تقع بين الحرف ومعموله نحو كنت بلا مال واري دان لا تخرج ومع هذا كله فالرفع
بالابتداء في الاسم الواقع قبل هذه الحروف الثلاثة راجح نظرا الى كونها النفي الذي حقه صدر
الكلام كغيره مما يغير معنى الكلام اكثر من رجحانه عند تجرد الفعل عنها نحو زيد ضربه
(ومن الواجب تصدرا حرف الشرط نحو زيدان ضربه يضربك وزيد لو ضربه يضربك
وكذا زيد ان قام اضربه لانه لا يعمل الشرط ولا الجزاء فيما قبل اداة الشرط كما هو مذهب
البصريين على ما يجي في بابه) واما الكوفيين فيجوزون تقديم معمول الجزاء على اداة الشرط
نحو زيدا ان قام اضرب (واما معمول الشرط فاجازه الكسائي دون الفراء نحو زيدا ان
تضرب يضربك ومنها الاسماء التي فيها معنى الاستفهام او الشرط نحو هند من يضربها اضربه
او ايكم يضربها) واحترزه ايضا عن الاسم الذي بعده فعل التجب لانه لا يتصرف في معموله
بالقديم عليه نحو زيد ما احسنه او احسن به وكذا افعال التفضيل في نحو زيد انت اكرم عليه
ام عمرو وكذا المضاف اليه لانه لا يعمل فيما قبل المضاف فيجب الرفع في نحو زيد حين تضربه
يموت وكذا اسم الفعل لانه لا يعمل فيما قبله على مذهب البصرية نحو زيد هاته وكذا الصلة
والصفة اذ هما لا يعملان في الموصول والموصوف لان الصلة والصفة مع الموصول والموصوف
في تأويل اسم مفرد فلو عملتا فيهما لكان كل واحدة منهما مع مفعولها المقدم عليها كلاما فالرفع
اذن واجب في نحو ايهم اضربه حررت على ان ايا موصول وكذا قولك رجل لقيته كريم وكذا
لا تعمل الصلة والصفة فيما قبل الموصول والموصوف فيجب الرفع في زيدان تضربه خير وزيد
رجل يضربه موفق وانما لم تعملما قبلهما كراهة لوقوع المعمول حيث لا يمكن
وقوع العامل ولذا لم يعمل المضاف اليه فيما قبل المضاف وكذا جواب القسم لا يعمل
فيما قبل القسم فيجب الرفع في زيد والله لا اضربه لان القسم له الصدر لتأثيره في الكلام
وكذا لا يعمل ما بعد الايماء قبلها فيجب الرفع في ما رجل الاعطيه كذا وذلك لما ذكرنا
في باب الفاعل ان ما بعد الامن حيث الحقيقة جلة مستأنفة لكن صيرت الجتان في صورة
جلة قصدا للاختصار فاقصر على عمل ما قبل الايماء يليها فقط ولم يجوز عمله فيما بعد
ذلك على الاصح كما ذكرنا فكيف يصح ان يعمل ما بعدها فيما قبلها ومثل هذا العمل
فيما هو جلة واحدة على الحقيقة خلاف الاصل لان الاصل في العامل ان يتقدم على
معموله (وكذا احترزه عن اسم بعده فعل مسند الى ضمير متصل راجع اليه نحو زيد
ظنه منطلقا والزيدان ظناهما منطلقين لانه لا يجوز في هذا الاسم الا الرفع على الابتداء
وذلك انك لو سلطت عليه الفعل المؤخر وقلت زيدا ظن منطلقا لم يحز لان المفعول
المقدم على الفعل لا يفسر الضمير المسند اليه ذلك الفعل الا اذا كان الضمير منفصلا فلا
يقال زيدا ضرب على ان الضمير عائد الى زيد ويجوز ذلك في المنفصل نحو زيدا

لم يضرب الا هو وانما لم يحز الاول اعنى نحو زيد اضرب ولا العكس اعنى كون الفاعل مفسرا
للمفعول اذا كان ضميرا متصلا نحو ضربه زيد على ان زيد مفسر للضمير المتقدم لان القياس ان
لا يكون التخالف المعنوى بين المفسر والمفسر هو الغالب المشهور حتى يكون تفسيره له ظاهرا
(ونحو نعلم ان تخالف الفاعل والمفعول وتغايرهما هو المشهور فلهذا لم يحز زيد اعطيته على ان
الضمير لزيد وان المعنى اعطيته نفسه لان المشهور تغاير المفعولين في مثله ولما لم يكن المفعول الاول
في باب ظن هو المفعول حقيقة بل المفعول في المعنى هو مصدر المفعول الثانى مضافا الى الاول
كما يحى في باب جاز نحو زيد ظنه قائما والضمير لزيد وكان قياس هذا ان يجوز ايضا نحو زيد اظن
منطلقا وظن مسندا الى ضمير زيد لكنه كره احتياج الفاعل لذاته الى ان تقدم عليه ما هو في صورة
المفعول مع تأخره رتبة واما نحو ضرب زيد اسيدته وما ضرب زيد الامر فلا احتياج الى تقدم
المفعول ليس لذات الفاعل بل هو للضمير المضاف اليه ولاجل الاكتمالين قبل (واما اذا كان كل
واحد من الفاعل والمفعول ضميرا منفصلا فيجوز ان تقول في الفاعل زيد لم يضرب الا هو وفي
المفعول اياه ضرب زيد لان المنفصل من حيث انفصاله واستقلاله صار كالاسم الظاهر حتى جاز فيه
ما لا يجوز في المضمرات نحو اياك ضربت بجمع بين ضميرى الفاعل والمفعول لواحد ومثله
لا تضرب الا اياك ولا يجوز مثله في المتصلين هذا (وقد جوز بعضهم نحو غلام هند
ضربت على قلة والضمير لهند اذ ليس نفس المفعول هو المفسر (وكذا اجاز ايقاع الفعل
المسند الى الضمير المتصل على موصول بالفعل العامل في المفسر نحو التي ضربت زيد اضرب
اى ضرب زيد التي ضربته وهو كالاول معنى كأنك قلت ضاربة زيد ضرب (ومنع الفراء
المسئلتين وينبغى لمن جوز تفسير ما اضيف اليه المفعول المقدم للفاعل في نحو غلام
هند ضربت ان يجوز تفسير ما اضيف اليه الفاعل للمفعول ايضا نحو ضربها غلام
هند لان المضاف اليه بجزء المضاف فيكون معه في نية التقديم كما كان معه في نية التأخير
في ضرب غلامه زيدا (والذي ارى انه كما لا يفسر الفاعل المفعول اذا كان متصلا للفاعل
وكذا العكس كما ذكرنا كذلك لا يفسر ما اضيف اليه الفاعل المفعول فلا يجوز ضربها غلام
هند وكذا لا يفسر ما اضيف المفعول الفاعل فلا يجوز غلام هند ضربت كما اختار
الفراء اذ السماع في المسئلتين مفقود والقياس ايضا يدفعهما لان الفاعل لا يجوز
احتياجه للتفسير الى نفس المفعول فلا يحتاج له الى ذيله ايضا وكذا المفعول
لا يجوز احتياجه للتفسير الى نفس الفاعل فكذا الى ذيله ايضا اما نحو ضرب زيد
سيدة وضرب زيد سيدة فان ذيل كل واحد منهما محتاج للتفسير الى نفس الآخر فلا يستنكر
(وكذا يحتز بقوله مشتغل عنه وبقوله لوسلط عليه لنصبه عما بعد واو العطف وقائه
وغيرهما من حروف العطف وكذا فاء السببية الواقعة موقعها فان ما بعد هذه
الحروف لا يعمل فيما قبلها لانها دلائل على ان ما بعدها من ذويل ما قبلها فيكره وقوع
معمول ما بعدها قبلها اذ ينعكس الامر اذن اى يكون شئ مما قبلها من ذويل ما بعدها

واما نحو قوله تعالى ﴿ اذ جاء نصر الله والفتح ﴾ الى قوله فسبح فاما عمل ما بعد الفاء فيما قبلها
اي في اذا على المذهب الصحيح كما يجيء في الظروف المبنية ان العامل في اذا جزاؤها لاشروطها
لان الفاء زائدة لكن موقعها موقع السببية وصورتها لتدل على لزوم ما بعدها لما قبلها لزوم
الجزاء للشرط كما يجيء تحقيقه في الظروف المبنية واما نحو قوله تعالى ﴿ وربك فكبر وثيابك
فطهر والرجز فاهجر ﴾ وقوله تعالى ﴿ واما بنعمة ربك فحدث ﴾ فالفاء في الجميع للسببية
وجاز مع ذلك عمل ما بعدها فيما قبلها لوقوع الفاء غير موقعها للغرض الذي نذكره في حروف
الشرط فعلى هذا يخرج من هذا الباب نحو قوله تعالى ﴿ الزانية والزاني فاجلدوا كل
واحد منهما ﴾ على مذهب المبرد كما يجيء ونحو قوله كل رجل يأبى فانا اكرمه لانها فاء
السببية الواقعة موقعها اذهى داخلة على الجزاء لتضمن الموصول والموصوف معنى كلمة
الشرط وكون الصلة والصفة كالشرط فابعد الفاء لا غير كالجزاء بلى لولم يتضمن الموصول
والموصوف معنى الشرط وقلنا ان الشرط مقدر اى ان الاصل اما يكن شئ فاجلدوا
الزانية والزاني ثم عمل به ما عمل بنحو قوله تعالى ﴿ وربك فكبر واما بنعمة ربك فحدث ﴾
كما يجيء في حروف الشرط وشعل اجدوا بمتعلق الضمير لكان من هذا الباب كما في قوله تعالى
﴿ فليذ وقوه ﴾ على بعض التأويلات ويجوز ان يكون بتقدير هذا كذا فليذ وقوه وبمعنى
اما هذا فليذ وقوه وبمعنى هذا حليم فليذ وقوه (ويخرج ايضا بالقيد المذكور الفعل الذى
لا يكون الاسم المتقدم عليه من جلته بل من جلته اخرى فانه لا يكون من هذا الباب اذ لو سلب
عليه لم ينصبه لانه لا ينصب الفعل الا ما هو من جلته وذيله فخرج على هذا ايضا قوله تعالى
﴿ الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما ﴾ عند سبويه اذ التقدير عنده فيما تلى عليكم
حكم الزانية والزاني فاجلدوا وكذا يخرج زيد اضربه ولا تضربه لانه لان الفعل المؤكد
بالنون لا يعمل فيما قبله كما تقدم (قال البصريون انما يجوز نصب الاسم المذكور الا قبل ما لو سلب
عليه هو او مناسبه لنصبه لان المفسر عوض عن الناصب ودال عليه فلا قل من ان يكون
مستعدا للنصب وعلى شفا العمل بحيث لو لم يشغله بنائب الاسم المنصوب المتقدم اعنى بضميره
او متعلقه لنصبه فاصح هو او مناسبه للنصب لولا الضمير او متعلقه لم يكن مفسرا ايضا هاذ اذ
كلامهم (فان قيل اشترط هذا القول يقتضى فساد كون الناصب مقدر مفسرا بالظاهر ويؤدى
الى صحة مذهب الكسائي والقراء اى ان الناصب هو المتأخر وذلك لانه لو وجب ان يكون مفسر
العامل بحيث لو لا اشتغاله بضمير المفعول لكان هو العامل لوجب في اطرافه في مفسر عامل الرفع في
نحو ﴿ ان امرء هلك ﴾ اذ لا فارق فكان يجب ان لا يتأخر المفسر عن المرفوع اذ لا يعمل الفعل الرفع
فيما قبله (قيل ان الاصل في المفسر ان يصلح للعمل في معمول المفسر كذا ذكرنا فان لم يصلح وكان له محمل
غير التفسير حل عليه وان لم يكن له محمل اخر اضطر الى جعله مفسرا مع امتناع كونه عاملا
ففي نحو زيد هل ضربه وهلاضربه للفعل محمل اخر غير التفسير وهو كونه خبر المبتدأ
فحملناه عليه لما لم يصلح للعمل في زيد فاما في نحو ﴿ ان امرء هلك ﴾ ولودات سوار لطمتنى *

فلم يكن للفعل محمل آخر اذ لو جعلناه خبر المبتدأ لكان حرف الشرط داخلا على الاسمية ٢
ولا يجوز فعلى ما تقرر لا يحتمل الفعل على التفسير في زيد قام لما لم يضطر اليه (وكذا في ازيد قام بل
نقول زيد مبتدأ لا فاعل فعل مقدر وان كانت الهمزة بالفعل اولى لانالم يضطر الى جعل الفعل
مفسرا اذ الهمزة تدخل على الاسمية ايضا وهذا مذهب سيويه والجرمي (واختار الاخفش
في نحو ازيد قام ان يرفع زيد بفعل مقدر مفسر بالظاهر نظرا الى همزة الاستفهام (ومن ثم قال
سيويه في نحو انت زيد ضربته ان يرفع زيد اولى لان انت مبتدأ لا فاعل على ما قدمناه فبقى خبر
المبتدأ وهو زيد ضربته بلا همزة استفهام فرفع اولى من نصبه لما سنبين في شرح قوله عند عدم
قربته خلافة (واما اذا كان الفاصل بين همزة الاستفهام والاسم المحدود ظرفا نحو ازيد قام اليوم زيد
ضربه فاختار النصب اتفاقا لكون الظرف متعلقا بالفعل فالاولى بهمزة الاستفهام اذن ان تقدر
داخلة على فعل (وقال الاخفش في انت زيد ضربته ان نصب زيد اولى بالنظر الى همزة
الاستفهام وانت فاعل فعل مقدر وزيدا مفعوله اي اضربت زيدا ضربته فلما حذف الفعل
انفصل ضمير الفاعل المتصل ونظر سيويه ادق بناء على ان الفعل الذي لا يصلح للعمل بنفسه
لا يحتمل على تفسيره للعامل ما كان عنه مندوحة (ويلزم الاخفش تجوز ارتفاع زيد بالفاعلية
في نحو زيد قام وان لم يكن مختارا فعلى هذا مفسر الرفع لا يكون الافعال اذ لا يضطر الى اضممار
الفعل الرفع الا بعد حرف لازم للفعل كحرف في الشرط وحروف التحضيض (واما مفسر الناصب
فقد يكون شبه فعل لانه قد يفسره بلا ضرورة الى كونه مفسرا كما ذكرنا نحو زيد انا ضاربه
(قوله او مناسبة لنصبه) ليس في اكثر النسخ هذه اللفظة اعني او مناسبة والظاهر انها ملحقة
ولم تكن في الاصل اذ المصنف لم يتعرض لها في الشرح والحق انه لا بد منها والاخرج نحو زيد
مررت به واياها نحو زيد اضربت غلامه لانه لا بد ههنا من مناسب حتى ينصب زيد الان التسليط
يعتبر فيه صحة المعنى ولو سلطت ضربت على زيد في هذا الموضع لنصبه لكن لا يصح المعنى لانك
لم تقصد انك ضربت زيدا نفسه بل قصدت الى انك اهنته بضرب غلامه فالمناسب اذن يطلب
في موضعين احدهما ان يكون الفعل او شبهه واقعا على ذلك الاسم معنى لكن لا يمكنه ان يتعدى
اليه الا بحرف جر نحو زيد امررت به قال الله تعالى ﴿فريقا هدى وفريقا حق عليهم الضلالة﴾
والثاني ان لا يكون الفعل الظاهر او شبهه واقعا عليه بل على متعلقه وقد عرفت المراد بالتعلق
نحو زيد اضربت غلامه او مررت بغلامه والاولى عند قصد التسليط فيما اشغل فيه
المفسر بمتعلق الضمير بلا حرف جر ان يسلط ذلك الفعل بعينه على الاسم المحدود
بعد تقرير ذلك المتعلق مضافا الى الاسم كما تقول في زيد اضربت غلامه زيد اضربت
اي غلام زيد فنقول اذا حصل ضابطان احدهما ان يكون بعد الاسم فعل او شبهه والثاني
ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا عن نصب الاسم بضميره او بمتعلق الضمير فسواء كان
قبل ذلك الاسم اسم اخر مرفوع او منصوب لفظا او محلا يمكن نصب ذلك الفعل او شبهه
او مناسبهما اورفعه لذلك الاسم ايضا ولا يكون لا يختلف الحكم فيه فالاسم المرفوع

قبله نحو ازيد عمرا ضربه سيويه ينصب عمرا بضرب المقدّر بعد زيد المبتدأ خبراً عنه اى
 ازيد ضرب عمرا ضربه (والاختصاص يجوز ارتفاع زيد بكونه فاعلاً لضرب المقدّر قبل زيد
 وعمرا مفعوله اى اضرب زيد عمرا ضربه كما تقدم من مذهبيهما واما فى نحو ان زيد عمرا
 ضربه فالفعل متحتم التقدير قبل المرفوع والاسم المنصوب لفظاً قبله نحو اليوم عمرا ضربه
 والمنصوب محلاً بالسوط زيدا ضربه وقد تقدم انه يجوز ان يتأخر عن الاسم المحدود
 قبل اسم آخر وليس يجب ان يليه الفعل او شبهه نحواً الخوان اللحم اكل عليه وازيدا انت
 محبوس عليه وقد يكتشف اسمان نحواً اليوم الخوان اللحم اكل عليه او ان زيد عمرا اليوم
 ضربه وقد يتوالى اسمان منصوبان لمقدرين او اكثر نحو ازيد اخاه ضربه اى اهنت زيدا
 ضربه اخاه ضربه وازيدا اخاه غلامه ضربه اى لابس زيدا اهنت اخاه ضربت غلامه
 ضربه (قوله ينصب بفعل يفسره ما بعده) التفسير كما ذكر على ضربين اما ان يكون
 المفسر عين لفظ المفسر كزيدا ضربه اى ضربت زيدا او يكون لفظ المفسر دالاً على
 معنى المفسر واللفظ غير اللفظ كما فى مررت به وضربت غلامه وحسبست عليه وهذا الثانى على
 ثلاثة اقسام ٢ لانه ان امكن ان يقدر ما هو بمعنى الفعل الظاهر من غير نظر الى معمول لذلك
 الفعل الظاهر خاص بل مع اى معمول كان فهو الاولى نحو زيدا مررت به فان جاوزت المقدّر
 قبل زيدا بمعنى مررت سواء كان مررت عاملاً فى بك او فى به او فى بغلامك او فى باحيك او فى
 اى شئ كان لا يتفاوت معناه باعتبار المفاعيل وان لم يمكن هذا فانظر الى معنى ذلك الفعل
 الظاهر مع معموله المعين الخاص الذى نصبه ذلك الفعل المقدّر قدر ذلك المعنى وذلك نحو زيدا
 ضربت غلامه فان اهنت المقدّر ههنا قبل زيد ليس بمعنى ضربت مطلقاً مع اى معمول كان بل
 هو معناه مع غلامه او اخاه او صديقه او ماجرى مجرى ذلك الا ترى انك لو قلت زيدا
 ضربت عدوه لم يكن معنى ضربت عدوه اهنت زيدا بل المعنى اكرمت زيدا ضربت
 عدوه فظهر ان اهنت المقدّر بمعنى الفعل الظاهر مع بعض معمولاته دون بعض
 بخلاف جاوزت فانه بمعنى مررت مع اى معمول كان وان لم يكن هذا الثانى ايضا
 اضمرت معنى لابست فانه يطرد فى كل فعل مشتغل بضمير او بمتعلق الضمير اى متعلق
 كان ولنا ان نقول فى تعيين العامل المقدّر رافعا كان او ناصبا انك تنظر فان كان المفسر
 عاملاً فى ضمير الاسم المقدم بلا واسطة قدرت لفظ ذلك المفسر بعينه كفى ان زيد قام وان زيدا
 ضربه وان عمل فى الضمير بواسطة حرف جر نحو ان زيد مررت به وان زيدا مررت
 به فلك ان تضمير فعل الملا بـة مطلقاً اى ان لو بس زيد وان لابس زيدا وكذا
 فى ان الخوان اكل عليه وان الخوان اكلت عليه اى ان لو بس الخوان وان لابسته
 واما ان قلت ان الخوان اكل عليه اللحم فأنك تضمير لابس وفاعله ما اسندت اليه الفعل المبني
 للمفعول اى البس اللحم الخوان اكل عليه اللحم وكذا السوط ضرب به زيد
 (ولك ان تفصل بان تقول ان كان هناك فعل متعد الى ذلك الضمير بنفسه بمعنى ذلك
 اللازم اضمرته كفى ان زيد مررت به وان زيدا مررت به اى ان جووز زيد وان جاوزت

٢ (قوله لانه ان امكن ان
 يقدر ما هو) هذا كلام
 جيد متين لكن عبارة المص
 فى شرحه هكذا وهذا
 المقدّر ان يمكن تقديره مثل
 الفعل المذكور كان اولى
 مثل زيدا ضربه وان لم
 يمكن فعناه مع معموله الخاص
 وان لم يمكن فعناه مع معموله
 العام فقد جعل معناه مع
 معموله الخاص مقدماً وذلك
 عكس ما ذكره الشارح
 وقد فسرت عبارة المص بان
 المجاوزة معنى مررت مع
 معموله الخاص كمررت بك
 ومررت بزيد وان الاهاثة
 معنى الضرب مع معموله
 العام كضربت النصارى
 لان ضرب المتكلم لجميع
 النصارى غير متصور

زيد' والافعل الملبسة كما ذكرنا في أكل الخوان أكل عليه وأكل الخوان أكلت عليه وإن كان
المفسر عاملا في متعلق الضمير فلك أن تضمر فعل الملبسة ه مطلقا أي فيما عمل فيه بحرف
الجر أو بنفسه نحو أن زيد ضرب غلامه وإن زيدا ضربت غلامه أي أن لو بس زيد
وإن لابت زيدا وكذا في أن زيد مر بغلامه وإن زيدا مررت بغلامه (ولك
أن تفصل فتضمر في العامل بنفسه ذلك الفعل الظاهر بعينه مع مضاف إلى ذلك
الاسم المذكور فنقول في أن زيد ضرب غلامه وفي أن زيدا ضربت غلامه أن ضرب
متعلق زيد ضرب غلامه وإن ضربت متعلق زيد ضربت غلامه فيكون الفعل
الظاهر تفسير المقدر ومعمول الظاهر تفسيراً للمتعلق المقدر وكذا في نحو أن زيد لقي
عمرو وأخوه وإن زيدا لقيت عمرا وإخاه مع بعد معنى الملبسة ههنا كما تقدم في مثل
مذهب الكسائي (والتفصيل أولى من اضممار الملبسة مطلقا لأنه يتعذر اضممارها
للمرفوع في أن زيد قام غلامه بل المعنى أن قام متعلق زيد قام غلامه وتضمر العامل
في متعلق الضمير بواسطة حرف الجر فعلا متعديا بمعنى ذلك الفعل اللازم أن وجد
متعديا مع المضاف المذكور فنقول في أن زيد مر بغلامه وإن زيدا مررت بغلامه
أن التقدير أن جووز متعلق زيد مر بغلامه وإن جاوزت متعلق زيد مررت
بغلامه وإن لم يوجد متعد بمفعله فالملبسة نحو أن زيد أكل على خوانه وإن زيدا
أكلت على خوانه أي أن لو بس زيد أكل على خوانه وإن لابت زيدا أكلت
على خوانه هذا وإن جاء في جميع الصور المذكورة قبل الاسم المذكور ظرف أو جار
نحو ألبوم زيدا ضربته وألبس زيدا ضربته لم يتفاوت الأمر لأن الفعل المقدر يعمل
في ذلك الظرف أيضا والجار أيضا وأما أن جاء قبل الاسم المذكور مرفوع فإن كان المفسر
مما يعمل فيهما مع استقامة المعنى كما في أن زيد عمرا ضربته أي أن ضرب زيد عمرا ضربته
فلا إشكال (وكذا في أن زيدا عمرو ضربته والاضمرت فعل الملبسة كما في أن اللحم الخوان
أكل عليه أن لابس اللحم الخوان * قوله (ويختار الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه
أو عند وجود أقوى منها كما مع غير الطلب وإذا للمفاجأة) حال الاسم المحدود لا بعد
وأربعة أقسام أما أن يختار رفعه أو يختار نصبه أو يجب نصبه أو يستوى رفعه ونصبه
ولم يذ كر جهور النحاة ماوجب رفعه وأثبت ابن كيسان قال وذلك إذا كان الفعل
مشتغلا بمجروره تحقق فاعلية الفاعل بأن يكون آلة الفعل نحو السوط ضرب به
زيد لأنه لما حقق فاعلية الفاعل فكانه فاعل مرفوع وقد تقرر أنه لا يجوز نصب الاسم المذكور
إذا اشتغل الفعل عنه بمنصوب وهذا الذي ذكره قياس بارد والوجه جواز نصبه
لكون الفعل مشتغلا عنه بمنصوب محلا بل ما بعد إذا المفاجأة واجب الرفع في نحو
خرجت فإذا زيد بضربه عمرو وكأجى * ثم اعلم أن المصنف ابتداءً بما يختار رفعه لأن
الرفع هو الأصل لعدم احتياجه إلى حذف عامل فقال يختار الرفع بالابتداء فينبى بقوله
بالابتداء عامل الرفع في جميع ما يجوز رفعه في هذا الباب حتى لا يظن أن رافعه فعل

• قوله (مطلقا آه) أي
سواء كان هناك فعل متعد
بنفسه بمعنى ذلك الفعل
الذي عمل في الضمير بواسطة
حرف الجر أولا وحاصله
ترك النصيب الذي أشار
إليه بقوله ولك أن تفصل

كما كان ناصبه اذا نصب فعل (قوله عند عدم قرينة خلافه) الضمير في خلافه للرفع وخلاف
 الرفع النصب لان هذا الاسم المذكور اما ان يرتفع بالابتداء او ينتصب بفعل مقدر اما الجر
 فلا يدخله لانه لا يكون الا بجار وكلامنا في اسم ينتصب لفظا بما بعده لوسلط عليه والمعنى
 يختار رفع هذا الاسم المذكور عند عدم قرائن النصب الموجبة له والقرائن التي يختار معها
 النصب والتي يتساوى معها الامر ان على ما يجئ شرحها ومثال ذلك زيد ضربته ولا يريد
 مطلق قرينة النصب لان المفسر قرينة النصب ومع عدمه ليس الاسم بما نحن فيه بل يريد
 قرائن النصب التي سنذكرها على ما اشرنا اليه (وانما اختيار الرفع على النصب مع ذلك التقدير
 لاحتياج النصب الى حذف الفعل واضماره والاصل عدمهما بخلاف الرفع فانه يعامل معنوي
 عندهم لم يظهر قط في اللفظ حتى يقال حذف واضمر وعلى ما اخترنا في رفع المبتدأ نقول انما
 اختير الرفع على النصب لانه يعامل ظاهر دون النصب (قوله او عند وجود اقوى منها) اى
 عند وجود قرينة للرفع هي اقوى من قرينة النصب وقرينة الرفع التي تجتمع قرينة النصب
 وتكون اقوى منها شيان فقط على ما ذكرنا اما اذا المفاجأة اما ما قبحا مع ثلاث قرائن للنصب
 هي مع احدها مغلوطة ومع الاخرين غالبية اما الاولى فالطلب على ما يأتى والاخران عطف
 الجملة التي بعدها على فعلية وكونها جوابا لجملة استفهامية فعلية واما اذا فلا تجتمع من قرائن
 النصب الا واحدة واذا غالبية عليها وتلك القرينة كون الجملة المصدرة بها معطوفة على فعلية
 كما يجئ اما اما فاما يرجح الرفع معها على النصب مع القرينتين المذكورتين لان ترجيح النصب
 في مثلها بغيرها انما كان لمراعاة التناسب بين المعطوف والمعطوف عليه في كونهما فعليتين
 نحو قام زيد وعمر اكرمه اولقصد التناسب بين السؤال والجواب في كونهما فعليتين نحو زيدا
 اكرمه في جواب من قال ايهم اكرمت فاذا صدرت الجملتان باما نحو قام زيد واما عمر فقط
 اكرمه واما زيد فقد اعطيته دينارا في جواب ايهم اعطيت فان اما من الحروف التي
 يبتدأ بعدها الكلام ويستأنف ولا ينظر معها الى ما قبلها فلم يكن قصد التناسب معها
 لكون وضعها لصد مناسبة ما بعدها لما قبلها اعنى الاستئناف فرجعت بسببها الجملة
 الى ما كانت في الاصل عليه وهو اختيار الرفع للسلامة من الحذف والتقدير فاما
 في الحقيقة ليست مقتضية للرفع لان وقوع الاسمية والفعلية بعدها على السواء نحو قوله
 تعالى ﴿ فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر ﴾ لكن عملها في الصورتين
 انها منعت مقتضى النصب من التأثير فبقى مقتضى الرفع بحاله وهو كون الاصل سلامة
 الكلام من الحذف والتقدير واما حتى نحو قوله ﴿ القى الصحيفة كي يخفف رحله ﴾
 والازاد حتى نعله القاها ﴿ فهمي وان كانت يستأنف بعدها الكلام الا انها ليست
 متمحضة للاستئناف كما لا ترى انها لا تقع في اول الكلام كما فلم يكن الرفع بعدها
 اولى فهمي كسائر حروف العطف لظهورها في ذلك الباب واما اذا كانت اما مع
 الطلب وهو الامر والنهي والدعاء فقط لان سائر انواع الطلب نحو هل زيد ضربته

وزيد ليتك تضربه والا تضربه يجب رفع الاسم معها كما تقدم فاما مع الثلاثة فهي مغلوطة
 نحو اما زيدا فاكرمه واما بكره فلا تضربه واما عمرا فرجه الله تعالى وانما صارت مغلوطة
 لان وقوع هذه الاشياء خبرا للبتدأ قليل في الاستعمال وذلك لان كون الجملة الطلبية فعلية
 اولى ان امكن لاختصاص الطلب بالفعل الا ترى الى اقتضاء حروف الطلب للفعل كحرف
 الاستفهام والعرض والتحضيض (واما قوله تعالى ﴿ بل انتم لامرحبا بكم ﴾ فلم يمكن
 جعلها فعلية بتغيير اعراب كما امكن ذلك في نحو زيدا ضربه وكذا في نحو هل زيد ضارب وزيد
 هل ضربته وعمرو ألا تضربه واما قولهم ان قلة نحو زيدا ضربه ولا تضربه بالرفع لمناقضة
 الخبر الذي هو محتمل للصدق والكذب لهذه الثلاثة الطلبية التي لا تحتلها الا بتأويل بعيد
 مخرج للامر والنهي والدعاء عن حقيقتها كقولك في زيد اضربه زيد اطلب منك ضربه
 فنقوض بانه يكثر في الجملة الاسمية تصدرا بما يخرجها عن كونها خبرية مع انه يسمى
 الخبر فيها خبرا للبتدأ نحو ازيد منطلق وليت عندنا وكذا يكثر زيد من ابوه وعمرو هل ضربته
 وزيد ليتك قتلته ولا يجب في خبر المبتدأ احتمال الصدق والكذب وانما يسمى خبرا اصطلاحا كما
 ان الفاعل سمي به فاعلا ولم يصدر الفعل منه في بعض المواضع فنقول لما كان الطلب من قرائن
 النصب كما ذكرنا واما ليست من قرائن الرفع كما يتناهي التعارض في اما زيد فاضربه بين الطلب
 واصالة السلامة من الحذف والتقدير وترجيح الطلب اولى لكثرة استعمال الحذف والتقدير
 في كلامهم وقلة استعمال الطلبية اسمية مع امكان جعلها فعلية بمجرد تغيير اعراب واما اذا
 المفاجأة فهي في ضعف الاستيناف بعدها مثل حتى ولهذا لا تقع في صدر كلام من دون ان
 يتقدمها شيء كما تقع اما لكن التحاة قالوا انها اذا جاءت حرفا عاطفا على الجملة الفعلية فهي
 غالبية على العاطف بمعنى ان الرفع اذن اولى من النصب مع جواز النصب نحو قام زيد واذا
 بكر يضربه عمرو (٦) وفيما قالوا نظروا ذلك انهم اتفقوا على انها لا تجيء بعدها الا الاسمية
 فرقا بينها وبين اذا الشرطية من اول الامر فقياس هذا وجوب الرفع بعدها مع مجيئها بعد
 العاطف بلى لوسم نصب ما بعدها مع العاطف المذكور لكان لهم ان يقولوا خالفت اصلها
 في هذا الموضع الخاص رعاية للتناسب المطلوب عندهم (وفي غير هذا الموضع يجب
 رفعها نحو زيد في الدار واذا عمرو اضربه واما مع عدم السماع فلا يصل منعه بناء
 على الاجماع المذكور * قوله (ويختار النصب بالعطف على جملة فعلية للتناسب
 ٢ وبعد حرفي النفي والاستفهام واذا الشرطية وحيث وفي الامر والنهي ٣ وعند
 خوف لبس المفسر بالصفة مثل ﴿ انا كل شيء خلقناه بقدر ﴾ هذه قرائن يختار معها
 النصب في الاسم المذكور (قوله بالعطف على جملة فعلية) نحو قام زيد وعمرا
 اكرمه وكذا مع لكن وبل وذلك لتناسب المعطوف والمعطوف عليه في كونهما
 فعلين وكذا في مررت برجل ضارب عمرا وهذا يقتلها لعطفه على مشابه الفعل واما
 في نحو احسن زيد وعمرو يضربه فلا يترجح النصب لكون فعل التعجب لجموده

٦ قوله (وفيما قالوا نظر
 وذلك لانهم) في بعض
 الحواشي ان المناظرة التي
 جرت بين سيويه والكسائي
 في فاذا هو هي او اياها تدل
 على الخلاف ويتضح
 الحال في مباحث الظروف
 المبني ٢ وبعد حرف
 الاستفهام وحرف النفي كذا
 في المقروء ٣ اذهى مواقع
 الفعل نسخه

وتجرده عن معنى العروض لاحقا بالاسماء كذا قال سيويوه (والظاهر ان الثانية اعتراضية لامعطوفة ٤) قوله (وبعد حرف النفي) هي لاوما وان نحو قوله ٥ فلاحسبا فخرت به ليم ٥ ولاجدا اذا ازدهم الجدود ٥ وكذا ما زيدا ضربته (وانما اختير النصب فيهما مع جواز الرفع لان النفي في الحقيقة لمضمون الفعل فايلاؤه لفظا او تقديرا لما ينفي مضمونه اولى وليس لم ولما ولن من هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع ٦ ولا يقدر معمولها لضعفها في العمل فلا يقال لم زيدا تضربه ولان يكررا تقتله كما يقال ان زيدا تضربه او ضربته لقوة ان يحزما للفعلين واماليس فيمن قال انه حرف فليس ايضا من هذا الباب لان ما بعده واجب الرفع بكونه اسمه والجملة بعده خبره نحو ليس زيد ضربته (وبعض من قال بحرفيتها جواز الغاءها عن العمل الغاء ما استدلالا لا بقولهم ليس الطيب الامسك برفع المسك كما يحكى في باب ما يوحد على قولهم ليس خلق الله مثله اى ما خلق الله فيجوز ليس زيدا ضربته على الغاء ليس والوجه ان ليس خلق الله من باب توجيه الفعلين الى مرفوع واحد وخلق خبر ليس ويجوز ان يكون اسم ليس فيه وفي قولك ليس زيدا ضربته ضمير الشأن والمفسر جملة فعلية كما في قوله تعالى ﴿فانها لاتعنى الابصار﴾ قوله (وحرف الاستفهام) علة او اويته بالفعل كعلة اولوية حرف النفي به (قال سيويوه ليس جواز الرفع في الهزمة بجوازه في نحو قام زيد وعمر وكنته يعنى ان الرفع في الثاني احسن فليس طلب المشاكلة بين المعطوف والمعطوف عليه اذا كان المعطوف عليه جملة فعلية في اقتضاء النصب كهمزة الاستفهام بل الهزمة اشد اقتضاء له وكذا جعل سيويوه الرفع بعد حروف النفي احسن منه بعد الهزمة وذلك لان الجملة مع الهزمة تصير طلبية وكون الطلبية فعلية اولى ان امكن كما ذكرنا ولا نصير مع حرف النفي طلبية ٥ واعلم ان للاستفهام حرفين احدهما عريق فيه وهو الهزمة فهي تدخل على الفعلية نحو اضرب زيد وعلى الاسمية الخالية من الفعل نحو ازيد خارج وعلى الاسمية التي خبر المبتدأ فيها فعلية نحو ازيد خرج واثنيهما دخيل فيه وهو هل التي اصلها ان تكون بمعنى قد اللازمة للفعل كما يحكى في قسم الحروف فهي تدخل على الفعلية وعلى الاسمية التي ليس خبر المبتدأ فيها فعلية نحو هل زيد قائم لمشابهة الهزمة واما الاسمية التي جزؤها الثاني فعلية فلا تدخل عليها الاعلى قبح نحو هل زيد خرج لانها اذا لم تجدد فعلا تسلت عنه فان كان احد جزئي الجملة التي تدخلها فعلا تذكرت الصحة القديمة فلا ترضى الابان تعانقه فيجب ان توليه اياها وكذا يقبح دخولها على فعلية مع الفصل بينها وبين الفعل باسم نحو هل زيدا ضربت وعلى فعلية مقدر فعلها مفسرا بفعل ظاهر نحو هل زيدا ضربته والنصب ههنا احسن القبحين (وقد مر الخلاف بين سيويوه والاخفش في ان الرفع اولى او النصب في نحو انت زيدا ضربته والوافق في اختيار النصب اذا فصل بظرف في نحو اليوم زيدا ضربته (والاسماء التضمنة للاستفهام مثل هل تدخل على فعلية فعلها ملفوظ به ويقبح نحو متي زيدا ضربت ومتي زيد خرج فالرفع في متي زيد

٤ قوله (لامعطوفة) اذ يلزم عطف الخبرية على الانشائية
٥ قوله (ولاحسبا آه) والتقدير ولاذكرت حسبا فخرت به يخاطب رجلا من تيم بن عدى اى لم تذكر لهم حسبا تفخرون به ولا لك جد شريف تعول عليه عند ازدهام الناس للمفاخر
٦ قوله (ولا يقدر معمولها لضعفها في العمل آه) العمل في هذه الافعال اظهر لانها تكرر للمقدر

٢ قوله (اذ الخضم ابرى مائل الرأس انكب) اوله * فهلا اعدوني ﴿ ١٧٤ ﴾ لمثل تعاقدوا البرأخروج الصدر

ودخول الظهر يقال رجل
ابرى وامرأة بزواء والنكب
داء يأخذ الابل في مناكبها
فتطلع منه وتمشى منحرفا
يقال نكب البعير فهو انكب
قال العديس لا يكون النكب
الا في الكتف قال الشاعر
اذ الخضم آه هو من صفات
التناول الحار

٣ قوله (ان منفس) المنفس
المال الكثير يقال فلان منفس
ونفيس اى مال كثير وقد
لامت امرأة النمر للفرج زما
من الفقر على اتلاف ماله
فقال لها لا تجزعى لاهلاكى
نفيس المال فاني كفيل
باخلافه بعد التلف واذا
هلكت فاجزعى اذ لا خلف
لك منى

٤ قوله (اما اذا كسعت)
الكسع ان تضرب مؤخر
الانسان بيدك او بصدر
قدمك

٥ قوله (قال فعنى واغل)
الواغل الداخل بين الشاربين
من غير ان يدعى

٦ قوله (وقال صعدة نابتة)
الصعدة القناة المستوية تثبت
كذلك لاحتياج الى تثقيب
والحار مجتمع الماء يصف
الشاعر امرأة تشبه قدها
بالصعدة وهى الرخ المستوية

ضربته اقبح القبيحين كاذ كرنا فى هل ويحسن متى زيد خارج كل ذلك لان كل متطفل على شئ
حقه لزوم اصل المتطفل عليه اذا امكن (واصل همزة الاستفهام دخولها على الفعل صريحا
وانما جاز بلا قبح نحو متى زيد قائم لان الفعل معدوم وان كان المتضمن للاستفهام هو الاسم
المحدود فرفعه اولى نحو ايهم ضربته كما فى زيد ضربته والعلة كالعلة (قوله واذا الشرطية)
فيها خلاف نقل عن الكوفيين انها كاذ فى وقوع الجملتين بعدها الا ان الجملة
الاسمية لابد ان يكون الخبر فيها فعلا الا فى الشاذ كقوله * ٢ اذ الخضم ابرى مائل الرأس
انكب * ونقل عن سيويه والاختش موافقتهم فى جواز وقوع الاسمية المشروطة بعدها
لكن على ضعف (والاكثر كونها عندهما فعلية اما ظاهرة الفعل نحو اذا جاء زيدا ومقدرة
نحو * اذا السماء انشقت * اى اذا انشقت السماء (ونقل عن المبرد اختصاصها بالفعلية
فيجب عنده تأويل نحو اذا السماء انشقت بالفعلية اى اذا انشقت السماء فقوله واذا
الشرطية يعنى على مذهب سيويه والاختش وانما اختار ابعدها بالفعلية لان الشرط بالفعل
اولى كالنفي والاستفهام وانما يوجب الفعل بعدها كما فعل المبرد لانها ليست عريضة فى الشرط
كان ولو ولا ظاهرة فى تضمن معناه كمن ومتى على ما يحى فى الظروف المبينة (واما على
مذهب المبرد فينبغى ان لا يجوز بعدها الرفع الاعلى وجه اذ كره وهو ان بعضهم يجوز
فى جميع ما ذكرنا ونذكره كانه منتصب بفعل مقدر مفسر بالظاهر ان يرتفع بالفعل المقدر
الذى هو لازم ذلك الظاهر (قال السيرافى يجوز هلا زيد قتلته بتقدير هلا قتل زيد
قتلته (وروى الكوفيون * لا تجزعى ٣ ان منفس اهلكته * فاذا هلكت فعند ذلك
فاجزعى * اى ان اهلك منفس او ان هلك منفس فعلى هذا يقدر على مذهب المبرد
فى بيت ذى الرمة * اذا ابن ابى موسى بلال بلغته * فقام بفاس بين وصليك جازر
* على رواية رفع ابن اى اذا بلغ ابن ابى موسى هذا والاولى مطابقة المفسر للمفسر
فى الرفع والنصب اذا امكن (قوله وحيث) حيث دالة على المجازاة فى المكان كاذ
فى الزمان نحو حيث زيدا تجده فاعلمه (ولكن استعمالها استتمال كلمات الشرط اقل
من استعمالها اذا فاتها تدخل على الاسمية التى جزأها اسمان اتفاقا نحو اجلس حيث زيد
جالس ٤ اما اذا كسعت بمانحو حيثما فهمى وسائر الاسماء الجوازم المتضمنة معنى الشرط
نحو متى وانما لا يفصل بينها وبين الفعل الا عند الضرورة قال * فتى ٥ واغل يزهرهم
يحويه * ويعطف عليه كأس الساقى * وقال * ٦ صعدة نابتة فى حار * انما الريح تميلها
تمل * فلواضطر الشاعر الى الفصل نحو متى زيدا تزره يزره فالتصويب واجب لوجوب
تقدير الفعل بعدها (قوله وفى الامر والنهى) قد تقدم ذلك بعلته (قوله وعند خوف
لبس المفسر بالصفة) اذا اردت مثلا ان تخبر ان كل واحد من ممالكك اشتريته بعشرين
دينارا وانك لم تملك احدا منهم الا بشرايك بهذا الثمن فقلت كل واحد من ممالكك اشتريته
بعشرين بنصب كل فهو نص فى المعنى المقصود لان التقدير اشتريت كل واحد من
ممالكك بعشرين واما ان رفعت كل فيحتمل ان يكون اشتريته خبراله وقولك بعشرين

٢ قوله (وعلى ان خلقناه
صفة) لقائل ان يقول اذا
جعل خلقناه صفة كان
المعنى كل مخلوق متصف
بانه مخلوقا كائن بقدر
وعلى هذا لا يمنع نظرا
الى هذا المعنى ان يكون
هناك مخلوقات غير متصفة
بتلك الصفة فلا يندرج تحت
الحكم واما اذا جعلناه خبرا
اونصبنا كل شئ فلا مجال
لهذا الاحتمال نظرا الى نفس
المعنى المفهوم من الكلام
فقد اختلف المعنيان قطعا
ولا نجد به نقعا ان كل مخلوق
متصف بتلك الصفة في
الواقع لانه انما يفهم من
خارج الكلام ولا شك ان
المقصود ذلك المعنى الذي
لا احتمال فيه فالمثال مطابق
اذا دقق النظر فيه

متعلقا به اى كل واحد منهم مشتري بعشرين وهو المعنى المقصود ويحتمل ان يكون
اشتريته صفة لكل واحد وقولك بعشرين هو الخبر اى كل من اشتريته من الممالك فهو
بعشرين فالمبتدأ اذن على التقدير الاول اعم لان قولك كل واحد من ممالك اعم من
اشتريته ومن اشترى لك ومن حصل لك منهم بغير المشتري من وجوه التملكات والمبتدأ
على الثانى لا يقع الاعلى من اشتريته انت فرفعه اذن مطرق لاحتمال الوجه الثانى الذى
هو غير مقصود ومخالف للوجه الاول اذ ربما يكون لك على الوجه الثانى منهم من اشترى لك
غيرك بعشرين او باقل منها او باكثر وربما يكون ايضا لك منهم جماعة بالهبة والوراثه
او غير ذلك وكل هذا خلاف مقصودك فالنصب اذن اولى لكونه نصا فى المعنى المقصود
والرفع محتمل له ولغيره (والمثال الذى اوردته المصنف من الكتاب العزيز اعنى قوله
تعالى ﴿ انا كل شئ خلقناه بقدر ﴾ لا يتفاوت فيه المعنى كما يتفاوت فى مثالنا سواء
جعلت الفعل خبرا او صفة فلا يصح اذن للتثنية وذلك لان مراده تعالى بكل شئ كل
مخلوق نصبت كل اورفعته و سواء جعلت خلقناه صفة مع الرفع او خبرا عنه وذلك
ان قوله خلقنا كل شئ بقدر لا يريد به خلقنا كل ما يقع عليه اسم شئ لانه تعالى لم يخلق
جميع الممكنات غير المتناهية ويقع على كل واحد منها اسم شئ فكل شئ فى هذه
الاية ليس كما فى قوله تعالى ﴿ والله على كل شئ قدير ﴾ لان معناه انه قادر على كل ممكن
غير متناه (فاذا تقرر هذا قلنا ان معنى كل شئ خلقناه بقدر على ان خلقناه هو الخبر كل
مخلوق مخلوق بقدر ٢ وعلى ان خلقناه صفة كل شئ مخلوق كائن بقدر والمعنيان واحدا لفظا
كل شئ فى الاية مختص بالمخلوقات سواء كان خلقناه صفة له او خبرا وليس مع التقدير الاول
اعم منه مع التقدير الثانى كما كان فى مثالنا (ويختار النصب ايضا اذا كان الكلام جوابا عن استفهام
بجملة فعلية كما اذا قيل اريت احدا او ايتهم او غلام ايتهم رأت فتقول زيد ايتته وانما كان النصب
اولى لي مطابق الجواب السؤال فى كونهما فعليتين وكذا اذا قيل اضارب الزيدان احدا قلت زيدا
يضربانه لان معناه يضرب الزيدان احدا فهو مقدر بالفعل (واختار الكسائى النصب اذا
كان الاسم المحدود بعد اسم هو فاعل فى المعنى نحو زيد هندا يضربها فزيد فى المعنى هو الضارب
وان كان فى اللفظ مبتدأ فنصب هندا اولى لانه كانه قيل يضرب زيد هندا ﴿ قوله ﴾ ويستوى
الامر ان فى مثل زيد قام وعمر اكرمه (يعنى يستوى الرفع والنصب فى الاسم المحدود اذا
كان قبله عاطف على جملة اسمية الخبر فيها جملة فعلية او على الخبر فيها وانما استويا لانه
يمكن ان يكون ما بعد الواو عطفا على الاسمية التى هى الكبرى فيختار الرفع مع جواز
النصب ليناسب المعطوف المعطوف عليه فى كونهما اسميين وان يكون عطفا على الفعلية
التى هى الصغرى فيختار النصب مع جواز لرفع ليتناسبا فى كونهما فعليين (فان قيل بل الرفع
اولى للسلامة من الحذف والتقدير عورض بكون الكلام المعطوف اقرب الى الفعلية
منه الى الاسمية (وهذا المثال اعنى زيد قام وعمر وكلته مثال اوردته سيويه (واعترض
عليه بانه لا يجوز فيه العطف على الصغرى لانها خبر المبتدأ والمعطوف فى حكم

المعطوف عليه فيما يجب له ويمتنع عليه والواجب في الجملة التي هي خبر المبتدأ رجوع ضمير الى المبتدأ وليس في عمرو وكلته ضمير راجع الى زيد وبعبارة اخرى وهي انه يجب في المعطوف جواز قيامه مقام المعطوف عليه ولو قلت زيد قلت عمرا لم يحزوا بعبارة اخرى للاخفش وهي انه لا يجوز عطف جملة لا محل لها على جملة لها محل (واعتذر لسيبويه باعذار احدها للسيرا في وهو جواب عن جميع العبارات ان غرض السيبويه لم يكن تصحيح المثال بل تبين جملة اسمية المصدر فعلية العجز معطوف عليها او على الجزء منها وتصحيح المثال اليك بزيادة ضمير فيه نحو عمرو وكلته في داره او لاجله او نحو ذلك وانما سكت سيبويه عن هذا اعتمادا على علم السامع انه لا بد للخبير اذا كان جملة من ضمير فيصح المثال اذا اراد (واجاب بعضهم عن الوجه الاول بانه ليس بمسلم ان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع الا ترى الى قولهم رب شاة وسخلتها (ورد بان سخلتها ايضا نكرة كما يأتي في باب المضمرات (واجيب عن الوجه الثاني بانك تقول زيد لقيته وعمرا ولو قلت زيد لقيت عمرا لم يحز فلا يلزم جواز قيام المعطوف مقام المعطوف عليه (واجاب ابو علي عن اعتراض الاخفش بان الاعراب لما لم يظهر في المعطوف عليه جاز ان يعطف عليه جملة لا اعراب لها (واسد الاعتراضات هو الاول) والجواب ما قال السيرا في ثم ان مثل هذا المثال اجازه سيبويه مسويا بين رفع الاسم ونصبه على ما يؤذن به ظاهر كلامه ومنعه الاخفش نخلو المعطوف عن الضمير (وجوزوه ابو علي على ان الرفع فيه اولى من النصب وان زدت في الجملة المعطوفة ضميرا راجعا الى المبتدأ الاول فلا خلاف في جوازه ومثل قولك زيد قام وعمرا اكرمه قولك زيد ضارب عمرا وبكرا اكرمه يستوى في بكرا الوجهان لان اسم الفاعل الناصب للمفعول به كالفعل واما اذا قلت زيد قائم غلامه وبكر اكرمه فالرفع فيه اولى لان اسمي الفاعل والمفعول اذا لم ينصبا للمفعول به لم تتم مشابتهما للفعل كما يجيء في باب الاضافة اذ قد يرفع الضعيف المشابهة للفعل نحو زيد مصري حماره * قوله (ويجب النصب بعد حرف الشرط وحرف التحضيض مثل ان زيدا ضربته ضربك والا زيدا ضربته) حرف الشرط ان ولو نحو لو زيدا اكرمه واما اما فهي وان كانت من حروف الشرط الا ان الرفع مختار بعدها على ما تقدم لان النصب في اخويها انما وجب لاجل الفعل المقدر المتعدي وشرطها فعل لازم واجب الحذف كما يجيء غير مفسر بشيء فلا يكون من هذا الباب وتقديره اما يمكن من شيء وليس للشرط حرف غير هذه الثلاثة الا اذا ما عند سيبويه ٢ ويقبح الفصل بينهما وبين الفعل باسم مرفوع او منصوب نحو اذا ما زيد قام واذا ما زيدا ضربته كما ذكرنا في متى وحيثما (قوله وحرف التحضيض) وهو اربعة هلا والا ولولا ولوما وعند الخليل الا الخففة قد تكون للتحضيض كما يجيء في قوله * الارجلا جزاء الله خيرا * التقدير الاتروني اي هلا تروني (وحرف التحضيض لا يدخل الا على الافعال بالاستقراء

٢ لكنه لا يفصل بينهما وبين معمولها اتفاقا لافي الضرورة

٢ قوله (تعدون عقر النيب افضل مجدكم * بنى ضو طرى لولا الكمي المقنعا) الباب الناقة المسنة والجمع النيب
النيب الضو طر والضو طرى الرجل الضخم الذي لا غناه عنده والكمي الشجاع التكمي في سلاحه لانه كمي نفسه
اي سترها بالدرع والبيضة ١٧٧ ٣ كرفى الشرط وجيع هذه الاحوال اعني البقاء على الاصل من

الاختصاص والغلبة في
الافعال والاشتراك بين
القبيلين والاختصاص
بالاشياء امور موقوفة
على السماع لا طريق
للقياس فيها ولا علة
مخصصة لكل واحد
منها بما اختص هذا وقد
جاء حرف التخصيص
قبل الاسمية شاذا قال
* ونيت ليلى ارسلت
بشفاعة الى فهلا نفس
ليلى شفيها * واما
حرفا الشرط فانحلاف
في لو قد مضى في باب
المبتدأ واما ان فاكثر
البصريين على انه لا يدخل
الافعال ظاهرا ومقدور
م ونقل عن الاخفش
جواز ارتفاع الاسم
بعده على الابتداء بشرط
كون خبره فعلا ومن
الحروف اللازم دخولها
على الافعال الالعرض
فيجب النصب بعدها نحو
الازيد اكرمه على ما يحى
الكلام فيه في اسم لانني
الجنس نسخه
م قوله (ونقل عن الا
خفش) قد تقدم الاشارة
الى قول الاخفش في بحث

اتفاقا منهم. وقد يقدر الفعل بعدها امامفسرا كما في قولك هلا زيدا ضربته او غير
مفسر كما في قوله * ٢ تعدون عقر النيب افضل مجدكم * بنى ضو طرى لولا الكمي
المقنعا * اي لولا تعدون (وكذا ان ولو فانه قد يقدر الفعل بعدهما بلا مفسر
نحو ان سيفا فيسف ونحو * اطلبوا العلم ولو بالصين * ولا شك ان التخصيص
والعرض والاستفهام والنفي والشرط والنهي والتمني مقان تليق بالفعل فكان
القياس اختصاص الحروف الدالة عليها بالافعال الا ان بعضها بقيت على ذلك
الاصل من الاختصاص كحروف التخصيص وبعضها اختصت بالاسمية كليت
ولعل وبعضها استعملت في القبيلين مع اولويتها بالافعال كهمزة الاستفهام وما ولا
لنفي وبعضها اختلف في اختصاصها بالافعال ٣ كالا لالعرض على ما يحى الكلام عليه
في اسم لانني الجنس وكذا ان الشرطية فان المرفوع في نحو * ان امرء هلك *
يجوز عند الاخفش والقراء ان يكون مبتدأ والمشهور وجوب النصب في ان زيدا
ضربه والا زيدا تضربه في العرض * قوله (وليس مثل ازيد ذهب به منه
فالرفع) اي فالرفع واجب وانما قال انه ليس من هذا الباب لانه وان كان اسما بعده
فعل لكنه ليس مشتغلا عنه اي عن العمل فيه اي عن نصبه لان عمل الفعل او شبهه
فيما قبله لا يكون الا بالنصب كما ذكرنا (وقوله بضميره او متعلقه اي بنصب ضميره
او نصب متعلق ضميره لان الفعل لا يشتغل عن نصب اسم يرفع ضميره ففي قولك ازيد
ذهب به خرج زيد من الحد المذكور بقوله مشتغل عنه وبقوله بضميره اذا المعنى
مشتغل عن نصبه بنصب ضميره هذا على انه جواز ان السراج والسيارة في مثل
هذا المبني للمفعول اسناده الى مصدر مقدر اي ازيد اذهب اذهب به فيكون المجرور
في محل النصب فينصب الاسم السابق لحصول الشرائط وهو ضعيف لعدم
الاختصاص في المصدر المدلول عليه بفعله (وجوز الكوفيون نصب الاسم السابق
من دون حاجة الى المسند اليه المذكور بل يقدر ان قبل الاسم فعلا متعديا نحو
أذهب شخص زيدا ذهب به فاللازم مفسر المتعدي كما ذكرنا قبل عن بعضهم انهم
يضمرون في نحو ان زيد ضربته لازم الفعل الظاهر على العكس اي ان ضرب زيد
ضربه وكلاهما خلاف الاصل اذا الاصل موافقة الاسم المحدود بضميره او متعلقه
في الرفع او النصب اذ ضميره او متعلقه نائبه كما ان عامل الضمير والمتعلق نائب عامل الاسم
فتنوى في ان زيد ذهب او ذهب به او ذهب غلامه او ذهب بفراسه وتنوى
في ان زيدا ضربته او حق عليه الضلالة او ضربت غلامه او حق على غلامه
الضلالة ناصبا * قوله (وكذا * كل شيء فعلوه في الزبر *) اي ليس من

حذف الفعل (ش) في قوله وان (١٢) احد من المشركين (ل) استجارك * (قوله في الزبر) الزبر جمع زبور
وهو الكتاب وفعلوه جملة مجرورة المحل صفة لشيء اي كل شيء مفعول لهم من الاشياء ثابت ومكتوب في الزبر وهو
وهم انه من هذا الباب لانه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره ومع هذا فالرفع واجب لانك لو نصبت فسد المعنى لانم

هذا الباب لانه خرج بقوله مشتغل عنه اى عن نصبه مع بقاء المعنى الحاصل بالرفع وهنالو نصبت كل شئ بفعلوا لم يبق معنى الرفع اذ يصير المعنى فعلوا في الزبر كل شئ ان علقنا الجار بفعلوا ونحن لم نفعل في الزبر اى في صحف اعمالنا شيئا اذ لم توقع فيها فعلا بل الكلام الكاتبون او قعوا فيها الكتابة وان جعلنا الجار نعنا لكل شئ صار المعنى فعلوا كل شئ مثبت في صحايف اعمالهم وهذا وان كان معنى مستقيما الا انه خلاف المعنى المقصود حالة الرفع اذ المراد منه ما يريد في قوله تعالى ﴿ وكل صغير وكبير مستتر ﴾ وفعلوه صفة كل شئ اى كل ما فعلوه مثبت في صحايف اعمالهم بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة * قوله (ونحو الزانية والزاني فاجلدوا) الفاء بمعنى الشرط عند المبرد وجلتان عند سيويه والافالختر النصب) اقول جميع الشرائط فيه حاصلة في بدء النظر لان ما بعد الفاء قد يعمل فيما قبلها كما في نحو قوله تعالى ﴿ وربك فكبر ﴾ الا ان القراء لما اتفقوا فيه على الرفع الاماروى في الشاذ عن عيسى بن عمر انه قرأ بالنصب والنصب مع الطلب مختار كما تقدم والقرآن لا يجوز على غير المختار تحمل له النحاة وجهها يخرج به عن الحد المذكور لثلايلزم منه غير المختار فنقول ما بعد الفاء يعمل فيما قبلها اذا كانت زائدة كما في قوله تعالى ﴿ اذاجاء نصر الله ﴾ الى قوله فسبح كما يحى في الظروف المبنية او تكون الفاء واقعة غير موقعها لغرض كما في ﴿ وربك فكبر واما اليتيم فلا تقهر ﴾ واما اذا لم تكن زائدة وكانت واقعة في موقعها فابعداها لا يعمل فيما قبلها كما تقدم وفي الاية هي كذلك لكون الالف واللام في الزانية مبتدأ موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذى هو صلته كالشرط فخير المبتدأ كالجزاء وهذا الذى ذكرته مذهب القراء والمبرد فالفاء واقعة في موقعها فيخرج عن الحد بقوله مشتغل عنه بضميره او متعلقه وقال سيويه هما جلتان اى الزانية مبتدأ محذوف المضاف اى حكم الزانية والخبر محذوف اى فيما يتلى عليكم بعد قوله فاجلدوا هو الذى وعد بان حكم الزانية فيه والفاء عنده ايضا للسببية اى ان ثبت زناهما فاجلدوا فخرج ايضا بقوله مشتغل عنه بضميره كما قدمنا (قوله والا فالمختار النصب) اى لولا التقدير ان المذكور ان المبرد وسيويه لكان من هذا الباب فكان المختار النصب لقريئة الطلب التى هي اقوى قرائته وتقدير المبرد اقوى لعدم الاضمار فيه كما في تقدير سيويه ٦ (واعلم ان ما يشتغل عنه المفسر من ضمير الاسم المذكور او متعلقه ان وقع بعد الافالعمل المقدر ينبغى ان يكون مثبتا فيقدر في نحو ان زيد لم يقيم الا هو ان قام زيد لم يقيم الا هو وفي نحو ان زيدا لم يضرب الاياه ان يضرب زيد لم يضرب الاياه وذلك لان الاسم المذكور يقع من الفعل المقدر موقع الاسم المشتغل به من المفسر الا ترى ان احد واقع من استجارك المقدر مقام الضمير من استجارك المفسر (وكذا زيدا في ان زيدا ضربته واقع من ضربت المقدر موقع الضمير من المفسر وما بعد الا اذا كان فاعلا او مفعولا مثبت لا غير لان الاستثناء المفرغ لا يكون الا بعد غير الموجب وليس قبل الاسم المذكور الا حتى يتقضى نفي الفعل المقدر كما نقض الا المذكور قبل المشتغل به نفي المفسر فلم يبق الاضمار الفعل الموجب ليوافق في المعنى المنفى المنقوض نفيه بالا الا ترى ان قام زيد في

٢ التقدير فعلوا كل شئ
في الزبر من الاوامر
والنواهي وليس الامر
كذلك فليس من هذا الباب
٦ هذا آخر شرح ما ذكره
المصنف

مثالنا يوافق في المعنى لم يقم الاهو وكذا تضرب زيدا يوافق معنى لم تضرب الاياه
 (فاذا تقرر هذا قلنا قديكون في المفسر ضمير ان للاسم المذكور مرفوع ومنصوب
 وقديكون فيه ضمير ومتعلق به كذلك اى متخالفان رفعا ونصبا وقديكون فيه متعلقان
 بضميرين كذلك فالاول على ثلاثة اضرب لان الضميرين اما متصلان او منفصلان
 او متصل ومنفصل فان كانا منفصلين فلك الخيار في اضمار فعل رافع لذلك الاسم المذكور
 او اضمار ناصب مثاله ان زيدا لم يعطك اياه الاهو فان نصبته اعتبارا باياه قدرت هكذا
 لم يعطك زيدا لم يعطك اياه فلو سلطت الفعل عليه قلت زيدا لم يعطك الاهو وان
 رفعت اعتبارا بهو قدرت هكذا اعطاك اياه زيد لم يعطك اياه الاهو لان المشتغل به اذن
 بعد الافلا بد من تقدير موجب كما تقدم (وتسلط المفسر ههنا على الاسم المذكور محال
 اذ الفعل لا يرفع ما قبله وان كان احدهما متصلا والاخر منفصلا فلا اعتبار بالمتصل يعنى
 ان كان مرفوعا اضمرا الرفع وان كان منصوبا اضمرا الناصب فالاول نحو ان زيد اعطاك
 اياه واياه راجع الى زيد وجاز كون الفاعل والمفعول ضميرين لشيء واحد لكون احدهما
 منفصلا وكذا ان زيد لم يضرب الاياه التقدير ان اعطاك زيدا اعطاك اياه وان لم يضرب
 زيد لم يضرب الاياه ولو اعتبرت المنفصل لكان التقدير ان اعطاك زيدا اعطاك اياه
 والمفعول مفسر الفاعل الذى هو ضمير متصل وقدينا امتناع ذلك مع تقدم المفعول
 في نحو زيدا ضرب فكيف يجوز مع تأخره ولكن بالتسليط ان زيدا اعطاك فيكون نحو
 زيدا ضرب ولا يجوز وكذا لو اعتبرت المنفصل في زيد لم يضرب الاياه لكان التقدير
 ضرب زيدا وبالتسليط زيدا ضرب ولا يجوز ان (والثاني اى الذى المتصل فيه منصوب
 نحو ان زيدا لم يضربه الاهو اى ان لم يضرب زيدا لم يضربه الاهو ولو اعتبرت المنفصل
 لكان التقدير ان ضربه زيد والفاعل مفسر للمفعول الذى هو ضمير متصل وقد تقدم
 امتناع ذلك (وان كانا متصلين ولا بد ان يكون الفعل من افعال القلوب او مما الحق به
 كعدمت وفقدت والاتحد ضمير الفاعل والمفعول في المعنى متصلين ولا يجوز ذلك
 الا في افعال القلوب كايحى في بابها نظرنا فان كان الاسم المذكور ظاهرا وجب رفعه
 اعتبارا بالضمير المرفوع نحو ان زيد علمه قائما اى ان علم زيد علمه قائما اذ لو نصبت لكان
 التقدير ان علم زيدا علمه قائما فيفسر المفعول الفاعل الذى هو ضمير متصل ولا يجوز
 لا في افعال القلوب ولا غيرها مع تقدم المفعول نحو زيدا علم قائما فكيف مع تأخره عن
 الضمير ولكن بالتسليط ان زيدا علم قائما ولا يجوز لما ذكرنا وان كان الاسم المذكور
 ضميرا راجعا الى ما قبله جاز رفعه ونصبه اعتبارا بكل واحد من ضميري المفسر كقولك
 بعد جرى ذكر زيد ان اياه علمه قائما اى ان علمه علمه قائما اتصل الضمير المنفصل لما ظهر
 عامله وبالتسليط ان اياه علم قائما ويجوز ان هو علمه قائما اى ان علمه علمه قائما باستتار الضمير
 لما ظهر العامل (واما المفسر الذى معه ضمير ومتعلق به مختلفان رفعا ونصبا نحو ان زيد
 ضرب غلامه وان زيدا ضربه غلامه او ان زيدا ضرب غلامه وان زيدا ضربه غلامه
 فلا اعتبار بالضمير المتصل بالمتعلق فيجب في ان زيد ضرب غلامه الرفع اذ لو نصبت

٤ (قوله ان لابس زيد) ويكون المعنى ان لابس زيد نفسه بضرب غلامه فالمعنى صحيح لكن العبارة مختلة كما ذكره ولا يصح ان يقدّر لابس وضميره للغلام لانه مفعول متأخر فلا يصلح مفسرا ايضا بل على هذا بعد ٣ (قوله واما ان كان الضمير في المسئلتين) يعني في مسئلة كون الضمير المخالف للفاعل ١٨٠ مرفوعا وقدين الحال في صور الاتصال

اعتبارا بمتعلق الضمير لكان التقدير ان يضرب ليدا اي غلام زيد على ما ذكرنا قبل من ان المضاف في مثله محذوف فيفسر المفعول الفاعل ظاهرا مع تأخر المفعول ومع المضاف يفسر ذيل المفعول الفاعل وكلاهما لا يجوز كما تقدم في اول هذا الباب وعلى تقدير المصنف يكون التقدير ٢ ان لابس زيد وضمير لابس لزيد ولا يجوز كما قدمناه وعلى ما قدرنا قبل من كون المضاف محذوفا في مثله يكون التقدير ان يضرب زيدا اي متعلق زيد فيكون المفعول في الظاهر مفسرا للفاعل وهو ضمير متصل وفي التقدير ذيل المفعول مفسر للفاعل ولا يجوز ان مع تقدم المفعول نحو زيدا ضرب غلام هند ضربت فكيف مع تأخره وبالتسليط يصير ان زيدا لابس او ان زيدا ضرب اي متعلق زيد بضرب ولا يجوز (٣) واما ان كان الضمير في المسئلتين منفصلا جازر رفع الاسم المذكور ونصبه نحو ان زيدا لم يضرب غلامه الاياه وان زيدا لم يضرب غلامه الا هو تقدير الرفع في المسئلة اولى ان لم يضرب زيد اي متعلق زيد لم يضرب غلامه الاياه وتقدير النصب فيها ان يضرب غلام زيد زيدا لم يضرب غلامه الاياه وبالتسليط ان زيدا ضرب غلامه لانك اذا حذف الضمير المستثنى حذفت اداة الاستثناء فصيرت الفعل موجبا لبقى معنى ايجاب الضرب لزيد كما كان مع الاستثناء وتقدير الرفع في الثانية ان ضرب غلامه زيد لم يضرب غلامه الا هو وتقدير النصب فيها ان لم يضرب زيدا اي متعلق زيد لم يضرب غلامه الا هو وان لم يلبس زيدا بضرب غلامه لم يضرب غلامه الا هو وعلى تقدير المصنف وبالتسليط ان زيدا اي غلام زيد لم يضرب الا هو وعلى تقدير المصنف ان زيدا لم يلبس بضرب غلامه الا هو (واما المفسر الذي معه متعلقان بضميرى الاسم المذكور مختلفان رفعا ونصبا نحو ان زيد ضرب اخوه اياه فلك في الاسم المذكور الرفع والنصب فتقدير الرفع ان ضرب زيد اي متعلق زيد ضرب اخوه اياه وتقدير النصب ان ضرب اخو زيد زيدا اي متعلق زيد ضرب اخوه اياه وبالتسليط ان زيدا اي ابا زيد ضرب اخوه وعلى تقدير المصنف ان زيدا ٤ لابس بضرب ابيه هذا ما عرض لا تمام هذا الباب والله اعلم بالصواب * قوله (الرابع التحذير وهو معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده او ذكر المحذر منه مكررا نحو اياك والاسد واياك وان تحذف والطريق الطريق) سمي اللفظ المحذوره من نحو اياك والاسد ونحو الاسد الاسد تحذيرا مع انه ليس بتحذير بل هو آلة التحذير (قوله هو معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده) مؤذن بان لفظ التحذير هو اياك دون المعطوف وليس كذا بل التحذير لفظ المعطوف والمعطوف عليه والصحيح ان يقال لفظ التحذير على ضربين اما لفظ المحذر مع المحذر منه بعده معمولا بهد مقدرا واما لفظ المحذر

اغنى قولك ان زيدا ضرب غلامه ويعلم منه حال ان زيدا ضرب غلامه فانه يتعين الرفع اي ان مر زيد مر بغلامه ولا يجوز النصب على تقدير ان لابس زيدا مر بغلامه ولا على تقدير ان جاوز زيدا اي متعلق زيد و الضمير لزيد على التقديرين (وفي مسئلة كون الضمير المخالف للفاعل في الاعراب منصوبا كما في قولك ان زيدا ضربه غلامه وان زيدا ضربه غلامه ولم يذكر تفصيل هذه المسئلة لانه يعلم بالمقايسة اذ يتعين النصب على تقدير ان ضرب زيدا ضربه غلامه لان غلامه ان كان فاعلا للمقدر المفسر فذاك وان كان فاعلا للمفسر كما هو الظاهر فهو فاعل فسر فاعلا كما ان فعله فسر فعل ذلك الفاعل ولا يجوز الرفع على تقدير ان لابس زيد ضربه غلامه و الضمير المتصل لزيد لانه يلزم

كون الفاعل مفسرا

(منه)

للمفعول المتصل وقس باقى الاحوال على ما فصله والظاهر ان المسئلة الثانية سقطت من القلم اذ دأبه في امثال هذه المقامات التوضيح في المطالب دون حواله بعضها على بعض ٤ (قوله لابس) فاعله ضمير راجع الى الاخ

منه مكررا معمولا لبعده مقدرا نحو الاسد الاسد (قوله تحذيرا مما بعده) مفعول له
والعامل فيه المصدر اعني التقدير اى بان تقدر اتق تحذيرا مما بعده ذلك المعمول
كالاسد الذى بعد اياك وتقدير اتق ههنا فيه بعد السجاجة من حيث المعنى اذ يصير المعنى
اتق نفسك من الاسد ولا يقال اتقيت زيدا من الاسد اى تحيته ولو قال بتقدير نخ او بعد
كان اولى (قوله او ذكر المحذر منه مكررا) فيه نظر وذلك ان ذكر مصدر ففي عطفه
على قوله معمول بعد من حيث المعنى الا ان يقدر فى الاول مضاف اى هو ذكر معمول
او ذكر المحذر منه وفيه نظر ايضا لان مراده بالتحذير هذا المنصوب لانه فى تقسيم
المنصوبات الا ترى الى قوله الثانى المنادى الثالث ما اضمر عامله فلا يصح الرابع ذكر
منصوب حكمه كذا (وفى بعض النسخ او ذكر بلفظ ما لم يسم فاعله وليس بوجه لان
او ههنا متصلة من حيث المعنى فينبغى ان يليه مثل المذكور قبل كافى نحو جاءنى زيد
او عمرو بلى لو كانت منفصلة جازت المخالفة بين ما بعدها وما قبلها تقول انا مقيم ثم يبدولك
فتقول او امشى بمعنى بل انا امشى فيكون للاضراب عن الاول والاثبات للثانى كما يجىء
فى جروف العطف (قال سيويه فى قوله تعالى ﴿ ولا تطع منهم آثما او كفورا ﴾
لو قال او لا تطع كفورا لانقلب المعنى لانها اذن اضربية بمعنى بل فيكون للاضراب عن
النهى عن طاعة الاثم فلو قلنا ههنا او ذكر لكان اضرابا عن قوله معمول بتقدير اتق ولا
يستقيم فعلى كل وجه فى لفظه نظر (وضابط هذا الباب ان نقول كل محذور معمول لحذر
او بعد او شبههما مذکور بعده ما هو المحذر منه اما بواو العطف او بمن ظاهرة او مقدرة
يجب اضمار عامله وكذا كل محذر منه مكرر معمول لبعده فدخل فى الاول نحو اياك والاسد
واياى والشر وما زراسك والسيوف فالحذر اذن اما ظاهر او مضمّر والظاهر لا يجىء
الامضا فالى مخاطب والمضمّر لا يجىء فى الاغلب الا مخاطبا وقديحى متكلما كما مر
واذا كان معطوفا على المحذر جاز ان يكون ضمير غائب نحو اياك واياه من الشر وقولهم
اذ بلغ الرجل الستين فايه وايا الشواب شاذ من وجهين من جهة وقوع اياه محذرا
وليس بمعطوف ومن جهة اضافة ايا الى المظهر وسيويه يقدر نحو اياى والشر
بنحو لاحذر ونحوه فيكون على هذا تحذر التحذيرا قال الخليل بعضهم يقول له اياك
فيقول اياى اذ قبل منك واستجاب كأنه يقول احذر نفسى واحفظ وغير سيويه يقدر
فى نحو اياى والشر حذر خطابا كما فى اياك وقول سيويه اولى ليكون الفاعل والمفعول
شيئا واحدا كما فى اياك والشر وقول عمر رضى الله تعالى عنه لجماعة ﴿ اياى ٢ وان
يحذف احذركم الارنب بالعصا وليذك لكم الاسل والرماح ﴾ يحتمل امر المتكلم اى
لا بعد نفسى عن مشاهدة حذف الارنب وامر المخاطب اى بعدونى عن مشاهدة حذفه
واما الثانى اعنى المحذر منه المكرر فيكون ظاهرا او مضمرا نحو الاسد الاسد ونفسك
نفسك واياك اياك واياه اياه واياى اياى سواء كان الظاهر مضافا او لا والمضمّر متكلما
او مخاطبا او غائبا واجاز قوم ظهور الفعل مع هذا القسم نحو احذر الاسد الاسد واياك
اياك احذر نظرا الى ان تكرير المعمول للتأكيد لا يوجب حذف العامل كقوله تعالى

٢ (قوله وان يحذف احذركم
الارنب بالعصا وليذك لكم
الاسل والرماح) حذفته
بالعصا اى رمية بها والاسل
شجر ويقال كل شجر له
شوك فشوكه اسل ويسمى
الرماح اسلا

﴿ دكت الأرض دكادكا ﴾ ومنعه الآخرون وهو الأولى لعدم سماع ذكر العامل مع تكرير المحذر منه ولأننا نقول إن كل معمول مكرر موجب لحذف عامله وحكمة اختصاص وجوب الحذف بالمحذر منه المكرر وكون تكريره دالا على مقارنة المحذر منه للمحذر بحيث يضيق الوقت الآن ذكر المحذر منه على أبلغ ما يمكن وذلك بتكريره ولا يتسع لذكر العامل مع هذا المكرر وإذا لم يكرر الاسم جاز إظهار العامل اتفاقا (قال المصنف كان أصل إياك والاسد اتقك ثم انهم لما كانوا لا يجمعون بين ضميرى الفاعل والمفعول لواحد إذا اتصلوا جاؤا بالنفس مضافا إلى القاف فقالوا اتق نفسك ثم حذفوا الفعل لكثرة الاستعمال ثم حذفوا النفس لعدم الاحتياج إليه لأن اجتماع الضميرين زال بحذف الفاعل مع الفعل فرجع الكاف ولم يحز أن يكون متصلا لأن عامله مقدر كإيجي في باب المضمرات فصار منفصلا وارى أن هذا الذى ارتكبه تطويل مستغنى عنه والأولى أن يقال هو بتقدير إياك بأعدا ونحو باضممار العامل بعد المفعول وإنما جاز اجتماع ضميرى الفاعل والمفعول لواحد لكون أحدهما منفصلا كما جاز ماضرت الأياك وماضرت الأياى (فان قلت بينهما فرق وذلك أن المفعول في الحقيقة في ماضرت الأياى ليس ضمير المتكلم بل هو المتعدد المقدر أى ماضرت أحدا الأياى فالفاعل والمفعول فيه ليسا في الحقيقة ضميرين لواحد بخلاف قولك إياى ضربت قلت الضمير المنفصل حكمه في كلامهم حكم الظاهر مطلقا كما ذكرت في أول باب المنصوب على شريطة التفسير لكونه مستقلا مثله (وقد صرح السيرافى بجواز نحو إياى ضربت وإضا الظاهر من كلام العرب أن المفعول المقدم على الفعل فيه معنى الحصر وإن منعه المصنف في شرح المفصل عند قول جار الله الله أحد فعنى إياى ضربت ضربت الأياى وإياك نعبد أى مانعبد الأياك وإنما وجب الحذف في الأول والثاني لأن القصد كما قلنا في النداء أن يفرغ المتكلم سريعا من لفظ التحذير حتى يأخذ المخاطب حذره من ذلك المحذوف وذلك لأنه لا يستعمل هذه الألفاظ إلا إذا شارف المكروه أن يرهق والمعطوف في إياك والاسد في المكرر وإنما وجب حذف العامل في نحو إياك والاسد لأنه في معنى المكرر الذى ذكرنا أنه يجب حذف فعله لأن معنى إياك أى بعد نفسك من الإسد وفحوى هذا الكلام أحذر الاسد ومعنى الاسد أى بعد الاسد عن نفسك وهو أيضا بمعنى أحذر الاسد لأن تباعد الاسد عن نفسك بأن تباعد عنه فكانك قلت الاسد الاسد (فان قلت المعطوف في حكم المعطوف عليه وإياك محذر والاسد محذر منه وهما متخالفان فكيف جاز العطف (فالجواب أنه لا يجب مشاركة الاسم المعطوف للمعطوف عليه إلا في الجهة التى انتسب بها المعطوف عليه إلى عامله وجهة انتساب إياك إلى عامله كونه مفعولا به أى مبعدا وكذا الاسد مبعدا والمعنى إياك بعد وبعد الاسد * قوله (وتقول إياك من الاسد ومن أن تحذف وإياك أن تحذف بتقدير من ولا تقول إياك الاسد لامتناع تقدير من) إذا جاء المحذر منه بعد المحذر فاما أن يكون مع أن أو لا معها فالذى بغير أن نحو إياك

والاسد يجوز فيه وجهان كونه مع الواو ومع من وقد عرفت معنى العطف واما من فهو متعلق بالفعل المقدر اى بعد تنفسك من الاسد والذي مع ان يجوز فيه هذان الوجهان نحو اياك وان تحذف و اياك من ان تحذف ويجوز فيه وجه ثالث وهو حذف الجار لان ان حرف موصولة طويلة بصلتها لكونها مع الجملة التى بعدها بتأويل اسم فلما طال لفظ ما هو فى الحقيقة اسم واحد اجازوا فيه التخفيف ثانيا بحذف حرف الجر الذى هو مع المجرور كشيء واحد وكذا ان المصدرية وبعد حذف الحرف صاران مع صلتها فى محل النصب عند سيبويه نحو الله لا فعلن (وقال الخليل والكسائى هى باقية على ما كانت عليه من الجر والاول اولى لضعف حرف الجر عن العمل مقدرة ونحو الله لا فعلن نادر وحذف حرف الجر مع غير ان وان سماع نحو استغفرت الله ذنبا اى من ذنب وبغاء الخير اى بغى له (وقال الاخفش الصغير يجوز حذف حرف الجر قياسا اذا تعين وان كان مع غير ان وان ولم يثبت فلهذا لم يحذف الجار من اياك من الاسد اذ ليس بقياس ولم يسمع (فان قيل فاحذف العاطف قلت حذفه ايضا لا يجوز وهو اشد من حذف حرف الجر لانه قياس مع ان وان شاذ كثير فى غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا كما قال ابو على فى قوله تعالى ﴿ ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت ﴾ اى وقلت واما قول الشاعر
 * فاياك اياك المراء فانه * الى الشر دعاء وللشر جالب * فاما لضرورة الشعر واما لان اياك اياك من باب الاسد الاسد اى المحذر منه مكرر والمراء منصوب باحذر وهذا قول سيبويه واما لان المراء مصدر بمعنى ان تمارى فحمل فى جواز حذف حرف الجر على ما يقدر به ومع هذا لا يجوز قياس سائر المصادر عليه (وهذا قول ابن ابي اسحق ولا يمنع ان يدعى ان الواو التى فى المحذر بمعنى مع * وقد ترك المصنف بابا اخر مما يجب اضمار فعله قياسا وهو باب الاغراء وضابطه كل مغرى به مكررا ومعطوف عليه بالواو مع معطوفه فالمكرر نحو قوله * اخاك اخاك ان من لا اخاله * كساع ٣ الى الهيماء بغير سلاح * والذي مع العطف نحو شانك والحج ونفسك وما يعينها والعامل فيهما الزم ونحوه وعلّة وجوب حذفه ما تقدم فى التحذير والخلاف فى وجوب حذفه فى المكرر ههنا مثله هناك (وان لم يتكرر وخلا من العطف فلا خلاف فى عدم وجوب الحذف كما هناك وكذا يجوز ههنا ان يكون الواو بمعنى مع * قوله (المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل مذكور من زمان او مكان) يعنى بقوله فعل مذكور الحدث الذى تضمنه الفعل المذكور لا الفعل الذى هو قسم الاسم والحرف وذلك لانك اذا قلت ضربت امس فقد فعلت لفظ ضربت اليوم اى تكلمت به اليوم والضرب الذى هو مضمونه فعلته امس فامس ما فعل فيه الضرب لا ضربت (واحترز بقوله مذكور عن نحو قولك يوم الجمعة يوم مبارك فانه لا بد ان يفعل فى يوم الجمعة فعل لكنك لم تذكر ذلك الفعل فى لفظك فلم يكن فى اصطلاحهم مفعولا فيه ونحو يوم الجمعة فى قولك خرجت فى يوم الجمعة داخل فى هذا الحد ولهذا قال بعد وشرط نصبه تقدير فى يعنى ان المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه فى وما ينصب

٣ قوله (الى الهيماء آه
 الهيماء الحرب يمد ويقصر

٢ قوله (ولا خلاف آه) في بعض النسخ هكذا ولا خلاف في انتصابها على الظرفية وقيل المبهم من المكان ما ثبت آه وقد ضرب فيها على قوله فقال هؤلاء الى قوله وفي جوفه فتأمل ﴿ ١٨٤ ﴾ ٣ في الزمان فيخرج المقادير المعينة من

المكان بالمساحة كفرسخ وميل ولا خلاف في انتصابها على الظرفية وقيل المبهم من المكان ما ثبت له اسم لا لاجل اضافته الى شيء خارج عن مسماه فيدخل فيه الجهات الست ونحو جهة وجانب وذرى وكنف ووجه بمعنى جهة وعند ولدى ومكان وموضع ووسط وبين وازاء وحذاء وحذة وما هو بمعناها ويخرج عنه المعدود بالمساحة كالليل والفرسخ والبريد فلا جرم تقول هؤلاء ينتصب من المكان شيان المبهم والمعدود على ما قال الجزولي آه نسخه

٤ فعلى قوله سمى المكان المبهم مبهما لانه لا يطلق عليه الاسم بمجرد النظر الى ذاته بل اطلاق الاسم عليه يحتاج الى اعتبار شيء آخر خارج عن ذلك المكان فهو مبهم في ذاته متعين الاسم بذلك الخارج فظرف المكان عنده قسمان مبهم وموقت وعند الجزولي ثلاثة اقسام مبهم ومعدود وموقت ثم نقول مقتضى ما حده

بتقديره وشرط نصبه تقديره واما اذا ظهر فلا بد من جره وهذا خلاف اصطلاح القول فانهم لا يطلقون المفعول فيه الاعلى المنسوب بتقدير في فالاولى ان يقال هو المقدر في من زمان او مكان فعل فيه فعل مذكور * قوله (وشرط نصبه تقدير في وظروف الزمان كلها تقبل ذلك وظرف المكان ان كان مبهما قبل والافلا وفسر المبهم بالجهات الست وجل عليه عند ولدى وشبههما لابهامهما ولفظ مكان لكثرة وما بعد دخلت مثل دخلت الدار على الاصح) ظروف الزمان كلها اي مبهما وموقتها يقبل ذلك اي يقبل النصب بتقدير في والمبهم من الزمان هو الذي لاحدله يحصره معرفة كان او نكرة كحين وزمان والحين والزمان والموقت منه ماله نهاية تحصره سواء كان معرفة او نكرة كيوم وليلة وشهر ويوم الجمعة وليلة القدر وشهر رمضان (قوله وظرف المكان ان كان مبهما) اختلف في تفسير المبهم من المكان فقول هو النكرة وليس بشيء لان نحو جلست خلفك واما مك منتصب بلا خلاف على الظرفية (وقيل هو غير المحصور كما قلنا في الزمان وهو الاول) فتخرج منه المقادير المسوحة كفرسخ وميل ٢ ولا خلاف في انتصابها على الظرفية ٣ فقال هؤلاء ينتصب من المكان على الظرفية نوعان المبهم والمعدود ويدخل في المبهم الجهات الست وعند ولدى ووسط وبين وازاء وحذاء وحذة وتلقاء وما هو بمعناها ويستثنى من المبهم جانب وما بمعناه من جهة ووجه وكنف وذرى فانه لا يقال زيد جانب عمرو وكنفه بل في جانبه او الى جانبه وكذا خارج الدار فلا يقال زيد خارج الدار كما قال سيبويه بل من خارجها كما لا يقال زيد داخل الدار وجوف البيت بل في داخلها وفي جوفه (وتكلف المصنف لادخال المعدود في لفظ المبهم بان قال المبهم ما ثبت له اسمه بسبب امر غير داخل في مسماه فالمكان المسوح كالفرسخ داخل فيه فان المكان لم يصرف رسخا بالنظر الى ذاته بل بسبب القياس المساحي الذي هو امر خارج عن مسماه (وقال الموقت ما كان له اسمه بسبب امر داخل في مسماه كاعلام المواضع فانها اعلام لها باعتبار عين تلك الاماكن وكذا مثل بلد وسوق ودار فانها اسماء لتلك المواضع بسبب اشياء داخلية فيها كالدور في البلد والدكاكين في السوق والبيت في الدار واما نحو خلف وقدام ويمين وشمال وبين وحذاء فان هذه الاشياء تطلق على هذه الاماكن باعتبار ما تضاف اليه ٤ (وينبغي ان يستثنى من المبهم في قوله ايضا نحو جانب وما بمعناه وكذا جوف البيت وخارج الدار وداخلها) وكذا بعض ما في اوله ميم زائدة من اسم مكان لانه انما ثبت مثل هذا الاسم للمكان باعتبار الحدث الواقع فيه والحدث شيء خارج عن مسمى المكان مع انه ينتصب كل ما هو من هذا الجنس فلا يقال نمت مضرب زيد وقت مصرعه بل هذا النوع من المكان يدخله تفصيل وذلك بان يقال اسم المكان اما ان يشتق من حدث بمعنى الاستقرار والكون في مكان اولا او الثاني لا ينتصب على

المصنف مبهم المكان ان ينتصب على الظرفية قياسا نحو قولك جوف البيت وخارج الدار (الظرفية) وداخلها ولا ينتصب على مانص عليه سيبويه نسخه

٥ من الحدث الواقع فيه سواء عم هذا الضرب من اسم المكان جميع الاحداث حتى يقال لمكان كل حدث كلفظ المكان والموضع والمقام فانه يقال مكان الضرب وموضع القتل والاكل ومقام النصر والقطع اولهم نحو المجلس والمقعد نسخة ٥ (قوله من الحدث الواقع ﴿ ١٨٥ ﴾ الى قولي نحو المجلس والمقعد) هذه النسخة تدل على جواز ضربت

مكان الضرب وقاتلت مكان القتال دون النسخة

ال اخرى

٦ (قوله ورميت بالسهم)

رميت الشئ من يدى اى

القيته فارتمى ورميت

بالسهم رميا ورمية

٧ فان الخلف يصير قداما

كالمستقبل يصير ماضيا وكذا

المعدود يتغير بتغير القياس

المساحى واما اسم المكان

المشتق من حدث بمعنى

الاستقرار فانما انتصب

على الظرفية لكونه متضمنا

لمصدر معناه الاستقرار

في ظرف فمضمونه مثل هذا

المكان مشعر بكونه ظرفا

لحدث كدلالة صيغة اسم

مكان فالمكان في مثله مدلول

عليه بشيئين بخلاف

نحو المضرب والمقتل

والمنصرفان مضمونها

اعنى الضرب والقتل

والنصر ليس بمعنى

الاستقرار في ظرف فهو

لايشعر بالظرفية فيه

(وانما لم ينتصب مثل

الظرفية الا بالفعل الذى ينتصب به على الظرفية المختص من المكان كدخلت ونزلت وسكنت وهو كالمضرب والمقتل والمأكل والمضرب ونحوها والاول ينصبه على الظرفية الفعل المشتق ٥ مما اشتق منه اسم المكان نحو المجلس والمقعد والمأوى والمسد والمقتل والمبيت فقول قاتلت موضع القتال ونصرت مكان النصر وكذا تقول قتت مقامه وجلست مجلسه واويت مأواه وسددت مسده وينصبه ايضا كل مافيه معنى الاستقرار وان لم يشتق مما اشتق منه نحو جلست موضع القيام وتحركت مكان السكون وقعدت موضعك ومكان زيد وجلست منزل فلان وقعدت مركزه قال الله تعالى ﴿ واقعدوا لهم كل مرصد ﴾ وكذا نمت مبيته واقت مشياه وماليس فيه معنى الاستقرار لا ينصبه فلا يقال كتبت الكتاب مكانك ٦ ورميت بالسهم موضع بكر وقتلته مكان القراءة وشمكتك منزل فلان (وقال الاكثر من المتقدمين المبهم من المكان هو الجهات الست والموقت ماسواها) وهذا القول هو الذى ذكره المصنف فى الكافية تم قالوا جل عند ولدى وبين ووسط الدار من الموقت على الجهات فانصب انتصابها لمشابتها للجهات فى الابهام (قال المصنف وكذا جل لفظ مكان على الجهات لا لابهامه فان قولك جلست مكان زيد لا ابهام هنا فى لفظ مكان بل لكثرة استعماله فحذف فى منه تخفيفا ولا ينبغي للمصنف هذا الاطلاق فان لفظ مكان لا ينتصب الا بما فيه معنى الاستقرار فلا يقال كتبت المصحف مكان ضرب زيد كما قدمنا وينبغي على قول هؤلاء الاكثر ان تحمل المقادير المسووحة على الجهات الست لمشابتها لها فى الانتقال فان تعيين ابتداء الفرسخ مثلا لا يخص موضعا دون موضع بل يتحول ابتداءه وانتهائه كتحول الخلف قداما واليمين شمالا هذا ٧ واعلم انه انما نصب الفعل جميع انواع الزمان لان بعض الازمنة اعنى الازمنة الثلاثة مدلوله فطرد النصب فى مدلوله وفى غيره واما المكان فلما لم يكن لفظ الفعل دالا على شئ منه بل دلالاته عليه عقلية لالفظية لان كل فعل لا بد له من مكان نصب من المكان ماشابه الزمان الذى هو مدلول الفعل اى الازمنة الثلاثة وهو غير المحصور منه والمعدود ووجه المشابهة التغير والتبدل فى نوعى المكان كما فى الازمنة الثلاثة (٨ واما انتصاب نحو قعدت مقعده وجلست مكانه ونمت مبيته فلكونه متضمنا لمصدر معناه الاستقرار فى ظرف فمضمونه مشعر بكونه ظرفا لحدث بمعنى الاستقرار كما ان نفسه ظرف لمضمونه بخلاف نحو المضرب والمقتل فلا جرم لم ينصبه على الظرفية الا مافيه معنى الاستقرار (واما قول

هذا المكان الا بالفعل المشتق من الحدث الواقع فيه نحو قعدت مقعده واويت مأواه او المشتق مما يقاربه مما فيه معنى الاستقرار نحو قوله تعالى ﴿ واقعدوا لهم كل مرصد ﴾ لان لفظ هذا المكان لا يشعر الا بكونه ظرفا لما فيه من معنى الاستقرار ولا يتعدى اليه الا مافيه معنى الاستقرار نسخة ٨ (قوله واما انتصاب) جواب سؤال مقدر هو ان مثل المقعد والمجلس من اسماء المكان اذا اضيف يصير محدودا فينبغى ان لا ينتصب فاجاب بقوله واما انتصاب آه

نحو قانت مكان القتال
او مشتقا من مصدر بمعنى
الاستقرار نحو قعدت مكانه
ومثله لفظ الموضع والمقام
وكذا نحو المقعد والمجلس
والثوى كما مر آه ٣ نسخة
٣ هذه النسخة موافقة للنسخة
الاولى التي اولها من الحدث
الواقع فيه سواء عم هذا
الضرب آه سيد
٤ (قوله فلا يفينكم قناو
عوارضا ولا قبلن الخيل لابة
ضرغد) العوارض بضم
العين جبل بلاد طى عليه قبر
حاتم وبنى ايضا جبل ضرغد
ايضا جبل ويقال مقبرة
فيصرف على الاول ولا
يصرف على الثانى واللابه
الحرة والخيل الفرسان
والخيول ايضا يقال اقبلته
الشيء اى جعلته يلى قبائله
يقال اقبلنا الرماح نحو القوم
واقبلت الابل افواه الوادى
٥ (قوله لدن بهز الكف
يعسل منه) ربح لدن
ورماح لدن عسل الذئب
يعسل عسلا وعسلانا
وهو الحبيب وعسل
الربح عسلانا اذا اهتز
واضطرب والربح عسال
٦ (قوله ومنزلة الشفاف)
الشفاف غلاف القلب وهو
جلدة دونه كالحيجاب

المصنف فى الشرح لما كان ظرف الزمان المعين مدلول الفعل تعدى اليه الفعل فهو مغالطة
منشاؤها الاشتراك فى لفظ المعين وذلك ان الفعل يدل على المعين لكن من الازمنة
الثلاثة لاعلى الوقت المعين المراد به ههنا المحصور كالיום والليلة والشهر والسنة وكذا
قوله الفعل لما كان يدل على المكان المبهم تعدى اليه غلط او مغالطة وذلك لان الفعل
لا يدل على المكان المبهم اصلا لان المقصود من دلالة اللفظ على الشيء الدلالة الوضعية
لا العقلية ودلالة الفعل على المكان عقلية لا وضعية ومع هذا فهو يدل عقلا على مطلق
المكان لاعلى مبهم المكان بالتفسير الذى فسر (قوله ولفظ مكان) ٢ وكذا
لفظ الموضع والمقام ونحوه بالشرط المذكور فى الكل وهو انتصابه بما فيه معنى
الاستقرار (قوله وما بعد دخلت * اعلم ان دخلت وسكنت ونزلت تنصب على
الظرفية كل مكان دخلت عليه مبهما كان اولا نحو دخلت الدار ونزلت الخان
وسكنت الغرفة وذلك لكثرة استعمال هذا لافعال الثلاثة فحذف حرف الجر اعنى فى معناها
فى غير المبهم ايضا وانتصاب ما بعدها على الظرفية عند سيويه (وقال الجرمى
دخلت متعديا فابعد مفعول به لامفعول فيه (والاصح انه لازم الاترى ان غير الامكنة
بعد دخلت يلزمها فى نحو دخلت فى الامر ودخلت فى مذهب فلان وكثيرا ما يستعمل
فى مع الامكنة ايضا بعده نحو دخلت فى البلد وكذا نحو قوله تعالى * وسكنتم
فى مساكن الذين ظلموا انفسهم * وقولك نزلت فى الخان وكون مصدر دخلت على
الدخول والفعل فى مصادر اللازم اغلب وكونه ضد خرجت وهو لازم اتفاقا برجحان
كونه لازما فن ثم قال على الاصح (واما نحو ذهب الشام فانتصاب الشام على
الظرفية اتفاقا لان ذهب لازم وهو شاذ وكذا قوله * ٤ فلا يفينكم قناو عوارضا *
ولا قبلن الخيل لابة ضرغد * اى فى قنا وفى عوارض وهما موضعان ومثله قوله *
٥ لدن بهز الكيف يعسل منه * فيه كما عسل الطريق الثعلب * ويكثر حذف
فى وان كان شاذا من كل اسم مكان يدل على معنى القرب او البعد حتى يكاد يلحق
بالقياسى نحو هو منى مزجر الكلب ومناط الثريا ومقعد الخائن ٦ ومنزلة الشفاف
* ولا بأس ان تذكر بعض ما اهمله المصنف من احكام الظروف فنقول ظرف الزمان
على ضربين ما يصلح جوابا لكم وهو ما يكون معدودا سواء كان معرفة او نكرة
فاذا كان كذا استغرقه الفعل الناصب له ان امكن كما اذا قيل لك كم سرت فقلت شهرا
استغرق السير جميع الشهر ليله ونهاره الا ان تقصد المبالغة والتجاوز ٧ وكذا اذا
قلت شهر رمضان فان لم يكن استغراق الجميع استغرق منه ما يمكن كما تقول شهرا
فى جواب كم صمت او كم سريت فالاول يع جمعا يامه والثانى جميع ليله (والذى يصلح
جوابا لمتى هو لزمان المختص معدودا كان كالعشر الاول من رمضان اولا ومحدودا كان
كيوم الجمعة اولا كالزمن الماضى ومعرفة كان كيوم الجمعة اولا كاول يوم من رمضان
ويوما قدم فيه زيد ولا يجوز ان يجاب عنه بمعدود غير مختص كيوم وثلاثة ايام وكذا
لو قلت ثلاثة ايام من رمضان لانه غير مختص ولو قلت الثلاثة الاولى من رمضان جاز

لاختصاصها ويجوز في جواب متى التعميم والتبعض ان يصلح الفعل لهما كيوم الجمعة في جواب متى سرت وان وجب التعميم فهو له كيوم الجمعة في جواب متى صمت وكذا ان لم يكن صالحا للتبعض فهو له نحو يوم الجمعة في جواب متى خرجت من البلد ٨ فاما يصلح الاجواب متى المختص غير المعدود كيوم الجمعة وما لا يصلح الاجواب كم المعدود غير المختص كثلثة ايام وشهر وسنة وما يصلح جوابا لهما المعدود المختص كالعشر الاول من رمضان (قال سيويه الدهر والليل والنهار مقرونة باللام لاتصلح الاجواب لكم يعنى الليل معطوفا عليه النهار كقوله تعالى ﴿ يسبحون الليل والنهار ﴾ اى الدهر فاما اذا قلت سير عليه النهار او سير عليه الليل مشيرا الى النهار وليل معينين فيقعان جوابا لمتى (وقال سيويه اسماء الشهور كالحرم وصفر الى اخرها اذا لم يصف اليها اسم الشهر فهمى كالدهر والليل والنهار واللا بد اى يكون جوابا لكم لا غير قال لانهم جعلوهن جملة واحدة لعدة الايام كانت قلت سير عليه الثلاثون يوما اذا قلت سير عليه صفر فيستغرقها السير ولو اضفت اليها شهرا صارت كيوم الجمعة وصلحت جوابا لمتى ايضا هذا كلامه فان كان مستندا الى رواية عن العرب فيها ونعمت والافاى فرق بينهما من حيث المعنى (قوله كانه قيل كانه سير عليه الثلاثون يوما قلنا ليس تعيين العدد مع اختصاص الزمان بمانع من وقوعه جوابا لمتى كالعشر الاول من رمضان على ما ذكرنا * ولندكر حكم الظروف في التصرف وضده وفي الانصراف وضده فنقول المراد بغير المتصرف من الظروف ما لم يستعمل الا منصوبا بتقدير في او مجرورا بمن وقد ينجر من بالى وحتى ايضا وينجر اين بالى ايضا مع عدم تصر فهمما ومن الداخلة على الظروف غير المتصرفة اكثرها بمعنى في نحو جئت من قبلك ومن بعدك و ﴿ من بيننا وبينك حجاب ﴾ واما نحو جئت من عندك ﴿ وهبلى من لدنك ﴾ فلا ابتداء الغاية والمتصرف من الظروف ما لم يلزم انتصابه بمعنى في او انجراره بمن فمن الاول اكثر الظروف المبنية لزوما كاذ واذا على تفصيل يأتى في الظروف المبنية وكصباح مساء ويوم يوم كما يجئ في المركبات وقديجى حيث واذ متصرفين نحو ﴿ الله اعلم حيث يجعل رسالته ﴾ وقوله تعالى ﴿ بعد اذا نزلت ﴾ ٨ ومن المعربة غير المتصرفة بعيدات بين وذات مرة وذات يوم وذات ليلة وذات غداة وذات العشاء وذات الزمين وذات العويم وذات صباح وذات مساء وذات صبح وذات غبوق فهذه الاربعة بغير تاء وانما سمع في هذه الاوقات ولا يقاس عليه نحو ذات شهر ولا ذات سنة وهذه كلها تلزم الظرفية في غير لغة ختم وهم يصرفونها قال شاعرهم ﴿ عزمت على اقامة ذى صباح ﴾ لامر ما يسود من يسود * واما ذات اليمين وذات الشمال فكثيرتا التصرف كما يجئ في باب الظروف المبنية ومعنى الظروف المركبة المذكورة يجئ في المركبات ومعنى ذات مرة واخواته يجئ في باب الاضافة وقولهم لقيته بعيدات بيناى فراق يقال ذلك اذا كان الرجل ممسكا عن اتيان صاحبه ثم ياتيه ثم يمسك عنه نحو ذلك ثم ياتيه ومعنى التصغير تقريب

٧ وذلك اذا لم يكن ذلك
الفعل مما يختص ببعض
اوقات الزمان دون بعض
٨ وليس كل ما يصلح
جوابا لمتى يصلح جوابا
لكم كالمختص غير المعدود
فما يصلح لهما وهو المختص
المعدود اذا كان جوابا
لكم استغرفه الفعل وليس
ايضا كل ما يصلح جوابا
لكم يصلح جوابا لمتى
كالمعدود الذى لا يختص
نحو ثلثة ايام وشهر او سنة
آه نهجه

٨ ومنه من المعربة
بعيدات نهجه

زمن اللقاء اعني بعد الفراق وكون هذه الظروف غير متصرفه موقوف على السماع
ومن العربات غير المتصرفه ماعين من غدوة وبكرة وضحى وضحوة وبكر
٩ وسحر وسحير وعشية وعمة ومساء وصباح ونهار وليل واعني بالتعيين ان تريد
غدوة يومك وبكرته وضحاه وضحوته وبكره وسحره وعشيته وعمة ليلتك ومساها
تقول سير عليه ليلا ونهارا اذا اردت نهارك وليلك وبكرة وغدوة يكونان ايضا
عينين ولا تريد بهما غدوة يومك وبكرته كما سيجي حكمهما فتكونان اذن متصرفتين
والحكم بعدم تصرف هذه الظروف المعينة مبنى على كونها معينة من دون العلية
وذلك انهم جعلوا الزمان المعين من دون علية ولا لآلة تعريف كهذه الظروف المعينة
لازم الطريقة واحدة اعني الظرفية تنبئها على مخالفتها لسائر المعارف وذلك لان كل نكرة
صارت معرفة فلا بد فيها امامن العلية وامامن اللام او الاضافة وهذه كانت نكرات
فتعينت بمجرد عناية المتكلم لباللة ولا بالعلية والدليل على انها ليست اعلاما ان عمة
وعشية وضحوة من هذه الظروف متصرفه على الاشهر مع تعيينها ولو كانت اعلاما
لم تصرف فتعريف هذه الاسماء اذن بكونها معدولة عن اللام فهي معدولة عن
اللام وليست متضمنة لها كما تضمنت امس في لغة اهل الحجاز اعني البناء اذا لو تضمنتها
لبنيت بناء امس والدليل على كونها معدولة عن اللام ان من قاعدتهم الممهدة ان لفظ
الجنس لا يطلق على واحد معين منه اذا لم يكن مضافا لامعرا بلام العهد سواء كان
علما او لا كالبيت والتجم والصعق وقوله تعالى ﴿فعصى فرعون الرسول﴾ بلى
وجد سحر من جملة هذه الاسماء المعينة بمنوعا من الصرف فاضطررنا الى تقدير العلية
فيه بعد العدل عن اللام لتحصيل السيين (وقال بعضهم انه عند تعيينه متضمن للام
فهو عنده مبنى كامس عند الحجازيين وعلى كلا القولين فهو مخالف لآخواته المذكورة
من ضحى وبكره ومساء وصباحا ونهارا و ليلا معينة فانها منونة اتفاقا لا مازع
الجوهري ان ضحى معينة لا تصرف كسحر ولا ادري ما صحته اما غدوة وبكرة
فهما وان كانتا معينتين مع العلية الا ان تلك العلية هي الجنسية كما في اسامة ونذكر
في باب العلم ان علم الجنس في معنى النكرة على ان الخليل كما يجيى بعيد حكى اتيك اليوم
غدوة وبكرة منونين (والحق عبد القاهر عمة وضحوة معينتين بسحر في منع الصرف
لا عن سماع والاولى منعه اذ لم تسمعا الامنوتين فكل ما ثبت ترك تنوينه من هذه
المعينة فهو اما لتضمن اللام فينبى كسحر عند بعضهم واما للعلية والمقدرة كسحر عند
الجمهور القائلين بمنع صرفه اما غدوة وبكرة فقد زعم الخليل انه اذا قصد بهما التعيين
جاز تنوينهما كما في ضحوة نحو اتيك اليوم غدوة وبكرة وكذا قال ابو الخطاب انه
سمع من يوثق به آتيك بكرة وهو يريد الاتيان في يومه او غده لكن الاغلب المشهور
فيهما ترك التنوين مع التعيين كما كانتا كذلك عين للجنس كما يجيى فيقدر العلية فيهما
كما في سحر فالقصد مما تقدم ان عدم تصرف هذه المعينة مبنى على تعيينها من دون
علية ولا لآلة تعريف وتعيينها كذلك مستند الى السماع فلا يقاس عليها في مثل هذا

٩ قوله (وسحر) السحر
قبل الصبح تقول لقيته
سحريا هذا اذا اردت به
سحر ليلتك لم تصرفه
لانه معدول عن المعرف
باللام وهو معرفة تقول
سر على فرسك سحر
يا فتى فلا ترفعه لانه ظرف
غير متمكن وان اردت به
سحرا لا بعينه صرفته
والسحرة بالضم السحر
الاعلى
٩ قوله (وسحير) تقول
سر على فرسك سحيرا
وانما ترفعه لان التصغير
لم يدخله في الظروف
المتكئة كما دخله في الاسماء
المتصرفه

التعيين نحو شهر وسنة وساعة وغديها فلا يثبت اذن عدم تصرفها فالظروف الثلاثة عشر المذكورة اذا كانت معينة وجب عدم تصرفها واذالم تكن معينة كانت متصرفة نحو صيد عليه غدوة فاذا تصرفت وارادت تعيينها فلا بد فيها من اللام او الاضافة تقول رأيت عند النحر الاعلى ولا تقول عند سحر الاعلى (واما الكلام في انصراف الظروف وعدم انصرافها فتقول غدوة وبكرة غير منصرفتين اتفاقا وان لم تكونا معينتين لكونهما من اعلام الاجناس كاسامة تقول في التعيين ابتكالي اليوم غدوة او بكرة وفي غير التعيين لقيته العام الاول او يوما من الايام غدوة او بكرة فتمنع الصرف في الحالين فهو في غير التعيين كما تقول لقيت اسامة وان كنت لقيت واحدا من الجنس غير معين وقد يحىء الكلام على اعلام الاجناس في باب الاعلام وان علميتها لفظية لا معنى تحتها واذالم يقصد تعيينها جاز ايضا تنوينها اتفاقا قال الله تعالى ﴿ ولقد صبحهم بكرة ﴾ واذا قلت كل غدوة وبكرة اورب غدوة وبكرة فهما منونتان لا غير لان كلا ورب من خواص التكرات والاغلب الاكثر في اعلام الاجناس ان تكون موضوعة اعلاما لا منقولة من التكرات نحو اسامة وثعالة وجيئل فهي مرتجلة في اعلام الاجناس كسعاد وزينب في اعلام الاشخاص فغدوة علم مرتجل وغداة هي الجنس كقولك هذه غداة باردة ونحن في غداة طيبة وقد جاء غدوة جنسا في القرآن في قراءة من قرأ بالغدوة والعشى (قال سيويه والاصل في هذين الاسمين غدوة وبكرة محمولة عليها لاجتماعهما في المعنى وفي البنية كما ان يذر محمول على يدع في حذف الواو انما قال هذا لان بكرة وضعت نكرة واعلام الاجناس مرتجلة كما مر (وحكى ابو علي عن ابي زيد لقيته فينة بعد فينة ولقيته النينة بعد الفينة اي الحين بعد الحين فهي علم الجنس كما تقول لقيته في ندرى ولقيته في الندرى اي في النادرة (وذكر سيويه ان بعض العرب يدع التنوين في عشية كما في غدوة يعني انه يجعلها ايضا علم جنس ورده المبرد وقال عشية منونة على كل حال (قال السيرافي حكاية سيويه لا ترد وسحر غير منصرف لالكونه علم الجنس بل اذا اردت به سحر يومك كما ذكرنا ومن الظروف المكانية ما هو عادم التصرف كفوق وتحت وعند ولدى ومع وبين بين بلا اضافة

٢ وحوال وحوالى وحول وحولى واحوال والثنية للتكرير كما في قوله تعالى ﴿ ارجع البصر كرتين ﴾ وكذا هنا واخواته وبدل ومكان بمعناه ولفظنا يمين وشمال كثيرا التصرف وكذا ذات اليمين وذات الشمال وما بقى من الجهات متوسط التصرف وكذا لفظ بين اذالم يركب واما حيث ووسط ساكن السين ودون بمعنى قدام فنادرة التصرف قال الفرزدق * ٣ صلاة ورس وسطها قد تغلقا * ووسط بحريك السين منصرف وقد يدخل دون التي بمعنى قدام معنيان آخران هي في احدهما متصرفة وذلك معنى اسفل نحو انت دون زيد اذا كان لزيد مرتبة عالية والمخاطب مرتبة تحتها فيوصل الى المخاطب قبل الوصول الى زيد ويتصرف فيها بهذا المعنى نحو هذا شئ دون اي خسيس ومعناها الاخر غير ولا يتصرف بهذا المعنى وذلك نحو قوله تعالى

٢ قوله (وحواله وحوالى وحول آه) يقال فعدوا حوله وحواله واحواله وحوليه وحواليه ولا تقل حواليه بالكسر
٣ قوله (صلاة ورس وسطها قد تغلقا) الصلاة الفهر وكذلك الصلاة قال امرئ القيس مدالك حروس او صلاة حنظل فاضاف الى الحنظل لانه يفلق بها اذا يبس الفهر وهو حجر يملأ الكف يسحق عليه الطيب والورس نبت اصفر باليمن تتخذ منه الفمرة فلقته فانفلق وتلقى اي شقته فانشق

﴿ أأخذ من دونه آلهة ﴾ كان المعنى أ إذا وصلت الى الالهة اكتفى بهم ولا اطلب الله الذى هو خلفهم وورائهم فهم كأنهم قدماه فى المكان تعالى الله عنه ومما يلزمها الظرفية عند سيويه صفة زمان اقيمت مقامه نحو قوله ﴿ الاقلت الخنساء يوم لقيتها ﴾ اراك ٤ حديثا ناعم البال افرما ٥ اى زمانا حديثا وجوز فى لفظتى مليا وقريبا خاصة التصرف نحو قولك سير على الفرس ملى من الدهر وقريب ومليا وقريبا واما غير سيويه فانهم اختاروا فى الصفات المذكورة الظرفية ولم يوجبوها وانما اختير نصبها او وجب ليكون ادل على موصوفها الذى هو الظرف المنصوب واما عدم تصرف سائر ما ذكرته من الظروف فسمعى ٦ واعلم انه يكثر جعل المصدر حيناً لسعة الكلام نحو انتظرني جزر جزورين وسير عليه ترويحيتين اى مثل زمان جزر جزورين ومثل زمان ترويحيتين قال تعالى ﴿ وادبار النجوم ﴾ اى وقت ادبارها وكل ذلك على حذف المضاف وعند ابي على ان المصدر يقام مقام الزمان من غير اضممار مضاف وذلك لما بينهما من التجانس بكونهما مدلولى الفعل ولذلك ينصب الفعل مبهميهما وموقتيهما بخلاف المكان واما قولهم كان ذلك مقدم الحاج فليس من ذلك لان مفعلا يكون اسم الزمان ويقل قيام الحين مقام المصدر كقوله تعالى ﴿ وذكركم بايام الله ﴾ اى بوقايعة وقد يقوم المصدر المضاف اليه مقام المضاف الذى هو مكان نحو مشيت ٥ غلوة سهم ورمية نشابة اى مسافة غلوة سهم وفى الحديث ﴿ اقطع النبي صلى الله عليه وسلم زيرا حضر فرسه ﴾ وقد يقوم المضاف اليه الذى هو اسم عين مقام مضافه الذى هو مصدر قائم مقام مضافه الذى هو حين نحو ٢ لا تيك السمر والقمر اى مدة طلوع القمر ومنه قوله ٣ باكرت حاجتها ٤ الدجاج بسحرة ٥ اى وقت صياحه هذا اذا كان باكرت بمعنى بكرت لا غلبت بالبكور (قال النحاة قد توسع فى الظرف المتصرف فيجعل مفعولا به فحينئذ يسوغ ان يضم مستغنيا عن لفظ فى كقولك يوم الجمعة صمته وان يضاف اليه المصدر والصفة المشتقة منه نحو قوله تعالى ﴿ بل مكر الليل والنهار ﴾ وقوله ٦ ياسارق البيلة اهل الدار ٧ وقد اتفقوا على ان معناه متوسعافيه وغير متوسع فيه سواء ثم فرعوا على هذا الاصل فقال بعضهم لا يتوسع فى ظرف المتعدى الى اثنين حتى يلحق بالمتعدى الى ثلاثة فلا يقال يوم الجمعة اعطيته زيدا درهما قال لان المتعدى الى ثلاثة محصور فلا يزداد عليه وجوزوه الاكثرون واما التوسع فى ظرف المتعدى الى ثلاثة فلم يجوزوه الا لاختلاف قولوا لانه يخرج الى غير اصل اذ ليس معناته تعد الى اكثر من ثلاثة وجوزوا فى الافعال الناقصة نحو يوم الجمعة ليسه زيد قائما هذا ما قالوا والذى ارى ان جميع الظروف متوسع فيها فقولك خرجت يوم الجمعة كان فى الاصل خرجت فى يوم الجمعة كان يوم الجمعة مع الجار مفعولا به بسبب حرف الجر ثم صار مفعولا به من غير واسطة حرف فى اللفظ والمعنى على ما كان عليه وكذا المفعول له هو ايضا مفعول به تعدى اليه الفعل بنفسه بعد ما تعدى اليه بحرف الجر فهما مثل ذنبا فى قولك استغفرت الله ذنبا الا ان حذف حرف الجر اى فى واللام صار قياسا فى البابين كما كان حذف حرف الجر

٤ قوله (حديثا ناعم البال افرما) الافرع كثير شعر الرأس

٥ قوله (غلوة سهم آه) غلوت بالسهم غلوا اذا رميت به اقصى ما يقدر عليه وابعده

٢ قوله لا تيك السمر والقمر) يقال لا افعله السمر والقمر اى ما دام الناس يسمرون فى ليلة قراء

٣ قوله (باكرت حاجتها الدجاج بسحرة) آخره لاعل منها حين هب نيا مها ٥ الشعر للبدين ربيعة العامرى والضمير للخمير والعلل الشرب الثانى يقال علله وعل بنفسه يتعدى ولا يتعدى

٤ الدجاج ههنا الديكة والمعنى بادرت بشر بها صباح الديكة وتلك الشربة الجاشرية

وهى من قولهم جشرج الصبح

قياسا مع ان وان وليس بقياس في غير المواضع الثلاثة فلا تقول في مررت بزيد وقت الى عمر و مررت زيدا وقت عمرا وانما كان قياسا في بابي المفعول فيه والمفعول له بالضوابط المعينة لكل منهما لقوة دلالتهم على الحرفين المقدرين فعلى ماقررنا المفعول فيه والمفعول له نوعان من انواع المفعول به مختصان بالاسمين المذكورين (واما قول المصنف في نحو يوم الجمعة صمته ان الضمير لا يجوز ان يكون مفعولا فيه اذ هو لا يكون الا ظرف الزمان او المكان فنقوض بنحو خرجت هذا اليوم فلفظة هذا ههنا ظرف اتفاقا بدلالة صفته وقوله ان الزمان في نحو مكر الليل وسارق الليلة ليس بمفعول فيه والانتصب والمضاف اليه المصدر والصفة لا يكون الا فعلا او مفعولا به (قلنا على ماوصلنا ان جميع المفعول فيه هو مفعول به لانسلم انه يجب نصبه فان المفعول به ينجر بالاضافة نحو ضارب زيد فكذا في سارق الليلة وانما لم يقع المفعول له ضميرا ولا اسم اشارة كالمفعول فيه لقلة استعماله فارادوا ان يكون لفظ المصدر مصحبا ليدل على كونه مفعولا به (فنقول اضافة الصفة الى ظرفها كاضافتها الى المفعول به تكون غير مختصة بالشرائط المذكورة في باب الاضافة وقد تكون بمعنى اللام (كالك يوم الدين) كمايجي واضافة المصدر الى ظرفه كاضافته مختصة الى المفعول به بمعنى اللام فهي مختصة الا انه كالمضاف الى المفعول به الذي كان منتصبا بنزع الخافض كقوله * باكرت حاجتها الدجاج بسحرة * اى حاجتى اليها فهي في الحقيقة بمعنى اللام لان اللام للاختصاص ويختص الشيء بغيره بادنى ملاسة نحو كوكب الخرقاء ه وقيل اللفظ وليس بمعنى في كاذب اليه المصنف على مايجي في باب الاضافة * قوله (وينتصب بعامل مضموع على شريطة التفسير) اعلم ان انتصابه بعامل مضموع اما ان يكون بعامل جائز الاظهار او بمتممته كما في المفعول به اذ هو هو كما ذكرنا فالاول نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت اى سرت يوم الجمعة وقد جاء بلا قرينة ظاهرة كقولهم حينئذ الآن اى كان ذلك حينئذ واسمع الان والثاني كما في المنصوب على شريطة التفسير حسب ما ذكرنا في المفعول به مفصلا فاختار رفعه نحو يوم الجمعة سرت فيه وما يختار نصبه نحو يوم الجمعة سرت فيه وما يوم الجمعة سرت فيه وسار زيد ويوم الجمعة سرت فيه واذا يوم الجمعة سرت فيه سرت فيه ويوم الجمعة سرفيه او لا تسرفيه ومثال لبس المفسر بالصفة كل يوم صمته في الصيف وما يستوى فيه الامران زيد سار ويوم الجمعة سرت فيه وما يجب نصبه ان يوم الجمعة سرت فيه وهلا يوم الجمعة سرت فيه * قوله (المفعول له هو مافعل لاجله فعل مذكور مثل ضربته تأديبا وقعدت عن الحرب جينا خلا للزجاج فانه عنده مصدر) قوله فعل مذكور اى مضمون لفعل وشبهه وهو المصدر كما ذكرنا في المفعول فيه (قوله مذكور) احتراز عن قولك وقد شاهدت ضربا لاجل التأديب اعجبنى التأديب فان التأديب فعل له الضرب الا انك لم تذكر الضرب في قولك عاملا فيه فالحق ان نقول في المفعول له هو مافعل لاجله مضمون عامله وكذا في المفعول فيه هو مافعل فيه مضمون عامله من زمان او مكان لثلا ينقض الحدان بنحو قولك ضربت

ه (قوله وقيل اللفظ)
اللفظ موضع قريب من
الكوفة

وقد اعجبني التأديب وسرت ويوم الجمعة زمان سيرك وذكر المصنف مثالين للمفعول له
ليبين انه قد لا يتقدم وجودا على ما جعل علة له كافي ضربته تأديبا وقد يتقدم وجوده
عليه كافي قعدت جينا فالمفعول له هو الحامل على الفعل سواء تقدم وجوده على وجود
الفعل كافي قعدت جينا وتأخر عنه كافي جئتك اصلا حالالك وذلك لان الغرض المتأخر
وجوده يكون علة غائية حاملة على الفعل وهي احدى العلل الاربع كما هو مذكور في
مظانه فهي متقدمة من حيث التصور وان كانت متأخرة من حيث الوجود فالمفعول له
هو العلة الحاملة لعامله وليس بمفعول له كما ظن بعضهم نظرا الى ظاهر نحو قولهم ضربته
تأديبا وان الضرب علة التأديب وانما قلنا ذلك لانه لا يطرد في نحو قعدت جينا وجعل
المفعول له علة لمضمون عامله يطرد ٦ لان التأديب علة حاملة على الضرب ولفظا للمفعول له
يؤذن بكونه علة لان اللام في قوله له للتعليل وهي تدخل على العلة لا المعلل نحو فعلت
هذه العلة (قوله خلافا لالزجاج) مذهبه ان ما يسمى التهمة مفعولا له هو المفعول المطلق
ليبان النوع وذلك لما رأى من كون مضمون عامل المفعول له تفصيلا وبيانه كافي ضربته
تأديبا فان معناه ادبته بالضرب والتأديب مجمل وانضرب بيان له فكذلك قلت ادبته بالضرب
تأديبا ويصح ان يقال الضرب هو التأديب فصار مثل ضربت ضربا في كون مضمون
العامل هو المفعول ولا يطرد له هذا في جميع انواع المفعول له فان القعود ليس وكذا بيان
الجبين ولا يقال قعوده جين الاجزاء وكذا قولك جئتك اصلا حالالك بالاعطاء او النصح
او نحوه فان المجيء ليس بيانا للاصلاح بل بيانه الاعطاء او النصح كما صرح به ولعله
يقدر في مثله قعود جين ومجيء اصلاح على حذف المضاف وهو تكلف (قال المصنف
ردا على الزجاج معنى ضربته تأديبا ضربته للتأديب اتفاقا وقولك للتأديب ليس بمفعول
مطلق فكذا تأديبا الذي بمعناه وفي الرد نظر وذلك ان ضرب تأديب ايضا يفيد معنى
للتأديب مع ان الاول مفعول مطلق اتفاقا دون الثاني ٢ واي منع في ان يتفق في المعنى
المقصود المختلفان في الاعراب الاترى ان معنى جئت را كجئت وقت ركوبى والاول
حال والثاني مفعول فيه (والجرمى يقول ان ما يسمى مفعولا له منتصب نصب المصادر
التي تكون حالا فيلزم تكثيره ويقدر نحو قوله تعالى ﴿ حذر الموت ﴾ محاذرين الموت
لتكون الاضافة لفظية ولا يطرد له ذلك في نحو قوله ﴿ وزعل المحبور والهول من تهوور
الهبور ﴾ الا ان تجعلهما مصدرين للمحالين المقدرين قبلهما اى زعلا زعل المحبور
ومهولا الهول على ما هو مذهب الفارسي في فعلت جهداك ووحداك على ما يجيى في باب
الحال ومذهب البصريين اولى من الباقيين للسلامة من الحذف والتقدير اللازمين لغيره
﴿ قوله ﴾ وشرط نصبه تقدير اللام وانما يجوز حذفها اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل
ومقارناله (يعنى ان تقدير اللام شرط انتصاب المفعول له لاشترط كون الاسم مفعولا له
فتحو للسمين ولا كرامك الزائر في قولك جئتك للسمين ولا كرامك الزائر عنده مفعول له
على ما يدل عليه حده وهذا كما قال في المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير في وما ذهب اليه
في الموضعين وان كان صحيحا من حيث اللغة لان السمين فعل له المجيى لكنه خلاف اصطلاح

٦ (قوله لان التأديب علة
حاملة على الضرب آه)
المفعول له سبب حامل
للفاعل على الفعل ويتقسم
الى قسمين احدهما علة
غائية للفعل كالتأديب
للضرب والثاني ما ليس
كذلك كالجبين للقعود
والقسم الاول يكون بحسب
تعقله علة للفعل وبحسب
وجوده في الخارج معلولا
له والقسم الثاني يكون
بحسب وجوده في الخارج
علة للفعل

٢ (قوله واي منع في ان
يتفقا آه) قد يقال الممنوع
هو الاتفاق في المفهوم دون
الاتفاق في مأل المعنى
المقصود منه

٣ ومنه ضربته تقويما ووعظته تأديبا لكن بين قولك جئتك اصلا حالالك وبين قولك ضربته تقويما فرقا دقيقا وهوان
الاصلاح يقع بفعل آخر بعد المجئ كما يجئ اليه مثلا فتعطي شيئا او تعظه فتصلح بهذا الفعل الذي بعد المجئ حاله بخلاف
التقويم في ضربته تقويما فان المتكلم يوجد بنفسه ١٩٣ الضرب لاشئ آخر بعده وكذا قولك اعطيتك كذا مكافاة

لفعلك فالمكافاة حصلت
منك بنفس الاعطاء فلشدة
الامتزاج في مثل هذا صح
ان يقال ضربك تقويم
ووعظك تأديب واعطاؤك
مكافاة وهذا الذي اوجهم
الزجاج حتى قال انه مفعول
مطلق لانه لما رأى ان معنى
ضربت قومت بالضرب
فقال معنى قولك ضربت
تقويما قومت بالضرب
تقويما ويجوز لك ايضا ان
تقول في نحو جئتك اصلا
ان مجيئك اصلاح لكن
مجازا بعد من مجاز قولك
اعطاؤك مكافاة اقرب
اذلا واسطة بين الحدثين
هنا بخلاف قولك مجيئك
اصلاح كاتين آه نسخه
٤ (قوله ان قومته من زيغه
لم يقم آه) اوله تقوم الشارح
من زيغاته فيستوى ما نحتاج
منه وانحنى * او يستقيم

٥ قوله (يركب كل عاقر
جهور * مخافة وزعل
المجهور آه) العاقر

القوم فانهم لا يسمون المفعول له الا المنصوب الجامع للشرائط فحده الصحيح هو المصدر المقدر
باللام المعلن به حدث شاركه في الفاعل والزمان ومعنى تشاركهما في الفاعل ان يقوما بشئ
واحد كقيام الضرب والتأديب في ضربته تأديبا بالمتكلم وتشاركهما في الزمان بان يقع الحدث
في بعض زمان المصدر بجئتك طمعا وقعدت عن الحرب جينا او يكون اول زمان الحدث آخر زمان
المصدر نحو حبستك خوفا من فرارك او بالعكس نحو جئتك اصلا حالالك وشهدت الحرب
ايقالا لهدنة بين الفريقين ٣ فاذا كان الحدث المعلن تفضيلا وتفسير المصدر المجمع كما في ضربته تأديبا
واعطيته مكافاة فليس ههنا حدثان في الحقيقة حتى يشتركا في زمان بل هما في الحقيقة حدث
واحد لان المعنى ادبته بالضرب وكافيته بالاعطاء فالضرب هو التأديب والاعطاء هو
المكافاة والعلة ههنا في الحقيقة ليس هذا المصدر المنصوب لان الشئ لا يكون علة نفسه بل
هي اثره اي ضربته لتأديبه لكن لو صرحنا بما هو العلة اعني التأديب لم ينتصب عند الحاجة
لعدم المشاركة في الفاعل وفي الزمان اذ ربما لا يحصل هذا الاثر فكيف يشارك الضرب
في الزمان كما قال ابن دريد * والشيخ ٤ ان قومته من زيغه * لم يقم التشقيف منه ما التوى *
وانما نصبت هذا المصدر لتضمنه العلة الحقيقية ومشاركته الحدث في الفاعل والزمان اذ هو كما بينا
وبعض الحاجة لا يشترط تشاركهما في الفاعل وهو الذي يقوى في ظني وان كان الاغلب هو الاول
والدليل على جواز عدم التشارك قول امير المؤمنين على رضي الله تعالى عنه في نهج البلاغة
* فاعطاء الله النظرة استحقاقا للسخطة واستتماما للبلية * والمستحق للسخطة ابليس والمعطى
لنظرة هو الله تعالى لا يجوز ان يكون استحقاقا لحالا من المفعول لان استتماما اذن يكون حالا
من الفاعل وكذا انجازا للعدة ولا يعطف حال الفاعل على حال المفعول وكذا قول العجاج *
يركب ٥ كل عاقر جهور * مخافة وزعل المجهور * والهول ٦ من تهوور الهبور * فان
الهول بمعنى الافزع لا الفزع والثور ليس بمفزع بل هو فزع وكذا اجاز ابو علي عدم المقارنة
في الزمان وذلك انه قال في التذكرة على القراءة الشاذة * هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم *
بنصب صدقهم ان معناه لصدقهم في الدنيا (قوله وانما يجوز حذفها) اي حذف اللام (قوله اذا
كان فعلا لفاعل الفعل المعلن) اي اذا كان المفعول له فعلا لفاعل الفعل الناصب له وهو الفعل
المعلن بالمفعول له اي اذا اشتركا في الفاعل كما ذكرنا (واقصر المصنف على شرطين
مما شرط في المفعول له فلم يشترط كونه مصدرا لدخوله في قوله فعلا لفاعل الفعل
المعلن ولم يشترط كونه بتقدير اللام وجواب له وان لا يكون من غير لفظ الفعل لانه علم

العظيم من الرمل (ش) لا يثبت شيئا (١٣) والجهور المشرفة (ل) على ما حو لها وهي الجمعية والجمهور
من الناس جلهم والزعل النشاط وقد زعل بالكسر فهو زعل هار الجرف وهو رته فتهوور وانهار اي انهدم الهبر
ماطمأن من الارض والجمع الهبور ٦ من تهوول نسخة قوله تهوول من تهوولت للشئ اذا تصورت له بصورة امر هائل

ذلك من الحد (وشرط بعضهم كونه من افعال القلب قال لانه الحامل على ايجاد الفعل والحامل على الشئ متقدم عليه وافعال الجوارح كالضرب والقتل تلاشي ولا تبقى حتى تكون حاملة على الفعل واما افعال الباطن كالعلم والخوف والارادة فانها تبقى (والجواب انه ان اراد وجوب تقدم الحامل وجودا فممنوع وان اراد وجوب تقدمه اما وجودا او تصورا فسلم ولا ينفعه وينتقض ما قال يجوز نحو جئتكم اصلاحا لامرك وضررته تأديبا اتفاقا (فان قال هو بتقدير حذف مضاف اى ارادة اصلاح و ارادة تأديب (قلنا يجوز ايضا جئتكم اكرامك لى وجئتكم اليوم اكرامك غدا بتقدير المضاف المذكور بل يجوز جئتكم سنا ولينا فظهر ان المفعول له هو الظاهر لا المقدر المضاف (فنقول المفعول له على ضربين اما ان يتقدم وجوده على مضمون عامله نحو قعدت جينا فهو من افعال القلوب كما قالوا واما ان يتقدم على الفعل تصورا اى يكون غرضه لا يلزم كونه فعل القلب نحو ضررته تقويما وجنته اصلاحا (قال المصنف وانما شرط لجواز حذف اللام الشرطان المذكوران لان علة الافعال كثير المتأجئ جامعة للشرطين فصارت مع الشرطين ظاهرة مشهورة في العلية والغرض ان يكون هناك ما يدل على اللام المقدر المفيدة للعلية وحصول الشرطين دليل عليها ويعزى الى الرياشي وجوب تكرير المفعول له لمشابهة الحال والتمييز وبيت العجاج قاض عليه وكذا قول حاتم واغفر عوراء الكريم ادخاره * واعرض عن شتم اللئيم تكريما * وكذا قوله تعالى ﴿حذر الموت﴾ وقال الجزولى اذا انجر باللام وجب تعريفه فلا يقال جئتكم لا كرام لك ومنعه الاندلسي وقال لا ارى منه مانعا (وقال ابن جعفر انه في حال تنكيره يشبه الحال والتمييز في كون البيان بنكرة فوجب انتصابه مثلهما والظاهر جواز ذلك الا ترى الى قوله تعالى ﴿فبظلم من الذين هادوا حرمنا﴾ والباء للسياسة ههنا كاللام قال المالكي اذا حصل الشرائط فجر المقترن بلام التعريف اكثر من نصبه والمجرد بالعكس ويستوى الامر ان في المضاف هذا قوله والاولى ان يحال ذلك على السماع ولا يعلى * قوله (المفعول معه هو المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل لفظا ومعنى) قوله لمصاحبة معمول فعل احتراز عن نحو ضيعته في كل رجل وضيعته فانها مصاحبة لكل رجل لان الواو بمعنى مع ويعنى بالمصاحبة كونه مشاركا لذلك المعمول في ذلك الفعل في وقت واحد فزيد في سرت وزيدا مشارك للتكلم في السير في وقت واحد وقع سيرهما معا وفي قولك سرت انا وزيدا بالعطف يشاركه في السير لكن لا يلزم كون السيرين في وقت واحد وشرط بعضهم ان يكون معمول الفعل الذى يصاحبه المفعول معه فاعلا كما في سرت وزيدا نظرا الى ان عمرا في قولك ضربت زيدا وعمرا معطوف اتفاقا لا مفعول معه وينتقض ما قاله بنحو حسبك، وزيدا درهم فان الكاف مفعول في المعنى اذا المعنى يكفيك واماتعين عمرا في المثال المذكور للعطف فلان اصل الواو التى قبل المفعول معه هو العطف وانما يعدل ما بعده عن العطف الى النصب نصا على المعنى المراد من المصاحبة لان العطف في جائى زيد

وعمره ويحتمل تصاحب الرجلين في المجرى ويحتمل حصول مجيء أحدهما قبل الآخر والنصب نص في المصاحبة وفي قولك ضربت زيدا وعمره لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة لكون النصب في العطف الذي هو الأصل اظهر * قوله (فان كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان مثل جئت انا وزيد وزيدا وان لم يجز العطف تعين النصب نحو جئت وزيدا وان كان معنى وجاز العطف تعين نحو مال زيد وعمره والاتعين النصب نحو مالك وزيدا وما شئت وعمره لان المعنى ما تصنع) اعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل في المفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع مع في بعض المواضع لكونه اخصر لفظا واصل هذا الواو والعطف الذي فيه معنى الجمع كما يجيء في بابها فناسب معنى المعية ان قالوا لا يتقدم المفعول معه على ما عمل في مصاحبه اتفاقا فلا يقال والخشبة استوى الماء كما يتقدم سائر المفاعيل على عاملها (وجوز ابو الفتح تقدمه على المفعول المصاحب تمسكا بقوله * جعلت وفخشاغية ونجمة * ثلاث خلال لست عنها بمرعوى * والاولى المنع رعاية لاصل الواو والشعر ضرورة (وقال الكوفيون هو منصوب على اختلاف فيكون العامل معنويا كما قلنا في الظرف خبر الابتداء والاولى احالة العمل على العامل اللفظي ما لم يضطر الى المعنوى وقال الزجاج هو منصوب باضمار فعل بعد الواو كأنك قلت جاء البرد ولايس الطيالة او صاحبها وكذا في غيره والاضمار خلاف الاصل (وقال عبد القاهر هو منصوب بنفس الواو والاولى رعاية اصل الواو في كونها غير عاملة وانصبت بمعنى مع مطلقا لنصبت في كل رجل وضيعته (وقال الاخفش نصبه نصب الظروف وذلك ان الواو لما اقيمت مقام المنصوب بالظرفية والواو في الاصل حرف فلا يحتمل النصب اعطى النصب ما بعدها مارية كما اعطى ما بعدها اذا كانت بمعنى غير اعراب نفس غير ولو كان كما قاله لجاز النصب في كل واو بمعنى مع مطردا نحو كل رجل وضيعته (قوله فان كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان) هذا اولى مما قال عبد القاهر في نحو قام زيد وعمره انه لا يجوز فيه الا العطف ولعله قال ذلك لانه مخالفة للاصل الذي هو العطف للداع وهو ممنوع لان ههنا داعيا وهو النص على المصاحبة (وقوله جئت انا وزيد وزيدا) مثل قام زيد وعمره بل كان ينبغي ان يكون العطف في جئت انا وزيد عند عبد القاهر اوجب وذلك ان توكيد المرفوع المتصل بالمنفصل في الاغلب للعطف وهل يشترط في نصب الاسم على انه مفعول معه جواز عطفه من حيث المعنى على مصاحبه (قال الاخفش نعم فلا يجوز جلس زيد والسارية اذ لا يسند الجلوس الى السارية وكذا لا يجوز ضحك زيد وطلوع الشمس وانما ذلك عنده مراعاة لاصل الواو في العطف واجازه غيره استدلالا بقولهم ما زلت اسير والنيل ولا يقال سار الماء بل جرى (٢) وله ان يقول ان ذلك لاستعارة السير لجرى النيل لما اقترن به ما يصح منه السير كقوله تعالى ﴿ والله يسجد من في السموات والارض طوعا وكرها وظلالهم بالغدو والآصال ﴾ وقريب

٢ البصريين نمضة

٢ قوله (وله ان يقول ان ذلك لاستعارة السير) فيقدر حينئذ يسير بمعنى يجري لان يحمل اسير على المعنى الحقيقي والمجازي معا وكذا الحال في الآية

منه قوله تعالى ﴿فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ﴾ أو على حذف جرى في المعطوف كقوله علقتها تبنا وماء باردا أي وسقيتها ماء وقيل لا يجوز العطف في استوى الماء والخشبة أيضا لأن استوى ههنا ليس بمعنى استقام بل بمعنى ارتفع كما في قوله تعالى ﴿ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى﴾ وله أن يجوز العطف في هذا المثال أيضا ويقول استوى ههنا بمعنى تساوى لا بمعنى استقام ولا ارتفع والمعنى تساوى الماء والخشبة في العلو أي وصل الماء إلى الخشبة فليست الخشبة أرفع من الماء والخشبة ههنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته ولا يجوز النصب في قولك أنت أعلم ومالك لأنك لا تقصده مصاحبة المخاطب في العلم لئلا يظن التقدير الأصلي فيه أنت أعلم بحال مالك فانت ومالك ثم خفف بحذف معمول أعلم وحذف المبتدأ المعطوف عليه مالك لقيام القرينة على كلا المحذوفين ويقرب من ذلك حذف الجزء الثاني من المركب المضاف والجزء الأول من المركب المضاف إليه نحو ثالث عشر في ثالث عشر ثلاثة عشر على ما يأتي في باب العدد وقولنا فانت ومالك مثل كل رجل وضعته أي فانت ومالك مقترنان والمعنى أنا لا ادخل بينك وبين مالك ولا أشير عليك بما يتعلق باصلاحه فانت أعلم بما يصلحه ومثله قولهم أنت أعلم وربك وهذا يستعمل في التهديد أي أنت أعلم بربك فلعل اجترأك عليه لما علمت من ترك مكافاته للمجرمين تعالى عنه فانت وربك أي اتما مقترنان فانا لا ادخل بينكما ولا ادعوه عليك فانه حسبك وهذا المعنى ابلغ ما يكون في باب التهديد والتخويف (وقال عبد القاهر المعنى أنت أعلم وربك مجازيك فهو عنده على حذف خبر المبتدأ من الجملة الثانية وليس ما ذهب اليه بذلك وكذا قول العبدى ان تقديره أنت أعلم من غيرك وربك أعلم منكما وهذا ابعدهما تقدم من حيث المعنى المفهوم من أنت أعلم وربك (قوله وان لم يحز العطف تعين النصب نحو جئت وزيدا) جمهور النحاة على ان النصب مختار ههنا لانه واجب وذلك مبنى على ان العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد بالمنفصل وبلا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه قبيح لا يمنع كما يحى في باب العطف (قوله وان كان معنى) أي ان كان الفعل معنى والفعل المعنوى على ضربين لانه اما ان يكون في اللفظ مشعربه قوى او لا فالاول نحو مالك لان الجار والمجرور متعلق بالفعل او بما فيه معناه وما شئت لان قولك شئت بمعنى فعلك وصنعتك فهو بمعنى المصدر الذى فيه معنى المصدر الذى فيه معنى الفعل وحسبك وقدك وكفيك لكونها بمعنى كفاك ونحو ويلا لك وويلك وويل لك لان الويل بمعنى الهلاك وفي المصدر معنى الفعل وكذا قولهم رأسك والخائطوا مرأى ونفسه وشئتك والحج ان جعلنا الواو بمعنى مع فان المنصوب قبلها دال على الفعل المقدر وهذا القسم على ضربين اما ان يجوز العطف فيه بلا تكلف او لا فالاول نحو ما زيد وعرو وما شان زيد وعرو (قال المصنف العطف واجب فيه اذ هو الاصل فلا يصار الى غيره اغير ضرورة وليس بشئ لان النص على المصاحبة هو الداعى الى النصب وقد يكون الداعى الى النصب ضروريا ولو سلمنا انه ليس بضرورى قلنا لم لا يجوز مخالفة الاصل لداع وان لم

يكن ضروريا (وقال غيره العطف هو المختار مع جواز النصب والاولى ان يقال ان قصد النص على المصاحبة وجب النص والافلا (والثاني نحو مالك وزيدا وماشائك يجعل الضمير مكان الظاهر المجرور (فالكوفيين يجوزون في السعة العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار (والبصريون يجوزونه للضرورة واما في السعة فيجوزونه بتكلف وذلك باضمار حرف الجر مع انه لا يعمل مقدر الضعفه (فقال المصنف ههنا انه يتعين النصب نظرا الى لزوم التكلف في العطف (وقال الاندلسي يجوز العطف على ضعف ان لم يقدم النص على المصاحبة وهو اولى لوروده في القرآن كقوله تعالى ﴿ تَسْأَلُونَ بِهِ وَالْارْحَامَ ﴾ بالجر في قراءة حزة وفي النصب في مثل هذا عني ماشائك او مالك وزيدا وماشان زيد وعمر اربعة اوجه الا كثرون على انه بالفعل المدلول عليه بما شانك ومالك اي ماتصنع وذلك لان ما طالبة للفعل لكونها استفهامية وبعدها الجار او المصدر وفيهما معنى الفعل فتظافرا على الدلالة على الفعل ومن ثم امتنع في الاختيار هذالك وابل لكلمات ما الاستفهامية (وقال سيبويه تقديره ماشائك وشان ملا بستك زيدا ومالك وللا بستك عمر او ماشان زيد وملا بستك عمر فهو مفعول المصدر المقدر (قال السيرافي هذا تقدير معنوي لا يخرج ذلك عن معنى ما صنعت وما تصنع لان هذا ملا بسطة ايضا يعني ان سيبويه لا يريد بتقدير ملا بستك ان الاسم منصوب بهذا المصدر المقدر لان المصدر العامل مع معموله كالموصول وصلته ولا يجوز حذف الموصول مع بعض صلته وبقاء البعض الاخر كما يجئ في باب المصدر وانما قدر سيبويه بهذلتين المعنى فقط لالان اللفظ مقدر بما ذكر (قال الاندلسي بل اراد ان المصدر المقدر هو العامل وانما جاز ذلك ههنا القوة الدلالة عليه لان مالك وماشائك اذا جاء بعدهما نحو وزيدا دل على ان الانكار انما هو ملا بسطة المجرور لذلك الاسم ولا سيما ان الواو بمعنى مع تؤذن بمعنى الملا بسطة (وقال الاندلسي يجوز ان يكون النصب بكان مقدرة كفي ما انت وزيدا اي ما كان شانك وما كان لك (وقال السيرافي وابن خروف الاسم منصوب بلباس كانك قلت مالك لابست زيدا والواو دال على معنى لابس وانما ارتكبا هذاتقاديما لزم سيبويه من نصب الاسم بمصدر مقدر ويلزمهما نيابة الواو عن الفعل ونصب الاسم بها لايصح الجمع بين الواو وذلك الفعل المقدر فيؤدى مذهبهما في هذا الى مذهب عبد القاهر في الجميع والقسم الثاني اعني الذي لا يكون في لفظه مشعر بالعامل قوى نحو ما انت وزيدا وكيف انت وقصعة من تريد وما التجدي والمتغور فههنا العطف اولى بلا خلاف وان قصدة المصاحبة لعدم الناصب وضعف الدال عليه وهو ما الاستفهامية وكيف وذلك لكثرة دخولهما في غير الفعلية (قال سيبويه اذا نصب ما بعد الواو ههنا مع قلته وضعفه قدرت كان بعدما الاستفهامية ويكون بعد كيف وذلك لكثرة وقوعهما ههنا والشيء اذا كثرو وقوعه في موضع جاز حذفه تخفيفا وصار كأنه منطوق به (ورد المبرد تقدير سيبويه وقال لا معنى لتخصيصه ما بالماضي وكيف بالمستقبل (قال السيرافي لم يقصد سيبويه بتشيله التخصيص وانما ار التمثيل على الوجه

الممكن والتتميل ليس حدا لا يتجاوز وقول الراعي * ازمان قومي والجماعة كالذي *
 ٢ منع الرحالة ان تميل بميلا * اي ازمان كان قومي والجماعة (وقول بعضهم انا واياه
 في لحاف اي كنت واياه في لحاف ابعد من نحو ما انت وزيدا وكيف انت وقصعة بالنصب
 وذلك لاشعار ما وكيف بالفعل بما فيهما من معنى الفعل مع كثرة وقوع كان بعدهما
 ولا يجوز ان يكون العامل في قوله واياه (قوله في لحاف لما ذكرنا ان المفعول معه لا يتقدم
 على العامل فيه اتفاقا واما نحو كل رجل وضيعته وانت ورأيتك فالرفع فيه واجب
 وان قصد المصاحبة لعدم فعل ومعناه واجاز الضمير نصبة بالخبر المقدر وانكره ابن
 بابشاد ويحب على مجزئ النصب اضممار الخبر قبل الواو اي كل رجل مقرون وضيعته فان اظهرت
 الخبر على هذا الوجه فلا كلام في جواز نصبه هذا كله بناء على اصلهم وانا لا ارى
 معان من تقدم المفعول معه على عامله اذا تأخر عن المصاحب فان ذلك مع واو العطف الذي هو
 الاصل جائز نحو زيدا وعمر القيت فنقول العامل في الجماعة واياه كالذي وفي لحاف واما
 امتنع النصب في الاصح في ضيعته لكون الخبر المقدر اضعف من الظاهر واذا وقع بعد
 المفعول معه حال مما قبله او خبر عنه نحو كنت وزيدا قائما وسرت وزيدا راكبا فحكمه في مطابقة
 ما قبله حكمه لو وقع قبل المفعول معه وقد يجوز ان يعطى حكم ما بعد المعطوف فيقال كنت
 وزيدا منطلقين وسرت وزيدا راكبين نظرا الى المعنى والى اصل الواو اي العطف ومنع
 ذلك ابن كيسان وفي كون المفعول معه قياسا خلاف ذهب الاخفش وابو علي الى كونه قياسا
 وقال بعضهم هو سماعي لا يتجاوز ما سمع منه وقوله تعالى ﴿ فاجمعوا امركم وشركائكم ﴾
 ٣ لا يجوز ان يعطف شركاءكم فيه على ما قبله لا بتقدير فعل لان الاجماع لا يتعدى الى الاعيان
 لا يقال اجعت زيدا فيكون التقدير اجمعوا امركم واجمعوا شركاءكم والاولى جعله مفعولا
 معه اي اجمعوا امركم مع شركائكم للسلامة من الاضممار * قوله (الحال ما بين هيئة الفاعل
 او المفعول به لفظا او معنى نحو ضربت زيدا قائما وزيدا في الدار قائما وهذا زيد قائما)
 قال المصنف لا يدخل فيه النعت في نحو جاءني رجل عالم لان المراد في الحدود ان يكون
 لفظ المحدود دالا على ما ذكر في الحد وقولك عالم في جاءني رجل عالم وان بين هيئة
 الفاعل لكنه لا دلالة في لفظ عالم على انه بيان لهيئة فاعل اذ لفظة عالم ههنا مثلها في
 قولك زيدا رجل عالم مع انها مبنية لهيئة خبر المبتدأ لاهيئة الفاعل بل انما علم كون عالم
 في جاءني رجل عالم ببيان الهيئة الفاعل من تقدم قولك جاءني رجل بخلاف الحال فان راكبا في قولك
 جاءني زيدا راكبا ورأيت زيدا راكبا لفظ فيه دلالة على كونه هيئة الفاعل او المفعول حتى لو قلت
 رجل قائما اخول لم يحز لعدم الفاعلية والمفعولية في رجل (اقول لقائل ان يمنع ان المحدود يلزم
 ان يدل على كل ما يدكر في حده بل يكفي ان يكون فيه ما يدكر في حده وبعد التسليم فليس في هذا
 الحد تحقيق معنى الحال وبيان ماهيته لانه بما يتوهم انه موضوع لبيان هيئة الفاعل او المفعول
 مطلقا في حالة الفعل فيظن في جاءني زيدا راكبا ان راكبا هيئة لهذا الفاعل مطلقا في حال المجيء فيكون

٣ قوله (كالذي منع الرحالة
 ان تميل بميلا) الرحالة سرج
 من جلود ليس فيه حشب
 كانوا يتخذونه للرخص
 الشديد

٣ الاولى انتصاب شركائكم
 على انه مفعول معه وقالوا
 يجوز ان يكون الواو للعطف
 على ان ينتصب شركاءكم
 بمقدر اي واجمعوا
 شركائكم وذلك لان الاجماع
 لا يتعدى الى الاعيان لا يقال
 اجعت زيدا انسخه

٤ قوله (وقد تر الوظيف وساقها آم) ترت النواة من مرضاحها تتروتر اى ندرت وضرب يده بالسيف فآثرها اى قطعها واندرها والوظيف مستدق الذراع والساق من الخيل والابل ونحوهما اى يقول الشيخ المذكور فى البيت السابق وقد سقط عظم ساق ناقة ١٩٩ التى عقرتها والبيت السابق * فرت كهامة ذات خلف جلالة

☀ عقيلة شيخ كالو بیل

یلندد * قوله مر ضاحها

من: رضحت النواة كسرتها

وقوله كهياة اى ناقة

ضخمة سميه و الخلف حلد

الضوء والمياه العذبة

الطريقة الخلطية هي قوام

(تقریرات: ۱۰۰)

(قد ایلت بموید) واده

ای دفنه حیا و المؤید الداهیه

٦ قوله (وقد اغتدى

والطير في وكنانها *

بمجرد قید الا وابدھیکل *

الاغتراء الغدو وهو

نقيض الرواح والوكنة

بالضم موقع الطير اينما وقعت

المنجرد الماضي في السير

والهيكل الفرس الطويل

الصنم ويقال للجواد

قد الا واد لانه منعها من

النوبات الفار

۲. قیاد (کذا: حواص)

دولہ () کان سحوامیہ

مدبراً (احامیہاں ماعن

يَمِينُ السَّبِيكِ وَتَمَّالَهُ

والسنة بك طرف مقدم

الحافر

۳ قوله (عوذ و بهتہ)

حاشدون عليهم آه) عوذ

بالضم ابو حى من العرب وبهـ

بالضم ابو حى من سليم يقال

حاء فلان حاشدا ای مستعدا

على غير قياس وقال الاصمعي

عل ولا المفعول بل هي م

غلطاً ويخرج عن هذا الحد الحال التي هي جلة بعد ما لم ليس معه ذو حال نحو قوله ﴿تقول﴾ ٤ وقد تـرَـ الوظيف وساقها ﴿الست ترى ان ٥ قد اتيت بمؤيد﴾ وقوله ﴿٦ وقد اغتدى والطير في وكناتها﴾ بمنجرد قيد الاوابدهيكل ﴿ويخرج ايصال الحال عن المضاف اليه اذا لم يكن المضاف عاملاً في الحال وان كان ذلك قليلاً كقوله تعالى ﴿قل بل ملة ابراهيم حنيفاً﴾ وقوله تعالى ﴿دابر هؤلاء مقطوع مصبحين﴾ وقول الشاعر ﴿٣ كأن حواميه مدبرا﴾ خضبن وان لم يكن تخضب ﴿وقوله ٣ عوذ وبهشة حاشدون عليهم﴾ خلق الحديد مضاعفاً يلهب ﴿واما قوله تعالى ﴿النار مثوا كم﴾ اي موضع مثوا كم اي ثوانكم خالدين وقولك اعجبني ضرب زيد قائماً وهو ضارب زيد مجرداً فالنصبوب فيهما حال من الفاعل او المفعول فلا يرد اعتراضاً وله ان يقول ان الحال عما اضيف اليه غير العامل في الحال لا يجئ الا اذا كان المضاف فاعلاً او مفعولاً يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه كما انك لو قلت بل تتبع ابراهيم مقام بل تتبع ملة ابراهيم جازفكاً نه حال من المفعول او اذا كان المضاف فاعلاً او مفعولاً وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف كما في قوله تعالى ﴿٤ دابر هؤلاء مقطوع مصبحين﴾ فقول مصبحين حال عما دل عليه ضمير مقطوع وذلك لانه نائب عن دابر هؤلاء فهو حال عن هؤلاء المضاف اليه دابر فكانه وهو حال عن المضاف اليه حال عن المضاف الذي هو جزء المضاف اليه لان دابر الشيء اصله فكاً نه قال يقطع دابر هؤلاء مصبحين فكاً نه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله وكذا كان حواميه مدبرا اي تشبه حواميه مدبرا او اشبه حواميه مدبرا فكاً نه حال من الفاعل او المفعول وكذا قولهم عليهم خلق الحديد مضاعفاً (فالاولى ان نقول الحال على ضربين منتقلة ومؤكدة ولكل منهما حد لا اختلاف ماهيتهما فحد المنتقلة جزء كلام يتقيد بوقت حصول مضمونه تعلق الحدث الذي في ذلك الكلام بالفاعل او بالمفعول او بما يجري مجرى مجرهما فبقولنا جزء كلام تخرج الجملة الثانية في نحو ركب زيد وركب مع ركوبه غلامه اذا لم نجعلها حالا ويخرج قولنا حصول مضمونه المصدر في نحو رجع القهقري لان الرجوع يتقيد بنفسه لا بوقت حصول مضمونه ويخرج النعت بقولنا يتقيد تعلق الحدث بالفاعل او بالمفعول فانه لا يتقيد بوقت حصول مضمونه ذلك التعلق وقولنا او بما يجري مجراها يدخل حال الفاعل والمفعول المعنويين نحو ﴿هذا بعلي شيخاً﴾ وكأنه خارجاً من جنب صفحته على ما يجئ والحال عن المضاف اليه الذي لا يكون في المعنى فاعلاً او مفعولاً للمضاف على ما مر ويدخل في الحد الحال في نحو قوله ﴿تقول وقد تـرَـ الوظيف وساقها﴾ وفي قوله ﴿وقد اغتدى والطير في وكناتها﴾ وحد المؤكدة اسم غير حدث يجئ مقرر المضمون جلة كما يجئ شرحها فقولنا

١٠٤٢

٣ عمل نسخة الحار الخالية الخالية عن الضمة ليست مبنية لهشة الـ

وہابیہ کے عقائد کے بارے میں

غير حدث احتراز عن المنصوب في نحو رجوع رجوعا * ثم اعلم ان الحال قد يكون عن الفاعل وحده كجاء زيد راكبا وعن المفعول وحده نحو ضربت زيدا مجردا عن ثيابه فاذا قلت لقيت زيدا راكبا فان كان هناك قرينة حالية او مقالية تين صاحب الحال جاز ان تجعلها لما قامت له من الفاعل او المفعول وان لم تكن وكان الحال عن الفاعل وجب تقديمه الى جنب صاحبه لازالة اللبس نحو لقيت راكبا زيدا فان لم تقدمه فهو عن المفعول واما اذا جاء حالان عن الفاعل والمفعول معا فان كانا متفقين فالاولى الجمع بينهما فانه احصر نحو لقيت زيدا راكبين ولا منع من التفريق نحو لقيت راكبا زيدا راكبا ولقيت زيدا راكبا وان كانا مختلفين فان كانا هناك قرينة يعرف بهما صاحب كل واحد منهما جاز وقوعهما كيف ما كانا نحو لقيت هذا مصعدا منحدرا وان لم تكن فالاولى جعل كل حال بجانب صاحبه نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بجانبه وتأخير حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا والمصعد زيد وذلك لانه لما كان مرتبة المفعول اقدم من مرتبة الحال اخرجت الحالين وقدمت حال المفعول على حال الفاعل اذ لا اقل من كون احدا الحالين بجانب صاحبه لما لم يكن كل واحد بجانب صاحبه ويجوز عطف احدا على الفاعل والمفعول على الآخر كقولك لقيت زيدا راكبا وماشيا قال * ٥ وانا سوف تدر كئنا المنايا * مقدرة لنا ومقدرينا * وجوز الجمهور وهو الحق ان يجيء لشيء واحد احوال متخالفة متضادة كانت نحو اشتريت الرمان حلوا حامضا او غير متضادة ٦ كقوله تعالى ﴿ اخرج منها مذؤمادحورا ﴾ * كإيجيئان في خبر المبتدأ ومنع بعضهم ذلك في الحال متضادة كانت اولا قياسا على الزمان والمكان فجعل نحو مذؤمادحورا حالا من ضمير مذؤماد واستنكر مثله في المتضادة فنهى مطلقا ولا وجه للقياس وذلك لان وقوع الفعل الواحد في زمانين او مكانين مختلفين محال نحو جلست خلفك امامك وضربت اليوم امس بلى لوعطفت احدهما على الآخر جاز لدلالته على تكرار الفعل نحو جلست خلفك وامامك وكذا يجوز ان لم يتباين المكانان او الزمانان نحو جلست خلفك امس وقت الظهر وامامك وسط الدار واما تقييد الحدث بقيدتين مختلفتين كافي قوله تعالى ﴿ مذؤمادحورا ﴾ او بمتضادين في محلين غير متميزين كما في اشترته ابيض اسودا ومتميزين كافي اشترته حلوا حامضا فلا بأس به * واعلم ان تكرير الحال بعد ما واجب لوجوب تكرير امانحو اضرب زيدا اما قائما واما قاعدا وكذا بعد لا لانها تكرر في الاغلب كإيجيئ في اسم لا التبرئة نحو جاني زيد لارا كبا ولا ماشيا ويندر افرادها نحو جاني زيد لارا كبا (قوله لفظا او معنى) حال من الفاعل او المفعول اى ملفوظا او معنويا وقد ذكرنا ان الفاعل والمفعول اللفظيين اما المفعول المعنوي فهو شيئا في قوله تعالى ﴿ هذا بعلى شيئا ﴾ * فان بعلى خبر مبتدأ وهو في المعنى مفعول لدلول هذا اى انبه على بعلى او اشير اليه شيئا واما الفاعل المعنوي فكما في قوله * كانه خارجا من جنب صفحته * ٧ سفود شرب نسوه عند مفتاد * اذ المعنى يشبه خارجا سفود شرب ولا يفسره باشبه خارجا لان

م مينة لهيئة زمان صدور الفعل عن الفاعل ووقوعه على المفعول كما في قولك لقيتك واجيش قادم ونحوه الا انه جعل بيان هيئة زمان الفاعلية والمفعولية بيانا لهيئة ذات الفاعل والمفعول لكون الهيئة الاولى لازمة للثانية لان الفاعلية والمفعولية لا تنفكان عن الزمان وهيئة فجعل هيئة اللازم هيئة للزوم مساحمة ٥ قوله (وانا سوف تدر كئنا المنايا آم) البيت للمروين كلثوم في قصيدته التي من جملة القصائد السبع المعلقة ٦ قوله (كقوله تعالى اخرج منها مذؤمادحورا) الذأم العيب والذم والدحور الطرد والابعاد ٧ قوله (سفود شرب نسوه عند مفتاد) السفود الحديدة التي يشوى بها اللحم وفادت اللحم وافتادته اذا شوته والشرب جمع شارب كصحب وصاحب والشرب الجماعة والمفتادة المشوى

المشابهة هي المقيدة بحال الخروج لا التشبيه (وقال المصنف في مثال الحال عن الفاعل المعنوي زيد في الدار قائما وفيه نظر لان قائما حال من الضمير في الظرف وهو فاعل لفظي لان الفاعل المستكن كالمفوض به فهو كقولك زيد خرج راكبا ولا كلام في كون راكبا حالا عن الفاعل اللفظي وليس يجوز كون الحالين في المثالين عن زيد الا عند من جوز تخالف عاملي الحال وصاحبها * قوله (وعاملها الفعل او شبهه او معناه) يعني بتشبيه الفعل ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر ويعني بمعنى الفعل ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته كالظرف والجار والمجرور وحرف التنبيه نحوها انا زيد قائما عند من جوزها التنبيه من دون اسم الاشارة كما يجيء في حروف التنبيه واسم الاشارة نحو ذاك زيد راكبا وحرف النداء نحو يا ربنا منعمنا واما حرفا التمني والترجي نحو ليتك قائما في الدار ولعلك جالسا عندنا فالظاهر انهما ليسا بعاملين لان التمني والترجي ليسا بمقيدين بالحالين بل العامل هو الخبر المؤخر على ما هو مذهب الاخفش كما يجيء ليكون مضمونه هو المقيد وحرف التشبيه نحو كانه خارجا البيت وزيد كهمرو راكبا وكذا معنى التشبيه من دون لفظ دال عليه نحو زيد عمرو مقبلا والمنسوب نحو انا قرشي مفتخر واسم الفعل نحو عليك زيد راكبا واما نحو ماشائك واقفا فلان الشأن بمعنى المصدر كما ذكرنا في المفعول معه ولم يعمل في الحال معنى حروف الاستفهام والنفي قال ابو علي لانها لا تشبه الفعل لفظا وينتقض ما قاله باسم الاشارة وحرف التنبيه فانهما لا يشبهان الفعل لفظا مع علمهما في الحال وكذا كاف التشبيه ونحو ان وان تشبهانه لفظا ومعنى ولا يعملان في الحال فالاولى احوال ذلك الى استعمالهم وان لا نغله * قوله (وشرطها ان تكون نكرة وصاحبها معرفة غالبا وارسلها العراك ومرت به وحده ونحوه متأول) انما كان شرطها ان تكون نكرة لان النكرة اصل والمقصود بالحال تقييد الحدث المذكور على ما ذكرنا فقط ولا معنى للتعريف هناك فلو عرفت وقع التعريف ضايعا وانما كان الغالب في صاحبها التعريف لانه اذا كان نكرة كان ذكر ما يميزها ويخصصها من بين امثالها اعني وصفها اولى من ذكر ما يقيدها الحدث المنسوب اليها اعني حالها لان الاولى ان يبين الشيء * ولا ثم يبين الحدث المنسوب اليه ثم يبين قيد ذلك الحدث فعلى هذا اولت المعرفة حالا لان التعريف عبث ضايع ولم تأول النكرة ذا حال لان غايته انه على خلاف الاولى (فقوله غالبا) يرجع الى تعريف صاحبها لا الى تنكيرها لان تنكيرها واجب لا غالب (قوله وارسلها العراك) هذا مثال تعريف الحال في الظاهر ونقول الحال المعرفة ظاهرا اما مصدر واما غير مصدر والمصدر اما معرف باللام نحو ارسلها العراك او معرف بالاضافة نحو افعله جهدا وطاقتك ووجدك ورجع عوده على يده وفيه قولان (قال سيبويه انها معارف موضوعة موضع النكرات اي معتركة ومجتهدا ومطيقا ومنفردا وعائدا والطاقة بمعنى الوسع وكذلك الطوق اسم وضع موضع الاطاقة ووجدك في الاصل وحدثك فحذف التاء لقيام المضاف اليه مقامه كما في قوله تعالى ﴿ اقام الصلاة ﴾

والوحدة الانفراد ويجوز ان يكون الواحد ٢ والوحدة مصدر وحيد يقال وحدا
وحدة كوعد يعد وعدا وعدة والجهد ههنا بضم الجيم والجهد بفتح الجيم وضمها بمعنى
الاجتهاد (وقال الفراء هو بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة) وقولهم على بدئه متعلق
بعوده او يرجع والحال مؤكدة والبء مصدر بمعنى الابتداء جعل بمعنى المفعول اى عائدا
على ما ابتداء ويجوز ان يكون عوده مفعولا مطلقا لرجع اى يرجع على بدئه عوده المعهود
كأنه عهد منه ان لا يستقر على ما ينتقل اليه بل يرجع الى ما كان عليه قبل فيكون نحو
قوله تعالى ﴿ وفعلت فعلتك ﴾ فلا يكون من هذا الباب (وقال ابو علي ان هذه
المصادر منصوبة على انها مفعولات معلقة للحال المقدر اى ارسلها معتركة العراك
وافعله مجتهدا جهدا ومطيقا طاقتك ومنفردا وحدا اى انفرادك ورجع عائدا عوده
وكلاهما مضافة الى الفاعل فهذا حذف العامل وجوبا كما مر في باب المفعول المطلق فهذه
المصادر وان قامت مقام الاحوال منتصبة على المصدرية كما ينتصب على الظرفية
ما قام مقام خبر المبتدأ من الظروف نحو زيد قد امك ولا يعرب اعراب ما قام مقامه
(وقوله فارسلها العراك) صدر بيت للبيد وروى فاوردها العراك قال ﴿ فارسلها
العراك ولم يندها ﴾ ولم يشفق على هـ نغص الدخال ﴿ يصف الحمار والائن والذخال
في الورد ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين
ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب ويقال شرب دخال ويقال نغص البعير اذا لم يتم
شربه فعنى نغص الدخال عدم تمام الشرب اى اوردها مرة واحدة ولم يخف على
انه لا يتم شرب بعضها للماء بالمزاجه اما قولهم جاؤا قضهم بقضيضهم فالاولى ان نقول
ان المصدر فيه بمعنى اسم الفاعل اى قاضهم بقضيضهم اى مع مقضوضهم اى
كاسرهم مع مكسورهم لان مع الازدحام والاجتماع كاسرا ومكسورا والاصل فيه
ان يكون قضهم مبتداء وبقضيضهم خبره مثل قولهم كفته فوه الى فى اى فوه الى
فى وهو ههنا اظهر لانهم استعملوه على الاصل فقالوا كفته فوه الى فى ثم انمحي
عن الجملتين اعنى قضهم بقضيضهم وفوه الى فى معنى الجملة والكلام لما فهم منها معنى
المفرد لان معنى فوه الى فى صار مشافها ومعنى قضهم بقضيضهم كافة فلما قامت
الجملة مقام المفرد وادت مؤداه اعرب ما قبل الاعراب منها وهو الجزء الاول اعراب
المفرد الذى قامت مقامه كما قلنا في باب المفعول المطلق فى فاهالفيك سواء وكذا ينبغي
ان نقول فى يدا بيد اى ذويد بذى يد على حذف المضاف اى النقد بالنقد وكذا قولهم بعث
الشاء شاة بدرهم اى شاة بدرهم اى كل شاة بدرهم كقولهم رجل خير من امرأة اى
كل رجل كقوله تعالى ﴿ علمت نفس ما قدمت ﴾ اى كل نفس وكذا قولهم بعث الشاء
شاة ودرهما والواو بمعنى مع كما فى كل رجل وضيعته اى شاة ودرهم مقرونان اى كل
شاة فنصب ههنا الجزآن لقبولهما الاعراب وقال الخليل يجوز ان تأتى به على الاصل نحو
بعث الشاء شاة بدرهم وشاة ودرهم ثم ائتم ما كان مبتدأ التنكير لقيامه مقام الحال وفاه الى فى

هـ النغص بالصاد المهملة
عدم تميم الشرب وبالجملة
تحريك الرأس وكلاهما
رواية

شاذ ووجهه انه لم يحز حذف المضاف اليه منه ليتنكر لثلايق العرب على حرف واحد وقد جاء فالقم قال المتنبي ٦ * وقبلنى على خوف فالقم * فحذف المضاف اليه وابدل من الواو ميما لثلايق على حرف واحد وهذا شئ قد عرض استطرادا ولنعد الى ما كنا فيه من ذكر حال قضهم بقضيضهم فنقول قد يستعمل قضهم تابعا لما قبله في الاعراب نحو قولهم جاء القوم قضهم بقضيضهم ورأيت القوم قضهم بقضيضهم ومررت بالقوم قضهم بقضيضهم اما على التأكيذ على ان يكون اصله جلة فيعطى جزءها الاول اعراب جميعهم لصيرورتها بمعناه على ما ذكرنا في الحال او على البدل اى جاء قاضهم مع مقضوضهم (ومذهب الكوفيين ان انتصاب وحده على الظرفية اى لامع غيره فهو في المعنى ضد معا في قولك جاؤا معا وكما ان في معا خلافا هل هو منتصب على الحال اى مجتمعين او على الظرف اى في زمان واحد فكذا اختلف في وحده في نحو جاء وحده اهو حال اى منفردا او ظرف اى لامع غيره جاء وحده مجرورا ٧ في مواضع معدودة قريع وحده ونسج وحده اى انفراده وهو في الاصل ثوب لا ينسج ٨ على منواله مثله فاستعير للشخص المنقطع النظير ٩ ويقال فلان جحيش وحده وعير وحده ورجيل وحده في المعجب برأيه وقيل جاء على وحده اى على انفراده وعلى بمعنى مع فوحده لازم الافراد والتذكير والاضافة الى المضمرة ولازم النصب الا في المواضع المذكورة والمعرف ظاهرا من غير المصادر اما باللام نحو قولهم مررت بهم الجماء الغفير والجماء من الجم وهو الكثير يقال امرأة جاء المرافق اى كثيرة اللحم على المرافق والغفير من الغفر وهو الستر بمعنى الغافر اى الساترين بكثرتهم وجه الارض حذف التاء جلا للفعيل بمعنى الفاعل على الفعيل بمعنى المفعول كقوله تعالى ﴿ان رجة الله قريب من المحسنين﴾ وهو صفة الجماء اى الجماعة الكثيرة الساترة واللام في الاسمين زائدة كما في قوله * ولقد امر على التميم يسبنى * فضيت ٢ ثمة قلت لا بعينى * ويقال ايضا مررت بهم جاء غفيرا ومنه قولهم دخلوا الاول فالاول قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم * يذهب الصالحون اسلافا الاول فالاول * اى مرتين واللام زائدة كما في الجماء الغفير وقد يتبع ما قبله على البدل نحو دخل القوم الاول فالاول واما بالاضافة نحو جاء في الرجال ثلاثهم واربعتهم وخسنتهم الى العشرة وهذه الاسماء الثمانية اذا اضيفت الى ضمير ما تقدم منصوبة عند اهل الجواز على الحال لوقوعها موقع النكرة اى مجتمعين في الجئى وبنو تميم يتبعونها ما قبلها في الاعراب على انها توكيده وربما عومل بالعاملتين العدد المركب نحو جاء في الرجال خمسة عشرهم وقد يعرب هذا المركب عند الاخفش مضافا كما يجئ في باب العدد وقد ذكرنا قولهم كلمته فاه الى في (وقال الكوفيون هو مفعول به اى جاعلا فاه الى في) وقال الاخفش هو منصوب بتقدير من اى من فيه الى في ولا يقاس على قولهم فاه الى في فلا يقال ماشيته يده يدي ونحوه خلافا لهشام واما قول بعض اصحاب امير المؤمنين رضى الله تعالى عنه ٣ في صفين * فما بالناس

٦ قبلتها ودموعى مزج ادمعها *

٧ قوله (في مواضع معدودة قريع وحده) القريع السيد والقريع الفحل لانه مقترع من الابل اى مختار او انه يقرع الناقة يقال فلان قريع دهره

٨ قوله (على منواله) المنوال الخشب الذى يلف عليه الحائك الثوب

٩ قوله (ويقال فلان جحيش وحده آه) الجحيش ولد الحمار ويقال للرجل اذا استبد برأيه جحيش وحده وعير وحده وهما ذم

٢ كلمة ثمت هى العاطفة قد يلحقها التاء في عطف الجمل سيلكوتى

٣ قوله (في صفين فابالنا امس اسد العرين) صفين موضع كانت به وقعة والعرين والعرين مأوى الاسد واصل العرين جماعة الشجر

اسد العرين * ٤ وما بالنا اليوم شاء التجف * فعلى حذف المضاف اى مثل اسد العرين ومثل
 شاء التجف ويجوز ان يؤولا بشجعانا وضعافا بلا تقدير مضافا كما قال سيويه في جهده
 ونحوه * قوله (فان كان صاحبها نكرة وجب تقديمها) اعلم انه يجوز تنكير ذى الحال
 اذا اختص بوصف كجاء في الحديث (سابق رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بين الخيل
 فأتى فرس له سابقا) وكذا تقول مررت برجل ظريف قائما او بالاضافة نحو نظرت الى
 جارية رجل مختالة او سبقه نقي او شبهه نحو قوله * فاحل سعدى غريبا بلدة * وقاما جاءنى رجل
 راكبا او نهى او استفهام وذلك لانه يصير المنكر مع سبق هذه الاشياء مستغفرا فلا يبقى فيه ابهام
 كما ذكرنا في باب المبتداء او كان الوصف به على خلاف الاصل نحو قولك جئتني رجال مثنى
 وثلاث لان المقصود تقسيمهم على هذين العديدين في حال المجئ والوصف لا يفيد هذه الفائدة
 او كان معرفة مشاركة لتلك النكرة في الحال نحو جئتني رجل وزيد راكبين او تقدمه الحال نحو
 جئتني راكبا رجل لانه يؤمن اذن التباس الحال بالوصف اذ الوصف لا يتقدم على الموصوف
 واما اذا تأخر نحو جئتني رجل راكبا فقد يشبه في حال انتصاب ذى الحال بالوصف نحو رأيت
 رجلا راكبا فطرد المنع رفعوا جروا واما استشهادهم لتقديم الحال على صاحبها المنكر بقوله *
 لمية موحشاطل قديم * فلا يستقيم عند من شرط اتحاد عامل الحال وصاحبها الا على مذهب
 الاخفش من تجوز ارتفاع زيد في نحو في الدار زيد على انه فاعل واما عند سيويه فيلزم كون
 الضمير في لمية ذا الحال ومن جوز اختلاف العامل في الحال وفي صاحبها وهو الحق اذ لا مانع
 جوز كون لمية عاملا في الحال وكون طلل ذا حال مع ارتفاعه بالابتداء (فان قيل هلا جاز ان يكون
 معنى الابتداء على مذهب سيويه اى ان طلل مرتفع بالابتداء هو العامل في الحال ايضا فيتحدد
 عامل الحال وصاحبها) قلت ليس المعنى على ان الابتداء بلفظ طلل للاسناد اليه مقيد بكونه موحشا
 فكيف يعمل في الحال ما ليس مقيدا به * واعلم انه يجوز حذف ذى الحال مع قيام الدليل نحو الذى
 ضربت مجردا زيد اى ضربته * قوله (ولا يتقدم على العامل المعنوى بخلاف الظرف ولا على
 المجرور في الاصح) قد عرفت قبل العامل المعنوى وان الظرف منه وكذا الجار والمجرور فعلى
 ما قال المصنف ينبغي ان لا يتقدم الحال على الظرف وشبهه وفي هذا خلاف (فسيويه لا يميزه اصلا
 نظرا الى ضعف الظرف واجازه الاخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال نحو زيد قائما في الدار
 وذلك بناء على مذهبه من قوة الظرف حتى جاز ان يعمل عنده بلا اعتماد في الظاهر في نحو في الدار
 زيد كما تقدم في المبتدأ فاما مع تأخر المبتدأ فانه وافق سيويه في المنع فلا يجوز قائما زيد
 في الدار ولا قائما في الدار زيد اتفاقا وذلك لتقدم الحال على عامله الذى فيه ضعف ما عند
 الاخفش ايضا لانه ليس من تركيب الفعل وعلى صاحبه وعلى ما صاحبه نائب عنه اى
 المبتدأ اى فى نحو زيد قائما في الدار فان جاوزنا كون زيد صاحب الحال بناء على جواز
 اختلاف عاملي الحال وصاحبه فالحال متأخر عن صاحبه وان لم يجوز ذلك قلنا ان

٤ قوله (وما بالنا اليوم شاء
 التجف) التجف والتجفة
 بالتحريك مكان لا يعلوه الماء
 مستطيل منقاد الشاء جمع
 شاء بطلق على الغنم

الضمير في الظرف هو صاحب الحال بناء على وجوب اتحاد العامل في الحال وصاحبه فالحال متأخرا صاحبها نائب عنه أي زيدا ما نحو زيد في الدار قائما وفي الدار قائما زيدا في الدار زيد قائما فجاء اتفاقا (واما اذا كان الحال ايضا ظرفا وجارا ومجرورا فقد صرح ابن برهان بجواز تقدمه على عامله الذي هو ظرف او جار ومجرور وذلك لتوسعهم في الظرف حتى جاز ان يقع موضعا لا يقع غير هاهنا نحو ﴿ ان الينا اياهم ﴾ قالوا ومن ذلك البر الكريستين اي الكر منه بستين فنه حال والعامل فيه بستين والعامل المعنوي اذا كان غير ظرف فلا خلاف في انه لا يتقدم الحال عليه وهو كل جامد ضمن معنى المشتق كليت ولعل ونحو ما شانك وحرف النداء واسماء الاشارة وحرف التشبيه والتنبيه والمنسوب نحو تيمى ونحو مثلك وغيرك واسماء الافعال كل ذلك لضعف مشابهة الفعل لعدم موافقته في التركيب واذا ضعف نفس الفعل لعدم التصرف حتى لا يتقدم عليه معموله كالفعل التعجب فلا يقال راكبا احسن بزيد فما ظنك بمثل هذه الجوامد وكذا الصفة المشبهة لا يتقدم معمولها عليها لضعف مشابهة للفعل (وظاهر لفظ جار الله في الفصل يوزن بجواز تقديم الحال عليها واضعف في العمل من الصفة المشبهة افعول التفضيل الا ترى انه لا يطرده لظهور مثلها بل يحتاج الى شروط كما يجئ في بابه واما نحو قولهم هذا بسرا اطيب منه رطبا وزيدا قائما خير منه قاعدا وكذا نحو عمرو قاعدا مثله قائما فسيجئ الكلام عليه عن قريب (واجاز الزجاء ان تقول درهمك موزونا درهم عبد الله والعامل في الحال معنى التشبيه في قولك درهم عبد الله لان معناه يشابه درهم عبد الله فيكون حالا من ضمير درهمك في الخبر او من درهم عبد الله والاولى المنع لضعف العامل قال فان اظهرت الكاف وقلت كد درهم عبد الله لم يجز ان يكون حالا من درهم عبد الله لان حال المجرور لا يتقدم عليه ويجوز ان يكون حالا من ضمير درهمك في خبر المبتداء والاولى المنع مع اظهار الكاف ايضا وكذا اذا كان الحال جملة مصدرة بالواو لم يتقدم على عامله فلا يقال والشمس طالعة جئتكم مراعاة لاصل الواو وهو العطف ولا يتقدم الحال ايضا على عامله اذا كان العامل مصدر التقديره بان الموصولة وما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول وكذا اذا كان العامل صلة للالف واللام او الحرف مصدرى كما وان لان تقدم الحال اذن على هذه الموصولات لا يجوز وتقدمها على صلاتها متأخرا عن الموصولات ايضا غير جائز لما يجئ في الموصولات من امتناع الفصل بين الحرف المصدرى واللام الموصول وبين صلتيهما فلا تقول اعجبني مجردة الضارب هذا ولا مجردة ان ضرب زيد هذا ولا ما مجردة ضرب زيد هذا واما في سائر الموصولات نحو الذي راكبا جاء زيد فانه يجوز الفصل اتفاقا ٢ واذا كان العامل مصدرا بلام الابتداء او لام القسم جاز تقديم الحال عليه بان تؤخره عن اللامين نحو ان زيدا راكبا سائر والله راكبا اسير كقوله تعالى ﴿ لالى الله تحشرون ﴾ وتقديمه على اللامين لا يجوز لان لهما صدر الكلام واما الفعل المنصرف واسم الفاعل واسم المفعول اذا خلت عن الموانع المذكورة فيجوز تقديم احوالها عليها نحو راكبا جاء

٢ قال المالكى واذا كان العامل مصدرا بلام الابتداء فلا يجوز ان زيدا راكبا لسائر وكذا اذا صدر بلام القسم فلا يجوز والله راكبا لا يسير لان اصلها لام الابتداء كما يجئ في باب القسم واتالا ارى منع من الفصل بين اللامين والعامل بالحال فتقول ان زيدا راكبا سائر والله راكبا اسير كقوله تعالى ﴿ لالى الله تحشرون ﴾ نسخة

زيد وزيد را كبا ماش ومجردا مضروب (قوله بخلاف الظرف) يعنى ان الحال وان كان
 مشابها للظرف من حيث المعنى لان را كبا في جئت را كبا بمعنى وقت الركوب الا ان الظرف
 يتقدم على عامله المعنوي الذي هو الظرف او الجار خاصة سواء كان بعد المبتدأ نحو زيد يوم
 الجمعة عندك او قبله كقوله تعالى ﴿ كل يوم هو في شأن ﴾ وقولهم كل يوم لك ثوب
 (والحال لا يتقدم عليه عند سيبويه مطلقا ويتقدم عند الاخفش ٣ بشرط تأخره عن المبتدأ كما
 مر وذلك لتوسعهم في الظرف بخلاف الحال وكان على المصنف ان يقيده فيقول بخلاف الظرف
 فانه يتقدم على الظرف والجار لانه لا يتقدم على معنوي غيرهما من التنبية والتشبيه وغير ذلك
 اتفاقا * واعلم انه اذا تكرر ظرف واحد يصلح ان يكون خبرا لما هو مبتدأ في الحال او في
 الاصل وتوسطهما ما يجوز ارتفاعه على انه خبر عن ذلك المبتدأ وانتصابه على الحالية كقوله
 تعالى ﴿ واما الذين سعدوا في الجنة خالدين فيها ﴾ وقوله تعالى ﴿ فكان عاقبتهما انهما
 في النار خالدين فيها ﴾ فالكوفيون يوجبون انتصابه على الحال كما في الايتين لانك لو رفعته
 خبرا وعلقت الظرفين به لم يكن للثاني فائدة ٤ واما عند البصريين فالحالية راجعة على
 الخبرية لا واجبة لان الاسم اذن يكون خبرا بعد خبر والظرف الثاني متعلق بالخبر او يكون
 الظرف الاول متعلقا بالخبر الذي بعده والثاني تأكيد للاول والتأكيد غير عزيز
 في كلامهم واذا كان الظرف في الظاهر غير مستقر وقد تقدم ان معنى المستقر ان يكون
 متعلقا بمقدر فخرية الاسم الذي يلي المبتدأ الذي يلي ذلك الظرف واجبة عند البصريين
 نحو فيك زيد راغب ليكون الظرف متعلقا بذلك الخبر وارجاز الفراء والكسائي نصب ذلك
 الاسم نحو فيك زيد راغب على تقدير فيك رغبة زيد راغب والحال دال على المضاف المحذوف
 اي هو يرغب فيك خاصة في حال رغبته في شيء اي ان رغب في شيء فهو يرغب فيك (قوله
 ولا على المجرور في الاصح) الذي تقدم كان احكام تقدم الحال على عامله وتأخره عنه
 وهذا حكم تقدم الحال على صاحبها * واعلم ان الكوفيين منعوا تقديم الحال على صاحبها
 اذا كان صاحبها ظاهرا مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا الا في صورة واحدة وهي اذا كان
 ذو الحال مرفوعا والحال مؤخرا عن العامل فيجوزون جاء را كبا زيد ولا يجوزون را كبا
 جاء زيد وبعضهم يجوز ايضا تقديم الحال على ذي الحال المنصوب المظهر اذا كان الحال
 فعلا نحو ضربت وقد جرد زيدا واما اذا كان ذو الحال ضميرا فجوزوا تقديم الحال عليه
 مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا قالوا وذلك لان ذا الحال اذا كان مظهرا وقدمت الحال
 عليه ادى الى الاضمار قبل الذكر لان في الحال ضميرا يعود على ذي الحال المتأخر واما
 اذا كان ضميرا فالضمير ان يشتركان في عودهما على مفسر لهما واما جواز تلك الصورة
 الواحدة اعني نحو جاء را كبا زيد فلشدة طلب الفعل للفاعل فكان الفاعل ولي الفعل والحال
 ولي الفاعل فلا يكون ضميرا قبل الذكر (واما البصرية فاجازوا تقديم الحال على صاحبه
 المرفوع والمنصوب سواء كان مظهرا او مضمرا لان النية في الحال التأخير عن صاحبه
 فلا يكون اضمارا قبل الذكر كما ذكرنا في تقديم خبر المبتدأ نحو في داره زيد وفي الفاعل

٣ من جميعه على الظرف
 وشبهه نسجه

٤ واما مع نصبه حالا
 فالظرف الاول يكون خبر
 المبتدأ والثاني متعلقا بالحال
 فله فائدة

والمفعول نحو قوله تعالى ﴿ فَاَوْجِسْ فِي نَفْسِهِ خِيفَةَ مُوسَى ﴾ واما ان كان ذو الحال مجرورا فان انجر بالاضافة اليه لم يتقدم الحال عليه اتفاقا سواء كانت الاضافة محضة كما في قوله تعالى ﴿ اتَّبِعْ مَلَةَ اِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾ او لا نحو جائتني مجردا ضاربه زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذى الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان انجر ذو الحال بحرف الجر فسيبويه واكثر البصريين يمنعون ايضا تقدمها عليه للعلة المذكورة (ونقل عن ابن كيسان وابي علي وابن برهان الجواز استدلالا بقوله تعالى ﴿ وَمَا ارْسَلْنَاكَ اِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ ﴾ ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معد للفعل كالحزمة والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت راكبة هندا وقال الشاعر * لنن كان ٤ برد الماء حرّ ان صاديا * الى حبيبا انه لحبيب * وقال اخر اذا المرء اعيت المروة ناشيا * فطلبها كهلا عليه شديد * ٥ وبعضهم يجعل كافة حالا عن الكاف والتاء للبانغة وهو تعسف واما العامل في الحال في نحو ﴿ مَلَةَ اِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾ اعني اذا كان الحال عن مجرور بمضاف غير عامل في الحال كما عمل في ضرب زيد راكبا فعند من جوز اختلاف العامل في الحال وفي صاحبها الاشكال فيه واما من منعه فقال بعضهم العامل فيه معنى الاضافة لان الاضافة بمعنى حرف الجر المتعلق بمعنى الفعل لان المعنى ملة ثبتت لابراهيم حنيفا وهو ضعيف لا نابينا في حد العامل ان معنى الفعل قد انظمس في مثله وقال بعضهم لما كان لا يضاف بماليس بعامل في الحال الى ذى الحال الا جزؤه نحو انظر الى يدي زيدا ماشيا او ما يقوم المضاف اليه مقامه لو حذف كقوله تعالى ﴿ مَلَةَ اِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾ كما تقدم في اول الباب جاز ان يعمل عامل المضاف في الحال مع انه لم يعمل في المضاف اليه لان المضاف اليه في التقديرين المذكورين كانه المضاف ولكون حال المضاف اليه كحال المضاف اذا كان المضاف جزء المضاف اليه جاز وان كان على قلة تقديم حال المضاف اليه على المضاف في نحو تحرك ماشيا يدي مع اننا ذكرنا قبل ان حال المضاف اليه لا يتقدم على المضاف وقد يجب تقديم الحال على صاحبها اذا كان صاحبها بعد الاو معناها نحو ما جائني راكبا لا زيدا وانما جائني راكبا زيد مثل ما في باب الفاعل اعني لتغير الحصر وانعكاسه لو اخرجت عن صاحبها ويجب ايضا اذا اضيف ذو الحال الى ضمير عائد الى ملابس الحال نحو لقيني شاتم زيدا اخوه * قوله (وكل ما دل على هيئة صح ان يقع حالا نحو هذا بسرا طيب منه رطبا) هذا رده على النحاة فان جمهورهم شرطوا اشتقاق الحال وان كان جامدا تكلفوا رده بالتأويل الى المشتق قالوا لانها في المعنى صفة والصفة مشتقة او في معنى المشتق فقالوا في نحو هذا بسرا طيب منه رطبا هذا مبسرا طيب منه رطبا اي كائنا بسرا وكائنا رطبا و ﴿ هذه ناقة الله لكم ﴾ اي دالة (قال المصنف وهو الحق لا حاجة الى هذا التكلف لان الحال هو المبين للهية كذا ذكره في حده وكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال فلا يتكلف تأويله بالمشتق وكذا رد عليهم اشتراط اشتقاق الصفة كما يجيء في بابها ومع هذا فلا شك ان الاغلب في الحال والوصف الاشتقاق فمن الاحوال التي جاءت غير مشتقة قياسا لالحال الموطئة وهي

٤ (قوله خرا ن صاديا) الحان
العطشان ٥ (قوله وبعضهم
يجعل كافة حالا عن الكاف)
وبعضهم يجعل كافة صفة
المصدر اى رسالة كافة وهو
ايضا تكلف ٢ (قوله مثل هذا
بسرا طيب اليسر صار
رطبا ٦ (قوله خوط بان)
الخوط الغصن الناعم لسنة
يقال خوط بان الواحدة
خوطة والبان ضرب من
الشجر واحد بانة ومنه دهن
البان

اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة فكان الاسم الجامد وطبا الطريق لما هو حال في الحقيقة لمجيئه قبلها موصوفا بها وذلك نحو قوله تعالى ﴿ انا انزلناه قرآنا عربيا ﴾ وقولك جاءني زيد رجلا بهيا ومنها ما يقصده التشبيه كقول بعض اصحاب امير المؤمنين على رضي الله تعالى عنه في بعض ايام صفين * فبالنا امس اسد العرين * وما بالنا اليوم شاء الجحف * وقول المتنبي * بدت قرا ومالت خوطبان * وفاخت عنبر اورنت غزالا * وفي تأويل مثله وجهان احدهما ان يقدر مضافا قبله اي امثال اسد العرين ومثل قر والثاني ان يؤول المنصوب بما يصح ان يكون هيئة لما تقدم اي ما بالنا امس شجعانا اليوم ضعافا وبدت منيرة ونحو ذلك وذلك لانهم يجعلون الشيء المشتهر في معنى من المعاني كالصفة المفيدة لذلك المعنى نحو قولهم لكل فرعون موسى بصرفهما اي لكل جبار قهار ومنها الحال في نحو بعث الشاء شاه ودرهما وضابطه ان يقصد التقسيط فجعل لكل جزء من اجزاء مجزاء قسطا وتنصب ذلك القسط على الحال وتأتي بعده بذلك الجزء اما مع واو العطف كقولنا شاه ودرهما او بحرف الجر نحو بعث البر فقيرين بدرهم واخذت ذكوة ماله درهما عن كل اربعين وقامرته درهما في درهم اي جعلت في مقابلة كل درهم منه درهما بني او بغير ذلك نحو وضعت عندكم الدنانير دينار كل واحد لذي كل واحدة من هذه الاحوال كانت جزأ اول من الجملة الابتدائية على ما مر قبل ومنها الحال في نحو بوبته بابا بابا و جاؤني رجلا رجلا وواحد واحد ورجلين رجلين ورجالا رجالا اي مفصلا هذا التفصيل المعين وضابطه ان تأتي للتفصيل بعد ذكر المجموع بجزئه مكررا وكذا ان اتى لبيان الترتيب بعد ذكر المجموع بجزئه معطوفا عليه بالفاء او ثم نحو دخلوا رجلا رجلا ٣ ومضوا كبكة ثم كبكة اي مرتبين هذا الترتيب المعين ومنها حال هواصل لصاحبه نحو يعجني الخاتم فضة والثوب خزا او فرع له نحو يعجني الفضة خاتما والحديد سيفا او نوع له نحو يعجني الحلبي خاتما والعلم نحوها ومنها الحال في نحو هذا بسرا اطيب منه او من غيره طبيا وضابطه ان يفضل الشيء على نفسه او غيره باعتبار طورين وكذا اذا شبهت شيئا بنفسه او بغيره بالة التشبيه او بدونها نحو هذا بسرا مثله طبيا الا هذا بسرا هذا طبيا (واختلفوا في عامل الحال الاول في مثله فقال ابو علي واتباعه العامل فيه معنى الفعل في هذا ولا يجوز ان يكون افعال التفضيل والة التشبيه لضعفها في العمل فلا تقدم معمولا لهما عليهما ويشكل ذلك عليه بمثل قولك زيد رجلا احسن منه را كفافه جائز اتفاقا مع خلو المبتدأ من معنى الفعل وبمثل قولك تمر نخلتي بسرا اطيب منه طبيا والاشرا سي بسرا اطيب منه طبيا والعامل في مثل هذه الصور افعال بلا خلاف ولا يصلح اسم الاشارة في هذا بسرا للعمل وذلك لان العامل في الحال متقيد به فلو كان هذا عاملا في بسرا لتقيدت الاشارة بالبصرية فوجب ان لا يقال هذا الكلام الا في حال البصرية كما ان الاشارة في هذا بعلى شيئا تقيدت ولم تقع الاحال شيخوخته والجمي في جاءني زيد را كبا لم يكن الاحال الركوب ونحن نعلم ضرورة انه يصح ان يقال هذا بسرا اطيب منه طبيا في غير حال البصرية (واستدل المصنف على امتناع عمل اسم الاشارة في اول

٣) قوله مضوا كبكة (الكبة بالضم جماعة من الخليل وكذلك الكبة

هـ قوله (الاشرا سي) الاشرا سي نوع من التمر

الحالين بان المبتدأ اذا تقيد بحال لم يقيد الخبر بالحال الا ترى ان اسم الاشارة لما تقيد بالحال في هذا زيد قائما لم يقيد الخبر بذلك الحال وفي نحو هذا بسرا اطيب منه رطباً تقيد الخبر بالحال اتفاقاً فلا يقيد المبتدأ بالحال وهذا الدليل في غاية من الضعف لا توصف اما اولاً فانه لا يلزم من امتناع تقيد المبتدأ والخبر معا بالحال في مثال معين امتناع تقيد هما في جميع الامثلة فلعل في ذلك المثال الخاص مانعاً من تقيدهما معا ليس في غيره واما ثانياً فلان المدعى في المثال المذكور المتنازع فيه ان المبتدأ مقيد بحال والخبر بحال اخرى وهو لم يبين في نحو هذا زيد قائماً الاستحالة تقيد هما بحال واحدة ولو سلم ايضاً اطراد استحالة تقيد المبتدأ والخبر في كل موضع بحال واحدة لم يلزم منه استحالة تقيد كل واحد منهما بحال اخرى فالحق اذن ان يقال العامل في الحال الاول ايضاً افعال التفضيل وآلة التشبيه مع ضعفهما في العمل كما تقدم (ولنقدم على بيان تعليقه مقدمة فنقول ما يدل على حدثين فصاعداً يصلح كل واحد منهما للمعمل على ضربين احدهما ما يدل على حدثين يقعان معا ويتعلق كل واحد منهما بحدث الاخر نحو تضارب زيد وعمر وضراب زيد عمرو فان ضرب كل واحد منهما يتعلق بالآخر او يقعان معا ويتعلق كلاهما بشئ واحد نحو تنازعنا الحديث ومثل هذه العوامل لا يتميز منصوب احد حديثها من منصوب الاخر مفعولاً به وقد يتميز حالهما نحو تشاتم زيد قائماً وعمر و قاعداً او ظرفاً هما نحو تشاتم زيد في الدار وعمر و في الصفة ويجوز ان يكونا حالين ولا يختلف زماناً هما لان العرض وقوع الحدثين معا ويتميز مستثناً هما ايضاً نحو اختلف اهل البصرة الاسيويه واهل الكوفة الا لكسائي في كذا وثانيهما ما يدل على حدثين يجوز تعلق كل منهما بغير محدث الاخر وبغير ما يتعلق به الاخر ووقوعه في وقت اخر ومكان اخر وعلى حال اخرى وذلك افعال التفضيل نحو زيد اضرب من عمرو ويجوز اختلاف مضروبيهما وكونهما غيرهما نحو زيد لعمر و اضرب من بكر لخالد قال تعالى ﴿ هم للكفر يومئذ اقرب منهم للايمان ﴾ وكذا يجوز اختلاف زمانيهما نحو زيد يوم الجمعة اضرب من عمرو يوم السبت وكذا المكانان نحو زيد عندك احسن منه عندي وكذا الحالان نحو زيد قائماً احسن منه قاعداً وكذا آلت التشبيه تدل على حدثين فيجوز اختلاف زمانيهما نحو زيد يوم الجمعة كعمر و يوم السبت واختلاف حاليهما نحو زيد قائماً مثله قاعداً اما افعال التفضيل فانه يدل على حدثين معينين اعني حدثي الفاضل والمفضول بصيغته لان معنى زيدا حسن من عمرو ان لزيد الفاضل حسناً ولعمر و المفضول حسناً واما آلة التمثيل فلا تدل بصيغته على حدثين معينين بل تدل بمعناها على حدثين مطلقيين لان معنى زيد كعمر وان هناك حالة يشتركان فيها فلهمما حالتان متماثلتان واما ان تلك الحالة ماهي فقير مصرح به في اللفظ فمعنى قولك زيد يوم الجمعة مثله يوم السبت اي زيد يشبه حاله ودأبه يوم الجمعة حالته ودأبه يوم السبت فالظرفان منصوبان بمعنى الحالة والدأب اذ يعبر بهما عن كل حدث لازم كالحسن والجمال او غير لازم كالضر والقتل الا ترى الى تعلق الجار والظرف في قوله

٢ كدأبك من ام الحويرث قبلها * بدأبك لما كان بمعنى تمتعك فكنى ولم يصرح وقد يقوم مع آلة التشبيه قرينة ترل على الحدث المعين فيتعلق بهاجاران كاتعلق الجا في بيت امرء القيس بدأبك لما كنى به عن التمتع وذلك نحو قوله صلى الله تعالى عليه وسلم * انت منى بمنزلة هرون من موسى * اى قريب منى قرب هرون من موسى قال * ولقد نزلت فلا تظنى غيره * منى بمنزلة المحب المكرم * وتقول أمولى منى بمنزلة الثريا من المتناول اى بعيد منى بعدها منه (اذا تقرر هذا قلنا لما لم يتميز كل واحد من الحدثين من الاخر فى افعال التفضيل والة التشبيه وبابى فاعل وتفاعل وغيرهما بما يدل على حدثين حتى يجعل منصوب كل واحد بجنبه الزم ان يكون منصوب كل حدث بجنب صاحبه المصرح به فليل يفضل زيدا راكباً على عمرو رجلاً وتشاتم زيد قائماً وعمرو قاعداً ورامى زيد فى الدار عمراً فى السوق وكذا فى افعال التفضيل وآلة التمثيل نحو زيد منى كعمرو منك وبكر للضيف اكرم منه للجار وعمرو قائماً احسن منه قاعداً وبكر قاعداً مثله قائماً وزيد يوم الجمعة احسن منه او مثله يوم السبت جعلت متعلق حدث المفضل والممثل بجنبهما ومتعلق حدث المفضل عليه والممثل به بجنبهما دفعا للالتباس وحرصاً على البيان فلهذا تقدم معمولاهما عليهما منع ضعفهما واما الضمير المستكن فى افعال وفى آلة التشبيه فانه وان كان مفضلاً ومثلاً لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا كله فلا رى بأساً بان يقال ههنا وان لم يسمع زيد احسن قائماً منه قاعداً كما قال على رضى الله عنه فى الجار * والله لابن ابي طالب آنس بالموت من الطفل بشى امه * وهذا كما تقول ضرب زيد قائماً عمراً قاعداً لعدم الالتباس وبان يقال على ضعف زيد احسن من عمرو قاعداً قائماً وقاعداً حال من المجرور وقائماً من الضمير المرفوع كاهم فى اول الباب فى نحو ضربت زيدا قائماً قاعداً (قال المالكي ومن الاحوال القياسية غير المشتقة المصدر الاقنى بعد اسم مراده الكمال نحو انت الرجل علما انت الكامل فى الرجولية عالماً ومثله هو زهير شعراً وكونه حالاً رأى الخليل وقال احمد ابن يحيى هو مصدر اى انت العالم علماً والذى ارى ان المصدر فى مثله يتميز لانه فاعل فى المعنى اى انت الكامل علماً اى علمه وهو الكامل شعراً اى شعره والدليل عليه انك تقول هو قارون كنزاً والخليل عروضا وسيبويه نحواً وهذه ليست باحوال ولا مصادر * ثم اعلم انه لا قياس فى شئ من المصادر يقع حالاً بل يقتصر على ما سمع منها نحو قتلته صبراً ولقيته فجأة وعيانياً وكلمته مشافهة واتيته ركضاً وعدوا او مشياً والمبرد يستعمل القياس فى المصدر الواقع حالاً اذا كان من انواع ناصبه نحو اتانا رجلة وسرعة وبطاً ونحو ذلك واما ما ليس من تقسيماته وانواعه فلا خلاف انه ليس بقياسى فلا يقال جاء ضحكاً او بكاءً ونحو ذلك لعدم السماع (ثم انه قد ذهب الاخفش والمبرد الى ان انتصاب مثل هذه المصادر على المصدرية لالحالية والعامل محذوف اى اتيته اركض ركضاً كاهو مذهب ابى على فى ارسالها العراك ولو كان كما قال الجاز تعريفها وغيرهما على ان انتصابها على الحال لاعلى حذف المضاف فعنى مشياً ماشياً وقع المصدر صفة كما ان

٣ قوله (كدأبك من ام آه) وتماه * وجارتها ام الرباب بمأسل ٣ * اى اعتدت البكاء من عزيزة كعادتك من هاتين المرأتين واصابك من التعب منها ما اصابك منهما قبل كذا فى الشرح والبيت السابق يدل على هذا المعنى ٣ مأسل بفتح السين اسم رملة وجبل بعينه ٤ وقوله (نحو قلته صبراً) يقال قتل فلان صبراً وحلف صبراً اذا حبس على القتل حتى يقتل او على اليمين حتى يحلف صبرته اى حبسته

الصفة وقعت مصدرا في نحو قمت قائما على احد المذهبين وعلى الثاني هو حال مؤكدة كما يجيء ولا يمنع ان يقال ان جميع ذلك على حذف المضاف اي اتينه ذاركض الا انه لا مبالغة فيه كما مر في خبر المبتدأ ومما جاء الحال فيه غير مشتق سماحا قولهم كلمته فاه الى في وهشام يقيس عليه كما مر ومنه بعته يد اريد وارسلها العراك وسائر ما ذكرته عند ذكر مجيء الحال معرفة واما نحو جاء البرق فبين اوصافين فالاولى ان المنصوب خبر جاء لاجل الحال كما يجيء في الافعال الناقصة * قوله (ويكون جملة خبرية فالاسمية بالواو والضمير او بالواو او بالضمير على ضعف والمضارع المثلث بالضمير وحده وماسواهما بالواو والضمير او باحدهما ولا بد في الماضي المثلث من قد ظاهرة او مقدره) اما جواز كون الحال جملة فلان مضمون الحال قيد عاملها ويصح ان يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد واما وجوب كونها خبرية فلان مقصود المجيء بالحال تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال فمعنى قولك جاءني زيد راكبا ان المجيء الذي هو مضمون العامل واقع وقت وقوع الركوب الذي هو مضمون الحال ومن ثم قيل ان الحال يشبه الظرف معنى والانشائية اما طلبية او ايقاعية بالاستقراء ه وانت في الطلبية لست على يقين من حصول مضمونها فكيف تخصص مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون واما الايقاعية نحو بعت وطلقت فان المتكلم بها لا ينظر ايضا الى وقت يحصل فيه مضمونها بل مقصوده مجرد ايقاع مضمونها وهو مناف لقصد وقت الوقوع بلى يعرف بالعقل لامن دلالة اللفظ ان وقت التللف بلفظ الايقاع وقت وقوع مضمونه (قوله فالاسمية بالواو والضمير) انما ربطوا الجملة الحالية بالواو دون الجملة التي هي خبر المبتدأ فانه اكتفى فيها بالضمير لان الحال يجيء فضلا بعد تمام الكلام فاحتيج في الاكثر الى فضل ربط فصدرت الجملة التي اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط اعني الواو التي اصلها الجمع لتؤذن من الاول الامر ان الجملة لم تنطبق على الاستقلال واما خبر المبتدأ والصلة والصفة فانها لا تجيء بالواو لان بالخبر يتم الكلام بالصلة يتم جزء الكلام والصفة لتبعيتها للموصوف لفظا وكونها لمعنى فيه معنى كانه من تمامه فاكتمل في ثلثتها بالضمير بلى قد تصدر الصفة والخبر بالواو اذا حصل لهما ادنى انفصال وذلك بوقوعهما بعد الانحو ما حسبتهك الا وانت بخيل وما جاءني رجل الا وهو فقير واما الصلة فلا تعرض لها مثل هذه الحال فلا ترى ابدا مصدرة بالواو (قوله او بالواو او بالضمير) اجتماع الواو والضمير في الاسمية وانفراد الواو متقاربان في الكثرة لكن اجتماعهما اولى احتياطا في الربط (واما انفراد الضمير فقال الاندلسي ان كان المبتدأ ضمير صاحب الحال وجب الواو ايضا نحو جاءني زيد وهو راكب ولعل ذلك لكون مثل هذه الجملة في معنى المفرد سواء اذا المعنى جاءني زيد راكبا فصدرت بالواو ايذا انما من اول الامر يكون الحال جملة وان اردت معنى المفرد وان لم يكن المبتدأ ضمير صاحب الحال نظرنا فان كان الضمير فيما صدر به الجملة سواء كان مبتدأ نحو جاءني زيد يديه على رأسه وكلته فوه الى في او خبرا نحو قوله * خرجت مع البازي على سواد * فلا يحكم بضعفه مجردا عن الواو وذلك

ه (قوله وانت في الطلبية

لست على يقين من حصول

مضمونها) يعني معناها

المصدرى الذي يدل عليه

يجوهرها فان ذلك هو

مضمونها الاصلى واما

الطلب فهو مدلول الصيغة

العارضة وهو في حكم

الايقاع من الانشآت

الايقاعية فتأمل

٢ هو لبشارين برده وصدرة

* اذا انكرتني بلدة او انكرتها *

النهار وانتصف بمعنى ومنه قول المسيب بن علس يذكر غائصا * نصف النهار الماء غامرة ورفيقه بالغيب لا يدري * يعني والماء غامرة فحذف واو الحال هكذا في الصحاح فعلى هذا الضمير في الحال قتأمل

٤ (قوله جاءني زيد عليه جبة وشي) الوشي نوع من الثياب معروف

٥ (قوله فالحقه بالهاديات ودونه جواهرها في صرة لم تزيل) فالحقنا أي الحقنا الفرس باوائل الوحش والحال أن الجواهر والمتخلفات في جاعة وسنصطادها أيضا قبل تفرقها على غفلة منها والجواهر الدواخل في الحجر والمكان قال في الصحاح الصرة الضجة والصيحة والصرة الجماعة والصرة الشدة من كرب وغيره وقول امرئ القيس فالحقه البيت يحتمل هذه الوجوه الثلاثة هو يصف فرسه وقوله لم تزيل أي لم تفرق

٦ (قوله وبيداء سملق) السلق القاع الصفصيف وكذلك السملق بزيادة الميم

لكون الرابط في أول الجملة وإن لم يكن مصدرا بل نقول هو اقل من اجتماع الواو والضمير وانفراد الواو وإن كان الضمير في آخر الجملة كقوله ٣ نصف النهار الماء غامرة * فلاشك في ضعفه وقلته (وقال جارا لله بناء على أن انفراد الضمير في الاسمية ضعيف مطلقا على ما ذهب إليه المصنف أن قولهم ٤ جاءني زيد عليه جبة وشي * بمعنى مستقرة عليه جبة وشي * يريد أنه ليس بجملة بل هو مفرد تقدير فلذا خلا من الواو وذلك لأن الظرف إذا اعتمد على المبتدأ جاز أن يرفع الظاهر كما مر في باب المبتدأ فإن أراد أنه وجب أن يكون في تقدير المفرد ففيه نظر لقوله ٥ فالحقه بالهاديات ودونه * جواهرها في صرة لم تزيل * وقوله وإن امرأ السرى إليك ودونه * من الأرض مومة ٦ وبيداء سملق * ولو كان مفردا لم يحذف الواو وأيضا تقول لقيته وإن عليه جبة وشي * ولو لم يكن جملة لم يدخل عليه أن وإن أراد أنه لا يتمتع أن يقدر بمفرد فسلم وحكم الجملة المصدرة بليس وإن كانت فعلية حكم الاسمية في أن اجتماع الواو والضمير وانفراد الواو أكثر من انفراد الضمير وذلك لأن ليس لمجرد النفي على الأصح ولا يدل على الزمان فهو كحرف نفي داخل على الاسمية فالاسمية معها كأنها باقية على سميتها بخلاف لا يكون وما كان ونحوهما وقد تخلوا الاسمية من الرابطين عند ظهور الملابس نحو فولك خرجت زيد على الباب وهو قليل (قوله والمضارع المثبت بالضمير وحده) وذلك لأن المضارع على وزن اسم الفاعل لفظا وتقديره معنى فجاءني زيد يركب بمعنى جاءني زيد راكبا ولا سيما هو يصلح للحال وضعه وبين الحالين تناسب وإن كانا في الحقيقة مختلفين كما يجيء فاستغنى عن الواو وقد سمع قت واصلك عينه وذلك ما لا أنها جملة وإن شابهت المفرد وأما أنها بتقدير وأنا صك فتكون اسمية تقدير أو يشترط في المضارع الواقع حال خلوه من حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما وذلك أن الحال الذي نحن في بابه والحال الذي يدل عليه المضارع وإن تبينا حقيقة أن في قولك مثلاً ضرب زيداً غدا يركب لفظ يركب حال باحد المعنيين غير حال بالآخر لأنه ليس في زمان التكلم لكنهم التزموا تجريد صدر هذه الجملة أي المصدرة بالمضارع عن علم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال في الظاهر وإن لم يكن التناقض ههنا حقيقيا ولمثله التزموا لفظة قداما ظاهرة أو مقدرة في الماضي إذا كان حالا مع أن حالته بالنظر إلى عامله ولفظة قد تقرب الماضي من حال التكلم فقط وذلك لأنه كان يستبشع في الظاهر لفظ الماضي والحالية فقالوا جاء زيد العام الأول وقدركب فالجبي * بلفظ قد ههنا لظاهر الحالية كما أن التجريد عن حرف الاستقبال في المضارع لذلك (قوله وماسواهما) أي ماسوى الاسمية والمضارع المثبت وهو ثلاثة أقسام المضارع المنفي والماضي المثبت والماضي المنفي يجوز في كل واحد منها على ما ذكر ثلاثة أوجه اجتماع الواو والضمير والاكتفاء باحدهما صارت تسعة أقسام وهذه أمثلتها جاءني زيد وماركب غلامه وماركب عمرو وماركب غلامه جاءني زيد ولا يركب غلامه ولا يركب عمرو ولا يركب غلامه جاءني زيد وقدركب غلامه وقدركب عمرو وقدركب غلامه هذا ما قاله المصنف (وقال الأندلسي المضارع المنفي بـ ٧ لا بد فيه من الواو وإن كان مع الضمير

اولا ولعل ذلك لان نحولم يضرب ماض معنى كضرب فكما ان ضرب لناقضته للحال
 ظاهرا احتاج الى قد المقربة له من الحال لفظا او تقديرا كذلك لم يضرب يحتاج الى
 الواو التي هي علامة الحالية لما لم يصلح معه قد لان قد لتحقيق الحصول ولم للنفي واذا
 انتفى المضارع بلفظ ما لم يدخله الواو لان المضارع المجرد يصلح للحال فكيف لا اذا
 انضم معه ما يدل بظاهرة على الحال وهو ما فعلى هذا ينبغي ان يلزمه الضمير واذا انتفى
 المضارع بلازمه الضمير كما يلزم المضارع المثبت على ما ذهب اليه النحاة والاغلب تجرده
 عن الواو كما ثبت لان معنى جاءني زيد لا ير ك ب اى غير راكب فهو واقع موقع المفرد
 ودخوله لا لا يغير الكلام في الاغلب عما كان عليه لكثرة استعمالها فلهذا جازان تررنى
 لا ازرك وفلا ازورك كما جازان تررنى ازرك وفازورك وكذا تقول كنت بلا مال لكن
 مصاحبة المضارع المصدر بلا للواو اكثر من مصاحبة المضارع المجرد لها اذ ليس
 الحال في الحقيقة في نحو لا ير ك ب مشابها للمفرد لفظا ومعنى كما شابه في نحو ير ك ب لان
 الحال في الاول انتفاء الصفة فلا مع الجملة هو الحال ولا ينتفى المضارع حالا بل لما ذكرنا
 قبل (قوله ولا بد في الماضي المثبت من قد ظاهرة او مقدرة) قد تقدم علة ذلك (والاخش
 والكوفيون غير الفراء لم يوجبوا قد في الماضي المثبت ظاهرة او مقدرة استدلالا بنحو
 قوله ٧ كما انتفض العصفور ببله القطر * وقوله تعالى * اوجاؤكم حصرت
 صدورهم * وغيرهم اوجبوه للماضي والاول قريب وقيل ان الماضي في نحو قولهم
 اضربه قام او قد حال ويجب تجرده عن قد ظاهرة او مقدرة والى انه شرط لاحال
 اى ان قام او قد كما يحىء في حروف العطف ولو كان حالا لسمع منه قد او الواو كما
 في غيره من الماضي الواقع حالا واذا كان الماضي بعد الا فاكتفاؤه بالضمير من دون الواو
 وقد اكثر نحو مالقيته الا اكرمنى لان دخول الا في الاغلب الاكثر على الاسماء فهو
 تأويل الامكرمالى فصار كالمضارع المثبت وقديحىء مع الواو وقد نحو قولك مالقيته
 الاوقد اكرمنى ومع الواو وحدها نحو مالقيته الاواكرمنى لان الواو مع التدخل
 في خبر المبتدأ فكيف بالحال كما تقدم ومثاله مارجل الاوله نفس اماره ولم يسمع فيه قد
 من دون الواو نحو مالقيته الاقد اكرمنى وفي غير هذا الموضع ينظر فان كان مع الماضي
 المثبت ضمير قبوت قد معه اكثر من تركها وقد جاء ذلك ايضا نحو قوتعالى اوجاؤكم
 حضرت صدورهم * قالوا ان قد فيه مقدرة واجتماع الواو وقد حينئذ اكثر من
 انفراد احدهما وانفراد قد اكثر من انفراد الواو فتحسبوا جاءني زيد وقد خرج ابوه
 اكثر ثم قد خرج ابوه ثم وخرج ابوه فان لم يكن معه ضمير فالواو مع قد لا بد منهما كقوله *
 تقول وقد ترا الوظيف وساقها * الست ترى ان قد اتيت بمؤيد * ولا يقال جاءني زيد
 قد خرج عمرو ولا جاءني زيد وخرج عمرو (واجاز الاندلسى على ضعف دخول قد
 في الماضي النفي بما نحو ما قد ضرب ابوه وليس بوجه لعدم السماع والقياس ايضا
 لكون قد لتحقيق وقوع الفعل ومالقيته * قوله (ويجوز حذف العامل كقولك
 للمسافر راشدا مهديا ويجب في المؤكدة نحو زيد ابوك عطوفا اى احقه وشرطها ان

٧ قوله (كما انتفض آه)

اوله * واني لتعروني

لذ كراك هزة * او

نفضه بخطه

تكون مقررة لمضمون جملة اسمية) اعلم ان عامل الحال قد يحذف جوازا ووجوبا ايضا في مواضع قياسية ولا بد من قرينة مع الحذف جائز اكان او واجبا فقرينة ما حذف جائزا حضور معناه كقولك للمسافر راشدا مهديا اي سرراشدا او تقدم ذكره اما في استفهام كقولك قائما في جواب من قال كيف خلف زيدا او في غير الاستفهام كقوله تعالى ﴿ ايجسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين ﴾ اي بل نجتمعها قادرين و من المواضع التي يحذف منها قياسا على الوجوب ان تبين الحال ازدياد ثمن او غيره شيئا فشيئا مقرونة بالفاء او ثم تقول في الثمن بعته بدرهم فصاعدا او ثم زائدا اي فذهب الثمن صاعدا او زائدا اي آخذا في الازدياد يقال هذا في ذى اجزاء بيع بعضها بدرهم والبواقي باكثر وتقول في غير الثمن قرأت كل يوم جزءا من القرآن فصاعدا او ثم زائدا اي ذهبت القراءة زائدة اي كانت كل يوم في الزيادة ومنها ما وقع الحال نائبا عن خبر نحو ضربني زيدا قائما وقد تقدم ومنها اسماء جامدة متضمنة توبيخا على ما لا ينبغي من التقلب في الحال مع همزة الاستفهام وبدونها ايضا كقولهم اتميمامة وقيسيا اخرى وقوله ﴿ ٢ ﴾ في السلم اعيار اجفاء وغلظة ﴿ وفي الحرب اشباه النساء العوارك ﴾ الجفاء بالمد خلاف البر وعركت المرأة اي حاضت ﴿ ٣ ﴾ قوله (وفي العيادة او لاد العلات) ينو العلات او لاد الرجل من نسوة شتى انما سمين علات لانه عل من هذه بعد الاولى والعمل هو الشرب الثاني

٤ قوله (المنتقلة) اي عن صاحب في وقت نحو جاء زيد راكبا فان الركوب منتقل عن ذلك في وقت

٥ قوله (اما التفسير)

اما لتقرير مضمون الخبر وثأ كيد واما للاستدلال على مضمونه ومضمون الخبر اما فخر
 كقوله * انا ابن دارة مشهورا بهانسي * وهل بدارة يا للناس من عار *
 وكقولا انا حاتم جوادا وانا عمرو شجاعا اذ لا يقول مثله الا من اشتهر بالخصلة التي دلت
 عليها الحال كاشتهار حاتم بالجود وعمرو بالشجاعة فصار الخبر متضمنا لتلك الخصلة
 واما تعظيم لغيرك نحو انت الرجل كاملا او تصاغر لنفسك نحو انا عبد الله آ كلا
 كما يأكل العبيد او تصغير للغير نحو هو المسكين مرحوما او تهديد نحو انا الحجاج سفاك
 الدماء او غير ذلك نحو زيد ابوك عطوفا و * هذه ناقة الله لكن آية * ه وهو
 الحق بيننا فقولك آ كلا و مرحوما ومصداقا للاستدلال على مضمون الخبر وقوله مشهورا
 بهانسي وقولك كاملا وسفك الدماء وآية ومعروفا وبيننا لتقرير مضمون الجملة
 وثأ كيد و قولك عطوفا لكليهما وانما سمي الكل حالا مؤكدة وان لم يكن القسم
 الاول اى الذى للاستدلال على مضمون الخبر مؤكدا اذ ليس في كونه حقا معنى التصديق
 حتى يؤكد بمصداق وكذلك ليس في كونهم مساكين معنى كونهم مظلومين لان مضمون
 الحال لازم في الاغلب لمضمون الجملة فان التصديق لازم حقيقة القرآن فصار كأنه هو
 وكذا المرحومية لازمة في الاغلب للسكنة (واختف في العامل في المؤكدة التي بعد
 الاسمية فقال سيويه العامل مقدر بعد الجملة تقديره زيد ابوك احقه عطوفا يقال
 حقت الامر ٦ اى تحققت وعرفته اى اتحققه واتبته عطوفا (وفيه نظر اذ لا معنى
 لقولك ٧ تيقنت الاب وعرفته في حال كونه عطوفا وان اراد ان المعنى اعلمه عطوفا
 فهو مفعول ثان للاحال (وقال الزجاج العامل هو الخبر لكونه مؤولا بمسمى نحو انا حاتم
 سخيا وليس بشئ لانه لم يكن سخيا وقت تسميته بحاتم ولا يقصد القائل بهذا اللفظ
 هذا المعنى وايضا لا يطرده ذلك في نحو * هذه ناقة الله لكم آية * وهو الحق
 مصداق * وغير ذلك مما ليس الخبر فيه علما (وقال ابن خروف العامل المبتدأ لتضمنه
 معنى التنبيه نحو انا عمرو شجاعا وهو بعيد لان عمل المضمر والعلم في نحو انا زيد وزيد
 ابوك مما لم يثبت نظيره في شئ من كلامهم (والاولى عندي ما ذهب اليه ابن مالك
 وهو ان العامل معنى الجملة كما قلنا في المصدر المؤكد لنفسه او لغيره كأنه قال يعطف
 عليك ابوك عطوفا ويرحم مرحوما وحق ذلك مصداقا وذلك لان الجملة وان كان
 جزءا لها جامدين جودا محضا فلا شك انه يحصل من اسناد احد جزئها الى الاخر
 معنى معانى الفعل الا ترى ان معنى انا زيد انا كائن زيد فعلى هذا لا يتقدم المؤكدة
 على جزئ الجملة ولا على احدهما لضعفهما في العمل وذلك خلفا معنى الفعل فيها هذا
 ويحوز حذف الحال مع القرينة كقولك لقيته في جواب من قال اما ليت زيدا راكبا
 ولا يجوز الحذف اذا ثبت عن غيرها كما في ضربى زيدا قائما واذا توقف المراد على
 ذكرها كما تقول في الحصر لا تأتيني الا راكبا وقد يلزم بعض الاسماء الحالية نحو كافة
 وقاطبة ولا تضافان وتقع كافة في كلام من لا يوثق بعريته مضافة غير حال وقد خطوا
 فيه * قوله (٨ التمييز ما يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة) قوله

٥ وهو زيد معروفا وهو

الحق مصداقا نسجه

٦ قوله (اى تحققت) وكذا

حقته

٧ قوله تيقنت الاب آه

وصرت منه على يقين

٨ التمييز مصدر ميزت اذا

خلصت شيئا من شئ وشبهه

بالمفعول انه واقع في الامثلة

موقع المفعول (حلي)

ما يرفع الابهام (جنس يدخل فيه التمييز وغيره كالحال والصفة وشبههما) وقال عن ذات (احترازا عن الحال فانه يرفع الابهام ولكن لاعن ذات) قلت سلمنا ان الحال تخرج عنه لانها ترفع الابهام عن هيئة الذات لاعن نفسها (وكذا زيد القهقري في قولك رجع زيد القهقري يرفع الابهام عن هيئة الذات التي هي الرجوع لاعن نفس الرجوع لان ماهية الرجوع معلومة غير مبهمة وهي الانتقال الى ما ابتدأت الذهاب عنه لكن الصفة في نحو جاني ٩ رجل طويل او ظريف يدخل فيه لان رجلا ذات مبهمة بالوضع صالحة لكل فرد من افراد الرجال فذكر احد اوصافه تمييزا عما يخالفه كما تميز بطويل عن قصير فطويل اذن رفع الابهام المستقر اى الثابت وضعا على مافسره المصنف من الذات المذكورة وكذا يدخل فيه عطف البيان في نحو جاني العالم زيد وكذا البدل ٢ من الضمير الغالب في نحو مررت به زيد لانه يرفع الابهام عن المقصود بالضمير كما في نعم رجلا وره رجلا سواء ويدخل فيه ايضا المضاف اليه في نحو خاتم فضة كما يدخل فيه اذا انتصب لان معنى النصب والجر فيه سواء وكذا يدخل فيه المجرور في نحو مائة رجل وثلاثة رجال وله ان يعتذر ٣ بان المجرور بالعدد داخل في الحد وهو تمييز والتمييز نفسه قد ينجر اذا كان جره اخف من نصبه كما في هذا كما اعتذر في حد المفعول عن الاعتراض بنحو ضرب ضرب شديد بانه مفعول مطلق لكنه لم ينتصب لغرض قيامه مقام الفاعل وكذا في ضرب زيد وسير يوم الجمعة وفر سخان (قوله الابهام المستقر) قال احتزرت بالمستقر عن الابهام في اللفظ المشترك فان صفة المشترك ترفع الابهام عن المشترك في نحو ابضرب عينا جارية لكن الابهام فيه ليس بوضع الواضع فان الذى يثبت منه بوضع الواضع انما يكون بان يضع الواضع لفظا لمعنى مبهم صالح لكل نوع كالعدد والوزن والكيل لا ان يضع لفظا لمعنى معين ثم اتفق اما من ذلك الواضع او من غيره ان يضع ذلك اللفظ لمعنى اخر فيعرض له الابهام عند المستعمل لاجل الاشتراك العارض فمثل هذا الابهام غير مستقر في اصل الوضع بل عرض بسبب الاشتراك العارض قلت معنى المستقر في اللغة هو الثابت ورب عارض ثابت لازم والابهام في المشترك ثابت لازم مع عدم القرينة بعد اتفاق الاشتراك ومع القرينة ينتفى الابهام في المشترك وفي العدد وسائر المقادير فلا فرق بينهما ايضا من جهة الابهام ٤ ولا يدل لفظ المستقر على انه وضعى كما فسر والحد لا يتم بالعناية والالفاظ المجملة في الحد مما يخل به (قوله عن ذات مذكورة او مقدرة) ليشمل النوعين التمييز عن المفرد والتمييز عن النسبة * (قوله فالاول عن مفرد مقدار غالبا اما في عدد نحو عشرين درهما وسيأتي واما في غيره نحو رطل زيتا ٥ ومنوان سمنسا وعلى التمرة مثلها زيدا فيفردا ان كان جنسا الا ان يقصد الانواع ويجمع في غيره ثم ان كان بتنوين او بنون التثنية جازت الاضافة والا فلا وعن غير مقدار نحو خاتم حديدا والخفض اكثر) قوله فالاول يعنى الذى يدفع الابهام عن ذات مذكورة (قوله عن مفرد) لفظه عن في مثله تفيد ان ما بعدها مصدر لما قبلها وسبب له كما يقال افعلت هذا عن امرئ وعن

٩ وقوله (رجل طويل او ظريف يدخل فيه لان رجلا ذات مبهمة بالوضع صالحة لكل فرد) الماهية معلومة والابهام في الافراد كما في الرجوع بعينه وكذا الحال في جاني العالم فان الماهية المخصوصة مفهومة من هذه الصفة

٢ قوله (من الضمير الغائب في نحو مررت به زيدا) هذا اذا لم يرجع الضمير في به الى مذكور لكن حقه حينئذ ان يميز لان يبدل منه وان رجع الى مذكور فلا استواء في الابهام

٣ عن الاعتراض بنحو خاتم فضة ومائة رجل بان المجرور في هذين داخل نسخته

٤ قوله (لا يدل لفظ المستقر على انه وضعى) وربما يقال المطلق ينصرف الى الكامل عرفا وهو الوضعى • وقفيان برا نسخته

تقدمك اى ان امرك سبب لحصوله فالتمييز صادر عن المفرد اى المفرد لابهامه سبب له
او عن نسبة في جملة او شبهها اى النسبة سبب له لانك تنسب شيئا الى شئ في الظاهر
والمنسوب اليه في الحقيقة غيره فتلك النسبة اذن سبب لذلك التمييز وكذا معنى قوله
بعد ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه اى للاسم الذى صدر انتصاب التمييز عنه كزيد
في طاب زيد نفسا لانه لولا انك اسندت طاب اليه لم يكن ينتصب نفسا بل كان يرتفع
اذ هو في الاصل فاعل اى طاب نفس زيد فزيد هو سبب لانتصاب نفسا وكذا معنى قولهم
ينتصب عن تمام الاسم او عن تمام الكلام اى ان تمامهما سبب لانتصاب التمييز تشبيها له
بالمفعول الذى يحى بعد تمام الكلام بالفاعل ويجوز ان يقال ان عن في هذه المواضع
بمعنى بعد كما قيل في قوله تعالى ﴿ لتركبن طبقا عن طبق ﴾ والاول اولى (قوله عن
مفرد مقدار غالبا) تقول التمييز على ضربين رافع الابهام عن ذات مذكورة ورافعة
عن ذات مقدرة والاول لا يكون الا عن مفرد وذلك المفرد على ضربين اما مقدار وهو
الغالب او غير مقدار (والمقدار ما يقدر به الشئ اى يعرف به قدره وبين والمقادير
اما مقاييس مشهورة موضوعة ليعرف بها قدر الاشياء كالاعداد وما يعرف به قدر المكيال
كالقفيز والاردب والكر وما يعرف به قدر الموزون كصنجات الوزن كالطسوج
والدانق والدينار والمن والرطل ونحو ذلك وما يعرف به قدر المذروع والمسوح
كالذراع وكقدر راحة وقدر شبر ونحو ذلك او مقاييس غير مشهورة ولا موضوعة
للتقدير كقوله تعالى ﴿ ملء الارض ذهبا ﴾ وقولك عندي مثل زيد رجلا واما غيرك
انسانا وسواك رجلا فمحمول على مثلك بالضدية وقولك بطولك رجلا وبعرضه ارضا
وبغلظه خشبا ونحو ذلك من المقاييس ايضا فهذه المقادير اذا نصبت عنها التمييز اردت بها
المقدرات لا المقادير لان قولك عندي عشرون درهما وذراع ثوبا ورطل زيتا المراد
بعشرون هو الدراهم لا مجرد العدد وبذراع المذروع لا ما يذرع به وبرطل الموزون لا ما
يوزن به وكذا في غيرها (وغير المقدار كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله
ويكون بحيث يصح اطلاق الاصل عليه نحو خاتم حديدا ه وباب ساجا و ثوب خزا
والحفص في هذا اكثر منه في المقادير وذلك لان المقدار مبهم محتاج الى ميز ونصب المميز
نص على كونه مميزا وهو الاصل في التمييز بخلاف الجر فانه علم الاضافة فهو في غير المقدار
اولى لان ابهامه ليس كابهام المقدار مع ان الخفة مع الجر اكثر لسقوط التنوين والنونين
بالاضافة وان لم يتغير تسمية البعض بالتبعض نحو قطعة ذهب وقليل فضة لم يحز انتصاب الثانى
على التمييز (وقد خالفوا القاعدة المذكورة فالتزموا الجر في العدد من الثلاثة الى العشرة وفي
المائة والالف وما يتضاعف منهما لكثرة استعمال العدد فاثروا التخفيف بالاضافة مع انه
قد جاء في الشذوذ على الاصل خمسة اثوابا ومائتين عاما وانما تركوا الجر في العدد المركب نحو
احد عشر لان المضاف اليه مع المضاف كاسم واحد لفظا فلو اضيف العدد المركب الى
مميزه والمميز من حيث المعنى هو المبهم المحتاج الى التمييز لكان جعلاً لثلاثة اسماء كاسم واحد

٤ قوله (كصنجات
الوزن) صنجة الميزان
معرب قال ابن السكيت
ولا تقل صنجة

ه قوله (وباب ساجا)
الساج ضرب من الشجر

لقطا ومعنى واما نحو ثلثة عشر فكخالفة المضاف اليه معنى للمضاف سهلت الاضافة وكذا تركوا الجر في الاغلب في العدد الذى فى اخره نون الجمع كعشرون واخواته مع انه كثير الاستعمال ايضا وذلك لان النون فيها ليست بنون الجمع حقيقة كاذكرنا فى صدر الكتاب بل مشابهة لها فلم يحذف فى الاضافة حذف نون الجمع فيها لمباينتها اياها ولم يثبت معها لمشايتها لنون الجمع فتعذرت الاضافة لتعذر اثبات النون معها وحذفها وقد جاء نحو عشر ودرهم قليلا واكثر منه اضافته الى صاحبه نحو عشرون قال * وستوك قد كربت تكمل * اجراء له مجرى اخذ عشر (قوله واما فى غيره) اى فى غير العدد وليس مراده بقوله رطل زيتا ومنوان سمن ومثلها زيدا بيان انواع المقادير بل بيان ما يتم به الاسم المفرد لانه يتم باربعة اشياء اما بنون الجمع كعشرين وقد ذكره قبيل واما بالتثنية وهو اما ظاهر كما فى رطل زيتا واما مقدر كما فى خمسة عشر وفى كم واما بنون التثنية كما فى منوان سمن واما بالاضافة كما فى مثلها والمبهم المحتاج الى التمييز فى ملؤها ومثله هو المضاف لا المضاف اليه لانك لو جئت بالظاهر بدل الضمير وقلت مل الاناء ومثل زيد لاحتاج الكلام ايضا الى التمييز لابهام المثل والمل اى قدر ما يملأ به الشئ فرجلا تفسير مثل وزيد تفسير مل (ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها والاسم مستحيل الاضافة مع التثنية ونون التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانية فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار به كلاما تاما فيشابه التمييز الا فى بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يكون بعد تمام الكلام فيصير ذلك الاسم التام قبله عاملا لمشايعته الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء التى تم بها الاسم انما قامت مقام الفاعل الذى به يتم الكلام لكونها فى اخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها ولا ينتصب التمييز عنه فلا يقال عندى الراقد خلا وقد يكون الاسم فى نفسه تاما لا بشئ آخر اعنى لا يجوز اضافته فينتصب عنه التمييز (وذلك فى شيئين احدهما الضمير وهو الاكثر وذلك فى الاغلب فيما فيه معنى المبالغة والتخمين كواضع التجب نحو ياله رجلا وياله قصة ويالك ليل او ويلها خطة وما احسنها مقلة ولله دره رجلا جاءنى وويحه رجلا لقيته وكذا وياله وكذا نعم رجلا وبئس عبدا وساء مثلا ومن هذا الباب اى الذى فيه التخمين ربه رجلا لقيته اذ هو جواب فى التقدير لمن قال ما لقيت رجلا فكانه قيل لقيت رجلا وى رجل ردا عليه ولا ريب فى ان التمييز فى نعم وما بعده عن المفرد وهو الضمير واما فيما قبله اعنى من وياله الى ياله فينظر فان كان الضمير فيها مبهما لا يعرف المقصود منه فالتمييز عن المفرد ايضا كقوله كرم الله وجهه فى نهج البلاغة * ياله مراما ما ابعد * وقول امرء القيس * فيالك من ليل كان نجومه * بكل مغار القتل شدت يذبل * ٢ * وقول ذى الرمة * ويلها ٣ روحة والريح ٤ معصفة * والغيث مرتجز والليل مقرب * وان عرف المقصود من الضمير برجوعه الى سابق معين كقولك جاءنى زيد فياله رجلا وويله فارسا ويوايحه رجلا

٢ وبعده * كان الثريا علقت فى مصامها * بامراس كتان الى صم جندل * مغار القتل الجبل الشديد القتل ومحكمه ويذبل اسم جبل وكأنه يتجعد من طول تلك الليلة حتى كان نجومه شدت فى جبل لا تتحرك اصلا فلا تتحول نجومها السارية من مصامها و موضعها والامراس الاحبال وكتان خيط قنب والبيت لامرء القيس ٣ قوله روحة من الرواح ضد الصباح ومعصفة اى شديدة من قولهم اعصفت الريح اذا اشتدت والغيث مرتجز اى قائل بالرجز وهو الشعر وهو كناية عن كثرة الامطار بحيث ان اقطاره متقاربة كتقارب اجزاء الرجز والليل مقرب اى قريب

٤ قوله معصفة اى ماصفة

ولقيت زيدا فله دره رجلا او بالخطاب لشخص معين نحو قلت لزيد يالك من شجاع والله
 درك من رجل ونحو ذلك فليس التميز عن المفرد لانه لا ابهام اذن في الضمير بل عن
 النسبة الحاصلة بالاضافة كما يكون كذلك اذا كان المضاف اليه فيها ظاهرا نحو يا زيد
 رجلا وكقول الشاعر * ويلم ايام الشباب معيشة * مع الكثرة عطاء الفتى المثلث الندى
 * والله درزيد رجلا قال * لله درانوشروان من رجل * ما كان اعرفه بالدون والسفل
 * وويل زيد رجلا ومثله قولهم قال الله عز من قائل ولقيت زيدا قاتله الله شاعرا او
 من شاعر التميز في جميع هذا ظاهره ومضمرة كما في قولهم كفى زيدا رجلا وحسبك به ناصرا
 وحسبك بزيدا شجاعا اعني ان التميز عن النسبة والتميز نفس المنسوب اليه لا متعلقه فعني
 لله درزيد رجلا لله در رجل هوزيد وويلم ايام الشباب معيشة اي ويلم معيشة هي ايام
 الشباب كما ان معنى كفى زيدا رجلا كفى رجل هوزيد واما قولهم طاب زيدا علما ودارا
 فالتميز فيه متعلق المنسوب اليه لان المعنى طاب علم زيد ودار زيد وقد يحى لهذا من زيد
 شرح في التميز عن النسبة (وثانيهما اسم الاشارة كقوله تعالى * ماذا اراد الله بهذا مثلا *)
 فيمن قال انه تميز لاحال وكذا قولك جبذا زيدا رجلا والعامل في التميز ٤ في القسمين هو
 الضمير واسم الاشارة لتمامهما ومشابهتهما للفعل التام بفاعله فلا تظن ان الناصب
 للتميز في نعم رجلا وبئس رجلا وساء مثلا وجبذا رجلا هو الفعل بل هو الضمير كما في ربه
 رجلا (قوله في فردان كان جنسا الا ان يقصد الانواع ويجمع في غيره) ليس بتقسيم حسن
 والحق ان يقال ان التميز عن الذات المذكورة اما ان يكون عن عدد او عن غيره والاول
 اما ان يكون جنسا او لا والجنس اما ان يقصده الانواع او لا وعلى كلا الوجهين يجب
 افراد التميز والاول يجب خلوه عن تاء الوحدة نحو عشرون ضربا او تمرا والثاني يجب
 كونه مع تاء الوحدة نحو عشرون ضربة او تمره فالاول لبيان عدد الانواع والثاني لبيان
 عددا لا حاد ولا يجوز ان تقصد الامرين اي البيانين فتقول عشرون ضربين اي ان
 كل عشرة نوع او تقول عشرون ضربا بمعنى اختلاف انواع آحاده لان الاعداد
 لا يثنى بميزها المنصوب ولا يجمع كما يحى في بابها وان كان عن عدد ليس بجنس وجب
 افراده نحو عشرون رجلا او درهما والذي عن غير العدد ان كان جنسا وقصدت
 الانواع فثن ان اردت المثنى واجمع ان قصدت الجمع والافراد نحو عندي مثله تمرا
 او تمرين او تمرورا وان كان جنسا ولم يقصد الانواع فالافراد واجب نحو مثله تمر او
 ان لم يكن جنسا طابقت به ما تقصد مفردا كان او مثنى او مجموعا كقولك مثله رجلا او رجلين
 او رجلا فقوله ويجمع في غيره ليس بصحيح ويعني بالجنس ههنا ما يقع لفظ الواحد المجرد
 عن تاء الوحدة منه على القليل والكثير فتمر وضرب جنس بخلاف رجل وفرس (قوله
 ه فان كان بالتونين او بنون التثنية جازت الاضافة) انما جازت اشارة التخفيف وذلك نحو
 رطل زيت و منواسمن وكان عليه ان يقيد التونين بالظاهرة فان ما فيه توين مقدرة وهو
 في بابين كم الاستفهامية والجزء الثاني من احد عشر واخواته لا يضاف في الاغلب الى
 التميز كما يحى في بابهما (قوله والافلا) وذلك اذا كان مع نون الجمع او الاضافة اما نون

٤ عن الضمير واسم الاشارة
 نحوه

ه قوله فان كان وفي المتن ثم
 ان كان

٦ اللام للتعجب والمدح وهو
 اما التعجب من خيره وجوده
 او من لبسه الذي ارتضعه
 من ثدى امه و ترباه
 مثل ذلك الولد الكامل في
 الصفات والدر في الاصل
 مصدر در اللبن اى نزل من
 الضرع وقيل اريد به ههنا
 الخير فانهم يعتقدون ان اللبن
 منشأ لكل خير لانه من
 غالب اقواتهم وهو مرفوع
 بالابتداء عند سيبويه
 وبالظرف عند ابى الحسن
 وفارسا من باب تمييز النسبة
 عند المص او من تمييز المفرد
 عند الزمخشري وصاحب
 الهادى حلى
 ٧ فان قلت ان التميز ما يرفع
 الابهام عن ذات وظاهر ان
 النسبة ليست بذات قلت
 قوله عن نسبة غير متعلق
 بقوله الثانى بل متعلق
 بمتعلق الثانى وهو يرفع اى
 والثانى عن ذات مقدرة
 ناشئة عن نسبة في علم السامع
 وان نشأت النسبة عن
 الذات في الحقيقة حلى
 ٢ (قوله زيد متفق شحما)
 تفقا السحابة عن مائها
 اى تشقت

الجمع فلما ذكرنا من انها ليست بنون جمع حقيقة بل هى مشبهة له واما قولهم في حسنون
 وجهها حسنو وجه فليس من هذا الصنف لان التمييز فيه عن نسبة وكلامنا في التمييز عن
 المفرد وكذا قولهم ممتلىء ماء ومثلان ماء ومثلان ماء وانا كثر منه ما ليس مما انتصب فيه
 التمييز عن التنوين الظاهر والمقدر وعن نون التثنية كما ظن بعضهم بل التمييز فيه عن
 النسبة كما في امتلاء الاناء ماء فهو اذن عن شبه تمام الكلام واما الاضافة فانما امتنع الاضافة
 معها لان الاضافة مع وجود المضاف اليه محال اذ لا يضاف اسم الى اسمين بلا حرف
 عطف فان اضيفت مع حذف المضاف اليه كما تقول في عندي مثل زيد رجلا مثل رجل
 فسد المعنى لانك تريد عندي رجل ولا تريد عندي شئ مثل رجل وكذا الوقت في عندي
 ملؤه عسلا ملء عسل لان الملء هو قدر ما يملأ ولا معنى لقولك قدر ما يملأ العسل (قوله
 وعن غير مقدار) قد ذكرنا لم كان الجرفيه اكثر * قوله (والثاني عن نسبة في جملة او ما
 ضاهاها نحو طاب زيد نفسا وزيد طيب ابا وابوة ودارا وعلا او في اضافة مثل يعجبني
 طيبه ابا وابوة ودارا وعلا ٦ ولله دره فارسا) ٧ يعنى بالثاني ما يرفع الابهام عن ذات
 مقدرة (قوله عن نسبة في جملة) اى نسبة حاصلة في جملة او شبه جملة وشبه الجملة اما اسم
 الفاعل مع مرفوعه نحو ٢ زيد متفق شحما والبيت مشتعل نارا او اسم المفعول معه نحو
 الارض مفجرة عينا او افعال التفضيل معه نحو انا اكثر منك مالا وخير مستقرا او الصفة
 المشبهة معه نحو زيد طيب ابا او المصدر نحو اعجبني طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل
 نحو حبسك بزيد رجلا وويلم بزيد رجلا ويا لزيد فارسا (قوله او في اضافة) عطف على قوله
 في جملة اى نسبة في اضافة نحو اعجبني طيبه نفسا وقد ذكرنا انه داخل في شبه الجملة اعنى
 ما ضاهاها واما قوله لله دره فارسا فقد ذكرنا انه يكون عن نسبة ان كان الضمير معلوما
 او كان در مضافا الى ظاهر واما ان كان در مضافا الى ضمير مجهول فالتمييز عن مفرد
 والحق ان التمييز في نحو لله در زيد فارسا وويلم لذات الشباب معيشة عن نسبة في شبه جملة
 ايضا لان فيه معنى الفعل اى عجبنا من زيد فارسا وعجبنا من لذات الشباب معيشة (قوله ابا
 وابوة ودارا وعلا) تفصيل للتمييز الكائن عن النسبة وذلك ان يقال اما ان يكون نفس
 ما انتصب عنه لا غير نحو كفى زيد رجلا ولله در زيد رجلا فرجل هو زيد لا غير ونعنى
 بما انتصب التمييز عنه الاسم الذى اقيم مقام التمييز حتى يبق التمييز بسبب قيام ذلك الاسم
 مقامه فصلة كزيد في طاب زيد نفسا فان الاصل طاب نفس زيد وكالارض في قوله تعالى
 * وفجرنا الارض عيونا * فان اصله فجرنا عيون الارض وكذا كفى زيد رجلا كان
 في الاصل كفى رجل هو زيد واما ان يصلح ان يكون نفسه ومتعلقه نحو طاب زيد ابا
 يجوز ان تريد ابا نفس زيد وان تريده ابا واما ان لا يصلح ان يكون نفسه بل يكون صفة
 نفسه لا غير نحو طاب زيد علما واما ان يصلح ان يكون صفة نفسه وصفة متعلقه نحو طاب
 زيد ابوة يجوز ان يكون المعنى طاب ابوته لغيره او طاب ابوة ابيه واما ان لا يصلح ان يكون
 نفسه ولا صفة نفسه بل يكون متعلقه لا غير نحو طاب زيد دارا (والقسمة الحاصرة
 ههنا ان تقول اما ان يصلح ان يكون نفس ما انتصب عنه اولا والا اول اما ان يصلح

٣ (قوله كفى زيد رجلا)
الظاهر انك اذا قلت كفى
زيد كان هناك ابهام في ان
الكافي من زيد ماذا هو
رجوليته او علمه او شهادته
فاذا قلت رجلا كان المقصود
رجوليته اي كفى رجلية
زيد وكذا اذا قلت شهيدا
كان المعنى كفى شهادته وعلى
هذا ينبغي ان يضاف ههنا
ايضاشي الى زيد فيقال كفى
شيء زيد هو رجوليته وما
ذكره الشارح ههنا وفيما
تقدم يدل على ان الابهام في
ان الذات الكافي الذي هو
زيد ماذا فيكون التردد
والابهام في ذات موصوف
بالرجولية وذات موصوف
بالشهادة الى غير ذلك
فيفسر بذات مع صفة
الرجولية او بذات مع صفة
الشهادة والحق ما ذكرناه
وكذا الحال في طاب زيد
ابا اذا كان الاب عبارة عن
زيد فان حاصله ايضا طاب
زيد ابوة والتقدير طاب شيء
زيد هو ابوته وكذا معنى الله
در زيد فارسل الله در فرورسيته
وكذا معنى عز قائلا عز قائليته
وعلى هذا قياس نظائره
فتأمل
٤ اما وصفا نسخته

ان يكون نفس متعلقه ايضا كطاب زيدا ابا او لا يصلح نحو كفى زيد رجلا والثاني اما ان
يصلح ان يكون صفة نفسه اولا والاوول اما ان يصلح ان يكون صفة متعلقه ايضا كطاب
زيد ابوة او لا نحو طاب زيد علما والثاني نحو طاب زيد دارا واذا قصدنا ان نصرح بالذات
المقدرة ههنا قلنا في ٣ كفى زيد رجلا كفى شيء زيد رجلا وفي طاب زيد نفسا طاب شيء زيد
نفسا او علما او دارا فالذات المقدرة هي الشيء المنسوب اليه كفى وطاب فاذا اظهرته
صار زيد في كفى زيد رجلا بدلا منه وفي طاب زيد نفسا مضافا اليه شيء ورجلا تميز لشيء
المقدر وكذا نفسا ودارا وعلما فان قصدنا ان نرد التمييز في هذه الامثلة كلها الى اصله حين
كان منسوب اليه الفعل او شبه ونرد الاسم الذي انتصب عنه التمييز الى مركزه الاصل جعلنا
ما انتصب عنه التمييز ان كان التمييز نفسه بدلا من التمييز او عطف بيان له فنقول كفى رجل
زيد وطاب اب زيد وان كان التمييز متعلقا لما انتصب عنه ٤ او وصفاله او غير وصف
اضفنا التمييز الى ما انتصب عنه نحو طاب ابوة زيد وابوزيد وعلم زيد ودار زيد ونفس زيد
جعلنا النفس كالتعلق له حتى صح اضافتها اليه * قوله (ثم ان كان اسما يصح جعله لما
انتصب عنه جاز ان يكون له ولتعلقه والافهو لمتعلقه فيطابق فيهما ما قصد الا ان يكون
جنسا الا ان يقصد الانواع وان كان صفة كانت له وطبقه واحتملت الحال) يعني
ان التمييز عن النسبة اما ان يكون اسما او صفة والاسم اما ان يصح جعله لما انتصب عنه
اولا فان صح جعله لما انتصب عنه يعني ان صح ان يكون نفسه كابا او صفة نفسه كابوة
جاز ان يكون له ولتعلقه يعني جاز ان يكون ما صح ان يكون نفسه نفس متعلقه ايضا كابا
في طاب زيدا ابا فانه يصح ان يكون زيد او ان يكون ابا زيد وكذا جاز ان يكون ما صح
ان يكون صفة لنفسه صفة لمتعلقه ايضا كابوة في طاب زيد فانه يصح ان يريد بها
ابوة زيد نفسه لاولاده وان يريد ابوة ابيه له وما كان ينبغي له هذا الاطلاق فان رجلا
في كفى زيد رجلا صح ان يكون لما انتصب عنه ولا يجوز ان يكون لمتعلقه وكذا علما صح
ان يكون صفة لما انتصب عنه ولم يصح ان يكون صفة لمتعلقه (قوله فيطابق فيهما)
يعني بالمطابقة الافراد ان قصد المفرد والتثنية ان قصد التثنية والجمع ان قصد الجمع
(قوله فيهما) اي في التمييز الذي جعلته لما انتصب عنه والتمييز الذي جعلته لمتعلقه
(وقوله ما قصد) اي المفرد والمثنى والجمع تقول فيما جعلته لما انتصب عنه طاب زيد
ابا والزيدان ابوين والزيدون آباء طابقت بالتمييز ما قصدت اليه وهو ما انتصب
عنه اي زيد فثبته ان ثبت زيد او جعلته ان جعلته واذا جعلته لمتعلقه فان قصدت
اباه وحده افردت ابا لان المقصود به مفرد وان قصدت ابوي زيد ثبتت ابا فقلت
طاب زيد ابوين لان المقصود به مثنى وان قصدت آباءه جعلته فقلت طاب زيد آباء
لان المقصود مجموع وقد يلتبس الامر في نحو طاب زيد ابا وطاب الزيدان ابوين
وطاب الزيدون آباء هل التمييز لما انتصب عنه او لمتعلقه فليرجع الى القران ان كان
فاما ان اختلف التمييز وما انتصب عنه افرادا وتثنية وجعا ولم يكن التمييز جنسا
نحو طاب زيد ابوين او آباء وطاب الزيدان ابا او آباء وطاب الزيدون ابوين او آباء

الاكثرين حصا * وبعده *
قوم هم الانف والاذناب
غيرهم * ومن يسوي بانف
النافذة الدنيا *

٦ (قوله غضاضة) ذلة
ومنقصة

٧ (قوله وابشر بذلك)
بشرت الرجل ابشره بشرا
و بشرت بكذا ابشر اى
استبشرت

٨ (قوله وقرمك عيونا)
قرت عينه تقروهي تقيض
مخنت

٢ (قوله ورجح المصنف
الى قوله وانا لا ارى
بينهما فرقا) اعتبر المص ان
العامل هو التعجب نفسه
او المدح نفسه فكانه قال
على سبيل الانشاء تعجب
منه فارسا فان جعل تميزا
كان المعنى تعجبت من فرسيته
وان جعل حالا كان المعنى
تعجبت منه في حال فروسيته
فيتقيد انشاء التعجب بزمان
الفروسية وليس بمقصود
والشارح زاد اعتبار معنى
الحسن فيه وجعله عاملا
في التميز والحال فصار مأل
المعنى على الوجهين واحدا

فلا يلبس في ان التميز ليس لما انتصب عنه بل هو لمتعلقه والاطابق ما انتصب عنه واما
ان اختلفا وكان التميز جنسا نحو طاب الزيد ان او الزيدون ابوة فاللبس حاصل
اذ يصح ان يكون لما انتصب عنه وملتعلقه ولم يطابقه لكونه جنسا وكذا تطابق به
ما تقصده فيما لا يصح الالتماعه نحو طاب زيد دارا ودارين ودورا هذا ما قاله المصنف
والاولى ان يقول فيما ليس بجنس سواء جعلته لما انتصب عنه او لمتعلقه انه ان لم يلبس
فالاولى الافراد وعدم المطابقة نحوهم حسنون وجهها وطيون عرضا ويجوز
وجوها واعراضا قال الله تعالى ﴿ فان ظن لكم عن شيء منه نفسا ﴾ وقال على
رضي الله تعالى عنه ﴿ فطيبوا عن انفسكم نفسا ﴾ واما اذا اللبس فالمطابقة لا غير
لا يجوز زيد طيب ابوا انت تريد آباء او ابوين وكذا لا تقول طاب زيد دارا وانت تريد
دارين قال الله تعالى ﴿ وفجرنا الارض عيونا ﴾ واما قول الخطيئة * ه والا كرمين
اذا ما ينسبون ابا * فانما وحد الاب فيه لانهم كانوا ابناء اب واحد ويجوز جمع المثني
اذا لم يلبس نحو قر زيد عيونا قال ابو طالب يخاطب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
﴿ فاصدع بامرئك ما عليك ﴾ ٦ غضاضة * ٧ وابشر بذلك ٨ وقرمك عيونا * (قوله الا
ان يكون جنسا) قد ذكرنا مرادهم بالجنس ههنا تقول طاب زيد ابوة سواء اردت
ابوة نفسه او ابوة ابيه فقط او ابوة ابويه او ابوة آباءه وكذا تقول طاب الزيدان
او الزيدون ابوة وتريد الابوات المذكورة وكذا تقول طاب زيد علما مع كثرة علومه
الا ان تقصد الانواع فتقول طاب زيد علوما او علمين على حسب ما تقصد قال تعالى
﴿ بالاحسين اعمالا ﴾ (قوله وان كان صفة) قيم قوله ان كان اسما يعنى ان الصفة
لم تجئ صالحة لما انتصب عنه وملتعلقه كاجاء الاسم بل لم يجئ الالما انتصب عنه فقط
فيجب اذن ان تطابقه اذ ليس في الصفات ما يقع على القليل والكثير بلفظ المفرد حتى
يكون جنسا وذلك نحو لله درك اودر زيد فارسا وكفى زيد شجاعا (قوله واحتملت
الحال) قال الاكثر هو تميز (وقال بعضهم هي حال اى ما عجب في حال فروسيته
(٢ ورجح المصنف الاول قال لان المعنى مدحه مطلقا بالفروسية فاذا جعل حالا اختص
المدح وتقيد بحال فروسيته وانا لا ارى بينهما فرقا لان معنى التميز عند ما احسن
فروسيته فلا يمدحه في غير حال الفروسية الا بها وهذا المعنى هو المستفاد من ما احسنه
في حال فروسيته وتصريحهم بمن في الله درك من فارس دليل على انه تميز وكذا قولهم
عز من قائل والتميز عن المفرد مقدر بمن وكذا ان كان عن نسبة وكان التميز نفس ما انتصب
عنه بدليل تصريحهم به في نحو يالك من ليل وعز من قائل وقاتله الله من شاعر ومررت
برجل هداك من رجل وحسبك من رجل اى هداك هو وحسبك هو فالضمير هو ما انتصب
عنه التميز في هذه المواضع وقد تكلف بعضهم تقدير من في جميع التميز عن النسبة نحو
طاب زيد دارا وعلما وليس بوجه واما معنى قولهم لله درك فالدر في الاصل ما يدر اى
ما ينزل من الضرع من اللبن ومن النعيم من المطرد وهو ههنا كناية عن فعل الممدوح
الصادر عنه وانما نسب فعله اليه تعالى قصد التعجب منه لان الله تعالى منشي العجايب

فكل شئ عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه اليه تعالى ويضيفونه اليه تعالى نحو قولهم
 لله انت والله ابوك فمعنى لله دره ما اعجب فعله * قوله (ولا يتقدم التمييز والاصح ان
 لا يتقدم على الفعل خلافا للمازني والمبرد) اي لا يتقدم التمييز على عامل اذا كان عن تمام
 الاسم اتفاقا وكذا لا يفصل بين عامله وبينه وقوله * ثلاثون للمجرحولا كيلا * ضرورة
 وانما لم يتقدم لان عامله اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرنا وهي
 كونه تاما كما ان الفعل يتم بفاعله اما اذا كان عن النسبة فان كان عن الصفة المشبهة وافعل
 التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل مما ليس من الاسماء المتصلة به نحو لله دره فارسا ودر
 زيد فارسا وويلم زيد شجاعا وويلم زيد رجلا فلا يتقدم على عامله لضعف الصفة والافعل
 ٣ وما فيه معنى الفعل وكون المصدر بتقدير الحرف الموصول وليس العامل في نحو نعم
 رجلا زيد وحذار رجلا عمرو هو الفعل غير المتصرف بل الضمير واسم الاشارة كما تقدم
 فلا يتفرع عليه انه لا يتقدم على الفعل غير المتصرف كما قال بعضهم واما ان كان العامل
 الفعل الصريح نحو طاب زيد ابا او اسم الفاعل او اسم المفعول فجوز المازني والكسائي
 والمبرد نظر الى قوة العامل ومنعه الباقون قيل لانه في الاصل فاعل الفعل المذكور
 كما في طاب زيد ابا او فاعل الفعل المذكور اذا جعلته لازما نحو * وفجرنا الارض
 عيوننا * اي تفجرت عيونها او فاعل ذلك الفعل اذا جعلته متعديا نحو امتلاء الاناء ماء
 اي ملاء الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل في ليست العلة
 بمرضية اذ ربما يخرج الشئ عن اصله ولا يراعى ذلك الاصل كفعول ما لم يسم فاعله
 كان له لما كان منصوبا ان يتقدم على الفعل فلما قام مقام الفاعل لزمه الرفع وكونه بعد
 الفعل فاي مانع ان يكون للفاعل ايضا اذا صار على صورة المفعول حكم المفعول من
 جواز التقديم (وقيل ان الاصل في التميزات ان تكون موصوفات بما انتصب عنه سواء
 كان عن مفرد او عن نسبة وكان الاصل عندي خل راقود ورجل مثله وسمن منوان
 وكذا كان الاصل في طاب زيد نفسا لزيد نفس طابت وانما خولف بها لغرض الابهام
 او لا ليكون اوقع في النفس لانه يتشوق النفس الى معرفة ن ابهم عليها وايضا اذا فسرت
 بعد الابهام فقد ذكرته اجالا وتفصيلا وتقدمه مما نخل بهذا المعنى فلما كان تقدمه
 يتضمن ابطال الغرض من جعله تميزا لم يستقم واصل التمييز التنكير لمثل ما قلنا في الحال
 وهو ان المقصود رفع الابهام وهو يحصل بالنكرة وهي اصل فلو عرف وقع التعريف
 ضايعا (واجاز الكوفيون كونه معرفة ٤ نحو سفه نفسه وغبن رأيه وبطر عيشه والم
 بطنه ووفق امره ورشد امره وزيد الحسن الوجه) وعند البصريين معنى سفه
 نفسه سفهها اوسفه في نفسه والم بطنه متضمن معنى شكا ووفق امره ورشد امره
 وبطر عيشه بمعنى في امره وفي عيشه والحسن الوجه مشبه بالضارب الرجل كما يحى
 في باب الاضافة * واعلم انه لو قيل ان افعل التفضيل اذا اضيف الى شئ فالذي يجري
 عليه افعل التفضيل بعض المضاف اليه نحو هذا الثوب احسن ثوب وان نصب ما بعده
 على التمييز فالمنصوب سبب لمن جرى عليه افعل ومتعلقه نحو زيد احسن منك ثوبا

٣ اي افعل التفضيل
 ٤ قوله (نحو سفه نفسه)
 قال في الصحاح قولهم سفه
 نفسه واخواته كان الاصل
 فيها سفهت نفس زيد ورشد
 امره فلما حول الفعل الى
 الرجل انتصب ما بعده
 بوقوع الفعل عليه لانه صار
 في معنى سفه نفسه بالتشديد
 هذا قول البصريين
 والكسائي ويجوز عندهم
 تقديم هذا المنصوب كما يجوز
 غلامه ضرب زيد وقال
 الفراء لما حول الفعل من
 النفس الى صاحبها خرج
 ما بعده مفسر البديل على
 ان السفه فيه وكان حكمه ان
 يكون سفه زيد نفسا لان
 المفسر لا يكون الا نكرة
 ولكنه ترك على اضافته
 ونصب كنصب النكرة
 تشبيها بها ولا يجوز عنده
 تقديمه لان المفسر لا يتقدم

٥ ففي قولك زيدا فره عبد زيد هو العبد وفي قولك زيدا فره منك عبدا زيد هو مولى العبد (اقول وليس هذا بمطرد الا ترى انك تقول هو اشجع الناس رجلا وهما خير الناس اثنين على ما اوردته سيويه اى هو اشجع رجل في الناس وهما خير اثنين في الناس والمنصوب على التمييز هو من جرى عليه افعول لاسبابه والدليل على انه تمييز قولك هو اشجع الناس من رجل وهما خير الناس من اثنين كما تقول حسبك بزيد رجلا ومن رجل قال الله تعالى ﴿ فالله خير حافظا ﴾ انتصب حافظا على التمييز اى خير من حافظ فهو والجر سواء نحو خير حافظ وخير حافظا فهو حافظ في الوجهين (وقول الاعشى ﴿ تقول ابنتي حين ٦ جد الرحيل ﴾ ابرحت ربا و ابرحت جارا ﴾ ابرحت اى جئت بالبرح او صرت ذا برح والبرح الشدة فعنى ابرحت صرت ذاشدة وكال اى بالغت ٧ وكلت ربا فهو نحو كفى زيد رجلا اى ابرح جار هوانت وكذا قوله ﴿ اجار تاما انت جارة ﴾ لان ماء الاستفهامية تفيد التفخيم كفى قوله تعالى ﴿ القارعة ما القارعة ﴾ اى كملت جارة فعنى ما انت كملت فالمنصوب في عبارات النحاة في نحو قولهم شرار ذاناب ان شر مبتدأ لفظا فاعل معنى المنصوب في مثله تمييز عن النسبة تقديرا اى كائن مبتدأ لفظا بمعنى كائن لفظه مبتدأ وكائن معناه فاعلا ومثله كثير في كلامهم ﴿ قوله (المستثنى متصل ومنقطع ٨ فالمتصل هو المخرج من متعدد لفظا او تقديرا بالا واخواتها والمنقطع المذكور بعدها غير مخرج) اعلم انه قسم المستثنى قسمين وحد كل واحد منهما بمحد مفرد من حيث المعنى قال وذلك لان ماهيتهما مختلفتان ولا يمكن جمع شيئين مختلفي الماهية في حد واحد وذلك لان الخدميين للماهية بذكر جميع اجزائها مطابقة او تضمنا والمختلفان في الماهية لا يتساويان في جميع اجزائها حتى يجتمعا في حد واحد والدليل على اختلاف حقيقتهما ان احدهما مخرج والاخر غير مخرج بلى يمكن جمعهما في حد واحد باعتبار اللفظ لان مختلفي الماهية لا يمنع اشتراكهما في اللفظ فيقال المستثنى هو المذكور بعد الا واخواتها هذا آخر كلامه ولقائل ان يمنع اختلافهما في الماهية (قوله لان احدهما مخرج من متعدد والاخر غير مخرج قلنا لان سلم ان كون المتصل مخرجا من متعدد من اجزاء ماهيته بل حقيقة المستثنى متصلا كان او منقطعا هو المذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيًا واثباتا ثم نقول كون المتصل داخلا في متعدد لفظا او تقديرا من شرطه لان تمام ماهيته فعلى هذا المنقطع داخل في هذا الحد كفى جاءنى القوم الاجارا المخالفة الجمار القوم في المجيء (قوله من متعدد) اى من شئ ذى عدد (قوله لفظا او تقديرا) تفصيل للمتعدد فانه قد يكون ملفوظا به نحو جاءنى القوم الازيدا وقد يكون مقدرًا نحو ماجاءنى الازيد اى ماجاءنى احدا الازيد (قوله بالا واخواتها) ليخرج نحو جاءنى القوم لا زيد وما جاءنى القوم لكن زيد وجاءنى القوم ولم يجئ زيد فالمستثنى الذى لم يكن داخلا في المتعدد الاول قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنس المتعدد كقولك جاءنى القوم الازيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيدا ولم يكن نحو جاءنى القوم الاجارا فقدتين ان المتصل ليس هو المستثنى من الجنس كما ظن بعضهم (ثم ان الاستثناء مشكل باعتبار

٥ قوله (ففي قولك زيدا فره عبد)
عبد) فره بالكسر اشر و بطر
فهو فره و فره بالضم فهو
فاره اى حاذق و قياسه فره
٦ قوله (جد الرحيل) وفي
الصحاح اقول لها حين جد
الرحيل ابرحت ربا
وابرحت جارا اى اجمت
وبالغت
٧ قوله (وكلت ربا) وكل
ثلت لغات ارداها الكسر
٨ المتصل المخرج كذا في
المقروءة

معقولته لان زيدا في قولك جاء في القوم الازيدا لوقلنا انه غير داخل في القوم فهو خلاف
 الاجماع لانهم اطبقوا ان الاستثناء المتصل مخرج ولا اخراج الابدال دخول فان جاز الشك
 في مثله لم يصح في نحو قوله على دينار الا دانقا للعلم بان دانقا مخرج من الدينار والباقي بعده هو
 المقر به وان قلنا انه داخل في القوم والاخراج زيد منهم بعد الدخول كان المعنى جاء زيد مع
 القوم ولم يجئ زيد وهذا تناقض ظاهر ينبغي ان يجنب كلام العقلاء عن مثله وقد ورد
 في الكتاب العزيز ٢ من الاستثناء شئ كثير كقوله تعالى ﴿ فلبث فيهم الف سنة الا
 خمسين عاما ﴾ فيكون المعنى لبث الخمسين في جملة الالف ولم يلبث تلك الخمسين تعالى الله عن
 مثله علوا كبيرا (فقال بعضهم نختار انه غير داخل بل القوم في قولك جاء القوم عام
 مخصوص اي ان المتكلم اراد بالقوم جماعة ليس فيهم زيد وقوله الازيدا قرينة تدل السامع على
 مراد المتكلم وانه اراد بالقوم غير زيد وليس بشئ لاجماع اهل اللغة على ان الاستثناء مخرج
 ولا اخراج الامع الدخول وايضا بتعذر دعوى عدم الدخول في قصد المتكلم في نحوله على
 عشرة الا واحدا لان واحدا داخل في العشرة بقصده ثم اخرج والا كان مريدا بلفظ
 العشرة تسعة وهو محال (وقال القاضي عبد الجبار ايضا هو غير داخل لكنه قال المستثنى
 والمستثنى منه وآلة الاستثناء بمنزلة اسم واحد فقوله على عشرة الا واحدا بمعنى له على
 تسعة لافرق بينهما من وجه فلا دخول هناك ولا اخراج وهذا ايضا غير مستقيم
 لقطعنا بان عشرة في كلامك هذا دالة على المعنى الموضوعة هي له مفردة بلا استثناء
 وهو الخمستان والامفيد للاستثناء وواحدا هو المخرج وتسعة لا تدل على شئ من هذه
 المعاني الثلاثة وايضا اجماعهم على ان الاستثناء مخرج يبطله هذا ويلزم مثل ما فروا منه
 في بدل البعض وبدل الاشتمال كقوله تعالى ﴿ ولله على الناس حج البيت من استطاع ﴾
 لان الناس جنس يع المستطيعين وغيرهم فيكون كانه قال ولله على جميع الناس مستطيعهم
 وغير مستطيعهم بل لله على مستطيعهم وحده (وقال اخرون وهو الصحيح المنفذ عنه
 الاشكالات كلها ما فروا منه وما لزمهم ان المستثنى داخل في المستثنى منه والباقي بعد بدل
 البعض داخل في المبدل منه والتناقض بمجئ زيد وانتفاء مجيئه في جاءني القوم الا زيدا
 غير لازم وانما يلزم ذلك لو كان المجئ منسوبا الى القوم فقط وليس كذلك بل هو منسوب
 الى القوم مع قولك الازيدا كما ان نسبة الفعل في نحو جاءني غلام زيد ٤ ورأيت غلاما
 ظريفا الى الجزئين معا لكنه جرى العادة بانه اذا كان الفعل منسوبا الى شئ ذي جزئين
 او اجزاء قابل كل واحد منهما للاعراب اعرب الجزء الاول منهما بما يستحقه المفرد اذا
 وقع منسوبا اليه في مثل ذلك الموقع وما بقي من اجزاء المنسوب اليه يجران استحق الجر
 كالمضاف اليه ويتبع ان استحق التبعية كافي التوابع الخمسة وان لم يستحق شيئا من ذلك
 نصب كالمستثنى تشبيها بالمفعول في مجيئه بعد المرفوع وان كان جزء العدة في بعض المواضع
 نحو جاءني القوم الازيدا لان المجموع هو المسند اليه (فزبدة الكلام ان دخول المستثنى
 في جنس المستثنى منه ثم اخراجه بالاواخواتها انما كنا قبل اسناد الفعل او شبه اليه فلا يلزم

٢ قوله (من الاستثناء)
 الا في المنقطع

٤ قوله (ورأيت غلاما
 ظريفا) وكذا سائر
 المتبوعات مع توابعها

التناقض في نحو جاءني القوم الازيدا لانه بمنزلة قولك القوم المخرج منهم زيد جاؤني ولا في نحوله على عشرة الادرهما لانه بمنزلة قولك العشرة المخرج منها واحدا على وذلك لان المنسوب اليه الفعل وان تأخر عنه لفظا لكن لا بد له من التقدم وجودا على النسبة التي يدل عليها الفعل اذ المنسوب اليه والمنسوب سابقان على النسبة بينهما ضرورة ٥ ففي الاستثناء لما كان المنسوب اليه هو المستثنى منه مع الا والمستثنى فلا بد من وجود هذه الثلاثة قبل النسبة فلا بد ان من حصول الدخول والإخراج قبل النسبة فلا تناقض * قوله (وهو منصوب اذا كان بعد الا غير الصفة في كلام موجب او مقدا على المستثنى منه او منقطعا في الاكثر او كان بعد خلاو عدا في الاكثر وما خلا وما عدا وليس ولا يكون) شرع بين اعراب المستثنى فبدأ بما يجب نصبه اذ هو في باب المنصوبات وهو في مواضع الاول ٦ ما اجتمع فيه شرطان وقوعه بعد الا وكون الاستثناء في كلام موجب ولم يحتاج الى قوله غير الصفة لانه في نصب المستثنى وما كان بعد الا التي للوصف ليس بمستثنى وإنما اشترط كون الاستثناء في كلام موجب لان غير الموجب لا يجب نصب مستثناه كما يجيى واختلف في عامل النصب في المستثنى (فقال البصريون العامل فيه الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه شيء يملق بالفعل معنى اذ هو جزء مما نسب اليه الفعل وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول) وقال المبردو الزجاج العامل فيه الالقيام معنى الاستثناء به والعامل مابه يقوم المعنى المقضى ولكونها ثابتة عن استثنى كما ان حرف النداء نائب عن نادى (وقال الكسائي هو منصوب اذا انتصب بان مقدرة بعد المحذوفة الخبر فتقدير قام القوم الازيدا قام القوم الا ان زيدا لم يقم وليس بشيء اذ يبقى الاشكال عليه بحاله في انتصاب ان مع اسمها وخبرها لانها في تقدير المفرد واما الاعتراض بانه كيف يعمل الحرف الموصول مقدر او الموصول لا يقدر فلا يرد عليه لان الكوفيين يجوزون تقدير الاسم الموصول كما يجيى واما تقدير الحرف الموصول فله اسوة بالبصريين في تقديرهم ان الناصبة للفعل لكون الحروف التي قبلها كالنائب عنها فالاعنده تكون كالنائب عن ان المقدرة (وقال الفراء الا مركبة من ان ولا العاطفة حذف النون الثانية من ان وادغت الاولى في لام لافاذا انتصب الاسم بعدها فبان واذا تبع ما قبلها في الاعراب فلا العاطفة فكان اصل قام القوم الازيدا قام القوم ان زيدا ٢ لاقام اى لم يقم فلان في حكم ما قبل الا ونقضه نفيا كان ذلك الحكم او اثباتا فهو كقولك كان زيدا اسد الاصل عند بعضهم ان زيدا كاسد فقدموا الكاف وركبوها مع ان (وفيما قال نظر من وجوه لان لا على المعنى الذي اوردنا غير عاطفة ٣ ومع التسليم فان لا العاطفة لا تأتي الا بعد الاثبات نحو جاءني زيد لا عمرو وانت تقول ما جاءني القوم الازيد ولان فيما قال عز لا لان مرة وللأخرى عن مقتضيهما وذلك لانه ينصب بها مرة ويتبع ما بعدها لما قبلها اخرى ولا يجتمع الحكمان معاني موضع ولان المعطوف عليه قليلا ما يحذف والمتعدد الذي هو المعطوف عليه عنده مطرد الحذف نحو ما قام الازيد (وقال بعضهم هو منصوب باستثنى كما ان المنادى منصوب بانادى والا

٥ (قوله في الاستثناء لما كان المنسوب اليه هو المستثنى منه مع آه) هذا مخالف لما سبق في بحث تقديم الفاعل اذا وقع مفعوله بعد الا من ان اكثر التحاة منعوا ان يعمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا في الصورة المذكورة وذلك لان ما بعد الا من حيث المعنى من جملة مستأنفة غير الجملة الاولى لان قولك ما جاءني الازيد بمعنى ما جاءني غير زيد وجاءني زيد فاختصر الكلام وجعلت الجملتان واحدة اذ يشعر كلامه هنا كون المستثنى مع المستثنى منه من جملة واحدة معنى ٦ (قوله ما اجتمع فيه شرطان آه) قيل لكن يحتاج الى قيد آخر وهو ذكر المستثنى منه ليخرج قرأت الا يوم كذا فانه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء وفيه بحث لان الكلام في كونه منصوبا على الاستثناء بدليل قوله اذا كان بعد عدا ٢ ادخال لا على الماضي من غير تكرير قليل جدا ٣ لانها داخلية على الخبر وليس هناك معطوف عليه وقوله مع التسليم اشارة الى امكن تقدير المعطوف عليه اى ان زيدا قد عدوا لاقام

وحرف النداء دليلان على الفعلين المقدرين فالمستثنى على هذا القول مفعول به وقد اعترض عليه بأنه يلزم منه جواز الرفع بتقدير امتنع ولا يلزم ذلك لانا نعمل ما ثبت ورد من كلام العرب ولو ورد الرفع لكنا نقدر امتنع ونحوه الا ترى انه يجب النصب في اياك والاسد بتقدير بعد ونحوه ولو ورد الرفع نحو انت والاسد لكنا نقدر بعد انت والاسد ونحوه (وقال المصنف في شرح المفصل العامل فيه المستثنى منه بواسطة الاقل لانه ربما لا يكون هناك فعل ولا معناه فيعمل نحو القوم الازيدا اخوتك وهذا لا يرد الا على مذهب البصريين ولهم ان يقولوا ان في اخوتك معنى الفعل وان كان من اخوة النسب اى ينتسبون اليك بالاخوة وكذا في امثاله فجاز ان يعمل العامل الضعيف فيما تقدم عليه لتقويه بالا ولا يلزم مثله في المفعول معه فانه لا يتقدم على عامله وان كان فعلا صريحا لان اصل الواو للعطف فروعى ذلك الاصل ولو لم يكن في الجملة ايضا معنى الفعل لجاز ان ينتصب المستثنى اذا الجملة ليست بانقض مشابهة للفعل التام كلاما بفاعله من المفرد الذى يتم بالنون والتنوين فينصب التمييز ولا سيما مع تقويةها بالة الاستثناء والى مثله يشير سيويه في كتابه في مواضع فنقول عمل فيه ماقبله كعمل العشرين في الدرهم ٤ هذا كاه في المستثنى المتصل (واما المنقطع فذهب سيويه انه ايضا منتصب بما قبل الامن الكلام كما انتصب المتصل به وذلك قوله في الكتاب فعمل على معنى لكن وعمل فيه ماقبله كعمل العشرين في الدرهم وما بعد الا عنده مفرد سواء كان متصلا او منقطعا فهى وان لم تكن حرف عطف الا انها كلكن العاطفة للمفرد على المفرد في وقوع المفرد بعدها فلهاذا وجب فتح ان الواقعة بعدها نحو قولك زيد غنى الا انه شقي والمتأخرون لما رأوها بمعنى لكن قالوا انها الناصبة بنفسها نصب لكن للاسماء وخبرها في الاغلب محذوف نحو قولك جاءنى القوم الاخجارا اى لكن جارا لم يبحى (قالوا وقديحى خبرها ظاهرا نحو قوله تعالى ﴿الاقوم يونس لما آمنوا كشفنا عنهم﴾ وقال الكوفيون الا في الاستثناء المنقطع بمعنى سوى وانتصاب المستثنى بعدها كاتصابه في المتصل (وتأويل البصريين اولى لان المستثنى المنقطع يلزم مخالفته لما قبله نفيا واثباتا كما في لكن وفي سوى لا يلزم ذلك لانك تقول لى عليك دينار ان سوى الدينار الفلانى وذلك اذا كان صفة وايضا معنى لكن الاستدراك والمراد بالاستدراك فيها رفع توهم المخاطب دخول ما بعدها في حكم ما قبلها مع انه ليس بداخل فيه وهذا هو معنى الاستثناء المنقطع بعينه وانما وجب النصب في المستثنى من الموجب لان التفريغ لا يجوز فيه كإيجى والابدال ايضا لا يجوز في نحو جاءنى القوم الازيدا لانك لو ابدلت كان المبدل منه في حكم الساقط فيؤدى الى التفريغ في الايجاب فلم يبق الا النصب (قوله او مقدما على المستثنى منه) يعنى اذا كان بعد الا وتقدم على المستثنى منه وجب النصب لانه ان كان في الموجب فقد تقدم وجوب النصب وان كان في غير الموجب فقد بطل البطل لان البطل لا يتقدم على المبدل منه لانه من التوابع فلم يبق الا النصب على الاستثناء على انه قد حكي يونس ان بعض العرب يقول مالى الابوك احد فجعل المستثنى منه المؤخر بدلا من المستثنى كما قيل ما مررت بمثله احد واحد بدل من مثله ويجوز لك ان تقول مالى الابوك

٤ فذهب على هذا ان الجملة
عامة في المستثنى لتمامها للمعنى
الفعل فيها سواء كان معنى
الفعل فيه اولا وهو المختار
عندى نسخه

صديقا على ان ابوك مبتداً ولى خبره وصديقا حال وتقول من لى ابوك صديقا فمن مبتداً
 ولى خبره وابوك بدل من من كانت قلت الى اجد ابوك وصديقا حال وتقول مالى الازيدا
 صديق وعمر او عمر وقت نصب عمرا على العطف على زيدا ورفعته على انه مبتداً محذوف الخبر
 اى وعمر وكذلك * واعلم انه اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب ان تأخر عن انساب
 الى المستثنى منه نحو ما جاءنى الازيدا احد وان تقدم على المنسوب وجب تأخير
 عن المستثنى منه نحو القوم الازيدا ضربت (ولا يجوز عند البصريين تقدمه عليهما معا
 فى الاختيار نحو قولك الازيدا قام القوم وقوله * وبلدة * ليس بهاطورى * ولا خلا الجن
 بهانسي * شاذ عندهم للضرورة وقيل تقديره ليس بهاطورى ولا بهانسي خلا الجن فاضمر
 الحكم والمستثنى منه وبهانسي الظاهر تفسيره فاذا قام المستثنى مع آلة الاستثناء مقام المستثنى
 منه وذلك فى الاستثناء المفرغ التزم عندهم تأخر المستثنى عن عامله فلا يجوز الازيدا
 لم اضرب وزيد الا را كمال يأتى (وجوز الكوفيون فى السعة تقدم المستثنى على المستثنى
 منه والحكم معا نحو الازيدا ضربنى القوم وكذا جوزوا تقديم المستثنى فى المفرغ على
 الحكم نحو الازيدا لم اضرب) والاولى مذهب البصريين لعدم سماع مثل هذا ومنعه القياس
 ايضا وذلك لان المستثنى اخرج من المستثنى منه فى الحقيقة اولا كما ذكرنا ثم نسب الحكم
 الى المجموع وهو فى الظاهر مخرج من الحكم ايضا لان الظاهر انك اخرجت زيدا من حكم
 المجئى فى قولك جاءنى القوم الازيدا وان لم يكن فى الحقيقة مخرجا منه ومرة المخرج ان يكون
 بعد المخرج منه فكان حقه ان يجئ بعد الحكم والمستثنى منه معالكنه جوزا لكثرة استعماله
 تقدمه على احدهما نحو جاءنى الازيدا القوم والقوم الازيدا اخوتك ولم يجوز تقدمه عليهما
 معا وفى المفرغ الذى ليس فيه الا الحكم لم يجوز تقدمه عليه * واعلم ايضا انه لا يلزم ان
 يكون العامل فى المستثنى هو العامل فى المستثنى منه بل قد يختلفان كما فى قولك القوم
 الازيدا اخوتك هذا عند من جعل العامل فى المبتداً الابتداء لا الخبر (قوله او منقطعا على
 الاكثر) اى منقطعا بعد الان نحو ما فى الدر احد الاحجار اهل الحجاز يوجبون نصبه مطلقا
 لان بدل الغلط غير موجود فى الفصحى من كلام العرب وبنو تميم قسموا المنقطع قسمين
 احدهما ما يكون قبله اسم متعدد او غير متعدد يصح حذفه نحو ما جاءنى القوم الاحجار
 وما جاءنى زيد الاعرا فهنا يجوزون البدل ثم ان ذلك الاسم الذى يجوز حذفه
 اما ان يكون مما يصح دخول المستثنى فيه مجازا او لا فالاول نحو قولك ما فى الدار ٦ احد
 الاحجار يصح ان يجعل الحمار انسان الدار كما قال ابو ذؤيب * فان تمس ٣ فى دار برهوة
 ثاوى * انيسك اصداء القبور تصيح * ومثله مالى عتاب الا السيف (فلسيدويه فى مثل
 هذا وجهان اذا بدلت احدهما جعل المنقطع كالمتصل لصحة دخول المبدل فى المبدل
 منه والثانى ان الاصل فى نحو لا احد فيها الاحجار ان يقال ما فيها الاحجار اى ما فيها
 شئ الاحجار لكنه خصص بالذكر من جملة المستثنى منه المحذوف المتعدد ما ظن
 استبعاد المخاطب شمول المتعدد المقدر له كالك تظن ان المخاطب يستبعد خلوها من

ه (قوله ليس بهاطورى)
 الطور الجبل والطورى
 الوحشى من الطير والناس
 يقال جام طورى وطورانى
 ويقال ما بهاطورى اى احد
 قال العجاج وبلدة البيت

٦ لفظا احداذا وقع فى النفى
 كان لمن يعقل فلهذا كان
 استثناء الحمار منقطعا

٣ (قوله فان تمس فى دار
 برهوة ثاوى آه) الرهوة
 والرهو المكان المرتفع
 والمنخفض ايضا يجتمع فيه
 الماء وهو من الاضداد
 ورهوة فى شعراى ذؤيب
 عقبة بمكان معروف والصدى
 ذكر البوم والصدى ايضا
 ما يجيبك بمثل صوتك
 فى الجبال وغيرها

الادعى فقلت لا احد فيها تأكيذا لنفى كون الادعى بها فلما ذكرت ذلك المستبعد اقيت ذلك المستثنى على ما كان عليه في الاصل من الاعراب تنبيه على الاصل وجعلته بدلا من ذلك المذكور فعلى هذا لا يكون هذا من قبيل الاستثناء المتصل كما كان في الوجه الاول (وذهب المازني الى انه من باب تغليب العاقل على غيره كاتقول الزيدان والجار جاؤني وهذا لا يطرده في جميع الباب نحو قوله تعالى ﴿ وما لهم به من علم الا اتباع الظن ﴾ وقولهم ليس له سلطان الا التكف ونحو ذلك والثاني اى الذى لا يدخل فيه المستثنى في ذلك الاسم مجازا فليس فيه الا الوجه الثاني من قول سيويه وذلك نحو ما جاءني زيد الاعرو وما اعانه اخوانكم الاخوانه قال ﴿ ٤ ﴾ والحرب لا يبقى لجاحها التخييل والمراح ﴿ ٥ ﴾ الا الفتى الصبار في التجيدات والفرس الوقاح ﴿ ٦ ﴾ وقال ﴿ عشية لا تغنى المراح مكانها ﴾ ولا النبل الا المشر في المصمم ﴿ ٧ ﴾ والثاني من القسمين الاولين ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فبنو تميم ههنا يوافقون المجازيين في ايجاب نصبه كقوله تعالى ﴿ لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم ﴾ اى من رحمه الله تعالى (وقال بعضهم لا عاصم اى لا معصوم فاستثناء متصل (وقال السيرا في المراد بمن رحم الراحم اى الله تعالى لا المرحوم فيكون ايضا متصلا واما قوله تعالى ﴿ فلولوا كان من القرون من قبلكم اولوا بقية ينهون عن الفساد في الارض الا قليلا ﴾ وقوله تعالى ﴿ فلولوا كانت قرية آمنت فنفعها ايمانها الا قوم يونس ﴾ فلا يجوز الابدال في الآيتين لان التحضيض كالامر والشرط ولا يجوز ليقم القوم الا زيد وان قام احد الا زيد وكان الزجاج يحيز البدل في قوم يونس لان معنى لولا كانت قرية آمنت ما آمنت قرية لان اللوم على ما فات دلالة على انتفاء ومثله قولهم لا تكونن من فلان في شيء الاسلاما بسلام اى متاركة ووداعا من قوله تعالى ﴿ واذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما ﴾ ومعنى بسلام اى مع سلام اى متاركة متتابعة ويجوز ان يكون الباء للبدل اى تسلم عليه وترد سلامه بدل سلامه ولا تخالطه اكثر من هذا ومنه قولهم ماضر الامانفع وما زاد الامانقص وما فيهما مصدرية وابوسعيد وابن مبرمان يقدران الخبر اى ولكن النقصان امره ولكن النفع امره (ومنه سيويه ان مابعد الا في المنقطع مفرد كما مر قبل واما نحو قوله ﴿ ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم ﴾ بهن فلول من ه قراع التكايب ﴿ وقوله ﴿ فتى كملت اخلاقه غير انه ﴾ جواد فاي سبق من المال باقيا ﴿ فظاهر فيه اول وجهى سيويه المذكورين وذلك ان الشاعر قصد جعله من المتصل مبالغة في المدح اى ان كان ولا بد من العيب ففهم عيب واحد فحسب وهو فلول سيوفهم من القراع وفي اخلاقه ناقص واحد وهو جوده الكامل الممزق لماله يعدون ما في ظاهره ادنى شأبة من النقص وان كان في التحقيق غاية في الكمال من جملة العيوب غلوا في الثناء كما قال بديع الزمان عيبه ان لا عيب فيه فتى عين الكمال عن معاليه (قوله او كان بعد خلا وعدا في الاكثر) قال السيرا في لم ارا احدا ذكر الجر بعد عدا الا لا خفش فانه قرنها في بعض ما ذكره بخلا في جواز الجر بها (وقال اى السيرا في ما اعلم خلافا في جواز الجر بخلا الا ان

٤ قوله (لا يبقى لجاحها التخييل و المراح) جمع الرجل اذا قمع عينه كالشخص والمرح شدة الفرح والنشاط والاسم المراح بكسر الميم النجدة الشجاعة حافر وقاح اى صلب

٥ قراع التكايب قبلها

النصب بها اكثر كما ذكر سيويوه واما خلا فهو في الاصل لازم يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الدار من الانيس وقد تضمن معنى جاوز فيتعدى بنفسه كقولهم افعل هذا وخلالك ذم والزموها هذا التضمن في باب الاستثناء ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب ولهذا الغرض التزموا اضمار فاعله وفاعل عدا ولم يظهر معهما قدم كونهما في محل نصب على الحال ولهذا اوجبوا اضمار اسمي ليس ولا يكون واما عدا فتعد في غير الاستثناء ايضا وفاعل خلا وعدا عند النحاة بعضهم ٦ وفيه نظر لان المقصود في جاءني القوم خلا زيدا وعدا زيدا ان زيدا لم يكن معهم اصلا ولا يلزم من مجاوزة بعض القوم اياه وخلو بعضهم منه مجاوزة الكل وخلو الكل فالاولى ان تضر فيهما ضميرا راجعا الى مصدر الفعل المتقدم اى جاءني القوم خلا مجيئهم زيدا كقوله تعالى ﴿اعدلوا هو اقرب للتقوى﴾ فيكون مفسر الضمير سياق القول والنصب في قولهم ٧ ما النساء وذكرهن بعدا مضمة وقال بعضهم مأمول بالا ولم يثبت (قوله وما خلا وما عدا) انما لزم النصب بعدهما لان ماصدرية وهى تدخل على الفعلية غالبا كما يحى في قسم الحروف وفي الاسمية قليلا وليس بعدها اسمية فتعين الفعلية فتعين كونهما فعلين فوجب النصب والمضاف محذوف اى وقت ما خلا مجيئهم زيدا اى وقت خلو مجيئهم زيدا وذلك ان الحين كثيرا ما يحذف مع ما المصدرية نحو ٨ ماذر شارق ونحوه (وجوز الجرمي الجر بعدما خلا وما عدا ولم يثبت على ان مازائدة (قوله وليس ولا يكون) هما ايضا في محل نصب على الحال اذا ضمنا معنى الاستثناء ولا يستعمل موضع لا يكون غيره نحو ما كان ولم يكن ونحو ذلك وفاعلهما واجب الاضمار وهو ضمير راجع الى بعض مضافا الى ضمير المستثنى منه اى ليس بعضهم زيدا وذلك لمثل ما قلنا في وجوب اضمار فاعل خلا وعدا الا ان الاضمار ههنا كما في قوله تعالى ﴿انا انزلناه في ليلة القدر﴾ وقوله تعالى ﴿حتى تورات بالجاب﴾ بخلاف ذلك (واجاز الخليل ان يوصف بليس ولا يكون منكرا ومعرف باللام الجنسية نحو جاءني الرجال ليسوا اولا يكونون زيدا وسمع من العرب ما اتنى امرأة لا تكون فلانة وليست فلانة فيلحقهما ذن مالحق الافعال الموصوف بها من ضمير وعلامة تأنيث تقول مارأيت رجلا لا يكونون زيدا وليسوا زيدا ولم يحى مثل ذلك في خلا وعدا ولم تستعمل هذه الافعال في الاستثناء المفرع على انه قال الاحوص ﴿فما ترك الصنع الذى قد تركته﴾ ولا الغيظ منى ليس جلدا واعظما ﴿اى الاجلدا ولا يستعمل هذه الكلم الا في الاستثناء المتصل بخلاف غير فانها تستعمل في المنقطع ايضا كقوله ﴿وكل ابى باسل غير اننى﴾ ٩ اذا عرضت اولى الطرايد ايسل ﴿قوله﴾ (ويجوز فيه النصب ويختار البدل فيما بعد الا في كلام غير موجب ذكر المستثنى منه نحو ما فعلوه الا قليلا والاقليلا) اعلم ان لاختيار البدل في المستثنى شروطا احدها ان يكون بعد الا ومتصلا ومؤخرا عن المستثنى منه المشتمل عليه استفهام او نهى او نفي صريح او مؤول غير مردود به كلام تضمن الاستثناء وان لا يترأخى المستثنى عن المستثنى منه فقولنا المشتمل عليه استفهام او نهى او نفي يدخل

٦ قوله (وفيه نظر آه قيل

المراد البعض المطلق فيستقيم

وقيل الضمير للجائى

٧ اوله كل شئ مهه ومهاه

اى منصوبا بلفظ عدا كما

يدل عليه ماروى ايضا

ما خلا النساء وذكرهن

وهذا من الضروب في

نهمج البلاغة بقوا في الدنيا

ما الدنيا باقية

٨ اى ما طلعت شمس

٩ قوله (اذا عرضت

اولى الطرايد ايسل)

الطريدة ما طردت من صيد

وغيره والطريدة الوسيفة

وهو ما يسرق من الابل

الباسل الشجاع

فيه الضمير الراجع قبل الاستثناء بالا على اسم صالح لان يبدل منه معمول للابتداء او احد نواسخه
نحو قولك ما احد ضربته الا زيد يجوز ذلك الابدال من هاء ضربته لان المعنى ما ضربت احدا
الا زيد فقد اشتمل النفي على هذا الضمير من حيث المعنى وكذلك اذا كان الضمير في صفة المبتدأ
نحو ما احد لقيته كريم الا زيد او مثال دخول النواسخ ما ظننت احدا يقول ذلك الا زيد بالرفع بدلا
من ضمير يقول لان المعنى ما يقول ذلك احد في ظني الا زيد والابدال من صاحب الضمير اولى لانه
الاصل ولا يحتاج الى تأويل لكونه في غير الموجب ولو لم يرجع الضمير الى المبتدأ في الحال
او الاصل لم يحجز الابدال منه على ما قيل فلا تقول ما ضربت احدا يقول ذلك الا زيد بالرفع بدلا
من ضمير يقول لان القول ايسر بمنفى بل المنفى الضرب (قال سيديويه اذا قلت ما رأيت احدا يقول
ذلك الا زيد او رأيت بمعنى ابصرت وجب نصب المستثنى لانه ليس من نواسخ الابتداء هذا
قوله (وانا لا ارى بأسا في غير نواسخ الابتداء ايضا في الابدال من ضمير راجع الى ما يصلح
للإبدال منه اذا شمل النفي عامل ذلك الضمير نحو ما كلمت احدا ينصفني الا زيد لان المعنى
ما انصفني احد كلمته الا زيد ومنه قول عدى بن زيد * في ليلة لا ترى بها احدا * يحكى علينا
الاكواكبها ٢ * وترى من رؤية العين وفي جعله من رؤية القلب كاذب اليه سيديويه نظر
لكونه محال فالظاهر معنى البيت فالانصاف والحكاية منفيان معنى بلى قلت لا وذى احدا هو حد الله
تعالى الا زيد لم يحجز الابدال من ضمير يوحد لان التوحيد ليس بمنفى بل الاذى فقط وكذا
يجوز الابدال من المضاف والمضاف اليه المتعدد اذا كان المضاف معمولا لغير موجب نحو ما جاءني
اخو احد الا زيد وفي حكمه ما في وصف معمول غير الموجب في نحو اتاني غلام لاحد الا زيد
(قولنا او مؤول به يدخل نحو قلما رجل يقول ذلك الا زيد وقل رجل يقول ذلك الا عمرو وقل
رجل يقول ذلك الا زيد وفي قل رجل وقلما رجل وقل رجل معنى النفي (قال ابو علي قلما يكون
بمعنى النفي الصبر نحو قلما سرت حتى ادخلها بالنصب لا غير ولو كان للاثبات لجاز الرفع كما يحكى *
في نواصب الفعل قال ويحكى * بمعنى اثبات الشيء القليل كقوله ٣ * قلما عرس حتى هجته *
بالتبشير من الصبح الاول * والاغلب الاول ولكون اقل رجل مؤولا بالنفي لا يدخله نواسخ
الابتداء كما لا تدخل على ما النافية ومن ثم كان وصف المضاف اليه اقل في الاشهر فعلا او ظرفا لان
اصل النفي دخوله على الفعل فلو قلت اقل رجل ذي جة لم يحسن على ما قال الاخفش قال
ابو علي ووصفه بنحو صالح ايضا لا يجوز في القياس قال ومن جوز فلا عطائه معنى الفعل
الترى ان سيديويه اجاز حكاية نحو ليلية وعاقلة اذا سمى به كالجمله وفاعل قل وقلما
لا يكون الانكارة وكذا ما اضيف اليه اقل لكونه كالمجرور برب قال ابو علي
اقل مبتدأ حذف خبره هو جوابا استغناء بوصف المضاف اليه كما حذف خبر ما بعد لولا
وفما قال نظر لانه لا معنى لقولك اقل رجل يقول ذلك الا زيد موجود كما لا معنى لقولك اقام
الريدان موجود قال او نقول هو مبتدأ لا خبره لان فيه معنى الفعل كما في اقام الزيدان
(وقال بعضهم نحو يقول ذلك في اقل رجل يقول ذلك الا زيد خبر المبتدأ والا زيد يبدل

٢ يعني انه خلا بمن يحبه في ليلة
لا يطلع فيها عليهما ولا يخبر
بالحالهما الا الكواكب لو كانت
من يخبر

٣ قوله (قلما عرس حتى هجته
بالتبشير) هاج الشيء يهيج
هيجا اي ثار وهاجه غيره
يتعدى ولا يتعدى والتبشير
البشرى وتبشير الصبح
اوائله وكذلك اوائل كل
شيء

من ضمير يقول وكذا في اقل رجلين يقولان ذلك الازيدان واقل رجال يقولون ذلك الازيدون قال وانما ثنى ضمير يقولان وجع ضمير يقولون لان افعال التفضيل كما يجئ في بابه اذا اضيف الى نكرة فان كانت مفردة فهو مفرد وان كانت مشاة او مجموعة فهو مثنى او مجموع بخلاف ما اضيف الى المعرفة نحو افضل الرجلين وافضل الرجال والحق من هذه المذاهب ثاني قولي ابي على لانك تقول اقل من يقول ذلك الازيد وقل من يقول ذلك الازيد ومن نكرة لا بد لها من وصف واقل رجل يقول بمعنى اقل من يقول ٤ فالجمله اذن وصف للنكرة كما كانت وصفا لمن ولا يجوز ابدال زيد من لفظ المضاف اليه في اقل رجل لان اقل يكون اذن في التقدير مضافا الى ذلك البدل الذي هو مثبت وهو لا يضاف الا الى مانى الحكم عنه ولا يجوز ايضا ابداله من لفظ اقل اذ لو ابدلت منه طرحته في التفسير فيبقى يقول ذلك الازيد ولا يصح فالمرفوع بعد الا في مثل هذا المقام معرفة كان او نكرة بدل من المضاف اليه اقل على المعنى المؤول به الكلام اذ التقدير ما رجل يقول ذلك الازيد اى ما يقول ذلك الازيد وينبغى ان يكون تأويل النفي ظاهرا ومن ثم رد على الزجاج في تجويز الرفع في قوم يونس في قوله تعالى ﴿فلولا كانت قرية آمنت﴾ الآية فجعل التحضيض كالتنفي وقد تجرى لفظة ابي وما تصرف منه مجرى التنفي قال تعالى ﴿فابى اكثر الناس الا كفورا﴾ ويأبى الله الا ان يتم نوره ﴿والمرغ لا يجئ في الموجب الا نادرا فعلى هذا يجوز نحو ابى القوم ان يأتوني الازيد اذ حيث يجوز المرغ يجوز الابدال وتأويل التنفي في غير اللفاظ المذكورة نادر كما جاء في الشواذ ﴿فشربوا منه الا قليل﴾ اى لم يطعموه الا قليل ولا يجوز ٥ مات الناس الازيد اى لم يعيش الناس الازيد وكذا لا يجوز في الامر والشرط الابدال والتفريع نحو ليقم القوم الازيد وان قام احد الازيد قمت (وكان الزجاج يحيز البدل في قوله تعالى ﴿فلولا كانت قرية آمنت فنفعها ايمانها الا قوم يونس﴾ لتأويله التحضيض بالنفي لان المعنى ما آمنت قرية اذا لوم على ما فات دلالة على انتفاءه (وقدره النجاة واما قوله تعالى ﴿فلولا كان من القرون من قبلكم اولو بقية ينهون عن الفساد في الارض الا قليلا﴾ فالنصب لا غير وقولنا غير مردوده كلام تضمن الاستثناء احتراز عن نحو ما قام الازيد ردا على من قال قام القوم الازيد اذ النصب ههنا اولى لقصد التطابق بين الكلامين واولنا وان لا يتراخى المستثنى عن المستثنى منه احتراز عن نحو ما جاءني احد حين كنت جالسا ههنا الازيد فان الابدال ليس باولى ههنا من النصب اذ كونه مختارا لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه ومع تراخى ما بينهما لا يتبين ذلك * فاذا تقرر هذا فاعلم ان هذا الاتباع ابدال عند البصرية لان عبرته بجواز حذف المتبوع وهو ههنا جاز (وقال الكسائي والقراء لاحرف عطف بهذه الشروط ولا خلاف بينهم في معنى الاوانه للاستثناء وانما جعلاه عطفًا لان البدل والمبدل منه في كلام واحد والمستثنى من حيث المعنى في كلام والمستثنى منه في اخر معنى ما قام القوم الازيد ما قام القوم وقام زيد (والجواب انهما في اللفظ كلام والابدال معاملة لفظية) قال بعضهم لو كان بدل البعض وجب الضمير وليس من بدل الكل ولا

٤ ذلك الازيد نسخه

٥ (قوله مات الناس) ومن هذا القبيل مات الناس العالمون

٢ هو جواب السيرا في ٣ (قوله فيوجب البدل) اي حكمه اولاتباع ٤ (قوله فاعترض عليه المصنف بلزوم تناقض القرائين)
قال المصنفا لاولي ان يقال اكثر القراء ٣ على الوجه المرجوح ولا بأس به بل المحذور اتفاقهم على المرجوح مع ان بعض الناس
قد جوز ذلك ايضا ٣ وهم ما عدا ابن كثير وابي عمر ٢٣٣ ٥ (قوله الاستثناء من اسر يقتضي كونها غير مسرى بها)

اي يقتضي كونه غير مأثور
بالاسراء بها وهو ظاهر ثم ان
الاستثناء من ولا يلتفت
يقتضي كونه مأثورا بذلك
لان اهلك عام ولم تستثن منه
فتكون داخلة فيه ولا شك
ان القصة واحدة فيلزم
ان يكون مأثورا بشئ
معين غير مأثور به بعينه واذا
قرر الكلام على هذا الوجه
لم يتجه ان يجاب بانها اخرجت
من وجوب الاسراء بها
ولا يوجب ذلك تحريم
الاسراء بها فيجوز ان يكون
قد اسرى بها فبتنا ولها النهي
في ولا يلتفت او بانها اسرت
وتبعته فبتنا ولها النهي ايضا
بل الجواب ان تناول العام
اياها ليس قطعيا لجواز ان
يكون مخصوصا فلا يلزم من
رجوع الاستثناء الى قوله
ولا يلتفت كونه مأثورا
بالاسراء بها وحينئذ
يوجد الاستثناء بما ذكر
من انها تبعته او اسرى بها
مع كونه غير مأثور بذلك
اذ لا يلزم من عدم الامر به
النهي عنه فتأمل ٦ اعترضه في

الاشتمال فهو شبه بدل الغلط وبدل الغلط لا يكون في فصيح الكلام (والجواب انه بدل البعض
ولم يحتاج الى الضمير لقريئة الاستثناء المتصل لافادته ان المستثنى بعض المستثنى منه) قال ثعلب
كيف يكون بدلا والاول مخالف للثاني في النفي والايجاب (٢) والجواب انه لا يمنع منه مع
الحرف المقتضى لذلك كما جاز في الصفة نحو مررت برجل لا ظريف ولا كريم جعلت حرف
النفي مع الاسم الذي بعده صفة لرجل والاعراب على الاسم كذلك يجعل في نحو ما جاء
القوم الازيد قولنا الازيد بدلا والاعراب على الاسم ولو كان عطف لم يكن معنى الكلام مع
حذف المتبوع كمنه مع ثبوته اذ ذلك من احكام البدل لان احكام العطف (والقراء يمنع
النصب على الاستثناء اذا كان المستثنى منه منكرا ٣ فيوجب البدل في نحو ما جاء في احد الازيد
ويجوز النصب والابدال في ما جاء في القوم الازيد والازيدا ولعله قاس ذلك على الموجب فانه
لا ينتصب المستثنى فيه والمستثنى منه معرف باللام فلا يجوز جاء في قوم الازيد الان دخول زيدا في
قوم المنكر غير قطعي حتى يخرج بالاستثناء وليس بشئ لان امتناع ذلك في الموجب لعدم القطع
بالدخول وفي غير الموجب المستثنى داخل في المستثنى منه المنكر ولهذا اذا علم في الموجب
دخول المستثنى في المستثنى منه المنكر جاز الاستثناء اتفاقا نحو قوله على عشرة الا واحدا (وذهب
بعض القدماء الى انه يجب النصب على الاستثناء ولا يجوز الابدال اذا صلح الكلام للايجاب
بحذف حرف النفي نحو ما جاء في القوم الازيد فانه يجوز جاء في القوم الازيد فكما لا يجوز
الابدال في الموجب لا يجزئه في غير الموجب قياسا عليه وهو باطل بقوله تعالى ﴿ولم يكن لهم
شهداء الا انفسهم﴾ بالابدال وبقوله تعالى ﴿ما فعلوه الا قليل﴾ فان الفعل يصلح للايجاب
مع ان البدل هو المختار واما اذا لم يصلح الفعل للايجاب نحو ما جاء في احد الازيد وما جاء في رجل
الاعمر وفانه يجزى البدل والنصب اذ لا يجوز جاء في احد الازيد حتى يقاس عليه غير الموجب
في وجوب النصب ومن جعل للفراء ولهذا القائل قياس غير الموجب على الموجب ومن اين لهما
ذلك هذا (ولما تقرر ان الاتباع هو الوجه مع الشرائط المذكورة وكان اكثر القراء على
النصب في قوله تعالى ﴿ولا يلتفت منكم احدا الا امرأتك﴾ تكلف جار الله لئلا يكون قراءة
الاكثر محمولة على وجد غير مختار فقال امرأتك بالرفع بدل من احد وبالنصب مستثنى من قوله
تعالى ﴿فاسر باهلك﴾ لامن قوله ولا يلتفت منكم احد ٤ فاعترض عليه المصنف بلزوم
تناقض القرائين اذن ولا يجوز تناقض القراء لانها كلها قرآن ولا تناقض في القرآن
(قال وبيان التناقض ٥ ان الاستثناء من اسر يقتضي كونها غير مسرى بها
والاستثناء من لا يلتفت احد يقتضي كونها مسرى بها لان الالتفات بعد
الاسراء فتكون مسرى بها غير مسرى بها) (والجواب ٦ ان الاسراء وان كان

المنهل وجعله ابن هشام منقطعا وانه جملة وقعت بعد الانحو (لست عليهم بمسيطر) الآية فليراجع ٦ (قوله ان الاسراء وان
كان مطلقا في الظاهر الا انه في المعنى مقيد آه) اي هو مأثور بان يسرى باهله اسراء مخصوصا مقيد بقيد فلا استثناء سواء م

م رجع الى المقيد او الى القيد
محصوله واحد ولا تناقض
هناك وفيه بحث لان الاستثناء
اذا رجع الى القيد كان المعنى
فاسر بجميع اهلك اسراء
لالتفات فيه الامن امرأتك
فيكون الاسراء بهاد اخلافي
المأمور به واذا رجع الى
المقيد لم يكن الاسراء بها
داخلا في المأمور به فيكون
المحذور باقيا بحاله فالخلص
هو ما اشرنا اليه

مطلقا في الظاهر الا انه في المعنى مقيد بعدم الالتفات اذا المراد اسر باهلك اسراء لا الالتفات فيه
الامر أنك فانك تسري بها اسراء مع الالتفات فاستثنى على هذا ان شئت من اسراو من لا يلتفت ولا
تناقض وهذا كما تقول اشر ولا تتبخر اي اشر مشيا لا تتبخر فيه واذا كان المستثنى بعد المستثنى منه قبل
صفته نحو ما جاءني رجل الامر وخير من زيد فعند سيدي به اتباعه اولى من النصب لان المبدل
منه وهو الموصوف متقدم وحكي ان سيدي به يختار النصب على الاستثناء والمازني يختار ذلك
على الابدال نظرا الى ان الصفة كجزء الموصوف فكانه لم يتقدم عليه جميع المستثنى منه وايضا
فان الابدال من شيء علامة الاستغناء عنه والغائه ووصفه بعد ذلك علامة الاعتدال به والاعتناء
بالشيء بعد الاستغناء عنه بعيد * قوله (ويعرب على حسب العوا مل اذا كان المستثنى منه غير
مذكور وهو في غير الموجب ليفيد مثل ما ضربني الا زيد الا ان يستقيم المعنى نحو قرأت الا يوم
كذا ومن ثم لم يحذف ما زال زيد الا عالما) هذا الذي يسميه النحاة الاستثناء المفرغ والمفرغ في الحقيقة
هو الفعل قبل الالائه لم يشتغل بمسئتي منه فعمل في المسئتي * واعلم ان المنسوب اليه الفعل
او شبهه كاتكرر ذكره هو المسئتي منه مع المسئتي وانما اعرب المسئتي منه بما يقتضيه المنسوب
دون المسئتي لانه الجزء الاول والمسئتي صار بعده في حيز الفضلات فاعرب بالنصب ثم ان امكن
اتباع المسئتي للمسئتي منه في الاعراب فهو اولى كافي مقام القوم الا زيد ايذا نابكوه من تمام المنسوب
اليه وعبارة امكان اتباعه اياه بتجوز حذف المسئتي منه وقيام المسئتي مقامه على البدل وذلك
في غير الموجب وان لم يحذفه كافي الموجب لم يحذف اتباع المسئتي اياه بل وجب نصبه لكونه
في حيز الفضلات كما ذكرنا واما علة امتناع حذف المسئتي منه في الموجب وجوازها في غير
الموجب فلان المسئتي المتصل الذي كلامه فيه يجب دخوله تحت المسئتي منه عند جميع النحاة الا
المبرد وعند اكثر الاصوليين اما المبرد وبعض الاصوليين فانهم يكتفون بحجة الاستثناء بصحة
دخوله تحته حتى اجاز بعضهم جاءني رجل الا زيدا والاول هو الوجه لان الاستثناء اخراج
اتفاقا وهو لا يكون الا بعد تحقق الدخول ثم ان المخرج منه انما يصح حذفه اذا قام عليه دليل
والدليل المستمر دلالة على المخرج منه هو المسئتي لانه يعرف به ان المقدر متعدد من جنسه بعمه
وغيره وذلك المتعدد المقدر لا يمكن ان يكون بعضا من الجنس غير معين لانه لا يتحقق اذن دخول
المسئتي فيه ولا ان يكون بعضا معينيا دخل فيه المسئتي قطع العدم قيام قرينة في الاغلب على مثل
ذلك البعض فلم يبق الا جميع الجنس ليتحقق دخول المسئتي فيه وتقدير جميع الجنس جائز في غير
الموجب نحو مقام الا زيد لان اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء وقوع الفعل منها او عليها
ومخالفة واحد اياها في ذلك مما يكثر ويغلب واما اشتراكها في وقوع الفعل منها او عليها
ومخالفة واحد اياها في ذلك فمما يقل نحو قولك كل حيوان يحرك الفك الاسفل في الاكل
الا التماسح ويعلم الله تعالى الا قدم العالم او حدوث ذاته ويستطيع تعالى الاستحيلات
وقرأت الا يوم كذا وطريقته الا بالسوط قال تعالى * ومن يولهم يومئذ برة الا متحرقا

لقتال * ويمكن ان يقوم في بعض المواضع على بعض معين من الجنس معلوم دخول المستثنى فيه دليل كانه اذا قيل لك ما لقيت صناع البلد فتقول ٨ لقيت الافلانا لكن الاغلب عدم التفريع في الموجب ويجوز التفريع في موجب مؤول بالنفي كما في قوله تعالى ﴿ فابى اكثر الناس الا كفورا ﴾ فاذا قرر هذا قلنا ان المستثنى منه لما حذف لقيام القرينة والمنسوب اليه كان هو المستثنى منه مع المستثنى وآلة الاستثناء وكان المستثنى منه كما تقدم اولى بان يعرب بما يقتضيه العامل لكونه جزء اول صار المستثنى متعينا لقبول ما اقتضاه العامل من الاعراب اذ لم يبق من اجزاء المنسوب اليه القابلة للاعراب غيره فعلى هذا سقط الاعتراض بانه كيف يسند الفعل المنفي في مقام الازيد الى الفاعل المراد وقوع الفعل منه لانه ليس تمام المسند اليه في الحقيقة في نحو مقام الازيد كالم يكن القوم تمام المسند اليه في مقام القوم الازيد ابل كل واحد منهما جزء المسند اليه حقيقة وان كان كالمسند اليه لفظا (والاستثناء المفرغ يحى في جميع معمولات الفعل وفي المبتدأ والخبر اما الفاعل والمخبر به فتحوماضرب الازيد وما ضرب الازيد وليس منطلقا الازيد والمفاعيل نحو ما ضربت الازيد او ما مررت الازيد وان نظن الاظناو ما رأته الا يوم الجمعة والاقدامك وما ضربته الانا دباو اما المفعول معه فلا يحى بعد الا لا يقال لا تمس الازيدا ولعل ذلك لان ما بعد الا كانه منفصل من حيث المعنى عما قبله لمخالفته له نفيوا اثباتا فالأ مؤذن من حيث المعنى بنوع من الانفصال وكذا الواو فاستهجن عمل الفعل مع حرفين مؤذنين بالفصل ولهذا لم يقع من التوابع بعد الاعطف النسق فلا يقال مقام زيد الا وعمر وكاتقع الصفة واما وقوع واو الحال بعدها نحو ما جاء زيد الا وغلامه راكب فلعدم ظهور عمل الفعل لفظا فيما بعد الواو بل هو مقدر ويقع بعد الا من المحققات بالمفعول الحال نحو ما جاء زيد الا راكبا والتمييز نحو ما امتلاء الاناء الاماء ونحو قوله تعالى ﴿ وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم ﴾ الواو للحال لان صاحب الحال عام وقيل الجملة صفة للذكورة واتوا بالواو لحصول الفصل بين الموصوف وصفته التي هي جملة بالا لفصل للصفة انفصال من الموصوف بوجهين بكونها جملة وبالاجفى بالواو رابطة ونحو ذلك قولهم في خبر ليس وما ليس احد الا وهو خير منك وما رجل الا وانت خير منه وكذا في قولك ما كان احد الا وانت خير منه وكذلك المفعول الثاني في باب علمت نحو ما وجدت زيدا الا وهو فاضل وربما جاء الواو في خبر كان بغير الا كقول علي رضي الله تعالى عنه ﴿ قد كنت وما اهدت بالحرب ﴾ تشبيها بالحالية (واما التفريع في المبتدأ والخبر وفروعهما فتحومازيد الا قائم ومقامم الازيد ولا غلام رجل الا ظريف ولم يكن زيدا لاعلاما وما ظننتك الا بخيلا ولم اعلم ان فيها الازيدا فريدا اسم ان ولو قلت لم اعلم ان الازيدا فيها وزيدا لارا كبا لم يأتني لم يحز لما تقدم ان الا لا يتقدم في المفرغ على الحكم وفي غير المفرغ لا يتقدم على الحكم والمستثنى منه معا فيجوز كيف الازيدا اخوتك واين الازيدا اخوتك لان العامل اى الحكم اين وكيف والمستثنى منه اما الضمير فيهما واما اخوتك وكذا تقول من الازيدا اخوتك

٨ قوله (لقيت الافلانا) ومنه
اضمرت المفعول الا ان يمنع
مانع وقوله ويحسن الالبهر
عند الاحبة وقيل هذان
المثالثان وامثالهما من قبيل
المؤول تأمل

ومن مستثنى منه وتقول هل عندك الازيدا احد وما عندك الازيدا احد ولا يجوز ما الازيدا عندك احد ولا هل الازيدا عندك احد لتقدم الاستثناء عليهما (وفي المفعول المطلق اذا كان للتأكيد (ووقع بعد الاشكال كقوله تعالى ﴿ان نظن الاظن﴾ وذلك ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد مقدر معرب باعراب المستثنى مستغرق لذلك الجنس كما تقدم حتى يدخل فيه المستثنى بيقين ثم يخرج بالاستثناء وليس مصدر نظن محتملا مع الظن غيره حتى يخرج الظن من بينه (وحله ان يقال انه محتمل من حيث توهم المخاطب اذ ربما تقول ضربت مثلا وقد فعلت غير الضرب مما يجري مجراه كالتهديد والشروع في مقدمات الضرب فتقول ضربت ضربا لرفع ذلك التوهم كأنك اذا قلت جاءني زيد جاز ان توهم انه جاءك من يجري مجراه فقلت جاءني زيد زيد لرفع هذا التوهم ٣ فلما كان قولك ضربت محتملا للضرب وغيره من حيث التوهم صار المستثنى منه فيما ضربت الا ضربا كالمتردد الشامل للضرب وغيره من حيث التوهم فكانك قلت ما فعلت شيئا الا ضربا قال * وما غتره الشيب الا غترارا * قال ابن يعيش هذا الكلام محمول على التقديم والتأخير أي ان نحن الانظن ظنا وما غتره الا الشيب اغترارا وهو تكلف (واما الاستثناء في التوابع ففي البدل نحو ما جاءني احد الا زيد لكنه غير مفرغ وكلامنا في المفرغ ولا منع من كون سائر انواع البدل مفرغة نحو ما سلب زيد الا ثوبه في بدل الاشتغال وما ضرب زيد الرأسه في بدل البعض أي ما سلب زيد شيء منه الا ثوبه منه ولا ضرب زيد عضوله الرأسه وعطف النسق لم يجز في ما تقدم وكذا عطف البيان والتأكيد وذلك لان عطف البيان لوجاء لكان مستثنى من مقدر متعدد هو ايضا عطف بيان وكونه متعددا مخالف لكونه عطف بيان لانه اما علم او مختص مثله وكذا التأكيد لانه لم توضع الفاظ عامة شاملة لالفاظ التأكيد نحو عينه ونفسه وكله وكلاهما ولغيرها حتى بقدرها وتخرج الفاظ التأكيد منها والوصف نحو جاءني احد لا ظريف وما لقيت احدا الا انت خير منه (وفيه وفي خبر المبتدأ نحو ما زيد الا قائم وفي الحال نحو ما جاءني زيد الا راكبا اشكال لان المعنى يكون اذن ما جاءني احد متصف بصفة الابصفة الظرافة وما زيد متصف الابصفة القيام وما جاءني زيد على حال من الاحوال الاعلى حال الركوب وهذا محال لانه لا بد للمتصف بصفة الظرافة من الاتصاف بغيرها ولولم يكن الا التحيز ونحوه وكذا في الخبر والحال (وذكر المصنف في حله وجهين احدهما ان القصد بالحصر المبالغة في اثبات الوصف المذكور حتى كان مادونه في حكم العدم وثانيهما انه نفى لما يمكن انتفاؤه من الوصف المضاد للوصف المثبت لانه معلوم ان جميع الصفات يستحيل انتفاؤها (٤ وقال المالكي في الصفة انها صفة بدل محذوف أي ما جاءني احد الا رجل ظريف ويمكن ان يقال مثله في الحال وخبر المبتدأ ولكن فيه نظر لانه يلزمه ان يجوز النصب على الاستثناء كما لو ظهر موصوفه فتقول ما جاءني احد الا طويلا على الاستثناء ولم يسمع والفراء يحيز النصب على الاستثناء في المفرغ نظرا الى المقدر استدلالا بقوله *

٣ قوله (فلما كان قولك ضربت محتملا للضرب وغيره من حيث التوهم ا) لا يخفى ان ما ذكره من الاحتمال مما لا شبهة فيه وانه يظهر به فائدة التأكيد واما الاستثناء فلا بد فيه من الشمول ولا يكفي فيه الاحتمال المحقق فضلا عن التوهم والاولى ما افاده الامام السكاكي من ان المصدر في امثال هذه المواضع محمول على النوع بجعل التنوين للتحقير والتعظيم او غير ذلك مما يناسب المقام

٤ قوله (وقال المالكي في الصفة انه صفة بدل آه) فيه بحث لانك اذا قلت في ما زيد الا قائم تقديره ما زيد الا رجل قائم كان الاشكال باقيا بحاله لان زيد ليس منحصرا في رجل قائم بل هو رجل موصوف بصفات اخرى وكذا الكلام في الحال واما تقدير الموصوف فيما ذكره المالكي فقد اندفع به ذلك الاشكال كما لا يخفى

يطالبني عى ثمانين ناقة * ومالى ياغفرآ الاثمانيا * ويجوز ان يريد الاثمانية جال فرخ
 في غير النداء ضرورة وماجازة مردود لوجوب قيام المستثنى مقام المقدر في الاعراب
 ولا سيما في الفاعل اذ لا يجوز حذفه الامع قائم مقامه وهو يحيز مقام الازيدا (قوله
 وهو في غير الموجب ليفيد) يعنى بغير الموجب النهى والاستفهام والنفي الصريح والمؤول كما
 ذكرنا (قوله ليفيد) قد تقدم لك لو قلت قام الازيد لكان المعنى قام جميع الناس الازيد وهو
 بعيد وفريضة تخصص جماعة من الناس من جلتهم زيد منتفية في الاغلب فامتنع الاستثناء
 المفرغ في الموجب (قوله الا ان يستقيم المعنى) اى يستقيم في الايجاب معنى الاستثناء المفرغ
 الذى يفيد عموم المستثنى منه نحو قرأت الايوم كذا اذ لا بعد ان يقرأ في جميع الايام الا اليوم
 المعين واغلبه ان يكون في الفضلات كالظرف والجارو المجرور والحال كما تقدم (قوله ومن ثم)
 اى ومن جهة ان المفرغ انما يحيز في غير الموجب امتنع ما زال زيد الاعلا لان ما زال موجب
 اذ النفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب الدائم كما يحيز في الافعال الناقصة فيكون المعنى دام
 زيد على جميع الصفات الاعلى صفة العلم وهو محال (ولقائل ان يقول اجل الصفات
 المثبتة على ما يمكن ان يكون مثله مما لا يتناقض واستثن من جلتهما العلم كما قيل ما زيد الاعلام
 في الصفات المنفية ٢ او اجل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كانت قلت امكن ان يجمع
 فيه جميع الصفات الا صفة العلم كما حلت هناك على المبالغة في اثبات الوصف (قال
 المصنف ووجه آخره هنا في منع نحو ما زال زيد الاعلام وذلك ان ما زال لا يثبت خبره
 والا لاني بعد ذلك الاثبات فيكون خبره مثبتا منقيا (ولقائل ان يقول ما زال لا يثبت خبره
 ان لم يعرض ما يقبله الى النفي لا مطلقا كما ان ليس لني خبره الا اذا عرض ما يقتضى اثباته
 نحو ليس زيدا الا فضلا * قوله (واذا تعذر البديل على اللفظ ابدل على الموضع مثل
 ما جاءني من احد الازيد ولا احد فيها الاعرو وما زيد شيئا الا شي لان من لا تزد بعد الاثبات
 وما ولا تقدر ان عاملتين بعد الاثبات لانهما عملتان للنفي وقد انتقض النفي بالانحلاف ليس
 زيد شيئا الا شيئا لانها عملت للفعلية فلا اثر لنقض معنى النفي لبقاء الامر العاملة هي لاجله ومن
 ثم جاز ليس زيد الا قائما وامتنع ما زيد الا قائما) اعلم انه يتعذر البديل على اللفظ في اربعة مواضع
 في المجرور بمن الاستغراقية والمجرور بالباء المزيده لتأكيد غير الموجب نحو ما زيد
 اوليس زيدا وهل زيد بشي وفي اسم لا التبرئة اذا كان منصوبا او مفتوحا نحو لا رجل
 ولا غلام رجل وفي الخبر المنصوب بماء المجازية وانما تعذر الابدال من لفظ المجرور بمن
 المذكورة لانها وضعت لتفيد ان عدم الايجاب شامل لجميع افراد المجرور بها سواء
 باشرت المجرور كما في جاءني من رجل او كان تابعا لمباشرها نحو ما جاءني من رجل
 وامرأة والا لآلية بعد غير الموجب ناقصة لعدم الايجاب ومع بطلان عدم الايجاب
 كيف يشمل افراد ما بعدها وكذا تعذر الابدال من لفظ المجرور بالباء المذكورة لانها
 وضعت لتدل على تأكيد عدم ايجاب مضمون المجرور بها سواء كان مجرورها مباشرة
 لها نحو ما زيد بقائم اى قيامه غير ثابت قطعا او تابعا لمباشرها نحو ما زيد بقائم ولا

٢ قوله (او اجل ذلك
 على المبالغة) اذا اجل قولنا
 ما زيد الاعلام على المبالغة كان
 معناه ان جميع الصفات قد
 اتفى عنه الا صفة العلم ويلزم
 من ذلك ان يجعل سائر
 صفاته الموجودة له في حكم
 العدم نظرا الى كمال العلم
 وقصور تلك الصفات فيه
 وهذا معنى يقبله الطباع
 السليمة واذا اجل ما زال زيد
 الا علما على المبالغة كان
 معناه دام زيد على جميع
 الصفات الاعلى صفة العلم
 ويلزم منه ان يجعل الصفات
 المعدومة عنه في حكم
 الموجودة له نظرا الى ان
 ثبوت تلك الصفات له اقرب
 من ثبوت صفة العلم له وفيه
 سماحة

قاعداً واللاتية بعدها مبطله لعدم الإيجاب ومع بطلانه كيف يبقى مؤكداً وكذا تعذر
الابدال من اسم لا وخبر ما المذكورتين لأن عمل الحرفين انما كان لاجل نفيهما كما ذكرنا
قبل والابتطال النفي الذي عملاله فكيف يعملان مع عدم سبب العمل ولا يجوز على مذهب
الاخفش ايضاً الابدال من لفظ المجرور بمن المذكورة وان كان مذهبه تجوز زيادة من
في الموجب نحو (قد كان من مطرو) ﴿ يغفر لكم من ذنوبكم ﴾ لان كلامنا في من
الاستغرافية ولا يمكنه ان يرتكب جواز زيادتها في الموجب والتي يجوز زيادتها
في الموجب ليست هذه وكذا الباء الزيدة في نحو التي بيده وكفى بالله وبحسبك غير
هذه التي نحن فيها اى التي لتأكيد غير الإيجاب ٣ (وقد اجاز الكوفيون اعمال من والباء
المذكورتين اى المختصتين بغير الإيجاب فيما بعد الا اذا كان منكراً نحو ما جاءني من احد
الارجل فاضل ما زيد بشئ الاشئ حقير واما اذا كان معرفاً فلا ولعلمهم نظرنا الى
ان عدم الإيجاب وان زال بالا لان من الاستغرافية لما لزم المنكر وضعها والباء
المذكورة اصلها ان تدخل على النكرة لان موضعها الخبر واصلها التنكير جاز ان تعمل
في المنكر لمشابهة ما ينبغي ان تدخل فيه وان كان في حيز الإيجاب وسهل ذلك عدم مباشرة
الحرفين للمجرورين والاولى المنع من ذلك لان العلة المذكورة قبل في امتناع جرهما
لما بعد الاتم المعرف والمنكر وما ذكره كان يمكن ان يعتذر به لو ثبت في النقل جر المنكر بعد
الايهما (وقال ابو علي انما يجوز جر البدل في ما جاءني من احد زيد ونصبه في لارجل الا زيد
لامتناع دخول من الاستغرافية على المعرفة وعمل لا التبرئة فيها ولا يطردها هذا التعليل في نحو
ما جاءني من احد الارجل صالح ولا يجوز جره اتفاقاً ٤ من البصريين ولا في نحو لارجل
في الدار الارجل فاضل فانه لا يجوز ابداله على اللفظ اجاعاً ولنا ان نقول انما يجوز
الابدال على لفظ اسم لا وخبره ما المذكورين لان اعمالهما فيما بعد لا يقتضي بقاء نفيهما
بعدهما اذ لا يعملان الا للنفي وبحجى لا يقتضي زوال نفيهما بعدهما فيلزم التناقض (فان قيل
يلزم مثله في ليس ويجوز اتفاقاً ليس زيد شيئاً الا شيئاً لا يعاب به لان معنى ليس وما سوى
اجاعاً منهم (قلت سلمنا تساوى معنيهما ولا يلزم التناقض لان اعمال ليس فيما بعد
الا لا يقتضي بقاء نفيها بعدهما اذ عملها ليس للنفي بل لكونها فعلاً وفعليتها لا تزول
بالاكيزول نفيها (فان قيل فقد اثبت لهما معنيين احدهما يزول بالا وهو النفي والاخر
لا يزول به وهو الفعلية وما مثلها في المعنى اتفاقاً فيلزم ان يكون في ما ايضاً معنى الفعلية
(قلت كان معنى ليس في الاصل ما كان وانما حكمنا بذلك للحقوق علامات الافعال اياها
نحو ليست ولست ثم سلب الدلالة على الزمان الماضي فبقيت مفيدة للنفي كون مضمون
خبرها مطلقاً او في الحال كما يحجى ومعنى نفي كون مضمون الخبر وهو معنى ليس ونفي
مضمون الخبر وهو معنى ماشئ واحد في الحقيقة والمغزى وان كان في نفي الكون معنى
الفعلية وليس في ايجاد معنى النفي في لفظ آخر ذلك وهو معنى ما فن ثم قيل انهما بمعنى
واحد اى في الحقيقة ٥ ورب شيئين معناهما الوضعي مختلف ومؤداهما شئ واحد

٣ فلا بد من تجوز زيادة الباء
في نحو التي بيده اعني في المو
جب اعمال الباء فيما بعد الا في
ما زيد بشئ الاشئ نسخه

٤ منهم نسخه

٥ والمغزى نسخه اى المقصد

(فاذا ثبت هذا قلنا ان الانقضض معنى النفي في ليس وبقي معنى الكون وهو الناصب للخبر دون
النفي بحاله كافي ما كان زيدا لا منطلقا واما ان ليس ايضا تفيد ايجاد معنى نفي الكون في لفظ آخر
وهو الجملة بعدها فينبغي ان يكون حرفا ولا يكون فيها معنى الفعلية (فالجواب ان ذلك فيها
عارض وكان اصلها ان تكون بمعنى ما ثبت وما حصل فتفيد معنى في نفسها كسائر الافعال
التامة فافادتها للكون المنفي في غيرها وافادة لفظ كان الكون المثبت في غيرها عارضة كتجرد
عسى وبئس عن الزمان كما سبق في اول الكتاب (فان قلت فاذا لم يحز الجرو ولا النصب فيما بعد
الاف في نحو ما زيد بشئ الابشئ لا يعبا به ولم يحز النصب في نحو ما زيد شيئا الاشئ لا يعبا به فما
وجه الرفع (قلت المبتدأ والخبر يترافعا كما مر في حد الاعراب الا ان النواسخ اذا دخلت
على المبتدأ والخبر غلبت هما لكن يبقى علمهما تقديرا اذا كان العامل حرفا لضعفه فمن ثم اذا كان
العامل حرفا لا يغير معنى جازا اعتبار ذلك المقدر بلا ضرورة نحو ان زيدا قائم وعمر وان غير
المعنى فلا يعتبر ذلك المقدرا الا اذا اضطر اليه كافي ما نحن فيه فانه لم يبق طريق الاعتبار ذلك
المقدر وسهل ذلك الاعتبار ضعف ماء المجازية في العمل لعدم لزومها احد القيلين كسائر
العوامل ولذا لم يعملها بنو تميم وهو القياس ولضعفها في العمل تلغى بتقدم الخبر وتوسط
ان بينهما وبين المعمول لكن اذا وجد مندوحة لم تحمل على هذا الاعراب المحلى فلا
يقال ما زيد رجلا ظريف ولا ما هو رجلا وامرأة بالرفع لان الحمل على الاعراب المحلى
القوى اذا وجد اعراب ظاهر مرجوح غير كثير كما في اعجبتني ضرب زيد وعمر حتى قال
بعضهم لا يجوز فكيف بالمحلى الضعيف ٢ فاما اذا اضطر الى المحل عليه كافي نحو ما زيد بشئ
اوشيا الاشئ وفي نحو ما زيد بقائم او قائما بل قاعدا وولكن قاعد كافي خبر ما قالوا اجب الحمل
عليه اجابة الداعي للضرورة هذا وفي رفع ما بعد الا في نحو لا احد فيها الا زيد وجهان الابدال
من محل لا احد والابدال من الضمير المستكن في قولك فيها كما قلنا في نحو ما رأيت احدا يقول
ذلك الا زيد بالرفع ولا يمنع النصب على الاستثناء لكنه هنا اقل من النصب في نحو ما جاءني
احد الا زيد لان النصب على الاستثناء مطلقا اقل من البدل على ما تقدم وهو مع قلته ملتبس
بما لا يجوز من البدل من اللفظ في نحو لا رجل فيها الا زيد ولا يلتبس بالبدل غير الجائز في ما جاءني
احد الا زيد او اما في ما رأيت احدا الا زيد فانه يلتبس ببدل جائز فعلى هذا لا يكاد يحى النصب
في نحو لا احد فيها الا زيد الا في القليل قال الشاعر * ٣ مهامها وخروقا لا ينس بها *
الا الصوايح والاصداء والبوما * وقال * ٤ ولا امر للعصى الامضيعة * وقال الخليل
مضيعة حال وجاز تنكير ذى الحال لكونه عاما كانه قال للعصى امر مضيعة واما نحو قولك
(لا اله الا الله ولا فتى الا على ولا سيف الا ذو الفقار) فالنصب على الاستثناء فيه اضعف
منه في نحو لا احد فيها الا زيد لان العامل فيه وهو خبر لا محذوف اما قبل الاستثناء
واما بعده وفي نحو لا احد فيها الا زيد ظاهر وهو خبر لا وما يقرب مما مر من جهة
الحمل على المعنى قولهم وان كان ضعيفا خبيثا على ما قال سيويه ان احدا لا يقول ذلك

٢ قوله (فاما اذا اضطر الى
الحمل عليه كافي نحو ما زيد
بشئ آه) اي كما انه اذا
انتقض النفي في خبر ما بالا
وجب العود للضرورة الى
الرفع الذي هو الاعراب
الاصلي له كذلك اذا
انتقض النفي في البدل عنه
او فيما عطف عليه وجب
اعتبار الرفع في ذلك الخبر
لتصحح الاعراب ٣ قوله
(مهامها وخروقا) الخرق
الارض الواسعة ينخرق
فيها الرياح والجمع خروق
٤ صدره وضيعتم امرى
بمنعرج اللوى

الازيد قبل زيدا من الضمير في يقول فترفعه او من احدا فنصبه وانما ضعف لان لفظ احدا لا يستعمل في الموجب وانما نفيت بعد ان اوجبت وانما اعتقر ذلك مع ضعفه جلا على المعنى لان المعنى لا يقول ذلك احدا لزيدا كما جاز ان تقول علمت زيدا بومن هو برفع زيد لما كان المعنى علمت بومن زيد على ما يجي في افعال القلوب فلما اجرته مجرى الواقع في حيز المنفى جاز ان يكون الا زيدا بدلا من لفظ احدا كما جاز ان يكون نصبا على الاستثناء وانما جاز ذلك لاختصاص احد بغير الموجب فكانه واقع لى حيز غير الموجب فلا يجوز ان يقول قياسا عليه اما القوم فما رأيتمهم الازيد بالرفع بدلا من القوم وان كان القوم في المعنى في حيز النفي ايضا اذا لمعنى ما رأيت القوم الازيدا * ولا بأس بان تذكر بعض ما همله المصنف من احكام الاستثناء وهى انواع (احدها ان ما بعد الا لا يعمل فيما قبلها مطلقا ٢ لمثل ما قلنا في فاء السببية وواو العطف واخواتها في المنصوب على شريطة التفسير ولا يعمل ما قبلها فيما بعد المستثنى بها الا ان يكون مستثنى منه او تابعا للمستثنى على ما مر في باب الفاعل (وثانيها انه لا يستثنى باداة واحدة شيئا بلا عطف خلافا لقوم فلا يقال ما ضرب احدا احدا الازيد عمرا على ان كلا الاسمين مستثنى بالا المذكورة بل يقال ذلك على ان الاسم الثانى معمول لمضمر اى ضرب عمرا وقد ذكرنا ما فيه في باب الفاعل (وثالثها انه لا يمتنع استثناء النصف خلافا لبعض البصرية يقال له على عشرة الاخسة وكذا لا يمتنع استثناء الاكثر نحوه على عشرة الاسبعة او ثمانية وفاقا للكوفيين ولعل المائمين في الصورتين توهموا ان المتكلم متجاوز في ذكر المستثنى منه اذ يذكر لفظ الكل ويريد به البعض ثم يعود الى التحقيق فيخرج ما يتوهم المخاطب دخوله في لفظ ذلك الكل كما يسمى التسعة مثلا عشرة ثم يرجع الى التحقيق فيخرج الواحد ازالة لوهم السامع ولا يجوز ان يطلق اسم الكل الاعلى ما يقرب من الكلية والتمام بان يكون الناقص منه اقل من النصف وبعيد ان يطلق اسم الكل على نصفه وابعده منه ان يطلق على اقل من نصفه وهذا الذى توهموه مثل القول الاول المذكور في تحقيق معنى الاستثناء وقد ابطالناه فليرجع اليه * ثم نقول الغرض من ذكر المستثنى منه والمستثنى بيان حكمين باخصر لفظ كقولك جاءنى القوم الازيدا لو قلت جاءنى غير زيد لم يكن نصا على انه لم يجئك زيد ولو قلت لم يجئنى زيد لم يدل على انه جاءك غيره وافدت بجاءنى القوم الازيد الفائدتين وكذا في لم يجئنى القوم الازيدا على العكس وكذا تقول في العدد لو قال شخص لى عليك عشرة فقلت لك على عشرة الا درهمين كان نصا في انه ليس عليك زائد على الثمانية واو قلت مكانه لك على ثمانية لم يكن نصا فيه فاذا كان في الاستثناء هذا الغرض وهو متصور في استثناء النصف والاكثر فلا منع منهما ونقول مع هذا كله انك لو قلت ابتداء بلا داع الى تعيين العشرة لك على عشرة الاخسة او الاستة لاستهجن بلاريب اما لو كان جواب من قال لى عليك عشرة او حصل هناك داع آخر الى تخصيص العشرة لم يستهجن وان بقى واحد نحو قولك على عشرة الا تسعة (ورابعا انه اذا اجتمع شيان فصاعدا يصلحان لان يستثنى منهما فاما ان يتغيرا

٢ قوله (لمثل ما قلنا) من
عدم جواز اعمال ما قبل
الا فيما بعدها الا في احد
امور ثلاثة

معنى اولا فان تغايرا وامكن اشتراكهما في ذلك الاستثناء بلا بعد اشتراكا فيه نحو ما براب
وابن الازيدا اى زيد اب بار وابن بار وان لم يمكن الاشتراك نحو ما فضل ابن اياه الازيدا
او كان بعيدا نحو ما ضرب احد احدا الازيدا فان الاغلب مغايرة الفاعل للمفعول نظرت
فان تعين دخول المستثنى في احدهما دون الاخر فهو استثناء منه وليه اولا نحو (ما فدى
وصى نبيا الاعليا) وان احتمل دخوله في كل واحد منهما فان تأخر عنهما المستثنى فهو
من الاخير نحو ما فضل ابن ابا الازيدا وكذا ما فضل ابا ابن الازيدا لان اختصاصه بالاقرب
اولى لما تعذر رجوعه اليهما معا وان تقدم معا كان احدهما مرفوعا لفظا او معنى
فلاستثناء منه لان مرتبة بعد الفعل فكان الاستثناء وليه بعده وذلك نحو ما فضل الازيدا
ابا ابن او من ابن وان لم يكن احدهما مرفوعا فالاول اولى به لقربه نحو ما فضلت الازيدا
احدا على احد ويقدر للاخير عامل على ما تقدم في باب الفاعل وان توسطهما فالتقدم
احق به لان اصل المستثنى تأخره عن المستثنى منه وذلك نحو ما فضل ابا الازيدا ابن ويقدر
ايضا للاخير عامل وان لم يتغايرا معنى اشتراكا فيه وان اختلف العاملان فيهما نحو
ما ضرب احد وما قتل الاخلا لانا فاعل قتل ضمير احد ومثله قوله تعالى ﴿ فاجلدوهم ﴾
ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا ﴿ كما يحكى ﴾ (وخامسها انك اذا كررت الاقامان
تكرر ها للتأكيد اولا فان كررتها للتأكيد فاما ان يكون ما بعدها عطف النسق ولا بد
من حرف العطف قبل الانحو ما جاءنى الازيد والاعرو واما ان يكون بدلا وهو اما
بدل الكل نحو ما جاءنى الازيد الا اخوك اذا كان الاخ زيدا او بدل البعض نحو ما ضربت
الازيدا الا راسه او بدل الاشتمال نحو ما اعجبني الازيدا لاعلمه او بدل الغلط نحو ما جاءنى
الازيدا لاعمرو واما ان يكون عطف بيان نحو ما اتانى الا اخوك الازيد اذا كان زيد هو
الاخ وان كررتها لغير التأكيد فاما ان يمكن استثناء كل تال من متلوه اولا فان امكن فاما
ان يكون في العدد او في غيره (فالذى في غير العدد نحو جاءنى المكيون الا قريشا الا
هاشما الاعقلا في الموجب فلا يجوز في كل وتر الا النصب على الاستثناء لانه عن موجب
والقياس ان يجوز في كل شفع الابدال والنصب على الاستثناء لانه عن غير موجب والمستثنى
منه مذكور ونعنى بالوتر الاول والثالث والخامس والسابع والتاسع والحادى عشر
وعلى هذا وبالشفع الثانى والرابع والسادس ونحوها فكل وتر منى خارج وكل شفع
مثبت داخل فيكون في مسئلتنا قد جاءك من المكين غير قريش مع جميع بنى هاشم الاعقلا
وتقول في غير الموجب ما جاءنى المكيون الا قريش الهاشما الاعقلا ان يجوز لك
في كل وتر النصب على الاستثناء والبذل لانه عن غير موجب والمستثنى منه مذكور
ولا يجوز في الشفع الا النصب على الاستثناء لانه عن موجب فكل وتر مثبت داخل وكل
شفع منى خارج فيكون في مسئلتنا قد جاءك من المكين مع عقيل جميع قريش الهاشما
(والذى في العدد نحوه على عشرة الاتسعة الاثمانية الاسبعة السته الخمسة الاربعة
الاثلاثة الاثنين الا واحد في الموجب فكل وتر منى خارج وكل شفع موجب داخل كما كان

٢ (قوله لانا اذا اخرجنا التسعة من العشرة بقى واحداه) وذكر بعضهم طريقا آخر وهو ان جميع الأزواج اعني العشرة والثمانية والستة والاربعة والاثنين مثبتة ومجموعها ثلاثون وجميع الاعداد الافراد اعني التسعة والسبعة والخمسة والثلاثة والواحد منفية ومجموعها خمسة وعشرون فاذا اسقطنا مجموع المنفيات عن مجموع المثبتات بقى خمسة وهذا وان كان طريقا ظاهرا حسنا في اظهار المطلوب لكنه لم يعلم منه كون تلك الاستثناءات المتعاقبة وارادة على مقتضى القواعد التحوية من كون كل استثناء راجعا الى ما قبله وما ذكره الشارح واف ٢٤٢ - باظهار المطلوب والجريان على القواعد

ولم يلتفت الى ما اشتبه من ان القائل بعد ما قال الا واحدا اذا قال الا اثنين الاثلاثة وهكذا الى ان يقول الا تسعة لزمه واحد وذلك لعدم كونه جاريا على القواعد اما اذا لم يؤول وجعل كل استثناء راجعا الى ما يليه فظاهر لكونه استثناء للاكثر عن الاقل واما اذا اول وقيل ان قوله الا اثنين راجع الى الخمسة المنفية عند قوله الا واحدا فلانه يستلزم الاستثناء المستغرق عند قوله الاثمانية فيكون باطلا ويكون الواجب اثنين نعم يمكن بيان وجوب الواحد بذلك الطريق وهو ان يجمع جميع المثبتات في التزول والصعود وذلك خمسون ويجمع جميع المنفيات فيهما وذلك تسعة واربعون فاذا التقي المنفيات عن المثبتات بقى واحد وقد عرفت

في موجب غير العدد فيلزمك بالاقرار خمسة ٢ لانا اذا اخرجنا التسعة من العشرة بقى واحد ادخلنا معه ثمانية صارت تسعة اخرجنا منها سبعة بقى اثنان ادخلنا معهما ستة صارت ثمانية اخرجنا منها خمسة بقى ثلاثة ادخلنا معها اربعة صارت سبعة اخرجنا منها ثلاثة بقى اربعة ادخلنا معها اثنين صارت ستة اخرجنا منها واحدا بقى خمسة والاعراب في الشفع والوتر كما مضى في موجب غير العدد وتقول في غير الموجب من العدد ماله على عشرة التسعة الاثمانية الى اخرها فالقياس ان يكون كل وتر داخلا وكل شفع خارجا فتكون التسعة مثبتة داخلية نسقط منها الثمانية يبقى واحد تضيف اليه سبعة تصير ثمانية نسقط منها ستة يبقى اثنان نضم اليها خمسة تصير سبعة نسقط منها اربعة يبقى ثلاثة نضم اليها ثلاثة تصير ستة نسقط منها اثنين يبقى اربعة نضم اليها واحدا تصير خمسة فيلزمه خمسة والاعراب في الشفع والوتر كما في غير العدد الذي هو غير موجب هذا هو القياس الا ان الفقهاء قالوا اذا قلت ماله على عشرة التسعة بالنصب لم تكن مقرا بشيء لان المعنى ماله عشرة مستثنى منها تسعة اى ماله على واحد واذا قلت التسعة بالرفع على البدل يلزمك تسعة لان المعنى ماله على التسعة (وفي الفرق نظر لان البدل والنصب على الاستثناء كلاهما استثناء ولا فرق بينهما اتفاقا في نحو ما جاءني القوم الازيدا وزيدا وان بنوا ذلك على مذهب ابي حنيفة رحمه الله على وهنه وهو ان الاستثناء من المنفى لا يكون موجبا تمسكا بنحو ﴿ لا صلاة الا بفاتحة الكتاب ﴾ وانه لا يلزم ان يثبت مع الفاتحة صلاة لجواز اختلال سائر شروطها كان عليهم ان لا يفرقوا بين البدل والنصب على الاستثناء اذ كلاهما استثناء ٣ وعلى الجملة فلا ادري صحة ما قالوا وان لم يمكن استثناء مال من متلوه فان كان في العدد نحو قولك له على عشرة الاثلاثة الاربعة فذهب القراء ههنا ايضا ان الوتر اى الثلاثة منى خارج والشفع اى الاربعة موجب داخل فيكون معنى عشرة الاثلاثة سبعة باخراج ثلاثة من عشرة وقولك بعد ذلك الاربعة تدخل به الاربعة وتزيدها على السبعة فتكون احد عشر (وفيه نظر لان الاستثناء بعد المنفى انما يكون موجبا اذا كان من ذلك المنفى وقولك الاربعة لا يمكن ان يكون من الثلاثة فهو امان العشرة كما ان الاثلاثة منها او من السبعة الباقية بعد الاستثناء الاول وكلتا هاتين مثبتتان فتكون الاربعة على التقديرين منفية فيكون الاقرار بثلاثة على الوجهين ومذهب

ان ذلك لم يعلم منه الجريان على القواعد فلا يكفي في اثبات المطلوب ومنهم من قال قوله الا اثنين اجمع الى قوله (غيره) الاثلاثة لانه اذن صالح لرجوعه اليه وزعم ان رجوعه اليه هو بحسب الظاهر واما بحسب الحقيقة فهو راجع الى الستة المنفية عند قوله الاثلاثة قال واذا ثبت الاثنان وضم الى الخمسة الواجبة كان المثبت سبعة والمنفى ثلاثة واعترض بانه يلزم مما ذكره ان يكون المنفى اربعة فيلزم ان يكون اصل العدد احد عشر ثم تعسف لدفعه وطول الكلام والظاهر ان من قال بوجوب الواحد نظرا الى ذلك الطريق الاجالى وقد عرفت ما فيه ٣ (وقوله وعلى الجملة فلا ادري صحة ما قالوا آه)

غيره ان الاستثنائين من المستثنى منه الاول فيكون الاقرار بثلاثة كما بينا وان كان المستثنى الاول اكثر من المستثنى منه او مساويا له بطل الاستثناء قولا واحدا نحوه على خمسة الاستة وكذا اذا قلت له على عشرة الا خمسة الاستة فالاستثناء الثاني لغو عند غير الفراء لانه لا يمكن استثناء الخمسة والستة من العشرة وعند الفراء لا يلغو ويلزمه احد عشر وان كان في غير العدد فاما ان يكون المستثنى منه واحدا او لا فان كان واحدا ولم يكن الاستثناء مفرغا فان تقدمت المكررات على المستثنى منه فالجميع منصوب على الاستثناء نحو ما جاءني الازيدا الاعمر الا خالدا احد اذ لا يمكن ابدال احدها من المستثنى منه وان تأخرت عن المستثنى منه فلا خد المستثنيات سواء كان الذي ولي المستثنى منه او غيره النصب على الاستثناء او الابدال والباقي واجب النصب بعد الابدال لان المبدل منه مرة لا يبدل منه اخرى اذ صار بالابدال منه اولا كالساقط ومثاله ما جاء احد الازيدا والازيدا الاعمر الا بكرا الا خالدا وان توسطها المستثنى منه فلما تقدم عليه النصب لا غير على الاستثناء وواحد من المتأخرات جائز الابدال والنصب على الاستثناء وباقيها واجب النصب بعد الابدال نحو ما جاءني الازيدا الاعمر احدا لبكرا والاكبرا الا خالدا وان كان الاستثناء مفرغا شغل العامل ببعضها ايها كان ونصب ما سواه على الاستثناء وجوبا لامتناع شغل الفعل باكثر من واحد وامتناع الابدال ايضا فلم يبق الا النصب على الاستثناء نحو ما جاءني الازيدا الاعمر الا بكرا الا خالدا (ونقل عن الاخفش تجويز اضممار حرف العطف في مثله فيعطفه على ما اشتغل به الفعل وليس اضممار حرف العطف بالفاشي المشهور * واعلم ان في جميع هذه الاقسام من المفرغ وغيره مستثنياتها مخرجة من متعدد واحد ظاهر في غير المفرغ مقدر في المفرغ في قولك ما جاءني احد الازيدا الاعمر الا خالدا زيد مخرج من احد وعمرو مخرج مما بقى من احد بعد اخراج زيد اي ما جاءني غير زيد الاعمر وخالدا مخرج مما بقى من احد بعد اخراج زيد وعمرو اي ما جاءني غير زيد وعمرو الا خالدا فالكل مستثنى من المنفى الاول فيكون الكل مثبتا وكذا في المفرغ نحو ما جاءني الازيدا الاعمر الا خالدا عمرو مستثنى من المتعدد المقدر بعد خروج زيد وخالدا مخرج منه بعد خروج زيد وعمرو وكذا لو كان الاول موجبا نحو ما جاءني القوم الازيدا الاعمر الا خالدا ولا يجوز التفريغ والابدال ههنا اي جاءني غير زيد من جملة القوم الاعمر وجاءني غير زيد وعمرو من جلتهم الا خالدا وكل المستثنيات ههنا منفية وان كان المستثنى منه اكثر من واحد فان كان في غير الموجب لم يحز في ثاني المستثنيين الا النصب على الاستثناء نحو ما اكل احد الا الخبز الازيدا لان المنفى قد انتقض بالا الاولى فهو استثناء من موجب والمعنى كل احد اكل الخبز فقط الازيدا فانه لم يأكله فقط بل اكل شيئا اخر ايضا فان لم يذكر ما استثنى منه المستثنى الاول كما ذكرنا اشتغل العامل به كما رأيت وان ذكرته جاز في المستثنى الاول الابدال والنصب على الاستثناء نحو ما اكل احد شيئا الا الخبز الازيدا وان كان الكلام موجبا فلا بد من ذكر المستثنى منهما لان الموجب لا يفرغ على ما تقدم تقول اكل القوم جميع الطعام الا الخبز الازيدا او النصب واجب في اول المستثنيين لانه عن

لعلهم تحيلوا ان الاصل في الكلام هو الاثبات والنفي طارئ عليه فاذا قلت الا تسعة بالنصب كان الاستثناء راجعا الى المثبت كأنك قلت له على عشرة الاتسعة ويصير حاصله ان له عليك واحدا فاذا ادخلت النفي كان المعنى ليس له على واحد فلا يلزمك شيء كما صرحوا به واما اذا قلت الاتسعة بالرفع فلا يمكن ان يكون الاستثناء راجعا الى الاثبات والنفي داخلا في الكلام بعده فوجب الحمل على الابدال من النفي ويكون المعنى كما قالوا ليس له على الاتسعة والاستثناء من المنفى اثبات عندهم فيصح ما قالوا

موجب واما ثانيهما فالقياس جواز ابداله ونصبه على الاستثناء لانه في المعنى عن غير موجب بسبب نقض الالمعنى الايجاب والمعنى ما اكل القوم الحبز الازيد والايزدا وان كان القوم في اللفظ في حيز الايجاب (وسادسها ان الجمل المعطوف بعضها على بعض بالواو اذا تعقبها الاستثناء الصالح للجميع كقوله تعالى ﴿ فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا ﴾ الآية فما يقتضيه مذهب محقق البصرة وهو ان الجملة بكما لها عاملة في المستثنى عمل عشرون في الدرهم او ان العامل معنى الفعل فيها ان الجملة الاخيرة اولى بالعمل فيه فيكون من باب تنازع العاملين فصاعدا للممول واحد ولو كان العامل جميعها لزم حصول اثر واحد من مؤثرين مستقلين او اكثر وهذا مما لا يجوزونه حلا للعوامل على المؤثرات الحقيقية واما ان كانت الجملة الاخيرة مستأنفة والواو للابتداء فلا كلام في انفرادها به كقولك اكرم بنى تميم والنحاة هم البصريون الافلانا * قوله (ومحفوظ بعد غير وسوى وسواء وبعد حاشا في الاكثر واعراب غير كاعراب المستثنى بالا على التفصيل) قوله ومحفوظ عطف على قوله وهو منصوب في اول باب الاستثناء وانما وجب خفضه بعد هذه الاسماء لكونه مضافا اليه وفي سوى اربع لغات ٣ كما في حجة القراءة فتح السين مع المد وكسرهما مع القصر وهما المشهورتان وكسر الاول مع المد وضمه مع القصر (قوله وبعد حاشا في الاكثر) التزم سيويه حرفة حاشا لقولهم حاشاى من دون نون الوقاية ولو كان فعلا لم يحز ذلك وامتناع وقوعه صلة لما المصدرية مطردا كخلا وعدا ٤ يمنع فعليته على انه روى الاخفش قول الشاعر * رأيت الناس ما حاشى قريشا * فانا نحن افضلهم فعلا * وما حكى المازنى من قول بعضهم * اللهم اغفرلى ولن يسمع حاشا الشيطان واما الاصبع فمنه ٥

٦ (قوله سبع الجودى) والحمد والحمد المكنان الصلب المرتفع على وزن عصر وعسر والجودى جبل بارض الجزيرة قيل جبل بالوصل بفتح الجيم والميم ٦ اوله ولا ارى احدا في الناس يشبهه *

موجب واما ثانيهما فالقياس جواز ابداله ونصبه على الاستثناء لانه في المعنى عن غير موجب بسبب نقض الالمعنى الايجاب والمعنى ما اكل القوم الحبز الازيد والايزدا وان كان القوم في اللفظ في حيز الايجاب (وسادسها ان الجمل المعطوف بعضها على بعض بالواو اذا تعقبها الاستثناء الصالح للجميع كقوله تعالى ﴿ فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا ﴾ الآية فما يقتضيه مذهب محقق البصرة وهو ان الجملة بكما لها عاملة في المستثنى عمل عشرون في الدرهم او ان العامل معنى الفعل فيها ان الجملة الاخيرة اولى بالعمل فيه فيكون من باب تنازع العاملين فصاعدا للممول واحد ولو كان العامل جميعها لزم حصول اثر واحد من مؤثرين مستقلين او اكثر وهذا مما لا يجوزونه حلا للعوامل على المؤثرات الحقيقية واما ان كانت الجملة الاخيرة مستأنفة والواو للابتداء فلا كلام في انفرادها به كقولك اكرم بنى تميم والنحاة هم البصريون الافلانا * قوله (ومحفوظ بعد غير وسوى وسواء وبعد حاشا في الاكثر واعراب غير كاعراب المستثنى بالا على التفصيل) قوله ومحفوظ عطف على قوله وهو منصوب في اول باب الاستثناء وانما وجب خفضه بعد هذه الاسماء لكونه مضافا اليه وفي سوى اربع لغات ٣ كما في حجة القراءة فتح السين مع المد وكسرهما مع القصر وهما المشهورتان وكسر الاول مع المد وضمه مع القصر (قوله وبعد حاشا في الاكثر) التزم سيويه حرفة حاشا لقولهم حاشاى من دون نون الوقاية ولو كان فعلا لم يحز ذلك وامتناع وقوعه صلة لما المصدرية مطردا كخلا وعدا ٤ يمنع فعليته على انه روى الاخفش قول الشاعر * رأيت الناس ما حاشى قريشا * فانا نحن افضلهم فعلا * وما حكى المازنى من قول بعضهم * اللهم اغفرلى ولن يسمع حاشا الشيطان واما الاصبع فمنه ٥

٦ (قوله سبع الجودى) والحمد والحمد المكنان الصلب المرتفع على وزن عصر وعسر والجودى جبل بارض الجزيرة قيل جبل بالوصل بفتح الجيم والميم ٦ اوله ولا ارى احدا في الناس يشبهه *

وسجنت اى قلت سبحان الله وليت اى قلت ليك وهذا هو الظاهر لان المشتق الذى
 هذا حاله بمعنى قول تلك اللفظة التى اشتق منها التسبيح قول سبحان الله والتسليم قول
 سلام عليك والبسملة قول بسم الله ٧ وكذا غيره ومعنى حاشيت زيدا قلت حاشا زيد
 واستدلالة على فعليته بالتصرف فيه والحذف نحو حاش الله ليس بقوى لان الحرف
 الكثير الاستعمال قد يحذف منه نحو سوف افعل فى سوف افعل وكثرتها حاش وقل حشا
 لان الحذف فى الاطراف اكثر واذا استعمل حاشا فى الاستثناء وفى غيره فعناه تنزيه
 الاسم الذى بعده من سوء ذكر فى غيره اوفيه فلا يستثنى به الا فى هذا المعنى وربما ارادوا
 تنزيه شخص من سوء فيبتدئون بتنزيه الله سبحانه وتعالى من السوء ثم يبرنون من ارادوا
 تبرئته على معنى ان الله تعالى منزّه عن ان لا يظهر ذلك الشخص ٨ مما يصح فيكون أكد
 وابلغ قال تعالى ﴿ قلن حاش لله ما علمنا عليه من سوء ﴾ وقد جاء فى كلامهم الا قبل
 ما خلا وما عد الا قبل غيرهما فيكون تكريرا معنويا لكلمة الاستثناء وجوز الكسائي
 دخول الاعلى حاشا الجارة * قوله (وغير صفة حلت على الا فى الاستثناء كما حلت
 هى عليها فى الصفة اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور لتعذر الاستثناء مثل ﴿ لو كان
 فيهما آلهة الا الله لفسدتا ﴾ وضعف فى غيره * قوله (غير مبتدأ وصفة خبره * اعلم ان
 اصل غير الصفة المفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها اما بالذات نحو مررت برجل غير
 زيد واما بالصفات نحو قولك دخلت بوجه غير الوجه الذى خرجت به والاصل هو
 الاول والثانى مجاز فان الوجه الذى تين فيه اثر الغضب كانه غير الوجه الذى لا يكون
 فيه ذلك بالذات وماهية المستثنى كما ذكرنا فى حده هو المغاير لما قبل اداة الاستثناء نفيا
 واثباتا فلما اجتمع مابعد غير ومابعد اداة الاستثناء فى معنى المغايرة لما قبلها حلت ام ادوات
 الاستثناء اى الا فى بعض المواضع على غير فى الصفة وحلت غير على الا فى الاستثناء
 فى بعض المواضع ومعنى الحمل انه صار مابعد الامغايرا لما قبلها ذاتا او صفة كما بعد
 غير ولا تعتبر مغايرته له نفيا واثباتا كما كان فى اصلها وصار مابعد غير مغايرا لما قبلها
 نفيا واثباتا كما بعد الاول ولا تعتبر مغايرته له ذاتا او صفة كما كانت فى الاصل الا ان حل غير
 على الا اكثر من العكس لان غيرا اسم والتصرف فى الاسماء اكثر منه فى الحروف فوقع
 غير فى جميع مواقع الا فى المفرغ وغيره والموجب وغيره والمنقطع وغيره مؤخرا عن
 المستثنى منه ومقدما عليه وبالجملة فى جميع محاله الا انه لا يدخل على الجملة كالا لتعذر
 الاضافة اليها ولم يحمل الاعلى غير الا بالشرائط التى نذكرها ٨ فاذا دخل الاعلى
 غير والا فى الاصل حرف لا تتحمل الاعراب روى اصلها فجعل اعرابها التى كانت
 تستحقه لولا المانع المذكور على مابعدا عارية ٩ واذا دخل غير على الا واصل غير
 من حيث كونه اسما جواز تحمل الاعراب ومابعد الذى صار مستثنى يتطفل غير على
 الامشغول بالجر لكونه مضافا اليه فى الاصل جعل اعرابه الذى كان يستحقه لولا المانع
 المذكور اى اشتغاله بالجر على نفس غير عارية فعلى هذا التقدير لا حاجة الى ان يعتذر
 لانتصاب غير فى الاستثناء بما قال بعضهم لما رأى انتصابه من دون واسطة كما كان

- ٧ قوله (وكذا غيره)
 كالحقولة بمعنى قول لا
 حول ولا قوة الا بالله
 ٨ قوله (مما يصح) او
 يشينه اى مما يصح

٨ فاذا حل نس

٩ اى لا اصلية

٣ قوله (لم يمنع الشرب منها آه) اخره بزفوف كأنها هقلة امرئال دوية سقاء * قوله بزفوف أى بناقة خفيفة سريعة قوله ام رئال فراخ النعام واحدها رأل قوله دوية منسوبة الى الدوقوله سقاء طويلة الساق

٤ قوله (قد استعين على الهم اذا خف بالثوى) أى استعين على همى اذا خف بالمقيم الانطلاق والانكماش والنجاه الاسراع

٤ تمامه حامة فى غصون ذات او قال آه والبيت الذى قبله ثم ارعويت وقد طال الوقوف بنا فيها قصرت الى وجنا شملال قوله لم يمنع ضمير منها عايد على الناقة الموصوفة بما تقدم ذكره فى قوله ثم ارعويت والمعنى لم يمنع الناقة من الشرب الاسماعها صوت تلك الحمامة قوله او قال ججع وقل بالفتح وهوا لجارة اوباسكانها وهوشجرة المقل او ثمره

فى المستثنى بالا وهو انه انما انتصب بلا واسطة حرف لمشابهة الظروف المهمة بابهامه وانما لم يحتج الى مثل هذا العذر المذكور لما بينا ان حركة غير لما بعدها على الحقيقة وهى عليها عارية فكان غير هى الواسطة لا تنصب ما بعدها فى الحقيقة والدليل على ان الحركة لما بعدها حقيقة جواز العطف على محله نحو ما جاءنى غير زيد وعمرو بالرفع عطفا على محل زيد لان المعنى ما جاءنى الا زيد (قال الفراء يجوز ان يبنى غير فى الاستثناء مطلقا سواء اضيف الى معرب او مبنى لكونه بمعنى الحرف يعنى الا ومنعه البصريون لان ذلك فيه عارض غير لازم فلا اعتبار به واما اذا اضيف الى ان فلا خلاف فى جواز بنائه على الفتح كما فى قوله * ٣ لم يمنع الشرب منها غيران نطقت * كما يحى فى باب الاضافة ويجوز ان يكون نحو قوله * غيرانى ٤ قد استعين على الهم اذا خف بالثوى النجاء * من هذا الباب أى مبنيا على الفتح لاضافته الى ان كما فى قوله تعالى * مثل ما انكم تنطقون * ويجوز ان يكون منصوبا لكونه استثناء منقطع (وقولهم بيد مثل غير ولا تجى الا فى المنقطع مضافة الى ان وصلتها قال النبى صلى الله تعالى عليه وسلم * انا افصح العرب بيدانى من قرش * ويجوز ان يقال ببنائها لاضافتها الى ان وان يقال هى منصوبة لكونها فى الاستثناء المنقطع (قوله كما جلت هى عليها فى الصفة) أى جلت الاعلى غير فى الصفة (قوله لجمع) أى ما يدل على الجمعية جعما كان كرجال او لا كقوم ورهط وانما شرط هذا الشرط ليوافق حالها صفة حالها اداة استثناء وذلك لانه لا بد لها فى الاستثناء من مستثنى منه متعدد لفظا كان او تقديرا فلا تقول فى الصفة جاءنى رجل الا زيد ولا يجوز تقدير الموصوف قبل الاوصاف كما جاز فى غير وذلك ليكون اظهر فى كونها صفة (وشرط كون الجمع منكرا لانه اذا كان معرفا نحو جاءنى الرجال او القوم الا زيدا احتمل ان يراد به استغراق الجنس فيصح الاستثناء واحتمل ان يشار به الى جماعة يعرف المخاطب ان فيهم زيدا فلا يتعذر ايضا الاستثناء الذى هو الاصل فى الا فالسامع يحمل الاعلى اصلها من الاستثناء فاختر كونه منكرا غير محصور لئلا يتحقق دخول ما بعد الا فيه فيضطر السامع على حل الاعلى غير الاستثناء (واشترط ان يكون المنكور غير محصور والمحصور شيان اما الجنس المستغرق نحو ما جاءنى رجل اورجال واما بعض منه معلوم العدد نحو له على عشرة دراهم او عشرون لانه ان كان محصورا على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء فلا يعدل عنه وذلك نحو كل رجل الا زيدا جاءنى وله على عشرة الادرهما وربما كان المنكور محصورا وتجاوز الصفة لعدم دخوله قطعا فيه كقوله عندى عشرة رجال الا زيد ففيه الصفة لا غير وكذا فى المحصور الاخر نحو ما جاءنى رجلان الا زيد وما جاءنى رجال الاعمر فان معنى ما جاءنى رجلان ما جاءنى اثنان من هذا الجنس وزيد ليس اثنان منه فلا يدخل فيه وكذا معنى ما جاءنى رجال ما جاءنى جماعة من هذا الجنس وعمرو ليس جماعة فلا يدخل فليس فى مثله اذن الا الصفة او الاستثناء المنقطع (هذا كله مبنى على ان المستثنى

واجب الدخول في المستثنى منه كما هو مذهب جمهور النحاة (واما على مذهب المبرد فيجوز الاستثناء مع هذه الشروط ايضا لانه يكتفى في صحة الاستثناء بصحة الدخول) وقال الاندلسي والمالكي لا بد لالا اذا كانت صفة من متبوع ظاهر كذا ذكر المصنف جمع او شبهه منكر او معروف باللام الجنسية قال * انيحت فالقلت بلدة فوق بلدة * قليل بها الاصوات الالبغامها * ويجوز في البيت ان تكون الالاستثناء وما بعدها بدلا من الاصوات لان في قليل معنى النفي كذا كرنا (ومذهب سيويه جواز وقوع الاصفة مع صحة الاستثناء قال يجوز في قولك ما اتاني احد الازيد ان يكون الازيد بدلا وصفة وعليه اكثر المتأخرين تمسكا بقوله * وكل اخ مفارقة اخوه * لعمرايك الا لفرقدان * وقوله عليه الصلوة والسلام * الناس كلهم هالكون الا العالمون والعالمون كلهم هالكون الا العالمون والعالمون كلهم هالكون الا المخلصون والمخلصون على خطر عظيم * وقال الكسائي تقدير البيت الا ان يكون الفرقدان وهو مردود لان الحرف الموصول لا يحذف الابد الحروف التي تذكر في نواصب المضارع (وقال المصنف في البيت شذوذ ان وصف كل دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول فقط قال وهذا الوصف ضرورة للشاعر لانه لو جازله وصف المضاف اليه وهو ان يقول الفرقتين لم يجعل الاصفة بل كان يجعله استثناء والشذوذ الثاني الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل وقوله تعالى * لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا * قال سيويه لا يجوز ههنا الا الوصف لانك لو قلت لو كان فيهما الا الله لفسدتا لم يجز يعني ان البديل لا يجوز الا في غير الموجب وليس الشرط وان لم يكن موجبا صرفا من غير الموجب الذي يجوز معه الابدال (قال المصنف ولا يجري النفي المعنوي كاللفظي الا في قلنا وقل رجل وابي ومتصرفاته كفاي مضى قال وايضا البديل لا يجوز الا حيث يجوز الاستثناء ولا يجوز الاستثناء ههنا لان الله غير واجب الدخول في آلهة المنكر لانه غير عام ولا محصور ولو وقع ايضا الجمع المنكر في سياق النفي وقصده الاستغراق لم يجز استثناء المفرد منه كما تقدم من انه لا يقال ما جاءني رجال الازيدا على انه استثناء متصل واجاز المبرد رفع الله على البديل لان في لومعنى النفي اذ هو لامتناع الشيء لامتناع غيره فكانه قيل ما فيهما آلهة الا الله وهذا كما جرى الزجاج التحضيض في قوله تعالى * فلو لا كانت قرية آمنت * الآية بجرى النفي فاجاز البديل في قوم يونس والاولى منع اجزاء الشرط والتحضيض في جواز الابدال والتفريع معهما بجرى النفي اذ لم يثبت واما عدم وجوب دخول الله في الهة فلا يضر المبرد لانه يكتفى في جواز الاستثناء بصحة الدخول كما تقدم ه (قوله وهو في غيره ضعيف) يعني جعل الاصفة في غير مثل هذا الموضع الجامع للشروط المذكورة كما في قوله * وكل اخ مفارقة اخوه * البيت ضعيف هذا عند المصنف ولا يضعف عند سيويه واتباعه كما تقدم * قوله (واعراب سوى وسواء النصب على الظرف على الاصح) انما انتصب سوى لانه في الاصل صفة ظرف مكان وهو مكانا قال الله تعالى * مكانا سوى * اي مستويا ثم حذف الموصوف

ه قوله (كما تقدم) من انه لا يقال ما جاءني رجال الا زيدا على انه استثناء متصل

واقیم الصفة مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف ای معنى الاستواء الذى كان
 فى سوى فصار سوى بمعنى مكانا فقط ثم استعمل سوى استعمال لفظ مكان لما قام مقامه فى
 افادة معنى البدل تقول انت لى مكان عمرو ای بدله لان البدل سادس البدل منه وكائن
 مكانه ثم استعمل بمعنى البدل فى الاستثناء لانك اذا قلت جاءنى القوم بدل زيد افاد ان زيدا
 لم يأتك فجرد عن معنى البدلية ایضا لمطلق معنى الاستثناء فسوى فى الاصل مكان
 مستو ثم صار بمعنى مكان ثم بمعنى بدل ثم بمعنى الاستثناء ولا يجوز فى سوى القطع عن
 المضاف اليه كما يجوز فى غير على مايجب والترم بعضهم وجوب اضافته الى المعارف
 فلايجز جاءنى القوم سوى رجل منهم طويل وهو الظاهر فى كلامهم وعند البصريين
 هو لازم النصب على الظرفية لانه فى الاصل صفة ظرف والاولى فى صفات الظروف
 اذا حذفت موصوفاتها النصب فنصبه على كونه ظرفا فى الاصل والا فليس الآن
 فيه معنى الظرفية والدليل على ظرفيته فى الاصل وقوعه صلة بخلاف غير نحو جاءنى
 الذى سوى زيد وعند الكوفيين يجوز خروجها عن الظرفية والتصرف فيها
 رفعا ونصبا وجرا كغير وذلك لخروجها عن معنى الظرفية الى معنى الاستثناء قال *
 ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا * وقال * تجانف عن جواليمامة ناقتى * وما
 عدلت عن اهلها لسوائكا * ومثله عند البصريين شاذ لايجب الا فى ضرورة الشعر
 وزعم الاخفش ان سواء اذا اخرجوه عن الظرفية ایضا نصبوه استنكارا لرفعه
 فيقولون جاءنى سواءك وفى الدار سواءك ومثل هذا فى استنكار الرفع فيما غلب انتصابه
 على الظرفية قوله تعالى * ومنهم دون ذلك * ولقد تقطع بينكم * وتقول لى فوق
 السداسى ودون السباعى * واعلم ان المستثنى قد يحذف من الاو غير الكائنين بعد
 ليس فقط كما يحذف ما اضيف اليه غير الكائن بعد لا تقول جاءنى زيد ليس الاوليس غير
 بالضم تشبيها لغير بالغايات حين حذف المضاف اليه كمايجب فى الظروف المبنية وغير
 خبر ليس ای ليس الجائى غيره (وقال الاخفش يجوز ان يكون اسمه وقد حذف المضاف
 اليه وابقى المضاف على حاله كقوله * خالط من سلمى خياشيم وفا * وهو ضعيف
 من وجهين احدهما ان حذف خبر ليس قليل والثانى ان حذف المضاف اليه وابقاء
 المضاف على حاله قليل وقد يقال ليس غير بالنصب على ابقاء المضاف على حاله بعد
 حذف المضاف اليه وقد ينون غير على ما حكاه الاخفش فى الحالين نحو ليس غير وليس
 غيرا كائنون كل وبعض عوضا من المضاف اليه (وحكى الاخفش ليس غيره وليس
 غيره وهذا مما يقوى مذهبه من كون ليس غير بالضم على حذف الخبر ويجوز ان يقال
 حسن حذف خبر ليس ههنا وان كان قليلا فى غير هذا الموضع لكثرة استعماله فى الاستثناء
 والنصب على اضممار اسم ليس ای ليس الجائى غيره واذا اضيف غير ظاهرا جاز عند
 الاخفش ان يأتى بعد لم يكن نحو جاءنى زيد لم يكن غيره وغيره بالرفع والنصب على
 التفسيرين المذكورين قال وتقول جئتني ليس غيرك وغيرك ولم يكن غيرك وغيرك
 (واما لاسما فليس من كلمات الاستثناء حقيقة بل المذكور بعده منه على اولويته بالحكم

المتقدم وانما عدد من كلماته لان ما بعده مخرج عما قبله من حيث اوليته بالحكم فان جر ما بعده فبإضافة سى اليه وما زائدة ويحتمل ان يكون نكرة غير موصوفة والاسم بعدها بدل منها وان رفع وهو اقل من الجر فخير مبتدأ محذوف وما بمعنى الذى او نكرة موصوفة بحملة اسمية وانما كان اقل لان حذف احد جزئى الجملة الاسمية التى هى صلة كقراءة من قرأ ﴿تعالى على الذى احسن﴾ اوصفة قليل وليس نصب الاسم بعد لاسيما بقياس لكنه روى بيت امرء القيس * ولاسيما يوم ابدا جليل * بنصب يوم ايضا فتكفوا لنصبه وجوها قال بعضهم مانكرة غير موصوفة ونصب يوما باضمار فعل اى اعنى يوما وقيل على التمييز (قال الاندلسى لا ينتصب بعد لاسيما الا النكرة ولا وجه لنصب المعرفة وهذا القول منه مؤذن بجواز نصبه قياسا على انه تمييز لان ما بتقدير التنوين كافى كم رجلا اذ لو كان باضمار فعل لاستوى المعرفة والنكرة) قال الاخفش فى قولهم ان فلانا كريم لاسيما ان اتيت قاعدا ههنا زائدة عوضا من المضاف اليه اى ولا مثله ان اتيت قاعدا * واعلم ان الواو التى تدخل على لاسيما فى بعض المواضع كقوله * ولاسيما يوم ابدا جليل * اعتراضية كما فى قوله * فانت طلاق والطلاق الية * اذ هى مع ما بعدها بتقدير جلة مستقلة والسى بمعنى المثل فعنى جاءنى القوم ولاسيما زيداى ولا مثل زيد موجود بين القوم الذين جاؤنى اى هو كان اخص بى واشد اخلاصا فى الجبى وخبر لا محذوف وتصرف فى هذه اللفظة تصرفات كثيرة لكثرة استعمالها فقليل سيماء محذوف لا ولاسيما يخفيف الباء مع وجود لا وحذفها وقد يحذف ما بعد لاسيما على جعله بمعنى خصوصا فيكون منصوب المحل على انه مفعول مطلق وذلك كما مر فى باب الاختصاص من نقل نحو ابها الرجل من باب النداء الى باب الاختصاص لجامع بينهما معنوى فصار فى نحو انا افعل كذا ايها الرجل منصوب المحل على الحال مع بقاء ظاهره على الحالة التى كان عليها فى النداء من ضم اى ورفع الرجل كذلك لاسيما ههنا يكون باقيا على نصبه الذى كان له فى الاصل حين كان اسم لا التبرئة مع كونه منصوب المحل على المصدر لقيامه مقام خصوصا فاذا قلت احب زيدا ولاسيما راكبا او على القرس فهو بمعنى وخصوصا راكبا فراكبا حال من مفعول الفعل المقدر اى واخصه بزيادة المحبة خصوصا راكبا وكذا فى انحواحبه ولاسيما وهوراكب وكذا قولك احبه ولاسيما ان ركب اى وخصوصا ان ركب فنجواب الشرط مدلول خصوصا اى ان ركب اخصه بزيادة المحبة ويجوز ان يجعل بمعنى المصدر اللازم اى اختصاصا فيكون معنى وخصوصا راكبا اى ويختص بفضل محبتي راكبا وعلى هذا ينبغى ان يؤول ما ذكره الاخفش اعنى قوله ان فلانا لكريم لاسيما ان اتيت قاعدا اى يختص بزيادة الكرم اختصاصا فى حال قعوده ويجوز مجئ الواو قبل لاسيما اذا جعلته بمعنى المصدر وعدم مجئها الا ان مجئها اكثر وهى اعتراضية كما ذكرنا ويجوز ان يكون عطفا والاى اولى واعذب وقد يقال لاسيما ما مقام لاسيما * واعلم ان اصل الا تدخل على الاسم وقد يلحقها فى المفرغ فعل مضارع اما خبر المبتدأ كقولك ما الناس الا يعبرون وما زيد

صدره الارب يوم لك
منهن صالح * السى
كأثل يقال هذان سيان
اى شيهان والجلجل
موضع وهذا من السبع
المعلقات
واعرب نس

الا يقوم او حال نحو ما جاءني زيد الا يضحك او صفة نحو ما جاءني منهم رجل الا يقوم
ويقعد ويجوز ان يكون هذا لا لعموم ذي الحال وانما شرط التفرغ لتكون الاملاءة
عن العمل على قول او عن التوصل بها الى العمل على قول آخر فيسهل دفعها
عما يقتضيه من الاسم لا نكسار شوكتها بالالغاء وشرط كون الفعل مضارعا
لمشابهته الاسم واما الماضي فجوزوا ان يليها في المفرغ باحد قديين وذلك اما اقترانه
بقدر نحو ما الناس الا قد عبروا وذلك لتقريبه اليه من الحال المشبه للاسم واما تقدم ماض
منفي نحو قولك ما انعمت عليها لاشكر وما اتيت الا اتاني وعنده عليه الصلاة والسلام
﴿ ما ليس الشيطان من بني آدم الا انهم من قبل النساء ﴾ وذلك اذا قصد لزوم تعقب
مضمون ما بعد المضمون ما قبلها وانما جاز ان يليها الماضي مع هذا القصد لان هذا
المعنى هو معنى الشرط والجزاء في الاغلب نحو ان جئتني اكرمك وانما قلت في الاغلب
لانه قد لا يكون مضمون الجزاء متعقبا لمضمون الشرط بل يكون مقارنا له في الزمان نحو
ان كان هناك نار كان احتراق وان كان هناك احتراق فهناك نار وان كان الانسان ناطقا
فالجمار ناهق لكن التعقب المذكور هو الاغلب فلما كان تعقب مضمون ما بعد المضمون
ما قبلها هو المراد وكان معنى حرف النفي مع الايفيد معنى الشرط والجزاء اعني لزوم
الثاني للاول جاز ان يعتبر معنى الشرط والجزاء مع حرف النفي والافصاغ ما قبل الا
وما بعدها صوغ الشرط والجزاء وذلك اما بكونهما ماضيين نحو ما زرني الا اكرمك
او مضارعين نحو ما زوره الا يزورني ومثل هذا هو الغالب في الشرط والجزاء اعني
كونهما ماضيين او مضارعين فجاز كون الماضي الذي بعد الاهنا مجردا عن قد
والواو مع انه حال كذا كرنا في باب الحال وذلك لكونه متضمنا معنى الجزاء فيكون ما بعد
الاعلى هذا المعنى اما ضيا مجردا او مضارعا مجردا كما رأيت وجاز ايضا ان ينظر الى
كون مثل هذا الفعل حالا في الحقيقة وان كان فيه معنى الجزاء فيؤتى به ماضيا او مضارعا
مع الواو نحو ما زرته الا اكرمني ولا زوره الا ويكرمني وانما اطرد الواو مع هذا
النظر لكون هذا الحال غير مقترن بمضمونه بمضمون مامله كما هو الغالب في الحال نحو
جاءني زيد راكبا ولفظه ايضا منفصل عن العامل بالانجاز ان يستظهر مطردا في ربطه
مثل هذه الحال بعاملها لفظا بحرف الربط اي الواو فنعم اطرد نحو ما زوره الا ويكرمني
وندرقت واصك عينه كما مر في باب الحال ويجيء في الماضي مع الواو قد ايضا نحو
ما زرته الا وقد زارني ولا يجوز الاقتصيار على قد فلا يقال ما زرته الا قد زارني لانه ان
نظرت الى معنى الجزاء الذي يستفاد عن مثل هذا الحال فالجزاء لا يتجرد عن الفاء اذا
كان مع قد كما يجيء في بابها وان نظرت الى الحال الذي هو اصله فليس فيه حرف الربط
المذكور وانما قلنا ان الاغلب في الحال مقارنة مصمونه مضمون مامله لانه قد يجيء
بخلاف ذلك كقولهم خرج الامير معه صقرا يدا به غذا اي عازما على الصيد وكذا
معنى الخبر اي ما ليس الشيطان من بني آدم من جهة غير النساء الا عازما على اتيانهم
من قبلهم جعلوا المعزوم عليه المجزوم به كالواقع الحاصل (وقد تدخل الواو بمعناها

وما في الحديث من
الاشكال والجواب حقه
سعد الدين في حاشية
الكشاف في تفسير سورة
النساء

على الماضي اذا تقدمها قسم السؤال نحو نشدتك بالله الافعلت وقول عمر رضى الله تعالى عنه في كتابه الى ابي موسى ﴿ عزمت عليك لما ضربت كاتبك سوطا ﴾ كتبه اليه لما لحن كاتبه في كتابه الى عمر وكتب من ابو موسى وقولهم نشدتك الله من قولهم نشدته كذا فنشد اي ذكرته فتذكر فنشد المتعدى الى واحد مطاوع للاول المتعدى الى اثنين والمعنى ذكرتك الله بان اقيمت عليك به وقلت بالله لتفعلن او يكون نشدت بمعنى طلبت اي نشدت لك الله كقوله تعالى ﴿ ابغىكم آلهما ﴾ اي ابغى لكم اي طلبت لك الله من بين جميع ما يقسم به الناس لا قسم به تعالى عليك ومعنى الافعلت الافعلك والالنعض معنى النفي الذي تضمنه القسم لانك اذا حلفت غيرك بالله قسم الطلب فقد ضيق عليه الامر في فعل مطلوبك فكانك قلت ما اطلب منك الافعلك ففعلت بمعنى المصدر مفعولاً به لما اطلب الذي دل عليه نشدتك الله وانما جعلته فعلاً ماضياً لقصد المبالغة في الطلب حتى كان المخاطب فعل ما تطلبه وصار ماضياً ثم انت تخرجه فهو مثل قوله تعالى ﴿ وسبق الذين ﴾ ونادى اصحاب النار ﴿ وقولهم رحك الله ومعنى عزمت عليك اي اوجبت عليك وهو من قسم الملوك (ولما في الاستثناء لا تجي الابد النفي ظاهراً او مقدر اكارأيت ولا تجي الا في المفرغ نحو قوله تعالى ﴿ وان كل لما جيع لدينا محضرون ﴾ قوله (خبر كان واخواتها هو المسند بعد دخولها مثل كان زيد قائماً وامره ٢ على نحو خبر المبتدأ ويتقدم معرفة) لما قال هو المسند دخل فيه خبر المبتدأ وجميع ما كان في الاصل كذلك فقوله بعد دخولها يخرجها كلها وقد ذكرنا انه يدخل في حده نحو قائم في قولك كان زيد ابوه قائم مع انه ليس بخبر كان (قوله وامره على نحو خبر المبتدأ) اي فيما يجوز له من كونه معرفة ونكرة ومفرداً وجملة ومتقدماً على المسند اليه ومتأخر عنه وما يجب من تقدمه على الاسم اذا كان ظرفاً والاسم نكرة نحو كان في الدار رجل واشتماله على الضمير اذا كان جملة او مشتقاً وظرفاً وغير ذلك من الاحكام المذكورة في باب المبتدأ (وقد ينحصر خبر كان ببعض من الاحكام نذكر بعضها هنا وبعضها في الافعال الناقصة فمما قيل انه من خصائصه ما ذهب اليه ابن درستويه وهو انه لا يجوز ان يقع الماضي خبر كان فلا يقال كان زيد قائم ولعل ذلك لدلالة كان على المضي فيقع الماضي في خبره لغوا فينبغي ان يقال كان زيد قائماً ويقوم وكذا ينبغي ان يمنع نحو يكون زيد يقوم ٢ لمثل تلك العلة سواء وجهورهم على انه غير مستحسن ولا يحكمون بمطلق المنع قالوا فان وقع فلا بد فيه من قد ظاهرة او مقدرة لتفيد التقريب من الحال اذ لم يستفد من مجرد كان وكذا قالوا في اصبح وامسى واضحى وظل وبات وكذا ينبغي ان يمنعوا نحو يصبح زيد يقول وكذا البواقي والاولى كما ذهب اليه ابن مالك تجوز وقوع خبرها ماضياً بلا قد فلا تقدرها في قوله تعالى ﴿ ولقد كانوا عاهدوا الله ﴾ وان كان قيصه قد من دبر ﴿ وفي قول الشاعر ﴾ وكان طوى كشخاعلى على مستكنة ﴿ فلا هو ابداه ولم يتقدم ﴾ ولا في قوله ﴿ اضحت خلاء واضحى اهلها احتملوا ﴾ ٤ اخني عليها الذي اخني على لبد ﴿ اذ لا منع من قيام شيئين يفيدان معنى المضي (ومنع ابن

٢ كامر نمخه
٢ (قوله لمثل تلك العلة)
اي لدلالة تكون على الحال
والاستقبال فتقع المضارع
في خبره لغوا
٤ (قوله اخني عليها الذي
اخني على لبد) اخني عليه
الدهر اي اتى عليه
واهلكته ويزعم العرب
ان لقمان هو الذي بعثه
عاد الى وفدها الى الحرم
ليستسقى لها فلما اهلكوا
خير لقمان بين بقاء سبع
بقرات من اظب م عفر
في جبل وعرا لا يمسه القطر
وبقاء سبعة انسر كلما هلك
نسر خلف بعده آخر
فاختار النسور فكان آخر
نسوره يسمى لبد وهو
منصرف لانه ليس بمعدول
كذا في الصحاح ام ظي
جمع ظي

هـ (قوله فصر في ممتاثل
تماثل من علتة اى اقبل
وهو اليوم امثل

مادمت فيهم نس

مالك وهو الحق من مضى خبر صار وليس ومادام وكل ما كان ماضيا من مازال ولازال
ومراد فانها اما صار فلكونها ظاهرة في الانتقال في الزمن الماضى الى حال مستمرة وهى
مضمون خبرها نحو كنت فقيرا فصرت غنيا وان جاز مع القرينة ان لا يستمر به الحال
المنتقل اليها كقول المريض كنت مريضا فصرت ممتاثل ثم نكست وكذا مازال
واخواتها موضوعة لاستمرار مضمون اخبارها في الماضى الا ان تمنع قرينة وما يصلح
للاستمرار هو الاسم الجامد نحو هذا اسد او الصفة نحو زيد قائم او غنى او مضروب
او الفعل المضارع نحو زيد يقدم في الحروب ويسخو بموجوده اى هذا عادته لانه
وان كان في الاصل فعلا دالا على احد الا زمنة الا انه لمضارعتة اسم الفاعل لفظا ومعنى
يستعمل غير المفيد للزمان استعماله فلذلك اذا قلت كنت رأيت زيدا لا يدل على الاستمرار
واذا قلت كنت اراه فظاهره الاستمرار فناسبته الثلاثة اى الجامد والصفة والمضارع
لصلاحيتها للاستمرار ان تقع اخبارا لصار ومازال واخواتها بخلاف الماضى فانه
لا يستعمل في الاستمرار استعمال هذه الثلاثة فلم يقع خبرا لهذه الافعال وامادام فلم يقع خبرها
ماضيا لان ما المفيدة للدة نحو ماذر شارق قلب الماضى في الاغلب الى معنى الاستقبال
كايحى في قسم الافعال فلماذا تقول اجلس مادام زيد جالسا وقد يحى بمعنى الماضى
كقوله تعالى ﴿مادمت حيا﴾ واما ليس فهى للنفي مطلقا كما هو مذهب سيويه على ما بين
في الافعال الناقصة والمستعمل للاطلاق من دون تعرض للزمان اما جامد او صفة
او مضارع لمشايبته اسم الفاعل بخلاف الماضى واجاز الاندلسى وقوع اخبار جميعها
ماضية والاولى ما تقدم لعدم السماع (قوله ويتقدم معرفة) هذا بخلاف خبر المبتدأ
لانه لم يحز تقدمه على المبتدأ اذا كانا معرفتين ولا قرينة للاباس اما ههنا فلا ليس وان كانا
معرفتين او متساويين لان تخالف اعرابهما رافع للبس ويكفى ظهور اعراب احدهما
نحو كان زيدا هذا وينبغى ههنا ايضا اذا اتنى الاعراب فيهما ولا قرينة ان لا يجوز
التقديم نحو كان الفتى هذا ﴿ قوله ﴾ وقد يحذف مامله في مثل الناس مجزيون باعمالهم
ان خيرا فخير ويجوز في مثلها اربعة اوجه ويجب الحذف في مثل اما انت منطلقا
انطلقت اى لان كنت (قوله مامله) اى حامل خبر كان واخواتها وما كان ينبغى له هذا
الاطلاق لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان ﴿ واعلم انه يجوز حذف كان مع اسمها
بعدان ولو ان كان اسمها ضمير ما علم من غائب او حاضر نحو ﴿ اطلبوا العلم ولو بالصين ﴾
اى ولو كان العلم بالصين وادفع الشر ولو اصبعا اى ولو كان الدفع اصبعا اى قليلا
وقوله ﴿ قد قيل ذلك ان حقوا وان كذبا ﴾ فما اعتذارك من شىء اذا قبلنا اى ان كان حقا
وتقول لا ارتحلن ان فارسا وان راجلا ولو فارسا ولو راجلا اى ان كنت ولو كنت
وكذا الخطاب نحو ارجل ولو راجلا وان راجلا اى ان كنت ولو كنت (واما في مثل
التركيب الذى في المتن اعنى ان يكون بعدان اسم وجزاؤها الفاء وبعد الفاء اسم مفرد
نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيفا فسياف وان خنجرا فخنجر فنقول ننظر فيه فان جاز مع
كان المحذوفة بعد ان تقدير فيه او معه او نحو ذلك كما في قوله الناس مجزيون باعمالهم فانه

يصح ان يقال ان كان معه او في عمله خير جاز في الاول مع النصب الرفع ايضا ولكن على
ضعف معنوى اذ معنى ان كان معه او في يده سيف وان كان في عمله خير معنى غير مقصود
لان مراد المتكلم ان كان نفس عمله خيرا وان كان ما قتل به سيفاً لان له اعمالاً وفي تلك
الاعمال خير ولا ان في يده او في صحبته وقت القتل سيفاً هذا الذي قلنا ضعيف من حيث المعنى
واما من حيث اللفظ فضعيف ايضا لان حذف كان مع خبره الذي هو في صورة المفعول
الفضلة حذف شئ كثير ولا سيما اذا كان الخبر جاراً او مجروراً بخلاف حذفه مع اسمه
الذي هو بحزبه ولا سيما اذا كان ضميراً متصلاً (فان قلت فقد رفع كان التامة) قلت
يضعف لقلة استعمالها ولا يحذف الا كثير الاستعمال للتخفيف ولكون الشهرة دالة
على المحذوف وان لم يحسن تقدير مثل ذلك تعين نصب الاول نحو اسير كما تسير ان راكبا
فراكب وان راكبا فراكب اي ان كنت راكبا فان راكبا كبر بما جرما بعد ان اوان
لامع ما بعد فائهما ان صح رجوع ضمير كان المقدر الى مصدر ما عدى بحرف جر
نحو المراء مقتول بما قتل به ان سيف فسييف اي ان كان قتله بسيف فقتله ايضا
بسييف (وحكى عن يونس مررت برجل صالح ان لا صالح ٣ فطالح اي ان لا يكن
المروور بصالح فالمرور بطالح ومررت برجل ان زيد وان عمرو وذلك لقوة الدلالة على
الجار بتقديم ذكره فتبين بما ذكرنا ان النصب في الاول اما مختار او واجب واما الاسم
الذي بعد الفاء فرفعه اولاً لان رفعه باضمار مبتدأ بعد الفاء وهو شائع كثير واما نصبه
فاما بتقدير كان بعد الفاء اي فيكون ما يقتل به سيفاً او بتقدير فعل لايق نحو فيجزي خيرا
وحذف المبتدأ اولى لانه مفرد من حذف الجملة وايضا حذف المبتدأ اكثر من حذف كان
وغير ذلك من نحو الفعل الناصب المذكور وقيل لان مجيء الفاء مع الجملة الاسمية اكثر منه
مع الفعلية ويجوز ان يقال ان مجيء الفاء في الفعلية انما يقل اذا كان الفعل ظاهراً واما
اذا كان مقدراً فلا بد من الفاء نحو ان ضربتني فزيدا ضربته فاذا ثبت ان نصب الاول
ورفع الثاني اصل فعكسه يكون اقبح الوجوه لمخالفة الاصل في الموضعين ورفعهما
ونصبهما متوسطان لمخالفة الاصل في موضع واحد (قوله ويجب الحذف) اي يجب
حذف كان بعد ان معوضاً منها ما نحو قوله * ابا خراشة امانت ذانقر * فان قومي
لم تأكلهم الضبيع * اي لان كنت فحذف حرف الجر جوازاً على القياس المذكور
في المفعول له ثم حذف كان وابدل منه ما فوجب الحذف لئلا يجمع بين العوض والمعوض
منه واجاز المبرد ظهور كان على ان ما زائدة لا عوض ولا يستند ذلك الى سماع ثم ادغم
النون الساكنة في الميم وجواباً بقى الضمير المرفوع المتصل بلا عامل يتصل به بفعل
منفصلاً فصار امانت وتقول ايضا ما زيد قائماً ائت (وقال الكوفيون ان المفتوحة
بمعنى المكسورة الشرطية ويجوزون مجيء ان المفتوحة شرطية قالوا القراءتان
في قوله تعالى * ان تضل * اي قبح الهمزة وكسرهما بمعنى واحد اي بمعنى الشرط
وما عندهم ايضا عوض من الفعل المحذوف ولا يرى قولهم بعيداً من الصواب لمساعدة
اللفظ والمعنى اياه اما المعنى فلان معنى قوله امانت ذانقر البيت ان كنت ذاعداً فلست

٣ قوله فطالح (الطلاح
ضد الصلاح

٤ (قوله فـالله يكـلاء ما يـبقى
وماتـذر) كـلاء الله كـلاءة
بالكسر اى حفظه

بفرد واما اللفظ فلم يجىء الفاء في هذا البيت وفي قوله * اما اقت واما انت مر تحلا
* فـالله يكـلاء ماتاثنى ومانذر * مع عطف اما انت بفتح الهمزة على ماقت بكسر
الهمزة وهو حرف شرط بلا خلاف والبصريون يقولون اما انت منطلقا انطلق
معك بالرفع والكوفيون جوزوا جزمه بان المفتوحة الشرطية وجوزوا الرفع مع
كونه جواب الشرط لكون الشرط محذوفا حذفاً لازماً ولما كان معنى الشرط ههنا
ظاهراً قال سيبويه دخل في ان معنى اذا ما بمعنى اذا ما واذما شرطية بلا خلاف ولا بد عند
البصريين من تقدير فعل يعمل في الجار والمجرور اعني في اما انت ذا نقر الذي هو بمعنى
لان كنت ولا يصلح ان يكون ذلك لم يأكلم لان معمول خبر ان لا يتقدم عليها واما
نحو اما يوم الجمعة فان زيدا قائم فسيجيء الكلام عليه في حروف الشرط وايضا ما بعد
الفاء لا يعمل فيما قبل الفاء الا مع اما الشرطية اما ظاهرة كما في قوله تعالى ﴿ واما بنعمة
ربك فحدث ﴾ واما مقدرة نحو ﴿ وربك فكبر ﴾ كما يجيىء في حروف الشرط فيقدر
البصريون اما انت ذا نقر تنكير وتفتخر وينبغي على هذا ان يكون قوله فـالله يكـلاء
جواب اماقت والعامل في اما انت مر تحلا محذوف اى يكـلاء ك الله لاجل ارتحال
وكله تكلف والاولى ان نقول ان ان الشرطية كثيرة الاستعمال مع كان الناقصة فان
حذف شرطها جواز المغير حرف الشرط عن صورته نحو ان سيفا فسييف وان حقا
وان كذبا وكذا ان حذف شرطها وجوبا مع مفسر كافي ان زيد كان منطلقا وان
حذف شرطها وجوبا بلا مفسر وجب تغيير صورتها من كسر الهمزة الى فتحها
لان بقائها على وضعها الاصلى مع قطعها وجوبا عن مقتضاها الاصلى بلا مفسر
هو كالعوض مستكره فاذا غيرت عن حالها الوضعى سهل حذف شرطها على سبيل
الوجوب لانها تبصير كانها ليست في الظاهر حرف الشرط ولا بد اذن من ما يكون
كالكافة لها عن مقتضاها اعني الشرط (ثم لا يخلو حالها عند ذلك من ان تحذف
منها كان مع اسمها وخبرها او تحذفها وحدها فان كان الاول وجب في جزائها الفاء
لتؤذن بها ان اما في الاصل حرف شرط لان الفاء علم السببية فجىء بها لما تغير صورة
حرف السببية اعني ان وسقط على سبيل الوجوب جميع اجزاء السبب اعني كان مع
اسمها وخبرها وذلك نحو اما زيد فنطلق اى اما يمكن في الدنيا شىء فزيد منطلق اى
ان يكن شىء موجودا يوجد انطلاقه اى هو منطلق لا محالة فلا بد اذن من اقامة جزء
من اجزاء مقام الشرط لانه لم يبق منه شىء كما يجيىء في حروف الشرط وان كان الثانى
فالفاء غير لازمة بل يجوز حذفها والاثان بها نحو اما زيد منطلقا انطلقت واما انت
ذا نقر فان قومي واما قتح همزة ان الشرطية من دون حذف الشرط كما اثبت الكوفيون
فليس بمشهور (وقد يحذف كان بعد اما المكسورة قليلا) وقال سيبويه لم يحذف
الفعل مع اما المكسورة وقال ابو علي لان ما التى بعدها اشبهت اللام في تأكيد الفعل
فن عمه جاز في * اما تخاف * ٢ ومن عضة ما ينين شكيرها * النون كما جازت مع اللام في
نحو لتفعلن كما يجيىء في نون التأكيد فلم يحسن حذف الفعل مع ثبوت ما يؤكده وقد جاء

٢ (قوله و من عضة ما يـتبن
شكـيرها) اوله اذا مات
منهم واحد سرف ابنه *
والعضة واحدة العضة
وهى كل شجر يعظم وله
شوك والشكير ما ينبت
حول الشجر من اصلها

كان الناقصة محذوفة بعد لدن واخواته نحو رأيتك لدن قائما اي لدن كنت قائما قال *
 ٣ من لدشولا فالى اتلائها * اي من اركان شولا والاتلاء ان تلد الناقصة فتصير ذات
 تلو * قوله (اسم ان واخواتها هو المسند اليه بعد دخولها مثل ان زيدا قائم) ينتقض
 بمثل اخوه في قولك ان زيدا قائم اخوه * قوله (المنصوب بلا التي لنفي الجنس هو المسند
 اليه بعد دخولها يليها نكرة مضافا او مشبهابه مثل لا غلام رجل ولا عشرين درهما لك
 فان كان مفردا فهو مبني على ما ينصب به وان كان معرفة او مفصولا بينه وبين لا وجب
 الرفع والتكرير ونحو قضية ولا ابا حسن لها متأول) لم يقل اسم لا التي لنفي الجنس كما
 قال اسم ان واخواتها لان كلامه في المنصوبات وجيع ما هو اسم لا المذكورة ليس
 منصوبا بل بعضه مبني نحو لا رجل فلما قصد المنصوب احتاج الى التمييز بالتحديدات
 المذكورة لان اسم لا لا يكون منصوبا الا باجتماعها وهي ثلاثة كونه نكرة وكونه مضافا
 او مشبهابه وان يليها فلو اختل واحد منها لم ينتصب كما يجيء ولو قصد الى اسم
 لا من حيث كونه اسمها لكان يكفيه ان يقول كما هو عادته هو المسند اليه بعد دخولها
 (قوله يليها ونكرة ومضافا) احوال مترادفة والعامل فيها المسند وذو الحال الضمير
 المجرور في اليه (قوله لا غلام رجل لك) مضاف (وقوله لا عشرين درهما لك)
 مضارع له وقد بينا معنى المضارع للمضاف في باب المنادى (قوله فان كان مفردا) اي
 فان كان اسم لا مفردا ولم يجز ذكر اسم لا نصريحا لكن سياق الكلام يدل عليه ولا
 يعود الضمير الى قوله المنصوب بلا لان المنصوب بلا لا يكون مفردا (قوله على
 ما ينصب به) هذا اولى كما مر في باب المنادى من قولهم مبني على الفتح دخل فيه نحو
 لا غلامين لك ولا مسلمين لك ويعني بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه
 المثني والمجموع والفتحة في لا رجل عند الزجاج والسيرا في اعرابية خلافا للمبرد والاختفش
 وغيرهما وانما وقع الاختلاف بينهم لاجال قول سيويه وذلك انه قال ولا تعمل فيما بعدها
 فتنبه بغير تنوين ثم قال وانما ترك التنوين في معمولها لانها جعلت وما عملت فيه بمنزلة
 اسم واحد كخمس عشرة فالمراد بقوله تنصبه بغير تنوين انها منصبتة اولا لكن بني
 بعد ذلك فحذف منه التنوين للبناء كما حذف في خمسة عشر للبناء اتفاقا (وقال الزجاج
 بل مراده انه معرب لكنه مع كونه معربا مركب مع عامله لا ينفصل عنه كما لا ينفصل عشر
 من خمسة فحذف التنوين مع كونه معربا لتثاقله بتركيبه مع عامله (قال ابو سعيد انما ركب
 مع عامله لافادة لاء التبرئة للاستغراق كما افادته من الاستغراقية في هل من رجل في الدار
 لان لا رجل في الدار جواب هل من رجل فركبوا لا مع النكرة كما ان من مركب معها
 تطبيقا للجواب بالسؤال ثم حذف التنوين لتثاقل الكلمة بالتركيب مع كونها معربة
) والاولى ما ذهب اليه المبرد واصحابه لان حذف التنوين في حالة الوصل من الاسم
 المنون لغیر الاضافة والبناء غير معهود وايضا التركيب بين لا والتي ليس باشده
 بين المضاف والمضاف اليه والجار والمجرور ولا يحذف التنوين من الثاني في الموضعين
 (وقال سيويه انما حذف التنوين من المنى لان لا لا تعمل الا في النكرة ولا معمولها
 في موضع ابتداء فلما خولف بها عن حال اخواتها خولف بلفظها يعني ان اختصاصها

٣ (قوله من لدشولا فالى
 اتلائها) الشول النوق التي
 جف عنها واتي عليها وارتفع
 ضرعها من نتاجها سبعة
 اشهر او ثمانية الواحدة شائلة
 والتلو ولد الناقعة الذي يتلوها

بالتشكير وكونها مع ما بعدها مبتدأ سبب بناء معمولها على مذهب من قال ببنائه أو سبب
 حذف تنوين معمولها عند من قال بأعرابه لأنها بمجموع الشئين خالفت سائر العوامل
 كان واخواتها فخولف بمعمولها سائر معمولات وهذا ضعف اعني بناء معمول
 أو حذف التنوين منه لمخالفة العامل اخواته (والحق ان نقول انه مبني لتضمنه لمن الاستغراقية
 وذلك لان قولك لارجل نص في نفي الجنس بمنزلة لا من رجل بخلاف لارجل في الدار
 ولا امرأة فانه وان كان النكرة في سياق النفي تفيد العموم لكن لانصابل هو الظاهر
 كما ان ما جاءني من رجل نص في الاستغراق بخلاف ما عني رجل اذ يجوز ان يقال لارجل
 في الدار بل رجلان وما جاءني رجلا بل رجلان ولا يجوز لارجل في الدار بالفتح بل
 رجلان وما جاءني من رجل بل رجلان للزوم التناقض فلما ارادوا التنصيص على
 الاستغراق ضمنوا النكرة معنى من فنوها وانما بنيت على ما تنصب به ليكون البناء على
 حركة استحقة النكرة في الاصل قبل البناء ولم بين المضاف ولا المضارع له لان الاضافة
 ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب ولا يكون
 مضاف مبني الا نادرا نحو خمسة عشر ونحوه ومن قال المنفي معرب حذف تنوينه
 دلالة على كونه مركبا مع لا قال لم يركب المضاف والمضارع له لانه لا يركب اكثر من كلمتين
 واما نحو لارجل طريف فسيجيء حكمه ونحو لا مسلمين ولا مسلمين مبني وخلافا للبريد فان
 قال به لان النون كالتنوين الذي هو دليل الاعراب فنقوض بنحو يازيدان ويازيدون
 وهما مبنيان مع وجود النون اذ لو كانا معربين لقليل يازيدان ويازيدون والنون ليس
 كالتنوين في الدلالة على التمكن كما مر في اول الكتاب ونقل عنه انه قال لان المثني والمجموع
 في حكم المعطوف والمعطوف عليه مضارع للمضاف فيجب النصب ورد بان المعطوف
 عليه في باب لا مبني نحو لارجل وامرأة وله ان يقول اردت به عطف النسق الذي يكون
 التابع والمتبوع فيه كاسم واحد كاذ كرنا في النداء في نحو ثلاثة وثلاثين ولا شك ان المثني
 والمجموع مثل هذا المنسوق لكنه ينتقص بيازيدان ويازيدون (وقيل انما قال ذلك
 لانه ليس شيء من المركبات يثنى فيه الجزء الثاني ويجمع) والجواب انه لم يقيم دليل قاطع
 على ان لا مركب مع المنفي كما يجيء بيانه ولو سلمنا فليس بناؤه للتركيب كما مر بيانه وان
 سلمنا فتحن نقول حضر موتان وحضر موتون في المسمى بحضر موت كما يجيء في باب
 المثني واما جمع سلامة المؤنث فبعضهم يبنيه على الكسر مع التنوين قياسا لاسما عا نظرا
 الى ان التنوين للمقابلة لا للتمكن بدليل قوله تعالى ﴿من عرفات﴾ وهو منغوض بنحو
 يا مسلمات مجردا عن التنوين اتفاقا والجمهور يكسرونه بلاثونه بلاثون لانها وان لم تكن
 للتمكن فهي مشبهة لتنوين التمكن فيكون على هذين القولين داخلا في عموم قوله يبنى
 على ما ينصب به والمازني يفتح بلاثون نحو قوله ﴿اودى الشباب الذي يجد عواقبه
 فيه تلذذ ولا لذات للشيب﴾ حذرا من مخالفته في الحركة لسائر المبني بعدلاء التبرئة مما
 كان معر بابا الحركة قبل دخولها وهذا اولى بمقابلته طردا للباب على نسق واحد ﴿
 واعلم ان الجار اذا دخل على لاء التبرئة منع من بناء المنفي بعدها نحو قولك كنت بلا

مال وغضبت من لاشئ وذلك لتعذر تقدير من بعدها اذ لا يجوز بلامن مال وايضا فان عمل
 لانما كان لمشابهتهما ان كما يحكى وتوسطها يطل الشبه لان ان لا بد لها من التصدر ور بما فتح نظرا
 الى لفظ لا فليل كنت بلامال وذلك كما بنى مع لاء الزائدة نظرا الى لفظها كما انشد الاخفش
 * لولم يكن غطفان لا ذنوب لها * الى لامت ذوو احسا بها عمرا * فلا زائدة وقد اعتبرت
 فبنى الاسم لها فما ظنك بجواز البناء مع عدم زيادتها لكنه مع ذلك قليل ونحو قوله تعالى
 ﴿ ٢ لا تريب عليكم اليوم ﴾ عند سيويه وجهور التحاة الظرف بعد المنفى لا يتعلق بالمنفى
 والا كان مضارعا للمضاف فاتصب كافي لا خيرا من زيد بل الظرف متعلق بمحذوف وهو
 خبر المبتدأ كافي قولك عليك تريب واليوم معمول لعلكم ويجوز العكس وكذا قوله تعالى
 ﴿ لا عاصم اليوم من امر الله ﴾ اليوم خبر المبتدأ وان كان جثة اذ المعنى لا وجود عاصم على
 حذف المضاف ٣ وقوله من امر الله خبر المبتدأ محذوف اي العصمة المنفية من امر الله وهذه
 الجملة التيسيرية لا محل لها كما قلنا في سقيالك ان التقدير هو لك وانما لم يكن للجملة الميمنة محل
 لانها مستأنفة لفظا وقوله من امر الله متعلق بما دل عليه لا عاصم اي لا يعصم من امر الله فلا تظن
 ان مثل هذا الجار والمجرور متعلق بالمنفى وان اوهمت ذلك في الظاهر بل مثله متعلق بمحذوف
 وكل مصدر يتعدى بحرف من حروف الجر يجوز جعل ذلك الجار خبرا عن ذلك المصدر مثبتا
 كان او منقيا كما تقول الاتكال عليك واليك المصير ومنك الخوف وبك الاستغاثة وما عليك
 المعول وليس بك الاتجاء ومنه ﴿ لا تريب عليكم ﴾ وذلك لان الخبر المقدر ههنا اعنى
 ما يتعلق به الجار فيه معنى المبتدأ لتضمنه ضمير ولا يجوز مثل ذلك في اسم الفاعل فلا تقول بك
 مار على ان بك خبر عن مار فلذا قدرنا مدلول لا عاصم لقوله من امر الله وتقول لا مصليا
 في الجامع اذا نقيت في الوجود من يوقع صلاته في الجامع اي ليس في الوجود من يصلي
 في الجامع ويجوز ان يكون مستقرا في الجامع من يصلي في غيره واذا قلت لا مصلي
 في الجامع فالمعنى ليس في الجامع مصلي سواء صلى في الجامع او في غيره هذا (وحكى ابو على
 عن البغداديين انهم يحيزون كون الظرف والجار في نحو لا آمر بالمعروف ولا عاصم
 اليوم من امر الله من صلة المنفى المبني وفيه نظر لان المضارع للمضاف لا يبنى (وذهب
 ابن مالك الى ان مثل هذا مضارع معرب لكنه انتزع تنوينه تشبيها بالمضاف (قوله
 وان كان معرفة او مفصولا بينه وبين لا وجب الرفع والتكرير * اعلم ان لاء التبرئة انما
 تعمل لمشابهتها لان ووجه المشابهة ان ان للبالغة في الاثبات اذ معناها التحقيق لا غير
 ولواء التبرئة للبالغة في النفي لانها لنفي الجنس فلما توغلنا في الطرفين اعنى في النفي والاثبات
 تشابهتا فاعملت عملها وعملها مع هذه المشابهة المذكورة ضعيف لوجهين احدهما
 ان اصلها التي هي ان انما تعمل لمشابهتها الفعل لا بالاصالة فهي مشبهة بالمشبهة والثاني
 ان الظاهر ان بين ان ولواء التبرئة تنافيا وتناقضا لا مشابهة ولا مقاربة فعلى هذا نقول
 انما لم تعمل في المعرفة لان ووجه المشابهة وهو كونها لنفي الجنس لم يمكن حصوله فيها

٢ قوله (لا تريب عليكم
 اليوم تربت عليه فبعت
 عليه فعله

٣ كذا في بعض النسخ الى
 قوله لفظا

مع دخولها على المعرفة اذ ليس المعرفة لفظ جنس حتى ينتفي الجنس بانتفائها وكذا لم تعمل في المفصول بينه وبينها لما ذكرنا من ضعف عملها فلا تقدر على العمل في البعيد عنها وكلم يجوز العمل في المفصول لم يجوز بناؤه ايضا لان الموجب للبناء تضمن من الاستغراقية ودليل تضمنها لاء التبرئة فلما بعد دليلها ضعف امر التضمن (ومن قال ان الفتحة امرائية قال انما حذف التنوين بعد التركيب دلالة على التركيب وقد انتفى التركيب بالفصل وقيل انما لم يبين مع الفصل لانها لما مزجا تعدى البناء من لاء المنفى بسبب التركيب فاذا انتفى التركيب انتفى تعدى البناء اليه ثم نقول ويجوز لما ذكرنا من ضعف عملها ان تلغيها مع كون المنفى نكرة غير مفصولة ويجب في المواضع الثلاثة اي التي الغيت فيها لاء او جوبا كافي المعرفة والمفصول واما جوازا كافي النكرة المتصلة تكرير لاء لا يجب ذلك اذا عملتها او بنيت اسمها وذلك لان المقصود قيام القرينة على كونها لنفي الجنس وعملها عمل ان او بناء اسمها كاف في هذا الغرض اذ لا يكون ان الامع لاء التبرئة فاما اذا الغيت فانه جعل تكريرها منبها على كونها لنفي الجنس في النكرات لان نفي الجنس هو تكرير النفي في الحقيقة واما في المعارف فالتكرير جبران لما فاتها من نفي الجنس الذي لا يمكن ان يحصل في المعرفة (واجاز ابو العباس وابن كيسان عدم تكرير لاء في المواضع الثلاثة امام المعرفة فتحول لزيد في الدار وقولهم لانولك ان تفعل كذا وامام المفصول فتحول لافيهما رجل قال * بكت جزعا واسترجعت ثم آذنت * ركا يها ان لالينا رجوعها * وامام المنكر المتصل فتحول لرجل في الدار قال * وانت امرء منا خلقت لغيرنا * حياتك لاتنع وموتك فاجع * ومثله قولهم لاسواء وقوله * فانا ابن قيس لابرأح * وقوله تركتني حين لامال اعيش به * ٦ * وحين جن زمان الناس اوكلبا * واجيب بان قولهم لانولك ان تفعل كذا بمعنى لا ينبغي لك ان تفعله فهي في المعنى هي الداخلة على المضارع وتلك لا يلزم تكريرها والنول مصدر بمعنى تناول وهو هنا بمعنى المفعول اي ليس متناولك وما خوذك هذا الفعل اي لا ينبغي ان تأخذه وتتناوله وبشذوذ قوله ان لالينا رجوعها ولانفع ولا برأح ولا مستصرخ ولا مال وقولهم لاسواء ٢ وبكون لاف في لاسواء عوضا من المبتدأ المحذوف اذ لا يقال هما لاسواء على ما ذهب اليه سيويه واما وجوب حذف المبتدأ فلكثرة الاستعمال وبان لابرأح ولا مستصرخ ولا مال بمعنى ليس فهو تحكم وقيل ان لاف لانفع وما بعده بمعنى ليس وقد ذكرنا في المرفوعات انه لم يثبت اعمال لاعل ليس والاولى حل ذلك على الضرورة والشذوذ فعلى هذا نقول يجب في الاختيار تكرير لاء الملهمة الداخلة على غير لفظ الفعل الا في موضعين احدهما ان تكون داخلة على الفعل تقديرا وذلك اذا دخلت على منصوب بفعل مقدر نحو لامر حبا اي لالقيت امر حبا او لارحب موضعك امر حبا ولا اهلا اي لا ايت اهلا ولا سهلا اي لا و طئت سهلا ولا نعمة اي لا نمت عينك نعمة وكذا لامسرة ولا كرامة واذا دخلت على اسمية بمعنى الدعاء نحو لاسلام عليك ولا بك السوء لان الدعاء بالفعل اولى واكثر لانه في الاصل امر او نهى فكأنه قيل لاسلمت سلاما كما ذكرناه في باب المبتدأ ولا اصابك السوء او اذا دخلت على نولك نحو لانولك

٦ (قوله وحين جن زمان الناس اوكلبا) الكلب شبه جنون يأخذ الكلب فاذا هقر انسانا كلب ٢ كذا في بعض النسخ الى قوله تحكم

٣ وثاني الموضوعين ان يستعمل
لا مكان غير وبمعناه اعني غير
الذي لا يقصد به اثبات
موصوف له بل يقصد به
سلب ماضيف اليه كما تقول
كنت بغير مال اذا قصدت
سلب المال ولم يقصد اثبات
موصوف لغير اذ ليس
مرادك انك كنت مع شيء
هو غير المال المال فتقول
غضبت من لاشيء وما انت
الا كلاشي وانك ولا شيئا
سواء فلا استعمال لاستعمال
غير وبمعناه باشرتها العوامل
التي لم يباشرها قبل ذلك اذ لم
يجز في لارجل في الدار ان
يدخل عليه ان او غيرها
ولكونها بمعناه تقول انت
غير قائم ولا قاعدا ٦ نمحنه
طويله
٤ (قوله اي علاك الشيب في
وقت وقت الشيب) والظاهر
ان يعكس ويقال المعنى قد
سبت في وقت واقع في اثناء
وقت الشيب فاضاف الوقت
الاول الى الثاني لاشتمال
الثاني عليه
٥ (قوله قلوصي حين لاجين
حينين او نحن) القلوص من
النوق الشابة وهي بمنزلة
الجارية من النساء

ان تفعل كذا اي لا ينبغي كما مر وانما لم تكرر لافي هذه المواضع لانها اذا دخلت على الفعل
لم يجب تكريرها الا اذا كان الفعل ماضيا غير دعاء نحو قوله تعالى ﴿ فلا صدق ولا صلى ﴾
على مايجئ في قسم الحروف وثانيهما ٣ ان يكون لا بمعنى غير مع احد ثلاثة شروط واحد هان
تدخل على لفظ شيء سواء انجزر بالاضافة نحو هو ابن لاشيء او بحرف الجراي حرف كان نحو
كنت بلا شيء وغضبت من لاشيء واما انت الا كلاشي وخلقنت من لاشيء او انتصب نحو انتك
ولاشيئا سواء او ارتفع نحو انت لاشيء وثانيها ان ينجزر ما بعد لاء الجراي نحو كنت بلا مال
ولا ينجزر اذا لم يكن لفظ شيء الا بها من بين حروف الجر ولم يثبت انجزر بالاضافة واما قول
جرير * ما بال جهلك بعد الحلم والدين * وقد علاك مشيب حين لاجين * فالاولى ان لازائدة كما
في قوله * في بئر لاجور سري وما شعر * ٤ اي علاك الشيب في وقت وقت الشيب اي لم تشب
قبل او انه اي في وقت يكون في اثنائه وقت الشيب والاول اي الوقت الاول من الثلثين الى
ما فوقها مثلا فاضاف الاول الى الثاني لاشتماله عليه (وقال ابو علي لا غير زائدة على تأويل
وقت لا وقت اللهو كما فوق الثلثين واما قول الشاعر * حنت ٥ قلوصي حين لاجين نحن * فحين
الاول مضاف الى الجملة اي حين لاجين حينين حاصل وثالثها ان يعطف ما بعد لا على المجرور بغير
كقوله تعالى ﴿ غير المغضوب عليهم ولا الضالين ﴾ وقولك زيد غير فارس ولا شجاع
وتقول ايضا زيد غير الفارس ولا الشجاع ولا يجوز انت غير زيد ولا عمرو قالوا لانهم
راعوا صورة لا غير مجمولة بمعنى غير فانها يلزم تكريرها مع العلم واما المعروف باللام فان
التعريف فيه غير مقصود قصده فهو في حكم المنكر ويجوز عدم تكريرها مع المنكر قبل جعلها
بمعنى غير نحو لارجل ولا غلام رجل بخلاف العلم واما المعروف باللام مع لاء التبرئة فلا بد معه
من تكريرها في نحو لارجل في الدار ولا المرأة استضعف هذا التعريف بعد خروج لاء الى
معنى غير ولضعفها ايضا بهذا الخروج فجوز عدم تكريرها نحو انت غير الفارس ولا الشجاع
والزمت التكرير قبل خروجها لقوتها هذا وان كان لا بمعنى غير مجردا عن هذه الشروط لزم
تكرارها ايضا نحو قوله تعالى ﴿ الى ظل ذي ثلاث شعب لا ظليل ولا يعنى من الهمب ﴾ وقولك
زيد لارا كب ولا ماش وجاءني زيد لارا كبا ولا ماشيا واما قول العوام نحو انا لارا كب واللا
انسان اعم من الاحيان فغير مستند الى حجة وجواز ترك التكرير مع الشرط الاول معلل بكثرة
استعمال لا مع شيء وهو مع الشرط الثاني معلل بعد لا عن اصلها اعني كونها للتبرئة وذلك بتعذر
تقدير من الاستغراقية بعد لا لتعذر دخول حرف الجر على حرف الجر فلذا جاز جئت
بلازيد من غير تكرير مع العلم وهو مع الشرط الثالث معلل بكونها كالمكررة لان غير
بمعناها ونعني بكون لا بمعنى غير كونها النفي الاسم الذي بعدها كغير فلا يكون لها صدر الكلام
وبكونها للتبرئة انها لنفي مضمون الجملة فيلزمها التصدر * واعلم انه قديؤن العلم المشتهر
ببعض الخلال بنكرة فينتصب بلاء التبرئة وينزع منه لام التعريف ان كان فيه نحو لاحسن
في الحسن البصري وكذا لا صعق في الصعق او ما اضيف اليه نحو لا امرء قيس ولا

ابن زبير ولا يجوز هذه المعاملة في لفظي عبدالله وعبد الرحمن اذ الله والرحمن لا يطلقان على غيره تعالى حتى يقدر تكثيرهما قال * لاهيثم الليلة للطي * وقال * اري الحاجات عندابي ٤ حبيب * نكدن ولا مية في البلاد * ولتاويله بالمنكر وجهان اما ان يقدر مضاف هو مثل فلا يعرف بالاضافة لتوغله في الابهام وانما يجعل في صورة النكرة بنزع اللام وان كان المنفى في الحقيقة هو المضاف المذكور الذي لا يعرف بالاضافة الى اى معرف كان لرعاية اللفظ واصلاحه (ومن ثم قال الاخفش على هذا التأويل يمتنع وصفه لانه في صورة النكرة فيمتنع وصفه بمعرفة وهو معرفة في الحقيقة فلا يوصف بنكرة واما ان يجعل العلم لاشتهاره بتلك الخلقة كانه اسم جنس موضوع لافادة ذلك المعنى لان معنى قضية ولا باحسن لها لا فيصل لها اذ هو كرم الله وجهه كان فيصلا في الحكومات على ما قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ﴿ اقضاكم على ﴾ فصار اسمه رضى الله تعالى عنه كالجنس المفيد لمعنى الفصل والقطع كلفظ الفصل وعلى هذا يمكن وصفه بالمنكر وهذا كما قالوا لكل فرعون موسى اى لكل جبار قهار فيصرف فرعون وموسى لتكثيرهما بالمعنى المذكور (وجوز الفراء اجراء المعرفة بجري النكرة باحد التأويلين في الضمير واسم الاشارة ايضا نحو لا اياه ههنا ولا هذا وهو بعيد غير مسموع * قوله (وفي مثل لاحول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه فتحتهما ونصب الثاني ورفعهما ورفع الاول على ضعف ويكون لا بمعنى ليس وقبح الثاني) يعنى اذا كررت لامع ان عقيب كل منهما بلا فصل نكرة جاز في المجموع خمسة اوجه (الاول فتحتهما ووجهه ان نجعل لافى الموضوعين للتبرئة فتبنى اسميهما كالبواق فتردت كل منهما عن صاحبتهما ويجوز على مذهب سيديويه ان تقدر بعدهما خبرا لهما معا اى لاحول ولا قوة لنا اى موجود ان لنا لان مذهبنا ان لا المفتوح اسمها لا تعمل عمل ان في الخبر فهما في موضع الرفع فلا قوة مبتدأ معطوف على مبتدأ والمقدر مرفوع بانه خبر المبتدأ لا خبر لا فيكون الكلام جملة واحدة نحو زيد وعمر و ضاربان ويجوز ايضا عنده ان تقدر لكل واحد منهما خبرا اى لاحول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا فيكون الكلام جملة (واما على مذهب غيره وهو ان لا المفتوح اسمها عاملة في الخبر عمل ان كما عملت فيه لا المنصوب اسمها فيجوز ايضا ان تقدر لهما معا خبرا واحدا وذلك الخبر يكون مرفوعا بلا الاولى والثانية معا وهما وان كانا عاملين الا انهما متماثلان فيجوز ان يعمل في اسم واحد عملا واحدا كما في ان زيدا وان عمرا قائمان كأنهما شئ واحد وانما الممتنع ان يعمل عاملان مختلفان في حالة واحدة عملا واحدا في معمول واحد قياسا على امتناع حصول اثر من مؤثرين ويجوز ايضا عندهم ان تقدر لكل واحد منهما خبرا على حياله (والثاني قبح الاول ونصب الثاني على ان تكون لا الثانية زائدة لتأ كيد نفى الاول كما في قولك ما جاءني زيد ولا عمرو فكانك قلت لاحول وقوة كقوله * فلا ب وابنا مثل مروان وابنه ٢ * على ما يجئ فلا يجوز عند سيديويه ان تقدر لهما خبرا واحدا بعدهما لان خبر لاحول مرفوع عنده بالابتداء وخبر قوة مرفوع بلا لان الناصبة لاسمها عاملة عنده

٥ قوله (خبيب) خبيب اسم رجل وهو خبيب ابن عبدالله بن الزبير وكان عبد الله يكنى بابي خبيب

٢ وتماه اذاهو بالمجدارتدى وتأزرا قال * لانسب اليوم ولا خلة اتسع الخرق على الرافع قال * لعمر ك الصغار بعينه لا املى ان كان ذلك لا ب قال تعالى لا فارض ولا بكر وقال الشاعر * وما هجرتك حتى قلت معلنه لانا قلى في هذا ولا جل

في الخبر وفاقا لغيره فيرتفع الخبر بعاملين مختلفين ولا يجوز فيجب ان تقدر لكل منهما خبرا على حياله وعند غيره يجوز تقدير خبر واحد لهما لان العامل فيه عندهم اذن لا وحدها ويجوز ان تقدر عندهم لكل خبرا (والثالث قبح الاول ورفع الثاني على ان لازمة كما في الوجه الثاني الا ان العطف ههنا على المحل كما يجئ في لآب وابن فعند سيبويه يجوز ان تقدر لهما معا خبرا واحدا اي لاحول وقوة موجودان لكونه خبرا مبتدأ وعند غيره لا بد لكل واحد من خبر مفرد لئلا يجتمع الابتداء ولفظ لا في رفع الخبر ويجوز ان تجعل لا غير زائدة بل لنفي الجنس لكن تلغيها عن العمل لما ذكرنا قبل من جواز الغائها مع كون اسمها نكرة غير مفصولة لضعف لا في العمل وقد حصل ههنا شرط الالغاء كما تقدم وهو تكرير لان التكرير حاصل سواء الغيت الاولى والثانية معا كما في لاحول ولا قوة او الغيت الاولى دون الثانية كما في لاحول ولا قوة على ما يجئ بعيد او الغيت الثانية دون الاولى كما في مسئلتنا وهي لاحول ولا قوة وتقدير الخبر مع جعل الثانية لاء التبرئة مثله مع جعلها زائدة سواء ولا نقول ان لا الثانية ههنا تعمل عمل ليس كما قال بعضهم لما قدمنا انه لم يثبت في كلامهم عمل لا عمل ليس بل لم يروا الا كون الاسم بعدها مرفوعا والخبر مجذوف نحو لا براح ولا مستصرخ فظنوا انها عاملة عمل ليس والحق انها لاء التبرئة ملغاة لم تكرر للضرورة (والرابع رفعهما على ما ذكرنا انه لا يجوز الغاء لاء التبرئة لضعف عملها ويلزمها التكرار كما تقدم فيكون الاسمان مرفوعين بالابتداء ولا الثانية اما زائدة كما في الوجه الثاني واما ملغاة غير زائدة كلا الاولى (ومذهب سيبويه وغيره في تقدير الخبر في هذا الوجه واحد اذ لا عامل ههنا الا الابتداء فقط فاما ان تقدر لكل واحد منهما خبرا والكلام جملتان او تقدر لهما معا خبرا واحدا والكلام جملة (والخامس رفع الاول وقبح الثاني على ان لا الاولى للتبرئة لكنها ملغاة لما ذكرنا من جواز ذلك لضعفها وقد حصل شرط الالغاء وهو التكرير ولا يلزم مع تكرير لان يتوافق الاسمان بعدهما في الاعراب اذ التكرير هو الشرط فقط وقد حصل كما ذكرنا (فاذا تقرر هذا فلا حاجة بناء الما ذكر المصنف من قوله ورفع الاول على ضعف لكونها بمعنى ليس فان لا لضعف هذا الوجه بل هو مثل الوجه الثالث والرابع سواء في حصول التكرير وتطابق الاسمين اعرابا ليس بشرط ولا في الجمع للتبرئة الغيت فلم يبق فيها الخصوصية على الاستغراق وتقدير الخبر في هذا الوجه كما في الثالث سواء على المذهبين * قوله (واذا دخلت الهمزة لم تغير العمل ومعناها الاستفهام والعرض والتمني) قال الاندلسي لا عرف احدا يقول تلحق الف الاستفهام اداة النفي فيكون الالف مجرد الاستفهام بل لا بد ان تكون اما للانكار او للتوبيخ او للتمني او للعرض وهذا الذي قاله مخالف لظاهر قول سيبويه لانه قال اعلم ان لا في الاستفهام او العرض تعمل فيما بعدها كما تعمل فيه اذا كانت في الخبر فمن ذلك قول حسان * ٤ الاطعان ولا فرسان عادية * الاتجشؤكم وسط التناير * ٥ وفي مثل الاقاص بالغير يضرب لمن ذل بعد عزة فعني الاستفهام فيما ذكر من الشعر والمثل ظاهر ولم يذكر سيبويه ان حال الا في العرض كحاله قبل الهمزة بل ذكره السيرافي وتبعه

٤ قوله (الاطعان ولا فرسان عادية) من العدو والاستفهام للتقرير اي لا طعان لكم ولا فرسان لانكم تنعمون بالافراط في الاكل الى ان يحصل لكم الجشاء قاعدين حول التناير ويروى البساتين ٥ قوله (وفي المثل الاقاص بالغير) قال في الصحاح قص الفرس وغيره بقمص قصا وقاصا اي استن وهو ان يرفع يديه ويطرخهما معا ويعجن برجليه وفي المثل ما بالغير من قاص وهو الحمار يضرب لمن ذل بعد عزه

الجزولى والمصنف ورد ذلك الاندلسى وقال هذا خطأ لأنها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال كان ولو وحروف التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها في نحو الا زيدا تكرمه واما اذا كان الابعنى التنى كقوله * الاسيل الى خرفا شربها * الاسيل الى نصربن ججاج * فلما زنى والمبرد قالا حكمها حكم المجردة فيحوز عندهما العطف والوصف على الموضع نحو الامال كثير انفقته والاماء وخر شربها وخبرها عندهما اما ظاهر او مقدر كفى المجردة (واختار المصنف والجزولى مذهبهما) وقال سيدييه لا يجوز حمل التابع على الموضع ولا خبرها اذا التمنى يغنيها عن الخبر ويصير معنى اسمها معنى المفعول فعنى الاغلام اتمنى غلاما فلا يحتاج الى خبر لا ظاهر ولا مقدر فهو كقولك اللهم غلاما اى هبلى غلاما واما ما يلى لاي اسمه فلا خلاف بينهم ان لفظه على ما كان عليه قبل الهمزة من النصب في المضاف والمضارع له والبناء في المفرد المنكر واما قوله * الارجلا جزاء الله خيرا * ٧ يدل على محصلة تبنت * ٨ والبيت مضمن فقال يونس نونه ضرورة وقال الخليل الاحرف تحضيض كهلا وسيدكر في قسم الحروف والفعل محذوف اى هلاتروننى رجلا ويروى الالغاء فى الاالتى للتمنى نحو الارجل جزاء الله خيرا وروى الارجل بالجر اى الامن رجل * قوله (ونعت المبنى الاول مفردا يلىه مبنى ومعرب رفعا ونصبا نحو لارجل ظريف وظريفا وظريفوا لافلاعراب والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز مثل لاربوابنا) قوله نعت مبتدأ والاول صفته ومبنى خبره وقوله مفردا يلىه حالان من الضمير فى مبنى والعامل مبنى اى يبنى النعت اذاولى مبنى لاوكان مفردا وانما جاز بناء النعت المذكور مع انفصاله عن لالتى هى سبب البناء اذ بها يقوم معنى الاستغراق الموجب لتضمن من لاجتماع ثلاثة اشياء فيه احدها كونه فى المعنى هو المبنى الذى وليها اعنى اسم لا وفى اللفظ متصلا به والثانى كون النفى فى المعنى داخلا فيه لان المنفى فى قولك ٩ لارجل ظريف هو الظرافة لا الرجل فكان لا دخلت عليه فكانك قلت لاظريف فلذا لم يبين صفة المنادى فى نحو يازيد الظريف لان النداء متعلق بالموصوف والثالث قرينه من لالتى هى سبب البناء اذا الفاصل بينهما ليس الاواحدا هو هو فلبناء النعت اربع شرائط ان يكون نعت المبنى بلا لانتع العرب احترازا عن نحو لاغلام رجل ظريفا وان يكون النعت الاول والثانى وما بعده فلا يبنى كريم فى نحو لارجل ظريف كريم وان يلى النعت المبنى فلا يفصل بينهما فلا يبنى الوصف فى نحو لاغلام فيها ظريف وان يكون نعتا مفردا فلا يبنى فى نحو لارجل حسن الوجه وانما لم يبين نعت العرب لانتقاء الوجه الاول والثالث فيه ٢ من الالوجه الثلاثة المذكورة اذ ليس هو المبنى بلا وايضا بعد منها ولم يبين النعت الثانى وما بعده ٣ لانتقاء الاول والثالث ولانتقائهما لم يبين النعت المفصول من المبنى بغير النعت ايضا وانما لم يبين النعت المضاف والمضارع له لانهما لا يبنيان اذا وليا لاسمين لها فكيف يبنيان بجرهما مجرى اسمها ولانقول فى هذا النعت المبنى انه مركب مع المنعوت كخمسة عشر لانه يحتاج اذن فى دفع الاعتراض الوارد فى جعل ثلاث كلمات كلمة واحدة الى

٧ قوله (يدل على محصلة المحصلة المرأة التى تحصل تراب المعدن تبنت اى تبنت تفعل كذا والمضمن من البيت ما لا يتم معناه الا بالذى يلىه

٨ تمامه * ترجل متى وتقم بيتى واعطيتها الاتاوة اذ رضيت * قوله ترجل اى تسرح وقوله تقم اى تكنس والاتاوة قال فى الشواهد الخراج والرشوة ٩ قوله (لارجل ظريف) الظرافة الكياسة

٣ قوله (من الثلاثة المذكورة) يعنى فى قوله لاجتماع ثلاثة اشياء ٣ قوله (لانتقاء الاول) باعتبار عدم الانصال لفظا لا باعتبار كونه فى المعنى هو المبنى

تكلفات مستهجنة (وقال ابن برهان والسير في تفصيا من هذا ليست لافي هذا الموضع
خاصة مركبة مع المنفى بل هي داخله على الموصوف المركب مع صفته تعمل في محلهما
كما تعمل في خمسة عشر اذا قلت لاجسة عشرونا مندوحة على ما ذكرنا عن ارتكاب تركب
لامع المنفى في هذا الموضع وفي غيره وعن تركب المنفى ههنا مع نعته (قوله ومعرب رفاعا ونصبا)
سواء كانت الصفة مفردة او مضافة او مضارعة لها (وقال يحيى بن معط صفة المبنى
المضافة منصوبة لا غير نحو لا عبد كريم الحسب ولعله قاسها على صفة المنادى المبنى المضموم
مضافة ولقارق ان يفرق بان يالو باشرت المضاف لم يكن فيه الا النصب فلزمه النصب لما وقع
صفة ما باشرته ويجوز في المضاف الذي باشرته لارفعه وذلك اذا كرر نحو لا غلام رجل
في الدار ولا غلام امرأة فلم يلزمه النصب لما وقع صفة ما باشرته وايضا الضم في المنادى
بنائي فكان حل وصفه المضاف الذي يجب نصبه لو وقع منادى على النصب الذي
هو حركته الاعرابية واجبا بخلاف المنفى بلا فان الفتح فيه بنائي على قول واعرابي ضعيف
على آخر والرفع اعرابي فكان حل وصفه المضاف الذي لا يمتنع رفعه لو وقع منفيا على
الرفع الذي هو حركته الاعرابية جائزا (وذهب ابن برهان الى ان اسم لا اذا انتصب
بكونه مضافا او مضارعا له لم يحز رفع وصفه بل الواجب نصبه كالموصوف والى هذا
ذهب المصنف كما مر في خبر لاء التبرئة (ومذهب ابن برهان ايضا ان رفع وصف مبنى لافي
نحو لا غلام ظريف دليل على ان لا غير عاملة لافي محل الاسم ولا في الخبر بل هي ملغاة والخبر
المقدر مرفوع بكونه خبرا مبتدأ اذ لو علمت النصب في المبتدأ وهي مغيرة معنى الكلام
لكانت كليت ولعل وكان ونحوها فلم يحز رفع وصف اسمها كالم يحز رفع اوصاف اسماء تلك
لانتفاء معنى الابتداء معها كلها (ولقائل ان يفرق بين لا وبين ليت ولعل ونحوهما لضعف
عمل لا الاترى انه يطل بالفصل ويدخلها على المعرفة ويجوز الالغاء مع التكرير ومن دونه
ايضا على رأى المبرد فهي عامل ضعيف تعمل لمشابهة المشبهة اعني ان مشابهة ضعيفة فلا
جرم يجوز اعتبار اسمها الاصل اعني الرفع فعلى هذا يجوز لا غلام او لا غلام رجل
ظريف حسن الوجه فيرفع وصف المنفى مضافا كان المنفى او مفردا ومضافا كان الوصف
او مفردا هذا والاعراب في النعت المذكور اكثر من البناء وانما جاز الرفع جلا على المحل
بل كان هو القياس لان التوابع تتبع متبوعاتها في الاعراب لافي الحركة البنائية نحو جاءني
هؤلاء الكرام بالرفع وانما جاز النصب جلا على الحركة البنائية لمشابتها للاعرابية
بعروضها مع عروض لا وزوالها بزوالها فكانها عاملة محدثة لها كما مر في نحو يازيد
الظريف ويجوز ان نقول ان النصب في الصفة جلا على محل اسمها المنصوب لانها
تعمل عمل ان فمحل اسمها المبنى رفع ونصب (قوله والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز)
لما قلنا في الصفة سواء هذا اذا لم يكن المعطوف معرفة فان كان معرفة فرفعه واجب نحو
لا غلام لك والعباس وكذا في سائر توابع المنفى المبنى (ومن قال رب شاة وتخلتها لم يمنع
نحو لا غلام واخاه لان مثل هذا المضاف نكرة كما يجي في باب المعرفة ولا يجوز البناء في

المعطوف كإجاز في الوصف لا تنفاه ^{مصحح} البناء هو ما ذكرنا من اجتماع الامور الثلاثة فلا يجوز
 لا بوابن كقلت في النداء يا زيد وعمر و ذلك لضعف لاعتبار التأثير الا فيما يليه او كان في حكم
 ما يليه اي النعت المذكور على انه قد نقل نحو لارجل وامرأة بالفتح في المعطوف وقياس قول من
 جعل العامل في خبر المبنى نفس لا لا المبتدأ ان لا يجوز رفع المعطوف جلا على المحل الا بعد الخبر
 كافي ان (وقال الاندلسي الذي بقي من التوابع بعد الوصف والعطف من البدل وعطف البيان
 والتوكيد اللفظي فلانص لهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمهما مع اسم لا حكمهما مع المنادى المضموم
 ففي البدل يجوز البناء ان كان مفردا نكرة نحو لارجل صاحب لي (وقال ابن مالك البدل ان كان
 نكرة كان مرفوعا او منصوبا وان كان معرفة وجب رفعها) (وقول الاندلسي اقرب اذا لم يفصل
 البدل المفرد المنكر عن المنفى المبنى لانه لا يقصر عن النعت الذي يبني جوازا اذا جمع الشرط
 بل يربى عليه من حيث كونه ٥ هو المقصود بالنسبة (ولعل ابن مالك فرق بين البدل والوصف
 بان الوصف ٦ متركب كالوصف فتركيب لا مع الموصوف كتركيبهما مع الوصف واما البدل
 فيجعل البدل منه في حكم الساقط فلا يبقى البدل مركبا مع المبدل منه لكونه في حكم الساقط
 ولا مع لالانها داخله على البدل في التقدير والتركيب امر لفظي لا تقديري اقول قد تقدم انه
 لم يقدّم دليل على التركيب بين لا واسمها ولا بين الوصف والموصوف واما عطف البيان فهو البدل
 كما يحكي في بابه ونذكر في باب البدل انه يجوز اعتبار البدل تارة مستقلا واخرى غير مستقل
 في باب لاء التبرئة وباب النداء كما تقول لامثله احدولا كزيد رجل ولا كعمر واحد (قال امرء
 القيس * ويلها في الهواء الجوطالبة * ولا كهذا الذي في الارض مطلوب * وهذا يدل على انه
 يجوز رفع صفة المضاف جلا على المحل اذ لا فرق بين عطف البيان والوصف واذا جلت
 على اللفظ قلت لامثله احد او لا كزيد رجلا ويجوز ان يحمل انتصاب مثل هذا على التمييز كافي
 قولك لي مثله رجلا وملؤه عسلا) (واما قول جرير * لا كالعشبة زيرا ومزورا * فقل انتصاب
 زيرا بتقدير ان فعل اي لا اري كعشبة اليوم اي كزيرا عشبة اليوم زيرا كما تقول ما رأيت
 كاليوم رجلا وذلك ان العشبة ليست بالزيرا حتى يكون عطف بيان لها) (واقول مع تقدير
 كزيرا عشبة اليوم زيرا صار الآخر هو الاصل الاول كافي قولك لا كالعشبة عشبة وعشبة
 فيجوز ان يكون زيرا تابعا على اللفظ ٧ واما التأ كيد فلا يجوز تأ كيد المنفى المبنى تأ كيدا
 معنويا لان المنكر لا يؤكّد ذلك التأ كيد كما يحكي في باب التأ كيد وان كان لفظيا فالاولى كما ذكرناه
 في المنادى كونه على لفظ المؤكّد مجردا عن التنوين وجاز الرفع والنصب كما ذكرنا هناك
 وان كررت مبنى لا بلا فصل بين الاسم وذلك المكرر ثم وصفت الثاني لاماء ماء باردا فان
 شئت بنيت الثاني نظرا الى كونه تكريرا لفظيا وان شئت اعربت به رفعا ونصبا وذلك لانك لما
 وصفته صار مع وصفه كانه وصف للاول كالحال الموطئة في نحو قوله تعالى ﴿ انا انزلناه
 قرأنا عربيا * فالاعراب في المكرر الموصوف اولى نظرا الى كونه كالصفة من الاعراب
 في المكرر غير الموصوف واما وصف المكرر اعني باردا فليس فيه الا الاعراب * قوله

٥ هو المنفى بلا هو المقصود
 فيجب بناؤه كذا في بعض
 النسخ غير المعتمدة
 ٦ يتركب مع الموصوف
 واما البدل نسخة

٧ هذا كله على مذهب
 النحاة وقد يحكي في باب
 التوابع ان عطف البيان
 هو البدل حكمه اذن حكمه
 نسخة

(و مثل لا اباله ولا غلامي له جائز لشبهه بالمضاف لمشاركته له في اصل معناه ومن ثم لم يحذف
 لا ابافيهما وليس بمضاف لفساد المعنى خلافا لسيبويه) يعني ان الكثير ان يقال لا اباله ولا غلامين
 له فيكونان مبنيين على ما ذكرنا وجاء ايضا على قلة لكن لا الى حد الشذوذ في المثنى وجمع المذكر
 السالم وفي الاب والآخر من بين الاسماء الستة اذا وليها لام الجر ان تعطى حكم الاضافة بحذف
 نوني المثنى والمجموع واثبات الالف في الاب والآخر فيقال لا غلامي لك ولا مسلمي لك ولا اباله ولا اخا
 له فتكون معربة اتفاقا واجاز سيبويه ان يكون نحو لا غلام لك مثله اعني يكون مضافا واللام
 زائدة فيكون معربا * ثم اعلم ان مذهب الخليل وسيبويه وجمهور النحاة ان هذا المذكور
 مضاف حقيقة باعتبار المعنى (فقبل لهم اللام لانظهر بين المضاف والمضاف اليه بل تقدر
) اجابوا بان اللام ههنا ايضا مقدرة وهذه الظاهرة تأكيدي لتلك المقدرة كتم الثاني في ياتيم تيم
 عدى على مذهب من قال ان تيم الاول مضاف الى عدى الظاهر فيكون الفصل بين المضاف
 والمضاف اليه كالفصل (فقبل لهم ما الذي جعلهم في هذه الاضافة على الفصل بين المضاف
 والمضاف اليه باللام المقحمة توكيدا دون سائر الاضافات المقدرة باللام) اجابوا بانهم قصدوا
 نصب هذا المضاف المعروف بلا من غير تكريرها تخفيفا وحق المعارف المنفية بالا لرفع
 مع تكرير لا ففصلوا بين المضافين لفظا حتى يصير المضاف بهذا الفصل كانه ليس بمضاف
 فلا يستنكر نصبه وعدم تكرير لا والدليل على قصدهم لهذا الغرض انهم لا يعملون
 هذه المعاملة المنفية المضاف الى النكرة فلا يقولون لا ابال رجل حاله كذا ولا غلامي لشخص
 نعت كذا والدليل على انه مضاف قوله * وقدمات شماخ ٤ ومات مزرد * واي كريم
 لا اباك يخلد * فصرح بالاضافة وهو شاذ لا يقاس عليه فلا يقال لا اخاك ولا يدك وقد جاء
 الفصل باللام المقحمة بين المضافين لانهما الغرض في المنادى وهو شاذ كقوله * يا بوس
 للجمل ضرار الاقوام * قال المصنف لا يجوز ان يكون مضافا حقيقة اذ لو كان كذا لكان
 معرفة فوجب رفعه وتكرير لا والجواب لم يرفع ولم يكرر لكونه في صورة النكرة والغرض
 من الفصل باللام ان لا يرفع ولا يكرر فكيف يرفع ويكرر مع الفصل باللام وقال ايضا
 لا ابالك ولا اب لك سواء في المعنى اتفاقا ولا اب لك نكرة بلا خلاف فكذا يلزم ان يكون
 لا ابالك اذا المعرفة لا توافق النكرة معنى (والجواب انهم اتفقوا ان معنى الجملتين اعني لا ابالك
 ولا اب لك سواء ولم يتفقوا ان ابالك واب لك بمعنى واحد وقد يكون المقصود من الجملتين
 واحدا مع ان المسند اليه في احدهما معرفة وفي الاخرى نكرة فالمسند اي خبر لا في لا ابالك
 محذوف اي لا ابالك موجودا ما في لا اب لك فهو لك اي لا اب موجودا فالفجأة الاولى
 بمعنى لا كان ابوك موجودا والثانية بمعنى لا كان لك اب ولا خلاف في اتحاد خوي الجملتين
 مع كون المسند اليه في احدهما معرفة والاخرى نكرة (ثم قال المصنف ان الوجه
 في مثله ان يقال هو وان لم يكن مضافا للفساد المذكور لكنه مشابه للمضاف فاعطى
 حكم المضاف من اثبات الالف في ابواخا وحذف النون في غلامي ومسلمي ولا يريد
 بمشابهته للمضاف انه مضارع المضاف بالتفسير الذي مر في المنادى اذ لو كان كذلك

٤ (قوله وقدمات شماخ
 ومات مزرد) مزرد اخو
 شماخ الشاعر ابن ابي شداد

لوجوب تنوينه كافي لاحسن وجهه ولاحفظا كتاب الله وايضا فان ابالك وابالك عنده
 شئ واحد من حيث المعنى ولك في لآب لك اما خبر لاوصفة لاسمها واسم لا لايصير
 بالصفة ولا بالخبر مضارعا للمضاف بدليل انك تقول لآرجل في الدار ولاغلام ظريفا
 ولو كان مضارعا للمضاف لقلت لآرجلا في الدار ولاغلاما ظريفا (قوله لمشاركته له) اى
 لمشاركة نحو ابالك لآبك المضاف في اصل معناه اى في اصل معنى المضاف وذلك ان اصل
 معنى المضاف الذى هو ابوك واصله اب لك كان تخصيص الاب بالمخاطب فقط ثم لما حذف
 اللام واضيف صار المضاف معرفة ففى ابوك تخصيص اصلى وتعريف حادث بالاضافة كما
 يحكى في باب الاضافة واب لك يشارك ابوك في التخصيص الذى هو اصل معناه ومن ثم لم يحز
 اى من جهة ان اعطاء حكم المضاف لمشاركته له في اصل معناه لم يحز لا بافها ولا رقيبى عليها لان
 المضاف قبل الاضافة لم يكن بمعنى فى وعلى (قوله لفساد المعنى) يعنى ان المعروف لا يكون
 بمعنى المنكر كما ذكرنا من تقديره ولو كان كما ذكر المصنف لجاز ايضا فى المنكر لا بالرجل
 طويل ونحوه تشبيها بالمضاف ولم يختص هذا الحكم بالمعرف فاذا قلت لاغلامين
 ظريفين لك لم يحذف النون من غلامين اتفاقا اما على مذهب النحاة فلا تمنع الفصل
 بين المضاف والمضاف اليه بنعت المضاف واما على مذهب المصنف فالفصل بين شبه
 المضافين بما لا يفصل به بينهما واما ان فصلت بالظرف او الجار والمجرور الناقص دون
 الظرف المستقر نحو لايدى بهالك ولاغلامى اليوم لك فاجازه يونس اختيارا لان
 الفصل به كلا فصل لكثرة ما يتسع فى الظروف ولم يحزه سيويه والخليل بل اوجبا ثبات
 النون بالضرورة الشعر كما فى قوله * كان اصوات من ايفالهن بنا * و اخر الميس
 انقاض الفراريج * قوله (ويحذف فى مثل لاعليك) اى لا بأس عليك اى يحذف اسم لافى
 لاعليك ولا يحذف الاسم الامع وجودا الخبر كما لا يحذف الخبر الامع وجود الاسم لثلا يكون
 اجماعا وقولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما جازا ان يكون كزيد اسما والخبر محذوف اى
 لامثله موجود وجازا ان يكون خبرا اى لاحد مثل زيد وان جعلنا الكاف حرف جرف فالاسم
 محذوف اى لاحد كزيد * قوله (خبر ما ولا المشبهتين بليس هو المسند بعد دخولهما وهى
 حجازية واذا زيدت ان مع ما وانقضى النفى بالا او تقدم الخبر بطل العمل واذا عطف عليه
 بموجب فالرفع (قوله هو المسند بعد دخولهما) اى دخول ما فى مسئلتها ولا فى
 مسئلتها لانهما تجتمعان معا والاعتراض عليه كما فى خبر كان (قوله وهى حجازية)
 اى هذه اللغة وهى اعمال ما ولا عمل ليس وقد ذكرنا انهم لا ينقلون عن احد لاعن الحجازيين
 ولا عن غيرهم رفع اسم لا ونصب خبرها فى موضع فاللغة الحجازية اذن اعمال ما وحدها دون
 لاعل ليس بشروط سيجى وغير الحجازيين وهم بنو تميم لا يعملونها مطلقا (قوله واذا
 زيدت ان مع ما) هذه شروط عملها عمل ليس احدها ان لا يليها ان كقوله *
 ٢ وما ان طبنا جبن ولكن * منابانا ودولة آخرينا * اعلم ان الاصل فى ما ان لا تعمل
 كما فى لغة بنى تميم اذ قياس العوامل ان تختص بالقبيل الذى يعمل فيه من الاسم والفعل

٦ قول (كان اصوات من
 ايفالهن ا) الايفال السير
 السريع و آخره الرجل
 هى التى يستند اليها الراكب
 وليس شجر يتخذ منه
 الرجال وانقضت الدجاجة
 او العقاب اى صوتت قال
 الراجز تنقض انقاض
 الدجاج المحض

٢ قوله (وما ان طبنا)
 الطب الدأب والعادة

لتكون متمكنة بثبوتها في مركزها ومما مشتركة بين الاسم والفعل ٣ واما الحجازيون فانهم
اعملوها مع عدم الاختصاص لقوة مشابهتها ليس لان معناها سواء في الحقيقة وذلك لان معنى
ليس في الاصل ما كان ثم تجردت عن الدلالة على الزمان فبقى مفيدا نفي الكون ومعنى ما مجرد
النفي ومعلوم ان نفي الشيء بمعنى نفي كونه سواء من حيث الحقيقة كذا ذكرنا في باب الاستثناء وعند
النحاة ان ما وليس كلاهما لنفي الحال (والحق انهما المطلق النفي كما يجيء في الافعال الناقصة فلما كان
قياس اعمالها ضعيفا انعزلت لادنى عارض فمن ذلك يجيء ان بعدها وانما عنزلتها لانهما وان كانت
زائدة لكنها تشابه ان النافية لفظا فكان ما النافية دخلت على نفي والنفي اذا دخل على النفي افاد
الايجاب فصارت ان كالا الناقضة لنفي ما في نحو ما زيد لا مطلق ويجوز ان يقال انما انعزلت
للفصل بينهما وبين معمولها بغير الظرف وقد جاءت ان بعدها غير كافه شذوذ او هو عند المبرد قياس
انشد ابو علي * ٤ بني غدانة ما انتم ذهبا * ولا صريفا ولكن انتم الخزف * وان العازلة عند
الكوفيين نافية لازادة ولعلمهم بقولون هي نافية زيدة لتأكيد نفي ما والا فان النفي اذا دخل على
النفي افاد الايجاب (ورد عليهم بانه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقين المعنى الا مفصلا بينهما كما في ان
زيد قائم واما الجمع بين اللام وقد في نحو لقد سمع مع ان في كليهما معنى التحقيق والتأكيد فلان قد
يشوبها معنيان اخران وهما التقريب والتوقع فلم يكن بحثا للتحقيق وكذا في الا ان مع ان في الامعنى
التحقيق لان فيها معنى التنبيه ايضا وانشد الفراء * ٦ الا اوارى ما ان لا يبينها * بالجمع
بين ثلاثة احرف نافية والرواية ٧ لا يا ما يبينها ومما يعزلها عن العمل انتقاض نفيها لان
عملها انما كان لاجل النفي الذي به شابهت ليس فكيف تعمل مع زوال المشابهة ٨ (ونقل
عن يونس انه يجوز اعمالها مع انتقاض نفيها بالا وانشد في ذلك * وما الدهر الا منجنونا بابه
* وما طالب الحاجات الامعذبا * واجيب بان المضاف محذوف من الاول اي دوران
منجنون وكذا معذبا مصدر كقوله تعالى ﴿ ومن قناسهم كل ممزق ﴾ فيكون مثل
قولك ما زيد الاسيرا على ماضى في المفعول المطلق ومن ذلك ان يتقدم نفس الخبر
ظرفا كان او غيره نحو ما قائم زيد وما في الدار زيد وذلك لضعفها في العمل فلا
تتصرف في العمل بان تعمل النصب قبل الرفع كالفعل (وقال ابن عصفور وتبعه العبدى
لا يبطل عملها اذا كان الخبر المتقدم ظرفا او جاريا ومجرورا لكثرة التوسع فيه كما تعمل
ان واخواتها (قال ابو علي زعموا ان قوما جوزوا اعمالها متقدمة الخبر ظرفا كان او غيره
(قال الربيعي الاعمال عندى هو القياس لبقاء معنى النفي واما قول الفرزدق * فاصبحوا
قد اعد الله دولتهم * اذهم قريش واذما مثلهم بشر * فان سيبويه حكى ان بعض الناس
ينصبون مثلهم وقال هذا لا يكاد يعرف وقيل ان خبر ما محذوف اي اذا ما في الدنيا بشر
ومثلهم حال من بشر مقدم عليه وجوز الكوفيون انتصابه على الظرف اي في مثل
حالهم وفي مثل مكانهم من الرفعة ٦ و يروى * مامسيثا من اعتب قالوا ونحو قوله
* ٣ لوانك يا حسين خلقت حرا * وما بالحر انت ولا الخلق * دليل على

٣ وعلى لغتهم ورد التنزيل
قال تعالى ما هذا بشرا وما هن
امهاتهم ٤ قوله (بنى غدانة)
غدانة حى من يربو غ
والصريف الفضة ٥ والمعنى
في قوله وما ان طبنا حين نفي
نسخه

٦ قوله (الا اوارى ما ان لا)
الا اوارى محبس الدابة وقد
سمى الاخية آريا وهو حبل
يشده الدابة في محبسها وتامه
والنوى كالحوض بالملحومة
الجلد * النوى حاجز حول
البيت والخيمة من التراب لئلا
يصله الماء والجلد الارض
الغليظة ٧ قوله لا يا ما
فعل كذا بعد لاى اي بعد
شدة وابطاء ولاى لا ياى
ابطاء وما زائدة اي ايها بعد
ابطاء ٨ قال تعالى وما محمد الا
رسول ٢ قوله (و يروى)
مامسيثا من اعتب (اعتبني
فلان اذا عاد الى مسرتي
راجعا عن الاساءة اي ازال
العتب والهمزة للسلب ٣ قح
الواو فيه بالنقل من ان
وصلها للضرورة وذلك
جائز

جواز تقديم الخبر المنسوب اذا الباء لا تدخل الاعلى الخبر المنسوب دون المرفوع وعلى هذا بنى ابو علي والزحشرى امتناع دخولها على خبر ماء التيمية واجازه الاخفش وهو الوجه لانها تدخل بعدما المكوفة بان اتفاقا نحو ما ان زيد بقائم قال * لعمرك ما ان ابو مالك * بواو ولا بضعيف قواه * ومنع ابو علي والاخفش دخولها على خبر ما المتقدم خلافا للرعي والبيت المذكور شاهد له ولا يمنع دخول الباء في خبر ليس غير انتقاض النفي بالاول وذلك لان الباء لتأكيد النفي فلا تدخل بعد انتقاضه وقد يدخل هذه الباء على خبر مبتدأ بعده نحو هل زيد بخارج وفي الخبر المنفي في باب ظن نحو ما ظننته بخارج وقد تزداد في خبر لاء التبرئة نحو لا خير بخير بعده النار ٤ وقيل هي بمعنى ه في ور بما زيدت في الحال المنفية نحو ما جاءني زيد براكب وفي خبر ان الالية بعد باب رأيت منفيا كقوله تعالى ﴿ او لم يروا ان الله الذي خلق السموات والارض ولم يعي بخلقهن بقادر ﴾ وقد تزداد بعد ليت قال * ندمت على لسان كان مني * ٦ فليت بانه في جوف عكم * ومما يطل عمل ما ان تقدم ما ليس بظرف على الاسم المتقدم على الخبر فلا يجوز ما زيدا عمرو ضارب بخلاف ما اذا كان ظرفا كقوله تعالى ﴿ فامنكم من احد عنه حاجزين ﴾ واما الخبر اذا تقدم وكان ظرفا فقد ذكر حاله (وقال الكوفيون الاسمان بعد ما مبتدأ وخبر وان تصاب الثاني بنزع الخافض اعني الباء وليس بشيء لان الباء زائدة فاذا لم يثبت لم يحكم بكونها محذوفة وايضا ليس المجرور بها مفعولا حتى ينتصب بالمفعولية مع حذف الجار ووصول الفعل اليه كما في استغفرت الله ذنبا وذلك لان الناصب ليس نزع الخافض بل الناصب هو الفعل وشبهه بنصب المجرور محلا لكونه مفعولا اذ لا يمكن نصبه لفظا بسبب الجار فاذا عدم الجار ظهر عمله المقدر هذا مع ان حذف الجار ونصب المفعول بعده ايضا ليس بقياس الامع ان وان (واجاز الاخفش حذف اسم ما استثناء بدل موجب نحو ما قائما الازيد اي ما اجدا قائما الازيد وليس بشيء لما ذكرنا ان المستثنى في المفرغ قائم مقام المتعدد المقدر فيكون قد عملا ما على هذا في الاسم مع تأخره عن الخبر وانتقاض النفي واحدهما مبطل لعملها فكيف اذا اجتماعا ولا يجوز ان يقال ما الازيد قائما لتقدم المستثنى المفرغ على الحكم ٧ ولا يجوز ايضا ان تعمل ما مع الفصل بينهما وبين معمولها بغير الظروف ومنع انتقاض النفي (قوله واذا عطف عليه) اي على خبر ما سواء كان منصوبا او مجرورا بالباء الزائدة (قوله بموجب) وذلك اذا عطف عليه ببل او لكن لانهما للاثبات بعد النفي كما يحكى في باب حروف العطف (قوله فالرفع) اي الرفع واجب وذلك لزوال علة العمل وهي النفي وقد ذكرنا وجه الرفع فيه في باب الاستثناء فلانعيده (وقال عبد القاهر هو خبر لمبتدأ محذوف اي ما زيد بقائم لكن هو قاعد فعلى هذا ليس هذا عنده مما نحن فيه اي من باب عطف المفرد على المفرد ولا يمكن ان يكون منه لامتناع عطف عنده على الخبر وحده اذ يلزمه النصب عنده فهو على هذا من باب النقطع كما يحكى في باب العطف (وقال ابن جعفر هو عطف على التوهم لانه كثير ما يقع خبر ما مرفوعا عند ما ينزل عن العمل فتوهموا ان الاول مرفوع وهذا كتوهم الجر في قوله * مشائم ليسوا مصلحين عشيرة * ٢ ولانائب الايين غرابها

٤ وقد روى ابن مالك الرفع في خير على ان لا بمعنى ليس او ليس خبر اخير بعده النار على زيادة الباء ه وقد يؤتى بنى صريحا نحو قوله * ولا خير في خير يرى الشر دونه ولا في صديق كل يوم يعاتبه * ٦ (قوله فليت بانه في جوف عكم) العكم العدل وهما عكمان اي عدلان ٧ وايضا لا تعمل نسخ بكسر الجيم اي بحرف موجب اي وليس بناعب والمآزني وابو العباس لا يجوز ان هذه الرواية وهي عندهما ولا ناعبا لانه لا يجوز ان يضم الخافض

(قوله ولا ناعب) نعب الغراب صاح

٣ (قوله فاسبح آه) الاسباح
حسن العفو يقال ملكك
فاسبح ويقال اذا سألت
فاسبح اي سهل الفاظك
وارفق معاوى مرخم من
معاوية

* وليس ما ذهب اليه بشئ لان مثل ذلك ليس بمطرد ولا في سعة الكلام واذا عطفت على خبر ما او خبر ليس المجرور بالباء منفيا نحو ما زيد بقائم ولا قاعد جاز في المعطوف الجر جلا على اللفظ والنصب جلا على المحل قال * معاوى اننا بشر ٣ فاسبح * فلسنا بالجبال ولا الحديد * ويجوز الرفع على ان يكون من باب عطف الجملة على الجملة والمبتدأ محذوف اي ولا هو قاعد وقد يجز المعطوف على خبرهما المنصوب ايضا مع الرفع والنصب نحو ما زيد قائما ولا قاعد ولا قاعدا وذلك بتوهم الباء فيه لكثرة دخولها على خبرهما وذلك كما في قوله * مشائيم ليسوا مصلحين * البيت واما في غير خبرهما نحو هل زيد خارج او داخل بالجر فضعيف نادر لانه لا يكثر الباء في مثله حتى يكون المعدوم كالثابت وقد يعامل هذه المعاملة المعطوف على منصوب اسم الفاعل بشرط اتصال المنصوب باسم الفاعل على توهم اضافته اليه نحو زيد ضارب عمرا وبكر فان عطف على خبر ليس او ما المنصوب وصفا منفيا امر تفعا به بعده ما هو من سبب اسمها نحو ما زيد قائما ولا قاعدا غلامه جاز ذلك في ذلك الوصف وجه آخر وهو ان ترفعه على عطف جملة ابتدائية متقدمة الخبر على الجملة التي هي ما زيد قائما ولا زيد قائما فيكون عطف اسمية على اسمية ويجوز مثل ذلك في نحو ما كان زيد قائما ولا قاعدا غلامه فيكون من عطف اسمية على فعلية ويكون مضمون المعطوف عليه هنا ماضيا لان ما كان لفي الماضي ومضمون المعطوف حال لانه ليس مبنيا على ما كان بل هو كقولك غلامه قاعد فظاهره الحال واما في ما وليس فمضمون المعطوف والمعطوف عليه حال رفعت الوصف الذي بعد حرف العطف او نصبته لان ما وليس لفي المطلق فظاهرهما الحال ونقول على هذا ما كان زيد قائما ولا عمرو قاعدا او قاعدا فاذنا نصبت فالقيام والقعود منتفیان في الماضي واذا رفعت فالقيام منتف في الماضي والقعود في الحال واما في ما زيدا وليس زيد قائما ولا عمرو قاعدا او قاعدا فالجملتان حالتان رفعت قاعدا او نصبته لما ذكرنا فنصب قاعدا في المواضع الثلاثة اعني ما كان وليس وما على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر ورفعه على عطف الجملة على ما كان زيد قائما وليس زيد قائما وما زيد قائما ويجوز في ما زيد قائما ولا قاعدا ابوه يرفع قاعدا ان يكون على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر الا انه لما تقدم الخبر في المعطوف بطل عمل ما ولا يجوز ذلك في ما كان زيد قائما ولا قاعدا ابوه ولا في ليس اذ لا يطل عملهما بتقدم خبرهما على اسمهما بل يجب ان يكون ذلك فيهما على عطف الاسم على الفعلية ويجوز في نصب قاعدا في ليس زيد قائما ولا قاعدا ابوه ان يكون لاجل عطف الخبر على الخبر وابوه فاعله ويجوز هذا الوجه في ما زيد قائما ولا قاعدا ابوه ان يكون لكونه خبرا مقدما على الاسم ولا يجوز هذا الوجه في ما ويجوز في هذه المسئلة جر المعطوف على توهم الجر في المعطوف عليه ويكون عطفًا للمفرد على المفرد ولو جعلناه على عاطف الاسم والخبر على الاسم والخبر جاز في ليس على تقدير جواز العطف على عاملين مختلفين عن ماسيجي من مذهب الاخفش وجاز في ما على تقدير جواز دخول الباء على خبر ما المتقدم وكذا ان اظهرت الباء في هذه المسئلة في قائما نحو ليس زيد او ما زيد

بقائم ولا قاعد ابوه جازلك في قاعد الرفع والنصب والجر على الوجه المذكور سواء ولو جعلت مكان السبب المذكور اعني ابوه اسم مامكررا فقلت ما زيد بقائم ولا قاعد زيد فالرفع اجود من النصب والجر لان الكلام مع الرفع جلتان ومع النصب والجر جملة واحدة وتكرير الاسم في الجملة الواحدة ضعيف غير كثير نحو زيد ضربت زيدا على اقامة الظاهر مقام الضمير لان الضمير اخف الا ان يكون في موضع التفتيح نحو قوله تعالى ﴿الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ﴾ واما في الجملتين فكثير وان اتصلنا بك قوله تعالى ﴿لَنْ نُوْثِقَ حَتَّى نُوْثِقَ مِثْلَ مَا وُثِقَ رَسُلَ اللَّهِ اللَّهُ أَعْلَمُ﴾ وان جعلت موضع السبب اسمه بلا ضمير يرجع الى الاسم نحو ما زيد قائما عمرو وعمرو ابوزيد لم يحز لانك لم تجعله في اللفظ مربوطا به بخلاف تكرير الاسم في نحو ما زيد ضاربا زيد فان فيه ربط بتكرار الاسم لفظا فلذا جاز مع ضعفه على ما ذكرنا ولو قلت ما ابوزينب ذاهبا ولا مقيمة امها لم يحز نصب مقيمة خللها مع المرفوع بعدها عن العائد الى الاسم اي ابوزينب وان جعلت موضع هـ السببي اجنبيا نحو ما زيد بقائم او قائما ولا قاعد عمرو فليس مع ما نصب قاعد لان عمر الا يصلح ان يكون فاعلا لقاعد على عطف الخبر على الخبر لان المعطوف حكمه حكم المعطوف عليه فيما يجب له وقد وجب في المعطوف عليه ان يكون فيه اوفى معموله ضمير يرجع الى اسم ما لكونه مشتقا فكذا يجب في المعطوف الذي هو قاعد ولا ضمير فيه لورفع عمرو ولا في معموله فاذا لم يحز عطف الخبر على الخبر لم يبق الاعطف الجملة على الجملة فوجب اما رفع قاعد لتقدمه على الاسم او جره ان جوازنا دخول الباء على خبر ما المتقدم على الاسم على ما هو مذهب الرعي هذا في ما واما في ليس فيحوز نصب قاعدا على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر ويجوز الرفع على عطف الاسمية على الفعلية ويجوز الجر على ما ذهب اليه الاخفش من تجويز العطف على تاملين مختلفين لانه لا يشترط في المعطوف عليهما ما يشترطه المصنف من كون الاول مجرورا والثاني منصوبا او مرفوعا كما يحكى في باب العطف وبعض القدماء منع من نحو ما زيد قائما ولا عمرو ذاهبا وكذا في ليس بناء على ان العطف لا يجوز الابتداء العامل بعد العاطف ولا يجوز وما لا عمرو ذاهبا (ونقض سيبويه عليهم ذلك بجواز ما زيد ولا ابوه ذاهبين اجماعا والعامل في المعطوف عنده هو العامل في المعطوف عليه لا المقدر كما يحكى في التوابع) واجاز المبرد اعمال ان النافية عمل ليس مستشهدا بقوله ﴿ان هو مستوليا على احد﴾ الاعلى اضعف المجانين ﴿وايس بمشهور﴾ (وجميع النحاة جوزوا اعمال لا عمل ليس على الشذوذ وفيه النظر الذي تكرر ذكره) قال الاندلسي ينبغي في لا العاملة عمل ليس مراعاة الشروط المعبرة لاعمال ما بل هي فيها اول فانها اضعف من ما قال لكن النحاة لا يذكرون في كتبهم الا شرطا واحدا وهو كون معمولها نكرة اسما كان او خبرا قال ومن رأى اعمال ان عمل ليس يعتبر ايضا هذه الشروط وقد تلحق لالتاء نحو لات فتختص بلفظ الحين مضافا الى نكرة نحو ﴿لات حين مناص﴾ وقد تدخل على لفظة اوان ولفظة هنا ايضا (وقال الفراء يكون مع الاوقات كلها وانشد ﴿ولات ساعة مندم﴾

هـ هذا السبب نسخ

والهاء في لات للتأنيث كما في ربت وثمرت قالوا اما للتأنيث الكلمة اى لا اولمبالغة النفي كما في علامة فاذا اوليها حين فقصبه اكثر من رفعه ويكون اسمها محذوفاً وحين خبرها اى لات الحين حين مناص وتعمل عمل ليس لمشابهته الهاء ٢ بكسع التاء اذ تصير على عدد حروفه ساكنة الوسط ولا يجوز ان يقال باضمار اسمها كما يحى في نحو عبدالله ليس منطلقاً لان الحرف لا يضم فيه وان شابه الفعل واذا رفعت حين على قلته فهو اسم لا واخبر محذوف اى لات حين مناص حاصله ولا تستعمل الا محذوفة احد الجزئين هذا قول سيويه (وعند الاخفش ان لات غير عاملة والمنصوب بعدها بتقدير فعل فعنى لات حين مناص اى لا ارى حين مناص والمرفوع بعدها مبتدأ محذوف واخبر وفيه ضعف لان وجوب حذف الفعل الناصب او خبر المبتدأ له مواضع متعينة ولا يمنع دعوى كون لات هى لاء التبرئة ويقويه لزوم تكثير ما اضيف حين اليه فاذا انتصب حين بعدها فاخبر محذوف كما في لاحول واذا ارتفع فالاسم محذوف اى لات حين حين مناص كما في لاعليك (ونقل عن ابى عبيد ان التاء من تمام حين ٣ كجاء * العاطفون تحين مامن عاطف * والمطمعون زمان مامن مطعم * وفيه ضعف لعدم شهرة تحين في اللغات واشتهر لات حين وايضا فانهم يقولون لات اوان ولات هنا ولا يقال تأوان ولا تهنأ (واما لالات اوان بكسر النون فعند الكوفيين لات حرف جر كاذ كر السيرا في عنهم وليس بشئ اذ لو كان جر غير اوان واختصاص الجار ببعض المجرورات نادر ولم يسمع لات حين مناص بجر حين الا شاذ وايضا لو كان جار المكان لابده من فعل او معناه يتعلق به واوان عند السيرا في والمبرد مبنى لكونه مضافاً في الاصل الى جملة بمعنى قوله * طلبوا صلحنا ولات اوان * فاجبنا ان ليس حين بقاء * اى لات اوان طلبوا ثم حذفت الجملة وبني اوان على السكون ثم ابدل التنوين من المضاف اليه كما في يومئذ فكسر النون لثلاثة سوا كن كما كسر ذال اذ (او تقول حذفت الجملة وبني على الكسر للساكنين لاعلى السكون لثلاثين اجتماع ساكنين ثم اتي بتنوين العوض ولا يعوض التنوين في الميئينات من المضاف اليه الا اذا كان جملة فلا تبدل في نحو من قبل (وقيل ان اوان مجرور بمن مقدرة بعد لات اى لات من اوان فكذا يكون ولات حين مناص على القراءة الشاذة كما قالوا الارجل اى لا من رجل وامالات هنا فهنا في الاصل للمكان استعير للزمان قال * حنت نوار ولات هنا حنت * وبدا الذى كانت ٤ نوار اجنت * وهو يضاف الى الجملة الفعلية وقد يقطع عن الاضافة قال * ٥ فى اثر الاطعان عينك تلمح * نعم لات هنا ان قلبك ٦ متيح * اى ليس هنا تلمح ورفع ما بعد الا فى نحو ايس الطيب الا المسك لغة تميم وذلك لخلهم ليس على ما قال ابو على في ليس ضمير الشأن والجملة بعدها خبرها ولا يطر ذلك العذر لوروره في كلامهم نحو الطيب ليس الا المسك بالرفع وجوز ايضا ان يكون الا المسك اما بدلا من الطيب او صفته واخبر محذوف اى ليس الا المسك في الدنيا وبشكل ذلك بلزوم حذف خبرها بلا ساد مسده اذن ولم يثبت * قوله (المجرورات هو ما شتمل على علم المضاف اليه) يتبين شرحه بما مضى في حد المرفوعات وعلم المضاف اليه كما مضى لثلاثة الكسر

٢ قوله (بكسع التاء)
الكسع ان تضرب دبر
الانسان بيدك او بصدر
قدمك استعارة لزيادة
الحرف اخيرا

٣ متصلة بحين وهى النافية
لجنس لانها كانت في مصحف
عثمان ابن عفان رضى الله
عنه متصلة بها هذا بناء على
ان حين وتحين لغتان

٤ نوار اسم ام الشاعر
٥ قوله (فى اثر الاطعان
عينك) اطعان جمع ظعينة
وهى اليهودج سواء كانت
فيها امرأة او لا

٦ قوله (متيح) يقال
رجل متيح اى متعرض لما
لا يعنيه

٧ قوله ليس الا المسك آه)
ولا بد من اعتبار تقدم
الاعلى الجملة كما لا يخفى

والفتح والياء قوله (والمضاف اليه كل اسم نسب اليه شئ بواسطة حرف جر لفظا او تقديرا مرادا) بنى الامر او لا على ان المجرور بحرف جر ظاهر مضاف اليه (وقد سماه سيبويه ايضا مضافا اليه لكنه خلاف ما هو المشهور الان من اصطلاح القوم فانه اذا اطلق لفظ المضاف اليه اريد به ما انجر باضافة اسم اليه بحذف التنوين من الاول للاضافة وامان حيث اللغة فلا شك ان زيدا في مررت بزيد مضاف اليه اذا اضيف اليه المرور بواسطة حرف الجر (قوله لفظا) نحو زيد في مررت بزيد (قوله او تقديرا) كافي غلام زيد وخاتم فضة والظاهر ان انتصاب لفظا وتقديرا على الحال وذو الحال حرف جر وان كان ذكره لاختصاصه بالاضافة والعامل معنى واسطة اى يتوصل بالحرف ظاهرا او مقدرا (قوله مرادا) حال بعد حال اى مقدر مرادا قال احتزرت بمرادا عن المفعول فيه والمفعول له لان حرف الجر مقدر فيهما لكنه غير مراد (ولقائل ان يقول ان اردت انه غير مراد معنى لم يجز اذ معنى الظرفية والتعليل فيهما ظاهر وايضا انت مقر بتقدير الحرف فيهما وكل مقدر مراد معنى اذ لا معنى له الا هذا وان اردت انه غير مراد لفظا اى ليس فى حكم الملفوظ به حيث لم يجز والمقدر فى الاضافة مراد اى عمله وهو الجر باق كان كانك قلت المضاف اليه كل اسم صفته كذا مجرور بحرف جر مقدر فيكون على نحو ما انكرت من حدهم المعرب بانه ما يختلف اخره ويفضى الى الدور كما الزمتهم اذ كون المضاف اليه مجرورا يحتاج الى معرفة حقيقة المضاف اليه حتى اذا عرفت حقيقته جري بعد ذلك كما قلت فى الفاعل انما نحوه ليعرف فيرفع ثم جعلت فى حده معرفة حقيقته محتاجة الى كونه مجرورا اذ معنى مرادا على ما ذكرنا باقيا عمله اى الجر * واعلم ان المضاف اليه اضافة لفظية خارج عن هذا الحد اذ ليس الوجه فى قولنا زيد حسن الوجه مضافا اليه حسن بتقدير حرف الجر بل هو هو وكذا فى ضارب زيد لان ضارب وان كان مضافا الى زيد لكنه بنفسه لا بحرف الجر كما كان مضافا اليه من حيث المعنى حيث نصبه ايضا ولم يحتج فى اضافته اليه لافى حال الاضافة ولا قبلها الى حرف جر بل قد يدغم اسم الفاعل بحرف جر فى بعض المواضع وان كان من فعل متعدد بنفسه نحو انا ضارب لزيد لكونه اضعف عملا من الفعل هذا وفى العامل فى المضاف اليه خلاف بينهم كما مر فى اول الكتاب وفى العامل فى المضاف اليه اللفظى اشكال ان قلنا ان العامل هو الحرف المقدر اذ لا حرف فيه مقدرا وكذا ان قلنا العامل معنى الاضافة لانا لا نريد بها مطلق الاضافة اذ لو اردنا ذلك لوجب انجرار الفاعل والمفعول والحال وكل معمول للفعل بل نريد الاضافة التى تكون بسبب حرف الجر (وكذا ان قلنا ان العامل هو المضاف لان الاسم على ما قال ابو على فى هذا الباب لا يعمل الجر الانبساطه عن الحرف العامل فاذا لم يكن حرف فكيف ينوب الاسم عنه ويجوز ان يقال عمل الجر لمشابهة للمضاف الحقيقى بجمرده عن التنوين او النون لاجل الاضافة قال جار الله الاضافة مقتضية للجر والفاعلية للرفع والمفعولية للنصب وهى غير العوامل يعنى ان العامل مابه تقوم هذه المعانى المقتضية كما تقدم فى اول الكتاب وانما نسب العمل الى ما تقوم به المقتضى لا الى المقتضى فقيل الرفع

٨ من الدعامة اى يقوى
وهو الظ

هو الفعل ولم يقل هو الفاعلية لكون المقتضى امرا خفيا معنويا وما تقوم به المقتضى امرا
 ظاهر اجليا في الاغلب * قوله (فالتقدير شرطه ان يكون المضاف اسما مجردا تنوينه لاجلها) قال
 في الشرح الغرض ان يندرج فيه اللفظي والمعنوي ثم يفصل اللفظي عن المعنوي بقوله بعد
 فالمعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها (وفيه نظر لان اللفظي كما ذكرنا
 كالحسن الوجه ومؤدب الخدام وضارب زيد ليس الحرف فيه مقدرا فكيف يندرج
 في التقديرى وانما قال اسما يخرج المضاف بالحرف الظاهر نحو مررت بزيد فان المضاف فيه
 يكون فعلا او بمعنى الفعل (قوله مجردا تنوينه) اى التنوين او ما قام مقامه من نونى التثنية
 والجمع وكذا ما ليس فيه التنوين والنون يقدر انه لو كان فيه تنوين لحذف الاضافة كفى
 كم رجل وهن حواج بيت الله والضارب الرجل وانما حذف التنوين او النون لانها دليل
 تمام ما هي فيه كما ذكرنا في اعراب المثني والجمع فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين مزجا
 تكتسب به الاولى من الثانية التعريف او التخصيص حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة
 (وقد يحذف من المضاف هاء التأنيث اذا امن اللبس كقوله تعالى ﴿واقام الصلوة واتيائه
 الزكوة﴾ وقولهم ابو عذرها ولا يقاس على ذلك وقالوا ان الفراء يقيس عليه * قوله (وهى
 معنوية ولفظية فالمعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها وهى بمعنى اللام
 فيما عدا جنس المضاف وظرفه او بمعنى من في جنس المضاف او بمعنى فى في ظرفه وهو قليل
 نحو غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم وتقيد تعريفا مع المعرفة وتخصيصا مع النكرة
 وشرطها تجريد المضاف من التعريف وما اجازة الكوفيون من الثلاثة الاثواب وشبهة من العدد
 ضعيف) اعلم انه لا تلبس المعنوية الا باللفظية فمفسر المعنوية بمضاداتها اللفظية التى هى كون
 المضاف صفة مضافة الى معمولها فقال المعنوية ان لا يكون المضاف صفة مضافة الى
 معمولها اى هى على ضربين اما ان لا يكون المضاف صفة نحو غلام زيد او ان يكون صفة
 لكن لا تكون الصفة مضافة الى معمولها نحو مصارع مصر والله خالق السموات لان اسم
 الفاعل بمعنى الماضى لا يعمل فلا يكون له معمول حتى يضاف اليه ثم قسم المعنوية ثلثة
 اقسام اما بمعنى اللام او بمعنى من او بمعنى فى (قوله فيما عدا جنس المضاف) ما كناية عن
 المضاف اليه اى فى مضاف اليه هو غير جنس المضاف وغير ظرفه ويعنى بكون المضاف
 اليه جنس المضاف ان يصح اطلاقه على المضاف ويصح على غيره ايضا فيكون نحو
 بعض القوم ونصف القوم وثلثهم بمعنى اللام لانك تريد بالقوم الكل والكل لا يطلق على
 بعضه وكذا يزداد ووجهه بمعنى اللام وان كان يقال بعض منه ونصف منه ويد منه
 لان من التى تتضمنها الاضافة هى التبيينية كما فى خاتم حديد واربعة دراهم وشرط من
 المبينة ان يصح اطلاق اسم المجرور بها على المبين كما فى قوله تعالى ﴿فاجتنبوا الرجس
 من الاوثان﴾ واما قولك ثلثة دراهم وراقود دخل فانما كنيت فيه بالمقدار عن المقدر
 كما يحكى في باب العدد فالثلثة هى الدراهم والراقود هو الخل ومن ثم تقول دراهم ثلثة
 واخل راقود وثوب ذراعان وان كان المقدار فى اصل الوضع غير المقدربه (وبقولنا

ثلاثة تسقطا تأنها مضافة عند
 جميع التماس * منها اذا قيل
 ابو عذرها وليت شعري واقام
 الصلاة * العذرة البكرة
 ويقال فلان ابو عذرها
 اذا كان هو الذى اخترعها
 وافترضها صحاح

يصح اطلاقه على غير المضاف ايضا خرج نحو جميع القوم وعين زيد وطور سيناء ويوم
الاحد فجميعها اذن بمعنى اللام وكذا سعيد كرز ومسجد الجامع على ما يحكى من التأويل
لان الثانى اعنى الجامع غلب وتخصص حتى اذا اطلق لم يتناول الا الاول فالجامع فى العرف
هو المسجد لا غير ولا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يجوز التصريح بها بل يكفى افادة
الاختصاص الذى هو مدلول اللام فقولك طور سيناء ويوم الاحد بمعنى اللام ولا يصح
اظهار اللام فى مثله فالاولى اذن ان نقول نحو ضرب اليوم وقتيل كربلا بمعنى اللام كما
قاله باقى النحاة ولا نقول ان اضافة الظروف الى الظرف بمعنى فى فان ادنى ملابسة
واختصاص يكفى فى الاضافة بمعنى اللام كقول احد حاملى الخشبة لصاحبه خذ
طرفك ونحو كوكب الخرقاء لسهيل وهى التى يقال لها اضافة لادنى ملابسة فنقول كل مالم
يكن فيه المضاف اليه جنس المضاف بالتفسير الذى مر من الاضافة المحضة فهو بمعنى اللام
وكل اضافة كان المضاف اليه فيها جنس المضاف فهى بتقدير من ولا ثالث لهما (قوله وتفيد
تعريفا مع المعرفة وتخصيصا مع النكرة) يعنى الاضافة المعنوية بخلاف اللفظية وانما افادت
تعريفا مع المعرفة لان وضعها لتفيد ان لواحد مما دل عليه المضاف مع المضاف اليه خصوصية
ليست للباقي معه مثلا اذا قلت غلام زيد راكب ولزيد غلمان كثيرة فلا بد ان تشير به الى
غلام من بين غلمانه له مزيد خصوصية بزيد اما بكونه اعظم غلمانه او اشهر بكونه غلاما له
دون غيره او يكون غلاما معهودا بينك وبين المخاطب وبالجملة بحيث يرجع اطلاق اللفظ
اليه دون سائر الغلمان وكذا كان نحو ابن الزبير وابن عباس قبل العملية هذا اصل وضعها
ثم قد يقال جاءنى غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين وذلك كما ان ذا اللام فى اصل
الوضع لواحد معين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما فى قوله * ولقد امر على اللثيم
يسبنى * وذلك على خلاف وضعه فلا تظن من اطلاق قولهم فى مثل غلام زيد انه بمعنى
اللام ان معناه ومعنى غلام لزيد سواء بل معنى غلام لزيد واحد من غلمانه غير معين ومعنى
غلام زيد الغلام المعين من غلمانه ان كان له غلمان جاعة او ذلك الغلام المعلوم لزيد ان
لم يكن له الا واحد (قوله وتخصيصا مع النكرة) نحو قولك غلام رجل تخصص
من غلام امرأة (قوله وشرطها اى شرط الاضافة الحقيقية تجريد المضاف من
التعريف) فان كان ذالام حذف لاه وان كان علما نكران يجعل واحدا من جملة من سمى
بذلك اللفظ نحو قوله * علازينا يوم النقارأس زيدكم * بابيض ماضى الشفرتين يمان *
ولا يجوز اضافة سائر المعارف من المضمرات والمبهمات لتعذر تنكيرها (وعندى انه
يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذ لا منع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا كما ذكرنا فى
باب النداء وذلك اذا اضيف العلم الى ما هو متصف به معنى نحو زيد الصدق يجوز ذلك
وان لم يكن فى الدنيا الا زيد واحد ومثله قولهم * مضر الجراء وانما رالشاء وزيد
الخليل فان الاضافة فيها ليست للاشتراك المتفق هذا وانما يجرد المضاف فى الاغلب
عن التعريف لان الاهم من الاضافة الى المعرفة تعريف المضاف وهو حاصل للمعرفة

فيكون تحصيلاً للمحصل والغرض من الاضافة الى المنكر تخصيص المضاف وفي المضاف
المعرف تخصيص مع الزيادة وهي التعيين * واعلم ان بعض الاسماء قد توغل في التشكير
بحيث لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة اضافة حقيقة نحو غيرك ومثلك وكل ما هو بمعناها
من نظيرك وشبهك وسواك وشبهها وانما لم يتعرف لان مغايرة المخاطب ليست صفة تخص ذاتا
دون اخرى اذ كل ما في الوجود الاذاته موصوف بهذه الصفة وكذا بمائلة زيد لا تخص
ذاتا بل بنحو مثلك اخص من غيرك لكن المثلية ايضا يمكن ان تكون من وجوه من الطول
والقصر والشباب والشيب والسواد والعلم وغير ذلك مما لا ينحصر (قال ابن السري اذا اضيفت
غيرا الى معرف له ضد واحد فقط تعرف غير لا نحصر الغيرية كقولك عليك بالحركة غير
السكون فلذلك كان قوله تعالى ﴿ غير المغضوب عليهم ﴾ صفة ﴿ الذين انعمت عليهم ﴾
اذ ليس لمن رضى الله تعالى عنهم ضد غير المغضوب عليهم فيعرف غير المغضوب عليهم لتخصسه
بالمرضى عنهم وكذا اذا اشتهر شخص بمماثلتك في شيء من الاشياء كالعلم او الشجاعة او نحو
ذلك فقليل جاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذي يماثلك في الشيء الفلاني والمعرفة والنكرة
بمعانيهما فكل شيء خلاص لك بعينه من سائر امته فهو معرفة (وقدح ابن السراج في قوله هذا
بقوله تعالى ﴿ نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل ﴾ مع ان معنى غير الذي كنا نعمل اي
الصالح لان علمهم كان فسادا وبقول الشاعر * ان قلت خيرا قال شرا غيره * والجواب
انه على البدل لا الصفة او جل غير على الاكثر مع كونه صفة لان الاغلب فيه عدم
التخصيص بالمضاف اليه وقد جاء قبل غير معمول لما اضيف اليه غير نحو انا زيدا غير
ضارب مع انه لا يجوز اعمال المضاف اليه فيما قبل المضاف فلا تقول انا زيدا مثل
ضارب وانما جاز هذا لملهم غير على لا فكأنك قلت انا زيدا لا ضارب وما بعد
لا يعمل فيما قبلها وذلك كما تقدم في باب المنصوب بلاء التبرئة من حل لاعلى غير
والدليل على تأخيرها العطف على غير بتكرير لا كما في قوله تعالى ﴿ غير المغضوب
عليهم ولا الضالين ﴾ ٢ كانه قال لا المغضوب عليهم ولا الضالين (وسمع سيويوه لى
عشرون مثله وقاس عليه يونس وغيره من البصريين من غير سماع عشرون غيره
(ومنعهما الفراء والسماع لا يرد ولا سيما اذا عضده القياس وكلهم منعوا عشرون
ايما رجل واى رجل لعدم السماع وان لم يمنع القياس قالوا ولفظ شبه يتعرف بالاضافة
لانحصار الشبه في جميع الوجوه وذلك لاجل المبالغة التي في هذا التركيب كما في علم
وسمع فعني مررت بالرجل شبهك اى من يشبهك في جميع الوجوه (وقال ابو سعيد
في مثلك وغيرك وما في معناه انما لم تعرف لكونها بمعنى اسم فاعل مضاف الى
مفعوله اى مماثلك ومشابهك ومغايرك فان قيل غير وشبه مطلق واطافة اسم الفاعل
انما تكون لفظية اذا اردت الحال او الاستقبال (٣ فالجواب انه لما فات موازنة المضارع
لم يشترط فيه احد الزمانين او نقول شرط كون اضافة اسم الفاعل والمفعول لفظية
ان لا يكونا بمعنى الماضى لان لا يكونا بمعنى الحال والاستقبال كما سيحى في هذا الباب والاستمرار

٢ قوله (كانه آه) كذا
وقع في بعض النسخ

٣ فالجواب انها تكون
لفظية اذا كان اسم الفاعل
بمعنى الحال والاستقبال او
لاستمرار كما يحى بعيد هذا
والاطلاق يفيد الاستمرار

كما يجئ بعدوا لاطلاق يفيد الاستمرار (وقالوا في حسبك وشرعك وكافيك وناهيك وكفيك ونهيك ونهاك انها انما لم تعرف لكونها بمعنى الفعل لان معنى حسبك زيد ليكفك زيد وكذا اخواته وانما بنى قدك وقطك وبجلك دون حسبك واخواته لانها صارت اسما فاعمال كما يجئ في باب اسم الفعل بخلاف حسبك واخواته ويدخل عليهما من نواسخ الابتداء ان فقط كقوله تعالى ﴿ فان حسبك الله ﴾ لانها لا تغير معنى الكلام ولا تقع اذا جاوزت هذا الموضع الا موقعا يصح وقوع الفعل فيه لادائها معنى الفعل وتكون صفة للكرة نحو مررت برجل حسبك وكفيك وحالا من المعرفة نحو هذا عبد الله حسبك وشرعك منصوبين ولم يتصرف في هذه الاسماء الا في الاعراب فلم تن ولم تجمع لمساواة قدك وقطك غير المتصرفين (وعلى هذا قالوا مررت برجل كافيك من رجل وبرجلين كافيك من رجلين ٤ وبامرأة كافيك من امرأة اجراء له في عدم التصرف مجرى قدك وقطك وقد استعمل ناهيك على اصله من التصرف فقبل رجلين ناهيك من رجلين وبامرأة ناهيك وكذا سائر تصرفاته (وقالوا مررت برجل هذك من رجل وبرجلين هذك من رجلين وبرجال هذك من رجال وبامرأة هذك ومعنى هذك اي اثقلك وصف محاسنه فاجروه مجرى قدك في عدم التصرف لافادته فادته وربما جاء فعلا متصرفا نحو رجلين هذاك وبرجال هذك وبامرأة هذك وبامراتين هذاك وبنسوة هذدنك ويجوز ان يقال في حسبك وهذك ونهيك ونهاك وشرعك انها لم تتصرف لكونها في الاصل مصادر (وبعض العرب يجعل واحداه وعبد بطنه نكرتين ٦ قال حاتم * اماوى انى رب واحداه * اخذت فلاقت عليه ولاسر * وليس العلة في تنكيرهما ما قال بعضهم ان واحد مضاف الى ام وام مضاف الى ضمير واحد فلو تعرف بضميره لكان كتعرف الشئ بنفسه وذلك لان الضمير في مثله لا يعود الى المضاف الاول بل الى ما تقدم عليه من صاحب ذلك المضاف نحو رب رجل واحد امه قالها عائذ الى رجل وكذا في قوله رب واحداه اي رب رجل واحداه وسيجئ في باب المعرفة ان الضمير الراجع الى نكرة غير مختصة نكرة كقولك رب شاة وسخلكها فان كان ذلك صاحب المتقدم معرفة تعرف المضاف لكون الضمير معرفة نحو زيد واحد امه وكذا ان كان نكرة مختصة بشئ نحو رأيت رجلا هو واحد امه وكذا ينبغي ان يكون قولك صدر بلده ورئيس قبيلته وابن امه ونادرة دهره ونحو ذلك (واجاز ابن كيسان تنكير المضاف الذي لا مانع فيه من التعريف لنية الانفصال نحو ما جاءني غلام زيد ظريف اي غلام لزيد كما يجوز مثل ذلك في المعرف باللام كقوله * ولقد امر على اللثيم يسبنى * وقد يكتسى المضاف التأنيث من المضاف اليه ان حسن الاستغناء في الكلام الذي هو فيه عنه بالمضاف اليه يقال سقطت بعض اصابعه اذ يصح ان يقال سقطت اصابعه بمعناه قال * لما اتى خبر الزبير تواضعت * سور المدينة والجبال الخشع * اذ يصح ان يقال تواضعت المدينة قال * اذا بعض السنين تعرفتني * كفى الايتام فقد ابي اليتيم * وقال * مر اليبالى اسرعت في نقضي * اخذن بعضى وتركن بعضى * اذ يقال

٤ ورجال كافيه من رجال
نسخه

٦ قوله (قال حاتم اماوى
انى) الماوية المرأة كانها
منسوبة الى الماء وماوية
امرأة حاتم

السنون تعرفن واليالي اخذن ومنه قوله * فاحب الديار شغفن قلبي * ولكن حب من سكن الديارا * فاكنتى التأنيث والجمع وقد يكتسى المضاف البناء من المضاف اليه كما يجئ في الظروف المبينة (قوله وشرطها تجريد المضاف من التعريف) قد موجهه (وقوله وما اجازه الكوفيون اه) نقل الكوفيون تعريف الاسمين في كل عدد مضاف الى معدوده نحو الثلاثة الاثواب الى العشرة والمائة الدرهم والالف الرجل وهو ضعيف قياسا واستعمالا اما القياس فلان تعريف المضاف يحصل بالمضاف اليه فيكون اللام في المضاف ضابعا واما الاستعمال فلانهم نقلوه عن قوم غير فصحاء والفصحاء على غيره قيل وجهه على ضعفه ان المضاف من حيث المعنى هو المضاف اليه والمضاف هو المقصود بالنسبة وانما جئ بالمضاف اليه لغرض بيان ان المضاف من اى جنس هو فعرف المقصود بالنسبة تعريفا من حيث ذاته لاتعريفا مستعارا من غيره ثم اضيف بعد التعريف لغرض تبين ان هذا المعرف من اى نوع هو كانتك كنت ذكرت اولا ان عندى ثلاثة مثلا ولم تذكر من اى نوع هو ثم رجعت الى ذكرها فقلت بعت الثلاثة اى تلك الثلاثة ثم بينت نوعها فقلت الثلاثة الاثواب (وهذا هو الوجه لمن قال الثلاثة اثواب وان كان اقبح من الاول ٨ لاضافة المعرفة الى النكرة ولا نظيره لافى المعنوية ولا فى اللفظية كانهم لما عرفوا الاول استغنوا عن تعريف الثانى لانه هو ولان الاضافة لبيان نوعه لالتعريف وفى هذا الاعتذار نظرا ما اولا فلان المقصود بالنسبة فى العدد المضاف هو المميز وانما جئ بالعدد لنصوصية كمية المميز الا ترى ان المفرد والمثنى نحو رجل ورجلان لما دل على النصوصية لم يأت بالعديدين و ايضا الاغلب وصف المضاف اليه لا المضاف كقوله تعالى ﴿ سبع بقرات سمان ﴾ واما ثانيا فلان كل ما ذكر حاصل فى خاتم فضة ولم يسمع الخاتم الفضة ولا الخاتم فضة * قوله (واللفظية ان يكون صفة مضافة الى معمولها مثل ضارب زيد وحسن الوجه ولا تفيد الاتخفيف فى اللفظ ومن ثم جاز مررت برجل حسن الوجه وامتنع بزيد حسن الوجه وجاز الضارب زيد وامتنع الضارب زيد خلافا للفراء وضعف ٢ الواهب المائة الهجان وعبدها * وانما جاز الضارب الرجل جلا على المختار فى الحسن الوجه والضاربك وشبهه فبين قال انه مضاف جلا على ضاربك (قوله ان يكون صفة) اى يكون المضاف صفة احتراز عن نحو غلام زيد وباب ٣ ساج (قوله مضافة الى معمولها) اى الى مرفوعها او منصوبها وهو احتراز عن الصفة المضافة لالى معمولها نحو مصارع مصر وخالق السموات وزيد مضروب عمرو فان جميعها صفات مضافة لا الى معمولها فاضافتها محضة (قال المصنف ومن ذلك ﴾ مالك يوم الدين ﴾ على الاصح وهذا منه عجيب وذلك ان يوم الدين اما ان يكون بمعنى فى كما يدعى المصنف فى ضرب اليوم فيكون المضاف اليه مفعولا فيه حيث المعنى فيكون معمول اسم الفاعل فهو صفة مضافة الى معمولها وليس كضرب اليوم لانه وان كان مضافا الى معموله لكنه ليس بصفة فاضافته حقيقية واما ان يكون بما كان مفعولا فيه فانسع فيه فالحق بالمفعول به كما يدعيه النحاة فى نحو

٨ لاضافة النكرة الى المعرفة
نسخه

٢ البيت للاعشى واخره
عودا تزجى بينها اطفالها
٣ قوله (ساج) ساج نوع
من الشجر

ياسارق الليلة اهل الدار فهو ايضا معمول الصفة فتكون الاضافة غير محضة قال * رب
ابن عم لسليبي ٤ مشعمل * طباخ ساعات الكرى زاد الكسل * ولعل المصنف جعل مالك
يوم الدين بتقدير اللام كصارع مصر فلذا قال ومن ذلك مالك يوم الدين لكن ذلك
مخالف لاطلاق قوله قبل او بمعنى في في ظرفه والوجه في تعرف مالك يوم الدين حتى وقع
صفة لله انه بمعنى اللام نحو قتل كربلا رضى الله عنه او انه بمعنى الماضى كانه قال ملك
يوم الدين اى امر يوم الدين فيكون كخلق السموات وايراده ماضيا على طرز قوله تعالى
وسيق الذين ونادى اصحاب النار * لكونه من الامر المختوم فكانه وقع ومضى
وقيل مالك يوم الدين نكرة جرت على الله تعالى على وجه البدل والاول اولى والمتفق
عليه من اللفظية ثلاثة اشياء اسم الفاعل المضاف الى فاعله او مفعوله كما يجئ واسم المفعول
المضاف الى مفعول مالم يسم فاعله او الى المنصوب المفعول والصفة المشبهة المضافة الى
ما هو فاعلها معنى بعد جعله في صورة المفعول لفظا على ما يجئ في بابها ان شاء الله
تعالى والمختلف فيه هل هو لفظى او معنوى ثلاثة اشياء اضافة مآظهره انه موصوف
مضاف الى صفته او مآظهره انه صفة مضافة الى موصوفها وضافة افعال التفضيل
بمعنى من وسيجيئك بيانها بعون الله تعالى اما اضافة اسم الفاعل والمفعول اضافة
لفظية فنقول كون اضافة الصفة اضافة لفظية مبنى على كونها عاملة في محل المضاف
اليه اما رفعا او نصبا وذلك لانه اذا كان كذا فالذى هو مجرور في الظاهر ليس مجرورا
في الحقيقة والتنوين المحذوف في اللفظ مقدر منوى فتكون الاضافة كلا اضافة وهو
المراد بالاضافة اللفظية فالصفة اما ان تكون صفة مشبهة او اسم فاعل او اسم مفعول
او افعال تفضيل اما افعال التفضيل فسيجيئ حكمه بعد واما الصفة المشبهة فهي ابدأ جائزة
العمل فاضافتها ابدأ اللفظية واما اسما الفاعل والمفعول فعملهما في مرفوع هو سبب جائز
مطلقا سواء كانا بمعنى الماضى او بمعنى الحال والاستقبال ولم يكونا لاحدا من الثلاثة بل كانا
للاطلاق المستفاد منه الاستمرار نحو زيد ضامر بطنه ومسود وجهه ومؤدب خدامه وذلك لان
ادنى مشابهة للفعل تكفى في عمل الرفع لشدة اختصاص المرفوع بالفعل وخاصة اذا كان سببا
الآتى الى رفع الظرف والمنسوب في نحو زيد في الدار ابوه على مذهب ابى على ونحو مررت
برجل مصرى جاره وكذا هـ برجل خز صفة سرجه واذا كان كذا فاضافتها الى سبب هو
فاعلهما معنى لفظية دائما هذا من حيث اللفظ واما من حيث المعنى فلان المضاف في الحقيقة نعت
المضاف اليه الاترى انك اذا قلت زيد قائم الغلام فالمعنى له غلام قائم وكذا مؤدب الخدام
وحسن الوجه والنعت هو المعين للموصوف المخصص له لا المتعين منه المخصص فلم يمكن تعيين
هذه الثلاثة مما اضيفت اليه ولا تخصصها منه بخلاف خاتم فضة وغلام زيد فان المضاف
اليه في الحقيقة ههنا صفة للمضاف لان المعنى خاتم من فضة وغلام لزيد ويعمل ايضا اسما
الفاعل والمفعول الرفع في غير السبب بمعنى الاطلاق كانا او بمعنى احد الا من الثلاثة
نحو مررت برجل قائم في داره عمرو ومضروب على بابه بكر لكن لا ايضا فان الى مثل

٤ قوله (مشعمل) مشعمل

مبادر

٤ المشعمل الحاد في امره
المشمر يقول اذا كسل
امعابه عن الزاد عند
تعريضه لقلبة الكرى
عليهم كفاهم ذلك الرجل
وشمر في خدمتهم والعرب
تفخر بذلك فاضاف
الطباخ الى الساعات مجازا
ونصب الزاد على انه
مفعول به ويجوز ان يكون
الزاد مجرورا على انه اضيف
اليه الطباخ وفصل بساعات
الكرى للضرورة

هذا المرفوع اذا ضمير فيه يصح انتقاله الى الصفة وارتفاعه بها فيبقى بلامرفوع في الظاهر ولا يجوز ذلك لقوة شبهتهما بالفعل كما سيحكي وكذا يعملان في الظرف والجار والمجرور مطلقا لان الظرف يكفيه رايحة الفعل نحو مررت برجل ضارب امس في الدار ومضروب اول من امس بالسوط وكذا ينبغي ان يكون الحال لمشا بهته للظرف وكذا المفعول المطلق لانه ليس باجنبي واما عمل اسم الفاعل والمفعول في المفعول به وغيره من المفعولات الفعلية فمحتاج الى شرط لكونها اجنبية وهو مشابتهما للفعل معنى ووزنا ويحصل هذا الشرط لهما اذا كانا بمعنى الحال او الاستقبال او الاطلاق المفيد للاستمرار لانهما اذن يشابهان المضارع الصالح لهذه المعاني الثلاثة الموازن على الاطراد لاسم الفاعل والمفعول بخلاف الماضي اما صلاحيته للحال والاستقبال فظاهرة واما صلاحيته للاطلاق المفيد للاستمرار فلان العادة جارية منهم اذا قصدوا معنى الاستمرار ان يعبروا عنه بلفظ المضارع لمشا بهته للاسم الذي اصل وضعه للاطلاق كقوله زيد يؤمن بالله وعمر ويسخو بموجوده اى هذه عادته فاذا ثبت ان اسم الفاعل والمفعول يعملان في الاجنبي اذا كانا باحد هذه المعاني الثلاثة فاضافتهما اذن الى ذلك الاجنبي لفظية لان هذا مبنى على العمل كما تقدم وابنية المبالغة لما كانت للاستمرار لا للاحد الا من عملت نحو * انه لنحار ٦ بوائكها * وضروب بنصل السيف سوق سمانها * واسم الفاعل واسم المفعول لا يضافان من مطاوباتهما الا الى الفاعل والمفعول به والمفعول فيه لشدة طلبهما لها دون سائر معمولاتهما وقد جاء بعض الاسماء مؤولا باسم الفاعل المستمر فكان اضافته لفظية كقوله * بمنجرد قيد الاوابد هيكلي * اى مقيد الاوابد ومنه قولهم * ٢ هذه ناقة عبر الهواجر * اى طابرة فيها كقوله * ياسارق الليلة اهل الدار * واما اذا كانا بمعنى الماضي فاضافتهما محضة لانهما لم يوازنا الماضي فلم يعملما عمله الا عند انكسائي فانه عنده يعمل فيكون اضافته عنده لفظية والدليل على ان كونها بمعنى الماضي محضة قوله تعالى ﴿ الحمد لله فاطر السموات والارض جاعل الملائكة رسلا ﴾ جعل فاطرو جاعل صفتين للعرف هذا من حيث اللفظ واما من حيث المعنى فلان ملاسة المضاف للمضاف اليه قد حصلت في الماضي واشتهرت في نحو ضارب زيد امس فيصح ان يتخصص المضاف به كتخصص الغلام بزيد في غلام زيد حين اشتهر بمملوكيته واما الحال فلم يتم بعد حصوله والمستقبل مترقب فلم يشتهر فيهما ملاسة المضاف للمضاف اليه بحيث يتعين المضاف بها او يتخصص واسم الفاعل او المفعول المستمر يصح ان يكون اضافته محضة كما يصح ان لا يكون كذلك وذلك لانه وان كان بمعنى المضارع الا ان استمرار ملاسة المضاف للمضاف اليه يصح تعينه به او تخصصه ولا سيما اذا كان بمعنى الاستمرار في الفعل غير وضيعي فان وضعه على الحدوث قال سيبويه تقول مررت بعبد الله ضاربك كما تقول مررت بعبد الله صاحبك اى المعروف بضربك كما تقول بزيد شبيهك اى المعروف بشبهك فاذا قصدت هذا المعنى لم يعمل الفاعل في محل المجرور به نصبا كما في صاحبك وان كان اصله اسم فاعل من صحب يصحب بل

٥ (قوله برجل خز صفة
سرجه) صفة الدار
وصفة السرج واحدة
الصف ٦ (قوله بوائكها)
جمع بائكة من باكت الناقة
تبوك اذا سمعت ٢ (قوله
هذه ناقة عبر الهواجر)
جل عبر اسفار و جال عبر
اسفار و ناقة عبر اسفار اى
لا يزال يسافر عليها

تقدره كأنه جامد قال الله تعالى ﴿ حم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب ﴾ ومثال اسم المفعول المضاف الى الاجنبى اى المنصوب قولك زيد معطى الدار اى يعطى الدار وعمرو مكسو الجبة اى يكسى الجبة وحاله كحال اسم الفاعل المضاف الى المنصوب كما مر ﴿ واعلم ان حال المصدر بخلاف الصفة فان اضافته الى معموله محضة وذلك لنقصان مشابهته للفعل لفظا ومعنى اما لفظا فلعدم موازنته واما معنى فلانه لا يقع موقع الفعل ولا يفيد فائدته الا مع ضمنية وهى ان بخلاف الصفة فانها تؤدى مؤدى الفعل بلا ضمنية تقول اعجبني ضرب زيد عمرا اى ان ضرب وتقول زيد ضارب عمرا اى يضرب عمرا فلقوة شبه الصفة لم يكن لها بد من مرفوع اما ظاهرا ومضمرا بخلاف المصدر كقوله تعالى ﴿ او اطعام في يوم ذى مسغبة يتيم ﴾ فانه مجرد عن المرفوع وكقولك اعجبني ضرب فانه مجرد عن المرفوع والمنصوب فلما كانت الصفة اقوى شبهها بالفعل كانت اولى بعملها عمل الفعل فكان تقدير الانفصال فيها اظهر فن ثم كان اضافتها الى معمولها لفظية وازدادة المصدر الى معموله محضة فيختص المصدر او تعرف بنسبته الى فاعله او مفعوله لاشتهاره به كاختصاص الغلام برجل وتعرفه بزيد (فان قلت فمقتضى ما ذكرت ان يكون عمل الصفة عمل الفعل اولى من عمل المصدر عمله والامر بالعكس وذلك ان المصدر فى عمله لا يحتاج الى شرط بخلاف الصفة فانها تحتاج الى الاعتماد واسم الفاعل والمفعول محتاجان الى كونهما بمعنى المضارع مع الاعتماد كما سيأتى فى ابوابها) قلت ان الامر كذلك الا ان المصدر المتعدى اطلب لما هو فاعل له ومفعول من الصفة لانه يطلبهما لكونهما من ضرورياته عقلا لا وضعا فبعد حصولهما له يكفيه للعمل فيهما ادنى مشابهة للفعل و اسما الفاعل والمفعول يطلبانها لتضمنهما معنى المصدر الطالب لهما فبعد حصولهما لهما يحتاجان الى مشابهة قوية مع الفعل وشروط حتى يعمل عمل الفعل فالمحصل ان طلب المصدر للفاعل والمفعول قوى لكونه لذاته وعمله فيهما ضعيف لكونه لمشابهة ضعيفة مع الفعل لفظا ومعنى فلهذا كان المصدر المضاف الى احدهما اكثر استعمالا من المصدر المعمل فيهما وطلب الصفة للفاعل والمفعول ضعيف لكونه بتضمن المصدر وعملها فيهما قوى لكونه لمشابهة قوية مع الفعل لفظا ومعنى فلهذا اذا جررت فى اللفظ فاعلها فلا بد من ضمير فيها قائم مقام الفاعل مرفوع وان لم يكن فى الحقيقة فاعلا كقائم الغلام وحسن الوجه فاذا كانت اقوى فى العمل من المصدر كان اضافتها بتقدير الانفصال اولى من اضافة المصدر لان انفصال الاضافة مبنى على العمل كما ذكرنا لا على طلب الفاعل والمفعول (قوله ولا تفيد الاتخفيفا فى اللفظ) وذلك لما قلنا ان مشابهتها للفعل قوية فكان اعمالها عمل الفعل اولى الا انه يطلب التخفيف اللفظى والتخفيف فى اسمى الفاعل والمفعول المضافين الى الاجنبى لا يكون الا فى المضاف وذلك بحذف التنوين او النونين نحو ضارب زيد ومعطى الاجرة وضاربا عمرو ومكسو والقراء واما فى اسمى الفاعل والمفعول المضافين الى السبين والصفة المشبهة فقد يكون

في المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام ومؤدب الخدام وحسن الوجه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستناره في الصفة وقد يكون في المضاف وحده كقائم غلامه ومؤدب خدامه وحسن وجهه عند من جوز ذلك كما سيحكي في ابوابها وقد يكون في المضاف اليه وحده كالقائم الغلام والمؤدب الخدام والحسن الوجه (فان قلت كيف ادعيت انها لم تقذف الا التخفيف وقد علمنا بالضرورة ان التخصيص الذي في ضارب زيد لا ينقص عما في غلام رجل ان لم يزد عليه) قلنا التخصيص لم يحصل باضافة ضارب الى زيد بل كان حاصل لضارب من زيد حين كان منصوبا به ايضا بالتفاوت في التخصيص بين نصبه وجره ومقصودنا ان الاضافة غير محصورة ولا معرفة (قوله ومن ثمه جاز مررت برجل حسن الوجه) اي من جهة انها لم تقذف تعريفيا بل افادت تخفيفا فمن جهة انها لم تقذف تعريفيا جازت هذه المسئلة (وامتنع زيد حسن الوجه) فلوافادت تعريفيا لم تجز الاولى للزوم كون المعرفة صفة للنكرة ولجازت الثانية لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة (ومن جهة انها تفيد تخفيفا جاز الضارب زيد) لحصول التخفيف بحذف النون (وامتنع الضارب زيد) لعدم التخفيف لان التنوين في الاول سقط للالف واللام لا للاضافة (قال المصنف اجاز الفراء نحو الضارب زيد اما لانه توهم ان لام التعريف دخلتها بعد الحكم باضافتها فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واما لانه قاسه على الضارب الرجل والضاربك فانه جاز الاضافة فيهما مع عدم التخفيف فلتجز فيه ايضا (قال وكلا الامرين غير مستقيم اما قوله لان لام التعريف دخلتها بعد الحكم باضافتها فانه رجم بالغيب ومن اين له ذلك ونحن لانحكم الا بالظاهر فانه وان امكن ما قال الا ان انزى اللام سابقة حسا على الاضافة والاضافة في الظاهر انما انت بعد الحكم بذهاب التنوين بسبب اللام فكيف ينسب حذف التنوين الى الاضافة بلا دليل قاطع ولا ظاهر مرجح واما قياسه على الضارب الرجل فليس بوجه وذلك ان الضارب الرجل وان لم يحصل فيه تخفيف بالاضافة الا انه محمول على ما حصل فيه التخفيف مشبه به وذلك هو الحسن الوجه والجرفيه هو المختار وذلك لانك لو رفعت الوجه خللت الصفة من الضمير وهو قبيح كما يأتي في باب الصفة المشبهة واما النصب في مثله فتوطئة للجر وذلك انهم لما ارادوا الاضافة في الحسن وجهه بالرفع لقصد التخفيف حذفوا الضمير واستتر في الصفة وجيء باللام في المضاف اليه ليتعرف الوجه باللام كما كان متعرفا بالضمير المضاف اليه واللام بدل من الضمير في مثل هذا المقام مطردا وفي غيره ايضا عند الكوفيين كما في قوله * لحافي لحاف الضيف ٢ والبرد برده * والاولى انه يقوم مقامه فيما لم يشترط فيه الضمير كما في البيت المذكور اما في الصلة او الصفة اذا كانت جملة وغير ذلك مما يشترط فيه ضمير فلا يجيء باللام مع قصد الاضافة نصبوا او لا ما قصدوا جعله مضافا اليه تشبيها للفاعل بالمفعول فقبل الحسن الوجه كما يقال الضارب الرجل لتصح الاضافة اليه لانهم لو اضافوا الى المرفوع لكان اضافة

٢ اي بردى برده

الوصف الى موصوفه اذ الرفع من الصفات نعت المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب
 الا ترى ان في قولك زيد ضارب غلامه عمرا الضارب هو الغلام دون عمرو وهم يراعون
 في الاضافة اللفظية حال الاضافة المحضة فكما لا يجوز في المحضة اضافة الصفة الى موصوفها
 على الاصح كما يجي لم يجزوا في اللفظية ايضا مثل ذلك لكونها فرعها فجعلوا المرفوع في صورة
 المنصوب حتى لا تكون كأنك اضفت الوصف الى موصوفها فتبين من هذا التطويل ان المختار
 في الحسن الوجه جر الوجه وان نصبه تشبيهه بالمفعول في نحو الضارب الرجل وان التخفيف
 فيه حاصل بحذف الضمير واستتاره ثم تقول كاشبه الحسن الوجه في النصب بالضارب الرجل مع
 ان حقه الرفع ليصح اضافة الصفة اليه على ما تقدم شبه الضارب الرجل على سبيل التقاص في الجر
 بالحسن الوجه مع ان حقه النصب (وليس للفراء ان يقول فليشبه الضارب زيد بالحسن وجه
 وذلك لان الحسن وجه لا يجوز لما ذكرنا ان اللفظية مجردة مجرى المحضة فكما لا يجوز في المحضة
 اضافة المعرفة الى النكرة فكذلك لم يجوز ذلك في اللفظية) ونسب ابن مالك الى الفراء انه يجيز
 اضافة نحو الضارب الى المعرف من العلم وغيره اما الى المنكر فلا فعلى هذا ان يقول الضارب
 زيد يشابه الحسن الوجه ايضا من حيث كون المضاف اليه معرفا وان اختلف التعريفان والظاهر
 ان الفراء لا يفرق بين المعرف والمنكر كما نقل عنه السيرافي فانه قال ان الفراء يجيز هذا الضارب
 زيد وهذا الضارب رجل ويزعم ان تأويله هذا هو ضارب زيد وهذا هو ضارب رجل
 اي هذا الذي هو ضارب زيد وضارب رجل فيجعل ما بعد الالف واللام جملة اسمية في التقدير
 ولا يوجب كون صلة الالف واللام فعلية كما هو المشهور عند النحاة (قال السيرافي في هذا قول
 فاسد قال ويلزمه هذا الحسن وجه على تقدير هذا الذي هو حسن وجه وهذا الغلام زيد اي
 هذا الذي هو غلام زيد) قال المصنف واما قياسه على الضارب فلا يجوز وذلك لان في الضاربك
 قولين كما يجي عن قريب احدهما انه ليس بمضاف بل الكاف منصوب على انه مفعول فقياس
 الفراء حينئذ عليه مندفع من اصله والثاني انه مضاف الا انه حل في صحة الاضافة وان لم يحصل
 بها تخفيف على ضاربك فانه اضيف بلا نظر الى التخفيف (وانما قلنا ان اضافة ضاربك ليست
 للتخفيف لانها لو كانت لاجله لم تلزم لان الاضافة المقصود بها التخفيف لا تلزم الكلمة
 كما في ضارب زيد وضارب زيدا وانما لزم نحو ضاربك الاضافة لان في اخره امانونا
 اونونا وهما مشعران بتمام الكلمة والضمير المتصل في حكم تمة الاول فلولم يحذف ولم
 تضاف الكلمة لزم كون الضمير متصلا منفصلا في حالة واحدة فلما التزموا الاضافة
 في ضاربك من غير نظر الى تخفيف حل الضاربك عليه فاضيف ايضا بلا تخفيف
 لانهما باب واحد ٤ لافرق بينهما الا اللام (هذا زبدة كلام المصنف وفيه نظر وذلك
 لان للفراء ان يقول اذا جازلك حل ذى اللام في الضاربك في وجوب الاضافة على
 المجرد منها لعله في المجرد دون ذى اللام وهي اجتماع النقيضين لولم يضاف لما ذكرت

٤ وجهه الصفوى على
 كون كل منهما مضافا الى
 الضمير المتصل بلا تخفيف
 ففي تنظير الشارح ح نظر

انهما من باب واحد فهلا جازى جل ذى اللام فى الضارب زيد على المجرد منها وهو ضارب زيد فى صحة الاضافة لعله حاصلة فى المجرد دون ذى اللام وهى حصول التخفيف بناء على انهما من باب واحد هذا وينبغى ان يعرف حال اضافة اسم الفاعل والمفعول مجردا من اللام معها وكذلك الحال الصفة المشبهة * فاعلم اولا ان اسمى الفاعل والمفعول المضافين الى ما هو من سببهما فى حكم الصفة المشبهة كما يحى واما اسمى الفاعل والمفعول المضافان الى الاجنبى المنصوب بهما فتقول اما ان يكون كل واحد منهما مجردا عن اللام او معها وكل واحد منهما اما ان يليه مفعول ظاهر او مضمر فالظاهر ان ولى المجرد جاز اضافته اليه ولم تجب نحو ضارب زيد وان ولى المقرون باللام جازت الاضافة اذا كان المقرون بهامثنى او مجموعا بالواو والنون لحصول التخفيف بحذف الواو ونحو الضارب زيد والضاربوا زيد وكذا يجوز اذا كان المفعول به معرفا باللام وان كان الوصف المقرون بها خاليا من نون المثنى والمجموع نحو الضارب الرجل والضاربات الرجل والضارب الرجل لمشايبته للحسن الوجه كما تقدم او مضافا الى المعرف بها وهلم جرا نحو الضارب وجه فرس غلام اخى الرجل (قال ابن مالك او مضافا الى ضمير المعرف بها نحو الرجل الضارب غلامه وذلك لجرى ضمير المعرف باللام عنده مجرى المعرف باللام وكان على قياس قوله ان يجوز الضاربه على الاضافة اذا عاد الضمير على ذى اللام (ومذهبه ان الضار به ليس بمضاف بلى قد يجعل ضمير المعرف باللا فى التابع مثل المعرف باللام كما فى قوله * الواهب المائة الهجان وعندها * لانه يحتمل فى التابع ما لا يحتمل فى المتبوع كما يحى عن قريب وان ولى المقترن باللام المجرد عن التنوين غير ما ذكرنا هـ من المظاهرات لم يجز اضافته اليه خلافا للفراء كما وان ولى المجرد عن اللام او المقرون بهامضمم فحذف النون والتنوين فيهما واجب على الصحيح المشهور (وحكى بعضهم جواز ضاربك وضاربى ٦ فى الشعر وانشد * وليس حاملنى الا ابن جال * وقيل بل النون للوقاية تشبيها بحمى وان كان شاذا ايضا وقيل الرواية يحمانى لاحاملى وانشد ايضا * هم الفاعلون اخير والامرونه * اذا ما خشوا من محدث الامر معظما * قال سيويه البيت مصنوع وانشد ايضا * ولم يرتفق والناس محتضرونه * جميعا وايدى المعتفين ٨ رواهقه * قال سيويه هذا لضرورة الشعر وجعل الهاء كناية (وقال المبرد الهاء فى الامرونه ومحتضرونه للسكت لم يحدفها اجراء ٢ للوصل مجرى الوقف وحركتها تشبيها لها بهاء الضمير لما ثبتت وصلا (ثم ان الضمير بعد المجرد فى موضع الجر بالاضافة الا عند الاخفش وهشام فانه عندهما فى موضع النصب لكونه مفعولا وحذف التنوين والنون ليس عندهما للاضافة بل للتضاد بينهما وبين الضمير المتصل على ما مر (واما الضمير بعد ذى اللام فقال سيويه ان لم يكن ذى اللام مثنى او مجموعا بالواو والنون فهو منصوب لا غير نحو الضاربه لا اعتباره الضمير بالمظهر فالضاربه عنده كالضارب زيدا لا يجوز فيه الا النصب ويحتمل عنده بعد المثنى والمجموع بالواو والنون ان يكون مجرورا على الاضافة

هـ وهى المفعول به المعرف باللام او المضاف الى المعرف بها وهلم جرا او المضاف الى ضمير المعرف بها فى قول ابن مالك

٦ اصله ضاربى بفتح الياء ثم كسر التنوين للياء لوجوب كسر ما قبلها واما ضاربك فبسكون النون لعدم مقتضى الكسر

٧ (قوله ولم يرتفق به) ارتفق به اى انتفع به حضره واحتضر بمعنى

٨ (قوله رواهقه) رهقه اى غشيه

٢ للسكت اجرى الوصل مجرى الوقف نسخه

الهمزة للاستفهام ومن
للتعليل والدمنة بالكسر
ما بقى من آثار الدار وفيهما
اى عليهما والباء في بحقل
بمعنى في ومحلهما النصب على
الحال والمراد بهما موضع
الرخامي وقد عني آمحال من
الدمنتين اى اندرس آثارهما
وعلى بمعنى في وجارتا صفا
كلام اضافي فاعل اقامت
اراد بهما الاثنتين الصفا
الجلل او الحجر الاملس
وكيتا الاعالى صفة جارتا
اى اعاليها شديد الحرارة
وجونتا مصطلحا اى
اسفلهما مسودة والمصطفى
بالضم موضع النار وفجوتا
صفة مشبهة من جان
اضيفت الى ما اضيف الى
ضمير موصوفها اعى
مصطلحا وضميره يعود
الى جارتا فتح مثل مررت
برجل حسن وجهه
بالاضافة

٤ (قوله رحيب قطاب
الجيب منها رفيقه) الرحيب
الواسع والقطاب مخرج
الرأس من الجيب والقطب
هو القطع جسده بيده
واجتسه بيده اى مسه
والرفيقة الحاذقة التي
استمرت على الجس يقال

رجل بض اى رقيق الجلد ممتلى وجارية بضه

ومنصوبا كما في قوله * الحافظوا عورة العشيرة * بالنصب (وقال الرمانى والمبرد
في احد قوليه وجار الله ان الضمير بعد ذى اللام مفردا كان او مثنى او مجموعا مجرورا بالاضافة
هذا كله فيما اضيف اليه اسم الفاعل والمفعول واما في تابع المضاف اليه فسيبويه يجيز فيه ما لا يجوز
في المتبوع فاجاز الضارب الرجل وزيد وهذا الضارب الرجل زيد على ان يكون زيد عطف
بيان وهو في الحقيقة البدل على ما يأتى في بابه فان قدرت البدل قائما مقام المبدل منهم لم يجز
ذلك وان لم تقدره كذلك جاز كما ذكرنا في باب المنادى في نحو يا عالم زيد ويا عالم زيد وزيدا
(وقال المبرد لا يتبع مجرور ذى اللام الا ما يمكن وقوعه موقع متبوعه فينشده * انا ابن تارك البكرى
بشرا * ينصب بشرا لا غير جلا على محل البكرى (وقال قديعطف على مجرور ذى اللام
ما يكون في قوة ما يمكن وقوعه موقعه يعنى المضاف الى ضمير مافيه الالف واللام لانه
في قوة المضاف الى مافيه الالف واللام كقوله * الواهب المائة الهجان وعبيدها *
وتقديره وعبيد المائة (قال واما اذا عطف عليه نحو زيدا و غلام زيد فليس فيه الا النصب
جلا على محل المجرور (ومذهب سيبويه قوى اذ قد يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع
لان القبح فيه ليس بظاهر بل يظهر بالتقدير الا ترى الى جواز قولهم يا زيد والحارث وغير
ذلك (واما الصفة المشبهة واسما الفاعل والمفعول اللازمان فاما ان تكون مجردة من
اللام او مقرونة بها فان ولى المجردة منها ظاهر سبى مرفوع بها جاز اضافتها اليه بعد
نصبه كما ذكرنا وجاز تركها سواء كان ذلك الظاهر محلى باللام بدرجة او بدرجات
او منكرا كذلك نحو قولك حسن الوجه وحسن وجه ابى الغلام وحسن وجه وحسن
وجه ابى غلام او مضافا الى ضمير ذى اللام كذلك اذالم يكن ذواللام صاحب الصفة
نحو حسن وجه الاخ جيل فعله وقديضاف الى ظاهر مضاف الى ضمير صاحبها نحو زيد
حسن وجهه وهو قبيح عند سيبويه الا للضرورة قال * اقامت على ربعيها جارتا صفا *
كيتا الاعالى جوتا مصطلحا * وكذا ما هو في حكم المضاف الى ذلك الضمير كقوله ٤
* رحيب قطاب الجيب منها رفيقة * بحس الندامى بضه المتجرد * اذا حذفت التنوين من
رحيب ومثل هذا جائز مطلقا عند الكوفيين (وقال المبرد الضمير الذى في مصطلحا
للاعلى لان المعنى كيتا الاعلى فيكون مثل حسن وجه الاخ جيل فعله وقد يجئ في باب الصفة
المشبهة علة استقبحهم لمثل زيد حسن وجهه بالاضافة والرواية الصحيحة في بيت طرفه
رحيب بالتنوين وان ولى المجردة ضمير بارز هو فاعلها وجب اضافتها اليه نحو زيد حسن
الغلام كريمه خلافا للكسائي على ما نقل عنه ابن مالك ولعله يجوز النصب فيه تشبيها
بالمفعول كما في حسن الوجه ويحذف التنوين والنونين للمعاقبة لا للاضافة كما ذكرنا
من مذهب الاخفش وهشام في اسم الفاعل المجرد وان ولى ذات اللام ظاهر سبى
مرفوع بها فان اضيفت اليه وجب ان يكون ذالام بدرجة او بدرجات نحو الحسن
وجه ابى الغلام اذ لا يجوز الحسن وجهه ولا الحسن وجهه لما يجئ في باب الصفة المشبهة
(وجوز ابن مالك ان يكون مضافا الى ضمير المرفوع باللام نحو الحسن الاخ والجميل

وجه غلامه وليس بوجه اذليس في الاضافة اذن تخفيف وايضا يلزم تجويز الحسن الغلام والجميله ولا يجوز اتفاقا بلى القياس جواز اضافة ذات اللام التي فيها نون المثني او المجموع الى اى ضمير كان او الى المضاف الى الضمير لحصول التخفيف بحذف النون كقولك مررت بالرجلين الحسنين غلامهما والجميلية وكذا بالرجال الحسنين الغلام والجميلي وجهه ويحى في باب الصفة المشبهة لهذه الوجوه مزيد شرح ان شاء الله تعالى (ولا تضاف الصفة الى مرفوع بها غير سبى نحو قولك مررت برجل طيب في داره نومك لثلاث بق الصفة بغير مرفوع بها في الظاهر كذا كرنا في اسمى الفاعل والمفعول (قوله المائة الهجان) اى مائة الناقة والهجان البيض يستوى فيه الواحد والجمع كالفلك على ما يحى في باب الجمع (قوله وعبدها) اى العبد الذى يراها وتام البيت * عودا ٦ تزجى خلفها اطفالها العوذ جمع عاذة وهى الحديثة النتاج وزجى اى ساق * قوله (ولا يضاف موصوف الى صفته ولا صفة الى موصوفها ونحو مسجد الجامع وجانب الغربى وصلوة الاولى وبقلة الحقاء متأول ومثل جرد قطيفة واخلاق ثياب متأول ولا يضاف اسم مائل للمضاف اليه في العموم والخصوص كليث واسد وحبس ومنع لعدم الفائدة بخلاف كل الدراهم وعين الشئ فانه يختص وقولهم سعيد كرز ونحوه متأول) اعلم ان الاسمين الجائر اطلاقهما على شئ واحد على ضربين اما ان يكون في احدهما زيادة فائدة كالصفة والموصوف والاسم والمسمى والعام والخاص او لا يكون والاول على ضربين اما ان تجوز اضافة احدهما الى الاخر اتفاقا كالمسمى الى الاسم والعام الى الخاص او يجوز على الخلاف كالصفة الى الموصوف وعلى العكس والمتفق على جواز اضافة احدهما الى الاخر اما ان يحتاج ذلك الى التأويل او لا يحتاج فالذى لا يحتاج الى التأويل العام غير لفظى الحى والاسم اذا اضيف الى الخاص نحو كل الدراهم وعين زيد وطور سيناء ويوم الاحد وكتاب المفصل وبلد بغداد ونحو ذلك وانما جاز ذلك لحصول التخصيص في ذلك العام من ذلك الخاص ولا ينعكس الامراى لا يضاف الخاص الى العام المبهم لتحصيل الابهام فلا يقال مثلا زيد نفس لان المعلوم العين بعد ذكر لفظه وتعيينه لا يكتسى من غيره الابهام والذى يحتاج الى التأويل المسمى المضاف الى الاسم كالاسم المضاف الى لقبه نحو سعيد كرز ونحو ذو وذات مضافين الى المقصود بالنسبة نحو ذا صباح وذات يوم وكذا لفظ الاسم المضاف الى المقصود بالنسبة كاسم السلام واسم الشيب ولفظ الحى مضافا الى ماهو المقصود بالنسبة نحو قالهن حى رباح اما الاسم المضاف الى اللقب فنقول اذا اجتمع الاسم مع اللقب وجب تأخير اللقب لانه ايبن واشهر من الاسم كايحى في باب العلم ويحى هناك انه يجوز نصب اللقب المؤخر ورفع على القطع سواء كانا مفردين او مضافين او احدهما مفردا دون الاخر وانه ان كانا مفردين او اولهما جاز اضافة الاسم الى اللقب ايضا وهى الاكثر (وظاهر كلام البصريين انك اذا لم تقطع الثانى رفعا او نصبا وجب اضافة الاول اليه) وقد اجاز الزجاج والقراء الاتباع ايضا على انه عطف بيان وهو الظاهر

٦ قوله (تزجى) اى العبد سميت عائدا الان ولدها يعود بها الصغرة والمعنى يهب المائة من الابل وراعيها وخص الهجان وهى البيض اكبر منها لانها حال

٢ ذاته نسخة ٣ قوله (وآل مرام في السور) مرام اسم ٢٨٦ رجل قيل اول من وضع خطنا هذا

رجال من طي منهم
مرام بن مرة قال الشاعر
* تعلمت باجاد آل مرام
وسودت اثوابي واست
بكتاب * وانما قال آل
مرام لانه كان قد سمي كل
واحد من اولاده بكلمة من
ابجاده وهي ثمانية كذا في
النحاح وعلى هذا فظاهر
كلام الشرح مختل وكأنه
سقط من القلم شيء فتأمل
٣ وفي بعض النسخ ال
آل فلا اختلال
٤ قوله (الاقبح آه) قبحه
الله أي نحاه عن الخير تقول
قبحا له وقبحا ايضا
٥ قوله (خائفة على
الاحاق) احق أي اتى
بولد احق
٦ قوله (في مثل) أي
حوض ثلث الشيء فأتلم
وتلم والمثل موضع
قوله (من بصرة وسلام)
البصرة بجارة رخوة الى
البياض ماهي وبها سميت
البصرة والسلمة واحدة
السلام وهي الجارة
٨ قوله (لا ينش) نعشه
أي رفعه والتخون التنقض
والتخون ايضا التعهد تقول
انغزال ناعش لا يرفع طرفه
الا ان تجيئ امه وهي المتعده
له ويقال الاماتقص نومه
دعاء امه له وبغام الظبية
صوتها وقد غمت تبغ بالكسر وبغمت الرجل اذا لم تفصح له عن معنى ما تحدث به البيت لذي الرمة (به القفا)

نحو جاء في قيس قفة وان كانا مضافين او اولهما لم تجز الاضافة بل يجب اما القطع لتضمن اللقب
مدحا او ذما او الاتباع على ان الثاني عطف بيان لانه اشهر (فاذا تقرر هذا قلنا ان التأويل نحو
سعيد كرز ان يقال المراد بالمضاف الذات وبالمضاف اليه اللفظ وذلك انه كما يطلق اللفظ
ويراد به مدلوله يطلق ايضا مع القرينة ويراد به ذلك اللفظ الدال تقول مثلا جاءني زيد
والمراد المدلول ٢ وتكلمت بزيد والمراد اللفظ فعني جاءني سعيد كرز أي ملقب هذا اللقب
ولا ينعكس التأويل أي لا يقال ان الاول دال والثاني مدلول حتى يكون معنى سعيد
كرز اسم هذا المسمى لانهم ينسبون الى الاول مالا يصح نسبته الى الالفاظ نحو
ضربت سعيد كرز وقال سعيد كرز (فان قلت فلم لم يقدموا اللقب مضافا الى
الاسم او غير مضاف) قلت قد تقدم ان المقصود ذكرهما معا ولو قدم اللقب لاغنى
عن الاسم اذ اللقب يفيد تعيين الذات الذي يفيد الاسم مع زيادة وصف يمدح به الذات
او يذم فالذات باللقب اشهر منها بالاسم (واما ذا وذات وماتصرف منهما اذا اضيفت
الى المقصود بالنسبة فتأويلها قريب من التأويل المذكور اذ معنى جئت ذا صباح أي
وقتا صاحب هذا الاسم فذا من الاسماء الستة وهو صفة موصوف محذوف وكذا
جئته ذات يوم أي مدة صاحبة هذا الاسم واختصاص ذا بالبعض وذات بالبعض
الاخر يحتاج الى سماع واما ذا صبح وذا غبوق فليس من هذا الباب لان الصبح
والغبوق ليسا زمانين بل ما يشرب فيهما فلمعني جئت زمانا صاحب هذا الشراب فلم
يضاف المسمى الى اسمه وقوله * اليكم ذوى آل النبي تطلعت * نوازع من قلبي ظمأ
وألب * أي اصحاب هذا الاسم وجاءني ذوا سيديويه أي صاحبها هذا الاسم كما يجيئني في باب
الجمع واما قولهم آل حم ٣ وآل مرام في السور فليس من هذا الباب اذ معناه السور
المنسوبة الى هذا اللفظ كما ان آل موسى بمعنى الجماعة المنسوبة الى موسى واما حي في نحو
قولهم هذا حي زيد فتأويله شخصه الحي فكانك قلت شخص زيد فهذا من باب اضافة
العام الى الخاص وانما ذكروا اللفظ حي مبالغة وتأكيذا فعني هذا حي زيدا أي المشار اليه
عينه وذاته لا غيره وانما ذكروا الذات بلفظ الحي توغلا في باب المبالغة فاذا قلت فعلة حي زيد
فكانك قلت فعلة هو بنفسه وهو حي موجود لانه نسب اليه الفعل وهو معدوم وهذا حي زيد
أي هو هو بعينه حيا قائما لا ريب فيه ثم صار يستعمل في التأكيد بمعنى ذاته وعينه وان كان
المشار اليه ميتا قال * ٤ الاقبح الاله بنى زياد * وحي ابيهم قبح الحمار * وقال * يا قرآن
اباك حي خويلد * قد كنت ٥ خائفة على الاحاق * (وقد حكم بعض النحاة بالغاء لفظ حي
وزيادته في مثل هذا الموضع المذكور كما حكموا بزيادة لفظ الاسم في قوله * الى الخولثم
اسم السلام عليكم * ومن يك حولا كاملا فقد اعتذر * وفي قوله * تداعين باسم
الشيب ٦ في مثل * جوانبه من بصرة وسلام * وفي قوله * ٨ لا ينش الطرف الا ما
تخونه * داع يناديه باسم الماء مغموم * وبالفاء لفظ المقام في قول الشماخ * ذعرت

٩ قوله (كالرجل العين)
هوشي* ينصب وسط الزرع
يستطرد به الوحوش

٢ قوله (اذناك لا تخصيص
ولا تعريف بخلاف هذا آه)
وفي بعض النسخ اذ تلك
لا تخصيص ولا تعرف بخلاف
هذه وهو ظاهر

به القطا ونفيت عنه* مقام الذئب ٩ كالجرجل العين* والحق ان الاسم في المواضع المذكورة
له معنى فقوله اسم السلام اى لفظه الدال عليه وكنيته يعنى سلام عليكم واسم الماء واسم الشيب
اى صوت الماء وصوت الشيب اذا لاسم هو اللفظ والصوت والسمى هو مدلول اللفظ
والصوت والدليل على ان زيادة الاسم في مثله للتخصيص على ان المراد هو اللفظ لا المدلول انهم
لا يقولون جاءنى اسم زيد بزيادة اسم بل لا يكون لفظ اسم المحكوم بزيادته الامع ما يتعلق
باللفظ نحو تداعين ويناديه فاسم السلام من باب عين زيد لان السلام لفظ وكذا اسم الماء واسم
الشيب اى صوت الماء وصوت الشيب فان الماء والشيب صوتان واما قوله مقام الذئب فهو
من باب الكسنيات تقول مكانك منى بعيد اى انت منى بعيد لان من بعد مكانه فقد
بعد هو واذا بعدت الذئب فقد بعدت مكانه الذى هو فيه والمختلف في جواز اضافة احدهما
الى الآخر الموصوف وصفته (فالكوفيون جوزوا اضافة الموصوف الى صفته وبالعكس
استشهاد الاول بنحو مسجد الجامع وجانب الغربى وللثانى بنحو جرد قطيفة واخلاق
ثياب وقالوا ان الاضافة فيه لتخفيف المضاف بخذف التنوين كما في جرد قطيفة او بخذف
اللام كمسجد الجامع اذا صلحها قطيفة جردو المسجد الجامع وهذه الاضافة ليست كاضافة
الصفة الى معولها عندهم ٢ اذناك لا تخصيص ولا تعرف بخلاف هذه فان الاول ههنا هو
الثانى من حيث المعنى لانهما موصوف وصفة فتخصيص الثانى وتعرفه يخصص الاول ويعرفه
واما بنحو حسن الوجه فالحسن وان كان هو الوجه معنى الا انك جعلته لغيره في الظاهر
بسبب الضمير المستتر فيه الراجع الى غيره فبعده في اللفظ عن الجور به غاية التباعد
فعلى هذا نقول هذا مسجد الجامع الطيب برفع الصفة (والبصريون قالوا لا يجوز اضافة الصفة
الى الموصوف ولا العكس ولهذا ينصبون المرفوع بالصفة اذا اريد الاضافة اليه في نحو حسن
الوجه كما مر وذلك لان الصفة والموصوف واقعان على شئ واحد فهو اضافة الشئ الى
نفسه ولا يتم لهم هذا مع الكوفيين لانهم يجوزون اضافة الشئ الى نفسه مع اختلاف اللفظين
كما يحى من مذهب الفراء ولولم يجوزوه ايضا لجاز هذا لان في احدهما زيادة فائدة كما في نفس زيد
(وقال المصنف لا يجوز ذلك لان توافق الصفة والموصوف في الاعراب واجب وليس
بشئ لان ذلك انما يكون اذا بقي على حالهما فاما مع طلب التخفيف بالاضافة فلا نسلم له وهو موضع
النزاع فعند البصريين نحو بقلة الحقاء كسيف شجاع اى المضاف اليه في الحقيقة هو موصوف
هذا الجور لانه حذف واقم صفته مقامه اى بقلة الحبة الحقاء وانما نسبوها الى الحق
لانها تثبت في مجارى السيول ومواطن الاقدام ومسجد الوقت الجامع وذلك الوقت
يوم الجمعة كان هذا اليوم جامع للناس في مسجده للصلوة وجانب المكان الغربى وصلوة
الساعة الاولى اى اول ساعة بعد زوال الشمس ويجعلون نحو جرد قطيفة بالتأويل
كخاتم فضة لان المعنى شئ جرد اى بال ثم حذف الموصوف واضيفت صفته الى جنسها
للتبيين اذا جرد يحتمل ان يكون من القطيفة ومن غيرها كما كان خاتم محتملا ان يكون من

الفضة ومن غير فالإضافة بمعنى من (ويجوز عندى ان يكون امثلة اضافة الموصوف الى صفته من باب طور سيناء وذلك بان يجعل الجاء مع مسجدا مخصوصا والغربى جانبا مخصوصا والاولى صلاة مخصوصة والجماء بقلة مخصوصة فهى من الصفات الغالبة ثم يضاف المسجد والجانب والصلاة والبقلة المحتملة الى هذه المختصة لفائدة التخصيص فيكون صلاة الاولى كصلاة ٢ الوتيرة وبقلة الجماء كبقلة الكزبرة وجانب الغربى بجانب اليمن (واما الاسمان اللذان ليس في احدهما زيادة فائدة كشحط ٣ النوى وليث اسد فالقراء يحيز اضافة احدهما الى الآخر للتخفيف (قال ان العرب يحيز اضافة الشئ الى نفسه اذا اختلف اللفظان كقوله ٤ فقلت انجوا عنها نجا الجلدانه ٥ سير ضيكما منها سنام وغاربه ٦ والتجا هو الجلد والانصاف ان مثله كثير لا يمكن دفعه كافي نفع البلاغة ٧ لنسخ الرجاء منهم شفقات وجلهم ٨ وقوله ٩ ورخاء الدعة ١٠ وسكاك الهواء ١١ ولوقلنا ان بين الاسمين في كل موضع فرقا لا حجتنا الى تعسفات كثيرة (ومما اختلف فيه هل اضافته محضة ام لا على ما تقدم افعل التفضيل فنقول هو في حال الاضافة على ضربين احدهما يراد به تفضيل صاحبه على كل واحد من امثاله التي دل عليها لفظ المضاف اليه وثانيهما لا يراد به ذلك وقد يحى ذكر احكامه في بابيه والمقصود ههنا ان اضافته بالمعنى الاول فيها الخلاف فعند ابن السراج وعبد القاهر وابن على والجزولى هى غير محضة لكونها بمعنى من والجار والمجرور في محل النصب بانه مفعول افعل كالموظهر من فان الجار في قولك افضل من الابتداء الغاية والجار والمجرور مفعول افضل فافضل في افضل القوم صفة مضافة الى معمولها الذى هو المجرور بعده سواء انجر بمن ظاهرة او مقدرة فهو كاسم فاعل مضاف الى مفعوله نحو ضارب زيد ومعنى من الابتدائية في نحو افضل من القوم انه ابتداء زيد في الارتقاء والزيادة في الفضل من مبدأ هو القوم بعد مشاركتهم له في اصل الفضل الا انه لنقصان درجته في مشابهته اسم الفاعل عن الصفات المشبهة كما يحى في باب لا يرفع فاعلامظهر الا بشرائط تأتى في بابيه ولا ينصب مفعولا صريحا ولا شبه مفعول فلا يقال احسن الوجه بل يرفع مضرا ويعمل نصبا في محل الجار والمجرور لضعفه وينصب التميز الذى تنصبه الجوامد ايضا كافي عشرون درهما نحو احسن وجهها ودليل تنكيره قول الشاعر ١٢ ملك اضلع لبرية لا ١٣ يوجد فيها المادية كفاء ١٤ وقوله ١٥ ولم ارقوما مثلنا خير قومهم ١٦ اقل به منا على قومهم فخرا ١٧ ومذهب سيويه ان اضافة افعل التفضيل حقيقة مطلقة وذلك انه في حال الاضافة على ضربين احدهما ان يكون بعض المضاف اليه كاي فيدخل فيه دخول اي فيما اضيف اليه والمعنى فيه ان صاحبه مفضل في المعنى الذى وضع له المصدر المشتق هو منه على كل واحد واحد مما بقى بعده من اجزاء المضاف اليه فان زيدا في قولك زيدا ظرف الناس مفضل في الظرافة على كل واحد من بقى بعد زيد من افراد الناس فالمعنى ١٨ بعضهم الزائد في الظرافة على كل واحد من بقى منهم بعده ولا يلزم منه تفضيل الشئ على نفسه لانك لم تفضله على جميع اجزاء المضاف اليه بل على ما بقى من المضاف اليه بعد

٢ كذا في النسخ ولعله
صلاة الوتر ٣ النوى
الوجه الذى ينويه المسافر
من قرب او بعدوهى مؤنة
لا غير صحاح ٤ قوله (فقلت
انجوا عنها نجا الجلد) التجا
مقصود من قولك نجوت
جلد البعير عنه وانجيت اذا
سلخته وقال يخاطب ضيفين
طرقاه فقلت البيت قال القراء
اضاف التجا الى الجلد لان
العرب يضيف الشئ اذا
اختلف اللفظان

٥ قوله (وسكاك الهواء)
السكاك والسكاكة الهواء
الذى يلاقى اعنان السماء

٦ قوله (ملك اضلع البرية)
الضلاعة القوة هو اضلع
اي اقوى
٧ زيد نسخ

خروج هذا المفضل منه فالإضافة في هذا المعنى بتقدير اللام كافي قولك بعض القوم وثلاثهم
 وجزؤهم واحدهم ولو كان بتقدير من الابتدائية لجاز زيد افضل عمرو كما يجوز زيد افضل
 من عمرو ولو كان بتقدير من المبينة كافي خاتم فضة لوقع اسم المضاف اليه مطرد على المضاف
 كما ذكرنا في صدر هذا الباب ولا يقع كما في نحو هذا افضل القوم فاذا كان اضافته بهذا المعنى
 كإضافة بعض القوم فهو بتقدير اللام مثله فتكون محضة بدليل قوله تعالى ﴿فبارك الله
 احسن الخالقين﴾ وقوله اضلع البرية خبر مبتدأ محذوف أي هو اضلع وخير قومهم
 نصب على المدح وثانيهما ان يكون افعال مفضلا على جميع افراد نوعه مطلقا ثم تضيفه
 إلى شيء للتخصيص سواء كان ذلك الشيء مشتملا على امثال المفضل نحو زيد افضل اخوته
 اولم يكن نحو زيد افضل ٨ بغداد أي افضل افراد نوع الانسان وله اختصاص ببغداد
 فالإضافة فيه لاجل التخصيص كافي غلام زيد ومصارع مصر لالتفضيله على اجزاء
 المضاف اليه فهذه الإضافة محضة اتفاقا بمعنى اللام (ثم نقول افضل بالمعنى الاول اما ان
 تضيفه الى المعرفة او النكرة فان اصفته الى المعرفة لم يحز ان تكون مفردة نحو افضل
 الرجل وافضل زيد اذ لا يمكن كونه بعض المضاف اليه بلى اذا كان ذلك الواحد من اسماء
 الاجناس التي يقع لفظ مفرد لها على القليل والكثير نحو البرقي اطيب التمر جازو الرجل
 ليس جنسا بهذا المعنى فتقول زيد افضل الرجلين أي احدهما المفضل على الآخر وافضل
 الرجال أي احدهم المفضل على كل واحد من الباقيين واما اذا اصفته الى النكرة فيجوز
 اضافته الى الواحد والثني والمجموع نحو زيدا افضل رجل والزيد ان افضل رجلين
 والزيدون افضل رجال فيتطابق صاحب افعال والمضاف اليه افرادا وتثنية وجعما
 ويجوز افراد المضاف اليه وان كان صاحب افعال مثنى او مجموعا قال الله تعالى ﴿ولا تكونوا
 اول كافرين﴾ وحكم أي في الإضافة حكم افعال يعني انك اذا اصفته ايا الى المعرفة
 فلا بد ان يكون المضاف اليه مثنى او مجموعا واذا اصفته الى النكرة جاز كون المضاف اليه
 مفردا ومثنى ومجموعا والعلة في ذلك ان ايا استفهاما كان او شرطيا او موصولا
 موضوع ليكون جزءا من جملة معينة بعده مجتمعة منه ومن امثاله وكذا افعال المضاف
 بالمعنى الاول فتقولنا جزءا من جملة يخرج نحو الفرس افره البغال ويوسف احسن
 اخوته فانه لا يجوز مثله بالمعنى الاول اذ ليس جزءا من جملة بعده وقولنا معينة ليخرج نحو
 زيد افضل رجلين او رجال فانه لا يجوز اذ لا فائدة في كونه افضل من بين جملة غير
 معينة من عرض الرجال وكذا يخرج نحو أي رجلين زيدواي رجال هو فانه لا يجوز
 اذ وضع أي للتعين وكيف يتعين واحد من جملة غير معينة وقولنا مجتمعة منه ومن
 امثاله يخرج نحو وجه زيد احسنه ونحو قولك أي زيدا احسنا وجهه ام يده ام رجله
 فانه لا يجوز لان زيدا لم يجتمع من الوجه وامثاله وكذا لا يجوز أي بغداد اطيب أي دورها
 الا ان يقدر المضاف أي احسن اعضائه وأي اعضاء زيد وأي دور بغداد
 فاي موضوع لتعين بعض من كل معين وفعال بالمعنى الاول لتفضيل بعض من كل معين
 بعده على سائر ابعاضه (فاذا تقرر هذا قلنا لم يحز زيد افضل الرجل وأي الرجل هذا

٨ وفيه اثنا عشرة لغة

لان الرجل ليس كلابشمل زيدا وغيره بخلاف قولك البرنى اطيب التمر وقولك اى التمر
هذا لكون التمر جنسا يقع على الكثير وجاز افضل الرجلين واى الرجلين لكون المضاف
فيهما بعضهما من الجملة المعينة بعده وهى المثنى وكذا افضل الرجال واى الرجال سواء
اردت بهذا الجمع معهودين معينين او جنس الرجال اذ هو على كلا التقديرين جملة
معينة وانما جاز اى رجل هو واى رجلين هما واى رجال هم مع ان المجرور فى جميعها
ليس فى الظاهر جملة معينة كما شرطنا لان المراد بكل واحد من هذه المجرورات الجنس
مستغرقا مجتمعا من المسؤل ومن امثاله فتكون فى الحقيقة منقسمة الى المسؤل وامثاله كما
شرطنا فمعنى اى رجل اى قسم من اقسام الرجال اذا قسموا رجلا رجلا واى رجلين
اى اى اقسام من اقسام هذا الجنس اذا قسم رجلين رجلين واى رجال اى اى قسم
من اقسام هذا الجنس اذا صنفوا رجالا رجالا وكذا فى افعال نحو زيد افضل رجل اى
افضل اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم منه رجلا والزيدان افضل رجلين اى افضل
اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم رجلين والزيدون افضل رجال اى افضل اقسام
هذا الجنس اذا كان كل قسم رجالا فافعل سواء اضيفته الى المعرفة او الى النكرة لتفضيل
صاحبه على كل ما هو مثله من اجزاء ما بعده افرادا او ثنية او جمعا فلهذا لم يحز الزيدان
افضل الرجلين لان الرجلين ليس لهما اجزاء مثل الزيدين ثنية بل هو جزء واحد مثل
الزيدين وجاء زيد افضل الرجال والزيدان او الزيدون افضل الرجال لان الرجال
يصح تجزئتها رجلا رجلا كزيد ورجلين رجلين كالزيدين ورجالا رجالا كالزيدين
ولا تظن ان صاحب افعال التفضيل مفضل على مجموع اقسام المضاف اليه فتقول
فى زيد افضل الرجال انه افضل من مجموع الرجال من حيث كونه مجموعا فانه غلط بل
معناه انه افضل من كل رجل رجل هو قسم من اقسام الرجال كما كان فى النكرة سواء
وكذا اى لتعيين قسم من اقسام المضاف اليه معرفة كان او نكرة فلا يجوز اى الرجلين
هذان اذ ليس للرجلين اقسام كل واحد منها مثنى حتى يعين احد تلك الاقسام ويجوز
اى الرجال هذا واى الرجال هذان او هؤلاء لان الرجال كما قلنا يصح تجزئتها افرادا
او مثنيات وجوفا (فان قيل فكيف جاز التعبير عن استغراق الجنس باحد اجزائه
فى النكرة حتى قلت افضل رجل وافضل رجلين وافضل رجال ولم يحز مثل ذلك
فى المعرفة (قلت لان المنكر لا يختص فى اصل الوضع بواحد بعينه فصيح ان يعتبر به عن
كل واحد واحد على البديل الى ان يفنى الجنس تحقيقا بخلاف المعرفة فانها لتخصيص
بعض الاجزاء وتعيينه فلا يطلق مع ذلك التعيين على غيره واى وافعل لا يضافان
الا الى جملة ذات اجزاء كما قلنا ولا يضافان الى ما يكون تجزؤه بالعطف نحو اى زيد وعمرو
ولازيد افضل زيد وعمرو فان تكرر المجرور بالعطف فيهما فلاجل تكرر المسؤل عنه
فى اى والمفضل فى افعال نحو زيد وهند افضل رجل وامرأة واى رجل وامرأة هذا
وهذه واما قولهم اى واىك فالمراد به اينما لكنهم قصدوا التخصيص على ان المراد المتكلم
والمخاطب اذ كان لا يدل عليه الضمير فى اينما فصرحوا بالضميرين فوجب اعادة اى رعاية

لحق المعطوف والمعطوف عليه اذ لا يعطف على الضمير المجرور ولا يعطف الضمير المجرور على شيء الا باعادة الجار فتكرير اى للمحافظة على اللفظ لا المعنى كما في قولك بيني وبينك مع ان مثل هذا لا يكون الا في ضرورة الشعر قال * فاني ما وابتك كان شرا * فقيد الى المقامة لا يراها * وجاء مثله في الضرورة * ٣ اظلمى واظلمه * و اى معرب مع ان فيه اى معنى الشرط او الاستفهام او هو موصول للزومه الاضافة المرحمة لجانب الاسمية المقتضية للاعراب ولا يحذف المضاف اليه الا مع قيام قرينة تدل عليه نحو قوله تعالى * اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى * اى اى اسم وتجريدها من التاء مضافة الى مؤنث افصح من الحاق التاء كما يحكى في الموصول قال تعالى * باى ارض تموت * (قوله ولا يضاف اسم بمائل للمضاف اليه في العموم) اى لا يقال نحو كل الجميع ولا جميع الكل فانهما متماثلان في العموم (قوله كليث واسد وحبس ومنع) مثالان للخصوص الا ان الاول عين والثاني معنى (قوله عين الشئ) يريد بالشئ شيئا معينا كزيد وعمر و كما تقول عين زيد والافالشيء اعم من العين وقد اخل المصنف ببعض احكام الاضافة فلا بأس ان تذكرها (احدها حذف المضاف اذا امن اللبس وجاء ايضا في الشعر مع اللبس قال * فهل لكم فيما الى فانتى * طيب بما اعني * النطاسى حذيم * اى ابن حذيم فاذا حذف فالاولى والاشهر قيام المضاف اليه مقام المضاف في الاعراب كقوله تعالى * واسئل القرية * وقد يترك عند سيوفه على اعرابه ان كان المضاف معطوفا على مثله مضافا الى شئ كما يقال في المثل ما كل سوداء ثمرة ولا بيضاء شحمة اى ولا كل بيضاء قال ولولم يقدر هنا مضاف معطوف على المضاف الاول لكان عطفًا على عاملين مختلفين ولا يجوز عنده وعند غيره يجوز ذلك فلا يقدر مضافا وتقول ما مثل عبد الله يقول ذلك ولا اخيه وما مثل اخيك ولا ابيك يقولان ذلك اى ولا مثل اخيه ولا مثل ابيك قالوا يجب اضمار المضاف ههنا فيكون محذوف المضاف فيه وابقى المضاف اليه على اعرابه وذلك لان اخيه لو كان معطوفا على عبد الله لكان المعنى ما رجل هو مثلهما يقول ذلك وليس هو المراد بل المعنى ما مثل هذا ولا مثل هذا يقولان ذلك وايضا لو كان معطوفا عليه لكان قد فصل بين المعطوف والمعطوف عليه المجرور باجنبي وذلك لا يجوز كما يحكى في باب العطف ولو كان ابيك في المسئلة الثانية عطفًا على اخيك لم يقل يقولان بل يقول وايضا لو لم يقدر المضاف في المسئلتين ه لكان الداخل عليه لا الزيادة لتأكيد النفي معطوفا على غير ما نسب اليه الحكم المنفي ولا يجوز لانتك تقول ما جاءني زيد ولا عمرو ولا يجوز نحو ما جاءني غلام زيد ولا عمرو بجر عمرو فاذا المجي ليس منفيًا عن زيد بل عن غلامه (واجاب المصنف عن الاستدلالات كلها بان مثل ههنا كناية وليس بمقصود فكأنه معدوم يقال مثلك لا يفعل هذا اى انت ينبغي ان لا تفعل وذكر المثل كناية ولو كان مقصودا لم يكن المخاطب مرادا وعند ذلك يفسد المعنى لانه لا يتمتع حينئذ ان يكون المعنى مثلك لا يفعله وانت تفعله كما تقول اخو زيد لا يفعله هذا ولكن زيد يفعله لما كان الاخ مقصودا فكانهم قالوا ما عبد الله ولا اخوه وما اخوك ولا ابوك فلا تحبى الفسادات

٣ قال الراجز * يارب
موسى اظلمى واظلمه *
سلط عليه ملكا لا يرجه *
٤ (قوله النطاسى) النطاسى
الحاذق

٤ والى لعله بنى عندي
وابن حذيم طيب معروف
عندهم الا ان في بعض نسخ
المفصل بالجيم

٥ لم يحز لان الداخل عليه
لا الزيادة لتأكيد النفي
الذى في المعطوف عليه
انما يعطف على ما دخل عليه
الحكم المنفي نحو ما جاءني
زيد ولا عمرو لان المجي
المنفي دخل على زيد ولا
يجوز ما جاءني غلام زيد
ولا عمرو بجر عمرو اذ
المجي ليس منفيًا عن زيد
بل عن غلامه

٦ المثبت نسخة

٢ (قوله وقد جعلتني من خزيمة اصبعاً) حذيفة بالحاء المهملة المفتوحة والزاء المكسورة اوله * فادرك ابقاء العرادة ظلها * وقد البيت وبعده * امرتكم امرى بمنعرج اللوى * ولا امر للعصى الامضيعة * اذ المرء لم يغش الكريمة او شكت * حبال الهوينى

٣ بالفتى ان تقطعا * والهوينى المشى على هيئة ٣ فيه ان تقطعا نسخة ٤ (قوله الاعلالة البيت) الاعلالة استثناء منقطع اى لا تقبل منكم عطاء ولا خفارة ولكن تزوركم بالخيول والسلاح هو للاعشى واوله * وهناك يكذب ظنكم ان لا اجتماع ولا زيارة * ولا براءة للبرى ولا عطاء ولا خفارة * الاعلالة آه قوله للبرى اى من كان بريئاً لا ينفعه برائه لان شر الحرب يعمكم كلكم قوله ولا خفارة اى لازمة ولا عهد اى اذا غزوناكم بطل ظنكم ان لا تغزوكم ولا تزوركم بالخيول والسلاح

المذكورة (قال بعضهم ان في هذا الجواب نظراً وذلك لانه وان كان المثل مقحماً من حيث المعنى والمقصود هو المضاف اليه لكن المعاملة لفظاً مع هذا المضاف الا ترى انك لا تقول مثلي لا اقول ومثلك لا تقول بالتاء ومثلكما لا تقولان ومثلكم لا تقولون (اقول اداء لفظ المفرد معنى المثني والمجموع غير عزيز في كلامهم كاسماء الاجناس فانه يصح اطلاقها على المثني والمجموع وكذلك استعمال المجرى من علامة التأنيث مجرى المؤنث كثير فعلى هذا لا يمنع من اكتساء المضاف معنى التأنيث والتثنية والجمع من المضاف اليه ان حسن الاستغناء في الكلام الذي هو فيه عن المضاف بالمضاف اليه اما التأنيث فكما مر من قوله * مرا الى الى اسرعت * واما التثنية فكقولاك مامثل اخيك ولا ابيك يقولان ذاك واما الجمع فكقوله * وما حب الديار شغفن قلبي * واما اداء القاط الغيبة معنى الخطاب فلم يجزى الا مع حرف الخطاب نحو يا زيد فمن ثم لم يجز مامثلك تقول بالخطاب كما جاز في المثني مثل اخيك و ابيك يقولان وفي التأنيث كقوله عليه الصلاة والسلام * ما رأيت مثل الجنة نام طالها * وقد يقوم المضاف اليه مقام المضاف في التذكير قال * يسقون من ورد البريص عليهم * بردى يصفق بالرحيق السلسل * اى ماء بردى وهى نهر فقال يصفق بالتذكير ويقوم مقامه في التأنيث ايضاً نحو قطعت السارق فاندملت اى قطعت يده وفي العقل كقوله تعالى * وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا او هم قائلون * فقال هم (وقال الخليل يقوم مقامه في التذكير ان كان معرفة اضيف اليها مثل كما ذكرنا في المفعول المطلق في قوله فاذا له صوت صوت حجار برفع صوت الثانى اى مثل صوت حجار فاجاز ان تقول هذا رجل اخو زيد اى مثل اخي زيد (واستضعفه سيويه وقال لو جاز هذا لجاز هذا قصير الطويل اى مثل الطويل وهو قبيح جدا وان قولهم قضية ولا باحسن لها فلجعل العلم المشتهر بمعنى كالجنس الموضوع لذلك المعنى نحو لكل فرعون موسى كما ذكرنا في لاء التبرئة وقد يحذف مضاف بعد مضاف وهلم جرا لقيام المضاف اليه الاخير مقامه كقوله * ٢ وقد جعلتني من خزيمة اصبعاً * اى ذا مقدار مسافة اصبع وثانيتها حذف المضاف اليه فان كان المضاف ظرفاً فيه معنى النسبة كقبل وبعد في الزمان وامام وخلف في المكان او مشبهاته في الابهام كغير وحسب ولم يعطف على ذلك المضاف مضاف آخر الى مثل ذلك المحذوف فالبناء على الضم وتسمى الظروف غايات ومنها قط وعوض ومنذ وحيث كما يجزى في الظروف المبنية جميع احكامها وان كان عطف على ذلك المضاف مضاف الى مثل ذلك المنوى سواء كان المضاف الاول من الظروف المذكورة كقبل وبعد زيدا ومن غيرها كقوله * يامن رأى عارضا اسر به * يمين ذراعى وجهه الاسد * وقوله * ٤ اعلالة او بداهة سابع نهج الجزارة * لم يبدل من المضاف اليه تنوين ولم يبين المضاف لان المضاف اليه كالباقى بما يفسره الثانى هذا على قول المبرد ومذهب سيويه ان الاول مضاف الى المجرور الظاهر والثانى مضاف الى الحقيقة الى ضميره والتقدير الاعلالة سابع او بداهته ثم حذف الضمير وجعل المضاف الثانى بين المضاف الاول

والمضاف اليه ليكون الظاهر كالعوض من الضمير المحذوف على ما ذكرنا في باب النداء في ياتيم تيم عدى (ومذهب سيويه في زيد وعمرو قائم ان خبر المبتدأ الاول محذوف وهو مغاير لمذهبه ههنا) ومذهب المبرد اقرب لما يلزم سيويه من الفصل بين المضاف والمضاف اليه في السعة واما نحو ياتيم تيم عدى فربما يغتفر فيه لان الفاصل بلفظ المضاف ومعناه فكانه لافصل وان لم يكن المضاف من الظروف المذكورة ولم يعطف عليه ما ذكرنا وجب ابدال التنوين من المضاف اليه وذلك في كل وبعض واذوان كقوله تعالى ﴿ وكلا ضربنا له الامثال ﴾ ورفعنا بعضهم فوق بعض ﴿ واذ قطع كل وبعض عن الاضافة فالأكثر ابدال التنوين وامتناع دخول اللام فيهما وبعضهم جوزه وقد نصب كلا على الحال نحو اخذ المال كلا وذلك لكونه في صورة المنكر وان كان معرفة حقيقة لكونه بتقدير كله وقد حكي الخليل في المؤنث كلتهن وليس بمشهور وثالثها الفصل بين المضافين ﴿ اعلم ان الفصل بينهما في الشعر بالظرف والجار والمجرور غير عزيز كقوله ﴿ لما رأته سائدا ما استعبرت ﴾ لله در اليوم من لامها ﴿ وقوله ﴿ كان اصوات من ايعالهن بنا ﴾ او آخر الميس انقاض الفراريج ﴿ وبغيرهما عزيز ٦ جدا نحو قوله ﴿ تمر على ما تستمر وقد شفت ﴾ غلائل عبد القيس منها صدورها ﴿ (وحكى ابن الاعرابي هو غلام ان شاء الله ابن اخيك وقد يفصل في السعة بينهما قليلا بالقسم نحو هذا غلام والله زيد وذلك لكثرة دوره في الكلام وقد جاء في السعة الفصل بالمفعول ان كان المضاف مصدرا والمضاف اليه فاعل له كقراءة ابن عامر ﴿ قتل اولادهم شركائهم ﴾ وهو مثل قوله ﴿ فزججتها بمزجة زج القلوص ﴾ ابي مزاده وقوله ﴿ تنفي يداها الحصى في كل هاجرة ﴾ نفى الدراهم نقاد الصياريف ﴿ عند من روى بنصب الدراهم وجرت نقاد (وانكرا كثر النحاة الفصل بالمفعول وغيره في السعة ولا شك ان الفصل بينهما في الضرورة بالظرف ثابت مع قلته وقبحه والفصل بغير الظرف في الشعر اقبح منه بالظرف وكذا الفصل بالظرف في غير الشعر اقبح منه في الشعر وهو عند يونس قياس كافر في باب لاء التبرئة والفصل بغير الظرف في غير الشعر اقبح من الكل مفعولا كان الفاصل او ميمنا او غيرهما فقراءة ابن عامر ليست بذلك ٧ ولانسلم تواتر القراءات السبع وان ذهب اليه بعض الاصولين ﴿ قوله (واذا اضيف الاسم الصحيح والمحقق به الى ياء المتكلم كسر آخره والياء مفتوحة او ساكنة فان كان آخره الفاثبت وهذيل تقلبها لغير التثنية ياء وان كان ياء ادغمت وان كان واوا قلبت ياء وادغمت وفتحت الياء للساكنين (قوله الاسم الصحيح) الصحيح في اصطلاح النحاة ما حرف اعرابه صحيح كعمرو ووعد وزيد ويعنى بالمحقق به ما آخره ياء او واو قبلها ساكن كظبي ودلو ومدعو وكربي وآبي ومعنى الحاقه بالصحيح اعرابه بالحركات الثلاث كالصحيح وانما احتملها لان حرف العلة يخف النطق به وان كان متحركا اذا سكن ما قبله كما يخف النطق به اذا سكن هو نفسه (قوله كسر آخره) انما الزم ما قبل ياء المتكلم الكسر دون الضم والفتح ليناسبه ولهذا جوز هذيل قلب الف المقصور ياء وان كان الالف اخف من الياء فقالوا

٥ (قوله سائدا) اسم
جبل
٥ بعده * تذكرت ارضا
بها اهلها * اخوالها فيها
واعامها * اى تذكرت
٦ قليل نسخته

٧ منع الرضى تواتر
القراءات السبع موافقة
للزحشرى في هذه الزلة
وجهور المحققين ذهبوا
الى ان القراءات السبع
متواترة ذكر ذلك المولى
التفتازانى في شرحه
للكشف

ففي ولهذا قالوا في الافصح في قلب الواو ياء كايحي (قوله والياء مفتوحة او ساكنة)
يعنى الياء اللاحقة للصحيح والمحقق به واما الياء اللاحقة لغيرهما مفتوحة للساكين
كايحي وقد تقدم في باب المنادى الخلاف في ان اصلها السكون او الفتح ويجوز حذف
الياء قليلا في غير المنادى ايضا كما تقدم هناك (قوله فان كان آخره الفا) يعنى ان لم يكن
الاسم صحيحا ولا ملحقا به فلا يخلوا آخره من ان يكون الفا او واو او ياء والالف تثبت
في اللغة المشهورة الفصيحة للتثنية كانت كسملى اولا كفتاى وحبلاى ومغزاي وهذيل
تجز قلب الالف التى ليست للتثنية ياء كانهم لما رأوا ان الكسر يلزم ما قبل الياء للتناسب
في الصحيح والمحقق به ورأوا ان حرف المد من جنس الحركة على ما ذكرنا في اول الكتاب
ومن ثم نابت عن الحركة في الاعراب جعلوا الالف قبل الياء كالفتحة قبله فغيروها
الى الياء ليكون كالكسر قبله واما الف التثنية فلم يغيروها لئلا يلبس الرفع بغيره بسبب
قلب الالف واما في المقصور فالرفع والنصب والجر يلبس بعضها ببعض لكن لا بسبب
قلب الالف ياء بل لوابقيت الالف ايضا لكان الالتباس حاصلا (فان قيل فكان الواجب
على هذا ان لا يقلب واو الجمع في جاءنى مسلوى ياء لئلا يلبس الرفع بغيره) قلت بينهما
فرق وذلك ان اصل الالف عدم القلب قبل الياء لخفتها كما هو اللغة المشهورة الفصيحة
وانما جاز هذيل قلبها لامر استحسانى لا موجب عندهم ايضا فالاولى تركه اذا ادى
الى اللبس بخلاف قلب الواو في مسلوى فانه لامر موجب للقلب عند الجميع وهو اجتماع
الواو والياء وسكون اولهما ولا يترك هذا الامر المطرد اللازم لالتباس يعرض في
بعض المواضع الا ترى انك تقول مختار ومضطر في الفاعل والمفعول معا وقد جاء في
الشعر قلب الالف ياء مع الاضافة الى كاف الضمير قال * يا ابن الزبير ٣ طالما عصيكا *
وطالما عنيينا ليكا * لنضربن بسيفنا فقيكا * (قوله وان كان ياء) اى ان كان آخر الاسم ياء
وذلك في المنقوص نحو قاضى وفي المثنى والمجموع نصبا وجرانحو مسلى ومسلى (قوله
وان كان واو) وذلك في المجموع بالواو والنون رفعوا وانما قلبت الواو ياء لان قياس
لغتهم كايحي في التصريف اذا اجتمعت الواو والياء وسكنت اولاهما قلب الواو ياء
وادغام اولاهما في الثانية وانما لم يبقيا كراهة لاجتماع المتقارين في الصفة اى اللين
فخفف بالادغام فقلب اثقلهما اى الواو الى الاخف اى الياء وسهل امر الادغام
تعرضهما له بسكون الاول وتقلب الواو ياء سواء اولاهما كطى او ثانيا كسيد واصلهما
طوى وسيود فاذا حصل الادغام فان كان قبل الياء الاولى فتحة بقيت على حالها لخفتها
نحو مصطفي واعلى في مصطفون واعلون وان كان قبلها ضمة فان لم تؤد الى لبس
وزن بوزن وجب قلبها كسرة لياء كفى مسلى وسهل ذلك قربها من الاخير الذى
هو محل التغير فلماذا لم تقلب في سيل وميل وايضا فانهم لما شرعوا في التخفيف في نحو
مسلى بالادغام تمموا بقلب الضمة كسرة بخلاف ميل وان ادى الى اللبس فانت مخير في
قلبها كسرة وابقائها نحولى في جميع الوى اذ يشتهر فعل بفعل (قوله وفتحت الياء
للساكين) يعنى اذا كان قبل ياء الضمير الف او ياء او واو ساكنة فلا يجوز فيها السكون

٣ قوله (طالما عصيكا
وطالما عنيينا) العصي
مقصود مصدر عصي
بالسيف اذا ضرب به
عنى بالكسر تعب وعنيته
وعنى بكذا

كما جاز في الصحيح والمحقق به وذلك لاجتماع الساكنين وقد جاء الياء ساكنة مع الالف في قراءة نافع ﴿محياي ومماتي﴾ وذلك اما لان الالف اكثر مدامن اخويه فهو يقوم مقام الحركة من جهة صحة الاعتماد عليه واما لاجراء الوصل مجرى الوقف ومع هذا فهو عند النحاة ضعيف رجاء في لغة بني يربوع فيها الكسر مع الياء قبلها وذلك لتشبيه الياء بالهاء بعد الياء كما في نحو فيه ولديه ومنه قراءة حزة ﴿وما انتم بمصرخي﴾ وهو عند النحاة ضعيف قال ﴿قال لها ٤ هل لك ياتاني﴾ قوله (واما الاسماء الستة فابي واخي واجاز المبرد ابني واخوتي وتقول حي وهي ويقال في في الاكثر وفي) هذا حكم الاسماء الستة عند اضاقتها الياء المتكلم وهي باعتبار الاضافة على ضربين ضرب لا يقطع عن الاضافة ولا يضاف الى مضمر وهو ذو وحده فلا كلام فيه في هذا الباب اذ نحن ننكح على المضاف الياء المتكلم وهو ضمير وضرب يقطع ويضاف الى مضمر وهو الخمسة الباقية وهي على ضربين ضرب اعرابه عين الكلمة ولاهما محذوف وهو فوك وضرب اعرابه لام الكلمة وهو الاربعة الباقية اعني ابوك واخوك وجوك وهنوك اما فوك فحالته ثلاث قطع الاضافة واضافته الياء المتكلم واضافته الى غيرهما في حال القطع فيجب ابدال الواو ميما لامتناع حذفه وابقائه اما الحذف فليقاء الاسم المتمكن على حرف واحد ولا يجوز لان الاعراب انما يدور على آخر الكلمة فلا يدور على كلمة اخرها اولها واما الابقاء فلادائه منونا الى اجتماع الساكنين فيؤول امره الى البقاء على حرف وذلك لان اصله فوه بفتح الفاء وسكون العين اما فتح الفاء فلان فم بفتح الفاء اكثر وافصح من الضم والكسر واما سكون العين فلانه لا دليل على الحركة والاصل السكون فحذف لامه نسيان نسيان فلو لم يقلب الواو ميما لدار الاعراب على العين كما في يدودم فوجب قلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فيلتقي ساكنان الالف والتنوين فتحذف الالف فلما امتنع حذفها وابقاؤها قلبت الى حرف صحيح قريب منها في المخرج وهي الميم لكونهما شقويتين واما قوله ﴿خالط من سلى خياشيم وفا﴾ فقيل حذف المضاف اليه ضرورة واصله فاها (قال ابو علي يجوز ان يكون على لغة من لم يبدل من التنوين الفا في النصب كما في الرفع والجر كما قال ﴿كفي بالنأي من اسماء ٦ كاف﴾ قال ﴿واخذ ٧ من كل حي عصم﴾ وهذه لغة حكاها الاخفش فالالف عين الكلمة فلا يبقى المعرب على حرف واما اضافته الياء المتكلم فهو فيها على لغتين اشهرهما في الاحوال الثلث وقياس اصله فوى كقدي ثم فاي لتحرك الواو وانفتاح ما قبلها الا انه لما جرى العادة فيما اعرب بالحركات اذا اضيف الى الياء ان يقتصر من جملة الحركات الثلث على الكسر لتناسب وكان العين ههنا كما لحركة الاعرابية الواو كالضممة والياء كالكسرة والالف كالفتحة الزمت الياء في الاحوال الثلث قبل ياء المتكلم مكان الكسرة وان لم تكن الكسرة اعرابية تشبيها للكسرة التي ليست باعراب ولا بناء عند المصنف او للكسرة البنائية عند النحاة بالكسرة الاعرابية لعروضها وذلك كما شبهت الضمة البنائية في يازيد بالاعرابية فجئ بدلها بالواو والالف في يازيدان ويازيد ون وشبهت الفتحة البنائية في لارجل بالاعرابية فجئ بدلها بالياء فقيل لارجلين

٤ قوله (هل لك ياتاني)
تاسم اشارة بمعنى هذه
وفي في ياء المتكلم

٥ تمامه ﴿صهبا خرطوما
عقارا قرقفا﴾ كلها الخمر
واوله ﴿كان ذافدا امة
منظفا﴾ قطف من احنابه
ما قطفنا ﴿يصف به
عذوبة ريقها وفاعل
خالط راجع الى ذافدا امة
وهي ماء العنب ومفعوله
صهبا وخياشيم بدل
بعض من سلى وهي
حال من صهبا اي
خالط من خياشيم سلى
وفها ريقها التي هي
صهبا كانه عقار ومنظفا
اي مصفا وقطف اهله
واسند الى السبب مجازا
٦ كافي نسخه

٧ قوله (من كل حي عصم)
العصمة بضم العين القلادة
بكسرهما الحفظ

ولا مسلمين كل ذلك للعروض فلما صارت الباء التي هي عين في في مشبهة بالاعرابية وما قبل الباء الاعرابية في الاسماء الستة مكسور فكسرت الفاء في في وقد يقال في وفيه وفيم زيد في جميع حالات الاضافه قال * كالحوت لا ير وبه شيء يلقيه * يصيح ظمأن وفي البحر فقه * والاول اصح وافصح لان علة الحاجة الى ابدال الواو ميمًا عند القطع من الاضافة هي خوف سقوط العين للساكنين ولا ساكنين في حال الاضافة اذ لا تنوين في المضاف فالاولى ترك ابدالها ميمًا وقد جمع الشاعر بين الميم والواو قال * هما نفسا في في من فويهما * على النايح العاوى اشد رجاء * وهو جمع بين البديل والمبدل منه وتكلف بعضهم معتذرا بان قال الميم بدل من الهاء التي هي قدمت على اللام قدمت على العين واما اضافته الى غير ياء المتكلم فالاعرف فيها اعرابه بالحروف كما ذكرنا وجاء في زيد كما مر (واما الاربعة الباقية فلها ايضا ثلاثة احوال احديهما القطع عن الاضافة والاعرف فيها حذف لاماتها وقد ثبتت في بعضها كما يجيء في ذكر لغاتها وثانيتهما الاضافة الى غير ياء المتكلم فالاعرف اذا في ابوك واخول جعل لاميها اعرابا وفي حم وهن حذف اللام كما يجيء في لغاتها وثالثتهما الاضافة الى ياء المتكلم (قال الجمهور يجب حذف اللامات اذ ردها في حال الاضافة الى غير ياء المتكلم انما كان لغرض جعلها اعرابا والاعراب لا يظهر في المضاف الى ياء المتكلم فلا معنى لردها معها) واما المبرد قياسا على الاضافة الى غير ياء المتكلم رد اللام في اربعتهما كما نقل عنه ابن يعيش وابن مالك وفي اخ واب فقط كما نقل جارا لله والمصنف ولما ردها الزم الياء لما قلنا في في على الاصح وشبهته قول الشاعر * وابي مالك ذوا المجاز بدار * واجيب بانه يحتمل ان يكون ابى جعلا ب مضافا الى الياء اذ يقال في اب ابون قال * فلما تين اصواتنا * بكن وفد ينابا لاينا * كما قيل في اخ اخون قال * وكنت لهم كشر بني الاخينا * والمذهب لا يثبت بالاحتمالات * قوله (واذ قطعت قبل اخ واب وحم وهن وفي وقح الفاء افصح منهما وجاء حم مثل يدوخب ودلو وعصا مطلقا وجاء هن مثل يد مطلقا وذو لا يضاف الى مضمر ولا يقطع) * اعلم ان في اب واخ اربع لغات وفي اخ خامسة فاللغات المشتركة ان يكونا محذوف في اللام مطلقا اي مضامين ومقطوعين فيكونان كيد فتثنيتهما ابان واخان والجمع ابون واخون كما مر والثانية ان يكونا مقصورين مطلقا كعصى والثالثة ان يكونا مشددي العين مطلقا مع حذف اللام والرابعة وهي اشهرها حذف اللام والاعراب على العين مقطوعين واعرابهما بالحروف مضافين واللغة المختصة باخ اخو كدلو مطلقا (وفي حم ست لغات ابتدئ منها بالافصح فالافصح على الترتيب اولاهما اعرابه بالحروف في الاضافة الى غير الياء ونقصه حال القطع عنها واعرابه على العين وثانيتهما ان يكون كدلو مطلقا اي في الاضافة والقطع والثالثة ان يكون كعصى مطلقا والرابعة ان يكون كيد مطلقا والخامسة ان يكون كخب مطلقا والسادسة ان يكون كرشاء مطلقا (واما هن ففيه ثلاث لغات اشهرها النقص مطلقا كيد وبعدها الاعراب بالحرف في حالة الاضافة الى غير الياء والنقص في غيرها ولم يكن هي المشهورة

٨ قوله (اشد رجاء)
جمع رجة وهي الحجارة الضخمة

زعم صدر الافاضل انه ليس من الاسماء الستة ولم يذكرها ايضا الزجاجي فيها وثالثتها
تشديد نونه مطلقا واما اسكان النون في الاضافة نحو قوله * رحت وفي رجليك
مافيهما * وقد بداهنك من المتر * فلضرورة وليس بلغة رابعة (وفي فم لغات
اشهرها وافصحها اعرابه بالحروف في الاضافة الى غير الياء وقبح الفاء مع خفة الميم
حال القطع وابدال الواو ياء عند الاضافة الى الياء والثانية والثالثة والرابعة فم مثلث
الفاء محذوف اللام نسيا مطلقا مع ابدال الواو ميما وتثنية الفاء بناء على ان الواو التي ابدل
منها الميم تقلب في حالة الاضافة الفا وياء فيكون الفاء في الحالات الثلاث اذن مثلثا لا
للاعراب فجوز تثلثها في الافراد لغير الاعراب ايضا والخامسة والسادسة والسابعة
فماثلت الفاء مقصورا مطلقا وكانه جمع بين البدل والمبدل منه او الميم بدل من اللام
قدمت على العين كما مر فيكون قوله فمويهما مثني فموا والثامنة والتاسعة فم مشدد الميم
مطلقا ومضموم الفاء ومفتوحها قال * حتى اذا ما خرجت من قمه * قال ابن جني هو
للضرورة وليست بلغة وكان الميم بدلان من العين واللام والجمع اقام العاشرة اتباع
الفاء للميم في حركات الاعراب نحو هذا فم ورأيت فم ونظرت الى فم وكأنه نظر فيها
الى حالة الاضافة بلاميم اعني فولك وفلك وفيلك وقديتبع فاء مرء ايضا حرف اعرابه فيقال
مرؤ ومرأ ومرء وعين امرء وابنم تابع لحرف الاعراب اتفاقا (وفي دم ثلاث لغات
القصر كعصى والتضعيف كد وحذف اللام مع تخفيف العين وهو المشهور كيد (قوله
وذولا يضاف الى مضمر ولا يقطع) انما لم يقطع لانه ليس مقصودا بذاته وانما هو وصلة
الى جعل اسماء الاجناس صفة وذلك انهم ارادوا مثلا ان يصفوا شخصا بالذهب فلم
يتأت لهم ان يقولوا جاءني رجل ذهب فجاءوا بذو و اضافوه اليه فقالوا ذو ذهب ولما
كان جنس المضمرات والاعلام مما لا يقع صفة كما يجيء لم يتوصل بذو الى الوصف بهما
وان كان بعد التوصل يصير الوصف هو المضاف دون المضاف اليه واما اسماء
الاجناس التي هي نحو الضرب والقتل فانها وان لم تكن مما يوصف به الا انها من جنس
ما يقع صفة اي اسم الجنس كضارب وقاتل و ايضا لو حذف المضاف الموصوف به
والمضاف اليه ضميرا وعلم لم يحز قيامهما مقامه لامتناع الوصف بهما واما قولهم صل
على محمد وذويه فشاذ كان قطعه عن الاضافة وادخال اللام عليه في قوله * فلاعني
بذلك اسفليكم * ولكنني اريد به الذوينا * شاذان وذلك لاجرائه مجرى صاحب
واما قولهم ذوزيد وذوى ال النبي فانما جاز لتأويل العلم بالجنس اي صاحب هذا الاسم
واصحاب هذا الاسم (قالوا واصل هذه الاسماء الستة كلها فعل بفتح الفاء والعين
الافوك كاذكرنا فكان قياسها ان تكون في الافراد مقصورة لكن لما كثرت الاضافة فيها
وصار اعرابها معها بالحروف كما مر في اول الكتاب ولم تكن فيها مقصورة جلوها
في ترك القصر مفردات على حال الاضافة اما كون اخ واب وحم مفتوحة العين فلجمعها
على افعال كباء وآحاء واجاء لان قياس فعل صحيح العين افعال كجبل واجبال واما
ذو فلا دليل في ادواء على فتح عينه لان قياس فعل ساكن العين معتلها افعال ايضا

٩ يخرج هذه الاشياء بيان ذلك ان اعراب الاسماء كالرفع والنصب والجر لها مقتضيات لاجلها يثبت كل نوع من الاعراب فقتضى نوع الرفع في الاصل الفاعلية وكون الاسم مبتدأ وكونه خبرا ثم كونه قائما مقام الفاعل في نحو ضرب زيد وكونه خبرا ان ولا التبرئة اذ بهذا الكون يشابه الخبر ان الفاعل لانه بصيربه ثانيا مطلوبى ان ولا العاملتين عمل الفعل الفرعى وكذا كونه اسم ما الحجازية اذ بهذا الكون يشابه الفاعل اعنى اسم ليس ومقتضى نوع النصب في الاصل المفعولية ثم كون الاسم اسم ان ولا التبرئة اذ بهذا الكون يشابهان المفعول اذ به يصير الاسم اول مطلوبى ان ولا العاملتين عمل الفعل الفرعى والعمل الفرعى للفعل نصب المفعول قبل رفع الفاعل وكذا كونه خبرا كان وخبر ما اذ بهذا الكون يصير كالمفعول اعنى كان المفعول مطلوب ثان بعد الفاعل فهذه ٢٩٨ الاخبار مطلوبة ثانية بعدما هو كالفاعل

كحوض واحواض وبيت وايات ودليل تحرك عينه مؤنثه اعنى ذات واصلها ذوات كنواة لقولهم في مثاها ذواتا فحذف العين في ذات لكثرة الاستعمال ولو كانت ساكنة العين لقلت في المؤنث ذية كطية (وقال الخليل وزن ذوفعل بالسكون واللام محذوفة في جميع متصرفات ذوات في ذات وذواتا (وقال الفراء الاخ ساكن العين في الاصل ولعله قال ذلك لفلة آخاء واما عن فانه لم يسمع فيه اهناء حتى يستبدله على تحريك عينه ومؤنثه وهوهنة بالتحريك لا يدل على تحريك عينه لانه يمكن ان يكون ساكنها لكن لما حذف اللام فتح العين لان ما قبل تاء التانيث لابد من فتحها وكذا لا دليل في هنوات لانه يمكن ان يكون كتمرات واما فوك فاصله فوه بسكون الواو كما ذكرنا اذ لا دليل على حركتها وافواه لا يدل عليها كما لا يدل اذواء ولا م فوك هاء لقولهم افواه وفويه ولا م ذوياء لان عينه واو بدليل ذواتا وذوات واذواء وباب طويتا كثر من باب القوة والحمل على الاكثر اولى اذا اشتبه الامر ولا م اب واخ وجم وهن واو لقولهم ابوان واخوان وجوان وهنوان واخوة واخوات واما هنيهة في هنيئة فلان لامه ذات وجهين وكذا لام جم قديكون همزا كاتين * (قوله التوابع كل ثان باعراب سابقه من جهة واحدة) قوله كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتدأ وكل ما وصله خبر المبتدأ كخبرى كان وان واخواتهما ويشمل الحال وثانى مفعولى اعطيت (قوله باعراب سابقة) اى مع اعراب سابقة يخرج الكل الا خبر المبتدأ وثانى مفعولى ظننت واعطيت والحال عن المنصوب بنحو ضربت زيدا مجردا والتميز عن المنصوب كفجرنا الارض عيونا (قوله من جهة واحدة) قال المصنف ٩ يخرج هذه الاشياء لان ارتفاع المبتدأ من جهة كونه مبتدأ وارتفاع الخبر من جهة اخرى وهى كونه خبر المبتدأ وكذا انتصاب اول المفعولين من جهة كونه اولهما وانتصاب الثانى من جهة كونه ثانيهما وانتصاب الاول في ضربت زيدا قائما من جهة كونه مفعولا به وانتصاب الثانى من جهة كونه حالا

اعنى الاسماء وكذا كون الاسم حالا او تمييزا او مستثنى اذ به يصير الاسم وصلة كالمفعول ومفعولىة المفعول الاول من باب اعطيت غير مفعولية المفعول به الثانى لان مفعولية الاول لكونه محمولا على ملابسة الثانى فهو ملابس ومن ثمة فيه معنى الفاعلية فزيد في اعطيت زيدا درهما وكسوة زيدا جبة واضربت زيدا عمرا محمول على العظو والاكساة والضرب ومفعولية الثانى لكونه ملابسا فالدرهم معطو اى مأخوذ واجبة مكتساة وعمرو مضروب وكذا مفعولية اول مفعولى

علت بخلاف مفعولية ثانيهما لان مفعولية الاول لكونه مضافا اليه المفعول الحقيقى علمت ومفعولية (وكذا)

الثانى لكونه متضمنا للمفعول الحقيقى له كما مر في باب المفعول به ومقتضى نوع الجر كون الاسم مضافا اليه معنى نحو مررت بزيد و غلام زيدا ومشابها للمضاف اليه معنى كضارب زيد وحسن الوجه فتبين بهذا ان انتصاب اول مفعولى علمت واعطيت من جهة غير جهة انتصاب ثانيهما وكذا انتصاب الاول والثانى في ضربت زيدا مجردا وفجرنا الارض عيونا اذ انتصاب الاول للمفعولية وانتصاب الثانى لشبه المفعولية واما انتصاب منصوبى لقيت زيدا الظريف ومنصوبى لقيت زيدا وعمرا وغير ذلك من التوابع فمن جهة واحدة وهى كونهما ملقيين وينتقض هذا الحد بالخبر بنحو ضربت زيدا فاضلا حليما وبالحال بعد الحال نحو فبقعد مذموما محذولا وبالمستثنى بعد المستثنى نحو جاءنى هـ

ه القوم الازيدا الاعرا اذ الثاني في الجميع باعراب سابقه من جهة واحدة ويدخل في قوله ثان النعت الثاني وما فوقه وكذا التأكيد وعطف النسق لان كل واحد منها ثان للتبوع كالتابع الاول قوله كل ثان فيه نظر لان المطلوب في الحد بيان ماهية الشيء لا حصر جميع مفرداته واما الكلام آه نسخة ٣ (قوله وفيه نظر لان ارتفاع المبتدأ والخبر من جهة واحدة) العامل فيهما كما هو المشهور هو الابتداء اعني التجريد عن العوامل اللفظية للاسناد وهذا المعنى من حيث انه يقتضى مسندا اليه صار عاملا في المبتدأ ٢٩٩ ومن حيث انه يقتضى مسندا صار عاملا في الخبر فليس ارتفاعهما

بالعامل المذكور من جهة واحدة وكذا طنت من حيث انه يقتضى منظونا فيه ومنظونا على في مفعوليه فليس اتصا بهما بالعامل من جهة واحدة وكذلك نحو ضربت زيدا مجردا من حيث انه يقتضى محلا يقع عليه و هيئة له في حال وقوعه عليه عمل في مفعوليه فليس الجهة واحدة وقس على ذلك ماعدا

٤ عدة في الكلام نسخ
٥ (قوله وان قلنا بتغير الجهات بسبب تغير اسم كل واحد) لا تدعى تغير الجهات بتغير الاسماء بل بتغير تعلقات العوامل بالمعمولات كما بينا وفي نحو قولك جاءني زيد الظريف لم يتغير تعلق العامل بهما بل هو من حيث انه يقتضى مسندا اليه عمل فيهما معا واما قوله ثم نقول

وكذا في ﴿جئنا الارض عيونا﴾ انتصاب الاول من جهة كونه مفعولا به والثاني من جهة كونه تمييزا (٣ وفيه نظر لان ارتفاع المبتدأ والخبر من جهة واحدة وهي كونهما عمدا في الكلام كما تقرر في اول الكتاب وانتصاب الاسماء المذكورة من جهة واحدة وهي كونها فضلات ٥ وان قلنا يتغير الجهات بسبب تغير اسم كل واحد من الاول والثاني قلنا ان نقول ارتفاع زيد في جاءني زيد الظريف من جهة كونه فاعلا وارتفاع الظريف من جهة كونه صفة وكذا باقي التوابع ثم نقول الاخبار المتعددة لمبتدأ نحو ﴿هو الغفور الودود﴾ الآية وكذا المسندات في نحو علمت زيدا عالما عاقلا ظريفا وكذا الاحوال المتعددة نحو ﴿فتقعد مذموما مخذولا﴾ وكذا المستثنى بعد المستثنى نحو جاءني القوم الازيدا الاعرا لا يتغير اسماءها ولا جهات اعرابها فينبغي ان تدخل في حد التوابع ولو قال كل ثان باعراب سابقه لاجله اى اعراب الثاني لاجل اعراب الاول لم يرد عليه ما ذكرنا (وقوله كل ثان) فيه نظر ايضا لان المطلوب في الحد بيان ماهية الشيء لا قصد حصر جميع مفرداته ويدخل في قوله ثان النعت الثاني فما فوقه وكذا التأكيد المتكرر وعطف النسق المتكرر لان كلامها ثان للتبوع كالتابع الاول (واما الكلام في عوامل التوابع ففيه تفصيل اما الصفة والتأكيد وعطف البيان ففيها ثلاثة اقوال) قال سيبويه العامل فيها هو العامل في التبوع وقال الاخفش العامل فيها معنوي كافي المبتدأ والخبر وهو كونها تابعة (وقال بعضهم ان عامل الثاني مقدر من جنس الاول ومذهب سيبويه اولى لان المنسوب الى التبوع في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه فان المجيء في جاءني زيد الظريف ليس في قصده منسوب الى زيد مطلقا بل الى زيد المقيّد بقيد الظرافة وكذا في جاءني العالم زيد وجاءني زيد نفسه فلما انسحب على التابع حكم العامل المنسوب معنى حتى صار التابع والتبوع معا كفرد منسوب اليه وكان الثاني هو الاول في المعنى كان الاول انسحاب عمل المنسوب عليهما معا تطبيقا للفظ بالمعنى اما اذا قلت جاءني غلام زيد فالمنسوب اليه وان كان الغلام مع زيد الا ان الثاني ليس هو الاولى معنى فلم يعمل العامل فيهما معا وجعله معنويا كما ذهب اليه الاخفش خلاف الظاهر اذ العامل المعنوي في كلام العرب بالنسبة الى اللفظي كالشاذ النادر فلا يحتمل عليه المتنازع فيه وتقدير العامل خلاف الاصل ايضا فلا يصر الى الامر الخفي اذا امكن العمل

الاخبار المتعددة آه فجوابه ان ليس شيء مما ذكرنا ثانيا رتبة بل تلفظا فقط والمراد ما هو ثان يستحق سابقه تقدما عليه رتبة ليكون ثانيا كاملا مستحقا لكونه ثانيا ومن قال ان الرفع علامة العمد والنصب علامة الفضلة فله ايضا ان يبين تعدد الجهات في العمد والفضلات فان كون الشيء عمدة من حيث كونه مسندا اليه جهة مغايرة لكونه عمدة من حيث كونه مسندا وكونه فضلة من حيث انه وقع عليه الفعل جهة مغايرة لكونه فضلة من حيث انه وقع فيه الفعل

بالظاهر الجلي (ولما البديل فالأخفش والرماني والفارسي واكثر المتأخرين على ان العامل فيه مقدر من جنس الاول استدلالا بالقياس والسماع اما السماع فحقوقوله تعالى ﴿جعلنا من يكفر بالرحن لبيوتهم﴾ وغير ذلك من الآي والاشعار واما القياس فلكونه مستقلا ومقصودا بالذكر ولذا لم يشترط مطابقتها للبديل منه تعريفا وتنكيلا (والجواب عن الاول ان لبيوتهم الجار والمجرور بدل من الجار والمجرور والعامل وهو جعلنا غير مكرر وكذا في غيره (فان قيل لولم يكن المجرور وحده بدلا من المجرور لم يسم هذا بدل الاشتمال لان الجار والمجرور ليس بمشتمل على الجار والمجرور بل البيت مشتمل على الكافر وكذا في قوله تعالى ﴿الذين استضعفوا لمن آمن منهم﴾ من آمن بعض الذين استضعفوا (قلنا لما يحصل من اللام فائدة التأكيد جاز لهم ان يجعلوه كالعدم ويسمونه بدل الاشتمال نظرا الى المجرور ولا تكرر في اللفظ في البديل من العوامل الاحرف الجر لكونه ٦ كبعض حروف المجرور (والجواب عن القياس ان استقلال الثاني وكونه مقصودا يؤذن بان العامل هو الاول لا مقدر آخر لان المتبوع اذن كالساقط فكان العامل لم يعمل في الاول ولم يباشره بل عمل في الثاني (ومذهب سيويه والمبرد والسيرافي والزحشرى والمصنف ان العامل في البديل هو العامل في المبدل منه اذا المتبوع في حكم الطرح فكان عامل الاول باشر الثاني هذا وستعرف في باب عطف البيان انه في الحقيقة هو البديل فتحكمه فيما ذكرنا حكم البديل (واما عطف النسق ففيه ثلاثة اقوال (قال سيويه العامل في المعطوف هو الاول بواسطة الحرف (وقال الفارسي في الايضاح الشعرى وابن جني في سر الصناعة ان العامل في الثاني مقدر من جنس الاول كقولك يا زيد وعمر واقول لادليل فيه اذعلة البناء في الثاني وقوعه موقع الكاف كالمعطوف عليه مع عدم المانع من البناء كما كان في يزيد والحارث اعني اللام وانما كان اللام مانعا لامتناع مجامعته لحرف النداء المقنضي للبناء فلما ارتفع المانع صار كان حرف النداء باشر التابع لان يقدر له حرفا آخر واستدل ايضا بقولهم قيام زيد وعمر وقيل العرض الواحد لا يقوم بمحلين (والجواب ان القيام ههنا ليس بعرض واحد بل هو مصدر والمصدر يصلح للقليل والكثير بلفظة الواحد والمراد ههنا القيامان بقرينة قولك وعمر وكذا لاجتهله في قام زيد وعمر واذ هو متضمن للقيام الصالح للقليل والكثير ولو كان العامل مقدر الواجب تعدد الغلام في جاءني غلام زيد وعمر وهو متحد ولكن معنى كل شاة وسخلتها بدرهم كل شاة بدرهم وكل سخلتها بدرهم والمراد ههنا معا بدرهم وايضا لم يحز يزيد والحارث ولم يحز ما زيد قائما ولا عمرو قاعدا وليس زيد ولا عمرو ذاهبين اذ لا يجوز تقدير ما وليس بعد لا وايضا لم يحز زيد ضربت عمرا واخاه اذ سبق خبر المبتدأ بلا ضمير مع كونه جملة (وقال بعضهم العامل حرف العطف بالنيابة وهو بعيد لعدم لزومه لاحد القبيلين كما هو حق العامل وفائدة الخلاف في هذا كله جواز الوقف على المتبوع دون التابع عند من قال العامل في الثاني غير الاول وامتناعه عند من قال العامل فيهما هو الاول هذا وانما قدم المصنف النعت على سائر التوابع لكون استعماله

٦ كاجر من المجرور
وكبعض حروفه نسخته

٧ قوله (وينتقض حده) لا انتقاض بهذه الاسماء لان المراد مادل على ذات ماى مبهمه لاتعين فيها باعتبار معنى معين ولما اعتبر في مفهومه المعنى المعين علم ٣٠١ انه المقصود الاصلى ولما اكتفى في الذات بالابهام علم انه ليس

كذلك ونحو المقتل قد اعتبر فيه تعين الذات لان معناه مكان فيه القتل لا شىء فيه القتل

٢ قوله (قال والوصف الخاص تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا آه) قد ذكر المص في بعض تصانيفه ان مايدكر في تحديد الالفاظ يراد انها تذكروا للدلالة عليه وضعا فاذا قيل المفعول به ماوقع عليه فعل الفاعل يراد انه ماذكر ليبدل على ذلك فلا ينتقض حده بنحو زيد ضربته فعلى هذا يكون معنى قوله تابع يدل على معنى في متبوعه انه تابع ذكر ليبدل على ذلك فلا ينتقض بما ذكره لان علمه انما ذكر ليسند اليه الاعجاب بالليل على معنى في متبوعه

٣ قوله (نحو برجل قائم ابوه) كان المص نظرا الى ان كون رجل قائم الاب معنى فيه وان كان اعتباريا قوله (اذكلهم في جاءنى القوم كلهم آه) الظاهر ان لفظ كلهم انما ذكر ليبدل

اكثر قوله (العت تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا) قال في شرح المفصل الصفة تطلق باعتبارين عام وخاص والمراد بالعام كل لفظ فيه معنى الوصفية جرى تابعا او لا فيدخل فيه خبر المبتدأ والحال في نحو زيد قائم وجاءنى زيد راكبا اذ يقال هما وصفان ونعنى بالخاص ما فيه معنى الوصفية اذ جرى تابعا نحو جاءنى رجل ضارب (قال حد العام مادل على ذات باعتبار معنى هو المقصود ٧ وينتقض حده باسماء الآلة والمكان والزمان اذ المقتل مثلا دالا على ذات وهو الموضع باعتبار معنى وهو القتل هو المقصود من وضع هذا اللفظ على ما فسر ثم سأل نفسه وقال ان اسماء الاجناس كلها تدل على ذات باعتبار معنى وليست بصفات فان رجلا موضوع لذات باعتبار الذكورة والانسانية (قال والجواب انا احترزنا عن مثله بقولنا هو المقصود فان اسماء الاجناس المقصود بها الذات والصفات المقصود بها المعنى لا الذات (ولقائل ان يمنع في الموضعين اى في الاسماء والصفات ويقول ان اردت بقولك في اسماء الاجناس ان المقصود بها الذات وحدها من دون المعنى فلا نسلم اذ قصد الواضع بوضع رجل ذات فيها معنى الرجولية بلا خلاف وان اردت ان المقصود الذات سواء كان المعنى ايضا مقصودا معها او لا فلا ينفك لان الصفات ايضا اذ ذكرتها مجردة من متبوعاتها فلا بد فيها من الدلالة على الذات مع المعنى المتعلق بها وكذا اذ ذكرتها مع متبوعاتها لان معنى ضارب ذو ضرب ولا شك ان معنى ذو ذات ومعنى ضرب معنى في تلك الذات ولولم يدل الاعلى المعنى لكان الصفة هو الحدث كالضرب والحسن (ثم نقول قولك في الصفات ان المقصود بها المعنى لا الذات مناقض لقولك في حد الصفة العامة مادل على ذات باعتبار معنى وكيف تدل بالوضع على الذات مع ان المقصود بها ليس ذاتا وهل دلالة اللفظ على شىء الامع القصد بذلك اللفظ الى ذلك الشىء وان قال المراد بالقصد القصد الاهم فان نحو ضارب وان دل على الذات الا ان المقصود الاهم به الحدث القائم بالذات المطلقة التى دل عليها هذا اللفظ (فلان منع ان المقصود الاهم من هذا اللفظ بيان المعنى بل المعنى كان يدل عليه تركيب ض رب فلم يصغ منه هذه الصيغة المختصة لا للدلالة على ذات يقوم بها ذلك المعنى وكذا نحو المضروب والمحبوس فانه موضوع لذات مطلقة يقع عليها الضرب والحبس (٢ قال والوصف الخاص تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا (قال تابع) يدخل في تابع جميع التوابع ويخرج منه خبر المبتدأ والمفعول الثانى لما ذكرنا في حد التابع (وقولنا يدل على معنى في متبوعه) يخرج عنه ما سواه (قلت يدخل فيه البديل في نحو قولك اعجبني زيد علمه ولو قال يدل على معنى في متبوعه او متعلقه لكان اعم لدخول ٣ نحو برجل قائم ابوه فيه (ثم نقول اما خروج البديل وعطف البيان وعطف النسق والثأ كيد الذى هو تكرير لفظى او معنوى فظاهر واما الثأ كيد المفيد للاحاطة فداخل في هذا الحد ٤ اذكلهم في جاءنى

على احاطة الجمى للقوم واما كون القوم مشمولاً للمجى فامر لازم لا معنى مقصود

اصلى فلفظ كلهم يدل على ٧ حال النسبة قصدا لاعلى معنى في متبوعه وان فهم منه ذلك ضمنا ٧ احاطة نسخ

القوم كلهم يدل على الشمول الذي في القوم (فان قال شرط هذا المعنى الذي يدل عليه الوصف ان لا يفهم من المتبوع والشمول يفهم من القوم وكذا في جاءني الزيدان كلاهما) فالجواب ان ذكر هذا الشرط ليس في حدك مع انه يلزم منه ان لا يكون واحدة واثنين في قوله تعالى ﴿ نفخة واحدة ﴾ واليهين اثنين ﴿ نعمتا ﴾ (قوله مطلقا) فصد به اخراج الحال في نحو قولك ضربت زيدا مجردا فان مجردا دال على معنى في زيدا لكن لا مطلقا بل مقيد بحال الضرب (هـ) اقول قد خرج الحال عن الحد بقوله تابع بزعمه لانه ليس باعراب سابقه من جهة واحدة هذا (ولا يبعد لو حددنا الوصف العام اى ما وضع من الاسماء وصفا سواء استعمل تابعا او لا بان نقول هو اسم وضع دالا على معنى غير الشمول وصاحبه صحيح التبعية ٦ لكل ما يخص صاحبه فقولنا اسم يخرج الجمل الاسمية والفعلية وان صح وقوعها نعمتا تابعا في نحو جاءني رجل ضرب ابوه او ابوه ضارب وقولنا وضع يخرج الفاظ العدد في نحو جاءني رجال ثلاثة لان وضعها لمجرد العدد وكذا سائر المقادير نحو عندي زيت رطل ويخرج اسماء الاجناس سواء وقعت صفات نحو برجل اسد او لا نحو زيد اسد فانها وان دلت على معان لكنها ليست كذلك بحسب الوضع وكذا يخرج نحو صوم وعدل في رجل صوم وعدل لانه ليس بالوضع فلا يدخل في الصفات العامة بل يدخل في حد الصفة الخاصة كما يجيء فيقال ان اسد وصوم في برجل اسد ورجل صوم صفة وكذا نحو اى رجل لانه في الاصل للاستفهام وقولنا على معنى يخرج الفاظ التوكيد الالتي للشمول فان نحو نفسه لا يدل على معنى في شئ بل مدلوله نفس متبوعه وقولنا غير الشمول يخرج الفاظ الشمول في التوكيد نحو كلاهما وكله واجمع ومرادفاته وجاءني القوم ثلاثهم عند التميميين كما مر في الحال اذ كل ذلك يدل على الشمول وصاحبه اى جميعها او جميعهم وقولنا وصاحبه يخرج المصادر ويدخل اسماء المكان والزمان والالة وقولنا صحيح التبعية يخرج هذه الاسماء لانها لم توضع صحيحة التبعية لغيرها بل لوجرت صفات في بعض المواضع نحو رجل مثقب فليس ذلك من حيث الوضع كحمار في مررت برجل حمار وقولنا لكل ما يخص صاحبه يخرج اسماء الاجناس فانها لا يصح ان تتبع بالوضع الالهم فقط دالة على معنى فيه نحو هذا الرجل وايها الرجل ومع هذا فهى اسماء لصفات عامة وكذا يخرج اسم الاشارة لمخصوصه كما يجيء في بعض الموصوفات ويدخل في قولنا صحيح التبعية الحال وخبر المبتدأ وغير ذلك في نحو جاءني زيد راكبا وزيد عالم والعالم زيد فانها صفات وان لم تتبع شيئا لكنه يصح تبعها وضا ٧ (ونقول في حد الوصف الخاص اى التابع هو تابع دال على ذات ومعنى غير الشمول في متبوعه او متعلقه مطلقا فيدخل فيه التابع في نحو هذا الرجل ورجل اى رجل ورجل تيمى ورجل حسن وجهه ورجل حمار وغير ذلك ويخرج البدل في نحو اعجبني زيد عمله ﴿ قوله ﴾ وفأدته تخصيص او توضيح وقد يكون لجرد الشاء او الذم او التأكيد نحو نفخة واحدة ﴿ معنى التخصيص في اصطلاحهم تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات وذلك ان رجل

هـ قوله (اقول قد خرج
آه) هذا كلام صحيح
والمصنف معترف به لكنه
يجعل ذلك احترازا لدفع
الوهم بناء على اشتراك
الحال مع النعت في الدلالة
على هيئة الذات وافتراقهما
في التقييد والاطلاق ونظير
هذا الاحتراز قد وقع في
تعريف الفاعل
٦ لكل ما يماثله تعريف
وتكبرا نسخه

٧ وصفا نسخه

في قولك جاءني برجل صالح كان بوضع الواضع محتملا لكل فرد من افراد هذا النوع فلما قلت صالح قلت الاشتراك والاحتمال ومعنى التوضيح عندهم رفع الاشتراك الحاصل في المعارف اعلا ما كانت اولاً نحو زيد العالم والرجل الفاضل (قوله وقد يكون لمجرد التثنية) لفظة قد التي هي للتقليل في المضارع مؤذنة بان مجيئه لمجرد التثنية او الذم او التوكيد قليل وانما يكون لمجرد التثنية او الذم اذا كان الموصوف معلوما عند المخاطب سواء كان مملا شريك له في ذلك الاسم نحو ﴿ بسم الرحمن الرحيم ﴾ اذلا شريك له تعالى في اسم الله ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او كان مملا شريك فيه نحو اتاني زيد الفاضل العالم والفاسق الخبيث اذا عرف المخاطب زيدا الا كفي قبل وصفه وان كان له شركاء في هذا الاسم وانما يكون الوصف لتأكيد اذا افاد الموصوف معنى ذلك الوصف مصرحا بالتضمن نحو ﴿ نفخة واحدة والهين اثنين ﴾ فان كان ذلك المعنى المصرح به في المتبوع شمولاً واحاطة فالتابع تأكيد لصفة نحو الرجلان كلاهما والرجال كلهم وان لم يكن فهو صفة كما في قوله تعالى ﴿ الهين اثنين انما هوالة واحد ﴾ وان كان معنى التابع معنى المتبوع سواء بالمطابقة فالتابع تأكيد تكرير نحو الرجل نفسه وزيد زيد وقد يجرى لمجرد الترجيح نحو انا زيد البائس الفقير ﴿ قوله ﴾ ولا فرق بين ان يكون مشتقا وغيره اذا كان وضعه لغرض المعنى عموما مثل تميمي وذئب مال او خصوصا مثل مررت برجل اي رجل ومررت بهذا الرجل وبزيد هذا (قال في الشرح يعني ان معنى النعت ان يكون تابعا يدل على معنى في متبوعه فاذا كانت دلالة كذلك صح وقوعه نعتا ولا فرق بين ان يكون مشتقا وغيره لكن لما كان الاكثر في الدلالة على المعنى في المتبوع هو المشتق توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط حتى تأولوا غير المشتق بالمشتق هذا كلامه ﴿ اعلم ان جمهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق فلذلك استضعف سيويوه نحو مررت برجل اسد وصفا ولم يستضعف بزيد اسدا حالا فكانه يشترط في الوصف لا في الحال الاشتقاق وفي الفرق نظر والنحاة يشترطون ذلك فيهما معا والمصنف لا يشترطه فيهما ويكتفي بكون الوصف دالا على معنى في متبوعه مشتقا كان او لا وبكون الحال هيئة للفاعل او المفعول (قوله اذا كان وضعه لغرض المعنى عموما) اي وضع للدلالة على معنى في متبوعه في جمع استعمالاته كالمنسوب وذالمضاف الى اسم الجنس فان لهما موصوفا في جميع المواضع اما ظاهرا او مقدرا فالمراد بالموضوع لغرض المعنى عموما الوصف العام وقد حددناه ومن الجامد الموضوع كذلك كل موصول فيه الالف واللام كالذي والتي وفروعهما ٣ وذو الطائفة لان الذي قام بمعنى القائم (قوله او خصوصا) يعني به ان يوضع للدلالة على معنى في متبوعه في بعض استعمالاته وهي كاسم الجنس الجامد بالنظر الى اسم الإشارة فانه اذن موضوع للدلالة على معنى فيه اي في اسم الإشارة نحو هذا الرجل كما ذكرنا في باب النداء اما لوجعلته صفة لغير اسم الإشارة نحو مررت بزيد الرجل اي الكامل في الرجولية فليس الجنس موضوعا لمعنى في متبوعه لان استعمال الرجل بمعنى الكامل في الرجولية ليس وضعيا كما ان استعمال

٣ واما ذواتي في لغة طي
بمعنى الذي فحقها ان يوصف
بها المعارف تقول انا ذو
عرفت صحاح

اسد بمعنى شجاع في قولك مررت برجل اسد ليس وضعيا (فان قيل لم يلزم ان يوصف
باسماء الاجناس باقيا معناها على ما وضعت له سائر المبهمات التي هي غير اسماء الاشارة
كاجاز وصفها بها فيقال مررت بشخص رجل وبسبع اسد كما يقال بهذا الرجل وبذلك
الاسد فان شخصا وسبع مبهمان كاسم الاشارة (قلت لتجرد الموصوف في مثله عن فائدة
زائدة على ما كان يحصل من اسماء الاجناس لو لم تقع صفات اذ قولك مررت برجل يفيد
الشخصية واسد يفيد السبعية بخلاف رجل طويل ورجل عالم فان العلم والطول يكونان
في غير الرجل ايضا ولهذا يحذف الموصوف في الاغلب مع قرينة دالة عليه نحو قوله
* ٤ رباء شماء لا يأوى لقلتها * الا السحاب والاوب والسبل * وكالاورق في الحمام
والاطلس في الذئب والغبراء والخضراء في الارض والسماء اما قولك هذا الرجل
فللموصوف فائدة جعل الوصف حاضرا معنيا وفي يائها الرجل للموصوف فائدة منع
حرف النداء من مباشرة ذي اللام ومن الموضوع للدلالة على معنى في متبوعه خصوصا
على ما قال المصنف اي واسم الاشارة في نحو مررت برجل اي رجل وبزيد هذا
فاي انما تقع صفة للنكرة فقط بشرط قصدك للمدح واسم الاشارة يقع وصفا للعلم
والمضاف الى المضمر والى العلم والى اسم الاشارة لان الموصوف اخص او مساو واما
في غير هذه المواضع فلا يقع صفة (والذي يقوى عندي ان اي رجل لا يدل بالوضع
على معنى في متبوعه بل هو منقول عن اي الاستفهامية وذلك ان الاستفهامية موضوعة
للسؤال عن التعيين وذلك لا يكون الا عند جهالة المسؤل عنه فاستعيرت لوصف الشيء
بالكمال في معنى من المعاني والتجرب في حاله والجامع بينهما ان الكمال البالغ غاية الكمال
بحيث يتجرب منه يكون مجهول الحال بحيث يحتاج الى السؤال عنه (ومن ثمة قال الفراء
في ما احسن زيدا ان ما استفهامية ولهذا المعنى شرط في اي الواقعة صفة ان تكون
صفة للنكرة حتى تضاف الى النكرة لان المضافة الى المعرفة ليس فيها ابهام كامل
اذ معنى اي الرجلين هو من هو من بين هذين الرجلين وكذا اي الرجال هو بخلاف
اي رجل هو فمعناه اي فرد هو من افراد هذا الجنس كما مر في باب الاضافة واذا جاءت
بعد المعرفة فانصبها على الحال نحو هذا زيدا رجل وتجاوز المخالفة بين الموصوف
والمضاف اليه لفظا اذا توافقا معنى نحو مررت بجارية ايمامة وايمامة واما اسم
الاشارة فانما يقع وصفا للعلم والمضاف الى المضمر والى العلم والى اسم الاشارة لان الموصوف
اخص او مساو واما في غير هذه المواضع فلا يقع صفة فلذا عدم الموضوع للدلالة على
المعنى خصوصا وجب ما ذكره من الجوامد قياسي عموما كان كالنسب وذو والموصول
ذو اللام وذو الطائفة او خصوصا كاي التابع للنكرة واسم الجنس التابع لاسم الاشارة
واسم الاشارة التابع لما ذكرنا (وقد بقي من الجوامد الواقعة صفة اشياء لم يذكرها
المصنف وهي على ضربين قياسي وسماعي فمن القياسي كل وجد وحق تابعة للجنس
مضافة الى مثل متبوعها لفظا ومعنى نحو انت الرجل كل الرجل وجد الرجل وحق
الرجل هذا هو الاغلب الاحسن ويجوز على ضعف انت المرء كل الرجل وجد الرجل

٤ قوله (رباء آه) رباء فعال
من ربأت الجبل صعده
وشماء صفة هضبة
والاوب المطر لانهم يزعمون
ان السحاب يأخذ الماء من
الارض فهو يأوب اليها
والسبل المطر بين السماء
والارض ومن العلوم ان
المرتفعة بهذه الصفة
لاتكون الاهضبة

٥ من القياسي عموما
نسخه

٦ نحو انت نسح

وحق الرجل ولا تتبع غير الجنس فلا يقال انت زيد كل الرجل وذلك لان الوصف بهذه
الفاظ الثلاثة كالتأكيده اللفظي فلهذا لم يحز انت المرء كل الرجل وليس في زيد معنى
الرجولية حتى يؤكد بكل الرجل ويوصف بها التكرات ايضا ٦ فيقال انت رجل
كل الرجل وحق رجل وجد رجل ومعنى كل الرجل انه اجتمع فيه من خلال الخير ما تفرق
في جميع الرجال ومعنى جد الرجل او كان مأسواك هزل وحق الرجل اى من سواك
باطل وهما من باب جرد قطيعة ويقال ايضا في الذم انت اللثيم جد اللثيم وحق اللثيم
وانت لثيم جد لثيم وحق لثيم ومنه قولك ماشئت من كذا مقصورا على نكرة نحو قولك
جاءنى رجل ماشئت من رجل وما اما نكرة موصوفة بالجملة بعدها او موصولة وهى
خبر مبتدأ محذوف على الحالين والجملة صفة للنكرة اى هو الذى شئت اوشئ شئت ويجوز
ان تكون موصوفة بالجملة بعدها وهى صفة للنكرة قبلها وانما استعمل مادون من لان
مالبيهم امره وان كان من اولى العلم كقوله تعالى ﴿ وما رب العالمين ﴾ وقوله تعالى
﴿ انى نذ لك ما فى بطنى محررا ﴾ وما نحن فيه موضع الابهام وفى معنى قولك رجل
ماشئت من رجل عندى ٨ رجل شرعك من رجل ورجلان حسبك من رجلين ورجال
نهيك اونهاك ٨ او كفيك من رجال ورجل همك من رجل وهدك من رجل كما ذكرنا
فى باب الاضافة والجار والمجرور فى جميع ذلك فيفيدان المذكور هو المخصوص بالمدح
من بين اقسام هذا الجنس اذا صنفوا رجلا رجلا ورجلين رجلين ورجالا رجالا كما قلنا
فى افضل رجل وافضل رجلين وافضل رجال ويجئ مثل ذلك بعد كثيرا مما يقصده
المدح والتعجب نحو اياك من ليل ولله در زيد من رجل وقاته الله من شاعر وقال عز
من قائل والمعنى فى الجميع واحد اى هو الممدوح والتعجب منه خاصة من جملة هذا الجنس
اذا فصلوا وقسموا هذا التقسيم وقولهم همك من رجل مصدر بمعنى المفعول اى مهمومك
اى مقصودك او من همه اى اذابه اى يذيك وصف محاسنه كقولهم هذك اى ينقل عليك
عدمناقه من هذه المصيبة اى اوهنته وكسرتة ومن المقيس ايضا ان تكرر الموصوف
وتضيفه الى نحو صدق وسوء نحو عندى رجل رجل صدق ورجل حار سوء والمراد
بالصدق فى مثل هذا المقام مطلق الجودة لا الصدق فى الحديث وذلك لان الصدق
فى الحديث مستحسن جيد عندهم حتى صاروا يستعملونه فى مطلق الجودة فيقال ثوب
صدق وخل صادق الجموضة كما ان الكذب مستهجن عندهم بحيث اذا قصدوا الاغراء
بشئ قالوا كذب عليك (قال عمرو بن معدى كرب لمن شكاليه المعص كذب عليك
العسل اى العسلان بمعنى عليك به والزمه ويجوز ان يريد بالعسل المعروف قال * وذبيانية
اوصت بنها * ٢ بان كذب القراطف والقروف * اى عليكم بهما والاضافة فى نحو
رجل صدق ودائرة السوء للابسة وهم كثيرا ما يضيفون الموصوف الى مصدر
الصفة نحو خبر السوء اى الخبر السيئ فمعنى رجل صدق رجل صادق اى جيد فكأنك
قلت عندى رجل رجل صادق فلما كان المراد من ذكر رجل الثانى صفته صار رجل
مع صفته للاول كما مر فى باب لاء التبرئة فى نحو لاء ماء باردا ويجوز ان يكون الثانى

٧ (قوله رجل شرعك
آه) شرعك اى حسبك
وفى المثل شرعك
ما بلغك المحلا يضرب
فى التبليغ باليسير
٨ (قوله وكفيك) الكفى
مصدر كفى الشئ

٢ (قوله بان كذب
القراطف والقروف)
القرطف القطيفة
والقرف جلد يدبع
بالقرفة وهى قشر
الرمان ويجعل فيه اللحم
المطبوخ بالتوابل

بدلا من الاول كما قيل في قوله تعالى ﴿بالنّاصية ناصية كاذبة خاطئة﴾ الا ان وجوب تطابقهما
تعريفا وتنكيلا يرجح كونه صفة (ومن القياسى الوصف بالمقادير نحو عندى رجال ثلثة قال
عليه السلام) ﴿الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة واحدة﴾ وتقول عندى برقيزان وكذا
الوصف بالذراع والشبر والباع وغير ذلك من المقادير الدالة على الطول والقصر والقلة
والكثرة ونحو ذلك (والسماعى على ضربين اما شائع كثير وهو الوصف بالمصدر والاغلب
ان يكون بمعنى الفاعل نحو رجل صوم وعدل وقد يكون بمعنى المفعول نحو رجل رضى اى
مرضى) قال بعضهم هو على حذف المضاف اى ذو صوم وذو رضى والاولى ان يقال اطلق اسم
الحدث على الفاعل والمفعول مبالغة كما نهما من كثرة الفعل تجسمانه (واما غير شائع وهو
ضروب احدها جنس مشهور بمعنى من المعانى يوصف به جنس اخر كقولك مررت برجل
اسد) قال المبرد هو بتقدير مثل اى مثل اسد ويقوى وتأويله قولهم مررت برجل اسد شدة
اى يشابه الاسد شدة فانتصاب شدة على التمييز من نسبة مثل الى ضمير المذكور كما فى قولك
الكوز ممتلىء ماء على ما ذكرنا فى الحال فى قولهم هوز هير شعرا وقديقال برجل الاسد شدة
وهو بدل عند سيويه ويجوز عند الخليل ان يكون صفة بتأويل مثل الاسد كما ذكرنا
فى قولهم له صوت صوت جار ويقولون مررت برجل نار حرة اى مثل نار حرة
ويجوز ان يكون اسد شدة ونار حرة بمعنى كامل شدة وكامل حرة فلا يكون بتقدير
حذف المضاف بل يكون كقولهم انت الرجل علما كما ذكرنا فى باب الحال والمنصوب
فى هذا الوجه ايضا تمييز من نسبة الكامل الى ضمير المذكور (وقال غير المبرد بل
بتأويل الجوهر فى مثل هذا بما يليق به من الاوصاف فعنى برجل اسداى جرى وبرجل
جار اى بليد ولا معنى للتمييز فى نحو برجل اسد شدة على هذا التأويل قال الشاعر *
وليل يقول الناس من ظلماته * سواء صحيجات العيون وعورها * كان لنا منه بيوتا
حصينة * مسوحا اعاليها وساجا ستورها * اى سودا اعاليها وكشيفا ستورها (وثانيها
جنس يوصف به ذلك الجنس فيكرر اللفظ بمعنى الكامل نحو مررت برجل رجل اى
كامل فى الرجولية ورأيت اسدا اسدا اى كاملا (وثالثها جنس مصنوع منه الشئ
يوصف به ذلك الشئ نحو هذا خاتم حديد) قال سيويه يستكره نحو خاتم طين
وصفة خز وخاتم حديد وباب ساج فى الشعر ايضا (قال السيرافى اذا قلت مررت بسرج
خز صفته وبصحيفة طين خاتمها وبرجل فضة حلية سيفه وبادار ساج بابها وارادت
حقيقة هذه الاشياء لم يجز فيها غير الرفع فيكون قولك بداأة اسد ابوها وانت تريد
بالاسد السبع بعينه لان هذه جواهر فلا يجوز ان ينعت بها قال وان اردت المائلة والحمل
على المعنى جاز هذا كلامه (قلت وما ذكره خلاف الظاهر لان معنى فضة حلية سيفه انها
فضة حقيقة وكذا فى طين خاتمها لكنه جوز على قبح الوصف بالجواهر على المعنى
بتأويل معمول من طين ومعمول من فضة وقريب منه قولهم مررت بقاع عر فح كله اى كائن
من عر فح ومررت بقوم عرب اجعون اى كائين عربا اجعون وان اريد التشبيه كان

معنى بسرج خز صفته اى بسرج لين صفته كالخز وليس بخز وكذا فضة حلية سيفه اى مشرقه وان لم يكن فضة واماطين خاتمها فالتشبيه فيه بعيد ومن غير الشايع قولهم مررت برجل ابي عشرة واخ لك واب لك * قوله (وتوصف النكرة بالجملة الخبرية ويلزم الضمير) اعلم ان الجملة ليست لانكرة ولا معرفة لان التعريف والتكثير من عوارض الذات اذ التعريف جعل الذات مشاربها الى خارج اشارة وضعية والتكثير ان لا يشاربها الى خارج فى الوضع كما يحكى فى باب المعرفة والنكرة واذالم تكن الجملة ذاتا فكيف يعرض لها التعريف والتكثير فيخص قولهم النعت يوافق المعنوت فى التعريف والتكثير بالنعت المفرد (فان قيل فاذالم تكن الجملة لا معرفة ولا نكرة فلم جازنعت النكرة بها دون المعرفة) قلت لمناسبتها للنكرة من حيث يصح تأويلها بالنكرة كما تقول فى قام رجل ذهب ابوه او ابوه ذاهب قام رجل ذاهب ابوه وكذا تقول فى مررت برجل ابوه زيد انه بمعنى كائن ابوه زيدا وكل جملة يصح وقوع المفرد مقامها فلتلك الجملة موضع من الاعراب كخبر المبتدأ والحال والصفة والمضاف اليه ولا نقول ان الاصل فى هذه المواضع هو المفرد كما يقول بعضهم وان الجملة انما كان لها محل فيها لكونها فيها فرعا للمفرد لان ذلك دعوى بلا برهان بل يكفى فى كون الجملة ذات محل وقوعها موقعا يصح وقوع المفرد هناك كفى المواضع المذكورة (وقال بعضهم الجملة نكرة لانها حكم والاحكام نكرات اشار الى ان الحكم بشئ على شئ يجب ان يكون مجهولا عند المخاطب اذ لو كان معلوما لوقع الكلام لغوا نحو السماء فوقنا والارض تحتنا وليس بشئ لان معنى التكثير ليس كون الشئ مجهولا بل معناه فى اصطلاحهم ما ذكرناه الآن اعنى كون الذات غير مشاربها الى خارج اشارة وضعية ولو سلمنا ايضا ان كون الشئ مجهولا وكونه نكرة بمعنى واحد (قلنا ان ذلك المجهول المنكر ليس نفس الخبر والصفة حتى يجب كونهما نكرتين بل المجهول انتساب ما تضمنه الخبر والصفة مضافا الى المحكوم عليه ٩ كعلم زيد فى جاءنى زيد العالم وزيد هو العالم وكذا زيدية المتكلم هى المجهولة فى انا زيد فلا يلزم من تكثير المضمون تكثير المتضمن الذى هو نفس الخبر والصفة واولزم ذلك للزم تكثير كل خبر وكل نعت لانهما حكمان فكان يلزم بطلان نحو جاءنى زيد العالم وانا زيد وجواز هذا مقطوع به وانما وجب فى الجملة التى هى صفة او صلة كونها خبرية لانه انما يحكى بالصفة والصلة لتعرف المخاطب الموصوف والموصول المبهمين بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكر الموصوف والموصول من اتصافهما بمضمون الصفة والصلة فلا يجوز اذن الا ان تكون الصفة والصلة جلتين متضمنتين للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة وهذه هى الجملة الخبرية لان غير الخبرية اما انشائية نحو بعث وطلقت وانت حر ونحوها او طلبية كالامر والنهى والاستفهام والتثنية والعرض ولا يعرف المخاطب حصول مضمونها الا بعد ذكرهما وللمالم يكن خبر المبتدأ معرفا للمبتدأ ولا مخصصا له جاز كونه انشائية كالم فى بابيه ويتبين بهذا وجوب كون الجملة اذا كانت صفة او صلة معلومة المضمون للمخاطب قبل ذكر الموصوف والموصول وقد يوصف بالجملة معرف

٩ فان المجهول فى جاءنى زيد
العالم وزيد هو العالم انتساب
العلم الى زيد ولو وجب تكثير
همالم يحز جاءنى زيد العالم
وانا زيد وجواز مقطوع به
نسخه

وكيف يقدر ما لا يصح
التصريح به

٤ (وقوله هل رأيت الذئب
قط) جملة استفهامية وقعت
صفة للمذق بناء على اضمار
القول والمذق اللبن تختلط بالماء
فتقل بياضه وبصير لونه
يضرب الى الكهبة فيشبه
بلون الذئب

• (قوله اخبر تعله) اصله
تقل من قلاء يقلبه ابغضه
حذفت الياء للجزم لانه جواب
الامر والهاء السكت كافي
كتابه وقولهم لا خبرن خبرك
لا علمن علمك تقول منه خبرته
اخبره خبرا بالضم وخبرة
بالكسر اذا بلوته واختبرته
فقوله اخبر امر بالتجربة وقع
مفعولا ثانيا لوجدت لاصفة
للناس لان الجملة لانقع صفة
للمعرفة بدون توسط الاسم
الموصول فعلم انه مفعول
والمفعول الثاني في باب ظننت
خبر مبتدأ في الاصل وما لا يحتمل
الصدق والكذب لا يكون
خبر المبتدأ فيكون قوله اخبر
تعله محمولا على اضمار القول
اي وجدتهم مقولا فيهم هذا
القول اي ان اخبرتهم ابغضتهم

بلام لا تشير بها الى واحد بعينه كقوله * ولقد امر على اللثم بسبني * لان تعريفه لفظي على
ما يحى في باب المعارف ولا تقدر على ادخال الالف واللام في الوصف لي مطابق الموصوف لفظا
في التعريف (وهذا كما قال الخليل في النعت المفرد نحو ما يحسن بالرجل مثلك ان يفعل ذلك
وما يحسن بالرجل خير منك ان يفعل ذلك ان مثلك وخير نعتان على نية الالف واللام وانما
جزأهم على ذلك اجتماع شيئين كون التعريف في الموصوف لفظيا لا معنى تحت فلا يجوز في العلم
ما يحسن بعبد الله مثلك وكون الوصف مما يمنع جعله مطابقا للموصوف بادخال اللام عليه فلا
يجوز ما يحسن بالرجل شبيه بك لانك تقدر فيه على ادخال الالف واللام نحو بالرجل الشبيه بك
ولا يكون ذلك في كل جملة بل في الجملة المصدرة بالمضارع فلا نقول بالرجل قام ولا بالرجل ابوه
قائم وذلك لان اللام في الوصف مقدرة لتطابق الموصوف تقديره وانما يقدر اللام في الاسم
او في المضارع للاسم نحو يقول ويفوه ونحوه (وقال ابن مالك خير منك ومثلك بدل لاصفة
(قوله ويلزم الضمير) انما اشترط الضمير في الصفة والصلة ليحصل به ربط بين الموصول
وصلته والموصوف وصفته فيحصل بذلك الربط اتصاف الموصوف والموصول
بمضمون الصلة والصفة فيحصل لهما بهذا الاتصاف تخصص وتعرف فلو قلت
مررت برجل قام عمر ولم يكن الرجل متصفا بقيام عمرو بوجه فلا يخصص به فاذا قلت
قام عمرو في داره صار الرجل متصفا بقيام عمرو في داره وقد يندفع الضمير كما مر في
خبر المبتدأ وقد تقع الظلية صفة لكونها محكية بقول محذوف هو النعت في الحقيقة
كقوله * جاؤا بمذق ٤ هل رأيت الذئب قط * اي بمذق مقول عنده هذا القول كما يقع
حالا نحو لقيت زيدا اضربه واقطعه اي مقولا في حقه هذا القول ومفعولا ثانيا في باب ظن
نحو * وجدت الناس ٥ اخبر تعله * قوله (ويوصف بحال الموصوف وحال متعلقه
نحو مررت برجل حسن غلامه فالاول يتبعه في الاعراب والتعريف والتكثير والافراد
والثنية والجمع والتذكير والتأنيث والثاني يتبعه في الخمسة الاول وفي البواقي كالفعل)
قوله (بحال الموصوف) الجار والمجرور في محل الرفع فاعل يوصف اي يجعل حال
الموصوف اي هيئته وصفاله وهو الكثير كما في رجل قائم ومضروب وحسن وقد يجعل حال
متعلق الشيء وصفه لذلك الشيء لتزله منزلة حاله نحو برجل مصرى جاره في
حصول الفائدة بذلك وهذا السببي ان كان منونا فهو يجري على الاول رفعاً ونصباً وجراً
بلا خلاف فيه بينهم نحو مررت برجل ضارب ابوه زيدا وضارب اباه زيدا ولا يكون اذن اسما
الفاعل والمفعول الناصبين للمفعول به ماضيين لما تقدم من انهما لا ينصبان مفعولا به بمعنى الماضي
وان كان مضافا فلا يخلو من ان يكون صفة مشبهة او غيرها والصفة تجب اضافتها الى فاعلها
ان اضيفت نحو برجل حسن الوجه اذ لا مفعول لها وغير الصفة اما ان يكون ماضيا
او غيره فالماضي اللازم مضاف الى الفاعل نحو برجل قائم الغلام ولا يعرف لضافته
الى معموله ولا يجوز اضافة الماضي المتعدي الى الفاعل لانك ان اضيفته الى الفاعل بلا
ذكر المفعول به نحو برجل ضارب الغلام التمس الفاعل بالمفعول فلا يعلم ان اسم الفاعل
سببي وان ذكرت المفعول به لم يحز ايضا لان اسم الفاعل الماضي لا ينصب مفعولا به

وان اضيفته الى المفعول به فلا بد من ذكر الفاعل بعده مرفوعا نحو يزيد ضارب عمرو
 غلامه امس ويزيد ضارب غلامه عمرو اذ لو لم تذكر لكان اسم الفاعل غير سببي ويتعرف
 بالاضافة لانه مضاف الى غير معموله ٥ وان لم يكن السببي ماضيا جاز عند سيويه ان
 ينعت به مطلقا كما في المنون سواء كان حالا او مستقبلا نحو برجل ضارب غلامه زيد
 الآن او غدا وسواء كان علاجا وهو ما كان محسوسا يرى كالمقاتل والضارب او غير
 علاج كالعالم والعارف والمخالط والملازم (وقال يونس لا يخلو من ان يكون حالا او مستقبلا
 فالحال يجب نصبه على الحال وان كان عن نكرة سواء كان علاجا او لا نحو مررت برجل
 ضاربه عمرو ويزيد مخالطه داء (والزمه سيويه تجويز نصبه على الحال مع كونه معرفة
 ٦ لان المانع عنده من اجرائه على الاول الاضافة فينبغي ان يجوز بيزيد الضارب الرجل
 غلامه بنصب الضارب على الحال واما نصبه في نحو يزيد مخالطه داء فربما لا يلزمه لارتكابه
 انه ليس بمضاف الى الضمير وكلامنا في المضاف بل نقول الضمير في محل النصب على انه
 مفعول كامر في الاضافة على مذهب بعضهم (والمستقبل عند يونس يجب رفعه علاجا
 كان او لا على ان يكون هو والمرفوع بعده جملة اسمية صفة للنكرة نحو مررت برجل
 ضاربه عمرو (وسيويه يوافق في جواز النصب في الاول والرفع في الثاني ويخالفه في
 وجوبهما مستشهدا بقول ابن ميادة ٧ ونظرن من خلل الستور باعين * مرضى
 مخالطها السقام صحاح * واسم الفاعل ههنا للاطلاق وحكمه حكم الحال والمستقبل كامر
 في باب الاضافة قال والرواية مخالطها بالجر وانشد غيره * حين ٨ العراقيب العصا
 وتركته * به نفس عال مخالطه بهر * برفع مخالطه وليونس ان يحمل رفعه على الابتداء
 (وقال عيسى بن عمران كان علاجا وجب رفعه على الابتداء حالا كان او مستقبلا واما
 غير العلاج فان كان حالا وجب نصبه على الحال وان كان مستقبلا وجب اتباعه للاولى
 (وسيويه ينازع ايضا في الوجوب لافي الجواز والزمهما سيويه بما لا محيص لهما عنه وذلك
 انه قال المضاف اضافة لفظية كالمنون عند العرب وعند النحاة والمنون سيبيا كان او غيره يجوز
 جريه على الاول علاجا كان او لا حالا كان او مستقبلا وكذا ينبغي ان يكون المضاف المنون
 تقديره ولا سبب في اضافة عارض لا يجاب الرفع او النصب فاجاب احدهما بلا موجب
 تحكم هذا كله اذا اردت اعمال اسم الفاعل عمل الفعل اما اذا لم ترد ذلك وجعلته اسما فليس الا الرفع
 على كل حال نحو مررت برجل ملازمه رجل اي صاحب ملازمته رجل جعلت ملازمة
 بمنزلة مالم يؤخذ من الفعل كما تجعل صاحبه كذا فعلى هذا نقول في المثنى والمجموع برجل
 ملازمه الزيدان وملازمه بنو فلان ومما يقع سيبيا قياسا من غير اسم الفاعل واسم المفعول
 والصنف المشبهة واسم المنسوب نحو برجل مصري حاره لكونه بمعنى منسوب
 فيعمل عمله ومما جاء من ذلك سماحا على قبج سواء نحو مررت برجل سواء هو والعدم وسواء
 ابوه وامه والقصيص المشهور رفع سواء على الابتداء والخبر فعلى هذا يقبح كون
 انذرته ام لم تنذرهم في محل الرفع بانه فاعل سواء في قوله تعالى ﴿ اذ انذرته ام لم

٥ قوله وان لم يكن السببي
 ماضيا جاز عند سيويه آه
 لم يذكر في السببي المضاف
 بمعنى الماضي خلافا في جواز
 وقوعه نعتا فدل على الاتفاق
 كما في المنون مطلقا

٦ قوله (لان المانع عنده
 من اجرائه آه) واذا لم يحز
 الاجراء جاز النصب على
 الحال ان لم يكن التعريف
 مانعا عنده بل وجب ان
 لم يمكن وجه ثالث فتأمل
 ٧ قوله (ونظرن من
 خلل آه) الخلل واحد
 الخلال كجبل وجبال
 وقرئ من خلله ومن
 خلاله

٨ قوله (العراقيب)
 العرقوب العصب الغليظ
 الموترفوق عقب الانسان
 وعرقوب الدابة في رجلها
 بمنزلة الركبة في يدها البهر
 بالضم تنابع النفس وبالفتح
 مصدر يقال بهر الرجل اي
 عليه

تذرههم ﴿ على ان يكون سواء وحده مرفوعا على انه خبر ان بل الوجه ارتفاعه وما بعده على الابتداء والخبر وقبجاه مررت برجل سواء درهمه اى تام فيطلب فاعلا واحدا بخلاف الاول لانه بمعنى مستوفى من اثنين فصاعدا ومن السماعى القبيح قولك برجل حسبك فضله ومررت برجل رجل ابوه اى كامل وكذا المقادير نحو برجل عشرة غلمان وبحية ذراع طولها وكذا الجنس المصنوع منه الشئ نحو بسرج خز صفته وبكتاب طين خاتمه وكذا الجنس المشهور بمعنى من المعانى نحو برجل اسد غلامه اى جرى وكذا قولك برجل مثلك ابوه وبرجل ابى عشرة ابوه وهذه كلها من الجوامد التى تقع صفات لاعلى القياس كما تقدم ذكرها (قوله فالاول يتبعه) اى الوصف بحال الموصوف يتبع الموصوف فى اربعة اشياء ٢ من جملة العشرة الاشياء المذكورة احد تلك الاربعة واحد من الثلاثة التى هى الافراد والتثنية والجمع واما برمة اعشار واكسار وثوب اسمال ٣ ونظفة امشاج فلان ٤ البرمة مجتمعة من الاكسار والاعشار وهى قطعها والثوب مؤلف من قطع كل واحد منها سمل اى خلق والنظفة مركبة من اشياء كل واحد منها مشيج فلما كان مجموع الاجزاء ذلك الشئ المركب منها جاز وصفه بها وجرأهم على ذلك كون افعال جمع قلة فحكمه حكم الواحد قال الله تعالى ﴿ نسفيكم بما فى بطونه ﴾ والضمير للانعام (وقال سيويه افعال واحد لاجمع وجاء قيص شرازم ٥ ولحم خراذيل ٦ وثانها واحد من التعريف والتذكير) واجاز بعض الكوفيين وصف النكرة بالمعرفة فيما فيه مدح او ذم استشهدا بقوله تعالى ﴿ ويل لكل همزة لمزة الذى جمع مالا ﴾ والجمهور على انه بدل او نعت مقطوع رفعا او نصبا كما يحى فى موضعه (واجاز الاخفش وصف النكرة الموصوفة بالمعرفة قال الاوليان صفة لاخران يقومان مقامهما والاولى انه بدل او خبر مبتدأ محذوف وثالثها واحد من التذكير والتأنيث ورابعها واحد من ثلاثة انواع الاعراب التى هى الرفع والنصب والجر وانما تبعه فى هذه العشرة لكونه اياه فى المعنى (قوله والثانى يتبعه فى الخمسة الاول) اى الوصف بحال المتعلق يتبع الموصوف فى اثنين من جملة الخمسة الاول اعنى واحدا من ثلاثة انواع الاعراب وواحد من التعريف والتذكير (قوله وفى البواقى كالفعل) اى هذا السبب فى الخمسة البواقى اى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث كالفعل اى ينظر الى فاعله فان كان الفاعل مفردا او مثنى او مجموعا افراد السبب كما يفرد الفعل وان كان الفاعل مذكرا او مؤنثا طابقه السبب كما يطابق الفعل فاعله فى التذكير والتأنيث او يذكرا اذا كان الفاعل غير حقيقى التأنيث او حقيقيا مفصولا كالفعل ولو نظرت حق النظر لوجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا فى الخمسة البواقى منظورا الى فاعله وكأنا كالفعل لان فاعله حينئذ الضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف فى التثنية والواو فى جمع المذكر العاقل والنون فى جمع المؤنث ويؤنث فى الواحد المؤنث فلذلك قلت برجل ضارب وبرجلين ضارين وبرجال ضارين وبامرأة ضاربة وبامرأتين ضاربتين وبنسوة

٢ قوله (من جملة العشرة الاشياء المذكورة آه) ينبغي ان يجعل بدلا او عطف بيان للعشرة لامضا فاليها العشرة لانه استضعف ذلك كما مر
٣ قوله (ونظفة امشاج) مشيج وامشاج كيتيم وايتام صحاح
٤ البرمة القدر والجمع بلام بالكسر صحاح
٥ الشر ذمة الطائفة من الناس والقطعة من الشئ وثوب شرازم اى قطع صحاح وكذا شرازم
٦ قوله (خراذيل) خردلت اللحم بالذال والذال قطعته صغارا
٦ الخردل معروف والواحد خردلة

ضاربات كما تقول في الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن* قوله (ومن ثم حسن قام رجل قاعد غلانه وضعف قاعدون ويجوز قعود غلانه) أي ومن جهة ان السببي في هذه الخمسة كالفعل حسن قاعد غلانه كما حسن يقعد غلانه وحسن ايضا قاعدة غلانه لان الفاعل مؤنث غير حقيقي كما حسن تقعد غلانه وضعف جاءني رجل قاعدون غلانه لانه بمنزلة يقعدون غلانه ولحاق علامتي التثنية والجمع في الفعل المسند الى ظاهر المثني والجموع ضعيف كما يجيء في اخر الكتاب لكن ضعف قاعدون غلانه واقل من ضعف يقعدون غلانه لان الالف والواو في الفعل فاعل في الاغلب الاكثر وتجريدهما علامتين للتثنية والجمع ضعيف كما يجيء بخلاف الالف والواو في مثني الاسم وجموعه فانهما حرفان وضعا علامتين للمثني والجموع كما مضى في اول الكتاب ولو كانا فاعلين لم يتقلبا في حالتي النصب والجر نحو رأيت قاعدين وقاعدين بل هما في المشتق مثلهما في غير المشتق الذي لافاعل له نحو الزيدان والزيدون وانما جاز قام رجل قعود غلانه وان كان قعود ايضا جمعا كقاعدون لانك اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن في قعود غلانه شبه اجتماع فاعلين كما كان في قاعدون غلانه لمشايبته ليقعدون غلانه الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان تخرج الواو عن الاسمية الى الحرفية او تجعل المظهر بدلا من المضمير او تجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدأ فعلى هذا يضعف مررت برجل قاعدين ابواه لانه كيعدان ابواه بل الوجه برجل قاعد ابواه او برجل قاعدان ابواه* قوله (والمضمير لا يوصف ولا يوصف به) اعلم ان المضمير لا يوصف ولا يوصف به اما انه لا يوصف فلان المتكلم والمخاطب منه اعرف المعارف والاصل في وصف المعارف ان يكون للتوضيح وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل واما الوصف المفيد للذم والذم فلم يستعمل فيه لانه امتنع فيه ما هو الاصل في وصف المعارف ولم يوصف الغائب اما لان مفسره في الاغلب لفظي فصار بسببه واضحا غير محتاج الى التوضيح المطلوب في وصف المعارف في الاغلب واما الجملة على المتكلم والمخاطب لانه من جنسهما واما انه لا يوصف به فلما يجيء من ان الموصوف في المعارف ينبغي ان يكون اخص او مساويا ولا اخص من المضمير ولا مساويا له حتى يقع صفة له وقول بعضهم لم يقع صفة لانه لا يدل على معنى فيه نظر اذ هو يدل على ما يدل عليه مفسره فلورجع الى دال على معنى كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لدل ايضا عليه كقولك زيد كريم وانت هو (واجاز الكسائي وصف ضمير الغائب في نحو قوله تعالى ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ وقولك مررت به المسكين والجهور يحملون مثله على البدل ولم يذكر المصنف انه لا يوصف بالضمير لانه يتبين ذلك بقوله بعد والموصوف اخص او مساو فانه لا شيء اخص من المضمير ولا مساو له* قوله (والموصوف اخص او مساو ومن ثم لم يوصف ذو اللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله) ينبغي اولان تعرف انه ليس مرادهم بهذا انه ينبغي ان يكون ما يطلق عليه لفظ الموصوف من الافراد اقل مما يطلق عليه

لفظ الصفة او مساويا له فان هذا لا يطرده لافي المعارف ولا في النكرات اما في المعارف فانت تقول جاءني الرجل العاقل وهذا الرجل ولقيت الشيء العجيب واما في النكرات فانت تقول رأيت شيئا ابيض وهذا ذات قديمة او واجبة الوجود بل مرادهم ان المعارف الخمس اعني المضمرات والاعلام والمبهمات وذواللام والمضاف الى احدها لا يوصف ما يصح وصفه منها بما يصح الوصف به منها الا ان يكون الموصوف اخص اى اعرف من صفته او مثلها في التعريف فقولك الرجل العاقل الثاني فيه وان كان اخص من الاول من جهة مدلول اللفظ الا انهما من جهة التعريف الطارى على مدليهما الوضعيين متساويان وفي قولك هذا الرجل لفظ هذا اعم من الرجل من حيث انه يصح ان يشار به بوضع واحد الى اى مشار اليه كان لكن التعريف الاشارى اقوى من تعريف ذى اللام كايحى فعلى هذا يختص قولهم الموصوف اخص او مساو بالمعرفة فينبغي ان تعرف مراتب المعارف في كون بعضها اقوى من بعض حتى تبني عليه الامر في قولهم الموصوف اخص او مساو (فالتقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرفة باللام والموصولات وكون المتكلم والمخاطب اعرف المعارف ظاهر واما الغائب فلان احتياجه الى لفظ يفسره جعله بمنزلة وضع اليد وانما كان العلم اخص واعرف من اسم الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الواضع كاعند المستعمل بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الواضع اى ذات معينة كانت وتعيينها الى المستعمل بان يقترب به الاشارة الحسية فكثيرا ما يقع ٢ اللبس في المشار اليه اشارة حسية فلذلك كان اكثر اسماء الاشارة موصوفا في كلامهم ولذا لم يفصل بين اسم الاشارة ووصفه لشدة احتياجه اليه وانما كان اسم الاشارة اخص واعرف من المعرفة باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة بالعين والقلب معا ومدلول ذى اللام يعرف بالقلب دون العين فاجتمع فيه معرفة بالقلب والعين اخص مما يعرف باحدهما ولضعف تعرف ذى اللام يستعمل بمعنى النكرة نحو قوله تعالى ﴿لئن اكله الذئب﴾ كايحى في باب المعرفة والنكرة والموصول كذى اللام واما المضاف الى احد الاربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه سواء لانه يكتسب التعريف منه هذا عند سيبويه (واما عند المبرد فان تعريف المضاف انقص من تعريف المضاف اليه لانه يكتسب منه ولذا يوصف المضاف الى المضمر ولا يوصف المضمر فعنده نحو الظريف في قولك رأيت غلام الرجل الظريف بدل لاصفة وعند سيبويه هو صفة لغلام (ومذهب الكوفيين ان الاعرف العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ذواللام ولعلمهم نظروا الى ان العلم من حين وضع لم يقصده الامدلول واحد معين بحيث لا يشاركه في اسمه ما يماثله وان اتفق مشاركة فيوضع ثان بخلاف سائر المعارف كايحى في باب المعارف (وعند ابن كيسان الاول المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم ذواللام ثم الموصول (وعند ابن السراج اعرفها اسم الاشارة لان تعريفه بالعين والقلب ثم المضمر ثم العلم ثم ذواللام (وقال ابن مالك اعرفها ضمير المتكلم ثم العلم الخاص اى الذى لم يتفق له مشارك وضمير المخاطب جعلهما

في درجة ثم ضمير الغائب السالم من ابهام اى الذى لا يشته مفسره ثم المشار به والمنادى ثم
الموصول وذو الاداة والمضاف بحسب المضاف اليه (اقول المشهور الذى عليه الجمهور فاذا تقرر
ذلك فان وجدت الاخص في مذهب تابع الغير الاخص فهو بدل عند صاحب ذلك المذهب
لاصفة فاسم الاشارة في قولك يزيد هذا بدل عند ابن السراج صفة وعند غيره وعليه فقس
وانما لم يحز ان يكون النعت اخص من المنعوت لان الحكمة تقتضى ان يبدأ المتكلم بما هو اخص
فان اكتفى به المخاطب فذال ولم يحتاج الى نعت والازاد عليه من النعت ما يزداد به المخاطب معرفة
(فاذا ثبت ذلك رجعنا الى التفصيل وبنينا على مذهب سيديويه في ترتيب المعارف اذ هو اولى
واشهر) فنقول المضمحل لا يوصف ولا يوصف به كما تقدم والعلم لا يوصف به لانه لم يوضع الا للذات
المعينة لا للمعنى في ذات ولذلك اذا نقل الى العلمية عن الجنسية اسم دال على معنى اتضح ذلك المعنى
بالسمية نحو احر و اشقر اذا سميت بهما ولا يقع من الموصولات وصفا الا ما في اوله اللام نحو
الذى والى واللاق وبابها لمشايتها لفظا للصفة المشبهة في كونه على ثلاثة ٢ فصاعدا بخلاف
من وما وما اى الموصول فلم يقع وصفا لان الاغلب فيه الشرط والاستفهام ووقوعه موصولا
قليل فروعى ذلك الاكثر وانما يوصف بذو الطائفة وان كانت على حرفين كما في قوله * قولا
لهذا المرء ذوجاء ساعيا * هلم فان المشرقي الفرائض * لمشايتها لذو الموضوع لا يوصف باسماء
الاجناس نحو رجل ذو مال واما وقوع الموصول موصوفا فلم اعرف له مثالا قطعيا (بلى قال
الزجاج ان الموفون صفة لمن آمن كما يحكى والظاهر انه مستغن بالصلة عن الصفة فالعلم ينعت
بالمبهمين وذى اللام وبالمضاف الى العلم والى احد المبهمين والى ذى اللام ولا ينعت بالمضاف الى
المضمحل لانه اعرف من العلم اذا اعتبار المضاف في التعريف بالمضاف اليه واما اسم الاشارة فلا يوصف
الا بذى اللام والموصول لما يحكى وكان القياس ان يوصف كل واحد من المبهمين وبذى اللام
وبالمضاف الى احدهما الثلاثة وذو اللام لا يوصف الا بمثله او بالمضاف الى مثله او بالموصول لانه
مثله على ما بينا (وزعم بعضهم انه يوصف بجميع المضافات فاجاز بالرجل صاحبك وصاحب
زيد قال والمنع منه تعسف) وعلى مذهب سيديويه لو جاء مثل ذلك فهو بدل لصفة فان جعلنا
المضاف موصوفا قلنا المضاف الى المضمحل ينعت بكل واحد من المبهمين وبذى اللام وبالمضاف
الى المضمحل والى العلم والى كل واحد من المبهمين والى ذى اللام ٤ واما المضاف الى اسم الاشارة
فينعت بكل من المبهمين وبذى اللام وبالمضاف الى احد هذه الثلاثة واما المضاف الى ذى
اللام فينعت بذى اللام وبالمضاف اليه وكذا المضاف الى الموصول ينعت بهما هذا
كله على مذهب سيديويه الذى عليه الجمهور (ولك بعد ان عرفت مذهب غيره ان تصف
المعارف بعضها ببعض على وفق مذاهبهم وان جاء على غير ما يقتضيه مذهب بعضهم
فهو عنده بدل لا يوصف على مامر وقدتين بما ذكرنا معنى قوله ومن ثم لم يوصف ذو اللام
الا بمثله او بالمضاف الى مثله ويوصف بالموصول ايضا كقوله * لهذا المرء ذوجاء
ساعيا * قوله (وانما التزم وصف باب هذا بذى اللام لابهام ومن ثم ضعف مررت

٢ احرف نسخة

٤ واما المضاف الى العلم فينعت
بكل واحد من المبهمين وبذى
اللام وبالمضاف الى المضمحل
وبالمضاف الى العلم والى كل
من المبهمين والى ذى اللام
واما المضاف الى اسم آه
نسخه

٦ فعلى نسخة زيادة بان
اي حكمك بان آه

بهذا الابيض وحسن بهذا العالم) كأنه سئل فقل كان الواجب بناء على قولك ٦ بان
الموصوف اخص او مساو ان يوصف اسم الاشارة بكل واحد من المبهمين وبذى اللام وبالمضاف
الى احد الثلاثة وهذا لا يوصف الابدى اللام والموصول نحو بهذا الرجل وبهذا الذى قال
كذا وبهذا ذو قال كذا على اللغة الطائيه (فاجاب بقوله للابهام اى اسم الاشارة مبهم الذات
وانما يتعين الذات المشار اليها به اما بالاشارة الحسية او بالصفة فلما قصد تعيينه بالصفة لم يمكن
تعيينه بمبهم اخر مثله لان المبهم مثله لا يرفع الابهام فلم يبق الا الموصول او ذو اللام او المضاف
الى احدهما وتعريف المضاف بالمضاف اليه والى القى بالحكمة ان يرفع ابهام المبهم بما هو متعين
فى نفسه كذى اللام لا بالشيء الذى يكتسب التعريف من معرف غيره ثم يكتسب المبهم منه
تعريفه المستعار فاقصر على ذى اللام لتعيينه فى نفسه وحل الموصول عليه لانه مع صلته بمعنى
ذى اللام فالذى ضرب بمعنى الضارب وايضا الموصول الذى يقع صفة ذو لام وان كانت
زائدة الا ذو الطائيه وقد ذكرنا طرفا من حال المبهم الموصوف بذى اللام فى باب المنادى فليرجع
اليه وقد ذكرنا هناك ان بعضهم يقول ان ذا اللام عطف بيان لاسم الاشارة (قوله ومن ثمه
ضعف) اى من جهة ان المراد من وصف المبهم تبين حقيقة الذات المشار اليها بضعف بهذا
الابيض لان الابيض عام لا يخص نوعا دون اخر كالانسان والفرس والبقر وغيرها بخلاف هذا
العالم فان العالم مختص بنوع من الحيوان فكانك قلت بهذا الرجل العالم * ولا بأس ان نذكر
بعض ما اغفله المصنف من احكام النعت وهى اقسام (احدها جمع الاوصاف مع تفرق
الموصوفات * اعلم انه اذا كان العامل واحدا وله معمولان متفقان فى الاعراب بسبب
عطف احدهما على الاخر فان اتفقا تعريفا وتنكيلا جازا افراد كل واحد منهما بوصف وجاز
جمعهما فى وصف واحدا فالاول نحو جاءنى زيد الظريف وعمرو الظريف والثانى نحو جاءنى
زيد وعمرو الظريفان ورأيت رجلا وامرأة ظريفين واذا جمعتهما فى النعت غلبت التذكير على
التأنيث كما رأيت والعقل على غيره نحو مررت بالزبدى وفرسيهما المقلين وكذا فى خبر المبتدأ
والحال ونحوهما نحو الزيدان والحمر مقبلون وجاءنى زيد وهند والحمار مسرعين وان اختلفا
تعريفا وتنكيلا لم يمكن جمعهما فى وصف واحدا فلا تقول هذه ناقة وفصيلها الراتعان ولا راتعان
لا متناع تخالف النعت والمنعوت تعريفا وتنكيلا فاما ان تفرد كل واحد منهما بنعت او تجمعهما
فى نعت مقطوع نحو جاءنى رجل وزيد الظريفين وان اتفقا اعرابا لا بسبب العطف
نحو اعطيت زيدا اياه فلا يجوز جمعهما فى وصف واحد بل تفرد كلا منهما بوصف
او تجمعهما فى نعت مقطوع لان التابع فى حكم المتبوع اعرابا فلا يكون اسم واحد
مفعولا اول وثانيا فان كان العامل واحدا ومعمولا مختلفي الاعراب فان اختلفا معنى
ايضا لم يجوز جمعهما فى وصف فاما ان تفرد كلا منهما بوصف او تجمعهما فى نعت
مقطوع فان افردت فالاولى ان يكون نعت كل واحد الى جنبه نحو لقي زيد الظريف
عمرا الظريف ويجوز جمعهما نحو لقي زيد عمرا الظريف الظريف نعت الثانى بجنبه

ونعت الاول بعد نعت الثاني لانه اذا كان لا بد من الفصل بين النعت ومنعوتة ففصل احدهما من صاحبه اولى من فصلهما معا كما مضى مثله في الحال وكذا حالهما عند البصر بين اذا اتفقا معنى نحو ضارب زيد عمرا (واجاز هشام وتعلب جمعهما في نعت نظرا الى المعنى اذ كل واحد منهما فاعل ومفعول من حيث المعنى الا ان هشاما يغلب مراعاة جانب الفاعل لانه معتمد الكلام فيرفع الوصف نحو ضارب زيد عمرا الظريفان وتعلب يسوى بين الرفع والنصب لتساويهما في المعنى وان لم يكن العامل واحدا فاما ان يكون العمل واحدا او لا وفي الاول ان كان العامل مكررا للتأكيدي كان العاملان من نوع واحد اي كانا ٢ رافعين او ناصبين او كانا اسمين جارين ٣ او مبتدئين او خبرين وكان احدهما معطوفا على الاخر والمعمولان مشتركان في اسم واحد كان يكونا فاعلين او مفعولين او خبرين او مبتدئين جاز عند سيبويه والتحليل جمعهما في وصف اذا اتفقا تعريفا وتنكييرا نحو قام زيد وقعد عمرو والظريفان وضربت زيدا واكرمت ٤ بكرا الطويلين وجاءني غلام زيد وابو عمرو والظريفين واخوك زيد وابوك عمرو والظريفان سواء كان الظريفان صفة للمبتدئين او للخبرين (والمبرد والزجاج وكثير من المتأخرين يأبون جواز ذلك الا اذا اتفق العاملان معنى مع الشروط المذكورة نحو جلس اخوك وقعد ابوك الكريمان) والمبرد يمنع نحو هذا رجل وتلك امرأة منطلقان لاختلاف اسمي الاشارة قريبا وبعد اخلاف سيبويه فانه جعل خبريهما كفعا على الفعلين المختلفين فان لم يعطف احدهما على الاخر او لم يشترك المعمولان في اسم خاص او لم يتفقا تعريفا وتنكييرا لم يجز جمعهما في وصف فلا تقول هذه جارية اخوى ابنين لفلان كرام على ان كرام وصف لاهوى ولا بين معا بل تقول كراما على القطع وكذا تقطع نحو هذا فرس اخوى ابنيك العقلاء الحكماء وذلك لان احدهما ليس معطوفا على الاخر كذا لا تقول هذا رجل وفي الدار اخر كريمان لان المعمولين لم يشتركا في اسم خاص لان احدهما مبتدأ والاخر خبر وكذا لا تقول جاءني زيد وذهب رجل كريمان بل تقطع لاختلاف المعمولين تعريفا وتنكييرا (وذهب بعض المتأخرين الى وجوب القطع عند اختلاف العاملين مطلقا لان العامل في النعت والمنعوت شيء واحد على الصحيح فيلزم كون الصفة معمولة لعاملين وان لم يكن العاملان من نوع واحد نحو ضربت زيدا وان عمرا قائم ونحو هذا لغلام زيد فالجمهور منعوا جمعهما في وصف) واجازه بعضهم نحو لغلام زيد الظريفين وان اختلف العاملان والعمل معا فالجمهور على ايجاب قطع النعت المشترك فيه الا لكسائي فانه اجاز جمعهما في وصف عند تقارب المعنى نحو ضربت زيدا والمهان عمرو الظريفان لان زيدا وعمرا مهانان معا * واعلم انه لا يجوز نحو من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين على القطع لانك لا تنثنى الاعلى من اثنته وعلمته ولا يجوز ان تخلط من تعلم بمن لاتعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة (وثانيها تفريق الصفات مع جمع الموصوفات * اعلم ان الموصوف اذا كان مجموعا متغاير الصفات فاما ان تجيء

- ٢ اسمين او فعلين او حرفين
نسخه
٣ او حرفين نسخه
٤ عمرا الظريفين او نسخه

بالصفات على وفق عدده او اقل في الاول يجوز الاتباع والقطع الى الرفع على انه خبر مبتدأ محذوف او مبتدأ محذوف الخبر تقول مررت بثلاثة رجال شاعروا كاتب وبرزازوا اذا رفعت فالتقدير بعضهم شاعر وبعضهم كاتب وبعضهم برزازا و شاعروا كاتب وبرزازوا منهم شاعر ومنهم كاتب ومنهم برزازا ولو تخالفا تعريفا وتنكيرا فقطع الوصف الى الرفع فقط اولى ان لم يكن هناك للحال معنى نحو بالرجلين قصير وطويل ويجوز قطعه الى النصب ايضا على الحال ان كان لهما معنى نحو بالرجلين ضاحكا وبكا كذا ولا يمنع في الوجهين الاتباع على البدل ويجوز القطع الى الرفع في خبر نواسخ الابتداء نحو قوله * فلا تجعلى ضيفي ضيف مقرب * وآخر معزول عن البيت جانب * اى منهما ضيف مقرب ومنهما آخر معزول وقوله * فاصبح في حيث التقينا ٢ شريدهم * طليق ومكتوف اليدين ومن عفا * اى منهم طليق وقوله من عفا اى ازعه الموت اى قاربه وفي الثانى اى فيما كان الصفات فيه اقل الرفع لا غير على القطع نحو رأيت ثلاثة رجال كاتب وشاعر (وقد اجاز بعضهم وصف البعض دون البعض محتجا بقوله * ٣ كان حولهم لما استقلت * ثلاثة اكلب يتطاردان * واما ان كان الموصوف متحد والصفات متعددة نحو مررت برجل شاعر كاتب برزازا فاولى الاتباع ويجوز القطع على تقدير هو شاعر ولا يجوز تقدير منهم كاتب ولا بعضهم كاتب (وثالثها قطع الصفة رفعا او نصبا * اعلم ان جواز القطع مشروط بان لا يكون النعت للتأكيد نحو امس الدابرونقحة واحدة لانه يكون قطعاً للشيء عما هو متصل به معنى لان الموصوف في مثل ذلك نص في معنى الصفة دال عليه فلهذا لم يقطع التأكيد في نحو جاءنى القوم اجمعون اكتبون والشرط الاخر ان يعلم السامع من اتصاف المنعوت بذلك النعت ما يعلمه المتكلم لانه ان لم يعلم فالمنعوت محتاج الى ذلك النعت ليبينه ويميزه ولا قطع مع الحاجة وكذا اذا وصفت الموصوف بوصف لا يعرفه المخاطب لكن ذلك الوصف يستلزم وصفا آخر فلك القطع في ذلك اثنان في اللازم نحو مررت بالرجل العالم المبجل فان العلم في الاغلب مستلزم للتبجيل ومع اجتماع الشرطين جاز القطع وان كان نعنا اول كقوله تعالى ﴿ وامرأته حائلة الخطب ﴾ وقولك الحمد لله الحميد (وشرط الزجاجة في القطع تكرار النعت والآية رد عليه) فنقول ان كان النعت المراد قطعه معرفة وجب ان لا يكون المنعوت اسم الإشارة لما ذكرنا ان اسم الإشارة محتاج الى نعته ليتبين ذاته وان كان نكرة فالشرط سبقه بنعت آخر مبين وان لا يكون النعت الثانى ايضا لمجرد التخصيص لانه اذا احتاجت النكرة الى الف نعت لتخصيصها لم يحز القطع اذ لا قطع مع الحاجة والاعرف مجئى نعت النكرة المقطوع بالواو الدالة على القطع والفصل اذ ظاهر النكرة محتاج الى الوصف فاكد القطع بحرف هو نص في القطع اعنى الواو * قال * ويأوى الى نسوة عطل * وشعثا مراضيع مثل السعالى * ويجوز في المعرفة ايضا القطع مع الواو كقول الخرنق * لا يبعدن قومي الذين هم * سم العداة وآفة الجزر * ٤ النازلين بكل معترك * والطيبون معا قد الازل * والواو في النعت المقطوع اعتراضية

٢ قوله (شريدهم)
الشريد الطريد من عفا
زعفه اى قتله مكانه وكذلك
ازعه اذا قتله سريعا كذا
في الصحاح ٣ قوله (كان
حولهم) المحول بالضم
بلا هاء الابل التى عليها
الهودج كانت فيها النساء
اولا بمعنى الاحال ايضا واما
المجولة بالفتح والهاء فهى
الابل التى تحمل

٤ النازلون والعاين نسخته

نصبته اورفعته ويجوز مخالفة النعت المقطوع للمنعوت تعريفا وتنكيرا كقوله تعالى ﴿وَبَلِّغْ لِكُلِّ هُمْزَةٍ لَمْزَةً﴾ الذي جمع مالا وعدده ﴿وَإِذَا كَثُرَتْ نَعْمَتُ شَيْءٍ﴾ معلوم اتبعت او قطعت او اتبع بعض دون بعض بشرط تقديم الاتباع اذا الاتباع بعد القطع فيجوز الاكثر في كل نعت مقطوع ان يكون مدحا او ذما او ترجحا نحو الحمد لله الحميد ومررت بزيد الفاسق وبعمرو المسكين وقد يكون تشديعا نحو بزيد الغاصب حتى وقد ذكرنا في النداء حال هذه المنصوبات والمرفوعات (ويونس اوجب الاتباع في الترجيح اما على النعت فيما يمكن واما على البدل فيما لم يمكن نحو رأيت البائس ومررت به المسكين) والخليل اجاز قطعه رفعا ونصبا كما في المدح والذم ولولم يتضمن النعت شيئا من المعاني المذكورة لم يحز قطعه كقولك بزيد البزاز او صاحب الثياب الابعدل ولكن فانه يجوز قطع ما بعدهما على الرفع قصدت المعاني المذكورة او لا وسواء كان المعطوف عليه نعتا ولا لانهما حرفان للاضراب والاستدراك فهما مؤذنان بالقطع تقول مررت برجل قائم بل قاعد وفي غير النعت ما زيد قائما بل قاعد ولكن قاعد وربما قطع النعت الاول بالواو هـ والاتباع باق بحاله اذا طال ذيل المنعوت كما قال الزجاج في ﴿ولكن البر من آمن الى قوله والموفون بعهدهم﴾ ان الموفون صفة من آمن وهذا الذي ذكرنا من شروط النعت المقطوع انما يعتبر اذا جاز الاتباع على النعت ايضا فاما اذا لم يحز كما في الامثلة المذكورة في القسم الاول اى في جمع الاوصاف مع تفرق الموصوفات فلا (ورابعا حذف الموصوف * اعلم ان الموصوف يحذف كثيرا ان علم ولم يوصف بظرف او جملة كقوله تعالى ﴿وعندهم قاصرات الطرف عين﴾ فان وصف باحدهما جاز كثيرا ايضا بشرط المذكور بعد لكن لا كالاول في الكثرة لان القائم مقام الشئ ينبغي ان يكون مثله والجملة مخالفة للمفرد الذي هو الموصوف وكذا الظرف والجار لكونهما مقدرين بالجملة على الاصح وانما يكثر حذف موصوفيهما بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بمن او بنى قال تعالى ﴿ومنها دون ذلك﴾ وقال ﴿وما من الااله مقام معلوم﴾ اى ما من ملائكتنا الا ملك له مقام معلوم * وقال الشاعر * وما الدهر الا تارتان فنهما * اموت واخرى ابغى العيش اكدح * اى منهما تارة اموت فيها (وحكى سيبويه ما منهم مات الارأيت في حال كذا وقال * فكلمتها نثنين كالماء منهما * واخرى على لوح احمر من الجمر ٦ * وقال * لو قلت ما في قومها لم تبثم * يفضلها في حسب ٧ * وميسم * فان لم يكن كذا لم يقم الجملة والظرف مقامه الا في الشعر قال * انا ابن جلا وطلاع الشيا * متى اضع العمامة تعرفوني * وقال * مالك عندي غير سهم وحجر * ٨ * وغير كبداء شديدة الوتر * كانت بكفى كان من ارمى البشر * وقال * كانتك من جبال بنى اقيش * يقع خلف رجله بشن * وانما كثر بالشرط المذكور لقوة الدلالة عليه بذكر ما اشتل عليه قبله فيكون كانه مذكور * ثم اعلم انه ان صلح النعت لمباشرة العامل اياه جاز تقديمه وابدال المنعوت منه نحو مررت بظريف رجل قال * والمؤمن العائدات الطير يسميها * ركبنا مكة بين الغيل والسند وقريب منه قوله تعالى ﴿وغرايب سود﴾ لان حق غريب ان يتبع اسود لكونه

نحوه

هـ فقط

٦ اى منهما كالماء ٧ (قوله
وميسم) الميسم الجمال تبثم من
اثم كسر تاؤه في لغة ٨ (قوله
وغير كبداء آه) الكبداء قوس
يملاء مقبضها الكف

٢ (قوله ليس لكم بى) بى اى بمثل قوله (هموز) الهمز مثل ٣١٨ الفم والضغط يقال همزت الشئ فى كفى

تأ كيداله نحو اجر قانى وان لم يصلح لمباشرة العامل اياه لم يقدم الاضرورة والنية التأخير
كما تقول فى ان رجلا ضربك فى الدار ان ضربك رجلا واذا وصفت النكرة بمفرد وظرف
او جملة قدم المفرد واخر احد الباقيين فى الاغلب كقوله تعالى ﴿ وهذا كرمبارك انزلناه ﴾
وليس ذلك بواجب خلافا لبعضهم والدليل عليه قوله تعالى ﴿ وهذا كتاب انزلناه مبارك ﴾
وقوله تعالى ﴿ فسوف يأتى الله يقوم بحبهم ويحبونه اذلة ﴾ وقال الشاعر * اقايسيه بطى
الكواكب * وربمانوت الصفقة ولم تذكر لعلها * قال * الايهما الطير المرتبة بالضحى * على
خالد لقد وقعت على لحم * اى لحم اى لحم واذاولى النعت لا او اما وجب تكريره كما ذكرنا فى الحال
قال تعالى ﴿ لا فارض ولا بكر ﴾ وتقول لقيت رجلا اما علما واما جاهلا وقديوصف المضاف
اليه لفظا والنعت للمضاف اذا لم يلبس ويقال له الجر بالجوار وذلك للاتصال الحاصل بين المضاف
والمضاف اليه فجعل ما هو نعت الاول معنى نعت الثانى لفظا وذلك كما يضاف لفظا المضاف اليه الى
ما ينبغى ان يضاف اليه المضاف نحو هذا حجر ضبى وهذا حب رمانى والذى هو لك الحجر والحب
لا الضب والرمان (والخليل بشرط فى الجر بالجوار توافق المضاف والمضاف اليه افرادا وتثنية
وجعا وتذكيرا وتثنية فلا يجزى الا هذان حجرا ضب خربان ولا يجزى خربين خلافا لسيبويه
(واستشهد سيبويه بقوله * فاياكم وحية بطن واد * هموز الناب ٢ ليس لكم بى * بجر هموز
(وقال بعض البصريين ان التقدير هذا حجر ضب خرب حجره بحذف المضاف الى الضمير فاستتر
الضمير المرفوع فى خرب لكونه مرفوعا لقيامه مقام المضاف المرفوع فيكون اصل قوله هموز
الناب هموز ناب حية ثم حذف المضاف اى حية فبقى هموز ناب ثم لما اضعف هموز الى الباب استتر
الضمير فيه كما فى حسن الوجه ٣ * قوله (العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه يتوسط بينه
وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسأأتى نحو قام زيد وعمرو) (قوله مقصود بالنسبة)
يخرج الوصف وعطف البيان والتأ كيد على ما قال لان المقصود فى هذه الثلاثة هو
المتبوع وذلك لانك تبين بالوصف المتبوع بذكر معنى فيه وتوضح بعطف البيان
المتبوع بذكر اشهر اسميه ولا شك انك اذا بينت شيئا بشئ فالمقصود هو المبين والبيان
فرعه وكذا انما تجئ بالتأ كيد اما البيان ان المنسوب اليه مقدما هو المنسوب اليه فى الحقيقة
لا غيره لم يقع غلط ولا مجاز فى نسبة الفعل اليه واما البيان ان المذكور بلفظ العموم باق على
عمومه غير خاص ويعنى بالنسبة نسبة الفعل اليه فاعلا كان او مفعولا ٤ او غيرهما ونسبة
الاسم اليه اذا كان مضافا (قوله ٥ مع متبوعه) يخرج البديل لانه هو المقصود عندهم
دون متبوعه وسندكر الكلام عليه فى باب ونذكر ان عطف البيان هو البديل (ويخرج
بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبلى ولكن وام واما واو ٦ لان المقصود بالنسبة معها
احد الامر بن من المعطوف والمعطوف عليه (قوله يتوسط بينه الى آخره) ليس من تمام
الحد بل هو شرط عطف النسق ذكره بعد تمام حده ولم استغن فى الحد بقولى العطف
تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة ٧ لان الصفات يعطف بعضها

٣ وفى قوله * كبير اناس
فى بجمادى مل * بجر من مل
لمجاورته لاناس تقديرا لا
لجمادى وذلك لان الجار
والجور متعلق بجزم
والتقدير كبير اناس من مل
فى بجمادى او مشبهها لانسخته
٥ (قوله مع متبوعه) يخرج
البديل لانه هو المقصود عندهم
دون متبوعه وسندكر الكلام
عليه فى باب ونذكر ان عطف
البيان هو البديل ويخرج بقوله
مع متبوعه المعطوف بلا
وبلى ولكن وام آه اجيب
عن هذه الثلاثة بان التابع
والمتبوع معا مقصود ان
بالنسبة وان كان احدهما
بالاثبات والاخر بالنفي وهذا
الجواب ظاهر فى لا ولكن
واما فى بل فاما يصح اذا
جعل المتبوع فيه مقابلا
للتابع فى الحكم اثباتا ونفيا
لا اذا جعل فى حكم المكوت
٦ (قوله لان المقصود بالنسبة
معها احد الامر بن آه) قد
يقال احدهما مطلقا نسبة
اليها على السواء فيصدق
انهما من حيث الابهام
مقصود ان بالنسبة وان لم
يكن شئ منهما بخصوصه
مقصودا بالنسبة ٧ (قوله
لان الصفات يعطف آه)
قد جوز الزمخشري وقوع
الواو بين هـ

هـ الموصوف والصفة
لأن كيد اللصوق في مواضع
عديدة من الكشاف وحكم
المص في شرح المفصل في
مباحث الاستثناء ان قوله
تعالى ولها منذرون في
قوله وما اهلكنا من قرية
الاولها منذرون صفة
لقرية فلوا كتنفي بقوله تابع
يتوسط لدخل فيه مثل هذه
الصفة فتأمل وقال في امالي
الكافية ان مثل جاء في زيد العالم
والعالم والعاقل تابع يتوسط
بينه وبين متبوعه احد
العشرة وليس بعطف على
التحقيق وانما هو باق على
ما كان عليه في الوصفية
وانما حسن دخول العاطف
لنوع من الشبه بالمعطوف
لما بينهما من التغاير
هـ ولا يجوز نسخه

على بعض كقوله * الى الملك القرم وابن الهمام * وليث الكتيبة في المزدحم * وقوله *
يا لهف زياطة المحرث * الصابح فالغائم فالآيب * ٩ ويجوز ان يعترض على حده بمثل
هذه الاوصاف فانه يطلق عليها انها معطوفة الا ان يدعى انها في صورة العطف وليست
بمعطوفة واطلاقتهم العطف عليها مجاز * قوله (واذا عطف على المرفوع المتصل اكد بمنفصل
مثل ضربت انا وزيد الا ان يقع فصل فيجوز تركه مثل ضربت اليوم وزيد واذا عطف على
المضمر المجرور اعيد الخافض مثل مررت بك وزيد) انما اكد بالمنفصل في الاول لان
المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله كما جاز في الظاهر
والضمير المنفصل ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلاتاً كيد كان
كالو عطف على بعض حروف كلمة فاكد او لا بمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل منفصل من
حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل بتأكيده فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون
العطف على هذا التأكيده الظاهر لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم اذن ان يكون
هذا المعطوف ايضاً تأكيدها للمتصل وهو محال فان كان الضمير منفصلاً نحو ما ضربت الا انت و
زيد لم يكن كالجزء لفظاً وكذا ان كان متصلاً منصوباً نحو ضربت بك وزيد لم يكن كالجزء معنى ويجوز
تأكيده المتصل المرفوع لا لغرض العطف نحو اضربت انت وضربت انا (قوله الا ان يقع
فصل فيجوز تركه) سواء كان الفصل قبل حرف العطف كقوله * فليست بنازل الامت
* برحلى او خيالتهما الكذوب * او بعدها كقوله تعالى ﴿ ما شر كنسا ولا باؤنا ﴾
فان المعطوف هو باؤنا ولا زائدة لتأكيده النفي ومع الفصل قد يؤكده بالمنفصل كقوله
تعالى ﴿ فكبكبا فيها هم والعاون * وما عبدنا من دونه من شيء نحن ولا باؤنا ﴾
وقد لا يؤكده والامر ان متساويان فلذا قال ويجوز تركه وانما جاز الترك لان طول
الكلام قديغني عما هو الواجب فيحذف طلباً للاختصار نحو قولك حضر القاضي
امراً والحافظ وعورة بالنصب فكيف لا يغني عما ليس بواجب بل هو الاولى وذلك
ان مذهب البصريين ان التأكيده بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف بلاتاً كيد
ولا فصل لكن على قبح لانهم حظروه اصلاً بحيث لا يجوز ان يرتكب (واما الكوفيون
فيجوزون العطف المذكور بلاتاً كيد بالمنفصل ولا فصل من غير استقباح (قوله واذا
عطف على المضمر المجرور اعيد الخافض) انما يلزم ذلك لان اتصال الضمير المجرور
بجازه اشد من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميراً متصلاً جاز انفصاله
والمجرور لا ينفصل من جازه سواء كان ضميراً او ظاهراً فكره العطف عليه اذ يكون
كالعطف على بعض حروف الكلمة فن لم يجوز اذا عطف المضمر على المجرور الا اعادة
الجار ايضاً نحو مررت بزيد وبك والمال بين زيد وبينك وليس للمجرور ضمير منفصل
كما يجئ في المضمرات حتى يؤكده اولا ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل فلم يبق
الا اعادة العامل الاول سواء كان اسماً نحو المال بيني وبين زيد او حرفاً نحو مررت بك وبزيد
ولا يعاد العامل الاسمي الا اذا لم يشك انه لم يجلب الا لهذا الغرض وانه لا معنى له كما في

قولنا بينك وبين زيد اذ لا يمكن ان يكون هناك بين بالنسبة الى زيد وحده وبين آخر
بالنسبة الى المخاطب وحده لان البينية امر يقتضى طرفين ففرقنا ان تكرير الثانى لهذا
الغرض فقط فان البس نحو جاءنى غلامك و غلام زيد وانت تريد غلاما واحدا مشتركا بينهما
لم يحز بلى يجوز لو قام قرينة دالة على المقصود (فان قلت فاقول بعد اعادة الخافض أقول
الجارو المجرور عطف على الجارو المجرور ام تقول المجرور عطف على المجرور (قلت النظر
المستقيم يقتضى ان القول بالثاني اولى وذلك لان القول به في نحو المال بيني وبينك متعين اذ لا
معنى للمضاف الثاني كما مر فلا يمكن عطف المضاف على المضاف لفساد المعنى وفي نحو مررت
بك وزيد وان امكن ان يكون للباء الثاني فيه معنى اذ لا يقتضى الباء الاولى من حيث المعنى
اسمين يجران به كما اقتضى معنى بين ذلك اذ يمكن ان يكون استؤنف معنى الجار والمجرور
فيكون بسبب الاستئناف للباء الثانية معنى ولم يمكن ذلك في بين الثانية الا انا لما عرفنا ان الباء
الثانية محتلفة مثل الغرض الذى اجتلب له بين الثانية بعينه وجب الحكم بكون المجرور
عطف على المجرور ههنا كما في مسألة بين (فاذا تقرر هذا قلنا ان نقول المعطوف بمجرور مع تكرار
العامل بما كان مجرورا به قبل تكرره اعنى العامل الاول لان وجود الثاني لا امر لفظى وهو
من حيث المعنى كالعدم كما قال سيويه في نحو لا بالزيد ان جره بالاضافة لا باللام الظاهرة والاولى
ان يحيل جره على العامل المتكرر اذ ليس باقل من الحروف الزائدة نحو كنى زيد فانها
لا تلغى مع زيادتها وهذا الذى ذكرنا اعنى لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار
مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرابا كقوله * فاليوم ٢ قرئت نهجونا
وتشمتا * فاذهب فابك والايام من عجب * واجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة
مستدلين بالاشعار ولا دليل فيها اذ الضرورة حاملة عليه ولا خلاف معها وبقوله
تعالى ﴿ تساءلون به والارحام ﴾ بالجر في قراءة حزة (واجيب بان الباء مقدرة والجر
بها وهو ضعيف لان حرف الجر لا يعمل مقدرا في الاختيار لان نحو الله لافعلن
وايضا لو ظهر الجار فالعمل الاول كما ذكرنا ولا يجوز ان يكون الواو للقسم لانه اذن
يكون قسم السؤال لان قبله ﴿ واتقوا الله الذى تساءلون به ﴾ وقسم السؤال لا يكون
الامع الباء كما يجئ والظاهر ان حزة جوز ذلك بناء على مذهب الكوفيين لانه كوفي ولا
نسلم تواتر القراءات السبع (وذهب الجرمي وحده الى جواز العطف على المجرور
المتصل بلا اعادة الجار بعد تأكيده بالضمير المنفصل المرفوع نحو مررت بك انت وزيد
قياسا على العطف على الضمير المتصل المرفوع وايس بشئ لانه لم يسمع ذلك مع ان تأكيده
المجرور بالمرفوع خلاف القياس واعادة الجار اقرب واخف (فان قيل كيف جاز
تأكيده المرفوع المتصل في نحو جاؤنى كلهم والابdal منه نحو اعجبتى جالك من غير
شرط تقدم التأكيده بالمنفصل وجاز ايضا تأكيده الضمير المجرور في نحو مررت بك نفسك
والابdal منه نحو اعجبت بك جالك من غير اعادة الجار ولم يحز العطف في الاول الابعد
التأكيده بالمنفصل وفي الثاني الامع اعادة الجار (فالجواب ان التأكيده والبذل ليسا باجنبيين

٢ قدبت نسخ

منفصلين عن متبوعهما لالفاظا ولا معنى اما معنى فلان البدل في الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط قليل نادر والتأ كيد عين المؤكد واما اللفظ فلانه لا يفصل بينهما وبين متبوعهما بحرف كما في عطف النسق فلم ينكر جري ماهو كالجزء من متبوعه على ماهو كالجزء من عامله لتوافق التابع والمتبوع من حيث كون كل واحد منهما كالجزء بمقابلته ومتصل به واما عطف النسق فنفصل عن متبوعه لفظا بحرف العطف ومعنى من حيث ان المعطوف في الاغلب غير المعطوف عليه فانكر جري ماهو مستقل كالاجنبي من متبوعه على ماهو كالجزء بمقابلته لتخالف التابع والمتبوع (فان قلت فهلا طردوا الحكم على هذا الوجه في جميع التواكيد اذ كلها متصل بمتبوعاتها كما قلت ولم افروا النفس والعين بتأ كيد متبوعهما الذي هو مرفوع متصل اولا بالمتفصل قبل التأ كيد (قلت ذلك لعله اخرى وذلك لان النفس والعين كثيرا ما يليان العامل ويقعان غير تو كيد نحو طابت نفس فلان ولقيت عينه فلو لم تؤكدهما اولا بالمتفصل لالتبس الفاعل اذا كان ثابتا او غائبا بالتأ كيد نحو زيد جاءني نفسه وهدى جاءني نفسها ثم طردوا الحكم في البواقي مع ان ضمائرهما بارزة نحو ضربتني انت نفسك وان لم يلتبس واما كل واجع فلا يلتبس بالفاعل في نحو الكتاب قرئ كنه لان كلا لا يلي العوامل الظاهرة اصلا فلا تقول جاءني كلهم ولا قلت كلهم ولا مررت بكلهم بلي قد استعمل مبتدأ لا غير اما لان العامل معنوي كما هو مذهب الجمهور اولا ان مرتبته المتأخر اعني ٤ خبر المبتدأ كما اخترنا في اول الكتاب هذا وقد علل المصنف اختصاص النفس والعين بتقدم تأ كيد مؤكدهما بالمتفصل بانهم كرهوا ان يؤكدوا الجزء بما هو كالمستقل قال لان النفس تستعمل غير تأ كيد ولفظ كل لا يستعمل الا تأ كيدا وهذه العلة تبطل عليه في قولهم مررت بك نفسك فالاولى ما قدمناه * قوله (والمعطوف في حكم المعطوف عليه ومن ثم لم يحز في ما زيد بقائهم اوقائما ولا ذاهب عمرو الارتفاع وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها فاء السببية) لا يريدون بقولهم ان المعطوف في حكم المعطوف عليه ان كل حكم يثبت للمعطوف عليه مطلقا يجب ثبوته للمعطوف حتى لا يجوز عطف المعرفة على النكرة وبالعكس وعطف المعرب على المبني وبالعكس وعطف المفرد على المثنى او المجموع وبالعكس بل المراد به ان كل حكم يجب للمعطوف عليه بالنظر الى ما قبله لا بالنظر الى نفسه يجب ثبوته للمعطوف كما اذا لزم في المعطوف عليه بالنظر الى ما قبله كونه جملة ذات ضمير عائليه لكونه صلة له لزم مثله في المعطوف وكما اذا اقتضى ما قبله كونه نكرة كمجور رب او المجرور بكم وجب كون المعطوف كذلك فلذا ضعف * الواهب المائة الهجان وعبدها * ونقول في رب شاة ومخلتها ان المعطوف نكرة كما يحكى في باب المضمرات وكان يجب على الاصل المتقدم ان لا يجوز نحو قوله * علقها تبنا وماء باردا * وقوله * متقلدا سيفا ورمحا * لكنه انما جاز لان المنصوب بعد العاطف ههنا معمول لعامل مقدر معطوف على العامل الاول حذف اعتمادا على فهم المراد اي علقها تبنا وسقيتها ماء باردا ومتقلدا سيفا وحاملا رمحا وكذا وجب

٤ هن نمضه

بناء على الاصل المتقدم ايضا ان لا يجوز يازيد والحارث لوجوب تجرد المعطوف عليه عن اللام بالنظر الى يالكن لما كان المكروه هو اجتماع اللام وحرف النداء ولم يجتمعا حال كون اللام في المعطوف جاز كما في يابها الرجل وان وجب للمعطوف عليه حكم بالنظر الى نفسه والى غيره معا وجب مثله للمعطوف ان كان في نفسه مثل المعطوف عليه فلذا وجب بناء المعطوف في يازيد وعمرو لان ضم المنادى بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفردا معرفة وكان يجب بناء المعطوف على هذا الاصل في لارجل وامرأة كما في النداء لكن العلة قد تقدمت في المنصوب بلاء التبرئة وان لم يكن حال المعطوف في نفسه كحال المعطوف عليه لم يجب فيه ما وجب في المعطوف عليه فلذا لم يضم المعطوف في يازيد وعبدالله لان ضم المنادى ليس لحرف النداء فقط بل لذلك ولكونه مفردا معرفة كما قلنا وكذا لم ينصب المعطوف في لارجل ولازيد عندي لان نصب اسم لا بالنظر الى لا والى قابل النصب وهو المنكر المضاف والمضارع له لا بالنظر الى لا وحدها (فنقول يجوز عطف الخبر الجامد على المشتق نحو زيد اجر ورجل شجاع وذلك لان الضمير في المشتق الواقع خبرا لم يجب لكونه خبرا فقط اذ خبر المبتدأ يتجرد ايضا عن الضمير اذا كان جامدا بل بالنظر الى نفسه ايضا وهو كونه مشتقا اذا خبر المشتق لا بد له من ضمير فيه او في معموله فالمقصود ان المعطوف يجب ان يكون بحيث لو حذف المعطوف عليه جاز قيامه مقامه (قوله ومن ثم لم يجوز في ما زيد بقاء اوقائما ولا ذاهب عمرو والرفع) وذلك لانه لما وجب لقولك بقاء اوقائما الضمير لكونه خبرا مع كونه مشتقا فوجب ان يثبت مثله في المعطوف مع اشتقاقه وهو قولك ذاهب عمرو لان الضمير وجب للمعطوف عليه بالنظر الى كونه خبرا وكونه مشتقا والمعطوف مشتق مثله ولا ضمير في ذاهب عمرو بالجذر ولا في ذاهبا عمرو (فان قلت فجوز ولا ذاهبا عمرو على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر (قلت ليس حاله في نفسه كحال المعطوف عليه حتى يكون مثله في حكم الاعراب لان الاسم في الاول مقدم على الخبر فجواز عمل ما فيهما بخلاف الثاني فصار في عطف الجملة على الجملة مثل لا غلام رجل ولازيد عندي في عطف المفرد على المفرد فيجب الرفع في ذاهب ٢ على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر اذ لا يجوز عطف الخبر وحده على الخبر لما تقدم من عدم الضمير وقد ذكرنا وجوه هذه المسئلة مستوفاة قبل فليرجع اليه (وانما جاز مررت برجل قائم ابواه لاقاعدين وان لم يكن في قاعدين ضمير راجع الى الموصوف جلا على المعنى لان المعنى لاقاعد ابواه فهو في حكم ماثبت فيه الضمير وذلك لان الضمير المستكن المشي في قاعدين راجع الى المضاف مع المضاف اليه اعني ابواه والمضاف اليه ضمير راجع الى الموصوف وكذا قولك برجل حسنة جاريته لاقبيحة ٣ لانه بتقدير لاقبيحة جاريته (قوله وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب) جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال انك اذا اخبرت عن الذباب في قولك يطير الذباب فيغضب زيد تقول الذي يطير فيغضب زيد الذباب فقولك يغضب زيد عطف على يطير الذي هو صلة فوجب ان يكون فيه ضمير كما

٢ قوله (على عطف الاسم والخبر آه) اي المجموع على المجموع ليكون عطف الجملة على الجملة
٣ لان الضمير المستحق في قبيحة راجع الى جاريته فكانك قلت لاقبيحة جاريته

في المعطوف عليه وهو خال منه فوجب ان لا يجوز وقد جاز بالاتفاق (و اجاب بان
هذه الفاء للسيبىة لا للعطف وكلامنا في المعطوف هذا الذي قاله المصنف (والذى يقوى
عندى ان الجملة التى يلزمها الضمير كخبر المبتدأ والصفة والصلة اذا عطف عليها
جملة اخرى متعلقة بالمعطوف عليها معنى بكون مضمونها بعد مضمون الاولى متراخيا
اولا او بغير ذلك جاز تجرد احدى الجملتين عن الضمير الرابط اكتفاء بما فى اختها التى
هى قرينتها وكجزئها سواء كان مضمون الاولى سببا لمضمون الثانية كفى مسألة الذباب
اولا كما تقول مخبرا عن زيد فى جاءنى زيد فغربت الشمس الذى جاء فغربت الشمس
زيد لان المعنى الذى تعقب مجيئه غروب الشمس زيد وتقول مخبرا عن الشمس التى جاء
زيد فغربت الشمس وليس بجيئ زيد سببا لغروب وكذا يجوز مع ثم اذ مضمون معطوفها
بعد مضمون الاولى وان كان متراخيا تقول الذى جاء ثم غربت الشمس زيد اذ المعنى
الذى تراخى عن مجيئه غروب الشمس زيد وكذا التى جاء زيد ثم غربت الشمس وكذا تقول
فى خبر المبتدأ زيد قام فغربت الشمس وزيد غربت الشمس فقام لا منع من جميع هذا
وهذا كما تعطف على الضمير الرابط فى الجملة التى يلزمها الضمير اسما ظاهرا نحو زيد ضربته
وعمر او تعطف ضميرا على بعض اجزاء الجملة اللازمة للضمير الخالية منه نحو زيد ضربت
عمر او اياه وانما جاز ذلك لان فى اجزاء الجملة المذكورة ضميرا ٤ لان ذلك المفرد المعطوف صار
من جملة اجزائها بسبب العطف اذ لا يستقل المفرد فلما لم تستقل الجملة المعطوفة بالفاء وثم
وتعلقت من حيث المعنى بالجملة المتقدمة لتعقب مضمونها مضمونها صارت كأحد اجزائها
فا كتنى بالضمير فى احدهما واما ان لم يكن للجملة المعطوفة تعلق معنوى بالمعطوف عليها
نحو الذى قام وقعدت هند زيد لم يحز الا ان يتعلق المضمون بالمضمون معنى فتقول الذى قام
وقعدت هند فى تلك الحال زيد والذى يزول الجبال ولا يزول انا والذى تقوم القيمة ولا ينتبه
انت لان الاقتران معلوم من قرينة الحال واذا لم يكن مع الواو قرينة الاقتران لم يحز لان
الواو لمطلق الجمع لادلالة فيه على الاقتران وغيره كما كان فى الفاء وثم تعلق معنوى بين
المضمونين هذا وقولك هند لقيت زيدا واياها جائز اتفاقا بالواو وفى المسئلة اذا ذكرت
مقام الواو الفاء او ثم او او خلاف فلا يحيزها قوم لان الاجتماع ليس بحاصل مع الفاء
و ثم واو فيحتاج الى تقدير فعل آخر للمعطوف فتبقى الجملة الاولى بلا ضمير عائد على المبتدأ
بخلاف الواو فانها للجمع فلا يحتاج الى تقدير فعل وليس بشئ لان العامل ليس بمقدر
فى المعطوف كما تين فى حد التوابع ولو سلمنا ايضا جازت على ما ذكرنا لان للجملة الثانية
مع الفاء و ثم واو تعلقا معنويا بالاولى واما ان صرحت بالفعل فى الثانى مع الواو نحو زيد
اكرمت عمرا واكرمت اياه فان قصدت بالتكرير التأكيد جازت المسئلة وان قصدت
الاستيناف امتنعت الاولى لخلو الجملة الخبرية عن الضمير * قوله (واذا عطف على
عاملين ٦ لم يحز خلافا للفراء الا فى نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو خلافا لسيبويه) معنى
قولهم العطف على عاملين ان تعطف بحرف واحد معمولين مختلفين كانا فى الاعراب
كالمنصوب والمرفوع او متفقين كالمنصوبين او المرفوعين على معمولين مختلفين

٤ اذ المعطوف المفرد كجزء
المعطوف عليه لاجل
عدم الاستقلال فلما آه نسخته

٦ مختلفين ليس فى المفروء
الا فى بعض نسخ

نحو ان زيدا ضرب عمرا وبكرا خالدا وهذا عطف متفق الاعراب على معمولي عاملين مختلفين وقولك ان زيدا ضرب غلامه وبكرا اخوه عطف مختلفي الاعراب ولا يعطف العمولان على عاملين بل على معمولي لهما فهذا القول منهم على حذف المضاف واما عطف معمولين متفقين كانا او مختلفين على معمولي عامل واحد فلا بأس به نحو ضرب زيد عمرا وبكرا خالدا وظننت زيدا قائما وعمرا قاعدا واعلم زيد عمرا بكرا فاضلا وبشر خالدا محمدا كريما وذلك لان حرف العطف كالعامل ولا يقوى ان يكون حرف واحد كالعاملين ويجوز ان يكون كعامل يعمل عملين او ثلاثة او اكثر * اعلم ان الاخفش يجيز العطف على عاملين مختلفين مطلقا الا اذا وقع فصل بين العاطف والمعطوف المجرور نحو دخل زيد الى عمرو وبكرا خالد فهذا لا يجوز اجماعا منهم ممن جاوز العطف على عاملين ومن لم يجوز اما عند من جاوز فللفصل بين العاطف الذي هو كالجار وبين المجرور واما عند من لم يجوز فلهذا وللعطف على عاملين وليس الامر كما زعم المصنف من قوله يجيزه بعض الكوفيين مطلقا فان كلهم اطبقوا على المنع مما ذكرنا لما ذكرنا فان ولي المجرور في المسئلة المذكورة حرف العطف نحو زيد في الدار والحجرة عمرو اجازته الاخفش على ما نقل عنه الجزولي وغيره لان المانع عنده انما كان هو الفصل بين العاطف الذي هو كالجار وبين المجرور ولا يجوز كالايجوز الفصل بين الجار والمجرور وقد زال المانع بايلاء المجرور للعاطف فلهذا جاز الاخفش ما زيد بقائم ولا قاعد عمرو (ومنع سيبويه العطف على عاملين مطلقا وذلك لما ذكرنا من ضعف حرف العطف عن كونه بمنزلة عاملين مختلفين فتحسبوا قولهم مررت الى الغزو بجيش والحق ركب لايجوز اجماعا اى الاسمين اوليت حرف العطف اذا اخربنى مفصولا بينه وبين العاطف الذي هو كالجار ولايجوز ذلك سواء كان الفاصل ظرفا نحو مررت اليوم بزيد وامس عمرو او غيره بل يجب ان نقول وامس بعمرو واما الفصل بالظرف او غيره بين العاطف والمرفوع او المنصوب فيختلف فيه منع منه الكسائي والفراء وابو على في السعة وذلك اذالم يكن الفاصل معطوفا بل يكون معمولامن غير عطف لعامل المعطوف المرفوع او المنصوب الذى بعده نحو ضرب زيد وعمرا بكرا وجاءى زيد واليوم عمرو وقد فصل الشاعر بالظرف قال * اتعرف ام لارسم دار معطلا * من النعام يغشاه ومن عام اول * ٢ قطار وتارات خريق كأنها * مضلة بو في رعييل فجحلا * فان كان الفاصل ايضا معطوفا على مثله لم يختلف في جوازه في المرفوع والمنصوب وفي عدم جوازه في المجرور نحو جاءى امس عمرو اليوم زيد وضرب زيد عمرا وبكرا خالدا ولايجوز مررت اليوم بزيد وامس عمرو كما لايجوز مررت بزيد وامس خالد (قال ابو على انما قبح الفصل بين العاطف والمرفوع او المنصوب بما ليس بمعطوف لان العاطف كالتائب عن العامل فلا يتسع فيه بالفصل بينه وبين معطوفه كما يفصل بين العامل ومعموله واجاز ذلك غيرهم في السعة لجواز الفصل بين الرافع والناصب ومعمولي لهما وامتناع ذلك بين الجار ومعموله ويجوز الفصل بين العاطف والمعطوف غير المجرور بالقسم نحو قام زيد ثم

٢ قوله (قطار) القطار جمع القطر وهو المطر والخريق الريح الباردة الشديدة الهبوب قوله مضلة بو في رعييل فجحلا البو جلد الحوار يحشى لتعطف عليه الوالدة اى الناقة اذا مات ولدها والحوار ولد الناقة ما لم يفصل عن امه فاذا فصل عنها فهو فصيل كذا في الصحاح والرعييل اى في قطع

والله عمرو اذا لم يكن المعطوف جملة فلا تقول ثم والله قعد عمرو لانه يكون الجملة اذن جوابا للقسم فيلزمها حرف الجواب فلا يكون مابعد القسم عطفا على ما قبله بل الجملة القسمة اذن معطوفة على ما قبلها ويجوز الفصل بالشرط ايضا نحووا كرم زيدا ثم ان اكرمتني عمرا وبالظن نحو خرج محمدا واظن عمرو بشرط ان لا يكون العاطف الفاء والواو لكونهما على حرف واحد فلا ينفصلان عن معطوفيهما ولا ام لان ام العاطفة اى المتصلة يليها مثل ما يلي همزة الاستفهام التى قبلها فى الاغلب كما يجىء فى حروف العطف (ولزج الى العطف على عاملين فنقول الاخفش لا يمنع من صور العطف على عاملين الا ما فيه الفصل بين العاطف والمجرور لا غير كما ذكرنا وسيبويه يمنعه مطلقا والفراء كما نسب اليه ابن مالك يوافق سيبويه ويخالف الاخفش وهما اى سيبويه والفراء يضمران الجار فى كل صورة توهم العطف على عاملين وفيها مجرور نحو قولهم ما كل سوداء ثمرة ولا بيضاء شحمة اى ولا كل بيضاء وقوله تعالى ﴿ والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة ﴾ اى وللذين واعتذر ابن السراج لهما فى قوله تعالى ﴿ واختلاف الليل والنهار ﴾ الى قوله آيات او آيات على القرائين بان آيات اعيدت ٤ توكيدا للاولى لما طال الكلام وليس بمعطوف فذهب المتقدمين الجواز مطلقا كما هو مذهب الاخفش او المنع مطلقا الا باضمار الجار كما هو مذهب سيبويه والفراء (واما المتأخرون فان الاعلم الشنمري منع نحو زيد فى الدار والحجرة عمرو مع تقديم المجرور الى جانب العطف قال لانه ليس يستوى آخر الكلام واوله قال فاذا قدمت فى المعطوف عليه الخبر على الخبر عنه نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو جاز لاستواء آخر الكلام واوله فى تقدم الخبرين على الخبر عنهما (قلت يلزمه تجويز مثل قولنا زيد خرج غلامه وعمرو اخوه وان زيدا خرج غلامه وبكرا اخوه ٥ لاستواء اول الكلام وآخره وهو لا يجيزه (والمصنف جوز بالقييد الذى ذكره الاعلم ايضا وهو ان يتقدم المجرور فى المعطوف عليه ويتأخر المنصوب او المرفوع ثم يأتى المعطوف على ذلك الترتيب نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو وان فى الدار زيد والحجرة عمرا لكن لا للعلة التى ذكرها الاعلم بل قال لان الذى ثبت فى كلامهم ووجد بالاستقراء من العطف على عاملين هو المضبوط بالضابط المذكور فوجب ان يقتصر عليه ولا يقاس عليه غيره اذا العطف على عاملين مختلفين مطلقا خلاف الاصل فان اطرء فى صورة معينة دون غيرها لم يقس عليها فلم يلزم المصنف ما لزم الاعلم من تجويز الصورتين المذكورتين لكنهبقى الاشكال عليه فى علة تخصيصهم للصورة المعينة بالجواز دون غيرها واذا كان العطف على عاملين مخالفا للاصل فهلا اعتذر باضمار الخافض كما فعل سيبويه والفراء حتى لا يكون تحكما (قوله خلافا للفراء) يعنى ان الفراء يجيزه مطلقا وفى هذه الاحالة نظر على ما قلنا (قوله الا فى نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو) اى يجوز مطلقا ويقاس عليه اذا كان مع الضابط المذكور (قوله خلافا لسيبويه) اى لا يجوز عنده مطلقا وان كان بالضابط المذكور * ولندكر بقية احكام العطف فيها انه قد يحذف واو العطف مع معطوفه مع القرينة كما اذا قيل من الذى اشترك هو وزيد قلت اشترك عمرو

٤ قوله (توكيدا للاولى آه) وهى قوله لايات فالنصب على لفظها والرفع على محلها فى النصب يكون العامل ان وفى الرفع العامل هو الابتداء العامل فى محل الايات وعلى التقديرين الآية من صورة العطف على عاملين ٥ قوله (لاستواء آخر الكلام واوله) بذلك يظهر بطلان ما ذكر من ان احدهما يكون مجرورا والالكان المعمولان لعامل واحد

اي اشترك عمرو وزيد قال تعالى ﴿ لا يستوى منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل ﴾ الآية
اي لا يستوى منكم من انفق من قبل الفتح ومن انفق من بعد وكذا ام مع معطوفها كقولك
لمن قال انا اصلي ليلا ونهارا في الليل تصلي اكثر يعني ام في النهار وقد يحذف الواو
من دون المعطوف قال ابو علي في قوله تعالى ﴿ ولا على الذين اذا ما اتوك تحملهم ﴾
قلت ﴿ اي وقلت وحكي ابو زيد اكلت سمكا لبنائما وقد يحذف او كما تقول لمن قال
اكل اللبن والسمك كل سمكا لبنا اي اولبنا وذلك لقيام قرينة دالة على ان المراد احدهما
وقد يحذف المعطوف عليه بعد بلي واخوانها تقول لمن قال مقام زيد بلي وعمرو اي
بلي قام زيد وعمرو لانها حرف تصديق فيدل على المعطوف عليه الذي هو المصدق
المثبت كما يجيء في بابها وكذا تقول بلي فزيد وبلي ثم زيد وبلي اوزيد وبلي لازيد
لان بلي للايجاب بعد النفي فيكون التقدير بلي قام زيد لا عمرو وتقول لمن قال مقام بكر
نعم لكن زيد اي نعم مقام بكر لكن زيد اي لكن قام زيد لان نعم مقرر لما سبقها نفيا
كان او اثباتا ولكن للاثبات بعد النفي في عطف المفرد كما يجيء في حروف العطف وتقول
لمن قال ٦ مات الناس بلي حتى الانبياء وتقول لمن قال مقام زيد بلي بل عمرو او نعم بل عمرو
اي بلي قام زيد بل عمرو ونعم مقام زيد بل عمرو ولا يحذف المعطوف عليه بعد حروف
التصديق اذا كان العاطف ام واما وذلك لان ام المتصلة وهي العاطفة تقتضي سبق
الهمزة واما تقتضي سبق اما اخرى كما يجيء في حروف العطف وقد يحذف المعطوف
عليه بام قال تعالى ﴿ ام من هو قانت آناه الليل ﴾ اي الكافر خير ام من هو قانت (ويجوز
تقديم المعطوف بالواو والفاء وثم واو ولا في ضرورة الشعر على المعطوف عليه نحو
ضربت وعمرا او فعمرا او ثم عمرا او او عمرا او لا بشرط ان لا يتقدم المعطوف
على العامل فلا يجوز وزيد قام عمرو ولا مررت وزيد بعمرو وذلك لان العامل يعمل
في المعطوف بواسطة العاطف فهو كالألة للعمل ومرتبة الآلة بعد المستعمل لها
ولا يستباح كون التابع مقدما على متبوعه وعلى متبوع متبوعه اي العامل في المتبوع
فنعم لم يتقدم على ٧ معطوف عليه التزم اضمار عامله فلا يقال والاسد اياك لانه يكون
اذن متقدما على العامل وكذا لم يتقدم على معطوف عليه لزم اتصال عامله به فلا يقال
وزيد ضربت انت بالعطف على التاء ولم يتقدم على المعطوف عليه اذا كان مبتدأ
مؤخر الخبر دخله حرف ناسخ او لا فلا يجوز ان وعمرو زيدا قائمان وما زيد عمرو
قائمين لضعف الحرفين فلا يعملان مع الفصل بغير الظرف وكذا لا تقول اما وعمرو زيد
فنطلقان والذي وابوه زيد ضاربان انا وهل وزيد عمرو قائمان وكيف وعمرو
زيد قائمان لانه يتقدم على العامل ايضا وهو اما الابتداء او الخبر على المذهبين فاذا
تقدم الخبر نحو قائمان وزيد عمرو وكيف وزيد عمرو جاز اضطرارا لتأخره عن العامل
على المذهبين ويشترط ايضا في تقديم المعطوف اضطرارا ان لا يكون المعطوف عليه
مقرونا بالا او بمعناها فلا تقول ما جاءني وزيد الا عمرو وانما جاءني وزيد عمرو وذلك
٢ لما تقدم في باب الفاعل ان ما بعد الا في حيز غير حيز ما قبلها تخالفهما نفيا واثباتا كما مر

٦ (قوله مات الناس بلي
حتى الانبياء) الظاهر ان
لفظة بلي وقعت موقع نعم
سهوا من القلم لما سيجيء من
ان استعمال بلي في الايجاب
شاذا ونقول لعله مامات

٧ معمول نسخة

٢ لكون ما بعد الا نمحده

في باب الفاعل فلا يقع قبلها المعطوف الذي هو في حيز ما بعدها (ومنها ان كل ضمير راجع الى المعطوف بالواو او حتى مع المعطوف عليه يطابقهما مطلقا نحو زيد وعمرو جا آنى ومات الناس حتى الانبياء وفنوا والضمير للمعطوف والمعطوف عليه واما قوله تعالى ﴿والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها﴾ فالمعنى ولا ينفقون الكنوز لدلالة يكتزون على الكنوز وقوله تعالى ﴿والله ورسوله احق ان يرضوه﴾ اي يرضوا احدهما لان ارضاء احدهما ارضاء الاخر ٣ ويجوز زيد وعمرو قام على حذف الخبر من الاول اكتفاء بخبر الثاني وكذا يجوز زيد قام وعمرو وعلى حذف الخبر من الثاني اكتفاء بخبر الاول اي وعمرو كذلك وفي الموضعين ليس المبتدأ وحده عطفا على المبتدأ اذ لو كان كذلك لقلت قاما واما الفاء وثم فان كان الضمير في الخبر عن المعطوف بهما مع المعطوف عليه ففي مطابقتها لهما خلاف (قال بعضهم يجب حذف الخبر من احدهما امامن الاول نحو زيد فعمرو قام وزيد ثم عمرو قام اي زيد قام فعمرو قام وامامن الثاني نحو زيد قام فعمرو اي فعمرو قام او فعمرو كذلك قالوا ولا يجوز المطابقة لان تفاوتهما في الترتيب يمنع اشتراكهما في الاضمار واجاز الباقيون مطابقة الضمير وهو الحق نحو زيد ثم عمرو قاما اذ الاشتراك في الضمير لا يدل على انتفاء الترتيب حتى يناقض الفاء وثم اذ قد يقال قام الرجلان مع ترتيب قيامهما والاضمار والاظهار في هذا سواء فقاما وقام الرجلان مثلان في احتمال اجتماع القيامين وترتيبهما وان لم يكن الضمير في الخبر المذكور وجب المطابقة اتفاقا نحو جاءني زيد فعمرو فقلت لهما وجاءني زيد ثم بكروهما صديقاي واما لا ولكن وبل وام واو واما فمطابقة الضمير معها وتركها موكولان الى قصدك فان قصدت احدهما وذلك واجب في الاخبار عن المعطوف بها مع المعطوف عليه ٣ مبتدئين وجب افراد الضمير نحو زيد لا عمرو جاءني وزيد بل عمرو قام وزيد او عمرو اناك وكذا تقول زيد او هند جاءني ولا تقول جاءني اذ المعنى احدهما جاءني والغلبة للتذكير وتقول في غير الخبر جاءني اما زيد واما عمرو فاكرمه وازيدا ضربت ام عمرا فاوجعته وما جاءني زيد لكن عمرو فاكرمه وان قصدت بالضمير كليهما وجبت المطابقة نحو زيد لا عمرو جاءني مع اني دعوتهما وزيدا وعمرو جاءني وقد جئتنيهما واكرمتهما وتقول في اوائتي للاباحة جالس الحسن او ابن السيرين وباحثه ويجوز وباحثهما وكذا تقول هذا اما جوهر او عرض او اما عرض ثم تقول وهما محدثان قال الله تعالى ﴿ان يكن غنيا او فقيرا فالله اولى بهما﴾ وليس او بمعنى الواو كما قاله بعضهم بل نقول جواب الشرط محذوف والمعنى ان يكن غنيا او فقيرا فلا بأس فان الله اولى بالغنى والفقير معا وانما قال تعالى ﴿واذا راوا تجارة اولهوا انفقوا اليها﴾ بافراد الضمير مع ان الانقضاء اليهما كان معا لان الضمير راجع الى الرؤية المدلول عليها بقوله راوا ولا يستنكر عود ضمير الاثنين الى المعطوف باو مع المعطوف عليه وان كان المراد احدهما لانه لما استعمل او كثيرا في الاباحة فجاز الجمع بين الامرين نحو جالس الحسن او ابن سيرين صار كالواو ولهذا جاز قوله ٤ وكان سيان ان لا يصرخوا غمما * او يصرحوه بها واغربت السرح * فقال

٣ وقوله تعالى ﴿واذا راو تجارة اولهوا انفقوا اليها﴾ اي الى الرؤية

٢ المبتدئين نسخ

٤ قوله (وكان سيان ان لا يصرخوا) سرحت الماشية سرحا والسرح المال السائم يقال فرس سريح وخيل سرح وناقعة سرح اي سريعة

مع سيان اويسرحوه (والحق ويسرحوه) وتقول ازيدا ضربت ام عمرا او عمرا
وهما مستحقان للضرب وما جاءني زيد ولكن عمرو اوبل عمرو وقد دعوتهما (ومنها
انه يعطف الفعل على الاسم وبالعكس اذا كان في الاسم معنى الفعل قال تعالى ﴿ فالتق
الاصباح وجعل الليل سكنا ﴾ على قراءة عاصم اي فلق الاصباح وكذا قوله تعالى
﴿ صافات ويقبضن ﴾ اي يصفقن ويقبضن قال ﴿ ه بات يغشيها بعبض بآثر ﴾
يقصد في اسوقها وجائر ﴿ اي ويجوز ولا يجوز مررت برجل طويل وبضرب على
العطف اذ ليس الاسم بتقدير الفعل ويعطف الماضي على المضارع وبالعكس خلافا
لبعضهم قال تعالى ﴿ والذين يمسكون بالكتاب واماوا الصلوة ﴾ ونحو ان الذين
كفروا ويصدون ﴿ وارسل الرياح فتثير سحابا ﴾ وكذا يجوز لم يقعد زيد ولا يقعد
زيد غدا وبالعكس (وكذا يجوز عطف المفرد على الجملة وبالعكس اذا تجانسا بالتأويل
نحو زيد ابوه كريم وعالم اخوته لكن عطف الجملة على المفرد اولى من العكس لكونها
فرعا عليه في كونها ذات محل من الاعراب فالاولى كونها تابعة له في الاعراب فتحو
مررت برجل شريف وابوه كريم اولى من نحو برجل ابوه كريم وشريف ولا سيما
اذا كانت الجملة والمفرد صفتين لان تطابق الصفة والموصوف اكثر من تطابق المبتدأ
والخبر والحال وصاحبها الا ترى ان الاولين يتطابقان تعريفا وتنكيلا دون البواقي
فقولك جئتكم اخاف وراجيا وعند ابوها كريم وشريفة ليس في القبح نحو برجل ابوه
كريم وشريف ويجوز عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس قال ابن جني وذلك بالواو
دون الفاء واخواتها لاصالة الواو في العطف ﴿ واعلم انه يجوز المخالفة في الاعراب اذا
عرف المراد نحو مررت بزيد وعمرو اي وعمرو كذلك ولقيت زيدا وعمرو اي وعمرو
كذلك قال ﴿ وعرض زمان يا ابن مروان لم يدع ﴾ من المال الامسحتا او مجلف ﴿
المسحت المذهب والمجلف المأخوذ الجوانب الذي بقيت منه بقية فقوله مجلف حل
على المعنى اذ معنى لم يدع الامسحتا لم يبق من جوره الامسحت ويجوز ان يكون المعنى
او هو مجلف واو منقطعة اي بل هو مجلف كما يجيء في حروف العطف اويكون
مجلف مصدرا عطف على عرض كافي قوله تعالى ﴿ ومزقناهم كل ممزق ﴾ ﴿ قوله
(التأكيد تابع يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول) قوله يقرر معنى التقرير ههنا
ان يكون مفهوم التأكيد ومؤداة ثابتا في المتبوع ويكون لفظ المتبوع يدل عليه
صريحا كما كان معنى نفسه ثابتا في زيد في قولك جاءني زيد نفسه اذ يفهم من زيد نفس
زيد وكذا كان معنى الاحاطة الذي في كلهم مفهوما من القوم في جاءني القوم كلهم
اذ لابد ان يكون القوم اشارة الى جماعة معينة فيكون حقيقة في مجموعهم (ثم ان التأكيد
يقرر ذلك الامر اي يجعله مستقرا متحققا بحيث لا يظن به غيره فرب لفظ دال وضعا على
معنى حقيقة فيه ظن المتكلم بالسامع انه لم يحمله على مدلوله اما غفلته او لظنه بالمتكلم الغلط
او لظنه به التجوز فالغرض الذي وضعه التأكيد احدى ثلاثة اشياء احدها ان يدفع المتكلم
ضرر غفلة السامع عنه وثانيها ان يدفع ظنه بالمتكلم الغلط فاذا قصد المتكلم احدى هذين

• قوله (بات يغشيها)
غشيت الرجل بالسوط
اذا ضربته به

٢ (قوله فيجب ايضا تكرير اللفظ آه) ٣٢٩ وقد يكرر المنسوب اليه ثلاثين شك في كونه حقيقة كقولك

أريت الاسد الاسد في موضع يستغرب وجوده فيه

٣ قوله (في كونه حقيقة) اي لغوية

٤ قوله (في النسبة او الشمول بيان للامر) اطلق بالنسبة ليتناول كونه منسوباً وكونه منسوباً اليه فتأمل ٥ قوله تعالى انما هو اله واحد فان واحد وان قرر وحقق امر متبوعه وهو الوحدة لكن لم يكن بذلك الامر من باب كون المتبوع منسوباً اليه وكذا في قوله تعالى نفخة اه نسخه

٦ وفي اكثر النسخ ولا تقولوا آه وهو سهو

٧ (قوله اورد المصنف الاعتراض على نفسه بنفخة واحدة) قال المصنف في الجواب تقرير امر المتبوع لا يتحقق بدون الدلالة على معنى المتبوع لكن واحدة لا تدل على معنى النفخة اذ لا دلالة فيها على النفخ اصلاً وايضاً واحدة ان لا تقرر معنى نسبة ولا شمول ثم اعترض بان واحدة تدل على معنى الوحدة التي هي مدلوله للنفخة واجاب بان الوحدة مستفادة من النفخة ضمناً لا قصداً

الامر من فلا بد ان يكرر اللفظ الذي ظن غفلة السامع عنه او ظن ان السامع ظن به الغلط فيه تكريراً لفظياً نحو ضرب زيد او ضرب ضرب زيد ولا ينجع ههنا التكرير المعنوي لانك لو قلت ضرب زيد نفسه فربما ظن بك انك اردت ضرب عمرو فقلت نفسه بناء على ان المذكور عمرو (وكذا ان ظننت به الغفلة عن سماع لفظ زيد فقولك نفسه لا ينفعك وربما يكرر غير المنسوب و المنسوب اليه لظنك غفلة السامع اول دفع ظنه بك الغلط وذلك اما في الحرف نحو ان زيدا قائم او في الجملة نحو قوله تعالى ﴿ ان مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا ﴾ ولا يدخل هذا النوع من التأكيد في حد المصنف لانه يقرر امر المتبوع ولكن لا في النسبة ولا في الشمول ولا يضره ذلك لانه في حد التأكيد الاسمي والغرض الثالث ان يدفع المتكلم عن نفسه ظن السامع به تجوزاً وهو ثلاثة انواع احدها ان يظن به تجوزاً في ذكر المنسوب فربما تنسب الفعل الى الشيء مجازاً وانت تريد المبالغة لان عين ذلك الفعل منسوب اليه كما تقول قتل زيد وانت تريد ضرب ضرباً شديداً او تقول هذا باطل وانت تريد غير كامل ٢ فيجب ايضا تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك ٣ في كونه حقيقة نحو قوله عليه السلام ﴿ ايما امرأة تكلمت بغير اذن وليها فنكاحها باطل باطل باطل ﴾ والثاني ان يظن السامع به تجوزاً في ذكر المنسوب اليه المعين فربما تنسب الفعل الى الشيء والمراد ما يتعلق بذلك المنسوب اليه كما تقول قطع الامير اللص اي قطع غلامه بامرهم فيجب اذن اما تكرير لفظ المنسوب اليه نحو ضرب زيد زيد اي ضرب هو لا من يقوم مقامه او تكريره معنى وذلك بالنفس والعين ومتصرفاتهما لا غير (والثالث ان يظن السامع به تجوزاً في اصل النسبة بل في نسبة الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها لان العمومات المتخصصة كثيرة في دفع هذا الوهم بذكر كله واجمع واخواته وكلاهما وثلاثهم واربعهم ونحوها فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التأكيد (قوله امر المتبوع) اي ما يتعلق به من نسبة الفعل المذكور اليه او كونها شاملة عامة له فالتكرير لفظاً او معنى يقرر ما يتعلق بالمتبوع من اتصافه بكونه منسوباً اليه الفعل والفاظ الشمول تقرر ما يتعلق بالمتبوع من اتصافه بكونه مناسب اليه عاماً لاجزائه شاملاً (وقوله ٤ في النسبة او الشمول) بيان للامر المراد به صفة المتبوع وشانه كما يقال شاك في العلواء عظم من ان يوصف وامرى في الفقر ظاهر اي في باب العلو وباب الفقر فالمعنى يقرر امر المتبوع في باب كونه منسوباً اليه وفي باب كون النسبة شاملة عامة لافراده فعلى هذا يخرج عن حد التأكيد نحوه قوله تعالى ﴿ لا تتخذوا آلهين اثنين انما هو اله واحد ﴾ فان اثنين وواحد وان قررا وحققا امر متبوعهما وهو الاثنية والوحدة لكن لم يكن ذلك الامر من باب كون المتبوع منسوباً اليه الاتخاذ الذي في قوله تعالى ﴿ لا تتخذوا ﴾ ولا من باب شمول الاتخاذ للآلهين وكذا في قوله تعالى ﴿ نفخة واحدة ﴾ فلفظة واحدة لم تقرر كون نفخة منسوباً اليها قوله نفخ ولا كون النفخ شاملاً لآحاد النفخة اذ لا آحادها (وقد ٧ اورد المصنف الاعتراض على نفسه بنفخة واحدة فقال ان لفظة واحدة تقرر الوحدة التي في نفخة

فيجب ان يكون تأكيدا (واجاب بان نفخة وان دلت على الوحدة لكن ذلك دلالة تضمن
لامطابقة لان مدلولها بالمطابقة نفخ موصوف بالوحدة فجرد الوحدة مدلول هذه اللفظة
تضمنا لامطابقة (ولقائل ان يقول المدلول اعم من المدلول بالتضمن والمدلول بالمطابقة
فكل مدلول لتبوع امر ذلك المتبوع وشانه سواء كان ذلك مطابقة او تضمنا او التزاما
وايضا اجعون في قولك جاءني الرجال اجعون يقرر مدلول القوم تضمنا لامطابقة لان
كونهم مجتمعين في المجيء بحيث لم يخرج منه احدهم مدلول اللفظ من حيث كونه جمعا
معرفا باللام المشار بها الى رجال معينين لامدلول اصل الكلمة اعني كونهم رجالا مجتمعين
وهو مركب من الرجال ومن اجتماعهم وكذا جاءني الرجلان كلاهما لفظا كلا
موضوعا للثنائية التي هي مدلول الرجلان ضمنا وهو مع ذلك تأكيد (فان قلت بل
معنى كلاهما في جاءني الزيدان كلاهما كلا الزيدان وكلا الزيدان هما الزيدان ففهوم
التأكيد مفهوم المؤكد مطابقة وكذا معنى اجعون اجعهم على ما هو مذهب الخليل
ومعنى اجع القوم معنى القوم مطابقة (قلت هذا وهم لان التأكيد هو كلا المضاف
ومعناه الاثنان لاهما الذي هو المضاف اليه الذي مدلوله مدلول الزيدان فعني كلا الزيدان
اثناهما الا انه لم يستعمل لفظ اثناهما والاثنان مدلول لفظ الزيدان ضمنا لامطابقة * واعلم
انهم اذا ارادوا الوحدة والثنائية والاجتماع لاعتبار نسبة الفعل لم يضيفوا الالفاظ
الدالة على هذه المعاني نحو جاءني رجل واحد ورجلان اثنان ورجال جماعة ومع قصد
تعيين عدد الجماعة تقول رجال ثلاثة او اربعة او خمسة وعلى هذا القياس اما اذا ارادوا
الوحدة والثنائية والاجتماع باعتبار نسبة الفعل اضافوا الالفاظ الدالة على هذه
المعاني الالفاظ جميع فان الاغلب فيه كما يجيء قطعه عن الاضافة مع قصدك اجتماع
المذكورين باعتبار نسبة الفعل (وهذه الالفاظ باعتبار هذا المعنى على ضرور بعضها
لم يجيء المنصوبا على الحال وهو وحده فقط تقول جاءني زيد وحده اي لم يشاركه
احد في المجيء وبعضها لم يجيء الاتابعا على انه تأكيد وهو كلا ومعناه اثنان كما ذكرنا
الا ان اثنان لم يستعمل مضافا في المشهور الفصيح استغناء بكلا ويستعمل العوام نحو
بالزيدين اثنيهما واجعون ومتصرفاته واخواته مثل كلا لا تجيء الانابعة مضافة في
التقدير على رأى الخليل وربما نصبت جمعاء وجمع حالين كجاءتني القبيلة جمعاء والقبائل
جمع وهو قليل وقديضاف اجع اضافة ظاهرة فيؤكد كدبه لكن بقاء زائدة نحو جاءني
القوم باجمعهم ولا يقال جاءني القوم اجمعهم بخلاف عينه فانه يؤكد بها مع الباء وبدونه
نحو رأيت عينه ورأيت عينه واما جميع فهو بمعنى اجمعين ويستعمل على احد ثلاثة اوجه
اما مقطوعا عن الاضافة حالا كقوله تعالى ﴿ عسى الله ان يأتيني بهم جميعا ﴾ اي بهم
اجعين وليس بمعنى مجتمعين في حال المجيء وان اردت ذلك المعنى فقل يأتيني بهم معايل معناه
انه لا يتخلف منهم احد اجتمعوا في الاثنيان او افرقوا كاجعين من حيث المعنى سواء واما
مضافا غير تأكيد تليه العوامل نحو مررت بجميع القوم ورأيت جميعهم واما مضافا
تأكيدا وهو اقل الثلاثة نحو جاءني القوم جميعهم وبعضها يستعمل مرة تابعا على التأكيد

ومرة حالا وذلك من الثلاثة فافوقها كما مر باب الحال نحو جاءني القوم ثلاثهم وجاءني
ثلاثهم ولا يؤكد بثلاثة واخوانها الابد ان يعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكر
لفظ التأكيد والالم يكن تأكيدا بخلاف الوصف في نحو جاءني رجال ثلاثة فتبين بهذا
انك تقول الوصف واحد واثنان وجاعة لغير معين العدد وثلاثة واربعة فصاعدا
لمعين العدد وتقول في التأكيد او الحال وهما بمعنى واحد ههنا وحده وكلاهما واجعون
واخوانه لغير معين العدد وثلاثهم واربعتهم فافوق ذلك لمعين العدد فاذا قصدت
الوصف لم يكن في هذه الالفاظ نظر الى نسبة الفعل الى متبوعاتها واذا قصدت بها
التأكيد او الحال فلا بد من النظر الى متبوعها او صاحبها بمعنى انه شمل ذلك الفعل
جميع افراد المتبوع والصاحب فعلنا انه لافرق بين هذه الالفاظ تو اكيد وصفات الا
بالنظر الى شمول النسبة فلا تخرج هذه الالفاظ صفات عن حد التأكيد الا يقوله او الشمول
والافعناها تأكيدا وصفة سواء (قال المصنف ٢ يدخل عطف البيان في قولنا يقرر
امر المتبوع ويخرج بقولنا في النسبة او الشمول) اقول ان كان معنى التقرير مذكرا
وهو تحقيق ما ثبت في اللفظ الاول ودل عليه فليس جميع ما هو عطف البيان مدلولا
عليه بلفظ المتبوع نحو جاءني العالم زيد والفاضل عمرو اذ دلالة للعالم على زيد بل ربما
دل بعض متبوعاته عليه ٣ وذلك مع قلة الاشتراك نحو * اقسم بالله ابو حفص عمر * اذا
فرضنا انه ليس هناك ممن سمي بابي حفص الا اثنان او ثلاثة وان كان المراد بالتقرير التوضيح
فالوصف داخل فيه ايضا وان كان شيئا آخر فليس بواضح وينبغي صيانة الحدود من
مثل هذه المحتملات * قوله (وهو لفظي ومعنوي فاللفظي تكرير لفظ الاول مثل جاءني
زيد زيد ويجري في الالفاظ كلها والمعنوي بالفاظ ٤ محفوظة وهي نفسه وعينه وكلاهما
وكله واجمع واكتع واتبع وابضع فالاولان يعلمان باختلاف صيغتهما وضميرهما تقول
نفسه نفسها انفسهما انفسهن والثاني للثنى كلاهما ككتاهما والباقي لغير
الثنى باختلاف الضمير في كله وكلها وكلهما وكلهم وكلهن والصيغ في البواقي اجمع
جمعاء اجمعون جمع) اعلم ان التأكيد اما لتقرير شمول النسبة وهو بان يكرر من حيث المعنى
ما فهم من المتبوع تضمننا لامطابقة وذلك بكل او كل واجمع وثلاثهم واربعتهم ونحو ذلك
واما لتقرير اصل النسبة وهو اما بتكرير لفظ الاول او بتكرير ما دل عليه المتبوع مطابقة
وذلك بلفظي النفس والعين وما يتصرف منهما والتكرير اللفظي يجري في الالفاظ كلها
اسماء كانت او افعالا او حرفا مفردة كانت او جملا او غير ذلك والمكرر اما مستقل او غير
مستقل والمستقل ما يجوز الابتداء به مع الوقف عليه وغير المستقل ما لا يجوز فيه ذلك
كالضمير المتصل وكل حرف ٥ الا التي تؤدي معنى الجملة وتحذف معه في الغالب وهي لا ونم
وبلى فان جميعها يصح الوقف عليها مع الابتداء بها فغير المستقل ان كان على حرف واحد
كواو العطف وفائه ولا م الابتداء اولان لما يجب اتصاله باول نوع من الكلم كحروف الجر
لانها لا تنفك عن مجرور بعدها او باخر نوع منها كالضمائر المتصلة فانه لا يكرر وحده
الا في ضرورة الشعر نحو قوله * فلا والله لا يلقي لماني * ولا للمابهم ابد اشفاء * وقوله * وصاليات

٢ (قوله يدخل عطف
البيان في قولنا يقرر امر
المتبوع) اخرج المصنف
الصفة والعطف والبدل
عن حد التأكيد بقوله يقرر
امر المتبوع اما البدل
والعطف فظاهر خروجهما
به واما الصفة فلان وضعها
لتدل على معنى في متبوعها
وافادتها توضيح متبوعها
في بعض المواضع ليست
بالوضع واما عطف البيان
فهو لتوضيح متبوعه فهو
يقرر امر متبوعه ويحققه
لكن لا في النسبة والشمول
هذا حاصل ما ذكره
٣ لكن لا بعينه نسخته
٤ مخصوصة نسخته

٥ الا ما يؤدي نسخته

ككما يؤثني * والكاف واللام على حرف واحد مع وجوب اتصالهما بمجرور بل
يكرر مع عماده نحو مررت بك بك وانك انك وضربت وضربت وان كان العماد في الاول
معمولا ظاهرا فاختار عبد الثاني بضميره لا بظاهره كقولك زيد قائم في الدار فيها وان لم يكن
غير المستقل على حرف ولا واجب الاتصال جاز تكريره وحده نحو ان زيدا قائم
والاحسن الفصل بينهما نحو ان في الدار ان زيدا قائم وان عد الاول بمعمول ظاهر
اختير في عمده الثاني بضميره نحو ان زيدا انه قائم وليت بكرا ليله قائم ويجوز عمده بظاهره
ايضا وقد جوزوا في تكرير الضمير المتصل وجها آخر غير تكرير العماد وهو ان تكرره
منفصلا فنقول في المرفوع ضربت انت وهو من باب تكرير اللفظ وان كان الثاني مخالفا
للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا بلاعداد لثلا يصير
المتصل غير متصل وتقول في المجرور مررت بك انت وبه هو لانه لا ضمير للمجرور منفصل
حتى يؤكد به فاستعير له المرفوع واما المنصوب المتصل فاصله ان لا يؤكد الا بالمنصوب
المنفصل اذ المنصوب ضمير منفصل فيقال رأيتك اياك ورأيتهم اياهم لكنهم كما اجازوا تأكيده
بالمنصوب المنفصل اجازوا تأكيده بالمرفوع المنفصل نحو رأيتك انت ورأيتهم هو
فالرفوع المنفصل يقع تأكيده لفظيا لا يمتص لكان مرفوعا او منصوبا او مجرورا
وانما كان كذا دون المنصوب المنفصل لقوته واصلته اذ المرفوع قبل المنصوب والمجرور
فتصرف فيه اكثر ومن ثمة لم يقع الفصل الا بصيغة المرفوع المنفصل كما يجيء في باب
الضمائر ولولا هذا النظر لكان القياس ان يؤكد الضمير المجرور بالمنصوب المنفصل
لما بين الجر والنصب من الاخوة كما في باب المثني وجعي التصحيح وباب ما لا ينصرف
(وقال النحاة ان المنفصل في نحو ضربتك انت تأكيده في ضربتك اياك بدل وهذا عجيب
فان المعنيين واحد وهو تكرير الاول بمعناه فيجب ان يكون كلاهما تأكيدها لاتحاد المعنيين
والفرق بين البدل والتأكيد معنوي كما يظهر في حدك منهنما (وقال الزمخشري في
مررت بك بك ان الثاني بدل وهذا عجيب من الاول اذ هو صريح التكرير لفظا ومعنى
فهو تأكيده لا بدل وهذا مثل قوله في باب المنادى ان الثاني في يازيد زيد بدل وجميع ذلك
تأكيده لفظي بل يمكن في بدل البعض والاشتمال ابدال الضمير المنصوب من المنصوب
نحو ثلاث الرغيفين اكلتهما اياه وعلم الزيد بن استحسنتهما اياه كما يجيء في باب البدل ولا
يجوز اذن تخالف البدل والمبدل منه فلا تقول اكلتهما هو كما جاز لك في التأكيده لان
المقصود في البدل هو الثاني فكانه باشره الناصب فلا يجيء مرفوعا الا ترى انك تقول
في باب النداء يازيد اخ فاجعله كالنداء المسبق لهذا كله في غير المستقل واما المستقل فتكرره
بلا فصل نحو جاءني زيد زيد قال * فابن الى ابن النجاء بغلتي * اناك اناك اللاحقون
احبس احبس * وقال في الحرف المستقل * لا لا ابوح بحب ٧ مية انها * اخذت على
موثقا وعهودا * او مع فصل كقوله * تراكها من ابل تراكها * وقال تعالى * وهم
بالآخرة هم كافرون * ويحسن التكرير اذا ذكرت ما يطلب شيئين او لهما ذيل فيكرر
المقتضى بعد تمام ذيل الاول نحو قوله تعالى * لا تحسبن * بالتاء * الذين يفرحون

نسخه

٧ بئنه

بما توجبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم ﴿ بالتاء ايضا ﴾ بمفازة من العذاب ﴿ فانه طال المفعول الاول بصلته ﴾ التأكيد اللفظي على ضربين لانك اما ان تعيد لفظ الاول بعينه نحو جاءني زيد زيد وجاءني جاءني زيد او تقويه بموازنه مع اتفاهما في الحرف الاخير ويسمى اتباعا (وهو على ثلاثة اضرب لانه اما ان يكون للثاني معنى ظاهر نحو هنيئاً مريئاً وهو سرير او لا يكون له معنى اصلا بل ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظاً ٢ وتقويته معنى وان لم يكن له في حال الافرد معنى نحو قولك حسن بسن فسن او يكون له معنى متكلف غير ظاهر نحو خبيث نبيث من نبث الشراى استخرجته (وقولهم اكنعون ابصعون قيل من القسم الثاني اى لا معنى لها مفردة وقيل من الثالث مشتق من حول كنع اى تام ومن تبصع العرق اى سال او من بصع اى روى ومن البصع وهو طول العنق مع شدة مفررة وعلى الوجهين يمكن ان يحمل ٣ ما قال ابن برهان ان هذه الالفاظ تأكيد لاجمعون لا للمؤكد الاول فكأنه جعلها امان القسم الثاني او من الثالث لانها بالنسبة الى اجمعون كحسن بسن او خبيث نبيث (وباب الاتباع بعضه مبنى ٤ كحيص بيص وحيث يث كما يجي في المركب ويجب ان يراعى تجانس اللفظين في باب الاتباع بما يمكن فلماذا قلبوا واوبوص ياء واصله حيص بوص (وقد يكون مع التأكيد اللفظي عاطف نحو والله ثم والله وقوله تعالى ﴿ فلا تحسبنهم ﴾ بعد قوله لا تحسبن بخلاف التأكيد المعنوي فانه لا يعطف بعض الفاظه على بعض ولا تقطع كما جاز العطف والقطع في الوصف فلا يقال جاءني القوم كلهم واجمعون ولا جاءني القوم كلهم اجمعين لانه انما جاز العطف في الوصف لكون الوصف المعطوف مستقلاً بنفسه مستغنيا عما تقدم عليه وجاز القطع فيه تنبيها على المدح او الذم والترحم الذى فيه والفاظ التأكيد ليست مستقلة مستغنية عما تقدم عليها فيعطف بعضها على بعض ولا فيها معنى المدح والذم والترحم فتقطع وفلو عطف او قطعت لكان كعطف الشئ على نفسه وقطع الشئ عن نفسه واما جواز العطف في بعض التأكيد اللفظي بالفاء او ثم فلما يجي في حروف العطف (وقد يفيد بعض الابدال معنى الفاظ الشمول فيجى مجرى التأكيد وذلك قولهم ضرب زيد ظهره وبطنه او يده ورجله وهو بدل البعض من الكل في الاصل ثم يستفاد من المعطوف والمعطوف عليه معامنى كله فيجوز ان يكون ارتقا عهما على البدل وعلى التأكيد وكذا قولهم مطرنا سهلنا وجبلنا ومطرنا زرعنا وضرعنا والمراد بالضرع المواشى ومطر قومك ليلهم ونهارهم هذه الثلاثة في الاصل بدل الاشتمال فجرت مجرى التأكيد لان المعنى مطرت اما كننا كلها ومطرت اموالنا كلها ومطرت اوقاتهم كلها على حذف المضاف من متبوعاتها فيجوز ان يكون ارتقا عها على التأكيد ولجريا مجرى ه اجمعون جاز حذف الضمير منها ولا يطر ذلك في ذلك في بدل البعض وبدل الاشتمال فليلهم وضرب زيد الظهر والبطن وضرب عمرو اليد والرجل ومطرنا السهل والجبل ومطرنا الزرع والضرع ومطر قومك الليل والنهار وقولنا مطرت اوقاتهم كقوله صيد يومان على ان اسناد الفعل

٢ او تقوية نسخ

٣ على نسخه

٤ قوله (كحيص بيص)
وقعوا في حيص بيص
اى في فتنة تموج باهلها
متأخرين ومتقدمين تركوا
البلاد حيث يث اى
منتشرين مسرعين

ه اجمع نسخه

المبنى للمفعول الى الزمان وقد جاء بعض هذه الخمسة منصوبا نحو ضرب زيد ظهره وبطنه اما على انه مفعول ثانى على ظهره وبطنه كقوله تعالى ﴿واختار موسى قومه﴾ اى من قومه او على الظرف اى فى ظهره وبطنه نحو دخلت البيت ومشيت الشام وعلى الوجهين لا يقاس عليه فلا يقال ضرب زيد الرجل واليد وتقول مطرتهم السماء ظهرا وبطنا نصب على الظرف او المفعول الثانى او البدل وكذا تقول مطرنا السهل والجبل بالنصب على الظرف شاذا (قال الخليل يقال ايضا مطرنا الزرع والضرع وانتصابه على انه ظرف او مفعول ثان وتقول مطر قومك الليل والنهار على الظرف وهذا جميع الفاظ التأكيد (قوله فلا ولان) يعنى نفسه وعينه (قوله يعمان) اى يقعان على الواحد والمثنى والمجموع فى المذكر والمؤنث فلو اُحد المؤنث تغيير الضمير فقط تقول وعينه نفسها وعينها وتغير الصيغ مع الضمير فى مثنى المذكر والمؤنث ومجموعهما نحو الرجلان والمرأتان انفسهما واعينهما وقد يقال نفساهما وعيناهما على ما حكى ابن كيسان عن بعض العرب والاول اولى لان نحو قلوبكما اولى من قلبا كما يحكى فى باب المثنى وتقول الرجال انفسهم واعينهم والنسوة انفسهن واعينهن (قوله والثانى) يعنى كلا لمثنى المذكر وكلتا لمثنى المؤنث تقول كلانا وكلتا وكلتا (قوله والباقي) اى كله واجمع الى ابضع غير المثنى اى للمفردين والجمعين باختلاف الضمير فقط فى كله نحو كله وكلها وكلهم وكلهن وكذا جميعهم وان لم يذكره المصنف وباختلاف الصيغ فى البواقي يعنى فى اجمع وما بعده تقول للواحد المذكر اجمع اكنع ابضع وللواحدة جمعا كتعا بتعا بصماء وجمع المذكر العاقل اجمعون اكنعون ابتعون ابضعون وجمع المؤنث جمع كتع بتع بصع عاقلان كان او غيره) ويجوز لك اجراء ما للواحدة اعنى جمعا واخواتها على كل جمع الاجمع سلامة المذكر لانه لا يؤنث كما يحكى فتقول بالرجال او بالنسوة او بالقصور او بالزينات او بالدور كلها جمعا كتعا بتعا بصعاء لتأ ويلك لها كلها بالجماعة ويجوز لك ايضا اجراء جميع المجموع الاجمع المذكر السالم مجرى جمع المؤنث نحو بالقصور او بالدور كلهن جمع كتع بتع بصع كما تقول بالنسوة وبالزينات كلهن جمع كتع (وجوز الانداسى فى جمع المذكر العاقل اذا كان مكسرا ان تقول بالرجال كلهن جمع كتع على تأويل الجماعات مستشهدا بقول جرير * اقبلن من ثلثات ٦ اوادى خيم * على قلاص مثل خيطان السلم * ومنه قولهم الخوارج جمع خارجة اى فرقة خارجة وقوله تعالى ﴿والصافات صفا﴾ اى الطوائف الصافات وليس بشئ لان ذلك انما جاز فى نحو الخوارج والصافات لكون واحدها مؤنث اللفظ ذكرنا (وقد اجاز الكوفيون والاخفش لمثنى المذكر اجمعان اكنعان ابضعان ابتعان ولمثنى المؤنث جمعاوان كتعاوان بصعاوان بتعاوان وهو غير مسموع * (قوله ولا يؤكد بكل واجمع الاذو اجزاء يصح افتراقها حسا وحكما نحو اكرمتم القوم كلهم واشترت العبد كله يخلاف جائز يد كله) يعنى بالذى يصح افتراق اجزائه حسا نحو القوم والرجال فان له افراد

٦ قوله (اوادى خيم)
خيم جبل قال جرير اقبلن
من بحر ان او جبنى خيم
٦ قوله (ثلثان) ثلثان
جبل

يتميز في الحس بعضها عن بعض وبالذي يصح افتراق اجزائه حكما مفردا متصل
الاجزاء كالعبد والدار وزيد فانه يفترق اجزؤه حكما بالنسبة الى بعض الافعال
كالشراء والبيع فيجوز اذن توكيده بالكل نحو اشتريت العبد كله فانه يصح شراء
بعضه دون الباقي ولا يفترق اجزؤه حكما بالنسبة الى بعضها كالجمي والذهب فلا
تقول جاءني العبد كله وذهب زيد فان اجزاء العبد لا تفترق بالنسبة الى الجمي بان يجي
بعض منه ولا يجي الباقي فعلى هذا القياس لا يقال اختصم الزيد ان كلاهما لان الزيدان
لا يصح افتراقهما بالنظر الى الاختصاص اذ هو لا يكون الا بين اثنين او اكثر فلا يصح ان
يقال اختصم زيد وحده (واجاز الاخفش اختصم الزيد ان كلاهما وهو مردود
بما ذكرنا وبعدم السماع وقد كان يحتمل نحو اشتريت العبد بن واشتريت العبيد من
افتراق الاجزاء حكما ما احتمل المفرد اعني نحو اشتريت العبد كله لكنه لم يمكن رفع ذلك
الاحتمال بتأكيد اذ لو قلت اشتريت العبيد كلهم لرفع احتمال افتراق الاجزاء حكما لاشتبه
برفع احتمال افتراق الاجزاء حسا والاحتمال الثاني اظهر لكون الافتراق الثاني اشهر
فيسبق ٢ الفهم اليه فلا يحصل المقصود فاذا اردت رفع اول الاحتمالين ٣ قلت اشتريت
جميع اجزاء العبيد وجميع اجزاء العبيد واذا كان الاسم نكرة لم يؤكد اذ التأكيد كما
ذكرنا لرفع الاحتمال عن اصل نسبة الفعل الى المتبوع او عن عموم نسبته لافراد
المتبوع ورفع الاحتمال عن ذات المنكر وانه اى شئ هو اولى به من رفع الاحتمال الذي
يحصل بعد معرفة ذاته اى الاحتمال في النسبة فوصف النكرة لتمييز عن غيرها اولى من
تأكيدها ويستثنى من الحكم المذكور اعني مع تأكيد النكرات شئ واحد ٤ وهو
جواز تأكيدها اذا كانت النكرة حكما لا محكوما عليه كقوله عليه الصلاة والسلام
﴿ فنكاحها باطل باطل باطل ﴾ ومثله قوله تعالى ﴿ دكت الارض دكا دكا ﴾ فهو مثل
ضرب ضرب زيد (واما تكرير المنكر في نحو قولك قرأت الكتاب سورة سورة وقوله
تعالى ﴿ وجاء ربك والملك صفا صفا ﴾ فليس في الحقيقة تأكيد اذ ليس الثاني لتقرير
ما سبق بل هو لتكرير المعنى لان الثاني غير الاول معنى والمعنى جميع السور وصفوفا
مختلفة (وقد اجاز الكوفيون تأكيد المنكر اذا كان معلوم المقدار موقتا كدرهم
ودينار ويوم وليلة وشهر بكل واخواته لا بالنفس والعين وليس ما ذهبوا اليه ببعيد
لا احتمال تعلق الفعل ببعض ذلك الموقت فعلى هذا لا يشترط تطابق التأكيد والمؤكد
تعريفا وتكريا عندهم خلافا للبصريين واما نحو رجال ودرهم مما ليس بمعلوم المقدار
فلا خلاف في امتناع تأكيدهم واستشهد الكوفية لجواز ذلك بقوله ﴿ ياليتني كنت
صيبا مرضعا ﴾ ٥ تحملني الذلفاء حولا اجمعا (الذلف
يوما اجمعا ﴾ واما قوله ﴿ اولاك بنو خير وشر كليهما ﴾ جميعا ومعروف الم ومنكر
﴿ فحمل كليهما على البدل عند اهل المصرين اولى لان خير وشر ليسا بموقنين ويجوز
مجيء كليهما غير تأكيد اذا كان تابعا لما ليس بتأكيد كقوله تعالى ﴿ اما يبلغن عندك
الكبر احدهما او كلاهما ﴾ فانه عطف على احدهما وليس لفظ احدهما تأكيد

٢ الوهم
٣ الاحتمال الثاني نفسه
٤ قوله (وهو جواز
تأكيدها اذا كانت النكرة
حكما لا محكوما عليه) فلا
يصح على هذا جاءني
رجل رجل لدفع توهم
خفلة السامع او اعتقاده
غلط المتكلم وقد يقال
المنسوع تأكيد المنكر
تأكيدا معنويا لا تأكيدا
لفظيا وهذا اقرب ولهذا
علل عدم الجواز بكون
تلك الالفاظ معرفة
٥ قوله (تحملني الذلفاء
حولا اجمعا) الذلف
صغر الانف واستواء
الارنية يقال رجل اذلف
وامرأة ذلفاء وبه سميت
ياقوتة اخرجت من كبس

والمعطوف في حكم المعطوف عليه وفي قراءة اما يبلغان هو بدل لكونه معطوفا على
البدل وقد يحذف المؤكد واكثر ذلك في الصلة كقولك جاءني الذي ضربت نفسه
اي ضربته نفسه وبعدها الصفة نحو جاءني قوم ضربت كلهم اجمعين وبعدها
خبر المبتدأ نحو القبيلة اعطيت كلهم اجمعين ذلك لما عرفت في باب المبتدأ من كون
حذف الضمير من الصلة اولى منه من الصفة ٦ وكونه في الصفة اولى منه في خبر
المبتدأ وبعضهم منع من حذف المؤكد لان الحذف للاختصار والتأكيـد للتطويل
فتنافيا (وقال هشام اذا عطف على شيء لم تلحق به الى تأكيده ولعله نظر الى ان العطف
عليه دال على انك لم تغلط فيه والاولى الجواز نحو ضرب زيد وعمر ولا نك ربما تجوزت
في نسبة الضرب الى زيدا وربما غلطت في ذكر زيد وارادت ضرب بكر وعطف بناء على
ان المذكور بكر * قوله (واذا اكد المضمـر المرفوع المتصل بالنفس والعين اكد بمنفصل
نحو ضربت انت نفسك) قدمـضى شرحه في باب العطف * قوله (واكتع واخواه
٧ اتباع لاجع فلا تقدم وذكرها دونه ضعيف) اعلم انك لو اردت الجمع بين الفاظ
التوكيد المعنوي قدمت النفس ثم العين ثم الكل ثم اجمعين ثم اخواته من اكتعين الى
ابتعين اما تقديم النفس والعين على الكل فلان الاحاطة صفة للنفس ومعنى فيها فتقديم
النفس على صفتها اولى (واما تقديم النفس على العين فلان النفس لفظ موضوع
لما هيته حقيقة ولفظ العين مستعار لها مجازا من الجارحة المخصوصة كالوجه في قوله
تعالى ﴿ كل شيء هلك الا وجهه ﴾ اي ذاته واما تقديم الكل على اجمع فلكونه جامدا
واتباع المشتق للجامد اولى ولا سيما اذا كان المشتق على وزن الصفة وهو افعال وايضا
ان كلا قديقع مبتدأ دون اجمع فانه لا يقع الا تأكيـدا واما تقديم اجمع على اخواته فلكونه
ادل على معنى الجمعية المرادة من جميعها واما تقديم اكتع في الصحيح على اخويه فلكونه
اظهر في افادة معنى الجمع منهما لانه من قولهم حول كتيع اي تام هذا المعنى خاف فيهما
وان لم تقصد الجمع بين هذه الالفاظ فلك الاقتصار على ايهاشئت من النفس الى اجمع
لا يلزم ان يكون الاخير تابعا للمقدم بل لك ان تذكر العين من دون النفس وابع ومتصرفاته
واخواته من دون كل واما اكتع واخواه فالبصريون على ما حكى الاندلسي عنهم
جعلوا النهاية ابضع ومتصرفاته ولم يذكروا اتباع ومتصرفاته (قال وهذا يدل على قلته
والبغدادية جعلوا النهاية اتباع واخواته فقالوا اجمع اكتع ابضع اتباع وكذا ذكر
الجزولي والزنجشري قدم اتباع على ابضع وتبعه المصنف ولا درى ما صحته والمشهور
ابضع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة والمشهور انك اذا اردت ذكر اخوات اجمع
وجب الابتداء باجمع ثم تجيء باخواته على هذا الترتيب اجمع اكتع ابضع اتباع ولا خلاف
انه لا يجوز تأخير اجمع عن احدى اخواته (وقال ابن كيسان تبدأ بايتهن شئت بعد اجمع
والقول الثالث انه يجوز حذف اجمع مع وجوب رعاية الترتيب المذكور في الثلاثة الباقية
والقول الرابع جواز حذف اجمع مع جواز تقديم بعض الثلاثة الباقية على بعض وسمع
جاءني القوم اکتعون وسمع ايضا اجمع ابضع وجمع بضع وايضا جمع تبع وايضا جمع

٦ وخبر المبتدأ ومن الصفة
اولى منه في خبر المبتدأ
نسخه

٧ المشهور بفتح الهمزة وفي
المقروءة على المص بكسرهما

٨ (قوله فمجد الملائكة كلهم اجمعون ﴿ ٣٣٧ ﴾ ان كلهم دال على الاحاطة آه) هذا مما لا نزاع فيه لكن لما جمع

بين كلهم واجمعون في الآية
جمله بعضهم على المبالغة
في الشمول والاحاطة لكثرة
الملائكة كثرة غير محصورة
ولاحظ بعضهم ان اجمعون
بحسب اصل الاشتقاق يدل
على الاجتماع فلا يعد قصد
ذلك المعنى مع تلك المبالغة
تكثير الفائدة ٢ (قوله او
تخلصهم فان الدهر خلاص)
الاخلاص الترك ٣ (قوله
بطن عرعر) عرعر موضع
٤ (قوله ان السبدل هو
المقصود بالنسبة دون
متبوعه بخلاف عطف البيان
آه) الظاهر انهم لم يريدوا
انه ليس مقصودا بالنسبة
اصلا بل ارادوا انه ليس
مقصودا اصليا والحاصل
ان مثل قولك جاءني زيد
اخوك ان قصدت فيه
الاسناد الى الاول وجئت
بالثاني تمة له توضيحا للثاني
عطف بيان وان قصدت فيه
الاسناد الى الثاني وجئت
بالاول توطئة له مبالغة في
الاسناد فالثاني بدل وح
يكون التوضيح الحاصل به
مقصودا تبعا والمقصود
اصالة هو الاسناد اليه بعد
التوطئة فالفرق ظاهر كما
حققه المتأخرون ه لان
الابهام آه وقع نسخه

بصع تبع ولا خلاف انك اذا اردت ذكر النفس والعين والكل واجمع معاوجب الترتيب
المذكور (قال ابن برهان اذا قلت جاءني القوم كلهم اجمعون اكتبون ابصعون ابتعون فكلهم
تأ كيد للقوم واجمعون تأ كيد لكلهم وكذا البواقي كل واحد منها تأ كيد لما قبله) وقال غيره
الصحيح ان كلها تأ كيد للمؤ كد الاول كالصفات المتتالية (وقال المبرد والزجاج في قوله تعالى
﴿ ٨ ﴾ فمجد الملائكة كلهم اجمعون ﴿ ان كلهم دال على الاحاطة واجمعون على ان السجود
منهم في حالة واحدة وليس بشيء لانك اذا قلت جاءني القوم اجمعون فمعناه الشمول والاحاطة
اتفاقا منهم لاجتماعهم في وقت واحد فكذا يكون مع تقدم لفظ كلهم وكانها كرها ترادف
لفظين لمعنى واحد وادى محذور في ذلك مع قصد المبالغة ﴿ قوله (البديل تابع مقصود بما نسب
الى المتبوع دونه) قوله مقصود بما نسب الى المتبوع يخرج التأ كيد والوصف وعطف
البيان كما قال (قوله دونه) يخرج عطف النسق لان المقصود هناك التابع والمتبوع معا
والمقصود بالنسبة من البديل والمبدل منه الثاني دون الاول هذا قوله ولا يطرد ما قاله في نحو
جاءني زيد بل عر و قال المقصود هو الثاني دون الاول مع انه عطف نسق (اقول وانا الى الان
لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا البديل
كما هو ظاهر كلام سيبويه فانه لم يذكر عطف البيان بل قال اما بدل المعرفة من النكرة فتحو
مررت برجل عبد الله كانه قيل بمن مررت او ظن انه يقال له ذلك فابدل مكانه ما هو اعرف منه
ومثله قوله تعالى ﴿ وانك لتهدى الى صراط مستقيم صراط الله ﴾ قال ومن البديل ايضا
قولك مررت بقوم عبد الله وزيد و خالد والرفع جيد اى هم عبد الله وزيد و خالد قال ﴿ يامى
ان تفقدى قوما ولدتهم ﴾ او تخلصهم ﴿ فان الدهر خلاص ﴾ عمرو وعبد مناف والذي
عهدت ﴿ ٣ ﴾ بطن عرعر اى الظلم عباس ﴿ قالوا الفرق بينهما ٤ ان البديل هو المقصود
بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول
(والجواب انا لانسلم ان المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا
الغلط فان كون الثاني فيه هو المقصود بها دون الاول ظاهر وانما قلنا ذلك لان الاول في الابدان
الثلاثة منسوب اليه في الظاهر ولا بد ان يكون في ذكره فائدة لم تحصل لو لم يذكر كذا في كل
واحد من الثلاثة صوتا للكلام الفصحاء عن اللغو ولا سيما كلامه تعالى وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم
فادعاء كونه غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوب اليه في الظاهر واشتماله على فائدة يصح ان
ينسب اليه لاجلها دعوى خلاف الظاهر (ثم نقول في بدل الكل ان الفائدة في ذكرهما معا
احد ثلاثة اشياء بالاستقراء اما كون الاول اشهر والثاني متصفا بصفه نحو زيد رجل صالح
او كون اولهما متصفا بصفة والثاني اشهر نحو بالعالم زيد ورجل صالح زيد وقد يكون
الثاني مجرد التفسير بعد الابهام مع انه ليس في الاول فائدة ليست في الثاني وذلك لان
للابهام اولا ثم التفسير ثانيا ه وقعا وتأثيرا ليس للبيان بالفسر اولا وذلك نحو برجل زيد
فان الفائدة الحاصلة من رجل تحصل من زيد مع زيادة التعريف لكن الغرض ما ذكرنا

ولا يجوز العكس نحو يزيد رجل اذا فائدة في الابهام بعد التفسير ثم يسمى بعطف البيان من
جمله بدل الكل ما يكون الثاني موضحا للاول وذلك اما بان يكون شئ اسمان هو باحدهما
اشهر من الاخر وان لم يكن اخص منه نحو قوله * اقسم بالله ابو حفص عمر * فان ابن
الخطاب رضى الله تعالى عنه كان بعمر اشهر منه بابي حفص ولو فرضنا انه ليس في الدنيا من اسمه
عمر ولا من كنية ابو حفص الاياه واما بان يكون اسمان مطلقان على ذات ثانيهما جامد وهو
بعض افراد الاول سواء كان اشهر من الاول لو افرد اولا كما اذا كان لك خمسة اخوة اسم
احدهم زيد وهناك خمسة رجال مسمين بزيد احدهم اخوك فاذا قيل جاء اخوك زيد فزيد
احد افراد اخيك اى هو واحد من جملة ما يطلق عليه لفظ اخيك وكذا ان عكس فقيل جاءنى
زيد اخوك فاخوك واحد من جملة من يطلق عليهم زيد فالثاني في الصورتين اخص من الاول
عند الاقتران واما عند الاقتران فاحدهما مساو للآخر في الشهرة لان كل واحد منهما يطلق على
خسة (والاغلب ان يكون البدل جامدا بحيث لو حذفت الاول لاستقل الثاني ولم يحتاج الى
متبوع قبله في المعنى فان لم يكن جامدا كقوله * فلا وايك خير منك انى * ٥ ليؤذنى
التصميم والصهيل * قدر الموصوف اى فلا وايك رجل خير منك بخلاف الصفة فانك
لو حذفت الاول في جاءنى زيد العالم لاحتاج الثانى الى قدر قبله لان الوصف لا بد له من
موصوف فلذا قيل ان الثانى في نحو ٦ العائدات الطير بدل وفي الطير العائدات صفة وبخلاف
التأ كيدفانه وان كان جامدا لكن كون معناه مفهوما من المتبوع لو سكت عليه منع من
اعتباره مستقلا ولما لم يكن للبدل معنى في المتبوع حتى يحتاج الى المتبوع كما احتاج الوصف ولم
يفهم معناه من المتبوع كما فهم ذلك في التأ كيد جازا اعتباره مستقلا لفظا لى صالحا لان يقوم
مقام المتبوع ولما كان اعرابه بتبعية الاول جازان يعتبره غير مستقل اخرى فالاول نحو
يا زيدا يا زيدا مبنين والثانى نحو يا غلام بشرو بشرا عربا بالوجهين ويا اخانا زيدا
بالنصب وكذا قوله * انا بن التارك البكرى بشر * بالجرو وكذا المنسوق يجوز جعله
مستقلا نحو يا زيد وعمر وغير مستقل نحو يا زيد والحارث ٧ للعلة المذكورة بعينها وانما
لم يجز يا زيد وعمر ولا يا زيد وعمر وبالتنوين كما جاز يا غلام بشرو بشرا في البدل لان العاطف
كحرف النداء والمعطوف صالح لمباشرة له والفائدة في بدل البعض والاشتمال البيان بعد الاجال
والتفسير بعد الابهام لما فيه من التأثير في النفس وذلك ان المتكلم يحقق بالثاني بعد ٢ التجوز
والمساحة بالاول تقول اكلت الرغيف ثلاثة فتقصده بالرغيف ثلاث الرغيف ثم تين ذلك
بقولك ثلاثة وكذا في بدل الاشتمال فان الاول فيه يجب ان يكون بحيث يجوز ان يطلق ويراد
به الثانى نحو اعجبنى زيد علمه وسلب زيد ثوبه فانك قد تقول اعجبنى زيدا اذا اعجبك علمه وسلب
زيدا اذا سلب ثوبه على حذف المضاف ولا يجوز ان تقول ضربت زيدا وقد ضربت غلامه
(وقال سيويو في قولهم رأيت قومك اكثرهم وصرفت وجوهها اولها انك اردت رأيت
اكتر قومك وصرفت وجوه اولها ولكنك ثبت الاسم توكيدا كقوله تعالى ﴿ فسجد ﴾

٥ قوله (ليؤذنى التصميم)
حمم الفرس وتصميم اذا
صوت لطلب العلف قوله
(الصهيل) الصهيل صوت
الفرس ٦ قوله (نحو
العائدات الطير) جمع العائدة
من العوداى المؤمن العائدات
٨ قوله (للعلة المذكورة)
وهى ان المنسوق لا يدل على
معنى في المتبوع ولا يفهم
معناه من المتبوع وكان
اعرابه بتبعية الاول ٢ معنى
نسخه

الملائكة كلهم اجمعون ﴿ وهذا الذي قاله قريب الا انه بالتفسير بعد الابهام اشبه قالوا والفرق
الاخر ان البديل في حكم تكرير العامل ولو سلمنا ذلك فيما تكرر العامل فيه ظاهر ٨ فباي شيء يعرف
المخاطب ذلك فيما لم يتكرر فيه ولنا ان ندعي ذلك فيما سموه عطف البيان مع التسليم في البديل وفرقوا
ايضا بينهما بعد وجوب توافق البدل والمبدل منه تعريفا وتنكير بخلاف عطف البيان (والجواب
تجوز التخالف في المسمى عطف بيان ايضا هذا الذي ذكرت هو الذي يقوى عندي * قوله (وهو
بدل الكل وبدل البعض وبدل الاشتمال وبدل الغلط فالاول مدلوله مدلول الاول والثاني جزؤه
والثالث بينه ٩ وبينه ملابسة بغير هما والرابع ان تقصد اليه بعد ان غلطت بغيره) قوله فالاول
مدلوله مدلول الاول) فيه تسامح اذ مدلول قولك اخيك في زيد اخيك لو كان عين مدلول زيد
لكان تأكيذا واخوك بدل على اخوة المخاطب ولم يكن بدل علميا زيد لكن مراده انهما يطلقان
على ذات واحدة وان كان احدهما يدل على معنى فيها لا يدل عليه الآخر (قوله والثاني جزؤه)
اي بدل البعض جزؤه الاول نحو كسرت زيدا يد (قوله والثالث بينه وبينه ملابسة بغيرهما) اي
بين الاول والثاني ملابسة بغير الكلية والجزئية وهذا الاطلاق يدخل فيه بعض بدل الغلط نحو
جاءني زيد غلامه او حاره ولقيت زيدا اخاه ولا شك في كونهما من بدل الغلط (واتما قيل لهذا
بدل الاشتمال قال ابن جعفر لاشتمال المتبوع على التابع لا كاشتمال الظرف على
المظروف بل من حديث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس
عند ذكر الاول متشوقة الى ذكر ثان منتظرة له فيسمى الثاني ملخصا لما اجل في الاول
مبنياله (وقال المبرد والقولان متقاربان سمي بدل الاشتمال لاشتمال الفعل المسند الى المبدل
منه على البديل ليفيد ويتم لان اعجاب في قولك اعجبني زيد حسنه وهو مسند الى زيد
لا يكتفي به من جهة المعنى لانه لا يعجبك للحمة ودمه بل لمعنى فيه وكذا سلب زيد ظاهر
في انه لم يسلب نفسه بل سلب شيء منه وكذا السؤال عن نفس الشهر في قوله تعالى
﴿ يسئلونك عن الشهر الحرام ﴾ غير مفيد الا ان يكون لحكم من احكامه غير معين
وكذا العن اصحاب الاخذود مطلقا غير مفيد الا لفعلهم بذلك الاخذود ما استحقوا به اللعن
بخلاف ضربت زيد عبده فانه بدل الغلط لان ضرب زيد مفيد غير محتاج الى شيء
آخر ولا نقول في بدل الاشتمال نحو قتل الامير سيفه وبنو الوزير وكلاؤه لان شرط
بدل الاشتمال ان لا يستفاد هو من المبدل منه معينا بل تبقى النفس مع ذكر الاول متوقفة
على البيان للاجبال الذي فيه وهنا الاول غير مجمل اذ يستفاد عرفا من قولك قتل الامير
ان القاتل سيفه وكذا في امثاله فلا يجوز مثل هذا الابدال مطلقا (ودليل حصر
الابدال في الاربعة انه لا يخلو مدلول الثاني من ان يكون مدلول الاول اولا والا
بدل الكل والثاني اما ان يكون الثاني فيه بعض الاول اولا والا بدل البعض والثاني
اما ان يكون فيه الفعل المسند الى المبدل منه مشتملا على الثاني اي متقاضيا له بوجه ما
اولا والا بدل الاشتمال والثاني بدل الغلط (وهذا الذي يسمى بدل الغلط على ثلاثة

٨ قوله (فباي شيء يعرف
المخاطب ذلك فيما لم يتكرر
فيه) يعرف ذلك بمقامات
الكلام وقرائن الاحوال فان
كان المناسب للمقام المبالغة
في الاسناد وتكرار الحكم حل
على قصد تكرير العامل
وان كان المناسب له مجرد
التوضيح حل على عدم
القصد ٩ وبين الاول نسخه

اقسام اباداً وهو ان تذكر المبدل منه عن قصد وتعمد ثم توهم انك غلط لكون الثاني اجنبياً وهذا يعتمد الشعراء كثير اللبابة والتفنن في الفصاحة وشرطه ان يرتقي من الادنى الى على كقولك هند نجم بدر شمس كأنك وان كنت معتمد الذ كر غلط نفسك وتري انك لم تقصد في الاول الا تشبيهها بالبدر وكذا قولك بدر شمس (واما غلط صريح محقق كما اذا اردت مثلاً ان تقول جاءني حمار فسبقك لسانك الى رجل ثم تداركت الغلط فقلت حمار) (واما نسيان وهو ان يعتمد ذكر ما هو غلط ولا يسبقك لسانك الى ذكره لكن تنسى المقصود ثم بعد ذلك تدارك به ذكر المقصود ولا ينجي الغلط الصرف ولا بدل النسيان في كلام الفصحاء وما يصدر عن روية وفطانة فلا يكون في شعر اصلاً وان وقع في كلام خفقه الاضطراب عن الاول المغلو ط فيه بل ومعنى بدل الغلط البديل الذي كان سبب الاتيان به الغلط في ذكر المبدل منه لان يكون البديل هو الغلط (وبدل الكل من الكل يجب موافقته للتبوع في الافراد والتثنية والجمع والتأنيث فقط لافي التعريف والتشكيك واما الابدال الاخر فلا يلزم موافقتها للمبدل منه في الافراد والتذكير وفروعهما ايضاً قوله (ويكونان معرفتين ونكرتين ومختلفين واذا كان نكرة من معرفة فالنعت مثل بالناسبة ناسبة كاذبة) اعلم ان البديل والمبدل منه في الابدال الاربعة يقعان معرفتين ونكرتين والاول معرفة والثاني نكرة وعلى العكس والاربعة في الاربعة ستة عشر فامثلة الكل من الكل يزيد اخيك برجل اخ لك يزيد اخ لك برجل اخيك امثلة البعض يزيد رأسه برجل رأسه يزيد رأس له برجل رأسه امثلة الاشتمال يزيد علمه برجل علمه يزيد علمه برجل علمه امثلة الغلط يزيد الحمار برجل حمار يزيد حمار برجل الحمار (قوله وان كان نكرة) اي اذا كان نكرة مبدلة من معرفة فنعت تلك النكرة واجب وليس ذلك على الاطلاق بل في بدل الكل من الكل وان درويت نكرة بالنصب فالعنى واذا كان الثاني نكرة مبدلة من معرفة (قال ابو علي في الجملة وهو الحق يجوز تركه اي ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة اذا استفيد من البديل ما ليس في المبدل منه كقوله تعالى (بالواد المقدس طوى) اذا لم يجعل ٦ طوى اسم الوادي ٨ بل كان مثل حطم وخنع من الطى لانه قدس مرتين فكانه طوى بالتقديس وقول الشاعر * انا وجدنا بني جلان كلهم * كساعد الضب لا طول ولا قصر * اي لا ذى طول ولا ذى قصر وقوله * فلا وايك خير منك * البيت فان لم تغد النكرة الاما فاده الاول لم يحجز لانه يكون ابهاماً بعد التفسير نحو يزيد رجل وقدمر انه لا فائدة فيه * قوله (ويكونان ظاهرين ومضميرين ومختلفين ولا يبدل ظاهر من مضمير بدل الكل الامن الغائب نحو ضربته زيدا) هذه قسمه اخرى مستأنفة للابدال وهي بهذا الاعتبار ايضاً ستة عشر فهذه قسمه البديل باعتبار الاظهار والاضمار والاولى كانت باعتبار التعريف والتشكيك فامثلة الكل من الكل وهما مظهران يزيد اخيك واذا كانا مضميرين فتحول لقيتهم ٨ اياهم اذا تقدم لفظا الزيدين واخوتك وكان الزيدون اخوة المخاطب نحو جاءني الزيدون اخوتك والتماء يوردون في هذا المقام نحو زيد ضربته اياه وهو تأكيد لفظي لرجوعهما الى شيء واحد وقد اتفقوا

٦ طوى اسم موضع بالشام
تكسر طاؤه وتضم ولا
يصرف فن صرفه جعله
اسم وادو مكان وجعله نكرة
ومن لم يصرفه جعله بلدة
وبقعة وجعله معرفة وقال
بعضهم طوى وطوى الشيء
الثنى وهو صفة وليس يعلم
وهو مصروف لا غير وقالوا
في قوله تعالى انك بالواد
المقدس طوى طوى مرتين
اي قدس وقال الحسن اي
ثبت فيه البركة والتقديس
مرتين ٧ (قوله بل كان مثل
حطم وخنع) خنع في الارض
اي ذهب ولبل خيع على
مثال صرداي ماهر بالدلالة
٨ اياها نسجه

كلهم في مثل ﴿ اسكن انت وزوجك الجنة ﴾ ان انت تأكيد وكذا في مررت بك انت وبه هو فكذلك هذا والمضمر من المظهر نحو اخوك لقيت زيدا اياه بتقدير ان زيدا اخوك ولورجع اياه الى زيد على ما يورده النحاة لكان تأكيدا لفظيا ايضا لانه يكون كقولك رأيت زيدا زيدا كما ان مررت بك انت تكرير لفظي عندهم اتفاقا والمظهر من المضمر نحو اخوك لقيته زيدا والاخ هو زيد وامثلة البعض قطعت زيدا يده والمضمر من المضمر نحو كسرت زيدا يده ثم قطعت اياه والمضمر من المظهر نحو كسرت يداك وقعت زيدا اياه والنحاة يوردون في مثله نحو يداك قطعت زيدا اياه ويقولون هو تكلف لاعادة الظاهر بلفظه في جملة واحدة ونحن ذكرنا جلتين ليرتفع التكلف ان كان من اجله والمظهر من المضمر نحو زيد قطعت يده وامثلة الاشتمال كرهت زيدا جهالته والمضمر من المضمر كرهت زيدا جهالته وابغضته اياه والمضمر من المظهر كرهت جهالة زيد وابغضت زيدا اياه والمظهر من المضمر زيد كرهته جهالته وامثلة الغلط كرهت زيدا دابة والمضمر من المضمر نحو كرهته اياه اذا تقدم ذكر زيد والدابة والمضمر من المظهر كرهت زيدا اياه مع تقدم ذكر الدابة والمظهر من المضمر زيد كرهته الدابة وربما سمي بعضهم بدل البعض من الكل بدل الاشتمال ايضا لاشتمال الاول على الثاني لكونه كلاله ولكن المشهور افراده بالتسمية ببديل البعض ولا بد في بدل البعض والاشتمال اذا كانا ظاهرين من ضمير راجع الى المبدل منه حتى يعرف تعلقهما بالاول وانهما ليسا ببديل الغلط بلي يجوز ترك الضمير اذا اشتمر تعلق الثاني بالاول كقوله تعالى ﴿ قتل اصحاب الاخدود النار ﴾ لاشتهار قصتهم وانهم ملاؤا الاخدود نارا (وقال الكوفيون يجوز سد اللام مسد الضمير نحو قولهم مطرنا السهل والجبل اي مطرارضنا على حذف المضاف سهلهما وجبلها فهو نحو قوله ﴿ لحافي لحاف الضعيف والبرد برده ﴾ (قال ابن الخشاب لا يجوز جاءني زيد لاخ اخوه اتفاقا واما اعتذار عن نحو مطرنا السهل والجبل فقد مضى في باب التأكيد (قوله ولا يبدل ظاهر من مضمر) الى آخره ﴿ اعلم ان بدل البعض والاشتمال والغلط اذا كان ظاهرا يجوز ان يكون من ضمير المتكلم والمخاطب ﴿ قال الشاعر في بدل البعض ﴿ او عدني بالسجن والاداهم ﴾ ٢ رجلى ورجلى شنة المناسم ﴿ وقال في الاشتمال ﴿ ذريني ان حكمتك لن يطاعا ﴿ وما الفيتني حلمي مضارعا ﴿ بخلاف بدل الكل من الكل فان غير الاخفش لا يجوز نحو بي المسكين مررت ولا عليك الكريم المعول * قالوا لان البديل ينبغي ان يفيد مالم يفده المبدل منه ومن ثم لم يجوز بزيد رجل وافادة بدل البعض والاشتمال والغلط ذلك ظاهرة لان مدلول هذه الثلاثة غير مدلول الاول واما بدل الكل فمدلول الاول فلو ابدلنا فيه الظاهر من احد الضميرين اي المتكلم والمخاطب وهما عرف المعارف كان البديل انقص في التعريف من المبدل منه فيكون انقص في الافادة منه اذ المدلولان واحد وفي الاول زيادة تعريف وجواب الاخفش بمنع اتحاد المدلولين في بدل الكل كما ذكرنا في هذا الباب ولو اتحدا لكان الثاني تأكيدا لا بدلا وافادة الثاني في المثالين زيادة فائدة من صفة المستكنة والكرم

٢ (قوله رجلى) منصوبة
بدل من الضمير المنصوب
وتقديره او عد رجلى
بالسجن والاداهم وهي
القيود الواحدة ورجلى
غليظة لانها لم تجعلها في القيد
وقيل معناه او عدني بالسجن
واو عد رجلى باداهم
وتقريره انه عطف على
عاملين والقول الاول اولى
٢ (قوله رجلى ورجلى
شنة المناسم) الشن بالتحريك
مصدر شنت كفه اي غلظت
وخشنت ورجل شنت
الاصابع وكذلك العضو
والنسم بالكسر خف البعير

ظاهرة ولا يضر نقصان الثاني في التعريف عن الاول الا ترى الى حواز مررت بزيد رجل
ما قل قرب نكرة افادت مالا تفيد المعرفة وان كان في المعرفة فائدة التعريف التي ليست في
تلك النكرة (واستدل الاخفش بقوله تعالى ﴿ لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ
خَسِرُوا ﴾ والباقون يقولون هونعت مقطوع للذم امام رفوع الموضع او منصوبه ولا
يلزم ان يكون كل نعت مقطوع يصح اتباعه نعتا بل يكفي فيه معنى الوصف الا ترى الى
قوله تعالى ﴿ وَيَلْ لَّكُلِّ هَمَزَةٍ لِمَزَةٍ الَّذِي جَمَعَ مَالًا ﴾ (وقال ابن مالك لا يبدل من الضمير
اللازم الاستنار وهو في افعال امرا وتفعّل في الخطاب وافعل وتفعّل واذا وقع ما يوهّم ذلك
فهناك فعل مقدر من جنس الاول نحو تعجّبني جالك اى تعجّبني بجالك ولعل ذلك
استقباحا لابدال الظاهر مما لا يقع لا ظاهرا ولا ضميرا بارزا واذا ابدل مما تضمن معنى الاستفهام
فلا بد من اقتران الهمزة بالبدل نحو من لقيت ازيدا ام عمرا ليعين انه بدل من متضمن الاستفهام
واما قوله تعالى ﴿ عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ عَنِ الْبَنَاءِ الْعَظِيمِ ﴾ فهو كانه جواب الاستفهام وليس يبدل
(واختلف النحاة في المبدل منه فقال المبرد انه في حكم الطرح معنى بناء على ان المقصود بالنسبة
هو البديل دون المبدل منه وعلى ما ذكرنا من فوائد البديل والمبدل منه يتبين منه ان الاول ليس
في حكم الطرح معنى الا في بدل الغلط ولا كلام ان المبدل منه ليس في حكم الطرح لفظا لوجوب
عود الضمير اليه في بدلي البعض والاشتمال وايضا في بدل الكل اذا كان ضميرا لا يستغنى عنه نحو
ضربت الذي مررت به اخيك او ملتبسا بضمير كذلك نحو الذي ضربت اخاء زيدا كريم ٤
وقد يعتبر الاول في اللفظ دون الثاني قال ٥ * و كانه لهق السراة كانه ٦ * ما حاجبيه
معين بسواد * ولم يقل معينان * وقال ان السيوف عدوها ورواحها * تركت هواذن
٧ * مثل قرن الاعضب * ولو كان في حكم الطرح لفظا لم يعتبر هو دون الثاني وقد يبدل الفعل
من الفعل اذا كان الثاني راجح البيان على الاول كقوله تعالى ﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ
إِنَّمَا يَضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ ﴾ وكقول الشاعر * ان على الله ان تبايعا * تؤخذ كرها او تجي
طابعا * ولو كان الثاني بمعنى الاول سواء لكان تأكيذا لا بد لا نحو ان تنصر تعز نصرك
ولا اعرف به شاهدا والذي يفصل به مذكوران كان وافيا بما في المذكور من الاعداد جاز
في التفصيل الاتباع والقطع رفعا كقوله تعالى ﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فَنَيْنِ الثَّقَافَةِ تَقَاتِلَ
فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ الآية اى منهم فئة وقال الشاعر * وكنت كذى رجلين رجل صحيحة *
واخرى رمى فيها الزمان فشلت * يروى رجل رفعا وجرا وان لم يف تعين لرفع نحو مررت
برجال رجل فاضل واخر كريم وقد جاء نصب الوافى وغيره في البديل باضمار اعنى كما مر في
باب لوصف * واعلم ان التوابع اذا اجتمعت بدى بالنعته ثم بالتأكيده ثم بالبديل ثم
بالمنسوق اما الابتداء بالنعته قبل التأكيده فلما مر في تعليل قولهم ان النكرة لا يؤكد (وابن
كيسان يقدم التأكيده على النعته اذ النعته يفيد مالا يفيد الاول بخلاف التأكيده وانما يقدم
التأكيده على البديل لان مدلول البديل غير مدلول متبوعه في الحقيقة ومدلول التأكيده

٤ (قوله) وقد يعتبر الاول
في اللفظ اى في البديل
مطلقا

٥ (وقوله) و كانه لهق آه
اللهق بالتحريك الابيض
وسراة كل شئ ظهره
ووسطه

٦ قوله (ما حاجبيه معين)
ما في قوله ما حاجبيه زائدة
والعين سواد اى صب
السواد فيه يعنى انه ابيض
ولا سواد فيه الا في حاجبيه
والشاهد فيه في بدل
الحاجبين من الضمير المتصل
في كانه وضمير معين بسواد
يرجع الى الضمير في كانه
لا الى الحاجبين

٧ قوله (مثل قرن الا
غضب) الا غضب مكسور
القرن الداخل

مدلول متبوعه واما تقديم البدل على المنسوق فلان البدل له نسبة معنوية الى المبدل منه اما بالكلية او بالعضية او الاشتمال واما بدل الغلط فنادر والمنسوق اجنبي من متبوعه * قوله (عطف البيان تابع غير صفة يوضح متبوعه مثل اقسام بالله ابو حفص عمرو فصله من البدل لفظا في مثل انا ابن التارك البكرى بشر) قوله يوضح متبوعه يخرج التأكيد لانه لا يوضح المؤكد بل يحقق اصل نسبته او شمول النسبة لاجزائه وعدم ايضاح المنسوق لمتبوعه ظاهر وكذا البدل عند الحاجة لان الاول عندهم في حكم الطرح وفي حكم المعدوم فلم يبق الا الصفة وعطف البيان فلما قال غير صفة خرجت الصفة والاولى ان يحد بهذا الحد الابدال الثلاثة فيدخل فيها عطف البيان كما ذكرنا ويحد بدل الغلط بما حد به المصنف مطلق البدل (قوله * اقسام بالله ابو حفص عمر * قصته انه اتى اعرابي الى عمر ابن الخطاب رضى الله تعالى عنه فقال ان اهلي بعيدواني على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره * اقسام بالله ابو حفص عمر * ٨ مامسها من نقب ولادبر * اغفر له اللهم ان كان فجر * وعمر مقبل من اعلى الوادي فجعل اذا قال له اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق حتى التقيا فاخديده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة عجفاء فحمله على بعيره وزوده وكساه (قوله في مثل * انا ابن التارك البكرى بشر * قال انما قلت في مثل اشارة الى ان الفرق يقع في غير هذا الباب ايضا كقولك يا اخانا الحارث ٩ ولا يجوز لوجعل بدلا لعدم جوازيا ٩ الحارث وكذا يا غلام زيد وزيدا ولو جعل بدلا لوجب الضم وقد ذكرت ما عليه في باب البدل (والفراء يجوز الضارب زيد فلا يتم معه الاستدلال بهذا البيت على ان الثاني عطف بيان لا بدل (والبرد انكر رواية الجر وقال لا يجوز في بشر الا النصب بناء على انه بدل والبدل يجب جواز قيامه مقام المتبوع والبيت للمرار الاسدى وتماه * عليه الطير ترفيه وقوعا * ٢ فعليه الطير ثاني مفعولى التارك ان جعلناه بمعنى المصير والانهو حال وقوله حال من الطير ان كان فاعلا عليه وان كان مبتدأ فهو حال من الضمير المسيحي المستكن في عليه ونحو قولهم اعجبني من زيد علمه ومن عمر وجوده الثاني فيهما كانه عطف بيان والمعطوف عليه محذوف والاصل اعجبني شئ من اوصاف زيد علمه وخصلة من خصال عمر وجوده وكذا كسرت من زيد يده اى كسرت عضوا منه يده حذف المعطوف عليه واقم المعطوف مقامه كما يحذف المستثنى منه ويقام المستثنى مقامه في نحو ما جاء في الازيد وهذا اخر قسم العربات من الاسماء والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطاهرين وصحبه اجمعين * ثم الحمد لله على درك المسؤل وبلوغ الغرض المأمول ثم الجزء الاول بحمده تعالى وحسن تأييده

٨ قوله (مامسها من نقب ولادبر) نقيب البعير بالكسر اذارقت اخفافه ونقب الخلف الملبوس اى تحرق والدبر تحرق ظهر الدابة من الركوب ونحوه ٩ الحارث نسخه ٢ فالتارك ان عديناه الى مفعولين فقوله عليه الطير ثانيهما والافهو حال نسخه

فهرس الجزء الثاني من شرح الكافية لتجيم الائمة محمد بن حسن الرضى

- ٥٣ ماء الاسمية لمعان ستة
٥٥ لمن اربعة معان
٥٥ تحقيق الماهية ومراعات اللفظ والمعنى
٥٥ في من وما
٥٦ مبحث اى واية وكاين
٥٨ ماذا ومن ذا وما هذا ومن هذا
٥٩ وقوع لعل صلة واحكام الموصول من
٥٥ عدم تقدم الصلة والفصل والحذف
٦١ احكام من وما واى فى الاستفهام من
٥٥ نحو منو ومناو منى بحكاية الاعراب
٦٥ (اسماء الافعال)
٦٦ اصوات منقولة الى المصادر ضربان
٦٧ لفظ آمين وبيان اعراب اسماء الافعال
٥٥ ومعنى كذب
٦٩ الفرق بين صه و صه وان اسماء الافعال
٥٥ متعدية ولازمة فمن الاول ها وهات
٥٥ وبه وتيدور وبه
٧١ ومن اللازمة صه واياها وفداء وهيت
٥٥ ودع ودعا ولعا ودعدعا وهلا وهيا
٥٥ وقدك وقطك وبجلك وحى وحيل
٧٢ ملجاء منهما هلم
٧٣ ماهو بمعنى الخبر هيات وشتان
٧٤ سرعان وشكان وبطان واف بلغاتها
٥٥ وكذا اوه والظروف
٧٥ فعال بمعنى الامر وفرقا وعرمار
٧٧ فعال المصدر والصفة المؤنثة لازمة
٥٥ النداء اولا والاعلام الشخصية
٧٨ اختلاف علة بناها من المصادر والصفات
٧٩ (الاصوات) وهى ثلاثة اقسام
٨٢ ماهو حكاية عن اصوات الانسان
٨٤ (المركبات) والعلم المركب ضربان
٨٦ بناء تركيب تعدادى ومزجى
- ٥٢ (المبني) والقباه
٥٣ (المضمر) وبيان المقى من وضعه
٥٥ بيان التقدم الحكمى وهذا الضمير
٥٥ هل هو نكرة ام معرفة
٥٦ تفسير استقلال الضمير والمرفوع المتصل
٥٩ المرفوع المنفصل ١٠ المنصوب المتصل
١٣ المنصوب المنفصل ومواضع جواز
٥٥ المتصل
١٦ تقديم المفعول يفيد القصر واجتماع
٥٥ الضميرين
١٩ المختار الانفصال فى خبر كان وجواز
٥٥ لبسنى وليسى
٢١ نون الوقاية ونون الاعراب
٢٢ بيان ضمير الفصل والعماد وشرطه
٥٥ ووصف المعرفة بالنكرة
٢٤ قصر المبتدأ على الخبر وعكسه
٢٦ اختلاف فى ضمير الفصل بانه اسم او حرف
٥٥ وفى كل مولود يولد على فطرة الاسلام
٥٩ ثلاثة اوجه وتفسير ضمير لسان
٢٩ (اسم الاشارة)
٢٩ بناء اسماء الاشارة
٣٢ لحوق حرف التنبيه وكاف الخطاب
٣٣ وضع اسم الاشارة
٣٥ (الموصول) وبيان صلته
٣٦ الموصولات معارف وصلتها معلومة للسامع
٥٥ وانها جملة خبرية مع لزوم العائد فيه
٣٧ الاختلاف فى لام اسمى الفاعل والمفعول
٣٩ الاعراب للصلة واصل الذى
٤١ ذوات الطائفة وذا وجواز حذف العائد
٤٤ باب الاخبار بالذى لتمرين المتعلم
٤٥ تعذر اذالم يوجد شروطه الثلاثة
٤٩ حكم الاخبار فى باب التنازع

- ٨٩ ومنها بادي بدي وقالى قلاوايدى سبا
٩١ ويوم يوم وكفة وكفة وصخرة بحرة بحرة
٠٠ وشعر و بعر وشذر مذر وخذع مذع
٠٠ واخول اخول وحيث بيث وبين بين
وقاش
٠٠ ماش وخاق باق وحيص بيص وخاز باز
٩٣ (الكنائيات) وكم واسماء الشرط كلها كنيات
٩٤ بناء كم الخبرية وكذا وكائن
٩٥ كبت وذيت
٩٦ كم الاستفهامية والخبرية
٩٧ بيان اعراب كم الثلاثة
٩٩ سرجوازل الشرط في ادائه
٠٠ دون الجزاء واعراب تميز كم
١٠٠ يميز كم لا يكون الانكسرة ومعنى كائن كذا
١٠١ (الظروف) منها المقطوعة
٠٠٠ عن الاضافة وبنائها
١٠٢ تسمية الظروف غايات والظروف
٠٠٠ اما واجبة الاضافة الى الجمل كحيث
٠٠٠ واذا واذا او جازتها وهى الزمان
١٠٣ اضافة ريث وآية وذو
١٠٥ الاختلاف في اضافتها الى ظاهر الجملة
او الى مصدرها ويومئذ وساعتئذ
١٠٧ لا يجوز المعاند الى ظرف الزمان المضاف
٠٠٠ الى الجمل منها ويبنى منه المفرد والجمع
٠٠٠ المكسر لا المثني وانه على ضربين
١٠٧ غير ومثل وبنائهما وبناء حيث ومنها اذا
١٠٩ معنى كلمة الشرط ووضع اذا ولو وان
٠٠٠ واستعمال ان فى الماضى على وجوه ثلاثة
١١٠ العامل فى متى وكل ظرف فيه معنى
٠٠٠ الشرط شرطه وفى اذا
١١٣ وقوع اذا واذا فى جواب بينا وبينما
١١٥ بحث اذا واين واتى ومتى واين وكيف
١١٧ مذومند
١٢٣ لدى ولدن وقط وعوض
١٢٥ امس وسهر
- ١٢٦ الان ولما ومع
١٢٨ (المعرفة والنكرة)
١٢٩ استثناء المثني من المثني وكذا الجمع
١٣٠ المضمرات والمعرف باللام والنداء
١٣٦ (العلم) ووضع اعلام الاجناس
١٣٢ الاعلام اللفظية
١٣٤ الاوزان المعبر بها عن موزوناتها كفعلان
١٣٥ الاعداد اذا قصد بها العدد والكلمة
٠٠٠ التى اريد لفظها دون معناها
٠٠٠ واطلاق اسم الجنس
١٣٧ اذاثنى العلم او جمع زال التعريف
٢٣٨ الكناية بهن وهنة والعلم اما منقول
٠٠٠ او مرتجل
١٣٨ الاعلام على ثلاثة اضرب
١٤٠ اذا جعل الكلمة المبنية علما لغير ذلك اللفظ
١٤٢ اذا سمي بفوا وبجرف واحد وغيرهما
٠٠٠ وتسمية السور باسماء حروف المعجم
١٤٥ (النكرة) ووقوعها فى سياق النفي آه
٠٠٠ (واسماء العدد)
١٤٧ الالفاظ المستعملة فى النفي وغلبة العدد
٠٠٠ فى التعبير بها عن المعداد
١٤٨ اصول العدد واستعمال الاحد
١٤٩ تأنيث الفاظ العدد وانه باعتبار المعداد
١٥١ ليس فى العدد لفظا مشتركا
١٥٢ يميز الفاظ العدد
١٥٥ اذا كان المعداد مؤنثا واللفظ مذكرا
٠٠٠ او بالعكس فوجهان
١٥٧ الليل مقدم على اليوم عند العرب
١٥٨ اشتقاق الواحد من المعداد باعتبار
٠٠٠ تصديره وباعتبار حاله
١٥٩ لا يجوز الاشتقاق فوق العشرة
١٦١ (المذكر والمؤنث)
١٦١ تاء بنت واخت وهنت وكتناوشتان
٠٠٠ وتنجى* التاء لاربعة عشر معنى

١٦٣	ياء النسب والجمع لا يجتمعان	٢٠٢	ابنية المبالغة ثلاثة
١٦٥	اصل التاء للفرق بين المذكر والمؤنث	٢٠٣	(اسم المفعول)
١٦٦	ومما لا يلحقه التاء ويستوى فيه المذكر	٢٠٥	(الصفة المشبهة)
١٠٠٠	والالف المقصورة اما للالحاق او للتكثير	٢٠٦	تقسيم مسائلها الى ثمانية عشر
١٠٠٠	او التانيث وبيان اوزانها واوزان الممدودة	٢٠٨	اصل هذه المسائل مسئلتان
١٦٩	المؤنث الحقيقي واللفظي واسناد	٢١٠	حكم المعمول المعرف باللام كالمضاف
٠٠٠	الفعل اليه	٠٠٠	اليه
١٧١	(بحث المثنى)	٢١٢	(اسم التفضيل)
١٧٣	الالف المقصورة والممدودة	٢١٤	كيفية استعماله باحد ثلاثة اوجه
١٧٥	ما حذف اخره اعتباطا وحذف نون	٢١٦	فاذا اضيف له معنيان وما الاصل فيه
٠٠٠	المثنى	٢١٧	جواز تجريده عن الثلاثة وتصريف
١٧٧	(المجموع)	٠٠٠	اول
١٧٩	المصحح والمكسر وشرط المذكر	٢١٩	واخروا لانيا والجلي وحسن وسوئي
٠٠٠	السالم	٢١٩	شرط عمله
١٨١	لا يجوز اطلاق العاقل على الله تعالى	٢٢٣	(الفعل) وخواصه
١٨٣	الجمع الشاذ سنون وابينون ودهيد	٢٢٤	(الماضي) ٢٢٦ (المضارع)
٠٠٠	هون وايبكرون والو وعليون	٢٢٩	بيان اعرابه
٠٠٠	والعالمون وعشرون واخواته	٢٣١	تعينه للحال او الاستقبال وصرفه الى
٠٠٠	وارضون وابون واخون وهنون	٠٠٠	الماضي بلم ولما ولولو واذا وربما وانتصابه
٠٠٠	وبنون ويلغون ودرخون وبرجون	٠٠٠	بان ولن
٠٠٠	وفتكرون وعفرون وغيرها	٢٣٢	ان الثقيلة والمخففة
١٨٦	جمع المركب المزجي وتثنيته وجمع	٢٣٤	جواز كون ان مخففة ومفسرة
٠٠٠	سيبويه وجمع تابط شر او جمع العلم	٠٠٠	ومصدرية وومعنى لن واذن
٠٠٠	المركب اضافيا وتثنيته وجمع ابن	٢٣٩	معنى كي ٢٤٠ معنى حتى
٠٠٠	كذا وذو كذا (جمع المؤنث)	٢٤٢	متى يرفع وينصب المضارع بعد حتى
١٨٨	احكام المجموع بالالف والتاء	٢٤٤	لام كي والفاء بشرطين
١٩٠	جمع التكسير وجمع القلة	٢٤٨	تقدير ان بعد الواو واو
٩١	(المصدر)	٢٥١	وانجزام المضارع بلم ولما وللام الامر ولا
١٩٢	معنى المصدر عرض لا بدله من المحل	٢٥٢	كلم المجازات ان ومهما اذا ماحيثما
١٩٤	مشابهة المصدر للفعل	٠٠٠	والعامل في الشرط والجزاء
١٩٧	المفعول المطلق لا يكون بدلا من الفعل	٢٥٦	يجوز اعتراض القسم والنداء
١٩٨	(اسم الفاعل)	٠٠٠	والاسمية بينهما
١٩٩	بيان اعتماده بصاحبه ومعنى الصاحب	٢٥٨	تقدم هو جواب معنى على الشرط
٢٠١	معنى حكاية الحال	٢٦١	يجوز تخالف الشرط ومعطوفه
		٢٦٢	بيان موضع دخول الفاء

٣٤٨	وتفصيل معاني الحروف الستة	٢٦٥	فجى اذا موضع الفاء وتقدير ان بعد
٠٠٠	ووجوب كسران	٠٠٠	الخمسة
٣٥٢	تصرف لاجرم وشد وعز وجهه	٢٦٧	(الامر)
٣٥٣	هل العطف على اسم ان او على كليهما	٢٦٩	(فعل مالم يسم فاعله)
٣٥٥	دخول اللام مع ان فقط	٢٧٠	الاشمام
٣٥٧	اصل شهد ولهيك لرجل	٢٨٢	المتعدى وغير المتعدى ومعنى ما يقال
٣٥٩	معنى كان ولكن ولعل وليت شعري	٠٠٠	انه متعدى بنفسه وبحرف
٣٦٣	(حروف العطف) ومعنى الجمع	٢٧٣	ولا يجوز حذف الجار الامع ان وان
٠٠٠	المطلق والترتيب	٠٠٠	ولا يغير شئ من الجار معنى الفعل الا الباء
٣٦٩	حتى واو واما وام لاحد الامور	٢٧٦	(افعال القلوب)
٣٧٣	ام على ضربين متصلة ومنقطعة وهل	٢٧٩	بيان خصائصها
٠٠٠	وهل بمعنى قد	٢٨١	معنى الالفاء والتعليق
٣٧٥	وهزة التسوية وام التسوية	٢٨٥	لفظ هب ورأى
٣٧٧	معنى لاوبل ولكن	٢٨٦	ما ينصب الجزئين من غير افعال القلوب
٣٨٠	(حروف التنبيه)	٢٩٠	(افعال الناقصة)
٣٨١	حروف النداء وحروف الايجاب	٢٩٣	معنى كان وصار وغيرهما
٣٨٤	حروف الزيادة	٢٩٧	جواز تقديم اخبارها على اسمائها
٣٨٥	حرفا التفسير	٣٠١	(افعال المقاربة)
٣٨٦	حروف المصدر	٣٠٧	(فعل التعجب)
٣٨٧	حروف التخصيص وحروف التوقع	٣١١	(افعال المدح والذم)
٣٨٨	حروف الاستفهام	٣١٩	(الحرف) (حروف الجر) منها من
٣٨٩	حروف الشرط ان ولو واما	٣٢٤	معنى الى وفي والباء واللام
٣٩١	بيان تقدم القسم اول الكلام على	٣٢٩	معنى رب
٠٠٠	الشرط	٣٣٤	وواو القسم ولهاثلاثة شروط
٣٩٥	بيان وضع اما وتحقيقه ويأتى بعد	٣٣٥	من الله وايمان الله وايم الله وم الله
٠٠٠	اما ما يكرر ذكره بعد الفاء	٣٣٧	تكرر الواو بعد واو القسم وتلقيا
٤٠٠	حروف الردع	٠٠٠	باللام
٤٠١	تاء التأنيث الساكنة	٤٣٨	القسم على ضربين
٤٠٢	التنوين ونون التأكيد خفيفة	٣٤١	جبر اجل ومعنى عن وعلى والسكاف
٠٠٠	ومشدة	٠٠٠	ومذومندوشا وعداوخلا
٤٠٨	(احكام هاء السكت)	٣٤٥	بيان ما التى بعد قد وكثرو طال
٤١٠	وسين الكسكة وشين الكشكشة	٠٠٠	(والحروف المشبهة)
٠٠٠	وحرف الانكار	٣٤٦	الفرق بين ليت ولعل
٤١١	حرف التذكير	٣٤٨	كون الجملة الطلبية خبرا وبيان ماء
		٠٠٠	الكافة

شَرْحُ الْكَافِيَةِ فِي النُّجُومِ

مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمِلَّةِ وَالْدِّينِ الْمُحَقِّقِ الرَّضِيِّ الْأُسْتَرَابَادِيِّ

الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٦٨٨ هـ

وَبِهَامِشَةٍ

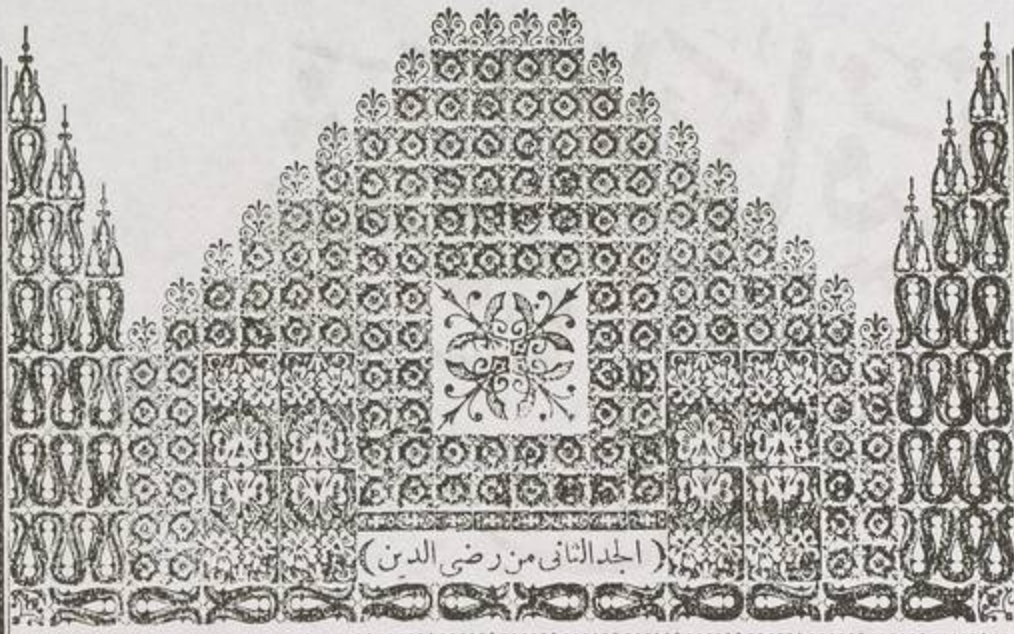
حَاشِيَةٍ لِلسَّيِّدِ شَرِيفِ الْجُرْجَانِيِّ

مِنْ مَنَسُورِ مَسْتَكْبَرِ الرِّضْوَةِ لِأَجَاءِ اللَّامِ وَالْجَعْفَرِيَّةِ

المُؤَسَّسِ الشَّيْخِ عَبْدِ الْكَرِيمِ التَّبْرِيزِيِّ

حَقَّ الطَّبْعُ مَحْفُوظٌ

رَقْمُ التَّلِيفُونِ ٥٣٢١٣٨



بسم الله الرحمن الرحيم

* قوله (المبنى ما ناسب مبنى الاصل او وقع غير مركب) المبنى كما مر في حد العرب ضربان اما مبنى لفقد ان موجب الاعراب الذى هو التركيب كالاسماء المعددة كواحد اثنان ثلاثة والفاء تاء زاء و بكر واما مبنى لوجود المانع من الاعراب مع حصول موجب ذلك المانع مشابهة الحرف او الماضى او الامر وهى التى سماها مبنى الاصل او كونه اسم فعل كما يجئ قال ولا يفسد الحد بلفظة اولانها لمجرد احد الشيتين ههنا لالشك الذى ينافى تبين ماهية قال ولم اقل فى حده ما لا يختلف اخره كسائر النحاة لان معرفة انتفاء الاختلاف فرع على تعقل ماهية المبنى فلا يستقيم ان يجعل تعقل ماهية المبنى فرعا على معرفة انتفاء الاختلاف فيؤدى الى الدور كما ذكر فى الاعراب هذا كلامه وقدمر الكلام عليه فى حد العرب فلا نعيده وهذا الحد لا يصح الا ان يعرف ماهية المبنى على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبنى ولولم يعرفها لكان تعريفا للمبنى بالمبنى لانه ذكر فى حد المبنى لفظ المبنى * قوله (والقباه ضم وقح وكسر ووقف ٢) اى القاب حركات او اخره وسكونها والضم والفتح والكسر القاب مطلق الحركات وحدها سواء كانت حركات المبنى كقولك حيث مبنى على الضم او حركات العرب كقولك فى زيد انه متحرك بالضم فى حال الرفع ولا هذا ولا ذاك كقولك فى جيم رجل انه متحرك بالضم ولا تقع على حروف البناء فلا يقال ان يازيدان مبنى على الضم واما القاب الاعراب فانها كما تطلق على الحركات تطلق على الحروف ايضا يقال فى نحو جاءنى زيد والزيدان والزيدون انها مرفوعة هذا على مذهب المصنف (والذى يغلب فى ظنى ان المتقدمين لم يضعوا القاب الاعراب ايضا اعنى الرفع والنصب والجر الا للحركات المعينة فالرفع كالضم والنصب كالفتح والجر كالـكسر ثم انهم يطلقون على الحروف لقيامها مقام

٢ وحكمه ان لا يختلف
آخره لاختلاف العوامل
كذا فى المقررة

حركات الاعراب اسماء الحركات مجازا فقولهم في نحو رأيت الزيد ان الزيد منصوب مجازا وكذلك اذا قام بعض الحركات مقام بعض اطلقوا اسم المنوب على النائب مجازا فقالوا في السموات واحد في خلق الله السموات وواحد ان الاول منصوب والثاني مجرور فايش المانع على هذا ان يطلق على الحروف القائمة مقام حركات البناء اسماء تلك الحركات مجازا فيقال في لارجلين انه مفنوح وكذا في لامسلما عند من يكسر ويقال في يازيدان ويازيدون انهما مبنيان على الضم مجازا فلا يكون اذن لرد المصنف على النحاة اطلاقهم ان يازيدان مبني على الضم ولا رجلين على الفتح وجه هذا (والتميز بين القاب حركات الاعراب وحركات البناء وسكونهما في اصطلاح البصريين متقدميهما ومتأخريهما تقريبا على السامع) واما الكوفيون فيذكرون القاب الاعراب في المبني وعلى العكس ولا يفرقون بينهما * قوله (وهي المضمرات واسماء الاشارة والموصولات والمركبات والكنائيات واسماء الافعال والاصوات وبعض الظروف) حصر جميع المبنيات جلة فليطلب لكل واحد منها علة البناء لان الاصل في الاسماء الاعراب كما مر في اول الكتاب وان كان مبني على الحركة فليطلب مع ذلك علتان اخريان احديهما للبناء على الحركة فان اصل البناء السكون لانه ضد الاعراب واصله الحركة واخرى للحركة المعينة لم اختيرت دون الباقيتين * (والمضمر ما وضع لمتكلم او مخاطب او غائب تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما) اعلم ان المقصود من وضع المضمرات رفع الالتباس فان انا وانت لا يصلحان الالمعينين وكذا ضمير الغائب نص في ان المراد هو المذكور بعينه في نحو جاءني زيد واياه ضربت وفي المتصل يحصل مع رفع الالتباس الاختصار وليس كذا الاسماء الظاهرة فانه لو سمي المتكلم والمخاطب ٣ بعينهما فربما التبس ولو كرر لفظ المذكور مكان ضمير الغائب فربما توهم انه غير الاول (وانما بنيت المضمرات اما لشبهها بالحروف وضعا على ما قيل كالتاء في ضربت والكاف في ضربك ثم اجريت بقية المضمرات نحو انا ونحن وانتما وهما مجراها طرد الباب ٤ واما لشبهها بالحروف لاحتياجها الى المفسر اعني الحضور في المتكلم والمخاطب وتقدم الذكر في الغائب كاحتياج الحرف الى لفظ يفهم به معناه الافرادى واما لعدم موجب الاعراب فيها وذلك ان المقتضى لاعراب الاسماء توارد المعاني المختلفة على صيغة واحدة والمضمرات مستغنية باختلاف صيغها لاختلاف المعاني عن الاعراب الاترى ان كل واحد من المرفوع والمنصوب والمجرور له ضمير خاص (قوله ما وضع لمتكلم) يخرج قول من اسمه زيد زيد ضرب وقولك لزيد يازيد افعل كذا وقولك لزيد الغائب زيد فعل كذا فان لفظ زيد وان اطلق على المتكلم والمخاطب والغائب الا انه ليس موضوعا للتكلم ولا للمخاطب ولا للغائب المتقدم الذكر بل الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغيبة مطلقا لاعتبار تقدم الذكر فن ثمة قلت ياتيم كاهم نظرا الى اصل المنادى قبل النداء ولهذا يقول المسمى بزيد زيد ضرب ولا يقول زيد ضربت وكذا لا تقول للمسمى

٣ بعليهما نسخة

٤ كذا زيد في بعض النسخ

٦ ولم يحز للمسمى بزید ان
يقول ضربت آه وليس
في زید ضربت آه نسخه
٧ هذا الى قوله المشار اليه
ليس في اكثر النسخ

بزید زید ضربت لكنها ليست لغائب تقدم ذكره كهو وهى ونحوهما وانما جاز ياتيم
كلكم ٦ لان يادليل الخطاب وليس في زید ضرب دليل التكلم ٧ ويدخل في حده لفظ
التكلم والمخاطب الا ان يقال ماوضع لتكلم به او المخاطب به اى لتكلم بهذا اللفظ
الموضوع والمخاطب به وكذا في حد اسماء الاشارة ينبغي ان يقيد فيقال ماوضع لمشار
اليه به حتى لا يدخل لفظ المشار اليه (قوله لفظا او معنى او حكما) قسم التقدم اللفظي
قسمين احدهما متقدم لفظا تحقيقا نحو ضرب زید غلامه والاخر متقدم لفظا تقديرا
نحو ضرب غلامه زید اذ زید متقدم في اللفظ تقديرا لكونه فاعلا وقسم ايضا التقدم
المعنوي قسمين احدهما ان يكون قبل الضمير لفظا متضمن للمفسر بان يكون المفسر جزء
مدلول ذلك اللفظ كقوله تعالى ﴿ اعدلوا هو اقرب للتقوى ﴾ اى العدل اقرب لان
الفعل يدل على المصدر والزمان والثاني ان يدل سياق الكلام على المفسر التزاما لانضمنا
كقوله تعالى ﴿ ولا يويه لكل واحد منهما ﴾ لانه لما ساق الكلام قبل في ذكر الميراث
لزم من ذلك السياق ان يكون ثم مورث فخرى الضمير عليه من حيث المعنى هذا تقرير
كلامه رحمه الله تعالى وفيه مخالفة لطريقته المألوفة لان عادته جعل التقدير قسم اللفظ
لا قسمه كما قال في اول الكتاب في المعرب لاختلاف العوامل لفظا او تقديرا وقال بعيد
التقدير فيما تعذر ثم قال واللفظي فيما عدا فجعل نحو ضرب غلامه زید مما تقدم معنى
اولى اذ هو متقدم معنى وتقديرا لالفاظا فاذا جاز سلب اللفظية عن هذا التقدم بان يقال
ليس لفظ المفسر مذكورا قبل الضمير فكيف يكون التقدم لفظيا فان قال اردت كانه
متقدم لفظا من حيث التقدير قيل فعند نحو ﴿ اعدلوا هو اقرب ﴾ ايضا من هذا
القسم لان المفسر فيه كانه متقدم اللفظ ايضا في التقدير ولا فرق بينهما الا ان المفسر
في نحو ضرب غلامه زید ملفوظ به بخلاف المفسر في نحو ﴿ اعدلوا هو اقرب للتقوى ﴾
والتقدم في كليهما ليس لفظيا بل هو تقديرى وكلامنا في التقدم اللفظي لا في المفسر
الملفوظ به او المقدر وقد قرر على الصواب في باب الفاعل وهو قوله في ضرب غلامه
زید لابد من متقدم يرجع اليه هذا الضمير تقدما لفظيا او معنويا وهو راجع الى زید وهو
متأخر لفظا فلولاه متقدم من حيث المعنى لم يحز فجعله من باب المتقدم معنى لالفاظا
وهو الحق وعلى هذا فالحق ان يقول التقدم اللفظي ان يذكر المفسر قبل الضمير
ذكر صريحا سواء كان من حيث المعنى ايضا متقدما نحو ضرب زید غلامه لان الفاعل
من حيث المعنى مقدم على المفعول لو كان من حيث المعنى متأخرا كقوله تعالى ﴿ واذ ابتلى
ابراهيم ربه ﴾ لان المفعول من حيث المعنى متأخر عن الفاعل واعلم انه اذا تقدم
مما يصلح للتفسير شيان فصاعدا فالمفسر هو الاقرب لا غير نحو جاءني زید وبكر فضربته
اى ضربت بكرى ويجوز مع القرينة ان يكون للابعد نحو جاءني عالم وجاهل فاكرمته
والتقدم المعنوي ان لا يكون المفسر مصرحا بتقديمه بل هناك شئ اخر غير ذلك الضمير
يقتضى كون المفسر قبل موضع الضمير وذلك ضروب كعنى الفاعلية المقتضى كون
الفاعل قبل المفعول رتبة كضرب غلامه زید ومعنى الابتداء المقتضى لكون المبتدأ

قبل الخبر نحو في داره زيد ومعنى المفعول الاول المقتضى تقدمه على الثاني نحو اعطيت درهمه زيدا وكذا نحو ضربت في داره زيدا وكلفظ الفعل المتضمن للمصدر المفسر للضمير متصل بذلك الفعل نحو * هذا سراقا للقرآن يدرسه * او منفصل عنه نحو قوله تعالى ﴿ اعدلوا هو اقرب للتقوى ﴾ وقوله تعالى ﴿ بل هو شر لهم ﴾ وكذا الصفة كقوله ﴿ اذا زجر السفيه جرى اليه ﴾ اي الى السفيه وكسياق الكلام المستلزم للمفسر استلزاما قريبا كقوله تعالى ﴿ ولا يوبه ﴾ لان سياق ذكر الميراث دال على المورث دلالة التزامية او بعيدا كقوله تعالى ﴿ حتى توارث بالجاب ﴾ اذا العشي يدل على توارى الشمس وكقوله تعالى ﴿ انا انزلناه في ليلة القدر ﴾ اذا النزول في ليلة القدر التي هي في شهر رمضان دليل على ان المنزل هو القرآن مع قوله تعالى ﴿ شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن ﴾ وكذا قوله تعالى ﴿ ما ترك على ظهرها من دابة ﴾ فان ذكر الدابة مع ذكر على ظهرها دال على ان المراد ظهر الارض وكذا الفناء مع لفظة على في قوله تعالى ﴿ كل من عليها فان ﴾ وكذا قوله تعالى ﴿ فان كانت واحدة ﴾ اي ان كانت الواحدة واحدة اذ هو في بيان الوارث والتقدم الحكمي ان يكون المفسر مؤخرا لفظا وليس هناك ما يقتضى تقدمه على محل الضمير الا ذلك الضمير فنقول انه وان لم يكن متقدما على الضمير لالفاظا ولا معنى الا انه في حكم المتقدم نظرا الى وضع ضمير الغائب وانما يقتضى ضمير الغائب تقدم المفسر عليه لانه وضعه الواضع معرفة لانفسه بل بسبب ما يعود عليه فان ذكرته ولم يتقدمه مفسره بقي مبهما منكر لا يعرف المراد به حتى يأتي تفسيره بعده وتنكيره خلاف وضعه (فان قلت فايش الحامل لهم على مخالفة مقتضى وضعه بتأخير مفسره عنه) قلت قصد التفخيم والتعظيم في ذكر ذلك المفسر بان يذكروا اول شيئا مبهما حتى تشوق نفس السامع الى العثور على المراد به ثم يفسروه فيكون اوقع في النفس وايضا يكون ذلك المفسر مذكور امرتين بالاجمال اولا والتفصيل ثانيا فيكون آكد (فان قلت فهذا الضمير الذي هذا حاله يبقى على وضعه معرفا ام يصير نكرة لعدم شرط التعريف اعني تقدم المفسر) قلت الذي ارى انه نكرة كما يجيء في باب المعرفة (وعند النحاة يبقى معرفا لكن تعريفه انقص مما كان في الاول لان التفسير يحصل بعد ذكره مبهما فقبل الوصول الى التفسير فيه الابهام الذي في النكرات ولهذا جاز دخول رب عليه مع اختصاصها بالنكرات وانما حكموا ببقائه على وضعه من التعريف لانه حصل جبران ما فاته بذكر المفسر بعده بلا فصل فهو كالمضاف الذي يكتسى التعريف من المضاف اليه اما الجبران في ربه رجلا وبئس رجلا ونم رجلا وساء مثلا فظاهر لان الاسم المميز المنسوب لم يثبت به الا لغير التمييز والتفسير فنصبه على التمييز مع عدم انفصاله عن الضمير قائم مقام المفسر المتقدم فالجبران في مثله في غاية الظهور وقريب منه ضمير يبدل منه مفسره نحو مررت به زيد اذ لم يثبت بالبدل الا للتفسير (واما في ضمير الشأن والقصة فالجملة بعده وان لم تأت كالتمييز المذكور لمجرد التفسير الا ان قصدتهم لتفخيم الشأن

٤ وتمامه * وخالف
والسفيه الى خلاف *

بذكره مجعلا ثم مفصلا مع اتصال الخبر المفسر بالبتدأ سهل الاتيان به مبهما فهذا التفسير دون الاول واما تأخر المفسر في باب التنازع نحو ضرب بنى وضربت زيدا على مذهب البصريين فالحق انه بعيد لان يجوز تأخير المفسر لفظا ومعنى قصد تفخيم المفسر مع الاتيان بالمفسر لمجرد التفسير بلا فصل كما في نعم رجلا زيدا وقصد التفخيم مع اتصال المفسر كما في ضمير الشأن ٥ والثلاثة في ضمير التنازع معدومة اعني قصد التفخيم والاتيان بالمفسر لمجرد التفسير واتصاله بالضمير اضعف فن تم حذف الكسائي الفاعل في مثله مع ان فيه محذورا ايضا (وما اجازه المبرد والافخش من نحو ضرب غلامه زيدا اعني اتصال ضمير المفعول المؤخر بالفاعل المقدم ليس باضعف مما ارتكبه البصرية لان الاتصال الذي بين الفاعل والمفعول اذا كانا لعامل واحد اكثر من الاتصال الذي بين الضمير ومفسره على ما ذكره البصرية في باب التنازع (قال المصنف اردت بالتقدم الحكمي انك قصدت الابهام للتفخيم فتعقلت المفسر في ذهنك ولم تصرح به للابهام على مخاطب واعدت الضمير الى ذلك المتعقل فكانه راجع الى المذكور قبله فذلك المتعقل في حكم المفسر المتقدم ٢ ولا يتم ما ذكر في باب التنازع اذ لا يقصد هناك التفخيم * قوله (وهو متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه والمتصل غير المستقل) يعني بالمستقل بنفسه انه لا يحتاج الى كلمة اخرى قبله يكون كالتمتة له ابل هو كالظاهر سواء انفصل عن عامله نحو ان لا تعبدوا الاياه وما ضربت الاياك او اتصل به نحو ما انت قائما عندا لجازية وذلك لانه يجوز استقلاله بنفسه وفصله عن عامله نحو ما اليوم انت قائما فليس كالجزم مما قبله والالم يحز انفصاله عما قبله والمتصل ما متصل بعامله الذي قبله ويكون كالتمتة لذلك العامل وبعض حروفه فالضمير المستتر في نحو زيد ضرب ويضرب وهد ضربت وتضرب واضرب امرا واضرب ونضرب وتضرب في خطاب المذكر وفي الصفات نحو زيد ضارب والزيدان ضاربان ٣ الى اخر تصاريدها كلها متصلة كما يحكى تحقيقها وليس المستتر فيها ما يبرز في نحو زيد ضرب هو وعروو * اسكن انت وزوجك الجنة * وهد زيد ضاربه هي بل البارز في الجميع تأكيد للفاعل لفاعل كما يحكى شرحه وهو منفصل بدليل قولك زيد ضرب اليوم هو وعروو اسكن اليوم انت وزوجك وهد زيد ضاربه اليوم هي ٤ * قوله (وهو مرفوع ومنصوب ومجرور فالرفوع والمنصوب متصل ومنفصل والمجرور متصل فذلك خمسة انواع الاول ضربت وضربت الى ضربين وضربن والثاني انا الى هن والثالث ضربني الى ضربهن والرابع اياي الى اياهن والخامس غلامي ولي الى غلامهن ولهن) اعلم ان الضمير انما كان مرفوعا ومنصوبا ومجرورا لان الضمير كما قلنا قائم مقام الظاهر لرفع الالتباس وحده اوله وللاختصار فيكون كالظاهر مرفوعا ومنصوبا ومجرورا وانما لم يكن المجرور الامتصلا لان المتصل كما ذكرنا هو الذي كالجزم الاخير لعامله يعني يحكى العامل اولا ثم يحكى الضمير بعده على وجه لا يمكن الفصل بينهما والمجرور كذلك (فان قيل ليس الفصل جائزا بين المضاف

• وانت في باب التنازع لم تقصد التفخيم ولا جئت بالمفسر لمجرد التفسير ولا كان متصلا بالضمير بل هو منفصل عنه فلذا حذف الكسائي الفاعل مع انه محذور ايضا ليس بدون الاول نسخة ٢ ولا يستمر ما ذكر في ضمير نسخة

٣ والزيدون ضاربون وهد ضاربة والهندان ضاربات وانت ضارب وانما ضاربان وانتم ضاربون وانت ضاربة وانما ضاربتان وانت ضاربات وانا ضارب ونحن ضاربون نسخة

٤ بخلاف ذلك المستتر نسخة

والمضاف اليه في الشعر (قلت ذلك مع الظاهر قبيح فامتنع في المضمر الذي هو اشد اتصالا بعامله من الظاهر) وكل واحد من هذه الانواع الخمسة يكون لثمانية عشر معنى لان كل واحد منها اما ان يكون لمتكلم او مخاطب او غائب وكل واحد من هذه الثلاثة اما ان يكون لمفرد او مثنى او مجموع صارت تسعة وكل واحد من التسعة اما ان يكون لمذكر او مؤنث فصارت للمتكلم ستة وللمخاطب ستة وللغائب ستة وضعوا للمتكلم منها لفظين يدلان على ستة المعاني المذكورة كضربت وضربنا فضربت مشترك بين الواحد المذكر والمؤنث وضربنا بين الاربعة المثنى المذكر والمثنى المؤنث والمجموع المذكر والمجموع المؤنث وانما اشركوا في المتكلم بين المذكر والمؤنث مفردا كان او غيره ه لان المشاهدة تكني في الفرق وانما ارتجل لمثنى المتكلم وجعه صيغة وهي نا وكذا قولك نحن ولم يزيدوا للمثنى الفاو للمجمع واوا كما فعلوا في مثنى المخاطب وجعه والغائب وجعه لان مثاهما اسم انضم اليه لفظ اخر مثله بدليل انك اذا قيل لك فصل اتماقلت انت يا زيد وانت يا عمرو وهذه حقيقة المثنى كما يجئ وكذا في الجمع اذا قيل فصل انتم قلت انت يا زيد وانت يا عمرو وانت يا خالد واما اذا قلت نحن واردت المثنى فقل لك فصل قلت انا وزيد اوانا وانت اوانا وهو ٦ وتقول في الجمع انا وزيد وعمرو وليس كل افراده انا فللم يكن شرط المثنى والمجموع وهو اتفاق الاسمين والاسماء في اللفظ حاصلا لم يمكنهم اجراء تثنيته وجعه على وفق ما جرى عليه سائر التثاني والمجموع فارتجلوا للمثنى صيغة وشرکوا معه الجمع فيها للامن من اللبس بسبب القرائن وكثيرا ما يجئ في غير هذا الباب ايضا المثنى بصيغة الجمع نحو قوله صغت قلو بكما وقد يقول المعظم فعلنا ونحن واينا عدا لنفسه كالجماعة ووضعوا منها للمخاطب خمسة الفاظ اربعة منها نصوص وهي ضربت وضربت وضربتم وضربتم وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى المؤنث وهو ضربتما وحكم الغائب حكم المخاطب في النصوصية والاشتراك نحو ضرب وضربت وضربا وضربتما وضربوا وضربن والضمر هو الالف المشترك بين المثنين والتاء حرف تأنيث ويجب ان يكون المقدر ان في ضرب وضربت مغايرين كما في البارز نحو هو وهي هذا (وبقية الانواع الخمسة جارية هذا المجرى اعني ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وللغائب خمسة فصار المجموع ثلثي عشرة كلمة لثمانية عشر معنى * واعلم ان اول ما ابتدئ بوضعه من الانواع الخمسة ضمير المرفوع المتصل لان المرفوع مقدم على غيره والمتصل مقدم على المنفصل لكونه اخصر فنقول انما ضموا التاء في المتكلم لمناسبة الضمة لحركة الفاعل وخصوا المتكلم بها لان القياس وضع المتكلم اولاً ثم المخاطب ثم الغائب وقبحوا للمخاطب فرقا بين المتكلم وبينه وتخفيفا وكسروا للمخاطبة فرقا ولم يعكسوا الامر بكسرها للمخاطب وقبحوا للمخاطبة ٧ لان خطاب المذكر اكثر التخفيف به اولى وايضا هو مقدم على المؤنث فخص للفرق بالتخفيف فلم يبق للمؤنث الا الكسر وزادوا الميم قبل الف المثنى في تما وقبل واو الجمع في تما لثلاثا يلتبس المثنى بالمخاطب اذا اشبع قخته للاطلاق والجمع بالمتكلم المشبع ضمته وكان اولى الحروف بالزيادة الميم لان حروف العلة

ه لقلة الالتباس في المتكلم
نسخة

٦ واذا اردت المجموع
قيل فصل قلت انا آه
نسخة

٧ لان رماية المصلتين
في المذكر المقدم اولى
المؤنث اولى
نسخة

مستثناة قبل الالف والواو والميم اقرب الحروف الصحيحة الى حروف العلة لغتها ولكونها من مخرج الواو اى شفوية ولذلك ضم ما قبلها كما يضم ما قبل الواو وحذف واو الجمع مع اسكان الميم ان لم يلها ضمير اشهر من اثبات الواو مضموما ما قبلها وذلك لانهم لما ثبوا الضماير وجعواها والقصد بوضع متصلها التخفيف كما قلنا لم يأتوا بنونى المثني والجمع بعد الالف والواو كما اتوا بهما في هذان والذان والذين فوقع الواو في الجمع في الاخر مضموما ما قبلها وهو مستثقل حسا كما مر في الترخيم فحذفوا الواو وسكنوا الميم التى ضموا لاجله للامن من الالتباس بالمثني بثبوت الالف فيه دون الجمع ومن اثبت الواو مضموما ما قبلها فلان ذلك مستثقل في الاسم العربى ٨ كما يجئ في التصريف واما ان ولى ميم الجمع ضمير نحو ضربتموه وجب في الاعرف رجوع الضم والواو لان الضمير لاتصاله صار كبعض حروف الكلمة فكان الواو لم يقع طرفا (وجوز يونس حذف الواو وتسكين الميم مع الضمير ايضا ولم يثبت ما ذهب اليه واذالتى ميم الجمع ساكن بعدها ضمت الميم ردالها الى اصلها وقد تكسر كما يجئ وزيدت للمؤنث نون مشددة لتكون بازاء الميم والواو في المذكر وانما اختاروا النون لمشايعته بسبب الغنة للميم والواو معا مع كون الثلاثة من حروف الزيادة واستتر ضمير الغائب والغائبة لانه لما كان مفسر الغائب لفظا متقدما في الاصل بخلاف المتكلم والمخاطب ارادوا ان تكون ضمائر الغيب اخصر من ضمير بهما ٢ فابتدؤا في المفردين بغاية التخفيف وهى التقدير من دون ان يلفظ بشئ منه واقتصروا للمثني مذكروه ومؤنثه على الالف الذى هو علامة التثنية فى كل مثني وعلى الواو فى جمع المذكر وقد يستغنى بالضممة عن الواو فى الضرورة قال * فلوان الاطباء كان حولى * وكان مع الاطباء الاساءة ٣ * استثقلا للواو المضموم ما قبلها فى الاخير واقتصروا على نون واحدة فى مقابلة الواو اذا كانت واحدة (وقول النحاة ٤ ان الفاعل فى نحو زيد ضرب وهند ضربت هو وهى تدرى لضيق العبارة عليهم لانه لم يضع لهذين الضميرين لفظا فعبروا عنهما بلفظ المرفوع المنفصل لكونه مرفوعا مثل ذلك المقدر لان المقدر هو ذلك المصرح به وكيف ذاو يجوز الفصل بين الفعل وهذا المصرح به نحو ما ضرب الاهو (فان قلت بل المفصول المصرح به غير المتصل فهو تحكم والى هذا نظر من قال من النحاة ان المقدر فى ضرب وضربت ينبغى ان يكون اقل من الالف نصفه او ثلثه وذلك لان ضمير المفرد ينبغى ان يكون اقل من ضمير المثني واما التاء فى ضربت وضربتا فهى حرف للتأنيث لا ضمير بدليل ضربت هند وقل جعل الالف والواو والنون حروفا كثناء التأنيث كما يجئ فى اخر الكتاب نحو قاما اخواك واكلوني البراغيث ٦ ويعصرون السليط اقاربه هذا كله فى الماضى واما فى المضارع والامر فلم يبرز الضمير فى افعال وتفعّل لاشعار حر فى المضارعة بالفاعل لان افعال مشعر بان فاعله انا وتفعّل مشعر بنحن الهمزة بالهمزة والنون بالنون وكذا يفعل نص فى المفرد الغائب فلم يحتا جواله الى ضمير بارز واما تفعّل فانه وان كان محتملا للمخاطب والغائبة لكونهم لم يبرزوا ضميره اجراء لمفردات المضارع مجرى واحد فى عدم ابراز ضميرها

٨ اما فى المبني فقد جاء وان كان نادرا نحو هو نسخته ٢ فحذفوا فى اللفظ فى المفرد اذا اخف من المحذوف نسخته

٣ الاساءة مكسورة ممدودة الدواء بعينه والاساءة الاطبة جمع الاسى مثل الراجع الراعى والاسى الطبيب والجمع اساءة مثل رام وورماة صحاح

٤ ان نحو زيد ضرب الفاعل فيه مضمّر اى ضرب هو وكذا فى هند ضربت اى ضربت هى انما اضطر والى هذين الضميرين عند التصريح بالمقدر فيهما لضيق العبارة عليهم لانهم لم يوضع نسخته ٦ اوله ولكن ديا فى ابوه وامه * بجوران يعصرون السليط اقاربه * قاله الفرزدق

٦ قوله ويعصرون السليط) هو الزيت عند طامة العرب وعند اهل اليمن دهن السمسم

٥ فان قيل فلم لم تجيء الضمائر
بعدها منفصلة كافي
ما بمعنى ليس فانه لم لا يجوز
اتصال الضمير بها جاء
بعدها منفصلا نحو ما انت
كرهيا على ما يجيء قلت
لجري الصفات مجرى
الفعل المضارع فلم ينفصل
عنها كافي الفعل المضارع
الافى نحو اقامت هما وما قائم
انتائم لما آه نسخه
٦ اى فصدى قال فى
الصباح كل صادق وقعت
قبل الدال فانه يجوز ان
تشمها رايحة الزاء اذا
تحركت وان قلبها زاء محضا
اذا سكنت وكان من عادة
العرب يفصدون الابل
فى زمن الشدة ويجعلون
دهمها فى معاء ثم يشوونه
لاطعام الضيف وقد جئ
بحاتم وطلب منه ان يفصدها
على غادتهم فذببحها فقبل لها
هل لافصدها فقال هكذا
فردى
٧ (قوله من كثرة التخليط)
التخليط فى الامر الافساد
واختلط فلان فسد عقله
٨ تدريت السنم علوته
٩ (قوله اذا كان قبل
همزة مفتوحة او مضمومة
دون المكسورة) نحو
انا اقل وانا انبئكم وان
الانا نازير

ولعل هذا هو الذى جل الاخفش على ان قال الياء فى تضريرين ليس بضمير بل حرف
تأنيث كقيل فى هذى والضمير لازم الاستتار اوانه استنكر الحكم بكون ضمير المفرد اثقل
من ضمير المثني مع ان القياس يقتضى ان يكون اخف واما فعل امر ولا تفعل نهيا
فحكمهما حكم تفعل للمخاطب لان الامر والنهى مأخوذان من المضارع كما يجيء
فى قسم الافعال (ومذهب المازنى ان الحروف الاربعة فى المضارع والامراعى الالف
فى المثنيات والواو فى جمعى المذكر والياء فى المخاطبة والنون فى جمعى المؤنث علامات كالف
الصفات وواوها فى نحو ضاربان وحسنون وهى كلها حروف والفاعل مستكن عنده
ولعل ذلك جلا للمضارع على اسم الفاعل واستنكار الوقوع الفاعل بين الكلمة واعرابها
اى النون واما الضمير المرفوعة فى الصفات اعنى اسم الفاعل واسم المفعول
والصفة المشبهة فلم يبرزوها لانها غير عريضة فى اقتضاء الفاعل بل اقتضاء وهاله
لمشابهة الفعل فلم يظهر فيها ضمير الفاعل وكذا اسماء الافعال والظروف على
ما يجيء بعد وايضا الالف والواو مثنيات الاسماء وجوعها الجامدة كالزيد ان والزيد
حروف زيدت علامة للمثني والمجموع بل اريب فجعلت مثنيات الصفات وجوعها على
نهج مثنيات الجامدة وجوعها لان الصفات فروع الجامدة لتقدم الذوات على صفاتها فصارت
الالف علامة للمثني والواو علامة للجمع فلم يمكن ان يوصل الف الضمير وواو بالمثني والمجموع لثلا
يجتمع الفان وواو ان فاستكن الضمير ان الالف فى المثني والواو فى المجموع والدليل على ان
الالف والواو الظاهرين ليسا بضميرين انقلبا بهما بالعوامل نحو لقيت ضارين وضارين
والفاعل لا يتغير بالعوامل الداخلة على عامله نحو قولك جاءني زيد راكبا غلامه فلم يعمل جاءني
فى غلامه وكذا استكن النون فى ضاربات ومضروبات تبع الاستتار الضمير فى جمع المذكر
اذ هو الاصل واذا استتر فى المثني والمجموع فالاستتار فى مفرداتهما اجدر فلزم الاستتار
فى الكل ٥ فلا ترى الفاعل ضمير ابارزا فى الصفات الا فى نحو اقامت هما وما قائم انتائم واما فى نحو
زيد عمر وضاربه هو فالنقص ليس بفاعل بل هو تأكيده لما سيجيء (ثم لما فرغوا من وضع
المرفوع المتصل فى الافعال والصفات اخذوا فى وضع المرفوع المنفصل فقالوا انا للتعلم المذكر
والمؤنث وقد تبدل همزتها هاء نحو هاءا وقد تمد همزته نحو آنا فعملت وقد تسكن نونه فى الوصل
(وعند البصريين همزة ونون مفتوحة والالف يؤتى بها بعد النون فى حالة الوقف
لبيان الفتح لانه لولا الالف لسقطت الفتحة للوقف فكان يلتبس بان الحرفية لسكون
النون فلذا يكتب بالالف لان الخط مبنى على الوقف والابتداء وقد يوقف على نونها
ساكنة وقد يبين فتحها وقفا بهاء السكت قال حاتم هكذا فردى ٦ انه وقال * ان كنت
ادري فعلى بدنه * ٧ من كثرة التخليط فى من انه * وبنو تميم يثبتون الالف فى الوصل
ايضا فى السعة وغيرهم لا يثبتونها فى الوصل الا فى ضرورة كقوله * انا سيف العشيرة
فاعرفوني * حميدا قد تدريت ٨ السناما * وجاء فى قراءة نافع اثبات الالف ٩ اذا كان قبل
همزة مفتوحة او مضمومة دون المكسورة (قال ابو على لا يعرف فرقا بين الهمزة وغيرها

فالاولى ان لا يثبت الالف وصلا في موضع (ومذهب الكوفيين ان الالف بعد النون من نفس الكلمة وسقوطه في الوصل في الاغلب مع فتح النون اوسكونه ومعاقبة هاء السكت له وقفا دليلان على زيادته وكونه لبيان الحركة وقفا ونحن للمتكلم مع غيره مثل نافي المرفوع المتصل في صلاحيته للمثنى والمجموع والعلة كالعلة وتحريكه للسالكين وضمه اما لكونه ضميرا مرفوعا واما لدلالته على المجموع الذي حقه الواو وامانت الى انتن فالضمير عند البصريين ان واصله انا وكان انا عندهم ضمير صالح لجميع مخاطبي والمتكلم فابتدؤا بالمتكلم وكان القياس ان يبينوه بالتاء المضمومة نحو انت الان المتكلم لما كان اصلا جعلوا ترك العلامة له علامة وبينوا مخاطبين تاء حرفية بعد ان كالاسمية في اللفظ وفي التصريف (ومذهب الفراء ان انت بكماله اسم والتاء من نفس الكلمة وقال بعضهم ان الضمير المرفوع هو التاء المتصرفه فكانت مرفوعة متصلة فلما ارادوا انفصالها دعوها بان لتستقل لفظا كما هو مذهب بعض الكوفيين وابن كيسان في اياك واخواته وهوان الكاف المتصرفه كانت متصلة فارادوا استقلالها لفظا لتصير منفصلة فجعلوا اياعادالها فالضمائر هي التي تلي ايا وياعادالها وما رى هذا القول بعيدا من الصواب في الموضعين **وقالوا في الغائب** هو وهما وهم وهى وهما وهن قالوا والياء في هو وهى عند البصريين من اصل الكلمة وعند الكوفيين للاشباع والضمير هو الياء وحدها بدليل التثنية والجمع فانك تحذفهما فيهما والاول هو الوجه لان حرف الاشباع لا يتحرك وايضا حرف الاشباع لا يثبت الاضرورة وانما حركت الواو والياء لتصير الكلمة بالفتحة مستقلة حتى يصح كونها ضميرا منفصلا اذ لولا الحركة لكنا كما نهما للاشباع على ما ظن الكوفيون الا ترى انك اذا اردت عدم استقلالهما سكنت الواو والياء نحو انهو وبهى وكان قياس المثنى والجمع على مذهب البصريين هو ما وهما وهى وهى فحذف بحذف الواو والياء والكلام في زيادة الميم وحذف الواو في جمع المذكر وزيادة النونين في جمع المؤنث على ما ذكرنا في المتصل سواء وهذه الضمائر المرفوعة المنفصلة يشترك فيها الماضي والمضارع والامر والصفات وليست كالمرفوعة المتصلة فانه لا شركة بين الماضي والمضارع فيها الا في الالف والواو والنون كما ذكرنا ٢ تقول ما ضرب الالهو وما يضرب الالهو واضارب هما وتسكين هاء هو وهى بعد الواو والفاء ولام الابتداء جائز كما يجي في التصريف وقد يسكن بعد كاف الجر ايضا شاذا وقد تحذف الواو والياء اضطرارا كقوله * فيناه يشرى رحله قال قائل * لمن جل رخو الملاط نجيب * وقوله * دار لسعدى اذه من هواكا * ويسكنهما قيس واسد ويشدد هما همدان قال * ٣ وان لسانى شهدة يشقى بها * وهو على من صبه الله علقم * ثم لما فرغوا من وضع المرفوع شرعوا في وضع المنصوب لان النصب علامة الفضلات بلا واسطة والجر علامتها بواسطة فابتدؤا بمتصل المنصوب لتقدمه على منفصله وشرعوا بينه وبين الجرور كما يجي بعيد فوضعوا لمتكلمهما ياء اما ساكنة او مفتوحة كما ذكرنا في باب الاضافة ونا لمتكلم مع غيره كما كان في متصل المرفوع والكاف للمخاطب مثل التاء في التصريف نحو ك كما كن

٢ تقول ضرب هو وزيد واضرب انا وزيد وزيد هند ضاربها هو وتسكين هاء هو وهى بعد الواو والفاء ولام الابتداء جائز لكون هذه الحروف عند اتصالها بهما كبعض خروفيهما فجاز تخفيفهما تشبيها بتخفيف نحو كبد وعضد بخذف الكسرة والضمة مع كون الهاء في هو وهى خفيفة فاستقل الضمة والكسرة عليها وشبهوا ثم هو و ثم هى بقولك فهو وهى لكونها حرف عطف مثلها وقد يسكن بعد همزة الاستفهام كقوله * فقلت إلهى سرت ام عاقنى حلم * وبعد كاف الجر ايضا شاذا آه نسخته ٣ (قوله وان لسانى شهدة) الشهد والشهد العسل والشهادة اخص منه والعلقم شجر مروى يقال للحنظل ولكل شئ مر علقم

٤ قوله (فاقصدت آه)
اقصده اى قتله مكانه

٦ قوله (ومطو اى
مشتاقان) اى صاحبى
المطو الصاحب والنظيرة

(وبعض العرب يلحق بكاف المذ كرا اذا اتصلت بهاء الضمير الفا وبكاف المؤنث ياء حكي
سبويه اعطيتكاه واعطيتكاه تشبيها لكاف بالهاء نحو اعطيتهاه واعطيتهاه قال ابو على وقد
تلحق الياء تاء المؤنث مع الهاء قال * رميته ٤ فاقصدت وما اخطأت الرمية * وربما
كسرت الكاف فى التثنية والجمعين بعد ياء ساكنة او كسرة تشبيها لها بالهاء نحو بكم وبكم
وبكن وعلكم وعلكم وعلين والكلام فى حذف واو عليكموا واسكان الميم كما مضى فى نحو
ضربتم ولما ارادوا وضع المنصوب المتصل الغائب من هذا القسم اختصروا مفرديه من
المرفوع المنفصل الغائب فحذفوا حركة الواو والياء من هو وهى وقلبو ياء هى الفافصارها
لان ضمير المذ كرا اذا ولى الكسر تقلب واو ياء نحو بهى لما نذكره فحافوا التباس المؤنث
بالمذ كرو حركة هاء المذ كرامة الا ان يكون قبلها ياء او كسرة فان كان قبلها احدهما فاهل
الجاز يقولون ضمتهما ويقولون بهو ولد بهو وغيرهم يكسرونها وعلته ان الهاء حرف خفيف
فهو اذن حاز غير حصين فكان الواو الساكنة وليت الكسرة او الياء فقلبت ياء وكسرت
الهاء لاجل الياء بعدها وان كان الساكن غير الياء فضم الهاء متفق عليه الا ما حكي ابو على ان
ناسا من بكر بن وائل يكسرونها فى الواحد والمثنى والجمعين نحو منه ومنهما ومنهم ومنهن اتباعا
للكسر وهذا هو الكلام فى حركة الهاء واما الكلام فى اشباع حركتها وتركه فنقول ننظر
فى هاء المذ كرفان وليت المتحرك اشبع حركتها نحو بهى وبهو وله وضربهو وغلماهو
فيتولد من الضم واو ومن الكسرية (وبنوعيل و كلاب يجوزون حذف الوصل اى الواو
والياء بعد المتحرك اختيارا مع ابقاء ضمة الهاء وكسرتها نحو به وغلماه ويجوزون تسكين
الهاء ايضا كقوله * فبت لدى البيت العتيق اريغه * ٦ ومطوى مشتاقان له ارقان *
وغيرهم يجوزون هاء اى اختلاس الحركة وحذفها ضرورة الشعر لا اختيارا وان وليت هاء
الضمير ساكنة حرف لين كان الساكن كمليه او غيره كنه فالختار اختلاس الحركة اى ترك
الوصل لان الهاء حرف خفى كما قلنا فكانه التقي ساكنان (وابن كثير يصل مطلقا نحو عليهى
ومنهو ونحوهما فعلى هذا تجئ فى هاء المذ كرا الذى بعد الكسرة او الياء باعتبار ضمها وكسرها
واختلاسها وصلها اربع لغات والكسرا كثر واشهر الاولى كسر الهاء من غير وصل ياء
وهو بعد الياء اكثر منه بعد الكسر لان فى الاول شبه التقاء الساكنين والثانية كسرها
مع وصلها ياء نحو بهى وعليهى وهو بعد الكسر اشهر منه بعد الياء لما ذكرنا الثالثة
ضم الهاء بلا واو نحو عليه وبه الرابعة ضم الهاء مع الواو نحو عليهو وبهو ويجئ
فيها اذا كانت بعد الكسرة لغة خامسة وهى اشماء كسر الهاء شيئا من الضمة بلا وصل
وان حذف قبل هاء المذ كرا حرف لين جزما نحو يرضه ونصله او وقفا نحو فلقه واغرد
جاز اشباع حركة الهاء اعتبارا بالمتحرك قبلها فى اللفظ وجاز اختلاسها اعتبارا بالساكن
المحذوف قبلها حذف عارضا وجاز اسكان الهاء اجراء لا وصل مجرى الوقف وقد
قرئ بها كلها فى الكتاب العزيز واما الهاء فى المثنى والجمعين فان كان قبلها قحمة او ضمة
فهى مضمومة لا غير نحو لهما وغلماهم وان كان الف او واو او ساكن صحيح فكذلك

الاما حكي ابو علي من نحو منهما منهم واضر بهما واضر بهم على ماضى للاتباع وعدا الحاجز
غير حصين لسكونه وان كان قبلها كسرة اوياء فن قال في الواحد بهو وعليه وهم اهل الجواز
قال في المثني والجمعين ايضا بضم الهاء نحو ان غلاميهما وغلاليهم وغلاليهم وغلاليهم وغلاليهم
وبغلاميهن وحزة ينخص بالضم في جمع المذكر ثلاث كلمات عليهم واليهم ولد بهم قيل ذلك
لكون الياء فيها بدلا من الف فاعطى الياء حكم اصلها وقد جاء علاه والاء ولداه على الاصل
وكان يجب على هذا التعليل ان يقرأ في الواحد والمثني وجمع المؤنث عليه عليهما عليهن ولم
يقرأ ولعل ذلك لاتباع الاثرو غير اهل الجواز يكسرون الهاء في المثني والجمعين مطلقا كما
في الواحد وهو الاشهر هذا كله في حركة الهاء (واما ميم الجمع التي بعد الهاء المكسورة
فلا يخلو من ان تقف عليها اولافان وقفت عليها فلا بد من تسكين الميم بعد حذف صلتها
وكذلك جمع الضمائر تحذف صلاتها في الوقف نحو ضربه وبه وبكم الا الالف في ضربتها وبها
وان لم تقف عليها فلا يخلو من ان يكون بعدها متحرك او ساكن فان كان بعدها ساكن
فكسر الميم لاتباع كسر الهاء ولالتقاء الساكنين اقيس نحو ﴿ من دونهم امرأتين
﴿ وعليهم الذلة ﴾ على قراءة ابي عمرو وباقي القراء على ضم الميم نظرا الى الاصل
وان كان بعدها متحرك فلا ساكن اشهر نحو عليهم غير المغضوب عليهم وبعضهم
يشبع ضم الميم نحو عليهموا غير المغضوب كقراءة ابن كثير واشباع الكسر
في مثله اقيس للاتباع فصار للميم بعد الهاء المكسورة خمسة احوال حالتان قبل الساكن
الكسر والضم كلاهما مع اختلاس اى ترك الوصل وثلاث قبل المتحرك السكون واشباع
الضم واشباع الكسر وكذا ان كان الميم بعد الهاء المضمومة ٩ في نحو بهم وعليهم
في لغة اهل الجواز وفي نحو غلامهم ولهم وفقاهم على ما هو متفق عليه وفي نحو منهم
على الاشهر وكذا في انتم وضربتم وغلالمكم فلها ايضا خمسة احوال حالتان قبل
الساكن الضم وهو الاقيس والاشهر للاتباع والنظر الى الاصل والكسر نظرا
الى الساكنين وهو في غاية القلة ومنعه ابو علي وثلاث قبل المتحرك الاولى الاسكان
وهو الاشهر الثانية ضمها ووصلها بواو والثالثة وهي مختصة بهم قبل هائها كسرة
اوياء كسر الميم ووصلها بياء نحو عليهمى وبهمى فكسر الميم لجانسة الياء او الكسرة
قبل الهاء وقلب الواو ياء لاجل كسر الميم ومنعها ايضا ابو علي (ثم لما فرغوا من وضع
المنصوب المتصل اخذوا في وضع المنصوب المنفصل فجاءوا بمتلوا بصيغة ضمير
المنصوب المتصل (واختلف النحاة فيه فقال سيبويه والخليل والاعفش والمازني وابو
علي ان الاسم المضمر هو ايا الان سيبويه قال ما يتصل به بعده حرف يدل على احوال
المرجوع اليه من التكلم والخطاب والغيبة لما كان ايا مشتركا كما هو مذهب البصريين
في التاء التي بعد ان في انت وانت وانتا وانتم وانتن وقد مضى (وقال الخليل والاعفش
والمازني ما يتصل به اسماء اضياف ايا اليها لقولهم فايها وايا الشوآب وهو ضعيف لان
الضمائر لا تضاف (وقال الزجاج والسيرافي ايا اسم ظاهر مضاف الى المضمرات كان

٩ على ما هو مذهب اهل
الجواز في بهم وعليهم وعلى
ما هو المتفق عليه في نحو لهم
وعلامهم وفقاهم وكذا منهم
على الاشهر آه نسخه

ايالك بمعنى نفسك (وقال قوم من الكوفيين اياك واياه واياى اسماء بكما لها وهو ضعيف
اذ ليس في الاسماء الظاهرة ولا المضمر ما يختلف آخره كافا وهاء وياء) وقال بعض
الكوفيين وابن كيسان من البصريين ان الضمائر هي اللاحقة بايا وايا دعامة لها لتصير
بسببها منفصلة وليس هذا القول بعيد من الصواب كما قدمنا في انت وقد تفتح همزة
ايا وقد تبدل الهمزة مفتوحة او مكسورة هاء ثم حملوا ضمير المجرور على المنصوب لان
المجرور مفعول لكن بواسطة وحلوه على لفظ المنصوب المتصل لوجوب كون
المجرور متصلا على ماضى فضمير المجرور مثل ضمير المنصوب المتصل سواء * قوله
(فالرفوع المتصل خاصة يستتر في الماضى للغائب والغائبة وفي المضارع للتكلم مطلقا
والمخاطب والغائب وفي الصفة مطلقا) اعلم انه لا يستتر من المضمرات الا المرفوع لان
المنصوب والمجرور فضلة لانهما مفعولان والمرفوع فاعل وهو بجزء الفعل بفوزوا
في باب الضمائر المتصلة التي وضعها للاختصار استتار الفاعل لان الفاعل وخاصة الضمير
المتصل بجزء الفعل فاكتفوا بلفظ الفعل عنه كما يحذف في آخر الكلمة المشتهرة شئ
ويكون فيما ابقى دليل على ما لقي كما مضى في الترخيم وعلة استتاره ٤ فيما يستتر فيه قد
مضت ولا يظهر اصلا الضمير المتصل في غائب الماضى في وغائبة وفي المضارع في افعال
وتفعل وتفعل وتخاطبا وغائبة وافعل وفي جميع الصفات واسماء الافعال والظروف
وفي خمسة منها لا يظهر الفاعل لظاهر اولا مضمرها وهي افعل وتفعل وتفعل وتخاطبا
وافعل امرا واسم فعل الامر مطلقا اى في الواحد والمثنى والجمع وما يظهر في نحو
اسكن انت وزوجك الجنة * تأ كيد للمستتر لافعال بدليل انك لا تقول لا فاعل الا انا
ولا تفعل الا انت وفي فعل وفعل وتفعل والغائبة يظهر الفاعل المظهر والضمير
المنفصل نحو ضرب زيد وما ضربت الا هي وتضرب هند وما يضرب الا هي وكذا
في الصفة المفردة نحو قائم الزيدان وما قائم هما وكذا في الظرف عند ابي على اذا اعتمد
نحو في الدار زيد وما في الدار هو وكذا في اسم الفعل اذا كان خبرا يظهر الفاعل
الظاهر نحو هيات زيد والمضمر المنفصل نحو هياتها * قوله (ولا يسوغ المنفصل الا
لتعذرا المتصل وذلك بالتقديم على عامله وبالفصل لغرض اوبا لحذف اوبكون العامل
معنويا او حرفا والضمير مرفوع اوبكونه مسندا اليه صفة جرت على غير من هي له نحو
اياك ضربت وما ضربك الا انا واياك والشر وانا وزيد وما انت قائما وهند زيد ضاربه
هي) اعلم ان اصل الضمائر المتصل المستتر لانه اخصر ثم المتصل البارز عند خوف
اللبس بالاستتار لكونه اخصر من المنفصل ثم المنفصل عند تعذر الاتصال فلا يقال
ضرب انا لان ضربت مثله معنى واخصر منه لفظا (اقول الضمير المرفوع والضمير
المنصوب يصلحان كما مر لان يكون متصلين منفصلين دون الضمير المجرور فلنذكر
مواقعهما) فنقول ان الاصل في الضمير المرفوع والمنصوب ان يتصلا بالفعل لان
المتصل كما مر كجزء الاخير من الكلمة التي يليها وكون الشئ بجزء كلمة انما يتم اذا كانت
مقتضية لها بالاصالة ومن حيث الطبع والذات والفعل مقتضى للرفوع كذلك ومن

٤ من بين الافعال في غائب
الماضى وغائبة وفي
المضارع في افعال وتفعل
وتفعل وتخاطبا
وغائبة وافعل وفي جميع
الصفات واسماء الافعال
والظروف قد تقدمت
ولا يظهر الضمير المتصل
في هذه المواضع اصلا
وفي خمسة منها آه نسخة

ايمه لا يخلو فعل منه فصيح ان يجعل الضمير المرفوع كالجزء الاخير منه واما سائر ما يرفع فهو اما ابتداء عند البصريين ولا يصح اتصال المرفوع به لان المتصل كالجزء من الكلمة المتقدمة والابتداء معنى وليس بكلمة واما مبتدأ وخبر كما اخترناه في اول الكتاب والمبتدأ اسم وليس الاسم في اقتضاء المرفوع كالفعل اذ ليس كل اسم رافعا والخبر اما اسم واما جملة وليس المرفوع ايضا من لوازم احدهما واما اما المجازية فليست ايضا كالفعل في طلب المرفوع اذ هو حرف نفى ودخوله على الفعل اولى ومن ثم كان النصب في نحو ما زيد اضربه اولى من الرفع ٨ وايضا عملها للرفع بالمشابهة لابلالة واما ان واخواتها فالاسم المرفوع بها لا يجوز اتصاله بهما نحو ان زيدا انت لما عرفت فلم يكن الضمير المرفوع بهذه الاشياء اذن الا منفصلا واما اسم الفاعل واسم المفعول او الصفة المشبهة او المصدر واسم الفعل او الظرف او الجار والمجرور فهي ايضا لا ترفع بالذات بل بالحمل على الفعل ويتصل المرفوع من هذه الاشياء بغير المصدر لكن بشرط الاستتار كما يجيء وكذا نقول الفعل هو المقتضى للنصب بالاصالة وسائر ما ينصب الضماير وهوان واخواتها وما المجازية نحو ما زيد اياك واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر واسم الفعل انما تنصب بمشابهة الفعل والحمل عليه وكان حق المنصوب ايضا ان لا يتصل الا بالفعل او الاسماء المشبهة له كالمرفوع لطلب الفعل له بالذات والبواقي بالحمل عليه لكنه لما جاز في الاصل اى الفعل ان يتصل به مع استغنائه عنه لكونه فضلا جاز اتصاله بغير الفعل ايضا اذا شابهه كما يجيء (فاذا تقرر هذا قلنا الضمير المرفوع والمنصوب اما ان يعمل فيهما الفعل او غيره وفي الاول يجب اتصاله بعامله الا في ثلثة مواضع الاول اذا تقدم على عامله ولا يكون الا منصوبا نحو اياك نعبد الثاني اذا كان العامل محذوفا نحو قولك ان اياه ضربته وان انت ضربت ونحو اياه لمن قال من اضرب وقدم في باب التحذير ان اياك والاسد من باب تقدم المفعول على ناصبه وانما لزم الانفصال في الموضعين ٩ لان الضمير المتصل ما يكون كالجزء الاخير من عامله فاذا لم يكن قبله عامل بل كان مؤخرا او محذوفا فكيف يكون كالجزء الاخير من عامله الثالث اذا فصل عن عامله لغرض لا يتم الا بالفصل وذلك في مواضع منها ان يكون تابعا اما تأكيدا نحو * اسكن انت وزوجك * ولقيت اياك او بدلا كقولك بعد ذكر لفظة اخيك لقيت زيدا اياه او عطف نسق نحو جاءني زيد وانت ولا يقع الضمير وصفا كما تقدم ومنها ان يقع بعد الان نحو ما ضربت الا اياك وما ضرب الا انا واما قوله * وما نبالي اذا ما كنت جارتنا * الا يجاورنا الاكديار * فشاذا ليقاس عليه وكذا اذا وقع بعد معنى الا كقوله * ٢ * كانا يوم قرى انما نقتل ايانا * ومنها ان يلي امانا نحو جاءني امانا او زيد ورأيت اياك او عمرا والغرض منها افادة الشك من اول الامر ومنها ان يكون ثاني مفعولى علمت او اعطيت ويورث اتصال الضمير التباسه بالمفعول الاول كما اذا اخبرت عن المفعول الثاني في علمت زيدا اياك واعطيت زيرا عمرا قلت الذى علمت زيدا اياه ابوك والذى اعطيت زيدا اياه عمرو ولا يجوز ان تقول الذى علمته زيدا ولا الذى اعطيته

٨ ولضعفها في العمل لانه لم يعمها غير اهل الحجاز نسخة

٩ لانه لا يمكن ان يكون كالجزء الاخير من العامل المحذوف او المؤخر نسخة

٢ اوله * لقينا منهم جمعا فاو في الجمع ما كانا * وبعده * قتلنا منهم كل فتى ابيض حسانا * يرى برقل في يردن من اراد بحزنا *

زيدا لانه يلتبس المفعول الثاني بالاول فاما ان لم يلتبس فالاتصال في باب اعطيت اولي
والانفصال في باب علمت كما اذا اخبرت عن المفعول الثاني في اعطيت زيدا درهما فقولك
الذي اعطيته زيدا درهم اولي من قولك الذي اعطيت زيدا اياه درهم لانك تقدر
على المتصل بلامانع من فساد اللفظ والمعنى ومن جوز المنفصل فتوطئة لازالة اللبس
في المفعولين اللذين يحصل فيهما اللبس بالاتصال نحو اعطيت زيدا عمرا واذا اخبرت
عن الثاني في علمت زيدا قائما فقولك الذي علمت زيدا اياه قائم اولي من قولك الذي علمته
زيدا قائم وذلك للتوطئة المذكورة اول رعاية اصل المفعول الثاني اذا العامل فيه في الاصل
ما يجب انفصاله عنه كافي كنت اياه على مايجب وان كان الضمير مع غير الفعل فاما ان
يكول مرفوعا او منصوبا فالمرفوع لا يكون الا منفصلا اذا كان مبتدأ او خبرا او خبر
ان واخواتها او اسم مالم امر واما اذا ارتفع باسم الفاعل او المفعول او الصفة المشبهة
او اسم الفعل او الظرف او الجار والمجرور فان فصل عن عامله لغرض لا يتم الا بالفصل
كاذكرنا في الفعل وجب انفصاله نحو زيد قائم اخوه وانت وضارب اما هو او
اخوك وهيهات زيد وانت ومررت برجل في الدار اخوه وانت ومثله الضمير البارز
بعد الصفة اذا جرت على غير ما هي له فانه تأكيد للضمير المستكن فيها لافاعلها كافي
اسكن انت وزوجك وذلك لانك تقول مطردا نحو اني يدون ضاربوهم نحن
والزيدان الهند ان ضارباهما وقدرت ضعف نحو جاءني رجل قاعدون غلمان
(وقال الزمخشري في احاجيه بل نقول ضاربهم نحن وضارباهما هما فان ثبت ذلك
فهو فاعل كما قيل وكذا يجب انفصال الضمير المرفوع بالصفة والظرف اذا كانا
مع المرفوعين جلتين وذلك اذا اعتمدا على همزة الاستفهام او حرف النفي نحو ما قائم انما
واقدامك هما وافي الدار انما عند ابي علي وذلك لانه يعرض لهما اذن كونهما مع
مرفوعيهما جلتين فاعتني بالمرفوع لكونه احد جزئي الجملة فظهر اذن الى اللفظ فرقا
بينه كائنا احد جزئي الجملة وبينه اذا لم يكن كذلك بخلاف اسم الفعل فان الضمير
المرفوع به احد جزئي الجملة ابدا فلم يحتج الى الفرق فاطرد استكنان الضمير فيه على
ما هو حق ماشابه الفعل كمايجب فان لم يفصل الضمير عن عامله ولم يرتفع بالصفة والظرف
المعتمدين على مامر وجب اتصال المرفوع بها لكون اسم الفاعل واسم المفعول
والصفة المشبهة واسم الفعل والظرف واخيه سادة مسد الافعال من غير حاجة الى ضمنية
كما احتاج المصدر في تقديره بالفعل الى ان لكن لا يكون هذا المتصل بهذه الاشياء
الامستكنة لكونها اضعف من الفعل في اقتضاء المرفوع اذهى فروع عليه في ذلك فلم
يجعل المرفوع بها بجزء من اجزائها في الظاهر كما جعل في الاصل الذي هو الفعل كذلك
٦ واما المضمير المرفوع بالمصدر فلا يكون الا منفصلا وان وليه بلا فصل لانه لا يقدر
بالفعل الا مع ضمنية ان تقول اعجبني ضرب انت زيدا اذا لم تضاف والاضافة اكثر
لان الكلام بها اخف واعجبني الضرب انت زيدا هذا كله في الضمير المرفوع مع غير
الفعل واما الضمير المنصوب فكان حقه ايضا ان لا يتصل الا بالفعل كالمرفوع لطلب

٦ واذا كان الضمير المنصوب
مع غيره فان كان آه نسخته

الفعل له بالذات والبواقي بالحمل عليه لكنه لما جاز في الاصل اي الفعل ان يتصل به مع استغنائه عنه لكونه فضلا جاز اتصاله بغير الفعل ايضا اذا شابهه فاذا كان مع غير الفعل فان كان العامل مما وجب انفصاله عن المنصوب وضعافا كالجازية نحو ما زيد اياك او فصل بينهما لغرض لا يتم الا بالفصل وجب انفصاله كذا كرنا في ضمير الفعل نحو ما انا ضارب الا اياك وانا ضارب اما اياك واما زيد او انا ضاربك اياك وان لم يكن كذلك فلا يخلو من ان يكون الناصب حرفا او اسم فعل او مصدرا او صفة فالخرف يجب اتصال الضمير به نحو انك قائم وانك في الدار وليت قاعدولا تقول ان في الدار اياك وذلك لان الحروف غير مستقل فالاتصال به واجب مع الامكان وكذا يجب الاتصال باسم الفعل ٧ كقوله * تراكمها من ابل تراكمها * وتقول رويده وحيهله (وحكى يونس عليكني وانما وجب الاتصال في القسمين لما ذكرنا من ان المنفصل لا يجيء الا عند تعذر المتصل وجاز ايضا الانفصال فيما اتصل به الكاف من اسماء الافعال نحو رويده ورويده اياه وعليكه وعليك اياه تشبيها بنحو اعطاك اياه كما يجيء وان لم يكن الكاف ذلك الكاف واما المصدر فان كان منون لم يتصل المنصوب به مع التنوين للتضاد بين التنوين الدال على تمام الكلمة والضمير المتصل الدال على عدم تمامها مع ضعف مشابهة المصدر للفعل فيجب ان تقول اعجبني ضرب اياك ان لم تضاف والاضافة اكثر (ولا يمتنع على ما هو مذهب الاخفش في نحو ضاربك وضاربك وضاربك ان يكون حذف التنوين في ضربك ايضا للمعاينة لاللاضافة فيكون الضمير منصوبا كما مر في باب الاضافة وان كان المصدر ذالام فلا شهر انفصال الضمير بعده نحو اعجبني الضرب اياك لمعاينة الالف واللام للتنوين في تمام الكلمة به (وجوز الاخفش الضربك والضمير منصوب واما اسما الفاعل والمفعول ففي اتصال الضمير المنصوب بهما منونين كانا او لا خلاف كما مضى في باب الاضافة واتصاله بهما اولى من اتصاله بالمصدر لكون مشابهما للفعل اكثر من مشابهة المصدر له ٨ تقول ضاربك وضارب اياك والضاربك والضارب اياك والمعطى اياك والمعطاك ومعطى اياك ومعطاك واما الظرف والجار والجرور فلكونهما قائمين مقام الفعل اللازم لا يجيء بعدهما ضمير منصوب بهما ولنعذر الى شرح ما يحتاج الى الشرح من كلام المصنف (قوله او بالفصل لغرض) احتراز عن نحو ضرب زيد اياك فانه لا يجوز ذلك مع وجود الفصل وذلك لان الفصل لا غرض فيه اذ قولك ضربك زيد بمعناه (فان قلت اليس ذكر الفاعل قبل المفعول مقيدا ان ذكر المفعول ليس باهم ولو ذكرت المفعول قبل الفاعل افاد ان ذكر المفعول اهم (قلت تقديم المفعول على الفاعل لا يفيد ذلك بل قد يكون ذلك لاتساع الكلام بلى قيل ان تقديم المفعول على الفعل يفيد كونه على الفاعل اهم (والاولى ان يقال انه يفيد القصر كقوله تعالى ﴿ بل الله قاعبد ﴾ اي لا تعبد الا الله وكذا تقول في المفعول المطلق ضربته زيدا اي ضربت زيدا ضربا ولا تقول ضربت زيدا اياه وكذا تقول يوم الجمعة لقيته زيدا ولا تقول لقيت زيدا اياه واما نحو قوله * ضمنت اياهم الارض * فضرورة (قوله او بكونه مسندا اليه صفة جرت على

٧ لانه وان كان في الاصل مستقلا من حيث الاسمية غير محتاج الى منصوب الا انه لما صار معناه معنى الفعل سواء كان كالفعل في وجوب الاتصال به قال تركها آه نسجه

٨ ومع هذا فالاولى انفصال الضمير المنصوب بعدهما نحو ضارب اياك نسجه

غير من هي له) قد ذكرنا انه ليس بمسند اليه الصفة بل هو تأكيد للمسند اليه (ثم نقول انما برز هذا الضمير تأكيدا اذا جرت الصفة على غير ما هي له ونعني بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ونعني بالجري ان تكون نعمتا نحو مرت هند برجل ضاربه هي او حالا نحو جئتmani وجاءني زيد ضاربه انما او صلة نحو الضاربه انت زيدا وخبرا نحو زيد هند ضاربها هو (فنقول اذا اختلف ما جرى عليه متحمل الضمير المؤكد وما هو له في الافراد او فرعيه اعني التثنية والجمع وفي التذكير او فرعه اي التأنيث فلا لبس سواء كان المتحمل للضمير صفة او فعلا نحو زيد هند ضاربها هو او يضربها هو فلو لم تأت بالضمير في ضاربها ايضا لعلم ان الضارب لزيد لاهند وان اتفقا في الافراد او فرعيه وفي التذكير او فرعه فان اتفقا في الغيبة ايضا فاللبس حاصل فعلا كان المتحمل او صفة ولا يرتفع ذاك اللبس بالاتيان بالمنفصل نحو زيد عمرو ضارب هو او ضربه هو والزيد ان العمران ضاربا هما او يضربانهما هما وكذا في المؤنث والجمعين ٢ وان اختلفا في الغيبة والخطاب والتكلم فاللبس منتف في جميع الافعال نحو انا زيد ضربه او اضربه والزيدان نحن ضاربانا او يضرباننا وهندانا ضربتني او تضربيني الا في غائبة المضارع مع المخاطب وفي غائبة مع المخاطبين نحو انت هند تضربها وهند انت تضربك واتما الهندان تضربانهما والهندان انما تضربانهما فان اللبس حاصل ههنا ويرتفع بابرار الضمير واما النصف فاللبس حاصل في جميعها مع الاختلاف المذكور ويرتفع بالتأكيد بالضمير نحو انا زيد ضاربنا نحن الزيدان ضارباهما نحن والزيدون نحن ضاربوناهم وكقول المؤنث انا هند ضاربته انا فلما رفع الاتيان بالمنفصل اللبس في هذه الصورة طرد الاتيان به عند البصريين في صورة الصفة التثنية اعني اذا كان لبس ويرتفع بالضمير واذا كان ولم يرتفع واذا لم يكن (واما الكوفيون فاجازوا ترك التأكيد بالمنفصل في الصفة ان امن اللبس نحو هند زيد ضاربته قال * وان امرأ اسرى اليك ودونه من الارض مومة ٣ ويبدأ سملق * لمحقوقة ان تستجيب لصوته * وان تعلمي ان المعان موفق * وكذا اذا لم يرتفع اللبس بالضمير ولا بعد في مذهبهم واما الفعل فقد اتفقوا كلهم على انه لا يجب تأكيد ضميره البس او لم يلبس لان التأكيد فيه لا يرفع اللبس الا في اربعة مواضع فقط كما ذكرنا وهي انت هند تضربها واتما الهندان تضربانهما وهند انت تضربك والهندان انما تضربانهما بخلاف الصفة فان رفع اللبس بالتأكيد حاصل فيها في كل موضع اختلف فيه من جرت عليه ومن هي له غيبة وخطابا وتكلما (فان قلت ضمير المفعول مع هذا الاختلاف رافع للبس ففي نحو قولك انا زيد ضاربها بهاء يعرف ان ضارب مسند الى انا اذ لو كان مسندا الى زيد لقلت انا زيد ضاربي فلم يكن تقوبه في رفع اللبس بهذا الضمير (قلت لما كان هذا الضمير لم يؤت به لمجرد رفع اللبس وكان مما يجوز حذفه خفيف الالتباس على تقدير حذفه فاني بضمير لا يجوز حذفه لمجرد رفع اللبس * قوله (واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا فان كان احدهما اعرف وقدمته فلك الخيار في الثاني نحو اعطيتك وضربك والافهو منفصل مثل اعطيتك اياك واياه) اذا ولي ضمير ان عاملا

٢ قوله وان اختلفا في الغيبة والخطاب والتكلم فاللبس منتف ولا اعتبار بالمفعول المذكور ورفع اللبس كما سيأتي

٣ (قوله ويبدأ سملق * لمحقوقة) السملق القاع الصفصف وكذلك السملق بزيادة الميم وقال الكسائي حق لك ان تفعل كذا وحققت ان تفعل كذا بمعنى وحق له ان تفعل كذا وهو حقيق به ومحقوق به اي خليف له ٤ المرفوع نسخة

٦ خاليا من موانع اتصال
الضمير به المذكورة نسخته
وقد جاء ذلك في شعر
ابن الطيب حيث قال *
خلت البلاد من الغزاة
ليلها * فاما طهاك الله
كي لا ينجزنا * فقدم ما
للغائبية على ما للمخاطب

٦ فان كان الثاني تابعا فلا بد من اتصال الاول وانفصاله نحو ﴿ اسكن انت ﴾ ورأيتك
ايك لان التابع ليس من مطلوبات الفعل حتى يتصل به ويكون كاحد اجزائه وان لم
يكن فان كان احدهما مرفوعا متصلا فالواجب تقدمه على المنصوب لما تقرر من كون
المتصل المرفوع متوغلا في الاتصال وكأشأجزء الفعل حتى سكن له لام الكلمة وكل
ضمير ولى ذلك المرفوع فلا بد من كونه متصلا سواء كان اعرف من ذلك المرفوع نحو
ضربتني اولاً نحو ضربتك وقد عرفت ان الاعرف هو المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب
وانما وجب اتصال الثاني لكونه كالمتصل بنفس العامل لان المرفوع المتصل كاجزاء من
رافعه على ما مر وان ولى العامل المذكور منصوب متصل بلا مرفوع قبله نحو
اعطاك زيد اوجاء المنصوب المتصل بعد ضمير مرفوع نحو اعطيتك فالضمير الذي يلي
ذلك المنصوب اما ان يكون انقص مرتبة منه في التعريف او اعرف او مساويا فالاول
يجب اتصاله عند سيويوه وغير سيويوه جوز الاتصال ولا انفصال نحو اعطاك زيد واعطاك
اياه زيد واعطيتكه واعطيتك اياه وكذا خلته وخلتك اياه ووجه اتصاله ان المتصل
الاول اشرف منه بسبب كونه اعرف فلا غضاضة على الثاني بتعلقه بما هو اشرف منه
وصيرورته من جلته بالاتصال ووجه انفصاله ان المتصل الاول فضلة ليس اتصاله كاتصال
المرفوع والانفصال في باب خلته اولى منه في باب اعطيت لان المفعول الاول في باب اعطيت
فاعل من حيث المعنى كما مضى في باب ما لم يسم فاعله فكان الثاني اتصل بضمير الفاعل وفي
مفعولى خلته فاذا بعد راحة المبتدأ والخبر اللذين حققهما الانفصال وجب اتصال اولهما
لقربه من الفعل فالاولى في الثاني الانفصال رعاية للاصل والثاني اعنى الاعرف يجب انفصاله
عند سيويوه (وحكى سيويوه عن النحاة تجوز الاتصال ايضا نحو اعطاهوك واعطاهاني
قال انما هو شئ قاسوه ولم يتكلم به العرب فوضعوا الحروف غير موضعها (واستجد
المبرد مذهب النحاة وانما لم يحجى في الثاني الاتصال ههنا سماعا لان الثاني اشرف من
الاول بكونه اعرف فيأنف من كونه متعلقا بما هو ادنى منه والذي جوز ذلك قياسا
لاسماعا نظر الى مجرد كون الاول متصلا واما الثالث اعنى المساوى للمتصل المنصوب فنقول
ان كانا غائبين نحو اعطاها واعطاها هوها قال سيويوه جاز الاتصال وهو عربي لكنه
ليس بالكثير في كلامهم بل الاكثر انفصال الثاني وان لم يكونا غائبين فالمبرد يجيز اتصال
الثاني ويستحسنه قياسا على الغائبين ومنعه سيويوه والزعم النحاة القائلين بجواز اعطاهاوك
واعطاهااني تجوز منحتني اي منحتني نفسي ٨ وهذا دليل على انهم لا يقولون به
وانما كان الانفصال ههنا ايضا المشهور لانه يأنف الثاني من ان يتعلق بما هو مثله
ويصير من تمته وذيوله وانما جاز ذلك في الغائبين لعود كل واحد منهما الى غير ما عاد
اليه الاخر بخلاف المخاطبين والمتكلمين اذ يستقيم اجتماع المثليين لفظا ومعنى وانما لم يحجى
في التابع نحو ضربتهوه كاجاء اعطاهاوه لان طلب الفعل المتعدي للمفعول ضروري
من حيث المعنى بخلاف طلبه للتأكيد فلما كان جذبه للمفعول اشد كان اتصاله اليق من
اتصال التأكيد هذا كله في الضميرين بعد الفعل واما اذا كانا بعد الاسم والاول

٨ اذا منحته نفسه نسخته

٢ يعني اذا كان ما بعد الضمير

المجرور انقص تعريفا
كان لك فيه الاتصال
والانفصال قال آه نسخته
٣ لان الفعل يطلبه بنفسه
وهما يطلبانه بالمشابهة
ومن ثم لم يحوز ههنا
ضربوك وضربهوه من
جوز هناك اعطاهوك
واعطاهاه وان كان آه
٤ واما اذا تساويا وجب
انفصال الثاني واما قوله
وقد جعلت آه نسخته
٥ قوله (وقد جعلت نفسي
تطيب لضغمة) يقال ضغم
الشدة وضغمه للشدة
فقوله لضغمة من الثاني اي
عضة للشدة له ولضغمة
ها من الاول اي عضتها
للشدة ومعنى البيت ان
نفسى طابت لما اصابته
من الشدة لاصابة من
قصدي وهو مدرك ومرة
مثلها وقوله يقرع صفة
لضغمة فصل بينهما
للضرورة

٦ قوله (كعديد الطيس)
الطيس هو الكثير من
الرمل والماء وغيرهما
٦ واسم ليس راجع الى
الكرم المستفاد من الكرام
والمعنى عدت قومي
وكانوا كعدد الرمل في
الكثرة ومع تلك الكثرة
ما بقى منهم كريم غيري

منهما مرفوع متصل ولا يكون الامسترا كما مرفوع ضاربك فقد ذكرنا قبل جواز
اتصال الثاني وانفصاله ايضا نحو زيد ضارب اياك وان كان الاول مجرورا فان كان
الثاني منصوبا فكما اذا كانا بعد الفعل وكلاهما منصوب ٢ اي ينظر الى الثاني هل
هو انقص تعريفا او ازيد او مساو وتقول في الانقص ضربكها وضربك اياها قال *
فلا تطمع أبيت اللعن فيها * ومنعكها بشئ * يستطاع * وكذا اسم الفاعل نحو معطيها
ومعطيك اياها فهو مثل اعطيتك واعطيتك اياه الا ان الانفصال فيما ولي الضمير المجرور
اولى من الانفصال فيما ولي الضمير المنصوب لان الفعل اقعد في اتصال الضمير به
من المصدر واسم الفاعل ٣ لانه يطلب الفاعل والمفعول لذاته وهما لمشابهته وكذا
يشذ الاتصال في الثاني فيهما اذا كان ازيد ٤ او مساويا نحو ضربوك وضربهوه قال
* ٥ وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة * لضغمة هاهنا يقرع العظم نابها * وان كان
بعد الضمير المجرور مرفوع فلا بد من كونه منفصلا سواء كان اعرف من المجرور او
انقص او مساويا اذ البارز المرفوع المتصل لا يتصل الا بالفعل كما ذكرنا نحو ضربك
هو وضربك انا وضربه وهو ولا يكون الاول منهما منصوبا الا عند هشام والاختش
كما في باب الاضافة في نحو ضاربك فحكم الضمير الذي يليه عندهما حكم الضمير الذي
يلي المجرور كما مرفوع (قوله وليس احدهما مرفوعا) لانه ان كان مرفوعا وجب تقديمه
واتصال الثاني كما تقدم سواء كان الاول اعرف او لا (قوله فان كان احدهما اعرف)
انما كان ذلك لانه ان لم يكن احدهما اعرف ولم يكن احدهما مرفوعا وجب انفصال
الثاني نحو اعطاك اياك وضربي اياي (قوله وقدمته) اي قدمت الاعرف لانه اذا كان
احدهما اعرف واخرته وليس احدهما مرفوعا وجب ايضا انفصال الثاني نحو اعطاه
اياك فاذا اجتمعت الشروط الثلاثة احدها ان لا يكون احدهما مرفوعا والثاني ان يكون
احدهما اعرف والثالث ان يكون الاعرف مقدما (كان لك الخيار في الثاني) وعلل
جمع ذلك مفهومة بما قدمنا (قوله والافوه منفصل) اي ان لم يكن احدهما اعرف
كاعطاك اياك او ان كان اعرف لكن ليس بمقدم كاعطاك اياي واعطاه اياك فالثاني
منفصل كما رأيت * قوله (والمختار في خبر كان الانفصال والاكثر لولا انت الى اخرها
وعسيت الى اخرها وجاء لولاك وعساك الى اخرهما) انما كان المختار في خبر كان
واخواتها الانفصال لان اسمها في الحقيقة ليس فاعلا حتى يكون كالجزء من عامله بل
الفاعل في الحقيقة مضمون الجملة لان الكائن في قولك كان زيد قائما قيام زيد كالمجيء
في الافعال الناقصة قال عمرو بن ابي ربيعة * لئن كان اياه لقد حال بعدنا * عن العهد
والانسان قديغير * وقال * ليت هذا الليل شهر لا نرى فيه عربيا * ليس اياي واياك ولا
نخشى رقبيا * وقد جاء على ما حكى سيويه ليسني وكانني قال * عدت قومي ٦ كعديد
الطيس * اذ ذهب القوم الكرام ليسني * وقيل لبعض العرب ان فلانا يريدك فقال
عليه رجلا ليسني وقال ابو الاسود * فلا يكنها وتكنه فانه * اخوها غذته امه بلبانها *
ووجه الاتصال كون الاسم كالفاعل والخبر كالمفعول فكنته كضربته (قوله والاكثر لولا انت

الى اخرها) يعنى ان الاولى ان يحى بعد لولا غير التخصيضية ضمير مرفوع منفصل لانه
 امامبتداً او فاعل فعل محذوف او مرتفع بلولا على ما مر في باب المبتداً فيجب على الواجهة
 الثلاثة الانفصال وقد يحى بعدها الضمير المشترك بين النصب والجر الا عند المبرد فانه
 منعه وقال هو خطأ والصحيح وروده وان كان قليلاً كقوله ٤ * لولاك هذا العام الحج
 * قوله * وكم موطن لولاى طحت كما هوى * باجرامه * من قلة النبق منهوى *
 والضمير عند سيويه مجرور ولولا عند حرف جر ههنا خاصة قال ولا يبعد ان يكون
 لبعض الكلمات مع بعضها حال فيكون لولا الداخلة على الضمير المذكور حرف
 جر مع انها مع غيره غير عاملة بل هى حرف يبتداً بعدها نحو لولا زيد ولولانت ومثل
 ذلك بلدن فانها تجر ما بعدها بالاضافة الا اذا وليتها غدوة فانها تنصبها كما يحى
 وفي قوله نظرو ذلك ان الجار اذا لم يكن زائداً كما في بحسبك فلا بد له من متعلق ولا متعلق
 في نحو لولاك لم افعل ظاهراً ولا يصح تقديره (وقال ابو سعيد السيرافى الجار والمجرور
 اى لولاك في موضع الرفع بالابتداء كما في بحسبك درهم وفيه نظر لان ذلك انما يكون
 بتقدير زيادة الجار واذا لم يكن زائداً فلا بد له من متعلق فيكون مفعولاً لذلك المتعلق
 لا مبتداً (وعند الاخفش والقراء ان الضمير بعدها ضمير مجرور ناب عن المرفوع كناناب
 المرفوع عن المجرور في نحو ما انا كانت (وان رجح مذهب سيويه بان التغير عنده
 تغير واحد وهو تغير لولا وجعلها حرف جر بخلاف مذهب الاخفش فانه يلزمه
 تغيير اثني عشر ضميراً يرجح مذهب الاخفش بان تغير الضمائر بقيام بعضها مقام بعض
 ثابت في غير هذا الباب بخلاف تغير لولا يجعلها حرف جر وارتكاب خلاف الاصل
 وان كثر اذا كان مستعملاً هون من ارتكاب خلاف الاصل غير المستعمل وان اقل
 وكذلك الاولى ان يحى بعد عسى ضمير مرفوع متصل نحو عسيت وعسينا الى عسين
 لانه فعل وما بعده فاعله وقد جاء بعد عسى الضمير المنصوب المتصل نحو عساك وفيه
 ثلاثة مذاهب (قال سيويه عسى محمول على لعل لتقاربهما معنى لان معناهما الطمع
 والاشفاق تقول عساك ان تفعل كذا تحمله على لعل في اسمه فتنبه به وبقى خبره مقترنا
 بان كما كان مقتضاه في الاصل ٧ اعنى في نحو عسى زيد ان يخرج فيكون الخبر من وجه
 محمول على خبر لعل وهو كونه في محل الرفع ومن وجه مبق على اصله وهو اقترانه بان
 ٨ لان خبر لعل في الاصل خبر المبتداً ولا يقال انت ان تفعل فاقتران المضارع بان في نحو
 عساك ان تفعل لا يناسب خبر لعل وقد يقال عساك تفعل من غير ان واستعماله اكثر من
 استعمال عسى زيد يخرج وذلك لجهم عسى على لعل في اسمه فاجروا خبره ايضا في
 طرح ان مجرى خبره لكن لا يخرج بالكلية عن اصله فلا يقال عساك خارج كما يقال
 لعلك خارج وربما يحى خبر لعل مضارعاً بان جلالها على عسى في الخبر وحده كما حل
 عسى في عساك ان تفعل على لعل في اسمه وحده قال * لعلك يوما ان تلم ملة ٩ * وقال
 بعضهم الخبر محذوف اى لعلك تهلك ان تلم ملة اى لان تلم وهذا الاستعمال في لعل كثير
 في الشعر قليل في النثر فعلى مذهب سيويه عسى مغير عن اصله والضمائر جارية على

٤ صدره او مت بكفيها من
 الهودج
 ٥ قوله (من قلة النبق)
 النبق الجبل الشاهق
 ٦ كم ليث اعقن لى ذا اسبل
 عربيت فكاننى اعظم الليثين
 اقدا ما

٧ لان اصل خبر عسى
 اقترانه بان نحو عسى
 نسخته

٨ لان حق خبر لعل ان
 يكون اسماً صريحاً او فعلاً
 بغير ان نسخته

٩ تمامه * عليك من اللامى
 يد عنك اجذا

القياس تبعاً لتغير عسى كما قال في لولاك وحل عسى على لعل في نسب الاسم ورفع الخبر
مخصوص بكون اسمه ضميراً كما كان جر لولا عنده مختصاً بالضمير فلا يقال عسى زيدا
ان يخرج اتفاقاً منهم واستدل على كون الضمير منصوباً بلحق نون الوقاية في عساني
قال * ولي نفس اقول لها اذا ما * تنازعني لعل او عساني * لان هذه النون لم تلحق
الياء بعد الفعل الا اذا كانت منصوبة (وقال الاخفش عسى باقية على اصلها والضمائر
المنصوبة بعدها قائمة مقام المرفوع اسماً لعسى وقولك ان تفعل او تفعل منصوب المحل
خبرها كما كان في عسيت ان تفعل وعسيت تفعل (ونقل عن المبرد وجهان في نحو *
٢ يا ابتاعك او عساك * احدهما ان الضمير البارز منصوب بعسى خبرها واسم مضمير
فيها مرفوع فيكون كقولهم * ٣ عسى الغويرا بؤسا * وهو ضعيف من وجوه احدها
ان يجيء خبر عسى اسماً صريحاً شاذ والثاني ان ذلك لا يستمر اذا جاء بعد الضمير المنصوب
الفعل المضارع مع ان او مجرداً نحو عساك ان تفعل او تفعل الا ان يجعل ان تفعل بدلاً
من الكاف بدل الاشتمال اي عسى الامر اياك ففعلك ويكون تفعل في عساك تفعل حالاً
من الكاف ويضم اسم عسى على حسب مدلول الكلام كما تقول في قولك عساك تظفر
بالمراد عسى الواصل اياك ظافراً او يكون المضارع بتقدير ان كما في قولهم تسمع بالعبدى
فيكون تفعل بدلاً من الكاف كما في عساك ان تفعل وكل هذا تكلف وايضا ليس لذلك
المضمير مفسر ظاهر ٤ وثاني الوجهين المنقولين عنه ان الضمير المنصوب خبر قدم الى
جانب الفعل فانصل به كافي ضربك زيد والاسم اما محذوف كما في قوله يا ابتاعك او عساك
على حسب دلالة الكلام عليه كما حذف في قولهم جاني زيد ليس الا اي ليس الجاني
الازيدا واما مذكور كما في قولك عساك ان تفعل وكذا في عساك تفعل بتقدير ان (اقول
ان اراد بحذف الفاعل ضميره كما هو الظاهر في ليس فهو الوجه الاول والظاهر انه
قصد الحذف الصريح فيكون ذهب مذهب الكسائي في جواز حذف الفاعل كما مر في باب
التنازع ويكون موضع الفاعل المحذوف بعد الضمير المنصوب ويكون عساك ان تفعل
عنده بمنزلة قاربك الفعل كما كان عسيت ان تخرج عند الحاجة بمنزلة قاربت الخروج
ولا يكون الاسم والخبر مبتدأ وخبراً لان احدهما جثة والاخر حدث الا ان يقدر في
احدهما مضاف اي عسى حالك ان تفعل او عساك صاحب ان تفعل كما يجيء في افعال
المقاربة * قوله (و نون الوقاية مع الياء لازمة في الماضي ومع المضارع عرباً عن نون
الاعراب وانت مع النون ولدن وان اخواتها مخير ويختار في ليت ومن وعن وقد
وقط وعكسها لعل (اعلم عن نون الوقاية انما تدخل الفعل لتقيه من الكسر لان ما قبل
ياء المتكلم يجب كسره كما مر في باب الاضافة ولما منعوا الفعل الجر وكانت الكسرة هي
اصل علامات الجر والفتح والياء فرماه كاتين في اول الكتاب كرهوا ان يوجد فيه
ما يكون في بعض الاحوال علامة الجر مبالغة في تبعيده من الجر ودخولها في نحو
اعطاني ويعطيني اما طردا للباب اولكون الكسر مقدراً على الالف والياء لولا النون
كما في عصاي وقاضى ودخولها مع نون الاعراب نحو يضربونني ونون التأكيد نحو

٢ قوله (يا ابتاعك) اوله
* نقول بنتي قدانا انا كما اى
حان وقت رحيلك الى من
تلتبس منه مالا ومنفعة
ولعلك ان سافرت اصبت
ما تحتاج اليه

٣ قوله (عسى الغويرا
بؤسا) قال الاصمعي اصله
انه كان غار فيه ناس فأنهار
عليهم او اتاهم العدو فيه
فقتلهم فصار مثلاً لكل
شئ يخاف ان يأتى منه
شرو قال ابن الكلبي الغوير
ماء لكتب معروف وهذا
المثل تكلمت به الزباء كما
تكلم قصيرا للخمى
بالاجمال الطريق المنهج
واخذ على الغوير
٤ وايضا لو كان كذا لكان
عسى اياك اولى كما قلنا
في كنت اياك لانه خبر المبتدأ
نسخه

اضربني ومع ضمير المرفوع المتصل نحو ضربتني وضربتني وضربتني انما جار
 لكون نوني الاعراب والتأكيد والضمائر المذكورة كجزء الفعل ولم يحفظوا الفعل
 من الكسر الذي للساكنين في نحو ﴿قل ادعوا الله﴾ واضرب اضرب لان الكسرة
 العارضة للياء الزم من العارضة للساكنين في نحو قل ادعوا اذالياء لكونها ضميرا
 متصلا كجزء الكلمة وثانية الكامتين في نحو قل ادعوا مستقلة هـ (فنقول تلزم هذه
 النون جميع امثلة الماضي وتلزم من المضارع ما ليس فيه نون الاعراب والذي فيه
 نون الاعراب من المضارع الامثلة الخمسة يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين
 فيلزم النون غير هذه الامثلة سواء كان فيه نون الضمير الاولى نحو يضربني اونونا
 التأكيد الخفيفة والثقيلة اولا وقوله ٦ هل تبلغني دارها شديدة * لعنت بمحروم
 الشراب مصرم * نونه الاولى فيه خفيفة والثانية نون الوقاية وانما جاز قيام نون
 الاعراب مقام نون الوقاية دون نون الضمير ونوني التأكيد وان كان اجماع المثليين
 في الكل حاصلا لان نون الاعراب لا معنى له كنون الوقاية اذا عراب الفعل ليس لمعنى
 كما هو مذهب البصريين على ما يأتي في قسم الافعال فكلاهما لامر لفظي بخلاف نون
 الضمير ونوني التأكيد هذا على مذهب من قال المحذوف نون الوقاية كالجزولي لان
 الثقل جاء منها لامن نون الاعراب اما على قول سيويه وهو ان المحذوف نون
 الاعراب لانها المعرضة المحذوف بالجزم والنصب ولا معنى لها فاعلة في عدم حذف نون
 الضمير ونوني التأكيد ظاهرة لانها ليست معرضة المحذوف ولها معنى وقبءاء حذف
 نون الوقاية مع نون الضمير لضرورة قال * ٧ تراء كالثغام يعل مسكا * يسوء الغاليات
 اذا فليتي * ولا يجوز ان يكون المحذوف نون الضمير اذا الفاعل لا يحذف وقد تدغم نون
 الاعراب في نون الوقاية فعلى هذا يجوز مع نون الاعراب ثلاثة اوجه حذف احدهما
 وادغام نون الاعراب في نون الوقاية واثباتهما بلا ادغام وقرئ قوله تعالى
 ﴿ اتحاجونني ﴾ على الثلاثة (قوله ولدن) حذف نون الوقاية من لدن لا يجوز عند
 سيويه والزجاج الال للضرورة وغند غيرهما الثبوت راجح وليس الحذف للضرورة
 لثبوت في السبع وعلى كل حال كان حق لدن ان يذكره المصنف اما مع الماضي او مع ليت
 ومن وعن لكانه تبع الجزولي فانه قال في لدن انت مخير والقراءة حملتهما على ما قال
 والحق نون الوقاية في لدن وان لم يكن فعلا للمحافظة على سكون النون اللازم
 وانما لم يأتوا بها في على والى ولدى وان كان آخرها ايضا ساكنا سكونا لازما لانهم
 من انكسار ذلك الساكن لكونه حرف علة وذلك ان ما قبل ياء المتكلم اذا كان الفا
 او واو او ياء تحركت الياء بالفتح ويبقى ما قبلها على سكونه كاتين في باب الاضافة
 فلذلك لم يجلبوا نون الوقاية في نحو فتاى ورحاى وعصاى وقاضى في قاضى ومسلمى
 في مسلمين وعشرى ومسلمى في عشرون ومسلمون وعشرين ومسلمين (فان قلت
 فكان يجب ان لا تجلب ايضا في نحو يدعوني وضربوني واضربوني ورماني
 وضرباني واضرباني واضربني وان يقولوا يدعى واضربى واضربى ورماني

هـ الصواب مستقلة كما
 صحح في بعض النسخ
 ٦ قوله (هل تبلغني دارها
 شديدة لعنت بمحروم
 الشراب) الشديتات من
 النون منسوبة الى موضع
 بالين ويقال منسوبة الى
 محل يقال له شدن المحروم
 المنوع والمصرم المقطوع
 والشراب اللبن اى هل
 تلحقني دارها ناقة كانها
 فعل قد دعى عليها ان
 يقطع لبنها لثلاث ذهاب
 قوتها
 ٧ قوله (تراء كالثغام)
 الثغام بالفتح نبت يكون
 بالجل يبيض اذا بيس يشبه به
 الشيب ويقال له بالفارسية
 در منه اسيد (قوله اذا
 فليتي) من فليت رأسه من
 القمل

وضرباي واضرباي (قلت ذلك اجزاء لباب الفعل مجرى واحدا وحلا للفرع على الاصل لان الاصل الفعل هو الصحيح اللام الخالي من الضمائر المرفوعة المتصلة ولولم تجلب له نون الوقاية لدخله الكسر فحمل عليه ما لم يكن لدخله الكسر مع عدم النون ايضا وهو المعتل اللام والمتصل به الضمائر المذكورة (قوله وان واخواتها) يعني باخواتها ان وكاثن ولكن واماليت ولعل فيسجي حكمهما بعد وانما جاز الحاق نون الوقاية بان واخواتها لمشايتها الفعل على مايجي في الحروف واما جواز حذفها فلان الاخاق للمشابهة لا بالاصالة ولا اجتماع الامثال في ان وان وكاثن ولكن ان الحقت مع كثرة استعمالها (قوله ويختار في ليت) المشهور في ليت ان حذف نون الوقاية لا يجوز فيه الا لضرورة الشعر لا في السعة كذا قال سيويه وغيره قال * كنية جابر اذ قال ليتي * اصادفه وافقد بعض مالي * (قوله من وعن وقد وقط) كذا قال الجزولي ان الاثبات فيها هو الاشهر وعند سيويه الحذف في هذه الكلم ضرورة لا تجوز الا في الشعر قال * ابها السائل عنهم وعني * لست من قيس ولا قيس مني * وقال * ٢ قدي من نصر الخبيبين قدي * ٣ ليس الامام بالشحيح المحدث * (وانما الحق النون في هذه الكلم لما قلنا في لدن اى للمحافظة على السكون اللازم وانما حوفظ على السكون اللازم ولم يحافظ على الفتح والضم اللازمين) قال سيويه يقال في لدلدى ولو اوضفت الكاف الجارة الى الباء لقلت ما انت كى لان الاسم والحرف المبنيين على السكون يشابهان الفعل نحو خذوزون ويعدان من الاسماء المتكئة بلزومهما السكون الذى لا يدخلها فاجريا مجرى الفعل في الحاق النون (قوله وعكسها لعل) اى حذفها معه اولى لا اجتماع اللامات فيه وهى مشابهة للنون قريبة منها في المخرج وليس بين الاولى والاخيرتين الاحرف واحد اعني العين ولان من لغاتها لعن وكذا الحذف في بجل اولى من الاثبات وان كان ساكن الاخر مثل قدوقط لكرهه لام ساكنة قبل النون وتعرس النطق بها ولفظ ليس كليت اى ان الاثبات معها اولى كما قال * عليه رجلا ليسنى * وجاء ليسى قال * اذهب القوم الكرام ليسى * حلا على غيرى وجاء عساي حلا على لعلى والاكثر عسانى ويجوز الحاقها في اسماء الافعال لادائها معنى الفعل ويجوز تركها ايضا لانها ليست افعالا في الاصل حكى يونس عليكنى وحكى الفراء مكانكى وقوله * وليس حاملنى الا ابن حمال * شاذ سواء جعلت النون للوقاية او تنوينا كما ذكرنا في باب الاضافة وقد ذكر الكوفيون في فعل التعجب اسقاط النون نحو ما اقربى منك وما احسنى وما اجلى (قال السيرا في لست ادرى عن العرب حكوا هذا ام قاسوه على مذهبهم في افعال زيدا لانه اسم عندهم في الاصل * قوله (ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل العوامل وبعدها صيغة مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ يسمى فضلا ليفصل بين كونه نعتا وخبرا وشرطه ان يكون الخبر معرفة او افعال من كذا نحو كان زيد هو افضل من عمرو ولا موضع له عند الخليل وبعض العرب يجعله مبتدأ مابعد خبره) قوله قبل العوامل نحو زيد هو المنطلق (قوله وبعدها) اى بعد

٢ قوله قدي من نصر الخبيبين قدي (خبيب اسم رجل هو خبيب بن عبد الله بن الزبير وكان عبد الله يكنى بابي خبيب والخبيان عبد الله بن الزبير وابنه ويقال هو واخوه مصعب ومن روى في البيت صيغة الجمع اراد ثلثتهم قال ابن السكيت اراد ابا خبيب ومن كان على رايه
٣ قوله (ليس الامام آه) قيل انما قال ذلك لان عبد الله كان معروفا بالخل حتى حكى ان اعرابيا جاءه مستمخا فلم يدفع اليه شيئا فقال لعن الله ناقة جلتنى اليك فقال عبد الله انها وراكبها ولما كان قد بمعنى حسب اسقط النون في قدي فقال قدي بدون النون كما يقال حسبى بدونها

دخول هوامل المبتدأ والخبر وهو باب ظن نحو ظننته هو الكريم وباب ان نحو انه هو الغفور الرحيم وما المجازية نحو ما زيد هو القائم وباب كان نحو كنت انت الرقيب (قوله صيغة مرفوع) لم يقل ضمير مرفوع لانه اختلف فيه كما يجي هل هو ضمير اولا ولا يمكن الاختلاف في انه صيغة ضمير مرفوع (قوله مطابق للمبتدأ) اى في الافراد وفرعيه والتذكير وفرعه والغيبة والتكلم والخطاب نحو ﴿ انى انا الله وانه هو الغفور وانك انت العزيز ﴾ ربما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضره لقيامه مقام مضاف غائب كقوله ﴿ وكائن بالا باطح من صديق ﴾ يرانى لواصبته هو المصابا ﴿ اى يرى مصابى هو المصاب (قوله يسمى فصلا) هذا فى اصطلاح البصريين (قال المتأخرون انماسمى فصلا لانه فصل به بين كون ما بعده نعتا وكونه خبرا لانك اذا قلت زيد القائم جاز ان توهم السامع كون القائم صفة فينتظر الخبر فيجئت بالفصل ليتبين كونه خبر الاصفة (وقال الخليل وسيبويه سمي فصلا لفصله الاسم الذى قبله انه ما بعده ٦ بدلالته على انه ليس من تمامه بل هو خبره ومأل المعنيين الى شئ واحد الا ان تقديرهما احسن من تقديرهم (والكوفيون يسمونه عمادا لكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد فى البيت الحافظ للسقف من السقوط فالغرض من الفصل فى الاصل فصل الخبر عن النعت فكان القياس ان لا يجي الا بعد مبتدأ بلا ناسخ او منصوب بفعل قلب بشرط كونه معرفة غير ضمير وكون خبره ذالام تعريف صالحا لوصف المبتدأ به ٧ وذلك لانه اذا دخل على المبتدأ ناسخ يميز به الخبر عن النعت بسبب تخالف اعرابيهما نحو كان او ان او ما المجازية لم يحتج الى الفصل واذا كان المبتدأ نكرة لم يؤت بالفصل لانه يفيد التأكيد ولا تؤكد النكرة الا بما سبق استثناءؤه فى باب التأكيد وانما قلنا ان الفصل يفيد التأكيد لان معنى زيد هو القائم زيد نفسه القائم لكنه ليس تأكيدا لانه يجي بعد الظاهر ٨ والضمير لا يؤكده الظاهر فلا يقال مررت بزيد هو نفسه وايضا يدخل عليه اللام نحو ﴿ انك لانت الحليم ﴾ ولا يقال ان زيدا لنفسه قائما وقد يجمع بين النفس والتأكيد بالضمير لاختلاف لفظيهما فيقال ضربته هو نفسه وضربته اياه نفسه فيكون مثل قوله تعالى ﴿ فسجد الملائكة كلهم اجمعون ﴾ ولا يقال عند سيبويه ضربته هو هو ولا ضربته هو اياه لاجتماع ضميرين بمعنى واحد واجاز الخليل مع اختلاف الضميرين لفظا نحو ضربته هو اياه ووافق سيبويه فى منع المتفقين ولم يجوز سيبويه بناء على ذلك ظننته هو اياه القائم وان جعلت اولهما فصلا والثانى تأكيدا لان الفصل كالتأكيد من حيث المعنى كما مر قال فان فصلت بين الفصل والتأكيد نحو اظنه هو لقائم اياه جاز لعدم الاجتماع وانما قلنا كان حق المبتدأ الذى يليه الفصل ان لا يكون ضميرا لانه ان كان ضميرا امن من التباس الخبر بالصفة لان الضمير لا يوصف وقلنا كان حق الخبر الذى بعده الفصل ان يكون معرفا باللام لانه اذا كان كذا افاد الحصر المفيد للتأكيد فناسب ذلك تأكيد المبتدأ بالفصل فالمبتدأ المخبر عنه بذى اللام ان كان معرفا بلام الجنس فهو مقصور على الخبر كقوله عليه السلام ﴿ الكرم التقوى والحسب المال والدين النصيحة ﴾

٦ ودلالته على ان ما بعده
نسخه

٧ وانما قلنا كان القياس
بجمله بعد المبتدأ الخالى من
النواسخ او الداخلى عليه
فمل القلب لانه اذا دخل
على المبتدأ كان وان او ما
تميز الخبر عن النعت لمخالفة
اعرابه لاعراب الاسم وانما
قلنا كان حق المبتدأ ان يكون
معرفة لان الفصل يفيد
التأكيد لان معنى نسخه
٨ والضمير ولا يؤكده الظاهر
بالضمير نسخه

اي لا كرم الا التقوى ولا حسب الامال ودين الا النصيحة لان المعنى كل الكرم التقوى
وان لم يكن في المبتدأ لام الجنس فان خبر المعرفة باللام مقصور على المبتدأ سواء كان اللام
في الخبر للجنس نحو ﴿ انت العزيز الحكيم ﴾ اي لا عزيز الا انت فهو للمبالغة كقولك
انت الرجل كل الرجل اول العهد نحو رأيت الكريم وانت الكريم اي انت ذلك الكريم
لا غيرك وسواء كان اللام موصولا نحو انت القائم اوزائدا داخل في الموصول نحو
انت الذي قال كذا (٩) ثم انه اتسع في الفصل فادخل حيث لا لبس بدونه ايضا وذلك
عند تخالف المبتدأ والخبر في الاعراب نحو كان زيد هو القائم وما زيد هو القائم وان
زيدا هو القائم وعند كون المبتدأ ضميرا نحو ﴿ اني انا الغفور الرحيم ﴾ وعند كون
الخبر ذالام لا يصلح لو صفة المبتدأ كقولك الدين هو النصيحة وعند كون الخبر افعال
التفضيل لمشا بهته ذا اللام ووجه المشابهة له كون مخصصه حرقا يقتضيها افعال
التفضيل معنى اعنى من فهمي ملتبسة به ومتحدة معه كما ان مخصص ذى اللام حرف متحدة
معه اي اللام ومن ممة جاز وما يحسن بالرجل خيرا منك ان يفعل كذا ولكون من التفضيلية
كاللام معنى لا يمتنع فلاتقول الافضل من زيد كما يجي في باب (وجوز اهل المدينة مجي
الفصل بعد النكرة في نحو ما اظن احدا هو خيرا منك (قال الخليل والله انه لعظيم في
المعرفة تصييرهم اياه لغوا يعنى اذا كان مستبعدا في المعرفة مع انه قياسه كما مر فما ظنك
بالنكرة (واجاز الجزولى وقوعه بين افعلي تفضيل نحو خير من زيد هو افضل من عمرو
ولست اعرف به شاهدا قاطعا ٢ وجوز بعضهم وقوعه قبل مثلك وغيرك نحو رأيت
زيدا هو مثلك وهو غير وكذا جوز نحو رأيت مثلك هو مثل زيد لكون نحو مثلك
وغيرك في صورة المعرفة وامتناع دخول اللام عليهما ٣ وكذا جوز بعضهم وقوعه
قبل المضاف الى المعرفة كقوله تعالى ﴿ اني انا اخوك ﴾ وجوز بعضهم وقوعه قبل
العلم نحو اني انا زيد ٤ والحق ان كل هذا ادعاء ولم يثبت صحتها بينة من قرآن او كلام
موثوق به ونحو قوله تعالى (اني انا خوك) ليس بنص اذ يحتمل ان يكون انا مبتدأ ما بعده
خبره والجملة خبر ان بلى لو ثبت في كلام يصح الاستدلال به نحو ما اظن احدا هو خيرا منك
وكان خير من زيد هو افضل من عمرو ورأيت زيدا هو مثلك او غير وكان مثلك هو مثل
زيد وكنت انا اخاك وظننتك انت زيدا بنصب ما بعده صيغة الضمير المذكور في ذلك
لحكمنا بكونها فضلا ولا يثبت ذلك بمجرد القياس والغاء الضمير ليس بامر هين فينبغي
ان يقتصر على موضع السماع ولم يثبت الا بين معرفتين ثانيتهما ذات اللام او بين معرفة
ونكرة هي افعال التفضيل كما ذكر سيويه (واجاز المازني وقوعه قبل المضارع لمشا بهته
لل اسم وامتناع دخول اللام عليه فشابه الاسم المعرفة قال تعالى (ومكر اولئك هو
يبور) قال ولا يجوز زيد هو قال لان الماضي لا يشابه الاسماء حتى يقال فيه كانه اسم امتنع
دخول اللام عليه وهذا الذي قاله دعوى ايضا بلا حجة وقوله تعالى (ومكر اولئك
هو يبور) ليس بنص في كونه فضلا لجواز كونه مبتدأ ما بعده خبره وقوله لا يجوز زيد
هو قال ليس بشئ كقوله تعالى (وانه هو اضحك وابكى وانه هو امات واحي)

٩ وفي بعض النسخ توسط
هنا قوله الاتي وانما جئ
بصيغة ضمير مرفوع
الى قوله وهذا الذي
ذكرنا هو الغرض من
الفصل في الاصل كما هو
في هذه النسخ
٢ نحو رأيت خيرا من زيد
هو افضل من عمرو نسخه
٣ ولا شاهد عليه ولا يثبت
ذلك بمجرد القياس والغاء
الضمير ليس بامر هين
فينبغي ان يقتصر على
موضع السماع ولم يثبت
الا بين معرفتين ثانيتهما
ذات اللام او معرفة
او نكرة هي افعال التفضيل
وكذا نسخه
٤ ولو ثبت نحو اظنك انت
اخاك واطنك وانت زيدا
لصح قولهم وجاز
آه نسخه

٥ وما استدل به من نحو
نسخه

وروى عن محمد بن مروان وهو احد قراء المدينة (هؤلاء بناتى هن اطهر لكم)
بالنصب وكذا روى عن سعيد بن جبير قال ابو عمرو بن العلاء احتبى ابن مروان فى لحنه
يعنى بايقاع الفصل بين الحال وصاحبها وقد اجاز وا الفصل بين الخبرين اذا كان للبدا
خبران معرفان باللام نحو هذا الخلو هو الحامض حتى لا يلتبس الخبر الثانى بنعت الاول
وانا لا اعرف به شاهدا قطعيا ولا يتقدم الفصل مع الخبر المتقدم نحو هو القائم زيد لا منهم
من التباس الخبر بالصفة اذا لفظ لا يتقدم على الموصوف (وجوزه الكسائى كاجاز
نحو قوله تعالى (كنت انت الرقيب عليهم) مع الا من من اللبس هذا وانما جئ بصيغة
ضمير مرفوع منفصل مطابق للبدا ليكون فى صورة مبتدا ثان ما بعده خبره والجملة
خبر المبتدا الاول فيتميز بهذا السبب ذواللام عن النعت لان الضمير لا يوصف وليس
بمبتدا حقيقة اذ لو كان كذلك لم ينتصب ما بعده فى نحو ظننت زيدا هو القائم وكنت انت
القائم ثم لما كان الغرض المهم من الاينان بالفصل ما ذكرنا اى دفع التباس الخبر الذى بعده
بالوصف وهذا هو معنى الحرف اعنى افادة المعنى فى غيره صار حرفا وانخلع عنه لباس
الاسمية فلزم صيغة معينة اى صيغة الضمير المرفوع وان تغير ما بعده عن الرفع الى النصب
كاذكرنا لان الحرف عديمة التصرف لكنه بقى فيه تصرف واحد كان فيه حالة الاسمية
اعنى كونه مفردا ومثنى ومجموعا ومذكرا ومؤنثا ومتكلما ومخاطبا وغائبا لعدم عراقته
فى الحرفية ومثله كاف الخطاب فى هذا التصرف لما تجرد عن من الاسمية ودخله معنى
الحرفية اى افادته فى غيره وتلك الفائدة كون اسم الاشارة الذى قبله مخاطبا به واحد
او مثنى او مجموع مذكرا او مؤنث فانه صار حرفا مع بقاء التصرف المذكور فيه (فان
قلت قلنا اسما كثيرة مفيدة للمعنى فى غيرها كالاسماء الاستفهامية والشرطية مع بقاءها على
الاسمية فهلا كان الفصل وكاف الخطاب كذلك (قلت بينهما فرق وذلك ان اسما
الاستفهام والشرط ٦ دالة على معنى فى نفسها ودالة على معنى فى غيرها والفصل
وكاف الخطاب الحرفية لا يد لان الاعلى معنى فى غيرهما وقد تقدم فى حد الاسم ان الحد
الصحيح للحرف ان يقال هو الذى لا يدل الاعلى معنى فى غيره ولا يقال هو ما دل على
معنى فى غيره (اعلم انه انما يتعين فضلية الصيغة المذكورة اذا كانت بعد اسم ظاهر
وكان ما بعده منصوبا نحو كان زيد هو المنطلق او اذا دخلها لام الام ابتداء وانتصب
ما بعدها وان كانت ايضا بعد مضمير نحو ان كنت لانت الكريم وذلك لانها اذا كانت
بعد مضمير باللام ابتداء جاز كونه جاز كونه تأكيدا لذلك الضمير نحو (انه هو الغفور) فانه
قد يؤكد المتصل بالمنفصل المرفوع كما مر فى باب الابتداء واما اذا كانت بعد ظاهر
وانتصب ما بعده فانها لا تكون تأكيدا لان المظهر لا يؤكد بالمضمير ولا تكون مبتدأة
لان انتصاب ما بعدها وكذا اذا دخلها لام الابتداء مع انتصاب ما بعدها فانه لا يدخل لام
الابتداء على التأكيد ولا يكون مبتدأ مع نصب ما بعدها ٧ وقوله تعالى (انك لانت الحليم)
يحتمل ان يكون مبتدأ وفصلا ولا يجوز كونه تأكيدا لاجل اللام كما ذكرنا (قوله ولا
موضع له عند الخليل) الاظهر عند البصريين انه اسم ملغى لا محل له بمنزلة ما اذا الغيت

٦ معنى الحرفية مدلولها
ضمنا لا مطابقة ولم يوضع
لمجرد الاستفهام والشرط
بل لمعنى الاسمية ثم حذفت
حروف الشرط

والاستفهام قبلها لكثرة
الاستعمال وضمنت
معانيها كما تقدم فى حد
الاسم بخلاف الفصل
وكاف الخطاب فى ذلك
فان معنى الحرفية اى كون
ما بعده خبرا لصفة وكون
المخاطب باسم الاشارة
واحدا او غيره مدلولها
الكلمتين مطابقة ولم
يؤت بهما الا لهذا
الغرض فقط فلذا حكم
بحرفيتهما وهذا الذى
ذكرنا هو الغرض من
الفصل فى الاصل قوله
ولا موضع آه نسخه
٧ فى قوله تعالى (انه
هو الغفور) تحتمل
الصيغة كونها فصلا
وتأكيدا ومبتدأ وفى آه
نسخه

٨ ويعتذرون عن وقوع ضمير المرفوع تأكيداً للنصب في نحو انه هو الغفور بان ضمير المرفوع يؤكد آه

٩ وانما يتعين فضليته اذا كان بعد اسم ظاهر او كان مابعد منصوباً اما الاول فلانه لا يحتمل التأكيد اذن واما الثاني فلانه لا يحتمل اذن كونه مبتدأ ما بعده خبره ويتعين ايضا اذا دخله لام الابتداء وانصب ما بعدها نحو ان كان زيد لهو المنطلق واما في غير هذين الموضعين فتحتمل ايضا كونه تأكيداً ان كان قبله ضمير نحو انه هو الغفور ومبتدأ ان كان مابعد مرفوعاً نحو زيد هو المنطلق او دخل عليه لام الابتداء نحو انت الحليم قوله آه ٢ والجملة الاسمية وهي ابواه هما اللذان

٢ (قوله سمع ضوضاء وجلبة) الضوضاء اصوات الناس والجلبة الاصوات

٣ (قوله حتى ماتاً في الخراب) الخرابية الجماعة من الناس والطيرو التحل وغيرها

في نحو انما ولهذا قال الخليل والله انه لعظيم لان الغاء الاسم ليس بسهل كالغاء الحرف (وقال بعض البصريين انه حرف استنكاراً لخلو الاسم عن الاعراب لفظاً ومحلاً ولما ذكرنا قبل من طريان معنى الحرفية عليه) والكوفيون يجعلون له محلاً من الاعراب ويقولون هو تأكيداً لما قبله ٨ فان ضمير المرفوع قد يؤكد به المنصوب والمجرور كما مر في باب التأكيد نحو ضربتك انت ومررت بك انت (ويرد عليهم ان المضمير لا يؤكد به المظهر فلا يقال جاءني زيد هو على ان الضمير لزيد ونحن نقول ان زيدا هو القائم ويرد عليهم ايضا ان اللام الداخلة في خبر ان لا تدخل في تأكيد الاسم فلا يقال ان زيدا لنفسه ككريم) وبعض النحاة يقول حكمه في الاعراب حكم مابعد لانه يقع مع مابعد كالشيء الواحد ولذا يدخل عليه لام الابتداء في نحو * انتك لانت الحليم * وهو اضعف من قول الكوفية لانا لم نر اسماً يتبع مابعد في الاعراب ٩ (قوله وبعض العرب يجعله مبتدأ مابعد خبره) فلا ينصب مابعد في باب كان وباب علمت وما المجازية وعليه ما نقل في غير السبعة * ولكن كانوا هم الظالمون * وان ترن انا اقل * بالرفع وقوله عليه الصلاة والسلام * كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون ابواه هما اللذان يهودانه او ينصرانه * فيه ثلاثة اوجه احدها ان في يكون ضمير الشأن والثاني ان فيه ضمير المولود وقوله ابواه هما اللذان جملة خير كان في الوجهين والثالث ان يكون ابواه اسم كان ٢ وقوله هما اللذان جملة خبر كان وروى هما اللذان فابواه اسم كان والذين خبره وهما فصل * قوله (ويتقدم قبل الجملة ضمير غائب يسمى ضمير الشأن يفسر بالجملة بعده ويكون منفصلاً ومتصلاً مستتراً وبارزاً على حسب العوامل نحو هو زيد قائم وكان زيد قائم وانه زيد قائم وحذفه منصوباً بضعيف الاعم ان اذا خففت فانه لازم) قوله ضمير غائب انما لازم كونه غائباً دون الفصل فانه يكون غائباً وحاضراً كما تقدم لان المراد بالفصل هو المبتدأ فيتبعه في الغيبة والحضور والمراد بهذا الضمير الشأن والقصة فيلزمه الافراد والغيبة كالعود اليه امام ذكره وهو الاغلب او مؤنثاً كما يجيء وهذا الضمير كانه راجع في الحقيقة الى المسؤل عنه بسؤال مقدر تقول مثلاً هو الامير مقبلاً كانه ٢ سمع ضوضاء وجلبة فاستبهم الامر فيسأل ما الشأن والقصة فقلت هو الامير مقبل اي الشأن هذا فلما كان المعود اليه الذي تضمنه السؤال غير ظاهر قبل اكتفي في التفسير بخبر هذا الضمير الذي يتعقبه بلا فصل لانه معين للمسؤل عنه ومبين له فبان لك بهذا ان الجملة بعد الضمير لم يؤت بها لمجرد التفسير بل هي كسائر اخبار المبتدآت لكن سميت تفسيراً لما بينته والقصد بهذا الابهام ثم التفسير تعظيم الامر وتفخيم الشأن فعلى هذا لا بد ان يكون مضمون الجملة المفسرة شيئاً عظيماً يعنى به فلا يقال مثلاً هو الذباب يطير وقد يخبر عن ضمير الامر المستفهم عنه تقديره بالمفرد تقول هو الدهر حتى لا يبقى على صرفه باقية قال ابو الطيب * هو البين ٣ حتى ماتاً في الخراب * كانه قال اي شيء وقع من المصائب فقال هو البين وقوله حتى ماتاً في مبنى على ما يفهم من استعظام امر البين المستفاد من ابهام الضمير اي ارتقى امر البين في الصعوبة حتى

لايتأني جامات الابل ايضا (واجاز الفراء ان يفسر ضمير الشأن مفرد مؤل بالجملة نحو كان قائما زيد وكان قائما الزيدان او الزيدون على ان قائما في جميعها خبر عن ذلك الضمير وما بعده مرتفع به (وكذا اجاز نحو ظننته قائما زيد او الزيدان او الزيدون وكذا ليس بقائم اخواك وما هو بذهاب الزيدان والبصريون يمنعون جميع ذلك ولا يجوزون الانحو ليس بقائمين اخواك وما هو بذهاب الزيدان ٤ على ان يكون اخواك اسم ليس بقائمين خبر مقدم او يكون اسم ليس ضمير الشأن والجملة الابتدائية المقدمة الخبر خبرها (وذكر السيرافي تجويز ما اجازه الفراء من نحو ما هو بذهاب الزيدان وجهها وذلك ان الصفة مع فاعلها في نحو ما ضارب الزيدان جملة لانها مبتدأ مستغن عن الخبر فيكون ضمير الشأن مفسرا بجملة وفيما ذكر نظر على مذهب البصريين لان الصفة عندهم انما تكون مع فاعلها جملة اذا اعتمدت على نفس مالا على المبتدأ بعدها فخير ما في نحو ما زيد بضارب اخوه مفرد (وبعض البصريين يمنع من نحو ليس بذهابين اخواك وما هو بذهاب زيد على ان في ليس ضمير الشأن قال لان الشأن تفسيره جملة ولا يكون الباء في خبر ما وليس الا اذا كان مفردا واما قوله تعالى ﴿ وما هو بمنزحة من العذاب ان يعمر ﴾ فيجوز ان يكون هو ضمير التعمير الذي تضمنه قوله قبل لو يعمر وان يعمر بدل من هو او يكون هورا جعا الى احدهم وان يعمر فاعل بمنزحة نحو ما زيد بنافعه فضله (والبصريون يوجبون التصريح بجزئي الجملة المفسرة لضمير الشأن لانها مفسرة فالاولى استغناء جزئها عن مفسر (واجاز الكوفيون عدم التصريح باحد جزئها نحو انه ضربت وانه قامت وليس لهم به شاهد وهذا الضمير يسميه الكوفيون ضمير المجهول لان ذلك الشأن مجهول لكونه مقدرا الى ان يفسر ولا يعود اليه ضمير من الجملة التي هي خبره لما مر في باب المبتدأ ه ولا يبدل منه ولا يقدم الخبر عليه لثلايزول الابهام المقصود منه ولا يؤكد لانه اشد ابهاما من المنكرو لا تؤكد النكرات ويختار تأنيث الضمير لر جوعه الى المؤنث اى القصة اذا كان في الجملة المفسرة مؤنث لقصد المطابقة لالان مفسره ذلك المؤنث كقوله تعالى ﴿ فانها لاتعمى الابصار ﴾ وقوله ﴿ على انها تعفو الكلوم وانما ﴾ يؤكل بالادنى وان جل ما يعصى * والشرط ان لا يكون المؤنث في الجملة فضلة فلا يختار انها بنيت غرفة وان لا يكون كالفضلة ايضا فلا يختار انها كان القرآن مجعزة لان المؤنث منصوب نصب الفضلات وذلك لان الضمير مقصود مهم فلا يراعى مطابقتها للفضلات وتأنيثه وان لم يتضمن الجملة المفسرة مؤنثا قياس لان ذلك باعتبار القصة لكنه لم يسمع واذالم يدخله نواسخ المبتدأ فلا بد ان يكون مفسره جملة اسمية واذا دخلته جاز كونها فعلية ايضا كما في قوله تعالى ﴿ فانها لاتعمى الابصار ﴾ وتقول ما هو قائم زيد (قوله ويكون منفصلا) وذلك اذا كان مبتدأ او اسم ما (ويكون متصلا منصوبا بارزا في بابي ان وظن ومتصلا مرفوعا مستترا في بابي كان وكاد (قوله وحذفه منصوبا ضعيف) لا يجوز حذف هذا الضمير لعدم الدليل عليه اذا خبر مستقل ليس فيه ضمير رابط ولا يحذف المبتدأ ولا غيره الامع القرينة الدالة عليه ويجوز

٤ على ان يكون خبرا مقدما واسم ليس اخواك او ضمير الشأن واجاز السيرافي ما هو بذهاب اخواك لان الصفة مع فاعلها في نحو ما ضارب الزيدان جملة لانها مبتدأ مستغن عن الخبر فيكون الباء دخلت في خبر ما وفيه نظر لان الصفة مع فاعلها انما تكون جملة اذا اعتمدت على حرف الاستفهام او حرف النسق لاعلى المبتدأ عند البصريين وبعض البصريين لا يجوز نحو ليس بذهابين اخواك وما هو بذهاب زيد على ان في ليس ضمير الشأن قال لان الشأن تفسيره جملة ولا يكون في ابتداء الجمل الباء واما قوله تعالى آه ه ولا يؤكد ولا يبدل منه ولا يقدم الخبر عليه كل هذا لثلايزول الابهام المقصود منه ويختار آه نسخه

حذفه منصوباً مع ضعفه صيرورته بالنصب في صورة الفضلات مع دلالة الكلام عليه نحو قوله ٦ * ان من يدخل الكنيسة يوماً * يلق فيها جثاً ذر أو طباء * وقوله * ان من لام في بني بنت حسان * الله واعصه في الخطوب * وذلك الدليل ان نواسخ المبتدأ لا تدخل على كالمجازاة كما مر في باب المبتدأ (قوله الامع ان اذا خففت فانه لازم) اذا خففت المفتوحة جاز اعمالها في الاسم الظاهر واهمالها كالمكسورة على ما قال الجزولي قال ابن جعفر لكن ترك اعمالها في الظاهر اكثر (وقال المصنف كما يجيء في باب الحروف اعمالها في البارز شاذ كقوله * فلو انك في يوم الرحاء سألتني * فراقك ٧ والاكثر مع الالفاء ظاهراً لانها تعمل في ضمير شان مقدر بخلاف المكسورة المفعلة فانها اذا الغيت ظاهراً الغيت مطلقاً ولم تعمل تقديرًا وانما عملت المفتوحة المفعلة ظاهراً في ضمير شان مقدر ليحصل بينها وبين الجملة التي تليها ربط مقدر من حيث اللفظ بسبب هذا الاسم لانه يكون لها باسمها ارتباط ولاسمها بالخبر ارتباط فيحصل بينها وبين الجملة التي هي خبر اسمها ارتباط (وانما طلبوا الارتباط اللفظي بينهما لارتباط بينهما معنوي تام وذلك انها حرف موصول وهي مع جللتها في تقدير المفرد اي المصدر اذهى حرف مصدرى فكأن ان وحدها بعض حروف ذلك المفرد بخلاف ان المكسورة فانها مع جللتها ليست بتقدير المفرد هذا هو المشهور من مذهب القوم اعني اعمال المفتوحة تقديرًا في حال الغائها لفظاً وقد اجاز سيبويه ٨ الفاؤها لفظاً وتقديرًا كالمكسورة فتكون كالمصدرية هي مع جللتها في تقدير المفرد مع انه لا ربط بينهما لفظاً ولا يضر ذلك وهذا المذهب ليس ببعيد (واعلم ان اعلى المضمرات اختصاصاً بضمير المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب ويغلب الاخص في الاجتماع نحو انا وانت او هو قلنا وانت وهو قلتما * قوله (اسم الاشارة ما وضع لمشار اليه وهي خمسة ذا للذكر ولثناه دان ودين وللمؤنث تا وتي وته وذه وذى ولثناه تان وتين ولجمعهما اولاء مدا وقصرا ولحقها حرف التنبيه ويتصل بها حرف الخطاب وهي خمسة في خمسة فيكون خمسة وعشرين وهي ذاك الى ذا كن وذانك الى ذانكن وكذلك البواقي ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط وتلك وذانك وتانك مشددتين واولالك مثل ذلك وامائهم وهنا وهنا فلذلك خاصة اعلم ان اسماء الاشارة بنيت عند الاكثرين لتضمنها معنى الحرف وهو الاشارة لانها معنى من المعاني كالاستفهام فكان حقها ان يوضع لها حرف يدل عليها وذلك ان عادتهم جارية في الاغلب في كل معنى يدخل الكلام ٢ او الكلمة ان يوضع له حرف يدل عليه كالاستفهام في ازيد ضارب والنفي في ماضرب عمرو والتثني والترجي والابتداء والانهاء والتنبيه والتشبيه وغيرها الموضوع لها حروف النفي وليت ولعل ومن والى وها وكاف الجر او يوضع لها ما يجري مجرى الحرف في عدم الاستقلال كالاعراب الدال على المعاني المختلفة ٣ وكتغير الصيغة في الجمع والمضارع والمنسوب وفي الكلمات المشتقة من اصل كضرب ويضرب وضارب ومضروب من الضرب وكذا المعنى العارض في المضاف انما هو بسبب حرف الجر المقدر بعده وقولنا غير المشتقة احتراز عن نحو ضرب وضارب ونحوها وفي اسماء الحروف وجلت البواقي نحو اولاء واولى عليها وقيل آه نسخه

٦ وهو للاختلال
٧ ومع الالفاء ظاهراً
٨ آه نسخه
٩ ان يكون الالفاء فيها
١٠ كالفاء في المكسورة اعني
لا يكون لها عمل لالفاظها
ولا تقديرًا نسخه
١١ او الكلم بعد ثبوتها
ان آه نسخه
١٢ وكيا النسبة وكتغير
البنية وحده في نحو غرفة
وغرف وكسرة وكسر
وكتغيرها مع زيادة حرف
كما في التصغير وبعض
جوع التكسير وقولنا
في الاغلب احتراز عن
اسماء الاشارة وبقولنا
يدخل الكلم بعد ثبوتها
يخرج معاني المصادر
المشتق منها الافعال
والاسماء لان تلك المعاني
لا تدخل الكلم بعد ثبوتها
وصوغها ثم نقول لما كانت
الاشارة معنى يدخل الكلم
كالرجل والفرس في قولك
هذا الرجل وذاك الفرس
ولم يوضع لها حرف يدل
عليها صارت اسماء
الاشارة كالتضمنة معنى
الحرف وقيل انما بنيت
لان وضع بعضها نحو ذا
وتا وذي وتي وضع
الحروف وجلت البواقي نحو اولاء واولى عليها وقيل آه نسخه

٤ كرجل و فرس و زيد و عمرو و الرسول في قوله تعالى ﴿ ٣٠ ﴾ فعصى فرعون الرسول مشاربها الى ماهية

معينة او بشخص معين
فالجواب آه نعمته
٥ قوله (لان الاشارة جزء
المحدود) بل هي قيد
المحدود مع استغنائه عن
الحد وما ذكره المص
انما يتجه اذا حدد الاشارة
بما ذكر فيه المشار اليه
فيجاب بان المحدود هو
المعنى الاصطلاحي

٢ المنقلبة هي نسخته

٣ لان التغيرات الى الاخر
اسرع و حذفها اكثر
في موضع الاحتمال يحمل
الكلمة على الاغلب
وقيل اصله آه نسخته

٤ (قوله كسه) سه اصله
سته بدليل جمعه على استاء
مثل جل و اجال حذفت
عين الفعل اعتباطا فقل
سه وهو المجز و قد يراد
به حقة الدبر وفي الحديث
العين وكاء السه و قد
تحذف اللام ويعوض
منه الالف في الاول فيقال
است

٥ و قلبت اللام و حذفت
العين مع وجود اللام
غير كثير فلا جرم كان
القول الاول اولى وان
كان يترجح هذا القول
بكون باب طويت اكثر من
باب حيث و قال آه نسخته

الاشارة معنى ولم يوضع لهذا المعنى حرف فكان حقها ان تكون كاسماء الشرط
والاستفهام على ما ذكرنا في حد الاسم حذف حرف الشرط والاستفهام قبلها
و ضمنت معناهما فتكون اسماء الاشارة كالتضمنة لمعنى الحرف (و قيل انما بنيت لاحتياجها
الى القرينة الرافعة لابهائها وهي اما الاشارة الحسية او الوصف نحو هذا الرجل
كاحتياج الحرف الى غيره (فان قلت المضمرات وجميع المظهرات وخاصة ما فيه لام
العهد داخل في هذا الحد لان المضمر يشار به الى المعود اليه والمظهرات ٤ ان كانت
نكرة يشار بها الى واحد من الجنس غير معين وان كانت معرفة فالى واحد معين
(فالجواب ان المراد بقولنا مشار اليه ما اشير اليه اشارة حسية اي بالجوارح والاعضاء
لا عقلية والاسماء المذكورة ليست كذلك فانها للمشار اليه اشارة عقلية ذهنية فلم يحتج
في الحد الى ان يقول لمشار اليه اشارة حسية لان مطلق الاشارة حقيقة في الحسية دون
الذهنية فالاصل على هذا ان لا يشار باسماء الاشارة الا الى مشاهد محسوس قريب او بعيد
فان اشير بها الى محسوس غير مشاهد نحو تلك الجنة فلتصيره كالمشاهد وكذلك ان اشير
بها الى ما يستحيل احساسه ومشاهدته نحو ﴿ ذلكم الله وذلكنما بما علمني ربي ﴾ قال
المصنف ما معناه انه ليس حده لاسماء الاشارة بقوله ما وضع لمشار اليه مما يلزم منه الدور
كالزم من قولهم العلم ما واجب لمحله كونه عالما لان المحدود هو ما يقال له في اصطلاح
النحاة اسماء الاشارة وقوله لمشار اليه اراد به الاشارة اللغوية لا الاصطلاحية ومفهوم
الاشارة اللغوية غير محتاج الى الاكتساب ولا يتوقف معرفته على معرفة المحدود اي
اسماء الاشارة الاصطلاحية كتوقف معرفة العالم على معرفة المحدود الذي هو العلم
حتى يلزم الدور ههنا كالزم هناك (قلت هذا السؤال غير وارد والاشارة في قوله اسماء
الاشارة لغوية اذ معناه الاسماء التي تكون بها الاشارة اللغوية كما ان قوله لمشار اليه لغوي
وانما يرد السؤال ٥ لان الاشارة جزء المحدود ولا يلزم من توقف المحدود على الحد
وعلى كل جزء منه توقف جزء المحدود ايضا عليهما اذ ربما كان معرفة ذلك الجزء
ضرورية او مكتسبة بغير ذلك الحد (قوله ذا المذكر) قال الاخفش هو من مضاعف الياء
لان سيبويه حكى فيه الامالة وليس في كلامهم تركيب نحو نحيوت فلا بد ايضا من اصله ذي
بلا تنوين لبنائه محرك العين بدليل قلبها الفا وانما حذفت اللام اعتباطا اولا كما في بدو دم
ثم قلبت العين الف لان المحذوف اعتباطا كالعدم ولو لم يكن كذلك لم تقلب العين الا ترى الى
نحو مرتو (فان قيل فلعله ساكن العين وهي المحذوفة لسكونها ٢ والمقلوب هو اللام
المتحركة (قلت قيل ذلك لكن الاولى حذف اللام ٣ لكونها في موضع التغير ومن ثم
قل المحذوف العين اعتباطا ٤ كسه وكثر المحذوف اللام كدم ويدوغد ونحوها وقيل
اصله ذوى لان باب طويت اكثر من باب حيث ثم امان نقول حذفت اللام فقلبت العين
الفا والامالة تمنعه و امان نقول حذفت العين ٥ وحذفها قليل كما مر فلا جرم كان جعله
من باب حيث اولى (وقال الكوفيون الاسم الدال وحدها والالف زائدة لان تنزيهه دان
بحذفها والذي حل البصريين على جعله من الثلاثية لان الثائية غلبة احكام الاسماء

٦ فحكم عليه بانه ثلاثي
كالاسماء المتمكنة وبه يدفع
قول الكوفيين نسخته

التمكنة عليه كوصفه والوصف به وتثنيته وجمعه وتحقيره ٦ ويضعف بذلك قول
الكوفيين (والجواب عن حذف الالف في التثنية انه لا اجتماع الالفين ولم يرد الى اصله
فرقا بين المتمكن وغيره نحو قتيان وغيره كما حذف الياء في اللذان) قال ابن يعيش لا بأس
بان نقول هوشاى كما وذلك انك اذا سميت به قلت ذاء فتزيد الفا اخرى ثم تقلبها همزة
كما تقول لاء اذا سميت بلا وهذا حكم الاسماء التي لا ثالث لها وضعا اذا كان ثانيها حرف
لين وسمى بها ولو كان اصله ثلاثة قلت ذاي رداله الى اصله ومشاه فان بحذف الالف
للساكنين كما ذكرنا (قال الاكثرون ان المثني مبنى لقيام علة البناء فيه كما في المفرد والجمع
وذا صيغة مرتجلة غير مبنية على واحد ولوبنيت عليه لقليل ذيان فذا صيغة للرفع
وذين صيغة اخرى للنصب والجر) وقال بعضهم بل هو معرب لا اختلاف آخره باختلاف
العوامل وادعاء ان كل واحدة منهما صيغة مستأنفة خلاف الظاهر (فقال الزجاج
لم يبن شي من المثني لانهم قصدوا ان يجرى اصناف المثني على نهج واحد اذا كانت التثنية
لا يختلف فيها مذكر ولا مؤنث ولا عاقل ولا غيره فوجب ان لا يختلف المثنيات اعرابا
وبناء بخلاف الجمع فانه يخالف بعضه بعضا والبحث في اللذان والذين كما في ذان وذين
وقد جاء ذان وتان والذان واللتان في الاحوال الثلاث وعليه حل بعضهم قوله تعالى
﴿ان هذان﴾ ولؤنث تاوذي بقلب ذال ذاء حتى صارتا او قلب الفه ياء حتى صار
ذى وذلك لان التاء والياء قد تكونان للتأنيث كضارية وتضريين فتامن ذا كالتى
من الذى وذى من ذا كهى من هووتى بالجمع بين التاء والياء ولا نقول ان التاء والياء ههنا
علامة التأنيث بل نقول تخصيص ابداهما بالمؤنث دون المذكر لانهما يكونان في بعض
المواضع علامتى التأنيث كما في اخت وبنت وكلتا فان تاءهما ليست علامة التأنيث وهذه
بقلب ياء ذى هاء ٧ واصل ذلك ان يقلب هاء في الوقف لبيان الياء كما يحكى في باب الوقف
ثم يجرى الوصل مجرى الوقف فيقال ذه في الاصل ايضاوته بقلب الذال تاء وقد يكسر
الهاء آن باختلاس اى من غير صلة نحو ذه وته في الوصل خاصة وهو قليل والاكثر
ذهى ونهى بياء ساكنة وفي الوقف تسكن الهاء وتحذف الياء كما يحكى في بابه (وقد يقال
في المؤنث ذاة ولشاه تان وتين على الخلاف المذكور في ذان وذين ولجمعهما اولاء عاقلا
كان او غيره قال * ذم المنازل بعدمنزلة اللوى * والعيش بعدا لثك الايام * وقدينون
مكسورا ويكون التنوين للتكثير كما في صه وان كان اولاء معرفة فيكون فائدتها البعد
حتى يصير المشار اليهم كالمذكورين فيكون اولاء كاولائك وقد يقصر فيكتب بالياء لان
الفه مجهول الاصل فحمل على الياء لاستئصال اكتناف ثقلين للكلمة وهما الضمة في الاول
والواو في الاخير ولهذا يكتب اهل الكوفة الف نحو القوى والضحى بالياء مع ان
اصلها واو ومن ثم يثنى بعض العرب مضوم الاول من هذا الجنس كله بالياء وان كان
انفقه عن واو ايضا وقد تبدل الهمزة الاولى من اولاء هاء فيقال هلاء وقد تضم الهمزة
الاخيرة نحو الاء وربما يشبع الضمة قبل اللام نحو اولاء على وزن طومار واما قولهم
هولاء على وزن توراب قال * تجلد لا يقل هولاء هذا * بكى لما بكى اسفا وغيظا * فليس

٧ كما قالوا في هنية هنية
لان الهاء يكون عوضا
في الوقف من علامة
التأنيث التي هي التاء
فشبهت الياء بالتاء في ابدال
الهاء عنها وان كان في
الوصل وته آه نسخته

بلغه بل هو تخفيف هؤلاء بحذف الفها وقلب همزة اولاء واوا (قوله ويلحق بها
حرف التنبيه) يعني ها ٢ انما تلحق من جملة المفردات اسماء الاشارة كثيرا لان تعريف
اسماء الاشارة في اصل الوضع بما يقتضيه اليها من اشارة المتكلم ٣ الحسية فجئ في اوائها
بحروف ينبه بها المتكلم المخاطب حتى يلتفت اليه وينظر الى اى شئ يشير من الاشياء
الحاضرة فلا جرم لم يؤت بها الا فيما يمكن مشاهدته وابصاره من الحاضر والمتوسط
لا في البعيد الغائب وكان مجيئها في الحاضر اكثر منه في المتوسط فهذا اكثر استعمالا من
هناك لان تنبيه المخاطب لابصار الحاضر الذي يسهل ابصاره اولى من تنبيهه لابصار
المتوسط الذي ربما يحول بينه ٤ وبينه حائل ولم يدخل في البعيد الذي لا يمكن ابصاره
اذ لا ينه العاقل احدا ليرى ما ليس في مرأى فلذلك قالوا لا يجتمع ها مع اللام (قوله
ويتصل بها حرف الخطاب) قد دللنا عند ذكر الفصل على كون هذه الكاف حرفا
لا اسما ويؤيد ذلك من حيث اللفظ امتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كان اسما لم يمتنع
ذلك كما في كاف ضربتك ٥ ولندكرهنا علة تخصيص المتوسط والغائب البعيد بها دون
القريب ٦ فان فائدتها قد ذكرناها عند ذكر الفصل (فنقول ان وضع اسماء الاشارة
للمحضور والقرب على ما قلنا انه للمشار اليه حسا ولا يشار بالاشارة الحسية في الاغلب الا
الى الحاضر القريب الذي يصلح ان يقع مخاطبا فلما اتصلت كاف الخطاب به وكان متممضا
بالوضع للمحضور بحيث صلح لكونه مخاطبا اخرجته من هذه الصلاحية اذ لا يخاطب
اثنان في كلام واحد الا ان يجمع في كلمة الخطاب نحو يا زيدان فعملتما وانتما فعملتما او بعطف
احدهما على الآخر نحو انت وانت فعملتما مع ان خطاب المعطوف لا يكون الا بعد
الاضراب عن خطاب المعطوف عليه فصار ذلك مثل غلامك اعني اخرجته الكاف
عن ان يقع مخاطبا كما اخرجت نحو غلامك فلا تقول يا هذا كما لا تقول يا غلامك ولا غلامك
قلت كذا فالكاف توجب كون ما وليته غائبا في التعبير عنه نحو غلامك قال كذا وان لم
يتمتع حضوره اذ ربما قلت هذا مع حضور غلام المخاطب فلما وردت الكاف في اسم
الاشارة معنى الغيبة وقد كان ٧ كالموضوع للمحضور من حيث كونه موضوعا للمشار اليه
القريب صار مع الكاف بين الحضور والغيبة وهذا هو حال المتوسط فاذا اردت
التخصيص على البعد جئت بعلا مته وهى اللام فقلت ذلك ثم نقول لفظ ذلك
يصح ان يشار به الى كل غائب عينا كان او معنى يحكى عنه اولان يؤتى باسم
الاشارة تقول في العين جاءني رجل فقلت لذلك الرجل وفي المعنى تضاربوا ضربا
بليغا فهالني ذلك الضرب (٨ وانما يورد اسم الاشارة بلفظ البعد لان المحكى
عنه غائب ويجوز في هذه الصورة على قلة ان يذكر اسم الاشارة بلفظ الحاضر القريب
نحو قلت لهذا الرجل وهالني هذا الضرب اى هذا المذكور عن قريب ٦ لان المحكى
عنه وان كان غائبا الان ذكره جرى عن قريب فكانه حاضرا وكذا يجوز ذلك في القول
المسموع عن قريب ذكر اسم اشارته بلفظ الغيبة والبعد كما تقول بالله الطالب الغالب
وذلك قسم عظيم لافعلن قال تعالى ﴿ كذلك يضرب الله للناس امثالهم ﴾ مشيرا بذلك

٢ وهى كما يجيئ في الحروف
تلحق الجمل في تاء عذرة على
خلاف فيها هل هى
مفصولة من اسم الاشارة
او لا كما يجيئ وتلحق من
المفردات اسماء الاشارة
فقط كثيرا وانما اكثر دخولها
فيها لان آه

نسخه

٣ باليد او بجارحة اخرى
الى المشار اليه

٤ وبين المتكلم نسخه

٥ وبك وقد ذكرنا هناك
فائدتها نسخه

٦ (قوله فائدتها) وتلك
الفائدة كون اسم الاشارة
التي قبله مخاطبا به واحد
او مثنى او مجموع مذكر
او مؤنث

٧ هو موضوع

٨ وانما يجيئ باسم الاشارة
بلفظ الغيبة نسخه

٦ وكذا يجوز ذلك في المعنى
الحاضر اذا تقدم ذكره
ذكر اسم الاشارة بلفظ
الغيبة والبعد نسخه

الى ضرب المثل الحاضر المتقدم وهو قوله ﴿ ذلك بان الذين كفروا اتبعوا الباطل وان الذين آمنوا اتبعوا الحق من ربهم ﴾ الآية ٧ وانما جاز ذلك لان ذلك اللفظ زال سماعه فصار في حكم الغائب البعيد والاعلم في مثله الاشارة الى المعنى بلفظ الحضور فتقول وهذا قسم عظيم وكذلك يجوز الاتيان بلفظ البعيد مع ان المشار اليه شخص قريب نظرا الى عظمة المشير او المشار اليه وذلك لانه يجعل بعد المنزلة بينهما كبعد المسافة كقول السلطان لبعض الحاضرين ذلك قال كذا وكقول بعضهم ذلك السلطان يتقدم بكذا ومنه قوله تعالى ﴿ فذلكن الذي لمتني فيه ﴾ ويجوز ان يكون قوله تعالى ﴿ ذلك الكتاب ﴾ من باب عظمة المشار اليه او المشير وقوله ﴿ فقلت له ٨ والرمح يا طرمتنه ﴾ تأمل خفا فاني انا ذلكا ﴿ من باب عظمة المشار اليه ويجوز ذكر البعيد بلفظ القريب تقريبا لحصوله وحضوره نحو هذه القيمة قد قامت ونحو ذلك (فتقول اسم الاشارة لما كان موضوعا للشار اليه اشارة حسية فاستعماله فيما لا يدركه الاشارة كالشخص البعيد والمعاني مجاز وذلك يجعل الاشارة العقلية كالحسية مجازا لما بينهما من المناسبة فلفظ اسم الاشارة الموضوع للبعيد اذن اعني ذلك ونحوه كضمير الغائب يحتاج الى المذكور قبل او محسوس قبل حتى يشار اليه به فيكون كضمير راجع الى ما قبله وقد يلحق كاف الخطاب الحرفية بلى وابصروا نظر و كلا ليس ونعم وبئس وحسبت وكذا رويد والنجاء وحبل وارايت بمعنى اخبرني كما يجيء (قوله ويقال ذا القريب الى آخره) لما رأى المصنف كثرة استعمال ذى القرب من اسماء الاشارة في موضع ذى البعيد منها وبالعكس لضرب من التأويل كما ذكرنا خالجه الشك في اختصاص بعضها بالقرب وبعضها بالبعيد فلم يأخذ مذهباً ولم يقطع به بل احاله على غيره فقال ويقال ذا القريب يعني لم يحقق ذلك عندي (واقول انا لا ارى بينهم خلافا في اختصاص بعضها بالقرب وبعضها بالبعيد فاذا اردت معرفة ذلك فاعلم ان لهم مذهبين فذهب بعضهم انه لا واسطة بين البعيد والقريب كما في حروف النداء على ما يجيء فيقولون اسماء الاشارة المجردة عن اللام والكاف للقريب والمقترنة بهما او بالكاف وحدها للبعيد (وجهورهم على ان بين البعيد والقريب واسطة فقالوا ذاك ثم ذلك وبعضهم يقول ءالك ولؤؤنت تي وتاؤذي وته وذه بسكون الهائين وبكسرهما ايضا امامع اختلاس او مع اشباع كاتقدم وذات ثم تيك وهي كثيرة الاستعمال وتاك وهي دونها واما ذيك فقد اوردها الزمخشري وابن مالك وفي الصحاح لا تقل ذيك فانه خطأ ثم تلك وهي كثيرة وتلك بفتح التاء وتلك وتالك ثلاثها قليلة ٩ وانما حركت اللام بالكسر في ذلك وسكنت في تلك لان الالف خفيفة فلم يقصد واحذفها فحركت اللام بالكسر لساكنين وكذا في تيك لان الياء التي بعد الفتحة قريبة من الالف في الخفة واما تلك فادخلت اللام التي فيها على تي ولم تحرك اللام بالكسر لاجتماع الكسرين والياء بل بقيت على سكونها فحذفت الياء لساكنين واما تلك فحذف الف تا فلغة قليلة ولشئ ذان وذين وتان وتين واما تشديد النون فقال المبرد هو في المثنيين بدل من اللام في ذلك

٧ لان المعنى لا يدركه الحس حتى يشار اليه اشارة حسية فهو في حكم الغائب آه نسخته ٨ قوله (والرمح يا طر متنه) اطرت القوس اطرها اطرا اذا احنيتها وتأطر الرمح تنى

٩ قوله (وانما حركت اللام بالكسر في ذلك) وكذا الحال في تالك

٢ (قوله نوار) نوار اسم
 لينة عبد شمس كانت قد
 عشقت ملكافهم الملك بان
 يوقع على عبد شمس
 فشعرت نوار بذلك و
 آذنت اياها فقال رجل
 من اقربائها حنت نوار
 اى اشتاقت الى من تحبه
 وليس الوقت حين الحنين
 وهنا اصله في المكان
 فاستعمل في معنى الحنين
 هنا لان لا التي يكسعونها
 ٣ بالتاء لا تدخل الاعلى
 الاحيان ولان المراد انكار
 الحنين بعد الكبر وذلك انما
 يتحقق بالزمان لا بالمكان
 ٣ يقال كسعه اى ضربه من
 خلفه والكسع هنا استعارة
 لزيادة الحرف اخيرا
 ٤ ووقع في بعض النسخ
 هنا اتمام الجلد الاول
 ٥ في المعرف الا هو نسخه
 ٦ والموصول يكون جزء
 الجملة اذا الفاعل في جاءني
 ايهم لقيته هو الموصول
 فقط لانه هو المرفوع لكنه
 ليس جزءا تاما اذ لا يجوز
 الاقتصار عليه نه

وقد تصحب هنا المشددة الكاف ولا تصحب ثم وقولهم ثمك خطأ وقد يراد بهناك وهنالك
 وهنا الزمان قال الله تعالى ﴿هنالك الولاية لله الحق﴾ اى حينئذ قال ﴿حنت ٢ نوار
 ولات هنا حنت﴾ اى لات حين حنت فهي ظرف زمان لاضافتها الى الجملة كما تجى في بعض
 الظروف المبينة ان شاء الله تعالى ٤ ﴿قوله (الموصول ما لا يتم جزءا الا بصلته وعائدا) انتصاب
 جزءا على انه خبر يتم لتضمنه معنى بصير وذلك ان الافعال الناقصة لاحصر لها على ما يتبين
 في بابها معنى يتم جزءا تاما وكذا تقول كان تسعة فكملتها عشرة اى صيرتها عشرة كاملة (قال
 المصنف ليس قولنا الموصول ما لا يتم جزءا الا بصلته من قبيل العالم من قام به العلم اى من باب
 تعريف الشئ بنفسه وذلك محال وذلك ان الجهول في قولك العالم ماهية العلم لا كونه ذا علم
 اذ كل احد يعلم ان الفاعل ذو الفعل فلو بين العلم في الحد وقال العالم من قام به الماهية الفلانية
 لم الحد وكذا ههنا كل احد يعرف ان الموصول الذي يلحق به صلة وانما الاشكال في ماهية
 الصلة اى هي فتعريف الموصول بالصلة تعريف الشئ بما لا يشك ٥ من ذلك الشئ الا هو
 (فقال المصنف انما قلت انه ليس من هذا الباب لان المراد بالموصول الموصول في الاصطلاح
 لا في اللغة ثم قال انما قلت بصلته ولم اقل بجملة جريا على اصطلاحهم فعلى هذا وقع فيما فر منه
 لان معنى كلامه اذن ان الموصول في الاصطلاح هو المحتاج الى ما يسمى صلة في الاصطلاح
 ومعنى الموصول والمحتاج الى الصلة شئ واحد ثم قال وفسرت الصلة بعد بقولي وصلته
 جملة خبرية ليرتفع الاشكال فقد اقر بان في نفس الحد اشكالا من دون التفسير قال ولوجعل
 موضع بصلته بجملة لا يرتفع الاشكال هذا حق (قوله يتم جزءا) اى بصير جزءا الجملة ونعنى
 بجزء الجملة المبتدأ والخبر والفاعل وجميع الموصولات لا يلزم ان يكون اجزاء الجمل بل قد
 تكون فضلة لكنه اراد ان الموصول هو الذى لو اردت ان تجعله جزءا للجملة لم يمكن الا بصلته
 وعائدا ٦ (قوله وعائدا) اى ضمير يعود اليه قال هو احتراز عما يجب اضافتها الى الجملة
 كحيث واذا فانه لا يتم الا بجملة ايضا وليس موصولا في الاصطلاح وحد الموصول الحرفي
 ما اول مع ما يليه من الجمل بمصدر كما يجى في حروف المصدر ولا يحتاج الى عائدا ولا
 ان تكون صلتها جملة خبرية على قول الاكثر نحو امرتك ان قم (وبعضهم يقدر
 القول فيه حتى تصير خبرية اى امرتك بان قلت لك قم ويجى البحث فيه في نواصب
 المضارع وانما بنيت الموصولات لان منها ما وضع وضع الحرف نحو ما ومن واللام
 على ما قبل ثم حلت البواقي عليها طردا للباب او لاحتياجها في تمامها جزءا الى صلة وعائدا
 كاحتياج الحرف الى غيره في الجزئية ﴿قوله (وصلته جملة خبرية والعائد ضميره)﴾
 انما وجب كون الصلة جملة لان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على
 ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له اما مستمرا نحو
 باسم الله الذى يبقى ويفنى كل شئ او الذى هو باق اوفى احد الازمنة نحو الذى ضربني
 او اضربه او الذى هو ضارب او يكون متعلقه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له

٢ لان ذلك ليس وضعيا
كما نقول رأيت رجلا ويسلم
عليك اليوم نسخته

٣ هو اجتماع الموصول
والصلة كما ان رجل طويل
كان في كل منهما الموصوف
قلت رجل طويل تخصص
رجل باجتماعه مع طويل
فتبت ان العام يتخصص
باجتماعه مع عام آخر
فالتخصص في الحقيقة هو
هو اجتماعهما نسخته

٤ قوله (وقال بعضهم آه)
والتحقيق ان التعريف هو
الاشارة الى علم المخاطب
بمدلول اللفظ سواء كانت
تلك الاشارة بجوهر اللفظ
كما في العلم او بغيره كما في
غيره وقد فصلنا هذا المعنى
في بعض ٥

حواشينا فارجع اليها وح
يسقط اكثر ما تكلفه في هذا
المقام

٥ الظان المراد بالحواشي
المذكورة حاشيته على
المطول

٦ قوله (دوخ البلاد)
وداخ البلاد يدوخها تهرها
واستولى على اهلها وكذلك
دوخ البلاد

مستمر اوفي احد الازمنة نحو الله الذي يبقى ملكه او ملكه باق وزيد الذي ضرب
غلامه او غلامه ضارب او يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه او كون سيبه حكما على
شيء دائما او في بعض الازمنة نحو الذي اخوك هو والذي اخوك غلامه او الذي
مضروبك هو او غلامه (فهذا يصلح دليلا على اشياء احدها ان الموصولات معارف
وضعا وذلك لما قلنا ان وضعها على ان يطلقها المتكلم على المعلوم عند المخاطب وهذه خاصية
المعارف ويسقطه اعتراض من اعترض بان تعريف الموصول اذا كان بصلة وهي جملة فهلا
تعرفت النكرة الموصوفة بها في نحو جاءني رجل ضربته لان المعرف حاصل فكان ينبغي
ان لا يكون في قولك لقيت من ضربته فرق بين كون من موصوفة وموصولة وذلك لانا
نقول كما سبق ان تعريف الموصول بوضعه معرفة مشارا به الى المعهود بين المتكلم
والمخاطب بمضمون صلتهم فعني قولك لقيت من ضربته اذا كانت من موصولة لقيت الانسان
المعهود بكونه مضروبا لك فهي موضوعة على ان تكون معرفة بصلتها واما اذا جعلتها
موصوفة فكانك قلت لقيت انسانا مضروبا لك فانه وان حصل لقولك انسانا تخصيص
بمضروبية المخاطب لكنه ليس تخصيصا وضعيا لان انسانا موضع لانسان لا تخصيص فيه
بخلاف الذي ومن الموصولة فان وضعهما على ان يتخصصا بمضمون صلتها والفرق
بين المعرفة والنكرة المخصصة ان تخصيص المعرفة وضعي وهو المراد بالتعريف عندهم
وليس المراد به مطلق التخصيص الا ترى انك قد تخصص النكرة بوصف لا يشاركها فيه
شيء آخر مع انها لا تسمى بذلك معرفة ٢ لكونه غير وضعي كما نقول رأيت اليوم رجلا سلم
عليك اليوم وحده قيل كل احد وكذا قولك اني اعبدها خلق السموات والارض ونحو
ذلك (فان قيل ان الجمل نكرات فكيف تعرف الموصولات وتخصصها) قلت لان سلم
تنكير الجمل كما تقدم في باب الوصف ولوسلنا ايضا فالتخصص في الحقيقة ٣ تقييد
الموصول بالصلة كما ان رجل وطويل لا تخصيص في كل واحد منهما على الافراد
وقد حصل التخصيص بتقييد الموصوف بهذا الوصف فالقصد ان تقييد الشيء
بشيء تخصص وان كان المقيد به غير خاص وحده (٤ وقال بعضهم انما كانت الصلة
معرفة لاجل ضميرها الذي هو معرفة (وفيه نظر فان قصدوا بذلك انها صارت معرفة
بسبب الضمير فعرفت الموصول لم يجز لان الجملة التي فيها ضمير عندهم نكرة ايضا
وان قصدوا انه لولا الضمير لم تكن الصلة مخصصة للموصول لانها لم يكن لها به اذن
تعلق بوجه نحو الذي ضرب عرو فصحح (وثانيها ان الصلة ينبغي ان تكون معلومة
للسامع في اعتقاد المتكلم قبل ذكر الموصول على ما تقدم ان الحكم الذي تضمنه الصلة
ينبغي ان يعتقد المتكلم في المخاطب انه يعلم حصوله للموصول فلا يقال انا الذي ٦ دوخ
البلاد الا لمن يعتقد انه يعلم ان شخصا دوخها (وقال بعضهم لا يجب ان يكون الموصول
معلوم الصلة الا اذا كان مخبرا عنه فقط قال لان الخبر عنه يجب تعريفه وليس بشيء اما
اولا فلان وضع الموصول كما ذكرنا على ان يكون مضمون صلتهم معلوما للمخاطب

في اعتقاد المتكلم وهذا مطرد في الخبر عنه وغيره واما ثانيا فلان الخبر عنه قد لا يكون معرفة ولا مختصا بوجه كالم في باب المبتدأ (وثالثها ان الصلة ينبغي ان تكون جملة لان الحكم على شئ بشئ من مضمونات الجمل او ما شبهها من الصفات مع فاعلها والمصدر مع فاعله ولما كان اقتضاء الموصول للحكم وضعيا اصليا لم يستعمل من جميع ما يتضمن الحكم الا ما يكون تضمنه له اصلا لا بالشبه وهو الجملة وينبغي عنها ظرف او جار ومجرور منوى معه فعل وفاعل هو العائد (ورابعها انه يجب ان تكون الصلة جملة خبرية لما ذكرنا انه يجب ان يكون مضمون الصلة حكما معلوم الوقوع للمخاطب قبل حال الخطاب والجمل الانشائية والطلبية كما ذكرنا في باب الوصف لا يعرف مضمونهما الا بعد ايراد صيغتهما واما قول الشاعر * واني لراج نظرة قبل التي * لعلني وان شطت نواها ازورها * فثل قوله * جاؤا بمدق هل رأيت الذئب قط * اى التي اقول لعلني ازورها ٧ وقد تقع القسمية صلة قال الله تعالى * وان منكم لمن ليبطئن * اى لمن والله ليبطئن ومنعه بعضهم ولا يرى منه مانعا (وقد اجاز ابن خروف وقوع التعجيبة صلة من دون اضممار القول نحو جاءني الذي ما احسنه ومنعه ابن بابشاد وسائر المتأخرين وهو الوجه لكونها انشائية) وخامسها انه لا بد في الصلة من ضمير عائد وذلك لما قلنا ان ما تضمنه الصلة من الحكم متعلق بالموصول لانه اما محكوم عليه هو اوسيبه او محكوم به هو اوسيبه فلا بد من ذكر نائب الموصول في الصلة ليتعلق الحكم بالموصول بسبب تعلقه بنائبه وذلك النائب هو الضمير العائد اليه ولو لم يذكر الموصول في الصلة لبقى الحكم اجنبيا عنه لان الجمل مستقلة بانفسها لولا الرابط الذي فيها وقد يغنى الظاهر عن العائد على قلة نحو ما جاءني زيد الذي ضرب زيد * قوله (وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول) لما ذكر ان الصلة تجب ان تكون جملة استدرك ذلك فكأنه قال لكن صلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول * اعلم انهم اختلفوا في اللام الداخلة على اسمي الفاعل والمفعول فقال المازني هي حرف كافي سائر الاسماء الجامة نحو الرجل والفرس وقال غيره انها اسم موصول (وذهب الزمخشري الى انها منقوصة من الذي واخواته وذلك لان الموصول مع صلته التي هي جملة بتقدير اسم مفرد فتأقل ما هو كالكلمة الواحدة بكون احد جزئها جملة فتخفف الموصول تارة بحذف بعض حروفه قالوا في الذي الذ والذ بسكون الذال ثم اقتصروا منه على الالف واللام وتارة بحذف بعض الصلة اما الضمير او نون المشي والجموع نحو الحافظوا عورة العشيرة كايحيى (والاولى ان نقول اللام الموصولة غير لام الذي لان لام الذي زائدة بخلاف اللام الموصولة قالوا الدليل على ان هذه اللام موصولة رجوع الضمير اليها في السعة نحو المروربه زيد (اجاب المازني بان الضمير راجع الى الموصوف المقدر فعني الضارب غلامه زيد الرجل الضارب غلامه زيد (وفيما ارتكبه يلزمه محذوران احدهما افعال اسمي الفاعل والمفعول غير معتمدين ظاهرا على احد الامور الخمسة اى الموصوف وذى الحال والمبتدأ وحرف النفي وحرف الاستفهام وعلمهما من غير اعتماد

٧ (قوله وقد تقع القسمية صلة) لان الصلة هي جواب القسم وهو جملة خبرية دون نفس القسم الذي هو جملة انشائية

على شيء مذهب الاخفش والكوفيين ومذهبه في هذا غير مذهبهم والثاني رجوع الضمير على موصوف مقدر فان قال الاعتماد على الموصوف المقدر والضمير راجع اليه كما في قوله تعالى ﴿فَنَهُم ظَالِم لِنَفْسِهِ﴾ فان ظالم عمل في الجار والمجرور لاعتماده على الموصوف المقدر والضمير في نفسه راجع اليه (قلت الموصوف المقدر بعد نحو منهم وفيهم كالظاهر لقوة الدلالة عليه كما ذكرنا في باب الوصف نحو قوله تعالى ﴿وَمِنْهُمْ دُونَ ذَلِكَ﴾ وقوله ﴿وَمَا كَانَتْ مِنْ جَالِ بَنِي إِقْلِيشٍ﴾ البيت وايضا الجار والمجرور يكفيه راحة معنى الفعل (واما قول التمام يا ضار با غلامه ويا حسنا وجهه بالاعمال ورجوع الضمير الى مقدر فمثال لهم غير مستند الى شاهد من كلام موثق به ولا يقال في السعة جاءني الحسن وجهه على رجوع الضمير الى الموصوف المقدر ولا فرق عنده بين اللامين كما لا يقال جاءني حسن وجهه في الاختيار بلى قديمي مثله في الشعر نحو قوله ﴿بَسُودَ نَوَاصِيهَا وَحِرَاءَ كَفِّهَا﴾ وصفر تراقبها وبيض خدودها ٢ ولوجاز عمل اسم الفاعل او المفعول ذو اللام لاعتماده على الموصوف المقدر كالمذهب اليه لم يعمل بمعنى الماضي كما لا يعمل المجرد منها بل كان هو الاولى بترك العمل الفعلي لانه دخله على مذهبه ما هو من خواص الاسماء اعني لام التعريف فتباعده عن شبه الفعل وايضا لو كانت لام التعريف الحرفية لم يحدف النون قياسا في نحو الحافظ واعورة العشرة كما لا يحدف مع المجرد عنها (فنعقول بناء على مذهب الجمهور ان اصل الضارب والمضروب الضرب والضرب فكر هو ادخول اللام الاسمية المشابهة للحرفية لفظا ومعنى على صورة الفعل اما لفظا فظاهر واما معنى فلصيرورة اللام مع ما دخلت عليه معرفة كالحرفية مع ما تدخل عليه فصيروا الفعل في صورة الاسم ان الفعل المبني للفاعل في صورة اسم الفاعل والمبني للمفعول في صورة اسم المفعول لان المعنيين متقاربان اذ معنى زيد ضارب زيد ضارب او يضرب وزيد مضروب اي ضارب او يضرب ولكون هذه الصلة فعلا في صورة الاسم عملت بمعنى الماضي ولو كانت اسم فاعل او مفعول حقيقة لم تعمل بمعنى الماضي كالمجرد عن اللام وكان حق الاعراب ان يكون على الموصول كما نذكره فلما كانت اللام الاسمية في صورة اللام الحرفية نقل اعرابها الى صلتها عارية كما في الا ٣ الكاشة بمعنى غير على مامر في باب الاستثناء قللت جاءني الضارب ورأيت الضارب ومررت بالضارب (فان قيل ما جعلكم على هذا التطويل وهلا قلتم ان صلة اللام ليست بحملة بل جعل صلتها ما تضمن من المفردات الحكم المطلوب في الصلات بمشابهة الفعل لاعلى وجه الاصاله وهو اسم الفاعل والمفعول قضاء لحق الالف واللام وقلتم انما عمل اسم الفاعل والمفعول مع اللام لاعتمادهما على الموصول كما يعملان اذا اعتمدا على الموصوف حتى لا يحتاجوا الى ان تقولوا انما عملابلا اعتماد لكونهما في الحقيقة فعلين (فالجواب ان عملهما بمعنى الماضي مع اللام دلهم على انهما في الحقيقة فعلا لا ترى ان اسمي الفاعل والمفعول اذا وقع اعقب حرف الاستفهام وحرف النفي مع ان طلبهما للفعل اقوى من طلب الموصول له لا يعملان بمعنى الماضي (واتما لم توصل اللام بالصفة المشبهة مع تضمنها

٢ ولو كان ذو اللام اسم فاعل او مفعول عاملا نسخته

٣ اذا صارت بمعنى غير على ما ذكرنا نسخته

للحكم لنقصان مشا بهتها للفعل وكذا لم توصل بالمصدر لانه لا يقدر بالفعل الامع ضمنية ان كما
مر في باب الاضافة وهو معها بتقدير المفرد والصلة لا تكون الاجلة (قبل وتوصل
في ضرورة الشعر بالجملة الاسمية ايضا ٤ وقد دخلت على الاسمية على ما حكى الفراء في غير
الشعر قال ان رجلا قبل فقال له آخرها هوذا فقال السامع نعم الها هوذا وقد وصلت في الشعر
بالمضارع في قوله ٥ ويستخرج اليربوع من ناقائه ٥ ومن حجره ذى الشجة اليتقصع
٥ يقول اخنا وابغض العجم ناطقا ٥ الى ربنا صوت الحمار الجذع ٥ وقد ذهب اهل الكوفة
الى انه يجوز ان يكون الاسم الجاهل بالمعرف باللام موصولا قالوا في قوله ٥ لعمري لانت
البيت اكرم اهله ٥ واقعد في افناءه بالاصائل ٥ ان التقدير لانت الذى اكرم اهله لكنه
موصول غير مبهم كسائر الاسماء الموصولة (وعند البصريين اللام غير مقصود قصده
والمضارع صفة كما في قوله ٥ ولقد امر على اللثيم يسبنى ٥ وانما جاز مررت بالرجل القائم
ابواه لا القاعدين ولم يحز بالرجل القائم ابواه لا الذى قعد الاستتار ضمير المثني في القاعدين
وظهوره في قعدا وخفاء الموصول في القاعدين وظهوره فى الذى قعدا فكانت قلت مررت
برجل قائم ابواه لا قاعدين ٥ واعلم ان حق الاعراب ان يدور على الموصول لانه هو المقصود
بالكلام وانما جىء بالصلة لتوضيحه والدليل ظهور الاعراب فى اى الموصول نحو جاء فى ايهم
ضربته ورأيت ايهم ضربته ومررت بابيهم ضربته وكذا فى اللذان واللتان فيمن قال باعر ابهما
واما الصلة فقال بعضهم انها معربة باعراب الموصول اعتقادا منه انها صفة الموصول لتبينها
له كما فى الجمل الواقعة صفة للنكرات وليس بشئ لان الموصولات معارف اتفقا منهم والجمل
لا تقع صفات للمعارف كما مر فى الوصف (والجمهور على انه لا محل للصلة من الاعراب ٢ اذ لم
يصح وقوع الاسم المفرد مقامها كالوصف وخبر المبتدأ والحال والمضاف اليه ولا يقدر للجمل
اعراب الا اذا صح وقوع الاسم المفرد مقامها وذلك فى الاربعة المواضع المذكورة فقط
وذلك ٣ لان الاعراب للاسم فى الاصل او للاسم والفعل على قول وكل واحد منهما مفرد
والصلة جملة لا غير ٥ قوله (وهى التى والتى والذان واللتان بالالف والياء والاولى
والذين واللاى واللاتى والواقي وما ومن واى واية وذو الطائفة وذابعدماء الاستفهام
والالف واللام) هذا حصر لجميع الاسماء الموصولة والذى عند البصريين على وزن عم
وشج ارادوا الوصف بها من بين الاسماء الموصولة لكونها على وزن الصفات بخلاف ما ومن
فادخلوا عليه اللام الزائدة تحسينا للفظ حتى لا تكون موصوفة كعرفة توصف بالنكرة
وانما قلنا بزيادة اللام لما مر من ان الموصولات معارف وضعا بدليل كون من وما
معرفتين بلالام وانما الزموها اللام الزائدة لانها لو نزع تارة وادخلت اخرى لاوهم
كونها للتعريف كما فى الرجل ورجل (وانما وصف بذو الطائفة وان لم تكن على وزن
الصفات نظرا الى لفظها اذ هو على لفظ ذو الذى توصل به الى الوصف باسماء
الاجناس ٤ (وقال الكوفيون اصل الذى الذال الساكنة ثم لما ارادوا ادخال اللام
عليها زادوا قبلها لاما متحركة لئلا يجمعوا بين الذال الساكنة والام التعريف

٤ كقوله * هم القوم
الرسول الله منهم * لهم دانت
رقاب بنى معد * اى الذى
رسول الله ٥ وقد يخرج
نسخه

٢ لان الجمل انما يقدر لها
اعراب اذا صح وقوع المفرد
مقامها نسخه

٣ لان المعربات من الجمل
محصورة تصح جميعها ان
تكون مفردة والصلة
لا تصح كونها مفردة نسخه

٤ فى نحو جاءنى رجل
ذو مال نسخه

السا كنة ثم حركوا الذال بالكسر واشعبوا الكسرة فتولدت ياء كما حركت ذال ذا بالفتح واشعب فتولدت الف وكل ذا قريب من دعوى علم الغيب وتقول في الواحد المؤمن التي بقلب الذال تاء كما قلنا في ذاوتا وقد تشدديا آهما نحو الذي والتي فاذا شددنا ٦ اعربت الكلمتان عند الجزولي بانواع الاعراب كما في اي ولا وجه لاعراب المشدد اذ ليس التشديد يوجب الاعراب (وعند بعضهم يبنى المشدد على الكسر اذ هو الاصل في التقاء الساكنين قال * وليس المال فاعلمه بمال * وان اغناك الا الذي * ينال به العلاء وبصطفيه * لا قرب اقربه وللقصي * وحكى الزمخشري انه يبنى على الضم كقبل وبعد ٧) قال الاندلسي لعل الجزولي سمعه بضم كما هو المنقول عن الزمخشري ثم رآه في الشعر المذكور مكسورا فحكم باعرابه وقد يحذف الياء في الذي والتي مكسورا ما قبلهما اوسا كنا قال الشاعر في الكسر * والذلو شاء لكنت صحرا * اوجبلا صم مشخرا * وقال آخر في التسكين * كالذ تزي زية فاصطيدا * وقال * فقللت تلومك ان نفسي * اراها لا نعوذ بالتيم * قال الاندلسي الوجوه الثلاثة فيهما اي تشديد الياء وحذفها ٩ سا كنا ما قبلها او مكسورا يجوز ان تكون لضرورة الشعر لانها لغات اذا الخفف يشدد للضرورة وكذا يكتفي لها بالكسر عن الياء وتحذف الحركة بعد الاكتفاء قال الا ان ينقلوها في حال السعة لافي الشعر فسمعنا اذن وطاعة وتنشئة الذي والتي اللذان واللتان يحذف اليائين وجاز تشديد النونين ابدالاً من الياء المحذوفة وهلهما معربان او مبنيان على الخلاف الذي مر في ذان وتان وقد جاء اللذان واللتان في الاحوال الثلاثة في غير الافصح والاولى القول باعرابهما عند الاختلاف كما مر واما مشي الضمير نحوهما وكما قلتما فلما غير عن وضع واحدة ولم يزد فيه النون بعد الالف لم يعرب لانه صار صيغة مستأنفة وخرج عن نسق المثنيات وقد تحذف النونان في اللذان واللتان لاستطالة الموصول بصلته قال * ابني كليب ان عى الذا * قتلا الملوك وفككا الاغلا * وقال * هما اللتا لو ولدت تميم * لقل فخر لهم صميم * وجمع الذي في ذوى العلم الذين في الاحوال الثلاث على الاكثر والذون في الرفع هذلية (قال جارا لله اعراب الجمع لغة من شدد الياء في الواحد ٢ وهذا كما قال الجزولي ان الذي مشدد الياء معرب فكأن اصله الذيون فحذفت احدى اليائين ثم عمل به ما عمل بقاضون (وحكى بعضهم الذيون رفعا والذين نصبا وجرا وهي لغة من شدد الياء فجمعه بلا حذف شيء منه وقد تحذف النون من اللذون تخفيفا قال * قومي الذ وبعاظ طيروا شررا * من روس قومك ضربا بالصاقل * ومن الذين ايضا قال * وان الذي ٣ حانت بفالج دماؤهم * هم القوم كل القوم يام خالد * ويجوز في هذا ان يكون مفردا وصف به مقدر مفردا للفظ مجموع المعنى اي وان الجمع الذي * وان الجيش الذي كقوله تعالى * كمثل الذي استوقد نارا * فحمل على اللفظ اي الجمع الذي استوقد ثم قال بنورهم فحمل على المعنى ولو كان في الآية مخففا من الذين لم يجوز افراد الضمير العائد اليه وكذا قوله تعالى * والذي جاء بالصدق وصدق به اولئك هم المتقون * وهذا كثير

٦ فعند الجزولي اعربت آه
نسخه

٧ اغض ما استطاعت فالكريم
الذي يالف الحلم ان جفاه بذى
٨ قوله كالذ تزي زية
فاصطيدا) الزية الزاية
لا يعلوها الماء وفي المثل بلغ
السيل الزبي والزبية حفرة
تحفر للاسد وسميت بذلك
لانهم كانوا يحفرونها في موضع
حال يقال تربت زبية

٩ بسكون الذل والتاء
وكسرهما نسخه
٢ وهذا يقوى قول الجزولي
نسخه

٣ (قوله حانت بفالج) فلج
اسم موضع بين البصرة
وضرية مذكر مصروف
وضريه قرية لبني كلاب
على طريق البصرة الى مكة
وهي الى مكة اقرب

٥ المؤنث نسخة

٦ قوله (وقد علل له ابن
بازش) كذا في أكثر
النسخ وفي بعضها ابن
بابشاد او ابن فارس

اعنى ذكر الذى مفردا موصوفا به مقدر مفرد اللفظ مجموع المعنى اما حذف النون
من الذين نحو جاءنى الرجال الذى قالوا كذا فهو قليل كقلة الذا فى المثنى وقد يقال
لذى ولذان والتى ولتان ولاتى بلا لام وجع الذى من غير لفظه الاولى بوزن العلى
واللائن رفعا ونصبا وجرا ويحذف النون فيقال اللاتى بهمزة بعدها ياء ساكنة نحو
القاضى وهو قليل فى المذكر قرأ الاخفش ﴿ واللائى يؤلون من نسائهم ﴾ ويقال
اللاء يحذف الياء وقد جاء اللاتون رفعا واللائن نصبا وجرا وجع التى اللاتى على وزن
فاعل من التى وهو اسم جمع كالجامل والباقر واللائى بالهمز مكان التاء وهو كثير فى
جمع ٥ التى دون جمع الذى واللواتى واللوائى كأنهما جمعا الجمع وقد تحذف الياءات
من الاربعة فيقال اللات واللاء واللوات واللواء وقد تسهل الهمزة من اللاء بين الهمزة
والياء لكونها مكسورة على ما هو قراءة ورش ﴿ اللاء يئسن ﴾ وقد يقال اللاتى يباء
ساكنة بعد الالف من غير همزة كقراءة ابى عمرو والبرى قال ابو عمرو هى لغة قريش كأنهم
حذفوا الياء بعد الهمزة ثم ابدلوا الهمزة ياء من غير قياس ثم اسكنوا الياء اجراء للوصل مجرى
الوقف وقد يقال اللواتى تحذف التاء والياء معا وقد يقال اللات كالات مكسورة التاء
او معربة اعراب المسلمات والاولى جمع التى ايضا لا من لفظه فالذى والتى يشتركان فى الاولى
واللائى الا ان الاولى فى جمع المذكر كثر واللائى بالعكس (وبمعنى الذى وفروعه من المثنى
والجمع والمؤنث من وما واى مضافا الى معرفة لتكون موصولة معرفة والاضافة
اماظاهرة نحو اضرب ايهم فى الدار او مقدرة نحو لقيت اياضربت (قال الكسائى يجب
ان يكون عامل اى مستقبلا وقد نوزع فيه فلم يكن له مستند الا انه قال كذا خلقت يعنى كذا
وضعها الواضع فقال له السائل استحيت لك يا شيخ يعنى ان هذا ايضا متنازع فيه
٦ وقد علل له ابن بازش بان قال اى موضوعه على الابهام والابهام لا يتحقق الا
فى المستقبل الذى لا يدري مقطعه ولا مبدؤه بخلاف الماضى والحال فانهما محصوران
فلما كان الابهام فى المستقبل اكثر منه فى غيره استعملت معه اى الموضوعه على الابهام
وليس بشئ لاختلاف الابهامين ولا تعلق لاحدهما بالآخر (وعند الكوفيين يلزم ايضا
تقديم عامله عليه) وخالفهم البصريون فى الموضعين لعدم الدليل على الدعويين واذا
اريد به المؤنث جاز الحاق التاء به موصولا كان او استفهاما او غيرهما نحو لقيت ايها لقيت
وايها لقيت (قال الاندلسى التانيث فيه شاذ كما شذ فى كلتن وخيرة الناس وشرة الناس
وبعض العرب يثنيها ويجمعها ايضا فى الاستفهام وغيره نحو اياهم اخواك وابوهم
اخوتك وهما اشد من التانيث ويجوز همتا تصرفهما فى باب الاعراب (قوله وذو الطائفة)
الاكثر ان ذو الطائفة لا تصرف نحو جاءنى ذو فعل وذو فعلا وذو فعلوا وذو فعلت
وذو فعلتا وذو فعلن قال ﴿ وبئرى وذو حفرت وذو طويت ﴾ اى التى حفرتها ولا
تعرب ايضا قال ﴿ قول لاهذا المرء ذو جاء ساعيا ﴾ هلم فان المشر فى الفرائض ﴿ ولم
يقل ذى جاء وفى ذو الطائفة اربع لغات اشهرها مامر اعنى عدم تصرفها مع بنائها
والثانية حكاهما الجزولى ذو لمفرد المذكر ومشاه ومجموعه وذات مضمومة لمفرد

المؤنث ومثناه ومجموعه والثالثة حكاهما ايضا وهى كالثانية الا انه يقال لجمع المؤنث ذوات مضمومة فى الاحوال والرابعة حكاهما ابن الدهان وهى تصريفها تصريف ذو بمعنى صاحب مع اعراب جميع متصرفاتها حلا للموصولة على التى بمعنى صاحب وكل هذه اللغات طائية (قوله وذا بعدما الاستفهامية) (اما الكوفيون فيجوزون كون ذوا جميع اسماء الاشارة موصولة بعدما ٧ الاستفهامية كانت او لاستدلالا بقوله تعالى ﴿ ثم انتم هؤلاء تقتلون ﴾ اى انتم الذين وقوله ﴿ عدس مالمعباد عليك اماره نجوت وهذا تحملي طليق ﴾ اى الذى تحمليه وقوله تعالى ﴿ ومالك بينك ﴾ اى مالتى بينك ولم يجوز البصريون ذلك الا فى ذا بشرط كونه بعد ما الاستفهامية اذا لم تكن زائدة فى نحو ماذا صنعت يحتمل كونها زائدة وبمعنى الذى وقولك ماذا الذى صنعت نص فى الزيادة ومثله ذا بعد من الاستفهامية نحو من ذا لقيت و ﴿ من ذا الذى يقرض الله قرضا ﴾ واعتذر البصريون عن الموضع التى استدلت بها الكوفيون بان اسماء الاشارة فيها باقية على اصلها دفعا للاشتراك الذى هو خلاف الاصل (وخالف الاخفش وابن السراج النحاة فى كون المصدريه حرفا وجعلها اسما فهما يقدر ان فى صلتها ضميرا راجعا اليها وما كناية عن المصدر فقوله تعالى ﴿ بمارحبت ﴾ اى بالرحب الذى رحبته وليس بوجه اذا لم يعهد هذا الضمير بارزا فى موضع والاصل عدم الاضمار وسيجئ الكلام عليها فى الحروف المصدريه ﴿ قوله (والعائد المفعول يجوز حذفه) عائد الالف واللام لا يجوز حذفه وان كان مفعولا خفاء موصوليتها والضمير احد دلائل موصوليتها كما مر فى الخلاف مع المازنى ولا يجوز حذف احد العائدين اذا اجتمعا فى الصلة نحو الذى ضربته فى داره زيد اذا يستغنى عن ذلك المحذوف بالباقي فلا يقوم عليه دليل (ثم الضمير اما ان يكون منصوبا او مجرورا او مرفوعا فالمنصوب يحذف بشرطين ان لا يكون منفصلا بعد الا نحو جاءنى الذى ماضربت الاياه واما فى غيره فلا منع كقولك ضيع الزيد ان الذى اعطيتها اى اعطيتها اياه وكذا الذى انا ضارب زيد اى ضارب اياه ويجوز ان يكون المحذوف ههنا مجرورا فى محل النصب كما يجئ اى الذى انا ضاربه والشرط الثانى ان يكون مفعولا نحو الذى ضربت زيد لان الضمير اذن فضلة بخلاف الضمير الذى اتصل بالحرف الناصب فلا يحذف فى نحو الذى انه قائم واما المجرور فيحذف بشرط ان يجر بالاضافة صفة ناصبة له تقديرا نحو الذى انا ضارب زيد اى ضاربه كما تقدم او يجر بحرف جر متعين وانما شرط التعيين لانه لا بد بعد حذف المجرور من حذف الجار ايضا اذ لا يبقى حرف جار بلا مجرور فينبغى ان يتعين حتى لا يلتبس بعد الحذف بغيره كقوله تعالى ﴿ انسجد لما تأمرنا ﴾ اى تأمر نابه اى باكرامه وقوله تعالى ﴿ فاصدع بما تؤمر ﴾ اى تؤمر به اى باظهاره قال ﴿ فقلت لها لا والذى حج حاتم ﴾ اخونك عهدا اننى غير ٢ حول ﴿ اى حج حاتم اليه ويتعين حرف الجر قياسا اذا جر الموصول او مو صوفه بحرف جر مثله فى المعنى وتماثل المتعلقان نحو مررت بالذى مررت اى

٧ او من الاستفهاميتين
اذ لم يكن زائدا كما فى
قوله تعالى من ذا الذى
يقرض الله اى من الذى
وما ذا لذى صنع اى ما
الذى وذا فى الموضعين
زائد اذ بعده موصول
ويجوز ايضا فى نحو من
ذا لقيت وماذا لقيت ان
يكون زائدا وموصولا
كما يجئ واعتذروا عن
المواضع آه نسخة

٢ خوان نسخة

٣ لان الجارين ممتثلان
وكذا الفعلان اللذان
تعلقا بهما وهما مررت
ومررت ممتثلان نسخة

٤ واما خبر ان وحكمه
حكم خبر المبتدأ اي كما
ذكرنا نسخه

مررت به ٣ فالجار ان ممتثلان وكذا ماتعلقا بهما ومثال الموصوف مررت يزيد الذي
مررت وربما يحذف المجرور بحرف وان لم يتعين نحو الذي مررت زيد اي مررت به وان
احتمل مررت معه اوله او نحو ذلك (ومذهب الكسائي في مثله التدرج في الحذف وهو ان
يحذف حرف الجر اوله حتى يتصل الضمير بالفعل فيصير منصوبا فيصح حذفه (ومذهب
سيويه والاختش حذفهما معا وليس حذف حرف الجر قياسا في كل موضع والمجوز له
ههنا استطالة الصلة ومع هذا المجوز فلا بأس بحذفها مع المجرور بهما واما الضمير المرفوع
فلا يحذف الا اذا كان مبتدأ اذ غير ذلك اما خبره وكون الضمير خبر المبتدأ اقل قليل فلا يكون
في الكلام اذن دليل على ان خبر المبتدأ هو المحذوف بل يحمل ذلك على ان المحذوف هو المبتدأ
لكثرة وقوعه ضميرا واما فاعل فلا يجوز حذفه ٤ او خبران واخواتها ولم يثبت حذفه
الا قليلا ولا يكون ذلك ايضا في الاغلب الا اذا كان ظرفا كما يجيء وايضا هو في الاصل خبر
المبتدأ واما اسم ما المجازية فلا يحذف اصلا لضعف عملها ويشترط في المبتدأ المحذوف ان
لا يكون خبره جملة ولا ظرفا ولا جاريا ومجرورا اذ لو كان احدهما لم يعلم بعد الحذف انه
حذف شيء اذا الجملة والظرف يصلحان مع العائد فيهما لكونهما صلة واذا حصل المبتدأ
المشروط فالبصريون قالوا ان كان في صلة اي جاز الحذف بلا شرط اخر نحو قوله تعالى
﴿ ايهم اشد على الرحمن عتيا ﴾ وقوله فسلم على ايهم افضل لحصول الاستطالة في نفس
الموصول بسبب الاضافة وان لم تطل الصلة (وقال الاندلسي لان لها من التمكن ما ليس
لاخواتها فلها ان تصاف وتعرب فتصرف في صلته ايضا بحذف بعضها وان لم تكن في صلة اي
لم تحذف الا بشرط استطالة الصلة كقوله تعالى ﴿ وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله ﴾
طالت الصلة بالعطف عليهما (واما الكوفيون فيجوزون الحذف بلا شذوذ مطلقا في صلة
اي كان او في غيرها مع الاستطالة او بدونها كما قرئ في الشواذ ﴿ على الذي احسن ﴾
بالرفع ويروى ما انا بالذي قائل لك شيئا * واعلم انه اذا كان الموصول او موصوفه خبرا
عن متكلم جاز ان يكون العائد اليه غائبا وهو الاكثر لان المظاهرات كلها غيب نحو انا
الذي قال كذا وجاز ان يكون متكلما جلا على المعنى قال على كرم الله وجهه (انا الذي
ممتني امي حيدره) (قال المازني لو لم اسمعه لم اجوزه وكذا اذا كان الموصول او موصوفه
خبرا عن مخاطب نحو انت الرجل الذي قال كذا وهو الاكثر او قلت كذا
جلا على المعنى هذا كله اذا لم يكن التشبيه امامه فليس الا الغيبة كقولك انا حاتم الذي
وهب المسائين اي مثل حاتم وان كان ضمير ان جازلك في غير التشبيه حل احدهما على
اللفظ والاخر على المعنى نحو انا الذي قلت كذا وضرب زيدا وانت الرجل الذي قال
كذا وضربت عمرا وان كان الموصول او موصوفه مخبرا عنه بالتكلم او بالمخاطب لم يجز
الجل على المعنى فلا يجوز الذي ضربت انا والذي ضربت انت اذ لا فائدة اذن في الاخبار
لانك اذا قلت الذي ضربت فقد علم المخاطب ان الضارب هو المتكلم فيبقى الاخبار

بانا لغوا وكذا قولك الذى قلت انت فظهر بهذا ان قوله القاتلى انت اناليس بوجهه والوجه
ان يقال القاتله انت انا * واعلم ان حذف الضمير في المعطوفة على الصلة احسن من حذفه
من المعطوف عليها نحو هذا الذى ضربته وقتلت فلها حسن حذف الضمير في المعطوفة
على الجملة التى هى خبر المبتدأ نحو زيد ضربته وقتلت وان قبح حذفه من المعطوف عليها
* قوله (واذا اخبرت بالذى صدرتها وجعلت موضع الخبر عنه ضميراتها واخرته خبرا
فاذا اخبرت عن زيد من ضربت زيدا قلت الذى ضربته زيد وكذلك الالف واللام في الجملة
الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول فان تعذر امر منها تعذر الاخبار ومن ثم
امتنع في ضمير الشأن والموصوف والصفة والمصدر العامل والحال والضمير المستحق لغيرها
والاسم المشتمل عليه) هذا باب تسميته النحاة باب الاخبار بالذى او بالالف واللام ومقصودهم
من وضع هذا الباب تمرين المتعلم فيما تعلمه في بعض ابواب النحو من المسائل وتذكيره اياها
كما تذكروا مثلا بمعرفة ان الحال والتمييز لا يخبر عنهما انه يجب تنكيرهما ومعرفة ان الجور وبحتى
وكاف التشبيه لا يخبر عنهما انهما لا يقعان مضميرين ومعرفة ان ضمير الشأن لا يخبر عنه انه يجب
تصدره لغرض الاتهام قبل التفسير فنقول معنى قولهم اخبر عن (ا) الذى في ضمن الجملة الفلانية
(بب) الموصول اى صغ من هذه الجملة جملة اخرى اسمية واخبر في الثانية (با) اى عن
ذات متصفة بما تصف به (ا) في الاولى معبرا عن تلك الذات (بب) الموصول ولا تغير
الاولى عن وضعها الا قدر ويفيد هذا الاخبار المذكور فلا بد اذن ان تجعل في الثانية
(ب) مبتدأ مصدر ا لان المسؤل منك ان تخبر عن تلك الذات اى (ب) والخبر عنه
في الاسمية مبتدأ والمبتدأ مرتبه الصدر ولا بد ان تجعل مكان (ا) ضميرا راجعا الى
(ب) لان المسؤل ان تصف (ب) بالوصف الذى كان (لا) بلا تغيير شئ من الجملة الاولى
ولم يمكن ان يكون (ب) مكان (ا) لتصدر (ب) فان (ب) مبتدأ فلا بد ان يكون نائبه وهو
الضمير العائد اليه مكان (ا) ولا بد ان تؤخر (ا) في الجملة الثانية خبرا لان المسؤل ان
تخبر عن (ب) (با) ورتبة الخبر عن الموصول بعد تمام الموصول بصلته فعلى هذا لم تخبر
عن (ا) (بب) الموصول بل اخبرت عن (ب) الموصول (با) الا انك لما اخبرت عن (ب)
(با) والمبتدأ في المعنى هو الخبر اى يطلق على ما يطلق عليه فاذا اخبرت عن (ب) فقد
اخبرت عما يطلق عليه (ا) فكانك اخبرت عن (ا) وانما ذكرت الخبر عنه باسم (ا) دون
(ب) لان (ا) هو المذكور في الجملة الاولى التى هى المصوغة المفروغ منها المعلوم اجزاؤها
دون (ب) (فا) هو المشهور قبل صوغ الثانية واما قولك في السؤال (بب) الموصول
فليس معناه اجعل (ب) مخبرا به بل الباء فيه للاستعانة كما في قولك كتبت بالقلم اذ المعنى اخبر
الاخبار المذكور بان تجعل (ب) الموصول مبتدأ ومثال ذلك ان يقول العالم للتعلم ليدربه
او ليخبر به اخبر عن زيدا في قولك ضربت زيدا بالذى فالمعنى اجعل الذى مبتدأ خبره زيد
واجعل تلك الجملة الاولى وهى ضربت زيدا صلة للذى بلا تغيير شئ منها الا ان تجعل
مكان زيدا ضميرا عائدا الى الذى وتؤخر زيدا خبرا عن الذى فتقول للذى ضربته زيد

فالفرق بين الجملة الاولى والثانية انك اذا قلت ضربت زيدا فربما تخاطب به من لا يعرف ان لك مضروبا في الدنيا وربما تخاطب به من يعرف شخصا بمضروبك لكنه لا يعرف انه زيد واما قولك الذي ضربته زيد فلا تخاطب به الا على الوجه الثاني اى تخاطب من يعرف ان لك مضروبا لان مضمون الصلة يجب ان يكون معلوما للمخاطب كما ذكرنا ولكن لا يعرف انه زيد اذ لو عرو، ذلك لوقع الاخبار عنه بانه زيد ضايعا فالجملة الثانية نص في المحتمل الثاني للجملة الاولى (قوله صدرتها) اى جعلت الذى فى الصدر مبتداً (قوله واخرته خبرا) خبر انصب على الحال او ضمن اخرته معنى جعلته اى جعلته خبرا متأخرا (قوله وكذلك الالف واللام فى الجملة الفعلية) لا تخبر بالالف واللام الا عن اسم فى الجملة الفعلية خاصة (قوله ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول منها) قد ذكرنا ان صلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول وذلك لانه يمكن ان يسبب من الجملة الفعلية اسم فاعل مع فاعله اذا كان الفعل مبنيًا للفاعل اذ معنى اسم الفاعل مناسب لمعنى فعل ويفعل نحو زيد ضارب اى ضرب او يضرب او اسم مفعول مع مرفوعه اذا كان الفعل مبنيًا للمفعول اذ معنى اسم المفعول مناسب لمعنى فعل ويفعل نحو زيد مضروب اى ضرب او يضرب وليس شئ من اسم الفاعل والمفعول مع مرفوعهما بمعنى الجملة الاسمية حتى يسبب منها احدهما مع المرفوع بلى هما مع مرفوعيهما جلتان اسميتان فى نحو اضارب الزيدان واما مضروب البكران لكن فى اولهما حرفان يمنعان من وقوعهما صلة للام كما سيجى بعيد ويجب ان يكون الفعل الذى يسبب منه صلة الالف واللام متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس وجبذا وعسى وليس لا يجى منه اسم فاعل ولا مفعول فلا يخبر باللام عن زيد فى نحو ليس زيد منطلقا ويجب ان لا يكون فى اول ذلك الفعل وحرف لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناها كالسين وسوف وحرف النفي وحرف الاستفهام (قوله فان تعذر امر منها) اى امر من الامور الثلاثة وهى تصدير الموصول ووضع عائد اليه مقام ذلك الاسم وتأخير ذلك الاسم خبرا (فبالشرط الاول وهو تصدير الموصول يتعذر الاخبار عن كل اسم فى الجملة الانشائية والطلبية لان الصلة كما تقدم لا تكون الاخبارية) ويتعذر ايضا عند الكوفيين الاخبار بالذى عن اسم فى جملة مصدرة بالذى لانهم يابون دخول الموصول على الموصول اذا اتفقا لفظا اما قوله * من النفر اللاتى الذين اذا هم * بهاب الثام حلقة الباب قعقعوا * فيروونه من النفر الشم الذين والاولى تجويز الرواية الاولى لانها من باب التكرير اللفظى كما انه قال من النفر اللاتى فان تغايرا نحو الذى من فعل كان اسهل عندهم (قال ابن السراج دخول الموصول على الموصول لم يجى فى كلامهم وانما وضعه النحاة رياضة للمتعلمين وتدرى بالهم نحو الذى الذى فى داره عمرو زيد فقولك فى داره صلة الذى الاخير وعائده مستتر فى الظرف وعمرو خبر الذى الاخير والذى الاخير مع صلته وخبره صلة الذى الاول وعائده الاول الهاء المجرور فى داره وزيد خبر الذى الاول كانت قلت الذى ساكن داره عمرو زيد وتقول الذى التى اللذان ابواهما قاعد ان لديها

كريمان عزيزه عنده حسن تبديء بالموصول الاخير فتوفيه حقه من الصلة والعائد والخبر لاستغنائه بما في حيزه عما قبله واحتياج كل ما قبله اليه لكونه من صلته فتقول ابواهما قاعد ان صلة اللذان وعائده الضمير المجرور في ابواهما وخبره كريمان وهذه الجملة اعني اللذان مع صلته وخبره صلة التي والعائد الى التي من صلته الضمير المجرور في لدبها فالتى مبتدأ مع صلته المذكورة وعزيزه عنده خبره والجملة اعني التي مع صلته وخبره صلة الذي والعائد من الصلة اليه الهاء المجرور في عنده والذي مع صلته المذكورة مبتدأ خبره حسن وهكذا العمل ان زادت الموصولات ولا تقف على حذف حذر الغلط واعط كل موصول حقه (وبالشرط الثاني وهو وضع الضمير العائد الى الموصول مقام الخبر عنه يخرج الفعل والجملة والجار والمجرور ٧ والظرف اذا تضمن هذه الاشياء ويخرج كل اسم لازم التذكير كالمجرور بكم واسم لا التبرئة وخبرها والحال والتمييز المنصوب وكنكرة تفيد ما لا يستفاد من المعارف كالتفخيم في زيد اياما رجل والاستغراق في نحو كل رجل وافضل رجل وما من رجل وكذا كل اسم يلزمه النسب في نحو لا احد ٨ ولا عريب ولا كتيع ويخرج ايضا كل اسم جاز تعريفه لكن يلزم اظهاره كفاعل حبذا والمعارف السادة مسد الحال كالعراك ووحدته وجهده وسائر ما ذكرنا في باب الحال لانها بلفظها تدل على لفظ الحال والاضمار يزيله والمصدر العامل اذا لا يجوز نحو مروري يزيد حسن وهو بعمر وقبح لان لفظ المصدر مراعى في العمل اذ هو من جهة التركيب اللفظي يشابه الفعل فيعمل والاضمار يزيل اللفظ وكذا كل صفة عاملة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة العاملة في الظاهر واما الاخبار عن قائم في زيد قائم فانما يجوز اذا لم تعمله في الضمير المستكن نظرا الى كونه في الاصل اسما مستغنيا عن الفاعل (وعند المازني يجوز الاخبار عن المصدر المحذوف عامله نحو انما انت سيرا) وعند ابن السراج لا يجوز لان الفعل انما حذف لدلالة لفظ المصدر عليه (واجاز المازني على قبح الاخبار عن ضربا بمعنى ضربت وضربا ومنعه غيره اذ صورته صورة المفرد فلا يصلح لكونه صلة ويقبح الاخبار عن المصدر الذي للتأكيده لعري الاخبار عن فائدة معتبرة والمفعول له اذ يشترط فيه لفظ المصدر وكالمجرور بالكاف وواو القسم وتائه وحتى ومنذ ومنذوكذا المرفوع بعدهما اذ شرطه لفظ الزمان وكتييز الاعداد المجرور فان المحققين استقبحوا الاخبار عنه لوجوب كون المفسر صريحا في تعيين الجنس والاضمار يخل بذلك (وبعضهم جوزه نحو الذي هذا مائه الدرهم والمقادير المبهمة المفسرة بما بعدها نحو را قود خلا وعشرون درهما فان الفاظها معتبرة والمضاف دون المضاف اليه اذا تضمن لا يضاف والموصوف بدون الصفة كالصفة بدون الصفة والموصوف قال لان بدون صلته وكصلة اللام دون الموصول اذ لفظهما شرط (واما البديل والمبديل منه فبعضهم لا يجيز الاخبار عن احدهما وحده بل عنهما معا كالصفة والموصوف قال لان البديل مبين كالصفة فلا يفرد من المبدل منه وايضا تخلو الصلة من العائد في نحو جاءني زيد ابوك ان اخبر عن البديل عند من يجعل البديل في حكم تكرير العامل (وبعضهم

٧ والحرف نسخه

٨ قوله (ولا عريب ولا كتيع) اي احد

اجاز الاخبار عن كل واحد منهما فالاول تقول في مررت برجل زيد مخبرا عنهما الذي مررت به رجل زيد والثاني تقول مخبرا عن المبدل منه الذي مررت به زيد رجل ومخبرا عن البديل الذي مررت برجل به زيد باعادة الجار لان المجرور لا منفصل له ويجوز ان يقول برجل هو واضعا للرفع مقام المجرور (والمجوزون اختلفوا في بدل البعض والاشتمال فاجازه الاخفش اذا ضمير نفس مابعد ومنعه الزيادة اذا ضمير لا يدل على البعض والاشتمال قبل ان يذكر خبر الموصول وخبر عسى واخواتها وكالفاظ التأكيد في الاشهر اذ تلك الالفاظ معتبرة في افادة التأكيد وايضا يبقى خبر الموصول تأكيذا بلا مؤكد وكعطف البيان دون المعطوف وكالمضاف اليه ٢ من الكنى والاعلام للاناسي وغيرها كابي القاسم او امرئ القيس وابن آوى وابن عرس وابن قرة وابن مقرض وام حنين وسام ابرص اذا لمضاف اليه في مثلها صار بالعلمية كبعض حروف الكلمة وكذا قرح في قوس قزح وكل جزء من جزئي المركب نحو بيت بيت وخمسة عشر وبعلك وكذا ومنذ فانهما لا يضمرا ان وكذا كل ظاهر قام مقام المضمير في نحو الحاقة ما الحاقة وقوله * لا ارى الموت يسبق الموت شئ * مما اظهره يفيد التفخيم (ومنع بعضهم الاخبار عن خبر كان والاصل جوازه لانه كخبر المبتدأ ويخرج ايضا ما جاز اضماره لكن الضمير لا يعود الى ما تقدم من الموصول كالمجرور برب وفاعل نعم وبئس واخواتهما فان هذه الضمائر لا تجيء الا بمهمة مميزة بما بعدها وكذا كل ضمير مستحق لغيره اى استحقه غير الموصول كالضمير في زيد ضربته وفي زيد ضرب وفي زيد قائم اذا المبتدأ استحق الضمير من هذه الاخبار فلو قلت الذي زيد ضربته هو فان بقي الضمير كما كان راجعا الى زيد لم يجوز لانا قلنا يجب ان يقوم مقام الخبر عنه ضمير عائد الى الموصول وايضا تبقى الصلة خالية من عائد الى الموصول وقولك هو في الاخير ليس في الصلة بل هو خبر الموصول وان جعلناه عائدا الى الذي بقي خبر المبتدأ وهو جملة خاليا من عائد الى المبتدأ وقولك هو في الاخير ليس في خبر خبر زيد (قوله والاسم المشتمل عليه) اى الاسم الذي احد جزئية ضمير مستحق لغير الموصول كغلامه في زيد ضربت غلامه فان المضاف مع المضاف اليه اعنى لفظ غلامه مشتمل على الهاء الذي استحقه المبتدأ (قوله عليه) اى على الضمير المستحق لغيره قبل وان استغنى بضمير جاز الاخبار عن ضمير اخر وان رجع الى ذلك المبتدأ وذلك كما في نحو زيد ضاربه اخوه جاز لك الاخبار عن اى ضمير شئت منهما (وقال الاندلسي لا يجوز ذلك لالعدم رجوع عائد من الصلة الى الموصول بل لعدم فائدة في الخبر لم يفدها المبتدأ لان في قولك الذي زيد ضاربه اخوه هو لفظ هو يرجع الى زيد لانه ضميره وقد اضر وزيد مذكور في الصدر فلا يكون في ذكر ضميره فائدة وليس ما قال بشئ لان ذكر زيد في الصدر لا يجعل المبتدأ الذي هو الموصول نصافي زيد حتى يخلوا الاخبار بزيد عنه من الفائدة بيان ذلك انك ان اخبرت عن هاء ضاربه يكون المعنى الذي ضاربه اخو زيد زيد فقد عرفنا بالمبتدأ ان ههنا شخصا هو مضروب اخي زيد فيجوز ان يكون ذلك الشخص زيد او غيره فقولك اذن في الخبر زيد فيه فائدة مجددة وهى ان زيدا

٢ من الاعلام والكنى
للو حوش واحشاش
الارض وغيرها نسخة

مضروب أخيه دون عمرو وغيره وكذا ان اخبرت عن هاء اخوه يكون المعنى الذى ضارب زيد اخوه زيد مضمون الصلة الذى يجب ان يكون معلوما للمخاطب ان ههنا شخصا اخوه ضارب زيد فيستفيد من الخبر ان ذلك الشخص نفس زيد (وقال صاحب المعنى لا يجوز الاخبار عن احد الضميرين لان عودهما على المبتدأ سابق على استحقاق الموصول لهما ويتوقف المبتدأ على ارتباطهما به كارتباط الضمير الواحد وليس ايضا بشئ اذ لا يلزم بقاء ما عاد اليه الضمير المخبر عنه بعد الاخبار على حاله قبل بدليل صحة الاخبار عن تاء ضربت ونحوه ولا يتوقف المبتدأ على ارتباط الضميرين به بل يكتفى باحدهما فنقول الاولى جواز الاخبار عن كل واحد من الضميرين اذ لا مانع وكذا يجوز الاخبار عن ضمير عائد الى ما تقدم ان استغنى ذلك المتقدم عن ذلك الضمير بان يكون الضمير في جملة ثانية بعد ذكر المفسر في جملة اولى لاتعلق لها بالثانية كما تقول زيد اخوك ثم تقول قد ضربته فيصح الاخبار عن هاء ضربته (وبالشرط الثالث وهو تأخير المخبر عنه خبرا يخرج كل مالا يصح تأخيره كضمير الشأن اذ لو اخرته لم يحصل الابهام قبل التفسير وهو الغرض في الاتيان به كإمرو وكذا كل مبهم مفسر بما بعده للتفخيم كضمير نعم وبئس ورب ويخرج كل اسم فيه معنى الشرط والاستفهام كمن وماواهم وكذا كم الخبرية وكأئن لتصدرهما لما فيهما من معنى الانشاء ويخرج ايضا كل مالا يجوز رفعه كالظروف غير المتمكنة نحو عند وسوى وذات مرة وبعيدات بين وكذا سخر وعشا ومساء معينات وكذا المصادر اللازمة نصبها كسبحان وليك ونحوهما قالوا وان اخبرت عن ظرف متمكن جئت في ضميره بنى كما اذا اخبرت عن يوم الجمعة في قولك سرت يوم الجمعة فنقول الذى سرت فيه يوم الجمعة الا ان يكون الظرف متوسعا فيه وهذا القول منهم مبنى على ان الضمير لا يكون ظرفا وقد قلنا ما عليه في باب المفعول فيه ولا يمنع على ما قالوا الاخبار عن المفعول له نحو الذى ضربت له تأديب هذا والضمير القائم مقام المخبر عنه ان كان المخبر عنه مجرورا فهو بارز متصل وان كان مرفوعا فضميره اما مستتر كما اذا اخبرت عن زيد من جاء زيد واما بارز متصل كما اذا اخبرت عن الزيد ان في ضرب الزيد ان واما منفصل كما اذا اخبرت عن زيد في ما جاءني الزيد ويفصل ايضا المرفوع المتصل الذى كان في الجملة قبل الاخبار متصلا اذا اخبرت بالالف واللام وجرى صلتها على غير من هي له كما اذا اخبرت عن زيد في ضربت زيدا باللام فانك تقول الضاربه انا زيد هذا عند النحاة وقد تقدم في باب المضمرات ان المنفصل في مثله تأكيد للمستتر لافاعل وقد عرفت مواضع كل واحد من هذه الثلاثة في باب المضمر اعني المستتر والبارز المتصل والبارز المنفصل فارجع اليه وان كان منصوبا فضميره اما بارز متصل كما اذا اخبرت عن زيدا في ضربت زيدا او منفصل كما اذا اخبرت عن زيد في ما ضربت الا زيدا كما عرفت من مواقع المتصل والمنفصل واذا اخبرت عن اى ضمير كان فلا بد من تأخيره مرفوعا منفصلا لانه خبر المبتدأ * ثم اعلم انك اذا اخبرت عن ضمير المتكلم والمخاطب فلا بد ان يكون الضمير القائم مقامه غائبا

لرجوعه الى الموصول وهو غائب كما اذا خبرت عن احد ضميري ضربتك ولا يجوز
الحمل على المعنى كافي ﴿ انا الذي سمتني امي حيدرة ﴾ لعدم الفائدة فلا تقول في الاخبار
عن تاء ضربتك الذي ضربتك انا ولا في الاخبار عن الكاف الذي ضربتك انت
فليس اذن قوله ﴿ القاتلي انت انا ﴾ صحيح الاخبار عن الكاف على ما تقدم الاشارة
اليه (واما اختاروا الاخبار بالذي دون من وما وى وسائر الموصولات لانه ام الباب
وهو اكثر استعمالا ولا يكون الموصولا (واما الاخبار بالالف واللام فاختاروه ايضا
لكثرة التغير معه بسبب الفعل اسم فاعل او مفعول وابرار الضمير كافي نحو الضارب
انا زيد في ضربت زيدا حتى يحصل الدربة فيها كثر (ولذا ذكر حكم الاخبار في باب
التنازع فان فيه بعض الاشكال فنقول الاولى في باب التنازع ان لا يغير الترتيب وبراى
ترتيب التنازعين على حالهما ما يمكن لما مر في بيان حقيقة الاخبار من انك لا تغير الجملة
المتضمنة للمخبر عنه الا اذا اضطررت اليه فاذا وجه العاملان من جهة الفاعلية واعمل
الثاني نحو ضرب واكرم زيد قلت مخبرا بالذي عن التنازع فيه الذي ضرب واكرم
زيد قام مقام زيد ضمير فاستتر في اكرم والضمير في ضرب ايضا يرجع الى الذي وقد
كان قبل راجعا الى زيد اذ لم يمكن ههنا تنازع الفعلين في الضمير القائم مقام المخبر عنه كما
كان في المخبر عنه لما ذكرنا في باب التنازع انه لا تنازع في الضمير المتصل وتقول بالالف
واللام عند الروماني وابن السراج وجاعة من التأخرين الضارب واكرم زيد عطفت
الفعل الصريح وهو اكرم على ضارب لانه ايضا فعل لكن في صورة الاسم على
ما قدمنا (والاخفش يدخل اللام في مثله على الفعلين ويأتى بالمخبر عنه في الاخير خبرا
عن الموصولين فيقول الضارب والمكرم زيد كما يقول العاقل والمكرم زيد وكأنه
في الاصل من باب عطف الصفة على الصفة لان العاقل موصوفه مقدر فهو مثل
قوله ﴿ الى الملك القرم وابن الهمام ﴾ وليث الكتبية في المزدحم ﴿ وعزى الروماني
الى المازني وليس في كتابه انه يجعل الكلام جملتين اسميتين كما كان في الاصل فعليتين
لان المبتدأ والخبر نظيرا للفعل والفاعل (فنقول في مسئلتنا عند اعمال الثاني الضارب
هو والمكرم زيد واول المذاهب اولى لانه اقل تغييرا ثم الثاني اولى من الثالث لمثل ذلك
وما ذكر من قصد التشاكل بالاتيان بالاسميتين في الفرع مكان الفعليتين في الاصل فيما
لا يرجح به على المذهب الاول اذ عطف الفعلية على الفعلية فيه باق في الحقيقة مع قلة
التغيير (واما ابو الحسن فله ان يقول الجملتان في الاصل صارتا كالواحدة ٤ من حيث كون
التنازع فيه بجزء كل واحدة منهما فهو الرابط بينهما وان اعلمت الاول في مسئلتنا قلت
ايضا في الاخبار بالذي الذي ضرب واكرم زيد جعلت مقام زيد ضميرا فاستتر
في ضرب لان الفرض انه فاعله وكذا في الاخبار بالالف واللام نحو الضارب واكرم
زيد (وعند الاخفش الضارب والمكرم زيد وقياس قول المازني الضارب والمكرم
هو زيد لتكون الاسمية معطوفة على الاسمية بين جزئي المعطوف عليهما كما كان في الاصل
الفعلية معطوفة على الفعلية بين جزئها واذا وجه العاملان من جهة المفعولية واعمل

٤ من حيث لم تستغن
احديهما عن الاخرى
لاجل التنازع بينهما
نسخه

الثاني نحو ضربت واكرمت زيدا قلت مخبرا عن التاء الاولى بالذى الذى ضربت واكرمت زيدا انا وانما جعلت تاء اكرمت ايضا ضمير غائب وان كان المخبر عنه هو التاء في الجملة الاولى فقط لان الثانية عطف على الاولى فلا بد فيها ايضا من ضمير راجع الى الموصول وقد تقدم ان الموصول اذا كان مبتدأ وهو متكلم او مخاطب من حيث المعنى لم يجوز حمل الضمير على المعنى فلا يقال الذى ذهبت انا لعدم فائدة الاخبار والتنازع ههنا باق على حاله لجواز انتصاب زيدا بضرب وقولك اكرمت وان فصل بين بعض الصلة وبعض الا انه ليس باجنبي كما يحكى في هذا الباب وتقول مخبرا باللام الضارب واكرمت زيدا انا (وعند الاخفش الضارب والمكرم زيدا انا والتنازع غير باق لان زيدا لا يجوز انتصابه بضارب اذ لا يعطف على الموصول مع بقاء بعض الصلة (وقياس قول المازني الضارب انا والمكرم زيدا انا وكذا تخبر عن تاء اكرمت بالذى وبالالف واللام سواء على المذهب الثلاثة وتقول في الاخبار عن زيد بالذى الذى ضربت واكرمته زيد وبالالف واللام الضاربه انا واكرمته زيد ابرزت ضمير المفعول في الضاربه وان كان محذوفا في الاصل لان ضمير الف واللام لا يحذف كما ذكرنا وبرزت انا جرى الصفة على غير من هي له وبعض المتقدمين يحذف ضمير اللام في مثله نظرا الى الاصل (وتقول على مذهب الاخفش الضاربه انا والمكرم انا زيد وعند المازني الضارب انا على انه مبتدأ وخبر والمكرم انا زيد جملة معطوفة على اخرى وتقول في هذه المسئلة اذا عمل الاول نحو ضربت واكرمته زيدا بابرز الهاء في اكرمته على المختار كما مر في باب التنازع مخبرا عن التاء الاول بالذى الذى ضرب واكرمه زيدا انا وبالالف واللام الضارب واكرمه زيدا انا والتنازع باق في الموضعين (وعند الاخفش عند الضارب زيدا والمكرم انا قدمت زيد الى جنب عامله اذ لا يعطف على الموصول مع بقاء بعض صلتته (وعند المازني الضارب زيدا انا والمكرم انا والتنازع عن تاء اكرمت كالاخبار عن تاء ضربت سواء عند كلهم (واما الاخبار عن زيد بالذى فنقول فيه الذى ضربته واكرمته زيد تصل الضمير القائم مقام زيد بعامله لعدم ما يوجب انفصاله وكذا بالالف واللام الضاربه انا واكرمته زيدا الهاء في الضاربه وهو الضمير القائم مقام زيد وبرزت انا جرى الصفة على غير صاحبها وعند الاخفش الضاربه انا والمكرم انا زيد وعند المازني الضاربه انا والمكرم انا هو زيد وزيد خبر للضاربه لانه كان في الاصل مفعول ضربت والجملة المعطوفة اعني المكرم انا هو متوسطة بين جزئي المعطوف عليها وتقول في ضربني وضربت زيدا عند اعمال الثاني مخبرا عن الياء والتاء بالذى الذى ضربته وضرب زيدا انا لا تقول ضربني ٩ ولا ضربت لأمرو والتنازع باق على حاله (وتقول في التثنية على مذهب البصريين الذى ضرباه وضرب الزيدان انا (وعند الكسائي الذى ضربته وضرب الزيدان انا يحذف الفاعل وتقول بالالف واللام الضاربه هو وضرب زيدا انا ابرزت هو جرى الصفة على غير صاحبها والتنازع باق (وعلى مذهب الاخفش الضاربه هو والضارب زيدا انا والاولى ان يقال الضاربه زيد لان الاضمار قبل الذكر

٩ وضربت زيدا عند
اعمال الثاني مخبرا عن الياء
والتاء بالذى الذى ضربته
وضرب زيدا انا ولا تقول
ضربني ولا ضربت كما مر
نهجه

٣ قوله (وعند المازني
الضاربتى والضاربها انا
هند) انا خبر الضاربها
وهند خبر الضاربتى
قوله (الضاربتى هند انا)
انا فاعل بارزو وهند خبر
عنهما

٦ قوله عند الاخفش
الضارب والضاربتى هند
اناه (لم يظهر لنا خير انا
هنا فائدة و الظاهر
تقديمه كقدمه في الاخبار
عن الياء فان نظر الى
ان الاصل قد وجد فيه
بعد الجملة الثانية ما هو من
تمه الاولى في المعنى وجب
ان يراعى ذلك مطلقا في
جميع الصور سواء عمل
الثاني او الاول الا ان
يكون هناك مانع عن تلك
الرعاية

٧ وحذف مفعول الضارب
مراعاة للاصل نسخه
٨ قوله مخبرا عن الياء آه
نحو ضربت واكرمت
زيدا على اعمال الثاني
(قوله وعند الاخفش)
وفي تأخير انا ههنا مراعاة
لحال الاصل حيث وقع
فيه بعض متعلقات الجملة
الاولى متأخرا عن الثانية
وفي الاخبار عن التاء قدم
انا على حاله لثلا يشبه
بالتأكيد لو اخر ٩ قوله والضاربتى هي هند وهي خبر الضاربتى

انما جاز في الاصل لكونه من باب التنازع مع مخالفة الكسائي فيه ايضا وليس بقياس في جميع
المواضع (وعند المازني في الاخبار عن الياء الضاربه هو انا والضارب زيد انا والاولى
ان يقال الضاربه زيد انا لما ذكرنا وفي الاخبار عن التاء الضاربتى هو مبتدأ وخبر والضارب
زيد انا والاولى الضاربتى زيد لما مروا عن اخبرت عن زيد بالذى قلت الذي ضربني
وضاربتى زيد لا يمكن بقاء التنازع اذ لا تنازع في ضمير متصل كما مروا بالالف واللام الضاربتى
وضاربتى زيد (وعند الاخفش الضاربتى والضارب انا زيد بابرز انا جرى ضاربه على
غير من هوله (وعند المازني الضاربتى هو والاولى الضاربتى زيد والضارب انا زيد وان
اعملت الاول والمختار ضربتني وضاربتى هند باظهار ضمير المفعول كما مر في باب التنازع
قلت في الاخبار عن الياء والتاء بالذى الذي ضربته وضاربتى هند انا والتنازع باق
وبالالف واللام الضاربتى وضاربتى هند انا وهند فاعل ضاربتى (وعند الاخفش
الضاربتى هند والضاربها انا قدمت هند الى جنب عامله لثلا يفصل بين بعض الصلة
وبعض بالاجنبى (وعند المازني الضاربتى هند انا والضاربها انا وفي الاخبار عن هند
بالتى التى ضربتني وضاربتى هند وبالالف واللام الضاربتى وضاربتى هند (وعند
الاخفش الضاربتى والضاربها انا هند (٣ وعند المازني الضاربتى والضاربها انا هند
وتقول مخبرا عن التاء او الياء في ضربت وضاربتى هند بالذى عند اعمال الثاني الذي
ضرب وضاربتى هند انا ولا يجوز ضربتني لما تقدم وبالالف واللام الضارب وضاربتى
هند انا ٦ وعند الاخفش الضارب والضاربتى هند انا ويقول المازني مخبرا عن التاء الضارب
والضاربتى هند انا والضارب مبتدأ وانا خبره ٧ وعن الياء الضارب انا والضاربتى
هند انا وان اخبرت عن هند قلت التى ضربت وضاربتى هند والضاربها انا وضاربتى
هند اظهرت المفعول في ضاربها لان عائد اللام الموصولة لا يحذف وبعض المتقدمين
يحذفه مراعاة للاصل وبرزت انا لجرى الصفة على غير صاحبها (وعند الاخفش
الضاربها انا والضاربتى هند (وعند المازني الضارب انا على انه مبتدأ وخبر والضاربتى
هند وان اعملت الاول قلت مخبرا بالذى عن التاء والياء الذي ضرب وضاربتى هند انا
وبالالف واللام الضارب وضاربتى هند انا والتنازع باق فيهما (وعند الاخفش
الضارب هند والضاربتى هي انا بتقديم هند الى جنب عامله لما مر (ويقول المازني ٨ مخبرا
عن التاء الضارب هند والضاربتى هي انا وانا خبرا لضارب وعن الياء الضارب هند انا
والضاربتى هي انا وتقول مخبرا عن هند بالتى التى ضربتها وضاربتى هند وباللام الضاربها
انا وضاربتى هند (وعند الاخفش الضاربها انا والضاربتى هند (وعند المازني الضاربها
انا والضاربتى هي هند وهند خبر الضاربها وتقول في اعطيت واعطاني زيد درهما مخبرا
عن التاء والياء بالذى الذى اعطى واعطاء زيد درهما انا وباللام المعطى واعطاء زيد درهما
انا والتنازع باق في الصورتين (وعند الاخفش المعطى والمعطيه زيد درهما انا واما المازني
فانه يرد في مثله كل ما حذف منه فيرد مفعولى الاول نحو المعطى زيد درهما والمعطيه هو
اياها انا وليس بوجه لمخالفته الاصل في الفعل الاول برد مفعولى وفي الثاني باقامة الضميرين

مقام معموليه الظاهرين بلا ضرورة ولو سلك في هذا الباب سبيله في المتعدى الى واحد
اعني جعل الكلام جلتين لقال المعطى زيدا درهما انا والمعطيه هواياه انا وان اخبرت
عن زيد قلت الذي اعطيت واعطاني درهما زيد والمعطيه انا واعطاني درهما زيد
باراز عائد اللام وبعض المتقدمين يجوز حذفه لمطابقة الاصل كما مر وباراز انا يجري
الصفة على غير صاحبها وعند الاخفش المعطيه انا والمعطى بالاضافة او المعطى
اي اى كائين في المضمرات درهما زيد ويجوز المعطى انا مراعاة للاصل والمازني يقول
من اظهر الضمير في المعطيه اظهر المفعول الثاني وليس بوجه لان ابراز الضمير لاجل
اللام فانه لا يحذف عاينه كما مر وليس اعطى من افعال القلوب حتى يلزم ذكر الثاني بذكر
الاول فان رددنا مفعولى الاول كما هو مذهب المازني قلنا المعطيه انا درهما والمعطيه
او المعطى اياه زيد كما ذكرنا في باب المضمرات في نحو ضربني اياك وضربك ولو قلت
المعطيه انا اياه والمعطى درهما زيد على ان يكون اياه عائدا الى درهما لا ضمرت المفعول
قبل الذ كر في غير باب التنازع وهذا لا يجوز في باب التنازع كما مر وان اخبرت عن درهم
قلت الذي اعطيت واعطانيه زيد درهم وصلت الضمير اذ لا موجب للفصل وباللام
المعطيه انا واعطانيه زيد درهم وعند الاخفش المعطيه انا والمعطيه انا والمعطى انا يحذف الضمير
والمعطيه او المعطى اياه زيد درهم كضربك وضربني اياك والمازني يرد المحذوف
نحو المعطيه انا زيد او المعطيه او المعطى اياه هو درهم وتقول في ظننت وظنني زيدا حاك
مخبرا عن التاء او الياء بالذي الذي ظن وظه زيد اياك انا وباللام الظان وظنه زيدا حاك
انا يحذف مفعولى الاول كما كان في الاصل وعند الاخفش الظان والظانه زيد اياك
انا (والمازني لو جعله جلتين ورد المحذوف قال الظان زيدا اياك انا والظانه هو اياه
انا فالتصل ضمير اللام والمنفصل ضمير اياك وهو ضمير زيد ابرزته لجرى الصفة على
غير صاحبها وان اخبرت عن زيد قلت الذي ظننت وظنني اياك زيد والظانه انا اياك
وظنني اياه او ظنني زيد نحو خلتك وخلتك اياه على ماضى في المضمرات اظهرت ضمير
المفعول في الظانه لكونه ضمير اللام فلا يحذف وبعضهم يحذفه مراعاة للاصل واظهرت
ثاني مفعولى الظانه لان افعال القلوب يجب في الاغلب بذكر احد مفعوليهما ذكر الآخر
وابرزت انا لجرى الصفة على غير صاحبها (وعند الاخفش الظانه انا اياك والظانه
او الظاني اياه زيد وان اخبرت عن اياك قلت الذي ظننت وظنني زيد او ظنني اياه اخوك
والظان انا زيد اياه وظنني او ظنني اياه اخوك واجار بعضهم الظانه انا زيدا والاولى
انه لا يجوز ذلك لما ذكرنا في باب الضمائر ان ثاني المفعولين يجب انفصاله عند الالتباس
باولهما (وعند الاخفش الظان انا زيدا اياه والظاني هواياه اخوك او الظانه هو اخوك
كما مر في خلتك وضربك وباراز الضمير في الظانه هو والظاني هواياه لكون الصفة
للالف واللام التي هي الاخ والضمير لزيد وزيد وان كان الاخ من حيث المعنى لكن
المعاملة مع ظاهر اللفظ في هذا الباب وتقول في اعلمت واعلمني زيد عمرا منطلقا مخبرا
عن التاء او الياء بالذي الذي اعلم واعلم زيد عمرا منطلقا انا ٩ وباللام المعلم واعلمه زيد

٩ وان اخبرت عن زيد
بالذي قلت الذي اعلمت
واعلمني عمرا منطلقا زيد
نسخه

عمرًا منطلقًا أنا (وعند الاخفش المعلم والمعلم زيد عمرًا منطلقًا أنا وان اخبرت عن زيد بالذي قلت الذي اعلمت واعلمني عمرًا منطلقًا زيد وباللام المعلم أنا واعلمني عمرًا منطلقًا زيد هذا عند من يجيز الاختصار على المفعول الاول (وعند سيبويه المعلم أنا عمرًا منطلقًا واعلمني اياه زيد (وعند الاخفش المعلم أنا والمعلمي عمرًا منطلقًا زيد اذا اقتصر على اول المفاعيل وان لم يقتصر فالمعلم أنا عمرًا منطلقًا والمعلمي اياه زيد فإياه الاول لعمره والثاني لمنطلقًا ويجوز المعلم اياه زيد نحو ضربك وضربى اياك وان اخبرت عن عمرو بالذي قلت الذي اعلمت واعلمني زيد منطلقًا عمرو وباللام المعلم أنا زيد اياه منطلقًا واعلمني اياه زيد عمرو ابرزت أنا لجرى الصفة على غير صاحبها وياه ضمير اللام لم يجز حذفه لان عائذ اللام لا يحذف على الاصح وجعلته منفصلاً اذ لو قدمته ووصلته بالمعلم فقلت المعلم أنا لا يتبس بالمفعول الاول كما مر في مفعول مالم يسم فاعله وانما ذكرت منطلقًا لان ذكر الثاني في هذا الباب يوجب ذكر الثالث (قيل ووجب ههنا ذكر المفعول الاول اعني زيدًا لثلاث يتبس الثاني بالاول (ولقائل ان يقول اذا ذكرت في هذا الباب مفعولين فقط لم يجز ان يكون احدهما الاول والثاني احد الباقيين لان ذكر احد الباقيين يوجب ذكر الثاني فيتعين ان المفعولين هما الثاني والثالث بلى يمكن ان يقال وجب ههنا ذكر الاول ليتبين من اول الامر ان الضمير ليس بالمفعول الاول (وتقول على مذهب الاخفش المعلم أنا زيدًا اياه منطلقًا والمعلمي هو اياه عمرو فإياه الذي بعد هو ضمير اللام وهو القائم مقام عمرو والخبر عنه والثاني ضمير منطلق وان اخبرت عن منطلقًا بالذي قلت الذي اعلمت واعلمني زيد عمرًا اياه منطلقًا والمعلم أنا زيدًا عمرًا اياه واعلمني اياه منطلقًا ابرزت أنا لجرى الصفة على غير صاحبها وفصلت الضمير العائد الى اللام اعني اياه الذي بعدهما لثلاث يتبس لو اتصل بالمفعول الاول وذكرت الثاني اعني عمرًا لذكر الثالث اعني ضمير اللام واما ذكر الاول اعني زيدًا ففيه النظر المذكور ويجوز اعلمني اياه (وعند الاخفش المعلم أنا زيدًا عمرًا اياه والمعلمي هو اياه منطلقًا او المعلم اياه هو وانما ابرزت هو لجرى الصفة على غير صاحبها وهذا القدر من التمرين كاف لمن له بصيرة * قوله (وما الاسمية موصولة واستفهامية وشرطية وموصوفة وتامة بمعنى شئ وصفة) لما كان في المبنيات ما يوافق لفظه لفظ الموصول لم يجعل له باب برأسه بل بين في ضمن الموصولات كما بين ما يوافق اسم الفعل في اللفظ من المبنيات في اسماء الافعال كباب فجار وباب فساق وباب قطام الموافقة لباب نزال ولولا قصد الاختصار ورعاية المناسبة اللفظية لكان القياس يقتضي ان يجعل ابوابا برأسها فنهاما (قوله وما الاسمية) اعلم ان ما تكون حرفية ايضا وهي حينئذ على اقسام ايضا ولما كان هو في قسم الاسماء تعرض لاقسام ما الاسمية وترك اقسام الحرفية الى قسم الحرف (قوله موصولة) كما ذكرنا والاستفهامية نحو ما صنعتك وما صنعت ويدخلها معنى التحقير كقوله * ما انت ويب ايك والفخر * ومعنى التعظيم كقوله * يا سيد اما انت من سيد ٣ و * الحاقة ما الحاقة * ومعنى الانكار نحو * فيم انت من ذكرها * اى لا تذكرها على احد التأويلات

٣ تمامه موطأ الاكتاف

رحب الذراع

وقد تحذف الف ما الاستفهامية في الاغلب عند انجرارها بحرف جر او مضاف
وذلك لان لها صدر الكلام لكونها استفهاما ولم يمكن تأخير الجار عنها فقدم
عليها وركب معها حتى يصير المجموع **ككلمة** موضوعة للاستفهام فلا
يسقط الاستفهام عن مرتبة التصدر وجعل حذف الالف دليل التركيب ولم
يحذف ٤ آخر من وكم الاستفهاميتين مجرورتين لكونه حرفا صحيحا ولا آخر اى
لجرى مجرى الصحيح في تحمل الحركات وقبجاء الالف ثابتا قال * على ما قام يشتمنى
لثيم * ٦ كخزير تمرغ في دمان * واذا جاء ذابعد ما الاستفهامية لم يحذف الفها نحو
بما ذاتشغل وذلك لان ذا لما يثبت زيادته ولا كونه موصولا الامع ما صار مامع ذا
ككلمة واحدة فصار الالف كانه في وسط الكلمة والحذف قليل في الوسط لتحصنه
من الحوادث ولذا لم يحذف الالف من ما الشرطية المجرورة وان شاركت الاستفهامية
في التصدر والشرطية في نحو ما تصنع اصنع والنكرة الموصوفة اما بفرد نحو مررت
بما مجب لك واما بحملة كقوله * ربما تكره النفوس من الامر * ٧ له فرجة كحل
العقال * وجاز ان يكون ما ههنا كافة كقوله تعالى ﴿ربما يود الذين﴾ قال المصنف
الا ان النحاة اختاروا كونها موصوفة لثلا يلزم حذف الموصوف واقامة الجار
والمجرور وهو من الامر مقامه وذلك قليل الا بالشرط المذكور في باب الصفة هذا
قوله ولا يمتنع ان تكون من المتعلقة بتكره وهى للتبعيض كما في اخذت من الدراهم اى
من الدراهم شيئا فكذا ههنا معناه تكره من الامر شيئا وقوله له فرجة صفة الامر لان
اللام غير مقصود قصده ويجوز ايضا تضمين تكره معنى تشمئ وتقبض (ويعنى بالتامة
نكرة غير موصوفة وذلك نحو ما التجبية عند سيويه ونعمهاى اى نعم شيئا هى عند
الزحشرى وابى على وتكون ايضا ماعرفة تامة اى غير موصوفة ولا موصولة عند
سيويه بمعنى الشئ قال في ﴿فنعماهى﴾ اى نعم الشئ هى وكذا في دقته دقانما اى
نعم الشئ ونعم الدق (وما المصدرية حرف عند سيويه اسم موصول عند الاخفش
والرمانى والمبرد كما مر قبل واما الذى المصدرية فلا خلاف في اسميتها للام فيها
وذلك نحو قول على رضى الله عنه في النهج ﴿نزلت انفسهم منهم في البلاء كالذى
نزلت في الرخاء﴾ اى نزولا كالنزول الذى نزلته في الرخاء (قوله وصفة) اختلف
في ما التلى النكرة لافادة الابهام وتوكيد التنكير فقال بعضهم اسم فعنى قوله مثلا
ماى مثلا اى مثل وقال بعضهم زيادة فتكون حرفا لان زيادة الحروف اولى من زيادة
الاسماء لاستبدادها بالجزئية ولهذا استعظم الخليل وتعجب من الفصل لكونه اسما
زيد لفائدة الفصل وايضا ثبتت زيادتها نحو ﴿فبمراجعة من الله﴾ ووصفيتها لم تثبت
فالجل على ما ثبت في موضع الالتباس اولى وفائدة ماهذه اما التحقير نحو هل اعطيت
الاعطية ماو التعظيم نحو * لامر ما جدد قصيراته * ولا مر ما يسود من يسود *
او التنويع نحو اضربه ضربا ماى نوعا من انواعه اى نوع كان وتجتمع هذه المعانى
كلها في الابهام وتأكيد التنكير اى عطية لاتعرف من حقارتها وامر مجهول لهظمته

٤ آخر من الاستفهامية
مجرورة ولا كم لكونه
حرفا صحيحا ولا من اى
لجرى آخره مجرى الحرف
نسخه

٦ قوله (كخزير تمرغ
في الدمان) اذا انشقت
التخلة عن عفن وسواد
قل قد اصابه الدمان
٧ لها رواية

وضربا مجهولا غير معين * قوله (ومن كذلك الا في التمام والصفة) اما من الموصولة
فمحو لقيت من جاءك والشرطية نحو من تضرب اضرب والاستفهامية نحو من
غلامك ومن ضربت والنكرة الموصوفة بالمفرد كقوله * فكفى بناء فضلا على من
غيرنا * حب النبي محمد ايانا * وبالجملة كقوله * رب من انضجت غيظا صدره * قد
تمنى لي موتا لم يطع * ولا ينجى تامة اى غير محتاجة الى الصفة والصلة الا عند ابي
على فانه يجوز كونها نكرة غير موصوفة ونجى عند الكوفيين حرفا زائدا وانشدوا
* آل الزبير سنام المجد قد علمت * ٨ ذاك العشيرة والاثرون من عدادا * (وهى عند
البصريين موصوفة اى الاثرون انسانا معدودا وانشدوا ايضا * ٩ ياشاة من قنص
لمن حلت له * حرمت على وليتها لم تحرم * والمشهور ياشاة ما قنص (وعلة بناء
ما ومن الشرطيتين والاستفهاميتين والموصوليتين ظاهرة ٢ واما الموصوفتان فلما
لاحتياجهما الى الصفة وجوبا واما المشاهيتهم لهما موصولتين لفظا وكذا ما للتامة
(ومن في وجوهها لذى العلم ولا تفرد لما لا يعلم خلافا لقطرب وتقع على ما لا يعلم تغليباً
كقوله تعالى * ومن لستم له برازقين * وتقول اشتر من في الدار غلاما كان او جارية
او فرسا ومنه قوله تعالى * ففهم من عشى على بطنه * ومنهم من عشى على اربع *
وذلك لانه قال تعالى ومنهم والضمير عائد الى كل دابة فغلب العلماء في الضمير ثم بنى على
هذا التغليب فقال من عشى على بطنه ومن عشى على اربع (وما في الغالب لما لا يعلم
وقد جاء في العالم قليلا حتى ابوزيد سبحان من سخر كرن لنا وسبحان ما سجع الرعد بحمده
وقال تعالى * وما ملكت ايمانكم * وتستعمل ايضا في الغالب في صفات العالم نحو
زيد ماهو وما هذا الرجل فهو سؤال عن صفته والجواب عالم او غير ذلك وتستعمل
ايضا استفهاما كانت او غيره في المجهول ماهيته وحقيقته ولهذا يقال لحقيقة الشيء
ماهيته وهى منسوبة الى ما والماهية مقلوبة الهمزة هاء والاصل المسائة او نقول انه
منسوب الى ماهو على تقدير جعل الكلمتين ككلمة كقولهم كنى تقول ماهذا افرس
ام بقرام انسان فاذا عرفت انه انسان مثلا وشككت انه زيدا وعمر ولم تقل ماهو
وقلت من هو وقول فرعون ومارب العالمين يجوز ان يكون سؤالاً عن الوصف ولهذا
قال موسى عليه السلام * رب السموات * ويجوز ان يكون سؤالاً عن الماهية ويكون
موسى عليه السلام اجابه ببيان الاوصاف دون بيان الماهية تنبيها لفرعون على انه
تعالى لا يعرف الا بالصفات وماهيته غير معلومة للبشر وقولهم سبحان ما سخر كرن
لنا وما سجع الرعد بحمده يجوز ان يكون لكونه تعالى مجهول الماهية (ومن وما في اللفظ
مفردان مذكر ان صالحان للثنى والجمع والمؤنث فان عني بهما احد هذه الاشياء
فراعاة اللفظ فيما يعبر به عنهما من الضمير والاشارة ونحوهما اكثر واغلب وانما كان
كذلك لان اللفظ اقرب الى تلك العبارة المحمولة عليهما من المعنى اذهو وصلة الى المعنى
وكذلك في غير من وما نقول ذلك الشخص لقيته وان كان مؤنثا قال تعالى * خلقكم
من نفس واحدة * والمراد آدم عليه السلام وتقول ثلاث انفس من الرجال وثلاثة

٨ قوله (ذاك العشيرة
والاثرون) الثروة كثرة
العدد يقال ثرا القوم
يثرون اذا كثروا ونموا
٩ قوله (ياشاة من قنص)
القنص بالتحريك الصيد
كالقنص
٢ واما لان وضعهما
وضع الحروف كما قيل
وهذه الاخيرة تعهما
في وجوههما نسخه

اشخص من النساء فهذا اولى من العكس كما يجيئ في باب العدد (وان تقدم على المحمول على من وما وشبههما من المحتملات ما يعضد المعنى اختيار مراعاة المعنى في ذلك المحمول كقولك منهن من احبها فهو اولى من قولك احبه لتقدم لفظة منهن فلماذا لم يختلف القراء في تذكير ﴿ من يقنت منكن ﴾ ومن يأت ﴿ بخلاف قوله تعالى ﴾ وتعمل ﴿ لانه جاء بعد قوله منكن وهو عاضد للمعنى فلذا قال ﴿ نؤتها اجرها ﴾ وان حصل بمراعاة اللفظ لبس وجب مراعاة المعنى فلا تقول لقيت من حبه وانت تريد من النسوان الا ان يكون هناك قرينة ويجب ايضا مراعاة المعنى فيما وجب مطابقتها للمحمول على المعنى نحو من هي محسنة امك ولا يجوز محسن لانه خبر لهما المحمولة على معنى من الذي بمعنى التي والخبر المشتق يجب مطابقتها للبدا تذكيرا وتأنيثا و افرادا وتثنية وجمعا (واجاز ابن السراج من هي محسن نظرا الى ان هي مراد به من الذي يجوز اعتبار لفظه ومعناه فان حذف هي التي صدر الصلة كافي قولهم ما انا بالذي قائل لك شيئا وقيل من محسن امك سهل التذكير لان المقدر لم يتعين كونه بلفظ المذكر او المؤنث والاصل الحمل على اللفظ كما مر فيقدر مذكرا و لكون مراعاة اللفظ اكثر و اولى من مراعاة المعنى كان اذا اجتمع المراعان تقديم مراعاة اللفظ اكثر من العكس قال تعالى ﴿ من يؤمن بالله ويعمل صالحا ندخله جنات تجري من تحتها الانهار ﴾ جلا على اللفظ ثم قال ﴿ خالدين ﴾ جلا على المعنى ولكونها اولى ايضا رجع سبحانه بعد قوله خالدين الى الحمل على اللفظ فقال ﴿ خالدين فيها ابدا قدا حسن الله رزقا ﴾ واما تقديم مراعاة المعنى على مراعاة اللفظ من اول الامر فنقل ابوسعيد عن بعض الكوفيين منعه والاولى الجواز على ضعف الا في اللام الموصولة فانه يمنع ذلك فيها فلا يقال الضاربة جاء خلفاء موصوليتها ثم انك ان اتيت لها بصاحب من الموصوف وابتدا نحو جاء الزيدان الضارب غلامهما وهم المؤدب خدامهم لم يحز فيما يعبر عنها من الضمير واسم الاشارة مراعاة لفظها وان كانت صالحة كن وما للمفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد وذلك خلفاء موصوليتها وكونها كلام التعريف في نحوهما الحسن غلامهما فكان الضمير راجع الى صاحبها لاليها وان لم يجيئ بصاحبها جاز مراعاة لفظها كقوله ﴿ او تصبجي في الطاعن المولى ﴾ اى في الطاعنين المولين ويجوز ان يكون افراده لكونه صفة ٦ ﴿ قوله (واى واية كن وهي معربة وحدها الا اذا حذف صدر صلتها) قد ذكرنا حكم اى في التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع فالى الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو ﴿ ايا ماندعوا فله الاسماء الحسنى ﴾ والموصوفة نحو يا ايها الرجل ولا عرف كونها معرفة موصوفة الا في النداء واجاز الاخفش كونها نكرة موصوفة ٧ كافي نحو مررت باى معجب لك قبل جاء الذى نكرة موصوفة نحو بالذى محسن اليك واى تقع صفة ايضا بالاتفاق لا كما فان فيه خلافا كما مر فلا درى لم لم يذكره المصنف ههنا بل جعلها كن التي لا تقع صفة ولعله رأى ان الصفة في الاصل استفهامية لان معنى برجل اى برجل

٦ مقدر مفرد اللفظ اى
فى الجمع الظاهر عن

٧ (قوله كافي نحو مررت)
اى مثل ما

عظيم يسأل عن حالة لانه لا يعرفه كل احد حتى يسأل عنه ثم نقلت عن الاستفهامية الى
الصفة فاعتور عليها اعراب الموصوف (واى معربة من بين اخواتها الموصولات
على اختلاف فى اللذان واللتان وذو الطائفة ومن بين اخواتها المتضمنة لمعنى الاستفهام
والشرط وانما ذلك لازامهم لها الاضافة المرجحة لجانب الاسمية وليس كل مضاف
بمعرب بل ما هو لازم الاضافة ٨ الاثرى الى عدم اعراب خمسة عشر وكمرجل لعدم
لزومها الاضافة وكذا يضاف لدن الى الفعل ايضا كما يضاف الى الاسم والاضافة
اليه كلا اضافة كما يحكى فى الظروف المبنية وانما الزمواها الاضافة لان وضعها لتفيد
بمضا من كل كما مر فى باب الوصف فاذا حذف المضاف اليه فان لم يكن مقدرا لم يعرب
كما فى النداء وان كان مقدرا بقى على اعرابه كما فى قوله تعالى ﴿ايا ما تدعوا﴾ ٩ الا فى كائين
فانه مقطوع عن الاضافة مع اعرابه وذلك لانه يصير كالبنى على ما يحكى فى الكنسايات
(قوله الا اذا حذف صدر صلتها) صلتها اما اسمية او فعلية والفعلية لا يحذف ملها شئ
فلا تبنى اى معها والاسمية قد يحذف صدرها اعنى المبتدأ بشرط ان يكون ضميرا راجعا
الى اى فلا يحذف المبتدأ فى نحو اضرب ايهم غلامه قائم وايهم زيد غلامه (٢ وانما
يحذف كثيرا مع اى دون سائر الموصولات لكونه مستقلا مع صلتها بلزوم اضافته وانما
لم يحذف احد جزئى الفعلية لان التصاق الجزئين فيها اشد وانما حذف المبتدأ اذا كان
ضميرا موصولا لانه بالنظر الى موصول كالاسم المكرر على الولاء بمعنى فاذا حذف
المبتدأ صار مبنيًا كاخواته الموصولة وذلك ان شيئا اذا فارق اخواته لعارض فهو شديد
التزوع اليها فبأنى سبب يرجع اليها وبنى على الضم تشبيها بقبل وبعد لانه حذف منه
بعض ما يوضحه ويبينه اعنى الصلة لانها المبنية للموصول كما مر كما يحذف من قبل وبعد
المضاف اليه المبين للمضاف هذا هو مذهب سيويوه وهو الاكثر اعنى كونه مبنيًا على الضم
عند حذف المبتدأ (قال سيويوه والاعراب مع حذف الصدر لغة جيدة وجاء فى الشواذ
﴿ايهم اشد على الرحمن﴾ بنصب ايهم وذلك لانه لم يحذف الصلة بكما لها بل حذف
احد جزئيهما وقديقى ما هو معتمد الفائدة اى الخبر (قال الجرمي خرجت من خندق الكوفة
حتى اتيت مكة فلم اسمع احدا يقول فى نحو اضرب ايهم افضل الامنصوبا وان لم يضاف
مع حذف المبتدأ نحو اكرم ايا افضل فكلام العرب الاعراب واجاز بعضهم البناء قياسا
لاسماء فتقول اكرم اى افضل مضموما بلا تنوين) والخليل ويونس يقولان اضرب
اى افضل مرفوعا اما على الحكاية او التعليق كما يحكى من مذهبهما (قال سيويوه لا يرفع
نحو اضرب ايا افضل ولا يبنى ايضا على الضم قياسا على اضرب ايهم افضل لان ذلك
مخالف للقياس ولم يسمع من العرب الا ايا افضل منصوبا ولو قالوا لقلنا اى لورفعوا او ضموا
لاتبعناهم (قال الجزولى اعرابه مع حذف المضاف اليه دليل على انه كان مع المضاف
اليه ايضا معربا لان حذف المضاف اليه يرجح جانب الحرفية كما فى قبل وبعد) وذهب
الكوفيون والخليل الى ان نحو ايهم فى مثل هذا الموضع معربة مرفوعة على الابتداء
ما بعدها خبرها وهى استفهامية لاموصولة قالوا وهى فى الآية مبتدأ خبره اشد ومن كل

٨ فخمسة عشر غير
معرب واما كمرجل فانه
قد ينتصب ما بعد كم
الخبرية واما لدن فانه
يضاف الى الفعل ايضا
والاضافة اليه كلا اضافة
نسخته
٩ (قوله الا فى كائين فانه
مقطوع عن الاضافة)
اى بلا تقدير المضاف اليه
٢ وانما يحذف لكونه
ضميرا والضمائر كثيرة
الحذف فى الصلة ولبقاء
ما هو معتمد الفائدة اى
الخبر وقيام المضاف
اليه مقامه ولتكن اى
فى نفسها آه نسخته

شيعية معمول لنزعن كما تقول اكلت من كل طعام قال تعالى ﴿واوتيت من كل شيء﴾
 ٣ فتكون من التبعية والكلام محكي اعني ان ايهام اشد صفة شيعية على اضممار القول
 اي كل شيعية مقول فيهم ايهام اشد كقوله ﴿جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قعا﴾ ٤
 قال الخليل وايهام على هذا استفهامية نحو قولهم اضرب ايهام افضل اي اضرب
 الذي يقال له ٥ ايهام افضل كما قال الاخطل ﴿ولقد ابيت مع الفتاة بمنزل﴾ فابيت لا خرج
 ولا محروم ﴿اي ابيت مقولا في لا خرج ولا محروم اي هو لا خرج ولا محروم﴾ قال
 سيويه لو جاز اضرب ايهام افضل على الحكاية لجاز اضرب الفاسق الخبيث اي اضرب الذي
 يقال له الفاسق الخبيث بلى مثل ذلك يحكى في ضرورة الشعر لا في سعة الكلام ومذهب
 يونس في مثله ان الفعل الذي قبل اي معلق عن العمل ويجوز التعليق في غير افعال
 القلوب ايضا نحو اضرب او اقتل ايهام افضل كما يحكى في باب افعال القلوب وليس بشيء
 لان المعلق يجب كونه في صدر جملة والمنصوب بنحو اضرب واقتل لا يكون
 جملة والمعلق اما استفهام او نفي او لام الابتداء واي بعد نحو اضرب واقتل لا تكون
 استفهامية اذ لا معنى لها الاعلى وجه الحكاية كما قال الخليل بل هي موصولة بعده
 (وقال الاخفش في الآية من فيها زائدة كما هو مذهب من زيادة من في الموجب وكل
 شيعية مفعول لنزعن وايهام اشد جملة مستأنفة لانعلق لها بالفعل وقال المبرد ايهام فاعل
 شيعية اي لنزعن ايهام ٦ من كل فريق ٧ يشيع ايهام هو اشد واي بمعنى الذي (وعند
 ابي عمرو اية اذا حذف منها ما نضاف اليه منعت الصرف نحو اضرب اية لقيتها قال
 لتعرفها بالصلة والتأنيث فزاد على مذهبه في التعريف المانع من الصرف تعريف
 الموصولات واعتد بناء التأنيث بلاسمية (وغيره يصرفها وهو القياس) قوله (وفي
 ماذا صنعت وجهان احدهما ما الذي وجوابه رفع والاخر اي شيء وجوابه نصب)
 اعلم ان ذا لا يجيء موصولة ولا زائدة الامع ما ومن الاستفهاميتين والاولى في ما ذاهو
 وقولك من ذا خير منك الزيادة ويجوز على بعد ان تكون بمعنى الذي اي ما الذي هو
 خير منك على حذف المبتدأ نحو ما انا باندي قائل واما قولك من ذا قائما فذا فيه اسم
 الاشارة لا غير ويحتمل في ﴿من ذا الذي يقرض الله﴾ وماذا الذي ان تكون زائدة
 وان تكون اسم اشارة كما في قوله تعالى ﴿امن هذا الذي هو جندكم﴾ وهاء التنية
 تدخل على اسم الاشارة فيقال ايضا ما هذا الذي تقول وقد جاء زائدة بعد ما موصولة
 قال ﴿دعي ماذا علمت سابقه﴾ ولكن بالمغيب نبئيني ﴿ولقائل ان يمنع مجيء ذا موصولة
 مطلقا ويحكم في نحو ماذا صنعت بزيادتها واما رفع الجواب في نحو قوله تعالى ﴿يسئلونك
 ماذا ينفعون قل العفو﴾ ورفع البدل في قوله ﴿الانسا لان المرء ماذا يحاول﴾ ٨ أتحب
 فيقضى ام ضلال وباطل ﴿فلان ما مبتدأ والفعل بعد ذا المزيعة خبره على تقدير حذف
 الضمير من الجملة التي هي خبر ما﴾ (والذي جلهم على ادعاء كون ذاهنا موصولة رفع
 الجواب والبدل في الفصح المشهور ولو جاز ان يدعى في الجواب انه غير مطابق
 للسؤال وان ذلك يجوز وان لم يكن كثيرا لم يجز دعوى عدم التطابق بين البدل والمبدل

٣ (قوله فيكون من
 للتبعية) اي لنزعن بعض
 كل شيعية يقال فيهم ايهام
 اشد

٤ (قوله قال الخليل وايهام
 آه) وفي الكشف ان
 تقدير الآية عند الخليل
 لنزعن الذين يقال فيهم
 ايهام اشد ثم قال ويجوز
 ان يكون انزع واقعا
 على من كل شيعية اي
 لنزعن بعض كل شيعية
 فكان قائلا قال من هم قليل
 ايهام اشد اي الذين هم
 اشد

٥ الصواب لجماعته اي
 افضل

٥ لطلبه نسخ
 ٦ (قوله من كل فريق
 يشيع) اي يشيعهم اعتاهم
 وهذا اظهر في المعنى من
 يشيعهم

٧ قوله (يشيع آه) شاعه
 اي تبعه واشاعه اي
 جعله تابعا

٨ (قوله أتحب فيقضى
 ام ضلال وباطل) قيل
 اراد مرءا معينا يقول
 اعليه نذر في الاجتهاد
 في طلب المال وتحصيل
 الامال فهو يسعى في ذلك
 وفاء بالنذر ام هذا الفعل
 منه ضلال صادر عنه
 بهواء لا بعقله

٩ ثم ان حذف الضمير من
الجملة الخبرية قليل كما مر
نسخه

منه فوجب ان يكون ما ذابحاول جملة اسمية خبر المبتدأ فيها فعلية ٩ واما ما ذكر من
حذف الضمير في خبر المبتدأ فقليل نادر كما تقدم في باب المبتدأ وتجرد الجملة الخبرية في نحو
ما ذابحاول كثير غالب فعرفنا ان الجملة صلة لذا لا خبر لما لان حذف الضمير من الصلة
كثير وهو اكثر من حذفه من الصفة وحذفه من الصفة اكثر من حذفه من الخبر كما مر
في المبتدأ (وانما قل اظهار الضمير المنصوب في الجملة التي بعد ذا من بين الموصولات
للزومها لما الاستفهامية او من لان ذا لا تكون موصولة الا و قبلها احدهما فكان التثاقل
الحاصل باتصال الصلة بالموصول اكثر فكان التخفيف بحذف الضمير الذي هو فضلة
اولى وهذا كما جاز حذف المبتدأ في صلة ايهم في السعة دون صلة غيرها وذلك لتثاقلها
بالمضاف اليه كما ذكرنا وانما كان الجواب او البديل مرفوعا اذا كان ذا موصولا لان ماذا
اذن جملة ابتدائية ذامبتدأ وما خبر مقدم لكونه نكرة وعند سيويه ما مبتدأ مع تنكيره
وذا خبره على ما مر في باب المبتدأ والاولى في الجواب مطابقة السؤال فرفع الاسم على
انه خبر مبتدأ محذوف وذلك المبتدأ ضمير راجع الى ذا الموصولة فقوله تعالى ﴿اساطير
الاولين﴾ ليس بجواب لقوله لا كفار ﴿ماذا انزل ربكم﴾ اذ لو كان جوابا له لكان
المعنى هو اساطير الاولين اى الذى انزله ربنا اساطير الاولين والكفار لا يقرّون بالانزال
فهو اذن كلام مستأنف اى ليس ما تدعون انزاله منزلا بل هو اساطير الاولين واذا كان
ذا مزينة فاما منصوبة المحل مفعولا للفعل المتأخر فالسؤال اذن جملة فعلية فيكون
الجواب فعلية اولى للتطابق فنصب الاسم على اضممار مثل الفعل الذى انتصب به
ما في السؤال فحذف للدلالة السؤال عليه فقوله تعالى ﴿ماذا انزل ربكم قالوا خيرا﴾
اى انزل خيرا وانما الزم ههنا النصب ليكون مخالفا لجواب الكفار لان النصب تصريح
٢ بكون انزل مقدرا والرفع يحتمل استئناف الكلام كما ذكرنا في اساطير الاولين ويحتمل
تقدير الموصول المذكور في السؤال مبتدأ كما في قوله تعالى ﴿قل العفو﴾ وان اشتغل الفعل
بعد ما ذا بضمير منصوب نحو ما ذا تفعله او بمتعلقه نحو ما ذا تقضى حقه فكون ما مبتدأ اولى
وان جعلت ذا زائدة ايضا لان الرفع في زيد لقيته اولى من النصب كما مر في المنصوب على
شريطة التفسير فرفع الجواب اذن اولى كانت ذا موصولة او زائدة واما في نحو ما ذا قيل وما
ذا عرض ٣ وقوله تعالى ﴿وماذا عليهم لو آمنوا﴾ وماذا احل لهم ﴿مما ليس بعد ذا فعل
ناصب لما قبله ولا مشتغل عنه بضمير او متعلقة بالجملة ابتدائية جعلت ذا زائدة او موصولة
فرفع البديل اذن واجب ورفع الجواب مختار على كل حال وقول الشاعر ﴿وماذا عسى
الواشون ان يتحدثوا﴾ سوى ان يقولوا اننى لك عاشق ﴿قيل ذافيه زائدة لا موصولة
اذا الصلة لا تكون الاخبارية وعسى ليس بخبر وهذا يلزمهم في خبر المبتدأ ايضا (فان قيل خبر
المبتدأ قد جاء طلبية كقوله تعالى ﴿بل انتم لامر حبا بكم﴾ وزيد اضربه (قيل الصلة
ايضا جاءت لعل مع جزئها كقوله ﴿وانى لراج نظرة قبل التى﴾ لعل وان شطت نواها
ازورها ﴿وعسى و لعل متقاربان فان قدر القول ههنا جاز للنزاع ان يقدره ايضا في

٢ بتقدير الانزال والرفع
كان محتملا لان يقدر
الموصول المذكور في
السؤال مبتدأ كما في قوله
العفو وان يكون المبتدأ
غيره والكلام مستأنف
كما ذكرنا في قوله اساطير
الاولين نسخه
٣ وماذا حدث فما كان
الفعل فيه لازما فهي
جملة اسمية سواء كانت
ذا مزينة او موصولة
فرفع البديل واجب ورفع
الجواب مختار على كل
ومثله قوله وماذا عليهم
لو آمنوا وقول الشاعر
نسخه

خبر المبتدأ ولا يجوز ان يكون ماذا مفعول ان يتحدثوا ليكون ان موصولة فالتقدير ان يتحدثوا به هذا * ولا بأس ان تذكر بعض ما هم له المصنف من احكام الموصول واحكام من وما واى فى الاستفهام وما يناسبها فنقول الموصول والصلة كجزئ اسم وقد ثبت للموصول التقدم لكون الصلة مبنية له فيجب للصلة التأخر فلا تقدم الصلة ولا جزء منها على الموصول ولا تعمل الصلة وما يتعلق بها فيما قبل الموصول لان ذلك المعمول اذن جزؤها وقد تقرر ان جزءا منها لا يتقدم على الموصول ولا يتعلق الصلة بما قبل الموصول بان تكون مصدرة بل اولكن او علامة جواب القسم ونحو ذلك مما له تعلق بما قبل الموصول لان ذلك المتعلق به المقدم اذن جزء الصلة ولا يفصل بين الموصول والصلة ولا بين بعض الصلة وبعض يتابع للموصول كالوصف والبدل والعطفين والتأكيذ ولا يخبر عن الموصول ولا باستثناء منه اذ هذه الاشياء لا تجىء الا بعد تمام الكلمة وقد جاء فى الشعر موصول معطوف على آخر قبل الصلة وما بعدهما اماصلة لهما معا او صلة للاخير و صلة الاول محذوفة مدلولة بالظاهرة عليها كما يجىء بعد من جواز حذف الصلة عند قيام الدليل وذلك نحو قوله * من اللواتى والتى واللاتى * زعم ان كبرت لداتى * وقد يفصل بين الموصول والصلة بمعمول الصلة نحو الذى اياه ضربت لان الفصل ليس باجنبي منهما ولا يجوز مثله اذا كان الموصول حرفا فلا يقال اعجبني ان زيدا ضربت لان الحروف الموصولة حروف مصدريه هى والجملة التى بعدها تأويل المصدر فيطلب قربها من متضمن المصدر وكذا فى الالف واللام الموصولة اذ لا تدخل الاعلى فعل فى صورة اسم الفاعل او المفعول كما مر فيكون هو وما دخل عليه كاللام الحرفية مع ما دخلت عليه لا يفصل بينهما وكذا يجوز الفصل بين بعض الصلة وبعض بالعطف على الجملة التى هى صلة كما تقول فى باب التنازع معملا للاول الذى ضربت وضربونى غلما نه زيد اذ ليس الفصل باجنبي من الصلة وكذا يتقدم بعض الصلة على بعض كما تقول جاء فى الذى قائم ابوه والذى ضرب زيدا اخوه والذى زيدا ضرب ابوه اذ لا مانع منه (فان قيل ليس كان الموصول والصلة كجزئ اسم بعض الصلة والبعض الاخر ايضا كالجزيين فكان ينبغى ان لا يتقدم بعضها على بعض كما لا يتقدم الصلة على الموصول) قلت بلى هما ايضا كالجزيين الا انهما كجزئين لا يجب ترتيب احدهما على الاخر بل كجزئين يجوز تعقب كل منهما للاخر بخلاف الصلة والموصول فان تعقب الجزء الذى هو الصلة واجب لكونها مبنية للموصول لما مر فتبين بهذا فساد قول من قال ان خبر مادام لا يتقدم على اسمه (ويجوز قليلا حذف صلة الموصون الاسمى غير الالف واللام اذا علمت قال * فان ادع اللواتى من اناس * اضاعوهن لادع * الذين * وقد التزم حذفها مع التيا معطوفا عليها التى اذا قصد بهما الدواهى ليقيد حذفها ان الداهيتين الصغيرة والكبيرة وصلتا الى حد من العظم لا يمكن شرحه ولا يدخل فى حيز البيان فلذلك تركنا على ابها مهما بغير صلة مبنية ويجوز كون تصغير التيا لتعظيم كفى قوله * دوبيه تصفر منها الانامل * واجاز الكوفيون حذف غير الالف واللام من

ه ادعوا نسخته

الموصلات الاسمية خلافا للبصريين قالوا قوله تعالى ﴿ وَمَا مَنَا إِلَٰهَ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ ﴾ اى
الامن له مقام ونحوه قول المتنبي ٦ بئس الليالى سهرت من طربى * ويجوز ان يكون من هذا
* لعمري لانت ٧ البيت اكرم اهله * واقعد فى افناءه بالاصائل * ولا وجه لمنع البصريين
من من ذلك من حيث القياس اذ قد يحذف بعض حرف الكلمة وان كانت فاءا ودينا
كشبة وسه وليس الموصل بالزق منهما (ولا يحذف من الموصلات الحرفية الا ان فى
المواضع المخصوصة كما يجئ فى الافعال المنصوبة وذلك لقوة الدلالة عليها وكون
الحروف التى قبلها كالنسابة عنها * واما احكام من وما واى فى الاستفهام فقول
اذا استفهمت بمن عن مذكور منكور عاقل ووقف على من جازلك حكاية اعراب
ذلك المذكور وحكاية علامات تنبيته وجمعه وتأنيته فى لفظ من تقول منواذا قيل جاءنى
رجل ومنواذا قيل رأيت رجلا ومنى اذا قيل مررت برجل ومنان ومنين اذا قيل جاءنى
رجلان ورأيت رجلين ومررت برجلين ومنون اذا قيل جاءنى مسلمون او رجال او قوم
وفى النصب والجر منين ومنة اذا قيل جاءتنى ضاربة او طالق وكذا فى النصب والجر
لا يختلف ومنان اذا قيل جاءتنى ضابتان او طالقان وفى النصب والجر منتين ومنات
اذا قيل جاءتنى مسلمات او ضوارب وكذا فى النصب والجر لا يختلف (اما اشتراط
الاستفهام عن المذكور فى الحكاية فلان حكاية هذه العلامات لا بد فيها من محكى
مذكور قبل الحكاية ثبت فيه تلك العلامات حتى يحكى وغرضهم فى الحكاية ان يتيقن
المخاطب ان المسؤل عنه هو ما ذكره بعينه لا غيره حتى يكون نصا (وانما اشترط فى لحاق
العلامات المذكورة بمن كونه سؤالا عن نكرة لان المعارف اذا استفهم بها عنها
ذكرت بعدها فى الأغلب اما محكية او غير محكية كما يجئ لان الاستفهام عن المعارف
ليس فى الكثرة فى الاستفهام عن النكرات فلم يطلب التخفيف بحذف ٢ المسؤل عنه كما
فى النكرات ولو كررت ايضا النكرات لم يحز حكايتها بعد من لان النكرة المكررة اذا كررت
فلا بد فى الثانية من لام العهد ليعرف ان المذكورة ثانياهى المذكورة اول تقول من الرجل
لمن قال جاءنى رجل ومع زيادة اللام عليها لم يمكن الحكاية لان الحكاية ذكر اللفظ
المذكور بعينه بلا زيادة ونقصان فلما لم يكن حكايتها فان لم تقصد الحكاية قلت من
الرجل او من هو او من ذلك ونحوها وان قصدتها وهو الكثير حذف النكرة
واثبت العلامات فى لفظ من وسهل حذفها قصد التخفيف لان الاستفهام عن النكرة
اكثر من الاستفهام عن المعرفة ٣ فلذا كان حذفها بعد من اكثر من اثباتها ومع الحذف
فالحكاية فى من اولى لاجل التنصيص من اول الامر على ان المستفهم عنه يورده بعدها
المذكورة لانك اذا لم تحك فى لفظ من فرمما توهم السامع ان المستفهم عنه يورده بعدها
(واما الاشتراط العقل فى هذه الحكاية فظاهر لان من لا عقلاء واما اشتراط الوقف على
من ولم يشترط ذلك اى بل تقول فيها اى يافتى وايا يافتى وبأى يافتى كما يجئ فلان من مبنية
٤ مستنكر عليها الاعراب قصدوا تبعيدها من الاعراب فثبتوا حكاية الاعراب عليها
فى حالة لا يكون فيها على المفرد المذكور فى الاغلب وهو اصل المثنى والمجموع والمؤنث

٦ (قوله بئس الليالى
سهرت من طربى اى
التى سهرت فيها تمامه
شوقا الى من يبيت يرقدها
٧ (قوله البيت اكرم)
اى الذى اكرم
٢ المعارف كما طلب بحذف
النكرات ولو ذكرت
نسخه

٣ وانما كثرت الحكاية فى
السؤال عن النكر لان
السؤال عنه كما ذكرنا
كثير غالب والحكاية
نص فى كون المستفهم
عنه ذلك المذكور فى لفظ
المخاطب وان قلت من
الرجل او من هو فرمما
او هم هذا اللفظ ان
المسؤل عنه معهود آخر
غير هذا المذكور فى كلام
المخاطب وازالة الابهام
بايراد ما هو نص فى المراد
فى كثير الاستعمال مناسبة
واما اشتراط آه نمحده
٤ يستنكر عليها الاعراب
فثبتوا عليها العلامات
فى حالة لا يكون فيها على
الكلمة فى الاغلب اعراب
آه نمحده

اعراب ولا تنوين التمكن وهي حالة الوقف لان الكلمة تجرد فيها عن الرفع والجر والتنوين واما اى فانها كانت معربة فلم يستنكر عليها حكاية الاعراب لاوصلا ولا وقفا (واما زادوا في المفرد المذكر الواو والياء والالف بدل الحركات لانهم لو حكوا حركات المنكر كما هي لكانت الكلمة في حالة الوقف محركة ه بصورة الرفع والجر وهذا خلاف عادة الوقف فابدلوا من الحركات حروفا تشبهها ساكنة وجاؤا قبلها بحركات تناسبها هذا مذهب المبرد (وقال السيرافي بل اثبتوا فيها الحركات لحكاية الاعراب كما في اى ثم لما كان الحال حال الوقف واخر الموقوف عليه عليه ساكن اشبعوا الحركات فتولدت الحروف وكلا القولين ممكن ولم يمكن اثبات حروف المد الدالة على الاعراب في منة اذهاء التأنيث لاتكون في الوقف الاساكنة فاكتفوا بحكاية التأنيث وتركوا حكاية الاعراب وكان هذا اولى من العكس لان الاعراب فرع الذات فاذا امتنع اجتماع مراعاة الفرع والاصل كان حفظ الاصل اولى واجر وامانت في ترك حكاية اعرابها وان كانت ممكنة بالاتيان بحروف المد مجرى مسلمات وهندسات في الوقف فانه لا يثبت فيه شئ من حركاته بخلاف منو ومينى ومنا فانه بمنزلة نحو زيد ورجل ويثبت فيه حال الوقف بعض الحركات مع حرف المد بعدها اعني الفتح نحو زيدا فلم يستنكر في من الجارى مجراه عند قصد الحكاية اثبات الحركات والمدات بعدها واسكان النون في متان ومنتين تنبيه على ان التاء ليست لتأنيث الكلمة اللاحقة هي بها بل هي لحكاية تأنيث كلمة اخرى فلم يلتزموا فيما قبلها الحركة التي تلزم ما قبل تاء التأنيث وقريب من ذلك اسكان ما قبل التاء في بنت واخت وهنت لالم تتممخض التاء للتأنيث بل كانت بدلا من اللام وربما سكنت النون في المفرد نحومنت والاكثر تحريكها فيه ٦ لانك لم تقدر في المفرد على حكاية الاعراب كما ذكرنا فلا قل من حكاية تاء التأنيث كما هو حقها واما في المثني فقد حكيت الاعراب لجيثك في الرفع بالالف وفي النصب والجر بالياء نحو متان ومنتين وقد جاء نحو منتان محرك التنوين التي قبل التاء هذا (ولك في من الموقوف عليها المستفهم بها عن النكرة وجهان آخران احدهما ان تزيد على من حروف المدوالين كما ذكرنا في الوجه الاول في المفرد المذكر حاكيا للاعراب فقط ولا تحكى علامات المثني والمجموع والمؤنث وان كنت تسأل عنها اجراء لمن على اصلها من صلاحيتها لكل بلفظ واحد فنقول اذا قيل جاءني رجل او رجلا او رجال او امرأة او امرأتان او نسوة منو وعلى هذا قياس النصب والجر وثانيهما افراد من على كل حال بلا حكاية الاعراب ولا لعلامات اخر كما في حال الوصل هذا حكم من المستفهم بها عن المنكور (واما اى فاذا استفهمت بها عن المذكور المنكور جازلك ايضا حكاية الاعراب وعلامات المثني والمجموع والمؤنث في لفظها ٢ الا انك لا تلحق حروف المد بالمفرد المذكر بل تعربه بالحركات في الوصل نحو اى يافتي واى يافتي وفي الوقف تسكن ياؤه في الرفع والجر وتقلب التنوين الفا في حال النصب كما في الوقف على سائر المعربات لان ايا معرب فسقط في جواز الحكاية

ه ولا يجوز فائتوا بدل الحركات نسخة

٦ لانهم زادوا التاء دلالة ونصا على ان السؤال عن مؤنث وكون تاء التأنيث مفتوح ما قبلها ومنقلبا هاء في الوقف ادل على كونها لتأنيث واما نحو قوله * م بل جوز تيهاء كظهر الجفت * وكتاء بنت واخت قفيلان وربما جاء آه نسخة م (قوله بل جوز تيهاء) الجوز الوسط ورب مقدرة بعد بل ٢ قوله (الا انك لا تلحق حروف المد بالمفرد المذكر) وقس عليه التثنية والجمع والمؤنث

في لفظ اي شرطان كانا في الحكاية بمن وهما العقل والوقف اما العقل فلان اصل اي ان تستعمل في العقلاء وغيرهم بخلاف من واما الوقف فلما مر في من واما اشترط في حكايتها كون المحكى مذكورا منكورا لما مر في من ولك في اي ٣ وجه آخر وصلا وهو الاقتصار على اعراب اي مفردة فنقول اي واي واي في المفرد والمثنى والمجموع مذكرا كان او مؤنثا وفي الحركات اللاحقة لاي في حال الحكاية وجهان احدهما انها اعرابها فنكون مبتدأة محذوفة الخبر ومفعولة محذوفة الفعل ومجرورة مضمرة الجار وهذا ضعيف لان اضممار الجار قليل نادر وايضا تنية اي وجعها لغير الحكاية ضعيفان كما مر (٤) والاولى ان يقال كما في من ان هذه العلامات اتباعات للفظ المتكلم على وجه الحكاية ومحلهما رفع على الابتداء والتقدير من هو واي هو اي رجل هو (واجاز يونس الحكاية بمن وصلا قياسا على اي فيقول من يافتي ومنى يافتي ومن يافتي وعليه حل قول الشاعر * اتوانا رى فقلت منون انتم * فقالوا الجن قلت ٥ عمو ظلاما * وليس بشئ ٦) لانه لم يتقدم جمع منكر حتى يحكى (وحكى يونس انه سمع ضرب من مثا استفهام عن الضارب والمضروب قال سيبيويه هذا بعيد وقال يونس ايضا هذا لا يقبله كل احد وذلك لتقدم الفعل على كلمة الاستفهام (واما اعرابها فقليل حكاية كانه سمع رجلا يقول ضرب رجل رجلا والافكيف يعربها مع قيام علة البناء والظاهر انه ليس بحكاية وانه يجوز في بعض اللغات اعرابها لاعلى وجه الحكاية الاترى الى قوله منون انتم وايس يحكى كما زعم يونس اذ لا منكر مذكور قبله والعلامات المذكورة لا تلحق من الا في اخر الكلام لانها في حالة الوقف فاذا قيل رأيت رجلا وامرأة قلت من ومنه واذا قيل رأيت امرأة ورجلا قلت من ومنا وفي جاني رجل وامرأتان من ومنان وعليه فقس (واذا اجتمع من يعقل وما لا يعقل جعلت السؤال عن العاقل بمن وعن غير العاقل باي نحو من واين فمين قال لقيت رجلا وجارين وعليه فقس (واما المعارف بعد من فنقول هي اما اعلام واما غيرها فغير الاعلام فيها ثلاثة اوجه اشهرها انه لاحكاية فيها ولا في من بعد حذفها (وحكى المبرد عن يونس ولم يحكه عنه سيبيويه انها تذكر بعد من محكية كالا اعلام اذا قال القائل رأيت اخا زيد قلت من اخا زيد (واجاز ذلك سيبيويه لاعلى وجه الاختيار كما قيل دعنى من تمرتان وليس بقرشيا كما يحكى (وثالثها ان تحذف وتثبت علامات الحكاية في من كما في النكرات وذلك لكون المعرفة المذكورة عند السامع مجهولة كالنكرة وذلك كما حكى سيبيويه انه يقال ذهبت معهم فيقال مع منين ويقال قدرأيتة فنقول منا ويقال خلف دار عبدالله فيقال دارمنى (اما الاعلام المذكورة بعد من ففيها مذهبان مذهب اهل الجواز ومذهب بنى تميم فاهل الجواز يحكون العلم بعد من بشروط (واما خصوا الحكاية بالعلم دون غيره من المعارف ٢ لان وضع الاعلام على عدم الاشتراك بخلاف سائر المعارف فان كل واحد منها لاي معين كان كما يأتى في باب المعارف والحكاية لدفع الاشتراك فكانت بالاعلام انسب (والشروط المذكورة ان لا يكون المسؤل عنه منعوتا ولا مؤكدا ولا مبدلا منه

٣ قوله (وجد آخر وصلا) ويعرف من ذلك حال الوقف عليها لانها كسائر المعربات كما مر

٤ قوله (والاولى آه) هذا هو الوجه الثاني

٥ قوله (عموا ظلاما) عم صباحا كلمة تحية كانه محذوف من نعم نعم كما يقال كل قال يونس هو من وعت الداراعها وعم اذا قلت لها انعمى

٦ قوله (لانه لم يتقدم جمع منكر) وتقدير انه كان في لفظ الجن نكرة فاستفهم الواصل عنها بناء على ان الحاق العلامة لا يكون الا في استفهام عن النكرة كما علم بالاستقراء تعسف ٢ لكونه اكثر استعمالا من غيره لكونه ادل على المسمى والمراد من الحكاية تنصيب المذكور وقد امران رفع الابهام تكثيرا الاستعمال انسب وايضا الاعلام غير متصرفة في ذالها مصونة من الزيادة والنقصان كما مضى في باب غير المنصرف فتاسب ان لا يتصرف في اعرابها ايضا وهو معنى الحكاية والشروط آه نسجه

ولامعطوفا عليه عطف بيان فان اعادة هذه المتبوعات مع توابهها تغني عن حكاية اعرابها اذ يعرف المخاطب ان السؤال عنه هو المذكور بارشاد اعادة التوابع المذكورة بعينها اليه فتقول لمن قال رأيت زيدا الظريف او زيدا نفسه او زيدا ابائمه من زيد الظريف ومن زيد نفسه ومن زيد ابائمه بالرفع لا غير نعم لو وصف بابن واسقط تنوينه لوقوعه بين عليمين لم يمتنع حكايته عند اهل الجواز لانه وان اغنى الوصف المذكور ايضا كسائر الاوصاف الا ان تنزل هذا الموصوف مع هذا الوصف منزلة اسم واحد بدليل حذف التنوين من الموصوف ونصب الموصوف في المنادى جواز الحكاية فيه فتقول لمن قال رأيت زيدا بن عمرو من زيد بن عمرو بالنصب وان قال رأيت زيدا بن اخي عمرو قلت من زيد بن اخي عمرو بالرفع لا غير (واما عطف النسق بلا تكرير من فهو كسائر التوابع عند يونس في امتناع الحكاية معه سواء كانا عليمين او احدهما (وحكى سيدويه عن قوم واستحسنه انه تجوز الحكاية اذا كان المعطوف عليه علما سواء كان المعطوف علما او لا نحو من زيدا وعمرا ومن زيد واخامرو لمن قال لقيت زيدا وعمرا ولقيت زيدا واخامرو (والفرق بينه وبين سائر التوابع ان الثاني فيه غير الاول فالسؤال واقع بالاسم المفرد ثم عطف عليه بعد الحكاية واما سائر التوابع فهي في الحقيقة متبوعاتها وان لم يكن المعطوف عليه علما كما اذا قيل مررت باخيك وزيد لم تجز الحكاية في السؤال اتفاقا بل تجب الرفع لان المتبوع لا تجوز حكايته فكذا التابع واما ان عدت من في المعطوف نحو من زيدا ومن عمرا او من زيدا ومن اخوه او من اخوه ومن زيدا فانه تجوز الحكاية في العلم دون ما ليس بعلم ٤ وذلك لكون كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه استفهاما مستقلا فيكون لكل واحد منهما حكم نفسه كما لو انفرد (ومن الشروط وان لا يدخل حرف العطف على من نحو ومن زيدا ومن زيدا فلا تجوز الحكاية اتفاقا لزوال الالبس اذ العطف على كلام المخاطب مؤذن بان السؤال انما هو عن ذكره دون غيره وتجوز حكاية اللقب اتفاقا وفي الكنية خلاف والوجه جوازها لانه علم ايضا على ما يحكى بيانه وكذا اختلف في حكاية مثنى العلم ومجموعه فالجوز نظر الى واحدتهما والمانع نظر الى زوال العلمية بالثنائية والجمع كما يحكى في باب العلم (ثم نقول اذا حكي ما بعد من فمن مرفوع الموضع بالابتداء فان كان ما بعده مرفوعا فهو على الحكاية لانه خبر بل الرفع الذي يكون لاجل الخبرية مقدر فيه وان كان مجرورا او منصوبا فهو مرفوع الموضع على الخبرية فالكل معرب مرفوع الموضع تعذر اعرابه لاشتغال محل الاعراب بحركة مجلوقة للحكاية كما ذكرنا ٥ في اول الكتاب (وقيل ان ما بعد من في الاحوال معمول لعامل محذوف كما مر في اي وهو ضعيف ٦ لما مر هناك وقد جاء حذف العلم بعد من واثبات علامة الحكاية فيها قيل خلف دار عبد الله فقال السامع دار منى (وانما بنو تميم فانهم سلكوا بالعلم في الاستفهام عنه بمن مسلك غيره من الاسماء فاتوا به مرفوعا على كل حال بالابتداء جريا على القياس (واما اذا سألت باي عن المعارف فلا خلاف بينهم في ان ما بعدها لا يحكى

٤ لانقطاع الثاني عن الاول
صريحاً فيكون لكل واحد
من المعطوف والمعطوف
عليه حكم نفسه لو انفرد
نسخه

٥ في المضاف الى ياء المتكلم
نسخه

٦ لزوم الجر بحار مقدر
كما مضى هناك نسخه

فاذا قيل رأيت زيدا ومررت بزید قلت ای زید بالرفع لا غير لان الاعراب يظهر في ای فكرهوا ان يخالفه الثاني بخلاف من زيدا ومن زید هذا (وربما حكى بعض العرب الاسم علما كان او غيره دون سؤال ايضا كما قال بعضهم دعنا من تمرتان على حكاية قول من قال ما عندنا تمرتان) قال سيويه سمعت اعرابيا يقول لرجل سأله فقال اليس قرشيا فقال ليس بقرشيا فعلى هذه اللغة تجوز الحكاية اذا سألت بمن او ای من غير العلم ايضا كما حكى عن يونس كامر (واذا سألت بمن عن عاقل ينتسب اليه علم سواء كان العلم المنسوب علم عاقل او لابل الشرط كون المنسوب اليه عاقلا كما يقال لقيت زيدا اوركت اعوج جازلك ان تقول آلمنى ای البكرى او القرشى تأتي بمن مكان المنسوب اليه العاقل وتدخل عليه الالف واللام لانه كذلك في المسؤل عنه اعنى البكرى مثلا لان صفة العلم ٧ المنسوبة الى من لابد فيها من الالف واللام وتلحق ياء النسب آخر من كان آخر المسؤل عنه والاكثر الاشهر ادخال همزة الاستفهام ٨ على الالف واللام فتقول آلمنى بالمد او التسهيل كما يجي في التصريف في باب تخفيف الهمزة ان شاء الله تعالى وانما ادخلتها لانه كذلك في المسؤل عنه لو صرحت به نحو البكرى او القرشى وانما جاز الجمع بين من الاستفهامية وهمزة الاستفهام لضعف تضمنها للاستفهام بمعاملتها معاملة العربات التي لا تتضمن معنى الحرف وذلك بادخال اللام عليها والحق ياء النسب باخرها وبعضهم لا يأتي بهمزة الاستفهام فيقول المنى اكتفاء بما في من من معنى الاستفهام (ويحكى في لفظ المعنى اعراب العلم المسؤل عن نسبته سواء كان السائل واصلا او واقفا كالحكاية في لفظ ای سواء فتقول لمن قال جاءنى زید آلمنى يافتى وكذا آلمنى وآلمنيان وآلمنين وآلمتيون وآلمنين وآلمنية وآلمنيتان وآلمنيتين وآلمنيات ويأتى المسؤل بالجواب على وفق اعراب آلمنى تقول رأيت زيدا فتقول آلمنى فتقول القرشى على انه وصف لزيد المذكور او لافى كلامك ويجوز الرفع في الكل على اضممار المتبدا ای هو القرشى لاتصاله عن الموصوف بتوسط الاستفهام (قال مبرمان سألت المبرد اذا قال لك رجل رأيت زيدا وارادت ان تسأل عن صفته قال اقول آلمنى كاني قلت الظريفي او العالمى او البرزازی (قال السيرا في هذا تقريع منه وقياس وليس بمسموع قلت كانه جعل الياء في الظريفي ونحوه لتأكيد كقيل في اخرى ٩ ودواری (وان كان صفة العلم منسوبة الى ما لا يعقل كالمكى والبصرى فلا يجوز آلمنى اتفاقا قال المبرد القياس آلمنى او الماوى (قال السيرا في هو تقريع منه وليس بمسموع (واجاز الاخفش الاستفهام باى على وفق آلمنى قياسا فقال يقال آلاى فيصلح للمنسوب الى العاقل والى غيره والوجه المنع لعدم السماع ولاستئصال الياء آت الله اعلم قوله (اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر او الماضى مثل رويد زيدا ای امهله وهيهات ذاك ای بعد) اعلم انه انما بنى ٢ اسماء الافعال لمشابهتها مبنى الاصل وهو فعل الماضى والامر ولا نقول ان صه اسم للاتكلم ومه اسم للاتفعل اذ لو كانا كذلك لكانا معربين بل هما بمعنى اسكت واكفف وكذا لا نقول ان اف بمعنى انضجر واوه بمعنى اتوجع اذ لو كانا كذلك لاعربا كسمما هما بل هما بمعنى تضجرت وتوجعت الانشائيين (ويجوز

٧ المنسوب الى شئ
نسخه

٨ على المنى تقول آلمنى
بالمد لانه كذلك في المسؤل
عنه لانك تقول آالقرشى
او الهاشمى وايضا فان من
ضعف تضمنها للاستفهام
لصيورتها معرفة بسبب
معاملتها معاملة العربات التي
لا تتضمن معنى الحرف وهى
دخول لام التعريف عليها
ولحاق ياء النسب بهاتين
بحرف الاستفهام وبعضهم
لا يأتي بها فيقول آلمنى
مقصورا اكتفاء آه نسخه

٩ قوله ودواری الدواری
الدهر يدور بالانسان احوالا
٢ قوله اسماء الافعال اما
غير المنصرف فانه وان شابه
الفعل الذى اصله البناء
لكن مشابهته ضعيفة ليست
في مرتبة مشابهة اسماء
الافعال ولذلك لم يبن فتأمل

ان يقال ان اسماء الافعال بنيت لكونها اسماء لما وصله البناء وهو مطلق الفعل سواء بقي على ذلك الاصل كالماضى والامر او خرج عنه كالمضارع فعلى هذا لا يحتاج الى العذر المذكور والذي جعلهم على ان قالوا ان هذه الكلمات وامثالها ليست بأفعال مع تأديتها معانى الافعال امر لفظى وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تنصرف تنصرفها ويدخل اللام على بعضها والتنوين فى بعض وظاهر كون بعضها ظرفا وبعضها جاراً ومجروراً (واما تعين اصولها وانها عن اى شئ نقلت فنقول النقل عن المصادر والظروف فى بعضها ظاهر كرويد زيدا وبله زيدا بنصب المفعول به ٣ وفداء لك الاقوام ٤ بالكسر وامامك زيدا وعليك زيدا اذا استعمال هذه الكلمات على اصلها كثير كرويد زيدوبله زيد بالاضافة وفداءك بالرفع والنصب وامامك زيد برفع زيد وبعضها يشبه ان يكون مصدرا فى الاصل وان لم يثبت استعماله مصدرا كوشكان وسرعان ٥ وبطآن وشتان فانها ٦ كليان فى المصادر وكهيات فانه كقوافة وتزال فانه كفجار وتبد كضرب فنقول انها كانت فى اصل مصادر لانه قام دليل قطعى على كونها منقولة الى معنى الافعال عن اصل واشبه ما يكون اصلها المصادر للنسبة بينهما وزنا ولاخافها باخواتها من نحو رويد وبله وفداء والظاهر فى بعضها انها كانت اصواتا نقلت الى المصادر ثم منها الى اسماء الافعال (ثم نقول الاصوات المنقولة الى باب المصادر على ضربين ضرب لزم المصدرية ولم يصرا سم فعل نحو ابها فى الكف ووبها فى الاغراء وواها فى التعجب والاستطابة ولعاود عدما فى الانتعاش وويلك وويحك وويسك ووى وعمرو على ما مر فى باب المفعول المطلق وبعضها انتقل من المصادر الى اسماء الافعال نحو صه ومه وها ودع اى انتعش ٧ وبس اى ارفق وهيا وهلا وحى وايه وهيك وهيك وهيت وسيجى معانيها ويجوز ان يدعى فى الضرب الاول انه انتقل الى اسم الفعل والتنوين فيه كما فى صه ومه وايه وهى مفتوحة لامنصوبة وفى الضرب الثانى بقاءه على المصدرية وبنائه مراعاة لاصله اعنى اسم الصوت كما مر فى المفعول المطلق واماخ وكخ واف واوه ونخ اذا لم يستعمل استعمال المصادر وهو ان تنصب نحو افا اوتين بالحرف كاف لك فالاولى ان يقال ٨ بقاءها على ما كانت عليه وانها لم تنصرف مصادر ولا اسماء الافعال لعدم الدليل عليه كما ان الاولى فى فرك بمعنى تقدم او احذر من قدامك وبعذك اى احذر من خلفك وحذرك عمرا وحذارك عمرا والتجاء ان يقال انها باقية على المصدرية اذ لم يبق دليل على انتقالها الى اسماء الافعال والفرط التقدم اى تقدم تقدما او احذر فرك اى تقدمك وبعذك اى ابعد بعد او حذرك وحذارك عمرا اى احذر عمرا حذرا او حذارا ٩ والتجاء اى انج التجاء والكاف حرف ك كما فى ذلك (فاذا تقرر هذا ثبت ان جميع اسماء الافعال منقولة اما عن المصادر الاصلية او عن المصادر الكائنة فى الاصل اصواتا او عن الظروف او عن الجار والمجرور فلا تقدر اذن باعتبار الاصل لافى حد الاسم ولا فى حد الفعل وعدم استعمال بعضها على اصله لا يضر لما ثبت كونه عارضا بالدليل اذرب اصل

٣ قوله وفداء الفداء بكسر الفاء
يمد ويقصر ويفتحها بعض
صحاح

٤ (قوله بالكسر آه) اى
بكسر الهزة وتنوينها
واما الفاء فكسورة على
ما يعلم من الصحاح وقال
بعضهم هى مفتوحة
٥ (قوله وبطآن) يقال
بطآن ذاخروجا اى بطؤ
اذا خروجا

٦ (قوله كليان) لواء بدينه
ليانا اى مظه

٧ (قوله وبس) يقال
للساقبة بس وهو صوت
لراعى ليسكن به الساقبة
عند الحلب

٨ انها باقية على كونها
اسماء اصوات ولم تنصرف
آه نسخه

٩ (قوله التجاء اى انج
التجا) نجوت نجاء اى
اسرعت

مرفوض وعارض لازم (واما آمين ففعل سرياني وليس الامن اوزان العجمة كقبايل
 وهابيل بمعنى افعل على ما فسر النبي عليه السلام حين سأله ابن عباس رضى الله عنهما
 وبني على الفتح ويخفف بجذف الالف فيقال امين على وزن كريم ولا منع ان يقال اصله
 القصر ثم مد فيكون عربيا مصدرا في الاصل كالنذير والنكير ثم جعل اسم فعل (وكان
 القياس ان لا يقال لاسم الفعل الذي هو في الاصل جار ومجرور نحو عليك واليك اسم
 فعل لانا نقول لمثل صه ورويد انه اسم بالنظر الى اصله والجار والمجرور لم يكن اسما
 الا انهم طردوا هذا الاسم في كل لفظ منقول الى معنى الفعل نقلا غير مطرد كالمطرد
 في نحو رجك الله ولم يضرب فيصح ان يقال في نحو كذب العتيق بالنصب ان كذب
 اسم فعل كما يجيء * ثم اعلم ان بعضهم يدعي ان اسماء الافعال مرفوعة المحل على انها
 مبتدأة لا خبر لها كما في اقائم الزيدان وليس بشيء لان معنى قائم معنى الاسم وان شابه الفعل
 اى ذوقايم فصح ان يكون مبتدأ بخلاف اسم الفعل فانه لا معنى للاسمية فيه ولا اعتبار
 باللفظ فان في قولك ٢ تسمع بالمعيدي تسمع مبتدأ وان كان لفظه فعلا لان معناه الاسم فاسم
 الفعل اذن ككاف ذلك وكالفصل عند من قال انه حرف كان لكل واحد منهما محل
 من الاعراب لسكونهما اسمين فلما انتقلا الى معنى الحرفية لم يبق لهما ذلك لان الحرف لا
 اعراب له فكذا اسم الفعل كان له في الاصل محل من الاعراب فلما انتقل الى معنى الفعلية
 والفعل لا محل له من الاعراب في الاصل لم يبق له ايضا محل من الاعراب كما ذكرنا
 في المفعول المطلق (وما ذكره بعضهم من ان اسماء الافعال منصوبة المحل على المصدرية
 ليس بشيء اذ لو كانت كذلك لكانت الافعال قبلها مقدرة فلم تكن قائمة مقام الفعل
 فلم تكن مبنية ولا نقول في امامك بمعنى تقدم انه منصوب بفعل مقدر بل النصب فيه
 صار كفتح فاء جعفر وكذا لانقول في عليك واليك اسمي فعل انهما حرفا جر مع
 مجرورين متعلقان بمقدر بل المضاف والمضاف اليه في الاول صار ككلمة وكذا
 الجار والمجرور في الثاني فصار اسم المصدر والصوت اذا كانا اسمي فعل مثل الفضل
 وبسة عليين لذات وصار المضاف والمضاف اليه والجار والمجرور في نحو امامك
 و عليك اسمي فعل كعبد الله وتأبط شرا عليين فهي منقولة عن اصولها الى معنى
 الفعل نقل الاعلام (وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذي هو دال
 على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لانه اسم بشيء ٣ اذ العربي القح ربما يقول صه مع
 انه لا يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولو قلت انه اسم لاصمت او امتنع
 او كف عن الكلام او غير ذلك مما يؤدي هذا المعنى لصح فعلنا ان المقصود منه
 المعنى لا اللفظ (وقد صار الفعل اسم فعل كما في قول عنتره * كذب العتيق وما شئ
 بارد * ان كنت سائلي غبوقا فاذهبي * اذا روى بنصب العتيق وكذا في قول من نظر
 الى بعير نضو فقال لصاحبه كذب ٤ عليك البزر والنوى بنصب البزر (قال محمد بن
 السري ان مصر تنصب به والين ترفع فعني كذب عليك البزر اى الزمه وخذه ووجه
 ذلك ان الكذب عندهم في غاية الاستعجاب وبما يغري بصاحبه ويأخذه المكذوب

٢ قوله (تسمع بالمعيدي)
 قال الكسائي في المثل ان
 تسمع بالمعيدي خير من
 ان تراه وهو تصغير معدي
 منسوب الى معدة وانما
 خففت استنقا لا للجمع
 بين الشديدين مع ياء
 التصغير يضرب للرجل
 الذي له صيت وذكر
 في الناس فاذا رأته ازدريت
 مرآته وقال ابن السكيت
 تسمع بالمعيدي لان تراه قال
 وكان تأويله تأويل امرائه
 قال اسمع به ولا تراه

٣ قوله (اذ العربي القح)
 اى الخالص

٤ قوله (عليك البزر)
 البزر بزر البقل وغيره

عليه فصار معنى كذب فلان الاغراء به اى الزمه وخذه فانه كاذب فاذا قرن بعليك صار ابلغ فى الاغراء كأنك قلت افترى عليك فخذته ثم استعمل فى الاغراء بكل شئ وان لم يكن مما يصدر منه الكذب كقولهم كذب عليك العسل اى عليك بالعسلان * قال وذبيانية اوصت بنهما * ٢ بان كذب القراطف والقروف * اى عليكم بها (وكذب الحج) اى عليك به فكما جاز ان يصير نحو عليك واليك بمعنى فعل الامر فينصب به جاز ان يصير كذب وكذب عليك بمعنى الامر فينصب به كما ينصب الزم (قال ابو على فى كذب عليك البززان فاعل كذب مضمر اى كذب السمن اى لم يوجد والبز منسوب بعليك اى الزمه ولا يتأتى له هذا فى قول عنتره كذب العتيق على رواية نصب العتيق وما ذكرناه اقرب) واسماء الافعال حكمها فى التعدى والازوم حكم الافعال التى هى بمعناها الا ان الباء تزداد فى مفعولها كثيرا نحو عليك به لضعفها فى العمل فتعتمد بحرف عادته اىصال اللازم الى المفعول ولا يتقدم عند البصريين منصوباتها عليها نظرا الى الاصل لان الاغلب فيها اما مصادر ومعلوم امتناع معمولها عليها واما صوت جامد فى نفسه منتقل الى المصدرية ثم منها الى اسم الفعل واما ظرف اجار ومجرور وهما ضعيفان قبل النقل ايضا لكون عملهما لتضمنهما معنى الفعل (وجوز الكوفيون ذلك استدلالا بقوله * ٣ يا ايها المايح دلوى دونكا * انى رأيت الناس يحمدا ونكا * ودونك عند البصريين ههنا ليس باسم فعل بل هو ظرف خبر لدلوى اى دلوى قد امك فخذها (واكثر اسماء الافعال بمعنى الامر اذا الامر كثير ما يكتفى فيه بالاشارة عن النطق بلفظه فكيف لا يكتفى بلفظ قائم مقامه ولا كذلك الخبر ومعانى اسماء الافعال امر كانت او غيره ابلغ واكد من معانى الافعال التى يقال ان هذه الاسماء بمعناها (اما ما كان مصدرا فى الاصل والاصوات الصائرة مصادر ثم اسماء افعال فلما تبين فى المفعول المطلق فيما وجب حذف فعله قياسا (واما الظرف والجار والمجرور فلان نحو امامك ودونك زيدا بنصب زيد كان فى الاصل امامك زيد ودونك زيد فخذهم فقد امكنك فاختصر هذا الكلام الطويل لغرض حصول الفراغ منه بالسرعة لىبادر المأمور الى الامتثال قبل ان يتباعد عنه زيد وكذا كان اصل عليك زيدا وجب عليك اخذ زيد واليك عنى اى ضم رجلك وثقلك اليك واذهب عني ووراك اى تأخر وراك فجرى فى كلها الاختصار لغرض التأكيد وكل ما هو بمعنى الخبر فقيه معنى التعجب فعنى هيئات اى ما بعده وشتان اى ما اشد الافتراق وسرعان ووشكان اى ما سرعه وبطان اى ما بطاء والتعجب هو التأكيد المذكور وكلها بلا علامة للضمير المرتفع بها وروزه فى شئ منها دليل فعليته وانه ليس منها كهلم وهات على ما يحى وليس لحاق كاف الخطاب ولا التنوين فى جميع هذه الاسماء قياسا بل سماع فيقتصر على المسموع (فنقول الكاف اذا اتصل بهذه الاسماء نظر فاما ان يكون متصلا بما هو ظرف او حرف جر فى الاصل نحو امامك واليك اولا فهو فى الاول اسم مجرور نظرا الى اصله وفى الثانى ينظر فان كان الاسم الذى اتصل به الكاف مما جاء مصدرا مضافا واسم فعل معا نحو رويد

٢ قوله (بان كذب القراطف) القراطف القطيفة وهو دثار نخيل والقرف وعاء من جلد يدبغ بالقرفة وهى قشور الرمان ويجعل فيه الخلع وهو لحم يطبخ بتوابل فيفرغ فيه اى عليكم بالقراطف والقروف فاعتنوها

٣ قوله (يا ايها المايح دلوى) المايح هو الذى ينزل البئر ويملاء الدلو وذلك اذا قل ماؤها

زيد وزيدا احتمل ان يكون الكاف اسما مجرورا نظرا الى كون الاسم مصدرا مضافا الى فاعله وان يكون حرف خطاب نظرا الى كون الاسم اسم فعل نحو رويدك زيدا وان لم يحز كون الكاف مضافا اليه فهو حرف خطاب كما في هاءك اذ لم يأتها زيدا بالاضافة كاجاء رويدك زيدا ومثله التجاءك وان لم يكن اسم فعل على ما ذهبنا اليه (وقال الفراء الكاف في جميعها مرفوع لكونه في مكان الفاعل وليس بشئ) لاننا نعرف ان الكاف في عليك واليك ودونك هو الذي كان قبل نقل هذه الالفاظ الى معنى الفعل وقد كان مجرورا بلي يمكن دعوى ذلك في نحو حيهلك وهاك لان الكاف لم يثبت مع هذين الاسمين قبل صيرورتها اسمي فعل مع ان وضع بعض الضمائر موضع بعض خلاف الاصل وينبغي له ان يقول ان في نحو رويدوها مجردين عن الكاف ضميرا مستترا كما في اضرب ولا يقول بحذف الكاف لان الفاعل لا يحذف (وقال الكسائي الكاف في الجمع منصوب وهو اضعف لان المنصوب قد يجيء بعدها صريحا نحو رويدك زيدا وعليك زيدا) وقال ابن بابشاد الكاف في الجمع حرف خطاب كما في ذلك ويطل قوله بما اورد على الفراء (واما التنوين اللاحقة لبعض هذه الاسماء فعند الجمهور للتذكير وليس لتكثير الفعل الذي ذلك الاسم المنون بمعناه اذ الفعل لا يكون معروفا ولا منكرا كما ذكرنا في علامات الاسماء بل التذكير راجع الى المصدر الذي ذاك الاسم قبل صيرورته اسم فعل كان بمعناه لان المنون منها اما مصدر او صوت قائم مقام المصدر او لا فينتقل عنه الى باب اسم الفعل ثانيا كما مر فصح بمعنى سكوتا وايه بمعنى زيادة فيكون المجرد من التنوين مما يلحقه التنوين كالمعرف فعني صه اسكت السكوت المعهود المعين وتعيين المصدر بتعيين متعلقه اي المسكوت عنه اي افعل السكوت عن هذا الحديث المعين فجاز على هذا ان لا يسكت المخاطب عن غير الحديث المشار اليه وكذا ما في كف عن هذا الشئ وايه اي هات الحديث المعهود فالتعريف في المصدر راجع الى تعريف متعلقه ٦ واما التذكير فيه فكانه للابهام والتفخيم كما في قوله * الا ايها الطير المربة بالضحي * على خالد لقد وقعت على لحم * اي اللحم وای اللحم فكان معنى صه اسكت سكوتا وای سكوت اي سكوتا بليغا اي اسكت عن كل كلال وليس ترك التنوين في جميع اسماء الافعال عندهم دليل التعريف بل تركه فيما يلحقه تنوين التذكير دليل التعريف (وقال ابن السكيت والجوهري دخولها فيما تدخل عليه منها دليل كونه موصولا بما بعده وحذفه دليل الوقف عليه تقول صه صه ومه مه بتنوين الاول وسكون هاء الثاني فالاول قول ذي الرمة * وقفنا فقلنا ايه عن ام سالم * وما بال تكليم الديار البلاقع * انما جاز غير ممنون وقد وصل لانه نوى الوقف فيكون التنوين عندهما في الاصل تنوين التمكن الدال على كون ما لحقه موصولا بما بعده غير موقوف عليه جرد عن معنى التمكن في هذه الاسماء وجعل للدلالة على المعنى المذكور فقط هذا هو الكلام على هذه الاسماء اجالا * واما الكلام عليها تفصيلا فنقول هي امامتعدية اولازمة (فن المتعدية ها وهواسم لخذوفه ثمانى لغات الاولى ها بالالف مفردة سا كنة للواحد والاثنين والجمع مذكرا كان او مؤنثا الثانية ان تلحق

٦ وكذا التذكير فعني صه
اسكت سكوتا اي افعل مطلق
السكوت عن كل كلام لان
سكوتا جنس لاتعين فيه
فيكون المعنى على انه يأمره
بالسكوت عن كل كلام لان
مطلق السكوت واقع على
كل سكوت يفرض عن اي
حديث كان وليس ترك آه
نسخه

هذه الالف المفردة كاف الخطاب الحرفية كما في ذلك وتصرفها نحو هاك هاك هاك
هاك هاكن الثالثة ان تلحق الالف همزة مكان الكاف وتصرفها تصريف الكاف
نحو هاء هاؤما هاؤم هاء هاؤما هاؤن الرابعة ان تلحق الالف همزة مفتوحة قبل كاف
الخطاب وتصرف الكاف الخامسة هاء بهمزة ساكنة بعد الهاء لكل السادسة ان
تصرف هذه الخامسة تصريف ذرودع السابعة ان تصرفها تصريف خف
(ومن ذلك ما حكى الكسائي من قول من قيل له هاء فقال الى م اهاء واهاء بفتح همزة
المتكلم وكسرهما الثامنة ان تلحق الالف همزة وتصرفها تصريف نادو الثلاث الاخيرة
افعال غير متصرفة لاماضى لها ولا مضارع وليست باسماء افعال قال الجوهري هاء
بكسر الهمزة بمعنى هات وفتحها بمعنى خذوا ذاقيل لك هاء بالفتح قلت ما هاء اى
ما اخذوما اهاء على ما لم يسم فاعله اى ما اعطى وهذا الذى قال مبنى على السابعة
نحو ما اخاف وما اخاف (ومنها هات بمعنى اعطى وتصرف بحسب الأمور افرادا
وثنية وجعا وتذكيرا وتأنينا تقول هات هاتيا هاتوا هاتى هاتين وتصرفه دليل فعليته
تقول هات لاهاتيت وهات ان كانت بك مهاتاة وما هاتيك كما اعطيك (قال الجوهري
لا يقال منه هاتيت ولا ينهى منه فهو على ما قال ليس بتمام التصرف ٢) وقال الخليل
اصل هات آت من اتى يؤتى ايتاء فقلبت الهمزة هاء (ومن قال هو اسم فعل قال حقوق
الضماير به لقوة مشابهته لفظا للافعال ويقول فى نحو مهاتاة وهاتيت انه مشتق من هات كاحاشى
من حاشى وبسمل من بسم الله (ومنها بله اى دع ويستعمل مصدرا واسم فعل كاذ كرنا فيقال
بله زيد بالاضافة الى المفعول كترك زيد وبله زيدا كدع زيدا (وحكى ابو على عن الاخفش
انه يحكى بمعنى كيف فيرفع ما بعده وينشد قوله * تدر الجماجم ضاحيا حاماتها * بله الا كف
كانها لم تخلق * بنصب الا كف ورفعها وجره واذا كان بمعنى اى كيف جازان يدخله من
حكى ابو زيد ان فلانا لا يطيق ان يحمل الفهر فن بله ان با تى بالصخرة كيف ومن اين
ويروى من بهل على القلب (وذكر الاخفش فى باب الاستثناء فى قوله * اعطيهم الجهد
منى بله ما ساع * ان بله حرف جر كعدا وخلا بمعنى سوى قيل ٣ ومنه قوله عليه
السلام بله ماء اطلعتهم عليه (ومنها تيد زيدا اى امهله وحكى البغداديون تيدك زيدا قال
ابو على لم يحك احد لحاق الكاف ببله قال وقياس قول من جعله اسم فعل جواز لحاقها به
فعلى ما قال كانه جعل لحاق الكاف الحرفية بجميع اسماء الافعال قياسا وفيه نظر كما مر
قال ابو على تيل من التؤدة قلبت الواو تاء وابدل الهمزة ياء كما حكى سيويه بيس الرجل
فى بئس (ومنها رويد زيدا وهو فى الاصل تصغير اروادا مصدر اروداى رفق
تصغير الترقيم اى ارفق رفقاً وان كان صغيرا قليلا ويجوز ان يكون ٦ تصغير رود
بمعنى الرفق عدى الى المفعول به مصدرا واسم فعل لتضمنه الامهال وجعله بمعناه ويجئ
على ثلاثة اقسام اولها المصدر وهو اصل الباقيين نحو رويد زيد بالاضافة الى المفعول
* كضرب الرقاب * ورويد زيدا كضربا زيدا الثانى ان يجعل المصدر بمعنى
اسم الفاعل اما صفة للمصدر نحو سر سيرا رويدا اى مرودا او حالا نحو سيرو

٢ قالوا وكذا يدخله فى باب
الفعل الصريح نسخته

٣ قوله (ومنه قوله عليه
السلام بله

٤ ما طلعتهم عليه (وفى
الحديث القدسى اعددت
لعبادى الصالحين ما لا عين
رأت ولا اذن سمعت ولا خطر
على قلب بشر بله بشر بله
ما طلعتهم عليه اى سوى

٥ قوله (كما حكى سيويه بيس
الرجل فى بئس بيس الرجل)
يبأس بؤسا اشتدت حاجته
وبئس فى الذم منقول منه
٦ قوله (تصغير رود)

يقال فلان يمشى على رود
اى على مهل

رويدا الى مرودين ويجوز ان يكون صفة مصدر محذوف وقوله تعالى ﴿اهلهم رويدا﴾
 يحتمل المصدر و صفة المصدر والحال والثالث ان ينقل المصدر الى اسم الفعل لكثرة
 الاستعمال ٧ بان يقام المصدر مقام الفعل ولا يقدر الفعل قبله نحو رويدا بنصب زيدا
 وانما فتح ٨ رعاية لاصل الحركة الاعرابية وقولهم رويدك زيدا يحتمل ان يكون اسم فعل
 والكاف حرف وان يكون مصدرا مضافا الى الفاعل كما مر وقد يزداد على رويدا اسم
 فعل كما قال بعض العرب لصاحبه لو اردت الدراهم لاعطيتك رويدا ما الشعر اى دع الشعر
 (ومن اللازمة صه اى اسكت ومه اى اكفف واه اى زد فى الحديث او فى العمل
 وصه ومه يستعملان منونين وغير منونين والكسر مع التنوين للساكنين وزعم
 الاصمعي ان العرب لا تستعمل ايه الامونا وخطاء ذا الرمة فى قوله ﴿وقفنا فقلنا ايه عن
 ام سالم﴾ وقال ابن السرى انه اراد المنون اذ معناه هات حديثا اى حديث كان عن ام
 سالم فتركه للضرورة (ومنها ايه اى كف عن الحديث واقطعه ويستعمل لمطلق
 الزجر ويجوز ان يكون صوتا قائما مقام المصدر معر بامنصوبا كسقيا ورعا اى كفا يقال
 ايهاعنا ويجوز ان يكون اسم فعل مبني فالتنوين اذن كما فى صه وكذا كل تنوين بعد
 المفتوح من هذه الاسماء يحتمل الوجهين نحو رويدا وحيهلا وويها وجوز ابن السرى
 فى ايه الفتح من غير تنوين على قلة واوجب غيره تنوينه وقد تبدل همزة ايه واياهاء
 فيقال هيه وويهها (ومنها فداء بالكسر مع التنوين قال ﴿مهلا فداء لك الاقوام كلهم
 ﴾ وما اثم من مال ومن ولد ﴿اى ليفدك﴾ ومنها هيت مفتوح الهاء مثلث التاء كشاء حيث
 وفيه لغة رابعة وهى كسر الهاء وفتح التاء ومعناه اقبل وتعال وقال الزمخشري اسرع
 واذا بين باللام نحو هيت لك فهو صوت قائم مقام المصدر كما فى لكما الا ان اف يجوز
 اعرابه اعراب المصادر نحو فالك وهيت واجب البناء نظر الى الاصل مع كونه مصدرا
 واذا لم يبين باللام فهو صوت قائم مقام المصدر قائم مقام الفعل فيكون اسم فعل مع انا
 قد بينا فى المفعول المطلق ان جميع الاصوات القائمة مقام المصادر التى يقال انها اسماء
 افعال يجوز فيها ان يقال بقائها على مصدريتها وبنائها نظرا الى اصلها حين كان
 صوتا وهو الاقوى فى نفسى اذ لا ضرورة ملجئة الى دعوى خروجها عن ذلك الباب
 على ما بينا هنالك فالاولى اذن ان نقول ان ماهو فى صورة المنصوب نحو افا وتقامبنى على
 الفتح والتنوين فيه كما فى صه لان الاصل بقاء كل شئ على ما كان عليه (ومنها دع ودعا
 ولعا ودعدا اى انتعش ودعدا تكرير دع للتوكيد وقد اشتق منه المصدر اعنى
 الدعدة بمعنى قول دع دع للعاثر (ومنها هلا وله معنيان اسكن واسرع قال ﴿الاحياء
 ليلي ٢ وقولا لهاهلا﴾ فقد ركب ٣ امر اغر محجلا ﴿اى اسرع﴾ (ومنها هيا وقديلىحق
 الكاف نحو هياك وقد يحذف الالف فيلزم الكاف نحو هيك وقد يخفف هيك فيقال
 هيك والمعنى اسرع (ومنها قدك وقطك و بجلك وكان الاصل قدك وقطك اى اقطع
 هذا الامر قطعا فهو فى الاصل مصدر مضاف الى الفاعل فاقيم مقام الفعل فبنى فحذف
 المدغم فيه تخفيفا كما قلنا ان وضع اسماء الافعال على التخفيف وكذا بجلك اى اكتفاء يقال

٧ بان لا يقدر الفعل قبله بل
 يقام المصدر مقامه نسخة
 ٨ لبنائه على الحركة المستحقة
 فى حال الاعراب نسخة

٢ (قوله وقولا لهاهلا)
 هلا زجر للخيل وللناقة
 ايضا اى توسعى وتنحى وقد
 بسكن بهلا المؤنث عند دنوا
 لفعل منها قال الجعدي
 الاحياء البيت قيل هجابه
 ليلي الاخيلية فاجابته بقولها
 وعيرتنى داء بامك مثله
 واى جواد لا يقال له هلا
 ٣ ارا اغر محجلا اى
 اسكني نسخة

٤ ايجلنى اى كفانى الان الضمير قد يحذف من يجلى بخلاف قط و قط فعنى قدك اى اكتف ومعنى قدنى لا كتف قال * قدنى من مصر الخبيين قدنى * ليس الامام بالشحيح المحدث * وقال * ومتى اهلك ه فلا احفله * بجلى الآن من العيش بجلى * ولم يصح حسب وان كان قريبا منها فى المعنى اسم فعل بل هو معرب متصرف يقع مبتدأ وحالا كأم فى باب الاضافة ويجب نون الوقاية فى قد و قط دون يجلى فى الاعراب لكونهما على حرفين دونه كأم فى باب المضمرات (ومنهاجى اى اقبل يعدى بعلى نحو حى على الصلاة اى اقبل عليها وعن ابى الخطاب ان بعض العرب يقول ٦ حيهل الصلاة وقد جاء حى متعديا بمعنى ائت قال * ٢ انشأت ٣ مابال رفقة * حى المحول فان الركب قد ذهب * وقد يركب حى مع هلا الذى بمعنى اسر واستعجل فيكون المركب بمعنى اسرع ايضا فيعدى اما بالى نحو حيهل الى الثريد واما بالباء نحو حيهلا بعمر اى اسرع بذكره والباء للتعدية كذهب به او بمعنى اقبل فيتعدى بعلى نحو حيهل على زيد او بمعنى ائت فيتعدى بنفسه نحو حيهل الثريد (وفى المركب لغات حيهل يحذف الف هلا للتركيب حتى يكون خمسة عشر وقد يسكن هاؤه لتوالى الفتحات نحو حيهل كاقيل خمسة عشر وقد يلحقهما التسوين مركبين فيقال حيهلا وحيهلا بفتح الهاء وسكونها واذا وقفت على هذين المنونين قلبت نونهما الفاء واثبتت الالف فيهما فى الوصل لغة ردية ه وقول لبيد * يتمازى فى الذى قلت له * ولقد يسمع قولى حيهل سكن اللام للقافية ولا يجوز فى غير الوقف وفى الكتاب الشعرى لابي على حيهل بكسر اللام وتسوينه وعند ابى على حالهما مع التركيب فى احتمال الضمير كحال نحو حلوا خامض يعنى ان فى كل منهما ضميرا كما كان قبل التركيب وفى المجموع بعد التركيب ضمير ثالث هو فاعل المجموع لكون المجموع بمعنى اسرع او اقبل او ائت وعند غيره ان فيهما ضميرا واحد اوليس فى كل واحد منهما ضمير لانه انمعى عن كل منهما بالتركيب حكم الاستقلال واما قوله * فهيج الحى من كلب فظل لهم * يوم كثير تناديه وحيهله * فضمة اللام حركة اعراب وهو مفرد بلا ضمير وذلك ان كل لفظ مبنى غير جملة نسب الى لفظه حكم جازان يحكى كقولك ضرب فعل ماضى قال * بحيهلا ٦ يزجون كل مطية * امام المطايا سيرها المتقاذف * فحى و جازان يجرى بوجوه الاعراب كقوله * ان لو او ان ليتاعنا * وقوله * تناديه وحيهله * فاعرب وذلك لانه صار اسما للكلمة كما يحكى فى باب العلم وقد يقال حيهلك (و بما جاء متعديا ولازما هلم بمعنى اقبل فيتعدى بالى قال تعالى * هلم البنا *) وبمعنى احضره نحو قوله تعالى * هلم شهداءكم الذين * وهو عند الخليل هاء التنبيه ركب معها لم امر من قولك لم الله شعثه اى جمع اى اجمع نفسك البنا فى اللازم واجمع غيرك فى المتعدى ولما غير معناه عند التركيب لانه صار بمعنى اقبل او احضر بعد ما كان بمعنى اجمع صار كسائر اسماء الافعال المنقولة عن اصولها فلم يتصرف فيه اهل الجواز مع ان اصله التصرف ولم يقولوا فيه الم كما هو القياس عندهم فى اردد وامدد ولم يقولوا هلم وهلم كما يجوز ذلك فى مد كل ذلك لثقل التركيب قال تعالى * هلم شهداءكم * ولم يقل هلموا (وقال الكوفيون

٤ (قوله يقال ايجلنى) ايجله
الشيء كفاء
٥ (قول فلا احفله) حفلت
كذا اى باليت به ويقال
لا تحفل به اى لا تبال به
٦ (قوله حيهل الصلوة)
اى يصل بهل كما يوصل بعلى
ومعناه اتوا الصلوة
٢ (قوله انشأت اسأله آه)
هو لابن عربى معنى انشاء يسأل
غلامه كيف اخذ الركب
٣ (قوله مابال رفقة)
الرفقة بالضم والكسر
الجماعة ترافقهم فى سفرك
٤ (قوله حى المحول)
المحولة الابل التى تحمل
واما المحول بالضم بلاهاء
فهى الابل التى عليها الهوداج
٥ (قوله وقول لبيد يتمازى
آه) يذكر صاحبها فى السفر
كان امره بالرحيل والامراء
فى الشيء الشك فيه وكذلك
التمارى
٦ (قوله يزجون كل مطية)
اى هذه القبيلة يسوقون
بلفظ حيهلا كل مطية
سيرها المتابع امام المطايا

اصلها هلام وهلا كلمة استجبال كما مر فغير الى هل التخفيف التركيب ونقل ضمة الهمزة الى اللام وحذفت كما هو في القياس في نحو ﴿ قد افلح ﴾ الا انه الزم هذا التخفيف ههنا لنقل التركيب (وقال ابو علي في كتاب الشعر ردا عليهم ان هل بمعنى اسرع مفتوحة اللام فلا يجوز ان يتركب منه هلم) وقال الزمخشري يجئ هل ساكن اللام ٧ ضمن ام عند الكوفيين معنى اسرع واقبل وتعدى بالي في اللام فقل هلم الى واما في المتعدى نحو هلم زيد فهو باق على معناه اي اسرع اقصد زيدا فاحضره (وبنو تميم يصرفونه نظرا الى اصله وليست بالقصيدة نحو هلموا هلموا هلموا هلمن) وزعم الفراء ان الصواب ان يقال هلمن باقيا هلم على حالها وزيادة نون قبل ضمير الفاعل مدغم في الضمير ليقع السكون الواجب قبل نون الضمير على ذلك النون المزيدي وتبقى ميم هلم على تشديدها وفتحها كما زيدت النون في منى وعنى محافظة على سكون نون من وعن (قال وهذا كما يروى في بعض اللغات من زيادة الالف في ردات وذلك ان من العرب من يدغم في رددت كما ادغم قبل دخول التاء فيزيد الفاء قبل التاء ليسكن ما قبل التاء كما هو الواجب) ويروى عن بعض العرب هلمين بقلب الزيادة قبل نون ضمير الفاعل ياء وقد يقال هلم لك مبنيا باللام اجراء له وان لم يكن في الاصل مصدرا مجرى اخواته من اسماء الافعال التي تين بحرف الجر نظرا الى اصلها الذي هو المصدر نحو قوله تعالى ﴿ هيهات لما توعدون ﴾ اي بعدا (وحكى الاصمعي انه يقال هلم الى كذا فيقول المخاطب لاهلم اليه مفتوحة الالف والهاء وكذا يقال هلم كذا فيقول المخاطب ٢ لاهلمه معدى بنفسه كانك قلت لاهلم والهاء المفتوحة زائدة اولاً ثم على المذهب الاخر فلم تغير في الجواب والهاء واللام مراعاة للفظ الخطاب هذا الذي ذكرنا كله بمعنى الامر (ومن اسماء الافعال التي بمعنى الخبر هيهات وفي تائها الحركات الثلاث وقد تبدل هاؤها الاولى همزة مع تثنية التاء ايضا وقد تنون في هذه اللغات الست وقد تسكن التاء في الوصل ايضا لجرائه فيه مجراه في الوقف وقد يحذف التاء نحو هيهاتوا وبها وقد تلحق هذه ٣ الرابعة عشر كافي الخطاب نحو ايهاك وقد تنون ايضا نحو ايها وقد يقال ايها بهمزة ونون مفتوحتين (وقال صاحب المغني بنون مكسورة) وقال بعض النحاة ان مفتوحة التاء مفردة واصلها هيهية كزلة نحو قوقة قلبت الياء الاخيرة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والتاء لتأنيث فالوقف عليها اذن بالهاء واما مكسورة التاء فجمع مفتوحة التاء كسلما فالوقف عليها بالتاء وكان القياس هيهيات كما تقول قوقيات في جمع قوقة الا انهم حذفوا الالف لكونها غير متمكة كما حذفوا الف هذا وياه الذي في المثني والمضمومة التاء تحتل الافراد والجمع فيحوز الوقف عليها بالهاء والتاء وهذا كله توهم وتخمين بل لا يمنع ان نقول التاء والالف فيها زائدتان فهي مثل كوكب ولا يمنع ايضا من كونها في جميع الاحوال مفردة مع زيادة التاء فقط واصلها هيهية ونقول فتح التاء على الاكثر نظرا الى اصله حين كان مفعولا مطلقا وكسرت للساكنين لان اصل البناء السكون واما الضم فللتنبية بقوة الحركة على قوة معنى

٧ وكان بمعنى اسرع اصل هلم الى عند الكوفيين اقصد الى وهلم زيدا اي اقصد به بالاحضار وبنو تميم آه نسخته

٢ قوله (لاهلمه) اي لا اعطيك صحاح

٣ وفي بعض النسخ الخامسة عشر لكن الاولى هو الصواب لعدم دخول الكاف عند سكون التاء حتى يكون لغة اخرى

البعديه اذ معناه ما بعده كاذ كرناو كان القياس بناء على هذا الوجه الاخير اعني ان اصله هيمية في الاحوال ان لا يوقف عليه الا بالهاء وانما يوقف عليه بالتاء في الاكثر تنبيهاً على التحاقها بقسم الافعال من حيث المعنى فكان تاؤهامثل تاء قامت (٤) وهذا الوجه اولى من الوجه الاول وايضا من جعل الالف والتاء زائدين لان باب قلقال اكثر من باب سلس ٥ وير (ومنها شتان بمعنى افترق مع تعجب اي ما اشد الافتراق فيطلب فاعلين فصاعدا كافترق نحو شتان زيد وعمر و قد زاد بعده ما نحو شتان ما زيد وعمر و قد يقال في غير الاكثر الا فصيح شتان ما بين زيد وعمر (وقال ربيعة الرقي * لستان ما بين اليزيد بن الندي * يزيد سليم والاغر ابن حاتم * وانكره الاصمعي وقال الشعر لمولد وذلك بناء على مذهبه وهو ان شتان مثنى شت وهو المتفرق وهو خبر لما بعده وموهمة شيثان احد هما لغة في شتان وهي كسر النون والثاني ان المرفوع بعده لا يكون الامثني او ماهو بمعنى المثنى ولا يكون جمعا ولو كان بمعنى افترق لجاز وقوع الجمع فاعلاله واللغة الفصحى وهي فتح النون تبطل مذهبه وايضا لو كان خبرا لجاز تأخيرها عن المبتدأ اذ لا موجب لتقدمه ولم يسمع متأخرا وكان ينبغي ان لا يجوز شتان ما بينهما بناء على المذهب المشهور ايضا وهو ان شتان بمعنى افترق لان لفظ ما لا يصلح ههنا ان يكون عبارة عن شيئين والمعنى افترق الحلالان اللذان بينهما اذ لا يقال بين زيد وعمر وحالتان بخل وجود مثلا على معنى ان احدي الخصلتين مختصة باحدهما والاخرى بالاخر كما يقال في الاعيان بنى وبينك نهران مع ان يكون احدهما نهرين بجنب احدهما والاخر بجنب الاخر بل لا يقال في المعاني بينهما شي أو شيثان أو اشياء الا اذا كانا مشتركين في ذلك الشيء أو الشيئين أو الاشياء نحو قولك بيننا قرابتان اي مشترك فيهما فلو فسرنا قوله شتان ما بين اليزيد بن بمعنى افترق الحلالان اللتان بين اليزيد بن وهما البخل والجود لكان كل واحدة من الخصلتين مشتركا فيهما وهو ضد المقصود (فنقول انما جاز شتان ما بينهما على ان شتان بمعنى بعد لانه لا يستلزم فاعلين فصاعدا وما كناية عن البون او المسافة اي بعدما بينهما من المسافة او البون ويجوز ان يكون ما زائدا كما كان من دون بين وستان بمعنى بعد ويكون بين فاعل شتان كما هو مذهب الاخفش في قوله تعالى ﴿ يفصل بينكم ﴾ قال بينكم مسند اليه لكنه لم يرفع استنكارا لاجراجه عن النصب المستعمله في اغلب استعماله ومثله قوله تعالى ﴿ ومنهم دون ذلك ﴾ وقولهم لي فوق الخماسي ودون السداسي (وقال الزجاج بن شتان على الفتح لانه مصدر لانظيره وورود لسان يكرهه (٢) ومنها سرعان ووشكان مثلثي الفاء بمعنى سرع وقرب مع تعجب اي ما اقرب وما اسرع (ومنها بطآن بضم الباء وقحها اي بطؤ ووجه فتح شتان وما بعدها مامر في فتح هيات (٣) ومنها اف وفيها احدى عشرة لغة اف مضومة الهمزة مشددة الفاء مثلثها بتؤين ودونه واف بكسر الهمزة والفاء بلا تنوين وافي بكسرى مما لا واف كخذا وافة منونة وغير منونة وقد تتبع المنونة تفة فيقال افة وتفة وقد يرفع افة كويل (ومنها اوه بفتح الهمزة وسكون الواو وكسر الهاء وا آه بقلب الواو الفا واوه بكسر الواو

٤ قوله (وهذا الوجه اولى من الوجه الاول الوجه الاول هو ان يجعل التاء والالف زائدين كما مر وقوله ومن جعل وجه آخر لم تذكره سابقا وقوله لان تعليل للحكمين ٥ بين نسخه

٦ قوله (ومنها شتان بمعنى) امر شت اي متفرق وشت الامر شتان وشتا تاى تفرق

٢ قوله (ومنها) اي ومن اسماء الافعال فتأمل

٣ وذكر في القاموس اربعون لغة

مشددة وسكون الهاء واوه بكسر الواو المشددة وكسر الهاء بلا اشباع واو بكسر
الواو المشددة وحذف الهاء واوه واوه بفتح الواو مشددة ومخففة وسكون الهاء
مع المد وجاء اوة بفتح الهمزة وفتح الواو المشددة وكسر التاء وقد تمد الهمزة في هذه
فيقال آوة كأمين في امين وليست على وزن فاعلة اذ لو كانت اياها لانقلبت اللام ياء
كما في قاوية من قويت ويقال في اوة اوتاه وفي آوة آوتاه بزيادة الالف والهاء كما في الندبة
فتكون الهاء ساكنة في الوقف ومضمومة او مكسورة في الوصل كما مر وجاء اوية
تحقيق اوة تحقيق الاسماء المبهمة بفتح الاول (قال ابو علي وهذه اجدر لانها اقل تصرفا
قال ويجوز ان يكون تصغير آوة تصغير الترخيم كحريث في جارت) ومنها الظروف
وشبهها بحر ضمير مخاطب كثيرا وضمير غائب شاذ قليلا نحو قوله عليه شخصا
ليسنى وقوله عليه الصلاة والسلام ﴿ من استهنى منكم الباءة فليتزوج ومن لم
يستطيع فعله بالصوم ﴾ فانه له وجاء ﴿ فعندك ودونك ولديك ﴾ بمعنى خذوا الاصل
عندك زيد فخذوه وكذا لديك زيد ودونك زيد يرفع ما بعدها على الابتداء فاقتصر
من الجملة الاسمية والفعلية بعدها على الظرف فكثرت استعماله حتى صار بمعنى خذ فعمل
عمله والظروف مبنية على الفتح لانه الحركة التي استحقا في اصلها حين كانت
ظروفا كما قلنا في المصادر الصائرة اسماء افعال ولا محل لها كتلك المصادر لقيا مها
مقام ما لا محل ووراءك اى تأخر وامامك اى تقدم او احذر من جهة امامك ويجوز
ان يقال هما باقيا على الظرفية اذ هما لا ينصبان مفعولا كعندك ولديك فيكون التقدير
استقرروا كوامامك وكذا مكانك اى الزم مكانك ويقال عليك زيدا اى خذته كان
الاصل عليك اخذه ويقال اليك عنى والاصل ضم علقك اليك وتنج عنى فاقتصر كما
ذكرناه (وسمع ابو الخطاب من قيل له اليك فقال الى اى اتحنى فهو خبر شاذ يخالف
لقياس الباب اذ قياس الظروف وشبهها ان تكون او امر فلا يقال على ودونى
قياسا عليه واما على بمعنى اولى اى اعطى فهو مخالف للقياس من وجه اخر اذ هو
امر لكن الضمير المجرور به فى معنى المفعول يقال على زيدا اى قربنيه وانقياس ان يكون
المجرور فاعلا (وسمع الاخفش على عبد الله زيدا اى قربه اياه وهو اشد من على لجره
المظهر) والكسائى يجوز ٦ انجراره بجميع ظروف المسكان وحروف الجر قياسا
وغیره يقصره على السماع وهو الوجه (ويجوز تأكيد الضمير المجرور لبارز في هذه
الظروف وشبهها بالجر نحو عليك نفسك باعتبار الاصل قبل صيرورتها اسماء افعال
ويجوز تأكيد الضمير المرفوع المستتر الذى عرض لها باعتبار صيرورتها اسماء افعال
نحو عليكم كلكم بالرفع ﴿ قوله ﴾ (وفعال بمعنى الامر من الثلاثى قياس كنزال بمعنى انزل
وفعال مصدر معرفة كفجار وصفة نحو فساق مبنى لمشايبته له عدلا وزنة وعلما للاعيان
مؤثنا كقطام وغلاب مبنى فى الحجاز معرب فى تميم الاما آخره راء نحو حضار فعال المبنى
على اربعة اضرب (الاول اسم فعل كنزال بمعنى انزل قال سيوبه هو مطرد فى الثلاثى
نظرا الى كثرته فيه) قال المصنف لو قيل على مذهبه ان هذه الصيغة من الثلاثى فعل

٤ قوله فان له وجاء (الوجاء
رض عروق الخصيتين
و وجاءت عنقه وجاء
ضربته

٦ الاغراء نسخته

امر الاسم فعل لم يكن بعيدا لانها جرت من الفعل على صيغة واحدة كجريان صيغة افعل
قال ولكنه لم يقله احد منهم لما رأوا ان افعال من صيغ الاسماء وهذه علة ضعيفة لانه لا منع من
اشترائك الاسماء والافعال في صيغة كافي فعل وفعل وفعل (قال ولما رأوا من دخول الكسر
فيه مع اجتناب العرب من ادخال الكسر على الافعال حتى زادوا نون الوقاية حذرا
منه وهذا عذر قريب وقبح فعال في الامر لغة اسدية) واقول لو كان فعال فعلا لاتصل
به الضماير كافي سائر الافعال (وقال المبرد فعال في الامر من الثلاثي مسموع فلا يقال قوام
وقعاد في قم واقعد اذ ليس لاحدان يتدع صيغة لم يقلها العرب وليس لنا في ابنية المبالغة
ان نقيس فلا نقول في شاكر وغافر شكير وغفير (قلت هذا القول منه مبني على ان فعال
معدول عن افعل للمبالغة وكذا يقولون كثرهم وفيه نظر كما يجيء (قال الاندلسي مع المبرد
قوى فالاولى ان يتأول ما قال سيويه بانه اراد ٧ بالاطراد الكثرة فكانه قياس لكثرة
(واما في الرابعي فلا كثرون على انه لم يأت منه ٨ الا حرفان قرقر اي صوت قال
٩ قالت له ريح الصبا قرقر * والثاني عر اي تلاعبوا بالعرعة ٢ وهي لعبة لهم
قال * يدعوبها وليد هم عر عار * قال المبرد لم يأت في الرابعي عدل اصلا واما قرقر حكاية
صوت الرعد وعر عار حكاية اصوات الصبيان كما يقال غاق غاق قال السيرا في الاولى
ما قال سيويه لان حكاية الاصوات لا يخالف الاول فيها الثاني مثل غاق غاق ولو ارادوا
الحكاية لقالوا قرقر وعار عار (وعند الاخفش فعال امر من الرابعي قياس * واعلم
ان مذهب النحاة ان فعال هذه معدولة عن الامر الفعلي للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة
في الامر كفعال وفعول مبالغة فاعل وكذا قالوا في نحو شتان ووشكان وسرعان انها
معدولة والفتحة فيها هي الفتحة التي كانت في الفعل المعدول عنه (قال عبد القاهر اصل
تزال اتزل اتزل ثلاثا واكثر والثلث وما فوقها جمع والجمع مؤنث فقيل اتزلي الحقوا
الفعل الباء التي هي ضمير المؤنث دليلا على التكرار المثلث كما الحقوا الالف في * القيا في
في جهنم * دليلا على التكرار المشي واصله القى القى والمراد بالتكرار المبالغة ثم عدلوا
تزال عن اتزلي فتزال اذن مؤنث كاتزلي ٣ يعني ابهم جعلوا الالف التي هي دليل
تشبه الفاعل دليل تشبه الفعل للتكرير والياء التي هي دليل تأنيث الفاعل علامة تأنيث
٤ اي كونه مكررا ثلاثا او اكثر قال ودليل تأنيث فعال الامر في قوله * ولانت اشجع
من اسامة اذ * دعيت تزال ولج ٥ في الذعر * وذا كلامه والذي اري ان كون اسماء
الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه الاصل في كل معدول عن شيء
ان لا يخرج عن نوع المعدول عنه اخذا من استقراء كلامهم فكيف خرج الفعل بالعدل
من الفعلية الى الاسمية (واما المبالغة فهي ثابتة في جميع اسماء الافعال على ٦ ما بينا قبل
لا من الوجه الذي ادعى عبد القاهر تأنيث الفعل في دعيت تزال لا يدل على ان اصل
تزال فعل امر مكرر بل هو لتأويل تزال باللفظة او الكلمة او الدعوة كما يجيء في باب العلم
وكذا لا يخلو قسما المصدر صفة من معنى المبالغة فحماد ولكاع ابلغ من الحمد ولكعاه
(الثاني من اقسام فعال المصدر وهو على ما قيل مصدر معرف مؤنث ولم يقم لي الى

٧ (قوله بالاطراد) اي
اطراد فعال في الثلاثي
كما قال سيويه

٨ الامر نسخة

٩ (قوله قالت له ريح
الصبا قرقر) تمامه
واختلط المعروف بالانكار
٢ (قوله وهي لعبة لهم)

تلك اللعبة هي حسا اوزكا
اي زوج او فرد وصدر
البيت مكتفي جنبي عكاظ

كليهما يعني ان تلك القبيلة
تزلوا حول عكاظ متخفين

ويلعب صبيانهم بهما يدعون
اي يقولون عر عار لان

الصبي اذا لم يجد احدا يرفع
صوته قائلا عر عار فاذا

سمعه خرجوا اليه ولعبوا
تلك اللعبة

٣ فن ثم قال الشاعر آه
نسخه

٤ الفعل نسخة

٥ قوله (في الذعر) ذعرته
افزعه ذعر او الاسم الذعير

بالضم ٦ تين في المفعول
المطلق نسخة

الان دليل قاطع على تعريفه ولا تأنيثه ومذهبهم انه من اعلام المعاني كزوير وسبحان على مايجي في باب العلم وربما استدل على تأنيث اسم الفعل والمصدر بتأنيث الصفة وعلم الشخص طردا فانهما مؤنثان اتفاقا اذ لا يطلقان على المؤنث كمايجي وهذا استدلال عجيب وقيل فجار معرفة في قوله * انا اقتسنا خطيتنا بيننا * فحملت برة واحتملت فجار * لتعريف قرينته وهي برة وهذا الدليل كالاول في الغرابة اذ جعل كلمة على اخرى في التأنيث او التعريف مع عدم استعمال المحمولة معرفة ومؤنثا شئ بديع بلى لو ثبت وصف نحو فجار بالمؤنث المعرف نحو فجار القبيحة مثلا جاز الاستدلال به على الامرين التأنيث والتعريف على ان السير في جواز كون برة بمعنى البارة فكذا يكون فجار بمعنى الفاجرة كانه قال احتملت الخصلة البرة واحتملت الخصلة الفاجرة فهما صفتان غالبتان صابرتان بالغلبة علمين كمايجي في القسم الثالث ولو سلنا فايش الدليل على تعريف كل ماهو من هذا القسم على ان قولهم في الظباء اذ اوردت الماء فلا عباب ٦ اي فلاعب واذا لم ترد فلا عباب ٧ اي لا عاب لا نزاع اليه وقول المتلمس * جادلها جاد ولا تقولي * طوال الدهر ما ذكرت جاد * اي قولي لها جودا ولا تقولي لها جدا وشكرا (وقول العرب ٨ لا مساس اي لا مس ظاهرة في التنكير ومن كان مذهبه ان جميع اوزان فعال امرا او صفة او مصدرا او علما مؤنثة فاذا سمى بها مذكر وجب عدم انصرافها كعناق ويجوز عند الحاجة جعلها منصرفة كصياح وهذا منهم دليل على ترددهم في كونها مؤنثة (الثالث الصفة المؤنثة ولم يجي في صفة المذكر وجميعها يستعمل من دون الموصوف وهي بعد ذلك على ضربين اما لازمة للنداء سمعا نحويا لكاع اي بالكعاء ويا فساق ويا خبات اي يافاسقة ويا خبيثة ٩ ويارطاب ٢ ويا دار وكذا ياخصاف ويا حباق كلاهما بمعنى الضراطة ٣ ويا خزاق من الخزق وهو الذرق ولا تجي هذه اللازمة للنداء علما للجنس اي لا تكون بسبب الغلبة في موصوف بحيث تصير علما له كالصعق ونحوه على مايجي في الاعلام (واما غير لازمة للنداء وهي على ضربين احدهما ماصار بالغلبة علما جنسيا كما في اسامة وهو الاكثر وذلك نحو حلاق وجباذ للنية كانت في الاصل صفة عامة لكل ما يخلق به ويجذب اي يجذب ثم اختصت بالغلبة بجنس النيا وكذا حناذ وبراح للشمس من الخند وهو الشئ والبراح وهو الزوال وكلاح وازام وجداع للسنة وسباط للحمي لانسباطها في البدن من الشعر السبط ومثله كثير ككرار للخرزة التي تؤخذ بها المرأة زوجها سميت كرا لانها تكرر الزوج اي ترده بزعمهم يقال يا كرا كره ان ادبر فرديه وان اقبل فسريره وفشاش وحياد وصمام للداية لانها تفش اي تخرج ريح الكبر وتحيد اي تميل سميت به تفؤلا وتصم اي تشديد يقال * فشاش فشيته من استه الى فيه اي اخرج ريح الكبر منه من استه مع فيه ويقال حيدى حياد اي ارجعى ياراجعة ويقال صمى صمام اي اشتدى ياشديدة اي زيدى في الشدة او ابقى على شدتك كالتأويلين في قوله تعالى * اهدنا الصراط المستقيم * ويقولون عند طلوع من يكرهون طلوعه حداد حديه اي ياداهية الحادة اي المانعة وفياح للغارة يقولون

٦ (قوله اي فلا عباب آه)

العاب شرب الماء من غير مص

٧ (قوله اي لا عاب آه)

ابا باي تهيأ للذهاب وتجهز

٨ (قوله لا مساس) مثل

قطام وبني لانه معدول عن

المس واما قوله تعالى

لا مساس اي لا امس ولا

امس

٩ (قوله ويارطاب آه) اي

يارطبة الفرج وهذا شتم

لامة كناية عن الاستخاضة

والزنى

٢ (قوله ويا دار) دفرة

اي منثنة

٣ (قوله ويا حذاق)

اي يا حاذقة والمراد النبت

وفي الصحاح خذق الطائر

بالذال المعجمة ذرقه قال

والخزق بالزاء المعجمة الطعن

والخزق السنان

فيحي فياح اى اتسعى ياتسعة على تأويل صمى صمام ويقال كويته وقاع وهى علم كية على الجاعرتين وانتصايها على المصدر من كويته اى كية واقعة لازمة ويقال طمار للمكان المرتفع كانها طامرة اى واثبة ويقال للضبع قنم وجعار وفشاح من القنم وهو الجمع ومن الجعر ومن الفشح وهو تفريج ما بين الرجلين فهذه وامثالها اعلام الجنس بدليل وصفها بالمعرفة نحو حناذ الطالعة ولولم تكن معارف لم يحز حذف حرف النداء معها نحو فشاح فشيء وحداد حديه وحيدى حياذ كامر فى باب النداء (والضرب الثانى من غير اللازمة للنداء مابقى على وصفيتها نحو قطاط اى قاطة كافية قال * اطلت ه فراطهم حتى اذا ما * قتلت سراتهم كانت قطاط * وسببته سبة تكون لزام اى لازمة ولا تبل فلانا عندى بلال اى بالة اى لا يصيبه عندى ندى ولا يصله منى صلة وقال * والخيل تعذوا فى الصعيد بداد * اى متبعدة متفرقة فهو حال (والرابع الاعلام الشخصية وجميع الفاظها مؤنثة وان كان المسمى بها مذكرا ايضا واما قوله * قد كنت احسبكم ٦ اسود خفية * فاذا لضاف تبيض ٧ فيه الجمر * بتذكير الضمير الراجع الى لضاف فلناؤيله بالموضع ويروى يبيض فيها ولضاف منزل من منازل بنى تيمم وخصاف فحل وفى المثل اجرا من خاصى خصاف وذلك انه طلبه بعض الملوك من صاحبه للفحلة فنعه وخصاه وكذا حضار فى كوكب وظفار مدينة وقد يسمى بنحو هذه المؤنثة رجل كما يسمى بنحو سعاد وزينب وقطام وحذام وبهان وغلاب وسبحاح لنسوة معينة وسكاب ٨ لرمكة وكساب وخطاف لكبتين ومناع وملاع لهضبتيين ووبار وشراف لارضين وعرار لبقرة وظفار لمدينة (٩ وجميع المصادر والصفات مبنية اتفاقا) وقد اختلف فى علة بنائها قال المبرد فيها ثلاثة اسباب التأنيث والعدل والعلمية قال بسبين يسلب الاسم بعض التمكن فيستحق بالثلاثة زيادة السلب وليس بعد منع الصرف الا البناء وفى قوله نظر وذلك لانه لم يقم كما ذكرنا دليل على عدلها ولا على علمية المصادر وعلى علمية جميع الاوصاف بل قام على علمية بعضها كما مضى ولو ثبت التأنيث فى المصادر لم يؤثر بدون العلمية ولو سلمنا اجتماع الثلاثة فهو منقوض بنحو اذر بيجان فان فيه اكثر من سبين وبنحو عمر اذا سمى به مؤنث فانه اذن معرب اتفاقا مع اجتماع التأنيث فيه والعدل والعلمية (وقيل بنيت لتضمن تاء التأنيث وبعد تسليم تقدير تاء التأنيث فى المصادر فهو منقوض بنحو هند ودار ونار مما لا يحصى) وقال المصنف لمشابهة تزال زنة فورد عليه بنحو سحاب ٢ وكهام وجهان من المعربات فضم الى الوزن العدل فان ادعى العدل المحقق فما الدليل عليه وثبوت الفجور وفاسقة لا يدل على كون فجار وفاسق معدولين عنهما اذ من الجائر ترادف لفظين فى معنى لا يكون احدهما معدولا عن الآخر وان ادعى العدل المقدر لا يضطرار وجودهما مبنيين الى ذلك كما ذكر لمنع صرف عمر وهو الظاهر من كلامه فما الدليل على كون تزال الذى هو الاصل معدولا وقد قلنا قبل ذلك ما عليه وان قدر العدل فى الاصل ايضا فهو تكلف على تكلف (والاولى ان يقال بنى قسم المصادر والصفات لمشابهتهما لفعال الامرى وزنا ومبالغة بخلاف بنحو نبات وكلام ومضاء

٥ قوله فراطهم (فارطت

القوم سابقهم

٦ (قوله اسود خفية)

قولهم اسود خفية كقولهم

اسود غابة

٧ (قوله فيه الجمر) الجمرة

نوع من الطير كالعصفور

٨ الرمكة الانثى من

البراذين صحاح

٩ وقسم نسخته

٢ (قوله وكهام وجهان)

الكهام السيف الكليل

والجهام السحاب لاماء فيه

فانه لا مبالغة فيها واما الاعلام الجنسية كصرام وحداد فكان حقها الاعراب لان الكلمة
 المبنية اذا سمى بها غير لفظها وجب اعرابها كما سمى بآين شخص على مايجي في باب الاعلام
 لكنها بنيت لان الاعلام الجنسية اعلام لفظية على مايجي في باب العلم فعنى الوصف باق
 في جميعها اذهى اوصاف غالبية (واما الاعلام الشخصية كقطام وحزام فبنو تميم جر وافيهما
 على القياس باعرابهم لها غير منصرفة اما الاعراب فلعرابها عن معنى الوصفية واما عدم
 انصرافها فلما فيها من العلمية والتأنيث وبناء اهل الحجاز لها مخالف للقياس اذ لا معنى للوصف
 فيها حتى يراعى البناء الذي يكون لها في حال الوصف لكنهم ٣ رأوا انه لاتضاد بين الوصف
 والعلمية من حيث المعنى كما مر في باب لا ينصرف فبنوها بناء الاوصاف وان كانت مرتجلة غير
 منقولة عن الاوصاف اجراء مجرى العلم المنقول عن الوصف لانه اكثر من غيره او نقول اجروا
 الاعلام الشخصية مجرى الاعلام الجنسية في البناء لجامع العلمية (وقال المصنف هي معرفة
 غير منصرفة عند بني تميم لاجتماع العدل والعلمية فيها وينتقض ذلك عليه باجتماع العدل
 والوصف في نحن فساقى عند النحاة والعدل والعلمية في فشاخ وفياح ونحوهما من الاعلام
 الجنسية مع اتفاقهم على بنائها وفي ادعاء العدل في الاقسام الاربعة نظر كما مضى وهذا مذهب
 الاقل من بني تميم (واما مذهب الاكثر منهم وفصحائهم فانهم يمنعون صرف الاعلام الشخصية
 الا ما كان اخر مرء نحو حضار فانهم ينونه وذلك لان تقديرى الاعراب والبناء في جميع
 الشخصية مستقيمان لكن قديتر جمع احد التقديرين لغرض وغرض تخصيص البناء بذى الرأ
 قصد الامالة اذهى مستحسن والمصحح للامالة ههنا كسرة الرأ وهي لا تحصل الا بتقدير علة
 البناء لانه اذا عرب ومنع الصرف لم يكسر واذا بنى كسر دائما فاذا كان كذا كان تقدير علة
 البناء للغرض المذكور اولى من تقدير علة منع الصرف وان كان ايضا مستقيما لمنع (واما
 القليل من بني تميم فقد جروا على قياس منع الصرف في الجميع دون قياس البناء (وقال المصنف
 في القسم الاخير اى العلم الشخصى ان فيه عند اهل الحجاز عد لا تقديرى اى ليحصل
 بذلك مشابة هذا القسم لباب نزال بالوجهين العدل والوزن فيحصل موجب للبناء
 اذ لو اكتفى بالوزن لوجب بناء باب سلام وكلام قال وانما كان العدل تقديرى اذ ليس
 لنا قاطمة وحاذمة عدل عنهما قطام وحزام كليس لنا عامر المعدول عنه عمر (قال
 وعند فصحاء بني تميم في نحو حضار العدل التقديرى والوزن ونحو قطام التأنيث
 والعلمية لانا غير مضطرين لمنع الصرف الا العدل اذ الكفاية حاصلة بالتأنيث والعلمية
 (قال وبعضهم يقدر فيه ايضا العدل لانه من باب حضار المضطر فيه الى تقدير العدل
 اى من باب العلم الشخصى فيطرد تقدير العدل في جميع افراد العلم الشخصى ٥ لما
 اضطروا في بعضه اى ذى الرأ هذا وقدم الكلام على تقدير العدل * قوله (الاصوات
 كل لفظ حكى به صوت او صوت به للبهائم فالاول كغاق والثاني كنخ) اعلم ان الالفاظ
 التى تسميها النحاة اصواتا على ثلاثة اقسام (احدها حكاية صوت صادر اما عن الحيوانات

٣ لما رأوا آه جوزوا بنائها
 نسخة

٤ فلما كان الامالة مقصودة
 في اللغة ولا تحصل الا
 بتقدير علة البناء كان
 تقديرها للغرض المذكور
 اولى آه نسخة

٥ لمن اضطر نسخة

الجم كغاق أو عن الجمادات كطق وشرط الحكاية أن تكون مثل المحكى وهذه الالفاظ مركبة من حروف صحيحة محرّكة بحركات صحيحة وليس المحكى كذلك لانه شبه المركب من الحروف وليس مركبا منها اذ الحيوانات والجمادات لا تحسن الافصاح بالحروف احسان الانسان لكنهم لما احتاجوا الى ايراد اصواتها التي هي شبه المركب من الحروف في اثناء كلامهم اعطوها حكم كلامهم من تركيبها من حروف صحيحة لانه يتعسر عليهم او يتعذر مثل تلك الاجراس الصارة منها كما انها لا تحسن مثل الكلام الصادر من جنس الانس الا في النادر كما في البغاء فاخرجوها على ادنى ما يمكن من الشبه بين الصوتين اعنى الحكاية والمحكى قضاء لحق الحكاية اى كونها كالمحكى سواء فصار الواقع في كلامهم كالحكاية عن تلك الاصوات (وثانيها اصوات خارجة عن الانسان غير موضوعة وضعها بل دالة طبعاً على معان في انفسهم كاف وتنف فان المتكره لشيء يخرج من صدره صوتاً شبيهاً بلفظ اف ومن يترق على شيء مستكره يصدر منه صوت شبيه تنف وكذلك آه للتوجع او المتعجب فهذه وشبهها اصوات صادرة منهم طبعاً كاح الذى السعال الا انهم لما ضمنوها كلامهم لاحتياجه اليها ٦ نسقوها نسق كلامهم وحركوها تحريكه وجعلوها لغات مختلفة كما من لغات اف واوه (وثالثها اصوات يصوت بها للحيوانات عند طلب شيء منها اما الجعج كالفاء الدعاء نحو ٧ جوت وقوس ونحوهما واما الذهاب وكهلا وهج وهجا ونحوها واما امر اخر ٨ كسأ للشرب وهدع للتسكين وهذه الالفاظ ليست مما يخاطب به هذه الحيوانات الجم حتى يقال انها اوامر او نواه كما ذهب اليه بعضهم لانها لا تصلح لكونها مخاطبة لعدم فهمها للكلام كما قال الله تعالى ﴿ كمثل الذى ينعق بما لا يسمع الا دعاء ونداء ﴾ بل كان اصلها ان الشخص كان يقصد انقياد بعض الحيوانات لشيء من هذه الافعال فيصوت لها اما بصوت غير مركب من الحروف كالصفير للدابة عند ايرادها الماء وغير ذلك واما بصوت معين مركب من حروف معينة لا معنى تحتة ثم يحرّضه مقارناً لذلك التصويت على ذلك الامر اما بضربه وتأديبه واما بآيانه واطعامه فكان الحيوان يمثل المراد منه اما رهبة من الضرب او رغبة في ذلك البر وكان يتكرر مقارنة ذلك التصويت لذلك الضرب او البر الى ان يكتفى الطالب بذلك الصوت عن الضرب او البر لانه كان يتصور الحيوان من ذلك الصوت ما يصحبه من الضرت اوضده فيمتثل عقيب الصوت عادة ودربة فصار ذلك الصوت المركب من الحروف كالامر والنهى لذلك الحيوان (وانما وضعوا مثل هذا الغرض صوتاً مركباً من الحروف ولم يقنعوا بساذج الصوت لان الصوت من حيث هو هو مشبه الافراد وتمايزها بالتقطيع والاعتماد على الخواص سهل فلما كان الافعال المطلوبة من الحيوانات مختلفة ارادوا اختلاف العلامات الدالة عليها فركبوها من الحروف وما ذكرنا من الترتيب يقين من كفية تعليم الحيوانات كالدب والقرد والكلب وغير ذلك هذا (وانا لا ارى منعا من ارتكاب صيرورة هذه الاصوات المقارنة في الاصل للضرب او البر لما استغنى بها الطالب عن اسماء افعال

٦ قوله (نسقوها نسق الكلام) نسقت الكلام نسقا اذا عطفت بعضه على بعض

٧ قوله (جوت وقوس) دعاء للكلب وقيل زجره وهذا الاخير هو المذكور في هذا الشرع قال وقس دعاء له فعلى هذا المناسب له ان يقول وقس بدل قوله وقوس

٨ سأأت بالحمار دعوته ليشرب وقلت له سأأ

٢ من جنس الاصوات لان هذه في الاصل اصوات ساذجة او مقطعة لا كلمات دالة على معان اى بالوضع كما بينا في كل واحد من الاقسام الثلاثة اذا الحكايات ٨١ اصلها اعنى المحكى لم يكن مركبا من الحروف الصحيحة فلا يكون

كلاما وما يصوت به للبهائم كانت مركبة من الحروف لكن كانت في الاصل غير دالة على معنى كما مر ومثلا فوقف واخ كانت في الاصل الفاظا طبيعية لا وضعية فسميت باسم ساذج الصوت ثم جعلت الاقسام الثلاثة بعد هذا الاصل لاجل احتياجهم الى استعمالها في اثناء كلامهم آه نسخه

٣ نحو اف وقف واح بما هو الفاظ طبيعية غير وضعية ٤ نحو اف لك اى كراهة لك ونصبوا بعضها نصب المصدر نحو واهالك اى طيا فهذه آه نسخه

٥ في الاصل اصوات ساذجة غير مستحقة للتركيب الذى هو مقتضى الاعراب ولكون وضع بعضها وضع الحروف اعنى على حرفين كما قيل واذا وقعت آه نسخه

٦ قوله (واذا وقعت مركبة جازان تعرب وهذا آه) اى جازان تعرب وان تبني وقوله واف لكما مثال للبناء

٧ قوله (فى مثل) ثلث

بمعنى الامر كما ذهب اليه بعضهم فتكون او امرو نواهى لان الله سبحانه وتعالى جعل العجاوات في فهم المطلوب من هذه الاصوات بمنزلة العقلاء فلا بأس بان تخاطب وتكلم بما تفهمه كالعقلاء (ثم تقول انما سميت الاقسام الثلاثة اصواتا وان كان غيرها من الكلام ايضا ٢ صوتا لان هذه في الاصل اما اصوات ساذجة كحكاية اصوات العجاوات والجمادات او اصوات مقطعة معتمدة على الخارج لكنها غير موضوعة لمعان كالالفاظ الطبيعية ٣ وكما يصوت به للحيوانات) وهذه الاقسام الثلاثة ليست في الاصل كلمات اذ ليست موضوعة فسميت باسم ساذج الصوت فقبل اصوات ثم جعلت الثلاثة بعد هذه الاصل لاجل احتياجهم الى استعمالها في اثناء الكلام كاللغات فعاملوها معاملتها والحقوها بأشرف الكلمات اى بالاسماء ليكون ادل على دخولها في ظاهر اقسام الكلمات فصر فوها تصريف الاسماء فادخلوا التنوين الذى هو من اخص علامات الاسماء في بعضها نحو غاق واف والالف واللام في بعضها وذلك اذا قصدوا لفظ الصوت لامعناه كقوله باسم الماء وقوله كراعت بالجوت فهو كقولك امرته با ضرب اى بهذا اللفظ ويجعلوا معانى بعضها معانى المصادر ٤ فينبذ اما ان تعربها اعراب المصدر نحو واهالك او لا نحو اف لكما فهذه الاصوات من الكلمات كاللغات من الناس صورتها صورتها وماهيتها غير ماهيتها اذ ليست موضوعة في الاصل لمعنى كاللغات والتنوين فيما دخلته تنوين اللاحق وتنوين المقابلة كما قيل في تنوين مسلمات وليس ماثاله بعضهم من ان تنوين غاق للتشكيك بشئ اذ لا معنى للتعريف والتشكيك فيه ولا منع ان نقول في تنوين نحو صه و ايه مثل هذا لما تقدم في اسماء الافعال ان نحو صه كان صوتا في الاصل ونستريح اذن بما تكلفناه هناك لتوجيه التنوين على ما سبق من الوجهين (وانما بنى اسماء الاصوات لما ذكرنا من انها ٥ ليست في الاصل كلمات قصد استعمالها في الكلام فلم تكن في الاصل منظورا فيها الى التركيب الذى هو مقتضى الاعراب ٦ واذا وقعت مركبة جاز ان تعرب اعتبارا بالتركيب العارض وهذا اذا جعلتها بمعنى المصادر كاهها ومنك واف لكما اذا قصدت الفاظها لامعانيها قال جهم بن العباس * تردى بهل وعاج وانما * من العاج والهيل جن جنونها * وقال * تداعين باسم الشيب ٧ فى مثل * جوانها ٨ من بصرة وسلام * وقال * كراعت بالجوت الظماء الصواديا * على الحكاية مع الالف واللام وتقول زجرته بهيدو بهيدو هذا كما تقول في الكلمات المبنية اذا قصدت الفاظها * ان تلو وان لينا عناء * ولا يحد الله باين ولا باين على ما يحى في الاعلام ان شاء الله تعالى والاعراب مع اللام اكثر من البناء نحو من العاج والهيل بالجرو باسم الشيب ٩ لكونها علامة الاسم الذى اصله الاعراب وهذا كما يحكى عن بعض البغداديين

الشيء فائلم وتلم (نى) ٨ قوله (من بصرة) (٦) البصرة بجارة رخوة فيها بياض ٨ قوله (وسلام) السلام بجارة واحدها سلمة ٩ لتبعيده الاسم عن شبه الحرف نسخه

كل الاين وكل الاين معربا ومبنيًا مع اللام ومثله ما يحكى ان الخليل قال لابي الدقيش هل لك في ثريدة كان ودكها عيون الضياون فقال اشد الهل معربا والالف واللام لا توجب الاعراب بدليل الان والذي والخمسة عشر واما اذا دخلت التنوين في هذه الاسماء فان قصدت بها الفاظها كقوله بحيميل ٦ وعاج فاعرابها واجب لانها اذن تنوين التمكن وان ادخلتها من غير هذا القصد كما في غاق وصد فهي مبنيّة لانها تنوين الالحاق والمقابلة لاتنوين التمكن كما مر هذا هو الكلام عليها اجالا (واما التفصيل فنقول من الاصوات التي هي حكاية عن اصوات الانسان او الجمادات او الجمادات طيح وهو حكاية صوت الضاحك (وعيط حكاية صوت الفتيان اذا تصاحوا في اللعب (وغاق بكسر القاف وقد ينون وهو صوت الغراب (وشيب حكاية صوت مشافر الابل عند الشرب (ومنها ماء بميم مماله وهمزة مكسورة بعد الالف وقيل هو بهمزة ساكنة وميم مفتوحة صوت الطيبة اذا دعت ولدها (وطاق بكسر القاف وطق كلاهما حكاية صوت وقع الحجارة بعضها على بعض (وقب حكاية وقع السيف على الضريبة (ومن الاصوات التي يصوت بها للبهائم هلا زجر الخيل اى توسعى في الجرى وقد تزجر به الناقة ايضا (وعدس لزجر البغل وقد سمي به بغل وفي قوله * عدس ما ليعباد عليك اماره * نجوت وهذا تحمليين طليق * ٧ زجر وليس باسم البغل والا لم يسكن اخره الا ان يقال اجرى الوصل مجرى الوقف (وهيد زجر للابل بكسر الهاء وفتحها وكذلك الدال لاتنوين ففيه اربع لغات وهاد بفتح الدال بمعناه وقد اعربهما الشاعر لما قصد اللفظ فقال * حتى استقامت له الافاق طائعة * فما يقال له هيد ولا هاد * اى لا يمنع من شىء ولا يزجر عنه ويقال اتاهم فما قالوا له هيد مالك اى لم يسألوه عن حاله (وسع وجهه لزجرها وقد يقال للسبع ايضا (وجوب مثلث الباء بتنوين ودونه زجر للابل ايضا (وكذا حاي وعاي بياء مكسورة بعد الالف منونة وغير منونة وحاء وعاء بهمزة مكسورة بعد الالف منونة وغير منونة وقد تقصر ان يقال اذا بنيت الفعل منهما ٨ حاجيت وعاجيت بابدال الالف ياء واصلها حاي وحاجي كما تقول لايت لمن اكثر من قول لا لا (وتقول جى وجوت بفتح التاء دعاء لها الى الشرب (وحل زجر للناقة وكذا هيح بفتح الهاء وكسر الجيم او سكونها (وكذا عاج بكسر الجيم منونا وغير منون (وحب بسكون الباء وكسرهما منونة زجر للجمل وكذا جاء مكسورة الهاء منونا وغير منون (وهديع تسكين لصغار الابل اذا نفرت ودوه بكسر الهاء وقد تسكن دعاء للربع ٩ ونح بفتح النون وتشديد الخاء المفتوحة او المكسورة وقد تخفف مسكنة صوت عند اناخة البعير وكذا هيح وايح بكسر اولهما ويجوز في الخائين الكسر والسكون (ويقال لزجر الغنم اس مكسورة الهمزة ساكنة السين وكذا هس وقيل بضم الهاء وفتح السين المشددة وكذا هيح بفتح الهاء وسكون الجيم ويقال ايضا في تسكين الاسد والذئب والكلب وغيرها وقد تكسر الجيم منونة وكذا هجا وفع وفاع لزجر الغنم ايضا (وبس دعاء لها بضم الباء وسكون السين وقيل السين مفتوحة مشددة وثئ بكسر التاء وقيل بفتحها

٦ وعاج زجر للناقة

٧ فقولاه آه يحتمل الامرين

الا ان الوقف على السين

يقوى كونه زجرا نسخه

٨ (قوله حاجيت) حاجيت

من حاء كد عدعت من دع

فهو على وزن ففععت فهو

بنزلة فعلت لا فاعلت

ويدل على ذلك الحياء

والعياء بالفتح كالززال

٩ (قوله دعاء للربع) الربع

ما ينتج في الربع وهو اول

النتاج وما ينتج في آخر

النتاج فهو هبع

وسكون الهمزة دعاء للتبس عند الفساد (وحج وعه وعيز بكسر العين والزاي وروى
 قتح العين زجر للضأن) (وساء وتشؤ للحمار المورد) (وعوه دعاء للجحش وهى دعاء
 للفرس) (وديج صياح بالدجاج) (وقوس زجر لكلب بسكون السين وقس دعاء له) (وده
 بفتح الدال وسكون الهاء او تشديدها سا كنة زجر مطلقا بمعنى اضرب واصله فارسى
 وقد جعلت بمعنى المصدر مراعى اصلها فى البناء فى قولهم الادء فلادء اى ان لا يكن
 ضرب الان فلا يكون ضرب بعد هذا) (ومن الاصوات الدالة على احوال فى نفس
 المتكلم وى وهى للتندم او التعجب وقد ذكرنا فى باب المفعول المطلق ان ويل عند الفراء اصله
 ٢ وال وان اللام كان حرف جرو كان الاصل وى لك اى عجبالك ثم كثر استعماله معه حتى
 ركب معه وصار لام الفعل وصار ويلك كقولك حتى قالو ويلاو ويل (ومذهب غيره ان
 ويل وويح وويس وويب كلمات برأسها بمعنى الهلاك وانها مصادر لافعال لها وقولهم ويله
 يروى بكسر اللام وضمها فالضم على وجهين اما ان يقال الاصل ويل امه مبتدأ محذوف الخبر
 اى هلا كما حصل اى اهلكها الله وهذا كما يقال فى التعجب قاتله الله فان الشئ اذا بلغ غايته
 يدعى عليه صوتا له عن عين الكمال كقوله * رضى الله فى عينى بثينة بالقذى * وفى العز
 من انبائها بالعوادح * وقولهم * قاتله الله * من شاعر فحذف الهمزة على غير القياس تخفيفا لما
 صار ويله ككلمة واحدة مفيدة لمعنى عجبوا وما ان يقال اصله وى لاه اى عجبوا لها اى ولد
 ولدت فقل ضمة الهمزة الى اللام المتحركة على غير القياس وحذفت الهمزة تخفيفا لقصد
 التركيب المذكور والكسر على ان صله وى لاه فحذفت الهمزة على غير القياس مع ضمها
 (واما نحو ويكأن نحو * ويكأن الله فهو عند الخليل وسيبويه وى التى للتعجب ركبت
 مع كأن مثقلة كما فى الآية او مخففة كما فى قوله * ويكأن ٣ من يكن له نشب يحب و * من يفتقر
 يعش عيس ضر * وفى هذا القول نوع تعسف فى المعنى لان معنى التشبيه غير ظاهر فى نحو
 قوله تعالى * ويكأن الله يبسط الرزق * وويكأنه لا يفلح الكافرون * وفى قوله * ويكأن
 من يكن له نشب * وقال الفراء وى كلمة تعجب الحق بها كاف الخطاب ٤ كقوله * قبل
 الفوارس ويك عنتر اقدم * اى ويلك وعجباً منك وضم اليها ان ومعنى * ويكأنه لا يفلح
 الكافرون * المترانه كأن المخاطب كان يدعى انهم يفلحون فقال له عجباً منك فسئل
 لم تعجب منه فقال لانه لا يفلح الكافرون فحذفت حرف الجر مع ان وان كما هو القياس
 واستدل على كونه بمعنى المتران اعرابية سألت زوجها ابنك فتال ويكأنه وراء
 البيت اى المترانه وراء البيت ثم لما صار معنى ويكأن المتر لم يغير كاف الخطاب للمؤنث
 والمثنى والمجموع بل لزممت حالة واحدة وهذا الذى قاله الفراء اقرب من جهة المعنى (ومن
 هذا النوع افواوه وقد ذكرناهما فى اسماء الافعال) (ومنه حس بفتح الحاء وكسر السين
 كلمة بقولها الانسان اذا اصابه بغتة ما مضى ويوجعه كالجرة والخزة) (ومنه نج وهى كلمة
 تقال عند الاعجاب والرضى بالشئ وتكرر للبالغة فيقال نجنج فان وصلته حقيقته ونوته
 مكسور الحاء وربما شدد منونا مكسورا قال الشاعر وقد جمعها * روافده اكرم

٢ وى نسخه

٣ (قوله من يكن له نشب)

النشب المال والعقار

٣ اوله سألتانى الطلاق

ان رأتنى * قل مالى قد

جئتنى بنكر *

٤ قوله كقوله قيل آه)

ويروى قول اوله ولقد

شفا نفسى وبرا سقمها

* وقيله * والخيل تقنم

الخبار عوايسا * من بين

شبيظمة واجرد شيطم

* قيل ان الخبار الارض

الينة وقيل العثار وليس

بمعروف والشيطم السريع

وقال ابو عمرو والشيطم الطويل

والاجرد القليل الشعر الا

ملس وعوايس جمع عايسة

مثل ضاربة والبيت فى

قصيدة لعنتر بن سداد

العيسى

الرافدات بخ لك بخ لبحر خضم ٥ * واذا بين باللام فهو مستعمل استعمال المصادر كما مضى (وحكى ابن السكيت به بمعنى بخ بخ (ومنه اخ بكسر الهمزة وقحها وحاء مشددة مكسورة وكذا كخ بكاف مكسورة وقد جعله الشاعر في قوله * وصار وصل الغايات اخآ * وروى كخا كالمصدر فاعربه وهو مصدر بمعنى المفعول اى مكروها (ومنه ٤ طبخ حكاية صوت الضاحك وشيب صوت مشافرا لابل عند الشرب (وعيط صوت القتيل اذا تصاحوا في اللعب كلها مكسورة الاواخر (٥ ومنه مض بكسر الميم والضاد على المشهور ونقل في ضاده الفتح وهو اسم للصوت يخرج عند التطق بالشتين اى التصويت بانقراج احدهما عن الاخرى عند رد المحتاج وليس الرد بمثله رد اياس بالكلية بل فيه اطماع مامن حيث العادة ومن ثم قيل ان في مض لمطعا ولمالم يكن هذا الصوت الخارج عند التطق مما يمكن ان يركب من شكله وشبهه كلمة صيغت بكلمة وهى مض وسمى الصوت بها فصار مض كالحكاية عن ذلك الصوت فبنى سائر الحكايات عن الاصوات * قوله (المركبات كل اسم من كلمتين ليس بينهما نسبة) لا يطلب في الحد العموم فلا حاجة الى قوله كل وانما يطلب فيه بيان ماهية الشئ ولم يكن قوله اسم ايضا محتاجا اليه كفى سائر الحدود المتقدمة لانه في قسم الاسماء ولعله ذكره لبيان الوحدة اى اسم واحد حاصل من تركيب كلمتين ٦ وليس من هذا الوجه ايضا محتاجا اليه لان المشهور ان اقسام الاسم والفعل والحرف المذكورة في ابواب النحو كلمات مفردة (وقوله من كلمتين) اى حاصل من تأليفهما وانما قال كلمتين ليدخل فيه المركب من اسمين ومن فعلين ومن حرفين ومن اسم وفعل او حرف ومن فعل وحرف (قوله ليس بينهما نسبة) اى ليس قبل العلمية بينهما نسبة قال انما قلت ذلك ليخرج المضاف والمضاف اليه والجملة المسمى بهما لان بين جزئيهما نسبة قبل العلمية وليس بينهما بعد التسمية بهما وكلامنا في المركبات المبنية اما المضاف والمضاف اليه فظاهر عدم بنائهما بالتركيب ٧ واما الجملة فلا توصف قبل العلمية بالاعراب ولا بالبناء لانها من عوارض الكلمة لا الكلام واما بعد العلمية فهى محكية اللفظ على مايجئ فلا يطلق عليها انها معربة في الظاهر او مبنية لاشتغال حرفها الاخر بالحركة التى كانت عليها اعرابية او بنائية او بالسكون الذى كان كذلك (وقد خرج عن هذا الحد بعض الحدود لان المركب المقدر فيه حرف عطف نحو خمسة عشر او حرف جر نحو بيت بيت بين جزئية نسبة ما وهى نسبة العطف وغيره ولا يدخل في هذا الحد الا ما ركب لاجل العلمية نحو معدى كرب وبعليك * ثم اعلم ان العلم المركب على ضربين وذلك لانه اما ركب للعلمية او كان مركبا قبلها (والاول على ضربين وذلك لانه اما ان يكون في الجزء الاخير قبل التركيب سبب البناء اولى فان كان فالاولى والاشهر ابقاء الجزء الاخير على بنائه مراعاة للاصل ويجوز اعرابه اعراب ما لا ينصرف وقد يجوز ايضا لكن على قلة اضافة صدر المركب الى الاخير تشبيها لهما بالمضاف والمضاف اليه تشبيها لفظيا كجاءت في معدى كرب كما يجئ فيجئ في المضاف اليه الضرف والمنع كما يجئ ولا

٥ (قوله خضم آه) الخضم هو الكثير العطاء ٤ من هنا الى قوله مض ليس في اكثر النسخ

٥ قال الشاعر * سألتها الوصل فقالت مض * وحركت لى رأسها المنفض * اى صوت بشفتيها بالرد

٦ هنا مع ان الوحدة ايضا لم تكن محتاجا اليها لنسخه ٧ واما الجملة فانها معربة بعد العلمية لكن لم يتعاقب انواع الاعراب عليها لاشتغال محلها اعنى الحرف الاخير باعراب محكى اذهى محكية فحكمها حكمها قبل العلمية وهى قبل التسمية بها لا توصف بالاعراب والبناء لانها من عوارض الكلم لا الكلام فثبت ان الجملة ليست مبنية قبل التسمية بها على ما يذكروه المصنف في باب الكنايات انها مبنية الاصل وقد خرج آه لنسخه

يستكثر اضافة الفعل والحرف ولا الاضافة اليهما لانهما خرجا بالتسمية عن معناهما المانع من
الاضافة هذا هو القياس على ما قيل وان لم يسمع في نحو سيويه الاضافة واما الجزء الاول
فواجب البناء ان لم يضاف الى الثاني لكونه محتاجا الى الثاني فيثابه الحرف فيبنى على الفتح ان كان
معربا في الاصل او مبني على غير الفتح ويجوز حكاية حركات المبني وابقاؤه على حركته اى
حركة كانت وسكونه وهذا النوع تسعة اقسام لان الثاني اما اسم والاول اسم نحو سيويه
او فعل نحو جاء ويه او حرف نحو من ويه واما فعل خال من الضمير والاول اسم نحو انا ضرب
او فعل نحو خرج ضرب او حرف نحو من ضرب واما حرف والاول اسم نحو ابن من او فعل
نحو ضرب من او حرف نحو عن من وان لم يكن في الاخير قبل التركيب سبب البناء كمعدى
كرب وبعليك فالاولى بناء الجزء الاول لما ذكرنا وهو احتياجه الى الثاني وجعل الثاني غير
منصرف وقد يبنى الثاني ايضا تشبيها بما تضمن الحرف نحو خمسة عشر لكونهما ايضا كلمتين
احدهما عقيب الاخرى وهو ضعيف لان المضاف والمضاف اليه ايضا كذلك وقد يضاف
صدر هذا المركب الى عجزه فيتأثر الصدر بالعوامل ما لم يعتل كمعدى ككرب فان حرف
العله يبقى في الاحوال ساكنا وللعجز حينئذ ماله مفردا من الصرف وتركه وبعضهم
لا يصرف المضاف اليه وان كان قبل التركيب منصرفا اعتدادا بالتركيب الصورى
كما اعتد به في اسكان ياء معدى كرب وهو ضعيف مبنى على وجه ضعيف اعنى على الاضافة
اما ضعفه فلان التركيب الاضافى غير معتد به في منع الصرف واما ضعف الاضافة
فلانها ليست حقيقية بل شبه بالمضاف والمضاف اليه تشبيها لفظيا من حيث هما كلمتان
احدهما عقيب الاخرى ولو كان مضافا حقيقية لا تنصب ياء نحو معدى كرب في النصب
(والثانى اى الذى كان مركبا قبل العملية على ضربين وذلك انه اما ان يكون الجزء
الثانى قبل العملية معربا مستحقا لاعراب معين لفظا او تقديرا اولا فان كان وجب ابقاؤه
على ذلك الاعراب المعين وكذا يبقى الجزء الاول على حاله من الاعراب المعين ان كان له
قبل ذلك كما فى الجملة الاسمية والفعلية اذا كان الفعل معربا او من الاعراب العام ان كان
كذلك قبل العملية كما مر فى المضاف والمضاف اليه نحو عبد الله والاسم العامل
عمل الفعل نحو ضرب زيدا وحسن وجهه ومضروب غلامه كل ذلك احتراما
لخصوص الاعراب او عمومته وان لم يزل منه دوران الاعراب على اخر الجزء الاول
الذى هو كعوض الكلمة وكذا يترك الجزء الاول على البناء ان كان فى الاصل مبني
كما فى الفعلية اذا كان الفعل مبني وكما فى سيضرب وسوف يضرب ولن يضرب ولم
يضرب وكذا فى نحو ازيد وهل زيد ولزيد اذ الاسماء ٤ بعد هذه الاحرف مبتدأة
فى الظاهر (قال سيويه المسمى بالمعطوف مع العاطف من دون المتبوع واجب الحكاية
اذ العاطف اما عامل او كالعامل على ما مر فى باب التوابع ٥ وكذا كل اسم معمول
لحرف نحو ان زيدا وما زيد ومن زيد الا ان حرف الجرف فيه تفصيل وذلك انه لا يخلو
ان يكون احاديا اولا فان كان فعند سيويه والخليل فيه الحكاية لا غير اذ لا يجوز جعله

٤ (قوله بعد هذه الاحرف)
فيكون الاسماء بعدها مستحقة
لاعراب معين هو الرفع
٥ (قوله و كذا كل اسم معمول)
معمول اى واجب الحكاية

كالمضاف كما في الثنائي والثلاثي (وقال الزجاج يجوز جعله كالمضاف بان تزيد عليه حرفين من جنس حركته مدغما احدهما في الاخرى وتعرب به اعراب المضاف كما تزيد هما عليه اذا سميت به وهو مفرد كما يجئ في باب العلم هذا قوله والاولى ان تزيد حرفا لان الحرفين انما زدت هما عليه في حال الافراد لئلا يسقط حرف اللين للساكنين فيبقى المعرب على حرف ومع الاضافة فلا تنوين حتى يلتقي ساكنان وان كان على حرفين فعند الخليل وهو ظاهر مذهب سيديوه انه يجب اعراب الاول اعراب المضاف لا غير فان كان ثانيا فحرف مدزذت عليه حرفا من جنسه كما تقول في المسمى بفي زيد في زيد مشددة الياء كما تزيد في الافراد على ما يجئ في باب العلم والاولى ترك الزيادة لانك آمن من بقاء المعرب على حرف بسبب الاضافة (واجاز الزجاج الحكاية في الثنائي ايضا وكذا الخلاف في الثلاثي حكاية واعرابا نحو منذ شروان لم يكن الاول حرفا لحكاية كذا كرنا لا غير اتفاقا منهم نحو ازيد ولزيد (وانما اختص حرف الجر بذلك لكون المجرور بعد التسمية في صورة المضاف اليه والمضاف لا يكون محكيا كما لا يكون المفرد محكيا كذا قال سيديوه هذا ٥ وقد جاء صدر الجملة المسمى بهامضافا الى مجزئه اذا لم يكن الصدر ضميرا ٦ تشبيها للجزئين بالمضاف والمضاف اليه كما مر والاولى ان يجوز ايضا اضافة الضمير لخروجه عن معناه لو ثبت اضافة الفعل والحرف بعد التركيب كما مر وكذا يبقى الجزء الثاني على حاله اذا كان قبل مستحقا لاعراب معين لكنه كان مع ذلك مبنا على حركة مشابهة لحركة الاعراب كما في ازيد ولا رجل فيحكي الجزآن على ما كانا عليه قبل التسمية اجراء للحركة البنائية مجرى ماشابهته من الاعرابية (وان لم يكن الثاني قبل العملية مستحقا لخصوص اعراب فلا يخلو من ان يكون مماله قبل العملية مطلقا لاعراب مع التركيب اولا فان كان وهو في التوابع الخمسة مع متبوعاتها لا غير بقي التابع مع المتبوع على ما كانا عليه قبل التسمية من تعاقب الاعراب عليهما كما قلنا في المضاف والاسم العامل عمل الفعل ويراعى الاصل في الصرف وتركه ايضا فيصرف عاقلة ظريفة سواء سمى به رجل او امرأة لان المسمى به ليس واحدا من الاسمين بل المجموع وليس المجموع اسما مؤنثا فان سميت بعاقلة وحدها فلا كثر ترك الصرف لان اللفظ مفرد ويجوز صرفها على الحكاية اجراء لها مجرى الصفة والموصوف وان كان اسما فكانك سميت بامرأة عاقلة كما تقول الحسن والحسين والحارث باللام اعتبارا لاصل الصفة واذا سميت بطلحة وزيد لم تصرف الاول اذ هو غير منصرف قبل التسمية بهذا المركب ٧ فان اردت بطلحة واحدا لطلح لاسم شخص صرفته كما كان مصروفا قبل التسمية وكان القياس ان يحكى المعطوف عطف النسق مع وجود المتبوع كما حكي بلامتبوع لان العاطف كالعامل على مامر الا انه لما لم يكن في المتبوع قبل الوصول الى التابع مقتضى اعراب خاص اجري بوجوه الاعراب وتبعه المعطوف ولم يتبع الاول الثاني لئلا يصير المتبوع تابعا ويجوز في التوابع مع متبوعاتها اجراؤها مجرى نحو معدى كرب في وجهي التركيب والاضافة الاعطف النسق فان حرف

٥ قوله (وقد جاء الى قوله والاولى) فلا يكون التشبيه بالمضاف مختصا بحرف الجر ٦ قوله (تشبيها) اي تشبيها لفظيا

٧ قوله (فان اردت بطلحة واحد الطلح) الطلح شجر عظام لها شوك واحدها طلحة

العطف مانع منهما فان حذف حرف العطف قبل العملية فبنائهما اولى بعدها لقيام
موجبه في كليهما اما في الاول فالاختياج الى الثاني واما في الثاني فتضمن الحرف ويجوز
كافي نحو معدى كرب اعراب الثاني اعراب غير المنصرف مع التركيب ويجوز ايضا
كافيه اضافة الاول الى الثاني مع صرف الثاني وتركه وكذا كل ما تضمن الثاني فيه
حرفا وان لم يكن عاطفا من نحو بيت بيت يجوز فيه الواجهة الثالثة بعد العملية وانما جاز
اعراب الثاني مع كونه متضمنا للحرف في الاصل لان ذلك المعنى انحى بالعملية (وان لم
يكن للجزء الثاني قبل العملية لا مطلق اعراب ولا معينه فالحكاية لا غير نحو المسمى بما
قام وقد قام وكما واذما وانما وكأن ٨ ولعل ونحوها وهذا هو تمام الكلام فيما سمي به
من المركب * قوله (فان تضمن الثاني حرفا بنيا كخمسة عشر وحادي عشر واخواتهما
الاثنى عشر والاعرب الثاني كعربك وبني الاول في الافصح) اعلم ان اصل خمسة
عشر خمسة وعشر حذف الواو قصدا لمزج الاسمين وتركيبهما وانما مزج هذا
المعطوف بالمعطوف عليه دون مثل قولك لآب وابنا لان الاسمين معا ههنا عدد واحد
كعشرة وكائة بخلاف نحو لآب وابنا وانما مزجوا النيف مع هذا العقود بخلاف
سائر العقود نحو عشرين واخواته ومائة والف لقرب هذا المركب من مرتبة الاحاد
التي الفاظها مفردة وبني الاول لكونه محتاجا الى الثاني فشابه الحرف وبني الثاني لتضمن
الحرف العاطف وبنيا على الحركة للدلالة على عروض البناء وان لهما ٢ في الارباب
اصلا وعلى الفتح لينحرف به بعض الثقل ٣ الحاصل من التركيب (واجاز بعض الكوفيين
اضافة النيف الى العشرة تشبيها بالمضاف والمضاف اليه حقيقة كما مر في العلم المركب
وانشد * كلف من عنائه وشقوته * بنت ثمانى عشرة من حخته * وبني حادي عشر الى
تاسع عشر بناء خمسة عشر وذلك لان اصل خامس عشر خامس وعشرة كما نقول الخامس
والعشرون والرابع والخمسون جرت عادتهم بابقاء الجزء الثاني مما فوق العشرة مركبا
كان او معطوفا في المفرد من المتعدد كما كان في العدد فتقول الثاني والعشرون كما قلت
في العدد اثنان وعشرون (فان قلت معنى العطف في العدد ظاهر بخلافه في المفرد من
المتعدد وذلك لان معنى ثلاثة وعشرون رجلا ثلاثة رجال وعشرون رجلا وكذا في نحو ثلاثة
عشر رجلا اي ثلاثة رجال وعشرة رجال وليس معنى ثالث عشر واحدا من الثلاثة وعشرة
ولامعنى الثالث والعشرون الواحد من الثلاثة والعشرون بل المعنى الواحد من الثلاثة
والعشرة والواحد من الثلاثة والعشرين فاما معنى هذا العطف (قلت كان القياس ان يبنى
من مجموع جزئي المركب في نحو ثلاثة عشر اسم فاعل واحد وكذا من مجموع المعطوف
والمعطوف عليه في نحو ثلاثة وعشرين اذ لو بنيت من كل واحد من الجزئين وكل اسم فاعل
من العدد يدل على مفرد من المتعدد لكانا ٤ اسمي فاعل بدلان على مفردين وهو ضد
المقصود فبين ان عشرين في قولك ثالث وعشرون ليس بمعنى المفرد من المتعدد كما
في قولك الباب العشرون بل هو باق على معنى العدد كما كان في ثلاثة وعشرون ولو كان
بمعنى المفرد لقلت في ثلاثة عشر ثالث عشر اذ المفرد من العشرة عاشر وليس كالعشرين

٨ قوله (ولعل) لعل كلمة
شك واصلمها عل واللام
في اولها زائدة

٢ عراقة في الارباب
٣ العارض من جعل كلمتين
كلمة واحدة نسخته

٤ اسمي فاعلين دالين نسخته

اذ لفظ العدد ولفظ المفرد من المتعدد ههنا في صورة واحدة فنقول ارادوا بناء اسم فاعل واحد من مجموع لفظي ثلثة وعشرين او ثلثة عشر كما بنى من الفاظ الآحاد التي تحت العشرة ولم يمكن بناء اسم فاعل منهما مع بقاء حروفهما لان لفظ الفاعل اسم ثلاثي زيد فيه الف بعد الفاء وحروف الاسمين اكثر من ثلاثة ومع حذف بعض حروف كل واحد منهما وابقاء الآخر نحو ثاشر مثلا في ثلثة عشر او ثاشر كان يلبس فاضطروا الى ان يوقعوا صورة اسم الفاعل التي حقها سبكه من مجموعهما على احدهما لفظا ويكون المراد من حيث المعنى كونها من المجموع لان المعنى احد من مجموع العديدين فالوقع تلك الصورة على اول الاسمين دون الثاني ليؤذن من اول الامر ان المراد المفرد من المتعدد لا العدد وعطف الثاني لفظا على تلك الصورة وهو معطوف من حيث المعنى على العدد المشتق ذلك الفاعل منه فهو عدد معطوف على عدد لا متعدد على متعدد ولا عدد على متعدد لاستحاطتهما كما بينا لكن المعطوف عليه في الحقيقة مدلول المعطوف عليه ظاهرا ويستوى فيما قلنا المعطوف بحرف ظاهر كما في الثالث والعشرون او بحرف مقدر كما في ثالث عشر فاصل قولك جائني ثالث عشر جائني واحد من ثلثة عشر فعشر معطوف على ثلثة لاعلى واحد ثم جعل لفظ ثالث مقام قولك واحد من ثلثة فعطفوا عشر على ظاهر هذا القائم مقام المجموع لما اضطروا اليه (فان قيل لو كان معنى ثالث عشر واحد من ثلثة عشر لم يحز ان يضاف الى ثلثة عشر فيقال ثالث عشر ثلثة عشر اذ يكون المعنى واحد من ثلثة عشر ثلثة عشر) قلت هذا كما يضاف ثالث مع ان معناه واحد من ثلاثة الى ثلثة فيقال ثالث ثلثة وانما اضيف في الموضعين لاحتمال ان يراد بثالث عشر لو لم يضاف الى اصله ثالث عشر عشرين او خمسين او مائة او فوقها لان اسم الفاعل من العدد اذا كان بمعنى واحد يضاف الى العدد المشتق هو منه والى ما فوقه ايضا كما تقول الحسين رضى الله عنه ثالث الاثنى عشر كما يجي في باب العدد واذا عرف نحو ثالث عشر وثلثة عشر من المركبات باللام فلا خلاف في بقاءه على بناءه لبقاء علة البناء مع اللام ايضا واما اذا اضيف كثلثة عشر مثلا ففي اعرابه خلاف كما يجي في باب العدد (فان قلت فلم يحز الاعراب مع اللام المرجحة لجانب الاسمية كما ذكرت في باب الاصوات نحو كل الاين) قلت لان الجزء الذي باشره اللام من المركب اى صدره يتعسر اعرابه لازوم دور ان الاعراب في وسط الكلمة والجزء الاخير لم يباشره اللام فكيف يعرب بخلاف نحو كل الاين فان اللام باشرت فيه ما كان مبنيا وبخلاف الاضافة فانها تباشر الثاني في نحو ثلثة عشر زيد فمن ثم جوز الاخفش اعرابه كما يجي في باب العدد (قوله الاثنى عشر) جمهور النحاة على ان اثنى عشر معرب المصدر لظهور الاختلاف فيه كما في الزيدان والمسلان وتحلوا لاعرابه علة كما يجي (وقال ابن درستويه هو مبنى كسائر اخواته من الصدور لكونه محتاجا الى الجزء الثاني مثلها وقال كل واحد من لفظي اثنا عشر واثنى عشر صيغة مستأنفة كما مر في هذان وهذين واللذان والذين) وانما اعرب عند الجمهور المصدر ٧ منه لانه عرض بعد دخول علة

٦ اضيف في نحو ثالث ثلثة مع ان معنى ثالث واحد من ثلثة وانما اضيف الى ثلثة عشر لاحتمال نسخها

٧ في اثنى عشر لانه عرض بعد ثبوت علة البناء في هذا الصدر وهى تركيبه نسخها

البناء فيه أي تركيبه مع الثاني وكون الاعراب لواعراب كالحاصل في وسط الكلمة ما واجب كونها كالمعدوم وذلك أنهم لما أرادوا مزج الاسمين حذفوا الواو المؤذن بالانفصال ووجب حذف النون أيضا لأنها دليل تمام الكلمة كذا كرنا في صدر الكتاب ولم يحذف النون لاجل البناء الا ترى الى بناء نحو يازيدان ويازيدون ولا مسلمين ولا مسلمين مع ثبوت النون فقام عشر بعد حذف النون مقامها وسد مسدها والنون بعد الالف والواو في مسلمان ومسلمون لا يجعلهما كالكائن في وسط الكلمة لانه دليل تمام الكلمة قبل والاعراب يكون مع التمام فلذا يختلف الاعراب قبل النون في المثني والجمع كما يختلف قبل التنوين فصار ٨ اثنا عشر كائنان والدليل على قيام عشر مقام النون انه لا يضاف اثني عشر كما يضاف اخواته تقول ثلثة عشر وخسة عشر ولا تقول اثنا عشر كانه كائنانك ويجوز ان يقال صار اثنان بعد حذف النون كالمضاف الى عشر لان نون المثني والجمع لم يعمد في غير هذا الموضع حذفها الا للاضافة فصار كانه مضاف والتركيب الاضافي لا يوجب البناء وليس قول من قال انه اعراب ٩ لانه امتنع حذف علامة التننية اي الالف لاجل التركيب وتلك العلامة اعراب فلم يسقط الاعراب بشيء لان نحو يازيدان ويازيدون مبنى اتفاقا مع قيام هذه العلة بل اذا قصد بناء المثني جرد علامة التننية عن كونها اعرابا وكذا علامة الجمع (قوله والاعراب الثاني كعربك وبني الاول في الافصح) وقد تقدم شرحه وان بعضهم يضيف صدر هذا المركب الى عجزه مع صرف المضاف اليه وتركه (ومن المركبات قولهم بادي بدى وفيه لغات احدها هذه وهي سكون يائي الاول والثاني تقول اعطه بادي بدى والاصل بادي بدى فالاول فاعل من بدأت الشيء اي فعلته ابتداء والثاني فاعل بمعنى مفعول منه وهو اسم فاعل مضاف الى مفعوله وانتصابه على الحال اي اعطه فاعلا ابتداء لما يجب ان يفعل ابتداء والمراد بالبدي مصدر الفعل المقدم وهو الاعطاء في مثالنا فعلى هذا هو في الاصل مضاف ومضاف اليه فينبغي ان يكون كل واحد منهما معربا لكنه كثر استعماله حتى استفيد من مجموع الكلمتين ما يستفاد من كلمة واحدة اذ معنى بادي بدى مبتدئا ٢ وذلك كما قلنا في قولهم فاهالفيك وبعته يدايد في باب الحال فشبّه المضاف والمضاف اليه لانحاء معنهما الاصلية وافادتهما معنى المفرد بالركب في نحو خسة عشر فانه مركب مفيد معنى المفرد اذا فادته لمعناه اي العدد المعين كفاضة عشرة لمعناها فبني الاول لكونه جزء الثاني واحتياجه اليه وبني الثاني وان لم يتضمن الحرف تشبيها له بما تضمنه نحو خسة عشر وبيت بيت كما ذكرنا في معدى كرب ولم يبين الجزآن ولا احدهما في نحو يدايد ونحو شاة ودرهما وان افادا افادة المفرد ولذلك اعراب اولهما اعراب المفرد الذي يفيد ان معناه كما تبين في باب الحال لظهور انفكاك الجزئين احدهما من صاحبه بالحرف المتخلل وكان بناء ثاني جزئي بادي بدى تشبيها بخمسة عشر اكثر من بناء ثاني معدى كرب لقصد هم التخفيف ههنا اكثر الا ترى الى تخفيف همزتي بادي بدى على غير القياس كما يجي فكثير بناؤه ايضا على غير القياس لان الكلمة تخف بالبناء لتجرده عن التنوين

٨ وفي بعض النسخ اثني عشر
اي هذا اللفظ

٩ لم يجز ان يحذف لاجل
التركيب علامة التننية اي
الالف التي جعلت اعرابا فلم
يسقط الاعراب لكونه
علامة المثني بعينها بشيء
بدليل بناء يازيدان ويازيدون
مع ان هذه العلة قائمة بنسخه
٢ فخفض الكلمتان لصيرور
تتبعهما كلمة بتسكين الهمز من
الاولى وقلبه ياء وحذف
الهمزة من الثانية وكلا
التخفيفين على خلاف القياس
ثم بنيا لما يجي وثانيتها آه
نسخه

والاعراب وانما لم ين الجزآن ولا احدهما في الاعلام المنقولة عن المضاف والمضاف اليه وان انمحي عن الجزئين ايضا معنيهما الافراديان كما انمحي في بادي بدى لان العلم ينقل بالكلية عن معنى الى معنى اخر من غير ملح للاصل الالحاق خفي في بعض المواضع كما في نحو الحسن والعباس فلما غير المضاف من حيث المعنى تغييرا تاما لم يغير من حيث اللفظ ليكون فيه دليل على الاصل المنقول منه من احد الطرفين اى اللفظ والمعنى بخلاف نحو بادي بدى فان معناه الاصل مقصود مما نقل اليه الا ان المنقول منه اضافي والمنقول اليه افرادى (وجعل جار الله بادي بدى وبادي بدا وايدى سبا من باب معدى كرب ٣ وجعلها سيبويه من باب خمسة عشر وهو الاولى وان كان على جهة التشبيه ٤ ولو كان الامر كما قال جار الله ٥ لوجب ادخال التنوين في بدى وبدا لان فيهما تركيبا بلاعلية ولم يسمعا منونين وكذا ايدى سبافانه لا ينون سبالانه اسم رجل لان معنى ايدى سبا اولاد سبا بن يشجب وليس اسم قبيلة كما اول في قوله تعالى ﴿لقد كان لسبأ في مسكنهم﴾ وجشك من سبأ ٦ لان المضطر الى هذا التأويل ترك التنوين (واما قالى قلا فعد هاسيويه من اخوات ايدى سبا وجار الله من اخوات معدى كرب ولا دليل فيها على مذهب سيبويه لان مجموع الكلمتين علم بلدة فيجوز ان لا ينصرف للتركيب والعلمية ولا يكون مبنيا واما تخفيف همزتي بادي بدى فنقول انه سكن الهمز من بادي وقلب ياء وحذف الهمزة من بدى وكلا التخفيفين خلاف القياس (وثانيتها بادي بدا اولى كلتي هذه كاولى كلتي اللغة الاولى والثانية على وزن دعا واصله بدءا كنبات لان بدأ على وزن طلب لم يأت من هذا التركيب فحذفت الهمزة تخفيفا وبدء مصدر بمعنى المفعول ٥ فهو كبدي من حيث المعنى (والثالثة والرابعة والخامسة بادي بدأ او بدى او بدء الكلمة الاولى من هذه اللغات كاولى المذكورتين ساكنة الياء والثانية اما على وزن سمح او كريم او جبان والبدأ والبدء مصدران بمعنى المفعول وليس الجزآن في هذه اللغات مبنيين بل هما المضاف والمضاف اليه لكن الزم ياء بادي السكون بعد القلب للتخفيف والثانية فيها كلها غير مخففة وقديقال بدءا ذى بدأ وبدءا ذى بدءا وبدءا ذى بدءا على فعلة ذى فعل وفعلة وفعالة المضاف اليه في الثلاث بمعنى المفعول لانه يقال للمضروب ذو ضرب كما يقال للضارب والمضاف مصدر اما بمعنى الفاعل فيكون انتصابه على الحال فيكون المعنى كما في بادي بدى او منصوب على الظرف بتقدير حذف المضاف اى وقت ابتداءك بما تبتدى به فهو مصدر مضاف الى المفعول (ومنها ايدى سبا في قولهم تفرقوا ايدى سبا و ابادى سبا اى مثل تفرق اولاد سبا بن يشجب حين ارسل عليهم ٦ سيل العرم والايدي كناية عن الابناء ٧ والاسرة لانهم في التقوى والبطش بهم بمنزلة الايدي ويجوز ان يكون في الاصل انتصابه على الحال على حذف المضاف وهو مثل ويجوز ان يكون على المصدر والمعنى مثل تفرق ايدى سبا وامره في بناء الاول والثاني ٨ كما مر في بادي بدى فلذا الزم ياء ايدى السكون وسكن همزة سبا ثم قلبت الفاوقديقال ايدى سبا بالتشوين فيكون ايدى وايدى مضافين

(الى سبا)

٣ لا من باب خمسة عشر نسخته

٤ لا لتضمن الثاني حرفا مثله نسخته

٥ لوجب صرف بدى وبدا بادخال التنوين فيهما لان في بادي بدى وبادي بدا تركيبا فقط على قرنا من دون العلوية ولم يسمعا منونين وكذا وجب تنوين سبالانه ههنا اسم رجل نسخته

٥ معناه معنى بدى بنيت الكلمة الاولى من اللغتين وان كانت مضافة لصيرور فهما كلمة على مامر وبنيت الثانية منهما لتشبيهها بانه نحو خمسة عشر ولم يكن بناؤها ضعيفا كما كان في نحو معدى كرب على ما ذكرناه لقصدهم التخفيف ههنا الا ترى الى تخفيف همزتي بادي بدى على غير القياس فجاز بناؤها على غير القياس ايضا لان الكلمة تكون اخف لفظا بالبناء منها بالاعراب لدخول التنوين في المعرب والاعراب وان كان مقدرا وجعل جار الله الى قوله مبنيا نسخته

٦ قوله (سيل العرم) العرم المثناة لا واحدا منها من لفظها

ويقال واحدها عرمة

٧ قوله (والاسرة) اسرة الرجل رهطه ٨ كما مر نسخته

الى سبالكنه يلزم سكون ياثيرها وقلب همزة سبا (وقد استعمل جوازا كخمسة عشر
مبنية الجزئين ظروف كيوم يوم وصباح مساء وحين حين واحوال نحو لقيته كفة كفة
وهو جارى بيت بيت واخبرته اولقيته صحرة بحرة ويجوز ايضا اضافة الصدر من
هذه الظروف والاحوال الى العجزة وانما لم يتعين بناء الجزئين فيهما كما تعين في نحو خمسة
عشر لظهور تضمن الحرف في خمسة عشر دون هذه المركبات اذ يحتمل ان يكون
كلها بتقدير حرف العطف وان لا تكون فاذا قدرناها قلنا ان معنى لقيته يوم يوم وصباح
مساء وحين حين اى يوما فيوما وصباحا فساء وحيننا فحيننا اى كل يوم وكل صباح ومساء
وكل حين والفاء يؤدى معنى هذا العموم كما في قولك انتظرته ساعة فساعة اى فى كل ساعة
اذ فائدة الفاء التعقيب فيكون المعنى يوما فيوما عقيبها بلا فصل الى ما لا ينهاى فاقصر
على اول المكرر اى التثنية كما فى قوله تعالى ﴿ ثم ارجع البصر كرتين ﴾ ولبك ونحوه
وكذا فى صباح ومساء وحين حين وقلنا ان اصل لقيته كفة كفة معناه متواجهين ذوى
كفة منى وكفة منه كأن كلا منهما كان يكف صاحبه عن التولى والاعراض واصل
جارى بيت بيت ٩ والمعنى ملاصقا بيتى وبيته اى مجتمعان ملتزمان كما تقول كل رجل
وضيعته كما ذكرنا فى باب الحال فى قولهم بعث الشاء شاة ودرهما واصل لقيته صحرة
بحرة ومعناه ظاهرين ذوى صحرة اى انكشاف وبحرة اى اتساع اى فى غير مضيق
واخبرته صحرة بحرة ومعناه كاشفا للخبر اى ذا صحرة ويجوز ان يكون مصدرا لاحالا
اى لقاء واخبار اذا صحرة وان لم تقدر حرف العطف قلنا ان المعنى يوم بعد يوم
وصباحا بعد مساء وحيننا بعد حين كقوله ﴿ ولا تبلى بسالتهم وانهم صلوا بالحرب
حيننا بعد حين ﴾ ولقيته ذا كفة مع كفة او بعد كفة كما يروى عن رؤبة كفة عن كفة
اى بعد كفة كقولهم كابرا عن كابرو وهو جارى بيت بيت اى ذابيت مع بيت او عند بيت
واخبرته صحرة مع بحرة واذا ضموا نخرة اليهما اعرابوا الثلاثة نحو صحرة بحرة نخرة على
الاتباع كما فى خبيث نبيث اذ يتعذر تركيب ثلاث كلمات والنحر ايضا بمعنى الاظهار لان
نحر الابل يتضمنه ومنه قولك قتلته نحر او قولهم للعالم نحرير لان القتل والنحر يتضمنان
اظهار ما فى داخل الحيوان (فاذا اضيف هذه الظروف والاحوال فلما ان تكون
الاضافة بمعنى اللام على المعنى المذكور فيها عند عدم تقدير الحرف واما ان تكون
لتشبيه هذه المركبات بالمضاف والمضاف اليه كما قلنا فى معنى كرب وكذا فى نحو خمسة
عشر اذا جعل علما جازت الاضافة تشبيها فاذا اخرجت هذه الظروف والاحوال
عن الطريقة والحالية وجبت الاضافة ولم يحز التركيب قال ﴿ فلولا يوم يوم ما اردنا
﴿ جزاء ﴾ والقروض لها جزاء ﴾ وتقول اتيتك فى صباح مساء
وذلك لان علة بناء الاسمين لم تكن فيها ظاهرة كما مر لكنه حسن تقدير ذلك وقوعها
موقع ما يكثر بناؤه وهو الظرف وموقع الحال الشبيه به فاذا لم تقع موقعهما لم يقدر ذلك
(واستعمل كخمسة عشر وجوبا احوال لازمة للحالية نحو تفرقوا شغربغر وشذر مذر
بفتح فاء الكلمات وكسرها وخضع مذع بكسر الفائين ٣ واخول اخول كلها بمعنى

٩ بيتا لبيت نسخة
٣ قوله (واخول اخول كلها
بمعنى منتشرين آه) يقال
تطير الشرراخول اخول
اى متفرقا وهو الشرار
الذى يتطير من الحديد الحار
اذا ضرب وذهب القوم
اخول اخول اذا تفرقوا شتى
وهما اسمان جعلوا واحدا
وبني على الفتح ٣ واما قولهم
لساقطوا اخول اخول قال
الشاعر * تساقط عنده روقه
ضاريا لها * سقاط حديد
القين اخول اخولا * فاصله
اخول لاخول او اخولا على
اخول او اخولا فاخولا
بدليل قوله ساقطهن اخولا
فاخولا وبنى لتضمنه
معنى حرف الجر او حرف
العطف وهو فى موضع
الحال اى متفرقا متبدا

منتشرين وتركهم حيث بيث اي متفرقين ضايعين وسقط بين بين اي بين الحى وبين
الميت وبين الثانية زائدة هـ كفى قولهم المال بينى وبينك ولم يسمع في هذه الكلمات الاضافة
كما سمعت في المذكورة قبل مع انه يمكن ان لا يقدر فيها ايضا حرف العطف كما في الاولى
فشعر من اشتغرت عليه ضيعته اي انتشرت ولم تنضب وبغير من بغير التجم اي هاج
بالمطر ونشره وشذر من التشذر اي التفرق ومذر من التبذير وهو الاسراف والميم
بدل من الباء ويقال شذربذر بالباء على الاصل او من مذرت البيضة اي فسدت وخذع
من الخذع وهو القلع ومذع من قولهم فلان مذاع اي كذاب يفشى الاخبار وينشرها
وحيث بيث وقد ينونان وقد يقال حيث بيث بكسر الفائين واصلهما حوث بوث وقد
يستعملان على الاصل مع التنوين وعدمه نحو حوثا بوثا من الاستحاث والاستباث
وهما بمعنى يقال استحثت الشئ اذا ضاع في التراب فطلبته وقد جاء حاث باث بفتح
الثانين وحاث باث بكسرهما ايضا تشبيها بالاصوات نحو قاش ماش وخاق باق وجاز
قلب الواو ياء او الفاء للاستئصال الحاصل بالتركيب ومن نونهما فلكون الثانى اتباعا كما
في خبيث نبيث (وكثير من الفاظ هذه المركبات مع كونها مشتقة كخذع مذع وشذر مذر
لم تستعمل الا مع التركيب) ونذر مثل هذا المركب في غير الظروف والاحوال لما قلنا
ان تقدير الحرف في مثله غير متعين وانما حسنه الحالية والظرفية وذلك نحو قولهم
وقعوا في حيص بيص اي في قننه عظيمة بفتح الصادين والفاء ان مكسورتان او مفتوحتان
والحيص الهرب والبوص السبق والتقدم اي وقعوا في هرب وسبق بعضهم بعضا
لعظم القننة فقلبوا الواو ياء لازدواج وهو اولى من العكس لان الياء اخف وقد يقال
حوص بوص بقلب الياء واوا وقد ينون الجزء آن مع كسر الفائين وقمهما فيكونان
معربين والثاني اتباع كما ذكرنا وقد يقال حيص بيص بكسر الصادين والفاء آن
مفتوحتان او مكسوتان تشبيها بالاصوات وجاء خاص باص كحاث باث بفتحهما
٨ واما الخاز باز فانه مركب من اسم فاعل خزى اي قهر وغلب ومن فاعل بزى اذا سما
وارتفع كانه قيل هو الخازى البازى فركبا وجعل اسما واحدا وتصرف فيه على سبعة
اوجه خاز بار ٩ بحذف اليائين وبناء الاسمين على الكسر تشبيها بالصوت وخاز باز تشبيها
بخمسة عشر وكان اصله الخازى والبازى على عطف احد النعتين على الآخر وخاز باز
كعليك على ان بينى اولهما على الفتح لو الكسر وانما جاز كسر الاول ههنا بخلاف نحو
بعليك نظرا الى الاصل الزاى وانما منع الصرف في هذين الوجهين للعلية الجنسية
والتركيب فاذا دخله اللام انكسر الثاني جرا كما في سائر غير المنصرف وخاز باز باعرابهما
على اضافة الاول الى الثاني كما يجوز في بعليك فيجوز الصرف الثاني وترك صرفه وخاز باز
كقاصعاء ٢ وخز باز كقر طاس وليس الاخير ان مركبين من كلمتين بل كل واحد منهما
اسم صيغ من اسمين كما قيل عبقسى في عبد القيس واذا دخلت اللام على هذه اللغات لم
تغير ما كان مبنيا عن بناء كما في الخمسة عشر قال ٣ وجن الخاز باز به الجنونا ٤ ولها
خسة معان ضرب من العشب وذباب يكون في العشب وصوت الذباب ٤ وداء

هـ لان بين تقتضى شيئين
نسخه

٨ قوله (واما الخاز باز فانه
مركب من اسم فاعل خزى
اي قهره) خزاه يخزوه
خرهوا اذا ساسه وقهره لكن
ذكره في القاموس في باب
الخوز لمصححه

٩ بكسر الزائين نسخه
٢ قال * مثل الكلاب تهر
عند بيوتها * ورمت لها
زمها من الخز باز وهو معرب
على هذه اللفظة ٣ اوله تفقا
فوقه القلع السوارى
٤ قوله (وداء في الهامز
آه) اللهزمتان عظماء ثابتان
في المحيتين تحت الاذنين
ويقال هما مضيعتان عليتان
تحتهما

هـ وانما لم يحز تركيب الاعلام المنقولة عن المضاف والمضاف اليه وتشبيهها بخمسة عشر كإفعل ذلك بأيدي سبا وبأيدى بدا وان انمحي من جزئها ايضا معناهما ٩٣ ❦ الافراديان كما انمحي ذلك من جزئي ايدى سبا لان الاعلام

المنقولة يراعى اصلها في كلا مهم لان العلم ينقل من معنى آخر من غير لمح للاصل الا لمخافيا وذلك ايضا في بعض المواضع كإفعل بنحو الحسن والعباس فلما غير من حيث المعنى تغييرا تاما لم يغير من حيث اللفظ ليكون فيه دليل على الاصل المنقول منه من احد الطرفين اللفظ والمعنى بخلاف هذه المركبات فان معناها الاصل المنقول عنه مقصود من ذلك المعنى المنقول اليه اذ معنى ايدى سبا مثلهم في التفرق فالاصل موطن بالتفرق البالغ الكامل الذى هو المعنى المنقول اليه فلما لم يكن في المعنى تغيير كثير جوزوا تغير اللفظ عما كان لان المعنى يكتفى في الايدان ٦ بالاصل المنقول عنه نسخته

٦ قوله (بالاصل المنقول منه) قد سبق هذا المعنى في الفمضة الاخرى التى في بطن الكتاب فارجع اليها

٧ للفرج وإفعل القبيح وكوطئت ٨ قوله

(مواكبها) الموكب

٢ قوله

في اللهازم والسنور (واما خاق باق للنكاح وقاش ماش للقيماش فكل واحد منهما سمي بصوته فبقيا على شأهما هـ ❦ قوله (الكنايات كم وكذا للعدد وكيت وذيت للحديث) الكناية في اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شئ معين لفظا كان او معنى بلفظ غير صريح في الدلالة عليه اما لالهام على بعض السامعين كقولك جاءني فلان وانت تريد زيدا وقال فلان كيت وكيت ابهاما على بعض من يسمع اولشناعة المعبر عنه كمن ٧ في الفرج او الفعل القبيح كوطئت وفعلت عن جامعت والغائط للحديث ار للاختصار كالضمائر الراجعة الى متقدم او لنوع من الفصاحة كقولك كثير الرماد لكثير القرى او غير ذلك من الاعراض والمكنى عنه ان كان لفظا فقد يكون المراد معنى ذلك اللفظ كقوله ❦ كان فعلة لم تملأ ٨ مواكبها ❦ ديار بكر ولم تخلع ولم تهب ❦ اى خولة وكقولك مررت برجل افعلى اى احق وقد يكون المراد مجرد ذلك اللفظ ٩ كالانغاز والمعميات نحو ا كفف ا كفف في مهمه وكذا الاوزان المعبر بها عن موزوناتها في اصطلاح النحاة كقولهم افعلى صفة لا ينصرف هو عبارة عن كلمة اولها همزة زائدة بعدها فاء ساكنة بعدها عين مفتوحة بعدها لام وكذا غيره من الاوزان كما يجئ في باب الاعلام (فيكون على هذا كم الاستفهامية كناية لانها سؤال عن عدد معين وكذا من وما وكيف وغيرها اسماء الاستفهام لان كلها سؤال عن معين غير مصرح باسمه فمن سؤال عن ذى العلم المعين غير المصرح باسمه ولو صرحت قلت ازيد ام عمرو وأذلك الفاضل ام ذلك الجاهل وكذا اين سؤال عن مكان معين غير مصرح باسمه (وكذا اسماء الشرط كلها كنايات وذلك لان كلمات الشرط والاستفهام بمعنى اى الموضوع للمعين شرطا كان او استفهاما تكنى بهذه الاسماء شرطا او استفهاما عن المعينات غير المحصورة اختصارا اذ كان يطول عليك لو قلت مكان اين زيد اى الدار ام فى السوق ام فى الخان الى غير ذلك من جميع المعينات فحرف الشرط وحرف الاستفهام مقدران قبل هذه الاسماء كاهو مذهب سيبويه وهى كنايات عن المعينات التى لاتتناهى كما مر (وقول المصنف ليس نحو من وما وكيف كناية بمنوع اذ كثيرا ما يجرى في كلامهم ان من كناية عن العقلاء وما عن غيرهم وقولك انا وانت ليس بكناية لانه تصریح بالمراد وضمير الغائب كناية اذ هو دال على المعنى بوساطة المرجوع اليه غير صريح بظاهره فيه ويقال كنييت عن كذا بكذا وكنوت قال ❦ واني لا كنوت ٢ عن قدور بغيرها ❦ واعرب احيانا بها فاصارح ❦ فالكناية ضد التصريح لغة واصطلاحا ❦ واعلم ان جميع الكنايات ليست بمبنية فان فلانا وفلانة منها بالاتفاق وهما معربان والمبنى منها كم وكذا وكأين وكيت وذيت واما اسماء الاستفهام والشرط فلم تعد ههنا لان لها بابا اخر هى اخص به فالكنايات كالظروف فى كون كل واحد منهما قسمين معربا ومبنيا (قال المصنف المراد بالكنايات الفاظ مبهمه يعبر بها عما وقع في كلام متكلم

جاعة من الفرسان ٩ قوله (كالانغاز) الغزى كلامه اذا عي مراده والاسم للغز والجمع الانغاز

(عن قدور بغيرها) القدور من النساء التى تنزه عن الاقدار

مفسرا اما لا بهامه على المخاطب او لنسيانه فكلم لا تكون من هذا القبيل على ما قرره استفهامية كانت او خبرية ولا لفظ كذا في قولك عندي كذا رجلا لانه ليس حكاية لما وقع في كلام متكلم مفسرا ولا كيت وذيت في قولك كان من الامر كيت وكيت وذيت وذيت بلى مثل قولك قال فلان كذا وقال كيت وكيت داخل في حده وكأئن خارج عنه نحو قولك كأئن رجل عندي * ٣ واعلم ان بناء كم الخبرية لشبهها باختها الاستفهامية (قال المصنف والاندلسي او لتضمنها معنى الانشاء الذي هو بالحروف غالبا كهمزة الاستفهام وحرف التحضيض وغير ذلك فاشبهت ما تضمن معنى الحرف) فان قيل الكلام الخبري هو الذي يقصد المتكلم ان له خارجا موجودا في احد الازمنة مطابقا لما تكلم به فان طابقه سمي كلامه صدقا والافكذابا والانشائي ما لا يقصد المتكلم به ذلك بل انما يحصل المتكلم المعنى الخارج بذلك الكلام والكلام المصدر بكم او برب لا بد فيه من ان يقصد المتكلم مطابقته للخارج نحوكم رجل لقيته ورب من انضجت غيظا صدره فيصح ان يقال مالقيت رجلا ولم تنضج صدر احد وجواز التصديق والتكذيب دليل كونهما خبرين (فالجواب ان معنى الانشاء في كم في الاستكثار وفي رب في الاستقلال ولا يقصد المتكلم ان للمعنيين خارجا بل هو الموجود لهما بكلامه بلى يقصد ان في الخارج كثرة اوقلة لاستكثار او استقلالا فلا يصح ان يقال له كذبت فانك ما استكثرت اللقاء وما استقلت الانضاج كما لو قال ما اكثرهم صح ان يقال ليسوا بكثيرين ولم يصح ان يقال ما تعجبت من كثرتهم و ليس كذلك نحو ما قام زيد فانه لا يفيد انك تعد قيامه منقيا بهذا الكلام كما افادكم رجل لقيته انك تعد لقاءه كثيرا بهذا الكلام بل المعنى انك تحكم بانتفاءه في الخارج ويأتى تمام القول فيه في افعال المدح والذم ان شاء الله تعالى (واما بناء كذا فلانه في الاصل ذا المقصود به الاشارة دخل عليه كاف التشبيه وكان ذا مشاربه الى عدد معين في ذهن المتكلم مبهم عند السامع ثم صار المجموع بمعنى كم وانمحي عن الجزئين معنى التشبيه والاشارة كما ذكرنا في فاها لفيك وأيدى سبا فصار الكلمتان ككلمة واحدة ولذا تقول ان كذا مالك برفع مالك على انه خبران ولا تقول ان اسم ان الكاف الاسمية لانها عند سيويه لا تكون اسمية الا للضرورة كما يجئ في حروف الجر فيبقى ذا على اصل بنائه (قوله كذا للعدد) وقد يكون لغير العدد ايضا نحو قال فلان كذا اما كأئن فهو كاف التشبيه دخلت على اى التى هى في غاية الابهام اذا قطعت عن الاضافة فكأئن مثل كذا في كون المجرورين مبهمين عند السامع الا ان في ذا اشارة في الاصل الى ما في ذهن المتكلم بخلاف اى فانه للعدد المبهم والتمييز بعد كذا وكأئن في الاصل عن الكاف لاعن ذا واى كما في مثلك رجلا لانك تين في كذا رجلا وكأئن رجلا ان مثل العدد المبهم من اى جنس هو ولم تين العدد المبهم حتى يكون التمييز عن ذا واى (فإى في الاصل كان معربا لكنه كقلنا في كذا وانمحي عن الجزئين معناهما الافرادى وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم مبنى على السكون اخره نون ساكنة كما في من لاتنوين تمكن فلذا يكتب بعد الياء نون

٢ واما بناء كم الخبرية
فليكونها موضوعة
وضع الحروف على ما
قيل اولشبهها باحتها
الاستفهامية نسخه

مع ان التنوين لا صورة لها خطأ (ولاجل التركيب ايضا تصرف فيه فقليل كائن بالالف بعد الكاف بعدها همزة مكسورة بعدها نون ساكنة) قال يونس هو اسم فاعل من كان (وذهب المبرد وهو الاول الى انهم بنوا من الكلمتين لما ركبوها اسما على فاعل فالكاف فاء الكلمة والهمزة التي كانت فاء اى صارت عينا وحذفت احدى اليائين وبقيت الاخرى لاما (وقال الخليل الياء الساكنة من اى قدمت على الهمزة وحركت بحركتها لوقوعها موقعها وسكنت الهمزة لوقوعها موقع الياء الساكنة ثم قلبت الياء الفاتحة حركتها وانفتاح ما قبلها فاجتمع ساكنان الف والهمزة فكسرت الهمزة لالتقاء الساكنين وبقيت الياء الاخيرة بعد كسرة فاذبهها التنوين بعد زوال حركتها كالمفروق) (وقال بعضهم الياء المتحركة قدمت على الهمزة وقلب الفاتحة حركتها وانفتاح ما قبلها ثم سكنت الهمزة وكسرت للساكنين وحذفت الياء الاولى كما في قاض ومنهم من قال قدمت العين اى الياء الساكنة على الهمزة وقلب الفاق مع سكونها كما في ٦ طائي وحاري ثم نقل كسرة الياء الى الهمزة اتماما للتغيير وحذفت للتنوين بدليل ان من لغاته كبي نحو كيع وقديقال كيا بفتح الهمزة على انها بقيت مفتوحة ثم قلبت الياء التي هي لام الفاتحة حركتها وانفتاح ما قبلها وقديقال كاي نحو كعي بحذف حركة الهمزة مع الياء الاولى وجاء كاي نحو كع اما على حذف العين واللام معا ونقل كسرة اللام الى الهمزة واما على حذف العين ونقل كسرة اللام وحذفها للتنوين كما في عم وشيخ (وعند الكوفيين كم ايضا مركب مثل كائن وكذا من كاف التشبيه وماوذلك لان ما كما ذكرنا في الموصولات للمجهول ماهيته فهي في ابهام اى وذائم حذفت الفها وسكن الميم للتركيب وحذف الفها اذا كانت في الاستفهام قياس نحو لم وفيهم فتكون كم الاستفهامية كقوله * يا ابا الاسود لم خليتني * واما عند البصريين فلا تركيب في كم (واما كبت وذيت فانما بنيا لان كل واحدة منهما كلمة واقعة موقع الكلام والجملة من حيث هي هي لا تستحق اعرابا ولا بناء كما مر في المركبات) (فان قيل فيكان يجب ان لا تكون مبنية ايضا كالجمل قلت يجوز خلو الجمل عن الاعراب والبناء لانهما من صفات المفردات من الاسماء ولا يجوز خلو المفرد عنهما فلما وقع المفرد موقع ما لا اعراب له في الاصل ولا بناء ولم يحز ان يخلو منهما مثله بقي على الاصل الذي ينبغي ان تكون الكلمات عليه وهو البناء اذ بعض المبنيات ٧ وهو الخالي عن التركيب يكفيه عريه عن سبب الاعراب فعريه عن سبب الاعراب سبب البناء كاقيل عدم العلة علة عدم (فان قلت انهما وضعتا لتكونا كناية عن جملة لها محل من الاعراب نحو قال فلان كيت وكيت اى زيد قائم مثلا وهو في موضع النصب) قلت ان الاعراب المحلى في الجملة عارض فلم يعتد به وبنائهما على الفتح اكثر لثقل الياء كما في اين وكيف اولكونهما في الاغلب كناية عن الجملة المنصوبة المحل ويجوز بناؤهما على الضم والكسر ايضا تشبيها بحيث وجير ولا تستعملان الا مكررتين بواو العطف نحو قال فلان كيت وكيت وكان من الامر ذيت وذيت وهما مخفقتان من كية وذية بحذف لام الكلمة وابدال التاء منهما كما في بنت والوقف عليهما بالتاء كما على بنت

٦ في نسبة طي كسيد
وحيرة بالكسر محلة في
نيسابور قاموس

٧ لا يحتاج الى سبب البناء
وهو الخالي عن التركيب فان
قلت نسخه

من العرب من يستعملهما على الاصل فلا تكونان الامتوحتين لثقل التشديد والوقف عليهما بالهاء ولا مهمما لا واواذليس في الكلام مثل حيوت وواوحيوان بدل من الماء الا عند المازني وعنده واوحيوان اصل فيجوز ان يكون ايضا لام كية وذية واوا ولم نقل ان اصلهما كوية وذوية ٢ لان التاء في كيت وذيت بدل من اللام فلو كان العين واوا لقلت كون وذوت والتاء فيهما لكونهما ٣ عبارتين عن القصة وحكى ابو عبيدة كيه بالهاء مكان تاء كيت مفتوحة ومكسورة * قوله (فكم الاستفهامية يميزها منصوب مفرد ويميز الخبرية مجرور مفرد ومجموع وتدخل من فيهما ولهما صدر الكلام) كم الاستفهامية وكم الخبرية تدلان على عدد ومعدود فالاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم في ظنه عند المخاطب والخبرية لعدد مبهم عند المخاطب وربما يعرفه المتكلم واما المعدود فهو مجهول عند المخاطب في الاستفهامية والخبرية فلذا احتيج الى التمييز المبين للمعدود ولا يحذف الدليل كما تقول مثلاً كم عندك اذا جرى ذكر الدنانير اى كم ديناراً او كم عندى اى كم دينار قالوا وحذف يميزا الاستفهامية اكثر لانه في صورة الفضلات (ويميز الاستفهامية منصوب مفرد جلالها على المرتبة الوسطى من العدد وسيجيء العلة في باب العدد وانما حلت على وسطى المراتب لان السائل لا يعرف في الاغلب الكثرة والقلة فحملها على الدرجة المتوسطة بين القلة والكثرة اولى وكم منونة تقدير الكن فصل المميز عن كم الاستفهامية جائز في الاختيار نحوكم لك غلاما ولا يجوز ذلك في العدد الا اضطراراً كما قال ٤ * على اننى بعدما قدمضى * ثلثون للهجر حولاً كيلاً * وذلك لان العدد مع المعدود ككلمة واحدة الا ترى ان عشرون مع ميمزه بمنزلة رجل ورجلان ولو وجدوا لفظاً دالاً على المعدود مع العدد كما في المفرد والثنى لم يحتاجوا الى العدد وكذا كل مقدار مع ميمزه لا يفصل بينهما نحو رطل زيتا لانه هو بدليل اطلاق احدهما على الآخر بخلاف كم الاستفهامية مع ميمزها (ولا يجوز جر ميمز الاستفهامية الا اذا انجرت هى بحرف الجر نحو على كم جذع بنى بيتك وبكم رجل مررت فيجوز في مثله الجر مع النصب ٥ وذلك لان المميز والمميز فى المعنى شئ واحد فكان الجار الداخل على كم داخل على ميمزه فالجر عند الزجاج بسبب اضافة كم الى ميمزه كما في الخبرية والمجوز قصد تطابق كم وميمزه جراً وعند النحاة هو مجرور بمن مقدرة ومجوز اضمارها قصد التطابق ولا يجوز ان يكون المجرور بدلاً من كم ٦ لان بدل متضمن الاستفهام يقتضيه بميمزه الاستفهام كما مر في باب البدل (ولا يكون ميمزكم الاستفهامية مجموعاً كمميز المرتبة الوسطى خلافاً للكوفيين وعلى ما اجاز السيرافى في العدد اعشرون غلماً لك اذا اردت طوائف من الغلمان ينبغى جواز كم غلماً نالك بهذا المعنى (وقال البصريون لوجاء نحوكم غلماً لك فالمنصوب حال لا تمييز والتمييز محذوف اى كم نفساً لك في حال كونهم غلماناً والعامل في الحال الجار والمجرور فلا يجوز عندهم كم غلماناً لك الا على مذهب الاخفش كما تقدم في الحال (والجر في ميمز الخبرية باضافتها اليه خلافاً للفراء فانه عنده بمن مقدرة وهذا كما قال الخليل في لاه ابوك انه مجرور بلام مقدرة (وانما يجوز الفراء ٢ على الجار

٢ لان اللام اولى بالحذف

من العين

٣ عبارة عن القضيتين
نسخه

٤ قال الآخر فاشهد عند الله

ان قد رأيتها * وعشرون

منها اصبعاً من وراثياً

٥ والمجوز قصد تطابق كم

جراً والجر عند الزجاج

بسبب اضافة كم الى ميمزه كما

في الخبرية
نسخه

٦ لان ما بدل عن متضمن

الاستفهام يجب مقارنته

لهمة آه
نسخه

٢ ونسب الى الخليل ايضا

نسخه

المقدر ههنا وان كان في غير هذا الموضع نادرا لكثرة دخول من على ميمز الخبرية نحو
 ﴿كم من ملك﴾ وكم من قرية ﴿والثى﴾ اذا عرف في موضع جاز تركه لقوة الدلالة
 عليه فان فصل بين الخبرية وميمزها جاز جره عند الفراء لانه يحجره بمن المقدرة لابللاضافة
 وغيره يوجب نصبه حلا على الاستفهامية اذ لا يمكن الاضافة مع الفصل الاعلى
 مذهب يونس فانه يميز الفصل بينهما في السعة بالظرف وشبهه فيجيز في الاختيار نحو
 قوله ﴿كم يحود ٣ مقرف نال العلى﴾ وكريم بخله فوضعه ﴿وقال الاندلسي ان
 يونس يميز الفصل ههنا بالظرف وشبهه اذالم يمكن مستقرا ولم ينقل غيره عدم
 الاستقرار عن يونس ههنا كما نقلوه كلهم في باب لا التبرئة نحو لابلاليوم لك والدليل
 على جواز الفصل بالمستقر ايضا قوله ﴿كم في بنى سعد بن بكر سيد﴾ ضم الدسيرة
 ماجد نفاع ﴿وسيدويه لا يميز الجر مع انفصل وان كان بالظرف الا للضرورة نحو
 قوله ﴿كم في بنى سعد بن بكر سيد﴾ البيت واما الجر مع الفصل بالجملة فلا يميزه الا الفراء
 بناء على مذهبه المتقدم وذلك نحو قوله ﴿كم نالني منهم فضلا على عدم﴾ اذ لا اكاد
 من الاقتار ٤ احتمل ﴿واذا كان الفصل بين كم الخبرية وميمزها بفعل متعد وجب الاتيان
 بمن ثلثا يلتبس المميز بمفعول ذلك المتعدى نحو قوله تعالى ﴿كم تركوا من جنات﴾
 وكم اهلكنا من قرية ﴿وحال كم الاستفهامية المجرور ميمزها مع الفصل كحال كم الخبرية
 في جبع ماذ كرنا (وبعض العرب ينصب ميمز كم الخبرية مفردا كان او جمعا بلا فصل
 ايضا اعتمادا في التميز بينها وبين الاستفهامية على قرينة الحال فيحوز على هذا ان تكون
 كم عممة بالنصب خبرية (وانما انجز ميمز كم الخبرية المفرد وهو اكثر من الجمع لان كم للتكثير
 فصار ميمزه كميز العدد الكثير وهو المائة والالف (وانما جاز الجمع فيه ولم يحز في العدد
 الصريح لان في لفظ العدد الكثير دلالة على الكثرة ٥ فاستغنى بتلك الدلالة عن جبع
 المميز ٦ واما كم فهو كناية عن العدد الكثير وليس بصريح فيه فحوزوا جبع ميمزه
 تصريرا بالكثرة (قوله وتدخل من فيهما) اى في ميمزهما اما في الخبرية فكثير نحو
 ﴿كم من ملك في السموات﴾ وكم من قرية ﴿وذلك الموافقة جرا للمميز المضاف
 اليه كم واما ميمز كم الاستفهامية فلما اثر عليه مجرورا بمن ٧ في نظم ولانثر ولادل على
 جوازه كتاب من كتب النحو ولا ادري ما صحته واذا انجز المميز بمن وجب تقدير كم منونة
 (قوله ولهما صدر الكلام) اما الاستفهامية فلا استفهام واما الخبرية فلما تضمنته من المعنى
 الانشائي في التكثير كما ان رب لما تضمنت المعنى الانشائي في التقليل وجب لها صدر الكلام
 ولى في تضمنهما معنى الانشاء اعنى رب وكم نظر كما يجىء في باب التعجب وانما وجب تصدر
 متضمن معنى الانشاء لانه مؤثر في الكلام مخرج له عن الخبرية وكل ما اثر في معنى الجملة من
 الاستفهام والعرض والتنى والتشبيه ونحو ذلك فحقها صدر تلك الجملة خوفا ان يحمل
 السامع تلك الجملة على معناها قبل التغيير فاذا جاء الغير في آخرها تشوش خاطره لانه يحوز
 رجوع معناه الى ما قبله من الجملة مؤثرا فيها ويحوز بقاء الجملة على حالها فيترقب جملة اخرى
 يؤثر ذلك المؤثر فيها ﴿قوله (وكلاهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فكل ما بعده

٣ قوله (مقرف) المقرف
 الذى داني المحبين من
 الفرس وغيره الذى امه
 عربية وابوه ليس كذلك
 لان الاقراف من قبل
 الفحل والمهجنة من قبل
 الام

٤ قوله (اجتمل) جملت
 الشحم واجلته اذا اذنته
 ٥ كالمائة والالف وما
 يتضاعف منهما فاستغنى
 بذلك نسخه

٦ ليكون تصريرا
 الدلالة على الكثرة نسخه
 ٧ قوله (في نظم ولانثر ولا
 دل عليه) جواز الزم محمري
 ان يكون كم في قوله تعالى
 سل بنى اسرائيل كم آتيناهم
 من آية بينة استفهامية
 وخبرية

٧ وقال سعد الدين ان كم
 فيه استفهامية لوقوعها
 بعد قوله سل والله اعلم

فعل غير مشتغل عنه كان منصوبا معمولا على حسبه وكل ما قبله حرف جز او مضاف
فمجرور والافروغ مبتدأ ان لم يكن ظرفا وخبر ان كان ظرفا وكذلك اسماء الاستفهام
والشرط (قوله) كلاهما (اي كم الاستفهامي وكم الخبري وانما وقع كل منهما مرفوعا
ومنصوبا ومجرورا لانهما اسمان ولا بد لكل اسم مركب من اعراب وهما قائلان لعوامل
الرفع والنصب والجر ٢ (قوله فكل ما بعده فعل) اخذ يفصل مواقعهما في الاعراب
يعني اذا كان بعدكم فعل لم يشغل عن ٣ نصب كم بنصب الضمير الراجع اليه كافي نحوكم
رجلا ضربته او بنصب متعلق ذلك الضمير كما في نحوكم رجلا ضربت غلامه كان كم
منصوبا معمولا على حسب ذلك الفعل غير المشتغل اي على حسب اقتضائه فان اقتضى
المفعول به فكم منصوب المحل بانه مفعول به نحوكم رجلا ضربت وكم غلام ملكت
والاولى ان يقول معمولا على حسبه وحسب المميز معا وذلك انك تقول كم يوما ضربت
فكم منصوب على الظرف مع اقتضاء الفعل للمفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك
من المنصوبات فتعينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب الفعل وحسب المميز فبقولك يوما
تعين للظرفية ولو قلت كم رجلا لكان انتصابه بكونه مفعولا به ولو قلت كم ضربة لاتصّب
بكونه مفعولا مطلقا ويجوز ان يجعل كم في هذه المواضع مبتدأ والجملة خبره والضمير
في الجملة مقدر على ضعف كما مر (قوله ما بعده فعل) اي فعل وشبهه ليشمل نحوكم يوما
انت سائر وكم رجلا انت ضارب وليس بمعروف انتصابها الا مفعولا بها او ظرفا او
مصدرا او خبرا كان نحوكم كان مالك او مفعولا ثانيا لباب ظن نحوكم ظننت مالك (قوله كل
ما بعده فعل غير مشتغل عنه) منتقض بقولك كم جاءك فان جاءك فعل غير مشتغل عن كم بضميره
٤ لان معنى الاشتغال عنه بضميره انه كان ينصبه لولم ينصب ضميره كذا كرنا في المنصوب
على شريطة التفسير (وكل ما قبله حرف جز او مضاف فمجرور) انما جاز تقدم حرف الجر
والمضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان تأخير الجار عن مجروره ممتنع لضعف عمله
فجوز تقديم الجار عليهما على ان يجعل الجار سواء كان اسما او حرفا مع المجرور ككلمة واحدة
مستحقة للتصدر حتى لا يسقط المجرور عن مرتبته ولهذا حذف الف ما للاستفهامية
المجرورة كما مر في الموصولات تقول بكم رجل مررت وغلام كم رجل ضربت ويكون
اعراب المضاف كاعراب كم لو لم يكن مضافا اليه (قوله والافروغ مرفوع) اي ان لم يكن بعده
فعل غير مشتغل بضميره ولا قبله جار فهو مرفوع وذلك انه اذا لم يكن لاقبله عامل ولا بعده
كان اسما مجردا عن العوامل على مذهب البصريين فيكون مبتدأ او خبرا فلما ان لا يكون
بعده فعل نحوكم مالك ه او ان كان عاملا في ضميره او متعلقه اما على وجه الفاعلية نحوكم
رجلا جاءك او كم رجلا جاءك غلامه او على المفعولية نحوكم رجلا ضربته او ضربت
غلامه ولو قيل في المشتغل بضمير المفعول او بمتعلقه انه مفسر لناصب كم والتقدير كم رجلا
ضربت ضربته لجاز الا ان الرفع فيه اولى للسلامة من الحذف والتقدير ٦ على ماتين
فيما اضمر عامله على شريطة التفسير والاولى ان يقدر الناصب بعدكم وميزه لحفظ

٢ فيرفعان وينتصبان
وينجران نسخة
٣ العمل في كم بالعمل في
الضمير الراجع اليه كما اشتغل
في نحوكم رجلا ضربته
او في متعلق ذلك الضمير
اشتغل في نحوكم رجلا
آه نسخة

٤ لانه لا يعمل في كم لو لم
يعمل في ضميره مع ان كم
مرفوع المحل مبتدأ
نسخة

٥ وان كان كان نسخة
٦ كايين قبل ولا منع من
تقديره قبلها نسخة

التصدر على كم ومنع من تقدير الناصب قبل كم لان المقدر معدوم لفظا والتصدر اللفظي هو المقصود (قوله ان لم يكن يعنى كم ظرفا) وكونه ظرفا باعتبار مميزه نحوكم يوما سفرك فكم ههنا منصوب المحل اولاد اخل في قوله ما بعده فعل او شبهه غير مشغل عنه لان التقدير كم يوما كائن سفرك ومرفوع المحل ثانيا لقيامه مقام عامله الذى هو خبر المبتدأ ومثال كونه مبتدأ كم رجل جاءنى واما كم مالك فالاولى فيه ان يكون خبرا لامبتدأ لكونه نكرة وما بعده معرفة كما مر في باب المبتدأ (قوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط) اى تقع مرفوعة ومنصوبة ومجرورة على ما ذكر من مواقع كم الا ان ما هو ظرف من هذه الاسماء كتى واين واذا ان لم ينجر بحرف جر نحو من اين فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية وقد يخرج اذا عن الظرفية كما يحى في باب الظروف ويرتفع اسم الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتدأ مؤخر نحو متى عهدك بفلان (واما اسماء الشرط الظرفية فلا تكون الانصوبة على الظرفية ابدا وما ليس بظرف نحو من وما يقع مواقع كم ٦ مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فالمرفوع اما مبتدأ نحو من ضرب ومن قام قت واما خبر ولا يكون الا استفهاما نحو من انت وما دينك والمنصوب اما مفعول به نحو من لقيت وما فعلت ومن ضربت اضربه وما فعلت افعله ولا يقع غير ذلك من المنصوبات استقراء والمجورور نحو غلام من انت وبما مررت وغلام من تضرب اضرب وبمن تمر مرر (والنظر في كلمات الشرط نحو من وما واى الى الشرط لالى الجزاء فان كان الشرط مسندا الى ضميرها او متعلقه متعديا كان اولازما فهى مبتدأ نحو من جاءك فاكرمه ومن ضربك غلامه فاضربه وان كان متعديا ناصبا للضميرها او متعلق بضميرها نحو من ضربته يضربك او من ضربت غلامه يضربك فالاولى كونها مبتدأ ويجوز انتصابها بضمير يفسره الظاهر وان كان متعديا غير مشغل عنها بضميرها ولا يتعلق بضميرها فهى منصوبة به نحو من ضربت ضربت ويجوز كونها مبتدأ على ضعف (ولو جوزنا عمل الجزاء فى اداة الشرط كما هو مذهب بعضهم فى متى جئتني جئتك على ما يحى فى الظروف المبنية لجاز ان تكون فى نحو من جاءك فاكرم ومن ضرب زيدا فاضرب منصوبة المحل بكونها مفعولة للجزاء وان تكون فى نحو من جاءك فاضربه منصوبة المحل بفعل مضمير يفسره الجزاء لكن الحق ان الجزاء لا يعمل فى اداة الشرط فلا يفسر عاملها ايضا لان ما لا يعمل بنفسه لا يفسر العامل كما مر فى المنصوب على شريطة التفسير (والسر فى جواز عمل الشرط فى اداته دون الجزاء ان الاداة من حيث طلبها لا تصدر كان القياس ان لا يعمل فيها لفظ اصلا وان كان ٧ متأخرا لان مرتبة العامل التقدم من حيث كونه عاملا فيصير لها مرتبة التأخر من حيث العمولية مع تقدمها لفظا لكنهم جوزوا ان يعمل فيها ٨ ما حقه ان يليها بلا فصل كالشرط واما الجزاء فللشرط تأخره عنها لم يجوز عمله فيها سواء كانت الاداة ظرفا كتى واين او غيره كى وما (والدليل على انه لا يعمل الجزاء فيها انه لم يسمع مع الاستقراء نحو ايهم جاءك فاضرب بنصب ايهم وان

٦ بالابتداء نحو من ضرب
ومن قام قت وخبرا نحو
من انت وما دينك ولا تقع
كلمة الشرط خبرا ومجرورا
نحو غلام من انت وبما
مررت وغلام من تضرب
اضرب وبمن تمر امر
ومنصوبا مفعولا به نحو
آه نسخه
٧ فى اللفظ ايضا متأخرا
بل لا يعمل فيها الا معنى
الابتداء لان مرتبة نسخته
٨ ما لا يجوز تقدمه عليها
لفظا بوجه وهو الشرط
واما الجزاء فانه يجوز ان
يتقدم عليها اما باقيا على
الجزائية كما هو مذهب
اليكوفيين او ساقطا عنها
دالا على الجزاء كذهب
البصريين على ما يحى
فى قسم الافعال فلم يجوز عمله
فيها آه نسخه

قلنا ان حرف الشرط مقدرة قبل كلماته كما هو مذهب سيديويه فكلماته اذن معمولة لفعل
مقدر يفسره ما بعده ابدا سواء كانت مرفوعة او منصوبة اذ حرف الشرط لا يدخل
الاعلى فعل ظاهر او مقدر كما ينبغي في قسم الافعال وذلك عند البصريين ولا يلزم مثل
ذلك في كلمات الاستفهام لان همزة الاستفهام تدخل على الفعل والاسم * قوله (وفي تمييز
* كم عمة لك يا جرير وخالة * ثلاثة اوجه وقد يحذف في مثل كم مالك وكم * ملكة)
البيت للفرزدق وتماه * فدعاء قد حلبت على عشاري * القدعاء لمعوجة الرسخ من
اليدين او الرجل فتكون منقلبة الكف او القدم الى انسيهما يعني انها لكثرة الخدمة
صارت كذلك وهذا خلقة لها نسبها الى شوه الخلقة وانما عدي حلبت بعلي لتضمينه
حلبت عشاري معنى ثقلت او تسلطت اي كنت كارها لخدمتها مستنكفامنها فخدمتني
على كره مني (ووجه النصب في عمة كون كم خبرية على ما تقدم من جواز النصب تمييزها
عند بعضهم واستفهامية وان لم يرد معنى الاستفهام لكنه على سبيل التهكم كانه يقول نفس
الحلب ثابتة الا انه ذهب عنى عدد الحالبات والجر على ان كم خبرية والرفع على حذف
المميز اما مصدرا بتقدير كم حلبة نصبا وجرا فالنصب على الاستفهام على سبيل التهكم
والجر على الاخبار واما ظرفا بتقدير كم مرة نصبا على التهكم وجرا على الاخبار
فترفع عمة بالابتداء ولك صفتها وانخر قد حلبت وكم في الوجهين منصوبة المحل اما
مفعول مطلق خبر المبتدأ او ظرف له كما تقول اضربتني زيد ضربا ومريتين زيد ضرب
* وادلم ٢ ان مميزكم لا يكون الانكارة استفهاما كان او لا اما الاستفهامية فلو جوب تنكير
المميز المنسوب واما الخبرية فلانها كناية عن عدد مبهم ٣ ومعدود كذلك والغرض
من اتيان المميز بيان جنس ذلك المعدود المبهم فقط وذلك يحصل بالانكارة فلو عرف
وقع التعريف ضايعا وكم في حالتها مفرد اللفظ مذكر قال الاندلسي فيجوز الحمل على
اللائظ نحوكم رجلا جاءكم مع ان السؤال عنه مثنى او مجموع ويجوز الحمل على المعنى
نحوكم رجلا جاءكم وجاؤكم وكذا الخبرية (وقال بعضهم كم مفرد اللفظ مجموع المعنى
ككل فينبغي على هذا ان لا يعود اليه ضمير المثنى وهو الحق لانه لو جاز ان يستفهم بكم
عن عدد الجماعة الذين جاؤا المخاطب مفصلين رجلين رجلين لوجب ان يقال كم رجلين
جاء آك لانك اذا قصدت تفصيل جماعة على مثنى او مجموع وجب التصريح بالثنائية
والجمع كما في افضل رجلين واي رجلين وافضل رجال واي رجال على ما مر في باب
الاضافة ولم يسمع كم رجلين لاستفهاما ولا خبرا ويجوز كم امرأة جاءتك وجئتك
وجاءك رجلا على المعنى واللفظ ولا يجوز ان يكون الضمير عائدا الى التمييز لبقاء المبتدأ بلا
ضمير من الخبر وهو جملة ولا تقول كم رجلا ونساء جاؤك بعطف المجموع على مميز
الاستفهامية عند البصريين واما قولك كم شاة وسخلتها وكم ناقة وفصيلها فلكون
المعطوف ايضا نكرة على مانين في باب المعارف (وقد جوز بعض النحاة نحوكم رجلا
ونساء لانه يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع كما في قوله * الواهب المائة الهجان
وعبدها * وقد ذكرنا ضعف ذلك في باب العطف عند قوله والمعطوف في حكم

٩ ضربت نسجه

٢ ان كم مختصة بالنكرات
استفهامية كانت او خبرية
نسجه٣ عند المخاطب فابهم
المعدودون ايضا ليكون
ادل على ابرام عددهم اذ ربما
يعرف العدد بمعرفة المعدود
وكم آه نسجه

المعطوف عليه وتقول لقيت امرأة وكم رجلا وهي جاءني عطفا على كم ولا يجوز كم رجلا واياها بالعطف على التميز لان المرأة الملقية ذات واحدة فلا يدخل فيها التقليل ولا التكثير (واما كائن فنقل ابوسعيد السيرافي عن سيبويه انه بمعنى رب لا بمعنى كم قال لانه يستقيم كم لك ولا يستقيم كائن لك كما لا يستقيم رب لك وليس بدليل واضح وذلك لان كم لكثرة استعمالها دون كائن كائن جاز حذف ميزها واما رب فخرف جر لا يحذف مجروره ولم اعثر على منصوب بعد كائن (وقال بعضهم يلزم ذكر من بعدها ولعل ذلك لانه لو لم يؤت بمن وجب نصب ميزها لمحيثه بعد المنون فكان ميزها كميز كم الاستفهامية مع انها بمعنى كم الخبرية وقد جاء كائن في الاستفهام قليلا دون كذا (٥ ومنه قول ابى ابن كعب لزر بن حبيش كائن تعد سورة الاحزاب اى كم تعد فاستعملها استفهامية وحذف ميزها وهما قليلان ويلزمها التصدر دون كذا ٦ لما قلنا في كم الخبرية وورود كذا كذا مكررا مع واو نحو كذا وكذا اكثر من افراده ومن تكرره بلا واو ويكنى به عن العدد نحو عندي كذا درهما وعن الحديث نحو قال فلان كذا ولادلالة فيه على التكثير اتفاقا وكنى بعضهم بكذا المميز بجمع نحو كذا درهم عن ثلثة وبابها وبالمكرر دون عطف عن احد عشر وبابه وبالمكرر مع العطف عن احد وعشرين وبابه وبه قال ابو حنيفة رحمه الله فطابقوا به العدد حتى اجازوا كذا درهم بالجرا حلا على مائة درهم وهذا خروج عن لغة العرب لانه لم يرد ميز كذا في كلامهم مجرورا والشافعي رحمه الله لا ينظر في تفسير الالفاظ المبهمه الى ما يناسبها من الفاظ العدد المفصلة لان المفصلة تدل على كية العدد نصا والمبهمه لاتدل عليه بل يلزم بالاقرار بالمبهم ما هو يقين وهو الاقل فيلزم في نحو كذا درهما درهم واحد ٦ وهو الحق واعراب كذا وكائن كما قلنا في كم ولا تقول ان الكاف فيهما وحده في محل الاعراب لان الجزئين صارا بالتركيب ككلمة واحدة كما تقدم ولا منع من تقدير الاعراب على الكافين اعتبارا للاصل * قوله (الظروف منها ما قطع عن الاضافة كقبل وبعد واجرى مجراه لا غير وليس غير وحسب) اعلم ان المسموع من الظروف المقطوعة عن الاضافة قبل وبعد وتحت وفوق وامام وقدام ووراء وخلف واسفل ودون واول ٧ ومن عل ومن علو ولا يقاس عليها ما هو بمعناها نحو يمين وشمال وآخر وغير ذلك وينبغي ان تعرف انه يحذف المضاف اليه ويورد المحذوف مضافا اليه اسم تابع للمضاف الاول نحو ٨ قوله * الاعلاله او بداهة ساج * وان لم يورد فلا يحذف الا مما هو دال على امر نسبي لا يتم الا بغيره كقبل وبعد واخواتهما المذكورة وكل وبعض واذا ومع هذا لا يحذف الا اذا قام قرينة على تعيين ذلك المحذوف وانما بنيت هذه الظروف عند قطعها عن المضاف اليه لمشابتها الحرف لاحتياجها الى معنى ذلك المحذوف (فان قلت فهذا الاحتياج حاصل لها مع وجود المضاف اليه فهلا بنيت معه كالاسماء الموصولة تبني مع وجود ما يحتاج اليه من صلته) قلت لان ظهور الاضافة فيها يرجح جانب اسميتها لاختصاصها بالاسماء اما حيث واذا واذا فانهما وان كانت مضافة الى الجمل الموجودة بعدها الا ان

٥ وفي القاموس قال ابى
بن كعب لابن مسعود
كائن تقرأ سورة الاحزاب
آية فقال ثلاثا وسبعين
٦ تتضمنها معنى الانشاء
نحو كم الخبرية نسخته
٦ وهذا الذى قاله هو
الحق نسخته
٧ قال الفرزدق * ولقد
شدت عليك كل ثنية
واتيت فوق بنى كليب
من عل * اى من فوق
٨ قوله ياتيم تيم عدى و

اضافتها ليست بظاهرة اذا لاضافة في الحقيقة الى مصادر تلك الجمل فكان المضاف اليه محذوف ولما ابدل في بعض وكل التنوين من المضاف اليه لم يبين ان المضاف اليه كانه ثابت بثبوت بدله (وانما اختاروا البناء في هذه الظروف دون التعويض لانها ظروف قليلة التصرف او عادمته على مامر في المفعول فيه وعدم التصرف يناسب البناء اذ معناه ايضا عدم التصرف الاعرابي ويجوز ايضا في هذه الظروف لكن على قلة ان يعوض التنوين من المضاف اليه فتعرب قال * ونحن قتلنا الازداد دشنوءة * فما شربوا بعدا على لذة خرا * وقال * فساغ على الشراب وكنت قبلا * اكاد اغص بالماء ٩ الجميم * (ومنه القراءة الشاذة * لله الامر من قبل ومن بعد *) ويقال ابدأ به اولافعل هذا لافرق في المعنى بين ما عرب من هذه الظروف المقطوعة وما بين منها وهو الحق (وقال بعضهم ٢ بل انما عربت لعدم تضمن معنى الاضافة فعنى كنت قبلا اى قديما وابدأ به اولافعل متقدما ومعنى من قبل ومن بعد اى متقدما ومتأخرا لان من زائدة (قيل ويجوز تنوين هذه الظروف المضمومة لضرورة الشعر مرفوعة ومنصوبة نحو جئتك قبل وقبلا كقيل في المنادى المضموم يامطر ويامطرا فيجوز ان يكون قوله فما شربوا بعدا وقوله وكنت قبلا من هذا) وسميت هذه الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات لانه كان حقها في الاصل ان لا تكون غاية لتضمنها المعنى السني بل تكون الغاية هي المنسوب اليه فلما حذف المنسوب اليه وضمنت معناه استعرب صيروتها غاية لمخالفة ذلك لوضعها فسميت بذلك الاسم لاستغرابه ولم يسم كل وبعض مقطوعى الاضافة غايتين لحصول العوض عن المضاف اليه (وتقول جئت من عل معربا ايضا كم ومن مال كقاض ومن معال كرام ومن علا كعصا ومن علو مفتوح الفاء مثلث اللام فاذا بنيت عل على الضم وجب حذف اللام اى الياء نسيا منسيا اذ لو قلت على لاستثقلت الضمة على الياء ولو حذفها وقلت من على ٢ لم يتبين كونها مبنية على الضم كاخواته واما نحو ياقاضى فاطراد الضم في المنادى المفرد المعرفة يرشد اليه واذا قصدت بناء علو سا كنة العين وجب فتح فائها وكان مع الاعراب يجوز ضمها وكسره تقول علو الدار كما تقول سفلها اما جواز بناء علو على الفتح نحو من علو من دون سائر الغايات فلثقل الواو المضمومة واما الكسر فيه نحو من علو فاما التقدير المضاف اليه كفى قوله * خالط من سلمى خياشيم وفا * وقولهم ليس غير بالفتح على مامر في الاستثناء فعلى هذا لا يكون هذا الكسر الامع جار قبلا او مع الاضافة الى ياء الضمير واما لبنائه على الكسر استثقالا للضمة واما الضم نحو من علو فعلى قياس سائر الغايات ويروى بيت اعشى باهلة * انى اتنى ٣ لسان لا اسربها * من علو لا عجب منها ولا سخر * بضم واوها وكسرها وفتحها (وبناء الغايات على الحركة ليعلم ان لها عرقا في الاعراب وعلى الضم جبرا باقوى الحركات لما لحقها من الوهن بحذف المحتاج اليه اعنى المضاف اليه او ليكمل لها جميع الحركات لانها في حال الاعراب كانت في الاغلب غير متصرفه فكانت اما مجرورة بمن او منصوبة على الظرفية او ليخالف حركة بنائها حركة اعرابها (قوله واجر

٩ الجميم ههنا البادر وفي غير هذا الحار والجميم العرق و القريب وفي نسخة القرات ٢- بل انما هي اذن معربة لعدم نسخة

٢ لاشتبه بالمعرب موقوفا عليه واذا آه نسخة ٣ قوله لسان لا اسربها) اللسان جارحة الكلام وقديكنى بها عن الكلمة فتؤنث حينئذ قال اعشى باهلة انى اتنى البيت وكان قد اتاه خبر مقتل اخيه المنتشر

مجره لا غير وليس غير وحسب) شبه غير بالظروف والغايات لشدة الابهام الذي فيها
 كما في الغايات لكونها جهات غير محصورة ولا بهام غير لا تعرف بالاضافة وهي
 اشدا بهاما من مثل فلذا لم يبين مثل على الضم ولا يحذف منها المضاف اليه الامع لا التبرئة
 وليس نحو افعل هذا لا غير وجاءني زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعد لا وليس
 ٤ وغير التي بعد ليس بمعنى الاوقد تقدم انه يحذف المستثنى بعد الا التي بعد ليس والمضاف
 اليه المحذوف في ليس غير هو المستثنى المحذوف في نحو جاءني زيد ليس الا فلما حذف منها
 المضاف اليه بنيت على الضم لمشا بهتها للغايات بالا بهام واما حسب فجاز حذف
 ما اضيف اليه لكثرة الاستعمال وبنى على الضم تشبيها بغير اذ لا يتعرف بالاضافة مثله
 كما مر في باب الاضافة * قوله (ومنها حيث ولا يضاف الا الى جملة في الاكثر) اعلم
 ان الظروف المضافة الى الجمل على ضربين اما واجبة الاضافة اليها بالوضع وهي
 ثلاثة لا غير حيث في المكان واذا واذا في الزمان ٥ على خلاف فاذا هل هي مضافة
 الى الجملة التي تليها اولا كما يحىء وحيث واذا يضافان الى الفعلية والاسمية واما اذا
 ففي جواز اضافته الى الاسمية خلاف كما مر في المنصوب على شريطة التفسير (واما
 جائزة الاضافة الى الجملة ولا يكون الا زمانا مضافا الى جملة مستفاد منها احد الازمنة
 الثلاثة اشترط ذلك ليتناسب المضاف والمضاف اليه في الدلالة على مطلق الزمان وان
 كان الزمانان مختلفين وانما احتيج الى هذا التناسب لان الاضافة الى الجملة على غير
 الاصل اذا المضاف اليه في الحقيقة هو المصدر الذي تضمنته لانفس الجملة فعلى هذا
 ٦ لا يجوز اضافة مكان الى جملة لان الجملة لا يستفاد منها احد الا مكنة معينة كما يستفاد
 منها احد الازمنة (فاذا تقرر هذا قلنا الاصل ان يضاف الزمان الى الفعلية لدلالة
 الفعل على احد الازمنة وضعافلذا كان اضافة الزمان الى الفعلية اكثر منها الى الاسمية
 ٧ والاسمية المضاف اليها اما ان يستفاد لزمان منها بكون ثاني جزئها فعلا كقوله
 تعا * يوم هم على النار يفتنون * او بكون مضمونها مشهور الوقوع في احد
 الازمنة الثلاثة وان كان جزءا اسمين اما في الماضي نحو اتيتك حين الحجاج امرا وفي
 المستقبل نحو لا خذتك حين لا شئ لك قال تعالى * يوم هم بارزون * وقال المبرد
 في الكامل لا يضاف الزمان الجائر الاضافة الى الاسمية الا بشرط كونها ماضية المعنى
 جلا على اذ الواجبة الاضافة الى الجمل وقوله تعالى * يوم هم على النار يفتنون *
 وقوله * يوم هم بارزون * ونحو ذلك يكذبه (هذا الذي ذكرنا كله اذا اضيف
 الزمان الى جملة هو في المعنى ظرف مصدرها كما رأيت فان لم يكن الزمان
 ظرفا للمصدر بل كان اما قبله او بعده فلا يكون له مع الجملة من الاختصاص ما يكون
 لظرف المصدر فلا يستعمل الا مع حرف مصدرى كان وان وما قبل الجملة قال الله
 تعالى * من قبل ان نطمس وجوها * ومن بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق * ومن
 قبل ٨ ان تلقوه * ونحو ذلك (واما اضافة ريث الى الجملة الفعلية نحو توقف
 ريث اخرج اليك فلكونه مصدرا بمعنى البطؤ مقاما مقام الزمان المضاف والاصل

٤ المذكورة واعلم انها

بعد نسخها

٥ اما اذا فقيه الخلاف

الذي يحىء هل الجملة التي

تليه عاملة فيه اولا فان

كانت عاملة فيه فليس

بمضاف اليها وان لم

يكن فهو مضاف اليها

وحيث آه نسخها

٦ لا يضاف على الجواز

نسخها احتراز من الوجوب

فانه يضاف المكان على

ما تقدم

٧ ثم قد يضاف الى الاسمية

المستفاد منها الزمان

وذلك اما بكون نسخها

٨ وما وقع في جميع النسخ

من بعد فسهو

زمان ريث خروجى اى مدة ان يبطىء خروجى حتى يدخل فى الوجود والمعنى الى ان
اخرج فهو نحو آتيك خفوق النجم فلما قام مقام الزمان جاز اضافته الى الفعلية (و كذا
آية بمعنى علامة يجوز اضافتها الى الفعلية لمشا بهتها الوقت لان الاوقات علامات
يوقت بها الحوادث ويعين بها الافعال لكن لما كان ريث وآية دخيلين فى معنى الزمان
اضيف الى الفعلية فى الاغلب مصدرة بحرف مصدرى قال * بآية يقدمون الخيل
٩ شعنا * كان على سنا بكها مداما * وقال * الامن مبلغ عنى تميما * بآية ما يحبون الطعاما
* وتقول اقم ريثا اخرج فاذا جازان يضاف نفس الزمان الى الفعلية مع حرف مصدرى
على ما نقله الكوفيون كما يحىء فكيف بما يشابهه (ويضاف ذو ايضا معربا كاعرابه
فى نحو ذومال بالواو والالف والياء الى الفعلية فى قولهم اذهب بذى تسلم و اذهب
بذى تسلمان و اذهبو اذى تسلمون فقال بعضهم هو شاذ وذى صفة للامر اى اذهب مع
الامر ذى السلامة اى مع الامر الذى تسلم فيه والباء بمعنى مع (وقال السيرافى الموصوف بذى
الوقت اى اذهب فى وقت ذى السلامة اى فى وقت تسلم فيه والباء بمعنى فى فلا تكون الاضافة
شاذة لانه كالزمان المضاف الى الفعل (وقال بعضهم هو ذو الطائفة اعربت وهو بعيد
لما مر فى الموصولات انها بالواو فى الاحوال على الاشهر وربما استعملت ذو فى
الاضافة الى الفعل اجع استعمالها مضافة الى الاسم نحو جاءنى ذو فعل و ذو افعل
و ذو وافعلوا وذات فعلت وذواتا فعلتا وذات فعلن ويحتمل ان يكون طائفة على
ما حكى ابن الدهان كما مر فى الموصولات وان تكون بمعنى صاحب اضيف الى الفعلية
شاذ (وقال سيويه اذا كان احد جزئى الجملة التى تلى حيث واذا فعلا فصدير ذلك
الفعل اولى لما فيهما من معنى الشرط وهو بالفعل اولى فحيث يجلس زيد اولى من
حيث زيد يجلس وفيما ذكر من ذلك فى اذا انظر لكثرة نحو قوله تعالى * اذا السماء انشقت
و * اذا السماء انقطرت * واذا الكواكب انتثرت * واما الكلام فى بناء حيث فسيأتى
بعد (وقديشه غير ومثل بالظروف المضافة الى الجمل لزوما معنى حيث واذا واذا ذلك
لانها ٢ نبيان مثلها ولانه لاحصر فيهما كما انها غير محصورة بمحدود حاصرة انحصار
نحو اليوم والدار فيضافان الى الجملة لكن لما كانا مشبهين بها تشبيها بعيدا لم يضافا
الى صريح الجملة اضافتها اليه بل الى جملة مصدرة بحرف مصدرى كقوله تعالى
* مثل ما انكم تنطقون * وقوله * لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت * حمامة
فى غصون ذات او قال * وقوله * غير انى قد استعين على الهمة * اذا خف بالثوى
النجاء ٣ * وانما صدر ما اضيفا اليه بحرف مصدرى دون ما اضيف اليه الزمان الجائر
اضافته الى الجملة وان كا الاضافة اليها فى كلا القسمين غير لازمة ٤ لان التناسب بين
الزمان المضاف والجملة المضاف اليها فى دلالتهما على الزمان و كون الزمان ظرفا
لمصدر الجملة المضاف اليها ٥ منع من الحرف الفاصل بين المضافين اى الحرف المصدرى
فى الزمان وليس بموجودين فى مثل وغيره فاحتج معهما الى الحرف المصدرى مع انه نقل
الكوفيون عن العرب انها تضيف الظروف ايضا الى ان المشددة والمخففة نحو

٩ جمع اشعث وهو مغير
الرأس وسنا بك جمع
سنبوك وهو طرف
مقدم الحافر

٣ مبهمان كتلك الظروف
لكن لما كان غير ومثل
مشبهين بها نسخته

٣ وبعده * بزفوف كأنها
هقلة ام رئال دوية سقفاء
* آنت نبأة و افزعها
القناص عصر او قد دنا
الامساء * قوله بزفوف
سريعة وهقلة نعامة وام
رئال ولدها ودوية اراض
بعيدة الاطراف وسقفاء
مرتفع وانست نبأة اى
احسست صوت خفى
والقناص الصيادون
وعصرا اى عشاء

٤ والجملة المضاف اليها
الزمان فى تأويل المصدر
ايضا لان التناسب بين
المضاف والمضاف اليه
٥ اغنيا عن الحرف
المصدرى نسخته

اعجبني يوم انك محسن ويوم ان يقوم زيد فان صح النقل جاز في تلك الظروف الاعراب
 والبناء كما في ﴿ مثل ما انكم تنطقون ﴾ وغير ان نطقت على ما يأتي (واختلف في كون
 الظروف مضافة الى ظاهر الجملة او الى المصدر الذي تضمنته والنزاع في الحقيقة
 منتف لان الاضافة في اللفظ الى ظاهر الجملة بلا خلاف ومن حيث المعنى الى مصدرها
 لان معنى يوم قدم زيد يوم قدومه ولو كان مضافا في الحقيقة الى ظاهر الجملة وهى
 خبر لكان المعنى يوم هذا الخبر المعين وايضا الاضافة في المعنى لتخصيص الزمن ولا بد
 في الاضافة المفيدة للتخصيص من صحة تقدير لام التخصيص واللام يتعذر دخولها
 على الجملة (قال صاحب المعنى يعرف الظرف المضاف الى الجمل فيصح ان يقال جئتكم
 يوم قدم زيد الحار او البارد على ان يكون صفة ليوم (قلت ومع غرابة هذا الاستعمال
 وعدم سماعه ينبغي ان لا يعرف المضاف اذا كان الفاعل في الفعلية او المبتدأ في الاسمية
 نكرة نحو يوم قدم امير ويوم امير كبير قدم اذ المعنى يوم قدوم امير * ثم اعلم انه يضاف
 الزمان او حيث الى الجملة وان لم يكن ظرفا اى منصوبا بتقدير في قال الله تعالى ﴿ هذا
 يوم لا ينطقون ﴾ وهذا يوم ينفع الصادقين ﴾ بالرفع و ﴿ الله اعلم حيث يجعل
 رسالته ﴾ وهو مفعول به ليعلم مقدره وقال * باذلت حيث يكون من يتذل * وقال ابو علي
 في كتاب الشعر ما بعد حيث في الموضعين صفة لامضاف اليه قال لان حيث يضاف
 ظرفا لاسما فالمعنى حيث يجعله وحيث يكونه اى يجعل فيه ويكون فيه والاولى ان
 نقول انه مضاف ولا مانع من اضافته وهو اسم لا ظرف الى الجملة كما في ظروف الزمان
 (واما نحو يومئذ وحينئذ فقالوا ان الظروف مضافة الى ان المضافة في المعنى
 الى جملة محذوفة مبدلة منها التنوين وفي ذلك تعسف من حيث المعنى اذ قولك حين
 وقت كذا ويوم الوقت وساعة الوقت ونحو ذلك غريب الاستعمال مستهجن المعنى
 بخلاف نحو قوله تعالى ﴿ بعد اذانم مسلمون ﴾ اذ معناه بعد ذلك الوقت واما قوله
 تعالى ﴿ يوم الوقت المعلوم ﴾ فقال ابو علي في الجملة ان الوقت بمعنى الوعد كما ان
 معنى قوله تعالى ﴿ قم ميقات ربه ﴾ تم ميعاد ربه فهو بمعنى قوله واليوم الموعود *
 قال ولا يجوز ان يراد بالوقت الاوان لان اليوم اما وضح النهار واما برهة من الزمان
 ولو قلت الى برهة الزمان او يوم الزمان لم يكن ذلك بالسهل هذا كلامه (والذي
 يدولى ان هذه الظروف التي كانها في الظاهر مضافة الى اذ ليست بمضافة اليه بل
 الى الجمل المحذوفة لانهم لما حذفوا تلك الجمل لدلالة سياق الكلام عليها لم يحسن
 ان يبدل منها تنوين لاحقة بهذه الظروف كما ابدلت في كل وبعض واذ لان كلا
 واخوبها لازمة للاضافة معنى فيستدل بالمعنى على حذف المضاف اليه ويتعين ذلك
 المحذوف بالقرينة الحاصلة من سياق الكلام فيكمل المراد كقوله تعالى ﴿ وكلا آتينا
 حكما وعلما * ورفعنا بعضهم فوق بعض ﴾ وقوله * نهيتك عن طلبك ام عمرو *
 بعاقبة وانت اذن صحيح * لان اذ لازم الاضافة ولا وجه لتنوينه الا ان يكون عوضا
 لبعء معنى التنكير والتمكن منه (واما هذه الظروف فليست بلازمة للاضافة معنى

فلو قلت جاء في زيد وكنت حيناً كذا وقصدت حذف المضاف اليه وابدال تنوين حيناً منه أى حين ذلك لم يكن ظاهراً في ذلك المعنى بل ظاهره ان التنوين فيه للتنكير فلما خافوا التباس تنوين العوض في يوما وحيناً وساعة بغيرها من تنوين التمكن والتنكير توصلوا الى الدلالة على الجمل المحذوفة بالمضاف اليها هى فى الاصل بان ابدلوا من تلك الظروف بدل الكل ظرفاً لازماً للاضافة الى الجمل خفيفاً فى اللفظ صالحاً لجميع انواع الازمنة من الساعة والحين واليوم واليلة وغير ذلك متعوداً بحذف الجمل المضاف اليها هو مع ابدال التنوين منها كافى قوله * وانت اذ صحبح * فجئى بعده هذه الظروف بدلاً منها مع تنوين العوض ليكون التنوين كأنه ثابت فى الظروف المبدل منها لان بدل الكل مع قيامه مقام المبدل منه فى المعنى مطلق على ما اطلق عليه فكانه هو والزم اذ الكسر لالتقاء الساكنين ليكون كاسم متمكن مجرور مضاف اليه الظرف الاول حتى لا يستنكر حذف المضاف اليه منه بلا بناء على الضم ولا تنوين عوض لانه لا بد فيما حذف منه المضاف اليه من احدهما الا ان يعطف عليه مضافاً الى مثل ذلك المحذوف كقوله * الاعلالة او بدهاة سابع * نهد الجزارة ولما توصل بأذ الى الغرض المذكور وكانت الظروف المذكورة قد تكون مستقبلية وماضية جرد اذن معنى الماضى وصار لمطلق الظرفية فيجوز استعماله فى المستقبل ايضا كقوله تعالى ﴿ فويل يومئذ للكاذبين ﴾ ونحوه والحق ان اذا حذف المضاف اليه منه وابدل منه انتوين فى غير نحو يومئذ جاز قبحه ايضا ومنه وقوله تعالى ﴿ ففعلتها اذا وانا من الضالين ﴾ أى فعلتها اذ ربيتنى اذ لا معنى للجزء ههنا كما قيل فى اذن انها للجواب والجزاء وكسر الذال فى نحو حينئذ لالتقاء الساكنين لا لجزء خلافاً للاخفش فانه زعم انه مجرور بالاضافة وبناء اذ يمنع جره وايضا نحن نعلم انه فى قوله وانت اذ صحبح ليس بمجرور وهو مثله فى حينئذ لكنهم انما الزموا الكسر لتكون فى صورة المضاف اليه الظرف الاول ويجوز فى غيره الفتح ايضا كقوله تعالى ﴿ اذ وانا من الضالين ﴾ كما بينا * واعلم ان الظرف المضاف الى الجملة لما كان ظرفاً للمصدر الذى تضمنته الجملة على ما قررنا قبل لم يجز ان يعود من الجملة اليه ضمير فلا يقال آتاك يوم قدم زيد فيه لان الربط الذى يطلب حصوله من مثل هذا الضمير حصل باضافة الظرف الى الجملة وجعله ظرفاً لمضمونها فيكون كأنك قلت يوم قدوم زيد فيه أى فى اليوم وذلك غير مستعمل وانما وجب الربط لما لم يكن الظرف مرتبطاً بان كان منونا نحو يوماً قدم فيه زيد قال تعالى ﴿ يوم تبيض وجوه ﴾ وقد يقول العوام يوم تسود فيه الوجوه ونحو ذلك ٢ * ولذا ذكر شرح قوله فى آخر الباب (والظروف المضافة الى الجمل واذ يجوز بناؤها على الفتح وكذلك مثل وغير مع ما وان) ههنا فانه محتاج اليه لبيان بناء حيث (فنقول ان ظرف الزمان المضاف الى الجمل انما يبنى منه المفرد والجمع المكسر اذ ابني ولا يبنى المثني لما ذكرنا فى نحو هذان والذان والظروف المضافة الى الجمل على ضربين كما ذكرنا اما واجبة الاضافة اليها وهى حيث فى الاغلب واذ واما اذ ففى خلاف على

مايجئ هل هي مضافة الى شرطها اولا واما جازة الاضافة وهي غير هذه الثلاثة فالواجبة الاضافة اليها واجبة البناء لانها مضافة في المعنى الى المصدر الذي تضمنته الجملة كما ذكرنا وان كانت في الظاهر مضافة الى الجملة فاضاقتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف ما اضيفت اليه فلهذا بنيت حيث على الضم كالغايات على الاعراف (واما جازة الاضافة اليها فعلى ضربين لانها اما ان تضاف الى جملة ماضية الصدر نحو قوله * على حين ماتت المشيب على الصبي * فقلت الما تصحح والشيب وازع * فيجوز بالاتفاق بناؤها واعرابها اما الاعراف فلعدم لزومها للاضافة الى الجملة فعلة البناء اذن عارضة واما البناء فلتقوى العلة العارضة بوقوع المبنى الذي لا اعراب له لفظا ولا محلا موقع المضاف اليه الذي يكتسى منه المضاف احكامه من التعريف والتنكير وغير ذلك كما مضى في باب الاضافة واما ان لا تضاف الى الجملة المذكورة وذلك بان تضاف الى العملية التي صدرها مضارع نحو قوله تعالى * هذا يوم ينفع الصادقين * اوالى الاسمية سواء كان صدرها معربا او مبني في اللفظ نحو جئتكم يوم انت امير اذ لا بد له من الاعراب بخلاف عند بعض البصريين لا يجوز في مثله الا الاعراب في الظرف المضاف لضعف علة البناء وعند الكوفيين وبعض البصريين يجوز بناؤه اعتبارا بالعلة الضعيفة ولا حجة لهم فيما ثبت في السبعة من فتح قوله تعالى * هذا يوم ينفع * لاحتمال كونه ظرفا والمعنى هذا المذكور في يوم ينفع ولا في قوله تعالى * يوم لا تملك نفس لنفس شيئا * على قراءة الفتح لاحتمال كونه بدلا من قوله قبل * يوم الدين * واما غير المضاف الى ماصدره ان وان ومثل المضاف الى ماصدره ما فيجوز بالاتفاق منهم اعرابها وبنائها قال تعالى * انه لحق مثل ما انكم تنطقون * ففتح مثل مع كونه صفة لحق او خبرا بعد خبر لان ويجوز ان يكون منصوبا لكونه مصدرا بمعنى انه لحق تحققا مثل حقيقة نطقكم وقال * لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت * حامة في غصون ذات اوقال * ففتح غير مع كونه فاعلا يمنع ويجوز ان يكون بناؤه لتضمنه معنى الاكمار في باب الاستثناء وعلة بنائهما مشابتهما لاذ واذا وحيث لانهما مضافان من حيث المعنى الى مصدر ما وليهما ولان فيهما الابهام مثلها لفقد الحصر كامر والمبنى وهو ما وان وان واقع موقع ما اضيف اليه ولو ثبت ما نقل الكوفيون من اضافة الظروف الى ما صدره ان المشددة او الخفيفة لجاز اعرابها وبنائها نحو مثل وغير (وكذا يجوز اتفاقا بناء الظروف المتقدمة على اذني نحو حينئذ واعرابها قرئ قوله تعالى * من خزي يومئذ * بفتح يوم وجره اما الاعراب فلعرض علة البناء اعني الاضافة الى الجمل واما البناء فلو وقع اذ المبنى موقع المضاف اليه لفظا كما بينا فصار نحو قوله * على حين ماتت المشيب * ثبت بما بينا ان قوله والظروف المضافة الى الجمل يجوز بناؤها ليس ينبغي ان يكون على اطلاقه (وقوله مثل وغير مع ما وان) اى مثل مع ما وغير مع ان مشددة ومخففة وهذا تمام الكلام في الظروف المضافة الى الجمل (وقال المصنف بنى حيث لانه موضوع لمكان ٢ حدث يتضمنه الجملة فشابه

الموصولات في احتياجه الى الجمل وكذا قال في اذواذا ويجوز ان يقال في اذانه بنى لان وضعه وضع الحروف كما يقول بعضهم وبنى حيث على الضم في الاشهر تشبيها بالغايات لان اضافته كلا اضافة على ما ذكرنا وقد يفتح الشاء ويكسر وقد يخلف يائها واو مثلثة الشاء ايضا واعرابها ٣ لغة فقعسية وندرت اضافتها الى مفرد قال * ونظعنهم حيث الكلى بعد ضريهم * بيض المواضي حيث الى العمائم * وقال * اما ترى حيث سهيل طالعا ٤ * وبعضهم يرفع سهيل على انه مبتدأ محذوف الخبر اى حيث سهيل موجود وحذف خبر المبتدأ الذى بعد حيث غير قليل ومع الاضافة الى المفرد يعربه بعضهم لزوال علة البناء اى الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه على بناءه لشذوذ الاضافة الى المفرد وترك اضافة حيث مطلقا لا الى جملة ولا الى مفرد اندر وظرفيتها غالبية لازمة قال ٥ * لدى حيث القت رحلها ام قشع * وكذا في قوله * اما ترى حيث سهيل * وهو مفعول ترى وكذا قوله تعالى * الله اعلم حيث يجعل رسالته * وحكى هـ احسن الناس حيث نظر ناظر اى وجهها فهو تميز (وقال الاخفش قد يراد به الحين كما في قوله * للفتى عقل يعيش به * حيث تهدى ساقه قدمه ٦ * قوله (ومنها اذا وهى للمستقبل وفيها معنى الشرط ٧ فلذلك اختير بعدها الفعل وقد تكون المفاجأة فيلزم المبتدأ بعدها واذا مضى ويتبع بعدها الجملتان) قد تقدم ههنا علة بنائها واذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير الكلام في وقوع الجمل بعدها فقول قديكون اذا الماضى كاذ كما في قوله تعالى * حتى اذا بلغ بين السدين * وحتى اذا ساوى بين الصدفين * وحتى اذا جوله نارا * كان اذا تكون للمستقبل كما في قوله تعالى * واذا لم يهتد به فسيقولون * على انه يمكن ان يؤل بالتعليلية وكما في قوله تعالى (فسوف يعلمون اذا اغلال في اعناقهم * ويمكن ان تكون من باب * ونادى اصحاب الجنة * وقد تكون اذا مع جملتها لاستمرار الزمان نحو قوله تعالى * واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا * اى هذا عادتهم المستمرة ومثله كثير نحو قوله تعالى * واذا لقوا الذين آمنوا * واذا ما اتوك لتحملهم قلت لا جرد * والاصل في استعمال اذا ان تكون لزمان من ازمة المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم كما ان اذ لزمان من ازمة الماضى مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع به والدليل عليه استعمال اذا في الاغلب الاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى * اذا الشمس كورت * ولهذا كثر في الكتاب العزيز استعماله لقطع علام الغيوب سبحانه بالامور المتوقعة وكلمة الشرط ما يطلب جلتين يلزم من وجود مضمون او لا همافرضا حصول مضمون الثانية فالمضمون الاول مفروض ملزوم والثاني لازمه فهذا المفروض وجوده قديكون في الماضى فان كان مع قطع المتكلم بعدم لازمه فيه فالكلمة الموضوعه له لو وان لم يكن مع قطع المتكلم بعدمه فيه استعمال فيه ان لا على انها موضوعه له كما يجيى فلماذا كان لو لا انتفاء الاول لانتهاء الثاني كما يجيى في حروف الشرط لان مضمون جوابه المعدوم لازم لمضمون شرطه وبانتفاء اللازم ينتفى الملزوم وقديكون في المستقبل وقد وضعت له

٣ قوله (لغة فقعسية

فقعس ابو قبيلة

٤ تمامه * نجما يضى

كالشهاب ساطعا *

٥ صدره * فشد ولم تقرر

بيوت كثيرة وام قشع

النية وروى الى حيث

القت رحلها اى موضع

شدة الامر قال ابو عبيدة

ام قشع العنكبوت والبيت

لزهر بن ابي سلمى

٦ ولا يمنع هنا حله على

المكان نسخه

٧ غالبا فلذا نسخه

ان ولا يكون معنى الشرط في اسم الابتضن معناها فلو موضوعه لشرط مفروض وجوده في الماضي مقطوع بعدمه فيه لعدم جزائه وان موضوعه لشرط مفروض وجوده في المستقبل مع عدم قطع المتكلم لا بوقوعه فيه ولا بعد وقوعه وذلك لعدم القطع في الجزاء لا بالوجود ولا بعدم سواء شك في وقوعه كما في حقنا او لم يشك كان الواقعة في كلامه تعالى (وقد تستعمل ان الشرطية في الماضي على احد ثلاثة اوجه اما على ان يجوز المتكلم وقوع الجزاء ولا وقوعه فيه كقوله تعالى ﴿ان كان قبضه قد من قبل فصدقت﴾ واما على القطع بعدمه فيه وذلك المعنى الموضوع له لو كقوله تعالى ﴿ان كنت قلته فقد علمته﴾ واما على القطع بوجوده نحو زيد وان كان غنيا لكنه بخيل وانت وان اعطيت جاهائهم واستعمالها في الماضي على خلاف وضعها ولا تستعمل فيه في الاغلب الاو شرطها كان لما يأتي في الجوازم ٣ وقد يستعمل لوفي المستقبل بمعنى ان وقد تكون ايضا للاستمرار كذا كرنا في اذا قال عليه الصلوة والسلام ﴿لو ان لابن آدم واديين من ذهب لا بئى اليهما ثالثا﴾ فنقول لما كان اذا موضوعا للامر المقطوع بوجوده في اعتقاد المتكلم في المستقبل لم يكن لمفروض وجوده لتنافي القطع والفرض في الظاهر فلم يكن فيه معنى ان الشرطية لان الشرط كما بينا هو المفروض وجوده لكنه لما كان ينكشف لنا الحال كثيرا في الامور التي نتوقعها قاطعين بوقوعها على خلاف ما نتوقعه جوزوا تضمين اذا معنى ان كما في متى وسائر الاسماء الجوازم فيقول القائل اذا جئتني فانت مكرم شاكا في مجيئ المخاطب غير مرجح وجوده على عدمه بمعنى متى جئتني سواء لكن اضممار ان قبل متى وسائر الاسماء الجوازم على ما هو مذهب سيويوه في ٤ اسماء الشرط صار بعد العروض عريضا ثابتا اذ لم توضع في الاصل لزمان يقطع المتكلم بوقوع الفعل فيه كما وضعت اذاله فجاز ان يرسخ الفرض الذي هو معنى الشرط في الحدث الواقع فيها واما اذا فلما كان حدثه الواقع فيه مقطوعا به في اصل الوضع لم يرسخ فيه معنى ان الدال على الفرض بل صار عارضا على شرف الزوال فلماذا لم يحزم الا في الشعر مع ارادة معنى الشرط وكونه بمعنى متى قال ﴿ترفع لي خندف والله يرفع لي﴾ نارا اذا خدت نيرانهم تقد ﴿وقال﴾ اذا قصرت اسيافا كان وصلها ﴿خطانا الى اعدائنا فنضارب﴾ ومن جهة عروض معنى الشرط فيها لم يلزم عند الاخفش وقوع الفعلية بعدها كما مر في المنصوب على شريطة التفسير ولما كثر دخول معنى الشرط في اذا وخروجه عن اصله من الوقت المعين جاز استعماله وان لم يكن فيه معنى ان الشرطية وذلك في الامور القطعية استعمال اذا المتضمنة لمعنى ان وذلك لجبي جلتين بعده على طرز الشرط والجزاء وان لم يكونا شرطا وجزاء كقوله تعالى ﴿ان جاء نصر الله والفتح﴾ الى قوله فسبح ﴿كانه﴾ لما كثر وقوع الموصول متضمنا معنى الشرط فجاز دخول الفاء في خبره جاز دخول الفاء في الخبر وان لم يكن في الاول معنى الشرط كما في قوله تعالى ﴿ان الذين قتلوا المؤمنين والمؤمنات﴾ الى قوله ﴿فلهم عذاب جهنم﴾ وقوله تعالى ﴿واما افاء الله على رسوله﴾ الى قوله فلما وجفتم ﴿

٣ كقوله تعالى لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم وقوله تعالى لو تعملون علم اليقين وقوله عليه الصلوة والسلام لو تعملون ما اعلم لضحكتم قليلا ولبكيتم كثيرا ونحو ذلك

٤ كلمات الشرط والاستفهام نسخة

لان الفتن والافاء متحققا الوجود في الماضي فلا يكون فيهما معنى الشرط الذي هو
 الفرض ومنه ايضا قوله تعالى ﴿ وما بكم من نعمة فمن الله ﴾ والفاء في مثل هذا الموضع
 في الحقيقة زائدة وانما رتب اذا والموصول في الايات المذكورة والجملة ان بعدهما ترتيب
 كلمة الشرط وجعلت الشرط والجزاء وان لم يكن فيهما معنى الشرط ليدل هذا الترتيب
 على لزوم مضمون الجملة الثانية لمضمون الجملة الاولى لزوم الجزاء للشرط وتحصيل
 هذا الغرض عمل في اذا جزاؤه مع كونه بعد حرف لا يعمل ما بعده قوما قبله كالفاء في فسبح
 وان في قولك اذا جئتني فانك مكرم ولام الابتداء في نحو قوله تعالى ﴿ اذا مامت لسوف
 اخرج حيا ﴾ كما عمل ما بعد الفاء وان في الذي قبلهما في نحو اما يوم الجمعة فان زيدا قائم
 واما زيدا فاني ضارب للغرض الداعي الى هذا الترتيب كما يجيء في حروف الشرط فاذا
 تقرر هذا قلنا العامل في متى وكل ظرف فيه معنى الشرط شرطه على ما قال الاكثرون
 ولا يجوز ان يكون جزاءه على ما قال بعضهم كما لا يجوز في غير الظروف على ما مر الا ترى
 انك لا تقول ايهم جاءك فاضرب بنصب ايهم على ماضى في الكنسايات ولو جاز ايضا
 عمل الجزاء في اداة الشرط لقلنا الشرط اولى لانهما فعلا توجها الى معمول والا قرب
 اولى بالعمل فيه على ما هو مذهب البصريين ولو كان العامل ههنا هو الابعد كما هو اختيار
 الكوفيين لكان الاختيار شغل الاقرب بضمير المذموم عند اهل الصرين كما في زارني
 وزرته زيد فكان الاولى اذن ان يقال متى جئتني فيه او متى جئتني ولم يسمع (واما
 الاستدلال على كون الشرط في مثله هو العامل بمعنى الجواب في بعض المواضع بعد
 ان او اللام او الفاء نحو متى جئتني فانك مكرم وفانت مكرم فاما لا يتم
 لان تقديم الاسم لغرض وهو تضمنه معنى الشرط الذي له المصدر يجوز مثل هذا الترتيب
 كما مر آنفا (واما العامل في اذا فالاكثرون على انه جزاءه وقال بعضهم هو الشرط كما في متى
 واخواته والاولى ان تفصل ونقول ان تضمن اذا معنى الشرط فحكمه حكم اخواته من
 متى ونحوه وان لم يتضمن نحو اذا غربت الشمس جئتني بمعنى اجيئك وقت غروب الشمس فالعامل
 فيه هو الفعل الذي في محل الجزاء استعمالا وان لم يكن جزاء في الحقيقة دون ٨ الذي في
 محل الشرط وهو مخصص للظرف وتخصيصه له اما لكونه صفة له او لكونه مضافا
 اليه ولا ثالث استقراء ولا يجوز ان يكون وصفا اذ لو كان وصفا لكان الاولى الاتيان
 فيه بالضمير كما تقدم في الموصولات ولم يأت في كلام فخصيصه له اذن لكونه مضافا اليه
 كما في سائر الظروف المتخصصة بمضمون الجملة التي بعدها لا على سبيل الوصفية كقوله
 تعالى ﴿ يوم يجمع الله الرسل ﴾ وغير ذلك ولو سلمنا ايضا انه صفة قلنا لا يجوز عمل
 الوصف في موصوف كما لا يعمل المضاف اليه في المضاف وذلك ان كل كلمتين او اكثر
 كانتا في المعنى بمنزلة كلمة واحدة بمعنى وقوعهما معا جزء كلام يجوز ان يعمل اولاهما
 في الثانية كالمضاف في المضاف اليه ولا يجوز العكس اذ لم يعهد كلمة واحدة بعض
 اجزائها مقدم من وجه مؤخر من آخر فكذلك ما هو بمنزلة في المعنى فمن ثم لم يعمل
 صلة في موصول ولا تابع في متبوع ولا مضاف اليه في مضاف اما كلمة الشرط اذا عمل

٨ الاول اذا الاول مخصص
 نسخة

فيها الشرط فليست مع الشرط كلمة واحدة اذ لا يقعان اذن موقع المفرد كالفاعل والمفعول والمبتدأ ونحوها فيجوز عمل كل واحد منهما في الاخر نحو متى تذهب اذهب ﴿واياما تدعوا فله الاسماء الحسنى﴾ بلى ان لم يعمل الشرط في كلمته نحو من قام وقت جاز وقوعهما موقع المبتدأ على ما هو مذهب بعضهم (فاذا تقرر هذا قلنا ان الفاء في قوله تعالى ﴿اذ جاء نصر الله﴾ الى قوله ﴿فسبح﴾ زائدة زيدت ليكون الكلام على صورة الشرط والجزاء لغرض المذكور وانما حكمنا بزيادتها لان فائدتها التعقيب كما ذكرنا ان السببية لا تخلو من معنى التعقيب واذ جاء ظرف للتسبيح فلا يكون التسبيح عقيب المجيء بل في وقت المجيء (وقال المصنف في شرح الفصل ان تعيين الوقت في اذا لم يحصل بمجرد ذكر الفعل بعده وان لم يكن مضافا اليه كما يحصل في قولنا زمانا طلعت فيه الشمس وفيه نظر لانه انما حصل التخصيص به لكونه صفة له لا مجرد ذكره بعده ولو كان بمجرد ذكر الفعل بعد كلمة اذا كيف لتخصيصها ٢ لتخصص متى في متى قام زيد وهو غير مخصص اتفاقا منهم ﴿واما استدلاله على عمل الشرط في اذا بقوله تعالى ﴿اذ اقامت لسوف اخرج خيا﴾ وان الجواب لو كان عاملا لكان المعنى لسوف اخرج وقت الموت فكان ينبغي ان يكون الاخراج والموت في وقت (فالجواب ان المعطوف مع واو العطف محذوف في الآية لقيام القرينة والمعنى انما اقامت وصرت رميا ابعت اى مع اجتماع الامرين كما قال تعالى ﴿اذ امتنا وكناترابا وعظامنا انا لمبعوثون﴾ وكثير في القرآن مثله (واستدل ايضا بنحو قولهم اذ اجثني اليوم اكرمتك غدا والجواب ان اذا هذه بمعنى متى فالعامل شرطها او نقول المعنى اذ اجثني اليوم كان سبيلا لكرامتي لك غدا كما قيل في نحو ان جثني اليوم فقد جثت امس ان المعنى ان جثني اليوم يكن جزاء لمجيء اليك امس ولعدم عراقة اذا في الشرطية ورسوخه فيها جاز مع كونها للشرط ان يكون جزاؤها اسمية بغير فاء كما في قوله تعالى ﴿واذا ما غضبوا هم يغفرون﴾ وقوله تعالى ﴿والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون﴾ ولا منع من كون هم في الايتين تأكيذا للواو وللضمير المنصوب في اصابهم ولعدم عراقتها ايضا جاز وان كان شاذا مجيء الاسمية الحالية عن الفعل بعدها في قوله ٣ اذ انخضم ابرى مائل الرأس انكب قيل ليس في اذا في نحو قوله تعالى ﴿والليل اذا يغشى﴾ معنى الشرط اذ جواب الشرط اما بعده او مدلول عليه بما قبله وليس بعده ما يصلح للجواب لظاهره ولا مقدر العدم توقف معنى الكلام عليه وليس ههنا ما يدل على جواز ٥ الشرط قبل اذا الا القسم فلو كان اذا للشرط كان التقدير اذا يغشى اقسم فلا يكون القسم منجزا بل معلقا بغشيان الليل وهو ضد المقصود اذ القسم بالضرورة حاصل وقت التكلم بهذا الكلام وان كان نهارا غير متوقف على دخول الليل (فان قيل فاذا كان ظرفا مجردا فأيش ناصبه) قلت قال المصنف ناصبه حال من الليل اى والليل حاصله وقت غشيانه ولى فيه نظر اذ لا شئ ههنا يقدر عاملا في حاصله الا معنى القسم فهو حال من مفعول اقسم فيكون الاقسام في حال حصول الليل كما ان المرور في قولك مررت بزيد صارخا في حال صراخه

٢ جواب لو والمعنى مجرد الذكر بعد اذ لا يفيد تخصيصها كما ان ذكر الفعل بعد متى لا يقتضى تخصيص متى اذ هي ليست مضافة

٣ (قوله اذ انخضم ابرى مائل الرأس انكب) البزاء خروج الصدر ودخول الظهر يقال رجل ابرى وامرأة بزواء والنكب الميل في المشى والنكب داء يأخذ الابل في مناكبها فتظلع وتمشى تحرف يقال نكب البعير فهو انكب قال الشاعر اذ انخضم فهو من صفة المتناول الحائر

٣ صدره * فهلا اعدوني لمثل تفاقدا

٤ (قوله والليل اذا يغشى) اى اذا اجتمع واستوى ليلة اربعة عشر ٥ جواب نسخته

٦ قوله (اذا اتسق) اى
اجتمع واستدار ليلة اربعة
عشر وما فى الصحيفة
المقابلة فى نسخة السيد
فسهو

٧ انه تعالى لا يقسم بوقت
اتساق القمر فى قوله والقمر
اذا اتسق بل يقسم به
متسقا وليس بعد آء نسخه
٨ قوله فى قنائة (قنائة
اسم عقبة اى اسلكوهم
فى طريق قنائة

٩ قوله (كما يطرد الجمالة
الشردا) شرد البعير
يشرد شرودا وشرادا
نفر فهو شارد وجعه
شرد كخادم وخدم
وهو شروود وجعه شرد
كزبور وزبر ويروى
الشردا والشردا ايضا
فى قوله حتى اذا اسلكوهم
٩ قاله عبد مناف بن ربح
الهدلى سلك واسلك بمعنى
واحد شلت الابل اشلها
شلا اذا طردتها فان شلت
والاسم الشلل والجمالة
اصحاب الجمال

وحصول الليل فى وقت غشائه لان وقت الغشيان ظرف له كما ان الخروج فى قولك
خرجت وقت دخولك فى وقت دخول المخاطب فيكون الاقسام حال غشيان الليل
وهو فاسد كامر وايضا فى قوله تعالى ﴿ والقمر اذا اتسق ﴾ ٦ يلزم ان يكون الزمان
حالا عن الجئة ولا يجوز كالاجوز ان يكون خبرا عنها (وقيل اذا بدل من المقسم به مخرج
عن الظرفية اى وقت غشيان الليل وفيه نظر من وجهين احدهما من حيث ان
اخراج اذا عن الظرفية قليل والثانى ٧ ان المعنى يحق القمر متسقا لا يحق وقت اتساق
القمر (وليس بعيد ان يقال هو ظرف لما دل عليه القسم من معنى العظمة والجلال لانه
لا يقسم بشئ الا حاله العظيمة فتعلقه بالمصدر المقدر على ما ذكرنا فى المفعول معه من
جواز عمله مقدرا عند قوة الدلالة عليه وخاصة فى الظرف فانه يكتبى براحة الفعل
وتوهمه كاهو مشهور فالتقدير وعظمته اذا اتسق فهو كقولك عجبنا من زيد اذ اركب
اى من عظمته والظرف ههنا لا يصلح ان يكون معمولا لانشاء اتعجب كالم يصلح ههنا
لكونه معمولا لانشاء القسم فاضمر العظمة اذ لا يتعجب الامن عظيم فى معنى كالا يقسم
الابعظيم فى معنى من المعانى (واذ جاء اذا بعد حتى كقوله تعالى ﴿ حتى اذا حلك قائم ﴾
فهو باق على ما كان عليه من طلب الجملتين منتصب باخريهما كامر وحتى تكون معها
حرف ابتداء اذ ليس معنى كونها حرف ابتداء انه يقع المبتدأ بعدها فقط بل معناه انه
يستأنف بعدها الكلام سواء كانت الجملة اسمية او فعلية كقوله تعالى ﴿ حتى يقول
الرسول ﴾ بالرفع وتقول سرحنى بكل الناس ﴿ وقال بعضهم يجوز ان يتجرد بعد
حتى عن الشرطية وينجرب حتى ولعله حله عليه قوله ﴿ حتى اذا اسلكوهم ﴾ ٨ فى قنائة
﴿ شلا ٩ كاتطرد الجمالة الشردا ﴾ وهذا البيت آخر القصيدة ويجوز ان يقال ان جوابه
مقدر محافظة على اغلب احوالها (وقال الميدانى اذ فيه زائدة ولنا عن ارتكاب زيادته
مندوحة اذ حذف الجزاء لتفخيم الامر غير عزيز الوجود كما فى قوله تعالى ﴿ اذا السماء
انشقت ﴾ اى يكون امور لا يقدر على وصفها وعن بعضهم ان اذا الزمانية تقع اسما
صريحا فى نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اى وقت قيام زيد وقت قعود عمرو وانا
لم اعثر لهذا على شاهد من كلام العرب واما قوله تعالى (اذا دعاكم دعوة من الارض
اذا انتم تخرجون ﴾ فاذا الاولى زمانية والثانية للمفاجأة فى مكان الفاء كما يجيى فى باب
الشرط (وقوله وقد تقع للمفاجأة فيلزم المبتدأ بعدها) وقد ذكرنا الخلاف فى اذا
المفاجأة فى باب المبتدأ وان الاقرب كونها حرفا فلا محل لها والتي تنفع جوابا للشرط
للمفاجأة كما يجيى فى جروف الجزم (والكوفيون يجوزون نحو خرجت فاذا زيدا قائم
بنصب القائم على ان زيدا مرفوع بالظرف كما فى نحو فى الدار زيد لان اذا المفاجأة
عندهم ظرف مكان واما نصب القائم فقالوا لان اذا المفاجأة تدل على معنى وجدت
فتعمل عمله لان معنى مفاجأتك الشئ وجدانك له فجأة فالتقدير خرجت فوجدت زيدا
القائم والقائم ثانى مفعوليه (ومنه قول الكسائى فى المناظرة التى جرت بينه وبين سيويه
فى مثل قولهم كنت اظن ان العقب اشد لسعة من الزبور فاذا هو اياها لا يجوز الا اياها

(وقال سيويه لا يجوز الا فاذا هو هي لان اذا المفاجأة يجب الابتداء بعدها (قال الزجاجي مشنعا على الكوفيين فاذا عندهم كالنعامة قيل لها احلى قالت انا طائر قيل لها طيري قالت اتاجل ان كانت اذا عندهم كسائر الظروف لزمهم ان يرفعوا بعدها اسما واحدا وان اعملوها عمل وجدت طالبناهم بفاعل ومنعولين (قال بلي يجوز فاذا عمرو قائما على ان اذا خبر عمرو وقائما حال اي فبالمكان عمرو قائما وامام المعرفة فلا يجوز عند البصريين الا الرفع على انه خبر المبتدأ (وقال ثعلب اعتذارا للكوفيين في نحو فاذا هو اياها ان هو عماد واذا كوجدت مع اخذ منغوليته كانه قال فوجدته هو اياها كقوله * فأضحت ٢ ولو كانت خراسان دونها * رآها مكان الشوق او هي اقر با * اي رآها هي اقرب (قال الزجاجي ليس هذا قول الكوفيين ولا البصريين قال واطن الحكاية في هذا عن ثعلب غلط لان العماد عند اهل المصريين لا يكون الا فضلة يجوز اسقاطها ولا يجوز اسقاط هو في مسئلتنا اصلا هذا آخر كلام الزجاجي ويمكن ان يقال ان الفصل لم يوجد في كلام العرب الا اذا كان خبر المبتدأ معروفا باللام او افعال التفضيل وفي الاتيان به مع غيرهما نظر كما مر في باب الضمائر وقوله او هي اقرب بمعنى او هي في مكان اقرب فهو نصب على الظرف (وقد تقع اذواذا في جواب بينا وبينما وكلتا هما اذن للمفاجأة والاغلب مجيء اذ في جواب بينما واذا في جواب بينا قال * فينانسوس الناس والامر امرنا * اذ انحن منهم ٣ سوقة تنتصف * ولا يجيء بعدها للمفاجأة الا الفعل الماضي وبعد اذا المفاجأة الا الاسمية وكان الاصمعي ٤ لا يستفصح الا تركهما في جواب بينا وبينما لكثرة مجيء جوابيهما بدونهما والكثرة لاتدل على ان المكسور غير فصيح بل تدل على ان الاكثر افصح الا ترى الى قول امير المؤمنين على رضي الله عنه وهو من الفصاحة * بحيث هو بينا هو يستقيلهما في حياته اذ عقدها لآخر بعد وفاته * ولما قصد الى اضافة بين اللازم اضافته الى المفرد الى جملة والاضافة الى الجملة كلا اضافة على ما تقدم زادوا عليه ما الكافة لانها التي تكف المقتضى عن الاقتضاء واشبعوا الفتحة فتولدت الف ليكون الالف دليل عدم اقتضائه للمضاف اليه لانه كانه وقف عليه والالف قد يؤتى به للوقف كما في انا والنظوننا واصل بين ان يكون مصدرا بمعنى الفراق فتقدير جلست بينكما اي مكان فرا قكما وتقدير فعلت بين خروجك ودخولك اي زمان فراق خروجك ودخولك فحذف المضاف واقیم المضاف اليه مقامه فبين كاتين مستعمل في الزمان والمكان واما اذا كف بما او الالف وضيف الى الجمل فلا يكون الا للزمان لما تقدم انه لا يضاف من المكان الى الجمل الا حيث وبين في الحقيقة مضاف الى زمان مضاف الى الجملة فحذف الزمان المضاف والتقدير بين اوقات زيد قائم اي بين اوقات قيام زيد فحذف الوقت لقيام القرينة عليه وهي غلبة اضافة الازمنة الى الجمل دون الامكنة وغيرها فيتبادر الفهم في كل مضاف اليها الى الزمان فصار بين المضاف الى الزمان زمانا لان بين ان اضيف الى الامكنة او جثث غيرها فهو للمكان نحو بين الدار وبين زيد وعمرو وان اضيف الى الازمنة فهو للزمان نحو بين يوم الجمعة والاحد وكذا ان اضيف الى

٢ فلو كانت آه الشرق آه نسخته

٣ (قوله سوقة) السوقة
خلاف الملك يستوى فيه
الواحد والجمع والمؤنث
والذكر قالت بنت النعمان
بن المنذر فينانسوس
اليث قوله (تنتصف)
اي نخدم الناس
٤ يقول

الاحداث نحو بين قيام زيد وقعوده الا ان يراد به مجازا المكان نحو قولك زيد بين الخوف والرجاء استعيرت لما بين الحدين مكانا فلهذا وقع بين خبرا عن الجثة وبينما المضاف تقديره الى زمان محذوف وظاهرا الى جملة مقدرة بحدث لابد ان يكون بمعنى الزمان فلهذا جاز اضافته الى الجمل (وكل ما قلنا في بينما يطرد في كلا من مجئ ما الكافة لتكفبه عن طلب مضاف اليه مفرد ومن تقدير زمان مضاف الى الجمل فكما اذن زمان مضاف الى الجملة لان كلا وبعضا من جنس ما يضافان اليه زمانا كان او مكانا او غيرهما ولما في كلا من معنى العموم والاستغراق الذي يكون في كلمات الشرط نحو من وما ومتى شابهها اكثر من مشابهة بينهما فلم يدخل الاعلى الفعلية بخلاف بينا وبينما ولهذا ايضا جاز وقوع الماضي بعد كلا بمعنى المستقبل لكنه ليس ذلك بختم في كل ماض كما كان في كلمات الشرط المتضمنة لمعنى ان وكذلك كل ماض وقع بعد حيث احتمل الماضي والاستقبال للعموم الذي فيه ككلمات الشرط ففيه وفي كلا راحة الشرط (واما حيثما فهي كلمة شرط تجزم وتقلب الماضي مستقبلا كمن وما ومتى فالعامل في كلا وحيث ماهو في محل الجزاء لا الذي في محل الشرط كما في اذا لانهما في الاغلب يستعملان في الفعل المقطوع بوقوعه نحو كلما طلعت الشمس اتيك وكما اصبحت فسبح الله وجلست حيث جلس زيد وقد يستعملان في غير المقطوع به نحو كلما جئتنى اعطيتك وحيث لقيت زيدا فاكرمه كما تستعمل الاسماء المتضمنة لمعنى ان في المقطوع بوجوده نحو متى طلعت الشمس اتيك وكل ذلك على خلاف الاصل ويدخل بينا وبينما وكلا في الماضي وفي المستقبل (ولنا ان تركب بناء بينا وبينما وكلا على الفتح لكون اضافتهما كلا اضافة كما ذكرنا في حيث الا انها بنيت على الفتح الذي كانت تستحقه حالة الاعراب بخلاف حيث فانه لم يثبت لها حالة اعراب هي منصوبة فيها حتى تراعى حركتهما الاعرابية (وانما رتب بينا وبينما وكلا مع جعلتها ترتيب كلمات الشرط مع الشرط والجزاء لما ذكرنا من بيان لزوم مضمون الثانية للاولى لزوم الجزاء للشرط ولهذا ادخل اذا واذا للمفاجأة في جواب بينا وبينما ليدل على اقتران مضمون الاول بالثاني مفاجأة بلا تراخ فيكون اكدي معنى اللزوم (وقيل في كلا انه معرب وما مصدرية والزمان المضاف الى ما مقدر فيجوز ادعاء مثله في بينما فان دخل اذا واذا للمفاجأة في جواب بينا وبينما فان قلنا كما هو مذهب المبردان اذا المفاجأة ظرف مكان وكذا ينبغي ان نقول في اذا المفاجأة فاذا اذا منصوبان على انهما ظرفا مكان لما بعدهما وبينما وبينا ظرفا زمانا له فعنى بينا زيد قائم اذ رأى هند اراى زيد هند بين اوقات قيامه في ذلك المكان اى في مكان قيامه وان قلنا انهما ظرفا زمانا كما هو مذهب الزجاج فهما مضافان الى الجملة التي بعدهما مخرجان عن الظرفية مبتدآن خبرهما بينا وبينما والمعنى وقت رؤية زيد هند حاصل بين اوقات قيامه والاولى القول بحرفية كلمتي المفاجأة كما هو مذهب ابن برى فالعامل في بينا وبينما ما بعد كلمتي المفاجأة او نقول انهما زائدتان وليستا للمفاجأة في جواب بينا وبينما كما قال الجوهري وابن قتيبة وابو عبيدة بزيادة اذ في نحو قوله تعالى ﴿ واذا وعدنا ﴾ وبزيادة اذا في قوله ﴿ حتى

إذا اسلكوهم في فتاة البيت والكلام على مثل قوله تعالى ﴿ فاذا اصاب به من يشاء من عباده اذا هم يستبشرون ﴾ كالكلام على بينما زيد قائم اذا رأى عمرا سواء ويجوز ان يكون اذا في جواب بينما واذا ولما نحو قوله تعالى ﴿ فلما كتب عليهم القتال اذا فريق منهم ﴾ ظرف زمان بدلا من الظروف المذكورة ولا تجعله مضافا الى الجملة التي يليها بل تجعل تلك الجملة عاملة في الظروف المذكورة اي وقت الاصابة في تلك الحال يستبشرون وكذا في الباقيين في الجملة المضاف اليها اذا محذوفة مدلول عليها بالجملة التي في موضع الشرط اي اذا اصابهم يستبشرون و ﴿ اذا فريق منهم برهم يشركون ﴾ وكذا تقول اذا وقعت جوابا لان في نحو قوله تعالى ﴿ وان تصبهم سيئة ﴾ الآية اي اذا اصابهم يقنطون اي في تلك الحالة يقنطون وان قلنا انها ظرف مكان فلانقدر لها جملة مضافا اليها لان المكان لا يضاف الى الجملة الا حيث بل المعنى في ذلك الموضع يقنطون وكذا في جواب اذا وبينما ولما وان قلنا بحرفية اذا في جواب الاشياء الاربعة فلا اشكال لانه اذن حرف كالفاء سواء (وقد يجئ اذ للفتحة في غير جواب بينما وبينما نحو قولك كنت واقفا اذ جاءني عمرو ويجوز اضافة بينما دون بينما الى المصدر قال بينما ٢ تعانقه الكرام ٣ وروغه ٤ يوما اتبع له جرى سلفع ٥ بتقديرين اوقات تعانقه والاعرف الرفع على انه مبتدأ محذوف الخبر اي تعانقه حاصل (قوله ومنها اذ للماضي ويقع بعدها الجملتان) وذلك بلا فصل لانه لا يطرأ عليها معنى الشرط كما في اذا لان جميع اسماء الشرط متضمنة لمعنى ان وان للشرط في المستقبل واذ موضوعه للماضي فتناوبا واذ اذا دخل على المضارع قلبه الى الماضي كقوله تعالى ﴿ واذا يكر بك الذين ﴾ واذ يقول ﴿ ويلزمها الظرفية الا ان يضاف اليها زمان كقوله تعالى ﴿ بعد اذ نجانا الله منها ﴾ وقوله تعالى ﴿ بعد اذ انتم مهتدون ﴾ ولم يعهد مجرورا باسم الابدع ويقع مفعولا بها كقولك اذ كر اذ من يأتنا نكرمه وقوله تعالى ﴿ واذا كر اخاعد اذا نذر ﴾ على ان اذ بدل من قوله اخاعد ٥ وقيل في نحو قوله تعالى ﴿ واذا واعدنا ﴾ انها زائدة كما مضى وقيل هي مفعولة لا ذكر ويلزمها الاضافة الى الجملة ٦ وان حذفت لقيام القرينة عوضت منها التنوين كما في قوله ﴿ وانت اذ صحيح ﴾ فيكسر ذا لها او يفتح كما مر ويلزمها الكسر في نحو يومئذ لما مر ويجئ اذ للتعليل نحو جئت اذ انت كريم اي لانك والاولى حرفيتها اذن اذلا معنى لنا ويلزمها بالوقت حتى تدخل في حد الاسم واعلم انه يقبح ان يليها اسم بعده فعل ماض نحو اذ زيد قام بل الفصحى اذ قام زيد لان اذ موضوع للماضي فايلاؤه الماضي اولى للمشاكلة والمناسبة ولا يرد عليه نحو اذ زيد يقوم لان اذا على مذهب سيويه داخل على يقوم المقدر المفسر بهذا الظاهر (واما على مذهب من اجاز دخولها على اسمية خبرها فعل فهذا وارد عليه ولا مخلص له منه الاستقبح استعمال مثل هذا ايضا اعني نحو اذا زيد يقوم فقل له كذا والحق انه قبيح قليل الاستعمال (وقال المصنف معتذرا عن صاحب هذا المذهب ان يقوم ليس للاستقبال بل للحال على وجه الحكاية وفيه نظر لان مثل اذ زيد يقوم فقل له كذا مقصوده القيام

٢ (قوله تعانقه) عانقه

وعانقه

٣ (قوله وروغه) راغ

الثعلب روغا وروغانا

وفي المثل روغي جعار

وانظري ابن المفرد

٤ (قوله سلفع السلفع من

الرجال الجسور

٥ وفي نحو قوله تعالى واذا

واعدنا قال ابو عبيدة هي

زائدة نسخه

٦ وان علمت حذفت وعوض

منها نسخه

الاستقبالي وحكاية الحال المستقبلية مما لم تثبت في كلامهم كما ثبت حكاية الحال الماضية
 واذا جاءت ما بعد اذا فهي باقية على ما كانت عليه لاتصيرها جازمة متعينة للشرط
 بخلاف اذ فانها تصير جازمة بما كما يحكي في الجوازم (ومنهم من قال يحازي باذاما زفيم
 الشرط والجزاء وانشد للفرزدق * وكان اذا مايسل السيف يضرب * والرواية
 متيما * قوله (ومنها اين واني للكان استفهاما وشرطا ومتي للزمان فيهما وايان للزمان
 استفهاما وكيف للحال استفهاما) اين الاستفهامية نحو اين كنت والشرطية نحو اين
 تكن اكن وبنائها على الحركة للسالكين وعلى الفتح لاستقبال الضم والكسر بعد
 الياء (واني لها ثلثة معان استفهامية كانت او شرطية احدهما اين الان اني مع من في
 الاستعمال اما ظاهرة كقوله * من اين عشرون لنا من اني * اي من اين او مقدرة كقوله تعالى
 * اني لك هذا * اي من اني اي من اين ولا يقال اني زيد بمعنى اين زيد وانما جاز اضمار من
 لانها تدخل في اكثر الظروف التي لاتصرف او يقل تصرفها نحو من عند ومن بعد
 ومن اين ومن قبله ومن امامه ومن لدنه فصارت مثل في جاز ان تضمر في الظروف اضمار
 في ومنه قوله * صريع غوان راقهن ورقنه * لدن شب حتى شاب سود الذوائب * اي
 من لدن شب ويحكي اني بمعنى كيف * نحو اني يؤفكون * ويجوز ان يكون بمعنى من
 اين يؤفكون ويحكي بمعنى متى وقد اول قوله تعالى * اني شتم * على الوجة الثلاثة
 ولا يحكي بمعنى متى وكيف الاو بعده فعل (واما اني الشرطية فكقوله * فاصبحت اني
 تأتها تلنيس بها * كلاما ركبها تحت رجلك ٢ شاجر * اي من اين تأتها (قوله ومتي
 للزمان فيهما) اي في الاستفهام والشرط وربما جرت هذيل بمتي على انها بمعنى من
 كقوله * شربن بماء البحر ثم ترفعت * متى لجح خضر لهن ٣ نثيج * او بمعنى في فيكون
 على الوجهين حرفا او بمعنى وسط كما حكي ابو زيد وضعته متى كمي اي وسط كمي او في كمي
 ولا يجوز متى زيد لان الزمان لا يكون خبرا عن الجنة واما قولهم متى انت وبلادك فتى ليس
 بخبر بل هو ظرف لخبر المبتدأ الذي بعده غير ساد مسده كما سد في نحو امامك زيد وانت
 وبلادك نحو كل رجل وضعته اي متى انت وبلادك مجتمعان (وايان للزمان استفهاما)
 كتي الاستفهامية الان متى اكثر استعمالا وايضا ايان مختص بالامور العظام نحو قوله
 تعالى * ايان مرساها * وايان يوم الدين * ولا يقال ايان نمت وكسر همزته لغة سليم
 (وقال الاندلسي كسرونها لغة والاولى الفتح لمجاورة الالف) وكتب الجمهور
 ساكتة عن كونها للشرط (٤ واجاز بعض المتأخرين ذلك وهو غير مسموع ويختص
 ايان في الاستفهام بالمستقبل بخلاف متى فانه يستعمل في الماضي والمستقبل (قال ابن جني
 ينبغي ان يكون ايان من لفظ اي لا من اين لان اين للمكان ولقلة فعال ولكثرة فعلا في الاسماء
 فلو سميت بها لم تصرفها (قال الاندلسي ينبغي ان يكون اصلها اي اوان فحذفت الهمزة
 مع الياء الاخيرة فبقى ايوان فادغم بعد القلب (وقيل اصله اي آن اي اي حين فحذف
 بحذف الهمزة فانصلت الالف والنون باي وفيه نظر لان آن غير مستعمل بغير لام التعريف
 واي لا يضاف الى مفرد معرفة (قوله وكيف للحال استفهاما) انما عد كيف في الظروف

٢ (قوله شاجر) اي داخل
 ٣ (قوله نثيج) تأجت
 الريح تنأج نثيجا تحركت
 ولها نثيج اي مرتسريع مع
 صوت

٤ وعليه قوله * ايان تؤمنك
 تؤمن غيرنا واذا * لم يأتك
 الا من منالم نزل فرعا *

لانه بمعنى على اى حال والجار ه والظرف متقاربان وكون كيف ظرفا مذهب الاخفش
وعند سيبويه هو اسم بدليل ابدال الاسم منها نحو كيف انت اصحيح ام سقيم ولو كان
ظرفا لابدل منها الظرف نحو متى جئت ايوم الجمعة ام يوم السبت (وللاخفش ان يقول
يجوز ابدال الجار والمجرور منها نحو كيف زيدا على الصحة ام على حال السقم فكيف
عند سيبويه مقدر بقولنا على اى حال حاصل (وعند الاخفش بقولنا على اى حال
وحاصل عنده مقدر فان جاء بعد كيف قول يستغنى به نحو كيف يقوم زيد فكيف منصوب
المحل على الحال لجوابها والبدل منها منصوبان تقول فى الجواب متكئا على آخر او معتمدا
وفى البدل كيف يقوم زيدا معتمدا ام لا ٦ فكانك قلت باى صفة موصوفا يقوم زيدا معتمدا
ام لا فمعتمدا بدل من موصوفا مع الجار المتعلق به ويجوز ان يكون كيف فى مثل هذا الموضع
وهو ان يليه قول مستغنى به منصوب المحل صفة للمصدر الذى تضمنه ذلك القول فكان
معنى كيف يقوم زيد قياما حاصل على اى صفة يقوم زيد ولا يجوز مثل هذا الاستعمال
لسقوط الاستفهام عن مرتبة التصدر لكن لما كان الموصوف بكيف اى المصدر
مقدرا جاز ذلك لجوابه نحو قياما سريعا والبدل منه اقياما سريعا ام قياما بطيئا وان
جاء بعد كيف مالا يستغنى به نحو كيف زيد فهو فى محل الرفع على انه خبر المبتدأ
فتقول ٢ فى جوابه صحيح او سقيم وفى البدل منه صحيح ام سقيم ٣ وان دخلت نواسخ
الابتداء على غير المستقبل الذى بعد كيف نحو كيف اصبحت وكيف تعلم زيدا ٤ فكيف
منصوب المحل خبرا ثانيا لمطلوبى ذلك الناسخ والاستفهام بكيف عن النكرة فلا يكون
جوابه الانكرة فلا يجوز ان يقول الصحيح فى جواب كيف زيد وشذ دخول على عليه كمرورى
على كيف تتبع الآخرين واما قولهم انظر الى كيف تصنع فكيف فيه مخرج عن معنى
الاستفهام لسقوطه عن الصدر (والكوفيون يجوزون جزم الشرط والجزاء بكيف
وكيفما قياسا ولا يجوز البصريون الاشدوذا (قال سيبويه انها فى الجزاء مستكرهة
(وقال الخليل مخرجها مخرج المجازاة يعنى فى نحو قولهم كيف تكون اكون لان فيها
معنى العموم الذى يعتبر فى كلمات الشرط الا انه لم يسمع الجزم بها فى السعة وجاء فى كيف كى
قال * اورا عيان لبعران شردن لنا * كى لا يحسان من بعرا انا اثرا * قال الاندلسى اما ان
يقال هى لغة فى كيف او يقال حذف فاء كيف ضرورة * قوله (ومذومند بمعنى اول
المدة فليهما المفرد المعرفة وبمعنى الجمع فليهما المقصود بالعدد وقد يقع المصدر او الفعل
او ان يقدر زمان مضاف وهو مبتدا وخبره ما بعده خلافا للزجاج) عند النحاة ان اصل
مذمند فمحذف النون استدلالا بانك لو سميت بمذ صغرتة على منيد وجعته على
امناذ وبنوا على هذا ان الاسمية على مذا غلب المحذف وهو تصرف فيبعد عن الحرف
فان الحرف لا يحذف منه حرف الا المضعف منه نحو رب ورب فهذا كما قال بعضهم فى
اذانه مقصور من اذا ومنع منه صاحب المغنى فى الموضعين وقال قولهم منيد وامناذ غير
منقول عن العرب واما تحريك ذال مذ فى نحو هذا اليوم بالضم للساكنين اكثر من الكسر فلا
يدل ايضا على ان اصله منذ لجواز ان يكون للتابع وضم ذال مذ سواء كان بعده ساكن

٥ والمجرور عندهم
كالظرف فهو متعلق باسم
فاعل مقدر اى كائن كيف
فان جاء بعد كيف قول نسخته
٦ وهذا البدل فى الحقيقة
من اسم الفاعل الذى هو
ساد مسده ويجوز ان يقدر
كيف فى مثل هذا صفة
مصدر الفعل الذى بعده
فكان معنى كيف يقوم زيد
يقوم قياما كائنا على اى حال
ولا يضر الاستفهام الذى
فى كيف تقدير شئ قبله لان
المعتبر التصدر اللفظى وهو
حاصل فتقول فى البدل
اقياما سريعا ام بطيئا وفى
الجواب قياما سريعا وان
جاء بعده مالا يستغنى به نحو
كيف نسخته

٢ فى جواب كيف زيد
نسخته

٣ والجواب والبدل لاسم
الفاعل المتعلق به كيف فى
الحقيقة وان دخلت آه نسخته

٤ فهو منصوب الموضع
خبرا او مفعولا به
والاستفهام آه نسخته

اولا لغة غنوية فعلى هذا يجوز ان يكون اصله الضم فحذف فلما احتجج الى التحريك
للساكنين ردالى اصله كما في نحو لهم اليوم وكسر ميم مذومند لغة سلبية (قال الاخفش
مند لغة اهل الحجاز واما مذفلة بنى تميم وغيرهم ويشاركهم فيه اهل الحجاز) وحكى
ايضا ان الحجازيين يحجرون بهما مطلقا والتميميين يرفعون بهما مطلقا (وجهه والعرب
اذا استعملوا مند الذى هو لغة اهل الحجاز على ما حكى اولا يحجرون بهما معا فى الحاضر
اتفاقا وانما الخلاف بينهم فى الجر بهما فى الماضى ولا يستعملان فى المستقبل اتفاقا) قال
الفراء مند مركبة من من وذو ولعل اللغة السلبية غرته فالرفوع عنده فى نحو مند يوم
الجمعة خبر مبتدأ محذوف اى من الذى هو يوم الجمعة اى من الوقت الذى على حذف
الموصوف وذو طائفة وينبغى ان يكون التقدير عنده فى نحو مارأيت مند يومان من ابتداء
الوقت الذى هو يومان على حذف المضاف قبل الموصوف ليستقيم المعنى (وقال بعض الكوفيين
اصل مند من اذ فركبا وضم الذال للساكنين فالرفوع فاعل فعل مقدر فتقدير مند يوم الجمعة
من اذ مضى يوم الجمعة اى من وقت مضى يوم الجمعة وينبغى ان يكون التقدير عنده فى نحو
مارأيت مند يومان من اذ ابتداء يومان اى اذ ابتداء اليومان اللذان قبل هذا الوقت بدخولهما
فى الوجود اى من وقت ابتداء يومين واثرت التكلف على المذهبين ظاهر لا يخفى وينبغى
ان لا يكون مندا لجارة على المذهبين مركبة اذ يتعذر التأويلان المذكور ان فى الجارة
بل يكون حرفا موافق اللفظ للفظ هذا الاسم المركب (وقال بعض البصريين هما اسمان
على كل حال فان خفض بهما فعلى الاضافة وعلة البناء عند هؤلاء اما فى حال رفع
مابعدهما فلما تجى ٤ من كون المضاف اليه جملة كما فى حيث واما فى حال جره فلتضمنهما
معنى الحرف لان معنى مذ يوم الجمعة من حد يوم الجمعة ومن تاريخه فهما بمعنى الحد المضاف
الى الزمان متضمنا معنى من ومعنى مذ شهرنا من اول شهرنا وكذا معنى مذ شهر اى من
اول شهر قبل وقتنا على ما سيجى ٥ انه لا بد لذ ومند من معنى ابتداء الزمان فى جميع
متصرفاتهما (فاذا تقرر هذا قلنا اذا انجر مابعدهما ففيهما مذهبان الجمهور على انهما
حرفا جر وبعض البصريين ٥ على انهما اسمان واذا لم ينجر مابعدهما فلا خلاف فى
كونهما اسمين لكن فى ارتفاع مابعدهما اقوال (الاول للجمهور البصريين انهما مبتدآن
مابعدهما خبرهما على ما يجى ٦ تقريره (والثانى لآبى القاسم الزجاجى انهما خبرا مبتدآن
مقدمان فان فسر الزجاجى مذومند باول المدة وجميع المدة مرفوعين كما يجى ٧ من تفسير
البصريين فهو غلط لانك اذا قلت اول المدة يومان فانت مخبر عن الاول باليومين وايضا
كيف تخبر عن النكرة المؤخرة بمعرفة مقدمة والزمان المقدم لا يصح تنكير المبتدأ
المؤخر ٦ الا اذا انتصب على الظرفية نحو يوم الجمعة قتال وان فسرهما بظرف كما تقول
مثلا فى مارأيت مند يوم الجمعة اى مع انتهائهما اى انتهاء الرؤية يوم الجمعة وفى مارأيت
مذ يومان اى عقيبها وبعدها اى بعد الرؤية يومان فله وجبه مع تعسف عظيم من
حيث المعنى (والثالث والرابع قول الفراء وبعض ٧ الكوفيين كما تقدم ولا بأس ان تركب
مذهبا خامسا من هذه المذاهب ومما قال المالكي فيهما فنقول انهم ارادوا ابتداء غاية

٤ من حذف المضاف اليه
نسخه

٥ على ما ذكرنا عنهم على
انهما نسخه

٦ كما مر فى باب المبتدأ من
نحو يوم الجمعة قتال اذ
الزمان انما يصح نسخه
٧ البصريين نسخه

لزمان خاصة فآخذوا لفظ من الذي هو مشهور في ابتداء الغاية وركبوه مع اذالذي هو للزمان الماضي وانما جئنا على ارتكاب تركيبه من الكلمتين وجود معنى الابتداء والوقت الماضي في جميع مواقع منذ كايحيى وهما معنى من واذا فغلب على الظن تركبه منهما مع مناسبة لفظه للفظهما وامور النحو اكثرها ظني (فنقول حذف لاجل التركيب همزة اذ بقي منذبون وذاك ساكنين وحق اذان يضاف الى الجمل والاضافة اليها كلاضافة كامر فضموا الذال لما احوجوا الى تحريكها للساكنين تشبيها بالغايات المتمكنة في الاصل كقبل وبعد لما صار على ثلاثة احرف بخلاف اذ قبل التركيب فانه وان كان واجب الاضافة الى الجمل الا ان وضعه وضع الحروف فلم يشبه الغايات العربية الاصل كاشابهها حيث فكانه حرف لاسم مضاف وذلك ان اكثر ما يضاف اسم على ثلاثة احرف واكثر فبقى منذ كما هو اللغة السليبية ثم استقلوا الخروج من الكسر الى ضم لازم مع بينهما حاجزا غير حصين فضموا الميم اتباعا للذال ثم انهم جوزوا تخفيفه بحذف النون ايضا فاذا كان كذا رجع الذال الى السكون الاصل اذ ٨ التحريك انما كان للساكنين والغرض من هذا التركيب تحصيل كلمة تفيد تحديد زمان فعل مذكور مع تعيين ذلك الزمان المحدود كتحديد زمان عدم الرؤية في نحو ما رأيت منذ يوم الجمعة وتحديد الزمان مع تعيينه يحصل اما بان يذكر مجموع ذلك الزمان من اوله الى اخره المتصل بزمان التكلم نحو مذيومان ومذايومان ومذسنتان ومزيد قائم اذا امتد قيامه الى وقت التكلم واما بان يذكر اول الزمان المتصل بخبره بزمان التكلم غير متعرض لذكر الاخر للعلم باتصاله بوقت التكلم مخصصا لذلك الاول بما لا يشاركه فيه غيره مما هو بعده نحو مذيوم الجمعة ومذيوم قدمت فيه ومذام زيد تريد يوم الجمعة الاقرب الى وقت التكلم اذ لا يشاركه في هذا الاسم ما بعده من الايام ففي الاول يجب ان يكون اصل مذمن اول اذ حذف اول المضاف الى اذ ثم ركب منذ من من واذا كذا كرنا وذلك لان معنى منذ زيد نائم من اول وقت نوم زيد واما الثاني فلا يحتاج فيه الى تقدير مضاف وحذفه اذ معنى منذ قام زيد من وقت قيام زيد فنقول يضاف منذ الى جنتين اما الاسمية الجزئين نحو منذ زيد نائم والمعنى فيها جميع المدة ولا علمها بهذا ٢ القيد مستعملة لاول المدة واما التي احدى جزئها فعل فان كان الفعل ماضيا نحو منذ قام زيد ومنذ زيد قام فهو لاول المدة وان كان مضارعا نحو منذ يكتب زيد ومنذ زيد يكتب فان كان المضارع حالا فهو لجميع المدة وان كان حكاية حال ماضية فهو لاول المدة ولا يكون مستقبلا لان منذ لتوقيت الزمان الماضي فقط ٣ لتركيبه من اذ والموضوع للماضي (وقال الاخفش لا يجوز مذيوم زيد للزوم مجازين كون يقوم مقام قام وحذف زمان مضاف على ما يحيى في تقرير مذهب جمهور البصريين والاصل جوازه لان يقوم كقلنا حال او حكاية حال وليس المضاف محذوفا كما اخترنا وجاز ايضا ان يضاف منذ الى الجملة المصدرة بحرف مصدري لتغير اذ بالتركيب عن صورته التي كان معها واجب الاضافة الى الجملة فيكون كريت وآية على ما ذكرنا انه يجوز تصدير الجملة التي بعدهما بحرف مصدري

٨ الضمة انما كانت لصيرورتها على ثلاثة احرف كما مر ثم الغرض من هذا التركيب تحديد زمان الفعل الذي هو قبل منذ نحو ما رأيت منذ يوم الجمعة فالقصد بتحديد زمان عدم الرؤية وتحديد الزمان يحصل آه نسخه

٢ الشرط نسخه

٣ لان اذ مختص به وهو مركب منه نسخه

لكونهما غير صريحين في الظرفية فنقول منذ ان الله خلقني ويجوز ان يدعى ان منذ في مثله مضاف الى جملة محذوف احد جزئها كما يحكى بعد في المصدر الصريح نحو منذ سفره ثم نقول يجوز حذف احد جزئى الجملة المضاف اليها وجوبا اذا كان الباقي مجموع زمان الفعل من اوله الى آخره المتصل بزمان التكلم معرفة كان او نكرة نحو منذ يومان و منذ رجب اذا كنت في رجب و منذ شهر نحن فيه و منذ شهرنا و كان الباقي اول الزمان المتصل اخره بزمان التكلم كاذ كرنا قبل معرفة كان او نكرة نحو اقرؤه منذ يوم الجمعة و منذ يوم قدم فيه زيد و مثل هذا الحد يجوز ثبوت القراءة فيه ويجوز انتفاؤها في جميع اجزائه وذلك لجواز دخول الحد في المحدود وخروجه منه وما بعد الحد يجب ثبوت القراءة فيه بل لا ريب ويجوز كون الزمان ٤ المراد به الاول معدودا ايضا بشرط ان لا يكون العدد مقصودا بل يكون المراد مجرد الزمان المخصوص نحو ما رأيت مذ سنة المجاعة و مذ شهر رجب و مذ يوما لقائك و مذ عشر ذى الحجة و اما ان قصدت العدد كقولك ما بقيته مذ عشر ذى الحجة وانت تريد ان الرؤية انقطعت في اليوم الاول الى الآن وكذا اليوم الثانى الى الان وكذا اليوم الثالث الى اخر العشرة فهو محال لانه اذا انقطعت في الاول الى الان فكيف تبقى حتى تقطع في الثانى والثالث بل المقصود انها انقطعت قبل العشرة ان قلنا بدخول الحد في المحدود في نحو ما رأيت منذ يوم الجمعة وان لم نقل به فالعنى انها انقطعت في يوم غير معين من ايام العشر لان ايامها اذن ساعات يوم الجمعة في مذ يوم الجمعة او عند انقضائها ويجوز ايضا حذف احد جزئى الجملة اذا كان الباقي مصدرا دالا على احد الزمانين المذكورين بقرينة الحال نحو منذ نوم زيد اذا كان وقت الكلام نائما و منذ خروج زيد اذا مضى خروجه (وانما وجب حذف احد الجزئين في الموضع المقيد بما ذكرنا وان لم يسد مسد المحذوف شىء لقيام القرينة مع كثرة الاستعمال وتقدير الاول مذ ابتداء يومان على حذف الفعل اى من وقت ابتداء يومين اى اليومين اللذين اخرهما زمان التكلم او يومان ٦ مبتدئان على حذف خبر المبتدأ و جازا لابتداء بالنكرة لا اختصاص يومين من حيث المعنى باليومين المتقدمين على وقت التكلم (وانما استغنى عن التعريف لان من المعلوم ان منذ موضوع لتوقيت الزمان الذى اخره وقت التكلم في جميع استعماله سواء كان ما بعده مفردا او جملة نكرة كان المفرد او معرفة وتقدير الثانى مذ كان يوم الجمعة او مذ يوم الجمعة كائن اى من وقت كون يوم الجمعة و جازا ان تجعل لكون يوم الجمعة وقتا على سبيل المجاز كما يقال اذا كان يوم الجمعة نادى مناد (و اما المصدر الدال على احدهما فنقول في المعنى الاول مذ نومه اذا كان وقت التكلم نائما اى مذ ابتداء نومه او نومه مبتدىء وفي المعنى الثانى مذ خروجه اى مذ كان خروجه او خروجه كائن ويجوز ان يكون مذ انك قائم في المعنى الاول و منذ ان الله خلقني في الثانى من هذا (ثم نقول انهم جوزوا اضافة منذ الى الظروف المذكورة والمصادر نحو منذ يومين و منذ يوم الجمعة و منذ سفره ومنه قولهم مذكم سرت وكم سؤال عن الزمان اى من وقت يومين اى من وقت ابتدائهما

٤ (قوله المراد به الاول)
اى اول الزمان المتصل
آخره بزمان التكلم

٦ كائن نومه

اى من وقت ابتداءهما ومن وقت يوم الجمعة ومن وقت سفره ومن وقت كم من الايام اى وقت
 ابتداء كم منها وانما جاز ذلك لخروج اذ بالتركيب عن كونه واجب الاضافة الى الجمل ويجب
 مع هذا مراعاة اصل منذ من انضمة اذا ضافته الى المفرد عارضة قليلة كما ابقى ضمة حيث
 عند اضافته الى المفرد ولا فرق من حيث المعنى بين جر هذه الظروف ورفعها اصلا ولا تصغ
 الى ما ترى فى بعض الكتب ان بين الجر والرفع فى المعرفة فرقا معنويا نحو ما رأيت مذيوم
 الجمعة وهو جواز الرؤية فى يوم الجمعة مع الجر وعدمها مع الرفع فان ذلك وهم هذا الذى
 مر اصل منذ (ثم انهم قد يوقعون بعده نكرة غير محدودة للدلالة على طول الزمان نحو منذ
 حين ومنذ سنين وذلك خلاف وضعه لان اذ لتعيين الزمان وهذا كما وضع حتى لتعيين النهاية
 ثم قيل حتى حين وحتى مدة فعلى ما مر لا بد من ذلك فى كل موضع دخله من معنى ابتداء الغاية
 ولا يكون بمعنى فى وحده كما يحى وهذا الذى ذكرنا وان كان فى بعض مواضع ادنى
 تعسف فان ذلك يجوز ان يغتفر مع قصد جعله فى جميع استعمالاته راجعا الى اصل واحد وعلى
 وتيرة واحدة (ولنرجع الى شرح ما فى الكتاب من احكام مذو منذ وهو مذهب جمهور
 البصريين) قال مذو منذ بمعنى اول المدة فيليهما المفرد المعرفة مذهبهم انه اذا ارتفع
 الاسم بعدهما فهما اسمان فى محل الرفع بالابتداء ولهما معنيان اما اول مدة الفعل الذى
 قبلهما مثبتا كان او منفيا نحو ما رأيت منذ يوم الجمعة اى الاول مدة انتفاء الرؤية يوم
 الجمعة فاذا كانا بهذا المعنى وجب ان يليهما من الزمان مفرد معرفة ويجوز كما ذكرنا
 ان يكون هذا الحد غير مفرد نحو ما رأيت منذ اليومان اللذان عاشرتنا فيهما اذا لم يكن
 العدد مقصودا وكذا يجوز ان يكون نكرة نحو ما رأيت منذ يوم لقيتني فيه
 اذا المقصود بيان زمان مختص (واما جميع مدة الفعل الذى قبلهما مثبتا كان الفعل
 او منفيا نحو صحبني منذ يومان اى مدة صحبته يومان فيليهما الزمان الذى فيه معنى العدد
 سواء كان مفردا او لا معرفة او لا نحو مذيوم ومنذ يومان ومذ اليوم ومنذ اليومان
 وقد تقدم انه يجب ان يليه مجموع زمان الفعل من اوله الى آخره المتصل بزمان التكلم
 ولا يشترط كون ذلك المجموع مقصودا فيه العدد وذلك لانك تقول ما لقيتني منذ
 ومذ زماننا مع انك لاتقصد زمانا واحدا او غير واحد حتى يكون فيه معنى العدد
 (قوله المقصود بالعدد) اى المقصود مع العدد والباء بمعنى مع والا كان الواجب
 ان يقول المقصود به العدد لانك قصدت بقولك يومان عدد اثنين لانك قصدت
 بالعدد يومين (قال الاخفش لاتقول ما رأيت مذيومان وقد رأيت امس قال ويجوز
 ان يقال ما رأيت مذيومان وقد رأيت اول من امس اما اذا كان وقت التكلم اخر اليوم
 فلا شك فيه لانه يكون قد كمل لانتهاء الرؤية يومان واما اذا كان فى اوله اعنى وقت
 الفجر فانما يجوز ذلك اذا جعلت بعض اليوم اى يوم انقطاع الرؤية يوما مجازا وكذا
 ان كان فى وسطه تجعل بعض يوم الانقطاع او بعض يوم الاخبار يوما ولا تحسب
 بعض اليوم الاخر وان اعتدلت بهما معا جاز لك ان تقول منذ ثلاثة ايام (قال ويجوز

ان تقول مارأيت مذيومان يوم الاثنين وقدرأيت يوم الجمعة ولاعتد بيوم الاخبار ولايوم الانقطاع قال ويجوز ان تقول مارأيت مذيومان وانت لم تره منذ عشرة قال لانك تكون قد اخبرت عن بعض ماضى (اقول وعلى ما بينا وهوان منذ لابد فيه من معنى الابتداء فى جميع مواقع لايجوز ذلك) وقال انهم يقولون مذاليوم ولايقولون مذالشهر ولا منذ السنة ويقولون منذ العام قال وهو على غير القياس قال ولايقال مذيوم استغناء بقولهم مذامس ولايقولون منذ الساعة لقصرها فان كان جميع ما قال مستندا الى السماع فيها ونعمت والا فالقياس جواز الجميع والقصر ليس بمانع لانه جواز مذاقل من ساعة (قوله وقديقع المصدر او الفعل او ان فيقدر زمان مضاف) الى هذه الثلاثة لان معنى مارأيت مذ سفره او مذانه سافر او مذسافر منذ زمان سفره ومذ زمان انه سافر ومذ زمان سافر (ولم يذكر المصنف الجملة الاسمية نحو مذ زيد مسافر اى مذ زمان زيد مسافر على مذهبهم) ومذو منذ الاسميان عندهم مبتدان مابعدهما خبرهما اذ معنى مارأيت مذ يوم الجمعة اول مدة انتفاء الرؤية يوم الجمعة ومعنى مارأيت مذيومان او مدة انتفاء الرؤية يومان فكانه كان فى الاصل فى الموضعين مذما رأيت حتى تكون الجملة مضافا اليها فحذفت لتقدم ما يدل عليها (وبنى مذ ومنذ بناء قبل وبعد ولذلك قيل منذ بالضم وقيل بنى مذ لكونه على وضع الحروف ثم حل منذ عليه لكونه بمعناه وقيل جلا على مذو منذ الحرفين عندهم وقيل للزومهما صدر الجملة اذ لا يتقدم الخبر عليهما فصارا كحرف الاستفهام ونحوه والكلام مع مذ الاسمية عندهم جلتان فارأيت جملة ومذ يوم الجمعة جملة اخرى قالوا ولايجوز عطف الثانية على الاولى وان جاز ذلك اذا صرحت بتفسيرهما كما تقول مارأيت وامد ذلك يومان وذلك ان الثانية صارت مرتبطة بالاولى متمترجة بها فصارتا كالجملة الواحدة ولا محل للثانية عند جمهورهم لانها كالمفسر (وقال السيرافى هي منتصبة المحل على الحال اى مارأيت متقدما) قالوا واذا انجر مابعدهما فهما حرفا جر فان كان الفعل العامل فيهما ماضيا فهما بمعنى من نحو مارأيت مذيوم الجمعة اى منه ولايتيم لهم ذلك فى نحو قولك مارأيت مذيومين اذا اردت جميع المدة اذ لا معنى لقولك مارأيت من يومين الا ان يفسروه بمن اول يومين بتقدير المضاف وهو اول وان كان الفعل حالاً نحو ما رآه منذ شهرنا ومنذ اليوم فهما بمعنى فى (قال الاندلسى وهذا تقريب والا فذ يقتضى ابتداء الغاية ولا يقتضيه فى هذا تمام الكلام فى تقرير المذاهب واليك الخيار فى الاختيار (واذا عطفت بعد المجرور بمذ ومنذ او المرفوع جازلك ان توافق بالمعطوف مابعد مذجرا او رفعاً وان تنصبه بالعطف على نفس مذ على ما اخترناه لانه ظرف منصوب ارتفع مابعد او انجر الا ان المعطوف ان وافق مابعد مذ فى كونه لاول المدة او لمجموع المدة فالعطف عليه اولى وان لم يوافق فالعطف على مذ اولى فمثال الموافقة فى المجموع مارأيت منذ سنة ويوم وفى اول المدة مارأيت مذيوم الجمعة ويوم الخميس او مذيوم الجمعة ويوم السبت اذا لم يكن العدد مقصودا بل المقصود مجرد الزمان المعين كما ذكرنا قبل ومثال المخالفة مارأيت مذيوم الجمعة

وخسة ايام او مذ خمسة ايام ويوم الجمعة لان احد الزمانين لاول المدة والآخر لمجموعها قال البصريون بناء على مذهبهم وهو ان الزمان مقدّر قبل الجملة التي بعد مذيحوز الرفع والنصب والجر في المعطوف في نحو مذقام زيد ويوم الجمعة اما الرفع والجر فعلى الزمان المقدّر والنصب على معنى مذقام زيد لان معناه من زمان قيام زيدا وعلى تقدير فعل آخر اى وما رأيت يوم الجمعة وعلى ما ذكرنا لا يجوز الا العطف على ماذ لازم مقدّر بعده قيل وربما دخلت كاف الجر على مذيروى عن بعض العرب انه قيل له منذ كم قعد فلان فقال كذا خذت في حديثك قيل والكاف في كم للتشبيه دخلت على ما الاستفهامية فحذفت الفها وسكنت الميم التقاء ٢ كما قال * يا ابا الاسود لم استثنى * لهموم ٣ طارقات وذكر * وهذا اخر الكلام في مذومند * قوله (ومنها لدى ولدن وقدياء لدن ولدن ولدن ولد ولد ولد) لدن مثل عضد سا كنة النون هي المشهورة ومعناها اول غايه زمان او مكان نحو لدن صباح ومن لدن حكيم وقما تفارقها من فاذا اضيفت الى الجملة تمحضت للزمان لما تقدم ان ظروف المكان لانضاف الى الجملة منها الا حيث وذلك كقوله * صريع غوان راقهن ورقنه * لدن شب حتى شاب سود الذوايب * ويجوز تصدير الجملة بحرف مصدرى للمتمحض لدن في الاصل للزمان ٤ (قال عمرو بن حسان * فان الكثر اعيانى قديما * ولم افر لدن انى غلام * وفيها ثمانى لغات لدن بفتح الدال ولدن بكسرهما فكان لدن خفف بحذف الضمة كما في عضد فالتقى سا كنان فاما ان تحذف النون فيبقى لدوامان تحرك الدال قحما او كسر السا كنين واما ان تحرك النون لسا كنين كسرا لان ٥ زوال السا كنين يحصل بكل ذلك فهذه خمس لغات مع لدن التي هي اصلها وقدياء لدن ولدن فكان لدن خفف بنقل ضمة الدال الى اللام وان كان نحو عضد في عضد قليلا كما يحكى في التصريف فالتقى سا كنان فاما ان تحذف النون واما ان تكسر لسا كنين وقدياء لدن يحذف نون لدن التي هي ام الجمع واشهر اللغات ولدا بمعنى لدن الان لدن ولغاتنا المذكورة يلزمها معنى الابتداء فلذا يلزمها من اماظاهرة وهو الاغلب او مقدرة فهي بمعنى من عند واما لدى فهو بمعنى عند ولا يلزمه معنى الابتداء وعندايم تصرفا من لدى لان عند يستعمل في الحاضر القريب وفيما هو في حركه وان كان بعيد بخلاف لدى فانه لا يستعمل في البعيد ٦ واعراب لدن المشهورة لغة قيسية (قال المصنف الوجه في بناء لدن واخواته ان من لغاتها ما وضعه وضع الحروف فحمل البقية عليها تشبيها بها ولولم يكن ذلك لم يكن لبنائها وجه لانها مثل عند وهو معرب بالاتفاق والذي ارى ان جواز وضع بعض الاسماء وضع الحروف اى على اقل من ثلثة احرف بناء من الواضع على ما يعلم من كونها حال الاستعمال في الكلام مبنية لمشايتها المبنى على ما ذكرنا في صدر الكتاب في ٧ حد الاعراب فلا يجوز ان يكون بناؤها مبنيا على وضعها وضع الحروف فالوجه اذن في بناء لدن ان يقال انه زاد على سائر الظروف غير المتصرفه في عدم التصرف بكونه مع عدم تصرفه لازما لمعنى الابتداء فتوغل في مشابهة الحرف دونها (واما لدى وهو بمعنى عند فلا دليل على بناءه ومعنى عند القرب حسا او معنى

٢ وانما قدرت بالكاف
للتشبيه في كم ليكون السؤال
مطابقا للجواب في التشبيه
فالمعنى فيه كاي شئ قعد فلان
٣ (قوله طارقات وذكر)
الذكر والذكرى ضد
النسيان وكذلك الذكرة
قال * انى الميك الحيسال
يطيف ومطافه لك ذكرة
وشعوف *

٤ اراى لدن ان غاب البيت
نسخه

٥ التقاء السا كنين قديزال
بتحريك الاول كما في لم يكن
الذين وبتحريك الثانى
كما في لم يلبده نسخه

٦ واعراب اللغة الاولى
اعنى التي على وزن عضد
لغة قيسية نسخه

٧ شرح قوله الاعراب
ما اختلف آخره به نسخه

نحو عندي انك غني وربما قحت عينه او ضمت ويلزمها النصب الا اذا انجرت بمن ومن حذف
نون لدن لم يجوز حذفها مع الاضافة الى مضمر فلا يقول من لده بل من لدنه ولدنك ويجر لدن
ما بعدها بالاضافة لفظا ان كان مفردا وتقديرا ان كان جملة وان كان ذلك لفظ غدوة جاز
نصبها ايضا مع الجر وقد ترفع اما النصب فانه وان كان شاذا فوجهه كثرة استعمال لدن مع
غدوة دون سائر الظروف كبكرة وعشية وكون دال لدن قبل النون الساكنة تفتح وتضم
وتكسر كما سبق في الغائتها ثم قد يحذف نونه فتشابه حركات الدال حركات الاعراب من جهة
تبدلها وشابه النون التنوين من جهة جواز حذفها فصارت لدن غدوة في اللفظ كرا قود خلا
فنصبها تشبيها بالتميز ٢ او تشبيها بالمفعول الذي هو الاصل في نحو ضارب زيدا وغدوة بعد لدن
لا تكون الامنونة وان كانت معرفة ايضا اما تشبيها بالتميز فانه لا يكون الانكسرة واما لا ناو
حذفنا التنوين لم يدرأ منصوبة هي ام مجرورة وام الرفع فعلى حذف احد جزئي الجملة اي
لدن كان غدوة كما قلنا في مذيوم الجمعة والفلى تعامل معاملة اف على والى قسلا مع
الظاهر وتقلب باء غالب مع المضمر (وقد حكى سيويه عن الخليل عن قوم من العرب لذلك والا
وعلا قال * طاروا علاهن فطر علاها * ٣ واشدد بمثنى حقب حقواها * وانما
قلب الف هذه الكلم الثلاث مع المضمر تشبيها بالفرمى اذا اتصل بالمضمر المرفوع نحو
رميت وانما شبه الضمير المجرور بالمرفوع دون المنصوب نحو رماك لان الجار مع الضمير
المجرور كالكلمة الواحدة كالرفع مع الضمير المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب ولم يشبه
بالف نحو غزا الان الواو ثقيل والياء اقرب الى الالف من الواو وانما لم يقلب نحو عصاك
وفناك لان لهذه الالفات اصلا فكره قلبها تشبيها بشيء آخر بخلاف الف الى وعلى ولدى
وقلبت الف على الاسمية وان كان لها اصل في الواو تشبيها لها بعلى الحرفية ولا يتصل من
المقصود الذي لا اصل لالفه بالمضمر الا هذه الثلاثة واما حثاه على ما جوزه المبرد فليس بمسموع
وانما هو قياس منه * قوله (وقط للماضى المنفى وعوض للمستقبل المنفى) معنى قط الوقت
الماضى عموما ومعنى عوض المستقبل عموما ويختصان بالفي وعوض في الاصل اسم للزمان
والدهر فقط وعوض المبنيان بمعنى ابدان لكن عوض قد يستعمل لمجرد الزمان لا بمعنى ابدان
فيعرب قال * فلولانيل عوض ٤ في خضمتاني واوصالى ٥ ويقال افعلا ذلك من
ذى عوض كما يقال ٦ من ذى انف اي فيما يستقبل وقط لا يستعمل الا بمعنى ابدان
لانه مشتق من القط وهو القطع كما تقول لا افعله البتة الا ان قط تبني لما سئذ كره
بخلاف البتة وربما استعمل قط بدون الفى لفظا ومعنى نحو كنت اراد قطاى
دائما وقد استعمل بدونه لفظا لا معنى نحو هل رأيت الذئب قط وقد يستعمل عوض
المبنى للمضى ومع الاثبات ايضا قال * ولولا دفاعي عن ٧ عفاق ومشهدى * هوت
بعفاق عوض عفاق مغرب * وهو منفي معنى لكونه في جواب لولا وبناء عوض على
الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض
العائضين اي دهر الداهرين ومعنى الداهر والعائض الذى يبقى على وجه الدهر

٢ في راقود خلا نسخته
٣ (قوله واشدد بمثنى
حقب حقواها) الحقب
حبل يشد به الرحل الى بطن
البعير مما يلي ثيله كي لا يجتذبه
التصدر ٢ الثيل وعاء ذكر
البعير ٢ الخضة بتشديد
الميم مستغلق الذراع
٥ وتما * لطاعت صدور
انجيل طعنا ليس بالا لى *
وروى ولولا نيل عوض
في خطاى واوصالى لطاعت
صدور القوم طعنا ليس
بالا لى *

٦ (قوله من ذى انف) يقال
آتيك من ذى انف كما تقول
من ذى قبل اي فيما يستقبل من
الزمان
٧ (قوله عن عفاق) عفاق
اسم رجل اكلته باهلة في خط
اصابها

فكان المعنى ما بقي في الدهر داهر (وبنى قط قيل لان بعض لغاته على وضع الحروف كايحيى والاولى ان يقال بنى تضمنه لام الاستغراق لزوما لاستغراقه جميع الماضي واما ابدأ ٦ فليس الاستغراق لازما لمعناه الاترى الى قولهم طال الابد على ابد وبنى قط على الضم جلا على اخيه عوض وهذه اشهر لغاته اعنى مفتوح القاف مضوم الطاء المشددة وقد يخفف الطاء في هذه وقد يضم القاف اتباعا لضمه الطاء المشددة او المخففة كند وقجاء قط ساكنة الطاء مثل قط الذى هو اسم فعل وجاء في عوض قبح الضاد وكسرها ايضا واكثر ما يستعمل عوض مع القسم كقوله ٦ رضيعى لبان ثدى ام ٧ تقاسما ٨ باسم داج عوض لا تفرق ٩ ومن الظروف المبنية امس عند الحجازيين وعلة بنائه تضمنه للام التعريف وذلك ان كل يوم متقدم على يوم فهو امسه فكان في الاصل نكرة ثم لما اريد امس يوم التكلم دخله لام التعريف العهدى كما هو عادة كل اسم قصده الى واحد من بين الجماعة المسماة به كذا كرنا في باب غير المنصرف ثم حذفت اللام وقد رت لتبادر فهم كل من يسمع امس مطلقا من الاضافة الى امس يوم التكلم فصار معرفة نحو لقيته امس الاحدث ولم يبين صباحا ومساء واخواتهما المعينة مع كونها ايضا معدولة عن اللام لان التعريف الذى هو معنى اللام ٨ غير ظاهر فيها من دون قرينة ظهوره في امس لانك اذا قلت كلمته صباحا ومساء وقصدت صباح يومك ومساء ليلتك لم يبين تعريفهما كايحيى في قولك لقيته امس (واما سحر فامرء مشكل سواء قلنا ببنائه او بترك صرفه لانه مخالف لآخواته من صباحا ومساء وضحى معينة اذهى معربة منصرفه فهو شاذ من بين اخواته مبنيا كان او غير منصرف وانما لم يبنوا غدا مع قصد غد يوم التكلم كما بنى امس تفضيلا لتعريف الداخل في الوجود ٩ على تعريف المقدر وجوده وذلك لان التعريف فرع الوجود ووجوده ذهني فكذا تعريفه بخلاف امس فانه قد حصل له وجود وان كان منتفيا في حال التكلم فتعريفه يكون اقوى مع انه قد روى عن بعض العرب اعراب امس مع صرفه كغد وليست بمشهورة (واما بنو تميم فالذى نقل عنهم سيويه اعرابه غير مصروف في حال الرفع وبنائه على الكسر كالحجازيين في حالي النصب والجر (قال سيويه وبعض بنى تميم يفتحون امس بعد مذ (قال السيرافي وانما فعلوا ذلك لانهم تركوا صرفه وما بعد مذكرفع ويخفض فلما ترك صرفه من رفع منهم نحو مدامس تركه ايضا بعدها من يجر فكان مشبها بنفسه قال ٩ لقد رأيت عجبا مدامسا ٩ عجائزا مثل السعالى خجسا ٩ قال وهذا قليل لان الخفض بعد مذ قليل (قال سيويه ان سميت بامس رجلا على لغة اهل الحجاز صرفته كما تصرف غاق اذ سميت به وذلك ان كل مفرد مبنى تسمى به شخصا فالواجب فيه الاعراب مع الصرف كايحيى في باب الاعلام وان سميت به على لغة بنى تميم صرفته ايضا في الاحوال لانه لا بد من صرفه في النصب والجر لانه مبنى على الكسر عندهم فيهما واذا صرفته في الحالتين وجب الصرف في الرفع ايضا اذ ليس في الكلام اسم منصرف في الجر والنصب غير منصرف في الرفع (ووجه منع الصرف في امس

٦ فليس كذا الشبوع نحو
قوله طال الابد وبنائه قط
على الضم جلا نسخته
٦ (قوله رضيعى لبان)
قال في الصحاح اللبان بالكسر
كالرضاع يقال هو اخوه
بلبان امه قال ابن السكيت
لا يقال بلبن امه لان اللب
هو الذى يشرب
٧ تحالفا نسخته
٨ المقدر ليس بظاهر نسخته
٩ في باب التغير والتعريف

اعتبار علميته المقدرة كما قلنا في باب غير المنصرف واختاروا منع صرفه رفعا وبناء
 نصبا وجرا كما اختاروا بناء نحو حضار وترك صرف نحو حذام وقطام مع إن الجميع
 من باب واحد والوجه في هذا مثل الوجه في ذلك وذلك أنه جازان يعتبر فيه علة
 البناء كما هو مذهب الحجازيين وعلة منع الصرف كما بينا فابتدؤا باعتبار الاعراب أولا
 اذهبوا شرف من البناء وأولى بالاسماء واختير اسبق الاعراب واشرفه وهو الرفع
 فصار في حال الرفع معربا غير المنصرف والحالتان الباقيتان اعني الجر والنصب
 مستويتان حركية في غير المنصرف فارادوا ان تبقى هذه الكلمة فيهما على ذلك
 الاستواء فلو جعلوا مستويين في الضم لم يبين اعرابهما رفعا اذ كانت تصير مثل حيث
 في الاحوال ولو سوى بينهما في الفتح لم يبين بناءهما اذ كانت تصير كسائر غير المنصرف
 فلم يبق الا الكسر وايضا اولى ما بين عليه الكلمة بعد السكون الكسر وايضا يكون
 هذه الكلمة في حالة البناء على الحركة التي بنيت عليها عند اهل الحجاز (وقال
 الزمخشري وجاعة من النحاة ان امس معرب عند بني تميم مطلقا اي في جميع الاحوال
 ولعله غرهم قول بعض بني تميم لقد رأيت عجبا مدامسا (وقد قال سيديويه ان بعضهم
 يفتحون امس بعد مذقيد هذا القول بقوله بعضهم وبقوله بعد مذ فكيف يطلق
 بان كاهم يفتحون في موضع الجر بعد اي جاز كان فان نكرا امس كقولك كل غدي يصير
 امسا وكل امس يصير اول من امس او اضيف نحو مضى امسنا او دخله اللام نحو
 ذهب الامس بما فيه اعرب اتفاقا لزوال علة البناء وهي تقدير اللام وربما بنى المقارن
 للام ولعل ذلك لتقدير زيادة اللام ٣ (قال سيديويه ولا تصغر امس كما لا يصغر غذا
 وان ثنى اوجع فالاعراب لان اللام انما قدرت لتبادر الذهن الى واحد من الجنس
 لشهرته من بين اشباهه فاذا ثنى اوجع لم يبق ذلك الواحد المعين فتظهر اللام لعدم
 شهرة المثني والمجموع من هذا الجنس شهرة الواحد وليس بناء امس على الفتح لغة
 كما قال الزجاجي مغترا بقوله رأيت عجبا مدامسا (ومنها الان قال الزجاج بنى لتضمنه
 معنى الاشارة اذ معناه هذا الوقت وهذا مذهبه في بناء امس وفيه نظر اذ جميع الاعلام
 هكذا متضمنة معنى الاشارة مع اعرابها (وقال السيرا في شبه الحرف بلزومها
 في اصل الوضع موضعا واحدا وبقائها في الاستعمال عليه وهو التعريف باللام
 وسائر الاسماء تكون في اول الوضع نكرة ثم تعرف ثم تنكر ولا تبقى على حال فلما لم يتصرف
 فيه بنزع اللام شابه الحرف لان الحروف لا يتصرف فيها (وقال ابو علي بنى
 لتضمنه اللام كاس واما اللام الظاهرة فزيادة اذ شرط اللام المعرفة ان تدخل على
 النكرات فتعرفها والان لم يسمع مجردا عنها (وقال الفراء اصله الفعل من ان
 يأتين ادخل عليه اللام بمعنى الذي اي الوقت الذي حان ودخل قال هذا كما نقل عن
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ﴿ نهى عن قبل وقال ﴾ فانهما فعلا استعمال استعمال
 الاسماء وتركوا على البناء الذي كانا عليه (والجواب ان قبل وقال محكيان والمعنى نهى عن
 قول قبل كذا وقال فلان كذا يعني كثرة المقالات والان ليس بمحكي وكذا مذهب الفراء

٣ الاصلية نسجه

في اسم انه امر من امسى يسمى وقد يقال في الان لان وهو من باب تخفيف الهزة (ومنها لما
وهو ظرف بمعنى اذا سم عند ابى على ويستعمل استعمال الشرط كما يستعمل كلما وكلام سيويوه
محتمل فانه قال لما وقع امر لغيره وانما يكون مثل لو فشبها بلو ولو حرف فقال ابن خروف
ان لما حرف وحل كلام سيويوه على انه شرط في الماضي كلو الا ان لو ٤ لانتفاء الاول لانتفاء
الثاني ولما ثبت الثاني لثبوت الاول (وقال لو كان ظرفا لم يحز لما سلم دخل الجنة (والجواب انه
على التأكيذ والتشبيه فكانه دخلها في ذلك الوقت (ومن قال هو ظرف قال وضع موضع كلمة
الشرط مع جعلتها للغرض الذي ذكرنا في اذا ويليه فعل ماض لفظا ومعنى ٢ وجوابه
ايضا كذلك او جملة اسمية مقرونة باذا المفاجأة قال تعالى ﴿ فلما كتب عليهم القتال
اذا فريق ﴾ او مع الفاء وربما كان ماضيا مقرونا بالفاء وقد يكون مضارعا (وقريب من
الظروف المبينة قولهم لى ابوك اى الله ابوك لان اصله جار ومجرور وحكمه حكم الظروف عندهم
حذف لام الجر لكثرة الاستعمال وقد رلام التعريف فبقى لاه ابوك كما قال ﴿ لاه ابن عمك ٣
لا فضلت في حسب ﴾ عني ولانك ديانى قنزونى ﴿ فبنى لتضمن الحرف ثم قلب اللام الى
موضع العين وسكن الهاء لوقوعه موقع الالف الساكن ورجعت الالف الى اصلها من الياء
لسكون العين كما هو احد مذهبي سيويوه في الله وهو انه من لاه يليه اى تستر ففتح خلفه الفتحة
على الياء دون الكسرة وانضمة وقد تحذف الياء فيقال له ابوك وانما قلب لان الكسر لم يبين
في لاه لانتباسه بالجر الذي هو اصله فاريد التنبيه على تضمن الحرف بالبناء على حركة غير
ملتبسة بالاعرابية ولو قالوا لاه بلا قلب لالتبس بالاعرابية في نحو الله لافعلن بالنصب
(وامامع فهو ظرف بلا خلاف عادم التصرف معرب لازم للنصب وظاهر كلام سيويوه
انه مبنى قال سألته يعنى الخليل عن معكم لاي شى نصبتها يعنى لم تبن على السكون هذا لفظه فن قال
انها مبنية ٥ فلما شبهته للحرف بقلة التصرف فيها اذ لا يكون الامنصوبا والاولى الحكم
باعرابه لدخول من التنوين في نحو كئنا معا ٦ وانجراره بمن وان كان شاذا نحو جئت من
معه اى عنده وتسكين عينها لغة ربيعة يقولون مع زيد فاذا لاقى ساكنا بعده كسر
واعينه نحو كنت مع القوم (قال بعضهم وهو الحق هي في هذه اللغة حرف جر
اذلا موجب للبناء ٧ فيه معدوما في مع المفتوحة العين المعربة لوقلنا باسميته (ثم نقول
يلزم اضافة مع ان ذكر قبله احد المصطحبين نحو كنت مع زيد وان ذكر قبله
المصطحبان لم يبق ما يضاف اليه فينصب منونا على الظرفية نحو جئنا معا اى في زمان
وكنا معا اى في مكان وقيل انتصابه على الحالية اى مجتمعين (والفرق بين فعلنا
معا وفعلنا جميعا ان معا يفيد الاجتماع في حال الفعل وجميعا بمعنى كلنا سواء اجتمعوا
اولا والالف في معا عند الخليل بدل من التنوين اذلا لام له في الاصل عنده وهى
عند يونس والاخفش وهو الحق مثل الف فتى بدل من اللام استنكار الاعراب
الموضوع على حرفين فع عندهما عكس اخوك ترد لامها في غير الاضافة ويحذف
في الاضافة لقيام المضاف اليه مقام لامها ﴿ قوله (والظروف المضافة الى الجمل واذا

٤ لانتفاء الثاني لانتفاء
الاول نسخة

٢ اولم يفعل

٣ قوله (لا فضلت افضل
عليه وتفضل بمعنى

٤ قوله (قنزونى) خزاء
ينخزوه ساسه اى ولانك

مالك امرى قنسونى
قال لكون وضعها وضع

الحروف اولشا بهتها للحرف
نسخه

٦ والجر نحو خرجت من
معه اى من عنده وان كان

دخول من عليه شاذا وليس
موضوعا وضع الحروف لان

الحق انه محذوف اللام كما
يجئ مع انه قد تقدم ان وضع

الاسم وضع الحرف مسبوق
بالنظر من الواضع الى

مشابته في الاستعمال للحرف
فلا يكون سبب بناء الاسم

وتسكين عينها آه نسخة
٧ على تقدير الاسمية الا

وضع الحروف وقد ذكرنا
ما عليه ولو كان ايضا كذا

وكان وضعه كذلك موجبا
للبناء لبنى من دون الاسكان

ايضا ثم نقول آه نسخة

٨ في آخر بحث حيث

يجوز بناؤها على الفتح وكذلك مثل وغير مع ماوان (وقد مضى شرحه فيما تقدم
 ٨ قوله (المعرفة والنكرة المعرفة ماوضع لشيء بعينه وهي المضمرات والاعلام
 والمبهمات وما عرف بالالف واللام او بالنداء او المضاف الى احدها معنى) قوله بعينه احتراز
 عن النكرات ولا يريد به ان الواضع قصد في حال وضعه واحدا معينا اذ لو اراد ذلك لم يدخل
 في حده الا الاعلام اذ المضمرات والمبهمات وذو اللام والمضاف الى احدها تصلح لكل معين
 قصده المستعمل فالمعنى ماوضع ليستعمل في واحد بعينه سواء كان ذلك الواحد مقصود
 الواضع كافي الاعلام او لا كافي غيرها (ولو قال ماوضع لاستعماله في شيء بعينه لكان اصرح
) وانما جعل ذا اللام موضوعا كالرجل والفرس وان كان مر كبا لما مر في حد الاسم ان
 المركبات ايضا موضوعات بالتأويل الذي ذكرناه هناك او جعل اللام من حيث عدم استقلاله
 وكونه بجزء الكلمة كانه موضوع مع ما دخل عليه وضع الافراد (ويدخل في هذا الحد
 العلم المنكر نحو رب سعاد وزينب لقيتهما لانهما وضع لشيء معين ويدخل المضمر في ربه رجلا
 ونعم رجلا وبئس رجلا والحق انه منكر ولا يعترض على هذا الحد بالضمير الراجع الى نكرة
 مختصة قبل يحكم من الاحكام نحو جاءني رجل فضررت به لان هذا الضمير لهذا الرجل
 الجائي دون غيره من الرجال وكذا ذو اللام في نحو جاءني رجل فضررت بالرجل واما الضمير
 في نحو رب شاة وسخلتها فنكرة كافي ربه رجلا لانه لم يختص المنكر المعود اليه بحكم او لا
) والاصرح في رسم المعرفة ان يقال ما اشير به الى خارج مختص اشارة وضعية فيدخل
 فيه جميع الضماير وان عادت الى النكرات والمعرف باللام العهدية وان كان المهود
 نكرة اذا كان ٢ المنكر المعود اليه او المهود مخصوصا قبل يحكم لانه اشير بهما
 الى خارج مخصوص وان كان منكرا واما ان لم يختص المعود اليه بشيء قيل نحو
 ارجل قائم ابوه وأظبي كان امك ام حمار كما يجيء البحث فيه في باب كان ونحو ربه
 رجلا وبئس رجلا ونعم رجلا وبالهاقصة ورب رجلا واخيه فالضماير كلها نكرة اذ لم يسبق
 اختصاص المرجوع اليه بحكم ولو قلت رب رجل كريم واخيه لم يجوز وكذا كل شاة سوداء
 وسخلتها بدرهم لان الضمير يصير معرفة برجوعه الى نكرة مختصة بصفة ويدخل فيه
 الاعلام حال اشتراكها نحو محمد وعلي اذ يشار بكل واحد منهما الى مخصوص عند الوضع
) ويخرج منه النكرات المعينة للمخاطب نحو قولك جاءني رجل تعرفه او رجل هو
 اخوك لان رجلا لم يوضع للاشارة الى مختص بل اختص في هذا الاستعمال بصفته
 وكذا يخرج نحو لقيت رجلا اذا علم المتكلم ذلك الملقى اذ ليس فيه اشارة لاستعماله ولا
 وضع (فقولنا ما اشير به يشترك فيه جميع المعارف ويختص اسم الاشارة بكون الاشارة
 فيها حسية بالوضع كما مر في باب) وانما قلنا الى خارج لان كل اسم فهو موضوع للدلالة
 على ٣ ما سبق علم المخاطب بكون ذلك الاسم دالا عليه ومن ثم لا يحسن ان يخاطب
 بلسان من الالسننة الامن سبق معرفته لذلك اللسان فعلى هذا كل كلمة اشارة الى
 ما ثبت في ذهن المخاطب ان ذلك اللفظ موضوع له فلولم نقل الى خارج لدخل فيه

٢ النكرة المهود اليها او
المعهودة مخصوصة نسخته

٣ معنى

الاسماء معارفها ونكراتها (فتبين بما ذكرنا ان قول المصنف في نحو قولك اشرب الماء واشتر اللحم وقوله تعالى ﴿ان يأكله الذنب﴾ ان اللام اشارة الى ما في ذهن المخاطب من ماهية اللحم والماء والذئب ليس بشيء لان هذه الفائدة يقوم بها نفس الاسم المجرد عن اللام ٤ (فالخلق ان تعريف اللام في مثله لفظي كان العلمية في نحو اسامة لنظية كاسيحي في الاعلام) فنقول اولا ان التنوين في كل اسم متمكن غير عايد التمكن والتكثير معا ومعنى تكثير الشيء شياعه في امته وكونه بعضا مجهولا من جملة الا في غير الموجب نحو ما جاءني رجل فانه لاستغراق الجنس فكل اسم دخله اللام لا يكون فيه علامة هي كونه بعضا من كل اذ تلك العلامة هي التنوين وهو لا يجامع اللام كما مر في اول الكتاب فينظر في ذلك الاسم فان لم يكن معه قرينة لاحالية ولا مقالية دالة على انه بعض مجهول من كل ٦ كقرينة الشرى الدالة على ان المشتري بعض في قولك اشتر اللحم ولا دالة على انه بعض معين كما في قوله تعالى ﴿او اجد على النار هدي﴾ فهي اللام التي جئ بها لتعريف اللفظي والاسم المحلى بها لاستغراق الجنس سواء كان مع علامة الواحدة كالضربة او مع علامة التثنية او الجمع كالضربتين والعلماء او تجرد عن جميع تلك العلامات كالضرب والماء (وانما وجب حمله على الاستغراق لانه اذا ثبت كون اللفظ دالا على ماهية خارجة فاما ان يكون لجميع افرادها او لبعضها ولا واسطة بينهما في الوجود الخارجي وان كان يمكن تصورهما في الذهن خالية عن الكمية والبعضية لكن كلامنا في الشخصات الخارجية لان الالفاظ موضوعة بازائها لا في الذهنية فاذا لم يكن للبعضية لعدم دليلها على التنوين وجب كونه لكل (فعلى هذا قوله صلى الله تعالى عليه وسلم ﴿الماء طاهر﴾ اى كل الماء والنوم حدث اى كل النوم اذ ليست في الكلام قرينة البعضية لا مطلقة ولا معينة (فلها جاز وان كان قليلا وصف المفرد بالجمع نحو قولهم اهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض على ما حكى الاخفش و﴿لا تحرم الاملاجة والاملاجتان﴾ مفيد للاستغراق الذي يفيد الاسم او كان منكر انحو لا تحرم املاجة ٧ ولا املاجتان (فالمفرد في مثله بمع جميع المفرد والمثنى جميع المثنى فلا يستثنى من المفرد الا المفرد فقولك ان الرجل خير من المرأة الا الزيدان اى الا كل واحد منهما وقوله تعالى ﴿ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا﴾ اى الا كل واحد منهم ولا يجوز ان نقول الرجل يرفع هذا الحجر الا الزيدان معا ولا الاثلاثكم معا بل يجوز ذلك اذا كان الاستثناء منقطعا (وكذا لا يستثنى من المثنى الا المثنى فعنى ان الرجلين يرفعان هذا الحجر الا اخوتك اى الاثنين منهم ولا يجوز الرجلان يرفعان هذا الحجر الا اخوتك معا بل يجوز على الانقطاع (واما الجمع فيصح استثناء الجمع والمثنى والواحد منه نحو لقيت العلماء الا الزيدان والازيدا وذلك لان الجمع المحلى باللام في مثل هذا الموضع يستعمل بمعنى منكر مضاف اليه كل مفرد وغيره فعنى لقيت العلماء الا زيدا اى كل عالم وكل عالين وكل علماء وهكذا حال المفرد والمثنى والمجموع في غير الموجب قال صلى الله عليه وسلم ﴿لا تحرم الاملاجة﴾ اى كل واحد واحد من هذا الجنس وكذا (الاملاجتان)

٤ لان اللفظ الذي تدخل عليه اللام دال على الماهية بدون اللام فحمل اللام على الفائدة الجديدة اولى من حمله على تعريف الطبيعة ولذا قال فالخلق ان تعريف آ

٦ كالقرينة في قولك اشتر اللحم فان الشرى قرينة ان المشتري بعض نسخته

٧ الاملاج الارضاع

اي كل اثنين اثنين من هذا الجنس فلا يستثنى من الواحد الا الواحد ولا من المثني الا المثني
واما الجمع نحو مالقيت العلماء فهو بخلافهما بل هو بمنزلة منكر في سياق غير الموجب مفرد
وغيره في استعمالهم اي مالقيت احد من العلماء والا الزيدان ولا اثنين ولا جماعة فيصح
استثناء المفرد والمثنى والجمع منه نحو مالقيت العلماء الا الزيدان والا الزيدان
فقوله تعالى ﴿ لا تدركه الابصار ﴾ اي شئ من الابصار لاجميع الابصار ٨ كما توهمه
بعضهم فحال الجمع في الموجب وغيره خلاف حال المفرد والمثنى هذا هو المعلوم من
استقراء كلامهم (واما النكرة المستغرقة نحو مالقيت رجلا او رجلين او رجلا فلا يستثنى
من واحدها ومثناها ومجموعها الامثالها فقولك مالقيت رجلا الا الزيدان اي الا كل
واحد منهم ولا يجوز ان تقول لا يرفع هذا الحجر رجل الا الزيدان معا وتقول مالقيت
اخوين متصافين ٩ الا الزيدان والا بنى فلان اي الاثنين منهم ولا يجوز الازيدا وتقول
مالقيت رجلا الا الزيدان ولا يجوز الاخويك ولا الازيدا الاعلى الانقطاع لان المعنى
مالقيت جماعة من الرجال (وان كان هناك قرينة دالة على انه ليس المراد به الاستغراق
فان كان هناك عهد فاللام عهدية للتعريف على ما يجي في باب وان لم يكن فان كان فيه
علامة الوحدة او التثنية نحو ما اعطيتك الاتمة او التمرتين فلا فرق اذن بين المعرف
والمسكر معنى فكانك قلت ما اعطيتك الاتمة او تمرتين وان لم يكن فيه علامتا هما نحو
اشتريت التمر ولقيت الرجال فالفرق بين ذي اللام والمجرد ان المجرد لاجل التنوين الذي فيه
للتشكيك يفيد ان ذلك الاسم بعض من جملة فعني ٢ اشتريت تمرا ولقيت رجلا شيئا من التمر
وجامعة من الرجال بخلاف المعرف باللام فان المراد به الماهية مجردة عن البعضية لكن
البعضية مستفادة من القرينة ٣ كالشري واللقاء فكانك قلت لقيت هذا الجنس واشتريت
هذا الجنس فهو كعام مخصوص بالقرينة فالمجرد وذو اللام اذن بالنظر الى القرينة
بمعنى وبالنظر الى انفسهما مختلفان فمن ثم جاز وصف المعرف باللام من هذا النوع بالمنكر
نحو قوله ﴿ ولقد امرت على اللثيم بسبني ﴾ وكذا مررت بالرجل مثلك وما يحسن بالرجل
خير منك كما مر في باب الوصف فعلى هذا كل لام تعريف لا معنى للتعريف فيها الا التي
للعهود الخارجى (قوله وهى المضمرات) قد تقدم ذكرها ويعنى بالمبهمات اسماء الاشارة
والموصولات وقد تقدم ذكرهما وانما سميت بمبهمات وان كانت معارف لان الاسم
الاشارة من غير اشارة حسية الى المشار اليه مبهم عند المخاطب لان بحضرة المتكلم
اشياء يحتمل ان تكون مشارا اليها وكذا الموصولات من دون الصلوات مبهمه عند
المخاطب ولم يقولوا للمضمر الغائب مبهم لان ما يعود اليه متقدم فلا يكون مبهما عند
المخاطب عند النطق به وكذا ذو اللام العهدية (قوله وما عرف باللام) هذا مذهب
سيبويه اعني ان حرف التعريف هي اللام وحدها والهمزة للوصل فتحت مع ان اصل
همزات الوصل الكسر لكثرة استعمال لام التعريف (والدليل على ان اللام هي المعرفة
فقط تخطى العامل الضعيف اياها نحو بالرجل وذلك علامة امتزاجها بالكلمة وصيرورتها
كجزء منها ولو كانت على حرفين لكان لها نوع استقلال فلم يخطها العامل الضعيف

٨ لانه من قبيل سلب العموم
وفي طريقته لم يقيم كل انسان
لاجميع الابصار لانه من
قبيل عموم السلب نحو كل
انسان لم يقيم كما توهمه
نسخه

٩ لان التصافي لا يكون الا
بين اثنين فلا يجوز التأويل
بكل واحد منهما نسخه
٢ رأيت تمرا ورجلا لا نسخه
٣ كالرؤية نسخه

واما نحو ان لا تفعل ٤ وان لا تفعل وبلا مال فلجملة من جميع ما هو على حرفين
بجزء الكلمة فلذا يقولون لا لافرس والا لانسان واما نحو بهذا وفيما رجة فان الفاصل
بين العامل والمعمول مالم يغير معنى ما قبله ولا معنى ما بعده عد الفصل به كلافصل وللامتزاج
الثام بين اللام وما دخلته كان نحو الرجل مغاير الرجل حتى جازتوا اليهما في قافيتين ٥ ولم
يكن ابطاء ٦ وانما وضعت اللام ساكنة ليستحكم الامتزاج وايضا دليل التنكير ٧ اي
التنوين على حرف فالاولى كون دليل التعريف مثله (وقال الخليل ال بكما لها آلة التعريف
نحو هل وقد استدلالا بفتح الهمة وقد سبق العذر عنه وبانه يوقف عليها في التذكر نحو قولك
الى اذا تذكرت ما فيه اللام كالكتاب وغيره وبفصلها عن الكلمة والوقف عليها عند
الاضطرار كالوقوف على قد في نحو قوله ٨ ازف التزجل غير ان ركابنا * لما نزل برحانا
وكان قد * وذلك قوله * يا خليلي اربعا واستجبرا ال * منزل الدارس ٩ من اهل
الحلال * وانما حذف عنده همزة القطع في الدرج لكثرة الاستعمال (وذكر المبرد في كتاب
الشافي ان حرف التعريف الهمة المفتوحة وحدها وانما ضم اللام اليها لئلا يشبه التعريف
بالاستفهام (وفي لغة حير ونفر من على ابدال الميم من لام التعريف كروى النمر بن تولب عنه
صلى الله عليه وسلم * ليس من امبرام مصيام في امسفر * ولام العهد التي عهد المخاطب
مدلول مصحو بها قبل ذكره اي لقيه وادركه يقال عهدت فلانا اي ادر كته وعهده اما يجري
ذكره مقدما كما في قوله تعالى * كما ارسلنا الى فرعون رسولا * فعصى فرعون الرسول *
او بعلم المخاطب به قبل الذكر بلا جرى ذكره نحو قولك خرج الامير والقاضي اذا لم
يكن في البلد الا قاض واحد مشهور او امير واحد وقد يزداد اللام في العلم كقوله * اما
ودماء فايرات تحالها * ٢ على قنة العزى ٣ وبالنسر ٤ عندما * على ما يجئ وفي الحال
نحو الجماء الغفير وفي التمييز نحو الاحد عشر الدرهم على قبح كما يأتي في باب العدد وقد
تكون الزائدة لازمة كما في الذي ومتصرفاته (ويكون اللام عند الكوفيين عوضا من
الضمير ٥ نحو برجل حسن الوجه اي وجهه وعند البصريين لا يعوض اللام من
الضمير في كل موضع شرط فيه الضمير كالصلة والصفة ٦ اذا كانت جلة والخبر
المشتق ويجوز في غيره كقوله * خافي لحاف الضيف والبرد برده * وقال الكوفيون
قد يكون اللام للتعظيم كما في الله وفي الاعلام ولا يعزفها البصريون واللام في وصف
اسم الاشارة ووصف المنادى نحو هذا الرجل ويا ايها الرجل لتعريف الحاضر بالاشارة
اليه وهي في غير هذين الموضعين لتعريف الغائب نحو ضرب الرجل ويعرض للام
العهدية الغلبة كالصعق والبيت على ما نذكر في الاعلام (قوله والنداء) نحو يا رجل
ومن لم بعده من التحويلين في المعارف فلكونه فرع المضمرات لان تعرفه لوقوعه موقع
كاف الخطاب كما في باب النداء (قوله والمضاف الى احدها ٧ معنى) احتراز عن الاضافة
اللفظية وانما يعرف ٨ بالاضافة المعنوية ما ليس من الاسماء المتوغلة في الابهام كغير
ومثل وشبهه على ما مر في الاضافة * قوله (العلم ما وضع لشيء بعينه غير متناول غيره

٤ فانما تخطى ان ما هو على
حرفين لقوته لانه يجزم
الشرط والجزاء معا على
المذهب الصحيح واما نحو بهذا
نسخة

٥ (قوله ولم يكن ابطاء)
الابطاء في الشعر اعادة القوافي
٦ وهذا انما يكون اذا كانت
وحدها معرفة ووضعت
ساكنة نسخة

٧ الذي هو ضد التعريف على
حرف وهو النون فالاولى ان
يكون نسخة

٨ (قوله ازف) ازف دنا
٩ (قوله من اهل الحلال)
قوم حلة اي نزول وفيهم كثرة
وكذلك حتى حلال

٢ (قوله على قنة العزى)
القنة بالضم اعلى الجبل قال اما
ودماء فايرات البيت

٣ اي وينسر فزيدت اللام
في العلم قل تعالى ولا يغوس
ويعوق ونسرا

٤ (قوله عنديما) العندم البقم
٥ في نحو مررت برجل
نسخة

هذا جازع عند البصريين مع
قبحه خلو الصفة عن الضمير
٦ التي هي جلة والخبر او
الوصف المشتق نسخة

٧ سوى المعرف بالنداء فانه
لا يقع مضافا اليه وان المراد
بالمضاف الى احدها اعم مما
بالذات او بالواسطة فيدخل
المضاف الى المضاف الى المعرفة
٨ لان المبهات والمضمرات ه

بوضع واحد) (قوله غير متناول غيره) يخرج سائر المعارف ٩ تناولها بالوضع اى معين كان بخلاف العلم على ما تقدم (قوله بوضع واحد) متعلق بتناول اى لا ية اول غير ذلك المعين بالوضع الواحد بل ان تناول كل فى الاعلام المشتركة فانما يتناول بوضع آخر اى بتسمية اخرى لا بتسمية الاولى كما اذا سمي شخص بزيد ثم يسمى به شخص اخر فانه وان كان متناول بالوضع لمعنيين لكن تناوله للمعنيين الثانى بوضع آخر غير الوضع الاول بخلاف سائر المعارف كما تبين فانما ذكر قوله بوضع واحد لئلا يخرج الاعلام المشتركة عن حد العلم (ولا يخرج علم الجنس نحو اسامة عن هذا الحد على ما ذكره المصنف وذلك انه قال اعلام الاجناس وضعت اعلاما للحقايق الذهنية المتعلقة كما اشير باللام فى نحو اشتر اللحم الى الحقيقة الذهنية فكل واحد من هذه الاعلام موضوع حقيقة فى الذهن متحدة فهو اذن غير متناول غيرها وضعا واذا اطلق على فرد من الافراد الخارجية نحو هذا اسامة مقبلا فليس ذلك بالوضع بل لمطابقة الحقيقة الذهنية لكل فرد خارجي مطابقة كل كلى عقلى ٩ جزئياته الخارجية نحو قولهم الانسان حيوان ناطق فلفظ اسد مثلا موضوع حقيقة لكل فرد من افراد الجنس فى الخارج على وجه انتشريك واسامة موضوع للحقيقة الذهنية حقيقة فاطلاقه على الخارجى ليس بطريق الحقيقة ولم يصرح المصنف بكونه مجازا ولا بد من كونه مجازا فى الفرد الخارجى على مذهبه اذ ليس موضوعا له على ما اختار وقال ان الحقيقة الذهنية والفرد الخارجى لمطابقتها له كالمواطن (قال الاندلسى فلا تقول فى اسد معين فى الخارج اسامة كما تقول الاسد لان المطابق للحقيقة الذهنية فى الخارج ليس الاشياء من هذا الجنس مطلقا لا واحدا معينا محصورا او صاف المعرفة وكذا ينبغى عنده ان لا يقع اسامة على الجنس المستغرق خارجا فلا يقال ان اسامة كذا الا الاسد فلان لان الحقيقة الذهنية ليس فيها معنى الاستغراق كما ليس فيها التعيين والحامل للنفاة على هذا التكلف فى الفرق بين الجنس وعلم الجنس انهم رأوا نحو اسامة وثةالة واما الحصين واما عامر ٢ واويسالها حكم الاعلام لفظا من منع صرف اسامة وترك ادخال اللام على نحو واويس واصف ابوام وابن وبنيت الى غيرها كفى الكنى فى الاعلام الاناسى وتجننى عنها الاحوال وتوصف بالمعارف ومع هذا كله يطلق على المنكر بخلاف نحو اسد وذئب وضع فان ذلك لا يجرى مجرى الاعلام فى الاحكام المذكورة (واقول اذا كان لنا تأنيث لفظى كعرفة وبشرى وصحراء ونسبة لفظية نحو كرسى فلا بأس ان يكون لنا تعريف لفظى اما باللام كاذكرنا قبل واما بالعلية كما فى اسامة وسعالة (ثم نقول هذه الاعلام اللفظية وضعوها لغير الاناسى من الطير والوحوش واحناش الارض والمعانى فوضعوا لبعضها اسما وكنية نحو اسامة ٣ وابو الحارث فى الاسد وبعضها اسما بلا كنية كقثم للضبغان وبعضها كنية بلا اسم كابي براقش ثم بعضها مما لا اسم جنس له نحو ابن مقرض وجارقبان وفي اكثر امثال هذه الاعلام لمحو معنى يناسب المسمى بها كخضاجر لعظم بطنها وابن دأية لوقوعه على دأية البعير ونحو ذلك وقالوا فى المعانى

هـ وذا اللام وضعها الواضع لتطلق على اى معين يراد بخلاف العلم فان واضعه لم يضعه الا لسمى معين ولا نظر له الى تناوله معنى آخر كما كان فى سائر المعارف قوله بوضع آه نسخه

٩ الجزئى ما يدخل تحت كلى يصح كون الكلى خبرا عنه نحو الانسان حيوان فالحيوان كلى

٢ (قوله واويس) اويس اسم للذئب جاء مصغرا مثل كيت وجرين

٣ وابو الحارث للاسد نسخه

لنسة شعوب وام قشع وللبرة برة وللكنية زوبر وللغدر كيسان وقالوا في الاوقات غدوة
وبكرة قالوا ومنه سبحان علم للتسبيح ولادلل على علمه لانه اكثر ما يستعمل مضافا
فلا يكون علما واذا قطع فقد جاء منون في الشعر كقوله * سبحانه ثم سبحانا ذموزبه * وقبلنا
سبح الجودي ٣ والحمد * وقد جاء باللام كقوله * سبحانك اللهم ذال سبحان * قالوا ودليل
علمه قوله * سبحان من علقمة الفاخر * ولا منع من ان يقال حذف المضاف اليه وهو
مراد للعلم به وابقى المضاف على حاله مراعاة لاغلب احواله اعني التجرد عن التنوين
كقوله * خالط من سلمى خياشيم وفا * ٤ واما اولى لك فهو علم للوعيد فالولى مبتدا ولك
خبره والدليل على انه ليس بافعل تفضيل ولا فاعل فعلاء وانه علم ماحكى ابوزيد من
قولهم اولاة الآن وهاء الآن اذا اوعدوا فدخل تاء التأنيث دال على انه ليس افعلا
التفضيل ولا فاعل فعلاء بل هو مثل ارمل وارملة واصحاة واولاة ايضا علم فن ثمة
لم ينصرف وهو من وليه الشر اى قربه وليس اولى اسم فعل ايضا بدليل اولاة في
تأنيته بالرفع والان خبر اولاة اى الشر القريب الآن واما هاء الان فالزمان متعلق باسم
الفعل كذا قال ابو علي فجرد اولى من التنوين للعلمية والوزن وقوله التاء لا يضر
الوزن لان ذلك في علم آخر فهو كما لو سميت بارمل وارملة فكلاهما متمنان من الصرف
اذ كل علم موضوع وضعا مستأثرا * واعلم ان العلمية وان كانت لفظة الا انها لما منعت
الاسم تنوين التنكير صار لفظ اسامة وثعالة ونحوهما كالاسد والثعلب اذا كان اللام
فيهما للتعريف اللفظي فكما ان مثل ذلك من المعرف باللام يحمل على الاستغراق
الامع القرينة المخصصة فكذا مثل هذا العلم يقال اسامة خير من ثعالة اى كل واحد
من افراد هذا الجنس خير من كل واحد من افراد هذا الجنس من حيث الجنسية المحضة
قال * ولا انت اجرا ٦ من اسامة * اذ دعيت نزال ولج ٧ في الذعر * فيصح
الاستثناء من مثله كما صح في قوله تعالى * ان الانسان لى خسر الا الذين آمنوا * تقول
اسامة يفرس الانسان الا الداجن ٨ منها والقرينة المخصصة نحو لقيت اسامة فحال
هذه الاعلام كلها كحال ذى اللام المفيدة للتعريف اللفظي اذا كان ذو اللام مفردا
مجردا عن علامة الوحدة والتثنية نحو الضرب والحم والسوق وقد عرفت حكمه (وقد
اجرى النحاة في اصطلاحهم من غير ان يقع ذلك في كلام العرب الامثلة التي يوزن
بها اذا عبر بها عن موزوناتها مجرى الاعلام اذا لم يدخل عليها ما يختص بالنكرات
ككل ورب على ما يحى فقالوا فعلان الذى مؤنثه فعلانة منصرف فوصفوه بالمعناة
ونصبوا عنها الحال كقولهم لا ينصرف افعل صفة ومنعوا الصرف منها ما جاء مع
العلمية فيه ٩ سبب آخر كثناء التأنيث نحو فاعلة او وزن الفعل المعتبر كافعل او الالف
والنون المزيدين كفعلان او الالف الزائدة المقصورة للتأنيث (واذا نكرت هذه
كلها بدخول كل اورب او من الاستغرافية او غيرها من علامات التنكير انصرفت
نحو قولك كل فعلان حاله كذا وان كان على وزن اقصى الجموع او مع الف التأنيث
لم ينصرف معرفة ونكرة فان صلحت الالف للتأنيث ولغيره نحو قولك كل فعلى تغلب

٣ (قوله والحمد) الحمد
والحمد مثل عصر وعصر
المكان الصلب

٤ (قوله واما اولى في
اولى لك آه) قولهم اولى
لك تهديد ووعيد قال
الاصمعي معناه قاربه ما يملكه
اى نزل به وانشد فعادى بين
حادثين منها * واولى ان يزيد
على الثلاث * اى قارب ان
يزيد قال ثعلب لم يقل احد
في اولى احسن مما قاله الاصمعي

٦ اى من هذا الجنس
٧ (قوله في الذعر) يقال
ذعرته ذعرا اى افزعته
والاسم الذعر بالضم

٨ الداجن هو الذى يقتنى
في البيوت وما يالف البيت
وكل كلب او طير يالف المنزل
داجن

٩ سببا نسخة

الفه في التثنية ياء ٢ فانه يجوز فيه الاعتبار ان جعلت الفه للتأنيث لم تصرفه وان جعلته لغيره صرفته لتذكيره بدخول كل وذلك لان نحوارطى وسلى داخلان في فعلى فهذه الاوزان يقصد بها استغراق الجنس لان معنى قولك فعلان الذى مؤنثه فعلى غير منصرف كل واحد من افراد هذا الجنس حتى يستغرقه كما ان معنى قولك ثمرة خير من جرادة ورجل خير من امرأة ذلك (وانما احد الاول من الاعلام دون الثانى بدليل صرف ثمرة وجرادة لانهم رأوا بعضه منقولاً كالاعلام من مدلول الى مدلول آخر فان افعال مثلاً وضع لينة لازاً فى الفعل على آخر فهو من الفعل كما كبر من الكبر ثم عبر به عن كل لفظ اوله همزة مزيدة مفتوحة وثانيه فاء ساكنة بعده عاين مفتوحة بعدها لام وبعضه مرتجلاً كما رجحال الاعلام نحو قولك فعللة التى هى مصدر الرباعى حكمها كذا فان فعللة لا معنى لها لغة وقوى هذا الوجه المجوز للاحاقها بالاعلام انهم رأوها اذا عبرت بها عن موزوناتهم لم تقع على فرد مشاع منها كما تقع النكرات فبعدت من النكرات لفظاً ومعنى (فان قلت فلم جعلوا هذه الكنايات من قسم الاعلام دون الاوزان التى يكنى بها عن موزوناتهم مع اعتبار معنى الموزونات كما تقول مررت برجل فاعل اى عاقل او جاهل على حسب القرينة القائمة على المعنى المراد (قلت لانها لما كانت دالة على لفظة معينة لها معنى معين والمراد من لفظة الكناية ذلك المعنى بتوسط اشعاره بذلك اللفظ الذى هو صريح فيه صارت كموزاناتها دالة على المعنى الجنسى فكان لفظ الكناية منقول من جنس الى جنس آخر او مرتجلاً لجنس فلم يصلح ان يجعل علماً بخلاف الاول فان المراد منه موزونه فقط من غير اعتبار المعنى الجنسى (ومن ثم قال الخليل لما سأله سيوبه عن قولهم كل افعال اذا كان صفة لا ينصرف كيف تصرف افعال وقد قلت لا ينصرف فقال افعال ههنا ليس بوصف وانما زعمت ان ما كان على هذا المثال وكان وصفاً لا ينصرف وكما ان افعال فى هذا الكلام ليس بوصف ليس بعلم ايضاً لدخول لفظ كل المختص بالنكرات عليه ففى افعال ههنا وزن الفعل فقط بلا وصف ولا عملية (وان كان موزون هذه الاوزان معها كما تقول وزن اصبع افعال فالاولى والاكثر انه لا يجرى بجرى الاعلام فيصرف ٣ افعال اذا كان الاول اعنى الذى عبر به عن لفظ موزونه انما اجرى بجرى الاعلام لكونه كالعلم منقولاً الى مدلول اخر اعنى الموزون او مرتجلاً وفعال فى قولك وزن اصبع افعال ليس عبارة عن الموزون بل عن الوزن اى وزن اصبع هذا الوزن لاهذا الموزون فعلى هذا كان القياس ان تقول وزن طلحة فعلة بالتنوين فى الوزن اذ ليس فيه العملية الا انه حذف منه التنوين ليقابل موزونه فى التجرد من التنوين ولم يحذف لمنع الصرف (والزحشرى جعل هذا القسم ايضاً علماً وهو الحق فيقول وزن اصبع افعال بحذف التنوين (قال المصنف انما ذهب اليه اجرامه بجرى اسامة اذا اطلقتها على واحد من الآساد فانك تجريه بجرى الاعلام كما كان فى هذا الجنس علماً نحو قولك اسامة خير من ثعلبة فكذا يجرى الوزن ههنا بجرى الجنس اعنى الذى ليس معه الموزون نحو افعال حكمه كذا (وهذا القياس الذى ذكره فيه

٣ ههنا فعلى هذا نسخه

٣ فبمعنى نسخته

٤ ابوالطيب نسخته

نظر لان مثل هذا الوزن اذا لم يكن معه الموزون ٣ معناه الموزون واذا كان معه الموزون فبمعنى الوزن اذ معنى وزن اصبع افعل وزن اصبع هذا الوزن المعين فليس في الخالين كاسامة في حاله اي كونه جنسا وكونه فردا من افراده فانه في الخالين بمعنى وايضا ليس تعريف اسامة لكونه علما لماهية معينة كما ادعى وليس اسامة المراد به واحد من الجنس مجازا عنها محمولا عليها في العملية كما بينا بل تعريفه في الخالين لفظي سواء كان جنسا او فردا مشاعا وليس قياسا فيقاس عليه (والاولى ان يقال انما ذهب اليه لكونه منقولاً من معنى الى معنى آخر هو الوزن او مرتجلاله كما كان الاول منقولاً من معنى الى معنى آخر هو الموزون او مرتجلاله ومع اجرائه لمثل هذا مجرى الاعلام ينون نحو مفاعلة في نحو قولك ضارب يضارب مضاربة على وزن فاعل يفاعل مفاعلة وهو تنوين المقابلة عنده لاتنوين الصرف (والقسم الذي هو كناية عن موزونه مع اعتبار معناه حكمه عند سيويه في الصرف وتركه حكم الموزون قال ٤ المتنبي * كان فعلة لم تملأ مواكبها * ديار بكر ولم تجلغ ولم تهب * فنهه الصرف لان موزونه خولة وتقول مررت برجل افعل اي احق (وقال المازني ليس في فعلة عملية ولا في افعل معنى الوصف فهو اذن ينظر الى لفظ الكناية لاي الموزون المكني عنه فلا يصرف نحو فعلي ومفاعل لاشتغالهما على سبب منع الصرف ويصرف نحو مررت برجل افعل اي احق وفعلة اي حزة (ومذهب سيويه هو الحق اذ معناه معنى الموزون والكناية عن العلم جار في اللفظ مجراه بدليل ترك ادخالهم اللام على فلان وفلانة ومنعهم صرف فلانة كما يجئ (واما ان اردت بالاوزان اوزان الفعل فحكمها حكم موزوناتا حركتها وسكونا وتجردها عن التنوين كان الموزون معها اولا نحو قولك افعل امر واستفعل حكمه كذا وضارب يضارب على وزن فاعل يفاعل اشعارا بكونه مراداً به الفعل الذي لاحظته لا في الصرف ولا في تركه او مراداً به وزن الفعل لكنه مع ذلك علم لوصفه بالمعرفة كقولك افعل الذي همزته مكسورة امر للمخاطب (فجملة الكلام ان الاوزان اما ان يراد بها الموزونات اولا والاخر ان كان وزن فعل فحكمه في جميع الاشياء حكم موزونه مع كونه علما وان كان وزن الاسم فان كان كناية عن موزونه ومعناه فليس يعلم الا اذا كان كناية عن العلم نحو قوله * كان فعلة لم تملأ مواكبها * البيت وفي جريه مجرى موزونه في الصرف وعدمه خلاف بين سيويه والمازني وارلم يكن معناه معنى الموزون بل المراد ٢ لفظ الموزون فقط فالكل اعلام لا ينصرف ان انضم الى العملية سبب آخر وانكرته فحكمه حكم النكرات في الصرف وتركه وان لم يرد بها الموزونات بل ٣ اريد الاوزان فهي اعلام وفاقا لجار الله العلامة (وقال ابن جني في سر الصناعة وكذا في بعض نسخ الفصل ما معناه ان الاعداد اذا قصد بها مطلق العدد لا المحدود كانت اعلاما فلا تنصرف اذا انضم الى العملية سبب آخر كقولك ستة ضعف ثلاثة غير منصرفين ومائة ضعف خمسين (قال المصنف الظاهر ان جار الله كان اثبته ثم اسقطه لضعفه قال ووجه اثباته ان ستة مبتدأ فلولاً انه علم لكنك مبتدأ بالنكرة من

٢ مجرد نسخته

٣ قصد مجرد الاوزان

فهي اعلام وفاقا للزمخشري

ووقع في بعض نسخ

الفصل وكذا في سر

الصناعة لابن جني ما معناه

نسخته

غير تخصيص وايضا المراد به كل ستة فلو لا انه علم لكنت مستعملا مفردا نكرة في الايجاب للعموم قال ونعم ما قال وجه ضعفه انه يؤدي الى ان يكون اسماء الاجناس كلها اعلاما اذا من نكرة الا ويصح استعمالها كذلك نحو رجل خير من امرأة ٤ اي كل رجل وذلك جائز في كل نكرة قامت قرينة على ان الحكم غير مختص ببعض من جنسها فيجوز الابتداء بالنكرة ههنا كونها للعموم ٥ وقد جاءت النكرة غير المبتدأ ايضا في الايجاب للاستغراق لكن قليلا كقوله تعالى ﴿ علمت نفس ما قدمت ﴾ وقوله ﴿ ونفس وما سواها ﴾ واعلم انه اذا قصد بكلمة ذلك اللفظ دون معناها كقولك اين كلمة استفهام وضرب فعل ماض فهمي علم وذلك لان مثل هذا موضوع لشيء بعينه غير متناول غيره وهو منقول لانه نقل من مدلول هو المعنى الى مدلول آخر هو اللفظ وقد يكون بعض الاعلام اتفاقا اي يصير علما لا بوضع واضح معين بل لاجل الغلبة وكثرة استعماله في فرد من افراد جنسه ٥ ثم اعلم ان اسم الجنس انما يطلق على بعض افراده المعين باداقي التعريف وهما اللام والاضافة فالعلم الغالب اما مضاف او ذواللام فالمضاف نحو ابن عباس غلب بالاضافة على عبد الله من بين اخوته وكذلك ابن عمر وغير ذلك وذواللام كالنجم والصعق واللام في الاصل لتعريف العهد وقد تقدم ان العهد قد يكون يجري ذكر المهود قبل وقد يكون بعلم المخاطب به قبل الذكر لشهرته فاللام التي في الاعلام الغالبة من القسم الثاني ٥ فان معنى النجم قبل العلمية الذي هو المشهور المعلوم للسامعين من النجوم لكون هذا الاسم اليق به من بين امثاله وكذا البيت في بيت الله لان غيره كانه بالنسبة اليه ليس بيتا وكذا المضاف نحو ٦ ابن عباس لان التعريف الحاصل بالاضافة كالتعريف الحاصل بلام العهد ٧ سواء فلا يقال غلام زيد الا لابق غلامه بهذا الاسم بكونه اعظمهم او اخصهم به وبالجملة لاشهرهم بغلاميته حتى كان غيره ليس غلاما له بالنسبة اليه (فالحاصل ان المضاف وذا اللام الغالين في العلمية يجب كونهما اشهر فيما غلبا فيه ٨ في سائر الافراد التي شاعا فيها قبل العلمية فاذا صارا علمين اتفاقا لزم الاضافة ٨ فيما كان مضافا فلا يجوز تجريده عنها واما ذواللام فلا كثر فيه ايضا لزوم اللام وقد يجوز تجريده عنها كما قيل في النابغة نابتة وذلك قليل (قال سيبويه يكون اثنان علما لليوم المعين بلالام تقول هذا يوم اثنين مباركا فيه (ورده المبرد وقال هو حال من النكرة قال ولا يكون علما الا مع اللام لكونه من الغالبة وقد ذكرنا لغوالب بتقاسيها في باب النداء فليرجع اليه وقد ينكر العلم ٢ قليلا فلما ان يستعمل بعد على التنكير نحو رب زيد لقيتيه وقولك لكل فرعون موسى لان رب وكل من خواص النكرات ٣ او يعرف وذلك بان يؤول بواحد من الجماعة المسماة به ٤ فيدخل عليه اللام كقوله ﴿ رأيت الوليد بن يزيد مباركا ﴾ شديدا ٥ باعباء الخلافة كاهله ٥ والاضافة نحو قوله ﴿ علازينا يوم النقا رأس زيدكم ﴾ بابيض ماضى الشفرتين يمان ٥ وهي اكثر من اللام (وقد يضاف العلم مع بقاء تعريفه كما مر في باب الاضافة نحو زيد الخيل وانما الشاء ومضرا الجراء وان لم يكن مشترك في العلم (واذا اثني العلم او جمع فلا بد من زوال

٤ لما قدم من معنى العموم
اي نسخه

٥ حتى جاز ذلك في غير

٥ كان معنى نسخه

٦ ابن العباس نسخه

٧ المشار به الى ما علمه
المخاطب من دون تقدم

ذكره سواء نسخه

٨ في المضاف فلا يجوز
تجريده عن المضاف اليه
نسخه

٢ تحقيقا نحو نسخه

٣ اذا كانت مفردة او
تقدرا وذلك اذا تؤول
نسخه

٤ وذلك قليل فيجوز
دخول اللام في هذا التأول
كقوله

٥ باحناء نسخه

التعريف العلمى لان هذا التعريف انما كان بسبب وضع اللفظ على معين والعلم المثنى او المجموع ليس موضوعا الا فى اسماء معدودة نحو ابانين وعمايتين وعرفات كما يحى فاذا زال التعريف العلمى وقد قلنا ان تنكير الاعلام قليل ٦ قال المصنف وجب جبر ذلك التعريف الفئات باخصر اذ انى التعريف وهى اللام فلا يكون مثنى العلم ومجموعه الا معرفين باللام العهدية كما قلنا فى نحو قولك خرج انقاضى اذا لم يكن فى البلد غيره او كان اشهر بحيث يرجع مطلق اللفظ اليه وابن يعيش لا يوجب جبر التعريف الفئات من المثنى والمجموع بل يحيز تنكيرهما ووصفهما بالتنكير والاستقراء يقوى ما ذهب اليه المصنف مع القياس وجرى مجرى العلم الحقيق العلم اللفظى قليل فى ثنية اسامته وجمعه الاسامتان والاسامات (فان قبل فعلى ما قررت تنكير العلم من لوازم ثنيته وجمعه وتنكيره قليل مخالف للقياس فوجب قتلها ايضا وليس كذلك (قبل العلم واقع فى كلامهم كثير اقلو لم يثنوه ولم يجمعوه لادى الى مثل ما كرهوه من مثل جاءنى رجل ورجل ورجل ولما علموا انهم اذا ثنوه وجمعوه ادى الى تنكيره الذى هو قليل مخالف للقياس قصدوا الى ثنيته وجمعه على وجه يراعى فيه ما يندفع به ذلك فجهروا التعريف الزائل بالزامه اللام لزوم التعريف العلمى له فكان فيه توفية الامرين جميعا الخلاص من التكرير الشنيع وحفظ العلم عن التنكير بتعريف آخر وان كان التعريفان متغايرين لكنه غاية المجهود (وقد جاء بعض المثنى والمجموع غير مجبور باللام وذلك فى اشياء مشتركة فى الاسماء لازم تصاحبها كابانين لجبلين متقابلين يقال لاحدهما ابان الريان لكثرة الماء فيه وللآخر ابان العطشان لقلة الماء فيه وكذا عمايتان جبلان لهذيل متقاربان اسم كل واحد منهما عماية وكذا جادبان وانما جاز تجريد هذه الاسماء من اللام لان احدهما الجبلين مثلا لم ينفرد من الاخر جاز ان يكونا كاشئ الواحد المسمى بالمثنى كما تسمى مثلا شخصا بزيد ان بخلاف شخصين مسمى كل واحد منهما بزيد فان الاغلب فيهما لما كان هو الانفكاك لم يكونا كشخص مسمى بالمثنى حتى يقال لهما زيدان عرفات كابانين وعمايتين كان كل موضع منها كان يسمى عرفة ففيل عرفات للمجموع واما اذ رعات لبلد بالشام فليس من هذا اذ لا يقال لبعض منه اذ رعة بل هو كساجد موضوعا لشخص معين * واعلم انه يكتفى بفلان وفلانة عن اعلام الاناسى خاصة فيجريان مجرى المكنى عنه اى يكونان كالعلم فلا يدخلهما اللام ويمتنع صرف فلانة كما يجرى افعلى بمعنى احق مجرى المكنى عنه فى الامتناع من الصرف على مامر ولا يجوز تنكير فلان كسائر الاعلام فلا يقال جاءنى فلان وفلان آخر اذ هو موضوع للكناية عن العلم واذا كنى عن الكنى قيل ابو فلان وام فلان واذا كنى بفلان وفلانة عن اعلام البهائم اسماء كانت او كنى ادخل عليهما لام التعريف فيقال الفلان والفلانة وابو الفلان وام الفلان لقصد الفرق وكان كناية اعلام البهائم اولى باللام من كناية اعلام الانسان لان انس الانسان يحسنه اكثر فهو عنده اشهر من اعلام البهائم فكان فيها نوع تنكير قال ابن السراج وتبعه المصنف ان لفظ فلان لم يأت الا محكي كقوله

٦ على قول المصنف جبر

تعالى ﴿يَا لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا﴾ وهو منقبض بما روى الاصمعي عن مرارة العبسي *
 سكنوا شيئا والاخص واصبحت * تزلت منازلهم بنو ذبيان * واذا فلان مات عن اكرامة *
 رفعوا معاوز ففقد بفلان * بقول معن بن اوس المزني * اخذت بعين المال حتى نهكته *
 وبالدين حتى ما اكاد ان * وحتى سألت القرض عند ذوى الغنى * ورد فلان حاجتى *
 وفلان * ويكنى بهن وهنة مفتوحة العين وهنت ساكنتها عن اسم الجنس غير العلم فلذا
 انصرف هنة ويدخل جميعها اللام واذا اسكنت النون فتاء التانيث مبدلة عن اللام كما في اخت
 وبنت وسكنت العين ليؤذن بان التاء ليست لمجرد التانيث لان تاء التانيث يفتح ما قبلها قيل
 وقديكنى بهن عن العلم كما في قول ابن هرمة يخاطب حسن بن زيد * الله اعطاك فضلا من
 عطيته * على هن وهن فيما مضى وهن * يعنى عبد الله ٧ وحسن ابراهيم بنى حسن بن حسين
 وكانوا وعدوه شيئا فاخلفوه هذا والظاهر انه كنى عن الجنس اى على لثيم ولثيم حوشوا
 عن ذلك (ومنه ياهناه للنادى غير المصرح باسمه تقول في التذكير يا هن وياهنان وياهنون
 وفي التانيث ياهنت وياهنتان وياهنات (وقد يلى او اخر هن ما يلى او اخر المندوب وان لم تكن
 مندوبة تقول ياهناه بضم الهاء في الاكثر وقد تكسر كما ذكرنا في المندوب وهذه الهاء تزداد
 في السعة وصلوا وقفا مع انها في الاصل هاء السكت كما قال * يا مرحبا ببحار ناجية * وقال *
 يا رب يارب اياك اسل * في حال الضرورة (هذا قول الكوفيين وبعض البصريين ولما رأى
 اكثر البصريين ثبوت الهاء وصلا في السعة اعنى في هذه مضمومة ظنوا انها لام الكلمة التي هي
 واو في هنوات كما ابدلت هاء في هنية وقال بعضهم هي بدل من الهزة المبدلة من الواو ابدالها
 في كساء وان لم يستعمل هناه كما ابدلوا في اياك فقالوا هياك ومجئ الكسر في هاه هناه يقوى
 مذهب الكوفيين وايضا اختصاص ٨ الالف والهاء بالنداء وايضا الحاق الالف والهاء في جميع
 تصاريفه وصلوا وقفا على ما حكى الاخفش نحو يا هناه وياهناناه او ياهنانيه كما في المندوب
 وياهنونا وياهنناه وياهننااه او ياهننايه وياهننااه ويكنى بهنيت عن جامعة ونحوه من
 الافعال المستهجنة والقياس هنوت لان لامة واو بدليل هنوات * واعلم ان العلم امامنقول
 او مرتجل والمنقول اغلب وهو اما عن اسم عين كثور واسد او معنى كفضل
 والاسم اما صفة كخاتم او غيرها كما في وقد يكون الاسم صوتا كبة واما عن فعل
 اما ماض كشمركعب واما مضارع كتغلب وبشكر واما امر كاصمت لبرية معينة
 وقيل هو علم الجنس لكل مكان قفر كاسامة تقول لقيته بوحش اصمت وبلد اصمت
 والوحش المكان الخالي وكسر ميم اصمت والمسموع في الامر الضم لان الاعلام كثيرا
 ما يغير لفظها عند النقل تبعاً لنقل معانيها كما قيل في شمس بن مالك شمس بضم الشين
 (والمرتجل ما لا معنى له في الاجناس من قولهم ارتجل الخطبة اى اختر عها من غير
 روية وهو من ارتجل الامر ٢ كانه فعله قائما على رجليه من غير ان يقعد متأنيا فيه
 والمرتجل نحو حنتف وفقعس وقال بعضهم هما منقولان من الخنثف اى الجراد

٧ هذه الرواية فريفة ما فيها
 مربة لان حسنا بن زيد لم يكن
 معاصرا لعبد الله بن الحسن
 وابناء لانهم استشهدوا في
 زمن الدوائقي والحسن بن
 زيد لم يدرك ذلك العصر
 وايضا فالحسن كان اعلى كهبا
 وارفع قدرا من ان يذمهم ابن
 هرمة عنده وايضا ما كان
 لعبد الله بن الحسن ابن اسمه
 حسن بل كان ابناؤه محمد و
 ابراهيم ويحيى بل يحتمل انه
 بفلان وفلان عن خلفاء بنى
 العباس المعاصرين للحسن
 المعادين له

٨ زيادة الالف والهاء في
 حال النداء نسخة

٢ اى فعله على رجليه كانه
 تذكر انه ينبغي ان يعمل وهو
 قائم على رجليه فلم يتأن فيه ولم
 يقعد متدبرا فيه بل فعله على
 حاله تلك قائما لم يرتجل نسخة

والفقهس اى البلادة وما كان مشتقا من التركيب مستعمل لكن غير العلمية بزيادة حرف
 كغطفان من غطف العيش اى سخته او نقصانه كعمر ٣ مع تغيير الحركة كان اولا فهو
 ايضا مر تجل اذ ليس منقولا من مسمى الى آخر وان كان مشتقا واما ان غير ماهو ثابت
 فى الجنس اما بفك الادغام كما فى محب اسم رجل والقياس محب وليس من تركيب محب
 كقردد ومهدد لان هذا التركيب غير مستعمل واما بفتح المكسور كموظب لارض
 وموذب لرجل والقياس كسر العين كوعد وموضع وليس على فوعل من مظب
 ومهب لانهما لم يستعملا فى كلامهم واما بكسر المفتوح كعدى كرب عند من قال
 اصله عدى كغزى ومرمى لا عدى واما بتصحيح ما يعل ككوزة لرجل ومريم وليس
 بفعولة وفعل من ماز ومرم لعدم استعمالهما واما مدين فيحوز ان يكون من مدن
 اى اقام واما باعلال ما يصحح كحياة لرجل والقياس حية لان عند سيويه عينها ولا
 مها ياء والحاوى والحواء ليسا من تركيبها بل من حوى اى جمع لجمعها فى سقطه
 وعند غيره اصل حية حوية لقولهم الحاوى والحواء قلبت العين الى موضع اللام
 فى حيوه عندهم فالكلم بهذه التغيرات عند النحاة تصير مرتجلة لانها لم تستعمل
 فى الاجاس مع هذه التغيرات ولوقيل بنقلها والتغير اما مع النقل او بعده فى حال العلمية
 كفى شمس لجاز (والاعلام على ثلاثة اضرب اما اسم وهو الذى لا يقصده مدح
 ولا ذم كزيد وعمر او لقب وهو ما يقصده احدهما كبطه وقفة وعائد الكلب فى الذم
 وكالمصطفى والمرضى ومظفر الدين وفخر الدين فى المدح ولفظ اللقب فى القديم كان
 فى الذم اشهر منه فى المدح والنز فى الذم خاصة واما كنية وهى الاب او الام او الابن
 او البنت مضافات نحو ابو عمرو وام كلثوم وابن آوى وبنت ورد ان والكنية من
 كنية اى سترت وعرضت كالكنية سواء لانه يعرض بها عن الاسم والكنية
 عند العرب يقصد بها التعظيم (والفرق بينهما وبين اللقب معنى ان اللقب يمدح المقلب
 به او يذم بمعنى ذلك اللفظ بخلاف الكنية فانه لا يعظم المكنى بمعناها بل بعدم التصريح
 بالاسم فان بعض النفوس تأنف من ان تخاطب باسمها وقد تكنى الشخص بالا ولاد
 الذين له كابي الحسن لاهير المؤمنين على رضى الله عنه وقد يكنى فى الصغر تفاقولا لان يعيش
 حتى يصير له ولد اسمه ذاك (واذا قصد الجمع بين اللقب والاسم اتى بالاسم اولاً ثم باللقب
 لكون اللقب اشهر لان فيه العلمية مع شئ آخر من معنى النعت فلو اتى به اولاً لاغنى عن الاسم
 فلم يجتمعا اما ان يتبع القلب الاسم عطف بيان له لكونه اشهر او يقطع عنه رفعا او نصباً
 على المدح او الذم لكونه متضمناً لاحدهما ويجوز الاتباع والقطع المذكوران سواء كانا
 مفردين او مضافين او مختلفين فى ذلك وان كانا مفردين او اولهما جاز اضافة الاسم الى القلب
 كما تقدم فى باب الاضافة وظاهر كلام البصريين وجوب الاضافة عند افرادهما
 وقد اجاز الزجاج والفراء الاتباع ايضا وهو الاولى لما روى الفراء قيس
 قفة ويحيى عيان ٨ لرجل ضخم العينين وابن قيس الرقيات بتونين قيس واجراء
 الرقيات عليه والاشهر اضافة قيس الى الرقيات اما على ان الرقيات لقب لقيس

٣ من عامر بن قصان حرف
 مع تغيير البنية ويجوز
 ان يكون جمع عمرة فيكون
 منقولا عن الجمع وترك
 صرفه على غير قياس

٤ فان الكنية تعظم لا
 بمعناها بل بعدم التصريح
 باسمه نسخته

٨ بالاتباع

٩ الضبر نسخة ٢٠ أجرى نعامة على بهس وفي نسخين آه وتلبس ٣ وعلى هذا إذا سمي بالمشي مثلاً لا يجوز أن يسمى به مرة ثانية وثنيه
لأن لفظ التثنية وحكاية امرأتهما وجودان والمشي لا يثنى ١٤٠ دوية عريضة مجنطية ٥ قبل النون لوجهين

والإضافة كسعيد كرز أو على أن الإضافة لا تأتي ملازمة لنكاحه نسوة اسم كل منها
رقية وقيل هن جداته وقيل شبيب ثلاث كذلك قال * قل لابن قيس اخي الرقيات *
ما أحسن ٩ العرف في المصريات * وقال الشاعر في الأجراء * ومن طلب الأوتار ما
حز أنفه * قصير ورام الموت بالسيف بهس * ٢ نعامة ما صرع القوم رهطه * تين
في أثوابه كيف يلبس * وقديقل العلم عن المركب كما سبق في باب المركب شرحه
(ثم نقول إذا أردت التسمية بشيء من الألفاظ فإن كان ذلك اللفظ مثنى أو مجموعاً على حده
كضاربان وضاربون أو جارياً بجراًهما كاثان وعشرون أعرب في الأكثر أعربه
قبل التسمية ٣ ويجوز أن تجعل النون في كليهما معتقب الأعراب بشرط أن لا يتجاوز
حروف الكلمة سبعة لأن حروف قرع بلانة ٤ غاية عدد حروف الكلمة فلا تجعل
النون في مستعبان ومستعبتون معتقب الأعراب فإذا أعربت النون الزم المثنى الألف
دون الياء لأنها أخف منها ولأنه ليس في المفردات ما آخره ياء ونون زائدتان وقبل
الياء قحمة قال * الأيديار الحى بالسبعان * والزم الجمع الياء ٥ دون الواو لكونها أخف
منها وقد جاء البحرين في المثنى على خلاف القياس يقال هذه البحرين بضم النون
ودخلت البحرين (قال الأزهري ومنهم من يقول البحران على القياس لكن النسبة
إلى البحران الذي هو القياس أكثر فبحراني أكثر من بحريني وإن كان استعمال البحرين
مجمعاً لأنونه معتقب الأعراب أكثر من استعمال البحران كذلك وجاء في الجمع الواو قليلاً ٦
مع الياء قالوا قنسرين وقنسرون ونصيبين ونصيبون ويرين ويرون لأن مثل زيتون
في كلامهم موجود (وقال الزجاج نقلاً عن المبرد يجوز الواو قبل ٧ النون المجمعول
معتقب الأعراب قياساً قال ولا أعلم أحداً سبقنا إلى هذا (قال أبو علي لأشاهدله وهو بعيد
عن القياس وقال في قوله * ٨ ولها بالماطر ٨ إذا * أكل التبل الذي جمعاً * بكسر النون
أنه اسم أعجمي وهو في شرح كتاب سيدي به بالميم والطاء المفتوحة وفي الصحاح
والناطرون بالنون والطاء المكسورة وقد روى في الشعر المذكور بالنون المفتوحة
فإن قلنا أنه أعجمي وجب أن لا يكون اللام للتعريف إذن بل من تمام الاسم الأعجمي
والانكسر في موضع الجر وإن قلنا أنه عربي فليس النون معتقب الأعراب لانتقاعه
فكان القياس الماطرين بالياء ففي جمل الواو مكان الياء أشكال وطورون وجيرون
أعجميان ٩ وإذا سميت بالمجموع بالالف والتاء كعرفات وأذرعاء ففيه المذاهب الثلاثة
المذكورة في أول الكتاب عند ذكر التنوين (وإذا نقلت الكلمة المبنيّة وجعلتها علماً
لغير ذلك اللفظ قالوا يجب الأعراب وإن جعلتها اسم ذلك اللفظ سواء كانت في الأصل
أسماء أو فعلاً أو حرفاً لا أكثر الحكاية كقولك من الاستفهامية حالها كذا وضرب فعل
ماض وليت حرف تم وقد يحكى معرباً نحو قولك ليت بنصب ويرفع قال * ليت شعري وإن
منى ليت * أن لو أو أن ليت أعزاء * فإن أوله بالمد كذا كلفظ فهو منصرف مطلقاً وإن

أحدهما القوة دلالة الياء إذا
الياء تدل على شيئين والواو
تدل على شيء واحد
فالخافضة على ما يدل على
شيئين أولاً والثاني أن الواو
يدل على الرفع من غير
اشتراك فيحصل في الكلمة
دليلاً لأعراب مع ثقل الواو
وأما الياء فلم يعتد بها لخفتها
واشتراك دلالتها فاشبهت ياء
غسلين وبلغين منصوبين
فلاح بن محمد البني
٦ قال * طال ليلى وبنت
كالخزون * واعتزني
المهموم بالمطرون *
٧ نون الجمع إذا كان معتقب
نسخه

٨ (قوله ولها بالماطر ٨)
موضع بالشام
٩ فإذا سميت مذكراً
بالمجموع بالالف والتاء
فذهبت البصريين أعربه
كما كان قبل التسمية مع
التنوين لأنه تنوين
المقابلة لاتنوين التمكن
وعند المبرد لعرب الأ
عرب الأول ولا يدخله
التنوين فيروى * تنورتها
من أذرعاء * بالكسر وبعض

التخوين يعربه أعراب ما لا ينصرف ويفتحه في حالة الجر فيروى من أذرعاء بالفتح ومذهب البصريين (أولته)
أشهر لقوله تعالى من عرفات وقد مضى هذا مشروحاً في أول الكتاب وإذا نقلت نسخة

٢ سواء كان حرفا صحيحا نحو من وكم او علة حرف بخلاف ٣ ومرت بمن مخففة واما حرف العلة فتضعفها سواء جعلت الكلمة علما للفظ او لغير اللفظ ﴿١٤١﴾ ولا يضطر ارك اليه على ما ذكره وانما ضعفت الحرف الصحيح

اذالم ينقل اللفظ الى معنى آخر ولم يضعفه اذا نقلته فقلت اكثرت من الكم ومن الهل لان المنقول الى معنى آخر لا يغير لفظه ما لم يكن لثلا يكون ذلك تغييرا في اللفظ والمعنى معا فيقال جاءني كم بالتخفيف كما يقال هذه يد تجعل من باب ما حذف لامة التي هي حرف العلة فتصغر على كم كيدية واما ما لم ينقل الى معنى آخر فلا بأس بتغيير لفظه بلا ضرورة فيضعف ثاني حرفه ليكون على اقل اوزان العربات وهو الثلاثي فان قصدت اللفظ والثانية حرف علة نحو لو وفي ولا وهو وهي زدت عليها حرفا من جنسها فيقلب الالف همزة للساكنين تقول هذه لو وفي ولا لانك لو اعربت بلا زيادة شيء لسقطت حرف العلة للتشوين فيبقى العرب على حرف واحد ولا يجوز وكذا لو لناها بالكلمة ومنعنا الصرف يجب ايضا الزيادة لاننا لم نقل عن خط الش

اوله بالكلمة او اللفظة فان كان ثلاثيا ساكن الاوسط كليت فهو كهندي الصرف وتركه وان كان على اكثر من ثلاثة او ثلاثيا متحرك الاوسط فهو غير منصرف قطعا وان كانت الكلمة ثنائية وجعلتها علما للفظ وقصدت الاعراب ضعفت الثاني ٢ اذا كان حرفا صحيحا نحو من وكم بخلاف ما اذا جعلت الثنائية علما لغير اللفظ فانك لاتضعف الثاني الصحيح بل تقول جاءني كم ورأيت مناه ٣ مخففين فيجعل من باب ما حذف لامة نسيا وهو حرف علة كيد فلذا تصغره على كم كيدية وانما جعلتها من باب المحذوف اللام لان العرب لم يوضع على اقل من ثلاثة وانما جعلت المحذوف حرف علة لانه اكثر حذف من غيره وانما جعلتها من باب يد اي ما حذف لامة نسيا لان باب عصي لانه لم يكن لها لام في الوضع فكان جعلها من باب يد اي مما جعل لامة بالحذف كانه لم يوضع اولى (وتقول في الاول اكثرت من الكم ومن الهل مشددتين وذلك لانه لم ينقل بالكلية وانما نقل من المعنى الى اللفظ فلا بأس بتغيير لفظه بتضعيف ثانيه ليصير على اقل اوزان العربات واما المنقول بالكلية اي المفعول علما لغير اللفظ فلو غير لفظه ايضا بالتضعيف لكان تغييرا ظاهرا في اللفظ والمعنى (واذا كان ثاني اثنائي حرف علة وجب تضعيفه اذا اعربته سواء جعلته علما للفظ او لغيره نحو لو وفي ولا وهو وهي تقول هذا لو وفي ولا زدت على الف لا الف آخر وجعلته همزة تشبيهها براء وكساء وانما وجب التضعيف لانك لو اعربت بلا زيادة حرف آخر لسقطت حرف العلة للتشوين فيبقى العرب على حرف واحد ولا يجوز وكذا لو اولناه بالكلمة او سميناه المراد وجب التضعيف لاننا لم نمن التشكير فيجئ التشوين اذن وحكى عن بعض العرب انه يجعل الزيادة المحتلبة بعد حرف العلة الثانية همزة بكل حال نحو لو وفي ولا والعلة الاولى اي التضعيف اولى لكون المزيد غير اجنبي ولا جل خوف بقاء العرب على حرف اذا اردت اعراب اسماء حروف المعجم الكائنة على حرفين نحو بانا نارا وان لم يكن العرب منها علما ضعفت الالف وقلبها همزة للساكنين فنقول هذه باء وتاء ودليل تنكيرها وصفها بالنكرات نحو هذه باء حسنة ودخول اللام عليها كالباء والتاء واما زاي فهو على ثلاثة احرف آخرها الياء كالواو اعربته اولم تعربه وفيه لغة اخرى زى نحو كى فاذا ركبها واعربتها قلت كتبت زيا نحو كيا (ولا تجوز الحكاية في اسماء حروف المعجم مع التركيب مع عاملها فلا تقول كتبت باء حسنة ككجاز في نحو من وماوليت اذا جعلت اعلما للفظ لانها موضوعة لتستعمل في الكلام المركب مع البناء فجاز لك حكاية تلك الحال في التركيب بخلاف اسماء حروف المعجم فانها لم توضع الا لتستعمل مفردات لتعليم الصبيان ومن يجري مجراهم موقوفا عليها فاذا استعملت مركبة مع عاملها فقد خرجت عن حالها الموضوع لها فلا تحكى وانما وجب اعراب الكلمة المبنية اذا سمي بها غير اللفظ ولم يحز حكايتها كما جازت اذا سميت بها اللفظ لانك لم تراع اذن اصل معناها الذي كان بسببه مبني اصلا

ه ككجاز حكاية الكلمات المبنية اذا سمي بها لان لها حالة استعمال في الكلام المركب مع البناء فجاز حكاية تلك الحالة بخلاف اسماء حروف المعجم فانها لم تقع مع البناء في الكلام المركب الا في فواتح السور والدليل على ان آه

بل اخرجتها عنه بالكلية واما اذا جعلتها اسما للفظ فانك تراعى معناها من وجه و ذلك
ان معنى ان تنصب وترفع اى ان التى معناها التحقيق تنصب وترفع فلك اذن نظر الى
اصل معناها (والدليل على ان المدفى نحو قولك هذه باء مزيد ولم يكن فى اصل الوضع
٦ قولك فى الافراد باتاناً بلامد وما وضع على ثلاثة يكون فى حال الافراد ايضا كذلك
كريد وعرو وبكر) وسيبويه جعل ابا جاد وهو آزاو حطيا بياء مشددة عربيات فهى اذن نصرفة
وجعل سقصف و يكون وقريشيات اعجميات فلا تنصرف للجمجمة والعلمية وانما جعل الاول
عربية لان ابا جاد مثل ابي بكر وجاد من الجواد وهو العطش وهو از من هو ز الرجل اى
مات وحطى من حط يحط (وقال المبرد يجوز ان يكون كلها اعجميات قال السيرافى لاشك
ان اصلها اعجمية لانها كان يقع عليها تعليم الخط بالسريانية وقريشيات يدخلها التنوين كافي
عرفات ٥ وتعريفها من حيث كونها اعلاما للفظ اذا ركبها مع العامل نحو اكتب ككون
اى هذا اللفظ او هذه الكلمة (واذا سمي بفو قال الخليل تقول فم لان العرب قد كفتنا امر هذا
لما فردوه فقالوا فم فابدلو الميم مكان الواو ولولا ذلك لقلنا فوه رد المحذوف كما هو مذهب
سيبويه فى ذواذا سمي به فانه يقول هذا ذوى كفتى ورأيت ذوى ومهرت بذوى بناء
على ان عينه متحركة (وقال الخليل بل نقول هذا ذى فعل بقلب الواو ياء لسكون العين
على مامر من مذهبهما فى باب الاضافة ٦ واجاز الزجاج فى فواذا سمي به ان يقال فوه
ردا الى الاصل ولا يجوز تشديد حرف علة كاشدد فى هو لان رد الاصل اولى من اجتلاب
الاجنبى وان سميت مؤنثا بهو كان كالمؤنثا بهو زيد على الخلاف الذى مر فى باب غير المنصرف
وان سميها بهى فهو كالمؤنثا بهى بهند جاز الصرف وتركه وان سميت بحرف واحد فاما
ان يكون جزء كلمة او لا والثانى اما ان يكون متحركا فى الاصل كواو العطف ولا م الجر ياء الاضافة
على قول اول فان كان متحركا كسئل ثلاثة احرف بتضعيف مجانس حركته فانه اولى ٧
لكون الحرفين مجانسين لحركته (وانما جعلوه ثلاثة لما يلحقه من التصغير والجمع فتقول
فى المسمى بياء الجربى وايضا لو زدت حرفا واحدا من جنس حركته لسقط بالتنوين
فصار المعرب على حرف واحد وتقول فى المسمى بلام الابتداء وان كان الحرف
ساكنا كلام التعريف عند سيبويه وياء الاضافة على مذهب بعضهم فتحكمه عند
سيبويه والزجاج حكم جزء الكلمة كايحى وعند غيرهما يحرك اللام بالكسر ثم يضعف
مجانس الكسر اى الياء فتقول لى وذلك لانه لابد من تحريك هذا الساكن المبتدأ به اذا
اردنا زيادة حرفين عليه والساكن اذا حرك حرك بالكسر واما الياء فيفتح لثقل الكسر
عليه ولانه يفتح عند الاضطرار فى نحو غلاماى ثم يضعف مجانس الفتح فيقال ياء وان
كان الحرف الواحد جزء كلمة فاما ان يكون متحركا اوسا كنا فالتحرك عند سيبويه يكمل
ايضا بتضعيف مجانس حركته كاذ كرنا فيما ليس بعضها والاولى ان يكمل بشئ من
تلك الكلمة فالبرد يكمله باعادة جميع ما حذف فيقول رجل فى المسمى باحد حروفه وقال
غيره بل لا يتجاوز قدر الضرورة فان كان ذلك المتحرك فاء كل بالعين نحو رج فى المسمى

٦ انك تقول فى حال الافراد
نسخه

٥ وان جعلت الكلمة المبينة
اسما لمسمى آخر غير اللفظ
فالواجب فيه الاعراب فلا
يجوز الحكاية وذلك لانك
لم تراعى اصل معناها الذى
كانت بسببه مبينة بل اخرجته
عنها بالكلية بخلاف ما اذا
جعلتها اسما للكلمة نحو قولك
ان تنصب وترفع فان معناه
ان التى معناها التحقيق تنصب
وترفع فلك اذن نظر الى
اصل معناها وحكمها مسمى
بها الشخص سواء كانت على
حرفين او اكثر حكما مسمى
بها اللفظ سواء الا انك لا تضعف
الحرف الثانى الصحيح نحو
جاءنى من كاذرنا واما فواذا
سمى به شخص فقال الخليل
تقول فم لان العرب
نسخه

٦ والزجاج يحيزان يقال
فى فواذا سمي به فوه ردا
نسخه

٧ من غيره لمناسبة حركته
وانما جعل نسخه

براء رجل وان كان عينا كمل بالفاء فيقال رج ايضا في المسمى بجيم رجل ولا يكملان باللام لان الكلمة المحذوفة اللام اكثر من المحذوفة الفاء او العين وان كان ذلك الحرف المتحرك المسمى به لاما فالمسازنى يكمله بالعين لكونه اقرب نحو جل في المسمى بلام رجل فيكون مما حذف فاؤه كعدة والاختش يكمله بالفاء نحو رل فيكون محذوف العين كسه وهو الاولى لان المحذوف الفاء لا بد له من بدل كما في عدة وان كان الحرف ساكنا كعين جعفر وسين عدس فالبرد يكمله بما كل به المتحرك اعني يرد الكلمة الى اصلها وسيبويه يكمله بهمزة الوصل مكسورة فيقول اع واس ٩ واذا وصلته بما قبله اسقطت الهمة لكونها لاوصل فتقول هذا اس وقام اس (وقال قد لقي بعض الاسماء على حرف اذا اتصل بكلام نحو من اب بتخفيف الهمز ورد عليه المبرد بان تخفيف الهمز غير لازم فكان الكلمة على حرفين بخلاف حذف همزة الوصل فانه لازم فيبقى الاسم المعرب على حرف ورد ايضا بامتناع جلب همزة الوصل للمتحرك والزجاج يزيد الهمز كحازاد سيبويه ويقطعها هربا بما لزم سيبويه ولان همزة الوصل في الاسماء الصرفة قليل وانما تكون في الفعل والاسم الجارى مجراه اعني المصدر وفي الحرف فلهاذا اذا سميت بفعل فيه همزة الوصل قطعتهما كقولك بوحش اصمت واما ان سميت باسم فيه همزة الوصل كان واسم اقيتها على حالها لعدم نقل الكلمة من قبيل الى قبيل ومذهب غير هؤلاء المذكورين التكميل ببعض تلك الكلمة كما ذكرنا في الحرف المتحرك فالعين تكمل بالفاء واما اللام فيكمل اما بالعين عند الماضي واما بالفاء عند الاختش ٢ وان كان ذلك الساكن مما قبله همزة وصل فان كان ذلك في الفعل كضاد اضرب جئت بالهمزة مقطوعة لما ذكرنا وان كان في الاسم كنون انطلق كل بالحرف الذي بعدها فتقول انط وان سميت بفعل مفكوك الادغام جزما او وقفا كاردد ويردد ادغمت فقلت اردت ويرد غير منصرفين لان المفكوك قليل في الاسماء كفردد ومهدد وكثير في الافعال ولان فك الادغام في الفعل انما كان لعارض ازال في الاسم وهو الجزم او الوقف الجارى مجراه ولهذا يبقى الفك اذا سمي بألب من قولك بنات البى ولهذا يرد ٣ اللام او العين اذا سمي بفعل محذوف اللام او العين جزما او وقفا كيغز ويرم ويخش واغز وارم واخش ويخف ويقل ويبع وخف وقل وبع فتقول جاءني يغز ٤ ويرم ٥ والتنوين للعوض كما في قاض اسم امرأة ويخشى كيحي واغز وارم واخشى ويخاف ويقول ويبع وقول وبيع وخاف كامر في غير المنصرف واما سل اذا سميت به فانك لاترد ٦ الهمزة لانها لاتحذف لموجب الجزم ولا الوقف وترد اللام مع العين في يك لان اللام حذفت تشبيها بحرف العلة في لم يغز (ويحذف هاء السكت من كل ما هي فيه اذا سمي به نحو ره وقه ويرضه لانها للوقف وترد مع اللام المحذوفة للوقف في ره الهمزة التي هي عين اذلولم تردها لاحتجت الى زيادة الف اجنبى كافي لافرد الاصل اولى فتقول جاءني رأى والاختش يرد همزة الوصل ايضا مقطوعة فيقول ان ارأى غير منصرف لان الرأ تصير ساكنة بانتقال حركتها الى الهمزة المردودة لانها كانت لها وكذا ترد مع اللام

- ٩ اذا جاء في الابتداء او اذا وصلته بكلام اسقطت الهمزة نحو هذا اس وقام اس وقال قد لقي نسخة
 ٢ ولا يكون ذلك الساكن فاء لتعذر الابتداء بالساكن وان سميت آه نسخة
 ٣ لانه حذف للجزم ولا جزم في الاسماء ولا ما يجرى مجراه ولذا لا يرد في نحو يعد وبهب لان حذف الفاء فيهما لا للجزم ولا للوقف بل لعله اخرى
 ٤ بقلب الضمة كسرة والواو ياء كما في ادل فيصير من باب قاض نسخة
 ٥ ويخشى واغز وارم واخشى الى قوله غير المنصرف ويكون يغز ويرم واغز وارم كقاض اسم امرأة على الخلاف المذكور في غير المنصرف واما سل نسخة
 ٦ الهمزة لانه لم تحذف نسخة

٧ يتعاقبون فيكم وملائكة بالليل وملائكة بالنهار الحديث ٨ واما التاء فبدل من اللام وليس لحض التأنيث ولهذا لم يفتح ما قبلها وقال بعضهم لا ينصرف لان التاء لتأنيث ابدلت من اللام فهي مثل ثبة علم مذكر واما هنت ساكن النون فاذا سمي به رد الى هنة لانه مراد فاجاريا على القياس بخلاف بنت واخت فيتخلص من الخلاف الذي كان فيهما وتنزع اللام من الاسم الذي تلزمه كالان والافضل وكذا الذي والى وفروعهما لان اصل العلم ان يستغنى عن اللام (واذا سميت السور باسماء حروف المعجم التي في اوائلها جاز الحكاية كتحكى ١٤٤ الكلمة المبنية اذا جعلتها اسم اللفظ

مفردة كانت او مركبة نحو قرأت قاف ونون ويس والم ويجوز ان لا تحكيها فيمنعها اذن الصرف ان كانت مفردة او مركبة من اسمين كيس وحم او من ثلاثة اثنان منها بوزن المفرد كطسم لان طاسين بوزن قابل فكانه مركب من اسمين وان لم يكن كذلك كالم وكهيعص فالحكاية لا غير لعدم امكان الاعراب اذ لا مركب في كلامهم الا من كلمتين وجوز جار الله حكاية نحو ق ن ونحو يس وحم ونحو طسم ايضا مع جعلها اسماء لغير السور وفيه نظر وذلك انابينا ان المبنى اذا سمي به غير ذلك اللفظ فالواجب الاعراب وعلى مذهب جار الله وهو ان هذه

المحذوفة الفاء في قوله فتقول جاءني وفي اذولا الرد لوجب تضعيف الياء كافي في وانما قحت الواو خلفه الفتح واكونها مفتوحة في الماضي ولو سميت بنحو ضربت ابدلت التاء هاء في الوقف وصار مثل مسلة لخروج الكلمة الى قسم الاسماء ولو سميت بنحو ضربا وضربوا على ان الالف والواو حرفان زيدتا علامتين للجمع والتثنية كالتاء في نحو ضربت نحو اكوني البراغيث وجب الحاق نون عوضا من تنوين كان يستحقه ضرب لو سمي به فتقول ضربان وضربون ثم بعد ذلك يجوز ان يعربا باعراب المثني والمجموع وان يجعل النون معتقب الاعراب وكذا اذا سميت بضربان ويضربون على لغة ٧ يتعاقبون عليهم الملائكة اما لو جعلت الالف والواو في الجميع ضميرا فيكون من باب التسمية بالجمع وقدر ذلك في المركبات ولو سميت بنوى واو لى فلا بد من رد النون التي اسقطت للاضافة ولو سميت بضربن على لغة يعصرن السليطا قاربه جعلت النون معتقب الاعراب ولم تصرفه للتعريف والوزن (ولو سميت مذكرا ببنت واخت صرفت لانها كهذا اذا سمي به مذكرا ٨ اذ التاء ليست للتأنيث بل بدل من اللام كما مر في غير المنصرف وقال بعضهم لا ينصرف لان في التاء رايحة التأنيث فهي مثل ثبة علم مذكر واما هنت اذا سميت به فانك ترده الى هنة لانه مراد فاجاريا على القياس بخلاف بنت واخت فيتخلص من الخلاف الذي كان فيهما وتنزع اللام من الاسم الذي كان تلزمه اذا سمي به كالان والافضل والذي والى وفروعهما لان اصل العلم ان يستغنى عن اللام (واذا سميت السور باسماء حروف المعجم التي في اوائلها او سميت بها غير السور من انسان او غيره فان امكن اعرابها وجب ذلك اذا كانت مفردة نحو قرأت قاف ونون غير منصرفة للتأنيث والعلمية ويجوز الصرف كما في هند وكذا اذا سميت بها امرأة وان سميت بها رجلا فالصرف وكذا وجب الاعراب مع منع الصرف ان كانت مركبة من اسمين كبس وحم او من ثلاثة اثنان منها بوزن المفرد كطسم لان طس بوزن قابل فكانه مركب من اسمين وان لم يكن كذلك كالم وكهيعص فالحكاية لا غير وحكى عن يونس انه كان يحيز في كهيعص قتح جميعها واعراب صاد على ان يكون كاف مركبا مع صادو الباقي حشوا لا يعتد به قوله (واعرفها المضمر المتكلم ثم المخاطب) اي اعرف المعارف وكان المتكلم اعرف لانه ربما دخل الالتباس في المخاطب

(بخلاف) الاسماء المعدودة معرفة لكنها لم يعرب لعدم مقتضى الاعراب فكيف تحكى ولا تعرب مع حصول المقتضى للاعراب اذا سميت بها غير السور وحكى عن يونس انه كان يحيز في كهيعص قتح جميعها فاعراب صاد على ان يكون كاف مركبا مع صاد والباقي حشو وان سميت بها غير تلك السور اما انسانا او غيره فالاعراب واجب ثم يمنع الصرف ان انضم مع العلمية بسبب اخر كالتأنيث في الف اذا كان اسم امرأة والتركيب في نحو حكم والقدال قوله آه نسخته

بخلاف المتكلم * قوله (والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه) حدها على ما ذكرنا من حد المعرفة مالم يشربه الى خارج اشارة وضعية والاحترازات تفهم من حد المعرفة * واعلم ان النكرة اذا وقعت في سياق النفي والنهي والاستفهام استغرقت الجنس ظاهرا مفردة كانت او مشاة او مجموعة على ما ذكرنا في حد المعرفة ويحتمل ان لا يكون الاستغراق احتمالا مرجوحا فلذا اتى بالقرينة نحو ما جاءني رجل واحد بل رجلان او بل رجال وما جاءني رجلان هما اخواك وهل جاءك رجالهم اخوتك ومع الاطلاق ايضا يحتمل عدم الاستغراق احتمالا مرجوحا فلهذا كان لارجل ظاهرا في الاستغراق محتملا لسواء ٩ واذا دخلها من ظاهرا نحو ما جاءني من رجل او مقدر انحو لارجل اي لا من رجل فهو نص في الاستغراق ومن هذه وان كانت زائدة كإذ ذكر النحاة لكنها مفيدة لنص الاستغراق كان اصلها من الابتدائية لما اريد استغراق الجنس ابتدئ منه بالجانب المتناهي وهو الاحد وترك الجانب الاعلى الذي لا يتناهي لكونه غير محدود كانه قيل ما جاءني من هذا الجنس واحد الى ما لا يتناهي فمن ثم تقول اذا قصدت الاستغراق ما جاءني احد ومن احد وان وقعت النكرة ٢ لا في سياق الاشياء الثلاثة فظاهرها عدم الاستغراق وقد يكون الاستغراق مجازا كثيرا ان كانت مبتدأة كتمرة خير من زبور ورجل خير من امرأة وقليل في غيره كقوله تعالى ﴿ علمت نفس ما قدمت ﴾ والدليل على كونه في الموجب مجازا في العموم بخلاف المعرفة باللام تعريفا لفظيا كما في نحو الدينار خير من الدرهم لان الاستغراق يتبادر الى الفهم بلا قرينة الخصوص مع اللام وعدم الاستغراق ٣ بل للام والسبق الى الفهم بلا قرينة من اقوى دلائل الحقيقة * قوله (اسماء العدد ما وضع لكمية آحاد الاشياء) مقصوده تحديد الفاظ العدد لماهية العدد وكية الشيء عدة المعين لان الكمية ما يجاب به عن السؤال بكم وهو العدد المعين كما ان ماهية الشيء حقيقته المعينة التي يستفهم عنها بما الموضوع للاستفهام عن حقيقة الشيء ٢ وكيفية الشيء وصفه المعين الذي يستفهم عنهما بكيف فكانه قال اسم العدد ما وضع للعدد المعين احتراز عن الجمع فانه وضع لعدد غير معين ويخرج منه المئات والالوف (وقوله آحاد) جمع واحد فينبغي ان لا يكون واحد واثنان من الفاظ العدد لان واحدا لم يوضع لكمية آحاد الاشياء لانه يقال كم درهما عندك فتقول واحد فليس هنا آحاد اشياء وكذا اذا قلت اثنان في جواب كم درهما ولو دخل واحد واثنان لدخل نحو رجل ورجلان لانهما وضعاً لكمية الشيء ايضا وان كانا وضعاً مع ذلك لماهية ذلك الشيء ايضا ٣ ولو قال العدد ما وضع لكمية الشيء فحسب لم يدخل نحو رجل ورجلان ولم يخرج واحد واثنان لان لفظ الشيء يقع على كل ذي عدد من المفرد والمثنى وما فوق ذلك ويجوز ان يقال ما وضع لكمية فحسب ولا خلاف عند النحاة ان لفظ واحد واثنان من اسماء العدد وعند الحساب ليس الواحد من العدد لان العدد عندهم هو الزائد على الواحد ومنع بعضهم كون الاثنين من العدد قالوا لان الفرد الاول اي الواحد ليس بعدد فكذا ينبغي ان يكون الزوج الاول والتزاع

٩ واما اذا دخل تلك النكرة من فهي للاستغراق نساخو نسخه

٢ في غير النفي والنهي والاستفهام

٣ يسبق الى الوهم مع النكرة بلا قرينة نسخه

٢ قوله (وكيفية الشيء

وصفه المعين الذي يسأل

عنه بكيف فكانه قال

اسم العدد اه قديقال انه

عرف اسماء العدد بانها

موضوعة لكميات آحاد

الاشياء ويفهم منه ان كل

واحد منها يكون موضوعا

للكمية واحدة من تلك

الكميات فلا اعتراض

٣ قوله (ولو قال العدد

المتبادر من العبارة ان

الكمية نفس الموضوع

له وفي نحو رجلان ليس

الامر كذلك فلا يرد

فيه راجع الى المراد بالعدد فعلى تفسيرهم العدد بكونه زائدا على الواحد لا يدخل
الواحد ويدخل الاثنان لانه زائد عليه وعلى تفسير النحاة اى الموضوع للكمية يدخل
الواحد والاثنان * قوله (اصولها اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف)
يعنى ان الالفاظ التى يرجع اليها جميع اسماء العدد ٤ اثنتا عشرة كلمة وان كانت تلك
الاسماء غير متناهية وماعدان تلك الالفاظ متفرع منها بتثنية كائنان والفان او يجمع كعشرين
واخواته الجارية بجرى الجمع او بعطف كثلاثة وعشرين وكاحد ومائة وكائة والف
وكذا احد عشر واخواته لان اصلها العطف كما تقدم واما باضافة نحو ثلاثة وثلاثة
آلاف وقد يدخل العطف على جميع هذه الاقسام سوى العطف نحو ثلاثمائة وثلاثة
آلاف ونحو ذلك ثم شرع فى كيفية تبين استعمالها للمذكر والمؤنث * فقال (واحد
واثنان واحدة واثنان وثنان) يعنى ان واحدا واثنان للمذكر واحدة واثنان وثنان
للمؤنث جرى واحد واثنان فى التذكير والتأنيث على القياس ذواتا للمؤنث والمجرد
عنها للمذكر والواحد اسم فاعل من وحد يحدا وحدا اى انفرد فالواحد بمعنى
المنفرد اى العدد المنفرد ويستعمل فى المعدود كسائر الفاظ العدد فيقال رجل واحد
وقوم واحدون والتكسير وحدان واحدان كشاب وشبان والهمزة بدل من الواو
ويقال فى الصفة المشبهة منه وحد بفتح الحاء وكسره ووحيد وتبدل الواو فى هذا
التركيب همزة اما فى احدان فقياس اذ الواو المضمومة يجوز ابدالها همزة فى الاول
هـ كان كاجوه او فى الوسط كفؤس واما فى احد فشاذ عند الجميع واما فى احدى فهو قياس
عند المازنى اى ابدال الواو المكسورة فى الاول همزة كالد واشاح شاذ عند غيره واذا
استعمل فى الاعداد المنيفة اختاروا لفظ احد واحدى على واحد وواحدة تخفيفا
وقد يقع فى التنيف واحد وواحدة ايضا لكن قليلا فيقال واحد عشر وواحدة
عشرة وواحد وعشرون وواحدة وعشرون وربما قيل وحد عشر ويستعمل احد
واحدى فى غير التنيف ايضا مضافين مطردا نحو احدهم واحدا هن ولا يستعمل
احدى الا فى التنيف او مع الاضافة واما احد فيستعمل مطردا لعموم العلماء بعد نفي
اونهى او استفهام او شرط نحو ما جاءنى احد ويلزمه الافراد والتذكير قال الله تعالى
* لستن كاحد من النساء * وتعريفه حينئذ نادر وقد يستغنى عن نفي ما قبله بنفي ما بعده
ان تضمن ضميره نحو ان احدا لا يقول كذا كما مر فى باب الاستثناء ولا يقع احد فى ايجاب
يراد به العموم فلا يقال لقيت احدا الازيدا خلافا للبرد (ويستعمل واحد ايضا لعموم
العقلاء فى غير الموجب لكن يؤنث نحو ما لقيت واحدا منهم ولا واحدة منهم) وقال
ابو على همزة احد المستعمل فى غير الموجب ٢ اصلية لا بدل من الواو واما فى الموجب نحو
قوله تعالى * قل هو الله احد * فهى بدل اتفاقا كانه لما لم ير فى نحو ما جاءنى احد معنى
الوحدة ارتكب كون الهمزة اصلا والاولى ان نقول همزته فى كل موضع بدل من الواو
ومعنى ما جاءنى احد ما جاءنى واحد فكيف ما فوجه (وقد يستعمل قليلا احد فى الموجب
بلا تنيف ولا اضافة استعمال واحد قال الله تعالى * قل هو الله احد * وقد يقال فى

٤ وان كانت غير متناهية
اثنتا عشرة كلمة وماعداها
فتفرع عنها اما بتثنية آه
واما يجمع نسخه

٥ اولا كوجوه واجوه و
وقتت واقتت وفؤوس
نسخه
٦ اولا كوشاح واشاح
وولدة والدة نسخه

٢ للاستغراق نسخة

المدح ونفي المثل هو احد الاحدين وهو احدى الاحد جمعوا احدى على احد تشبيها
 ٣ بسدرة وسدر فمعنى هو احدى الاحد داهية هي احدى الاحد قال * حتى استشار
 وابى احدى الاحد * ويستعمل استعمال احد في الاستغراق في غير الموجب الفاظ وهي
 عريب ودياً وودارى ودورى ٤ وطورى وطورى وطارى وارم واريم وكتيع وكراب
 ودعوى وشفر وقد يضم شينه وقد لا يصح بفتحها ودبي ٥ ودبيح ٦ وازبازى وتامور
 وتومور وتومرى ونمى (واما اثنان فهو لفظ موضوع لواحد من المثني واثنان
 محذوف اللام التاء للتأنيث واثنان مثل بنت تاء التأنيث فيه بدل من الياء وهو قليل وابدال
 التاء من الواو كثير كاخت وبنت وتراث ٧ وتكأة * قوله (ثلاثة الى عشرة ثلاث الى
 عشر) يعنى ان ثلاثة الى عشرة للذكر نحو ثلاثة رجال واربعة رجال وثلاث الى عشر
 للمؤنث نحو ثلاث نسوة وتسعة نسوة خولف باب التذكير والتأنيث من ثلاثة الى عشرة
 فانت للذكر وذكرك للمؤنث (وعلل ذلك بوجوه والا قرب عندي ان يقال ان ما فوق
 الاثنين من العدد موضوع على التأنيث في اصل وضعه واعنى باصل وضعه ان يعبر به
 عن مطلق العدد نحو ستة ضعف ثلاثة واربعة نصف ثمانية قبل ان يستعمل بمعنى المحدود
 كما في جاءني ثلاثة رجال فلا يقال في مطلق العدد ست ضعف ثلاث وانما وضع على التأنيث
 في الاصل لان كل جمع انما يصير مؤنثا في كلامهم بسبب كونه على عدد فوق الاثنين
 فاذا صار المذكور في نحو رجال مؤنثا بسبب عروض هذا العرض فتأنيث العرض في نفسه
 اولى واما كون العدد عرضا فلانه من باب الكم وهو عرض على ما ذكر ٨ في موضعه
 ثم انه غلب على الفاظ العدد التعبير بها عن المحدود فطراً عليها اذن معنى الوصف
 الذى هو معنى الاسماء المشتقة اذ صار معنى رجال ثلاثة رجال معدودة بهذا العدد ولكنه
 مع غلبة معنى الوصف عليها كان استعمالها غير تابعة لموصوفها اغلب ٩ فاستعمال
 نحو ثلاثة رجال اغلب من استعمال رجال ثلاثة وان كان الثاني ايضا كثير الاستعمال
 وذلك لاجل مراعاة اصل هذه الالفاظ في الجمود ولقصد التخفيف ايضا اذ باضافتها
 الى معدوداتها يحصل التخفيف بحذف التنوين فصار على هذه القاعدة اصل جميع
 الفاظ العدد ان تضاف الى معدوداتها فان لم تضاف ٢ كما من احد عشر الى مائة فلعله
 كما يجي فاضافة ثلاثة رجال ومائة درهم كاضافة جرد قطيفة واخلاق ثياب على الخلاف
 المذكور بين اهل المصرين اضيفت الصفة الى ما كان موصوفها وهل المضاف اليه الان
 باق على موصوفته كما هو مذهب الكوفية او موصوف المضاف محذوف تام والمضاف
 اليه مبيز له كما هو مذهب البصرية فيه الخلاف المذكور في باب الاضافة فلا منع ان
 يقال تجوز الكوفية نحو الثلاثة الاواب بتعريف المضاف لان الاضافة عندهم في مثلها
 لفظية فلم يترك دخول اللام في الاول ايضا وان كان تعرف الثاني هو تعرفه كما مر في باب
 الاضافة وليس ذلك بمطرد لانه لم يسمع الجرد القطيفة لكنه لما ورد السماع به في العدد
 فالوجه هذا فلما ثبت معنى الوصف في الفاظ العدد وجرت تابعة لالفاظ المعدودات
 كثيرا نحو رجال ثلاثة والناس كابل مائة واذا لم تجر على الموصوف اتى بما كان موصوفا

٣ بدرة وبدر نسخه
 ٤ قوله (وطورى ما
 بالدار طورى اى احد
 ما بالدار اريم وما بها ارم
 بحذف الياء اى ما بها احد
 ما بالدار كتييع احد
 ما بالدار كراب بالتشديد
 اى احد ما بالدار عوى
 بالضم اى احدا بالدار
 شفر اى احد

٥ قوله (ودبيح) ما بالدار
 دبج بالكسر والتشديد
 اى ما بها احد وشك ابو
 عبيد في الجيم والحاء
 وسألت عنه في البداية
 جعاعة من الاهراب
 فقالوا ما بالدار دى وما
 زادوا الى على ذلك
 ٦ قوله (وازباز) فى
 الصحاح ازا لظي بأز
 اى قفز فى عدوه بمعنى
 وثب فهو اباز واوز
 وما بالدار اوزاى احد
 ٧ قوله (وتكأة) رجل
 تكأة على عيال كهمزة
 كثير الاتكام والتكأة ايضا
 مايتكأ عليه

٧ تكأة نسخه
 ٨ فى غير هذا الفن نسخه
 ٩ فهو ثلاثة رجال اغلب
 فى الاستعمال من نحو
 رجال نسخه
 ٢ وهو من نسخه

٣ جعلت آه على تأنيث ما

لحقته نسخه

٤ بقيت الاعداد تابعة له

نسخه

٥ اى رعاية اصلها في

الجود وقصد التخفيف

٦ مائة درهم والفرجل

دراهم مائة ورجال الف

ولم توافق الاعداد

الثلاثة موصوفاتها ايضا

نحو رجال ونساء لان

عشرين واخواته لزم

اواخرها الواو نسخه

٧ قوله (كما ذكرنا) من

العبارات لبيان الاصل

٨ بهما الفطام عن عاداتها

وايضا لما لم توافق هذه

الاعداد تمييزها وهو

اكثر استعمالا من الموصوف

لم توافق موصوفها

ايضا مع اصل التمييز فلم

يقل رجال الفة وانما بقي

نسخه

٩ اذ ميزه بلا تنيف

مجموع مجرور ومع التنيف

مفرد نسخه

٢ قوله (ميزها المجموع

مقدرا) اى ميز الثلاثة الى

التسعة

٣ مع تأنيث موصوفها

وحذفها منها مع تذكرة

نسخه

٤ قوله (والعنصوة)

العنصوة الخصلة من الشعر

بعدها اما مضا فاليه نحو ثلاثة رجال ومائة رجل وامان نحو ثلاثة من الرجال واما منصوبا نحو عشرون درهما جاز اجراؤها مجرى الصفات المشتقة في الفرق بين المذكور والمؤنث بالتاء مطردا ٢ فان هذا الفرق مطرد في الصفات المشتقة كضارب وضاربة واما في الجوامد فقليل نحو رجل ورجلة و غلام و غلامه وغير العدد من المقادير يوصف به ايضا نحو ثوب ذراع وبرقميز لكن لا كالاعداد في الكثرة (فنقول بقيت الاعداد اذا كانت صفة لجمع المذكور على تأنيثها الموضوعه هي عليه بان ٣ تجعل التاء الدالة على تأنيث لحقته دالة لجمع المذكور على تأنيث موصوفه وذلك من الثلاثة الى العشرة لكونها صفة الجمع والجمع مؤنث بخلاف لفظ الواحد والاثنين فانهما لا يقعان صفة للجمع فقل رجلان ثلاثة كرجال ضاربة واذاجي بما كان موصوفاتها مضا فاليه نحو ثلاثة رجال ٤ صارت الاعداد تابعة للمضاف اليه في التأنيث وذلك لان لفظ المميز هو لفظ الموصوف بعينه اخر للغرضين المذكورين ٥) اما اذا كان المميز مفردا وذلك مافوق العشرة فلم يؤنث العدد لانه لم يبق عين الموصوف المؤنث كما يجي فاصل عشرون درهما دراهم عشرون وكذا اصل ٦ مائة رجل والف درهم رجال مائة و دراهم الف ولم توافق الاعداد موصوفاتها المجموعة في التأنيث اذا جرت عليها ٧ كما ذكرنا لان اواخر عشرون واخواتها لزمها الواو والنون ولزم آخر مائة التاء لما يجي قبعهما الالف في ترك الموافقة لما استقر ٨ بالاولين الفطام عن العادة فلما لم توافق موصوفاتها اذا جرت عليها لم توافقها ايضا اذا ضيفت اليها فقل الف رجل والف امرأة ومائة رجل ومائة امرأة (وانما بقي الثلاثة الى التسعة مع التنيف ايضا على حالها قبل التنيف وان لم يكن لها ميز مجموع ولا موصوف مجموع لان ميزها المجموع محذوف اكتفى بالمميز الاخير عنه اذ عادة الفاظ العدد اذا ترادفت انه يحتزأ بميز العدد الاخير من جعلتها تقول مائة وثلاثة وثلثون رجلا كان الاصل مائة رجل و ثلاثة رجال وثلثون رجلا وكذا ثلاثة عشر رجلا اصله ثلاثة رجال و عشر رجلا ويميز العشر اذا لم يكن مع النيف يخالف ميزه مع النيف ٩ اذ هو مع الاول مجموع مجرور ومع الثاني مفرد منصوب بخلاف سائر العقود فان ميزها في الحالين واحد نحو ثلثون رجلا وثلثة وثلثون رجلا وكذا قولك ثلثة ومائة رجل في الاصل ثلثة رجال ومائة رجل فلما كان ٢ ميزها المقدر مجموعا عوملت معاملتها مع المميز الظاهر (فلما قصدوا اجراها مجرى الصفات المشتقة باثبات التاء فيها ٣ اذا كانت موصوفاتها مؤنثة وحذفه منها مع تذكرة الموصوفات ولا موصوف له مذكرا اذ لا يصلح الا صفة للجمع والجمع مؤنث جمع مذكور كان او جمع مؤنث فلو اثنوا التاء فيها مع الجمع لم يتبين ما قصدوه من اجراؤه مجرى الصفات المشتقة ولظن ان التاء هي التي كانت لتأنيث مطلق العدد في الاصل غير مجعولة لتأنيث الموصوف لان الجوامد ذوات التاء اذا لم تكن للوحدة لزمها التاء في الاغلب كالصفة والغرفة ٤ والعنصوة والحجارة فمن ثم لم يقلوا لام شقاوة وعباية همزة وان لم يلزمها التاء اذ يقال عباة وشقاء

• قوله (على نحو طفاوة) الطفاوة بالضم دارة الشمس ويقال اصبتنا طفاوة من الربيع اى شيئا منه صحاح ٦ قوله (وخزاية) خزى يخزى خزاية اى استخفى فهو خزيان وقوم خزايا وامرأة خزايا صحاح ٨ وتمهيد هذه القاعدة اعنى تأنيث لفظ العدد لاجل تأنيث جمع المذكر مبنى على جمع المذكر المكسر لانه مؤنث بخلاف جمع المذكر السالم وانما بنيت على الكسر لان جمع المذكر السالم ١٤٩ ان كان وصفا لا يقع بميزا للعدد عند سيويه نحو ثلاثة مسلمين وكذا

اربعة ظرفاء الا قليلا اذا لم يميز تعيين الجنس والصفات قاصرة في هذه الافادة اذا كثرتا للعموم وان كان علما قليلا ما يقع بميزاله ايضا لان العرض الاله من تمييز العدديان الجنس لا التعيين فميزه وان كان مجرورا منكر في الاغلب وجمع العلم لا يبدله من اللام كما مر فلما تمهدت القاعدة المذكورة على المكسر تروا ضافة العدد الى جمع المذكر السالم بالكلية فلم يقولوا ثلاثة الزيدتين لثلاثيخرم القاعدة المعلومة ولم يضيفوها الى جمع المؤنث السالم ايضا مع وجود المكسر وان لم يخرم القاعدة لان تأنيثه المعتبر هو الطارى لا الاول كما يجيى في التأنيث فلا يقال ثلاث كسرات بل ثلاث كثير لان تصحيحه موهم لبقاء تأنيثه القديم كما بقي

وذلك لان مبنى التاء التى ليست للوحدة فى الجوامد على اللزوم فحملوها على نحو ٥ طفاوة وخزاية ونحوهما مما يلزمه التاء (واما فى الصفات وفى المقصود به الوحدة فهى غير لازمة فلهذا نقول عزاء واستقاء فلو ثبتت التاء فيها فى الجمعين لشابهت تاء نحو الصفة والغرفة من الجوامد فاسقطوها مع جمع المؤنث لان تأنيثه خفى فكانه مذكر بالنسبة الى تأنيث جمع المذكر وانما قلت ذلك لان تأنيث جمع المؤنث المعتبر هو العارض بسبب الجمعية كتأنيث جمع المذكر لا الذى كان قبلها بدليل انه لو كان الاصلى معتبرا لم يحز فى السعة قال نسوة كما لا يجوز فيها قال امرأه فكما ازال التأنيث العارض التذكير الاصلى فى رجال وايام ازال التأنيث الاصلى ايضا فى نسوة لكن هذا الطارى ظاهر مشهور فى رجال خفى فى نسوة لان الشئ لا يفعل عن مثله انفعاله عن ضده فصارت نسوة كأنه مذكر خلفاء تأنيثه قليل رجال ثلاثة ونسوة ثلاث فصارت التاء التى كانت فى الاصل لتأنيث مجرد العدد على ما قررنا لتأنيث المعدود ٨ هذا كله فى جمع المكسر (واما الجمع السالم فلا يقع بميزا للعدد عند سيويه ان كان وصفا لا نادرا فلا يقال ثلاثة مسلمين ولا ثلاث مسلمات اذا المطلوب من التمييز تعيين الجنس والصفات قاصرة فى هذه الفائدة اذا كثرتا للعموم فلذا لا تقول فى الجمع المكسر وصفا ثلاثة ظرفاء واما غير الوصف فان كان علما قل وقوعه بميزا لان جمع العلم لا يبد فيه من اللام والعرض الاله من تمييز العدديان الجنس لا التعيين فميزه منكر فى الاغلب وان كان مجرورا فلذا قل ثلاثة الزيدتين وثلاث زينبات وان لم يكن علما فان جاء فيه مكسر لم يميز بالسالم فى الاغلب فلا يقال ثلاث كسرات بل تقول ثلاث كسر لقلة تمييز العدد بالسالم فى غير هذا الموضع وقد جاء قوله تعالى ﴿ سبع سنبلات ﴾ مع وجود سنابل وانما يأتى له مكسر يميز بالسالم كقوله تعالى ﴿ ثلاث عورات ﴾ ثبت ان الاغلب فى تمييز الثلاثة الى العشرة الجمع المكسر فبنى امر تأنيثها وتذكيرها عليه دون جمع السلامة (فاذا تقرر هذا قلنا ينظر فى تأنيث الثلاثة واخواتها الى واحد المعدود ان كان المعدود جمعا لا الى لفظ المعدود فان كان الواحد مؤنثا حقيقة كـ ثلاث نسوة وطوالق او مجازا كـ ثلاث غرف وعيون حذف التاء فيهما كما رأيت وان كان الواحد منه مذكرا ثبتت التاء فيها سواء كان فى لفظ الجمع علامة التأنيث كاربعة حمامات وثلاثة بنات عرس وبنات آوى والواحد حمام وابن عرس وابن آوى او لم تكن فيه علامة التأنيث كـ ثلاثة رجال وان جاء تذكير الواحد وتأنيثه ٩ كساق ولسان جاز تذكير العدد وتأنيثه نحو خمسة السنة وخمس السوق وخمس سوق وان كان المعدود صفة نابعة عن

فى الزيدتين التذكير القديم ولهذا وهم بعض النحاة انه لا يجوز جاء الزينبات كما يجوز جاء نسوة ونحن قلنا انما حذف التاء فى لفظ العدد خلفاء تأنيث جمع المؤنث فلو قيل ثلاث كسرات لكان الغاء لتأنيث المميز مع كونه فى الظ مضافا بانضمام الطارى الى القديم بلى يجوز ثلاث عورات لفقد المكسر وانما جاز نظرا الى زوال تأنيث مفردة كما فى التكسير ٩ (قوله كساق) الساق ساق القدم وجمعه سوق كاسد واسد فاذا تقرر رأه نسخته

الموصوف اعتبر حال الموصوف لاحال الصفة قال الله تعالى ﴿ فله عشر امثالها ﴾ وان كان المثل مذكرا اذ المراد بالامثال الحسنات اي عشر حسنات امثالها (وان لم يكن المعدود جمعا بل هو اما اسم جمع كخيل او جنس كتمر وستعرف الفرق بينهما في باب الجمع نظر فان كان مختصا بجمع المذكر كالرهمط والنفر والقوم فانها بمعنى الرجال فالتاء في العدد واجب قال الله تعالى ﴿ تسعة رهط ﴾ وقالوا ثلثة رجلة وهو اسم جمع قائم مقام رجال وان كان مختصا بجمع الاناث فحذف التاء واجب نحو ثلاث من الخاض لانها بمعنى حوامل النوق وان احتملها كالبط والخيل والغنم والابل لانها تقع على الذكور والاناث فان نصصت على احدا المحتملين فالاعتبار بذلك النص فان كان ذكورا اثبت التاء وان كان اناثا حذفها كيف وقع النص والمعدود نحو عندي ذكور ثلثة من الخيل او عندي من الخيل ذكور ثلثة او عندي من الخيل ثلثة ذكور او عندي من الخيل ثلثة ذكور بالاضافة او عندي ثلثة ذكور من الخيل الا ان يقع النص بعد المميز والمميز بعد العدد نحو عندي ثلاث من الخيل ذكور فينثني ينظر الى لفظ المميز لا النص فان كان مؤنثا لا غير كالخيل والابل والغنم حذفت التاء وان كان مذكرا لا غير وما يحضرنه له مثال اثبتتها الحاقا للمؤنث من هذا الجنس بجمع المؤنث ولئلا يكره منه بجمع المذكر وان جاء تذكيره وتأنيثه كالبط والدجاج جاز الحاق التاء نظرا الى تذكيره وحذفها نظرا الى تأنيثه (وما لا يدخله معنى التذكير والتأنيث ينظر فيه الى اللفظ فيؤنث نحو خمسة من الضرب ويذكر نحو خمس من البشارة) ويجوز الامر ان في نحو ثلثة من النخل وثلاث من النخل لانه يذكروا يؤنث قال تعالى ﴿ نخل منقعر ﴾ ونخل خاوية ﴿ وانما قلت ثلثة اشياء ولم تنظر الى لفظ اشياء وان كان اسم جمع كظرفاء لانه قائم مقام جمع شئ فكانه جمع لاسم جمع (فاذا تقرر امر التذكير والتأنيث في هذه الالفاظ العشرة اعني من واحد الى عشرة من جملة الفاظ العدد الاثني عشر قلنا حكم هذه الالفاظ العشرة ما ذكرنا اعني جرى الواحد والاثنين على القياس وجرى الثمانية الباقية على غير القياس في الظاهر اين وقعت تحت العشرة او فوقها فلهذا تقول ثلثة عشر رجلا وثلثة وثنون رجلا وثلثة ومائة رجل الالفاظ عشرة عند التركيب فانه يرجع الى القياس اي تثبت التاء فيه في المؤنث وتسقط في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا وثلث عشرة امرأة وانما راجع الى القياس لان مميزه ليس بجمع حتى يؤنث العدد بالنظر اليه وانما وافق لفظ عشرة من بين سائر العقود مميزة في التذكير والتأنيث في التنيف لانه كان بلا تيف ايضا موافقا لمميزه تذكيرا وتأنيثا كعشرة رجال وعشر نسوة على ما تقدم من التقرير وقد تبين بما ذكرنا تعليل قوله (احد عشر اثنا عشر احدى عشرة اثنا عشرة ثلثة عشر الى تسعة عشرة) اي احد عشر اثنا عشر للذكر احدى عشرة اثنا عشرة للمؤنث ثلثة عشر الى تسعة عشر للمذكر ثلث عشرة الى تسعة عشرة للمؤنث قوله (وتيمم تكسر الشين) يعني شين عشرة المركب في المؤنث لما كرهوا توالي اربع قححات فيما هو كالكلمة الواحدة مع امتزاجها بالتنيف الذي في آخره قححة عدلو من قحح وسطها الى كسره (واما

الجازيون فيعدلون من حركة الوسط الى السكون لئلا يكون ازالة ثقل بثقل اخر
وهي الفصحى وقد تفتح الشين على قلة لان التركيب عارض وربما سكن عين عشر
المركب بمحرك الاخر لاجتماع اربع قنحات احداها قنحة آخر النيف نحو احد عشر
وثلاثة عشر بخلاف اثنا عشر * قوله (عشرون واخواتها فيهما) يعنى في المذكر
والمؤنث كان قياس هذه العقود ان يقال عشيران رجلا مثنى وثلاث عشرات رجلا
الى تسع عشرات رجلا فقصدوا التحفيف فحذفوا المضاف اليه اعنى لفظ عشرات
وكان المضاف مع المضاف اليه ككلمة واحدة لانهما معا عبارة عن عدد واحد عشرة
ومائة والف فكان المضاف مع المضاف اليه ككلمة مؤنثة بالتاء فلما حذف المضاف اليه
صارت ككلمة حذف لامها نحو ٢ عزوة وثبة وقلة لانه لم يستعمل ثلاثة بمعنى ثلاث عشرات
كما يستعمل نحو عزوة وثبة محذوفة اللام لان المراد من وضع الفاظ الاعداد بيان الكمية
المعينة ولو استعمل ثلاثة بمعنى ثلاث عشرات لاشتبهت بثلاثة التى فى مرتبة الاحاد فلم يحصل
التعيين المقصود بوضع العدد (ومن ثم لا ترى فى الفاظ العدد لفظا مشتركا اصلا
كما يحى فى غيرها من الالفاظ وسيحى فى باب الجمع ان جمع المؤنث بالتاء المحذوف لانه
شايع بالواو والنون نحو ٣ قلون وثبون ومئون فقل عشرون وثلثون تشبيها لها
بهذه المحذوفة اللام (وابتدى بغير عشيران المثنى الى لفظ عشرون المصوغ صيغة
المجموع ليكون كالتوطئة للجمع غير القياسى فى اخواتها التى بعده اذ جمع المثنى غير
قياسى لم يحى الامضا لفظا ومعنى الى مثنى آخر كما فى قوله تعالى ٤ * صغت فلوبكما *
على ما يحى فى باب المثنى وانما غير لفظ الواحد فى عشرون بكسر العين فيه بخلاف
اخواته فانه لم يحذف فيها تغيير لامكان معنى الجمع فى ثلثون مثلافه جمع ثلاثة ايضا اذ هو
ثلاثة عشر مرات وكذا اربعون وغيره ولا يمكن دعوى جمعية العشرة فى عشرون
بوجه فقصدوا بتغييره الى جعله كبناء مستأنف فالواو والنون فى عشرون واخواته
كالجبر محاذف كما قيل فى عزون ٥ وكرون وليس من باب تغليب العقلاء المذكورين
على غيرهم كما قال بعضهم لان التغليب يكون عند الاجتماع كالمسلمون فى الرجال والنساء
والطويلون فى الرجال والجمال وانت تقول عشرون امرأة وعشرون رجلا بلى يمكن
دعوى التغليب فى نحو عشرون رجلا وامرأة وعشرون رجلا وجلا * قوله
(احد وعشرون احدى وعشرون ثم بالعطف بلفظ ماتقدم الى تسعة وتسعين مائة
والف مائتان والفان فيهما ثم على ماتقدم (قوله بلفظ ماتقدم) ٦ اى يكون المعطوف
الذى هو العقد والمعطوف عليه اى النيف بلفظ ماتقدم فى التذكير والتأنيث فالعشرون
لهما ولفظا احدا واثنان على القياس وثلاثة الى تسعة على خلاف القياس فى الظاهر
(قوله فيهما) اى فى المذكور والمؤنث (قوله ثم على ماتقدم) يعنى ترجع من ابتداء كل
مائة الى انتهائها الى اول العدد على الترتيب المذكور وتعطف المائة على ذلك العدد
نحو احد ومائة اثنان ومائة وثلاثة ومائة او تعطفه على المائة نحو مائة واحد مائتان
واحد الف واثنان فى المعلوم معدودة وفى غير المعلوم مائة ورجل الف ورجلان مائة

٢ (قوله نحو عزوة) العزة

الفرقة من الناس والهاء

عوض عن اللام والجمع

عزى على فعل وعزون

يقال فى الدار عزون اى

اصناف من الناس

ولم يقولوا عزات والشيبة

الجماعة واصلمهاثى والجمع

ثبات وثبون

٣ والمقلاء والقلة عودان

يلعب بهما الصبيان المقلاء

الذى يضرب به والقلة

الصغيرة التى تنصب

واصلها قلو والهاء عوض

والجمع قلات وقلون

٤ ومثال المعنى نحو حسبنا

الله وجوها للزبدى اى

وجوه الزبدى

٥ (قوله وكرون) الكرة

التي تضرب بالصولجان

واصلها كرو والهاء

عوض ويجمع على كرين

وكرين بالكسر وكرات

٦ والمعطوف عليه اى

العقد والنيف بلفظ ماتقدم

نسخه

وثلاثة رجال والاول اى عطف الاكثر على الاقل اكثر استعمالا الا ترى ان العشرة المركبة من النيف معطوفة عليه في التقدير فثلاثة عشر في تقدير ثلاثة وعشرة وكذا ثلاثة وعشرون اكثر من عشرون وثلاثة فاذا وصلت الى الالف استأنفت العمل فيكون بين كل الف الى تمام الف آخر كما من اول العدد الى الالف تعطف الالف على ذلك العدد المنيف عليه نحو واحد والالف عشرة والالف عشرون والالف مائة والالف مائتان والالف ثلثمائة والالف وان شئت جعلت الالف معطوفا عليه كما ذكرنا في المائة مع ما انف عليها (وكان القياس ان يكون للعاشر من الالوف اسما مستأنفا ثم للعاشر من ذلك العاشر اسما مستأنفا وهكذا الى نهاية كما كان للعاشر من العشرات اسم المائة وللعاشر من المئات اسم الالف الا انهم لما رأوا ان الاعداد لانهاية لها وكان وضع لفظ لكل عاشر من العقود يؤدي الى وضع ما لانهاية له من الالفاظ وهو محال اقتصروا على الالف فقالوا عشرة آلاف واحد عشر الفا الى عشرين الفا الى مائة الف مائتا الف ثلثمائة الف الى الف الف ثم مائة والالف الف مائتان والالف ثلثمائة والالف الف والالف الف الف وثلثة آلاف والالف الف الى الف الف الف وهكذا الى ما لانهاية ولم يقولوا عشر مائة بل قالوا الف ولا احدى عشرة مائة بل مائة والالف ولا ثلث عشرة مائة بل ثلثمائة والالف (وثلاثة واخواتها اذا ضيفت الى مائة وجب حذف تائها سواء كان يميز المائة مذكرا او مؤنثا نحو ثلثمائة رجل او امرأة واذا اضيفت الى الف وجب اثبات التاء سواء كان يميز الالف مذكرا او مؤنثا نحو ثلثة آلاف رجل او امرأة لان يميزها المائة والالف لا ما اضيف اليه المائة والالف (واصل مائة مثية كسدره حذف لامها فلزمها التاء عوضا منها كفي عزة وثبة ولا مهاي ياء لما حكي الاخفش رأيت مثيا بمعنى مائة وانما يكتب مائة بالالف بعد الميم حتى لا يشتبه بصورة منه خطأ فاذا جمع او ثنى حذف الالف * قوله (وفي ثمانى عشرة فتح الياء وجاء اسكانها وشذحذفها بفتح النون) اما الفتح فلان الياء تحتمل الفتح لخفته كما في رأيت القاضي وجاء اسكانها كثيرا لتثاقل المركب بالتركيب كما اسكنت في معدى كرب وقالى قلى وبادى بدأ وجوبا وجاز حذف الياء مع قلته للاستئقال ايضا وبعد حذف الياء ففتح النون اولى من كسرهما ليوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر مركبة مع العشرة ويحوز كسرهما لتدل على الياء المحذوفة وقد يحذف الياء في ثمانى في غير التركيب ايضا ويجعل الاعراب على النون قال * لها ثانيا اربع حسان * واربع فتعمرها ثمان * وفي الحديث ﴿ صلى ثمان ركعات ﴾ بفتح النون ٢ وقد يفعل ذلك برباع وجوار ونحوهما (والبضع بكسر الباء وبعض العرب يفتحها ما بين الثلثة الى التسعة تقول بضعة رجال و بضع نسوة وبضعة عشر رجلا وبضع عشرة امرأة اذا لم يقصد التعيين (قال الجوهري اذا جاوزت لفظ العشرة ذهب البضع فلا تقول بضع وعشرون والمشهور جواز استعماله في جميع العقود * قوله (ويميز الثلثة الى العشرة مخفوض مجموع لفظا او معنى الا في ثلثمائة الى تسعمائة وكان قياسها مئات او مئين ويميز احد عشر الى تسعة وتسعين

٢ (قوله وقد يفعل ذلك برباع) الرباعية مثال الثمانية السن التي بين الثانية والنايب والجمع رباعيات ويقال للذى رباعيته رباع مثل ثمان فاذا نصبت اتهمت فقلت ركبت برذونا رباعيا

منصوب مفرد ويميز مائة والف وتثنيتهما وجمعه مخفوض مفرد) قوله الى العشرة الحد
ههنا داخل في المحدود اعني ان يميز الثلاثة والعشرة ايضا مخفوض بمجموع اما خفضه
بالاضافة فلان الكلمة تصير بها اخف على مامر قبل وقد يترك الاضافة فيقال ثلاثة
اكتب على البديل وربما جاء في الشعر نحو ثلاثة اثوابا وانما شذ النصب لان المحدود في الاصل
كان موصوفا كما تقدم وهو المقصود فلو نصبوه لكان المقصود في صورة الفضلات
(واما النصب في نحو احد عشر رجلا فسيجيء القول فيه واما الاضافة الى الجمع فلان
ذلك المضاف اليه كان في الاصل كما تقدم موصوفا ثم اضيف العدد اليه للتخفيف واصل
موصوف الثلاثة فافوقها ان يكون جمعا واما افراد يميز ما فوق العشرة ٤ فلما يجيء (قوله
لفظا او معنى) الجمع المعنوي ٥ اما اسم الجنس كالتمر والعسل او اسم الجمع كالرط والقوم
والاكثر انه اذا كان المفسر احدهما فصل بمن نحو ثلاثة من الخيل وخمس من التمر وذلك
لانهما وان كانا في معنى الجمع لكنهما بلفظ المفرد فكره اضافة العدد اليهما بعد ما تمهد
من اضافته الى الجمع (وقال الاخفش لا يجوز اضافة العدد اليهما وهو ٦ باطل لقوله
تعالى ﴿ تسعة رط ﴾ وقالوا ثلاثة نفر وقال ﴿ ثلاثة انفس ﴾ ٧ وثلاث ذود ﴿ لقد جار
الزمان على عيالي ﴾ ثم نقول ان لم يكن للمحدود الا جمع قلة اضيف العدد اليه ٨ وان لم
يكن له الا جمع كثرة اضيف اليه كثمانية اقلام واربعة رجال وان كان له الجمعان معا
اضيف العدد في الغالب الى جمع القلة لمطابقة العدد للمحدود قلة نحو ثلاثة اجبال وقد جاء
ثلاثة قروء مع وجود اقرآء وليس بقياس (وقال المبرد يجوز قياسا ثلاثة كلاب بتأويل
ثلاثة من كلاب وليس بمشهور (قوله الا في ثلثمائة الى تسعمائة) استثناء من قوله بمجموع لان
المائة المضاف اليها ثلاثة الى تسعة مفردة غير مجموعة وكان القياس ثلث مئآت لان للمائة جمعين
احدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو مئون وقد تقدم ان العدد لا يضاف اليه فلم يبق
الامئات بضاف اليها ٩ لعوز جمع التكسير كافي (ثلث عورات) لكنهم كرهوا ان يلي
التميز للمجموع بالالف والتاء بعدما نعوذ المجيء بعدما هو في صورة المجموع بالواو والنون
اعني عشرين الى تسعين فاقصر على المفرد مع كونه اخصر وارفع الالبس وقد جاء في
ضرورة العشر ثلاث مئتين وخمس مئتين قال ثلثمائة للوك وفي بهار دآئي ﴿ وجلت عن
وجوه الالهاتم ﴾ وبعضهم يقول في مئون مؤون بضم الميم وبعضهم يشم كسر ميم مائة في
الواحد ايضا شيئا من الضم ولا يبين الضم وذلك هو الاخفاء (قال الاخفش لو ضمنت ميم
مئآت فقلت مئآت كافي مؤون جاز وبعضهم يجعل نون مئتين معتقب الاعراب كسنتين
كما يجيء في باب الجمع (وقال الاخفش هو فعيلين في الاصل ٢ كغسلين فحذف اللام فهو عنده
مفرد وليس بشيء اذ لو كان مفردا لقل لمائة ٣ واحدة مئتين ولعله عنده اسم الجمع (وقال
بعضهم هو فعيل كعصى فابدل الياء الاخيرة نونا وقوله ﴿ وحاتم الطائي وهاب المائي
﴿ عند الاخفش في الاصل المئين حذف النون ضرورة (وحكى عن يونس انه مطروح
الهاء كتمرة وتمر ٤ وليس بمستقيم اذ القياس اذن مائي كمعي كما تقول في لثة لثي وفي ظبة

٤ فسيجيء العلة فيه
نسخه

٥ اسم جنس آه او اسم
جمع نسخة

٦ منقضى بقوله نسخة

٧ قوله (وثلاث ذود)

الذود من الابل مابين

الثلث الى العشر وهي

مؤنثة لا واحد لهما من

لفظها والتكسير اذ واد

٨ فالاول نحو ثلاثة اقلام

واذان والثاني نحو ثمانية

دراهم واربعة رجال

نسخه

٩ قوله (لعوز) عوز

الشيء عوزا

٢ قوله (كغسلين)

الغسلين ما انغسل من

لحوم اهل النار ودمائهم

٣ قوله (واحدة مائتين)

وفي الصحاح فعيل كسر

الفاء لكسرة ما بعده

واصله مئ ومئى كعصى

وعصى

٤ ولو كان كما قال لقل مائي

كمي نسخة

ظي وقد قيل اصله مائى ككليب ه كسر الفاء ككليب شعير ورغيف ليكون العين
حرف حلق ككيجى في التصريف ثم خفف لاجل القافية ومائى ككليب غير مسموع
ففي هذا القول نظر (قوله) ويميز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد) اما
نصبه فلتعذر الاضافة اليه اما من احد عشر الى تسعة عشر فلكراهتهم ان يجعل
ثلاثة اسماء كاسم واحد (فان قلت فقد قالوا ثلاثة عشر زيد وخسة عشر فجاز الاضافة
الافى اثني عشر لما مر في باب المركب ٦ قيل هذا ليس مثله لان المضاف اليه اذا كان
مبيرا فهو المقصود بالاول في المعنى وانما جئ به لبيانه فكان الجمع كالشيء الواحد
والمضاف اليه في نحو ٧ ثلاثة عشر شيء آخر واما عشرون واخواته فلان النون
ليست للجمع حقيقة حتى تحذف بل هى مشبهة بها (فان قيل فقد يقال ارضو زيد
وكر وعرو وهذه النون مثلها) قلت بل نون عشرون واخواتها ابعد منها من نون
الجمع لان ارضون جمع الارض حقيقة وان لم يكن قياسا بخلاف عشرين واخواتها
فانها ليست جمع عشر وثلاث واربع لما مر في اول الكتاب ولم تمكن الاضافة مع اثبات
النون ايضا لمشا بهتها لنون الجمع وربما جاء عشر ودرهم واربعو ثوب وهو قليل
(واما افراده فلان جمعيته الاصلية التى كانت له حين كان موصوفا انما حوفظ عليها
حال الاضافة اليه لان المضاف اليه غير فضلة بل من تمام الاول كالموصوف ٢ فباقي
الجمعية له مضافا كما كانت له موصوفا فلما تعذر الاضافة ونصب على التمييز وهو في صورة
٣ الفضلات لم يبق كالموصوف الذى هو عمدة حتى يجب مراعاة حاله والجمعية مفهومة
من العدد المتقدم والمفرد اخصر فاقصر عليه ومع صيرورة المعدود في صورة
الفضلات يراعى اصله حين كان موصوفا فلا يوصف في الاغلب الا هو دون العدد
لانه هو المقصود من حيث المعنى والمعدود وان كان مقدما عليه كالوصف له تقول
عندى عشرون رجلا شجاعا كما يوصف هو اذا كان مضافا اليه قال الله تعالى ﴿ انى ارى
سبع بقرات سمان ﴾ ويجوز وصف العدد ايضا لكن على قلة (قوله) وتثنيتهما وجمعه
اى ثنية المائة والالف وجمع الالف اذ المائة لا تجمع مضافا اليها ثلث واخواته كما مر
وان لم يضاف اليها ثلث واخواته جمعت واضيف ذلك الجمع الى المفرد نحو مئات
رجل (قوله) مخفوض مفرد) اما خفضه فعلى الاصل كما ذكرنا في نحو ثلثة رجال واما
افراده فلما جرت اهرم عليه افراد المميز المنصوب الذى قبله مع انه اخف من الجمع ولفظ
العدد كاف في الدلالة على ٤ الجمع ومرتبة الاحاد جمع قلة وحكم جمع القلة عندهم
حكم الافراد في كثير من الاشياء كتصغيرهم له على لفظه وجمعه له مرة بعد اخرى جمع
التكسير واما هذه المرتبة فمشهور كثرتها لا كمرتبة الاحاد فاغنت عن جمع تمييزها وقد
يجمع بميز المائة نحو مائة رجال وقد يفرد منصوبا قال ﴿ اذا عاش الفتى ما ثين عاما ﴾
فقد ذهب اللذاة والفتاء ﴿ قال المصنف ونعم ما قال فيمن قرأ قوله تعالى ﴿ ثمانية
سنين ﴾ بالتونين وهى من غير حزة والكسائى انه على البدل لاعلى التمييز والالزم
الشدوذ من وجهين جمع بميز مائة ونصبه فكانه قال ولبشوا سنين قال وكذا قوله تعالى

٥ قوله (ككليب) جمع

كلب كعبد وعبيد

٦ ليس هذا مثل ذلك

نسخه

٧ خمسة عشر زيد مغاير

للاول فلم يكن يجعل ثلاثة

اشياء شيئا واحدا من

حيث المعنى واما عشرون

واخواته فلانه لم يحز

حذف النون للاضافة

اذ ليس بنون الجمع حقيقة

بل هى

٢ فابقي الجمعية فيه

٣ المفعول الذى هو فضلة

نسخه

٤ الجمعية مع ان الكثرة

والجمعية في هذه المرتبة

اكثر واشهر من جمعية

مرتبة الاحاد لان مرتبة

الاحاد نسخه

٥ فاستغنوا عن جمع المعدود

لشهرة جمعيته وقد يجمع

نسخه

﴿ انتهى عشرة اسباط ﴾ والالزم الشذوذ بجمع المميز (قال الزجاج لو انتصب سنين على التمييز لوجب ان يكونوا البشوا تسعمائة سنة ووجهه انه فهم ان يميز المائة واحد من مائة كقولك مائة رجل فرجل واحد من المائة فلو كان سنين تميزا لكان واحد من ثلثمائة واقل السنين ثلثة فكان كانه قال ثلثمائة ثلث سنين فتكون تسعمائة (قال المصنف وهذا يطرد في قوله تعالى ﴿ انتهى عشرة اسباط ﴾ فلو كان تميز السكا نوا ستة وثلثين على رأيه (قال وهذا الذي ذكره الزجاج يرد على قراءة حرة والكسائي لانهما قراء ثلثمائة سنين بالاضافة فسنين عند هما تميز لا غير و ان لم يكن منصوبا (ولا شك ان قراءة الجماعة اقيس عند النحاة من قرائتهما (وما ذكره الزجاج غير لازم وذلك لان الذي ذكره مخصوص بان يكون المميز مفردا اما اذا كان جمعا فالقصد فيه كالقصد في وقوع التمييز جمعا في نحو ثلثة اثواب مع ان الاصل في الجمع الجمع وانما عدل الى المفرد لعله كما تقدم فاذا استعمل المميز جمعا استعمل على الاصل (وما قال الزجاج انما كان يلزم ان لو كان ما استعمل جمعا استعمل كما استعمل المفرد فاما اذا استعمل الجمع على اصله فيما وضع العدد له فلا هذا آخر كلام المصنف (واذا وصفت المميز جازلك في الوصف اعتبارا للفظ والمعنى نحو ثلثون رجلا ظريفا و ظرفاء ومائة رجل طويل وطوال قال ﴿ فيها اثنتان واربعون حلوبة ﴾ سودا كخافية الغراب الاسحم ﴿ واعلم ان سيبويه وجاعة من النحاة يستقبحون كون ميم العدد في اى درجة كان صفة ٢ نحو قولك سبع طوال واحد عشر طويلا ومائة ابيض لان المقصود من التمييز التنصيص وهو معدوم ٣ في اكثر الاوصاف بلى ان كانت الصفة مختصة ببعض الاجناس لم يستقبح نحو ثلثة علماء ومائة فاضل كما قلنا في هذا الابيض وهذا العالم واذا اضفت العدد المركب نحو احد عشر ك وخسة عشر زيد فعند سيبويه الاسمان باقيا على بناءهما لبقاء موجه اى التركيب والاضافة عنده لا تخل بالبناء كما لا تخل به الالف واللام اتفاقا في نحو الاحد عشر وان كانت الاضافة واللام من خواص الاسماء (واما الاخفش والفرء فانهما فرق بين اللام والاضافة وذلك لان ذا اللام كثيرا ما ٤ يوجد في غير هذا الموضع مبني كالآن والذي واخواته والامس عند بعضهم واما المضاف فلا يكون الامعرب بالالدين واخواته الاترى الى اعراب اى لازوم اضافته مع ثبوت علة البناء فيه والى اعراب قبل وبعد واخواتهم مع الاضافة والبناء عند القطع منها واما بناء نحو غلامى على مذهب النحاة وبناء حيث واذا ونحو قوله ﴿ على حين عاتبت المشيب على الصبا ﴾ فقد مضى الكلام عليه في مواضعها فلا يخفى يعرب ثانى الاسمين قياسا مع الاضافة نحو جاءنى خمسة عشر زيد اجراءه مجرى بعليك والفرء يجعل جزئى المركب عند الاضافة معربين اعراب المضاف والمضاف اليه ٥ لشبه لفظا بالمضاف والمضاف اليه فيكون خمسة عشر زيد كابن عرس زيد ﴿ قوله (واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ مذكرا او بالعكس فوجهان) يعنى مثل قولك شخص اذا اطلقت على امرأة وقولك نفس اذا اطلقتها على رجل ففي الاول المعدود وهو المرأة مؤنث ولفظ الشخص مذكر وفي

٢ بما ذكر نالان المق نسخ
٣ فى مثل هذه الصفات
نسخ

٤ ما يكون مبني نحو
نسخ

٥ نحو ابن عرس تشبها
لفظيا لهذا المركب بالمضاف
آه نسخ

٦ وانت تعني النساء وثلاث
انفس وانت تعني الذكور
ويجوز ان تعني المعنى
فقول نسخة

٨ قوله (ومعصر)
اعصرت الجارية
ادركت وحاضت فهي
معصر

٩ تميزه نسخة
٢ قوله (من التدد لدل)
تددل الشيء اي تحرك
متدليا

٣ وقال الكوفيون هو
قياس وقد مر الكلام
عليه في باب نسخة

٣ قوله (وكان النكير)
النكير والانكار بتغيير
المنكر

٤ قوله (ان تضيف آه)
اضفت من الامر اي
اشفقت وحذرت
قال النابغة الجعدي اقامت
ثلثا البيت

٥ قوله (وتجأ را) جار
الرجل الى الله اي تضرع
بالدعاء

الثاني المعدود وهو رجل مذكر ولفظ النفس مؤنث فلك ان تعتبر اللفظ وهو الاقيس
والاكثر في كلامهم لما ذكرنا في الموصولات فنقول ثلثة اشخص ٦ اي نساء و ثلاث انفس
اي رجال ويجوز اعتبار المعنى كثلثة انفس للرجال وثلث اشخص للنساء قال * فكان
معنى دون من كنت اتق * ثلث اشخص كاعبان ٨ ومعصر * قوله (ولا يميز واحد
ولا اثنان استغناء بلفظ ٩ التمييز عنهما نحو رجل ورجلان لافادته النص المقصود بالعد)
انما لم يميز واحد واثنان لان الفاظ العدد قصد بها الدلالة على خصوصية العدد لمالم يكن
الجمع يفيد ذلك فلو قالوا رجال لم يعلم عددهم ولو قالوا ثلثة واقتصروا لم يعلم ما هي
فلما كان نحو رجل ورجلان يفيد المعنيين معا استغنى عن ذكر لفظ العدد معه فلم يقولوا
واحد رجل ولا واحد رجل ولا واحد رجال لان لفظة رجل وحدها تفيد الوحدة
والمعدود ولم يقولوا اثنا رجلين ولا اثنا رجلين ولا اثنا رجال لان لفظة رجلين تفيد
الاثنيتية وقوله * كان خصيه ٢ من التددل * ظرف يجوز فيه ثلثا حفظ * ضرورة
(قوله استغناء بلفظ التمييز عنهما) يعني لم يقولوا واحد رجل ولا اثنا رجلين لان التمييز
الاول يفيد الوحدة والثاني يفيد الاثنيتية وهذا الاستدلال لا يستمر في نحو واحد رجال
واثنا رجال وثلثا حفظ (واذا قصد تعريف العدد فان كان مفردا اي غير مضاف
ولامركب ادخل اللام عليه واحدا كان او اكثر كالعشرون رجلا وثلثة والاربعون
رجلا والعشرة والمائة بعيرا وان كان مضافا فعلى المضاف اليه وان كان مضافا الى
المضاف فعلى المضاف اليه الاخير فالاول كثلثة الدراهم ومائة الدرهم وثلث المائة
واربعة الآلاف والثنائي نحو ثلثائة الالف وثلثائة الف الدرهم وثلثائة الف الف
الف الدرهم وقد يدخل حرف التعريف على المضاف والمضاف اليه معا شذو ذا نحو
الثلثة الاثواب ٢ وعند الكوفيين هو قياس كما مر في باب الاضافة وان كان مركبا دخل
على الاول كاحد عشر درهما ولا يجوز دخوله على التمييز لوجوب تنكيره ولا على
ثاني جزئي المركب لانه يكون كان داخل في وسط كلمة وقد يدخل على الجزئين بضعف
نحو الاحد عشر درهما وهو عند الكوفيين والاختف قياس وقد يدخل على
الجزئين والتمييز بفتح نحو الاحد عشر الدرهم وهو قياس عند بعض الكوفيين *
واعلم ان العدد المميز بمذكر ومؤنث معا اما ان يكون مفصولا بينه وبينهما بلفظ من او بين
اولا فان كان فالغلبة للتذكير نحو اشترت عشرة بين عبد وامة ورأيت خمسة عشر
من النوق والجمال الا ان يكون المميزان يوما وليلة فالغلبة اذن للتأنيث قال * فطافت
ثلاثا بين يوم وليلة * ٣ وكان النكير ٤ ان تضيف ٥ وتجأرا * اذا التار يخ مبنى على الليالي
كايحي فلماذا اذا اهتم ولم تذكر الايام ولا الليالي جرى اللفظ على التأنيث نحو قولك
اقام فلان خسا قال الله تعالى * يتر بصن بانفسهن اربعة اشهر وعشرا * وانما غلب
التأنيث لذلك وللفضل اذ كانه مع الفصل لم يذكر المميز قال سيبويه يجوز في القياس خمسة
عشر من بين يوم وليلة لكنه ليس بحد كلام العرب (وان لم يفصل بهما فان كان العدد
مضا فالى المعدود فالغلبة للاسبق نحو خمسة ابدوآم وخمس آم واعبد اذا لاضافة

اليه تفيد فضل اختصاص وكذا في عدد عطف عليه هذا العدد المضاف نحو ثلاثة ومائة رجل وامرأة وثلاث والفاقة وجل (وان كان المعدود منصوبا على التميز فان كان المذكر من المميزين عاقلا سواء كان المؤنث عاقلا او لا فالاعتبار بالمذكر نحو خمسة عشر امرأة ورجلا وخمسة وعشرون ناقة ورجلا لاحترام التذكير المقارن للعقل وان لم يكن المذكر منهما عاقلا فالاعتبار باسبقهما نحو ثلاثة عشر رجلا وناقاة واربعة عشر بيتا وصفة ٦ واربعة عشرون يوما وليلة هذا (واذا كان المميزان يوما وليلة نحو سرت اربعة عشر يوما وليلة فالمراد اربع عشرة ليلة واربعة عشر يوما لان مع الليالي اياما بعدتها ولا كذا نحو اشريت عشرة بين عبد وامة او خمسة عشر رجلا وناقاة بل المعنى ان مجموع عدد العبيد والاماء عشرة فبعض العشرة عبيد وبعضها اماء ويجوز ان يتساويا فيكون خمسة عبيد وخمس اماء ويجوز ان يختلفا (والنعرة المضاف اليها بين في مثل هذا اى في موضع القسم يقصد بها الجنس ولفظة بين مستعارة من الظرف المكاني فقولك القوم بين رجل وامرأة اى ليسوا بخارجين من هذين القسمين ومن هذين الجنس كما ان يكون بين الشيئين لا يكون خارجا من المكان المتوسط بينهما * واعلم ان الليل في تاريخ العرب مقدم على اليوم لان السنين عندهم مبنية على الشهور القمرية وذلك لكون اكثرهم اهل البرارى الذين يتعسر عليهم معرفة دخول الشهر الا بالاستهلال فاذا ابصروا الهلال عرفوا دخول الشهر فاول الشهر عندهم الليل لان الاستهلال يكون في اول الليل فيقال في اول ليلة من الشهر كتب لاول ليلة منه ٦ اولغرتة اولمهل او لمستهله وفي اليوم الاول لليلة خلت واللام هى المفيدة للاختصاص الذى هو اصلها والاختصاص ههنا على ثلاثة اضرب اما ان يختص الفعل بالزمان لوقوعه فيه نحو كتبت لغرة كذا او يختص به لوقوعه بعده نحو لليلة خلت او يختص به لوقوعه قبله نحو لليلة بقيت وذلك بحسب القرينة فمع الاطلاق يكون الاختصاص بوقوعه فيه ومع قرينة نحو خلت يكون بوقوعه بعده ومع قرينة نحو بقيت بوقوعه قبله وتقول في الليلة الثانية كتبت لليلة الثانية من كذا وعلى هذا القياس الى آخر الشهر وان وقع الفعل في الليل ولم يقصد الى ذكر وقوعه فيه جازان يكتب فيه مايكتب في الايام وذلك انك تقول في ثاني الايام ليلتين خلتا وفي ثالثها لثلاث ليال خلون وكذا الى عشر ليال خلون ويجوز لثلاث ليال خلت الى عشر ليال خلت والاول اولى ليرجع النون الذى هو ضمير الجمع الى الجمع وفي الحادى عشر لاحدى عشرة ليلة خلت الى ان تكتب في الرابع عشر لاربعة عشرة ليلة خلت ويجوز خلون رجلا على المعنى والاول اولى مراعاة للفظ (وقريب من ذلك ما حكى المازنى الاجذاع انكسرن والاجذوع انكسرت جعل ضمير الاجذاع وهو جمع قلة ضمير الجمع وهو النون لانك لو صرحت بعدد القلة اى من ثلاثة الى عشرة لكان مميزه جما نحو ثلاثة اجذاع وجعل ضمير الجذوع وهو جمع الكثرة ضمير الواحدة اى المستكن في انكسرت لانك لو صرحت بعدد الكثرة اى مافوق العشرة لكان مميزه مفردا نحو ثلاثة عشر جذعا وتكتب في الخامس عشر للنصف من كذا وهو ٧ الاول من قولك الخمس عشرة ليلة خلت ومن

٦ اربع وعشرون عمامة
وثوبا نسخه

٦ قوله (اولغرتة اولمهل
آه) يقال اهل الهلال
واستهل على ما لم يسم
فاعله ويقال ايضا استهل
هو بمعنى تين ولا يقال اهل

٧ اولى لانه اخصر من
قولك نسخه

قولك الخمس عشرة ليلة بقيت اوبقين مع جوازهما ايضا وذلك لان الاول اخصر
منهما وفي السادس عشر لاربع عشرة ليلة بقيت اوبقين كما قلنا وبعضهم يقول من الخامس
عشر الى الاخير ان بقيت لتجوز نقصان الشهر الى ان يكتب في العشرين لعشر ليال
بقين وهو اولى من بقيت كما ذكرنا مع جوازه ايضا الى ان يكتب في الثامن والعشرين
لليتين بقيتا وفي التاسع والعشرين ليلة بقيت وفي الليلة الاخيرة لاخر ليلة منه او سلخه
او انسلاخه وفي اليوم الاخير لاخير يوم من كذا او سلخه او انسلاخه * قوله (وتقول
لمفرد من المتعدد باعتبار تصديره الثاني والثانية الى العاشر والعاشرة لا غير وباعتبار
حاله الاول والثاني والاولى والثانية الى العاشر والعاشرة والحادية
عشرة والثاني عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة ومن ثم قيل
في الاول ثالث اثنين اى مصيرهما من ثلثتهما وفي الثاني ثالث ثلثة اى احدها وتقول
حادي عشر احد عشر على الثاني خاصة وان شئت حادي احد عشر الى تاسع تسعة
عشر فتعرب ٩) يعنى بالمفرد الواحد والمتعدد المعدود وقد تقدم ان جميع الفاظ العدد
كانت في الاصل لمجرد العدد كما في قولك ثلاثه نصف ستة ثم استعملت في المعدودات كما في
رجال ثلاثة وستة رجال فاذا كان هناك معدود معين كعشرة رجال مثلا وقصدت ذكر واحد
منهم (فان اردت ذكره بلا ترتيب جئت بواحد او واحد الذى هو اول تلك الالفاظ الاثنى
عشر فقلت هذا واحد العشرة اراحدهم وان قصدت الى واحد منهم مع حفظ الترتيب
العددي (فذلك على وجهين احدهما ان تقصد الى ذلك الواحد المعين درجته ومرتبته
العددية بالنظر الى حاله اى درجته التى هو فيها من العدد لا باعتبار عدد آخر كالثالث
اى الواحد من الثلاثة والثاني اى الواحد من الاثنين وهو معنى قوله باعتبار حاله (والثاني
ان تقصد الى ذلك الواحد ٢ المراعى درجته العدية مع النظر الى الدرجة التى تحت درجته
ايضا فيكون واحدا من درجته بسبب تصديره الدرجة التى تحت درجته ممحوة ذاهبة
الاسم وجعله للمجموع اسم درجة نفسه بسبب انضمامه الى ماتحته نحو ثالث اثنين
اى واحد من ثلثة بسبب انضمامه الى اثنين وجعله للمجموع اسم ثلثة حتى صار واحدها
ومحوه عن المجموع اسم الاثنين فعنى ثالث اثنين مصير اثنين ثلاثة بنفسه اذ صار اثنان
معه ثلثة وهذا معنى قوله باعتبار تصديره فاذا قصدت اليه باعتبار التصدير لم يجز ان يبنى من
واحد اذ ليس تحت الاحد عدد يصير احدا بانضمامه الى الاحد ويجوز ان يبنى من الاثنين
نحو ثاني واحد اى مصير واحد اثنين بنفسه فاذا جئت بعده بمفعول هذا المصير اما مجرورا
او منصوبا وجب ان يكون انقص من العدد المشتق منه هذا المصير بدرجة كاربعة ثلاثة
وخامس اربعة ولا يجوز ان يكون انقص باكثر من درجة ولا ازيد بشئ اذ المعنى انه صير
مفعوله ٢ بانضمامه اليه على العدد المشتق هو منه وهذا المعنى لا يتم الا فى الناقص ٣ بدرجة
فقط واذا نصبته فانما تنصب اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال لا بمعنى الماضى كما يجيى في اسم
الفاعل والاضافة في هذا اكثر من النصب بخلاف سائر اسماء الفاعلين فانها متساويان
فيها او النصب اكثر (وانما قل النصب ههنا لان الانفعال والتأثر في هذا المفعول غير
ظاهر الا بتأويل وذلك لان نفس الاثنين لا نصير ثلاثة اصلا وان انضم اليهما واحد

٨ اى واحد من احدى
عشر متأخر بعشر
درجات واقعا
٩ اى الجزء الاول لعدم
موجب البناء وبنيا الجزء ان
المبنيان
٢ بالنظر الى درجته والى
درجته نسخ
٢ بانضمامه نسخ
٣ عن اصله المشتق هو
منه نسخ

والاشنان وان انضم
اليه ذلك الواحد ايضا
اشنان بلى يصير جزء ذلك
المجموع بعد ان لم يكن
جزءا الا انه لما سقط عن
المجموع الاول مع ذلك
الواحد اسم الاثنين
وصار يطلق على هذا
المجموع الثاني اسم الثلاثة
فكانه صار ذلك المجموع
هذا المجموع نسخته

٥ قوله (وهو قولهم
ثلثت الرجل اى اخذت
ثلث ماله) ثلثت القوم
اثلثهم بالضم اذا اخذت
ثلث اموالهم واثلثهم
بالكسر اذا كنت ثالثهم
او كلتهم ثلثة بنفسك
وكذلك الى العشرة الا
انك تفتح اربعمهم واسبعهم
واتسعمهم فيهما مكان حرف
الخلق

٦ مثل هذا المركب واما
ما حكى ابو عبيدة فانما
كان ذلك في القعود فقط
اعنى ثلثين واربعين و
خسين الى مائة ولم يكن
من المركب نسخته

٧ جزئى كلا المركبين
اورابع ثلثة عشر بحذف
عشر من رابع واعرابه
ولا يجوز حذف ثلثة
ايضا نسخته

٨ كالكاهل والحابط الا ان آه بخلاف نحو الكاهل نسخته

بل يكون ٤ المنضم والمنضم اليه معا ثلثة والتأويل انه سقط عن المجموع الاول بانضمام
ذلك الواحد اسم الاثنين وصار يطلق على المجموع الثاني اسم الثلاثة فكانه صار
المجموع الاول هو المجموع الثاني (فعلى هذا جاز بناء اسم الفاعل من الاثنين الى
العشرة اذ لكل منها فعل ومصدر نحو ثلثت الاحدثيا وثلثت الاثنين ثلثا وكذا ربت
الثلثة الى عشرت التسعة والمضارع من جميعها بكسر العين الامالامه حرف حلق
كاربع واسبع واتسع وقد يكسر هذا ايضا على الاصل (وقد جاءت هذه الافعال بهذه
المصادر بشرط ضم عين المضارع الا فيما لامه حلقى بمعنى آخر ه وهو قولهم ثلثت
الرجل اى اخذت ثلث ماله وكذا ربت ربتة وخسته الى عشرته وليس هذا المعنى مما نحن
فيه ولا يجئ بهذا المعنى ثلثت الرجل اذ لا معنى له (ولا يتجاوز بهذين المعنيين العشرة
(واجاز سيويه ان يتجاوز العشرة ما هو معنى النصير خلافا للاخفش والمازنى والمبرد
(قال ابو عبيدة تقول كانوا تسعة وعشرين فثلثهم اى جعلتهم ثلثين وكانوا تسعة
وثلثين فربعتهم وكذا الى المائة (قال السيرا في ان كثيرا من التحوين ينعون من الاشتقاق
بمعنى النصير فيما جاوز العشرة وهذا هو القياس قال ومنهم من يحيزه ويشقه من
لفظ النيف فيقول هذا ثاني احد عشر وثلث اثني عشر وينونه (قال المبرد هذا
لا يجوز لان هذا الباب يجري مجرى الفاعل المأخوذ من الفعل ونحن لا نقول
ربت ثلثة عشر ولا اعلم احد احكامه * واعلم انه انما لم يجز الاشتقاق فوق
العشرة بمعنى النصير وجاز بمعنى احد نحو ثلثت ثلثة عشر لان ما هو بمعنى الواحد في صورة
اسم الفاعل وليس به معنى كحائط وكاهل فلا بأس ان يبنى من اول جزئى المركب
اذ لا يحتاج فيه الى مصدر ولا فعل (واما النصير فهو اسم فاعل حقيقة واسم الفاعل
لا بدله من فعل ومصدر ولم يثبت فعل ومصدر مبنيان من ٦ العدد الذى فوق العشرة
والذى حكى ابو عبيدة انما هو في القعود من العشرة الى مائة كعشرين وثلثين الى
تسعين فقط وليس من المركب والمعطوف (والظاهر ان سيويه قاس ما هو بمعنى النصير
على ما هو بمعنى الواحد ولم يقل ذلك عن سماع فعلى ما قال يجوز فيه وجهان نحو ورابع
عشر ثلثة عشر على بناء ٧ فاعل من اول جزئى المركب والاثنيان بشانیهما كما هو ورابع
ثلثة عشر بحذف ثانيهما واعراب اولهما لزوال التركيب ولا يجوز ههنا حذف
اول جزئى المركب المضاف اليه لاعلى ان تركب رابع مع عشر الاخير فتبنيهما ولاعلى
ان تضيف رابع الى عشر فتعربه اى تعرب رابع للالتباس برابع عشر بمعنى الواحد
كما يجئ واما ان قصدت الى ذلك الواحد باعتبار حاله فان لم تضيف قلت الاول والثاني
والثالث الى العاشر وانما ابدلت الواحد بالاول لان الواحد كاذ كرنا بطلق على كل
واحد من مفردات المعدودات اذا لم يقصد الترتيب فقلت الاول لتبيين قصد الترتيب
وهذا المبني على وزن الفاعل وان لم يكن اسم فاعل حقيقة كما مر لكن فيه معنى
الوصف بخلاف نحو الحائط وهذا يجوز ان يتجاوز به العشرة اتفاقا فتقول الحادى
عشر فتقلب الواحد الى الحادى يجعل الفاء مكان اللام والعين مكان الفاء وتقول الثاني

عشر فتسكن يائي الحادى والثانى مع انهما مركبان كما مر فى نحو معدى كرب (واما
العشرون و الثلثون الى التسعين و المائة و الالف فلفظ المفرد من المتعدد و لفظ العدد
فيها واحد كما مر فى باب المركب وكان القياس العاشر و العشرون و الثلثون (و تقول
فى المعطوف الثالث و العشرون و الثالث و المائة و الرابع و الالف) و ان اردت اضافة
هذا النوع الى ما هو جزء منه و لا يجوز ذلك الا فيما دون العشرين فلك ان تضيفه اما
الى اصله و هو الاغلب او الى ما فوقه فلفظ الاول لا يضاف الا الى ما فوقه نحو اول
العشرة و اول الخمسة و لا يضاف الى الواحد فلا يقال اول الاحد و لا اول الواحد
لان معنى ٩ الاسم المضاف بهذا المعنى بعض المضاف اليه و ذلك البعض هو الواحد
فمعنى ثالث ثلاثة احد ثلاثة و ليس للواحد بعض حتى يضاف ذلك البعض اليه و اما غير
لفظ الاول فيجوز فيه الوجهان نحو ثانى اثنين و قولك عطار د ثانى السبعة السيارة
(و لا يجوز عند الجمهور ان ينصب اصله اذ ليس باسم فاعل حقيقة) و نقل الاخفش
عن ثعلب جواز ذلك قال الاخفش قلت له فاذا اجزت ذلك فقد اجزيت مجرى الفعل
فهل يجوز ان تقول ثلثت ثلاثة قال نعم على معنى اتممت ثلاثة و جعلت الثلاثة ثلاثة بضم نفسى
الى اثنين فاذا جاوزت العشرة و اردت الاضافة قلت على ما اجاز سيدي و حكاه عن
العرب حادى عشر احد عشر و ثالث عشر ثلثة عشر فيكون حادى عشر بمنزلة
ثالث واحد عشر بمنزلة ثلثة فالمركب الاول يجزئ مضاف الى المركب الثانى يجزئ
و كلا جزئى كلا المركبين مبنيان (و قد انكر ثعلب هذا الوجه و حكاه عن الكوفيين
و قال انهم لا يجوزون الا ثالث ثلاثة عشر و حجبتهم انه لا يمكن بناء الفاعل من جزئى
المركب فتنبه من الجزء الاول و هو النيف (و قول سيدي ولى لانه ليس اسم فاعل
على الحقيقة و حكايته عن العرب لا تنكر مع ثقته و عدالته و لا ريب ان حذف ٩ ثانى
جزئى المركب المضاف اكثر استعمالا لخفته و لاستثقال تكرار لفظ عشر ٢ فى المضاف
و المضاف اليه فاذا حذفته اعربت اول الجزئين بوجوه الاعراب لزوال التركيب الموجب
لبناؤه و امتناع تركيبه مع جزئى المركب الاخير و يجوز حذف اول ٣ جزئى المضاف
اليه ايضا فتقون فى ثالث ثلاثة عشر ثالث عشر فالذى ذكره سيدي و بعد الحذف فتحتهما
جميعا اما الثانى فلتضمن الواو و اما الاول فليقام ثانى جزئى المضاف اليه مقام ثانى جزئى
المضاف (و ذكر الكوفيون ٤ جواز اعراب الاول و اما الثانى فلا كلام فى بناؤه لتضمنه
الحرف و وجه اعراب الاول عدم قيام ثانى جزئى المضاف اليه مقام ثانى جزئى المضاف
(قال السيرافى فى هذا قول قريب لم ينكره اصحابنا و روى الكسائى الوجهين عن العرب
(قال المصنف فى الوجه الاول اعنى بناء الجزئين الظاهر ان هذا اللفظ لفظ الاسمين
الاولين بلاضافة الى المركب الثانى لعدم الالتباس * و اعلم ان لقولك ثالث ثلاثة عشر
باعراب ثالث معنيين احدهما الجزء الثالث من المعداد الذى هو ثلاثة عشر و على هذا
المعنى يجوز ان يقال ثالث اثني عشر و ثالث اربعة عشر لان ثالث من ثلاثة لا من ثلاثة
عشر ٥ و ثانيهما انه الجزء الواحد من ثلاثة عشر و على هذا لا يجوز ٤ ثالث اثني عشر

٩ هذه الاسماء البعض
الذى هو الواحد نسخه

٩ الجزء الثانى من اول
المركبين نحو ثالث ثلاثة
عشر اكثر نسخه

٢ فتعرب ثالث بوجوه
آه نسخه

٣ ثانى المركبين ايضا اعنى
ثلاثة فيبقى نسخه

٤ اجراء ثالث بوجوه
الاعراب مع بناء عشر
لما ذكر و وجهه انه لم يبق
عشر الثانى مقام عشر
الاول قال ابوسعيد نسخه
٥ ولم يحذف منه شئ
نسخه

٤ رابع ثلاثة عشر نسخه

ويجوز ثالث اربعة عشر لان اصله ثالث عشر ثلاثة عشر وثالث عشر اربعة عشر *
 * واعلم ان حكم فاعل المذكور سواء كان بمعنى المصير او الواحد او غيرهما حكم سائر اسماء
 الفاعلين في التذكير والتأنيث فتقول في المؤنث الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذا
 في جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالثة عشر والثالثة والعشرون تؤنث الاسمين في
 ٢ المركب للمؤنث كما تذكرهما للمذكر نحو الثالث عشر واتمادكروا الاسمين لانه اسم لواحد
 مذكر فلامعنى للتأنيث فيه بخلاف ثلاثة عشر رجلا فانه للجماعة وتقول في المعطوف الثالث
 والعشرون والثالثة والعشرون (قوله ومن ثم قيل في الاول ثالث اثنين وفي الثاني ثالث ثلاثة)
 اى ومن اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار تصغيره واعتبار حاله اختلف اضافتهما فاضافة المصير
 الى مادونه واطرافه ما هو بمعنى الواحد فقط الى مثله او الى ما فوقه * قوله (المذكر والمؤنث
 المؤنث مافيه علامة تأنيث لفظا او تقديرا والمذكر بخلافه وعلامة التأنيث التاء
 والالف مقصورة وممدودة) كل مافيه علامة التأنيث ظاهرة او مقصورة سواء كان
 التأنيث حقيقيا ولا يسمى مؤنثا فالحقيقى الظاهر العلامة نحو ضاربة ه ونفساء وحبلى وغير
 الحقيقى عرفه وصحراء وبشرى ٦ والحقيقى المقدر العلامة زينب وسعاد وغير الحقيقى
 نار ودار (ولا يقدر من جملة العلامات الاتاء لان وضعها على العروض والانفكاك
 فيجوز ان يحذف لفظا وتقدر بخلاف الالف ودليل كون التاء مقصورة دون الالف
 رجوعها في التصغير في نحو هندية وقديرة واما الزائد على الثلاثي فحكموا فيه ايضا
 بتقدير التاء قياسا على الثلاثي اذ هو الاصل وقدير جمع التاء فيه ايضا شاذ نحو ٧ قديمة
 ووريثه ووريثة (قوله وعلامة التأنيث التاء والالف مقصورة وممدودة) تاء التأنيث
 في الاسم اصل وما في الفعل فرعه لانه يلحق الفعل لتأنيث الاسم اى فاعله واصل العلامة
 ان تلحق كلمة هى علامة لها فلها كانت التاء الاسمية اكثر تصرفا بحملها للحركات وبانقلا
 بها في الوقف هاء (وقال الكوفيون الهاء اصل التاء لما رأوا مشابهة الهاء للالف وليس
 بشئ لان التاء في الوصل والهاء في الوقف والاصل هو الوصل لا الوقف (وقال جار الله
 الياء ايضا علامة التأنيث في نحو ذى والاولى ان يقال هذه الصيغة بكمالها موضوع للتأنيث
 كتا وليس في اسم الاشارة ما هو على حرف واحد واما الياء في تفعيل فالاولى ان يقال انه اسم
 لا حرف تأنيث كما في باب الضماير وتاء التأنيث قد تدخل الحرف كرتب اذا كان المجزور بها
 مؤنثا كقوله * فقلت لها اصبت حصاة قلبي * ورتب رمية من غير رام * وقد جاء * يا صاحب ارببت
 انسان حسن * ويجوز ان يريد بالانسان المؤنث وتلحق ثم ايضا اذا عطف بها قصة على قصة لا مفردا
 على مفرد ويقال لات مشابهة ليس كما في باب ويقل لعل في لعل (واما تاء بنت واخت وهنت
 وكلتا وثنتان ومنتان فليست لمحض التأنيث بل هى بدل من اللام في حال التأنيث
 ولذا سكن ما قبلها وفي منتان كانه بدل من اللام لكون واحده وهومنة كشفة (والالف
 الممدودة عند سيبويه في الاصل مقصورة زدت قبلها الفاء لزيادة المد وذلك لان الالف

٣ الثالثة عشرة كما يذكرهما
 في الثالث عشر نسخته

٥ فاذا وضعت فهى نفساء
 والنفاس ايضا جمع المرأة
 النفساء

٦ وكذا كل مافيه علامة
 التأنيث تقديرا ولا يقدر
 نسخته

٧ قديمة ووريثة وقد
 يدمة ايضا وهما شاذان
 لان الهاء لا يلحق الرباعي
 في التصغير ص

٨ وقدام نقيض وراء وهما
 يؤثنان ويصفران بالهاء
 نسخته

للزومه صار كلام الفعل فجاز زيادة الف المد قبله كافي كتاب وجار فاجتمع الفان فلو
حذفت احدهما لصار الاسم مقصورا كما كان وضاع العمل فقلبت ثانيتهما الى حرف يقبل
الحركة دون الاولى لتبقى على مدها وانما قلبت همزة لا واو او لا ياء مع ٩ ان مناسبة حروف العلة
بعضها لبعض اكثر اذ لو قلبت الى احدهما لاحتيج الى قلبها الفا كافي كساو ورداى ٢ لكون
ما قبلها الفا كما فيهم فان زالت الالف وانقلبت ياء قلبت الف التانيث ياء ايضا كافي قوله * لقد
اغدوا على اشقر ٣ يغتال الصحر يا * ويعلم تانيث ما لم يظهر علامته بالضمير الراجع اليه كقوله
تعالى * والشمس وضحاها * وبالاشارة اليه باسمها نحو تلك الدار وبلحاق علامة التانيث بفعله
او شبهه المسند اليه او الى ضميره نحو طلعت الشمس * والتفت الساق بالساق * وبكأس من معين
بيضاء لذة * ولظى زراعة * وسليمان الريح عاصفة * وبمصغره ان كان المكبر ثلاثيا نحو
قديرة وتجر دعدده من الثلاثة الى العشرة من التاء نحو ثلاث اذرع وعشر ارجل ويجمعه على
مثال خاص بالمؤنث كفوا على الصفات كطوالق وحوابض او على مثال غالب فيه وذلك انما
يكون فيما هو على وزن عناق وذراع وكراع ويمين فجمعها على افعل في المؤنث وقد جاء في المذكر
على افعل قليلا نحو مكان وامكن وجنين واجن وطحال والحمل (٤) ويجي التاء لاربعة عشر
معنى احدها الفرق بين المذكر والمؤنث اما في الصفة كضاربة ومنصورة وحسنة وبصرية وهو
القياس في هذه الانواع الاربعة اى في اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة غير افعل
التفضيل وافعل الصفة وفي المنسوب بالياء واما نحو ٥ ربعة ويبعة ٦ في المذكر والمؤنث
فلكونهما في الاصل صفة النفس اى نفس ربعة ويبعة واما في الاسم الجامد وهى اسماء مسموعة
قليلة نحو امرأة ورجلة وانسانة وغلامة (الثانى لفصل الاحاد المخلوقة واحاد المصادر
من اجناسهما كخنل ونخلة وتمر وتمر وبطة وبطة ونمل ونملة ففي قوله تعالى * قالت
نملة * يجوز ان يكون النملة مذكرا والتاء للوحدة فيكون تاء قالت تاء الوحدة في نملة
للاكونها مؤنثا حقيقيا كما يجي * والمصادر نحو ضرب وضربة واخراج واخرجة
واستخراج واستخرجة وهو قياس في كل واحد من الجنسين المذكورين اعني المخلوقة
والمصادر والمراد بالجنس ههنا ما يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد وقد جاء قليلا
للفرق بين الاحاد المصنوعة واجناسها وهى اسماء محفوظة كسفينة ولبن ولينة
وربما لحقت الجنس وفارقت الواحد وهو قليل نحو كثة وفقعة للجنس وكء ٢ وققع
للوحد وقال بعضهم ٣ ان ذا التاء فيهما ايضا للوحدة والمجرد منها للجنس والا كثرون
على الاول ٤ والجنس المميز واحده بالتاء يذكره المجازيون ويؤنثه غيرهم وقد جاء
٥ في القرآن كلاهما قال الله تعالى * نخل منقعر * ونخل خاوية * وقد يجي *
ياء النسبة للوحدة ايضا كالتاء نحو اعرابي واعراب وفارسى وفارس وعربى وعرب
ورومى وروم واكثر ما يجي التاء للمعنيين المذكورين وهى فيهما عارضة غير لازمة

٩ انهما انسب به وانقلاب
حروف العلة بعضها الى بعض
نسخه ٢ الهمزة في كساء ووراء
منقلبة عن واو وياء ص
٣ الشقرة في الخليل حجرة
صافية يحمر معه العرف
والذنب فان اسودا فهو
الكيميت وبغير اشقير اى شديد
الحمرة ٤ هكذا في النسخ ولم
يصرح المعنى الرابع عشر
بهذا العنوان
٥ يقال رجل ربعة بالتسكين
اى مربوع الخلق لا طويل
ولا قصير وامرأة ربعة
وجمعها ربعات بالتحريك وهو
ثاذا ٦ انفع الغلام ارتفع فهو
يافع ولا يقال موفع وهو من
النوادير وغلان يفع ويبعة
وغلان يبعة وجارية يبعة
٢ قوله (وققع آه) الفقع
ضرب من الكمأة قال ابو
عبدة هى البيضاء الرحوه
وكذلك الفقع بكسر
الفاء ٣ بل هو ايضا جار على
القياس يعنى ان المجرد جنس
وذو التاء مفرد نسخه
٤ يعنى ان التاء فيهما للجنس
يؤيده قوله عليه الصلوة
والسلام الكمأة من المن
فأراد بها الجنس
٥ الوجهان في الكتاب
العزير نسخه
٦ قوله (وسقاء) امرأة
سقاء وسقاية عزوته الى
ابيه وعزيت له لغة اذا نسبته
والاسم العزاء والعزاء ايضا
الصبر

ولذا قلب اللام همزة في نحو غزاة ٦ وسقاة وارتقاء واستقاء ٧ وياه في تغازيه بخلاف نحو شفاوة ٨ وخزابة وسقاية وعلاوة وهرأوة ومحدودة فان التاء في هذه الاسماء للتأنيث اللفظي وهي باعتبارها لازمة نحو غرفة وظلة وطلحة كما يجئ وان جاءت في بعضها غير لازمة كشفاوة وشقاء الا ان وضعها ٩ في المؤنث اللفظي على الزوم (واما جواز قلب اللام وتركه في عباية وعباءة ٢ وعظاية وعظاءة ٣ وصلابة وصلاة فلما يجئ في التصريف ان شاء الله تعالى) الثالث ان يجئ التاء للدلالة على الجمع وذلك في الصفات التي لا تستعمل موصوفاتها وهي على فاعل او فاعول او صفة منسوبة بالياء او كاشنة على فعال كقولهم خرجت خارجة على الامير وسابلة وواردة وشاربة وقولهم ركوب وركوبة وحلوب وحلوبة وقتوب وقتوبة وقولهم البصرية والكوفية والروانية والزيرية والجمالة والبغالة والحجارة والتاء في هذه كلها في الحقيقة للتأنيث كافي ضاربة وليس كافي كثرة وكما في ذلك لان ذالت في مثله صفة الجماعة تقديرا كانه قيل جماعة جمالة فحذف الموصوف لزوم ما لعلم به وقد جاء حلوبة للواحد وحلوب للجنس كتمر وتمر فالتاء اذن للوحدة لا للتأنيث وقد قيل ان الركوب والركوبة بمعنى واحد وكذا الحلوب والحلوبة فالتاء اذن للنقل الى الاسمية كافي الذبيحة ٤ والا كولة على ما يجئ (الرابع ان تدخل لتوكيد الصفة التي على فعال او فاعل او مفعول او فاعول كنسابة وراوية ومطربة ٥ وفروقة فهذه تفيد مبالغة في الوصف كما يفيدها ما هو كياء النسب في نحو اجرى ودواري وكان التاء في هذا القسم للتأنيث والموصوف المحذوف جماعة اجراء للشيء الواحد مجرى جماعة من جنسه كما تقول انت الرجل كل الرجل والتاء في مثل هذه المثل على الانفصال وقد تدخل كثيرا على فعل مفتوح العين بمعنى الفاعل وعلى فعل ساكنها بمعنى المفعول نحو سبية وسبة ولعنة ولعنة وهي في الوزنين لازمة (الخامس ان تدخل على الجمع الاقصى كجواربة ٦ وموازنة ٧ وكيالجة دلالة على ان واحدها معرب فيقال الهاء اماراة العجمة وذلك ان العجمي نقل الى العربية كما ان التأنيث نقل عن التذكير وليست التاء في هذا القسم على الزوم بل يجوز الجوارب والموازج (السادس ان تدخل ايضا على الجمع الاقصى دلالة على ان واحده منسوب كالا شعنة والمشاهدة في جميع اشعئ ومشهدى وذلك انهم لما ارادوا ان يجمعوا المنسوب جمع التكسير وجب حذف ياء النسب لان ياء النسب والجمع لا يجتمعان فلا يقال في النسبة الى رجال رجالى بل رجلى كما يجئ في باب النسبة ان شاء الله فحذف ياء النسبة ثم جمع بالتاء ٦ فصار التاء كالبديل من الياء كما ابدلت من الياء في نحو فرازنة ٧ وجماعة كايحيى ٨ وانما ابدلت منها لتشابه الياء والتاء في كونهما للوحدة كتمر ورومي وللبالغة كعلامة ودواري ولكونهما زائدين لالمعنى في بعض المواضع كظلمة وكسرى وقد يحذف ياء النسب اذا جمع الاسم جمع السلامة بالواو والنون لكن لا وجوبا كافي جمع التكسير وانما يكون هذا في اسم تكسيه اوجع على وزن الجمع الاقصى كالاشعرون والاعجمون في جمع

٨ قوله (وخزابة) خزى يخزى خزابة استخبي
٩ في جميع مثل هذه الاسماء على الزوم وامادم القلب في عباية وصلابة وعظاية وقلنسوة وعرفوة مع انها للوحدة وهي باعتبارها غير لازمة فشاؤ دليل كونها للوحدة قولك في الجنس عباة وصلاة وعظاءة وقلنس وعرق نسخته

٢ قوله (عظاءة) العظاءة دوية اكبر من الوزفة
٣ قوله (وصلابة) الصلابة الفهر وكذا الصلاة بالهمزة
٤ قوله (والا كولة) الا كولة الشاة التي تعزل للاكل وتسمن واما الا كيلة فهي الماء كولة يقال كيلة السبع
٦ امرأة فروقة اي شديدة الخوف وكذا رجل فروقة وفي المثل رب عجلة تهب رشاو رب فروقة تدعى لينا
٦ قوله (وموازجة وكيالجة) جمع موزج وكيالجة
٦ ليكون التاء كالبديل من ياء النسبة كما ابدل من الياء نسخته

٧ قوله (وجماعة) الجمحاجح السيد والجمع الجمحاجح وجميع الجمحاجح الجمحاجحة وان شئت الجمحاجح ٨ وايضا الياء والتاء متشابهتان نسخته

مصدر ويجوز تخفيف ياء النسب كما قال عمرو بن كلثوم متى آه قال سيبويه سألت الخليل عن مقتوى ومقتوين فقال هو بمنزلة الاشعري والاشعري

٣ وقد يتعمق في المفردان يكون معربا ومنسوبا فتأتي التاء في الجمع اماره عليهما نحو برابرة في جمع بربرى وسيابجة في جمع سيبجي وهو غلام الملاح نسخه

٤ قوله (بكجالة) يقال للابل اذا كانت ذكورة لم يكن فيها انثى هذه جالة بنى فلان

٥ قوله (حجارة) الحجارة والذكاره جعاجرو ذكر

٦ قوله (واروية) الاروية الانثى من الوعول

٧ قوله (حلوبة وركوبة) لركوب والركوبة ما يركب يقال ماله ركوبة ولا حولة ولا حلوبة اي ما يركبه ويحمل عليه ويحلبه

٨ قوله (ورحولة) الرحلة الناقة التي تصلح لان ترحل وكذلك الرحول وقيل الرحلة المركب من الابل ذكر اكان او انثى

٢ قوله (ومطفل) المطفل الطبية معها طفلها وهي قرية عهد بالتاج وكذلك الناقة ٣ قوله (ضامر) الضمر والضمير مثل العسر والعسر الهزال وخفة اللحم

اشعري واجمى وكذا المقتون والمقاتوة ٢ في جمع مقتوى قال * متى كنا لملك مقتونا * والتاء في مثل هذا المكسر لازمة لكونها بدلا عن الياء ولو كان جمع المعرب اوجع المنسوب غير الجمع الاقصى لم تأت فيه بالتاء فلا تقول في جمع فارسي فرسة بل فرس ولا في جمع لجام لجمة بل لجم وكان اختصاص الاقصى بذلك ليرجع الاسم بسبب التاء الى اصله من الانصراف ٣ وقد يجئ له مزيد شرح في المنسوب ان شاء الله تعالى (السابع ان تدخل على الجمع الاقصى ايضا عوضا عن ياء المدة قبل الاخر كجحاجة في جمحاج وامافي فرازة نذافة فيحوز ان تكون عوضا عن الياء وان تكون علامة لتعريب الواحد والتاء والياء في نحو جمحاجة لاتسقطان معا ولا تثبتان معا فالتاء لازمة (الثامن ان تدخل لتأ كيد تأنيث الجمع وذلك ما واجب الدخول وهو في بنائين افعلة كاعربة وفعلة كغلة او جائزه وهو في ثلثة ابذية فعالة ٤ بكجالة وقد تلزم في هذا البناء كافي ٥ حجارة وذكارة وفعولة كصقورة وبعولة وخبولة وقد تلزم كعمومة وخولة والجمع الاقصى كصياقلة وملثكة ولا تلزم (التاسع دخولها لتأ كيد معنى التأنيث كافي ناقة ونجمة ٦ واروية وهذه التاء لازمة قبل وقد جاء لتأ كيد التأنيث في الصفة كعجوز وعجوزة فان عجوزا موضوع للتأنيث والتاء فيه غير لازمة (العاشر دخولها للمعنى من المعاني بل هو تأنيث لفظي كافي غرفة وظلمة وعمامة وملحفة وهي لازمة (الحادي عشر دخولها عوضا من فاء الفعل كافي عدة وزنة او عن لامه كافي كرة وظبة وهي لازمة (الثاني عشر دخولها عوضا عن ياء الاضافة وهو في ياباب ويا امت فقط (الثالث عشر دخولها اماره للنقل من الوصفية الى الاسمية وعلامة لكون الوصف خالبا غير محتاج الى الموصوف كالنطيحة والذبيحة وهذه التاء اكثرها غير لازمة والاولى ان التاء في ٧ حلوبة وركوبة ٨ ورحولة وكل فعولة بمعنى مفعول هكذا لانها لا يذكر معها الموصوف البتة كما قد يذكر مع فعول بمعنى فاعلة نحو امرأة شكور وصبور وكل ما لحقته هذه التاء المذكورة في هذا القسم يستوي فيه المذكر والمؤنث (قال ابو عمرو قد يكون التاء عوضا من الف التأنيث كافي حبرة تصغير حبارى وعند غيره لا يبدل منها التاء بل يقال حبير كايحيى في باب التصغير (قال الزمخشري تجمع هذه الوجوه انها للتأنيث وشبه التأنيث والاصل في الصفات كاذكرنا ان يفرق بين مذكرة مؤنثها بالتاء ويغلب في الصفات المختصة بالاناث الكائنة على وزن اسم فاعل ومفعول ان لا يلحقها التاء ان لم يقصد فيها معنى الحدوث كحايض وطالق ومرضع ٢ ومطفل فان قصد فيها معنى الحدوث فالتاء لازمة نحو حاضت فهي حائضة وطلقت فهي طالقة وقد يلحقها التاء وان لم يقصد الحدوث كمرضعة وحاملة (وربما جاءت مجردة عن التاء صفة مشتركة بين المذكر والمؤنث اذا لم يقصد الحدوث نحو جبل ٣ ضامر وناقعة ضامر ورجل او امرأة عانس وفي تجريد هذه الصفات عن التاء مع عدم قصد

٤ قوله (عانس) عانت الجارية تعنس بالضم عنوسا فهي عانس وذلك اذا طال مكثها في منزل اهلها بعد ادراكها حتى خرجت من عداد الابكار هذا اذا لم ❦ ١٦٥ ❦ تزوج فان تزوجت مرة فلا يقال عانت ويقال للرجل

ايضا عانس ٥ قوله (ناشبة) الشاب السهم الواحدة نشابة والناشب صاحب الشاب وقوم ناشبة ٦ قوله (ونباله) النبل السهام العربية وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها والنبال بالتشديد صاحب النبل وكان قياسه ان يقال نابل والنابل الذي يعمل النبل ٧ في المعنى الاول والتجريد عنها في الثاني

بل نسخه

٨ المعطار كثير التعطر والحصان العفيفة ٨ قوله (وحصان) حصنت المرأة بالضم اي عفت فهي حاصن وحصان ٩ قوله (وناقة) دلات اي سريعة ٢ قوله (والقتوب) القتب بالتحريك وهو رجل صغير على قدر السنام والقتوبة من الابل التي تقبها بالقتب قوله (والجزور) الجزور من الابل يقع على الذكر والانثى ٣ فيكون من قربه بالكسر قربانا اي دنوت منه ٤ في فعل كامرأة شريت نسخه ٥ قوله (ناقة ريض)

الحدوث ثلاثة اقوال احدها قول الكوفية وهو ان التاء انما يؤتى بها للفرق بين المذكر والمؤنث وانما يحتاج الى الفرق عند حصول الاشتراك وهذه العلة غير مطردة في نحو ضامر ٤ وعانس وتقتضي تجرد الصفات المختصة بالمؤنث مع قصد الحدوث ايضا بل تقتضي تجرد الفعل ايضا اذا لم يشترك كافي في نحو حاضت وطلقت لان اصل العلة الاطراد وتقتضي ان لا يقال الامرأة مرضع وقد ثبت انه يقال مرضعة ايضا بلا قصد الحدوث (وقال سيديويه هو مؤول بنحو انسان حايض او شئ حايض كما ان ربعة مؤولة بنفس ربعة واتفاقهم على انه يلحقه التاء مع قصد الحدوث دليل على ان العلة شئ اخر غير هذا التأويل (وقال الخليل انما جردت عن التاء لتأديتها معنى النسب (قال المصنف في شرح كلامه ما معناه ان اصل التاء في الاسماء ان تكون في الصفات فرقا بين مذكرها ومؤنثها وانما تدخل على الصفات اذا دخلت في افعالها فالصفات في لحاق التاء بها فرع الافعال لتحققها اذا لحقت الافعال نحو قامت فهي قائمة وضربت فهي ضاربة فاذا قصدوا فيها الحدوث كالفعل قالوا حاضت فهي حايضة لان الصفة حينئذ كالفعل في معنى الحدوث واذا قصدت الاطلاق لا الحدوث فليست بمعنى الفعل بل هي بمعنى النسب وان كانت على صورة اسم الفاعل كلابن وتامر فكما ان معناهما ذولبن وذو تمر مطلقا لا بمعنى الحدوث اي لبنى وتمرى كذلك معنى طالق وحايض ذات طلاق وحيض كانه طلاقية وحيضية (قلت غاية مرمى كلامهم ان اسم الفاعل لما لم يقصد به الحدوث لم يكن في المعنى كالفعل الذي مبنى على الحدوث في احد الازمنة فلم يؤثوه تأنيث الفعل لعدم مشابهته له معنى وان شابه لفظا وهذا ينتقض عليهم بالصفات المشبهة فانها للاطلاق لا الحدوث ولا تشابه الفعل لفظا ايضا فكانت اجدر بالتجريد عن التاء ولا تجرد وايضا فان الاسم المنسوب بالياء الذي مثل حايض وطالق محمول عندهم عليه يؤنث مع انه على الاطلاق دون الحدوث وليس له فعل الامن حيث المعنى والتأويل فان معنى بصرى منسوب الى البصرة ومن اين لهم ان المنسوب الذي على وزن فاعل وليس باسم فاعل كلابن وتامر ونبال وقواس اذا قصد به المؤنث لا يدخله التاء بل يقال امرأة ٥ ناشبة ٦ ونباله وكيف صار حكم نابل الذي هو من جملة الاسماء المنسوبة بخلاف حكم ما فيه ياء النسب ظاهرة في الامتناع من تاء التأنيث وقوله تعالى ﴿عيشة راضية﴾ بمعنى النسب عند الخليل مع دخول التاء وجعله للبالغة كما في علامة خلاف الظاهر وايضا هب ان نحو حايض وطامت من ابنية النسب كما ان نحو نابل وناشب منها اتفاقا لان معناهما نبلى ونشابت ولا فعل لهما حتى يقال انهما اسماء فاعل منه كيف يجوز ان يقال نحو منقطر ومرضع في قوله تعالى ﴿السماء منقطر به﴾ وقولك فلانة مرضع من باب ابنية النسب ولم يثبت كون مفعول ومنفعل من ابنية النسب المتفق عليها حتى تحملهما عليها كحملنا حايضا على نحو نابل (والاقرب في مثله ان يقال ان الاغلب في الفرق بين المذكر والمؤنث

يقال ناقة ريض اول ما ريضت وهي صعبة بعد والذ كرو الانثى فيه سواء ٦ لا تكون الاساسية يلحقها نسخه

٧ قوله (نحو اجلى) اجلى اسم موضع وهو مرعى معروف (٨ ومعنى الالحاق ان تزيد في كلمة حرفان في مقابلة حرف اصلى في كلمة اخرى حتى تصير مساوية لها في الحركات والسكنات بشرط ان يكون المزيد فيها في جميع تصاريدها مثل المحقق بها مقصودهم الاهم في ذلك اقامة الوزن او السجع او غير ذلك من الاغراض اللفظية وليس المقصود اختلاف المعنى بل يجوز ان يختلف وان لا يختلف ويجوز ان لا يكون للكلمة قبل الزيادة فيها للالحاق معنى ٩ بكجىل وزينب فتحو قطع يقطع واقل يقبل وقاتل يقاتل ليس بمحقق بد حرج يد حرج لخالفه مصادر المصدره نسخته ٩ قوله (بكجىل) جبال اسم للضبع على فعل وهو معرفة بلا الف ولا م ٢ قوله (بهماء) بهمى نبت قال سيبويه يكون واحدة وجعا والفها للتأنيث فلا ينون وقال قوم الفها للالحاق والواحدة بهماء وقال المبرد هذا لا يعرف ولا يكون الف فعلى بالضم الا للتأنيث

بالتاء هو الفعل بالاستقرار ثم جل اسما الفاعل والمفعول عليه لمشا بهتتهما له لفظا ومعنى كما يجئ في بابهما فالحق التاء للتأنيث كما يلحق الفعل ثم جاء بما هو على وزن الفاعل ما يقصد به مرة الحدوث كالفعل ومرة الاطلاق وقصدوا الفرق بين المعنيين فأنشأوا التاء للتأنيث ما قصدوا فيه الحدوث الذى هو معنى الفعل كتأنيث الفعل لمشا بهتة له معنى بخلاف ما قصدوا فيه الاطلاق ليكون ذلك فرقا بين المعنيين (واما الصفة المشبهة والاسم المنسوب بالياء فلم يقصد في شئ منهما مرة الحدوث ومرة الاطلاق حتى يفرق بين المعنيين بالحق التاء ٧ في احدهما دون الاخر بل كانا ابدا للاطلاق) فان قلت فالقياس اذن تجريد هما عن التاء كتجريد الفاعل المقصود به الاطلاق (قلت كان يجب ذلك لو كان الحاق التاء بهما لمشا بهتتهما للفعل لكن الحاق التاء بهما لمشا بهتتهما لاسم الفاعل واسم المفعول لا للفعل وذلك لانهما اسمان فيهما معنى الصفة كاسمى الفاعل والمفعول ولذلك جمعا جمع سلامة المذكور كما في اسمى الفاعل والمفعول (ومما يلحق تاء التأنيث غالبا مع كونه صفة فيستوى فيه المذكر والمؤنث مفعال ومفعول ومفعيل وفعال وفعال كعطار ومحرب ٨ ومنطوق وحسان) وقد حكى سيبويه امرأه جبان وجبانة ٩ وناقاة دلات وكذا فعول بمعنى فاعل وقد قالوا عدوة الله ومسكينه واما فعول بمعنى مفعول فيستوى فيه ايضا المذكر والمؤنث كالركوب ٢ والقتوب والجزور لكن كثيرا ما يلحقها التاء علامة للنقل الى الاسمية للتأنيث فيكون بعد لحاق التاء ايضا صالحا للمذكر والمؤنث (ومما يستوى فيه المذكر والمؤنث ولا يلحقه التاء فاعيل بمعنى مفعول الا ان يحذف موصوفه نحو هذه قتيلة فلان وجريحتة ولشبهه لفظا بفعل بمعنى فاعل قد يحمل عليه فيلحقه التاء مع ذكر الموصوف ايضا نحو امرأة قتيلة كما يحمل فاعيل بمعنى فاعل عليه فيحذف منه التاء نحو ملحفه جديد من جد يجدد جده عند البصرية (وقال الكوفية هو بمعنى مجدود من جده اى قطعه وقيل ان قوله تعالى ﴿ان رجعة الله قريب﴾ ٣ منه وبناء فاعيل بمعنى مفعول مع كثرته غير مقيس وقد تجئ بمعنى مفعول قليلا كالذكر الحكيم اى المحكم على تأويل وبمعنى مفاعل كثيرا كالجليس والخليف وربما لم يلحق التاء ٤ في فاعيل نحو ٥ ناقاة ربتض (واما الف التأنيث المقصورة فانما تعرف بان لا يلحق ذلك الاسم تنوين ولا تاء والالف المقصورة الزائدة في اخر الاسم على ثلاثة اضرب اما للالحاق كارتى او لتكثير حروف الكلمة كالقبعثرى او للتأنيث والتى للتكثير ٦ ما تكون زائدة سادسة ويلحقها التنوين نحو قبعثرى وكثرى وتيمز الف الالحاق خاصة عن الف التأنيث بان تزن ما فيه الالف وتجعل في الوزن مكان الالف لاما فان لم يجئ على ذلك الوزن اسم علمت ان الالف للتأنيث ٧ نحو اجلى وبردى فانه لم يأت اسم على فعل حتى يكون الاسمان ملحقين به ٨ ويجئ معنى الالحاق في التصريف ان شاء الله تعالى (فن الاوزان التى لا يكون الفها الا للتأنيث فعلى في الغالب وانما قلنا في الغالب لما حكى عن سيبويه في بهمى ٢ بهماء وروى بعضهم في رؤيا رؤياه وهما شاذان ففعلى اما صفة او غير صفة والصفة اما مؤنث افعال التفضيل كالا فضل والفضلى وهو قياس اولا كمثل انثى وخنى وحبل وغير الصفة اما مصدر

٣ قوله (و جزوى) اسم موضع من رمال الدهناء جزوى اسم نجمة من نجم الدهناء وهى جمهور غظيم يعلو تلك الجماهير نجمة الرمل آخره ٤ للتأنيث ايضا اذ لم يحى عنده مثل برقع ولحاق التاء لالف التأنيث شاذ وعند الاخفش للاحق اذ هو ثبت نحو ٥ جؤذر و برقع نسخة قوله (جؤذر) فى الجؤذر لغتان ضم الدال وقحها ولد البقرة الوحشية قوله (وقال بعضهم جنفى) وفى الصحاح الجنفاء اسم فرس حذيفة بن بدر الفزارى والجنفاء اسم ماء لبنى معوية بن عامر بن ربيعة و جنفى اسم موضع ٦ قوله (كالبشكى) ناقة بشكى اى سريعة ١٦٧ وقد بشكت اى اسرعت بشكا صحاح ٦ وبشكى خفيفة المشى والروح

٧ قوله (والجزى) جار

جزى اى سريع صحاح

والناقة تعدو الجزى وكذلك

الفرس ٨ قوله (كشقارى)

الشقارى بالضم والتشديد ثبت

٩ قوله (كبقير) البقير

مثال السبى لعبة للصبيان

وهى كومة من تراب

وحولها خطوط

٢ قوله (كرعزى) المرعزى

الزغب الذى تحت شعر العنز

وهو مفعلى لان فعللى لم يحى

وانما كسروا الميم اتباعا

لكسر العين كما قالوا منفر

٣ قوله (كهربذى) عدى

الجل الهربذى اى فى شق

٤ قوله (كدقى) الدقى

على مثال الهجف السريع

من الابل ويقال ايضا مشى

فلان الدقى اذا اسرع وعلى

هذا فهو مثل سبطرى فيكرر

المثال

كالبشرى والرجعى او اسم ٢ كبهى ٣ وجزوى وبهامة ورؤياة ان صحا فالفهما عند سيويه ٤ للاحق ايضا كما مر عند الاخفش مع انه لا يثبت فعلل كبرقع وذلك لما يحى فى التصريف فى باب ذى الزيادة (ومنها فعلى ولم يأت فى كلامهم الاسما قبل ولم يأت منه الاثنية اسماء شعبي وادعى فى موضعين واربى للداهية (٥ وقال بعضهم جنفى فى اسم موضع ورواه سيويه بالفتح والمد (ومنها فعلى بفتح الفاء والعين وهو اما مصدر ٦ كالبشكى ٧ والجزى واما وصف كفرس وثبى وناقة زلجى اى سريعة واما اسم كدقرى ونملى واجلى اسماء مواضع (ومنها افعللى كاجفلى للكثرة (ومنها فعلى كبحارى لطاؤ وفو عالا كحولايا لموضع وفعلى ٨ كشقارى ثبت وفعللى كبحجى قبيلة من الانصار وفعلى ٩ كبقيرى لعبة وفعللى كخلى وفعلوتى كرجوتى وفعلولى كجوى كرى للداهية وفو على وفعللى كخوزلى وخيزلى لمشية فيها تفكك ويفعللى كيهيرى للباطل ومفعلى كمكورى للثيم ومفعلى ٢ كرعزى وفعللى كهر بذى لمشية فى شق وفعلايا كبردر ايام موضع وفعليا كدربا للداهية وفعليا كزكيا والظاهر انه اجمعى وفعلنى كهرضنى لنوع من السير وفعلى ٤ كدقى نوع من السير وفعلى ككندى اسم رجل وجاء بضم اللام وفعلى ٥ كسبى للباطل وفعلى ككهارى وفعلى ككندى وفعلى كسبى مشية فيها تبخر وافعللى كاهجىرى للعادة فهذه احد وثلاثون مثالا ولعلها تحيط باكثر اثنىة المؤنث بالالف المقصورة المختصة بالتأنيث (واما فعلى وفعللى فهما مشتركان فى التأنيث واللاحق ففعلى اذا كان مؤنث فعلا او مصدرا كالدعوى او جمعا كرضى وجرى فالفها للتأنيث واذا كان اسما غير ذلك فقد يكون الالف لللاحق كعلقى لنبت فيمن نون وقال علقاة ٧ وكذا ترى فيمن نون وقد يكون للتأنيث ٨ كالشروى (واما فعلى فان كان مصدرا كالد كرى او جمعا كحجلى ٩ وظربى ولثالث لهما فلا يكون الفه الا للتأنيث واذا كان صفة قال سيويه ولا يكون الامع التاء فالفه لللاحق نحو رجل ٢ عزهاة وامرأة ٢ سعادة وقال فى ضيزى وحبكى اصلهما ضم الفاء (وحكى ثعلب عن هى منونا بلاتاء وهو مخالف

٥ قوله (كسبى) السبى والسبى الباطل ٦ قوله (كهندبا) قال ابو زيد الهندبا بكسر الدال يمد ويقصر والمشهور قحها بالقصر

٧ وترى اصله وترى من الوتر بمعنى الفرد قال تعالى ثم ارسلنا رسلنا ترى اى واحدا بعد واحد ٨ (قوله كالشروى) شروى

الشيء مثله ٩ الظربان مثال القطران دوية كالهرة منتنة الريح تزعم الاعراب انها تفسو فى ثوب احدهم اذا صادها

فلاتذهب رايحته حتى يبلى الثوب وكذلك الظربى على فعلى وهو جمع مثل حجلى جمع حبل وهو القبح ٢ رجل عزهاة

وعز هاة وعز هى بنون لا يطرَب للهو ويعد عنه

٢ السعلات اخبت الفيلان واستسعلت المرأة صارت سعلاة اذا صارت صحابة بذية وقوله تعالى فسمه ضيزى اى جائرة
حيكى بكمزى مصدر حاك يحيك اذا تختر واختال وحيكى كضيزى كانه لغة فيه ٣ الدفلى نبت مر يكون واحدا وجعا
والشعري الكوكب الذى يطلع بعد الجوزاء الذفرى من الغفاء هو الموضع الذى يعرق من البعير خلف الاذن ٤ قوله
(وحلة شوكة آه) برده شوكة اى خشنة المس لكونها جديدة ٥ قوله (ابن تأداء التأداء الامة وكان القراء يقول
التأداء والسحناء لمكان حرف الحلق قال ابو عبيدة لم اسمع احدا يقولهما بالتحريك غيره قال ابن السكيت ليس فى الكلام فعلاء
بالتحريك الاحرف واحد هو التأداء وقد يسكن يعنى ١٦٨ فى الصفات واما الاسماء فقد جاء فيها حرفان فرماء

وجنفاء وهما موضعان
٦ قوله (بمعنى السحنة)
وهى العداوة ٦ سحنة
نسخ ٧ قوله (وفرماء)
الفرماء بالتحريك موضع
قال يرثى فرسا تفق فى هذا
الموضع على فرماء عالية
شواء كان يابض غرته خار
يقول علت قوائمه فرماء
وقال ثعلب ليس فى الكلام
فعلاء الا تأداء وفرماء
وذكر القراء السحناء قال
ابن كيسان اما التأداء
والسحناء فاما حركات المكان
حرف الحلق كما يسوغ
التحريك فى مثل النهر والشهر
وفرماء ليس فيها هذه العلة
ولعلها مقصورة مدها
الشاعر للضرورة ونظيره
الجمزى فى باب القصر
٨ السيرة برد فيه خطوط

لما ذهب اليه سيوبه واذا كان غير الاوجه المذكورة من الصفة والمصدر والجمع فقد يكون
للحاق نحو معزى بالتثنية وقد يكون للتأنيث ٣ كالدفلى والشعري وقد يكون ذوا جهين
اللاحق والتأنيث كتترى وكذا ذفرى منونا وغير منون (ومن الاوزان التى لا يكون الفها
الممدودة الا للتأنيث فعلاء وهو قياس فى مؤنث افعال الصفة نحو احرو وجرآ وقد يجئ
صفة وليس مذكرة افعال كأمراة حسناء وديمة هطلاء ٤ وحلة شوكة وداهية دهياء
والعرب العرباء ويجئ مصدر كالسراء والضراء واللاء واسما مفردا غير مصدر
كالصحراء واليهجاء واسم جمع كالطرفاء) والقصباء وقد يقصر بعض هذه الاسماء الممدودة
للضرورة فالمحذوف من الالفين اذن الاولى لا الاخيرة لانها لمعنى ولانها لو كانت المحذوفة
لأنصرف الاسم لزوال الف التأنيث كما ينصرف حبارى اذا صغرتهما بحذف الف التأنيث
نحو حيرة فاذا حذفت الاولى رجعت الاخيرة الى اصلها من الالف لان سبب قلبها همزة هو
اجتماعهما كاذ كرنا قبل (ومنها فعلاء بفتح الفاء والعين ولم يأت عليها سوى اربعة احرف
فلان ٥ ابن تأداء اى ابن الامة والسحناء ٦ بمعنى السحنة وجنفاء ٧ وفرماء بالقاف
عند سيوبه وبالفاء عند الجوهرى موضعان (ومنها فعلاء ولم يأت عليها ٨ الا السراء
(وقال القراء اصله ضم الفاء كسرت للياء وفعلاء امام مفردا كالعشراء والرحضاء او جمعا
كالفقهاء والعلماء واما فعلاء وفعلاء كعرباء ٩ وخشاء فمخفان بقرطاس وقرطاس (ومنها
فاعلاء كقاصعاء وفعلياء ككبرياء وفعلاء وهو امام مصدر كالبراءة بمعنى اثبات فى الحرب
واما اسم كالثلاثاء واما صفة ٣ كطباقاء وفعولاء كبروكاء بمعنى البراءة وفعلاء كهندباء
بكسر الدال وفتحها وفعلاء ٣ كعقرباء وفعلاء كخنفساء وفعلاء ٥ كقريثاء ضرب من التمر
وفعلاء كزمالك وقد يقصر وليس الالف لللاحق بسنار لانه لا ينون وفعلاء امام مفردا كاربعاء
واما جمعا كانباء وهو كثير وفعلاء بضم العين كاربعاء وقد تفتح الباء ففيها ثلاث لغات
وفعلياء كوكرياء وفاعولاء كعاشوراء ومفعولاء ٦ كعبوراء وفعلاء كجخادباء نوع
من الجراد وفعولاء كبرناساء بمعنى الناس وفعلاء كقرفصاء * قوله (وهو حقيق

صفر العشراء الناقة التى انت عليها عشرة اشهر من وقت ارسال الفحل فيها والرحضاء العرق فى اثر الحمى (ولقضى)
٩ قوله (وخشاء الخشاء العظيم الناقى خلف الاذن وقال الجوهرى اصله الخششاء على فعلاء فادغم ونظيره القوباء اصله القوباء
بالتحريك فسكنت استثقالا للحركة على الواو لان فعلاء بالتسكين ليس من ابنتهم ٣ قوله (كطباقاء جل طباقاء الذى
لا يضرب والطباقاء من الرجال العبي ٣ قوله (كعقرباء) العقرب يؤنث والانشى عقربة وعقرباء ممدود غير منصرف
والمذكر عقربان ٥ قوله (كقريثاء) قريثاء ممدود بغير تنوين لضرب من التمر وهو اطيب التمر بسر الزمكا منبت
ذنب الطائر ٦ كعبوراء) العبر الحمار الوحشى والاهلى ايضا والانشى هـ

ه عيرة والجمع اعيارو
معيوراء وعيورة

ولفظي فالحقيقي بازائه ذكر في الحيوان كأمراة وناقاة واللفظي بخلافه كظلمة
وعين (انما قال في الحيوان لثلا ينقض بنحو الانثى من النخل فان بازائه ذكرها منها
وتأنيته غير حقيقي اذ نقول اشترى نحلة انثى وقد يكون الحقيقي مع العلامة كأمراة
ونفساء وحبل وبلا علامة كأتان وعناق ولو قال الحقيقي ذات الفرج من الحيوان
كان اولي اذ يجوز ان يكون حيوان انثى لاذكر لها من حيث التجوز العقلي (قوله
واللفظي بخلافه) اي الذي ليس بازائه ذكر في الحيوان كظلمة وعين وقد يكون
اللفظي حيوانا كدجاجة ذكر وجمامة ذكر اذ ليس بازائه ذكر فيجوز ان يقول
٧ غردت جمامة ذكر وعندى ثلاث من البط ذكور فيجوز ان يكون النملة في قوله
تعالى ﴿ قالت نملة ﴾ ذكر او اعتبر لفظه فانت ما اسند اليه ولا يجوز مثل ذلك في علم
للمذكر الحقيقي الذي فيه علامة التأنيث كطلحة لا يقال قامت طلحة الا عند بعض الكوفيين
وعدم السماع مع الاستقراء قاض عليهم ولعل السر في اعتبار التأنيث في منع صرفه
لا في الاسناد اليه ان التذكير الحقيقي لما طرأ عليه منع ان يعتبر حال تأنيته في غيره ويتعدى
اليه ذلك واما منع الصرف فخاله تختص به لا بغيره (واذا كان المؤنث اللفظي حقيقي
التذكير وليس بعلم كشاة ذكر جاز في ضميره وما اشير به اليه التذكير والتأنيث نحو
عندى من الذكور جمامة حسنة وحسن قال ٨ طرفه * كسامعتي شاة بحومل مفرد
* ولا يجوز في غير الحقيقي التذكير نحو غرفة حسن ولا يجوز ان يقال صاح دجاجة
انثى على انك الغيت تأنيث دجاجة بالتاء لكونها للوحدة لا للتأنيث لانك وان الغيتها
يبقى التأنيث الحقيقي فيكون كقام هند وهو في غاية الندرة كما يجئ * قوله (واذا اسند
اليه الفعل فالتاء وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار وحكم ظاهر الجمع مطلقا غير المذكر
السالم حكم ظاهر غير الحقيقي وضمير العاقلين غير السالم فعلت وفعلوا والنساء والايام
فعلت وفعلن) قوله (اذا اسند الفعل) اي الفعل وشبهه الى المؤنث مطلقا سواء كان
مضمرا او مظهرا حقيقيا او لا ظاهر العلامة او لا فذلك الفعل وشبهه مع التاء لا يذان
من اول الامر بتأنيث الفاعل (قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار) انما قال ظاهر
احترازا عن المضمرة وغير الحقيقي احترازا عن الحقيقي لان تأنيث المسند اليهما واجب
على بعض الوجوه كما يجئ * ثم اعلم ان الفاعل المؤنث اما جمع السلامة بالالف والتاء
او جمع التذكير او اسم الجمع او غيرها اعني المفرد والمثنى اما الجمعان واسم الجمع فسيجئ
حكمها وغيرها اما ظاهر او مضمرة والظاهر اما حقيقي او غيره والحقيقي اما متصل
برافعه او لا فلا غلب في الظاهر الحقيقي المتصل برافعه الحاق علامة التأنيث برافعه
نحو ضربت هند وضربت الهندان وضرب الهندات (وحكى سيويوه عن بعض
العرب قال فلانة استغناء بالمؤنث الظاهر عن علامته وانكر المبرد ولاوجه لانكار
ماحكي سيويوه مع ثقته وامانه وان كان الرافع نعم وبئس فكل واحد من الحذف
والاثبات فصيح نحو نعم المرأة هند ونعمت المرأة لمشا بهتتهما للحرف بعدم التصرف
ولا يلحق في نحو اكرم بهند في انتجب عند من اسند اكرم الى هند كما لا يلحقه الضمائر

٧ قوله (وفعلاء كقر
فضاء آهذه النسخة صحيحة
اذا جعل خنفساء بفتح الفاء
لثلا تكرر المثال فتأمل
٧ الغار دالتحريك الطريب
في الصوت ٨ قوله (قال
طرفة كسامعتي شاة آه اوله
مؤلتان تعرف النعق فيهما
يصنف اذني ناقته بالحدة
والانتصاب اي محدد تان
والتأليل التحديد كاذني
شاة وحشية وحومل واد
والمفرد الفرد

في نحو قوله تعالى ﴿اسمع بهم وابصر﴾ ليكون الفعلين غير متصرفين وايضا لزوم كون الفاعل في صورة المفعول والفعل في صورة ما يطلبه بالمفعولية اما نحو قولك ماجأتني من امرأة وكفت يهند فليس انجرار الفاعل بل لازم ولا الفعل في صورة ما يطلب المجرورين بالمفعولية (وان كان منفصلا عن رافعه فان كان بالا نحو ما قام الاهد فلاجود ترك التاء في الرفع لان المستثنى منه المقدر هو الذي كان في الاصل مرفوعا بالفاعلية على ما مر في باب الاستثناء فالمستثنى قام مقامه في الارتفاع مع الفصل بالا او نقول المسند اليه هو الاعم المستثنى من حيث المعنى وان كان في اللفظ هو المستثنى كاذكرنا في باب الاستثناء وان كان بغير الانحو قامت اليوم امرأة فالالحاق اجود لان المسند اليه في الحقيقة هو المرتفع في الظاهر واما الحذف فانما اغتفر لطول الكلام ولكون الايتان بالعلامة اذن وعدا بالشيء مع تأخير الموعود (وان كان الظاهر غير حقيقي التأنيث فان كان متصلا نحو طلعت الشمس فالالحاق العلامة احسن من تركها والكل فصيح وان كان منفصلا فترك العلامة احسن اظهارا لفضل الحقيقي على غيره سواء كان بالا او بغيرها نحو قوله تعالى ﴿فمن جاءه موعظة من ربه﴾ هذا كله حكم ظاهر المفرد والمثنى (واما ضميرهما فان كان متصلا فالعلامة لازمة لرافعه سواء كان التأنيث حقيقيا كهند خرجت او غيره كالشمس طلعت بالضرورة الشعر نحو قوله ﴿فلا مزنة ودقت ودقها﴾ ولا ارض اقبل ابقالها ﴿على تأويل الارض بالمكان وانما لزم العلامة لخفاء الضمير المتصل مرفوعا وكونه بجزء المسند بخلاف الظاهر والضمير المنفصل وان كان منفصلا فهو كالظاهر لاستقلاله بنفسه (واما الجمعان المذكوران فان اسند الى ظاهرهما سواء كان واحد المكسر حقيقي التذكير او التأنيث كرجال ونسوة او مجازي التذكير او التأنيث كايام ودور وكذا واحد المجموع بالالف والتاء ينقسم هذه الاقسام الاربعة نحو الطلحات والزينات والجيلات والغرفات فحكم المسند الى ظاهرهما حكم المسند الى ظاهر المؤنث غير الحقيقي الا في شيء واحد وهو ان حذف العلامة من الرفع بلا فصل مع الجمع نحو قال الرجال والنساء او الزينات احسن منه مع المفرد والمثنى لكون تأنيثه بالتأويل وهو كونه بمعنى جماعة وانما يعتبروا التأنيث الحقيقي الذي كان في المفرد نحو قال النسوة لان المجازي الطارئي ازال حكم الحقيقي كما ازال التذكير الحقيقي في رجال وانما يبطل التثنية التذكير الحقيقي في رجلان ولا التأنيث الحقيقي في الهندان ولم يبطل الجمع بالواو والنون التذكير الحقيقي في الزيدون لبقاء لفظ المفرد فيه فاحترموه وكان قياس هذا ان يبقى التأنيث الحقيقي في المجموع بالالف والتاء ايضا نحو الهندات لبقاء لفظ الواحد فيه ايضا الا انه لما كان يتغير ذلك المفرد ذو العلامة اما بحذفها ان كانت تاء نحو الغرفات او بقلبها ان كانت الفاء كما في الجليلات والصحراوات كان ذلك التغيير كنوع من التكسير وكان تأنيث الواحد قد زال لزوال علامته ثم حل عليه ما التاء فيه مقدر فلا يظهر فيه التغير كالزينات والهندات لان المقدر عندهم في حكم الظاهر والدليل على ان تأنيث نحو الزينات مجازي قول الحماسي

٢ قوله (تخب) أي تعد
وسراعا
٣ قوله (الغبيط) الغبيط
اسم واد منه صحراء الغبيط
٤ قوله (درادقه آه) يقال
لصغار الابل دردق قال
الاصمعي الدردق الصغار
من كل شيء والجمع الدرادق

٥ لاصالتهم لغير نسخته

٦ قوله (انتموا آه) هكذا
في النسخ باثبات الالف
في الخط

٢ قوله (محفل اجفل القوم)
أي هربوا فسرعين

حلفت بهدى مشعر بكراته * ٢ تخب بصحراء * ٣ الغبيط * ٤ درادقه * وحكم البنين
حكم الابناء وان كان بالواو والنون لعدم بقاء واحده وهو ابن قال * لو كنت من مازن
لم تستبح ايلي * بنوا اللقيطة من ذهل بن شيبانا * وكذا حكم المجموع بالواو والنون
المؤنث واحده كالسنون والارضون حكم المجموع بالالف والتاء لان حقه الجمع بالالف
والتاء كما يجيء فالواو والنون فيه عوض من الالف والتاء ويساوي التاء في الزوم وعدمه
تاء مضارع الغائبة ونون التأنيث الحرفية في نحو * يعصرن السسليط اقاربه * فظهر
بهذا كله معنى قوله وحكم ظاهر الجمع مطلقا غير المذكر السالم حكم ظاهر غير الحقيقي
(واما ان اسند الى ضمير الجمع وهو قوله وضمير العاقلين الى آخر الباب فنقول ضمير
الجمع اما ان يكون ضمير العاقلين اولا والعاقلون اما بالواو والنون اولا فضمير العاقلين
بالواو والنون هو الواو لا غير نحو الزيدون قالوا ولا يجوز قالت لبقاء لفظ المذكر
الحقيقي وانما خصوا العاقلين بالواو دون النون لان اصل ما زاد حروف اللين
والالف اخذه المثنى والجمع بالواو اولى منه بالياء لان ثقل الواو مناسب للكثرة التي
في الجمع وكانت الواو لاصالته في الجمع بالعاقلين اولى ٥ لاصالته بغير العاقلين وصارت
الياء للواحد المؤنث في تفعلين وافعلين فلم يبق لجمع غير العاقلين من حروف المد شيء
فيجيء بالنون لمناسبة بين الواو وبينهما في الغنة وضمير العاقلين لا بالواو والنون اما
واو نحو الرجال والطلحات ضربوا نظرا الى العقل واما ضمير المؤنث الغائب نحو
الرجال والطلحات فعلت وتفعلى وفاعلة نظرا الى طرأان معنى الجماعة على اللفظ (واما
غير العاقلين وهو ثلثة اقسام مذكر لا يعقل كالايام والجيالات ومؤنث يعقل كالنسوة
والزينات ومؤنث لا يعقل كالنخل والظلمات فيجوز ان يكون ضمير جميعها الواحد
المؤنث الغائب بتأويل الجماعة وان يكون النون لكونها جمع غير العاقلين وقد تقدم
ان النون موضوع له فنقول الايام والجيالات والنساء والزينات والدور والغرفات
فعلت وفعلن وهذه التفرقة بين جمع المذكر العاقل وغيره جار في جميع الضمائر على
اختلافها تقول في المرفوع المنفصل انتم وانتم وهم وهن وفي المنصوب المتصل
ضربكم وضربكن وضربهم وضربهن وفي المنصوب المنفصل اياكم اياكن اياهم
اياهن وفي المجرور لكم لكن لهم لهن والاصل ٦ انتموا وضربكموا واياكموا ولكموا
واما اسم الجنس فيجوز اجراء ظاهره وضميره مجزى ظاهر المفرد المذكر والمؤنث
وضميرهما ولا يمتنع اجراء ضميره مجزى ضمير جمع التكسير نحو انقعر النخل وانقعرت
النخل والنخل انقعر وانقعرت (واما اسم الجمع فبعضه واجب التأنيث كالابل
والنخل والغنم فحاله كحال جمع التكسير في الظاهر والضمير وبعضه يجوز تذكره
وتأنيثه كالركب قال * مع الصبح ركب من احاطة ٢ محفل * فهو كاسم الجنس نحو
مضى الركب ومضت الركب والركب مضى ومضت ومضوا والله اعلم * قوله
(المثنى ما لحق آخره الف اوياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة ليدل على ان معه مثله
من جنسه) يريد بالجنس ههنا على ما يظهر من كلامه في شرح هذا الكتاب ما وضع
صالحا لاكثر من فرد واحد بمعنى جامع بينهما في نظر الواضع سواء كان ماهياتها

مختلفة كالأبيضين لأنسان و فرس فان الجامع بينهما في نظره البياض وليس نظره الى
 الماهيتين بل الى صفتيهما التي اشتركا فيها او متفقة كما تقول الابيضان لأنسانين والبيض
 لافراس وسواء كان الوضع واحدا كالرجل او اكثر كالزيدين والزيدين فان نظر كل
 واحد من الواضعين في وضع لفظه زيد ليس الى ماهية ذلك المسمى بل الى كون ذلك
 المسمى اى مهية كان متميذا بهذا الاسم عن غيره حتى لو سمي بزيد انسان وسمى به فرس
 فالخط في الموضوعين الى شئ واحد كما في الابيضين ونحوه وهو كون تلك الذات متميزة
 عن غيرها بهذا الاسم (وهذا الذى ذهب اليه المصنف خلاف المشهور من اصطلاح
 النحاة فانهم يشترطون في الجنس وقوعه على كثيرين بوضع واحد فلا يسمون زيدا
 وان اشترك فيه كثيرون جنسا) وعند المصنف تردد في جواز تسمية الاسم المشترك
 وجعله باعتبار معانيه المختلفة كقولك القرمان للطهر والحيض والعيون لعين الماء وقرص
 الشمس وعين الذهب وغير ذلك منع من ذلك في شرح الكافية لانه لم يوجد مثله في كلامهم
 مع الاستقراء وجوزوه على الشذوذ في شرح المفصل (وذهب الجزولى والاندلسي
 وابن مالك الى جواز مثله قال الاندلسي يقال العينان في عين الشمس وعين الميزان فهم
 يعتبرون في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى وهذا المذهب قريب من مذهب
 الشافعي رحمه الله وهو انه اذا وقعت الاسماء المشتركة بلفظ العموم نحو قولك الاقراء
 حكمها كذا اوفى موضع العموم كالنكرة في غير الموجب نحو ما لقيت عينا فانها تعم
 في جميع مدلولاتها المختلفة كالتقاط العموم سواء ولا يصح ان يستدل بتثنية العلم وجعله
 على صحة تسمية المشترك وجعله باعتبار معانيه المختلفة بان يقال نسبة العلم الى مسمياته كنسبة
 المشترك الى مسمياته لكون كل واحد منهما واقعا على معانيه لا بوضع واحد اما عند
 المصنف فلانه يشترط في التثنية والجمع ٤ كون المفردات بمعنى واحد سواء كان بوضع
 واحد او اكثر ومعاني المشترك ليست واحدة بخلاف الاعلام كامر (واما عند غيره
 فقال المصنف ولو سلم ان نسبة العلم الى مسمياته كنسبة المشترك الى مسمياته فبينهما
 فرق وذلك ان المشترك له اجناس يؤخذ احادها فثنى ويجمع كالقرءين للطهرين
 والقروء للاطهار فلو ثنى او جمع باعتبار معانيه المختلفة لادى الى اللبس وليس للعلم
 جنس يؤخذ احاده فثنى ويجمع حتى اذا ثنى وجمع باعتبار معانيه المختلفة اورث
 اللبس (وقديثنى ويجمع غير المتفقين في اللفظ كالعمرين وذلك بعد ان تجعل متفقي اللفظ
 بالتغليب بشرط تصاحبهما وتشابههما حتى كانهما شخص واحد شئ كتمائل ابي بكر
 وعمر رضي الله عنهما فقالوا العمران وكذا القمران والحسنان (وينبغي ان يغلب الاخف
 لفظا كما في العمرين والحسنين لان المراد بالتغليب التخليف فيختار ما هو ابلغ في الخفة ٦ وان
 كان احدهما مذكرا والاخر مؤنثا لم ينظر الى الخفة بل يغلب المذكر كالقمرين في الشمس
 والهمر ولزوم الالف في المثني في الاحوال لغة بنى الحرث بن كعب قال * احب منك الانف
 والعينانا ٧ وقال * ان اباها و ابا اباها * قد بلغا في الجحد غاياتها * وقيل ان قوله تعالى
 ﴿ ان هذان لساحران ﴾ على هذه الافة وقبح نون التثنية لغة كما في قوله العينانا وقوله

٣ فيه اشتباه العارض
 بالمعروض فان الموضوع له
 في كل وضع خصوصية
 الذات المشخصة لا كونها
 متميزة بهذا الاسم فان هذا
 المعنى لازم خارج عن
 الموضوع له كما لا يخفى على
 من له دربة في ادراك المعاني
 وتمييز بعضها عن بعض ولا
 فرق بين العلم المشترك بين
 اشخاص كثيرة وبين سائر
 المشتركات بين المعاني الكلية
 ٤ قد عرفت ان المفردات
 ليست بمعنى واحد في
 الاعلام ايضا

٦ الا ان يكون احدهما
 مذكرا والاخر مؤنثا فانه
 يغلب المذكر كالقمرين وقد
 ذكرنا الاختلاف في الالف
 والياء والنون وفي واو
 الجمع وبابه في اول الكتاب
 ولزوم الالف آه نسخه

٧ اخره ومتمحرين اشبهها
 ظيانا *

٨ قوله (ضنك كلاهما
ذواشرومحك) الضنك
الضيق والافرشدة المزح
والحك البهجة وتماحك
الخصمان

٩ قوله (ذبحت) والذبح
الشق ذبحت اى فتقت
وشقت وقتحت والسك
نوع من الطيب

٢ من دون ضرورة
٣ ميا نسخة

٤ الا ان كلام لم يحتاج الى
علامة الجمع اذ لا يلتبس
بالمفرد لانه لم يوضع له
واحتياج المجموع الى
العلامة لوقوع ما لحقته
على المفرد ايضا وليس
كل لفظ مفرد يطلق
نسخه

٥ بلفظ صالح بالوضع
وهذا الاخير نسخة
٦ من غير ان يوضع للمفرد
نسخه

٢ ما قال في بناء المثني
والمجموع بالواو والنون
فيها نسخة

يارب خال لك من عرينه * لا تنقضى فسوته شهرينه * شهرى ربيع وجادينه * وقرى
في الفعل ايضا في الشواذ * (انعداننى) * وقد يضم نون المثني وقرى في الشواذ في الفعل ايضا
ترزقانه * قيل اصل المثني والمجموع العطف بالواو فلذلك يرجع اليه المضطر قال
ليث وليث في محل ٨ ضنك * كلاهما ذواشرومحك * وقال * كأن بين فكهما والفك
فأرة مسك ٩ ذبحت في سك * وقد يحى العطف نثرا في الشذوذ ١ (واما اذا قصد
التكثير كما في قوله * اوعد قبر وقبر كان اكرمهم * ٣ بيتا وابعدهم عن منزل الذأمة * او فصل
بينهما بفصل ظاهر نحو جاءنى رجل طويل ورجل قصير او بفصل بمقدر نحو قولك
جاءنى رجل فاكرمت الرجل والرجل الذى ضربته اى الرجل الجائى والرجل الذى
ضربته فيحوز العطف كما رأيت من غير شذوذ وضرورة وقد يكرر للتكثير بغير عطف
كقوله تعالى * صفا صفا * و * دكا دكا * وقد ينثني ايضا للتكثير كقوله تعالى
* ثم ارجع البصر كرتين * وقولهم لبيك وسعديك (ومذهب الزجاج ان المثني والمجموع
مبنيان لتضمنهما واو العطف كخمسة عشر وليس الاختلاف فيهما اعرابا عنده بل كل واحد
صيغة مستأنفة كاقيل في اللذان وهذان هذغيره وليس بشئ لانه لم يحذف المعطوف في
نحو خمسة عشر بل حذف حرف العطف فتضمنه المعطوف فبنى اما في المثني والمجموع فقد
حذف المعطوف مع حرف العطف لوسلم انه كان مكررا بحرف العطف فلم يبق المتضمن لمعنى حرف
العطف (فان قال بل المفرد الذى لحقه علامتا التثنية والجمع تضمن معنى حرف العطف
لوقوعه على الشئين او الاشياء وعلامة التثنية دليل تضمن ذلك المفرد واو واحدة وعلامة
الجمع دليل تضمنه اكثر من واو فهو مثل تضمن من لهزمة الاستفهام او ان الشرطية (قلنا بل
اهدر معنى العطف لوسلما ان اصله كان ذلك وجعل المفرد في المثني واقعا على شئين بلفظ واحد
لاعلى وجه العطف كلفظ كلا سواء الا ان كلام يقع على المفرد فلم يحتاج الى علامة المثني بخلاف
زيدفانه احتاج عند التثنية الى علامتها لئلا يلتبس بالواحد وكذا تقول جعل المفرد في
المجموع جمع السلامة واقعا على اشياء كلفظ كل ٤ فاحتج الى علامة الجمع رفعا للبس
(فاذا ثبت هذا قلنا ليس كل مفرد يطلق على ذى اجزاء متضمنا لواو العطف والاوجب
بناء عشرة وخسة وغير ذلك من الفاظ العدد ونحو كل وجيع ورجال بل نقول وقوع
اللفظ على الجزئين المتساين في نسبة الحكم اليهما او على الاجزاء المتساوية فيها على
وجهين اما بواو العطف ظاهرا نحو جاءنى زيد وعمر او بمقدر كجاءنى خمسة عشر وذلك
اذا لم يوضع كلمة واحدة للمجموع واما بكلمة صالحة للمجموع وضعا وهذا
على ضربين اما ان يوضع الكلمة للمجموع بعد وضعها للمفرد كلفظ المثني والمجموع
او توضع للمجموع ٦ اولا ككلا وكل وجيع وما فوق الواحد من الفاظ العدد
الى العشرة (ويبطل مذهب الزجاج اعراب نحو مسلمات ورجال اتفاقا مع اطراد ما ٢
ذكر فيهما ايضا * قوله (والمقصود ان كان الفه عن واو وهو ثلاثي قلبت واو او الا
فالياء والممدود ان كانت همزة اصلية ثبتت وان كانت للتانيث قلبت واو والا فالوجهان)

٣ من ان تقلبا الفالان الواو والياء اذا تحركتا مع انفتاح ما قبلهما لم تقلبا الف اذا كان بعدهما الف كغزواو رميا وغليان ونزوان كايحي في التصريف ان شاء الله تعالى نسخه ٤ كتي وبلي ١٧٤ منه ٥ قوله (فان سمع فيها

الامالة) كخسا بمعنى فرد

٦ كتيان وبلان

٧ قوله (فالواو اولى)

كالوان ولدوان وعلوان

واذوان وخسوان

٨ ورأى بعضهم ان قلب

الاصل والمجهولة ياء اولى

سمع فيها الامالة اولالانها

نسخه

٩ قوله (في النوعين) الاصل

والمجهول

٢ الكسائي

٣ فالياء ظ

٤ اورابعا فصاعد اما

عن واو كالمغزى والمصطفى

نسخه

٥ والمسترمى اورابعا فما

فوقه زائدا نسخ

٦ قوله (والقصيرى آه)

القصيرى الضلع التى تلى

الشاكلة والقصيرى ايضا

افعى

٧ قوله (كما في زبعرى)

قال الفراء الزبعرى السى

اخلق ومنه سمي الرجل

وقال ابو عبيدة هو الرجل

كثير شعر الوجه والحاجبين

والحيين وجل زبعرى

كذلك

٨ المذروان من القوس

يعنى بالمقصود ما آخره الف لازمة احترازا عن نحو زيدا في الوقف وسمى مقصورا لانه ضد الممدود اولانه محبوس من الحركات والقصر الحبس فان كانت الفه عن واو اى عوضا عن واو وهو ثلاثى اى المقصور ثلاثى قلبت واوا اعلم ان الكلمة قد يلحقها التغيير عند التثنية فتعرض المصنف لذكر ذلك وهو في ثلاثة انواع المقصور والممدود والمحذوف آخره اعتبارا فالمقصود ان كان ثلاثيا والفه بدل من الواو رد الى اصله ولم يحذف للساكنين لثلا يلتبس بالمفرد عند حذف النون بالاضافة واذا رد الى الاصل سلمت الواو والياء ٣ ولم يقلب الف لثلا يعاد الى ما فر منه وانما جازرد الواوى من الثلاثى الى اصله دون الواوى مما فوقه خلفه الثلاثى فلم يستقل معه الواو (وان كانت الالف الثالثة اصلا غير منقلبة عن شى كتي وعلى الى واذا اعلاما فان الالف في الاسماء العريقة البناء اصل او كانت مجهولة الاصل وذلك بان يقع في متمكن ٤ الاصل ولم يعرف اصلها فان سمع فيها الامالة ٥ ولم يكن هناك سبب للامالة غير انقلاب الالف عن الياء وجب قلبها ياء ٦ وان لم تسمع ٧ فالواو اولى لانه اكثر ٨ (وقال بعضهم بل الياء ٩ في النوعين اولى سمعت الامالة اولا لكونها اخف من الواو (وقال الكسائي ان كانت الالف اثالثة المنقلبة عن الواو في كلمة مضمومة الاول كالضحى او مكسورة كالربوا وجب قلبها ياء لثلا تتناقل الكلمة بالواو في العجز مع الضمة او الكسرة في الصدر فيمثل ٢ مثل هذه الالف ويكتبها ياء وعموم قلب كل ثالثة اصلها واوا واشهر (قوله والافبا لياء) اى وان لم يجمع الشرطين وهما كونه ثالثا وعن واو ٣ وذلك اما بان يكون ثالثا عن ياء كالفتى والرحى ٤ اوزائدا على الثلثة عن واو كالاعلى والمصطفى والمستصفي او عن ياء كالرمى والمرتمى ٥ والمستسقى اوزائدا على الثلثة زائدا للتأنيث كالحبلى ٦ والقصيرى والخليفي اولالاحاق كالارطى والجنطى اولالتكثير كالقبعثرى والكمثرى (وقد يحذف الالف الزائدة خامسة فصاعدا في التثنية والجمع بالالف والتاء ٧ كما في زبعرى وقبعثرى ولا يقاس عليه خلافا للكوفيين وانما قيل ٨ مذروان لامذريان لانهم انما يقلبون الالف الثابتة في المفرد ياء عند التثنية وهن لم يثبت الف قط حتى تقلب ياء اذ هو مثنى لم يستعمل واحده (قوله وان كان ممدودا الى آخره) الممدود على اربعة اضرب لان الهمزة اما مبدلة من الف التأنيث كحمراء اولالاحاق ٩ كعلباء او منقلبة عن واو او ياء اصلية ككساء ورداء ٢ او اصلية كقراء ٣ لجيد القراءة فالتى للتأنيث تقلب في الاشهر واوا اما القلب فلكونها زيادة محضة فهى بالابدال الذى هو اخو الحذف اولى من غيرها مع قصد الفرق واما قلبها واوا دون الياء فلو وقعها بين الفين فبالغوا في الهرب من اجتماع الامثال لان الياء اقرب الى الالف من الواو ولكون الواو والهمزة متقاربين في الثقل وربما صححت فليل جراء ان (وحكى المبرد عن المازنى قلبها ياء نحو جريان

الموضعان اللذان يقع عليهما الوتر من اعلى واسفل ولاواحد لهما ٩ العلباء عصب العنق (والاعراف) ٢ اصله كساو ورد اى ٣ وقد يكون القراء جمعا لقارى

٦ سار بات نسخته ٢ قائله
 تأبط شرا ٣ الخطه الامر
 والقصة ٤ الرجفة الزلزلة
 والرجفان الاضطراب
 ٥ الراندة اسفل الآلية وطرفها
 الذى بلى الارض من الانسان
 اذ كان قائما واستطير اى
 ذعر وافرغ واستطار الفجر
 وغيره انشتر واستطير
 الشئ اى طير
 ٦ فيهما انهما لما كانا مفردا كل
 واحد منهما لا تفردا احدهما
 عن صاحبه صار المفردان
 كفرد وكان اللفظ الدال
 عليهما كلفظ دال على مفرد اى
 موضوعا وضعا اول مع
 الالف والنون فصار خصيان
 واليان موضوعين وضعا اول
 لاعلى التثنية كسذرون
 ولم يستعمل مفرد اهما
 واما خصية والية فليست
 بتفرد بهما بل مفردا هما حصى
 والى فى التقدير وقيل نسخته
 ٧ ارتجاضطرب والرتب
 بالضم ساكنة الطاء الكلاء
 والرتبة بالفتح القضب خاصة
 مادام رطباً والرطب سقاء اللبن
 ٩ حيالك الله اى ملكك وهى
 كلمة تحية
 ٢ فى مثل هذه اللفظة التى هى
 اكثر استعمالا من مثل هذه
 المعنوية اجتماع تثنيين فيما
 تأكد اتصالهما نسخته

العين لان الاصل السكون ولا يحكم بالحركة الا ثبت ولم يستبعد السيرا فى ان يكون اصل
 يفعل متحرك العين كقوله * يارب ٦ سار سار ما توسدا * الاذراع العبس او كف اليدا
 * فاما احذف لانه لعله موجبة فهو اما مقصور منون وقد ذكرناه واما مقوص كذلك
 ولا يحذف الياء فى تثنية المقوص مع ان بعده ساكنا كما حذف مع التنوين لان ياءه واجب الفتح
 مع ذلك الساكن فلا يلتقى ساكنان كالم يلتقى مع التنوين فى حال النصب نحو رأيت قاضيا
 تقول رأيت قاضيان وقاضيين * قوله (ويحذف نونه للاضافة وحذفت تاء التانيث
 فى خصيان واليان) انما يحذف النون فى الاضافة لما مر فى اول الكتاب انه دليل تمام الكلمة
 وقد بسط للضرورة كقوله * ٣٤ ما سار ومنه * واما دم والقتل بالحر اجدر *
 برفع اسارا اذا جرفا للاضافة واما فصل وقد بسط لتقصير الصلة كالضارب زيد بالنصب على
 ما يحى فى اسم الفاعل (قوله وحذفت تاء التانيث فى خصيان واليان) اعلم انه يجوز خصيتان
 واليتان على القياس اتفاقا قال * متى ما تلقى فردين ٤ ترجف * ٥ وائف اليتك وتستطارا
 * وقال * بلى اير الحمار وخصيتاه * احب الى فزارة من فزار * فاما خصيان واليان فقال ابو
 على الوجه ٦ فى ذلك انه لما كانا الخصيتان لا تفردا احدهما عن صاحبتها صار اللفظ الدال عليهما
 معاى لفظ التثنية موضوعا وضعا اول على التثنية كفى مذكورين وكذا اليان وليس خصية والية
 بمفردين الخصيان واليان بل مفرد اهما حصى والى فى التقدير وثنى خصية والية خصيتان
 واليتان وقبل بل اليان وخصيان من ضرورات الشعر فانهما لم يأتيا الا فيه قال ٧ ترج الياء ارتجاج
 الوطب * وقال * كان خصيه من التدلل * ظرف عجوز فيه ثنا حفظ * وفى غير الضرورة
 لا يحذف التاء منهما وقيل حصى والى مستعملان وهما الغتان فى خصية والية وان كانا قل منهما
 استعمالا * واعلم انه اذا اضيف لفظا ومعنى الجزآن الى متضمنيهما فان كان المتضمنان بلفظ واحد
 فلفظ الافراد فى المضاف اولى من لفظ التثنية قال * كانه وجه تركين قد غضبا * والاضافة
 معنى كقوله ٩ حيالك الله وجه الزيدى ثم لفظا لجمع فيه اولى من الافرد كقوله تعالى * فقد
 صغت قلوبكما * وذلك لكرهتهم ٢ فى الاضافة اللفظية الكثيرة الاستعمال اجتماع
 منذين مع اتصالهما لفظا ومعنى اما لفظا فبالاضافة واما معنى فلان الغرض ان المضاف
 جزء المضاف اليه مع عدم اللبس بترك التثنية ثم حلت المعنوية على اللفظية فان ادى الى
 اللبس لم يحز الا التثنية عند الكوفيين وهو الحق كما يحى * تقول قلعت عينيهما اذا قلعت
 من كل واحد عينا واما قوله تعالى * فاقطعوا ايديهما * فانه اراد ايمانهما بالخبر
 والاجاع وفى قراءة ابن مسعود رضى الله تعالى عنه * فاقطعوا ايمانهما * وانما
 اختير الجمع على الافراد لمناسبة التثنية فى انه ضم مفرد الى شئ آخر ولذلك قال بعض
 الاصوليين ان المنى جمع ولم يفرق سيويه بين ان يكون الاول متحدا فى كل واحد منهما
 نحو قلوبكما او لا يكون نحو ايديكما استدلالا بقوله تعالى * فاقطعوا ايديهما *
 والحق كاهو مذهب الكوفيين ان الجمع فى مثله لا يجوز الامع قرينة ظاهرة كفى الآية

٣ وقد جمع بين اللغتين من قال ظهرهما مثل ظهور الترسين * فان فرق المتضمنان بالعطف
اختير الافراد على التثنية والجمع نحو نفس زيد وعرو ليكون ظاهر المضاف موافقا لظاهر
المضاف اليه وان لم يكن المضاف جزئي المضاف اليه بل كانا منفصلين فان لم يؤمن اللبس
نحو لقيت غلامى الزيد بن فثنية المضاف واجبة وان امن جازجعه قياسا وفاقا للفراء ويونس
خلاف لغيرهما فانهم يجوزونه سماعا نحو وضع رحالهما وانما امن اللبس لانه لا يكون للبعيرين
الارحلان والضمير الراجع الى كل ما ذكرنا مما لفظه يخالف معناه يجوز فيه مراعاة اللفظ
والمعنى نحو تفوسكما عجبتي وعجبتي وكذا الوصف والاشارة ونحو ذلك (وقد يقع المفرد
موقع المثنى فيما * يصطحبان ولا يفترقان كالرجلين والعينين تقول عيني لاتمام اى عيناى
وقريب منه قوله * وعيناى فى روض من الحسن ترتع * وقد يقع المفرد موقع الجمع
كقوله تعالى * ويكونون عليهم ضدا * وقوله تعالى * وهم لكم عدو * وذلك لجعلهم
كذات واحدة فى الاجتماع والترافد كقوله صلى الله عليه وسلم * المؤمنون كنفس
واحدة * ومن قيام المفرد مقام الجمع قوله * كلوا فى بعض بطنكم تعفوا * فان زمانكم زمن
خبيص * وقد يقوم افعلا مقام افعال كقوله تعالى * القيا فى جهنم * اما على تأويل القى الق
اقامة لتكرير الفعل مقام تثنية الفاعل للملابسة التى بينهما وبمثله فسر قوله تعالى * رب
ارجعون * اى ارجعنى ارجعنى واما لان اكثر الرققاء ثلاثة فكل واحد منهم
يخطب صاحبه فى الاغلب فيخطب الواحد ايضا مخاطبة الاثنين لتمرّن السنتهم عليه
وقد يقدّر تسمية جزء باسم كل فيقع الجمع مقام واحده او مشاه نحو قولهم جب مذاكير
وبعير * اصهب العثانين وقطع الله خصاه ويجوز تثنية اسم الجمع والمكسر غير الجمع الاقصى
على تأويل فرقتين قال * لنا بلان فيهما ما علمتم * وقال * لاصبح الحى اوبادا * ولم يجدوا عند
التفرق فى الهيجا ٦ جالين * ولا يجوز لنا مساجدان * قوله (الجموع مادل على آحاد
مقصودة بحروف مفردة بتغيير ما فتحو تمر وركب ليس بجمع على الاصح ونحو فلك
٧ جمع) قوله (مادل على آحاد) يشمل المجموع وغيره من اسم الجنس كتمر ونخل واسم
الجمع كرهط ونفرو العدد كثلثة وعشرة (ومعنى قوله مقصودة بحروف مفردة بتغيير ما)
اى تقصد تلك الاحاد ويدل عليها بان يؤتى بحروف مفردة ذلك الدال عليها مع تغيير ما
فى تلك الحروف اما بتغيير ظاهر او مقدر فالظاهر اما بالحرف كمسلمون او بالحركة
كاسد فى اسد او بهما كرجال وغرف والتغيير المقدر كهبان وفلك فقوله بتغيير ما
اى مع تغيير وهو حال من قوله حروف مفردة اى كاشة مع تغيير ما ودخل فى قوله بتغيير ما
جمع السلامة لان الواو والنون فى آخر الاسم من تمامه وكذا الالف والتاء فتغيرت
الكلمة بهذه الزيادات الى صيغة اخرى (وخرج بقوله مقصودة بحروف مفردة بتغيير ما
اسم الجمع نحو ابل وغنم لانها وان دلت على آحاد لكن لم يقصد الى تلك الاحاد
بان اخذت حروف مفردها وغيرت تغييرا مابل احادها الفاض من غير لفظها كبعير
وشاة) فان قيل فتحو ركب فى راكب وطلب فى طالب وجامل وباقر فى ٨ جل وبقر

٣ وهى من المتشابهات
نسخه

٤ يصطحب من الاثنين
ولا يفارق احدهما الاخر
كالرجلين
نسخه

٤ الصهب الشقرة العثون
شعيرات طوال تحت حنك
البعير وجمعه عثانين كما قالوا
لمفرق الرأس مفارق

٥ الوبد بالتحريك شدة العيش
وسوء الحال وهو مصدر
يوصف به فيقال رجل وبد
اى سىء الحال ويستوى فيه
الواحد والجمع كقوله
رجل عدل ثم قد يجمع فيقال
اوباد

٦ الهيجا الحرب يمدو يقصر
٧ الفلك السفينة والواحد
والجمع فيه سواء

٨ قوله (فى جل وبقر)
الجمال زوج الناقة والجمال
القطيع من الابل مع رعاته
واربائه قال * اها جامل
ما بهدا لابل سامره * البقر
اسم جنس والبقرة يقع على
الذكر والانثى والهاء للواحد
من الجنس والباقر جماعة من
البقر مع رعاتها

داخل فيه اذ آحادها من انظرها كإرأيت اخذ راكب مثلاً وغيرت حروفه فصار ركب
 (قلت ليس راكب بمفرد ركب وان اتفق اشتراكهما في الحروف الاصلية وانما قلنا
 ذلك لانها لو كانت جوعاً لهذه الآحاد لم تكن جوعاً قلة لان اوزانها محصورة كما يجيء بل جوع
 كثرة وجمع الكثرة لا يصغر على لفظه بل يرد الى واحد كما يجيء في باب التصغير وهذه لا ترد
 نحو ركب وجويع وايضاً لو كانت جوعاً لردت في النسب الى آحادها ولم يقل ركبى
 وجاملى وايضاً لو كانت جوعاً لم يجز عود الضمير الواحد اليها قال * لها جامل لا بهداً
 الليل ساهره * وقال * مع الصبح ركب من ٩ احاطة مجفل * ويخرج ايضاً اسم الجنس اى الذى
 يكون الفرق بينه وبين مفردة اما بالتاء نحو تمر وتمر او بالياء نحو رومى وروم وذلك لانها
 لا تدل على آحاد اذ اللفظ لم يوضع للآحاد بل وضع لما فيه الماهية المعينة سواء كان واحداً
 او مثنى او جمعاً ولو سلمنا الدلالة عليها فانه لا يدل عليها بتغيير حروف مفردة (٢) فان قيل
 اليس آحاده اخذت وغيرت حروفها بحذف التاء او الياء (قلت ليس ذوات التاء ولا ذوات الياء
 مفردين لاسم الجنس للاوجه الثلاثة المذكورة في اسم الجمع وتزيد عليه ان اسم الجنس
 يقع على القليل والكثير فيقع التمرة والتمرين والتمرات وكذا الروم فان اكلت
 تمره او تمرتين وعاملت رومياً او روميين جازلك ان تقول اكلت التمر وعاملت الروم
 ولو كانا جمعين لم يجز ذلك كما لا يقع رجال على رجل ولا رجلين بلى قد يكون بعض اسماء
 الاجناس مما اشتد في معنى الجمع فلا يطلق على الواحد والاثنين وذلك بحسب الاستعمال
 لا بالوضع كلفظ الكلام وعند الاختشاج جميع اسماء الجموع التى لها آحاد من تركيبها كجامل
 وبارق وركب جمع خلافاً لسيبويه وعند الفراء كل ماله واحد من تركيبه سواء كان اسم
 جمع كبارق وركب او اسم جنس كتمر وروم فهو جمع ٤ والا فلا واسم الجمع واسم الجنس
 اللذان ليس لهما واحد من لفظهما فليسا بجمع اتفاقاً نحو ابل وتراب وانما لم يجيء
 لمثل تراب وخل مفرد بالتاء اذ ليس له فرد متميز عن غيره كالتفاح والتمر والجوز) والفرق
 بين اسم الجمع واسم الجنس مع اشتراكهما في انهما ليسا على اوزان جوع التكسير
 لان الخاصة بالجمع كفعلة وافعال ولا المشهورة فيه كفعلة نحو نسوة ان اسم الجمع
 لا يقع على الواحد والاثنين بخلاف اسم الجنس وان الفرق بين واحد اسم الجنس
 وبينه فيماله واحد متميز اما بالياء او التاء بخلاف اسم الجمع (فان قيل فقد خرج بقولك
 مقصودة بحروف مفردة بعض الجموع ايضاً اعنى جمع الواحد المقدر ٦ نحو عبايد
 وعبايد بمعنى الفرق ونسوة في جمع امرأة فينبغى ايضاً ان يكون من اسماء الجموع
 كابل وغنم) قلت ان اسماء الجموع كما مر هي المايدة لمعنى الجمع مخالفة لاوزان الجموع
 الخاصة بالجمع والمشهورة فيه ونحو عبايد وعبايد وزن خاص بالجمع ونحو نسوة
 مشهور فيه فوزنها اوجب ان يكون من الجموع فيقدر لها واحد وان لم يستعمل
 كعباد وعبدود ونساء ٦ كغلام وغلة فكان له مفرداً غير تغييراً (وقد اُلحق بجمع
 الواحد المقدر نحو مذاكير في جمع ذكر ومحاسن في جمع حسن ومشابهة في جمع شبه

٩ احاطة كاسامة ابو قبيلة
 اجفل القوم اى هر بوا
 مسرعين

٢ فان قيل كيف يخرج
 ودلالته على الآحاد بان
 اخذت آحاده وغيرت

٣ اشهر

٤ فتحوا بل عنده مفرد
 نسخته

٥ قوله (عبايد) العبايد
 الفرق من الناس الذاهبون
 في كل وجه وكذا العبايد
 وتقول صار القوم عبايد
 وعبايد والنسبة اليه عبايدى
 قال سيبويه لا واحد له
 وواحد فليل او فعلول
 او فعلال في القياس
 ٦ كما يقال غلام نسخته

وان كان لها واحد من لفظها للم يكن قياسيا فكان واحدها مذكورا ومذكور ومحسن
ومشبه وكذا احاديث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في جمع الحديث فليس جمع ٧
الاحدوثة المستعملة لانها الشيء الطفيف الرذل حوشي صلى الله عليه وسلم عن مثله
(ومايقع على الجمع وعلى الواحد ايضا مما ليس في الاصل مصدرا وصف به يعرف
كونه لفظا مشتركا بين الواحد والجمع او كونه اسم جنس بان ينظر فان لم يثن الا لاختلاف
النوعين فهو اسم جنس كالتمر والعسل وان ثنى لاختلاف النوعين فهو جمع مقدر
تغييره كهمجان بمعنى الابيض وكالفلك ٨ والدلاص تقول في التثنية همجان وفلكان
ودلاصان فهمجان ودلاص في الواحد كهمار وكتاب وفلك كقفل وفي الجمع كرجال
وخضر الحركات والحرف الزيدغير حركات الواحد وحرفه تقديرا (واما الوصف
الذي كان في الاصل مصدرا نحو صوم وغور فيحوز ان يعتبر الاصل فلا يثنى ولا يجمع
ولا يؤنث قال الله تعالى ﴿ حديث ضيف ابراهيم المكرمين ﴾ وقال ﴿ نبؤا الخصم اذ تسوروا
المحراب ﴾ ويحوز اعتبار حاله المنتقل اليها فيثنى ويجمع فيقال رجالان عدلان ورجال
عدول واما انا التانيث فلا يلحقه لانها لا تلحق من الصفات الاما وضع وصفوا اما قوله تعالى
﴿ وهم لكم عدو ﴾ وقوله ويكونون عليهم ضدا ﴿ فليس باسم ٩ الجنس اذ يقال عدوان
وضدان لاختلاف النوعين ولا مشتركا بين الواحد والجمع كهمجان لانهما ليسا على
وزن الجمع ولا اسمي جمع كابل لوقوعهما على الواحد ايضا ولانما هو في الاصل مصدر
اذ لم يستملا مصدرين بل هما مفردان اطلقا على الجمع كما ذكرنا قبل ﴿ قوله (وهو
صحيح ومكسر الصحيح لذكر ومؤنث المذكور مالحق اخره واو مضموم ماقبلها اوياء
مكسور ماقبلها ٢ ونون مفتوحة لتدل على ان معه اكثر منه فان كان آخره ياء قبلها
كسرة حذفت مثل قاضون وان كان مقصورا حذفت الالف وبقى ماقبلها مفتوحا
مثل مصطفون) قيل قد يكسر نون الجمع ضرورة كما قال ﴿ عرفنا جعفر اوبنى رياح
﴿ وانكرنا ٣ زعائف آخرين ﴾ ويمكن ان يكون جعل النون متقب الاعراب اى
زعائف قوم آخرين ولا يخلو المفرد في جمع المذكر السالم ان يكون صحيحا اولا وقد
مضى حكم الصحيح (والمعتل اما ان يكون منقوصا او مقصورا او غير ذلك فها هو غير
ذلك في حكم الصحيح كظبيون ودلوون في العناقل المسمى بظبي ودلو والمنقوص
تحذف ياءؤه وذلك لانها تنضم قبل الواو وتنكسر قبل الياء والضم والكسر مستقلان
على الياء المكسور ماقبلها طرفا كما في جاءني القاضي مررت بالقاضي وهذه الياء مع
واو الجمع وياؤه في حكم الطرف لعدم لزومهما فحذفها فالتقى ساكنان فحذف اولهما كما
هو القياس في الساكنين اللذين اولهما حرف مد فضم ماقبل الواو لمناسبتها للضمة
كما في الصحيح ولو ابقيت الكسرة مع بقاء الواو بعدها لتعسر النطق بهما ولو قلبت
الواو ياء لم يبق فرق بين رفع الجمع وغيره من النصب والجر (فان قيل فكذا في نحو
مسلمى قلت ذلك لياء الاضافة التي هي على اشرف الزوال واما في حال النصب والجر
فحذفت الياء وبقى الكسر على حاله لكون ياء الجمع بعدها ولم يحذف ياء المنقوص

٧ الاحدوثة ما يتحدث به
ورجل حدث ملوك بكسر
الحاء اذا كان صاحب حديثهم
وسمهم
٨ قوله (والدلاص آه)
الدليص والدلاص اللين
البراق يقال درع دلاص
وادرع دلاص ٩ الجمع بل
واحد اطلق على الجمع لترافد
الجماعة في العداوة والضدية
حتى كأنهم يد واحدة وشخص
واحد نسخته ٢ وليس لنون
مفتوحة دخل في تفرع
ليدل لكن ذكر على سبيل
التبعية لانها في حكم الحركة
٣ قوله (زعائف) الزعنفه
بالكسر القصير واصل
الزعائف اطراف الاديم
واكارعه
٣ يقال اجتمع الضميم
والزعائف وهم الادعياء
والزعائف وهم الادعياء
وهي في الاصل اطراف
الاديم واجتحت السمك

٤ لوجوب قحها كما في رأيت القاضيين نسخة ٥ واما لانا لما قبلنا الالف في المثني ١٨٠ الى الواو والياء بقي الواو والياء

مفتوحتين بعد فتحه وبعد هما الف ومثل هذا الثقل عندهم محتمل فلا يقلب الواو والياء الفا في نحو عزوان والنزوان والغليان خلفه الكلمة بالالف بعد الواو والياء المفتوحة واما الياء الساكنة في نحو عصوين وفتين فاصله الالف لما ذكرنا في اول الكتاب واما الجمع فلانه لو قلب الفه واوا او ياء كما في المثني لوقع الواو والياء المضمومتان او المكسورتان بعد فتحه ومثل هذا لثقل لا يحتمل وكان يجب قلب الواو والياء مرة اخرى الى الالف فحذفت الالف بلا قلب للساكنين وبقي ما قبل الالف على فتحه اذ لا ضرورة ملجئة الى ضمّه او كسره لان الواو والياء لا يستقلان بعد الفتح وايضا لوضم او كسر لا يتبس المقصور في الجمع بالنقص والكوفيون نسخة

٦ السبوت من الارض القفر والشيء القليل ورجل سبوت اي فقير ٢ ان هذين العذرين من ابرد الاعذار نسخة

٣ نصر بالصاد المهملة من قولهم نصرت الارض اي سقيت وغيثت وقد روى بالاضاءة ٤ طلمحة الطلمحة

طلمحة بن عبيد الله بن خلف الخزاعي ع

في المثني ٤ لانها تنفتح كما ذكرنا قبل الف المثني وياه والفتح لا تستقل على الياء كما في رأيت القاضى (وان كان الاسم مقصورا حذفت الالف في الاحوال للساكنين نحو مصطفون ومصطفين والعيسون والعيسين وانما حذفت في الجمع وقلت في المثني مع التقاء الساكنين فيه ايضا كون او لهما حرف مداما لانه لو حذفت في المثني ايضا لالتبس في الرفع اذا اضيف بالمفرد نحو جاء اعلا اخوتك بخلاف الجمع فانك تقول فيه اعلوا اخوتك واعليهم فلا يلتبس به ٥ واما لان فتحه الواو والياء قبل الالف او الياء في نحو عصوان وعصوين ورحيان ورحيين اخف من ضمتهما او كسرتهما قبل الواو والياء ومن ثم لا ترى في الطرف نحو غزوت ورميت كما ترى في نحو نزوان وغليان فاذا لم يأت ذلك في الطرف مع كون الواو المضمومة في نحو غزوت والياء المكسورة في رميت في حكم الوسط لازوم الواو والياء بعدهما كما في ٦ سبوت وعفريت فما ظنك بنحو اعلوون واعليين مع عدم لزوم واو الجمع وياه بل يجيء مثله في الوسط نحو قول وطويل وغبور وبيع (والكوفيون يلحقون ذا الالف الزائدة بالنقص جوازا فيقولون العيسون بضم السين والعيسين بكسرها * قوله (وشرطه ان كان اسما فذكر علم يعقل وان كان صفة فذكر يعقل وان لا يكون افعلا مثل اجر ولا فعلا فعلى مثل سكران ولا مستويا فيه مع المؤنث مثل جريح وصبور ولا بناء تأنيث مثل علامة) قوله شرطه اي شرط الجمع المذكر السالم اذا كان اسما اي غير صفة (قال في الشرح كان مستغنيا عن قوله مذكر لان الكلام في جمع المذكر وانما ذكره ليرفع وهم من يظن ان قوله جمع المذكر السالم كاللقب الذي يطلق على الشيء وان لم يكن تحت معنى كما يسمى الابيض بالاسود فيقال جمع المذكر لغير جمع المذكر او ليرفع وهم من يذهل عن تقدم التذكير ولا شك ٢ في برودة هذين العذرين ثم قال او يظن ان طلمحة داخل في جمعه على طلمحون وهذا ايضا ليس بشيء لان نحو طلمحة ان خرج بقوله فذكر يخرج ايضا بقوله جمع المذكر وان لم يخرج بالاول لانه مذكر المعنى لا مذكر اللفظ لم يخرج بالثاني ايضا (وكان عليه ان يقول شرطه التجرد عن التاء ليدخل فيه نحو ورقاء وسلى اسمى رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا ويخرج نحو طلمحة وحده * واعلم ان شروط جمع المذكر بالواو والنون على ضربين عام للاسماء والصفات وخاص باحدهما فالعام لهما شيان احدهما التجرد عن تاء التأنيث ولا يجمع نحو طلمحة في الاسماء وعلامة في الصفات بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان في الاسم ذي التاء فانهم اجازوا طلمحون بسكون عين الكلمة وابن كيسان بفتحها نحو طلمحون قياسا على الجمع بالالف والتاء كاطلمحات والحزات وذلك لان حقه الالف والتاء كما قالوا ارضون بفتح الراء لما كان حقه الالف والتاء (والذي قالوه مخالف للقياس والاستعمال اما الاستعمال فتحوا قوله * ٣ نضر الله اعظما دفنوها * بسجستان ٤ طلمحة الطلمحات * واما القياس فلان التاء لو بقيت مع الواو والنون لاجتمعت علامتا التذكير والتأنيث وان حذفت كما عملوه حذف الشيء مع عدم ما يدل عليه وغلب على الظن انه جمع المجرد

(عنها)

ع واما طلحه ابن عبيد الله
بن عثمان فن الصحابة

عنها لكثرة جمع المجرد عنها بالواو والنون ولوجاز في الاسم لجاز في الصفة نحو
ربعون وعلّامون ولا يجوز اتساقا وان قاسوا اذا التاء على ذى الالف فليس لهم ذلك
لان الالف الممدودة تقلب واوا فتسمى صررة علامة التأنيث وانما قلبوها واوا دون
الياء لتساويهما في الثقل كما قيل صخروات والالف المقصورة تنذف وتبقى الفتحة قبلها
دالة عليها وانما لم تحذف الممدودة والمقصورة نسبيا حذف التاء لزومهما الكلمة
فكانهما لامها (وذكر ان المازني كان يحذف في ورقاؤون الهمز في الواو لاجل الضمة
(قال السيرا في هذا سهو لان انضمامها لواو الجمع بعدها فهو ه كانضمام واو دلوك
او انضمام واو اعلاو القوم ولا يجوز الهمز فيهما اتساقا وانما يجوز همز الواو المضمومة
ضمة لازمة كما يحذف في التصريف واذا سمي بسعاد وزينب وهند مذكر عالم جمعت ايضا
بالواو والنون كما يجمع نحو زيد بالالف والتاء اذا سمي به مؤنث وكذا اذا سمي باجر مذكر عالم
قلت احرون واحامر وان سمي به مؤنث قلت احرات واحامر (والثاني من الشرطين
العامين ان يكون من اولى العلم فلا يجمع نحو اعوج ٦ وفرس طويل بالواو والنون وقد
يشبه غير ذوى العلم بهم في الصفات اذا كان مصدر تلك الصفات من افعال العلماء كقوله تعالى
﴿ ايتنا طائعين ﴾ وقوله ﴿ فظلت اعناقهم لها خاضعين ﴾ ورأيتهم لى ساجدين ﴾ ومثله
في الفعل ﴿ وكل في فلك يسبحون ﴾ (وقول المصنف علم يعقل ومذكر يعقل الاولى فيه ان
يقول يعلم يشمل نحو قوله تعالى ﴿ فعم الماهدون ﴾ اذ لا يطلق عليه تعالى انه عاقل لايها
العقل للنوع من القبايح الجائرة على صاحبه تعالى الله عنها علوا كبيرا وانما يخص اولو العلم
بالجمع المصحح بالواو والنون لانهم اشرف من غيرهم والصفة في الجمع اشرف من التكسير
واما اختصاصهم بالواو فلما مر في تعليل تخصيص ضمير العقلاء في نحو الرجال ضربوا بالواو
(وخص بهذا الجمع من بين العلماء الوصف والعلم دون غيرهما نحو رجل وانا انما العلم
فخصيناله بالتصحیح عن جمع التكسير الذي يكثر التصرف في الاسم باعتباره وعادة العلم
جارية بالمحافظة عليه من التصرف بقدر ما يمكن وايضا فان العلم يلحقه الوهن بالجمع
بسبب زوال التعريف العلمى كما مضى فيجبر بالتصحیح كما جبر في نحو قلون وكرون ٦
(واما الوصف فلانه لما وضع مشابها للفعل مؤديا معناه معلا باعلاله مصححا بتصحیحه
كما بين في التصريف اريد ان يكون العلامة الدالة على صاحبه الذي يجري الوصف
عليه في الجمع كعلامة الفعل وهى في الفعل واو ونحو الرجال فعلوا ويفعلون فجعلت في
الوصف ايضا واوا وان كان واو الفعل اسما وواو الاسم حرفا وتناسب الواوين قبح
قام رجل قاعدون غلمانة كما قبح يقعدون غلمانة ولما لم يكن في غير الوصف والعلم ما اختصاصه
من المقتضين للتصحیح لم يجوز تصحیحه (والوصف الذي يجمع بالواو والنون اسم
الفاعل واسم المفعول وابنية المبالغة الاما يستثنى والصفة المشبهة والمنسوب والمصغر
نحو رجلون الا ان المصغر مخالف لسائر الصفات من حيث لايجرى على الموصوف
جربها وانما لم يجر لان جرى الصفات عليه انما كان لعدم دلالتها على الموصوف المعين
كضارب والمضروب والطويل والبصرى فانها لا تدل على موصوف معين

ه كضمة الواو للاعراب
في نحو دلوك اولساكنين
نحو مصطفوا البلد ولا
يجوز فيهما الهمز اتساقا
وانما الهمز في الواو اذا كان
ضمه لازما نسخه
٦ اعوج اسم فرس كان
لبنى هلال
٦ ولهذا اشارك باب العلم
المجموع هذا الجمع وباب
كرون في جواز جعل
النون معتقب الاعراب
نسخه

واما المصغر فانه دال على الصفة والموصوف المعين معا اذ معنى رجيل رجل صغير فوزانه وزان نحو رجل رجلين في دلالتهما على العدد والمعدود معا فلم يحتاجا الى ذكر عدد قبلهما كما تقدم وكل صفة تدل على الموصوف المعين لا يذ كر قبلها كالصفات الغالبة ويفارقها ايضا من حيث انه لا يعمل في الفاعل عملها لان الصفات ترفع بالفاعلية ما هو موصوفها معنى والموصوف في المصغر مفهوم من لفظه فلا يذ كر بعده كما لا يذ كر قبله فلما لم يعمل في الفاعل وهو اصل معمولات الفعل لم يعمل في غيره من الطرف والحال وغير ذلك (واما الخاص من شروط الجمع بالواو والنون فشيئان العلمية وقبول تاء التأنيث فالعلمية مختصة بالاسماء لما ذكرنا وقبول تاء التأنيث مختص بالصفات فلم يجمع هذا الجمع افعال فعلاء وفعالان فعلى وما يستوى مذكروه ومؤنثه كما ذكرنا في باب التذكير والتأنيث (وانما اعتبر في الصفات قبول التاء لان الغالب في الصفات ان يفرق بين مذكرها ومؤنثها بالتاء لتأنيثها معنى الفعل والفعل يفرق بينهما فيه بالتاء نحو الرجل قام والمرأة قامت وكذا في المضارع التاء وان كان في الأول نحو تقوم والغالب في الاسماء الجوامد ان يفرق بين مذكرها ومؤنثها بوضع صيغة مخصوصة لكل منهما كعبروا اتان وجل وناقحة وحصان ٧ وحجاء ويستوى مذكرها ومؤنثها كبشر وفرس هذا هو الغالب في الموضعين وقد جاء العكس ايضا في كليهما نحو احجر وحجاء والافضل والفضلى وسكران وسكرى في الصفات وكامرء وامرأة ورجل ورجلة في الاسماء فكل صفة لا يلحقها التاء فكأنها من قبيل الاسماء فلذا لم يجمع هذا الجمع افعال فعلاء وفعالان فعلى (واجاز ابن كيسان احزون وسكران ون واستدل بقوله * فوا وجدت بنات بنى تزار * حلائل ٨ اسودين واحرينا * وهو عند غيره شاذ واجاز ايضا حراوات وسكريات بناء على تصحيح جمع المذكر والاصل ممنوع فكذا الفرع (وقد شذ من هذا الاصل افعال التفضيل فانه يجمع بالواو والنون مع انه لا يلحقه التاء ولعل ذلك جبرا لما فاته من عمل الفعل ٩ في الفاعل المظهر والمفعول مطلقا مع ان معناه في الصفة ابلغ واتم من اسم الفاعل الذى انما يعمل فيهما لاجل معنى الصفة كما جبر بالواو والنون النقص في نحو قلوبن وكرون وارضون على ما يجرى (واجاز سيويه قياسا لاسما ندمانون في قولهم ندمان لقبوله التاء كندمانه وكذا ٢ سيفانون لقولهم سيفانة قال سيويه لا يقولون ذلك وذلك لان الاغلب في فعالن الصفة ان لا يلحقه التاء فندمانه وسيفانة كأنهما من قبيل الشذوذ فالاولى ان لا يجمعها هذا الجمع جلا على الاعم الاغلب (واما نحو عريانون ٣ وخصانون فيحوز اتفاقا لان فعالن الصفة بضم انفاء ليس اصله عدم لحقوق التاء ٤ ولما ندرت من بين الصفات التى يستوى مذكرها ومؤنثها عدوة جلا على صديقة ومسكينة جلا على فقيرة قال بعضهم فيحوز في مسكين وعدوة مسكينون وعدوون ثم يحوز في المؤنث جلا على المذكر مسكينات وعدوات وهذا قياس لاسماع كما قال سيويه في ندمانون وشذت من هذا الاصل صفة على خمسة احرف اصلية ٥ كصهصلى فانه يستوى مذكروه ومؤنثه مع انه يقال صهصلقون وصهصلىات ٦ لان تكسير الخامس

٧ قوله (وحجاء) الحجر

الاثنى من الحيل والحصان
بالكسر الذكر منها٨ احجرين واسودينا
نسخه٩ فى الفاعل والمفعول
مع نسخه٢ قوله (سيفانون) رجل
سيفيان اى طويل ممشوق
ضامر البطن وامرأة
سيفانة

٣ قوله (وخصانون)

رجل خصان اى ضامر
البطن وامرأة خصانة٤ ولم يجمع هذا الجمع
الصفات التى يستوى مذكرها ومؤنثها وهى ما ذكرنا
فى باب التذكير والتأنيث

لعدم قبولها التاء ومشابتها

بذلك الجوامد نحو بشر
وفرس كما ذكرنا ولما ندرت
عدوة نسخه

٥ قوله (كصهصلى)

صوت صهصلى اى
شديد والصهصلى الجحوز

الصخابة والصخب الصوت

٦ وذلك لاضطرارهم اليه
اذ تكسير نسخه

٧ على مذهب الاخفش وفيه ما فيه نسخة ٨ ليس المذكور بل التذكير وكونه مذكرا ٩ اما حذف النون فقد مضى في المتن وقد يحذف للضرورة نسخة ٢ العورة ١٨٣ السوء وكل ما يستحي منه ٣ قوله نظيف (النطف التلطيخ

بالعيب ٤ في قوله عليه السلام لا غيلة بنى عبدالمطلب ابيننى لا ترموا بحجرة العقبة حتى تطلع الشمس بمنى ٥ قوله (خلتي يقال لليت اللهم اسدد خلته اى الثمة التى تركه قوله (جمع ايين وهو تصغير ابن) تصغير ابناء ابناء شئت وان ايينون على غير مكبره كان واحده ابن مقطوع الهمزة فتصغيره على ايين ثم جمعه ٧ قوله (كاضحى) الاضحية الشاة التى تذبح يوم الاضحى وفيها اربع لغات اضحية واضحية والجمع الاضحى وضحية على فعيلة والجمع ضحايا واضحاة والجمع اضحى كما يقال ارطاة وارطى وبها سمي يوم الاضحى ٨ وواحده ابنة كان واحد اضحى اضحاة نسخة واما ياء غلسين لغسالة اهل النار وياه البليغين الداهية ومنه قول عائشة لعلى رضى الله عنهما لقد بلغت منا البليغين فليست للجمع وان كان على صيغة الجمع بل الياء والنون زائدتان لانهما من بلغ وغسل بمنى ٢ شاذا لوتبت ابن بكبل واجبل وزمن وازمن نسخة ٣ قوله (قليصات آه) القلوص من النوق الشاة

مستكره كما يحى في بابه فلم يبق الا التصحيح (قوله وشرطه ان كان اسما فذكر علم) عبارة ركيكة وذلك لانه لا يجوز ان يكون قوله ان كان اسما فذكر شرطا جزاء خبرا لقوله شرطه لان المبتدأ المقدر اذن بعد الفاء ضمير راجع الى اسما اى فهو علم فيخلو الجملة من ضمير راجع الى المبتدأ الذى هو شرطه مع انه لا معنى اذن لهذا الكلام ومعنى الكلام ان كان اسما فشرطه ان يكون علما فيكون على هذا جواب الشرط مدلول الجملة التى هى قوله شرطه فذكر (وفيه محذورات الاول دخول الفاء في خبر المبتدأ مع خلوه من معنى الشرط كقوله * وقائلة خولان فانكح فتأتهم * ٧ عند الاخفش والثاني ان الشرط ٨ كونه مذكرا وليس في الخبر ما يجعله بمعنى المصدر والثالث ان الفاء الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر ضرورة كقوله * انك ان بصرع اخوك تصرع * كما يحى في بابه فلا يقال زيدان لقيته مكرمك (ويمكن ان يعتذر بان الشرط والجزاء خبر المبتدأ والتقدير فهو حصول مذكر على ان الضمير المقدر بعد الفاء راجع الى قوله شرطه والمضاف الى الخبر محذوف مع تسف في هذا العذر وكذا قوله بعد وان كان مصفة فذكر (قوله ولا مستويا فيه مع المؤنث) عبارة استخف من الاولى لان مستويا عطف على افعل فعلاء فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكور مستويا في ذلك الوصف مع المؤنث ولا معنى لهذا الكلام وكيف يستوى الشئ في نفسه مع غيره ولو قال ولا مستويا فيه المذكور مع المؤنث لكان شيئا * قوله (ويحذف نونه بالاضافة وقد شذ نحو سنين وارضين) ٩ قد يحذف النون للضرورة كافي المتن او لتقصير الصلة كما في قوله * الحافظوا عورة ٢ العشرة * لا يأتهم من ورائهم ٣ نطف * وربما سقطت قبل لام ساكنة اختيارا كما جاء في الشواذ * انكم لذائقوا العذاب * بنصب العذاب تشبيها لها بالتؤين في نحو قوله * وحاتم الطائي وهاب المائي * (قوله وقد شذ نحو سنين) الشاذ من جمع المذكور بالواو والنون كثير (منها ابينون ٤ قال * زعت تماضر انى اما امت * يسدد ابينوها الا صاغر ٥ خلتي * وهو عند البصريين ٦ جمع ايين وهو تصغير ابني مقدرا على وزن افعل ٧ كاضحى فشذوذة عندهم لانه جمع لمصغر لم يثبت مكبره (وقال الكوفيون هو جمع ايين ٨ وهو تصغير ابن مقدرا وهو جمع ابن كادل في جمع دلو فهو عندهم شاذ من وجهين كونه جمعا لمصغر لم يثبت مكبره ويحى افعل في فعل ٢ وهو شاذ كاجبل وازمن وقال الجوهري شذوذة لكونه جمع ايين تصغير ابن يجعل همزة الوصل قطعاً وقال ابو عبيد هو تصغير بنين على غير قياس (ومنها دهيد هون وابكرتون في قوله * قد شربت الا الدهيد هينا * ٣ قليصات ٤ وابكرينا * فهما ٥ جمع دهيدة مصغر دهده وهو صغار الابل وجمع ابكر تصغير ابكر مقدرا كاضحى عند البصريين فهو شاذ من وجهين احدهما كونه

بمنزلة الجارية من النساء والبكر الفتى من الابل والاشئ بكرة ٤ البكر والقلوص من الابل كالفتى والفتات من الناس ٥ قوله (جمع دهيدة) في الصحاح كأنه جمع دهدها على دهاده ثم صغره على دهده

٦ قوله (العلية) الغرفة والجمع العلالى وهو فعيلة واصلة عليه ١٨٤ وقال بعضهم هي العلية بالكسر على

فعلية يجعلها من المضاعف
٧ قال الكسائي اهلت بالرجل
اذا انست به ٨ السيد
الذئب وربما سمي به الاسد
٩ قوله (علس) العلس
القوى على السير السريع
والعلس ايضا الذئب
والرقطة سواد يشوبه نقط
بياض ودجاجة رقطاء
والارقط من الغنم مثل الابغث
وهو قريب من الاغبر

٢ والذهلول بالضم الفرس
الجواد والعرفاء التى طال
عرفها سميت الضبع بذلك
لكثرة شعرها ٣ قوله
(جيئل) جيئل اسم للضبع
وهو معرفة بلا الف ولا م
٤ قوله (عفرين) عفرين
مأسدة وقيل لكل ضابط
قوى لث عفرين بكسر العين
والراء مشددة قال الاصمعي
عفرين اسم بلد ٥ قوله
(كالعضين) من عضوته
اى فرقته وقيل نقصانه الهاء
واصله عضهة لان العضه
والعضين فى لغة قريش السحر
وهم يقولون للساحر عاضه
٦ قوله (والرئين) الرئين
جمع الربة ٧ قوله (كركة)
الركة كالورق بمعنى الدراهم
المضروبة ويجمع على رقين

بالواو والنون من غير العقلاء والثانى كونه جمع مصغر لمكبر مقدر وهو عند الكوفيين جمع
تصغيرا بكر جمع بكر فشذوذ من جهة جمعه بالواو والنون فقط كالداهيين (ومنها اولو
فانه جمع ذو على غير لفظه) ومنها عليون وهو اسم لديوان الخير على ظاهر ما فسر الله تعالى قوله
﴿ كتاب مرقوم يشهده المقربون ﴾ فعلى هذا ليس فيه شذوذ لانه يكون علما منقولاً عن
جمع المنسوب ٦ الى عليه وهى الغرفة والقياس ان يقال فى المنسوب اليها على ككرسى
المنسوب الى كرسى وان قلنا ان عليون غير علم بل هو جمع عليه وليس بمنسوب اليها وهو بمعنى
الاماكن المرتفعة فهو شاذ لعدم التذكير والعقل فيكون التقدير فى قوله تعالى ﴿ كتاب
مرقوم ﴾ مواضع كتاب مرقوم على حذف المضاف (ومنها العالمون لانه لا وصف ولا علم
واما العقل فيحوزان يكون فيه على جهة التغليب لكون بعضهم عقلاء ويحوزان يدعى فيه
الوصف لان العالم هو الذى يعلم منه ذات موجدته تعالى ويكون دليلا عليه فهو بمعنى الدال
(ومنها اهلون وشذوذ لانه ليس بصفة ويحوزان يتحمل له ذلك لانه فى الاصل بمعنى
الانس ٧ واما قوله ﴿ ولي دونكم اهلون ٨ سيد ٩ علس ﴾ وارقط ٢ ذهلول
وعرفاء ٣ جيئل ﴿ فانما جمعه بالواو والنون مع عدم العقل لانه جعل الذئب والارقط
والعرفاء بدل اهلوه (ومنها عشرون الى تسعين وقد مضت) ومنها ارضون وانما
فتح الراء لان الواو والنون فى مقام الالف والتاء فكانه قيل ارضات او للتنبيه على
انها ليست بجمع سلامة حقيقة ويحوز اسكان راء ارضون (ومنها ابون واخون
وهنون وشذوذها لكونها غير وصف ولا علم واما ذو مال فوصف (ومنها بنون فى ابن
لان قياسه ابنون وانما جمع على اصل ابن وهو بنو على حذف اللام نسيا منسيا فى الجمع كما
حذف فى الواحد (ومنها قولهم بلغت منى البلعين والدرخين بضم الفاء فيهما ولقيت منك
البرحين بضم الفاء وكسرهما وكذا الفتكرين كلها بمعنى الدواهي والشدائد وقولهم ليث
٤ عفرين يحوزان يكون شاذ من هذا الباب جعل النون معتقب الاعراب ﴿ واعلم انه قد
شاع الجمع بالواو والنون مع انه خلاف القياس فيالم يأت له تكسير من الاسم الذى عوض من
لامه تاء التأنيث المفتوح ما قبلها غيرا اوائل بعض تلك المجموع تنبها على انها ليست فى الحقيقة
بجمع سلامة فقالوا فى المفتوح الفاء نحو سنة سنون بكسر الفاء وجاء سنون بضمها وهو قليل
ولمثل هذا التنبيه كسروا عين عشرين وجاء فى بعض ما هو مضموم الفاء الكسر
مع الضم كالقلون والثبون وليس بمطرد اذ الطبون والكرون لم يسمع فيهما الكسر
واما المكسور الفاء فلم يسمع فيه التغير ٥ كالعضين والمئين والفئين والرئين ٦ ولعل
ذلك لاعتدال الكسرة بين الضمة والفتحة وجاء قليلا مثل هذا الجمع لما ثبت
تكسيره ايضا كالثبين والاثنى فى الثبة وربما جاء ايضا فى المحذوف الفاء ٧ كركة
ورقين ٨ ولدة ولدين وفيما قلب لامه الفا ٩ كالاضاة والقناة لكن يحذف لامه نسيا

٨ ولدة الرجل تربه والجمع لدات ولدون ٩ قوله (كالاضاء) الاضاء الغدير والجمع اضى كقناة وقى (منسيا)

٢ السنون لانه مفتوح العين بدليل سنوات والقنون والاضون نسخته ٣ قوله (اريد به الذونيا) قال الاعشى ولا اعنى بذلك اسفليكم ولكنى اريد به الذونيا يعنى ١٨٥ به الاذواء وهم ملوك اليمن المسمون بذى وزن وذى جدن وذى

نواس وذى اصبح وغير ذلك

٤ الاوزو الاوزة البط وجعه اوزون والخرة ارض ذات حجارة سود والجمع الحرار والخرات وحررون

٥ جمع اشيب كبعض وايض ٦ قوله (وماذا يدري آه)

تدرا وادرا اختله اى خدعه قال المثقب العبدى وماذا يدري الشعراء منى البيت

٨ قوله (غراث الوشح)

الغراث جمع غرثان وغرثى وامرأة غرثى الوشاح اى دقيقة الخصر لا عملاء وشاحها فكانه غرثان الوشاح ما ينسج من اديم ويرصع بالجواهر تشده المرأة بين عاتقها وكشحتها والجمع الوشح

٨ قوله (البرين) كل

حلقة من سوار وقرط وخلخال وما اشبهها برة ويجمع على برات وبرين قال وقعقعن الجلاجل والبرينا ٨ فالمراد بها ههنا الخلل والسوار وصامته البرين كناية عن كونها سمينة

٩ قوله (اذا سمى) واعرب

منسيا حتى يصير كالسنة فيقال اضون وقنون ولو اعتبرت لاماتها لقل ٢ القنون والاضون لكونهما بعد حذف التاء مقصورين كالأعلون وعلى هذا قال * ولكنى ٣ اريد به الذونيا * ولو اعتبر اللام لقال الذوين كالأعلين فان ذو مفتوح العين عند سيويه كما مر في باب الاضافة لكنه لما حذف لامه في المفرد نسيا منسيا لم يعتبرها في الجمع (وربما جاء هذا الجمع في المضعف ايضا ٤ كاوزين وحرثين وحكى عن يونس احرون بفتح الهمة وكسرها قيل قد جاء احرة في الواحد وقيل لم يجئ ذلك ولكن زيد الهمة في الجمع تنبيها على كونه غير قياسى (وعلى النحاة جمع ما حذف لامه او فاؤه هذا الجمع بان هذا الجمع افضل المجموع كاذكرنا لكونه خاصا بالعلماء فغير بهذا الافضل ما لحق الاسم من النقصان بالحذف نسيا قالوا وماحرون واوزون فلما لحقهما من الوهن بالادغام وبعضهم يقول للنقص المتوهم وذلك ان حرف العلة قد تبدل من احد حرفي التضعيف كافي تظنيت (وقد يجعل النون في بعض هذه المجموع التي جاءت على خلاف القياس معتقب الاعراب تنبيها على مخالفته للقياس فكانه مكسر فجرى فيه اعراب المكسر فيدخله التنوين ولا يسقط بالاضافة قال * ذراني من نجد فان سنينه * لعين بنا شيئا ٥ وشيننا مردا * وقال * ٦ وماذا يدري الاقران منى * وقد جاوزت رأس الاربعين * وقال * ٧ غراث الوشح صامته ٨ البرين * وقال * وان لنا اباحسن علياب برونحن له بنين * ويلزمها الياء اذن كايلىزم ٩ اذا سمى يجمع سلامة المذكر في باب العلم واكثر ذلك في الشعر هذا قبل العلية واما بعدها فكون النون معتقب الاعراب شايع في الاختيار في هذا النوع كما في المجموع انقياسية مع العلية (وحكى عن ابى عبيدة وابى زيد جعل نون مقتوين معتقب الاعراب ولعل ذلك لان القياس مقتوتون بياء النسب فلما حذف ياء النسب صار مقتوون كقلون وقوله * متى كنا لامك مقتونيا * الالف فيه بدل من التنوين ان كان النون معتقب الاعراب والا فالالف للاطلاق وحكىا جميعا رجل مقتوين ورجلان مقتوين قال ابو زيد وكذا للمرأة والمرأتين والنساء ولعل سبب تجرثهم على جعل مقتوين للثنى والمفرد في المذكر والمؤنث مع كونه في الاصل جمع المذكر كثرة مخالفته للمجموع وذلك من ثلثة اوجه كون النون معتقب الاعراب وحذف ياء النسب الذى في الواحد وهو مقتوى ٢ والحاق علامة الجمع بما بقى منه وهو مقتو مع عدم استعماله ولو استعمل لقلب واوه الف فقبل مقتى والجمع على مقتون كاعلون لاعلى مقتوون وانما قلنا ان واحده مقتو المحذوف الياء كما قال سيويه في المهلبون والمهالبة انه سمي كل واحد منهم باسم من نسب اليه فكان كلامهم مهلب لان الجمع في الظاهر للمحذوف منه ياء النسب ويجوز ان يقال ان ياء النسب في مثل مقتوون والاشعرون والاعجيون حذف بعد جمعه بالواو والنون وكان الاصل مقتوتون واشعريتون واعجيتون وحكى ابو زيد

بالحركات ٢ وعدم استعمال مقتى الذى هو واحده بعد حذف الياء ولو ثبت لقليل في جمعه مقتون كاعلون لامقتوون نسخته

في مقتوين قتح الواو قبل الياء فيمن جعل النون معتقب الاعراب نحو مقتوين وذلك
ايضا لتغييره عن صورة الجمع بالكسبة لما خالف ما عليه جمع السلامة * واعلم ان التذكير
غالب للمؤنث كما تقدم في المثني والمجموع فيكفي كون البعض مذكرا نحو زيد وهند
ضاربان وزيد والهندات ضاربون وكذا العقل في بعضهم كاف نحو زيد والجمير مقلبون
وشذ ضبعان في النضبع التي للمؤنث والضبعان الذي للمذكر والقياس ضبعانان ولعل
ذلك لكون ضبعان اخف منه مع ان بعض العرب يقول للمذكر ايضا ضبع (والعلم
المركب الذي ٢ يبنى جزؤه الاول للتركيب ان لم يكن جزؤه الثاني مبنيا كعبلبك ومعدى
كرب ثني وجمع نحو العلبكان والعلبككون لان الجزئين ككلمة ٨ معربة والثنية والجمع
٩ للعربات واما اللذان واللتان والذين واللتين وذان وتان وذين وتين فصيح مستأنفة
٣ وان كان الثاني مبنيا اما للتركيب كخمسة عشر او لغيره كسيبويه فالقياس ان يقال ذوا
سيبويه وذووا سيبويه وكذا ذوا خمسة عشر وذووا خمسة عشر وهذا كما يقال في الجمل
المسمى بها ذوا تأبط شرا وذووا تأبط شرا ٤ اتفاقا وذواتا شاب قرناها وذوات شاب
قرناها لان الجمل يجب حكايتها فلا يلحقها علامتا الثنية والجمع وكذا يلزم ان يقول
في المثني والمجموع على حده المسمى بهما اذا لم تجعل نونيهما معتقب الاعراب نحو جاءني
ذوا مسلمين وذووا مسلمين لئلا يجمع على آخره الاسم اعرابا بالخرف وشذ في الاثنين
٥ الاثنين وازدوا متصرفاته ههنا من اضافة المسمى الى اسمه كافي ذات مرة والمبرد
يجوز في نحو سيبويه السيبويهان والسيبويهون مع بناء الجزء الثاني ٦ وكذا يلزم
تجويزه في نحو خمسة عشر علما واما مع اعراب الجزء الثاني فيهما فلا كلام في تجويز
ذلك كما في بعلمك ومعدى كرب (والعلم المركب تركيبا اضافيا يثنى ويجمع معه
المضاف نحو عبد مناف وعبد مناف ٧ واذا كان كنية جاز ثنية المضاف والمضاف
اليه معا كقولك في ابو زيد ابو الزيد وابا الزيد والافتصار على ثنية المضاف وجمعه
فيها ايضا اولى (واما جمع ابن كذا وذو كذا علمين كانا اولافان كانا لعاقل قلت بنو
كذا وذو كذا ابناء كذا واذواء كذا وان لم يكونا لعاقل سواء جاء لمؤنث بنت كذا
وذات كذا نحو ابن اللبون وبنت اللبون وجل ذو عشون وناقاة ذات عشون اولم يأت لمؤنثه
ذلك نحو ابن عرس وذو القعدة جمع على بنات كذا نحو بنات لبون وبنات عرس وعلى
ذوات كذا نحو جال ذوات عثانين وذوات العقدة الحاقا لغير العقلاء في الجمع بالمؤنث
على ما يجيء ٨ (وروى الاخفش بنو عرس وبنو نعش ايضا اعتبارا للفظ ابن وان
كان غير عاقل قال * اذا مابنو نعش دنوا فتصوبوا * كانه جعله جمعا لابن نعش
وان لم يستعمل * قوله (المؤنث ما لحق آخره الفتاء وشرطه ان كان صفة وله مذكر
فان يكون مذكره جمع بالواو والنون فان لم يكن له مذكر فان لا يكون مجردا كحائض
والاجع مطلقا) قوله (المؤنث) اى الجمع المؤنث السالم ولا ينتقص حده ٩ بنحو
سلفاة لان قوله قبل وهو صحيح ومكسر والصحيح لمذكر ومؤنث بين ان
المؤنث مادل على آحاد مقصودة بحروف مفردة بتغيير ما وعلى هذا كان مستغنيا

٢ يدور الاعراب على
جزئه الاخير كعبلبك و
معدى كرب يثنى ويجمع
نسخه

٨ واحدة

٩ من خصائص العربات

٣ ومالم يدور الاعراب على
آخره كسيبويه

٤ وهو من اضافة المسمى
الى اسمه نحو ذات مرة
وتقول ذواتا شاب آه نسخه

٥ قوله (الاثنين) يوم
الاثنين لا يثنى ولا يجمع لانه
مثنى فان احببت ان تجمعه
قلت اثنين

٦ واما من اعرابه فلا كلام
في جواز ثنيته وجمعه نسخه
٧ وقد يجمع ويثنى المضاف
اليه مع المضاف وذلك في
الكنى كقولك في ابو زيد ابوا
الزيدين واباء الزيدتين
والاول اكثر نسخه

٨ كما مر في قولهم الايام
مضين وحكى الاخفش
نسخه

٩ قوله (بنحو سلفاء) بناء
المرأة من سلفيته اذا القيته
على ظهره

ايضا في حد المذكور عن قوله ليدل على ان معه اكثر منه والاولى ان يقال انه ليس من الحد
وانما جلب له علامتان ليكونا كزيادتي جمع المذكور وانما خص الزيادة بالالف والتاء لانه عرض
فيه الجمعية وتأنيث غير حقيقي وكل واحدة من الحرفين قد تدل على كل واحد من المعنيين
ككافي رجال وسكري والجمالة والضاربة (قوله شرطه ان كان صفة الى آخره) ينظر الى المؤنث
اما ان يكون صفة اولا فان لم يكن صفة قال المصنف جمع مطلقا لا يشترط شرط وهو قوله
والاجمع مطلقا وليس بسديد لان الاسماء ٢ المؤنثة بناء مقدرة كقدر ونار وشمس وعقرب ٣
وعين من الاسماء التي تأنيثها غير حقيقي لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء بل هو فيها مسموع
كالسموات والكائنات والشمال في الرياح وذلك لخفاء هذا التأنيث لانه ليس بحقيقي ولا
ظاهر العلامة فلا يجمع اذن هذا الجمع قياسا من الاسماء المؤنثة الاعلم المؤنث ظاهرة كانت
فيه العلامة كعزة وسلمى وخنساء او مقدرة كهند او ذواته التأنيث الظاهرة سواء كان
مذكرا حقيقيا كخمزة اولا كغرفة ومنه فواك الاكرامات والتخريجات والانطلاقات
ونحوها لان الواحد اكرامة وتخريجة بناء الوحدة لا اكرام وتخريج ٢ وجمع المجرد
اكرام وتخارج عند اختلاف الانواع فالأكرامات كالضربات والقتلات والاكرام
كالضروب والقتول فلذا يقال ثلاث اكرامات وتخريجات بتجريد العدد من التاء وثلاثة
اكرام وتخارج اذا قصدت ثلاثة انواع من الاكرام او ذوالف التأنيث اذالم يسم به المذكور
الحقيقي كالشري والضراء ٣ واذا سمي به المذكور الحقيقي جمع بالواو والنون كما مر ذكره
او ما يصح تأنيثه وتذكيره اذالم يأت له مكسر ولم يحز جمعه بالواو والنون كاللغات والتاءات
الى آخرها ٤ وذلك لان سد ادبواب المجموع الا هذا (ويجمع هذا الجمع ايضا مطردا وان لم يكن
مؤنثا علم غير العاقل المصدر باضافة ابن وذو نحو ابن عرش وابن مقرض وذو القعدة وذو الحجة
كاذكرنا) (ويجمع هذا الجمع غالبا غير مطرد نوعان من الاسماء احدهما اسم جنس مذكر لا يعقل
اذالم يأت له تكسير كحمامات وسرادقات وكذا كل خماسي اصلي الحروف كسفر جلات
لان تكسيره مستكره كما يحكى وعند الفراء هذا القسم ايضا مطرد واما اذا جاء له تكسير فانه
لا يجمع هذا الجمع فلم يقولوا جوالقات لقولهم جواليق ٥ واما بوانات مع ثبوت بون
فشاذ وثانيهما المجموع التي لا تنكسر نحو رجالات وصواحبات وبيوتات فلا يقال
اكلمات لقولهم اكالب (وان كان المؤنث صفة فلا يخلو من ان يكون فيه علامة التأنيث
اولا فان كانت فيه جمع بالالف والتاء سواء كان صفة لمذكر حقيقي كرجال ربعات
وعلامات اولا كضاربات وجليات ونفساوات الا ان يكون فعلى فعلا او فعلاء افعل
فانهما لا يجمعان بالالف والتاء جلا ٥ مذكرهما الذين لم يجمع بالواو والنون
٦ لما ذكرنا واجاز ابن كيسان كاذكرنا حروا وسكرايات كما اجاز في المذكور احرون
وسكرانون فان غلبت الاسمية على احدهما جاز اتفاقا كقوله صلى الله تعالى عليه وسلم
ليس في الحضرات صدقة ❦ وكذا كل فعلاء او فعلا ٧ سميت به غير المذكور

٢ التي فيها التاء مقدرة آه
نسخه

٣ ويمين ونحوها من غير
الحقيقي التأنيث لا يطرد
نسخه

٦ اذ جمعها آه لاختلاف
الانواع فالاول كالضربات
آه والثاني نسخه

٣ اما اذا كان علم مذكر
فيجمع نسخه

٤ او العلم المصدر باضافة
ابن وذو اذالم يكن عاقلا نحو
ابن عرس نسخه

٥ قوله (واما بوانات) البوان
بالكسر عود من اعمدة الخيمة
والبيت والجمع بون بالضم

٦ الا عند ابن كيسان فانه اجاز
نسخه

٧ جعلته علما لغيره نسخه

الحقيقي وان لم يكن في الصفة المؤنثة علامة تأنيث ظاهرة ولم تكن خاسية اصلية الحروف لم يجمع بالالف والتاء سواء كان له مذكر يشاركه في اللفظ كجريح وصبور وسائر ما يستوى مذكره ومؤنثه جلالها على مذكراتها المتمتعة من الجمع بالواو والنون ولم يكن له مذكر اصلا كحائض وطالق ومرضع ٨ ومطلق فرقا بين ٩ ما جرد من التاء وبين ذى التاء فان ذا التاء فيه معنى الحدوث الذي هو معنى الفعل وفعل المؤنث يلحقه ضمير جمع المؤنث نحو يضربن فالحق ذو التاء ايضا علامة جمع المؤنث اى الالف والتاء ٢ واما المجرد منه فلم يكن فيه معنى الفعل فلم يجز مجراه في لحاق علامة جمع المؤنث اياه بل جمع جمع التكسير نحو حوائض وحيض وطوالق ومطافل (وان كان ٣ صفة المؤنث المجردة عن العلامة سواء اشترك فيها المذكر والمؤنث او اقتصت بالمؤنث خاسية اصلية الحروف كالرجل او المرأة الصهلقي والمرأة الجحمرش جمعت بالالف والتاء لاستكراه تكسيرها فيقال نسوة ٨ صهلقات وجحمرشات (و يجمع ايضا هذا الجمع مطردا صفة المذكر الذي لا يعقل سواء كان مذكرا حقيقيا كالصافنات للذكور من الخيل وجمال سجلات اى ضخمت وسبطرات اى طوال على وجه الارض وكذا بنات اللبون وجمال ذوات عثانين في ابن اللبون وجمال ذوات عثون او غير حقيقي التذكير كالايام الخاليات وكذا مصغر ما لا يعقل كجميلات وجيرات وكتيبات لان المصغرة معنى الوصف وان لم يجز على الموصوف وانما جمع المذكر في الموضعين جمع المؤنث لانهم قصدوا فيها الفرق بين العاقل وغيره وكان غير العاقل فرعا على العاقل كما ان المؤنث فرع المذكر فالحق غير العاقل بالمؤنث وجمع جمعه (قوله وشرطه ان كان صفة له مذكر فان يكون) اى فهو ان يكون والضمير راجع الى المبتدأ الذي هو شرطه والجملة الشرطية مع الجزء في محل خبر المبتدأ ومعنى هذا الكلام ان المؤنث اذا كان صفة على ضربين اما ان يكون له مذكر او لا فان لم يكن له مذكر فشرطه ان لا يكون مجردا عن التاء كحائض ٢ وان كان له مذكر فشرطه ان يكون ذلك المذكر جمع بالواو والنون فخرج بهذا القيد فعلا فاعل وفعل فعلان وجميع الامثلة التى يستوى مذكرها ومؤنثها كصبور وجريح ٣ وثيبات شاذ ووجهه ان فيعلا قياسه لحاق التاء في المؤنث كسيدة وميتة وخرج منه ايضا الوصف ذو التاء الذى يشترك فيه المذكر والمؤنث كربعة ويفعة وعلامة ومعطارة ونحوها ولا يجوز لانه يجمع بالالف والتاء (وتقول في جمع بنت وابنة بنات وهى جمع اصلهما لان الاصل بنوة كما ان بنون جمع اصل ابن اى بنو على حذف اللام نسيا ٤ في الجمعين وكذا اخوات جمع اصل اخت اى اخوة بغير حذف اللام واخون جمع اخ على حذف اللام نسيا (والثلاثي المحذوف اللام المعوض عنها التاء على ثلاثة اضرب امامفتوح الفاء ورد اللام في جمعه بالالف والتاء اكثر كهنات وسنوات وضعوات في هنة وسنة وضعة ٦ وذلك الفتحة وجاء بحذف اللام ايضا كذوات وهنات وجاء منه ما لم يجمع جمع السلامة لا بالواو والنون ولا بالالف والتاء استغناء بجمع التكسير وذلك كامة وشاة

٨ الم طفل الطيبة معها طفلها
وهى حديثة عهد بالنساج
وكذلك الناقة والجمع مطافل
ومطافيل

٩ مجرد هذا القسم نسخه
٢ بانه معنى الفعل نسخه
٣ وصف المؤنث المستوى
تذكير وتأنيثه او البناء
المختص بالمؤنث خاسيا صلى
الحروف كالصهلقي في
الاول وجحمرش في الثاني
جمع بالالف والتاء

٨ الصهلقي العجوز الصحابة
والجحمرش العجوز الكبير
الصافن من الخيل القائم على
ثلاث قوائم وقد اقام الرابعة
على طرف الحافر

٢ وهذا صحيح نسخه
٣ قوله وثيبات (رجل
ثيب وامرأة ثيب
٤ في المذكر والمؤنث نسخه
٥ شجر منه
٦ الضعة شجر والاصل
ضعو والهاء عوض لانه
يجمع على ضعوات

٧ قوله (عضوات) العضوة كل شجر يعظم وله شوك ويجمع على عضاة كشفاة فقصاصها الهاء وقيل نقصها الواو لانها تجمع على عضوات ٧ ولم يحى فيه الا ترك ١٨٩ الرد نسخته ٩ على الشذوذ (والعرق قديوث آه ٢ نظرا

عروض الصفة وندر
في جمع كهلة كهلات بفتح
العين ٣ قوله (ابت ذكر) اوله
اذا قلت ودع وصل خرقاء
واجتنب * زيارتها تخلق
حبال الوسائل * اى بالليل
٤ عود كلبة الصيد فتعود
ورقص الشراب اضرب
٥ خفقت النجم خفوقا غابت
٦ الجدية بالتسكين شئ * محشو
تحت دفتي السرج والرحل
والجمع جدى وجديات
بالتحريك ٧ ويجوز القياس
عليه نسخته

٨ قوله (تربت) تربت
لمعروفة تبرا اذا تعرضت له
وانشد الفراء واهلة البيت
٩ قال ابن السكيت تربت
لمعروفة تعرضت له والبلاء
الاختيار يسكون بالخير
والشر يقال ابلاء الله بلاء
حسنا وابلاء معروفوا والجهد
الطاقة والنائل العطاء

٢ ادجوا اى ساروا من اول
الليل والكوثر من الرجال
السيد الكبير ٣ قوله
(متأوب) التأوب
الايان ليلا يقال تأوبت اى
جئت اول الليل راح يروح

وشفة واما مكسور الفاء وترك الرد فيه اكثر ككثبات ورثات لثقل الكسرة وقد جاء
٧ عضوات واما مضموم الفاء ٨ ولم يرد فيه الرد ككثبات وغطات وكرات لكون الضم
اثقل الحركات وجاء في بعض اللفات فيما يرد المحذوف فيه فتح التاء حالة النصب قالوا سمعت
لغاتهم وجاء في الشاذ (انفروا ثباتا) ولعل ذلك لاجل توهمهم تاء الجمع عوضا من اللام كالتاء
في الواحد وكالواو والنون في كرون وثون (وقال ابو علي بل هو تاء الواحد والالف قبلها
اللام المردودة فعني سمعت لغاتهم اى لغتهم قال وذلك لان سيوبه قال ان تاء الجمع لا يفتح في موضع
وفيما قال نظر اذا المعنى في سمعت لغاتهم وقوله انفروا ثباتا الجمع (وحكى الكوفيون في غير محذوف
اللام استأصلى الله عرفاتهم بفتح التاء وكسرهما اشهر فاما ان يقال انه مفرد والالف للحاق
بدرهم او يقال انه جمع فتح تأؤه ٩ شاذ فالعرق اذن كالبيان مذكر له جمع مكسر
وهو العروق جمع بالالف والتاء مثله * ولنذكر شيئا من احكام المجموع بالالف والتاء
وان كان المصنف يذكره في قسم التصريف فقول كل ماهو على ورن فعل وهو
مؤنث بناء مقدر او ظاهر كعدد وجفنة فان كان صفة كصعبة او مضاعفا كعدة او معتل العين
كبعضة وجوزة وجب اسكان عينه في الجمع بالالف والتاء وان خلا من هذه الاشياء وجب فتح
عينه فيه كتمرات ودعدات (والتزم في جمع لجة لجات بفتح العين لان في لجة لغتين فتح العين
واسكانها والفتح اكثر فحمل الجمع على المفرد المشهور وقيل لما لم يفتح التاء في لجة لكونها صفة للمؤنث
ولما ذكر لها يقال شاة لجة اذا قل لبنها صار كالاسماء في لزوم التاء نحو جفنة وقصعة واجاز المبرد
اسكان عين لجات قياسا لاسماء (وغلّب الفتح في جمع ربة لتجوز بعضهم فتح عين الواحد وقيل
انها كانت في الاصل اسماء ثم وصف به فلو حفظه الاصل كما يقال في جمع امرأة كلبة نسوة
كلبات بفتح العين ٢ ولا يقاس عليه غيره نحو ضخمات وصعبات خلافا لقطرب ويجوز
اسكان ما استحق الفتح من عين فعلات للضرورة قال ذو الرمة * ٣ ابت ذكر ٤
عودن احشاء قلبه * ٥ خفوقا ورقصات الهوى في المفاصل * (وجاء في المعتل اللام
نحو انوات ٦ وجديات بسكون عينهما ٧ وقديقاس عليهما قصد التخفيف لاجل الثقل
الحاصل من اعتلال اللام ويجوز ايضا في القياس ان يقال نحو نسوة كلبات اعتبارا
للصفة العارضة كما تقول صعبات بفتح العين اذا سميت بصعبة واهل في الاصل اسم دخله
معنى الوصف فقبل في جمعه اهلون وادخلوه التاء فقالوا اهلة قال * واهلة ودقد
٨ تربت ودّهم * وابليتهم في الحمد جهدى ونائلى * اى وجاعة مستأهلة للود
قال * فهم اهلات حول قيس بن عاصم * اذا ادجوا ٢ بالليل يدعون كوثر * ويقال
اهلات ايضا بسكون الهاء اعتدادا بالوصف العارض وفتح هذيل العين المعتلة بكوزات
وبيضات وقال * اخو بيضات رائح ٣ متأوب * وقرئ في الشواذ * ثلث عورات *

روحانيض غدا يغد وغدا والرواح في مقابلة الصباح من الزوال الى الليل ٣ والمعنى متأوب بوضاته

وانما سكن عين الصفة وفتح عين الاسم فرقا وكان الصفة بالسكون اليق لتقلها باقتضائها الموصوف
ومشابهتها للفعل ولذلك كانت احدى علل منع الصرف وسكن المضاف والمعتل العين استثقالا
٤ اي فرارا من الثقل العارض بتحريك اول المثليين وتحريك الواو والياء (فان قليل فلتقلبا الفالتحر كهما
وانفتاح ما قبلهما) قلت ان الحركة عارضة في الجمع ولذلك لم تقلبهما هذيل مع تحريكهما كالم
تقلب واو خطوات المضموم ما قبلها ياء لعروض البضمة (واما فعلة بضم الفاء وسكون العين كغرفة
وكذا فعل المؤنث بحمل فان كانت مضاعفة فلا سكن لازم مع الالف والتاء كغدرات وان كانت
معتلة العين ولا تكون الالبالو او كسورة فلا يجوز الاتباع اجماعا وقياس لغة هذيل جواز فتحها كما
في بيزات وروضات لانهم علاوه بخفة التثنية على حرف العلة ويكونها عارضة لكن سيويه قال
لا تتحرك الواو في دولات والظاهر انه اراد بالضم وان كانت صحيحة العين فان كانت صفة تكلوة
فلا سكن لا غير وان كانت اسما فان لم تكن اللام ياء جاز في العين الاسكان والفتح والاتباع سواء
كان اللام واوا كخطوات او لا كغرفات والاتباع ههنا اكثر منه في فعلة وان كان الكسر
اخف وذلك لان نحو عنق اكثر من نحو ابل وان كان اللام ياء نحو كلية لم يجوز الاتباع اتفاقا للثقل
واما الفتح فالبردنص على جوازه وليس في كلام سيويه ما يدل عليه واما ٦ فلفظ امهات
في الناس اكثر من امات وفي غيرهم بالعكس ٧ والهاء زائدة بدليل الامومة وقيل اصلية بدليل
تأنيث لكونه على وزن تفعلت قال امتهى خنذف والياس ابني * ووزنها فعلة مخذفة للام (واما
فعلة بكسر الفاء وفعل مؤنثا كهند فان كانت مضاعفة فلا يجمع بالالف والتاء الا بسكون العين
نحو ٢ قدات وان كانت معتلة العين ولا يكون الا ياء اما اصلية كبيعة او منقلبة كديمة فلا يجوز فيه
الاتباع اجماعا ولا الفتح الاعلى قياس لغة هذيل وعيرات في جمع غير ٣ شاذ عند غير هذيل
وان كانت صحيحة العين فان كانت صفة فلا سكن كعجلات وان كانت اسما فان كانت
اللام واوا امتنع الاتباع اتفاقا للاستثقال وجاز الفتح والاسكان على مانص المبرد
كرشوات ومنع الاندلسي الفتح وان كانت اللام ياء كحبة جاز الفتح والاسكان ٤ واما
الاتباع فتح سيويه لقلة باب فعل في الصحيح فكيف بالمعتل اللام واجازه السيرافي
لعروض الكسر وقياسا على خطوات وان صحت اللام نحو كسرة جاز الاتباع والفتح
والاسكان والفراء يمنع ضم العين مطلقا في المضمومة الفاء وكسرها في المكسورة الفاء
صحت العين اولا الا فيما سمع نحو خطوات وغرفات * قوله (جمع التكسير مانغير بناء
واحد كرجال وافراس وجمع القلة افعل وافعال وافعلة وفعلة والصحيح وما عدا ذلك
جمع كثرة) لاشك ان جمع السلامة بالواو والنون يتغير بنا واحد ايضا بسبب الزيادة
لانك بنيت بهما بناء ه مستأ نفا فالفرد صار كلمة اخرى بذلك كما ان الثمانية مثلا اذا ضمت
اليها الاثنين تصير عشرة ويكون المجموع الثاني غير المجموع الاول وهذا هو التغير
فقد تغير ايضا في جمع السلامة بناء الواحد ولهذا قال في حد الجمع بتغير ما فدخل فيه جمع
السلامة وكذا الكلام في الجمع بالالف والتاء بل التغير فيه اظهر لان علامات

٤ وانما لم تقلب العين في نحو
جوزات وبيضات
عند هزيل الفاء لعروض
الحركة في الجمع كالم تقلب
واو خطوات

٥ فليس في عينها اذا جمعت
بالالف والتاء الا الاسكان
نسخه

٦ ففي الناس لفظة امهات
اكثر نسخه

٧ والكلام في زيادة الهاء
واصله ينجى في التصريف
نسخه

٢ قوله (قدات) القد بالكسر
سيريق من جلد غير مدبوغ
والقدة خص منه

٣ العير الابل التي تحمل المبرة
٤ وفي الكسر خلاف منه
سيويه نسخه

٩ آخره فالفرد بسبب
زيادتهما نسخه

٦ لم يلحق ما قبل آخر مفردة تغييراً ما وجع التكسير هو الذي لحق ما قبل آخر مفردة تغييراً لفظاً أو تقديرًا نسخة
٧ قوله (فيقدر انه حصل هذه ١٩١) التغييرات بعد سكون (وكذلك قلب الهمزة في جراء واوا وقلب الالف

في حبل ياء في جمعها
يقدر بعد لحوق العلامة
٨ النجدة الشجاعة الجفنة
كالقصعة والجمع الجفنان
والجففات بالتحريك

٩ بل الظاهر ان الاسم ان كان
له جمع السلامة وجمع الكثرة
فالسلامة للقلة فالجفنان في
جمع الجفنة للكثرة والجففات
للقلة ولو لم يحى الاجمع
السلامة فشارك بين الامرين

٢ واذرع في الذراع فهو
اذن مشترك بين القلة والكثرة
وكذا ان لم يأت للاسم الابناء
جمع الكثرة نسخة
٣ نحو جعافر وكذا مالا
يجمع نسخة

٤ قوله (فهو اذا مشترك آه)
اي بناء جمع القلة او بناء جمع
الكثرة

٥ وقيل معنى كون المصدر
جاريا على الفعل ان يذكر
توكيدا وبيانا لدلوله نحو
ضربت ضربا ام

٦ على من هي له اي هو
صاحبها على ان يكون مبتدأ
لها او ذا حال او موصوفا
او موصولا نسخة

التأنيث الثلاث تغيير فيه ولا يبقى على حاله الامالة فيه مقدرة فالاولى في حجب السلامة
ان يقال هو الجمع الذي ٦ لم يغير مفردة الابلحاق آخره علامة الجمع وجع التكسير ما غير
بغير ذلك واما التغيير في نحو تمرات بنوح العين وفي نحو خطوات وسدرات بفتحها
واتباعها ٧ فيقدر حصول هذه التغييرات بعد سكون عيناتها لغرض وان لم يثبت
نحو تمرات ساكن العين بخلاف خطوات وسدرات كما كان حذف التاء في المجموع
بالالف والتاء بعد لحاقهما لاجتماع التائين فجميعها من باب جمع السلامة باعتبار الاصل
(قوله وجع القلة افعل الى آخره) قالوا مطلق الجمع على ضربين قلة وكثرة والمراد
بالقيل من الثلاثة الى العشرة والحدان داخلان وبالكثير ما فوق العشرة قالوا وجع
القلة من المكسر اربعة افعال وافعلة وفعلة وزاد الفراء فعلة كقوله هم
اكله رأس اي قليلون يكفهم ويشبعهم رأس واحد وليس بشيء اذ القلة مفهومة
من قرينة شبعهم باكل رأس واحد لا من اطلاق فعلة (ونقل التبريزي ان منها افعاء
كاصدقاء وجمعها السلامة عندهم منها ايضا استدلالا بمشايتهما للتنية في سلامة
الواحد وليس بشيء اذ مشابهة شيء لشيء لفظا لا يقتضي مشابهته معنى ايضا ولو ثبت ما نقل
ان النابغة قال لحسان لما انشده قوله * لنا الجففات الغر تلعن بالضحى * واسيافا يقطرن من
٨ نجدة دما * قلت جفانتك وسيوفك لكان فيه دليل على ان المجموع بالالف والتاء جمع
قلة (وقال ابن خروف جمعها السلامة مشتركان بين القلة والكثرة ٩ والظاهر انهما مطلق الجمع
من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما واستدلوا على اختصاص امثلة التكسير الاربعة
بالقلة بغلبة استعمالها في تمييز الثلاثة الى العشرة واختيارها فيه على سائر المجموع ان وجدت
* واعلم انه اذا لم يأت للاسم الابناء جمع القلة كرجل في الرجل ٢ او الاجمع الكثرة
كرجال في الرجل وكذا كل جمع تكسير للرباعي الاصل حروفه ٣ ولما لا يجمع الاجمع
كاجادل ومصانع فهو مشترك بين القلة والكثرة وقد يستعار احدهما للآخر مع وجود ذلك
الاخر ايضا كقوله تعالى (ثلاثة قروء) * مع وجود اقراء * قوله (المصدر اسم الحدث الجاري
على الفعل) يعني بالحدث معنى قائما بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشى او لم يصدر كالطول
والقصير (والجري في كلامهم يستعمل في اشياء يقال هذا المصدر جار على هذا الفعل اي اصل
له وما خذاشتق منه ٥ فيقال في حدث جدا ان المصدر جار على فعله وفي نحو * تبطل
اليه تبتيلا * ان تبتيلا ليس بجار على ناصبه ويقال اسم الفاعل جار على المضارع
اي يوازنه في الحركات والسكنات ويقال الصفة جارية ٦ على شيء اي ذلك الشيء
صاحبها اما مبتدأ لها او ذو حال او موصوف او موصول والاولى صيانة الحد عن
الالفاظ ٧ البهمة (ولو قال اسم الحدث الذي يشتق منه الفعل لكان حدا تاما على مذهب
البصرية ٨ فان الفعل مشتق منه عندهم وعكس الكوفيون قال البصريون سمي

٧ المشترك وخاصة اذا كانت مجازية غير مشهورة فيما نقلت اليه من المعنى ولو قال نسخة ٨ لانه سمي عندهم مصدر الكونه
موضعا يصدر عنه الفعل منه كالقتل والمذهب وعند الكوفيين ومذهبهم ان المصدر مشتق من الفعل انه مفعول بمعنى الصدور

من الاكالة لضرب لكنه وضعه الواضع لذلك الحدث مطلقا من غير نظر الى ما يحتاج اليه في وجوده ولا يلزم ان يكون وضع الواضع لكل لفظ على ان يلزمه في اللفظ ما يقتضي معنى ذلك اللفظ معناه الاتري انه وضع الالفاظ الدالة على الاعراض كالحركة والسكون ولا يلزمها في اللفظ الالفاظ الدالة على محالها (فنقول اذا قصد تبين زمان الحدث الذي هو احد الازمنة الثلاثة معنا مع ذكر بعض ما هو من لوازمه من محله الذي يقوم به اوزمانه الخاص غير الازمنة الثلاثة او مكانه او ما وقع عليه صيغ من هذا المصدر الذي هو موضوع لساذج الحدث صيغة اما بمجرد تغيير حركاته وسكناته كيضرب في الضرب او بتغييرهما مع الحذف كاستخرج في الاستخراج او بتغييرهما مع الزيادة كينضرب واضرب في الضرب بحيث تدل تلك الصيغة بنفسها على احد الازمنة الثلاثة ٩ معنا ويقتضي وجوب ذكر مقام به الحدث بعدها فتسمى تلك الصيغة فعلا مبنيا للفاعل ويسمى مقام به الحدث فاعلا او يقتضي وجوب ٢ ذكر احد لوازمه الاخر من الزمان المعين كالיום والليلة والصبح والظهر والمساء ونحو ذلك او المكان او ما وقع عليه او الالة او غير ذلك ٣ وعلى الجملة كل ما كان ٤ عند المتكلم ذكره اهم من باقي لوازمه فتسمى تلك الصيغة فعلا مبنيا للمفعول وذلك اللازم ٥ المذكور بعدها مفعول مالم يسم فاعله (فالقصد من وضع الفعل ذكر شيئين احد ازمته الحدث الثلاثة معنا وبعض لوازمه الاخر الاهم عند المتكلم ولما امكن التنبيه بالصيغة على احد الازمنة اكتفي بها ولم يمكن التنبيه بها على سائر اللوازم في الاغلب فجئ بما كان منها ذكره اهم بعدها (وانما قلت في الاغلب لانه امكن في بعضها ذلك كاضرب وتضرب ولكنه لما كان الاغلب مالم يمكن فيه ذلك اضمر هذا المدلول عليه بالصيغة ايضا بعدها طردا للباب فاضمر انا بعد اضرب ونحن بعد نضرب بدلالة العطف عليهما في اضرب انا وزيد وانما جعل لمقام به الحدث صيغة مختصة به اعني المبني للفاعل ٦ وللمبني لباقي اللوازم صيغة مشتركة بينها اهتماما بمحل الحدث فان الحدث الى محله احوج منه الى غيره من سائر اللوازم ولهذا كان المبني للفاعل اكثر استعمالا من المبني للمفعول فرفع كل ما رفعه الفعل دليل على كون ذكره اهم من بين لوازم الحدث سواء تقدم على سائر اللوازم في اللفظ نحو ضرب زيد عمرا يوم الجمعة امامك بالسوط او تأخر عنها كلها او توسطها ولو لم يكن الرفع دليلا على هذا لم يكن للرفع وجه اذا تأخر المرفوع عن المنصوب نحو ضرب عمرا زيد وسير يوم الجمعة فرسخان فظهر ان ما قبل ان تقديم المفعول على الفاعل وحده او على الفعل يفيد كونه اهم ليس بشئ بل المرفوع اهم على كل حال ففائدة تقديم المنصوب على الفاعل وحده التوسع في الكلام فقط وفائدة تقديمه على الفعل اما تخصيص المفعول بالفعل من بين ما يمكن تعلقه به كقوله تعالى ﴿بل الله فاعبد﴾ اي من دون الاصنام او كون تعلق الفعل به اولى منه بسائر ما تعلق به نحو زيدا ضربت وبكرا وعمرا فالرفوع بالفعل لما كان ذكره اهم صار كجزء الفعل اتصل به او انفصل فثبت بهذا التطويل ان وضع الفعل على ان يكون مصدره مسندا الى شيء مذكور

٩ على التعيين مع اقتضاء

تلك الصيغة

٢ او مع اقتضائها ان

يذكر من لوازمه نسخة

٣ ما كان

٤ عنده آه نسخة

٥ نائب فاعل لقوله يذكر

على تلك النسخة

٦ ولسائر اللوازم نسخة

بعده لفظا بخلاف نفس المصدر فانه ليس موضوعا على انه منسوب الى شئ في اللفظ
(وانما وجب ذكر المرفوع بعد الفعل لانه مقتضاه كإمر والمقتضى مرتبة التقدم على
مقتضاه وكان حق الفعل أن لا يطلب غير المسند اليه ولا يعمل الا فيه لانه ليس موضوعا
لطلبه كالمصدر لكنه عمل في غير المسند اليه من المفعولات التي لم تقم مقام الفاعل تبعا
لاقتضائه للفاعل وضعا وعمله فيه لانه قبح له باب الطلب والعمل فصار الفعل اصلا
للعمل في المسند اليه وغيره وغير الفعل من المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة
المشبهة فروعا عليه وان دل كل واحد منها ايضا على المصدر الذي بسببه كان الفعل
يطلب الفاعل والمفعول ويعمل فيهما وذلك لان طلب الفعل للمرفوع وضعي وطلبه
للمنصوب تابع للوضعي كما بينا واما طلب المصدر واسم الفاعل واسم المفعول لهما فليس
بوضعي ولا تابع للوضعي بل هو عقلي وقد طرأ الوضع على العقلي وازال حكمه لان
الواضع نظر في المصدر الى ماهية الحدث لا الى ما قام به فلم يطلب اذن في نظره لافاعلا
ولامفعولا وكذا اسم الفاعل فان لفظه في نظره دال على الفاعل فلا يطلب لفظا
آخر دالا عليه وكذا اسم المفعول فانه وضع دالا على المفعول فكان حق هذه الاشياء
ان لا تعمل لافي الفاعل ولا في المفعول لكنها شابهت الفعل فعملت عمله ومشابهة اسم
الفاعل والمفعول اقوى من مشابهة المصدر لفظا ومعنى كما مر في باب الاضافة فلزم عملهما
في جميع المواضع عمل الفعل وشرط فيهما لنصب المفعول دون رفع الفاعل كما مر في
باب الاضافة والحال والاستقبال لتحصل مع المشابهة اللفظية اعني الموازنة المشابهة
المعنوية ايضا والزما المسند اليه كالفعل وجوز الاضمار فيهما كالفعل والاصل في اضمار
المسند اليه الفعل اذ طلبه له كما ذكرنا وضعي فجاز ان يتصل به غاية الاتصال وهو اضماره
مستترا ولما لم يكن المصدر مشابها له مشابهة اسمي الفاعل والمفعول لالفاظا بالموازنة
ولامعنى لانه لا يقع موقعه بلا ضمية ٤ كما يقع اسم الفاعل والمفعول بل يحتاج الى تقدير
أن لم ٥ يلزم عمل الفعل ولا يلزم مجيء المسند اليه بعده ولا يجوز الاضمار فيه (واما
اشتراط الحال او الاستقبال في نصب اسم الفاعل والمفعول دون نصب المصدر فلما
مر في باب الاضافة (فان قلت فاذا كان مشابهته للفعل ناقصة لفظا ومعنى كان حقه
ان لا يعمل (قلت الا انه لما كان بنفسه يطلب الفاعل والمفعول عقلا فبادنى مشابهة
لطلبهما وضعا اعني الفعل يتحرك ذلك الوجد الكامن فجاز ان يطلبهما ويعمل
فيهما وان لم يكن ذلك الطلب لازما كما في اسمي الفاعل والمفعول ولا ذاك العمل
واسم الفاعل والمفعول يطلبان فيهما تضمينهما المصدر فطلب المصدر عقلا اقوى
من طلبهما وقدر شرط صالح من هذا في باب الاضافة فليرجع اليه وايضا لو ازم
المصدر ذكر المسند اليه بعده واحد الازمنة الثلاثة صار اشتقاق الفعل منه عبثا لانا
ذكرنا ان وضع الفعل لبيان احد الازمنة مع ذكر المسند اليه * واعلم ان المصدر انما
يشابه الفعل اذا كان بتقدير حرف المصدر والفعل وذلك اذا لم يكن مفعولا مطلقا
٧ وذلك لانه لا يصح اذن تقديره بان والفعل اذ ليس معنى ضربت ضربا او ضربت

بل يقع موقعه مع ضمية
الحرف المصدرى اعني ان
لم يشترط فيه الحال
والاستقبال لان اشتراط
ذلك في اسمي الفاعل
والمفعول يحصل المشابهة
لفظا ومعنى لما امكنت و
لا يمكن في المصدر الموازنة
مطرذا ولم يلزم ايضا
المسند اليه ولا يجوز
الاضمار فيه لنقصان
المشابهة لفظا ومعنى فان
قلت نسخته

٥ جواب لما

٧ لا للتأكيد ولا للنوع
ولا لاعدد وذلك لانه
لا يصح اذا كان مفعولا
مطلقا تقديره بان والفعل
اذ ضربت ضربا ليس
بمعنى ضربت ان ضربت
نسخته

٨ هو المحذوف والتقدير
ضربا مثل نسخته

او ضربا شديدا ضربت ان ضربت واما قولك ضربته ضرب الامير اللص فالمصدر العامل ليس مفعولا مطلقا في الحقيقة بل ٨ المفعول المطلق محذوف تقديره ضربا مثل ضرب الامير اللص وتقديرهم للصدر بان والفعل لا يتم الا اذا كان بمعنى الحال لان ان اذا دخلت على المضارع خلصته للاستقبال بخلاف ما اذا دخلت على الماضي فانه يبقى معها على معنى المضى لكنهم قدره بان دون ماوى وان كان في الحال ايضا نحو ضربك الان زيدا شديدا لكونها اشهر واكثر استعمالا منها ولتقديرهم له بان والفعل وهم بعضهم وظن انه لا يعمل حالا لتعذر تقديره اذن بان (قوله ولا يتقدم مفعوله) قيل لانه عند العمل مؤول بحرف مصدرى مع الفعل والحرف المصدرى موصول ومعمول المصدر فى الحقيقة معمول الفعل الذى هو صلة الحرف ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول كما مر فى باب الموصولات (قالوا وكذا لا يجوز الفصل بينه وبين مفعوله باجنبي نحو اعجبني ضربك اليوم امس زيدا على ان امس ظرف لا عجبني لان الفصل بين بعض الصلة وبعضها لا يجوز فقوله تعالى ﴿كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون اياما﴾ بمعنى صوموا اياما (قالوا وكذا لا يجوز حذف المصدر وابقاء مفعوله لانه يكون كحذف الموصول مع بعض الصلة وابقاء البعض الا ان يدل دليل قوى عليه فيكون كالنذر كور كما مر فى المفعول معه هذا ما قالوا (وانا لا ارى منعا من تقدم مفعوله عليه اذا كان ظرفا او شبهه نحو قولك اللهم ارزقني من عدوك لبراءة واليك الفرار قال تعالى ﴿ولا تأخذكم بهما رأفة﴾ وقال ﴿بلغ معه السعى﴾ وفى نهج البلاغة ﴿قلت عنكم نبوته﴾ ومثله فى كلامهم كثير وتقدير الفعل فى مثله تكلف وليس كل مؤول بشئ حكمه حكم ما اول به فلا منع من تأويله بالحرف المصدرى من جهة المعنى مع انه لا يلزمه احكامه بلى لا يتقدم عليه المفعول الصريح لضعف عمله والظرف واخوه يكفهما راحة الفعل حتى انه يعمل فيهما ما هو فى غاية البعد من العمل كحرف النفي فى قوله تعالى ﴿ما انت بنعمت ربك بمنجون﴾ فقوله بنعمت ربك متعلق بمعنى النفي اى انتفى بنعمة الله وبحمده منك الجنون ولا معنى لتعلقه بمنجون وكذا تقول لم اقم لك لما سلمت لاهينك بترك قيامي فاللام متعلقة بالنفي بالقيام وكذا يعمل الضمير فيهما كما فى قوله ﴿وما الحرب الا ما علمتم وذقمتم﴾ وما هو عنها بالحديث المرجح ٩ اى ما حديثي عنها وكذا يجوز ان يكون العامل فى الظرف اعنى يومئذ فى قوله تعالى ﴿فذلك يومئذ يوم عسير﴾ اسم الاشارة لان المراد به النقر ويجوز ايضا الفصل بينه وبين مفعوله باجنبي على هذا فلا يقدر الفعل لقوله تعالى ﴿اياما معدودات﴾ وكذا يجوز اعماله مضمرًا مع قيام الدليل عليه قوله (ولا يضمرفيه) يعنى كما يضمرف فى الصفة وقد ذكرناه وقد علل المصنف ترك الاضمار فى المصدر بوجه قريب وهو انه لو اضمرف لاضمر المثنى والمجموع ايضا ولو اضمرف فيه المثنى والمجموع لجمع له المصدر ومثنى والا التيسر ضمير المثنى والمجموع والمفرد بعضها بعض ولوثنى المصدر وجع باعتبار الفاعل وهو مستحق لذلك

٩ الرجم ان يتكلم الرجل
بالظن قال تعالى رجا
بالغيب ويقال صار رجا
لا يوقف على حقيقة امره
ومنه الحديث الرجم
بالتشديد

٣ لاداء الاضمار فيه الى ما هو ممتنع على زعمه نسخة

٤ بل المضاف الى الفاعل لما ذكرنا ولكونه اخف بالاضافة منه منونا وانما يضاف نسخة

٥ رسمت الابل ترسم رسميا اذا اثرت في الارض من شدة الوطئ والربع الداخل في الربع والمصيف الداخل في الصيف والشأن

واحدشون الرأس وهي مواصل قبائل الرأس وملتهاها ومنه يحى الدموع

٦ قوله (دار مربع) يقال اربعوا اى اقاموا في المربع

عن الارتداد والتجعة ومنه قولهم غيث مربع مرتع

٧ قوله (من ماء الشؤون) قال ابن السكيت الشأنان

عرقان ينحدران من الرأس الى الحاجبين ثم الى العينين

٨ وكف البيت وكفا ووكيفا اى قطر

٩ بشرط قيام قرينة على كونه مرفوع المحل نحو ان يحى للمجرور بتابع نسخة

٢ نكيت في العد ونكاية اى قتلت منهم وجرحت

قال ابو التيجم تنكى العدى ويكرم الاضيافا

٣ نكل عن العدو وعن اليمين اى جبن

باعتبار مدلوله لم يخل من ان يؤتى فيه بعلامتى التثنية وعلامتى الجمع وهو مستقل او يحذف احدهما وهو مؤد الى اللبس ولا يلزم ذلك فى اسم الفاعل والمفعول وغيرهما اذ ما يقع عليه اسم الفاعل هو ما يقع عليه مرفوعه وكذا اسم المفعول والصفة المشبهة فتثنية احدهما وجعه تثنية الاخر وجعه (ولقائل ان يقول يجوز ان يتحمل ضمير المثنى والمجموع ولا يثنى ولا يجمع كاسم الفعل والظرف) قوله ولا يلزم ذكر الفاعل (قد تقدم علته) قال المصنف انما ذلك لان التزامه كان يؤدى الى الاضمار فيه اذا كان الغائب متقدما ذكره قياسا على الفعل واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ولقائل ان يمنع القياس ٣ لاداء القياس الى الاضمار الممتنع على زعمه بخلاف الفعل وغيره (قوله ويجوز اضافته الى الفاعل) وهو الاكثر لانه محله الذى يقوم به فاعله معه كلفظ واحد باضافته اليه اولى من رفعه له ومن جعله مع مفعوله كلفظ واحد وايضا طلبه للفاعل شديد من حيث العقل لانه محله الذى يقوم به وعمله ضعيف لضعف مشابهته الفعل فلم يبق الا الاضافة قالوا والاضافة الى الفاعل جائزة فى المصدر دون اسم الفاعل وسيجى الكلام فيه فى اسم الفاعل وليس اقوى اقسام المصدر فى العمل المنون كما قيل ٤ بل الاقوى ما اضيف الى الفاعل لكون الفاعل اذن كالجاء من المصدر كما يكون فى الفعل فيكون عند ذلك اشد شباها بالفعل وانما يضاف الى المفعول اذا قامت القرينة على كونه مفعولا اما بمجى تابع له منصوب جلا على المحل نحو اعجبني ضرب زيد الكريم او بمجى الفاعل بعده صريحا كقوله * امن ٥ رسم ٦ دار مربع ومصيف * لعينيك ٧ من ماء الشؤون ٨ وكيف * او بقرينة معنوية نحو اعجبني اكل الخبز ويجوز ان يؤول بفعل مبنى للمفعول فيرفع المفعول وذلك مع القرينة المعنوية نحو اعجبني اكل خبز اى ان اكل خبز فيجوز الاضافة اليه ٩ مع القرينة الدالة على كون المضاف اليه مرفوع المحل كما يحى للمجرور بتابع مرفوع نحو يعجبني اكل الخبز النقي واذا اضيف الى الظرف جاز ان يعمل فيما بعده رفعا ونصبا نحو عجت من ضرب اليوم زيد عمرا (قوله واعماله باللام قليل) انما قل استعماله لتعذر دخول اللام على ما يقدر المصدر العامل به وهو الحرف المصدرى وليس كذا اللام التى فى اسمى الفاعل والمفعول لانها موصولة داخلية على الفعل واما اللام التى فى الصفة المشبهة فلم تضعف بها لان عملها لمشابهة اسم الفاعل كما يحى لا لمشابهة الفعل (قيل ولم يأت فى القرآن شئ من المصادر المعرفة باللام عاملا فى فاعل او مفعول صريح بلى قد جاء معدى بحرف الجر نحو قوله تعالى * لا يحب الله الجهر بالسوء من القول * ويجوز ان يقال ان من ظلم فاعل المصدر اى ان يحجر على البناء للفاعل والاستثناء متصل ويجوز ان يقال ان التقدير ان يحجر على البناء للمفعول فيكون الاستثناء منقطعا ويجوز ان يقال هو متصل والمضاف محذوف اى الاجهر من ظلم (وسيويه والخليل جوزا اعمال المصدر المعرفة باللام مطلقا نحو قوله * ضعيف النكابة ٢ اعداءه * يخال الفرار ير اخى الاجل * وقوله * لقد علمت اولى المغيرة اننى * كررت فلم انكل ٣ عن الضرب

٤ سواء كان الفعل ظاهرا او مقدرا جائزا لظهور وذلك لما ذكرنا من تعذر تقديره بان والفعل او لان اعمال المصدر لعدم اصله وهو الفعل فاذا حصل فهو اولى بالعمل كما ان التيم لا يجوز مع وجود الماء قوله فان كان بدلا منه فوجهان نسخه ٥ وقالوا الدليل على ١٩٧ قيامه مقامه استعمالك اياه على وجه لا يجوز ذكر الفعل معه وذلك بالاضافة

الى الفاعل
٦ هو المحذوف والتقدير ضربا مثل نسخه
٧ نحو ضربك زيدا والى المفعول نحو عمرك الله على مذهب سيويه و سبحان الله و ضرب الرقاب اذ لا تقول اضرب ضرب الرقاب والحق كما قال السيرافى ان العامل وهو ذلك المقدر ولو لام لم ينصب المصدر اذ المفعول لا بد من عامل ظاهر او مقدر ولو لم يضم الفعل بل كان المصدر قائما مقامه حقيقة لكان اسم فعل كما ذكرنا في اسماء الافعال بلى لما قدر الفعل وجوبا كان كالمعدوم فجاء اضافة المصدر الى فاعله او مفعوله كما مر في المفعول المطلق فكان المصدر بدل منه فعلى هذا قول المص وان كان بدلا منه فوجهان ليس بمرضى فى الظل الوجه ان يقال ان كان الحذف لازما فوجهان ومن قال ههنا ان العامل هو المصدر جوز تقدم المفعول عليه

مسمعا * فينبغى على هذا ان يجوز نحو عجبت من الضربك زيد على ان الكاف مفعول (والمبرد منعه قال لا يستعمل الا سمية فيه وقال فى قوله اعداءه اى فى اعدائه قال او يكون منصوبا بمصدر منكر مقدر اى ضعيف النكاية نكاية اعداءه فيضم المصدر لقوة القرينة الدالة عليه (قوله وان كان مطلقا اى مفعولا مطلقا فالعمل للفعل) ٤ انما كان العمل للفعل المقدر لما ذكرناه من تعذر تقدير المفعول المطلق بان مع الفعل سواء كان الفعل ظاهرا او مضمرا جائزا لظهور واما ان كان واجب الاضمار فيجئ الكلام فيه وهو قوله وان كان بدلا منه وجهان * اعلم ان المفعول المطلق لا يكون بدلا من الفعل حقيقة اذ لو كان لم يقدر الفعل قبل كما مر فى باب المفعول المطلق فلم ينتصب بلى يكون بدلا من الفعل اذ اصار اسم فعل كما مر وانما يقال انه بدل من الفعل مجازا اذا لم يحز اظهار الفعل فكانه بدل منه لما لم يحز ان يجمع بينه وبين الفعل لفظا كما لا يجمع بين البديل والمبدل منه فاذا حذفت الفعل حذفنا لازما فعند سيويه الناصب هو المصدر لكونه كالقائم مقام الفعل نحو ضربك زيدا اى اضرب زيدا ضربا فالمصدر عمل فى المفعول لكونه كالفعل لالتأويله بان والفعل ٥ ودليل كونه كالفعل امتناع استعمال الفعل معه وذلك باضافته الى الفاعل كما ذكرنا فى المفعول المطلق (وقال السيرافى بل العامل هو ذلك المقدر فعلى مذهبهما يجوز تقديم المنصوب على المصدر لانه اما عامل لا بتقدير ان وهو المانع من تقديم المفعول واما غير عامل (قال المصنف وان لم يكن حذف الفعل حذفنا لازما كما فى ضربا زيدا اذ يجوز اضرب ضربا زيدا فالعمل للفعل لا للمصدر والظاهر من كلام النحاة ان المفعول المطلق المحذوف فعلة ٦ لازما كان الحذف او جائزا فيه خلاف هل هو العامل ٧ او الفعل هو العامل والاولى ان يقال العمل للفعل على كل حال اذ المصدر ليس بقائم مقامه حقيقة بل هو كالقائم مقامه كما ذكرنا والتصغير يمنع المصدر عن العمل كما يمنع اسم الفاعل والمفعول لضعف معنى الفعل بسبب التصغير الذى لا يدخل الافعال ومن ثمه يمنع الوصف ثلثتها عن العمل ويجوز حل توابع ما اضيف اليه المصدر على اللفظ وهو الارجح لقصد المشاكلة فى ظاهر الاعراب وانما يصار الى الحمل اذا تعذر الحمل على اللفظ الظاهر كما مر فى باب الاستثناء ويحمل التوابع على محل المجرور ايضا خلافا للمجرى فى الصفة قال لان الصفة هى الموصوف فى المعنى والعامل فيهما واحد (قال ابن جعفر هذه العلة موجودة فى التأكيد وعطف البيان ايضا بخلاف البديل فانه جملة اخرى والعامل فيه غير العامل فى الاول عنده وكذا فى عطف النسق (قال الاندلسى الظاهر من كلام سيويه منع الحمل على موضع المجرور باسم الفاعل وبالصفة المشبهة بالمصدر فان جاء ما يوهم الحمل على الحمل ٨ اضمر له ناصب

كما يجوز من قال العامل هو الفعل المقدر وذلك لان عمله اذن ليس لكونه مقدر اى بان والفعل بل لكونه بمعنى الفعل وحده وجوز ايضا عمله الضمير قال المص نسخه ٦ سواء كان الحذف لازما او لا نسخه ٧ لقيامه مقام الفعل والعامل للفعل ولا يشترطون لقيام المصدر مقام الفعل وجوب حذفه كما هو ظاهر كلام السيرافى والاندلسى نسخه ٨ يضم له ناصبا ورافعا نسخه

عند المانع من الحمل على
الحمل مرتفع بحقه على أنه
فعل أي غلبه بالحق المظلوم
نسخه

٣ قوله (طلب المعقب)
عقب في الأمر اذا تردد في
طلبه مجدا قال لبيد يصف
حمارا أو أمانه * حتى تهجر
بالرواح ٤ وهما جها *
طلب المعقب آه

٤ هاج الشيء ناره وهاجه
غيره يتعدى ولا يتعدى
• رناع جمع رانع كتيام
في نائم

٦ يكون اما محذو في
المضاف أي من ذوات
هواك و ماء ذو غور
والأولى أن يقام مقام
الصفة مبالغة كأنها تجسمت
من الحدث قالت * فانما
هي اقبال وادبار نسخه

٧ قوله (وشازب)
الشازب الضامر اليابس
الأعضاء وقد شرب
الفرس شروبا و مكان
شازب أي خشن والمقور
ومن الخيل الضامر

٨ وهذا الذي قال فيه
نظر نسخه

٩ التي على وزن فاعل بل
المراد اسم الشخص الذي
فعل الشيء ولم يبحى نسخه

اورافع اما فعلا او منونا من جنس ذلك المضاف ويجوز مثل هذا الاضمار لقوة القرينة
الدالة وهذا الذي ذكره سيبويه هو الحق لانه انما يترك الظاهر الى المقدر اذا كان المقدر
اقوى من الظاهر من حيث كونه اعرابا والظاهر حركة بناء كما في يا زيد الظريف
او اذا تعذر الحمل على الظاهر كما مر ٢ فقوله ٣ طلب المعقب حقه المظلوم * انما ارتفع
المظلوم فيه لكونه فاعل حقه أي غلبه المظلوم بالحق (ويعمل اسم المصدر عمل المصدر
وهو شيطان احدهما ما دل على معنى المصدر مزيدا في اوله ميم كالقتل والمتخرج
والثاني اسم العين مستعملا بمعنى المصدر كقوله ١ اكفرا بعدد الموت عني * وبعد
عطائك المائة الرثاء ٥ * أي عطائك والعطاء في الاصل اسم لما يعطى (ويستعمل المصدر
بمعنى اسم الفاعل نحو ماء غوراي غاير وبمعنى اسم المفعول كقوله * دار لسعدى اذه
من هو اكا * فيستوى فيه المذكر والمؤنث والمثنى والمجموع اعتبار الاصل ويجوز
تشبيهه وجعله ايضا ويجوز ان ٦ يكونا محذوف في المضاف أي ماء ذو غور ومن ذوات
هواك وفي التقدير الاول مبالغة كأن ذا الحدث تجسم من الحدث لكمال اتصافه به *
قوله (اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث وصيغته من الثلاثي المجرد
على فاعل ومن غير الثلاثي على صيغة المضارع بهم مضمومة وكسر ما قبل الآخر)
قوله ما اشتق من فعل أي مصدر وذلك على ما تقدم ان سيبويه سمي المصدر فعلا
وحدثا وحدثانا والدليل على انه لم يرد بالفعل نحو ضرب ويضرب وان كان مذهب
السيرافي ان اسم الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل والفعل مشتق من المصدر ان
الضمير في قوله لمن قام راجع الى الفعل والقائم هو المصدر والحدث (قوله لمن قام) الاولى
ان يقول لما قام وذلك لما ذكرناه ان المجهول امره يذكر بلفظة ماو لعله قصد التغليب
ويخرج بقوله لمن قام به اسم المفعول والآلة والموضع والزمان ويدخل فيه الصفة
المشبهة ولا يشتمل جمع اسماء الفاعلين نحو زيد مقابل عمرو وانما مقرب من فلان او متبعد
عنه و مجتمع معه فان هذه الاحداث نسبة بين الفاعل والمفعول لا تقوم باحد هما معينا
دون الآخر (قوله بمعنى الحدوث) يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على الاطلاق
لا الحدوث ولا الاستمرار وان قصد بها الحدوث ردت الى صيغة اسم الفاعل فتقول
في حسن حاسن الآن او غدا قال تعالى ﴿ في ضيق ﴾ لما قصد به الحدوث
﴿ وضائق به صدرك ﴾ وهذا مطرد في كل صفة مشبهة ويخرج بهذا القيد ايضا
ما هو على وزن الفاعل اذا لم يكن بمعنى الحدوث نحو فرس ضامر ٧ وشازب ومقور
وعذره ان يقال ان قصد الاستمرار فيها عارض ووضعها على الحدوث كما في
قولك الله عالم وكائن ابد وزيد صائم النهار وقائم الليل (قوله الثلاثي المجرد) أي
غير المزيد فيه نحو اخرج واستخرج (قال المصنف وبه سمي أي بلفظ الفاعل الذي
هو وزن اسم الفاعل الثلاثي لكثرة الثلاثي فجعلوا اصل الباب له فلم يقولوا اسم
المفعول ولا المستفعل ٨ وفيما قال نظر لانه ليس القصد بقولهم اسم الفاعل اسم الصيغة
٩ الالية على وزن اسم الفاعل بل المراد اسم ما فعل الشيء ولم يأت المفعول والمنفعل

٣ فيكون على وزن المضارع نُسَخه ٣ قوله (واورس) اورس المكان واورست الرمث اصفر ورقه بعد الادراك فصار عليه مثل الماء الصفر فهو وارس ولا تقل مورث وهو من النوادر ٤ ايفع الغلام اى ارتفع فهو يافع ولا يقال موفع وهو من النوادر ٥ القح الفحل الناقة والريح السحاب ورياح لواقع ولا يقال ملاقح وهو من النوادر وقد قيل الاصل فيه ملحقة ولكنها لا تلقح ١٩٩ الاوهى في نفسها لا قح كان الرياح لقتحت بخير فاذا انشأت السحاب وفيها

خير وصل ذلك اليه

٦ قوله (فهو مسهب)

اسهب الرجل اذا اكثر

من الكلام فهو مسهب

بالفتح وهو نادر

٧ قوله (واحصن)

احصن الرجل تزوج فهو

محصن بفتح الصاد وهو

نادر واحصنت المرأة

عفت واحصنها زوجها

فهى محصنة قال ثعلب

كل امرأة عفيفة محصنة

ومحصنة وكل امرأة

متزوجة محصنة بالفتح لا غير

٨ المتصفة بالفعل من

حيث هى هى لا يقتضى

فاعلا ولا مفعولا فلما كان

عملهما فيهما على خلاف

وضعهما روى فيهما

ان يكون موقعهما عند

العمل موقع الفعل وذلك

اما بكونه مسندا

او بوقوعه بعد ما هو بالفعل

اولى فالاول اذا تقدم شئ

يسندان بمعمولهما اليه لان

الاسناد الى الشئ من لوازم

والتنفع بمعنى الذى فعل الشئ حتى يقال اسم المفعول بلى لوقال انهم اطلقوا اسم الفاعل على من لم يفعل الفعل كالمكسر والمتدخرج والجاهل والضامر لان الاغلب فيما بنى له هذه الصيغة ان يفعل فعلا كالقائم والقاعد والمخرج والمستخرج لكان شيئا (قوله ومن غير الثلاثي) يشمل الثلاثي ذا الزيادة والرابع المجرد والمحق بالرابعي ومنشعبة الرباعي ٢ يكون الجميع بوزن مضارعه المبني للفعل بيم مضمومة في موضع حرف المضارعة وكسر ما قبل الآخر وان لم يكن في المضارع مكسورا كتدخرج ومتضارب وربما كسر ميم مفعول اتبعا للعين او يضم عينه اتبعا لليم قالوا في منتن منتن ومنتن وربما استغنى عن مفعول بفعل نحو اعشبه فهو عاشب ٣ واورس فهو وارس ٤ وايفع فهو يافع ومنه قوله تعالى ﴿ وارسلنا الرياح ﴾ وارسلنا الرياح ٥ لواقع ﴿ على بعض التأويلات وقد استغنى عن مفعول بكسر العين بمفعول بفتحها في نحو اسهب ٦ فهو مسهب ٧ واحصن فهو محصن والفتح اى افلس فهو ملفح (قالوا وقد جاء فاعل بمعنى مفعول نحو ماء دافق اى ماء مدفوق وعيشة راضية اى مرضية والاولى ان يكونا على النسب كنبال وناسب اذ لا يلزم ان يكون فاعل الذى بمعنى النسب مما لا فعل له كنبال بل يجوز ايضا كونه مما جاء منه الفعل فيشارك النسب واسم الفاعل في اللفظ وكذا قيل يكون اسم الفاعل بوزن المفعول كقوله تعالى ﴿ انه كان وعده ماثيا ﴾ اى آتيا والاولى انه من آتيت الامر اى فعلته فالعنى انه كان وعده مفعولا كافي الاية الاخرى ﴿ قوله (ويعمل عمل فعله بشرط معنى الحال او الاستقبال والاعتماد على صاحبه او الهمة او ما فان كان للماضى وجبت الاضافة معنى خلافا للكسائي وان كان معمول اخر فبفعل مقدر نحو زيد معطى عمرو درهما امس فان دخلت اللام مثل مررت بالضارب ابوه امس استوى الجميع) انما اشترط فيه الحال او الاستقبال للعمل في المفعول لافى الفاعل كما ذكرنا في باب الاضافة انه لا يحتاج في الرفع الى شرط زمان وانما اشترط احد الزمانين ليتم مشابهته للفعل لفظا ومعنى لانه اذا كان بمعنى الماضى شابهه معنى لفظا لانه لا يوازنه مستترا وقد ذكرنا في باب الاضافة انه لا يحتاج للرفع الى شرط زمان وقد ذكرنا هناك كثيرا من احكامه المحتاج اليها هنا فليرجع اليه (قوله والاعتماد على صاحبه ﴿ اعلم ان اسمى الفاعل والمفعول مع مشابهتهما للفعل لفظا ومعنى لا يجوز ان يعمل في الفاعل والمفعول ابتداء كالفعل لان طلبهما لهما والعمل فيهما على خلاف وضعهما لانهما وضعوا على ما ذكرنا للذات المتصفة بالمصدر اما قائما بها كافي اسم الفاعل او واقعا عليها كافي اسم المفعول والذات ٨ التى حالها كذا لا تقتضى لافاعلا ولا مفعولا فاشترط للعمل اما تقويهما بذكر

الفعل فيعمل تقدم المسند اليه كونهما مسندين فاما ان اردت اسنادهما الى شئ قبل ان تجعلهما مع ذلك الشئ مسندين الى مبنى آخر نحو ضارب الزيدان لم يظهر فيهما معنى الفعلية وهو الاسناد من اول الامر بل ربما توهم فيهما قبل مجئ ما اسندا اليه انهما مع تنكيرهما مسندا اليهما اذ هما اسمان والاسم ظاهرة اذا ابتدئ به ان يكون مسندا اليه فيتوقع ما يصح الابتداء بهما من الوصف او غيره قبل مجئ المسند فاريد بالابتداء من اول الامر انهما مسندان وذلك بالاعتماد على

والجمله مستدة الى المسند اليه المقدم (قلت يندفع هذا الوهم بان الاصل في الجملة الاسمية تأخير الخبر ولم يحتاج في الفعل الى تقدم مسند اليه لانه لا يتطرق اليه مثل هذا الوهم في نحو يضرب الزيدان لانه لا يصلح لكونه مسندا اليه فعنى الاعتماد يسانده الى لفظ قبله تصير نسبته واقعا موقعا هو بالفعل اولى منه بالاسم ويعنى آه نسخته

٢ وانما عمل اسم الفاعل اذا اعتمد على حرف في النفي والاستفهام لانهما بالفعل اولى كإمر في المنصوب على شريطة التفسير نسخته ٣ فيجوز في نحو قائم زيد ان يكون زيد فاعلا كما يجوز ان يكون مبتدأ فيجوز قائم الزيدان وذلك لقوة الشبه بينه وبين الفعل وقد تقدم في باب المبتدأ كلام في احكام هذا الباب نسخته

٤ وليس معناه انه يجب اضافته فانه يجوز هذا ضارب امس بلا اضافة ويجوز ان يرفع فاعلا ظاهرا كما يجوز رفع المضمر نحو زيد ضارب ابوه كإمر في باب الاضافة ولا يجوز ان ينصب الا ظرف آه نسخته هـ بمعنى الماضي في غير هذا لانه لا ضرورة لسنخه (ظان)

ما وضع محتاجين اليه وهو ما يخصصهما وذلك لانهما وضعتا لذات مبهمه متصفة بالحدث الذي اشتقا منه مذكور قبلهما ما يخصصهما كرجل ضارب ومضروب بخلاف الالة والموضع والزمان كالمضرب والمضرب فانها وضعت لذات المبهمه المتصفة بحدثها غير المختصة بما يعينها قبل واما وقوعهما بعد حرف هو بالفعل اولى كحرفي الاستفهام وحرف النفي (يعنى بصاحبه المبتدأ اما في الحال نحو زيد ضارب اخواه او في الاصل نحو كان زيد ضاربا اخواه وظننتك ضاربا اخواك وان زيدا ذاهب غلاما والموصوف نحو جاءني رجل ضارب زيدا وذو الحال نحو جاءني زيدا كبا جلا (قال المص انما اشترط الاعتماد على صاحبه لانه في اصل الوضع وصف فاذا اظهرت صاحبه قبله تقوى واستظهر به لبقائه على اصل وضعه فيقدر ح على العمل (وقال ابن مالك وهو حال كونه خبرا للمبتدأ او حالا ايضا معتمد على الموصوف لكنه مقدر وفيه تكلف ولا سيما في الحال فان مجيء الحال جامدا موصوفا بمشتق كقوله تعالى ﴿ انا انزلناه قرآنا عربيا ﴾ قليل وهو الذي يسمى بالحال المؤنث (قوله او الهزمة او ما) هذا هو الثاني والاولى كما قال الجزولي حرف الاستفهام او حرف النفي ليشمل نحو هل ضارب الزيدان ولا ضارب اخواك ولا مضروب ابواك ولا ضارب زيدا وان قائم ابواك وقد يكون النفي غير ظاهر بل هو مؤول به نحو انما قائم الزيدان اى ما قائم الا الزيدان ويقدر الاستفهام ايضا نحو قائم الزيدان ام قاعدان ٢ (والاختش يجوز عمله من غير اعتماد على شئ من الاشياء المذكورة ٣ نحو قائم الزيدان كإمر في باب المبتدأ (قوله وان كان للماضى وجبت الاضافة معنى) يعنى يجب ان يضاف الى ما يجيء بعده مما يكون في المعنى مفعولا نحو ضارب زيد امس وتكون اضافته معنوية هذا ان جاء بعده ذلك ٤ والاجازان لا يضاف نحو هذا ضارب امس ويرفع مع كونه ماضيا كما تكرر ذكره ولا ينصب الا الظرف او الجار والمجرور نحو زيد ضارب امس بالسوط لانه يكفيهما رايحة الفعل فيعمل فيهما اتفاقا (واجاز الكسائي ان يعمل بمعنى الماضي مطلقا كما يعمل بمعنى الحال والاستقبال سواء وتمسك بجواز نحو زيد معطى عمرو امس درهما وظان زيد امس كريما قال تعالى ﴿ وجاعل الليل سكنا ﴾ قال السيرا في ان الاجود ههنا ان يقال انما نصب اسم الفاعل المفعول الثاني ضرورة حيث لم يمكن الاضافة اليه لانه اضيف الى المفعول الاول فاكتفى في الاعمال بما في اسم الفاعل بمعنى الماضي من معنى الفعل قال ولا يجوز الاعمال هـ من دون مثل هذه الضرورة ولهذا لم يوجد عاملا في المفعول الاول في موضع من المواضع مع كثرة دوره في الكلام (وقال ابو علي وجاعة معه بل هو منصوب بفعل مدلول عليه باسم الفاعل كانه لما قال معطى زيد قبل وما اعطى قال درهما اى اعطاه درهما كقوله في الفاعل ﴿ ليك يزيد ضارع ﴾ فيتخلص بهذا التأويل من الاضطرار الى اعمال اسم الفاعل بمعنى الماضي (قال الاندلسي ردا على الفارسي لا يستقيم ذلك في مثل هذا ظان زيد امس قائما للزوم حذف احد مفعولي

٦ وجواز قولك هذا ضارب زيد امس وعمر انصب المعطوف يقوى مذهب ابى على في انتصابه بمقدر لا باسم الفاعل المضطر الى اعماله كما هو مذهب السيرافى ٢٠١ لانه لا اضطرارهنا الى نصبه كما ادعى السيرافى في معطى عمرو دارهما

لان حل التابع على اعراب المتبوع الظ اولى فان اردت حكاية الحال الماضية جاز افعال اسم الفاعل كقوله تع وكلهم باسط ذراعيه قال نسخته ٧ واذا لم يعمل اسم الفاعل بمعنى الماضى كانت اضافته نسخته

٨ الرومانى هو ابو الحسن على بن عيسى الرومانى النحوى المتكلم مات سنة ٣٨٤

٩ لانه لم يبحى في كلامهم عاملا الا بمعنى الماضى فتوسلوا بالالف واللام التى هى اسم موصول الى افعال صورة اسم الفاعل الماضى وان كانت فى الحقيقة فعلا نس ٢ ثم نقول انما جاز عمل ذى اللام بمعنى الماضى لانه ليس فى الحقيقة اسم فاعل حتى يشترط فيه الحال او الاستقبال بل هو فعل فى صورة الاسم كما مر فى الموصولات نسخته ٣ نحو الضارب زيدا امس نسخته

٤ قال لان الماضى لم يشبه الفعل وليس بشئ لانه ليس فى الحقيقة اسم فاعل

ظان وللفارسي ان يرتكب جواز ذلك مع القرينة وان كان قليلا كما يبحى في افعال القلوب ٦ (ويضعف مذهب السيرافى قولهم هذا ضارب زيد امس وعمر اذا اضطرارهنا الى نصب عمر لان حل التابع على اعراب المتبوع الظاهر الاولى ولا استدلال للكسائى فى قوله تعالى ﴿ وكلهم باسط ذراعيه ﴾ لانه حكاية الحال الماضية (قال الاندلسى معنى حكاية الحال ان تقدر نفسك كانت موجود فى ذلك الزمان او تقدر ذلك الزمان كانه موجود الان ولا يريدون به ان اللفظ الذى فى ذلك الزمان يحكى الان على ما تلفظ به كافي قوله دعنا من تمرتان بل المقصود بحكاية الحال حكاية المعانى الكائنة حينئذ لا الالفاظ قال جارا لله ونعم ما قال معنى حكاية الحال ان يقدر ان ذلك الفعل الماضى واقع فى حال التكلم كافي قوله تعالى ﴿ فلم تقتلون انبياء الله من قبل ﴾ وانما يفعل هذا فى الفعل الماضى المستغرب كانتك تحضره للمخاطب وتصوره له ليتعجب منه تقول رأيت الاسد فاخذ السيف فاقتله (٧ فاذا تقرر انه لا يعمل بمعنى الماضى ثبت ان يكون اضافته معنوية يتعرف اذا اضيف الى المعرفة نحو مررت بزید ضاربك امس واما اسم الفاعل بمعنى الاستمرار فقد تقدم شرحه فى باب الاضافة (قوله فان دخل اللام استوى الجميع) اى عمل بمعنى الماضى والحال والاستقبال (وقال ابو على فى كتاب الشعر والرومانى ٨ ان اسم الفاعل ذال اللام لا يعمل الا اذا كان ماضيا نحو الضارب زيدا امس عمر ٩ ولم يوجد فى كلامهم عاملا الا ومعناه المضى ولعل ذلك لان المجرد من اللام لم يكن يعمل بمعنى الماضى فتوسل الى اعماله بمعناه باللام وان لم يكن مع اللام اسم فاعل فى الحقيقة بل هو فعل فى صورة الاسم كما قد تكرر ذكره (ونقل ابن الدهان ذلك ايضا عن سيويه ولم يصرح سيويه بذلك بل قال الضارب زيدا بمعنى ضرب ويحتمل تفسيره بذلك انه اذا عمل بمعنى الماضى فالاولى جواز عمله بمعنى الحال والاستقبال اذ كان مع التجريد يعمل بمعناهما (وجوز المبرد وغيره عمله بمعنى الماضى والحال والاستقبال واستدلوا بقوله ﴿ فبت والهم يغشائى طوارقه ﴾ من خوف رحلة بين الطاعنين خدا ﴿ ويحتمل انتصاب خدا برحلة وبين والطاعنين والاستدلال بالمحتمل ضعيف مع ان كلامنا فيما ينصب مفعولا به والظرف يكفيه راحة الفعل ٢ وانما عمل ذواللام مطلقا لكونه فى الحقيقة فعلا (وقال الاخفش انما نصب ذواللام بمعنى الماضى ٣ تشبيها للنصب بالمفعول لانه مفعول به كافي زيد الحسن الوجه ٤ وضعف ما قال ظاهر (ونقل عن المازنى ٥ ان انتصاب المنصوب بعده بفعل مقدر ٦ وانما ارتكب ذلك لان اللام عنده ليس بموصول كما مر فى الموصولات فليس ذواللام فى الحقيقة عنده فعلا ﴿ واعلم انه يجوز لاسم الفاعل والمصدر المتعدي الى المفعول به بانفسهما ان يعمل باللام نحو انا ضارب لزيد واعجبني ضربك لزيد وذلك لضعفهما لفرعيتهما للفعل كما يجوز ان يعمل الفعل باللام اذا تقدم عليه المنصوب كقوله تعالى ﴿ للرويا تعبرون ﴾

حتى يطلب المشابهة فعل بل هو نسخته ٥ هو ابو عثمان المازنى صاحب التعريف نسبة الى بطن من تميم نظرا الى ان اسم الفاعل بمعنى الماضى لا يعمل النصب وانما قال ذلك بناء على مذهبه وهو ان اللام ليس باسم موصول كما مر فى الموصولات نسخته

٧ قوله (فيالرزام أم ابوحى من نعيم هورزاه بن مالك بن حنظلة ٢٠٢) يقال رشح اي ربي وفلان يرشح

للوزارة اي يربي لها
ويؤهل خاض الماء
وخضت الغمرات اقمعتها
٨ البدن جسد الانسان
والمسن من الابل مخاميص
جمع مخامص بناء المبالغة
من المخمصة وهو الجوع
وصف بها الزمان فاضيف
الى العشيات اضافة
الى موصوفها
٩ قوله (لاخور ولاقزم)
الخور الضعف ورجل
خوار وريح خوار و
ارض خواره والجمع خوار
القزام بالتحريك الدناءة
والقزم رذال الناس
وسفلتهم يقال رجل قزم
ويستوى فيه الذكر
والانثى والواحد والجمع
سواء لانه في الاصل
مصدر ٢ الوهن نحو من
نصف الليل والموهن مثله
وقال الاصمعي هو حين
يدبر الليل ٣ العمل بكسر
العين المطبوع على العمل
٤ قوله (طرابا) ابل طراب
تيرع الى اوطانها ٥ قوله
(وشأها) شا أم اي سبقه
وكذا شاء على القلب
والشأ والغاية والامد
٢ قوله (وطن) الوطن
بالتحريك الفطنة يقال
هو وطن وطبان اي فطن
حاذق

وقولك لزيد ضربت واختصاص اللام بذلك من بين جروف الجر لا فادتها التخصيص
المناسب لتعلق الفعل بالمفعول وعدمه كان من نحو علم وعرف وذرى وجهل بالباء لا غير
نحو انا طالم به لجواز زيادتها مع انفعالها ايضا كما يحى * قوله (وما وضع منه للمبالغة
كضراب وضروب ومضراب وعليم وحذر مثله والمثنى والمجموع مثله) ابنية المبالغة
العاملة اتفاقا من البصريين ثلاثة وهذه الثلاثة مما حول اليها اسماء الفاعلين التي
من الثلاثى عند قصد المبالغة قال * ٧ فيالرزام رشحوا بي مقدما * على الحرب
خواضا اليها الكتابا * وفي كلامهم انه لتخار بوائكها اي سمانها وقال * ضروب
بنصل السيف سوق سمانها * اذا عدموا زادا فالك عاقر * وربماني فعال ومفعال
وفعول من افعل نحو حساس ودراك من احس وادرك وقال * شم مها وين ٢ ابدان
الجزور مخاميص العشيات ٩ لاخور ولاقزم * جمع مهوان من اهان ٣ قال سيوبه
فاعل اذا حول الى فاعل او فعل عمل ايضا وانشد * حتى شأ آها كليل موهنا عمل ٣ *
باتت ٤ طرابا وبات الليل لم ينم * فكليل مبالغة كال يعنى البرق ٥ وشأها اي ساقها
والضمير للاتن ومنع ذلك غير سيوبه وقالوا ان موهنا ظرف لشأها لان كليل لازم
ولو كان لكليل ايضا فلا استدلال فيه لانه ظرف يكفيه رايحة الفعل (واعتذرله بان كليل
بمعنى مكل فهو هنا مفعوله على المجاز كما يقال اتعبت يومك ففعل اذن مبالغة مفعول) قلت
لا استدلال بالاحتمال ولا سيما اذا كان بعيدا (واستدل سيوبه على عمل فعل بقوله *
حذرا مور اما تخاف وآمن * مالميس منجية من الاقدار * ومنعه غيره وقال ان البيت
مصنوع يروى عن اللاحق ان سيوبه سأثنى عن شاهد في تعدى فعل فعملت له هذا
البيت اما اذا لم يكن فاعل وفعل مما حول اليه اسم الفاعل كظريف وكريم ٢ وطبن
وفطن فلا خلاف في انهما ٣ لا ينصبان اذ كلامنا في ابنية المبالغة لافي الصفات المشبهة
وقد جاء فاعل مبالغة مفعول كقوله تعالى ﴿ عذاب اليم ﴾ على رأى وقوله * امن ربحانة
الداعي ٤ السميع * ٥ يؤرقني واصحابي هجوع * واما الفاعل بمعنى المفاعل كالجلس
والحبيب فليس للمبالغة فلا يعمل اتفاقا وعند الكوفيين لا يعمل شئ من ابنية المبالغة
لقوات الصيغة التي بها شابه اسم الفاعل الفعل وان جاء بعدها منصوب فهو عندهم
بفعل مقدر (وقال البصريون انما تعمل مع فوات الشبه اللفظي لجر المبالغة في المعنى
ذلك النقصان وايضا فانها فروع لاسم الفاعل المشابه للفعل فلا تقصر عن الصفة
المشبهة في مشابهة اسم الفاعل ومن ثمة لم يشترط فيها معنى الحال والاستقبال كالم يشترط
ذلك في الصفة المشبهة (وقال ابن بابشاد لا تعمل بمعنى الماضي كاسم الفاعل والابيات
المنشدة ظاهرة في كونها للاطلاق المفيد للاستمرار ويعمل مثنى المبالغة ومجموعها
صحيا كان او مكسرا قال * ثم زادوا انهم في قومهم * غفر ذنبهم غير فخر * وتقديم *
منصوب ابنية المبالغة عليها جائز كما في اسم الفاعل ومنعه الفراء لضعفها وهذا دليل
على ان العمل لها عنده (قوله والمثنى والمجموع مثله) اي يعملان عمل اسم الفاعل
اما المثنى وجعا السلامة فظاهرة لبقاء صيغة الواحد التي بها كان اسم الفاعل يشابه

٦ الفعل واما جمع المكسر ٦ فلكونه فرع الواحد قال * من جلن به وهن عواقد
نسخه
٧ قوله (غير مهبل) هبله
اللحم اذا كثر عليه
ور كب بعضه بعضا
واهبله يقال رجل مهبل
٨ عن وقوعه موقع الفعل
ولا يمكن تأويل المصغر
والموصوف كما امكن
تأويل المثني والمجموع
به نسخه
٩ قوله (خلف المحجرين)
احجرته اى الجأته الى
ان دخل حجرة فأنحجر
٢ لانه هو الذى يفعله
الفاعل وهذا الذى نحن
فيه هو اسم المفعول به
اى الذى فعل به الفعل
اى لوقع عليه الفعل يقال
فعلت الضرب اى
اوقعته
٣ فهو كالمحصول بمعنى
المحصول عليه
٤ زيادة الواو لانه اخف
لقلة حروفه فلما ارادوا
الواو فتحوا الميم لثلا
يتوالى ضمطان بعد هما واو
وهو مستثقل فى القياسى
الكثير الاستعمال واما
نحو عصفور ومغرد
وملول فليس بقياسى ولا
كثير وايضا ثبت التغيير
فى اخيه وهو الفاعل نسخه

الفعل واما جمع المكسر ٦ فلكونه فرع الواحد قال * من جلن به وهن عواقد
* حبك النطاق فشب غير مهبل ٧ * قوله (ويحوز حذف النون مع العمل والتعريف
تخفيفا) يعنى بالتعريف دخول اللام وبالعمل النصب كقوله * انخافوا عورة
العشيرة * لا يأتهم من ورائهم نطف * وذلك لان اللام موصول وقد طالت الصلة
بنصب المفعول فجاز التخفيف بحذف النون كما حذف فى الموصول فى قوله *
ابنى كليب ان عمى اللذا * قتل الملوك وفككا الاغلا * وقال * وان الذى حانت
بفلج دماؤهم * هم القوم كل القوم يام خالد * واما حذف النون مع الجر كما لضرابوا
زيد فلا ضافة (ويشترط فى عمل اسمى الفاعل والمفعول ان لا يكونا مصغرين
ولا موصوفين لان التصغير والوصف يخرجانه ٨ عن تأويله بالفعل ولم يخرج
الثنية والجمع وجوز بعضهم عمل المصغر والموصوف قياسا على المثني والمجموع
وليس بشئ لما ذكرنا واما قولهم انا مرتجل فسوير فرسخا فانما جاز لكون المعول
ظرفا ويكفيه رابحة الفعل * واعلم انه قد جاء فى الشذوذ فصل اسم الفاعل المضاف
الى مفعوله عنه بظرف قال * وكرار ٩ خلف المحجرين جواده * اذا لم يحام
دون انثى حليلها * اى كرار جواده وقد شذ ايضا الفصل بالمفعول نحو معطى
الدرهم عمر وكما جاء فى المصدر فى نحو قوله تعالى * قتل اولادهم شركائهم *
فان عطفت على المجرور باسم الفاعل فان كان بمعنى الماضى نحو هذا ضارب زيدا مس
وعمر وفالختار جر المعطوف جلا على اللفظ والنصب جائز لكن باضمار فعل يفسره
لفظ اسم الفاعل وان لم يعمل ولذلك ضعف ولا يكون ذلك المقدر الاماضيا ليوافق
المفسر الا ان يكون هناك ما يدل على خلافه نحو هذا ضارب زيدا مس وعمر غدا
وان كان بمعنى الحال او الاستقبال جاز النصب والجر والجل على اللفظ اولى ويبقى هنا
الخلاف فى ان النصب جلا على المحل او بعامل مقدر فان كان بعامل مقدر كما هو مذهب
سيبويه فتقدير اسم الفاعل اولى من تقدير الفعل ليوافق المقدر الظاهر انشد سيبويه *
هل انت باعث دينار حاجتنا * او عبدرب اخاعون بن مخراق * قوله (اسم المفعول
ما اشتق من فعل لمن وقع عليه وصيغته من الثلاثى على مفعول كمضروب ومن غيره
على صيغة المضارع بميم مضمومة وفتح ما قبل الاخر كخرج ومستخرج وامره فى العمل
والاشتراط كما مر الفاعل مثل زيد معطى غلامه درهما) قوله (وقع عليه) يعنى وقع
عليه او جرى مجرى المرفوع عليه ليدخل فيه نحو او جدت ضربا فهو موجد علمت
عدم خروجك فهو معلوم وسمى اسم المفعول مع ان اسم المفعول فى الحقيقة هو
المصدر ٢ اذا مراد المفعول به الضرب اى اوقعته عليه لكنه حذف حرف الجر فصار
الضمير مرفوعا فاستتر لان الجار والمجرور كان مفعول مالم يسم فاعله ٣ وكان قياسه
ان يكون على زنة مضارعه كما فى اسم الفاعل فيقال ضرب يضرب فهو مضرب
لكنهم لما اداهم حذف الهمزة فى باب افعال الى مفعول قصدوا تغيير احدهما للفرق
فغيروا الثلاثى ٤ لما ثبت التغيير فى اخيه وهو اسم الفاعل لانه وان كان فى مطلق الحركات

والسكنات كضارعه لكن ليس الزيادة في موضع الزيادة ه في الفاعل ولا الحركات في اكثرها كجر كاته نحو ينصرف هو ناصر ويحمد فهو حامد (واما اسم الفاعل من افعل فهو كضارعه في موضع الزيادة في عين الحركات فغير وه بزيادة الواو ففتحوا الميم لثلاثا يتوالى ضمطان بعدهما واو وهو مستثقل قليل كمغرو و د و ملول وعصفور فبقى اسم المفعول من الثلاثي بعد التغير المذكور كالجارى على الفعل لان ضمة الميم مقدرة و الواو في حكم الحرف الناشئ من الاشباع كقوله * ادنوقا نظور * وصيغته من جميع الثلاثي على وزن مفعول ومن غير الثلاثي على وزن اسم الفاعل منه الا في فتح ما قبل الاخر لانه كذلك في مضارعه الذي يعمل عمله اعني المضارع المبني للمفعول وقد شذاضعت الشيء فهو مضعوف اي جعلته مضاعفا (قوله وامره في العمل والاشتراط كما امر اسم الفاعل) يعني ان حاله في عمل فعله اي انضارع المبني للمفعول كحال اسم الفاعل في عمله عمل فعله الذي هو المضارع المبني للفاعل وحاله في اشتراط الحال والاستقبال والا اعتماد على صاحبه او حرفي الاستفهام والنفي كحال اسم الفاعل فلا وجه ٨ لاعادته فلا يحتاج في عمل الرفع الى شرط زمان كاتين في باب الاضافة وليس في كلام المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال او الاستقبال في اسم المفعول لكن المتأخرين كابى على ومن بعده صرحوا باشتراط ذلك فيه كما في الفاعل ٩ ويبنى اسم المفعول من الفعل المتعدي مطلقا فان كان متعديا الى واحد فاسم المفعول يطلق على ذلك الواحد نحو ضربت زيدا فهو مضروب واذا تعدى الى اثنين ليسا مبتدأ وخبر فهو يطلق على كل واحد منهما نحو اعطيت زيدا درهما فكل واحد من زيد والدرهم يقال له المعطى وكذا نحو قرأت زيدا الكتاب وان كانا في الاصل مبتدأ وخبر فاسم المفعول في الحقيقة واقع على مضمون الجملة اعني مصدر الخبر مضافا الى المبتدأ فالعلوم في قولك علمت زيدا قائما قيام زيد وكذا في قولك جعلت زيدا غنيا المفعول غناء زيد ويصح ان يقال للمفعول الاول هنا مفعول لكن لا مطلقا بل بقيد الخير فيقال في علمت زيدا قائما قائما زيد معلوم على صفة القيام وفي جعلت زيدا غنيا زيد مفعول على صفة الغنى (وان كان متعديا الى ثلثة وقع اسم المفعول على كل واحد من الاول ومن مضمون الثاني والثالث اعني مصدر الثالث مضافا الى الثاني ففي قولك اعلمتك زيدا منطلقا المخاطب معلم وانطلاق زيد ايضا معلم (فثبت بهذا التقرير ان المفعول به اما ان يكون واحدا او اثنين او لهما غير بايهما فضررت زيدا متعد الى واحد وكذا علمت زيدا قائما في الحقيقة واعطيت زيدا درهما متعد الى مفعولين او لهما غير الثاني وكذا اعلمتك زيدا منطلقا في الحقيقة لكنهم لما كان ماهو المفعول حقيقة مضمون جملة ابتداءية نصبوا هما معا وسموا الاول مفعولا اول والثاني مفعولا ثانيا وفي نحو اعلمتك زيدا فاضلا سمو هما ثانيان لثاوانما نصبوا هما معالان ماهو المفعول في الحقيقة مضمون هما معا لامضمون احد هما (وان كان الفعل لازما فان لم يتعد بحرف جر لم يحز بناء اسم المفعول منه كما لم يحز بناء الفعل المبني للمفعول منه اذا المسند لا بدله من المسند اليه فلا يقال المذهب كما لا يقال ذهب وان تعدى الى

ه في المضارع كما في اسم الفاعل من الرباعي وذى الزيادة فبقى اسم المفعول من الثلاثي بعد التغير المذكور كالجارى على فعله لان ضمة الميم مقدرة والواو في حكم الحرف الناشئ للاشباع كقوله ادنو فانظور * فلا يعبأ به فاسم المفعول اذن يشابه المضارع المبني للمفعول لفظا ومعنى وصيغته آه نسخة

٦ قوله (و ملول الملول) الميل الذي يكتحل به والغرود ضرب من الكماء

٨ لاعادتها نحو زيد معطى غلامه درهما وقد ذكرنا في باب الاضافة ان عمله في مالم يسم فاعله الرفع غير محتاج الى شرط احد الزمانين نسخة ٩ فان كان الفعل متعديا بنى اسم المفعول منه بلا قيد حرف جر كما مر في باب المفعول به وان كان الفعل آه

٨ قوله (قتيل الطف) اسم ٢٠٥ اسم موضع بناحية الكوفة ٩ لا على معنى الثبوت ٢ فالحاق المفرد بالاعم الاغلب

بالتأويل اولى نسخه

٣ كما كان في اسم الفاعل وهو غلبة استعماله للحدوث ومن ثم تحول الصفة عند قصد الحدوث اليه فجعلها حقيقة في احدهما تحكيم والاصل ان تقول هي حقيقة في القدر المشترك بين القيدتين وهو الاتصاف بالحسن مطلقا لكان وضعها على الاطلاق ولم يكن آه نسخه

٤ على ما ذكرنا بل بدليل العقل وظهوره في الاستمرار عقلا هو الذي غره حتى قال مشتق لمن قام به على معنى الثبوت نسخه

٥ قوله (وادعج) الدعج شدة سواد العين مع سعتها ٦ لان اسم الفاعل ما قام به المصدر فهو بمعنى ذو مضافا الى مصدره فضارب بمعنى ذو جلوس كما ان الصفة المشبهة كذلك فعنى حسن ذو حسن لا فرق بينهما من جهة المعنى الابشئ واحد وهو ان وضع اسم الفاعل على انه متصف بمصدره على وجه الحدوث وضع الصفة على انها متصفة بمصدرها على الاطلاق كما ذكرنا وقيل انما علمت لاجل مشابهتها اسم الفاعل بانها صفة تثنى آه نسخه

المجرور جاز بناء اسم المفعول مستندا الى ذلك الجار والمجرور نحو سرت الى البلد فهو مسير اليه وعدلت عن الطريق فهو معدول عنه وكذا في متعدد حذف منه ما هو المفعول به وعدى بحرف الجر نحو رميت عن القوس فهو رمى عنها والمرمى هو السهم (ومنه قولهم اسم المفعول اى اسم المفعول به والمفعول هو المصدر كما ذكرنا وان اسند اللازم الى الظرف فلا يطلق عليه الا مع الحرف نحو سرت اليوم فرسخا فاليوم مسير فيه وكذا الفرسخ وان اسند الى المصدر فلا يطلق اسم المفعول عليه فلا تقول في ضرب ضرب شديدا ان الضرب الشديد مضروب (ثم اسم المفعول ان اضيف الى ما هو مفعوله سواء كان مفعول مالم يسم فاعله كؤدب الخدام اولا نحو زيد معطى درهم غلامه اى معطى درهما غلامه فاضافته غير حقيقية لانه مضاف الى معموله وان لم يضاف الى معموله فاضافته حقيقية سواء كان المضاف اليه فاعلا من حيث المعنى نحو زيد مضروب عمر واولا كقولنا الحسين رضى الله عنه قتيل الطف ٨ اخزى الله قاتليه * قوله (الصفة المشبهة ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت) قوله (من فعل) اى مصدر (قوله لازم) يخرج اسمى الفاعل والمفعول المتعديين (قوله لمن قام به يخرج اسم المفعول اللازم المعدى بحرف الجر كعدول عنه واسم الزمان والمكان والالة) قوله على معنى الثبوت (اى الاستمرار واللزوم يخرج اسم الفاعل اللازم كقام وقاعدفانه مشتق من لازم لمن قام به لكن ٩ على معنى الحدوث ويخرج عنه نحو ضامرو وشازب وطالق وان كان بمعنى الثبوت لانه في الاصل للحدوث وذلك لان صيغة الفاعل موضوعة للحدوث والحدوث فيها اغلب ولهذا اطرده تحويل الصفة المشبهة الى فاعل كحاسن وضابق عند قصد النص على الحدوث ٢ والذي ارى ان الصفة المشبهة كما انها ليست موضوعة للحدوث في زمان ليست ايضا موضوعة للاستمرار في جميع الازمنة لان الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة ولادليل فيها عليهما فليس معنى حسن في الوضع الا ذو حسن سواء كان في بعض الازمنة او جميع الازمنة ولادليل في اللفظ على احد القيدتين ٣ فهو حقيقة في القدر المشترك بينهما وهو الاتصاف بالحسن لكن لما اطلق ذلك ولم يكن بعض الازمنة اولى من بعض ولم يحز نفيه في جميع الازمنة لانك حكمت بثبوت فلا بد من وقوعه في زمان كان الظاهر ثبوته في جميع الازمنة الى ان تقوم قرينة على تخصيصه بعضها كما تقول كان هذا حسنا فقبج اوسيصير حسنا او هو الان حسن فقط فظهوره في الاستمرار ليس وضعيا ٤ * قوله (وصيغتها مخالفة لصيغة الفاعل على حسب السماع كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها) صيغ الصفة المشبهة ليست بقياسية كاسم الفاعل واسم المفعول ويجئ في مقدمة التصريف ان شاء الله تعالى وقد جاءت من الالوان والعيوب الظاهرة قياسية كاسودوا بيض ٥ وادعج واهور على وزن افعال وانما علمت الصفة المشبهة وان لم يوازن صيغها الفعل ولا كانت للحال والاستقبال واسم الفاعل يعمل لمشابهة الفعل لفظا ومعنى كما مر ٦ لانها شابهت اسم الفاعل لان الصفة ما قام به الحدث المشتق هو منه فهو بمعنى ذو مضافا الى مصدره فحسن بمعنى ذو حسن كما ان اسم الفاعل ومنه اعنى حسنا كذلك محل للحدث المشتق هو منه متصفة بمصدرها على الاطلاق كما ذكرنا وقيل انما علمت لاجل مشابهتها اسم الفاعل بانها صفة تثنى آه نسخه

فضارب بمعنى ذو ضرب لافرق بينهما معنى الامن حيث الحدوث في احدهما وضا
والاطلاق في الاخر كاذ كرنا وقيل عملت لمشايتها اسم الفاعل بكونها صفة تثنى
وتجمع وتؤنث كما ان اسم الفاعل صفة تثنى وتجمع وتؤنث (ومن ثم لم يعمل افعال
التفضيل لان اصل استعماله ان يكون معه من ومادام معه من لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث
ولم يقصدوا ان ٧ تثنيتهما وجمعها وتأنيثها كثنية اسم الفاعل وجمعه وتأنيثه سواء لانه
لا يطرده ذلك في الالوان والعيوب لانك لاتقول ٨ ابيضون وايضة كاتقول ضاربون
وضاربة مع عمل افعال فعلاء عمل سائر الصفات المشبهة (فان قيل المشابهة التي ذكرتها
انت حاصلة في افعال التفضيل لانه يشابه اسم الفاعل المبني من باب المغالبة ٩ نحو طاولته
فطلته طولا فاننا طائل اي ذو طول اي ذو غلبة عليه بالطول فاطول منك بمعنى طائل المبني
من باب المغالبة الا في معنى الحدوث كما ذكرت في سائر الصفات المشبهة (قلت اول ما يقال
ان باب المغالبة ليس بقياس مطرد من جميع الثلاثي الذي يبنى منه افعال التفضيل ثم ان الذي
ورد منه ليس بمعنى افعال التفضيل اذ لو كان لوجب جواز تعدى الافعال الى المفعول بنفسه
او باللام كاسم الفاعل من باب المغالبة لان جميعه متعدفكان ينبغي ان يجوز انا اطول القوم او انا
اطول للقوم كما تقول انا طائل القوم وانا طائل للقوم نحو انا ضارب زيدا وانا ضارب لزيد
ولا يتعدى افعال التفضيل الى مفعوله المفعول بالابن الابتدائية بخلاف اسم الفاعل من باب
المغالبة فعلمنا انه ليس بمعناه وان لزم منه معنى الغلبة على مفعوله كما في باب المغالبة فليس معنى
اطول من القوم ذو طول او ذو غلبة بالطول بل معناه آخذ في الزيادة في الطول من مبدأ
القوم بعدم مشاركتهم اياهم فيه ومخالفة تعديده لتعدى اسم الفاعل من المغالبة دليل مبينة
معناه لمعناه (وقال المصنف لم يعمل لان المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة
المشبهة انما كانت تعمل لما يمكن تقديرها بفعل منها يفيد فائدتها فتعمل عمل ذلك الفعل
وليس لافعال التفضيل فعل يفيد فائدته ويقوم مقامه (فان قيل فعل المغالبة يفيد فائدته
(فالجواب مامر (قوله وتعمل عمل فعلها (يعني من غير شرط زمان من الازمنة الثلاثة
لانها موضوعة على معنى الاطلاق ٢ واما الاعتماد على احد الاشياء الخمسة فلا بد منه
لما قلنا في اسم الفاعل بل هو فيها اولى لضعفها * قوله (وتقسيم مسائلها ان تكون
الصفة باللام وبمجردة ومعمولها مضافا او باللام او مجردا عنهما فهذه ستة والمعمول
في كل واحد منها مرفوع ومنصوب ومجرور صارت ثمانية عشر فالرفع على الفاعلية
والنصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة وعلى التمييز في النكرة والجر على الاضافة
وتفصيلها حسن وجهه ثلثة وكذلك حسن الوجه حسن وجه الحسن وجه الحسن
الوجه الحسن وجه اثنان منها ممتنعان الحسن وجهه والحسن وجهه واختلف في حسن
وجهه والبواقي ما كان فيه ضمير واحدا حسن وما فيه ضمير ان حسن وما لا ضمير فيه
فبيح ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها فهي كالفعل والافقها ضمير الموصوف فتؤنث
وتثنى وتجمع واسماء الفاعلين والمفعولين غير المتعديين مثل الصفة في ذلك (اعلم ان
الصفة المشبهة اما ان تكون باللام او مجردة عنها وهذه قسمة حاصرة وانما لم يقسمها

٧ تثنية الصفة المشبهة
نسخه

٨ ابيض ابيضان ابيضون
ايضة ابيضتان ابيضات
مع عملها عمل نس

٩ قوله (نحو طاولته)
يقال طاولني فلان فطلته
اي كنت اطول منه من
الطول والطول جميعا

٢ فكيف يشترط فيها
الزمان نسخه

بحسب اعرابها في نفسها لان ذلك من احكام اعراب الصفات وقد تقدم ذلك في باب النعت والكلام ههنا في عملها لا في ارادها في نفسها ثم معمولها المذكور بعدها اما ان يكون مضافا او مع اللام او مجردا عنهما وهذه ايضا قسمة حاصرة صارت ستة اقسام الصفة باللام مع الثلاثة من اقسام الم معمول والصفة مجردة مع تلك الثلاثة ثم الم معمول في كل واحد من الاقسام الستة اما مرفوع او منصوب او مجرور صارت ثمانية عشر لان الستة صارت مضروبة في الثلاثة (وتفصيلها بالتمثيل حسن وجهه برفع الم معمول ونصبه وخفضه حسن الوجه كذلك حسن وجه كذلك فهذه تسعة مع مجرد الصفة عن اللام وكذلك الحسن وجهه الحسن الوجه الحسن وجه (اثنتان من هذه المسائل الثماني عشرة متمنعان باتفاق احدهما الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف نحو الحسن وجهه وكذا اذا كان الم معمول مضافا الى المضاف الى الضمير نحو الحسن وجهه غلامه والحسن وجهه غلام اخيه وذلك لانها لم تقدر الاضافة فيه خفة والمطلوب من الاضافة اللفظية ذلك وانما قلنا بعدم حصول الخفة لان الخفة تحصل في اضافة الصفة المشبهة بما يحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة او بما اضيف اليه الفاعل واستتاره في الصفة كالحسن الوجه والحسن وجه الغلام والحسن وجه ابى الغلام واما يحذف التنوين من الصفة كحسن وجهه واما بهما معا كحسن الوجه ولم يحصل باضافة الحسن الى وجهه احدهما اذ التنوين لم يكن في الصفة بسبب اللام حتى يحذف والضمير في وجهه باق لم يحذف (واما في المثني والجمع نحو الحسن وجهيهما والحسنوا وجوههم فالتخفيف حاصل في الصفة فيجوز عند سيوييه لكن على قبح كافي حسن وجهه على ما يجي من الخلاف (و الثانية من المتمنعين ان تكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المجرد عن اللام والضمير كالحسن وجهه او وجهه غلام وانما امتنع مع حصول التخفيف فيها بحذف الضمير من وجهه لان هذه الاضافة وان كانت لفظية غير مطلوب فيها التعريف لكنها فرع الاضافة المحضة فاذا لم تكن مثلها لجواز تعريف المضاف والمضاف اليه معا ههنا بخلاف المحضة فلا قل من ان لا يكون على ضد ما هي عليه وهو تعريف المضاف وتكير المضاف اليه ومثالة منها يختلف فيها وهي الصفة مجردة عن اللام المضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه (فسيوييه وجميع البصريين يجوزونها ٢ على قبح في ضرورة الشعر فقط (والكوفيون يجوزونها بلا قبح في السعة وليس استقباحها لاجل ٣ اجتماع الضميرين فان ذلك زيادة على القدر المحتاج اليه وليس بقبيحة كافي رجل ضارب اياه بل لكونهم شرعوا في الاضافة لقصد التخفيف فتقتضي الحكمة ان يبلغ اقصى ما يمكن منه ويقبح ان يقتصر على اهلون التخفيفين اعني حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمهما مع الامكان وهو حذف الضمير ٤ مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة (والذي اجازها بلا قبح نظر الى حصول شئ من التخفيف على الجملة وهو حذف التنوين (ومنعها ابن بابشاد مستدلا بنسج ٥ العنكبوت وهو انه اضافة الشئ

٢ مع قبح ويقولون انها لا تجي الا في ضرورة الشعر والكوفيون لا يستحبونها ويجوزونها في السعة ووجه استقباحها ان اضافة الصفة الى معمولها لاجل التخفيف بخلاف نحو الحسن وجهه بنصب وجهه فانه وان كان فيه ضمير ان لكن الصفة غير مضافة ليقيد التخفيف فالحكمة يقتضي نسخه ٣ امتناع نسخه

٤ الاستقباح لاجل انه لم يحذف الضمير في وجهه مع انه حصل من الضمير المستكن في الصفة ما يشترط في الصفة المشتقة من عائد الى الموصوف والذي آه نسخه

٥ اي باو هن الجمع واضعها

الى نفسه فان اراد به انه اضيف الحسن الى وجهه وهو هو في المعنى فذلك انما منع من
 منع في الاضافة المحضة وكان ينبغي على ما قال ان لا يضاف الصفة الى ما هو فاعلمها
 في المعنى اصلا وهو معلوم الاستحالة مع اننا ذكر بعد هذا انهم لما قصدوا اضافة
 الصفة الى مرفوعها جعلوه في صورة المفعول الذي هو اجنبي من ناصبه ثم اضيفت
 اليه حتى لا يستنكر في الظاهر وان اراد انه اضيف حسن الى الوجه المضاف الى
 ضمير راجع الى صاحب حسن فكانت اضيفت حسنا الى ضمير نفسه وذلك لا يجوز فليس
 بشيء لان ذلك لو امتنع لامتنع في المحضة ايضا وقد قيل فيها واحداً وعبد بطنه
 وصدر بلده وطبيب مصره ونحو ذلك (وانشد سيويه للاستدلال على مجيئها
 في الشعر قول الشماخ * اقامت على ربعيهما جارتا صفا * كيتا الاعالى جوتنا
 مصطلاهما * وقال المبرد بل الضمير في مصطلاهما للاعلى اذ هو جمع في معنى المثنى
 اذ هو للجارتين وليس للجارتين الاعلى وانما جمعا بما حولهما كقوله ٦ * روائف
 البتيك وتستطارا * فالالف في تستطارا راجع الى روائف لانه بمعنى رانفتين فكانه قال
 جوتنا مصطلي الاعالى فليس فيه الا ضمير واحد وهو المستكن في جوتنا فهو كقولك
 زيد حسن القلام قبج فعلة اي فعل القلام ويعني بمصطلي الاعالى ماتحت الاعالى
 وهو الموضع الذي اصابه الدخان اكثر فاصل الحجر ابيض واعلاه كيت وما بينهما
 جون اي اسود وما ذهب اليه المبرد تكلف والظاهر مع سيويه (٧) ومن المسائل
 المذكورة مسئلتان اخريان قبيحتان عند النحاة استحسنهما المصنف ٨ وهما الحسن
 وجهه وحسن وجهه بنصب المعمول فيهما ووجه استقبحهما ان النصب في معمول
 الصفة المشبهة اذا كان معرفة ٩ انما جاز مع كونه في المعنى فاعلا ليرز في صورة المفعول
 فلا يستقبح الاضافة اليه اذ قصد التخفيف وذلك لان الاضافة الصفة الى مرفوعها
 قبيحة في الظاهر لان الصفة الرافعة للظاهر هي المرفوع بها في المعنى كما في قولك
 زيد ضارب غلامه عرا فالضارب هو غلامه فكان كاضافة الشيء الى نفسه التي
 هي مستقبحة في المحضة ٢ وهي اصل لغير المحضة فجعلوا المرفوع في صورة المفعول
 لان الصفة الناصبة غير المنصوب بها في المعنى الا ترى ان الضارب غير عمرو في المثال
 المذكور فاذا اضيفت اليه بعد نصبه كانت كاضافة الشيء الى الاجنبي فنصب معمول
 الصفة اذن لاجل توطئة الجر فلما كان الحسن وجهه بالجر متمم كان القياس امتناع
 نصبه ايضا وكالم يجر حسن وجهه بالجر الا في الشعر كان القياس امتناع حسن وجهه
 بالنصب ايضا الا في الشعر اذ هو تمهيد للجر وليس مقصودا بذاته لكنهم جوزوهما
 على قبج في السعة ايضا ليظهر النصب فيما كان فاعلا سواء جازت الاضافة او لا غاية
 الظهور فيتبين في الجبرور انه كان قبله منصوبا قال * انعتا اني من نعاتها * ٣ كوم
 الذرى ٤ وادقة سراتها * ثم اعلم ان اصل هذه المسائل كلها مسئلتان الحسن وجهه
 وحسن وجهه برفع المعمول فيهما فهما حسنتان ٦ كثيرتا الاستعمال وانما كانتا
 اصلين لان الوجه فاعل في المعنى فالاصل ارتفاعه بالصفة واذا ارتفع بها فلا بد من الضمير

٦ قوله (روائف) الرافعة
 اسفل الالية و طرفها
 الذي بلى الارض من
 الانسان اذا كان قائما
 واستطير الشيء اي طير
 ٧ وبقيت مسئلتان اخريان
 من المسائل الثماني عشرة
 نسخة

٨ وهما اللتان اجتمع في كل
 منهما ضميران وهما نسخة
 ٩ مع كونه فاعلا للصفة انما
 كان ليرز نسخة
 ٢ التي هي اصل غير نسخة
 ٣ الكوم جمع الكوماء
 وهي الناقة العظيمة السنام
 وذرى الشيء بالضم اعاليه
 وهي ايضا اعلى السنام
 ٤ قوله (وادقة) ودقت
 اليه دنوت منه
 واراد دنو سراتها من
 الارض لكونها حوامل
 قريبة من الوضع
 ٥ وهي منصوبة بوادقة
 والمراد السمن لانها متى
 سمئت خرجت اليك السمن
 سراتها ودنت اقليد
 ٦ لاجل اصلاتها نسخة

٧ يقال الماء يتصبب من الجبل أى يتحدر ٨ حذف التنوين من الصفة وحذف الضمير من فاعلها واستناره فيها نسخة ٩ وهو حذف الضمير ولان ٢٠٩ فيهما نسخة ٢ ههنا انك تقول في المؤنث هند حسنة الوجه وفي

المثنى والمجموع الزيد ان نسخة

٣ صاحبها مع كونها مسندة في المعنى الى سببه لكون تلك الصفة في اللفظ جارية على صاحبها خبرا او حالا او نعتا نسخة ٤ يتصف بالحسن الحسن وجهه او كانت غير هانحو زيد ابيض اللحية أى شيخ وكثير الاخوان أى مقتو بهم فيحسن اذن ان يجعل صفة سببه كصفة نفسه فيستجن ضميره في صفة سببه كما يستجن في صفة نفسه فيخرج السبب اذن عن ظاهر القا عليه الى النصب او الى الجر لان الصفة لا ترفع فاعلين ولم يترك مرفوعا على ان يكون بدلا من الضمير لئلا يلتبس بالفاعل فان لم تجر في اللفظ على صاحب السبب نحو زيد وجهه حسن او جرت عليه لكنها لم تبدل على صفة له في ذاته نحو زيد احر ثوره لم يجز استتار ضمير ذى السبب فيها فيقبح زيد اسود فرس غلام الاخ وزيد ابيض الثور وزيد احر غلاما منه لان معنى للجميع الا انه صاحب سبب متصف بالوصف المذكور ٥ فيقبح ان يجعل صفة سببه كصفة نفسه فيضم فيها ضمير نفسه اذ لم تبدل صفة سببه على صفة نفسه (فان قيل ليس تبدل الصفة في نحو زيد ابيض ثوره على صفة له في ذاته وهى كونه صاحب ثور كذا) قلت معنى كونه صاحبه مفهوم من كون الثور سببا لزيد لان صفة السبب وانما حسن جبان الكلب لانه كناية عن كرمه أى هو كريم قال ٦ الحزن بابا والعقور كلبا * فعليك العبرة بما ذكرت (ومسئلة لا قبحة ولا في غاية الحسن وهى حسن وجه بالجر اذ كل ما ذكرنا في حسن الوجه حاصل فيه الامتابة المعمول لاصله في التعريف اعنى وجهه) واربع مسائل قبحة قبحا لا ينتهى الى منعها في حال السعة وتخصيصها بضرورة الشعر وهى الحسن وجه وحسن وجه والحسن الوجه وحسن الوجه برفع المعمول في جميعها والاوليان اقبح من الاخيرتين لعدم موافقة المعمول فيهما لاصله في التعريف ووجه قبح الاربع خلو الصفة من عائد الى الموصوف ٦ وحذف الجار مع الجرور قليل قبح أى وجه منه والوجه منه (وقال ابو على الوجه ووجهه بدلان من الضمير المستجن في الصفة قاله في

في متعلق الصفة اذ ليس في الصفة ثم لكل واحدة منهما فرعان حسنان في القياس كثيرا الاستعمال الحسن وجهها وحسن وجهها على التمييز والحسن الوجه وحسن الوجه بالجر على الاضافة (اما حسن انتصاب المعمول في القياس فلانك قصدت المبالغة في وصف الوجه بالحسن فنصبت وجهها على التمييز ليحصل له الحسن اجمالا وتفصيلا ويكون ايضا اوقع في النفس للابهام اولائم التفسير ثانيا كما مر في باب التمييز في نحو ٧ تصيب زيد عرقا لفصل التخفيف اللفظي بحذف الضمير واستناره في الصفة والمبالغة المعنوية (واما حسن انجرار الوجه مع اللام فيه فلان في حسن الوجه تخفيفين ٨ احدهما في الصفة والاخر في معمولها وفي الحسن الوجه تخفيفا واحدا ٩ في المعمول وفيهما معا تعريف الوجه باللام التى هى اخف من الضمير مراعاة لاصله في التعريف وهذه فائدة لفظية واما من حيث المعنى ففيهما الابهام ثم التفسير وان لم يكن الوجه منصوبا على التمييز كما في الاولين والدليل على انتقال الضمير فيهما الى الصفة ٢ قولك هند حسنة الوجه والزيد ان حسنا الوجهين والزيدون حسنوا الوجوه ولاتأتى هذه العلامات في الصفة الاوفىها ضمائر مستترة الا في الندرة نحو قام رجل قاعدون غلمانا وانما جاز اسناد الصفة الى ضمير ٣ المسبب بعد اسنادها الى السبب لكونها في اللفظ جارية على السبب خبرا او نعتا او حالا وفي المعنى دالة على صفته في نفسه سواء كانت هى الصفة المذكورة كما في زيد حسن الوجه فانه ٤ حسن بحسن وجهه اولانحو زيد غليظ الشفتين أى قبيح فان لم تجر في اللفظ على السبب نحو زيد وجهه حسن او جرت لكنها لم تبدل على صفة له في ذاته لم يجز استكنان الضمير فيها فيقبح زيد اسود فرس غلام الاخ وزيد ابيض الثور وزيد اصفر غلاما لانه لا معنى للجميع الا انه صاحب سبب متصف بالوصف المذكور ٥ فيقبح ان يجعل صفة سببه كصفة نفسه فيضم فيها ضمير نفسه اذ لم تبدل صفة سببه على صفة نفسه (فان قيل ليس تبدل الصفة في نحو زيد ابيض ثوره على صفة له في ذاته وهى كونه صاحب ثور كذا) قلت معنى كونه صاحبه مفهوم من كون الثور سببا لزيد لان صفة السبب وانما حسن جبان الكلب لانه كناية عن كرمه أى هو كريم قال ٦ الحزن بابا والعقور كلبا * فعليك العبرة بما ذكرت (ومسئلة لا قبحة ولا في غاية الحسن وهى حسن وجه بالجر اذ كل ما ذكرنا في حسن الوجه حاصل فيه الامتابة المعمول لاصله في التعريف اعنى وجهه) واربع مسائل قبحة قبحا لا ينتهى الى منعها في حال السعة وتخصيصها بضرورة الشعر وهى الحسن وجه وحسن وجه والحسن الوجه وحسن الوجه برفع المعمول في جميعها والاوليان اقبح من الاخيرتين لعدم موافقة المعمول فيهما لاصله في التعريف ووجه قبح الاربع خلو الصفة من عائد الى الموصوف ٦ وحذف الجار مع الجرور قليل قبح أى وجه منه والوجه منه (وقال ابو على الوجه ووجهه بدلان من الضمير المستجن في الصفة قاله في

في صفة سببه ضمير نفسه (١٤) ٦ قائلة رؤبة اوله فذاك (نى) وخم لا يالى السبا * يذم انسانا يعلق بابه دون الاضياف وكتبه عقور * وهما صفتان نصبتا بابا وكتبها باللام ولا اضافة كالحسن وجه اعني

قوله تعالى ﴿مفتحة لهم الابواب﴾ وهذا غسل الدم بالدم لان بدل البعض وبدل الاشتغال ٧ لا يخلوان من ضمير المبدل منه في الاغلب (وقال الكوفيون اللام في الوجه بدل من الضمير كما في قوله ﴿لحافى لحاف الضيف والبرد برده﴾ فالوجه باق على الفاعلية كما كان في الاصل ٨ وقد تقدم ان ابدال اللام من الضمير فيما يشترط فيه الضمير قبيح عند البصريين (ومثلتان فيهما وجه حسن لكن قل استعمالهما لاستنكار في الظاهر وهما الحسن الوجه بنصب الوجه فيهما اما وجه حسنهما فليكون النصب توطئة للجرو وهو حسن كما مر واما استنكار ظاهرهما فلنصب ما هو فاعل حقيقة لا على التمييز (وعند الكوفيين نصب ٩ المعرف في مثله على التمييز لتجوزهم تعريف المميز كما مر في بابه (وثلاث مسائل قبيحة لا تجوز الا في ضرورة الشعر عند البصريين جائزة في السعة بلا قبح عند الكوفيين وهى الحسن وجهه وحسن وجهه بنصب وجهه فيهما وحسن وجهه بجر وجهه كما مر (ومثلتان باطلتان اتفاقا الحسن وجهه الحسن وجهه بجر المعمول فيهما كما تقدم والمجموع ثمانى عشرة مسألة (ولنا ان نعلل استقبح المسائل الثلاث القبيحة الممنوعة في السعة بعلة واحدة فنقول لما استمكن ضمير المسبب في صفة السبب لما ذكرنا من الامرين اعنى جريها على المسبب واستلزامها لصفة له في نفسه فصارت بذلك صفة السبب كصفة المسبب صار السبب كالفضلة وذلك لجيئه بعد الفاعل اى الضمير المستجن فنصب تشبيها بالمفعول في نحو الضارب زيدا او جر بالاضافة لزوال المانع من الاضافة الى السبب ٣ لان المانع منها انما كان رفعه كما ذكرنا فلما استتر ضمير المسبب في الصفة استقبح بجيئه في السبب ايضا ٤ لانه انما كان محتاجا اليه في السبب ليتبين كونه سببا واضمار الضمير في الصفة دال على انه السبب لانك لم تضره فيها الا لدلالة صفة سبيه على صفة نفسه كما تقدم فاغنى الضمير في الصفة عن الضمير في السبب فلواتى به فيه كان قبيحا وليس اسم الفاعل في نحو زيد ضارب غلامه كذا لان الضمير في ضارب ليس لدلالة صفة سبيه على صفة نفسه ٥ وانضم هذا القبح في الحسن وجهه بجر المعمول الى عدم حصول التخفيف في الاضافة اللفظية فتأكد امتناعه (قوله والنصب على التشبيه بالمفعول في المعركة وعلى التمييز في النكرة) هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على التمييز في الجميع وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول في الجميع والا ولى التفصيل (قوله ما كان فيه ضمير واحد احسن وما فيه ضميران احسن) قد ذكرنا ما عليه (قوله ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها) لما كان معرفة الحسن والاحسن والقبح عنده على ما ذكرنا مبنية على الضمير مهتد قاعدة يتبين بها الضمير والضميران والتجرد عن الضمير فقال الضمير اما ان يكون في الصفة او في ممولها فان كان في المعمول فهو ظاهر ٢ لبروزه نحو وجهه او الوجه منه وان كان في الصفة فذلك اذا لم ترفع ظاهرا فتؤنث لتأنيث الضمير وتثنى وتجمع لتثنيته وجعه فان رفعت ظاهرا فهي كالفعل تؤنث لتأنيث الفاعل وتقررد عند افراد الفاعل وتثنيته وجعه كذا كرنا في باب النعت * ثم اعلم ان حكم المعمول اذا كان معرفا باللام حكمه اذا كان مضافا الى المعرف ٣ بها او الى

٦ وحذف الضمير من الصفة ليس بقوى كما مر ولا سيما مع حذف ما يجره معه اى وجه آه نسخة ٧ فيهما ضمير المبدل منه نسخة

٨ وكون اللام بدلا من الضمير فيما شرط نسخة ٩ المعرفين على التمييز لانهم يجوزون نسخة

٣ لان المانع من الاضافة الى السبب انما كان رفعه لما ذكرنا من انه كاضافة الشئ الى نفسه فلما استجن ضمير ذى السبب نسخة ٤ لان الضمير في السبب انما احتج اليه ليتبين انه السبب نسخة

٥ ثم نقول انضم القبح المذكور نس

٢ لانه يكون باراز نسخة ٣ باللام او مضافا الى المضاف اليه آه حكم مررت آه حكم برجل حسن وجه الغلام نسخة

المضاف اليه بالغامابلق نحو مررت برجل حسن الوجه وحسن وجه الغلام وحسن وجه ابى
الغلام وكذا لو زدت وكذا حكم المفعول المضاف الى المضمحل المضاف الى المضاف الى المضمحل
وهلم جرا ٤ نحو مررت برجل حسن وجهه وحسن وجه غلامه وحسن وجه ابى غلامه
وكذا لو زدت وكذا ان كان فيه ضمير ولم يكن مضافا اليه كقوله * رحيب ه قطاب
الجيب منها * و برجل حسن وجه يصونه وكذا المجرد عن اللام والاضافة الى الضمير حكم
المضاف الى المجرد عنهما بالغامابلق فحكم مررت نحو برجل حسن وجه حكم برجل حسن
وجه غلام وحسن وجه ابى غلام وكذا لو زدت (قوله واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين
الى آخره) يعنى باسم المفعول غير المتعدي اسم المفعول من الفعل المتعدي الى واحد فقط
كضروب الغلام واسم المفعول من الفعل المتعدي الى اثنين هو المتعدي الى واحد نحو زيد معطى
غلامه درهما ومن المتعدي الى ثلاثة هو المتعدي الى اثنين نحو زيد معطى اخوه عمرا كريما تقول
فى اسم الفاعل لازم زيد خارج الغلام وشاخ النسب وفى اسم المفعول لازم مضروب الغلام
ومؤدب الخدام سواء كانا بمعنى الماضى او بمعنى المضارع او للاستمرار او للاطلاق فان رفعهما
للسند اليه لا يحتاج الى شرط زمان كما مر فى باب الاضافة فاذا جاز فى معمولهما الرفع
جاز النصب والجر ايضا لانهما فرعا ٧ كما مر فيجئ فى كل واحد منهما الثمانى عشرة
مسئلة ٨ وكذا انما يجوز انتقال الضمير اليهما من المفعول ثم نصب المفعول او جره اذا كان
يحصل لصاحبهما المتقدم وصف باتصاف مرفوعهما بمضمونهما كما قلنا فى الصفة
المشبهة سواء فلا يجوز زيد قائم ابا ولا قائم ابن الم بجر المفعول ولا مضروب مملوك اخ
ولا مشروب ماء الاخ ٩ هذا (واما اذا كانا متعديين نحو زيد ضارب غلامه عمرا ٣ ومعطى
اخوه درهما او معطى عمرو ثوبه فان حذف المفعول لم يجوز نصب الفاعل وجره اتفاقا لثلا
يشبهه بالمفعول ٤ بخلاف الصفة المشبهة واسمى الفاعل والمفعول اللانمين فانه لا مفعول لها
حتى يشبهه المنصوب والجرور به وان ذكرت المفعول منصوبا بعد الفاعل فامن التباس
المنصوب او الجرور بالمفعول لم يمتنع عند ابى على نصب الفاعل او جره اجراء له مجرى
حسن الوجه ومنعه غيره (وقد يجرى بعض الاسماء الجامدة مجرى الصفات المشبهة نحو
فلان شمس الوجه اى حسن الوجه فيجئ فيه المسائل المذكورة وهو قليل (قيل لا يعمل
الصفة المشبهة فى الاجنبى كما يعمل اسما الفاعل والمفعول بل تعمل فى ه السبب فقط وليس
اطلاقهم هذا القول بوجه بلى تعمل فى غير السبب اذا كان فى معمول آخر لها ضمير صاحبها
نحو برجل طيب فى داره نومك وكذا اعتمدت على حرف الاستفهام او الزنى نحو احسن
الزيدان وما قبح الزيدون فانه لا صاحب لها ههنا حتى تعمل فى سببه واما نحو ما زيد قائم
الجارية ولا حسن وجهها بجر الوجه او ولا حسن وجهها برفع وجهها فان وجهها
وان لم يكن سببا لزيد الا انه سبب للجارية التى هى سببه فجاز خلو الصفة المعطوفة
ومتعلقها المرفوع عن الضمير الراجع الى صاحبها لان الضمير ٦ الذى اضيف وجه
اليه راجع الى جاريته التى هى مضافة الى ضمير الموصوف فكانه قيل ما زيد حسنا وجه

- ٤ فحكم مررت آه حكم
برجل حسن وجه غلامه
وبرجل حسن نسجه
٥ قوله (قطاب الجيب)
القطاب مخرج الرأس من
الجيب اى هى واسعة جيب
الدرع يروى بتوين رحيب
وباضافته كما مر اليه الاشارة
٧ على ما تبين قبل نسجه
٨ كما فى الصفة سواء وانما
يجوز استتار الضمير فيهما
منتقلا من معمولهما نس
٩ بجر ٢ المفعول اذلا
يحصل فى الاغلب بمثل هذا
الموصوف المتقدم صفة نس
٢ ينصب المفعول نسجه
٣ او ضارب عمرا غلامه
ومعطى غلامه درهما نسجه
٤ فان له مفعولا نسجه
٥ السببى ان تعتمد على
الاستفهام نسجه
٦ المضاف اليه وجه راجع
نسجه

جاريته فهو جل على المعنى كقولك مررت برجل حسنة جاريته لافقيحة وبرجل قائم غلاماه
 لاقاعدين (ومن هذا الباب عند المبرد * جوتنا مصطلها * كما مر لان اصله جون
 مصطلها اي مصطل على الاعلى اي مصطل على اعاليهما فلما قصد الاضافة حذف الضمير الذي اضيف
 اليه اعلى واستتر في جون فصار جوتنا وادخل اللام في اعلى ليتعرف باللام كما كان متعرفا
 بالاضافة ثم اقام موضع الاعلى ضميرا راجعا اليه لتقدم ذكره وجعله مثني لكون الاعلى ههنا
 في معنى الاعلى فليس عنده اذن من باب حسن وجهه بالاضافة لانك لا تحذف الضمير ههنا من
 وجهه كما حذف من اعاليهما * قوله (اسم التفضيل ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على
 غيره وهو افعال) ينتقض بنحو فاضل وزائد وغالب ولو احتراز عن مثله بان قال ما اشتق من
 فعل لموصوف بزيادة على غيره فيه اي في الفعل المشتق منه لا نقض بنحو طائل اي زائد
 في الطول على غيره وشبهه من اسم الفاعل المبني من باب المغالبة والاولى ان يقال هو المبني على
 افعال لزيادة صاحبه على غيره في الفعل اي في الفعل المشتق هو منه فيدخل فيه نحو خير وشر
 لكونهما في الاصل اخيرا وشر فحققا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على ٧ القياس
 * قوله (وشرطه ان يبني من ثلاثي مجرد ليكن البناء وليس باون ولا عيب لان منهما
 افعال لغيره نحو زيد افضل الناس فان قصد غيره توصل اليه بـاشد ونحوه مثل هو اشد
 منه استخراجا وبياضا وعى وقياسه للفاعل وقد جاء للمفعول نحو اذروا اليوم واشغل
 واشهر) ٨ شرط افعال التفضيل ان يبني من ثلاثي مجرد جاء منه فعل تام غير لازم للنفي
 متصرف قابل معناه للكثرة (فقولنا جاء منه فعل احتراز من ايدي وارجل من اليد
 والرجل فانه لم يثبت وقولهم احنك الشاتين اي آكلهما من الحنك واول شاذ
 وكذا قولهم آبل من حنيف ٩ الخاتم لم يستعمل منه فعل على ما قام سيويه (وقال الجوهري
 ابل يا بل ابالة مثل شكس ٢ يشكس شكاسة اذا قام بمصلحة الابل وهو افرس من غيره من
 الفروسية ولم يستعمل منها ايضا فعل (وقولنا تام احتراز عن الافعال الناقصة ككان
 وصار فانه لا يقال اكون واصير كما قيل ولعل ذلك لكون مدلول الناقصة الزمان دون
 الحدث كما توهم بعضهم والافعال موضوع للتفضيل في الحدث والحق انها دالة على
 الحدث ايضا كما سيجي في بابها فلا منع وان لم يسمع ان يقال هوا كون منك منطلقا وهو
 اصير منك غنيا اي اشد انتقالا الى الغنى (وقولنا غير لازم للنفي احتراز عن نحو ٣ ما نبس
 بكلمة فانه لا يقال هوا نبس منك لثلا يصير مستعملا في الاثبات فان قيل لا نبس قلت ليس
 لا نبس لنفي الحدث الذي هو التكلم ونبس موضوع له بل هو لنفي الفضل في التكلم
 (وقولنا متصرف احتراز عن نحو نم وبئس وليس اذ لا يقال انعم وابأس وليس (وقولنا
 قابل معناه للكثرة احتراز عن نحو غرت الشمس وطلعت فانه لا يقال الشمس اليوم اغرب
 منها امس ولا اطلع ويصح ان يحتز به عن بعض العيوب الظاهرة كالعور والعمى
 (وقوله ثلاثي) احتراز عن الرباعي نحو دحرج (قوله مجرد) احتراز عن ثلاثي ذي
 زائد نحو اخرج وعلم واقطع واستخرج ونحوها (قوله ليكن) اي لولم يكن ثلاثيا بل

٧ الاصل نسخه

٨ شرطه نسخه

٩ الختم الجرة الخضراء

والحناتم محائب سود لان

السواد عبر خضرة ٢ اي

صعب خلقه ٣ قوله (نحو

مانبس بكلمة) مانبس بكلمة

اي ما تكلم وما نبس ايضا

مثله

كان رباعيا نحو دخرج اولم يكن مجردا بل كان ذا زائد كاستخرج واخرج لم يمكن بناء
افعل منه اما ان اردت بناءه من غير حذف شيء منه فواضح الاستحالة لان افعلا ثلاثي مزيد
فيه الهمزة للتفضيل واما ان اردت البناء مع حذف حرف او حرفين فانه يلتبس المعنى اذ لو قلت
في دخرج ادر لم يعلم انه من تركيب دخرج وكذا لو قلت في اخرج خرج بحذف الهمزة
لا لتبس باخرج من الخروج وكذا في غيره من المتشعبة وهذا كله بناء على انه لا صيغة للتفضيل
الا فاعلا وانما اقتصرنا عليه اختصارا (قوله ليس بلون ولا عيب) صفة ايضا لقوله ثلاثي
(وقوله لان منهما افعلا لغيره) يعني انما لم يبين من باب الالوان والعيوب لانه جاء منهما افعلا من غير
اعتبار الزيادة على غيره فلو بني منهما افعلا للتفضيل لا لتبس احدهما بالآخر لو قلت زيد الاسود على
انه للتفضيل لم يعلم انه بمعنى ذو سواد او بمعنى الزائد في السواد وهذا التعليل انما يتم اذا بين ان افعلا
الصفة مقدم بناؤه على افعلا للتفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع
على ما يدل على زيادة على الاخر في الصفة والاولى موافقة الوضع لما هو بالطبع (وينبغي ان يقال
من الالوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة يبنى منها افعلا للتفضيل نحو فلان ابلد من فلان ٤ واجهل
منه واجحق ٥ وارعن واهوج واخرق والدواشكس واعبي واعجم وانوك مع ان بعضها يحى
منه افعلا لغير التفضيل ايضا كاحق وحقاء وارعن ورعاء واهوج وهوجاء واخرق
وخرقاء واعجم وعجماء وانوك ونوكاء فلا يطرده ايضا لتعليله بان منهما افعلا لغيره (فالاولى
ان يقال لا يبنى افعلا للتفضيل من الالوان والعيوب الظاهرة دون الباطنة لان غالب الالوان
ان يأتى افعالها على افعلا وافعال كبيض واسود وواجر واصفر فحمل كل ما جاء من الثلاثي
عليها واما العيوب المحسوسة فليس الغالب فيها المزيد فيدلكن بعضها المزيد فيه اكثر استعمالا
فيه من غيره كاحول واعور فانهما اكثر استعمالا من حول وعور ولذلك لم يقلبوا وهما
جلا على احوال واعور ومالم يحى منه افعلا ولا افعالا كالبحر ٦ والفقم والعرج والعمى
لم يبين منها لكون بعضها مما لا يقبل الزيادة والنقصان كالعمى والبواقى محمولة على القسمين
المذكورين في الامتناع (واجاز الكوفيون بناء افعلا للتفضيل من لفظي السواد
والبيض قالوا لانهما اصلا الالوان قال ٧ * ابيض من اخت ٨ بنى اباض * وقال * لانت اسود
في عيني من الظلم * وهما عند البصريين شاذان (قوله فان قصد غيره) يعني قصد التفضيل
من معاني الاشياء التي تعذر بناء افعلا للتفضيل من الفاظها وهي ذو الزيادة والرباعي والالوان
والعيوب الظاهرة بنى افعلا ٩ من فعل يصح بناء افعلا منه في حسن او كثرة او غير ذلك على
حسب غرضك الذي تقصده ثم يؤتى بمصادر تلك الافعال التي امتنع بناء افعلا منها فتنصب
على التمييز لتحقيق معنى التمييز عن النسبة فيها نحو اقمح عورا واشد بياضا واسرع
انطلاقا واكثر درجة ونحو ذلك (وعند سيبويه هو قياس من باب افعلا مع كونه ذا زيادة
ويؤيده كثرة السماع كقولهم هو اعطاهم للدينار واولاهم للمعروف وانت اكرم لي
من فلان وهو كثير ومجوزة قلة التغيير لانك تحذف منه الهمزة وترده الى الثلاثي ثم تبني

٤ اي احق قال قيس بن
الخطيم وكل الداء ملتس
دواؤه ودواء النوك ليس له
دواء نظام

٥ قوله (وارعن) المرهونة
الحق والاسترخاء ورجل
ارعن وامرأة رعاء ورجل
اهوج اي طويل وبه تسرع
وحق والهوجاء الناقة التي
كان بها هوجا من سرعتها
الاخرق ضد الرقيق يقال
خرق يخرق خرقا النوك
بالضم الحق

٦ قوله (والفقم) الفقم
ان يتقدم الثنايا السفلى فلا
يقع على العليا

٧ اوله جارية في خدعها
الفضفاض اي الواسعة
وروى في ذيلها اودر عها
٨ قوله (بنى اباض) الاباضية
فرقة من الخوارج اصحاب
عبدالله بن اباض التميمي
واباض اسم موضع

٩ التفضيل آه من حسن
نسخه

من افعال التفضيل فتخلف همزة التفضيل ٩ همزة الافعال وهو عند غيره سماعي مع كثرته (ونقل عن المبرد والاختفش جواز بناء افعال التفضيل من جميع الثلاثي المزيد فيه كافتعل واستفعل ونحوهما قياسا وليس بوجه لعدم السماع وضعف التوجيه فيه بخلاف افعال (قوله وقياسه للفاعل) يعني قياسه ان يكون لتفضيل الفاعل على غيره في الفعل كاضرب اي ضارب اكثر ضربا من سائر الضاربين ولا يقال اضرب بمعنى مضروب اكثر مضروبية من سائر المضروبين وانما كان القياس في الفاعل دون المفعول لانهم لو جعلوه مشتركا بين الفاعل والمفعول لكثير الاشتباه لاطراداه واما سائر الالفاظ المشتركة فاعتبر فيها الاشتباه لقلتها لكونها سماعية فارادوا جعله في احدهما اظهر دون الاخر فجعلوه في الفاعل قياسا لكونه اكثر من المفعول اذ لا مفعول الاوله فاعل في الاغلب ولا ينكسر وانما قلنا في الاغلب احترازا عن نحو مجنون ومبهوت فلو جعلوه حقيقة في المفعول لبقى اسم الفاعل مع انه اكثر عربا عما يطلب فيه من معنى التفضيل الا بالقرينة لعدم اللفظ الدال عليه حقيقة وقد استعملوا في المفعول ايضا على غير قياس نحو اذروا شهر والوم واشغل اي اكثر معذورية ومشهورية وملومية ومشغولية ومنه اعني في قول سيويه وهم بشانه اعني * قوله (ويستعمل على احد ثلاثة اوجه مضافا او بمن او معر فباللام فاذا اضيف فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصده الزيادة على من اضيف اليه ويشترط ان يكون منهم نحو زيد افضل الناس ولا يجوز يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم باضافتهم اليه والثاني ان يقصد زيادة مطلقة ويضاف للتوضيح فيجوز يوسف احسن اخوته ويجوز في الاول الافراد والمطابقة لمن هو له واما الثاني والمعرف باللام فلا بد فيهما من المطابقة والذي بمن مفرد مذكر لا غير فلا يجوز زيد افضل من عمرو ولا زيد افضل (الان يعلم) اعلم انه يلزم استعمال افعال التفضيل مع احد الثلاثة المذكورة فلا يخلو عن الجميع ولا يجتمع اثنان منها الا نادرا وانما لم يخل عن الجميع لان وضعه الاهم لتفضيل الشيء على غيره ومع من والاضافة ذكر المفضل عليه ظاهرا ٣ ومع اللام هو في حكم المذكور ظاهرا لانه يشار باللام الى معين مذكور قبل لفظا او حكما ٤ كذا كرنا في اللام العهدية في بابها فيكون اللام اشارة الى افعال المذكور معه المفضل عليه كما ٥ اذا طلب شخص افضل من زيد قلت عمرو افضل اي ذلك افضل اي الشخص الذي قلنا انه افضل من زيد فعلى هذا لا يجوز ان يكون اللام في افعال التفضيل في موضع من المواضع الا للعهد لثلا يعرى عن ذكر المفضل عليه رأسا فلو خلا عن الثلاثة خلا عن ذكر المفضل عليه فلا يتم فهم المقصود الاهم من وضعه واذا علم المفضل جاز حذفه غالبا ان كان افعال خبرا كما يقال لك انت اسن ام انا فتجيب بقولك انا اسن ومنه قوله الله اكبر وقوله * ان الذي سمك السماء بنى لنا * بيتادعائمه اعز واطول * وقوله * ستعلم اينا للموت ادنى * اذا ادنيت الى ٦ الاسل ٧ الحرار ٨ ويجوز ان يقال في مثل هذه المواضع ان المحذوف هو المضاف اليه اي اكبر كل شيء واعز ٩ دعامة ولم يعوض منه التنوين لكون افعال غير منصرفة فاستبشع

٩ همزة المحذوفة نسخة
٣ واذا تجرد عنهما لزمه اللام
لأنها يشار بها نسخة
٤ وهي لام العهدية كما
ذكرنا قبل نسخة

٥ يجرى مثلا بينك وبين
مخاطبك ذكر طلب شخص
هو افضل من زيد ثم تقول
بعد ذلك زيد هو افضل اي
ذلك افضل اي افضل من
زيد فهو في قوة ذكر المفضل
عليه لاشارته الى افعال
المذكور معه المفضل عليه
فلا يجوز اذن ان يكون اللام
في افعال التفضيل في موضع
من المواضع نسخة

٦ الاسل شجر ويقال كل
شجر له شوك طويل فشوكه
اسل ويسمى الرماح اسلا

٧ الحرار العطاش من حر
الرجل يحرقه هو حران من
الحرة بالكسر وهو العطش
٨ وهو كثير فيجوز الاشياء
ان المضاف اليه محذوف
نسخة

٩ الدعامة عماد البيت

ذلك واما نحو جوار فقد ذكرنا قصدهم بتعويض التنوين فيه ويجوز ان يقال ان من مع
مجروره محذوف اى اكبر من كل شئ ويقل الحذف ٢ في غير الخبر نحو جاءنى رجل افضل
في جواب من قال ما جاءك رجل افضل من زيد ٣ كانه لما كان حذف الخبر اكثر من حذف
الوصف والحال كان حذف بعضه ايضا اكثر وانما لم يجتمع من الثلاثة المذكورة شيان لان كل
واحد منهما يغنى عن الآخر في افادة ذكر المفضول كما ذكرنا ولا فائدة في ذكر واحد منهما
الاذا كان ذكر الآخر اذا ذكر احدهما لغوا واما قوله * ولست بالاكثر منهم حصى
* وانما العزة للكثير * فقليل من فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض اى لست من بينهم بالاكثر
حصى وهذا كما تقول مثلاً اريد شخصا من قریش افضل من عيسى عليه السلام فيقال محمد
عليه السلام الافضل من قریش اى ٤ افضل من عيسى من بين قریش ويجوز ان يحكم
بزيادة اللام ومن تفضيلية كما في قوله * ورثت مهلهلا * والخير منه * زهرا نعم ذكر
الذاخرينا * ويجوز في البيتين على ما قيل ان يقدر افعال اخر عاريا من اللام يتعلق به من اى
لست بالاكثر اكثر منهم حصى والخير خيرا منه ولا منع من اجتماع الاضافة ومن التفضيلية
اذا لم يكن المضاف اليه مفضلا عليه كقولك زيد افضل البصرة من كل فاضل فاضافته الى
البصرة للتوضيح كما تقول شاعر بغداد لكنهم لم يستعملوه لان هذه الاضافة دالة على ان
صاحب الفعل مفضل على غيره مطلقا فاغنى ذلك عن ذكر المفضل عليه ولا يخلو المجرور
بمن التفضيلية من مشاركته المفضل في المعنى اما تحقيقا كما في زيدا احسن من عمرو واما تقديرا
كما في قول على رضى الله عنه * لان اصوم يوما من شعبان احب الى من ان افطر يوما من رمضان *
لان افطار يوم الشك الذي يمكن ان يكون من رمضان محبوب عند المخالف فقد رده على رضى الله
عنه محبوبا الى نفسه ايضا ثم فضل صوم شعبان عليه فكانه قال هب انه محبوب عندي ايضا ليس
صوم يوم من شعبان احب منه وقال ٦ رضى الله عنه * اللهم ابدلنى بهم خيرا منهم * اى
في اعتقادهم لافى نفس الامر فانه ليس فيهم خير (وابدلهم بى شر امنى) اى في اعتقادهم ايضا
والافلم يكن فيه ٦ كرم الله وجهه شر ومثله قوله تعالى * اصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا *
كانهم لما اختاروا وموجب النار اختاروا النار ويقال في التهكم انت اعلم من الحمار ٨ فكأنك
قلت ان امكن ان يكون للحمار علم فانت مثله مع زيادة وليس المقصود بيان الزيادة بل
الغرض التشريك بينهما في شئ معلوم انتفاؤه عن الحمار واما نحو قولهم انا اكبر من الشعر
وانت اعظم من ان تقول كذا فليس المقصود تفضيل المتكلم على الشعر والمخاطب
على القول بل المراد بعدهما عن الشعر والقول (وافعل التفضيل يفيد بعد الفاضل
من المفضول وتجاوزه عنه فن في مثله ليست تفضيلية بل هى مثل ما في قولك بنت من
زيد وانفصلت منه تعلققت بافعال المستعمل بمعنى ٩ متجاوز وبيان بلا تفضيل فعنى قولك
انت اعز على من ان اضربك اى بائن من ان اضربك من فرط عزتك على وانما جاز
ذلك لان من التفضيلية ٢ يتعلق بافعال التفضيل بقريب من هذا المعنى الا ترى انك اذا قلت

٢ ان لم يكن خيرا منه

٣ وانما كان الحذف في

خبر مبتدأ اكثر منه في

الصفة والحال لان الخبر

اكثر حذف في كلامهم

منهما فكان حذف بعضه

ايضا اولى من حذف بعضهما

وانما لم يجتمع نسخته

٤ هو عليه السلام نسخته

٥ غلغل النساج الثوب

اذا ارق نسجه وخففه وسمى

امرا القيس بن ربيعة اخو

كليب بن وائل مهلهلا لانه

اول من ارق الشعر

٦ عليه السلام نسخته

٨ مع انه ليس للحمار شئ

من العلم المق ههنا لا تحقيقا

ولا تقديرا واما نحو قولهم

نسخته

٩ المتجاوز فاذا قلت انت

اكرم على من ان اضربك

فكانك قلت تبانت لفرط

كرمك على من ان اضربك

نسخته

٢ اعنى التى تدل على ان

صاحب الفعل مفصل على

ما بعدهما متعلقة نسخته

زيداً فضل من عمرو فمعناه زيد متجاوز في الفضل عن مرتبة عمرو فمن فيما نحن فيه كالتفضيلية
 الا في معنى التفضيل ومنه قول امير المؤمنين على رضي الله عنه ﴿ولهى بما تعدك من نزول
 البلاء بجسمك والنقص في قوتك اصدق واوفي من ان تكذبك او تغرك﴾ اي هي متجاوزة
 من فرط صدقها عن الكذب (ويجب ان يلي من التفضيلية افعال التفضيل لانها من تمام معناها
 او يلي معموله قال ﴿فانارأينا العرض احوج ساعة﴾ الى الصون من ربط ٢ بمان مسهم *
 وقد يفصل بينهما بلو وفعلها نحو قولك هي احسن لو انصفت من الشمس وقد تقدم عليه في الشعر
 كقوله * واستنزل الزباء قسرا وهي من * عقاب ٣ لوح الجو ٤ منتمى * ويلزم ذلك
 ان كان المفضول اسم استفهام نحو من اعلم زيدا ومضافا الى اسم استفهام نحو قولك من غلام
 اكرم انت (قوله فاذا اضيف فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصده الزيادة على
 من اضيف اليه) وانما كان هذا اكثر لان وضع افعال لتفضيل الشيء على غيره فالاولى ذكر
 المفضول وليس قوله على من اضيف اليه بمرضى لانه مفضل على من سواء من جملة ما اضيف
 اليه وليس مفضلا على كل ما اضيف اليه وكيف ذلك وهو من تلك الجملة فيلزم تفضيل الشيء
 على نفسه (وقول المصنف في دفع هذه ٥ الشبهة ان زيدا لم يذكر في الناس في قولك زيدا افضل
 الناس لغرض التفصيل عليه معهم بل لغرض التشريك معهم في اصل الفضل ليس بشيء لانه
 لا يحتاج لحصول هذا الغرض اي التشريك في اصل الفضل الى واسطة ٦ لان لفظا فاعل
 يكفي في هذا الماذكر المصنف بعينه بعد هذا وهو قوله لافعل جهتان ثبوت اصل المعنى والزيادة
 فيه اذ الزيادة فرع ثبوت اصله ولا يحصل الفرع الا بعد الاصل (فنقول لفظ ٧ فاعل
 يدل على المضاف صاحبه باصل الفعل فلا يحتاج لاجله الى شيء اخر والاولى في تعليل
 دخوله في جملة المضاف اليه ما مر في بالله الاضافة فليرجع اليه (وقوله بعد هذا في الشرح
 ان لافعل جهتين الى آخر الكلام قدمضى الكلام فيه في باب الحال على الكمال (قوله
 والثاني ان يقصد زيادة مطلقة) اي يقصد تفضيله على كل من سواء مطلقا لاهل المضاف
 اليه وحده وانما تضيفه الى شيء لمجرد التخصيص والتوضيح كما تضيف سائر الصفات
 نحو مصارع مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه
 فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو ٧ احدهم كقولك نبينا صلى الله تعالى
 عليه وسلم افضل قريش اي افضل الناس من بين قريش وان تضيفه الى جماعة من
 جنسه ليس داخلا فيهم كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل في جملة
 اخوة يوسف ولا يكون بعضهم بدليل انك لو سئلت عن غدا اخوة يوسف ٨ لم تجزلك
 غدا فيهم بلى يدخل لو قلت احسن الاخوة او احسن بني يعقوب عليه السلام وان
 تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اي اعلم من سواء وهو مختص ببغداد لانها
 منشؤه او مسكنه وان قدرت المضاف اي اعلم اهل بغداد فهو مضاف الى جماعة
 يجوز ان يدخل فيهم (قوله ويجوز في الاول افراد آه) يعني ٩ اول معنى المضاف
 * اعلم ان الاصل في افعال التفضيل ان يذكر معه ما اقتضاه وضعه وهو من التفضيلية

٢ الربطة الملاء اذ كانت
 قطعة واحدة ولم يكن لفقين
 والجمع ربط ورباط والمسم
 البر المخطط

٣ قوله (عقاب لوح الجو)
 العقاب طائر والوح بالضم
 الهوا بين السماء والارض
 والجو ما بين السماء والارض
 ٤ المنتمى مصدر ميمي من نماه
 فانتى اي رفعه فارفع ونصبه
 على التمييز

٤ انتمى انتسب ٤

٥ الاعتراض نسخة

٦ وقربة نسخة

٧ افضل آه باصل الفضل
 نسخة

٧ داخل فيهم نحو قولك نسخة

٨ لم يعد فيهم لانه قد خرج
 عن جلتهم باضافتهم الى
 ضميره نسخة

٩ بالاول المعنى الاول للمضاف
 نسخة

لانه بصوغه على هذه الصيغة المفيدة لهذا المعنى تعدى الى المفعول بمن الابتدائية كما ذكرنا فافعل التفضيل يتميز عما يشاركه في هذه الصيغة من الوصف كاحر والاسم كافعل في بدء النظر بمن التفضيلية فصارت كأنها من تمام الكلمة فلهذا لا يفصل بينهما الا بمعمول افعل وذلك ايضا قليل فاما دام معه من لا يطابق به صاحبه تثنية وجعا وتأنيثا بل يلزم في الاحوال صيغة المفرد المذكر نحو زيد ٢ او الزيدان او الزيدون او هند او الهندان او الهندات افضل من كذا اذ لو ثنى وجع وانث لكان كثنية الاسم وجمعه وتأنيثه قبل كاله (فاذا اضفته وارتدت تفضيل صاحبه على من سواه من اجزاء المضاف اليه كان كافعل المصاحب لمن في لزومه صيغة واحدة وذلك لكونه مثله في كون المفضول مذكورا بعده مجرورا ولا سيما ان افعل المصاحب لمن مضارع للمضاف كاتين في باب المنادى ولا فرق بينهما من حيث المعنى الا من حيث ان المجرور بمن مفضول بجميع اجزائه والمجرور بالاضافة جميع اجزائه مفضولة الا صاحب افعل الداخل فيه معها ولا فرق بينهما لفظا لا بد كمن في احدهما دون الاخر فجاز اجراء المضاف بهذا المعنى مجرى المصاحب لمن ٣ وجاز ايضا تثنيته وجمعه وتأنيثه ثنويات لفظية من المانعة من التصرف (وقال ابن الدهان وابن السراج وابن يعيش يجب اجراء المضاف بهذا المعنى مجرى المصاحب لمن ولا يجوز مطابقة لصاحبه لانه مثله في ذكر المفضول بعده ومذهب الجمهور ما ذكرنا ولا (واما اذا قصدت بالمضاف المعنى الثاني فلا يشابه المصاحب لمن اذ لم يذ كر بعده المفضول وكذا ذواللام لا يشابه المصاحب لمن لعدم ذكر المفضول بعده صريحا فجاز التصرف فيهما تثنية وجعا وتأنيثا فوجب مطابقتهم لصاحبهما وقيل انما لم يتصرف في الذي بمن لمشابهة لفظا ومعنى لافعل التعجب الفعلي غير المتصرف اما لفظا فظاهر واما معنى فلانه لا يتعجب من شيء الا وهو مفضل فلهذا يثنيان من اصل واحد كيجيء في افعل التعجب (واما ذواللام والمضاف بالمعنى الثاني فلما لم يكن فيهما علامة التفضيل اى من ولا كان معهما المفضول ضعف معنى التفضيل فيهما فلم يشابها افعل التعجب الفعلي مشابهة تامة ودخلهما اللام والاضافة اللتان من علامات الاسماء فترجح جانب الاسم فلم يمتنع من التصرف (واما المضاف بالمعنى الاول فجاز التصرف فيه نظرا الى الاضافة التى هى من خواص الاسماء الى تجرده عن علم التفضيل وجاز الافراد ايضا مع التذكير لانه وان تجرد عنه لكنه لم يتجرد عن المفضول ٤ الذى كان مصاحبا له اى لعلم التفضل * واعلم انه يجوز استعمال افعل عاريا عن اللام والاضافة ومن مجردا عن معنى التفضيل مؤولا باسم الفاعل او الصفة المشبهة قياسا عند المبرد سماعا عند غيره وهو الاصح قال * ٥ قبحتم يا آل زيد نفرا * الائم قوم اصغرا واكبرا * اى صغيرا وكبرا وقال الاخر * ملوك عظام من ملوك ٦ الاعاجم * وتقول الاحسن والافضل بمعنى الحسن والفاضل وقيل ومنه قوله تعالى * وهواهون عليه * اذ ليس شيء عليه تعالى اهون من شيء وما ٧ كان بهذا المعنى فلزومه صيغة افعل اكثر من المطابقة اجراء له مجرى الاغلب الذى

٢ افضل من عمرو والزيد
ان افضل من عمرو والزيدون
افضل من عمرو وهند افضل
من عدد نسخته
٣ للمشابهة التى بينهما نسخته

٤ المصاحب لمن التفضيلية
نسخته
٥ قوله (قبحتم) قبحه الله
اى نحاه عن الخير فهو من
المقبوحين
٦ اعظم اى عظام نسخته
٧ ورد كذلك فازوم الافراد
والتذكير فيه اكثر نسخته

٩ قوله (يوم اسراة كرام

الناس) السرو سخاء في
مرؤة يقال سري يسرو
وسري يسري اسرو فيهما
وسرو يسرو وسراوة اي
صار سريا وجعه سراوة وهو
جمع عزيز وهو ان يجمع
فعل على فعلة ٢ لانها غلبتا
على الشيتين المذكورين
فانحى عنهما معنى التفضيل
نسخه

٣ اي باساوة نسخه

٤ اي قول صحيح بن وثيل
الرباحي ٥ ان افعل التفضيل
ضعف مشابهته للفعل معنى
ولاسم الفاعل ايضا نسخه
٥ اي قول العباس بن مرداس
وصدرا كدواحي للحقيقة
منهم وقوله فلم ارمثل الحى حيا
مصحبا ولا مثله يوم التقينا
فوارسا ٦ قوله (القوانسا)
القوانس اعلى البيضة من
الحديد وايضا عظم ناتي بين
اذنى الفرس ٧ لانه لم يصف
الى ماهو فاعل في المعنى
كالحسن الوجه حتى يكون
النصب توطئة للمجرو ويتعدى
الى المفعول به الذي كان للفعل
قبل بناء افعل التفضيل باللام
نحو اضرب من زيد وعمرو
نسخه

٨ فيه كما بينا نسخه

٩ قوله (ان تدعم) دعيت
الشيء دعما اذا جعلت له
دعامة

ولا ناعب الابين غرابها * وقوله تعالى ﴿ فاصدق واكن من الصالحين ﴾ فعلى هذا
يكون اول مجرورا منصوبا وتقول اذا لم ترزيدا يوما قبل امس مارأيته مذاول من امس فان
لم تره مذيومين قبل امس قلت مارأيته مذاول من اول من امس ولا يتجاوز ذلك (واما آخر فقد
انحى عنه معنى التفضيل بالكلية كما ذكرنا في باب ما لا ينصرف فلا يستعمل لامع من ولا مع
الاضافة بل يستعمل اما مجردا من اللام او مع اللام ولما لم يكن معنى من مقدرا مع المجرد طابق
ما هو له تذكروا تأنيثا وافرادا وتثنية وجعا (وقد تجرد الدنيا والجلي عن اللام والاضافة اذا
كانت الدنيا بمعنى العاجلة والجلي بمعنى الخطة العظيمة قال ﴿ في سعي دنيا طالما قدمت ﴾
وقال ﴿ وان دعوت الى جلي ومكرمة ﴾ ٩ يوم اسراة كرام الناس فادعينا * وانما جاز ذلك
٢ لانحاء معنى التفضيل منهما (واما حسنى في قوله تعالى ﴿ وقولوا للناس حسنى ﴾) فيمن
قرأ بالالف وسوءى في قوله ﴿ ولا يجزون من حسن بسوءى ﴾ ولا يجزون من غلظ بلين *
٣ فليسا بتأنيث احسن واسوأ بل مصدر ان كالرجعي والبشرى * قوله (ولا يعمل
في مظهر الا اذا كان لشيء وهو في المعنى لمسبب مفضل باعتبار الاول على نفسه باعتبار غيره
منقيا نحو مارأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد لانه بمعنى حسن مع انهم لو
رفعوا لفصلوا بينه وبين معموله باجنبي وهو الكحل ولك ان تقول احسن في عينه الكحل
من عين زيد فان قدمت ذكر العين قلت مارأيت كعين زيد احسن فيها الكحل مثل
قوله ٤ * مررت على وادى السباع ولارى * كوادى السباع حين يظلم واديا * اقل
به ركب اتوه تأنية * واخوف الاماوى الله ساريا * اعلم ٥ ان مشابهة افعل التفضيل
للفعل ضعيفة وكذا لاسم الفاعل ايضا كما تقدم في الصفة المشبهة فلا يرفع الاسم
الظاهر في الاعرف الاشهر الا بشروط كما يجئ وحكى يوس عن ناس من العرب
رفعه له بلا اعتبار تلك الشروط نحو مررت برجل افضل منه ابوه وبرجل خير منه
عمه وليس ذلك بمشهور و برفع المضمير المستتر الذى هو فاعله لان مثل هذا العمل
لا يحتاج الى قوة العامل (واما المفعول به فكلهم متفقون على انه لا ينصب بل ان وجد
بعده ما يوهم ذلك فافعل دال على الفعل الناصب له قال الله تعالى ﴿ هو اعلم من يضل
عن سبيله ﴾ اي اعلم من كل واحد يعلم من يضل وكذا قوله * واضرب منا بالسيف
٦ القوانسا * ولا ينصب شبه المفعول به كالحسن الوجه اما ٧ لانه لا ينصب المفعول به
فلا ينصب ايضا شبهه واما لان نصب ذلك في الصفة فرع الرفع كما مرو هو توطئة
للاضافة الى ما كان مرتفعا به وهو لا يرفع الفاعل الظاهر الا بالشروط التى تجئ
وان رفع ذلك لا يضاف اليه هذا (ويتعدى افعل التفضيل الى المفعول به الذى كان
للفعل قبل بناء افعل التفضيل باللام نحو اضرب منك لزيد وذلك لضعف مشابهته
للفعل واسم الفاعل ٨ واذا جاز لك ٩ ان تدعم اسم الفاعل والمصدر باللام اذا
تعديا الى المفعول نحو ضربني لزيد شديد وانا ضارب لزيد مع قوتها وجب عليك
ذلك في الافعل لضعفه (وان كان المفعول به لفعل يفهم منه معنى العلم او الجهل تعدى

اليه افعال المصوغ منه بالباء نحو انا اعلم به ٢ وكذا ادري واعرف واجهل وذلك لان
افعالها ربما ٣ زيدت في مفعولها الباء نحو علمت به وجهلت به ٤ وكذا اسم الفاعل والمصدر
نحو انا عالم به واجهل به وان كان المفعول به يتعدى اليه الفعل بحرف الجر تعدى اليه الافعل
بذلك الحرف ايضا نحو انا امرت منك بزيد وارمى منك بالشباب (ويتعدى الى اول مفعولى
باب كسوت وعلمت باللام ويبقى ٥ ثانيهما في البابين نحو انا اكسى منك لعمر والشباب واعلم
منك لزيد منطلقا وكان القياس ان يتعدى الى الثانى ايضا باللام لان الفعل لا يتعدى بحرف جر
مماثلين لفظا ومعنى الى شيئين من نوع واحد كفعول بهما او زمانين او مكانين فان لم يكونا
من نوع كقولك درت في البلد في يوم الجمعة جاز وقولك ائت في العراق في بغداد
او في رمضان في الخامس ٦ بدل الجزء من الكل واستغنى عن الضمير لشهرة الجزئية فان
اختلف معنيا الحرفين نحو مررت بزيد بعمر واى مع عمرو ولفظا هما نحو سرت من البصرة
الى الكوفة جاز ٧ وانتصاب ثانيهما المذكور عند الكوفيين بافعال نصبه بنفسه للاضطرار
اليه وعند البصريين بفعل مقدر مدلول عليه بافعال فيكون ٢ ثانى مفعولى افعال والفعل
مع مفعوله الاول محذوفين اى انا اكسى منك لعمر واكسوه الشباب واعلم منك لزيد اعلمه
منطلقا ولا يجوز اظهار المفعول المحذوف لافعل بوجه لا منصوبا ولا مع اللام امام مع اللام فلما
ذكرنا واما منصوبا فلانه لا ينصب المفعول كإمر (وقال صاحب المغنى لا يجوز حذف احد
المفعولين دون الآخر في باب علمت فالاولى ان يقال هو اشد منك علما زيدا منطلقا وعلما بان زيدا
منطلقا (قلت اخصر من هذا كله وابعده من التكلف اعلم منك بانطلاق زيد) وان كان
الفعل يفهم منه الحب والبغض تعدى الى ما هو الفاعل في المعنى اى المحب او المبغض بالى نحو
هو احب الى واشهى الى وعجب الى وهو ابغض اليك وامقت اليك واكره اليك لان
افعالها يتعدى الى المحب والمبغض بالى ايضا كقوله تعالى ﴿وحبب اليكم الايمان﴾ وكره
اليكم الكفر ٨ وهذه كلها بمعنى المفعول كاجد واشهر واجن ٣ وقد مر انه غير قياسى
ويتعدى الى المفعول من اى فعل كان بمن كما تقدم وهذا ٤ هو المفعول الحاصل لافعل
بصوغه على هذه الصيغة (وينصب افعال التفضيل الظرف لا كتنافه برايحة الفعل والحال
لمشابهته له نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتميز نحو احسن منك وجهه لانه ينصبه
ما يخلو عن معنى الفعل ايضا نحو ارقود خلا (قوله الا اذا كان لشيء الى آخره) وهذه
شروط رفع افعال التفضيل لفاعله الظاهر كما رفع احسن الكحل في قولك ما رأيت رجلا
احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فتعمل اذن الرفع قياسا مستمرا بلا ضعف (قوله لشيء)
هو رجلا في المثال المذكور وذلك لانه صفته (قوله وهو) اى افعال (في المعنى لمسبب)
اى متعلق لذلك الشيء والاشهر في اصطلاحهم ان يقال في المتعلق السبب لا المسبب
واحسن في مثالنا من جهة المعنى متعلق الرجل وهو الكحل فان الاحسن في الحقيقة
هو الكحل لا الرجل (قوله مفضل) صفة لمسبب اى ذلك المتعلق الذى هو الكحل اذا

٢ او اعرف او ادري
او اجهل به نسخة

٣ يتعدى اليه بحرف جر نحو
نسخه

٤ ويجوز اللام ايضا نحو اعلم
منك لهذا او اجهل منك لكذا
٥ الثانى من البابين منصوبا
نسخه

٦ منه نسخة

٢ المفعول الثانى لافعل
محذوف او الفاعل محذوف مع
المفعول الاول نسخة

٣ وليست بقياس على ما مرآه
٤ المفعول هو الذى حصل
نسخه

٥ غير ذلك الاول وذلك
الغير في نسخة

٦ ههنا به باعتبار غير الاول
كزيد في مثالنا فاضل نسخة

٧ وهو جميع الرجال نسخة

٨ فيفيد العموم في الظ نسخة

٩ بحر في جر متفقين لفظا

ومعنى فلا يقل مررت بزيد

بعمرو ولا حرف عطف قلت

قوله آه نسخة

٢ قلت انما قال حسنا مثل

حسنه ولم يقل اكثر من

حسنه لان الظ في مثل هذا

المثال من حيث المعنى كاتقدم

نفي المثلية عن الاول فيلزم

اذا لم يكن مثل شيء فبالاولى

ان لا يكون افضل منه هذا هو

المراد وان كان في اللفظ نفي عن

الاول الافضلية لا المساواة

وهذه العلة التي علل بها تطرد

نسخة

٣ فقدم آه حتى لا يلزم هذا

المحذور نسخة

٤ ولا يجوز وهذا التعليل

يطرد لو كان نسخة

٥ كونه مثبتا نسخة

٦ ومنه قوله عليه السلام

ولا احد احب اليه المدح

من الله من البحارى

اعتبرت الاول اى صاحب افعل وهو راجلا في مثالنا مفضل (قوله على نفسه) الضمير للسبب
اى هو اذا اعتبرت ه الاول مفضل او اذا اعتبرت غير ذلك الاول وهو في مثالنا زيد يكون
مفضلا عليه (قوله منقيا) صفة مصدر محذوف اى مفضل تفضيلا منقيا اى لم يكن ذلك المتعلق
باعتبار الاول فاضلا وباعتبار الثانى مفضولا بل هو باعتبار الثانى فاضل وباعتبار الاول
مفضول او حاله باعتبار الاول مساوية لحاله باعتبار الثانى والمراد ٦ في مثل هذا المثال انه
باعتبار الثانى فاضل وباعتبار الاول ٧ مفضول فالكحل الذى فى عين زيد يفضل الكحل الذى
فى عين جميع الرجال وانما قلت جميع الرجال مع ان لفظ راجلا في المثال المذكور مفرد لانه نكرة
فى سياق النفي ٧ فتكون عامة (ان قيل كيف يتعلق قوله باعتبار الاول وباعتبار غيره بقوله مفضل
وقد اتفق النحاة على انه لا يتعدى الفعل وشبهه ٩ بحرفين متماثلين الى اسمين من نوع واحد كما مر
(قلت باعتبار الاول وباعتبار الثانى حالان الاول الضمير المرفوع فى مفضل والثانى من قوله نفسه اى
ملتبساً باعتبار الاول او مقترنا به كاتقول فضلت زيدا راكبا على عمرو راجلا ومعنى قوله
باعتبار الاول اى بالنظر اليه يقال اعتبرت الشيء اى نظرت اليه وراعى حاله (قوله لانه
بمعنى حسن) قال المصنف انما لم يعمل افعل لانه لم يكن له فعل من تركيبه بمعناه حتى يعمل عمل
ذلك الفعل كما كان لاسم المفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر واحسن ههنا بمعنى
حسن اذا لمعنى ما رأيت رجلا حسن فى عينه الكحل حسنا مثل حسنه فى عين زيد ٢ فعمل
افعل لانه فى هذا المكان فعلا بمعناه (قلت هذه العلة التي اوردتها تطرد فى جميع افعال التفضيل
فيلزمه اذن جواز رفعه للظاهر مطردا وذلك لان معنى مررت برجل احسن منه ابوه اى
حسن ابوه اكثر من حسنه كما ان معنى احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد حسن الكحل
فى عينه مثل حسنه فى عين زيد (قوله مع انهم لورفعوا الى آخره) هذا تعليل سيئويه وهو ان افعل
انما عمل ههنا مع ضعف مشابهته لاسم الفاعل للاضطراب الى العمل لانه لو لم يعمل لزم رفعه
بالابتداء ويكون الكحل مبتدأ كفى قولك مررت برجل احسن منه ابوه برفع احسن والجملة
صفة لرجلا ولا يجوز ذلك لان قولك منه بعد الكحل متعلق باحسن فتكون قد فصلت بين
العامل الضعيف ومعموله باجنبي ولا يجوز ذلك بلى قد يجوز ذلك فى العامل القوى نحو
زيدا كان عمرو ضاربا واعنى ههنا بالاجنبي ما لا يكون من جملة معمولات ذلك العامل
لا الذى لا يتعلق به بذلك العامل بوجه كيف والكحل مبتدأ واحسن خبره فله به تعلق
من هذا الوجه (وعند الكسائى والقراء ليس الفصل ههنا باجنبي لان المبتدأ معمول
عندهما للخبر كما ذكرنا فى اول الكتاب (فان قلت ٣ قدم منه على الكحل حتى لا يلزم
الفصل بين العامل والمعمول عند سيئويه باجنبي) قلت يبقى الضمير فى منه راجعا الى غير
مذكور ٤ وتعليل سيئويه يطرد مع كون الكلام مثبتا ايضا نحو مررت برجل احسن
فى عينه الكحل منه فى عين زيد ونقل عن الرماني جواز ه ذلك فى المثلث والسماع لم
لم يثبت الا فى النفي ٦ ولا منع ان يعمل فى ذلك ما يفيد النفي وان لم يكن صريحا فيه

٧ او ما رأيت عينا كعين زيد احسن فيها الكحل نسخته ٨ فيها هذه العبارة الثالثة منصوب بفعل مقدر غير هذا الظاهر اى ما رأيت كعين زيد ما رأيت احسن فيها الكحل وذلك لان المراد بقولنا ما رأيت كعين زيد اى فى جنس الكحل فيها فلو نصبت احسن بهذا الفعل لكان المعنى ما ابصرت عينا مثل عين زيد فى حسن الكحل فيها زائدة على عين زيد فى حسن الكحل فيها وهذا خلف من القولين لانه لا يكون مثل الشئ فى الوصف ٢٢٢ متصفا بالزيادة عليه فى ذلك الوصف وانما استغثت نسخته

نحو قلما رأيت رجلا احسن فى عينه الكحل (قوله ولك ان تقول الى آخره) يعنى ان لك فى مثل هذا المثال المضبوط بالضوابط المذكورة وجها اخصر من الاول وهو ان تحذف المفضل المجرور بمن وحرف الجر الداخلى على الاسم الذى ذكرنا انه غير الاول فتقول بدل قولك منه فى عين زيد من عين زيد وهو على حذف المضاف اى من كحل عين زيد لانه يفضل الكحل على الكحل لا الكحل على العين ومن التفضيلية تدخل على المفضل (قوله وان قدمت ذكر العين الى آخره) اى لك عبارة ثالثة اخصر من الثانية وهو ان تقدم الاسم الذى قلنا انه غير الاول على افعال التفضيل داخلا عليه آلة التشبيه وتحذف ما بعد السبب المرفوع من المفضل وغيره فتقول ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل ٧ وجازت هذه المسئلة وان لم يكن فيها فصل ظاهر رفعت افعال بالابتداء لانها فرع الاولى ولان من التفضيلية مع مجرورها مقدرة ههنا ايضا بعد السبب المرفوع وقولك احسن ٨ فى هذه العبارة بدل من قولك كعين زيد اى عينا احسن فيها الكحل وذلك ان معنى ما رأيت كعين زيد اى كعين زيد ولا زائدة عليها ومعنى ما رأيت احسن منها اى احسن منها ولا مثلها فحذف المعطوف فى الموضعين اعتمادا على وضوح المعنى فقولك ما رأيت كعين زيد اى رأيت كل عين انقص من عين زيد وقولك ما رأيت احسن من عين زيد اى رأيت كل عين انقص من عين زيد فى الحسن فهذا بدل الكل من الكل اتى به للبيان لان الاول مبهم لانك ذكرت ان العيون انقص من عين زيد ولم تذكر ان النقصان فى اى شئ ولا يجوز ان يكون احسن فيها الكحل صفة لقولك كعين زيد لانه يكون فى المعنى ما رأيت مثل عين زيد فى حسن الكحل فيها زائدة عليها فى حسن الكحل فيها وكيف يكون مثل الشئ فى الوصف زائدا عليه فى ذلك الوصف فى حالة واحدة وانما استغثت فى هذه العبارة بما بعد المرفوع لدلالة قولك كعين زيد عليه ٢ لان معناه كما قلنا ان كل عين دونها فى حسن الكحل فيها وهذا هو المستفاد بعينه من قولك احسن فيها الكحل منه فى عين زيد (قوله * كوادى السباع حين يظلم واديا * انتصاب واديا على انه مفعول لارى وقوله كوادى السباع حال منه لان صفة النكرة اذا تقدمت عليها انتصبت على الحالية ويجوز ان يكون عطف بيان لقوله كوادى السباع والكاف اسمية ٣ ويجوز ان يكون تمييزا كقولك عندى مثل زيد رجلا ٤ ويجوز ان يكون موصوفا باقل بدلا من كوادى السباع كما كان احسن فى عينه الكحل بدلا من كعين زيد والتقدير اقل ٥ به ركب منهم بوادى السباع واخوف به ركب منهم بوادى السباع (قوله ولا ارى) الواو اعتراضية ٦ (قوله حين يظلم)

٩ كعين زيد عينا احسن نسخته
٢ لانك اذا لم تر عينا كعين زيد فى حسن الكحل فيها فبالضرورة لا تكون رأيت خيرا منها فى حسن الكحل فيها ورازحمار الفعل الناصب لاحسن لقيام القرينة كقوله * لن تراها وان تأملت الاولها فى مفاق الرأس طيبا وقوله كوادى نسخته
٣ فهو كقوله والمؤمن العائذات الطير نسخته
٤ واقل فى الاوجه الثلاثة منصوب بفعل مقدر كاحسن فى المسئلة المذكورة ويجوز ان يكون واديا هو المنصوب بالفعل المقدر واقل صفته والتقدير ما رأيت كوادى السباع ما رأيت واديا اقل به ركب اتوه منهم نسخته
٥ الباء بمعنى فى والضمير للوادى
٦ اول الحال واقل به بالنصب صفة واديا فى اللفظ والسبب له فى المعنى وهو الركب فهو فاعل لاقل لوليه التثنية اى ولا ارى واديا اقل به ركب

اتوه تئية بوادى السباع وضميره الى الوادى واتوه صفة ركب وتئية صفة المحذوف اى اتيانا تأيته اى (بظلم) مكثا ويجوز انتصابه على المصدر لان التلبث نوع من الاتيان وقيل حال اى اتوه متلبثين ما كثرين واخوف عطف على اقل او على تئية ان جعلته حالا والاستثناء مفرغ اى فى كل وقت والاوقت وقايتة تعالى ساريا عيني

٧ فيه كالجواب فيما تقدم في

حد الاسم والمراد بالطرء والعكس ههنا ما هو عند اهل المنطق لا الذي عند النحاة كاذكرنا في حد الاسم نسخة

٨ قوله (الخناق) الخناق بالكسر حبل يخنق به

٢ الذي كان متحركا لاجل الساكنين نسخة

٣ وانما لم يدخلها الجزم لان الاسم لاصالته في الاعراب استوفى الحركات فارادوا

ان ينقصوا من الافعال العربية لمشابهة الاسم

حركة للدلالة على فرعيها فنقصوها الحركة التي

لا تعملها وهي الكسر اذهى ابعد منها بخلاف

الضم والفتح فانها توجد هما في الفاعل

والمفعول فلما نقصت الجر ولم يبق بعد الرفع والنصب

حركة اخرى بقيت الكلمة على اصلها من السكون

فسمى ذلك السكون الجزم ولولا كراهة الخروج

من اجاع النحاة لحسن ادعاء ان المضارع المسمى

بجزوما مبنى على السكون لان عمل الجازم لم يظهر

٤ ولهذا لم تطلب العلة لكل اسم او فعل او حرف

بنى على السكون وانما سمي آه نسخة

بظلم) ظرف لمعنى الكاف اى واديا يشبه وادى السباع وقت اظلامه وما في قوله ما وقي الله مصدرية على حد المضاف اى وقت وقاية الله السارين وهو ظرف لا خوف وهو بمعنى المفعول كاشهر واحد (وقوله تأية اى تثبتا وتوقفا وهو تفعلة من تركيب اى كحبي يقال تأي اى تلبث وهو منصوب على التمييز من اقل كافي قولك زيد احسن منك ثوبا فيكون في المعنى فاعلا مضافا الى المرفوع بافعل اى احسن ثوبه واقل تأية ركب اتوه ولو عبرت بالعبارة الاولى قلت ولا ارى واديا اقل به ركب منهم بوادى السباع كقوله عليه السلام ﴿ مامن ايام احب الى الله فيها الصوم منه في عشر ذى الحجة ﴾ ولو عبرت بالعبارة الثانية قلت ولا ارى واديا اقل به ركب تأية من وادى السباع ثم قسم الاسماء والحمد لله رب العالمين ﴿ قوله (الفعل مادل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة ومن خواصه دخول قد والسين وسوف والجوازم ولحق تاء فعلت وتاء التأنيث الساكنة) قوله (في نفسه) يخرج الحرف (وقوله مقترن باحد الازمنة الثلاثة) اى الماضى والحال والاستقبال يخرج الاسم وكل اعتراض ورد على طرد حد الاسم اى على قولنا كل اسم فهو غير مقترن اعنى الاعتراض باباب الغبوق واسم الفاعل العامل فهو وارد على عكس حد الفعل اعنى على قولنا كل مقترن فهو فعل وماورد على عكس حد الاسم اعنى على قولنا كل غير مقترن فهو اسم من الاعتراض بالمضارع والافعال غير المتصرفة كعسى وشبهه فهو وارد على طرد حد الفعل اى على قولنا كل فعل فهو مقترن والجواب ٧ عن الاعتراضات كما تقدم في حد الاسم (وانما اختص قد بالفعل لانه موضوع لتحقيق الفعل مع التقريب والتوقع في الماضى ومع التقليل في المضارع (واما السين وسوف فسماهما سيويه حرفى التنفيس ومعناه تأخير الفعل الى الزمان المستقبل وعدم التضيق في الحال يقال نفست ٨ الخناق اى وسعته وسوف اكثر تنفيسا من السين ويخفف سوف بحذف الفاء فيقال سووقديقال سى بقلب الواو ياء وقد يحذف الواو ويسكن الفاء ٢ التى كان تحريكها للساكنين نحو سوف افعول وقيل ان السين منقوص من سوف دلالة بتقليل الحرف على تقريب الفعل (وانما اختصا بالفعل لكونهما موضوعين للدلالة على تأخير الفعل من الحال الى الاستقبال (واختص الجوازم بالافعال لانه لا جزم في الاسماء ٣ لما ذكرنا انهم وقوا الاسماء لاصالته في الاعراب الحركات الثلاث ونقصوا الفعل لفرعيته على الاسماء في الاعراب ما لا يكون من عمله وهو الجر فلما نقص الجر لم يحرك بشئ بدل الجر فبقى مجزوما اى ساكنا ولولا كراهة الخروج من اجاع النحاة لحسن ادعاء كون المضارع المسمى بمجزوما مبني على السكون لان عمل مسمى جاز ما لم يظهر فيه لالفاظ ولا تقديرا وذلك لان اصل كل كلمة اسماء كانت او فعلا او حرفا ان تكون ساكنة الاخر ٤ ومن ثم لا تطلب العلة لبناء على السكون وانما سمي العامل عاملا لكونه غير اخر الكلمة عما هو اصله الى حالة اخرى لفظا او تقديرا (ثم نقول ان نحو لم يغز ولم ويرم ولم ينخش مبنى كاغز وارم واخش وانما حذف الاخر ليكون فرقا بين المعرب

المقدر اعرابه وبين المبني وذلك لانك تحذف في الفعل محل الاعراب اذا كان حرفا يوهم
سكونه انه لاستئصال الحركة عليه لا للبناء اي حرف العلة ليكون تنبيها على انه كما ليس
الاعراب فيه بظاهر ليس بمقدرا ايضا لزوال ه محل الاعراب اي الحرف الاخير بلا علة
بخلاف نحو يا شجى ولافتى فانك ابقيت حرف الاعراب ليكون الاعراب مقدرا فيه
(فان قيل لانسلم ان العامل انما يكون عاملا ٦ لتغيير آخر الكلمة عما هو اصله بل
انما يكون عاملا لتغييره عن حالة الى اخرى سواء كانت الحالة الاولى اصلا لآخر الكلمة
اي السكون او حالة اخرى اعرابية حاصلة لها قبل دخول العامل فحين انما سمينا
الجازم عاملا لنقله آخر المضارع من الرفع الذي هو معمول وقوعه موقع الاسم
او تجرده عن العوامل الى السكون وذلك لان عامل الرفع في المضارع مقدم على
عامل النصب والجزم اذ عامل الرفع هو التجرد عنهما او الحاصل عند التجرد عنهما
وهو وقوعه موقع الاسم فيكون الجازم طاريا على الرفع (قلنا ليس زوال الرفع
اثر للجازم ومنسوبا اليه بل هو منسوب الى زوال عامل الرفع اي الوقوع او التجرد
على ما قيل ان علة العدم عدم ٧ العلة فان قيل فيكون زوال الرفع اثر لزوال عامل
الرفع وزوال عامل الرفع اثر للجازم واثرا لاثرا فزوال الرفع اي الانجزام اثر
للجازم (قلنا زوال عامل الرفع قد يكون اثر للنصب ايضا فيلزم ان يكون الناصب
جازما (واقصى ما يمكن في تمشية كلام النحاة ان يقال ان الناصب يزيل الرفع الى بدل
وهو النصب والجازم يزيله لا الى بدل فلم يسموا الناصب جازما لان تعريفه باثره
الوجودي اولى من تعريفه باثره العدمي ولما لم يكن للجازم اثر وجودي عرفوه بالعدمي
فسمى جازما الا انه يلزم على هذا ان يكون الناصب في نحو لن يضربا ولن يضربوا
وان تضرب جازما لازالة الرفع لا الى بدل ولو اخترنا مذهب الكسائي وهوان
ارتفاع المضارع بحرف المضارعة فيكون الجازم الطاريء مسقطا للرفع الثابت
بثبوت عامله وما نعاله بعد ذلك من ايجاد رفع فينسب زوال الرفع الى الجازم لا الى زوال
الرافع لان عامل الرفع ثابت مع الجازم فكيف ينسب زوال الرفع الى زوال عامله
لم يرد الاعتراض المذكور (قوله ولحق تاء فعلت) يعني به اتصاله بضمير الرفع البارز
(وانما اختص بالفعل لان الاسم يستحق مشاء ومجموعه جمع السلامة الالف والواو فلو
لحقه ضمير الرفع البارز لاجتمع في المثني الفان وفي الجمع واوان فان لم يحذف احدهما
استثقل وان حذفت التيس (قوله وتاء التانيث الساكنة) لانها انما اسكنت للفرق بينها
وبين التاء اللاحقة للاسم وكانت اولى بالسكون من التاء الاسمية لخفة الاسم وثقل
الفعل * قوله (الماضي ما دل على زمان قبل زمانك مبني على القتح مع غير الضمير المرفوع
المتحرك والواو) قوله ما دل اي فعل دل حتى لا ينتقض بامس ونحوه وانما لم يحتج الى التصريح
بلفظ الفعل لانه في قسم الافعال (قوله قبل زمانك) اي قبل زمان ٣ تلفظك به لاعلى وجه
الحكاية وقولنا لاعلى وجه الحكاية ليدخل فيه نحو خرجت في قولك اليوم يقول زيد
بعد غد خرجت امس فخرجت ماض وان لم يدل ههنا على زمان قبل زمان تلفظك به

٥ الحرف الذي هو محل
الاعراب بخلاف آه نسخه
٦ لما ذكرت بل انما يكن
عاملا لانه يغيرها عن حالة
الى اخرى نسخه
٧ علة الوجود نسخه
٧ فعلة عدم الزوال زوال
علته
٢ تلفظ المتلفظ به نسخه

لأنك حاك وزيد تلفظ به لاعوجه الحكاية فيدل على زمان قبل زمان تلفظ به ويخرج عنه أيضا نحو اخرج في قولك اليوم قال زيد اول من امس اخرج غدا فانه دال على زمان قبل زمان تلفظ الحاكى به (واكثر ما يستعمل في الانشاء الايقاعى من امثلة الفعل هو الماضى نحو بعث واشترى والفرق بين بعث الانشائى وابيع ٣ المقصود به الحال ان قولك ابيع لا بدله من بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ تقصد بهذا اللفظ مطابقته لذلك الخارج فان حصلت المطابقة المقصودة فالكلام صدق والافهوكذب فلهذا قيل ان الخبر محتمل للصدق والكذب فالصدق محتمل اللفظ من حيث دلالة عليه والكذب محتمله ولا دلالة للفظ عليه واما بعث الانشائى فانه لا خارج له تقصد مطابقته بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجوده فلهذا قيل ان الكلام الانشائى لا يحتمل الصدق والكذب ٤ وذلك لان معنى الصدق مطابقة الكلام للخارج والكذب عدم مطابقته فاذا لم يكن هناك خارج ٥ فكيف تكون المطابقة وعدمها * واعلم ان الماضى ينصرف الى الاستقبال بالانشاء الطلبى امداء نحو رجك الله واما امر كقول على رضى الله تعالى عنه في النهج اجزأ امر وقرنه ٦ آسى اخاه بنفسه * وينصرف اليه ايضا بالاخبار عن الامور المستقبلية مع قصد القطع بوقوعها كقوله تعالى * ونادى اصحاب الجنة اصحاب النار * وسبق الذين * والعلة في الموضوعين انه من حيث ارادة المتكلم لوقوع الفعل قطعاً كانه وقع ومضى ثم هو يخبر عنه وينصرف اليه ايضا اذا كان منفي بلا او ان في جواب القسم نحو والله لا فعلت وان فعلت فلا يلزم تكرير لا كما يلزم في الماضى الباقي على معناه قال * والله لا عدت بهم بعدها سقر * اى لا تعدت بهم (وينقلب ايضا اليه بدخول ٧ ان الشرطية وما يتضمن معناها وبدخول ما للناتبة عن الظرف المضاف نحو ما ذر شارق ومادامت السموات لتضمنها معنى ان اى ان دامت قليلا او كثيرا وقديقى معها على المضى كقوله تعالى * وكنت عليهم شهيدا مادامت فيهم * ويحتمل المضى والاستقبال بعد همزة التسوية نحو سواء على ائت ام قعدت وبعد كما وحيث لان في الثلاثة رايحة الشرط وكذا بعد حرف التحضيض ٨ اذ لا يحتمل الطلب والتقريع كما يجيى في بابه وكذا اذا كان صلة لموصول عام هو مبتدأ او صفة لنكرة عامة كذلك نحو الذى اتانى فله درهم او كل رجل اتانى فله درهم لان فيهما رايحة الشرط كما ذكرنا في باب المبتدأ (قوله مبنى على الفتح) اما بناؤه فعلى الاصل ٢ لما ذكرنا في اول الكتاب واما بناؤه على الحركة فلمشابهته الاسم بوقوعه موقعه نحو برجل ضرب اى ضارب فالمضارع لماشابهة بالمشابهة التامة استحق الاعراب وهو لمشابهته مشابهة ناقصة استحق البناء على الحركة ٣ وايضا لوقوعه موقع المضارع في المواضع المذكورة قبل وخص بالفتح لثقل الفعل لفظا ٤ اذ لا نجد فعلا ثلاثيا ساكن الاوسط بالاصالة ٥ ومعنى بدلالته على المصدر والزمان وبطلبه المرفوع دائما والمنصوب كثيرا فاذا اتصل به ضمير مرفوع متحرك سكن اخره كراهة توالي اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة وانما كان الضمير المرفوع المتصل كجزء

- ٣ اذا كان حالاً نسخته
 ٤ اذا الصدق بمعنى مطابقة
 الخارج والكذب بمعنى عدم
 نسخة
 ٥ فإين المطابقة وعدمها
 وينصرف الى الاستقبال
 نسخة
 ٦ قوله (آسى) اى ليكف
 وليواس
 ٧ كالمجازاة غير لو واما كان
 فقديقى معها على المضى نحو
 قوله تعالى ان كنت قلته
 وينقلب ايضا بدخول ما للناتبة
 آه نسخة ٨ اذا كان للطلب
 لا لتقريع كما يجيى في قسم
 الحرف ويكونه صلة نسخة
 ٢ لان موجب الاعراب كما
 ذكرنا في قسم الاسماء تعاقب
 المعانى المختلفة على لفظ واحد
 واما الافعال فلكل معنى منها
 لفظ معين وقديقى لهذا مزيد
 بحث في المضارع وانما بنى على
 الحركة لمشابهة الاسم بوقوعه
 موقعه آه نسخة ٣ اذا اصل
 الاعراب ان يكون بالحركة
 واصل البناء ان يكون
 بالسكون وايضا آه نسخة
 ٤ وذلك انك لا تجد نسخة
 ٥ ولا يتجاوز الرباعى كما يتجاوز
 الاسماء ومعنى آه نسخة

الكلمة لان الضمير المتصل ٦ هو كجزء مما قبله كما مر في باب المضمرات ولا سيما اذا كان فاعلا وهم لا يجمعون في كلمة واحدة بين اربع متحركات على الولا ولهذا قالوا اصل ٧ هديد ٨ وعلبط هدايد وعلابط (قوله الضمير المرفوع) احتراز عن المنصوب نحو ضربك وضربافانه لايسكن (قوله التحرك) احتراز من المرفوع الساكن نحو ضربافانه لايسكن معه لعدم توالي اربع متحركات واذا اتصل به الواو انضم آخره لمجانسة الواو * قوله (المضارع ما شبه الاسم باحد حروف نأيت لوقوعه مشتركا وتخصيصه بالسين فالحمزة للتكلم مفردا والنون له مع غيره والتاء للمخاطب مطلقا وللمؤنث والمؤنثين غيبة والياء للغايب غيرهما وحرف المضارعة مضموم في الرابع مفتوح فيما سواه ولا يعرب من الفعل غيره اذا لم يتصل به نون تأكيد ولا نون جمع مؤنث (قوله ما شبه الاسم) اي الفعل الذي اشبه الاسم وانما عرف المضارع بمشابهة الاسم لانه لم يسم مضارعا الا لهذا ومعنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كأن كلا الشبهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا يقال تضارع السخلان اذا اخذ كل واحد منهما بحلمة من الضرع وتقابلا وقت الرضاع (قوله باحد حروف نأيت) ليس بيانا لوجه المضارعة ٩ بل بيانها هو قوله لوقوعه مشتركا وتخصيصه بالسين والياء ههنا للسببية اذ زيادة هذه الحروف على اول الماضي مع تغيير بعض حركاته سبب محصل لجهة مشابهة المضارع للاسم وتلك الجهة وقوعه مشتركا كاذكرنا فالباء فيه كافي قولك يزيد صرت كقارون في الثروة (قوله باحد حروف نأيت) يخرج الماضي (قوله لوقوعه مشتركا) بيان لوجه مشابهة المضارع لمطلق الاسم واما مشابته لاسم الفاعل خاصة فبالموازنة وصلاحيته للحال والاستقبال فلذلك عمل عمله كما تقدم (قوله لوقوعه مشتركا) اي هو حقيقة في الحال والاستقبال (وقال بعضهم هو حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وهو اقوى لانه اذا خلا من القرائن لم يحمل الاعلى الحال ولا يصرف الى الاستقبال الا لقرينة وهذا شأن الحقيقة والمجاز وايضا من المناسب ان يكون للحال صيغة خاصة كالاخويه وقيل هو حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال لخفا الحال حتى اختلف العقلاء فيه فقال الحكماء ان الحال ليس بزمان موجود بل هو فصل بين الزمانين ولو كان زمانا لكان التنصيف مثلثا ٣ والحال عند النحاة غير الآن المختلف في كونه زمانا بل هو ماعلى جنبتي الان من الزمان مع الان سواء كان الان ايضا زمانا او الحد المشترك بين الزمانين ومن ثم تقول ان يصلي في قولك يزيد يصلي حال مع ان بعض صلته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلاة الواقعة في الآتات الكثيرة المتتالية واقعة في الحال (وقيل ان المضارع يشبه الاسم بدخول لام الابتداء نحو ان زيدا يخرج كما تقول ان زيدا خارج ولا يقال ان زيد اخرج فان هذه اللام الداخلة في خبران اصلها ان تدخل في المبتدأ ثم تأخرت عن الابتداء لدخول ان فهي تدخل على الاسم او على ما شبه الاسم مراعاة لاصلها وهو المبتدأ واما قولهم ان زيدا في الدار فليقيم الظرف مقام حاصل كما يجي في باب ان (وعند الكوفيين لام الابتداء الداخلة على المضارع

٦ له اتصال بعامله
٧ قوله (هديد) الهدب دالبين
الخاثر جدا
٨ قوله (وعلبط) العلبط
والعلاط الضخم وايضا
القطيع من الغنم

٩ لان بيانها يجي بعد وهو
نسخه

٣ وليس بشئ لان الحال نسخة

مخصصة له بالحال كما ان السين تخصصه بالاستقبال فلا يكون دخولها وجهها اخر للمشابهة بل كالسين في التخصيص فلذلك لا يجوزون ان زيدا لسوف يخرج للتناقض والبصريون يجوزون ذلك لان اللام عندهم باقية على افادة التأكيد فقط كما كانت تقيد لما دخلت على المبتدأ (قوله لوقوعه مشتركا وتخصيصه بالسين) يعنى ان الاسم يكون مبهما نحو رجل ثم يختص بواحد بسبب حرف نحو الرجل وكذا المضارع مبهم لصلاحية الحال والاستقبال ثم يختص باحدهما بالسين (وفعل المضارع معرب للمشابهة المذكورة عند البصريين لا لاجل توارد المعاني المختلفة عليه كافي الاسم وقال الكوفيون اعرب الفعل المضارع بالاصالة لا للمشابهة وذلك لانه قد توارد عليه ايضا المعاني المختلفة بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه فيحتاج الى اعرابه ليتبين ذلك الحرف المشترك فيتعين المضارع بتعانيه وذلك نحو قولك لا تضرب رفعه مخلص لكونه لا للنفى دون النهى وجزمه دليل على كونه للنهى ونحو قولك لا تأكل السمك وتشرب اللبن نصب تشرب دليل على كون الواو للصرف ٦ وجزمه على كونها للعطف ونحو قولك ما بالله حاجة فيظلمك نصب يظلم دليل على كون الفاء للسببية ورفعها على كونها للعطف ونحو يضرب جزمه دليل على كون اللام للامر ونصبه على كونها لام كي اولام الجحود ويتغير المعنى بكل واحد من الاعراب المذكورة ثم طرد الحكم فيما لا يلتبس فيه معنى بمعنى نحو يضرب زيد ولن يضرب زيد ولم يضرب زيد كما طرد الاعراب في الاسم فيما لم يلتبس فيه الفاعل بالمفعول نحو اكل الخبز زيد سواء كان الموضع الملتبسة في الاسم او في الفعل اكثر من غير الملتبسة او اقل او مساوية لها فانه قد يطرده في الاكثر الحكم الذي ثبت علمته في الاقل كحذفهم الواو في تعد واعد ونعد لحذفهم لها في يعدو كذا حذفوا الهمزة في يكرم وتكرم ونكرم لحذفهم لها في اكرم (قوله فالهمزة للتكلم مفردا) تبين لمعاني حروف المضارعة ليعلم انها لا تكون للمضارعة الا باعتبار معانيها والافنى اول اكرمت ايضا همزة وليست للتكلم لشبوتها مع الغائب والمخاطب فلا يكون الفعل بسببها مضارعا (فالهمزة للتكلم وحده مذكرا كان او مؤنثا والنون للتكلم مع غيره سواء كانا مذكرا او مؤنثين او مختلفين وكذا يصلح للجمع بالاعتبارات الثلاث ٨ ويقول الواحد المعظم ايضا نفعول وفعلنا وهو مجاز من الجمع لعددهم المعظم كالجماعة ولم يحى للواحد الغائب والمخاطب المعظمين فعلوا وفعلتم في الكلام القديم المعتد به وانما هو استعمال المولدين (والتاء للمخاطب مذكرا كان او مؤنثا مفردا كان او مشن او مجموعا والمؤنث الغائب والمؤنثين ايضا) والياء للغائب غيرهما اى غير ٢ المؤنث والمؤنثين فيكون للاربعة لواحد المذكور ومشاء ومجموعه وجمع المؤنث (قوله وحرف المضارعة مضموم في الرباعي) سواء كان حروفه اصلية كيد حرج اوفيه زائد كيكرم واصله يا كرم ويقطع ويقاقل واصل الافعال ثلاثي ورباعي قحت حروف المضارعة في الثلاثي لان الفتح خلفه هو الاصل فكان بالثلاثي الاصل اولى اولان الرباعي اقل فاحتمل

٦ اى عن العطف الى نصب

٨ وقول الواحد المعظم
كقوله تعالى نحن نقص مجاز
نسخه

٢ للذكر واحدا او مشن
ومجموعا
نسخه

الاثقل الذي هو الضم وتركوا الكسر لان الياء من حروف المضارعة يستثقل عليها وكسر حروف المضارعة الا الياء لغة غير الحجاز بين اذا كان الماضي مكسور العين كما يجئ في التصريف ويكسرون الياء ايضا اذا كانت بعدها ياء اخرى فلما ضموا في الرباعي الاصل حروفه حمل عليه الرباعي المزيدي فيه كفاعل ويفعل ويبقى غير الرباعي على اصل الفتح لخفته ٣ واما اهراق بهريق واسطاع بسطيع فرباعي زيد فيه الحرفان على غير القياس كما يجئ في التصريف انشاء الله تعالى (قوله ولا يعرب من الفعل غيره) قد تقدم ٤ علته (قوله اذا لم يتصل به نون التأكيذ * اعلم انه اختلف في المضارع المتصل به نونا التأكيذ فقال جمهورهم انه مبني لتركبه مع النون وصيرورته معه كالكلمة الواحدة ولا اعراب في الوسط واما النون فخرف ولا حظ له في الاعراب فبقى الجزآن مبنيين) فان قيل فلما امتزجا هلا اعراب الكلمة على النون كما يعرب الاسم المؤنث بالتاء على التاء لما تركبا وهلا اعراب مع هذا الامتزاج على ما قبل النون كما اعراب الاسم مع امتزاجه بالتونين على ما قبلها (فلت امالان الاسم اصل في الاعراب والفعل فرع عليه فروعي اعراب الاسم بقدر ما يمكن دون الفعل ولا سيما والنون من خواص الافعال فترجح جانب الفعلية وضعفت مشابهة الاسم وعلى هذا مذهب البصريين واما لان علة اعراب الفعل ليست ظاهرة ظهور علة اعراب الاسم واكثر الافعال مبنية فيرجع الى البناء لادنى سبب وهذا على مذهب الكوفيين هذا مع ان العرب داعيا اخر الى ٦ ترك اعراب ما قبل النون كما اعربوا الاسم على ما قبل التونين فرجحوا لذلك الداعي موجب البناء مع ضعفه وهو اشتغال ما قبل النون المؤكدة بالحركة المجتلية للفرق بين المفرد المذكر والمجموع المذكر والواحد المؤنث ففتحوا في الاول وضموا في الثاني وكسروا في الثالث لاجل الفرق ٧ ولما كان اصل الاسم الاعراب لم يبنوه مركبا مع التونين بناء الفعل مع النون وايضا لم يكن للتونين معه امتزاج قوى الا ترى الى سقوطه في الوقف وفي الاضافة ومع اللام ولضعف الامتزاج لم يعرب على التونين كما اعرب على تاء التأنيث (وقال بعضهم جميع ما اتصل به النونان من المضارع باق على اعرابه ٨ كما ان الاسم مع التونين معرب لكن لما اشتغل حرف الاعراب بالحركة المجتلية قبل اعراب الكلمة لاجل الفرق ٩ صار الاعراب مقدرا كما في نحو غلامي على مذهب المصنف (وقال بعضهم المضارع مع النونين مبني للتركيب الا اذا اسند الى الالف نحو هل يضر بان او الواو نحو هل يضر بون او الياء نحو هل تضرين لان الضمائر البارزة تمنع التركيب لفصلها بينهما والمخذوف للساكنين في حكم الثابت فحقو يضر بن وتضر بن كيتخشون وتخشين فالمسند الى احدي الاحرف الثلاثة معرب مقدر الاعراب لاشتغال محله بحركة الفرق (فان قيل فاذا كانت معربة فلم يعوض النون من الحركة كما عوض في نحو يضر بان ويضر بون وتضرين لما اشتغل محل الاعراب اي لام الكلمة بالحركات المناسبة للحروف

٣ قوله (واما اهراق) اهراق
بهريق اهراقا فهو بهريق
والشيء مهراق ومهراق
ايضا بالتحريك

٤ علة اعرابه والخلاف فيه
نسخه

٥ فلم يعرب
نسخه

٦ ان لم يعربوا على ما قبل
نسخه

٧ فان قيل فلم يبين الاسم مع
التونين فانه يمتزج به امتزاج
الفعل بنوني التأكيذ قلت ان
التونين علامة امكانية الاسم
اي انه لا يشابه الحرف ولا
الفعل وانه باق على اصله
فبناؤه مع التونين مضاد
لمقتضى التونين فلم يعدو
التونين لكونه عارضا غير
لازم مخرجا لما قبلها عن ان
يكون اخر الكلمة فاجازوا
دوران الاعراب عليه وان
كان في الظاهر غيرها ولم
يعربوا عليها كما على تاء
التأنيث لانه دليل تمام الكلمة
التي قبلها كما عرفت في اول
الكتاب والاعراب يكون
على آخر الاسم كما مر لا على
حرف آخر بعد تمامه نسخه
٨ لان الحرف اذا اتصل
بالمعرب وامتزجا لم يبين
المعرب كياء النسبة وتاء
التأنيث والفه لكن آه نسخه

٩ على ما تقدم قدر الاعراب آه على المذهب الصحيح نسخه

(التي)

٢ لمشابهة النون آه والمشابهة
نسخه

٣ اذا شابه الفعل الفعل
نسخه

٤ رفعا نسخة

٥ المشتل على الضمير نسخة

٦ المستتر نسخة

٧ يعنى بذلك الضمير البارز
نسخه

٨ وايضا لما شابه المضارع
اسم الفاعل زيد النون
بعد الفه وواو وياه ليكون
على صورة اسم الفاعل وان
كان بين نونيهما فرق وهو ان
نون الاسم كالتنوين ونون
الفعل علامة الرفع وكذا
بين الفيهما وواو يهما
ويايها وذلك ان الالف
والواو والياء في الاسم
علامة التنينة والجمع
بالاتفاق وليست بضماير
وهي في الفعل ضمائر على
الاصح كما تقدم في باب
الضمير وانما جاز آه نسخه

التي هي ضمائر (قلت كراهة لاجتماع النونات وانما لم يدر الاعراب عند هؤلاء على نون
التأكيد كما دار على ياء النسب وتاء التأنيث ٢ لمشابهتهما للتنوين والاعراب قبل التنوين
لا عليها ولتشابههما قلب الفا في نحو ﴿ لنسفعاً ﴾ (قوله ولانون جمع) اختلف فيه
ايضا فالجمهور على ان الفعل يبنى للمخاطبة قال سيويه ان يضربن شابه ضربن يعنى انه
لما سكن آخره وان لم يجتمع فيه اربع متحركات جلا على ضربن جاز بناؤه ايضا جلا
عليه واذا جاز ذلك تشبيه الفعل بالاسم واخراجهم عن اصله من البناء فالاولى ٣ في الفعل
المشابه للفعل ان يرد الى اصله من البناء مع ان هناك داعيا الى بناءه وهو الزامهم لمحل
الاعراب الاسكان لمشابهة نحو ضربن (وقال بعضهم هو معرب لضعف علة البناء
مقدر الاعراب لالزامهم محله السكون ولم يعوض النون من الاعراب خوفا من اجتماع
التنوين ﴿ قوله ﴾ واعرابه رفع ونصب وجزم فالصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع
للتثنية والجمع والمخاطب المؤنث بالضممة والفتحة والسكون نحو يضرب والمتصل به ذلك
بالنون وحذفها نحو يضربان ويضربون وتضربين والمعتل بالواو والياء بالضممة تقديرا
والفتحة لفظا والحذف والمعتل بالالف بالضممة والفتحة تقديرا والحذف (قوله اعرابه
رفع ونصب وجزم) قدمضى علة اختصاصه بالجزم (قوله فالصحيح المجرد الى آخره)
(تفصيل لانواع الافعال باعتبار الاعراب لان الاعراب يختلف في انواعها كما اختلف
في انواع الاسماء فتحا نحو تبينه في الاسماء وبين ههنا اللفظي والتقديرى في كل واحد من
تلك الانواع لسهولة امره بخلاف الاسماء فانه بين هناك التقديرى ولم بين اللفظي
لعدم انحصاره (قوله فالصحيح) احتراز عن المعتل نحو يغزو ويرمى ويخشى فانه ليس
بالضممة ٤ لفظا والسكون جزما (قوله المجرد عن ضمير بارز) احتراز عن ه المتلبس
بالضمير البارز المرفوع ثم بين ان ذلك الضمير لا يكون في المضارع الا في المثني والجمع
والمخاطب المؤنث نحو يضربان ويضربون وتضربين وانما احتراز عن هذه الامثلة
الخمسة لانها لا تكون بالضممة والفتحة والسكون بل بالنون وحذفها كما يحى
وانما قيد الضمير بالبارز لانه لو قال المجرد عن ضمير وسكت لوجب ان لا يكون المتصل
بالضمير ٦ المستكن نحو زيد يضرب وهند تضرب وانت تضرب واضرب ونضرب
بالضممة والفتحة والسكون وانما قيد الضمير البارز بالمرفوع لانه لو سكت على قوله المجرد
عن ضمير بارز لوجب ان لا يكون المتصل بالضمير البارز المنصوب نحو يضربك بالضممة
والفتحة والسكون (قوله والمتصل به ذلك) ٧ اى المضارع المتصل به ذلك الضمير البارز
المرفوع وهو الالف والواو والياء في الامثلة الخمسة يرتفع بالنون وينصب ويجزم
بحذفها وانما اعراب هذا بالنون لانه لما اشتغل محل الاعراب وهو اللام بالضممة لتناسب
الواو وبالفتحة لتناسب الالف وبالكسرة لتناسب الياء لم يكن دوران الاعراب عليه
ولم يكن فيه علة البناء حتى يمنع الاعراب بالكلية فجعل النون بدل الرفع لمشابهته في الغنة
للو او ٨ وانما خص هذا الابدال بالفعل اللاحق به الواو والياء والالف دون نحو
يدعو ويرمى ويخشى والقاضى وغلانى وان كان الاعراب في جميعها مقدرا لما منع

٤ وخاصة اذا كان ذلك الحرف نسخه ٣ لان الفعل مبنى معهما فلا يكون في المبنى علامة الرفع واما لاجتماع النونات عند من قال هو معرب مع النونين ويكون الاعراب ٢٣٠ مقدر نسخه ٤ اذا قلت على القلب يسلو

قيضت هو اجس لاتنك
تغريه بالوجد

٥ فعوضني منها غناى ولم
تكن تساوى عيرى غير
خس دراهم

٦ قد كاد يذهب بالدينا
ولذتها موالى ككبش
العوس محاح

٧ قالت لارثى لها من
كلالة ولا من حفى حتى تلاقى
محمد

٨ قوله (الفرق) الفرق
بكسر الراء المكان المستوى
يقال قاع فرق

٩ واما في الاسم كقوله
تعالى وبعولتهن احق
بردهن في قراءة مسلم بن
محارب

٢ قوله (غير مستحقب)
احتقبه واستحقبه بمعنى اى
احتمله ومنه قيل احتقب
فلان الاثم كأنه جمعه
واحتقبه من خلفه

٢ اى محتمل اثما والواغل
في الشراب كالوارش في
الطعام وهو من يدخل القوم
في شرايبهم فيشرب معهم
من غير ان يدعى اليه
٣ فيقدر الجزم كما في قراءة

مع كونها معربة ليكون الفعل اللاحق به ذلك الضمير كالاسم المثني والمجموع بالواو والنون وذلك لكون الف يضربان مشابها لالف ضاربان وواو يضربون مشابها لواو ضاربون وان كان بينهما فرق من حيث ان اللاحق بالاسم حرف وحل الياء في تفعلين على اخويه الالف والواو في لحاق النون بهما (وانما جاز وقوع علامة رفع الفعل بعد فاعله اعنى الواو والياء والالف لان الضمير المرفوع المتصل كـ الجزء وخاصة اذا كان على حرف ٢ ولا سيما اذا كانت تلك الحروف من حروف المد واللين فالكلمة معها كمنصور ومسكين وعمار وسقوط النون في الجزم ظاهر لكونه علامة الرفع وكذا في النصب لان علامة الرفع لاتكون في حال النصب الا ان الرفع في الواحد زال مع الناصب وجاء الفتح في موضعه وفي الامثلة الخمسة زال الرفع لالى بدل كما كان البدل في الاسماء الستة لان حروف العلة يبدل بعضها ببعض في الاعراب لكونها متولدة من حركات الاعراب القائم بعضها مقام بعض فصار النصب في الامثلة الخمسة اذن في صورة الجزم (وتحذف هذه النونات الخمسة مع نونى التأكيد اما ٣ عند من قال الفعل معها مبنى فظاهر واما عند من قال باعراب الفعل معها فلا اجتماع النونات فيكون الاعراب معها مقدرا كما في قاض وتكسر النون بعد الالف غالبا لان الساكن اذا حرك فالكسر اولى وقرئ في الشواذ ﴿اتعداني﴾ وفتح بعد الواو والياء جلا على نون الجمع في الاسم ونذر حذفها لالاشياء المذكورة نظما ونثرا قال ﴿ابيت اسرى وتبتي تدلنى﴾ جلدك بالعنبر والمسك الذكى ﴿قوله والمعتل بالواو والياء بالضممة تقديرا﴾ استثقلت الضمة على الواو والياء بعد الضمة والكسرة ولم يستثقل الفتحة بعدهما لخفتها وربما يظهر في الضرورة الرفع في الواو ٤ والياء ٥ كما يظهر في الاسم جر الياء ورفعه ٦ قال ﴿كجوارى يلعبن في الصحراء﴾ ويقدر لاجل الضرورة كثيرا نصب الواو والياء ٧ نحو قوله ﴿ابى الله ان اسمو بام ولا ب﴾ وكذا في الاسم قال ﴿كأئن ايديهم بالقاع﴾ الفرق ٨ ايدى جوار يتعاطين الورق ﴿وقد يقدر ايضا في السعة كثيرا كقولهم في المثل ﴿اعط القوس بارايها﴾ وكذا يقدر في الضرورة رفع الحرف الصحيح وجره قال ﴿فاليوم اشرب ٢ غير مستحقب﴾ اثما من الله ولا واغل ﴿وانما جاز حذف الواو والياء والالف في الجزم لان الجازم عندهم يحذف الرفع في الاخر والرفع في المعتل محذوف للاستتقال قبل دخول الجازم فلما دخل لم يجد في اخر الكلمة الاحرف علة مشابهة للحركة فحذفها وقد لا تحذف الاحرف الثلاثة في الضرورة ٣ قال ﴿ولا ترضاها ٤ ولا تملق﴾ وقال ﴿الم يأتيك والانباء تنى﴾ فيقدر انها كانت متحركة فحذفت حركتها للجزم او يقال ان الحروف حذفت للجزم والحروف الموجودة الان للاشباع كما في قوله ﴿من حيث ماسلكوا ادنوا﴾

قبل انه من يتقى ويصبر باثبات الياء ٤ ترصيته ارضيته بعد جهد ٥ قوله الم يأتيك (فانظور)
اخره بما لاقت لبون بنى زياد الياء زائدة وما لاقت فاعل يأتيك

٦ الذفرى الموضع الذى يعرق من البعير خلف الاذن ٧ قوله (جسرة) الجسر بالفتح العظيم من الابل وغيرها والاثني جسرة
٨ في رفع المضارع ايماء اليه ولعل ٢٣١ هـ هذا من الفراء ليسلم بهذا من نسخة ٢ لان الصلة لا تكون الاجلة نسخة

٣ لان حرف التنفيس من
خواص الافعال ونحو كاد
نسخه

٤ قوله (بان اصله) وفي بعض
النسخ ان اصله الاسم كذا
بنسخه

٥ فابت الى فهم وما كدت
آيا وكما مثلها فارقتها وهى
تصفر * قوله ابت اى
رجعت وقهم قبيلة وضمير
مثلها للخطبة وتصفر من
الصفير يريد ان تلك الخطبة
تصفر تعجبا منى اقليد

٦ وجب العدول عن هذا
الاصل كما يحى في باب
افعال المقاربة نسخة

٧ الزيادة فاحالته على هذا
الظاوى نسخة

٨ كما ذكرنا نحو ان زيدا
ليقوم نسخة

٨ يصير متعينا للحالية
نسخه

٩ واما اختصاص ليس بالحال
فسيجى الكلام عليه نسخة

٢ الاطلاع على ضعفه
او قوته صار القسم ونون
التأكيد الدالان على
المبالغة منصرفين الى غير
الموجود الاولى بالتأكيد

فانظور * وقوله ينباع من ذفرى ٦ غضوب ٧ جسرة * ورماء جاء نحو لم يأتى في السعة *
قوله (ويرتفع اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد) هذا وان لم يصرح بان عامل الرفع
هو التجرد عن العوامل كما هو مذهب الفراء ٨ كالايماء الى ذلك المذهب ولعل اختيار الفراء لهذا
حتى يسلم من الاعتراضات الواردة على مذهب البصريين وهو ان ارتفاعه بوقوعه موقع
الاسم سواء وقع موقع اسم مرفوع كما في زيد يضرب اى ضارب او مجرور او منصوب
نحو مررت برجل يضرب ورأيت رجلا يضرب (وانما ارتفع بوقوعه موقع الاسم لانه
يكون اذن كالايماء فاعطى اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع (وتلك الاعتراضات
مثل انه يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذى يضرب ٢ وفي نحو
سيقوم وسوف يقوم ٣ وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان (ويمكن الجواب
عن نحو الذى يضرب ونحو يقوم الزيدان بان يقال هو واقع موقعه لانه تقول الذى ضارب هو
على ان ضارب خبر مبتدأ مقدم عليه وكذا قائمان الزيدان ويكفيها وقوعه موقع الاسم وان كان
الاعراب مع تقديره استماغير الاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم ان سيقوم مع السين
واقع موقع قائم لا يقوم وحده والسين صار كاحدا جزاء الكلمة وعن نحو كاد زيد يقوم ٤ بان
اصلها صلاحية وقوعه موقع الاسم كما في قوله * ٥ وما كدت آيا * وانما عدل عن ذلك
الاصل لما يجى في بابه (وقال الكسائى عامل الرفع فيه حروف المضارعة لانها دخلت في اول
الكلمة فحدث الرفع بحدوثها اذ اصل المضارع اما الماضى واما المصدر ولم يكن فيهما هذا
الرفع بل حدث مع حدوث ٧ الحروف فاحالته عليها اولى من احالته على المعنوى الخفى
كما هو مذهب البصريين والفراء وانما عزلها عامل النصب والجزم لضعفها وصيرورتها
بجزء الكلمة فيعزلها الطارئ المنفصل (ويتعين المضارع للحالية بالآن وانفا وما فى
معناها من الظروف الدالة على الحال وبلاد الابتداء عند الكوفيين ٨ كما مر (وقال بعضهم
٨ يتعين لها بنفيه بليس نحو ليس زيد يقوم وبما نحو ما يقوم زيدا وما زيد يقوم
وبان نحو ان يقوم زيد عند المبرد (وقال ابو على ان لمطلق النفي ومالنى الحال وقدمضى
الكلام على ما فى بابها ٩ وسيجى الكلام على ليس فى بابه (ويتخلص للاستقبال بظرف
مستقبل نحو اضرب غدا ونحوه وباسناده الى متوقع كيقوم القيمة وباقتضائه طلب
الفعل وذلك فى الامر والنهاى والدعاء والتخفيض والتنى والترجى والاشفاق لان
طلب الحاصل محال وبكونه وعدا كقولك واعدا اكرمك واحسن اليك وبنونى
التأكيد ولان القسم اذا الثلاثة توكيد وهو انما يليق بما لم يحصل نحو والله لا يضرب على
ضعف ولا يضربن واما الحاصل فى الحال فانه وان كان محتملا للتأكيد وذلك بان تخبر
المخاطب ان الحاصل فى الحال متصف بالتأكيد لكنه لما كان موجودا وامكن للمخاطب
فى الاغلب ٢ ان يطلع على ضعفه او قوته لم يؤكده (واذا كان جواب القسم بما ٣ فهو

اى الاستقبال اذا دخلا على المضارع واما اذا كان جواب القسم بما فهو محتمل للحال لان ما فى الحالية ظاهرة كما مضى فى بابها
وينصرف المضارع الى المستقبل نسخة ٣ قوله (فهو للحال) اى المضارع

٤ قوله (وينصرف الى المضارع ٥ وانما كان الشرط مستقبلا لان ان وهى ام ادوات الشرط غير لومو ضوعة للشرط في المستقبل كما مر في الظروف المبينة ويجب نسخه
٦ المالكى نسخه
٧ وقد تكون بمعنى ان للمستقبل كما يحى وباذ نسخه

لحال لظهور ما في الحالية كما مضى في بابها (٤) وينصرف الى الاستقبال بكل ناصب او جازم فلذا كانت اذن الناصبة علامة للاستقبال واذا ارتفع المضارع بعدها فهو للحال وينصرف اليه ايضا بلو المصدرية نحو قوله تعالى (ودوالوتدهن) وكذا بكل اداة شرط وان لم تعمل الا لو فانها موضوعة للشرط في الماضي ٥ ويجب ايضا كون الجزاء مستقبلا لانه لازم الشرط الذي هو مستقبل ولازم الشيء واقع في زمانه (ويتخلص ايضا بحرف التنفيس) قال سيويه ومن تبعه وبلالني ايضا (وقال ٦ ابن مالك بل يبقى على صلاحية الحال وليس بعيد لقوله تعالى ﴿ ولا أقول لكم عندى خزان الله ﴾ الآية ونحوه كثير (وينصرف المضارع الى المضى بـ لما الجازمة وقال بعضهم بل هما يدخلان على لفظ الماضي فيقلبانه الى لفظ المضارع ويبقى المعنى كما كان والاول الاول لان قلب المعنى اظهر واكثر في كلامهم (وينصرف ايضا الى المضى بلوغا ٧ وباذ وربما فانهما موضوعان للماضى * قوله (وينتصب بان ولن واذن وكى وبان مقدرة بعد حتى ولا مكي ولا م الجحود والفاء والواو واو فان مثل اريد ان تحسن الى وان تصوموا والتي تقع بعد العلم مخففة من الثقيلة وليست هذه مثل علمت ان سيقوم وان لا يقوم والتي تقع بعد الظن فيها الوجهان ولن معناها في المستقبل مثل لن ابرح واذن اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها وكان الفعل مستقبلا مثل اذن تدخل الجنة واذا وقعت بعد الواو والفاء فوجهان وكى مثل اسلمت كى ادخل الجنة ومعناها السيية) ذكر النوصب جملة ثم ذكر منها ما يعمل مضمر اثم اخذ يفصل وهو قوله فان مثل اريد ان تحسن الى الى آخره (قوله والتي تقع بعد العلم مخففة من الثقيلة * اعلم ان ان الثقيلة يصح وقوعها في كل موضع يكون فيه مع اسمها وخبرها في موضع المفرد سواء كان معمول الفعل او لا نحو عندى انك قائم ولولا انك قائم وسواء كان معمول فعل التحقيق نحو عرفت انك خارج وعلمت انك داخل او معمول فعل الشك نحو شككت في انك مسلم (وقال سيويه انه يضعف ان يقال ارجوا والطمع واخشى او اخاف انك تفعل وقال جار الله ان الفعل الذى يدخل على ان المفتوحة مشددة كانت او مخففة يجب ان يشاكلها في التحقيق وفيه نظر لقوله * وددت وما تنغى الواددة اننى * بما في ضمير الحاجية عالم * وفي نهج البلاغة * وددت ان اخي فلانا كان حاضرا * وكذا ٢ في تعليل المصنف للنوع من ذلك بقوله لو قلت اتمنى انك تقوم لكان كالتضاد قال لان التمنى يدل على توقف القيام وان تدل على ثبوت خبره وتحققه وذلك لاننا لانسلم ان ان دال على ثبوت خبره وتحققه بل على ان خبره مبالغ فيه مؤكدا فيصح ان يثبت هذا المؤكد نحو قولك تحقق انك قائم وان ينفي نحو قولك لم يثبت ان زيدا قائم واناشاك في انه قائم لو كان بين معنى التمنى ومعنى ان تنافيا او كالتنافي لم يجز لبت انك قائم (رجعنا الى المقصود فنقول اذا خففت المشددة تقاصرت خطاها فلا تقع بحرورة الموضع كالشددة لا تقول عجبت من ان استخرج ولا تقع الا بعد فعل التحقيق كالعلم وما يؤدى معناه كالتبيين والتيقن

٢ نظر منه

٣ اى مقاربا منه
متاخا نسخه
٤ اللازمة للفعل التى يكون
فى الماضى لمجرد المصدرية
وفى المضارع مصدرية
ناصبة مخلصه للاستقبال اما
لفظا آه نسخه
٥ اوله وقد غدوت الى الخا
نوت تبغنى * شاو مثل شلول
ثلث شول فى فتية كسيوف
الهند قد علموا * ان هالك آه
شاو من الشىء ورجل مثل
وشلول كصبور وعنق
وصردو بلبل وفد خفيف
فى الحاجة سريع حسن
الصحة طيب النفس وفى
الصباح الشلل والشول
بمعنى وهو الخفيف فى العمل
والخدمة وعامله فى المضارع
لفظا فلا يفصل بينهما وبين
الفعل نسخه

والانكشاف والظهور والنظر الفكرى والايحاء والنداء ونحو ذلك او بعد فعل الظن بتأويل ان
يكون ظنا غامضا خيا ٣ للعلم فلا تقول اعجبني ان استخرج ولا ودوت ان استخرج اورجوت ان
استخرج كما كنت تقول ذلك فى المثقلة وذلك انها بعد التخفيف شابهت لفظا ومعنى ان المصدرية ٤
لفظا فظاهر واما معنى فلكونهما حرفى المصدر فارىد الفرق بينهما فالزم قبل المخففة فعل التحقيق
او ما يؤدى مؤداه او ما يجرى مجراه من الظن الغالب ليكون مؤداه فى اول الامر انها مخففة لان
التحقيق بان المخففة التى فادتها التحقيق انسب واولى فلهذا لم يجئ بعد فعل التحقيق الصرف ان
المصدرية واما بعد فعل الظن وما يؤدى معنى العلم فبجى المصدرية والمشددة والمخففة ولم يقنعوا
بهذا لان الاولوية لاتفيد الوجوب فنظروا فان دخلت المخففة على الاسمية كقوله * ه ان هالك
كل من يخفى وينتعل * او الفعلية الشرطية كقوله تعالى ﴿ ان اذا سمعتم * وان لو استقاموا ﴾
لم يحتاجوا الى فرق اخر اذا المصدرية تلزم الفعلية المؤلة معها بالمصدر فلا يحتمل ان تدخل على
الاسمية ولا الشرطية وان دخلت على الفعلية الصرفة فان كان ذلك الفعل غير متصرف كقوله
تعالى ﴿ ام لم ينبأ ﴾ اى لم يعلم الى قوله ﴿ وان ليس للانسان ﴾ وقوله ﴿ اولم ينظروا ﴾ اى
يتفكروا الى قوله ﴿ وان عسى ان يكون قدا قرب اجلهم ﴾ لم يحتاجوا ايضا الى فرق آخر
لان ان المصدرية لاتدخل على الافعال غير المتصرفه لانها تكون مع الفعل بعدها
بتأويل المصدر ولا مصدر لغير المتصرف وان كان ذلك الفعل متصرفا وجب ان يفصل
المخففة من الفعل اما بالسين نحو ﴿ علم ان سيكون ﴾ او سوف يكون او قد نحو ﴿ ليعلم
ان قد ابلغوا ﴾ او بحرف نفي نحو علمت ان لم يقيم ولن يقوم ولا يقوم وما يقوم
وذلك لان ان المصدرية لا يفصل بينها وبين الفعل بشىء من الحروف المذكورة لكونها
مع الفعل بتأويل المصدر معنى ٦ فلا يفصل بينها وبين ما يؤثر فيها لضعفها وكذا
لا يفصل بين لو وكى المصدريتين والفعل كما يجى بلى قديفصل لابين المصدرية والفعل
لانها لكثرة دورانها فى الكلام تدخل فى مواضع لاتدخلها اخواتها نحو قولك جئت
بلامال (فاذا اتفق وقوع لابعدا المخففة فان كانت المخففة بعد فعل العلم لم تلبس بالمصدرية
لما قدمنا ان المصدرية لاتقع بعد فعل العلم وان كان بعد فعل الظن جازان تكون ان
مخففة ومصدرية كفى قوله تعالى ﴿ وحسبوا ان لاتكون فتنة ﴾ قرئ بالرفع
والنصب فالرفع على ان الحسبان ظن غالب فلا التباس بينهما على هذا الا فى مثل هذا
الموضع (ويسمى النحاة هذه الحروف التى بعد ان المخففة حروف التعويض لانها
كالعوض من احدى نونى ان وكما جاز ان يؤول الظن بالظن الغالب القريب من العلم
فيقع بعده المخففة وذلك كثير وكذلك قديشد الخوف او الرجاء ويقوى حتى يلحق
بالتيقن فيقع بعدهما ايضا المخففة كقوله ﴿ فلاتدنى بالقلاة فاني ﴾ اخاف اذا ماتت
ان لا ادوقها * جوز بعضهم ان يؤول العلم بالظن مجازا فيقال علمت ان يخرج زيد
بالنصب اى ظنت وجوز الفراء وابن الانباري وقوع المصدرية بعد فعل

٧ قوله (ان ثمر الله) ثمر
الله ماله اى كثره والتأثيل
التأصيل يقل مجد مؤثله ومال
مؤثله والتأويل اتخذ اصل
المال ٨ يقال سد الله مفاقره اى
اغناه وسد وجوه فقره ٩ او
فعل غير هانسخه

علم غير مؤول فيحوز ان يكون قوله * فلما رأى ٧ ان ثمر الله ماله * واثله موجودا وسد مفاقره
* من هذا ويحوز ان تكون مخففة من غير عوض كما حكى المبرد عن البغادزة علمت ان تخرج
بالرفع بلا عوض وذلك شاذ (فقول ان ان التي ليست بعد العلم ولا ما يؤدى معناه ولا ما يؤدى
معنى القول ولا بعد الظن فهي مصدرية لا غير سواء كانت بعد فعل الترتيب كحسبت وطمعت
ورجوت وارتدت ٩ او بعد غيره من الافعال كقوله تعالى * او لم يكن لهم اية ان يعلمه * واعجبني ان
قت * وما كان جواب قوله الا ان قالوا * او لا بعد فعل كقوله تعالى * لو ان كتب الله عليهم
الجلالة * وان تقوم خير من ان تقعد وقد يحكى المصدرية ولا تنصب المضارع كقوله * ان تقرا
آن على اسماء ويحكمنا * متى السلام وان لا تشعرا احدا * وفي حرف مجاهد * لمن اراد ان يتم *
وذلك اما المحمل على المخففة او المحمل على ما المصدرية والتي بعد الظن ان كانت بعدها
غير لا من حروف العوض فمخففة لا غير وكذا ان كانت بعدها لادخاله على غير الفعل نحو ظننت
ان لا مال لك وان كانت بعدها لادخاله على الفعل احتملت المخففة والمصدرية (قوله والتي
بعد العلم مخففة لا غير) وكذا التي بعد ما يؤدى معنى العلم ان لم يكن فيه معنى القول كتحقق
ونظرت وانكشف وظهر وان كان فيه معنى القول كما مر ونزل واوحى ونادى فان فيها معنى
اعلم وقال معافقول ان وليها فعل غير متصرف كناديته ان ليس عندنا شئ * فهي مفسرة او مخففة
وان وليها فعل متصرف من غير حرف عوض احتملت ان تكون مصدرية وان تكون مفسرة
ولا تحتمل المخففة لعدم العوض وذلك كقوله تعالى * نودى ان بورك من في النار * بمعنى اى
بورك او بمعنى بالمباركة ولو قلنا ان بورك بمعنى الدماء فهي مفسرة لا غير وكذا في نحو امرته
ان قم وذلك لان صلة المخففة كما لا تكون امرا ولا نهيا ولا غيرهما مما فيه معنى الطلب اجماعا
فكذا صلة المصدرية ايضا على الاصح كما يحكى في الحروف المشبهة بالفعل (واجاز
سينويه كون صلة المصدرية ذلك على ان يكون معنى امرته ان قم اى بان قم اى بالقيام
(وقال ابو علي في قوله تعالى * ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله * يحوز
ان تكون مصدرية فتكون بدلا من ما او من الهاء في به او خبر مبتدأ محذوف اى
هو ان اعبدوا الله وان تكون مفسرة وفي حكمه نحو ناديته ان يازيد قم لان الفصل بالنداء
كالفصل وكان الفعل ولى ان (واذا وليت ما فيه معنى القول ووليها فعل متصرف ٣
مصدر للاجاز كونها مخففة ومفسرة ومصدرية نحو قولك امرته ان لا يفعل واوحى
اليك ان لا تفعل فان كانت مخففة فلا لنفى ولا يحوز ان تكون للنهى لان المخففة كالمثقلة
لا تدخل على الطلبية فيرتفع الفعل وان كانت مفسرة جازكون لالنفي او للنهى فيرتفع
الفعل او ينجزم وان كانت مصدرية انتصب الفعل اى امرته بان لا يفعل ٣ ولا يحوز
ان تكون لانها فينجزم الفعل الا عند ابى على كما تقدم (فان وليت ما فيه معنى القول
ووليها فعل متصرف مصدر بغير لا من حروف العوض نحو اوحى اليك ان ستفعل
فمخففة او مفسرة وكذا قوله تعالى * ونادينا ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا * لان

٣ واوحى اليك بان لا تفعل

الفصل بالنداء كالفصل (وان وليت ما فيه معنى القول ولم يلها الفعل الصرف بل وليها اسمية نحو ناديت ان زيد في الدار فهي ايضا مفسرة او مخففة ولا يجوز كونها مصدرية لوجوب دخولها على الفعل) وكذا ان وليتها الشرطية كقوله تعالى ﴿ وقد نزل عليكم في الكتاب ان اذا سمعتم ﴾ وقوله تعالى ﴿ قل اوحى الى ﴾ الى قوله (وان لو استقاموا ﴾ واجاز الاخفش ان تنصب ان الزائدة (وجوز الكوفيون كون ان شرطية بمعنى ان المكسورة كما ذكرنا في قولك اما انت منطلقا انطلقت وقالوا في قوله تعالى ﴿ ولا يجرمكم شأن قوم ان صدوكم ﴾ ان فتح الهمزة وكسرها بمعنى واحد (ومنع ذلك البصريون وجوز بعضهم كون ان المفتوحة بمعنى ان المكسورة النافية ولا يتقدم على ان الموصولة معمول معمولها ٤ كما تقدم في باب الموصولات واجاز الفراء ذلك مستشهدا بقوله ﴿ كان جزآي بالعصا ان اجلدا ﴾ وقوله ﴿ وشفاء غيك خابرا ان تسألي ﴾ وهما نادران او نقول ٥ لا يتعلق بالعصا بان اجلد بل خبر مبتدأ مقدرا ومتعلق بالجلد مقدرا وكذا خابرا منصوب بتسألين مقدرا (قوله ولن معناها نفى المستقبل هي تنفي المستقبل) نفيا مؤكدا وليس للدوام والتأيد كما قال بعضهم (قال الفراء اصل لن ولم لا فابدل الالف نونا في احدهما ومما في الاخر وقال الخليل اصل لن لان قال ﴿ يرتجى المرء ما لان يلاقى ﴾ وتعرض دون اقربه الخطوب ﴿ اى لن يلاقى ﴾ وقال سيبويه انه مفرد اذ لا معنى للمصدرية في لن كما كانت في ان ولانه جاء تقديم معمول معموله عليه حكى سيبويه عن العرب عمرا لن اضرب (وللخليل ان يقول لا منع ان تغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنى وعلا اذ هو وضع مستأنف ولا دليل على قول الفراء (ونقل المصنف في لا منع تقديم معمول ما بعدها عليها فلا يجوز عمر الا اضرب والاصل جواز تقديم ما في حيز حروف النفي عليها الا ما كاذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير (قوله واذن اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها) الذي يلوح لي في اذن ويغلب في ظني ان اصله اذ حذفت الجملة المضاف اليها وعوض منها التنوين لما قصد جعله صالحا لجميع الازمنة الثلاثة بعد ما كان مختصا بالماضي وذلك انهم ارادوا الاشارة الى زمان فعل مذكور فقصدوا الى لفظ اذ ٦ الذي هو بمعنى مطلق الوقت خففة لفظه وجرّ دوه عن معنى الماضى وجعلوه صالحا للازمنة الثلاثة وحذفوا ٧ منه الجملة المضاف هو اليها لانهم لما قصدوا ان يشيروا به الى زمان الفعل المذكور دل ذلك الفعل السابق على الجملة المضاف اليها كما يقول لك شخص مثلا انا ازورك فتقول اذن اكرمك اى اذ تزورنى اكرمك اى وقت زيارتك الى اكرمك وعوض التنوين من المضاف اليه لانه وضع في الاصل لازم الاضافة فهو ككل وبعض الا انهما معربان واذمبنى فاذن على ما تقرر صالح للماضى كقوله ﴿ اذن لقام بنصرى ﴾ وللمستقبل نحو جئتني اذن اكرمك والحال نحو اذن اظنك كاذبا واذن ههنا هي اذ في نحو قولك حينئذ ويومئذ الا انه ٨ كسر ذلك في نحو حينئذ ليكون في صورة ما اضيف اليه الظرف المقدم واذالم يكن قبله ظرف في صورة المضاف فكسره نادر كقوله ﴿ نهيتك عن

٤ لما قدمنا نسخه

٥ التقدير كان جزأى ان
اجلدا اجلد بالعصا وشفاء
عيك ان تسألى تسألين خابرا
نسخه

٦ من ظروف الزمان نسخه
٧ منها نسخه
٨ يوجب كسر ذلك لكونه
في صورة ما اضيف اليه
الظرف المقدم كما مر
في الظروف نسخه

طلابك ام عمرو * بعاقبة وانت اذ صحيح * والوجه فتحه ليكون في صورة ظرف منصوب لان معناه الظرف (والغالب في المبنى على الفتح تضمن معنى الشرط وهو المعنى بقول سيويه اذن جزاء وانما ضمن معنى الجزاء لكونه كاذما وحيثما في حذف الجملة المضاف اليها فان الظرف الواجب اضافته الى الجملة يقطع عن الاضافة لتضمن معنى الشرط وذلك لان كلمات الشرط مبهمه والاضافة ٩ توجد في المضاف تخصيصا لكونها كانت الجملة المضاف اليها ذاتا بة من حيث المعنى ومبدلة منها التنوين ٢ في اللفظ بخلاف اذما وحيثما يحزم اذن ما هو جوابه نحو اذن اكرمك كما جازمت اذما وحيثما وانما قلنا بكون الغالب في اذن تضمن معنى الشرط ولم نقل ٣ بوجوبه فيه كما اطلق النحاة لانه ٤ لا معنى للشرط في قوله تعالى ﴿ فعلتها اذن وانا من الضالين ﴾ واذا كان للشرط جاز ان يكون للشرط في الماضي نحو لو جئتني اذن لا كرمتك وفي المستقبل نحو اذن اكرمك بنصب الفعل واذا كان بمعنى الشرط في الماضي جازا جزاؤه مجرى لو ٥ في ادخال اللام في جوابه كقوله تعالى ﴿ اذن لا ذنك ضعف الحيوية ﴾ اي لو ركنت اليهم شيئا قليلا لا ذنك وكذا قوله ﴿ اذن لقام بنصري معشر خشن ﴾ وليس اللام جواب القسم المقدر كما قال بعضهم واذا كان بمعنى الشرط في المستقبل جاز ٦ دخول الفاء في جزائها كما في جزاء ان قال ﴿ ما ان اتيت بشيء انت تكرهه ﴾ اذن فلا رفعت سوطي الى يدي * اذن فعاقبني ربي معاقبة * قررت بهما عين من يأنيك بالحسدى * ٧ اي ان اتيت بشيء فلا رفعت (ثم قد يستعمل بعد لو وان توكيذا لهما لان اذن مع تنوينه الذي هو عوض من الفعل بمعنى حرفي الشرط المسد كورين مع فعلي الشرط نحو لو زرتني اذن لا كرمتك وان جئتني اذن ازرك فكاكك كررت كلتي الشرط مع الشرطين للتوكيد ثم كما يجوز تأخر كلمة الشرط مع الشرط عما هو جزاؤه معنى نحو اكرمك ان اكرمتني واكرمك لو اكرمتني جاز تأخر اذن الذي هو ككلمة الشرط مع الشرط عن جزائه نحو اكرمك اذن وكذا يتوسط اذن بين جزئي ما هو جزاؤه معنى ٨ تقول انا اذن خارج وان كان نحو ٩ ذلك لا يجوز في كلمة الشرط الاضرورة قال * والمرء عند الرشي ان يلحقها ذنب * كما تقول وذلك لضعف معنى الشرط في اذن وكذا تقول والله اذن لاخرجن كما تقول والله ان كان كذا لاخرجن ولما كان اذن اشارة الى زمان الفعل المتقدم وجب تقديم ذلك اما في كلام المتكلم باذن نحو قولك ان جئتني اذن اكرمك قال تعالى ﴿ وان كادوا ليستفزونك من الارض ليجرؤك منها واذن لا يلبثون ﴾ واما في كلام متكلم آخر كقولك اذن اكرمك او انا اذن اكرمك في جواب من قال انا ازورك * ثم اعلم ان اذن اذا وليه المضارع احتمل ان يكون للشرط في المستقبل كان وان يكون للحال فلا يتضمن معنى الجزاء كما تقول لمن يحدثك تحدث اذن اظنك كاذبا فانه لا معنى للجزاء ههنا اذ الشرط والجزاء اما في المستقبل او في الماضي كما مر في باب الظروف المبنيّة ولا مدخل للجزاء في الحال فيكون اذن مع الحال كما قلنا في قوله تعالى ﴿ فعلتها اذن وانا من الضالين ﴾ فلما احتمل اذن التي يليها المضارع معنى

٩ تمنع عن الابهام نسخه

٢ من حيث اللفظ نسخه

٣ بلزوم معنى الشرط فيه

نسخه

٤ لانه جاء في نحو قوله تعالى

آه ولا معنى للشرط فيه

نسخه

٥ قال تعالى آه فادخل اللام

فيما هو جوابه معنى كما يدخل

في جواب لو والمعنى لو

ركنت نسخه

٦ استعمال جزائها استعمال

جزاء ان نسخه

٧ فادخل الفاء لان المعنى

ان اتيت بشيء تكرهه فلا

رفعت نسخه

٨ ككلمة الشرط نسخه

٩ انا ان كان كذا خارج

اي ان كان كذا فانا خارج

لا يجوز الا في ضرورة

الشعر كما يبيح نسخه

الجزء فالمضارع بمعنى الاستقبال واحتمل معنى مطلق الزمان فالمضارع بمعنى الحال وقصد التنصيص على معنى الجزء في اذن نصب المضارع بان المقدرة لانها تخلص المضارع للاستقبال فيحمل اذن على ما هو الغالب فيه اعني كونه للجزء ٣ لاستحالة حل المضارع ٤ اذناك على الحالية المانعة من ٥ الجزء وذلك بسبب النصب الحاصل بان التي هي علم الاستقبال وقريب من هذا المضارع الواقع بعد الفاء الكائنة في جواب الاشياء الستة كما يحكي فانه لما قصد النص على كون الفاء للسيبة دون العطف اضمران بعدها لينتفي عن المضارع الحالية المانعة للقاء من السبيبة (٦) ومثله ايضا انهم لما قصدوا بالواو معنى مع وبواو معنى الاو الى ان نصب الفعل بعدهما لان النصب بام النواصب اي ان المصدرية اولى فيكون معنى المصدرية مشعرا بكون الواو بمعنى مع التي لا تدخل الاعلى الاسماء وبكون او بمعنى الاو الى اللتين ٧ حقهما الدخول على الاسماء (واذا جازلك اضمرا ان بعد الحروف التي هي الواو والفاء واو وحتى فهلاجاز اضمراها بعد الاسم وانما لم يحجز اظهار ان بعد اذن لاستبشاعهم للتلفظ بها بعدها ولم يحجز الفصل بين اذن والمنصوب بعده لان المقتضى لنصبه لما كان قصد التنصيص على ان اذن للجزء صار اذن لاقتضائه النصب كانه عامل النصب كما ان فاء السبيبة وواو الجمعية صارتا كالعاملين في الفعل فلم يحجز الفصل بينهما وبين الفعل فصار الفاء والواو واو واذن كنواصب الفعل التي لا يفصل بينهما وبين الفعل الا ان اذن لما كان اسما بخلاف اخواته جاز ان يفصل بيته وبين الفعل باحد ثلاثة اشياء دون الفاء والواو القسم نحو اذن والله كرمك والدعاء نحو اذن رحك الله كرمك والنداء نحو اذن يا زيدا كرمك وذلك لكثرة دور هذه الاشياء في الكلام ولا يفصل بيته وبين منصوبه بالظرف وشبهه فلا يقال اذن عندك يفصل الامر ولا بالحال نحو اذن قائما اضربك لان الظرف والحال اذن يكونان معمولين للفعل الذي هو صلة ان ولا يتقدم على الموصول ما في خير صلته بخلاف القسم والدعاء والنداء (وانما اشترط في نصب الفعل ان لا يتوسط اذن بل يتصدر لان نصب الفعل على ما قلنا لغرض التنصيص على معنى الشرط في اذن والشرط مرتبة التصدر فاذا توسط كلمة الشرط ضعف معنى الشرطية الاصلية فمن ثمة تقول والله ان اتيتني لا ضربتك فكيف بالشرطية العارضة فلما ضعف فيه معنى الشرط لم يراع ذلك بنصب الفعل بعده فحصل مما تقدم ان شرط وجوب انتصاب الفعل في الافصح بعد اذن ثلاثة اشياء تصديره وذلك اذا كان جوابا او ان يليه الفعل غير مفصول بينهما بغير القسم والدعاء والنداء وان لا يكون الفعل حالا واما اذا تصدر من وجه دون وجه وذلك اذا وقع بعد العاطف كقوله تعالى ﴿ واذن لا يلبثون خلفك ﴾ وكقولك تأتيني فاذا اكرمك جازلك نصب الفعل وترك نصبه وذلك انك عطفت جملة مستقلة على جملة مستقلة فن حيث كون اذن في اول جملة مستقلة هو متصدر فيجوز انتصاب الفعل بعده ومن حيث كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربط حرف العطف بعض الكلام ببعض هو متوسط وارتفاع الفعل بعد العاطف اكثر ولهذا

٣ على ما تقدم نسخة
٤ اذن بسبب النصب على آه
نسخه

٥ معنى الجزء ومثل ذلك
المضارع الواقع آه نسخة
٧ لا يدخلان ايضا الاعلى
٦ وقريب من هذا انهم
نسخه
الاسماء نسخة

لم يقرأوا اذن لا يلبثوا الا في الشاذ لانه غير متصدر في الظاهر * ثم اعلم ان الفعل المنصوب
المقدر بالمصدر مبتدأ خبره محذوف وجوبا فمعنى اذن اكرمك اذن اكرمك حاصل
او واجب وانما وجب حذف خبر المبتدأ لان الفعل لما التزم فيه حذف ان التي بسببها
تهيا ان يصلح للابتدائية لم يظهر فيه معنى الابتداء حق الظهور فلو ابرز الخبر لكان
كأنه اخبر عن الفعل وكذا القول في المنصوب بعد الفاء على ما يحكى واما قولهم تسمع
بالمعدي خير من ان تراه فشاذ وانما ارتكبت ادعاء اذن زمانية محذوفة الجملة المضاف
اليها لظهور معنى الزمان فيها في جميع استعمالها كما في اذ فان معنى ان جئت اذن
اكرمك في وقت المجئ اكرمك وكذا لو زرتني اذن اكرمك ولا سيما في قوله تعالى
﴿ فعلتها اذن وانا من الضالين ﴾ وقولهم اذن انك كاذبا بالرفع فانها متمحضة
للزمان ولا شرطية فيها وقلب نونها في الوقف الفاء يجمع جانب اسميتها (ونقل
عن المازني انه كان لا يرى الوقف عليه بالالف لكونها حرفا كان واجاز المبرد الوجهين
(وقال الفراء اذا عملتها فاكتبها بالالف واذا الغيتها فاكتبها بالنون لثلاثا تلتبس
باز الزمانية واما اذا عملتها فالعمل يميزها عنها ويجوز الفصل بينها وبين منصوبها
بالقسم والنداء والدعاء يقوى كونها غير ناصبة بنفسها كان ولن اذ لا يفصل بين الحرف
ومعموله بما ليس من معموله واما قولهم في الشرط ان زيدا تضرب فهو عند البصريين
بفعل مقدر كما يحكى بعد واما نحو قوله * فان يحبها اخاك مصاب القلب * فلقوة شبه
ان بالفعل هذا (ومذهب سيبويه ورواه عن الخليل انها حرف ناصية بنفسها
(قال سيبويه ويروى عن الخليل ان انتصاب الفعل بعدها بان مقدرا وضعفه سيبويه
بانه لو كان ان مقدرا لجاز تقديره في نحو زيد اذن اكرمه كما جاز في اذن اكرم زيدا
اذ المعنى لا يتغير ويمكن توجيه هذا القول على ما ذكرنا ٨ (وقال بعض الكوفيين انه
اسم منون ويروى ايضا عن الخليل ان اصله اذان فركبا كما قال في لن اصله لان
ووجهه ان يقال تغير المعنى بتغير اللفظ فلم يلزم الفعل بعدها وجاز ان يليها الحال وانما
قلنا قبل ان النصب مع حصول الشرايط افسح لان سيبويه قال وزعم عيسى ابن
عمران ناسا من العرب يقولون اذن افعل ذلك في الجواب بالرفع فاخبرت يونس بذلك
فقال لا يتعذرذا ولم يكن يروى غير ما سمع هذا كلام سيبويه (قوله اذ لم يعتمد ما بعدها
على ما قبلها (يعني بالاعتماد ان يكون ما بعدها من تمام ما قبلها وذلك في ثلاثة مواضع
(الاول ان يكون ما بعدها خبرا لما قبلها نحو انا اذن اكرمك واني اذن اكرمك وقد جاء
منصوبا مع كونه خبرا عما قبلها * قال * ٢ لا تجعلني فيهم شطيرا * اني اذن اهلك
او اظير * بتأويل ان الخبر هو اذن اهلك لا اهلك وحده فتكون اذن مصدرة كما تقول
زيد ان يقوم (قال الاندلسي يجوز ان يكون خبران محذوفان اني اذل او لاحتمل ثم ابتدأ
وقال اذن اهلك والوجه رفع اهلك وجعل او بمعنى الا (الموضع الثاني ان يكون
جزاء للشرط الذي قبل اذن نحو ان تأتني اذن اكرمك وقول الشاعر * ازجر
حارك لا يرتع بروضتنا * اذن يرد وقيد العير * مكروب * يجوز على مذهب

٨ اي يمكن ان يكون كلام
الخليل كلام نجم الدين في
اذن نسجه

٢ قوله (لا تجعلني) اي
لا تتركني

٣ قوله (شطيرا) اي غريبا

٤ قوله (مكروب) كربت
القيد اذ اضيقته على المقيد

الكسائي ان يكون لا يرتع مجزوما بكون لافيه للنهي لانه جواب الامر ويرد مجزوما
لامنصوبا بكونه جوابا للنهي كما هو مذهبه في نحو قولك لا تكفر تدخل النار اي ان تكفر
تدخل النار فيكون المعنى لا يرتع ان يرتع يرد وعند غيره يرد منصوب واذن منقطع عما قبله
مصدر كان المخاطب ه قال لا تزجره فاجاب بقوله اذن يرد (الثالث ان يكون جوابا للقسم
الذي قبلها نحو والله اذن لا خرجن وقوله * لنن ٦ عادلي عبدالعزيز بمثلها * وامكنني منها اذن
لا اقبلها * ولا يقع المضارع بعد اذن في غير هذه المواضع الثلاثة معتمدا على ما قبلها بالاستقراء
بلى تقع متوسطة في غير هذه المواضع نحو يقتل اذن زيد عمرا ولبئس الرجل اذن زيد
ونحوه (ويجوز في نحو قولك ان تأتني آتاك واذن اكرمك ثلاثة اوجه الجزم وهو
الاقوى يعطف الفعل على المجزوم والنصب على الاستيناف وعطف اذن مع الفعل
وهما كالجملة الشرطية كاذكرنا على الجملة الشرطية والرفع على اضممار المبتدأ بعد اذن
اي اذن انا اكرمك (وقوله وكى مثل اسلمت كى ادخل الجنة ومعناها السببية * اعلم ان مذهب
الاخفش ان كى في جميع استعمالاتها حرف جر وانصاب الفعل بعدها بتقدير ان وقد
تظهر كما حكى الكوفيون عن العرب لكى ان اكرمك قال * فقلت اكل الناس اصبحت
مانحا لسانك كيما ان تغرو وتخدعا * وقال * اردت لكيما ٧ ان تطير بقرتي * فتركها ٨ شبا يبيداه
بلقع * ويعتذر لتقدم اللام عليها في نحو ﴿ لكيلا ٩ تأسوا ﴾ وتأخره عنها في نحو قوله * كى
لتقضي رقية ما * وعدتي ٢ * بان كى المتأخرة في الاول بدل من اللام المتقدمة واللام
المتأخرة في الثاني بدل من كى المتقدمة وقد يبدل الحرف من مثله الموافق له في
المعنى قال * قم اذا اصبحت اصبحت غاديا * ابدل ثم من الفاء عند بعضهم (وعند
الخليل ان الناصب مضمرب بعدها بناء على مذهبه وهوانه لانا صوب سوى ان
(ومذهب الكوفيين انها في جميع استعمالها حرف ناصبة مثل ان (ويعتدرون
في نحو كيما ان تغر ٣ بان ان زائدة او بدل من كى وفي كى لتقضي زيادة اللام كما في
﴿ ردف لكم ﴾ وفي كيه بان الفعل المنصوب بكى مقدر وما منصوب بذلك الفعل كانه
قيل لك جئتك فتقول كيه اي كى افعل ماذا (وفي اعتذارهم هذا مخالفة لعدة اصول
احدها حذف الصلة وابقاء معمولها والثاني نصب ما الاستفهامية متأخرة عن الفعل
المقدر ولا تنتصب الامقدمة عليه ولهم ان يقولوا المقدر كالمعدوم الا ان كى يكون
اذن متقدما على كلمة الاستفهام مع انه لا يكون مركبا معه كلمة واحدة للاستفهام
كما في له وبه فان الجار والمجرور كلمة واحدة فيسقط ما بهذا الوجه عن التصدير
اللفظي والثالث حذف الف ما الاستفهامية غير مجرورة ولا نظير له في ٦ كلامهم
(وعند البصريين هي قد تكون ناصبة بنفسها كان وجارة مضرا بعدها ان فاذا تقدمها
اللام نحو ﴿ لكيلا تأسوا ﴾ فهي ناصبة لا غير بمعنى ان وليس فيها معنى التعليل بل
هو مستفاد من اللام واذا جاء بعدها ان فهي اذن جارة لا غير بمعنى اللام للتعليل
وهكذا في كيه ولا تجر الاسم الصريح الا في كيه وفي غير هذه المواضع نحو جئتك

٥ لا ازجره نسخه

٦ عادليه يعود اي رجع

وعادله بعدها اعرض عنه

واقلت البيع فسخته

٧ لعل فاعل تطير العنقاء

لقولهم في المثل طارت به

العنقاء

٨ الشن القربة البالية والبلقع

والبلقعة الارض القفرا التي

لا شئ بها

٩ اسي بالكسراى حزن

٢ آخره غير مختلس قاله

عبدالله بن قيس الرقيات من

قصيدته فكى للتعليل وغير

مختلس صفة لمصدر

محذوف وهو بفتح اللام

مصدر ميمى اي لتقضي

ما وعدتي قضاء غير اختلاس

٣ ولكيما ان تطير نسخه

٦ الكلام نسخه

كى تكرمنى يحتمل ان تكون ناصبة بنفسها بمعنى التعليل وان تكون جارة كاللام مضمر
بعدها ان واللام فى كى لتقضي زائدة عندهم ايضا وبديل من كى الجارة ٧ وان عندهم فى كى
ان بديل من كى لان كى بعد اللام بمعنى ان كى (ولا يتقدم على كى معمول الفعل المنصوب بعدها
فلا يقال جئتكم زيدا كى تضرب لانها اما جارة او ناصبة ولا يتقدم عليها معمول ما بعدها
واجاز الكسائى تقديم ٨ منصوب كى عليها واما قول الشاعر * اذا انت لم تنفع فضر
فانما * يراد الفتى كى يضرب وينفع * برفع يضر فليل ما كافة وقيل مصدرية وكى جارة
اى لمضرته ومنفعته (وجوز المبرد والكوفون نصب المضارع بعد كى على انها بمعنى
كيا والياء محذوفة للتخفيف وانشدوا * لا تظلموا الناس كما لا تظلموا * وقيل بل الناصبة
ما تشبهه بالان والكاف للتشبيه والبصريون يمنعون ذلك وينشدون * لا تظلم الناس كما
لا تظلم * بالتوحيد وقد يحى شرح كما فى حروف الجر وعلى مذهب الخليل لا ينصب
المضارع الا بان ظاهرة او مقدرة فيمكن ان يقال على مذهبه ان المضارع اعرابه امارف
او نصب اعراب بالرفع لما وقع موقع الاسم بنفسه لان الرفع اقوى من النصب ووقوعه
موقع الاسم بنفسه اقوى من وقوعه موقعه مع غيره واعرب بالنصب لما وقع مع ان
موقع الاسم وهو المصدر واما اذا لم يقع موقع الاسم بوجه وذلك مع ما يسمى جوازم
فلم يعرب اذن لضعف المشابهة كما اخترنا قبل * قوله (وحتى اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله
بمعنى كى اولى ان مثل اسلمت حتى ادخل الجنة وكنت سرت حتى ادخل البلد واسير
حتى تغيب الشمس فان اردت الحال تحقيقا او حكاية كانت حرف ابتداء فيرفع وتجب
السيبية مثل مرض حتى لا يرجونه ومن ثم امتنع الرفع فى كان سيري حتى ادخلها فى الناقصة
واسرت حتى تدخلها وجاز فى التامة كان سيري حتى ادخلها وايهم سار حتى تدخلها) ابتداء
بالحروف التى ينصب الفعل بعدها باضمار ان * اعلم ان هذه الحروف مختلفة فيها اذا انتصب
الفعل بعدها باضمار ان فعند البصريين حتى ولا مى ولا الم الجود وحروف جرو الواو والفاء
واو حروف عطف ولا ينصب عندهم شئ منها بنفسه لان الثلاثة الاول ٩ حروف جر
وهى من عوامل الاسماء والثلاثة الاخيرة غير مختصة وشرط العامل الاختصاص باحد
القبيلين وجاء ان ظاهرة بعد لام كى خاصة فى بعض المواضع فتبين بذلك انها غير عاملة
بنفسها (وعند الكوفيين ان حتى والامين تنصب بنفسها لقيامها مقام الناصب فاللام قامت
مقام كى فعملت عملها وكذا حتى التعليلية واما اذا كانت بمعنى الى فتعمل عمل ان وفيما
قالوا بعد لان الاصل عدم خروج الشئ عن اصله واعتقاد بقاءه على اصله اولى مالم
يضر الى اعتقاد خروجه عن ذلك الاصل وفيما تأول البصريون من تقدير الناصب
بعد هذه الجارة حتى تبقى على اصلها من الجر مندوحة عن اعتقاد خروجها عن
اصلها ولا سيما قد ثبت تقدير الناصب فى نحو قولها * لبس عباءة وتقر عيني * وفى
قوله * الا بهذا ٢ الزاجرى احضر الوغى * على ان لام الحمد ليست بمعنى كى
ولا بمعنى ان وحتى للغاية ليست بمعنى ان فكيف تحملان فى النصب على ما ليستا بمعناه

٧ دون الناصبة لانها عاملة
بنفسها واللام عندهم عاملة
بتقدير ان فلا يصح ان يكون
بدلا عنها اى عن الناصبة
٨ معمول نسخته

٩ من عوامل الاسماء ولا
يعمل شئ منها فى الافعال
نسخته
٢ الحاجرى نسخته

(وقال الكسائي من بين الكوفيين ان حتى ليست في كلام العرب حرف جروان الجر الذي بعدها في نحو ﴿ حتى مطلع الفجر ﴾ بتقدير حرف الجراى الى بعدهاى حتى انتهى الى مطلع الفجر فلا يرد عليه الاعتراض في حتى بان عوامل الاسماء لاتعمل في الافعال كما ورد على سائر ٢ الكوفية بل يرد عليها بانها غير مختصة بقيل لكن في مذهبه بعدلان حذف الجار وبقاء عمله في غاية القلة فكيف اطرده حتى وايضا كيف اطرده حذف الفعل بعدها مع انجرار الاسم (وعند الجرعى ان الفاء والواو واو ناصبة بنفسها) وقال الفراء الافعال بعد هذه الاحرف منتصبة على الخلاف اى ان المعطوف بها صار مخالفا للمعطوف عليه في المعنى فخالفه في الاعراب كما انتصب الاسم ٣ الذى بعد الواو في المفعول معه لما خالف ما قبله وانما حصل التخالف ههنا بينهما لانه طرأ على الفاء معنى السببية وعلى الواو معنى الجمعية وعلى او معنى النهاية او الاستثناء وقولهم في نحو لانا كل السمك وتشرب اللبن انه نصب على الصرف بمعنى قولهم نصب على الخلاف سواء وكذا زعموا ان انتصاب الظروف في نحو زيد عندك ٤ على الخلاف كما مضى في باب المبتدأ والظاهر من مذهبه انه جعل الخلاف امرا معنويا ناصبا كما ان الابتداء عنداكثر النحاة رافع ولو اوجب الخلاف الانتصاب لم يحز العطف في نحو ما مررت بزيد لكن عمرو وجاءني زيد لا عمرو ولا يرد على الجرعى الاعتراض بوجوب اختصاص العامل باحد القيلين لانه يقول ان هذه الحروف بهذه المعاني المخصوصة مختصة بالمضارع وانما نحو قوله تعالى ﴿ فانتم فيه سواء ﴾ فقليل وهو من باب وضع الاسمية موضع الفعلية كما في قوله ﴿ لو بغير الماء خلقى ﴾ ٥ شرق ﴿ وقوله ﴿ فهلا نفس ليلى شفيها ﴾ ولزجع الى ذكر المنصوب بعد حتى على مذهب البصريين قالوا حتى حرف جر فلا يدخل الاعلى اسم ظاهر او مقدر ولا يصح تقدير الفعل اسما الابان او كى او ما اولو ولا يصح تقدير ما اولو لانهما لاتنصبان ظاهرين فكيف تنصبان مقدرين مع ان لو لاتجى مصدرية الابد فعل التمنى كما يجى ولا يصح تقدير كى لان كى لاتستعمل الا في مقام السببية سواء كانت بمعنى ان نحول كى اقوم او بمعنى اللام بلى قد جاءت كى بمعنى ان من غير سببية لكن بعد فعل الارادة نحو قول ابى ذؤيب ﴿ تريدن كى ٦ تضمدين وخالدا ﴾ وهل يحمل السيفان ويحك في غمد ﴿ كما جاءت اللام المنصوب بعدها الفعل لغير السببية بعد الارادة ايضا كقوله تعالى ﴿ انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس ﴾ وبعد فعل الامر كقوله تعالى ﴿ وامرت لاعدل بينكم ﴾ فتكون اللام زائدة كما في ﴿ ردف لكم ﴾ واذا كان في كى معنى السببية لم يصح تقديرها في نحو اسير حتى تغيب الشمس ٧ فلم يبق الا ان التى هي ام الباب ولانه ثبت تقديرها ايضا في غير هذا الباب نحو قوله ﴿ وتقرعيني ﴾ واحضر الوغى ﴿ وحمل المشكوك فيه على ما ثبت اولى (قوله وحتى اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله نحو سرت حتى ادخلها) يعنى ليس يجب ان يكون الدخول وقت التكلم بهذا الكلام مستقبلا مترقبا بل الشرط ان يكون مضمون الفعل الواقع بعد حتى مستقبلا بالنظر الى مضمون الفعل الذى قبلها كالدخول بالنظر الى السير فان الدخول كان عند السير مترقبا بل اريب فيجوز النصب سواء كان الدخول وقت الاخبار ماضيا

٢ الكوفيين فيصح عنده ان تكون ناصبة بنفسها لكن نسخته
٣ لما خالف بعد الواو ما قبله في المفعول معه نسخته
٤ لانه خالف المبتدأ الخبر اذ لا يطلق على زيد انه عند كما اطلق في زيد قائم ان زيدا هو القائم والظ نسخته

٥ قوله (شرق) تمامه كنت كالفصان بالماء اعتصارى ﴿ الشرق الشجا والغصة وشرق بريقه اى غص به والاعتصار ان يفص الانسان بالطعام فيعتصر بالماء وهوان بشربه قليلا قليلا فيسيغه

٦ قوله (تضمدين الضمندان يتخذ المرأة خليلين قال ابو ذؤيب تريدن البيت ٧ ولا يصح تقدير ما اولو لانهما ينصبان ظاهرين فكيف ينصبان مقدرين نسخته بالتأخير

او حالا او مستقبلا او لم يكن على احد الاوجه الثلاثة وذلك بان يكون منك السير اما للدخول على ان حتى بمعنى كي او الى الدخول على ان حتى بمعنى الى ثم عرض مانع منع من حصول الدخول فلم يكن الدخول ٨ في احد الا زمانة (وقوله اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله) لا يصلح ان يكون علامة يعرف بها نصب المضارع بعد حتى من رفعه لان حتى التي يقع بعدها المضارع مرفوعا كان او منصوبا لا يخلو ٩ اما ان يكون بمعنى كي او الى فما بعدها اما سبب عما قبلها او انتهاء له والمسبب بعد السبب والنهاية بعد البداية (فالاولى ان يجعل كون ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها جوابا عن اعتراض بورد تقريره ان يقال انك اذا جوزت في نحو سرت حتى ادخلها بالنصب ان يكون الدخول ماضيا او حالا عند الاخبار كما تجوز كونه مستقبلا فكيف انتصب الفعل بان التي هي علم الاستقبال فيجب عنه بان الفعل مستقبل بالنظر الى حال السير لا بالنظر الى حال التكلم فمن ثم جاز انتصابه بان (ثم اذا اردنا ان نين متى يرفع المضارع بعدها ومتى ينصب قلنا ذاك الى قصد المتكلم فان قصد الحكم بحصول مصدر الفعل الذي بعد حتى اما في حال الاخبار او في الزمن متقدم عليه على سبيل حكاية الحال الماضية وجب رفع المضارع سواء كان بناء الكلام ان تقدم على اليقين نحو ان زيدا سار حتى يدخلها واعلم انه سار حتى يدخلها او على الظن والتخمين نحو اظن عبد الله سار حتى يدخلها واري انه سار حتى يدخلها او تعقب الكلام شك نحو سار زيد حتى يدخلها فيما اظن وسار حتى يدخلها بلغني ولا ادري وذلك انك قد تحكم بحصول الشيء على سبيل الشك والظن كما تحكم بحصوله على سبيل اليقين فعلى هذا شرط الرفع ان يكون الفعل الاول موجبا بحيث يمكن ان يؤدي حصول مضمونه الى حصول مضمون ما بعد حتى سواء اتصل مضمون الاول بمضمون الثاني نحو سرت حتى ادخلها او لم يتصل به نحو اري مني العام الاول شيئا حتى لا استطع انا كلمة العام بشيء فعلى هذا يجب ان يكون ما قبل حتى سببا لحصول ما بعده فلا يجوز ما سرت حتى ادخلها بالرفع واسرت حتى تدخلها لان السبب منتف في الاول وغير محكوم بثبوته لا بالعلم ولا بالشك في الثاني فكيف يمكن الحكم بحصول مسيبه (وقال الاخفش يجوز ما سرت حتى ادخلها بالرفع الا ان العرب لم يتكلم به وقد غلط فيه وجاز ايهم سار حتى يدخلها لانك حاكم بحصول السير غير مستفهم عنه وانما الاستفهام عن السائر لاعتن السير واذ قلنا فلما سرت حتى ادخلها ٢ وقل رجل سار حتى يدخلها فان اردت الحكم بوقوع سير قليل جاز الرفع ولكن على ضعف وذلك لاجرائهم ذلك في اللفظ مجرى النفي المصريح به وان اردت بهذه الكلمات النفي الصريح وهو الاغلب في كلامهم كما ذكرنا في باب الاستثناء وجب النصب (واما نحو انما سرت حتى ادخلها فلفظ انما يستعمل ٣ لمعنيين اما الحصر الشيء كقولك انما سرت وقعدت اذا حصرت سيره فيجوز الرفع على قبح لان الحصر كالنفي واما للاقتصار على الشيء كقولك لمن ادعى الشجاعة والكرم والعلم انما انت شجاع اي فيك هذه الخصلة فقط فيجوز الرفع اذن بلا قبح ولا يجوز سرت حتى تغرب الشمس بالرفع

(لان)

٨ لاما ماضيا ولا حالا ولا مستقبلا نسخته

٩ من ان يكون اما بمعنى الى او بمعنى كي وفي كلا الوجهين لابد ان يكون ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها لان المسبب لابد ان يكون بعد السبب والنهاية بعد البداية نسخته

٢ وقل ركب سار حتى يدخلها

٣ بمعنيين اما تحقير آه اذا حقوت آه

لان التحقير كالتنفي واما الاقتصار آه نسخته

لان السير لا يكون سببا الى الغروب و يجوز ماسرت الا يوما حتى ادخلها بالرفع
وماسرت الا قليلا لان النفي انتقض بالاذاكله في رفع مابعد حتى (وان قصد المتكلم
ان مضمون مابعد حتى سيحصل بعد زمان الاخبار وجب النصب وكذا يجب ان لم
يقصد لاحصوله في احدا لازمنة الثلاثة ولا عدم حصوله فيها بل قصد كونه مترقبا
مستقبلا وقت الشروع في مضمون الفعل المتقدم سواء حصل في احد الازمنة الثلاثة
او عرض مانع من حصوله ومع النصب يجوز ان يكون حتى بمعنى كي وبمعنى الى فحو
سرت حتى تغيب الشمس متعين لمعنى الانتهاء ونحو اسلمت حتى ادخل الجنة متعين لمعنى
السيبة ونحو سرت حتى ادخلها محتمل لهما فلا يجوز عطف المرفوع على المنصوب
ولا العكس الامع اعادة حتى نحو سرت حتى ادخلها وحتى تغرب الشمس (قال الجزولي
ونعم ما قال اذا كان بمعنى كي لم يدخل على صريح الاسم بخلاف ما اذا كان للانتهاء
نحو حتى مطلع الفجر بل وجب دخولها في المضارع كما ان كى التى بمعناها
لاتدخل من الاسماء الاعلى لفظا واحدة وهى ما الاستفهامية نحو كيه على خلاف
فيها ايضا (وقال الاندلسى لم يثبت حتى بمعنى كي بل لا يأتى الا لانتهاء ٢ واوّل نحو
قولهم كلمته ٤ حتى يأمرلى بشئ بان معناه كلمته او اكلمه حتى يأمرلى بشئ اى الى ان يأمر
فجوز وقوع صريح الاسم في موضع كل مضارع منصوب بعد حتى نحو كلمته حتى
أمرلى بشئ لانه بمعنى الى وما ذكره تكلف لا يمتشى له في نحو اسلمت حتى ادخل الجنة
(قوله كانت حرف ابتداء) اى حرف استئناف اى مابعدا كلام مستأنف لا يتعلق
من حيث الاعراب بما قبلها كاتعلق المنصوب لان حتى المنصوب مابعدا من الفعل
حرف جر متعلق بما قبلها ولا معنى ٤ بذلك ان مابعدا مبتدأ مقدرا اى انا ادخلها لان
ذلك لا يطرد في نحو قوله تعالى ﴿ وزلزلوا حتى يقول الرسول ﴾ بالرفع ٥ فهو
في الاستئناف مثل قوله تعالى ﴿ حتى اذا جاء امرنا ﴾ جاء بعده جملة شرطية مستأنفة
(وقال المصنف وانما وجب مع الرفع السببية لان الاتصال اللفظى لما زال بسبب
الاستئناف شرط السببية التى هى موجبة للاتصال المعنوى فان السبب متصل بالسبب
معنى حتى يكون جبر انا لمافات من الاتصال اللفظى قال ﴿ ٦ ولا صلح حتى تضبعون
ونضبعا ﴾ فعدم الصلح سبب للنضيع اى مدايدى بالسيوف وقوله نضبعا عطف على
نضبعون على توهم النصب على نحو قوله تعالى ﴿ فاصدقوا كن ﴾ ورفع قوله
نضبعون وان كان مستقبلا لانه مع العزم الجزم عليه كانه حاصل او قد حصل ومضى
(قوله ومن ثم امتنع الرفع) اى من جهة كون حتى المرفوع مابعدا حرف استئناف
امتنعت المسئلة المذكورة لانه يبقى كان الناقصة بلاخبر ولو كانت تامة جاز الرفع
وامتنع اسرت حتى تدخلها لما ذكرنا وهوانك لم تحكم بالسير الذى هو سبب الدخول
فكيف تحكم بحصول الدخول واما فى ايهم سار حتى يدخلها فانت حاكم بحصول السير
سائل عن تعيين السائر ﴿ واعلم ان الاخفش اجاز الفصل بين حتى واو وبين الفعل المنصوب
بعدهما بالشرط نحو انتظر حتى ان قسم شئ تأخذ بنصب تأخذ ولو جئت بالشرط

٢ من التأويل اى وتأول

نحو قولهم

٣ او اكلمه نسخته

٤ بكونها حرف ابتداء

نسخته

٥ بل معنى كونها حرف

ابتداء ان مابعدا جملة

مستأنفة كما فى قوله تعالى

حتى اذا جاء امرنا استونف

بعدها الجملة الشرطية

قال المص نسخته

٥ على قراءة نافع

٦ قوله (ولا صلح حتى

نضبعون ونضبعا) ضبعت

الرجل مددت له ضبعي

للضرب قال ولا صلح

حتى تضبعون او نضبعا

البيت صحاح

مجزوما فليس لك في تأخذ الا الجزم وكذا بعدا ونحو لا سير والله او اذا قلت لك اركب
تركب بنصب تركب واستقبح ابن السراج الفصل بينهما وقال الفصل بالظرف اسهل
نحو سكت حتى اذا اردنا ان نقوم يقول واقم حتى متى اكلنا تأكل فالظرف مفصولا به
على فتحه اسهل من حرف الشرط اعني ان واما الفصل بالاسم غير الظرف نحو انتظر
حتى من اخذ تأخذ فلا يجوز بل يجب جزم تأخذ (ولا يجوز الفصل اتفاقا بين
ان ولن وكى وبين منصوباتها لانها الناصبة بانفسها ولا يفصل بين العامل الحرفي
ومعموله وكذا لا يفصل بين الواو والفاء واللام وبين ما تنصب بعدها لكونها على
حرف واحد * قوله (ولام كى مثل اسلمت لادخل الجنة ولام الجحود لام تأكيد بعد
النفي لكان مثل ﴿ وما كان الله ليعذبهم ﴾ الظاهر ان ان تقدر ايضا بعد اللام الزائدة
التي تحيى بعد فعل الامر او الارادة نحو امرت لاعدل ﴿ ويريد الله ليذهب ﴾ والتي
لتأكيد النفي تختص من حيث الاستعمال بخبر كان المنفية اذا كانت ماضية لفظا نحو
﴿ وما كان الله ليعذبهم ﴾ او معنى نحو ﴿ لم يكن الله ليغفر لهم ﴾ وكان هذه اللام
في الاصل هي التي في نحو قولهم انت لهذه الخطة اى مناسب لها وهى تليق بك فمعنى
ما كنت لافعل ما كنت مناسبة لفعله ولا يليق بي ذلك ولا شك في ان في هذا معنى التأكيد
واما قوله تعالى ﴿ وما كان هذا القرآن ان يفترى ﴾ كان اصله ليفترى فلما حذف اللام
بناء على ٦ جواز حذف اللام مع ان وانجاز اظهار ان الواجبة الاضمار بعدها وذلك
لانها كانت كالناثبة ٧ عن ان * قوله (والفاء بشرطين احدهما السببية والثاني ان
يكون قبلها امرا ونهى او نفي او استفهام او تمن او عرض والواو بشرطين الجمعية
وان يكون قبلها مثل ذلك واو بشرط معنى الى ان) ٨ ترك التخفيض وهو من جملة
الاشياء المذكورة نحو ﴿ لولا انزل اليه ملك فيكون معه نذيرا ﴾ ولولا ارسلت الينا
رسولا فنتبع اياتك ﴿ وترك الترجي ايضا قال الله تعالى ﴿ لعله يزكى او يذكر فتنفعه
الذكرى ﴾ على قراءة النصب وقال الله تعالى ﴿ لعلى ابليغ الاسباب ﴾ ثم قال فاطلع
بالنصب على قراءة حفص واما الدعاء فهو داخل في باب الامر والنهى عند النحاة
لا عند الاصوليين كما يحى في باب الامر نحو اللهم لا تؤاخذنى بذنبي فاهلك اللهم
ارزقنى ما لا فاصدق به (والكسائي والفراء جوزا نصب الدعاء المدلول عليه بالخبر
ايضا نحو غفر الله لك فدخلك الجنة (قوله ان يكون قبلها امر) اذا كان الامر صريحا
نحو ائتني فاشكر فلا كلام في صحته واما ان لم يكن صريحا وذلك بان يكون مدلول
عليه بالخبر نحو اتق الله امرؤ وفعل خيرا فيثاب عليه وحسبك الكلام فينام الناس
او اسم فعل نحو نزال فاقاتلك وعليك زيدا فاكرمك او يكون الامر مقدر كالاسد
الاسد فتجوا فالكسائي يجري جميع ذلك مجرى صريح الامر وقد وافقه ابن جني في نحو
نزال بناء على انه مطرد كالامر على ما هو مذهب سيبويه ٩ واما النصب في قراءة ابى
عمرو ﴿ واذا قضى امرا فانما يقول له كن فيكون ﴾ فلتشبيهه بجواب الامر من
حيث مجيئة بعد الامر وليس بجواب له من حيث المعنى اذ لا معنى لقولك قلت لزيد

٦ ان حذف الجار مع ان

وان جازر جاز نسخته

٧ عنها والمبدلة منها

نسخته

٨ ذكر الاشياء الستة وترك

التخفيض نسخته

٩ قوله (واما النصب في

قراءة ابى عمرو) قيل

النصب قراءة ابن عامر

لا قراءة ابى عمرو على ما

في الشاطبية

اضرب فيضرب اي اضرب يا زيد فانك ان تضرب يضرب اي يضرب زيد واما
 النهي فتحول لا تشمتني فتندم والنفي مائنا فتكر منا وهو اما صريح كما ذكرنا واما
 مؤول نحو قلما تلقاني فتكرمني وكذا قل رجل واقل رجل لان هذه الكلمات تستعمل
 بمعنى النفي الصرف وتستعمل في اللفظ ايضا استعماله واما ما يفيد معنى النفي لكن لا يجري
 في استعمالهم مجراء فلا ينصب جوابه كقولك انت غير امير فتضرب بني وكذا التقليل
 بقدر في المضارع لا يقال قد تجيئني فتكرمني وقد جوز قوم نصب جواب كل ما تضمن
 النفي ٢ او القلة قياسا لاسماها وقد يحكى التشبيه المفيد لمعنى النفي ملحقا بالنفي اي منصوب
 الجواب نحو كانك وال علينا فتشمتنا اي لست بوال امان قصدت بالتشبيه الحقيقة لا
 النفي فلا يجوز ذلك (و ذكر سيويه ٣ حسبه شمتني فثبت عليه اي لو شمتني لو ثبت
 عليه) وقد يضم ان الناصبة بعد الفاء والواو الواقعتين اما بعد الشرط قبل الجزاء
 نحو ان تأتني فتكرمني او وتكرمني آتاك او بعد الشرط والجزاء نحو ان تأتني آتاك فاكرمك
 او اكرمك وذلك لمساواة الشرط في الاول والجزاء في الثاني النفي اذا الجزاء مشروط
 وجوده بوجود الشرط ووجود الشرط مفروض فكلاهما غير موصوفين بالوجود
 حقيقة وعليه حل قوله تعالى ﴿ ان يشأ يسكن الريح فيظللن رواكده ﴾ الى قوله ويعلم
 على قراءة النصب وقد جاء بعد الحصر بانما نحو انما يجيئني فيكرمني زيدا قلنا في حتى
 ان فيه مني التحقير القريب من النفي واما بعد الحصر بالا نحو ما قام الا زيد فتحسن اليه
 فلا يجوز اتقا قالانه بعد اثبات صريح بلى ان لم يرجع الضمير الذي عمل فيه ما بعد الفاء
 بواسطة او غير واسطة الى المستثنى المثبت بل الى شيء في حيز المنفي نحو ما قام احد الا
 هند فاحسن اليه او فاكرمه والضمير لاحد جاز لان المعنى ما قام احد فاحسن اليه الا
 هند على ان ذلك قبيح لان قولك فاحسن متعلق بما قبل الا وقد تقدم في باب الفاعل
 ان متعلق ما قبلها لا يقع بعد المستثنى عند البصرية الا الاشياء المعدودة هناك (وقد جاء
 ما بعد الفاء منصوبا في ضرورة الشعر فيما ليس فيه معنى النفي اصلا كقوله * سأترك
 منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحنا * والتمني نحو ليتك عندنا فتكرمك والعرض
 نحو الاتزور نافعطيك والاستفهام نحو هل تزور نافطحسن اليك وكان الاصل في جميع
 الافعال المنتهية بعد الفاء السببية الرفع على انها جملة مستأنفة لان فاء السببية لا تعطف
 وجوابا بل الاغلب ان يستأنف بعدها الكلام كذا المفا جاءة ومعنيها ايضا متقاربان
 ولذلك تقعان في جواب الشرط الا ان اذا المفا جاءة مختصة بالاسمية (وقد سبق ما بعد الفاء
 السببية على رفعه قليلا كقوله تعالى ﴿ ولا يؤذن لهم فيعتذرون ﴾ وقوله * ٤ الم
 تسأل الربع القواء فينطق * وقوله لم تدر ما جزع عليك فنجزع * جاء جميع هذا على
 الاصل ومعنى الرفع فيه كعنى النصب لو نصب وكذا لا يمنع من ابقاء الرفع فيما بعد و
 الجمع اذا لم يلبس ويكون معنى الرفع والنصب فيه سواء نحو اضربني واضربك بالرفع
 وكذا في اوقال الله تعالى ﴿ تقاتلونهم اويسلون ﴾ معنى الرفع فيه معنى النصب اي الى
 ان يسلموا جازلك ان لاتصرف في المواضع المذكورة الى النصب اعتمادا على ظهور

٢ معنى القلة او النفي نسخته

٣ معنى الحق افعال الظن

بالنفي فينتصب جوابها

لان مفعولها غير متحقق

الوقوع بشرط ان لا

يكون مقارنا للعلم

٤ هذا البيت للجمل بن

معمر العذري وآخره

* واني يرد القول دار

كانها * بطول بلاها

والتقدم مهرق * وقفت

بها حتى تجلت عمايتي *

ومل الو قوف الارحتى

المطوق * والربع المنزل

حيث كان والربع المنزل

في الربع خاصة والقواء

الحالي والبيداء الفلاة

التي تيسد بمن سلكها

والسملق الذي لاشي *

فيها ومعنى نطق الربع

مايين من اثاره والعرب

يسمى كل دليل نطقا

و كلاما قال تعالى

هذا كتابنا ينطق عليكم

بالحق ومنه قول زهير *

من جواره ام او في دمنة

لم تكلم *

المعنى والاكثر الصرف اليه بعد الاحرف الثلاثة (وانما صرفوا ما بعد فاء السببية من الرفع الى النصب لانهم قصدوا التنصيص على كونها سببية والمضارع المرتفع بلا قرينة مخصصة للحال او الاستقبال ظاهر في معنى الحال كما تقدم في باب المضارع هـ فلو ابقوه مرفوعا لسبق الى الذهن ان الفاء لعطف جملة حالية الفعل على الجملة التي قبل الفاء فصرفه الى النصب منبه في الظاهر على انه ليس معطوفا اذ المضارع المنصوب بان مفرد وقيل الفاء المذكورة جل ومخلص المضارع للاستقبال اللائق بالجزائية كما ذكرنا في المنصوب بعد اذن فكان فيه شيان دفع جانب كون الفاء للعطف وتقوية كونه للجزاء فيكون اذن ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوبا ٣ لما ذكرنا في اذن (وانما اخترنا هذا على قولهم ان ما بعد الفاء بتقدير مصدر معطوف على مصدر الفعل المقدم تقدير افتقير زرنى فاكرمك ليكون منك زيارة فاكرم منى لان فاء السببية ٤ ان عطفت وهو قليل فهي انما تعطف الجملة على الجملة نحو الذي يطير فيغضب زيد الذباب وكذا تقول في الفعل المنصوب بعد و او الصرف هـ انهم لما قصدوا فيها معنى الجمعية نصبوا المضارع بعدها ليكون الصرف عن سنن الكلام المتقدم مرشدا من اول الامر انها ليست للعطف فهي اذن اما و او الحال واكثر دخولها على الجملة الاسمية فالمضارع بعدها في تقدير مبتدأ محذوف الخبر وجوبا فمعنى قم واقوم اى قم وقيامى ثابت اى في حال ثبوت قيامى واما بمعنى مع وهى لاتدخل الاعلى الاسم قصدوا ههنا مصاحبة الفعل للفعل فنصبوا ما بعدها فمعنى قم واقوم اى قم مع قيامى كما قصدوا في ٦ المفعول معه مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا ما بعد الواو ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر متصيد من الفعل قبله كما قال النحاة اى ليكون منك قيام وقيام منى لم يكن ٧ فيه نصوصية على معنى الجمع كما لم يكن في تقديرهم في الفاء معنى السببية بل كون و او العطف للجمعية قليل نحو كل رجل وضعته والاولى في قصد النصوصية في شئ على معنى ان يجعل على وجه يكون ظاهرا فيما قصد النصوصية عليه (وانما شرطوا في نصب ما بعد فاء السببية كون ما قبلها احد الاشياء المذكورة لانها غير ٧ حاصلة المصادر فتكون كالشرط الذي ليس بتحقيق الوقوع ويكون ما بعد الفاء كجزائها ثم حملوا ما قبل و او الجمعية في وجوب كونه احد الاشياء المذكورة على ما قبل فاء السببية التي هي اكثر استعما لامن الواو في مثل هذا الموضع اعنى في انتصاب المضارع بعدها وذلك لمشابهة الواو للقاء في اصل العطف وفي صرف ما بعد هما عن سنن العطف لقصد السببية في احد هما والجمعية في لاخرى وايضا لقرب معنى الجمعية من التعقيب الذي هو لازم السببية (ثم اعلم انه لما كان ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوبا صار الفاء مع ما بعدها اشد اتصا لا بما قبلها من الجملة الجزائية بالجملة الشرطية فجاز في هذا الجواب ما لا يجوز في الجملة الجزائية وذلك انك تفصل به بين الفعل الذي قبل الفاء ومفعوله نحو هل تعطى فيأتيك زيدا ويتوسط ايضا بين اداة الاستفهام التي هي هل او انظرف او كيف اوله وبين الفعل المستفهم عنه نحو هل فأتيك تخرج ومتى فاكرمك

هـ فكان لو ابقوه على رفعه ظاهرا في الحال و يسبق الى الذهن من تقدم الجمل ان الفاء لعطف الحال عليها فالصرف الى النصب منبه في الظاهر على ان الفاء ليس لعطف الجملة على الجملة لان نسخه ٣ كما ذكرنا في اذن سواء لان فاء السببية يجب دخولها على الجمل لنسخه ٤ ليست للعطف وجوبا بل قد تكون وقد لا تكون كما يحى في باب الحروف ولهذا قال المص في قوله الذي يطير فيغضب زيد الذباب ان الفاء فيه للسببية لا للعطف والتي تحتمل السببية والعطف لا تعطف مفردا على مفرد بل هي لاتدخل الا على الجمل وكذا نسخه هـ يسمى الكوفيون هذه الواو الناصبة للمضارع و او الصرف ٦ في الاسم الذي هو مفعول معه نسخه ٧ في هذا التقدير نسخه ٨ ثابتة المضمون اى غير واقعة المصادر حاصلتها فتكون آه نسخه

٢ اى بين النهى وجوابه

٢ قوله (ويحوز ان يكون فتكون عطفًا آه) هذا

الوجه مذکور في الكشف لكنه منظور

فيه لان هذا الطرد انما هو على تقدير ان يكون

حسبهم عليه فيكون جائزًا كما يفهم من الكلام

فلا يكون سببًا للظلم اولا يرى انه لا يحوز ان يقال

ليس زيد عندك فتضربه فتصير ظالمًا بهذا الضرب

٣ الذى قبله مثبتا ان لم يكن وتدخل نسخه

٤ اى ليس منك الا تيان المقيد بالحديث مع انه

حاصل منك مطلق الا تيان نسخه

٥ لا يوافق قولك آه من حيث المعنى ولا يعطى

فأنته بل الذى يعطىها معنى فاء العطف اما

العاطفة نسخه

٦ وذلك ان تقول ما تزورنى قمحدثنى بالرفع

فيكون النفي في الصورتين نسخه

٧ مجموع الا تيان اى الزيادة المقيدة آه اياها

نسخه

٨ بعده نسخه

تزورنى وكيف فاستقبلك تحيئنى ولم فاسير تسير ويحوز ايضا حذف الفعل المستفهم عنه للوضوح ولقيام هذا الجواب مقامه لانه في اللفظ كالجاء مما هو كالشرط تقول متى فاسير معك اى متى تسير فاسير معك ولا يحوز شئ من ذلك في صريح الشرط والجزاء لان كل واحد منهما في اللفظ جملة ظاهرة (قالوا ولا جواب للجواب بالفاء ولا يجاب ايضا الشئ الواحد بجواب بين فقوله تعالى ﴿ولا تطرد الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي﴾ جوابه قوله ﴿فتكون من الظالمين﴾ وقوله ﴿ما عليك من حسابهم من شئ فطردهم﴾ جملة متوسطة بينهما ٢ ويحوز ان يكون فتكون عطفًا على تطرد (وانما لم يجب بجواب بين لانه كالشرط والجزاء ولا يجاب كلمة الشرط بجوابين ومعنى النفي نحو ما تأتينا قمحدثنا ان تأتينا تحدثنا اتنى الحديث لانتفاء شرطه وهو الا تيان كقوله تعالى ﴿لا يقضى عليهم فيموتوا﴾ هذا هو القياس وذلك لان فاء الجزاء قياسه ان يجعل الفعل ٣ المتقدم عليه الذى هو غير موجب موجبًا ويدخل عليه كلمة ان ويكون الفاء مع ما بعده من الفعل جزاءه كما تقول فى قوله تعالى ﴿ولا تطغوا فيه فيحمل عليكم غضى﴾ اى ان تطغوا فحللوا الغضب حاصل ويحوز ايضا ان يكون النفي راجعًا الى الحديث في الحقيقة لالى الا تيان اى ما يكون منك ا تيان بعده حديث ٤ وان حصل مطلق الا تيان وبهذا المعنى ليس فى الفاء معنى السببية وحق الفعل ان ينتصب بعد فاء السببية لكنه انما انتصب على تشبيهها بفاء السببية كما يجيئ (وانما قلنا ان الفاء بهذا المعنى ليست للسببية لان قولك ان تأتينا تحدثنى ٥ يخالف فى المعنى لقولك تأتينا ولا تحدثنى بل انما يعطى هذه الفاء معنى فاء العطف الصريح اما طرفة الاسم على الاسم نحو ما كان منك ا تيان قمحدثنى على ما يؤولون به مثل هذا المنسوب واما عاطفة للفعل على الفعل ٦ نحو ما تأتينا قمحدثنى بالرفع فيكون النفي فى الموضعين شيئًا واحداً واقعا على المعطوف والمعطوف عليه معا فيكون ٧ المجموع المقيد بقيد تعقب الحديث اياه منفيا والمركب من جزئين يذنبى بانتفاء جزئيه معا وبانتفاء كل واحد من جزئيه ايضا فعلى الاول يكون المعنى ليس منك ا تيان ولا حديث ٨ معه ويحوز ان يكون قوله تعالى ﴿ولا يؤذن لهم فيعتذرون﴾ بهذا المعنى وعلى نفيك الجزء الثانى فقط يكون المعنى منك ا تيان لكن لا حديث بعده ومنه قول على رضى الله تعالى عنه فى نهج البلاغة ﴿لا يخرج لكم من امرى رضى فترضونه ولا سخط قبجتمون عليه﴾ ولا يحوز ان ينفى الاول فقط لان الحديث الذى يكون بعد الا تيان لا يكون من دون الا تيان بل ان جعلت ما بعد الفاء على القطع والاستيناف لا معطوفاً على الفعل الاول جاز هذا المعنى فيكون المراد ما تأتينا فانت تحدثنا بما يحدث به الجاهل بحالنا كما قال ﴿غير اننا لم تأتينا بيقين﴾ فزجى ونكثر التأميلا ﴿اى قمحن نرجى﴾ ويحوز مع الرفع ايضا ان يكون الفاء للسببية والمبتدأ محذوف فيكون معنى الرفع والنصب سواء وانما لم يصرفه الى النصب لعدم اللبس كما ذكرنا قبل فيكون قوله تعالى ﴿ودو الوتدهن فيدهنون﴾ منه اى فهم يدهنون وكذا قوله تعالى ﴿لا يؤذن لهم فيعتذرون﴾ اى فهم

٤ قوله (سملق) الصلح الصفصف اى المستوى ٢ قوله (اذن اربعة معان) ثنى المجموع وثنى الثانى وحده وثنى الاول وحده وقصد السببية ٣ قوله (وللنصب معنيان) قصد لسببية مع انتفاهما والقصد الى ثنى الثانى ٤ فنصب فى قراءة ابى عمرو على ما تقدم والذى بهذا المعنى نسخة ٢٤٨ ٥ اى يقوم ولا ينطق الا بالتي هى اعرف نسخة

٦ قوله (الزبرقان) زبرقت الثوب صفرتة والزبرقان القمر وزبرقان من بدر الفرائى قيل سمي بذلك لصفرة عامته واسمه حصين ٧ قوله (وقد يستأنف بعد الواو) اى الواو التى من شأنها ان تكون للجمعية وقد يقطع عنها

٨ فقد ثبت بما تقدم انه قد يرتفع الفعل بعد الفاء والواو واو على ان معنى الرفع كعنى النصب وقد يرفع على معنى الاستيناف وليست الفاء للسببية كما قلنا فى ما تأتىنا فتحدثنا اى فانت تحدثنا بما يحدث الجاهل بجهلنا واما الواو فتحوطك دعنى ولا اعود اى انا لا اعود على كل حال واما او فكما تقول انا اسافر ثم يدو لك فتقول اواقم اى بل انا اقيم نسخة ٨ فى قول امرء القيس * بكاصاحي لما رأى الدرب دونه وايقن انا لا حقان مقيصرا * فقلت له لاتبك عينك انما نحاول ملكا

يعتذر ونفكانه قال فيد هنوا وفيعتذر واكما ان قوله تعالى ﴿ فاقم فيه سواء ﴾ بمعنى فاستوا وكذا قوله ﴿ الم تسأل الربع القواء فينطق ﴾ ولم تدر ما جزع عليك فنجزع ﴿ ولا ارى بأسا من ان لا يقدر فى مثله المبتدأ لان فاء الجزاء قد يدخل على المضارع المثبت والمنفى بلامن غير تقدير مبتدأ كما يجيى فى الجزوم لكن الاستيناف والسببية مع تقدير المبتدأ اظهر (وقال سيويه للمعنى فهمى مما ينطق على كل حال وذلك بناء على توهمات الشعراء وتخيلاتهم ثم رجع وقال ﴿ وهل يخبر نك اليوم ببداء سملق ٩ ﴾ وقد لا يصرف بعد واو الجمعية ايضا الى النصب امنا من اللبس كما ذكرنا فى نحوائنى واكرمك بالرفع لان واو الحال قد تدخل على المضارع المثبت كما ذكرنا فى باب الحال نحو وقت واضرب زيدا اى وانا اضرب زيدا وكذا ربما لا يصرف كما ذكرنا بعد واو العاطفة الى النصب فى نحو قوله ﴿ تقاتلوهم اويسلون ﴾ مع انه بمعنى الامنا من اللبس فان واو فى الاصل لاحد الامرين والمعنى لابد من احد الامرين القتال او الاسلام وفيه ايماء الى معنى الى او لا (فالرفع بعد الفاء ٢ اذن اربعة معان كما تقدم ٣ وللنصب معنيان: عند سيويه وانما جاز النصب عنده فى المعنى الثانى مع ان الفاء ليست للسببية تشبيها للقاء وما بعد ها بفاء الجزاء لكونه فاء بعد مضارع كما نسا بعدنقى كما شبه فى كن فيكون ٤ والذى بالمعنى الثانى كثير الاستعمال كقولهم لا يسعنى شىء فيعجز عنك اى ان وسعنى شىء لم يعجز عنك وقال ﴿ وما قام مناقم فى ندينا ﴾ فينطق الا بالتي هى اعرف ٥ وقال ﴿ وما حل سعدى غربا ببلدة ﴾ فينسب ٦ الا الزبرقان له اب * اى يحل ولا ينسب ولولا ان ما بعد الفاء فى البيتين منى للمجاز الاستثناء اذا لاستثناء المفرغ لا يكون فى الموجب ٧ (وقد يستأنف بعد الواو من غير معنى الجمعية كقولك دعنى ولا اعود اى وانا لا اعود على كل حال وبعد او من غير معنى الى او لا كما تقول انا اسافر اواقم حكمت اولا بالسفر ثم بدالك فقلت اواقم اى او انا اقيم اى بل انا اقيم وجوز سيويه الرفع فى قوله ٨ ﴿ نحاول ملكا او نموت ﴾ اما على العطف على نحاول او على القطع اى نحن نموت وقوله تعالى ﴿ او نرسل رسولا ﴾ بالرفع مقطوع اى نحن نرسل وقوله ﴿ ان تركبوا فركوب الخليل عادتنا ﴾ او تنزلون فانا معشر نزل ﴿ عند الخليل محمول على المعنى اى اتركبون او تنزلون كقوله ﴿ ولا ناعب الايين غرباها ﴾ وقال يونس هو على القطع اى بل انتم نازلون واو بمعنى بل كما يجيى فى حروف العطف كما فى قوله تعالى ﴿ الى مائة الف او يزيدون ﴾ اى بل هم يزيدون ٩ (وقد تقطع بعد الواو والفاء وثم فى غير هذا الباب ٢ غير الجمعية قال ﴿ على الحكم المأتى يوما اذا قضى ﴾ قضيته ان لا يجوز

او نموت فيعذرا ٩ قوله (وقد يقطع بعد الواو) اى قد يقطع فى غير هذا الباب اعنى فى غير باب الجمعية ٩ (ويقصد) وكذا يجوز القطع نسخة ٢ نحو اريدان تأتىنى ثم (تحدثنى اى ثم انت تحدثنى وقال ﴿ وما هو الا ان اراها فاجاة فاهت حتى ما اكاد اجيب ﴾ بنصب ايهت ورفعه على القطع اى فانا ايهت نسخة بالتقديم

ويقصد * لم ينصب يقصد لانه ٣ احتمال مع النصب ان يكون معطوفا على يجوز المنفى
فيكون المعنى على الحكم ان لا يجوز ولا يقصد وهو تناقض ويحتمل ان يكون عطفا
على لا يجوز الكائن بمعنى يعدل بمعنى على الحكم ان لا يجوز وان يقصد فترك العطف
خوفا من اللبس ورفع على القطع اى وهو يقصد كما تقول زيد يحى اذا انتهت بحيته
وتنيتها اى ينبغي ان يحى فالعنى ينبغي له ان يقصد اى ان لا يجوز (وقد يقطع مع الفاء
التي لغير السببية كاذكرنا في قوله * فزجى ونكث التأميلا * ومثله قوله * وما هو الا
ان اراها فجأة * فابتهت حتى ما اكاد اجيب * يروى بنصب ابتهت ورفع على القطع
اى فانا ابتهت (قوله والواو بشرطين الجمعية وان يكون قبلها مثل ذلك) اى يجتمع
مضمون ما قبلها ومضمون ما بعدها في زمان واحد ويكون قبلها امر نحو زرنى وازورك
او نهى نحو * لانه عن خلقى وتأتى مثله * عار عليك اذا فعلت عظيم * واستفهام
نحو هل تزورنى وتعطينى او تمنى نحو ليتك عندنا وتكرمنا او تحضض نحو هلا تزورنا
وتكرمنا او عرض نحو الا تزورنا وتكرمنا والثناء يؤولون هذا بواو العطف نحو
ليكن زيارة منك وزيارة منى وقد ذكرت ما هو عليه في الفاء (قوله واو بشرط معنى الى
ان) معنى اوفى الاصل احد الشئيين او الاشياء نحو زيد يقوم او يقعد اى يعمل احد
الشئيين ٢ ولا بدله من احدهما فان قصدت مع افادة هذا المعنى الذى هو لزوم احد
الامرئين التنصيص على حصول احدهما عقيب الاخر وان الفعل الاول يمتد الى
حصول الثانى نصبت ما بعد اوفسيويه يقدره بالا وغيره بالى والمعنيان يرجعان الى شئ
واحد فان فسرته بالا فالمضاف بعده محذوف وهو الظرف اى لالزمتك الا وقت ان
تعطينى فهو في محل النصب على انه ظرف لما قبل او وعند من فسرته بالى ما بعده بتأويل
مصدر مجرور باو التى بمعنى الى هذا (وقال سيويه في قول الشاعر * وما نال شئ * الذى
ليس نافعى * ويغضب منه صاحبي يقول * يجوز رفع يغضب ونصبه اما الرفع
فلعطفه على الصلة اعنى قوله ليس نافعى (وقال ابو على في كتاب الشعر بل هو عطف
على نافعى وليس بشئ * لانه يكون المعنى اذن ما نال بقول للشئ * الذى ليس يغضب منه
صاحبي اى لا اقول شيئا لا يغضب منه صاحبي وهذا ضد المقصود واذا نصبت فهو
على الصرف (قال المبرد لا يجوز ذلك لان فيه اذن نفي النفع والغضب معا وهو عكس
المقصود لان مراد الشاعر الذى يغضب منه صاحبي لا ا قوله قلت الذى قاله انما يلزم
لوجعلنا هذا الصرف في سياق قوله ليس نافعى لانه يكون المعنى اذن لا اقول قولا لا يجمع
نفعي وغضب صاحبي منه وهذا عكس ما ينبغي لانه ينبغي ان لا يقول قولا لا يجمع نفعه
وغضب صاحبه واما اذا جعلناه في سياق النفي الذى هو ما نال فيفسد المعنى لانه يكون
المعنى اذن لا يكون القول الذى لا ينعنى مع غضب صاحبي منه وذلك اما بانتفاءهما
معا او بانتفاء احدهما لان المركب ينتفى بانتفاء احد جزئيه كما ينتفى بانتفاء مجموعهما فتقدم
الواو على ما هو منى حقيقة اعنى القول الذى تضمنه قوله بقول كتقدم الفاء على
الفعل المستفهم عنه في قولك متى فاكرمك تكرمنى كما تقدم تعليل ذلك (وقال سيويه

٣ لانه يوههم كونه عطفا على
يجوز المنفى اى لا يجوز ولا
يقصد وهو تناقض مع انه
يجوز مع النصب ان يكون
عطفا على لا يجوز بمعنى يعدل
اى ان لا يجوز وان يقصد
نسخه

٢ او الاشياء نسخه

٣ على ان من متعلق بغضب الابان لشيء ولا فائدة في هذا ولا يجوز ٢٥٠ آه نسخته ٤ قوله (والعاطفة)

الظاهر انه مجرور معطوف على حتى في قوله وبان مقدرة بعد حتى وعلى ما ذكره يكون مرفوعا

٤ والعاطفة يحتمل ان يراد الحروف العاطفة كلها كما جوزه ابو حيان مع الواو والقاء واو وثم الا انه لم يجوز مع غيرها ويحتمل ان يراد الواو فقط لانه كلامه فيها ٥ شف عليه الثوب اي رقى حتى خلفه برى وثوب شف وشف اي رقيق قال تعالى او ان نفعل في امرنا ما نشاء ٦ وقد يحذف لام الجحود فيجوز اظهار ان كقوله تعالى وما كان هذا القرآن ان يفترى على ما تقدم

٧ اي ان

٨ بعدها نسخته

٩ قال تعالى او ان نفعل في امرنا ما نشاء

٢ قوله (تسمع بالمعدي لا ان تراه) قال الكسائي وفي المثل تسمع بالمعدي خير من ان تراه وهو تصغير معدي منسوب الى معدين عدنان ابى العرب وانما حقت استنقالا للجمع بين التشديد مع ياء التصغير يضرب للرجل الذي له صيت وذكر في الناس

وتبعه ابو علي ان يغضب المنسوب معطوف على الشيء اي لذي غضب صاحبي لسبب غضب صاحبي (وفيه نظر لان الضمير في منه يرجع الى الشيء غير النافع فيكون المعنى واما انا بقول شيء منه يحدث غضب صاحبي من الكلام الذي لا ينفعي ٣ ولا معنى لهذا الكلام ولا يجوز ان يرجع الضمير الى المضاعف المقدر لانك انما اضفته الى الغضب ليعلم ان الغضب منه فلا يحتاج الى لفظ منه كما بينا في الظروف المضافة الى الجمل ان نحو قولك يوم تسود فيه لوجوه قبيح * قوله (٤ والعاطفة اذا كان المعطوف عليه اسما) عطف على حتى في قوله وحتى اذا كان مستقبلا اي العاطفة يقدر بعدها ان نحو قولها * للبس عباءة وتقر عيني * احب الى من لبس الشفوف ٥ * ليكون الاسم معطوفا على اسم وكذا العطف بالفاء وغيره نحو اعجبنى ضرب زيد فيشتم وضرب زيد ثم يشتم وضرب زيد او يشتم والواو والفاء واو في مثل هذه المواضع لا يشوبها معنى السببية والجمعية والانتها * قوله (ويجوز اظهار ان مع لام كي والعاطفة ويجب مع لافي اللام) اخذ بين المواضع التي يجوز فيها اظهار ان المقدرة والموضع الذي يعرض فيه ما يوجب اظهار ان فالذي يبقى بعد التقسيم هو الموضع الذي لا يجوز فيه اظهارها فنقول انما جاز اظهارها مع لام كي والعاطفة واللام الزائدة لا للجحود نحو * وامرت لانا كون * لان هذه الثلاثة تدخل على اسم صريح نحو جئتكم للاكرام واعجبنى ضرب زيد وغضبه واردت لضربك كقوله تعالى * ردف لكم * فجاز ان يظهر معها ما يقلب الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية ٦ واما لام الجحود فلما لم تدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ذلك ٧ وكذا حتى لم يظهر بعدها ان لان الاغلب فيها ان يستعمل بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا تدخل على اسم صريح كما مر وحل عليها التي بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب في التي ٨ يليها المضارع واما الواو والفاء واو فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها للتصبيص على معنى السببية والجمعية والانتها كانت تقدم صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها ٩ وقد ظهر ان بعد او في الشعر قال * لو ان يلوم بحاجة لو أمها * واما وجوب الاظهار مع لام كي اذا وليها لا فلاستكره اللامين المتواليين (واما قول المصنف لانهم لا يدخلون حروف الجر على حرف النفي لاستحقاقها صدر الكلام ففيه نظر لان لامن بينها يدخلها العوامل نحو كنت بلا مال * وحسبوا ان لا تكون فتنة * والكوفيون جوزوا اظهار ان مع لام الجحود بدلا من اللام وتأكيده لان مذهبه ان اللام هي الناصبة بنفسها ويجوزون تقديم معمول الفعل بعدها عليها خلافا للبصريين واستدلوا بقول الشاعر * لقد عدلني ام عمرو ولم اكن * مقالتها ما كنت حياء لاسمعا * لان اللام عندهم هي الناصبة وليست هي مصدرية وهو عند البصريين على تقدير فعل ناصب اي ما كنت اسمع مقالتها ثم كرر لاسمعا مفسرا للمضمر * وادلم ان ان الناصبة تضمير في غير المواضع المذكورة كثيرا لكن ليس بقياس كافي تلك المواضع فلا تعمل لضعفها نحو قولهم ٢ تسمع بالمعدي خير من ان تراه ومنه عساك تفعل كذا على رأي كافي المضمرات ويقل ذلك اذا كان مقدرا

فاذا رأته اذريت مرأته وقال ابن السكيت تسمع بالمعدي لان تراه قال وكان تأويله تأويل امر كانه قال اسمع به ولا تراه (باسم)

٣ ومثله قوله وقالوا

تشاء ققلت الهوى اللهو
بتأويل ان الهوى بهذا
مثاله في المفعول الصريح
بخلاف الاول
٤ لانه

٥ في الاصل مفعول وقد
تنصب مضمة شذوذا
نحو قوله الايهذا اللائمي
اشهد الوغى وان احضر
الذات هل انت مخلدى
نسخه

٥ اى يجزع مفعول في
الاصل ورفع لقيامه مقام
الفاعل وهو

٦ اخذ تفصل كل واحد
منها نسخة

٧ قوله واسرتهم يوم
الصليفاء امرت الرجل
رهطه والصليفاء الارض
الصلبة وفي بعده واو
في بمعنى

٨ قوله (رسومها آه)
رسم الدار ما كان من اثارها
لاصقا بالارض

٩ في الايجاب في الماضى
اعنى انه يستعمل في الاغلب
في الامر المتوقع نسخة

٢ لم ينفعه نسخة حين التكلم
نسخه

٣ وصلت نسخة

٣ قوله (المااء) اوله اليكم
يابنى بكر اليكم * الماتعلوا
منا اليقين * اى تنجوا عنا
فانكم قد عرفتمونا يقينا

باسم مرفوع كافى تسمع بالمعدي ولا سيما اذا كان فاعلا ٣ وقد جاء قوله * وحق لمثلى
يا بشينة يجزع * ٤ وقد تنصب مضمة شذوذا كقوله * الايهذا الزاجرى احضر
الوغى * يروى رفعا ونصبا والكوفيون يجوزون النصب في مثله قياسا * قوله
(وينجزم بلم ولما ولا م الامر ولا فى النهى وكلم المجازاة وهى ان ومهما واذما وحيثما
واين ومتى ومن وماواى وانى وامامع كيفما واذافشاذ وبان مقدرة) هذا ذكر الجوازم
مطلقا * قوله (فلم لقلب المضارع ماضيا ونفيه ولما مثلها ويختص بالاستغراق وجواز
حذف الفعل ولا م الامر المطلوب بها الفعل ولا فى النهى المطلوب بها الترك) ٦ اخذ
في التفصيل (قوله فلم لقلب المضارع ماضيا) قد ذكرنا في باب المضارع ان بعضهم
يقول ان لم دخل على الماضى قلب لفظه الى المضارع وقد جاء لم فى الشعر غير جازمة
كقوله * لولا فوارس من نعم ٧ واسرتهم * يوم الصليفاء لم يوفون بالجوار * وجاءت
ايضا فى الضرورة مفصولا بينها وبين مجزومها قال * فاضحت مغانيها قفارا
٨ رسومها * كأن لم سوى اهل من الوحش توهل * قوله (ولما مثلها) يعنى لقلب
المضارع ماضيا ونفيه اى نفي الماضى (قوله ويختص بالاستغراق) اعلم ان لما كما قالوا
كان فى الاصل لم زيدت عليه ما كما زيدت فى اما الشرطية وايضا فاختصت بسبب هذه
الزيادة باشياء احدها ان فيها معنى التوقع كقد ٩ فى ايجاب الماضى فهو يستعمل فى الاغلب
فى نفي الامر المتوقع كما يجزى بقدر فى الاغلب عن حصول الامر المتوقع تقول لمن يتوقع
ركوب الامير قد ركب الامير او لما يركب وقد يستعمل فى غير المتوقع ايضا نحو ندم
ولما ينفعه الندم (واختص لما ايضا بامتداد نفيه من حين الانتفاء الى حال التكلم نحو ندم
٢ ولما ينفعه الندم فعدم النفع متصل بحال التكلم وهذا هو المراد بقوله بالاستغراق (ومنع
الاندلسى من معنى الاستغراق فيه وقال هو مثل لم فى احتمال الاستغراق وعدمه والظاهر
فيها الاستغراق كاذهاب اليه النجاة وامام فيجوز انقطاع نفيه دون الحال نحو لم يضرب
زيد امس لكنه ضرب اليوم (واختصت لما ايضا بعدم دخول ادوات الشرط عليها
فلا تقول ان لما تضرب ومن لما يضرب ان لم تضرب ومن لم يضرب وكان
ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل الحرفى او شبهه ومعموله (واختصت ايضا
بجواز الاستغناء بها فى الاختيار عن ذكر النفي ان دل عليه دليل نحو شارفت المدينة
ولما اى لما ادخلها كما جاء ذلك فى قدالتى هى نظيرتها قال * ازف الترحل غير ان ركابنا *
لما تزل برحالتنا وكان قد * وقد جاء ذلك فى لم ضرورة كقوله * احفظ وديعتك التى
استودعتها * يوم الاعارب ان ٢ وجدت وان لم * واذا دخلت همزة الاستفهام على
لم ولما فهمى للاستفهام على سبيل التقرير ومعنى التقرير الجاء المخاطب الى الاقرار بامر
يعرفه كقوله تعالى ﴿الم تر بك﴾ و ﴿الم نشرحك﴾ وقوله ٣ * الماتعرفوا منا اليقين
* قوله (ولام الامر اللام المطلوب بها الفعل) يدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله
وهى مكسورة وقحها لغة وقد يسكن بعد الواو والفاء وثم نحو ﴿ولنأت طائفة
اخرى لم يصلوا فليصلوا * وثم ليقتضوا﴾ وهو مع الفاء والواو اكثر لكون اتصالهما

الموقف في الحرب الجمع المصاف

٦ قوله (تبا) تبلمهم الدهر وابتلمهم اى افناهم تبالا اى اهلاكا وافناء

٧ وقوله تعالى قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم و

يحفظوا فروجهم ففيه ثلثة اقوال كهذه الاية

٨ هو مجزوم لانه جواب الامر ولا يلزم ان يكون

الشرط علة تامة لحصول الجزاء بل يكفى في كونه

شرطا توقف الجزاء عليه وان كان متوقفا ايضا على

اشياء اخر كما تقول ان توضأت صح صلاتك

وقال آه

٩ على قراءة ابى عمرو واستبعد هذا القائل ما

استبعده الفراء ولو كان كما قال الفراء نسخته

٢ لانه زال موازنة الاسم بزوالها مع زوال الشياخ

وامتناع لام الابتداء و امامع الجوازم والنواصب

فلم تزل الموازنة بل زال الشياخ ودخول اللام

وقد جاء آه نسخته

٣ قوله (نحو لتزره ولو بشوكة) قال رجل

يارسول الله انى رجل اصيدا فاصلى فى القميص

الواحد قال نعم وازرره ولوبشوكة الاصدۃ قميص صغير يلبس الصبيان محمد نسخته

(مضارعين)

بما بعدهما اشد لكونهما على حرف واحد فصار الفاء والواو مع اللام بعدهما وحرف المضارع ككلمة وعلى وزن فخذ وكتف فتخفف بحذف الكسر واما ثم فمحمول عليهما لكونها حرف عطف مثلهما (ويلزم اللام فى النثر فعل غير الفاعل المخاطب وهو اما فعل المفعول نحو لاضررب انا ولتضرب انت لان هذا الفعل للفاعل الغائب المحذوف واما فعل الغائب المذكور نحو ليضرب زيد ولتضرب هند وهما كثيران واما فعل المتكلم كقوله عليه السلام ﴿ قوموا فلاصل لكم ﴾ وقال الله تعالى ﴿ ونحمل خطاياكم ﴾ وهذا ٤ اى امر الانسان لنفسه قليل الاستعمال وان استعمل فلا بد من اللام كما رأيت فان كان المأمور جماعة بعضهم حاضر وبعضهم غائب فالقياس تغليب الحاضر نحو افعلا لحاضر وغائب وافعلوا لمن بعضهم حاضر ويجوز على قلة ادخال اللام فى المضارع المخاطب ليفيد التاء الخطاب واللام الغيبة فيكون اللفظ بمجموع الامرين نصبا على كون بعضهم حاضرا وبعضهم غائبا كقوله عليه السلام ﴿ لتأخذوا مصافكم ﴾ وقرئ فى الشواذ ﴿ فبذلك فلتفرحوا ﴾ وجاء فى النظم حذف هذه اللام فى فعل غير الفاعل المخاطب قال * محمد فقد نفسك كل نفس * اذا ما خفت من امر ٦ تبالا * واجاز الفراء حذفها فى النثر فى نحو قل له يفعل قال الله تعالى ٧ ﴿ قل لعبادى الذين امنوا يقيموا ﴾ وانما ارتكب ذلك لاستبعاده ان يكون القول سبب الاقامة والاولى ان يقال ٨ فى مثله انه جواب الامر كانه لما كان يحصل اقامتهم للصلاة عند قوله عليه الصلوة والسلام لهم صلوا جعل قوله عليه الصلاة والسلام كالعلة فى اقامتها (وقال بعضهم جزمه لكونه شبه الجواب كما قلنا فى قوله ﴿ كن فيكون ﴾ ٩ بالنصب ولو كان كما قاله الفراء لم يختص هذا بجواب الامر * ثم اعلم انه كان القياس فى امر الفاعل المخاطب ان يكون باللام ايضا كالغائب لكن لما كثر استعماله حذف اللام وحرف المضارعة تخفيفا وبنى لزوال مشابهة الاسم بزوال حرف المضارعة ٢ وذلك لانه شابه الاسم بسبب عروض موازنته له عند زيادة حرف المضارعة فى اوله وقد جاء فى الحديث امر المخاطب باللام ٣ نحو ﴿ لتزره ولو بشوكة ﴾ وفى اخر ﴿ لتقوموا الى مصافكم ﴾ وهو فى الشعر اكثر قال * لتقم انت يا ابن خير قريش * فتقضى حوايج المسلىنا * والذى غر الكوفيين حتى قالوا انه مجزوم والجازم مقدر هو القياس المذكور وايضا مجيئه باللام فى الشعر وايضا معاملة اخره معاملة المجزوم كما يجيئ وايضا الحمل على لاء النهى فانها تعمل فى المخاطب كما تعمل فى الغائب (قوله ولا النهى المطلوب بها الترك) وهى تجزم بخلاف لافى النفى وقد سمع عن العرب الجزم بلاء النفى ايضا اذا صلح قبلها كى نحو جئته لا يكن له على حجة ولا يكون ولا منع ان يجعل لافى مثله للنهى ولاء النهى تجيئ للمخاطب والغائب على السواء ولا تختص بالغائب كاللام وقد جاء فى المتكلم قليلا كلام الامر وذلك قولهم لا اريئك ههنا لان النهى فى الحقيقة ههنا هو المخاطب اى لا تكن ههنا حتى لا اراك * قوله (وكلم المجازاة تدخل على الفعلين لسببية الاول ومسببية الثانى يسميان شرطا وجزاء فان كانا

٤ ان ان ام الكلمات الشرطية الجازمة ٢٥٣ ولهدا يوقف عليها في الشعر قال نسخته ٥ ويقولون افعل كذا

واما لا فافعل كذا اي اما لا تفعل هذا نسخته

٦ وقوله ان كنتم مؤمنين نسخته

٧ تخيرا المكلف آه لعلمهم يتقون نسخته

٨ واما ان كانت للتأنيث فلم تنصرف معرفة ونكرة نسخته

٢ ويقوى قول الزجاج حكاية الكوفي عن العرب مهمن في ادوات الشرط قال آه وهذا لو ثبت دليل قوى نسخته

٣ قوله (ماوى) الماوية المرأة كانها منسوبة الى الماء ومساوية ايضا اسم امرأة

٤ ولاشئ من معنى الشرط فيها نسخته

٥ اي قول احقا وفي الاقليد وفي بعض الشروح اراد

بالرسول النبي عليه السلام وقبله * يا ايها الرجل الذي تهوى به وجناء

بحجرة المناسم عر مس يقال حافر حجر اي شديد والعمرس الصخرة ويقال

لناقة اذا كانت شديدة عر مس تشبيها لها بالصخرة وبعده * ياخير من ركب

الطى ومن مشى فوق التراب اذا بعد الانفس *

وهذا البيت بتمامه مفعول القول في البيت الاول

مضارعين او الاول فالجزم وان كان الثانى فالوجهان * اعلم ٤ ان ام الكلمات الشرطية ان ومن ثم يحذف بعدها الشرط والجزاء في الشعر خاصة مع القرينة قال * قالت بنات العم يأسلى وان * كان فقيرا بعدما قالت وان * ويحذف في السعة شرطها وحده اذا كان منفيا بلا مع ابقاء لانحو قولك ايتنى وان لا اضربك اي وان لا تأتني اضربك ٥ وكذا يحذف بعد اما الشرطية مع بقاء لا اذا تقدم ما يكون جوابا من حيث المعنى كقولك افعل هذا اما لا اي اما لا تفعل ذاك فافعل هذا (وعند الكوفيين يحذف ان بمعنى اذ قالوا في قوله تعالى * وان كنتم في ريب * ٦ انها بمعنى اذ لان ان مفيدة للشك تعالى الله عنه (والجواب ان ان ليست للشك بل لعدم القطع في الاشياء الجائز وقوعها وعدم وقوعها لا للشك ولو سلمنا ذلك ايضا قلنا انه تعالى يستعمل الكلمات استعمال المخلوقين وان كان يستحيل مدلولها في حقه تعالى لضرب من التأويل كقوله تعالى * ليلوكم * لما كان التكليف من حيث ٧ التخيير في صورة الابتلاء وقال * لعلمكم تتقون * لما كانوا في صورة من يرتجى منهم ذلك وقال * يضل من يشاء * اي يترك الالطاف لمن يعلم انه لا ينفعه ذلك فكذا قال تعالى * ان كنتم مؤمنين * وان كنتم في ريب * لما كان امرهم في نفسه محتملا للايمان وضده وللارتياب وضده لا بالنسبة الى علم الباري تعالى (قوله مهمما) اختلف فيه فقال بعضهم هي كلمة غير مركبة على وزن فعلى فحقها على هذا ان تكتب بالياء ولو سمي بها لم تنصرف لكون الالف زائدة ولو قيل انها للتأنيث لم تنصرف بعد تنكيرها ايضا ٨ وقال الخليل هي ما لحقت بها ما كما تلحق بسائر كلمات الشرط نحو متيما واما ثم استكره تتابع المثليين فابدل الف ماء الاولى هاء لتجانسهما في الهمس وقول الخليل قريب قياسا على اخواتها (وقال الزجاج هي مركبة من مه بمعنى كف وما الشرطية وفيه بعد اذلا معنى للكف مع معنى الشرط الاعلى بعد وهو ان يقال في مهمما تفعل افعل انه رد على كلام مقدر كانه قال لك قائل انت لا تقدر على ما افعل فقلت مهمما تفعل افعل ٢ ولو ثبت ما حكى الكوفيون عن العرب مهمن بمعنى من كما في قوله * ٣ اماوى مهمن يستمع في صديقه * اقاويل هذا الناس ماوى يندم * لكان مقويا لمذهب الزجاج (وقد جاء مهمما في الاستفهام بمعنى ما الاستفهامية انشد ابو زيد في نوادره * مهمما الى الليلة مهمما له * اودى ينعل وسربا له * ومهما اسم بدليل رجوع الضمير اليه قال تعالى * مهمما تأتياه من آية * وقال الشاعر * ومهما وكلت اليه كفاه * وقد جاء ماو مهمما ظر في زمان تقول ما تجلس اجلس ومهما تجلس اجلس اي ما تجلس من الزمان اجلس فيه (واما اذا فهو عند سيبويه حرف كان ولعله نظر الى ان لفظة ما تدخل على اذا مع ان فيه معنى الشرط وهي للمستقبل وان دخلت على الماضى كان ولا تصير جازمة معها فكيف باذا الخالية من معنى الشرط الموضوع للماضى ٤ فاذا ما عنده غير مركبة (وقال السيرا في ما علمت احدا من النحاة ذكر اذا ما غير سيبويه واصحابه واستشهد سيبويه له بيتين احدهما قوله * اذ ما دخلت على الرسول فقل له * ٥ حقا عليك اذا اطمئن المجلس * والاخر قوله *

ازجى ازجيت الابل سقتها
الضعينة الهودج كانت
فيها امرأة اولا اصعد
في الوادى وصعد فيه
تصعيدا اى انحدر فيه
وصعد في السلم صعودا
وصعد في الجبل وعلى
الجبل تصعيدا وفرعت
الجبل صعدته وافرعت
في الجبل انحدرت

٨ لكونه ماضيا ولا يدخل
نون التأكيد في الماضي
الانادر انحو دامن سعدك
البيت
٩ والاصل بقاء الكلمة
على الاسمية التي كانت عليها
وعدم تغييرها الى الحرفية
بدخول كلمة اخرى واما
القياس على اذا حيث لم
تصر جازمة فلا يلزم اذ
ربما يختص نسخة

٤ واما الكلام على من
وماوى واياى ومتى فقد
تقدم وكذا على كيف
وكيفما واذا جزم التثنية
اولا ويجوز الى قوله ومتى
نسخه

٥ معاو صيرورتها كشيء
واحد نسخة

٢ لطلبه للجزء وضعف
الاداة عن العمل وعمل
الفعل الجزم غريب اما
ضعف الاداة فقد اجيب

٦ اذماتريني اليوم ٧ ازجى طعنيتي * اصعدت سيرا في البلاد وافرعت * وقال بعض النحاة
اصله اما وهو لا يجي * الابنون التأكيذ بعده كقوله تعالى * فاماترين * فلما كان
ينكسر البيت بالنون غير صورة اما بقلب الميم الاولى ذالا ولا يتم له هذا في قوله اذما
دخلت ٨ (وقال المبرد اذما باقية على اسميتها وما كافة لها عن طلب الاضافة مهية
للشرط والجزم كافي حيث فانها صارت بما معنى المستقبل وجازمة ٩ واما الاعتراض
بازا ما فلا يلزم اذربما اختص بعض الكلمات ببعض الاحكام اختيارا منهم بلامرجح
الا ترى ان حيث مثل اذا متضمن لمعنى الشرط بل اذا اقعده فيه ويجزم حيث مع مادون
اذا واما حيثما فنقول ما فيها كافة حيث عن الاضافة لازامة كافي متيما واما وذلك ان
حيث كانت لازمة للاضافة فكانت مخصصة بسبب المضاف اليه فكفتها ما عن طلب
الاضافة لتصير مبهمه كسائر كلمات الشرط وانما وجب ابهام كلمات الشرط لانها كلها
تجزم لتضمنها معنى ان التي هي للابهام فلا تستعمل في الامر المتيقن من المقطوع به
لا يقال مثلا ان غربت الشمس او طلعت فجعل العموم في اسماء الشرط كاحتمال الوجود
والعدم في الشرط الواقع بعد ان لانه نوع عموم ايضا والشرط بعده اسماء ايضا
كالشرط بعد ان في احتمال الوجود والعدم وايضا فانهم سلكوا طريق الاختصار
بتضمين هذه التكلم العامة معنى ان اذ كان يطول عليهم الكلام لوقالوا في من ضربت
ضربت ان ضربت زيدا ضربت وان ضربت بكرا ضربت الى ما لا يتناهى وكذا
ماومتى وسائر اخواتهما (٤ ويجوز اتصال ما الزائدة بان واى واياى ومتى واما
في حيثما واذما فكافة كاذكرنا (وقد اختلف في العامل في الشرط والجزاء قال السيرافي
ان العامل فيهما كلمة الشرط لاقتضائها الفعلين اقتضاء واحدا وربطهما الجمليتين
احداهما بالآخرى حتى صارتا كالواحدة فهي كالابتداء العامل في الجزئين وكظننت
وان واخواتهما عملت في الجزئين لاقتضائهما لهما (وذهب الخليل والمبرد الى ان كلمة
الشرط تعمل في الشرط وهما معا تعملان في الجزاء لارتباطهما ٥ وحرف الشرط
ضعيف لا يقدر على عملين مختلفين وهذا كما قيل ان الابتداء والمبتدأ يعملان في الخبر
واجيب عن ضعف الحرف عن عملين بان ذلك يجوز اذا اقتضى شيئين كان واخواتها
وماولا (وقال الاخفش ان الشرط مجزوم بالاداة والجزاء مجزوم بالشرط وحده ٢
لضعف الاداة عن عملين والشرط طالب للجزاء فلا يستغرب عمله فيه واجيب باستغراب
عمل الفعل الجزم (وقال الكوفيون الشرط مجزوم بالاداة والجواب مجزوم بالجوار
كانه جر بالجوار في قوله * كبير اناس في نجاد ٣ من مل * والجزم اخو الجر وليس
بشيء لان العمل بالجوار للضرورة وايضا ذلك عند التلاصق وينجزم الجزاء مع بعد
عن الشرط المجزوم ويتجزم بدون الشرط المجزوم (وقال المازني الشرط والجزاء
مبنيان لعدم وقوعهما موقع الاسم ولعدم وقوعهما مشتركين ثم مختصين ٤ وهو قريب
على ما اخترنا قبل وكلمة ان لاصلاتها في الشرطية وكونها ام الباسب جاز ان تدخل
اختيارا على الاسم بشرط ان يكون بعده فعل نحو ان زيد ضرب وان زيدا ضربت

عنه نسخة ٣ النجاد مخطط من اكسية الاعراب ٣ منيل نسخة ٤ ولعدم دخول لام الابتداء نسخة (وكذا

٥ بنهم نسخة ٦ فيه شذوذان دخول ايما الشرطية على الاسم كون الفعل الذي بعد الاسم مضارعا ٧ اي دخول ان اختيارا على الاسم ٢٥٥ ٨ احتراز من الاسم الذي بعد ان فانه لا بد ان يليه فعل ٩ وفيه شذوذ

واحد وهو كون الفعل مضارعا

٢ وضعفه لحصول الفصل

بين الجازم وما عمل فيه ظاهرا مع ضعفه نسخة

٣ مبنى للقول كما تقدم نسخة

٤ لان كلمة الشرط مقتضية

للفعل في الجملة التي يدخلها سواء كان بينهما فصل

اولا نسخة

٥ كما مر في باب المبتدأ من مذهبهم نسخة

٦ وهو المنصوب بفعل

مقدر على شريطة التفسير

و عند الكوفيين بالفعل

الظاهر كما تقدم في بابه

وان لم يشغل الفعل نسخة

٧ المنصوب مفعول للفعل

التأخر وعند البصريين

للمقدر المفسر بذلك التأخر

كما كان الفعل المشتغل

بالضمير سواء وذلك نسخة

٢ اي على قلة والاكثر

عندهم رفع الفعل بعد

الاسم المرفوع المتقدم

على الجواب ودخول

الفاء على الاسم المرفوع

كاسيأتي

فالاول مرفوع والثاني

وكذا لو نحو ﴿لوانتم تملكون﴾ بخلاف سائر كلمات الشرط فانه لا يجوز ذلك فيها الا في ضرورة قال ﴿فتى واغل يزهرهم ٥ يحبوه﴾ ويعطف عليه كأس الساقى وقال ﴿ايما الريح تملها تمل ٦﴾ وقال ﴿ومن نحن نؤمنه بيت وهو امن﴾ وذلك كما جاز وقوع الاسم بعد الهمزة الاستفهامية لم كانت اصلا في الاستفهام وسواء ههنا ٨ ولي ذلك الاسم فعل كازيد ذهب اولا كازيد ذاهب ولم يحز ذلك في سائر كلمات الاستفهام اذا كان بعد ذلك الاسم فعل فلا تقول متى زيدا تلقى او تلقاه ومن زيد ضربه ومتى زيد خرج وهل زيد خرج وهل زيدا ضربت او ضربته الا اضطرارا فان لم يكن بعد ذلك الاسم فعل نحو متى زيد خارج وهل زيد ذاهب جاز (وحق الفعل الذي يكون بعد الاسم الذي يلي ان وما تضمن معناها من الاسماء ان يكون ماضيا سواء كان ذلك الاسم مرفوعا او منصوبا نحو ان زيد ذهب وان زيد القيت او لقيته وقد يكون مضارعا على الشذوذ نحو قوله ﴿يثنى عليك وانت اهل ثناءه﴾ ولديك ان هو يستردك مزيد ٩ ﴿وقوله﴾ ايما الريح تملها تمل ﴿وانما ضعف مجيء المضارع لحصول الفصل بين الجازم مع ضعفه وبين معموله فان كان ذلك الاسم مرفوعا فهو عند الجمهور مرفوع بفعل مضمير يفسره ذلك الفعل الظاهر ولا يجوز كونه مبتدأ لامتناع ان زيد لقيته الا ما حكى الكوفيون في الشاذ ﴿ان منفس اهلكته﴾ وهو ايضا عندهم ليس مبتدأ بل هو مرفوع بمقدر ٣ يفسره الفعل الناصب اي ان هلك او اهلك كما مر في باب المنصوب على شريطة التفسير (وذهب بعض الكوفيين الى ان رفعه على الابتداء لكنه مبتدأ يجب كون خبره فعلا ٤ لطلب كلمة الشرط الفعل سواء وليها اولا ونقل عن الاخفش ايضا في مثله انه مبتدأ لكن العامل عنده في المبتدأ هو الابتداء وعند الكوفيين الخبر او الضمير في الخبر ٥ كما تقدم في باب المبتدأ وان كان ذلك الاسم منصوبا فان كان الفعل بعده مشتغلا بضميره او متعلقه ٦ فهو عند البصريين منصوب بالمقدر وعند الكوفيين بالظاهر كما مر في المنصوب على شريطة التفسير وان لم يشغل ذلك الفعل بضميره ولا متعلقه نحو ان زيدا ضربت فهو ايضا عند الكوفيين ٧ منصوب بالظاهر وعند البصريين بالمقدر وذلك لما ثبت عندهم من قوة طلب كلمة الشرط للفعل حتى لم يحز الفصل بينهما لفظا الا في لفظة ان لكونها ام الباب ولم يحز ان يدخل كلمة الشرط على اسم لافعل بعده كما جاز ذلك في كالم الاستفهام (وعند البصريين حكم المنصوب والمرفوع المتقدمين على جواب الشرط حكمهما متقدمين على الشرط فيجوز عندهم ٢ اذقت زيدا قمت وان لم تأتني زيدا اضرب ٣ فهما معمولان لمقدرين يفسرهما جواب الشرط) اما الكوفيون فلا يجوزون ٤ جزم جواب الشرط اذا تقدمه المرفوع لان الجزم عندهم بالجوار وقد زال الجوار بفصل المرفوع الذي ٥ هو اجنبى من الشرط اما لو كان المرفوع من جملة الشرط فلا يعد فصلا مانعا من الجوار

منصوب بمقدرين يفسرهما الظاهران نسخة ٤ الجزم في الجواب نسخة ٥ ليس من جملة الشرط اما لو كان الفاصل من جملة الشرط فلا منع من جزم الجر نحو ان يضربني زيدا وان تضرب زيدا اضرب نسخة

نحو ان يضربني زيدا ضرب (فانه تقدمه المنصوب فالقراء يمنع ايضا جزم الجواب مطلقا ٦ كما في المرفوع للعلة المذكورة (والكسائي ٧ بفصل في الفاصل فان كان ظرفا للجزء لغوا جزم الجزء لانه كلا فصل نحو ان تأتني اليوم غد آتاك وان تأتني اليك اقصد وان لم يكن ظرفا لم يحجز للعلة المذكورة (واستشهد البصريون بقوله طفيل الغنوي * وللحيل ايام فمن يصطبر لها * ويعرف لها ايامها الخبر يقب * والقصيدة مكسورة القافية والاكثر جعل المرفوع مبتدا فيجب اذن رفع المضارع اتفاقا وتصدير المبتدا بالفاء نحو ان قتت فزيد يقوم وكذا الاكثر تصدير المنصوب بالفاء فيرفع المضارع اتفاقا نحو ان ضربتني فزيدا اضرب (ويجوز اعتراض القسم والدعاء والنداء والاسمية الاعتراضية بين الشرط والجزء نحو ان تأتني والله آتاك وان تأتني غفر الله لك آتاك وان تأتني يا زيد آتاك وان تأتني ولا فخذ اكرمك ولا يجوز عند البصريين تقديم معمول الشرط على اداة الشرط نحو زيدا ان تضرب يضربك وكذا معمول الجزء فلا يجوز زيدا ان جئتني اضرب بالجزم بل انما تقول اضرب مرفوعا ليكون الشرط متوسطا وزيدا اضرب دالا على جزائه اي ان جئتني فزيدا اضرب وعلة ذلك كله ان لكلمة الشرط صدر الكلام كالاستفهام ولا يجوز ايضا زيدا ان جاءك فاکرمه لما ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير ان ما لا ينصب بنفسه لا يفسر ٨ واما اذا قلت زيدا اذا جاءك تضرب او تضربه وزيد حين جاءك تضرب او تضربه فان لم يجز اذا وحين مجرى كلمات الشرط بل جعلتهما كيوم الجمعة في قولك زيدا يوم الجمعة تضرب او تضربه فنصب زيد اولي اذا لم يشتغل الفعل بالضمير لقبج زيد ضربت على تأويل ضربته (فان قيل اليس يكفي الضمير في اذا جاءك وحين جاءك (قلت او لم يكن الفعل واقعا على زيد نحو زيد حين جاءك تضرب عمر الكفي لكن لما كان واقعا عليه معنى وهو الخبر في الحقيقة كان اظهار الضمير فيه اولي ٩ واما اذا اشتغل الفعل بالضمير فرفع زيد اولي لماتين في المنصوب على شريطة التفسير ٢ ان زيد زرته بالرفع اولي من النصب وان اجريت اذا وحين مجرى كلمات الشرط وجب رفع زيد عند البصريين كما ذكرنا في ان وشغل تضرب اذن بالضمير اولي ان كان واقعا على زيد لان جواب الشرط هو ٣ الخبر في الحقيقة والشرط قيد فيه فلا يعتبر الضمير الذي فيه فقولك زيد ان جاءك فاکرمه اولي من فاکرم وان كان واقعا على غير المبتدا من حيث المعنى نحو زيد ان جاءك فاکرمني كفي الضمير في الشرط (واما الكوفيين فجزوا تقديم معمول الجزء المجزوم على ادات الشرط قالوا لان حق الجواب التقديم فنحو ان تضرب اضرب كان عندهم في الاصل اضرب ان تضرب فلما تأخر الجواب انجزم على الجوار قالوا والدليل على ان مرتبة التقديم قوله * يا اقرع بن حابس يا اقرع * انك ان يصرع اخوك تصرع * رفع الجواب مراعات لاصله من التقديم (٢ ورد بمنع كون مرتبة الجزء قبل الاداة لان الجزء من حيث المعنى لازم كما مر في الظروف المبنية ومرتبة اللازم بعد الملزوم وقوله تصرع ضرورة اما على حذف الفاء كقوله * من يفعل الحسنات الله يشكرها * وقوله * هذا سراقة للقران

٦ وان كان الاسم المنصوب معمول الجزء ايضا عندهم نحو ان تأتني زيدا اضرب ٧ يمنع جزمه الا اذا كان الفاصل ظرفا للجزء لغوا نحو ان الفاصل بالظرف كلا فصل والدليل على قول البصريين قول طفيل الغنوي وللخبر نسخ

٨ وما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها

٩ لكون عود الضمير من الخبر الى المبتدا اولي من عوده اليه من معمول الخبر

٢ ان الرفع في نحو زيرته اولي منه

٣ خبر المبتدا نسخ

٢ والجواب انا لانم ان مرتبة الجزء التقديم بل الجزء منه

٣ اي فانه ناظر الى الجانب الذي انتبه من بين الجوانب ٤ وقبجاه التعليق بين المبتدأ والخبر عند دخول النواسخ كافي قوله تعالى سبحانه ان شاء الله صابرا ٥ واما نحو قوله تعالى نسخة ٦ فان نقول خبر قولنا لشي واذا اردناه بجملة شرطية ملغاة متوسطة بين المبتدأ والخبر

٧ والمراد آه لا ينجزم ولا يكون بالفاء لتقدمه وذلك نحو اضرب نسخة ٨ وعلى مذهب البصريين وهو كون مرتبة الجزاء التأخر عن الشرط لا يجوز ان يقال ان اضرب جواب للشرط لفظا زال عن مرتبة اذ لو كان كذلك لوجب جزمه آه نسخة ٩ وانسب وكذا يقول نسخة ٢ فالظ آه هذا جواب اذا في قوله واذا دخل الواو على ان آه كما في بعض النسخ ٣ تمامه ثلاثا ومن يحرق اعق واظلم

٤ يحجزه ويحتقر الدنيا احتقار مجرب اي شخص ٢ هذه الجملة الظاهرة ولم تذكر الواو الاعتراضية ايضا لانه لا يؤتى به الا في صدر جملة متوسطة او متأخرة نسخة

يدرسه والمرء عند الرشا ان يلقيها ذئب وقوله واني متى اشرف الى الجانب الذي به انت من بين الجوانب ناظر ٣ فانه لا يعلق الشرط بين المبتدأ والخبر ٤ الا ضرورة فلا يقال زيد ان لقيته كريم بل يقال فكريم اي فهو كريم حتى تكون الجملة الشرطية خبر المبتدأ واما تعليقه بين القسم وجوابه نحو والله ان جئتني لا كرمتك فسيجي ٥ واما جاز تعليق اذا مع شرطية بين المبتدأ والخبر في قوله تعالى انما امرنا لشي اذا اردناه ان نقول له كن فيكون ٦ فلعدم عراقة اذا في الشرطية واما على التقديم والتأخير للضرورة اي انك تصرع ان تصرع اخوك ويجوز ان يكون البيتان المذكوران هكذا واما تقديم معمول الشرط على اداته فاجازه الكسائي دون الفراء واعلم انه اذا تقدم على اداة الشرط ماهو جواب من حيث المعنى فليس عند البصريين بجواب له لفظا لان للشرط صدر الكلام بل هو دال عليه وكالعوض منه (وقال الكوفيون ٧ بل هو جواب في اللفظ ايضا لم ينجزم ولم يصدر بالفاء لتقدمه فهو عندهم جواب واقع في موقعه كما ذكرنا انما ينجزم على الجوار اذا تأخر عن الشرط وذلك نحو اضرب ان ضربتني فاضرب جواب من حيث المعنى اتفاقا لتوقف مضمونه على حصول الشرط ولهذا لم يحكم بالاقرار في قولك لك على الف درهم ان دخلت الدار وعند البصرية ايضا لا يقدر مع هذا المقدم جواب اخر للشرط وان لم يكن جوابا للشرط لانه عندهم يغني عنه فهو مثل استبحارك المذكور الذي هو كالعوض من المقدر اذا ذكرت احدهما لم تذكر الاخر ٨ ولا يجوز عندهم ان يقال هذا المقدم هو الجواب الذي كان مرتبته التأخر عن الشرط تقدم على اداته لانه لو كان هو الجواب لزم جزمه ولزم الفاء في نحو انت مكرم ان اكرمتني ولجاز ضربت غلامه ان ضربت زيدا على ان ضمير غلامه لزيد فرتبة الجزاء عند البصرية بعد الشرط وعند الكوفية قبل الاداة كما مر (وقد تدخل الواو على ان المدلول على جوابها بما تقدم ولا تدخل الا اذا كان ضد الشرط المذكور اولى بذلك المقدم الذي هو كالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط كقولك اكرمه وان شئتني فالشتم بعيد من اكرامك الشاتم وضده وهو المدح او بالاكرام ٩ وكذلك قوله اطلبوا العلم ولو بالصين ٢ والظاهر ان الواو الداخلة على الشرط في مثله اعتراضية ونعني بالجملة الاعتراضية ما توسط بين اجزاء الكلام متعلقا به معنى مستأنفا لفظا على طريق الالتفات لقوله فانت طلاق والطلاق البتة ٣ وقوله يرى كل من فيها وحاشاك فانيا ٤ وقد يجي بعد تمام الكلام كقوله عليه الصلاة والسلام اناس يدولد آدم ولا فخر فتقول في الاول زيد وان كان غنيا بخيل وفي الثاني زيد بخيل وان كان غنيا جواب الشرط في مثله مدلول الكلام اي ان كان غنيا فهو بخيل فكيف اذا افقر والجملة كالعوض عن الجواب المقدر كما تقرر ولو ظهرت لم تذكر ٢ الجملة المذكورة ولا الواو الاعتراضية لان جواب الشرط ليست جملة اعتراضية (وقال الجزى هو واو العطف والمعطوف عليه محذوف وهو ضد الشرط المذكور الذي قلنا انه هو الاولى بالجزاء المذكور

في ان نحو زيد ان لقيته كريم لا يجوز الا في الشعر واما على ما تقدم من كون الواو اعتراضية فلا يلزم ذلك لانها لا تجيء الا في وسط كلام او آخره نسخة ٤ فيجئ بين المبتدأ والخبر وبعدهما ٢٥٨ نحو اناسيد ولد ادم ولا فخر والجملة

الا اعتراضية يكون جملة الشرط وغيرها نحو حاشا والطلاق اليه ولا فخر

٥ لان ان الشرطية ان كان شرطها مستقبلا فعامل الحال مستقبل نحو زيد وان صلي وصام فاسق ففاسق العامل في الحال مستقبل اذ المعنى انه على هذه الحالة وقت الصلوة او الصيام وان كان ماضيا فالعامل ماض على حسب ما تقدم

٦ قوله (مطبعة) المطبعة الناقة الثقلة بالمثل وصررت الناقة شددت عليها الصرار وهو خيط يشد فوق الخلف والتودية والحلف بالكسر حلة ضرع الناقة القادمان والاخر ان والتوادي الخشب التي تشد على ضرعها كيلا يرتفعها ولدها

٧ كما كان نحو قوله آه واني متى اشرف البيت على القلب وان تقدم نسخة ٨ اذ ليست استهامية فتكون شرطية ولا واسطة بينهما واما ما يصلح نسخة

٩ فان كانت موصولة فالفعل

الذي بعدها لا محل له وان كانت شرطية فهو في محل الجزم وابن السراج جزم ٢ وان اضيفت (عليه) الظروف الى من وما واي على طريقه اضافتها نسخة

فالتقدير عنده زيد ان لم يكن غنيا وان كان غنيا فنجيل وقد تقدم في باب العطف جواز حذف المعطوف عليه مع القرينة لكنه يلزمه ان يأتي بالفاء في الاختيار فتقول زيد وان كان غنيا فنجيل لما تقدم ٣ من ان الشرط لا يلغى بين المبتدأ والخبر اختيارا واما على ما اخترنا من كون الواو اعتراضية فيجوز لان الاعتراضية تفصل بين اى جزئين من الكلام كانا بلا تفصيل اذ لم يكن احدهما حرفا ٤ (وعن الز محشري ان الواو في مثله للمحال فيكون الذي هو كالعوض عن الجزاء عاملا في الشرط نصبا على انه حال كما عمل جواب متى عند بعضهم في متى النصب على انه ظرفه ومعنى الحال والظرف متقاربان ولا يصح اعتراض الجزئى عليه بان معنى الاستقبال الذي في ان يناقض معنى الحال الذي في الواو لان حالية الحال باعتبار عامله مستقبلا كان العامل او ماضيا نحو اضربه غدا مجردا وضربه امس مجردا واستقبالية ان باعتبار زمان التكلم فلا تناقض بينهما ٥ واعلم انه اذا تقدم على الشرط ما هو جواب في المعنى فالشرط لا يكون اذن الا ماضيا لفظا ومعنى نحو اضربك ان ضربتني واضربك ان لم تعطني وانما جاز ذلك حتى لا تعمل الاداة في الشرط لفظا كما لا تعمل فيما هو كالجزاء عند البصرية او ما هو جزء عند الكوفية وقد يجئ في الشعر مضارعان نحو آتيك متى تأتني انشدسيويه * فقلت تحمل فوق طوقك انها ٦ مطبعة من يأتها لا يصيرها * كأنه قال لا يصيرها من يأتها ٧ كقوله * والمرء عند الرشان يلقيها ذئب * اى المرء ذئب على احد التقديرين فان تقدم ما هو جواب معنى على الظروف الزمانية او المسكانية من كلمات الشرط كمتى واذا ما وايان واين وحيثما واني فلا شبهة في تضمنها للشرط ٨ اذ لا تصلح للاستفهام ولا واسطة بين الشرط والاستفهام في هذه الكلمات الصالحة لهما واما ما يصلح من كلمات الشرط لكونها موصولة ايضا نحو من وما واي فان جاء بعدها ماض احتمل عند سيديويه كونها موصولة وشرطية نحو آتى من اتاني فان كانت موصولة فنصوبة بالفعل المتقدم وان كانت شرطية فمبتدأ والخبر مختلف فيه كما ذكرنا في باب المبتدأ والتقدير من آتاني آته ٩ ولا محل للفعل الذي بعد هذه الكلمات ان قدرناها موصولة وهو في محل الجزم ان كانت شرطية وابن السراج قطع بكونها موصولة عملا بالظاهر لان جعلها شرطية يحتاج الى حذف الجزاء عند البصرية وجعل المتقدم كالعوض منه وان جاء بعدها مضارع نحو آتى من يأتني فالوجه كونها موصولة ويجوز جعلها شرطية على قبح فيجزم المضارع وذلك لما تقدم من ان الشرط يكون ماضيا في الاختيار اذا تقدم ما هو جوابه معنى ٢ وان جئت بالظروف قبل من وما واي على تقدير اضافة الظروف الى الجملة فالواجب كذا كر سيديويه جعلها موصولة سواء ولم الكلام المذكورة ماض نحو ان ذكر اذ من اتانا اكر مناه او مضارع نحو ان ذكر حين ما تفعله افعله وقد يجوز في ضرورة الشعر جعلها شرطية قال لبيد * على حين من تلبث

عليه ذنوبه * يجد فقدها اذ في المقام تدابر ٢ * فان قيل لم جاز الجزم في السعة في نحو غلام
من تضرب اضرب ولم يجز في نحو اتدكر اذ من يأتينا نكرمه واذ مضاف الى ما بعده كما
ان غلام المضاف كذلك (قلت لان غلام اتحد بكلمة الشرط بسبب اضافته اليها فصارا ككلمة
واحدة فيها معنى الشرط اذ سرى معنى الشرط من المضاف اليه الى المضاف فلذا يلزم
تصدر المضاف واما اذ فانه مضاف الى الجملة لا الى من وهو في الحقيقة مضاف الى مضمون
تلك الجملة كما مر في الظروف المبينة وذلك المضمون ههنا مصدر نكرمه واقعا على معنى
من اى اتدكر وقت اكرامنا من يأتينا فلم يصبر مع من كالكلمة الواحدة ولم يكتس منه
معنى الشرط اذ ليس مضافا الى من كما كان غلام مضافا اليه فلذا لم يلزم تصدر اذ كما لم يصدر
غلام بل هو معمول لتدكر المقدم عليه ٣ فلا يجوز جعل من شرطية حتى لا يسقط من التصدر
بتقدم اذ عليه (فان قلت فن مع دخول اذ عليه في صدر الكلام ويكفي في كلمات الشرط
والاستفهام كونها في صدر كلام ما كما في نحو زيد من يضربه اضربه ونحو جاءني انتي من
يضربها تضربه (قلت قد مر في باب المبتدأ ان كلمة الشرط والاستفهام لا يتقدم عليها ما يصير
من تمام جملتها اذا اثر في تلك الجملة وزاد في معناها شيئا وازيده ههنا شرحا) فاقول لا يجوز
ان يتقدم على كلمات الشرط والاستفهام ما يجمع امرين احدهما ان يتصل بتلك الكلمات
بلا فصل والثاني ان يحدث في الجملة التي هي من تمامها معنى من المعاني ٤ وذلك كأن
وكان وظن واخواتها وما لنفي لا تقول ما من يضرب اضرب وما ان تقعد اقعد واما
لا فليست كما لانها تنغي في اللفظ نحو كنت بلا مال ومررت برجل لا كريم ولا شجاع
فلذا تقول لا من يعطك تعطه ولا من يكرمك تكرمه وكذا تقول لا ان اتيناك اعطينا
ولا ان قعدنا عندك سألت عنا والظروف المضافة الى الجمل لا شك في احداثها في الجمل
معنى وهو تصديرها بمعنى المصدر ولا تبق كلمة الشرط في الحقيقة في صدر الكلام
لان المصدر مفرد وليس الصلة وخبر المبتدأ كذلك ٥ (فان قيل خبر المبتدأ ايضا اذا
كان جملة يصير بسبب المبتدأ في تقدير المفرد (قلت لان سلم وما الدليل على ذلك فان
هذا دعوى من بعض النحاة اطلقوها بلا برهان عليها قطعي سوى انهم قالوا الاصل هو
الافراد فيجب تقديرها بالمفرد وهم مطالبون بان اصل خبر المبتدأ الافراد بل لو ادعى
ان الاصل فيه الجملة لم يعد لان الاخبار في الجمل اكثر وكونها في محل الرفع لا يدل
على تقديرها بالمفرد ٦ بل يكفي في تقدير الاعراب في الجمل وقوعها موقعا يصح وقوع
المفرد فيه وتقول ما انا بخيل ولكن ان تأتني اعطك لان لكن لا تغير معنى الجملة التي
بعدها بل هي لاستدراك ما قبلها كما يجيء في الحروف المشبهة بالفعل * قال * فلست
بحلال التلال مخافة ٨ * ولكن متى يستر فدا القوم ارفده * واما قوله * وما ذاك ان كان
ابن عمي ولا اخي * ولكن متى ما املك الضرا تنفع * برفع انفع لان القوافي مرفوعة
فعلى التقديم والتأخير لضرورة الشعر كما مر في قوله * انك ان يصرع اخوك تصرع *
ومتى شرطية بلا شبهة فيجزم املك اذ لا تجيء موصولة كما ومن واى واما اذا المفاجأة

٢ التدابر التقاطع
٣ فلم يجز تقدمه على كلمة
الشرط للزومها مصدر الكلام
نسخه

٤ يغير عن معناها نسخته
٥ اى ليسا مقدرين بالمفرد فلا
يصير دخول المبتدأ الموصول
على حرف الشرط

٦ لانا نقول لم قلتم انه لا يكفي
في تقدير اعراب الجمل
وقوعها موقعا يصح وقوع
المفرد فيه بل يحتاج الى
كونها مقدرة بالمفرد ومع
ذلك لا بد لهذا من دليل ولا
يجدون وتقول آه نسخته
٨ ولكن من لا يلقى امرا
ينوبه * يعدونه ينزل به وهو
اعزل * الاعزل الذى لا سلاح
معه

٨ في التلاع مخافة الصف الى
الاودية والمعنى لست ممن
يسند التلاع وهي بجارى
الماء وسد الجبال وفي بعض
النسخ ولست بحلال التلال
٩ رفته برفدة منه
الرفع بالفتح الاعانة وكذا
الارقاد والافادستر الاستعانة

فبصح مجيء من وماواى شرطية بعدها نحو مررت به فاذا من يأتى يعطيه على ان من موصولة وذلك لان اذا المفاجأة لا تغير ما بعدها عن معناه على الصحيح اذ ليست بمضافة اليه واما عدم وقوع ٢ نحو اين ومتى من الظروف بعدها فلا اختصاصها بالجملة الاسمية الخبرية ومن كان مذهبه ان اذا المفاجأة مضافة الى الجملة بعدها يجب ان لا يجوز وقوع كلمة الشرط بعدها الاعلى اضمار المبتدأ بعدها اى فاذا هو من يأتى يعطيه لما ذكرنا في امتناع ان ذكر اذ من يأتى نكرمه والاضمار يحسن بعد اذا المفاجأة الا ترى الى حذف الخبر في مثل خرجت فاذا السبع واما اما فان كان بعدها من او ما او اى وبعدها فعل مضارع فانه يقبح جعلها شرطية لان الجواب لامادون كلمة الشرط التى بعدها كما يجيء في حروف الشرط ويقبح جزم الشرط مع انه لا جواب له ظاهرا كما قلنا في آتيك ان تأتني فالاولى جعلها موصولة نحو اما من يأتني فاني اكرمه وان كان بعدها ماض جاز جعلها شرطية ٣ وموصولة نحو اما من اتاني فاني اكرمه قال تعالى ﴿فاما ان كان من المقربين فروح وريحان﴾ ولا يكون بعد ان واخواتها وكان واخواتها وظن واخواتها وهل الاموصولة لتأثيرها معانى فيما بعدها (وكان قياس همزة الاستفهام ان لا تدخل على كلمات الشرط لكن لها في الاستعمال سعة الا ترى الى دخولها على الواو والفاء وثم فجازا من يضربك تضربه واين لقيته شتمته فان قدرت في كان ضمير الشأن جاز دخولها على كلمات الشرط ٤ وكذا لو حذف ضمير الشأن بعد ان على قبح فيه كما يأتى في باب الحروف المشبهة بالفعل كقوله ﴿ان من لام في بنى بنت حسان﴾ الله واعصه في الخطوب * وذلك لان كلم الشرط لم تل اذن تلك النواسخ في الحقيقة (وكذا جاز كون المعمول الثانى لهذه النواسخ جملة مصدرية بكلم الشرط نحو كان زيد من يضربه اضربه ولو قدمت ههنا الجزء الثانى على الاول فقلت كان من يضربه اضربه زيد لم يجوز لانه ولى اداة الشرط المؤثر في الجملة واما قولك علمت ابيهم زيد وعلمت ازيد في الدار ام عمرو فقد ذكرنا الاعتذار عنه في باب المبتدأ * واعلم ان الجزء يحذف عند قيام القرينة يقال ان اتيتني اكرمك فتقول وانا ان تيتني وكذا في نوقال الله تعالى ﴿ولو ان قرانا سيرت به الجبال﴾ الآية واذا حذف جواب اداة الشرط الجازمة فالواجب في الاختيار ان لا ينجزم الشرط بل يكون ماضيا لفظا او معنى نحو ان لم افعل ه لئلا يعمل الاداة في الشرط كما لم تعمل في الجزء (قوله فان كانا مضارعين او الاول) يعنى او كان الاول مضارعا والثانى غير مضارع نحو ان تزرني زرتك او فانت مكرم فان كانا مضارعين فهما مجزومان لا غير واما قوله * انك ان يصرع اخوك تصرع * فقد تقدم الجواب عنه وان كانا ماضيين فهما مبنيان في محل الجزم نحو ان ضربت ضربت وان كان الاول مضارعا والثانى ماضيا فالاول مجزوم ٦ ومثله قليل لم يأت في الكتاب العزيز (وقال بعضهم لا يجيء الا في ضرورة الشعر قال * من يكذني بسى كنت منه * كالشجى ٧ بين حلقة والوريد * والاجود كونهما مضارعين تطبقا للفظ بالمعنى ثم كونهما ماضيين لفظ نحو ان ضربتني

(ضربتك)

٢ ان بعدها وعدم وقوع
الجل الاستفهامية نسخها

٣ لانه لا يتبين الجزم في
الماضى وهى مبتدأة سواء
كانت شرطية او موصولة
ولا يصح وقوع اين واى
ومتى وليان ومهما بعد ما لعدم
وقوعها مبتدأ بخلاف
المضارع
٤ نحو كان من يضرب
اضرب

٥ حتى لا يعمل اداة الشرط
لفظا في الشرط كما لا تعمل
نسخه

٦ وهو قليل لم يجيء نسخها
٧ الشجى ما ينشأ في الحلق
من عظم وغيره

٨ وكقوله * فان تقطعو منا مناط ﴿ ٢٦١ ﴾ قلادة * قطعناه منكم مناط قلادة * وقوله ان يسموارية طاروا بها فرحا *

منى وما سمعوا من مانع
دفنوا *

٢ مما يجوز حذفه اعني
لا يكون صلة نحو ان
تضرب الذى اضربه
بضربك ولا يكون صفة
نسخه

٣ وكقوله متى تأتاني لم ينأ
ديارنا * قيل ويجوز في هذا
القسم الرفع على الحالية نحو
قوله متى تأتني نعشو ضوء
ناره آه قال سيويه تلم بدل
من الفعل الاول اى فعل
الشرط

٤ قوله (يلقى انا) الانام
جزاء الاثم فعلى هذا يلقى
انا جزاء وبضاعف فعل
مذكور بعده بدلا منه
ولو كان الانام بمعنى الاثم
كان يلقى انا بدلا من
الشرط اعني يفعل ذلك كما
يشعر به كلامه فتأمل

٥ الانام جزاء الاثم فيكون
المثال مما جاء بعد الجزاء فعلى
موافق له معنى فقط

٦ نحو ان تأتني وتساءل او
فتساءل او ثم تسأل احسن
اليك على ما تقدم في فاء
السيية ان ان الناصبة
تضمر بعد الواو والفاء
الواقعتين اما بعد الشرط
قبل الجزاء او بعدهما

٧ قال زهير * هو الجراد الذى يعطيك نائلة * عنوا فيظلم اخيانا وتظلم * وان انا خليل يوم مصغبة * يقول لا ثائب مالى ولا حرم *

ضربتك او ماضيين معنى نحو ان لم تضربني لم اضربك او اخدهما ماضيا لفظا والاخر
معنى نحو ان ضربتني لم اضربك وان لم تضربني ضربتك وان تخالفا ماضيا ومضارعا
فالاولى كون الشرط ماضيا والجزاء مضارعا كقوله تعالى ﴿ من كان يريد
الحياة الدنيا وزينتها نوف ﴾ وعكسه اضعف الوجوه ٨ نحو ان ترزني زررتك
لان الاداة اذن تؤثر في الفعل الابد بقله الى معنى المستقبل من غير ان تؤثر في الاقرب
شيئا بغير المعنى (ويجوز تخالف الشرط ومعطوفه مضيا واستقبالا نحو ان زررتني
وتكرمتني وان ترزني واكرمتني والاولى توافقهما كالشرط والجزاء وكذا في الجزاء
نحو ان زررتني اكرمتك واعطك وان زررتني اكرمك واعطيتك (واذا ذكر بعد
الشرط فعل ٢ ليس من ذنبه اى لا يكون مفعولا ثانيا للشرط نحو ان تحسبني اعصيك
او صلة نحو ان تضرب الذى اضربه اضربك او صفة نحو ان تضرب رجلا اضربه
بضربك فاما ان يتفقا لفظا ومعنى نحو ان ترزني زررتي احسن اليك فيجوز جزؤه لكونه
توكيدا لفظيا واما ان يختلفا لفظا ومعنى نحو ان تأتني تسأل احسن اليك فيجب رفعه حالا
وان جازا ان يكون مفعول الشرط بتقدير ان نحو ان تأمرني اذهب اطعك اى ان تأمرني بان
اذهب فهو منصوب المحل على انه مفعول واما ان يتفقا معنى لالفاظا ٣ نحو ﴿ ومن
يفعل ذلك ٤ يلقى ٥ انا ايضا عاف ﴾ فهو بدل من الاول واما ان يتفقا لفظا لا معنى
نحو ان تضرب تضرب اى تسير وحكمه حكم المخالف للاول لفظا ومعنى (وكذلك
الحكم ان جاء الفعل بعد الجواب فالتفقا لفظا ومعنى نحو ان تأتني احسن اليك احسن اليك
والمختلفان لفظا ومعنى نحو ان ترزني اكرمتك اسرع والمختلفان لفظا لا معنى نحو ان
تبعث الى آتاك احيى والمختلفان معنى لالفاظا نحو ان تأتني اضرب اضرب اى اسير (وان
جاء مع المتوسط واو اوفاء او ثم ٦ فالوجه الجزم مع الواو والفاء على
الصرف كما ذكرنا في فاء السبيية وواو الجمعية وكذا في الفعل المتأخر وينضاف الى ذلك
في المتأخر جواز استينافه ايضا نحو ان تقم آتاك فاحسن اليك او احسن اليك فيكون
النصب على السبيية والجمعية والجزم على العطف والرفع على الاستيناف اى فانا احسن اليك
(قال ابن السراج اذا قلت تحمدان تأمر بالمعروف فعطفت فعلا عليهما فان كان
من شكل الاول رفعته لا غير نحو تحمدان تأمر بالمعروف وتوثر عليه وان كان من شكل
الثاني نحو تحمدان تأمر بالمعروف وتنه عن المنكر فلك فيه اى في المعطوف ثلاثة اوجه
الجزم على العطف والنصب على الصرف والرفع على الاستيناف وان عطفت ما يصلح للاول
والثاني نحو تحمدان تأمر بالمعروف وتشكر فيه اربعة اوجه الرفع على وجهين على
العطف على الاول وعلى الاستيناف والنصب على الصرف والجزم عطفًا على الثاني
(قوله وان كان الثاني فالوجهان) اى ان كان الثاني اى الجزاء مضارعا
والشرط ماضيا ٧ ففي ذلك الجزاء وجهان الرفع والجزم والثاني اكثر وعند الكوفيين
يجب الرفع لان الجزم في الجواب للجوار فاذا لم يجرم الشرط لم يجرم الجواب فعند
البحاة الرفع في ذلك الجواب لاحد وجهين اما لكونه في نية التقديم واما لنية الفاء قبل

الفعل وفيه نظر لان هذين الوجهين مختصان بالضرورة وكلامنا في حال السعة (والاولى ان يقال تغيير عمل ان وضعفت في هذه الصورة عن جزم الجواب لخلولة الماضي بينها وبينه غير معمول فيه فلما لم تعمل في الشرط لم تعمل في الجزاء فتكون الاداة جازمة لشيء واحد وهو الشرط تقديره كما يحزم سائر الجوازم عملا واحدا كـ لما ولا م الامر ولان النهى وهكذا يقول المبرد فيما تقدم عليه ما هو الجزاء معنى يقول هو جزاء غير معمول فيه وذلك لضعف عمل ان عن العمل في المتقدم عليها فثبت انها قد تعزل عن جزم الجزاء بشيئين بكون الشرط ماضيا والجزاء مضارعا وبكون الجواب مقدما وهذا عند المبرد (واما الكوفيون فيقولون انما لم يحزم الجواب المتقدم لانه انما يحزم عندهم للجوار قوله) واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا او تقديره لم يحز الفاء واذا كان مضارعا مثبتا او منقيا بلا فالوجهان والا فالفاء اعلم ان اداة الشرط سواء كانت ان او ما تضمن معناه اولولا يكون شرطها الا فعلا غير مصدر بشيء من الحروف لشدة طلبها للافعال بل يبيى مضارعا مصدرا من جعلتها بلا ولم امل فلانها لكثرة استعمالها بخطاها العامل نحو جئت بلا مال وامال فلانها لتغييرها معنى المضارع الى الماضي صارت كجزء مع قلة حروفها اما لما اختارها فكثيرة الحروف ٢ ولا يصدر الماضي شرطا بلا فلا يجوز ان لا ضرب ولا شتم لقلة دخولها في الماضي فعلى هذا لا تقول ان ستفعل وان لن تفعل وان ما تفعل وان قد فعلت وان قد تفعل وان ما فعلت (ولا يكون الشرط جملة طلبية ولا انشائية لان وضع اداة الشرط على ان تجعل الخبر الذى يليها مفروض الصدق اما في الماضي نحو لو جئتني اكرمك او في المستقبل نحو ان زرتني اكرمك واما الجزاء فليس شيئا مفروضا بل هو مترتب على امر مفروض فجاز وقوعه طلبية وانشائية نحو ان لقيت زيدا فاكرمه وان دخلت الدار فانت حر ولبعده عن كلمة الشرط جاز وقوعه اسمية وفعلية مصدرا باى حرف كان (فقول ان كان الجزاء مما يصلح ان يقع شرطا فلا حاجة الى رابط بينه وبين الشرط لان بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه موقعه وان لم يصلح له فلا بد من رابط بينهما واولى الاشياء به الفاء ٣ لمناسبتها للجزاء معنى لان معناه التعقيب بلا فصل والجزاء متعقب للشرط كذلك هذا في خفتها لفظا واما اذا فاستعمالها قبل الاسمية اقل من الفاء لثقل لفظها وكون معناها من الجزاء ابعد من معنى الفاء وذلك لتأويله بان وجود الشرط مفاجئ لوجود الجزاء ٤ ومتهمج عليه فثبت بهذا ان الجزاء ان كان جملة طلبية كالامر والنهى والاستفهام والتمنى والعرض والتخصيص والدعاء والنداء يجب مقارنتها لعلامة الجزاء وكذا كانت انشائية كنم وبس وكل ما تضمن معنى انشاء المدح والذم وكذا عسى وفعل التعجب والقسم وكذا اذا كانت جملة اسمية سواء تصدرت بالحرف نحو قوله تعالى ﴿من يضل الله فلا هادى له﴾ وان تعذبهم فانهم عبادك ﴿اولا نحو ان جئتني فانت مكرم واما قوله تعالى ﴿وان اطعموهم انكم لمشركون﴾ فلتقدير القسم كما يحكى في بابه ويجوز ان يكون قوله تعالى ﴿واذا تلى عليهم اياتنا بينات ما كان

٢ وانما شرطنا في لا دخولها على المضارع لكثرة دخولها فيه بخلاف الماضي فلهذا لم يحزم ان لا ضرب ولا شتم فعلى هذا نسخه

٣ وفي نسخة لفته لفظا ولمناسبته آه بدل قوله هذا مع خفتها لفظا
٤ هجمت على القوم دخلت عليهم بغتة

٨ وأما في سورة هود أيضا قال يا قوم أرأيتم ان كنت على بينة من ربي وورزقني منه رزقا حسنا فميت ٩ وهو انه يلزم جواز عدم دخولها الجملة الاسمية كما سيحي قريباً ٢٦٤ ولم تدخل الماضي فميت ٣ ونحوه اريد

ان لا تقوم فان لاهنها
لمجرد النفي والاستقبال
مستفاد من ان المصدرية
٤ اي كان

٥ الذي هو مدلول كان
التضمني

٦ ومعنى استفادته منه
انه يكون قرينة على
اطلاق الحدوث في كان
لانه مدلول للخبر

٧ فيه نظر بل مدلوله
الزمن الماضي ومطلق
الحدوث لا الزمن الماضي
فقط وتعيين المطلق

يستفاد من خبره كما سيأتي
في باب كان فطلق الحدوث
والزمن الماضي مستفاد
من كان وتعيين المطلق مستفاد

من خبرها كما قرره في باب كان
٧ المراد بمدلوله هنا مدلوله
الذي يستفاد من جوهره
من غير انضمام شيء بعينه

وذلك في نفس الامر هو
الزمن الماضي فقط فلا منافاة
بين كلامه هنا وبينه فيما تقدم
من قوله وذلك لانه تدل على

الزمن الماضي ومطلق
الحدوث فتأمل
٨ اي دلالة خبرها على
مصدرها المبهم وتخصيصه

كذب وتولى الم يعلم ويجوز جل هل وغيرها من ادوات الاستفهام على الهمزة لانها
اصلها قال الله تعالى ﴿ قل أرأيتم ان اتاكم عذاب الله بغتة اوجهرة هل يهلك الابهة ﴾
٨ وقال تعالى ﴿ قل أرأيتم ان اخذ الله سمعكم وابصاركم وختم على قلوبكم من اله غير الله ﴾
ويجوز دخول الفاء فيها لعدم عراقتهما في الاستفهام قال الله تعالى ﴿ قل يا قوم أرأيتم
ان كنت على بينة من ربي وآتاني منه رجة فمن ينصرني ﴾ وتقول ان اكرمك فهل
تكرمني (والمصنف قال وقد احسن مع ان على بعض ما ذكره كلامه انما يدخل الفاء اذا
لم يؤثر الاداة من حيث المعنى في الجزاء معنى ويعنى بالتأثير تحليصه للاستقبال ان كان
مضارعا وقلبه اليه ان كان ماضيا فيدخل على المضارع المصدر بالسين وسوف ولن لتمحضه
للاستقبال بدون اداة الشرط وكذا في الانشائية لتجردها عن الزمان وفي الطلبية لتمحضها
للاستقبال ويدخل على ٢ الماضي الباقي على معناه وذلك اذا كان مصدرا بقدر ظاهرة
او مقدرة لانه اذن متمحض للماضي وذلك لان قد لتحقيق مضمون ما دخلت عليه ماضيا
كان او مضارعا ومائاً كدور سخ لم يقلب ولم ينقلع على انه فد جاء قوله تعالى ﴿ ومن يحلل
عليه غضبي فقد هوى ﴾ وهو بمعنى الاستقبال (قال وانما دخل على المضارع المجرد
لكونه في تقدير الاسمية على ما ذكرنا من مذهب سيبويه واما المصدر بلا النفي فقيل
ان لا وان كانت للاستقبال قد تجرد للنفي ٣ نحو جئت بلامال فتكون الاداة اثرت في الفعل
المصدر بلا تخصيصا بالاستقبال وان لم تجرد للنفي افادت الاستقبال من دون اداة الشرط فيجب
الفاء وكان على قياس ما قال جواز عدم دخولها في الاسمية نحو ان جئت انت مكرم لان
الاداة خصصت مضمون الاسمية بالاستقبال * ثم اعلم ان ان يكون شرطها في الاغلب مستقبل
المعنى فان اردت معنى الماضي جعلت الشرط لفظ كان كقوله تعالى ﴿ ان كنت قلته ﴾ وان
كان قيصه * وانما اختص ذلك بكان لان الفائدة التي تستفاد منه في الكلام الذي هو ٤ فيه
الزمن الماضي فقط وذلك لانه يدل على الزمن الماضي ومطلق الحدوث الذي تخصيصه
يعلم من خبره نحو كان زيد منطلقا فطلق الحدوث ٥ يستفاد ٦ من خبره لانه يدل على تعيين
الحادث ويستحيل تعيين الحادث من دون مطلق الحدوث فعنى كان زيد قائما في الزمن
الماضي زيد قائم فكان مدلوله ٧ هو الزمن الماضي فقط ومع النص على الماضي لا يمكن
استفادة الاستقبال وهذا من خصائص كان ٨ دون سائر الافعال الناقصة لان صار يدل على
الانتقال الذي لم يدل خبره عليه وكذا باقيا (ثم ان كان اذا كان شرطا قد يكون بمعنى فرض
الوقوع في الماضي نحو ﴿ ان كنت قلته ﴾ وان كان قيصه * وقد يكون متحقق
الوقوع فيه نحو زيد وان كان غنيا لانه بخيل وقد يستعمل الماضي في الشرط متحقق
الوقوع وان كان بغير لفظ كان لكنه قليل بالنسبة الى كان كقوله * اتغضب ان اذا

اياه بخلاف سائر اخواتها فانها تدل على مصادر لا تدل عليها اخبارها فاصبح زيدا قائما او صاحكا يدل على (اذنية)
الاصباح الذي لم يدل عليه القيام والضحك

٩ وروى ان غضب ان اذا
قتيبة حز تاجها او لم تغضب
لقتل ابن مالك * كنى عن قتل
قتيبة بحز اذنيه لان موضع
ضرب العنق قريب منهما
٢ للغنى ٣ وقولك للامير نسخته
٤ ولا تحتاج الى تقدير نحو
ان ثبت حز اذن اذنيه على
ما قال المص حتى يكون
مستقبلا لان الغرض نسخته
٥ فيه بحث اذ مراده ان
اكن اليوم متصفا بالقول
في الماضي فلا يتجه ما اورده
الش عليه تأمل
٦ ذكر هنا خمسة اشياء
واسقط النفي والترجي
والدعاء لكن النفي لا يجاب
بمضارع مجزوم لكونه خبرا
محذوفاً يتضمن معنى الشرط
وبقي عليه الاخير ان
٧ المخاطب على انه انما آه
نسخه

اذنية حز تا ٩ * ونحو قولك ٢ انت وان اعطيت مالا بخيل وانت ٣ وان صرت اميرا
لا اهابك (٤) وقال المصنف التقدير ان ثبت حز اذن اذنيه ليكون الشرط مستقبلا وليس بشئ
لان الغرض ان ذلك ثابت فلم يفرض ثبوت الثابت (وقد يستعمل كان في الاستقبال ايضا نحو ان كنت
غدا جالسا فانتى نظرا الى ذلك الحدوث المطلق دون الزمن العارض في جميع الافعال بسبب
الصيغة الطارئة على جوهر الكلمة وكون كان للشرط في الماضي مذهب المبرد وهو الحق بدليل
قوله تعالى * ان كنت قلته * قال ابن السراج انا لا اقول هذا ولكن اقول ان المعنى ان اكن
قلته وهو ظاهر الفساد لان هذه الحكاية انما تجري يوم القيمة وكون عيسى عليه السلام قائل ذلك
او غير قائل انما هو في الدنيا وايضا يجوز التصريح بقولك ان كنت اعطيتني امس فسوف ا كافيك
اليوم وقوله تعالى * ان كان قبضه قد * ظاهر في الماضي * قوله (ويجى) اذا مع الجملة
الاسمية موضع الفاء) الشرط ان لا تكون الاسمية مطلبة وقد ذكرنا قبل لم قامت مقام
الفاء وادى مناسبة بين معنيهما * قوله (وان مقدرة بعد الامر والنهي والاستفهام والتمنى
والعاض ٦ اذا قصد السببية مثل اسلم تدخل الجنة ولا تكفر تدخل الجنة وامتنع
لا تكفر تدخل النار خلافا للكسائي لان التقدير ان لا تكفر * اعلم ان كل ما يجاب بالفاء
فينتصب المضارع بعد الفاء يصح ان يجاب بمضارع مجزوم الا النفي لان غير النفي منها
طلب والنفي خبر محض والطلب اظهر في تضمن معنى الشرط اذ ذكر بعده ما يصلح
للجزاء من الخبر وذلك لان كل كلام لابد فيه من حامل للتكلم به عليه وحامله على الكلام
الخبرى افادة المخاطب بمضمونه تقول ضرب زيد او ما ضرب زيد اذا قصدت افهام
المخاطب ضرب زيد او عدم ضربه واما الحامل على الكلام الطلبى فيكون المطلوب
مقصودا للتكلم اما لذاته او لغيره ومعنى كونه مقصودا لغيره انه يتوقف ذلك الغير على حصوله
وهذا هو معنى الشرط اعنى توقف غيره عليه فاذا ذكرت الطلب ولم تذكر بعده ما يصح توقفه
على المطلوب جوز المخاطب كون ذلك المطلوب مقصودا لنفسه ولغيره وان ذكرت بعده ذلك
غلب على ظنه كون المطلوب مقصودا لذلك المذكور بعده لان نفسه فيكون اذن معنى الشرط
في الطلب مع ذكر ذلك الشئ * ظاهر او اما الخبر فانه اذا ورد جملة على المخاطب فالظاهر انه انما
تكلم به المتكلم لا فائدة المخاطب بمضمونه لاعلى ان مضمونه مقصودا ٧ لنفسه او لغيره اذ يخبر بشئ
مع ان ذلك الشئ غير مقصودا للمخبر كقولك يضرب زيد مع كراهتك لضربه فلو جئت ايضا
بعد الخبر بما يصلح ان يكون جزءا لمضمونه لم يتبادر فهم المخاطب الى انه جزءا اذ ذلك في الطلب
انما كان لتبادر فهمه الى ان المطلوب مقصودا ما لذاته او لغيره ومع ذكر الغير فالاولى
ان يكون له (فلما تقرر ان في الطلب مع ذكر ما يصلح جزءا بعده معنى الشرط جاز لك
ان تحذف فاء السببية وتجزم به الجزء كما تجزم بان وانجزام الجزء بهذه الاشياء لا بان
مقدرة ظاهر مذهب الخليل لانه قال ان هذه الاوائل كلها فيها معنى ان فلذلك انجزم
الجواب (ومذهب غيره ان ان مع الشرط مقدرة بعدها وهى دالة على ذلك المقدر

٣ قوله (اوشركك ينم) يقال مررت برجل شرعك من رجل اى حسبك والمعنى انه من النحو الذى تشرع فيه وتطلبه
 ٧ اى كافر فى الكلام على لام الامر فاما الآية الكريمة فليس فيها لام امر ٤ وكانهم قالوا لم نرسى فقال انا ناولها فارسوا امر لهم
 من ارسى الملاح القى المرساة فى قعر البحر ليقيم فاستعمل فى كل اقامة ٢٦٦ ونزاولها نقاسيها اى الحرب او الكتبية

ولعل ذلك لاستنكارهم اسناد الجزم الى الفعل وليس ماستعدوه بعيد لانه اذا جاز ان يجزم
 ان يجزم الاسم المتضمن معنى ان فعلين فالمانع من جزم الفعل المتضمن معناها فعلا واحدا ثم
 اعلم انه يجوز جزم الجواب بعد الامر المدلول عليه بالخبر نحو حسبك او كفى ك ٨ اوشركك
 ينم الناس والتقى الله امر وفعل حيرا يثبت عليه وكذلك اسماء الافعال نحو صه
 وتراك والامر المقدر نحو الاسد الاسد تنج وانما لم ينتصب الفعل فى جواب هذه الاشياء
 التى فيها معنى الامر بعد الفاء بل وجب للنصب صريح الامر او النهى عند غير الكسائى
 بخلاف الجواب المحزوم فانه لم يشترط التصريح قبله بالامر والنهى اتفاقا لان فاء السببية
 قد يرتفع مابعداها مع بقائها على معنى السببية كما فى قوله تعالى ﴿ ولا يؤذن لهم فيعتذرون ﴾
 * ولم تدر ما جزع عليك فتجزع * ومع الرفع تضعف دلالة الفاء على السببية لان الرفع
 محتمل والنصب نص فيها وقد تقدم ان الامر والنهى وسائر الاشياء الثمانية مشابهة للشرط
 فى عدم ثبوت مدلولها فهى اذن مقوية لمعنى السببية فى الفاء فاذا كان قبل الفاء صريح
 الامر العريق فى الامرية حتى ان ضعف دلالة السببية فى الفاء بان يرتفع الفعل بعدها
 كان صريح الامر قبلها اشد تقوية لسببيتها مما هو محمول على الامر من اسم الفعل وغيره
 واما الجزم فهو نص فى السببية ولا يضعف معناها معه فلم يحتاج الى صريح الامر بل يكفى
 معناه وقيل فى قوله تعالى ﴿ هل ادلكم على تجارة تجيبكم من عذاب ﴾ الى قوله
 ﴿ يغفر لكم ﴾ ان قوله يغفر لكم جواب لقوله تؤمنون لانه بمعنى آمنوا وليس بجواب
 هل ادلكم لان المغفرة لا تحصل بالدلالة ولا مانع من ان نقول هو جوابه كما مر فى لام الامر
 ٢ فى قوله تعالى ﴿ قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا ﴾ وقال المبرد فى مثله ان يقيموا جواب
 اقيموا مقدر اى قل اقيموا يقيموا وليس بشئ لانه مثل ﴿ كن فيكون ﴾ على قراءة ابى عمرو وفيه
 من التكلف ما فيه (قوله اذا قصد السببية) اما اذا قصد الاستيناف نحو قوم يدعوك الامير وقال
 * وقال رائداهم ارسوا ٤ نزاولها * فكل حثف امرى يجرى بمقدار * او الوصف
 نحو ﴿ وليايرثنى ﴾ على قراءة الرفع او الحال نحو ﴿ ذرهم فى خوضهم يلعبون *
 ولا تمن تستكثر ﴾ وجب الرفع وفى نحو مره يحفرها يجوز الجزم على الجزاء والرفع
 اما على الاستيناف اى انه ممن يحفرها او يحذف ان اى بان يحفرها ويجوز فى ذره يقول
 ذلك الرفع الاعلى ستيناف او الحال او الجزم وقوله تعالى ﴿ فاضرب لهم طريقا فى البحر
 يبسا لا تخاف ﴾ اما حال او قطع وكذا قوله ارسوا نزاولها * وبما جاء حالا بعد الشرط
 الصريح قول الخطيئة * متى تأته تعشو ٥ الى ضوء ناره * تجد حطبا ٦ جزلا ونارا
 ٧ تأججا * ويجوز فى مثله البديل لان الثانى من جنس الاول بخلاف قولك ان تأتى تقرأ

قيل ان قوما كانوا فى سفينة
 وظهرت دابة فى البحر وفى
 فهادرة فخاف اهل السفينة
 فقال اميرهم ارسوا السفينة
 لكى نزاول الدابة وتأخذ
 منها الدرّة وندفع شرها فلو
 هلكنا بذلك فيكون من قدر
 الله لا يخلص لاحد منه
 ٥ قوله تعشوا عشوته
 قصده ليل وعشوت الى
 النار اعشوا اليها عشوا اذا
 استدلت عليها ببصر ضعيف
 قال الخطيئة والمعنى متى تأته
 عايشا آخر البيت فى الصحاح *
 تجد حير نار عند حير موقد
 ٦ الجزل غلاظ الخطب يريد
 انهم يوقدون الجزل من الخطب
 ليقوى نارهم فينظر اليها
 الضيفان على بعد فيقصدها
 وقوله نارانا ججاذكر تأجج
 وفيه ضمير النار على تأويل
 الشهاب وقيل اصله تأججن
 فقلبت النون الفا كما فى قوله
 ولا تعبد الشيطان والله
 فاعبدا وقوله تعشوا تبصر
 ببصر ضعيف وقوله تعشو
 اى عايشا يقال عشوت الى
 النار اذا استدلت عليها

ببصر ضعيف واذا صددت عنها قلت عشوت عنها يمدح بذلك بغيا وهو من بنى سعد بن زيد بن مناة يريد انه (اعطك)
 ابتداء بالنظر الى النار على بعد شديد فقصدتها بذلك النظر حتى قرب منها فاصابله ٧ قوله (تأججاء) الاججيج تلهب النار
 وقد اججت تأج اججها واججتها فتأججت

اعطك فانه لا يجوز فيه الالرفع ويحیی بعد الجزاء ظاهر ان الشرط او مقدر بالفعل المصدر بالفاء
او الواو او ثم نحو ان تأتى آتاك فاحدثك وائتى آتاك فاحدثك قبحزم ما بعد الفاء على العطف
وترفعه على القطع وتنصبه على ان الفاء للسيببية مع ضعف هذا الاخير كما تقدم في المنصوبات
وكذا ما جاء بعد جواب الشرط المصدر بالفاء نحو قوله تعالى ﴿من يضل الله فلا هادي له
ويذرهم﴾ قرئ رفعاً وجزماً ولا منع في العربية من النصب فاذا جئت بـثم جاز الجزم
والرفع دون النصب قال تعالى ﴿وان تولوا يستبدل قوم غيركم ثم لا يكونوا﴾ وقال
﴿وان يقاتلوكم يولوكم الادبار ثم لا ينصرون﴾ فلما كان فاء السببية بعد الطلب واقعا
موقع الجزوم جاز جزم المعطوف عليه قال تعالى ﴿فاصدقوا كن﴾ قال ﴿دعنى فاذهب
جانبا يوما﴾ واكفك جانبا وهذا الذى يقال انه عطف على التوهم ﴿كفى قوله﴾ بدالى
انى لست مدرك ماضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا ﴿جروا الثانى لان الاول قد تدخله
الباء وجزموا الثانى لان الاول قد يكون مجزوما﴾ قوله وامتنع لا تكفر تدخل النار خلافا
للكسائى (يعنى ان الكسائى يجوز عند قيام القرية ان يضم المثبت بعد المنفى وعلى العكس
فيجوز لا تكفر تدخل النارى اى ان تكفر تدخل النار كما يجوز لا تكفر تدخل الجنة ويجوز
ايضا سلم تدخل النار بمعنى ان لا تسلم تدخل النار وقال غيره بل يجب ان يكون المقدر مثل
المظهر نفيوا وابا تا واما قولهم فى العرض الا تنزل تصب خيرا اى ان تنزل تصب فلان كلمة
العرض همزة الانكار دخلت على حرف النفي فتفيد الاثبات وليس ما ذهب اليه الكسائى
ببعيد لو ساعده نقل ﴿قوله﴾ (مثال الامر صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب
بحذف حرف المضارعة وحكم آخره حكم الجزوم فان كان بعده ساكن وليس برباعى
زدت همزة وصل مضمومة ان كان بعده ضمة مكسورة فيما سواه مثل اقتل اضرب
اعلم وان كان رباعيا مفتوحة مقطوعة) لو قال صيغة يصح ان يطلب بها الفعل لكان
اصرح فى عمومته لكل ما يسميه النحاة امرا وذلك انهم يسمون به كل ما يصح ان يطلب
به الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة سواء طلب به الفعل على سبيل
الاستعلاء وهو المسمى امرا عند الاصوليين نحو قولك اضرب على وجه الاستعلاء
او طلب به الفعل على وجه الخضوع من الله تعالى وهو الدعاء نحو اللهم ارحم او من
غيره وهو الشفاعة او لم يطلب به الفعل بل كان اما على الاباحة نحو ﴿كلوا واشربوا﴾
او للتهديد نحو ﴿اعملوا ما شئتم﴾ ٢ او غير ذلك من محامل ٣ هذه الصيغة وانما
سمى النحاة جميع ذلك امرا لان استعمال هذه الصيغة فى طلب الفعل على وجه
الاستعلاء وهو الامر حقيقة اغلب واكثر وذلك كما سموا نحو المائت والضائق اسم
الفاعل لان استعمال هذه الصيغة فيما هو فاعل حقيقة كالضارب والقاتل اكثر
وكذا الكلام فى النهى فان قولك لاتواخذنى فى نحو اللهم لاتواخذنى بما فعلت نهى
فى اصطلاح النحاة وان كان دعاء فى الحقيقة (قوله من الفاعل المخاطب) ليخرج
نحو ليفعل زيد فانه لا يدخل فى مطلق الامر بل يقال له امر الغائب وكذا يخرج نحو

٢ فهذا يسمى امرا وان لم
يكن طلبا لما ذكره ٣ هذه
الصيغة على تسعة اقسام
وقد جمعها الشاعر فى قوله
﴿الا ان لفظ الامر لاشك
تسعة﴾ سؤال ونذب
والاباحة تلحق ﴿والزام
حق والتهديد بعده﴾
ويتبعه لتعجز ثم التخلق ﴿
واخره التوقف او الهر
فاعلم﴾ وتنزيل ربي
بالذى قلت ينطق ﴿
وامثلتها قوله تعالى اهدنا
الصراط المستقيم وفارز قوهم
منه وفا تنشروا فى الارض
واقبوا الصلوة واعملوا
ما شئتم وفأتوا بسورة
واثنا طوعا او كرها وانبثوني
باسماء هؤلاء واخرجوا
انفسكم

٤ بلى ولكن ان قولنا الامر نسخة ٥ ومثله ما نشد سيويه لثم بن نوبة على مثل اصحاب البعوضة فأخشي لك الويل حر الوجه اويك من بكا * اى ليك ٦ وان كان شاذا لكن حذف حرف المضارعة ايضا مع اللام نسخة ٧ فحذف حرف العلة من نحو اغزو وارم واخش والحركة في نحو اضرب والنونات في نحو اضربوا واضربوا واضربى نسخة ٨ قد ذكرنا ان اصل افعل لتفعل قياسا على امر الغائب ثم حذف اللام نسخة ٩ في الحال او في الاصل اوسا كن فان كان هناك متحرك على احد الوجهين لم يحتاج الى اجتناب نسخة ٢ ان كان موجودا سواء كانت حركته اصلية كدحرج من تدحرج وقتل من تقاتل او منقولة اليه من متحرك بعده نحو قل وبع وخف وان لم يكن موجودا بل كان محذوفا عيذ ذلك المحذوف وابتدى به سواء كان مابعد حرف المضارعة بعد حذفه ساكنا كما كرم من تكرم ٢٦٨ او صار متحركا بحركة مابعد نحو اعد

لا فعل انا * وتحمل خطاياكم * فان قيل قولنا الامر اعم من قولنا امر الغائب وكل ما يصدق عليه الاخص يصدق عليه الاعم (قلت ٤ لانسلم ان لفظ الامر في اصطلاح النحاة اعم من امر الغائب اذ مرادهم بالامر الامر المطلق وقولنا المطلق قيد خصصه من الامر المضاف الى شئ آخر وذلك كما يقول الفقهاء ان الماء المطلق يصح سلبه عن المضاف اذ يصح ان يقال في ماء الباقلاء انه ليس بماء اى ليس بماء مطلق (قوله بحذف حرف المضارعة) يخرج نحو قوله * لتقم انت يا بن خير قريش * وان كان ذلك قليلا ومنه القراءة الشاذة * فبذلك فلتفرخوا * بالتاء (قوله وحكم آخره حكم المجزوم) قال الكوفيون هو مجزوم بلام مقدرة ٥ كافي قول حسان في امر الغائب * محمد فقد نفست كل نفس * اذا ما خفت من من امر تبالا * ٦ قالوا حذف حرف المضارعة مع عدم اللام مطردا لكثرة استعماله بخلاف امر الغائب فانه اقل استعمالا منه وبقي مجزوما بتلك اللام المقدرة (وقال البصريون هو مبتنى على السكون الا انه جعل آخره كآخر المجزوم في حذف الحركة وحرف العلة والنون لان قياسه كما مر في باب المجزوم ان يكون مجزوما باللام كما مر الغائب لكن حذفت اللام مع حرف المضارعة لكثرة الاستعمال فزال علة الاعراب اى الموازنة فرجع الى اصله من البناء وبقي آخره محذوفا لوقف كما كان في الاصل محذوفا للمجزم ٧ (قوله فان كان بعده ساكن) اى بعد حرف المضارعة ٨ اذا حذفت اللام مع حرف المضارعة عند الفريقين فلا يخلو اما ان يكون بعد حرف المضارعة في المضارع متحرك ٩ اوسا كن فان كان هناك متحرك فان كان حركته اصلية لم يفتقر الى اجتناب همزة الوصل بل يبدأ في الامر بذلك المتحرك ٢ نحو تكلم من تكلم وتقاتل من تقاتل ودحرج من تدحرج وقتل من تقاتل وان كانت منقولة اليه من متحرك بعده نظر فان كان حذف بعد حرف المضارعة متحرك رد ذلك المتحرك لاجل زوال علة حذفه وهى حرف المضارعة وذلك كما تقول في تقيم وتعيد

من تعيد ولا يكون هذا اعنى حذف المتحرك الذى بعد حرف المضارعة الا في هذا الباب اعنى باب افعل يفعل فقط وانما قلنا ان اصل يفعل يأفعل لان قياس بناء المضارع ان يزداد حرف المضارعة على الماضي نحو كرم بكرم وضرب يضرب واستخرج يستخرج وانطلق ينطلق وانما يحذف همزة الوصل في المضارع لانك تستغنى عنها بسبب حروف المضارعة المتحركة المتقدمة على تلك الهمزة فكان قياس اكرم ايضا ان تقول يؤكرم لان الهمزة فيه وان كانت زائدة الا انها همزة قطع وانما حذف الهمزة في المضارع لانه كان يجتمع الهمزتان في المضارع المتكلم فحذفت الثانية التى منها الاستتقال ثم جل اخواته يؤكرم وتؤكرم عليه

طرد الياب وان كان بعد حرف المضارعة ساكن في الحال والاصل ما عدا لبدء من همزة الوصل نحو اضرب (اقم) واستخرج وانطلق (فان قلت فلم راعيت المتحرك الاصل في نحو اكرم فرددته في الامر ولم يجتلب همزة الوصل ولم تراع السكون الاصل في نحو يقول ويخاف ويبيع فجلب همزة الوصل نظرا الى الاصل (قلنا ان اجتناب همزة الوصل شئ اضطررت اليه ومع امكان مراعاة الاصل لا ضرورة فلا يجتلب همزة الوصل ولا ضرورة في نحو قل وبع وخف اقتضارا على الحركة المنقولة ولو كنا ايضا ارتكبتنا الرجوع الى اصل السكون فاجتلبنا همزة الوصل لاحتجنا الى نقل حركات حروف العلة الى ما قبلها كما في المضارع فكنا نستغنى عن همزة الوصل بتحرك ما بعده فكلما يكون سعي في ضلال اذ كنا نحذف الهمزة المجتلية ونحرك الساكن كما كان قوله آه نسخة

٣ المضارعة فيه ساكن ولا ٢٦٩ يحتلب فيه همزة الوصل لما ذكرنا من رجوعه الى الاصل بل ترد همزة

القطع المفتوحة المحذوفة
قوله آه نسخه

٤ وذلك لان همزة اجتلبت
ساكنة على مذهب الجمهور
لما فيه من تقليل الزيادة ثم لما
اجتلبت الى تحريكها حركت
بالكسر لان الساكن اذا
حرك حركه بالكسر لانه
اعدل الحركات في الثقل
والخفة اذ هو اقل من الفتح
واخف من الضم فظاهر
مذهب سيوييه انها اجتلبت
متحركة بالكسرة التي هي
اعدل الحركات لانا نحتاج
الى متحرك لسكون اول
الكلمة فاجتلب بها ساكن
ليس بوجه قال سيوييه قدمت
الزيادة متحركة لتصل الى
التكلم بها ومذهب اقرب
وانما ضمت فيما انضم ثلثه
اتباعا واستثقالا للخروج
من الكسرة الى الضمة
لان الحاجز غير حصين
لسكونه وكذا في غير باب
الامر نحو انطلق به واستخرج
واذا بقي الامر على حرف
واحد فان وصلته بكلام
بعده فلا كلام وان وقفت
عليه فلا بد من هاء السكت
اذ لو لم تأت بها وجب ان لم
تسكن ذلك الامر الوقف
على متحرك وان سكنته لم
الابتداء بساكن نسخه

اقم واعد فان همزة افعل حذفت بعد حروف المضارعة اما في اقيم فلا اجتماع الهمزتين واما في اقيم
ويقيم ونقيم فطردا للباب وحلا لسائر حروف المضارعة على الهمزة وان لم يكن حذف بعد
حرف المضارعة متحرك ابتدئ بالمتحرك بالحركة المنقولة نحو قل وعد وخف وبع وهب
(فان قيل كما حذفت الهمزة المتحركة في يقيم لاجل حرف المضارعة حذفت الواو الساكنة
في تعدو وتهبله ايضا وذلك للحمل على يعدو وهب بالياء كما يحى في التصريف فلم ترد الساكن
بعد حذف حرف المضارعة في الامر كما رددت المتحرك (قلت لانه لو رد لاجتلب به همزة
الوصل فكنت تقول اوعدوا وهب ثم كنت تغل اعلال المضارع الذي هو اصله بحذف
الواو اذ هو اقرب اليه من المصدر نحو عدة ومقة فكان يكون السعي في رد الساكن ضايعا
وان كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا فان كان حذف قبله متحرك لاجل حرف المضارعة
رددته لزوال العلة كما كرم من تكرم وان لم يحذف هناك شئ اجتلبت همزة الوصل نحو
اضرب اقتل انطلق استخرج (وانما قلنا ان اصل يفعل مضارع افعل يا فعل لان قياس بناء
المضارع في جميع الافعال ان يزداد حرف المضارعة على الماضي نحو كرم يكرم وضرب يضرب
واستخرج يستخرج وانطلق ينطلق) وانما تحذف همزة الوصل الثابتة في الماضي في المضارع
استغناء بحركة حرف المضارعة عنها فكان قياس يكرم يا كرم لان الهمزة وان كانت زائدة الا
انها همزة قطع فحذفت همزة الماضي فياء كرم لاجتماع همزتين كما يأتي في التصريف وحل
سائر حروف المضارعة عليها (قوله وليس رباعى يعني به باب افعل وخذ فانه هو الرباعى
الذى ما بعد حرف ٣ مضارعة ساكن فقط ويعني بالرباعى ما مضيه على اربعة احرف) قوله
مضمومة ان كان بعده ضمة مكسورة فيما سواه اعلم ان اصل حركة همزة الوصل الكسرة
في الاسماء كانت او في الافعال او في الحروف ولا يعدل الى حركة اخرى الا لعل كما يحى
في التصريف ان شاء الله تعالى ٤ وانما ضمت فيما انضم ثلثه في الامر كان كاقبل او في غيره
كانطلق واقتدر اتباعا واستثقالا للخروج من الكسرة الى الضمة لان الحاجز غير حصين لسكونه
واذا بقي الامر على حرف واحد حقه فان وصلته بكلام بعده فلا كلام وان وقفت عليه فلا بد
من هاء السكت كما يحى في آخر الكتاب قوله (فعل ما لم يسم فاعله هو ما حذف فاعله فان
كان ما ضياضم اوله وكسر ما قبل آخره ويضم الثالث مع همزة الوصل والثاني مع التاء خوف
اللبس ومعتل العين الافصح قيل وبع وجاء الاشمام والواو ومثله باب اختير وانقيد
دون استخير واقم والكان مضارع اضم اوله وقع ما قبل آخره ومعتل العين ينقلب فيه
الفا (قوله فعل ما لم يسم فاعله) اى فعل المفعول الذى لم يسم فاعله وانما اضيف
الى المفعول لانه بنى له ويجوز ان يريد باللفظ ذلك الفعل فيكون اضافة الفعل اليه
اضافة العام الى الخاص كقولهم فعل الماضي وفعل المضارع وفعل الامر (قوله هو ما
حذف فاعله) هذا حد مطرد عند سيوييه واما على مذهب الكسائي في نحو ضربني
وضربت زيدا وهو ان الفاعل يحذف في الاول على ما مر في باب التنازع وعلى مذهب

الاخفش وهو ما حكى عنه ابو علي في كتاب الشعر قال جوز ابو الحسن حذف الفاعل خلافا
لسيبويه مستشهدا بمثل قوله تعالى ﴿اسمع بهم وابصر﴾ فليس ما ذكره المصنف بحد تام
الا ان يقال هو ما غير عن صيغته لاجل حذف فاعله (قوله فان كان ماضيا ضم اوله وكسر
ما قبل آخره) هذا عام في كل ماض سواء كان ثلاثيا مجردا كضرب او مزيدا فيه ككرم
واستخرج او رباعيا مجردا كدحرج او مزيدا فيه كدحرج وانما غير صيغة الفعل بعد
حذف الفاعل اذ لو لم تغير لالتبس المفعول المرفوع لقيامه مقام الفاعل بالفاعل (وانما اخير
للبني للمفعول هذا الوزن الثقيل دون المبني للفاعل لكونه اقل استعمالا منه وانما غير
الثلاثي الى وزن فعل دون سائر الاوزان ٥ لكونه معناه غريبا في الافعال اذ الفعل من ضرورة
معناه ما يقوم به فلما حذف منه ذلك خيف ان يلحق ٦ في اول وهلة النظر بقسم الاسماء
فجعل على وزن لا يكون في الاسماء ولو كسر الاول وضم الثاني لحصل هذا الغرض الا ان الخروج
٧ من الكسرة الى الضمة أثقل من العكس لان الاول طلب ثقل بعد الخفة بخلاف الثاني ثم حل
غير الثلاثي عليه في ضم الاول وكسر ما قبل الآخر (قوله ويضم الثالث مع الهزمة والثاني
مع التاء خوف اللبس) يعني كل ما فيه همزة الوصل لو اقتصر فيه على ضمها وكسر ما قبل الآخر
لالتبس الماضي المبني للمفعول بالامر من ذلك الباب ٨ اذ اذقت عليه واتصل بما قبله نحو
الاستخرج ولو لم يضم ما بعد التاء ايضا فيما اوله تاء زائدة وهو نحو تكلم وتجاهل وتدحرج
لالتبس في حال الوقف بصيغة مضارع ما هو مطاوع له نحو تكلم وتجاهل وتدحرج (قوله
ومعتل العين) يعني ما اعتل عينه من الماضي الثلاثي نحو قال وباع فيما بني للمفعول منه ثلث لغات
قيل وبيع باشباع كسرة الفاء وهي افصحها واصلمها قول وبيع استثقلت الكسرة على حرف
العة فحذفت عند المصنف ولم ينقل الى ما قبلها قال لان النقل انما يكون الى الساكن دون المتحرك
فبقى قول وبيع بياء ساكنة بعد الضمة (فبعضهم يقلب الياء واو الضمة ما قبلها فيقول قول
وبوع وهي اقل اللغات والاولى قلب الضمة كسرة في الياء فيبقى بيع لان تغيير الحركة اقل من تغيير
الحرف وايضا لانه اخف من بوع ثم حل قول عليه لانه معتل عين مثله فكسرت فاءه فانقلبت
الواو الساكنة ياء (وعند الجزولي استثقلت الكسرة على الواو والياء فنقلت الى ما قبلها
لان الكسرة اخف من حركة ما قبلها وقصدهم التخفيف ما يمكن فيجوز على هذا نقل
الحركة الى متحرك بعد حذف حركته اذا كان حركة المنقول اخف من حركة المنقول اليه
فبقى قول وبيع فقلبت الواو ٩ الساكنة ياء كافي ميزان (قال وبعضهم يسكن العين ولا
ينقل الكسرة الى ما قبلها فيبقى الواو على حالها وبقلب الياء واو الضمة ما قبلها
وهذه افهاما لثقل الضمة والواو والاولى اولى لخفة الكسرة والياء (وقول الجزولي
اقرب لان اعلال الكلمة بالنظر الى نفسها اولى من جعلها في العلة على غيرها والمصنف
انما اختار حذف الكسرة لاستبعاد نقل الحركة الى متحرك ولا بعده على ما بينا (واما
الاشمام فهو فصيح وان كان قليلا وحقيقة هذا الاشمام ان نحو بكسرة فاء الفعل

٥ لبعده عن اوزان الاسم
ولو كسر آه نسجه
٦ قوله (في اول وهلة النظر)
يقال لقيته اول وهلة اي اول
شيء والوهلة الفزعة الووهل
الفزع وقد وهل
٧ من الضمة الى الكسرة
اولى من العكس لانه طلب
خفة بعد الثقل بخلاف
الخروج من الكسرة الى
الضمة نسجه
٨ اذا اتصل آه الاستخرج
مفتوح التاء ساكن الآخر
لوقف لالتبس بالامر نسجه
٩ لكسرة ما قبلها نسجه

٢ تهيشو الفرق بين المبني للفاعل والمبني للمفعول عند سقوط العين لكون اللام باتصال الضمير فأن نحو بعت باخلاص الكسر وعدت من العيادة باخلاص الضم يلبس فيه ﴿ ٢٧١ ﴾ المبني للفاعل بالمبني للمفعول بلا قرينة ولو قلت بعت يا عبد بالكسر وعدت

يا مريض بالضم كان ظاهرا في كونهما للمفعول بسبب القرينة فنقول اذا سقطت العين الى قوله في اليائي نسخه

٣ الكسرة المستثناة على حرف العلة اليه كما هو في غير هذا الموضع نحو يقول ويبيع نسخه

٤ قوله (ولا اقوى اه) الاقواء في الشعر هو ان يختلف حركات الروى فيكون بعضه مرفوعا وبعضه منصوبا او مجرورا يقال اقوى الشاعر ويقال اقوى القوم اذا صاروا بالقواء وهو المكان الخالي واقوى الرجل اذا كان دابته قوية ويقال قوى الضعيف وتقوى وقوته انا تقوية ه لما يجي في التصريف في باب الاعلال عند بيان امتناع قلب عين نحو طوى وهوى الفاو كسر آه نسخه

٦ استنقلا للواو بعد الضمة وربما يشم الفاء في المدغم ضمة ايضا لكن اقل من اشمام فاء معتل العين لان علة اشمام فاء معتل العين انما كانت خوف الالتباس عند خوف العين كما ذكرنا ولا حذف ههنا

نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا هو مراد القراء والتجاة بالاشمام في هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام ههنا كالا شمام حالة الوقف اعني ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء كسرا خالصا وهذا خلاف المشهور عند الفريقين (وقال بعضهم هو ان تأتي بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم لان الاشمام عندهم ههنا حركة بين حركتي الضم والكسر بعدها حرف بين الواو والياء (قال المصنف والغرض بالاشمام الايدان بان الاصل الضم في اوائل في هذه الحروف وانما نهو على الضم الاصل ههنا بخلاف نحو بيض في جمع ايض ٢ لانهم قصدوا بهذا الاشمام التنبيه على ذلك الوزن المستبعد في الاسماء لتحصيل الغرض المذكور قبل (فاذا سقطت العين في المبني للمفعول باتصال الضمير المرفوع فان قام قرينة جاز لك اخلاص الضم في الواو واخلاص الكسر في اليائي نحو عدت يا مريض وبعثت يا عبد وان لم تقم نحو بعت وعدت فالاولى انه لا بد لك في الواو من اخلاص الكسر او الاشمام وفي اليائي من اخلاص الضم او الاشمام لئلا يلبس بالمبني للفاعل وظاهر كلام السيرافي انه لا يجب فيه الفرق بل يغتفر الالتباس لقلة وقوع مثله (قوله ومثله باب اختير وانقيد) يعني ان بابي افعل وانفعل معتل العين كباب الثلاثي المعتل العين في مجيئ الوجوه الثلاثة فيهما لمشاركتهم له في علتها وهي استنقال الكسرة على حرف العلة مع انضمام ما قبلها الا ان ما قبل حرف العلة في افعل تاو وهذا الفرق لا يؤثر في العلة واما في انفعل فاقبل حرف العلة فاء كما كان في الثلاثي المجرد (قوله دون استخير واقيم) يعني ان بابي استفعل وافعل معتل العين لا يجيئ فيهما الا اخلاص الكسر دون الضم والاشمام لان سببهما في الثلاثي المجرد والبائين المذكورين ضم ما قبل حرف العلة كما ذكرنا وما قبلها في بابي استفعل وافعل ساكن فلا بد من نقل ٣ حركة عين الكلمة اليه كافي غير هذا الموضع نحو يقول ويبيع ويخاف على ما يجيئ في التصريف ان شاء الله تعالى * واعلم ان شرط نقل حركة العين الى ما قبلها في المواضع المذكورة ان لا يكون اللام حرف علة فلا تنقل في نحو طوى ٤ ولا اقوى ولا استقوى ولا انطوى على هذا ولا اجتوى وانما لم يفعل ذلك ه اذ لو اعلت العين في الماضي من هذه الابواب لوجب الاعلال بقلب العين الفا في المضارع لانه يتبع الماضي في الاعلال كما في قيل يقال وقال يقول فكنت تقوى يطأ ويقاى ويستقاى وينطأ ويختاى ولا يحتمل في الفعل لثقله ياء مضمومة وان كان قبلها سكون كما يحتمل في الاسم نحو راى ودأى لخفته وكسرفاء فعل للادغام نحو رد لغة والضم اكثر لان نقل الكسرة في المعتل العين اليائي والواو انما كان ٦ لانك ان حذفتهما اجتمع الثقلان الضمة والواو كبوع وقول وبقلها يحصل الكسرة والياء وهما اخف ولا يجتمع من حذف الكسرة في رد الثقلان لكنه مع ذلك جاز النقل على قلة لكون الكسرة اخف من الضمة وربما اشم

مع الضمير بل ينفك اذن الادغام نحو رددت وسردت وربما كسر آه نسخه

٧ قيل ان ضم الاول في الماضي والمضارع لعوض عن الفاعل المرفوع وفيه نظر لان المفعول المرفوع عوض منه والاولى
الاقتصار على عوض واحد فنقول ضم آء نسخته ٨ جلا للمضارع على الماضي ٢٧٢ لانه نسخته ٢ قوله (ووعك) الوعك

فاه نحو رد ضمة ايضا وربما كسرها فعل المبني للمفعول في الصحيح للتخفيف تقول في عهد
عهد كما تقول في المبني للفاعل في شهد شهد وفي الاسم في فخذ فخذ وجميع ذلك في الحلق العين لا يجئ
في التصريف وقد حكى قطرب ضرب زيد في ضرب على نقل كسرة الراء الى الضاد وهو شاذ
(قوله وان كان مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل آخره) ٧ انما ضم اول المضارع جلا على اول
الماضي واما فتح ما قبل آخره دون الضم والكسر فليعتدل الضمة بالفتحة في المضارع الذي هو انقل
من الماضي (قوله ومعتل العين ينقلب فيه الفا) اي عين المضارع في المعتل العين ينقلب في المبني
للمفعول الفا نحو يقال ويبيع ٨ وذلك للحمل على الماضي في اسكان العين كما يجئ في التصريف
ان شاء الله تعالى لانه ماض زيد عليه حرف المضارعة فهو يتبعه في مطلق الاعلال لافي الاعلال
المعين الا ترى ان قال اعل بقلب عينه ويقول بنقل حركة عينه وكذا اعل قيل بقلب عينه ياء
ويقال بقلبها الفاف هو يتبع الماضي في مجرد الاعلال ويعل في كل واحد منهما بما يليق به
فكل ماله اصل معل اذا انفتح عينه وسكن ما قبله ينقل الفتح الى الساكن ويقلب العين
الفا نحو يهاب واقام واستقام وليس النقل لاجل الثقل لان الفتح لا يستنقل بل لاجل
قصد قلب ذلك المفتوح الفا للتخفيف فلولا تنقل الفتحة الى ما قبله لالتقى ساكنان وقد
يجئ الكلام في التصريف وقد جاء في كلامهم بعض الافعال على ما لم يسم فاعله ولم
يستعمل منه المبني للفاعل والاغلب في ذلك الادواء ولم يستعمل فاعلها لانه من المعلوم
في غالب العادة انه هو الله تعالى فحذف للعلم به كافي قوله تعالى ﴿وقيل يارض ابلعي
ماءك وسماء اقلعي وغيض الماء وقضى الامر﴾ وتلك الافعال نحو جن وسل وزكم وورد
وخم وفئد ٢ ووعك قال سيديويه لو اردت نسبتها اليه تعالى لكان على افضل نحو
اجنه الله واسله واركه واوردته ٣ ولعل ذلك لانه لم يأت من فعل المذكور بكن وسل فعلته
صار كالم ووجع وعى ونحو ذلك من الالام التي بابها فعل المكسور العين فصاري عدى الى
المنصوب كما يعدي باب فعل وذلك بالنقل الى افعال المتعدي * قوله (المتعدي وغير المتعدي
فالمتعدي ما يتوقف فهمه على متعلق كضرب وغير المتعدي بخلافه كقعد والمتعدي يكون الى
واحد كضرب والى اثنين كاعطى وعلم والى ثلاثة كاعلم وارى واخبر وخبر وانبا ونبا وحدث فهذه
مفعولها الاول كفعول اعطيت والثاني والثالث كفعول علمت (قوله متعلق) مفتوح اللام ٤
وقد ذكرنا شرح ذلك في المفعول به وعلى ما حدين بنحى ان يكون نحو قرب وبعد وخرج ودخل
متعديا اذ لا يفهم ٥ معانيها الا بمتعلق بل يقال لمثل هذه الافعال انها متعدي بالحرف الفلاني لكن
لا يقع عليها اسم المتعدي اذا اطلق بل يقال هي لازمة وهذا كاذب كرنا في الامر وامر
الغائب ولا خلاف عندهم ان باب فعل كانه لازم مع ان قرب وبعد منه يتعدى الى المفعول
بحرف الجر ولا يعبد ان يرسم المتعدي بانه الذي يصح ان يشتق منه اسم مفعول غير

مغت الحمى وقد وعكته
الحمى فهو موعوك ٢ مغت
الدواء اذا امرته في الماء واو
عكت الكلاب الصيد اذا
مرغته في التراب اذا اخذت
الكلاب الصيد فرغته قيل
وعكته وعكا ومن المجاز
وعكته الحمى ذلته وبه وعك
الحمى ٣ اي فعل الله به ذلك
ولعل ذلك لان فعل المذكور
للم يأت فيه فعلته صار نسخته
٤ وهذا كاذب كرنا في حد
المفعول به انه الذي يقع عليه
فعل الفاعل كضربت زيدا
او يجرى مجرى الوقوع
عليه نحو ما ضربت زيدا
واحدثت الضرب وينبغي
نسخته ٥ الخروج مع اسناده
الى مرتفع به لا بمتعلق آخر
وله ان يلتزم كونه متعديا
لكن بحرف الجر فنقول ان
نحو طال وظرف هو اللازم
فقط لانه لا يتوقف فهمه على
متعلق بخلاف نحو قرب
وبعد وخرج ودخل لكن
ذلك خلاف اصطلاح القوم
فان قولهم متعدي على الاطلاق
لا يقع الاعلى المتعدي بنفسه
ويقولون في المتعدي بحرف
الجر هو لازم متعدي بحرف
منه ولا يعبد آء نسخته

الجر الا ترى انهم قالوا باب فعل يفعل لا يكون الا لازما مع قرب وبعد (مفيد)

مرة بنفسه الى المفعول فيسمى
متعديا ومرة بحرف الجر
فيسمى لازما وذلك اذا تساوى
الاستعمالان و غلب كل
واحد منهما نحو شكرت
وشكرت لك ونصحتك
ونصحت لك هذا ما قيل
والاولى جعل اللام زائدة
والحكم بتعدى هذه الافعال
مطلقا اذ معناها مع اللام هو
معناها بلا لام نسخته
٩ تمامه تلك الحرائر لاربات
اخيرة سودا الحاجر لا تقرأ
بالسور * اى لا تقرأ السور
الحاجر جمع محجور وهو ما بدا
من النقاب مما يلي العين
٩ قوله (فلترعك) الروع
الفرع يقول فزعت اليك
وفزعت منك ولا تقول
فزعتك
٢ عنده هو اللفظ بجزء المجرور
ولا يجوز الفصل بينهما
توسعا نسخته
٣ وما زدت ليلي ان تكون
حييه ولادين لها اناطاله
* وامرتك ان تقوم
٤ الجار عن عمله مضرا
ولهذا شذ نحو الله نسخته
٥ عجت بالمكان اعوج اى اقت
به والعائج الواقف
٦ * امرتك الخير فافعل ما
امرت به * فقد برليك ذامال
اذا نشب *
٧ اى من الرجال

مقيد على ما ذكرنا في حد المفعول به ويرسم اللازم بانه الذى لا يصح ان يشتق منه ذلك *
واعلم ٦ انه قيل في بعض الافعال انه متعد بنفسه مرة ومرة انه لازم متعد بحرف الجر وذلك
اذا تساوى الاستعمالان وكان كل واحد منهما غالبا نحو نصحتك ونصحت لك وشكرت وشكرت
لك والذى ارى الحكم بتعدى مثل هذا الفعل مطلقا اذ معناه مع اللام هو معناه من دون
اللام والتعدى وال لزوم بحسب المعنى وهو بلا لام متعد اجاغا فكذا مع اللام فهى اذن
زائدة كما فى ﴿ ردف لكم ﴾ الا انها مطردة الزيادة فى نحو نصحت وشكرت دون ردف
فان كان تعديه بنفسه قليلا نحو اقسمت الله او مختصا بنوع من المفاعيل كاختصاص دخلت
بالتعدى الى الامكنه واما الى غيرها فبقي نحو دخلت فى الامر فهو لازم حذف منه حرف
الجر وان كان تعديه بحرف الجر قليلا فهو متعد والحرف زائدة كما فى يقرأ بالسور
﴿ ولا تلقوا بأيديكم ﴾ و ردف لكم ﴿ واذا تعدى بحرف الجر فالجار والمجرور فى محل
النصب على المفعول به ولهذا قد يعطف على الموضع بالنصب قال تعالى ﴿ وامسحوا
برؤسكم وارجلكم ﴾ بالنصب وقال لبيد ﴿ فان لم تجد من دون عدنان والدا ودون معدة
٩ فلترعك العواذل ﴾ والتحقيق ان المجرور وحده منصوب المحل لامع الجار لان الجار
هو الموصل للفعل اليه كالهزمة والتضعيف فى اذهبت زيدا وكرمت عمرا لكن لما كان
الهزمة والتضعيف من تمام صيغة الفعل والجار منفصلا ٢ منه كالجزم من المفعول توسعوا
فى اللفظ وقالوا هما فى محل النصب ولا يجوز حذف الجار فى اختيار الكلام الامع ان
وان وذلك فيهما ايضا ٣ بشرط تعيين الجار فيحكم على موضعهما بالنصب عند سيويوه وبالجر
عند الخليل والكسائى والاول اولى لضعف ٤ حرف الجر عن ان يعمل مضرا ولهذا
حكم بشذوذ الله لافعلن ونحو قول رؤبة خير لمن قال له كيف اصبحت وقوله * اشارت
كليب بالا كف الاصابع * وانما صار حذف الجار مع ان وان كثيرا قياسا لاستطالتهما
بصلتهما (والاختفاء الاصغر يجيز حذف الجار مع غيرهما ايضا قياسا اذا تعين الجار كما
فى خرجت الدار ولم يثبت بلى قد جاء فى غيرهما اما شذوذ كقوله * تمرن الديار ولم
٥ تعوجوا * وقوله تعالى ﴿ لا تعدن لهم صراطك المستقيم ﴾ ولا تعزموا عقدة النكاح ﴿
وان تسترضعوا اولادكم ﴾ والاولى فى مثله ان يقال ضمن اللازم معنى التعدى اى تجوزون
الديار ولا تزم صراطك ولا تنووا عقدة النكاح وترضعوا اولادكم حتى لا يحمل على
الشذوذ كما يضمن الفعل معنى غيره فيعدى تعدية ما ضمن معناه قال تعالى ﴿ يخالفون عن
امره ﴾ اى يعدلون عن امره ويتجاوزون عنه واما لكثرة الاستعمال كذا ذكرنا فيما بعد دخلت
من الظروف المختصة وكقوله تعالى ﴿ يغفونكم الفتنة ﴾ اى يغفون لكم وكسبتك
الخير اى كسبت لك ووزنتك المال اى وزنت لك وكلتكم الطعام اى كلت لكم ولا
يألوونكم خبالا ﴿ اى لا يألون لكم وزنتك دينارا اى زدت لكم ونقصتكم درهما اى
نقصت لكم ويجوز ان يضمن زدت معنى اعطيت ونقصت معنى حرمت وكذا يحذف
من المفعول الثانى نحو امرتك الخير ٦ واستغفرت الله ذنبا و * منا الذى اختير الرجال ٧

وخرجته وبغنى عن الهمزة قليلا ما لم يكن العين همزة نحو قرحته

٣ وقل ذلك في غير الهمزة من حروف الخلق ولا حصر لتعدية حروف الجر فعلا واحدا بل يجوز ان يجتمع على فعل واحد كثير منها كقوله* خرجت الى اقطاعه في ثيابه على طرفه من داره بحسامته* وبعض هذه حال ولا يجتمع على فعل اثنان منها بمعنى واحد فلا يقال مررت بزيد بعمره واذا تخالفا معنى جاز نحو ذهبت به بالبرية اى فيها قوله آه نسخته

٣ فان كانت العين همزة لم يغنى التضعيف عنها وتعين الهمزة نحو اريت في رأيت وذلك لثقل التضعيف في الهمزة

٣ رأى بمعنى ابصر متعد الى مفعول واحد وبمعنى علم متعد الى مفعولين

٣ بخلاف هذين المنصوبين وقد ذكرنا في اسم المفعول ان المفعول به في الحقيقة اما واحد او اثنان ولا يتعدى الفعل حقيقة الى ثلاثة فلا وجه لاعادته نسخته

٤ اعنى اعلم وارى وعند الاخفش آه نسخته

سماحة ٨ * كل ذلك مع تعين الجار ولا يغير شئ من حروف الجر معنى الفعل الا الباء وذلك ايضا في بعض المواضع نحو ذهبت بزيد بخلاف نحو مررت به (والذى يغير الباء معناه يجب فيه عند المبرد مصاحبة الفاعل للمفعول به لان الباء المعدية عنده بمعنى مع) وقال سيديويه الباء في مثله كالهزمة والتضعيف فعنى ذهبت به اذهبت به يجوز فيه المصاحبة وضدها فقوله تعالى ﴿لذهب بسهمهم﴾ الباء فيه عند المبرد للتأكيد كان الله سبحانه ذهب معه (واما الهمزة والتضعيف المعديان فلا بد فيهما من معنى التغير وليس بمعروف حذف الباء المغيرة لمعنى الفعل الا في قوله تعالى ﴿أتوتنى زير الحديد﴾ اى زبر على قراءة اتوتنى بهمزة الوصل واذا دخل الهمزة او التضعيف على الفعل فان كان لازما صار متعديا الى مفعول واحد وان كان متعديا الى واحد تعدى الى اثنين نحو احفرته النهر (ولا ينقل من الثلاثى المتعدى الى اثنين الى ثلاثة الا علم ورأى نحو اعلم وارى ٩ والمفعول الذى يزيد بسبب الهمزة او التضعيف هو الذى كان قاعلا للفعل قبل دخولهما وذلك لان معناه تصيير الفاعل مباشرا للفعل فلذا كان مرتبة ما زاد بهما من المفاعيل مقدما على ما كان لاصل الفعل فلذا تقول احفرت نهره زيدا (وتضعيف العين يعدى الى واحد كقرحته والى اثنين كعلمته النحو ولا يعدى الى ثلاثة كالهزمة وقل تعديته للحلقى العين الا في الهمزة نحو نأيته (ويجوز ان يجتمع على فعل واحد عدة من حروف الجر اذا كانت مختلفة نحو خرجت من الكوفة الى البصرة لا كرامك واما اذا اتفقت فقد ذكرنا حكمها في آخر افعال التفضيل (قوله والى اثنين كاعطى وعلم) يعنى ان المتعدى الى اثنين على ضربين اما ان لا يكون مفعولاه فى الاصل مبتدأ وخبرا كاعطيت زيدا درهما ولا حصر لهذا النوع من الافعال واما ان يكونا فى الاصل مبتدأ وخبرا كعلمت زيدا قائما وعند الكوفيين ثانى مفعولى باب علمت حال وكذا قالوا فى خبر كان وليس بشئ اذا حال يجوز حذفه وايضا لا يكون الحال علما ولا ضميرا واسم اشارة وغير ذلك من سائر المعارف ٣ ويجوز ذلك فى هذين المنصوبين (قوله والى ثلاثة كاعلم وارى) تدخل الهمزة على فعلين من جملة الافعال المتعدية الى اثنين وهما من افعال القلوب ٤ فيزيد بسبب الهمزة مفعول اخر موضعه الطبيعى قبل المفعولين لان معنى الهمزة المعدية حل الشئ على الاصل الفعل فعنى علمت زيدا منطلقا حملت على ان تعلم زيدا منطلقا فلا بد ان تذكر اولا المحمول ثم تذكر متعلق اصيل الفعل وهو المحمول عليه لان المحمول عليه معنى قائم بذلك المحمول والعادة جارية بان يذكر الذات اولاً ثم اللفظ الدال على المعنى القائم بها كفى المبتدأ والخبر والحال وذى الحال والموصوف والوصف وكذلك فى نحو احفرت زيدا النهر اى حملته على حفر النهر ولم يتفق ان ينقل الى ثلاثة من المتعدية الى اثنين بالتضعيف فلم يقل علمت زيدا قائما بل لم يستعمل الثانى مفعولى علمت الا ما هو مضمون الاول والثانى او مضمون الثانى لعلمت تقول فى علمت زيدا منطلقا علمت عمرا انطلق زيدا وعلمت عمرا الانطلاق قال تعالى ﴿واذ علمت الكتاب﴾ وعند الاخفش ينقل بالهمزة الى ثلاثة باقى افعال القلوب ايضا قياسا لاسما فى قول

احسبتك زيدا قائما وكذا اظننتك واخلفتك وازعمتك واو جدتك ولو جاز القياس في هذا لجاز ايضا في غير افعال القلوب نحو اكسوتك وعراجبة واجعلتك زيدا قائما وجاز بالتضعيف ايضا في افعال القلوب وغيرها ولم يجز اتفاقا وجاز نقل جميع الافعال الثلاثة متعدية ولازمها بالتضعيف والهمزة نحو ابصرت زيد عمرا وذهبت خالدا فثبت ان هذا موكول الى السماع اعني النقل من الثلاثي الى بعض ابواب المنشعبة (واما اخبر وخبر انبا ونبا وحدث ولم يستعمل احداث بمعناه فليست مما صار بالهمزة او بالتضعيف متعديا الى ثلاثة بعد التعدى الى اثنين بل لم يستعمل من ثلاثياتها فعل مناسب لهذا المعنى الا خبر بكسر الباء اى علم واما حدث ونبا ثلاثين فلم يستعمل مشتقين من النبا والحديث لكن هذه الافعال الخمسة الحقت في بعض استعمالها باعلم التعدى الى ثلاثة لان الانباء والتنبئة والاخبار والتحبير والتحديث بمعنى الاعلام ولم يلحق سيبويه من هذه الخمسة الانباء والحق البواقي غيره (والحق بعضهم ارى الحلية باعلم سماعا نحو ارانى الله في النوم عمرا سالما وتستعمل الخمسة متعدية الى واحد بانفسها والى مضمون الثانى والثالث او مضمون الثالث وحده بالباء نحو حدثك بخروج زيد وبالخروج وهذا كما ينصب علمت المفعولين وينصب مضمونيهما الذى هو المفعول حقيقة او مضمون الثانى نحو علمت زيدا قائما وعلمت قيام زيد ٨ وعلمت القيام لكن علمت متعدية الى المضمون المذكور بنفسه رأيت وانبأت وحدثت لا يتعديان اليه الا بحرف الجر فلا تقول اخبرتك خروج عمرو بل تقول بخروج عمرو ٩ واما قولهم انبأته بناء وخبرته خبرا وحدثه حديثا فهذه المنصوبات اسماء صريحة مقامه مقام المصادر اى انباء واخبارا وتحديثا ولو كانت مفعولاتها لجاز استعمال المفعول به مخصصا مقامها نحو حدثه خروج زيد ونبأته دخول خالد ٢ ولا يجوز في السعة اتفاقا (فاذا تقرر هذا علمت ان قولك حدثك او نبأتك او اخبرتك زيدا قائما ليس بمعنى حدثك التحديث المخصوص ونبأتك هذه التنبئة المعينة وخبرتك التحبير الخاص فان تصاب زيدا قائما لكونهما متضمنين للمفعول به ٣ كذا كرنا لكونه مصدرا مينا نوعه كما في ضربت ضرب الامير لان زيدا قائما بيان الخبر به وتعيينه وليس بيان كيفية نفس الاخبار الذى هو الحدث الواقع منك اى التلفظ والتكلم المخصوص وانه كان سريعا او بطيئا او غير ذلك من صفات التلفظ فقولك اخبرتك زيدا قائما اى اخبرتك بهذا الخبر به والخبر به مفعول به ولا شك واسم المفعول به لا يقع على المصدر فلا يقال في ضربت ضربا ان الضرب مضروب كما مضى في باب المفعول به (فظهر بهذا ان ما قاله المصنف وهو ان زيدا قائما في اخبرتك زيدا قائما خبر خاص وان خبرا في قولك اخبرتك خبرا خبر مطلق وكلاهما منصوبان على انه مفعول مطلق ليس بشئ بل الاول خبر خاص بل لا ريب لكن لفظ الخبر ههنا مفعول به اى مخبر به خاص والثانى خبر مطلق ولفظ الخبر ههنا بمعنى الاخبار لا المخبر به فجعل احدهما كالآخر اما غلط او مغالطة (والدليل على كونه مفعولا به وكذا مفعول علمت انك تقول اخبرتك ان زيدا قائم كما تقول علمت او علمتك ان زيدا قائم فتصدر الجملة بان وايضا تقول

٥ الى باب افعلت وفعلت
نحو نسخة

٨ او الانطلاق لكنه يتعدى
الى مضمونيهما ايضا بنفسه كما
رأيت بخلاف انبأت
وحدثت فانهما لا يتعديان الى
قوله اخبرت زيدا نفسه
٩ قوله (واما قولهم انبأته
بناء آه) نبأت من ارض
الى ارض اى خرجت
ونبأت على القوم اذا طلعت
عليهم

٢ ومعلوم ان مثل هذا لم
يجئ في السعة نسخة

٣ اى حدثك بقيام زيد

اخبرتكَ زيدا قائما فانا مخبران زيدا قائم فتضعيف اسم الفاعل الى ما كان في اخبرتكَ بعد الكاف واسم الفاعل لا يضاف الى المفعول المطلق فلا يقال انت ضارب ضارب الامير (وكذا ما اعترض به المصنف على نفسه من قوله قلت زيد منطلق ليس بشئ اذ ليس زيد منطلق بمعنى المصدر الخاص كما ذكره بل هو بمعنى المفعول به اي المفعول الخاص بخلاف قلت قولاسريعا على انه مفعول مطلق ومنشأ الغلط ان الخبر يستعمل بمعنيين بمعنى الاخبار وبمعنى المخبر به كما ان القول يستعمل بمعنى المصدر وبمعنى المفعول فاعرفه (قوله فهذه مفعولها الاول كمفعول اعطيت * اعلم ان مفعولها الاول كاول مفعولى اعطيت والثاني والثالث معا كثنائي مفعولى اعطيت لا يابى ان ياتي في باب المفعول به ان هذه الافعال في الحقيقة متعدية الى مفعولين اولهما غير الثاني فمفعولها الثاني في الحقيقة مضمون الثاني والثالث معا فعنى اعلتك زيدا قائما اعلتك قيام زيد فهو كما اعطيت زيد ادرهما سواء فيجوز لك ان لا تذكر لهما مفعولا اصلا كباب اعطيت وان تذكر جمعها وان تذكر الاول دون الثاني والثالث وان تذكر الثاني والثالث دون الاول واما ذكر واحد من الثاني والثالث وترك الآخر فعلى ما يجرى في افعال القلوب (وظاهر مذهب سيويه انه لا يجوز ذكر او لهما وترك الثاني والثالث لانه قال لا يجوز ان يقتصر على واحد من الثلاثة فبعض النحاة اجرى كلامه على ظاهره ولم يجوز الاقتصار على الاول (واجازه ابن سراج مطلقا وقال السيرافي اراد سيويه انه لا يحسن الاقتصار على الاول لانه لا يجوز مطلقا ومذهب ابن السراج اولى اذ لا مانع وتبعه المتأخرون فاذا قطعت النظر عن الاول فحال المفعول الثاني مع الثالث كحال اول مفعولى علمت مع الثاني لانهما هما الاول هو الذى زاد بسبب الهمزة كما مضى * قوله (افعال القلوب ظننت وحسبت وخلت وزعمت ورأيت ووجدت تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هي عنه فت نصب الجزئين * اعلم ان الجمل التى تدخل عليها الافعال لا يتخلوا من ان يكون المقصود منها حكاية لفظها اولا فالاولى هي الواقعة بعد القول نحو قلت ضرب زيد او زيد ضارب ولا يعمل فيها القول اذ القصد حكاية اللفظ فيجب مراعاة حال المحكى والثانية اي التى المقصود منها معناها دون لفظها لا بد ان يعمل الفعل الداخلى عليها في جزئها لتعلق معناها بمضمونها فلا يدخل اذن الاعلى الاسمية لان ذلك الفعل ان خلا من المسند اليه تعذر عمله في الفعلية لان ٢ الضرورى من عمل الفعل رفع الاسم المسند اليه فلا يرتفع به الفعل الذى في الجملة الفعلية ولا يرتفع به ما اسند اليه ذلك الفعل ايضا اذ لا يرتفع اسم بفعلين اذ لا اثر واحد عن مؤثرين مستقلين وان كان مع المسند اليه لم يعمل الا بالنصب فيجب ان ينصب كلا جزئى الفعلية لتعلق معناها بمضمونها ولا ينصب الفعل ٣ الا بالحرف والمسند اليه يستحيل انتصابه ٤ فلا يتبين فيهما اثر الفعل الداخلى بلى اذا كان فعل معلق عن النصب جاز دخوله على الفعلية لانه لا يعمل اذن في الظاهر كقولك علمت بمن تمر وعلمت اى يوم سرت وايهم رأيت بنصب اى على انه معمول الفعل المؤخر (ثم نقول الذى يطلبه الفعل من الاسمية المدخول عليها اما

٢ عمل الفعل الضرورى

نسخه

٣ نظاها نسخه

٤ احتراز من النصب مقدرا

كما اذا وقع حالا ونحوها

ه منطلقا الفاعل انطلاقا زيدا نسخ ٦ قوله (وهي ججا يحجوا بمعنى ظن) حجوت بالمكان اقلت به وحجوت بالشئ * ظننت به وحجيت بالشئ اذا اولعت به وحجت الريح ٢٧٧ السفينة ساقتها ٧ قال * قد كنت احجوا اباعرو اخائقة *

حتى الم بنا يوما ملات ٨ قال
وخلت بيوتى في بقاع منع
يخال به راعى الجمولة طائرا *
٩ قال ابن مالك هب اى ظن
وعليه قوله * فقلت اجرنى
ابا مالك والافهينى امرؤها
لك * وحسب المتعدى اما
يراد به الاعتقاد الراجح وهو
المشهور كقوله تعالى
ويحسبون انهم على شئ او
يراد معنى علم كقوله *
حسبت التقى والحمد خير
بجارة * دابحا اذا ما المرء
اصبح ثاقلا * ٢ لارى
بمعنى ظن عاملا عليه نسخه
٣ وان كان رأيت بمعنى
علمت نسخه

٤ اليقين وهو والمعرفة
بمعنى واحد ولا يتوهم نسخه
* علمتك البازل المعروف
فانبعثت اليك بى واجفات
الشوق والامل * ٥ من
حيث المعنى نسخه
٦ علمت وذلك ليس لفرق
بينهما معنوى نسخه

٧ قال * دريت الو فى العهد
ياعرو فاقببط فان اغتباطا
بالوفاء جيلو * تعلم شفاء
النفس قهر عدوها * وبالغ
بلطف فى التحيل والمكر *

فاعل او مفعول فان اقتضى فاعلاو ذلك فى باب كان رفعا للمبتدأ تشبيهه بالفاعل ونصبنا الخبر
تشبيهه بالمفعول ولم يحجز رفعا لان الفعل لا يرفع فاعلين فلا يرفع شيهين بالفاعل ولا نصبهما
اذ يبقى الفعل بلا مرفوع ولا يجوز ولا نصب الاول ورفع الثانى لان طلب الفعل للمرفوع قبل
طلبه للنصب والفاعل فى الحقيقة فى مثل هذا مصدر الخبر مضافا الى المبتدأ فى كان زيدا
ه قائما فاعل كان قيام زيدا لانه هو الحادث الكائن فى الحقيقة وكذا فى صار زيدا قائما الصابر هو
قيام زيدا وكذا فى جميع اخوات كان لان كانا بمعنى كان مع قيد آخر فعنى صار كان بعد ان لم
يكن ومعنى مازال واخواتها كان دائما ومعنى اصبح واخواتها كان فى المساء والصبح والضحى
ونحو ذلك ومعنى ليس ما كان (واما افعال المقاربة فليست من هذه اى من الافعال الداخلة
فى الاصل على الجملة بل المرفوع بها فاعلها على الحقيقة واخبارها مفعولة كما يحكى فى بابها
(وان اقتضى مفعولا نصبنا جزئى الجملة لان ثانيا متضمن المفعول الحقيقى واولهما مضاف
اليه ذلك المفعول الحقيقى اذ معنى علمت زيدا قائما علمت قيام زيدا فاعراب الجزئين اعراب الاسم
الواحد اى ذلك المفعول الحقيقى فلذلك يدخل على هذين الجزئين لفظة ان الجاعلة للجزئين
فى تقدير جزء واحد ولم يدخل الجزئين اللذين بعد كان واخواتها وان كانا ايضا بتقدير
المفرد كهذين الجزئين المنصوبين (ثم هذا المقتضى للمفعول اما افعال القلوب او غيرها فافعال
القلوب على ضرب اما للظن فقط وهى ٦ ججا يحجوا بمعنى ظن وخال يخال وحسب يحسب
وكذا هب غير متصرف فاذا كانت الافعال بالمعنى المذكور ووليها الاسمية مجردة من ان
نصبت جزئها فان كان ججا بمعنى غلب او قصدا وغير ذلك وخال بمعنى اختال وهب امرا
من الهبة او كانت الاسمية مصدرة بان لم تنصب المفعولين وكذا جميع افعال القلوب
المذكورة فى المتن تنصب المفعولين اذا وليها الاسمية غير مصدرة بان ويستعمل ارى
الذى هو ما لم يسم فاعله ٢ من ارى عاملا على ظن الذى هو بمعناه ولم يستعمل بمعنى
علم ٣ وان كانت اريت بمعنى علمت (واما اليقين فقط وهو علم اذا كان بمعنى ٤ عرف
ولا يتوهم ان بين علمت وعرفت فرقا ٥ معنويا كما قال بعضهم فان معنى علمت ان زيدا قائم
وعرفت ان زيدا قائم واحدا لا ان عرف لا ينصب جزئى الاسمية كما ينصبهما ٦ علم لا لفرق
معنوى بينهما بل هو موكول الى اختيار العرب فانهم قد يخصون احد المتساويين
فى المعنى بحكم لفظى دون الاخر واجاز هشام الحاق عرف وابصر بعلم فى نصب
المفعولين ويستعمل درى بمعنى علم ٧ وتعلم امرا بمعنى اعلم لكن لا ينصبان المفعولين بل
تردا لاسمية بعدهما مصدرة بان نحو دريت انك قائم وتعلم ان بعد الغنى رشدا ولا يتصرف
فى تعلم بمعنى اعلم فاذا قيل لك تعلم ان الامر كذا ٨ فلا تقول له تعلمت بل علمت وان كان
درى بمعنى ختل وتعلم من تعلمت الشئ اى تكلفت علمه فليس من هذا الباب ٩ فلم ينصب

وقوله تعلم انه لا طير الا على متيط وهى التنور ٨ فلا تقل ٩ فلم نسخ

الجزئين اذا لم يصدر بان (واما للظن في الظاهر مع احتماله في بعض المواضع لليقين وهو ظن لا بمعنى انهم ٢ قال تعالى في الظن بمعنى اليقين ﴿ انى ظننت انى ملاق حسابه ﴾ وقد يحى ظن بمعنى انهم فينصب مفعولا واحدا ومعنى الاتهام ان تجعل شخصا موضع الظن الشئ تقول ظننت زيدا اى ظننت به انه فعل سيئا وكذا اتهمته (واما للاعتقاد الجازم فى شئ انه على صفة معينة سواء كان مطابقا او لا وهو رأى فاذا كان بالمعنى المذكور ووليت الاسمية المجردة عن ان نصب جزئها نحو رأيت زيدا غنيا سواء كان فى نفس الامر غنيا او لا قال تعالى ﴿ يرونه بعيدا ﴾ وهو غير مطابق ﴿ وزراه قريبا ﴾ وهو مطابق وقوله تعالى ﴿ الم ترا الى الذين خرجوا ﴾ متضمن معنى الانتهاء اى الم ينته علمك الى حالهم وقد يلحق رأى الحلية برأى العلية فى نصب المفعولين قال تعالى ﴿ رأيتهم لى ساجدين ﴾ واما الاعتقاد كون الشئ على صفة اعتقادا غير مطابق نحو عد ٣ وجعل فاذا كانا بالمعنى المذكور ووليتهما الاسمية المجردة نصبا جزئها نحو كنت اعدته فقيرا فبان غنيا وقال تعالى ﴿ وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا ﴾ اى اعتقدوا فيهم الانوثة (واما للقول بان الشئ على صفة قولاً غير مستند الى وثوق نحو زعمتك كريما وقد يستعمل زعم فى التحقيق قال امية ﴿ الله موف للناس مازعوا ٤ ﴾ (واما لاصابة الشئ على صفة وهو وجد ٥ والى وعدا من افعال القلوب لانك اذا وجدت الشئ على صفة لزم ان تعلمه عليها بعد ان لم يكن معلوما ٦ وقوله تعالى ﴿ ووجدك عائلا ﴾ لا يخرج عن هذا لانه تعالى قد يستعمل من الافعال ما يستحيل مضمونه بالنسبة اليه على سبيل التشبيه كقوله ﴿ نبليه ﴾ ويضل ﴿ ونحو ذلك فكانه تعالى قد صادفه عائلا وعلمه بعد ان لم يعلم فاصح حاله ولا يستعمل اصاب وصادف استعمال وجد فى نصب المفعولين خلافا لابن درستوية فهذه ٧ هى الافعال الداخلة على الاسمية التى مفعولها الحقيقى مصدر الجزء الثانى مضافا الى الاول وكذا اذا كان الثانى جامدا تحصل منه مصدرا فعنى علمت اخاك زيدا علمت زيدا زيدا اخيك وان وقعت بعدها الفعلية فى الندرة فضمير الشأن مقدر قبل الفعلية لتصير به اسمية نحو حسبت يقول زيد اى حسبته يقول زيد (وبعض هذه الافعال يكثر نصبه لمفعول واحد مع كونه بالمعنى المذكور نحو علمت زيدا وعلمت خروج زيد اى عرفته وبعضها يقل فيه ذلك نحو ظننت وحسبت قال ﴿ ولقد نزلت فلا تظنى غيره ﴾ منى بمنزلة المحب المكرم ﴿ اى لا تظنى شيئا غير نزولك كذا ﴾ قال الفراء وقد يقوم الضمير واسم الاشارة مقام مفعوليهما تقول لمن قال اظن زيدا قائما لنا ايضا اظنه او اظن هذا وكذا باقى افعال القلوب (قال الاندلسى لوجاز قيام لفظ ذاك او هذا مقام الجملة لجاز وقوعه صلة وليس ما قال بشئ لان مفعولى باب علمت بتقدير المفرد على ما قدمناه والصلة لا تقدر بالمفرد على حال (قال الاندلسى وغيره ان الضمير واسم الاشارة بمعنى المصدر اى ظننت الظن (قلت لا منع مما قاله الفراء على ما ذكرنا وتقول ظننت به

٢ اذا اولها اسمية مجردة عن ان نسخة

٣ * ولا تعدد المولى كثير ملك فى الغنى ولكن ما المولى شريكك فى العدم * ٤ مازعما نسخة

٥ * وجدتهم اهل الغنى فاقبتهم واعفقت عنهم مستزادى ومطعمى * وقال تعالى انهم الفوا اباؤهم ضالين وقوله * قد جربوه فالفوه المغيث اذا ما الروح عم فلا يلوى على احد * وقالفيه غير مستغث ولا ذكر الله الا قليلا * وقال وما الفيتى حلمى مضارعا ٦ فلذا عد من افعال القلوب لزوم العلم منه وقوله تعالى نسخة

٧ الافعال المذكورة مفعولها فى الحقيقة مضمون مفعولها فى الظاهر اعنى مصدر الخبر مضافا الى المبتدأ فعنى علمت زيدا قائما علمت قيام زيد وظننت اخاك زيدا اى ظننت زيدا اخيك نسخة

اذا جعلته موضع ظنك قال تعالى ﴿ يظنون بالله غير الحق ﴾ ٢ اي ظنا غير الحق فهو مفعول مطلق فلا منع من كونه مفعولا به اي شيئا غير الحق كافي قوله ﴿ فلا تظني غيره ﴾ ٣ (قوله تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هي عنه) اي لتعيين الاعتقاد الذي هي عنه اي تلك الجملة الاسمية صادرة من ذلك الاعتقاد (وقوله هي عنه) على حذف المضاف اي حكمها عنه اي حكم المتكلم على المبتداء بمضمون الخبر صادر عنه ففي قولك علمت زيدا قائما حكمك بالقيام الذي هو مضمون الخبر على المبتدأ الذي هو زيد صادر عن علم وفي ظننت زيدا قائما عن ظن ﴿ قوله ﴾ (ومن خصائصها انه اذا ذكر احدهما ذكر الاخر بخلاف باب اعطيت ومنها انه يجوز فيها الالغاء اذا توسطت او تأخرت لاستقلال الجزئين كلاما بخلاف باب اعطيت مثل زيد علمت قائم ومنها انها تعلق بحرف الاستفهام والنفي واللام مثل علمت ازيد عندك ام عمرو ومنها انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد مثل علمتني منطلقا ولبعضها معنى اخرى تعدي به الى واحد فظننت بمعنى اتهمت وعلمت بمعنى عرفت ورأيت بمعنى ابصرت ووجدت بمعنى اصبت) (قوله) اذا ذكر احدهما ذكر الاخر بخلاف باب اعطيت ﴿ اعلم ان حذف المفعولين معاني باب اعطيت يجوز بلا قرينة دالة على تعيينهما فتحذف فمما نسيانسيا فلان يعطى ويكسو اذ يستفاد من مثله فائدة من دون المفعولين بخلاف مفعولي باب علمت وظننت فانك لا تحذفهما معانسيا فلان تقول علمت ولا ظننت لعدم الفائدة لان من المعلوم ان الانسان لا يخلو في الاغلب من علم او ظن فلا فائدة في ذكرهما من دون المفعولين واما مع قيام القرينة فلا بأس بحدفهما نحو من يسمع يخل ٤ اي يخل مسموعه مسادا قال ﴿ باي كتاب ام بآية سنة ﴾ ترى حجبهم عار اعلى وتحسب ﴿ وهذا ايضا من خواص هذه الافعال واما حذف احدهما دون الاخر فلا شك في قلته مع كونهما في الاصل مبتدأ وخبرا وحذف المبتدأ والخبر مع القرينة غير قليل وسبب القلة ههنا ان المفعولين معا ٥ كاسم واحد اذ مضمونهما معا هو المفعول به في الحقيقة كما تكرر ذكره فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا كاه فقد ورد ذلك مع القرينة واما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى ﴿ ولا يحسبن الذين ﴾ بالياء الى قوله ﴿ هو خيرا لهم ﴾ اي بخلافهم هو خيرا لهم واما حذف المفعول الثاني فكما في قوله ﴿ لا تخلنا على غراتك انا ﴾ طالما ٧ قدوشى بنا الاعداء ﴿ اي لا تخلنا اذلة على اغراتك الملك بنا ﴾ (قوله) ومنها انه يجوز الالغاء (الفرق بين التعليق والالغاء مع انهما بمعنى ابطال العمل ان التعليق ابطال العمل لفظا لا معنى والالغاء ابطال العمل لفظا ومعنى فالجملة مع التعليق في تأويل المصدر مفعولا به للفعل المعلق كما كان كذلك قبل التعليق فلا منع من عطف جملة اخرى منصوبة الجزئين على الجملة المعلق عنها الفعل نحو علمت لزيدا قائم وبكرا فاضلا على ما قال ابن الخشاب واما الالغاء فالجملة معه ليست بتأويل المفرد فعنى زيد علمت قائم زيد في ظني قائم فالجملة الملغى عنها لا يحل لها لانه لا يقع مفرد موقعها

٢ فقوله غير الحق وظن الجا هلية مصدر ان احدهما للسمية والاخر تؤكد لغيره والمفعولان محذوران اي خلاف وعدم حاصل ٣ اي مثله في نصب مفعول واحد ٤ قال الاصمعي من امثالهم في ذم مخالطة الناس واستحباب الاجتناب عنهم من يسمع يخل يقول من يسمع من اخبار الناس ومن معايبهم يقع في نفسه عليهم المكروه ومعناه ان مجانبة الناس اسلم في امثال ابي عبيدة سيلكوتى ٥ بمنزلة اسم واحد لان نسخة ٦ قوله (لا تخلنا على غراتك) اي لا تظن انا جاز عدون لا غراتك الملك بنا قدوشى بنا قبل ذلك الوشاة ٧ عند الملك فلم يضرنا ٦ اغريت الكلب باصيد واغريت بينهم والاسم الغراء وغري به بالكسر اي اولع به والاسم الغراء بالفتح والمدصحاح ٦ الغراء بالتاء لا بالهمزة اسم من الاغراء فلا يردان الغراء لم يوجد بمعنى الاغراء سيلكوتى ٧ الوشاة جمع واش اي انما وطال اي امتد وما كافة عن طلب الفاعل او مصدرية سيلكوتى

٢ ليس بمانع ضروري بل هو اختياري نسخه
 ٣ نولته اعطيته نوالا قال
 وضاح الين * فانولت حتى
 تضرعت عندها وانباتها مار
 خص الله في اللم * يعني
 التقبيل ٤ خللوما هو الموضع
 الطبعي للعامل اعني ما قبل
 المعمولين عن العامل اللفظي
 فيتقوى المعنوي شيئا ومع
 ذلك فالاعمال اولى لتقدم
 الفعل على احد المعمولين
 واما اذا تأخر عنهما فالانفاء
 اولى لان العامل القوي
 يضعف بالتأخر عن المعمول
 بدليل جواز لزيد ضربت
 وامتناع ضربت لزيد وقد
 يقع الملقى آه نسخه
 ٦ واما ادرى وسوف اخاك
 ادرى اقوم ال حصن ام
 نساء ٧ او جاءني زيدا حسب
 وعمر ٢ لم يذ كر الفعل معه
 وحذف جوازا نسخه

والجملة المعلق عنها منصوبة المحل (والفرق الاخر ان الغاء ٢ امر اختياري لا ضروري
 والتعليق ضروري وقبل الجملة الملقى عنها في نحو زيد قائم ظننت مبنية على اليقين والشك عارض
 بخلاف المعلق عنها وليس بشئ * لان الفعل الملقى لبيان ما صدر عنه مضمون الجملة من الشك
 او اليقين ولا شك ان معنى الفعل الملقى معنى الظرف فنحو زيد قائم ظننت بمعنى زيد قائم في ظني
 ويمنع الظرف كون الكلام الاول مبنيا على اليقين (ويقبح اللغاء مع تأخر الجملة عن فعل القلب
 لان عامل الرفع معنوي عند النحاة وعامل النصب لفظي تقع تقدمهما يغلب اللفظي المعنوي وعلى
 ما اخترنا في عامل المبتدأ والخبر كاشرحنا في حد الامراب ترافعهما ضعيف فمع تقدم عامل غيرهما
 يغلبهما ومع ذلك قد جاء قوله * كذا ادبت حتى صار من خلقي * اني وجدت ملاك الشيمة
 الادب * وقوله * ارجوا وآمل ان تدنوا مودتها * وما اخال لدنيا منك تنويل ٣ *
 وانما جاز ذلك مع ضعفه لان افعال القلوب ضعيفة اذ ليس تأثيرها بظاهر كالعلاج
 وايضا معمولها في الحقيقة مضمون الجملة لا الجملة (وسيدويه لا يحمل ذلك على اللغاء
 بل على التعليق ويقول اللام مقدرة حذفت ضرورة (وقال بعضهم ضمير الشأن مقدر
 بعد الفعل وهذا اقرب لثبوت ذلك ضرورة في غير ذلك من نواسخ الابدأ نحو قوله *
 ان من يدخل الكنيسة يوما * يلق فيها جاذرا وطلباء * فعلى هذا الفعل عامل لا ملغى
 ولا معلق ويقل القبح في نحو متى تظن زيد ذاهب اعني اذا تقدم معمول الخبر اذهو
 كتقدم الخبر وتوسط فعل القلب بين المبتدأ والخبر وهو مع ذلك ضعيف (واذا توسط
 الفعل بين المبتدأ والخبر جاز اللغاء بلا قبح ولا ضعف ٤ وكذا جاز الاعمال
 متساويان وذلك لان الرفع القوي اى فعل القلب تقدم على احدهما وتأخر عن الاخر
 وقد يقع الملقى بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد وبين اسم الفاعل ومعموله
 قال * ولستم فاعلين اخال حتى * ينال اقاصى الخطب الوقود * وبين معمولي ان نحو ان
 زيدا احسب قائم وبين سوف ومحبوبها ٦ كسوف احسب يقوم زيد وبين المعطوف
 والمعطوف عليه نحو ٧ جاءني زيد واحسب عمرو (وتوكيد الملقى بمصدر منصوب قبيح
 اذ التوكيد دليل الاعتناء بحال ذلك العامل والالغاء ظاهر في ترك الاعتناء به فيبينهما
 شبه التنافي واما توكيده بالضمير واسم الاشارة المراد بهما المصدر فاسهل اذ ليسا
 بصريين في المصدرية نحو زيدا حسبه او احسب ذاك قائم (ومصدر فعل القلب
 اذا لم يكن مفعولا مطلقا يقوم مقام فعله في الاعمال والتعليق نحو اعجبني ظنك زيدا قائما
 وعلمك لزيد قائم واما اللغاء فواجب مع التوسط والتأخر نحو زيد قائم ظني غالب اى
 ظني زيدا قائما غالب اذ المصدر لا ينصب ما قبله كاقيل وقد تقدم ذلك في باب المصدر
 واما ان كان مفعولا مطلقا فان كان الفعل مذكورا معه فالعمل للفعل كما مر في باب المصدر
 وكذا ان ٢ حذف الفعل جوازا نحو ظنا زيدا قائما ففي الصورتين يجوز الغاء الفعل
 واعماله متوسطة ومتأخرا لكن اللغاء قبيح لما مر من قبح تأكيذ الفعل الملقى واما ان
 حذف الفعل وجوبا كما اذا اضيف الى الفاعل نحو ظنك زيدا قائما اى ظن ظنا فعند

من قال العامل الفعل دون المصدر كما تقدم في باب المصدر هو كما لو حذف جوازا يجوز الالغاء متوسطا ومتأخرا نحو متى زيد ظنك قائم ومتى زيد قائم ظنك ويجوز الاعمال ايضا لانك تعمل الفعل لا المصدر وكذا عند من قال العامل هو المصدر لقيامه مقام الفعل لا لكونه مقدرا بان والفعل يجوز الالغاء والاعمال توسط او تأخر لان العامل فيما تقدم عليه هو الفعل في الحقيقة لا المصدر ولا يجوز ان يكون ظنك منصوبا لكونه مصدرا مؤكدا لغيره كزيد قائم حقا ٣ على ما قيل لما ذكرنا في المفعول المطلق (قوله) ومنها انها تعلق بحرف الاستفهام والني (التعليق مأخوذ من قولهم امرأة معلقة اي مفقودة الزوج تكون كالشيء المعلق لامع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على الزوج فالفعل المعلق بمنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقديره لان معنى علمت لزيد قائم علمت قيام زيد كما كان كذا عند انتصاب الجزئين فن ثمة جاز عطف ٤ الجزئين المنصوبين على الجملة الملغى عنها نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا (قوله بحرف الاستفهام) المعلق قديكون حرف الاستفهام وهو الهمزة اتفاقا وكذا هل على خلاف فيها كبايأتى وقد يكون اسما متضمنا لمعنى الاستفهام كقوله تعالى ﴿لنعم اي الجزيين احصى﴾ وعلمت اين جلست ومتى تخرج وفي معناه الاسم المضاف الى كلمة الاستفهام نحو علمت غلام من عندك وقديكون لام الابتداء نحو علمت لزيد عندك وقديكون حرف النفي وهى ماوان ولا نحو علمت مازيد قائما وان زيد قائم ولا زيد في السدار ولا عمرو ولا رجل في السدار ٦ اما الاستفهام ولام الابتداء وماوان النافيتان فللزوم وقوعها في صدر الجمل وضعا فابقيت الجمل التي دخلتها على الصورة الجمالية رعاية لاصل هذه الحروف وان كانت في تقدير المفرد واما دخول لام الابتداء في المفرد في نحو ان زيدا لقائم فلضرورة ملجئة اليه وهى اجتماع ان واللام كما يجئ واما لا الداخلة على الجملة الاسمية فانما كانت معلقة لانها لاه التبرئة المشابهة لان المكسورة اللازم دخولها على الجمل (ومن المعلقات ان المكسورة اذا لم يمكن فتحها وذلك اذا جاء في حيزها لام الابتداء نحو علمت ان زيدا لقائم فان اللام لا تدخل الا مع المكسورة كما يجئ ٧ واما اذا تجردت ان عن اللام فانها لاتعلق لا مكان فتحها وجعلها معمولة لفعل القلب وذلك لان المنصوبين بعد فعل القلب في تأويل المصدر فاذا امكنتك جعل ان حرفا مصدريا معمولا لفعل القلب بان تفتح همزتها فهو اولى من عزل العامل بكسر ان عن عمله واما قوله ﴿ولقد علمت لتأتين منيتي﴾ ان المنايا لاتطيش ٨ سهامها ﴿فانما اجرى لقد علمت مجرى القسم لتأكيد للكلام لان فيه اللام المفيدة للتأكيد مع قد المؤكدة وفي علمت معنى التحقيق فصار كقوله ٩ واننى ﴿فما اليك مع الصدود لامليل﴾ وقد يجرى نحو علم الله مجرى القسم فيجاب بجوابه فيجئ بعده ان المكسورة نحو علم الله انك قائم اي والله (والفعل الملغى قد يدخل على الجملة الفعلية نحو ٢ علمت بمن تمر وعلمت ايهم ضربت بنصب ايهم على انه مفعول ضربت وعلمت اي يوم سرت وعلمت ام قعدت واعراب الجملة المعلق عنها كاعرابها اذا لم يتقدم عليها فعل القلب فيجوز في علمت اي يوم الجمعة رفع

٣ قوله (على ما قيل) اي قيل يكون ظنك منصوبا لكونه مصدرا مؤكدا

٤ الجملة المنصوبة الجزئين على الجملة نسخه

٦ كقوله تعالى ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق ولقد علمت ما هؤلاء ينطقون ووتظنون ان لبتم الا قليلا

٧ وقوله ﴿فعبرت بعدهم بعيش ناصب واخال انى لاحق مستبغ﴾ بتقدير اللام

٨ قوله (لاتطيش) طاش السهم عن الهدف اي مدل ٩ اوله انى لا منحك الصدود واننى ﴿

٢ وكقوله تعالى وتظنون ان لبتم الا قليلا واحسب لا يقوم زيد

اي على انه خبر مقدم على المبتدأ اي اي يوم يوم الجمعة ونصبه على ان الجمعة بمعنى الاجتماع فيكون كملت اي يوم الخروج قال * لقد علمت اي يوم عقتي * والمنصوب ايضا خبر مقدم لكنه ظرف (واذا صدر المفعول الثاني بكلمة الاستفهام فالاولى ان لا يتعلق فعل القلب عن المفعول الاول نحو علمت زيدا من هو وعلمت بكر ابا من هو وجوز بعضهم تعليقه عن المفعولين لان معنى الاستفهام بم الجملة التي بعد علمت كأنه قيل علمت ٢ ابو من زيد وليس بقوى لاتفاقهم على النصب في نحو علمت زيدا ما هو قائما مع ان المعنى علمت ما زيد قائما (واما قولهم ارأيت زيدا ماصنع بمعنى اخبرني فليس من هذا الباب حتى يجوز الرفع في زيد بل النصب واجب فيه ومعنى ارأيت اخبر وهو منقول من رأيت بمعنى ابصرت او عرفت كأنه قيل ابصرت وشاهدت حاله العجيبة او اعرفتها اخبرني عنها فلا يستعمل الا في الاستخبار عن حالة عجيبة لشيء وقد يؤتى بعده بالمنصوب الذي كان مفعولا به لرأيت نحو ارأيت زيدا ماصنع وقد يحذف نحو * ارأيتكم ان اناكم عذاب الله * الآية وكما ليس بمفعول كما يجيء بل هو حرف خطاب ولا بد سواء اتيت بذلك المنصوب او لم يأت به من استفهام ظاهر او مقدر بين الحال المستخبر عنها فالظاهر نحو قولك ارأيت زيدا ماصنع و * ارأيتكم ان اناكم عذاب الله بغتة او جهرة هل يهلك * وارأيتم ماتدعون من دون الله اروني ماذا خلقوا * والمقدر كقوله تعالى * ارأيتك هذا الذي كرمت على لئن اخرتني * اي ارأيتك هذا المكرم لم كرمته وقوله تعالى * لئن اخرتني * كلام مستأنف (وقد يكون الجملة المتضمنة للاستفهام جوابا للشرط كقوله تعالى * ارأيتكم ان اناكم * الآية وقوله * ارأيت الذي ينهى عبدا اذا صلى * الى قوله * الم يعلم * وقوله * ارأيت ان كان كرر ارأيت للتأكيد ولا محل للجملة المتضمنة لمعنى الاستفهام لانها مستأنفة لبيان الحال المستخبر عنها كأنه قال الخاطب لما قلت ارأيت زيدا عن اي شيء من حاله تسأل فقلت ماصنع فهو بمعنى قولك اخبرني عنه ماصنع وليس الجملة المذكورة مفعولا ثانيا لرأيت كما ظن بعضهم (وتلحق الكاف الحرفية بالرأيت الذي بمعنى اخبر لانه لما صار بمعنى اخبر كان كاسم الفعل المنقول الى الفعلية عن شيء اخر نحو النجاء ك فاستغنى بتصرف الكاف تشية وجمعا وتأنيها عن تصريف تاء الخطاب فبقى التاء في الاحوال مفردة مفتوحة سواء كان المخاطب مذكرا او مؤنثا مفردا او مثنى او جموعا وفاعل ارأيتك التاء لانت المقدرة ٤ في نحو رويدك لان مفعوله بقي منصوبا على حاله مع صيرورته بمعنى اخبرني نحو ارأيتك زيدا ماصنع فلا منع من بقاء فاعله ايضا (وقال الفراء بل ازيل الاسناد عن التاء الى الكاف وهو مثل ٥ رويدك والنجاء ك كما مضى في اسماء الافعال اعني ان الكاف مرفوع المحل (فاذا اردت برأيت فعل القلب فالكاف المحقق به اسم يتصرف يتصرف المفعول الثاني وكذا التاء يتصرف بتصرفهما نحو ارأيتك زيدا وارأيتكما الزيدين وارأيتكم الزيدين وارأيتك هنداء وارأيتكما الهنديين وارأيتن كن الهندات * واعلم انك اذا قلت علمت من قام وجعلت من اما موصولة او موصوفة فالمعنى عرفت ذات القائم بعد ان لم اعرفها وان جعلتها

٢ من هو زيد ظ

٤ يعني ان ارأيتك وان صار بمعنى اخبرني الذي فاعله مستتر فاعله التاء كما كان قبل صيرورته بمعنى اخبرني فبقيناه على اصله وليس فاعله مستتر كاسم الفعل المشابه له في النقل عن اصله فان فاعل رويدك مستتر وكذا بقينا منصوب ارأيتك زيدا ماصنع وان صار بمعنى اخبرني الذي لا يتعدى اعتبارا بالحالة الاصلية فاعتبرنا الاصل في ابراز المرفوع والمجئ بالمنصوب مع ان المعنى الثاني يقتضى استتار المرفوع وحذف المنصوب

٥ مذهبه في نحو رويدك نسخته

استفهامية فليس في الكلام دلالة على هذا المعنى بل المعنى علمت اي شخص حصل منه القيام وربما كنت تعرف ٦ قبل ذلك ذات القائم وانه زيد مثلا وذلك لان كلمة الاستفهام يستحيل كونها مفعولا لما تقدم لفظه عليها لاقتضاءها صدر الكلام فيكون مفعول علمت اذن مضمون الجملة وهو قيام الشخص المستفهم عنه اعني زيدا واما ان كانت موصولة او موصوفة فالعلم واقع عليها فكأنك قلت علمت زيدا الذي قام (ويتبين الاستفهام من غيره في اي لكونه معربا تقول ٨ في الاستفهام علمت ايهم قام برفع اي واذا كان موصولا قلت علمت ايهم قام بنصبه) وليس اداة الاستفهام التي تلي باب علم في نحو علم زيد ايهم قام مفيدة لاستفهام المتكلم بالزوم التناقص في نحو علمت ايهم قام وذلك لان علمت المقدم على ايهم مفيد ان قائل هذا الكلام عارف بنسبة القيام الى هذا القائم المعين لما ذكرنا ان العلم واقع على مضمون الجملة فلو كان اي لاستفهام المتكلم لكان دالا على انه لا يعرب انتساب القيام اليه لان ايهم قام استفهام عن مشكوك فيه هو انتساب القيام الى معين ربما يعرفه الشاك بانه زيد او غيره فيكون المشكوك فيه اذن النسبة وقد كان المعلوم هو تلك النسبة وهو تناقض (فنقول اداة الاستفهام اذن مجرد الاستفهام لا لاستفهام المتكلم والمعنى عرفت المشكوك فيه الذي يستفهم عنه وهو ان نسبة القيام الى اي شخص هي وذلك الشخص في فرضنا زيد فالعنى عرفت قيام زيد وانما لم يصرح باسم القائم ولم يقل علمت زيدا قائما او علمت قيام زيد لان المتكلم قد يكون له داع الى ايهم الشئ على المخاطب مع معرفته بذلك المبهم كما يكون له داع الى التصريح به كقوله تعالى ﴿ وانا واياكم لعلى هدى او في ضلال مبين ﴾ ومثله كثير فعلى هذا يجوز وقوع الاستفهام الذي جوابه لا او نعم بعد فعل القلب نحو علمت ازيد قائم او هل زيد قائم والمشكوك فيه الذي يستفهم عنه ههنا انتساب القيام الى زيد او عدم انتسابه كما كان المشكوك فيه مع الهمزة وام ومع اسماء الاستفهام ان انتساب الفعل الى هذا المعين او الى ذلك من الاشخاص الواقعة عليها كلمة الاستفهام وكذا يجوز علمت ازيد قام او عمرو وعلمت هل زيد قام او عمرو وجوابها لا او نعم والمشكوك فيه المستفهم عنه ههنا نسبة القيام الى واحد من المذكورين او عدم النسبة اليه فالعنى في جميع ذلك علمت هذا الذي يشك فيه فيستفهم عنه (ومنع قوم من وقوع استفهام جوابه لا او نعم بعد فعل القلب استدلالا بان مضمون الجملة الاستفهامية لا يصح ان يكون متعلقا للعلم الابتاويل وهو ان يقال متعلقه ما يقال في جواب هذا الاستفهام والذي يقال في جواب الاستفهام بام وباسماء الاستفهام شئ معين منسوب اليه الحكم المذكور في الاستفهام فعنى علمت ازيد قائم ام عمرو علمت احدهما بعينه على صفة القيام ٩ لانه هو الذي يقال في جوابه وذلك لان جوابه اما زيد ام عمرو واما اذا قلت علمت هل زيد قائم فليس جوابه نسبة القيام الى زيد او نفيها حتى يقال ان العلم يتعلق بتلك النسبة او نفيها فانما جوابه نعم او لا وليس فيه النسبة والعلم لا يتعلق بالنسبة (والجواب عما قالوا انا لانسلم اولا ان مضمون الجملة الاستفهامية لا يكون متعلقا للعلم بلى مضمون

٦ بعد ذلك نسخته

٨ بعنى في الاصل واما بعد دخول علمت فلا جواب لان المتكلم بهذا ليس بمستفهم بل مخبر غير مستخبر وكلمة الاستفهام مجرد الاستفهام لا لاستفهام المتكلم

٩ لان ذلك نسخته

استفهام المتكلم لا يصح ان يكون متعلقا لعلم للتناقض المذكور في نحو علمت ابيهم قام ولو سلمنا ذلك قلنا ان نعم اولا في الجواب متضمن ايضا لمعنى النسبية ونفيها لان المعنى بلى زيد قائم وما زيد بقائم فحصل المقصود اى المحكوم عليه والمحكوم به في الجواب وهو المصحح لتعلق العلم ثم اعلم ان جميع ادوات الاستفهام ترد على الوجه المذكور اى ليجرد الاستفهام للاستفهام المتكلم بعد كل فعل شك لا ترجيح فيه لاحد الجانبين على الاخر ليتبين المشكوك فيه نحو شككت ازيد في الدار ام عمرو ونسيت او ترددت اقوم ام اقبل كما ترد بعد كل فعل يفيد معنى العلم كعلمت وتبينت ودريت وبعد كل فعل يطلب به العلم كفكرت وامتحنت وبلوت وسألت واستفهمت وجميع افعال الخواس الخمس ككلمت وابصرت ونظرت واستمعت وشممت وذقت تقول تفكرت ازيد يا تيتي ام عمرو وقد يضمن الدال على التفكير كقوله تعالى ﴿يتواري من القوم من سوء ما يشربه امسكه على هون ام يدسه في التراب﴾ اى متفكرا امسكه ام يدسه وفي نهج البلاغة ﴿يتخالسان انفسهما ايما يسقى صاحبه كأس المنون﴾ اى متفكرين ايما يسقى ولم يسمع مثل ذلك في الظن الذى هو لترجيح احد المجوزين على الاخر (وجوز يونس تعليق جميع الافعال نحو ضربت ابيهم في الدار وقتلت ابيهم في البيت وقدمضى ٣ ذلك في باب الموصولات ويجوز في نحو سألتك هل زيد قائم واستفهمت اقام زيد ان ينوى بعده القول والجملة مفعول لذلك المنوى على ما هو مذهب البصريين او يضمن السؤال معنى القول فيلحق به في الحكاية بعده على ما هو مذهب الكوفيين كما يجىء بعد من مذهب الفريقين) فنقول الجملة بعد الفعل ٤ المعلق في موضع نصب وهى اما في موضع مفعول ينصب بنزع الخافض وذلك بعد كل فعل يفيد معنى الشك نحو شككت ازيد في الدار ام عمرو اى شككت في هذا الامر او في موضع مفعول تعدى اليه الفعل بنفسه اما لاقتضاء الفعل اياه وضعاً واما لتضمن الفعل ما يقتضيه والاول صريح العلم والمعرفة وهذا الفعل اما ان يطلب مفعولا واحداً نحو عرفت هل زيد في الدار في الجملة المعلق عنها في موضع مفعوله اى عرفت هذا الامر واما ان يطلب اكثر فتكون تلك الجملة اما في مقام المفعول الاول والثاني نحو علمت هل زيد في الدار او في مقام الثاني والثالث نحو علمت هل زيد في الدار او في مقام الثاني وحده نحو علمت زيدا ابو من هو وكذا قوله تعالى ﴿وما أدريك ما يوم الدين﴾ فان ادري تعدى الى مفعولين كادريتك الحق وان كان بمعنى اعلم او في مقام الثالث وحده نحو علمت زيدا ابو من هو واما الثاني اى المتضمن لمعنى العلم فهو كل فعل ذكرنا انه مما يطلب به العلم نحو فكرت هل زيد في الدار فان فكر لازم وضعاً ولكنه تعدى الى مفعول لتضمنه معنى تعرف اى تعرفت هذا الامر بالتفكر فيه وكذا قولك انظر اليه اقام هو ام قاعد اى تعرف هذا الحكم بالنظر اليه ورفع زيد في مثل انظر وسل زيد ابو من هو لكونه بمعنى انظر وسل ابو من زيد لاهون من رفعه في نحو اعلم زيد ابو من هو لان انظر الذى بمعنى تفكر وسل الذى بمعنى سل الناس لا ينصبان زيدا لو سلطتهما عليه كما ينصبه اعلم اذا سلطته عليه (وكذا الحكم ان كان

٢ يمشى نسخة

٣ العذر عنه نسخة

٤ المطلق نسخة

الفعل المطلوب به العلم متعديا بالوضع تعطيه من المفاعيل ما اقتضاه وضعه ثم تجيء بالجملة
المعلق عنها في موضع المفعول الزائد له بسبب تضمينه معنى التعريف نحو امتحنت زيدا هل
هو كريم اى تعرفت كرمه بامتحانه وابصرت زيدا هل هو في الدار اى تعرفت كونه
في الدار بابصاره وكذا قوله تعالى ﴿يسألونك عن الساعة ايان مرساها﴾ اى يعرفون
وقت ارسائها بسؤالك عنها وهذا كما قلنا في المفعول المطلق في عرك الله ان الكاف مفعول
اصل الفعل والله مفعول الفعل المضمن (وقد تكون الجملة المعلق عنها بدلا مما قبلها نحو
شككت في زيدا هل هو قائم اولاى شككت في قيامه فهى في محل الجرو تقول عرفتك الحال
ازيد في الدار ام عمرو فهى في محل النصب بدل من الحال وكذا عرفت زيدا ابو من هو
الجملة فيه بدل من زيدا هذا (وقد اوجب الاخفش ان زيدا الظننت اخوه قائم قال وانما
لم يحز لظننت اخاه قائما لان اللام للابتداء فلا تدخل الماضى كما يحى في باب ان فهى
في التقدير داخله على اخوه كانتك قلت ظننت لاخوه قائم واما الالغاء والتعليق في اعلم وارى
عن المفعولين الاخيرين فالظاهر كاذب اليه ٥ ابن مالك انه يجوز الالغاء ٦ والتعليق
بالنسبة اليهما كما جاز ذلك في اعلم وارى تقول اعلمتك لزيد منطلق وازيد قائم ام عمرو وما زيد
قائما وزيد اعلمتك قائم وزيد قائما اعلمتك وكذا الحكم اذا بنيت باب اعلم للم يسم فاعله نحو
اعلمت ما زيد قائما وزيد اعلمت قائما (وقال الاندلسى الذى اعول عليه امتناع التعليق
والالغاء بالنسبة اليهما وفي بعض نسخ الجزولية ما يدل على انك اذا بنيت الفعل للفاعل
امتنع الغاؤه وتعليقه واذا بنيت للمفعول جازا ٧ والذى ارى انه لا يمنع من الالغاء والتعليق
سواء بنى الفعل للفاعل او للمفعول (وقال ابن جعفر لا ولغيت فقلت زيدا اعلمتك قائم او علمت
فقلت اعلمتك لزيد قائم لحصل الالغاء والاعمال في حالة واحدة لانه لا بد من اعماله في المفعول
الاول وكذا يحصل التعليق والاعمال في حالة واحدة وليس ما قاله بشي لان اعماله بالنسبة
الى شئ والغاء او تعليقه بالنسبة الى شئ آخر فهو مثل زيدا علمت قائم اعلمته في الفاعل
والغيبه عن المفعول وكذا في علمت لزيدا قائم اعلمته في الفاعل وعلقته عن المفعول وايضا
المعمل معنى الهزرة اى التصيير والملغى او المعلق اصل علم فالملغى غير المعمل * واعلم انه
لا خلاف في انه لا يلغى ولا يعلق عن المفعول الاول اذ هو كاول مفعولى اعطيت (قوله
ومنها انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد) هذه الافعال المذكورة
في متن الكافية ولفظة هب بمعنى احسب ورأى الحلية يجوز كون فاعلها ومفعولها ضميرين
متصلين متحدى المعنى نحو علمتني قائما وقال تعالى ﴿انى اراى اعصر خيرا﴾ وكذا
ان كان احدهما بعض الآخر نحو قولهم رأيتنا مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
ورأيتناك تقول كذا (وقد يجرى مجراها رأى البصرية جلا على رأى القلبية وكذا
هدم وفقد جلا على وجد لانهما ضداه في اصل الوضع وانما لم يحز ٨ ذلك في غير
الافعال المذكورة لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به متأثرا منه واصل
المؤثر ان يغير المتأثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فلذا لا تقول ٩ ضرب زيد

٥ المالكى نسخة

٦ ومنه قولهم البركة اعلمنا

الله مع الاكابر

٧ وانا لا ارى منهما منعا سواء

نسخه

٨ اتحاد الفاعل والمفعول

ضميرين متصلين نسخة

٩ في المظهر نسخة

زيدا وانت تريد ضرب زيد نفسه فلم يقولوا ضربتني ولا ضربتك ولا ضربتنا وان
تخالفا لفظا لاتحدهما معنا ولا تقا قهما من حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا
فقصده مع اتحادهما معنى تغيرهما اللفظ بقدر الامكان فنثما قالوا ضرب زيد نفسه لانه
صار النفس باضافته الى ضمير زيد كأنه غيره لغلبة متغيرة المضاف للمضاف اليه فصار
الفاعل والمفعول في ضرب زيد نفسه مظهرين متغايرين في الظاهر (واما افعال
القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل هو مضمون الجملة كما
مضى فجاز اتفاهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به والقياس جواز ظن
زيد زيدا قائما اي نفسه واما ان كان احدهما منفصلا والاخر متصلا فيجوز في غير
افعال القلوب ايضا سواء وقع المنفصل بعد الا او معناها اولم يقع نحو ما ضربت الا
اياك وانما تقتل ايانا واياك فاضرب وما ضربك الا انت واما ان كان الفاعل والمفعول متحدين
معنى واحدهما ضمير متصل والاخر ظاهر نحو زيد اظن قائما وظنه زيد قائما لم يحز المثل
الاول مطلقا وجاز الثاني في افعال القلوب خاصة وان كان المضمير منفصلا جاز مطلقا وقد
تقدم جميع ذلك بعلمته في المنصوب على شريطة التفسير هذا ما ذكره المصنف من خواص
افعال القلوب (ومن خواصها ايضا جواز دخول ان المفتوحة على الجملة المنصوبة الجزئين
نحو علمت ان زيدا قائم ولا تقول اعطيت ان زيدا درهم وذلك لان مفعولها في الحقيقة على
ما تقدم غير مرة هو مصدر الخبر مضافا الى المبتدأ وان المفتوحة موضوعة لهذا المعنى
فقول اذا دخلت افعال القلوب على ان المفتوحة فهي ناصبة لمفعول واحد هو مفعولها
الحقيقي و يكثر ذلك وان كان ذلك الفعل بم يقل نصبه لمفعول واحد نصبا صريحا كحسبت
وخلت وظننت ٢ لانها لا تتطلب في ظاهر الاستعمال الاسنادا ومسندا اليه سواء نصبتهما كما
في حسبت زيدا قائما ولم تنصبهما نحو حسبت ان زيدا قائم اذ مقصود الجزئين المنصوبين هو
٣ المصريح به في الجزئين المصدرين بان (هذا ما ذهب سيويه اعني ان آت مع اسمها وخبرها مفعول
ظن ٤ ولا مفعول له اخر مقدر او الاحفش يجعل ان مع جزئها في مقام المفعول الاول ويقدر
الثاني اي علمت ان زيدا قائم جاصلا اي قيام زيد حاصلا ولا حاجة الى ذلك كما بينا ولو كان
مقدرا لجاز اظهاره اذ لم يسد مسده شيء حتى يكون واجب الاضمار ولا تقول ان ان
مع ٥ جزئها ساد مسداسمين هما مفعولا فعل القلب كما يقول بعضهم لان ان المفتوحة
مع جزئها في تقدير اسم مفرد في جميع المواضع كما يبحث في الحروف المشبهة بالفعل
فكيف تكون في تقدير اسمين بل الاولى ان يقال ان الاسمين المنصوبين في نحو علمت
زيدا قائما ساد ان مسدان مع اسمها وخبرها ومفيدان فاندتها اذ هما بتقدير المصدر بلا
آلة مصدرية كما كان الكلام مع ان بتقدير المصدر ٦ هذا اخر الكلام في افعال القلوب
(٧ واما غير افعال القلوب ٨ مما ينصب جزئي الجملة بتقدير المصدر فهو صير وما
يرادفها من جعل ووهب وغيره تصرف ورد وترك وتخذ ٩ واتخذ وا كان واصل الباب
صير ومفعولاه في الحقيقة هما اسم وخبر لصار في الاصل اذ منزلة صيرت زيدا قائما من

٢ كما تقدم في اول الباب

نسخه

٣ ما صرح به في الاستعمال

الاخر الذي مع ان اي

المصدر نسخه

٤ ولا يقدر له مفعولا ثانيا

خلافا للاخفش فانه يقدر

مفعولا ثانيا نحو علمت نسخه

٥ اسمها وخبرها نسخه

٦ لكونها اداة المصدر

نسخه

٧ هذا بيان احكام القسم

الثاني من القسمين المذكورين

في اوائل هذا الباب عند قوله

ثم هذا المقتضى للمفعول اما

افعال القلوب او غيرها

٨ من الافعال الناصبة الجزئي

الجملة كاثنتين بتقدير المفرد

نسخه

٩ * تحذت صر ان اثرهم

دليلا * وفروا في الحجاز

ليجزوني *

جزر السباع

٥ قوله (جزر السباع)
الجزر هو اللحم الذي تأكله

السباع وتقطعه بانيابها

٦ * فالظ الحاق غادر بصير
نسخه

٦ تمامه * وكل بسر قشم

* القشم الكبير من السباع

وتمامه * ينشئه يقصم قلة

رأسه والمعصم * وينشئه

يتناوله قال تعالى وانالهم

التناوش يقصم يقطن

وقيل انما هو بطرف الاسنان

خاصة والحطم بجميع

الاسنان وقلة رأسه اعلاه

وقلة كل شيء اعلاه وقوله *

فشككت بالرمح الطويل

ثيابه * ليس الكريم على

الفتاء بمحرم * من قصيدة

عنبرة بن شداد العيسى الا ان

الاولين غير تامين

٧ اى الواقع على عين

٨ قال فى شرح الجمل فلم

يسمع هذا القائل الناس

وانما سمع قوما يقولون

الناس ينتجعون غيثا فحكي

ما سمع فرفعه وصيدح اسم

ناقة ذى الرمة ولذلك

لم يصرفها ففعل سمعت

فى البيت على هذا التقدير

قول مخذوف وقد سدت

الجملة مسده

صار زيد قائما كمنزلة احفرت زيدا النهر من حفر زيد النهر فحال المفعولين فى عدم جواز حذفهما معا بلا قرينة وجوازه معها كحال مفعولى علمت يقال جعلت زيدا كريما فتقول بل انا جعلت واما بلا قرينة فلا يجوز ذلك اذ كل انسان لا يحمل من تصير شيء شيئا فى الاغلب فلا فائدة فى ذكر الفعل وحده كما قلنا فى علمت وظننت وكذا لا يجوز حذف احد المفعولين الا قليلا لان مضمونيهما هو المفعول لصير كما كان مضمونيهما فاعل صار وكان القياس بناء على ان المفعولين فى تقدير المصدر جواز تصديرهما بان كما فى مفعولى علمت الا انه روى اصلهما حين كانا اسما وخبرا لصار فانهما لا يصدران اذن بها كما ذكرنا فى اول هذا الباب (واما الغاء صير ومراد فاتها وتعليقها فلم يأتيا كما اتيا فى افعال القلوب ٢ لان ذلك فيها لضعفها من حيث لم يظهر تأثيرها المعنوى اذهى افعال باطنية بخلاف التصيير فانه يظهر اثره فى الاغلب كجعله غنيا فهو امر ظاهر للعيون اذهو احداث الشيء بعد ان لم يكن ومرادفات صير قد تخرج من هذا الباب وذلك اذ لم تكن بمعناه كقوله تعالى ﴿ وجعل الظلمات والنور ﴾ اى خلق ووهب اى اعطى ورده اى جعله راجعا وترك اى خلى وتخذ واتخذ اى اخذ (واما كان فهو قليل الاستعمال لكنه لا ينجى الا بمعنى صير ٣ وذلك لما ذكرنا معنى صار كان بعد ان لم يكن ومعنى اكان جعله كائنا فحصل من الهمزة معنى نقل غير الكائن الى الكون وهو معنى التصيير ولم يستعمل كون متعديا الى مفعولين وقد جعل بعضهم ضرب مع المثل بمعنى صير كقوله تعالى ﴿ وضرب الله مثلا عبدا مملوكا ﴾ ونحو ذلك واليه ذهب الاندلسى فيكون مثلا مفعولا ثانيا وعبدا هو الاول اى جعله مثلا وصاغه مثلا من ضرب الخاتم والبن ويجوز ان يقال معنى ضرب مثلا اى بين فهو متعد الى واحد والمنصوب بعده عطف بيان (وقال ابن درستويه يلحق غادر بصير كما الحق به ترك الذى بمعناه نحو غادرته صيرعا واذا كان الثانى نكرة جاز جعله حالا ويكون غادر بمعنى خلف وخلى واما اذا كان معرفة ٤ كما فى قولك ﴿ غادرته ٥ جزر السباع ﴾ ٦ فالحاق غادر بصير هو الظاهر (ومما ينصب المبتدأ والخبر من غير افعال القلوب ومن غير مرادفات صير سمع المعلق ٧ بعين نحو سمعتك تقول كذا ومفعوله مضمون الجملة اى سمعت قولك ويجوز تصدير الجملة بان نحو سمعتك تقول قالوا واذا عمل فى المبتدأ والخبر لم يكن الخبر الافعال الا على النطق نحو سمعتك تنطق بكذا او تسكلم وانا لا ارى منعاً من نحو سمعتك تمشى لجواز سمعتك تمشى اتفاقا قال ﴿ سمعت الناس ينتجعون غيثا ﴾ فقلت لصيدح انتجعى بلالا ٨ بنصب الناس وقد روى برفعه على حكاية الجملة (ومما يدخل على المبتدأ والخبر القول وما يتصرف منه والاصل فى استعماله ان يقع بعده اللفظ المحكى اما الذى مضى ذكره قبل نحو قلت زيد قائم والذى هو واقع فى الحال نحو اقول الان زيد قائم فينبغى ان يكون الجملة الواقعة بعد اقول فى هذا الكلام متلفظا به بلفظ آخر فى غير هذا الكلام والالم يكن حكاية والذى يقع بعده نحو اقول غدا زيد قائم او قل زيد قائم واللفظ الواقع بعده اما مفرد او جملة والجملة اكثر وقوعا والمقصود

من الجملة الواقعة بعده إيراد اللفظ المتلفظ به في غير هذا الكلام لا مجردا بل مع المعنى فمن حيث مراعاة اللفظ جاز وقوعها موقع الفاعل الذي لا يكون الامفردا نحو قيل زيد قائم أى قيل هذا اللفظ ومن حيث مراعاة المعنى الذى هو الاصل جاز ان يغير اللفظ بشرط وفاء اللفظ المغير اليه بالمعنى الذى فهم من الاصل لانه ربما يتعسر اداء اللفظ المقول بعينه من بعض القائلين فجوز تغيير اللفظ في كلام من لا يتعسر عليه ذلك ايضا كالبارى تعالى وكذا غيره ممن يسهل عليه ذلك لكن مع تغيير اللفظ يجب ان لا يعمل القول في شئ من اجزاء الجملة اجراء لمثل هذه الجملة مجرى اصلها أى المحكية باعيان الفاظها فعلى هذا لك ان تقول حكاية عن قال زيد قائم قال فلان قام زيد ولهذا ترى الكتاب العزيز يقص فيه عن الامم المختلفة اللسنة باللسان العربى وتقول قال زيدانا قائم وقلت لعمرو انت بخيل رعاية للفظ المحكى ويجوز قال زيد هو قائم وقلت لعمرو هو بخيل بالمعنى الاول اعتبارا بحال الحكاية فان زيدا وعمرا في حال الحكاية غائبان ومنه قوله تعالى ﴿ وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه ﴾ والاول اكثر استعمالا وكذا يجوز الوجهان فيما يؤدى معنى القول قال تعالى ﴿ تقاسموا بالله لنبيتنه ﴾ وليبيتنه بالياء والنون (وهذه الجملة المحكية منصوبة الموضع بكونها مفعولا بها لا مفعولا مطلقا على ما فهم المصنف كما تقدم في باب اعلم وارى ٢ وذلك لان معنى قلت زيد قائم قلت هذا اللفظ فهو مقول وقد تقدم ان آية المفعول به ان يطلق عليه اسم المفعول كما تقول ضربت زيدا فهو مضروب ولا تقول ضربت ضربا فالضرب مضروب وكذا تقول انا قاتل زيد قائم بالاضافة والفاعل لا يضاف الى مصدره فلا يقال زيد ضارب الضرب القوى والذى اوهم المصنف قولهم ان معنى قلت زيد قائم قلت هذا القول وذهل عن ان القول يطلق على المقول فلما ثبت كون الجملة منصوبة المحل في موضع المفعول به قلنا يجوز عطف المفرد عليها منصوبا نحو قلت اما زيد قائم او لفظا آخر مثله (وقد يقع المفرد بعد القول على خمسة اوجه احدها ان يكون مؤديا معنى الجملة فقط ويعتبر ذلك بان تجعل مكان ذلك المفرد جملة ثم تحمل ذلك المفرد على تلك الجملة كما تقول مثلا قلت كلاما حقا او باطلا او صادقا او كلاما حسنا اذا قلت زيد قائم ثم تقول زيد قائم كلام حق او باطل او كلام حسن وثانيها ان يعبر به عن المفرد لا غير نحو قلت كلمة او قلت لفظة عبارة عن زيد ويعتبر ذلك بان يقع خبرا عن اللفظ المفرد نحو زيد لفظة او كلمة وثالثها ان يكون لفظا يصلح لان يعبر به عن المفرد وعن الجملة نحو قلت لفظا فانك تقول زيد لفظ وزيد قائم لفظ فينتصب هذه الثلاثة لانها ليست اعيان الفاظ المحكى حتى تراعى وليست ايضا جلا مغيرا لفظها اعتمادا على بقاء المعنى كما تقدم حتى يراعى اصلها ورابعها مفرد غير معبر به لاعتن جملة ولا عن مفرد بل المراد به نفس ذلك اللفظ بعينه فيجب حكايته ورعاية اعراجه نحو قال فلان زيد اذا تكلم بزيد مر فوعا واما بناؤه فهل يراعى اولا ذكرناه في باب العلم وخامسها مفرد غير معبر به عن جملة ولا مفرد ولا مقصود به نفس ذلك اللفظ فيجب ان يقدر معه ما يكون به جملة كقوله تعالى ﴿ قال سلام قوم

٢ والدليل عليه اضافة اسم الفاعل اليه في قولك انا قاتل زيد قائم واطلاقك على تلك الجملة انها مقولة وكلاهما علامة المفعول به على ذكرنا في الموضع المشار اليه واذا كانت منصوبة الموضع مفعولا بها جاز عطف المفرد عليها منصوبا كقولك قلت اما زيد قائم او لفظا آخر ويقع نسخة مؤخرة
٣ ويجوز ان يقدر سلام خبرا أى امرى سلام

٤ قوله (دباء الدباء على وزن المكاء القرع الواحدة دباءة قال امرء القيس اذا اقبلت قلت دباءة * من الحصر مغموسة في الغدر * وقيل البيت لغيره * وبعده وان ادبرت قلت اثفية * ململة ليس فيها اثر * وان اعرضت قلت سرعوفة * لها ذنب خلفها مسطر * اى طويل ٢٨٩ ممتد ٥ من الواجهة الخمسة نسخة ٢ وقوله * حتى اذا جن

الظلام واختلط * اى القوم اطالوا على حتى اذا انتشر ظلام الليل واختلط بضوء النهار اتوا الى بلبن مخلوط بالماء لونه كلون الذئب بحيث يصح ان يقال فيه عند رؤيته هل رأيت الذئب فيما مضى من عمرك فالقول المقدر صفة لمذكور

٣ وسليم يحرون القول مجرى الظن سواء كان فعلا ماضيا او مضارعا او امرا او اسم فاعل او مصدرا وعلى هذه اللغة يفتح ان بعد قلت وشبهه قال الخطيئة * اذا قلت اني آيب اهل بلدة * وضعت بها عنه الولية بالمجر * انشده ابو علي في التذكرة

٣ ويخص اكثر العرب جواز هذا الالحاق بشرط ان يكون القول مضارعا مخاطبا ومنهم آه على ما قال الاندلسي ومنهم من يشترط آه فيقول نسجه

٤ اى قول الكمية والمعنى

منكرون * اى عليكم سلام قال * اذا اقبلت قلت دباءة ٤ * اى هى دباءة وقوله تعالى * قالوا سلاما قال سلام * يجوز ان يكون سلاما المنصوب معبرا به عن الجملة كما يقال فلان يقرئك السلام اى سلام عليك فيكون المنصوب فى قالوا سلاما بمعنى المرفوع فى قوله قال سلام ويجوز ان يكون من القسم الاخير ٥ من الخمسة الواجهة فيكون مفعولا مطلقا لفعل محذوف اى سلمنا سلاما فيكون الجواب المرفوع اعنى قوله قال سلاما احسن منه على ما قال تعالى * فحيوا باحسن منها * وذلك لدلالة الجواب على اثبوت المستفاد من الرفع على ماضى فى باب المبتدأ (ويلحق عند الكوفيين بالقول فى الحكاية ما فى معناه كقولك ناديتك بحمل واخبرته زيد قائم قال * تنادوا بالرحيل غدا * وفى ترحالهم نفسى * وعند البصريين القول مقدر بدمثل هذا الفعل وليس ملحقا به واضمار القول ليس بعزير فى الكتاب العزيز فالتقدير اخبرته وقلت زيد قائم وتنادوا بقولهم الرحيل غدا وكلا القولين قريب وتقول ناديتك سلام كما تقول قلت سلام والتأويل ذلك التأويل (وقد يحذف المحكى بعد القول لقيام القرينة كما يستل من قال زيد قائم فتقول انا قلت كما يحذف القول ويبقى المحكى كما فى قوله ٢ * جاؤا بمدق هل رأيت الذئب قط * واعلم انه قد يجرى القول بمعنى الاعتقاد ولا لفظ هناك سواء كان ذلك الاعتقاد علما او ظنا كما تقول كيف تقول فى هذه المسئلة اى كيف تعتقد فيلحق بالظن فى نصب المفعولين وليس بمعنى الظن خلافا لظاهر كلام سيبويه وبعض المتأخرين (قال المصنف والاندلسي لو كان بمعنى الظن لم يستعمل فى العلم وقد يقال لك كيف تقول زيدا قائما فتجيب اعلمه قائما بالسيف فهو اذن بمعنى الاعتقاد علما كان او ظنا وجواز الحاقه فى العمل بالظن مطلقا لغة سليم ٣ واكثر العرب لا يجوز هذا الالحاق الا بشرط كون الفعل مضارعا مخاطبا (قال الاندلسي منهم من يشترط الخطاب دون المضارعة وبعضهم يشترط المضارعة دون الخطاب فيجوز نحووا بقول زيد عمرا قائما على ما قال ابن جعفر ولا بد عند الاكثر ٣ فى الالحاق من شرط تقدم استفهام متصل نحووا تقول زيدا قائما او منفصل بطرف نحو اقدمك تقول زيدا جالسا او بالسوط تقول زيدا ضاربا او باحد المفعولين كقوله ٤ * أجهما لاتقول بنى لؤى * لعمر ابيك ام متجاهلينا * فان نقض بعض ٥ الشرايط رجع الى الحكاية على لغة الاكثر كما ذكرنا ويجوز عندهم الحكاية ايضا مع استيفاء الشروط (قوله ولبعضها معنى آخر) بل لكلها فان حسبت بمعنى صرت احسب وهو الذى فى شعره شقرة وخلت اى صرت ذاخال اى خيلاء وزعمت به اى كفلت وهذه الثلاثة بهذه المعانى تكون لازمة (قوله وعلمت بمعنى عرفت ووجدت بمعنى اصبت) قد ذكرنا انه اذا تعدى علمت ووجدت الى مفعولين فهمما بمعنى عرفت

بحياة ابيك الاما خبر تنى هل (١٩) تظن ان قريشا (نى) يجهلون حقيقة الحال ولا يعلمون فضل المضر على اهل اليمن فاثروهم على مضرامهم يعلمون ذلك ولكنهم تجاهلوا والالف فى الآخر للاطلاق ٤ * أبعد بعد تقول الدار جامعة شملهم ام دوام البعد محتوم * ٥ الشروط فعند الاكثر يرجع الى الحكاية مع استيفاء الشروط نسجه

٢ الذي معناه الكون في الصبح او الصيرورة نسخة
٣ الذي معناه الدوام وما زال الذي معناه الاستمرار نسخة

٤ بخلاف هذه الافعال الناقصة فانها نسخة
٥ هذه الافعال نسخة
٦ وكذا باقي الافعال اذ معنى صار نسخ
٧ ومعنى تقدير الفاعل نسخة

٨ * ثم آلت لا تكلمنا كل حي معقب عقبا * وقال عليه السلام لا ترجعوا بعدي كفارا بضرب بعضكم رقاب بعض وقال تعالى فارتد بصيرا

٨ لم يذ كر آض وعاد مثل ال ورجع وقد ذكرهما ابن الحاجب وهما بمعنى صار * قال وآض رواض اللهو يبسا ذوايا * وقال * فاض بها جذلان بنقض رأسه كما آض بالنهب الكمي الخالس * وقال * فدارت رحا بنفر سانهم فعادوا كان لم يكونوا رميا * فرميا خبر عاد ويكونوا تامة اي فعادوا رميا كان لم يوجد

٩ من الرجوع التام نسخة

واصبحت ايضا الا ان المعروف والمصاب مضمون الجملة ونصب المفعولين وعدم نصبهما يتعلق بالاستعمال فعرفت واصبت مع كونهما بمعنى علمت ووجدت ٦ لا ينصبان المفعولين * قوله (الافعال الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل على صفة وهي كان وصار واصبح وامسى واضمحى وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح ومازال ومابرح ومافتي وما انفك ومادام وليس وقد جاء ما جاءت حاجتك وقعدت كأنها حربة تدخل على الجملة الاسمية لاعطاء الخير حكم معناها فترفع الاول وتنصب الثاني مثل كان زيد قائما) انما سميت ناقصة لانها لا تتم بالمرفوع بها كلاما بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الافعال التامة فانها تتم كلاما بالمرفوع دون المنصوب (وما قال بعضهم من انها سميت ناقصة لانها تدل على الزمان دون المصدر ليس بشيء لان كان في نحو كان زيد قائما يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص وهو كون القيام اي حصوله فجئ * او لا بلفظ دال على حصول ما ثم ٨ عين بالخبر ذلك الحاصل فكانك قلت حصل شيء ثم قلت حصل القيام فالفائدة في ايراد مطلق الحصول اولا ثم تخصيصه كالفائدة في ضمير الشأن قبل تعيين الشأن على ما مر في باب مع فائدة اخرى ههنا وهي دلالة على تعيين زمان ذلك الحصول المقيد ولو قلنا قام زيد لم يحصل هاتان الفائدتان معا فكان يدل على حصول حدث مطلق تقييده في خبره وخبره يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق تقييده في كان لكن دلالة كان على الحدث المطلق اي الكون وضبعة ودلالة الخبر على الزمان المطلق عقلية واما سائر الافعال الناقصة نحو صار الدال على الانتقال واصبح ٢ لدال على الكون في الصبح او الانتقال ومثله اخواته ومادام ٣ الدال على معنى الكون الدائم ومازال الدال على الاستمرار وكذا اخواته وليس الدال على الانتفاء فدلائها على حدث معين لا يدل عليه الخبر في غاية الظهور فكيف يكون جميعها ناقصة بالمعنى الذي قالوه (قوله ما وضع لتقرير الفاعل على صفة) كان ينبغي ان يقيد الصفة فيقول على صفة غير مصدره فان زيد في ضرب زيد ايضا متصف بصفة الضرب وكذا جميع الافعال ٤ التامة واما الناقصة فهي لتقرير فاعلها على صفة هي متصفة بمصادر ٥ الناقصة فمعنى كان زيد قائما ان زيدا متصف بصفة القيام المتصف بصفة الكون اي الحصول والوجود ٦ ومعنى صار زيد غنيا ان زيدا متصف بصفة الغنى المتصف بصفة الصيرورة اي الحصول بعد ان لم يحصل (٧ قوله لتقرير الفاعل على صفة) اي جعله وتثبيته عليها (قوله كان وصار الى آخرها) لم يذ كر سيويه منها سوى كان وصار ومادام وليس ثم قال وما كان نحو هن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد يجوز تضمين كثير من التامة معنى الناقصة كما تقول تتم التسعة بهذا عشرة اي تصير عشرة تامة وكل زيد عالما اي صار عالما كاملا قال تعالى ﴿ فتمثل لها بشرا ﴾ اي صار مثل بشر ونحو ذلك (وقد زيد على عدد الافعال التي ذكرها المصنف ونقص منه فالذي زيد من مرادفات صار ٨ آل ورجع وحال وارث كان كلها في الاصل بمعنى رجع ٩ تاما وكذا استحالة وتحول فانهما كانا في الاصل بمعنى

٢ وان تعدى الى ماهو
الا ان مصدره نسخه

٣ مازال من مراد فاتها
نسخه

٤ يقال فلان لا يني يفعل
كذا اي لا يزال يفعل

٢ لا يزول عن الفعل او لا
يقصر فيه نسخه

٤ كما ان نفي الاثبات يكون
دائما ونفي النفي اثبات
فيكون اثباتا دائما نسخه

٦ بمعنى كان دائما كل فعل
مفيد للنفي داخل عليه
النفي بل ذلك موقوف
نسخه

انتقل وكذا كان اصل صار فكان حق جميعها ان تستعمل تامة ٢ فيتعدى الى ماهو
مصدر خبرها يالي ان عدت نحو صار الى الغنى ثم ضمن كلها معنى كان بعد ان لم يكن
لان الشخص اذا رجع الى الفعل وانتقل اليه فذلك الفعل يصير كائنا بعد ان لم يكن
ففاعلهما في الحقيقة بعد صيرورتها ناقصة مصدر خبرها مضافا الى اسمها اذ معنى
جميعها ناقصة كان بعد ان لم يكن وذلك المصدر هو الكائن بعد ان لم يكن وفاعلهما
حين كانت تامة هو المرتفع به لانه الراجع والمنتقل ويجوز استعمال صار ومراد فاتها
تامة على الاصل قال * فصرنا الى الحسن ورق كلامنا * ورضت فذلت صعبة اي اذلال
* وقال * ايقنت اني لا محالة * حيث صار القوم صائر * اي مكان انتقال القوم منتقل
وقال تعالى ﴿ظن ان ان يحور بلي﴾ ولا بد في التامة ان يليها لفظة على والى ظاهرين
او مقدرين لان الرجوع والانتقال من الامور النسبية لا يفهم من دون المنتقل عنه والمنتقل
اليه وليس الحاق مثل هذه الافعال بصار قياسا بل سماحا الا ترى ان نحو انتقل لا يلحق به
مع انه بمعنى تحول (وكذا زيد على ٣ مراد فاتها مافتى * وما فتأ وما فتأ وما فتأ وما
رام من رام يريم اي برح واصل مازال وما برح وما فتأ وما فتأ وما فتأ وما فتأ ان تكون
تامة بمعنى ما انفصل فتعدى من الى ماهو الا ان مصدر خبرها فيقال في موضع مازال زيد
علما مازال زيد من العلم اي ما انفصل منه لكنها جعلت بمعنى كان دائما فتصبت الخبر نصب
كان وانما جعلت بمعنى لانه اذا لم ينقل شخص عن فعل كان فاعل له دائما وكذا اصل برح
ورام ان يكون تامين بمعنى زال عن مكانه فيتعديان بانفسهما وبمن نحو برحت بابك ومن
بابك ورمت بابك ومن بابك واصل ونى قصر فكان الاصل ان يعدى بنى نحو ما ونى زيد
في القيام فجعل الثلاثة بمعنى كان دائما لانه اذا كان ٢ لا يفصل عن الفعل ولا يقصر فيه يكون
فاعله دائما (وانما افاد دخول النفي على النفي دوام الشوب لان نفي النفي اثبات واذا قيدت
نفي الشيء بزمان وجب ان يعم ذلك النفي جميع ذلك الزمان بخلاف الاثبات فانك اذا قيدت
اثبات الشيء بزمان لم يلزم استغراق الاثبات لذلك الزمان اذا قلت مثلا ضرب زيد كفي
في صدق هذا القول ووقوع الضرب في جزء من اجزاء الزمن الماضي واما قولك
ما ضرب فانه يفيد استغراق نفي الضرب بجميع اجزاء الزمن الماضي وذلك لانهم ارادوا
ان يكون النفي والاثبات المقيد ان بزمن واحد في طرفي نقيض فلو جعل النفي كالاثبات
مقيدا بوقوعه اي وقوع النفي في جزء غير معين من اجزاء ذلك الزمان المخصوص لم يكن
يناقض ذلك الاثبات اذ يمكن كون الجزء الذي يقيد الاثبات به غير الجزء الذي يقيد به
النفي فلا يتناقضان فاكتفى في الاثبات بوقوعه مطلقا ولو مرة وقصدوا في النفي
الاستغراق اذا استمرار الفعل اصعب واقل من استمرار الترك فصار نحو ضرب وما
ضرب كالموجبة الجزئية والسالبة الكلية اللتين تناقض احدهما الاخرى فتبين بهذا
ان النهى يفيد التكرار على ما ذهب اليه اكثر الاصوليين فحصل من هذا كله ان نفي
النفي يكون ايضا دائما ٤ ونفي النفي يلزم منه الاثبات فيلزم من نفي النفي اثبات دائم وهو
المقصود (ولا يجعل ٦ كل فعل مفيد للنفي داخل عليه ولا يجعل بمعنى كان دائما بل ذلك

موقوف على السماع فلا يقال ما انفصل او ما فارق ضاربا ولا يقال ما زلت اميرا بضم
 الزاي ولا ما زول اميرا وما زال الناقص واوى مضارعه ما زال كخاف يخاف فاما زال
 يزول كقال يقول وقولك زاله يزيله اى فرقه من الياء فتامان (وقد حكي سيويه
 وابوالخطاب عن بعض العرب ما زيل يفعل كذا وكيد يفعل كذا واصلها زول
 وكود فنقلوا كسرة الواو فيهما الى ما قبلها وقلبت ياء كاي يفعل فى المبنى للمفعول فى نحو
 قيل وهو خلاف القياس والاكثر ما زال وما كاد (وقد يستعمل بعض هذه الافعال
 المصدرية بما للبنى تامة نحو ما برح من موضعه قال تعالى ﴿ فلن ابرح الارض ﴾ وما ونى
 فى امره وما انفك من هذا الامر واما ما زال لا يزال وما فتى اوفتأ اوفتأ فلا يستعملان
 الا ناقصين (قال سيويه ان به فى قولك ما زلت به حتى فعل مفعول به والاولى ان نقول
 هو الخبر اى ما زلت معه (ونقص ابن مالك من اخوات اصبح غذا وراح فقال هما
 لا يكونان الاتامين وان جاء بعد مرفوعهما منصوب فهو حال كقوله * غذا طاويا
 يعارض الريح هافيا ٨ * اقول اذا كان غذا بمعنى مشى فى الغداة كقوله تعالى ﴿ ان اغدوا
 على حرثكم ﴾ وراح بمعنى رجع فى الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل نحو راح
 الى بيته فلاريب فى تمامهما واما نحو قوله * يروح ويغدودا هنا يتكحل * فان كانا بمعنى
 يدخل فى الرواح والغداة فهما ايضا تامان والمنصوب حال وان كانا بمعنى يكون فى
 الغداة والرواح فهما ناقصان فلا منع اذن من كونهما ناقصين (ومن الملحقات جاء فى
 ما جاءت حاجتك اى ما كانت حاجتك وما استفهامية وانت الضمير الراجع اليه لكون
 الخبر عن ذلك الضمير مؤنثا كما فى من كانت امك ويروى برفع حاجتك على انها اسم
 جاءت وما خبرها واول من قال ذلك الخوارج قالوه لابن عباس رضى الله تعالى عنهما
 حين جاء اليهم رسولا من على رضى الله تعالى عنه (ومنها قعد فى قول الاعرابى ارهف
 ٢ شفرته حترقعدت كانها حربة اى صارت (قال الاندلسى لا يتجاوز بهذين اعنى جاء
 وقعد الموضع الذى استعملتهما فيه العرب قال وطرد بعضهم ٣ (وقال المصنف
 واجاد الاولى طرد جاء فى مثل جاء البر قفيزين وقيل هو حال وليس بشئ لانه لا يراد ان
 البر جاء فى حال كونه قفيزين ولا معنى له (قال واما قعد فلا يطرد وان قلنا بالطرد فانما يطرد
 فى مثل هذا الموضع الذى استعمل فيه اولا يعنى قول الاعرابى فلا يقال قعد كاتبا بمعنى
 صار بل يقال قعد كانه سلطان لكونه مثل قعدت كائنها حربة (قوله تدخل على الجملة
 الاسمية لا عطاء الخبر حكم معناها) وذلك كما قدمنا ان مضمون الافعال الناقصة صفة
 لمضمون خبرها (قوله فترفع الاول وتنصب الثانى) تسمية مرفوعها اسمها والاولى
 من تسميته فاعلا لها اذا فاعل كاذكرنا فى الحقيقة مصدر الخبر مضافا الى الاسم ولهذا
 لا تحذف اخبارها غالبا حذف خبر المبتدأ لكون الفاعل مضمونها مضافا الى الاسم
 فكما لا يسمى منصوبها المشبه بالمفعول مفعولا فالقياس ان لا يسمى مرفوعها المشبه
 بالفاعل فاعلا ٤ لكنهم سموه فاعلا على القلة ولم يسموا المنصوب مفعولا لما مهدوا
 من ان كل فعل لا بد له من فاعل وقد يستغنى عن المفعول * قوله (فكان تكون ناقصة

٨ قوله (هافيا) هفا
 الطائر بجناحيه اى خفق
 وطار وهفا الشئ فى
 الهواء اذا ذهب كالصوفة
 ونحوها

٢ قوله (شفرته) الشفرة
 السكين العظيم والحربة
 واحدة الحراب

٣ وهو القراء واجاد
 معترضة والاولى آه مقول
 قال

٤ وان كان بعد الفعل الا
 انهم سموه فاعلا ولم
 يسموا المنصوب مفعولا
 بناء على ان كل فعل ناقصا
 كان او تاما فلا بد له من
 فاعل نسجه

٥ ان جاء شئ منها غير ناقص نسخته ٦ لاحد الزمانين وكن للاستقبال نسخته ٧ ان كان لا تدل على احد الامرين نسخته
٨ التيهاء القلاة فيها تاه ٩ التيهاء من الفقر الموضع الذي يلتبس فيه الطرق اى كنت بتيهاه والمطى تجمع مطية اى
المركب والقطاير معروف قيده ٢٩٣ ﴿ لثلا تسوخ فيه الارجل لو كانت الارض رخوة والفرار جمع فرخ

والبيوض جمع بيضة وبالفتح

في نسخته هو البايض

٩ قوله (قطا الحزن آه)

الحزن ما غلظ من الارض

والحزن بلاد للعرب وحى

من غسان

٢ اسم الفاعل لمفعول نسخته

٣ قوله (سراة) السراة

جمع السرى وهو الكريم

المشهور جياذ

٤ كافي نسخته

المفصل تسامى عن رواية

المتن مضارع محذوف احدى

التائين من تساموا اذا تباروا

٤ جياذ جمع جواد بخلاف

القياس لانه اراد به هنا

الرجال بقرينة قوله تسامى

وهذه صفة الرجال

والجواد لا يجمع على جياذ الا

اذا كان صفة للخيل بل جمع

الرجال على جود للفرق

المسومة الموسومة على

حوافر علامته والعرب

ماليس احد ابويه برذونا

ولا هجينا وروى المطهمة

الصلاب المطهمة مستوية

الظهر والصلاب شديدة

لثبوت خبرها ماضيا دائما او منقطعا وبمعنى صار ويكون فيها ضمير الشأن وتكون تامة
بمعنى ثبت وزائدة وصار للانتقال واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة
بازمانها وبمعنى صار وتكون تامة وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما وبمعنى
صار وما زال وما برح وما فتى وما انفك لاستمرار خبرها لفاعلها مذقبه ويلزمها النفي
وما دام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها ومن ثم احتاج الى كلام لانه ظرف وليس
لنفي مضمون الجملة حالا وقيل مطلقا (شرع يذكر معاني هذه الافعال الناقصة ويذكر
ايضا ه بجى بعضها تاما او زائدا (قال فكان تكون ناقصة بمعنيين احدهما ثبوت
خبرها مقرونا بالزمان الذى يدل عليه صيغة الفعل الناقص اماما ماضيا او حالا او استقبالا
فكان الماضى ويكون ٦ للحال او للاستقبال وذهب بعضهم الى ان كان يدل على استمرار
مضمون الخبر في جميع زمن الماضى وشبهته قوله تعالى ﴿ وكان الله سميعا بصيرا ﴾ وذهل
ان الاستمرار مستفاد من قرينة وجوب كون الله سميعا بصيرا لا من لفظ كان الا ترى
انه يجوز كان زيد دائما نصف ساعة فاستيقظ واذا قلت كان زيد ضار بالم يستفد الاستمرار
وكان قياس ما قال ان يكون كن ويكون ايضا للاستمرار (وقول المصنف دائما او
منقطعا رد على هذا القائل يعنى ٧ انه بجى دائما كما في الآية ومنقطعا كما في قولك

كان زيد قائما ولم يدل لفظ كان على احد الامرين بل ذاك الى القرينة (والمعنى
الثانى ان يكون بمعنى صار وهو قليل بالنسبة الى المعنى الاول قال ﴿ بتيهاه ٨ قفر
والمطى كانها ٩ قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها ﴾ (قوله ويكون فيها
ضمير الشأن) اى يكون في كان الناقصة على اى معنى كانت من معنيها ضمير الشأن
مقدرا فيرتفع المبتدأ والخبر بعدها منصوبة المحل خبرا لكان (وقال بعضهم كان
المضمر فيها ضمير الشأن تامة فاعلمها ذلك الضمير اى وقعت القصة ثم فسرت القصة
بالجملة والاول اولى لانه لم يثبت في كلام العرب ضمير الشأن المبتدأ في الحال نحو
﴿ قل هو الله احد ﴾ او في الاصل كاسم ان واول مفعولى ظننت نحو انه زيد قائم وظننته
زيد قائم (وتكون تامة بمعنى ثبت وقد تقدم ما يرشدك الى ان الناقصة ايضا تامة في المعنى
وافعالها مصدر الخبر مضافا الى الاسم فوزانها ٢ وزان ٢ علم الناصب لمفعول واحد
وعلم الناصب لمفعولين فهما بمعنى واحد ونقل ان كان تجى بمعنى كفل وعزل (قوله
وزائدة) اعلم ان كان تزايد غير مفيدة لشيء الا محض التأكيد وهذا معنى زيادة الكلمة
في كلام العرب كقوله ﴿ سراة بنى ابي بكر ٣ تسامى ٤ على كان المسومة ٥ العرب ﴾
وكذا قبل في قوله تعالى ﴿ من كان في المهد صبيا ﴾ انها زائدة غير مفيدة للماضى والا
فابن الجوزي وصيبا على هذا حال وكذا قولهم ولدت فاطمة بنت الحارث الكملة ٦
من عبس لم يوجد كان مثلهم وكذا قول الفرزدق ﴿ في لجة غمرت اباك بحورها ﴾

القوائم ٥ قوله (لمسومة العرب) الابل العرب والخيول العرب خلاف البخاتي والبرازين ٦ جمع كامل وهم اولادها الاربعة
عمارة الوهاب وانس الفوارس وقيس الخناط والربيع الكامل نديم النعمن وانما سموا كلمة لانهم يوصفون بالكمال في
حقولهم واحوالهم ولانهم اجتمعت فيهم خصال الكمال ٦ قوله (من عبس) ابو قبيلة من قبس هيلان ٧ قوله (في لجة) ط

في الجاهلية كان والاسلام * ٨ واما اذا دلت كان على الزمن الماضي ولم تعمل نحو ما كان احسن زيدا وكذا قولهم ان من افضلهم كان زيدا عند سيويه (وقال المبردان زيدا اسم ان وكان خبرها ومن افضلهم خبر كان) ورد بان خبر ان لا يتقدم على اسمها الا اذا كان ظرفا ففي تسميتها زيادة نظر لما ذكرنا ان الزائد من الكلم عندهم لا يفيد الا محض التأكيد فالاولى ان يقال سميت زيادة مجازا لعدم عملها وانما جاز ان لا تعملها مع انها غير زائدة لانها كانت تعمل لدالتها على الحدث المطلق الذي كان الحدث المقيد في الخبر يعنى عنه لدالتها على زمن الماضي لان الفعل انما يطلب الفاعل والمفعول لما يدل عليه من الحدث لا للزمان فجاز ان تجردا في بعض المواضع عن ذلك الحدث المطلق لا غناء الخبر عنه فاذا جردتها لم يبق الا الزمان وهو لا يطلب مرفوعا ولا منصوبا فبقى كالظرف دالا على الزمان فقط فلذا جاز وقوعه موقعا لا يقع غيره فيه حتى الظرف ٩ تبيينا لاحاقه بالظروف التي يتسع فيها فيقع بين ماء التعجب وفعله وبين الجار والمجرور نحو على كان المسومة ثبت ان كان المفيدة للماضي التي لا تعمل مجردة عن الدلالة على الحدث المطلق (وقد ذكر السيرافي ان فاعلها مصدرها اي كان الكون ٢ وهو هوس اذ لا معنى لقولك ثبت الثبوت وقوله * بذلك من تلك ٣ القلوص بدء * ٤ معناه رأى باد المصدر بمعنى اسم الفاعل) ومذهب ابي على انه لا فاعل ٥ لها على ما اخترنا فاعلى هذا قول الفرزدق * فكيف اذا مررت بدار قوم * وجيران لنا كانوا كرام * كانوا فيه ليست بزائدة كما ذهب اليه المبرد وانما قال ذلك لثبوت فاعلها بل لنا خبرها اي جيران كرام كانوا لنا (وقال سيويه هي زائدة مع الفاعل لانه كالجزء منها والاول اولى لافادتها معنى وعملها لفظا * ثم اعلم ان الزائدة والمجردة للزمان اعنى غير العاملة لاتقنعان اولا لان البداية تكون بالالوازم والاصول والمجردة للزمان كالزائدة فلا يليق بهما الصدر وتقنعان في الخشوش كثيرا وفي الاخير على رأى نحو قولك حضرا الخطيب كان ولا تزد ولا تجرد الاماضية لخفتها (وقد اجاز ابو البقاء زيادة مضارع كان في قول حسان * كأن ٦ سيئة من بيت رأس * يكون مزاجها غسل وماء * على رواية رفع مزاجها وغسل وماء (قوله وصار للانتقال) هذا معناها اذا كانت تامة كما تقدم ومعناها اذا كانت ناقصة كان بعد ان لم يكن فنفيد ثبوت مضمون خبرها بعد ان لم يثبت ومعنى بصير يكون بعد ان لم يكن (قوله واصبح وامسى واضحى لاقتزان مضمون الجلة بازمانها) هذه الثلاثة تكون ناقصة وتامة والناقصة بمعنيين اما بمعنى صار مطلقا من غير اعتبار الازمنة التي يدل عليها تركيب الفعل اعنى الصباح والمساء والضحى بل باعتبار الزمن الذي يدل عليه صيغة الفعل اعنى الماضى والحال والاستقبال واما بمعنى كان في الصبح وكان في المساء وكان في الضحى فيقترن في هذا المعنى الاخير مضمون الجلة اعنى مصدر الخبر مضافا الى الاسم بزمانى الفعل اعنى الذى يدل عليه تركيبه والذى يدل عليه صيغته فعنى اصبح زيد اميرا ان اماره زيد مقترنة بالصبح في الزمن الماضي ومعنى يصبح قائما ان قيامه مقترن بالصبح في الحال او الاستقبال (وتكون تامة) كقولك ٢

(اصبحنا)

ط الجملة بالضم معظم الماء
وبالقح اصوات الناس
وضجبتهم

٨ وكذ نسخه

٩ وايضا تبيينا نسخه

٢ قوله (وهو هوس)
الهوس بالتحريك نوع من
الجنون

٣ القلوص من النوق الشابة
بمنزلة الجارية من النساء
٤ مصدر بمعنى الفاعل
اي رأى باداذ لا يستند المبنى
للفاعل الى مصدره ولا معنى
له نسخه

٥ قوله (لها) اي لكان
٦ قوله (سيئة) السيئة
الخربت رأس قربة بالشام
٢ * ومن فعلاى اننى
حسن القرى * اذ الليلة
الشهب اضحى جليدها *

يقال لليوم ذى الريح الباردة
والصقيع اشهب واليلة
الشهب والجليد ندى يسقط
من السماء فيجمد على
الارض تقول جلدت
الارض فهى مجلودة اي
دخل الجليد في وقت
الضحى والمعنى انى كثير
الاطعام في وقت اعدام
الطعام والمرا

اصبحنا والحمد لله وامسينا والملك لله اى وصلنا الى الصبح والمساء ودخلها فيهما
وكذا اضحيننا فبدل ايضا كل منها على الزمانين (وحكى الاخفش زيادة اصبح وامسى
بعد ما التعجب ككان في لفظين وهما ما اصبح ابردها وما امسى ادفاءها ورده ابو عمرو
وقال السيرافى انه ليس من كتاب سيويه وانما كان حاشية في كتابه اقول لو ثبت ما حكى
الاخفش لكان كل منهما مجردا عن الحدث للزمانين اى الصبح والمساء والزمن الماضى
كما كان لفظ كان مجردا للماضى (قوله وظل وبات الى آخره) يعنى ان معنى ظل زيد
متفكرا كان في جميع النهار كذلك فاقترن مضمون الجملة وهو تفكر زيد بجميع النهار
مستغرا قاله ويقترن ايضا بزمانه الاخر المدلول عليه بالصيغة اى الماضى او الحال
او الاستقبال وتصريفه ظل يظل ظلولا (قالوا ولم تستعمل ظل الانفاضة) وقال ابن
مالك تكون تامة بمعنى طال اودام والعهد عليه وقولك بات زيد مهموما اى كان
في جميع الليل كذلك فاقترنهم زيد بزمانى بات وهما جميع الليل والزمن الماضى
ومصدره البيتوتة ومضارعه يبيت وبيات كباع يبيع وهاب يهاب وتجيى تامة بمعنى
اقام ليلا وتزل سواء نام اولم ينام وفي كلامهم ليلة السبت سر وبت (وقد جاء ظل ناقصة
بمعنى صار مجردا ٣١ من الزمان المدلول عليه بتركيبه قال تعالى ﴿ ظل وجهه مسودا ﴾
(واما مجيى بات بمعنى صار فقيه نظر) قال الاندلسى جاز في الحديث بات بمعنى صار وهو
﴿ اين بات يده ﴾ قال لان النوم قديكون بالنهار قال ويحتمل ان يقال انها اخرجت في هذا
الخبر مخرج الغالب لان غالب النوم بالليل (قوله وما زال الى آخره) قد ذكرنا ان معنى ما زال
واخواته كان دائما فقولك ما زال زيد اميرا اى استمرت الامارة ودامت لزيد مذ قبلها
واستأهل لها وهو وقت البلوغ الذى يمكن قيامه به فافيه لاقبل ذلك (قوله ويلزمها النفي)
ان كانت ماضية فبما ولم وبلا في الدعاء وان كانت مضارعة فبما ولان والاولى ٤ ان لا يفصل
بين لا وما وبينها بظرف وشبهه وان جاز ذلك في غير هذه الافعال نحو لا اليوم جئتني ولا
امس وذلك لتركيب حرف النفي معها لافادة الاثبات وقوله ٦ فلا وابى دهما زالت
عزيزة * شاذ وليس مما ٧ حذف فيه حرف النفي كافي قوله تعالى ﴿ تالله تقتؤنذ كرىوسف ﴾
بتأويل لا وابى دهما لازالت لان حذفها لم يسمع الا من مضارعاتها وانما جاز حذفها
لعدم اللبس اذ قد تقرر انها لا تكون ناقصة الامعها قال ﴿ تفك تسمع ما حيت بهالك
حتى تكونه ﴾ وتحذف منها كثيرا في جواب القسم كقوله تعالى ﴿ تالله تقتؤنذ كرىوسف ﴾
وقوله ٢ * تزال حبال مبرت اعدتها * لها ما مشى يوما على خفه جل * لان حذف
حرف النفي في جواب القسم ثابت في غير هذه الافعال ايضا نحو والله اقوم اى لا اقوم
فكيف بها (ولكون ما زال واخواتها بمعنى الايجاب من حيث المعنى لا يتصل اداة
الاستثناء بنجرها لان الاستثناء المفرغ لا يكون في الموجب الا في الفضلات كما مر في باب
وخبير المبتدأ ليس بفضلة فلا يجوز ما زال زيد الاعلا لاستحالة استمرار زيد على جميع
الصفات الا العلم (واما خبر ليس واخبار كان وصار واخواتها اذا كانت منفية فيجوز
اقرانها بالا اذا قصدت الاثبات وقد يمتنع ذلك فيها ايضا وذلك اذا تقدمت اخبارها

٣ من دون من كون نهضة

٤ والاكثر نسخة

٦ قوله (زالت) اى فلا

زالت

٧ يكون حرف النفي

محذوفة نسخة

٨ قوله (قال) تمته *

والمرء قد يرجو الحياة

مؤملا والموت دونه *

٢ قوله (وقوله) الظاهر

وقولها

(٢ قوله تزال حبال) اوله

* حلفت يمينيا ابن قحطان

بالذى * تكفل بالارزاق

في السهل والجبل * وبعده

* فاعط ولا تبخل اذا جاء

سائل * فعندى لها عقل

وقد راحت العليل * تخاطب

هذه المرأة زوجها قبل هذه

الايات الثلاثة لامرأة

تخاطب بعلمها فالناسب

تأنيث الضمير

٢ البيت لامرأة سالم بن

قحطان بضم القاف وسكون

الحاء والضمير في لها عائذ

على الابل اى لا تزال تعدلها

حبالا مبرمات لسداد

الرحال

عليها فلا يجوز الا قائما لم يكن زيد والاغنيا لم يصير خالدا لامتناع تصدر الا كما مر في بابه وقد خطب ذو الرمة في قوله * ٣ حجاج ماتفك الامناخة * على الخسف ٤ او نرمي بها بلدا قفرا * واعتذر بان تنفك تامة اى ماتفارق وطنها ومناخة حال وعلى الخسف متعلق بمناخة جعل الخسف كالارض التي تناخ عليها كقوله * تحبة بينهم ضرب وجيع * ونرمي عطف على مناخة نحو قوله تعالى * صافات ويقبضن * وقيل هي ناقصة خبرها على الخسف اى معه ومناخة حال وفيه ضعف من وجهين ان كان العامل في الحال ماتفك احدهما ان المفرغ قل ما يأتى في المثبت وان كان المستثنى فضلة ايضا كالحال في مثالنا والثاني ان العامل قبل الا لا يعمل عند البصريين فيما بعد المستثنى الا في تابعه او في المستثنى منه كما مر في بابه وان كان العامل في الحال على الخسف ففيه ضعف من ثلاثة اوجه احدها ان المفرغ فلما يأتى في المثبت كذا كرنا والثاني ان عامل الحال يكون الظرف المتأخر عنه ولم يحجزه سيويه خلافا للاخفش والثالث ان المستثنى اذ يكون مقدما في الاستثناء المفرغ على عامله ولا يجوز ذلك عند البصريين كما تقدم في باب الاستثناء (قوله وما دام لتوقيت امر الى آخره) اى لتوقيت فعل بمدة ثبوت مصدر خبرها لفاعل ذلك المصدر فانت في قولك اجلس مادام زيد قائما ابوه موقت جلوس مخاطب بمدة ثبوت قياس ابى زيد وكذا ان كان فاعل الخبر ضمير اسم مادام نحو اجلس مادام عمرو نائما (قوله ومن ثم احتاج) اى ومن اجل كونه توقيتا لشيء يكون نظرا لذلك الشيء والظرف فضلة فلا بد من تقدم هـ جملة اسمية كانت او فعلية لفظا او تقديرا كغيره من الفضلات وما التي في اول مادام مصدرية والمضاف الذي هو الزمان محذوف اى مدة دوام قيام زيد (قوله وليس لنفي مضمون الجملة) (قال سيويه وتبعه ابن السراج ليس للنفي مطلقا تقول ليس خلق الله مثله في الماضي وقال تعالى * اليوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم * في المستقبل وجهور النخاة على انها لنفي الحال) (قال الاندلسي واحسن ليس بين القولين تناقض لان خبر ليس ان لم يقيد بزمان يحمل على الحال كما يحمل الايجاب عليه في نحو زيد قائم واذا قيد بزمان من الازمنة فهو على ما قيد به هذا قوله وحكم ما حكم ليس في كونها عند الاطلاق لنفي الحال وعند التقييد على ما قيد به وقد ذكرنا حكمه لافي باب المضارع (واصل ليس ليس كهيبة كما يقال علم في علم ٩ والزاهم تخفيفها بالاسكان وتركهم قلب يائها الفا كما هو القياس في هاب الماضي المخالفتها اخواتها في عدم التصرف ولا يجوز ان يكون مفتوح الياء اذ الفتحة لا تحذف في العين تخفيفا (وسيويه والاكثر على انه فعل غير متصرف) وقال ابو علي في احد قوليه انه حرف اذ لو كان مخفف فعل كصيد في صيد لعادت حركة ٢ عين الياء عند اتصال الضمير كصيدت ولو كان كهـاب لكسرت الفاء كهبت (والجواب ان ذلك لمفارقتة اخواته في عدم التصرف قال ابو علي وما الحاق الضمير به في لست ولستما ولستم فلشبهه بالفعل لكونه على ثلاثة ومعنى ما كان وكونه رافعا فناصبا كما الحق الضمير في هاء هائيا هاوا هائي هائيا هائين مع كونه اسم فعل تشبيها بالفعل والاولى الحكم بفعليته لدلالة اتصال الضمائر به عليها ٣ وهى لاتصل بغير صريح الفعل الا نادرا كما ذكرنا في هاء * قوله

٣ قوله (حجاج) الخرجوج الناقة الطويلة على وجه الارض وقال ابو زيد الخرجوج الضامر ٣ اى الناقة الضامرة جمعه

حجاج قال الخوارزمي يريد انها لا تنفك من اوطانها التي لا تنفصل عنها الاولها بعد الانفصال حالتان اما الاناخة على الخسف في المراحل او السير في البلد القفر

٤ هو حبسها على غير علف ٥ كلام وجملة نسخته

٩ وصيد في صيد ولا يجوز ان يكون مضموم الياء اذ لم يحى من فعل معتل العين بالياء ولا ان يكون مفتوح الياء اذ الفتحة لا تسكن فلا يقال في ضرب ضرب ولم يقلب الياء الفا ليدل به على عدم تصرفه ومفارقتة لاخوانه وسيويه والاكثرون نسخته

٢ العين على الياء نسخته

٣ اى على فعليته

٤ لم يوافق فيه احد نسخته ٥ لان ماصدرية وقد ذكرنا العلة في ذلك في الموصولات نسخته ٦ كما ذكرنا
ايضا في الموصولات نسخته ٧ لان حرف ٢٩٧ النفي كاذكرنا نسخته ٨ وتشبيهها بماها ٩ ان لا تدخلها نسخته

٢ ولم ترد عينه المكسورة مع
اتصال الضمير كاردت في صيد
المخفف العين فقالوا صيدت
وايضا اجازا بطل عملها
لدخول الا من قال ليس
نسخته ٣ والفعلان لا يتقد
مان على لم ولن ولما نعان
تعلق الظرف الاية بنجر
ليس وتعلقه بنفس ليس
فان الافعال الناقصة لا يمنع
تعلق الظروف بها دلالتها على
معنى الحصول فاذا قلت كان
يوم الجمعة زيدا قائما فلا يمنع من
تعلق الظرف والحال بكان
لدلالتها على معنى الحدوث
بل هو اولى من تعليقه بنجر
كان المؤخر فكذا ليس لانه
بمعنى ما كان وكذا سائر الا
فعال الناقصة ولا تصح هذه
الدعوى الالبرد من بين الما
نعين لذهابه الى فعلية ليس
دون الكوفيين واعلم
نسخته

٢ فان الامثال لا تغير نسخته
٣ قوله (يظار) ظارت
الناقة اذا عطفتها على
ولد غيرها وفي المثل
الطن يظار اي
يعطفه على انصلح

(ويجوز تقديم اخبارها كلها على اسمائها وهي في تقديمها عليها ثلاثة اقسام قسم
يجوز وهو من كان الى راح وقسم لا يجوز وهو ما في اوله ما خلا فالابن كيسان في غير
مادام وقسم مختلف فيه وهو ليس) ذكر ابن معط ان خبر مادام لا يتوسط بينه وبين
الاسم وهو غلط ٤ لم يذكره غيره وقد ذكرنا ذلك في الموصولات (قوله من كان الى
راح) كل ما ليس في اوله ما مما ذكره المصنف ومما لم يذكره من الافعال الناقصة يجوز
تقديم اخبارها عليها وفي ليس خلاف على ما يجي (واما مادام فلا خلاف في امتناع
تقديم خبرها عليها ٥ كما ذكرنا في الموصولات وكذا لا يجوز فصل ما عن الفعل بنجر
٦ كما مر هناك واما غير مادام مما في اوله ما من هذه الافعال فاجاز الكوفيون غير الفراء
ووافقهم ابن كيسان تقديم خبرها عليها قالوا لان ما لم ت هذه الافعال الناقصة
وصارت معها بمعنى الاثبات فهي كجزئها بخلاف نحو ما فارق وما انفصل فانها لم
تزمها بل جاز حذفها لفظا ومعنى والفصل بينها وبين الفعل ولم يحز ذلك في هذه
الافعال ولم يجوز ذلك غيرهم نظرا الى لفظ ما ولو لم يكن فيها معنى النفي لم يصر
الكلام مثبتا بمعنى الدوام (واما توسط الخبر بين ما النافية والفعل في هذه الافعال فلم
يجوزه احد منهم ٧ لانها لازمت هذه الافعال حتى صارت كبعض حروفها فلا يجوز
ما قاما زال زيد كما جاز ما قائما كان زيد اتفاقا وكل حكم ذكرنا في ما النفي فهو ثابت في ان
النافية واما غيرهما من حروف النفي نحو لم ولن ولا فاذا اتنى بها الافعال المذكورة
لم يحز توسط الخبر بينها وبين الافعال اتفاقا لما ذكرنا في ما ويجوز تقديمها عليها اتفاقا
لأنها ليست كما في طلب التصدر كما مر في المنصوب على شريطة التفسير (واما ليس
فالاكثر على جواز تقديم خبرها عليها ومنع الكوفية من ذلك لان مذهبهم انها
حرف كما فالحقوها بها كائن ووافقهم البرد وان كان مذهبها انها فعل نظرا الى عدم
تصرفها ٨ ومشايتها لما اولقصان فعليتها جاز ٩ ترك نون الوقاية معها كما في قوله *
اذ ذهب القوم الكرام ليسى * ٢ ولذلك ايضا اجاز بعضهم ابطال عملها بالا كما في قولهم
ليس الطيب الا المسك بالرفع (واستدل المجوز بقوله تعالى * والايوم يأتيهم ليس مصروفا
عنهم * قالوا لان المعمول لا يجوز وقوعه الاحيث يجوز وقوع العامل ولا يطردهم ذلك
فانك تقول زيد ان اضرب ولم اضرب ٣ ولا منع ان يقال ان يوم يأتيهم ظرف ليس فان الافعال
الناقصة تنصب الظروف لدلالتها على مطلق الحدث * واعلم انه لا تدخل الافعال الناقصة
على مبتدأ واجب الحذف كما ذكرنا في باب المبتدأ كما يكون للنعت المقطوع بالرفع والممدوح
او المذموم ولا على مبتدأ لازم التصدر كاسماء الاستفهام والشرط ولا على مبتدأ اعدام
التصرف كما التجبية ولا على مبتدأ يلزم الابتدائية لكونه في المثل ٢ كقولهم الطعن
يظا ر ٣ او يلزمها لكونه في جملة كالمثل كالمثل الاعمراضية كقوله * فانت طلاق
والطلاق الية * او يلزم الابتدائية لكونه بعدا واذ المفا جأة او تضمنه معنى الدعاء
كسلام عليك فانه يلزم الابتدائية ليفيد معنى اثبوت كما ذكرنا في باب المبتدأ (ولا يقع

٤ يضرب مثلا للخيال يعطف عند التخويف بالطن ومعنى يظا ر اي يعطف ويعطى من الظئر وهي الحضانة

٥ الاشارة اليه نسخه

اخبار هذه الافعال جلا طلبية وذلك لان هذه الافعال كما تقدم ٥ صفات لمصادر اخبارها في الحقيقة الاترى ان معنى كان زيد قائما لزيد قيامه حصول في الز من الماضي ومعنى صار زيد قائما لزيد قيامه حصول في الز من الماضي بعد ان لم يكن ومعنى اصبح زيد قائما لزيد قيامه حصول في الز من الماضي وقت الصبح وكذا ساثرها اذ في كلها معنى الكون مع قيد آخر كما ذكرنا غير مرة فلو كانت اخبارها طلبية لم تخل هي من ان تكون خبرية او طلبية فان كانت خبرية تناقض الكلام لان هذه الافعال لكونها صفة لمصدر خبرها تدل على ان المصدر مخبر عنه بالحصول في احد الازمنة الثلاثة والطلب في الخبر يدل على انه غير محكوم عليه بالحصول في احدها فيتناقض وبعبارة اخرى مصدر الخبر في جميعها فاعل للفعل الناقص كما مر تقريره فلو قلت كان زيد هل ضرب غلامه كان ضربه لغلامه مخبر عنه بكان ثابتا عند المتكلم مسؤولا عنه بهل غير ثابت عنده وهو تناقض واما قولهم علمت ازيد عندك ام لا فقد ذكرنا ان ازيد ليس لاستفهام المتكلم بهذا الكلام حتى يلزم التناقض وان كانت الافعال طلبية مع اخبارها وهي كما ذكرنا صفة للاخباراكتفى بالطلب الذي فيها عن الطلب الذي في اخبارها ان كان الطالبان متساويين اذا لطلب فيها طلب في اخبارها تقول كن قائما اي قم وهل يكون قائما اي هل يقوم وقد جاء الطلب فيهما معا في الشعر قال * وكوني بالمكارم ذكريني * وان اختلف الطالبان بان يكون احدهما امرا مثلا والاخر استفهاما نحو كوني هل ضربت ٧ اجتمع طلبان مختلفان على مصدر الخبر في حالة واحدة وهو محال واما ان كان خبرها مفردا متضمنا لمعنى الاستفهام لان جاز ذلك المفرد يجب تقدمه عليها نحو اين كان زيد وايهم كان زيد وكل كلمة استفهام تقدمت على جملة احدثت فيها معنى الاستفهام فلا يبقى اذن في الفعل ٨ اخبار حتى يتناقض الكلام (فان قيل فيجب ان يجوز تقديم الجملة الطلبية عليها على ما ذكرت نحو ايهم ضرب كان زيد) قلت ان كلمة الاستفهام تحدث في الجملة التي تليها بلا فصل معنى الاستفهام لافي جملة اخرى بعدها فعلى هذا يجوز وقوع اسماء الاستفهام اخبارا لهذه الافعال اذا لم تكن مصدرة بماء النفي فلا تقول اين ما كان زيد ولا متى مازال زيد لوجوب تصدراء النفي ويجوز متى لم يزل هذا واين لم يزل عمرو واي وقت لم يكن سمحاك (٩) ومنع الجزولي والشلوبيني ذلك في ليس نحو اين ليس زيد فان منعنا ذلك بناء على منع ما تقدم خبر ليس عليه فقد مضر الكلام عليه وان منعنا لادائه الى المحال من حيث المعنى لان زيدا لا يجوز ان يكون في جميع الامكنة (فالجواب ان ذلك على سبيل المبالغة ويفرض ذلك في غير المستحيل نحو متى ليس وجود الله تعالى او علمه او قدرته (ثم نقول اذا كان الخبر مفردا مشتملا على ماله صدرا للكلام وجب تقديمه على كان واخواته ان لم يصدر بما وذلك اما كلمة الشرط نحو اين تكن اكن او كلمة الاستفهام نحو اين كنت وايهم كنت) واذا كان الخبر ظرفا والاسم نكرة وجب تأخير الاسم عن الخبر نحو كان في الدار رجل وفي الدار كان رجل وكذا ان دخل الاعلى الاسم نحو لم يكن قائما الازيد او قائما لم يكن الازيد لما ذكرنا في باب الفاعل) ويجب ايضا تأخير

٦ ودلى دل ما جده صناع
٧ استحال اذا لطلب في
احد هما طلت في الاخر
فيجتمع طلبان على مصدر
الخبر في حالة واحدة
نسخة

٨ معنى الاخبار حتى
يتناقض هو ومضمون
الخبر نسخ
٩ ومنع بعضهم كالجزولي
والشلوبيني نحو اين ليس
زيد والاولى الجواز فان
كان المانع منع ذلك بناء
على المنع من تقدم خبر ليس
عليه فقد مضر الكلام عليه
وان منع نسخه

عن الخبر اذا كان جزء الخبر ضمير في الاسم نحو كان في الدار صاحبها وكذا اذا كان الاسم ان مع صلتهما نحو كان عندى انا قائم وعندى كان انا قائم اذ لو تأخر الخبر لاشتبه المفتوحة بالمكسورة على تقدير اضممار الشان في الفعل (ويجب تأخير الخبر عن كان واسمه معا ان دخله الان نحو ما كان زيد الاقائما ويجب توسيطه او تأخيره اذا كان الفعل مصدرا بما يقتضى التصدر وكان مما لا يفصل بينه وبين الفعل كهل واسماء الاستفهام والشرط نحو هل كان زيد قائما ومتى كان قائما زيد اذ لا يفصل هذه الكلم عن الفعل كما مضى في المنصوب على شريطة التفسير (واما همزة الاستفهام وماء النفي اذ لم يكن مع زوال واخواتها فيجوز توسيط الخبر بينهما وبين الفعل الناقص نحو ما قاما كان زيد واقفا ثما كان زيد ولا يجوز تقديمه عليهما ويجب تأخير الخبر ايضا عن الاسم اذا تأخر مرفوعه عنه نحو كان زيد حسنا وجهه فلو قلت كان حسنا زيد وجهه او حسنا كان زيد وجهه لفصلت بين العامل ومعموله الذى هو كجزءه بالاجنبى واما اذا تأخر منصوبه فيجوز على قبح اذ لم يكن المنصوب ظرفا نحو ضاربا كان زيد عمرا اذ المنصوب ليس كجزءه اما اذا كان منصوبه ظرفا فانه يجوز بلا قبح نحو ضاربا كان زيد اليوم او في الدار اذا لظروف متسع فيها والزعم بعضهم تأخير الخبر اذا كان جملة ولا وجه لمنع توسطها او تقدمها والاصل الجواز (٢ ولا يفصل عند البصرية بين كان واخواته وبين المرفوع بها من معمولات الخبر الا بالظرف او الجار والمجرور نحو كان امامك زيد جالسا وذلك لكون الفعل الناقص عاملا ضعيفا فلا يفصل بينه وبين معموله من الاجنبيات الا بالظرف وان كان العامل قويا جاز الفصل بينهما وبين معموله بشرط ان يكون فضلة بغير الظرف ايضا نحو عمرا كان زيد ضاربا (واجاز الكوفيون الفصل بين كان ومرفوعه بغير الظرف ايضا نحو كان زيد امر وضاربا) (وفرق بعض البصريين بين الخبر العامل المتصل بذلك الممول الفاصل وبينه اذ لم يتصل فجوز في المتصل نحو كان زيدا ضاربا عمرو ولم يجوز في المنفصل نحو كان زيدا عمرو وضاربا وما اوهم خلاف ذلك قدر فيه البصريون ضمير الشان اسما لكان واخواته نحو كان زيدا الحمى تأخذ او كان زيدا تأخذ الحمى قال * قنافة ٣ هـ اجون حول بيوتهم * بما كان آياهم عطية عودا * ويجوز في البيت زيادة كان ٥ * واعلم انه يخبر في هذا الباب عن النكرة المحضة اذا حصلت الفائدة ولا يطلب التخصيص مع حصول الفائدة على ما ذكرنا في باب المبتدأ قال * مادام فيهن ٦ فيصل حيا * وتقول مازال رجل واقفا بالباب وكذا في باب ان قال * وان شفاء عبدة مهراقة * ٧ كذا انشده سيويه وقد بحر في هذا الباب وفي باب ان بمعرفة عن نكرة ولم يحز ذلك في المبتدأ والخبر للالتباس لاتفاق اعرابى الجزئين هناك واختلا فهمها ههنا وقد ذكرنا ان سيويه قال في نحو من زيد ان زيد ٨ هو الخبر (وقال الزمخشري لا يخبر ههنا عن نكرة بمعرفة الا ضرورة نحو قوله * يكون مزاجها عسل وماء * ٩ فبين نصب مزاجها وقال * ولايك موقف منك الوداعا * وقال ابن مالك بل يجوز ذلك اختيارا لان الشاعر امكنه ان يقول * ولايك موقفى

۹ فین روی النصب فی مزاجها نسخہ

منك الوداعا * وان يرفع مزاجها على اضرار الشان في كان كافي الرواية الاخرى ولا
 خلاف عند ٢ مجوزه اختيارا ايضا ان الاولى جعل المعرفة اسما والنكرة خبرا الا ترى
 انهم قالوا ان ان اولى بالاسمية بما تقدم في نحو قوله تعالى ﴿ ما كان حجتهم الا ان قالوا ﴾
 مع كونهما معرفتين لمشا بهتها المضمرة من حيث لا توصف كالمضمر وانما جزاهم على تنكير
 الاسم وتعريف الخبر عدم اللبس في بابي ان و كان لا خلاف اعرابي الجزئين (واورد
 سيوييه للتمثيل بالاخبار عن النكرة بالمعرفة قوله * اسكر ان كان ابن المراغة اذ هجا *
 نتما بجوف الشام ام متساكر * وقوله * فانك لا تبالي بعد حول * اطبي كان ام حجار
 * وقوله * الامن مبلغ حسان عنى * اطب كان سحرك ام جنون * ورد عليه المبرد
 بان اسم كان هو الضمير وهو معرفة ٣ (واجاب بعضهم المبرد عن سيوييه بان همزة
 الاستفهام في اطبي واطب واسكر ان دخلت على اسم مرفوع بعده الفعل المسند الى
 ضميره فار تقاع ذلك المرفوع بضمير يفسره ذلك الفعل اولى فاسم كان اذن نكرة
 (ورد الجواب بان ام المتصلة يليها احد المستويين والاخر الهمزة ولو قدرت بعد
 الهمزة فعلا لم يلها المستويان (واجيب عن رد الجواب بان الفعل لما كان محذوفا وجوبا
 لاجل المفسر فكانه معدوم وايضا فان استواء ما ولياها قد لا يكون في ضرورة الشعر
 كما يجي في باب العطف هذا ونحن قد ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير
 ان المرفوع انما يفسر رافعه بظا هر اذا كان المرفوع بعد كلمة لازمة للفعل نحو
 ﴿ ان امرء هلك ﴾ وفي قوله خاصة * اطبي كان ام حجار * الاولى ان يرتفع ظي
 بكان مقدرة لما يجي في باب العطف ان بعد سواء ولا ابالي ٤ لا تدخل همزة التسوية
 الاعلى الفعل (واجاب بعضهم المبرد عن سيوييه بان الضمير راجع الى منكر فيكون منكرا
 ورد جوابهم بان الضمير الراجع الى النكرة معرفة بدليل وقوعه مبتدأ نحو ضربت
 رجلا وهو راكب ولو كان نكرة لصح وصفه (والجواب عن الرد ان الضمير اذا عاد
 الى نكرة مختصة بوجه فهو معرفة نحو جاءني رجل فضربته والافهو نكرة نحو
 ارجل ضربته ام امرأة كما مر في حد المعرفة والنكرات المفسرة للضمير في الايات الثلاثة
 غير مختصة فالضمائر اذن نكرات * واعلم ان ليس من بين اخواتها تختص بكثرة مجي
 اسمها نكرة لما فيها من النفي ويجوز حذف خبرها كثيرا كقوله * انما يجري الفتي
 ليس الجمل * اي ليس الجمل جاريا وقيل بل جلت على لافصارت حرف عطف مثلها
 وجب هذه الافعال متصرفه الاليس ودام ولتصار يفها مالها ولا يستعمل لمزال
 واخواتها مصدر واسم فاعل ٥ الاتامين لانها يلزمها حرف النفي وهي لا تدخل على
 المفرد (وقد يحذف لام يكن للجزم تشبيها لنونها بالواو فحذفت مع انه قد حذف قبل
 حركتها للجزم وذلك لكثرة استعمالها قال تعالى ﴿ لم يك مغيرا نعمة ﴾ كما حذفت
 كسرة لم ابال فقبل لم ابل بعدما حذف منه الباء لكثرة الاستعمال ايضا (قال سيوييه
 اذا لاقى نون يكن المجزوم ساكنا بعدها لم يحذفها قال تعالى ﴿ لم يكن الذين كفروا ﴾
 لتقو بها بالحركة وخروجها بها عن شبه حرف المسد ٦ واجازه يونس انشد ابو زيد

٢ من جوز مثل هذا ايضا
 ان الاكثر والاولى نسخه
 مما تقدم نسخه

٣ فلم يخبر الا عن المعرفة
 نسخه

٤ لا يقع همزة الاستفهام
 الا داخل على الفعل
 واجاب اخرون نسخه

٥ * قضى الله يا اسماء ان
 لست زائلا احبك حتى
 يغمض العين مغمض *

٦ واجاز يونس الخذف
 مع ذلك ايضا نسخه

في توادره * لم يك ٧ الحق على ان هاجه * رسم دار ٨ قد تعنى بالسرر * قال السيرا في هذا شاذ قال سيبويه تقديم الخبر اذا كان ظرفا مستحسن ويسمى ذلك الظرف مستقرا بفتح القاف ٢ وكذا كل ظرف عامله مقدر لان ناصبه وهو استقر مقدر قبله فقولك كان في الدار زيد اى كان مستقرا في الدار فالظرف مستقر فيه ثم حذف الجار كما يقال ٣ المحصول للمحصل عليه ولم يستحسن تقديم الظرف اللغو وهو ٤ ماناصبه ظاهرا لانه اذن فضلة فلا يهتم به نحو كان زيد جالسا عندك واما قوله تعالى ﴿ ولم يكن له كفوا احد ﴾ فانما قدم اللغو فيه لانه معقد القائدة اذ ليس الغرض نفي الكفو مطلقا بل نفي الكفو له تعالى فقدم اهتماما بما هو المقصود معنى ورعاية للفواصل لفظا * قوله (افعال المقاربة ما وضع لدنوا خبر رجاء او حصولا او اخذافيه) الذى ٥ ارى ان عسى ليس من افعال المقاربة اذ هو طمع في حق غيره تعالى وانما يكون الطمع فيما ليس الطامع على وثوق من حصوله فكيف يحكم بدنو ما لا يوثق بحصوله ولا يجوز ان يقال ان معناه رجاء دنوا الخبر كما هو مفهوم من كلام الجزولي والمصنف اى ان الطامع يطمع في دنو مضمون خبره فقولك عسى الله ان يشفى مريضى اى انى ارجو قرب شفاؤه وذلك لان عسى ايس متعينا بالوضع للطمع في دنو مضمون خبره بل لطمع حصول مضمونه مطلقا سواء ترجى حصوله عن قريب او بعيد مدة مديدة تقول عسى الله ان يدخلني الجنة وعسى النبي عليه السلام ان يشفع لي فاذا قلت عسى زيد ان يخرج فهو بمعنى لعله يخرج ولدنو في لعل اتفاقا (وكذا في عدهم طفق و مراد فاته من افعال المقاربة بمعنى كونها لدنوا خبر نظر لان معنى طفق زيد يخرج انه شروع في الخروج وتلبس باول اجزائه ولا يقال ان الخروج قرب ودنى من زيد الا قبل شروع فيه لان معنى القرب قلة المسافة بلى يصح ان يقال فيمن شرع في الشئ قرب تمام ذلك الشئ على يده وفراغه منه فعلى هذا ليس من افعال المقاربة التي هي موضوعة لدنوا خبر الا كاد و مراد فاته (وقول المصنف لدنوا خبر رجاء او حصولا او اخذافيه) فيه خبط لان نصب هذه المصادر على التمييز في الظاهر وهو تمييز عن نسبة فيكون فاعلا لدنو رجاء الخبر اولدنو قولك يعجبني طبيب زيد علما اى طبيب علم زيد فيكون المعنى لدنو في المعنى كما في حصوله اولدنو الاخذ فيه وليس عسى لدنو رجاء خبره بل لرجاء دنوا خبر على ما ذهب اليه و كذا طفق واخواته ليست لدنو الاخذ في الخبر بل هي للاخذ فيه و لفظ الجزولي اى ان عسى لمقاربة الفعل في الرجاء اوضح واصح فيما قصده من المعنى ولو جعلنا المنصوب حالا من الخبر اى لدنوا خبر مرجوا او حاصل او مأخوذا فيه على تكلف فيه اذا لم يستعمل فيه مثل هذه المحتملات البعيدة لم يصح قوله حصولا لان الخبر في كاد ليس حاصل بل هو قريب الحصول وتبين ايضا ان بين قرب الخبر وحصوله تناف لان القريب مالم يحصل بعد ٧ * قوله (فالاول عسى وهو غير متصرف تقول عسى زيد ان يخرج وعسى ان يخرج زيد وقد يحذف ان والثاني كاد تقول كاد زيد ينجى وقد يدخل ان واذا دخل النفي على كاد فهو كالافعال على الاصح وقيل يكون للاثبات

٧ الحق بالكسر من الابل ما كان ابن ثلاث سنين وطعن في الرابعة وهاج الشئ ثار وهاج اى اثاره يتعدى ولا يتعدى وتعنى اى اندرس وبالسرر متعلق بكان او بهاج

٨ قوله (قد تعنى) تعفت الدار درست سرر الشهر آخر ليلة منه وكذلك سراره وسراره وهو مشتق من استسر القمر اذا خفي ليلة السرار ٢ لان الفعل فهو استقر قبله مقدر نحو كان في الدار زيد نسخة

٣ للفعل به مفعول نسخة ٤ مالم يكن جبر ابل زائدا لان التقدم للاهتمام والزائد لا يهتم به نحو كان نسخة

٥ يظهر لى ان عسى في الحقيقة نسخة

٧ هكذا في عباراتهم يذكرون لفظة بعد عقيب فراغ الكلام

٨ قوله (رسيس الهوى) رس الحى ورسيسها واحد وهو اول مسها ٩ يعنى الذى لرجاء دنوا الخبر نسخة
٢ قوله (واجبة) فى جميع القرآن الا فى قوله تعالى عسى ربه ان ٣٠٢ طلقكن وقال ابو عبيدة آه ٣ واقول

ان عسى فى الآية نسخة
٤ التنوفة المفاضة وكذا
التنوفية والجائزة العطاء
٥ الابؤس جمع بؤس من
قولهم يوم بؤس ويوم نعم
والابؤس ايضا الداهية
قال الاصمعى اصله انه كان
خارفيه ناس فانهار عليهم
او اتاهم عدو فقتلوه
فصار مثالا لكل شئ يخاف
ان يأتى منه شرو قال ابن
الكلبى الغوير ماء لكلب
معروف وهذا المثل تكلمت
به الزباء لما تنكب قصير
لحمى بالاجال الطريق
المهجم واخذ على الغوير
٦ لحنته بالفتح الحن لحننا
اذا قلت له قولايهم عنك
ويخفى على غيره

٧ اى من الكلام صدره
* اكثرت فى اللوم ملحا
دائما *

٧ قوله (لانتلخى) لحنيت
الرجل الحاه لحنيا اذ لنته
٨ ان ان يفعل ليس فى
موضع خبر عسى قيل لان
الحدث نسخة
٩ كما قال نسخة

٢ قوله (هذا آثاما)

افعل هذا آثرا وآثرذى اثيراى اول كل شئ وفى المفصل افعله اثرا اى مؤثراله وقال الاصمعى افعله آثاما (ما)
عليه وقيل افعله اثاراله على غيره وينصب على المصدر اى مفعولا له ٣ اما ان يلزم مطردا آه فبعيد نسخة

وقيل يكون فى الماضى للاثبات وفى المستقبل كالافعال تمسكا بقوله تعالى ﴿ وما كادوا
يفعلون ﴾ ويقول ذى الرمة ﴿ اذا غير النأى الحسين لم يكذب ﴾ ٨ رسيس الهوى من حب مية
يرح ﴿ والثالث جعل وطفق وكرب واخذوهى مثل كادوا وشك وهى مثل عسى وكاد
فى الاستعمال) قوله (فالاول عسى) ٩ اى الذى لرجاء مضمون الخبر (قال سيديويه عسى طمع
واشفاق فالطمع فى المحبوب والاشفاق فى المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى
الاشفاق الخوف وانما يتصرف فى عسى بل لم يأت منه الا الماضى لتضمنه معنى الحرف
اى انشاء الطمع والرجاء كعمل والانشاءات فى الاغلب من معانى الحروف والحرف
لا يتصرف فيها واما الفعل نحو بعت والجملة الاسمية نحو انت حر فعنى الانشاء عارض
فيهما (قال الجوهري عسى من الله ٢ واجبة لاستحالة الطمع والاشفاق عليه تعالى
اذ لا يكونان الا فى الجهول وقوله تعالى ﴿ عسى ربه ان طلقكن ﴾ ٣ للتخويف لا للخوف
والاشفاق كما ان اوفى كلامه تعالى للابهام والتشكيك لالشك (قال ابو عبيدة عسى
من الله ايجاب فجاء على احدى لغتى العرب لان عسى للرجاء واليقين ايضا وانشد لابن
مقبل ﴿ ظنى بهم كعسى وهم بتنوفة ﴾ ٤ يتنازعون جوائز الامثال ﴿ اى ظنى بهم يقين
هذا كلامه وانا لا اعرف عسى فى غير كلامه تعالى لليقين فقوله عسى لليقين فيه نظر
ويجوز ان يكون معنى ظنى بهم كعسى اى مع طمع (وقد يكسر سين عسى اذا اتصل به
ضمير المتكلم نحو عسيت عسينا او ضمير المخاطب مطلقا نحو عسيت عسيما عسيت عسيت
عسيما عسيت انون جمع المؤنث نحو عسين (وزعم الزجاج ان عسى حرف لما رأى
من عدم تصرفه وكونه بمعنى لعل واتصال ضمير المرفوع به يدفع ذلك الا ان يعتذر
بما اعتذره ابو على فى ليس كما تقدم (قوله عسى زيدان يخرج) المتأخرون على ان عسى
يرفع الاسم وينصب الخبر ككان والمقترن بان بعد اسمه منصوب المحل بانه خبره استدلالا
بالمثل النادر من قول الزباء ﴿ عسى الغوير ابؤسا ٥ ﴾ وقوله ﴿ لانتلخى ٦ انى عسيت صائما
٧ ﴾ ونقل عن سيديويه ٨ منع كون ان يفعل خبره قبل انما قال ذلك لان الحدث لا يكون
خبرا عن الجنة وقوله ابؤسا وصائما لتضمن عسى معنى كان فاجرى فى الاستعمال مجراه
وعذر من جعله خبرا ان يقدر مضافا الى الاسم نحو عسى حال زيدان يخرج اوفى
الخبر نحو عسى زيد صاحب ان يخرج (٩ قال ابو على فى القصرىات عسى زيد ان يقوم
اى عسى زيد ذاقيسام وفى هذا العذر تكلف اذ لم يظهر هذا المضاف الى اللفظ ابدا لا
فى الاسم ولا فى الخبر (وقال بعضهم ان زائدة وفيه ايضا نظر لان الزائد لا يلزم الامع
بعض الكلم كزيادة ما فى قولهم افعل ٢ هذا آثر آما ٣ ولزومه مطردا فى موضع معين
مع اى كلمة كانت بعيد (وقيل المقترن بان مشبه بالمفعول وليس بخبر كخبر كان حتى يلزم
كون الحدث خبرا عن الجنة وذلك لان المعنى الاصلى قارب زيدان يخرج اى الخروج
ثم تغير معنى الكلام عن ذلك الاصل بافادة عسى لانشاء الطمع كما كان اصل معنى

ما حسن زيدا شئ جعله حسنا ثم تغير عنه بافاده انشاء التعجب وكذا قالوا اصل معنى عسى ان يخرج زيد قرب ان يخرج زيد اى خروج زيد فهو فى الاستعمال الاول كالفعل المتعدي وفى الثانى كاللازم وفيه ايضا نظر اذ لم يثبت فى عسى معنى المقاربة لا وضعا ولا استعمالا كما مر قبل (وقال الكوفيون ان ان يفعل فى محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال كقوله تعالى ﴿ لا ينهيكم الله عن الذين لم يقاتلوكم ﴾ الى قوله ﴿ ان تبروهم ﴾ اى لا ينهيكم الله عن ان تبروهم ه والذى ارى ان هذا وجه قريب فيكون فى نحو يازيدون عسى ان تقوموا قد جاء بما كان بدلا من الفاعل مكان الفاعل والمعنى ايضا يساعد ما ذهبوا اليه لان عسى بمعنى يتوقع فعنى عسى زيد ان يقوم اى يتوقع ويرجى قيامه وانما غلب فيه بدل الاشتمال لان فيه اجالا ثم تفصيلا كما مر فى باب البدل وفى ابهام الشئ ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشئ فى النفس كما مر فى ضمير الشأن واما عسيت صائما وعسى الغويرا بؤسا فشاذا ان على تضمينهما معنى كان (وقال بعضهم التقدير عسى الغوير ان يكون ابوسا وعسيت ان اكون صائما وجاز حذف ان مع الفعل ٢ مع كونها جرفا مصدريا لقوة الدلالة وذلك لكثرة وقوع ان بعد مرفوع عسى فهو كحذف المصدر وابقاء معموله كما ذكرنا ٣ من مذهب سيويه فى المفعول معه ومثله ما قدر الكسائى فى البيت الا ان يكون الفرقدان الا ان القرينة ههنا دلل كما ذكرنا (فعلى مذهب الكوفيين اذا حذفت ان فى الخبر مع قلة ذلك قلنا انها مقدرة حذفت لقوة الدلالة عليها فيكون كقولهم تسمع بالمعدي ٤ لان تراه (قوله وعسى ان يخرج زيد * اعلم ان من ذهب الى ان ان مع الفعل فى عسى زيدان يخرج خبر عسى جازان يقول فى عسى ان يخرج زيدانه خبر ايضا وهو من باب التنازع فيقول فى التثنية على اختيار البصريين عسى ان يخرج الزيدان وعلى اختيار الكوفيين عسى ان يخرج الزيدان وعلى هذا قياس الجمع والمؤنث وجاز ان يقول ان يخرج فاعل عسى وزيد فاعل يخرج فيقول فى التثنية عسى ان يخرج الزيدان لا غير وقوله تعالى ﴿ عسى ان يبعثك ربك مقام محمودا ﴾ لوجعلنا الفعلين متنازعين فى ربك لم يجز اعمال الاول اعنى عسى لتكون ربك وهو اجنبى اذن فاصلا بين بعض الصلة وبعض وقوله تعالى ﴿ عسى ان تكثرها شيئا ﴾ يجوز ان يكون الفعلان متنازعين فى شيئا وقد اعمل الثانى وان يكون ان تكثرها فاعل عسى كما فى قوله تعالى ﴿ عسى ان يكونوا خيرا منهم ﴾ وعسى ان يكن خيرا منهم * واما نحو الزيدان عسى ان يقوموا والزيدون عسى ان يقوموا فان فاعل عسى قول واحد (ولا يضير فى عسى ضمير الشأن لانه ليس من نواسخ المبتدأ كما كان كاد منها وقوله تعالى (كاد يزيغ قلوب فريق منهم ﴾ فى كاد ضمير الشأن ويجوز ان يكون من باب التنازع وقد اعمل الاول ولوا عمل الثانى لقال كادت الا عند الكسائى فانه يحذف الفاعل فى مثله كما مر واما على قرأة من قرأ كاد تزيغ بالياء فليس من باب التنازع والاوجب تأنيث احد الفعلين لاسناده الى ضمير المؤنث بل هو على اضممار الشأن فى كاد (وقولك كاد يقوم زيد يحتمل التنازع فتعمل ابهاما شئت ويحتمل اضممار

٤ بمعنى الفعل المتعدي
فى الاصل وفى الثانى بمعنى
اللازم نسخته
ه ولا ارى هذا وجهها
بعيدا نسخته

٢ مع انها حرف مصدرى
نسخته
٣ فى المفعول معه عند
سيويه وذلك كما قدر
نسخته
٤ خير من ان تراه نسخته

٦ واما عند الكوفيين فعلى
اضمار ان كاذكرنا ويتعين
نسخه

٧ ويقل اسناده الى سبب
الفاعل نحو كاذ زيد يخرج
غلامه وعسى زيد ان يقوم
اخوه الا ان يكون المسند
الى سببه بمعنى الفعل المسند
الى ضميره نحو كاذ زيد يخرج
نفسه فهو بمعنى كاذ زيد
يموت نسخه

٢ جمع غلة وهى والغل
حرارة العطش
٣ جمع جايحة وهى الشدة
التي تحتاج المال اى يذهب
به من شدة او آفة

٣ من العدا بالكسر والمد
الموالة بين الصيدين
يصرع احدهما على اثر
الآخر فى طلق واحد
والمراد بالهاديات فى قول
امراً القيس * كان دماء
الهاديات بنخره * اوائل
الوحش

٤ فظاهر نسخه

٥ قال فى القواعد وذلك
لان معناها الاشراف
على الفعل وان يقيد بعده

الشان فى كاذ ومثله ليس خلق الله وليس بمشهور اضمار الشان من افعال المقاربة
الا فى كاذ ومن الافعال الناقضة الا فى كان وليس (ولا يتقدم ان مع الفعل على عسى
اما عند من قال انه خبر فلضعف عسى لكونه غير متصرف واما عند من قال هو
بدل فلا تمناع تقدمه على المبدل منه (وقد يحذف الخبر فى هذا الباب ان علم نحو *
هممت ولم افعل وكدت ولتبنى * تركت على عثمان تبكى حلاله * اى كدت
افعل وكذا تقول كم عسى زيد اذا قيل لك عسى زيد ان يقوم اى كم عسى زيد ان
يقوم ولا يخلو المرفوع فى هذا الباب غالباً من اختصاص فلا يقال كاذ رجل يقوم
ولا عسى شخص ان يقوم الا قليلاً (قوله وقد يحذف ان) كقوله * عسى الكرب
الذى امسيت فيه * يكون وراءه فرج قريب * وهو قليل وذلك لشبهه عسى بكاذ
٦ عند من قال هو خبر وقدر ان ذلك عند الكوفيين بتقدير ان يتعين فى اخبار
جميع افعال المقاربة ان يكون فاعل اخبارها ضميراً عائداً الى اسمها ٧ فلا تقول
كاذ زيد يخرج غلامه الا ان يكون المسند الى سببه بمعنى الفعل المسند الى ضمير الاسم
نحو كاذ زيد يخرج نفسه هو بمعنى كاذ زيد يموت (وقد يستعمل حرى زيد ان يفعل كذا
بكسر الراء واخلو لى عمرو ان يقوم استعمال عسى بلفظ الماضى فقط ومعناها صار
حريراً وحرى اى جديراً وصار خليفاً واصلها حرى بان يفعل واخلو لى بان يقوم
فحذف حرف الجر كما هو القياس مع ان وان ويقال ايضا هو حرى ان يفعل بفتح
الراء والتنوين على انه مصدر بمعنى الوصف فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث نحو هن حرى
ان يفعلن واذا قلت هو حرى على فعليل او حر بكسر الراء كم ان يكون نثيت وجعت
وانثت ويقال ايضا بالحرى ان يكون كذا وقيد بعد اخلو لى ان مع الفعل نحو اخلو لى
ان يفعل زيدا كما قلنا فى عسى ان يفعل زيد وقول الشاعر * عسى طيبى * من طيبى * بعده *
شططى * غلات ٢ التكلّى والجواب ٣ * السين فيه عند المتأخرين قائمة مقام ان لكونها
للاستقبال (والوجه عند الكوفيين ان يكون فاعل عسى مضمون الجملة الاسمية التي
بعده كفاى قوله تعالى ﴿ ثم بدالهم من بعد ما رأوا الايات ليسبحنه ﴾ اى يتوقع اطفاء
غلات الكلّى (قوله والثانى كاذ) اى ما وضع لدنو حصول الخبر كاذ وهو من كدت
تكاد كيدا ومكادة كهبت تهاب (وحكى الاصمعى كودا بالواو فيكون كخفت تخاف
خوفاً ومخافة والاول اشهر واوشك بمعناه ومعنى كاذ فى اصل الوضع قرب ولا يستعمل
على اصل الوضع فلا يقال كاذ زيد من الفعل ومعنى اوشك فى الاصل اسرع ويستعمل
على الاصل فيقال اوشك فلان فى السير ومن مرادفات كاذ واوشك اولى وكرب
وهلهل وكرب فى الاصل بمعنى قرب يقال كربت الشمس اى دنت للغروب واما اولى
فمعناه الاصلى قارب قال * فعادى ٣ بين هاديتين منها * واولى ان يزيد على ثلاث *
اى قارب وكاذ لا يستعمل الا مع ان ٤ واظهار كونها مفعولاً لاولى (ويجب تجريد
خبرها هل من ان واما كاذ وكرب واوشك فيستعمل اخبارها مع ان وبجدة والتجريد
٥ مع كاذ وكرب اكثر واعرف واذا كانت مع ان فهو بتقدير حرف الجراى كاذ او كرب

٦ بمعنى كاد ويستعمل نسخته
 ٧ أى على أن يجعل في
 موضع خبرها أو في موضع
 اسمها نسخته
 ٨ ولا جراء كاد في الاستعمال
 مجرى كان نسخته
 ٩ * فابت إلى فهم وما كدت
 آياؤكم مثلها فارقتهما وهى
 تصفر * وهو لتأبط شراو
 هو ثابت بن جابر بن سفيان
 أوله * إذا المرء لم يحتل وقد
 جد جده * اضاع * وقاسى
 امره وهو مدبر * ولكن
 اخوا الحرم الذى ليس نازلا *
 به الخطب الا وهو للقصد
 مبصر *
 ٢ قوله (هلل) يقال هللت
 ادركه أى كدت ادركه
 ٣ قوله (و صرصر)
 صرصر الجندب صريرا
 وصرصر الاخطب
 ٤ صرصرة
 ٤ الشقراق وقيل الصرد
 ٥ استعمالها يقال هللت
 نسخته
 ٦ على انه كان مشتغلا به
 نسخته
 ٧ المذكوران اعنى نسخته
 ٨ مقترنا بان بل يكون
 مضارعا مجردا منها نسخته
 ٩ أى يدرس صدره * رسم
 عفا من بعد ما قد انمى *
 ٩ قوله (ان يمصحا) مصح
 الشئ مصوحا أى ذهب
 وانقطع

من أن يقوم واوشك في أن يقوم وثم حذف حرف الجر على القياس واوجبوا ههنا
 حذفها لكثرة الاستعمال وان اما منصوبة او مجرورة كامر وقيدقع بعد اوشك ان مع
 الفعل نحو اوشك ان يخرج زيد أى اسرع خروجه ويجوز ان يكون على التنازع
 فاوشك ٦ لمقاربة الفعل نحو كاد لكن يستعمل استعمال كاد أى مجرد الخبر من ان ويستعمل
 استعمال عسى على الوجهين ٧ المعلومين واذا حذف ان من اخبار هذه الافعال الثلاثة
 فاما ان يقدر مع الحذف كفى تسمع بالمعدي واما ان يحذف رأسا بلا تقدير لها لاستعمال
 كاد وكرب واوشك لشدة دلالتها على مقاربة الفعل استعمال كان ٨ ولا استعمال كاد
 مثل كان جاء في الضرورة * ٩ وما كدت آيا * ولهذا اضمر ضمير الشأن فيه في نحو
 * كاد يزيع قلوب فريق * واستعمل ايضا الافعال التى للشروع في الفعل استعمال
 كان وهى طفق واخذ وانشاء واقبل وقرّب وهبّ وعلق وجعل وكانت بذلك أولى
 من كاد واخوانها لان اخبارها حاصلة المضمون كاخبار كان بخلاف خبر كاد وكان
 اصل استعمالها ان يقال طفق زيد في الفعل واخذ في الفعل وجعل الفعل من قوله تعالى
 * وجعل الظلمات والنور * أى اوجد وكذا انشأ الفعل واقبل على الفعل وقرّب
 الفعل وهب في الفعل من قولهم هب البعير في سيره أى نشط فيه فاستعملت استعمال كان
 لتضمنها معناه ٢ واما هلل فانما الزم تجريد خبره من ان مع انه بمعنى كاد لا بمعنى طفق
 لان المبالغة في القرب فيه أكثر ومثل هذا التركيب يدل على المبالغة كترزل ٣ وصرصر
 فكانه للمبالغة في القرب لاحق بالافعال الدالة على الشروع فاستعمل خبره بغير ان ٥ نحو
 هللت اقوم (ولكون افعال المقاربة أى كاد ومراد فاته وافعال الشروع أى طفق
 ومراد فاته فروعا لكان ومحمولة عليها لم يتقدم اخبارها عليها كما كان يتقدم خبر كان
 عليه (وانما الزم كون اخبار افعال الشروع فعلا مضارعا مجردا عن ان دون الاسم
 والماضى والمضارع المقترن بان لان المضارع المجرد من علامات الاستقبال ظاهر
 في الحال كما مضى في بابيه فهو من حيث الفعلية يدل على الحدوث دون الاسم بدليل انك
 اذا قلت كان زيد وقت الزوال قائما لم يدل على حدوث القيام في ذلك الوقت ومن
 حيث ظهوره في الحال يدل على كونه مشتغلا به دون الماضى بدليل انك اذا قلت كان زيد
 وقت الزوال قام دل على انه كان فرغ من القيام في ذلك الوقت واذا قلت كان زيد وقت
 الزوال يقوم دل ٦ على اشتغاله بالقيام في ذلك الوقت مع حدوث القيام فلما حلت هذه
 الافعال على كان وقصد المعنيان ٧ أى حدوث مصدر خبرها وكون فاعلها مشتغلا به
 وجب ان لا يكون اسما ولا ماضيا ولا مضارعا ٨ بان (وانما غلب في افعال المقاربة اعنى
 كاد ومراد فاته كون اخبارها كذلك وجوز اقترانها بان لكونها من شدة القرب الذى
 فيها كانها للاشتغال والشروع ايضا فهى ليست متضمنة لمعنى كان مثل افعال الشروع
 بل محمولة عليه من حيث الاستعمال فقط فجاز في بعضها اقتران الخبر بان كقوله * قد كاد
 من طول البلى ان يمصحا ٩ * ولم يحز ذلك في خبر فعل الاشتغال (واما التزامهم في خبر
 عسى كونه مضارعا بان ومنعهم من ان يكون مصدرا نحو عسى زيد القيام وكذا منعوا

من عسى قيام زيد فلان المضارع المقترن بان للاستقبال خاصة والطمع والاشفاق مختصان بالمستقبل فهو اليق بعسى من المصدر ومن ثمه قد يحمل لعل وان كانت من اخوات ان عليه نحو لعلك ان تقوم (قوله واذا دخل النفي على كاد الى آخره) قال بعضهم في كاد ان نفيه اثبات واثباته نفي بخلاف سائر الافعال اما كون اثباته نفيًا فان ارادوا به انك اذا قلت كاد زيد يقوم واثبت الكود اى القرب فهذا الاثبات نفي فهو غلط فاحش وكيف يكون اثبات الشئ نفيه بل في كاد زيد يقوم اثبات القرب من القيام بلاريب وان ارادوا ان اثبات كاد دال على نفي مضمون خبره فهو صحيح وحق لان قربك من الفعل لا يكون الا مع انتفاء الفعل منك اذ لو حصل منك الفعل لكنت اخذا في الفعل لا قربا منه واما كون نفيه اثباتا فنقول ايضا ان قصدوا ان نفي الكود اى القرب في ما كدت اقوم اثبات لذلك المضمون فهو من الفحش غلط وكيف يكون نفي الشئ اثباته وكذا ان ارادوا ان نفي القرب من مضمون الخبر اثبات لذلك المضمون بل هو الفحش لان نفي القرب من الفعل باغ في انتفاء ذلك الفعل من نفي الفعل نفسه فان ما قربت من المضرب اكد في نفي المضرب من ما ضربت بل قد يجرى مع قولك ما كاد زيد يخرج قرينة تدل على ثبوت الخروج بعد انتفائه وبعد انتفاء القرب منه فيكون تلك القرينة دالة على ثبوت مضمون خبر كاد في وقت بعد وقت انتفائه وانتفاء القرب منه لالفاظ كاد ولا تنافي بين انتفاء الشئ في وقت وثبوته في وقت آخر وانما التناقض بين ثبوت الشئ وانتفائه في وقت واحد فلا يكون اذن نفي كاد مفيد الثبوت مضمون خبره بل ٢ المفيد لثبوته تلك القرينة فان حصلت قرينة هكذا قلنا بثبوت مضمون خبر كاد بعد انتفائه كما في قوله تعالى ﴿ فذبحوها وما كادوا يفعلون ﴾ اى ما كادوا يذبحون قبل ذبحهم وما قربوا منه اشارة الى ما سبق قبل ذلك من تعنتهم في قولهم ﴿ اتخذنا هزوا ﴾ ادع لنا ربك بين لنا ماهى ﴿ ادع لنا ربك بين لنا مالونها ﴾ ادع لنا ربك بين لنا ماهى ﴿ وهذا التعنت دأب من لا يفعل ولا يقارب الفعل ايضا وان لم يثبت قرينة هكذا كقولك مات زيد وما كاد يسافر قلنا بقي مضمون خبر كاد على انتفائه وعلى انتفاء القرب منه كما في قوله تعالى ﴿ لم يكديرها ﴾ وقوله ﴿ اذا غير النائي البيت ﴾ اذ ليس في هذه المواضع ما يدل على حصوله بعد انتفائه ومثل هذه القرينة هى الشبهة لمن قال ان نفي كاد اثبات (فقال بعضهم انه للاثبات في الماضي كان كقوله تعالى (وما كادوا يفعلون) او في المستقبل (واستدل على كونه في المستقبل ايضا للاثبات بتخطفة الشعراء ذا الرمة في قوله ﴿ اذا غير النائي ٣ البيت ﴾ وقولهم نراه ٤ قد برح حتى ادى ذلك الى ان غير ذوا الرمة لم يكدا الى ما وجد ولم يكدا مستقبلا لانه جواب اذا فلو لا انهم فهموا الاثبات لم يخطئوه (والجواب عن الاستدلال بقوله تعالى (وما كادوا يفعلون) ان اثبات الفعل مفهوم من القرينة اى قوله تعالى (فذبحوها) لامن كادوا كما تقدم ولهذا لم يفد الاثبات في قولنا مات زيد وما كاد يسافر لما لم تكن قرينة (واما الجواب عن تخطفة الشعراء فبان تخطفهم ونصوب ذوا الرمة في بديهته بناء على الدليل المذكور اى ان

٢ تلك القرينة هى المفيدة لثبوته نعمه

٣ تمامه * المحبين لم يكدا
رئيس الهوى من حب مية
يرح * الرئيس حديث
النفس وفي نسخة الهجر
٤ قوله (قد برح) برح
مكانه اى زال عنه

٥ ومنه اكاد اخفيها
 ٦ واخوانها نسفه
 ٧ من حال الحول الحمى
 يوشك ان يقع فيه
 ٨ فانك موشك ان لا تراها
 * وتعد و دون غاضرة
 العوادي
 ٩ قوله (من الاكوار)
 الكور بالضم الرحل بادآه
 والجمع اكوار وكيران
 ٢ ناهيك به اي حسبك كما اذا
 تعجبت من طيب شئ قلت
 واهاله ما طيبه
 ٣ قوله (ولاشل عشره)
 يقال لمن اجاد الرمي والطعن
 لاشل لا ولا عى ولاشل
 عشرة اي اصابه العشرة
 ٤ قوله (ابرحت ربا) هذا
 الامر ابرح من هذا اي اشد
 وقتلوهم ابرح قبل اي اعجبه
 ويقال ما ابرحه اي ما اعجبه
 ويقال ابرحت ربا و ابرحت
 جارا اي اعجبت وبالغت
 ٥ بل لانشاء طلب التعجب
 ٦ ولا يطلق التعجب عليه
 تعالى نسفه
 ٧ هذا المعنى نسفه

نفى القرب من الفعل لا يكون اثباته وقد خطأ المخطئين وذا الرمة في رويته من قال حين سمع
 تلك الحكاية اصابته بدبته واخطأت رويته (وقال بعضهم ان نفى الماضي اثبات لشبهة قوله
 تعالى ﴿فذبحوها وماكادوا يفعلون﴾ الآية ونفى المضارع نفى لقوله ﴿لم يكدير بها﴾
 ﴿وقول ذي الرمة لم يكدير﴾ وعند الاخفش يجوز زيادة كاده قوله (والثالث) اي الذي
 يفيد شروع فاعله في مضمون الخبر وقد ذكرنا مرادفات طفق ٦ واحوالها يقال طفق يطق
 طفقا كغرق يغرق فرقا (وحكى الاخفش عن بعضهم طفوقا وقد جاء طفق يطق بكس
 ويستعمل مضارع كاد واوشك ٧ خصوصا من بين جميع الافعال المذكورة في هذا الباب وندر
 اسم فاعل اوشك ٨ (قوله وهى مثل كاد في الاستعمال) وقد يجي خبر جعل جملة اسمية قال *
 وقد جعلت قلوب بني سهيل * ٩ من الاكوار مر تعها قريب * وقد يجي شرطية مصدرة
 باذا نحو قولك جعل زيد اذا كلمته تغضب على ان الجزاء مضارع قال * وقد جعلت اذا
 ماقت يفتلني * ثوبى فانهم نهض الشارب الثمل * قوله (فعل التعجب ما وضع
 لانشاء التعجب وهو صيغتان ما فاعله وافعل به وهى خير متصرفة مثل ما احسن زيدا
 واحسن يزيد ولا يبينان الا بما يبنى منه افعال التفضيل ويتوصل في الممتنع بمثل ما اشد
 استخراجا واشدد باستخراجا ولا يتصرف فيهما بتقديم ولا تأخير ولا فصل واجاز
 المازنى الفصل بالظرف وما ابتدأ نكرة عند سبويه ما بعدها الخبر موصولة عند الاخفش
 والخبر محذوف وبه فاعل عند سبويه فلا ضمير في افعال مفعول عند الاخفش والباء
 للتعدية اوزائدة فقيه ضمير) قوله (ما وضع لانشاء التعجب) اي فعل وضع لانشاء التعجب
 لانه في قسم الافعال فلا ينتقض الحد بنحو ناهيك به ٢ ولله دره وواهاله ويا لك رجلا
 وكاليوم رجلا وويله رجلا بلا ينتقض بنحو قائله الله من شاعر ٣ ولاشل عشره فانه
 فعل وضع لانشاء التعجب وليس بمحض الدعاء وكذا قولهم ٤ ابرحت ربا الا ان يقول ان
 هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك بعد الوضع واما نحو تعجبت
 وعجبت فهو وان كان فعلا فليس لانشاء ٥ * واعلم ان التعجب ٦ انفعال يعرض
 للنفس عند الشعور بامر يخفى سببه ولهذا قيل اذا ظهر السبب بطل التعجب ولا يجوز
 التعجب منه تعالى حقيقة اذ لا يخفى عليه شئ ففعل التعجب في اصطلاح النحاة هو ما يكون
 على صيغة ما فاعل او فاعل به دالا على ٧ المذكور وليس كل فعل افاد هذا المعنى يسمى
 عندهم فعل التعجب (قوله وهى غير متصرفة) لمشايتها بالانشاء للحروف وهى غير
 متصرفة وايضا كل لفظ منها صار علما لمعنى من المعانى وان كان جملة فالقياس ان لا
 يتصرف فيه احتياطا لتحصيل الفهم كاسماء الاعلام فلماذا لم يتصرف في نعم وبئس
 وفي الامثال (قوله ولا يبينان الا بما يبنى منه افعال التفضيل) قدمضى ذلك في باب افعال
 التفضيل ويزيد عليه فعل التعجب بشرط وهو انه لا يبنى الا بما وقع في الماضي واستمر
 بخلاف التفضيل فانك تقول انا اضرب منك غدا ولا يتعجب الا بما حصل في الماضي
 واستمر حتى يستحق ان يتعجب منه اما الحال الذي لم يتكامل بعد والمستقبل الذي لم يدخل

بعد في الوجود والماضي الذي لم يستمر فلا يستحق التعجب منها فلذا كان اشهر صيغتي التعجب على الماضي اعني ما فعل (قيل لا يبنى فعل التعجب الا من فعل مضوم العين في اصل الوضع او من المنقول الى فعل اذا كان من غيره نحو ما ضرب وما قتل ليدل بذلك على ان التعجب منه صار كالقرينة لان باب فعل موضوع لهذا المعنى وكذا قيل في افعال التفضيل فكان اصل ما ضربك لزيد وما قتلته وانت اضرب لزيد واقتل له ضرب لزيد وقتل له واقتل لم يستعمل هذا الاصل لان نقل الفعل الى فعل لبناء التعجب والتفضيل منه لالذاته فلذلك لا يتعديان الى المفعول الذي كان الفعلي الثلاثي يتعدى اليه بنفسه الا باللام كما رأيت (ولا يبنى فعل التعجب من المبنى للمفعول لما مر في افعال التفضيل ويجوز تعليل امتناع مجيئهما للمفعول بكونهما مأخوذتين من فعل المضوم العين كما ذكرنا وهو لازم وربما بنى من المبنى للمفعول اذا من التباسه بالفاعل نحو ما اجتهد وما اشهره وما مقتته الى وما عجبته الى وما اشهاه الى فيتعدى كما ذكرنا في افعال التفضيل الى ما هو الفاعل في المعنى بالي او بعدد نحو احظى عندى وذلك اذا تضمن معنى الحب والبغض (قال سيويو به جميع ذلك مبنى على فعل وان لم يستعمل فكان ابغضه وعجبه وامقتته من بغض وعجب ومقت وان لم يستعمل واشهاه من شهو كما يقال رموت اليد يده وقياس التعجب من المبنى للمفعول ان يكون الفعل المبني له صلة لما مصدرية القائمة مقام التعجب منه بعدما اشدوا واشددوا ونحوهما نحو ما اشد ما ضرب واشدد بما سجن (ويبنى ايضا من باب افعال ٣٠ قياسا عند سيويو به سماعا عند غيره نحو ما اعطاه للعروف ٤ وما ابغضني له (والاخفش والمبرد جوزا بناء من جميع الثلاثي المزيدي فيه كإمر في افعال التفضيل وربما بنى من غير فعل نحو ما احنك هذه الشاة كما قيل هو احنك الشاتين اى اكلمهما وكذا يقال ٥ ما آله وما افرسه وان لم يستعمل منهما الفعل كإمر ويستعمل منهما الفاعل نحو آبل وفارس وقد يبنى من غير متصرف نحو ما انعم وما آله ٢ وندر ما خيره وما شره بحذف الهززة بخلاف خير وشر في التفضيل ويتعدى الى غير التعجب منه كما كان يتعدى اليه افعال التفضيل سواء (ولمشابهة افعال التعجب لا فعل التفضيل في الوزن والاصل المبنى منه وشرائط بناءه وتصحيح العين في نحو ما قوله وما يبعه وتعديه بما يتعدى به افعال التفضيل توهم غير الكسائي من الكوفيين ان افعال التعجب اسم كفعال التفضيل وقوى وهمهم تصغيرهم اياه في نحو قوله * يا ما ميلح غز لا ناشدن لنا * واما الكسائي فوافق البصريين في فعليته ولولا انفتاح افعال التعجب وانتصاب التعجب منه بعده انتصاب المفعول به لكان مذهبهم جديرا بان ينصر (وقد اعتذروا لفتح آخره بكونه متضمنا للمعنى التعجب الذي كان حقيقا بان يوضع له حرف كإمر في بناء اسم الاشارة فبنى لتضمنه معنى الحرف وبنى على الفتح لكونه اخف فامبتدأ واحسن خبره اى شئ من الاشياء متعجب من حسنه وما نكرة غير موصوفة (واعتذروا لنصب التعجب منه بعد افعال بكونه مشابها للمفعول لمجيئه بعد افعال المشابهة لفعل مضمر فاعله فوقه موقع المفعول به فانتصب انتصابه فهو

٨ الموضوع او المنقول اليه نسخة

٩ قوله (ما اجته) جن الرجل جنونا واجته الله فهو مجنون ولا تقل مجن وقولهم في المجنون ما اجته شاذ لا يقاس عليه لانه لا يقال في المضروب ما اضربه ٢ كقولهم نعمت اليد يده الا انه اريد هنا المدح بالرمي خاصة

٣ قوله اى (قياسه) التوصل بنحو اشد وجعل ما هو بمعنى مصدر المبنى للمفعول وهو الفعل المبني للمفعول المصدر بحرف المصدرية مقام التعجب منه ٤ قوله (وما ابغضني) له بغض بفاضة صار بغضا وبغضه الله الى الناس فابغضوه اى مقتوه

٥ هو آبل من غيره وفارس وهو آبل وفارس ولم يستعمل منهما الفعل كإمر نسخة

٢ كما ذكرنا افعال التفضيل نسخة

نحو قوله * ولذا بعده يذنب عيش * ٣ اجب الظهر ليس له سنام * بنصب الظهر وهو ضعيف لان النصب في مثل اجب الظهر وحسن الوجه توطئة لصحة الاضافة الى ذلك المنصوب كما مر في باب الصفة المشبهة ولا يضاف افعال الى المتعجب منه (والجواب عن تصحيح العين في نحو ما قوله وما ابعده واقول به وابع به ان الاعلال نوع تصرف وفعل التعجب غير متصرف ومن ثم لم يحز الادغام في نحو اشده في التعجب كما جاز في غيره واما التصغير فع كونه شاذا مقصورا على السماع الا عند الكسائي فانه يدعى اطراده ويقس عليه افعله في جواز التصغير انما جاز ذلك لانه بعدم التصرف فيه شابه افعال الاسمي كبيض واقول منك (قوله ويتوصل في الممتنع) يعني بالممتنع مالا يكون ثلاثيا نحو ما احسن استخراج ودحرجته او كان من الا لوان او العيوب الظاهرة نحو ما اشد بياضه او عوره ولم يكن تاما نحو ما اشد كونه قائما ٥ واما ما لمزمنى كانبس ٦ او مصوفا للفعول او مادما لمصدر مشهور فلا يمكن التوصل بمصادرهما الى التعجب منها ولا الى بيان التفضيل فيها اذ لا ٧ مصدر منفيا لنحو انبس او مصوفا للفعول لنحو جن وكذا لا مصدر لنم وبئس ويذرع ويدع حتى يوقع شيئا منها بعد ما اشد واشد منك وربما استغنوا عن بعض ما يصح التعجب منه بمثل التوصل المذكور كما لم يقل ما اقبله استغناء بما اكثر قائلته (قوله ولا يتصرف فيهما بتقديم ولا تأخير) كل واحد من التقديم والتأخير يستلزم الاخر لانك اذا قدمت شيئا على شيء فقد اخرت المقدم عليه عن المقدم يريد انك لا تقول زيدا ما احسن ولا ما زيدا احسن ولا يزيد احسن لما ذكرنا من الوجهين في عدم تصرفهما في انفسهما واما الفصل بين الفعلين والمتعجب منه فان لم يتعلق الفصل بهما فلا يجوز اتفاقا للفصل بين المفعول وعامله الضعيف بالاجنبي فلا يجوز لقيته فاحسن امس زيدا على ان يتعلق امس بليقته وكذا ان يتعلق بهما وكان غير ظرف نحو ما احسن قائما زيدا وذلك لانه نوع تصرف في علم التعجب وان كان بين الفعل والفضلة واما بالظرف فنعه الاخفش والمبرد واجازه الفراء والجرمي وابوعلى والمازني نحو ما احسن بالرجل ان يصدق واحسن اليوم زيد (واجاز ابن كيسان توسط الاعتراض بلولا الامتناعية نحو ما احسن لولا كلفه زيد او يفصل بكان وحدها بين ما و افعال ٢ وهى مزيدة على ما ذكرنا في باب كان (وقال السيرافي كان خبر ما وفيها ضميره واحسن زيدا ٣ خبر كان وفيه بعد لان كان ليس على صيغة التعجب وفعل التعجب لا بد ان يكون على افعال وقائدة الفصل بكان في نحو ما كان احسن زيدا انه كان في الماضي حسن واقع دائم الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان دائما قبله وشذ الفصل باصبح وامسى في قولهم ما اصبغ ابردها والضمير للغداة وما امسى ادفاها والضمير للعشية ولا يتجاوز المسموع فيهما ولا يقاس يكون على كان في الفصل به خلافا لابن كيسان (قوله وما ابتداء) اى مبتدأ مع كونه نكرة عند سيديويه والاخفش في احد قوله وذلك لان التعجب كما ذكرنا انما يكون فيما يحتمل سببه فالتكثير يناسب معنى التعجب فكان معنى ما احسن زيدا في الاصل شيء من الاشياء لا اعرفه جعل زيدا حسننا ثم نقل الى انشاء

٣ الجلب القطع وبغير اجب
بين الجلب اى مقطوع السنام
وذنب كل شيء بالكسر
عقبه

٥ ما كان لازما للنفي كافي بنس
نسخه

٦ قوله (بنس) مانبس بكلمة
اى ماتكم ومانبس ايضا
مثله

٧ مصادر لها منفية
او مصوغة ولا مصدر لغير
المتصرف كنم نسخه

٢ عند الاكثر بنسخه
٣ خبرها وفيما قال بعد لانه
ليس كان على صيغة التعجب
وقائدة دخول كان في التعجب
في نحو ما كان

التعجب وانحى عنه معنى الجعل فجاز استعماله في التعجب عن شئ يستحيل كونه بجعل
جاعل نحو ما قدر الله وما علمه وذلك لانه ٤ اقتصر من اللفظ على ثمرته وهى التعجب
من الشئ سواء كان مجعولا وله سبب او لا فهمزة افعل لتعديده ما كان لازما بالاصالة نحو
ما احسنه او لتعديده ما صار لازما بالنقل الى فعل الى مفعول غير مفعوله الاول وهو
فاعل اصل الفعل نحو ضرب زيد عمرا ٤ فيما اضرب زيدا العمرو فما مبتدا افعل خبره
وفيه ضمير راجع الى ما هو فاعله والمنصوب بعده مفعوله (وقال الاخفش في القول
الاخر ما موصولة والجملة بعدها صلتها والخبر محذوف الى الذى احسن زيدا موجود
وفيه بعد لانه حذف الخبر وجوبا مع عدم ما يسد مسده وايضا ليس في هذا التقدير معنى
الابهام ٥ اللابق في التعجب كما كان في تقدير سيويه ومذهب سيويه ضعيف من وجه
وهو ان استعمال مانكرة غير موصوفة نادر نحو ﴿ فنعماهى ﴾ على قول ولم تسمع مع
ذلك مبتدأة (وقال الفراء وابن درستويه ما استفهامية ما بعدها خبرها وهو قوى من
حيث المعنى لانه كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد استفاد من الاستفهام معنى التعجب
نحو قوله تعالى ﴿ وما أدريك ما يوم الدين ﴾ واتدري من هو والله دره اى رجل كان قال
﴿ والله عينا ٦ خبر ايماء فتي ٧ قيل مذهبه ضعيف من حيث انه نقل من معنى الاستفهام
الى التعجب فالنقل من انشاء الى انشاء مما لم يثبت (واما احسن زيد فعند سيويه افعل صورته
امر ومعناه الماضى من افعل اى صار ذا فعل كالحلم اى صار ذا الحلم والباء بعده زائدة في الفاعل
لازمة وقد تحذف ان كان التعجب منه ان وصلتهما نحو احسن ان تقول اى بان تقول على
ما هو القياس وضعف قوله ٨ بان الامر بمعنى الماضى مما لم يهدل جاء الماضى بمعنى
الامر نحو اتقى امرؤ ربه ٩ وبان افعل صار ذا كذا قليل ولو كان منه لجاز الحلم زيد ٢ واشحم
زيد وبان زيادة الباء في الفاعل قليل والمطرود زيادتها في المفعول (فقال الفراء وتبعه
الز مخشري وابن خروف ان احسن امر لكل احد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله
حسنا كذلك بان يصفه بالحسن فكانه قيل صفة بالحسن كيف شئت فان فيه منه كل ما يمكن
ان يكون في شخص كما قال ﴿ وقد وجدت مكان القول ذاسعة ﴾ فان وجدت لسانا قائلا
فقل ﴿ وهذا معنى مناسب للتعجب بخلاف تقدير سيويه ٢ وايضا همزة الجعل اكثر
من همزة صار ذا كذا وان لم يكن شئ منهما قياسا مطردا (وانما لم يصرف على هذا
القول افعل وان خوطب به مثنى او مجموع او مؤنث فلم يقل احسنا احسنوا احسنى
احسن لما ذكرنا من علة كون فعل التعجب غير متصرف ٣ وسهل ذلك انحاء معنى الامر
فيه كما انحى في ما افعل معنى الجعل وصار معنى افعل به كعنى ما افعله وهو محض انشاء
انتعجب ولم يبق فيه معنى الخطاب حتى يثنى ويجمع ويؤنث باعتبار ثنية المخاطب وجمعه
وتأنيته فهمزة ٤ افعل على هذا للجعل كهمزة ما احسن والباء مزيدة في المفعول وهو
كثير كما يحى في حروف الجر (واجاز الزجاج ان تكون الهمزة للصيرورة فيكون
الباء لتعديده اى اجعله ذا احسن والاول اولى لقلة همزة الصيرورة (ثم ان الزجاج اعتذر
لبقاء احسن في الاحوال على صورة واحدة بكون الخطاب لمصدر الفعل اى يا احسن

٤ انحى اصل المعنى الذى
هو الجعل في فعل التعجب
واقصر منه على ثمرته وهى
التعجب منه مطلقا سواء كان
مجعولا نسخة ٤ نحو نسخته
٥ الذى يليق بالتعجب
نسخه

٦ قوله (خبر ايماء) الخبر
بالفتح القصير وهو ههنا
علم شخص
٧ قالوا وهو تضعيف
نسخه

٨ من جهة ان نسخته
٩ ونحوه ومن جهة ان افعل
بمعنى صار نسخته

٢ وانحى به ومن جهة ان زيادة
الباء في الفاعل قليلة ٢ ولم
يتصرف هذا الفعل وان
خوطب به مثنى آه نسخته
٣ ولان معنى الامر انحى
فيه نسخته
٤ احسن التعديده نسخته

احسن بزيد وفيه تكلف وسماجة من حيث المعنى وايضا نحن نقول احسن بزيد يا عمرو ولا يخاطب شيان في حالة واحدة الا ان نقول ان معنى خطاب احسن قد انمحي (ويجب كون التعجب منه مختصا فلا يقال ما احسن رجلا لعدم الفائدة فان خصصته بوصف نحو رجلا ٦ حاله كذا جاز واذا علم التعجب منه جاز حذفه نحو لقيت زيدا وما احسن قال تعالى ﴿اسمع بهم وابصر﴾ ٧ فلفظ بهم انما جاز حذفه عند الفراء لكونه مفعولا (واما عند سيبويه فانه وان كان فاعلا والفاعل لا يجوز حذفه الا انه بملازمته الجر وبكون الفعل قبله في صورة ٨ ما فاعله مضمرة والجار والمجرور بعده مفعوله اشبه الفضلة فجاز حذفه اكتفاء بما تقدم فان لم يلزمه الجر كما في ما جاءني من رجل وكفي بزيدي بجز حذفه (ولا يؤتى لفعل التعجب ولا لافعل التفضيل بمفعول مطلق خلا فعلن اجاز ذلك لانها لجمودها صارت كنم وبئس مما مصدر له (ولا يجوز العطف على المضمرة المستتر في ما احسن زيدا ولا في احسن بزيد ولا سائر التوابع ولا الاخبار عنه بالذي او باللام لانه انمحي عنه معنى الفاعلية كما قدمنا بل معناه الان اي احسن حسن زيد فلو جئ بتوابعه او اخبر عنه لاعتبر بعد انمحيه واجاز ذلك قوم بعد المنصوب واما قبله فلما تقدم انه لا يفصل الا بالظرف ﴿قوله﴾ (افعال المدح والذم ما وضع لانشاء مدح او ذم فنما نعم وبئس وشرطها ان يكون الفاعل معرfa باللام او مضافا الى المعرف بها او مضمرا بميزا بنكرة منصوبة او بما مثل ﴿فنعما هي﴾ وبعد ذلك المخصوص وهو مبتدأ ما قبله خبره او خبر مبتدأ محذوف مثل نعم الرجل زيد وشرطه مطابقة الفاعل و﴿بئس مثل القوم الذين﴾ وشبهه متأول وقد يحذف المخصوص اذا علم مثل ﴿نعم العبد﴾ و﴿فنعم الماهدون﴾ وساء مثل بئس ومنها حبذا وفاعله ذا ولا يتغير ٩ وبعده المخصوص واعرابه كاعراب مخصص نعم ويجوز ان ياتي قبل المخصص او بعده تمييز او حال على وفق مخصوصه (قوله ما وضع لانشاء مدح او ذم) هذا كما تقدم في باب الكنايات في بيان انكم الخبرية متضمن للانشاء وذلك انك اذا قلت نعم الرجل زيد فانما تنشيء المدح وتحذره بهذا اللفظ وليس المدح موجودا في الخارج في احد الا زمنة مقصودا مطابقة هذا الكلام اياه حتى يكون خبرا بلي تقصد بهذا الكلام مدحه على جودته الحاصلة خارجا ولو كان اخبارا صرفا عن جودته خارجا لدخله التصديق والتكذيب فقول الاعرابي لمن بشره بمولودة وقال نعم المولودة والله ما هي بنعم المولودة ليس تكذيبا له في المدح اذ لا يمكن تكذيبه فيه بل هو اخبار بان الجودة التي حكمت بحصولها في الخارج ليست بحاصلة فهو انشاء جزؤه الخبر وكذا الانشاء التعجبي والانشاء الذي في كم الخبرية وفي رب هذا غاية ما يمكن ذكره في تمشية ما قالوا من كون هذه الاشياء للانشاء ومع هذا كله فلي فيه نظر اذ يطرده ذلك في جميع الاخبار لانك ٢ اذا قلت زيدا افضل من عمرو ولا ريب في كونه خبرا لم يمكن ان تكذب في التفضيل ويقال لك انك لم تفضل بل اتكذبت انما يتعلق بافضلية زيد وكذا اذا قلت زيدا قائم وهو خبر بلا شك لا يدخله التصديق والتكذيب من حيث الاخبار اذ لا يقال انك اخبرت او لم تخبر لانك اوجدت بهذا اللفظ

٦ رأيتاه في موضع كذا نسخته
٧ تحذف بهم عند الفراء جاز
لانه مفعول نسخته ٨ طلب
المفعول نسخته ٩ بتغير نسخته
٢ قوله (اذا قلت زيدا افضل
من عمرو فلا ريب في كونه خبرا
ولا يمكن ان تكذب في التفضيل
ويقال انك لم تفضل آه) لا
يخفى عليك ان التفضيل ههنا
ليس بمعنى جعلك اياه افضل
بل بمعنى الاخبار عن كونه
افضل ثم الاخبار الذي هو
فعل التكلم ليس مدلوله
اصليا للكلام الخبري ولا
مقصودا منه بل مدلوله
الاصلي المقصود منه هو
الحكم بالنسبة بين طرفيه وذلك
محمّل للصدق والكذب
كقولك زيدا قائم فلا يكون
انشاء اصلا واما صيغة التعجب
فالمقصود منها التعجب واحداثه
وذلك مما لا يتطرق اليه صدق
ولا كذب واما كون التعجب
منه كحسن زيد مثلا حاصلا
في الواقع فهو لازم عرفي للمعنى
المقصود وليس مقصودا من
الصيغة فلا يلزم كونها خبرا
وكذا الحال في صيغة المدح
واما نحو قولك كم رجل عندي
فعناه الحكم بحصول الرجال
عنده واستكثاره لتلك
الرجال والاول خبر والثاني
انشاء وقس على ذلك مثل رب
رجل عندي وح فلا اشكال

٣ الحلقى العين اربع لغات الا ان الاكثر في هذين آه نسخته ٤ بنى تميم في اتباع الفاء للعين ثم اسكنوا الثاني كما في ابل وقد استعمل على الاصل في قول طرفة نسخته ٥ اوله * ماقلت قدم را كبها * المبر الغالب العظيم من ابر فلان على اصحابه اذا غلبهم وعلافيهم ذكره صدر الافاضل وقال المهدي لعله يريد اذا ٣١٢ غلبهم آه بافعال البر وهو الاحسان

٥ ابر الله حخته اى قبل ٦ قال الجوهرى وان ادخلت على نعم ماقلت نعماء عظمكم به يجمع بين الساكنين وان شئت حركت العين بالكسر وان شئت قمت النون مع كسر العين

٧ اى كل الانسان نسخته ٧ قوله ولا يصح ان يقال يمكن ان يقال انما لم يجز نعم كل الرجل زيد لانه يتبادر منه ان افراد الرجل متعددة حقيقة وايها عين زيد وذلك محال ولذلك لم يجز ايضا ان يقال انت كل الرجل وكما جاز ان يقال انت الرجل كل الرجل جاز ايضا ان يقال نعم الرجل كل الرجل زيد اذ يتبادر ح من العبارة ان المقصود المبالغة وقوله بل معنى انت الرجل اذ قصدت المدح ان من سواك كانه بالنسبة اليك ليس برجل برد عليه ان هذا الحصر اعنى نفى الرجولية عن سواه لا يفهم الا اذا حل الرجل على الجنس وادعى اتحاد زيد به او حل على استغراق الجنس

الاخبار بل يدخلانه من حيث القيام فيقال ان القيام حاصل اوليس بمحصل فكذا قوله ليس بنعم المولودة بيان ان التسمية اى الجودة المحكومة بثبوتها خارجا ليست ثابتة وكذا في فعل التعجب وفي كم ورب (قوله فمنها نعم وبئس * اعلم ان نعم وبئس في الاصل فعلان على وزن فعل بكسر العين وقد اُطرد في لغة تميم كما يحكى في التصريف في فعل ٣ اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات سواء كان اسما كرجل لعث او فعلا كشهد) احديها فعل وهى الاصل والثانية فعل باسكان العين مع فتح الفاء والثالثة فعل باسكان العين مع كسر الفاء والرابعة فعل بكسر الفاء اتباعا للعين وكذا اُطرد اتباع الفاء للعين في فعل اذا كان عينه حلقيا لمشكلة العين قالو ارفع وشهيد وشعير والاكث في هذين الفعلين خاصة كسر الفاء واسكان العين اذ قصد بهما المدح والذم عند بنى تميم وغيرهم (قال سيديوه كان عامة العرب اتفقوا على لغة ٤ تميم وقد استعمل طرفة نعم على الاصل في قوله * نعم الساعون في الامر المبره ومنه قوله تعالى ٦ * فنعماهى * بفتح الفاء وكسرها على القرائتين ولم يجز اسكان كسرة العين مع ما لقصد الادغام وقرأ يحيى ابن وثاب في الشاذ * نعم عقبي الدار بفتح الفاء وسكون العين ولم يأت بئس في القرآن الامكسور الفاء ساكن العين وانما لم يتصرف فيهما لكونهما علمين في المدح والذم كما ذكرنا في باب التعجب (قوله وشرطه ان يكون الفاعل معرفا باللام او مضافا الى المعرف بها) نحو نعم صاحب القوم ومضافا الى المضاف الى ذى اللام وهلم جرا نحو نعم وجه فرس غلام الرجل * واعلم ان اللام في نحو نعم الرجل زيد ليست لاستغراق الجنس كاذب اليه ابو على واتباعه لما ذكرنا في باب المعرفة ان علامة المعرف باللام الاستغراقية صحة اضافة كل اليه كما في قوله تعالى * ان الانسان لفي خسر * ٧ ولا يصح ان يقال نعم كل الرجل زيد وكيف يكون زيد كل الرجال (فان قلت بل هذا على سبيل المجاز والمبالغة كما تقول انت الرجل كل الرجل) قلت امتناع التصريح في مثل هذا بنحو نعم كل الرجل يدل على انه لم يقصد به ذلك المعنى وكل قائل بنحو نعم الرجل يجد من نفسه انه لا يقصد ذلك المعنى وايضا فانه لا يقصد معنى المبالغة المذكورة الامع التصريح بلفظ كل فلا يقال انت الرجل بمعنى انت كل الرجل بل معنى انت الرجل ٨ اذا قصدت المدح ان من سواك كانه بالنسبة اليك ليس برجل وليس اللام في نعم الرجل للاشارة الى ما في الذهن كما قال المصنف لما بينا في باب المعرفة ٩ (ودليل فعليتهما لحاق التاء التي لا تقلب هاء في الوقف بهما وهى انما تلحق الفعل واربعة احرف ٢ احديها لات مع ان بعض الكوفيين يقول انها هى التاء يزداد في اول حين والان قال * نولى قبل نأى دارى ٣ بجانا * وصلينا كما زعت تلاتا * وقال * العاطفون تحين مامن

وكون زيد عين الجميع وكل واحد منهما مناف لما تقدم منه فتأمل ٨ في المدح اى ان من نسخته ٩ ان هذا كلام (عاطف) لاطائل تحته نسخته ٢ وهى لات وثمت وربت ولعلت كما مضى في باب المذكر والمؤنث وتدل على فعليتهما نسخته قوله (جانا) الجمانه حب يعمل من القضة وجعها جان

عاطف * والمطمعون زمان مامن مطعم * كما مر في قسم الاسماء والثانية والثالثة اللتان تلحقان ثم
ورب والاكثر انها لا تلحقهما الا اذا وليهما المؤنث ايذا به من الاول الامر وذلك اذا عطف بـ
قصة على قصة قال * فضيت ثمت قلت لا يعنيني * ولا تقول جاءني زيد ثمت عرو وقد جوز
ابن الانباري ولا ادري ما صحته قال * ما وى ياربنا غارة * وشعواء كالذعة باميسم * وقد جاء
* يا صاحب ربت انسان حسن * يسأل عن اليوم او يسأل عن * ويجوز ان يكون اراد بالانسان
مؤنثا والرابعة التي تلحق اهل نحو لعلت هند قائمة (ودليل فعليتهما ايضا ما حكاه الكسائي نحو
نعمار جلين ونعموا رجالا والضمائر المرفوعة المتصلة البارزة من خواص الافعال وايضا جواز
استعمال جميع باب فعل مع فعليته استعمال نعم وبئس يقوى فعليتهما ايضا ثم نقول انهما بعد ذلك
وهو كونهما فعليين مستقلين بفاعلهما كلا ما صار مع فاعلهما بتقدير المفرد كصفة متقدمة على
موصوفها كافي قوله * والمؤمن العائذات الطير يسميها * وجر دق طيفة فصار معنى نعم الرجل
رجل في غاية الجودة فكأنه كان نعم الرجل رجل نعم اي جيد فصار ما جزء جملة بعدما كانا جملة
مستقلة ولهذا نظائر نحو قوله تعالى * سواء عليهم اذنرتهم ام لم تنذرهم * وظننت زيدا
* قائما على ما مر في باب ظننت ونحو * يوم يجمع الله الرسل * فان الجمل في هذه الصور منسجمة
من معنى الجملية بدليل كون مضمون الاول مبتدأ على ما قيل وكون مضمون الثانية مفعولا
ومضمون الثالثة فاعلا ومضمون الرابعة مضافا اليه ومبنى كلامهم ان الجمل اذا صارت بمعنى
المفرد فان كانت علما فهي محكية مطلقا وان لم تكن فان كانت فعلية تركت على حالها كما مر في باب
علت قال تعالى (ثم بداهم من بعد ما رأوا الايات ليس يجننه) اي بداهم سجنهم اياه وان كانت
اسمية اعرب الجزآن بما استحقه مضمونهما ٦ ان كان مفعولا نحو علمت زيدا قائما واعرب الجزء
الاول باعراب الفاعل والجزء الثاني باعراب المفعول ان كان المضمون فاعلا كافي باب كان
اذ لم يجز رفعهما كاجاز نصب المذكورين بعد علمت اذ لا يرفع فعل واحد اسمين بلا اتباع
ولم يجز ايضا حكايتهما اذ الفعل لا بدله من مرفوع به (وحكى الجزآن ان كان المضمون
مضافا اليه اذ لم ٧ يمكن جر اسم واحد الاسماء واحدا من دون اتباع ولو اقتصر على
جر اولهما لم يمكن لثانيهما اعراب مناسب كما كان في نصب الثاني مناسبا ٨ للرفع
تشبيها بالفعل واما الجمل التي هي خبر المبتدأ او ما وصله الخبر كخبر كان وثاني مفعولي
ظننت والحال والصفة فليست بتقدير المفرد ولا دليل في كونها ذات محل من الاعراب
على كونها بتقدير المفرد كما مر (ولنرجع الى المقصود فنقول لما صار نعم الرجل بمعنى
المفرد وجب حكايتهما لكونها فعلية كافي (سواء عليهم اذنرتهم) لكن ليس كونها
بمعنى المفرد كافي سائر الجمل المذكورة اعني بتقدير مضمونها بل بتقدير مفرد هو الفاعل
موصوفا بالفعل المقدم كاذكرنا وكان الاصل تنكير فاعل نعم وبئس لانه من حيث
المعنى خبر المبتدأ الذي هو المخصوص كما يجي فكان القياس ان يقال نعم رجل زيد ونعم
رجلان الزيدان ونعم رجال الزيدون اذ معنى نعم الرجل زيد زيد رجل

٤ غارة شعواء اي فاشية متفرقة

٥ منطلقا وكان زيد منطلقا
نسخه

٦ فنصب الجزآن ظ

٧ يمكن جرهما لان اسما
واحد لا يجز الا اسما
٨ بعد الرفع تشبيها بالمفعول
نسخه

٢ لا معنى تحتها نسخة

٣ نكرة في المعنى نسخة

٤ كالعائدات الطير وجرده
نسخه

٥ تؤيد وتدعو اليه
وذلك ان المخصوص
مرتفع نسخة

٦ فاذن كان مبتدأ فلو كان
خبره ذلك المقدم مع بقاءه
على جليته نسخة
٧ ولا عائد نسخة

٨ ايضا نسخة

٩ تؤيد وتؤكد نسخة

٢ على انهما مناديان
نسخه

جيد لكنهم التزموا ان يكون الفاعل معر فباللام تعريف اللفظيا ٢ كافي اشتر اللحم او ضمير مفسرا
بما بعده وهو ايضا منكر في المعنى كما مر في باب المعرفة لداع لهم الى ذلك وهو انهم غلبوا تاخير
هذا المبتدأ عن الخبر ليحصل به التفسير بعد الابهام اذله في النفوس وقع فاوردوا الفاعل
في صورة المعرفة ٣ وان كان نكرة في الحقيقة ليكون الكلام المفيد للمدح او الذم في الظاهر
مصوغا على وجه لا ينكر لان مدح شخص منكر من الاشخاص او ذمه لافائدة فيه فبنوا امر
المدح والذم من اول الامر على وجه يصح في الظاهر والجملة الفعلية كاذ كرنا في تقدير مفرد وهو
الفاعل الموصوف بالفعل وذلك لانه سلب من الفعل معنى الزمان والحدوث فصار معنى نعم
جيد فكأنه صفة مشبهة ومجوز ذلك كون جميع الافعال في المعنى صفات لفاعلهما فصار نعم الرجل
٤ بجر قطيفة (ولا يقال ان ما ذكرته قريب من دعوى علم الغيب فان الاصول تدعو اليه
وذلك لانه تقرر بالدليل ان المخصوص مرتفع بالابتداء ما قبله خبره لا خبر مبتدأ مقدر اذ لو كان
خبر مبتدأ مقدر لم يدخل نواسخ المبتدأ عليه مقدما على فعل المدح والذم ومؤخرا عنه نحو
كنت نعم الرجل ونعم السيد ان وجدت ما ٦ فاذا ظهر كونه مبتدأ ما قبله خبره فلو كان الخبر
باقيا على جليته لوجب ان يكون فيها عائد اليه ٧ (والاعتذار بكون ذى اللام جنسا مستغرقا
وكون الاستغراق له ولغيره بمنزلة العائد قد ذكرنا ما عليه ولو كان كذا لم يبق مع الضمير المبهم
المفسر بالنكرة استغراق لان استغراق المضمير للجنس غير معهود والنكرة المفسرة ايضا بعيدة
من الاستغراق لكونها في حيز الایجاب (والاعتذار بكون ذى اللام قائما مقام الضمير على ما قاله
المصنف لا يتم اذ لو كان في مقام الضمير لكان الضمير اذا قام مقامه راجعا الى المبتدأ غير محتاج
الى التمييز في نحو زيد نعم رجلا وكذا في نحو نعم رجلا زيد ايضا لان الضمير فيه اذن كافي قولك
ابوه قائم زيد (وليس ٨ اذن اعتذار الاندلسي بكون اللام للتعريف الذهني المطابق لكل فرد
فيكون اذن كالضمير الراجع بشئ اذ لا يجوز زيد ضرب رجل مع ان رجل يطابق كل فرد وان
لم يكن فيه لام يشار بها الى ما في الذهن على زعمهم وقد مر في باب المعرفة ان التعريف الذهني
لا معنى له فلم يبق اذن بعد بطلان الوجوه الا ان يكون الجملة في تقدير المفرد على الوجه
المذكور حتى لا يحتاج الى الضمير (ويؤيد كونها بتقدير المفرد دخول حرف الجر على
نعم وبئس مطردا كقول الاغرابي لما بشر بمولودة وقيل نعم المولودة والله ما هي
بنعم المولودة نصرها بكاء وبرها سرقة وقولهم نعم السير على بأس العير وليس زيد
بنعم الصاحب وغير ذلك وليس ذلك على الحكاية وحذف القول كما قال بعضهم كقوله
* والله ماليلى بنام صاحبه * اى بمقول فيه ذلك لان ذلك في نعم وبئس مطرد كثير
بخلاف بنام صاحبه (وحكى قطرب نعيم الرجل على وزن شديد وكریم فهذه الحكاية ان
صحت ٩ تؤكد كون نعم كالصفة المشبهة فيحمل ما جاء مطردا من نحو يانعم المولى
ويانعم النصير ويابئس الرجل ٢ على انه منادى (وايضا يجوز دخول لام الابتداء ولام
القسم عليهما نحو ان زيدا لبئس الرجل والله لنعم الرجل انت مع انهما لا تدخلان

الماضي من دون قد (وهذه الاشياء هي التي غرت الفراء حتى ظن انهما في الاصل اسمان ولو كانا كذا لم يكن لرفع مابعدهما وجه الابتكاف ولا جل كون الجملة بمنزلة المفرد لم يتوسط بين جزئيهما لا نظرف ولا غيره فلا يقال نعم اليوم الرجل (فاذا تقرر ذلك قلنا في نعم الرجل زيدان زيد مبتدأ ونعم الرجل خبره اي زيد رجل جيد ولم يحتاج الى الضمير العائد الى المبتدأ لان الخبر في تقدير المفرد والاكثر في الاستعمال كون المخصوص بعد الفاعل ليحصل التفسير بعد الابهام كما مر في دخله عوامل المبتدأ مؤخرنا نحو نعم الرجل كنت وقوله * يميننا نعم السيد ان وجدتما * على كل حال ٢ من سحيل ومبرم * وقد تقدم المخصوص على نعم وبئس نحو زيد نعم الرجل وهو قليل ومع ذلك يستعمل الفاعل ٤ بلام زائدة كما رأيت او مضمرا مفسرا بما بعده كقول الاخطل * ابو موسى فجاءك نعم جدا * ٥ وشيخ الحلي خالفك نعم خلا * وانما الزم كون الفاعل مبهما مع تقدم المبتدأ لان تقدمه كالنادر بالنسبة الى تأخره ويدخله مقدما نواسخ المبتدأ نحو كنت نعم الرجل وظننتك نعم الرجل والضمير في قوله جددك نعم جدا لا يرجع الى المبتدأ واللام يحتاج الى التفسير بل هو ضمير بل هو ضمير قبل المذكور مفسر بما بعده ٦ فالذي روى وان كان كالشاذ لقلته في نحو قولهم مررت بقوم نعم بهم قوما ونعموا قوما وليس الضمير ان اي هم والواو راجعين الى الموصوف واللام يفسر (قوله مضمرا بميزا بنكرة منصوبة * اعلم ان الضمير المبهم في نعم وبئس على الاظهر الاغلب لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اتفاقا بين اصل المصريين لعنتين احدهما عدم تصرف نعم وبئس فلم يقولوا نعمارجلين ونعموا رجالا ونعمت امرأة لان ذلك نوع تصرف ولهذا اجازوا نعم المرأة هند وبئس المرأة دعد كما اجازوا نعمت المرأة لكن الحاق تاء التأنيث اهون من الحاق علامتي التثنية والجمع لانها تلحق بعض الحروف ايضا كلات وئمت وربت ولعلت فلذلك اطرد نعمت المرأة ولم يطرد نعما رجلين ونعموا رجالا (والعلة الثانية ان الضمير المفرد المذكور كراشد ابهاما من غيره لانه لا تستفيد منه اذا لم تقدمه ما يعود عليه الا معنى شيء وشيء يصلح للثنى والمجموع والمذكر والمؤنث ولوثنيته وجمعه وانثته لتخصص بسبب افادة معنى التثنية والجمع والتأنيث والقصد بهذا الضمير الابهام فما كان او غل فيه كان اولي (واما تمييز هذا الضمير فيتصرف فيه افرادا وتثنية وجمع وتأتيثا نحو نعم رجلا ورجلين او رجالا وامرأة او امرأتين او نسوة اتفاقا منهم ايضا (واما الضمير في ربه رجلا فالبصريون يلتزمون افراده للعلة الثانية المذكورة والكوفيون يجعلونه مطابقا لما يقصد فيثنونه ويجمعونه ويؤنثونه وليس مذهبوا اليه بعيد لانه مثل قوله ويلهازوجة وبالهاقصة ويالك من ليل * ٧ وقد تصرف في الضمير كما رأيت (واما تمييز هذا الضمير فذهب الجزولي وبعه ٨ من شرح كلامه الى لزوم افراده (والظاهر انه وهم منهم بل يجب مطابقته لما قصد عند اهل المصريين اما عند اهل الكوفة فظاهر لانهم يطابقون بالضمير تمييزه في التثنية والجمع والتذكير والتأنيث واما اهل البصرة فلانهم لو التزموا افراده كما التزموا افراد الضمير لجاء اللبس اذا قصد المثنى والمجموع

٢ قوله (من سحيل)
السحيل من الحبل ما يفتل
فتلا واحدا كما يفتل الخياط
سلكه والمبرم ان يجمع
بين نسجتين فيفتلان حبلا
واحدا والسحيل من
الثياب ما كان غزله طاقا
واحدا

٣ والمبرم المفتول الغزل
طاقين والمتأم ما كان سداء
ولحمته طاقين طاقين ليس
بمبرم ولا سحيل

٣ هذا يروى ابو نصر
عن عمه الاصمعي وفي
الاساس ومن الجاز امر
سحيل و مبرم وانشد
البيت واراد ضعيف وقوى
٤ معر فابلان زائدة نحو زيد
نعم الرجل نسخته
٥ شيخ نسخته
٦ فاروى وان كان قليلا من
من قولهم نسخته

٧ والضمير كما رأيت
تصرف فيه نسخته
٨ شرح كتابه نسخته

وقد صرح ابن مالك والمصنف بمطابقته لما قصدوه والحق (ولا يجوز الفصل بين مثل هذا الضمير المبهم وتميزه لشدة احتياجه اليه الا بالظرف قال الله تعالى ﴿ بئس للظالمين بدلا ﴾ واذا لم يفصل في نحو عشرون رجلا بين المبهم وتميزه الا في الضرورة فما ظنك بمثل هذا الضمير وقد جاء شاذا بغير الظرف نحو نعم زيد رجلا واما الفصل بين ذاتي حبذا وتميزه فلجواز استغنائه عنه فلذا قيل حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا (ولا يجوز ان يحكى لهذا الضمير بالتواضع كالبديل والتأكيـد ٢ والعطف لانه من شدة الابهام كالمعدوم والاعتبار بتميزه وهو المفيد للمقصود ويلزم ٣ هذا الضمير غالبا ان يميز وقيل في قوله تعالى ﴿ بئس مثل القوم الذين ﴾ ان التمييز محذوف اي بئس مثلامثل القوم والاولى حذف المضاف من الذين على انه المخصوص اي بئس مثل القوم مثل الذين او حذف المخصوص اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم كما يحكى (وقد يحكى عند المبرد وابي علي بعد الفاعل الظاهر تمييزا للتأكيـد قال ﴿ تزود مثل زادايك فينا ﴾ فتم الزاد زاد ايك زادا ﴿ وقال تعالى ﴿ ذرعا سبعون ذراعا ﴾ اي ذراعا اذا المصدر لا يخبر عنه بانه سبعون ذراعا وهذا كمجئ الحال في قم قائما وتعالى جايئا للتأكيـد (ومنع سيويه ذلك لان وضع التمييز لرفع الابهام وتاول البيت بتزود مثل زاد ايك زاد على ان مثل حال من مفعول تزود وهو زادا وقوله تعالى ﴿ ذرعا ﴾ مصدر بمعنى المفعول اي مذروعها اي طولها سبعون ذراعا (قوله او بما مثل فنعما هي) اختلف في ماهذه فقول هي كافة هيئات نعم وبئس للدخول على الجمل كقول في قلما وطالما (قال الاندلسي هذا بعيد لان الفعل لا يكف لقوته وانما ذلك في الحروف فالاولى في طالما وقلما ككون ما مصدرية ويمكن ان يقال انما جاز ان يكف نعم وبئس مع فعليتهما لعدم تصرفهما ومشابهتهما للحرف الا انه يحتاج الى تكلف في اضممار المبتدأ والخبر في نحو فنعما هي (وقال الفراء وابو علي هي موصولة بمعنى الذي فاعل لنعم وبئس والجملة بعدها صلتها في قوله تعالى ﴿ بئسما اشتروا به انفسهم ان يكفروا ﴾ ما فاعل وان يكفروا مخصوص وفي قوله تعالى ﴿ نعمما يعظكم به ﴾ المخصوص محذوف ويضعفه قلة وقوع الذي مصحرا به فاعلا لنعم وبئس ولزوم حذف الصلة باجمعها في فنعما هي لان هي مخصوص اي نعم الذي فعله الصدقات وكذلك قولهم دققته دقا نعمما (وقال سيويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشيء فعني فنعما هي نعم الشيء هي فاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوص ويضعفه عدم مجئ ما بمعنى المعرفة التامة اي بمعنى الشيء في غير هذا الموضع الا ما حكى سيويه انه يقال اني مما ان افعل ذلك اي من الامر ومن الشان ان افعل ذلك (قال وان شئت قلت اني مما فاعل بمعنى ربما فاعل كما يحكى في ٤ الحروف بل يحكى ما بمعنى شيء اما موصوفة نحو ﴿ هذا مالدى عتيد ﴾ او غير موصوفة ٥ كما مر في الموصولات وايضا يلزم حذف الموصوف اي المخصوص واقامة جملة مقامه في نحو ﴿ نعمما يعظكم به ﴾ وبئس ما شروا به انفسهم ﴿ وهو قليل كما ذكرنا في باب النعت في قوله ﴿ انا ابن جلا وطلاع اثنايا ﴾ فيكون التقدير نعم الشيء شيء يعظكم به وبئس الشيء شيء

٢ العطفين نسخه

٣ التميز لهذا الضمير غالبا
وقالوا نسخه

٤ حروف الجر نسخه

٥ نحو ما احسن زيدا عند
سيويه نسخه

شروا به انفسهم مع انه قد جاء صريحا في قوله * نعم الفتى ٦ فجعت به اخوانه يوم البقيع
حوادث الايام * اى فتى فجعت به ويجوز ان يكون تخرج في قوله تعالى * كبرت كلمة تخرج *
صيغة مخصوص محذوف وان يكون صفة التمييز المذكور والمخصوص محذوف اى قولهم
وفي قوله تعالى * بثس ما اشتروا به انفسهم ان يكفروا * يجوز ان يكون على هذا القول
اى ٧ كون ما معنى الشئ وقوله اشتروا به انفسهم جملة متوسطة بين الفاعل والمذموم
بيانا لاستحقاقه الذم وان يكون صفة مذموم محذوف فقوله ان يكفروا بدل من ذلك
المذموم واخبر مبتدأ محذوف والجملة بيان للمذموم (وقال الزمخشري والفارسي في احدهما
مانكرة مميزة منصوبة المحل اماموصوفة بالجملة والمخصوص اما محذوف كما في قوله * نعم
يعظكم به * او مذكور كما في قوله تعالى * بثس ما اشتروا به انفسهم ان يكفروا * او نكرة
غير موصوفة كما في نحو * فنعما هي * وقولهم دققته دقانما (ولا يؤكده فاعل نعم الظاهر
تأكيدها عنويا ٢ لانه لا يكون الالعارف كما هو مذهب البصريين وهذا المعرف باللام في
معنى النكرة كما بينا) ويجوز تأكيده لفظا نحو نعم الرجل الرجل زيد وقد يوصف كقوله تعالى
* بثس الرفد الرفود * وقال * ونعم الفتى المرتى انت * ٤ خلافا لابن السراج قال لان الصفة
مخصصة والمقصود العموم والابهام وقال ٥ ان الرفود مذموم والمرثى بدل من الفتى
وليس بشئ لان الابهام مع مثل هذا التخصيص باق اذ المخصص لا يعين فهو كقوله تعالى
* ولعبد مؤمن * ولا يمتنع عند ابى على والمبرد وهو الحق خلافا لغيرهما اسناد نعم وبثس
الى الذى الجنسية وكذا من وما واعنى بالجنسية ما يكون صلتها عامة وفي نهج البلاغة
* ولنعم دار من لم يرض بهادارا * قال * فنعم ٦ مرزاء من ضافت مذهبها * ونعم من هو
في سرو اعلان * ويقول نعم الذى هو عبد زيد واما ان كانت صلتها مخصوصة
نحو نعم الذى كان اليوم في الدار والاشارة الى شخص معين فلا يجوز اذ يلزم فاعلهما
الابهام (او قد يرد فاعلهما منكرا مفردا نحو نعم رجل زيدا ومضافا اليه كقوله * فنعم
صاحب قوم لاسلاح لهم ٧ * وهو قليل) وقد روى مبرقوم نعم بهم قوما والباء
في الفاعل لتشبيه نعم بفعل التعجب وهو افعال به وتضمينه معناه فكانه قيل انعم بهم قوما
وقد تدخل هذه الباء في المخصوص كقوله عليه السلام * نعم بالمال الصالح للرجل
الصالح * اى نعم شيئا المال الصالح لان المخصوص هو ٨ فى المعنى متعجب منه ههنا
(وقد روى مررت بقوم نعموا قوما بالحق الضمير البارز وهو قليل كما ذكرنا) وقال
ابو على انه سمع نعم عبدالله زيد وبثس عبدالله انا ان كان كذا وهو شاذ اذ الفاعل
ليس بمضاف الى المعرف الجنسى وينبغى ان يكون هذا على ما اجاز ابن كيسان من تنكير
المضاف الذى لا مانع فيه من التعريف لنية الانفصال كما مر في باب الاضافة وقد روى
شهدت صفين وبثست الصفون ٩ والاولى ان يكون هذا وان كان ايضا خلاف
الاصل مما ترك تمييز ضميره اى بثست بقعة الصفون فالصفون مخصوص لافاعل ومثله
قولهم فيها ونعمت اى مرحبا بهذه القضية ونعمت هى فالتمييز والمخصوص حذف

٦ فجعت المصيبة او جعته
٧ على ان ما
٢ لان التأكيده المعنوى نسخته
٣ قوله (الفتى المرتى) النسبة
الى امرى مرتى بفتح الراء
ومنه المرتى الشاعر وكذا
النسبة الى امرى القيس
وان شئت امرى
٤ تمامه * اذا هم شبوا لدى
الحجرات نار الموقد
٥ قوله تعالى الرفود مذموم
اى مرفوع على الذم وقوله
المرتى بدل
٦ قوله رجل (نعم مرزاء)
رجل مرزاء اى كريم
يصيب الناس خيره
رأت الرجل ارزاه زراء
اذا اصبحت منه خيرا ما كان
والمصدر مصدر ميمى
٧ وتمامه * وصاحب
الركب عثمان ابن عفان *
٨ المتعجب منه فى المعنى
نسخته
٩ فى التسهيل صفون بلا
الف ولا م

٢ اذ هو هو تقو نعمت البلد هذه الدار قال نسخته ٣ قوله ٣١٨ (عيطل العيطل طويلة العنق والشيخاء

عريض ما بين الكاهل الى الظهر والمجفرة الناقة العظيمة الجفرة وهى وسطها والدعامة خشب الخيمة ودعائم الزور منصوب على التشبيه بالمفعول والعامل بمجفرة ولو لا التعريف لكان تميزا عن النسبة على معنى محكمة معظمة هى من حيث دعائم زورها والزورق نوع من السفور والزوراء اعلى الصدر

٣ الحرة الناقة الكريمة والعطيل من النساء والنوق والعرس الطويلة العنق والشيخاء عريضة الشيخ وهو الوسط ودعائم الزور عظام الجفرة وهو كحسن الوجه ينصب دعائم اى عظيمة عظام الجفرة فزورق مذكر نسب اليه نعمت فشبه الناقة به والوجه فيها اضافته الى المؤنث وهو البلد اى المقازة ٤ وهو الذى ذكرناه قبل واختارناه نسخته

ورفيقا تمييز لان اولئك مبهم نسخته

٣ (قوله بعد) اوله * قعدت له وصحبتى بين ضارج * وبين العذيب بعدما متأملى * اى قعدت لهذا البرق ساهرا واصحابى تزول بين هذين الموضعين انا مل من اين بدا البرق فيا بعدما بينهما

٣١٨ (عيطل العيطل طويلة العنق والشيخاء) (وقديؤنث نعم وبئس وان كان فاعلمها مذكرا لكون المخصوص مؤنثا ٢ نحو نعمت الانسان هند قال ذو الرمة * او حرة * ٣ عيطل شيخاء مجفرة * دعائم الزور نعمت زورق البلد * وكذا يؤنث الفعل وان كان المميز للضمير مذكرا التأنيث المخصوص كقوله تعالى ﴿ساعات مستقرا﴾ وحسنت مستقرا ﴿قوله﴾ (وهو مبتدأ ما قبله خبره او خبر مبتدأ محذوف) قال ابن خروف لا يجوز الا ان يكون مبتدأ مقدم الخبر لجواز دخول نواسخ المبتدأ عليه وحكى الاندلسى مثله عن سيويه ٤ وهذا الذى نصرناه قبل (قوله) وشرطه اى شرط المخصوص مطابقة الفاعل (يعنى ينبغي ان يصح اطلاقه عليه وبئس مثل القوم متأول باحد وجهين اما على حذف المضاف اى بئس مثل القوم مثل الذين اوعلى حذف المخصوص والذين صفة القوم اى بئس مثل القوم المكذبين مثلهم اى مثل المذكورين) وشرط المخصوص ايضا ان يختص لانه للتخصيص بعد الابهام فلا يجوز نعم الانسان رجل الا ان تصفه بما يرفع الجاهلة ولا يمتنع اعتراض نعم بذيله بين العامل ومهموله لانها كالجمله الاعتراضية نحو قولك ابصرت ونعم الرجل هو زيدا ويجوز بالفاء نحو فتم الرجل هو (قوله وساء مثل بئس) نحو ساء مثلا القوم * اعلم انه يلحق بنم وبئس كل ما هو على فعل بضم العين بالاصالة نحو ظرف الرجل زيدا وبالتحويل الى الضم من فعل او فعل نحو موت اليدى وقضو الرجل زيد بشرط تضمينه معنى التعجب ولهذا كثر انجرار فاعل هذا الملحق بالباء وذلك لكونه معنى افعال به نحو ظرف زيدا اى ظرف به ويكثر ايضا استغناؤه عن الالف واللام كقوله تعالى ﴿وحسن اولئك رفيقا﴾ ٢ تمييز لابهام اولئك وقيل حال (ونحو قوله * ٣ بعدما متأملى * ما فيه زائدة وكذا فى قولهم شدا انك ذاهب وان فاعل شد ويجوز ان يكون ما فيهما كافى نعمما ومتأملى وان مخصوصا (ويعضمر فاعل فعل المذكور كثيرا على وفق ما قبله نحو جاني الزيدان وكرما اى ما اكرمهما ولم يحز ذلك فى نعم وبئس وذلك لعدم عرافته فى المدح والذم وكونه كفعل التعجب معنى (قوله) ومنها حبذا وفاعله ذا) اصل حب حب كظرف اى صار حبيبا فادغم كغيره والزم منع التصرف لما ذكرنا فى نعم وبئس (قوله ولا يتغير) يعنى لا يثنى ذا ولا يجمع ولا يؤنث بل يقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند ولا يقال حب ذان ولا حب اولاء ولا حب تا لانه مبهم كالضمير فى نعم وبئس فالزم الافراد مثله وخلع منه الاشارة لغرض الابهام فحبذا بمعنى حب الشئ (وعند المبرد وابن السراج ان تركيب حب مع ذا ازال فعلية حب لان الاسم اقوى فحبذا مبتدأ والمخصوص خبره اى المحبوب زيد) وقال بعضهم بل التركيب ازال اسمية ذا لان الفعل هو المقدم فالغلبة له وصار الفاعل ك بعض حروف الفعل فحبذا فعل والمخصوص فاعله واذا دخل لاعلى حبذا وافق بئس معنى والاولى ان يقال فى اعراب مخصوص حبذا انه كاعراب مخصوص نعم اما مبتدأ او خبر مبتدأ لا يظهر كما قاله قوم هناك لكن لا تعمل النواسخ فى هذا المخصوص ولا يقدم على حبذا (وقال بعضهم المخصوص بعد حبذا عطف بيان لذا وكان ينبغي ان يجوز ادعاء مثل ذلك فى مخصوص

نعم وبئس الا ان دخول النواسخ يمنع من ذلك ٤ (وقال الربيعي ذازائدة كافي ماذا صنعت
والمخصوص فاعل حب وقد اشتق منه فعل نحو لا تحبذه كحلولي وبسمل ونحوهما) قوله وقد
يقع قبل المخصوص او بعده تمييز) نحو حبذا زيد رجلا وحبذا رجلا زيدوان كان مشتقا
جازان يقع حالا ايضا والعامل حب نحو حبذا محمد رسول لا وحبذا رسول لا محمد ولم يحذف في نعم
تأخير التمييز عن المخصوص اختيارا وجاز ههنا لان التمييز ههنا عن الظاهر اي ذا وهناك عن
الضمير المستكن ٥ وايضا التمييز لازم عن الضمير جاز عن ذا وانما جاز ترك التمييز ههنا
تفضيلا للظاهر على الضمير (وقيل انما لم يحذف ترك التمييز في نعم اذ قد يلتبس المخصوص بالفاعل
لولا التمييز في بعض المواضع نحو نعم السلطان بخلاف حبذا فان ذافيه ظاهر فاعليه وربما
حذف المخصوص ههنا للقرينة كما حذف في نعم وقد يفرد حب عن ذافيه جواز اذن نقل ضمة
عينها الى فائها كما يجوز حذفها قال ٥ * وحب بها مقتولة حين تقتل * بفتح الحاء
وضمها وكذا كل ما هو على فعل اذا كان المراد به المدح او التعجب كقوله * بعدما تأمل
* وانشد الجوهري * لا يمنع الناس مني ما اردت ولا * اعطيهم ما ارادوا ٦ حسن ذا
ادبا * ويروى ايضا * عظم البطن بطنك والتغير في اللفظ دلالة على التغير في المعنى الى
المدح او التعجب وقد يحذف فاعل حب بالباء مفردا عن ذا تشبيها بفاعل افعال تعجبا كما
قال * وحب بها مقتولة * تم قسم الافعال والحمد لله رب العالمين * قوله (الحرف
مادل على معنى في غيره) قدمضى شرحه في حد الاسم * قوله (ومن ثم احتاج في جزئته
الى اسم او فعل) اي ومن اجل ان معناه في غيره احتاج في كونه جزء كلام الى اسم
كالنوين في زيد قائم او فعل نحو قد في قد قام زيد فكل واحد من الكلامين المذكورين
مركب من اربع كلمات وقد ذكرنا في اول الكتاب ان الكلام اخص من الجملة فالاسم
يصح ان يكون جزء الكلام من دون شئ آخرو كذا الفعل في نحو قام زيد واما
الحرف فلا بد في كونه جزء كلام من فعل او اسم (وقد يحتاج الى المفرد كما ذكرنا وقد
يحتاج الى الجملة كحرف النفي والاستفهام وحرف الشرط وقد يحذف المحتاج اليه
في نحو نعم ولا وكان قد وخرجت ولما * قوله (حروف الجر ما وضع للافضاء بفعل
او شبهه او معناه الى ما يليه وهي من والى وحتى وفي والباء واللام ورب وواوها
وواو القسم وتاؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وحاشا وعدا وخلا فن لا ابتداء
الغاية والتبيين والتبعض وزائدة في غير الموجب خلافا للكوفيين والافخس وقد
كان من مطروشه متأول) الافضاء الوصول والباء بعده للتعدية اي لا يصال فعل
والمراد بايصال الفعل الى الاسم تعديته اليه حتى يكون المجرور مفعولا به لذلك الفعل
فيكون منصوب المحل فلذا جاز العطف عليه بالنصب في قوله تعالى ﴿ وارجلكم ﴾
٧ وتسمية بعضهم حروف الاضافة لهذا المعنى اي تضيف الافعال الى الاسماء اي
توصلها اليها قال بعضهم ومن هذا سميت حروف الجر لانها تجر معناها اليها والظاهر
انه قيل لها حروف الجر لانها تعمل اعراب الجر كما سميت بعض الحروف حروف

٤ لان النواسخ لا تدخل
على تابع وانما يدخل على
الجل الاسمية كما مره ففضل
الظاهر على المضمركا فضل
عليه بجواز ترك التمييز ههنا
نحو حبذا زيد ووجب
الاتيان به اختيارا في نعم وقيل
نسخه

٥ صدره * فقلت اقبلوها
عنكم بمزاجها * والبيت
للاخط ٦ قوله (حسن ذا
ادبا) حسن الشئ وان شئت
خففت الضمة فقلت حسن
الشئ ويجوز ان تنقل الضمة
الى الحاء قال الشاعر لم يمنع
البيت فنقل الضمة الى الحاء

٧ ويسمى بها نسخه

الجزم وبعضها حروف النصب (واراد بقوله شبه الفعل اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر كاذكرنا في الحال نحو مررت بزيد وانامار بزيد وزيد ممرور به ومروري بزيد حسن وزيد بعيد عن الاذى (وبعني بمعناه الظرف والجار والمجرور نحو قولك زيد عندك او في الدار لا كرامك فاللام في لا كرامك يعدي الظرف الى اكرامك وهو في الحقيقة معدل للفعل المقدر اول شبهه وذلك لان التقدير زيد استقرأ ومستقر لكن لما سد الظرف مقام الفعل او شبهه جاز ان يقال ان الجار معدل للظرف وكذا في يالزيد فان ياقا ثم مقام انادي (واورد المصنف لتمثيل تعديته معنى الفعل هذا في الدار ابوه ولا اراه من ذلك لان في الدار حال والعامل فيه معنى الاشارة كافي ﴿هذا بعلي شيئا﴾ ولو صرحت بما هو معناه لقلت اشير اليه في الدار اي كائنا في الدار فلفظ اشير يعمل النصب في لفظ في الدار لكونه حالا لقيامه مقام الحال المحذوف وعمل الشيء في الحال غير عمله في المفعول به وكلامنا في عمل معنى الفعل في المفعول به بواسطة الحرف وعمل الفعل او شبهه او معناه في الحال لا يحتاج الى حرف الجر (ومن امثلة تعدية الحرف لمعنى الفعل قولهم اين انت منى لان معنى اين انت بعدت (وقدمضى الكلام على ما اختلف فيه هل هو حرف جر او لامن لولا وكى ولات وقد اختلف في لعل وسيجيئ الكلام عليه (قال المصنف فالعشرة الاولى لا تكون الاحروفا والخمسة التي تليها تكون حروفا واسماء والثلاثة البواقى تكون حروفا وافعالا (قال ولم اعد على اسما وفعل او حرفا لاني اراعي في العدان يكون بين الكلمتين المتخالفتين في النوع المتماثلتين في اللفظ توافق وتناسب من حيث المعنى كتشارك على الحرفية والاسمية في معنى العلو فلذا لم اعد من فعلا ايضا مع انه يكون امرا من مان يمين وكذا في مع كونه امرا للثبوت من وفي بني وله امرا من ولى يلي وكذا لم اعد الى اسما مع انه يجيئ بمعنى النعمة كل ذلك لاختلاف المعنيين (قال وراعي ايضا في العدم مع التشارك في المعنى التساوى في اصل ٢ الوضع وعلى اذا كان فعلا يكتب بالالف واصله الواو بخلافه اذا كان اسما او حرفا وكذا من وفي وله افعالا اصلها امين واو في واو لى (وفيما قال نظر لان على الاسمية تكتب الفا واصله واو اتفاقا لكنها اذا اضيفت الى الضمير ينقلب الالف ياء تشبيها بعلى الحرفية وقوله ﴿بانت تنوش الخوض نوشا من علا ٣﴾ علا فيه مبنى على الضم كقولهم من عل ٤ بخذف المضاف اليه (ثم اعترض على نفسه وقال فحاشا وخلا وعدا الحرفية لا اصل لالقاتها بخلافها فعلية واجاب بانها لما تضمنت معنى الاستثناء اشبهت الحرف في عدم التصرف فصارت كانه لا اصل لالقاتها وهذا عذر بارد (قوله فن للابتداء) كثيرا ما يجري في كلامهم ان من لابتداء الغاية والى لانهاء الغاية ولفظ الغاية يستعمل بمعنى النهاية وبمعنى المدى كما ان الامد والاجل فانهما يستعملان بالمعنيين والغاية تستعمل في الزمان والمكان بخلاف الامد والاجل ايضا يستعملان في الزمان فقط والمراد بالغاية في قولهم ابتداء الغاية وانتهاء الغاية جميع المسافة اذ لا معنى لابتداء النهاية وانتهاء النهاية (فن للابتداء في غير الزمان عند البصرية سواء كان المجرور بها مكانا نحو سرت

٢ اللفظ نسخة

٣ تمامه * نوشا به يقطع
اجوازه الفلا * ناشه
تناوشه اي تناوله والمعنى
يتناول ماء الخوض من فوق
ويشرب شربا كثيرا ويقطع
بذلك الشرب فلوات فلا
يحتاج الى ماء آخر ٤ قال
اتيته من على الدار بكسر
اللام قال * بكلمود صخر
حطه السيل من على *
واتيته من علا كما في البيت
واتيته من عل بضم اللام

٥ جوز كل شيء وسطه والجمع اجواز ٦ قال تعالى لمجدد اسس على التقوى من اول يوم حق ان تقوم فيه ٧ القنة بالضم اعلى الجبل مثل القلة وجمعها قنان الحجر فصبة اليامة ٣٢١ يذكر ويؤنث الحجة بالكسر السنة والجمع الحجج وروى مذحج ومذ

دهر ٨ اقوت الدار وقوت
خلت واقوين خلين ٩ من
بمعنى الابتداء نسخته ٢ وذلك
لان التبرئة تلازم الفراق
الذي هو البعد من المتبرأ
منه فصارت اصلا للممتد
والخروج اصل للسير وابتداء
له وان قل ٢ ويعرف من الا
بتدائية بان يصح معها الى
للانتهاء لفظا او تقديرًا نحو
سرت من البصرة الى بغداد
وقدياً في من لغرض الابتداء
دون ان يقصد الى انتهاء
مخصوص اذا كان المعنى
لا يقتضى الابتداء منه نحو
اعوذ بالله من الشيطان الرجيم
وزيد افضل من عمرو واشبا
هما شرح لباب زوزني
٣ العيمة شهوة البن ٤ قوله
(من خلل السحاب) الخلل
الفرجة بين الشيتين والجمع
الخلل ٥ وانتهاء رؤيتك خلل
السحاب وانتهاء كون الهلال
مرئياً مكان المتكلم وكذا
المثال الثاني ٦ قوله (شممت
المسك) شممت الشيء بالكسر
اشمه شما وشميما وشممت
بالفتح اشم لغة ٧ المفعول
نسخته

من البصرة او غيره نحو قولهم هذا الكتاب من زيد الى عمرو واجاز الكوفيون استعمالها
في الزمان ايضا استدلالا بقوله تعالى ٦ ﴿من اول يوم﴾ وقوله تعالى ﴿نودى للصلاة من يوم
الجمعة﴾ وقوله لمن الديار بقنة ٧ الحجر * اقوين ٨ من حجج ومن شهر * وانا لا ارى في الايتين
٩ معنى الابتداء اذ المقصود من معنى الابتداء في من ان يكون الفعل المتعدي بمن الابتدائية شيئاً
يمتد كالسير والمشي ونحوه ويكون المجرور بمن الشيء الذي منه ابتداء ذلك الفعل نحو سرت
من البصرة او يكون الفعل المتعدي بها اصلاً للشيء الممتد نحو تبرأت من فلان الى فلان ٢ وكذا
خرجت من الدار لان الخروج ليس شيئاً ممتداً اذ يقال خرجت من الدار اذا انفصلت منها ولو
باقل من خطوة وليس التأسيس والنداء حدثين ممتدين والاصل للمعنى الممتد بل هما حدثان
واقعان فيما بعد من وهذا معنى في فن في الايتين بمعنى في وذلك لان من في الظروف كثير ما تقع بمعنى
في نحو جئت من قبل زيد ومن بعده و ﴿من بيننا وبينك حجاب﴾ وكنت من قدامك وقد ذكرنا
ذلك في الظروف المبنية واقامة بعض حروف الجر مقام بعض غير عزيزة وكذا الاقواء لم يبتدىء
من الحجج بل المعنى من اجل مرور حجج وشهر (والظاهر مذهب الكوفيين اذ لا منع من مثل
قولك نمت من اول الليل الى آخره وصمت من اول الشهر الى آخره وهو كثير الاستعمال) ٢ وتعرف
من الابتدائية بان يحسن في مقابلتها الى او ما يفيد فاندتها نحو قولك اعوذ بالله من الشيطان الرجيم
لان معنى اعوذ به التجمي اليه وافر اليه فالباء ههنا افادت معنى الانتهاء (واذا قصدت بمن
بمجرد كون المجرور بها موضعاً انفصل عنه الشيء وخرج منه لا كونه مبتدأ لشيء
متمد جاز ان يقع موقعه عن لانها لمجرد التجاوز كما يحكي تقول خرجت من المكان
واخرج عنه وانفصلت منه وعنه ونهيت من كذا وعنه وسقاء من العيمة وعن ٣
العيمة اي بعده عنها (واما من التفضيلية فهي وان كانت لمجرد المجاوزة كما مر لكنه
لا يستعمل عن مكانها لانها صارت علماً في التفضيل وكبعض حروف افعال التفضيل
فلا تغير ولا تبدل (واجاز ابن السراج كون من الابتداء غايته الفاعل والمفعول لكون
الفعل مشتركاً بينهما نحو رأيت الهلال من مكاني ٤ من خلل السحاب فبدأ رؤيتك مكانك
ومبدأ كون الهلال مرئياً خلل السحاب ٥ وكذا قولهم ٦ شممت المسك من دارى
من الطريق (ومثال التبويض اخذت من الدراهم والمفعول الصريح لاخذت محذوف
اي اخذت من الدراهم شيئاً واذا لم تذكر المفعول الصريح اوزكرته معرفاً نحو اخذت
من الدراهم هذا فن متعلق باخذت لا غير لانه يقام مقام الفاعل نحو اخذت من الدراهم
والدراهم مأخوذ منها ولو ذكرته بعد المفعول المنكر نحو اخذت شيئاً من الدراهم جاز
ان يكون الجار متعلقاً بالفعل المذكور وان يكون صفة لشيء فيتعلق بمقدر اي شيئاً
كأثنا من الدراهم فيحوز اذا تقدم على ٧ النكرة ان يكون ايضاً حالاً عن النكرة

المؤخرة قال تعالى ﴿ خذ من أموالهم صدقة ﴾ ويعرف من التبعية بان يكون هناك شيء ظاهر وهو بعض المجرور بمن نحو خذ من أموالهم صدقة او مقدر نحو اخذت من الدراهم اي من الدراهم شيئاً (قال المبرد وعبد القاهر والزحشرى ان اصل من المبيعة ابتداء الغاية لان الدراهم في قولك اخذت من دراهم مبدأ الاخذ (قوله وللتبيين) كافي قوله تعالى ﴿ فاجتنبوا الرجس من الاوثان ﴾ وتعرفها بان يكون قبل من او بعدها مبهم يصلح ان يكون المجرور بمن تفسيره وتوقع اسم ذلك المجرور على ذلك المبهم كما يقال مثلاً للرجس انه الاوثان ولعشرون انها الدراهم في قولك عشرون من الدراهم وللضمير في قولك عز من قائل انه القائل بخلاف التبعية فان المجرور بها لا يطلق على ما هو مذكور قبله او بعده لان ذلك المذكور بعض المجرور واسم الكل لا يقع على البعض فاذا قلت عشرون من الدراهم فان اشترت بالدراهم الى دراهم معينة اكثر من عشرين فن مبيعة لان العشرين بعضها وان قصدت بالدراهم جنس الدراهم فهي مبيعة لصحة اطلاق اسم المجرور على العشرين ولا يلزم ان يكون المأخوذ في نحو اخذت من الدراهم اقل من النصف كما قال بعضهم لانه لا يمتنع ان تصرح وتقول اخذت من الثلاثين عشرين ومن عشرة تسعة (وقال الزحشرى كونها للتبيين راجع الى معنى الابتداء وهو بعيد لان الدراهم هي العشرون في قولك عشرون من الدراهم ومحال ان يكون الشيء مبدأ نفسه وكذلك الاوثان نفس الرجس فلا تكون مبدأه (وانما جاز تقديم من المبنية على المبهم في نحو قولك انا من حطه في روضة ومن رعايته في حرم وعندى من المال ما يكفي ومن الخيل عشرون لان المبهم ٢ الذي فسر بمن التبينية مقدم تقديراً كأنك قلت انا في شيء من حطه في روضة وعندى شيء من المال ما يكفي وكذا قولك يعجبني من زيد كرمه اي من خصال زيد كأنك قلت يعجبني شيء من خصال زيد كرمه ومثله كسرت من زبيده اي شيء من اعضاء زبيده ففي جميع هذا ما هو ٣ المعطوف عليه محذوف والذي بعد من عطف بيان له كذا كرنا في باب عطف البيان كل ذلك ليحصل البيان بعد الابهام لان معنى يعجبني من زيد اي شيء من اشياءه بلاريب فاذا قلت وجهه او كرمه فقد بينت ذلك الشيء المبهم واما ما يسمى من التجريدية نحو لقيت من زيد اسدا فليس من هذا بل ٤ هو مثله في حذف المضاف اي لقيت من لقاء زيد اسدا اي حصل لي من لقاءه لقاء اسد والمراد تشبيهه بالاسد (وكذا الباء التجريدية في نحو قوله تعالى ﴿ فسئل به خيراً ﴾ وقولك لقيت زيد اسدا اي سل بسؤاله خيراً ولقيت بلقاء زيد اسدا (وقد تكون من اللبدل كافي قوله تعالى (ارضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة) وقوله ﴿ فليت لنا من ماء زمزم شربة ﴾ مبردة بانت على الطهيان * وتعرف بصحة قيام لفظ بدل مقامها (قوله وزائدة في غير الموجب) ٥ هو امانتي نحو ما رأيت من احد اونهى نحو ٦ لانضرب من احد او استفهام نحو هل ضربت من احد وغير الاخفش والكوفيون شرط فيها شرطين كونها في غير الموجب ودخولها في النكرات والكوفيون والاخفش لا يشترطون

(ذلك)

٨ يجوز ان تقول مصرحاً
نسخه

٢ في الحقيقة المفسر نسخه
٣ المبين نسخه

٤ مثل هذا الكلام على
حذف نسخه

٥ وتزاد لاستغراق الجنس
في الفاعل والمفعول نهياً
وفيها وفي المبتدأ نقيضاً
واستفهاماً ٦ مثال المفعول
ما ذكر ومثال الفاعل
ما جاءني من احد ولا يقيم
من احد وهل جاءك من احد
ومثال المبتدأ ما في الدار
من احد وهل من خالق غير
الله وهل من احد في الدار

ذلك استدلالا بقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم ﴿ فن في حيز الايجاب وهي داخلة على المعرفة وهي عند سيبويه مبعضة اي يغفر لكم من ذنوبكم شيئا قالوا فقولته تعالى ﴿ ان الله يغفر الذنوب جميعا ﴾ يناقضه (واجيب بان قوله تعالى ﴿ يغفر لكم من ذنوبكم ﴾ خطاب لقوم نوح عليه السلام وقوله تعالى ﴿ ان الله يغفر الذنوب جميعا ﴾ خطاب لامة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم ولو كانا ايضا خطابا لامة واحدة فغفران بعض الذنوب لا يناقض غفران كلها بل عدم غفران بعضها يناقض غفران كلها (واستدلوا بما حكى البغداديون من قول العرب قد كان من مطر (واجيب بانه على سبيل الحكاية كانه سئل هل كان من مطر فاجيب قد كان من مطر فزيدت في الموجب لاجل حكاية الزيادة في غير الموجب كما قال دعني من تمران كما مر في الموصولات (وقول المصنف شيء من مطرو من التبعية او التبيين فيه نظر لان حذف الموصوف واقامة الجملة او الظرف مقامه بلا شرط ذكرناه ٧ في باب الموصوف قليل وخاصة اذا كان الموصوف فاعلا لان الجار والمجرور لا يكون فاعلا للفعل المبني للفاعل الا اذا كان الجار زائدا نحو كفي بزيد لان حرف الجر موصل للفعل القاصر الى ما كان يقصر عنه لولاه والفعل لا يقصر عن فاعله ولو صح تأويله لجاز ان يكون السكاف في قوله ﴿ انتهون ولن ينهي ذوى شطط ﴾ كالطعن بهلك فيه الزيت والقتل * حرف جر وقد حذف الفاعل واقيم الجار مقامه فلا يصح الاستدلال بالبيت على ان السكاف اسم ٢ وقوله تعالى ﴿ ولقد جاءك من نبا المرسلين ﴾ يجوز ان يستدل به على ما ذهب اليه المصنف ويجوز ان يقال ضمير جاء للقرآن وقوله من نباء حال (والدليل على زيادة من الاستغراقية دخولها على ٣ ما لا توصل الفعل اليه اعني الفاعل في نحو ما جاءني من احد فعند سيبويه لا تزد من الاستغراقية وعند الكوفيين والاخفش تزد ايضا غير استغراقية كما في الموجب وفائدة من الاستغراقية ما ذكرنا في باب لا التبرئة اعني التنصيص على كون النكرة مستغرقة للجنس اذ لولاها لاحتمل احتمالا مرجوحا ان يكون معنى ما جاءني رجل ما جاءني رجل واحد بل جاءني رجلان او اكثر فهي اذن لتأكيد ما استفيد من النكرة في غير الموجب من الاستغراق وذلك ان النكرة كانت في الظاهر للاستغراق لكنها كانت تحتل غير ذلك وليس كذا زيادة الباء في نحو التي بيده فانها ليست للتنصيص على احد المحتملين (وقيل ان من الاستغراقية في الاصل ابتدائية اي ما جاءني من احد الى ما لا يتناهي (وقد تجبى للتعليل نحو لم اتك من سوء ادبك اي من اجله وكأنها ابتدائية لان ترك الاتيان حصل من سوء الادب ٤ (ويكون من مضمومة الميم ومكسورتها بمعنى تاء القسم ولا تدخل اذن الاعلى ٥ لفظ الرب كاختصاص التاء بالله وشذ دخول كل واحدة منهما على معمول الاخرى نحو تربى ومن الله وهي حرف جر عند سيبويه جاز ضم ميمه في القسم خاصة ٦ وقيل المكسورة الميم مقصورة من يمين والمضمومة مقصورة من ايمن (ويكون من في الظروف بمعنى في كما تقدم (وتختص من بحر قبل وبعد وعند ولدى ولدن ومع يقال جئت من معه اي من عنده وكذا بله نحو فبن بله ان يأتى بالصخرة وقد ذكرنا ذلك في اسماء الافعال واختصت ايضا بحر عن وعلى اسمين * قوله (والى

٧ ذلك الشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بمن او بنى ٢ واما قوله تعالى آه فضمير جاء راجع الى القرن نسخته

٣ ما يوصل ظ ٤ وخروج منه نسخته ٥ لفظة الرب نحو من ربي كما ان تاء القسم مختصة باسم الله نسخته

٦ وزعم بعضهم ان من القسمية بكسر الميم مقصورة من يمين والمضمومة مقصورة من ايمن ويحى الكلام عليها في باب القسم ومن تكون في الظروف بمعنى في نحو من قبلك وتختص نسخته

للانتهاء وبمعنى مع قليلا وحتى كذلك وبمعنى مع كثيرا ويختص بالظاهر خلافا للبرد وفي
 للظرفية وبمعنى على قليلا والباء للالصاق والاستعانة والمصاحبة والمقابلة والتعدي
 والظرفية وزائدة في الخبر في النفي والاستفهام قياسا وفي غيره سماعا مثل بحسبك
 زيد والقي بيده واللام للاختصاص والتعليل وزائدة وبمعنى عن مع القول وبمعنى الواو
 في القسم للتعجب اعلم ان الى تستعمل في ٧ انتهاء غاية الزمان والمكان بلا خلاف نحو
 ﴿اتموا الصيام الى الليل﴾ والاكثر عدم دخول حدى الابتداء والانتهاء في المحدود فاذا
 قلت اشتريت من هذا الموضع الى ذلك الموضع فالموضعان لا يدخلان ظاهرا في الشرى
 ويجوز دخولهما فيه مع القرينة (وقال بعضهم ما بعد الى ظاهره الدخول فيما قبلها فلا تستعمل
 في غيره الاجازا) وقيل ان كان ما بعدها من جنس ما قبلها نحو اكلت السمكة الى رأسها
 فالظاهر الدخول والا فالظاهر عدم الدخول نحو ﴿اتموا الصيام الى الليل﴾ والمذهب
 هو الاول (قوله وبمعنى مع قليلا) كما في قوله تعالى ﴿ولا تأكلوا اموالهم
 الى اموالكم﴾ ٨ والتحقيق انها بمعنى الانتهاء اي تضيفونها الى اموالكم وكذا
 قوله تعالى ﴿ايديكم الى المرافق﴾ اي مضافة الى المرافق ٩ والذود الى الذود ابل اي
 مضافة الى الذود وقوله * وابت التي حبيت شعبا الى يداي واوطاني بلادسواهما * اي مضافا
 الى يداي (وقيل يحى بمعنى في كافي قوله) فلا تتركني بالوعيد كائنني * الى الناس مطلي به القارأ
 جرب ٢ * والوجه انها بمعناها وذلك لان معنى مطلي به القارأ جرب مكره مبغض والتكره
 يعدى الى قال تعالى ﴿وكره اليكم الكفر﴾ جلا على التحبيب المضمن معنى الامالة
 قال تعالى ﴿وحب اليكم الايمان﴾ كما قيل بعث منه جلا على اشترت منه ورضيت
 عليه جلا على سخطت قال * اذارضيت على بنو قشير لعمر الله اعجبني رضاها * وقيل ان
 الى في نحو انت الى حبيب او بغض وجلست اليه بمعنى عند الاولى بقاؤها على اصلها كما
 ذكرنا وكذا هي في قوله * وان يلتق الحى الجميع تلاقى ٢ * الى ذروة البيت الكريم
 المصمد * بمعنى منتسب الى ذروة لا بمعنى في كما قيل (قوله وحتى كذلك) اي لانتها
 الغاية مثل الى الان بينهما فرقا كما يحى وعنى بالعين لغة هذيلية وهى على ثلاثة اضرب
 حرف جر وحرف عطف وحرف استئناف فاذا كانت حرف جر فلها معنيان ٣ الى وكى
 ولا تجر بمعنى كى الامصدرا مؤولابه الفعل المنتصب بعدها بان المضمره نحو اسلمت حتى
 ادخل الجنة ولا تقول حتى دخول الجنة والتي بمعنى الى تجر ذلك نحو سرت حتى تغيب
 الشمس وتجر الاسم الصريح ايضا نحو ﴿حتى مطلع الفجر﴾ وينبغي ان يكون
 المجرور بها موقتا لانه حد والتحديد بالجهول لا يفيد ونحو قوله ﴿فذرهم في غرهم
 حتى حين﴾ فبمعنى الوقت اي حين احذهم (ومذهب الكسائي ان جرما بعدها بالي
 لا يحى لان العامل ينبغي ان يكون لازما باحد القبيلين وحتى تدخل الاسماء والافعال
 فهي كما في لغة تميم عنده وقد ذكرنا ذلك في النواصب (واما العاطفة فهي مثل الجارة
 في معنى الانتهاء ولا تكون بمعنى كى ويجب ٤ توقيت ما بعدها كما في حتى الجارة فلا تقول

٧ غاية ابتداء الزمان نسخة
 ٨ اي مع اموالكم
 ٩ وهو من الامثال
 ٢ اي في الناس نسخة
 ٢ المعنى وان يلتقى الحى
 للمفاخرة تجدى معهم ذروة
 كل شئ اعلاه وانما تريد
 بالبيت ههنا الاشراف الذى
 يقصد فسيمهم بالبيت الرفيع
 المصمد الذى يصمد اليه اي
 يقصد

٣ اما بمعنى الى او بمعنى كى
 نسخة
 ٤ ايضا ان يكون ما بعدها
 موقتا فلا تقول نسخة

٥ لئلا ما قلناه في الجارة ويشتركان أي الجارة أم نسخه ٦ للعطوف عليه نسخه ٧ تقديره ضربت القوم واحدا واحدا إلى أن انتهت بضربني إلى زيد فزيد داخل في الضرب وكذا إذا نصبت زيدا وجعلتها عاطفة فهو على هذا التأويل ٨ هذا البيت يروي مرفوعا على ٣٢٥ ❦ الابتداء فحتى حرف استئناف ومنصوبا فحتى أما عاطفة بمعنى الواو كما

ذكر السيراني أي التي جمع ما معه شيئا بعد شيء إلى انتهى القاءه إلى النعل فالقاهها أيضا فهي داخلية في الالتقاء ثم قال القاهها بعد تأكيدها وأما أن يضمر بعد حتى فعلا ويجعل القاهها تفسيره لكأنك قلت حتى التي نعلها القاهها ومجرورا على أن حتى جار بمعنى إلى وتقديره كتقدير العاطفة أي التي جميع ما معه شيئا بعد شيء إلى أن انتهى بالقائه إلى النعل

٩ لأن معنى التي الصحيفة التي جميع ما معه كقوله ولا تقل لهما أف أي شيئا من الأشياء يؤذي بهما نسجه ٢ بل يجب رفعه هنا عنده على الابتداء والخبر بمحذوف أي حتى الصباح نمت فيه ٢ كما لا يجوز بالعطف اتفاقا والمذنب الأول أولى لقوله تعالى نسجه ٣ ومطلع الفجر ليس من الليلة بل هو ملاق لآخر أجزاء ثمانية ٤ مطلقا سواء كان أو جزءا ٥ ملاقيا لآخر جزءه نسجه ٥ جارة كانت أو عاطفة نسجه ٦ في الموت بل قوة نسجه

جاء في القوم حتى رجل ٥ لأنه حد فلا فائدة في إبهامه (ويشترك الجارة والعاطفة في أنه لا بد قبلهما من ذي أجزاء إلا أن ذلك يجب إظهاره في العاطفة حتى يكون معطوفا عليه نحو قدم الحاج حتى المشاة (وأما الجارة فيجوز إظهاره نحو ضربت القوم حتى زيد ويجوز تقديره أيضا نحو نمت حتى الصباح أي نمت الليلة حتى الصباح (ويتفارقان أيضا بأن ما بعد العاطفة يجب أن يكون جزءا ٦ مما قبلها نحو ضربت القوم حتى زيد ٧ أو يجوز بالاختلاط نحو ضربني السادات حتى عبيدهم أو جزءا لما دل عليه ٦ ما قبلها كما في قوله ❦ التي الصحيفة كي يخفف رحله ❦ والزاد حتى نعله ٧ القاهها ❦ عند من قال أن نعله عطف على الصحيفة ٩ أي التي جمع ما معه لأنه إذا التي الصحيفة التي لا يمشي إلا لها فقد التي كل شيء (ويجب أيضا دخول ما بعدها في حكم ما قبلها فالضرب في ضربت القوم حتى زيد لا محالة واقع على زيد أيضا وأما الجارة فلا كثرون على تجويز كون ما بعدها متصلا بآخر أجزاء ما قبلها كنمت البارحة حتى الصباح وصمت رمضان حتى الفطر كما يكون جزءا منه أيضا نحو أكلت السمكة حتى رأسها بالجر (والسيراني مع جماعة أوجب كون ما بعدها أيضا جزءا ما قبلها كما في العاطفة فلم يجزوا نمت البارحة حتى الصباح جرا ٢ كالم يجزوا نصبوا وهو مردود بقوله تعالى ❦ سلام هي حتى مطلع الفجر ❦ ٣ وأما دخول الفجر المجزأ المجزأ في حكم ما قبلها ففيه أقوال جزم جاز الله بالدخول ملقطا سواء كان جزءا مما قبله أو ملاقي آخر جزء منه جلا على العاطفة وتبعه المصنف (وجوز ابن مالك الدخول وعدم الدخول ٤ جزءا كان أو ملاقي آخر جزء منه وفصل عبد القاهر والرماني والاندلسي وغيرهم فقالوا الجزء داخل في حكم الكل كافي في العاطفة والملاق غير داخل (وقال الاندلسي أنما ذكرت زيدا مع دخوله في القوم في قولك ضربت القوم حتى زيد بالجر لغرض التعظيم أو التحقير واستدل بأن حتى كالتفصيل لما قبلها فإذا دخل في الأجزاء دخل في التفصيل وإذا لم يدخل لم يدخل ومذهب ابن مالك قريب لكن الدخول مطلقا أكثر وأغلب ❦ واعلم أنه لا يلزم أن يكون ما بعده حتى ٥ العاطفة آخر أجزاء ما قبلها حسا ولا آخرها دخولا في العمل بل قد يكون كذلك وقد لا يكون لكنه يجب فيها أن تكون آخر أجزائه إذا رتب الأجزاء الأقوى فالأقوى فإذا ابتدأت بقصدك من الجانب الأضعف مصعدا كان آخر الأجزاء أقواها نحو مات الناس حتى محمد عليه الصلاة والسلام بالعطف وليس هو صلى الله تعالى عليه وسلم آخرهم حسا ولا دخولا ٦ بل هو آخرهم قوة وشرقا ٧ وإذا ابتدأت بعنايتك من الجانب الأقوى منحدرًا كان آخر الأجزاء أضعفها نحو قدم الحاج حتى المشاة عطفا ويجوز أن يكونوا قادمين قبل الركبان أو معهم (وأما الجارة فيجوز أن يكون ما بعدها كذلك وأن لا يكون ٨

٧ وقد جمعهما قوله ❦ قهرناكم حتى الكرامة ❦ لتحشوننا حتى بنينا الأصغرا ❦ ٨ بل تقصد مجرد آخر الأجزاء حسا أو ملاقيا ولا تقصد كونه أقواها أو أضعفها نحو قولك قرأت القرآن حتى سورة الناس جرا ولهذا جاء بعدها ما هو ملاق وليس يحجزه والترم نسجه

فأذا لم يكن وجب كونه آخر الاجزاء حسا او ملاقيه له نحو قولك قرأت القرآن حتى
سورة الناس جرا ولهذا جاء بعدها ما هو ملاق ايضا ٩ (والترم صاحب المغني التحقير
والتعظيم فيما بعد حتى الجارة ايضا وليس بمشهور وكان الجارة محمولة على الى في جواز
عدم كون ما بعدها جزءا خلافا للسيرا في وفي جواز عدم دخوله في حكم ما قبلها ٢ كما
قال ابن مالك وفي جواز قصد كونه آخر الاجزاء حسا لا قوة او ضعفا لانك اذا لم تقصد
كونه آخرها ضعفا او قوة وجب في حتى كونه آخرها حسا كما ذكرنا فلا يجوز اكلت
السمة حتى نصفها او ثلثها ٣ ويجوز ذلك في الى نحو اكلت السمكة الى نصفها والى ثلثها
والعاطفة كواو العطف في دخول ما بعدها في حكم ما قبلها ٤ وليست بمعنى الواو خلافا
لمن توهم ذلك لان حتى لا بد فيها من معنى الانتهاء بخلاف الواو وهذا كما توهم المصنف
لدخول ما بعد حتى الجارة فيما قبلها كثيرا كما بعد مع ان حتى تكون بمعنى مع (فقال وبمعنى
مع كثيرا) واذا عطفت بحتى العاطفة على مجرور فلا خيار إعادة الجار دفعا لتوهم كونها
جارة نحو مررت بالقوم حتى يزيد وقد تكون بمعنى ذو الاجزاء التي قبل حتى جارة
كانت او عاطفة من تمام جملة بعد حتى نحو القوم حتى زيدا رأيت عطفها وجرا (وكل
ما ذكرناه ٥ من الاحكام حتى العاطفة للاسم واما العاطفة للجملة فتحولت الى حتى
ابصرته ويجوز ان يقال ان حتى في مثله ابتداءية وانها لا تعطف الجملة ابدا (قوله
ويختص بالظاهر خلافا للمبرد) اذا كانت عاطفة جاز دخولها على المضمر نحو جاءني
القوم حتى انت ورأيت القوم حتى اياك ومررت بالقوم حتى بك واما الجارة فلا تدخل
على المضمر اجزاء بالى لكون الى اشد تمكنا واوسع تصرفا فلها تدخل اخر الاجزاء
واوسطها وتقوم مقام الفاعل نحو قيم الى زيد ولا يقال قيم حتى عمرو وشبهة المبرد
قوله * واكفيه ما ينحشى واعطيه سؤله * والحقه بالقوم حناه لاحق * ٦ وليس ما في
البيت بحتى الجارة والالم يكن لرفع لاحق وجه بل هي ابتداءية اى حتى هو كما في قوله
* فينساء بشرى رحله البيت * ٧ وتمسك بقوله ايضا * فلا والله لا يلقى اناس * فتى
حتاك يا ابن ابي ٨ يزيد * وهو شاذ (ومن الفرق بين حتى والى ان حتى يلزمه تقدم
ذو الاجزاء اما لفظا وتقديرا كما ذكرنا بخلاف الى وان الاظهر دخول ما بعد حتى
في حكم ما قبلها كما اخترنا بخلاف الى فان الاظهر فيها عدم الدخول الامع القرينة ٩
وان كان ايضا جزءا (وقال الاندلسي لافرق بينهما من هذا الوجه فاذا كان ما بعدهما
جزءا بما قبلهما فالظاهر الدخول فيهما وان لم يكن جزءا فالظاهر فيهما عدم الدخول
وما اخترنا اظهر عند النحاة (ومن الفرق بينهما ان الفعل المعدي بحتى يجب ان يستوفي
اجزاء التجزى الذى قبل حتى شيئا فشيئا حتى ينتهى الى ما بعد حتى من الجزء او الملاقى
واما الى فان كان قبلها ذو الاجزاء وبعدها الجزء او الملاقى فتحكمها ايضا كذلك
والا فلا نحو قلبي اليك ولا خلاف في صحة وقوع الملاقى بعد الى وما بعد حتى ففيه
الخلاف كما مر ٢ * واعلم ان حتى لا يكون مستقرا الا في نحو كان سيرى حتى ادخلها
بنصب ادخل واعنى بالمستقر ما يتعلق ٣ بمقدر (واما حتى الابتدائية فقد ذكرناها في

٩ على ما في جواز عدم
نسخه

٢ وان كان جزءا وفاقا للمالكى
وفي جواز قصد كونه آخر
الاجزاء حسا لا قوة او ضعفا
خلافا لصاحب المغني الا انك
اذا لم نسخ

٣ ولا يجب ذلك في الى بل
يجوز نسخه

٤ وليست بمعنى الواو في
حكم ما قبلها نسخه ٥ في العا
طفة هو في العاطفة لاسم
على اسم ويجوز ان يعطف
الجملة على الجملة نحو نظرت
اليه نسخه

٦ والجواب ان اصله حتى
هو لاحق مبتدأ وخبر فخفف
لشعر كما قال نسخ ٧ ولو
كانت جارة لم يكن لرفع
لاحق وجه وتمسك نسخه
٨ زياد نسخه
٩ كما اخترنا نسخه

٢ فهذه الفروق بين حتى والى
نسخه

٣ بمحذوف مقدرو هو معنى
الاستقرار نسخه

نواصب المضارع ويقع بعدها الفعلية والاسمية كاذكرناه هناك وفائدة الابتداءية ايضا اما التحقير
 كما في قوله * فوا عجباً حتى كليب يسبني * كان اياه نهشل او مجاشع * او التعظيم كقوله * فما
 زالت القتلى تمج دماها * بدجلة حتى ماء دجلة ٤ اشكل * ويلزم في الاسمية ان يكون خبر المبتدأ
 من جنس الفعل المقدم نحو ركب القوم حتى الامير راكب ولو قلت حتى الامير ضاحك لم يفد
 ويجوز حذف الخبر مع القرينة نحو اكلت السمكة حتى رأسها اي رأسها ما كول (قوله
 وفي لظرفية) اما تحقيقاً نحو زيد في الدار او تقديرًا نحو نظر في الكتاب وتفكر في العلم وانا في
 حاجتك لكون الكتاب والعلم والحاجة شاغلة للنظر والتفكير والتكلم مشتملة عليها اشتمال الظرف
 على المظروف فكانها محيطة بها من جوانبها وكذا قوله عليه الصلاة والسلام (في النفس
 المؤمنة مائة من الابل) اي في قتلها فالسبب الذي هو القتل متضمن للدية تضمن الظرف للمظروف
 وهذه هي التي يقال انها للسببية ٥ وقوله تعالى (ولا صلبنكم في جذوع النخل) قيل ان فيه
 وفي قوله * بطل كأن ثيابه في سرحة ٦ بمعنى على والاولى انها بمعناها لتمكن المصلوب
 في الجذع تمكن المظروف في الظرف (وقيل انها بمعنى الباء في قوله * ويركب يوم
 الروح منافوارس * يصيرون في طعن الكلى ٧ والاباهر * والاولى ان يكون بمعناها
 اي لهم بصارة وحذق في هذا الشأن (وقيل هي بمعنى الى في قوله تعالى (فردوا ايديهم
 في افواههم) والاولى ٨ ان نقول هي بمعناها والمراد التمكن (وقيل هي بمعنى مع في قوله
 تعالى (فادخلي في عبادي) ٩ وبمعنى الباء في قوله * نحابي بها اكفاء نا ونهينها *
 ونشرب في اثمانها ونقامر * والاولى في الموضعين بمعناها اي حاصلة في زمرة عبادي
 او بمعنى ادخلي ايها الروح في اجسام عبادي والشاعر جعل اثمانها ظرفاً للشرب
 والقمار مجازاً وقولهم في الله من كل فائت خلف اي في الطافه وقولهم انت اخي في الله اي في رضاء
 الله اي رضاء تعالى مشتمل على مواخاتنا لا تخرج عنه الى الاغراض الدنيوية وكذا قولهم الحب
 في الله والبغض في الله (قوله والباء للالصاق نحو به داء اي التصق به وقولك مررت به اي
 الصقت المروء بمكان يقرب منه ومنه اقسمت بك وبحياتك اخبرني (وتكون مستقراً نحو الذي به
 ٣ ضعف وبه داء (وتكون للاستعانة نحو كتبت بالقلم وخطت بالابرة وتوفيق الله حجبت
 ٤ وهذا المعنى مجاز الالصاق وتكون بمعنى مع وهي التي يقال لها ٥ باء المصاحبة نحو (دخلوا
 بالكفر * وهم قد خرجوا به) واشترى الدار بالانها قيل ولا تكون بهذا المعنى الاستقرا اي
 كاشين بالكفر وكاشة بالانها والظاهر انه لا يمنع من كونها لغوا وتكون للمقابلة نحو اشتريته به
 وبدلته به وتكون مستقراً ايضاً نحو هذا بذلك (قوله وتكون للتعدية) جميع حروف
 الجر لتعدية الفعل القاصر عن المفعول اليه لكن معنى التعدية المطلقة ان ينقل معنى الفعل
 كالمهمزة والتضعيف وبغيره وهذا المعنى يختص بالباء من بين حروف الجر نحو ذهبت به
 وقت به اي اذهبت وقتته ولا يكون مستقراً وما سمعته مقدراً الا في قراءة من قرأ
 (اثوني زبر الحديد) اي اثوني بزبر الحديد (قوله وللظرفية) اي بمعنى

٣ قوله (اشكل) دم اشكل
 اذا كان فيه بياض وجرة
 ٤ الاشكل الذي يمازج
 بياضه جرة ومنه قولهم عين
 شكلاء وهي التي يمازج
 بياضها جرة واراد ان دماء
 القتلاء حين مجت الى دجلة
 جعلت ماؤها اشكل لا متراج
 الدم به ٥ كقوله عليه السلام
 دخلت امرأة النار في هرة
 ٦ عجزه * يحذى نعال
 السبت ليس بتوأم * البطل
 الشجاع والتوأم الذي يولد
 معه آخر ٧ قوله (والاباهر)
 الابر صرق اذا انقطع مات
 صاحبه

٨ بقاؤها على اصلها نسخه
 ٩ ويجوز كونها باقية على
 معناها اي حاصلة في زمرة
 عبادي اذ معنى ادخلي ايها
 الروح في اجسام عبادي
 وقيل انها بمعنى الباء آه
 والاولى ان يقال انه جعل
 نسخه

٢ البجائي جمع نجى وقد يمكن
 ياؤه فيقال البجائي ٣ صعب
 نسخه

٤ واصل هذه الباء الالصاق
 نسخه

٥ انها للمصاحبة نسخه

٢٨٣ * وسؤالى وما يرد سؤالى * ٣ قوله (غلب) جمع ٣٢٨ * اغلب وهو الغليظ الرقة تشذر اى تحرك

بالذحول اى بالاحقاد
والاوتار آخره * جن البدى
رواسيا اقدامها * وتشذر اى
تحيا للقتال وتشذر القوم فى
الحرب تطاولوا والذحول
جمع ذحل وهو الحقد
والعداوة يقال طلب بذحله
اى بئاره والبدى واد
والرواسى الثوابت
٥ وكقول الذؤيب * شرب
بماء البحر ثم ترفعت * متى
لجج خضرلهم نثيج * ومتى
هنا حرف جر فى البيت
دليلان

٦ صدره * نحن بنى ضبة
اصحاب الفلج *

٧ وفى المغنى قديكون الباء
بدلية كقول فى القريط *
قلتلى بهموا قوما اذا ركبا
* شنوا الاغارة فرسانا
وركبانا * بهم اى بدلهم
والاغارة مفعول لاجله
وتقيد فائدة الى فى الانتهاء
نحو اعدو ذباله كما تقدم

٨ اى غير اياه المتكلم فانه لا قائل
بفتحها معه

٩ لتضمن الحرف كما مر فى باب
الاضافة نسخة

٢ الاخلاق بحال دخولها
فى المضمر لانها نسخة

٢ ربما لا يتم اما للوقف
اول البناء وفائدتها الاختصاص
نسخه

فى نحو * ما بكاء الكبير بالاطلال ٢ * اى فيها وتكون للسببية كقوله تعالى * فبظلم من الذين
هادوا * وقوله ٣ * غلب تشذر بالذحول كانها * البيت وهى فرع الاستعانة وقيل جاءت
للتبعض نحو قوله تعالى * واسمحو برؤسكم * قال ابن جنى ان اهل اللغة لا يعرفون هذا المعنى
بل يورده الفقهاء ومذهبه انها زائدة لان الفعل يتعدى الى مجرورها بنفسه وتجيى بمعنى من نحو
٥ * عينا يشرب بها عباد الله * وبمعنى عن نحو * سأل سائل بعذاب * وتجيى للتجريد نحو رأيت
زيد اسدا اى برؤيته اسدا كما مر فى من (قوله وزائدة فى الخبر فى الاستفهام) بهل لافى مطلق
الاستفهام فلا يقال ازيد بقائم كما يقال هل زيد بقائم (قوله والنبي) بليس نحو ليس زيد براكب
وبما نحو ما زيد براكب وقيل بلاء التبرئة ايضا نحو لا خير بخير بعده النار والاولى انها بمعنى
فى ولم يسمع فى النفي بان ما كان للصنف ان يطلق النفي والاستفهام (وتزاد قياسا فى مفعول
علمت وعرفت وجهلت وسمعت وتيقنت واحسست وقولهم سمعت زيدا وعلمت به اى
بحال زيد على حذف المضاف (وتزاد قياسا ايضا فى المرفوع فى كل ما هو فاعل لكفى
ومتصرفاته وفى فاعل افعال فى التعجب على مذهب سيويه وفى المبتدأ الذى هو حسبك وتزاد
شاذا فى خبر المبتدأ الموجب نحو * جزاء سيئة سيئة بمثلها * عند الاخفش وتزاد سماعا
بكثرة فى المفعول به نحو * القى بيده ونحو ٦ * تضرب بالسيف ونرجو بالفرج * وقليل
فى خبر لكن قال * ولكن اجرا الوفعت بهين * وهل ينكر المعروف فى الناس والاجر *
ومع ان مرفوعة قال * الاهل اتاها والحوادث جمة * بان امرء القيس ابن تملك بقرا *
وقد ذكرت مواضع زيادتها فى ما الحجازية ٧ ومن غريب زيادتها ان تزداد فى المجرور
نحو قوله * فاصبحن لايسألنه عن بابه * اصعد فى علو الهوى ام تصوب با * وتضم
كثيرا مع الله فى القسم نحو الله لافعلن وشاذا قليلا فى غيره كقول رؤية خير لمن قاله
كيف اصبحت (قوله واللام للاختصاص) لام الجر مكسورة مع غير المضمر مفتوحة
معه وكسرهما معه ايضا لغة خزاعية وربما قحت قبل ان المضمره نحو ليعلم بفتح الميم
ونقل فتحهما مع جميع المظهرات ٨ * اعلم ان كل كلمة على حرف واحد كالواو والفاء
ولام الابتداء فتحها لفتح ثقل الضمة والكسرة على الكلمة التى هى فى غاية الخفة
بكونها على حرف وانما كسرت باء الجر ولاه موافقة معمولهما ولم يكسر كاف
التشبيه لانها تكون اسما ايضا فجرها اذن ليس بالاصالة بل ٩ للقيام مقام الحرف عند
من قال ان المضاف هو الجار وانمابقى لام الجر الداخلة على المضمر على فتحها الحاقا لها
بسائر اللامات كلام الابتداء ولا م جواب لو وغير ذلك وانما خص ٢ لام المضمر بذلك
لانها لا تلتبس اذن بغيرها من اللامات اذا الضمير المجرور غير المرفوع ولو قحت فى غير
الضمير لالتبس بلام الابتداء والفرق بالاعراب ٢ لا يتم اذ ربما يكون الظاهر مبني
او موقوفا عليه (وفائدة اللام الاختصاص اما بالملكية نحو المال لزيد او بغيرها نحو الجمل
للفرس والجنة للؤمن والابن لزيد) (والتى تسمى لام العاقبة نحو * لدوا للموت ٣ * وقوله
تعالى * ولقد ذرأنا لجنهم * فرع لام الاختصاص كان ولادتهم للموت وخلقهم

٣ تمامه وابنوا للخراب * وكلهم يصير الى ذهاب * وقوله تعالى فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا * (لجنهم) حزنا

٤ قاله المبرد وثبته الزمخشري وقالوا معنى ردف ﴿ ٣٢٩ ﴾ تبع وليس كذلك بل ضمن معنى اقتراب فهو مثل اقتراب الناس

حسابهم ويدل عليه تفسير ابن عباس وغيره
٥ ينبغي ان يكون في نصحت لك وشكرت لك لان الفعلين يتعديان بانفسهما واما وزنه نسخة

٦ وكلته البر وكلت له و عددته الداهم وعددت له فاللام ليس فيها مثل شكرته وشكرت له لانها اوصلت الافعال الثلاثة الى المفعول الاول ثم حذف تخفيفا ومثله يغفونكم الفتنة ولا يألونكم خبلا وكذا اللام زائدة في لا ابالك نسخة

٧ مقوية وقد تحذف نسخة
٨ على ما مر في نواصب الافعال وزائدة ايضا نسخة
٩ في التعجب
٩ للقسم في التعجب نسخة
٢ وقد ذكرنا في باب العدد نسخة

٣ ونحو قوله عليه السلام صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته اي بعد ذلك
٤ والتاسعة والعاشرة ربت وربت بفتح الراء وفتح الباء مشددة ومخففة مع تاء التأنيث

لجهنم وكذا التي للتعليل نحو جئت لك للسم وللضرب اذا لمجي مختص بذلك واللام المقوية للعامل الضعيف تأخير عن معموله نحو لزيد ضربت وبكونه اسم فاعل نحو انا ضارب لزيد او مصدرا نحو ضربني لزيد حسن وبكونه مقدرا نحو يا لزيد ويا لئام الاختصاص صارت الاخيرة مع ذلك علما للاستغناء او للتعجب (وقد تجي بمعنى الى نحو سمع الله لمن حده اي استمع الله الى من حده ووجهت وجهي للذي اي الى الذي وبمعنى على نحو ﴿ وتله للجبين ﴾ اي عليه ﴿ ويخرون للاذقان ﴾ اي عليها (قوله وزائدة) في ﴿ ردف لكم ﴾ لان ردف يتعدي بنفسه وكذا في شكرت له على ما مر في باب المتعدي واما في وزنته المال ووزنت له ٦ فاللام ليست بزايدة بل هي ٧ معدية قد تحذف تخفيفا وهي في لا ابالك زائدة عند سيويه وكذا اللام المقدرة بعدها ان بعد فعل الامر والارادة ٨ كقوله تعالى ﴿ وما امروا الا ليعبدوا ﴾ وقوله * ما يريد لانني حاجتي * وقيل هما بمعنى ان والظاهر هو الاول لقوله تعالى ﴿ وامرت لان اكون ﴾ وهي زائدة ايضا في قوله تعالى ﴿ واذبوأنا لابراهيم مكان البيت ﴾ لقوله ﴿ ولقد بوأنا بنى اسرائيل ﴾ وكذا اللام في قوله * فلا والله لا يلقى لمآبى * ولا لئام بهم ابدادوا * ويجوز ان يقال ان الثانية للتأكيد تأكيدي لفظي (قوله وبمعنى عن مع القول) يعني في قوله تعالى ﴿ وقال الذين كفروا الذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه ﴾ ولو كانت كاللام في قولك قلت لزيد لا تفعل لقال ما سبقتمونا وقد ذكرنا في افعال القلوب الكلام على هذا (قوله وبمعنى الواو في القسم ٩ للتعجب) نحو لله لا يؤخر الاجل (قولهم في التعجب) يعنون في الامر العظيم الذي يستحق ان يتعجب منه فلا يقال لله لقد قام زيد بل يستعمل في الامور العظام نحو لله تتبعنا وقل ان اللام في ﴿ لا يلاف قريش ﴾ وللفقراء الذين احصروا للتعجب والاولى ان تكون للاختصاص اذ لم يثبت لام التعجب الا في القسم وقيل تجي بمعنى في وبمعنى بعد وبمعنى قبل ٢ في قوله تعالى ﴿ جامع الناس ليوم ﴾ اي في يوم وكتبته لثلث خلون ٣ اي بعد ثلث وثلث بقين اي قبل ثلث والاولى بقاء الثلاثة على الاختصاص كما مر في باب العدد ﴿ قوله ﴾ (ورب للتقليل ولها صدر الكلام مختصة بنكرة موصوفة على الاصح وفعلها ماض محذوف غالبا وقد تدخل على مضمر مبهم مميز بنكرة والضمير مفرد مذكر خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز ويلحقها ما فتدخل على الجمل وواوها تدخل على نكرة موصوفة) في رب ثمانى لغات اشهرها ضم الراء وفتح الباء المشددة والثانية ضم الراء وفتح الباء المخففة والثالثة ضم الراء وضم الباء المخففة والرابعة ضم الراء واسكان الباء المخففة والخامسة فتح الراء وفتح الباء المشددة والسادسة فتح الراء وفتح الباء المخففة والسابعة والثامنة ضم الراء وفتح الباء ٤ مشددة ومخففة بعدها تاء مفتوحة (ووضع رب للتقليل تقول في جواب من قال ما لقيت رجلا رب رجل لقيت اي لا تنكر لقائي للرجال بالمرّة فاني لقيت منهم شيئا وان كان قليلا) قال ابن السراج النحاة كالجمعين على ان رب جواب لكلام اما ظاهر او مقدر فهي في الاصل موضوعة لجواب فعل ماض منفي فلماذا لا يجوزون رب رجل كريم اضرب

٥ هذا اصلها ثم كثيرا ما تستعمل نسخة

٦ قوله (هيفضل) الهيفضل الجيش الكثير يقال جيش لجب عرمرم اي ذو جلبة وكثرة والاف الخلط والجمع ٧ قوله (غارة شعواء) اي فاشية متفرقة

٧ وهي التي ياتي من كل الجهات

٧ وسياتي ان مازائدة لا كافة ٨ اي وجه كون رب للتقليل مجازا ون قد صارت في معنى التكثير حقيقة

٩ فبناؤها عندهم لتضمنها معنى الانشاء حرف النفي اولمشابقتها الحرف وضعا كما في بعض لغاتها واصل الاخرى عليها طردا الان اضافتها الى المفرد مبهمة عنه ٢ والجواب اي العامل نسخة ٣ اكرمت لا يحتاج نسخة

٤ تعيين نسخة ٥ بتقدير نسخة

بل ضربت وانما كان محذوفا في الغالب لدلالة الكلام السابق عليه ٥ هذا الذي ذكرنا من التقليل اصلها ثم تستعمل في معنى التكثير حتى صارت في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة وذلك نحو قوله * رب ٦ هيفضل لجب لفقت بهيفضل * وقوله * ماوى ياربنا ٧ غارة * شعواء كالذعة بالميسم * وقوله * فان تمس مهجور الفناء فر بما * اقام به بعد الوفود وفود * ووجه ذلك ٨ ان المادح يستقل الشيء الكثير من المدايح لان الكثير منها كانه قليل بالنسبة الى المدوح بها وذلك ابلغ من النوجهين في المدح (ومن هذا القبيل قوله تعالى ﴿قد يعلم الله﴾ لان قد لتقليل المضارع في الاصل وذلك كما يقول الممتدح بكثرة العلم لا تنكر ان اعرف شيئا من العلم وان كان قليلا (وهي حرف جر عند البصريين خلافا للكوفيين والاعفش ٩ وانما جعلهم على ارتكاب جعلها حرفا مع انها في التقليل مثل كم في التكثير ولا خلاف في اسميتها بل هي مفيدة للتكثير في الاغلب كما ذكرنا كقاعدة كم انهم لم يروها تنجر بحرف جر ولا باضافة كما تنجر كم فلا يقال رب رجل ولا غلام رب رجل) وتشكل عليهم حرفيتها بنحو رب رجل كريم اكرمت فان حرف الجر هي ما يفضى الفعل الى المفعول الذي لولاها ما لم يفض اليه واكرمت يتعدى بنفسه (قال صاحب المغنى انما ذلك لانه يضعف الفعل المتأخر من المفعول عن العمل فيعمد بحرف الجر كقوله تعالى ﴿ان كنتم لارؤيا تعبرون﴾ ولا سيما اذا وجب تأخر الفعل كما في رب (والجواب العادة ان يعمد مثل ذلك الضعيف باللام فقط من بين حروف الجر لافادتها التخصيص حتى تحصى مضمون ذلك الضعيف عن العمل في ذلك المفعول بذلك المفعول فلا يستنكر عمله فيه نحو لزيد ضربت وانا ضارب لزيد وضربى لزيد حسن) وتشكل ايضا بمثل قولك رب رجل كريم اكرمت لان الفعل لا يتعدى الى مفعول بحرف الجر والى ضميره معا فلا يقال لزيد صرته (واعترضوا بان اكرمت صفة ٢ وان العامل محذوف وهو عذر بارد لان معنى رب رجل كريم اكرمت واكرمته شيء واحد والاول جواب بلا خلاف ولا شك انك اذا قلت في جواب من قال ما اكرمت رجلا رب رجل كريم ٣ اكرمته لم يستلح معنى الكلام الى شيء آخر مقدر مثل تحققت او ثبت على ما دعوا (وان اعتذروا بان الضمير في اكرمته للمصدر اي اكرمت الاكرام كما قيل في قوله * هذا سراقعة للقرآن يدرسه * كان ابرد لان ضمير المصدر المنصوب بالفعل قليل الاستعمال بخلاف نحو رب رجل كريم لقيته وان قالوا ان لقيته مفسر للقيت المقدر كما في زيدا ضربته جاء الاشكال الاول مع انه لم يثبت في كلامهم تفسير الناصب للجار والمجرور بفعل آخر نحو زيد جاوزته ٥ اي مررت بزيد جاوزته) وتشكل ايضا بنحو رب رجل كريم جاءني في جواب من قال ما جاءك رجل ولا شك ان جاءني هو جواب رب اذ لا يتوقف معنى الكلام على شيء آخر بل تم بوقوفك فيكون كقولك زيد مر والضمير في مر لزيد وكقولك زيدا ضرب والضمير للمنصوب وقدم في المنصوب على شريطة التفسير امتناع ذلك بان ارتكبت مرتكب متعملا ان جاءني صفة والعامل تحققت ونحوه فهو محال لعدم توقف معنى الكلام عليه مع ان المصنف صرح في شرح

٢ لان النفي صدر الكلام وهذا الذي اوهم البصريين اعني عدم دخول العوامل عليه حتى قالوا هو حرف نسخته ٣ قوله (وقوعه) اي وقوع النعت ٤ قوله (رغد) الرغد والرغد القدح الضخم الذي والرغد ايضا العطاء والرغد مصدر رفرده يرفده ٤ وقيل الرغد هو الاناء الذي يحلب ٣٣١ فيه واراد الدم اراقه من القوم كانه قال رب دم مهراق واسرى

معطوف على رغد كانه قال او رب اسرى ٦ اقتال جمع قتل وهو العدو ذكره بن عقيل في شرحه وروى جمع قيل بمعنى الملك ٧ الخبر منتظرا نسخته

٨ قوله (وطابه) الوطب سقاء اللبن خاصة والجمع اوطب ووطاب قال امرء القيس ولوادركته صفر الوطاب ٩ فهو مثل كل رجل يا بني اوفي الدار فله درهم كاذكرنا في باب المبتدأ نسخته

٢ احدهما علم القلة والاخرى علم الكثرة وانما يحتاج الى العلامة في المحتمل حتى يصير بالعلامة نصافي احد المحتملات فينبغي ان لا يؤتى بكم الا فيما يحتمل القلة احتمال الكثرة ولا يؤتى برب الا فيما يحتمل الكثرة كاحتمال القلة والمعرفة اما دالة على قلة من دون الكثرة كالمفرد والمنشئ المعرفين واما دالة على كثرة من دون القلة كما في المجموع المعرف واما النكرة فهي صالحة للقلة والكثرة معا نحو اجاءني رجل اي واحد وما جاءني

قوله محذوف غالبا بانه قد يظهر نحو رب رجل كريم قد حصل (ويقوى عندي مذهب الاخفش والكوفيون اعني كونها اسما قرب مضاف الى النكرة فعني رب رجل في اصل الوضع قليل من هذا الجنس كما ان معنى كم رجل كثير من هذا الجنس واعرابه رفع ابدأ على انه مبتدأ لا خبر له كما اخترنا في باب الاستثناء في قولهم اقل رجل يقول ذلك الازيد فانهما يتناسبان بما في رب من معنى القلة وكما ان نواسخ المبتدأ لا تدخل في نحو غير ما سوف على الزمن * وقولهم خطيئة يوم لا يصيد فيه لتضمنه معنى النفي الذي له صدر الكلام فكذا لا تدخل على رب لان القلة عندهم تجرى مجرى النفي فن ثم كان لرب صدر الكلام ٢ (قال ابو عمرو رب لا عامل لها لانها ضارعت النفي والنفي لا يعمل فيه عامل) وتضمنها معنى النفي كان القياس ان لا يجئ وصف مجرورها الافعية كافي اقل رجل المتضمن معنى النفي وذلك لان النفي يطلب الفعل الا ان رب لخروجها الى معنى الكثرة في اكثر مواقعها جاز وقوع نعت مجرورها اسمية كافي قوله * يارب هيمأ هي خير من دعة * ويكثر ٣ وقوعه ايضا صفة معطية لمعنى الفعل ههنا بخلاف باب اقل رجل كما مر في باب الاستثناء قال صلى الله تعالى عليه وسلم * الا رب نفس طاعمة ناعمة في الدنيا جارية عارية يوم القيمة * ويتم الكلام بقوله جارية عارية بلا تقدير شيء آخر خلافا لما ذهب اليه البصريون من تقدير العامل والاكثر مراعاة الاصل في وقوعه فعلية اما ظاهرة او مقدرة فالظاهرة كقوله * رب ٤ رغد هرقته ذلك اليوم * واسرى من معشر اقبال ٦ * وليس ٧ الجواب محذوف كما قال ابو علي لانه قد تم الكلام بقوله رب رغد هرقته ولا يتوقف على شيء آخر والرغد القدح الضخم يقال هريق رفرده اذا مات وهو كناية كقولهم صفرو طابه ٨ والمقدرة كافي قوله * واسرى من معشر اقبال * اي اسرى من معشر حصلت لي (واما نعت مجرور اقل ففعلية او ظرفية كما اخترنا في باب الاستثناء ٩) واستشهد الاخفش على اسمية رب بقوله * ان يقتلوك فان قتلك لم يكن عارا عليك ورب قتل عار * وقال رب مبتدأ وعار خبره والاولى ان يكون عار خبر مبتدأ محذوف والجملة نعت مجرور رب كقوله * يارب هيمأ هي خير من دعة * (قوله لها صدر الكلام) لما ذكرنا (قو مختصة بنكرة) كما ان كم مختصة بالنكرات وانما وجب دخولهما على النكرة لان ٢ النكرة محتملة للقلة والكثرة ٣ نحو جاني رجل وما جاءني رجل فلولم تحتملها لم تستعمل فيهما والمعرفة اما دالة على القلة فقط كالمفرد والمنشئ المعرفين واما دالة على الكثرة دون القلة كالمجموع المعرف ورب وكم علامتان للقلة والكثرة وانما تحتاج الى العلامة في المحتمل حتى يصير بها نصا (قوله موصوفة على الاصح) هذا مذهب

رجل اي هذا الجنس اذا فصلته واحدا واحدا فلولم يحتمل الكثرة لذاتها لم يستعمل فيها وكذا جاءني رجلان او رجال وما جاءني رجلان او رجال نسخته ٣ فالرجل صالح لهما والدلالة عليهما يرجع الى شيء آخر

٤ وصف مجرورها والاولى انه يجب ذلك نسخته ٥ لما ذكرنا ان رب تحرف النفي نسخته ٦ فرب رجل بمنزلة ما رجل
 فلهذا لزم الصدر ولم يتقدم عليه ناسخ نسخته ٧ فالأغلب حذف الفعل بعد رب لدلالة القرينة عليه وان لم يكن مصرحا به
 ولم يكن هناك قرينة اخرى فالواجب المجئ به نحو قوله فثلك حبل قد طرقت * ورب رفده رفته * وهذا الفعل ليس عاملا
 في رب على ما اخترنا بل هو صفة مجروره كما تقدم ويجوز ٣٣٢ ان يقوم موضع الفعلية اسمية كقوله يا رب آه

او ظرف نسخته

٨ مفيدة معنى الفعل كقوله

عليه السلام نسخته

٩ قال سيبويه في رب رجل

واخيه ولا يجوز شي يذكر

قبل ذكره فنعلم انك لا تريد

شيئا بعينه وانك تريد شيئا من

امة كل واحد منهم رجل

وضممت اليه شيئا من امة كلهم

يقال له اخ ولوقلت واخيه

وانت تريد شيئا بعينه كان

محالا نسخته

٢ وليس بشي اذ لو كان

معرفة نسخته

٣ وكذا الضمير في نعم وبئس

نسخته

٤ خلا فلن ذهب الى تعريفه

نسخته

٦ قوله (بصرى) بصرى

موضع بالشام تنسب اليه

السيوف قال صفائح بصرى

اخلصتها قيونها * ٧ قوله

(نجلاء) النجل بالتحريك

سعة شق العين والرجل

انجل والعين نجلاء وطعنة

نجلاء اى واسعة بينة النجل

ابو على وابن السراج ومن تبعهما وقيل لا يجب ٤ ذلك والاولى الوجوب لان رب مبتدأ على
 ما اخترنا لا خبره لافادة صفة مجروره معنى الجملة كافي اقل رجل يقول ذلك على ما اخترنا
 وقولهم خطيئة يوم لا اصيد فيه ٥ ولا يوصف رب فلا يقال رب رجل كريم بالرفع كما
 لا يوصف اقل لكون رب تحرف النفي فان التقليل عندهم كالنفي ٦ فلهذا لا يتقدم عليه ناسخ
 ولزم الصدر (قوله محذوف غالبا) اذا كان الكلام الذى رب جواب عنه مصرحا به نحو
 ما لقيت ٧ رجلا لم يمنع حذف نعت مجرور رب لدلالة القرينة عليه وكذا اذا كانت القرينة
 غير ذلك كافي قوله * واسرى من معسرا يقال * اى اسرته وان لم يكن هناك قرينة
 وجب وصف مجرور رب بما يفيد معنى الكلام التام كما ذكرنا فى اقل رجل ووصفه اما فعلية
 نحو رب رجل لقيته او جار ومجرور او ظرف نحو رب رجل فى الدار او اتمامك او اسمية نحو
 * يا رب هجما هي خير من دعه * اوصفة ٨ مشتقة نحو قوله صلى الله تعالى عليه وسلم
 * رب نفس طاعة * الخبر بتمامه وليس شئ من هذه الاشياء عاملا فى رب بل هو وصف
 لمجرورها كما ذكرنا وتسميته بجواب رب بعيد (ويجوز ان يعطف قياسا على المجرور برب
 وبكم وعلى النكرة المجرورة بكل واى (اسم مضاف الى ضميرها لكون ذلك الضمير نكرة كما
 مر فى باب المعارف نحو رب شاة وسخنها وكم ناقة وفصيلها وكل رجل واخيه واى رجل
 وغلما ٩ (وقال الجزولى هذا المعطوف معرفة لكنه جاز ذلك لانه يجوز فى التاب مع ما لا يجوز
 فى المتبوع ٢ ولو كان كما قال لجاز رب غلام والسيد (قوله وقد تدخل على مصر) هذا
 الضمير نكرة ٣ كما مر فى باب المعارف ٤ (قوله يميز بنكرة الى قوله فى مطابقة التميز) مضى
 شرحه فى باب نعم وبئس (قوله ويلحقها ما) اذا دخلها ما فلا كثر كونها كافة ورب
 المكفوفة لا محل لها من الاعراب وان كان اسما على ما اخترنا لكونها بمعنى قلما كونها تحرف
 النفي الداخلة على الجملة وقد جاءت ما بعد رب زائدة قال * ربما ضربة بسيف صقيل *
 بين بصرى ٦ وطعنه ٧ نجلاء * وقال * ماوى يارب تماغارة * شعواء كالذعة بالميسم *
 ومثلها ما التى تلى كاف التشبيه الاولى ان تكون كافة نحو كن كانت اى كانت كائنا وزيد
 صديق كما عمروا واخلوا وشذ اعمال الكاف مع ما ٨ ومالا تكف عن نحو * عم اقريب *
 واما اذا وليت الباء ومن فالاولى زيادتها واعمال الجارين نحو * فبمراجعة * ومما
 خطيئا تهم * وقد تكفها كما يجئ ورب المكفوفة لا تدخل الاعلى الفعل كما قال
 سيبويه وقوله * ربما الجامل ٩ المؤبل فيهم * وعناجيج بينهن المهار * شاذ عنده

٨ اما كافة كقوله اخ ما جدم يخزنى يوم مشهد * كسيف عمر ولم تخنه مضاربة او غير كافة (ومثله)

كقوله * ونصر مولانا ونعلم انه كما الناس مجزوم عليه وجازم * ٩ قوله (الجامل) القطيع من الجمل مع رعاتها قال الشاعر
 بهاجمل يا بهذا الليل ساهرة والمؤئل الموصل والعناجيج جيا د الخيل واحدا عنجوج التأئل التاصيل يقال مجد مؤئل ومال
 مؤئل والتأئل تأئل اتخاذه اصل مال وفى نسخ الفصل المؤئل يقال ابل مؤئلة اى متخذة للقنية

٢ واما قوله ربما يود فاما دخل ربما المختصة بالماضي فيما هو مستقبل في الحقيقة لكون مثل هذا المستقبل في القرآن بلفظ الماضي كثيرا نحو نسخ ٣ وجوز ٣٣٣ ابو علي في غير الايضاح ومن تابعه وقوعه الحال او الاستقبال

بعد ربما وهو الاظهر فلا يحتاج في الآية والشعر المذكورين الى تأويل واما قوله نسخه

٤ جمع يغفور وهو جار الوحش

٢ قوله (في جلله اى من اجله ويقال من عظمه في عيني

٣ فكان قاتم الاعماق اى مغبرة النواحي والخواوى الحالى والمخترق الممر

٤ فثلث حبلى قد طرقت ومرضع * نسخه

٥ قوله (لظاه) اللظى النار

٦ قوله (اصباب) الصبب ما انحدر من الارض والجمع اصباب والصعود ضده وجهه صعاث وصعد ٧ فعند سيبويه حكمها هكذا والواو حرف عطف وان لم ننسخه

٨ قوله (والرجز) الرجز نوع من الشعر

٩ قوله (واقطعه) القطع هو نصل قصير عريض للسهم والجمع اقطع واقطاع ٢ قوله (تنبل) يقال هذا رجل متنبل نبلة اذا كان

ومثله قياس عند الجزولى فيميز ربما زيد قائم (والتزم ابن السراج وابو علي في الايضاح كون الفعل ماضيا لان وضع رب للتقليل في الماضى ٢ كما ذكرنا والعذر عندهما في نحو قوله ربما يود الذين * ان مثل هذا المستقبل اى الامور الاخروية غالب عليها في القرآن ذكرها بلفظ الماضي نحو * وسبق الذين * ونادى اصحاب الجنة * وقال الربيعي اصله ربما كان يود فحذف كان لكثرة استعماله بعد ربما والاول احسن وقال * قتلنا ونال القتل منا وربما * يكون على القوم الكرام لنا الظفر * اى ربما كان مثل قوله * فلقد يكون اخادم وذبايح * ٣ والمشهور جواز دخول ربما على المضارع بلا تأويل كما ذكره ابو علي في غير الايضاح وقوله * ربما نكره النفوس * البيت مافيه نكرة موصوفة عند النحاة لا كافة كما مر في الموصولات وقد يحذف الفعل بعد ربما عند القرينة قال * فذلك ان يلقى الكربهة يلقها * جيدا وان يستغن يوما فربما * اى ربما يتوقع ذلك (قوله وواوها) اى واو رب مثل قوله * وبلدة ليس بها انيس * الالباعير ٤ والالعيس * اعلم ان حروف الجر لاتحذف مع بقاء عملها قياسا الا في الله قسما عند البصريين واجاز الكوفية قياس سائر الفاظ المقسم به على الله نحو المصحف لافعلن وذلك غير جائز عند البصرية لاختصاص لفظة الله بخصايص ليست لغيرها تبعا لاختصاص مسماها بخصايص فمنها اجتماع يا واللام في يا الله ومنها قطع الهمزة في يا الله وافأ الله وهال الله ومنها الجر بلا عوض من الجار ومع عوض عنه بهاء التنبيه نحو هال الله وهمزة الاستفهام نحو آ الله ومنها تعويض الميم عن حرف النداء نحو اللهم ومنها تفخيم لامة بعد الضم والفتح وترقيقها بعد الكسر) ويحذف حرف الجر قياسا مع بقاء عملها اذا كان الجار رب بشرطين احدهما ان تكون ذلك في الشعر خاصة والثاني ان تكون بعد الواو او الفاء او بل واما حذفها من دون هذه الحروف نحو * رسم دار وقفت في طله * كدت اقضى الحياة ٢ من جلله * فشاذ في الشعر ايضا فالواو كقوله * وقاتم الاعماق ٣ خاوى المخترق * والفاء كقوله * ٤ وان اهلك فذى حنق ٥ لظاه * على يكاد يلتهب التهابا * وبل كقوله * بل بلد ذى سعد ٦ واصباب * واما الفاء وبل فلا خلاف عندهم ان الجر ليس بهما بل برب المقدرة بعدهما لان بل حرف عطف بها على ما قبلها والفاء جواب الشرط واما الواو ٧ فله عطف ايضا عند سيبويه وليست بجارة فان لم تكن في اول القصيدة ٨ والرجز كقوله * وليلة نحس بصطلى القوس ربها * ٩ واقطعه اللانى بها ٢ يتنبل * فكونها للعطف ظاهر وان كانت في اولهما كقوله * وقاتم الاعماق * فانه يقدر معطوفا عليه كانه قال رب هول اقدمت عليه وقاتم الاعماق ٣ وعند الكوفيين والمبرد انها كانت حرف عطف ثم صارت قائمة مقام رب ٤ جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى رب فلا يقدررون في نحو وقاتم الاعماق معطوفا عليه لان ذلك تعسف ٥ وكذا اذا كان في وسط الكلام نحو وليلة نحس

مع نبل ٣ ونحو ذلك من التقدير نسخه ٤ كاشة بمعناها جارة بنفسها نسخه ٥ ولا ترى حرف عطف الا في وسط الكلام ولا يقولون في وسط الكلام ايضا نحو وليلة نحس انها للعطف على الكلام السابق المذكور بل هي عندهم ه

٥ بمعنى رب ولو كانت
للعطف على مقدر لجاز
اظهار رب بعدها في اول
الفصيحة نحو ورب قائم
الاعناق كما يجوز اظهارها
بعد الفاء نسخه

٦ ثم صارت بمعنى رب
وانحى معنى العطف عنها
لكن مع ذلك نسخه
٧ هذا كله على مذهب
البصريين في رب نسخه

لا يقدرونه عاطفا على الكلام بل هو عندهم بمعنى رب وجار مثله ولو كان للعطف لجاز
اظهار رب بعدها كما جاز بعد الفاء وبلى فهذه الواو عندهم كانت حرف عطف قياسا
على الفاء وبلى ٦ ولكنها صارت بمعنى رب فجرت كما تجر ومع ذلك لا يجوز دخول
حرف العطف عليها في وسط الكلام نحو و ليلة نحس ولا فولية نحس اعتبارا لاصلها
بخلاف واو القسم فانها لم تكن في الاصل واو العطف فلذا جاز دخول واو العطف
والفاء وثم عليها ٧ نحو ووالله وفوالله وثم والله (واضمر الباء باقيا عملها في قول رؤية
خير لما قيل له كيف أصبحت وهو شاذ وقيل في كم رجل انه مجرور بمن وقدم في بابه
واما قوله * اشارت كليب بالاكف الاصابع * فشاذا (وقال الخليل في لاه ابوك انه
مجرور باللام المقدرة كما قال في امس في نحو فعلت امس انه مجرور بالباء والاولى بناؤهما
كما ذكرنا في الظروف المبنية هذا الذي ذكرنا في رب المقدرة على مذهب البصريين في
رب واما على ما اخترنا فرب مضاف مقدر مدلول عليه بالحروف الثلاثة * قوله (واو
القسم انما يكون عند حذف الفعل لغير السؤال مختصة بالظاهر والتاء مثلها مختصة باسم
الله تعالى والباء اعم منهما في الجميع ويتلقى القسم باللام وان وحرف النفي ويحذف جوابه
اذا اعترض او تقدمه ما يدل عليه * اعلم ان واو القسم لها ثلاثة شروط احدها
حذف فعل القسم معها فلا يقال اقسم والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر
استعمالا من اصلها اى الباء والثاني ان لا تستعمل في قسم السؤال فلا يقال والله اخبرني
كما يقال بالله اخبرني والثالث انها لا تدخل على الضمير فلا يقال وك كما يقال بك
واختصاصها بالحكمين الاخيرين لكونها فرع الباء وبدلا منها (وانما حكم باصالتها
لان اصلها اللصاق فهي تلصق فعل القسم بالمقسم به وابدلت الواو منها لان بينهما تناسبا
لفظيا لكونهما شفهييتين ومعنويا لا ترى ان في واو العطف وواو الصرف معنى الجمعية
القرينة من معنى اللصاق والتاء بدل من الواو كما في وراث وراث ٢ ووكة وتكلة واتعد
فلهذا قصرت عن الواو فلم تدخل الاعلى لفظة الله وفيها الخصائص الثلاث التي كانت في الواو
(وحكى الاخفش تربي وترب الكعبة وهو شاذ (ولام الجر تجيء بمعنى الواو كما ذكرنا مختصة
ايضا بلفظ الله في الامور العظام وكذا من مكسورة الميم وقد بضم والكسرا كثر مختصة
بلفظ تربي ومذهب سيويه كما ذكرنا انها حرف جر قامت مقام الباء وضم الميم لدلالة تغير
معناها وخروجها عن بابها كما تقول في العلم شمس بن مالك بضم الشين (ومذهب بعض
الكوفيين ان المضمومة الميم مقصورة من ايمن والمكسورة من يمين وفيه نظر لان ايمن
مختص كايحيى بالله او بالكعبة ومن مختصة بلفظ تربي ولا منع ان يقال تغير حكمه عند
اختصاره (ويمكن ان يستدل ببنائه على انه ليس محذوفا من ايمن العرب لان اختصار
العرب ورده الى حرفين لا يوجب البناء ٣ كما في يدودم (والاولى ان يقال ان ما روى من قولهم
من الله مضموم الميم والنون ومكسورهما مع لفظة الله وحدها هي من الجارة المستعملة
مع ربي اتبع النون الميم ضمنا وكسرا للساكنين واما من الله ٤ بفحتين فنقول اصلها

٢ قوله (ووكة) يقال
رجل وكل بالتحريك
ووكة ايضا على مثال
همزة وتكلة يقال فلان
وكة تكلة اى عاجز بكل
امره الى غيره ويتكل عليه

٣ بدليل غدويد نسخه

٤ بفتح الميم والنون نسخه

من الله بكسر الميم وفتح النون اتبع الميم النون وان كانت فتحها عارضة للساكنين طلبا للتخفيف فعلى هذا من الجارة في القسم تختص برى اوبالله (وقيل بل الثلاثة اى مضوم الميم والنون ومكسورهما ومفتوحهما مع لفظة الله مقصورة من ايمنا اختصار من الله بضمين من ايمنا الله فظاهروا المكسورتهما والمفتوحتهما فلا يرى لكونهما مقصورتين منه وجها لان ايمنا عندهم واجب الرفع سماعا كما يحى والقصر لا يوجب البناء فمن ابن جاء كسر النون وفتحها بلى لوجاء ايمنا الله على ثلاثة اوجه اى بالرفع والنصب والجر كما جاء ايمنا الله رفعا ونصبا عند الجميع وجرا ايضا عند الكوفيين جازان يقال اتبع الميم النون فتحا وكسرا (ويجوز ان يكون من الله بفتحين مقصورا من ايمنا الله باتباع الميم للنون بعد القصر ولا يجوز ان يكون من الله بكسرتين مقصورا من ايمنا الله ٥ باتباع النون للميم لان حركة الاعراب لا تزال لاجل الاتباع ٦ (واما ايم الله بفتح الهمزة وكسرها مع ضم الميم فمقصوران من ايمنا الله بفتح الهمزة وكسرها وقد يقال هي الله بقلب الهمزة المفتوحة هاء وقد يحذف الياء مع النون فيقال ام بفتح الهمزة وكسرها وكل ما قصر من ايمنا لا يستعمل الا مع لفظة الله ولا يستعمل مع الكعبة كما استعمل ايمنا معها وقد يقال الله وم الله بضم الميم وكسرها مقصورتين من ومن على ما قال سيويه (وقيل هما مقصورتان من من ايمنا ٧ ففي كسر الميم اذن اشكال وقيل المكسورة مقصورة من ايمنا وقيل هما بدلان من الواو كالتاء لكون الميم والواو شفهييتين فاختصا بلفظ الله كالتاء (وفيه نظر لان الكلمة التى على حرف لم تجى في كلامهم مضومة (واذا حذف حرف القسم الاصلى اعنى الباء فان لم يبدل منها فالتخار النصب بفعل القسم ويختص لفظة الله بجواز الجر مع حذف الجار بلا عوض (والكوفيون يجوزون الجر في ٨ كل ما حذف منه الجار من المقسم به وان كان بلا عوض نحو الكعبة لافعلن والمصحف لا تين ويختص لفظة الله ٩ بتعويض هاء او همزة الاستفهام من الجار وكذا يعوض من الجار فيها قطع همزة الله في الدرج فكانها حذفت للدرج ثم ردت عوضا من الحرف (وجار الله جعل هذه الاحرف بدلا من الواو ولعل ذلك لاختصاصها بلفظة الله كالتاء فاذا جئت بهاء التنبيه بدلا فلا بد ان تجى بلفظة ذابعد المقسم به نحو لاها الله ذا واى هاء الله ذا وقوله ٢ * تعلى ها ٣ لعمر والله ذا قسما * والظاهر ان حرف التنبيه من تمام اسم الإشارة كما يأتى في حروف التنبيه قدم على لفظ المقسم به عند حذف الحرف ليكون عوضا منها (واذا دخلت ها على الله ففيه اربعة اوجه اكثرها اثبات الف ها وحذف همزة الوصل من الله فيلتقى ساكنان الف ها واللام الاولى من الله وكان القياس حذف الالف لان مثل ذلك انما يغتفر في كلمة واحدة كالضالين اما في كلمتين فالواجب الحذف نحو ذا الله وم الله الا انه لم يحذف في الاغلب ههنا ليكون كالتنبيه على كون الف ها من تمام ذا فان ها الله ذابحذف الف ها ربما يوهى ان الهاء عوض عن همزة الله كهرقت في ارقى وهياك في اياك والثانية وهى المتوسطة في القلة والكثرة ها الله ذابحذف الف ها للساكنين كما في ذا الله وم الله ولكونها حرفا كلا وما وذا والثالثة

٥ الاعلى قول الكوفية من جواز الجر في ايمنا الله لافعلن ٦ يمكن ان يقال بل تزال للاتباع كما قيل في الحمد لله بكسر الدال ٧ وفي كون المكسورة مقصورة منه نظرا لاذلا ووجه لكسر ميم ايمنا نسخة

٨ جميع ما يقسم به مع حذف الحرف ٨ جميع ما يحذف نسخة

٩ مع حذف الحرف بان يعوض منها هاء او همزة الاستفهام او قطع همزة الله نسخة

٣ تبين ها نسخة

٢ قوله (تعلى) قال زهير تعلى ها لعمر الله ذا قسما فاقصد بذرعك وانظر اين تنسلك * القصدين الاسراف والتقتير يقال فلان مقتصد فى النفقة واقصد فى مشيك واقصد بذرعك اى اربع على نفسك اى ارفق بها

٣ وليس الهاء هنا عوضا من القسم وانما قصده ان هاء التنبيه اذا جاءت قبل المقسم به فلا بد من لفظة ذابعد المقسم به

٤ في اول ذا نسخه
٥ كما قالوا الضالين في
الضالين نسخه

٦ نحو انا عرضنا الامانة
حيث وقعت مفعولا به
٢ وان كانت فعلية وجب
حذفها مع الواو والتاء ولا م
الجرو من وحروف العوض
وجاز الحذف وغيره مع
غيرها نحو اقسم بالله
٣ واودعه عندهم نسخه

وهي دون الثانية في الكثرة اثبات الف ها وقطع همزة الله مع كونها في الدرج تنبيهها على ان
حقها ان يكون ٤ مع ذا بعد الله فكان الهمزة لم تقع في الدرج والرابعة حكاها ابو علي وهي
اقل الجميع ها الله بحذف همزة الوصل وقح الف ها الساكنين بعد قلبها همزة ٥ كما في الضالين
ودأبة (قال الخليل ذامن جملة جواب القسم وهو خبر مبتدأ محذوف اي الامر ذا او فاعل اي
ليكونن ذا او لا يكونن ذا والجواب الذي يأتي بعده نفي او اثباتا نحو ها الله ذا لافعلن او لا فعلن
بدل من الاول ولا يقاس عليه فلا يقال ها الله اخوك اي لا نا اخوك ونحوه) وقال الاخفش
ذامن تمام القسم اما صفة لله اي الله الحاضر الناظر او مبتدأ محذوف الخبر اي ذا قسمي فبعد
هذا اما ان يحذف الجواب او يحذف مع القرينة (واما همزة الاستفهام فاما ان تكون للانكار
كقول الجحاج في الحسن البصري رحم آ الله ليقومن العبيد من العبيد فيقولن كذا وكذا
او للاستفهام كما قال صلى الله تعالى عليه وسلم لعبد الله بن مسعود رضى لما قال هذا
رأس ابى جهل ﴿آ الله الذي لا اله غيره﴾ فاذا دخلت همزة الاستفهام على الله فاما ان تبدل
الثانية الفاصريحة وهو الاكثر او تسهل كما هو القياس في آ الرجل ونحوه ولا تحذف للبس
ولا تبقى للاستثقال (واما قطع همزة الله فهو في مكان مخصوص وذلك اذا كان قبله
فاء قبلها همزة الاستفهام تقول لشخص هل بعثت دارك فيقول نعم فتقول افالله لقد كان
كذا ويجوز دخول الفاء من غير استفهام نحو فالله لقد كان كذا وهمزة الاستفهام ليست
عوضا من حرف القسم ههنا للفصل بينها وبين الله بفاء العطف (وعند الاخفش الفاء في افالله
زائدة ودليل كون هذه الثلاثة ابدا لا معاقتها لحرف القسم ولزوم الجر معها دون النصب مع ان
النصب بلا عوض اكثر كما تقدم واعلم ان الجملتين اعني القسم والجواب كالشرط والجزاء صارتا
بقريئة القسم بكلمة واحدة فان كانت القسمية اسمية فاما ان يتعين الاسم الذي جعلته مبتدأ للقسم
كايمن الله ولعمرك او لا فان تعين وجب حذف الخبر كما مر في باب المبتدأ لدلالة ذلك اللفظ على تعين
الخبر وهو ما قسم به وسد الجواب مسد الخبر وان لم يتعين للقسم ٦ كامالة الله وعهد الله ويمين الله
جازلك حذف الخبر واثباته نحو امانة الله ويمين الله وعهد الله لافعلن ٢ والمراد بامانة الله
ما فرض الله على الخلق ٣ من طاعته كانها امانة له تعالى عندهم يجب عليهم ان يؤدوها
اليه تعالى سالما قال تعالى ﴿انا عرضنا الامانة﴾ الآية ومعنى يمين الله تعالى ما خلف
تعالى به من قوله ﴿والشمس وضحاها﴾ والليل والضحى ﴿ونحوها او اليمين التي
تكون باسمائه تعالى نحو والله ورب الكعبة والخالق ونحو ذلك والمعنى يمين الله يميني
ويجوز اثبات الخبر نحو على امانة الله وعلى عهد الله وعلى يمين الله وكذا تقول الكعبة
او المصحف لافعلن او الكعبة يميني لافعلن (وقال الفراء ان كان المبتدأ اسم معنى نحو
لعمرك وايمن الله فجواب القسم خبره ولا يحتاج الى تقدير خبر آخر لان لعمرك يمين ولا
فعلن يمين ايضا فهو هو وليس بشئ لان العمر بمعنى لبقاء فهو مقسم به ولا فعلن مقسم
عليه فكيف يكون هذا ذلك وكذا الكلام في امانة الله وايمن الله ونحوه) والمبتدأ

٤ وان عرى من لام الابتداء
جاز نصبه بفعل مقدر
ودخول الباء عليه كقوله *
رقى بعمركم لاتهجر بنا ومنينا
المنى ثم امطينا *

٥ قال الجزولي وكذا ايمن الله
وان لم يتصل باللام سماها
منهم وماسوى المقترن باللام
وايمن يجوز نصبه بفعل
القسم المضمّر نحو عهد الله
والكعبة والمصحف وكذا
تقول اياك لافعلن والنصب
اكثر من الرفع في مثله
ويرى قوله * فقلت يمين الله
ابرح قاعدا * رفعا ونصبا
وقال الجزولي لم يأت سماها
نسخه

٦ فهمزته في الاصل عندهم
همزة قطع جعلت وصلا
لكثرة الاستعمال تخفيفا
٨ وافعل قد جاء في المفرد منه
شيء صالح كأنك واجر
واذرج في مكان واصبع
وهي لغة في اصبع والاولى
ان يقال اصل ايمن كسر
الهمزة ففتحت للتخفيف
واذا تكرّر نسخه

٢ يعنى في الاية الثانية ولو
قال وقت غشيانك لكان
اولى لانه في الكلام على
والليل اذا يغشى

المحذوف خبره ان اقترن بلام الابتداء ٤ نحو لمعرك ولايمن الله وجب رفعه ٥ قال
الجزولي لم يسمع في لفظة الله الا النصب او اجر دون الرفع (وجوز الاندلسي الرفع
ايضا قياسا وايمن الله عند الكوفيين جمع يمين فهو مثل يمين الله ٦ جعلت همزة القطع
فيه وصلا تخفيفا لكثرة الاستعمال كما قال الخليل في همزة المعرفة (وعند سيبويه هو
مفرد مشتق من اليمين وهو البركة اي بركة الله يميني وهمزته للوصل في الاصل والدليل
عليه تجويز كسر همزته وانما كان الاغلب فتح الهمزة لكثرة استعماله ٧ ويستبعد ان تكون
الهمزة في الاصل مكسورة ثم فتحت تخفيفا لعدم افعال بكسر الهمزة في الاسماء والافعال
ولذا قالوا في الامر من نحو نصر انصر بضم الهمزة ويستبعد افعالة افعال في المفردات
ايضا فيصدق ههنا قوله * كلاما ركبها تحت رجلك شاجر * واذا تكرّر الواو
وبعد واو القسم نحو قوله تعالى * والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلّى * فذهب
سيبويه والخليل ان المتكررة واو العطف (وقال بعضهم هي واو القسم والاول اقوى
وذلك لانها لو كانت واو القسم لكانت بدلا من الباء ولم تقف العطف وربط المقسم
به الثاني وما بعده بالاول بل يكون التقدير اقسم بالليل اقسم بالنهار اقسم بما خلق فهذه
ثلاثة ايمان كل واحد منها مستقل وكل قسم لا بد له من جواب فتطلب ثلاثة اجوبة فان
قلنا حذف جوابان استغناء بما بقي فالحذف خلاف الاصل وان جعلنا هذا الواحد جوابا
للمجموع مع ان كل واحد منها لاستقلاله يطلب جوابا مستقلا فهو ايضا خلاف
الاصل فلم يبق الا ان نقول القسم شيء واحد والمقسم به ثلاثة والقسم هو الطالب
للجواب لا المقسم به فيكفيه جواب واحد فكانه قال اقسم بالليل والنهار وما خلق
ان سعيكم لشيء اى اقسم بهذه الثلاثة ان الامر كذا وايضا فانك تقول مصرحا بالعطف
بالله قاله لافعلن وبحياتك ثم حياتك لافعلن ولا تقول اقسم بالله اقسم بالنبي صلى الله
عليه وسلم لافعلن والجل على ما نبت في كلامهم اولى (واعترض على كونه واو العطف
بلزوم العطف على ماملين لان النهار اذن يكون معطوفا على الليل واذا تجلّى معطوفا
على اذا يغشى والعاطف واحد (اجاب جار الله بان قال الواو كأنها عوض عن حرف
القسم وفعله معا وذلك لانه لكثرة ما استعمل في القسم لم يستعمل الفعل معه فصار للمالم
يجامع الفعل كأنه عوض من الفعل ايضا كما انه عوض من الحرف فقوله والنهار كأنه
عطف على مامل واحد هو الواو (قال المصنف فيلزم على هذا ان لا يجوز اقسم بالليل
اذا يغشى والنهار اذا تجلّى وقد جاء قوله تعالى * فلا اقسم بالخنس الجوار الكنس
والليل اذا عسعس * فقوله تعالى * والليل * وان لم يكن قبله معمولا لان الا انه يكون
الواو فيه قائما مقام اقسم والباء حتى كأنه يجز وينصب وهو المحذور (وقال المصنف
انما جاز هذا لانه مثل ان في الدار زيدا والحجرة عمرا كما مر في باب العطف وعلى ما قد منا
في باب الظروف المبنية ان التقدير وعظمة الليل اذا يغشى فالعامل في الليل في الحقيقة
هو العظمة المقدرة وكذا في اذا يغشى فيكون الواو قائما مقام العظمة وهي عامل واحد
فيكون التقدير ٢ بعظمة الليل وقت عسعسته فالعامل في المجرور والمنصوب شيء واحد

* واعلم ان القسم على ضربين اما قسم السؤال وهو نشدتك الله ٣ وعمرتك الله وعمرتك الله وقعدك الله ٤ وبالله لتفعلن وقد يستعمل لعمرتك في قسم السؤال فجواب قسم السؤال امر او نهى او استفهام كقوله * بدينك هل ضمنت اليك ليلي * ويجاب بالا ولما ايضا نحو نشدتك الله الافعلت ولمافعلت وقدمضى في باب الاستثناء وقوله * قعيدك ان لاتسمعيني ملامة * ان فيه زائدة وربما قيل في قسم الطلب ايضا بالله لتفعلن ولنفعلن فيكون خبرا بمعنى الامر ٥ (قوله ويلتقى القسم باللام وان وحروف النفي) معنى يتلقى اى يستقبل والمعنى يجاب القسم يقال تلقاه بكذا واستقبله به اى اجابه به * اعلم ان جواب القسم اما اسمية او فعلية والاسمية اما مثبتة او منفية فالمثبتة تصدر بان مشددة او مخففة او باللام وهذه اللام لام الابتداء المفيدة للتأكيد لافرق بينها وبين ان الامن حيث العمل (٦) وانما اجيب القسم بهما لانهما مفيدان للتأكيد الذى لاجله جاء القسم واللام الداخلة بعد ان المكسورة في الاصل لام الابتداء ايضا كما يجيى في باب ان فلا تدخل هذه اللام اعنى لام جواب القسم الاعلى ما يدخل عليه اللام الواقعة بعد ان ٧ (ومذهب الكوفيين ان اللام في مثل لزيد قائم جواب القسم ايضا والقسم قبله مقدر فعلى هذا ليس في الوجود عندهم لام الابتداء قالوا لانك تقول لطعامك زيدا اكل فقد دخلت على غير المبتدأ واجيب بانها في التقدير داخلة على المبتدأ (ورد عليهم بنحو ظننت لزيد قائم ولا م القسم لا مدخل له بعد ظننت المفيد للشك ويجوز ان يعتذروا بان الظن الغالب قائم مقام العلم فهو مثل قولهم يعلم الله ان زيدا قائم بكسر ان ولهذا قال بعضهم ان قوله تعالى ﴿ وظنوا ما لهم من محيص ﴾ ظنوا كالقسم وما لهم جوابه وليس بنص اذ يحتمل التعليق بل لوجاء مثل ظننت لقد فعل لكان نصا في اجراء ظننت مجرى القسم (ثم نقول ان الاولى كون اللام في لزيد قائم لام الابتداء مفيدة للتأكيد ولا تقدر القسم كفعله الكوفية لان الاصل عدم التقدير والتأكيد المطلوب من القسم حاصل من اللام ثم انها لا تجتمع حرف النفي وان جاز ان تؤكد الجملة التى في خبرها حرف النفي نحو لزيد ما هو قائم ولا يقال لما زيد قائم وذلك لان اللام للتقرير والاثبات وحرف النفي للرفع والازالة فبينهما ٨ في ظاهر الامر تناف واما قولك لزيد ما هو قائم وان زيدا لم يقم فان واللام اثبتا نفي مضمون الجملة بلاجماعة بين الحرفين (ثم ان لام الابتداء تدخل على المضارع لمشايبته للمبتدأ ٩ في كونه اول ٢ جزئى الجملة مثله مع مضارعه لمطلق الاسم قال المتلس * لا ورث بعدى سنة يقتدى بها * واجلوعى ذى شبهة ان توها * وتدخل على مضارع مصدر بحرف التنفيس نحو * ولسوف يعطيك * خلافا للكوفيين كما مر (ولا تدخل على الماضى وان كان اول ٢ جزئى الجملة لبعده عن مشابهة الاسم فاذا دخله فذكر دخول لام الابتداء عليه نحو * لقد سمع الله * ولقد آتينا * وذلك لانها تقرب الماضى من الحال فتصير الماضى كالمضارع مع تناسب معنى اللام ومعنى قد لان في قد ايضا معنى التحقيق والتوكيد (وتدخل ايضا لام الابتداء على خبر المبتدأ اذا وقع موقع المبتدأ اى تقدم عليه نحو لقيام زيد ولنى الدار زيد وعلى معمول خبر المبتدأ ايضا

اذا قلت انشدتك الله اى سألتك بالله كانك ذكرته اياه فنشد اى تذكر صحاح ٤ وقولهم قعيدك وقعدك لايتك وقعيدك الله لايتك وقعدك الله لايتك يمين للعرب وهى مصادر استعملت منصوبة بفعل مضمر والمعنى بصاحبك الذى هو صاحب كل تجوى صحاح ٥ لعله انما لم يذكر الضرب الثانى مصرحاً به وهو غير قسم السؤال لانه الذى صدر له الكلام و سيند كره عن قريب ٦ وانما صلحا لان يكونا في جواب القسم لانهما نسخة ٧ الا اذا دخلت على المفرد نحو ان زيدا قائم فلا يدخل عليه لام جواب القسم فلا يقال والله لقيام لان جواب القسم لا يكون جملة ٨ تنافر في ظاهر نسخة ٩ لانه مضارع للاسم وهو مجرد عن العامل كالمبتدأ قال نسخة ٢ طرفى نسخة ٢ وكذا العاملة عمل ليس على ما ذكره النحاة او بان نسخة

اذا وقع موقع المبتدأ نحو لطفامك زيد آكل ولقي الدار زيد قائم بشرط كون الخبر العامل اسما كذا كرنا او فعلا مضارعا نحو لطفامك زيد يأكل او ماضيا مع قد نحو لطفامك زيد قد اكل ولا يقال لطفامك زيدا اكل ولا تدخل على غير ما ذكرنا من حرف الشرط وغيره (وانما تدخل على نعم وبئس وان كانا في الاصل ماضيين بلا قد لما ذكرنا في بابهما من صيرورتهما بمعنى الاسم فقولك لنعم الرجل زيد كقولك لحسن زيد (واذا وقع لام الابتداء بعد ان تجاز وقوعها في غير هذه المواقع ايضا نحو خبر المبتدأ المؤخر كأن زيدا لقائم كايحيى في باب ان واللام في جميع ما ذكرنا ليست جوابا لقسم مقدر خلافا للكوفية بل هي لام الابتداء (والاسمية المنفية مصدرة بما معملة عنداهل الحجاز مهملة عند غيرهم او بلا التبرئة على اختلاف احوالها نحو والله لازيد فيها ولا عمرو والله لارجل في الدار والله لافيهما رجل ولا امرأة واما مصدرة بان نحو والله ان زيد قائم (وان كانت الجملة فعلية فان كان الفعل مضارعا مثبتا فلا كثر تصديره باللام وكسعه بالنون نحو لا ضربن الا ان تدخل اللام على متعلق المضارع مقدم عليه كقوله تعالى ﴿ ولئن متم او قاتم لالى الله تحشرون ﴾ فان فيه اللام فقط وكذا ان دخل على حرف التنفيس نحو والله لسوف اخرج فلا يأتى بالنون اكتفاء باحدى علامتى الاستقبال عن الاخرى وقلّ خلوا المضارع عن اللام استغناء بالنون وقد جاء ﴿ وقيل مرة اتاّر ن فانه ﴾ ٢ فرع وان اخاهم ٤ لم يزهدهم ولا يجوز عند البصريين الاكتفاء باللام عن النون الا في الضرورة والكوفيون اجازوه بلا ضرورة ويحكى عن ابي على موافقتهم في تجويز التعاقب بين اللام والنون قال ﴿ تألى ابن اوس حلقة ليردنى ﴾ الى نسوة كائنه ٥ مفاد ﴿ بفتح اللام وضم الدال ويروى ليردنى بكسر اللام ونصب الدال (وبعض العرب يكسر لام القسم الداخلة على الفعل المضارع نحو والله لتفعلن (هذا كله ان كان المضارع استقبالا فان كان حالا فالجمهور جوزوا وقوعه جوابا للقسم خلافا للبرد وذلك لانه متحقق الوجود فلا يحتاج الى تأكيده بالقسم كما مر في المضارع والاولى الجواز اذرب موجود غير مشاهد يصح انكاره انشد الفراء ﴿ لئن تك قد ضاقت على بيوتكم ليعلم ﴾ ربى ٦ ان بيتى اوسع ﴿ وتقول والله ليصلى زيد فيجب الاكتفاء باللام ولا يأتى بالنون لانها علامة الاستقبال كما مر في المضارع (وان كان المضارع منفيا ففيه بما وان ولا على ماضى لكن ما وان اذا لم يتقيدا بالزمان المستقبل فظاهرهما نفي الحال على ما تقدم في الافعال الناقصة (فالبرد لا يجوز والله ما اقوم وان اقوم لكونه اذن ظاهرا في الحال ٩ ومذهبه ان المقسم عليه لا يكون حالا (ولا يجوز نفي المضارع بل ولن في جواب القسم لانهم ينفونه بما يجوز حذفه للاختصار كايحيى والعامل الحر في لا يحذف مع بقاء عمله وان ابطلوا العمل لم يتعين النافي المحذوف (وان كان الفعل ماضيا مثبتا فلاولى الجمع بين اللام وقد نحو والله لقد خرج واما في نعم وبئس فاللام وحدها اذ لا يدخلها قد لعدم تصرفهما قال ﴿ يمينا لنم السيدان وجدتما ﴾ وان طال الكلام او كان في ضرورة الشعر جاز الاقتصار على احدهما قال تعالى في الاستطالة ﴿ والشمس

٣ قوله (فرع) يقال هو

فرع قومه للشرىف منهم

وروى فرع

٤ قوله (لم يزهدهم) ضهده

فهو مضهود اى مقهور

مضطر

٥ قوله (مفاد) المفاد

الخشب التى تحرك بها التنور

والجمع مفاد

٦ فهذا يصح انكاره فيقال

بل يعلم ربى ان بيتك اضيق من

بيوتنا لان جواب القسم

يحمل الصدق والكذب

٩ وهو يمنع من كون المقسم

عليه حالا فينبغى ان يقول

ما يقوم غدا ونحو ذلك

ولا يجوز نسخه

وضحيها ﴿ الى قوله قد افلح ﴾ فلم يأت باللام للطول وقال الشاعر ﴿ حلفت لهما بالله
 حلقة فاجر ﴾ لناموا فما ان من حديث ولا صال ﴿ ويجب تقدير اللام لان لام
 الابتداء لا تدخل على الماضي المجرد كما مر والاقتصار على اللام اكثر من العكس واما
 نحو قوله ﴿ واقسم ان لوالتقينا وانتم ﴾ لكان لكم يوم من الشر مظلم ﴿ فذهب سيديه
 ان ان موطئة كاللام في لئن جئتني لا كرمك فاللام في لكان اذن جواب القسم لاجواب
 لو فيكون جواب القسم في قوله ﴿ واقسم لو شئ انا نارسوله ﴾ سواك ولكن لم نجد ذلك
 مدفعا ﴿ محذوف واسمي ﴾ الكلام عليه في حروف الشرط (واذا كان الماضي فيما منقيا
 نحو والله ما قام واما ان نفى بلا او ان انقلب الى معنى المستقبل كما ذكرنا في باب الماضي
 قال ﴿ حسب المحبين في الدنيا عذابهم ﴾ والله لا عذبتهم بعدها سقر ﴿ اي لا تعذبهم
 فلا يلزم تكرير لا كما يلزم تكريرها اذا كانت في الماضي الذي للدعاء نحو لا رجه الله وذلك
 لان الماضي في الموضعين ٢ بمعنى المستقبل وفي غيرهما يجب تكريرها نحو ﴿ لا صدق
 ولا صلى ﴾ وربما جاءت في الشعر غير مكررة كقوله ﴿ فاي امر سبي لافعله ﴾ واما
 قوله تعالى ﴿ فلا اقحم العقبة ﴾ فانما ٣ لم يكرر فيه لتكرير تفسير العقبة وهو قوله ﴿ فك
 رقة ﴾ الى آخره فكانه قال لافك رقة ولا اطعم مسكينا (وان كان المقسم عليه جواب
 شرط مستقبل وقبل ذلك الشرط قسم قرنت اداة الشرط كثيرا بلام مفتوحة تسمى
 موطئة اي ممهدة ومعينة لكون الجواب للقسم لا للشرط نحو قولك والله لئن اتيتني لايتنك
 ويجوز والله ان اتيتني لايتنك بلام (فان حذف القسم وقدر قال اكثر الجبي باللام الموطئة
 تنبيهها على القسم المقدر من اول الامر (وقد يجي من غير لام كقوله تعالى ﴿ وان اطعمتهم
 انكم لمشركون ﴾ وان تقدم القسم على الشرط الماضي وهو ما يكون بلو فسيجي حكمه
 في حروف الشرط (ويجوز حذف النافي من المضارع الذي هو جواب القسم ولا يجوز
 من الماضي والاسمية سواء كان المضارع لايزال واخواته او غيرها قال ﴿ فقلت يمين الله
 ابرح قاعدا ﴾ وقال ﴿ تالله يبقى على الايام ذو حيد ﴾ بمشعر به الظيان والاص ﴿
 وانما لم يحذف من الاسمية لانها اقل استعمالا في جواب القسم من الفعلية والحذف
 لاجل التخفيف وحذف من المضارع دون الماضي لكونه في القسم اكثر استعمالا منه مع
 ان لفظ المضارع اقل ومن ثم جاز حذف حرف النفي في غير القسم من لايزال واخواته
 قال ﴿ تفك تسمع ما حيت ﴾ بهالك حتى تكونه ﴿ وانما جاز فيها خاصة للزوم النفي اياها
 فلا يلتبس بالايجاب ٥ واما قوله ﴿ فلا وابي دهماء زالت عزيزة ﴾ فلم يحذف النافي بل فصل
 بينه وبين الفعل كما مر في الافعال الناقصة (وانما جاز حذف علامة النفي في المضارع دون
 علامة الاثبات لانها تكون في الاغلب علامتين اللام والنون كما ذكرنا ٢ فحذف احدهما
 يستلزم حذف الاخرى فيكثر الحذف وانما حكم بان المحذوفة من المضارع لا دون ما لانها
 اكثر استعمالا في نفي المضارع من ما (قوله ويحذف جوابه اذا اعترض او تقدمه ما يدل
 عليه) اي اذا اعترض القسم اي توسط الكلام نحو زيد والله قائم وقام والله زيد وفي
 نهج البلاغة ﴿ وقد والله لقوا الله ﴾ قوله (او تقدمه ما يدل عليه) نحو زيد قائم والله

٢ انتقل الى معنى الاستقبال
 نسخته

٣ جاز عدم تكريره نسخته

٤ الحيدة العقدة في قرن
 الوعل والجمع حيد كبدة
 وبدر والظيان ياسمين
 البر ويقال للعسل والآس
 بقية العسل في الخلية

٥ ولم يحذف من مازال
 نسخته

٢ فكان يكون الحذف
 اكثر وانما نسخته

وقام زيد والله وهذا الكلام الذي توسطه القسم أو تأخر عنه هو ٣ من حيث
 المعنى جواب القسم وهو كالعوض عن ذلك الجواب مثل جواب الشرط في اكرمك
 ان اتيتني كما مر في باب (وقديجي) بعد الجملة ٤ الاسمية قرينة دالة على الجواب فيحذف
 وليست من حيث المعنى بجواب كالمذكورين وذلك كقوله تعالى ﴿والفجر وليال
 عشر﴾ اي ليؤخذن وليعاقبن لدلالة قوله ﴿الم تر كيف فعل ربك بعاد﴾ الآية
 عليه (وقديحذف الجملة القسمية لكون ظرف من معمولات الفعل الواقع جوابا دالا
 عليها نحو لا افعله عوض وعوض العائضين وانما كان كذلك لكثرة استعمال عوض
 مع القسم مع ان معناه ابدا والبة ففيه من التأكيد ما يفيد فائدة القسم ولاجل افادته
 فائدته وقديقدم على عامله قائما مقام الجملة القسمية وان كان عامله ٥ مقترنا بالحرف يمنع
 عمله فيما تقدمه كنون التأكيد وما يقال عوض لا تترك وعوض ما آتيت لغرض سده
 مسد القسم كما يجي في الحروف نحو ما يوم الجمعة فان زيدا قائم وقديستعمل في غير القسم
 كقوله ﴿هذا ثنائي بما اوليت من حسن﴾ لازلت هوض قرير العين محسودا ويقوم
 مقام الجملة القسمية ايضا بعض حروف التصديق وهو جبر بمعنى نعم والجامع ان
 التصديق توكيد وتوثيق كالقسم تقول جبر لافعلن كأنك قلت نعم والله لافعلن وهي
 مبنية على الكسر وقد يفتح ككيف وليس اسما بمعنى حقا خلافا لقوم وبنائها
 عندهم لموافقة جبر الحرفية لفظا ومعنى ولا يكتفي في البناء الموافقة اللفظية الا ترى الى
 اعراب الى بمعنى النعمة وقد يؤتى بها دون قسم قال ﴿وقلن ٦ على الفردوس اول
 مشرب﴾ اجل جيران كانت ٦ اتحت دماثره ﴿وربما نوتت ضرورة قال﴾ وقائلة
 اسيت فقلت جيرا ﴿اسي ٧ انه من ذاك انه﴾ وبه استدل من ذهب الى اسميته (قال
 عبد القاهر هو اسم فعل بمعنى اعترف ٨ ولا يتعذر ما ارتكبه في جميع حروف التصديق
 (وقديستغنى بذكر القسم عن ذكر المقسم به كقوله ﴿فاقسم لوشي اانا رسوله﴾
 اي اقسم بما يقسم به ويستغنى كثيرا عن القسم بجوابه ان اكد بالنون نحو لا ضربتك
 لان النون لها مواضع كما يجي ٩ ولا يجي في الخبر الصرف نحو تضربن زيدا واما
 نحو ﴿لقد سمع الله﴾ ولزيد قائم فلا يقيم دليل على انها جواب القسم خلافا للكوفيين
 كما تقدم (وقد يقوم مقام القسم حقا ٢ وبقينا وقطعا وما اشبهها نحو حقا لافعلن
 وكذا كلا اذا لم يكن ردعا نحو ﴿كلا لينبذن﴾ وكذا الالتزام اما نذر نحو والله على
 كذا لافعلن او عهد نحو ما هدت الله لافعلن وعلى عهد الله لاقومن ﴿قوله﴾ (وعن
 للمجاوزه وعلى للاستعلاء وقديكونان اسمين بدخول من والكاف التشبيه وزائدة وقد
 تكون اسما ومذ ومنذ للزمان للابتداء في الماضي والظرفية في الحاضر نحو ما رأته
 مذشرنا ومذيومنا وحاشا وعدا وخلا للاستثناء) قوله (وعن للمجاوزه) اي لبعد
 شئ عن المجرور بها بسبب ايجاد مصدر المعدي بها نحو رميت عن القوس اي بعد
 السهم عن القوس بسبب الرمي وكذا اطعمه عن الجوع اي بعده عن الجوع بسبب

٣ جواب القسم في الحقيقة
 لكن لما لم يقع موقع الجواب
 لم يكن معه حروف الجواب
 التي يتلقى بها القسم فهو
 مثل جواب الشرط سواء
 في اكرمك آه نسخه
 ٤ القسمية نسخه
 ٥ مع حرف يمنع عمله فيما
 قبله نسخه
 ٦ قوله (على الفردوس)
 الفردوس البستان وحديقة
 في الجنة وفردوس اسم
 روضة دون اليامة
 والدعشوز الحوض المتلذذ
 ٦ اتحت نسخه
 ٧ اسي على مصيبة بالكرم
 اي حزن واسى فعل منه
 روى انني اي انا اسي انني
 مخلوق من ذلك الحزن
 ٨ كما ان هيهات اسم لبعد
 ويلزمه ان يكون جميع
 حروف التصديق كذلك
 نسخه
 ٩ في الظرف في تضربن
 نسخه
 ٢ وما في معناه نحو بقينا
 لافعلن وقطعا لتركن
 وكذا كلا نسخه

الاطعام وكذا ادبت الدين عن زيد وقولهم رويت عنه علما واخذته عند مجاز كانك نقلته عنه وقولك جلست عن يمينه اى تراخيت عن موضع يمينه بالجلوس وقوله تعالى ﴿يخالفون عن امره﴾ مضمن معنى يتجاوزون ٢ ﴿وطبقا عن طبق﴾ اى طبقا متجاوزا في الشدة عن طبق آخر دونه في الشدة فيكون كل طبق اعظم في الشدة مما قبله وقوله عن طبق صفة طبقا وليس المراد طبقين فقط بل المقصود جنس الطباق كل واحد منها اعظم من الآخر فهو مثل التثنية في لبيك وقوله تعالى ﴿كرتين﴾ والمراد في الكل التكثير والتكرير فاقصر على اقل مراتب التكرير وهو الاثنان تخفيفا وكذا قولهم ورث السيادة كابرا عن كابر اى كابرا متجاوزا في الفضل عن كابر آخر وقال بعضهم اى كابر بعد كابر والاولى ابقاء الحروف على معناها ما امكن وقوله ﴿لاه ابن عمك لا افضل في حسب﴾ عني ٣ ولانك ديانى قنخزوني ﴿ضمن فيه افضل﴾ معنى تجاوزت في الفضل (قال ابو عبيدة ﴿وما ينطق عن الهوى﴾ اى بالهوى والاولى انها بمعناها والجار والمجرور صفة للمصدر اى نطقا صادرا عن الهوى فعن في مثله تفيد السببية كما في قولك قلت هذا عن علم او عن جهل اى قولا صادرا عن علم (وقوله ﴿تصد وتبدى عن اسيل﴾ ضمن في تبدى معنى تكشف اى تكشف الغطاء وتبعده عن وجه اسيل (قوله وعلى للاستعلاء) اما حقيقة نحو زيد على السطح او مجازا نحو عليه دين كما يقال ركب دين كانه يحمل ثقل الدين على عنقه او على ظهره ومنه على قضاء الصلاة وعليه القصاص لان الحقوق كأنهارا كبة لمن تلزمه وكذا قوله تعالى ﴿كان على ربك حتما مقضيا﴾ تعالى عن استعلاء شئ عليه ولكنه ه اذا صار الشئ مشهورا في الاستعمال في شئ لم يراع اصل معناه نحو ما اعظم الله ومنه توكلت على فلان كأنك تحمل ثقلك عليه ثم صار بمعنى وثقت به حتى استعمل في الباري تعالى نحو توكلت على الله واعتمدت عليه واما قوله ﴿اذا رضيت على بنو قشير﴾ فلحمل رضيت في التعدي على ضده اى سخطت كما حل بعث منه على اشترت وقربت منه على انفصلت منه وقوله ﴿رعته اشهرها وحلا عليها﴾ اى على مذاقها كانه ملك مذاقها وتسلسل عليه فهي تميل اليه وتتبعه (٦ وقولهم فلان على جلالته يقول كذا اى معها وكان المعنى انه يلزمها لزوم الراكب لركوبه من قولهم ركبته الديون اى لزمته ومنه سر على اسم الله اى ملتزما به فكانه مركب يحملك الى مقصودك (ومنه فولك مررت على زيد لانه يفيد ان مرورك به كان من جهة الفوق بخلاف معنى مررت به وقوله ﴿ان الكريم وابيك يعتملى﴾ ان لم يجد يوما على من يتكل ﴿على ليس فيه زائدة بل الكلام على التقديم والتأخير واصله ان لم يجد يوما من يتكل عليه فامتنع حذف الضمير المجرور الراجع الى الموصول كما مر في باب الموصولات فقدم على من يتكل فصار على من يتكل فجاز حذف الضمير لانتصابه يتكل صريحا ٧ (قوله وقديكونان) اى عن وعلى اسمين) فلا يستعملان المجرورين بمن وانما يتعين اذن اسميتهما لان الجر من خواص

٢ قوله (وطبقا) لتركن طبقا عن طبق اى احوالا بعد احوال هى طبقات في الشدة بعضها ارفع من بعض وهى الموت وما بعده

٣ قوله (ولانت آه) اى لانت مالك امرى فتسوسنى وخزاه يخزوه مخز واساسه وقهره

٤ يجوز ان يكون افضل مضمنا معنى تجاوزت في الفضل وان يجعل عن معنى على نسخة

• تصد وتبدى عن اسيل وتنى بنظرة من وحش وجرة مطفل وجرة اسم موضع بين مكة والبصرة والمطفل الظبية معها ولدها وهى قرية عهد بالنجاج ويروى عن شتيت

٦ وعلى صارت مشهورة بالاستحقاق فعليه كذا اى مستحقا عليه كذا ٦ ويحى بمعنى نحو نسخته ٧ لان المانع من النصب الصريح كان الحرف الجارة نسخة

٨ قوله (غدت من عليه آه) اوله اذالك ام كد رية طل فرخها لقي بشروري كالثيم المعيل اى اذالك بعيرى او نوع من القطاة الضارب لونها الى الكدرة ولقي اى مهمل وشروري اسم موضع والمعيل من العيلة وهى الفقير قبل للاصمعى كيف قال غدت والقطاة تذهب الى الماء ليلا فقال اراد التجميل الى الغدوة اى غدت القطاة وبكرت من فوق ذلك الموضع وعن قيض وهو القشر الاعلى من البيض والمراد الفرخ والمجهل المفازة لاعلام فيها قال فى الاساس الخليع المعيل المسيب وعيل الرجل فرسه بالفلاة ٣٤٣ ٨ يعنى البيض وقوله بعدما تم ظمؤها اى مدة ما بين الوردتين وقيض

فرش البيض وبيداء وفى نسخة بزراء اى الفقرة ومجهل غير متبين الطرق وقوله تصل اى من العطش يقال جاءت الفرس يصل عطشا اذا سمعت لحوقها صليلاى صوتا

٨ الظمؤ ما بين الوردتين الصليل صوت جناحها فى طيرانها

٩ قوله (وعن قيض) وعن ان عطف على على كان اسما وان عطف على من كان حرفا ٢ الدرية حلقة يتعلم عليها الطعن قال عمرو بن معدى كرب طلب كاني للرماح درية ٣ قوله (اجواز) الجوز الوسط والجمع اجواز ٢ كاقريء فى الشواذ على الذى احسن بالرفع نسخة ٤ فلا يكون اسما نسجه ٥ مجرورة نحو قوله نسجه ٦ انهم البرد والشحم ذابا ٧ ومرفوعة بالفاعلية نسخة ٨ قوله (لحق) لحق لحوقا ضمروا لحق الاقرب من

الاسماء قال يصف قطاة * غدت من عليه ٨ بعدما تم ظمؤها * نصل ٩ وعن قيض ببيداء مجهل * وقال ولقد ارانى للرماح درية ٢ * من عن يمينى مرة وامامى * فيبينان اذن لكونهما على لفظ الحرفين ومناسبتين لهما معنى فيلزم عن الاضافة ومعناه جانب بخلاف على قال * باتت تنوش الحوض نوحا من علا * نوحا به تقطع ٣ اجواز الفلاء * اى من فوق (قوله والكاف للتشبيه) ودليل حرفيته وقوعه صلة فى نحو جاءنى الذى كزيد فهو مثل الذى فى الدار (فان قيل لم لا يجوز كونه بمعنى المثل والمبتدأ محذوف اى الذى هو كزيد اى مثل زيد) قلت قد تقدم فى باب الموصولات ان حذف المبتدأ فى صلة غير اى اذا لم تطل فى غاية القلة ٢ واستعمال نحو الذى كزيد شايغ كثير ٤ ويتعين اسميتها ٥ اذا انجرت كفى قوله * يضحك عن كالبرد ٦ المنهم ٧ واذا ارتفعت كفى قوله * انتهون ولن ينهى ذوى شطط * كالطعن يهلك فيه الزيت والفتل * او على الابتداء نحو كذا عندي درهما على ما قال بعضهم واستدل بقولهم ان كذا درهما مالك برفع مالك والاولى ان يدعى تركب كذا كما مر فى الكنايات وما ذكره من رفع مالك غير دال على مدعا وسبويه لا يحكم باسميتها الا عند الضرورة (واما الاخفش فيجوز ذلك من غير ضرورة وتبعه الجزولى) وتكون ايضا زائدة اذا لم تلتبس بالاصلية كما فى قوله * ٨ لو احق الاقرب فيها كالمق * اى فيها المقق وهو الطول ويحكم بزيادتها عند دخولها على مثل فى نحو ليس كمثل شئ او دخول مثل عليه كقوله * فاصبحوا مثل كعصف مأكول * ٩ اذ الغرض انه لا يشبه بالمشبه فلا بد من زيادة احدى اداتى التشبيه وزيادة ما هو على حرف اولى ولا سيما اذا كان من قسم الحروف فى الاغلب ٢ والحكم بزيادة الحرف اولى (واما اذا اجتمع الكافان نحو قوله * وصاليات ككما يؤثفين * فاما ان يكون من باب التوكيد اللفظى فهما اما اسمان او حرفان كقوله * ولا لياهم ابدا دواء البيت واما ان تكون احدهما زائدة فتكون تلك الزائدة حرفا اذ زيادة الحرف اولى ٣ فتكون اما الاولى مثل قوله ليس كمثل شئ واما الثانية فهو كقوله مثل كعصف ولا يجوز ان يكونا ٤ اسمين او حرفين واحداهما زائدة (فان قلت لفظ مثل لا بدله من اسم مجرور ٥ فكيف حكمت بزيادة الكاف فى مثل كعصف ٦) قلت لا يمتنع منع الاسم عن الجر للضرورة وان كان لازما للاضافة لان عمله الجر ليس بالاصالة ويجوز ان يكون

اضافة الصفة الى موصوفها القرب والقرب كالعسر والعسر من الشاكلة الى مراق البطن ٩ اذ لابد من الحكم بزيادة احدهما معنى مثل والكاف وزيادة ما هو آه نسخة ٢ لان الاسماء ثقل زيادتها دون الحروف نسخة ٣ من زيادة الاسم نسخة ٤ حرفين لان حرف الجر لا بدله من اسم مجرور فان قلت فلفظ نسخة ٥ والكاف الاسمية مثله نسخة ٦ وجوزت اسمية الاولى وحرفية الثانية فى ككما قلت منع الاسم عن الجر اولى من منع الحرف لان الاسم يعمل الجر بمشابهة الحرف والحرف يعمل بالاصالة فمثل محذوف التنوين لكونه فى صورة المضاف الى عطف الظاهر بل اصلية لتأكيد معنى المثل كانه قال نسخة

٧ وعلاوة او بذاهة ساج
نسخه

٨ وانما لم يدخل عليه لانه
كان يؤدى الى اجتماع
الكافين نحو كك ومؤنثه
ومثنيهما ومجموعهما
فطرذ المنع في الكل وقد
جاء في الشعر داخلا على
المنصوب نسخه

٩ قوله (ولا كهن الا
حائلا) الناقصة اذا لم تحمل
اول سنة تحمل عليها
فهى مائظ وحائل والجمع
عوط وعيطا وعوطط
وحول وحولل فان لم
تحمل السنة المقبلة ايضا
فهى عايظ وعيط وعايظ
عوط وعوطظ وحائل
حول وحولل

٣ ولا منع تفسير معنى
الكلمة بالتركيب الا ترى ان
بما يحى بمعنى ربما نسخه

٤ قوله (الكباش) الكباش
واحد الكباش والاكباش
وكباش القوم سيدهم
٥ والبصريون لم يثبتوا
نسخه

٦ ان تكون ما في هذا
النوع اعنى نحو كاتدين
تدان كافة كما في القسم
الاول نسخه

مثل مضافا الى مقدر مدلول عليه بعصف الظاهر كما قلنا في ياتيم تيم عدى ٧ فعلى هذا
لا يكون الكاف زائدة فكانه قال مل عصف كمصف وكذا الكلام في ككما ويجوز
في قوله تعالى ﴿ ليس كمثل شئ ﴾ ان لا يحكم زيادة الكاف بل تكون على طريقة قوله *
ولا ترى الضب بها ينحجر * وقولك ليس لآخى زيدا خ اعنى نفي الشئ بنفى لازمه لان
نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم فاخوزيد ملزوم والاخ لازمه لانه لا بد لآخى زيد من اخ
هو زيد فنقيت هذا اللازم والمراد نفي الملزوم اى ليس لزيد اخ اذ لو كان له اخ لكان
لذلك الاخ اخ هو زيد فكذا ههنا نقيت ان يكون لمثل الله مثل والمراد نفي مثله تعالى
اذ لو كان له مثل لكان هو تعالى مثل مثله والكاف لا يدخل على المضمر خلافا للبرد ٨
اذ لو دخله لادى الى اجتماع الكافين اذا شبهت بالمخاطب فطرذ المنع في الكل وقد دخل
في الشعر على المنصوب المنفصل قال * فاجل واحسن في اسيرك انه * ضعيف ولم يأسر
كايك أسر * وهو من باب اقامة بعض الضمائر مقام بعض وعلى المجرور ايضا قال
* فلا ترى بعلا ولا حلائل * كه ٩ ولا كهن الاحائلا * وقال * وام اوعال كهيا او اقربا
* وقد يدخل في السعة على المرفوع نحو انا كانت (وتبحى * ما الكافة بعد الكاف فيكون
لكما ثلثة معان احدها تشبيه مضمون جملة بمضمون اخرى كما كانت قبل الكاف لتشبيه
المرد بالمفرد قال تعالى ﴿ اجعل لنا الهما كالههم آلهة ﴾ قال * فان الخمر من شر المطايا *
كما الحطبات شربنى تيم * فلا يقتضى الكاف ما يتعلق به لان الجار انما كان يطلب ذلك
لكون المجرور مفعولا وذلك لان حروف الجر موضوعة كاذ كرنا لان تفضى بالفعل
القاصر عن المفعول به اليه والمفعول به لا بد من فعل او معناه فاذا لم تجر فلا مفعول هناك
حتى تطلب فعلا ومعنى كن كما انت كن في المستقل كانت كائن الآن فانت مبتدأ محذوف
اخبر فانت تشبه الكون المطلوب منه بالكون الحاصل له الآن ومنه قوله عليه السلام
﴿ كاتكونون يولى عليكم ﴾ شبه التولية عليهم المكروهة بكونهم المكروه اى بحالهم
المكروهة (وثانيها ان يكون كما بمعنى لعل حتى سيديوه عن العرب انتظرني كما آتيك
اى لعلى آتيك قال رؤبة * لانتشم الناس كالاتشم * ٣ فيكون قد تغير معنى الكلمة بالتركيب
وذلك كما يحى * بما بمعنى ربما قال * واني لما اضرب ٤ الكباش ضربة * على رأسه تلقى
اللسان من الفم * اى ربما وتقول انى لما افعل اى ربما وقال بعضهم ان بما يحى ايضا
بمعنى ربما نحو انى بما افعل اى ربما (وثالثها ان يكون بمعنى قران الفعلين في الوجود
نحو قولك ادخل كاي سلم الامام وكقام زيد قعد عمرو وجوز الكوفية نصب المضارع
بعد كما بمعنى كيا على ان يكون اصله كيا فحذف الباء تخفيفا ولم يدفعوا الرفع ٥ ولم يثبت
البصرية لافادة كالاتليل ولا نصب الفعل بعده واستحسن المبرد القولين وانشد الكوفية
* لاتظلمو الناس كما لاتظلموا * والبصرية ينشدونه على الافراد نحو * لاتظلم الناس
كما لاتظلم * اى لعلى وقد يكون ما بعد الكاف مصدرية ايضا نحو كاتدين تدان وافعل
كما افعل ويجوز ان يكون القسم الاول اعنى نحو كن كائن وقوله ﴿ كاتكونون يولى
عليكم ﴾ من هذا النوع كما يجوز ٦ ان يكون هذا النوع من القسم الاول اى تكون ما كافة

٧ اخر الباب قد مضى
 شرحه مستوفى في
 الظروف المبينة واعلم
 ان الاولى نسخه
 ٨ معنى حاشى التبرئة قال *
 حاشى ابى ثوبان انه به ضا
 عن الملحاة والشم * الضن
 البخل ضن عليه بكذا اى
 يخل عليه يعنى انه يضمن به
 ان يشتم وان يلام وقد
 يعدى بعن وعلى والملحاة
 اللوم
 ٩ فلا يحكم باشتراك الحرف
 ففي قوله تعالى لا تقول
 ان على بمعنى من بل تضمن
 اكتالوا معنى تحكموا
 نسخه
 ٢ وكذا قوله تبدى عن
 اسيل كما تقدم نسخه
 ٢ ولا يطرد العلتنان
 ٣ فى ما الحجازيه مع انها
 ايضا فرع الفعل فالعلة
 هى الاولى ثم نقول
 مشابتهما معنى للفعل المتعدى
 بما ذكرناه وهو اقتضاؤه
 الجزئين ومشا بهتها معنى
 لمطلق الفعل نسخه
 ٣ اى لم يقصدوا الى الفرق
 بينها وبين الفعل الذى
 هو اصلها ولاذنوا
 بجعل عملها فرعيا على
 فرعيتها مع كونها فرع
 الفعل فعرف ان العلة
 الصحيحة هى الاولى وهى
 قوة مشا بهتها فليست كما
 الحجازية

واما ما التى بعد رب فمن قال ان رب حرف فهمى تكفها عن العمل فلا تطلب متعلقا
 كما ذكرنا فى كما وتبقى رب للتقليل اى لتقليل النسبة التى فى الجملة الواقعة بعدها ومن قال
 انها اسم فهمى كافة له ايضا عن طلب المضاف اليه وما التى بعد قل وكثر وطال نحو قلما
 وكثر ما وطالما اما كافة للافعال عن طلب الفاعل واما مصدرية والمصدر فاعل الفعل
 (وقال بعضهم هى فى قوله * صددت فاطولت الصدود وقلما * وصال على طول
 الصدود يدوم * زائدة ووصال فاعل قلما وهى عند سيويه كافة ووصال مبتدأ
 (قوله ومذو منذالى ٧ آخره) قدم شرحه فى الظروف المبينة (قوله ٨ حاشى وعدا
 وخلا للاستثناء) مضى شرحها فى باب الاستثناء * واعلم انه اذا مكن فى كل حرف يتوهم
 خروجه عن اصله وكونه بمعنى كلمة اخرى اوزيادته ان يبقى على اصل معناه الموضوع
 هو له ويضمن فعله المتعدى به معنى من المعانى يستقيم به الكلام ٩ فهو الاولى بل الواجب
 فلا تقول ان على بمعنى من فى قوله تعالى * اذا اكتالوا على الناس * بل يضمن اكتالوا
 معنى تحكموا فى الاكتيال وتسلطوا ولا يحكم بزيادة فى فى قوله * يجرح فى عرا قبيها
 نصلى * بل يضمن يجرح معنى يؤثر بالجرح ٢ وقد مضى كثير من ذلك فى اما كنه
 * قوله (الحروف المشبهة بالفعل ان وان وكان ولكن وليت ولعل لها صدر الكلام
 سوى ان فهمى بعكسها وتحققها ما فتلغى على الافصح وتدخل حينئذ على الافعال)
 انما سميت الحروف المذكورة الحروف المشبهة بالفعل بخلاف ما لانها تشبه ليس الذى
 هو فعل ناقص غير متصرف وهذه تشبه الفعل التام المتصرف المتعدى وايضا
 ما الحجازية تشبه ليس معنى لالفاظا وهذه تشبه الافعال المتعدية معنى كايحيى * ولفظا
 من حيث كونها على ثلاثة احرف فصاعدا واما قمتة او اخرها فان لم نقل انها
 لمشا بهتها للافعال بل قلنا هى لاستنقالها بسبب تشديد الاواخر والياء فى ليت فهمى
 جهة اخرى بها تشابه الماضى فتعمل عمل الافعال وان قلنا انها لمشا بهتها الفعل فلا تشابه
 بسببها الافعال لانها تكون اذن بسبب المشابهة المتقدمة فما اعطيت بعد المشابهة لا يكون
 بعض جهات المشابهة وكذلك نون الوقاية ان قلنا انها لحفظ قمتتها فقط كما تحفظ
 سكون من وعن فهمى من جهات المشابهة واذن قلنا هى لاجل المشابهة فلا فلما شابته
 الافعال المتعدية معنى لطلبها الجزئين مثلها وشابته مطلق الافعال لفظا بما ذكرنا
 كان مشابتهها للافعال اقوى من مشابهة ما الحجازية فجعل عملها اقوى بان قدم منصوبها
 على مرفوعها وذلك لان عمل الفعل الطبيعى ان يرفع ثم ينصب فعكسه عمل غير طبيعى
 فهو تصرف فى العمل (وقيل قدم المنصوب على المرفوع قصدا الى الفرق بينها
 وبين الافعال التى هى اصلها من اول الامر او تنبيهها بجعل عملها فرعيا على كونها
 فروعا للفعل ٢ وهاتان العلتنان ثابتان فى ما الحجازية ولم يقدم منصو بها فالعلة هى
 الاولى (ومشا بهتها معنى لمطلق الفعل من حيث ان فى ان وان معنى حقيقتا واكدت
 وفى كان معنى شبهت (قال الزجاج هى للتشبيه اذا كان خبرها جامدا نحو كان زيدا اسد
 وللشك اذا كان صفة مشتقة نحو كانك قائم لان الخبر هو الاسم والشئ لا يشبه بنفسه

(والاولى ان يقال هي للتشبيه ايضا والمعنى كأنك شخص قائم حتى يتغير الاسم والخبر حقيقة فيصح تشبيه احدهما بالآخر الا انه لما حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه وجعل الاسم بسبب التشبيه كأنه الخبر بعينه صار الضمير في الخبر يعود الى الاسم لالى الموصوف المقدر فلهذا تقول كأتى ٤ امشى وكأنك تمشى والاصل كأتى رجل يمشى وكأنك رجل ٤ امشى فقول هي للتحقيق في نحو كأنك بالدنيا لم تكن وكأنك بالآخر لم تزل وكأنك بالليل قد اقبل وابوعلى يعتقد في مثله زيادة الاسم وحرف الجر حتى يبقى كان للتشبيه اى كان الدنيا لم تكن (والاولى ان تقول بقاء كان على معنى التشبيه وان لا تحكم بزيادة شئ) ونقول التقدير كأنك تبصر بالدنيا اى تشاهد ها من قوله تعالى ﴿فبصرت به عن جنب﴾ والجملة بعد المجرور بالباء حال اى كأنك تبصر بالدنيا وتشاهد ها غير كاشة الا ترى الى قولهم كأتى بالليل وقد اقبل وكأتى يزيد وهو ملك ٥ والباء لا تدخل الجمل الا اذا كانت اخبارا لهذه الحروف (وفي لكن معنى استدركت ومعنى الاستدراك رفع توهم يتولد من الكلام السابق رفعا شبيها بالاستثناء ومن ثم قدر الاستثناء المنقطع ولكن فاذا قلت جاءنى زيد فكانه توهم ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما من الالفه فرفعت ذلك الوهم بقولك لكن عمرا لم يبحى وفى ليت معنى تمنيت وفى لعل معنى ترجيت وماهية التمنى غير ماهية الترجى لان الفرق بينهما من جهة واحدة فقط وهى ٦ استعمال التمنى فى الممكن والمحال واختصاص الترجى بالممكن وذلك لان ماهية التمنى محبة حصول الشئ سواء كنت تنتظره وترقب حصوله او لا وترجى ارتقاب شئ لا وثوق بحصوله فن ثم لا يقال لعل الشمس تغرب فيدخل فى الارتقاب الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب شئ محبوب نحو لعلك تعطينا والاشفاق ارتقاب المكروه نحو لعلك تموت الساعة (وقد اضطرب كلامهم فى لعل الواقعة فى كلامه تعالى لاستحالة ترقب غير الموثوق بحصوله عليه تعالى (فقال قطرب وابوعلى معناها التعليل فعنى ﴿افعلوا الخير لعلكم ترجون﴾ اى لترجو او لا يستقيم ذلك فى قوله تعالى ﴿وما يدريك لعل الساعة قريب﴾ اذلا معنى فيه للتعليل (وقال بعضهم هي لتحقيق مضمون الجملة التى بعدها ولا يطرده ذلك فى قوله تعالى ﴿٣ لعله يتذكر او يخشى﴾ اذ لم يحصل من فرعون التذكر واما قوله ﴿آمنت بالذى آمنت به بنوا اسرائيل﴾ فتوبة يأس لامعنى تحتها ولو كان تذكرا حقيقيا لقبل منه والحق ما قال سيويه وهو ان الرجاء او الاشفاق يتعلق بالمخاطبين ٤ وانما ذلك لان الاصل ان لا تخرج عن معناها بالكلية فلعل منه تعالى حل لنا على ٥ ان ترجو او نشفق كما ان او المفيدة للشك اذا وقعت فى كلامه تعالى كانت للتشكيك والابهام لالشك تعالى الله عنه (وقيل ان لعل تجبى للاستفهام تقول لعل زيدا قائم اى هل هو كذلك (واخبار هذه الحروف عند الكوفيين مرتفعة بما ارتفعت به فى حال الابتداء وكذا خبر لا التبرئة ومذهب البصريين عمل الحروف فى المبتدأ والخبر معا لطلبهما لهما ٦ معا (ويجوز عندا لقراء نصب الجزئين بليت فحوليت زيدا قائمالانه بمعنى تمنيت ومفعوله مضمون الخبر مضافا الى الاسم اى تمنيت قيام زيد فنصبت الجزئين كما ذكرنا فى علة نصب افعال

٤ مت وتموت ومات و
تموت وقيل نسخه
٥ والواو لا تدخل الجملة
التي هي خبر هذه الحروف
فتبين ضعف قول الفارسي
فى لكن نسخه
٦ ان التمنى يستعمل فى
الممكن والمحال والترجى
لا يستعمل الا فى الممكن و
ذلك ان التمنى نسخه
٢ اضطربت اقوالهم
نسخه

٣ ومعناه اذهبا انما على
رجائكم ذلك من فرعون
٤ وانما نصرنا مذهبه لان
الاصل فى الكلمة نسخه
٥ قوله (ان ترجو) يشكل
بمثل قوله تعالى خلقكم
والذين من قبلكم لعلكم
تقون

٦ معنى نسخه

٧ ولهمذا جاء او كما جاز

نسخه

٨ انه حال من خبر ليت

نسخه

٩ اشتاف وتشوف اذا

تطاول

٩ قوله (اذا تشوفا)

تشوفا الى الشئ اي

تطلعت وقوادم الطير

مقاديم ريشه وهي عشرة

في كل جناح والواحدة

قادمة

٢ وسبيع اسم رجل

٣ قوله (كراز) الكرز

الخرج والكراز الكباش

الذي تحمل خرج الراعي

ولا يكون الا اجم لان الاقرن

يشغل بالنطاح

٤ المعمولين

٥ فيقول

٢ وان في قعر جهنم لسبعين

واما البيت اعني قوله كان

اذنيه فقد ذكرنا انه رد على

الشاعر

٣ وانما لزم الحروف

المذكورة الصدر لما ذكرنا

وكل واحدة من هذه نسخة

٤ فوجب تصديرها نسخة

٥ لا تدل على قسم من اقسام

الكلام لانها تؤكد نسخة

القلوب لهما سواء ٧ ومن ثم جاز ليت ان زيدا قائم كجاء علمت ان زيدا قائم فهو عنده كافعال
القلوب في العمل سواء (واستشهد الفراء بقوله * ياليت ايام الصبي رواجعا * والبصريون
يحملون رواجعا على ٨ الحالية وعامله خبر ليت المحذوف اي ياليت ايام الصبي لنا رواجع
(والكسائي يقدر كان اي ياليت ايام الصبي كانت رواجع وهو ضعيف لان كان ويكون
لا يضمنان الا فيما اشتهر استعمالهما فيه فتكون الشهرة دليلا عليهما كافي قولهم ان خيرا
فخير) ويجوز عند بعض اصحاب الفراء نصب الجزئين بالختم الباقية ايضا كما رووا عنه
عليه السلام * ان قعر جهنم لسبعين خريفا * وانشدوا * كان اذنيه ٩ اذا تشوفا *
قادمة او قلما محرفا * وذلك ان اسم كان مشبه وخبره مشبه به فمما مفعولان لشبهت الاول
مفعول بلا جار والثاني مفعول بحرف جر وليس ما قالوا بمشهور وقد رد على هذا
الشاعر وقت انشاده هذا البيت وقال الممدوح الصواب تحسب اذنيه اذا تشوفا قادمة
فقول ان ليت متضمنة معنى الفعل بخلاف افعال القلوب فانها افعال صريحة فلا تنصل
بهذا التضمن الضعيف مرتبة نصب الجزئين بدلالة كون مضمونهما مفعول فعل تضمنته
ليت واما نحو قوله * ياليت اني سبيعا ٢ في غم * والخرج منها فوق ٣ كراز اجم * فان
مع اسمها وخبرها مغنية عن ٤ المفعولين لانها مفعول تمنيت ويذبحي على ما ذهب اليه
الاخفش في نحو علمت ان زيدا قائم من تقدير المفعول الثاني ان يقدر ايضا ههنا خبر ليت
والاعتراض كالاعتراض (واجاز الاخفش قياس لعل في مجيئ ان المفتوحة بعدها على
ليت نحو * لعل ان زيدا قائم ولم يثبت (واما نصب باقي اخوات ليت للجزئين فمنوع
والمروي * ان قعر جهنم لسبعون خريفا * ٢ واما قوله كان اذنيه البيت فقد ذكرنا
انه خطي فيه (قوله لها صدر الكلام) كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه وكان
حرفا فمرتبة الصدر كحروف النفي واما لا ولم ولن فقدم في المنصوب على شريطة
التفسير علة جواز توسطها وحروف التنبيه والاستفهام والتشبيه والتخفيض والعرض
 وغير ذلك (واما الافعال كافعال القلوب والافعال الناقصة فانها وان اثرت في
مضمون الجملة فلم تلزم التصدر اجراء لها مجرى ساثر الافعال ٣ (وانما لزم تصدير المنير
الدال على قسم من اقسام الكلام ليبنى السامع ذلك الكلام من اول الامر على ما قصد
المتكلم اذ لو جوزنا تأخير ذلك المغير فاخر والواجب على السامع حمل الكلام الخالي
عن المغير من اول الامر على كون مضمونه خاليا عن جميع المغيرات لتردد ذهنه في ان
هذا التغير راجع الى الكلام المتقدم الذي حله على انه خال عن جميع التغيرات او ان
المتكلم يذكر بعد ذلك المغير كلاما آخر يؤثر فيه ذلك المغير فيبقى في حيرة (وكل واحدة
من هذه الاحرف تدل على قسم من اقسام الكلام ٤ بخلاف ان المكسورة فانها
٥ تؤكد معنى الجملة فقط والتوكيد تقوية الثابت لا تغيير المعنى الا انها مع ذلك
حرف ابتداء كاللام فلذلك وجب تصديرها كاللام واما ان المفتوحة فلكونها مع
جزئها في تأويل المفرد لكونها مصدرية وجب وقوعها مواع المفراد كالفعال
والمفعول وخبر المبتدأ والمضاف اليه ولا يتصدر وان كانت في مقام المبتدأ الذي حقه

الصدر لما ذكرنا في باب المبتدأ (فليت ولعل وكان وان المفتوحة لاتدخل على مبتدأ في خبره معنى الطلب سواء كان ذلك الخبر مفردا او جملة امالية ولعل فلانها طلب مضمون الخبر ٦ فلا توجه الى ذلك المضمون طلب آخر اذا لا يجتمع ٧ عندهم طلبان على مطلوب واما كان فلان خبرها ابدا مفرد لانه مشبهه كاذ كرنا وهو اما ذات مذكورة ٨ شبه الاسم بها نحو كان زيدا اسد او مقدرة قامت الصفة مقامه نحو كانت قائم وكانك قت او تقوم او عندك او في الدار كاذ كرنا والمفرد المتضمن معنى الطلب في كلامهم اسم الاستفهام فقط فالوكان خبرها اسم الاستفهام لوجب تقديمه عليها فتسقط اذن عن مرتبة المصدر الواجب لها والصفة القائمة مقام ذلك الخبر المفرد لا تكون الاخبارية لان النعت كما مر في بابها لا يكون طلبيا ومن ثم اول نحو قوله * جاؤا بمنق هل رأيت الذئب قط * واما ان المفتوحة ٩ فلان وضعها لتكون مع جزئها في تأويل المصدر والمصدر لا طلب فيه فتبين بهذا ان في نحو قوله امرأته ان قم لا يجوز ان تكون مصدرية على ما اجاز سيويه وابو علي كما تقدم في نواصب المضارع واما ان ولكن فلا يمكن كون اخبارهما مفردا متضمنا لمعنى الطلب لما مر في كان واما الجملة الطلبية كالامر والنهي والدعاء والجملة المصدرة بحرف الاستفهام والعرض والتثني ونحو ذلك فلا يرى منعها من وقوعها خبرا لهما كافي خبر المبتدأ وان كان قليلا نحو ان زيدا لاتضربه ٣ وانك لامر حبابك وان زيدا هل ضربته واضرب زيدا ولكن عرا لاتضربه وقال * ولواردت لقات وهي صادقة * ان الرياضة ٤ لاتنصبك للشيب * قوله (وتلحقها ما فتلغى على الافصح) اذا دخلت ما على ليت جاز ان تعمل وتلغى وروى قوله * قالت اليتما هذا الحمام لنا * الى حمامتنا ونصفه فقد * رفعا ونصبا والالغاء اكثر لانها تخرج بما عن الاختصاص بالجملة الاسمية فالاولى ان لاتعمل كما تقدم في ما للجازية فاذا اهملت فما كافة (ومذهب الجمهور ان ما الكافة حرف) وقال ابن درستويه انها نكرة مبهجة بمنزلة ضمير الشأن فيكون اسما والجملة بعدها خبرها واذا عملت فما زائدة حرفية كما في قوله تعالى ﴿ فبما رحمة من الله لنت لهم ﴾ وروى ابو الحسن وحده في انما وانما الاعاء والالغاء ٢ والاعمال قليل فيها لضعف معنى الفعل فيها لان التأكيد الذي هو معناها تقوية الثابت ٣ لا معنى آخر متجدد وعدم سماع الاعمال في كاتما ولعلنا وقياسها في الاعمال على ليتما سابع عند الكسائي واكثر النحاة اذا لفرق بينها وبين ليتما واذا سمع في ٤ انما مع ضعف معنى الفعل فيه فما ظنك بهذه الحروف لكن الالغاء اولى بالاتفاق لعدم السماع وفوات الاختصاص بسبب ما (وسيويه يمنع الاعمال في غير ليتما للسمع المشهور فيه دون غيره * قوله (فان لاتغير معنى الجملة وان مع بجلتها في حكم المفرد ومن ثم وجب الكسر في موضع الجمل والفتح في موضع المفرد فكسرت ابتداء وبعد القول وبعد الموصول وفتحت فاعلة ومفعولة ومبتدأة ومضافا اليها وقالوا لولا انك لانه مبتدأ ولوانك لانه فاعل فان جاز التقدير ان جاز الامر ان مثل من يكرمني فاني اكرمه و * اذا انه عبد القفا واللاهزم * وشبهه ولذلك جاز العطف على اسم

٦ فلا يكون ذلك المضمون مع ذلك مطلوب طلب آخر نسخة
٧ في كلامهم نسخة
٨ هي مشبه بها آه الاسد نسخة

٩ فلانها موضوعة آه في تقدير نسخة

٣ وانكم لامر حبا بكم نسخة
٤ قوله (لاتنصبك) نصب الرجل بالكسر نصبا تعب وانصبه غيره

٢ لكن الاعمال قل نسخة
٣ لاتجديد معنى آخر نسخة
٤ ليتما بلا ضعف نسخة

المكسورة لفظا او حكما بالرفع دون المفتوحة مثل ان زيدا قائم وعمر وويشترط مضي الخبر لفظا او تقديرًا خلافاً للكوفيين * ولا اثر لكونه مبنيًا خلافاً للبُرد والكسائي في مثل انك وزيد ذاهبان ولكن كذلك ولذلك دخلت اللام مع المكسورة دونها على الخبر او على الاسم اذا فصل بينه وبينها او على ما بينهما وفي لكن ضعيف وتخفف المكسور فتلزمها اللام ويجوز الغاؤها ويجوز دخولها على فعل من افعال المبتدأ خلافاً للكوفيين في التعميم وتخفف المفتوحة فتعمل في ضمير شان مقدر فتدخل على الجمل مطلقاً وشذ اعمالها في غيره ويلزمها مع الفعل السين اوسوف او قد او حرف النفي (قوله فان لا تغير معنى الجملة) اخذ في تفصيل معاني الحروف الستة فان موضوعه لتأكيده معنى الجملة فقط غير مغيرة لها وان المفتوحة موضوعه لتكون بتأويل مصدره خبرها مضافاً الى اسمها فمعنى بلغني ان زيدا قائم بلغني قيام زيد وكذا ان كان الخبر جامداً نحو بلغني انك زيداى زيديتك فان ٦ ياء النسب اذا خلقت آخر الاسم وبعدها التاء افادت معنى المصدر نحو الفرسية والضاربة والمضروبة وكذا بلغني ان زيدا في الدار اى حصول زيد في الدار لان الخبر في الحقيقة حاصل المقدر (قوله ومن ثم وجب الكسر) اى من جهة عدم تغيير المكسورة لمعنى الجملة وتغيير المفتوحة لمعناها الى المفرد (قوله فكسرت ابتداء) اى مبتدأها سواء كان في اول كلام المتكلم نحو ان زيدا قائم او كان في وسط كلام ولكنه ابتداء كلام آخر ٧ نحو اكرم زيدا انه فاضل فقولك انه فاضل كلام مستأنف وقع علة لما تقدمه ومنه قوله تعالى ﴿ ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعاً ﴾ وكذا تكسر بعد القول اذا قصدت به الحكاية لا الاعتقاد الشامل للظن والعلم فانها تفتح اذن كما تفتح بعد الظن والعلم وانما كسرتها بعد القول بمعنى الحكاية لانه ابتداء للكلام المحكى وكسرت بعد الموصول لان الصلة لا يكون الا جملة نحو اكرمت الذى انه فاضل قال تعالى ﴿ ما ان مفاعله لتنوء بالعصبة وكذا كسرت في جواب القسم لانه جملة لاحالة نحو بالله انك قائم وقد تفتح ان في جواب القسم عند البُرد والكوفيين ٢ اذا لم يكن في خبرها اللام ولعل ذلك لتأويلهم لها بالمفرد اى اقسمت بالله على قيامك وفيه بعد اذ لا يقع المفرد الصريح جواباً للقسم وتكسر ايضا اذا كانت حالاً نحو لقيتك وانك راكب قال تعالى ﴿ وما ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم لياكلون الطعام ﴾ لان الجملة تقع حالاً ٣ ولادليل على كونها في تأويل المفرد كما مر فان قلت اقتحمها ليكون بتأويل المصدر فان المصدر ايضا يقع حالاً (قلت ذلك اذا كان صريح المصدر لا المؤول به وتكسر ايضا اذا كانت في موقع خبر عن اسم عين نحو زيدانه قائم وكان عمرو انه قائم ٤ اذ لا دليل على كون الجملة اذا كانت خبراً للمبتدأ في تأويل المفرد واما اذا كان المبتدأ حدثاً جاز قتح ان في الخبر نحو ما مولى انك قائم وتكسر ايضا اذا دخلت في مبتدأ في خبره لام الابتداء فانها لا تجتمع الا المكسورة لان وضع لام الابتداء لتأكيده مضمون الجملة كان المكسورة فهما سواء في المعنى (قوله وقحت فاعلة نحو بلغني انك قائم) لان الفاعل لا يكون الا مفرداً وكذا المفعول به نحو علمت انك قائم اى علمت قيامك وكذا المبتدأ نحو عندى انك قائم وكذا المضاف اليه نحو فعلت هذا كراهة

٥ ويكون نسخة
٦ الجامد اذا خلقت ياء النسب في آخره فاذا معنى المصدر نحو الماهية والكمية نسخة
٧ واستيناف له نسخة

٢ قال * وتختلف بربك العلى
* انى ابو ذىالك الصبى
وروى بالفتح
٣ واما المصدر فيقع حالا
ايضا لكن اذا كان صريح
المصدر لا المؤول به و
تكسر نسخة
٤ وكذا اذا دخلت فيما هو
في خبرها لام الابتداء
فانها لا تجتمع الا ان نسخة

انك قائم وكذا المجرور بحرف الجر نحو عجبك من انك قائم (قوله وقالوا لولا انك) هو جواب سؤال مقدر وهو ان لولا تدخل على الجملة الاسمية فوجب كسرنا فاجاب بان الجملة بعدها لا يجوز اظهار جزئها كما تقدم في باب المبتدأ بل يجب حذف الخبر فلو كسرنا ان لكان خبر الاسمية ظاهرا غير مقدر ولا يجوز فقبحناها ليكون ان مع جزئها في موضع المبتدأ والخبر محذوف (واما على مذهب الفراء ومذهب الكسائي في رفع الاسم الواقع بعد لولا كما ذكرنا في باب المبتدأ ففتح ان ظاهر (قوله ولوانك لانه فاعل) يعني ان لو حرف شرط فلا بد من دخولها على الفعل فلو كسرنا ان لكانت داخلة على الاسمية ولا يجوز فقبحناها لتكون مع ما في حيزها فاعل فعل مقدر وهو ثبت كما مر في باب الفاعل وسجيء في حرف الشرط وكذا يلزم قبحها بعدما التوقيتة نحو اجلس ما ان زيدا قائم لانها لا تدخل الاعلى الفعل وذلك انها مصدرية ويندر دخولها على الاسمية كما يجيء فالتقدير ما ثبت ان زيدا قائم كما في لوانك قت سواء (قوله فان جاز التقدير ان) اي تقدير الجملة والمفرد (جاز الامر ان) اي فتح ان وكسرها وذلك في مواضع بعدفاء الجزاء نحو من يكرمني فاني اكرمه الكسر بتأويل فاننا اكرمه والفتح على ان ان مع ما في حيزها مبتدأ محذوف الخبر اي فاكراحي له ثابت وكذا بعد اذا المفا جاة كقوله * وكنت اري زيد اكما قيل سيدا * اذا انه عبد القفا والهازم اي ٦ عبد قفا اي لثيم القفا يعني ٨ صفعان والهزمتان عظماء ناثان في المحين تحت الاذنين جمعهما الشاعر بما حو لهما كقولك جبت هذا كبره فالكسر على تأويل اذا هو عبد القفا والفتح على تأويل فاذا عبودية قفا ثابتة وكذا اذا وليت ان الو او بعد قولك هذا او ذاك تقرير الكلام السابق قال تعالى (ذلكم وان الله موهن) فذلكم خبر مبتدأ محذوف ٩ وان عطف على هذا الخبر اي الامر ذلك والامر ايضا ان الله موهن وان كسرت فعلى عطف ان مع جزئها على الجملة المتقدمة المحذوف احد جزئها قال * اني اذا خفيت نار ٢ لمرلة * التي بارفع تل رافعا ناري * ذاك واني على جاري لذو حذب ٣ * احوا عليه بما يجني على الجار * فهو مثل قوله تعالى * ذلك ومن عاقب ٢ * الآية فالجملة القسمية في الآية عطف على الجملة المتقدمة وكذا اذا وليت نحو اول قولي او اول كلامي ٣ فالفتح على ان قولي مصدر مضاف الى فاعله وليس بمعنى المقول والتقدير اول قولي اي اقو الى حمد الله فلم يجمع لان المصدر لا يجمع الامع قصد الاختلاف فيكون قد اخبر عن المصدر بالمصدر والكسر على ان قولي بمعنى مقولي اي اول مقولاتي فلم يجمع مع انه بمعنى المفعول مراعاة لاصل المصدر والمعنى اول مقولاتي هذا المقول وهذا الكلام وهو اني اجد الله فيكون قد قال كلاما اوله اني اجد الله ثم اخبر عن ذلك كما تقول في اول السورة * بسم الله الرحمن الرحيم * وقال عليه السلام * افضل ما قلته انا والنبيون من قبلي لا اله الا الله * ولا يكون قوله اني اجد الله معمو لاللفظة قولي كيف وليس هو بمعنى المصدر بل بمعنى المفعول فهو كقولك مصروبي زيد فزيد مضروب من حيث المعنى وليس معمو للمضروب (وقال

٦ عبد قفا ٧ نسخته

٧ وهي مثل حسن وجه

فاما عبد قفا فهو مثل

حسن وجهه

٨ قوله (صفعان) الصفع

كلمة مولدة والرجل

صفعان

٩ فان فتحت فان نسخته

٢ قوله (لمرلة ارملة)

المرأة اذا مات عنها

زوجها وارمل القوم

اي نفذ ادهم

٣ ويقال حذب عليه و

تحذب عليه اذا تعطف

عليه والخنو العطف

والشفقة

٢ قوله (ومن عاقب بمثل

ما عوقب به ثم بغى عليه

لينصرنه الله

٢ اني اجد الله نسخته

ابو علي قولى مصدر مضاف الى الفاعل واني اجد الله بالكسر مفعوله وخبر المبتدأ
محذوف اى اول قولى ونطق بهذا الكلام ثابت (ورده المصنف احسن رد وذلك
ان افعل التفضيل بعض ما يضاف اليه فيكون لنطقه بهذا الكلام اجزاء اول ووسط
وآخر والجزء الاول باعتبار كلماته الثلاث تلفظه بلفظ انى وباعتبار الحروف تلفظه
بهمزة انى فيكون المعنى اذا صرحنا به تلفظى بانى او بهمزة انى ثابت وهو خلف
من الكلام وغير مقصود به التشكك (ويجوز الوجهان بعد اما فان قمت فلما بمعنى
حقا تقول احقا انك قائم فان فاعل اى احق ذلك حقا او تقول حقا فى ٥ معنى الظرف اى
افى حق فيكون ان اما فعلا او مبتدأ على المذهبين كما مر فى باب المبتدأ قال * احقا
ان ٦ اخطاكم هجائى * ودليل كونه فى ٥ معنى الظرف قوله * افى حق ٧ مواتانى اخاكم
* بمالى ثم يظن السريس * فهو كقوله * احقا بنى ابناء سلمى بن جندل * تهددكم
اباى وسط المجالس * وان كسرت فلما حرف استفتاح كما لا تقول اما انك قائم كما قال
تعالى * الا ان عادا كفروا ربهم * وتقول ايضا اما والله انه ذاهب بالفتح اى افى
حق والله انه ذاهب اى ٨ ذهابه واما والله انه ذاهب كأنك قلت الا انه والله ذاهب
(وحتى ان كانت ابتدائية وجب كسر ان بعدها وان كانت جارة او عاطفة للمفرد
فالفتح نحو عرفت امورك حتى انك صالح وعجبت من احوالك حتى انك تفاخر (ولا
يجوز كسر ان بعد مذ ومنذ وان جاز وقوع الجملة والمفرد بعدهما نحو مالفيتك مذ
زيد قائم ومذ قيام زيد رفعا وجرا لان الجملة بعدهما مضاف اليها كما مر فى الظروف
المبنية فهى فى تقدير المفرد الاترى ان ريث وآية يضافان الى الجملة لكن لما كانت فى تقدير
المفرد لم يجرى ان بعدهما الا مفتوحة كما مر فى باب الظروف المبنية (والغالب بعد
لاجرم الفتح قال تعالى * لا جرم ان لهم النار * فلا امارد للكلام السابق على ما هو
مذهب الخليل اوزائدة كما فى لا قسم لان فى جرم معنى القسم وجرم فعل ماض عند
سيبويه والخليل (وقال سيبويه معنى جرم حق فان فاعله واستشهد بقوله * ولقد
طعنت ابا عيينة طعنة * جرمت فزارة بعدها ان يغضبوا * برفع فزارة وان يغضبوا
بدل اشتمال منها اى حق غضب فزارة بعدها (وقال الفراء بل الرواية جرمت فزارة
بنصب فزارة اى كسبت الطعنة فزارة الغضب اى جرمت لهم الغضب كقوله تعالى
* ولا يجرمكم شأن قوم * اى لا يجرم من لكم وبمثله فسر بعضهم الآية اى جرم
كفرهم ان لهم النار فان مفعول جرم (وقال الفراء هى اى لا جرم كلمة كانت فى الاصل
بمعنى لا بد ولا محالة لانه يروى عن العرب لا جرم ٢ والفعل والفعل يشتركان فى المصادر
كالرشد والرشد والبخل والبخل والجرم القطع اى لا قطع من هذا كما ان لا بد بمعنى لا قطع
فكثرت وجرت على ذلك حتى صارت بمعنى القسم للتأكيد الذى فيها فلذلك تجاب
بما يجاب به القسم فيقال لا جرم لا تينك ولا جرم لقد احصنت ولا جرم انك قائم فمن فتح
فلانظر الى اصل لا جرم ٣ كما تقول لا بد ان تفعل كذا ولا محالة انك تفعل كذا اى من
ان تفعل ومن انك تفعل ومن كسر فلان معنى القسم العارض فى لا جرم (وحكى الكوفيون

٥ مذهب نسخة

٦ اخطيكم نسخة

٧ قوله (مواتانى) يقال

آتيته مواتاة اى وافقته وطا

وعنه السريس الذى لا يأتى

النساء قال ابو عبيد هو العنين

وانشد لابي زيد الطائى افى

حق مواتانى اخاكم وفى

نسخة السريس

٨ فى حق نسخة

٢ بضم الجيم

٣ فيكون مثل لا بد نسخة

فيها عن العرب وجوها من التغير لاجر باسقاط الميم ولاذا جرم ٤ زيادة ذا ولاذا جر
بغير ميم ولا ان ذا جرم ولا عن ذا جرم وان زائدة ٥ وعين عن بدل من الهززة كما في قوله
* اعن ٦ ترسمت من خرقاء منزلة * ماء الصبابة من عينيك مسجوم * وتقول شد
ما انك ذاهب وعزما انك قائم بالفتح فشدد ٧ وعز فعلا مكمفوفان بما كتما وطالما وهما
بمعنى حقا فمعنى شد ما انك قائم حقا انك قائم اي في حق الان في لا تدخل على شد وعز لكونهما
في الاصل فعلين ويجوز ان يكون ما اسما ٨ معربا تاما كما هو مذهب سيويه في نعما صنيعة
وبئسما عملك اي نعم الصنيع صنيعة وبئس العمل عملك (وقد ذكرنا ان جميع باب فعل
مضموم العين يجوز استعماله استعمال نعم وبئس وتقول زيد فاسق كما ان عمرا صالح ليس
ما ههنا كافة كما كانت في قولك زيد صديق كما عمرو اخي ولو كانت كافة لوجب كسر
ولا يجوز الا بالفتح (فقال الخليل ما زائدة وان مجرورة بالكاف ٩ ودليل زيادتها قولهم
هذا حق مثل ما انك ههنا لكنهم الزموا الكاف مع ان هذه الزيادة كراهة ان يجيء
لفظها مثل كان ومعنى زيد فاسق كما ان عمرا صالح اي هذا صحيح كصحة ذاك (وتقول
حقا انك ذاهب وجهد رأي انك قائم بالفتح لا غير لان المعنى في حق وفي جهد رأي واذا
جئت بما فقلت اما حقا فانك ذاهب واما جهد رأي فانك قائم فالكسر هو الوجه لانك
لم تضطر مع اما الى جعل الطرفين خبرين لان كما كنت مضطرا اليه من دون اما وذلك
لان معمول ما في حين ان يتقدم عليها مع اما لما يجيء في حروف الشرط نحو اما
يوم الجمعة فانك سائر واما زيدا فانك ضارب ولا يتقدم عليها من دون اما فاضطرت
الى فتح ان مبتدأ وجعل الظرف المقدم خبرا (قال سيويه يجوز اما في رأي فانك ذاهب
بالفتح والوجه الكسر لانك غير مضطر الى فتحها (وتقول اما في الدار فانك قائم
بالكسر اذا قصدت ان قيام المخاطب حاصل في الدار واما ان اردت ان في الدار
هذا الحديث وهذا الخبر فانه يجب الفتح والتعريف المذكور اعني الفتح في مواضع
المفردات والكسر في مضاف الجمل اولى من تعريف ابي على كل موضع يصلح للاسم
والفعل فالكسر وكل موضع تعين لاحدهما فالفتح لان ما بعد فاء الجزاء يجوز فيه الفعل
والاسم كقوله تعالى * ومن عاد فينتقم الله منه * ولا يتعين الكسر فيه وايضا ما
بعد اذا المفاجأة يتعين للاسم ولم يتعين فيه الفتح (قوله ولذلك جاز العطف الى آخره)
يعني ولاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجمل كان اسمها المنصوب في محل الرفع لانها
كالعدم اذ فائدتها التأكيد فقط فجاز العطف على محل ذلك الاسم بالرفع * ثم اعلم انه يختلف
عبارتهم في ذلك يقول بعضهم كما قال المصنف بعطف على اسم المكسورة بالرفع
وبعضهم يقول على موضع ان مع اسمها كما قال الجزولي وكان الاول نظر الى ان الاسم
هو الذي كان مرفوعا قبل دخول ان ودخولها عليه كلا دخول فتبقى على كونه
مرفوعا لكن محلا لاشتغال لفظه بالنصب فان كاللام في لزيد ولا شك ان المرفوع
٢ فيه هو زيد وحده لا الاسم مع الحرف الداخل عليه فكذا ينبغي ان يكون الامر مع
ان (ومن قال على موضعها مع اسمها نظر الى ان اسمها لو كان وحده مرفوع المحل

٤ فيكون ذا زائدة كما قيل
في ماذا صنعت نسخته

٥ كذا والعين في عن نسخته

٦ قوله (ترسمت) ترسمت

الدار تأملت رسمها

والخرقاء حبيبة ذي الرمة

٧ قوله (وعز) عزيعز

اي صار عزيزا اي قوى

بعد ذلة يقال شد فهو
شديد

٧ وعز على ذلك اي حق

واشدد

٨ معرفة تامة نسخته

٩ والدليل على نسخته

٢ هو الاسم وحده نسخته

نسخة

٧ فلا يخرجها عن كونها مع
جزئها بتقدير اسم مفرد
كونها بتقدير اسمين اذا كان
ذاتك نسخة

٨ قوله (من الله ورسوله
الاية) الى الناس يوم الحج
الا كبر ان الله يرى من
المشركين ورسوله

٩ اخذ ٢ اخذهم نسخة
٩ تابعه نسخة

٢ قوله (اخذهم) يقال
ذهب بنو فلان ومن اخذ
اخذهم بالفتح اى ومن
سار بسيرتهم وحكى ابن
السكيت ومن اخذ اخذهم
برفع الذال واخذهم بكسر
الهمزة مع رفع الذال اى ومن
اخذ اخذهم وسيرتهم

٣ لان اسمها لم يبق فيه معنى
الابتداء بل صار ان مع الاسم
والخبر تأويل نسخة

٤ بالجار والمجرور اعنى قوله
من المشركين نسخة

٢ وليست الجملة معطوفة
على ان مع مافى حيزها بل
الواو اعتراضية نسخ

٣ قوله (بمن يزد هبه)
زهاء وازدهاء استحققه
وتهاون به ومنه قولهم فلان
لا يزدهى بحديقة وخرق
بالكسر فهو خرق وخرقته

اى ادهشته ٤ تحسبي نسخة

لكن وحده مبتدأ والمبتدأ مجرد عن العوامل عندهم واسمها ليس بمجرد (والجواب انه
باعتبار الرفع مجرد لان ان كالعدم باعتباره وانما يعتد بها اذا اعتبرت النصب وبشكل عليه
بان ان مع اسمها لو كانت مرفوعة المحل لكانت مع اسمها مبتدأ والمبتدأ هو الاسم المجرد
على ما ذكرنا وهى مع اسمها ليست اسما (فالاولى ان يقال العطف بالرفع على اسمها وحده
وقد ذكرنا فى باب الابتداء طرفا من هذا (قوله لفظا او حكما) راجع الى المكسورة
فالمكسورة لفظا نحو ان زيدا قائم وعمرى والمفتوحة التى فى حكم المكسورة نحو علمت ان زيدا
قائم وعمرى فان ههنا مع اسمها وخبرها وان كانت فى تقدير المفرد من جهة ان ٣ المعنى
علمت قيام زيد لكنها فى تقدير اسمين اذ ان مع اسمها وخبرها سادة مسد مفعولى علمت كما ان
ان المكسورة مع جزئها بتقدير اسمين اى المبتدأ والخبر فحكم المفتوحة ٤ بعد فعل القلب
حكم المكسورة فى قيامها مع مافى حيزها مقام الاسمين (وفيما قال المصنف مع هذا التحقيق
البالغ والتدقيق الكامل نظر وذلك لانا ٥ بعد تسليم ان المفتوحة مع مافى حيزها بتقدير
اسمين نقول ان ذينك الاسمين بتقدير المفرد فعلت ان زيدا قائم بتقدير علمت زيدا قائما وعلمت
زيدا قائما بتقدير علمت قيام زيد كما مر فى افعال القلوب ٧ فكونها بتقدير اسمين لا يخرجها
عن كونها مع جزئها بتقدير المفرد اذ ذالك الاسمان بتقدير الاسم المفرد هذا مع ان الحق
ان ان مع مافى حيزها ليست بتقدير اسمين بل هى من اول الامر بتقدير اسم مفرد اعنى المصدر
الذى ذاك الاسمان المنصوبان مؤولان به (وانما دعا المصنف الى هذا التكليف انه رأى
سيبويه مستشهدا على العطف على محل اسم المكسورة بقوله تعالى ﴿ واذا ن ٨ من الله
ورسوله ﴾ الاية واذا ن بمعنى اعلام وكذا استشهد سيبويه بقوله * والافاعلموا انا
وانتم * بغاة مابقينا فى شقاق * على العطف على محل اسم المكسورة بتقدير حذف الخبر
من الاول والتقدير انا بغاة وانتم بغاة فلو لان ان المفتوحة بعد فعل القلب فى حكم المكسورة
لما صح منه الاستدلال المذكور (وبعض النحاة لما رأى سيبويه يستشهد للمكسورة بالمفتوحة
قال ان المفتوحة حكمها مطلقا حكم المكسورة فى جواز العطف على محل اسمها بالرفع لانها حرفان
مؤكدان اصلهما واحد فيجوز العطف بالرفع فى نحو بلغنى ان زيدا قائم وعمرى (والسيرافى
ومن ٩ تبعه لم يلتفتوا الى استدلال سيبويه وقالوا لا يجوز العطف بالرفع على محل اسم
المفتوحة مطلقا ٣ اذ لم يبق معها الابتداء بل هى مع مافى حيزها فى تأويل اسم مفرد مرفوع
او منصوب او مجرور كما ذكرنا فاسمها كبعض حروف الكلمة (ونظر ابي سعيد صحيح فنقوان قوله
تعالى ﴿ ورسوله ﴾ عطف على الضمير فى برى * وجاز ذاك بلان كيد بالمنفصل لقيام الفصل
٤ بقوله من الله مقام التأكيد او نقول رسوله مبتدأ خبره محذوف اى ورسوله كذلك ٢ والواو
اعتراضية لاعاطفة ونقول فى قوله * والافاعلموا انا وانتم * بغاة مابقينا فى شقاق * ان مابقينا فى
شقاق خبر انا وقوله وانتم بغاة جملة اعتراضية لكن لا يتم لنا مثل هذا فى قوله * ولا انا
٣ بمن يزد هبه وعيدكم * ولا اننى بالمشى فى القيد اخرق * بعد قوله * فلا تحسبن ٤ انى
تخشعت بعدكم * لشيء * ولا انى من الموت افرق * لان قوله ولا اننى بالمشى فى القيد اخرق

* عطف على اني تخشعت فلو جعلنا قوله ولا انا بمن يزدهيه وعيدكم جلة اعتراضية لكان لاداخله على معرفة بلا تكرير ولا يجوز ذلك الا عند المبرد ولوروى ولا اني بالمشي في القيد بالكسر لارتفع الاشكال وكان قوله ولا انا بمن يزدهيه مستأنفا ولا مكررة (وحكم لكن في جواز العطف على محل اسمها حكم ان المكسورة خلافا لبعضهم) قال سيويه بعد ذكره جواز العطف على محل اسم ان بالرفع لكن الثقيلة في جميع الكلام بمنزلة ان يعني في جواز العطف المذكور وتفارقها في ان اللام لا تدخل على ما في حيزها دون ان كما يحكى وانما كان لكن مثل ان لان معنى الابتداء بعده لم يزل لان الاستدراك في الحقيقة معنى راجع الى ما قبله لا الى ما بعده اذ هو حفظ الحكم السابق نفيا كان او اثباتا عن ان يدخل فيه الاسم المنتصب بلكن فقولاك ما قام زيد لكن عمرا قائم حفظت فيه عدم القيام عما توهم من دخول عمرو فيه وكذا في قام زيد لكن عمرا لم يقم (واجاز الفراء رفع المعطوف على اسم كائن وليت ولعل ايضا لكونه في الاصل مبتدأ ومنعه غيره لخروجه عن معنى الابتداء بما اوردت فيه الحروف من المعاني وهو الحق والوصف وعطف البيان والتوكيد كالمنسوق عند الجرعى والزجاج والفراء في جواز الحمل على المحل ولم يذكر غيرهم في ذلك لامنعوا ولا اجازة والاصل الجواز اذ لا فارق (قال الزجاج قوله تعالى ﴿غلام الغيوب﴾ في قوله ﴿قل ان ربي يصدق بالحق غلام الغيوب﴾ صفة ربي ويحتمل رفعه وجوها اخر ولم يذكرها البدن والقياس كونه كسائر التوابع في جواز الرفع نحو ان الزيد ين استحسنتهما شامائلهما بالرفع كما جاز ذلك في اسم لا التبرئة المشبهة بان نحو لا غلام رجل في الدار الا زيد (فلا يحتمل على المحل عند البصريين الا ٨ عند مضي الخبر فلا يجوز عندهم ان زيدا وعمرو قائمان واجازة الكسائي وانما منعوا من ذلك لان العامل في خبر المبتدأ عند جمهورهم الابتداء والعامل في خبر ان فيكون قائمان خبرا عن زيد وعمرو معا فيعمل عاملان مختلفان مستقلان في العمل رفعوا واحدا فيه وذلك لا يجوز لان عامل النحو عندهم كالمؤثر الحقيقي كما ذكرنا في صدر الكتاب والامر الواحد الذي لا يتجزأ لا يصدر عن مؤثرين مستقلين في التأثير كما ذكرنا في علم الاصول لانه يستغنى بكل واحد ٩ منهما عن الاخر فيلزم من احتياجه اليهما معا استغناؤه عنهما معا ٢ ولو فرق الخبران بالعطف نحو ان زيدا وهدنا قائم وخارجة لم يأت الفساد الذي ذكرنا فيجب جوازه ويكون الكلام من باب الالف كقوله تعالى (ومن رجليه جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله) فاذا قدمت الخبر على العطف فاما ان تأتي للمعطوف بالخبر ظاهر نحو ان زيدا قائم وعمرو كذلك او تحذفه وتقدره والاكثر الحذف نحو ان زيدا قائم وعمرو ولا يجوز ان يكون هذا من باب عطف المفرد لان قائم لا يكون خبرا عن الاسمين (وانما اجاز الكسائي نحو ان زيدا وعمرو قائمان لان العامل عنده في خبر ان ما كان عاملا في خبر المبتدأ لان ان واخواتها لا تعمل عند الكوفيين ٢ في الخبر فالعامل في خبر ان اسمها لان المبتدأ والخبر يرتفعان عنده فلا يلزم ٣ صدور اثر عن مؤثرين (والفراء توسط مذهبي سيويه والكسائي فلم يمنع رفع المعطوف مطلقا

٥ ان يكون مثل سائر نسخه
٦ رفعه كما تقول لا غلام رجل
في الدار الا زيد فنقول ان
الزيد بن اعجباني شامائلهما
ولا يحتمل نسخة ٧ بليس نسخة
٨ بعد مضي الجملة نسخة
٩ من من المؤثرين نسخة
٢ ولا يقال ففرق الخبرين
حتى يسلم الكلام من الفساد
كما تقول ان زيد وهدنا قائم
وخارجة لان حكم المعطوف
حكم المعطوف عليه فيجب ان
يكون خارجة خبرا عن
زيد كقائم ولا يجوز
التفريق بلا عطف ايضا
كان تقول ان زيدا وهدنا
قاعد خارجة لانك تفصل
بقولك وهدنا بين اسم ان
وخبرها وهو اجنبى منهما
وبقولك قاعد وهو اجنبى بين
المبتدأ وخبره فلم يبق اذن الا
تقديم الخبر على ما ذكره
البصريون نحو ان زيدا قائم
وهنا خارجة وان زيدا قائم
وهنا وخبر هندا في الثاني
محذوف استغناء عنه بخبر
زيد اى وهدنا قائم فيكون
الواو في الثاني ايضا عاطفة
جلة على جلة فاذا ثبت ذلك
قلنا ان الرفع الذي هو الالف
في ان زيدا وعمرو قائمان اثر
واحد غير متجزى فلا يصدر
عن مؤثرين مستقلين نسخة
٢ الا في المبتدأ دون الخبر نسخة
٣ عنده نسخة

ولم يحوزه مطلقا بل فصل وقال ان خفي اعراب الاسم بكونه مبني او معربا بمقدار الاعراب
جازا الحمل على الحمل قبل الحمل قبل ٤ الاسم نحو انك وزيد قائمان وان الفتى وعمرو قاعدان والافلا
لانه لا ينكر في الظاهر كما انكر مع ظهور الاعراب في المعطوف وذلك لان خبرا واحدا
عن مختلفين ظاهري الاعراب مستبعد ولا كذلك اذا خفي اعراب المتبوع ولا يلزمه
ايضا توارد المستقلين على اثر واحد لان مذهبه في ارتفاع خبر ان مذهب الكسائي
(واما قوله تعالى ﴿ ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون من آمن ﴾)
فعلى ان الواو في والصابئون اعتراضية لا للعطف وهو مبتدأ محذوف الخبر اى
والصابئون كذلك لسد خبر ان مسده ودلالته عليه كما في ياتيميم عدى على مذهب
المبرد منه قوله ﴿ فن يك امسى بالمدينه رحله ﴾ فاني وقيار بها الغريب ﴿ اى فاني وقيار ﴾
كذلك بها لغريب وسمع سيويه قبل الخبر رفع تو كيد اسم ان المبني وكذا المعطوف
غير منوى الخبر نحو انهم اجعون ذاهبون وانك وزيد ذاهبان وذاهبان خبر عنهما
بلا شك وسهل ذلك وجوزه بعض التجويز بناء الاسم (و اجاز الكسائي رفع المعطوف
على اول مفعولى ظن واخواته ان خفي اعراب الثاني نحو ظننت غلامك زائري وعمرو
(وليس بشئ لان ظن ٧ عامل قوى اثر في الاسمين اللذين بعده بان صار به مضمونهما
مفعولاه واذا منعوا ذلك في ليت ولعل لما فيهما من معنى الفعل فكيف يجوز ذلك في الفعل
الصريح (وانما اشترط خفاء اعراب الثاني ليكون المفعولان في الظاهر كاسم ان وخبرها
فتقل الشناعة (قوله خلافا للمبرد والكسائي) الظاهر ان هذا مذهب الفراء والاطلاق
مذهب الكسائي كما هو مذكور في كتب النحو (قوله ولكن كذلك) اى في احكام
الحمل على الحمل (قوله ولذلك دخلت اللام) اى ولاجل كون المكسورة مع جزئها
في تقدير الجملة (قوله دونها) اى دون المفتوحة ﴿ اعلم ان هذه اللام لام الابتداء المذكورة
في جواب القسم وكان حقها ان تدخل في اول الكلام ولكن لما كان معناها هو معنى
ان سواء اعني التأكيد والتحقيق وكلاهما حرف ابتداء كرهوا اجتماعهما فآخروا اللام
وصدروا ان لكونها عاملة والعامل حرى بالتقديم على معموله وخاصة اذا كان حرفا
اذ هو ضعيف العمل وراعوا مع تأخير اللام شيئين احدهما ان يقع بينهما فصل لان
المكروه هو الاجتماع والاخر انها لما سقطت عن مرتبتها وهى صدر الكلام اعني
المبتدأ والخبر المقدم او معمول الخبر المقدم كما مضى في جواب القسم نحو لزيد قائم ولقائم
زيد ولطعامك زيد آكل لا تدخل بعد التأخر الاعلى احد الثلاثة نحو من الشعر لحكما
وان زيدا لقائم وان زيدا الى الدار قائم ولا تدخل على متعلق الخبر ٨ المتأخر عن الخبر
فلا يقال ان زيدا قائم لى الدار لثلا بنحس حقها كل بنحس بتأخير ما حقه صدر الكلام
عن جزئى الكلام اللذين ٩ هما العمدتان (وانما تدخل على الاسم اذا فصل بينه وبينها
بظرف هو الخبر نحو ﴿ ان علينا الهدي ﴾ وبظرف متعلق بالخبر نحو ان في الدار
لزيدا قائم ولا ينكر عمل ما بعد لام الابتداء فيما قبله لنقصان ٢ حقه في التصدر وقوله تعالى
﴿ وان منكم لمن ليبطئن ﴾ الاولى فيه لام الابتداء والثانية جواب قسم محذوف والجملة

٤ مضى الخبر نسخة
٦ خلاف ومثل ذلك نادر
نسخه ٨ نسخ معنى الابتداء
وصير مضموا الجملة مفعولا
به نسخة

٨ اذا تأخر عنه نسخة
٩ منهما يتركب الكلام لا
محالة نسخة
٢ تصدره بوقوعه في حين
ان نسخة

٣ ويجوز ان زيدا لقد قام كاجاز ان زيدا ليقوم لقربه منه مضى في شرح جواب القسم واما نعم وبئس فجاز دخولها
فيهما وانما يدخلها قد نحو ان زيدا لنعم الرجل او لبئس الرجل ٣٥٦ لما مر في افعال المدح والذم واذا كان الخبر

مضارعا مصدرا بحرف
التنفيس جاز دخول هذه
اللام فيه نحو ان زيدا سوف
يخرج خلافا للسكونيين
وذلك ان اللام للابتداء
ومعناها التأكيد ولا تفيد
الحالية كما توهموه حتى تنسأ
قضى هي وحرف التنفيس كما
مر في المضارع وشرط
الخبر ايضا ان يكون مثبتا
لان لام التأكيدي لا يجامع
حرف النفي كما ذكرنا في
جواب القسم ولا تدخل
ايضا على حرف الشرط
فلا يجوز ان زيدا لان ضربه
يضربك ولا على غير ان من
ادوات الشرط اسما كان
او حرفا لان اللام والشرط
كلاهما مرتبة الصدر
فتنافرا نسخته

٤ خبرا لان نسخته

٥ وذلك لان اصلها لام الا
بتداء كما ذكرنا في جواب
القسم فلا تدخل الاعلى ما
تدخل لام الابتداء وقد ذكرنا
مواقعها نسخته ٦ ادخالها نسخته

٧ ان يفصل نسخته

٨ بين اللامين نسخته ٩ قوله
(لجوز شهرة) الشهرة

القسمية صلة من او صفته (وانما تدخل على الخبر اذا لم يكن ماضيا مجردا عن قد فلا يجوز
ان زيدا لقام ٣ كما يجوز ان زيدا ليقوم بل تقول ان زيدا لقد قام كما مضى في شرح جواب
القسم ويجوز في نعم وبئس نحو ان زيدا لنعم الرجل كما مر هناك واذا كان الخبر مضارعا
مصدرا بحرف التنفيس جاز دخول هذه اللام عليه نحو ان زيدا سوف يقوم خلافا للسكونيين
كما مر في باب المضارع (ولا تدخل هذه اللام في حروف النفي كما مر في جواب القسم ولا في حرف
الشرط فلا تقول ان زيدا لئن ضربته يضربك ولا على اسم فيه معنى الشرط لان اللام
والشرط مرتبة كليهما الصدر فتنافرا (ولا تدخل على جواب الشرط فلا تقول ان زيدا
من يضربه لا ضربه لان جواب الشرط وحده ليس ٤ هو الخبر بل هو مع الشرط (واجازه
ابن الانباري (ولا تدخل على واو المصاحبة المغنية عن الخبر فلا تقول ان كل رجل لوضيعته
٥ لان اصلها لام الابتداء فلا تدخل الاعلى ما كانت تدخل عليه وقد ذكرنا مواضعها
(واجازه الكسائي نظر الى سدها مسددا للخبر (واذا وقعت الاسمية خبرا فالوجه دخولها على
الجزء الاول نحو ان زيدا لا يوه قائم (وقد حكى ان زيدا وجهه لحسن وهو مثل دخولها على جواب
الشرط الواقع موقع الخبر على ما اجازه ابن الانباري وكلاهما ضعيف لان حقها لما سقطت عن
التصدر ان لا يتأخر عن الاسم وعن اول اجزاء الخبر (واذا اردت ٦ دخولها في خبر ان الذي
في اوله لام القسم وجب ٧ الفصل بينهما لكره اجتماع اللامين قال تعالى ﴿ وان كلا
لما يوفينهم ﴾ فصل ٨ بينهما بما الزائدة كما قلنا في قولك زيد صدق كما ان عمرا اخي (وانما
تدخل على معمول الخبر المتقدم على الخبر اذا لم يكن الخبر ماضيا مجردا عن قد نحو ان زيدا
الطعامك آكل واني لك واثق ولا تقول ان زيدا اني الدار قام كما ذكرنا في جواب القسم
(واجازه الاخفش وقد تدخل على غير الثلاثة المذكورة وهو الفصل المسمى عمادا
كقوله تعالى ﴿ انك لانت الحليم الرشيد ﴾ وذلك لوقوعها موقع الخبر فكانها دخلت على
الخبر مع ان كل فصل في مثل هذا المقام يحتمل ان يكون مبتدا لارتفاع ما بعده (وقد يتكرر
اللام في الخبر وفي متعلقه المتقدم عليه نحو ان زيدا لفيك لراغب وهو قليل منع منه المبرد
واجازه الزجاج قياسا وقد شذ دخول اللام على خبر المبتدأ المؤخر مجردا من ان نحو
قوله ﴿ ام الخليلس ٩ لجوز شهرة ﴾ وقد رعبهم لهما عجزون لتكون في التقدير داخله
في المبتدأ كما شذ في خبر ان المفتوحة على قراءة سعيد بن جبير ﴿ الا انهم لياكلون الطعام ﴾
وكذا قرئ في الشواذ ﴿ وان الله لسميع عليم ﴾ بالفتح كما جاء في الخبر معمولا لا ضحى
نحو اضحى زيد لمنطلقا ولا مسمى قال ﴿ مروا ٢ عجا لي فقالوا كيف صاحبكم ﴾ فقال
الذي سألوا امسى لجهودا ﴿ ولزال قال ﴾ وما زلت من ليلي لدن ان عرفتها ﴿ لكاهام
٣ المفضى بكل مكان ﴾ ولما في نحو ما زيد لقائما وقوله ﴿ واعلم ان تسليما وتركا *
لا متشابهان ولا سواء * شاذ لدخولها على حرف النفي وشذ ايضا دخولها على كان

اللحم بعظم الرقبة ٢ قوله (عجلا) اي مستجلين ٣ قوله (ولولا)
(المفضى) افضى اي خرج الى القضاء ٣ المفضى نسخته

ولولا قال * فبادحتي لكان لم يكن * فاليوم ابكى ومتى لم يبكني * وقال * لولا قاسم ٤
وندا بسيل لقد جرت ٢ عليك يد غشوم * واعلم ان اصل شهدت ان يتعدى بالباء نحو شهدت
بكذا وشهدت بان زيدا قائم ويجوز مع ان حذف الجار كما هو القياس نحو شهدت انك قائم واما
٣ قوله تعالى ﴿شهد انك لرسول الله﴾ ٤ فنشهد بمحمول على نعم لان اصل الشهادة ان
تكون عن علم ٥ ونشهد معلق كعلمت في نحو علمت لزيد قائم الا ان شهدت لا ينصب المفعولين
نصب علمت فلا تقول شهدت زيدا قائما (وعلمت بجري مجرى القسم على ضعف فتقول اذن
علمت ان زيدا قائم بكسر ان ٦ وكذا شهدت تقول في الشعر اشهد انك ذاهب بالكسر
والمشهور الفتح فيهما وكذا قد يحكى اشهد لقدر آيته كذا كانه قيل والله لقد رأيته وكذا اشهد
لاخرجن قال * ولقد علمت لتأتين منيتي * وقد يقال ظننت لآتموتن لكونه بمعنى علمت
واجراؤها مجرى القسم ضعيف كما ان حذف اللام المعلقة بعدها ضعيف كعلمت لزيد قائم وشهدت
زيد فاضل كقوله * انى وجدت ملاك الشيمة الادب * والدليل على جواز اجراء
الشهادة مجرى اليمين قوله تعالى ﴿فسهادة احدهم اربع شهادات بالله انه لمن الصادقين﴾ ففي
قولك شهدت ان زيدا لقائم واشهد لزيد قائم يجوز ان يكون شهدت فيه معلقا كظننت لزيد قائم
(ويجوز ان يكون مجرى القسم واللام وان جوابه ولا يجوز اجراء شهدت مع الباء مجرى
علمت نحو اشهد بان زيدا لقائم لان حرف الجر لا يعلق ولا يجوز اشهدانه ذاهب وانك لقائم
لعطفك الجملة على ٧ الجملة * واعلم ان من العرب من يقول لهنك لرجل صدق قال * لهننا
لمقضى علينا التهاجر * وقال * لهننى لاشقى الناس ان كنت ٨ غارما * وقد يحذف اللام
وهو قليل قال * الا يا سنا برق على قلل الحمى * لهنك من برق على كريم * وفيه ثلاثة
مذاهب احدها لسيويه وهوان الهاء بدل من همزة ان ٩ كآياك وهياك فلما غيرت صورة
ان بقلب همزتها هاء جاز بمجموعة اللام اياها بعد الامتناع والثاني ٢ قول القراء وهوان اصله
والله انك كما روى عن ابي ادهم الكلابي له ربي لا اقول ذلك * بقصر اللام ثم حذف حرف
الجر كما يقال الله لافعلن وحذفت لام التعريف ايضا كما يقال لاه ابوك اى الله ابوك
ثم حذفت الف فعال كما يحذف من الممدود اذا قصر كما يقال الحصاد والحصد
قال * الا لا بارك الله ٣ فى سهيل * اذا ما الله بارك فى الرجال * ثم حذفت همزة
انك وفيما قال تكلفات كثيرة والثالث ما حكى المفضل بن سلمة عن بعضهم ان
اصله لله انك واللام للقسم ٤ فعمل به ما عمل فى مذهب القراء وقول القراء اقرب
من هذا لانه يقال لهنك لقائم بلا تعجب واما قولهم ان زيدا ليضرب بنون التاكيد
وان زيدا لقام بدون قد فاللام فيهما جواب قسم مقدر اى والله ليضربن ووالله
لقام جاز حذف قد فى الماضى مع لام جواب القسم دون لام ان وان كان كلاهما
فى الاصل لام الابتداء لان القسم يحتمل الحذف اكثر لان هناك جملتين فى حكم
واحدة الا ترى الى تخفيفات ايمان ووجوب حذف الخبر فى لعمر كوايمان الله وجواز حذف
الجار فى الله لافعلن (ولا يحكى لام الابتداء من جملة الحروف الستة الابدان المكسورة

٤ قوله (وئدا) ندوث
من الجود يقال سن للناس
الندى فندوا ٤ ويذا نسخة
٣ جر عليه جريرة جنى
عليه والغشوم الظلوم
والغشم الظلم ٣ قولك
شهدت انك لقائم وقوله تعالى
نسخه

٤ فشهدت بمحمول على علمت
نسخه

٥ فيكون معلقا كعلمت ان
زيدا لقائم نسخة
٦ وكذلك آه فى السعة آه
ان زيدا نسخة

٧ المفرد واعلم ان بعض
العرب يقول نسخة

٨ الغرامة ما يلزم اداؤه
وقد غرم الرجل الدية
٨ عازما وطاريا نسخة
٩ كما يقال هياك فى اياك و
هرقت فى ارقفت فلما غيرت
نسخه

٢ للقراء نسخة
٣ بحذف الف فعال من
الجلالة اولى ٤ فعومل بما
عومل به نسخة
٤ فعل به ما عمل نسخة

٥ قوله (لعميد) العبد هو الذي هذه العشق ٦ وجه الجواز انها نسخته ٢ مناسبتها لها لكونها نسخته ٣ لهذه المناسبة نسخته ٤ فلا يجوز ان يسقط عن مرتبتها بمجامعتها ٣٥٨ اياها نسخته ٥ وتكون ان المفتوحة بدلا

كقوله تعالى نسخته
٦ فانها بدل من احدى الطائفتين وكذا قوله نسخته
٧ فانهم بدل من كم اهلكتنا نسخته

٨ في قراءة تخفيف ان نسخته
٨ اي بتخفيف الميم من لما على زيادة ما وقرئ بتشديد هاء وفيه اشكال وقد اجيب عنه باجوبة واحسنها ما جوب به ابن الحاجب وهو ان لما هذه هي لما اللازمة وفعلها محذوف لانه يحذف الفعل معاجواز تقديره وان كلا لما ينقصهم من اعمالهم شيئا او يظلمهم او نحو ذلك ثم قال بعد ذلك ليوفينهم ربك اعمالهم جلة مستأنفة

٩ اذا كان اسمها مبنيا او معربا مقصورا اذا نعرف انها معملة او معملة واما في المعرب فان اعلمت لم يلزم وان اهملت لزم وان دخلت على الافعال لزم نسخته
٢ لو قال او معربا تقديرا لكان اولى ليم ما آخره الف مقصورة والمضاف الى ياء المتكلم

٣ واما قولهم آه

فانما لم تدخل اللام نسخته

٤ فلا يكون ذلك الفعل عند البصريين الامن نواسخ المبتدأ نسخته

والحق الكوفيون بها لكن مستدلين بقوله * ولكنني من حبها * لعميد * قالوا ٦ انما ذلك لانها لا تغير معنى الابتداء كان * ولذا جاز العطف على محل اسمها بالرفع واما البصريون فقالوا كان حق اللام ان لا تجتمع ان المكسورة ايضا لانها تسقط بسببها عن مرتبتها من التصدير لكن جاز بمجامعتها لها لشدة ٢ تناسبها بكونها بمعنى واحد فاغفر ٣ لذلك سقوطها عن مرتبتها بخلاف لكن فانها لا تناسبها معنى ٤ فلم يغفر معها سقوطها عن مرتبتها وما نشدوه فلما ان يكون شاذا كما في قوله * ام الخليس لعجوز شهيرة * واما ان يكون في الاصل لكن انني فمحذف بحذف الهزة ونون لكن كما خفت * لكننا هو الله * اتفاقا منهم بحذف الهزة واصله لكن انا * واعلم ان ان المكسورة ترادف نعم كما يجي في حروف التصديق فلا تعمل وترادف المفتوحة لعل فتعمل والمفتوحة لكونها مع جزئها اسما مفردا تقع اسما لهذه الاحرف الستة لكن يجب فصلها عنها بالخير كراهة اجتماعها نحو ان عندى انك قائم وليت في قلبك انك تعطيني وكذا في البواقي ٥ وان مع ما في حيزها بدل الاشتمال من احدى في قوله تعالى * واذيعدكم الله احدى الطائفتين انها لكم * ٦ ومن كم اهلكنا في قوله * الم يروا كم اهلكنا قبلهم من القرون انهم اليهم لا يرجعون * ٧ واما قوله تعالى * ايعدكم انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما انكم مخرجون * فقوله مخرجون خبر لانكم الاولى وانكم الثانية معادة لنا كيد الاولى لما تراخي ما بينهما وبين الخبر كما كرر فلا تحسبنهم لما تراخي ما بين مفعولي لا تحسبن في قوله تعالى * لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب * ومثله قوله تعالى * وهم بالآخرة هم كافرون * وهذا قول الجرمي وهو الحق (وقال المبرد انكم مخرجون مبتدأ خبره اذا متم والجملة الاسمية خبر انكم الاولى اي انكم وقت موتكم اخراجكم) ويجوز وقوع ان المكسورة خبرا للاحرف الستة كقوله * ان الخليفة ان الله سربله * وقوله * لقد علم الحى اليمانون اننى * اذا قلت اما بعد انى خطيبها * بكسر ان وروى انى بالفتح على ان يكون انى تكريرا لاننى الاول كما قلنا في الآية الكريمة (قوله وتخفف المكسورة الى آخره) اذا خفت المكسورة بطل اختصاصها بالاسماء فيغلب الالفاء قال تعالى في الاعمال * وان كلا لما ليوفينهم) ٨ بتخفيف ان ولا يجوز عند الكوفيين اعمال المخففة والاية رد عليهم (قال المصنف ويلزمها اللام مع التخفيف) سواء اعلمت او اهملت امامع الاهمال فللفرق بين المخففة والنافية وامامع الاعمال فللتردد وهو خلاف مذهب سيديويه وسائر النحاة فانهم قالوا المعملة لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل (وقال ابن مالك وهو حسن يلزمها اللام ان خيف التباس بالنافية فعلى قوله تلزم اللام ٩ ان كان الاسم مبنيا او معربا مقصورا ٢ واما ان دخلت على الافعال لزم اللام ٣ وقولهم اما ان جزاك الله خيرا لم تدخل فيه اللام لان الدعاء لا تدخله ان النافية فاذا دخلت المخففة على الفعل ٤ لزم عند البصرية

(كونه)

كونه من نواسخ المبتدأ حتى لا يخرج ان بالتخفيف عن اصلها بالنكية والكوفيون يعممون جواز دخولها على الافعال كلها قياسا كقوله * بالله ربك ان قتلت مسلما * وجبت عليك عقوبة التعمد * وقولهم ان تزينك لنفسك وان تشينك لهيه * وهو عند البصريين شاذ (واختلف في هذه اللام الفارقة فذهب ابي علي واتباعه انها غير لام الابتداء التي تجامع المشددة بل هي لام اخرى للفرق اذ لو كانت للابتداء لوجب التعليق في ان علمت لزيدا قائما ولمادخلت فيما لا تدخله لام الابتداء في نحو قوله * ان قتلت مسلما * وان تزينك لنفسك (وذهب جماعة الى انها لام الابتداء والجواب عن قولهم ان علمت لزيدا قائما ٢ ان التعليق واجب لو دخلت على اول مفعولى افعال القلوب الا انها لا تدخل بعد الافعال الناسخة للابتداء الاعلى الجزء الاخير وهو الخبر ٣ وتدخل مع المثقلة اما على المبتدأ المؤخر او الخبر او القائم مقامه وفي الامثلة الواردة في التنزيل لم تدخل الاعلى ما كان خبرا في الاصل نحو * وان كانت لكبيرة * وان كنت من قبله لمن الغافلين * وان وجدنا اكثرهم لفاسقين * وان نظنك لمن الكاذبين * ولما نصب الاول خلوه من مانع ومعلق فلا بد من نصب الثاني وان دخله لام الابتداء قال تعالى * وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك * وان كادوا ليقتونك * واما قوله ان قتلت مسلما وان تزينك لنفسك فشاذ (وفرق الكسائي بين ان مع اللام في الاسماء وبينها معها في الافعال فجعلها في الاسماء المخففة واما في الافعال فقال ان نافية واللام بمعنى الا لان المخففة بالاسم اولى نظرا الى اصلها والنافية بالفعل اولى لان معنى النفي راجع الى الفعل وغيره من الكوفيين قالوا انها نافية مطلقا دخلت في الفعل او في الاسم واللام بمعنى الا (٤ وقال البصريون لو كان اللام بمعنى الا لجاز جاءني القوم لزيدا اي الا زيدا ولا يلزم ما قالوا اذ ربما اختص بعض الاشياء ببعض المواقع كاختصاص لما بالاستثناء بعد النفي (٥ ومنع ابو علي في المكسورة المخففة الممثلة من تقدير ضمير شان بعدها ٦ وجوز ذلك بعضهم قياسا على المفتوحة وقدم ذلك في باب الضمائر (قوله وتخفف المفتوحة فتعمل في ضمير شان مقدر (٨ قدم ذلك في ضمير شان مع الخلاف في ذلك وحكى بعض اهل اللغة اعمالها في المضمر في السعة نحو قولهم اظن انك قائم واحسب انه ذاهب وهذه رواية شاذة غير معروفة واما في الضرورة فجاء في المضمر فقط قال * فلوانك يوم الرخاء سألتني * فراقك لم ابخل وانت صديق * وقال * بانك ربيع وغيث ربيع * وقد ماتكون هناك ٩ التثالا * (قوله ويلزمها مع الفعل الى آخره) قدمضى شرحه في نواصب الفعل المضارع واذا دخلت على الجملة الاسمية فقد تكون الجملة مجردة كقوله * ان هالك كل من يخفى وينتعل * ٩ قوله (انثالا) فلان ثمال قوم مداي غياث لهم يقوم بامرهم ٢ قال * وعلمت ان من تتقفوه فانه حذر لخامعة وفرخ عقاب * وقال في رب * تيقنت ان رب امر خيل خائنا امين وخوان يخال امينا ٣ الا

٢ ان هذا مثل مخترع ما لهم به شاهد من كلام من يحتج بقوله ويلتزم تعليقها لافعال القلوب لو دخلت على اول مفعولها لكنها نسخة
٣ كما كانت تدخل مع المثقلة نسخة

٤ ومنع البصريون كون اللام بمعنى الا لانه خلاف الظاهر قالوا لوجاز ذلك لجاز جاءني القوم لزيدا اي الا زيدا نسخة

٥ او معنى النفي نسخة
٦ وخالفه بعضهم فاضمر بعدها ضمير شان قياسا على المفتوحة والاول اولى لاختصاص المفتوحة بذلك لما مر في قسم الاسماء في ضمير شان نسخة

٨ نحو قوله واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين وقول الاعشى * في فنية كسيوف الهند قد علموا * ان هالك كل من يخفى وينتعل * ٩ قوله (انثالا) فلان ثمال قوم مداي غياث لهم يقوم بامرهم ٢ قال * وعلمت ان من تتقفوه فانه حذر لخامعة وفرخ عقاب * وقال في رب * تيقنت ان رب امر خيل خائنا امين وخوان يخال امينا ٣ الا
فصح نسخة

الجر بها) في كان قولان قال بعضهم انها غير مركبة لعدم الدليل عليه ومذهب الخليل ان اصل
كان زيدا الاسد ان زيدا كالا سد قدمت اداة التشبيه لتؤذن من اول الامر بقصد التشبيه
فوجب فتح ان المكسورة رعاية للفظ الكاف لانها لا تدخل الاعلى لفظ المفردات ففتحت لفظا
وهي في المعنى باقية على حالها لم تصر بالفتحة حرفا مصدريا فصار الكاف مع ان كلمة واحدة
فلا محل للكاف كما كان لها حين كانت في محل خبر ان لصيرورتها بجزء الحرف كما ذكرنا ٤ في
كاف كذا وكاين ولا تقتضى ما يتعلق به كما كانت تقتضيه حين كانت في محل الخبر لانها
خرجت بالجزئية عن كونها جارة فاذا خففت كان ٥ فالاصح الغاؤها وقد جاء ٥ كان
وريد به رشاء اخلب ٦ وقال ٥ وصدر مشرق النحر ٥ كان ثديه حقان ٥ واذا
لم تعملها لفظا ففيها ضمير شان مقدر عندهم كما في ان المخففة لكن ويجوز ان يقال ٢ ان ذلك
غير مقدر بعدها لعدم الداعي اليه كما كان في ان المخففة لكن للزم الفعلية التي تليها ما لزم ان المخففة
من حروف العوض قوى اضممار الشان بعدها اجراء لها مجرى ان ولزوم حرف العوض في الفعلية
بعدها يقوى كونها مركبة من الكاف وان ويجئ بعد الممثلة اسمية كقوله ٣ عبأت له
رمحاطويلا والة ٥ كأن قبس يعلى بها حين تشرع ٥ وفعلية كقوله تعالى ٥ كأن لم تغن
بالامس ٥ وقوله رضى الله تعالى عنه في نهج البلاغة ٥ كان قد وردت الاطعان ٥ وقوله
٥ افدا الترحل غير ان ركابنا ٥ لما تزل برحالتنا وكان قد ٥ اى وكان قد زالت بها وان جاء بعدها
مفرد كقوله ٥ تمشى بها ٤ الدرماء تسحب قصبها ٥ كان بطن حبلى ذات او نين متم ٥
فالمحذوف غير ضمير الشان اى كأن بطنها بطن حبلى وقوله ويوما توافينا ٥ بوجه
مقسم كان ظبية تعطوا الى ناضر السلم ٥ برفع ظبية يجوز ان يكون ظبية تعطو جولة اسمية
وان يكون تعطو صفة ظبية واسم كان محذوف اى كأنها ظبية ويروى كان ظبية بالنصب
على افعال كان ويروى يجرها على ان ان زائدة اى كظبية (قوله ولكن هي عند البصريين
مفردة) وقال الكوفيون هي مركبة من لا وان المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة
واصله لا كأن فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة فلا تفيد ان ما بعدها
ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيًا وإثباتا وان تحقق مضمون ما بعدها ولا يخفى اثر التكلف
فيما قالوا وهو نوع من علم الغيب وفيه نقل الحركة الى المتحرك وهو كما قالوا ان كم مركبة
من الكاف وما والاصل عدم التركيب (قوله بين كلامين متغايرين معنى) اى فى النفي
والاثبات والمقصود التغاير المعنوى لا اللفظى فان اللفظى قد يكون نحو جاءنى زيد
لكن عمرا لم يجئ وقد لا يكون كقوله تعالى ٥ ولوارا كههم كثيرا لفشلتم ٥ الى قوله
٥ ولكن الله سلم ٥ اى ولكن الله لم يركهم كثيرا وتقول زيد حاضر لكن عمرا مسافر
ولا يلزم التضاد بينهما تضادا حقيقيا بل يكفي تنافيهما بوجه ما قال تعالى ٥ وان ربك
لذو فضل على الناس ولكن اكثر الناس لا يشكرون ٥ فان عدم الشكر غير مناسب
للافضال بل اللابق به ان يشكر المفضل ومثله كثيرا فاذا خففت الغيت والاخفش
ويونس اجازا اعمالها مخففة ٦ ولا عرف به شاهدا (ويجوز دخول الواو عليها مشددة

٤ انه ليس لكاف كذا وكاى
محل لصيرورتها بجزء الاسم
ولا تطلب ما يتعلق به كما
كانت تطلبه حين نسخته
٥ فالاصح نسخته
٦ اخلب ليف ٢ لا يقدر
بعدها الضمير نسخته
٣ قوله (عبأت لها) عبأت
المتاع اذا هيأتها والقبس شعلة
من النار يقال اشرفت الروح
قبله اى سددت ٤ قوله
(بها الدرماء) الدرماء
الارنب والمرأة التى غاص
كعبها فى لجم ساقها وتسحب
قصبها اى تجر والقصب
المعاء يقال تجر قصبه والاون
احد جانبي الخرج واتأمت
المرأة اذا جاءت بولدين فى
بطن فهى متم ٥ وفى فلان
اقى والقسام الحسن وفلان
قسم الوجه ومقسم الوجه
وعطوت الشئ تناوله
٥ المقسم المحسن والسلم
ضرب من اشجار البادية
وتعطو تناول ٥ وتعطو
الى ناضر السلم من قبيل
التضمين اى تميل اليه عاطيا
٦ لم يثبت به شاهد نسخته

ومخففة ويجوز كون الواو عاطفة للجملة على الجملة وجعلها اعتراضية اظهر من حيث المعنى وجاء في الشعر حذف نون المخففة للساكنين قال * فلست بآتيه ولا استطيعه * ولك اسقني ان كان مأولكذا افضل * قوله (وليت للتمتي الى آخره) قدمضى شرحه في اول هذا الباب (قوله ولعل للترجي وشذ الجربها) فيها احدى عشرة لغة اشهرها لعل وعل وجاء لعل بعين غير مجتمعة ولفظ بعين مجتمعة وجاء رعن ورغن بجعل الراء مقام اللام ولائن وان ولعاء بالمد قال لعاء الله فضله عليكم * بشئ ان امكم ٧ شريم ٨ وقديقال لعلت كرتبت وعقيل يحجرون بلعل مفتوحة اللام الاخيرة ومكسورتها وكذا بعل مكسورة اللام ومفتوحاتها قال * فقلت ادع اخرى وارفع الصوت رفعة * لعل ابى المغوار منك قريب * وهى مشكلة لان جرهما على مختص بالحروف ورفعها لمشابهة الافعال وكون حرف عاملة على الحروف والافعال في حالة واحدة مما لم يثبت وايضا الجار لا بد له من متعلق ولا متعلق لها ههنا لا ظاهرا ولا مقدارا ٢ فهى مثل لولا الداخلة على المضمر المجرور عند سيبويه جارة لا متعلق لها وفي البيت الذى انشدناه ان روى بفتح اللام الاخيرة يحتمل ان يقال اسم لعل وهو ضمير الشأن مقدر وابى المغوار مجرور بلام مقدرة حذف لتوالى اللامات اى لعله لابي المغوار منك جواب قريب ويجوز ان يقال ثانى لامى لعل محذوف واللام المفتوحة جارة للمظهر ٣ كما نقل عن الاخفش انه سمع ٤ من العرب قبح لام الجر الداخلة على المظهر ونقل ايضا ذلك عن بونس وابى عبيدة والاحروان روى بكسر اللام فضمير الشأن ايضا مقدر مع حذف ثانى لامى لعل لاجتماع الامثال ثم ادغمت الاولى في لام الجر ويجوز في هذه الرواية ان يقال الاصل لعاء اى انتعش دعاء له فادغم تنوينه في لام الجر وهذه الوجوه متعذرة فيما نشد ابو عبيدة * لعل الله ٥ يمكننى عليها * جهارا من زهير او اسيد بنجر الله (واللام الاولى في لعل زائدة عند البصرية اصلية عند الكوفية لان الاصل عدم التصرف في الحروف بالزيادة اذ مبناها على الخفة والبصرية نظروا الى كثرة التصرف فيها والتلعب بها وجواز زيادة التاء فيها فان سمي بهالم تنصرف عند البصريين للتركيب والعلمية وكذا عند الكوفيين لشبه العجمة والعلمية لانها ليست من اوزان كلامهم واعلم ان حال الاسم والخبر بعد دخول هذه الحروف عليهما حكمهما قبل دخولها لكنه يجب تأخير الخبر ههنا الا ان يكون ظرفا او جارا ومجرورا فيجوز توسيطه بين هذه الاحرف واسمائها نحو ان في اناز زيدا وان كان الاسم مع ذلك نكرة وجب تأخيرها نحو * ان لدينا انكالا * كما في المبتدأ والخبر وكل ذلك قد ذكرناه في باب المرفوعات في خبران (ولا يجوز حذف اسمائها التى ليست بضمير الشأن الا في الشعر على قلة وضعف كقوله * فلو كنت ضييا عرفت قرابتي * ولكن زنجي غليظ المشافر * فيمن روى برفع زنجي اى ولكنك زنجي ومن روى بنصبه فان خبر محذوف اى ولكن زنجيا هكذا لا يعرف قرابتي (واما ضمير الشأن فيجوز حذفه في الشعر كثيرا كقوله * ان من لام في بنى بنت حسان * الله واعصه في الخطوب * وقوله * ان من يدخل الكنيسة يوما * يلق فيها جثا ذرا وظباء

٧ قوله (شريم) الشريم

المرأة المفضاة

٨ وقد يلحق لعل تاء التأنيث

كما في ربت فيقال لعلت

نسخه

٢ بلى لولا نسخه

٣ لكن اتصالها بالكلمة ياباه

فتأمل

٤ ذلك من العرب ونقل

ايضا فتح اللام الجارة للمظهر

عن بونس نسخه

٥ قوله (يمكننى) مكنه الله

من الشئ وامكنه منه بمعنى

* وذلك لان اداة الشرط لاتعمل فيها العوامل اللفظية المتقدمة واما في غير الشعر ففيه خلاف والاصح جوازه قليلا لكن بشرط ان لا يلى الاحرف فعل صريح لكراهة دخول الاحرف المختصة بالاسم على الفعل الصريح فلا تقول ان قام زيد بمعنى انه قام زيد (وحكى الخليل عن بعض العرب ان بك زيد مأخوذ اى انه وتقول ان في الدار يجلس اخواك قال * كان على ٦ عربيته وجبينه * اقام شعاع الشمس اوطلع البدر * وانما جاز حذف ضمير الشأن من غير ضعف لبقاء تفسيره وهو الجملة ولانه ليس معتمدا للكلام بل المراد به التفعيم فقط فهو كالزائد وجاء في الخبر * ان من اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون * (وعند الكسائي من فيه زائدة وعند ابن كيسان الحرف في مثله غير عاملة لفظا كالمكفوفة (واذا علم الخبر جاز حذفه مطلقا سواء كان الاسم معرفة او نكرة والكوفيون يشترطون ٨ تنكير الاسم لكثرة ما جاء كذلك نحو قوله * ان محلا وان مرتحلا * وان في السفر اذ مضوا مهلا * اى ان لنا محلا في الدنيا ومرتحلا في الآخرة وان في رحيل السفر اذ مضوا الى الآخرة مهلا اى سباقا لا يرجع الراحلون الى الآخرة وتقول ان مالا وان وندا وان غير هابلا و شاء اى ان لنا ذلك والفراء يشترط في جواز حذف اخبارها تنكير ان كقيل ان اعرابا قيل له ٢ ان الزبابة الفارة فقال ان الزبابة ان الفارة اى هما مختلفان (والرد على المذهبين ماروى ان المهاجرين قالوا يا رسول الله ان الانصار نصرونا ووصلونا قد فضلونا وآونا وفعلوا بنا فقال عليه الصلاة والسلام * الستم تعرفون ذلك * قالوا بلى يا رسول الله فقال عليه الصلاة والسلام * ان ذلك اى ان ذلك كذلك وماروى من قول عمر بن عبدالعزيز لمن مت اليه ٣ بقرابة ان ذلك اى مصدق ثم ذكر المات حاجته فقال عمر لعل ذلك اى لعل مطلوبك حاصل وقال تعالى * ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله * اى هلكوا وقيل الخبر ويصدون والواو زائدة وقال الشاعر * خلا ان حيا من قريش تفضلوا * على الناس او ان المكارم نهشلا * قال ابن يعيش لم يأت خبر ان المحذوف الا ظرفا او جارا ومجرورا قال والجيد ان يقدر في ان ذلك ولعل ذلك الظرف ايضا ان لك ذلك ولعل لك ذلك واقول لا يلجئ الى جعل جميع الاخبار المحذوفة ظروفا فلم يرتكبه بل نقدر ما يستقيم به معنى الكلام ٤ ظرفا كان اولا (وقديسد مسد الخبر واول المصاحبة نحو ان كل رجل وضعته ٥ والحال نحو ان ضربى زيدا قائما (واما قولك ليت شعري فالشعر بمعنى الفطنة مصدر من شعرت اشعر كنصرت انصراى فطنت له (قال سيديويه اصله ليت شعرتى حذفوا الهاء في الاضافة كما في قولهم هو ابو عذر ها فلعله لم يثبت عنده مصدر الابلهاء كالنشدة والافلاموجب لجعل المصدر من باب الهيئة كالجلسة والركبة والتزم حذف الخبر في ليت شعري مردفا باستفهام ٦ نحو ليت شعري انا تبنى ام لا وهذا الاستفهام مفعول شعري كذا كرنا في افعال القلوب في نحو علمت ازيد عندك ام عرواى ليت علمى بما يسأل عنه بهذا الاستفهام حاصل (وقال المصنف هذا الاستفهام قائم مقام الخبر كالجار والمجرور في ليتك في الدار (وفيه نظر لان شعري مصدر معناه متعلق بمضمون

٦ عربين الانف تحت مجتمع الحاجب وهو اول الانف حيث يكون الشم ٨ لحذف الخبر نسخه ٢ قوله (ان الزبابة) الزبابة فارة صماء يضرب العرب بها المثل فيقول اسرق من زبابة

٣ قوله (مت) المت التوصل بقرابة والمائة الحرمه والوسيلة والموات الوسائل ٤ ويكون المعنى به ظاهرا نسخه

٥ الصحيح نصب ضيعته هنا بالعطف على اسم ان وان كانت الواو بمعنى مع نص عليه المالكى فان قيل كيف تكون لمعنى مع مع كونها عاطفة قلنا كافي قولهم كل رجل وضعته فانها عاطفة لضيعة على كل رجل مع انها بمعنى مع

٦ * وبعد ليت شعري الحذف التزم وذكر الاستفهام بعده محتم *

الجملة الاستفهامية فهي من حيث المعنى مفعول شعري ومفعول المصدر لا يكون ذلك المصدر حتى تجرب به عنه لان علمك بالشيء غير ذلك الشيء (وقال ابن يعيش الاستفهام ساد مسد الخبر كسد جواب لولا مسد خبر المبتدأ الذي بعده) وفيه ايضا نظر لان محل خبر شعري الذي هو مصدر بعد جميع ذبوله من فاعله ومفعوله فمحله بعد الاستفهام فكيف يكون الاستفهام في مقام الخبر ومقامه بعده بل هو خبر وجب حذفه بلا ساد مسده لكثرة الاستعمال (وقد يحذف الاستفهام مع العلم نحو قوله * ليت شعري مسافر بن ابي * عمرو وليت يقولها المحزون * اي ليت شعري ايجتمع ام لا ومسافر منادى (وقد يخبر ههنا بشرط الافادة عن نكرة بنكرة لانا ذكرنا في باب المبتدأ ٧ ان التخصيص غير مشروط في المبتدأ مع حصول الفائدة وانما لم يخبر عن المبتدأ المنكر بخبر مؤخر لثلا يلبس المبتدأ بالخبر وذلك لتوافق اعرابيهما واما ههنا فالاعرابان مختلفان قال * فان شفاء عبدة مهراقة * على ما انشده سيويه ويجوز ايضا الاخبار عن النكرة بالمعرفة نحو ان كريما بولك قال تعالى (فان حسبك الله) كما قلنا في باب كان * اطبي كان امك ام حار * ويجوز ان يكون كفا في قوله * فليت كفا في كان خيرك كاه * وشرك عني ما رتوي الماء مرتو * اسم ليت والجملة خبره على ان يروي خيرك بالنصب فيكون اسم كان ايضا نكرة لكونه ضميرا راجعا الى كفا وان روى برفعه فاسم ليت ضمير شان محذوف وقوله خيرك وشرك اسم كان وكفا خبره ولم يثن لكونه مصدرا في الاصل وعني متعلق بكفا اي مكفوفين عني والماء على هذا الوجه منصوب اي ما رتوي مرتو من الماء وقيل شرك مرتو بتقدير مرتويا اسم وخبر معطوف على اسم كان وخبره اعني خيرك كفا اي كان خيرك كفا وشرك مرتويا عني اي كافا فحذف النصب ضرورة كما في قوله * فلوان واش باليامة داره * ويكون الماء على هذا الوجه مرفوعا فاعل ارتوي اي مادام الماء ريان * قوله (الحروف العاطفة ٢ الواو والفاء وثم وحتى واو واما وام ولا وبل ولكن فالاربعة الاول للجمع فالواو للجمع مطلقا لترتيب فيها والفاء للترتيب وثم مثلها بمهلة وحتى مثلها ومعطوفها جزء من متبوعه لتفيد قوة او ضعفا) اعلم ان بعضهم عداى المفسرة منها وعند الاكثرين ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها (كما قال بعضهم ان بل التي بعدها مفرد نحو جاءني زيد بل عمرو او ما جاءني زيد بل عمرو ليست منها لان ما بعدها بدل غلط مما قبلها وبدل الغلط بدونها غير فصيح واما معها ففصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط (قوله للجمع) مراد التمام بالجمع ههنا ان لا يكون لاحد الشئين او الاشياء كما كانت او واما وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان او في مكان فقولك جاءني زيد وعمرو او فعمرو او ثم عمرو اي حصل الفعل من كليهما بخلاف جاءني زيد او عمرو اي حصل الفعل من احدهما دون الآخر (قوله فالواو للجمع مطلقا) ٣ معنى المطلق انه يحتمل ان يكون حصل من كليهما في زمان واحد وان يكون حصل من زيد اولا وان يكون حصل من عمرو اولا

٧ انه لا يشترط تعريف المبتدأ ولا تخصيصه مع حصول الفائدة لكنه لم يخبر في باب الابتداء عن النكرة بالنكرة لثلا يلبس الثاني بتابع الاول لتوافقهما في الاعراب وههنا الاعرابان مختلفان فلا بأس به لسخه

٢ العطف في اللغة الامانة والثني وانما سميت حروف المعطف لآمالها ما بعدها الى ما قبلها وتشريكها اياه معه وفي الاصطلاح ربط لفظ بلفظ باحد الحروف العشرة

٣ فاذا قلت جاءني زيد وعمرو اي حصل هذا الفعل من كليهما لا من واحد منهما نسخه

٤ افادتها للترتيب نسخته ٦ وجدة المخالفين اية الوضوء وقوله تعالى شهد الله انه لا اله الا هو وقوله وهو الذي كف ايدهم عنكم وايديكم عنهم ٧ وقوله تعالى وجعلنا عاليها سافلها وامطرنا فان الامطار كان مقدما على جعل العالي سافلا لتقدم العلة على المعلول ٧ قوله (اوجونة) جونة العطار حقيقته وفض اي كسر ٧ الجونة الخابية مطلية بالفار وبالضم جونة العطار وقدحت المرق غرقته وقدحت العين اذا اخرجت منها الماء الفاسد وفضضت ختم الكتاب اي كسرتة وروى جونة وقتحت ٨ هو جواب عن سؤال وهو ان يقال الواو اصلها وضعها للترتيب واستعمالها ههنا لغيره مجاز ٩ اذ يكون الدخول متقدما على القول متأخرا عنه في حالة واحدة نسخته ٢ فلولا الواو لجاز توهم ان الاسم الاول في الصورة الاولى والفعل الاول في الثانية والكلام الاول ٣٦٤ في الثالثة والرابعة واقع عن

سهو وغلط والثاني تداركه له اوجاز توهم ان المتكلم في المواضع الثلاثة قصد احدهما اذ كثيرا ما يورد الكلام بلا او مع القصد الى معناه كقول الشاك كنت آكل تمرا زيدا اي احدهما وكذا تقول خرج زيد دخل عمرو فانه كما يحتمل القطع بوقوع الامرين كليهما وهو الظاهر يحتمل وقوع احدهما فبالواو تصير الجمعية نصا كما بالواو يصير معنى احدهما نصا ثم اذا نفيت نحو جاءني زيد وعمرو مثلا قلت ما جاءني زيد وعمرو فهو نفى لركب اعني المجيئين والركب كما ينتفي بانقضاء جزئيه معا ينتفي ايضا بانقضاء احد جزئيه دون الاخر فيحتمل ان يكون

فهذه ثلاثة احتمالات عقلية لادليل في الواو على شيء منها هذا مذهب جبيع البصريين والكوفيين ونقل بعضهم عن الفراء والكسائي وثلعب والربيعي وابن درستويه وبه قال بعض الفقهاء ٤ انها للترتيب (دليل الجمهور ٦ استعمالها فيما يستحيل فيه الترتيب نحو المال بين زيد وعمرو وتقاتل زيد وعمرو وفيما الثاني فيه قبل الاول كقوله ٧ اوجونة قدحت وفض ختامها ٨ وقوله تعالى ٩ واسجدوا واركعوا ١٠ وقوله تعالى ١١ نموت ونحيي ١٢ والاصل ٨ في الاستعمال الحقيقة ولو كانت للترتيب لتناقض قوله تعالى ١٣ وادخلوا الباب سجدا ١٤ وقولوا حطة ١٥ وقوله في موضع آخر ١٦ وقولوا حطة وادخلوا الباب سجدا ١٧ اذا قصصة واحدة ٩ * ثم اعلم ان الواو مرة تجمع وتشرك الاسمين فصاعدا في فعل واحد نحو قام زيد وعمرو اي حصل منهما القيام ومرة تجمع الفعلين فصاعدا في اسم نحو قام زيد وقعد اي حصل كلا الفعلين من زيد ومرة تجمع بين مضموني الجملتين فصاعدا في الحصول نحو قام زيد وقعد عمرو ونحو زيد قائم وعمرو قاعد (٢ فان قلت لولم يجرى بالواو في عطف الجملة لعلم ايضا حصول مضموني الجملتين فما فائدتها (قلنا بلى ولكن كان يحتمل احتمالا مرجوحا ان يكون الكلام الاول غلطا ويحتمل حصول احدا الامرين فبالواو صار نصا في حصول الامرين معا ففائدة الواو في مثله كفسادة لافي مثل قولك ما جاءني زيد ولا عمرو كما يجيء فكأنه زيد يفيد النص وان لم يعدد النجاة في الزوائد * واعلم انك اذا نفيت نحو جاءني زيد وعمرو مثلا قلت ما جاءني زيد وعمرو بلا قيد فهو في الظاهر نفى للاحتتمالات الثلاث اي لم يجئنا لافي وقت واحد ولا مع الترتيب (والاكثر على ان لا يعطف على المنفى بالواو الا وبعد الواو لان نحو ما جاءني زيد ولا عمرو وذلك لان الواو وان كان في الظاهر للجمع المشتمل على الاجتماع في وقت وعلى الترتيب الا انه لما كان يستعمل كثيرا للاجتماع في وقت كما في المفعول معه وواو الصرف ومع العطف ايضا نحو كيف انت وقصعة من تريد وكل

معناه انتفا المجيئان كلاهما وان يكون المعنى انتفا احدا المجيئين فاذا قصدت التنصيص على المعنى الاول جئت (رجل) بلا الزائدة بعد واو العطف فقلت ما جاءني زيد ولا عمرو وقد ترادفوا حيث لا يمكن نفى احدا الفعلين كما في قوله تعالى ولا تستوي احسنة ولا السيئة وما يستوي الاحياء والاموات لان الاستواء بمعنى التساوي واذا انتفى المساواة من احدا الطرفين فلا بد من انتفائها من الاخر ايضا وما قيل من ان زيادة للدفع وهم ان المنفى هو المجيئان المقيد ان بقيد الاجتماع في وقت لشيء لان نفى الشيء مطلقا واردة نفية مقيدة بخلاف الظاهر كما تقول ما جاءني رجل وتريد رجل قصيرا ونحوه فان كررت العامل فقلت ما جاءني زيد وما جاءني عمرو فهو عند سيويوه نفى للمجيئين المنقطع احدهما عن الاخر كان المخاطب توهم انه حصل مجيء كل واحد منهما لكن منقطعا عن مجيء الاخر فرفعت بهذا الكلام ط

رجل وضيعته خيف ان يكون مراد المتكلم ماجاءني زيد مع عمرو فيكون قد نفى الاجتماع في وقت لا ترتب مجئ احدهما على مجئ الآخر فجئى بلا في الاغلب دفعا لهذا التوهم وبيان ان المراد نفى الاحتمالات الثلاث (وقد تزداد فيما لا يحتمل الترتيب طردا كقوله تعالى) (ولا تستوى الحسنة ولا السيئة) وقوله (وما يستوى الاحياء ولا الاموات) وان اردت نفى بعض الاحتمالات دون بعض فلا بد من القيد نحو ماجاءني زيد و عمرو معا او ماجاءني زيدا ولا و عمرو ثانيا او ماجاءني زيد ثانيا و عمرو اولا فينتفى بعد ان تقييد باحد الاحتمالات احتمالات اخران (واما لو كررت العامل فقلت ماجاءني زيد و ماجاءني عمرو فهو عند سيديويه نفى للمجئيين المنقطع احدهما عن الاخر كان المحاطب توهم انه حصل مجئ كل واحد منهما لكن منقطعا عن مجئ الآخر فرفعت بهذا الكلام وهمه (وعند المازني هو ايضا نفى للاحتمالات الثلاث ٣ كما كان من دون تكرير العامل وهذا القول اقرب ويكون فائدة تكرير الفعل المنفى كفاءة زيادة لا بعد الواو واكثر (قوله والفاء للترتيب * اعلم ان الفاء تفيد الترتيب سواء كانت حرف عطف او لا فان عطفت مفردا على مفرد ففائدتها ان ملابسة المعطوف لمعنى الفعل المنسوب اليه والى المعطوف عليه بعد ملابسة المعطوف عليه بلا مهلة فمعنى قولك قام زيد فعمرو اى حصل قيام عمرو عقيب قيام زيد بلا فصل ومعنى ضربت زيدا فعمرا اى وقع الضرب على عمرو عقيب وقوعه على زيد (و اذا دخلت على الصفات المتتالية والموصوف واحد فالترتيب ليس فى ملابستها لمدلول عاملها كما كان فى نحو جاءني زيد فعمرو بل فى مصادر تلك الصفات كقولك جاءني زيد الاكل فالنائم اى الذى يأكل فينام كقوله * يالهدف زيادة للحارث * الصايح فالغائم فالآيب * اى الذى يصبح فيغتم فيؤوب وان لم يكن الموصوف واحدا فالترتيب فى تعلق مدلول العامل بموصوفاتها كما فى الجوامد نحو قولهم فى صلاة الجماعة يقدم الاقرأ فالأفقه فالأقدم هجرة فالأسن فالأصبح (وان عطفت الفاء جملة على جملة افادت كون مضمون الجملة التى بعدها عقيب مضمون الجملة التى قبلها بلا فصل نحو قام زيد فقعدهمرو (وقد ٦ تفيد الفاء العاطفة للجمل كون المذكور بعدها كلاما مرتبا على ما قبلها فى الذكر لان مضمونها عقيب مضمون ما قبلها فى الزمان كقوله تعالى (ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين) وقوله (واورثنا الارض ننبوء من الجنة حيث نشاء فنعم اجر العاملين) فان ذكر ذم الشئ او مدحه يصح بعد جرى ذكره ومن هذا الباب عطف تفصيل الجمل على الجمل كقوله تعالى (ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من اهلى) الآية وتقول اجبته فقلت لبيك وذلك ان موضع ذكر التفصيل بعد الاجال ومنه قوله تعالى (وكم من قرية اهلكناها فجاءت بأسنا بيانا) لان تبينت البأس تفصيل للاهلاك الجمل (وقد تجئى الفاء العاطفة للمفرد بمعنى الى ما حكى الزجاجي ٢ تقول العرب مطرنا ما بين زبالة فالثعلبية ٣ بمعنى ما بين زبالة الى الثعلبية وبعضهم يقول مطرنا ما زبالة فالثعلبية بخذف بين مع كونه

ط وهمه وعند المازني هو نفى لمطلق المجئيين معا كما كان من دون تكرير العامل وهذا اقرب ويكون فائدة تكرير الفعل المنفى كفاءة زيادة لا بعد الواو بلى تكرير الفعل المنفى فى ذلك الغرض اصرح نسخة

٣ قوله (للاحتمالات الثلاث) هذه من تمة النسخة المغير اليها

٥ يفيد فاء العطف فى الجمل نسخة

٢ وبالفتح مشددا ابو القاسم عبد الرحمن ابن اسحق والزجاجي صاحب الجمل نسب الى شيخه ابى اسحق الزجاج وفي نسخة الزجاج ٣ موضع فى طريق مكة حرسها الله

٤ يجوز ان يكون ما بين قرن الى قدم ونحوه بدلا من ضمير المؤنث الذي هو مبتدأ كأنه قلت ما بين قرن الى قدم احسن الناس اى جميعها او كلها احسن الناس
٥ بسقط اللوى بين الدخول فحومل * فتوضح فالمقراة لم يعف رسمها لما نسجتها من جنوب وشمال * اى منازل ما بين نسجه
٦ اى على الواو المنوى
٧ قوله (البردين) البردان الغداة والعشى وكذلك الايردان
٨ عطف على منازلها
٩ قوله (الى شعب) الشعبة المسيل الصغير
٢ اقوت فطال عليها سالف الامد قال الاصمعي العلياء مكان مرتفع من الارض والسند مسند الوادى فى الجبل وهو ارتفاعه حيث يسند فيه اى يصعد واقوت خلت من اهلها والامد الدهر والبيت للناطقة
٣ فهذا كما تقول نسجه
٤ شرطا لان المعنى نسجه
٥ فهذا ادخل على الجزاء فاذا عكست الكلام فقلت اكرمه فانه فاضل فقد دخل على ماهو شرط نسجه

مرادا ويقم المضاف اليه مقام المضاف ويعربه باعرابه وهذا كما تقول هي احسن الناس ما بين قرن الى قدم ٤ وما بين قرن فقدم وما قرنا فقدما ولا يجوز حذف ما لكونه موصولا فلا تقول مطرنا بالة فالعلبية وهي احسن الناس قرنا فقدما (وحكى اجازته عن هشام ومثل قوله * قفانك من ذكرى حبيب ومنزل * ٥ البيتان الفاء فيه بمعنى الى اى منازل بين الدخول الى حومل الى توضيح الى المقراة (فان قلت كيف هذا وانت لاتقول خرجت الى زيد الى عمرو اذا الفعل لا يتعلق به حرفا جر بمعنى واحد كما مر بلا عطف (قلت يستعمل فى تحديد الاماكن نحو قولك اشترت ما بين الموضع الفلان الى دار زيد الى دار عمرو الى دار خالد بحذف الواو تخفيفا للدلالة الكلام عليه ٦ قال النابغة الجعدي * ابادار سلمى بالحرورية اسلمى * الى جانب الصمان فالتثنية اقامت به ٧ البردين ثم تذكرت * منازلها بين الدخول فجرثم * ٨ ومسكنها بين العروب الى اللوى * ٩ الى شعب ترعى بن فقيهم * فاذا كثر ذلك مع حرف الجر اعنى الى فحذفه مع فاء العطف التى هى بمعناه اولى بل هو واجب لامتناع اجتماع حرفى عطف ويجوز ان يكون المعنى قفانك بين منازل الدخول فنازل حومل فنازل توضيح فنازل المقراة وكذا فى غير هذا الموضع واما قوله * يادارمية بالعلياء فالسند ٢ * فالفاء فيه لافادة الترتيب فى الذكر لانه يذكر فى تعريف الامكنة الاخص بعد الاعم فكان العلياء موضع وسبع مشتمل على مواضع منها السند ٣ فهو كقولك دارى ببغداد فالكرخ فاذا نفيت مثلا قولك جاءنى زيد فعمرو فقلت ما جاءنى زيد فعمرو فانت ناف لتعقيب مجئى عمرو ولجئى زيد فيمكن ان يحصل الجيئان فى حالة وان يحصل مجئى عمرو قبل مجئى زيد (هذا الذى ذكرنا كله حكم فاء العطف والتى لغير العطف ايضا لا تخلو من معنى الترتيب وهى التى تسمى فاء السببية وتختص بالجل وتدخل على ماهو جزاء مع تقدم كلمة الشرط نحو ان لقيه فاكرمه ومن جاءك فاعطه وبدونها نحو زيد فاضل فاكرمه وتعريفه بان يصلح تقدير اذا الشرطية قبل الفاء وجعل مضمون الكلام السابق ٤ شرطها فالمعنى فى مثلنا اذا كان كذا فاكرمه وهو كثير فى القرآن المجيد وغيره قال تعالى ﴿ املهم ملك السموات والارض وما بينهما فليرتقوا فى الاسباب ﴾ وقال تعالى ﴿ قال انا خير منه خلقتنى من نار وخلقته من طين قال فاخرج منها ﴾ اى اذا كان عندك هذا الكبر فاخرج وقال ﴿ رب فانظرنى ﴾ اى اذا كنت لعنتنى فانظرنى وقال ﴿ فانك من المنظرين ﴾ اى اذا اخترت الدنيا على الآخرة فانك من المنظرين قال ﴿ فبعزتك ﴾ اى اذا اعطينى هذا المراد فبعزتك ﴿ لاغوينهم ﴾ وكثيرا ما يكون فاء السببية بمعنى لام السببية وذلك اذا كان ما بعده سببا لما قبله كقوله تعالى ﴿ فاخرج منها فانك رجيم ﴾ وتقول اكرم زيدا فانه فاضل فهذه تدخل على ماهو الشرط فى المعنى كما ان الاولى دخلت على ماهو الجزاء فى المعنى وذلك انك تقول زيد فاضل فاكرمه ٥ وتعكس فتقول اكرمه فانه فاضل * ثم اعلم انه لاتنافى بين السببية والعاطفة فقد تكون سببية وهى مع ذلك عاطفة جلة على جلة نحو يقوم زيد فيغضب عمر ولكن

لا يلزمها العطف نحو ان لقيته فاكرمه ثم انه قديوثى في الكلام بقاء موقعها موقع الفاء
 السببية وليست بها بل هي زائدة ٢ وفائدة زيادتها التنبيه على لزوم ما بعدها لما قبلها لزوم الجزاء
 للشرط ٣ كما تقدم في الظروف المبنيه قديوثى زائدة في غير هذا الموضع المذكور نحو زيد
 فوجد عند الاخفش وقوله * واذا هلكت فعند ذلك فاجزى * ثم اعلم ان افادة الفاء للترتيب
 بلاهلة لا ينافيها كون الثاني المترتب يحصل بتمامه في زمان طويل اذا كان اول اجزائه متعقبا
 لما تقدم كقوله تعالى (الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة) فان اخضرار
 الارض يتبدى بعد نزول المطر لكن يتم في مدة ومهلة فجئ بالفاء نظرا لانه لا فصل بين نزول
 المطر وابتداء الاخضرار ٤ ولو قال تم تصبح نظرا الى تمام الاخضرار جاز وكذا قوله تعالى
 (جعلناه نطفة في قرار مكين ثم خلقنا النطفة علقه) نظرا الى تمام صيرورتها علقه ثم قال
 (فخلقنا العلقه مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما) نظرا الى ابتداء كل طور ثم
 قال (ثم انشأناه خلقا آخر) اما نظرا الى تمام الطور الاخير واما استبعاد المرتبة هذا الطور
 الذي فيه كمال الانسانية من الاطوار المتقدمة (قوله وثم مثلها بهلة) اي مثل الفاء في الترتيب الا
 انها تختص بالهلة والتراخي ومن ثم قال سيويه في مررت بزيد ثم عمرو ان المرور مروران
 ولا تكون الاعاطفة ولا تكون السببية اذ لا يتراخي المسبب عن السبب التام ولا تعطف المفصل
 على الجمل كالفاء وقد يجئ في الجمل خاصة لاستبعاد مضمون ما بعدها عن مضمون ما قبلها وعدم
 مناسبتها له كما ذكرنا في قوله تعالى (ثم انشأناه خلقا آخر) وكقوله تعالى (خلق السموات
 والارض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون) فلا إشراك بخالق السموات
 والارض مستبعد غير مناسب وهذا المعنى فرع التراخي ومجازه وكذا في قوله تعالى
 (فلا اقحم العقبة) ثم قال (ثم كان من الذين امنوا) فان الايمان بعيد المنزلة
 من فك الرقبة والاطعام بل لانسبة بينه وبينهما وكذا قوله (استغفروا ربكم ثم
 توبوا اليه) فان ه بين توبة العبد وهي انقطاع العبد اليه بالكلية وبين طلب المغفرة
 بونا بعيدا (وقديحيى ثم لمجرد الترتيب في الذكر والتدرج في درج الارتقاء وذكر
 ما هو الاولى ثم الاولى من دون اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج ولا ان الثاني
 بعد الاول في الزمان بل ربما يكون قبله كما في قوله * ان من ساد ثم ساد ابوه * ثم قد
 ساد قبل ذلك جده * فالمقصود ترتيب درجات معالي الممدوح فابتدأ بسياده ثم بسيادة
 ابيه ثم بسيادة جده لان سيادة نفسه به اخص ثم سيادة الاب ثم سيادة الجد وان كان سيادة
 الاب مقدمة في الزمان على سيادة نفسه ٧ فتم ههنا كالفاء في قوله تعالى (فبئس مثوى
 المتكبرين) كما ذكرنا (وقد تكون ثم والفاء ايضا لمجرد التدرج في الارتقاء وان لم
 يكن الثاني مرتبا في الذكر على الاول وذلك اذا تكرر الاول بلفظه نحو بالله والله والله
 ثم والله وقوله تعالى (وما ادريك ما يوم الدين ثم ما ادريك ما يوم الدين) وقوله
 تعالى (كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون) واما قوله تعالى (فاليها مرجعهم

٢ فائنتها التنبيه على ان ما
 بعدها لازم لما قبلها نسخته
 ٣ وذلك كما تقدم في اذا غير
 للتضمنة للشرط نحو قوله
 تعالى اذا جاء نصر الله والفتح
 الى قوله فسبح وقديحيى زائدة
 في غير مثل هذا نسخته
 لان اذا هذه منصوب بسج
 المؤخر
 ٤ ولو قيل مثلا ثم تصبح
 الارض مخضرة نسخته

٥ بين التوبة وهي الانقطاع
 بالكلية اليه تعالى نسخته
 ٦ ابيه نسخته
 ٧ لكن الغرض ما ذكرت
 من ترتيب معاليه الاخص
 فالأخص فهي كالفاء فيما
 ذكرنا في قوله تعالى فتم اجر

٢ النبذ نسخه

٣ فقلوه اولم يكفروا

عطف على قوله لولا اوتى

نسخه

٤ ولم يحى ذلك مستعملا

بل لا بد ان يكون مبنيا على

كلام مقدم نسخه

٦ تمامه وانحى بنا بطن

خبت ذى قفاف عتقل * او

حقاف

٦ اى انا

قوله (فلما اجزنا ساحة الحى)

اى لما قطعنا عرصة الحى

وفنائهم وانحيت بباطن

ارض ملساء والحقف الرمل

المنعطف والعتقل الرمل

الاجتمع كالثل

٦ اجزنا وجزنا بمعنى واحد

والعنى قطعنا ساحة موضع

الجبب الوادى الحامى

والقفاف ما على من الارض

والعتقل الرمل المتراكم

والبيت لامرى القيس فن

المعلقات

٧ قوله (تغلب بنت) قولهم

تغلب بنت وائل يذهبون فيه

الى التائب نظرنا الى القبيلة

كما قالو تميم بنت مر

٨ قوله (البكر) البكر

الفتى من الابل

ثم الله شهيد * اى ثم يجازيهم بما عملوا لانه كان شهيدا على ما يعملون فاقام العلة مقام
المعلول وقوله تعالى (وانى لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحا ثم اهتدى) اى ثم بقى
على ذلك الهدى من التوبة والايمان والعمل الصالح كما قيل فى (اهدنا الصراط المستقيم)
اى ايقنا عليه فاستعمل ثم اما نظرا الى تمام البقاء واستبعاد المرتبة البقاء عليها من مرتبة
ابتدائها لان البقاء عليها افضل فيكون كما قلنا فى قوله (ثم انشأناه خلقا آخر) من
الوجهين (وقد تدخل همزة الاستفهام المفيدة للانكار على واو العطف كقوله تعالى
(ولقد انزلنا اليك آيات بينات وما يكفر بها الا الفاسقون *) او كما عاهدوا عهدا نبذه
فريق (الاية فقلوه او كما عطف على لقد انزلنا والهمزة لانكار ٢ الفعل (وقد يكون
الاستفهام للتوبيخ او التقرير اذا دخلت همزته على جملة منفية كقوله تعالى (قالوا لولا
اوتى مثل ما اوتى موسى اولم يكفروا) ٣ عطف لم يكفروا على قالوا لولا اوتى
(وكذا تدخل على فاء العطف للانكار كقوله تعالى (ومنهم من يستمعون اليك افانت
تسمع الصم) فقلوه انت تسمع الصم عطف على ومنهم من يستمعون اى بعضهم يستمع
اليك غير سامع فى الحقيقة افانت تسمع هؤلاء الصم وكذا قوله (ومنهم من ينظر اليك
افانت تهدى العمى) اى ينظر اليك غير مبصر فى الحقيقة وتكون الهمزة للتوبيخ او
التقرير اذا دخلت على النفي وقد تدخل على فاء السببية كقوله تعالى (من اله غير الله
يا تيكم بضياء افلا تسمعون) اى اذا كان كذا فلم لا تسمعون وكذا قوله تعالى (من اله
غير الله يا تيكم بليل تسكنون فيه افلا تبصرون) فالفاء للسببية والهمزة للتوبيخ او التقرير
(وكذا تدخل همزة الانكار على ثم المفيدة للاستبعاد كقوله تعالى (ماذا يستجمل منه
المجرمون اثم اذا ما وقع آمنتم به) فثم ههنا مثلها فى قوله تعالى (ثم الذين كفروا بربهم
يعرلون) لان الايمان بالشئ مستبعد من استجلاله استهزاء (وهذه الحروف ليست بعاطفة
على معطوف عليه مقدر كما يدعيه جار الله فى الكشف ولو كانت كما قال لجاز وقوعها فى
اول الكلام قبل تقدم ما يكون معطوفا عليه ٤ ولم تجئ الامنيا على كلام متقدم (وهذه
الحروف الثلاثة تجئ عند الاخفش زائدة والبصريون يؤولون فيما يقبل التأويل صيانة
للحرف من الزيادة) اما الواو فتل قوله تعالى (فلما استأمنوا لله للجبين وناديناه) قال
البصريون جواب لما محذوف اى وتله للجبين وناديناه كان هناك مالا يوصف من الطافه
تعالى وكذا قوله * فلما اجزنا ساحة الحى * ٦ البيت واما قوله * ولما رأى الرحمن ان *
ليس فيهم * رشيد ولاناه اخاء عن الغدر * وصب عليهم ٧ تغلب ابنة وائل * فكانوا عليهم
مثل راغية ٨ البكر * فالعنى غضب عليهم وصب يحذف المعطوف عليه وكذا قوله * فاذا
وذلك يا كيشة لم يكن * الا كلمة حالم بخيال * اى فاذا المامك وذلك الامام (واما الفاء فى
قوله * ارانى اذا ما بتت على هوى * فثم اذا اصبحت اصبحت غاديا * قيل الفاء زائدة وقيل
بل الزائدة ثم حرمه التصدر (واجاز الاخفش زيد فوجدوزيد فقام قياسا على زيادة الفاء مستدلا
بقول الشاعر * وقاله خولان فانكح فئاتهم * واكرومة الجبين خلوا كما هيا * والفاء

في قوله * اباخرشة امانت ذانفر * فان قومي لم يأكلهم الضبع * زائدة عند البصريين دون الكوفيين كما مر في باب (واما ثم فقال الاخفش هي زائدة في قوله تعالى * حتى اذا ضاقت عليهم الارض بما رحبت وضاقت عليهم انفسهم وظنوا ان لا ملجأ من الله الا اليه ثم تاب عليهم * ولا منع من ارتكاب حذف المعطوف عليه اي الهمهم الانابة ثم تاب عليهم وكل ما جاء من ٢ مثله فان امكن الاعتذار فهو اولى والا فليحكم بزيادة الحروف وانشد ابو زيد لزيادة ام قول الراجز * يادهرام ما كان مشى وقصا * بل قد تكون مشيتي ٣ توقصا * قوله (وحتى مثلها) يعني مثل ثم في الترتيب والمهلة (وقال الجزولي المهلة في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفاء التي لامهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة والذي ارى ان حتى لامهلة فيها بل حتى العاطفة تفيد ان المعطوف هو الجزء الفائق اما في القوة او في الضعف على سائر اجزاء المعطوف عليه (وقد يكون تعلق الفعل العامل في المعطوف عليه والمعطوف بما بعد حتى اسبق من تعلقه بالاجزاء الاخر كقولك توفي الله كل ابل حتى ادم وقد يكون تعلقه به في اثناء تعلقه بالاجزاء الاخر نحو مات الناس حتى الانبياء فالقصود ان الترتيب الخارج لا يعتبر فيها ايضا كما لا يعتبر فيها المهلة بل الاعتبار فيها ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى كما في مات الناس حتى الانبياء او من الاقوى الى الاضعف كما في قدم الحاج حتى المشاة * قوله (واو واماوام لاحد الامرين مبهما وام المتصلة لازمة للهمزة الاستفهام يلبيها احد المستويين والاخر للهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين ومن ثم لم يحز رأيت زيدا ام عمرا ومن ثم كان جوابها بالثنيين دون نعم اولا والمنقطعة كبل والهمزة مثل انها لابل ام شاء واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما جازئة مع او) اعلم ان الاحرف الثلاثة لاحد الامرين او احد الامور واو واما العاطفتان في المعنى سواء الا في شيء واحد وهو ان او تجئ بمعنى الى او الا وتجيئ او ايضا للاضراب بمعنى بل فلا يكون اذن بعدها الا للجملة فلا يكون حرف عطف بل حرف استئناف واذا كانت حرف عطف فقد تعطف المفرد على المفرد نحو جاءني زيد او عمرو وقد تعطف الجملة على الجملة نحو ما ابالي ائت او قعدت وتقول في الاستئناف انا اخرج اليوم ثم يبدو لك الإقامة فنقول او اقيم اي بل اقيم على كل حال وهي في هذه الصورة محتملة للعطف فتكون على ذلك التقدير مترددا بين الخروج والإقامة واما في قوله * بدت مثل ٥ قرن الشمس في رونق الصبح * وصورتها او انت في العين الملح * فلا يحتمل العطف اذ لا يصح قيام الجملة بعدها مقام قوله مثل قرن الشمس كما هو حق المعطوف وكذا في قوله تعالى * فارسلناه الى مائة الف او يزيدون * اي بل يزيدون (وانما جاز الاضراب ببل في كلامه تعالى لانه اخبر عنهم بانهم مائة الف بناء على ٧ ما يحزر الناس من غير ٨ تعمق مع كونه تعالى عالما بعددهم وانهم يزيدون ثم اخذ تعالى في التحقيق فاضرب عما يغلط فيه غيره بناء منهم على ظاهر الحزر اي ارسلناه الى جماعة يحزرهم الناس مائة الف وهم كانوا زائدين على ذلك وكذا قوله تعالى * كلمح البصر * بناء على ما يقول الناس في التحديد ثم اضرب عما يغلطون فيه في هذه القضية

٢ مثل ذلك فليعتذر لكل ما يمكن وان سمح الاعتذار فليحكم بزيادة الحرف نسخته رقصا نسخته
٣ قوله (توقصا) يقال مر فلان يتوقص به فرسه اي ترازوا يعاقب الخطو الوقص كسر العنق
٣ التوقص النزو في السير يقال مر فلان يوقص به فرسه اي ينزو والوقص مشى الشيخ الكبير ٥ قوله (قرن الشمس) قرن الشمس اعلاها واول ما يبدو منها في الطلوع رونق السيف ماؤه وحسنه ومنه رونق الصبح وغيرها ٧ قوله (ما يحزر) الحزر التقدير والحرص تقول حزرت الشيء احزره واحزره ٨ تحقيق نسخته

ان قالوا ذلك وحقق وقال ﴿ او هو اقرب ﴾ اى بل هو اقرب وقالوا ان لا واذا كان
 في الخبر ثلاثة معان الشك والابهام والتفصيل واذا كان في الامر فله معنيان التخيير والاباحة
 (فالشك اذا اخبرت عن احد الشئتين ولا تعرفه بعينه والابهام اذا عرفت بعينه وتقصدان
 تبهم الامر على المخاطب فاذا قلت جاءني زيدا وعمرو ولم تعرف الجائي منهما فاوفيه للشك
 واذا عرفت ٢ وقصدت الابهام على السامع فهو للابهام كقول لبيد * وهل انا الامن
 ربعة او مضر * والظاهر انه كان يعرف انه من ابهما قال الله تعالى ﴿ اتاهما امرنا ليلا
 او نهارا ﴾ والتفصيل اذا لم تشك ولم تقصد الابهام على السامع كقولك هذا اما ان
 يكون جوهر او عرضا اذا قصدت الاستدلال على انه جوهر ٣ لارض او على انه
 عرض لا جوهر او على انه لا هذا ولا ذاك (٤ واما في الامر فان حصل للأمر بالجمع
 بين الامرين فضيلة وشرف في الغالب فهي للاباحة نحو تعلم الفقه او النحو وجالس
 الحسن او ابن سيرين والا فهي للتخيير نحو اضرب زيدا او عمرا (والفرق بينهما ان
 الاباحة يجوز فيها ٥ الجمع بين الفعلين والاختصار على احدهما وفي التخيير يتختم احدهما
 ولا يجوز الجمع هذا ما قيل (وينبغي ان تعرف ان جواز الجمع بين الامرين في نحو تعلم اما
 الفقه او النحو لم يفهم من اما واو بل ليست ٦ الا لاحد الشئتين في كل موضع وانما استفيدت
 الاباحة من ما قبل العاطفة وما بعدها معالان تعلم العلم خيرا وزيادة الخير ٧ فدلالة او
 واما في الاباحة والتخيير والشك والابهام والتفصيل على معنى احد الشئتين او الاشياء
 على السواء وهذه المعاني تعرض في الكلام لامن قبل او واما بل من قبل اشياء آخر
 فالشك من قبل جهل المتكلم وعدم قصده الى التفصيل والابهام والتفصيل من حيث
 قصده الى ذلك والاباحة من حيث كون الجمع يحصل به فضيلة والتخيير من حيث لا يحصل
 به ذلك (واما في سائر اقسام الطلب ٨ فالاستفهام نحو ازيد عندك او عمرو ولا يعرض فيه
 شئ من المعاني المذكورة (واما التمني نحو ليت لي فرسا او حمارا فالظاهر فيه ٩ الجمع
 اذ في الغالب من العادات ان من يتمنى احدهما لا ينكر حصولهما معا (واما التحضيض
 نحو هلا تعلم الفقه او النحو وهلا تضرب زيدا او عمرا والعرض نحو الا تعلم الفقه
 او النحو والاتضرب زيدا او عمرا فكلا مر في احتمال الاباحة والتخيير بحسب القرينة ولما
 كثرا استعمال او في الاباحة التي معناها جواز الجمع جاز استعمالها بمعنى الواو قال * وكان
 سيان ان لا يسرحوا نعما * ٢ او يسرحوه بها واغربت السرح * فان سيان بمعنى
 مستويان وهو بين الشئتين قال * سيان كسر رغيته * او كسر عظم من عظامه *
 وقد يحى او بمعنى الى او الا كما تقدم في نواصب المضارع (واذا نفيت الخبر نحو رأيت
 زيدا او عمرا فان اردت نفي رؤيتهما معا قلت ما رأيت واحدا منهما او ما رأيت احدهما
 او ما رأيت زيدا ولا عمرا وان اردت نفي رؤية احدهما لا رؤيتهما فان تعين عند ذلك
 الواحد وقصدت تعيينه للمخاطب سميت نحو ما رأيت زيدا او ما رأيت عمرا وان لم
 يتعين عندك او تعين لكن قصدت الابهام قلت ما رأيت زيدا او عمرا فيكون المعنى ما رأيت
 احدهما ورأيت الاخر (وكذا اذا نفيت الامر وهو النهى كما اذا قلت مثلا في اضرب

٢ ولم تين للمخاطب فهي
 نسخه

٣ لا غير نسخه

٤ قوله (واما في الامر)
 فيه تأمل ٥ الاختصار على
 احد الفعلين ويجوز الجمع
 بينهما آء نسخه

٦ ليست هي نسخه

٧ واما دلالة او في الاباحة
 وفي التخيير على احد الشئتين
 فهي على السواء بل معاني
 الشك والابهام والتفصيل
 والتخيير والاباحة جميعا
 ليست مما استفيد من او واما
 ودلت عليه اذ هي لاتدل في
 جميع مواقعها الاعلى احد
 الشئتين او الاشياء وتلك
 المعاني المذكورة تعرض
 للكلام لامن قبل او بل من
 قبل نسخه

٨ فلا يعرض آء فالاستفهام
 نحو آء نسخه

٩ جواز الجمع اذ في الاغلب
 نسخه

٢ قوله (او يسرحوه)

فرس سريع اى سريع وخيل
 سرح سرحت الماشية
 سرحا اسمتها واهملتها

زيدا او عمرا لا تضرب زيدا او عمرا فالقياس يقتضى ان يكون المعنى لا تضرب احدهما
واضرب الاخر كما كان في الامر معناه اضرب احدهما ولا تضرب الاخر (فان قلت فلا يبقى
اذن فرق بين الامر والنهي ولا بين الخبر المثبت والمنفى في رأيت زيدا او عمرا وما رأيت زيدا
او عمرا) قلت لا يبقى فرق في اصل الوضع الا اذا كان المعدود اكثر من اثنين فانك اذا قلت
اضرب زيدا او عمرا او خالدا فالمعنى اضرب احدهم ولا تضرب الباقيين واذا قلت لا تضرب
زيدا او عمرا او خالدا فالمعنى لا تضرب احدهم واضرب الباقيين ٢ وكذا في الخبر نحو
رأيت زيدا او عمرا او خالدا وما رأيت زيدا او عمرا او خالدا وهذا القياس هو مقتضى اصل
الوضع (ثم بعد ذلك جرى عادتهم انه اذا استعمل لفظ احد او ما يؤدي معناه في الاثبات
فعناه الواحد فقط واذا استعمل في غير الموجب فعناه العموم في الاغلب ويجوز ان يراد
الواحد فقط ايضا تفسير ذلك انك اذا قلت في الموجب مصرحا بالواحد رأيت واحدا من
زيد و عمر ومثلا وكذا فيما يؤدي معنى الواحد رأيت رجلا منهما او رأيت زيدا او عمرا فان كل
واحد من الالفاظ الثلاثة افاد انك رأيت واحدا منهما فقط واذا قلت في غير الموجب ما رأيت
واحدا منهما او ما رأيت رجلا منهما او ما رأيت زيدا او عمرا فان كل واحد من الالفاظ الثلاثة
وان احتمل ان تريد به الواحد فقط فيكون المعنى مالمقيت واحدا منهما ولقيت الآخر لكن
الاظهر والاغلب في الاستعمال ان يكون المراد مالمقيت واحدا منهما فكيف بما فوق الواحد اي
المراد نفي رؤية كليهما وانما كان كذلك لان الاصل عدم الرؤية فاذا قلت لقيت واحدا منهما
او ما يؤدي معناه نحو لقيت زيدا او عمرا فقد اخرجت واحدا منهما ما كان اصله اي عدم
الرؤية فيبقى الآخر على اصله اي غير مرئي واما اذا قلت مالمقيت واحدا منهما او ما يؤدي معناه
وهو مالمقيت زيدا او عمرا ٣ والاصل عدم الرؤية ولم يصرح فيه بالعدم رؤية واحد
منهما فبقاء الآخر على اصله من عدم الرؤية اولى فيكون نفي المطلق الرؤية (فان قلت فاذا كان
الاصل عدم الرؤية كان عليك ان لا تأتي بمفعول لرأيت لا واحدا ولا اكثر حين تخشى توهم
المخاطب ان هذا الاصل لم يبق على حاله بل كان يكفيك ان تقول مالمقيت من جنس الرجال
فادعائك الى تقييد نفي الرؤية بالواحد (قلت قصد المبالغة ٤ وبيان ان ذلك الاصل اي عدم
الرؤية ٥ بقى على حاله ولم ينتف بتعلقها باقل ما يكون اي الواحد فما زاد (واذا تقرر
هذا ظهر لك علة قولهم ان النكرة في غير الموجب تقييد العموم في الاغلب وذلك
ان النكرة تقييد الوحدة والوحدة في غير الموجب تقييد العموم في الاغلب كما مضى فان
قصدت التنصيص على العموم في مالمقيت رجلا او مالمقيت واحد قلت مالمقيت من
رجل ومن واحد واذا قلت مالمقيت رجلين او رجلا فالمعنى مالمقيت مثني واحدا من
هذا الجنس ٦ وما رأيت جاعة واحدة منه فمع عدم من يحتملان الاستغراق وغيره
ومع من يصير الاول نصا في استغراقه لجميع مثليات هذا الجنس والثاني في استغراقه
لجميع جاعاته فظهر ٧ ان معنى ما رأيت زيدا او عمرا ما رأيت زيدا ولا عمرا في الاظهر

٢ يعني فحيث المعدود اكثر
من اثنين يختلف الاثبات
والنفي كما رأيت ٣ احتمل
ان يكون المعنى ما لقيت
واحدا فكيف بما زاد وان
يكون مالمقيت واحدا ولقيت
الاخر لكن للمعنى الاول
ترجيح لان الاصل كما قلنا
عدم الرؤية ولم يصرح في
مالمقيت واحدا منهما برؤية
الاخر فالاولى بقاؤه على
اصله من عدم الرؤية له
فيكون المعنى ما رأيت واحدا
فازاد فيكون نفي المطلق
الرؤية نسخته

٤ وان ذاك الاصل لم يخرج
عما كان عليه بتعلق الرؤية
باقل ما يكون وهو الواحد
فكيف بما زاد نسخته
٥ يعني فاذا لم يعلق الرؤية
باقل ما يكون وهو الواحد
فالاصل الذي هو عدم
الرؤية باق ٦ وما عدا الواحد
المثني وكذا ما عدا الجماعة
الواحدة خرجا بالاصالة
٧ على هذا ان معنى قولهم
نسخته

٨ قولهم لا تضرب زيدا او عمرا بمعنى لا تضرب زيدا او عمرا ٣٧٢ نسخة ٩ الاثم والكفور نسخة

٢ او غير موجبة نسخة
٣ في معنى احد الشئيين او الاشياء وفي عروض معنى الشك والابهام والتفضيل له في الخبر ومعنى التخيير او الاباحة في الامر وفي جمع الاحكام المذكورة الا ان او تستعمل بمعنى الى او الادون اما وايضا المعطوف عليه باما نسخة

٢ قولوا واحد التقدم اما الدال على هذا المعنى واما مع او نسخة

٣ * وعجزه فما ادري اذا يمت ارضا * اريد الخير انهما يلينى * الخير الذى انا ابتغيه * ام الشر الذى هو يبتغينى *

٤ قوله (شالت) شال بالشئ رفعه وشال الشئ ارتفع والنعامة الخشبة المعترضة على الزنوفين ويقال للقوم اذا ارتحلوا الى منهلهم او تفرقوا شالت نعماتهم (الزنوفان) المنارتان على رأس البريوضع عليه النعامة وتعلق منها البكرة منه

٦ قوله (من صيف) الصيف مطر الصيف والواحدة صيفة

٧ دخولها على غير معطوف

نسخه

وكذا ٨ معنى لا تضرب زيدا او عمرا ويحتمل احتمالا مرجوحا لا تضرب احدهما واضرب الاخر ويندفع هذا الاحتمال بمثل القرينة التى فى قوله تعالى ﴿ولا تطع منهم آثما او كفورا﴾ اذ لا يجوز ان يريد لا تطع واحدا منهما واطع الآخر لقرينة ٩ الاثم والكفر فلفظة او فى جميع الامثلة موجبة كانت ٢ اولا مفيدة لاحد الشئيين او الاشياء ثم معنى الوحدة فى غير الموجب يفيد العموم فلم يخرج او مع القطع بالجمع فى الانتهاء فى نحو ﴿لا تطع منهم آثما او كفورا﴾ عن معنى الوحدة التى هى موضوعة له والله اعلم (واما اما فهى بمعنى او ٣ فى جميع الاحكام المذكورة الا ان المعطوف عليه باما لا بد ان يكون مصدرا باما اخرى نحو جاءنى اما زيد واما عمرو فبنى الكلام مع اما على احد الشئيين او الاشياء ٢ واما مع او فان تقدم اما على المعطوف عليه نحو جاءنى اما زيد او عمرو فالكلام مبنى على ذلك وان لم يتقدم جاز ان يعرض للمتكلم معنى احد الشئيين بعد ذكر المعطوف عليه تقول مثلاً قام زيد قاطعا بقيامه ثم يعرض الشك او تقصدا لابهام فتقول او عمرو ويجوز ان يكون شاكا او مبهما من اول الامر وان لم يأت بحرف دال عليه كما تقول مثلاً جاءنى القوم وانت عازم من اول الامر على الاستثناء بقولك الا زيد افا الثانية فى كل كلام لا بد لها من تقدم اما اخرى داخلية على المعطوف عليه بخلاف او فانه يجوز فيه تقدم اما عليه وعدم تقدمه نحو جاءنى اما زيد او عمرو وجاءنى زيد او عمرو وقد جاءت اما غير مسبوقة باما اخرى فى الشعر لكنها تقدر جلا على الكثير الشايع من استعملها انشد الفراء * تلم بدار قد تقدم عهدا واما باموات الم خيالها * اى اما بدار واما باموات وقد تختلف الثانية الاقال * فاما ان تكون اخى بحق * فاعرف منك غنى * من سمينى * والا فاطر حنى واتخذنى * عدوا اتقيك وتتقبنى ٣ * وتلزم الثانية الواو ورماتر دبلاوا ونحو هذا ما هذا الماذك قال ياليتما مناع شالت نعمتهما * اما الى جنة اما الى نار * ويروى اى الى الجنة وهى نعة فى اما (وقالوا ان اما لا تستعمل فى النهى وحكى قطرب قبح همزة اما العاطفة (وهى عند سيويه مركبة من ان وما بدليل حذف ما للضرورة قال * سقته الرواعد ٦ من صيف * وان من حريف فلن يعدما * فارتكب الشاعر حذف اما الاولى وحذف ما من الثانية وقال * لقد كذبتك نفسك فاكذبها * فان جزعا وان اجمال صبر * قال التقدير اما تجزع جزعا ولا منع من تغير معنى الكلمة وحالها بالتركيب كما مضى من كون مما معنى ربما (وقال غيره هو مفرد غير مركب اذا الافراد اصل فى الحروف وتأول البيهقي بان الشرطية وشرطها كان المحذوفة اى فان كان جزعا ومنع ابو على وعبد القاهر من كونها عاطفة لان الاولى ٧ داخلية على ما ليس بمعطوف على شئ والثانية مقترنة بواو العطف فلا تصلحان للعطف وشبهة من جعلها حرف عطف كونها بمعنى او العاطفة ولا يلزم ذلك فان معنى ان المصدرية هو معنى ما المصدرية والاولى تنصب المضارع بخلاف الثانية (وقال الاندلسى اما الاولى مع الثانية حرف عطف قدمت تنبها على ان الامر مبنى على الشك والواو جامعة بينهما

٨ قوله (رمين الحجر) الحجر واحد جرات المناسك والحجرة الحصاة (عاطفة)

٢ قوله (من الرباب) الرباب السحاب الابيض ٣ وهو قليل شاذ نسخته ٤ ام مستفهما بها عن اسم داخل في عموم تلك الاسماء وفي الحكم المنسوب اليها ٣٧٣ نسخته ٥ فان لم يدخل المستفهم بام في عموم تلك الاسماء نحو نسخته

٦ قال اكل الدين في المظهر شرح الفصل مقصود هذا الفصل تعريف موضع استعمال او وام والضابط فيه انك اذا عرفت كون احد المسؤول عنده وارادت تعيينه فاستعمل ام وجوابه تصريح اسمه لا بنعم ولا كقولك ازيد عندك ام عمرو ومعناه اعرف وجود احدهما عندك يقينا ولا اعرفه بعينه فاجبني بتسميته فجوابه تقول زيد ان كان زيدا وعمرو ان كان عمرا وان لم تعرف كونهما عنده بل تشك في ان احدهما عنده او لم يكن واحدا منهما عنده فاستعمل او وجوابه نعم او لا كقولك ازيد عندك او عمرو وجوابه نعم ان كان احدهما موجودا عنده وجوابه لا ان لم يكن واحدا منهما موجودا عنده

٧ اي يستفهم بها نسخته ٢ فان ام في قولك ازيد عندك ام عندك عمرو ومنقطعة ومعناه بل عندك عمرو ولو كانت هي المتصلة لما احتج فيها الى تكرير الظرف كانه غلب على ظنك ان الذي عنده زيد فاستفهمت ليعود الظن يقينا

فكما تمت الاستفهام غلب على ظنك ان الذي عنده عمرو فاعترضت من الاول واستأنفت سؤالا ثانيا

عاطفة لاما الثانية على الاولى حتى تصيرا كحرف واحد ثم تعطفان معا مابعد الثانية على مابعد الاولى وهذا عذر بارد من وجوه لان تقدم بعض العاطف على المعطوف عليه وعطف بعض العاطف على بعضه وعطف الحرف على الحرف غير موجودة في كلامهم فالحق ان الواو هي العاطفة واما مفيدة لاحد الشئين غير عاطفة الواو في نحو قوله * اما الى جنة اما الى نار * مقدره (قوله واما المتصلة) لازمة للهمزة الاستفهام الى آخره * اعلم ان ام على ضربين متصلة ومنفصلة فالمتصلة تختص بثلاثة اشياء احدها تقدم الهمزة اما للاستفهام نحو ازيد عندك ام عمرو او للتسوية نحو * سواء عليهم استغفرت لهم او لم تستغفر لهم * وقد يحكى شرح همزة التسوية وهذه الهمزة قد تكون مقدره قبل ام المتصلة في الشعر قال * لعمري ما دري وان كنت داريا * بسبع ٨ رمين الجرام ثمان * وقال * لعمرك ما دري وان كنت داريا * شعيب بن سهل ام شعيب بن منقر * وقال كذبتك عينك ام رأيت بواسط * غلس الظلام ٢ من الرباب خيالا * وليس بكثير ووربما يحكى هل قبل المتصلة ٣ على الشذوذ نحو هل زيد عندك ام عمرو (وانما زمت الهمزة في الاغلب دون هل لان ام المتصلة لازمة لمعنى الاستفهام وضعا وهي مع اداة الاستفهام التي قبلها بمعنى اي الشئين فشاركت همزة الاستفهام التي هي ايضا عريضة في باب الاستفهام وعادتها حتى كانتا معا بمعنى اي واما هل فانها دخيلة في معنى الاستفهام لان اصلها قد نحو قوله تعالى * هل اتى على الانسان * واما المنقطعة فقد لا يتقدمها الاستفهام وقد يتقدمها الاستفهام بالهمزة او بهل ولا تقع بعد غيرهما من اسماء الاستفهام اذا كان ٤ الاستفهام بام عن اسم داخل في عموم اسم الاستفهام المتقدم وفي الحكم المنسوب اليه لان اسماء الاستفهام اذا استفهم بها عمت في الجميع فيغني عن كل استفهام بعدها فلا تقول من عندك ام عندك عمرو لان معنى قولك ام عندك عمرو مستفاد من قولك من عندك ٥ واذ لم يكن داخلا في عموم اسم الاستفهام المتقدم نحو من عندك ام عندك جارواين زيد ام عندك عمرو او في الحكم المنسوب اليها نحو من عندك ام ضربت عمرا ومن تضرب ام من تشتم جاز وقوعها بعدها (٦ وثانيها انه يجب ٧ ان يستفهم بها عن شئين او اشياء ثابت احدها او احدهما عند المتكلم لطلب التعيين لانها مع الهمزة بمعنى اي ويستفهم باى عن التعيين فيكون المعطوف مع المعطوف عليه بتقدير استفهام واحد لان المجموع بمعنى اي فجوابه بالتعيين (واما في المنقطعة فلا يثبت احد الامرين عند المتكلم بل ما قبل ام وما بعدها على كلامين لانه اضراب عن الكلام الاول وشروع في استفهام مستأنف فهي اذن بمعنى بل التي تدل على ان الاول وقع غلطا في نحو ٢ قولهم انها لا بل ام شاء او بمعنى بل التي تكون للانتقال من كلام الى كلام آخر لالتدارك الغلط كما في قوله تعالى * ام يقولون افتراه * وقوله * ام اتخذ مما يخلق بنات * وفيها مع معنى

فلما تمت الاستفهام غلب على ظنك ان الذي عنده عمرو فاعترضت من الاول واستأنفت سؤالا ثانيا كنحو ما فعلته بدنا فابعدا منقطع عما قبلها ولذا سميت منقطعة

بل معنى الهمزة الاستفهامية في نحو انها لابل ام شاء او الهمزة الانكارية في نحو ام يقولون افتراه
وقديحى بمعنى بل وحده كقوله تعالى ﴿ام انا خير من هذا الذى هو مهين﴾ اذ لا معنى
للاستفهام ههنا وكذا اذا جاءت بعدها اداة الاستفهام كقوله تعالى ﴿ام هل يستوى الظلمات
والنور﴾ وقوله تعالى ﴿ام من هذا الذى هو جند لكم﴾ وقوله ﴿ام كيف ينفع مانع على
العلوق به﴾ ٩ رثمان انف اذا ماضن بالبن * فهى في مثله بمعنى بل وحده والمقصود ان الكلام
معها على كلامين دون المتصلة ولهذا سميت منقطعة وسميت الاولى متصلة لكونها مع الهمزة
التي قبلها كائى وجواب المنقطعة لا او نعم لانه استفهام مستأنف (وثالثها انه يليها المفرد
والجملة بخلاف المنقطعة فانه لا يليها الا الجملة ظاهرة الجزئين نحو ازيد عندك ام عندك عمرو
او مقدرا احدهما نحو انها لابل ام شاء اى ام هى شاء (قال جار الله لا يجوز حذف احد جزئى
الجملة بعد المنقطعة في الاستفهام لثلاثى لتبس بالمتصلة ويجوز في الخبر اذ لا يلتبس اقول
اذا كان الاستفهام المقدم بغير الهمزة لم يلتبس بالمتصلة * ثم اعلم انه اذا ولى المتصلة
مفرد فالاولى ان يلى الهمزة قبلها مثل ما ولىها سواء ليكون ام مع الهمزة بتأويل اى والمفرد
ان بعدهما بتأويل المضاف اليه اى فحقو ازيد عندك ام عمرو بمعنى الهمما عندك وافي السوق
زيد ام فى الدار اى فى اى الموضعين هو ويجوز المخالفة بين ما ولىها نحو عندك زيد ام
عمرو وازيد عندك ام فى الدار والقيت زيدا ام عمرا جوازا حسنا كما قال سيويه لكن
المعادلة احسن (وان ولىت ام والهمزة جملتان مشتركتان فى احد الجزئين فان كانتا
فعليتين مشتركتين فى الفاعل نحو اوقت ام قعدت وانام زيد ام انتبه فهى متصلة ويجوز
مع عدم التناسب بين معنى الفعلين ان تكون منقطعة نحو اقام زيد ام تكلم وان كانتا
فعليتين متساويتى النظم مشتركتين فى الفعل نحو اقام زيد ام قام عمرو او اسميتين كذلك
مشتريكتين فى جزء نحو ازيد قائم ام هو قاعد وازيد اخى ام عمرو هو فالاولى ان ام فى
الصور الثلث منقطعة لانك كنت قادرا فيها على ٢ الاكتفاء بمفرد منها لو قصدت
الاتصال ٣ والمفرد ادل على كونها متصلة وعلى كون ما قبلها وما بعدها فى تقدير كلام
واحد ٤ فلو اردت الاتصال قلت فى الاولى ازيد قام ام عمرو وفى الاخيرتين اقام زيد
ام قاعد وازيد اخى ام عمرو فعدولك الى الجملتين مع القدرة على المفردين دليل الانفصال
واما فى الفعليتين المشتركتين فى الفاعل فلا تقدر على ٥ الاكتفاء بمفردين منهما لان كل
فعل لا بد له من فاعل (وامان جئت بعدهما بجملتين غير مشتركتين فى جزء نحو ازيد
قام ام عمرو قاعد واقام زيد ام قاعد عمرو واقام زيد ام قعد عمرو وكذا اضرب زيد
عمرا ام قتله خالد لان المشترك فيه فضلة لاجزاء جملة قائمتا خرون على انها منفصلة
لا غير والمصنف والاندلسى جوزا الامرين فان كانت متصلة فالعنى اى هذين الامرين
كان وليس مازها اليه بعيد بلى ان وقع الاختلاف بين الجملتين اما يكون احدهما اسمية
والاخرى فعلية نحو اقام زيد ام عمرو قاعد او بتقدم خبر احدى الاسميتين وتأخر
خبر الاخرى نحو اقام زيد ام عمرو قاعد وكذا فى المشتركتين فى جزء اذا لم يتساو نظامهما

٩ قوله (رثمان) رثمت الناقة
ولدها رثمانا اذا احيت

٢ الجمى بالمفرد نسخه
٣ وهو اقرب الى كونها
متصلة وكون نسخه
٤ بان تقول فى الفعليتين
المشتركتين فى الفعل ازيد قام
ام عمرو وفى الاسميتين
المشتركتين فى جزء نسخه
٥ لان المفردين من تينك
الجملتين بمعناها نسخه

٦ فهمي منصلة بلا خلاف
نسخه

٧ فهمي منصلة لفظا وتقديرا
قولا واحدا وان لم يكن قبلها
همزة آه نسخه

٨ وبعدها جملة ميزت احدا
هما عن الاخرى بما ذكر
لك الساعة نسخه

نحو ازيد عندك ام عندك عمرو ٦ وابكر قائم ام قائم عمرو فالظاهر فيها الانفصال اما قوله تعالى ﴿سواء
عليهم ادعوتهم ام انتم صامتون﴾ فجاز اختلاف الجملتين مع انها متصلة لا منهم من الالتباس
بالمقطعة ٧ لان التسوية لا معنى فيها للمفصلة فعلى هذا ان كان بعدام مفرد لفظا وتقديرا فهمي
متصلة وتقدير فهمي متصلة قولا واحدا وقبلها الهمزة في الاغلب لفظا وتقديرا وان كان بعدها
جملة فان لم يكن قبلها الهمزة لا ظاهرة ولا مقدرة فهمي منقطعة قولا واحدا الا في الشاذ القليل نحو
هل زيد قائم عمرو وان كان قبلها الهمزة ٨ ميزت المتصلة عن المنفصلة بما ذكر لك الآن (وقال
سيويوهم في قولك ازيد عندك ام لا منقطعة كان عند السائل ان زيدا عنده فاستفهم ثم ادركه مثل
ذلك الظن في انه ليس عنده فقال ام لا وانما عدها منقطعة لانه لو سكنت على قوله ازيد عندك لعلم
المخاطب انه يريد اهو عندك ام ليس عندك فلا بد ان يكون لقولك ام لا فائدة محددة وهي تغير ظن
كونه عنده الى ظن انه ليس عنده وهذا معنى الانقطاع والاضراب (واما همزة التسوية وام
التسوية فهما اللتان تليان قولهم سواء وقولهم لا ابالي ومتصرفاته نحو قولك سواء على ائتت ام
قعدت ولا ابالي اقام زيد ام قعد فعند الحاجة قولك ائتت ام قعدت جملتان في تقدير مفردين معطوف
احدهما على الاخر بواو العطف اى سواء على قيامك وقعودك فقيامك مبتدأ وقعودك عطف
عليه وسواء خبر مقدم (وقد اجاز ابو على ايضا ان يكون سواء مبتدأ وائتت ام قعدت خبره لكونهما
في الظاهر فعلين قال ابو على انما جعل الفعلان مع الحرفين في تأويل اسمين بينهما واو العطف لان
ما بعدهمزة الاستفهام وما بعده عديلتها مستويان في علم المستفهم لانك انما تقول ائتت ام قعدت اذا
استوى عندك قيام المخاطب وقعوده فتطلب بهذا السؤال التعيين فلما كان الكلام استفهاما
عن المستويين اقيم همزة الاستفهام وعديلتها مع ما بعدهما مقام المستويين وهما قيامك
وقعودك وهذا كما اقيم لفظ النداء مقام الاختصاص في انا افعل كذا ايها الرجل لجامع
الاختصاص فكل منادى مختص ولا ينعكس وكل استفهام بام المتصلة تسوية ولا ينعكس
(والذي يظهر لي ان سواء في مثله خبر مبتدأ محذوف تقديره الامر ان سواء على ثم
بين الامرين بقوله ائتت ام قعدت وهذا كما في قوله تعالى ﴿فاصبروا ولا تنصبروا
سواء عليكم﴾ اى الامر ان سواء (وسواء لا يثنى ولا يجمع وكأنه في الاصل مصدر
(وحكى ابو حاتم ثنيتيه وجعه ورده ابو على وقولك ائتت ام قعدت بمعنى ان ائتت وان
قعدت والجملة الاسمية المتقدمة اى الامر ان سواء دالة على جزاء الشرط اى ان ائتت
او قعدت فالامر ان سواء على ولا شك في تضمن الفعل بعد سواء وما ابالي معنى الشرط
ولذلك استهجن الاخفش على ما حكى ابو على عنه في الجملة ان يقع بعدهما الابتدائية
٢ نحو سواء على او ما ابالي ادرهم مالك ام دينار ا ترى الى افادة الماضى في مثله معنى
المستقبل وما ذلك الا لتضمن معنى الشرط واما قوله تعالى ﴿سواء عليكم ادعوتهم
ام انتم صامتون﴾ فلتقدم الفعلية والالم يجر ومن وقوع الاسمية موقع الفعلية قوله
تعالى ﴿هل لكم مما ملكت ايمانكم من شركاء فيما رزقناكم فاتم فيه سواء﴾ اى قستوها

٢ اى استهجن كون الجملة
الاسمية شرطه لان الشرطية
يكون فعلا

٣ قوله (شرق) الشرق
الشجا والفصة وقد شرق
بريقه اى غص به قال عدى
بن زيد لوبغير البيت
وغصصت يارجل نقص
وانت بالطعام غصان اى تمتلئ
به اعتصرت بفلان اى التجأت
اليه ه قوله (انصاعت)
صعت الشئ فرقه فانصاع
اى تفرق ونحيت على حلقة
السكين اى عرضت
انصاعت بكسر الهمزة اى
مالت فلما دخلت همزة الا
ستفهام زالت همزة الوصل
٦ قوله (انب بالحزن) نب
التيس صاح الحزن ما غلظ
من الارض والحزن بلاد
للعرب ولحيت الرجل الحاء
لحيا اذالته ٧ والدليل على
ان نسخته

٨ الذى هو ائت ام قعدت على
رأى النحاة ٢ لم يحسن نسخه
٢ لان القائل ليس عربيا
٣ اذ ليس فيه معنى الشرط
نسخه
٤ ان يقول كسائر الافعال
نسخه

لتقدم الاستفهام الدال عليه ومن ذلك قوله * لوبغير الماء خلقى ٣ شرق * كنت كالفصان بالماء
اعتصارى * وكذلك استقبح الاخفش وقوع المضارع بعدهما نحو سواء على اتقوم ام تقعد وما
ابالى اتقوم ام تقعد لكون افادة الماضى معنى الاستقبال ادل على ارادة معنى الشرط فيه (قال
ابو على وما يدل على ما قال الاخفش ان ما جاء فى التنزيل من هذا النحو جاء على مثال الماضى قال الله
تعالى * سواء علينا جز عنام صبرنا * وسواء عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم * وسواء عليهم
أأنذرتهم ام لم تنذرهم * وقال * سواء عليك اليوم ه انصاعت النوى * بخرقاء ام انحى لك
السيف ذابح * وقال * ما ابالى ٦ انب بالحزن تيس * ام لحانى بظهر غيب ائيم * وما قوله * فانك
لا تبالى بعد حول * انطى كان امك ام حار * فقد مر فى باب كان ان تقديره ما كان ظنى كان امك نحو
* وان احد من المشركون استجارك * وانما افادت الهمزة فائدة ان الشرطية لان ان تستعمل
فى الامر المفروض وقوعه المجهول فى الاغلب فلا يقال ان غربت الشمس (وكذا حرف
الاستفهام تستعمل فيما لم يتيقن حصوله فجاء قيامها مقامها فجردت عن معنى الاستفهام وكذا
ام جردت عن معنى الاستفهام وجعلت بمعنى اولانها مثلها فى افادة احد الشئين او الاشياء
فمعنى سواء على اتقت ام قعدت ان قمت او قعدت ٧ ويرشدك الى ان سواء ساد مسد جواب
الشرط لا خبر مقدم ان معنى سواء اتقت ام قعدت ولا ابالى اتقت ام قعدت فى الحقيقة واحد
ولا ابالى ليس خبر المبتدأ بل المعنى ان قمت او قعدت فلا ابالى لهما (وقول ابن سينا * سيات
عندى ان برّوا وان فجروا * اذ ليس بجرى على امثالهم قلم * يقوى ذلك وان لم يكن الاستشهاد
بمثله مرضيا (وما بجى الهمزة وام او الهمزة واو بعد باب دريت وعلت نحو ما درى ازيد عندك
ام عمرو ولا علم ازيد عندك او عمرو فليس من هذا الباب ٣ اذ لا معنى للشرط فيه كفى الذى نحن فيه
(وان قصدت معنى التسوية فى الشرط فى غير لفظى سواء وما ابالى فالغالب التصريح باو فى موضع
ام بلا همزة استفهام قبلها نحو لا ضربته قام او قعدت والمعنى ذاك المعنى والتقدير ذاك التقدير اذ المقصود
ان قام او قعد فلا ضربته اى قيامه وقعوده مستويان عندى لا يمنعنى احدهما من ضربه ويجب
تكرير الشرط سواء كان مع او مع ام لان المراد التسوية فى الشرط بين شئين او اكثر فلا يجوز
ما ابالى قام ولا لا ضربته قام (وانما غلب فى سواء وما ابالى الهمزة وام المتصلة
مع انه لا معنى للاستفهام ههنا بل المراد الشرط لان بين لفظى سواء ولا ابالى وبين معنى الهمزة
وام المتصلة جامعا ومناسبة وهو التسوية فهى التى جوزت الايتان بهما بعد الفظين
بتجريد الهمزة وام عن معنى الاستفهام وجعلهما بمعنى ان واو كالتقدم ويجوز مع
هذا بعد سواء ولا ابالى ٤ ان تأتى باو مجردا عن الهمزة نحو سواء على قمت او قعدت
ولا ابالى قمت او قعدت بتقدير حرف الشرط قال * ولست ابالى بعد آل مطرف * ختوف
النبايا اكثر او اقلت * (وقال ابو على لا يجوز او بعد سواء فلا تقول سواء على
قمت او قعدت قال لانه يكون المعنى سواء على احدهما ولا يجوز ذلك ويرد عليه ان
معنى ام ايضا احد الشئين او الاشياء فيكون معنى سواء على اتقت ام قعدت سواء

على اليهما فعلت اى الذى فعلت من الامرين لتجرد اى عن معنى الاستفهام وهذا ايضا ظاهر الفساد (وانما لزمه ذلك فى او وفى ام لانه جعل سواء خبرا مقدما ما بعده مبتدأ والوجه كما ذكرنا ان يكون سواء خبر مبتدأ محذوف ساد مسد جواب الشرط (وجوز الخليل فى غير سواء ولا ابالى ان يجزى مجراهما فيذكر بعده ام والهمزة نحو لا ضربه اقام ام قعد مستد لا بصحة قولك لا ضربه اى ذلك كان ه وهو بمعنى اقام ام قعد وليس ما قال بعيد لان معنى التسوية مع غيرهما ايضا ظاهر اى قيامه وقعوده مستويان عندى لا يمنعنى احدهما من ضربه كما تقدم ذكره قال * اذا ما انتهى على ٦ تناسيت بده * اطال فأملى ام تنهى فاقصرا * روى او تنهى فالهمزة فى اطال ليست استفهامية بل اطال ماض من الاطالة وروى ام تنهى فالهمزة استفهامية وطال ماض من الطول (ولا تجزى بالهمزة قبل او فلا تقول لا ابالى ائت او قعدت ولا لا ضربه اقام او قعد لانك انما جئت بالهمزة مع ام و ان لم يكن ٧ فيها معنى الاستفهام لما ٧ فيها من معنى التسوية المطلوبة ههنا وليس فى الهمزة مع او معنى التسوية (وقولك لا قتلته كأنما من كان ولا فعلته كأنما ما كان كأنما فيهما حال من المفعول ومن وما فى محل النصب على انهما خبران لكأنما وهما موصوفان والضمير الراجع اليهما من الصفة محذوف اى كأنه وفى كأنما وكان ضمير راجع الى ذى الحال اى كأنما اى شئ كأنه (قال المصنف كل موضع قدر الجملتان اى المعطوفة احدهما على الاخرى بالحال فلو نحو لا ضربه قام ارقعد اذا المعنى قائما كان او قاعدا وان قدر الكلام بالتسوية من غير استفهام قام نحو ما ابالى ائت ام قعدت هذا كلامه (ولقائل ان بطلانه باختصاص معنى الحالية باو وقد ذكرنا ان كل موضع يجوز فيه او يجوز فيه ام وبالعكس * واعلم ان الفرق بين او وام المتصلة فى الاستفهام ان معنى قولك ازيد اريت او عمرا اأحدهما اريت وجوابه لا او نعم ومعنى قولك ازيدا اريت ام عمرا اليهما اريت وجوابه بالتعيين كما تقول زيدا او تقول عمرا فالسؤال باو لا يمكن ان يكون بعد السؤال بام لانك فى ام عالم بوجود احدهما عنده فكيف تسأل عما تعلم وتقول ازيد افضل ام عمرو اى اليهما افضل من الاخر ففيه ذكر المفضول معنى ولو قلت ازيد افضل او عمرو لم يجز الا اذا كان المفضول معلوما للمخاطب اذا المعنى اأحدهما افضل وذلك انما يكون اذا قال لك مثلا شخص عندى رجل افضل من بكر ثم ٢ حضر زيد وعمرو فتقول ازيد او عمرو افضل اى اأحدهما افضل من بكر وحيث اشكل عليك الامر فى او وام المتصلة فى الاستفهام فقد روى او باحدهما وام بانهما تقول الحسن او الحسين افضل ام ابن الحنفية والمراد اأحدهما افضل من ابن الحنفية ام ابن الحنفية افضل من احدهما والمعنى اليهما افضل من احدهما ٣ وابن الحنفية والجواب احدهما (قوله ومن ثم لم يجز اريت زيدا ام عمرا) اى لانه لم يلهما المستويان اذا احدهما فعل والاخر اسم وقد تقدم ان سيويه قال ان مثل هذا جائز حسن الا ان نحو ازيدا اريت ام عمرا احسن واولى (قوله ومن ثم كان جوابها بالتعيين) اى لكونهما لطلب التعيين * قوله (ولاوبل ولكن لاحدهما

ه وام الهمزة بمعنى اى
نسخه
٦ تنهيت نسخه.

٧ فيهما نسخه

٢ احضر زيدا و عمرا
نسخه

٣ من بياينة لاتفضيلية

معينا ولكن لازمة للنفي) * اعلم ان لالنفي الحكم عن مفرد بعد ايجابه للتبوع فلا يجئ
 الابدع خبر موجب او امر ولا يجئ بعد الاستفهام والتثنية والعرض والتخفيض ونحو ذلك
 ولا بعد النهي ٤ تقول ضربت زيد الاعمر او اضرب زيد الاعمر (ولا تعطف بها الاسمية
 ولا الماضي على الماضي فلا يقال قام زيد لا تعدلانه جملة ولفظة لاموضوعة لعطف المفردات
 وقد تعطف مضارعا على مضارع وهو قليل نحو اقوم لا اقعده والمجوز مضارع على الاسم
 فكانك قلت انا قائم لا اقعده (ولا يجوز تكريرها كسائر حروف العطف لا تقول قام زيد
 لا عمرو لا بكر كما تقول قام زيد وعمرو وبكر ولو قصدت ذلك ادخلت الواو في المكرر
 فقلت ولا بكر ولا خالد فتخرج لا عن العطف ويتمحض لتأكيد النفي لدخول العاطف
 عليه وهذه الزائدة لا تدخل على العلم تقول انت غير قائم ولا قاعد وغير القائم ولا القاعد
 ولا تقول انت غير زيد ولا عمرو بل تقول غير زيد وعمرو وقد مر هذا في قسم الاسماء
 (ومنع الزجاج من مجيئ لا العاطفة بعد الفعل الماضي ورد بقول امرء القيس * كان
 دنارا حلفت بلبونة * عقاب تنوفي لا عقاب القواصل * تنوفي ثنية والقواصل صغار
 الجبال) وقال بعضهم ليس ايضا تكون عاطفة كلال قال * انما يجزى الفتى ليس الجمل *
 والظاهر انها على اصلها والخبر محذوف اي ليس الجمل جازيا (واما بل فاما ان يليها
 مفرد او جملة وفي الاول هي التدارك الغلط ولا يخلو ان تكون بعد نفي او نهى او بعد
 ايجاب او امر فان جاءت بعد ايجاب او امر نحو قام زيد بل عمرو فهي لجعل التبوع في
 حكم المسكوت عنه منسوبا حكمه الى التابع فيكون الاخبار عن قيام زيد غلط يجوز
 ان يكون قد قام وان لم يقم افدت بل ان تلفظك بالاسم المعطوف عليه كان غلطا عن
 حمد او عن سبق لسان (ونقل صاحب ٨ المغنى عن الكوفيين انهم لا يجوزون
 العطف بل بعد الايجاب والظاهر انه وهم من الناقل فانهم يجوزون عطف المفرد
 بلكن بعد الموجب جلا على بل كما نقل عنهم ابن الانباري والاندلسي فكيف يمنعون
 هذا (واذا عطف بل مفردا بعد النفي او النهى فالظاهر انها للاضراب ايضا ومعنى
 الاضراب جعل الحكم الاول موجبا كان او غير موجب كالمسكوت عنه بالنسبة
 الى المعطوف عليه ففي قولك ما جئني زيد بل عمرو افادت بل ان الحكم على زيد بعدم المجيئ
 كالمسكوت عنه يحتمل ان يصح هذا الحكم فيكون غير جاء ويحتمل ان لا يصح فيكون
 قد جاء كما كان الحكم على زيد بالمجيئ في جاء في زيد بل عمرو احتمل ان يكون صحيحا
 وان لا يكون (وهذا الذي ذكرنا ظاهر كلام الاندلسي) وقال ابن مالك بل بعد النفي
 والنهي كلكن بعدهما وهذا الاطلاق منه يعطى ان عدم مجيئ زيد في قولك ما جاءني
 زيد بل عمرو متحقق بعد مجيئ بل ايضا كما كان كذلك في ما جاءني زيد لكن عمرو
 بالاتفاق وبه قال المصنف لانه قال في ما جاءني زيد بل عمرو يحتمل اثبات المجيئ لعمرو
 ومع تحقق نفيه عن زيد والظاهر ما ذكرناه اولا (وهذا كله حكم بل بالنظر الى ما قبلها
 ٢ واما حكم ما بعد بل الاتية بعد النفي او النهى فعند الجمهور انه مثبت فعمرو جاءك

٤ بل بعد الخبر المحض
 المثبت والامر نحو نسخته

٨ ليس هو ابن هشام كما توهم
 فانه متأخر عن المصنف

٢ واما ما بعدها اذا جاءت
 بعد نسخته

في قولك ما جاءني زيد بل عمرو فكانك قلت بل جاءني عمرو قبل ابطال النفي والاسم المنسوب اليه
 المجيء (قالوا والدليل على ان الثاني مثبت ٣ حكمهم بامتناع الصب في ما زيد قائم بل قاعد
 ووجوب الرفع كما مر في بابہ وعند المبرد ان الغلط في الاسم المعطوف عليه فقط فيبقى الفعل المنفي
 مسندا الى الثاني فكانك قلت بل ما جاءني عمرو كما كان في الاثبات الفعل الموجب مسندا الى الثاني
 (واذا ضمنت لا الى بل بعد الايجاب او الامر نحو قام زيد لا بل عمرو واضرب زيد لا بل عمرو
 فعني لا يرجع الى ذلك الايجاب والامر المتقدم لا الى ما بعد بل ففي قولك لا بل عمرو نفيت بلا
 القيام عن زيد واثبتت لعمرو بل ولو لم تجيء بلا لكان قيام زيد كما ذكرنا في حكم المسكوت عنه
 يحتمل ان يثبت وكذا في الامر نحو اضرب زيد لا بل عمرو اي لا تضرب زيدا بل اضرب عمرا
 ولولا المذكورة لاحتمال ان يكون امرا بضرب زيد وان لا يكون مع الامر بضرب عمرو
 وكذا لا الداخلة على بل بعد النهي والنفي راجعة الى معنى ذلك النهي والنفي مؤكدة لمعناهما
 وما بعد لا بل ٤ اذن باق على الخلاف المذكور بين المبرد والجمهور (ولا تجيء بل المفردة
 العاطفة للمفرد بعد الاستفهام لانها لتدارك الغلط الحاصل عن الجزم بمحصول مضمون الكلام
 او طلب تحصيله ٥ ولا جزم في الاستفهام لا بمحصول شيء ولا بتحصيله حتى يقع غلط فيتدارك
 وكذا قيل انها لا تجيء بعد التخصيص وانتهى والترجي والعرض (والاولى ان يجوز استعمالها
 بعد ما يستفاد منه معنى الامر والنهي كالتخصيص والعرض (واما بل التي تليها الجمل فتأنيدها
 الانتقال من جملة الى اخرى ٦ اهم من الاولى وقد تجيء للغلط والاولى تجيء بعد الاستفهام
 ايضا كقوله تعالى ﴿اتأتون الذكر ان من العالمين﴾ الى قوله ﴿بل انتم قوم عادون﴾ والتي
 لتدارك الغلط نحو ضربت زيدا بل اكرمه وخرج زيد بل دخل خالد وقد تشترك الجملتان
 في جزء وقد لا تشتركان (واما لكن فشرطها مغايرة ما قبلها لما بعدها نفي او اثباتا من حيث المعنى
 لا من حيث اللفظ كما مر في المثقلة فاذا عطف بها المفرد ولا يكون في ذلك المفرد معنى النفي
 لان حروف النفي انما تدخل الجمل وجب ان يكون لكن بعد النفي لتغاير ما بعدها ما قبلها نحو
 ما جاءني زيد لكن عمرو وقدم معنى الاستدراك في المشددة فعدم مجيء زيد باق بحاله ٢ لم يكن
 الحكم به منك غلطا وانما جئت بل لكن دفع الوهم المخاطب ان عمرا ايضا لم يجيء كزيد فهي في عطف
 المفرد نقضه لانها للاثبات للثاني بعد النفي عن الاول ولا للنفي عن الثاني بعد الاثبات للاول (اجاز
 الكوفيون مجيء لكن العاطفة للمفرد بعد الموجب ايضا نحو جاءني زيد لكن عمرو جلا على بل
 وليس لهم به شاهد وكون وضع لكن لمغايرة ما قبلها لما بعدها بدفع ذلك الا ان لا يسلموهذا
 الوضع واذا وليها جملة وجب ايضا ٣ المغايرة المذكورة كما ذكرنا في المشددة ويقع
 بعد جميع انواع الكلام الا بعد الاستفهام والترجي والتني والعرض والتخصيص على
 ما قيل (وذهب يونس الى انها في جميع مواقعها مخففة من الثقيلة وليست بحرف عطف
 وليها مفرد او جملة وذلك لجواز دخول الواو عليها في المفرد يقدر العامل بعدها

٣ الحكم بانه لا يجوز النصب
 في ما زيد قائما بل قاعد بل
 يجب الرفع نسخه

٤ الآية بعد النهي والنفي باق
 على الخلاف بين المبرد نسخه

٥ قبيح بعد الاستفهام
 ايضا كقوله آءواذ اولها

الجمل فقد تكون لتدارك
 الغلط كما في المفرد سواء

اشتركت الجملتان في جزء
 نحو ضربت زيدا بل

اكرمه ولا نحو خرج زيد
 بل دخل خالد وقد تكون

للانتقال من كلام الى كلام
 اهم من الاول بل لا قصد الى

اهداء الاول وجعله في حكم
 المسكوت عنه كما يجيء

في الكتاب العزيز نحو قوله
 تعالى بل هم في شك منها بل هم

منها همون ومثله كثير واما
 لكن نسخه

٦ والاستفهام لا يجزم فيه
 نسخه

٧ ذكرنا في باب ان نسخه
 ٢ لم يقع الحكم به منك غلطا

نسخه
 ٣ مغايرة ما بعدها لما قبلها

كما ذكرنا في باب ان نسخه

وبشكل ذلك عليه اذا وليها مجرور بلا جار نحو ما مررت بزيد لكن عمرو (فالاولى كقال
الجزولى انها فى المفرد عاطفة ان تجردت عن الواو واما مع الواو فالعاطفة هى الواو ولكن لمجرد
معنى الاستدراك واختار فيما بعده الجمل ان تكون مخففة لا عاطفة صحبتها الواو اولما وافقتها
لتقيلة فى مجيئ الجملة بعدها وهى مع الواو ليست بعاطفة اتفاقا واما المجردة عنها ٤ فان وليها
المفرد فعاطفة خلافا ليونس وان وليها جملة فقبل عاطفة وهو ظاهر مذهب الزمخشري فلا يحسن
الوقف على ما قبلها وقبل مخففة كما هو مذهب الجزولى فيحسن الوقف على ما قبلها لكونها حرف
ابتداء * قوله (حروف التنبيه الا واماوها) * اعلم ان الا واما حرفا استفتاح يبتدأ بهما الكلام
وقائدتهم المعنوية تؤكد مضمون الجملة وكانهما مركبتان من همزة الانكار وحرف النفي
والانكار نفي ونفي النفي اثبات ركب الحرفان لافادة الاثبات والتحقيق فصارا بمعنى ان الا انها
غير عاملين تدخلان على الجملة خبرية كانت او طلبية سواء كانت لطلبية امرا او نهيا واستفهاما
او تنميا او غير ذلك وتختصان بالجملة بخلافها وقائدتهم اللفظية كون الكلام بعدهما مبتدأ به
وقد نسب التنبيه اليهما كما هو مذهب المصنف فى هذا الكتاب (وتدخل الا كثيرا على النداء
واما كثيرا على القسم وقد تبدل همزة اماها وعينا نحوهما وما وقد تحذف الفها فى الاحوال
الثلاث نحو ما وهم وعم (وقد تجيئ الا عند تحليل حرف تحضيض ايضا كما ذكرنا عند قوله *
الارجلا جزاء الله خيرا * وقد جاء اما بمعنى حقا فيفتح ان بعدها كما مر فى باب ان (واما اما
والالعرض فمما حرفان تختصان بالفعل ٥ ولا شك فى كونهما اذن مركبتين من همزة الانكار
وحرف النفي وليستا حركى فى الاستفتاح لانهما بعد التركيب تدخلان على ٦ الجملتين الاسمية
والفعلية بلا خلاف والتان للعرض تختصان بالفعل على الصحيح كقال الاندلسى (واجاز
المصنف دخولهما على الاسمية ايضا كما مر فى باب لا التبرئة (واماها فتدخل من جميع المفردات
على اسماء الاشارة كثيرا لما ذكرنا فى بابها ويفصل كثيرا بين اسماء الاشارة وبينها اما بالقسم
نحوها الله ذاو تعينها لعمرك الله ذاقسما ٧ فاقدرك بذرعك فانظر اين تنسلك * واما بضمير المرفوع
المنفصل نحوها انتم اولاء وهوا اكثر وبغيرهما قليلا نحو قوله * هان تا عذرة ان لم تكن قبلت *
فان صاحبها قد تاه فى البلد * وقوله * فقلت لهم هذا لهاها وذا ليا * اى وهذا ليا مذهب الخليل
انها المقدمة فى جميع ذلك كانت متصلة باسم الاشارة اى كان القياس الله هذا ولعمرك الله هذا
قسما وانتم هؤلاء وانها تاء عذرة (والدليل على انه فصل حرف التنبيه عن اسم الاشارة ما حكي
ابو الخطاب عن يوثق به هذا انا افعل وانا هذا افعل فى موضعها انا ذا افعل وحدث
يونس هذا انت تقول كذا * واعلم انه ليس المراد بقولكها انا ذا افعل ان تعرف المخاطب
نفسك وان تعلمه انك لست غيرك لان هذا محال بل المعنى فيه وفى هانت ذاتقول وهما
هو ذا بفعل استغراب وقوع مضمون الفعل المذكور بعد اسم الاشارة من المتكلم
او المخاطب او الغائب كان معنى هانت ذاتقول وهما انت يضربك زيد انت هذا الذى

٤ فان كان بعدها مفرد فعاطفة
خلافا ليونس وان كان بعدها
جملة فقبل عاطفة نسخه
٥ ولا كلام فى كون كل
واحدة منهما مركبة من
همزة الاستفهام المفيدة
للا نكار دخلت على حرف
النفي نسخه

٦ الجملة من الاسمية والفعلية
بلا خلاف واما التان للعرض
فتختصان بالفعل عند
الاندلسى نسخه

٧ قوله (فاقدر) قدرت الشئ
اقدرك واقدرك من التقدير

٢ بين بقوله تقول ما هو عليه
الان مما هو مستغرب غير
متوقع منه نسخة

٣ مع ذالم بعدها بعد اتم
نسخه

٤ لما ذكرنا في اول باب ان
الاه نسخة

٥ وقد قام وامقام يافى الندبة
وقد تستعمل في النداء ايضا
كما في المنادى وقد جاءت
آ نسخة

ارى لامن كنا تتوقع منه ان لا يقع منه او عليه مثل هذا الغريب ثم ٢ بينت بقولك تقول
وقولك يضربك زيد الذي استغربه ولم تتوقعه قال تعالى ﴿ ها انتم اولاء تحبونهم ﴾
فالجملة بعد اسم الاشارة لازمة لبيان الحال المستغربة ولا محل لها اذ هي مسأفة (وقال
البصريون هي في محل النصب على الحال اي هانت اذا قلنا قالوا والحال ههنا لازمة
لان الفائدة معقودة به والعامل فيه حرف التنبيه او اسم الاشارة ولا ارى للحال فيه معنى
اذ ليس المراد انت المشار اليه في حال قولك (وجوز بعضهم ان يكون ها المقدمة
في نحو ها انت ذات فعل غير منوى دخولها على ذا استدلالا بنحو قوله تعالى ﴿ ها انتم
هؤلاء ﴾ ولو كانت هي التي كانت ٣ مع اسم الاشارة لم تعد بعد اتم (ويجوز ان يعتذر
للحيل بان تلك الاعادة للبعد بينهما كما اعيد فلا تحسبهم لبعده قوله تعالى ﴿ ولا تحسبن
الذين يضلون ﴾ وايضا قوله تعالى ﴿ ثم انتم هؤلاء تقتلون ﴾ دليل على ان المقدم
في ها انتم اولاء هو الذي كان مع اسم الاشارة ولو كان في صدر الجملة من الاصل لجاز من غير
اسم الاشارة في ها انت زيد (وما حكى ابن خشرى من قولهم ها ان زيداً منطلق وها فعل كذا
مما لم اعثر له على شاهد (فالاولى ان نقول ان هاء التنبيه مختص باسم الاشارة وقد يفصل منه
كما مر ولم يثبت دخوله في غيره من الجمل والمفردات (وقد عده ابن مالك يامن حروف التنبيه
قال واكثر ما يليها منادى او امر نحو الا يا اسجدوا او تمن نحو ﴿ ياليتني كنت
معهم ﴾ او تقليل نحو ﴿ يا ربنا غارة ﴾ وقد يلبسها فعل المدح والذم والتعجب ومن جعلها حرف
النداء فقط قدر في جميع هذه المواضع منادى بخلاف من جعلها حرف التنبيه (ولجميع حروف
التنبيه صدر الكلام ٤ كلال استفهام كاتقدم الاها الداخلة على اسم الاشارة غير مفصولة
فانها تكون اما في الاول او الوسط بحسب ما يقع اسم الاشارة ﴿ قوله (حروف النداء
يا عمها وياو هيا للبعيد وياي والهزمة للقريب) هو قد تنوب وامقام يافى النداء والمشهور استعمالها
في الندبة وقد جاء آ الهزمة بعدها الف و آي بهزمة بعدها الف بعدها ياء ساكنة فيا عمها اي ينادى
به القريب والبعيد (وقال ابن خشرى هي للبعيد قال واما يا الله ويا رب مع كونه تعالى
اقرب الى كل شخص من جبل وريده فلاستقصا الداعي لنفسه واستبعاده لها عن
مرتبة المدعو تعالى (وما ذكره المصنف اولى لاستعمالها في القريب والبعيد على
السواء ودعوى المجاز في احدهما او التأويل خلاف الاصل وياه وها واو آي ووافي
البعيد وياي والهزمة في القريب ﴿ قوله (حروف الايجاب نعم وبلى واي واجل وجيرون
فنع مقرر لما سبقها وبلى مختصة بايجاب النفي واي اثبات بعد الاستفهام ويلزمها القسم
واجل وجير وان تصديق للخبر (قوله (مقرر لما سبقها) اي مثبتة لما سبقها من كلام
خبري سواء كان موجبا نحو نعم في جواب من قال قام زيد اي نعم قام او منقيا نحو نعم في
جواب من قال ما قام زيد اي نعم ما قام وكذا يقرر ما بعد حرف الاستفهام مثبتا كان
نحو نعم في جواب من قال اقام زيد اي نعم قام او منقيا نحو نعم في جواب من قال المقيم
زيد اي نعم لم يقيم (فنع بعد الاستفهام ليست للتصديق لان التصديق انما يكون للخبر

(فالأولى ان يقال هي بعد الاستفهام لاثبات ما بعد اداة الاستفهام نفيًا كان او اثباتًا) ومن ثم قال ابن عباس رضى الله تعالى عنهما لوقالوا في جواب الست بربكم نعم لكن كفرا فيصح بهذا الاعتبار ان يقال لها حرف الايجاب اى اثبات ما بعد حرف الاستفهام لكن الاظهر في الاستعمال ان يقال الايجاب في الكلام المثبت لا المنفى والمستفهم عنه (وجوز بعضهم ايقاع نعم موقع بلى اذ جاء بعدهمزة داخلية على نفي لفائدة التقرير اى الجمل ٦ على الاقرار والطلب له فيجوز ان يقول في جواب الست بربكم (والم نشرح لك صدرك) نعم لان همزة الانكار دخلت على النفي فافادت الايجاب ولهذا عطف على الم نشرح قوله (ووضعتنا عنك وزرك) فكأنه قال شرحتنا لك صدرك ووضعتنا عنك وزرك فيكون نعم في الحقيقة تصديقا للخبر المثبت المؤيد به الاستفهام مع النفي لاتقربا لما بعد همزة الاستفهام فلا يكون جوابا للاستفهام لان جواب الاستفهام يكون بما بعد اداته بل هو كما لو قيل قام زيد بالاخبار فتقول نعم مصداقا للخبر المثبت (فالذى قال ابن عباس رضى الله عنهما مبنى على كون نعم تقرير لما بعد همزة والذى جوزة هذا القائل مبنى على كونه تقرير المدلول الهمزة مع حرف النفي فلا يتناقض القولان (والدليل على جواز استعمال ما قال هذا القائل قول الشاعر * اليس الليل يجمع ام عمرو * وايانا فذاك بناتدان * نعم وترى الهلال كما اراه * ويعلموها النهار كما علاني * اى ان الليل يجمع ام عمرو وايانا نعم وقد اشتهر في العرف ما قال هذا القائل فلو قيل لك اليس لي عليك دينار فقلت نعم الزمت بالدينار بناء على العرف الطارىء على الوضع (وفي نعم اربع لغات المشهورة فتح النون والعين وهى والثانية كسر العين كناية والثالثة كسر النون والعين والرابعة نحم بفتح النون وقلب العين المفتوحة حاء كما قلبت الحاء عينا فى حتى (ويقع نعم فى جواب الامر نحو نعم لمن قال زرني اى ازورك وتقول نعم لمن قال لا تضربني اى لا اضربك ولو قلت نعم فى جواب التخصيص نحو هلا تزورنا كان المعنى الايجاب اى نعم ازورك وكذا فى جواب العرض نحو الا تزورنا (قوله وبلى مختصة بايجاب النفي) يعنى ان بلى تنقض النفي المتقدم سواء كان ذلك النفي مجردا نحو بلى فى جواب من قال ما قام زيد لى بلى قد قام او كان ٧ مقرونا باستفهام فهمى اذن لنقض النفي الذى بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى * الست بربكم قالوا بلى * اى بلى انت ربنا (وزعم بعضهم ان بلى تستعمل بعد الايجاب مستدلا بقوله * وقد بعدت بالوصل بينى وبينها * بلى ان من زار القبور * اى ليعبدن بالنون الخفيفة واستعمال بلى فى البيت لتصديق الايجاب شاذ (وزعم الفراء ان اصلها بل زيدت عليها الالف للوقت فلذا كانت للرجوع عن النفي كما كان بل للرجوع عن الجحد فى مقام زيد بل عمرو والاولى كونها حرفا برأسها (ولايجاب بنم وبلى ولاغيرهما من حروف الايجاب استفهام الا ما كان بالحرف وهى الهمزة وهل (واما اسماء الاستفهامية فان جواب من ما هو اخص منه فلو قلت فى جواب من جاءك شخص او انسان لم يجز لان الاول اعم والثانى مساو فلم تعرف السائل ما لم يعرفه بل تقول امارجل او زيد * كذا

٦ ظاهره انه لو لم يؤول بالايجاب لم يصح عطف ووضعتنا عليه وفيه نظر فانه لا يشترط تطابق المعطوف والمعطوف عليه ايجابا وسلبا الا ترى انه يصح ما جاء زيد واكرمه

٧ ذلك النفي نسخه

من الداخلة على الاسم كما يقال من الرجل فتقول زيدا واحدا من بني تميم (واما جواب ما فان كان
سؤال عن الماهية فتقول انسان او فرس او بقرا وغير ذلك من الانواع وان كان سؤالاً عن صفة
الماهية نحو ما زيد فتقول عالم او ظريف او فارس ٢ كما تقدم في الموصولات (وجواب اى المضاف
الى المعارف معرفة نحو زيدا وعمروا وانا وذاك في جواب اى الرجال فعل ذلك او نكرة مختصة
بالوصف نحو رجل رأيت في موضع كذا وجواب اى المضاف الى النكرة ما يصلح وصفاً لتلك
النكرة نحو عالم او كاتب في جواب اى رجل او نكرة مختصة بالنعت (وجواب كيف ٣ لا يكون
الانكرة (وجواب كم تعيين العدد معرفة كان او نكرة (ومنع ابن السراج كونه معرفة)
(وجواب متى وايان تعيين الزمان دون المبهم منه (وجواب اين وانى المكان الخاص (وجواب
الهمزة مع ام الاسم ٤ (وجواب الهمزة وحدها او مع او وجواب هل نعم او بلى او لا (قوله و اى
اثبات بعد الاستفهام ويلزمها القسم) لاشك في غلبه استعمالها مسبوقه بالاستفهام وذ كر بعضهم
انها تجىء لتصديق الخبر ايضا وذ كر ه ابن مالك ان اى بمعنى نعم فان اراد انه يقع مواقع نعم
فينبغى ان يقع بعد الخبر موجبا كان او منفيا و بعد الامر والنهى و بعد الاستفهام موجبا
كان او منفيا فيكون لتقرير الكلام السابق كنعم سواء يقال لا تضربنى فتقول اى والله لا تضربك
وكذا يقال ما ضرب زيد فتقول اى والله ما ضرب وهذا يخالف للشرطين الذين ذكرهما المصنف
اعني لزوم سبق الاستفهام وكونها للاثبات ٦ وان اراد انه للتصديق مثل نعم وان لم يقع مواقعها
فكذلك جمع حروف التصديق (ولا يستعمل بعد اى فعل القسم فلا يقال اى اقسمت برى ولا
يكون القسم به بعدها الا الرب والله ولعمري تقول اى والله و اى الله يحذف حرف
القسم ونصب الله و اى ها الله ذا و اى وربى و اى لعمري واذا جاء بعدها لفظة الله فان كان
معها نحو اى ها الله ذا فقد دمر الوجوه الجائرة فيه في باب القسم ويجب جرائل اذن
لنبابة ٧ حرف التنبيه عن الجار وان تجردت عن ها فالله منصوب بفعل القسم المقدر
(وفى ياء اى ثلاثة اوجه حذفها للساكنين وقسمها تبيننا لحرف الايجاب وبقاؤها ساكنة
والجمع بين ساكنين مبالغة في المحافظة على حرف الايجاب بصون آخرها عن التحريك
والحذف وان كان يلزم ساكنان على غير حده لانهما في كلمتين اجراء لهما مجرى
كلمة واحدة كالضالين وتمود الثوب كافي ها الله وهذا ايضا من خصائص لفظة الله
(قوله واجل وجير وان تصديق للخبر) سواء كان الخبر موجبا او منفيا ولا تجىء
بعد ما فيه معنى العطف كالاستفهام والامر وغيرهما (وحكى الجوهرى عن الاخفش
ان نعم احسن من اجل في الاستفهام واجل احسن من نعم في الخير فجوز مجيئها على
ما ترى في الاستفهام ايضا (واما خبر فقد مضى شرحها ٨ في القسم في حروف الجر
(واما ان فقال سيويه هو فى قول ابن قيس الرقيات ٩ ويقلن شيف قد علاك * وقد كبرت
فقلت انه * والهاء للسكت وقيل ان ان فيه للتحقيق والهاء اسمه والخبر محذوف
اى انه كذلك وقول ابن الزبير لفضالة بن شريك حين قال له لعن الله ناقه

٢ وقد تقدم ذلك نسخته
٣ نكرة لا غير نسخته
٤ اى ايجاب فى نحو ازيد
عندك ام عمرو زيدا وعمرو
ولا يوجب بنم اولاه المالكى
ان اى بمعنى نعم وهذا الاطلاق
يقتضى ان يقع بعد الخبر
موجبا كان آه نسخته
٦ والنظر فى هذا الى الا
ستعمال نسخته
اى استعمال العرب ٧ هاعن
حرف القسم نسخته
٨ ومن اياته وقول ابن قيس
لرقيات * وقلن على الفردوس
اول مشرب اجل جيران
كانت ابحت دعائره *
الفردوس موضع فى بلاد
العرب والداثر جمع دشور
وهو الخوض المتلثم اى قلن
هذا اول مشرب فقلت اجل
جبر كانه قال اجل اجل
٩ اوله * بكر العواذل
فى الصبوح للبنى والومهنه *

جلتني اليك ان ورا كبا ٢ نص في كونها للتصديق لكنه يدل على انه يحكى لتقدير مضمون الدعاء وهو خلاف ما قال المصنف من ان ثلاثها لتصديق الخبر * قوله (حروف الزيادة ان وان وما ولا ومن والباء واللام فان مع ما النافية وقلت مع المصدرية ولما وان مع لما وبين لو والقسم وقلت مع الكاف وما مع اذا ومتى واى واين وان شرطاً وبعض حروف الجر وقلت مع المضاف ٣ ولا مع الواو بعد النفي وبعد ان المصدرية وقلت قبل ٤ اقسام وشذت مع المضاف ومن والباء واللام تقدم ذكرها) قيل فائدة الحرف الزائد في كلام العرب امام معنوية واما اللفظية فالمعنوية تأكيد المعنى كاتقدم في من الاستغراقية والباء في خبر ما وليس (فان قيل فيجب ان لا يكون زائدة اذا افادت فائدة معنوية) قيل انما سميت زائدة لانه لا يتغير بها اصل المعنى بل لا يزيد بسببها الا تأكيد المعنى الثابت وتقويته فكأنها لم تفد شيئاً لما لم تغاير فادتها العارضة الفائدة الحاصلة قبلها (ويلزمهم ان يعدوا على هذا ان ولام الابتداء والفاظ التأكيد اسما كانت اولاً زوائد ولم يقولوا به ٥ وبعض الزوائد يعمل كالباء ومن الزائدين وبعضها لا يعمل نحو ﴿فبمبارجة﴾ واما الفائدة اللفظية فهي ترزين اللفظ وكونه ٦ بزيادتها افصح او كون الكلمة والكلام بسببها مهيأة لاستقامة وزن الشعر او لحسن السمع او غير ذلك من الفوائد اللفظية ولا يجوز خلوها من الفوائد اللفظية والمعنوية معا والاعدت عبثاً ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء ولا سيما في كلام البارى تعالى وانبيائه وائمة عليهم السلام وقد يجتمع الفائدتان في حرف وقد تفرد احدهما عن الاخرى (وانما سميت هذه الحروف زوائد لانها قد تقع زائدة لانها لا يقع الا زائدة بل وقوعها غير زائدة اكثر وسميت ايضا حروف الصلة لانها توصل بها الى زيادة الفصاحة او الى اقامة وزن او سجع او غير ذلك (اما ان افتزاد مع ما النافية كثيرا لتأكيد النفي وتدخل على الاسم والفعل نحو * وما ان طبنا جبن ٧ * ونحو قوله * ما ان جزعت ولا هلعت * ولا يرد بكأى زيدا * وقلت زيادتها مع ما المصدرية نحو انتظر في ما ان جلس القاضي ومع ما الاسمية نحو قوله تعالى ﴿ولقد مكناهم فيما ان مكناكم فيه﴾ وكذا بعد الاستفتاحية ٨ نحو الان ان قام زيد وكذا مع لما بل زيادة ان المفتوحة بعدها هي المشهورة تقول لما ان جلست جلست قهحا وكسرا والفتح اشهر (واما ان فيكثر زيادتها بعد لما نحو ﴿فلما ان جاء البشير﴾ ٩ وبين لو والقسم وقدم في القسم ان مذهب سيبويه كونها موطئة للقسم قبل لو كما ان اللام موطئة قبل ان وسائر كلمات الشرط كقوله تعالى ﴿واذا اخذ الله ميثاق النبيين لما آيتكم من كتاب﴾ الابعة ويحكى الكلام فيه (وقد ترادف في الانكار نحو انا انيه وقلت بعد كاف التشبيه نحو ٢ * كان ظبية نعطو * بالجر وليست في قوله تعالى ﴿وان عسى ان يكون﴾ وان لو استقاموا * وان اقم وجهك * زائدة كاتوهم بعضهم بل الاوليان مخفقتان والثالثة مفسرة كاتقدم في نواصب الفعل (واما ما اقتزاد مع الجنس الكلمات المذكورة اذا افادت معنى الشرط نحو اذا ما تكرر منى اكرمك بغير الجزم ومتى تكرر منى اكرمك بمعنى متى تكرر منى ولا تقيد بها ما معنى التكرير ولو افادتها لم تكن زائدة فمن قال ان متى للتكرير فتى مامثله ومن قال ليس للتكرير فكذا متيما

٢ لا يحتمل التأويل الا انه يدل على انه نسخه
٣ ولا يقع بعد الواو
٤ القسم نسخه
٥ واما التأثير اللفظي فيؤثر بعضها بان يعمل عملا كالباء ومن الزائدين وبعضها لا يؤثر نحو بمبارجة نسخه
٦ بسبب الزيادة نسخه
٧ اخره ولكن * منايانا دولة آخر بنا
٨ وعليه قوله * الا ان سرى ليلي فبت كشيئا * احاذر ان تنأ النوى يغمونا *
٩ قوله (وبين لو) اى قبل لو وبعد القسم نحو والله ان لو قت لقت
٢ تمامه فيوما توافينا بوجه مقسم كان ظبية نعطوا الى وارق السلم

واياما تفعل افعل وايتا تكن اكن ﴿ واما مذهب بك ﴾ وقد تدخل بعد ايان ايضا قليلا
ويجئ حكم مامع ان في نوني التأكيد (قوله شرطا) تقييد لجميع ما ذكر من اذا ومتى واى
واين وان لانها كلها تستعمل شرطا وغير شرط وزيادة ما فيها مختصة بحال الشرطية
(ولم يعدوا ما الكافة وان لم يكن لها معنى من الزوائد لان لها تأثيرا قويا وهو منع العامل
من العمل وتهيئته لدخول ما لم يكن له ان يدخله (وعلى مذهب من اعمل ليقما وانما
واخوانها يكون مازائدة وليست في حيثما واذا ما زائدة لانها هي المصححة لكونها
جازمتين فهي الكافة ايضا لهما عن الاضافة وينبغي ان لاتعد في نحو بعين ما ريتك
﴿ من عضة ما ينبت شكيرها ﴾ زائدة لانها هي المصححة لدخول النون في الفعل على
ما يجئ في بابها وقدمضى الخلاف في ما في مثل مثلا ما في الموصولات وقد تزداد بعد بعض
حروف الجر ﴿ نحو فجارحة ﴾ وبعاقريب ﴿ وبما خشيائهم ﴾ وزيد صدبقي كما ان
عمر اخي وقيل انها بعد حرف الجر نكرة مجرورة والمجرور بعدها بدل منها (وكذا قيل
في لاسيما زيد بالجر كما مر في باب الاستثناء وما في هذه اللفظة لازمة وقلت زيادتها بعد
المضاف نحو من غير ما جرم ﴿ واما الاجلين قضيت ﴾ ومثل ما انكم تنطقون ﴿
وقيل فيها ايضا انها نكرة والمجرور بدل منها (واما لا تزداد بعد الواو العاطفة بعد
نفي او نهي وقدمر ذكرها في باب حروف العطف نحو ما جاء في زيد ولا عمرو وهي
وان عدت زائدة لكنها رافعة لاحتمال احد الجيئين دون الآخر كما مر في حروف العطف
(والعجب انهم لا يرون تأثير الحروف تأثيرا معنويا كالتأكيد في الباء ورفع الاحتمال
في لاهذه ٢ وفي من الاستغراقية مانع من كون الحروف زائدة ويرون تأثيرها تأثيرا لفظيا
ككونها كافة مانع من زيادتها وتزداد بعد ان المصدرية نحو ﴿ ما منعك ان لا تسجد ﴾
ولثلا يعلم اهل الكتاب ﴿ وجاءت قبل المقسم به كثير الايذان بان جواب القسم مني نحو
لا والله افعل قال * لا وايتك ابنة العامري * لا يدعى القوم اني افر * وجاءت قبل اقسام
قليلا وعليه حل قوله تعالى ﴿ لا اقسام بيوم القيمة ﴾ وشدت بعد المضاف نحو ٣ ﴿ في ثمر
لاحور سري وما شعر ٤ ﴾ والخور الهلكة (وامان والباء واللام والكاف فقد تقدم
ذكرها في حروف الجر ﴿ قوله (حرفا للتفسير اى وان فان مختصة بما في معنى القول)
اعلم ان الفرق بين اى وان وان اى يفسر كل مبهم من المفرد نحو جاء في زيد اى ابو عبد الله
والجملة كما تقول هريق رفته اى مات قال ﴿ وترميني بالطرف اى انت مذهب ﴿ وتقليدني
لكن اياك لا اقل ﴿ وان لا تفسر الامفعولا مقدر اللفظ دال على معنى القول مؤد معناه
كقوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم فقله يا ابراهيم تفسير لمفعول نادينا المقدر اى
ناديناه بشئ وبلغظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك قولك كتبت اليه ٥ ان قم اى كتبت اليه
شيئا هو قم فان حرف دال على ان قم تفسير للمفعول المقدر لكنت وقد يفسر المفعول
به الظاهر كقوله تعالى ﴿ او حينا الى امك ما يوحى ان اقذ فيه ﴾ وقوله ما قلت لهم
الاما امرتني به ان اعبدوا الله ﴿ فقله اعبدوا الله تفسير ﴿ للضمير في به وفي امرت معنى
القول وليس مفسرا لما في قوله ما امرتني لانه مفعول لصريح القول وقد جوز بعضهم

٢ ومن في نحو ما جاء في
من رجل مانع من كون
الحرف زائدا نفعه

٣ قال الزاجر نفعه
بل هو للججاج
٤ اخره بافكه حتى اذا
الصبح جشر

٥ اليك ان اثنت اى كتبت
اليك شيئا هو اثنت نفعه

ذلك مستدلا بهذه الآية والاستدلال بالمحتمل (واجيب بان ان مصدرية وذلك على مذهب من يجوز دخول الحرف المصدرى على الجملة الطلبية وعند صاحب هذا المذهب يجوز ان يكون جميع ان المحكوم بكونها مفسرة مصدرية اذا دخلت على امر او نهي متصرف لان له اذن مصدرا (واستدل سيويه على جواز كونها مصدرية بدخول حرف الجر عليها نحو ٢ او عز اليه بان قم ويجوز ان يقال هي زائدة لكرهية دخول الجار على ظاهر الفعل والمعنى او عز اليه بهذا اللفظ (وقيل ان ان في قوله ان اعبدوا الله زائدة والاصل عدم الحكم بالزيادة ما كان للحكم بالاصالة محتمل وتمسك المجوز لتفسيرها بمفعول صريح القول بقوله تعالى ﴿ وانطلق الملائمة ان امشوا ﴾ قال التقدير قائلا بعضهم لبعض ان امشوا (واجيب اما بانه زائد او بان صريح القول المقدر كالفعل المؤول بالقول في عدم الظهور او بان انطلق متضمن لمعنى القول لان المنطلقين من مجلس يتغا وضون فيما جرى فيه او بان انطلق الملائمة بمعنى انطلقوا في القول وشرعوا فيه (وينبغي ان تعرف ان ما بعد ان المفسرة ليس من صلة ما قبلها بل يتم الكلام دونه ولا يحتاج اليه الا من جهة تفسير المبهم المقدر فيه فقوله تعالى ﴿ وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين ﴾ ليست ان فيه مفسرة لان قوله تعالى ﴿ الحمد لله رب العالمين ﴾ خبر المبتدأ المقدم ولا منع لو ارتكبت مرتكبان المسماة بالمفسرة زائدة في مفعول ما هو بمعنى القول فمضى ٣ امر ان قم اي قال له قم بتأويل امر يقال او بتقدير قال بعده على الخلاف المذكور في افعال القلوب وان زائدة وهذا يطرد في جميع الامثلة * قوله (حروف المصدر ما وان فالاولان للفعلية وان للاسمية) اما ما فوصل بالفعل المتصرف اذ الذي لا يتصرف لا مصدر له حتى يؤول الفعل ٤ مع الحرف به ٥ ولا يوصل بالامر لانه ينبغي ان يفيد المصدر المؤول به ان مع الفعل ما فاد ان مع ذلك الفعل والا فليس مؤولين به الاترى ان معنى بمارحبت وبرحبها شى واحد وكذا معنى علمت انك قائم وعلمت قيامك شى واحد والمصدر المؤول به ٦ ان مع الامر لا يفيد معنى الامر فقولك كتبت اليه ان قم ليس بمعنى بالقيام لان قولك بالقيام ليس فيه معنى طلب القيام بخلاف قولك ان قم ويتبين بهذا ان صلة ان لا يكون امرا ولا نهيا خلافا لما ذهب اليه سيويه وابو على ولو جاز كون صلة الحرف امرا لجاز ذلك في صلة ان المشددة وما وكى ولو ولا يجوز ذلك اتفاقا (ويختص ما المصدرية بنسبها عن ظرف الزمان المضاف الى المصدر المؤول هي وصلتها به نحو لا فاعله ماذر شارق اى مدة ماذر اى مدة ذروره ٧ (وصلتها اذن في الغالب فعل ماضى اللفظ مثبت كما ذكرنا او منى بلم نحو تهدينى مالم تلقنى ومعناها الاستقبال كما مر في باب الماضى ويقل ٨ كونها فعلا مضارعا (وصلة ما المصدرية لا تكون عند سيويه الا فعلية وجوز غيره ان تكون اسمية ايضا وهو الحق وان كان ذلك قليلا كما في نهج البلاغة * بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية * وقال الشاعر * اعلاقة ام الوليد بعد ما * افنان رأسك ٩ كالنعام الخلس * واجاز ابن جنى كون وصلتها جارا ومجرورا فيجوز على مذهبه

او عزت اليه في كذا وكذا تقدمت وكذلك وعزت اليه تو عيزا ٣ امرته ان قم اي قلت له قم بتأويل امرت بقلت او تقدير قلت نسخته ٤ الحرف مع الفعل به نسخته ٥ وقد جاء شاذا قوله بما لستما اهل الخيانة والغدر * ٦ الفعل مع الحرف المصدرى لا يفيد معنى الامر فبين نسخته ٧ وجوز الزمخشري في قوله تعالى ان اتاه الله الملك ان يكون ان نائبة عن ظرف الزمان اى وقت اتياه ٨ كون فعلها مضارعا وقد مضى في باب الموصولات الخلاف في كون ما المصدرية اسما او حرفا وصلتها عند سيويه لا تكون الا فعلية نسخته ٩ قوله (كالنعام) بالفتح نبت يكون بالجبل بيض اذا يبس يقال له بالفارسية در منه اسيد ويشبه به الشيب الواحد ثغامة قال الشاعر يخاطب نفسه اهلا قة البيت اخلس النبت اذا اختلط رطبه ويا بسه واخلس رأسه اذا اختلط سواده بياضه

٢ نصبه لفظاً وتخصيص
المضارع بالاستقبال معنى
او امر نسخه

٢ وقد تجىء بعد فعل غير
مفهم معنى التمني كقولها
٣ ما كان ضرك لو مننت
وربما من الفتى وهو
المفيض المحقق *

٣ يعنى ابنة عقبة بن ابي
مفيض لما اسره الرسول
عليه السلام وامر على
رضي الله عنه بقتله ضيرا
فخطبته بقصيدة عظيمة
من جلستها هذا البيت
٤ صدره تجاوزت احراما
اليها ومعصرا * لامره
القيس

٥ النيب جمع ناب وهي
المسنة من الابل والضوطة
الرجل الضخم الذى
لا غناء عنده والكمى
الشجاع المتكى في
سلاحه لانه كى نفسه اى
سترها بالدرع وليضة
والتقدير لولا يعقرون
الكمى وهو اللابس لامة
الحرب

٦ واما اذا قلت هلا زيدا
ضربت فهو كقولك ان
زيدا ضربت على الخلاف
نسخه

٧ ذكرنا في باب ان نمحه

ما خلا زيد وما عدا زيد بالجر وما مصدرية (واما ان المصدرية فلا تدخل الاعلى
الفعل المتصرف وهو اما ماض كقوله تعالى ﴿لولا ان من الله علينا﴾ او مضارع
وله فيه خاصة تأثيران ٢ آخران نصبه وتخصيصه بالاستقبال او امر او نهى على مذهب
سيبويه كامر وتميم واسد يلقبون همزتها عينا وينشدون ﴿اعن ترسمت من خرقاء
منزلة﴾ ماء الصابة من عينك مسجوم (واما ان الشدد فتوصل بمعمو ليها اذا كانت
حاملة واذا كفت فبالجمل الاسمية او الفعلية (ومن الحروف المصدرية كى اذا دخلته
لام التعليل نحو لكى تخرج وهى بمعنى ان وتختص بالمضارع وقد ذكرنا الخلاف فيها
في نواصب الفعل المضارع فمن حتم كونها حرف جر لم يجعلها في مثالنا مصدرية
بل قدران بعدها (ومنها لو اذا جاءت بعد فعل يفهم منه معنى التمني ٢ نحو قوله تعالى
﴿ودوا لو تدهن﴾ وقال ٤ ﴿على حراصا لو يسرون مقتلى﴾ وصلتها كصلة ما
الا انها لا تنوب عن ظرف الزمان وقد يستغنى بلوعن فعل التمني فينتصب الفعل بعدها
مقرونا بالفاء نحو لو كان لى مال فاحج اى اتمنى واود لو كان لى مال قال تعالى ﴿لو ان لى
كرة فاكون من المؤمنين﴾ قوله (حروف التخصيص هلا والا ولولا ولو ما لها صدر
الكلام ويلزم الفعل لفظا او تقديرا) اعلم ان معناها اذا دخلت في الماضى التوبيخ
واللوم على ترك الفعل ومعناها في المضارع الحظ على الفعل والطلب له فهى
في المضارع بمعنى الامر ولا يكون التخصيص في الماضى الذى قد فات الا انها تستعمل
كثير في لوم المخاطب على انه ترك في الماضى شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكأنها
من حيث المعنى للتخصيص على فعل مثل ما فات وقما تستعمل في المضارع ايضا الا في موضع
التوبيخ واللوم على ما كان يجب ان يفعله المخاطب قبل ان يطلب منه فان خلا الكلام
من التوبيخ فهو العرض فتكون هذه الحروف للعرض (وتستعمل في ذلك المعنى الا
المخففة ايضا ولو التى فيها معنى التمني نحو لو نزلت فاكلت واما نحو ما تعطف على
(قوله وتلزم الفعل لفظا) نحو لولا ارسلت ولو ما تأتينا (او تقديرا) نحو قوله *
تعدون عقر ٥ النيب افضل مجدم * بنى ضوطة لولا الكمى المقنعا * ونحو هلا
زيدا ضربت وجاء الاسمية بعدها في ضرورة الشعر نحو قوله * يقولون لعل ارسلت
بشفاعة * الى فها لنفس ليلى شفيها * واذا وليها الظرف فهو منتصب بالفعل الذى
بمده لا بمقدر قبله كقوله تعالى ﴿ولولا اذ دخلت جنتك﴾ قلت لان الظرف يتسع
فيه ٦ وما اذا كان الفاصل منصوبا غير الظرف نحو هلا زيدا ضربت فهو على الخلاف
الذى مضى ولزومها صدر الكلام ٧ لما مر قبل (وقد يجىء الفعلية بعدلوا لغير
التخصيصية قال * الازعت اسماء ان لاجبها * فقلت بلى لولا ينازعنى شغلى *
فتؤول بلولم فهى اذن لوالتى هى لامتناع الثانى لامتناع الاول وقيل هى لولا المختصة
بالاسمية والفعل صلة لان المقدرة كفى قولهم تسمع بالمعيدى لان تراه * قوله (حروف
التوقع قد وهى في الماضى للتقريب وفي المضارع للتقليل) هذه الحرف اذا دخلت
على الماضى او المضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم انه مضاف في بعض المواضع

زالت اوله * افدا لترحل
غير ان ركابنا *

٤ بفتح الغين وكسرت
الراء مخففة ووهم حسن
چلبى فى حاشية المطول
فذكره انها مشددة مثنى

غرى وهو الطربال
والطربال القطعة العالية
من الجدار او الضخمة
العظيمة والغريان قبرا

مالك وعقيل نديمى جذيمة
الابرش سميا بذلك لان
النعمان بن المنذر كان
يفر بهما بدم من يقتله اذا

خرج فى يوم يؤسه وتماه
* وصاليات ككما يؤثفين
والصاليات الاحجار التى
جعلت اثا فى والكاف فى

ككما زائدة ويؤثفين من
اثفيت القدر اذا جعلت
لها انا فى والقياس يثفين
فاخرج على الاصل كقول

من قال فانه اهل لان يؤكرما
٥ ذكر البيانون انه جائز
على قبج وان هل زيد
خرج جائز على قبج وهل

زيدا ضربت فكذا قبج
لا يمتنع كما فى المفتاح وغيره
٥ بل لا بد من ايلائها اياه
لفظا نه

٦ قنسر ون بلد بالشام
اليه قنسرى صحاح
٧ فهى لمحض التقرير اعنى
الجاه المخاطب الى الاقرار

نسخه

الى هذا المعنى فى الماضى التقريب من الحال مع التوقع اى يكون مصدره متوقعا لمن
يخطبه واقعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قدركب اى حصل ٨ عن
قريب ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلاة (ففيه اذن ثلاثة معان مجتمعة
التحقيق والتوقع والتقريب وقد يكون مع التحقيق التقريب فقط ويجوز ان تقول
قدركب زيد لمن لم يكن يتوقع ركوبه (ولا تدخل على الماضى غير المتصرف كنعم
وبئس وعسى وليس لانها ليست بمعنى الماضى حتى تقرب معناها من الحال وتدخل
ايضا على المضارع) المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس فيضاف الى التحقيق
فى الاغلب التقليل نحو ان الكذب قد يصدق اى بالحقيقة يصدر منه الصدق وان
كان قليلا وقد تستعمل للتحقيق مجردا عن معنى التقليل نحو ﴿قد نرى تقلب وجهك﴾
وتستعمل ايضا للتكثير فى موضع التمدح كما ذكرنا فى ربما قال تعالى ﴿قد يعلم الله
المعوقين﴾ وقال ﴿قد اترك القرن مصفرا انامله ٢﴾ ولا تفصل من الفعل الا بالقسم
نحو قد والله لقوا الله وقد لعمري قال كذا وقد يغنى عن الفعل دليل فيحذف بعدها
قال ﴿لما نزل برحائنا وكأن قد﴾ ٣ قوله (حرف الاستفهام الهمة وهل لهما صدر
الكلام تقول ازيد قائم واقام زيد وكذا هل اهم تهمة اعم تصرفا تقول ازيد ضربت
واتضرب زيدا وهو اخوك وازيد عندك ام عمرو واثم اذا ما وقع واثم كان واومن
كان دون هل) قوله (لهما صدر الكلام) لما مر فى باب ان (قوله ازيد قائم اقام زيد
وكذلك هل) يعنى تدخلان على الجملة الاسمية والفعلية الا ان الهمة تدخل على كل
اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية
خبرها فعل نحو هل زيد قام الاعلى شذوذ ذلك لان اصلها ان تكون بمعنى قد قيل
اهل قال ﴿اهل عرفت الدار بالغريين ٤﴾ وكثرا استعمالها كذلك ثم حذفت الهمة
لكثرة الاستعمال استغناء بها عنها واقامة لها مقامها وقد جاءت على الاصل نحو قوله
تعالى ﴿هل انا على الانسان﴾ اى قد اتى فلما كان اصلها قد وهى من لوازم الافعال
ثم تطفلت على الهمة فان رأت فعلا فى حيزها تذكرت عهدا بالجمى وحت الى الالف
المألوف وعانقته وان لم تره فى حيزها تسلت عنه ذاهلة ومع جود الفعل لا تنع به
مفسرا ايضا للفعل المقدر بعدها فلا يجوز اختيارا هل زيدا ضربته ٥ كما مر فى المنصوب
على شريطة التفسير (قوله والهمة اعم) يعنى انها تستعمل فيما لم يستعمل فيه هل منها
انه لا يقال هل زيد خرج لاعلى كون زيد مبتدأ ولا على كونه فاعلا لفعل مقدر ولا يقال
هل زيد ضربت على ان زيدا منصوب بما يعده ولا يقال هل زيدا ضربته على ان
زيدا منصوب بمقدر كل ذلك لما تقدم (ومنها ان الهمة تستعمل فى الاثبات للاستفهام
وللانكار ايضا قال تعالى ﴿اتقولون على الله ما لا تعملون﴾ وقال الشاعر * اطربا وانت
قتسرى ٦ * ومن ذلك ازيدنه فى الانكار ولا تستعمل هل للانكار واذا دخلت الهمة
على النافية ٧ فلمحض التقرير اى جل المخاطب على ان يقربا مر يعرفه نحو (الم نشرح
لك * والم يحدك * واليس ذلك بقادر) وهى فى الحقيقة للانكار وانكار النقي اثبات

٨ دون الهمزة ثمنه ٢ ثم هل ٣٨٩ افعل وانا اكرمك ام نسخته ٣ قوله (هل كثير) الكوثر الرجل

السيد الكثير الخير قال *
وانت كثير يا ابن مروان
طيب * وكان ابوك ابن
العقيل كوثرا * وروى
كبير
قوله (مشكوم) شكته

اي جزيته
٤ ربان نسخته
٥ معنى ذلك الاستفهام
فلا نسخته

٦ وان لم يرد معناه نحو نسخته
٧ اذا قصدت معناه نسخته
٨ قام في مثله بمعنى بل و
هي حرف استيناف ولو
كانت عاطفة لاستفيد
معنى ذلك الاسم بالعطف
وام المنقطعة لاتفيد معنى
تلك الاسماء المتضمنة معنى
الاستفهام اذا المنقطعة
بمعنى بل وساذج الاستفهام
الذي هو معنى الهمزة و
هذه الاسماء ليست لساذج
الاستفهام بل لاشياء ايضا
مقرونة بمعنى الاستفهام
فاذا قصدت معناها وام
يستفد من ام لا بالعطف
ولا بالتضمن لم يكن لك
بد من التصريح بها بعد
ام نسخته

٩ انه مضبوط في نسخته
بفتح الهمزة قال فخر
الدين السماع كسر ها

٢ ذكر المفرد
٣ ما يتم به ذلك نسخته

واما هل فلا تدخل على النافي اصلا (ومنها ان الهمزة تستعمل مطردا مع ام للتسوية
ولا تستعمل هل معها الا اذا كامر وتختص هل بحكمين دون الهمزة وهما كونها
للتقرير في الاثبات كقوله تعالى ﴿هل ثوب الكفار﴾ اي الميثوب وقولهم * هذه
بتلك وهل جزيتك يا عمرو * وافادتها فائدة النافي حتى جاز ان يجيء بعدها الاقصدا
للايجاب كقوله تعالى ﴿هل جزاء الاحسان الا الاحسان﴾ اي ما جزاء الاحسان
وقال * وهل انا الامن غزية ان غوت * غويت وان ترشد غزية ارشد * ومن
خصائص الهمزة ان تدخل على الفاء والواو وثم كاتقدم في حروف العطف ولا تدخل
هل عليها لكونها فرع الهمزة قد تنصرف تصرفها وهذه الحروف تدخل على
هل ٨ ولا تدخل على الهمزة لكونها اصلا في الاستفهام الطالب للتصدر قال تعالى
﴿فهل انتم مسلمون﴾ وقال الشاعر * وهل انا الامن غزية * وتقول ٢ ان اكرمك
فهل تكرمني ولا تقول فأتكرمني كما مر في الجوازم وتقول اسلم عليه ثم هل يلتفت الى
ولا يجيء الهمزة بعدام ويجوز ذلك في هل وسائر كالم الاستفهام لعروض معنى الاستفهام
فيها كاتين من مذهب سيويه اعني حذف همزة الاستفهام قيل هذه الاسماء وعراقه
الهمزة في الاستفهام فلا يجمع بين حرفي استفهام قال * ام هل ٣ كثير بكى لم يقض
عبرته * اثر الاحبة يوم البين مشكوم * وقال الله تعالى ﴿امن يحيب المضطر﴾
وقال الشاعر * ام كيف ينفع ما يعطى العلوق به * ٤ رثمان انف اذا ما ضن بالبن *
وغير ذلك (واذا جاءت ام بعد اسم استفهام فلا بد من اعادة ذلك الاسم بعدام نحو
من يطعمني ام من يسقيني واين آكل ام اين اشرب اذا قصد ٥ اشراك ما بعدام فيه فلا يجوز
من يطعمني ام يسقيني ٦ وان لم يقصد اشراكه فيه نحو من يطعمني ام يسقيني
زيد جاز وانما وجب اعادته ٧ مع قصد الاشراك فيه لان ام منقطعة اذا المنصلة لا بد لها
من تقدم الهمزة ٨ وام المنقطعة حرف استيناف وهي بمعنى بل وساذج الاستفهام
الذي هو معنى الهمزة فلا تفيد معنى الاسماء الاستفهامية المتقدمة لان معناها اشياء مقرونة
بمعنى الاستفهام فاذا قصدت معناها ولم يستفد من ام لا بالعطف لان المنقطعة حرف
استيناف كما ذكرنا ولا بالتضمن كما تضمنت معنى الهمزة لم يكن لك بد من التصريح بها
بعد ام (واماهل فيجوز فيها ترك الاعادة لانه الساذج الاستفهام كالهمزة ويجوز الاعادة
تشبيها باخواتها الاسمية في عدم العراقة وقد جمعها الشاعر في قوله * هل ما علمت
وما استودعت مكتوم * ام حبلها اذا نأتك اليوم مصروم * ام هل كثير بكى لم يقض
عبرته * اثر الاحبة يوم البين مشكوم * وربما ابدلت هاء هل همزة (ومن خواص
الهمزة جواز ٢ حذف المفرد بعده اعتمادا على ما سبق من ذكر ٣ ذلك المفرد في كلام متكلم
آخر نحو قولك منكرا او مستفهما ازيدا وازيدا او ازيدا لمن قال جاءني زيدا ورأيت
زيدا او مررت بزيد ولا تقول هل زيد وهل زيدا وهل بزيد * قوله (حروف الشرط
ان ولو واماها صدر الكلام فان للاستقبال ولوللضی ويلزمان الفعل لفظا وتقديرا
ومن ثم قيل لو انك بالفتح لانه فاعل وانطلقت بالفعل موضع منطلق ليكون كالعوض

وان كان جامدا جاز لتعذره (انما كان لها صدر الكلام لما تقدم في باب ان (قوله فان للاستقبال) يعني سواء دخلت على المضارع او الماضي وكذا لو للمضى ٤ على انهما دخلت قال تعالى ﴿ لو يطيعكم في كثير من الامر ﴾ هذا وضمهما كإمرا في الظروف المبنية ومرفيها طرف من احوالهما (ومذهب الفراء ان لو تستعمل في المستقبل كان وذلك مع قلته ثابت لا ينكر نحو ﴿ اطلبوا العلم ولو بالصين ﴾ ثم ان النحاة قالوا ان لو لامتناع الاول (وقال المصنف بل هي لامتناع الاول لامتناع الثاني قال وذلك لان الاول سبب والثاني مسبب والسبب قديكون اعم من السبب كالاشراف الحاصل من النار والشمس قال فالاولى ان يقال لامتناع الاول لامتناع الثاني لان انتفاء المسبب يدل على انتفاء كل سبب (وفيما قال نظر لان الشرط عندهم ملزوم والجزاء لازمه سواء كان الشرط سببا كافيا قولك لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجودا او شرطا كافيا قولك لو كان لي مال لجمعت ولا شرطا ولا سببا كقولك لو كان زيد ابني لكنت ابنه ولو كان النهار موجودا لكانت الشمس طالعة (والصحيح ان يقال كما قال المصنف هي موضوعة لامتناع الاول لامتناع الثاني اي ان امتناع الثاني يدل على امتناع الاول لكن لا ٢ للعلة التي ذكرها بل لان لو موضوعة ليكون جزؤها مقدر الوجود في الماضي والمقدر وجوده في الماضي يكون متمنعا فيه فيمتنع الشرط الذي هو ملزوم لاجل امتناع لازمه اي الجزاء لان الملزوم ينتفي بانتفاء لازمه (وقديجي جواب لو قليلا لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم وآية ذلك ان يكون الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك الجزاء بل يكون نقيض ذلك الشرط انبساط والبق باستلزام ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود ذلك الجزاء على كل تقدير لانك تحكم في الظاهر انه لازم للشرط الذي نقيضه اولى باستلزام ذلك الجزاء فيكون ذلك الجزاء لازما لذلك الشرط ولنقيضه فيلزم وجوده ابدا اذ النقيضان لا يرتفعان مثاله لو اهتنتي اكرمتك ٣ اذا استلزم الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام ومنه قوله تعالى ﴿ ولو ان مافي الارض من شجرة اقلام ﴾ الى قوله ﴿ ما فتدت كلمات الله ﴾ اي لبقيت وقول عمر رضي الله عنه ﴿ نعم العبد صهيب لو لم يخف لم يعصه ﴾ اي لو امن لا طاع وقوله تعالى ﴿ ولو اسمعهم لتولوا ﴾ ولكون لو بمعنى الماضي وضعا لم يحزم بها الاضطراب لان الجزم من خواص المعرب والماضي مبني قال * لو يشأ طاربه ٤ ذو ميعه * لاحق الاطال ٦ نهد ٧ ذو خصل * وزعم بعضهم ان جزمها مطرد على بعض اللغات (وقوله وتلزمان الفعل لفظا وتقديرا) اما في نحو * لو ذات سوار لطمتي * ولو زيدا ضربته فلا كلام في تقدير الفعل واما في نحو لو زيدا ضربت فينبغي ان يكون على الخلاف الذي ذكرنا في ان زيدا ضربت وجاء في الضرورة شرطها اسمية قال * لو بغير الماء خلق شرق * كنت كالفصان بالماء اعتصاري * وهذا من باب وضع الاسم مقام الفعلية كما في قوله * فهلا نفس لبي شفيها (قوله ومن ثم قيل لو انك بالفتح لانه فاعل) هذا مذهب المبرد اعني تقدير الفعل لوالتي يليها ان وقال السيرا في ان الذي عندي انه لا يحتاج الى تقدير الفعل ولكن ان تقع نأبه عن الفعل الذي يجب وقوعه بهدولان

٤ وان دخلت على المضارع كقوله تعالى لو يطيعكم نسخته

٢ لما قال المص من الاول سبب والثاني مسبب بل لان موضوعة لكون جزاؤها معدوم المضمون كما مر في الظروف المبنية فيمتنع مضمون الشرط الذي هو ملزوم لاجل امتناع لازمه اي الجزاء وقديجي جواب ان ولو نسخته

٣ فاذا استلزم نسخته ٤ قوله (ميعه) الميعه النشاط واول جرى الفرس

٥ قوله (الاطال) الاطل والاطل والا يطل الخاصرة وجع الاطل آطل

٦ قوله (نهد) فرس نهد اي جسيم مشرف ٧ قوله (ذو خصل) الخصلة بالضم لفيفة من شعر

خبر ان اذن فعل ينوب لفظه عن الفعل بعدلوا فاذا قلت لو ان زيدا جاءني فكأنك قلت
لو جاءني زيد (قوله انطلقت موضع منطلق) يعني ان اذا وقعت بعد لو المحذوف
شرطها فخيرها ان كان مشتقا وجب ان يكون فعلا لان الفعل المقدر لابدله من مفسر
وان لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت تدل على معنى ثبت فالزم ان يكون خبر
ان فعلا ماضيا لا اسم فاعل ليكون كالعوض من لفظ الفعل المفسر واما المعنى ٨ فقد
ذكرنا ان دلت عليه وان لم يكن مشتقا جاز للتعذر كقوله تعالى ﴿ ولو ان ما في الارض
من شجرة اقلام ﴾ واما قوله تعالى ﴿ يودوا ﴾ ٩ لو انهم بادون ﴿ فلان لو بمعنى ان
المصدرية وليست بشرطية لمحيثها بعد فعل دال على معنى التثني ومنهم من لا يشترط
مجيء الفعل في خبر ان الواقعة بعدلوا وان كان مشتقا ايضا كاذهباله ابن مالك قال
اسود بن يعفر ﴿ هما ٢ خبثاني كل يوم غنيمة ﴾ واهلكتهم لو ان ذلك نافع ﴿ وقال كعب
اكرم بها خلة لو انها صدقت ﴿ موعودها اولو ان النصح مقبول ﴿ ومع هذا فلا شك
ان استعمال الفعل في خبر ان ٣ الواقعة بعدلوا اكثر وان لم يكن لازما (واذا حصل الفعل
فالاكثر كونه ماضيا لكونه كالعوض من شرط لو الذي هو الماضي وقد جاء مضارعا
قال ﴿ تمد بالاعناق او تلويها ﴿ وتشتكي لو اننا نشكها ﴿ وجواب لو اما فعل مجزوم
يل نحو لو ضربتني لم اضربك او ماض في اوله لام مفتوحة وتحذف هذه اللام قليلا
وان وقعت لومع مافي حيزها صلة فمحذف اللام كثير نحو جاءني الذي لو ضربته
شكرني وذلك للطول وكذا اذا طال الشرط بذيله كقوله تعالى ﴿ ولو ان ما في الارض
من شجرة ﴾ الى قوله ﴿ ما نفدت ﴾ ولا يكون جواب لو اسمية بخلاف جواب ان لان
الاسمية صريحة في ثبوت مضمونها واستقراره ومضمون جواب لو منتف بمنتهى كاذ كرنا
واما قوله تعالى ﴿ ولو انهم آمنوا واتقوا لمتوبة من عند الله خير ﴾ فلتقدير القسم
قبل لو وكون الاسمية جواب القسم لا جواب لو كما في قوله تعالى ﴿ وان اطعموهم انكم
لمشركون ﴾ وقوله تعالى ﴿ كلا لو تعلمون هم اليقين لترون الحليم ﴾ وجواب القسم
ساد مسد جواب لو (وذهب جار الله الى ان الاسمية في الآية جواب لو قال انما جعل
جوابها اسمية للدلالة على استقرار مضمون الجزاء ﴿ قوله (واذا تقدم القسم اول
الكلام على الشرط لزمه المضى لفظا او معنى وكان الجواب للقسم لفظا مثل والله
ان آتيتني او ان لم تأتني لا كرمك وان توسط بتقديم الشرط او غيره جاز ان يعتبر وان يلغى
كقولك انا والله ان تأتني آتاك وان آتيتني لا تينك وان آتيتني فوالله لا تينك وتقدير القسم
كاللفظ مثل لئن اخرجوا وان اطعموهم ﴿ اعلم ان القسم اذا تقدم على الشرط فاما
ان يتقدم على القسم ما يطلب ان خبر نحو زيد والله ان آتيتك وان زيدا والله ان كرمته
يحازيك او لا يتقدم والاول قديحى الكلام عليه في قوله وان توسط بتقديم الشرط
وكلامه الآن فيما لم يتقدم عليه طالب خبر بدليل قوله اول الكلام فنقول اذا تقدم
القسم اول الكلام ظاهرا او مقدر او بعده كلمة الشرط سواء كانت ان او لو او لولا
او اسماء الشرط فالأكثر والاولى اعتبار القسم دون الشرط فيجعل الجواب للقسم

٨ اما المعنى فلفظ ان دال
عليه نسخه

٩ قوله (لو انهم بادون)
بدا القوم بد واخرجوا
الى باديتهم والمضارع يبدو

٢ قوله (هما خبثاني)
خبأت الشئ وخبأته اى
سترته

٣ فى مثل هذا المقام اغلب
واكثر نسخه

ويستغنى عن جواب الشرط لقيام جواب القسم مقامه (اما في ان فكقوله تعالى ﴿ ولئن اخرجوا لا يخرجون معهم ولئن قوتلوا لا ينصرونهم ﴾ الآية) واما في لو فكقوله تعالى ﴿ ولوانهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير ﴾ وقوله تعالى ﴿ لو تعلمون علم اليقين لترون ﴾ وتقول والله ان لوجئتني لجنتك واللام جواب القسم لا جواب لو ولو كانت جواب لولجاز حذفها ولا يجوز في مثله وكذا تقول والله لوجئتني ما جئتني ولا تقول لما جئتني ولو كان الجواب للولجاز ذلك وان التي بين لو والقسم عند سيويه موطئة كاللام قبل ان وقيل اسماء الشرط وعنده غيره زائدة (واما في لو لا فتقول والله لو لا زيد لضربتك قال ﴿ والله لو لا شيخنا عباد ﴾ ٢ لكرمونا اليوم او لكادوا ﴾ واللام جواب القسم لا جواب لولا ولذا لم يحز حذفها (واما في اسماء الشرط فكقوله تعالى ﴿ واذا اخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب وحكمة ﴾ الى قوله ﴿ لتؤمنن به ﴾ وقوله ﴿ لمن تبعك منهم لا ملأن جهنم ﴾ ويجوز قليلا في الشعر اعتبار الشرط والفاء القسم مع تصدده كقوله الاعشى ﴿ لئن منيت بنا عن غب ٣ معركة ﴾ لاتلفنا عن دماء القوم تنتقل ﴿ وقال ﴿ لئن كان ما حدثه اليوم صادقا ﴾ اصم النهار القبض الليل للشمس باديا ﴾ وقال ﴿ حقلت له ان تدلج ليل لا يزل ﴾ امامك بيت من يوتى سائر ﴾ واما لو انعكس الامر يعني تقدم الشرط على القسم فالواجب اعتبار الشرط ولك بعد ذلك الفاء القسم نحو ان جئتني والله اكرمك واعتباره مع اعتبار الشرط نحو ان جئتني فوالله لا كرمتك (وتعليل هذه الاحكام مبنى على مقدمة وهى ان اداتى القسم والشرط اصلهما التصدر ٢ كاستفهام لتأثيرهما في الكلام معنى ثم ان كلامهما لكثرة استعمالهما ٣ وبعدهما عما يؤثر ان فيه اى جوابهما قد يسقط عن درجة ٤ تصدده على جوابه فيلغى باعتباره اى لا يكون في الجوابين علامتهما اما الشرط فتحو آتيك ان آتيتني واما القسم فتحو زيد والله قائم وزيد قائم والله فيضعف امرهما ٥ فلا يكون لهما جواب لفظا واما من حيث المعنى فالذى يتقدم على الشرط جوابه وكذا ما يتقدم على القسم او يتخلله القسم لكن القسم اكثر الفاء من الشرط لانه اكثر دورانا في الكلام حتى رفع الله المؤاخذه به بلائية لتمر السنهم عليه وسماه لغوا فقال تعالى ﴿ لا يؤاخذكم الله باللغو في ايمانكم ﴾ وايضا تأثيره في الاصل في معنى الجواب اقل من تأثير الشرط في جوابه لان القسم مؤكد للمعنى الثابت فيه وهو كالزائر الذى يتم معنى الكلام دونه والشرط مورد في جوابه معنى لم يكن فيه وهو التوقيف فكان اداة القسم البقى بالانفاء عن جوابه من اداة الشرط فلهذا قد يلغى القسم عن الجواب مع امكان ان لا يلغى بخلاف الشرط تقول انا والله اكرمك بالانفاء وقدامك ان تعتبره فتقول لا كرمتك ولا تقول انا ان لقيتني اكرمك بالرفع على ان اكرمك خبر المبتدأ واداة الشرط ملغاة بل تقول اكرمك باعتبار الشرط والجملة الشرطية خبر المبتدأ ولهذا حل قوله ﴿ انك ان يصرع اخوك تصرع ﴾ على التقديم والتأخير لضرورة الشعر فاذا تقررت هذه المقدمة قلنا ان تقدم القسم على كلمات الشرط فاعتبار القسم اولى لتقوى القسم بالتصدر الذى هو اصله وضعف الشرط بالتوسط ولا

٢ قوله (لكرمونا) اى لعلبونا بعظم الكمرة

٣ غب كل شئ عاقبه
٢ لما تقدم في باب ان لانها مؤثر ان في معنى الكلام نسخ

٣ وبعده عن جوابه نسخ
٤ التصدر على الجواب نسخ

٥ ويصير ان بحيث لا جواب لهما نسخ

استدلال فيه للكوفيين على ان اعمال الاول في باب التنازع اولى لان الاول وان كان ابعد من الثاني الا ان هذا البعيد تقوى بالتصدر الذي هو حقه واصله والقريب ضعف بالتوسط الذي هو خلاف وضعه واصله وجاز قليلا بالنظر الى ضعف القسم في نفسه كما ذكرنا ان يرجح الشرط فيعتبر لاجل كونه اقرب الى الجواب ويلغى القسم كما مر في قوله * لئن منيت بناعن غيب معركة * البيت (واذاتقدم الشرط على القسم وجب اعتباره لتقويه بالتصدر مع كونه في الاصل اقوى من القسم ويجوز لك بعده هذا اعتبار القسم ايضا لامكانه نحو ان اتيتني فوالله لا تينك فالقسم وجوابه جواب الشرط ويجوز الغاء القسم لتوسطه كما ذكرنا انه قد يلغى لضعفه مع امكان اعتباره فتقول ان اتيتني والله آتاك فآتاك جواب الشرط والشرط والجواب ٦ دال على جواب القسم وساد مسده (واما اذا تقدم لو اولولا على القسم فالواجب الغاء القسم لان جوابيهما لا يكون الا جملة فعلية خبرية ولا يصح ان يكون جملة قسمية تقول لو جئتني والله لا كرمتك ولولا زيد والله لضربتك (قوله وان توسط) اى القسم (قوله بتقدم الشرط) قد ذكرناه (قوله او غيره) يعنى طالب خبر كالمبتدأ بلا ناسخ او مع الناسخ (جاز ان يعتبر القسم وان يلغى) سواء تقدم على الشرط او تأخر عنه فان تقدم ٧ مع الغاء فتحو انا والله ان اتيتني آتاك الغيت القسم مع تقدمه على الشرط وجواز ٨ اعتباره لتقدم المبتدأ عليه فالجملة الشرطية مع الجواب خبر المبتدأ والقسم لغو كفى زيد والله يقوم وتقول مع الاعتبار انا والله ان اتيتني لا تينك اعتبرته نظرا الى تقدمه على الشرط وجعلت الجملة القسمية مع جوابها خبر المبتدأ فهو كقولك زيد والله ليقومن وهذا كله بناء على ما تقدم من انه لضعفه قد يلغى مع امكان الاعتبار اذا كان هناك لجوابه طالب آخر (وان تأخر عن الشرط ٢ مع الالغاء فتحو انا ان اتيتني والله آتاك الغيت لتقدم طالبين للجواب عليه اعنى المبتدأ والشرط وتقول مع للاعتبار انا ان اتيتني فوالله لا تينك جعلت الجملة القسمية مع جوابها جواب الشرط والجملة الشرطية مع جوابها خبر المبتدأ (وان توسط القسم بتقدم غير الشرط اى طالب الخبر عليه ولم يكن هناك لشرط متقدم على القسم ولا متأخر عنه فان كان الخبر جملة جاز ان يعتبر القسم وان يلغى نحو انا والله لا قومنا وانا والله اقوم وان كان الخبر مفردا وجب الغاء القسم لاستحالة اعتباره لان جواب القسم لا يكون الا جملة وذلك نحو انا والله قائم وعلى هذا فلا يحسن اطلاق قوله المصنف وان توسط بتقدم غير الشرط جاز اعتباره والغاؤه (وطريق الحصر ان تقول القسم اما ان يتقدم اول الكلام او بتوسطه او بتأخر عنه فان تقدم وجب اعتباره سواء وليه الشرط نحو والله ان اتيتني لا تينك او لا نحو والله انى آتاك وان توسط الكلام فاما ان يتقدم عليه الشرط اولا فان تقدم عليه وجب اعتبار الشرط وجاز الغاء القسم واعتباره سواء تقدم على ذلك الشرط طالب خبر نحو انا ان اتيتني فوالله لا تينك وانا ان اتيتني والله آتاك او لم يتقدم عليه ذلك نحو انا ان اتيتني فوالله لا تينك وان اتيتني والله آتاك وان لم يتقدم الشرط على هذا القسم المتوسط فاما ان يتأخر عنه الشرط اولا فان تأخر فان اعتبرت القسم

٦ ساد مسد جواب القسم
نسخه

٧ فع الالغاء نحو نسخه
٨ عدم ظ

٢ فع الالغاء نحو نسخه

الغيت الشرط نحو انا والله ان اتيتني لاتينك وان الغية اعتبرت الشرط نحو انا والله ان تأتني اتيك وان لم يتأخر عنه الشرط فان جاء بعد القسم جملة جاز اعتباره والغاؤه نحو انا والله لاتينك وانا والله آتيك وان جاء بعده مفرد وجب الغاؤه نحو انا والله قائم وان تأخر القسم عن الكلام وجب الغاؤه نحو انا قائم والله وان اتيتني اتيك والله هذا (وكل موضع قلنا ان وما تضمن معناها من الاسماء فيه ملغاة اي لاجواب لها ظاهرا فالاولى ان لا تعمل ظاهرا في الشرط ايضا كما ذكرناه في الجوازم فيقل نحو اجيئك ان تجيئني والله ان تجيئني لا كرمك وقد جاء ذلك في الشعر كقوله * فان يك من جن لا يرح طارقا * وان يك ٣ انسانا لانا الانس يفعل * وقوله * ٤ فان تبتئس بالشغرى ام قسطل * ٥ لما اغتبطت بالشغرى قبل اطول * وقوله * لئن تك قد ضاقت على بيوتكم * ليعلم ربي ان بيتي اوسع * وقوله * اما ترى ناحفة لانعال لنا * انا كذلك مانحنى ونتعل * فقول المصنف لزمه المضى لفظا او معنى ليس على الاطلاق والاولى ان يقول الاكثر كونه ماضيا لفظا او معنى ويعنى بالمعنى نحو ان لم تزرني لازورك وقد تين ايضا ان قوله وكان الجواب للقسم لفظا ليس يحتم بل قد يحتم الجواب للشرط وان قل كقوله * لئن منيت بنا البيت * ثم اعلم انه لو وقع جواب القسم المتقدم على ان الشرطية وما تضمن معناه فاعلاماضيا نحو لفعل وما فعل وان فعل والمراد الاستقبال لكونه سادامسد جواب الشرط قال الله تعالى * ولئن اتيت الذين اوتوا الكتاب بكل آية ماتبعوا قبلتك * ولئن زالتا ان امسكهما * ولئن ارسلنا ريحا * الى قوله لظلوا (قوله و تقدير القسم كاللفظ) اي القسم المقدر كالمفوض به سواء كان هناك لام موطئة كما في قوله * ولئن اخرجوا * اولم تكن كما في قوله * وان اطعموهم انكم لمشركون * وقال بعضهم ان قوله انكم لمشركون جواب الشرط والفاء مقدر ولم يقدر قسما وهو ضعيف لان ذلك انما يكون لضرورة الشعر كقوله * من يفعل الحسنات الله يشكرها ٢ * واما اذا تقدم همزة الاستفهام على كلمة الشرط سواء كانت تلك الكلمة اسما جاز ماكن وماوين ونحوها او حرفا كان ولو فالجزء لتلك الكلمة والاستفهام داخل على الجملتين الشرط والجزء لكونهما بجملة واحدة نحو امن يضربك تضربه يحزم تضربه وكذا الوضربك لضربه وكذا ان تأتني اتيك بالجزم (ويونس برقع الجزء لاعتماده على الهمزة ولا يفعل ذلك في غير الهمزة من كلم الاستفهام بل يقول من ان اضربه يضربني بالجزم لا غير ٣ اتفاقا لان الهمزة هي الاصل في باب الاستفهام ويقول في الهمزة ان اتيتني اتيك بتقدير آتيك ان تأتني وكذا امن تزره يكرمك بالرفع والحق هو الاول اعني مذهب سيويه لان كلمات الشرط انما تلغى اذا تقدم عليها ما يستحق الجواب على ماضى وههنا ليس كذلك فالاولى ان يجعل الجواب للشرط ويجعل الاستفهام داخلا على الشرط والجزء معا كدخول الموصول عليهما معا في نحو جاءني الذي ان تأته يشكرك يحزم يشكرك والدليل عليه قوله تعالى * افان مت فهم الخالدون * والفاء في فهم لجواب الشرط وفي فان للسببية ولو كان التقدير افهم الخالدون لم يقل فان مت بل كان تقول ان مت فهم الخالدون

٣ انسانا كلها الانس
نفسه

٤ لا تبتئس اي لا تحزن
٥ القسطل غبار الحرب

٢ اخره * والشر بالشر
عند الله مثلان *

٣ وفي كتابه اتفاقا والظاهر
وفاقا

اي افهم الخالدون ان مت والاصل عدم الحكم بزيادة الفاء واما الهمزة الداخلة على اذا
فهي في الحقيقة داخلة على ما هو في موضع الجزاء لانه ليس بجزء كما مضى في الظروف
البنية بل موضوع موضع الجزاء لعرض ذكرناه هناك فليست اذا اذن مع جلتها كان
مع جلتها بل مرتبة جزائها التقدم من حيث المعنى على اذالانه عاملها كاتين في الموضوع
المذكور فالاستفهام داخل في الحقيقة عليه (فمن ثم لم يأت الفاء في قوله تعالى ﴿ ائذا كنا
عظاما ورفاتا ﴾ ائنا لفي خلق جديد ﴿ لان التقدير ائنا لفي خلق جديد اذامتنا ولهذا
كثيرا ما يكرر الاستفهام في انا نحو قوله ﴿ ائذا متنا وكنا ترابا وعظاما ائنا لمدينون ﴾
لطول الكلام وبعد العهد بالاستفهام حتى يعلم ان حق الاستفهام ان يدخل على ما هو
في موضع الجواب كقولك ﴿ فلان تحسبنهم بعد قوله ﴾ ولا تحسبن الذين ﴿ لما طال الكلام
والفاء فلا تحسبنهم زائدة والعامل في اذا قوله لمدينون مع ان في اوله همزة الاستفهام
وان ولا يعمل في غير هذا الموضوع ما بعدهما فيما قبلهما وذلك للغرض ٤ المذكور فيما تقدم
فهو مثل قولك اما يوم الجمعة فان زيدا قائم ٥ انتصاب يوم بقائم على الصحيح على ما يحى
مع كونه خبرا لان لغرض اذكره هناك ﴿ ثم اعلم ان الشرط اذا دخل على شرط فان
قصدت ان يكون الشرط الثاني مع جزائه جزء للاول فلا بد من الفاء في الاداة الثانية
لما ذكرنا في الجوازم عند ذكر مواقع دخول الفاء في الجزاء تقول ان دخلت فان سلمت
فلك كذا وان سألته فان اعطيتك فعلى كذا لان الاعطاء بعد السؤال وان قصدت
الفاء اداة الشرط الثاني لتخلها بين اجزاء الكلام الذي هو جزاؤها معنى اعني الشرط
الاول مع الجواب الاخير فلا يكون في اداة الشرط الثاني فاء كقوله ﴿ فان عثرت بعدها
٦ ان وألت ﴿ نفسى من هاتا فقول لا لعا ﴿ فهو بمنزلة والله ان ايتني لا تينك فتانى
الشرطين لفظ اولهما معنى ومثله ٢ ان تبت ان تذب ترحم اى ان تذب فان ٢ تبت ترحم
وكذا ان كان اكثر من شرطين نحو ان سألته ان لقيتني ان دخلت الدار اعطك اى ان
دخلت الدار فان لقيتني فان سألته اعطك فقول فان سألته مع الجزاء جواب فان لقيتني
وقولك فان لقيتني مع جزائه جواب ان دخلت وعلى هذا ففس ان كان ١ كثر ﴿ قوله
(واما للتفصيل والتزم حذف فعلها وعوض بينها وبين فائها جزء مما في حيزها مطلقا
مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق وقيل هو معمول المحذوف مطلقا وقيل ان كان جائز
التقديم فمن الاول والا فن الثاني) اعلم ان اماما موضوعا لعنيين لتفصيل مجمل نحو قولك
هؤلاء فضلاء اما زيد ففقيه واما عمرو فتكلم واما بشرف كذا الى آخر ما قصد ولاستلزام
شئ لشيء اى ان ما بعدها شئ يلزمه حكم من الاحكام ومن ثم قيل ان فيه معنى الشرط
لان معنى الشرط ايضا هو استلزام شئ لشيء اى استلزام الشرط للجزاء كما ذكرنا
في الظروف البنية والمعنى الثاني اى الاستلزام لازم لها في جميع مواقع استعمالها
بخلاف معنى التفصيل فانها قد تجرد عنه (وقد التزم بعضهم هذا المعنى ايضا فيها في
جميع مواقعها فالتزم ذكر المتعدد بعدها وحل قوله تعالى ﴿ والراسخون في العلم ﴾
بعد قوله ﴿ اما الذين في قلوبهم زيغ ﴾ على معنى واما الراسخون وهذا وان كان

٤ ائنا لمبعوثون خلقا جديدا
٤ الذى ذكرناه في
الظروف البنية نمضه
٥ يوم منصوب نمضه
٦ قوله (ان وألت) وأل
اليه بثل وألا ووؤلا اذ
الجا

٢ تبب نمضه

محتملا في هذا المقام الا ان جواز السكوت على مثل قولك اما زيد فقائم يدفع دعوى ٣ لزوم التفصيل فيها (واما بيان معنى الشرط فيها فبان نقول هي حرف بمعنى ان وجب حذف شرطها لكثرة استعمالها في الكلام ولكونها في الاصل موضوعا للتفصيل وهو مقتضى تكررها كما ذكرنا من قولنا اما زيد فقفيه واما عمرو فتسكلم فيؤدى الى الاستثقال لهذا ايضا وايقضا حذف ذلك وجوبا لغرض معنوي وذلك انهم ارادوا ان يقوم ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الشرط الذي يكون هو الملزوم في جميع الكلام تفسير ذلك ان اصل اما زيد فقائم اما يكن من شئ فزيد قائم يعني ان يكن اى ان يقع في الدنيا شئ يقع قيام زيد فهذا جزم بوقوع قيامه وقطع به لانه جعل وقوع قيامه وحصوله لازما لوقوع شئ في الدنيا وما دامت الدنيا باقية فلا بد من حصول شئ فيها ثم لما كان الغرض الكلى من هذه الملازمة المذكورة بين الشرط والجزاء ٤ لزوم القيام لزيد حذف الملزوم الذي هو الشرط اى يكن من شئ واقيم ملزوم القيام وهو زيد مقام ذلك الملزوم وبقي الفاء بين المبتدأ والخبر لان فاء السببية ما بعدها لازم لما قبلها فحصل غرضك الكلى وهو لزوم القيام لزيد فلهذا الغرض وتحصيله جاز وقوع الفاء في غير موقعها (فقدتين انه حصل لهم من حذف الشرط واقامة جزء الجزاء موقعه شيان مقصودان مهمان احدهما تخفيف الكلام بحذف الشرط الكثير الاستعمال والثاني قيام ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الملزوم في كلامهم اعني الشرط (وحصل ايضا من قيام جزء الجزاء موضع الشرط ما هو المتعارف عندهم من شغل حيز واجب الحذف بشئ آخر الا ترى ان خبر المبتدأ بعد لولا وبعدها القسم لم يحذف وجوبا لامع سد جواب لولا وجواب القسم مسده (وحصل ايضا منه بقاء الفاء متوسطة للكلام كما هو حقها ولولم يتقدم جزء الجزاء لوقعت فاء السببية في اول الكلام (وكذا يقدم على الفاء من اجزاء الجزاء المفعول به او الظرف نحو ﴿ واما اليتيم فلا تقهر ﴾ واما يوم الجمعة فانا ذاهب اذا قصدت انهما ملزومان حكمهم والمعنى ان عدم القهر ينبغي ان يكون لازما لليتيم وذهابى لازما ليوم الجمعة وكذا غير ذلك من معمولات ٢ الخبر كالحال نحو اما بمجردا فاني ضاربك والمفعول المطلق نحو اما ضرب الامير فاني ضاربك والمفعول له نحو اما تأديبا فانا ضاربك فلا يستنكر عمل ما بعده فاء السببية فيما قبلها وان كان ذلك متمنعا في غير هذا الموضع لان تقديم معمولات المذكورة لاجل الاغراض المهمة المذكورة ولا نقول مثلا ان جئتني زيدا فانا ضارب على ان زيدا مفعول ضارب اذا لم يحصل بالتقديم شئ من الاغراض (ثم انه يجوز التقديم للاغراض المذكورة وان كان هناك مانع اخر من التقديم غير الفاء نحو قولك اما يوم الجمعة فان زيدا سائر وكذا نحو اما زيدا فما اضرب (ولا تقدم من اجزاء الجزاء شيئين فصاعدا لانك لا تتجاوز قدر الضرورة فلا تقول اما زيد طعامك فلا ياكى كل (وقد تقع كلمة الشرط مع الشرط من جملة اجزاء ٣ الجزاء مقام الشرط كقوله تعالى ﴿ فاما ان كان من المقربين فروح وريحان ﴾ اى اما يكن شئ فان كان من المقربين فله روح وريحان فقوله فروح جواب استغنى به عن جواب

٤ على ما بين لك نسخه

٢ الجزاء ظ

٣ جزاء اما مقام شرطها نسخه

ان والدليل على انها ليست جواب ان عدم جواز امان جثتي اكرمك بالجزم
 ووجوب امان جثتي فاكرمك مع ان نحو ان ضربتني اكرمك بالجزم اكثر من نحو
 ان ضربتني فاكرمك قال تعالى ﴿ واما اذا ما ابتليه فقدر عليه رزقه فيقول ﴾ اي
 اما يكن من شيء فاذا ما ابتليه يقول (وانما وجب الفاء في جواب اما ولم يجز الجزم وان
 كان فعلا مضارعاً فلم يجز اما زيد يتم لانه لما وجب حذف شرطها فلم يعمل فيه فبح ان تعمل
 في الجزاء الذي هو ابعد منها من الشرط الا ترى انه اذا حذف الجزاء في نحو آتيتك
 ان آتيتني فالاصل ان تعمل الاداة في الشرط فالجزاء بعدم الانجزام عند حذف الشرط
 اولى واما قولهم افعل وان لا اضربك فانما انجزم الجزاء لعدم لزوم حذف الشرط
 ههنا (واما معنى ان كاذبنا (واما تفسير سيويه لقولهم اما زيد فقام بمهما يكن من
 شيء فزيد قائم فليس لان اما بمعنى مهما وكيف وهذه حرف ومهما اسم بل قصده الى
 المعنى البحت لان معنى ٤ مهما يكن من شيء فزيد قائم ان كان شيء فزيد قائم اي هو قائم
 البتة (ويجوز ان يكون اما عند الكوفيين ان الشرطية ضمت اليها ما عند حذف
 شرطها على ما بينت من مذهبهم في اما انت منطلقا انطلقت هـ (ولا يحذف الفاء
 في جواب اما للضرورة الشعر نحو قوله ﴿ فاما الصدود لا صدود لديكم ﴾ او مع
 قول محذوف يدل عليه محكيه كقوله تعالى ﴿ فاما الذين كفروا الم تكن اياتي ﴾ اي
 فيقال لهم الم تكن ولا يقع بين اما فائها جملة تامة مستقلة نحو اما زيد قائم فعمه وكذا
 لان الواقع بينهما كما مضى جزء الجزاء المقصود كونه ملزوما للحكم الذي تضمنه ما بعد
 الفاء فلا يكون جملة تامة مستقلة ﴿ واعلم انه قدياً في بعدما ما يتكرر ذكره بعد فائها
 وذلك اما مصدر مكرر ضمناً بان يذكر بعد الفاء ما اشتق من ذلك المصدر نحو اما سمنا
 فسمين واما علما فعالم واما صفة تكرر لفظها بعد الفاء نحو قولك اما صديقاً مصافياً فليس
 بصديق مصاف واما علماً فعالم ونحو ذلك واما غير ذلك نحو اما البصرة فلا بصرة لك
 واما ابوك فلا ابالك واما العبيد فذو عبيد واما زيد فقد قام زيد فلنكر من المصدر
 والوصف يجب عند الحجازيين نصبهما ويختار ذلك بنو تميم لالي حد الوجوب
 (والعرف من المصدر يجب رفعه عند بني تميم على ما يعطى ظاهر لفظ سيويه (والاولى
 انهم يحيزون الرفع والنصب فيه كما يحى (واما الحجازيون فانهم يحيزون فيه الرفع
 والنصب (والعرف من الوصف مرفوع عند الجميع بلا خلاف واما غير المصدر
 والوصف مرفوع عند الجميع معرفاً كان او منكراً الاماسيحي (فالرفع في جميع ما يجوز
 فيه الرفع من ذلك على الابتداء عند الفريقين (واما النصب فان سيويه ذكر ان ذلك
 في المصدر معرفاً كان او منكراً على انه مفعول له عند الحجازيين (فقال شراح كلامه
 وذلك لانه رآهم ينصبون المعرفة والنكرة فلا يصلح للحال فيبقى مفعولاً له فعنى اما سمنا
 فسمين مهما يذكر زيد لاجل السمن فهو سمين وكذا المعرف نحو اما العلم فعالم اي مهما
 يذكر زيد لاجل العلم فهو عالم (٢ قال سيويه ونصب المنكر عند بني تميم على الحال قال
 لانهم للم يحيزوا في معرف المصدر الا الرفع علمنا ان نصب المنكر على الحال والعامل

٤ اما نسخته
 ٥ كما في قسم الاسماء
 نسخته

٢ وحل سيويه نصب
 المصدر المنكر نسخته

فيه اما محذوف قبله كما تقول في نحو اما علما فعالم ان التقدير مهمما تذكر زيدا عالما فهو
 عالم ٣ او المذكور بعده اى عالم في مثالنا فيكون حالا مؤكدة (قال سيويه اما الرفع في المصدر
 فعلى انه مبتدأ والعائد اليه محذوف فعنى اما العلم فعالم اى عالم به كقوله تعالى ﴿واتقوا
 يوما لا تجزى نفس عن نفس شيئا﴾ اى لا تجزى فيه شيئا (اقول والدليل على انه يجوز
 عند بنى تميم نصب معرف المصدر انهم جوزوا على ما حكى عنهم سيويه اما العلم فعالم
 بزيد بنصب العلم اى فهو عالم بزيد العلم فكذا ينبغي ان يجوز عندهم اما الضرب فضارب
 اى فان ضارب الناس فيكون نصب المصدر المعرف على انه مفعول مطلق لما بعد الفاء
 (واما نصب الوصف المنكر فعلى الحال عند الجميع والعامل فيه احد الشئتين المذكورين
 في المصدر الواقع حالا عند بنى تميم) واقول كون المصدر المنصوب مفعولا له عند
 الجازيين لادليل عليه ولو كان كذلك لجاز اما السمن فسمين واما العلم فعالم (والاولى
 ان يقال المنصوب عند بنى تميم والجازيين في الصفة على انه حال مما بعد الفاء وفي المصدر
 المعرف على انه مفعول مطلق لما بعد الفاء وفي المصدر المنكر على انه حال او مفعول مطلق
 لما بعد الفاء (واما المرفوع فعلى انه مبتدأ بعد الفاء خبره بلا تقدير ضمير كل ذلك عند
 كلا الفريقين) وكشف القناع عنه ان تقول ان مثل هذا الكلام انما يقال اذا ادعى
 شخص ثبوت الاشياء او يدعى له ذلك فيسلم السامع بعض تلك الدعاوى او يدفع كما تقول
 مثلا انا سمين وانا عالم فيقول السامع اما سمي فلست بسمين واما عالما فعالم فهذا حال
 لان المعنى اما اذا كنت سميना وادعيت ذلك فلست بسمين واما اذا كنت عالما اى ابدت
 من نفسك العلم وترينته وادعيت ذلك فانت في الحقيقة كذلك كما يقال اذا كنت مؤمنا
 فكن مؤمنا واذا كنت عالما فانا عالم لا مثلك واذا كنت في امر فكن فيه ومنه قوله تعالى
 ﴿يا ايها الذين آمنوا آمنوا﴾ على احسن التأويلات اى ياء بها المدعون للايمان آمنوا
 حقيقة فالحال على هذا مما بعد الفاء والتقدير ان يكن شئ فانت عالم عالما اى انت عالم حقيقة
 حين كنت عالما صورة وفي زى العلماء (والمصدر المنكر بمعنى الوصف حال ايضا على
 هذا الوجه او نجعله مفعولا مطلقا على ان معنى اما سمي فسمين ان يكن شئ فهو سمين
 سمينا وكذا في نحو اما سمي فلا سمي اى اما يكن شئ فلا سمي فيه سمي (واما المصدر المعرف
 فمفعول مطلق لا غير مما بعد الفاء فعنى اما العلم فعالم اما يكون شئ فزيد عالم العلم (واما الكلام
 على انه كيف يعمل ما بعد الفاء فيما قبلها في نحو اما سمي فسانت بسمين او فانتك سمين
 فقد مر انه للغرض المذكور واما الرفع نحو اما السمن فسمين واما العلم فعالم فانما
 جاز ذلك لتضمن الخبر معنى المبتدأ لان التقدير اما السمن فانت صاحبه وسمين
 وعالم في مثله خبر مبتدأ محذوف اى انت سمين وزيد عالم ومعنى سمين وعالم ذو سمين
 وذو علم فهو كالظاهر القائم مقام المضر نحو لا ارى الموت يسبق الموت شئ *
 * وكذا حال الرفع في غير المصدر نحو اما العبيد فذو عبيد اى فانت صاحبهم ولم
 يقل فذوهم لان ذو لا يضاف الى مضر (وكذا الوصف المرفوع نحو اما العالم فعالم
 اى فانت عالم اى فانت هو واما نحو اما العلم فعالم واما العالم فعالم فاستغراق لاعلم

٣ او ما بعد الفاء على ان
 يكون حالا مؤكدة وقال
 نعمه

ولا عالم كالضمير الراجع الى المبتدأ وقولك اما العلم فلك علم اى لك شئ منه واما العالم
فلست بعالم اى فلست به (وانما اكتفوا مطردا في مثل هذا الخبر بالظاهر الساد
مسد المضمر وان لم يطرد ذلك في غيره على الاصح كما مضى في باب المبتدأ نحو زيد
ضرب زيد لانهم لما غيروا المبتدأ والخبر ههنا عن حالهما يتوسط الفاء بينهما
فكانت لهما ليستا بمبتدأ وخبر (واما غير المصدر والصفة نحو اما العبيد فذو عبيد
فالوجه فيه الرفع في جميع اللغات معرفا كان اولا (وروى يونس عن بعض العرب
نصبه قال سيويه هي حيثة قليلة قال ومع ذلك لا يجوز هذا النصب الضعيف
في المعرف الا اذا كان غير معين ليكون في موضع الحال كما في الجماء الفقير واما اذا اردت
بالعبيد عبيدا معينة فلا يجوز فيه الا الرفع كما في قولك اما البصرة فلا بصرة لك
واما ابوك فلا ابالك (اقول اما الحمل على الحال في مثله فضعيف ولا معنى له بل هو على
انه مفعول به لما بعد الفاء لان معنى ذو عبيد اى يملكهم وذلك كما روى الكسائي اما
قريشا فانما افضلهم اى فانما اغلبهم بالفضل وقولهم اما ان يكون عالما فهو عالم ان فيه
مبتدأ اى اما كونه عالما فحاصل الخبر مدلول ما بعد الفاء وكذا قولهم اما ان لا يكون
عالما فهو عالم اى اما عدم كونه عالما فليس بحاصل (وقال سيويه لا في ان لا يكون زائدة
كما في قوله تعالى ﴿ لثلايعل اهل الكتاب ﴾ وفي الصور التي ذكرتها خبط كثير للنحاة
وهذا الذي ذكرته اقرب عندي (وقد يحذف اما لكثرة الاستعمال نحو قوله تعالى
﴿ وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر ﴾ وهذا فليذوقوه ﴿ وفبذلك
فليفرحوا ﴾ وانما يطرد ذلك اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا وما قبلها منصوبا به
او مفسر به فلا يقال زيدا فضربت ولا زيدا فضربت به بتقدير اما (واما قولك زيدا
فوجد فالفاء فيه زائدة وقوله ﴿ وقائلة خولان فانكح فثأنتهم ﴾ قد ذكرنا في باب المبتدأ
ان مثله على كلامين عند سيويه وعلى زيادة الفاء عند الاخفش (وانما جاز ٤ تقدير
اما بالقيد المذكور لان الامر للزام الفعل لفاعله والنهي لالزام ترك الفعل لفاعله
فناسبا للزام الفعل او تركه للمفعول وذلك بان يقدر اما قبل المنصوب ٥ وتدخل فاؤها
على الامر والنهي فان ما قبل فاء اما ملزوم لما بعدها كما ذكرنا واما قوله تعالى ﴿ واذالم
يهتدوا به فسيقولون ﴾ وقوله ﴿ واذا اعتزلتموهم وما يعبدون الا الله فأووا ﴾
وقوله ﴿ فاذا لم تفعلوا وتاب الله عليكم فاقموا ﴾ فلا جراء الظرف مجرى كلمة الشرط
كما ذكر سيويه في نحو قولهم زيد حين لقيته فانما اكرمه على مامر في الجوازم وذلك في
اذ مطرد على مامر في الظروف المبنية ويجوز ان يكون قوله ﴿ واذا اعتزلتموهم
وما يعبدون ﴾ وقوله ﴿ فاذا لم تفعلوا وتاب الله عليكم ﴾ من باب ﴿ والرجز فاهجر ﴾
اى مما اضمر فيه اما وانما جاز اعمال المستقبل الذي هو سيقولون فأووا وفاقموا
في الظروف الماضية التي هي اذلم يهتدوا واذاعتزلتموهم واذلم تفعلوا وان كان
وقوع الفعل المستقبل في الزمن الماضي محالما ذكرنا ٢ في نحو اما زيد فنطلق من الغرض
المعنوي اى قصد الملازمة حتى كان هذه الافعال المستقبلية وقعت في الازمنة الماضية

٤ ذلك في الامر والنهي
خاصة مع المنصوب بهما
فحسب لان الامر لالزام
الفعل
نحوه
٥ ويجيء بالفاء في الامر
نحوه

٢ ان الغرض المعنوي اذن
قصد
نحوه
الذي هو قصد
نحوه

وصارت لازمة لها كل ذلك لقصد المبالغة (قوله وهو معمول لما في حيزها) اي ما بين
 اما والفاء معمول لما في حيز الفاء اي لما بعدها وليس ذلك بمطلق عند المصنف لان المبتدأ
 في نحو اما زيد فقائم خارج عنه اذا العامل فيه الابتداء عنده وكذا اداة الشرط
 مع الشرط في نحو قوله ﴿ اما ان كان من المقربين ﴾ خارجة عنه (قوله مطلقا) اي
 سواء كان ما بعد الفاء شئ يحب له صدر الكلام كان وما النافية في نحو اما يوم الجمعة فانك
 مسافرا ولم يكن وذلك ٣ للغرض المذكور هذا مذهب المبرد واختاره المصنف (وقال
 بعضهم هو معمول المحذوف مطلقا اي سواء كان بعد الفاء شئ يمنع من عمل ٤ ما بعده
 فيما قبل الفاء او لا فتحو اما زيد فقائم عنده بتقدير اما ذكر زيد فهو قائم واما يوم الجمعة
 فزيد قائم اي اما ذكرت يوم الجمعة (وليس ذلك بشئ) اذ لو كان كذلك لجاز النصب
 في نحو اما زيد فقائم على تقدير اما ذكرت زيدا فهو قائم ولا يجوز اتفاقا ٥ ولجاز
 الرفع اختيارا في اما يوم الجمعة فزيد قائم ٦ ولا يجوز الابتأويل بعيدا قائم فيه (وانما
 ارتكب هؤلاء هذا المذهب نظرا الى ان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها ٧ ولا يفصل
 بين المبتدأ والخبر بالفاء في نحو اما زيد فقائم ولم يتنبهوا ان التقديم في هذا المقام
 الخاص ٨ للاغراض المذكورة (وذهب المازني الى انه ان لم يكن بعد الفاء مستحق
 للتصدر كان وما او مانع آخر من عمل العامل فيما قبله ككون العامل صفة ومعموله
 قبل موصوفه نحو اما زيدا فانا رجل ضارب او كون المعمول تمييزا وعامله اسم تام
 نحو اما درهما فعندي عشرون او كون العامل مع نون التثنية كيد نحو اما زيد فلا ضربن
 ٩ او صلة نحو اما القميص فان تلبس خير لك ٢ فان لم يكن احدها فالعمل لما بعد الفاء
 وان كان بعد الفاء احد هذه الموانع فالعامل هو المقدر وهو معنى قوله والا فمن الثاني
 (وليس ايضا بشئ) لانه اذا جاز التقديم للغرض المذكور مع المانع الواحد وهو الفاء
 فلا بأس بجوازه مع مانعين واكثر لان الغرض ٣ مهم فيجوز لتحصيله الفاء مانعين فصاعدا
 والدليل على ذلك امتناع النصب في نحو اما زيد فانه قائم ولو كان معمول مقدر لم يمتنع
 تقدير ناصب نحو ذكرت وغيره (قال ابن خروف وقد تبدل الميم الاولى من اما يا قال ﴿
 رأث رجلا ايما اذا الشمس عارضت ﴾ فيضحي وايما بالعشي فيحصر ٤ ﴾ قوله (حرف
 الردع كلا وقد جاء بمعنى حقا) الردع بمعنى الزجر تقول لشخص فلان يفضك
 فيقول كلا ردعا لك اي ليس الامر كما تقول وتكون ايضا ردعا للطالب كقوله تعالى
 ﴿ رب ارجعون لعلي اعمل صالحا فيما تركت كلا ﴾ وقد يكون كلا من كلام المتكلم
 بما قبلها وذلك اذا اخبر عن غيره بشئ منكر فيذكر بعده كلا بيانا لكونه منكرا كقوله تعالى
 ﴿ واتخذوا من دون الله آلهة ليكونوا لهم عز اكلا ﴾ وقد يكون كلا بمعنى حقا كقوله
 تعالى ﴿ كلا والقمر ﴾ وكلا ان الانسان ليطغي ﴿ فيجوز ان يحجب بحواب القسم
 كافي الاية وان لا يحجب كقوله تعالى ﴿ كلا بل يحبون العاجلة ﴾ و ﴿ كلا اذا بلغت
 التراقي ﴾ وليست للردع اذ لا معنى له ٢ الا بالنظر الى ما قبلها وقد يحتمل المعنيين كما
 في قوله تعالى ﴿ ثم بطمع ان ازيد كلا انه كان لاياتنا عنيدا ﴾ واذا كانت بمعنى حقا لم

٣ انما جاز للغرض المذكور

وهذا نسخه

٤ ما بعد الفاء فيما قبلها نسخه

٥ لانه قد علم انه اذا قيل

اما زيد فقائم ان الغرض

الاخبار عن زيد بالقيام

لا جعله فاعلا ولا مفعولا

٦ على تقدير حصل يوم

الجمعة وشبهه فالغرض

ذكر يوم الجمعة ظرفا

منصوبا للقيام لا فاعلا

للفعل المحذوف شرح المص

٧ في نحو اما يوم الجمعة فزيد

قائم نسخه ٨ للغرض

الذي ذكرنا نسخه

٩ واما نسخه

٢ وهذا معنى قوله ان كان

جائز التقديم فالعامل ما بعد

الفاء وهو معنى قوله فمن

الاول وان كان بعد الفاء

آه نسخه

٣ قوى نسخه

٤ كذا سمع بالصاد اي يرد

وفي نسخه

فيحصر بالصاد وفي اخر

فيحصر

٢ سقط الا في بعض النسخ

لم يحز الوقف عليها لأنها من تمام مابعداها ويجوز ذلك اذا كانت للردع لأنها ليست من تمام مابعداها وكان الفعل الذي هي من تمامه محذوف لان الحرف لا يستقل اى كلالا تقل اوليس الامر كذا (واذا كانت بمعنى حقا جاز ان يقال انها اسم بنيت لكون لفظها كلفظ الحرفية ومناسبة معناها لمعناها لانك تردع المخاطب عما يقوله تحقيقا لصدده لكن النحاة حكموا بحرفيتها اذا كانت بمعنى حقا ايضا لما فهموا من ان المقصود تحقيق الجملة كالمقصود بان فلم يخرجها ذلك عن الحرفية * قوله (تاء التأنيث الساكنة تلحق الماضي لتأنيث المسند اليه فان كان ظاهرا غير حقيقي فخير واما الحاق علامة التثنية والجمعين فضعيف) اعلم انه انما جاز الحاق علامة التأنيث بالمسند مع ان المؤنث هو المسند اليه دون المسند للاتصال الذي بين الفعل وهو الاصل في الاسناد وبين الفاعل وذلك الاتصال من جهة احتياجه الى الفاعل ٣ وكون الفاعل بجزء من اجزاء الفعل حتى سكن اللام في نحو ضربت لثلاثا يتوالى اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة الا ترى الى وقوع الفاعل بين الفعل و اعرابه في نحو يضربان ويضربون وتضريبن فتأنيث الفعل لتأنيث فاعله مثل تثنية الفاعل وجمعه لاجل تكرير الفعل مرتين اواكثر كقول الججاج * يا حرسى ٤ اضربا عنقه * اى اضرب اضرب وقوله تعالى * رب ارجعون * اى ارجعنى ارجعنى ارجعنى (وهذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فنبه من اول الامر بسكون هذه على بناء مالحقته لانها كالحرف الاخير مما تلحقه وبحركة تلك على اعراب ما وليته ودليل كونها كلام الكلمة دوران الاعراب عليها في نحو تاء قائمة (وتقلب الاسمية في الوقف هاء بخلاف الفعلية اذ القلب تصرف وهو بالمعرب اولى (ولتكون اصل التاء الفعلية هو السكون لم ترد اللام المحذوفة للساكنين في رمتا وغزتا لان التاء وان تحركت لاجل الالف التى بعدها وهى بجزء الكلمة فالحركة باعتبارها كاللازمة الا ان اصل التاء السكون فالحركة عليها كاللحركة بخلاف حركة اللام في لم يخافوا ولم يخافوا وخافوا وخافوا وخافى وخافن ويعن وقولن فان عين الفعل في هذه لم تحذف لان ٥ سكون لام المضارع ليس باصل حتى اذا تحرك لعارض قلنا الحركة كالعدم كما قلنا في التاء الفعلية بل اصله تحرك اللام (وكذا الامر ٦ اصله المضارع والاصل في اضرب لتضرب كما بينا فاصل لام لم يخافا وخافا ولم يقولوا وقولا هو الحركة وهى الآن متحركة بحركة كاللازمة لانها لاجل اتصال الضمير المرفوع الذى هو بجزء الكلمة بخلاف نحو لم يخف الله وخف الله ولم يبع الثوب وبع الثوب ولم يقل الحق وقل الحق لان اللام وان كان اصلها الحركة الا انها الان عارضة ليست كاللازمة لان الكلمة الثانية منفصلة (وكذا لم يرد اللام في اخشون واخشين وان تحركت الواو والياء لان اصل هاتين الحرفين السكون كالتاء الفعلية (٢ وجاءت لغة ضعيفة باعتداد حركة التاء ٣ لكون الالف بجزء الكلمة فقالوا رمتا وغزاتا ولا تقول رمت المرأة لان الحركة ٤ لاجل كلمة منفصلة ليست بجزء ما قبلها اذ الظاهر ليس في الاتصال كالضمير (قوله واما الحاق علامة التثنية والجمعين فضعيف

٣ وكونه كحرف من حروف الفعل في نحو ضربت حتى سكن نسخته
٤ الحرس واحد حراس السلطان

٥ لان اصل المضارع ليس سكون لامه حتى آه قلنا عارضة نسخته

٦ لكونه مأخوذا منه واصله ان يكون باللام نحو ليضرب كما ذكرنا في بابها فاللام في لم يخافا آه اصلها الحركة وهى متحركة بحركة كاللازمة لان هذه الحركة نسخته

٢ قال * لها متنتين خضتا كما * اكب على ساعديه النمر * اى سميتان

٣ لان الالف لكونها ضميرا مرفوعا متصلا بجزء الكلمة فصارت حركة التاء العارضة كاللازمة فيقولون رمتا وغزاتا ولا يقولون نسخته

٤ مع عروضها ليست كاللازمة لان الظاهر ليس كالضمير في الاتصال نسخته

يعنى نحو قاما اخواك وقاموا اخوتك وقن النساء فيكون الالف والواو والنون مثل
 التاء حروفاً منبهة من اول الامر ان الفاعل مثنى او مجموع ولا تكون اسماء ضمائر ه لثلاث
 يلزم اذن تقدم الضمير على مفسره من غير فائدة كما حصلت في نعم رجلا ٦ ورب عبد
 وفي باب التنازع ولكونها حروفاً لا ضمائر جاز استعمال الواو في غير العقلاء نحو اكلوني
 البراغيث (وقيل انما فعل ذلك لان الاكل في الاصل موضوع للعقلاء وجاز ايضا
 استعمال النون في الرجال كقوله * يعصرن السليط اقاربه * ويجوز ان يريد بالاقارب
 النسوة هذا ما ٧ قالوا (ولا منع من جعل هذه الحروف ضمائر وابدال الظاهر منها
) واما الفائدة في مثل هذا الابدال فامر في بدل الكل من الكل او يكون الجملة خبر المبتدأ
 المؤخر والغرض كون الخبر مهما * قوله (التنوين نون ساكنة تتبع حركة الاخر
 لالتساكيد الفعل وهو للتمكن والتكثير والعوض والمقابلة والترنم ويحذف من العلم
 موصوفاً بان مضافاً الى علم) ٨ قوله (نون ساكنة) يدخل فيه نون من ولدن ولم يكن
 (قوله تتبع حركة الاخر) يخرج امثالها لان آخر هذه الكلمات نون ساكنة ٩ الانونها
 لا تتبع حركة او اخرها وقد استفيد منه ان التنوين وجودى بعد الحركة (وانما اطلق
 قوله حركة الاخر ولم يقل آخر الاسم ليشمل تنوين الترنم في الفعل كقوله * وقولى ان
 اصبت لقد اصابن * قوله (لالتساكيد الفعل) يخرج نون التاكيد الخفيفة (وانما لم يجعل
 للتنوين في الكتابة في الرفع والجر صورة لان الكتابة مبنية على الوقف والتنوين يسقط
 في الوقف رفعاً وجر ٢ فلذا كتب في حال النصب الف لانها تقلب الفاء فيها وقد
 ذكرنا اقسام التنوين في اول الكتاب (قوله ويحذف من العلم الموصوف بان مضافاً
 الى علم) نحو جاءني زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين وصفا فطلب
 التخفيف لفظاً بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف ابن وكذلك في قولك
 هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم وكذا طامر بن طامر وهي بن بن وضل بن ضل
 لانه قد يعبر به عن لا يعرف على اجراءه بحرى العلم وان كان يدخل فيه كل من كان
 بهذه الصفة (فان لم يكن بين علمين نحو جاءني كريم ابن كريم اوزيد ابن اخينا لم يحذف
 التنوين لفظاً ولا الالف خطأ لقلة الاستعمال وكذا اذا لم يقع صفة نحو زيد بن عمرو
 على انه مبتدأ وخبر لقلة استعماله ايضا كذلك مع ان التنوين انما حذف في الموصوف
 لكونه مع الصفة كاسم واحد والتنوين علامة التمام وليست هذه العلة موجودة في المبتدأ
 مع خبره (وحكم ابنة حكم ابن) (وفي الوصف بينت وجهان كما مر في باب النداء) (وحذفها
 في نحو قوله * وحاتم الطائي وهاب المأى * وقوله * فالفيت غير مستعجب * ولا
 ذا كر الله الا قليلاً * ضرورة وقرئ ٣ في الشذوذ قل هو الله احد الله * قوله (نون
 التاكيد خفيفة ساكنة ومشددة مفتوحة مع غير الالف تختص ٤ بالفعل المستقبل في
 الامر والنهي والاستفهام والتثنية والعرض والقسم وقلت في النفي ولزمت في مثبت القسم
 وكثرت في مثل اما تفعلن وما قبلها مع ضمير المذكرين مضموم ومع المخاطبة مكسور وفيما
 عداه مفتوح وتقول في التثنية وجع المؤنث اضربان واضربان ولا تدخلها الخفيفة

• لزوم تقدم الضمير على
 ما يعود عليه من غير فائدة
 نسخه

٦ ورب رجلا نسخه

٧ قاله الهامة نسخه

٨ التنوين في الاصل
 مصدر نونت اى ادخلت
 نونا نسخه

٩ لا ان نونها تتبع حركة
 اخرها نسخه

٢ وانما سميت التنوين
 وهو تفصيل من نونت لانها
 عارضة والمصدر هو
 الحادث ولذا يسميه سيويوه
 الحادث والحادثان فسميت
 الة تنوين الكلمة بالتنوين
 وقد ذكرنا نسخه

٣ هي قراءة عثمان رضى
 الله عنه

٤ بالامر والنهي نسخه

خلافاً ليونس وهما في غيرهما مع الضمير البارز كالمفصل فان لم يكن فكما اتصل ومن ثم قيل
 هل ترين وترون وترين واغزون واغزن والمخففة تحذف للساكنين وفي
 الوقف فيرد ما حذف والمفتوح ما قبلها تقلب (الف) انما حركت المشددة بالفتحة لنقلها
 وخفة الفتحة وكسرت بعد الالف الاثنين والالف الفصل نحو اضربان واضربان تشبيها
 بنون الاعراب التي في المضارع فانها تكسر بعد الالف نحو تضربان وكذا النون في الاسم المثنى
 نحو الزيدان (قوله تختص بالفعل المستقبل) انما تدخل على الحال والماضي لما مر في باب
 المضارع ودخولها في الاغلب المشهور في مستقبل فيه معنى الطلب كالامر والنهي والاستفهام
 والتثنية والعرض (واما في المستقبل الذي هو خبر محض فلا تدخل الابد ان تدخل على اول
 الفعل ما يدل على التأكيد ايضاً كلام القسم نحو والله لا ضربن وما الزيدة نحو اما تفعلن
 ليكون ذلك الاول توطئة لدخول نون التأكيد وايدانابه ٣ (ثم الطلب على ضربين اما طلب
 وجود الفعل او عدمه كما في الامر والنهي والتحضيض والعرض والتثنية او السؤال عن
 حصول الفعل كما في الاستفهام نحو افعلن ولا تفعلن وهلا تفعلن والافتعلن وليتك تفعلن وهل
 تفعلن وكذا جميع ادوات الاستفهام اسمية كانت او حرفية قال * افعد كندة تمدحن قبلاً
 * وتقول كم تمكئن وانظر متى تفعلن قال * واقبل على رهطى ورهطك نبتحت
 * مساعينا حتى ترى كيف نفعل * والخبر المصدر بحرف التأكيد نحو والله لتضربن
 وكذا كل اداة شرط جاء بعدها ما الزائدة سواء جاز حذفها كما في اما تفعلن ومتيما تفعلن وايهم
 ما يفعلن واياها تفعلن وانما تكونن اكن او كانت لازمة لكلمة الشرط كاذما وحيثما
 (وقد تدخل نون التأكيد اختياراً في جواب الشرط ايضاً اذا كان الشرط مما يجوز
 دخولها فيه نحو قوله * فهمما تشأمنه فزارة تعطكم * ومهما تشأمنه فزارة تمنعا * وقوله *
 نبتن نبات الخيزراني في الثرى * حديثاً متيماً يأتك الخير ينفعها * لكنه اقل من دخولها
 في الشرط وربما دخلت في الشرط بلا تقدم مانحو ان تفعلن افعل قال * من ينقن
 منكم فليس بأب * ابدا وقتل بنى قتيلة شاف * ويجيء النون ايضاً بعد الافعال
 المستقبلية التي تلحق اوائلها ما الزيدة في غير الشرط اختياراً لكن قليلاً نحو يجهد
 ما يبلغن ٥ وبين ما اريك اى اتحق الذي اراه فيك وبألم تختننه يضرب لمن يطلب
 امر الايناله الامشقة * ٦ ومن عضه ما يبتن شكيرها * يضرب لمن كان له اصل
 وامارة تدل على كون شئ آخر وقبلما يقولن واكثر ما يقولن وربما يقولن (وانما كان
 دخولها مع ما التي في الشرط اكثر منها مع غيره لان الشرطية يشبه النهى في الجزم
 وعدم الثبوت واما قوله * ربما اوفيت في علم * ترفعن ثوبى شمالات * فضرورة
 وانما حسن ٧ لزيادة ما في رب وترفعن في حيزها (ويجىء النون بعد المنى بلا اذا كانت
 لامتنصلاً بالمنى قياساً عند ابن جنى لانها اذن تشبه النهى واستشهد بقوله تعالى
 * واتقوا فتنة لا تصين الذين ظلموا * وقيل ان لا في الآية للنهى وقد تجىء مع لا النافية
 منفصلة نحو لا في الدار يضربن زيد (وعند ابى على لا تجىء بعد النفى اختيار العربية

٣ واما الطلب فلا يحتاج
 الى مثل ذلك لان وضع النون
 لتوكيد ما فيه معنى الطلب
 نسخته

٤ قوله (نبات الخيزراني)
 الخيزران شجر وهو عروق
 القناة والخيزران القصب
 ٥ مثل يضرب لاستعمال
 الرسول اى اجعل فكأن
 كأننى انظر اليك

٦ صدره اذا مات منهم ميت
 شرف ابنه * شكرت الشجرة
 ايضاً يشكر شكر اى خرج
 منها الشكير وهو بنبت حول
 الشجرة من اصلها وربما قالوا
 للشعر الضعيف شكيراً قال ابن
 مقبل شكير جحافله قد كت
 والشكران ضرب من
 النبت وهو السكيران بالسين
 المهملة ايضاً وهو من الحمض
 قال * من النبت الاسكيرانا
 وحلبا *

٧ لان ما زيدت في رب
 وترفعن من جلتها نسخته

٢ وقدي دخل على الماضي اذا كان فيه معنى الطلب شاذاً قال * دامن سعدك ان رجت متيماً لولاك ليك للصباية جانحاً *
 اى دام سعدك ٣ (قوله املودا غصن املوداى ناعم ورجل ٤٠٤) املود وامرأة املودة قوله

(اشاهرن) شهر سيفه اى
 سله

٥ اللة شعر يجاوز شحمة
 الاذن ٦ اى الكلمة

٧ واذا حذفت فعلها دليل
 وهو ضمة ما قبلها فلا جتماع
 هذه الاشياء كان الحذف اولى
 نسخة

٨ لما كان خارجاً عن القياس
 نسخة

٩ كالمضموم ما قبلها اذ لم يكن
 قبلها ما يكون خلفاً عنها ودا لا
 عليها كما كان هناك ضمة
 والواو وان كانت على
 حرف فهي اسم تام وهو فاعل
 فينبغي ان لا يحذف الامع
 خلف منه عليها وانما ضمت
 نسخة

٢ اعنى الياء ان كان نسخة
 ٣ وان كانا في كلمتين كالقلمة
 الواحدة لما ذكرنا في الواو
 نسخة

٤ نحو ارضى واخشى
 حركت بالكسر وانما لم
 يحذف للساكنين لما قلنا في
 الواو وهو انه يلزم حذف
 الكلمة الواحدة ولا سيما
 وهى الفاعلة بلا خلف عنها
 اذ قبلها قحمة وانما كسرت
 الياء للساكنين ولم تفتح
 اجراء لما قبل نسخة

٥ وايضا لو قححت لا لتبست بالواحد المذكور ولو ضمت لاستنقل وقال المالكي نسخة

من معنى الطلب وتجرده من المأثمة في الاول قال سيويه تدخل بعد لم تشبها لها بلاء النهى
 من جهة الجزم قال * يحسبه الجاهل مالم يعلم * شيخاً على كرسية معتمداً * وربما حلقت المضارع
 خالياً من جميع ما ذكرنا (قال سيويه يجوز في الضرورة انت تفعلن قيل ٢ وتدخل اسم
 الفاعل اضطراراً تشبيهاً بالمضارع قال * أريت ان جئت به ٣ املودا * مر تجلاويلبس
 البرودا * اقاتلن احضروا الشهودا * وقال آخر * ياليت شعري عنكم حنيفاً * اشاهرن
 بعدنا السيوفاً * وهذا كاشبهه في دخول نون الوقاية في قوله * وليس حاملنى الابن جلال
 * ثم ان النون تلز من هذه المواضع المذكورة المضارع المقسم عليه مثبتاً نحو والله لا قوم من
 بشرط ان لا يتعلق به جار سابق كقوله تعالى ﴿ ولئن متم اوقتلم لالى الله تحشرون ﴾
 وقوله * ليعلم ربي ان بيتى اوسع * شاذ عند البصريين كاذكرت واكثر دخولها في الامر
 والنهى والاستفهام ومع اما وعند الزجاج هى لازمة مع اما خلافاً لغيره قال * فاما تربنى
 وليمة ٥ * فان الحوادث اودى بها * وترك النون معها جيد عند غيره وان كان الاكثر
 اثباتها (قوله وما قبلها مع ضمير المذكرين مضموم) لان ضمير المذكرين اعنى الواو اما ان ينضم
 ما قبلها كانصروا واغزوا او يفتح كاخشوا وارضوا فالمضموم ما قبلها يحذف اذا اتصلت
 به نون التأكيده للساكنين في كلمتين واو لا همادة وان كانت الثانية ٦ لشدة الاتصال وعدم
 الاستقلال كالجزء من الاولى ٦ الا انها على كل حال كلمتان والنقل حاصل بوجود الواو
 المضموم ٧ ما قبلها وعليها دليل اذا حذفت وسى ضمة ما قبلها (قال سيويه لو قالوا اضربون
 واضربين ٨ كما قيل اضربان لم يكن خارجاً عن القياس كتموت الثوب ومدبق (والمفتوح ما قبلها
 تحرك للساكنين بالضم وانما لم تحذف ٩ لانها ليست بمدة كما يحى في التصريف في باب
 التقاء الساكنين) وانما ضمت ولم تكسر ولم تفتح اجراء لما قبل نون التأكيده في جمع
 المذكر في جميع الانواع مجرى واحداً بالترام الضمة فيه (قوله ومع الخطاب مكمسور)
 لان ضمير الخطاب ياء ٢ فان كان ما قبلها مكسوراً كاضربى واغزى وارمى حذفت الياء
 للساكنين ٣ كما قلنا في الواو وان كان ما قبلها مفتوحاً ٤ حركت بالكسر كاخشين وارضين
 اجراء لما قبل النون في الخطاب في جميع الانواع مجرى واحداً مع ان الكسر للساكنين
 هو الاصل ٥ (وقال ابن مالك حذف ياء الضمير بعد الفتح لغة طائفة نحو ارضن
 في ارضى (قوله وفيما عدا مفتوح) اى فيما عدا المذكور وما عدا الواحد المذكور
 نحو اضربن واغزون وارمين واخشين والمثنى نحو اضربان وجمع المؤنث نحو
 اضربن وليس ما قبلها في المثنى وجمع المؤنث مفتوحاً بل هو الف يلى قبل الالف
 قحمة ولعل هذا مراده اما فتح ما قبلها في الواحد المذكور فتركيب الفعل مع النون وبنائه
 على الفتح عند الجمهور لكون النون بجزء الكلمة (واتمادت اللامات المحذوفة للجزم

(اول الوقف)

اولووقف في نحو لغزون واغزون وليرمين وارمين وليخشين واخشين لان حذفها كان للجزم
اولووقف الجارى مجراه ومع قصد البناء على الفتح للتركيب لاجزم ولاوقف (وهذا الذى
ذكرناه من كونه مبنيًا على الفتح مذهب سيبويه والمبرد وابى على) وقال الزجاج والسيرافى
بل الحركة للساكين معربا كان الفعل او مبنيًا لانه بلحاقي النون بعد الفعل عن شبه الاسماء
فعاد الى اصله من البناء والاصل فى البناء السكون فلزم تحريكه للساكين فحرك بالفتح
صيانة للفعل من الكسراخي الجر بلا ضرورة كما كانت فى اضربن الا انه تحريك للساكين
بحركة كالحركة اللازمة لكون اللام متحركة فى الاصل اى المضارع وكون النون
بجزء الكلمة لاتصاله بنفس الفعل لا بالضمير كما فى اخشون واخشين بخلاف الرجل فى
اضرب الرجل فلكونها كاللازمة ردت العين المحذوفة للساكين فى قومين ولم ترد
فى قم الليل هذا كله على مذهب الجمهور الذاهبين الى بناء ما اتصل به النون (واما على
مذهب من قال الفعل باق على ما كان عليه قبل دخول النون من الاعراب او البناء
فانه يقول انما رد اللام وفتح فى الناقص نحو اغزون وارمين اذ لو لم يرد لقل اغزن
بالضم وارمن بالكسر فكان يلتبس بالاول جمع المذكر وبالثاني الواحد المؤنث ففتحوا
ما قبل النون فى كل واحد مذكر صحيحة ومعتلة ٢ (واما رد اللام فى ارضين واخشين
فلطرد الباب فقط اذ لم يكن يلتبس به شئ آخر هذا ولغة طئ على ما حكى عنهم القراء
حذف الياء الذى هو لام فى الواحد المذكر بعد الكسر والفتح فى المغرب والمبنى نحو
والله ليرمن زيد وارمن يازيد وليخشن زيد واخشن يازيد وعليه قوله * اذا قال قطنى
قال بالله حلفه * لتعتنى ذى اناك اجمعاً *) وانما يحذف الالف فى اضربان وان
التقى ساكنان كما حذفوا الواو والياء فى اضربن خوف اللبس بالواحد لان النون انما
كسرت لاجل الالف كما ذكرنا فلو حذفت الالف لانفتحت النون مع ان الالف اخف
من الواو والياء وايضا المدفيه اكثر منه فى الواو والياء والمديقوم مقام الحركة والنون
كبعض الكلمة فصار اضربان كالمضالين (واما الالف فى اضربان فلم تحذف لانها
مجتلية للفصل بين النونات فلو حذفت لحصل الوقوع فيما فرمه (واما حذف النون
التى هى علامة الرفع فى الامثلة الخمسة فلان الفعل صار مبنيًا عند الجمهور وعند غيرهم
لاجتماع النونات (قوله ولايدخلها الخفيفة) اى لا تدخل الخفيفة المثني وجمع المؤنث
لانه يلزم التقاء الساكنين على غير حده (واما مع المثقلة فلان النون المدغمة وان كانت
ساكنة فهى كالمتركة لانه يرتفع اللسان بها وبالمتركة ارتفاعا واحدة فهما كحرف
واحد متحرك (ولايجوز عند سيبويه ايضا الحاقها فى نحو اضربانى بنون الوقاية
واضربان نعمان وان كان بزوال التقاء الساكنين الممنوع بالادغام فى نون الوقاية ونون
نعمان لان ٣ النونين المدغم فيهما ليستا بلازمتين (واما يونس والكوفون فجوزوا
الحاق الخفيفة بالثني وجمع المؤنث فبعد ذلك اما ان تبقى النون عندهم ساكنة وهو المروى
عن يونس لان الالف قبلها كالحركة لما فيها من المدة كقراءة نافع * محياى * وقراءة
ابى عمرو * واللاى * وقولهم التقيت حلقنا حلقنا البطان (ولاشك ان كل واحد فى مقام

- ٢ ثلا يلتبس به الجمع
والواحد المؤنث اذا
وصلوا اليهما واما نسخه
٣ نون الوقاية ونون نعمان
ليستا نسخه
٤ اى فى حالة الوصل و
اما جوازه فى الوقف فلا
خلاف فيه
٥ ما اوردوا
٥ ذلك نسخه

الشدوذ فلا يجوز القياس عليه واما ان تحرك بالكسر للساكنين وعليه حل قوله تعالى ﴿ولا تتبعان﴾ بخفيف النون * واعلم ان كلاما من الخفيفة والثقيلة حرف برأسها عند سيوييه وعند اكثر الكوفيين ٦ الخفيفة فرع المثقلة (قوله وهما في غيرهما) اى النونان في غير المثني وجع المؤنث مع الضمير البارز وهو الواو والياء (قوله كالمفصل) اى كالكلمة المفصلة يعنى يجب ان ٧ يعامل آخر الفعل مع النونين معاملته مع الكلمة المفصلة من حذف الواو والياء او تحريكهما ضمنا وكسرا وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الاخر عند لحاق النون بها وقد بينا نحن حكم جيهما في ضمن الكلام السابق ومعنى كلامه ان النونين حكمهما مع المثني وجع المؤنث ماذكر (ومع غيرهما على ضربين امام ضمير بارز وهو شيان جمع المذكر نحو اغزوا وارموا واخشوا ولواحد المؤنث نحو ارمى واخشى وامام ضمير مستتر وهو الواحد المذكور نحو ارم واغز وارم واخش ٢ فالنون مع الضمير البارز كالكلمة المفصلة تقول اغزن وارم ٣ بحذف الواو كما حذفها مع الكلمة المفصلة نحو اغزوا الكفار وارموا الغرض وكذا اغزن وارم يا امرأة بحذف الياء كما حذف في اغزى الجيش وارمى الغرض وتضم الواو ٤ المفتوح ما قبلها نحو اخشون كما ضممتها مع المفصلة نحو اخشوا الرجل وتكسر الياء المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المفصلة تقول اخشين كاخشى الرجل (قوله فان لم يكن) بارز وهو في الواحد المذكور نحو اغز وارم واخش فالنون كالمفصل اى كالكلمة المتصلة ويعنى بها الف التثنية نحو غرون وارمين واخشين برد اللامات وقتها كما قلت اغزوا وارميا واخشيا (قال لما كان النون بعد الضمير البارز صار كالكلمة المفصلة لان الضمير فاصل ولما لم يكن ضمير بارز كان النون كالضمير المتصل هذا زبدة كلامه) ويرد عليه ان المتصل ليس هو الالف فقط بل الواو والياء في ارضوا وارضى متصلان ايضا ٥ وانت لا تثبت اللام معهما كما تثبتها مع الالف فليس قوله اذن فكا لمتصل على اطلاقه صحيح وايضا يحتاج الى التعليل فيما قاس الون عليه من المتصل والمفصل اذا سئل مثلا لم يحذف اللام في اخشيا وارميا واغزوا كما حذف في اخش وارم واغز ولم ضممت الواو في ارضوا الرجل وكسرت الياء في ارضى الرجل ولم تحذف كما في ارموا الرجل وارمى الغرض وكل طلة تذكرها في المحمول عليه فهى مطردة في المحمول فافادة الحمل وانما يحمل الشئ على الشئ اذ لم يكن المحمول في ثبوت العلة فيه كالمحمول عليه بل يشابهه من وجه فيلحق به لاجل تلك المشابهة وان لم يثبت العلة في المحمول كحمل ان على الفعل المتعدى وان لم يكن في ان العلة مقتضية للرفع والنصب كما كانت في المتعدى (قوله والخفيفة تحذف للساكنين) وذلك اذا لاقى الخفيفة ساكن بعدها كقوله ٦ لانهن الفقير حلك ان * تركع يوما والدهر قدرفعه * حطالها عن التنوين لان التنوين لازم للاسم المتمكن في الوصل اذا تجرد عن المانع وهو الاضافة واللام بخلاف النون الخفيفة فانها ٧ قد تترك بلا مانع وايضا ينبغي ان يكون للنون اللاحقة للاسم فضل على اللاحقة للفعل (فالتنوين يحذف ٨

٦ المثقلة اصل المخففة نسخته

٧ يعطى آخر الفعل من ضم

او كسر ما يعطى اخر اولى

الكلمتين المفصلتين اذا

اجتمعا وغرضه نسخته

٣ فالذى مع الضمير البارز

النون فيها كالكلمة نسخته

٣ بالحذف كما حذف مع

المفصل نسخته

٤ في اخشون وتكسر الياء

في اخشين كما فعلت في اخشوا

الرجل واخشى الرجل فقد

رايت كيف كان النون كالكلمة

المفصلة مع الواو والياء

نسخته

٥ خص بمتصل مفتوح

ما قبله

٥ ومع هذا فانك تحذف

اللام معهما ولا تثبتها

كما تثبت مع الالف نسخته

٦ صدره * لكل هم من

الهموم سعة * والمسى

والصبح لابقاء معه * قد

يجمع المال غير اكله ويأكل

المال غير من جمعه *

٧ لا يلزم ما دخلته نسخته

في ابن وابنة بالشرط المذكور قياسا وفي غيره للضرورة كقوله * وحاتم الطائي
 وهاب المائي * ٩ والنون الخفيفة تحذف للساكنين مطلقا (وقال سيديويه عن يونس
 انه اذا جاء بعد النون المخففة في اضربان واضربان ساكن تبدلها همزة مفتوحة نحو
 اضرباء الرجل واضرباء الرجل (قال سيديويه ٢ لوجوزنا الحاق الخفيفة بالمشي فالتقياس
 حذفها للساكنين كما يحذف اتفاقا في المفردين المذكور والمؤنث وجع المذكر فيسقط
 الالف ايضا في اللفظ للساكنين واذا وقف على فعل في آخره نون خفيفة فحكمها
 حكم التنوين اعني انه يقلب المفتوح ما قبلها الفاء نحو اضربا في اضربن (قال سيديويه
 وقياس مذهب يونس في اضربان واضربان ان تقلب النون الخفيفة اتفاقا في المدة
 الطولى بقدر الفين (٣ وقال الزجاج لومدت الالف وطال مدتها ما زادت على الالف
 لانها حرف لا تتكرر ولا يؤتى بعدها بمثلها (وقال السيرا في ليس هذا الذي انكره
 الزجاج بمنكره وذلك انه يقدر ان المد الذي يزداد بعد النطق بالالف الاولى يرام به الف
 آخر وان لم ٢ ينفصل عن الاول ولم يتميز (ويحذف في الوقف المضموم ما قبلها والمكسور
 ما قبلها نحو اضربن واضربن وكان يونس يقول اقبلها واوا بعد الضمة في نحو
 اخشون ويا بعد الكسرة في نحو اخشين فاقول اخشوا واخشي قال الخليل لا ارى
 ذلك الاعلى مذهب من قال من اهل اللين ٣ هذا زيد ومررت بزيدى وهى غير فضيحة
 واما في نحو اضربن واضربن فيقول يونس اضربوا واضربى وقافا لغيره في اللفظ الا
 ان الواو والياء عنده عوضان من النون وعند غيره هما الضمير ان المردود ان بعد حذف
 النون كما يحكى ويقول في هل تضربن وهل تضربن هل تضربوا وهل تضربى بلا نون
 والواو والياء بدلان من المخففة وعند غيره هل تضربون وهل تضربين والواو والياء
 ضميران ردا بعد حذف نون التأكيدي مع رد النون التي سقطت لاجل نون التأكيدي كما
 يحكى (قوله فيرد ما يحذف) يعنى اذا حذف النون اعيد الى القفل الموقوف عليه
 ما ازيل في الوصل بسببها من الواو والياء وحدهما كما تقول في اضربن واضربن
 واخشون واخشين اضربوا واضربى واخشوا واخشى او من الواو والياء مع النون
 التي بعدها كما تقول في هل تضربن وهل تضربن وهل تخشون وهل تخشين هل
 تضربون وهل تضربين وهل تخشون وهل تخشين وهذا ايضا بناء على انهم ٤ قدروا
 النون المخففة المحذوفة للوقف معدومة من اصلها لعدم لزومها للفعل بخلاف التنوين
 فان الوقف في جاءني قاض ٥ بغير رد الياء على الافصح لكون التنوين لازمة اذا لم يكن
 مانع فكأنها ثابتة ايضا مع عروض الحذف * هذا اخر شرح المقدمة * والحمد لله
 على انعامه وافضاله بتوفيقه كماله وصلواته على محمد وكرام آله * وقد تم تمامه وحج
 ٦ اختتامه في الحضرة * المقدسة الغرورية على مشرفها صلوات رب
 العزة وسلامه * في شوال سنة ست وثمانين وستمائة *

٨ في الموصوف بان ظ
 ٩ (قوله والنون الخفيفة) اي
 واما النون الساكنة فتحذف
 للساكنين ثم تعليقات السيد
 الشريف باسرها من غير
 نقص بل زيادة بعون الله
 الملك الوهاب ٢ القياس
 حذف النون الخفيفة بعد
 الالف كما يحذف اتفاقا نسخته
 ٣ وكان الزجاج يقول
 نسخته

٣ ينكشف في اللفظ
 كالانكشاف نسخته
 ٣ غير الفصحى نسخته
 ٤ قدروها معدومة من
 اصلها عند عروض الحذف
 لعدم نسخته
 ٥ جاءني قاض نسخته

بمكون الضاد ٦ حم
 اختتامه اي قدروا المعنى قدر
 الله ختموا وان عليه ووفق
 له يقال حم الشئ اي قدره و
 محمود وكذا حم

انواعه على ما في المتن
 من غير
 من غير
 من غير

ولنذكر احكام هاء السكت وان كان المصنف ذكر بعضها في التصريف وحرف التذكير والانكار وشين الكشكشة وسين الكسكسة (اما هاء السكت فهي هاء تزداد في اخر الكلمة الموقوف عليها في موضعين احدهما اذا كان اخرها الفاء والكلمة حرف او اسم عريق البناء نحو لاوذا وهنا وذلك لان الالف حرف خفية ٧ اذا جئت بعدها بحرف اخر وذلك في الوصل تبين النطق بها واذا لم تأت بعدها بشيء وذلك في الوقف خفيت حتى ظن ان آخر الكلمة مفتوحة فلذا وصلت بحرف اي بين جوهرها واختاروا ان يكون ذلك الحرف هاء لمناسبتها بخفاء حرف اللين فاذا جاءت ساكنة بعد الالف فلا بد من تمكين مد الالف ليقوم ذلك مقام الحركة فيمكن الجمع بين ساكنين قبيين الالف بذلك التمكن والمدوام في الاسماء المتمكنة نحو افعى وحبل او العارضة البناء نحو لافتي فلا تزيدها السكت اما الخوف التباس هاء السكت بهاء الضمير المضاف اليه فان الاسم العريق البناء لا يضاف منه الا كم ولدن ولدن واما لكون ٨ الاعراب مقدرا في الف افعى وشبه الحركة الاعرابية في لافتي وسندكرانها لا تلحق المتحركة بحركة اعرابية او شبه الاعراب واما الف نحو هذا وهؤلاء فلا تليق بالحركة الاعرابية فيه مقدرة بل لو كان مكان الالف حرف صحيح ايضا لكان ٢ محركا بحركة بناءة نحو هو وهى وهؤلاء (ولا يلحق هذه الهاء ساكنة آخر غير الالف المذكورة سواء كان واوا او ياء كهمو وهذى او غيرهما ككم ومن ذلك لان الالف اخفى فهي الى البيان احوج بل تلحق الالف والواو والياء في الندبة نحو واغلاما واغلامكم واغلامكم وفي الانكار نحو آلاميراء وآلاميروه لقصدك الى زيادة مد لصوت فيهما (٣ وثاني الموضعين اذا وقفت على كلمة بحركة الاخر بحركة غير اعرابية ولا مشبهة بالاعرابية لبيان تلك الحركة اللازمة اذا لولم يزد الهاء لسقطت الحركة للوقف وانما لم يبين الاعرابية لعروضها وسرعة زوالها وذلك قولك هما رجلان وضاربانه ومسلمونه وهنه وضربته وهله وضربته ويحكمه وثمه واضربه وانطلقته وضربته وعصايه وقاضيه وغلاميه وهوه وهيه وابنه وكيفه وغير ذلك (ودخولها فيما قبل آخره ساكن اقوى واكثر من دخولها فيما قبل آخره متحرك حتى لا يجتمع ساكنان لو اسكن الاخر (ولم يلحقوها النونات في الامثلة الخمسة نحو يضربانه ويضربونه وتضربنه لان النون علامة الرفع فهي كالحركة الاعرابية (وقد منع بعض البصريين ان يقال انطلقته وضربته ٤ للتباس بضمير المصدر وفي ضربته بالمفعول به ايضا وليس بشيء لان اخليل حكى انطلقته عن العرب ولو كان الابس ما نعا لم يقولوا اعطيتكه وانه وليته ولعله واعلمته (وقد استعملوا في بعض ذلك الالف مكان الهاء لمشابهتها بها وذلك في انا وحيهلا (ولم يلحقوها آخر نحو لارجل ويازيد ونحو خمسة عشر ٥ لان حركة البناء عارضة فتشبه بذلك حركة الاعراب (وكذا لم يلحقوها آخر الماضي لمجرد لانه انما حرك كما ذكرنا في باب مشابهة العرب فكأن حركته اعرابية فلم يقولوا ضربه (واذا كان الكلمة مما ذهب لامها جزما او وقفا فان بقيت على حرف واحد فهاء السكت

٧ خفية فاريد بيانها فاذا
جئت بعدها بهاء ساكنة
فلا بد من مد الالف قبيين
٨ الالف في نحو افعى مقدرا
فيه الاعراب نسخته
٢ لها حركة واحدة كهو
نسخته
٣ ويزاد الهاء ايضا في آخر
كلمة موقوف عليها اذا كانت
بحركة الاخر نسخته

٤ للتباس الاول بضمير
المصدر والثاني بالمفعول به
نسخته
٥ لعروض حركة البناء
نسخته

٦ ههنا نسخة

٧ لولم تأت بالهاء لسكنت
نسخه٨ الا هذا النوع اعنى الذى
حذف آخره ولا يلحقون مالم
يحذف منه شئ بل يقفون
عليه بالاسكان نسخة٩ يحذف الهاء فى نحو اغز
وارم واخش نسخة٥ فى ما الاستفهامية المحذوف
الفها بعد حرف الجر كغلام
والام اكثر من حذفها واما
فى الجرورة بالاضافة نحو
بحيى مه ومثل مه فالحاء عند
الوقف لازمة كما فى ره
وقه وقد يحىى لتعليل ذلك
فى باب الوقف ان شاء الله نسخة٦ اذا اتى قرنته بما شاء من
الحشيش والشعر والماء ومثله
يامر حباه بحمار ناجية
اذا اتى قرنته بالمانية ٣ شين
الكشكشة نسخة٣ فالكشكشة لغة تميم لا بكر
والكشكشة لغة بنى اسد
اوربعة كذا فى القاموس
٤ وذلك لانهم ان لم يلحقوهاسكنت
نسخه
٥ الفرق
نسخه

واجبه نحو رده وقه لاستحالة الوقف على المتحرك والابتداء بالسككن وان كانت على اكثر من
حرف نحو اغز واره واخشه ولم يغزه ولم ير مه ولم يخشه فالحاء ٦ فى مثلها ليست بواجبة
لكنها لزم ههنا فى نحو ثمه ومسلمونه لانك ٧ اذ لم تأت بالهاء سكنت اخر الكلمة بعد حذف حرف
منها وهو اجاف وهى فى نحو اعده واقه فى قولك ان تعاده وان تقاها لزم ههنا فى اغزه ولم ير مه
لان الاجاف ههنا اكثر لو سكن العين وذلك بحذف الفاء واللام واسكان العين (وبعض العرب
لا يلحقون هاء السكت ٨ من المتحرك الاخر الا ما حذف من آخره شئ ولا يقفون على مالم يحذف
منه شئ كانوا لعل وليت وسائر ما ذكرناه الا بالاسكان (وروى يونس وعيسى بن عمر ان بعض
العرب يقف ٩ على المحذوف الاخر ايضا نحو اغز واربم بالاسكان من غير هاء (وقال سيويه
هذه اقل اللغتين والحق الهاء ٥ فى نحو علام والام وختام وبهم وفهم واعم اجود من حذفها لانه
حذف منها الالف كما حذف فى نحو اغزه واره واخشه الحرف الاخير ويجوز اسكانها وان
صارت الميم على حرف واحد لانها مترجبت بحرف الجر قبلها فصار تاءها كحسام لان الجار لا ينفك
عن المجرور وهذا المجرور لكونه على حرف صار كبعض حروف الجر فلا اتصال حاصل من
الطرفين (واذا وقفت على نحو مجئ م جئت فقلت مجئ م فالحاء لازمة كفى قه وره وره لان
المضاف لكونه اسما لا يمتزج بالمجرور امتزاج حرف الجر بمجروره (وتحذف هاء السكت عند
الوقف فى الدرج كهمزة الوصل الا ان يجرى الوصل بجرى الوقف كقوله تعالى ﴿ هلك عني
سلطانيه خذوه ﴾ وصلوا حقا السكون وان وقعت بعد الالف لان اجتماع الساكنين محتمل
فى الوقف ويحركها من ثبوتها وصلابها بعد الالف مجرى الوصل بجرى الوقف اما بالضممة تشبيها
لها بهاء الضمير او بالكسرة للساكنين وروى على الوجهين يامر حباه بحمار عقرا ٦
(واما ٣ سين الكسكسة وهى فى لغة بكر بن وائل فهى السين التى تلحقها بكاف المؤنث
فى الوقف ٤ اذ لولم تلحقها لسكنت الكاف فتلبس بكاف المذكر وجعلوا ترك السين
فى الوقف علامة للمذكر فيقولون اكر متكس فاذا وصلوا لم يأتوا بها لان حركة
الكاف اذن كافية فى الفصل بين الكافين (وقوم من العرب يلحقون كاف المؤنث
السين فى الوقف فاذا وصلوا حذفوا وغرضهم مامر فى الحاق السين وناس كثير
من تميم ومن اسد يجعلون مكان كاف المؤنث فى الوقف شيئا قال تضحك منى ان رأيتنى احترش
* ولو حرشت لكشف عن حرش * وذلك ايضا للغرض المذكور وانما ابدلوا
شيئا لانها مهموسة مثلها ولم يجعلوا مكانها مهموسة من الخلق لانها ليست حلقة
(وقد يجرى الوصل بجرى الوقف فيقال انش ذاهبة قال * فعيناش عيناها وجيدش
جيدها * سوى ان عظم الساق منش دقيق * (واما حرف الانكار فهى زيادة
تلحق آخر المذكور فى الاستفهام بالالف خاصة اذا قصد انكار اعتقاد كون المذكور
على ما ذكر او انكار كونه بخلاف ما ذكر كما تقول مثلا جاءنى زيد فيقول من
يقصد تكذيبك وان زيدا لا يأتىك ازيدنيه اى كيف يجيئك فهذه العلامة ببيان انه

لا يعتقد انه اناك او يقول ذلك من لا يشك ان زيدا جاءك وينكر ان لا يجيبك فكانه يقول من يشك
في هذا وكيف لا يجيبك (قال الاخفش ان هذه لزيادة موضوع لانكار كون المذكور على
ما ذكر فقط فان اريد انكار كونه بخلاف ما ذكر فهو على وجه الهمز والسحرية فكانه يقول
كيف لا يجيبك زيد وانت الجليل العظيم كقوله تعالى ﴿ ذق انك انت العزيز الكريم ﴾ هذا قوله
والاولى ٦ ان يقال انه لانكار كونه على خلاف ما ذكر لا على وجه السخرية (وانما يلحق هذه
الزيادة بشرط الوقف والانكار بهزمة الاستفهام بلا فصل بينهما وبين الاسم المذكور فان وصل الاسم
بما بعده او كان استفهاما على الحقيقة لا على وجه الانكار لم يلحق وكذا لا يلحق اذا فصل بين الهزمة
والمذكور يقول او ما يفيد فائدة نحو اتقول زيدا واتكلم زيد (والاغلب مع حصول الشرائط
وقصد الحاق زيادة الانكار حكاية ذلك المذكور بلفظه وبحركته اعرابية كانت او بناءة
نحو اذهبتوه لمن قال ذهبت وانا انا منه لمن قال انا فاعل (وربما زيدت مدة الانكار من
دون حكاية اللفظ المذكور بل تلحق العلامة بما يصح المعنى ٧ بلحاظها من جملة كلامك فتقول
لمن قال ذهبت اذهبتاه (ومنه حكاية سيوييه سمعنا من قبل له اتخرج ان اخصيت البارية فقال انا
انيه منكرا ٨ لرأيه ان يكون على خلاف ذلك ولو حكي لقال اتخرجوه (ثم نقول آخر الكلمة
اما ان يكون ساكنا او متحركا والساكن اما حرف علة او حرف صحيح ٩ فالاول نحو جاءني
القاضي ورأيت المعلى وزيد يغزو وحكمه ان يزداد على آخره مثل آخره فيجتمع ساكنان فحذف
اولهما فنقول آلفاضيه وآلعلاء ويغزو وان كان الساكن صحيحا تنوينيا كان او غيره فلا بد
من تحريكه بالكسرة لساكنين ٧ فلا يكون زيادة الانكاواذن الالياء نحو ازيدنيه والم تضربه
وان كان متحركا فدة الانكار على وفق تلك الحركة بناءة كانت او اعرابية فتكون بعد الضمة
واو وبعد الفتحة الف وبعد الكسرة ياء نحو ازيدونه وازيدنيه وآ الامير و فليس مدة
الانكار اذن كعلامة الندبة لان تلك يجب كونها الفا لا عند الابس (ويجوز لك ان تلحق مدة
الانكار بان مزيدة بعد المذكور مدخلا في اوله همزة الاستفهام فلا تكون المدة اذن الايام ٨ لانك
تكسرون ان لساكنين وزيادة ان الزيادة البيان والايضاح ٤ لان حرف المد والهاء خفيان فهو
زائد كافي ما ان فعل (قال المصنف الظاهر انهم لم يزدوا ان الا في آخر ساكن محافظة ٥ لذلك
الساكن لانه لم يزد ان تحرك الساكن ان كان صحيحا وسقط ان كان مدة (ورد قوله
بمجيئها بعد المتحرك في آ انا انه لان نون انا متحركة واجاب بان الزيادة انما تكون في حال
الوقف والوقف على انا بالالف فصار وان لم يكن فيه الف لمجيئ ان بعده في حكم
الموقوف عليه بالالف ولو لم يزد ان لقليل آ آنا بحذف احدي الالفين وقياس ما قاله ان يقال
آ المعلى آنيه وآ القاضي آنيه ويغزو آنيه ان اريد وهذا الذي قاله من تخصيص ان بالساكن
آخره ٦ قياس منه لم يأت في كلام النحاة * ثم اعلم انه يجوز لك الانكار والحكاية مع ترك مدة
الانكار وان كان الكلام وقفا واما اذا اردت الوصل فانه يجب ترك الزيادة نحو ازيدا
يا فتى كما تترك العلامات في من حين تقول من يافتى وانما يجوز اثبات التنوين ههنا في حال

٦ انه يقال ذلك ايضا على
وجه الانكار بخلاف نسخه
٧ فيه من كلامك نسخه
٨ لرأى نفسه ان يكون على
خلاف ما ذكر السائل نسخه
٩ فحرف العلة في نحو نسخه
٧ فزيادة الانكار بعده هي
الياء فقط نسخه
٨ لاجل الساكنين نسخه
٤ لان الياء والهاء خفيان فهو
مثل قولك ما ان فعل نسخه
٥ على صورته لثلاثه
الساكن ان كان صحيحا ولا
يحذف ان كان مدة نسخه
٦ لم يجز في كلام النحاة وانما
هو قياس منه ثم انه لا يجوز
نسخه

الوقف لقصد الحكاية ومع زيادة الانكار بتوسط التنوين ويبقى الهاء موقوفاً عليه فلا يستنكر بقاء التنوين في الوقف ومدة الانكار تقع في منتهى الكلام بعد الصفة والمعطوف وغير ذلك نحو ازيدا وعمرية فيمن قال لقيت زيدا وعمر ازيدا الطويلة واذا قال ضربت عمرا قلت اضربت عمرا فتدخل همزة الانكار على الجملة والمفرد وعلى اى قسم شئت من اقسام الكلام بخلاف الف الذببة كما مر في المنادى ولا بد في حال الوقف من هاء السكت ههنا (واما حرف التذكير فليس في كلام فصيح وانما يكون ذلك اذا نطق من يتذكر بكلمة ولا يريد ان يقف ويقطع كلامه في فصل آخر تلك الكلمة بمدة تجانس حركتها ان كان متحركا كما تقول في قال ويقول ومن العام قال فتمت فحة اللام الى ان يتذكر مانسى ويصله به ويقولو ومن العاصي (ويصله بياء ساكنة ان كان الاخر ساكنا صحيحا تنوينا كان او غيره نحو هذا سيفنى اذا اردت سيف من صفته كيت وكيت وتقول في قد فعل وفي الالف واللام ٧ في نحو الحارث مثلا قدى والى وان كان آخره ساكنا حرف مدة نحو القاضى والعصا ويغز ومددت ذلك الحرف الى ان يتذكر ولا تجتلب مدة اخرى ويجوز ان يقال انك تجتلبها وتحذف الاولى كما قيل في مدة الانكار ولانلى هذه الزيادة هاء السكت بخلاف زيادة الانكار لان هذه انما تزداد اذا لم تقصد الوقف * تم الكتاب بحمد الله وعونه وحسن توفيقه * والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

* باصيلوب اتمام اولنجه بوكتاب دلپذير *

* سويلدم تقريض كونه جوهرين تاريخاكا *

* هروجهله اولسه شاين طبع وتمثيله اولور * ١٢٧٥

* كافيہ شرحی رضی الدين عالمہ بجہا * ١٢٧٥

لما كان شرح الكافية لتجيم الدين الرضى الاسترآبادى * متنامين المسائل * ووثيق الدلائل * ومأخذ الكل الشروح والخواشى * ومكشفا لمعانى اسرار التأويل التى لها الغواشى * وكان مختلف النسخ في تراكيبه زيادة ونقصانا وتقديما وتأخيرا * لتصححه وتبييضه مرارا * مع تبديل بعض عباراته الوجيزة * ونشر من تلك النسخ الكتب الكثيرة * طبع باختيار النسخة التى قوبلت من النسخة الاخيرة للشارح ومثل في اطرافها اكثر عبارات النسختين الاولين مع تعليقات العلامة المحقق السيد الشريف التى موضحة لبعض الفوائد * ومبينة لمعانى الشواهد * وتحريرات متعلقة بالشرح وما فيه من الابيات ليزداد شرفا بين الانام والاشراف * وينتشر فوائدها في كل النواحى والاكناف * في ظل السلطان الاعظم * والحاقان الافخم * السلطان ابن السلطان * السلطان انما زى عبد الحميد خان * ادام الله وجوده * وافاض على الكافة بره

وجوده * في المطبعة (الشركة الصحافية العثمانية) وقد صادف

ختام طبعه في اوائل ذى الحجة الشريفة لسنة عشر

وثلاثمائة والى من هجرة من له العز والشرف

٧ اذا تذكرت لهجته

1871

1. The first of the year was a very cold day, with a heavy frost, and the wind from the north-east. The snow was very deep, and the roads were very slippery. The people were very busy, and the shops were very full. The children were very happy, and the old people were very sad.

2. The second of the year was a very warm day, with a heavy rain, and the wind from the south-west. The snow was very deep, and the roads were very slippery. The people were very busy, and the shops were very full. The children were very happy, and the old people were very sad.

3. The third of the year was a very cold day, with a heavy frost, and the wind from the north-east. The snow was very deep, and the roads were very slippery. The people were very busy, and the shops were very full. The children were very happy, and the old people were very sad.

4. The fourth of the year was a very warm day, with a heavy rain, and the wind from the south-west. The snow was very deep, and the roads were very slippery. The people were very busy, and the shops were very full. The children were very happy, and the old people were very sad.

5. The fifth of the year was a very cold day, with a heavy frost, and the wind from the north-east. The snow was very deep, and the roads were very slippery. The people were very busy, and the shops were very full. The children were very happy, and the old people were very sad.

6. The sixth of the year was a very warm day, with a heavy rain, and the wind from the south-west. The snow was very deep, and the roads were very slippery. The people were very busy, and the shops were very full. The children were very happy, and the old people were very sad.

7. The seventh of the year was a very cold day, with a heavy frost, and the wind from the north-east. The snow was very deep, and the roads were very slippery. The people were very busy, and the shops were very full. The children were very happy, and the old people were very sad.

8. The eighth of the year was a very warm day, with a heavy rain, and the wind from the south-west. The snow was very deep, and the roads were very slippery. The people were very busy, and the shops were very full. The children were very happy, and the old people were very sad.

9. The ninth of the year was a very cold day, with a heavy frost, and the wind from the north-east. The snow was very deep, and the roads were very slippery. The people were very busy, and the shops were very full. The children were very happy, and the old people were very sad.

10. The tenth of the year was a very warm day, with a heavy rain, and the wind from the south-west. The snow was very deep, and the roads were very slippery. The people were very busy, and the shops were very full. The children were very happy, and the old people were very sad.

﴿ ٢ ﴾

﴿ شيخ رضى الدين على الكافيه نك ﴾

(شقه سى)

٨ (قوله وعلى ما فسرنا الوضع آه) اى على وجه يكون احترازا عن شئ فلا ينجح ان ذكره تصريح بما علم التزاما ٩ (قوله خلاف المشهور اه) وايضا فقوله لفظ مغن عن الوضع بمعنى الصوغ فيكون ذكره ليتعلق به قوله لمعنى ٢ (قوله ومعنى اللفظ مايعنى به) قيل المعنى مصدر بمعنى المفعول او اسم مكان استعمال فيه او هو مخفف المعنى يقال عرفت ذلك فى معنى كلامه وفى معناه كلامه وفى معنى كلامه

ه الغوى فلا يلزم الدور هذا ما قيل في توجيه كلامه وخيئذ يكون نحو مسلمان وبصرى وضویر بی کلمة حقيقة وان سلم ان اجزائها تدل على اجزاء معانيها لا كلمتان صارتا بالامتزاج في حكم كلمة واحدة كما اختاره الشارح لكن لقائل ان يقول يلزم على هذا ان يكون مثل قالوا وقالوا وقلت داخلا في حد الكلمة مع انه جملة مركبة من فعل وفاعل فتأمل ٣ (قوله احتراز بقوله وضع عن لفظ آه) اى قيد على هذا المعنى كما اذا سمع من وراء جدار فيخرج ح عن الحد بقيد الوضع واما اذا علم حيوته بالمشاهدة فلا دلالة له اصلا فيخرج عن الحد بقوله لمعنى وعلى هذا فلا منافاة بين اثباته للمهمل او لا معنى وبين اخراجه بقوله لمعنى ثانيا واما قوله وقدمر فهو اشارة الى ان هذا الاحتراز انما يتصور اذا فسر الوضع بالصوغ كانه عليه بقوله عما صيغ ٤ (قوله فالجواب ان اللام آه) بل لتعريف الماهية والطبيعة ٥ (قوله فيناقض) قيل فعلى هذا ينبغي ان لا تصح ارادة الاستغراق في مثل اللفظة والكلمة والتمرة وان لا تصح ان يقال كل لفظة ولا كل تمرة خير من جرادة بقصد العموم قلنا المناقاة للوحدة هو الكثرة بمعنى الكل لا بمعنى كل واحد ولذلك قال كل الانسان ولم يقل كل انسان واما صحة استثناء اى فرد اريد من الانسان ههنا فباعتبار ان ثبوت هذا الحكم لكل انما هو ثبوته لكل فرد لا باعتبار انه اريد بلفظ الانسان كل فرد منه ٦ (قوله والمقصود في هذا الموضع هو الثانى آه) قيل فعلى هذا لا يكون الوحدة مرادة اصلا وان كانت الماهية متصفة بها فتأمل ٧ (قوله ان قيل لم لم يقل لفظه آه) التوافق بينهما في التذكير والتأنيث انما يجب بثلاث شرائط الاول ان يكون الخبر مشتقا او في حكمه الثانى ان لا يكون مما يتحد فيه المذكر والمؤنث كجريح الثالث ان يكون رافعا لضمير المبتدأ فلا يؤنث في هند حسن وجهها بخلاف هند حسنة الوجه

- ٤ (قوله فاعرب المركب اعراب الكلمة) هذا في نحو بصرى وقائمة وحبل وحجر اظهر لان الاعراب في آخر المركب على جزء لا يستحقه اصلا واما المنون فالتنوين فيه بعد حركة الاعراب على الجزء الاول وفي المثني والمجموع ان جعل العلامة نفس الاعراب قائمة مقام الحركات فلا عراب للمركب بل للجزء الاول والاعراب في نحو الرجل واضرب انما هو للجزء الثاني الذي يستحقه لا للمجموع المركب منه ومن الجزء الاول فتأمل
- ٥ (قوله وكذلك الحركات الاعرابية) يعني انها ايضا كلمات برأسها من قبيل الحروف لكن لشدة امتزاج الحركة الاعرابية بغيرها عد المجموع كلمة واحدة ولا يتصور هنا عراب المجموع
- ٦ قوله (فتغيرت بالحرفين) اى حرف المضارعة وحرف النسبة اعني يائها المشددة
- ٧ قوله (بنية المنسوب اليه والمضاف) اى تغيرت بنية ماضم الى حرف المضارعة عن الحركة الى السكون وقد ابدل لفظ المضاف بالمضارع وله وجه ايضا ٨ (قوله وصارتا) اى الحرفان ٩ (قوله فلا يوجب تغير البنية) فلا يلزم ان يعد المجموع كلمة واحدة كما في اضرب ٢ (قوله اما الفعل الماضي ففيه نظرا) قيل لكن السكنات غير ملفوظ بها وكذا عدد الحروف فلا يكون الوزن المفسر بهذا المجموع لفظا فلا يكون جزء من اللفظ وكذا ان فسر بالهيئة العارضة باعتبار ترتيب الحروف على الحركات والسكنات المخصوصة لان الظاهر ان تلك الهيئة اعتبارية وان اريد بالوزن نفس الحركات الطارئة وحدها او مع الحروف الزائدة فالجواب انها اسباب للدلالة لانها دالة

و الاقدام في جواز الحكم عليها انفسها سواء حكم عليها بما ثبت لها في انفسها او بما ثبت لها بالقياس الى غيرها نعم اذا استعملت في معانيها افلا شك ان الحكم ح يتوجه الى المعاني التي اختلفت حالها في جواز الحكم عليها وامتناعه ومن ثم قيل الاسناد الى معنى اللفظ من خواص الاسم واما الاسناد الى اللفظ فمشارك بين الثلاثة (قوله اي دلالتها بآية) مذكوره من تقدير احد المضافين او حذف الخبر مبني على ما حكموا به من ان الفعل مع ان في تأويل المصدر ولو وضع هناك المصدر بدله لاحتيج الى مذكوره لكن النظر الى المعنى يعني عنه اذ ليس في معنى المصدر حقيقة ٩ (قوله فتكون حاصرة) يعني ان ههنا تقسيمين كل واحد منهما دائر بين النفي والاثبات فلا يتصور في شيء منهما زيادة ولا نقصان فالاول التقسيم الى المستقل وغيره ولا شك انه حاصر لا يمكن اجتماع القسمين ولا ارتفاعهما والثاني تقسيم المستقل الى المقترن وغيره وهو ايضا دائر بين النفي والاثبات فمجموع قسمي المستقل مقابل لغير المستقل مقابلة حقيقة لا يعقل فيها زيادة ولا نقصان وكل واحد منهما مقابل للآخر ايضا مقابلة حقيقة ولم يردان ههنا قسمة واحدة دائرة بين النفي والاثبات الى اقسام ثلاثة ليعترض عليه بان غير المستقل ايضا يحتمل الانقسام الى قسمين بصفتين متقابلتين فان اجيب بعدم وجودان صفة متنوعة سوى الاستقلال والاقتران لزم ان يكون الحصر في الاقسام الثلاثة استقرارا لاحصاء عقليا وكيف يريد هذا ولا يتصور في تقسيم واحد الى اقسام ثلاثة ان يكون دائرا بين النفي والاثبات واحتمال انقسام احد القسمين الى اقسام مندرجة تحته لا يمنع الانحصار نعم يتجه ان يقال لم قسم احد القسمين دون الآخر فيجاب بان الآخر لم يشتمل على انواع مختلفة واما ان التقسيم غير حاصر فكلا ٢ قوله (توقف المركب على جزئه) فذات الكلمة جزؤ ذات الكلام ومفهوما جزؤ مفهومه ٣ (قوله وذلك من دلالة المركب على كل جزء من اجزائه دلالة تضمن) قيل عليه ان المركب لا يدل على كل جزء من اجزائه دلالة تضمن بل اللفظ المركب يدل على كل جزء من اجزاء معناه دلالة تضمن والكلام ههنا في تضمن المركب لجزئية واجيب بانه اراد على معنى كل جزء يعني لما كان المركب دالا بالتضمن على معنى كل جزء جعل متضمنا لجزئيه وهذا ركيك لان معنى تضمن المركب لجزئيه ان كل واحد منهما في ضمنه وهو ظاهر مستغن عن اعتبار الدلالة التضمنية كما لا يخفى وكأنه اراد ان اطلاق التضمن على التركيب من جنس اطلاق التضمن على الدلالة فكما ان تلك دلالة على ما في الضمن فهذا تركب مما في الضمن لكن عبارته قاصرة عن ذلك وفي تفسيره التضمن بالتركب اشارة الى بطلان ما توهم من انه لا يشمل المقدر فلذلك عدل الى التضمن

ح معنى الحرف بلاطائل اذ يقرب من المقصود تارة ويبعد عنه تارة اخرى بمراحل
ونحن نشير اليه اشارة خفية لتكون على بصيرة فنقول كما ان في الخارج موجودا قائما
بذاته وموجودا قائما بغيره كذلك في الذهن معقول هو مدرك قصدا ملحوظ في ذاته
يصلح ان يحكم عليه وبه ومعقول هو مدرك تبعا والة للاحظة غيره فلا يصلح لشيء منهما
فالابتداء مثلا اذا لاحظ العقل قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا
في ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء واذا
لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة مثلا وجعله الة لتعرف حالهما
كان معنى غير مستقل بالمفهومية لا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه وهذا معنى ما قبل الحرف
وضع باعتبار معنى عام وهو نوع من النسبة كالابتداء مثلا لكل ابتداء معين
بخصوصه والنسبة لاتعين الا بالنسب اليه فالمدرك متعلق الحرف لا يتحصل
فرد من ذلك النوع هو مدلول الحرف لافي العقل ولا في الخارج وانما يتحصل بمتعلقه
فيتعقل بتعلقه والحاصل ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلى ولفظة من موضوعه
لكل واحد من جزئياته المخصوصة المتعلقة من حيث انها حالات لتعلقاتها وآلات
لتعرف احوالها وذلك المعنى الكلى يمكن ان يعقل قصدا ويلاحظ في ذاته فيستعمل
بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوما عليه وبه واما تلك الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية
ولا تصلح ان تكون محكوما عليها او بها اذ لابد في كل منهما ان يكون ملحوظا قصدا
ليمكن ان تعتبر تلك النسبة بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات لاتتعقل الا بذكر متعلقاتها
ولما كان وضعها لتلك الجزئيات وضعها واحدا لم يلزم ان يكون لفظة من مشتركة بينهما
٣ قوله (فالحرف موجد لمعناه في لفظ غيره) جعل معنى الحرف حاصل في لفظ آخر
بان اوجد الحرف معناه فيه وجعل ذلك اللفظ متضمنا لمعنى الحرف وحكم بان ذلك اللفظ
لا يدل عليه وكل ذلك لاحصائه لان معنى اللام متعلق بمعنى الرجل حقيقة لا بلفظه
وكذلك الاستفهام متعلق بمعنى الجملة واذا تضمن لفظ معنى لفظ آخر دل عليه كما في اين
ومتى والا فلا تضمن اصلا

هـ هو لقصور في معناه بحسب المعقولية لا لقصور في دلالاته ٧ قوله (الا ان الفرق بينهما ان لفظ الابتداء آه) اذا كان كل واحد منهما موضوعا لذلك المعنى فلم صار ذلك المعنى في نفس احدهما مطابقة دون الاخر فان قيل اراد ان لفظ الابتداء وضع لذلك المعنى مطلقا ولفظ من موضوع له من حيث انه حاصل في غيره قلنا معنى الابتداء امر واحد حاصل في غيره متعلق به فجعل احدا للفظين موضوعا له في نفسه والاخر موضوعا له من حيث انه متعلق بغيره عار عن الفائدة على قياس ما قيل في اشتراط ذكر المتعلق وايضا اعتبار هذه الخيرية في معنى من لا يخرج به عن الاستقلال وصلاحيه الحكم عليه كما اذا قيل الابتداء الحاصل في الغير فالحق اختلاف المعنى وان معنى من الابتداء آت المخصوصة الملحوظة في غيرها واما اذا لوحظت بالذات كقولك ابتداء السير من البصرة صارت معاني مستقلة لكنها بهذا الاعتبار ليست معنى من

هـ جعله حالا والالقال ناطقة وايضا يدفعه قوله صوت الحمار ٦ (قوله فنقصوه ما لا يكون معمولا للفعل) اي المضارع اي منه ٧ (قوله وودج) دج صياح للدجاج ٨ (قوله فاذا سميت بالاسم) اي جعلته علما ٩ (قوله تمنحضت للتمكن) فيه رد على من استدل بثبوت التنوين بعد العملية على انها ليست للتنكير ٢ (قوله وثانيها للتمكن ومعناه كون الاسم معربا) هذا اولي مما قيل من ان تنوين التمكن يدل على امكانية الكلمة اعني كون الاسم لم يشبه الفعل بالوجهين المعبرين وحينئذ لا يتصور معناها في غير المنصرف

ف فتوهم انه له وعلى تقدير تسليم انه له فالماضى حدث له العدم بعد الوجود والمستقبل حدث معدوم له انتظار الوجود وليس في مدلول شئ* منهما زمان معين بل الزمان المعين من لوازم مدلولهما ٧ (قوله وغيره غير والحق انه بمعنى المضى آء اى العود بمعنى المضى) فلا يرد على حد المص ايضا كما لم يرد الماضى والمستقبل

ه الخاصة يجب اطرادها ولا يجب انعكاسها بل يجوز ذلك فيها لجواز كونها شاملة بخلاف الحد فانه يجب اطراده وانعكاسه ولا حاجة الى هذا العدول عن الظاهر فان المطرد المنعكس يسمى عند التحوين حدا اى معرفا والمطرد الذى لا ينعكس يسمى عندهم خاصة قال المص فى شرح منظومته نعى بالخصيصة الامر الذى اذا وجد دل على الثبوت واذا فقد لم يدل على الانتفا فيطرد ولا ينعكس ولو جعل حدا كان اخص من المحدود

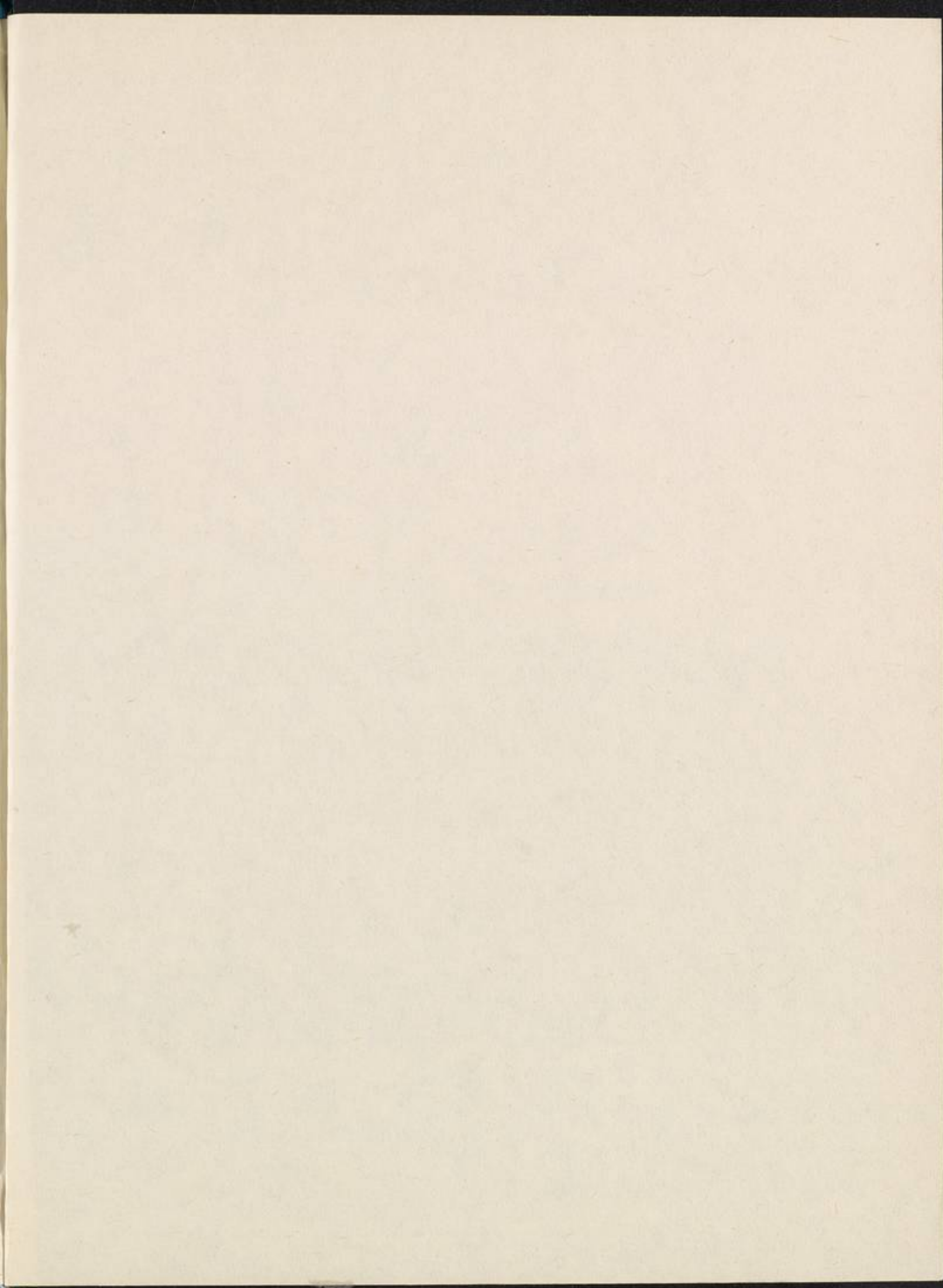
هـ من التعريف لافيه نفسه ٢ قوله (اما ان عرف الاختلاف الصحيح آه) الذي يعرف الاختلاف الصحيح الحاصل في كلامهم بالتتابع مستغن عن التحو انما المحتاج اليه من لا يعرفه كذلك فالتتابع يوضع له قوانين يعرف بها الاختلاف الحاصل في كلامهم فتعريف المعرب نافع بالقياس اليه ليحصل له ضابط في معرفة الاختلاف واما بالقياس الى غيره فلا فائدة فيه سوى ان يعرف المعنى الاصطلاحي لهذا اللفظ من غير ان ينتفع به في معرفة احكام كلامهم ٣ قوله (بخلاف المبني فان الاعراب لا يقدر على حرفه الاخير آه) تحقيقه ان المبني لما منع قد زال عنه استحقاقه للاعراب وصلاحيته له بذلك المانع فلا يقدر في اخره اعراب بل يقال هو في محل اسم آخره اعراب واما المقصور مثلا فهو مستحق للاعراب لكنه عاجز عن تحمله فيقدر في آخره اذ لا يجز عن التحمل التقديرى ولا يحتاج ههنا الى اعتبار اسم آخر

Handwritten text in a cursive script, likely a letter or document. The text is faint and mostly illegible due to fading and bleed-through from the reverse side. It appears to be written in a 19th-century style.

د بامرأى لوجوده وذلك لانه قال فهو امر لا يتحقق اذ نحن نقطع ان المتكلم اذا قال جاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزید انه ليس في آخر زيد الا ضم وقبح وكسر لامر آخر يسمى اختلافاً اي لامر آخر متحقق بدليل ماسبق وبدليل ان اختلاف آخر زيد في المثال المذكور مما لا يمكن انكاره ٢ قوله (فهو امر واحد ناشئ من مجموع الضم والقبح والكسر لا من كل واحد منها) فيه بحث اذ لا يلزم من عدم كونه ناشياً من كل واحد ان يكون ناشياً من المجموع لجواز ان ينشأ من اثنين منها ٣ قوله (والانقلاب من حيث هو هوشى واحد) هذا لا ينافي ان يندرج تحته افراد متنوعة ثلاثة او اكثر كما ان الاعراب من حيث هو هوشى واحد ويقسم الى ثلاثة

هـ تحكم وايضا اذا انتقل الاسم من السكون الى الضم ومن الضم الى الفتح ومن الفتح الى الكسر فقد استوفى اقسام الاعراب ولم يوجد هناك انتقال من السكون الى الفتح ولا من السكون الى الكسر ٨ قوله (بحسب تغير الحالات المنتقل اليها) اي دون المنتقل عنها ٩ (قوله وليس كذا الف المثني وواو الجمع اذا جعلتا اعرابا) يعنى لا يقدر الالف قبل الاعراب مغايرة لما بعده لادائه الى تقدير حذف علامة التثنية ٢ قوله قبيح لك بهذا ان الاختلاف في كل اسم (اي سواء كان بالحركة او بالحرف ٣ قوله (والحق ان معنى الاختلاف ما ذكرنا اولاً) اي لا ما ذكرناه ثانياً لفساده وذلك لان التحول كما يتغير باعتبار التحول يتغير باعتبار التحول اليه فيلزم ان يزيد الاعراب على ثلاثة كما ذكره ٤ قوله (والجواب ان معنى الاختلاف كما ذكرنا انتقال الآخر من السكون) قد عرفت فساد ذلك بلزوم كون الاسم في حال السكون الاصلى معرباً بناء على ان الاختلاف نسبة الى طرفيه على سواء فان قيل لا يحصل الاختلاف الا عند حصول الحالة المنتقل اليها اذ لا اختلاف حال حصول المنتقل عنها قلنا اذا حصل الاختلاف كان نسبته اليهما على السوية فبحكم بكون الاسم في الحالتين معاً معرباً او مبنيّاً ٥ قوله (لقوله ما اختلف آخره به) لعله اراد بقوله ما اختلف آخره به ما يكون سبباً للاختلاف لا ما حصل به الاختلاف بالفعل او يحصل وقد وجد في الاسم في التركيب الاول ما هو سبب لاختلاف آخره في الجملة وان لم يترتب عليه الاختلاف بالفعل لتوقفه على امر آخر وليس يعتبر في مثل اختلف ويختلف اذا استعمل في هذا الموضع ونظائرهما اقتران بزمان كما لا يخفى

م التقدم زمانا وتلفظا فلا مدخل للتأثير الحقيقي فيما نحن بصددده وايضا تأثير كل واحد منهما انما هو في رفع الآخر لا في ذاته قلت لو كان هنالك تأثير في الحقيقة لكان الاولى والاناسب ان يقدم المؤثر في التلفظ وهذا هو المراد من لزوم تقدمه على اثره وتقدم كل واحد منهما على رفع الآخر تلفظا لا يتصور الا بتقدمه على الآخر تلفظا فتأمل ٤ قوله (في الحقيقة حتى يلزم تقدمه على اثره بل هو علامة) لا يخفى ان حق العلامة من حيث هي علامة ان تكون متقدمة على ما هي علامة له لتعرف هي اولا ثم يعرف بها ما هي علامة له فلو كان كل من المبتدأ والخبر علامة لرفع الآخر كان حقه ان يقدم على الآخر ليعلم به حال الآخر ومن ثم اطلق التخيرون الحكم بان مرتبة العامل التقدم على معموله ٥ (قوله قلنا ان كل واحد من المبتدأ والخبر مقدم على صاحبه من وجه آه) قد تحقق فيما سبق ان عمل كلمة في اخرى انما هو بحسب ارتباط بينهما في المعنى اذ بذلك يحدث في الاخرى معنى يحتاج الى وضع علامة له وليس بين المبتدأ والخبر ارتباط الا باعتبار كون الخبر مسندا الى المبتدأ فلو جعل الخبر عاملا ومعمولا معا بالقياس اليه لم يكن ذلك الا بحسب هذا الارتباط فيلزم تقدمه عليه وتأخره عنه من هذه الجهة لانها جهة كونه عاملا وجهة كونه معمولا والعامل من حيث هو عامل مقدم رتبة والمعمول من حيث هو معمول مؤخر رتبة ٦ (قوله فاذا اختلف الجهتان فلا دور) هذا الاختلاف لا يجده نفعاً بل الواجب ان يبين اختلاف جهتي العاملة والمعمولة كافي كلمة الشرط مع الفعل فان ايا من حيث تضمنه معنى ان وافادته معنى التعليق في الفعل صار عاملا فيه ومن حيث وقوع الفعل عليه صار معمولا له فله تقدم وتأخر رتبة من جهتين مختلفتين ولا استحالة فيه بخلاف المبتدأ والخبر لاتحاد جهة العاملة والمعمولة فيهما كما بيناه



۲۵۰۰ ریال

تهران: ناصر خسرو پاساژ مجیدی

ED